



لِإِمْلَاجِ الْغُرَبَاءِ السَّعُودِيَّةِ  
وَزَارَةِ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ وَالذَّعْوَةِ وَالْإِشَادِ  
مَجْمَعُ الْمَلِكِ فَهْدٍ لَطَبَاعَةً لِلصُّنُوفِ الشَّرِيفِ  
الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ  
الشُّؤْنِ الْعَامَّةِ

# النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَةِ الْعَشْرِ

لِلْحَافِظِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزْرِيِّ  
(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السَّالِمُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الشَّنْقِيطِيَّ

المجلد الأول





المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشء في القراء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري  
(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الأول



③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة ، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٤٤٨ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان  
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٥-٦٥-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







## كَلِمَةٌ

مُعَايِزُ الشُّرُوكِ وَالْإِسْلَامِ مِنَ الْإِقْلَامِ وَالْإِنْشَاءِ  
المشرف العام على المجمع

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا  
وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن  
لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله  
عليه وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

فقد نزل القرآن الكريم على قلب سيد المرسلين، بلسان عربي مبين، وتلاه  
على أصحابه الغر الميامين الذين كانوا من قبائل مختلفة اللهجات؛ ولو نزل  
القرآن على نحو واحد لشقَّ ذلك على هذه الأمة ذات اللغات واللهجات، فإنَّ ما  
يسهل النطق به على بعض العرب قد يصعب على آخرين منهم، فأذن الله لنبِيِّه  
عليه الصلاة والسلام أن تقرأ كلَّ قبيلة بما اعتادوه من كفيات تَلْفُظُهم  
وكلامهم، فنزل أمين الوحي على النبي الكريم يخبره: «إن الله يأمرُك أن تقرأ  
أمتك القرآن على سبعة أحرف فأبها حَرْفٍ قرؤوا عليه فقد أصابوا». [صحيح  
مسلم: ٢/٢٠٣].

فكان هذا التخفيف من رحمة الله بهذه الأمة؛ رفعا للخرج وتيسيراً لقراءة  
القرآن وحفظه، وقد كانت هذه التوسعة في حدود ما نزل به جبريل، وما سمعه  
الصحابة من النبي ﷺ.



فَتَلَقَّى الصَّحْبُ الكرام القرآن من الرسول ﷺ، وسمعوه منه، فلم يُهمِلوا من كتاب الله حركةً ولا سكوناً، ولا داخلهم في ضبطه وهم أو شكٌّ، وأدّوه لمن بعدهم بأمانة وفق الطريقة التي تعلّموها، فصارت قراءة القرآن سُنَّةً مُتَّبَعَةً يأخذها جيلٌ عن جيلٍ.

وتعارف علماء القراءة على ضابط لقبولها - وعولوا عليه - وهو ما اجتمعت فيه ثلاثة شروط:

١- أن تتواتر إلى النبي ﷺ.

٢- أن توافق أحدَ المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً.

٣- أن توافق العربية ولو بوجه من الوجوه.

والتواتر هو الشرط المعتمد، والركن الأقوم؛ لذا نُسب ابن شَنَبُود (ت: ٣٢٨هـ) إلى الشذوذ؛ لقراءته بما يخالف المصحف، ووصف ابن مِقْسَمِ العَطَّار (ت: ٣٥٤هـ) بالبدعة؛ لمخالفته شرط التواتر.

فصار للرواية نقلها وللدراية ضبطها، فلا يُعَرَّض القرآن الكريم إلا على أشياخ القراءة الضابطين، بمضمّن كتب القراءات المتواترة.

ولما جاء القرن الثامن الهجري، ارتأى إمامُ عِلْمِ القراءات في زمانه، الحافظ ابن الجزري، أن من الواجب عليه جَمْعُ ما وصل إليه من قراءات الأئمة العشرة قُرَّاءِ الأمصار، في كتابه: (النشر في القراءات العشر)، الذي صنّفه في مدينة بورصة من بلاد الأناضول، في فترة لا تُعدو العام، والذي غدا من أهم كتب القراءة والرواية على مرّ الأزمان.

وكان من اهتمام وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد العناية بكتاب الله وعلومه المتنوعة، من خلال ما يقوم به مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف من طباعة الكتب النافعة المعينة على تلاوته وفهمه، ونشرها، وهي نموذج جليّ للعناية الفذة التي توليها المملكة العربية السعودية للقرآن الكريم وعلومه.

وأنتهز هذه المناسبة لأشكر مجمع الملك فهد، ممثلاً بأمانته العامة على ما يقدمه إلى العالم الإسلامي، والعالم بعامة من كتب مختارة، وإصدارات متنوعة.

نسأل الله أن يوفق الجميع لخدمة كتابه العزيز، والسير على هداه، وأن يجزي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي لا يألو جهداً في نشر القرآن الكريم وعلومه، وأن يجزي سموّ ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ووليّ وليّ العهد، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، على جهودهم المباركة في خدمة الإسلام والمسلمين، وأن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

والحمد لله رب العالمين.

صالح بن عبد العزيز آل سعود

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

الشرف العام على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف





## كَلِمَةٌ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ

الحمد لله رب العالمين، وأزكى الصَّلَاةِ وأتمُّ التسليم على سيد الأولين  
والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ في مدَّة ثلاثة وعشرين عاماً، وكان يتلو ما  
نزل عليه على أصحابه رضوان الله عليهم في الصلاة وغيرها، فكانوا يحفظونه  
ويعملون به، فتعلموا القرآن والعمل به.

وتفرَّق الصحابة في الأقاليم التي دخلها الإسلام، وكثُر الآخذون عنهم  
مع تعدُّد الوجوه واللغات التي يحويها نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف،  
فكان كلُّ منهم يقرأ ويقرئ بما علَّم.

ومضت المئة الأولى من الهجرة والناس يقرؤون بما في المصاحف، على ما  
أقرأهم الصحابة والتابعون وتابعوهم. ولكثرة الرواة عن الأئمة من القراء بعد  
ذلك في القرنين الثاني والثالث الهجريين، نظر الناس إلى إمام مشهور بالثقة  
والأمانة في النقل، وحُسن الدين، وكمال العلم، وأجمع عليه أهل بلده، ولم تُخرج  
قراءته عن خطِّ مصحفهم المنسوب إليهم، فاخترأوا من كل مصر - وجَّه إليه  
عثمان رضي الله عنه مصحفاً - إماماً هذه صفته.

ولا زال علماء القراءة يؤلِّفون في علم القراءات قلَّة وكثرة، حتى ظهر علَّامة  
القراءات وإمام فنِّها بلا مُنازع الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزريُّ

الدمشقيّ (ت: ٨٣٣هـ)، فألّف في هذا العلم عدّة كتب ذات أهمية واضحة في مسيرة علوم القراءة، منها:

كتاب «النشر في القراءات العشر» الذي جمع فيه قراءات القُرّاء العشر، من خلال تسعة وخمسين كتاباً من أمّات كتب علم القراءات، وسبر غُورها من حيث إسنادها ومنتها، وأضاف إليها سبعة شروح للشاطبية فوق العدد المذكور، فتحرّر له من الطرق نحو ألف طريق بالتقريب، وهي أصحُّ ما وجد في زمانه وأعلاه، فلم يقع لغيره ممن ألّف في هذا العلم مثله، ثم نظم هذا الكتاب في قصيدة «طية النّشر في القراءات العشر»، وجمع فيها أصول علم القراءة وقواعده، وتقع في ألف وخمسة عشر بيتاً.

وانحصرت القراءات المتواترة بالقراءات العشر المعروفة، وصار ما زاد عليها شاذّاً لا تصحّ القراءة به؛ لذا قال الحافظ ابن الجزري: «وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حدّ لها، إن أراد في زماننا (القرن الثامن) فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشرة، وإن أراد في الصّدر الأول فمحمّط». [منجد المقرئين: ١٦].

وقد طبع كتاب (النشر في القراءات العشر) عدّة طبعات سابقة، وتمتاز هذه الطبعة التي نقدّمها لعموم المهتمين والمختصين بالاعتناء بنص الكتاب، وبيان ما وقع فيه من سقط وتصحيف، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق وتوضيح.

وفي هذا المقام أشكر لمحقّق الكتاب الدكتور: السالم محمد محمود الشنقيطي ما قام به من جهود في خدمة هذا الكتاب.

كما أشكر لمراجع الكتاب ومدققه الدكتور حازم بن سعيد حيدر، مدير مركز البحوث الرقمية لخدمة القرآن الكريم وعلومه في المجمع ما قام به من تدقيق لمقدمات تحقيق الكتاب، وتصحيح نصّه وحواشيه وفهارسه.

والشكر موصول لمعالي وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد المشرف العام على المجمع الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ الذي يرعى هذا المجمع، ويسهر على رفعة وازدهاره.

كما أشكر لقادة هذه البلاد: خادِم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وسموّ ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، ووليّ وليّ العهد، صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز، ما يقومون به من أعمال جليلة في خدمة الإسلام والمسلمين ونُصرة قضاياهم.

أسأل الله الكريم ربّ العرش العظيم أن يأخذ بنواصينا إلى الخير، وأن يستعملنا في طاعته، إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الأمين العام  
لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
أ.د. محمد صالح بن سديرة العوفي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فأتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، ممثلة في قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين.

على أن يسر لي -بعد الله- تسجيل هذا الموضوع والبحث فيه.

كما أشكر فضيلة شيعي المشرف: أ.د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، الذي كان نعم المشرف، فقد أعطاني من وقته وعلمه الشيء الكثير، لا أجازيه إلا بالدعاء له أن يمدّه الله بطول العمر والصحة والعافية.

والله من وراء القصد.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الحمد لله الذي اصطفى حملة كتابه من عباده، وجعلهم أهله وخاصته، وجملهم بمحاسن تجويد حروف كتابه، وأتحفهم بمعرفة قراءاته ورواياته، فحازوا بذلك من الشرف أعلاه، ومن الفخر أعظمه وأسناه، والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ أفضلٍ مَنْ فهِمَ القرآنَ وفهمه، القائل: «خيركم مَنْ تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمه»، وعلى آله وصحبه الحائزين قصبات السبق في تلاوته، وضبط قراءاته، مع التدبر في معانيه، ورعاية حرمة وجلالته، أمّا بعد:

فلا يخفى على طالب العلم الشرعي أنَّ عِلْمِي التجويد والقراءات مِنْ أشرف العلوم ذكراً، وأرفعها قدراً، إذ بمعرفة علم التجويد يُتَلَى القرآن كما أُنْزِلَ، وبمعرفة علم القراءات يُعْلَم اختلاف ألفاظ الوحي المُنْزَل، وبه يَصان كتاب الله تعالى من التحريف والتغيير، ويُعرَف ما يَقْرَأ به كُلُّ واحد من الأئمة النحارير، مع فوائد كثيرة، وثمرات غزيرة، ولذلك اعتنى بهذين العلمين السَّلَفُ والخَلَفُ، وشغفوا بهما أعظم شغف، فَالَّفوا فيهما التَّأليفَ العديدة، وأتوا فيهما بالمسائل المحرَّرة المفيدة.

ومن حكمة الله تعالى إنزاله القرآن الكريم على سبعة أحرف، تيسيراً على عباده، وَمِنْ هذه الأحرف السبعة الحرفُ الذي جمع عثمان رضي الله عنه النَّاسَ عليه، ووافقهُ على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من صحابة رسول الله ﷺ.



وَمِنْ هَذَا الْحَرْفِ الْقِرَاءَاتُ الْعَشْرُ الْمُتَوَاتِرَةُ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا الْيَوْمَ، وَهِيَ السَّبْعَةُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَى: نَافِعِ الْمَدَنِيِّ، وَابْنِ كَثِيرِ الْمَكِّيِّ، وَأَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ، وَابْنِ عَامِرِ الشَّامِيِّ، وَعَاصِمِ وَحْمَزَةَ وَالْكَسَائِيِّ الْكُوفِيِّينَ، وَالْقِرَاءَاتُ الثَّلَاثُ الْمَكْمَلَةُ لِلْعَشْرِ الْمُنْسُوبَةِ لِأَبِي جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، وَيَعْقُوبِ الْخَضْرَمِيِّ، وَخَلْفِ الْكُوفِيِّ.

وَقَدْ تَكَفَّلْتُ الْأُمَّةَ بِتَلْقِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ بِالرِّضَا وَالْقَبُولِ، وَاعْتَمَدْتُهَا تِلَاوَةً وَإِقْرَاءً وَتَصْنِيفًا.

وَإِنَّ مِنْ أَجَلٍّ مَا أُلِّفَ فِيهَا، وَأَعْظَمُهَا خَطَرًا، حَتَّى أَغْنِيَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يُغْنِ غَيْرُهُ عَنْهُ، الْكِتَابُ الْمَشْهُورُ بِ:

### النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ

#### لِلْإِمَامِ الْخَافِظِ الْمَقْرِي: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْجَزْرِيِّ

وَلَسَّأَ أَكْرَمُنِي اللَّهُ تَعَالَى بِالْقَبُولِ فِي مَرَحَلَةِ الدِّكْتُورَاهِ، فِي قِسْمِ الْقُرْآنِ وَعِلْمِهِ مِنْ كَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ، فِي جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَكَانَ لَزَامًا عَلَيَّ تَقْدِيمَ مَوْضُوعٍ يَلِيقُ بِالْمَرَحَلَةِ الْمَذْكُورَةِ، أَحْبَبْتُ أَنْ يَكُونَ ذَا تَعَلُّقٍ بِهَذَا الْعِلْمِ الْجَلِيلِ، فَتَوَصَّلْتُ -بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى- إِلَى بَحْثٍ تَوَافَرَتْ فِيهِ مِيزَتَانِ أُسَاسِيَتَانِ فِي الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، وَهُمَا:

١ - لَا أَعْلَمُ تَطَرُّقَ أَحَدٍ مِنَ الْبَاحِثِينَ لِلْكِتَابَةِ فِيهِ.

٢ - الْقُوَّةُ وَالْجَدِيدَةُ فِي مَادَّتِهِ الْعِلْمِيَّةِ.

وهذا البحث هو:

ابن الجزري وكتابه النشر مع دراسة للمنهج والموارد

فوضعت له الخطة التي سأسير عليها، وعرضته على القسم الموقر، الذي اقترح بعض التعديلات على الموضوع المذكور. وهذا الاقتراح هو: إضافة: (تحقيق) بعض الكتاب، ليكون عنوان البحث هو:

منهج ابن الجزري في كتابه النّشر

مع تحقيق قسم الأصول

وهو من أوّل الكتاب إلى نهاية باب (إفراد القراءات).

وهو اقتراح؛ أرى أنّه نابغٌ من حرص أعضاء القسم على إظهار الجدية والقيمة العلمية في الرسائل العلمية المتعلقة بكتب التراث، وبخاصّةٍ ما يتّصل منها بكتاب الله تعالى<sup>(١)</sup>.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

معلومٌ أنّ دراسة المصنّفات العلمية، وبخاصّةٍ التي تكون لها الريادة في مجالها وتخصّصها، تعتبر من أهمّ الأسُس لدراسة وتتبع الحركة العلمية والفكرية، فمن خلالها يتبيّن مدى إسهام صاحب المصنّف في الحياة العلمية عبر العصور.

ومن هذه المصنّفات التي هي رائدة وأصلٌ في مجالها «كتاب النشر» الذي يُعدُّ أهمّ مؤلّفات القراءات على مدى عدّة قرون، وأعني منذ تأليفه إلى يومنا هذا، وقد جاء الاختيار لهذا الموضوع بسبب:

---

(١) ثم أكمل الباحث تحقيق بقية الكتاب، وقدم العمل بكامله لطابعته في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. (المجمع).

١ - مكانة كتاب النشر:

أ- فهو الكتاب الذي ضمَّ القراءات العشر، مع بيان الخلاف بينها في الأصول والفرش وإيراد ما أمكن إيراده من الحُجَج والتوجيهات، وذكر ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ مع الاختصار غير المخل، والتقليل - بل عدم - التعقيد في العبارات.

ب- ضمُّه بين دَفْتَيْهِ تحقيقاً وتحريراً لمسائل علمية دقيقة في هذا العلم.  
ج- تناوله للأصول المطَّردة في القراءات؛ من الوقف والابتداء، والأصول والفرش، بل لانفرادات في القراءات غير المطَّردة التي تناولها الرواة بأسانيد صحيحة.

د- ثناء العلماء عليه:

١- ابن الجزري: «كتاب يُرْجَعُ إليه، وسفر يُعْتَمَدُ عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خُلُفاً إلا أثبتته»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «كتابي - نشر القراءات العشر - مِمَّا عُرِفَ قدره، واشتهر بين الطلبة ذكره، ولم يسع أحداً منهم تركه ولا هجره»<sup>(٢)</sup>.

٢- الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ): «جمع - ابن الجزري - «النشر في القراءات العشر» وجَوَّدَه»<sup>(٣)</sup>.

٣- النويري (ت: ٨٥٧ هـ): «وكتابه «النشر» لم تسمح الأعصار بمثله»<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر: ١/ ١٥٨.

(٢) تقريب النشر ص ١.

(٣) بواسطة الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٩.

(٤) شرح الطيبة: ١/ ١٩١.

٤- القسطلاني صاحب كتاب «لطائف الإشارات»: «النشر» الجامع لجميع طرق ما ذكرناه...، وفرائد فوائدها، الذي لم يُسبق إلى مثله»<sup>(١)</sup>.

٥- البناء (ت ١١١٧ هـ): «لم يُسبق - النشر - بمثله»<sup>(٢)</sup>.

فهؤلاء العلماء الكبار وغيرهم ممن لم أذكر كالأزميري والمتولي والضباع، شهدوا لهذا الكتاب ووثقوه، فتعتبر شهاداتهم أوسمة علمية على صدر المحقق (ابن الجزري) وكتابه «النشر» الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه.  
هـ- اشتماله على القراءات المتواترة؛ رواية وإسناداً ودراية، يلمس ذلك من خلال تعقبه الكثير على كثير من كبار المؤلفين في القراءات، كالهذلي والداني وغيرهم.

٢- وقوفي على نصّ مهمّ جداً عن ابن الجزري نفسه يبين أنّ في «النشر» مواضع قابلة للنقاش، ولو روجع فيها لرجع، حيث ذكر - ابن الجزري - عن تلميذه محمد بن محمد الهروي: «وأخذ عني ما لا أحصيه الآن فأجاد، ونبّهني على مواضع في «النشر» وغيره فأحسن وأفاد»<sup>(٣)</sup>.

والهروي هذا - رحمه الله - لم يُترجم في «غاية النهاية»، وإنما ذُكر ضمن الذين قرؤوا على المؤلف، الذي يظهر من كلامه عنه في «جامع أسانيده» له أنّه: إمام، محقق، مدقق؛ قرأ بالعشر من عدّة كتب، وهو السبب الذي جعل الحافظ يكتب

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات: ٩١ / ١.

(٢) الإتحاف: ٤، ٩.

(٣) جامع أسانيد ابن الجزري: ق ٢١ ب.



«جامع أسانيده»، حيث قال الحافظ عنه: «والتمس مني كتابة أسانيدي بالقراءات فأسعفته بهذه الأوراق».

٣- عدم تطرُّق الباحثين إلى دراسة هذا الكتاب أو تحقيقه.

٤- اعتمادُ القُرَّاء على هذا الكتاب اعتماداً كُليّاً، وبخاصّة المتأخرون، حتى أصبح المرجع المعوّل عليه، والمصدر الذي يُرجع إليه لتوثيق القراءات من حيث الصحة والشذوذ، فغدا تذكرة للمبتدئ وغاية للمنتهي، وأصبح كُلُّ طالب علم في القراءات عالّةً عليه، وصدقت فيه عبارة مؤلفه: «مَنْ زعم أنَّ هذا العلم -القراءات- قد مات، قيل: حيي بالنشر»

٥- إنَّ مصادر القراءات الرئيسة التي يُقرأ بها اليوم وهي: «اليسير»، و«الشاطبية» و«الدُّرَّة»، قد ضُمَّت أوجهاً وأحرفاً هي عند التحقيق والتحرير لا يُقرأ بها لخروجها عن طرقها، ولانقطاع سندها، أو لعدم انتشارها في أمصار المسلمين، وهنا يبرز دور كتاب «النشر» في إيضاح كُلِّ ذلك وتحريره، وتفصيل مجمله، وتقييده مطلقه، وتنظيم طرقه، وتمييز رواياته، ممَّا يجعل دراسة كُلِّ ذلك من أولى الواجبات على طالب القراءات، ويُضفي على هذا البحث أهمية كبيرة.

٦- تنوع مصادر هذا الكتاب وموارده، من: حديث، وفقه، وتفسير، ولغة وأصول فقه، وسيرة، وعلم رجال، بالإضافة إلى مصادره في علوم القرآن، وبخاصّة كتب القراءات التي تجاوزت الستين كتاباً، مع ما صاحب تلك المصادر من منقولات شفوية عن مشايخه. ومعلومٌ أنَّ ابن الجزري قد سبر غور سبعة وخمسين (٥٧) كتاباً في القراءات المتعددة إسناداً ومتناً، وزاد على ذلك العدد

سنة شروح للشاطبية فتحرر له من مجموع كل ذلك ما يقارب ألف طريق (١٠٠٠) مع عدم عدّه للشاطبي والتيسير سوى طريق واحدة، ولو عدّها وعدّد طرقها لتجاوزت الألف بكثير، وهذه الطرق هي أعلى ما يوجد في عصره، ولم يذكر فيها ابن الجزري إلّا من ثبت عنده أو عند مَنْ تقدّمه من الأئمة عدالته وتحقق لقيّه لَمَن أخذ عنه؛ وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا العلم، وما ذلك إلّا لتُحَفَظَ القراءات من الخلط والتركيب.

قال الإمام النووي -وهو تلميذ ابن الجزري-: «وَمَنْ نَظَرَ أَسَانِيدَ الْقُرَاءَاتِ، وَأَحَاطَ بِتَرَاجُمِ الرِّوَاةِ وَسَنَدِ الرِّوَايَاتِ، عَرَفَ قَدْرَ مَا حَرَّرَ الْمُصَنِّفُ -ابن الجزري- وَنَقَّحَ وَاعْتَبَرَ وَصَحَّحَ...، فَلَقَدْ أَحْيَا مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا كَانَ قَدْ انْدَرَسَ»<sup>(١)</sup>.

٧- إنَّ كِتَابَ «النَّشْرِ» لَمْ يُطْبَعْ بِتَحْقِيقٍ عِلْمِيٍّ مُفِيدٍ، بَلِ الطَّبَعَاتُ الْمَتَدَاوِلَةُ بَيْنَ أَيْدِي طُلَّابِ الْعِلْمِ، هِيَ طَبَعَاتُ تِجَارِيَّةٍ لَمْ يُرَاعَ فِيهَا الْإِهْتِمَامُ -ولو جزئياً- بِتَصْحِيحِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، فَضْلاً عَنْ غَيْرِهَا، فَقَدْ كَثُرَتِ الْأَخْطَاءُ، وَتَعَدَّدَ التَّصْحِيفُ، وَتَكَرَّرَ السَّقَطُ.

وأكتفي بذكر أمثلة على كُُلِّ ذلك، مع التنويه بأنّ ما لم يُذكر أكثر ممّا ذُكر.

جاء في النسخ المطبوعة في باب الرء:

(وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِثْنَاءِ: ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، ﴿وِزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] ﴿وَقِرًا﴾ [الذاريات: ٢]... إلخ).

(١) شرح طيبة النشر (١/٢٣٤).

والصواب أن الكلمة الرابعة ﴿وَزَرًا﴾ [طه: ١٠٠] ليست من المؤلف، وإنما هي من بعض النُّسَخ، والدليل على ذلك:

أ- أن هذه الكلمات استثنيت بسبب حرف الاستعلاء قبل الرّاء، كما صرّح بذلك ابن الجزري نفسه، وكلمة ﴿وَزَرًا﴾ [طه: ١٠٠] لا ينطبق عليها هذا الحكم؛ لأنّ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

ب- بالرجوع إلى النسخ الخطية المقابلة والمُصحَّحة من كتاب «النشر» وجدتُ أن هذه الكلمة ﴿وَزَرًا﴾ [طه: ١٠٠] غير موجودة فيها.

مثال آخر: وهو أكثر أهمية؛ حيث يدل على أنّ المطبوع فيه سقط، ما جاء فيها أيضاً: (خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ [التوبة: ٢٤])، فخمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب التجريد [وأبو القاسم...].

وبالرجوع إلى النسخ الخطية اتّضح أنّ في المطبوع سقطاً بين عبارة «التجريد» و(أبو القاسم) ووَضُلَ الكلام هو: ... «وصاحب «التجريد»، وأحسبه من أجل الضمة، وذكر الوجهين أبو محمّد مكي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة. سادسها: ﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخمها من أجل عدم الصرف صاحب «التجريد» وأبو القاسم... إلخ».

ومن المواضع الكثيرة أذكر بعضاً منها<sup>(١)</sup>:

١٠٢/١ - طريق ابن مهران، صوابه: ابن [أبي] مهران.

(١) عن قصد جعلت الإحالات هنا على النسخة المطبوعة وليس على نسخة البحث للاختصار.

- ١/ ٣٥٧ - بباب المد الواقع بعد همز صوابه: بباب [حرف] المد....
- ١/ ٣٧٩ - في خطأ وبابه، صوابه: خطأ [خطايا: خطائي] وبابه.
- ١/ ٣٨٣ - أبي ربيعة عنه فوهم، صوابه: أبي ربيعة [عن البزي وكذا ذكره أبو العز عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة عنه فوهم.
- ١/ ٣٨٩ - كان عنده...، صوابه: كان [المد] عنده. وتأمل الفرق بين المعنيين في عودة الضمير من (عنده) ففي المطبوع - وهو الذي فيه السقط - الضمير يعود على الإسقاط، وهذا لا معنى له.
- ١/ ٣٩٥ - في عشرة مواضع، صوابه: في [أحد] عشر موضعاً.
- ١/ ٣٩٦ - وفي لقمان (اتخذها هزواً واتخذها هزواً) في الجاثية، صوابه: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦] وموضعان في الجاثية ﴿أَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [٩] و ﴿أَتَّخِذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [٣٥].
- ١/ ٣٩٨ - البذل في قياس البذل، صوابه: البذل في [هذا] قياس...
- ٢/ ٣٩٩ - إمالتها عن أبي عثمان، صوابه: إمالتها [عن أبي طاهر] عن أبي عثمان.
- ٢/ ١٥٨ بالروم بالياء، صوابه: بالروم [أو] بالياء.
- ٢/ ٣٣٧ من طريق ابن مهران، صوابه: من [غير] طريق....
- ٢/ ٣٨٦ ابن سوار وأبي العز، صوابه: سوار [وابن فارس] وأبي.....

- الأخطاء في النص القرآني:

- مثلاً: ٢٨٠ / ١ ﴿وَجُوهِم﴾ ، صوابه ﴿وَجُوهِهِم﴾ [القمر: ٤٨].
- ٣١٤ / ١ ﴿كُنتُمْ تَوَمِّنُونَ﴾ ، صوابه ﴿كُنْتُمْ تَعْمَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].
- ٣١٤ / ١ ﴿وَلَكُفُور﴾ ، صوابه ﴿الْكَفُور﴾ [سبأ: ١٧].
- ٣٨٧ / ١ ﴿وَلَأَبْنَاءُ أَخَوَاتِهِن﴾ ، صوابه ﴿وَلَا أَبْنَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥٥].
- ١٦٣ / ٢ ﴿شَقَاقِي إِنْ﴾ ، صوابه ﴿شَقَاقِي أَنْ﴾ [هود: ٨٩].
- ١٦٩ / ٢ ﴿فَعَلِي أَجْرَامِي﴾ ، صوابه ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥].
- ١٩٢ / ٢ ﴿وَنَذِير﴾ ، في القمر صوابه ﴿وَنُذِر﴾ [القمر: ٣٧]، وغيرها كثير.

- الأخطاء في أسماء الأعلام:

- مثلاً: ٩٤ / ١ أبو بكر محمد، صوابه أبو بكر بن محمد.
- ١٠٧ / ١ سلامة بن الحسن، صوابه سلامة بن الحسين.
- ١٢٣ / ١ عبد الرحمن... بن ذكوان، صوابه عبد الله.....
- ١٥٥ / ١ سعد بن إلياس، صوابه سعد بن إياس.

- التصحيف في الأسماء:

- مثلاً: ٩٠ / ١ مهدي بن طرار القائني، صوابه طرار القائني، بالياء وقد ذكره الحافظ في غاية النهاية.



٩١ / ١ الهزلي، صوابه: الهذلي، بالذال المعجمة لا بالزاي.

٩٩ / ١ ابن سور، صوابه: ابن سوار.

١٢٩ / ١ ابن الخيرون، صوابه: ابن خيرون، وغيرها.

١٤٤ / ١ صالح المزي، صوابه: صالح المرّي، بالراء وليس بالزاي.

- الخطأ والتصحيح في أسماء الكتب:

مثلاً: ٩٤ / ١ الشفعة - بالفاء، صوابه: الشمعة - بالميم.

١٢٧ / ١ تلخيص الإشارات، صوابه: تلخيص العبارات.

١٢٩ / ١ المصباح لابن الخيرون، صوابه: المفتاح لابن خيرون.

٣٢١ / ١ ابن خيرون في كفايته، صوابه: في كتابيه، وغير ذلك.

- الخطأ في نسبة بعض القراءات إلى أصحابها:

مثلاً: ٢١٦ / ٢ ضم السين من اليسر - أبو عمر صوابه: أبو جعفر.

٨ - رداءة إخراج الطبعة، ممّا أساء إلى الجهد الذي بذل فيها، حيث تداخل

الكلام بعضه ببعض، ولم تستخدم فيه الفواصل الاستخدام الصحيح الذي

يساعد القارئ على الوصول إلى المعنى المراد دون تعب ومشقة، مثل: كتابة بعض

الشواهد من شعر، أو مثل بطريقة لا تميزها عمّا قبلها أو بعدها من الكلام

النثري.

انظر: مثلاً: ٢٩ / ١ و ٤١.

٣٢٢ / ١: كتب والد المغاربة لقالون وروى بلا خلاف... إلخ. هكذا كتبت العبارة، وصوابها هو: كتب المغاربة لقالون والدوري بلا خلاف... إلخ. كما في المخطوط.

٩ - ذكر عِدَّة طرق من كتب معينة وصلت إلينا، وبعد الرجوع إليها لا نجد تلك الطرق، وهذا له عِدَّة احتمالات ستُذكر وتُدْرَس أثناء البحث.

١٠ - أن الكتاب -النشر- جمع في طريقة تأليفه بين المدرستين: المشرقية والمغربية وهي ظاهرة تعتبر ركيزة من الركائز التي اعتمد عليها في ترجيحه لمسائل الخلاف بين القُرَّاء، فكثيراً ما تصادفنا هذه العبارات: (وهو قول المشاركة قاطبة)، و(هو مذهب كثير من العراقيين)، و(هو مذهب البغداديين والمصريين)، و(روى الجمهور من المغاربة)، و(على ذلك المغاربة قاطبة)، و(ذهب بعض المغاربة)... إلخ.

١١ - عدم تقيّد ابن الجزري بمنهج موحد في ذكره لأسماء الكتب التي تشترك في رواية أو طريق عن بعض القُرَّاء، ممَّا نتج عنه إيهام أو سهو.

ولتوضيح ذلك:

أن من مصادر «النشر» عِدَّة كتب تشترك في الاسم الأول من عناوينها، وهي لِعِدَّة مؤلّفين مثل:

«الإرشاد» وهو لكل من: ابن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، وأبي العز (ت ٥٢١هـ).

«التلخيص» لأبي معشر الطبري (ت ٤٧٨هـ)، وابن بليمة (ت ٥١٤هـ).

«الغاية» لابن مهران (ت ٣٨١ هـ)، ولأبي العلاء (ت ٥٦٩ هـ).

«الجامع» للفارسي (ت ٤٦١ هـ)، ولابن فارس (ت ٤٥٠ هـ) وغيرها.

وهذه الكتب استقى منها ابن الجزري كثيراً من الروايات والطرق عن أئمة القراءة، توافقت في بعضها واختلفت في بعضها الآخر بحسب رواية كُلِّ مؤلف، ففي حالة الاتفاق لا إشكال ولا إيهام، ولكن إذا كان الاختلاف فنجد ابن الجزري يقول مثلاً: وهذا مذكور في «الإرشاد» و«التلخيص»...، ولم يحدد أي الإرشادين، وأي التلخيصين هو المراد، هل هو لابن غلبون أو لأبي العز، وهل «التلخيص» للطبري، أو لابن بليمة.

وربما يقول قائل: ما الفائدة في ذلك؟

فالجواب: الفائدة عظيمة جداً ومهمة، وهي المحافظة على دقة الرواية وضبط الطريق التي جاءت منه، حتى لا يؤدي ذلك إلى الخلط والتركيب، وخاصة إذا كان ذلك الوجه أو الطريق لم يتواتر ولم يقرأ به.

خاصة إذا علمنا أن ابن الجزري في مواضع كثيرة يقول: وهذا من إرشاد أبي العز، وتلخيص أبي معشر.

مثلاً: قال ابن الجزري: «قرأ خلّاد بالسين فيهما» ﴿وَيَبْصُطُ﴾ في البقرة [٢٤٥]، و﴿بَصْطَةٌ﴾ في الأعراف [٦٩]، وهو الذي في «الكافي»...، و«التلخيص».

والمراد ولا شك هو «تلخيص» ابن بليمة.

وهذا كثير في «النشر»، ممّا سيعطي لهذا البحث الفرصة في توثيق جميع المعلومات وردّها إلى أصولها.

١٢ - إنّ هذا الكتاب ألفه صاحبه بعد إتقانه علم القراءات على جهازة شيوخ عصره.

١٣ - علو سند ابن الجزري، حتى صار أعلى أهل زمانه في القراءات، قال تلميذه النويري: «وإسناده بلغ درجة الكمال في الشهرة، ولا يوجد اليوم إسناد أعلى من إسناده، ولا ما يساويه<sup>(١)</sup>».

١٤ - احتواؤه كلّ ما يتعلّق بالقراءة من تجويد، ورسم، ووقوف، وعدّ أي، إلخ.

١٥ - الرغبة في نشر الكتاب وفّق منهج علمي أصيل، يتبع فيه أسس التحقيق المنهجية.

### تنبيه:

إنّ الملاحظات على النسخة المطبوعة بعناية الشيخ محمد بن أحمد دهمان، ثمّ بعناية خاتمة المقرئين الشيخ الضبّاع، والرغبة في تحقيق الكتاب من بعدهما لا تنقص قدر الشيخين، ولا تغض من قيمتهما وجهدهما، ولا تزيلهما عن رتبتهما الرفيعة، بل فضلها منوّه به، وجهدهما مُعْتَرَفٌ به، ومكانتهما محفوظة، وما هذا إلّا تكميل لعمل بدّاه، وتجميل لما أساءته المطبعة ونسبته إليهما، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١) شرح الدرّة: (١/١٦١).

## خطة البحث

قسّمتُ البحثُ إلى مقدّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامّة:  
المقدمة: تحدّثُ فيها عن أهمية اختيار الموضوع، وخُطّة البحث.  
التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: حياة ابن الجزري باختصار، وفيه مطالب:

المطلب الأوّل: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.

## القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: دراسة منهج كتاب «النشر».

وقسمته إلى تمهيد، وأربعة عشر مبحثاً:

التمهيد، وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب للمؤلف.

الثالثة: سبب وتاريخ تأليف الكتاب.

أمّا المباحث، فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجه في شروط صحة القراءة.

المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث.

المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد.

المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة.

المبحث الخامس: منهجه في التجويد.

المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات.

المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني.

المبحث الثامن: منهجه في التحريرات.

المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات.

المبحث العاشر: منهجه في أفراد القراءات وجمعها.

المبحث الحادي عشر: اختياراته.

المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء.

المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أُقيمت حول «النشر».

المبحث الرابع عشر: المسائل التي في «الطبعة» وليست في «النشر» وبالعكس.

الفصل الثاني: دراسة الموارد، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلف الطرق، وهو على النحو الآتي:

أبدأ بأكثر الكتب استخداماً لدى المؤلف وأكثرها طرقاً، ثُمَّ بالتي بعدها

وهكذا حتى يكون آخر كتابٍ هو الأقل استخداماً، والأقل طرقاً في «النشر».

أمَّا طريقة دراسة الموارد فهي كالآتي:

١ - أذكر اسم الكتاب كما ذكره المؤلف في «النشر»، فإن كان هناك تعليق

على اسم الكتاب، كأن يكون ابن الجزري ذكره مختصراً، أو ذكره بعنوانٍ اشتهر

به، مع أن مؤلف المورد نفسه لم يجعل له اسماً ولم يعنونه، فأشير في الحاشية وأُعلّق

بما يكون مناسباً.

- ٢- أذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد.
  - ٣- لا أذكر سند ابن الجزري إلى المؤلف، أو سند المؤلف إلى النبي ﷺ؛ مكتفياً بذكر المؤلف لها في «النشر».
  - ٤- أذكر الطرق التي انتقاها ابن الجزري من المورد.
  - ٥- أوثق كلام ابن الجزري من خلال المورد.
  - ٦- أذكر جميع استدراكات ابن الجزري على المورد، مع بيان موقف الباحث من هذا الاستدراك.
  - ٧- أذكر جميع الانفرادات التي نسبها ابن الجزري إلى المورد.
  - ٨- إعطاء نبذة مختصرة عن منهج المورد.
- وهكذا مع سائر موارد القراءات في «النشر».
- القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق، وفيه مطلبان:**
- المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.**
- المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.**
- المبحث الثاني: موارد «النشر» من غير كتب القراءات، وقسمت ذلك إلى ثمانية مطالب؛ بحيث أجعل لكل علم مطلباً، مثال ذلك:**
- المطلب الأول: كتب الحديث – فأذكر اسم الكتاب، وعدد المرات التي نقلها ابن الجزري منه، وأشار في الحاشية إلى أمكنة النقل، وأذكر ترجمة مختصرة لصاحب المورد، وأوثق هذا النقل من نفس المورد.**



وهكذا في سائر العلوم الأخرى كالفقه، والأصول، واللغة... إلخ.

### القسم الثاني: تحقيق نص الكتاب

وسأُتبع فيه المنهج الآتي:

- ١ - اختيار إحدى النسخ الخطية لتكون أصلاً، وذلك بعد دراسة ما توافر لدي من مخطوطات الكتاب.
- ٢ - كتابة كلام المؤلف وفق قواعد الإملاء.
- ٣ - إثبات فروق النسخ في الحاشية، فإذا كانت كلمة زائدة، أو ساقطة، أو محرّفة، أو خطأ في الآية القرآنية أثبت الصحيح في المتن، وأنبه على الخطأ في الحاشية.
- ٤ - مراجعة مسائل الكتاب العلمية، والتعليق على ما يحتاج منها إلى تعليق.
- ٥ - عزو الآيات القرآنية إلى سورها.
- ٦ - بيان اختيارات ابن الجزري.
- ٧ - تخريج الأحاديث والآثار.
- ٨ - التعريف بالأعلام.
- ٩ - تخريج الأشعار والأمثال.
- ١٠ - شرح الألفاظ الغريبة.
- ١١ - توثيق النقول في الكتاب من مصدرها الأساس.

المبحث الخامس: نسخ الكتاب الخطية، مع نماذج من مصوراتها.

المبحث السادس: الملاحظات على الكتاب.

المبحث السابع: بيان منهج التحقيق.

أمّا الخاتمة فساذكر فيها أهم نتائج البحث.

أمّا الفهارس العامة فهي:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس القراءات الشاذة.
- ٣- فهرس الانفرادات.
- ٤- فهرس الاختيارات.
- ٥- فهرس استدراكات ابن الجزري.
- ٦- فهرس الاستدراكات على ابن الجزري.
- ٧- فهرس الأحاديث والآثار.
- ٨- فهرس الأعلام.
- ٩- فهرس الأشعار والأمثال.
- ١٠- فهرس الألفاظ الغريبة.
- ١١- فهرس الأماكن والبلدان والطوائف.
- ١٢- فهرس المصادر والمراجع.
- ١٣- فهرس الموضوعات.

## التمهيد

المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحياة السياسية.

المطلب الثاني: الحياة العلمية.



## المطلب الأول: الحياة السياسية<sup>(١)</sup>

إن الحالة السياسية في عصر المؤلف هي امتداد للحالة السياسية في العالم الإسلامي كله في ذلك العصر، حيث إن هناك عوامل وحوادث عامة؛ بسطت آثارها وتأثيرها في الأقاليم الإسلامية كلها، وأيضاً؛ هناك أحداث وعوامل خاصة حدثت في أماكن خاصة، وبقاع خاصة لم تتعد آثارها وتأثيراتها تلك المناطق والبقاع التي حدثت وجرت فيها.

### الحوادث العامة:

أهم ذلك وأشهره الغزو المغولي الذي اجتاحت البلاد الإسلامية بقوته وخطوته حتى تمكن من إسقاط بلدانه واحداً تلو الآخر، وهذا حدث - كما يقول المؤرخون - في الفترة ما بين سنة (٦١٧ هـ) وسنة (٦٥٦ هـ)، وهي السنة التي سقطت فيها (بغداد) التي كانت في ذلك الزمن تُعدُّ أهم مركز إسلامي<sup>(٢)</sup>.

فكان من نتائج هذا الغزو المغولي أن توزعت الحكومات الإسلامية، وشهدت انقساماً سياسياً خطيراً، فأصبحت السلطة فيه دائرة بين ثلاثة شعوب:

---

(١) ذكرت هذه الحالة باختصار شديد، وأرجو ألا يكون مخللاً، ومن أراد مزيداً من الإيضاح والتفصيل فعليه الرجوع إلى الكتب والمؤلفات والدراسات المختصة بهذا الشأن، ومنها: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير، (الجزء التاسع)، البداية والنهاية: ١٣ / ٣٣٠ - ٣٤٠ و ١٤ / ٤٨، إنباء الغمر (كله حيث فيه معلومات هامة) عصر سلاطين المماليك لمؤلفه د/ محمود رزق سليم: (الجزء الثاني).

(٢) انظر: الكامل: ٩ / ٢٣٠، الخطط المقرزية: ٣ / ٣٨٥.

أ - المغول.

ب - الترك.

ج - العرب.

وإذا اتبعت المؤرخين في منهجهم واصطلاحهم في (علم التاريخ) من حيث تقسيمهم العصور الإسلامية إلى أقسام مختلفة؛ فيطلقون على كل فترة زمنية - غير محدّدة - اسماً معيناً تحمله فتعرف به، قد يكون اسم دولة، أو صفة بارزة عامّة في تلك الفترة، فيقولون: «الدولة الأموية»، و«الدولة العباسية»، و«العصر السلجوقي» و«العصر الأندلسي»... إلخ، فإنك تجدهم يصفون عصر المؤلّف بأنه «عصر المماليك» الذي يبدأ من سنة (٦٤٨هـ) وينتهي سنة (٩٢٣هـ).

المماليك: جمع (مملوك) وهم في الأصل عبيد (أتراك) و(جراكسة) و(مغول)، استعان بهم الأمراء الأيوبيون<sup>(١)</sup> للخدمة العسكرية، وتغلغلوا بين الطبقة الحاكمة حتى تمكن بعض زعمائهم من الوصول إلى الحكم، فأسسوا في مصر سلالتين المماليك، وهما:

أ - «البحرية» وامتدّ حكمها من سنة (٦٤٨هـ) إلى سنة (٧٨٤هـ)

ب - «البرجية» أو «الجركسية» وامتدّ حكمها من سنة (٧٨٤هـ) إلى سنة

(٩٢٣هـ).

(١) دولة الأيوبيين فرع من دولة بني زنكي، الذين كانوا يحكمون (الموصل) و(الشام) باسم (العباسيين) في بغداد، و(الأيوبيون) نسبة إلى أيوب نجم الدين بن شاذي، من الأكراد. انظر: تاريخ ابن خلدون:

هذا، وقد استمر حكم «المماليك» للدولة الإسلامية، وخاصة في «مصر» و«الشام» دهرًا طويلاً كما تقدم، حققت فيها كثيراً من الإيجابيات وانتابها كثيرٌ من السلبيات.

فمن إيجابيات تلك الدولة مواصلة الجهاد الإسلامي ونشر الإسلام، والوقوف بكل قوة وحزم أمام الجيوش الصليبية التي كانت قد بدأت في حملاتها الصليبية لغزو الشرق الإسلامي.

وأما سلبياتها فكثيرة، أهمها ضعف الحالة السياسية الداخلية، مما أدى إلى ضعف الدولة نفسها في آخر الأمر.

فقد أصاب الضعف السياسي في آخر الأمر دولة المماليك، لأسباب يذكرها المؤرخون أهمّها:

- أ- تقليد الحكم منهم من هو غير أهل لذلك.
  - ب- تعاقب عدة سلاطين في فترة وجيزة، تصل أحياناً إلى خمسة سلاطين في مدّة عشر سنوات.
  - ج- ظهور الثورات الداخلية في «حلب» وغيرها.
  - د- ظهور النزاع الداخلي بين أمراء المماليك أنفسهم في «القاهرة»<sup>(١)</sup>.
- إلى غير ذلك من الأسباب التي ليس هذا البحث محلاً لذكرها ودراستها.

(١) انظر: سمط النجوم العوالي: ٣٢ / ٤ - ٣٤.

### الحوادث الخاصة:

في ظل هذا الضعف والتفرق السياسي، حدث أمر هام، قد يعتبر أهم حدث سياسي في سنوات عمر المؤلف رحمه الله، وأثر في شخصيته مباشرة، حيث صار فيما بعد أحد المقرّبين من زعماء هذا الحدث المهم في التاريخ الإسلامي، وأعني: غزو تيمورلنك<sup>(١)</sup>:

فقد قام هذا الرجل بشن غاراته على «العراق» و«الشام» وتمكن بطريقة الاحتيال والخداع من دخول «دمشق» بعد أن أمّن أهلها وعلماءها، فارتكب فيها هو وعساكره ما لا يوصف من أنواع الظلم والقهر.

ومن ثمّ زحف إلى بلاد «الروم» -تركيا- وقاتل جيش السلطان بايزيد العثماني<sup>(٢)</sup>، وتغلب -تيمور- عليه وهزمه، فأسره وذهب به إلى بلده ومكث عنده إلى أن توفي، كل ذلك بين عيني المؤلف الذي كان من المقرّبين من الرجلين «تيمور» و«بايزيد»<sup>(٣)</sup>.

استمر تيمور ببسط سطوته وسلطانه على تلك البلاد إلى أن مات، وبقيت الحالة السياسية كما هي عليها في الوصف العام، حروب بين الأقاليم الإسلامية بعضها ببعض، وقيام بعض الأمراء بعضهم على بعض، بل وقيام الخيانات السياسية بين وزراء الدولة الواحدة، إلى أن جاء عام (٩٢٣ هـ) فأذن الله بانقضاء هذا العصر، وحلّ بدلاً منه عصر آخر جديد يسمّى بالعصر «العثماني» أو «الدولة العثمانية»، والله تعالى أعلم.

(١) انظر ترجمته ص: ٤٣ من الدراسة.

(٢) انظر ترجمته ص: ٤١ من الدراسة.

(٣) أشير إلى ذلك بالتفصيل في مبحث الكلام عن رحلات المؤلف ص: ٣٨-٤٦.



## المطلب الثاني: الحياة العلمية<sup>(١)</sup>

هذه الحياة في هذا العصر تختلف اختلافاً كلياً عن الحياة السياسية، فبينهما بون شاسع، وتضاد واسع، فعلى رغم الضعف السياسي والسوء الإداري، نجد أن الحياة العلمية على عكس ذلك تماماً، فهي نشطة وحيّة إلى حد كبير، وخاصة في «مصر» و«الشام» اللتين يتم العلماء وطلاب العلم وجوهم نحوهما؛ هرباً من الزحف المغولي الذي لم يرحم المسلمين، بل أذاقهم الكثير من الأذى، والعديد من أصناف القتل والتشريد.

وأجد في هذا العصر تنافساً علمياً بين العلماء في «مصر» و«الشام»؛ وذلك لأن دولة العلم في «العراق» قد زالت، والكتب قد أبيدت، والتراث قد أحرق، مما نتج عنه ردّة فعل قويّة، حيث جعلت العلماء في المناطق الإسلامية الأخرى يشعرون بعظم المسؤولية الملقاة على عواتقهم؛ وهي نشر الدين، وتجديد العلم، وإحياء التراث.

وقد قام العلماء في هذا العصر تجاه حفظ العلم أحسن قيام، يدلنا على ذلك وجود جهابذة علماء المسلمين في كل العلوم ضمن هذا العصر، حيث هناك «المزّي» و«ابن تيمية» و«الفيروزابادي» و«ابن حجر»، وغير هؤلاء كثير، في سائر العلوم الإسلامية.

---

(١) تعرضت لهذه الحياة بوجه الاختصار، ويمكن للمزيد من الإيضاح الرجوع إلى مصادر «الحياة السياسية» فالكلام جدّ مرتبط بين الحياتين في جميع المصادر.

ولو اقتصرنا على «علم القراءات» لرأيت أن هذا العصر قد ضمّ أئمة هذا العلم، ومحققيه، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «ابن الصائغ»، و«الجعبري»، و«أبو حيان»، والمؤلف، وغيرهم كثير، فرحم الله الجميع، وجزاهم خيراً بما قدموا لهذا العلم خاصة، ولعلوم القرآن عامة.

وقد وصف المؤرخون هذا العصر من ناحية الحياة العلمية بـ:

أ- أنه عصر «جمع» و«شرح» و«تفسير»، لا عصر «إبداع» و«استنباط».  
ب- أن الحياة السياسية السيئة للمجتمع فيه كانت سبباً في صرف الناس عن الاشتغال بالعلوم العقلية كالفلسفة والفلك الرياضي وغيرهما، مما نتج عنه انصرافهم إلى العلوم الشرعية.

ورغم كل ذلك -مع التحفظ على بعض ما فيه- فإن الحياة العلمية في هذا العصر تميزت بمزايا كثيرة، أهمها وأشهرها:

أ- أنها حفظت كثيراً من التراث، واعتمدت على كتب هي الآن مفقودة، أو في حكم المفقودة.

ب- الاجتهاد في العلوم الدينية، لمواجهة ما طرأ على الحياة من امتزاج الثقافات، وتبدل الأوضاع.

ج- تصويب هفوات المصنفين القدامى.

د- بروز النقد والتحليل والموازنة.

هـ- ظهور التآليف الموسوعية في العلوم الإسلامية، من «تفسير»، و«حديث»، و«تاريخ».

هذا باختصار ما أمكنني توضيحه عن «الحياة العلمية» في عصر المؤلف.

والله تعالى أعلم.

## المبحث الثاني

### حياة ابن الجزري - باختصار - وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.

المطلب الثاني: نشأته.

المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم.

المطلب الرابع: رحلاته.

المطلب الخامس: شيوخه.

المطلب السادس: تلاميذه.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب التاسع: وظائفه.

المطلب العاشر: آثاره.

المطلب الحادي عشر: وفاته.



## المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف.<sup>(١)</sup>

كنيته: أبو الخير.

لقبه: شمس الدين.

نسبه: نسبة السخاوي رحمه الله إلى (العُمري)، وهي نسبة إلى ابن عمر الذي تنسب إليه (الجزيرة)، لا إلى الصحابي كما توهمه بعضهم<sup>(٢)</sup>.

شهرته: ابن الجزري، نسبة إلى (الجزيرة) وهي عدة بلاد من ديار بكر، واسم خاص لبلدة واحدة يقال لها: (جزيرة ابن عمر)، وهو الحسن بن عمر بن خطاب التغلبي (ت ٢٥٠ هـ) وتقع شمالي الموصل، قالوا إن المؤلف ينتسب إليها.

قال ابن خلكان<sup>(٣)</sup>: «يقولون (جزيرة ابن عمر) ولا أدري من (ابن عمر)، وقيل إنها منسوبة إلى يوسف بن عمر الثقفي أمير العراقيين، قال: ثم إني ظفرت بالصواب في ذلك وهو أن رجلاً من أهل «برقعيد» من أعمال الموصل بناها؛ وهو عبد العزيز بن عمر، فأضيفت إليه، قال: ورأيت في بعض التواريخ أنها جزيرة «ابني عمر؛ أوسٍ وكامل»، ولا أدري أيضاً من هما».

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٧-٢٥١، إنباء الغمر: ٨/٢٤٥، الضوء اللامع: ٩/٢٥٥-٢٦٠، قضاة دمشق: ١٢١-١٢٢، مفتاح السعادة: ٨٨/١ و ٣٩٢-٣٩٤، الشقائق النعمانية: ١/٩٨-١٠٧.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/٢٥٥، المنح الفكرية: ٢٠، القاموس والتاج (قرش).

(٣) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو العباس، قاضي القضاة، أديب، شاعر، تفقه على والده ويوسف بن شداد، وقرأ النحو على يعيش بن علي، توفي سنة (٦٨١ هـ).

(وخلكان): هو الجد الرابع له، وضبطه الزبيدي بكسر الخاء وتشديد اللام المكسورة، وذلك فيما استدركه على الفيروزآبادي. انظر: طبقات السبكي: ٥/١٤، الشذرات: ٥/٣٧١، التاج (خلك).

وقال في موضع آخر: «قال الواقدي: بناها رجل من أهل «برقعيد» يقال له عبد العزيز بن عمر»<sup>(١)</sup>.

مولده: قال المؤلف: «أخبرني والدي قال: وُلِدَتْ لي في ليلة السبت، الخامس والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة إحدى وخمسين - وسبعمئة - عقيب صلاة التراويح، داخل مكان يسمّى (خطّ القصّاعين) بدمشق».

وينبّه هنا على عدم صحة ما ذكره السخاوي من أن أبا المؤلف مكث أربعين سنة لا يولد له، وهذا لا يصح؛ لأن المؤلف وُلِدَ ولأبيه ست وعشرون سنة، حيث إنه ولد كما قال المؤلف نفسه، نقلاً عن أبيه سنة (٧٢٥ هـ).

ولعلّ السبب في هذا الوهم ما جاء في قول المؤلف عن أبيه: «حجّ سنة أربعين ثم حجّ سنة ثمان وأربعين، وقال لي: شربت ماء زمزم ليرزقني الله ولداً ذكراً يكون من أهل القرآن، ورجعت في سنة تسع وتزوجت بوالدتك سنة خمسين فولدت لي سنة إحدى وخمسين»<sup>(٢)</sup>.

فلعلّ النسخة التي اطلع عليها السخاوي فيها نقص ما بين كلمتي (أربعين) و(شربت) والله أعلم.

### المطلب الثاني: نشأته

نشأ - رحمه الله - بدمشق، تحت رعاية والديه اللذين اعتنيا به أتمّ عناية، فحفظ القرآن الكريم وجوّده، وحفظ الحديث والفقه، وغير ذلك، وسمع

(١) وفيات الأعيان: ٣/٣٤٩-٣٥١ و٤/١٤٣، وانظر: التاج (جزر)، الأنساب: ٥٥/٢.

(٢) انظر: جامع أسانيد: ق: ٢٢/أ، الضوء اللامع: ٩/٢٥٦.

الحديث من جماعة من شيوخ عصره، حتى بلغت همّته به أن يسمع من أصحاب الفخر بن البخاري،<sup>(١)</sup> وغيره.

ولم تذكر المصادر - حسب اطلاعي - شيئاً عن نشأته وأسرته، إلا ما ذكره السخاوي من أن له أخاً اسمه: علي بن محمد بن محمد بن يوسف، العلاء الدمشقي، ابن الجزري، أخو شيخ القراء الشمس محمد، كان فيما بلغني عالماً مقرئاً، وهو جدّ الشريف ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي نقيب الأشراف لأمه.<sup>(٢)</sup>

لكن يتضح أن أسرة المؤلف أسرة خير وصلاح، وإن حب القرآن والقراءات متأصل فيها، بدليل المؤلف وأخيه وأبيهما، وكذا أبناء المؤلف فكلهم ما بين قارئ وقارئة، والله تعالى أعلم.

### المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم

يظهر - والله أعلم - أن المؤلف استجيب فيه دعوة والده عندما شرب ماء زمزم ليولد له ولد من أهل القرآن، وقد كان ذلك، فما أن بلغ سنّ التعلّم حتى بدأ بحفظ القرآن وتجويده، وكان أبوه معلّمه الأول، حيث صرح المؤلف نفسه بذلك فقال: «فأما الشيخ الأول فهو والدي - رحمه الله - فإني قرأت عليه القرآن العظيم مرّات، وسمع من لفظي الروايات كرّات».<sup>(٣)</sup>

وهناك كثيرون من مشايخه سيذكرون في محلهم من البحث، قرأ عليهم

(١) انظر ترجمته ص: ٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٢٣/٦.

(٣) جامع أسابيد: ق: ١١/ب.

القرآن بالقراءات، ودرس عليهم العلوم الشرعية، فنشأ نشأة أهله للصداقة في بعض العلوم، وهو لم يبلغ العشرين من عمره.

### المطلب الرابع: رحلاته

لما أتم المؤلف - رحمه الله - حفظ القرآن الكريم؛ وهو ابن الأربع عشرة سنة، اشتغل بعلم القراءات، وتلقاها على علماء بلده، ولم يكتف بذلك، بل رحل الرحلات الكثيرة المتنوعة؛ ليس لهذا العلم فحسب، بل ولغيره من العلوم الأخرى، وقد بين هو نفسه سير كثير من رحلاته، فقال:

«ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت القراءات على من علمته قيماً بها بدمشق المحروسة؛ كنت أنقب الفحص ممن انتهت إليه رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة وهو فيها عالي الإسناد، فكان منهم بالديار المصرية جماعة، فرغبتُ إلى والدي - رحمه الله - أن يأذن لي في الرحلة إليهم، وتوسلت إليهما بكل طريق، فحججتُ صحبة والدي - رحمه الله - سنة ثمان وستين وسبعمائة، فقرأت القراءات على شيخ المدينة الشريفة<sup>(١)</sup> ونائب الخطابة والإمامة بها<sup>(٢)</sup>. فكانت هذه أول رحلة مباركة له، إلى مدينة رسول الله ﷺ.

ثم ذكر المؤلف رحلته الثانية فقال: «ثم إنني رحلت بعد عودي من الحج في سنة تسع وستين وسبعمائة، فدخلت (مصر) في أول شهر رمضان منها<sup>(٣)</sup>».

(١) هو أبو عبد الله محمد بن صالح. انظر ترجمته ص: ٧٠ من الدراسة، وهو الشيخ الخامس والعشرون.

(٢) جامع أسانيد: ق: ١٢/ب.

(٣) المصدر السابق: ق: ١٣/أ.



وقد كانت هذه الرحلة الثانية له بمفرده، ليس معه والداه، يدلُّنا على ذلك قوله بعد أن ذكر الشيوخ الذين قرأ عليهم في هذه الرحلة: «ثم رجعت إلى دمشق في أول سنة سبعين وسبعمئة، وفي قلبي من الحزارة<sup>(١)</sup> من عدم تلاوتي<sup>(٢)</sup> عليهما بأكثر من السبع، فاستأذنت والديّ في العود إلى الديار المصرية فلم يسمحا بفراقي، وتذكرا ما قاسياه في غيبتني تلك الكثرة<sup>(٣)</sup>».

ثم تلت ذلك الرحلة الثالثة، فقال: «ولما رأيا تحرّقي<sup>(٤)</sup> لذلك قالوا: ولا بدّ أن نكون معك، فتوجها بي في ربيع الأول سنة إحدى وسبعين، أو قبل ذلك<sup>(٥)</sup>».

وقد وصف المؤلّف هذه الرحلة بأنها (مباركة)، سمع فيها الكثير من الحديث على من بقي من المسندين ذلك الوقت.

ثم رجع المؤلّف بعد ذلك، وحاول الرحلة مرة أخرى إلى «اليمن» و«واسط» و«بغداد»، ولكن أبى والداه ذلك، فقال: «امتنع والديّ من إذهما في ذلك، فكتبت استدعاء بالإجازة من شيوخ بغداد المسندين، والعلماء المقدمين<sup>(٦)</sup>».

ومكث المؤلّف في دمشق يعلمّ القراءات والعلوم التي حصل عليها، كان

(١) الحزارة: وَجَعَ في القلب من غيظ ونحوه. انظر: أساس البلاغة والتاج (حزز).

(٢) هما ابن الصائغ وابن البغدادي، وانظر ترجمتهما على التوالي ص: ٦٤ و ٥٨.

(٣) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب.

(٤) الحُرقة: بالضم: ما يجده الإنسان من لدعة حبّ أو حزن، وفي القلب من الوجع. التاج (حرق).

(٥) جامع أسانيده: ق: ١٣/ب.

(٦) جامع أسانيده: ق: ١٤/ب.

السبب؛ مع أسباب أخرى في توقّف رحلات المؤلف، وهو ما بيّنه بقوله: «وصمّمت على الرحلة بنفسي، وتمادت بي الأحوال، وشغلّني كثرة مَنْ يتتابني للقراءة والأخذ عني، وأنا ابن تسع عشرة سنة ونحوها»<sup>(١)</sup>.

وقد استمرت هذه الحال حتى سنة ثمان وسبعين، وفيها رحل مرّة ثالثة إلى الديار المصرية، ويميّز هذه الرحلة أنه صحب معه ابنه أبا الفتح، فاستجاز له شيوخه<sup>(٢)</sup>. ولم تدم هذه الرحلة طويلاً حتى رجع إلى الشام، وبقي فيها إلى سنة ثلاث وتسعين وسبعائة.

ثم رجع إلى مصر، وبقي فيها إلى أن: «قدّر الله ما قدّر<sup>(٣)</sup> من توجّهي

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٤٦/١.

(٣) يشير المؤلف إلى ما حصل له في الديار المصرية من الظلم وأخذ أمواله، بل ومحاولة إيداعه السجن، وقد يّين الحافظ ابن حجر ذلك فقال: «وفي جمادى الأولى - من سنة (٧٩٨هـ) - هرب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي من القاهرة إلى بلاد الروم، وكانت بيده عدّة وظائف بدمشق، وتدرّس «الصلاحية» ببيت المقدس، وكان السبب في هروبه أنه كان يتحدث عن قطلوبك بالشام في مستأجراته ومتعلّقاته بدمشق، فزعم أنه تأخر عنده مال كثير، فتحاكم معه عند السلطان، فرسم عليه فهرب». إنباء الغمر: ٢٨٧/٣.

وقال أيضاً: «وكان ابن الجزري يتحدّث في تعلّقات الأمير قطلوبك الذي كان في خدمة الأمير الكبير أيتمش، ثم ولي بعد ذلك الأستاذاية، فحاسب ابن الجزري، فادّعى أنه يستحق عليه شيئاً كثيراً، فخشي منه ففرّ فركب البحر». إنباء الغمر: ٣٢٣/٣.

وقال السخاوي: «ثم امتحن - ابن الجزري - بسبب مباشرته تعلّقات أيتمش على يد أستاذه قطلوبك، وسُلم لوالي القاهرة ليعمل له الحساب، فوقف عليه مال عجز عنه، ففرّ في سنة ثمان وتسعين، وركب البحر من إسكندرية، ولحق ببلاد الرّوم...». الضوء اللامع: ٢٥٦/٩.

-والكلام للمؤلف- إلى بلاد الروم، فخرجت من الديار المصرية يوم السبت غرة جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وسبعمائة، وتوجهت إلى ثغر الإسكندرية فأقمت بها أياماً حتى تيسر الركوب في البحر، فركبته في أول رجب من السنة المذكورة، وسلّم الله تعالى، فخرجت منه في الخامس من الشهر المذكور بثغر أنطاكية<sup>(١)</sup>، وكانت إقامته فيها أياماً.

ثم توجه إلى مدينة (بورصة) وهناك نزل عند تلميذ قرأ عليه القراءات بدمشق، وهو مؤمن بن عليّ الرومي<sup>(٢)</sup>، وهو من أئمة القراءات في بلاد الروم، وممن له حظوة<sup>(٣)</sup> عند بايزيد<sup>(٤)</sup>، فعرف الملك بايزيد بمقدار المؤلف، فعظمه وأكرمه. قال المؤلف: «فبالغ في الإنعام والإحسان، والتمس مني الإقامة بدار ملكه، ورتب فوق الكفاية، فقلت: إني لم أجد إلا لأحضر الغزاة، ويتنفع بي من يتنفع، ممن لا يقدر على الرحلة إليّ، وأعود.

---

(١) جامع أسانيد: ق: ٢٠/أ، وقد عقب المؤلف على ذلك بقوله: «وكنت نذرت أن أصوم اليوم الذي أقطع فيه النهر من كل ستة، وأنا إلى الآن أصومه».

(٢) هذا ما صرح به المؤلف، وذكر ابن حجر رحمه الله أن الذي عرف الملك بالمؤلف هو تلميذ يقال له: شيخ حاجي، ومرة أخرى ذكر أنه يسمى (كامور موبر) والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٢٤، إنباء الغمر: ٣/ ٢٨٧ و ٣٢٤.

(٣) مثلثة الحاء، المكانة والوجاهة، والقرب المعنوي، والتقدم المعنوي عند السلطان. انظر: القاموس والتاج (حظاً).

(٤) هو: بايزيد - أبو يزيد - بن مراد بن عثمان، من أكبر ملوك الإسلام وأيمنهم نقيبة، وأكثرهم غزواً للكفار، مع إكرام أهل القرآن، وحب العلم والعلماء والعدل، وهو من سلاطين الدولة العثمانية. انظر: إنباء الغمر: ٥/ ٥٥-٦٢ و ١٢٨، الضوء اللامع: ١١/ ١٤٨-١٤٩.

قال الملك بايزيد: إني قد جهّزت العساكر لغزو مدينة القسطنطينية وحصارها، وأنا ألحقهم، فإن تصبر لتكون معي، فعلت.

فقلت: بل أسبقك، فأمر بتجهيزي لذلك على أحسن الوجوه وأتمها، وتوجهت في شوال من السنة فنزلنا مدينة (غلطة) وهي من أعصى بلاد الكفار مجاورة للقسطنطينية<sup>(١)</sup>.

وقد حضر المؤلّف هذه الغزوة، ووصفها وصفاً بقوله: «وكنت معه - الملك - أحدثه في فضائل الجهاد، وما أعدّ الله للمجاهدين ولمن استشهد منهم ولمن صبر... قال: لكن الذي شاهدته أنا أنّ الطليعة التي كانت مقدّم جيش الكفار ثلاثون ألفاً، من الإفرنج الذين يقال إنهم أشجع طوائف الكفار، وكانت في يوم الثامن والعشرين من ذي الحجة؛ سنة ثمان وتسعين، فشاهدت مَلْحَمَةً عظيمة لم يكن مثلها في هذه الأعصار»<sup>(٢)</sup>.

ولم يفت المؤلّف أن يسجل في هذه الرحلة العسكرية أو الجهادية في سبيل الله، بعض الغرائب، قال: «ومن أغرب ما رأيت في هذه الغزاة أن ابن عثمان المذكور -الملك- أمر لي من الأسرى بخمسة، فكانوا معي حتى رجعت إلى (بورصة) دار ملكه، ولم يكن واحد منهم يعرف لغة الآخر؛ لأنّ كلاً منهم من بلاد غير بلاد الآخرين، وطائفة غير طائفتهم»<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع أسانيده: ق ٢٢/ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وفي رجوعه هذا إلى (بورصة) بدأ المؤلف بتأليف أعظم كتبه وهو «النشر».

قال المؤلف: «وبقيت في تلك الديار نحو سبع سنين حتى كانت الطامة، بوصول الأمير تيمورلنك<sup>(١)</sup>، وكان ما قدره الله من كسر بايزيد.

وكان قد بلغه -تيمور- أني عند ابن عثمان، فأرسل من أخذني إليه على غاية من الإجلال والتعظيم، وبقيت معه سنة وهو في زيادة اعتقاد وإكرام وإحسان، حتى التمس مني أن أكون عنده في مملكته، ليؤخذ عني كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فجهّزني على أحسن الوجوه، وأنزلني مدينة (كش)<sup>(٢)</sup> وبقيت فيها حتى قدم الأمير، وأمر أن أكون معه في (سمرقند) فبقيت فيها حتى توفي في سابع عشر شهر شعبان سنة سبع وثمانمائة.

ولما استقرّ ولده في الملك بعده لم أزل به حتى أذن لي في العودة، فخرجت من (سمرقند) في السابع من ذي الحجة سنة سبع.

قال: فلما وصلت إلى بلدة (نَسَف) ويقال لها أيضاً (نَخْشَب) وهي ثلاثة أيام من (سمرقند)، وصل إليّ رسول السلطان، وَرَدَّنِي إلى (سمرقند)؛ لأن بعض أمراء دولته عيّره وذمّه بتركي.

---

(١) ابن طرغان، مَلِك طاغية، ابتدأ ملكه على أنقاض دولة جنكيزخان، أباد البلاد والعباد، وأكثر في الأرض الفساد، مع تقريب للعلماء والأشراف والشجعان، ولكن من خالف أمره أدنى مخالفة، استباح دمه، حتى أفتى بعض العلماء بكفره، توفي سنة (٨٠٧ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٥ / ٢٢٥-٢٢٦ و ٢٣١-٢٣٨، الضوء اللامع: ٤٦/٣-٥٠.

(٢) بفتح الكاف وتشديد الشين المعجمة: قرية على ثلاثة فراسخ من جرجان. انظر: معجم البلدان: ٤ / ٤٦٢.

قال: فلما رجعت وقعت أمور خاف على نفسه منها، وأذن لي فتوجهت من طريق مدينة (بخارى) فوقفني أهلها أياماً للأخذ عني، وخرجت منها، وقطعت نهر (جيحون)<sup>(١)</sup> في يوم السبت العشرين من المحرم سنة ثمان، ووصلت مدينة (هراة) في السابع عشر من صفر، وكان سلطانها الكبير «شاه رخ سلطان» التمس مني الإقامة عنده.

وبيّن المؤلف هنا أن العلماء والفضلاء في هذه البلدة سألوه سماعاً، «صحيح البخاري» رحمه الله وقراءة كتاب «المصابيح» للبغوي<sup>(٢)</sup>، فأجاب سؤالهم وجلس لهم في الجامع حتى سمعوا جميع «الصحيح»، وقرأوا عليه جميع كتاب «المصابيح» بمنزله، ثم بعد ذلك قرأوا عليه بعض مؤلفاته.

بعد ذلك ذهب إلى (أصبهان) و(يزد) ثم إلى (شيراز) وذلك سنة (٨٠٩ هـ)، وبقي فيها حتى سنة (٨٢١ هـ) فاتجه إلى البصرة، وبقي فيها سنة. ثم قصد الحج، فوصل المدينة المنورة سنة (٨٢٣ هـ) وبالتحديد في شهر ربيع الأول.

ثم توجه إلى مكة فدخلها مستهلّ رجب من السنة المذكورة، فجاور فيها بقيّتها، ثم سافر إلى بلاد العجم.

وفي سنة (٨٢٧ هـ) قدم للحج مرة أخرى، وفي هذه السنة كتب إلى ابنه

(١) اسم وادي خراسان على وسط مدينة يقال لها جيهان. معجم البلدان: ١٩٦/٢ - ١٩٧.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٦.

أبي الخير أن يحضر إليه بعد غياب وفراق بينهما دام عشرين سنة، فاجتمعا في القاهرة نحو ستة عشر يوماً.

وبعد أن حجَّ المؤلف في هذه السنة سافر إلى اليمن، وبالتحديد في شهر ربيع الآخر سنة (٨٢٨ هـ)، وكانت سفرة للتجارة، ولم تخل من العلم أيضاً، حيث إن المؤلف اجتمع مع مَلِكِهَا.

قال ابن حجر: «وفيه توجه ابن الجزري إلى بلاد اليمن فأكرمه مَلِكُهَا، وسمع عليه الحديث، وأنعم عليه بهال، وأطلق له كثيراً من تجارته بغير مكسها»<sup>(١)</sup> «<sup>(٢)</sup>».

ثم رجع عن طريق البحر إلى مكة ببضائع كثيرة، وبقي فيها إلى أن حج في نفس السنة؛ أعني سنة (٨٢٨ هـ).

ثم رحل إلى القاهرة فدخلها في أول سنة (٨٢٩ هـ)، ثم غادرها إلى دمشق، ومنها إلى شيراز، وهناك مكث إلى أن جاءه القدر المحتوم.

هذا كان سير رحلات المؤلف - رحمه الله تعالى - وهي كما بيّن رحلات كثيرة، إلى أماكن متعدّدة، لأغراض مختلفة؛ يجمع بينها غرض واحد أساس وهو تعليم كتاب الله، ونشر سنة رسول الله ﷺ.

ولهذا أجده؛ وقد تقدمت به السنّ، يتمنى لو باستطاعته مواصلة الرحلات لنشر العلم، حيث قال في جواب كتبه لأحد تلاميذه: «وأعجب من ذلك أن

(١) المكس: دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق، وهي ضرائب. انظر: التاج (مكس).

(٢) إنباء الغمر: ٦٥/٨.

بينكم وبيننا يا معشر القراء هذه المسافة القريبة ولا يكون لكم همّة أن يرحل  
فيأخذ القراءات بهذا التحقيق». قال: «وإني لأقسم بالله تعالى أني لو تمكنت من  
الخروج لخرجت إليكم، وإلى غيركم ليؤخذ عني هذا العلم الشريف العزيز،  
الذي لا أعلم أحداً اليوم على وجه الأرض يعرفه إلا من قرأه علي». (١)

### المطلب الخامس: شيوخه

قرأ المؤلف - رحمه الله - وتلمذ على أشهر شيوخ عصره، في القراءات  
وغيرها، ولم يكن تلقّيه على الشيوخ اعتباطاً بحيث يأخذ عن أيّ شيخ، بل التزم  
لنفسه بصفات لا بدّ من توافرها في الشيخ الذي سيقراً عليه، وهذا ما صرح به  
هو نفسه، حيث قال: «ولما نشأت واشتغلت بهذا العلم الشريف، وقرأت  
القراءات على من علمته قيماً بها بدمشق، كنت أنقب وأتفحص عمّن انتهت إليه  
رئاسة القراءة في البلاد، وقرأ بالروايات الكثيرة، وهو فيها عالي الإسناد». (٢)

وقد كان له ذلك، فجمع مشيخة هي درة عصرها، وجوهرة رجال  
القراءات في زمنها، وسيذكر البحث هؤلاء الشيوخ، ويجعلهم قسمين:

القسم الأول: شيوخه في القراءات.

القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى.

وهذا أوان الكلام على ذلك، وبالله التوفيق.

(١) ق: ٢٠/أ، وفيه أن تاريخ هذا الجواب هو ربيع الثاني سنة (٨٢٠ هـ) أي أن عمر المؤلف نحو سبعين سنة.

(٢) جامع أسانيده: ق: ١٢/ب.



## القسم الأول: شيوخه في القراءات

وقد جعلتهم مرتبتين:

المرتبة الأولى: شيوخه الذين أسند إليهم في «النشر» قراءة أو إجازة.

المرتبة الثانية: شيوخه الذين صرح بهم هو أو غيره، وليسوا من رجال «النشر».

أما المرتبة الأولى: فسأذكرهم مرتبين ترتيباً زمنياً حسب الأقدمية في الوفاة، وهم كالتالي:

(١) محمد بن عبد الله الصفوي، الهندي، الصوفي، أبو عبد الله، ولد سنة (٦٩٤هـ) بدمشق، خير، دين، وكان محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٦٦هـ).<sup>(١)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه عرض عليه «الشاطبية» وقرأ عليه «النونية» للسخاوي، وقرأ عليه «الغاية» لابن مهران، وأنه سمع عليه كثيراً من مسموعاته.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ «غاية» ابن مهران، و«النونية» بقراءتهما عليه.<sup>(٢)</sup>

(٢) أبو بكر أيّدغدي<sup>(٣)</sup> بن عبد الله، الشهير بابن الجندي، قيل اسمه عبدالله، ولد سنة (٦٩٩هـ)،<sup>(٤)</sup> شيخ مشايخ القراء بمصر، وله عناية تامة

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٩١/٢، الدرر الكامنة: ١٠٩/٤.

(٢) انظر: ص: ٢٢٩ و ٢٤٩.

(٣) كلمة أعجمية معناها: طلع القمر، كما أن (كندغدي) معناها: طلعت الشمس. انظر: الدرر الكامنة: ١٧٣/١ الحاشية (١).

(٤) كذا نقل المؤلف عنه، وقال الذهبي سنة (٦٩٨هـ).

بالقراءات، وبَصَّر في العربية، مع الدِّين والحِياء، قرأ على الصائغ والجعبري،<sup>(١)</sup> وأبي حيان وغيرهم، ألَّف: «البستان»، وشرح «الشاطبية» شرحاً تَضَمَّن إيضاح شرح شيخه الجعبري، توفي سنة (٧٦٩ هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه بكتابه «البستان» سوى قراءة الحسن البصري، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] فمرض وأجازه، وأشهد على إجازته.<sup>(٣)</sup>

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب «الوجيز»، و«الإيجاز»، و«إرادة الطالب»، و«تبصرة المبتدئ»، و«المهذب»، و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار» و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى»، و«البستان».

ب- قرأ عليه بمضمَّن: «الهادي»، و«الكافي»، و«التذكرة»، و«التلخيص»، لأبي معشر، و«الروضة» للمعدل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية»

(١) انظر ترجمته ص: ١٧٧.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٥١٣ - ١٥١٤، غاية النهاية: ١/ ١٨٠، الدرر الكامنة: ١/ ٤٧١ - ٤٧٢.

(٣) قال المؤلف: «لما قري المرض بشيخنا ابن الجندي أشار عليَّ صاحبنا أحمد بن كُحَل؛ وكان يقرأ مع المؤلف على ابن الجندي - أن أشهد عليه بقراءتي عليه وإجازته لي، فراح معي إليه وشهد عليه بذلك، وكتب هو خطه بالإجازة». جامع أسانيد: ق: ٦٩/ ب، وانظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٠ و ٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨.

في الست»، و«غاية الاختصار»، و«المصباح»<sup>(١)</sup>، و«الكامل»<sup>(٢)</sup>، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي، و«المطلوب» لأبي حيان.<sup>(٣)</sup>

ج- قال المؤلف: وأخبرني بشرح «الشاطبية» له، ولشيخه الجعبري، و«البستان» له، و«الإقناع» لابن الباذش.

يضاف إلى ذلك طريقين أدائيين للمؤلف عنه؛ عن قالون وابن ذكوان.<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(٣) محمد بن موسى بن سليمان، أبو عبد الله، الأنصاري، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، سمع من الفخر بن البخاري، وتفرد عنه، وسمع من ابن كثير والعراقي، وولي الخزانة والحسبة، وكان مشكوراً في مباشرته، عفيفاً نزيهاً. توفي سنة (٧٧٠ هـ)<sup>(٥)</sup>.

لم يترجم له المؤلف لا في «غايته» ولا في «جامع أسانيد».

وذكر في «النشر» أنه:

أ- أخبره مشافهة بـ «العنوان».

---

(١) قال المؤلف: «قرأت بما تضمنته من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلف: «قرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمونه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) انظر ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٢٦٧ و ٣٦٩.

(٥) لم أجد له ترجمة إلا عند ابن حجر في: الدرر الكامنة: ٣٨/٥.

ب- وذكره المؤلف مرة أخرى مسنداً عنه حديث «انصر أخاك» إلى النبي ﷺ، ثم علّق عليه بقوله: «فبيني وبين رسول الله ﷺ فيه عشرة رجال ثقات عدول، وهذا سند لا يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعينايا عاشر عين رأت من رأى النبي ﷺ». <sup>(١)</sup>

(٤) أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر، <sup>(٢)</sup> أبو العباس، الفيروزابادي، المهندس، المعروف بـ «زُغْنَشْ»، <sup>(٣)</sup> ولد سنة (٦٧٠ هـ)، سمع من ابن البخاري وغيره، وكان شيخاً صالحاً كثير التلاوة، صحيح السماع. توفي سنة (٧٧١ هـ). <sup>(٤)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «الكفاية في القراءات الست» وكتاب «المبهج».

(١) انظر ص: ١٨٠ و ٥٢٣.

(٢) كذا جاء اسمه عند المؤلف، وفي مصادر ترجمته -كما سيأتي- هو: أحمد بن محمد بن عمر بن حسين، بتقديم (عمر) على (حسين) والله أعلم.

(٣) كذا ضبطه ابن مفلح في كتابه «المقصد» فيما نقله عنه ابن العماد، قال: (زُغْنَشْ) بزاي مضمومة ثم غين معجمة ثم نون مضمومة ثم شين معجمة. وبالرجوع إلى «المقصد» ذكر محققه أن هذا الضبط موجود على هامش النسخة الأصل بخط الشيخ عبد القادر بن بدران يرحمه الله.

أما المؤلف فقال: ابن غلش، وأما ابن حجر فقال: زَغْلِش، وكلاهما تصحيف. والله أعلم. أما السخاوي فضبطه بقوله: «زَغْلِش بفتح الزاي، وسكون المعجمة، وكسر اللام، وآخره معجمة.» ذكر ذلك في ترجمته لحفيد المذكور.

انظر: الضوء اللامع: ٨٦/٢، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ١/١٨٢، شذرات الذهب: ٦/٢٢٠.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١١١، الدرر الكامنة: ١/٣١٠، المقصد الأرشد: ١/١٨١ - ١٨٢، شذرات الذهب: ٦/٢٢٠.

أما في «النشر» فذكر أنه: أخبرني بـ «التجريد» و«المبهبج» و«الكفاية في الست» بقراءتي عليه بمنزله.<sup>(١)</sup>

(٥) إسماعيل بن محمد بن علي بن هاني، أبو الرشيد، الغرناطي، المالكي، ولد سنة (٧١٠ هـ) وحفظ «الموطأ» عن ظهر قلب، وبرز في الفقه والنحو والتفسير والحساب، اجتمع بأبي حيان فعظمه كثيراً، ولي قضاء المالكية بحماة، وهو أول مالكي في ذلك، توفي سنة (٧٧١ هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه كان يتردد إليه ويسمع من فوائده، وأنه أنشده من حفظه قصيدة «القيجاطي» التي رواها عن مؤلفها.

أما في «جامع أسانيده» فقال: «وأخبرنا أنه سمع قصيدة «القيجاطي» منه، وحدثني من لفظه بقطعة كبيرة من قصيدة الإمام أبي الحسن الحصري، حفظاً من لفظه، وشهد في إجازتي بالقراءات من شيخنا ابن اللبان. سنة (٧٦٩ هـ).»<sup>(٣)</sup>

وأما في «النشر» فقال: «وحدثني ببعضها - القيجاطية - من لفظه».

(٦) أحمد بن إسماعيل بن أحمد، المقدسي، ولد سنة (٦٨٢ هـ)، ثقة أصيل، سمع من الفخر بن البخاري، وغيره، وحدث وعمّر حتى تفرّد. توفي سنة (٧٧٣ هـ).<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ٢٠٤ و ٢١٧ و ٢٢٢.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٦٨، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٣ و ٤٤، الدرر الكامنة: ١/٤٠٦-٤٠٧.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٤٤/أ.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٩، إنباء الغمر: ١/٢١، الدرر الكامنة: ١/١١٢-١١٣، المقصد الأرشد: ١/٧٧-٧٨، شذرات الذهب: ٦/٢٢٦.

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه «مفردة يعقوب» لابن الفحام؛ بإجازته إن لم يكن سماعاً من ابن البخاري، وكذا ذكر هنا في «النشر». والله أعلم.<sup>(١)</sup>

(٧) محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع، أبو المعالي، المصري، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، قال المؤلف: سمع خلقاً لا يحصون بمصر والشام والحجاز، وذيّل على «تاريخ بغداد»، قرأ على الصائغ والجرائدي وغيره، إمام مقدّم في الحديث، توفي سنة (٧٧٤ هـ)<sup>(٢)</sup>.

ذكر المؤلف في «جامع أسانيده» و«غايته» أنه قرأ عليه جميع نظم «الشاطبية» وأنه سمع عليه «الرائية» في الرّسم للإمام الشاطبي رحمه الله.

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «الشاطبية».

ب- أخبره بشرح «الشاطبية» للإمام السخاوي.

(٨) أحمد بن رجب بن الحسن السلامي، أبو العباس، البغدادي، الشيخ، الصالح، الكبير القدر، وهو والد الحافظ أبي الفرج بن رجب الحنبلي،<sup>(٣)</sup>

(١) انظر ص: ٢٠٦.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٣٩-١٤٠، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٦، إنباء الغمر: ١/٥٩-٦٢، الدرر الكامنة: ٤/٥٩-٦٠، الدارس في تاريخ المدارس: ١/٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٦/٢٣٤-٢٣٥.

(٣) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، صاحب «ذيل الطبقات» وغيره من المؤلفات المفيدة. توفي سنة (٧٩٥ هـ). انظر: المقصد الأرشد: ٢/٨١-٨٢.

ولد ببغداد ونشأ بها، ورحل في طلب الحديث. توفي سنة (٧٧٥ هـ).<sup>(١)</sup>  
ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه بعض القرآن بالقراءات، وكثيراً من كتب القراءات، ولم يحددها، بينما بيّنها في «جامع أسانيده» فقال: «قرأت عليه القرآن العظيم بقراءة عاصم وغيره، وسمعت عليه «الشاطبية»، وعرضت عليه منظومة الرّسّعي<sup>(٢)</sup> في «الظاءات» من حفطي، وقرأت عليه كثيراً من كتب القراءات سيّما تواليف شعله الموصلي الحنبلي في القراءات وغيرها، مثل «الشمعة في قراءات السبعة» و«ذات الحلا في قراءة أبي عمرو بن العلاء»، ولازمته مدّة، وسمعت عليه القراءات السبع جمعاً وإفراداً». <sup>(٣)</sup>

أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «الكنز» سماعاً وتلاوة لبعضه.

ب- قرأ «الكفاية» نظم «الكنز» وكذا «الشمعة» عليه. <sup>(٤)</sup>

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٣/١، إنباء الغمر: ٤٢/١-٤٣، الدور الكامنة: ١/١٤٠، وفيه أن مولده سنة (٦٤٤ هـ)، وهذا لا يصح، فشيخه ابن مؤمن صاحب «الكنز» ولد سنة (٦٧١ هـ) ولعله تصحيف صوابه سنة (٦٩٤ هـ)، حيث لم أجد من حدّد تاريخ مولده. والله أعلم. شذرات الذهب: ٦/٢٣٠-٢٣١، وفيه تصحيف (الحسن) إلى (الحسين)، وفيها كلّها ما عدا غاية النهاية: أن وفاته سنة (٧٧٤ هـ).

(٢) الرّسّعي: نسبة إلى بلدة رأس عين، من أعمال العراق، وهو: عبد الرزاق بن رزق الله، الحنبلي، الإمام العلامة المحدث، المفسر شيخ ديار بكر والجزيرة، قرأ بالروايات العشر على العكبري، توفي سنة (٦٦١ هـ). والمنظومة هي في «الظاءات» بالمعجمة وليست بالمهملة، كما في «غاية» المؤلف، وهي اثنان وثلاثون بيتاً، مطبوعة بعنوان: «درة القارئ للفرق بين الضاد والظاء»، انظر: غاية النهاية: ١/٣٨٤.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١.

(٤) انظر ص: ٢٤١ و٢٤٢.

(٩) عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله، أبو محمد، الشافعي، الصوفي، ولد سنة (٧١١هـ)<sup>(١)</sup> تفقه للشافعي، وشارك في الفنون، توفي سنة (٧٧٥هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه «الإرشاد» لأبي العز، وسأله أن يقرأ عليه العشر فامتنع عليه.

وكذا ذكر هنا في «النشر» قرأت «الإرشاد» أجمع عليه.<sup>(٣)</sup>

(١٠) أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة، أبو العباس، الحنفي، ولد سنة (٦٩١هـ)، إمام كبير، ثقة، صالح، قاضي القضاة بدمشق، قرأ على الجرايدي،<sup>(٤)</sup> وغيره، قال عنه المؤلف: «كان كثير الفضل عليّ؛ وبشّرني بأشياء وقع غالبها، وأرجو من الله تعالى التمام بخير،<sup>(٥)</sup> وكان أجلّ من قرأت عليه». <sup>(٦)</sup>

(١) ذكره ابن حجر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٦٧/١، إنباء الغمر: ١/١١٩، الدرر الكامنة: ٢/٤٣٥.

(٣) انظر ص: ٢٢٤.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٣.

(٥) هذا من باب الفراسة، وقد وقع مثل ذلك للإمام ابن القيم مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، قال ابن القيم:

«ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أموراً عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائع فراسته تستدعي سِفْراً ضخماً، أخبر الناس والأمراء سنة (٧٠٢هـ) لما تحرك التتار وقصدوا الشام أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن النصر للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يميناً، فيقال له: قل إن شاء الله؛ فيقول: إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً، وسمعت يقول ذلك، قال: فلما أكثرنا عليّ قلت: لا تكثرُوا، كتب الله في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرّة، ثم ذكر أشياء أخرى، ومنها: أ- وأخبرني ببعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعيّن أوقاتها، وقد رأيتُ بعضها وأنا أنتظر بقيّتها. ب- وأخبرني في غير مرة بأمور باطنة تختص بي مما عزمت عليه، ولم ينطق به لسان».

انظر: مدارج السالكين: ٢/٥١٠-٥١١.

(٦) غاية النهاية: ١/٤٩.



توفي سنة (٧٧٦ هـ) بدمشق.<sup>(١)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه جميع القرآن جمعاً بالقراءات السبع، والله الحمد.<sup>(٢)</sup>

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «التيسير»، ورواية قالون من طريق الحلواني إلى أبي عمرو.<sup>(٣)</sup>

ب- قرأ عليه بمضمّن: «الروضة» للطلمنكي، و«المجتبى»، و«الغاية»<sup>(٤)</sup> لابن مهران.

ج- قال المؤلف: وأخبرني بـ «الشاطبية» و«جمال القراء».

د- وأيضاً روى عنه المؤلف بسنده حديث إمالة «طه».

(١١) أحمد بن محمد بن محمد بن علي، أبو العباس، النحوي، قدم القاهرة فلازم أبا حيّان، وأتقن عليه النحو، وقرأ عليه «الثمان» وخدمه حتى مات، شرح «التسهيل»، و«الكتاب»، قدم دمشق وتصدّر بالجامع الأموي، توفي سنة (٧٧٦ هـ).<sup>(٥)</sup>

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٨/١، ٤٩-٤٨، إنباء الغمر: ١٠٤/١-١٠٥، الدرر الكامنة: ١٣٣/١-١٣٤، شذرات الذهب: ٢٣٩-٢٤٠، وفيه تصحّف اسم أبيه إلى: (الحسن).

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤٩/١.

(٣) هذه الطريق لم يذكرها المؤلف في مبحث الطرق، وعليه فليست من طرق «النشر» انظر ص: ١٦٦.

(٤) قال المؤلف: قرأت بها دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب «الغاية» عليه. ص: ٢٣٢.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٢٥/١، إنباء الغمر: ١٠٧/١، الدرر الكامنة: ٣١٨-٣١٩.

لم يذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه.

وذكر في «النشر» أنه: أخبره بـ «الإقناع» لابن الباذش.<sup>(١)</sup>

(١٢) محمد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن جامع، أبو المعالي، بن اللبان،  
الدمشقي، ولد سنة (٧١٥ هـ)،<sup>(٢)</sup> أستاذ، محرّر ضابط. قال عنه المؤلف: «لم يكن  
في زمانه أحسن استحضاراً منه للقراءات».<sup>(٣)</sup>

قرأ على أبي حيان والجعبري وغيرهما، وولي مشيخة الإقراء بالجامع الأموي  
وغيره، وكان يحفظ كثيراً من الشواذ، وربما قرأ به في الصلاة، فأنكر عليه بعض  
الشافعية ذلك، توفي سنة (٧٧٦ هـ).<sup>(٤)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته»: «قرأت عليه بمضمّن كتب»<sup>(٥)</sup>، ولم يزد على هذا،  
ووجدته ذكر في «جامع أسانيده» بيان ما أهتم به في «غايته» فأنقله هنا حرفياً<sup>(٦)</sup>،  
قال المؤلف رحمه الله:

«وأما الشيخ الثامن من شيوخه وهو الشيخ الإمام، الأستاذ المحقق؛

(١) انظر ص: ٢٢٨.

(٢) عند ابن حجر سنة عشر أو ثلاث عشرة. كما سيأتي.

(٣) غاية النهاية: ٧٣/٢.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٧٢/٢ - ٧٣، إنباء الغمر: ١/١٢٦ - ١٢٧، الدرر الكامنة: ٣/٤٣٠،  
شذرات الذهب: ٦/٢٤٣ - ٢٤٤.

(٥) غاية النهاية: ٧٣/٢.

(٦) نقلت هذا النص مع طوله لفائدته، ولأنه من مصدر لا زال مخطوطاً وفيه كثير من المعلومات الخاصة عن  
حياة المؤلف العلمية لم يتعرض لها في «غايته».

أبو المعالي محمد بن اللبان فإني قرأت عليه القرآن العظيم ختمة كاملة، جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن عشر كتب؛ بطُرُقها ورواياتها ووجوهها ومراتب مدودها، في شهر سنة (٧٦٨ هـ)، ولما عزمت على الحج استأذنته في أن يجلس لي شهر رمضان لأكمل عليه الختمة، وكنت قد وصلت إلى أواخر سورة (طه) فلم يأذن، فقلت إني أقدر على ذلك، فقال: أنت تقدر، لكن أنا لا أقدر، أسمعت؟ فحججتُ تلك السنة ورجعت فأكملت عليه الختمة في سنة (٧٦٩ هـ)، ثم شرعت عليه في ختمة أخرى بالقراءات العشر، جمعتُ فيها كلّ ما ذكر لي أنه رواه من الكتب والقراءات، وسمعت من لفظه عدّة كتب في القراءات، وقرأت عليه أيضاً كثيراً من كتب القراءات، وسمع بقراءتي أيضاً كتاب «الكفاية في الست»<sup>(١)</sup>.

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه بالكتب: «جامع البيان»، و«التبصرة»، و«القاصد»، و«الإقناع»، و«عقد اللآلي».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«الكافي»، و«الهداية»<sup>(٢)</sup>، و«تلخيص العبارات»، و«غاية الاختصار»<sup>(٣)</sup>، و«الكامل»<sup>(٤)</sup>، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«عقد اللآلي».

(١) جامع أسانيد: ق: ٣٤/أ.

(٢) قال المؤلف: وقرأت بمضمّنه القرآن كله عليه في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه. ص: ١٩٢.

(٣) قال المؤلف: وقرأت بأكثر ما تضمّنه جميع القرآن. ص: ٢٢٧.

(٤) قال المؤلف: وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها. ص: ٢٣٧.

ج- قال المؤلف: وأخبرني بـ «جامع البيان»<sup>(١)</sup>، و«شرح الشاطبية» للفاسي، و«الهداية»، و«الإقناع»، و«الكنز»<sup>(٢)</sup>، و«الكفاية»<sup>(٣)</sup> للواسطي، و«الشرعة»، و«الحصرية»، و«مفردة يعقوب» للصعيدى.

د- قال المؤلف: حدثني بـ «التيسير»، و«الكافي»، و«تلخيص العبارات».

هـ- قال المؤلف: وقرأت عليه «مفردة يعقوب» للداني.

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائياً واحداً للمؤلف عنه؛ من طريق أبي نسيط عن قالون.<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(١٣) محمد بن عبد الرحمن بن عليّ، بن الصائغ، شمس الدين، أبو عبد الله، ولد سنة (٧٠٤ هـ) بالقاهرة، وقرأ القراءات إفراداً وجمعاً للسبعة والعشرة على تقي الدين الصائغ، والعربية على أبي حيان، ومهّر في العلوم.

رحل إليه المؤلف مرتين، قال المؤلف: «لما رحلت إليه في الأولى فسألته القراءة فامتنع عليّ، فلما رأى أهليّتي أذن لي أن آتي إليه في الليل، فكنت آتي إليه نصف الليل وبعده، فوالله ما أعلمني جئت إليه في وقت من الأوقات في الليل؛ إلا وخرج إليّ فجلس على صُفّة تجاه داره فقرأت عليه».<sup>(٥)</sup>

(١) قال المؤلف: أخبرني به مناوله وإجازة وسامعاً لكثير منه وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه. ص: ١٧٠.

(٢) قال المؤلف: سماعاً وتلاوة. ص: ٢٤٠.

(٣) قال المؤلف: سماعاً وتلاوة. ص: ٢٤١.

(٤) انظر ص: ٢٦١.

(٥) غاية النهاية: ١٦٤/٢.

شرح «ألفية» ابن مالك<sup>(١)</sup> في النحو، و«المشارك» في الحديث، وغير ذلك. توفي سنة (٧٧٦ هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه في رحلته الأولى إليه ختمةً جمعاً بالقراءات السبع بمضمّن «الشاطبية» و«التيسير» و«العنوان»، وفي رحلته الثانية سنة (٧٧١ هـ) قرأ عليه جمعاً للسبعة وللعشرة بمضمّن عدة كتب حسبها في إجازته من الصائغ.<sup>(٣)</sup>

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن بالكتب: «التبصرة»، و«التجريد»، و«مفردة يعقوب» لابن الفحام، و«الوجيز» و«الإيجاز» و«إرادة الطالب» و«تبصرة المبتدئ» و«المهذب» و«الجامع» لابن فارس، و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد» لأبي العز، و«الكفاية الكبرى».

ب- قرأ عليه بمضمّن: «العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة» و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدّل، و«المستنير»، و«المصباح»<sup>(٤)</sup> و«الكامل»<sup>(٥)</sup>، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

(١) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١٦٣/٢ - ١٦٤، إنباء الغمر: ١٣٧/١ - ١٣٩، الدرر الكامنة: ١١٩/٤ - ١٢٠، شذرات الذهب: ٢٤٨/٦.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٦٤/٢.

(٤) قال المؤلف: «قرأت بها تضمّن من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٥) قال المؤلف: «قرأت جميع القرآن بها دخل في تلاوتي من مضمّن من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

ج- قال المؤلف: وأخبرني بـ «التذكرة»...<sup>(١)</sup>

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه، واحدة عن كل من قالون وورش. والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

وذكر المؤلف أنه قرأ عليه القرآن كاملاً برواية الإمام الشافعي رحمه الله.<sup>(٣)</sup>

وأيضاً روى عنه المؤلف حديث (التحقيق).<sup>(٤)</sup>

(١٤) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل، أبو محمد، القرشي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه من ولده أبان. ولد سنة (٦٩٤ هـ)<sup>(٥)</sup> أخذ عن الصائغ وأبي حيان والسبكي وغيرهم. توفي سنة (٧٧٧ هـ).<sup>(٦)</sup>

ذكر المؤلف رحمه الله في «غايته» قال: «لم يتفوق لي قراءة «الشاطبية» عليه، ولا شيء من القراءات، ولو قصدت ذلك لما منع».<sup>(٧)</sup>

---

(١) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» و«الشاطبية» مع أنه قرأهما عليه.

(٢) انظر الفقرات: ٢٦٧، ٢٨٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٩٥.

(٤) انظر ص: ٥٤٥.

(٥) هذا الصواب: أربع وتسعين بتقديم التاء والسين على العين، كما ذكره المؤلف في «جامع أسانيده» وابن حجر في «إنبائه» وجاء في «غايته»: «أربع وسبعين»، بتقديم السين والباء على العين، وهو خطأ وتصحيف. انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٦/ب، غاية النهاية: ١/٤٥١، إنباء الغمر: ١/١٦٩.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٥١-٤٥٢، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٦/٤٧، إنباء الغمر: ١/١٦٨-١٧١ الدرر الكامنة: ٣/٣٩٧-٣٩٨، شذرات الذهب: ٦/٢٥١-٢٥٢.

(٧) غاية النهاية: ١/٤٥١.

وقال في «جامع أسانيد»: «سمعت عليه جملة من الأحاديث من «النسائي» الصغير و«صحيح» ابن حبان، وغير ذلك، وأجازني جميع ما يجوز له روايته، وأخبرني «بالشاطبية» عن جماعة من الشيوخ»<sup>(١)</sup>.

أما هنا في «النشر» فذكر أنه: أخبره مشافهة بـ «الكافي».

ملاحظة وتنبية:

لا تعارض ولا تناقض بين ما ذكره المؤلف في كتبه الثلاثة في هذه الجزئية؛ لأن عبارة «غايته» لم يتفق لي قراءة، وعبارة «الجامع» أخبرني، والفرق بين. والله أعلم.

(١٥) عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة، أبو حفص، المراغي، ولد سنة (٦٧٩هـ)،<sup>(٢)</sup> رحلة زمانه في علو الإسناد، أسمع على ابن البخاري وغيره، وكان صبوراً على الاستماع، وربما حدث اليوم الكامل بغير ضجر. توفي سنة (٧٧٨هـ).<sup>(٣)</sup>

(١) جامع أسانيد: ق: ٤٧/ب.

(٢) هذا ما ترجع عند البحث، حيث إن الخلاف في تحديد ذلك موجود، قال المؤلف: «ولد فيها كان يخبرنا به في شعبان سنة ثمانين وستائة، ثم وجدنا حضوره في صفر منها، فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين». غاية النهاية: ٥٩٠/١.

أما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد اضطرب ترجيحه، ففي «الإنباء» قال: ولد سنة ثمانين على ما كتب بخطه، لكن وجد له حضور فيها، فيحتمل أن يكون ولد في التي قبلها، ولكن وجد بخط البرزالي أن مولده في رجب سنة اثنتين وثمانين. وهذا هو المعتمد، ولعل ذاك أخ له. إنباء الغمر: ٢١٦/١.

أما في «الدرر» فرجع شيئاً آخر فقال: ولد سنة (٦٧٩هـ)، وهم من أرخه بعد ذلك، فإنه أحضر على المجدي بن حملون في الأولى من عمره في صفر سنة ثمانين. الدرر الكامنة: ٢٣٥/٣.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٩٠/١، إنباء الغمر: ٢١٦-٢١٨، الدرر الكامنة: ٢٣٥-٢٣٦.

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه كثيراً من كتب القراءات بإجازته من شيخه ابن البخاري والفاروئي، وإن من ذلك كتاب «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران، وأنه أيضاً قرأ عليه كتاب «السبعة» عن ابن البخاري عن الكندي، وكتاب «المصباح» عن ابن البخاري، عن شيوخه عن المؤلف سماعاً وتلاوة، وأنه أيضاً قرأ عليه «الفاتحة» عنه عن الفاروئي.<sup>(١)</sup>

أما في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «السبعة»، و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، و«المصباح».

ب- قرأ عليه «الغاية» لابن مهران. والله أعلم.

وأيضاً أخبره بحديثين، وقرأ عليه حديثاً ثالثاً<sup>(٢)</sup>.

(١٦) أحمد بن يوسف بن مالك، أبو جعفر، الرّعينى، الغرناطى، مولده سنة

(٧٠٨هـ)<sup>(٣)</sup>، قرأ على القَيْجَاطِي، وغيره، ثم خرج للحج سنة (٧٣٨هـ) فحج،

وقدم القاهرة وأخذ عن أبي حيان وغيره، ألف كتاب «تحفة الأقران»<sup>(٤)</sup> و«شرح

ألفية» ابن معطي<sup>(٥)</sup> توفي سنة (٧٧٩هـ).<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٠ و ٢/ ٨٤ و ٩٢ و ١٢٥.

(٢) انظر ص: ١٢٠٥ و ١٥٧٢.

(٣) كذا صرح المؤلف في «جامع أسانيد» ق: ٤١/ ب، أما ابن حجر فقال: «ولد بعد السبع مائة». وتبعه العماد الحنبلي، كما سيأتي.

(٤) مطبوع محقق.

(٥) ذكر المؤلف أنه أجاز به، قال: «وكذلك شرح ألفية ابن معطي، أجازنيه، وأخبرني بألفية ابن معطي عن

أبي حيان». جامع أسانيد: ق ٤٣/ ب.

(٦) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ١٥١-١٥٢، إنباء الغمر: ١/ ٢٤٤، الدرر الكامنة: ١/ ٣٦١-٣٦٢،

شذرات الذهب: ٧/ ٢٤٤.



قال المؤلف: «قرأت عليه «التيسير» أجمع،<sup>(١)</sup> وكتاب «التكملة المفيدة» للقيجاطي». <sup>(٢)</sup>

(١٧) الحسن بن أحمد بن هلال بن فضل الله، الصَّرْحِيّ<sup>(٣)</sup> الأصل، ثم الدمشقيّ، الشهير بابن هبل، الصالح، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، سمع من ابن البخاري الجزء الثاني من «الحرييات»<sup>(٤)</sup> وأجازه وسمع منه، سمع عليه المؤلف أكثر «السنن» للبيهقي، و«الحلية» لأبي نعيم، وكثيراً من «المعجم الكبير» للطبراني وغير ذلك، قال المؤلف: «كان رجلاً جيّداً، صالحاً صدوقاً صبوراً على السَّماع». توفي سنة (٧٧٩ هـ). <sup>(٥)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه «الغاية» لأبي العلاء، و«التيسير» وكذا ذكر الشيء نفسه في «جامع أسانيده». <sup>(٦)</sup> وأيضاً ذكر له سنداً عنه إلى إدريس.

(١) انظر: ص: ١٦٢.

(٢) انظر: ص: ٢٤٧.

(٣) نسبة إلى: صَرَّحْد، بلد ملاصق لحوران من أعمال دمشق، وهي قلعة حصينة. معجم البلدان: ٤٠١/٣.

(٤) وهي أحاديث لأبي الحسن علي بن عمر الحري (ت ٣٨٦ هـ) مخطوط في الظاهرية بتاريخ سنة (٦٧٥). وتصحفت في «غاية النهاية»: إلى: (الجزئيات) بالجيم والزاي والهمزة.

انظر: تاريخ بغداد: ٤٠/٢، فهرس المكتبة الظاهرية: ١٥٢.

(٥) كذا قال المؤلف في «غايته» ومعه ابن حجر والعماد، لكن ذكر في «جامع أسانيده» قال: «توفي سنة

(٧٧٨ هـ) عن نحو (٩٥) سنة». وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٠٧/١-٢٠٨، جامع أسانيده: ق: ٦٠،

إنباء الغمر: ٢٤٨-٢٤٩، الدرر الكامنة: ٩٤-٩٥، شذرات الذهب: ٢٦١/٦-٢٦٢.

(٦) ورقة: ٦٠، وانظر: غاية النهاية: ٩٢/٢.

أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه «التيسير» أجمع.

ب- قال المؤلف: أخبرني بـ «الإيجاز» و«غاية الاختصار».

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ من طريق أبي الحارث عن الكسائي<sup>(١)</sup> والله أعلم.

وأيضاً: روى عنه المؤلف بسنده أثريين، أحدهما إلى ابن مسعود رضي الله عنه، والآخر إلى حمزة رحمه الله، وكلا الأثرين في باب «المدّ».

(١٨) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح، أبو إسحاق، الإسكندري، ولد سنة (٦٩٤ هـ)، روى القراءات عن عمر بن غدير، وروى عنه أيضاً «معجم ابن جُمَيْع» وغيره، كان ساكناً منجماً عن الناس. توفي سنة (٧٨٠ هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه روى لهم القراءات إجازة من كتاب «الكامل» للذهلي، وسماعاً من «الشاطبية».

وأما في «النشر» فذكر أنه: أخبره بـ «الكامل» قراءة منه عليه.

(١٩) عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن المبارك بن معالي، أبو محمد، بن

(١) انظر ص: ٤٥٥.

(٢) اختلف المؤلف وابن حجر في تحديد مولده ووفاته، فما أثبتّه هو ما ذكره المؤلف، أمّا ابن حجر فقال: «إن مولده سنة (٦٩٥ هـ)»، بل صرح بقوله: «وقرأت بخطّه: في ذي القعدة». وجعل وفاته سنة (٧٧٨ هـ) وحدّدها باليوم وهو التاسع عشر، والشهر وهو ذو الحجة. انظر: غاية النهاية: ٥ / ١، إنباء الغمر: ١٩٩ / ١ - ٢٠٠، الدرر الكامنة: ٧ / ١.

البغدادى، ويقال له أيضاً: الواسطي، ثم المصري، ولد سنة (٧٠٢ هـ) بمصر.<sup>(١)</sup> قرأ بالروايات الكثيرة على الصائغ،<sup>(٢)</sup> وأخذ العربية عن أبي حيان،<sup>(٣)</sup> انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصرية، شرح «الشاطبية»، ونظم «غاية الإحسان» لأبي حيان، واختصر «البحر المحيط» لشيخه أبي حيان أيضاً. توفي سنة (٧٨١ هـ).<sup>(٤)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه جمعاً بالقراءات ختمتين:

الأولى: بمضمّن «الشاطبية»، و «التيسير»، و «العنوان» في شهور سنة (٧٦٩ هـ).

والثانية: عند ما رحل إليه ثانياً سنة (٧٧١ هـ)، فقرأ عليه بمضمّن كتب شتى بالقراءات الثلاث عشرة، كما قرأ بذلك على التقي الصائغ.<sup>(٥)</sup> أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- قرأ عليه القرآن الكريم بالكتب: «التبصرة»، و «الروضة» للمالكى، و «الجامع» لابن فارس، و «مفردة يعقوب» لابن الفحام، و «الوجيز» و «الإيجاز»، و «إرادة الطالب»، و «تبصرة المبتدئ»، و «المهذب»، و «الجامع» للفارسي،

(١) كذا ذكر المؤلف، ولكن عند ابن حجر أنه قدم القاهرة قديماً، وهي عبارة يفهم منها أنه لم يولد في مصر، والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته: ١٧٤.

(٣) انظر ترجمته: ٣٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٦٤/١، إنباء الغمر: ٣١٦-٣١٧، الدرر الكامنة: ٤٣١/٢، شذرات الذهب: ٢٧١/٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣٦٤/١.

و«التذكار»، و«المفيد» لأبي نصر، و«الموضح» و«المفتاح»، و«الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى»، و«الغاية» لابن مهران.

ب- قرأ عليه القرآن بمضمّن الكتب: «الشاطبية»، و«العنوان»، و«الهادي»، و«التذكرة»، و«التلخيص» لأبي معشر، و«الروضة» للمعدّل، و«السبعة»، و«المستنير»، و«المبهج»، و«الكفاية في الست»، و«المصباح»<sup>(١)</sup>، و«الكامل»<sup>(٢)</sup>، و«المنتهى»، و«الإشارة»، و«المفيد» للحضرمي.

ج- قال المؤلف: وأخبرني بـ «الشاطبية»، وقرأت عليه «العنوان»<sup>(٣)</sup>.

ويضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عنه؛ كلاهما من طريق الحلواني عن قالون.<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(٢٠) أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود، المنبجي، المعروف بابن الطّحّان<sup>(٥)</sup>، ولد سنة (٧٠٢ هـ)<sup>(٦)</sup> قرأ على ابن نحلة<sup>(٧)</sup> وانتفع به كثيراً، وعلى ابن بصخان، والذهبي وغيرهم، أقرأ زماناً فلم ينتفع به أحد، ولي مشيخة دار الحديث،

(١) قال المؤلف: «وقرأت بها تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي». ص: ٢٣٥.

(٢) قال المؤلف: «وقرأت جميع القرآن بها دخل في تلاوتي من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها». ص: ٢٣٧.

(٣) يلاحظ أنه لم يسند عنه من «التيسير» مع أنه قرأه عليه.

(٤) انظر ص: ٢٦٦.

(٥) قال ابن حجر: «الطحان الذي نسب إليه كان زوج أمه، وكان أبوه إسكافاً فمات وهو صغير، فرباه زوج أمه فنسب إليه». إنباء الغمر: ٢/ ٢٠.

(٦) كذا عند المؤلف، وعند ابن حجر سنة (٧٠٣ هـ).

(٧) انظر ترجمته ص: ١٥٧٤.

وهو الوحيد الذي انفرد - بحسب علم المؤلف - بقراءة القراءات على الذهبي.  
توفي سنة (٧٨٢ هـ) <sup>(١)</sup>.

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه نحو ربع القرآن لابن عامر والكسائي،  
ثم جمع عليه «الفاحة» وأوائل «البقرة» بالعشر، فاستأذنه في الإجازة؛ فأجازه مع  
أن ذلك لم يكن من عادته. <sup>(٢)</sup>

أما في «جامع أسانيده» فقال: «قرأت عليه القرآن العظيم جمعاً بين قراءتي  
ابن عامر وعاصم، ولازمته مدة، واستأذنته في الجمع عليه بالقراءات العشر فامتنع  
عليّ، وقال: لو كنت آذن لأحد في الجمع لأذنت لك، ثمّ إني تلطّفت به، وأخذته  
بالحيلة فأذن لي، فقرأت عليه «الفاحة» ومن أول «البقرة» شيئاً جمعاً بالقراءات  
العشر، وأجازني وكتب لي بخطه بذلك، ولم يُعرف أنه كتب لغيري». <sup>(٣)</sup>  
. أمّا هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبرني بـ «الوجيز» بقراءتي عليه بدمشق.

ب- قرأت عليه بمضمّن «الكنز» ونظم «الكفاية في القراءات العشر»  
بعض القرآن. والله أعلم.

(٢١) عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السّلال، أبو محمد، ولد سنة

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٣/١، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٣١ و٣٢، إنباء الغمر: ٢/١٩ - ٢٠.

(٢) غاية النهاية: ٣٣/١.

(٣) جامع أسانيده: ق: ٣١ و٣٢. ويلاحظ أنه هنا ذكر مع ابن عامر عاصماً وفي «غايته» ذكر الكسائي بدل  
عاصم، والله أعلم.

(٦٩٨هـ)، تلا بالسبع مفرداً وجمعاً على البياني والخلاطي<sup>(١)</sup> وغيرهما، وبقي حتى انفرد بالتلاوة عن الصائغ، وولي المشيخة الكبرى بدمشق، ديّن، جامع لكثير من القنن؛ كالنحو والفقه والتفسير.

قال المؤلف: «هو أول شيخ انتفعت به، ولازمته وصحّحت عليه «الشاطبية» دروساً وعرضاً»<sup>(٢)</sup>. توفي سنة (٧٨٢هـ)<sup>(٣)</sup>.

قال المؤلف في «غايته»: «قرأت عليه ختمة بقراءة أبي عمرو فأجازني وأنا مراهق دون البلوغ بكثير، وختمة بقراءة حمزة، وقصدت الجمع عليه فمنعني لسوء الوسائط، فقرأت عليه لنافع وابن كثير جمعاً إلى أواخر سورة «الرعد»، ورأيت الأمر يطول عليّ فانقطعت عنه لذلك وغيره».

أمّا في «النشر» فذكر أنه أخبره بشرح «الشاطبية» للهمداني.

(٢٢) أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن الأعزاري، الصالحي، مقرئ، صالح، فاضل، قرأ على ابن مؤمن وغيره، وسمع من القاضي سليمان بن حمزة<sup>(٤)</sup> وغيره، وترك الفن ولم يبق من أصحاب ابن مؤمن سواه. توفي سنة (٧٨٤هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ترجمته: ١٧٦.

(٢) غاية النهاية: ١/٤٨٣.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٣٨٢-٣٨٣، جامع أسانيد: ٤٥-٤٦، إنباء الغمر: ١/٢٩-٣٠، الدرر الكامنة: ٣/٤٥، شذرات الذهب: ٦/٢٧٥.

(٤) انظر ترجمته: ٢٠٤.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/١٨٤، جامع أسانيد: ق: ٤٥ / ب وفيه اسمه: أبو بكر محمد. ووفاته في حدود الثمانين وسبعمائة.

ذكر المؤلف في «غايته» و«جامع أسانيده» أنه قرأ عليه «الكنز».

وقال في «النشر»: أخبرني بـ «الكنز» بقراءتي عليه.<sup>(١)</sup>

(٢٣) أحمد بن إبراهيم بن محمود، المعصراني، شيخ، مقرئ، تلا بالسبع على الحراني، ثم ترك القراءات، قال المؤلف: كان خيراً صالحاً، بقي إلى سنة (٧٨٤هـ)<sup>(٢)</sup>.

ذكر المؤلف أنه أخبره بـ «الروضة» للمالكي بقراءة المؤلف لها عليه.

(٢٤) أحمد بن محمد الخضر بن مسلم، الصالحي، ولد سنة (٧٠٦هـ) مفتي حنفي، سمع من ابن عبد الدائم والحجّار وغيرهما، وهو أوّل من ولي الإفتاء في دار العدل في دمشق، وكان جلدأ قوياً، شرح «الدرر» للقونوي<sup>(٣)</sup> في مجلدات. توفي سنة (٧٨٥هـ).<sup>(٤)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه كتاب «المستنير» بسماعه من الحجّار، وذلك سنة (٧٧١هـ) إحدى وسبعين وسبعمائة.

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) لم أجد ترجمته إلا في: غاية النهاية: ٣٥ / ١، جامع أسانيد المؤلف: ق: ٤٤ و ٤٥.

(٣) هو: محمد بن يوسف، أبو عبد الله، القونوي، الدمشقي، الحنفي، (ت سنة ٧٨٨هـ) واسم كتابه: «درر البحار في الفروع». وأما شرح ابن خضر له فساه: «الغوص لاقتباس نفائس الأسرار المودعة في درر البحار». انظر: كشف الظنون: ٧٤٦ / ١.

(٤) كذا حدّد التاريخ ابن حجر في «الإنباء» وتبعه ابن العماد، أما المؤلف فسقطت كلمة (خمس) من «غايته» ومحلها بياض، وأما ابن حجر في «الدرر» فقال: توفي سنة بضع وثمانين. ولترجمته ينظر في: غاية النهاية: ١١٣ / ١، إنباء الغمر: ١٤٢ - ١٤٣، الدرر الكامنة: ٢٧٩ / ١، شذرات الذهب: ٢٨٦ / ٦ - ٢٨٧.

وقال في «النشر»: أخبرني بـ «المستنير» بقراءتي عليه.<sup>(١)</sup>

يضاف إلى ذلك طريقاً أدائية للمؤلف عنه؛ من طريق ابن سوار، من طريق أبي الحارث عن الكسائي.<sup>(٢)</sup>

وأيضاً ذكر عنه المؤلف حديثاً مسنداً من طريق ابن سوار أيضاً بسنده إلى النبي ﷺ «أشرف أمتي حملة القرآن»<sup>(٣)</sup>.

(٢٥) محمد بن صالح بن إسماعيل، أبو عبد الله، المقرئ، ولد سنة (٧٠٣هـ) شيخ المدينة المنورة، انتهت إليه القراءة علواً بالحجاز، ثقة، صالح، عارف، خير، باشر الخطابة والإمامة بالمسجد النبوي الشريف، قرأ على القصري،<sup>(٤)</sup> توفي سنة (٧٨٥هـ)<sup>(٥)</sup>.

ذكر المؤلف أنه قرأ عليه جمعاً بمضمّن «الكافي» إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥]<sup>(٦)</sup>، وذلك سنة (٧٦٨هـ) بالحرّم النبوي الشريف، بالروضة الشريفة، تجاه الحجرة الشريفة.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ص: ٢١٥.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) انظر ص: ٧.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ١٥٥، إنباء الغمر: ٢/ ١٥١، الدرر الكامنة: ٤/ ٧٦، شذرات الذهب: ٢٨٩/٦.

(٦) كذا قال في «النشر» وقال في: «غايته»: إلى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وكلاهما واحد.

(٧) هذه عبارته في «النشر» وجاءت العبارة في «غايته»: بين الروضة والمنبر - كذا - وهو تعبير لا يصح - إن لم يكن هناك سقط - وصواب العبارة والله أعلم: في الروضة بين المنبر والحجرة؛ لأنه ليس هناك مكان بين الروضة والمنبر؛ لأن الروضة هي نفس المكان الذي بين المنبر والحجرة الشريفة، والله أعلم.



(٢٦) أحمد بن عبد العزيز بن يوسف، الحراني، أبو العباس، ولد سنة (٦٩٠هـ)، أجازته يحيى الصوّاف<sup>(١)</sup> وغيره، وكان رجلاً خيراً محباً للحديث وأهله. توفي سنة (٧٨٨هـ).<sup>(٢)</sup>

لم يصرح المؤلّف في «غايته» بما أجاز به، وإنما قال: «كتب إليّ بالإجازة من حلب مرّات»<sup>(٣)</sup>.

وقد بيّن ذلك في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبرني بـ «التبصرة» في كتابه إليّ من حلب.

ب- وكتب إليّ بـ «التلخيص» لأبي معشر.

(٢٧) عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، الإسكندري، ولد سنة (٧٠٢هـ)، مقرئ، صالح، مسند، ثقة، قرأ على القوصي<sup>(٤)</sup> أربعين ختمة، قرأ عليه المؤلّف من كتب الحديث «الموطأ» قال المؤلّف: كان رجلاً حسن الذات، كثير التواضع، اعتنى بالقراءات وسماع الحديث، فخرّج له حافظ الشام

---

(١) انظر ترجمته ص: ١٧١.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٦٩/١، إنباء الغمر: ٢٢٦-٢٢٧، الدرر الكامنة: ١/١٧٥، شذرات الذهب: ٦/٢٨٩.

(٣) غاية النهاية: ٦٩/١.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٧٠.

شمس الدين أبو عبد الله الذهبي جزءاً من حديثه كتبه عنه، وقرأته عليه.<sup>(١)</sup>  
توفي سنة (٧٨٨ هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «جامع أسانيده» وكذا في «غايته» أنه قرأ عليه بمضمّن  
«الإعلان».

أما هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه بـ «الهادي» و«تلخيص العبارات»، و«التجريد»،  
و«الإرشاد» لابن غلبون.

ب- قرأ عليه بمضمّن: «جامع البيان»<sup>(٣)</sup>، و«الإعلان».

ج- قال المؤلف: وأخبرني بـ «مفردة يعقوب» للصعدي. والله  
أعلم.

(٢٨) محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو بكر، المقدسي،<sup>(٤)</sup> ولد سنة (٧١٢ هـ)،

---

(١) جامع أسانيده: ق: ٦٣/ب.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٤٨٢، جامع أسانيده: ق: ٦٣/و ٦٤، إنباء الغمر: ٢/٢٣٨-٢٣٩،  
الدور الكامنة: ٣/٤٤، شذرات الذهب: ٦/٣٠٢.

(٣) قال المؤلف: «وقرأت بما دخل في تلاوتي منه في...» ص: ١٧٠.

(٤) المشهور بابن المحب الصامت، قال عنه المؤلف: «كان لا يكلم أحداً، فلذلك قيل له الصامت، ومن  
نظمي فيه:

شيخي إمام حافظ حجة      ذو ورع حبر رضي قانت  
محدث الآفاق مع صمته      فاعجب لهذا المحدث الصامت».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/١٧٤-١٧٥، إنباء الغمر: ٢/٢٧٠-٢٧١، الدور الكامنة: ٤/٨٤،  
شذرات الذهب: ٦/٣٠٩.

قال المؤلف: «شيخنا وإمامنا ومبرّزنا، الحافظ الكبير، بادر به أبوه فأحضره على كبار علماء عصره، ثم قرأ بنفسه فسمع ما لا يحدّ ولا يوصف من الكتب والأجزاء، فخرّج وأفاد، رتب «مسند» الإمام أحمد على الصحابة فأحسن فيه ما شاء».

وقال أيضاً عنه: «كان صالحاً قانعاً باليسير، متقشفاً لا يألف لأحد غيري، ربّما جاءني إلى منزلي فأسمعني وأسمع أهلي وأولادي، توفي سنة (٧٨٩ هـ)». ذكر المؤلف في «غايته» أنه أخذ عنه كتاب «التجريد» قراءةً، وهو موافق لما في «النشر» والله أعلم.

(٢٩) محمد بن محمد بن عمر، أبو عبد الله الأنصاري، البليسي، ولد سنة (٧٠٥ هـ)، شيخ مقرئ، صالح، قال المؤلف: «رأيتُه وقد ضَعُفَ جداً بمنزله بمصر في رحلتي الرابعة، ورأيت إجازته بالسبع أفراداً وجمعاً من الزبير بن عليّ...»<sup>(١)</sup> توفي سنة (٧٩٢ هـ).<sup>(٢)</sup>

قال المؤلف: أخبرني بـ «العنوان» بقراءتي عليه.

(٣٠) محمد بن محمد بن نصر الله، أبو عبد الله، الأنصاري، الشهير بابن النحاس، ولد سنة (٧١٧ هـ). وصفه المؤلف بقوله: «شيخنا وصاحبنا

(١) غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦، وترجم له المؤلف مرة ثانية في نفس الصفحة ٢٤٦، إنباء الغمر: ٣/ ٥٠-٥١ الدرر الكامنة: ٤/ ٣٢٧، شذرات الذهب: ٦/ ٣٢٦، وفيه: (البليسي) بدل (البليسي)، وهو تصحيف.

وصديقنا.<sup>(١)</sup> أجازته خلق من الشام ومصر وبغداد، وكان رجلاً خيراً لطيفاً  
حسن المحاضرة، توفي سنة (٧٩٤هـ).<sup>(٢)</sup>

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه مسموعه من كتاب «الكامل» للهندي،  
وهو من سورة «سبأ» إلى آخره.

وكذا ذكر في «النشر» قال: أخبرني بـ «الكامل» قراءة منّي عليه.

(٣١) إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد، أبو إسحاق، الشامي، ولد سنة  
(٧٠٩هـ) شيخ الإقراء، ومسند عصره، طلب الحديث فسمع الكثير من العلماء؛  
يزيدون على المائتين، وعني بالقراءات، وهو الذي أخبر المؤلف بما جرى بين  
الذهبي وابن بَصَّحان رحمهما الله.<sup>(٣)</sup> وهو الوحيد الذي قرأ القراءات العشر على  
أبي حيّان حسب علم المؤلف.<sup>(٤)</sup> توفي سنة (٨٠٠هـ).<sup>(٥)</sup>

لم يذكر المؤلف في «غايته» تلمذته عليه، وقال في «جامع أسانيده»: «ولما  
رحلت إلى الديار المصرية سنة (٧٦٩هـ) رأيته قد أضرّ وانقطع بالجامع الأقمر،  
فالتمست منه أن أقرأ عليه فامتنع عليّ، وأذن لي في قراءة كتاب «الإعلان»  
فقرأت عليه منه إلى أثناء الأصول...»، قال: «ثمّ إنني لَمّا رحلت بأولادي إلى

(١) لم أجد المؤلف جمع هذه الأوصاف كلها لشخص آخر.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/٢٥٥-٢٥٦، إنباء الغمر: ٣/١٤٤، الدرر الكامنة: ٥/٦-٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٥٩.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق: ٥٩/أ.

(٥) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٧-٨، إنباء الغمر: ٣/٣٩٨-٤٠١، الدرر الكامنة: ١/١١-١٢،

شذرات الذهب: ٦/٣٦٣-٣٦٤.

الديار المصرية سنة (٧٩٤ هـ) التمت منه أن يقرأ ابني أبو بكر أحمد القراءات العشر؛ فأذن في ذلك؛ فقرأ عليه جميع القرآن العظيم بذلك حسبما قرأ على شيوخه، وحضرت يوم ختمته في جماعة من أهل العلم؛ منهم الإمام العلامة حافظ زمانه الشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ثم وجدت سماعه كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري على الشيخ أبي حيان فقرأته عليه مع ابني أبي الفتح، وسمعه باقي الأولاد بحق سماعه له من أبي حيان<sup>(١)</sup>.  
أما هنا في «النشر» فذكر أنه:

أ- أخبره بـ «شرح الشاطبية» لابن جُبارة، و«الإعلان»، و«المصباح».  
ب- قال المؤلف: شافهني بـ «الشرعة».

(٣٢) أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا بن يحيى، أبو العباس، ابن السويدائي<sup>(٢)</sup> المقدسي المصري، ولد سنة (٧١٧ هـ)<sup>(٣)</sup>، خير، صالح، اعتنى به أبوه فأسمعه الكثير من كتب القراءات والحديث على مشايخ عصره، واشتغل بالفقه الشافعي، ونعم الشيخ كان، تتلمذ عليه كثيرون، منهم الحافظ ابن حجر رحمه الله. توفي سنة (٨٠٤ هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع أسانيد: ق: ٥٩.

(٢) نسبة إلى قرية سويداء من أعمال حوران. وهي بين آمد وحوران. انظر: شذرات الذهب: ٤١ / ٧، التاج (سود).

(٣) كذا قال المؤلف في «جامع أسانيد» ق: ٥٧/ب، ولم يذكر ابن حجر ولا ابن العماد شيئاً في ذلك، وقال السخاوي: إنه ولد سنة (٧٢٥ هـ)، ولا شك أن المؤلف أخبر. فالله أعلم. انظر: الضوء اللامع: ٢٧٨ / ١.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٧ / ١، إنباء الغمر: ٢٦-٢٨، الضوء اللامع: ٢٧٨-٢٧٩، شذرات الذهب: ٤١ / ٧.

ذكر المؤلف في «غايته» أنه قرأ عليه «التيسير»، و«التلخيص» لأبي معشر، وسمع عليه «الهادي».

وأما هنا في «النشر» فقد ذكر أنه:

أ- قرأ عليه كتابي «الهداية»، و«التجريد».<sup>(١)</sup>

ب- أخبره بـ «التيسير»، و«الهادي»، و«التلخيص» لأبي معشر.

ويضاف إلى ذلك طريقاً أدائية واحدة للمؤلف عنه؛ من طريق الحلواني عن قالون.<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

(٣٣) محمد بن محمود، أبو عبد الله، السيواسي، الصوفي، تغرب في البلاد، ودخل واسط، قال المؤلف: حدثني رحمه الله، قال: «دخلت المسجد الجامع؛ فجلست فيه وأنا لا أعرف كلمة بالعربي، وإذا بالشيخ علي الديواني قد جاء فجلس بالمسجد، وجاء الناس يقرؤون عليه القراءات فقربت منهم، قال: فطلبني إليه وآنسني، فبقيت عنده حتى أعطاني كتابيه «جامع»<sup>(٣)</sup> الأصول» و«روضة التقرير» فكتبتهما وقرأتهما عليه».<sup>(٤)</sup>

(١) وفيه سَمَاء: المزرفي. وكذا ذكر في جامع أسانيد: ... المزرفي السويدي.

(٢) انظر: ص: ٢٦٧.

(٣) كذا هنا، وفي «جامع أسانيد»: (جميع)، والصواب: «جمع».

(٤) لم أجد لهذا الشيخ ترجمة إلا عند المؤلف في «جامع أسانيد» ق: ٤٧-٤٨، وفي غاية النهاية: ٢/ ٢٦١ ترجمة لـ: محمد بن محمود، شمس الدين الحنابزي، وأراه ليس هو المقصود؛ لأن المؤلف لم يصرح بتلمذته عليه كعادته عند ذكر شيوخه، ولأن شيوخه المذكورين غير مشهورين، ولو كان هو لكان على الأقل ذكر «الديواني» وهو من أئمة القراءات. والله أعلم.

ذكر المؤلف في «النشر» أنه قرأ عليه «جمع الأصول» و«روضة التقرير» جميعهما.<sup>(١)</sup>

ويلحق بهذه المرتبة بعض شيوخه الذين أسند لهم (أحاديث) أو (آثاراً) في «النشر» لكن ليس عن طريق «الكتب» أو «الطرق» وهم، حسب الأقدمية في الوفاة:

١ - ستّ العرب، روى عنها كثيراً، الشیخة الصالحة، حنبلیة، مسندة، حضرت علی جدّها كثيراً، وعلی عبد الرحمن بن الزین وغيرهما، سمع منها العراقي والهيثمي، طال عمرها وانتفع بها، توفيت سنة (٧٦٧ هـ).<sup>(٢)</sup>

٢ - محمد بن محمد بن محمد النسائي؛ ولد بُعيد السبعمئة، العالم الصالح، فقال عنه المؤلف: «كان له إلمام بالقراءات، سمعتُ منه، وقرأت عليه وكان له إلى ميل كثير، وعناية بالغة»، توفي سنة (٧٨٤ هـ).<sup>(٣)</sup>

المرتبة الثانية: شيوخه في القراءات وليسوا في «النشر»:

نظراً لكثرتهم، يرى الباحث الاختصار على ذكر أربعة منهم، مع الإحالة إلى مواضع ذكر الآخرين، وأتبع هنا الترتيب الهجائي:

(١) إبراهيم بن عبد الله الحموي أبو إسحاق، المؤدب، ترجم له المؤلف في

(١) انظر: ص: ٢٤٣.

(٢) انظر: الدور الكامنة: ٢ / ٢٢٠، شذرات الذهب: ٦ / ٢٠٨.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١ / ٢٥٣.

«غايته» مرتين قال فيهما: «شيخنا أبو إسحاق، نزل دمشق، وأدب الصغار ظاهر دمشق فأخل نفسه بذلك، ترددت إليه كثيراً، ومنه استفدت علم التجويد، ودقائق التحرير، وعليه ارتاض لساني بالتحقيق»<sup>(١)</sup>.

وقد بين المؤلف مكانة هذا الشيخ الجليل فقال: «ولم تر عيناى من شيوخى أعلم بالتجويد منه ولا أصح تلفظاً وتحريراً»<sup>(٢)</sup>، وقال: «جزاه الله عني أفضل الجزاء».

وأما وفاة هذا الشيخ فقد اختلفت عبارة المؤلف فيها، فقال مرة: «سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة فيما أحسب»<sup>(٣)</sup>، وقال مرة أخرى: «توفي أواخر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة»<sup>(٤)</sup>.

بين المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ جمعاً للسبعة إلى قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠٣]<sup>(٥)</sup>.

(٢) الحسن بن عبد الله السروجي<sup>(٦)</sup>، ولد قبل السبعمئة، قال عنه المؤلف: «شيخى وشيخ والدي رحمه الله، ولقن والدي القرآن، ثم إنه بقي حتى صرت مراهقاً، فجعل يتردد إليّ، فحفظت عليه من «الشاطبية» إلى أواخر «الإدغام»، قال: وهو الذي عرّفني الرموز والاصطلاح».

(١) انظر: غاية النهاية: ١٨/١ و ١٣٠.

(٢) غاية النهاية: ١٣١/١.

(٣) غاية النهاية: ١٨/١.

(٤) غاية النهاية: ١٣١/١.

(٥) المصدر السابق.

(٦) نسبة إلى بلدة قرب حرّان. انظر: التاج (مرج).



توفي هذا الشيخ في رمضان سنة (٧٦٤ هـ) وقال المؤلف: «كان رجلاً صالحاً من أولياء الله تعالى، وحصل له ضعف بصر بأخرة، رحمه الله». بين المؤلف أنه قرأ على هذا الشيخ بحرف أبي عمرو إلى آخر «المائدة» سنة (٧٦٣ هـ)<sup>(١)</sup>.

(٣) الحسن بن محمد بن صالح، الحنبلي، إمام، فقيه، سكن مصر، قرأ السبع على أبي حيان، والعشر بمضمّن «الكنز» على مؤلفه.

بين المؤلف أنه قرأ عليه جمعاً بالعشر إلى ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢]، ومن كتاب «الإرشاد» لأبي العزّ إلى آخر «المائدة»، وذلك في شعبان سنة (٧٧١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

(٤) محمد بن محمد بن إبراهيم، القرشي الجزري، النصير، قرأ القراءات على ابن نحلة، وكان عدلاً صالحاً، خيراً شافعيّاً، توفي سنة (٧٧٨ هـ).

بين المؤلف أنه قرأ عليه «التيسير»<sup>(٣)</sup>.

ولمزيد من معرفة شيوخ المؤلف في «القراءات» سواء الذين قرأ عليهم، أو أجازوه فقط، ينظر الإحالات الآتية<sup>(٤)</sup>، علماً بأن المؤلف ذكر أن عدّة شيوخه في القراءات من هذا النوع أربعون شيخاً.<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(١) غاية النهاية: ٢١٩/١.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢٣١/١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٣٦/٢.

(٤) وهذه الإحالات ستكون بذكر رقم الترجمة فقط، بدون ذكر الجزء والصفحة، وذلك كله من خلال «غاية النهاية» للمؤلف: ١٧، ٤٩٩، ٦٠٢، ١٥٦٢، ١٧٠٩، ٢٤٦٨.

(٥) انظر: جامع أسانيد: ق: ٧٢/ب.

## القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى

نصّت المصادر والمراجع التي ترجمت للمؤلف على أنه تلقى العلوم الشرعية على جهابذة عصره، فعّدوا له مشايخ مبرّزين، ومقدّمين، كلّ منهم في العلم الذي انتسب إليه، وأفنى عمره في البحث في دقائقه، حتى أشير إليه بالبنان فيه، مع عدم تقصيره في العلوم الأخرى، حيث إن نظرة التخصص لم تكن كنظرة المحدثين لها، وذلك أن القدماء نظروا إلى أن العلوم الأخرى - غير المختص بها - علوم مكملّة للتخصص، لا يمكن إدراك دقائق التخصص إلا بمعرفتها وفهمها ودراستها، خلافاً لنظرة المحدثين الذين فهموا - خطأً - أن التخصص هو كل شيء، وأن غير التخصص هو علم ثانوي يُستغنى عنه، لا حاجة إلى معرفة دقائقه.

ومن هنا أجد أساطين العلماء المنسوبين إلى علمٍ ما، لم يقتصر جهدهم على ذلك العلم فقط، بل نراهم مشاركين في علوم أخرى، فعلى سبيل المثال لا الحصر: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والسخاوي، والشوكاني، وغيرهم كثير، لم يكونوا حبيسي تخصصهم الذي شهرُوا به، بل لهم آراء في تخصصات أخرى.

والمؤلف رحمه الله، من هؤلاء العلماء وعلى هذه الشاكلة، فهو وإن كان تخصصه القراءات، و«قد تفرّد به في جميع الدنيا، وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده»<sup>(١)</sup> إلا أن له مشاركات في علوم أخرى، جاءت بالصبر والمواظبة على التحصيل، والجلوس عند الشيوخ والعلماء، وسيكتفي الباحث بذكر بعض

(١) هذه العبارة هي للشوكاني رحمه الله في: البدر الطالع: ٢/ ٢٥٩.

هؤلاء الشيوخ، مراعيًا في ذلك تنوع اختصاصاتهم، واختلاف العلوم التي أخذها عنهم المؤلف.

(١) إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام المفسر المحدث المؤرخ، المشهور تفسيره باسمه، ولد سنة (٧٠٠ هـ)، تغني شهرته عن إطالة التعريف به في هذه العجالة، تتلمذ على كبار مشايخ عصره ومشهوريه، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وكان شديد الصلة به، والتعظيم له، ومحبة، توفي سنة (٧٧٤ هـ)<sup>(١)</sup>.

وهذا الشيخ هو الذي أجاز المؤلف، وأذن له بالإفتاء سنة (٧٧٤ هـ)<sup>(٢)</sup>.  
وأيضاً: ذكر المؤلف في «نشره» قال: قد سألت شيخنا شيخ الإسلام... إلخ<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً قال: وقد حدثني شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير من لفظه غير مرة، وقد دار بيننا الكلام في حفظ أبي بكر رضي الله عنه القرآن فقال: أنا لا أشك أنه قرأ القرآن.. إلخ<sup>(٤)</sup>.

(٢) عبد الرحيم بن الحسن بن علي، جمال الدين الإسنوي، ولد سنة (٧٠٤ هـ)، الإمام الفقيه، الأصولي النحوي، تتلمذ على مشايخ عصره الكبار،

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٧.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٨.

(٣) انظر: النشر: ٢/٤٠٦-٤١٥، وانظر: ٤٠٦، ٤١٥، ٤٢٧، ٤٥٣-٤٥٤.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٤٣١.

منهم أبو حيان، وتاج الدين السبكي وغيرهما، ألف عدّة مؤلّفات نافعة جامعة، منها: «التمهيد في تنزيل الفروع على الأصول»، و«الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية» وغيرهما، توفي سنة (٧٧٢ هـ) <sup>(١)</sup>.

أخذ المؤلف الفقه عن هذا الشيخ الجليل، وكان المؤلف لا يصفه إلا بـ (شيخنا الإسنوي) <sup>(٢)</sup>.

(٣) عمر بن رسلان بن نصير، البلقيني، الشافعي، ولد سنة (٧٢٤ هـ)، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وكان ذكياً، سريع الفهم، كثير المحفوظ، أكثر من الشيوخ جدّاً، منهم أبو حيان وغيره، وأجاز له المزي والذهبي، وتلمذ عليه كثيرون منهم ابن حجر وغيره، توفي سنة (٨٠٥ هـ) <sup>(٣)</sup>.

ذكر المؤلف أن هذا الشيخ أذن له بالإفتاء سنة (٧٨٥ هـ) <sup>(٤)</sup>.

(٤) عبد الله بن سعد بن محمد، القزويني، ويقال له: الضياء، يعرف بقاضي (القُرْم) الشافعي، أحد الأئمة الأعلام، أخذ عن العضد وغيره، قرأ عليه التفتازاني وغيره، كان يحلّ «الكشاف» و«الحاوي» حلاًّ إليه المنتهى، توفي سنة (٧٨٠ هـ) <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الدرر الكامنة: ٢/ ٣٥٤-٣٥٦، بغية الوعاة: ١/ ٣٥٢-٣٥٤، الشذرات: ٦/ ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) مثلاً: غاية النهاية: ١/ ٣٨٢.

(٣) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ٥/ ١٠٧-١٠٩، الضوء اللامع: ٦/ ٨٥-٩٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

(٥) انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١/ ٢٨٢-٢٨٤، الدرر الكامنة: ٢/ ٢٠٩-٢١٠، الشذرات: ٦/ ٢٦٦-

قرأ عليه المؤلف (الأصول)، و(المعاني والبيان)، وذلك في إحدى رحلاته إلى الديار المصرية.<sup>(١)</sup>

وهناك شيوخ كثيرون تركتهم للاختصار. والله أعلم.

### المطلب السادس: تلاميذه

هناك ثلاثة عوامل رئيسة كان لها أجل الأثر في مسيرة حياة المؤلف التعليمية، وكانت سبباً - كما سيُرى بعد قليل - في أن يكثُر الآخذون عنه، والمتلمذون عليه، وهذه العوامل هي:

الأول: جلوسه مبكراً - وفي حياة شيوخه - للإقراء والتعليم والتدريس.

الثاني: الرحلات الكثيرة، والتنقل المتعدد من بلد إلى بلد، ومصر إلى مصر.

الثالث: علوّ سنه، وخاصة عندما تقدّم به العمر.

كلّ هذا وغيره أغرى التلاميذ وطلاب العلم بالآخذ عن المؤلف، والتلمذ عليه، حتى بلغوا كثرة لا مبالغة فيها.

وقد حاول الباحث جمع أكبر قدر ممكن ممّن نصّت كتب التراجم على تلمذته أو أخذه، أو إجازته من المؤلف، مما أوجب قراءة أهمّ مصدرين لذلك؛ وهما كتاب «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر، وكتاب «الضوء اللامع» للإمام السخاوي، فقُرّنا ترجمة ترجمة، وصفحة صفحة، والله الحمد؛ حتى نتج عن ذلك

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٨.

مجموعة ليست قليلة من التلاميذ، بلغوا في الضوء اللامع أكثر من (٢٥٠) مائتين وخمسين شخصاً.

وقد سجل الباحث أثناء جمع هؤلاء التلاميذ بعض النقاط:

أ- أنهم لم يكونوا كلهم تلاميذ (قراءات) بل جلهم أخذ عنه الحديث، ومؤلفاته المختلفة وغير ذلك.

ب- أنهم لم يكونوا كلهم من الذكور، بل بعض ذلك العدد من النساء، حيث بلغن سبع نساء.

ج- أن بعضهم سجّل له التاريخ المكان الذي قرأ فيه على المؤلف، فبعضهم في «الروضة» الشريفة، وبعضهم تجاه الكعبة، وحتى إن بعضهم قرأ على المؤلف وهو في «البحر» إلى غير ذلك.

ولما كان ذكر كل هؤلاء التلاميذ لا يتفق ومنهج البحث، فقد ارتأيت الاختصار على ذكر أشهرهم في عصره، أو من نبغ منهم، والإحالة على مواضع ترجمة الباقيين، والله الموفق.

(١) إبراهيم بن عمر بن حسن، البقاعي، أبو الحسن، ولد سنة (٨٠٩ هـ) تقريباً، علامة حافظ متقن، أتقن التجويد والقراءات على المؤلف، لما قدم المؤلف دمشق سنة (٨٢٧ هـ)، قرأ عليه بالعشر إلى وسط «البقرة» بها تضمّنته «الطيبة»، إفراداً وجمعاً، توفي سنة (٨٨٥ هـ) <sup>(١)</sup>.

(١) انظر: معجم الشيوخ: ٣٣٦-٣٣٩، الضوء اللامع: ١/ ١٠٣.

(٢) أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف، الزبيدي، الحنفي، ولد سنة (٨١١ هـ) سَمِعَ على المؤلف: «النسائي»، و«ابن ماجه»، و«مسند» الشافعي، و«العدة»، و«الحصن الحصين»، وذلك سنة (٨٢٩ هـ) توفي سنة (٨٩٣ هـ) <sup>(١)</sup>.

(٣) أحمد بن أسد بن عبد الواحد، القاهري، ولد سنة (٨٠٨ هـ) سافر مع المؤلف إلى مكة سنة (٨٢٧ هـ)، وكان يقرأ عليه في المناسك وغيرها، حتى أكمل عليه يوم عرفة بالمسجد الحرام وأذن له، وسمِعَ عليه «ثلاثيات أحمد»، وكثيراً من «المسند»، وأحاديث من «عشریات» المؤلف. توفي سنة (٨٧٢ هـ). <sup>(٢)</sup>

(٤) أحمد بن محمد، العبدي، شيخ زبيد في الإقراء، قال المؤلف: «هو أفضل من رأيت باليمن، كثير الاستحضار، سَمِعَ مني «التحجير»، و«التيسير»، و«الطبية»، ونحو نصف «النشر»، وسمِعَ عليّ كثيراً من القراءات العشر، كان حياً سنة (٨٢٨ هـ)» <sup>(٣)</sup>.

(٥) رضوان بن محمد بن يوسف، العبّسي، ولد سنة (٧٦٩ هـ) قرأ على المؤلف «الفاتحة» ومن أوّل «البقرة» إلى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] بالعشر داخل الكعبة، وأذن له المؤلف بالتدريس، وهو شيخ السخاوي. توفي سنة (٨٥٢ هـ) <sup>(٤)</sup>.

(٦) عبد الدائم بن علي، الحديدي، تلا بعض القرآن بالعشر على المؤلف،

(١) انظر: الضوء اللامع: ٢١٤-٢١٥.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٢٢٧-٢٣١.

(٣) غاية النهاية: ١٠٣.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٢٢٦-٢٢٩.

وشرح «المقدمة»، و«الطيبة» إلى «هود»، و«الهداية» للمؤلف في الحديث. توفي سنة (٨٧٠ هـ)<sup>(١)</sup>.

(٧) عبد العليم بن عبد الله بن علي، الأنصاري، تلا بالعشر على المؤلف، وهو الذي نبّهه على إغفال ﴿ذَرِّى﴾ [النور: ٣٥]<sup>(٢)</sup>.

(٨) عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم، الحنفي، ولد سنة (٨٠٤ هـ)، ودخل اليمن صحبة المؤلف، وقرأ عليه «المعجم الصغير» للطبراني على ظهر البحر في حال المسير من جدة إلى «زبيد» في تسعة مجالس، آخرها ربيع الآخر سنة (٨٢٨ هـ)، وكتب له الوصف بالشيخ، المحدث. ورواه له المؤلف عن خمسة عشر نفساً عن ابن البخاري. توفي سنة (٨٣٣ هـ)<sup>(٣)</sup>.

(٩) عثمان بن محمد بن خليل، الدمشقي، ولد سنة (٧٧٢ هـ)، أخذ القراءات عن المؤلف، ولما رجع المؤلف إلى دمشق سنة (٨٢٧ هـ) كان أجلاً من لازمه، وكان هو القارئ لغالب ما قرئ عليه من تصانيفه.<sup>(٤)</sup>

(١٠) عليّ بن داود بن عليّ المكي، تلا بالعشر على المؤلف، ودخل صحبته اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وناب في قضاء مكة، واستقلاً بجدة سنة (٨٣٥ هـ)، توفي سنة (٨٤٢ هـ)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الضوء اللامع: ٤٢/٤.

(٢) وانظر ذلك في محله من التحقيق ص: ٥٠٨ (حاشية ١).

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٤/٢٥١-٢٥٢.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٤/٣٠٠.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٥/٢١٩-٢٢٠.



(١١) علي بن محمد، الشَّرْعَبِي، كان آخر من بقي باليمن من شيوخ القراء أهل الضبط والإتقان، ومن جمع حسن الأداء والتحقيق، لقي المؤلف بمصر وقرأ عليه ببعض الروايات ثم أكمل عليه العشر باليمن. توفي سنة (٨٧١ هـ)<sup>(١)</sup>.

(١٢) علي بن يوسف بن حسب الله، سمع على المؤلف سنة (٨٢٣ هـ)، ختم «النشر». توفي بمكة سنة (٨٤٨ هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١٣) محمد بن إبراهيم بن أحمد، ولد سنة (٨١٠ هـ) بالمدينة، قرأ «الأربعين» للنووي، بتمامها في مجلس واحد على المؤلف في ربيع الآخر سنة (٨٢٣ هـ) بالحرم النبوي، وأجاز له. توفي سنة (٨٧٠ هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١٤) محمد بن أبي بكر بن محمد، بن الخياط، ولد سنة (٧٨٧ هـ) أخذ عن المؤلف لما ورد عليهم اليمن سنة (٨٢٨ هـ)، وقرأ عليه «صحيح مسلم» وغيره، وكان المؤلف يقدمه على غيره لعلمه وفضله. توفي سنة (٨٣٩ هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١٥) محمد بن عبد الرحمن بن محمد، المدني. ولد سنة (٧٩٩ هـ) تلا للعشرة من طريق «النشر» على المؤلف، وقرأ عليه في المدينة سنة (٨٢٣ هـ) «الشفاء» وغيره، وسمع عليه «الحصن الحصين»، وابتدأ في نظم «القراءات العشر» من

(١) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٣١-٣٢.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٥٢.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٦/ ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٩٤-١٩٥.

طرق المؤلف في روي «الشاطبية» ونحوها، مع التصريح بأسماء القراء، نظماً منسجماً، واختصاراً حسناً. توفي بالمدينة المنورة سنة (٨٦٠ هـ)<sup>(١)</sup>.

(١٦) محمد بن محمد بن عمر، ولد سنة (٨٠١ هـ)، سمع على المؤلف «الشاطبية»، والجزء الذي خرّجه لنفسه، وروى له «درر البحار» عن مؤلفه القونوي، وشرحه لابن خضر. توفي بعد سنة (٨٧٠ هـ)<sup>(٢)</sup>.

(١٧) محمد بن محمد بن عليّ، أبو القاسم، النويري. ولد سنة (٨٠١ هـ)، لقي المؤلف بمكة سنة (٨٢٨ هـ) حين مجاورتهما، وأجاز له، توفي سنة (٨٥٧ هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١٨) محمد بن موسى بن عمران، المقدسي، ولد سنة (٧٩٤ هـ) قرأ على المؤلف بما تضمّنه «النشر»، و«الطيبة»، وذلك سنة (٨٢٧ هـ) بالقاهرة. وقد مدحه بعض الشعراء:

يا شمس علم بصبح العزّ قد طلعت      في برج سعد لها من عنصر الشرف  
«تيسير» «نشر» الصّبا من كل «طيبة»      حويت يا خير «كنز» المذهب الحنفي  
ومعلوم أن ما بين القوسين هو تورية عن أجلّ كتب القراءات، توفي رحمه الله سنة (٨٧٣ هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الضوء اللامع: ٨/ ٣٤-٣٦.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٤٦-٢٤٨.

(٤) انظر: الضوء اللامع: ١٠/ ٥٨-٥٩.

(١٩) محمد بن أبي يزيد بن محمد، الكيلاني، أخذ القراءات عن المؤلف، ودخل معه اليمن، وكان يتضجر منه أحياناً. توفي سنة (٨٥٣ هـ)<sup>(١)</sup>.  
أما تلميذاته بالإجازة فأكتفي بالإحالة إلى موضع ترجمة كل واحدة منهن، طلباً للاختصار.<sup>(٢)</sup> والله الموفق.

(١) انظر: الضوء اللامع: ١٠ / ٧٦-٧٧.

(٢) قل أن أبداً بذكر من أبداً بذكر الإحالات على أماكن تراجم تلاميذه غير من ذكروا.

معجم الشيوخ لابن فهد: ٦٨، ٨٤، ٩٢، ١٠٨، ١١٤، ١٢٢، ١٣٥، ١٦٢، ١٩٢، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٤، ٣١٢، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ومن النساء: ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٠٨.

الضوء اللامع: ١ / ١٠، ١٤، ١٦، ١٧، ٢٤، ٣٤، ٣٧، ٤٤، ٥٦، ٨٩، ١١٦، ١١٨، ١٥٩، ١٦٧، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٦٣، ٢٦٨، ٣٣٣، ٣٥٥، ٣٦٠ / ٢، ١٦، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٤، ٩٣، ١٠٨، ١٢٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤، ١٨٨، ١٩١، ٢٤٩، ٢٨١، ٣٠٥، ٣٠٦، و ٣ / ١٦، ٩٤، ١٢١، ١٤٠، ١٤٦، ١٦١، ١٩٣، ١٩٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٩٦، و ٤ / ٥، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٤٠، ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٥١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٦، ١٩٣، ٢١٨، ٢٣٧، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٢٦، ٣٣١، و ٥ / ٣، ٢٤، ٣٨، ٤٢، ٤٥، ٥١، ٥٢، ٥٨، ٥٧، ١٣٤، ١٧٠، ١٩٥، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، و ٦ / ٣، ١٧، ٨٤، ٩٠، ٩٤، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٨٥، ١٩٠، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢١، و ٧ / ٩، ٢١، ٢٧، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٦١، ٧٤، ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١١٧، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ١٩٠، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٧، ٢٧١، و ٨ / ٧، ٥٨، ٥٠، ٦١، ٧١، ٨٠، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٤، ١٤١، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، و ٩ / ٤، ٨، ٣١، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٦٧، ٧٣، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠، ١١١، ١٣٩، ١٤٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٩٢، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٠٨، و ١٠ / ٢، ١٦، ٥٢، ٥٣، ٥٦، ٩٠، ٩٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٧٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣١، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٣٠٤، ٣٣٨، و ١١ / ١٠، ١٥، ٤٢، ٨٤، ٩٢، ١٠٥، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١٢٦، ١٣١، ١٤٣.

أما اللاتي أجازهن فهن على التوالي: ج ١٢ / ١٢١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٩، تنبيهات:

الأول: لم أدخل ضمن التلاميذ أبناءه الثلاثة لاشتهار ذلك، وكذلك لم أدخل بناته ضمن تلميذاته.  
الثاني: عدد الصفحات لا يدل على عدد التلاميذ؛ نظراً لوجود أكثر من ترجمة في صفحة واحدة. والله الموفق.  
الثالث: هناك تلاميذ غير هؤلاء، المذكورون أثناء ترجمة المؤلف في «غايته» يمكن الرجوع إليها.

## المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

لم أجد من صرّح بذكر مذهب العقدي، لكن توصل الباحث من خلال بعض القرائن إلى أنه كان سلفياً، ومن تلك القرائن:

١- عدم ذكر المترجمين له أيّ قدح أو جرح في عقيدته.

٢- وأيضاً: ما ذكره المؤلف نفسه، حيث قال في «الطبيّة»: <sup>(١)</sup>

فكن على نهج سبيل السلف في مجمع عليه أو مختلف

٣- وأيضاً قوله: «ولا يُعدّل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون» <sup>(٢)</sup>.

٤- وقوله: «والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شر الابتداع» <sup>(٣)</sup>.

٥- وقوله أيضاً عند ذكره ما انفرد به بعض الأئمة مخالفاً للمنصوص: «والصواب ما عليه السلف؛ لئلا يعتقد أن ذلك سنة» <sup>(٤)</sup>.

وهناك وجه آخر يستأنس به وهو: أن القراءات العشر المتواترة التي يقرأ بها المسلمون في هذا العصر، وقبله بسبعة قرون، وإلى أن يرث الله الأرض ومن

(١) الطبيّة: ٣٢.

(٢) انظر: ٦٤٣ من هذا البحث.

(٣) انظر: ٦٧٠ من هذا البحث.

(٤) انظر: النشر: ٢/ ٤٥١.

عليها - وهي التي كتب الله لها البقاء - كلها إنما تقرأ وتسند عن طريق المؤلف وكتابه، وكفى بهذا تعديلاً، والله أعلم.

ومما يدل على سلفية المؤلف رحمه الله أيضاً ردّه على أهل البدع والخرافات، كما ذكر في ترجمة الرافضي الذي كان لا يُقَرَّى (الفاخرة) زعماء منه أنه قرأها على جبريل عليه السلام، قال المؤلف تعقيماً على ذلك: «ما وصل أحد هذا البهتان<sup>(١)</sup>». والله أعلم.

وأمانة للعلم، وتتميماً للبحث يجب أن يذكر أنه وقع من (المؤلف) بعض عبارات أثناء بعض تراجم في كتابه «غاية النهاية»<sup>(٢)</sup> كان الأولى، بل الواجب والصواب ألا تصدر منه ومن مثله؛ لما فيها من مساس بجانب العقيدة الصحيحة.

ويمكن الجواب عن هذه العبارات - حملاً للمؤلف على حسن الظن - بأنها صدرت منه في سنّ الشباب، وهي عادة لا يتضح فيها كثير من التحقيقات في المسائل العويصة الحساسة.<sup>(٣)</sup>

أما مذهبه الفقهي:

فإنه (شافعي) فقد صرح هو نفسه بذلك، فقال: «قال أصحابنا الشافعية».<sup>(٤)</sup>

(١) غاية النهاية : ٢٤٦ / ١.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٨٢ / ١، و٢٣ / ٢، ٩٧، ٢٠٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٤٦ / ١.

(٤) انظر: منجد المقرئين: ٨٣.

وبقوله في «مقدمته» في التجويد:

يقول راجي عفور رب سامع  
محمد ابن الجزري الشافعي  
وبما صرح به أيضاً بعض مترجميه.<sup>(١)</sup>

وأيضاً: فإن أغلب مصادره في تحقيق المسائل الفقهية في «النشر» هي كتب «شافعية»، بينما يقتصر على المذاهب الأخرى بنسبة القول إلى إمامهم، لا إلى كتبهم.

ومع هذا فقد جاء في موضعين وقال: «ذهب بعض أئمتنا»<sup>(٢)</sup>، ولم يصرح أو يبين هذا المبهم، وعند البحث اتضح أن أحدهما هو قول الإمام أبي حيان، وهو ظاهري المذهب، والآخر هو قول الإمام ابن القيم، وهو حنبلي.

فهذا لا يدل على أنه ظاهري أو حنبلي، بقدر ما يدل على إمامة المذكورين. ومثله أيضاً: خدمة المؤلف لـ «مسند» الإمام أحمد رحمه الله، لا تدل على (حنبلية) بقدر ما تدل على أهمية (المسند) عند المحدثين، وها هو عصري المؤلف؛ أعني الحافظ ابن حجر، خدّم (المسند) وهو (شافعي). والله أعلم.

### المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

نال المؤلف -بفضل الله عليه- مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره، فعّد من أشهرهم إن لم يكن أشهرهم، خاصة في مجال القراءات، وما إذن شيوخه له

(١) انظر: إنباء الغمر: ٣/ ٧٥، الضوء اللامع: ٧/ ٢٥٦ و ٩/ ٢٥٥.

(٢) انظر: ٣٧٦، ٧٧٠.

بالتدريس والإفتاء والتصدير إلا دليلاً على أهليته لتلك المكانة العالية، التي لا تنال إلا بالجد والاجتهاد وترك الدعة والراحة.

وقد أثني عليه علماء عصره بعبارات تنم عن كل التقدير والأهلية لما وصل إليه، فمن أقوالهم فيه:

١ - الحافظ ابن حجر: «الإمام الحافظ المقرئ، برز في القراءات، وكان مثرياً وشكلاً حسناً، وفصيحاً بليغاً، وكان يلقب في بلاده (الإمام الأعظم)»<sup>(١)</sup>.

٢ - الطاوسي<sup>(٢)</sup>: «تفرد بعلو الرواية، وحفظ الأحاديث، والجرح والتعديل، ومعرفة الرواة المتقدمين والمتأخرين»<sup>(٣)</sup>.

٣ - الإمام السيوطي: «الحافظ المقرئ، كان إماماً في القراءات، لا نظير له في عصره في الدنيا، حافظاً للحديث»<sup>(٤)</sup>.

٤ - ابن العماد<sup>(٥)</sup>: «كان عديم النظير، طائر الصّيت، انتفع الناس بكتبه، وسارت في الآفاق مسير الشمس»<sup>(٦)</sup>.

إلى غير ذلك من عبارات التبجيل والتوثيق.

(١) انظر: إنباء الغمر: ٨/ ٢٤٥-٢٤٧.

(٢) أحمد بن عبد الله بن عبد القادر، ولد سنة (٧٩٠ هـ)، سمع الكثير من القرآن بالعشر على المؤلف، وقد بلغ شيوخه أكثر من مائتي شيخ، ألف (مشيخة) جمعهم فيها، شرح «الكشاف»، و«الكافية» في النحو، وغير ذلك، توفي سنة (٨٧١ هـ). انظر: الضوء اللامع: ١/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) نقلاً من الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٨، وذكر أنه نقل هذا النص عن «المشيخة» للطاوسي.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ: ٣٧٦.

(٥) عبد الحي بن أحمد بن محمد، الحنبلي، الدمشقي، ولد سنة (١٠٣٢ هـ)، تتلمذ على شيوخ عصره، ألف مختصراً في الفقه الحنبلي سماه «متن المنتهى»، و«شذرات الذهب» في التراجم. توفي سنة (١٠٨٩ هـ).

انظر: خلاصة الأثر: ٢/ ٣٤٠، الأعلام: ٣/ ٢٩٠.

(٦) انظر: شذرات الذهب: ٧/ ٢٠٦.

## المطلب التاسع: وظائفه

ذكر المترجمون له أنه تولّى عدّة وظائف؛ متعلّقة بالقراءات وغيرها، وهذه الوظائف هي:

(١) الإقراء في الجامع الأموي<sup>(١)</sup>:

قال المؤلّف: «وجلس للإقراء في حياة شيوخه وبإذنهم لي في ذلك تحت قبة «النسر»<sup>(٢)</sup> من الجامع الأموي سنة (٧٧٠ هـ)»<sup>(٣)</sup>.

(٢) مشيخة الإقراء بتربية أمّ الصالح<sup>(٤)</sup>:

تولّى مشيختها بعد وفاة شيخه عبد الوهاب بن السّار في ثامن شعبان سنة (٧٨٢ هـ)، وعمل فيه درساً.

قال ابن حجر: «واستقرّ بعده -ابن السّار- في الإقراء بتربية (أمّ الصالح) شمس الدين ابن الجزري؛ لكونه أولى من بقي بذلك، وحضره الأعيان وأثنوا على درسه»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) بناء الوليد بن عبد الملك، الخليفة الأموي، وابتدأ فيه سنة (٨٧ هـ) وتوفي سنة (٩٦ هـ) ولم يكتمل بناؤه، وتّم في عهد أخيه سليمان بن عبد الملك.

وانظر للتوسع: الجامع الأموي للشيخ علي الطنطاوي رحمه الله.

(٢) كذا بالإنفراد، وتحرفت عند السخاوي بالثنائية «النسرين» ولم أجدها لغيره. والله أعلم.

(٣) جامع أسانيد: ق: ١٦، غاية النهاية: ٢/٢٤٨.

(٤) وتعرف بالمدرسة الصالحية، بناها وأوقفها الملك الصالح إسماعيل بن أبي بكر بن أيوب ولد سنة (٦٤٨ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/٣١٦-٣١٧.

(٥) إنباء الغمر: ٢/٣٠.



وقال السخاوي: «.... وعمل فيه إجلساً بحضور الأعلام، وكان درساً جليلاً»<sup>(١)</sup>.

هذا؛ وقد ذكر النعيمي<sup>(٢)</sup> أن المؤلف تولى هذه المشيخة بعد شيخه (ابن اللبان)، وهذا لم يذكره غيره - حسب علمي - ومخالف لما ذكره المؤلف نفسه، فلعل في نسخته سقطاً<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

(٣) مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية<sup>(٤)</sup>:

ذكر كل من (السخاوي) و(النعيمي) تولية المؤلف لمشيخة الإقراء بهذه المدرسة، لكنهما لم يبيّنا تاريخ ذلك، ولا اسم الشيخ الذي كان قبله، وقد بين المؤلف نفسه كل ذلك؛ فذكر أنه تولاها بعد وفاة الشيخ ناصر الدين نصر الله بن أبي بكر محمد البابي، وكانت وفاته سنة (٧٧٦ هـ)<sup>(٥)</sup>.

قال المؤلف: «توفي - البابي - سنة (٧٧٦ هـ)، ووليت بعده مشيخة الإقراء بالعادلية»<sup>(٦)</sup>.

(١) الضوء اللامع: ٢٥٦/٩.

(٢) عبد القادر بن محمد بن عمر، أبو المفاخر، ولد سنة (٨٤٥ هـ) قرأ على البقاعي وأجازته، وعلى غيره، تولى نيابة القضاء في دمشق، ألف عدة كتب. توفي سنة (٩٢٧ هـ). انظر: شذرات الذهب: ١٥٣/٨.

(٣) انظر: المدارس في تاريخ المدارس: ٣٢٥/١.

(٤) بناها الملك العادل أبو بكر محمد بن أيوب (سنة ٥٤٠ هـ - سنة ٦١٥ هـ).

انظر: المدارس في تاريخ المدارس: ٣٥٩/١.

(٥) وصفه المؤلف بـ «صاحبنا» مقري، مصدر، عارف، أقرأ بالجامع الأموي سنين.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٠/٢.

(٦) جامع أسانيده: ق: ٦٧/ب.

(٤) مشيخة دار القرآن الجزرية بدمشق وشيراز<sup>(١)</sup>:

(٥) مشيخة الإقراء بدار الحديث الأشرفية<sup>(٢)</sup>:

لم أجد من صرح بهذا إلا الإمام السخاوي رحمه الله حيث قال: «ثم ولي المؤلف - مشيخة دار الحديث الأشرفية». <sup>(٣)</sup>

أما النعيمي فقد ذكر للأشرف داري حديث، ولم يعد المؤلف ممن تولى الإقراء فيها، فضلاً عن مشيختها. <sup>(٤)</sup>

(٦) التدريس بالصلاحية<sup>(٥)</sup>:

قال السخاوي: «ثم ولي تدريس «الصلاحية» القدسية سنة (٧٩٥ هـ)، فدام فيها إلى ابتداء سنة (٧٩٧ هـ)» <sup>(٦)</sup>.

---

(١) أنشأ المؤلف نفسه هاتين المدرستين، الأولى بدمشق، ولا أعرف بالتحديد تاريخ إنشائها، لكنه قطعاً قبل سنة (٧٨٣ هـ)، قال المؤلف في خاتمة «غايته» «وابتدأت في اختصاره - نهاية الدرايات - سنة (٧٨٣ هـ) بمنزلي من عقبة القبان تجاه مدرستي التي أنشأتها»، وأما الثانية فسمّاها (دار القرآن) ولا أعلم أيضاً تاريخ إنشائها، إلا أنه وصل إلى شيراز سنة (٨٠٧ هـ). والله أعلم.

(٢) بناها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل (٥٧٧-٦٣٥ هـ)

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٩.

(٣) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٤) انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ١٩-٥٠.

(٥) المدرسة الصلاحية بناها نور الدين محمود بن زنكي، ونسبت إلى الملك المجاهد صلاح الدين فاتح بيت المقدس رحمه الله.

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١/ ٣٣١-٣٣٢.

(٦) الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٧.

(٧) التدريس بالأتابكية:<sup>(١)</sup>

ذكرها المؤلف نفسه في ترجمته لابنه أبي بكر، حيث قال: «وولاه السلطان وظائف أخيه أبي الفتح رحمه الله التي كان أخذها عني، مشيخة الإقراء بالمدرسة العادلية... وتدريس الأتابكية بسفح قاسيون».<sup>(٢)</sup>

(٨) القضاء:

وقد تولاه مرتين:

الأولى: في دمشق سنة (٧٧٣هـ)، وكتب توقيعه الحافظ ابن كثير رحمه الله، إلا أن المصادر تشير إلى أنه لم يدم طويلاً في هذا المنصب حيث عزل بعد أيام قليلة. المرة الثانية: في (شيراز) وممالكها وما أضيف إليها كرهاً، وبقي في هذا المنصب سنين كثيرة.<sup>(٣)</sup>

(٩) الخطابة:

وقد تولاه في (جامع التوبة)<sup>(٤)</sup> أولاً بمفرده، ثم تقاسمها معه بعض الشيوخ.<sup>(٥)</sup>

(١) أنشأتها خاتون بنت السلطان مسعود بن مودود بن أتابك (ت ٦٤٠ هـ) وهي زوجة الملك الأشرف.

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١ / ١٣١-١٣٣.

(٢) غاية النهاية: ١ / ١٣٠.

(٣) انظر: إنباء الغمر: ٨ / ٤٣ و ٢٤٥، الضوء اللامع: ٩ / ٢٥٦.

(٤) سمي بذلك لأنه كان خاناً للفواحش والخمر، وبه كل مكروه من القيان وغيره، فجدد بناءه الملك الأشرف رحمه الله، وذهب من جاء بعده. وتصحف في «الضوء» إلى: (التوتة) بالمشاة القوقية بعد الواو.

انظر: الضوء اللامع: ٩ / ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ٢ / ٢٩٤ و ٤٢٦-٤٢٧.

(٥) انظر: الضوء اللامع: ٩ / ٢٥٦، الدارس في تاريخ المدارس: ١ / ١٣٧.

(١٠) توقيع الدّست.<sup>(١)</sup>

ذكر السخاوي رحمه الله أن المؤلف تولّى هذا المنصب سنة (٧٧٩ هـ)<sup>(٢)</sup> أي وعمره آنذاك (٢٨) ثمانية وعشرون عاماً، وهي سنّ الشباب.

وقال ابن حجر رحمه الله في ترجمة (أحمد بن عمر بن محمود) الحلبي المعروف بـ (القنيط) ت سنة (٧٩١ هـ): «وهو الذي أراد صاحبنا شمس الدين ابن الجزري بقوله:

باكر إلى دار عدل جلق يا طالب خير فالخير في البكر<sup>(٣)</sup>

فالدست قد طاب واستوى وغلا بالقرع والقنيط والجزر»

قال ابن حجر: «أشار بالقنيط إلى هذا، وبـ (الجزر) إلى نفسه، وبـ (القرع) إلى أبي بكر محمد».<sup>(٤)</sup>

(١) الدّست: كلمة فارسية بمعنى: المجلس، أو المكان المعدّ للسيد الكبير، وتوقيع الدّست: وظيفة يجلس

صاحبها مع كاتب السر في دار العدل أمام السلطان أو النائب.

ويطلق «الدّست» أيضاً على اللباس، وصدر المجلس، واللعبة، وقد ذكرها الحريري في المقامة «الثالثة والعشرين».

انظر: ذيل الدرر الكامنة ص ٢١١، التاج (دست)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية: ١٠٩ و ١٨١ بواسطة منجد المقرئين: ١١ من الهامش.

(٢) انظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٥٦.

(٣) المؤلف ينظر - والله أعلم - إلى بيت بشار بن برد:

بكرًا صاحبي قبل الهجير إن ذاك النجاح في التبكير

انظر: ديوانه: ٣/ ١٨٤.

(٤) إنباء الغمر: ١/ ٣٦٢، و انظر: شذرات الذهب: ٦/ ٣١٦.

### تنبيه:

ذكر بعض المعاصرين ممن كتب عن المؤلف أنه -المؤلف- تولى وظيفة (الكتابة بمصر) واستدل على ذلك بقوله: قال السخاوي: «وكان -المؤلف- كاتب الملك المؤيد».<sup>(١)</sup>

وهذا فيه نظر-عند البحث-بل هو وهمٌ سببه قراءة كلمة (كاتب) بكسر التاء بدلاً من فتحها، إذ الصواب عند البحث-والله أعلم-أن الكلمة تُقرأ بفتح التاء (كاتب)، وقد جاءت العبارة بوضوح أكثر عند ابن حجر حيث قال: «وكان كاتب المؤيد يأذن له في دخول القاهرة»<sup>(٢)</sup>، فما بعد كلمة (المؤيد) واضح فيما ذهب إليه هذا البحث. والله أعلم.

### المطلب العاشر: آثاره

لم يقتصر جهد المؤلف وطريقته في نشر علم القراءات والحديث وغيرهما على الإقراء والتدريس، ومشیخة المدارس فحسب، بل تعدى ذلك كله إلى خدمة العلم عن طريق التأليف، فألف المؤلفات العديدة، التي تلقاها علماء عصره بالقبول والرضا.

هذا، وقد قام بعض الباحثين<sup>(٣)</sup> المعاصرين بطبع بحثٍ، جرّد وعدّد فيه مؤلفات المؤلف، وسلط الضوء عليها، معرّفاً بها، ومبيّناً ما يتعلّق بها؛ من حيث

(١) انظر: شيخ القراء ابن الجزري لمؤلفه الدكتور: محمد مطيع الحافظ: ٣٥.

(٢) إنباء الغمر: ٢٤٦/٨.

(٣) هو الدكتور: محمد مطيع الحافظ.

الطبقات، وتاريخها، ومكانها، وعددها، وبيان حالة المخطوط منها، وهو بحث - لاشك - أنه قيّم ومفيد، وسدّ ثغرة في المكتبة الإسلامية.

لكن حتى لا يكون هذا البحث تكراراً لذلك، فإني سأقتصر في ذكر آثار المؤلف على ما فاتته، وعلى إبداء وجهة نظر في بعض المؤلفات التي نُسبت إلى المؤلف، وهي في غالب الظن ليست له.

أولاً: الكتب التي فاتته ذكرها:

١ - الإسعاد: ذكره المؤلف في ترجمة أبي العزّ، حيث قال: «وقد ذكرتُ خلفه - الإرشاد - في كتابي «الإسعاد»»<sup>(١)</sup>، ولعله مفقود.

٢ - التقييد بين الشاطبية والتجريد.

ذكره المؤلف في ترجمة ابن الفحام<sup>(٢)</sup>، ولم أجد له ذكراً في المكتبات، فلعله مفقود.

٣ - جزء مفرد في شرح حديث الأحرف السبعة.

ذكره المؤلف في «النشر»<sup>(٣)</sup>، وربما يكون مفقوداً.

٤ - حاشية على نظمه «الطيّة»:

ذكره المؤلف في ترجمته لابنه أحمد، حيث قال: «شرح «طيبة النشر» فأحسن

فيه ما شاء، مع أنه لم يكن عنده نسخة «بالحواشي» التي كنت كتبْتُها عليها»<sup>(٤)</sup>.

(١) غاية النهاية: ١٢٨/٢.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٧٤/١.

(٣) انظر: ٧٠.

(٤) غاية النهاية: ١٣٠/١.

وكذلك ذكرها في أجوبته التي بعثها لأحد تلاميذه، قال: «... وكذلك نسخة بـ «الطبية» على ما استقر عليه الحال آخرأ بعد كتابتي «الحواشي» عليها، وهي بخطي، قال: وليعتمد هذه النسخة، وليترك ما سوى ذلك».

وقال في موضع آخر من نفس الرسالة: «... وهذه النسخة بخطي، وهي التي استقر عليها العمل بعد كتابتي «الحواشي» عليها».<sup>(١)</sup>

#### ٥ - طبقات النحاة:

ذكره المؤلف في «غايته»<sup>(٢)</sup>، فقال: «... ذكرناهما في طبقات النحاة».

#### ٦ - الفوائد المجمعّة في زوائد الكتب الأربعة:

جمع فيه زيادات أربعة كتب على ما في «الشاطبية» وهي: «التبصرة» لمكي، و«الهداية» للمهدوي، و«الكافي» لابن شريح، و«التلخيص» لابن بليمة.<sup>(٣)</sup>

#### ٧ - مشيخة الجنيد:

ذكرها له الحافظ ابن حجر والسخاوي، بل إن الأوّل نقل منها كثيراً من التراجم في كتابه «الدرر الكامنة» لم يكن لهم مصدر غيرها، وقد عدّدتهم فبلغوا (١٨) ثمانية عشر رجلاً.

(١) ق: ١٧ و ١٩/ب.

(٢) ٦١٣/١.

(٣) منه نسخة خطية في دار الكتب المصرية برقم (٤٣٩٠٩) ميكروفلم، ضمن مجموع، وفي مكتبة جامعة الدول العربية برقم (١٩٤١٠/ب) وانظر: القراءات في إفريقيا: ٣٣٥-٣٥٧.

قال ابن حجر في ترجمة (الجنيد البلباني): <sup>(١)</sup> «خَرَجَ لَهُ عَنْ شَيْوْخِهِ شَمْسُ الدِّينِ الْجَزْرِي وَحَدَّثَ بِهَا» <sup>(٢)</sup>.

وقال في ترجمة بعضهم: «ذَكَرَهُ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْجَزْرِي فِي «مَشِيخَةِ الْجَنِيدِ» -حَفِيدِهِ- الَّتِي خَرَّجَهَا لَهُ لَمَّا قَدَّمَ عَلَيْهِمْ (شِيرَازَ)، وَوَصَفَ (الْجَنِيدَ) بِالْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ». <sup>(٣)</sup>

وقد تكرر عند ابن حجر ذكر (مسيخة الجنيد) في كل ترجمة استقاها منها. <sup>(٤)</sup>  
ثانياً: الكتب التي في نسبتها إليه نظر:

(١) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة <sup>(٥)</sup>:

وهو شرح على «ألفية» ابن مالك في النحو، وقد نسبته إليه بعض الباحثين المعاصرين الذين كتبوا عن المؤلف <sup>(٦)</sup>، أو تولّوا تحقيق بعض كتبه، معتمدين في ذلك على مَنْ تولّى تحقيق هذا الكتاب ونشره.

وعند الرجوع إلى هذا الكتاب وقراءته اتضح للباحث أن في نسبتته إلى المؤلف نظراً، يُذكر في النقاط الآتية:

(١) الجنيد بن أحمد، من علماء شیراز. توفي سنة (٨١١ هـ). انظر: إنباء الغمر: ٦/ ١١٧.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدرر الكامنة: ١/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) انظر: الدرر الكامنة: ١/ ٢٣١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٣، ٢/ ١٨، ٧٠، ٣٨٩، ٣/ ١٧٠، ٤٦٢، ٤/ ٨٥،

١٠٢/ ٤- ١٠٣، ١٣٩، ٢٠٩، ٥/ ٢٤-٢٥، ٦٣، ٩٤، ١٢٠.

(٥) مطبوع بتحقيق د/ مصطفى أحمد النحاس سنة (١٤٠٣ هـ).

(٦) منهم د/ محمد مطيع في بحثه: ٣١-٣٢.



١ - أن أوائل المترجمين والمعاصرين له، ابن حجر والبقاعي والسخاوي - حتى ابنته سلمى وهي التي كتبت ترجمته وألحقها بغاية النهاية - وغيرهم، كلهم لم يذكروا له هذا الكتاب، فلو كان له لجعلوه مقدماً في الذكر على كتاب «الجوهر» في النحو له، نظراً لأهمية «الألفية» ومكانتها عند النحويين.

٢ - أن هذا الكتاب طبع على نسخة فريدة، وليس على ورقة غلافها ولا على بدايتها أو نهايتها ما يثبت أنها للمؤلف.

قال محققه: «عُثِرَ على هذه المخطوطة بدار الكتب (٩٩٠) نحو، والكتاب نسخة فريدة...، وقد حاولت العثور على نسخة أخرى لأقابلها، ولكن لم يتيسر لي ذلك على الرغم من اطلاعي على فهارس المكتبات، قال: ويقول مَنْ عثرت عنده على هذه النسخة: كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة للإمام العلامة، البحر الفهامة، شيخ الإسلام الخطيب الجزري طيّب الله ثراه...»<sup>(١)</sup>.

وجاء في بداية الكتاب: «قال الشيخ الإمام الأجل العالم العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام شمس الدين الخطيب الجزري رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله...»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في نهايته: «هذا آخر «الألفية» المسماة بالخلاصة وشرحها رحم الله مصنفها وشارحها، والمشتغل فيها، وناسخها وجميع المسلمين». ثم ذكر الناسخ

(١) انظر: كاشف الخصاصة: «ق»: «ن» من مقدمة التحقيق.

(٢) كاشف الخصاصة: ٣.

اسمه ومذهبه وقال: «وكان الفراغ منها في الغرّ الأخير من شعبان المبارك ثمان وعشرين وسبعمائة»<sup>(١)</sup>.

فليس في كل ذلك ما يدل على أنها لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل لو تفتن المحقق قليلاً في وصف «الخطيب» لتنبّه على أن هذا الوصف لم يطلقه -حسب علمي- أحد على المؤلف، ولو جَد مندوحة عن جعله مؤلفاً لهذا الكتاب، بل ولما تخطّى الأمانة العلمية عند ما جعل عنوان الكتاب المطبوع: (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) لشمس الدين أبي الخير محمد بن الخطيب المعروف بابن الجزري المولود سنة (٧٥١ هـ) المتوفى سنة (٨٣٣ هـ).

فجعل ابن الجزري المقرئ هو مؤلف هذا الكتاب عمل لا أساس علمياً له، ولا دليل عليه، فكان الأولى الوقوف عند هذا، والتريث حتى يجد ما يستدل عليه. ولكن: ربما يعذر المحقق في استعجاله هذا بسبب التشابه في لقب ونسبة الرجلين وهو (شمس الدين) و(الجزري).<sup>(٢)</sup> وما أكثر شמוש الدين الجزريين،

(١) كاشف الخصاصة: ٤٢٣، ويلاحظ هنا أن المحقق علّق على هذا التاريخ في الحاشية بقوله: هكذا ورد بالمخطوطة «ثمان وعشرين وتسعمائة». بتقديم التاء من العدد (٩٠٠) وفي مقدمة التحقيق ذكر أنها (٩٢٨) فإله أعلم أي التاريخين هو الصحيح والدقيق.

(٢) وهم الدكتور محمد مطيع الحافظ حينما ذكر أن حاجي خليفة قال: «ومن شرح الألفية الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري». ص ٣٢، فاختصر كلام حاجي خليفة اختصاراً مخلاً حَرَف مراده منه، ذلك لأن حاجي خليفة لا يقصد بأي حال ابن الجزري صاحبنا، بدليل أنه حدّد عام وفاة شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري المذكور عنده وهو سنة (٧١١ هـ) وعبارته: «ومن شرح الألفية شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة (٧١١ هـ)»، فعدم ذكر وفاة الشخص المراد عند حاجي خليفة تدليس ظاهر، والله أعلم. انظر: كشف الظنون: ١/١٥٢.

وفات المحقق أن: تقارب الألقاب لا يوجب اتفاق الأسماء والأنساب.<sup>(١)</sup>

٣- جاء في الكتاب: «قال الشيخ الإمام العلامة تقي الدين النصيبي قدس الله روحه عند قراءتي عليه «ألفية» ابن معطي على شرحها قال ابن السراج: ومن اللفظ ما ليس باسم ولا فعل ولا حرف....»<sup>(٢)</sup>

ولا يُعرف للمؤلف شيخ يدعى (تقي الدين النصيبي) ولو وجد لذكر، أو لذكره المؤلف؛ خصوصاً أنه قرأ عليه «ألفية» هي من أول ما ألف في النحو نظماً، إن لم تكن أوله<sup>(٣)</sup>، وقد سبق أن المؤلف أخذ هذه «الألفية» لابن معطي عن الرعيني<sup>(٤)</sup>، وسيأتي في آخر المبحث الكلام على هذا الشيخ.

وباستقراء هذا الكتاب، سجّل البحث بعض ملاحظات قد تشير إلى أن كتاب «كاشف الخصاصة» ليس لصاحبنا، وذلك لمخالفتها ما هو مشهور في منهجه في القراءات، وذلك كالتالي:

أ- تضعيفه وتقليله لبعض القراءات الصحيحة، كما في قوله: «قد تضاف (لن) إلى ياء المتكلم فتلحق «نون» الوقاية وتدغم، وقد خففها بعض القراء فقال: ﴿لَدْني﴾ [الكهف: ٧٦] وهو قليل»<sup>(٥)</sup>.

(١) هذه العبارة للمؤلف، ذكرها في غايته: ١٣/١.

(٢) كاشف الخصاصة: ٢٨٤.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب: «الفصول الخمسون»: ٢٩-٣٣ ففيها تاريخ لأوائل المنظومات النحوية.

(٤) انظر: ٦٢.

(٥) كاشف الخصاصة: ٣١.

ويلاحظ هنا - إضافة إلى تقليله - عدم ذكره صاحب القراءة، أو الإشارة إلى مكانتها مع أنها سبعية.

ب- لم يبيّن موقفه من قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بل اكتفى بقوله: «ولا يختاره أكثر النحويين، وقد اختار هو - ابن مالك - الفصل بين المضاف والمضاف إليه». <sup>(١)</sup> مع أنه في «النشر» أطال الكلام في الدّفاع عنها. <sup>(٢)</sup>

ج- عند مسألة العطف على الضمير قال: «إذا عطفت على ضمير مخفوض فلا تعطف عليه إلا بإعادة الخافض، وهذا مذهب أكثر النحويين إلا يونس والفرّاء، واختار المصنّف - ابن مالك - جواز العطف من غير إعادة الجار متمسكاً بقراءة حمزة». <sup>(٣)</sup>

فيلاحظ أنه لم يبيد رأيه ومذهبه في المسألة، مع أنها من المسائل المهمّة التي أنكرها بعض النحويين وادّعوا أنها لحن في كلام العرب. <sup>(٤)</sup>

د- عند الكلام على المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وتعداد اللغات التي في نحو (يا غلامي) قال: «وفيه وجه آخر وهو حذف الياء، ومعاملة المنادى

(١) كاشف الخصاصة: ١٨٤.

(٢) انظر ص: ١٦٩٣-١٦٩٧.

(٣) كاشف الخصاصة: ٢٤٥.

(٤) انظر ص: ٣٦-٣٨.

المضاف معاملة ما لم يضاف؛ فيُبنى على الضم... ومنه قراءة بعضهم، ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٣] أي: يا رب. (١).

وهكذا استشهد صاحب هذا الكتاب بهذا المثال ولم يبين صاحب القراءة، وقطعاً هي ليست قراءة سبعية ولا عشرية، بل هي شاذة، وهناك قراءة صحيحة متواترة كان الأولى الاستشهاد بها على هذه القضية وهي قوله تعالى ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] على قراءة أبي جعفر، وقد وجهها المؤلف في «النشر» (٢).

هـ- عند الكلام على (عوامل الجزم) قال: «وَقَلَّ دخول اللام في أمر المخاطب الفاعل والمتكلم، ودخولها في أمر المخاطب قراءة من قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]» (٣).

ولم يبين صاحب القراءة وهو رويس، مع أنه أيضاً في «النشر» حكم على أنها لغة، وصححت عن النبي ﷺ مما يخالف منهجه هنا وادّعاء أنه (قَلَّ) (٤).

هذه بعض النقاط التي رأى الباحث أنها تخالف المعهود من منهج ابن الجزري المقرئ عموماً في القراءات ونظرتة إلى توجيهها، يستأنس بها على إثبات أن شرح الألفية المسمى (كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة) ليس

(١) كاشف الخصاصة: ٢٦٣.

(٢) انظر ص: ١٨١٢.

(٣) كاشف الخصاصة: ٣١٦.

(٤) انظر ص: ١٧٣٥.

لابن الجزري المقرئ صاحبنا، بل هو لشخص آخر غيره.  
إذن: من هو مؤلف هذا الكتاب؟

الجواب:

أن إثبات نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه الحقيقي أمر ذو صعوبة، وذلك لعدم،  
أو قلة المصادر التي تعين على هذا بدقة، حيث لم يجد الباحث من صرح باسم  
هذا الكتاب أو اسم مؤلفه غير ما ذكره محقق الكتاب، وكاتب ترجمة المؤلف  
الذي نقل عن بروكلمان<sup>(١)</sup> أنه ذكره وسماه: «كشف الخصاصة».

وبعد البحث وجدتُ شخصاً قد يكون هو صاحب كتاب «كاشف  
الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة» المنسوب إلى المؤلف، وهذا الرجل هو: محمد بن  
يوسف بن عبد الله الجزري، شمس الدين، ولد سنة (٦٣٠ هـ)، الخطيب، وكان  
خطيباً لجامع طولون، انتصب للإقراء، شرح «ألفية» ابن مالك، و«المنهاج»  
وغيرهما، وكانت وفاته سنة (٧١١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

والذي جعل الباحث يميل إلى أن هذا الرجل هو مؤلف هذا الكتاب  
الأسباب الآتية:

أ - تصريح بعضهم أن له شرحاً على «الألفية».

ب - شهرته بـ «الخطيب الجزري».

(١) انظر: بحث د/ مطيع: ٣٢.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٦٧/٥، وذكر في ١/٢٢٦ و٢٢٨ وصفه بـ (الخطيب) وأنه خطيب جامع  
طولون.

ج- تصرّحه بأنه قرأ على الشيخ تقي الدين النصيبي، وبالرجوع إلى كتب التراجم وُجد أن النصيبي هذا قد يكون: أحمد بن المبارك بن نوفل، أبو العباس، الحُرّفي<sup>(١)</sup>، إمام، مجوّد، نحويّ، ذو فنون، رحل إلى الموصل بعد الستائة، ثم انتقل إلى (الجزيرة) فانتفع به أهلها، وألّف في «الأحكام»، وشرح مقصورة ابن دريد، توفي سنة (٦٦٤ هـ).<sup>(٢)</sup>

وبالنظر إلى سنة ولادة الخطيب الجزري، وسنة وفاة النصيبي يتضح احتمال التلمذة عليه.

هذا ما استطاع الباحث الوصول إليه في هذه القضية، ولعلّ الأيام والأبحاث تساعد على الوصول إلى تأكيد ذلك أو نفيه. والله أعلم.

### المطلب الحادي عشر: وفاته

بعد حياة عامرة بالعلم والتعليم، والتأليف والتدريس، والحلّ والترحال، انتقل المؤلّف إلى رحمة الله تعالى، وذلك ضحوة الجمعة، لخمس خلون من أوّل الربيعين، سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة (٨٣٣ هـ) بمدينة شيراز، ودفن بدار القرآن التي أنشأها<sup>(٣)</sup>، فرحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن المسلمين خير الجزاء.

---

(١) بضم الخاء المعجمة وتسكين الراء، بعدها فاء، نسبة إلى حُرّفة من أعمال (نصيين) وتحرّفت النسبة في كشف الظنون: ١٨٠٧/٢ إلى (الحوفي) بالحاء المهملة والواو بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٩٩، المعرفة: ٣/١٣٤٦، طبقات السبكي: ٥/١٣، بغية الوعاة: ١/٣٥٥-٣٩٠.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥١.

وهذا التاريخ المذكور في سنة وفاته، هو الصحيح المجمع عليه، لم أرَ مَنْ خالفه غير الحافظ ابن حجر رحمه الله وتبعه ابن العماد، حيث جعلاه ضمن المتوفين في التي بعدها<sup>(١)</sup>.

ويغلب على الظن أن صنيع ابن حجر هذا إنما هو من النساخ حيث ذكر في الترجمة نفسها قوله: «وتوفي في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)<sup>(٢)</sup>».

فهذا الكلام يدل على أنه مذكور في مكانه الصحيح، إذ كيف يجعله ضمن سنة (٨٣٤ هـ) ويقول إنه في أوائل سنة (٨٣٣ هـ)، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر: إنباء الخمر: ٨ / ٢٤٥.

(٢) المصدر السابق.



## الفصل الأول:

دراسة منهج كتاب «النشر» وقسمته إلى:

أ- تمهيد

ب- أربعة عشر مبحثاً



## التمهيد

وفيه النقاط التالية:

الأولى: تحقيق اسم الكتاب.

الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.

الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه.

فأقول بحول الله وقوّته:

### الأولى: تحقيق اسم الكتاب

سمّى المؤلف رحمه الله كتابه هذا بـ (نشر العشر) وذلك في عبارة جاءت في المقدمة وهي قوله: «فهو في الحقيقة نشر العشر».<sup>(١)</sup> وهذا الاسم هو الموافق لقوله في «الطّيبة»: ضمّنتها كتاب نشر العشر<sup>(٢)</sup>.

وموافق لموضع في «جامع أسانيده»<sup>(٣)</sup>.

وذكره في نهاية الكتاب بعنوان «نشر القراءات العشر»<sup>(٤)</sup> وهو الموافق لقوله في «تقريب النشر»: «فلما كان كتابي «نشر القراءات العشر»<sup>(٥)</sup>، وموافق أيضاً لموضعين للمؤلف في «جامع أسانيده»<sup>(٦)</sup> وكذا ذكرته ابنه المؤلف<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر ص: ١٦٠.

(٢) الطّيبة: ٣٤.

(٣) ق: ٢١/أ.

(٤) تقريب النشر: ٢٠٧٨.

(٥) انظر تقريب النشر: ١.

(٦) ق: ١٨/أ أو ٢١/أ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٥١/٢ وكذلك في النسخ الخطية كما سيأتي.

وسماه المؤلف «النشر» فقط بدون زيادة في موضعين، أحدهما في «غايته»<sup>(١)</sup> والآخر في «جامع أسانيد»<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك: لو أريد الدقة في اسم الكتاب لجعل: «نشر القراءات العشر» فهو الأكثر استعمالاً عند المؤلف، ومع هذا فلا حرج ولا غضاضة في تسميته «النشر في القراءات العشر»؛ إذ لا اختلاف بينهما، ومؤداهما واحد. والله أعلم.

#### الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لاشك في نسبة «النشر» إلى مؤلفه (ابن الجزري) المقرئ المتوفى سنة (٨٣٣ هـ)، أجمع على ذلك كل من ترجم له، كابن حجر، والبقاعي، والسخاوي، وابن العماد، وغيرهم.

وكذلك أجمعت النسخ الخطية التي وصلتنا على نسبته إليه، فكلها جمعت بين اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

وأيضاً يضاف إلى ذلك نقل من جاء بعده منه، وإحالتهم عليه، كالسخاوي والقسطلاني والأزميري، والمتولي، وغيرهم.

وأخيراً فإن في محاولة إثبات أن «النشر» هو لابن الجزري، إنما هو تضييع للوقت، وصرفه فيما لا طائل تحته. والله أعلم.

(١) انظر غاية النهاية: ٢٤٤/١.

(٢) ق: ٢١/ب.

### الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه

أمّا السبب فقد ذكره المؤلّف بقوله: «وإني لما رأيت الهمم قد قصّرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت.... إلخ» إلى قوله: «سالف الأعصار»<sup>(١)</sup>.  
وأمّا التاريخ: فقد ذكره المؤلّف نفسه في نهاية الكتاب، فقال: «ابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة (برصة)، وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة»<sup>(٢)</sup>.  
والله أعلم.

---

(١) انظر: ١٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٧٨.

## أما المباحث فهي على النحو التالي:

### المبحث الأول: منهجه في شروط صحّة القراءة

لَمَّا توفى النبي ﷺ وخلفه صحابته رضي الله عنهم في نشر القرآن الكريم، متفرّقين في الأمصار، أخذ كل منهم يقرأ ويقرئ؛ كما وبها أقرأه رسول الله ﷺ فصار لكل منهم تلاميذه الآخذون عنه، والمبلّغون روايته لمن بعدهم.

ثمّ تعاقبت عصور هؤلاء التلاميذ، وتلاميذهم من بعدهم؛ حتى أصبح القراء لا يُحصّون كثرة في الأمصار الإسلامية، وهم مع تلك الكثرة ليسوا على مستوى واحد من الإتقان للتلاوة والضبط في القراءة، والشهرة بالرواية والدراية<sup>(١)</sup>، إذ منهم المتقن والضابط، ومنهم من هو عكس ذلك<sup>(٢)</sup>، مما نتج عنه كثرة الاختلاف، وقلة الضبط.

فكان ذلك سبباً وداعياً لجماعة من العلماء بالقيام بتمييز وتحرير وضبط كلّ ذلك<sup>(٣)</sup>، وتأسيس ضوابط وشروط ليُميّز بها بين صحيح هذه القراءات المختلفة، والروايات والطرق المتعددة والمتشعبة وبين غيرها، فما جاء مطابقاً وداخلاً في هذه الضوابط والشروط عدّوه قراءة صحيحة متواترة، والعكس صحيح.

(١) انظر: ٣٤.

(٢) انظر: السبعة: ٤٥-٤٦.

(٣) انظر: المرشد الرّجيز: ١٦٥-١٦٦.

وقبل ذكر هذه الشروط والضوابط أقدم تعريفاً لـ (الشرط) لغة واصطلاحاً:

فأما لغة: فهو يطلق على عدّة معانٍ، منها: العلامة،<sup>(١)</sup> وإلزام الشيء والتزامه.<sup>(٢)</sup>

واصطلاحاً: هو الذي يلزم من انتفائه انتفاء المشروط،<sup>(٣)</sup> ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ولا عدمه لذاته.

أما الشروط التي ضبط بها العلماء صحة القراءة فثلاثة، وهي:

- ١ - موافقة اللغة العربية ولو بوجه.
- ٢ - موافقة رسم المصحف العثماني ولو احتمالاً.
- ٣ - التواتر.

أما الأول: فالمراد منه أن يكون للقراءة وجه شائع وسائع في لغة العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه، أي أن الشرط في هذا كله: أن لا تخرج القراءة عن كلام العرب بالكلية.<sup>(٤)</sup>

(١) ومنه قوله تعالى ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨].

(٢) انظر: اللسان والقاموس والتاج (شرط).

(٣) وذلك كالحَوَل الذي هو شرط في وجوب الزكاة، ينتفي وجوبها بانتفائه.

انظر: البحر المحيط للزركشي: ٣٠٩/١.

(٤) انظر: الإحكام للآمدي: ٢١٢/١، كشف الأسرار: ٦٧/١-٧٠.

أما الثاني: فالمراد منه أن تكون القراءة موافقة لرسم أحد المصاحف التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم زمن عثمان رضي الله عنه تحقيقاً أو تقديرًا. فالتحقيقي هو ما وافق فيه الرسم اللفظ كقراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بقصر الميم، وأما التقديري فهو ما خالف فيه الرسم اللفظ كقراءة المدّ في نفس الكلمة.<sup>(١)</sup>

أما الثالث: وهو (التواتر) فمعناه اللغوي: التابع، يقال: تواترت الإبل والقَطَا،<sup>(٢)</sup> إذا جاء بعضها في إثر بعض ولم تجئ مصطفة. ومنه قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

قَرِينَةُ سَبْعٍ إِنْ تَوَاتَرْنَ مَرَّةً ضُرْبَنَ وَصُفَّتْ أَرْؤُسُ وَجُنُوبِ<sup>(٤)</sup>

أما اصطلاحاً: فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفه ما بين مطوّل ومقصر، لكن هناك شبه إجماع منهم على أنه: نقل جماعة لخبرٍ ما، يمتنع تواطؤهم على الكذب، عن جماعة مثلهم، وهكذا من أول السند حتى رسول الله ﷺ. ثم اختلفوا أيضاً في تحديد العدد الذي يحصل به التواتر على أقوال عديدة، مبتدأة من الأربعة إلى ثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: شرح النويري: ١ / ١١٥-١١٧، الإنحاف: ١٠.

(٢) انظر: اللسان: وتر.

(٣) هو الصحابي الجليل: حيد بن ثور الهلالي، العامري، شاعر مخضرم، من الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، توفي في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢ / ٥٨٣، الاستيعاب: ١ / ٣٧٧، الإصابة: ٢ / ١٢٦.

(٤) ديوانه: ٥٥.

(٥) انظر: المحصول في علم أصول الفقه: ٢ / ١٢٩، المنحول من تعليقات الأصول: ٢٤٠-٢٤٢ وغيرهما من كتب الأصول.



إلا أن المذهب الصحيح، والقول الحق المعتمد عند المحققين من علماء الأصول وغيرهم هو أنه ليس للتواتر حدٌ معيّن، بل ما ثبت به العلم اليقين فهو العدد الكافي.

قال في «المحصول»: «الحق أن العدد الذي يفيد قولهم العلم غير معلوم، فإنه لا يفرض عدد إلا وهو غير مستبعد في العقل صدور الكذب عنهم، وأن الناقص عنهم بواحد أو الزائد عليهم بواحد لا يتميز عنهم في جواز الإقدام على الكذب، وما جعله بعض الأصوليين من اعتبار عدد معين للتواتر يعتبر كل ذلك تقييدات لا تعلق للمسألة بها». وقال <sup>(١)</sup> صاحب «مراقي السعود»: <sup>(٢)</sup>

.....وأوجب العدد من غير تحديد على ما يعتمد  
وقيل بالعشرين أو بأكثر أو بثلاثين أو اثني عشر  
إلغاء الأربعة فيه راجح وما عليها زاد فهو صالح

ثم قال في «شرحه»: «لا بدّ في التواتر من تعدّد نقلته من غير تحديد بعدد معيّن، بل المعتبر ما حصل به العلم المعتمد، وهو مذهب الجمهور». <sup>(٣)</sup>

(١) المحصول: ١٣٢/٢-١٣٣، وانظر: المعتمد في أصول الفقه: ٥٥٨/٢-٥٦٦.

(٢) هو: سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم، من قبيلة في موريتانيا تسمى (إدوغل) أي: أبناء أو أولاد عليّ، علوي، ينتهي نسبه إلى سيدنا عليّ رضي الله عنه، فقيه، أصولي، تبحر في جميع العلوم؛ وتجرّد للعلم أربعين سنة، تتلمذ على المختار بن بونه الجكني، والبناني الفاسي علامة عصره في الأصول، ألف: نور الإقحاح، وشرحه، و«طلعة الأنوار» في مصطلح الحديث، وغير ذلك. توفي سنة (١٢٣٥ هـ).

انظر: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط: ٣٧-٤٠، الأعلام: ٦٥/٤.

(٣) نشر البنود: ٢٣/٢.

بعد بيان هذه الشروط والضوابط لصحة القراءة، ومقابلتها مع منهج المؤلف في ذكره لها اتضح أنه يوافق الجمهور على الشرطين الأولين - أعني: موافقة اللغة، ورسم المصحف - ويختلف معهم في الثالث - أعني التواتر - اختلافاً جوهرياً، حيث يرى أنه شرط غير دقيق لتصحيح القراءة، وذلك لعدم إمكانية توفقه في كل قراءة حرفاً حرفاً كما سيأتي، ولهذا جعل شرطاً آخر يقوم مقامه، ويرى أنه الأصوب والأصلح، ألا وهو (صحة السند).

قال المؤلف: «كُلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة...» قال: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة... هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»<sup>(١)</sup>.

وقال في «الطَّيِّبَةِ»:

فكُلُّ ما وافق وجه نحوِ	وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هو القرآن	فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختلُّ ركن أثبت	شذوذه لو أنه في السبعة <sup>(٢)</sup>

ويشرح المؤلف مراده بـ (صحة السند) فيقول: «قولنا: (صحَّ سندها) فإننا نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله؛ كذا حتى تنتهي،

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) الطيبة: ٣٢.

وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم<sup>(١)</sup>.

بل ذهب المؤلَّف إلى أبعد من ذلك وهو تصرُّحه بشيئين:

أحدهما: أن اشتراط التواتر يؤدي إلى انتفاء كثير من أحرف الخلاف الثابت.

وثانيهما: أنه هو شخصياً كان يميل إلى اشتراط (التواتر) ثم رجع عنه.

قال رحمه الله: «وقد شرط بعض المتأخرين (التواتر) في هذا الركن ولم يكتف فيه بـ (صحة السند)، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر...»، قال: «هذا مما لا يخفى ما فيه... وإذا اشترطنا (التواتر) في كلِّ حرف حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجرح إلى هذا القول ثم ظهر فسادُه، وموافقةُ أئمة السلف والخلف»<sup>(٢)</sup>.  
قوله: «كنت قبلُ» أي في بداية حياته، وتحديدًا في كتابه «منجد المقرئين» حيث فيه التصريح باشتراط التواتر، بل والدفاع عن هذا القول وتخطئة ما سواه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٣٥.

(٣) يلاحظ أن المؤلَّف في «المنجد» جعل القراءة قراءتين، ولكل شروطها، كالتالي:

الأولى: القراءة المتواترة، وجعل شروطها: موافقة العربية مطلقاً، وأحد المصاحف العثمانية، وتواتر نقلها.

الثانية: القراءة الصحيحة، وجعلها على قسمين:

الأول: ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وموافقة العربية، والرسم، وجعله على ضربين:

أ- ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به الرواة. قال: فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي ﷺ، وهذا يلحق بالتواتر.

ب- ضرب لم تلقه الأمة بالقبول ولم يستفيض، ورجح جواز القراءة به والصلاة به.

الثاني: ما وافق العربية، وصحَّ سنده، وخالف الرسم، وجعلها قراءة شاذة. اه انظر: المنجد: ٧٩-٨٢.

فاتضح من كلام المؤلف بحروفه في (نشره) و (طيبته) أنه يشترط (صحة السند) بدل (التواتر)، بل وتضعيفه إياه.

وهذا القول الذي ذكره المؤلف واختاره، هو في حقيقة الأمر قول لبعض الأئمة الذين سبقوه بقرون، أئمة من أهل القراءات المعتمد قولهم، والموثوق نقلهم، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام، والداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة وغيرهم.<sup>(١)</sup>

هذا؛ وقد خالف بعض العلماء، قبل المؤلف ومن جاء بعد المؤلف، في جعل (صحة السند) شرطاً لصحة القراءة، وادّعى أنه قول مخالف لما عليه جمهور العلماء، منهم تلميذه أبو القاسم النويري، حيث قال في «شرحه» على «الطيبة» عند الأبيات المذكورة:

«قوله (صح إسناداً): ظاهره أن القرآن يكتفي بثبوت مع الشرطين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم».

وكان ممن قبله الصفراوي والجبيري وغيرهما.

قال الإمام الصفراوي: «اعلم أن القراءات المشهورة نُقلت تواتراً»<sup>(٢)</sup>.

وقال الجبيري: «إذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة؛ ولا

يتوقف ثبوتها على العربية والرسم»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ٥٠، التيسير: ٢، الإبانة: ٣٩، و ٦٦-٦٧، بيان السبب: ٣٠، شرح الهداية: ٨/ ١.

(٢) (الإعلان) بواسطة النويري: ١/ ١٢٣.

(٣) كنز المعاني: ٢/ ٣٠ و ١٩٥.

وقال الصفاقسي: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء؛ أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصحف العثماني والعربية.»<sup>(١)</sup>

وقال أيضاً بعد أن نقل كلام المؤلف في «نشره» و«طيبته»: «وهذا قول محدث لا يعول عليه، ويؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن.»<sup>(٢)</sup>

### الترجيح:

هذه المسألة من أصعب المسائل في هذا الفن، والترجيح فيها من مثلي أشد من نقل الجبال؛ نظراً لاختلاف أفهام العلماء الأجلاء، وتباين آرائهم ونظراتهم. وبَعْدَ النظر في كلامهم - حسب الجهد والفهم - تبين للباحث إمكانية الجمع بين القولين، وأنها لا تضاد بينهما في الحقيقة من بعض الوجوه، حتى وإن اختلفت العبارات، وبيان ذلك:

أ- أن القول بصحة السند يرجع في نهاية الأمر إلى (التواتر)؛ وذلك لأن القائلين به - صحة السند - يشترطون فيه مصاحبة (الشهرة) و(الاستفاضة) وهما عند بعض الأصوليين قسمان للتواتر يدلّ على هذا ما جاء في «كشف الأسرار»:

«المشهور: هو ما كان من الأحاد في الأصل، ثم انتشر في القرن الثاني،

(١) غيث النفع: ١٧.

(٢) المصدر السابق.

فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب؛ وهم التابعون بعد الصحابة رضي الله عنهم، وصار بشهادتهم وتصديقهم بمنزلة التواتر حجة من حجج الله، حتى قال الجصاص إنه أحد قسمي التواتر فيثبت له علم اليقين<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً: «المشهور: هو ما تلقته العلماء بالقبول، والاعتبار بالاشتهار في القرن الثاني والثالث، ولا عبرة للاشتهار في القرون التي بعد القرون الثلاثة»<sup>(٢)</sup>.

ب- إنَّ القول بـ (صحّة السند) ليس المراد منه نفي التواتر أصلاً، وإلا لزم نفي التواتر عن القرآن<sup>(٣)</sup>.

ج- أن أحداً من العلماء المحققين لم يدّع (التواتر) في جميع حروف القراءات حرفاً حرفاً، وما اعترض به النويري والصفاقسي ومن تبعهم -رحمهم الله- ردّ عليه الإمام الشوكاني -رحمه الله- فقال، بعد أن نقل اعتراض النويري على المؤلف بقوله: هذا قول حادث مخالف للإجماع.. إلخ قال الشوكاني معقّباً عليه:

«وأنت تعلم أن نقل مثل الإمام ابن الجزري وغيره من أئمة القراء لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه؛ لأنّا إن رجعنا إلى الترجيح بالكثرة أو الخبرة بالفنّ أو غيرهما من المرجّحات قطعنا بأن نقل أولئك الأئمة أرجح، وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى إنَّ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري لم يحك في

(١) كشف الأسرار: ٢/ ٦٧٣-٦٧٥.

(٢) نفس المصدر.

(٣) انظر: حاشية العطار: ١/ ٣٠١.

«غاية الأصول» الخلاف لما حكاه ابن الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الحاجب<sup>(١)</sup>.

وسواء قيل بـ (التواتر) أو بـ (بصحة السند) فلم يُعَدَّ ما يقبل من القراءات غير هذه العشرة المشهورة الآن، وما سواها فقد التواتر وصحة السند.

ومما يدل على إمكانية الجمع بين القولين هو تقسيمه القراءة إلى ما يقرأ به وما لا يقرأ به، ويُنَّ فيه أن بعضه متواتر وبعضه صحيح<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

### المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث

لئن كان العلماء: الفقهاء، والأصوليون قد اتفقوا على تواتر القراءات السبع قولاً واحداً، إلا شذمة لا تأثير لهم في الإجماع<sup>(٣)</sup>، إلا أنهم كانوا على العكس من ذلك في نظرهم للثلاثة الزائدة عليها؛ وهي قراءة كل من: أبي جعفر المدني، ويعقوب البصري، وخلف الكوفي، إذ قد اختلفوا فيها اختلافاً؛ ما بين قائل بتواترها وأنها على مرتبة واحدة هي والسبعة، وما بين مضعّف لها، بل ومدّعٍ شذوذها وآحاديتها.

فالأصوليون وجمع من الفقهاء نصّوا في كتبهم على تواتر السبعة فقط،

---

(١) انظر: نيل الأوطار: ٢/٢٣٨، ونقلت هذا النص الطويل بحروفه؛ لأنه جاء في كتاب ليس مظنة لهذه المسائل فهو من فن آخر.

(٢) انظر ص: ٤٩.

(٣) هم المعتزلة، كما صرح به الزركشي في البحر المحيط: ١/٤٦٦.

وأجمعوا على هذه العبارة المتداولة عندهم: «القراءات السبع متواترة»<sup>(١)</sup> ولم يتعرضوا لذكر (الثلاثة) مما يعني -لو أخذ بمفهوم المخالفة- أنهم لا يرون تواترها، ومن ثمَّ زاد بعضهم ادِّعاء الشذوذ فيما زاد على «السبعة» مطلقاً،<sup>(٢)</sup> ممَّا يفهم دخول هذه «الثلاث» من باب أولى.

وهناك أسباب كثيرة جعلت هذا الفريق من العلماء يذهب إلى هذا القول؛ ليس ذا محلٍّ تفصيلها؛ لكن هناك سببان يرى الباحث أنهما رئيسان في ذلك وهما: الأول: شهرة القراءات السبع عند غير المختصين بالقراءة.

الثاني: شبهة اقتصار بعض العلماء وطلبة العلم على كتاب واحد في القراءات -وغالباً ما يكون في السبع- «كالتيسير» و«الشاطبية» دون غيرهما، ممَّا أشاع في العوامَّ -وهما- وجوب الاقتصار على هذه السبعة وعدم جواز غيرها.

وباستقراء الكتاب لمعرفة منهج المؤلف في هذه الجزئية اتَّضح أنه يخالف جمهور الأصوليين فيما ذهبوا إليه، ويختار ويميل -تصريحاً- إلى القول بتواتر القراءات الثلاث.

واتضح منهجه هذا في الطرق التي سلكها لتقرير مذهبه، والحجج التي ساقها للدفاع عن رأيه، ولإبطال مخالفه، وذلك في النقاط الآتية:

(١) انظر: المستصفى: ١٢٠-١٢٥، الإحكام للأمدى: ٢١٢/١، البحر المحيط للزركشي: ٤٦٦/١، شرح

الكوكب المنير: ١٢٧/١، حاشية العطار: ٢٩٧/١-٢٩٨، وغيرها من كتب الأصول.

(٢) انظر ص: ١١١.



١ - اعتماده على (فتاوى) من أئمة عصره المشهود لهم بالفتوى، وهذا يلحظ

في اثنتين منها:

أ- فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.<sup>(١)</sup>

ب- جواب للإمام أبي حيان الأندلسي.<sup>(٢)</sup>

ج- استكتابه شخصياً فتوى في نفس القضية - أعني تواتر الثلاث - من قاضي القضاة في عصره الإمام تاج الدين السبكي الذي لَبَّى طلب المؤلف وأجابه بفتوى ضمَّنها: «والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف، متواترة، معلومة من الدين بالضرورة.»<sup>(٣)</sup>

٢ - اعتماده على نصوص علماء أجلاء؛ لهم مكانتهم في العلم؛ أمثال أبي العلاء الهمداني، والبعوي، والكواشي، وابن الصلاح، وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

٣ - اعتماده على الاستقراء حيث اتضح به عنده عدم خروج أي قراءة من هذه القراءات الثلاث عن السبعة، إذ كل واحدة لها أصل ترجع إليه<sup>(٥)</sup>:

فقراءة أبي جعفر أصل لقراءة نافع، أصولاً وفرشاً، إلا في مواضع قليلة

(١) انظر ص: ١١٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠.

(٣) انظر ص: ١٣٢.

(٤) انظر ص: ١١٦ و ١١٧.

(٥) وهو ما وضح في «الدرة» بقوله:

لثان أبو عمرو، والأول نافع وثالثهم مع أصله قد تأصلا

انظر: شرح الدرة للنويري: ١/ ١٦١-١٦٢.

معلومة، وقراءة يعقوب تابعة لقراءة أبي عمرو البصري، وأمّا قراءة خلف فهي قراءة الكوفيين، بل إنه لم يخرج عنهم إلا في حرفين.<sup>(١)</sup> وهذا القول الذي ذهب إليه المؤلّف هو الرّاجح في المسألة؛ خلافاً لجماعة من الأصوليين.

ويلاحظ على منهج المؤلّف في هذه القضية أنه لم يجعلها ضمن ما (صحّ سنده)، بل جعلها (متواترة) قولاً واحداً.

وهذا لا تعارض فيه فإنه قد صرّح بقوله: «والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة....، فقراءة أحدهم كقراءة الباقيين في كونها مقطوعاً بها...، ولا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر»<sup>(٢)</sup>.

وقد ألف الإمام النويري رسالة عقد فيها فصلاً قال فيه: «هذه فتاوى جماعة من الأسيّاح العصريين بتحريم ما زاد على العشر»<sup>(٣)</sup>.

ثمّ ذكر فتاوى عن أئمة عصره منهم البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وكلّهم اتفقوا في فتاويهم على أن الثلاثة الزائدة على السبعة متواترة، وأنّ ما عداها شاذ ولا تجوز القراءة به.<sup>(٤)</sup>

ونقل أيضاً كلاماً لابن حجر، ذكر فيه سبب الاختصار على العشرة فقط

(١) انظر ص: ٥٠٧.

(٢) المنجد: ٨.

(٣) انظر: القول الجاذ: ٨٥-٨٨.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ١/ ١٤١-١٤٦.

فقال: «والسبب في قصرهم ذلك عليها أنه لا يوجد فيما وراءها ما حوى الشروط.»<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

### المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد

السُّنَدُ في اللغة: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح.<sup>(٢)</sup>

وعند المحدثين هو: الإخبار عن طريق المتن، لأن المخبر يرفع الحديث - بإخباره - إلى قائله، والحديثُ المسندُ هو: ما اتصل بإسناده حتى يسند إلى النبي ﷺ.<sup>(٣)</sup>

وقد أكرم الله تعالى أمة محمد ﷺ وشرفها وفضلها بالإسناد، ليس لأحد من الأمم كلها، قديمهم وحديثهم إسناده، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياءهم، وبين ما أحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات<sup>(٤)</sup>. ونَقُلُ الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خَصَّ الله به المسلمين دون سائر الملل.

وقد توفرت الدواعي، وتنافست الهِمَم في طلب الإسناد العالي، والحرص على القرب من رسول الله ﷺ في القراءات، والحديث، وعموم كلامه وأحواله، صلوات الله وسلامه عليه.

(١) انظر: القول الجاذ: ٦٨.

(٢) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، والقاموس: (سند).

(٣) انظر: المختصر في علم الأثر: ١٥٣.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق: ٦.

ولمّا كان للإسناد تلك المزية، لا جرم، اعتنى به العلماء وخاصة علماء القراءات أيّما عناية، يتجلّى ذلك في تنصيبهم على أن القراءة (سُنَّةٌ مَتَّبَعَةٌ) لا تؤخذ إلا بطريق التلقي من أفواه المشايخ، المتقنين الضابطين، عن مثلهم إلى النبي ﷺ.

وقد اتضح للباحث أن منهج المؤلف في «كتابه» في هذا المبحث لم يختلف ولم يشذ عما قرّره العلماء واعتمدوه من الاهتمام بـ (الأسانيد)، بل سار على نهجهم ومنوالهم، وقرّر أن (الأسانيد): «منقبة عظيمة ونعمة جليّة لهذه الأمة، ولو لم يكن لها من الخصائص إلّا هي لكفت ووفّت»<sup>(١)</sup>.

ويمكن بيان منهج المؤلف في (الأسانيد) في النقاط الآتية:

١ - جعله (صحّة الإسناد) ركناً أساسياً من أركان القراءة الصحيحة، وأنه إذا لم يتوافر في (القراءة) فتعتبر ضعيفة أو شاذة، وقد سبق الكلام على هذه النقطة.<sup>(٢)</sup>

٢ - أنه ذكر الكتب التي روى منها القراءات نصاً وأداءً، إلا أنه في (الطُّرق) اقتصر على الأسانيد الأدائية، حيث قال بعد أن عدّد الكتب النصيّة والأدائية: «وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من (الأسانيد) بطريق (الأداء) فقط حسبما صحّ عندي»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ١٥٢.

(٢) انظر ص: ١٢١.

(٣) انظر ص: ٢٥٠.

٣- اشتراطه (للأسانيد) شروطاً لم تقع لغيره؛ من (العدالة) و(اللقي) و(المعاصرة)، قال رحمه الله بعد أن ذكر الطرق والأسانيد: «لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا، أو عند من تقدّمنا من أئمتنا عدالتهم، وتحقق لقيهم لمن أخذ عنه، وصحّت معاصرته»، قال: «وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم»<sup>(١)</sup>.

٤- رؤيته في أن عدم الاهتمام بـ (الأسانيد) هو السبب في ضياع كثير من القراءات، وذلك قوله: «وهذا -أي: الاعتناء بالأسانيد- علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله يحفظ ما بقي»<sup>(٢)</sup>.

٥- ردّه لكثير من الروايات والأوجه؛ عن قارئ أو راوٍ ما، لعدم ثبوتها عنه، أو لسبب مخالفتها لما جاء عنه من الطرق الصحيحة، ومن أمثلة ذلك:

أ- كثيراً ما تصادف القارئ عبارة: «لا يصح من طريق -فلان- ألبته»<sup>(٣)</sup>، وعبرة: «ولا نعلمه ورد عن فلان ألبته بطريق من الطرق»<sup>(٤)</sup>.

ب- مثلاً لما ذكر وجه الإدغام الكبير مع الهمز، قال: «وهو ممنوع عند أئمة القراءة، لم يجزه أحد من المحققين»، لم يكتف بذلك، بل ردّ على من قرأ به، فقال: «لا يتابع هذا الشيخ»<sup>(٥)</sup> ولا الراوي<sup>(٦)</sup> عنه على ذلك؛ إذ كان على خلافه

(١) انظر ص: ٥١٠.

(٢) انظر ص: ٥١١.

(٣) انظر ص: ١٢٤٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٣.

(٥) هو أبو القاسم الأنطاكي كما سيأتي ص: ٦٩٩.

(٦) هو القاضي أبو العلاء الواسطي كما سيأتي ص: ٧٠٠.

أئمة الأمصار في سائر الأعصار... والصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة، وجمهور الأئمة ونصوص أصحابه». <sup>(١)</sup> وقال: «الصواب ما عليه إجماع أهل الأداء» <sup>(٢)</sup>.

ج- قوله: «الصواب الإقتصار على إمالة (الراء) دون (الهمز) يقصد نحو ﴿رَاءًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا.... وأمّا من غير هذه الطرق فإن إمالتها لم تصح عندنا.» <sup>(٣)</sup>.

د- قوله في غير ما موضع: «وليس ذلك من طرّقنا..» وقوله: «إلا أن روايته ليست من طرّقنا ولا على شرطنا» <sup>(٤)</sup>، وقوله: «والإسكان عن (فلان) من هذه الطرق عزيز.» <sup>(٥)</sup>.

هـ- ويتضح اهتمامه بالأسانيد جلياً في رده على سابقه، إذا حادوا عن الجادة والمنهج العلمي الصحيح:

فمثلاً عندما قال أبو شامة: «لا ينبغي لذي لبّ، إذا نُقل عن إمام روايتان، إحداها أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى.» <sup>(٦)</sup>.

ردّ المؤلّف على هذا الرأي بشدة وقال: «قوله: (لا ينبغي لذي لبّ...) إلخ،

(١) انظر ص: ٧٠١.

(٢) انظر ص: ٧١٧.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٥٨.

(٥) انظر ص: ١٥٠٤.

(٦) انظر ص: ١٥٢٨.

فظاهر في البطلان بل لا ينبغي لذي لبّ قوله، فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات، ورفض غير ما حرف من القراءات المتواترة عن كل واحد من الأئمة.<sup>(١)</sup>

وقد أطال المؤلف الردّ على أبي شامة في هذه المسألة بما محصّله: إن رواية شخص انفرادها عن الجَمّ الغفير لا يُسلّم أنها تقضي على نقلهم، مع إعلال الأئمة لها وردّها، وإن أخذ الأقوى من قولي أيّ إمام إنما هو في المجتهدات، لا في المنصوصات؛ إذ اليقين لا يُنقض إلا بيقين، وإن الانفراد والشذوذ لا يُعارضان التواتر ولا يردان قول الجمهور.<sup>(٢)</sup>

كان ذلك توضيحاً لمنهج المؤلف، ونظرته للأسانيد، وأنها عنده بمنزلة رفيعة، يُحكّم بها على القراءة، أو الرواية قوّة وضعفاً، قبولاً ورداً. لكن بقي جانبان آخران اتضح فيها اهتمام المؤلف بهذه الجزئية أيضاً وهما:

الأولى: تحرّيه التعبير بدقّة في استعمال مصطلح صيغة التحمّل والأداء، كقوله: (حدثني) أو (أخبرني)، وأحياناً أخرى: (أخبرني قراءة عليه) أو (حدثني به، بعد أن تلوت عليه بمضمّن)،<sup>(٣)</sup> وأحياناً بـ (قرأت بمضمّنه)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ص: ١٥٢٩.

(٢) انظر ص: ١٥٣٠.

(٣) انظر مثلاً: ١٨٥.

(٤) انظر مثلاً: ١٨٩.

الثانية: تمييزه بين الأسانيد التي وصلته رواية وقراءة، مع بيان مقدار ما قرأ على الشيخ؛ إن كان لم يختم عليه كامل القرآن،<sup>(١)</sup> بل وأحياناً تعيين المحلّ الذي قرأ به على شيخه وتحديد تاريخه.<sup>(٢)</sup>

وهذان ضروريان جداً لتبيين حالة السند والقراءة، هل هي عرضاً أم إجازة، رواية أم قراءة؟ وكل ذلك ليس على مرتبة واحدة من حيث القوة في السماع والإجازة، والله أعلم.

#### المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة

ويُقصد به قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»<sup>(٣)</sup> وهو حديث عظيم، معتمد عند القراء والمفسرين والمحدثين، وأفردته جماعة من العلماء؛ منهم المؤلف، بتصنيف خاص.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر مثلاً: ١٨٩.

(٢) انظر مثلاً: ٢٠٩.

(٣) تعددت روايات وطرق أسانيد هذا الحديث، واختلفت ألفاظه تبعاً لذلك، ولكنها اتفقت على عبارة «أنزل» أو «نزل» و«على سبعة أحرف» انظر تخريج الحديث في محله من البحث: ٦٦.

(٤) ومنهم: الإمام أبو الفضل عبد الرحمن الرازي، وتأليفه منه نسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وطبع مؤخراً بتحقيق د. حسن ضياء الدين عتر، طبعة: دار النوادر ١٤٣٢ هـ، ومنهم أبو شامة، وكتابه: «المرشد الوجيز» مطبوع.

والشيخ محمد بخيت المطيعي، وكتابه بعنوان: «الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن». ومن المحدثين شيخنا د/ عبد العزيز قاري، وعنوان تأليفه: «حديث الأحرف السبعة: دراسة لأسانيده ومنه، واختلاف العلماء في معناه، وصلته بالقراءات القرآنية»، وفتحي بن الطيب خماسي، وعنوان كتابه: «الأحرف السبعة وارتباطها بالقراءات»، ود/ عبد الرحمن المطرودي، وعنوان كتابه: «الأحرف القرآنية السبعة». وغيرها. وانظر: الإتقان: ١/ ١٣١-١٤٣.



وقد نصّ بعض العلماء<sup>(١)</sup> على تواتره، وأنه قد رَوَّته الجماهير في كل طبقة، ونقلته الجموع الغفيرة من كل جيل.<sup>(٢)</sup>

وإن كان عجبٌ فهو ما يلاحظه الباحث من اتفاق العلماء على تواتر هذا الحديث الشريف وأهميته، بل وتنصيبهم على أنه: (ليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يُقرأ على سبعة أوجه، فهذا شيء غير موجود)، وتأكيدهم أيضاً أن القراءات السبعة ليست هي المرادة بهذا الحديث، كما يظنه بعض الجهال<sup>(٣)</sup>.

ومع هذا الاتفاق فإنهم اختلفوا في تفسيره وتبيين المراد منه اختلافاً كثيراً، حتى صعب الخروج منه بقول سالم من الاعتراض والاحتمال، وذلك -عندي- بسبب الاشتراك اللفظي لكلمة (حرف) ذات المدلول المتعدد، والمعاني المختلفة.

وقد تناول المؤلف هذا الحديث تناولاً منظماً، حصر الكلام عليه في عشرة أوجه،<sup>(٤)</sup> وهي أوجه مهمة وشاملة، لا أعلمها وردت مجموعة هكذا في كتاب من كتب القراءات إذا استثنينا «جامع البيان» للإمام الداني، أما هذه الأوجه فهي:

الأول: سبب وروده على سبعة أحرف: ويّنه المؤلف بأنه للتخفيف والتيسير على الأمة.

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٩، جامع البيان للداني: ١/ ٤٠، تلخيص الفوائد: ١٣.

(٢) حديث الأحرف السبعة: ٥٢-٥٣.

(٣) انظر ص: ١٧٨.

(٤) انظر ص: ٧٢.

الوجه الثاني: معنى (الحرف) عند اللغويين، وأنه يطلق على (الطرف)، و(الوجهة)، و(الحَدّ)، و(الحافّة)... إلخ، أما عند كلامه على (الحرف) في الحديث، فنقل قولي الداني أنه بمعنى اللغة أو بمعنى القراءة، ثم قال: وكلا الوجهين محتمل.<sup>(١)</sup>

الوجه الثالث: المقصود بهذه السبعة: وهذا الوجه أهمّ الأوجه بالبيان، وهو الذي اختلفت فيه آراء العلماء، وتشعبت أقوالهم، حتى أوصلها بعضهم إلى خمسة وثلاثين قولاً، يتضح عند البحث أن غالبيتها متداخلة، وقد اكتفى المؤلف بذكر خمسة منها، وهي:

القول الأول: أنها لغات.

القول الثاني: أنها معاني الأحكام كالللال والحرام.... إلخ.

القول الثالث: الناسخ والمنسوخ... إلخ.

القول الرابع: الأمر والنهي.... إلخ.

القول الخامس: الوعد والوعيد... إلخ.

ولم يرتض المؤلف أيّ قول منها؛ وإن كان وصف الأول بأن عليه أكثر العلماء،<sup>(٢)</sup> بل وصف الأقوال الأخرى بأنها غير صحيحة؛ لأن الصحابة الذين ترفعوا إلى النبي ﷺ لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر ص: ٧٧.

(٢) انظر ص: ٧٨.

(٣) انظر ص: ٨١.

ويظهر من بحث المؤلف للمسألة أنه لم يقصد التوسع فيها بذكر الأقوال ومناقشتها، حيث ترك كثيراً من الأقوال؛ تبدو في قوتها وكثرة القائلين بها من العلماء أولى بالذكر من الأقوال التي ذكرها، لو استثنينا القول الأول.

ويتضح لكاتبه أن القول بأن هذا الحديث من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله، هو أقرب الأقوال، لأنه كما سبق قبل قليل؛ ما من قول ذكر إلا واعترض عليه، ما عدا هذا القول؛ فلم أجد من اعترض عليه من المتقدمين ممن يعتبر قولهم في مثل هذه المسائل.

الوجه الرابع: ما وجه كونها سبعة لا أقل ولا أكثر؟ وهذه الجزئية نرى في المؤلف الاهتمام بها جداً؛ حيث صرح بقوله: «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة»<sup>(١)</sup>.

وبعد أن ذكر قولين للعلماء فيها، صرح برأيه وجوابه، فقال: «تتبع القراءات؛ صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها؛ فإذا هو يرجع إلى سبعة أوجه من الاختلاف لا يخرج عنها»<sup>(٢)</sup> ثم ذكرها.

ويظهر جلياً تأثر المؤلف، أو بعبارة أخرى التشابه الكبير بين ما قرره المؤلف في هذه الأوجه السبعة، وبين ما قرره -قبله- كل من ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي مع اختلاف غير جوهري بينهم.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر ص: ٨٤.

(٢) انظر ص: ٨٤.

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ٣٦-٣٨، الأحرف السبعة للرازي: ق: ٢.

بل الحق أن هذا التقسيم هو لابن قتيبة - رحمه الله - تأثر به من بعده، وهذبه واستدرك عليه كما هي عادة المتأخرين، وقد أشار إلى هذا ابن حجر - رحمه الله - حيث قال بعد أن ذكر تقسيم أبي الفضل الرازي: «وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقّحه»<sup>(١)</sup>

الوجه الخامس: على أيّ شيء يتوجه اختلاف السبعة؟ فأجاب بما ملخصه السلامة من التضاد والتناقض، ثم ذكر الأمثلة لذلك.<sup>(٢)</sup>

الوجه السادس: على كم معنى تشتمل الأحرف السبعة؟ فذكر أنها متعدّدة لا تنضب، لكنها ترجع إلى معنيين.<sup>(٣)</sup>

الوجه السابع: هل الأحرف السبعة متفرقة في القرآن أم لا؟ واختار أنها متفرقة فيه، خلافاً للداني.<sup>(٤)</sup>

الوجه الثامن: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ ووصف المؤلف هذه المسألة بأنها كبيرة، واختلف العلماء فيها، وذكروا فيها قولين، اختار المؤلف منها مذهب الجمهور، وهو أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة.

(١) الفتح: ٢٨/٩ - ٢٩.

(٢) انظر ص: ٩٠.

(٣) انظر ص: ٩٦.

(٤) انظر ص: ٩٨ و ٩٩.

الوجه التاسع: هل القراءات العشرة المتواترة هي الحروف السبعة أم بعضها؟ وذكر أنها مسألة مبنية على المسألة قبلها.<sup>(١)</sup>

الوجه العاشر: حقيقة اختلاف السبعة الأحرف وفائدته، ويّين أنه اختلاف تنوع وتغاير، لا اختلاف تضاد وتضارب، ثم ذكر ثلاثة أوجه يقع فيها اختلاف القراءات كلّها، ثم ذكر عدة فوائد لهذا الاختلاف.<sup>(٢)</sup>

كان ذلك - باختصار - توضيحاً لمنهج المؤلف في هذا الحديث، وطريقة تناوله إيّاه، وهناك مزيد من التعليق والإيضاح يأتي في محله من التحقيق إن شاء الله.

### المبحث الخامس: منهجه في التجويد

القرآن الكريم كتابُ الله تعالى وكلامه، أنزله على رسوله محمد ﷺ بكيفية معلومة، وطريقة أداء مشهورة ومعروفة، وقد تكفل تعالى بحفظ هذا الكتاب فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩].

وكان من أسباب هذا الحفظ أن هيأ الله سبحانه وتعالى رجالاً أفنوا أعمارهم في تعلّم القرآن الكريم وتعليمه، حتى ضبطوا ألفاظه وأتقنوها على الكيفية التي تلقّوها من مشايخهم إلى الصحابة؛ إلى النبي ﷺ، فلم يخلطوا بين مرقق ومفخم، ولم يقصروا ما حقّه المدّ، ولم يمدّوا ما حقّه القصر.

(١) انظر ص: ١٠٤.

(٢) انظر ص: ١٤٤.

ولقد وصلتنا أحاديث عن الصحابة رضي الله عنهم، وآثار عن السلف، تبين لنا شدة اعتنائهم بالمحافظة على أداء القرآن كما أنزل، وإنكارهم على من خالف ذلك، فهذا الصحابي الجليل ابن مسعود رضي الله عنه، الذي قال عنه رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يقرأ القرآن غَضًّا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد»<sup>(١)</sup>، كان يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسلة، فقال ابن مسعود رضي الله عنه: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ فمدَّدها.<sup>(٢)</sup>

وقد حافظ علماء القرآن على ما قرره أسلافهم من الاهتمام بتأدية القرآن بالطريقة الصحيحة المتلقاة من أفواه المشايخ، ومنعهم من تصدُّر من لم يُتقن ذلك، وخاصة مَنْ يعتمد في حفظه القرآن على (المصحف) دون الشيخ، فيعتقد أن القراءة المجودة هي إفراط الحركات، وترعيد المدّات<sup>(٣)</sup>... إلخ.

وذلك لأن هناك ألفاظاً في القرآن -والله- لولا شيوخ القرآن لما استطاع أي شخص مهما بلغ في العلم -فضلاً عن الجهال- أن يقرأها قراءة صحيحة كما أنزلت، وتلقاها الصحابة عن رسول الله ﷺ، منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) انظر ص: ٥٥٩، وانظر غاية النهاية: ١/ ٤٥٩.

(٢) انظر التخريج ص: ٧٩١.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

﴿أَفَايُن مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]<sup>(١)</sup>، و﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧] (من مصحف الدوري) و﴿بَحْرِنَهَا﴾ [هود: ٤١] و﴿بَأْيُتِر﴾ [الذاريات: ٤٧] وغيرها.<sup>(٢)</sup>

والمؤلف - رحمه الله - قد أعطى هذا الجانب حقه من الاهتمام والتوضيح والبيان، بل جعله أولى علوم القرآن اهتماماً، حيث قال في تأليفه الذي أفرد به في التجويد: «وإن أولى ما قُدِّم من علومه - القرآن - معرفة تجويده وإقامة ألفاظه»<sup>(٣)</sup>.

أما هنا في (النشر) فقد جعل أول ما يجب على مريد إتقان قراءة القرآن، تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به.. إلخ.<sup>(٤)</sup>

وذهب أيضاً إلى أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معنى القرآن وإقامة حدوده، هم - أيضاً - متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة عن النبي ﷺ.<sup>(٥)</sup>

(١) ومثلها في الأنبياء (٣٤) ﴿أَفَايُن مَاتَ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾.  
(٢) لأن هذه الكلمات رسمت في المصحف بطريقة تخالف اللفظ بها، فالياء في الكلمة الأولى ﴿أَفَايُن﴾ لا تُنطق، مما يعني أن الكلمة هي حرف شرط، ولو نطقت الياء - وهو خطأ - لتغير المعنى وأصبحت أداة استفهام، وكذلك الألف بعد الهمزة من ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ مرسوم في بعض المصاحف ولا يقرأ، وقراءته تغير المعنى، وكذلك الكلمة الأخيرة ﴿بَأْيُتِر﴾ رسمت في المصحف بياءين مع أن المقروء به ياء واحدة، أما كلمة ﴿بَحْرِنَهَا﴾ فأبو عمرو، والكوفيون إلا شعبة يقرؤونها بالإمالة، وورش بالتقليل، وليس بالفتح، إلى غير ذلك من الكلمات التي لا يمكن أن يضبط أداؤها إلا بالتصحيح على الشيوخ الآخذين عن مثلهم إلى النبي ﷺ. والله أعلم.

(٣) التمهيد: ٥٢.

(٤) انظر ص: ٥٦٣.

(٥) انظر ص: ٥٥٦.

بل تعدّى ذلك إلى أن مَنْ قَدَّرَ على تصحيح كلام الله، باللفظ الصحيح وعدّل عنه إلى عكسه؛ استغناء بنفسه، واستبداداً برأيه وحَدْسِه، واتكالا على ما أَلَفَ من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ أنه مقصّر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشّ بلا مرية.<sup>(١)</sup>

ويلحظ القارئ لمنهج المؤلف في هذا الجانب أنه لم يقف عند بيان الأحكام والاكتفاء بسردها فقط، بل يجده وشّى ذلك بذكر أسباب قلة ضبط هذا العلم، عند قراء عصره، وشّى بذكر الطرق الصحيحة لعلاج ذلك الضعف.

فمثلاً نراه يقول: «أصل الخلل الوارد على السنة القراء هو إطلاق التفخيمات والتغليظات، على طريق ألفتها الطّباع، تُلقّيت عن العجم، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يقفوا على الصواب ممّن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه».<sup>(٢)</sup>

ونراه بيّن علاج ذلك في قوله: «ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتيان والتجويد، ووصول غاية التصحيح والتسديد، مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن».<sup>(٣)</sup>

ويلاحظ أيضاً فائدة أخرى - لم أجدها في كتب التجويد قبله - وهي تسجيل نُطْقِ بعض المجتمعات لبعض الحروف، في ذلك الزمن، وهو يريد من ذلك التحذير من مثل ذلك النطق في حروف القرآن، فهناك تسجيل لحالات صوتية عن أهل الشام، ومصر، وبوادي اليمن والأندلس، والعجم (تركيا وإيران)، والمغرب.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ٥٥٧.

(٢) انظر ص: ٥٦٥.

(٣) انظر ص: ٥٦٢.

(٤) انظر ص: ٥٧١.



## المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات

الاحتجاج: مأخوذ من الحَجَّ وهو القصد، ومصدره: من احتج، أي: جاء بحجة، وهي الدليل والبرهان، وسميت الحجة بذلك لأنها تُحجَّ أي: تقصد.<sup>(١)</sup> والحجة في الاصطلاح: ما دُلَّ به على صحة الدعوى.<sup>(٢)</sup>

أمَّا الاحتجاج للقراءات في الاصطلاح فلم أجد تعريفاً له عند القدماء، لكن من خلال الاطلاع على بعض تأليفهم، وطريقة عرضهم لمباحث هذا العلم يمكن للباحث أن يعرفه بأنه: (بيان الأسلوب العربي الذي جاءت عليه القراءات)<sup>(٣)</sup> ذلك؛ لأن الخلاف بين المؤيدين والطاعنين في القراءات إنما هو من حيث موافقتها لأساليب العرب في كلامهم، أو عَدَمُها.

وقد أدَّى الجهل بلغة العرب، وكذا عدم استقراء أساليبهم في الكلام إلى خلخلة واضطراب آراء بعض النحويين واللغويين - بل وبعض أهل القراءات -<sup>(٤)</sup> في القراءات فنبرزوها تارة بالضعف، وأخرى باللحن، وثالثة بالخطأ.

(١) انظر: تهذيب اللغة، واللسان، والتاج (حج).

(٢) انظر: التعريفات: ٨٢.

(٣) هذا التعريف لكاتبه.

(٤) من باب إحقاق الحق والإنصاف أقول: لم يقتصر الطعن في بعض القراءات على النحويين واللغويين، بل تعداهم إلى بعض أئمة القراءات الذين ألفوا في الاحتجاج، وأذكر منهم مكِّي بن أبي طالب، حيث صرح في توجيه قراءة ابن عامر في قوله: ﴿وَكَذَلِكَ رُئِيَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بقوله: «وهذه القراءة فيها ضعف، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر... إلى أن قال: فإجازته في القرآن أبعد.»، وقال في رواية قالون بإسكان العين من ﴿تَعَذُّوا﴾ [النساء: ١٥٤]: «إسكان العين غير جائز.»، وكذلك ورد الطعن في بعض القراءات عند المهدوي رحمه الله.

انظر: الكشف: ١/ ٣٧٥-٣٧٦ و ٤٠٢ و ٤٥٤، شرح الهداية: ١/ ١٧٩، ٢/ ٢٩٢، إبراز المعاني: ٣/ ١٥١.

فلاحتجاج يبحث في هذه القضية، وهي بيان أن أسلوب القراءات القرآنية عربيّ، وأقلّ ما يقال فيه إنه فصيح.

وقد عُرف وثبت تفتن العلماء لهذا العلم، منذ زمن الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الفراء<sup>(١)</sup> أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ ﴿نُشِرَهَا﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٢٥٩] بالراء، ثم احتجّ لها بقوله: ﴿أُنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢] وذكر مثل ذلك عن الحسن البصري<sup>(٣)</sup> رحمه الله.<sup>(٤)</sup>

ثمّ توالى عناية العلماء بهذا العلم، فتعرضوا له في تفاسيرهم، وأبحاثهم، ومؤلفاتهم النحوية وغيرها، ومن ثمّ أفردوه بالتأليف، دلالة عندهم على أنه صار علماً قائماً بحدّ ذاته.<sup>(٥)</sup>

وقبل الخوض في بيان منهج المؤلف في (الاحتجاج للقراءات) يرى الباحث تقديم بعض النقاط التي قد تساعد على فهم أسباب الاختلاف في هذا المجال بين القراء وغيرهم، وهي:

(١) انظر ترجمته ص: ١٤٤.

(٢) وهي قراءة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب.

انظر: النشر: ٢/ ٢٣١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣١.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ١٧٣.

(٥) كفانا د/ حازم سعيد حيدر، حصر المؤلفات في التوجيه في مقدمة تحقيقه: «شرح الهداية».

انظر: شرح الهداية: مقدمة المحقق: ١/ ٢٨-٣٨.

١- إن علم الاحتجاج لا يبحث في كون القراءة صحيحة أو شاذة من حيث السند.

٢- إن منهج القراء -جلهم- في نظرهم للقراءات يختلف كثيراً عن منهج النحويين واللغويين فيها، وخاصة أصحاب المذهب البصري.<sup>(١)</sup>

٣- إن ما يذكر في توجيه القراءة -بعد ثبوتها- إنما هو للاستثناس والاختيار لمن هو أهل له؛ إذ كل ما يجوز قراءة يجوز لغة، ولا عكس، وقد ذكر الداني والمؤلف وغيرهما ذلك.<sup>(٢)</sup>

٤- إن طعن بعض كبار علماء اللغة والنحو، قديماً وحديثاً، في القراءات منهج غير سديد، بل خطأ، ولا يُسلم لهم؛ لا لأنهم ليسوا من القراء، أو لأن نظرهم للقراءات تختلف عنها عند القراء فحسب، بل لسبب آخر جوهري وهو اتفاق جماهيرهم، والمحققين منهم، على أن ما وصل إلينا من كلام العرب قليل.

---

(١) لأن المدرسة البصرية لا تحتج بالقراءات إلا في القليل النادر؛ الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، بعكس المدرسة الكوفية التي ترى أن القراءات سندها الرواية، وهي من أجل هذا أقوى -في مجال الاستشهاد- من الشعر وغيره، ومن ثم فهي -في نظرهم- مصدر لتقعيد القواعد وتصحيح الكلام؛ بغض النظر عن موافقتها للقواعد أو عدم موافقتها.

فالقراء أصحاب أداء، وتلق، وعرض، فهم أدق من النحاة الذين هم أصحاب تقعيد وتنظيم، ولم يستطيعوا -غالبهم- التعامل مع الروايات التي تخرج عن قواعدهم إلا بتجريحها، أو إخراجها على التوهم، وهو منهج غير سديد.

انظر: القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية: ١٠٩-١١٠، اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨٦.

(٢) انظر ص: ٤٠.

وبعد هذا: أفلا يحتمل، ولو جَدَلًا أن القراءات جاءت على هذا الأسلوب الذي لم يصلنا، وهو عربي؟

أمّا منهج المؤلف في الاحتجاج فيتين من خلال العدد غير القليل من القراءات التي وجَّهها واحتج لها، حيث ربت على (٥٦) ست وخمسين، ما بين أصول وفرش، وأيضاً في الطريقة التي سلكها في هذا الاحتجاج، ويتجلى هذا المنهج في النقاط الآتية:

١ - أن المؤلف لم يلتزم توجيه كل قراءة، بل ترك كثيراً، ولا يصح أن يفهم من صنيعه هذا أنه اقتصر على القراءات التي للنحويين وغيرهم طعن فيها، بدليل أن ما ترك الاحتجاج له فيه طعن وتضعيف، بل وتخطئة منهم.<sup>(١)</sup>

٢ - أنه في القراءات التي احتج لها لم يَسِرْ على وتيرة واحدة في الاحتجاج، فنراه أحياناً يكتفي بقوله: «وهي لغة»<sup>(٢)</sup> وبقوله: «وهي لغة لبعض العرب».<sup>(٣)</sup> بينما نراه في قراءات أخرى يطيل النفس في الاحتجاج لها؛ كما فعل عند قراءة ابن عامر ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٧].<sup>(٤)</sup>

٣ - تعدّد جوانب الاحتجاج عند المؤلف، وعدم اقتصاره على نوع واحد فيها، وهذه الجوانب، هي:

(١) على سبيل المثال لا الحصر لم يوجّه قراءة حمزة في ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض، وفيها كلام كثير عند النحويين والمفسرين، والمؤلف اكتفى بحكاية الإنكار فقط. انظر: ١٦٦٦.

(٢) النشر: ١٦٤٤/٢.

(٣) النشر: ١٧٣٥.

(٤) انظر: النشر: ١٦٩٣/٢ - ١٦٩٤.

## أ- الاحتجاج التفسيري: (١)

ومنه قوله بعد ما ذكر القراءات في ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠]: «واتفقوا على إثبات ﴿مِنْ﴾ قبل ﴿تَحْتَهَا﴾ [البقرة: ٢٥] في سائر القرآن، فيحتمل أنه إنما لم يكتب ﴿مِنْ﴾ في هذا الموضع؛ لأنّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها، لا أنه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمّا في سائر القرآن فالمعنى أنها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار.

فلاختلاف المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنات معدّة لمن ذكر تعظيماً لأمرهم وتنوياً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم؛ لمبادرتهم لتصديق هذا النبي الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم، والله تعالى أعلم». (٢)

## ب- الاحتجاج الفقهي: (٣)

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿مَسْكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] أنه بالجمع؛ لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنما اختلف في الذي في (البقرة) (٤)؛ لأن التوحيد يراد به عن كل يوم، والجمع يراد به عن أيام كثيرة» (٥).

(١) وهذه بعض مواضعه في: ١٦٥٨، ١٦٦٨، ١٧٢١، ١٧٤١، ١٧٥٤، ١٧٨٧، ١٨٧٤، ١٩٣٢، ١٩٤٩، ١٩٧٠.

(٢) النشر: ١٧٢٦، وينبّه على أن كلمة (فلاختلاف) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر مثلاً ص: ١٦٨٠، ١٦٨٦.

(٤) من الآية (١٨٤) البقرة.

(٥) انظر ص: ١٦٨٠.

ج- الاحتجاج البلاغي:

ومنه قوله: «واتفقوا على ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، ولأن طول سورة (البقرة) يقتضي الإطناب، وزيادة الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] كيف أجمع على فك إدغامه، وقوله ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] كيف أجمع على إدغامه، وذلك لتقارب المقامين من الإطناب والإيجاز<sup>(١)</sup>.

د- الاحتجاج اللغوي<sup>(٢)</sup>:

ومنه قوله عند ما ذكر القراءات في ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]: «والصواب أن هذه السبع القراءات كلها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى (هلم)، وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلم ولا مخاطب»<sup>(٣)</sup>.

هـ- الاحتجاج النحوي<sup>(٤)</sup>:

ومنه لما ذكر أن أبا جعفر يقرأ ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ﴾ [الإسراء: ١٣] وأن يعقوب يقرأ ﴿وَيُخْرِجُ﴾ والباقي يقرؤون ﴿وَيُخْرِجُ﴾، قال: «واتفقوا على نصب ﴿كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿وَيُخْرِجُ﴾ مبنياً

(١) انظر: ١٦٨٦، ١٧٢٣.

(٢) وهو كثير جداً انظر النشر: ١٥٩٧، ١٦٠٢، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦٢٩، ١٦٤٤، ١٦٥٢، ١٧٣٠، ١٧٣٥، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٨٧، ١٨٣٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٩٠٧، ١٩٧٠، ١٩٧٣.

(٣) النشر: ١٧٥٣/٢، ١٧٥٤، ١٧٥٥.

(٤) وهو كثير أيضاً انظر: ١٦١٤، ١٦٢١، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٨٣، ١٦٨٩، ١٦٩٣، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٥، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٤٧، ١٧٧٧، ١٨٢٧، ١٨٣٠.

للمفعول، قيل: إن الجار والمجرور وهو ﴿لَهُ﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدر، على حدّ قول الله ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً، أي: ويُجْرَج الطائرُ كتاباً، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب، فتتفق القراءتان في التوجيه، على الصحيح الفصيح الذي لا يختلف فيه.<sup>(١)</sup>

و- الاحتجاج الصري<sup>(٢)</sup>:

ومنه ما ذكره في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى ﴿وَلَا يَتَأَلَّ﴾ [النور: ٢٢] «قال: هي من الأليّة على وزن (فعيلة) من (الألوة) بفتح الهمزة وضمتها وكسرها، وهو الحلف... إلخ».<sup>(٣)</sup>

٤- إنّ المعوّل عليه عنده في الاحتجاج هو صحّة الرواية، وموافقتها للشروط الثلاثة السابقة، فإذا لم تصح لا يصح الاحتجاج، ويظهر هذا من خلال تعقّب الجعبري عند ما أجاز تحريك التنوين بالكسر في ﴿نَارَاتَلْظَى﴾ [الليل: ١٤] فقال المؤلّف ردّاً عليه: «هذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبري إليه، ولا دلّ عليه كلامه، ولا عرّج عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم، قال: وهذا إن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء، في كلام الملك العلام، إذ القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول».<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ١٧٧٧.

(٢) انظر: ١٧١٤، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٧٩٤، ١٨١١، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٦٢، ١٨٧٧، ١٨٨١.

(٣) انظر: ١٨٢٥.

(٤) انظر ص: ١٦٣٨، ومعلوم أن إجازة الجعبري تحريك التنوين بالكسر في قوله تعالى ﴿نَارَاتَلْظَى﴾ إنما هو على رواية البزي الذي يشدد التاء، وليس على إطلاقه.

٥ - احتجاجة للقراءة - أحياناً - بحديث رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup> ومنه ما ذكره عند رواية رويس في قوله تعالى ﴿فَلْيَقْرَئُوا﴾ [يونس: ٥٨] قال: «روى رويس بالخطاب، وهي قراءة أبي، ورويناها<sup>(٢)</sup> مسندة عن النبي ﷺ، قال: وهي لغة لبعض العرب، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مصافكم»<sup>(٣)</sup>.

٦ - ردّه على المنكرين والطاعنين في بعض القراءات، وبيان عدم قبول كلامهم في ذلك، كما في عبارته: «ولا التفات إلى قول الزجاج<sup>(٤)</sup> ولا إلى قول الزمخشري<sup>(٥)</sup>». ولما ذكر طعن المبرد<sup>(٦)</sup> على قراءة ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بالإسكان قال: «ذلك مردود على قائله»<sup>(٧)</sup>.

٧ - استشهاده بالشعر: وهذا كثير في الكتاب، على اعتبار أنه في القراءات، وليس موضوعاً لتوجيهها، وصنيعه هذا يذكر بما رواه الحافظ أبو العلاء الهمداني بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من الشعر لحكمة، وإذا التبس عليكم شيء من القرآن فالتمسوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»<sup>(٨)</sup>.

(١) وقد يذكر الحديث مسنداً منه إلى النبي ﷺ كما فعل عند رواية رويس ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] ثم قال: «وأخرجه أبو داود في سننه، كما أخرجه» . انظر ص: ١٩٣٢.

(٢) في المطبوع: (رويناها) بالثنية، وهو خطأ.

(٣) انظر ص: ١٧٣٥.

(٤) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٥) انظر ص: ٣٤٨.

(٦) انظر ص: ١٦٠٢.

(٧) انظر ص: ١٦٠٢.

(٨) التمهيد: ٢٠١، وانظر: حلية الأولياء: ٧/ ٢٦٩.



وروى أيضاً بسنده عنه رضي الله عنه قال: «إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن فاطلبوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب». <sup>(١)</sup>

٨- معلوم أن كتب القراءات وتوجيهها إنما ألّفت لمناقشة القراءات المختلف فيها بين القراء، لكن يلاحظ الباحث أن المؤلف هنا زاد على ذلك ذكر وتوجيه القراءات المتفق عليها بين القراء، وهي كلّها في قسم الفرش، فكان بعد أن يذكر القراءة المختلف فيها يقول: واتفقوا على كذا. مثال ذلك:

لما ذكر خلاف القراء في قوله تعالى ﴿فَرَّوْجٌ وَمَرْتَجَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩] وتوجيه الكلمة، قال: «واتفقوا على قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْتِسُّ أَمِنْ رَوْحٍ اللَّهُ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُّ مِنْ رَوْحٍ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٨٧] أنه بالفتح؛ لأن المراد به الفرج والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة». <sup>(٢)</sup>

وقد بلغ عدد هذه القراءات المتفق عليها ووجهها المؤلف (٥٠) خمسين قراءة. <sup>(٣)</sup> والله أعلم.

(١) التمهيد: ٢٠٨.

(٢) انظر ص: ١٩٣٢.

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر ص: ١٦٨٤، ١٦٨٦، ١٦٩٢، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٥٥، ١٧٦٤،

١٧٨٧، ١٨١٨، ١٨٤٨.

### المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني

الرَّسْمُ: لغةً: الأثر، ورسمُ الدار ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض،<sup>(١)</sup> قال الشاعر:<sup>(٢)</sup>

أَمِنْ رَسْمٍ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمُصَيَّفٌ      لَعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

وأما اصطلاحاً هنا فالمراد به: أثر الكتابة، أي الكيفية التي كُتِبَ بها القرآن

الكریم، أي: مرسوم القرآن.

وأضيف (الرسم) إلى (العثماني) للدلالة على أن المراد تحديداً هو (الرسم)

الحاصل في المصاحف التي كتبت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي

الله عنه بأمره، وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>، وهو الرسم المنقول من

صُحُفِ الصَّديق رضي الله عنه المنقول من الصحف والأدوات التي كتب فيها

أمام الرسول ﷺ.<sup>(٤)</sup>

و(الرسم) علم جليل، بل هو باب من الأبواب المتعلقة بالقراءة؛ والتي

يجب على مريد قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة تعلّمه وإتقانه؛ لئلا يقع في

الخطأ، ومن ثمّ التحريف وتغيير المعنى.<sup>(٥)</sup>

وقد أفردته كثير من العلماء بتصنيف خاص، منهم أبو عمرو الداني، وابن

نجاح، والشاطبي، والسخاوي والمؤلف، وغيرهم، بل إن بعضهم ألف في

توجيهه كما ألف في توجيه القراءات.<sup>(٦)</sup>

(١) الصحاح واللسان والتاج (رسم).

(٢) هو الخطيئة، وقوله: (مربع) مرفوع بالمصدر الذي هو (رسم).

(٣) قال مكّي: «وساعده -عثمان- على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين». الإبانة: ٢٣.

(٤) انظر: الإبانة: ٤٦.

(٥) لأن هناك كلمات تُقرأ بغير الكيفية التي كتبت بها، وقد سبق بيان أمثلة لذلك ص: ١٤١.

(٦) انظر: الإتيقان: ٤/٤٦.

ومعلوم أن (أصل الرسم) وهو ما يُعتمد في كفياته عليه، ويرجع عند اختلاف القارئ إليه. قد ثبت وصحّ عن أولي العلم من السلف، قال الخراز<sup>(١)</sup> رحمه الله:

وبعد فاعلم أن أصل الرسم ثبت عن ذوي النُّهى والعلم<sup>(٢)</sup>

قال الزركشي: «ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم ذلك كتابتهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الياء والواو، والهمز، والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً، نحو: ﴿الْخَبَاءُ﴾ [النمل: ٢٥] فصار ذلك كله حجة». <sup>(٣)</sup>

ولأهمية هذا العلم - علم الرسم - وجدت علماء السلف رحمهم الله تعالى قد عُنوا به أتمّ عناية؛ حتى إنهم قاموا بإحصاء الحروف المخالفة لرسوم المصاحف، وبالنّص عليها وتدوينها، فغداً علماً خاصاً منفرداً، وسمّوه (هجاء المصاحف) و(رسم القرآن) ومن ثمّ اختلفوا في حكمه:

فمنهم من ذهب إلى وجوب اتّباعه؛ منهم مالك، وأحمد، والفرّاء، والبيهقي وغيرهم، قال الإمام أحمد: «تحرم مخالفة خط مصحف عثمان رضي الله عنه في ياء أو واو أو ألف أو غير ذلك». <sup>(٤)</sup>

(١) أبو عبد الله، محمد بن محمد بن إبراهيم الشريشي، إمام كامل، مقرئ، شرح (الحصرية) و(البرية) و(العقيلة). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٧.

(٢) انظر: دليل الحيران: ١٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١/ ٣٧٨.

(٤) انظر: المقنع: ١- ١٠، البرهان: ١/ ٣٧٩، الإتيان: ٤/ ١٤٦، رسالة الصفاقسي: ٢٣- ٢٤.

وقال البيهقي: «من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف، ولا يخالفهم فيه، ولا يغير ممّا كتبوه شيئاً، فإنهم كانوا أكثر علماً، وأصدق قلباً ولساناً، وأعظم أمانة منّا، فلا ينبغي أن نَظُنَّ بأنفسنا استدراكاً عليهم، ولا سقطاً لهم». <sup>(١)</sup>

ونقل الزركشي عن أبي عبيد: «اتباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة التي لا يجوز لأحد أن يتعدّاها». <sup>(٢)</sup>

حتى إنّ الزمخشري عفا الله عنه، الذي عُرف عنه ردُّ بعض القراءات والطعن فيها ذهب في (الرسم) إلى قول الجمهور حيث قال: «وخط المصحف سنة لا تغيّر». <sup>(٣)</sup>

وذهب بعض العلماء، منهم الباقلاني والعزّ بن عبد السلام إلى جواز مخالفة الرسم، وكتابة القرآن بالإملاء المعروف بين الناس.

أما الباقلاني فاستدل لمذهبه بعدم وجود دليل على الوجوب، وأمّا العزّ فذهب إلى ما ذهب إليه اجتهداً منه حتى لا يقع تغيير القرآن من الجهال.

وتعقبه الزركشي بقوله: «لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيءٌ أحكمته القدماء لا يترك مراعاة لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة». <sup>(٤)</sup>

(١) الشعب: ٥٤٨/٢، وانظر: الإتيان: ١٤٦/٤-١٤٧.

(٢) انظر: البرهان: ٣٨٠/١، والشعب: ٥٤٨/٢.

(٣) الكشف: ٢٠٩/٣.

(٤) البرهان: ٣٧٩/١.

أما ما يتعلق بمنهج المؤلف في هذا المبحث:

باستقراء الكتاب تبين للباحث منهج المؤلف بوضوح، وأنه أولى هذا العلم كثيراً من الاهتمام؛ ليس على سبيل الرواية فقط، بل وعلى سبيل الدراية أيضاً، ويمكن توضيح هذا المنهج في النقاط الآتية:

١- جعله الرسم العثماني شرطاً من شروط صحة القراءة وقبولها، والحكم على مخالفتها له بالشذوذ، يبين ذلك قوله: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها...» إلى أن قال: «ومتى اختل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة»<sup>(١)</sup>.

ومع هذا فقد أوضح المؤلف أن مطلق المخالفة للرسم لا تعتبر شذوذاً، حيث إن هناك مستثنيات، أو قل مخالفة للرسم، ومع ذلك قراءتها صحيحة ليست شاذة، هذه المخالفة هي ما صرح بها المؤلف في قوله: «على أن يخالف صريح الرسم في حرف مدغم، أو مبدل، أو ثابت، أو محذوف، أو نحو ذلك لا يُعدّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به، ووردت مشهورة ومستفاضة»<sup>(٢)</sup>.

ثم مثل لذلك بنحو إثبات ياءات الزوائد، وحذف ياء ﴿تَسْلِين﴾ [هود: ٤٦] وغيرها، ثم قال: «إن الخلاف في ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد»، إلى أن قال: «وهذا هو الحدُّ الفاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٣٥.

(٢) انظر ص: ٤٦.

(٣) انظر ص: ٤٧.

٢- إفراده باباً خاصاً للرسم، وبيان كيفية الوقوف على المرسوم، وقد قدّم لهذا الباب بمقدمة جدّ مهمّة، ومفيدة، أذكرها هنا باختصار، موضّحاً أهمّ النقاط التي تطرّق إليها:

أ- تبيّنه أن المراد بمرسوم الخطّ هو: خطّ المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها.<sup>(١)</sup> وقال في موضع آخر إنّه: «صورة ما كتب في المصاحف العثمانية»<sup>(٢)</sup>.

ب- قسّم الرسم العثماني إلى قسمين:

الأول: قياسي: وهو ما طابق فيه الخطّ اللفظ.

الثاني: اصطلاحي: وهو ما خالف الخطّ اللفظ بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

ج- ذكره أن للرسم قوانين وأصولاً لا بدّ من معرفتها، وأن أكثر خطّ المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدّى إلى سواها؛ سواء ما عُرِف سببه أو ما جُهِل.<sup>(٣)</sup>

د- إلزامه اتّباع الخطّ، ونقله الإجماع؛ عن أهل الأداء وأئمة الإقراء، على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ١٤١٩.

(٢) انظر ص: ١٠٥٨.

(٣) انظر ص: ١٤١٩.

(٤) انظر ص: ١٤١٩.

كانت هذه النقاط الأربع أهم ما ذكره المؤلف في مقدّمته لباب (الوقف على مرسوم الخط)، ونواصل الحديث عن بقية بيان منهج المؤلف:

٣- ذكره لخلاف العلماء في رسم بعض الكلمات، وهو هنا لم يكتف بمجرد النقل وذكر الخلاف، بل تميّز بأمور تدل على متانة علمه وفهمه لهذا العلم، وذلك في المسائل الآتية:

أ- الترجيح بين أقوال المختلفين، والصيرورة إلى القول الأصح والأقرب إلى الدليل، مع ذكر وجه الترجيح، من ذلك:

لما ذكر الداني أن في قوله ﴿لَنَنْوَأَ﴾ [القصص: ٧٦] صوّرت الهمزة ألفاً مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه الشاطبي وجعلها مما خرج عن القياس، رجّح المؤلف - أن الصواب هو أن الألف أساساً هي زائدة وليست صورة للهمز؛ لأن الهمزة لو صوّرت هنا لكانت واواً لأنها مضمومة.<sup>(١)</sup>

ب- رجوعه في تحقيق المرسوم المختلف فيه إلى المصحف المعتمد في عصره، ويلاحظ هنا أنه يرجع إلى ثلاث نسخ من المصاحف في عصره وهي:

الأولى: نسخة المصحف الذي يسمّيه الإمام السخاوي: (المصحف الشامي) وقد أعطانا المؤلف نبذة عنه حينها قال:

«وهذا (المصحف) الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بـ (المصحف الشامي) هو بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له: (مشهد علي) بالجامع الأموي من دمشق المحروسة، وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أولاً

(١) انظر ص: ١٠٦٥.

بالمسجد المعروف بالكوشك داخل دمشق؛ الذي جدد عمارته نور الدين زنكي، وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان من الجامع.»<sup>(١)</sup>

الثانية: نسخة (المصحف الشامي) الكبير، قال عنه: «الكائن بمقصورة الجامع الأموي المعروف بالمصحف العثماني.»<sup>(٢)</sup>

الثالثة: نسخة المصحف (الإمام) بالديار المصرية، وقال عنه: «وهو الموضوع بالمدرسة (الفاضلية) داخل القاهرة.»<sup>(٣)</sup>

هذا، وقد رجع المؤلف إلى الأول في موضعين<sup>(٤)</sup>، وبين في موضع واحد أنه رجع للآخرين<sup>(٥)</sup>.

ولا شك أن هذا الصنيع من أعلى درجات التوثيق والترجيح، خاصة إذا كانت (النسخة) معتمدة ومعترفاً بها عند العلماء المحققين.

ج- الردُّ والاعتراض على الأقوال إذا كانت خطأ؛ دون النظر إلى مكانة ووجاهة قائلها، كرده على الداني رحمه الله حينما ذهب إلى أن الألف الأولى في ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] هي المحذوفة لا الثانية، ووجه رأيه هذا بثلاثة أوجه، وردّ عليه المؤلف بذكر القول الثاني؛ وهو أن الثانية هي المحذوفة،

(١) انظر ص: ١٠٧٩.

(٢) انظر ص: ١٠٧٩.

(٣) انظر ص: ١٠٧٩.

(٤) الأول عند كلمتي ﴿وَمَكَرَ الْمَلِكُ﴾ و ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾. [فاطر: ٤٣] والثانية عند كلمة ﴿يَبْتَوُّمُ﴾ [طه: ٩٤]، لكنه صرح عند هذه الثانية أنه وجد فيها أثر حكّ يظنّه وقع بعد عهد السخاوي. انظر ص: ١٠٧٨.

(٥) انظر ص: ١٤٧٢.



واستدل لأصحابه بخمسة أوجه، ثم ذكر الردّ على أوجه الداني بنقاش علمي هادئ، وكذلك رده على الشاطبي وغيره<sup>(١)</sup>.

٤- تنبيهه على أوهام بعض مَنْ سبقه، وهذا من ناحيتين:

الأولى: أن يكون بعضهم ذكر كلمات في غير بابها، وذلك نحو:

أ- أثناء الكلام على ما صوّرت الهمزة فيه ألفاً قال المؤلف: «وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و﴿أَفَلَمْ يَأْتِسْ﴾ [الرعد: ٣١]» قال: «وليس كذلك فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز، بل تحتل أمرين:

١- إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان.

٢- وإما أنه قصد بزيادتها أن يفرق بينها وبين ﴿يَيْسَ﴾ [المائدة: ٣] ونحوه، فلو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك».

ب- لما ذكر الشاطبي ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] مما حذف منه إحدى الواوين، وحذف ألف ﴿قُرْآنًا﴾ [يوسف: ٢، الزخرف: ٣] بعد الهمزة كما كُتب في بعض المصاحف. قال المؤلف: «والعجب منه -الشاطبي- كيف ذكرها، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من هذا الباب<sup>(٢)</sup>».

ج- لما ذكر بعضهم ﴿أَيِّمَةً﴾ [التوبة: ١٢] في باب ﴿أَيْذَا﴾ [ق: ٣] ونحوه

(١) انظر ص: ١٠٦٨

(٢) ١٠٦٦.

من الاستفهامين قال المؤلف: «وَأَمَّا ﴿أَيِّمَةً﴾ فليست من هذا الباب؛ وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه، فإن الهمزة فيه ليست أولاً وإن كانت فاء... إلخ»<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن يقع بعضهم في سهو أو سبق قلم، وذلك نحو:

أ- لَمَّا منع مكِّي رحمه الله الوقف على (الميم) من ﴿هَؤُومٌ﴾ [الحاقة: ١٩] ظناً منه أن أصلها «هَؤُومُو» بواو، مثل ﴿سَنَعٌ﴾ [العلق: ١٨]، وتبعه السخاوي في شرحه على «الرائية» وذكر معنى ذلك، قال المؤلف: وذلك سهو بَيِّن، فإن الميم في ﴿هَؤُومٌ﴾ مثل الميم في ﴿أَنْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٠] الأصل فيها الصلة بالواو<sup>(٢)</sup>.

ب- لَمَّا مَثَّل السخاوي بـ ﴿ءَايَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨] وقال: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿يَتَايَقُ﴾ [آل عمران: ٤٩] استدرك عليه المؤلف، ونَبَّه بقوله: «فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿يَتَايَقُ﴾ أَلِفٌ، إنما الألف بعد الياء في ﴿يَتَايِنَا﴾ [الأعراف: ٥١] ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿يَتَايَقُ﴾ [آل عمران: ٤٩] والألف التي بعد الياء في ﴿يَتَايِنَا﴾ لكان ظاهراً».

ولكن نلاحظ أن المؤلف تَطَلَّب عذراً لهذا الإمام فقال: «ولعله أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعله إنما رأى ﴿يَتَايِنُهُ﴾ [الأعراف: ٣٧] الجمع مثل ﴿يَتَايِنُنَا﴾ [البقرة: ٣٩]، وعليه يصح كلامه، ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ١٠٨٢.

(٢) انظر ص: ١٠٨٠.

(٣) انظر: ١٠٨٤.

٥- تعليله وتوجيهه لكثير من الكلمات المرسومة بالخط العثماني؛ ويلاحظ هنا أنه استخدم المصطلحات الآتية: (كراهة اجتماع المثلين) و(حذف اختصاراً) و(تخفيفاً) و(لاحتمال القراءتين) و(لأجل مناسبة رؤوس الآي) وغيرها، وهي مصطلحات لا يكاد توجيه الرسم يخرج عن إحداها<sup>(١)</sup>.

ولما كان ذكر كلّ التعليقات والتوجيهات التي قام بها المؤلف لا يمكن هنا، فيكتفي الباحث ويقتصر على ذكر بعض اختيارات المؤلف في بعض تلك التعليقات، مع الإحالة إلى أماكن بعضها:

أ- ﴿وَرَيْآ﴾ [مريم: ٧٤] قال: «الصواب أن ذلك -حذف صورة همزتها وكتابتها بياء واحدة- كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صوّرت لكانت ياء فحذفت لذلك<sup>(٢)</sup>».

ب- ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] و﴿الرُّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] في جميع القرآن بمختلف الصيغ لم يكتب لها صورة، ذهب المؤلف إلى أن الأحسن في توجيهها احتمال القراءتين؛ الإدغام والإظهار<sup>(٣)</sup>.

ج- ﴿النَّبِي﴾ [الأحزاب: ٤] على رسمها على قراءة حمزة ومن معه، قال: «الظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء»<sup>(٤)</sup>.

د- ﴿نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] قيل إن الياء صورة الهمزة، وقيل هي زائدة، قال: «والأول هو الأولى بالصواب»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ١٠٦٠-١٠٦٢.

(٢) انظر ص: ١٠٦٠.

(٣) انظر ص: ١٠٦٢.

(٤) انظر ص: ١٠٧٢.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

هـ- ﴿وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٢] قال: «لا شك عندنا أنها -الألف المحذوفة- المنقلبة، وأنّ هذه الألف الثابتة هي صورة الهمز».

و- ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٧] قيل الواو زائدة والألف صورة للهمز، قال المؤلف: «الظاهر أن الزائد هو الألف، وصورة الهمز هو الواو»<sup>(١)</sup>.

ز- ﴿بِأَيِّدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] قيل إن إحدى الياءين زائدة، قال: «الصواب عندي أن الألف هي الزائدة»<sup>(٢)</sup>.

إلى غير ذلك من الأمثلة التي توضح ما ذهب إليه الباحث في هذا.

ويلاحظ في هذه الأمثلة وغيرها مما لم يذكر هنا اختلاف صيغ الترجيح عند المؤلف في هذا المبحث، نحو (الصواب) و(الأولى) و(لاشك عندنا) و(الظاهر) و(الأحسن)<sup>(٣)</sup>.. إلخ.

٦- إنكاره على من أطلق اتباع الرسم دون النظر إلى ورود ذلك قراءة أم لا، صحّ في العربية أم لم يصحّ، جاء في القياس أم لا، وهذا نحو ما عرض به على بعض شراح «الشاطبية» من تجويزهم في ﴿الْمَوْءِدَّةُ﴾ [التكوير: ٨] ﴿الْمَوْءِدَّةُ﴾ [الشورى: ٢٣] على وزن (الموزة) وغير ذلك.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ١٠٨٠.

(٢) انظر ص: ١٠٨٣.

(٣) انظر ص: ١٠٦٥ و ١٠٧٢.

(٤) انظر ص: ١١٢٥.

٧- استقراؤه التام، وهذا واضح جلياً عندما قال: «وإنما قَصَدْنَا استيعاب ما رسم في ذلك..»<sup>(١)</sup> وقوله: «فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد...»<sup>(٢)</sup>.

ويتضح هذا الجانب أكثر في باب (الوقف على مرسوم الخط) حينما يجمع النظائر وكيفية رسمها، وبيان المتفق عليه من المختلف فيه.

والمؤلف رحمه الله وإن كان ذهب إلى أن (الرسم) شرط من شروط قبول القراءة وصحتها، فإنه أشار إلى وجوب موافقته لقياس العربية، وذلك ما يلحظ في ردّه على من يجيز بعض الأوجه المقروء بها، بل والتي لم ترد رواية؛ بمجرد احتمال الرسم لها، حيث عقب على هذا الخطأ الفاحش بقوله: «إن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين»<sup>(٤)</sup>.

بل إنه رحمه الله ذهب إلى أبعد من ذلك - وهذا من باب الحفاظ على الرواية وصحة القراءة - حينما صرح بأن مَنْ يقرأ قوله تعالى: ﴿إِلَـٰ يَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠] بكسر الهمزة وقصرها وتسكين اللام؛ باعتبارها كلمة واحدة، قال: «كلمة واحدة وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداها عن الأخرى، وتكون هذه

(١) انظر ص: ١٠٨٦.

(٢) انظر ص: ١٠٨٤.

(٣) انظر ص: ١٠٥٩.

(٤) انظر ص: ١١١٧.

الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً، اتصلت لفظاً»، قال: «ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة»<sup>(١)</sup>.

وهناك نصوص كثيرة في الكتاب تدلّ على اهتمام المؤلف بهذا الجانب، وأن له دراسات قيّمة، واختيارات وجيهة، فيها الدلالة على التنويه برسم المصحف، وأنه لا ينفك بحال عن القراءة، بل إنه يدل في مجمله على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم في علم الهجاء، وفهم ثاقب في تحقيق كل علم. والله أعلم.

ولا يفوت الباحث في نهاية الكلام على هذا المبحث أن يذكر أن المؤلف كتب مصحفاً خاصاً به، قال عنه: «والمصحف الذي صحّحته على الرسم بخطّي هو من ذلك عمدة، تتبعت فيه نصوص الأئمة، وما وقفت عليه من المصاحف القديمة، وكم من مرة أردت فيها أن أنشط لجمع كتاب في الرسم يستوعب المرسوم ويكون حجة لدى اختلاف الرسوم، والعوائق تشغل عن ذلك، والمرجو من الله تيسير ذلك بمنّه»<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثامن: منهجه في التحريرات

لا شك أن القراءات العشر وصلت إلينا متواترة وصحيحة عن النبي ﷺ، وأن الأمة لم تهمل أي قراءة منها، ولا أصلاً من أصول تلك القراءة، بل حافظت

(١) انظر ص: ١٤٦٣.

(٢) الأجوبة الأربعين: ق ١٧/ أ، وينبّه على أن هذا المصحف نقل عنه كثيراً صاحب كتاب «نشر المرجان في نظم رسم القرآن» وهو مطبوع منذ ربح من الزمان.

عليها عن طريق حفظها في الصدور والسطور، وهذا تحقيق لوعده الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

لكن لما طال الزمن، وبَعُدَ العهد عن القراء أصحاب هذه القراءات، وأُلْفَت الكتب في قراءاتهم؛ جامعةً لمختلف رواياتهم، وتشعبت طرقهم، وابتكر الناس -لِقَصْرِ الهمم- طريقة (جمع القراءات) في ختمة واحدة، مخالفين في ذلك ما درج عليه السلف من أفراد كل رواية على حدة، نشأ ما سَمَّاه المتأخرون بـ (التحريرات).

ومادة (حرّ) في اللغة: خيار كل شيء،<sup>(١)</sup> ومن ثَمَّ أطلق مجازاً على أكثر من معنى، يناسب البحث هنا منها: الفعل الحسن،<sup>(٢)</sup> ومنه قول طرفة:<sup>(٣)</sup>

لا يكن حبّك داء قاتلاً      ليس هذا منك ماويّ بحرّ<sup>(٤)</sup>  
أي: ليس هذا منك بفعل حسن.

ومنه قولهم: تحرير الكتاب وغيره، أي: تقويمه وتخليصه، بإقامة حروفه، وتحسينه بإصلاح سقّطه.

(١) انظر: اللسان، والقاموس، والتاج (حرر).

(٢) انظر: أساس البلاغة، والتاج (حرر).

(٣) اسمه الحقيقي: عمرو بن العبد، ينتهي نسبه إلى معد بن عدنان، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، يقال له: ابن العشرين؛ لأنه قتل وسّته تلك، وقيل: بعدها بست، قتله عمرو بن هند.

انظر: طبقات الشعراء: ١/ ١٣٨، الخزانة: ٩/ ١٧.

(٤) البيت هو ثاني أبيات قصيدة عدتها (٧٦) بيتاً يصف فيها أحواله وتنقله في البلاد، مطلعها:

أصبحوت اليوم أم شافتك هرّ      ومن الحب جنون مستعر  
انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/ ٣٢٣.

أمّا تعريف (التحرير) اصطلاحاً عند القائلين به من أهل القراءات فهو: تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل<sup>(١)</sup>.

ويقصدون بذلك تمييز الأوجه والطُّرُق والروايات عن بعضها، وعدم اختلاطها في الأداء، حتى لا يقع القارئ في التلفيق<sup>(٢)</sup>.

ف (التلفيق) و (التركيب) و (الخلط) المضافة إلى (القراءات) كلّها مصطلحات لمسمّى واحد عندهم وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، أثناء التلاوة، دون إعادة ولا تكرار لأوجه الخلاف، بل إن القارئ يقرأ آية؛ أو بعضها أو أكثر منها، على قراءة، ثم ينتقل إلى قراءة ما يليها وفق قراءة قارئ آخر؛ دون عطف لأوجه الخلاف في الموضع الواحد.

ويرى الباحث أن (التحريرات) قسمان:

الأول: تحريرات في الطرق والروايات، كما فعل الإمام الداني في «التيسير» مقارنة بما في «جامع البيان»، وكما فعل المؤلف في «نشره» حيث سبر غور كثير من كتب القراءات، فحرّر منها هذه الطرق والروايات، وتلك سمة بارزة في كتب السلف المتعلقة بالقراءات، حيث يبدوون مؤلفاتهم بذكر أسانيدهم المتصلة إلى النبي ﷺ؛ لأن عندهم: لا بدّ لكل من قرأ بمضمّن كتاب أن يعرف طريقه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الفوائد المفهومة: ٦.

(٢) مأخوذ من: لفق الثوب يلفقه لفقاً: وهو ضمّ إحدى الشقتين إلى الأخرى فتخيطنها، والمراد هنا ضم أوجه على أوجه. انظر: اللسان (لفق).

(٣) انظر: غيث النفع: ٣٥.



الثاني: تحريرات في (الأوجه) وتفرّقوا فيها إلى ثلاث شعب:

الأولى: لم يرد عنهم فيها شيء ألبته، قلّ أو كثر، تلميحاً أو تصريحاً، وهم السلف الأقدمون، فلم يُعرف عنهم - فيما وصلنا عنهم من تراثهم - ترتيب وجه على آخر، أو منعه عنه، وهم لم يحتاجوا إلى هذا؛ لأنهم كانوا يُفردون كلّ قراءة على حدة، بل كلّ رواية؛ ولا يبالون بطول الزمن أو قصره في ذلك.<sup>(١)</sup>

الثانية: من جاء عنهم شيء منها، ولكن باقتصاد، وعدم فتح الباب على مصراعيه، منهم المؤلّف كما سيأتي بيانه.

الثالثة: عكس السابقتين، حيث اهتموا بها كثيراً، وبالغوا فيها أشدّ مبالغة، وهم بعض المتأخرين، حتى إن بعضهم أفردها بالتأليف،<sup>(٢)</sup> فشعّبوا في الأقوال والتعقّبات، والأخذ والردّ، والجواز والمنع، إلى درجة أن بعضهم صرّح بأن عدم (التحريرات) يؤدّي إلى قراءة ما لم ينزل.<sup>(٣)</sup>

أمّا بيان منهج المؤلّف في «التحريرات» فيقال فيه:

(١) انظر: ص: ١٥٦٧-١٥٦٨.

(٢) منهم الشيخ علي بن عبد الله المنصوري (ت ١١٣٤ هـ) له: «تحرير الطرق والروايات في القراءات»، والشيخ مصطفى الأزميري (ت ١١٥٥ هـ) وهو أشهر وأدق من تعقب المؤلّف، والشيخ محمد بن محمد ابن خليل الطباخ (١٢٠٥ هـ) له «هبة المنان في تحرير أوجه القرآن»، وغيره، والشيخ محمد بن أحمد المشهور بالمتولي (ت ١٣١٣ هـ) خاتمة المحررين إلى يومنا هذا، عُرف بـ (ابن الجزري الصغير)؛ لعلو كعبه في القراءات.

(٣) نسب الشيخ الضباع هذا القول إلى القسطلاني رحمه الله.

انظر: القول المعتبر: ١٨٥ (مطبوع مع كتاب «المكرّر» للنشار).

سبق قبل قليل الإشارة إلى أن المؤلف من الذين توسّطوا في هذه المسألة، فهو لم يَحمِلها بتاتاً، وأيضاً لم يبالغ فيها مبالغة المتأخرين، بل يلاحظ أن (تحريراته) في الكتاب إنما هي في بعض أبواب (الأصول) وخاصة بابي (المد) و(الوقف على الهمز)، وأمّا «الفرش» فهو شبهُ خلو منها كليّة، مما قد يفهم منه عدم اعتداد المؤلف بها، وأنها ليست هدفاً بحدّ ذاتها، وبالتالي لا يترتب على عدم الأخذ بها إخلالٌ في الأداء والتلاوة.

ويُلاحظ أيضاً أن المؤلف يستخدم عبارات تدلّ على موقفه من (التحريرات) التي يذكرها، إمّا قبولاً بها أو رفضاً لها، من حيث صحتها أو عدمها، وأحياناً قليلة يذكر صاحب (التحرير) إن وجد، والردّ عليه إن كانت غير صحيحة.

وأيضاً: إن المؤلف لم يُطلّ الكلام كثيراً على المسألة أو الكلمة المراد تحريرها، اللهم إلا في كلمة ﴿ءَاكُنْ﴾ موضعي يونس [٥١، ٩١] حيث تكلم عليها في قرابة ثلاث صفحات، وعلّل المؤلف صنيعة هذا بقوله: «فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها وتقديراتها، وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم لم أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعوّل على خلاف ما ذكرت هنا، والحقُّ أحقُّ أن يتّبع»<sup>(١)</sup>.

وقبل ذكر أمثلة للتحريرات عند المؤلف نُنبّه على شيء مهمّ وهو أن المؤلف مع ذكره أنه سيلتزم (التحرير) وذلك في قوله: «ملتزماً للتحرير»<sup>(٢)</sup>، لكن لاحظ

(١) انظر ص: ٨٧٢.

(٢) انظر ص: ١٥٨.

الباحث أن المؤلف جعل هذه التحريرات (مسائل) تحت عنوان (قواعد) فقال: «ويندرج تحت هذه القواعد مسائل»<sup>(١)</sup>، ثم ذكر بعضها.

ونكتفي بذكر أمثلة لبيان كيفية تعامل المؤلف معها وتناوله لها، قال المؤلف:

١ - «إذا قرئ بالسكت لحفص فإنه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأثنائي عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص؛ وليس له إلا الإدراج»<sup>(٢)</sup>.

٢ - «إذا قرئ ﴿الْمَ \* اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] بالوصل جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ والاعتداد بالعارض، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الْمَ \* أَحْسِبَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢] الوجهان المذكوران».

ثمّ عزا المؤلف كلّ وجه إلى قائله من أصحاب الكتب والطرق، وعلّل ترجيح ابن غلبون لوجه القصر بقوله: «من أجل أن الساكن ذهب بالحركة».

ولم يكتف بذلك، بل ضَعَّف قولَ الفاسيّ: «ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاةً لجانبَي اللفظ والحكم لكان وجهاً»، علّق عليه المؤلف بقوله: «إنه تَفَقَّه وقياس لا يساعده نقل»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٨٦٠.

(٢) انظر ص: ١٠٢٠.

(٣) انظر ص: ٨٧٤.

٣- «مسألة ﴿الْخَبَةِ﴾ [النمل: ٢٥] فيها وجه واحد وهو: النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الْخَبَا﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وذُكر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصح عن حمزة، ولو صح لجاز معه الثلاثة التي مع النقل فتصير ستة<sup>(١)</sup>».

هذا أنموذج لبعض كلمات وأوجه ذكر فيها المؤلّف (تحريرات) حسب مفهوم المتأخرين، أو (قواعد) حسب تعبير المؤلّف نفسه.

وقبل ختام هذا المبحث يقف الباحث عند مسألتين يرى أنّهما مهمّتان، حيث لم ير من تطرق إليهما من المحررين، وهما في حاجة ماسّة إلى مزيد من الدراسة؛ إذ إن فيهما مخالفة لمنهج المتأخرين القائلين بوجوب العمل بالتحريرات.

وهاتان المسألتان هما:

الأولى: كلمتا ﴿ضَعِفَ﴾ و ﴿ضَعُفًا﴾ [الزّوم: ٥٤]:

أجمعت كتب القراءات على أن عاصماً وحمزة قرآ الكلمتين بفتح الضاد، وأن الباقيين قرؤوهما بالضمّ.

ثمّ صرّحت بأن حفصاً ورد عنه الاتفاق مع الباقيين، أي إن له الضمّ أيضاً، فتحصّل له وجهان: الفتح والضمّ.

(١) انظر ص: ١١١٥.

وهنا مسألة من مسائل التحريرات، أهملها المحررون، وعروها من التحرير، ومروا عليها مرور، مع أن فيها لمن أراد التحرير وطلب الحق كلاماً وتحريراً، وهي مسألة يتوجّه النقد فيها على القائلين والمائلين إلى وجوب (التحريرات)، ولا مجانبية للحق والصواب إن قيل إنها تتجه أيضاً على منهج المؤلف، كما سيذكر بعد قليل.

هذه المسألة هي: تجويز وجه (الضم) لحفص في الكلمتين المذكورتين وجعله مقروءاً به له.

والإشكال والنقد هو: أن جُلَّ كتب القراءات - التي تيسر الاطلاع عليها - تنصّ على أن (الضم) لحفص إنما هو اختيار منه، وليس رواية عن شيخه عاصم. وهذه نصوص بعض الأئمة المحققين:

- ١ - قال ابن مجاهد: «قرأ حفص عن نفسه، لا عن عاصم، بضم الضاد»<sup>(١)</sup>
- ٢ - قال ابن غلبون بعد أن ذكر أصحاب الفتح: شعبة، وحمزة، والمفضل فقط: «وذكر حفص أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءته إلا هاهنا. إلخ»<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - قال مكّي: «ذكر عن حفص أنه رواه - الفتح - عن عاصم، واختار الضم لرواية قويت عنده»<sup>(٣)</sup>.

(١) السبعة: ٥٠٨.

(٢) التذكرة: ٤٩٥/٢.

(٣) التبصرة: ٦٣٥.

٤ - قال الداني: «أبو بكر وحمزة ﴿مِنْ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهنّ، غير أنه ترك ذلك واختار (الضمّ) اتّباعاً منه لرواية عن عهد الله بن عمر أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضمّ، ورَدَّ عليه الفتح وأباه، قال-الداني-: وما رواه حفص عن عاصم عن أئمتّه أصحّ»<sup>(١)</sup>.

٥ - قال المعدّل بعد أن ذكر خلاف القراء في الكلمتين: «وإنما اختار حفص ذلك-الضم- برواية رواها عن النبي ﷺ أنه قرأ بالضمّ»<sup>(٢)</sup>.

فهذه النصوص وغيرها كثير عن الأئمة المعتمدين، والكتب المعتمدة في القراءات، كلّها صريحة في عدم رواية حفص (الضمّ) عن عاصم، وإنما هو مخالف له، باختياره بعد أن روى عنه الفتح.

وقد ورد هذا عن حفص نفسه حيث قال: «ما خالفت عاصماً في شيء مما قرأت به عليه إلا ضمّ هذه الثلاثة الأحرف»<sup>(٣)</sup>.

ومحلّ الإشكال المتّجه على المحرّرين هو أن يُسألوا: كيف أجزتم القراءة بهذا الوجه؟ فهو وإن كان صحيحاً عن حفص؛ فإنه لم يقرأ به على شيخه، مما يعني أنه وجه منقطع الإسناد.

(١) التيسير: ١٧٥-١٧٦.

(٢) روضة الحفاظ: ق: ١٧٨.

(٣) النص من «التبصرة» ٦٣٥، وانظره أيضاً في: غاية النهاية: ١/٢٥٤، النشر: ١٨٥٢، روضة الحفاظ: ق ١٧٨ وغيرها.

قال الجعبري رحمه الله عند قول الشاطبي<sup>(١)</sup> رحمه الله:

وفي الروم صف عن خلف فصل .....

قال: «إطلاقه الوجهين هنا لحفص، قيل فيه نظر من وجهين:

كون حفص نقل الضم عن غير عاصم.

وكونه من طريق عمرو بن الصَّبَّاح، وطريقه عن عبيد بن الصَّبَّاح.

وهو في اصطلاح المحدثين (تدليس)... وكان ينبغي أن يقطع لعاصم بفتح

الكلّ كالأصل»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا تكونون قد وقعتم فيما منعتم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن

تعليل حفص في اختياره (الضم) أنه من أجل الحديث، قول -عند علماء

القراءات- لا يقبل ولا يعتمد عليه لو كان الحديث صحيحاً ومتفقاً عليه،

وبالأحرى إذا كان ضعيفاً كما هنا.<sup>(٣)</sup>

أمّا اتجاه الإشكال على منهج المؤلف، زيادة على ما سبق، فهو أن يقال:

لماذا لم يُعامل هذا الوجه معاملة زيادات الشاطبي؛ مع أن الفارق بينهما

جوهرى، وهو أن الزيادات غير منقطعة، وأقصى ما يقال فيها هو خروجها عن

طرقه.

فعدمُ وقوف المؤلف عند هذا الوجه لحفص كوقوفه عند الزيادات؛ والتنبيه

على صحتها من عدمه، خروجٌ عن منهجه، بل عن طريقه، ومخالفٌ لما صرح به

(١) الشاطبية: ٥٧.

(٢) كنز المعاني: ق: ٢٤٩.

(٣) ضَعَّف الحديث؛ لأن فيه عطية العوفي. انظر: التيسير: ١٧٦.

هو نفسه حيث قال: «إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطّاه ولا نخلطه بسواه»<sup>(١)</sup>.

هذا؛ وقد وقفت على محاولة للشيخ المتولي -رحمة الله عليه- نقلها عن الجعبري، حاول فيها تسويغ اختيار حفص للضمّ، مع روايته الفتح عن شيخه، فقال: «قال الجعبري في شرح «الشاطبية»: قول الأهوازي: أبو عمارة عن حفص عن عاصم، والخزاز<sup>(٢)</sup> عن هبيرة عن حفص عنه بضمّ الضاد كلّ ما في (الروم)، صريح في أن حفصاً نقل الضم عن عاصم»<sup>(٣)</sup>.

وزاد الجعبري بعد هذا الكلام -والشيخ المتولي لم ينقله-: «وهذا جواب صحيح إن قصده الناظم»<sup>(٤)</sup> فإن قلت: كيف خالف من توقفت صحة قراءته عليه؟

قلت: ما خالفه، بل نقل عنه ما قرأه عليه، ونقل عن غيره ما قرأه عليه، لا أنه قرأ برأيه»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ٨٢٥.

(٢) أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر، البغدادي، مقرئ، ماهر، ثقة، قرأ على هبيرة وغيره، قرأ عليه ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما. توفي سنة (٢٨٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٨٦/١ - ٨٧، المعرفة: ٥١٢/٢، تاريخ بغداد: ٣٠٣/٤.

(٣) الروض النضير: ق: ٣٨١ - ٣٨٢.

(٤) يقصد به الإمام الشاطبي رحمه الله.

(٥) كنز المعاني: ق: ٢٤٩ - ٢٥٠، لكن يُردّ على هذا بأن حفصاً لم يتلق الضمّ عن عاصم نفيّه، حتى وإن كان عاصم أقرأه لبعض تلاميذه، وأيضاً: إن الضم وإن كان قرأ به عاصم إلا أنه لم يصلنا من الطرق المعتمدة، لا «التيسير» ولا «الشاطبية» - وهما عمدة الجعبري - ولا «النشر» ولا «الطيبة». والله أعلم.



وعليه، فإن ما أبهمه الأئمة: الداني ومكي والمؤلف، وغيرهم في عباراتهم حتى فهم من ظاهرها عدم قراءة حفص بالضم على عاصم، اتضح بهذا الكلام -أعني كلام الجعبري- أن ذلك الظاهر غير مرادهم، رحمة الله عليهم أجمعين؛ لأنه لا يمكن بحال -عندي- أن أولئك الأئمة يميزون قراءة منقطعة الإسناد.

وخلاصة القول في هذه المسألة: أن وجه الضم لحفص خارج عن طرق «التيسير» و«الشاطبية» و«النشر»، ومع ذلك -فكاتبه- يقرأ به تبعاً لمشايخه، وتحسيناً للظن بهم، فيما قرؤوا وأقرؤوا به، من أنهم لا يقرؤون إلا بأثر، ولا يشترط في مثلي أن يعلم جميع الأسانيد، وما كنت لأصبح بدعاً في منع هذا الوجه الذي أجازته علماء القراءات، مع خروجه عن جميع طرقهم الصغرى والكبرى، وما كتبت هذا إلا أمانة للعلم، وتقديماً للرواية على الدراية، وتبييناً لعدم انضباط منهج المتأخرين من المحررين في بعض المسائل. والله أعلم.

الثانية: مسألة: السكت بين السورتين لـ (خلف) في اختياره:

صرح المؤلف في موضعين بعبارة مطلقة، تدل بمنطوقها ومفهومها على أن أبا العزّ القلانسي في «إرشاده» روى عن خلف -في اختياره- بكمالها، أي من الروایتين: رواية إسحاق ورواية إدريس، السكت بين السورتين. وقال: «روى عنه -خلف- أبو العزّ في «إرشاده» السكت بين السورتين»<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ص: ٥٠٨.

وقال في موضع آخر: «واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت،... ونَصَّ له صاحب «الإرشاد» على السكت»<sup>(١)</sup>.

ودلالة هذا الكلام هي أن إسحاق وإدريس عن خلف يسكتان بين السورتين، وهذا فيه نظر من جهتين:

الأولى: أن «الإرشاد» ليس فيه لخلف إلا رواية واحدة وهي رواية إسحاق، وهي من طرق «النشر» وليس فيه رواية (إدريس) ألبتة.<sup>(٢)</sup>

الثانية: في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ رواية إدريس، ولكنها ليست من طرق «النشر» ولم يخترها المؤلف في طريقه.<sup>(٣)</sup>

وقد اضطرب -عندي- مذهب الشيخ الأزميري رحمه الله في هذه المسألة، فبعد أن قرّر أن السكت لإسحاق، وأنه الأولى ختم كلامه بالتصريح بقبول عموم كلام المؤلف فقال: «ولكن أخذناه -السكت- لإدريس أيضاً اعتماداً على ابن الجزري»<sup>(٤)</sup>.

فحسب المنهج الذي بنى عليه المحرّرون -وهو إمامهم- مذهبهم الصعب، كان عليه - رحمه الله - أن لا يأخذ بالسكت لإدريس بين السورتين، ولما كُتب

(١) انظر ص: ٦٥٩.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٥٥-١٥٦.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١١٠-١١١.

(٤) انظر: تحرير النشر: ق: ١٩٥ / ب، بدائع البرهان: ق: ١٠ و ١٧٦.

عليه أخذه؛ فكان الأسلم أن يكون من «الكفاية الكبرى» لا «الإرشاد» فهو هنا -رحمه الله- لم يخلط طريقاً بطريق، بل خلط كتاباً بكتاب.

وقد كان الشيخ المتولي -رحمه الله- أكثر دقة -عندي- وأسلم منهجية وطريقاً، حيث قال بعد أن ذكر ما سبق: «فكلام ابن الجزري المطلق يحمل على المقيد»<sup>(١)</sup>، وهذا هو الصواب.

وخلاصة القول: أن السكت بين السورتين خلف في اختياره إنما هو من رواية إسحاق، وعليه فيكون له -لخلف- وجهان: السكت وعدمه. والله أعلم.

### المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات

أصل مادة: (فَرَد) تدلّ على: الانقطاع عن الشيء<sup>(٢)</sup>، يقال: شجرة فاردة متنحية: انفردت عن سائر الأشجار، ومنه قول المسيّب بن علس: <sup>(٣)</sup>  
في ظل فاردة من السدر.

وقالت العرب: ظبية فارد منفردة: انقطعت عن القطيع، وناقة فاردة وجمل فارد، وقالوا: أفرد وانفرد واستفرد: إذا تفرد بالشيء<sup>(٤)</sup>.

(١) الروض النضير: ق: ٣٦-٣٧.

(٢) انظر: الأساس، والتاج (فرد).

(٣) اسمه زهير، ينتهي نسبه إلى ربيعة بن نزار، وهو خال الأعشى ميمون، وهو أيضاً أحد الشعراء الثلاثة المقلّين الذين فضّلوا في الجاهلية.

انظر: الخزائن: ٣/ ٢٤٠.

(٤) انظر: التاج (فرد).

أما اصطلاحاً: فلم أجد عند أهل القراءات من تعرّض لتعريفه غير الشيخين: المزاحي والمتولي رحمهما الله تعالى، لكن تعريف كلّ منهما لم يكن جامعاً مانعاً، فلم يشف الغليل لتوجّه النظر في كليهما.

أما الشيخ المزاحي فعرفه بقوله: «ومعنى قولهم (انفرد) أي: شذَّ، إذ الشاذ والمفرد واحد»<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ على هذا التعريف جعله (الانفراد) و (الشذوذ) سواء، وهو في الواقع أمر غير مسلّم؛ إذ لا يلزم من (الانفراد) أن تكون شاذّة في حقيقتها، بل قد تكون متواترة ومقروءاً بها، كما سيأتي. ولعلّه اتّبع المؤلّف في تعبيره في بعض المواضع بـ (شذَّ) وفي بعضها بـ (انفرد).

وأما الشيخ المتوليّ فعرفه بقوله: «هو -الانفراد- اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا التعريف نظر من جهتين:

الأولى: الإيجاز الشديد في التعريف حتى كاد لا يفهمه غير المختصين.

الثانية: قوله: (الرواة) لا يُسلّم هذا التعبير إلا من باب المجاز، لا حقيقة؛ لأن المعروف في مصطلح القراء، وخاصة عند المتأخرين منهم، أن (الرواة) هم تلاميذ القارئ، سواء كانوا بطريق مباشر، أو كانوا بواسطة؛ كرواة ابن كثير وأبي عمرو، وأنّ الآخذين عن هؤلاء الرواة مهما علّوا أو نزلوا يُطلق عليهم (طرق) أو (طريق).

(١) رسالته: ق: ٣١٥/ب.

(٢) الروض النضير: ق: ٣١٥/ب.

فعبارة الشيخ رحمه الله غير متّجهة من حيث الدّقة في التعريف؛ لئلا يفهم منها التحديد والاقتصار على (الرواة) في الانفرادة، وأما إن كان يقصد به (الرواة) العموم فيدخل (الطرق) فلا بأس حينئذ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، وهذا هو الظن بالشيخ.

ومن خلال تتبع (الانفرادات) في هذا الكتاب، يمكن أن تُعرّف بأنها: قراءة أو وجهٌ ينسبه واحد من أصحاب (الطُّرق) فقط إلى أحد (الرواة)، ويكون في ذلك مخالفاً لجميع الطرق المشهورة عنه.<sup>(١)</sup>

فقوله: (قراءة) هو ما كان من قبيل الكلمة القرآنية نحو كسر الراء من ﴿رِضْوَانُهُ﴾ [القتال: ٢٨]، حيث انفرد النهرواني عن أصحابه عن حمدون عن شعبة بكسر رائه فخالف جميع الناس عنه.<sup>(٢)</sup>

وقوله: (وجه) هو ما كان من قبيل الأداء كإخفاء التعوّد، أو كالأوجه الجائزة في وقف حمزة وهشام على الهمز، وذلك نحو انفرد الولي عن إسماعيل عن نافع بإخفاء التعوّد.<sup>(٣)</sup>

وقوله: (واحد من أصحاب الطرق) يقصد به كل مَنْ سوى الرواة العشرين، فيدخل في ذلك مثل: الأزرق والعلمي والنهرواني والكارزيني وغيرهم، بل ويشمل أيضاً أصحاب الكتب كالداني والشاطبي والهنلي وابن سوار وأبي الكرم وغيرهم.

(١) هذا التعريف لكاتبه.

(٢) انظر: ص: ١٦٥٠.

(٣) انظر: ص: ٦٤٥.

وقوله: (فقط) يقصد به ألا يوافقه أحدٌ في ذلك الوجه أو القراءة.<sup>(١)</sup>

وقوله: (الرواة) يقصد به الرواة العشرون؛ كقالون، وحفص، وروح، وإدريس، وغيرهم.

وقوله: (ويكون) أي (واحدُ الطرق) والضمير في (عنه) يعود على (أحد).

هذا - حسب رأي الباحث - هو ضابط (الانفراد) وحدها، وأمّا ما يزداد على ذلك في التعريف من بيان كونها شاذة لقارئ، ومتواترة لآخر، فهو وصف لا حدّ. والله أعلم.

والانفرادات في الكتاب ليست على درجة واحدة من الصحّة، ولا مرتبة واحدة من حيث القراءة بها أو عدمها، ولا من حيث القبول والرفض، فبعضها يكون: أ- متواتراً ومقروءاً به لكن لغير المنفرد به، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٥٣] قرأها حفص ويعقوب ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ بإسكان السين ولا ألف بعدها، وانفرد رويس عن يعقوب بـ ﴿أَسَاوِرَةٍ﴾ بفتح السين وألف بعدها كقراءة الباقيين.<sup>(٢)</sup> فانفراد رويس هنا وهو ﴿أَسَاوِرَةٍ﴾ متواترة ومقروء بها؛ لكن عن الباقيين وليست عنه، ولهذا لا يصح الحكم عليها بالشذوذ، ومع هذا أيضاً لا يقرأ له بها.

(١) هذا غالباً؛ لأن المؤلف قد ذكر في مواضع قليلة جداً: انفرد بكذا وتابعه كذا، فإذا أخذنا بدلائل اللفاظ فلا إشكال، وذلك للفرق بين (الموافقة) و(المتابعة) كما يظهر عند التأمل. والله أعلم.

(٢) انظر ص: ١٩٠٢ و ١٩٠٣.

ب- شاذة ولا يقرأ بها لأحد، لا للمنفرد ولا لغيره من العشرة، وذلك نحو ﴿لَا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦] انفرد روح بقراءتها (يُلَبَّثُونَ) بضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء<sup>(١)</sup>، وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها لأحد، لا لروح ولا لغيره، فهي شاذة؛ لأنها غير مروية عن أحد من القراء العشرة.

أما منهج المؤلف في الانفرادات:

فيظهر اهتمام المؤلف بالانفرادات من خلال مقدمة كتابه، حيث أشار فيها إلى تنبيهه على كل ما ورد منها عن أحد من القراء، فقال: «لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته ولا... وما انفرد به منفرد فذ»<sup>(٢)</sup>.

وباستقراء الكتاب اتضح أهمية الانفرادات عند المؤلف، وذلك من خلال العدد الكثير منها، حيث بلغت في جميع الكتاب (٣٤٤) انفرادة، صرح فيها بصيغة الانفراد كقوله: انفرد فلان...

يضاف إلى ذلك (١٠) عشرة مواضع عبّر فيها بصيغة الشذوذ، كقوله: شذ فلان.

فهناك خمسة مواضع عبّر فيها بصيغة التوهيم، كقوله: ووهم فلان.

وقد استخدم المؤلف عدة أساليب في ذكره للانفرادة:

١ - ينسب الانفرادة إلى صاحب الطريق عن الراوي، كأن يقول: «وانفرد

الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب».

(١) انظر ص: ١٧٨١، التمه: ٧٩٠.

(٢) انظر: ص ١٥٨.

وكقوله: «انفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة»<sup>(١)</sup>.

٢- ينسب الانفراد إلى المؤلفين ولا يذكر كتبهم، كأن يقول: «انفرد الهذلي عن الهاشمي...»<sup>(٢)</sup>، وكقوله: «وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح»<sup>(٣)</sup>.

٣- أحياناً ينسب الانفراد إلى المؤلف مع ذكر كتابه؛ مثلاً: «انفرد أبو العزّ في «كفايته»، وقوله: «انفرد سبط الخياط في «المبهبج»»<sup>(٤)</sup>، وقد يكتفي بإضافة كلمة (صاحب) إلى اسم الكتاب مع عدم ذكر المؤلف، كقوله: «وانفرد صاحب «التجريد»»<sup>(٥)</sup> وقوله: «انفرد صاحب «العنوان»»<sup>(٦)</sup>.

٤- ينسب الانفراد إلى الكتاب فقط، كأن يقول: «انفرد في «التجريد»، وقوله: «انفرد في «المصباح»»<sup>(٧)</sup>.

٥- أحياناً قليلة جداً يقدّم القراءة أو الوجه ثم يعقب عليه بأنه انفراد.<sup>(٨)</sup>

كانت تلك النقاط هي ما تراءت للباحث في كيفية عرض المؤلف للانفراد، وبقيت نقاط أخرى متعلّقة بمنهجه فيها؛ منها:

(١) انظر ص: ١٢٣٧.

(٢) انظر ص: ٦٩٠.

(٣) انظر ص: ١٢٩٢.

(٤) انظر ص: ٩٠٢.

(٥) انظر ص: ١٢٤٦.

(٦) انظر ص: ١٢٦٧.

(٧) انظر ص: ١١٥٦.

(٨) كما في ص: ١٦٥٣.



- ١ - أنه أحياناً بعد ذكره للانفراد يعقّب عليها بالحكم، كأن يقول: «وانفرد به في «التذكرة» ليعقوب، وهو غريب»<sup>(١)</sup>.
- وكقوله: «وانفرد.. فخالف سائر الرواة».
- وكقوله: «وانفرد سبط الخياط.. ولم أجد ذلك في مفردة الشريف»<sup>(٢)</sup>.
- ٢ - تعليله وتوجيهه في بعض الأحيان لبعض الانفرادات، كقوله: «وانفرد... من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل»<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - يذكر أحياناً مَنْ تابع المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد ابن مهران... وتابعه على ذلك الهنلي...»<sup>(٤)</sup>.
- ٤ - عكس التي قبلها، وهي أنه يذكر سلف المنفرد في انفرادته، كقوله: «وانفرد الصفراوي...، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري»<sup>(٥)</sup>.
- ٥ - يذكر أحياناً انفرادات عن رواية ليسوا من طرقه أصلاً، كقوله: «انفرد الولي عن إسماعيل عن نافع»<sup>(٦)</sup>.
- ٦ - أحياناً يستطرد بنسبة (الانفراد) إلى من قرأ بها من السلف، كقوله: «وهي قراءة زيد بن علي، وعبد الله بن الزبير»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر ص: ١٨٤٨.

(٢) انظر ص: ١٦٦٨.

(٣) انظر ص: ٧٣٠.

(٤) انظر ص: ١١٨٨.

(٥) انظر ص: ٩٣٩.

(٦) انظر ص: ٦٤٥.

(٧) انظر ص: ١٧٢١.

وكقوله أيضاً: «وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح...»<sup>(١)</sup>.

٧- الترجيح أحياناً، كما فعل في انفراد ابن شنبوذ عن أبي عمرو في إدغام ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] قال: «والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول ورعياً للنصوص»<sup>(٢)</sup>.

٨- أنه في قسم (الفرش) يحيل على الانفرادات التي ذكرها في الأصول. والله تعالى أعلم.

#### المبحث العاشر: منهجه في إفراد القراءات وجمعها<sup>(٣)</sup>

عادة السلف والقرون الأربعة الأول هو إفراد كل رواية على حدة، فمن أراد الجمع لاثنين أو ثلاثة أو أكثر لا بد أن يقرأ ختمة كاملة لراوٍ واحد.

فمثلاً: يقرأ ختمة لقالون، ثم أخرى لورش، ثم أخرى للبزي...، وهكذا حتى ينتهي من السبعة أو العشرة، حتى ولو استمرّ زمناً طويلاً، وفي هذا دلالة على عظم همهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب رواياته.

فلما كانت المائة الخامسة وفترت الهمم، وتقاصر الطلب، وقُصِدَت سرعة

(١) انظر: نفس المصدر.

(٢) انظر ص: ٧٢٧.

(٣) انظر ص: ١٥٦٧، الإنحاف: ١٧-١٩.

التلقي والانفراد، ظهر جمع القراءات المتعدّدة في ختمة واحدة، بحيث يقرأ الشخص ختمة يجمع فيها القراءات السبع بل والعشر.

هذا، وقد عقد المؤلّف باباً لهذا الجانب وضح فيه أن أحداً من أئمة القراءة لم يتعرض له في تأليفه؛ سوى إشارة قليلة عند الصفراوي في «إعلانه» مع أنه «باب عظيم الفائدة، كثير النفع، بل هو ثمرة أبواب الأصول، ونتيجة تلك المقدمات والفصول»<sup>(١)</sup>.

ومن هنا يُلحَظ موقف المؤلّف من هذا الباب، وهو أنه من العلماء القائلين به المجوّزين له، والذين قرّروه وتلقّوه بالقبول، ويمكن توضيح منهجه في هذا الباب في النقاط الآتية:

١ - عدم السماح بالجمع إلا لمن أفرد القراءات، وأتقن معرفة الطّرق والروايات، وقرأ لكل قارئ ختمة على حدة.

٢ - الأخذ في الجمع بجزء من أجزاء (٢٤٠) أي أن يقرأ الطالب في المجلس الواحد (ربع) حزب.

٣ - الأخذ في الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، أي نصف حزب في المجلس الواحد.

٤ - إلزامه من يريد تحقيق علم القراءات وإحكام تلاوة الحروف؛ بأن يحفظ كتاباً كاملاً يستحضر به الاختلاف، ومعرفة اصطلاح ذلك الكتاب وطرقه.

(١) هذا نص كلام المؤلّف ص: ١٥٦٧.

٥ - تبيينه الفرق بين الخلاف الواجب والجائز، وأن خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخل القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال الرواية، بينما خلاف الأوجه ليس كذلك؛ إذ هو على سبيل التخيير، ولا يخل ترك شيء منه في الرواية.<sup>(١)</sup>

٦ - لما بين مذهبي الجمع وهما: الجمع بالحرف؛ وهو مذهب المصريين،<sup>(٢)</sup> والجمع بالوقف وهو مذهب الشاميين<sup>(٣)</sup> ركب مذهباً بين المذهبين، فقال:

«ولكنني ركب من المذهبين مذهباً: فأبتدئ بالقارئ، وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئ فيها خُلف وقفت وأخرجته معه، ثم وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائع جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف»، قال: «فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف مع مراعاة حسن الأداء وكمال القراءة».

٧ - اشتراطه أربعة أمور على جامعي القراءات، وهي:<sup>(٤)</sup>

أ. رعاية الوقف.

ب. رعاية الابتداء.

(١) انظر ص: ١٥٧٨.

(٢) وصفه المؤلف بقوله: «وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ وأخصر، ولكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن أداء التلاوة». ص: ١٥٨٠.

(٣) وصفه المؤلف بقوله: «وهو أشد في الاستحضار، وأشد في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً». ص: ١٥٨٠.

(٤) انظر ص: ١٥٨٥.

ج. حسن الأداء.

د. عدم التركيب.

٨- رده على مَنْ يُلْزَم تقديم شخص بعينه في الجمع، وعده ذلك دلالة على عدم مهارة فاعله<sup>(١)</sup>.

٩- استدراكه على بعض من سبقه في ذكره شروط الجمع، حيث بيّن المؤلف أن بعضها يتّجه إليه النظر، وأنها (ليست وافية بالقصد).<sup>(٢)</sup>

١٠- إضافته نوعاً رابعاً من أنواع الجمع سَمّاه (التناسب)<sup>(٣)</sup>.

هذا ما اتضح للباحث في منهج المؤلف في هذا الجانب. والله أعلم.

تتميم:

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله: «ومنهم -القراء- من يجمع القراءات فيقول: «ملك» «مالك» «ملاك» وهذا لا يجوز، لأنه إخراج للقرآن عن نظمه»<sup>(٤)</sup>.

هذا الذي ذكر الإمام رحمه الله ليس هو المراد بـ (الجمع) هنا -وهو يشير إلى مذهب الجمع بالحرف وهو مذهب المصريين-، بل المراد نوع آخر من الجمع، نضرب له هذا المثال:

(١) انظر ص: ١٥٨٥.

(٢) انظر ص: ١٥٨٤.

(٣) انظر ص: ١٥٨٥.

(٤) انظر: تلبس إبليس: ١٢٣.

قوله تعالى ﴿وَمَاءَ أُنْثَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، لو أريد جمعها للسبعة لكان كالتالي:

١ - نبدأ بقالون بقصر المنفصل في ﴿وَمَاءَ أُنْثَكُمُ﴾ وإسكان الميم في ﴿نَهَاكُمْ﴾، وهنا يوافق أبو عمرو فقط.

٢ - ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، وهنا لا يوافق أحد.

٣ - نعطف ابن كثير من قوله ﴿فَخُذُوهُ﴾ بصلة الهاء، وصلة الميم في ﴿نَهَاكُمْ﴾ وصلة الهاء أيضاً في ﴿عَنْهُ﴾، ولم يوافق أحد.

٤ - ثم نأتي بالتوسط في المنفصل لقالون، وإسكان الميم، ويوافق أبو عمرو وابن عامر وعاصم.

٥ - ثم نعطف بصلة الميم له أيضاً، ولا يوافق أحد.

٦ - ثم نأتي بالإمالة في الألف بعد التاء من ﴿ءَأُنْثَكُمُ﴾ وبعد الهاء من ﴿نَهَاكُمْ﴾ وهذا للكسائي فقط.

٧ - ثم نأتي بالإشباع في المنفصل، والقصر في البدل، والفتح في ذات الياء من ﴿ءَأُنْثَكُمُ﴾ و ﴿نَهَاكُمْ﴾، وهذا لورش فقط.

٨ - نعطف بتوسط البدل وتقليل ذات الياء في الكلمتين.

٩ و ١٠ - نعطف بإشباع البدل والفتح والتقليل في ذات الياء في الكلمتين.

(وهذان وجهان)

١١- ثم إشباع المنفصل وقصر البدل والإمالة في الألف بعد التاء والهاء في الكلمتين لحمزة فقط.

هذا أنموذج لجمع القراءات بالسبعة، وهو لا شك أنه جائز ومعمول به عند القراء، وليس هو كما ذكر ابن الجوزي رحمه الله فذلك مردود. والله أعلم

### المبحث الحادي عشر: اختياراته

الاختيار هو اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقي.<sup>(١)</sup>

وبيان ذلك: أن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ القراءات من عدد من الشيوخ ويحاول ما استطاع الأخذ عن أكبر قدر ممكن، فإذا ما أراد الإقراء فإنه لا يقرئ -غالباً- بكل ما سمع، بل يختار من مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضاً آخر فلا يقرئ به.

وقد كان (الاختيار) سائغاً ومسموحاً به في العصور المتقدمة، بل قبل أن تنضبط القراءات وتصبح علماً منفرداً بحد ذاته، وقبل أن تتأصل أصوله وقواعده وشروطه.

فكان كل واحد من القراء وغيرهم من أصحاب الكتب اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأرجح عنده والأحسن، والأوّل في نظره، فاختار طريقه ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به فنسب إليه، ولم يمنع

(١) لم أجد من عرّف (الاختيار) أو تعرّض له ممن أطلعت على كتبه من المتقدمين، انظر: الأحرف السبعة للقارئ: ١٨١.

واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وأجازه، وكل واحد من هؤلاء روي عنه اختياران أو أكثر.<sup>(١)</sup>

ولا يفهم من صنيعهم هذا، أن اختيارهم مبني على الرأي والاجتهاد والقياس، لا وكلاً، فالأمة كلها مجمعة على أن (القراءة سنّة)، والأدلة الواردة عن الصحابة والتابعين وأئمة القراءة بعدم تجاوز المروي، وبعدم الاجتهاد في القراءة؛ أعني الاجتهاد المؤدّي إلى استحداث غير ما قرئ به، كثيرة جداً.

فإذا ما وجدت عبارة (اختيار فلان) أو ما شابهها، فيجب أن لا تفسّر بأنها استحسان منه أو اجتهاد، حاشى العلماء من ذلك، فإنهم أجمعوا -كما سلف- على تحريم ذلك.

ومصداق ذلك؛ أنه كثيراً ما تطرّد الرواية عن الإمام في بعض حروف القرآن، على وجه واحد، حتى يصير أصلاً من أصوله، ثم يخالف أصله هذا في موضع واحد أو أكثر، مثل:

أ- حفص يقرأ سائر الألفات بالفتح، ولم ترد عنه الإمالة في جميع القرآن إلا في كلمة واحدة وهي ﴿بَجَرْنَهَا<sup>(٢)</sup>﴾ [هود: ٤١].

ب- أبو جعفر يقرأ الفعل «يَحْزَنُ» بفتح الياء وضمّ الزاي في جميع القرآن إلا

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٤٦/١ - ٤٧.

(٢) انظر: ص: ١٢٢٩.



في الموضع الذي في سورة (الأنبياء) فإنه يضم الياء ويكسر الزاي، وعكسه في ذلك تماماً نافع.<sup>(١)</sup>

إلى غير ذلك من الأمثلة وهي كثيرة، مفادها: أن لا مسوّغ لذلك إلا اتباع الرواية، وليس للقياس مدخل أو اعتبار، وإلا لما رأينا كثيراً من أئمة اللغة ينكرون بعض القراءات التي جاءت مخالفة لما ضبطوه وعلموه من قضايا اللغة.

#### أما (اختيارات) المؤلف:

فلم يقف المؤلف في كتابه موقف الناقل لأقوال من سبقوه دون تمحيص وتعقيب لأرائهم ومنقولاتهم فحسب، بل وقف موقف الناقد البصير، والحكم الخبير، المؤهل للحكم، والمستحق لإدلاء دلوّه، فما من مسألة شائكة وجد فيها خلاف أو اختلاف بين كبار علماء القراءات؛ سواء كانت في (الطرق) أو (الروايات) أو (الأوجه) إلا وكان للمؤلف موقف إيجابي تجاه تلك المسألة.

هذا، وقد بلغت (اختياراته) سبعة وأربعين (٤٧) اختياراً<sup>(٢)</sup>، لم يتبع المؤلف صيغة واحدة في الدلالة على ذلك، وإنما نوع العبارة، وأوضح الإشارة، وعقب بالتصريح دون التلويح.

(١) انظر ص: ١٦٦٠.

(٢) اعتبرت فيها كل ما فهمت أنه يدخل ضمن (الاختيار) سواء أكان بصيغة (الشهرة) أو (التصويب) أو (الأخذ). والله أعلم.

فتراه أحياناً يقول: (به نأخذ وله نختار)<sup>(١)</sup>، وأحياناً (وهو اختياري)<sup>(٢)</sup> و(المختار عندنا)<sup>(٣)</sup>، و(وأختاره)<sup>(٤)</sup>، و(لكنني أختار)<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك مما هو مبين في محله من «التحقيق». والله أعلم.

### المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء

اختلف صنيع مؤلفي كتب القراءات في هذا الباب، فمنهم من أهمله أصلاً كابن مجاهد في «السبعة»، وابن مهران في «الغاية»، ومنهم من جمعه مع الكلام على (البسمة) كصاحب «الكامل» وغيره، ومنهم من جعله آخر كتابه، وهم جمهور المشاركة - ومنهم المؤلف - والمغاربة.

ولتوضيح منهج المؤلف في هذا الباب، يلاحظ أنه حصر الكلام عليه في ثلاثة مطالب:

#### المطلب الأول: في سبب وروده

وفيه يبين سبب اختلاف العلماء في وروده، مع بيان أن سببه هو انقطاع الوحي عن رسول الله ﷺ، ولما قال المشركون: قلى محمداً ربّه، نزلت

(١) انظر ص: ٧٣٥.

(٢) انظر ص: ٧٦٤.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ٨٤٦.

(٥) انظر ص: ١٣٧٧.

«وَالضُّحَى» فقال النبي ﷺ: «الله أكبر» وأمر أن يفعل ذلك إذا بلغ «وَالضُّحَى» مع خاتمة كل سورة حتى يختم<sup>(١)</sup>.

ووصف المؤلف هذا القول بأنه للجمهور، ثم ذكر أقوالاً أخرى كثيرة، وصف أحدها - وهو أن التكبير من النبي ﷺ كان بسبب رؤيته جبريل عليه السلام على هيئته الحقيقية التي خلقه الله بها - بأنه قول قوي جيد؛ إذ التكبير إنما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهول<sup>(٢)</sup>.

#### المطلب الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته

أما من ورد عنه فذكر أنه عن سائر القراء، لكن اختلفت عبارته في ذلك، إذ صرح بأنه (صح) عن أهل مكة؛ قرائهم وعلمائهم وأئمتهم، ومن روى عنهم صحة؛ استفاضت واشتهرت، وذاعت وانتشرت حتى بلغت حد التواتر.

وأيضاً: صحّت عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري. وأما بقية القراء فلم يعبر عنهم بـ (صح) بل اكتفى بأنها: وردت عن سائر القراء.

وأما: أين ورد ؟:

فقد أطل المؤلف الكلام على هذه الجزئية بما محصله:

(١) انظر ص: ١٩٧٥.

(٢) انظر ص: ١٩٨٠.

أنه ورد من أوّل «وَالضُّحَى» وقيل: من أوّل «أَلَمْ نَشْرَحْ»، وذكر في ذلك أحاديث ستة بسنده إلى (البزي).<sup>(١)</sup>

وبيّن أن سبب الخلاف في ذلك هو: هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها؟ فاختلفت نظرتهم لذلك مع تأكيده عدم صحة القول بأن التكبير هو من آخر (الليل) وتأويل ما ورد من ذلك بأن المراد هو أوّل (الضحى) قال: «وهذا الذي ذكره من أن المراد بآخر (الليل) هو أوّل (الضحى) متعين؛ إذ التكبير إنما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، وهي دائرة بين ذكر (الضحى) وأوّل (ألم نشرح) لم يذكر في شيء منها (والليل)، فعلم أن المقصود بذكر آخر (الليل) هو أوّل (الضحى) كما حمله شراح كلام الشاطبي قال: هو الصواب بلا شك.»<sup>(٢)</sup>

ثم تكلم المؤلف على انتهائه هل هو: آخر سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المغاربة؟ أو هو أول سورة (الناس) كما ذهب إليه جمهور المشارقة فلا يكبر في آخرها؟ وبيّن أن الوجهين مبنيان على الأصل المتقدّم؛ وهو هل التكبير لأوّل السورة أو لآخرها؟ وهذا هو الفاصل في المسألة، قال: ومن وجد في كلامه خلاف ذلك فإنما هو بناء على غير أصل، أو مراده غير ظاهره.

وقد صحّح المؤلف المذهبين جميعاً، وأفاد أنهما لا يخرجان عن النصوص، وردّ على أبي شامة رحمه الله الذي جعل في المسألة مذهباً ثالثاً؛ وهو أن التكبير مشروع بين كل سورتين بأنه قول لم يذهب إليه أحد صريحاً، وعدم صحته في بعض المواضع.

(١) انظر ص: ١٩٨٣-١٩٩٧.

(٢) انظر ص: ١٩٩٧.

### المطلب الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به

أمّا صيغته فنقل اتفاقهم على لفظ (الله أكبر)، ثمّ اختلافهم في زيادة (التهليل) قبله نحو (لا إله إلا الله والله أكبر) وذكر -بعد أن صحّح هذه الزيادة- حديثاً بسنده إلى البزي، ونقل له شاهداً عن النبي ﷺ فيما رواه النسائي، ثمّ ذكر زيادة أخرى بعده، وهي التحميد (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد) وصحّح ذلك<sup>(١)</sup>.

أما حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين فأطال الكلام فيه وجعله مبنياً على الأصل المتقدم هل التكبير لأول السورة أو لآخرها<sup>(٢)</sup>.

وتظهر فائدة الاختلاف في جواز أو منع بعض الأوجه في حالة الوصل والوقف، وقد بيّنها المؤلف، وأوصلها إلى عشر نقاط مهمّة للقارئ<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

### المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول «النشر»

ما إن انتهى المؤلف من «كتابه» وعرضه على الناس، حتى استقبلوه وقبلوه بإحسان ورضاً تامين، فكثُر ورّاده، وتعدّد المستقون منه ما بين راشف، وكارع، ومرتبو، فأقاموا عليه الدراسات، منهم من اختصره، ومنهم من نظّمه، ومنهم من حرّره، وما ذلك كلّه إلا دلالة على ما لهذا الكتاب من مكانة في فنّه، وها أنذا أذكر ما وقفت عليه من ذلك:

(١) انظر ص: ٢٠١٥-٢٠١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠١٩.

(٣) انظر ص: ٢٠٢٤-٢٠٣١.

- ١- المؤلف نفسه: حيث اختصره في مؤلف سَمَّاه «تقريب النشر» وكان قبل ذلك نَظَّمه وسَمَّاه «طيبة النشر» كما سيأتي الحديث عنه في المبحث الآتي.<sup>(١)</sup>
- ٢- طاهر بن عرب<sup>(٢)</sup>، تلميذ المؤلف، نَظَّم «النشر» في ألفية، وسَمَّاه «القصيدة الطَّاهرية»<sup>(٣)</sup> قال في مقدمتها:

على ما هو المشروح في نشر شيخنا      إمام الهدى شمس العدالة والعدالة  
محمد المدعو بالجزري مَنْ      هو الآية الكبرى هو الحسن للملا

٣- عمر بن قاسم النشار، من أهل القرن التاسع، اعتمد على «النشر» في مواضع من كتابه «البدور الزاهرة»<sup>(٤)</sup>.

- ٤- الإمام عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، جلال الدين السيوطي، ولد سنة (٨٤٩ هـ) وتوفي سنة (٩١١ هـ) وشهرته تغني عن الإطالة في ترجمته هنا، رأيته استفاد من «النشر» في ثلاثة كتب من كتبه، «الإتقان»، و«التجوير في علم التفسير»، و«معترك الأقران» صرَّح في بعضها بالمؤلف، وسكت في بعضها، وبالمقابلة اتضح أن المراد «النشر»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ١٩٩.

(٢) عالم فاضل، مدقق، مقرئ، أبو الحسن، ولد سنة (٧٨٦ هـ) حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، قرأ القراءات كثيراً على المؤلف، وقد ترجمت له (سلمى) بنت المؤلف ترجمة حافلة ألحقها بغاية النهاية لأبيها، انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٩-٣٤١.

(٣) منها نسخة في مكتبة الحرم المكي.

(٤) انظر البدور الزاهرة: ٧ و ٢١ و ٢٢ و ٥٣، وغيرها من المواضع.

(٥) انظر: الإتقان: ١/ ١٣٣ و ١٤٢، ٢١٠، ٢١١، على سبيل المثال لا الحصر، ومعترك الأقران: ١/ ١٢٧-١٢٩، وغيرها.

٥ - محمد بن أحمد القاهري، كان حياً سنة (٩٠٥ هـ)<sup>(١)</sup>، حيث شرح «القصيدة الطاهرية» السابقة الذكر، وسمّى كتابه «بحر الجوامع»<sup>(٢)</sup> وشرحها بكلام «النشر» بحذافيره، فلا مبالغة إذا قيل إنه نسخة مختصرة لكتاب «النشر».

٦ - أحمد بن محمد القسطلاني، صاحب «لطائف الإشارات» اعتمد على «النشر» اعتماداً كلياً فكل ما فيه مما هو متعلق بالقراء والقراءات سواء الأصول والفرش فهو نفسه كلام «النشر».

وذكروا أيضاً<sup>(٣)</sup>: أن له كتاباً شرح فيه «النشر» بعنوان «نشر النشر في القراءات العشر»<sup>(٤)</sup>.

٧ - الشيخ أحمد بن محمد بن عمر، الحفاجي، شهاب الدين، توفي سنة (١٠٦٩ هـ) اعتمد عليه في تحرير بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، التي أخطأ فيها الإمام البيضاوي رحمه الله<sup>(٥)</sup>.

---

(١) وهي السنة التي انتهى فيها من شرحه المذكور، وبالتحديد في شهر جمادى الثانية، ولم أجد ترجمته فيما لدي من مصادر. ويتضح من كتابه أنه عالم بالقراءات والأصول واللغة، حيث إن جلّ اعتراضاته على المؤلف -ابن الجزري- إنما هي أصولية، هذا وقد زاد على القراء العشرة، قراءات أبي حاتم السجستاني وأبي عبيد القاسم بن سلام. وجميع ما في كتب «الإقناع» و«جامع البيان» و«الاستغناء» وغير ذلك.

(٢) منه نسخة وحيدة في: جامع الزيتونة بتونس تحت رقم: ٣٨٤ في ٨٨٢ وجه.

(٣) انظر: الفهرس الشامل: ٢٠٥.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة: أسعد أفندي / إستانبول ٣٠ / ٤.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٥٣٢ / ٤ و٢٩١ / ٩ و٣٩٣، وغيرها.

٨- مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري،<sup>(١)</sup> له «تحرير النشر»<sup>(٢)</sup> وهو من أقوى من كتب عنه.

٩- خاتمة الحفاظ، الشيخ المتولي،<sup>(٣)</sup> له «الروض النضير».

وهذا الشيخ هو عمدة كل من جاء بعده، حتى سمّوه بـ (ابن الجزري الصغير)، ويا حبذا لو أخرج كتابه «الروض» بتحقيق علمي مدروس.

١٠- الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد، البناء، الدميّاطي، قرأ على الشيخ سلطان المزاحي وغيره، ألف «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» و«مختصر السيرة الحلبية» توفي سنة (١١١٧ هـ) بالمدينة المنورة.

بنى كتابه «الإتحاف» على «النشر» حتى كاد أن يكون نسخة منه، لو استثنينا قراءات الأربعة الزائدة على العشر، وتوجيه القراءات. والله أعلم.

هذا، وقد قام بعض الباحثين المعاصرين بدراسة لغوية في «النشر» سمّاها: «من قضايا اللغة والنحو في كتاب «النشر»»<sup>(٤)</sup> والله تعالى أعلم.

---

(١) المتوفى بمصر سنة (١١٥٥ هـ) قالوا عنه: هو سيّد من بحث في هذا الشأن وبصّر، وأجاد في القول وما قصّر. انظر: المتولي وجهوده في القراءات: ١٤٥-١٤٧.

(٢) منه نسخة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة تحت رقم (١٣٨٨) في ٣٣ق، وهو مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ١٦٧.

وقد كتبت عنه رسالة علمية بعنوان: «الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات» للمهاجستير بقلم فضيلة شيخني المشرف د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، فلتراجع، وكتابه المذكور مطبوع.

(٤) البحث من تأليف د/ فؤاد أحمد السيد الخطاب رحمه الله، خرج منه بفوائد هامة أجملها في نهاية البحث، منها قوله: (اشتمال «النشر» على قضايا لغوية ونحوية وصرفية وصوتية) انظره ص: ٨٥.



## المبحث الرابع عشر

المسائل التي في «الطبية» وليست في «النشر» وبالعكس

«الطبيّة» وتسمّى أيضاً «طبيّة النشر في القراءات العشر» هي نظمٌ لكتاب

«النشر» هذا، نظمه المؤلّف نفسه، وسَمّاها بهذا الاسم، فقال في بدايتها: <sup>(١)</sup>

ضمّنتها كتاب نشر العشر      فهي به «طبيّة في النشر» <sup>(٢)</sup>

وقال في نهايتها:

وها هنا تمّ نظام «الطبيّة»      ألفيّة سعيدة مهذّبة

وقد ابتدأ المؤلّف في هذا النظم آخر رجب سنة (٧٩٩ هـ) بعد أن وصل

إلى الروم، أي: بعد أن شرع في تأليف «النشر» بخمسة أشهر تقريباً، ثم انتهى

من نظم «الطبيّة» في شعبان من نفس السنة، وذلك قوله بعد البيت الثاني

المذكور:

بالرّوم من شعبان وسط سنّة      تسع وتسعين وسبعمائة

(١) انظر: الطبية: ٣٤.

(٢) قال ابن الناظم: «في تسميتها -الأرجوزة- «طبيّة» بذلك تورية حسنة تامّة؛ تستخدم في معانٍ من طيب الرائحة ومن الحياة.».

هذا وقد استخدم الشعراء هذا المركّب «طبيّة النشر» في وصف المرأة الجميلة، الزكية الرائحة، قال جميل:

خليليّ عوجا اليوم حتّى تسلّم      على عذبة الأنياب طبيّة النشر

وقال عروة الرحال:

أكلتُ دماً إن لم أرُ غلّك بضرة      بعيدة مهوى القرط طبيّة النشر

انظر: شرح الطبية: ٣٤، شرح النويري: ٢٦٨/١، شرح الحماسة: ١١٧١/٢، سمط اللآلي: ٦٧٢/٢.

ثم ختم «النشر» في ذي الحجة من نفس السنة، أي بعد الانتهاء من نظم «الطَّيِّبَةِ» بأربعة أشهر تقريباً<sup>(١)</sup>.

وهذا يوضح عدم دقة عبارة النويري رحمه الله عند قول المؤلف في «الطَّيِّبَةِ»:

وهذه الرواة عنهم طُرُقُ أصحّها في «نشرنا» يحقّق

قال: «قوله (يُحَقِّق) المناسب (محقّق)؛ لأن «النشر» مقدّم في التأليف على «الطَّيِّبَةِ»»<sup>(٢)</sup>.

فقوله هذا إن كان يريد به «النشر» كلّهُ، فغير مسلّم كما اتّضح، وإن كان مقيداً بمبحث «الطُّرُق» فقد يكون له وجه. والله أعلم.

بعد هذا، يتّجه سؤال مهمّ، وهو: هل كلّ ما في «الطَّيِّبَةِ» هو في «النشر» أم أن في أحدهما ما ليس في الآخر؟

فالجواب هو: أن المؤلف لم يقصد بنظمه «الطَّيِّبَةِ» أن تكون نسخة مكرّرة لما في «النشر» حذو القذّة بالقذّة، أو حذو الحافر بالحافر، وإنّما جعل بينهما خلافاً واختلافاً، مع بقاء التوافق في المضمون والمطلوب، وهذا ما يبيّنه قوله نفسه: (ضمّنتها) وليبان ذلك يقال:

(١) شرح الطَّيِّبَةِ: ٣٣٧-٣٣٨.

(٢) انظر: شرح النويري: ١/٢٦٨.

لم تنفرد «الطَّيِّبَةُ» عن «النشر» في شيء؛ فكل ما فيها فهو في «النشر» والعكس غير صحيح، إذ في «النشر» ما ليس في «الطَّيِّبَةُ» وذلك كالتالي:

#### ١ - الأسانيد والطرق:

أما الأسانيد، فلم يذكرها المؤلف في «طبيته» ألبتة، وأما (الطُّرُق) فاكتفى بذكر عددها إجمالاً، والإحالة إلى «النشر» لمعرفة، فقال بعد أن ذكر القراء العشرة ورواتهم<sup>(١)</sup>:

وهذه الرواة عنهم طُرُق      أصحُّها في نشرنا يُحقِّق  
بأثنين في اثنين وإلا أربع      فهي زها ألف طريق تجمع

#### ٢ - الانفرادات:

جميعها التي في «النشر» لم يعرَّج عليها في «الطبية» إلا في كلمات، وهي:

الأولى والثانية ﴿الْتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] و﴿الْتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] قال في «النشر»: «انفرد أبو الفتح عن قالون بالوجهين؛ الحذف والإثبات في الوقف...، وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نسيط ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً إلا من طريق أبي مروان...، وسائر الرواة عن قالون على خلافه.»<sup>(٢)</sup>

(١) الطَّيِّبَةُ: ٣٣.

(٢) انظر ص: ١٥٥٨-١٥٥٩.

ثم قال في «الطَّيِّبَةِ»:

..... التلاق مع

..... تنادُ خُذْ دُمُ جُلْ وقيل الخُلف بر<sup>(١)</sup>

ويلاحظ أن المؤلّف عبّر بصيغة التمرّض (قيل).<sup>(٢)</sup>

الثالثة: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

الرابعة: ﴿فَظَلْتُمْ تَفْكَهُونُ﴾ [الواقعة: ٦٥].

الكلمتان تخصّصان تشديد (التاء) فيهما من ﴿تَمَنَّوْنَ﴾ و﴿تَفْكَهُونُ﴾ للبرزي، قال في «النشر»: «لم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق - الزينبي -، ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتهما إلا إليه»، قال: «ولو لا إثباتهما في «التيسير» و«الشاطبية» والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نصّ البرزي لما ذكرتهما؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا، وذكر الداني لهما في «تيسيره» اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما.<sup>(٣)</sup>»، وقال في «الطّيبة»:

..... هُذْ وفي الكلّ اختلف له وبعد «كنتم» ظلّتم وصف<sup>(٤)</sup>

(١) الطّيبة: ٦٠، شرح الطّيبة: ١٦٢.

(٢) انظر: الإنحاف: ٣٧٨.

(٣) انظر: ٢/ ٢٣٥.

(٤) الطّيبة: ٦٧.

هذا وقد وجدت عبارة للدمياطي<sup>(١)</sup> توضح خلوّ «الطيبة» من الانفرادات، وهي قوله:....انفرد الحنبلي، فلا يقرأ به، ولذا أسقطه من «الطيبة» على عادته في «الانفرادات»<sup>(٢)</sup>.

ويضاف إلى ذلك كلمتان ذكرا للسوسي في «الطيبة» مع تصريحه في «النشر» أنه لا يقرأ بهما له، وهما:

الخامسة: إمالة الراء والهمزة معاً في ﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] الذي بعده ساكن، بالنسبة إلى السوسي.

السادسة: إمالة الهمزة في ﴿وَنَآ﴾ [الإسراء: ٨٣].

أمّا الخامسة فذكر أنها ليست من طرق «الشاطبية» ولا «النشر»، بل صرح أنه لا يقرأ له<sup>(٣)</sup> بهما، ومع ذلك حكاها في «الطيبة» ب (قيل).

وأمّا السادسة فذكر أن الرواة عنه من جميع الطرق أجمعوا على الفتح، قال: «لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً»<sup>(٤)</sup>.

ومع هذا أيضاً فقد ذكره في «الطيبة» ب (قيل)<sup>(٥)</sup>، قال رحمه الله:

وقيل قبل ساكنٍ حرفي رأى عنه ورا سواه مع همز نأى<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ترجمته ص: ١٩٨.

(٢) الإتحاف: ١٤٩، وقد تكرر منه هذا المعنى في مواضع، مثلاً في: ٢٤١، ٢٥٤، ٣١٣، ٣١٤.

(٣) انظر ص: ١٢٤١.

(٤) انظر ص: ١٢٣٤.

(٥) انظر: شرح الطيبة: ١٣١، الإتحاف: ٢١١-٢١٢ و ٢٨٦.

(٦) الطيبة: ٥٤.

والله تعالى أعلم.

- ذكر في «النشر» التقليل في ﴿بَكَى﴾ [البقرة: ٨٢] و﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤] لأبي عمرو من روايته بخُلف، لكنّه في «الطيّة» قصر الخلاف للدوري فقط فقال:

..... الحُلفُ طوى قيل متى

بلى.....<sup>(١)</sup>

- ذكر في «النشر» أن أبا عمرو من روايته له الوجهان، الغيب والخطاب في ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠]<sup>(٢)</sup> لكنه قصر الخلاف في «الطيّة» عن السوسي، فقال:

..... يعقلوا طِب ياسرا

خُلفٌ.....<sup>(٣)</sup>

والله أعلم.

(١) الطيبة: ٥٢، وانظر: شرح الطيبة: ١٢٢، الإتحاف: ١٤٥ و ١٥٧ و ١٦٣ و ١٧٦ و ٢٠٧ و ٢٥٠، ٣٥٧، ٣٧٩، وغيرها.

(٢) انظر ص: ١٨٤٥، الطيبة: ٢٩٢، الإتحاف: ٣٤٣.

(٣) الطيبة: ٩٠.

## الفصل الثاني:

دراسة الموارد، وقسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: الموارد الأصيلة في القراءات، وهو قسمان:

أ- القسم الأول: الكتب التي استقى منها المؤلف الطرق.

ب- القسم الثاني: الكتب التي ليست في مبحث الطرق

المبحث الثاني: الموارد من غير كتب القراءات





## القسم الأول

كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق  
وأذكرها مرتبة حسب الأكثرية في الطرق والله الموفق:

## ١ - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها<sup>(١)</sup>

المؤلف: يوسف بن علي بن جُبارة<sup>(٢)</sup> بن محمد بن عقيل بن سواده،  
أبو القاسم، الهذلي،<sup>(٣)</sup> الشكري<sup>(٤)</sup>.

مولده: سنة (٣٩٠ هـ)<sup>(٥)</sup>:

طاف البلاد في طلب القراءات، ودرس النحو ودرّسه، وعرف (الكلام)  
ومذاهبه حتى وُصِفَ به، وقرّر في مدرسة بنيسابور،<sup>(٦)</sup> فقعد سنين وأفاد.

(١) كذا سماه المؤلف في «النشر» ص ٢٣٦، ولم يذكر في ترجمة الهذلي غير «الكامل»، ولم يبيّن فيها عدد القراءات، أما في النسخة الخطية من «الكامل» المكتوبة سنة (٥٢٤ هـ) فقد جاء في خاتمتها: «تم الكتاب الكامل المحكم» على كتب أهل العصر (.....) في هذا العلم على طريق الإنصاف، دون الميل والمحابة. وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في توثيق المعلومات عن «الكامل» وهي نسخة غير مرتبة، حيث تتداخل الأوراق بعضها في بعض ولا أعلم نسخة غيرها، غير نسخة الشيخ عامر السيد رحمه الله وهي منسوخة عنها، مع أنها ناقصة من أولها أوراقاً تبدو قليلة، وهي تبدأ بـ (فصل في فضائل السور)، وقد ذكر الهذلي أن مجموع طرق كتابه هذا (٥٤٥٩) طريقاً، فقال: «فجملة... من شدا جميع الطرق عن الأمصار خمسة آلاف وأربعمئة وتسعة وخمسون طريقاً». ق (١٦١).

(٢) بضم الجيم وبكسر ها. انظر: الأعلام: ٢٤٢/٨ حاشية (٣).

(٣) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ٣٩٧/٢، المعرفة: ٨١٥-٨٢٠، الإكمال: ٤٥٨-٤٥٩، بغية الوعاة: ٣٥٩/٢.

(٤) بالباء الموحدة والسين المهملة، وتصحفت في غاية النهاية إلى (الشكري) بالثناة التحتية والسين المعجمة.

(٥) قال المؤلف: ولد في حدود سنة (٣٩٠ هـ) تخميناً. اهـ، وعند ابن حجر ولد سنة ٣٩٥ هـ وفي موضع آخر

سنة (٤٩٥ هـ)، وهو خطأ بلا شك ولعله سبق قلم.

انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/٢، لسان الميزان: ٣٢٥/٦.

(٦) انظر: المعرفة: ٤١٩/٢.

شيوخه: ذكر المؤلف أنهم (١٢٢) مائة واثنان وعشرون شيخاً،<sup>(١)</sup> وهذا يخالف ما ذكره ابن حجر حيث قال: «إنهم مائتان وعشرون (٢٢٠) شيخاً»،<sup>(٢)</sup> وهو الأصوب -عندي- بدلالة قول المؤلف عن الهذلي: «لا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل ما رحل في القراءات ولا لقي من لقي من الشيوخ». <sup>(٣)</sup>

أما شيوخه الذين ذكروا في طرق «النشر» فعدّتهم (٢٦) ستة وعشرون شيخاً.<sup>(٤)</sup>

مؤلفاته: «الوجيز»، و«الهادي»<sup>(٥)</sup> وكلاهما في القراءات، وقد أشار هو نفسه إلى ذلك فقال: «وألّفْتُ هذا الكتاب - يعني «الكامل» - فجعلته جامعاً للطرق المتلوّة والقراءات المعروفة، ونسخت به مصنفاتي كـ «الوجيز» و«الهادي»»<sup>(٦)</sup>.

و«درّة الوقوف»، و«الجامع في الوقف والابتداء»، ذكر ذلك الهذلي نفسه فقال: «... ما من عالم إلا قد صنّف في الوقف والابتداء كنافع ...، وأنا في غير

(١) انظر: غاية النهاية: ٣٩٨ / ٢.

(٢) انظر: لسان الميزان: ٣٢٥ / ٦.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٣٩٨ / ٢.

(٤) يختلف عدد الطرق التي أخذها عن كلّ واحد منهم، اختلافاً بيّناً، فبينما نجد أنه أخذ عن (القهنديّ) (٣٧) سبعة وثلاثين طريقاً، نجده يأخذ عن ثمانية شيوخ ثمانية طرق، بمعدل طريق واحدة عن كل شيخ، كما هو واضح في مبحث الطرق.

(٥) لم أجد أي ذكر لهذين الكتّابين في فهرس المكتبات.

(٦) «الكامل» بواسطة: غاية النهاية: ٤٠٠ / ٢.

هذا الكتاب - «الكامل» - فمن أراد ذلك فلي تأمل «درّة الوقوف والجامع»<sup>(١)</sup>.

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٦٥ هـ)، هذا هو المشهور، لكن رأيت الذهبي رحمه الله بعد أن ذكر هذا القول قال: «ثم رأيت ترجمته مختصرة في «تاريخ» ابن النجار فقال: ... ثم عاد إلى بغداد سنة (٤٦٨ هـ) فحدث بها»<sup>(٢)</sup>، فإن صحّ هذا كان، وإلا فيحتمل السهو والتصحيف من ابن النجار، أو الخطأ والتحريف من النساخ، والله أعلم.

أخذ المؤلف هذا الكتاب رواية<sup>(٣)</sup>، وقراءة<sup>(٤)</sup> على بعض شيوخه<sup>(٥)</sup>.

وأما الطرق التي انتقاها المؤلف من «الكامل» فبلغ مجموعها (١٣٤) مائة وأربعاً وثلاثين طريقاً، تحقيقاً، موزعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قبل، ودوري الكسائي، وإسحاق، وإدريس.

ب- ثلاثة طرق عن السوسي.

(١) الكامل: (ق: ٧٤)، وقد بين الهذلي رحمه الله بعض منهجه في هذا الكتاب فقال: بينت فيه وقف الفقهاء والصوفية، والمتكلمين، والقراء وأهل المعاني، مثل قول الشافعي: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وابتدئ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨] وقول من جعل العمرة غير الحج كابن سيرين وغيره حين قرؤوا ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وقول أهل المعرفة ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] وربما قالوا وهو قول المتكلمين ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] وقول أهل المعاني ﴿وَجَهَنَّمَ﴾ [الأنعام: ٣] وقول.... إلخ. وهذا الكتاب مفقود حسب ظني، والله أعلم.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤٠١/٢، المعرفة: ٨٢٠/٢.

(٣) أقصد بها التي صرح المؤلف فيها بقوله: أخبرني، وقد يُسمّى ذلك (إجازة).

(٤) أعني به ما صرح فيه بقوله: وقرأت.

(٥) انظر ص: ٢٣٦-٢٣٧.

- ج- أربعة طرق عن كل من: أبي الحارث، وابن وردان، وابن جهماز.
- د- خمسة طرق عن كل من: حفص، وخلاد.
- هـ- ستة طرق عن كل من: شعبة، والبري.
- و- ثمانية طرق عن كل من: قالون، وهشام، وخلف عن حمزة، ورويس.
- ز- تسعة طرق عن روح.
- ح- ستة عشر طريقاً عن كل من: ورش، والدوري، وابن ذكوان.
- مع التنبيه هنا على أن هناك طريقاً واحدة عن ابن ذكوان قد كرّرها المؤلف مرتين، إما سهواً وإما وهماً، حيث سمّى الأولى (طريق السلمي) وسمّى الثانية (طريق الجبني) وهما شخص واحد، كما هو مذكور في محله في التحقيق<sup>(١)</sup>، والله أعلم
- فبلغ المجموع [١٣٤] مائة وأربعاً وثلاثين طريقاً.
- يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان:
- الأولى: في رواية ورش، حيث قال المؤلف: «طريق أبي القاسم الهذلي: قرأ بها الكارزيني، وقرأ بها على المطوّعي، وقرأ المطوّعي على الأصبهاني، وقرأ على أصحاب ورش، عن ورش»<sup>(٢)</sup>.
- وهذه الطريق أدائية، وليست من «الكامل»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٣٧٦.

(٢) انظر ص: ٢٨٨.

(٣) طريق الهذلي في «الكامل» عن المطوّعي، جاءت كالتالي: الهذلي عن الكارزيني عن المطوّعي عن أبي محمد عبيد الله بن الربيع عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش. «الكامل»: ق: ٨٦ تنبيه: كذا ذكر الهذلي عن شيخ المطوّعي أنه أبو محمد عبيد الله بن الربيع، لكن قال المؤلف: كذا أورده الهذلي؛ فانقلب عليه الاسم بالكنية، وهو أبو عبيد الله محمد بن الربيع. «والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٤٨٧/١ و ١٤٠/٢.

الثانية: في رواية الدوري عن أبي عمرو، حيث قال المؤلف: طريق ابن خشنام عن المعدل، قرأ بها الهذلي على أبي نصر أحمد بن مسرور، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن إسماعيل الخاشع، وقرأ بها الخاشع على أبي الحسن علي بن خشنام المالكي، وقرأ بها على المعدل على أبي الزعراء عن الدوري.<sup>(١)</sup>

وهذه الطريق أيضاً ليست في «الكامل»<sup>(٢)</sup>

فيكون المجموع عن الهذلي [١٣٦] مائة وستة وثلاثين طريقاً.

الانفرادات: بلغ مجموع ما نسبته المؤلف إلى الهذليّ مصرحاً بأنه (انفرد) به (٤٣) ثلاثة وأربعين موضعاً،<sup>(٣)</sup> وموضعين وصفه فيهما بالوهم،<sup>(٤)</sup> وموضعاً واحداً جمع له فيه بين وصفي الوهم والانفراد،<sup>(٥)</sup> وموضعاً واحداً وصفه بـ (شد)،<sup>(٦)</sup> وآخر جمع له بين وصفي «الوهم» و«الشدوذ».<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ص: ٣٣٧.

(٢) هذه الطريق في «الكامل» جاءت هكذا: المعدل عن عمر بن برزة عن الدوري. «(ق: ١١١).

(٣) انظر ص: ٨٥٩، ٨٨٠، ٩٨١، ١٠٤٧، ١٠٩٧، ١١٠٩، ١١١١، ١١١٢، ١١١٦، ١١١٧،

١١١٨، ١١٢٦، ١١٣٤، ١١٥٩، ١١٦٠، ١٢٨٦، ١٣٤١، ١٣٥٧، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨،

١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٤٠٩، ١٤٩٦، ١٥٠٣، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٦٦، ١٥٧٤، ١٥٩٥، المطبوع:

٢/ ٢٧٨، ٢٩٤، ٣١١، ٣٢٠، ٣٥٣.

(٤) انظر ص: ١٥٤٠.

(٥) انظر ص: ٢٨٧/٢.

(٦) انظر ص: ١٢٨٢.

(٧) انظر ص: ١٥٢٥.

وجمع له في موضع واحد بين المصطلحات الثلاثة «الوهم»، و«الشذوذ»، و«الانفراد»<sup>(١)</sup>.

فإذا اعتبرنا مصطلح (الوهم) و(الشذوذ) مرادفين لـ (الانفراد) فيكون المجموع [٤٧] سبعة وأربعين، والله تعالى أعلم.<sup>(٢)</sup>

أما منهج هذا المورد فيلخص في التالي:

١ - بدأ كتابه - حسب النسخة الموجودة - بذكر (فضائل السور)، ثم فضائل ثواب القرآن.

٢ - ثم عقد فصلاً في فضل القارئ والمقارئ وحامل القرآن والعالم والمتعلم.

وتكلم أثناء ذلك على (آداب القارئ مع القرآن) و(معنى القارئ والمقارئ).

٣ - عقد فصلاً تكلم فيه على فضل المقرئين السبعة ومن تبعهم، بحيث إنه أفرد كل قطر بفصل.

٤ - تعرّض بشكل مطوّل لحديث الأحرف السبعة.

٥ - عقد فصلاً وسّماه (كتاب التجويد).

٦ - ثم بدأ بذكر أسانيده التي أدت إليه قراءات هؤلاء القراء، ثم أعقب ذلك بذكر (الأصول) مبتدئاً بالإمالة.

(١) انظر ص: ٨١١.

(٢) وهذا يدل على مدى اهتمام المؤلف بالهذلي؛ خاصة إذا علمنا أنه مصدر أساسي للمؤلف في كتابه الآخر «غاية النهاية»؛ إذ قلما وردت ورقة في الكتاب المذكور إلا وفيها ذكر للهذلي؛ إما اتباع وإما اعتراض.

وأذكر هنا ملاحظتين:

الأولى: أن الهذلي في كتابه «الكامل» لم يقتصر على الطرق والروايات المتواترة والصحيحة فقط، بل إنه تعدّى ذلك إلى ذكر -وهو مقصده- كل ما قرأه على شيوخه، ولم يشترط في ذلك صحة أو غيرها.

الثانية: أنه اعتمد أن يذكر الحكم في محله الأول، وإذا تكرر يكتفي بالإحالة عليه. قام المؤلف بكثير من الاستدراكات على (الهذلي) سواء في أسانيده، أو في القراءات والأوجه التي يذكرها، وقد قام الباحث بتحقيق ذلك في مظانه من قسم التحقيق. والله أعلم.

## ٢- المستنير في القراءات العشر<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن علي بن عبيد الله<sup>(٢)</sup> بن عمر بن سوار،<sup>(٣)</sup> أبو طاهر، البغدادي.<sup>(٤)</sup>

(١) كذا سماه المؤلف ص: ٢١٥، وقد جاء هذا العنوان أيضاً على أربع نسخ خطية من خمس نسخ، وجاء في واحدة «كتاب المستنير في القراءات العشر البواهر»، ومع هذا كله فإن ابن سوار لم يجعل لكتابه عنواناً، بل اكتفى بذكر أنه يؤلف كتاباً في القراءات على ما قرأ به على شيوخه الذين أدركهم من القراءات تلاوة دون ما سمع، بالسند المتصل إلى كل إمام من الأئمة العشرة. والكتاب حَقَّق رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. انظر: المستنير: ٩٢/١ و ١١٦، ومقدمة محققه ص ٦٤. وله أكثر من طبعة.

(٢) هذا هو الصواب، لا كما ذكره محقق «المستنير» من أنه (عبد الله) مكبراً.

(٣) بكسر السين وتحفيف الواو، على وزن (كتاب) كما ضبطه الذهبي والزبيدي، لا كما جاء عند ياقوت بفتح السين وتشديد الواو. انظر: معجم الأدباء: ٤٦/٤، المشتبه: ٣٧٦/١، التاج: (سور).

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٨٦/١، المعرفة: ٨٥٨-٨٦٠، المنتظم: ١٣٥/٩، معجم الأدباء: ٤٦/٤-٤٨، تاج العروس (سور)، وذكر أن له أولاداً هم: هبة الله أبو الفوارس، ومحمد أبو الفتوح، وحفيدين هما أبو طاهر الحسن بن هبة الله، وأبو بكر محمد بن الحسن المذكور، قال -الزبيدي-: «حدثوا كلهم، وهذا الأخير منهم رمي بالكذب».



مولده: سنة (٤١٢ هـ).<sup>(١)</sup>

بدأ في طلب القراءات وعمره (١٨) ثماني عشرة سنة، قال الذهبي رحمه الله: «وأول ما تلا كان في سنة (٤٣٠ هـ) ثلاثين وأربعمئة».

وهو ما صرح به ابن سوار نفسه عند ما ذكر عن شيخه أبي منصور أحمد بن محمد بن إسحاق أنه هو الذي لقّنه القراءات، وقرأ عليه ببغداد سنة (٤٣٠ هـ).<sup>(٢)</sup>

هذا، ولم تذكر المصادر أي رحلة علمية لابن سوار، مما يعني أنه تلقى العلم وهو ببغداد على شيوخها القاطنين فيها، أو القادمين إليها.<sup>(٣)</sup>

شيوخه: قام محقق كتاب «المستنير» بجمع مشايخ ابن سوار؛ سواء في القراءات أو الحديث مما يغني عن إعادة ذلك هنا،<sup>(٤)</sup> وأكتفي هنا بذكر المشايخ الذين ذكروا هنا في «النشر»، وعددهم (١١) أحد عشر شيخاً، تتراوح أعداد طرقهم من شيخ لآخر.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: المعرفة: ٢/٨٥٨، غاية النهاية: ١/٨٦.

(٢) كذا قال الإمام الذهبي رحمه الله لكن ذكر المؤلف أن قراءة ابن سوار هذه كانت سنة (٤٣٢ هـ)

انظر: غاية النهاية: ١/١٠٦، السير: ١٩/٢٢٧.

(٣) المستنير: مقدمة المحقق: ٢٧.

(٤) المستنير: مقدمة التحقيق: ٢٨-٣٥.

(٥) يلاحظ أن جلّ رواية ابن سوار سواء في «المستنير» أو التي ذكرها المؤلف هي عن ثلاثة من شيوخه وهم: أبو علي العطّار وله في «النشر» (٤٩) تسعة وأربعون طريقاً، وأبو علي الشرمقاني، وله (٣٠) ثلاثون طريقاً، وأبو بكر الحياط، وله (٢٣) ثلاث وعشرون طريقاً، ثم بعد ذلك تقلّ الطرق عن الشيخ الواحد لتكون عن (ابن شيطا) (٥) خمس طرق، وعليّ بن طلحة طريقتين، وطريقاً واحداً عن الباقيين، والله أعلم.

تلاميذه: تتلمذ عليه كثيرون، في القراءات وفي الحديث، وحتى صار بعضهم من الأئمة المشهورين؛ نذكر منهم الإمام ابن العربيّ الفقيه المالكيّ، صاحب كتاب «أحكام القرآن»<sup>(١)</sup>.

هذا ونكتفي بالإحالة إلى مقدّمة تحقيق «المستنير» ومصادر ترجمة ابن سوار، حتى نعرف كثيراً من هؤلاء التلاميذ.<sup>(٢)</sup>

مؤلفاته: ١ - «المفردات»، حيث أفرد فيه ما جمعه في «المستنير».<sup>(٣)</sup>

وفاته: توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ).<sup>(٤)</sup>

تتميم: لا يشك المطلع على كتب القراءات في أن «المستنير» من الكتب المعتمدة فيها، وأنه قد كتب له القبول من العلماء؛ فقرؤوه واستقّوا منه، إمّا قراءة وإمّا معلومات تتعلق بأحوال بعض رجال القراءات.

ولكن أن يدّعي محقّقه أن بعض كتب القراءات الأخرى ما هي إلا نسخ من «المستنير» لمجرّد أن مؤلّفها تلامذة لابن سوار، أو للتشابه الواقع بين «المستنير» وغيره في التأليف، فهذا كلام عاطفيّ، وغير مبني على أساس علمي.

(١) انظر: السير: ٢٠ / ٢٢٦.

(٢) انظر: مقدّمة تحقيق «المستنير» ص ٣٦-٤٠.

(٣) المصدر السابق: ٤٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٨٦ / ١، المعرفة: ٨٦٠ / ٢، السير: ٢٠ / ٢٢٧.

فمثلاً: قال محققه: «...» المصباح الزاهر» للشهرزوري، تلميذ المؤلف، فهذا الكتاب نسخة من «المستنير» إلا أن مؤلفه زاد فيه بعض الأشياء»<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: «وأظن أن صاحب «الإرشاد» القلانسي استقى من «المستنير»؛ لأن أسلوب «الإرشاد» قريب من أسلوب «المستنير»<sup>(٢)</sup>.

فهذا كله وأمثاله؛ لا تقوم به حجة على ما ادّعاء محقق «المستنير»، إذ أين «المستنير» من «المصباح» قراءات وطرقاً؟! بل أين شيوخ وتلاميذ ابن سوار من شيوخ وتلاميذ أبي الكرم؟! ولا يعني هذا تفضيل أحد الشيخين على الآخر، بل هما عيانان في رأس، وكل منهما إمام له مكانته، ولكن هذا من باب إعطاء كل ذي حق حقه.

أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة وقراءة عن أربعة من شيوخه.

أما مجموع الطرق التي أخذها المؤلف من «المستنير» فهي (١١٥) مائة وخمسة عشر طريقاً، موزعة بين القراء العشرة ورواتهم كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: السوسيّ، وابن جّماز.

ب- طريقان عن كل من: ورش، وقنبل، وروح.

ويلاحظ هنا: أن هذين الطريقين عن ورش هما من طريق الأصبهاني، وليس من طريق الأزرق، حيث يبيّن المؤلف أن طريق الأزرق في «المستنير» منقطعة؛

(١) انظر المصباح ص: ٥٩.

(٢) انظر المصباح ص: ٥٩.

لأن ابن سوار رواها عن عتبة بن عبد الملك عن أبي الحسن الأنطاكي عن النحاس عن الأزرق.

قال المؤلف: «وهذا سند منقطع، فإنّ الأنطاكي، لم يدرك النحاس، بل مات النحاس بمصر قبل مولد الأنطاكي بأنطاكية، فمولده سنة (٢٩٩ هـ) ووفاته النحاس سنة بضع وثمانين ومائتين<sup>(١)</sup>».

ج- أربعة طرق عن كل من: هشام، وابن وردان، ورويس، وإسحاق.

د- خمسة طرق عن كل من: البزّي، وأبي الحارث.

هـ- سبعة طرق عن كل من: ابن ذكوان، وشعبة، ودوري الكسائي.

و- تسعة طرق عن كل من: حفص، وخلف عن حمزة.

ز- إحدى عشرة طريقاً عن خلّاد.

ح- ثلاثة عشر طريقاً عن قالون.

ط- ثمانية عشر طريقاً عن الدوري.

فيكون المجموع [١١٥] مائة وخمسة عشر طريقاً.

ثانياً: الانفرادات: عزا المؤلف لابن سوار (الانفراد) (٤) أربع مرات<sup>(٢)</sup>،

ووصفه مرة واحدة بالوهم فقال: «وذكر في «المستنير»... وعُدَّ وهماً<sup>(٣)</sup>».

(١) انظر: غاية النهاية : ٤٩٩ / ١.

(٢) انظر: ١٢٣٤، ١٦٣٣، ١٧٩١، ١٨٠٧.

(٣) انظر ص: ١٥٤٢.

ونسب المؤلف (الانفراد) أيضاً مرّة واحدة إلى (العطار) نقلاً عن «المستنير»، فقال: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار<sup>(١)</sup>...». ويلاحظ أن جميع هذه الانفرادات منسوبة إلى المؤلف وليس إلى المؤلف. والله أعلم

أمّا منهج «المستنير» فقد قام بحقه ببحث ذلك بحثاً وافياً، فليرجع إليه.

### ٣- المصباح<sup>(٢)</sup>

المؤلف: المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فتحان بن منصور، أبو الكرم، الشهرزوري، البغدادي.<sup>(٣)</sup>

مولده: سنة (٤٦١ هـ)، نشأ ببغداد، وتلقّى العلم فيها على كثير من أئمة عصره، حتى أصبح ممن يؤخذ عنه هذا العلم مع الثقة والصلاح.

شيوخه: تتلمذ على كثير من الشيوخ، في القراءات والحديث، وغيرهما، حتى قال المؤلف: «وسمع الحديث من جماعة لا يحصون»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ص: ١٥٠٩.

(٢) كذا سَمَّاهُ المؤلف، وهو اسم مختصر، حيث إن اسم الكتاب كما سَمَّاهُ مؤلفه هو: «المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر»، وقد حققه رسالة علمية للدكتوراه فضيلة المشرف على هذا البحث، الدكتور: إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، سنة ١٤١٤ هـ من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، وقد انتهى من تحقيقه كاملاً، وهو بصدد نشره والله الحمد.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٨-٤٠، المعرفة: ٩٨٢-٩٨٤، الأنساب: ٤٧٤-٤٧٥، المنتظم: ١٠/١٦٤، معجم الأدباء: ١٧/٥٢-٥٣.

(٤) غاية النهاية: ٣٨/٢.

وقد بلغ عدد شيوخه الذين ذكرهم في «المصباح» فقط (٣٣) ثلاثة وثلاثين شيخاً،<sup>(١)</sup> وهناك شيوخ غيرهم.

أمّا هنا في «النشر» فقد جاءت طرقه عن (١٨) ثمانية عشر شيخاً، يتفاوت عدد الطرق عن كل واحد.<sup>(٢)</sup>

وفاته: سنة (٥٥٠ هـ).

أخذ المؤلف هذا الكتاب «المصباح» إجازة وقراءة عن خمسة من شيوخه<sup>(٣)</sup>.

أمّا الطرق التي استقاها المؤلف من «المصباح» فهي (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً،<sup>(٤)</sup> موزعة بين القراء العشرة كالتالي:

أ- طريقان عن كل من: قالون وهشام وخلّاد ودوري الكسائي وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن كل من: ورش والبزي والسوسي وخلف عن

حمزة، وأبي الحارث وابن جهم وإدريس.

ج- أربعة طرق عن كل من: ابن ذكوان ورويس.

(١) انظر: «المصباح»، مقدّمة التحقيق: ١٥-٢١.

(٢) يظهر هذا التفاوت عندما يلاحظ أن لعبد السيّد بن عتاب (٣٢) اثنين وثلاثين طريقاً، ولأبي الفضل عبد القاهر العباسي (٢٣) ثلاثة وعشرين طريقاً، مقابل طريق واحدة لكل من والده وابن خيرون والدينوري وغيرهم. والله أعلم.

(٣) انظر ص: ٢٣٢-٢٣٥.

(٤) أقصد التي صرح المؤلف بأنها من «المصباح» بغض النظر بعد ذلك هل هي فيه أم لا، كما اتضح في محله من التحقيق.

أمّا ما صرح به المؤلف أنه من طريق (أبي الكرم) ولم يُسمَّ «المصباح» فهذا سيأتي الكلام عنه في نهاية هذه الفقرة.

د- ستة طرق عن كل من: قنبل وحفص وروح.

هـ- سبعة طرق عن ابن وردان.

و- ستة عشر طريقاً عن شعبة.

ز- سبعة عشر طريقاً عن الدوري.

المجموع: (٩٧) سبعة وتسعون طريقاً.

يضاف إلى ذلك (ثمانية) طرق هي طرق أدائية للمؤلف، حيث لم يصرح

بأنها من «المصباح» وهي كالتالي:

١- طريق واحدة في رواية قالون، قال المؤلف: ومن طريق أبي الكرم،

قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني...<sup>(١)</sup>

٢- طريق واحدة في رواية البزي، وهي: أبو الكرم عن عبد السيد...<sup>(٢)</sup>

٣- طريق واحدة في رواية السوسي، وهي: أبو الكرم عن الشريف العباسي<sup>(٣)</sup>

٤- طريقان في رواية هشام<sup>(٤)</sup>.

٥- طريقان في رواية ابن وردان<sup>(٥)</sup>.

٦- طريق في رواية إسحاق<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر ص: ٢٥٥.

(٢) انظر ص: ٣٠٣.

(٣) انظر ص: ٣٤٩.

(٤) انظر ص: ٣٦٢ و ٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٤٦٦ و ٤٦٨.

(٦) انظر ص: ٥٠٢.

فيكون المجموع عن أبي الكرم هو (١٠٥) مائة طريق وخمس طرق. والله أعلم  
 الانفرادات: ذكر له المؤلف خمس انفردات<sup>(١)</sup>، عبّر في واحدة منها  
 بـ (المصباح)<sup>(٢)</sup>، وفي واحدة بـ (انفرد أبو الكرم)<sup>(٣)</sup> وفي الثلاثة الباقية جمع بين  
 المؤلف والمؤلف فيقول: أبو الكرم في «المصباح»<sup>(٤)</sup>.

أما منهج هذا المورد فقد كفانا مؤنة ذلك، بما لا مزيد عليه محققه حفظه الله.

#### ٤ - التجريد<sup>(٥)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، ابن الفحام، ولد سنة (٤٢٢ هـ)  
 حسب ما نقله عنه السلفي عند ما سأله عن ذلك.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١١٥٦، ١٢٦١، ١٩٧٣.

(٢) انظر ص: ١١٥٦.

(٣) انظر ص: ١٢٦١.

(٤) انظر ص: ٧٥٠، ١١٥١، ١٩٧٣.

(٥) لم يذكر المؤلف اسمه كاملاً، وهل هو في السبعة أم في غيرها؟ أما اسمه فذكره مؤلفه في مقدمة الكتاب  
 فقال: وسمّيته كتاب «التجريد لبغية المريد».

وهو في القراءات السبع، أشار إلى ذلك مؤلفه في نهاية الكتاب فقال: «وقد نجزت القراءات السبع على ما  
 رسمت».

قال المؤلف - ابن الجزري - عن هذا الكتاب: «لأنه من أشكال كتب القراءات حلاً ومعرفة».

والكتاب حقق رسالة للماجستير في الجامعة الإسلامية، ولم أستطع الاستفادة منها مما اضطرني للرجوع  
 إلى نسخة خطية وثقت منها معلومات البحث، وقد طبع أخيراً بتحقيق د/ ضاري العاصي، وصدر عن  
 دار عمار في الأردن.

(٦) نقل هذا النصّ الذهبي في المعرفة: ٩١٠ / ٢، وانظر ترجمة ابن الفحام في: إنباء الرواة: ١٦٤ / ٢ - ١٦٥،  
 المعرفة: ٩٠٩ - ٩١١، غاية النهاية: ٣٧٤ - ٣٧٥، حسن المحاضرة: ٢١١ / ١.



شيوخه: لم تذكر له كتب التراجم شيوخاً كثيرين، فإضافة إلى شيوخه الأربعة الذين اقتصر عليهم في «التجريد» نصّوا على أنه تتلمذ على كل من:

١- أحمد بن علي بن هاشم.

٢- الحسين بن أحمد بن بكار، تلميذ الحماصي.<sup>(١)</sup>

٣- أبي معشر الطبري.<sup>(٢)</sup>

٤- طاهر بن أحمد بن بابشاذ.<sup>(٣)</sup>

مؤلفاته: «التجريد» وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

هذا، وقد جاءت عبارة عند الذهبي والمؤلف والسيوطي فهم منها بعض الباحثين أن هؤلاء ذكروا له تأليفاً بعنوان «شرح المقدمة» لشيخه ابن بابشاذ، وليس الأمر كما فهم، وبيان ذلك أن «المقدمة» كتاب في النحو لشيخه المذكور، وفي سنة (٤٦٦ هـ) طلب ابن الفحام من شيخه أن يشرحه له، فاستجاب الشيخ لطلب تلميذه وأملاه عليه، فقال الذهبي في ترجمة ابن الفحام: «أخذها - العربية - عن ابن بابشاذ، وشرح مقدمته.»

فظنّ بعضهم عبارة (وشرح مقدمته) كلاماً مستأنفاً وأنه إخبار هكذا:

(١) من شيوخ المعدّل صاحب «الروضة»، انظر: غاية النهاية: ٢٣٨/١.

(٢) لم يذكر المؤلف ذلك.

(٣) النحوي، والده أبو الفتح أحمد المذكور في سند «التذكرة» لابن غلبون، ألف طاهر: «المقدمة في النحو»، وشرحها، وشرح «الجمال» للزجاجي. توفي سنة (٤٦٩ هـ).

انظر: إنباء الرواة: ٩٥-٩٧، حسن المحاضرة: ٢٢٨/١، وفيات الأعيان: ٢٣٥/١.

شرح، والصواب - والله أعلم - أن العبارة هكذا: (وشرح) على أنها مفعول به لـ (أخذ) والله أعلم.<sup>(١)</sup>

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).

أخذ المؤلف هذا الكتاب رواية وقراءة بأسانيد متعددة.<sup>(٢)</sup>

أما الطرق التي انتقاها المؤلف من «التجريد» فهي إحدى وخمسون طريقاً،

كالتالي:

١ - نافع: (١٠) عشر طرق.

٢ - ابن كثير: (٤) أربعة طرق.

٣ - أبو عمرو: (٩) تسعة طرق.

٤ - ابن عامر: (٦) ست طرق.

٥ - عاصم: (٩) تسعة طرق.

٦ - حمزة: (٩) تسعة طرق.

٧ - الكسائي: (٤) أربعة طرق.

فالمجموع (٥١) إحدى وخمسون طريقاً.

---

(١) وقد أصاب محقق المقدمة عند ما استغرب شرح ابن الفحام فقال: من الغريب أن يشرح ابن الفحام

مقدمة أستاذه مع أن ابن بابشاذ أمل «شرح المقدمة» بطلب من ابن الفحام.

انظره: مقدمة المحقق: ١٧.

(٢) انظر ص: ٢٠٣.

يضاف إليها اثنان أدائيان للمؤلف إلى ابن الفحام.<sup>(١)</sup>

الانفرادات: نسب المؤلف (الانفراد) إلى «التجريد» في اثني عشر موضعاً،  
وعبر في موضع واحد آخر بـ (شذ)..<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه محققه.

### ٥ - غاية الاختصار<sup>(٣)</sup>

المؤلف: الحسن بن أحمد بن الحسن، أبو العلاء الهمداني، ولد سنة (٤٨٨هـ)،  
ورحل في طلب العلم، وكثر شيوخه وتلاميذه، وألف تأليف كثيرة في القراءات  
وعلموها.

شيوخه: رحل أبو العلاء في طلب العلم، فلقني شيوخ عصره في أماكن  
متعددة من البلاد، وتلقى منهم في (همدان) و(أصبهان) و(بغداد) و(واسط)،  
وغيرها، حتى قيل عنه: إنه أربى على أهل زمانه في كثرة الساعات، مع تحصيل  
أصول ما سمع... وبرع على الحفاظ.<sup>(٤)</sup>

(١) واحدة في رواية البزي من طريق ابن الحباب، وأخرى في رواية السوسي، من طريق ابن جرير.  
انظر ص: ٣٠٧، ٣٤٦.

(٢) انظر: ص: ٨٠٨، ٨٢٦، ٨٨١، ١١٥٣، ١٢٤٦، ١٢٥٤، ١٢٦١، ١٢٦٤، ١٢٨٧، ١٣٥٩، ١٣٩٣،  
وفيه (وشذ).

(٣) في القراءات العشرة، حقق مرتين، إحداهما رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية - بعناية أمين الشيخ -  
والأخرى بعناية د/ أشرف محمد فؤاد، وهو مطبوع، وعليه اعتمدت في البحث.

(٤) قام محققاً «غاية الاختصار» بالتعريف المفصل لحياة أبي العلاء رحمه الله، وذكر مصادر ترجمته، والزيادة  
عليها هي من باب التكرار، وعليه فأحيل إلى: غاية النهاية: ١/ ٢٠٤-٢٠٦، مقدمة تحقيق (الغاية): ١/ ١١-٦٢.

وأكتفي بذكر شيوخه الذين انتقى المؤلف لهم طرقاً في هذا الكتاب، وهم على ترتيب الكثرة كالتالي:

١- أبو العزّ القلانسي،<sup>(١)</sup> مؤلف «الإرشاد»، و«الكفاية الكبرى» فقد ذكر له في «النشر» (٢٤) أربعة وعشرون طريقاً، منها واحدة أدائية للمؤلف، وواحدة أخرى لم أجدها في «الإرشاد» ولا «الكفاية».<sup>(٢)</sup>

٢- محمد بن الحسين المزرفي،<sup>(٣)</sup> له (١٢) اثنا عشر طريقاً، منها (٢) اثنان أدائيان.

٣- الحسن بن أحمد الحدّاد،<sup>(٤)</sup> له (٨) ثمانية طرق، منها واحدة أدائية.

٤- يحيى بن الخطاب،<sup>(٥)</sup> له (٣) ثلاثة طرق.

٥- عبد الله بن منصور، أبو غالب،<sup>(٦)</sup> له (٢) طريقان.

٦- أحمد بن عبيد الله، أبو غالب،<sup>(٧)</sup> له طريق واحدة.

٧- إسماعيل بن الفضل،<sup>(٨)</sup> له طريق واحدة.

٨- محمد بن إبراهيم الأزجاهي،<sup>(٩)</sup> له طريق واحدة.

(١) انظر ترجمته: ٢٢٨ وسيأتي الكلام عن كتابيه المذكورين ٢٢٨.

(٢) انظر ص: ٤٥٥.

(٣) ستأتي ترجمته: ٢٥٧.

(٤) ستأتي ترجمته: ١٨.

(٥) ستأتي ترجمته: ٢٥٧.

(٦) ستأتي ترجمته: ٢٦٦.

(٧) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٨) ستأتي ترجمته: ٣٣١.

(٩) ستأتي ترجمته: ٣٧١.

توفي الحافظ أبو العلاء رحمه الله سنة (٥٦٩ هـ).

يروى المؤلف هذا الكتاب إجازة وقراءة بمضمّنه، وقراءة بأكثر مما تضمّنه، كلّ ذلك على ثلاثة من شيوخه<sup>(١)</sup>.

أمّا الطرق التي انتقاها منه فهي (٤٨) ثمانية وأربعون طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن أبي جعفر.

ب- طريقان عن كل من: ابن كثير، والكسائي، وخلف في اختياره.

ج- ثلاثة طرق عن حمزة.

د- ستة طرق عن كل من: نافع، وعاصم.

هـ- سبعة طرق عن يعقوب.

و- تسعة طرق عن ابن عامر.

ز- عشرة طرق عن أبي عمرو.

فالمجموع: ثمانية وأربعون طريقاً.

ثمّ يضاف إليها (٤) أربعة طرق هي أدائية، ثلاثة من هذه الأربع فيها التصريح بأنها قراءة الهمداني<sup>(٢)</sup>، والأخرى إنما هي طريق للمؤلف لكنها تمرّ بأبي العلاء، فلهذا اعتبرتها له<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر ص: ٣١١، ٤٥٥، ٥٠٢.

(٣) انظر ص: ٢٦١.

الانفرادات: أما المواضع التي صرح المؤلف بانفراد أبي العلاء بها فهي (١٣) ثلاثة عشر موضعاً<sup>(١)</sup>، اثنان منها فيها التعبير بعدم موافقة أحد لأبي العلاء، والباقي عبر فيها بـ (انفرد)، وهناك موضع واحد نسب فيه المؤلف أبا العلاء إلى أنه (وَهُمَّ)<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

أما (منهجه) فقد درسه محققاه، وبيناه، فليرجع إليه.

## ٦ - كتابا: الكفاية الكبرى والإرشاد<sup>(٣)</sup>

كلاهما لـ: محمد بن الحسين بن بُندار، أبو العزّ القلانسيّ، ولد سنة (٤٣٥هـ)، من أئمة أهل القراءات، شيخ العراق، تلقى العلم على كثير من شيوخ عصره في القراءات والحديث وغيرهما.

أما شيوخه: فقد قرأ على الهذلي بمضمّن «الكامل»<sup>(٤)</sup>.

وأما في هذين الكتابين «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» فقد اقتصر على شيخ واحد من شيوخه، وهو أبو عليّ الحسن بن القاسم الواسطي، المشهور بـ غلام الهراس.

(١) انظر ص: ٩٥٢، ١٠٤١، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥١-١٠٥٢، ١١٦٩، ١٢٢٦، ١٢٣٣، ١٦٣٣، وفيها أنه «وَهُمَّ»، ١٦٦٤.

(٢) انظر ص: ١١٥٤.

(٣) عن قصيد خالفت المنهج هنا؛ رغم أن المرتبة ليست «للإرشاد» وذلك لشدة ارتباط الكلام على هذين المصدرين، فالمؤلف نادراً ما أفرد أحدهما.

(٤) انظر: ٢٣٨.

ألف أبو العز هذين الكتابين و«اختلاف القراء».

وتوفي رحمه الله سنة (٥٢١ هـ).<sup>(١)</sup>

قبل البدء بذكر ما للمؤلف من هذين الكتابين، يُنبّه على أن المؤلف رحمه الله استخدم عدّة عبارات وصيغ للدلالة على هذين المصدرين، فأحياناً يعبر بـ «الإرشاد» لأبي العز، وأحياناً أخرى بـ «الكفاية الكبرى» لأبي العز، ومرّة ثالثة بـ «كتّابي أبي العز»<sup>(٢)</sup>

لكنّ الباحث يقف وقفة عند ما يعبر المؤلف بقوله: «إرشادي أبي العز»<sup>(٣)</sup>، خاصة إذا لم يجد المعلومة المعيّنة في أحد المصدرين، فهل هي عبارة تشمل الاثنين معاً، أم تخصّ أحدهما دون الآخر؟ فإن كان كذلك فأيهما المراد؟

وبسبب إبهام هذه الصيغة من المؤلف حدث وَهْمٌ عند بعض الباحثين قديماً وحديثاً، ففسّر عبارة المؤلف تفسيراً غير صحيح.

أمّا قديماً فممنه ما جاء في حاشية نسخة (ز) ق: ٥٩/أ عند عبارة المؤلف: ومن «إرشادي أبي العز» قال المحشّي: هما كتابا أبي العز، لكن غلب «الإرشاد» فقال: «إرشادي أبي العز»..<sup>(٤)</sup>

أمّا حديثاً فما ذكره محقق «منجد المقرئين» تعليقاً على عبارة المؤلف:

(١) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ١٢٨-١٢٩، المعرفة: ٢/٩١٢-٩١٥، المنتظم: ١٧/٢٤٧، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٢٦٨.

(٣) انظر ص: ٣٧٠.

(٤) انظر ص: ٤٢٥.

و«إرشادي أبي العزّ» حيث علّق بقوله: كذا بالأصل ! (وهذه العلامة منه) وفي بقية النسخ (إرشاد) قال: وهو الصواب؛ فلم أجد أحداً ذكر أن للقلانسيّ «إرشادين». اهـ بنصّه.<sup>(١)</sup>

وهذا وهُمّ، وتسرع من قائله، أو يُعقل أن يخطئ المؤلف في مثل هذا أكثر من خمس مرات في كتابه ! فلو اعتذر بما اعتذر به سابقه لكان أولى.

أمّا الباحث فيرى أن عبارة المؤلف سواء في «نشره» أو «منجده» عبارة صحيحة وسليمة، حقيقة لا مجازاً، والدليل على هذا:

١ - أن الشيخ أبا بكر بن أيّدغدي، المشهور بابن الجندي، شيخ ابن الجزري، قد صرح بأن للقلانسيّ - إضافة للكفاية الكبرى - «إرشادين».<sup>(٢)</sup>

٢ - قال الأزميري رحمه الله: «مراد ابن الجزري بـ «الإرشادين» «إرشادا» أبي العزّ، وله «الإرشادان» (الصغير) و(الكبير) كما ذكره ابن الجندي شيخ ابن الجزري في كتابه «البستان»، وصرّح في «النشر» في أكثر المواضع بقوله: ومن «إرشادي أبي العزّ».<sup>(٣)</sup>

وبيّن في موضع آخر أن هذين «الإرشادين» هما غير «الكفاية الكبرى»<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

(١) منجد المقرئين: ٨٧.

(٢) انظر: البستان: ق: ١٤.

(٣) انظر: بدائع البرهان: ق ٢٥١/ب.

(٤) المصدر السابق.



هذا، وقد بلغ عدد الطرق التي عزاها المؤلف إلى أبي العز<sup>(١)</sup> أربعة وسبعين طريقاً (٧٤) كان نصيب «الكفاية الكبرى» منها (٤٦) ستة وأربعين طريقاً، وثمانية وعشرون (٢٨) هي من «الإرشاد». والله أعلم.

تنبيه: نَسَبَ المؤلف بعض الطرق إلى هذين الكتابين أو أحدهما، وبالرجوع إلى النسخ المحققة منهما لم أجد ما ذكره المؤلف، وهذا له - والله أعلم - احتمالان:

أ- إما أنها من «الإرشاد الكبير» وهو مفقود، ويؤكد هذا أن الباحث رجع إلى كتابي «الخلافات في علم القراءات» للبطائحي<sup>(٢)</sup> و«قرّة عين القراء» للمرندي<sup>(٣)</sup> فلم أجد لها فيهما، وهما قد نصّا على ذكر طرق أبي العزّ، وقد اتفقا مع «الكفاية الكبرى» فكل طرقها في هذين الكتابين.

ب- أو أنّ ذلك راجع إلى اختلاف النسخ التي وصلتنا مع التي كانت عند المؤلف، ويدلّ على هذا أيضاً، مثلاً:

طريق أبي العزّ عن شيخه أبي عليّ، عن النهرواني عن ابن أبي عمر، عن

---

(١) قصدت هنا كلّ ما نسبته إلى أبي العزّ بمختلف صيغه، سواء قوله: «كتابي أبي العزّ» أو «الإرشادين» أو «الإرشاد» أو «الكفاية الكبرى».

(٢) علي بن عساكر بن المرّحّب، إمام ثقة شيخ العراق، قرأ عليه أحمد بن محمد البتديجي وغيره، أقرأ الناس دهرأ، توفي سنة (٥٧٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٥٦/١، المعرفة: ١٠٣٧-١٠٣٨.

(٣) أبو إسحاق، إبراهيم بن علي القواسم، لم أجد له ترجمة إلا أنه اتضح من خلال كتابه المذكور أنه من تلاميذ تلاميذ أبي العلاء الهمداني، وكان حياً سنة (٥٨٨ هـ) وهي السنة التي ختم فيها كتابه، والله أعلم.

القنطري عن الكسائي الصغير عن أبي الحارث، ذكر محقق «الكفاية الكبرى» أنها موجودة في إحدى النسخ اه<sup>(١)</sup>.

ومع هذا لم يجعلها في «المتن» ولم يرجع إلى «النشر» مع أن هذه الطريق موجودة أيضاً في كتاب البطائحي.

أمّا من حيث الانفرادات، فقد نسب المؤلف الانفراد إلى أبي العزّ في ستة مواضع فقط، مصرّحاً بـ (انفرد)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في موضع فذكر «انفرد» (النهرواني) فيما حكاه أبو العزّ، وابن سوار وأبو العلاء وجماعة<sup>(٣)</sup>، وهذا لم أعدّه انفراداً لأبي العزّ.

لكن نسب المؤلف إلى «الحنبلي» ثمانية انفرادات، ولم يصرّح من أيّ الكتب تلك، ووجدها الباحث برمتها عند أبي العزّ في كتابيه «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»<sup>(٤)</sup>، فإذا اعتبرنا هذا لأبي العزّ، يكون له في «النشر» أربع عشرة انفرادة. والله أعلم.

أما (منهج) هذين الكتابين فقد قام به محقق كل منهما على حدة، والله أعلم.

(١) انظر الكفاية الكبرى ص: ٦٩١.

(٢) انظر ص: ١٠١٤، ١١٤٧، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٤٦١، ١٥١٩.

(٣) انظر ص: ٩٥٩.

(٤) انظر ص: ٩٥٤، ٩٦٠، ٩٦٢، ٩٧٤، ٩٨٦.

## ٧ - المبهج في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصر والأعمش واختيار خلف واليزيدي<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الله بن علي بن أحمد، أبو محمد، المعروف بـ (سبط الخياط)  
البغدادي، الحنبلي، ولد سنة (٤٦٤ هـ) شيخ صالح، ثقة، شيخ الإقراء ببغداد في  
عصره، وأحد أئمة التجويد والأداء.

شيوخه: قرأ القراءات على جدّه أبي منصور، وأبي العزّ، وغيرهما.

وتتلمذ عليه كثيرون؛ حمزة القبيطي، وزاهر بن رستم وغيرهما.

وذكروا له مؤلفات عديدة كلّها في القراءات، توفي سنة (٥٤١ هـ)<sup>(٢)</sup>.

أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه بقراءة المؤلف  
عليه، بينما قرأ بمضمّنه القرآن كلّهُ على شيخ واحد آخر، وقرأ بمضمّنه أيضاً إلى  
أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد آخر<sup>(٣)</sup>.

الطرق: استقى المؤلف من هذا الكتاب (٤١) إحدى وأربعين طريقاً على

النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وأبي الحارث، ودوري  
الكسائي، ورويس، وروح، وإدريس.

(١) حقّق رسالة دكتوراه بعناية الدكتور عبد العزيز بن ناصر السبر، في جامعة الإمام محمد بن سعود  
الإسلامية سنة ١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ، وعليها اعتمدت في توثيق معلومات هذا البحث.

(٢) انظر: ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٤٣٤-٤٣٥، المعرفة: ٢/ ٩٦٠-٩٦٣، المنتظم: ١٨/ ٥١-٥٢.

(٣) انظر ص: ٢١٧-٢١٨.

ب- طريقان عن كلٍّ من: السوسي، وحفص، وخلف عن حمزة.

ج- ثلاثة طرق عن خلاد.

د- أربعة طرق عن هشام.

هـ- خمسة طرق عن كلٍّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وشعبة. والله أعلم.

يضاف إلى ذلك أربعة طرق أدائية للمؤلف، صرح فيها بأنها من طريق (السبط)، لكنها ليست على أي حال من «المبهج»؛ لأنها كلها عن أبي جعفر، اثنتان من رواية ابن وردان، واثنان من رواية ابن جمار، ومعلوم أن قراءة أبي جعفر ليست في «المبهج».

وعند الرجوع إلى كتاب «الاختيار في القراءات العشر» لصاحب «المبهج» نفسه وجدت طريقي ابن وردان اللتين ذكرهما المؤلف<sup>(١)</sup>، ولم أجد فيه طريق ابن جمار، فلعلها من كتبه الأخرى، مع ملاحظة أن ابن الجزري لم يصرح بإسناده منه إليه بل يقول: «وبإسنادي إلى السبط».

ملاحظة: كل الرواة أخذ لهم المؤلف، ما عدا إسحاق عن خلف، بل ليس له رواية في «المبهج».

الانفرادات: ذكر المؤلف ثمانية وعشرين (٢٨) انفراداً لهذا الكتاب، صرح فيها بـ (انفرد) خمسة وعشرين مرة، بصيغ مختلفة، فأحياناً يقول: انفرد سبط الخياط في «مبهجه» وأحياناً: انفرد السبط في «المبهج» وأخرى: انفرد

(١) انظر ص: ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٧٠.

صاحب «المبهج» وجاء في موضع واحد فعبر بقوله : وشذَّ صاحب «المبهج».<sup>(١)</sup>

أما الموضع السابع والعشرون فنقل قول السبط ثم قال: فانفرد بهذا المذهب. اهـ ولم يصرح هل هو من «المبهج» أو من غيره، لكن عند التحقيق اتضح أنه من «المبهج» فلهذا عدده منه. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته دراسة وافية محقّقه حفظه الله.

#### ٨- الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش<sup>(٢)</sup>

المؤلف: عليّ بن محمد بن عليّ بن فارس، أبو الحسن الخياط، البغدادي، إمام كبير، مقررئ نبيل، ثقة، قرأ على الحنّامي والنهرواني وغيرهما، قرأ عليه ابن سوار وغيره، نقل المؤلف عن الذهبي قوله: أظنه بقي إلى بعد عام (٤٥٠ هـ)، لكن نقل الذهبي نفسه عن الطّراح أنه توفي في الرابع والعشرين من المحرم سنة (٤٥٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٩٠٢، ٩٢٧، ٩٦٠، ١١١٨، ١١٤٧، ١١٥٤، ١١٦٩، ١١٧٧، ١١٨٦، وفيه (شذّ)، ١١٩٢، ١٢٣٢، ١٢٣٤، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٤٧، ١٢٦٤، ١٢٦٧، ١٢٨٢، ١٢٨٥، ١٤١٢، ١٥٤٢، ١٥٥٤، ١٦٦٨، ١٧٤٩، ١٧٧٥، ١٨٦٦، ١٨٩٢، ١٩٥٤.

(٢) مخطوط. وقد اعتمدت في توثيق معلوماته على نسخة مطبوعة على الحاسب الآلي.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/ ٥٧٣، المعرفة: ٢/ ٨٠٣-٨٠٤.

أخذ المؤلف هذا الكتاب تلاوة على شيخين من شيوخه.<sup>(١)</sup>

الطرق: استقى المؤلف من هذا الكتاب أربعة وثلاثين (٣٤) طريقاً، على

النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وقنبل، والسوسي، وهشام، وابن ذكوان، وابن وردان، ورويس.

ب- طريقان عن كل من: الدوري، وخلف عن حمزة، وخلاد، ودوري الكسائي، وروح، وإسحاق.

ج- ثلاثة طرق عن كل من: قالون، وأبي الحارث.

د- أربعة طرق عن كل من: شعبة، وحفص.

الانفرادات: لم أجد المؤلف ذكر له غير انفرادتين.<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه) حسب النسخة التي اعتمد عليها الباحث - وهي ناقصة من أولها حيث تبدأ بذكر القراء - فإنه بدأ بأسانيده - كعادة المؤلفين قديماً - مبتدئاً بأهل مكة ومختتماً بـ (خلف) في اختياره، ثم ذكر الأصول مبتدئاً بالإدغام الكبير، ثم (الهمز الساكن)، ثم (الهمز المتحرك)، ثم مذهب ورش في (النقل)، ثم مذهب حمزة في (الوقف)، ثم حكم (النون) الساكنة والتنوين، ثم (المدّ والقصر)، ثم (الإدغام الصغير)، ثم مذهب الكسائي في (الوقف على هاء

(١) انظر: ٢٢٠.

(٢) انظر: ١٤٥٠ و ١٤٦١.

التأنيث)، ثم (الإمالة)، ثم أعقبها بفصل خاص بـ (إمالة قتيبة) عن الكسائي، ثم (فرش الحروف) مبتدئاً بـ (الاستعاذة والبسملة) ثم ابتداءً بـ (الفاتحة) وما بعدها حتى نهاية القرآن حسب ترتيب السور، والله أعلم.

## ٩- تلخيص العبارات<sup>(١)</sup>

المؤلف: الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة، أبو علي، القيرواني، إمام مقرئ، قرأ على شيوخ بلدته، ثم نزل الإسكندرية وقرأ على جماعة من أصحاب ابن غلبون، وعلى أبي معشر وغيره، قرأ عليه ابن سعدون وابن الخطيئة وغيرهما. توفي سنة (٥١٤هـ)<sup>(٢)</sup>.

أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة عن شيخه ابن اللبان حيث حدّثه به، ثم قرأ عليه بمضمّنه جميع القرآن بسنده<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً قرأ المؤلف بهذا الكتاب على شيخه الإسكندريّ بسنده الذي وصفه المؤلف بقوله: «وهذا أصحّ إسناد وألطفه، مسلسل بالتلاوة وبالإسكندرية إلى المؤلف». <sup>(٤)</sup>

---

(١) وهو في القراءات السبع، واسمه كاملاً: (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) وهو مطبوع محقق، لكنّه خلّو من الأسانيد، وقد ذكر المؤلف الخلف بينه وبين «الشاطبية» في مؤلفه «الفوائد المجمعة». انظر: غاية النهاية: ٢١١/١.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٩٠٢-٩٠٣، غاية النهاية: ٢١١/١، حسن المحاضرة: ٤٩٤/١.

(٣) انظر: ١٩٦.

(٤) انظر: ١٩٧.

الطرق: استقى المؤلف منه (٣٠) ثلاثين طريقاً، كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: قنبل، والسوسي، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ودوري الكسائي.

ب- طريقان عن كل من: قالون، والبزي، وهشام، وابن ذكوان، وشعبة.

ج- ثلاثة طرق عن ورش.

د- خمسة طرق عن خلاد.

هـ - ستة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريقان أدائيان للمؤلف عن ابن بليمة، واحدة من طريق السوسي، والثانية من طريق خلاد.<sup>(١)</sup>

الانفرادات: لم يصرح له المؤلف بالانفراد إلا في موضعين.<sup>(٢)</sup> والله أعلم. أما (منهجه) فقد بيّنه محققه.

## ١٠ - الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءات

### العشرة؛ المشهورة وقراءة الأعمش<sup>(٣)</sup>

المؤلف: الحسن بن محمد بن إبراهيم، أبو علي، المالكي، البغدادي، أستاذ،

(١) انظر: ٣٤٦.

(٢) انظر: ٤٣٧.

(٣) حقق من أوله إلى نهاية قسم الأصول في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدكتوراه سنة (١٤١٥هـ)، بعناية د/ نبيل آل إسماعيل، وعليه اعتمدت في هذا البحث.



إمام، نزل مصر وصار شيخها، قرأ على الفرضي والسوسنجردى وغيرهما، قرأ عليه الهذلي والمليحي وغيرهما. توفي سنة (٤٣٨ هـ)<sup>(١)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المعصراني بسنديه إلى مؤلفه، وقرأ به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على شيخه البغدادي بأسانيده إلى مؤلفه.<sup>(٢)</sup>

الطرق: استقى المؤلف منه (٢٨) ثمانية وعشرين طريقاً على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والدوري، والسوسي، وهشام، وأبي الحارث، ودوري الكسائي، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: قالون، وابن ذكوان، وشعبة، وحفص، وخلف عن حمزة، وابن وردان، وروح.

ج- ثلاثة طرق عن كل من: البزي، وخلاد.

الانفرادات: صرح له المؤلف بـ (انفرد) مرة واحدة.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام بدراسته وبيانه محققه حفظه الله.

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ٧٥٥-٧٥٦، غاية النهاية: ١/ ٢٣٠، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٣، الشذرات: ٢٦١/٣.

(٢) انظر: ١٩٩-٢٠١.

(٣) انظر: ١٢٥٣.

## ١١ - التلخيص في القراءات الثمان<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد، أبو معشر، الطبري، الشافعي، شيخ أهل مكة، إمام عارف، ثقة، صالح.

شيوخه: قرأ على كثيرين؛ منهم أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الزيدي وغيرهما، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الملك القزويني، وإبراهيم بن المسبح.

وألّف عدة مؤلفات جلّها في القراءات، منها «سوق العروس» و«الرشاد في القراءات الشاذة» و«الدرر» في التفسير. توفي سنة (٤٧٨ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة عن شيخه السويدي عن أبي حيّان بسنّديه.

(١) السبعة المشهورة مع يعقوب، وهو مطبوع محقق، لكنّ عليه ملاحظة لم أجد محقّقه تعرّض لها، وهي وجود بعض الطرق التي عزاها إليه المؤلف - ابن الجزري - صراحة، وليست في المطبوع، وهي: طرق الكارزني عن الشذائي، والطريثي عن الفرضي، كلاهما عن قالون، وطريق الكارزني عن المطوّعي عن ابن فرح عن الدوري، وطريق الزيدي عن خلّاد، كلّ هذه الأربعة صرح المؤلف أنها من «تلخيص أبي معشر» وليست في المطبوع.

وأيضاً ذكر المؤلف - ابن الجزري - أحكاماً لبعض الكلمات في باب الرء ونسبها إلى «التلخيص»، وبالرجوع إليه لم أجدها، بل ليس فيه باب الرءات لورش أصلاً، وقد نُبّهت في قسم التحقيق على كلّ ذلك وأمثاله، مما يعني - والله أعلم - أن النصّ المحقق ناقص؛ حتى وإن ذكر محقّقه عكس ذلك في قوله ص ٦٥: «إن الكتاب جاء كاملاً ليس فيه سقط»، والله المستعان.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٨٢٧/٢ - ٨٣٠، طبقات السبكي: ١٥٢/٥ - ١٥٣، غاية النهاية: ٤٠١/١، طبقات الداودي: ٣٣٨/١ - ٣٣٩.

وقرأ - المؤلف - بمضمّنه القرآن كله على شيوخه المصريّين الثلاثة، إلّا أنه على ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل» كما هو معلوم. وقد كتب شيخ واحد للمؤلف بالإجازة إليه بهذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

الطرق: استقى المؤلف منه (١٩) تسعة عشر طريقاً، على النحو

التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وقنبل، وهشام، وخلف، ورويس، وروح.

ب- طريقان عن كلّ من: الدوري، وابن ذكوان، وشعبة.

ج- ثلاثة طرق عن كلّ من: قالون، وخلّاد.

يضاف إلى ذلك أربع طرق أدائية للمؤلف، اثنتان عن ورش، وواحدة عن

كلّ من: ابن ذكوان، وابن وردان.<sup>(٢)</sup>

الانفرادات: لم أجد المؤلف نسب إليه الانفراد، إلّا في ثلاثة مواضع<sup>(٣)</sup>. والله

أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محقّقه.

(١) انظر: ٢٠٦-٢٠٨.

(٢) انظر: ٢٧٨، ٢٨٨، ٣٧٧، ٤٦٦.

(٣) انظر ص: ١١٤٧، ١٢٦٥، ١٢٨٧.

## ١٢ - الإعلان<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل، أبو القاسم الصفراوي، ولد سنة (٥٤٤هـ) أستاذ، مقرئ، فقيه، يفتي على مذهب الإمام مالك رحمه الله، قرأ على أبي الطيّب الغرناطي، واليسع بن حزم وغيرهما، وقرأ عليه المكين الأسمر والمريوطي، وغيرهما، ألّف «التقريب والبيان».

توفي سنة (٦٣٦هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه أبي إسحاق الدمشقي بسنديه، ثم قرأ بمضمّنه على شيخه أبي محمد الإسكندري بسنديه أيضاً.<sup>(٣)</sup>

الطرق: استقى منه المؤلف (٢٠) عشرين طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وخلاد.

ب- طريقان عن ورش.

ج- ثلاثة طرق عن الدوري.

د- أربعة طرق عن قبل.

---

(١) في القراءات السبع، وهو مفقود إلا جزء منه في مكتبة الجامعة الإسلامية، مصورة عن مكتبة جامعة برنستون بأمريكا.

(٢) انظر ترجمته في: التكملة للمنزري: ٣/ ٥٠٣-٥٠٤، المعرفة: ٣/ ١٢٢٩-١٢٣١، غاية النهاية: ١/ ٣٧٣، الشذرات: ١٨٠/٥.

(٣) انظر ص: ٢٠٩-٢١٠.

هـ - تسعة طرق عن هشام.

الانفرادات: صرح له المؤلف بانفرادة واحدة.<sup>(١)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلم أستطع معرفة ذلك نظراً لعدم اطلاعي عليه، أما الجزء الموجود منه فهو عبارة عن ذكر بعض القراءات وعزوها لأصحابها فقط.

### ١٣ - التذكار في القراءات العشر<sup>(٢)</sup>

المؤلف: عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن شَيْطَاء، أبو الفتح، البغدادي، ولد سنة (٣٧٠ هـ) الأستاذ الكبير، ثقة، رضي.

شيوخه: أخذ عن ابن العلاف والحمامي وغيرهما كثير.

لم يذكروا له غير هذا الكتاب. توفي سنة (٤٥٠ هـ)<sup>(٣)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب تلاوة، وقرأ به أيضاً على ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم.<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر ص: ٩٣٩.

(٢) مفقود.

(٣) كذا ذكر الخطيب في تاريخه، وجاء في «غاية» المؤلف خطأ وهو (٤٠٥) وهذا لا يصح؛ لأن ابن سوار صاحب «المستير» من تلاميذه وولادته سنة (٤١٠ هـ) أوسنة (٤١٢ هـ) واضطرب فيه محقق «المستير» حيث جعله مرة (٤٥٠) ومرة (٤٥٣) وذلك في ص: ١٩ وص: ٢٥.

وانظر ترجمة ابن شيطاء في: تاريخ بغداد: ١٦/١١، المنتظم: ٤٠/١٦، المعرفة: ٧٩١/٢-٧٩٢، غاية النهاية: ٤٧٣/١-٤٧٤.

(٤) انظر ص: ٢٢٠.

الطرق: استقى المؤلف من «التذكار» تسعة عشر (١٩) طريقاً، على النحو

التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، وابن ذكوان، وخلف عن حمزة، وابن وردان، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: الدوري، وشعبة، وخلاد، ورويس، وروح.

ج- أربعة طرق عن حفص.

الانفرادات: لم يصرّح له المؤلف بأي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يمكن بيانه نظراً لأنه مفقود.

#### ١٤ - الغاية<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن الحسين بن مهران، أبو بكر، الأصبهاني، ولد سنة (٢٩٥هـ)، ثقة، صالح، مجاب الدعوة.

شيوخه: قرأ على كثيرين: منهم ابن الأخرم والنقاش، وقرأ عليه ابن طرار، ومنصور العراقي وغيرهما.

وألّف عدة تأليف منها «الشامل» و«المبسوط».

(١) في القراءات الإحدى عشرة، العشرة المشهورة وقراءة أبي حاتم السجستاني، ويلاحظ أن ابن مهران جعل خلفاً هو الحادي عشر، والكتاب مطبوع محقق، وعليه اعتمدت، ومحقّق رسالة للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٢هـ).

توفي سنة (٣٨١هـ)<sup>(١)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف إجازة بقراءته على شيخه: الساعقي والمراغي، بإسناديهما، وقرأ به القرآن كله ضمناً على شيخه الهمداني بسنده، وأيضاً قرأ بما دخل في تلاوته من القراءات السبع منه على شيخه الدمشقي بإسناده.<sup>(٢)</sup>

الطرق: استقى منه المؤلف (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والدوري، وابن ذكوان، وشعبة، وخلف، وأبي الحارث، وابن وردان، وإدريس، وروح، وإسحاق.

ب- ثلاثة طرق عن خلاد.

ج- خمسة طرق عن قالون.

يضاف إلى ذلك طريق أدائية واحدة، وهي من رواية شعبة.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

الانفرادات: صرح له المؤلف بـ (انفرد) في ثمانية وأربعين (٤٨) موضعاً.<sup>(٤)</sup>

والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٣/ ١٢، المعرفة: ٢/ ٦٦٢-٦٦٤، غاية النهاية: ١/ ٤٩-٥٠، شذرات الذهب: ٣/ ٩٨.

(٢) انظر ص: ٢٢٩-٢٣٢.

(٣) انظر ص: ٤٠١.

(٤) انظر ص: ٦٨٨، ٧٦٤، ٧٧٩، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٥٢، ١٠١٥،

١١٨٨، ١٢٣٢، ١٢٦٨، ١٢٨٤-١٢٩٤، ١٤٣٨، ١٤٤١، ١٥٢٥، ١٦١٧، ١٨٠٣، ١٨٠٧،

١٨١٤، ١٨٢٥-١٨٥٩، ١٨٧٠، ١٩١٣، ١٩٢٤، ١٩٣٧، ١٩٣٢، ١٩٤١.

أمّا (منهجه) فقد بيّنه أتمّ بيان محقّقه في الجامعة الإسلامية، واستدرك كثيراً من المسائل العلمية والمنهجية على التحقيق المطبوع.

## ١٥ - المفتاح في القراءات العشر<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن عبد الملك بن الحسن، بن خيرون، أبو منصور، البغدادي، أستاذ بارع، قرأ على عمّه أبي الفضل، وعبد السيّد، وغيرهما، وقرأ عليه الكندي وابن عساكر وغيرهما، توفي سنة (٥٣٩ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: قرأ المؤلف القرآن كلّ بهذا الكتاب على شيوخه المصريين وهم: ابن الصائغ، والبغدادي، وابن الجندي<sup>(٣)</sup>، بسندهم إلى مؤلفه.<sup>(٤)</sup>

الطرق: استقى المؤلف منه (١٨) ثمانية عشر طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، والبزي، وشعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جمار، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كلّ من: خلف، وخلاد، وروح.

ج- أربعة طرق عن الدوري.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلف.<sup>(٥)</sup>

(١) لم أعثر له على أي خبر.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم: ٤٢-٤٣، المعرفة: ٩٥٨-٩٥٩، غاية النهاية: ١٩٢/٢، الشذرات: ١٢٥/٤.

(٣) ينه على أن المؤلف لم يحتم على ابن الجندي، وإنما قرأ إلى أثناء سورة (النحل) كما هو معروف.

(٤) انظر ص: ٢٢٣.

(٥) انظر ص: ٤٦٦.



الانفرادات: صرح له المؤلف بانفرادة واحدة<sup>(١)</sup>، ولم يذكر هل هي من هذا الكتاب أم من كتابه الآخر «الموضح»<sup>(٢)</sup> والله أعلم.  
أما (منهجه) فلا يستطيع بيانه؛ لأنه مفقود.

## ١٦ - الكفاية في القراءات الست<sup>(٣)</sup>

المؤلف: سبط الخياط.<sup>(٤)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه البناء بسنده، ثم قرأ بمضمّنه القرآن كلّهُ على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي بأسانيدهما فيه.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر ص: ٧٥٥.

(٢) انظر الكلام عنه ص: ٢٦٣.

(٣) وهي التي بيّنها مؤلفها نفسه في مقدمة كتابه فقال: «وهم ابن كثير من رواية قنبل؛ من طريق ابن مجاهد وابن شنبوذ، ونافع من رواية قالون؛ من طريق الحلواني وأبي نسيط، ورواية إسماعيل بن جعفر، وعاصم من رواية حفص؛ من طريق عبيد بن الصباح وهبيرة، وأبي بكر بن عباس من رواية العليمي، والكسائي من رواية أبي عمر الدوري؛ من رواية ابن فرح، وعلي بن سليم، وخلف صاحب الاختيار؛ من طريق السوسنجردي وأبي الحسن الحذاء، وأبو عمرو بن العلاء؛ من رواية الزبيدي؛ من طريق أبي الزعراء وابن فرح وهم خمسة رواة، من جملة السبعة، وخلف». الكفاية في الست: ق: ١/ أ.  
وهي القراءات التي قرأها أبو القاسم هبة الله الحريري على شيوخه، ألفه السبط لتلميذه تاج الدين الكندي. والكتاب منه نسختان خطيتان في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة، الأولى برقم (٤٣٦٧) في ٤١ ق وهي التي اعتمدتها في هذا البحث.

(٤) صاحب «المبهم» سبق التعريف به ص (٢٣٣).

(٥) انظر ص: ٢٢٢.

الطرق: استقى المؤلف منه (١٦) ستة عشر طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: شعبة، وحفص، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: قالون، وإدريس.

ج- أربعة طرق عن الدوري.

د- خمسة طرق عن قبل.

يضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلف عن الكندي، وهي عن شعبة.<sup>(١)</sup> والله أعلم.

الانفرادات: صرح المؤلف بأنه (انفرد) في أربعة مواضع.<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه):

١ - بدأ أولاً - بعد المقدمة - بذكر أسانيده التي لم يصل منها إلا أسانيد قراءة نافع، ثم يبدأ الكتاب بقوله تعالى ﴿إِذَا دَعَا إِلَى﴾ [البقرة: ١٨٦]

٢ - يذكر الحرف، ثم يعقب عليه لصاحب القراءة، وأحياناً يعكس المسألة.

٣ - عقد فصلاً للتكبير، ولخصه في عدة أسطر.

(١) انظر ص: ٣٩٢.

(٢) انظر ص: ٩٢٣، ٩٨٣، ١٢٦٤، ١٢٧٧.

## ١٧ - التيسير<sup>(١)</sup>

المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو، أبو عمرو الداني. ولد سنة (٣٧١ هـ) شيخ مشايخ المقرئين، رحل في طلب العلم من المغرب إلى المشرق، وأخذ عن شيوخ كثيرين، منهم طاهر بن غلبون، وفارس بن أحمد وغيرهما، وسمع الحديث وبرز فيه وفي أسماء رجاله، وفي التفسير والفقه وغير ذلك.

ألف الكثير من الكتب، منها «الفتن والملاحم» وغيره.

توفي سنة (٤٤٤ هـ).<sup>(٢)</sup>

أخذ المؤلف هذا الكتاب (إجازة) عن شيخين من شيوخه،<sup>(٣)</sup> وكذلك قرأه أجمع على شيخين آخرين، وصف إسنادهما بقوله: إسنادهما صحيح عال، تسلسل لي بالأندلسيين مني إلى المؤلف<sup>(٤)</sup> ووصف الآخر بأنه أعلى من الأول<sup>(٥)</sup>. وقد قرأ المؤلف القرآن كله من أوله إلى آخره بمضمّن هذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه، قال واصفاً له: «هذا أعلى إسنادهما يوجد اليوم متصلاً، واختص

---

(١) في القراءات السبع، مطبوع بعناية المستشرق أوتوبرتزل، حُقِّق للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٩ هـ).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٤٨٣-٤٨٤، معجم الأدباء: ١٢/١٢١-١٢٨، المعرفة: ٧٧٣/٢-٧٨١، غاية النهاية: ٥٠٣-٥٠٥، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٣) انظر ص: ١٦١ و١٦٣.

(٤) انظر ص: ١٦٤.

(٥) انظر ص: ١٦٧.

هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسماع، ومنّي إلى المؤلّف كلّهم علماء أئمة ضابطون<sup>(١)</sup>.

وأيضاً تلقى المؤلّف شرح هذا الكتاب للمألقي «الدر النثير» على غير واحد من الثقات مشافهة، لكنه لم يصرّح باسم أيّ منهم<sup>(٢)</sup>.

الطرق: استقى المؤلّف جميع طرق «التيسير» وعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً عن كل راو من رواة القراء السبعة طريقاً إلا عن شعبة عن عاصم فعنه طريقان. والله أعلم.

ويضاف إلى ذلك (٢٨) ثمانية وعشرون طريقاً عن القراء السبعة من طريقه هي كلها طرق أدائية للمؤلّف، وقد جاءت كالتالي:

- ١ - خمس طرق عن نافع: اثنتان لقالون، وثلاثة عن ورش.
- ٢ - اثنتان عن ابن كثير؛ كلتاها عن البزي.
- ٣ - سبعة طرق عن أبي عمرو، كلّها عن الدوري.
- ٤ - ثلاثة عن ابن عامر، واحدة عن هشام، واثنتان عن ابن ذكوان.
- ٥ - اثنتان عن عاصم، واحدة لكلّ من: شعبة، وحفص.
- ٦ - سبعة عن حمزة، ثنتان منها لخلف، وخمسة لخالد.
- ٧ - اثنتان عن الكسائي، كلتاها عن دوريّه.

المجموع: ثمانية وعشرون طريقاً.

(١) انظر ص: ١٦٧.

(٢) انظر ص: ١٦٧.

فيكون المجموع الكلي للقراء السبعة من طرق الداني: ثلاثة وأربعين طريقاً [٤٣] وهذا يدل على مكانة الداني، وكتبه عند المؤلف، وهو أهل لذلك. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلف أن الداني (انفرد) في ثمانية مواضع.<sup>(١)</sup>

أما (منهجه) فقد قسم كتابه إلى قسمين:

الأول: الأسانيد والأصول.

الثاني: الفرش.

ويلاحظ أن المؤلف -ابن الجزري- سار على نفس الترتيب الذي سار عليه الداني في هذا الكتاب.

بقي أن يذكر أن الداني ذكر في هذا الكتاب (ما اشتهر وانتشر وصحّ وثبت) والله أعلم.

تتميم: يُعدُّ «التيسير» من كتب القراءات المهمة التي تلقى القراء قراءته بالقبول والإقراء، وهو أحد الكتب التي يقرأ بها اليوم، ولا أعلم أن هذه الميزة لغيره من الكتب حاشا «الشاطبية»، و«النشر»، و«تجوير التيسير».

أقول هذا، لأنني وجدت بعض الباحثين -وأعني محققي كتاب «العنوان» - قاما بموازنة -حسب رأيهما- بين الكتابين، وهي موازنة غير سديدة، ومبنية على

---

(١) انظر ص: ٩٠٧، ٩٢٣، ١٢٢٥، ١٤١٨، ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠، ١٧٧١.

أمثلة كلها خطأ، تدلّ على عدم قراءة كتاب «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» حيث صرّحاً بأن بعض القراءات انفرد بها «العنوان» وخلا منها «التيسير» وذلك قولها:

«وقد دلّ الاستقراء على أن في «العنوان» ما ليس له ذكر في «التيسير» وأنّ بعض ما في الأوّل مخالف لما في الآخر وهو قليل»<sup>(١)</sup>.

أقول: أمّا الخلاف بين الكتّابين من حيث المعلومات وأن في أحدهما ما ليس في الآخر فهذا شيء وارد وطبيعي ولا يعتبر ميزة لأحدهما دون الآخر؛ لأنّ مردّ ذلك هو رواية كلّ منهما، ولا يشترط أن يتفقا في كل الأوجه والروايات؛ نظراً لاختلاف طرق كلّ منهما.

وأما القول بأن الاستقراء دلّ على انفرد «العنوان» بما خلا منه «التيسير» فقد مثلاً بأمثلة كلّها غير صحيحة، وهذا بيان ذلك:

١ - قالوا: «لم يذكر الداني ما ورد في الآية (٨) من سورة [الملك] وورد في «العنوان» ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] بتشديد التاء للبيزي»<sup>(٢)</sup>.

الجواب: بل ذكر الداني ذلك في سورة (البقرة).<sup>(٣)</sup>

٢ - قالوا: «كما لم يذكر الداني ما ورد في الآية [٣٨: القلم] ﴿لَا تَخْزُون﴾ بتشديد التاء للبيزي»<sup>(٤)</sup>.

(١) العنوان: مقدمة التحقيق: ١٢.

(٢) العنوان: ١٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٤ وهذا يدلّ على أنها لم يستقرئ التيسير كله.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).<sup>(١)</sup>

٣- قالوا: «لم يرد حديث في «التيسير» عن قراءة هشام للآية [٢٦: الحديد] ﴿نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ بالالف»<sup>(٢)</sup>.

الجواب: بل ذكرها في سورة (البقرة).<sup>(٣)</sup>

٤- قالوا: «ومثله ما ورد في «العنوان» عن الآية [٤: الممتحنة] عن هشام أيضاً ولم يرد في «التيسير»»<sup>(٤)</sup>.

الجواب: بل ورد فيه في سورة (البقرة).<sup>(٥)</sup>

٥- قالوا: «ورد في «العنوان» ما لم نجده في «التيسير» ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠] بتخفيف الشين نافع وابن عامر وعاصم، وقد سبق ابنُ مجاهد أبا الطاهر إلى ذكره»<sup>(٦)</sup> الجواب: بل ذكر الداني رحمه الله هذه الكلمة في محلها من سورتها، ولكنها سقطت من النسخة المطبوعة، ووقفت على ذلك في نسخة خطية في مكتبة الحرم النبوي الشريف، قال الداني: «نافع وابن عامر وعاصم «نشرت» بتخفيف الشين، والباقون بتشديدها»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: التيسير: ٨٤.

(٢) انظر: العنوان: ١٣.

(٣) انظر: التيسير: ٧٧.

(٤) انظر: العنوان: ١٣.

(٥) انظر: التيسير: ٧٧.

(٦) انظر: العنوان: ١٣.

(٧) التيسير: ق ١١٨/أ، نسخة خطية كتبت سنة (٨٠٦ هـ) في المكتبة المذكورة.

٦- قالوا: «ومن ذلك ذكر أبي الطاهر لما ورد في الآية [٣٦: المطففين] ولا نجدُها في «التيسير»»<sup>(١)</sup>.

الجواب: إن كانا يقصدان ﴿هَلْ تُؤْتِبَ﴾ فهي مذكورة في «التيسير»<sup>(٢)</sup>.

٧- قالوا: «وفي الحديث عن إمالة ﴿يَسْ﴾ وافق أبو الطاهر ابن مجاهد، وكان أكثر توفيقاً من الداني»<sup>(٣)</sup>.

الجواب: لم أفهم مرادهما من هذه العبارة الأخيرة، وعلى كلِّ فالتوفيق من الله سبحانه وتعالى، والمؤلفون الثلاثة - ابن مجاهد والداني وأبو طاهر - ذكروا الإمالة والإدغام في أول سورة «يَسْ»، فلا داعي إلى هذه المفاضلة التي في غير محلها من محققي الكتاب. والله أعلم.

## ١٨ - الشاطبية<sup>(٤)</sup>

المؤلف: القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد، أبو محمد، وأبو القاسم،

(١) انظر: العنوان: ١٣.

(٢) انظر: التيسير: ٤٣.

(٣) انظر: العنوان: ١٣.

(٤) هذا اسم الشهرة، واسم النظم كاملاً «حرز الأمانى ووجه التهاني» وهو في القراءات السبع، ذكر أنه بدأ أولها بالأندلس إلى قوله: (جعلت أبا جاد) وهو البيت رقم (٤٥) ثم أكملها بالقاهرة، قال عنها المؤلف: «لا يَعْرِف مقدارها إلا من نظم على منوالها أو قابل بينها وبين ما نظم على طريقها، ولقد رزق هذا الكتاب - النظم - من الشهرة والقبول ما لا أعلمه لكتاب غيره في هذا الفن...». غاية النهاية: ٢٢ / ٢. وهذا النظم مطبوع عدّة طبعات.



الشاطبي، الشافعي، ولد سنة (٥٣٨ هـ)، أحد الأعلام الكبار، غاية في القراءات، حافظ للحديث، إمام في اللغة، رأس في الأدب؛ مع الزهد والعبادة.

شيوخه: كثيرون، منهم: أبو عبد الله محمد بن أبي العاصم النّفّري،<sup>(١)</sup> وابن هذيل<sup>(٢)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن حميد<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

مؤلفاته: جُلّها في القرآن وعلومه، منها: «العقيلة» في رسم القرآن<sup>(٤)</sup>، ونظم كتاب «التمهيد» لابن عبد البر، في خمسمائة بيت؛ قصيدة «دالية»<sup>(٥)</sup>.

توفي سنة (٥٩٠ هـ).<sup>(٦)</sup>

الرواية: أخبر المؤلف بهذا النظم ثلاثة من شيوخه بأسانيدهم المختلفة، وذكر أنه قرأ القرآن العظيم بمضمّنه على جماعة من الشيوخ، ذكر منهم شيخين اثنين.

أمّا شروح «الشاطبية» فذكر منها سبعة، أجازها بها سبعة من الشيوخ، كلّ شرح عن شيخ.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ترجمته: ١٩١.

(٢) انظر ترجمته: ١٦٣.

(٣) البلسني، تلا على ابن شريح، وغيره، أخذ عنه الشاطبي كتاب سيبويه و«الكامل» للمبرد و«أدب الكاتب» لابن قتيبة، وسمع منه أيضاً كتاب «الكافي»، توفي سنة (٥٨٦ هـ).

انظر: المعرفة: ٣/ ١٠٧٢-١٠٧٣، الإحاطة: ٣/ ٧٠-٧٢، غاية النهاية: ٢/ ٢٠.

(٤) نظم فيها المقنع للداني.

(٥) نقل عنه تلميذه السخاوي أنه من حفظها أحاط علماً بـ «التمهيد» انظر: المعرفة: ٣/ ١١١٤.

(٦) انظر ترجمته في: التكملة للمنذري: ١/ ٢٠٧-٢٠٨، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٩٣-٢٩٦، المعرفة:

٣/ ١١١٠-١١١٥، غاية النهاية: ٢، ٢٠-٢٣، وغيرها كثير من كتب التراجم.

(٧) انظر تفصيل كلّ ذلك ص: ١٧١-١٧٧.

أما الطرق: التي استقاها المؤلف منه فعددها (١٥) خمسة عشر طريقاً، عن كل راوٍ من رواة القراء السبعة طريقاً واحداً إلا شعبة عن عاصم فله طريقان. ويضاف إلى هذه الخمسة عشر طريقاً خمسة طرق أدائية للمؤلف عن الشاطبي، أي: إنها ليست منسوبة إلى «الشاطبية» بل إلى الشاطبي.<sup>(١)</sup> فيكون مجموع طرق الشاطبي عشرين طريقاً. والله أعلم.

الانفرادات: صرح المؤلف بـ (انفرد) للشاطبي في ثلاثة مواضع فقط.<sup>(٢)</sup> تنبيهان:

الأول: «الشاطبية» نظم لكتاب «التيسير» مع بعض الزيادات التي قرأها الشاطبي على مشايخه، وهي خارجة عن طرق «التيسير» وقد عرفت هذه الزيادات فيما بعد عند أهل القراءات بـ «الزيادات على القصيد».

هذا، وقد تفضل المؤلف رحمه الله بالتنبيه على جلّ المواضع التي زادها الشاطبي على الداني، بل أيضاً التنبيه على المواضع التي خرج فيها الشاطبي عن طريقه نفسه، فمثلاً قوله: ذَكَرُ الحذف - في ﴿يَنْقَى﴾ [الزمر: ٢٤] - في «الشاطبية» خروج عن طريقه<sup>(٣)</sup>، ومثله غير قليل.

الثاني: ظهر من المؤلف رحمه الله شدة اهتمامه بـ «الشاطبية» وذلك من خلال

(١) انظر: ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٢) انظر: ١١٥٤، ١٢٣٧، ١٢٤٠.

(٣) انظر: ١٥٥١.

تبيين الزيادات، وإظهار بعض الملاحظات على الشاطبي فيما ذهب إليه في بعض الأوجه، بل وتصحيح بعض الأوهام التي ذكرها.

هذا وقد سجل الباحث ثلاثة مواضع استخدم المؤلف فيها عبارات يرى أن غيرها أولى منها، وهي كالتالي:

الموضع الأول: لَمَّا ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْخِلَافَ فِي ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] عند البدل لورش، مع أنه من المستثنيات فليس فيه إلا القصر قولاً واحداً، قال المؤلف معقّباً عليه: «وَكَأَنَّ الشَّاطِبِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ظَنَّ بِكَوْنِهِ -الدَّانِي- لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «التيسير» أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْمَمْدُودِ لُورْشَ بِمَقْتَضَى الْإِطْلَاقِ فَقَالَ:

وبعضهم يؤاخذكم.....

أي: وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره. بنصّه.<sup>(١)</sup>

هذا اعتراض المؤلف بنصّه على الشاطبي رحمه الله، وفيه نظر من جهتين:

الأولى: أن الشاطبي رحمه الله ليس ممن يأخذ القراءات من الكتب، وبالقياس، فقلوله:

(١) انظر: ٨٣٧.

وما لقياس في القراءة مدخل<sup>(١)</sup> .....

دليل على منهجه في القراءات، وقوله:

جزى الله بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القرآن عذباً وسلسلاً<sup>(٢)</sup>

إشارة إلى أن القراءات لا بدّ فيها من النقل<sup>(٣)</sup>.

فقول المؤلف في تعقيبه (ظنّ) كان في اللغة متسعاً للتعبير عن مراده بغيرها حتى لا يفهم منها ما هو الظاهر.

الثانية: أن المؤلف حمل قول الشاطبي (وبعضهم) على أن المراد: بعض رواة المدّ وهو يخالف ما حمله عليه قول الجعبري رحمه الله، حيث قال: «يفهم من قوله: (وبعضهم) أن المتقدم مستثنى للكل، وليس كذلك؛ لأن الصقلي<sup>(٤)</sup> لم يستثن شيئاً، ولم يستثن الحصري ﴿إِسْرَؤِيل﴾ [البقرة: ٤٧]، وكذا مكّي، وفي «الكافي» فيه وجهان، فالأوّل: حمّله على شيوخه<sup>(٥)</sup>، وتفسير الجعبري أولى. والله أعلم.

الموضع الثاني: لما ذكر الشاطبي الخلاف لشعبة في إمالة الراء والهمزة من

(١) المراد هنا نفي القياس فيما فيه نصّ، أما غيره فقد قال عنه أبو شامة: نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً لا سبيل إليه، وقد أطلق الداني ذلك في مواضع فقال: «وقسناه على الأصول إذ عدنا النصّ» انظر: الشاطبية: ٢٩، إبراز المعاني: ١٧٧/٢.

(٢) أبيات مقدمة الشاطبية: ٢.

(٣) وهذا أحد قولين في شرح البيت ذكرهما أبو شامة رحمه الله. انظر: إبراز المعاني: ١٤/١.

(٤) يقصد ابن الفحام، صاحب «التجريد» وانظر ترجمته ص: ٢٢٢.

(٥) كنز المعاني: ٣٥٦/٢.

﴿رَاءَا﴾ [الأنعام: ٧٧] التي بعدها ساكن نحو ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ وبين المؤلف أن الصواب عنه إمالة الراء فقط، قال: «وقد صحَّح الداني الإمالة فيهما؛ يعني من طريق خلف حسبما نصَّ عليه في «التيسير» فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق كتابه فحكى فيه خلافاً، والصواب الاختصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و«التيسير»»<sup>(١)</sup>.

الموضع الثالث: لما زاد الشاطبي وجه الفتح في الياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] قال المؤلف: «وقد أبهم في «التيسير» قال عقب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته، فأوهم أن ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي وهو معذور في ذلك»<sup>(٢)</sup>.

فقول المؤلف: في هاتين العبارتين (فَحَسِبَ) و(معذور) لا يرى الباحث لهما وجهاً في حق الشاطبي رحمه الله، ويقول الباحث ما قاله المؤلف في الرد على الزنجشري رحم الله الجميع: «نعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل محل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل»<sup>(٣)</sup>.

وهناك موضع قال المؤلف فيه: «واتفقوا على حرف «الحشر» وهو قوله:

(١) انظر: ١٢٤١.

(٢) انظر: ١٢٨٩-١٢٩٠.

(٣) انظر: ١٦٩٤.

﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] وعبارة الشاطبي موهمة له لولا ضبط الرواة؛ لأن منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم<sup>(١)</sup>.

قوله: (موهمة)، يقصد أن قول الشاطبي: (لا يخرجون في رضا) موهم؛ لأنه يدخل فيه موضع «الجائية» [٣٥] وموضع «الحشر» هذا، مع أن المراد الذي فيه الخلاف، وهو موضع «الجائية» فقط، فمن هنا كان الإيهام لعدم التقييد، وقد اتبع المؤلف أبا شامة في فهم الإيهام، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

## ١٩ - الكافي<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن شريح بن أحمد بن شريح، أبو عبد الله، الإشبيلي، ولد سنة (٣٨٨هـ) أستاذ، محقق، رحل سنة (٤٣٣هـ) وقرأ على الشيوخ في المشرق: مصر، ومكة، ورجع بعلم كثير فولي خطابة إشبيلية.

شيوخه: ذكروا له منهم: ابن نفيس، وتاج الأئمة، وأنه، لقي مكياً وأجازه، وغير هؤلاء كثير.

ألف: كتاب «التذكير»، و«الكافي».

توفي سنة (٤٧٦هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: ١٧٠٣.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١٦٥/٣.

(٣) في القراءات السبع، مطبوع، وحقق سنة (١٤٢٠هـ)، رسالة للمهاجستير بجامعة أم القرى.

(٤) انظر ترجمته: بغية الملتبس: ٨١، المعرفة: ٨٢٤-٨٢٥، غاية النهاية: ١٥٣/٢، الشذرات: ٣٥٤/٣.

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة عن شيخين من شيوخه بأسانيدهما المختلفة، وقرأ بمضمّنه القرآن الكريم كلّ على شيخ واحد، وإلى أثناء سورة [البقرة: ٢٥] على شيخ آخر أيضاً.<sup>(١)</sup>

الطرق: استقى المؤلف من هذا الكتاب أربعة عشر طريقاً (١٤) كالتالي:  
أ- طريق واحدة عن كلّ من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلّاد، وأبي الحارث.  
ب- طريقان اثنان عن كلّ من: قالون، والدوري.  
ج- ثلاثة طرق عن خلف.

ويضاف إلى ذلك طريق واحدة أدائية للمؤلف من طريق ابن شريح عن هشام<sup>(٢)</sup>. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلف ثمانية مواضع صرّح فيها بقوله: (انفرد)<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

تنبيه: ذكر المؤلف في رواية خلف من طريق ابن مقسم قال: «ومن الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد السامري، وقرأ السامري على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ

(١) انظر ص: ١٨٩.

(٢) انظر ص: ٣٥٨.

(٣) انظر ص: ٦٦٨، ٨٣٩، ٨٤٩، ٨٥٥، ٩٣٢، ١٢٤٣، ١٢٥٣، ١٦٤٥.

إدريس على خلف<sup>(١)</sup>»، هكذا ذكر المؤلف هذه الطريق وأسندها إلى «الكافي».

وبالرجوع إلى «الكافي» - المطبوع - لم أجد هذه الطريق على النحو الذي ذكره المؤلف، بل هي فيه كما صرح مؤلفه، قال: «قرأتُ بها على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على السامري، وقرأ السامري على أبي الحسن بن الرقي<sup>(٢)</sup>، وقرأ أبو الحسن على إدريس، وقرأ إدريس على خلف<sup>(٣)</sup>».

فاتّضح الاختلاف في الطريقين، ولعلّ سهواً حدث من المؤلف رحمه الله؛ إذ طريق ابن مقسم هو في «الكافي» لكن ليس عن السامري، بل عن الحّامي، وهذا نصّها: قال صاحب «الكافي»: «قرأتُ برواية خلف على أبي عليّ البغدادي<sup>(٤)</sup>، وعلى أبي العباس بن هاشم، وقرأ جميعاً على أبي الحسن الحّامي، وقرأ الحّامي على ابن مقسم، وقرأ ابن مقسم على إدريس، وقرأ إدريس على خلف<sup>(٥)</sup>».

مع أنّ هذين الطريقين - أعني: البغدادي وأبا هاشم - اختارهما المؤلف أيضاً من «الكافي» والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محققه.

(١) انظر ص: ٤٢٤.

(٢) تحرفت في «الكافي» المطبوع ص ١١ إلى (الزي).

(٣) الكافي: ١١.

(٤) هو صاحب «الروضة» وانظر ترجمته ص: ٢٣٨.

(٥) الكافي: ١١.



## ٢٠ - الموضح في القراءات العشر<sup>(١)</sup>

المؤلف: أبو منصور، ابن خيرون.<sup>(٢)</sup>

الرواية: تقدّم بيانها عند الكلام على «المفتاح».<sup>(٣)</sup>

الطرق: استقى المؤلف من هذا الكتاب (١٤) أربعة عشر طريقاً، على النحو

التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: شعبة، وأبي الحارث، وابن وردان، وابن جمار، ورويس، وإسحاق.

ب- طريقان عن كل من: الدوري، وخلف، وخلّاد، وروح.

وسبق بيان أن له طريقاً أخرى أدائية.<sup>(٤)</sup>

الانفرادات: سبق بيان أن المؤلف لم يذكر لابن خيرون إلا انفراداً واحدة،<sup>(٥)</sup>

ولم يصرح بأي من الكتابين هي، ويترجّح أنها من الكتابين، أعني:

«الموضح» و«المفتاح» وبخاصّة وأنها من رواية خلّاد، وهي في كلا

«الكتابين». والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يُعرف؛ لأنه مفقود.

---

(١) لم يذكره المؤلف عندما ترجم لابن خيرون.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٦.

(٣) انظر ص: ٢٤٦-٢٤٧.

(٤) انظر ص: ٢٤٧.

(٥) انظر ص: ٢٤٧.

## ٢١- المجتبى<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسن، أبو القاسم، الطرسوسي، يعرف بـ (الطويل) ولد سنة (٣٣١ هـ)، أستاذ مصدر، ثقة، نزل مصر، وكان شيخها، قال عنه الداني: «كان شيخاً فاضلاً ضابطاً، ذا عفاف ونسك، رأته وشاهدته، وكان كثيراً ما يقصد شيخنا فارس بن أحمد يذاكره في مجلسه»<sup>(٢)</sup>.

شيوخه: تلقى العلم على شيوخ كثيرين، لكن الذين أخذ المؤلف طرقهم في «نشره» أربعة فقط، وهم:<sup>(٣)</sup>

١- أبو أحمد السامري، وله تسعة طرق.

٢- أبو بكر الأذفوي، طريق واحدة.

٣- أبو عديّ عبد العزيز، طريق واحدة.

٤- أبو القاسم المصري، طريق واحدة.

ولم تذكر كتب التراجم للمؤلف غير «المجتبى»، إلا أن ابن خير سمّاه «الجامع».

توفي سنة (٤٢٠ هـ)<sup>(٤)</sup>.

(١) سمّاه المؤلف «المجتبى الجامع».

انظر: غاية النهاية: ٣٥٧/١، واسمه في فهرست ابن خير: ٢٥: «الجامع لقراءات الأئمة».

(٢) غاية النهاية: ٣٥٨/١.

(٣) ستأتي ترجمة كل في محله من التحقيق.

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ٧٢٨/٢، غاية النهاية: ٣٥٧-٥٥٨، حسن المحاضرة: ٤٩٢/١.

الرواية: ذكر المؤلف أنه قرأ بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» وغيرها على شيخ واحد من شيوخه<sup>(١)</sup>.

الطرق: أخذ منه المؤلف (١٢) اثنتي عشرة طريقاً كالتالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: قالون، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلف، وخلاد.

ب- طريقان عن: ورش.

ج- ثلاث طرق عن الدوري. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر المؤلف أي انفراد لهذا الكتاب ولا لمؤلفه، والله أعلم.

أمّا (منهجه) فالكتاب مفقود، فلا يمكن معرفته.

## ٢٢- الروضة<sup>(٢)</sup>

المؤلف: موسى بن الحسين بن إسماعيل، الشريف الحسيني، أبو إسماعيل، المعروف بـ (المعدّل) أستاذ عارف، قرأ على ابن نفيس والبزاز وغيرهما، وقرأ عليه منصور بن يملا الأحذب<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ١٩٥.

(٢) قال مؤلفه: «وسمّيته «بالجامع للأداء، روضة الحفاظ»»، وجاء على غلاف النسخة الخطية: (الجامع للأداء، روضة الحفاظ، بهذيب الألفاظ، في اختلاف الأئمة الغرر، في القراءات الخمسة عشر، برواياتها المنتخبة، وطرقها المقتضبة) وقد اعتمدت على النسخة المصرية وهي في جزأين، في الجامعة الإسلامية تحت رقم: ٨٨٦٧، وقد قام الطالب عاصم قارئ بدراسة الكتاب وتحقيقه للماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٣) مقرئ كبير، وعالم شهير، قرأ على أبي معشر وغيره، صنف كتاباً في القراءات، توفي سنة (٥٢٦ هـ). انظر: المعرفة: ٢/ ٩٣٠-٩٣١، غاية النهاية: ٢/ ٣١٢.

وفاته: بعد سنة (٤٧٠ هـ).<sup>(١)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب بنفس إسناده «تلخيص أبي معشر».<sup>(٢)</sup>

الطرق: استقى المؤلف منه (١٢) اثنتي عشرة طريقاً، على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: قالون، وقنبل، والدوري، والسوسي، وشعبة، وخلاد.

ب- طريقان عن كل من: ورش، والبزي، وهشام.

الانفرادات: لم أجد المؤلف صرح له بأي انفراد. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محققه.

## ٢٣ - التذكرة في القراءات الثمان<sup>(٣)</sup>

المؤلف: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الحسن بن غلبون، الحلبي،

نزىل مصر، أستاذ عارف، ثقة، حجة، قرأ على أبيه وابن خُشنام، وغيرهما، وقرأ عليه الداني وابن بابشاذ، وغيرهما.

ألف «الراءات لورش»، و«الوقف حمزة وهشام»، وغيرهما.

(١) هكذا ترجم له المؤلف، ولم أجد من ذكر وفاته، لكنها بعد سنة (٤٧٣ هـ)؛ لأنها مذكورة في كتابه «الروضة».

وانظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢ / ٣١٨-٣١٩.

(٢) انظر ص: ٢٤٠.

(٣) السبعة المشهورة ويعقوب، والكتاب مطبوع محقق.

توفي سنة (٣٩٩هـ).<sup>(١)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه الصائغ بسنده، ثم قرأ القرآن الكريم كله بمضمّنه عليه، وعلى شيخيه البغدادي وابن الجندي، لكن على الأخير إلى أثناء سورة «النحل» بأسانيدهم التي قال المؤلف عن واحد منها: «سند صحيح عالٍ، تسلسل منّا إلى المؤلف بالأئمة المصريّين الضابطين، وبمصر أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

الطرق: استقى المؤلف منه (١٠) عشر طرق، على النحو التالي:

- أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وحفص، وخلف، وأبي الحارث، ورويس، وروح.
- ب- طريقان عن ورش.

الانفرادات: ذكر له المؤلف سبع انفرادات، صرح في ثلاث منها بـ (انفرد أبو الحسن بن غلبون)<sup>(٣)</sup> وفي ثلاث أخرى بـ (انفرد في التذكرة)<sup>(٤)</sup> وفي موضع واحد بـ (انفرد صاحب التذكرة).<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

أما (منهجه) فقد قام ببيانه ودراسته محققه.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/٦٩٨-٦٩٩، الوافي بالوفيات: ١٦/٤٠٤-٤٠٥، غاية النهاية: ١/٣٣٩، حسن المحاضرة: ١/٤٩١.

(٢) انظر ص: ١٩٧.

(٣) انظر ص: ٩٤٥، ٩٦٤، ١١٧٠.

(٤) انظر ص: ١٨٤٨، ١٨٦١، ١٨٦٤.

(٥) انظر ص: ٦٦٦.

٢٤ - الهداية<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن عمار بن أبي العباس، أبو العباس، المهدوي، الإمام، أستاذ، مشهور، رحل إلى «القيروان»، و«مكة»، وتلمذ على شيوخهما، وهو الذي ذكره الشاطبي في باب (الاستعاذة).

وألّف «التفسير» وغيره. توفي سنة (٤٣٠ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: أخبر المؤلف بهذا الكتاب شيخه ابن اللّبان، ثم قرأ عليه القرآن بمضمّنه ختمة كاملة، وكذلك قرأ المؤلف الكتاب على شيخه أبي العباس القاهري.<sup>(٣)</sup>

الطرق: بلغت الطرق التي استقاها المؤلف من هذا الكتاب تسع طرق (٩) على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، والبزي، وخلّاد.

ب- طريقان عن كلّ من: قالون، وابن ذكوان، وأبي الحارث، والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلف ثلاث انفرادات فقط<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف؛ لأنه مفقود.

(١) في القراءات السبع، (مفقود).

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١١٤، بغية الملتبس: ١٦٣، معجم الأدباء: ٣٩/٥، المعرفة: ٧٦١/٢،

غاية النهاية: ٩٢/١، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩، طبقات المفسرين للدوادري: ٥٦/١.

(٣) انظر: ١٩٠.

(٤) انظر: ١٢٨٨، ١٣٦٠، ١٤٣٣.

## ٢٥ - العنوان<sup>(١)</sup>

المؤلف: إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران، أبو طاهر، ويقال: أبو الطاهر، الأنصاري، الأندلسي، المصري، إمام، عالم، مقري، نحوي، أديب.

شيوخه: لم أجد له في كتب التراجم غير شيخين:

١ - أبو القاسم عبد الجبار الطرسوسي،<sup>(٢)</sup> وهو صاحب «المجتبى» شيخ له في القراءات، وجميع روايات «العنوان» و«الاكتفاء» إنما هي عنه.

٢ - أبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي، عالم من أئمة التفسير، والنحو، واللغة، وهو الذي لُقّب به أبو الطاهر، وذلك لشدة اختصاصه به.

توفي سنة (٤٣٠ هـ)<sup>(٣)</sup>.

مؤلفاته:

١ - «إعراب القرآن».<sup>(٤)</sup>

٢ - «الاكتفاء في القراءات»، وهو مطبوع، قال عنه مؤلفه: «جعلت كتابي المترجم بـ «الاكتفاء» كافياً للمتناهي والمبتدي، فبسطه بسطاً لا يشكل على ذي لب سوي»<sup>(٥)</sup>.

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقق.

(٢) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٢٦٤-٢٦٥.

(٣) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/٢١٩، وفيات الأعيان: ٣/٣٠٠.

(٤) ذكر محققا «العنوان» أنه في تسع مجلدات منه نسخة من مجلدين في دار الكتب الوطنية بتونس، الأول في

(١٦٦ ق برقم ٤٩٧٨) والثاني: في (٢٠٦ ق برقم ٤٩٧٩) ومن المجلد الثاني نسخة أخرى في

الإسكندرية برقم (٣٤٧٥ ج)، مقدمة التحقيق: ٨.

(٥) العنوان: ٣٩.

٣- «العنوان»: وهو مختصر من سابقه.

٤- «مختصر الحجة» للفارسي.

٥- «ديوان شعره»<sup>(١)</sup>.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٥) (٢).

الرواية: قرأ المؤلف جميع القرآن الكريم بما تضمنه هذا الكتاب «العنوان» على ثلاثة من شيوخه، وهم ابن اللبان، وابن الصائغ، وابن الجندي، إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] وزاد ذلك بأن قرأ على الآخرين منهم الكتاب كله.<sup>(٣)</sup>

أما رواية الكتاب إجازة فكانت عن شيخين هما: البليسي والأنصاري بأسانيد ثلاثة متفاوتة في العلو.<sup>(٤)</sup>

الطرق: أما مجموع الطرق التي استقاها المؤلف من «العنوان» فهي تسع طرق (٩) على النحو التالي:

---

(١) ذكر المؤلف -ابن الجزري- في ترجمة ابن صاحب «العنوان» أن أبا الطاهر السلفي روى عنه شعر أبيه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١، فهرست ابن خير: ٤١٧.

(٢) انظر ترجمة أبي الطاهر في: معجم الأدباء: ٦/ ١٦٥-١٦٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٥، غاية النهاية: ١/ ١٦٤،

بغية الوعاة: ١/ ١٩٥-١٩٦.

(٣) انظر: ١٨٠.

(٤) انظر: ١٧٨-١٧٩.



أ- طريق واحدة عن كل من: ورش، وقنبل، والسوسي، وهشام، وشعبة، وخلاد، وخلف.

ب- طريقان عن الدوري عن أبي عمرو؛ إحداهما عن السامري عن ابن مجاهد، والثانية عن القصري عن ابن مجاهد.

الانفرادات: ذكر المؤلف اثنتي عشرة انفراداً لهذا الكتاب، كلها إلا موضعاً واحداً جاء التعبير فيها بقوله: «انفرد صاحب «العنوان»»<sup>(١)</sup> وموضعٌ واحد جاء بالعطف على غيره، وذلك في قوله: ...انفرد الهذلي... ووافقه صاحب «العنوان»»<sup>(٢)</sup>.

فإذا لم يعتبر هذا انفراداً، فيكون الجميع إحدى عشرة. والله أعلم.

ملاحظات هامة:

١- كتاب «العنوان» من الكتب المهمة والعالية في علم القراءات، وقد صرح بذلك المؤلف -ابن الجزري- حيث قال ما نصّه: «هذا الكتاب -العنوان- مع شهرته فأسانيده أعلى من سائر كتب المغاربة «كالتيسير»، و«التذكرة»»<sup>(٣)</sup>، وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

٢- لم يذكر مؤلف «العنوان» أسانيده في القراءات فيه، وإنما أحال فيها

(١) انظر: ١١٤٧، ١٢٣٦، ١٢٥٢، ١٢٥٨، ١٢٦١، ١٢٦٧، ١٢٧٢، ١٤٢٧، ١٦٣٣، ١٧٣٣.

(٢) انظر: ١٢٩٣.

(٣) كذا في النسخة عندي، ولعله سبق قلم من «التبصرة» والله أعلم.

(٤) انظر: تحفة الإخوان: ق (١).

على كتابه الآخر «الاكتفاء» فقال: «وأضربت عن ذكر أسانيدي في هذا المختصر؛ إذ كنت قد بينتها في كتاب «الاكتفاء» فمن أراد شيئاً منها التمسه هناك»<sup>(١)</sup>.

وتعزيزاً للمقام ولأنَّ معرفة أسانيد «العنوان» مهمّة وضرورية، وشديدة الصلة بهذا البحث، أرى أن ذكرها هنا هو من إتمام الفوائد، فكان من نعم الله تعالى أن وصلتنا هذه الأسانيد؛ ليس من «الاكتفاء» وإنّما من مصدر آخر موثوق، وهو «جامع أسانيد المؤلف» فقد ذكرها نقلاً عن «الاكتفاء» فيرى الباحث أن من الواجب نقلها هنا:

قال المؤلف -ابن الجزري- رحمه الله: قال<sup>(٢)</sup> رحمه الله في كتابه «الاكتفاء»: إنه قرأ بجميع طرق «العنوان» على شيخه أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي: وتلا الطرسوسي برواية ورش على أبي عديّ عبد العزيز بن عليّ المقرئ المصري بمصر، وتلا أبو عديّ على أبي بكر بن سيف المصري بمصر، وتلا ابن سيف على أبي يعقوب يوسف بن عمرو الأزرق المصري بمصر، وتلا الأزرق على ورش المصري بمصر،\* وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريين وبمصر، ممّا إلى ورش لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات.\*<sup>(٣)</sup>

وتلا الطرسوسي بما بقي من روايات الأئمة السبعة على شيخه الإمام أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري.

(١) العنوان: ٣٩.

(٢) أي أبو الطاهر، صاحب «العنوان».

(٣) ما بين النجمتين هو من كلام المؤلف، لا من كلام أبي الطاهر، كما هو واضح.

وتلا السامري برواية قالون على ابن مجاهد على إسماعيل القاضي على قالون.

وتلا برواية البزي على أبي نصر سلامة بن هارون البصري، على أبي مَعْمَرٍ سعيد بن عبد الرحيم الحجي،<sup>(١)</sup> على البزي.

وتلا السامري أيضاً برواية قبل على ابن مجاهد وابن الصباح<sup>(٢)</sup> وابن بكرة،<sup>(٣)</sup> وقرؤوا على قبل.

وتلا السامري برواية الدوري عن اليزيدي على ابن مجاهد، وتلا أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله بن محمد القصري، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء على الدوري على اليزيدي.

وتلا أبو أحمد السامري برواية السوسي على أبي الحسن علي بن الحسن الرقي وأبي عمران موسى بن جرير الرقي، وقرأ السوسي على اليزيدي على أبي عمرو.

وتلا السامري برواية هشام على أبي علي الحسن بن أحمد المقرئ، وعلى محمد ابن أحمد بن عبدان، وغيرهما، وقرأ كلاهما على أبي الحسن الحلواني على هشام.

(١) كذا، وفي غاية النهاية: ٣٠٦/١ سناه: سعيد بن عبد الرحمن الجمحي. والله أعلم.

(٢) انظر ترجمته ص: ١٩١١.

(٣) هو: أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، قرأ على قبل، انظر: غاية النهاية: ١١٨/١.

وقرأ السامري برواية ابن ذكوان على أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ؛  
وأبي نصر سلامة بن هارون البصري، وقرأ كلاهما على الأخفش على ابن  
ذكوان.

وتلا السامري برواية أبي بكر (شعبة) على أبي بكر أحمد بن يوسف  
القافلائي، على شعيب بن أيوب الصّريفي، على يحيى بن آدم، عنه.  
وتلا السامري برواية حفص على أبي العباس الأشناني عن عُبيد عن  
حفص.

وتلا بها أيضاً على أحمد بن شعيب المالحاني، على أبي شعيب القوّاس على  
حفص.

وتلا السامري برواية خلف عن سُليم عن حمزة؛ على ابن شنبوذ، وأبي  
الحسن عليّ بن الحسين الرّقي، كلاهما قرأ على إدريس بن عبد الكريم عن  
خلف.<sup>(١)</sup>

وتلا برواية خلّاد على ابن شنبوذ، وتلا ابن شنبوذ بها على ابن شاذان، وتلا  
ابن شاذان على خلّاد على سُليم على حمزة.

وتلا برواية الدوري عن الكسائي على أبي الحسن محمد بن محمد الباهليّ على  
الدوري عنه، وتلا بها أيضاً على ابن مجاهد على أبي الزعراء عنه.

---

(١) هذه الطريق تخالف طريق «النشر» حيث فيه: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامري عن ابن مقسم عن  
إدريس عن خلف. والله أعلم. انظر: ٤٢٤ - ٤٣٠.

وتلا السامري برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ، على أبي عبد الله محمد بن يحيى الكسائي الصغير، عن أبي الحارث عن الكسائي<sup>(١)</sup>.

كذا وقع النقل من هذه الطريق عن أبي أحمد السامري، أنه قرأ على محمد بن يحيى الكسائي الصغير نفسه من غير واسطة، وهو غلط؛ لأن محمد بن يحيى الكسائي توفي سنة (ثمانين ومائتين، وقد وُلِدَ السامري سنة (خمس أو ست وتسعين ومائتين، بعد وفاة محمد بن يحيى بأكثر من خمس عشرة سنة.

والصواب أن السامري قرأ بها على ابن مجاهد، وابن مجاهد قرأ على محمد بن يحيى، فسقط ذكر ابن مجاهد من الكتاب. والله أعلم.

أو وقع في ذلك وَهْمٌ من بعض الرواة أو أبي أحمد فإنه قد كبر وتغيّر بأخرة، والله أعلم<sup>(٢)</sup>، بنصّه.

هكذا علّق المؤلف على الطريق الأخيرة، أعني طريق رواية أبي الحارث، وهو تعليق للباحث عليه تعليق، وهو وبالله التوفيق:

أ- إن هذه الطريق هي ممّا أخذ على السامري، قال المؤلف: وأمّا من تكلم فيه بسبب أنه قال: «قرأ على الكسائي الصغير فإنه: لم يصحّ عندنا أنه ذكر ذلك ولا ادّعاه»<sup>(٣)</sup>.

(١) كل الأعلام الذين لم أترجم لهم هنا في هذا المبحث، سيترجم لهم ضمن (التحقيق) لأنه أليق.

(٢) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦١-٦٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٤١٦/١.

ب- إن قول المؤلف فيها: (من غير واسطة)، مشكّل مع قوله في نفس السند: «تلا السامري برواية أبي الحارث على ابن شنبوذ...» فالواسطة هنا مصرّح بها، مع أن كلاً من الذهبي والمؤلف صرّحا بقراءة السامري على ابن شنبوذ.

الملاحظة الثالثة: إن كتاب «العنوان» كما تقدّم بيانه، كتاب عالي الإسناد، وله سبق على كثير من كتب القراءات من هذه الناحية وغيرها؛ من الاختصار غير المخلّ، والرشاقة في أسلوب العرض وغير ذلك.

لكن، جاء محققاه -ويظهر أنهما ليسا من أهل الاختصاص بهذا العلم- وبالغا في تمجيده مبالغة أعطت للقارئ صورة غير صحيحة عن بعض معلومات الكتاب، وذلك عندما قاما بمقارنة بينه وبين كتاب «التيسير» للإمام الداني، وهي مقارنة جُلّها خطأ، تدلّ على عدم استقراء، وعدم قراءة «العنوان» نفسه فضلاً عن «التيسير» وقد بيّن الباحث كل هذا أثناء الكلام عن كتاب «التيسير»<sup>(١)</sup> والله أعلم.

ومن الأخطاء الشنيعة قولهما: «فهذا مكّي بن أبي طالب معاصر أبي الطاهر ونده يشير إلى جملة من اختيارات أبي الطاهر في القراءات السبع بكثير من الإكبار والنصفّة<sup>(٢)</sup>».

وهذا وهمّ منها تبعاً فيه محقق كتاب «الكشف» فهو الذي ادّعى هذا، وهو

(١) انظر ص: ٢٥١-٢٥٤.

(٢) انظر: العنوان / مقدمة التحقيق: ١٠.

خطأ منه لا شك فيه، إذ المراد عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو طاهر، مؤلف كتاب «البيان» وتلميذ ابن مجاهد.<sup>(١)</sup> والله أعلم.

ومما يستدرك عليهما أيضاً: (السقط) و(التحريف) و(الخطأ) سواء في صلب الكتاب أو في تعليقاتها عليه:

أ- فمن السقط: ما جاء في ص ٦٥ بعد قوله: وهو (إشارة) السطر (٢) بعده: ... «وهو إشارة، فنطق ببعضها، وأما الإشمام فلا يكون إلا في المضموم معرباً كان أو مبنياً؛ لأنه ضمّ الشفتين من غير صوت يسمع، فلذلك لا يسمعه الأعمى، وأما المفتوح المنون فإنهم يعوضون فيه من التنوين ألفاً في الوقف بلا خلاف، والمفتوح غير المنون لا يصح فيه الروم لخفة الفتحة واعتياض النطق ببعضها، والوقف بالإسكان في ذلك كله جائز وهو الأصل، والاختيار ما بدأنا به<sup>(٣)</sup>».

وسقط أيضاً بعد هذا قوله: فصل: «قرأت على شيخنا رحمه الله حمزة بالسكت على كل ساكن بعده همزة سكتة خفيفة أي حرف كان، نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿خَشَعَتِ أَبْصَارُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣]، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>»، وغير ذلك.

(١) بل صرح أن مكياً ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف، ولم يذكر عمدته في ذلك إلا ما وجدته عند مكّي من قوله: وهذا اختيار أبي الطاهر، فظن أنه هو، مع أنه ليس كذلك. والله أعلم.

انظر: الكشف: مقدمة التحقيق: ٣٦ و١/٣٢ و٢٢٧ و١٠/٢ و٤٥٦.

(٢) شرح العنوان: ق/٣٢/ب.

(٣) شرح العنوان: ق/٣٣/أ.

ومن الخطأ: ص ٦٢ السطر ١٧: (هذا فراقه) هكذا، وهو خطأ، ليس في القرآن هذا اللفظ، والصواب هو ﴿فَرَأَقُ﴾ [الكهف: ٧٨] بدون ضمير<sup>(١)</sup>.

ومن التحريف، وهو كثير، ما جاء في ص ٥١ في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) قال: «روى السوسي عن البزي عن أبي عمرو».

وهذا خطأ وتحريف، صوابه: (اليزيدي) وليس (البزي)<sup>(٢)</sup>.

هذا بعض ما أحبّ الباحث أن ينبّه عليه فيما يخصّ هذا الكتاب القيم، الذي هو من أجلّ كتب القراءات متناً وإسناداً، ولا عيب فيه سوى أنه حقّق من قبل من ليس من أهل هذا العلم، ويا حبذا لو تولّى أحد من أهل القراءات إعادة دراسته وتحقيقه.

وأخيراً: يرجع الفضل في اكتشاف هذه الملحوظات على هذا الكتاب لله عزّ وجلّ أولاً، ثمّ للشيخ عبد الظاهر بن نشوان الحميري (ت: ٦٤٩ هـ)، وهو أوّل من شرح هذا الكتاب، وكان من منهجه أن يقدّم أوّلاً كلام المؤلف فيقول: (قال صاحب الكتاب) ثمّ إذا انتهى يبدأ كلامه هو بقوله: (قال الشارح) مما يجعل «شرحه» نسخة خطيّة قيّمة من «العنوان»، خاصة وأنه تلميذ تلميذ مؤلفه. والله تعالى أعلم.

(١) شرح العنوان: ق: ٢٩/ب.

(٢) شرح العنوان: ق: ١٣/ب.



## ٢٦- الجامع في العشر<sup>(١)</sup>

المؤلف: نصر بن عبد العزيز بن أحمد، أبو الحسين، الفارسي، الشيرازي،  
شيخ محقق، إمام مسند، ثقة غدل، قرأ على النهرواني والزبيدي وغيرهما، وقرأ  
عليه ابن الفحام وغيره.

توفي سنة (٤٦١ هـ).<sup>(٢)</sup>

الرواية: روى المؤلف هذا الكتاب بإسناد عالٍ وباتصال التلاوة عن شيخ  
واحد من شيوخه.

الطرق: استقى المؤلف منه سبع (٧) طرق على النحو التالي:

أ - طريق واحدة عن كل من: ابن ذكوان، وابن وردان،  
وإسحاق.

ب - وأربع طرق عن يعقوب بكمالها كل راوٍ طريقان. والله أعلم.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلف إلا (انفراداً) واحدة.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأنني لم أطلع على الجزء الموجود منه.

---

(١) توجد بعض ورقات منه في المكتبة الظاهرية الملحقة بمكتبة الأسد بدمشق تحت رقم (٤٤٢٥)، وسماه  
الذهبي: «الجامع في القراءات العشر وعللها». ثم علمت كما في الفهرس الشامل: ٦٥، أن له نسخة  
أخرى في طهران لم أقف عليها.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٨٠١/٢ - ٨٠٢، غاية النهاية: ٣٣٦/٢، حسن المحاضرة: ٤٩٤/١.

(٣) انظر ص: ١١٤٨.

٢٧ - السبعة<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن موسى بن العباس، أبوبكر، المشهور بـ (ابن مجاهد) البغدادي، ولد سنة (٢٤٥ هـ) شيخ القراءات، وأول من سبَّع السبعة، قرأ على قنبل والكسائي الصغير وغيرهما، وقرأ عليه ابن أبي طاهر والشذائي وغيرهما، ألف في القراءات الشاذة.

توفي سنة (٣٢٤ هـ).<sup>(٢)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه المراغي بسنده، ثم قرأ القرآن بمضمّنه على شيخه البغدادي، وإلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجندي، بسندهما الذي وصفه المؤلف بقوله: «وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحّته واتصاله»<sup>(٣)</sup>.

الطرق: استقى المؤلف منه (٦) ست طرق،<sup>(٤)</sup> على النحو التالي:

أ- طريق واحدة عن كلّ من: الدوري، وهشام، وأبي الحارث.

ب- ثلاث طرق عن قالون.

الانفرادات: نسب له المؤلف انفرادة واحدة.<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(١) في القراءات السبعة، كما هو واضح من عنوانه، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٥/ ١٤٤-١٤٨، المعركة: ٢/ ٥٣٣-٥٣٨، غاية النهاية: ١/ ١٣٩-١٤٢.

(٣) انظر: ٢١٤-٢١٥.

(٤) العدد القليل لا يقدح في أهمية ومكانة هذا الكتاب، حيث إن جلّ الطرق تمرّ على (ابن مجاهد)، ولو اعتبرنا ذلك لبلغت طرقه عشرات. والله أعلم.

(٥) انظر: ١٧٣٨.

أما (منهجه) فذكره محققه، ويقوم باحث في (قسم القرآن وعلومه) بكلية أصول الدين في جامعة الإمام بدراسة منهج هذا الكتاب.

## ٢٨ - التبصرة<sup>(١)</sup>

المؤلف: مكّي بن أبي طالب بن حمّوش، أبو محمد، القرطبيّ. ولد سنة (٣٥٥ هـ) علامة، محقق، مقرئ، مجوّد، مفسّر، نحويّ، قرأ على أبي الطيب بن غلبون، وابن عدي وغيرهما، وقرأ عليه ابن البيّاز، وابن مُطَرِّف وغيرهما، وألّف كثيراً من الكتب منها «مشكل إعراب القرآن» و«التفسير».

توفي سنة (٤٣٧ هـ).<sup>(٢)</sup>

الرواية: أخذه المؤلّف إجازة مكاتبة عن شيخه الحرّاني، وقرأ به القرآن الكريم كلّ على شيوخه؛ ابن اللّبان، وابن الصائغ، والبغداددي، بأسانيدهم.<sup>(٣)</sup>

الطرق: استقى المؤلّف منه ست طرق (٦) على النحو التالي: طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وورش، والدوري، وابن ذكوان، وخلاّد، وأبي الحارث.

(١) في القراءات السبع، مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٠٩-٣١٠، وفيه تصحيف اسم جده إلى (حيوس) بالمشاة التحتية بعد

الحاء والسين المهملة في آخره، المعرفة: ٧٥١-٧٥٢، الصلة: ٦٣١-٦٣٣، معجم الأدباء:

١٦٧/١٧١، طبقات المفسرين للداودي: ٣٣١-٣٣٢ و٣٣٧-٣٣٨.

(٣) انظر: ١٩٤.

الانفرادات: ذكر المؤلف له موضعين وصفهما بـ (انفرد)،<sup>(١)</sup> وموضعين آخرين بـ (شذّ).<sup>(٢)</sup> والله أعلم.  
أما (منهجه) فقد قام ببيانه تحقّقه.

### ٢٩ - القاصد<sup>(٣)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد، أبو القاسم، الخزرجي، القرطبي،  
أستاذ ماهر، مقرئ حاذق، رحل إلى المشرق سنة (٣٨٠ هـ) وأخذ عن الكبار  
كالسامري وغيره، لم يُعرف له غير هذا الكتاب.  
توفي فجأة سنة (٤٤٦ هـ).<sup>(٤)</sup>

الرواية: قرأ المؤلف القرآن كلّ بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.<sup>(٥)</sup>  
الطرق: استقى منه المؤلف ست طرق (٦) على النحو التالي:  
أ- طريق واحدة عن كلّ من: قالون، وقنبل، وهشام، وخلاد.  
ب- طريقان عن الدوري. والله أعلم.

(١) انظر: ١٢٥١، ١٣٥٥.

(٢) انظر: ١٣٧٨، ١٤٠٧.

(٣) لعلّه في القراءات السبع وقد جاء في ترجمته عند الذهبي «المقاصد» وهو تحريف، وذكره على الصواب في  
ترجمة تلميذه ابن البيّار: انظر معرفة القراء: ٢ / ٨٦١.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة: ٣٣٣-٣٣٤، المعرفة: ٢ / ٧٨٢-٧٨٣، غاية النهاية: ١ / ٣٦٧.

(٥) انظر: ١٩٥.

الانفرادات: لم تُذكر له أي انفرادة. والله أعلم.

أمّا (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

### ٣٠- الهادي<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن سفيان، أبو عبد الله، القيرواني، أستاذ حاذق، مقرئ ماهر، فقيه مالكي، رحل إلى مصر ومكة والمدينة، قرأ على أبي الطيب بن غلبون وغيره، ذكر له في كتب التراجم غير كتاب «الهادي»: «اختلاف الأمصار في عدد أي القرآن» و «التذكرة في القراءات» و «الإرشاد في مذاهب القراء» و «الرد على الأنطاكي في إنكاره المد لورش» وهذا الأخير قال عنه ابن الباذش: تعدى فيه الرد عليه إلى التحامل والجفاء<sup>(٢)</sup>.

توفي بالمدينة المنورة سنة (٤١٥ هـ).<sup>(٣)</sup>

أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة عن شيخ واحد من شيوخه، وقرأ بمضمّنه القرآن كلّهُ على ثلاثة من شيوخه، وإلى أثناء سورة «النحل» على شيخ واحد.<sup>(٤)</sup>

---

(١) في القراءات السبع؛ مخطوط منه نسخة في مكتبة أيا صوفيا برقم ٥٩.

(٢) الإقناع: ١/٤٧٥.

(٣) انظر ترجمته في: فهرست ابن خير: ٢٤، ٣٨، الإقناع لابن الباذش: من ١/٤٧٥، المعرفة: ٢/٧٢٦-

٧٢٧، الوافي الوفيات: ٣/١١٤، غاية النهاية: ٢/١٤٧، شجرة النور الزكية: ١/١٠٥.

(٤) انظر: ١٨٢-١٨٣.

الطرق: استقى المؤلف من هذا الكتاب (٥) خمس طرق فقط، طريق واحدة عن كل من: قالون، والدوري، وابن ذكوان، وخلّاد، وأبي الحارث. الانفرادات: لم يذكر له المؤلف أيّ انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه):

١- ذكر في (المقدمة) أن بعض المجتهدين من طلبة القراءة رغب إليه في إملاء هذا الكتاب.

٢- ثم ذكر أسانيده في القراءات السبعة وأعقبه بذكر (الاستعاذة والبسملة)، ثم فاتحة الكتاب وفي ضمنها ذكر بعض أبواب الأصول كالمدة وميم الجمع والاستفهامين والإدغام إلخ، حسب الترتيب الذي اتبعه كثير من المؤلفين كاللحاف ومكي وغيرهما.

٣- ثم بدأ بذكر الفرش، حسب ترتيب السور، واتبع منهج ذكر ياءات الإضافة والزوائد في نهاية كل سورة.

٤- يورد المؤلف بعض القراءات الشاذة في هذا الكتاب<sup>(١)</sup>.

٣١- مفردة يعقوب<sup>(٢)</sup>

المؤلف: ابن الفخّام<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ق ٣/ب.

(٢) منه نسخة خطية في مكتبة راغب باشا (٦) ضمن مجموع (٢).

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٢٢ وهو نفسه صاحب كتاب «التجريد».

الرواية: قرأ المؤلف القرآن الكريم بهذا الكتاب على شيخيه؛ البغدادي وابن الصائغ بسنديهما.<sup>(١)</sup>

الطرق: استقى المؤلف منه خمس طرق على النحو التالي:

أ- طريقان عن رويس.

ب- ثلاث طرق عن روح.

الانفرادات: لم يذكر له المؤلف أي انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يختلف كثيراً عن (التجريد) حيث بدأه بالأسانيد، ثم بالأصول، ثم بالفرش.

### ٣٢- الوجيز<sup>(٢)</sup>

المؤلف: الحسن بن علي بن إبراهيم، الأهوازي، ولد سنة (٣٦٢هـ) بالأهواز، شيخ القراء في عصره، وأعلام إسناده، إمام، كبير، محدث، قال عنه المؤلف: «إمام جليل القدر، أستاذ في الفن-القراءات-لكنه لا يخلو من أغاليط وسهو»<sup>(٣)</sup>.

شيوخه: كثيرون، منهم اثنان فقط في طرق «النشر» وهم: (٤) إبراهيم بن أحمد الطبري، له طريقان، وأبو بكر محمد السلمي له طريق واحدة.

(١) انظر ص: ٢٠٦.

(٢) في القراءات الثمان، بتحقيق د/ دريد حسن أحمد في دار الغرب الإسلامي.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٢٠.

(٤) ستأتي ترجمتهما في محلها من التحقيق.

مؤلفاته: ألف «الموجز»<sup>(١)</sup>، و«الإيضاح»، و«الاتصاح»، و«الإقناع».

توفي رحمه الله (سنة ٤٤٦ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الطرق: ذكر له المؤلف ثلاث طرق (٣) فقط عن كل من: ابن ذكوان، وحفص، وخلف. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر المؤلف ثلاثة مواضع (انفرد) فيها الأهوازي، وموضعاً رابعاً عبّر فيه بـ (شَدَّ) الأهوازي، والملاحظ أن هذه الأربعة مواضع كلّها ليست من طُرُق المؤلف.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه) فقد قام ببيانه محققه.

### ٣٣ - مفردة يعقوب<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.<sup>(٥)</sup>

الرواية: قرأها المؤلف بعد تلاوته القرآن العظيم على شيخه أبي المعالي بن اللبان بأسانيده.<sup>(٦)</sup>

(١) في القراءات السبع، حقق في الجامعة الإسلامية للماجستير، ثم طبع بتحقيق آخر في مصر.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ دمشق: ٤/٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٢/٧٦٦-٧٧١، غاية النهاية: ١/٢٢٠-٢٢٢.

(٣) انظر: ٦٤٥، ٧٦٠، ١٣٩٥، وفيه «شَدَّ»، و١٦٣٣.

(٤) منه نسخة خطية في مكتبة نور عثمانية، برقم (٦٢) اطلعت عليها في مكتبة الشيخ محمد تميم الزعبي حفظه الله، أما البحث فقد اعتمدت فيه على نسخة مكتوبة على الحاسب الآلي. وطبع الكتاب مرتين.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٦) انظر: ١٦٨.



الطرق: هذا الكتاب -أعني المفردة - لم يذكره المؤلّف في مبحث الطرق، ولم ينسب إليه أيّ طريق ألّبتة، بل اكتفى في النسبة إلى : (قراءة الداني)، وهذا اصطلاحٌ اتّضح من خلال استقراء منهج المؤلّف في طرقه أنه ليس نصّاً في نسبة الطريق إلى الكتاب، بل هو غالباً نسبةً إلى المؤلّف، وهو ما عُرف بـ (طريق أدائية).

ويمكن الاعتذار والجواب عن المؤلّف بأنه لمّا كان لا يُعرف للداني تأليفٌ في قراءة يعقوب غير «المفردة» اكتفى بذلك اعتماداً على الشهرة، خاصّة وأن المؤلّف صرّح باسم الكتاب «مفردة يعقوب» للداني، أثناء كلامه عن الكتب التي استقى منها القراءات.

ومع هذا الاعتذار والجواب عن المؤلّف يبقى هنا إشكال كبير وهو: أن المؤلّف ذكر في أسانيد قراءة يعقوب ثلاث طرق صرّح فيها بأنها من قراءة الداني، وهي كالتالي:

أ- طريق واحدة لروح. وهذه لا إشكال فيها، لموافقتها ما في «المفردة».

ب- طريقان لرويس. وهنا الإشكال، وذلك لعدم وجود هذين الطريقتين في «المفردة» التي وصلتنا، والتي ليس فيها لرويس غير طريق واحدة لا غير، وهي تختلف عمّا ذكره المؤلّف، ولييان ذلك أنقل ما ذكره المؤلّف، ثم ما ذكره الداني حتى يتّضح الإشكال:

قال المؤلّف: «ومن طريق الجوهري عن التّمار: قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون، وقرأها على أبي الحسن علي بن محمد بن

إبراهيم البصري، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن جعفر البغدادي، وقرأ على أبي الحسن علي بن عثمان الجوهري، وقرأ بها على التمار، وقرأ على رويس.<sup>(١)</sup>

هكذا ذكر المؤلف هذين الطريقين للداني.

أمّا في «المفردة» فقال الداني: «وأما رواية محمد بن المتوكل رويس: فإني قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبدالله بن الحسين المقرئ، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد ابن هارون التمار، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على رويس»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو الإسناد الوحيد الذي رواه الداني في «مفردته» عن رويس، وهو إسناد أعلى من الذي ذكره المؤلف.

ومما زاد الإشكال ما ذكره الأزميري رحمه الله حيث قال: «ليس في «مفردة يعقوب» للداني من طريق «الطيبة» سوى طريق الجوهري عن التمار عن رويس، وسوى طريق المعدل عن ابن وهب عن روح»<sup>(٣)</sup>.

والظنُّ بالأزميري أن لا يقول هذا إلا وقد وقف على نسخة من «المفردة» غير التي بين يدي، وهو ثقة، وإلا فاعتبارُ طريقَي الداني عن رويس من «المفردة»

(١) انظر ص: ٤٨٤-٤٨٥.

(٢) انظر: المفردة: ١٤.

(٣) تحرير النشر: ق ١٧/ب.

في النفس منه شيء، فالأولى أن يكونا أدائيين، ولا مشاحة في الاصطلاح. والله أعلم.

الانفرادات: ذكر له المؤلف ثلاث انفرادات.<sup>(١)</sup> والله أعلم.

أمّا (منهجه): ذكر الداني في المقدمة أنه في قراءة يعقوب فيما خالف فيه نافعاً من رواية قالون ثم قال موضحاً منهجه: «وقد ذكرت لك مفرداً بلفظ يعقوب خاصة من رواية روح، دون لفظ نافع، فإذا انقضى ذكر ذلك ذكرت الاختلاف بين روح ورويس بلفظ رويس».

ثم بدأ بذكر رجال يعقوب الذين اتصلت قراءته بهم برسول الله ﷺ وذكر طرف من أخباره وفضائله.

ثم ذكر الأسانيد التي أوصلت إليه قراءة يعقوب من الروايتين.

ثم بدأ بذكر (سورة أم القرآن) و(البقرة) ويدخل فيهما ضمناً بعض أبواب الأصول كصلة (ميم الجمع) و(المد والقصر) و(الهمزتين المتلاصقتين) ثم باب (الإظهار والإدغام) فباب (الإمالة) و(ياءات الإضافة) فالزوائد، ف (الوقف على أواخر الكلم) ف (الوقف على مادة هاء السكت)

ثم بدأ بفرش الحروف سورة سورة... وهكذا. والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ١٤٣٦، ١٤٣٨، ١٤٥٠.

٣٤- الإرشاد<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون، أبو الطيّب، الحلبي، ولد سنة (٣٠٩هـ) محقق، ضابط، ثقة، خير، دين، قرأ على كثيرين؛ منهم: إبراهيم بن عبد الرزاق وغيره، وتلمذ عليه كثيرون منهم ابنه طاهر ومكي وغيرهما.

ألف: «الاستكمال»<sup>(٢)</sup> و«المرشد في القراءات السبع» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٨٩هـ)<sup>(٣)</sup>

الرواية: قرأ المؤلف القرآن الكريم كله بهذا الكتاب على شيخ واحد من شيوخه.<sup>(٤)</sup>

الطرق: أخذ المؤلف عن هذا الكتاب «الإرشاد» طريقين فقط، إحداهما عن ورش، والثانية عن قبل.

الانفرادات: لم يذكر له إلا انفرادة واحدة.<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

أما (منجهه) فلا يعرف؛ لأنني لم أقف عليه.

(١) في القراءات السبع، وهو مخطوط.

ويظهر أن في هذا الكتاب بعض الغلط والوهم، بدليل أن الإمام الداني رحمه الله ألف كتاباً سماه إصلاح الغلط عن أبي الطيّب في كتاب «الإرشاد» وهو في جزء. انظر: فهرست الداني: ٢٤.

(٢) وهو في خلاف القراء بين الفتح والإمالة. مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمة أبي الطيّب في: فهرست ابن خير: ٢٥-٢٧، المعرفة: ٢/٦٧٧-٦٧٨، طبقات الشافعية للسبكي: ٣/٣٣٨، غاية النهاية: ١/٤٧٠-٤٧١، حسن المحاضرة: ١/٤٩٠.

(٤) انظر: ٢١١.

(٥) انظر: ٨٨٢.

٣٥- الروضة<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الله بن لبّ، أبو عمر، الطلمنكي، الأندلسي، ولد سنة (٣٤٠ هـ)، رحل إلى المشرق، وتلقّى عن شيوخ عصره، منهم عمر بن عراق، وعبد المنعم بن غلبون وغيرهما، وتلمذ عليه كثيرون منهم ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما.

لم تذكر له كتب التراجم التي وقفت عليها غير هذا الكتاب، لكن وجدت الإمام ابن تيمية رحمه الله ينقل كثيراً من الفتاوى عن كتاب له سماه: «الوصول إلى معرفة الأصول» وعلّمت مؤخراً من بعض الباحثين أن له «التفسير الكبير» توجد منه ورقة واحدة في مكتبة بروجيانى بإيطاليا، والله أعلم.

وذكر المؤلف أنه أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٤٢٩ هـ).<sup>(٢)</sup>

الرواية: قرأ المؤلف بهذا الكتاب ضمناً مع «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة»

على شيخ واحد من شيوخه.<sup>(٣)</sup>

الطريق: لم يستق منه المؤلف غير طريق واحدة وهي عن قالون.<sup>(٤)</sup>

(١) لعله في القراءات السبع. وهو مفقود.

(٢) انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ١/ ١٨١، المعرفة: ٢/ ٧٣٣-٧٣٤، غاية النهاية: ١/ ١٢٠، طبقات

المفسرين للسيوطي: ١٧-١٨.

(٣) انظر: ١٩٥.

(٤) انظر: ٢٦٠.

الانفرادات: لم تُذكر له أيّ انفرادة. والله أعلم.

أما (منهجه) فلا يعرف؛ لأن الكتاب مفقود.

:

## القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن.

## القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها.

وأذكر فيه كتب القراءات التي استفاد منها المؤلف ورجع إليها، وليس لها ذكر في (الطرق) بمعنى أن المؤلف لم يذكرها في (مبحث الطرق) وقد أدخلت فيها كل الكتب التي لها علاقة بـ (القراءات) وهي كتب (الرسم) و(الوقف والابتداء) والكتب التي ألفت في (وقف حمزة) والكتب التي ألفت للمبحث في جزئية من جزئيات (علم القراءات) ما عدا كتب (التوجيه) فقد جعلتها ضمن كتب (اللغة وعلومها)<sup>(١)</sup>.

وقد رتب المصادر حسب الترتيب الهجائي:

---

(١) إلحاق الباحث كتب توجيه القراءات ضمن كتب اللغة فيه نظر؛ لأنها قائمة على الكلمات المختلف فيها بين القراء (المجمع).



## ١ - الإبانة<sup>(١)</sup>

المؤلف: مكّي بن أبي طالب.<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرّات.<sup>(٣)</sup> صرح في واحدة منها باسم الكتاب فقال: «قال أبو محمد مكّي في «إبانته»<sup>(٤)</sup> وذكر في واحدة وصف الكتاب دون اسمه فقال: «قال مكّي في مصنفه الذي ألحقه بكتاب «الكشف»<sup>(٥)</sup> أمّا المرّة الثالثة فاكتفى بنسبة النصّ إلى مكّي دون سائر كتبه. فقال: «قال أبو محمد مكّي: ...»<sup>(٦)</sup> وكلّ هذه النصوص الثلاثة بحروفها في «الإبانة» والله أعلم.

## ٢ - الاتّصاح<sup>(٧)</sup>

المؤلف: أبو علي الأهوازي.<sup>(٨)</sup>

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز) حيث حكى عن

---

(١) اسمه: (الإبانة عن معاني القراءات) قال عنه مؤلفه: «جعلته متّصلاً بكتاب «الكشف» فيه تتمّ فائدة

«الكشف» وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده... فهو كتاب قائم بنفسه في معناه» ص ٢٠

والكتاب مطبوع محقّق مرتين، واعتمدت على تحقيق د/ محيي الدين رمضان.

(٢) سبقترجمته ص: ٢٨١.

(٣) ص: ٤٩، ١١٣، ١٣٤.

(٤) ص: ١٣٤.

(٥) ص: ٤٩.

(٦) ص: ١١٣.

(٧) لم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٨٥.

شيخه<sup>(١)</sup> تجويزه إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَافِيَت﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿جَايَرٌ﴾ [النحل: ٩] و﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو ﴿وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨]، ثم نقل ردّه على شيخه بقوله: «ولم أر أحداً ذكره ولا حكاها، من جميع من لقيت غيره»<sup>(٢)</sup>.

### ٣- إرادة الطالب<sup>(٣)</sup>

المؤلف: سبط الخياط.<sup>(٤)</sup>

الرواية: يرويها المؤلف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي<sup>(٥)</sup>، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.<sup>(٦)</sup>

لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

### ٤- الإرشاد في القراءات الأربع عشرة<sup>(٧)</sup>

المؤلف: عليّ بن أحمد النيسابوري.

(١) الضمير يعود على (الأهوازي) والمراد هنا هو أبو إسحاق إبراهيم الطبري.

(٢) ص: ١٠٩٣.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٣٣.

(٥) انظر ترجمته ص: ٦٣.

(٦) انظر ص: ٢١٩.

(٧) لعلّه من الكتب المفقودة؛ حيث لم أقف له على أي ذكر له في الفهارس.

ويغلب على ظني أنه المعروف بابن الغزال، الذي ترجم له المؤلف في «غايته» ووصفه بقوله: «أستاذ زاهد»، ونقل عن الحافظ أبي عمرو قوله في النيسابوري هذا: كان عارفاً بفنون القراءات، مبرزاً في العربية، شيخ القراء بخراسان، وزاهد عصره، مات سنة (٥١٦ هـ).

وإذا كان المراد من قول المؤلف: (قال الحافظ أبو عمرو) هو الإمام الداني -وهذا هو المتبادر- فإن هذا يعني أن النيسابوري عمّر طويلاً -إذ بين وفاة الداني ووفاته (٧٢) اثنتان وسبعون سنة، يضاف إلى ذلك أن الداني رجع إلى الأندلس سنة (٣٩٩ هـ) فيا ترى كم كان عمر النيسابوري آنذاك؟ وهل التقى به الداني؟ وإن كان فأين ومتى؟ علماً بأن الداني مكث في المشرق ستين فقط، كل هذا يجعل للبحث نظراً في نقل هذه الترجمة عن الداني، إن كان هو المراد بـ (أبو عمرو)، والله تعالى أعلم.

ثم اتضح أن هذا كله سبق قلم من الناسخ أو سهو من المؤلف رحمه الله، أراد (أبو عبد الله) فكتب (أبو عمرو) والمراد هو الذهبي رحمه الله حيث إن النصّ عنده بحروفه<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في باب التكبير.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: المعرفة: ٩٤٦/٢، غاية النهاية: ٥٠٣/١ و ٥٢٤.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠، ويلاحظ أن المؤلف لم يجعل عبارة تدل على انتهاء كلام النيسابوري رحمه الله.

## ٥ - الاستبصار<sup>(١)</sup>

المؤلف: إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق، الطبري، المالكي، البغدادي، ثقة، مشهور، ولد سنة (٣٢٤هـ) قرأ على النقاش وابن مقسم وغيرهما، قرأ عليه أبو علي المالكي والأهوازي، وغيرهما.

قال الخطيب: «خرَّج له الدارقطني خمسمائة جزء، وكان مفضلاً على أهل العلم، وداره مجمع أهل القرآن والحديث»<sup>(٢)</sup>.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣هـ)<sup>(٣)</sup>.

لم يصرح المؤلف بالنقل عنه، وإنما رجع إليه ليوثق ما حكاه عنه تلميذه الأهوازي من جواز إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَافِيفٌ﴾ [البقرة: ١١٤]، وواوياً في نحو: ﴿وَأَبْنَأَوْكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] ثم قال - المؤلف -: «ثم إنني راجعت كتاب الطبري وهو «الاستبصار» فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير». والله أعلم.

## ٦ - الاستبصار في القراءات العشر<sup>(٤)</sup>

المؤلف: محمد بن إسرائيل بن أبي بكر السلمي، القصَّاع، الدمشقي، ولد

(١) قال عنه المؤلف: «كتاب في القراءات، أحسن - الطبري - فيه التحقيق»، ولم أجد من بين هل هو في السبعة أم أقل أم أكثر، وأيضاً لم أجد من ذكره في فهارس المخطوطات، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٦/١.

(٢) تاريخ بغداد: ١٩/٦.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ١/٥-٦، تاريخ بغداد: ١٩/٦-٢٠، المعرفة: ٦٨١/٢-٦٨٢.

(٤) لم أقف عليه.

سنة (٦٣٦هـ)، وتلا بالروايات الكثيرة على الكمال ابن شجاع العبّاسيّ، وغيره، عني بهذا الشأن أتمّ عناية، وتصدّر للإقراء.

وُصِف بالذكاء والتواضع، والصّلاح مع حسن ديانة، حتّى توفي سنة (٦٧١هـ) وله خمس وثلاثون سنة.<sup>(١)</sup>

ألّف كتابين «الاستبصار» و«المغني» قال عنهما الذهبيّ: «جمع في كلّ واحد منهما عدّة كتب في القراءات، انتفعتُ بها فيهما من تحرير النقل وتجويد الأسانيد كثيراً.»<sup>(٢)</sup>

وقال عنهما المؤلّف: «حرّر فيهما الإسناد والطُّرق، وظهرت فيهما أستاذيّته، رأيتهما عند شيخنا أبي المعالي ابن اللّبان بخطه.»<sup>(٣)</sup>

وقد نقل المؤلّف عن القصّاع (٩) تسع مرّات،<sup>(٤)</sup> صرّح في واحدة منها بأنّه من «الاستبصار»<sup>(٥)</sup> وسكت عن السبعة الأخرى، فلا أدري هل هي منه أم من «المغني»، وإن كان يترجّح عندي أنها لو كانت من «المغني» لذكر ذلك ولو مرّة واحدة على الأقل. والله تعالى أعلم.

وينبّه أيضاً على أن ثلاثة من هذه المرّات هي نصوص، أما الباقية فهي عبارة عن نسبة بعض الأحكام إليه.

(١) انظر: المعرفة: ٣/ ١٣٨٣-١٣٨٤، غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٢) المعرفة: ٣/ ١٣٨٣.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ١٠٠.

(٤) انظر ص: ٢٣٥، ٦٧٩، ٧٤٩، ٨٠٢، ٨٢٤، ٨٣٨، ٨٤٨، ٨٥٧.

(٥) انظر ص: ٦٧٩.

٧- الإشارة في القراءات العشر<sup>(١)</sup>

المؤلف: منصور بن أحمد، أبو نصر، العراقي، شيخ الهذلي، أخذ عن ابن مهران وغيره<sup>(٢)</sup>.

الرواية: يرويه المؤلف مما دخل في قراءته ضمناً على شيوخه في كتاب «الكامل» للهذلي<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف في باب (المدّ) تعقياً على الهذلي<sup>(٤)</sup>.

٨- الإقناع<sup>(٥)</sup>

المؤلف: أبو علي الأهوازي<sup>(٦)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً، ضمّنه تغليطه والردّ عليه<sup>(٧)</sup>.

تتميم: هذا الكتاب مفقود - حسب علمي - ليس له ذكر في جميع الفهارس

(١) منه نسخة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٢٢٣/٣.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٣١١-٣١٢، تاريخ بغداد: ١٣/ ٨٥، المعرفة: ٢/ ٧٣٠.

(٣) انظر ص: ٢٣٩.

(٤) انظر ص: ٧٩٠.

(٥) في القراءات الشاذة، وعند المرندي: الإقناع في «المشواذ».

(٦) انظر ص: ٢٨٥.

(٧) قال المؤلف: «وإن عني بمثل (عنبهم) - إلفهم - بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه

«الإقناع» وتبعه الحافظ أبو العلاء ومن أخذ منه فهو شاذّ، وأحسبه غلطاً من الأهوازي».

الكلام على قراءة ﴿إِلَافِهِمْ﴾ [قريش: ٢].

انظر ص: ١٩٧١.

التي تعنى بالمخطوطات حسبها اطلعت عليه، ولكن بفضل الله تعالى فقد عرفنا القراءات الموجودة في هذا الكتاب، وذلك عن طريق المرندي رحمه الله، حيث قال:

«وأما لفظ كتاب «الإقناع» وهم أحد عشر إماماً:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، وشيبة بن نصاح، ومحمد بن محيصن،  
وحميد بن قيس، وابن شهاب الزهري، والحسن بن أبي الحسن البصري، وسليمان  
ابن مهران الأعمش، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وطلحة بن مصرف،  
وأبو بحرية السكوني، وابن مناذر المدني.

قال: ومعهم اختيار عشرة أئمة من المختارين وهم:

يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وأيوب المتوكل، وأبو محمد يحيى بن المبارك  
اليزيدي، وأبو عبيد القاسم بن سلام الخراساني، وخلف بن هشام البزار،  
وأبو جعفر محمد بن سعدان النحوي، ومحمد بن عيسى الأصفهاني، وأبو حاتم  
سهل بن محمد السجستاني، وأبو بكر أحمد بن جبير الأنطاكي، وأبو جعفر محمد  
ابن جرير الطبري.

قال: واحداً وعشرين اختياراً من كتاب «الإقناع» من تصنيف (الأهوازي)  
رحمه الله».

ثم ذكر المرندي إسناده إلى (الأهوازي) في هذا الكتاب فقال: «قرأت عليه -  
الشيخ يوسف بن موسى الحنفي المرندي - كتاب «الإقناع» وأخبرني أنه قرأ على

الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن عساكر البطائحي، وهو أخبره أنه قرأ على الشيخ الإمام أبي العزّ وهو أخبره أنه قرأ على أبي عليّ الواسطي، وأخبره أنه قرأ على الإمام أبي عليّ الأهوازي وهو مصنف الكتاب<sup>(١)</sup>.

## ٩ - الإقناع في القراءات السبع<sup>(٢)</sup>

المؤلف: أحمد بن عليّ بن أحمد، أبو جعفر، ابن الباذش، ولد سنة (٤٩١ هـ) إمام محقق، محدث، قرأ على أبيه، وشريح وغيرهما، وقرأ عليه أحمد بن حكيم الغرناطي، وعبيد الله الحجري، ألف «الطرق المتداولة في القراءات»، مات قبل أن يكمله.

مات سنة (٥٤٠ هـ).<sup>(٣)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة، وقرأ به القرآن كلّه على شيخه أبي المعالي ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.<sup>(٤)</sup>  
نقل عنه المؤلف في مواضع قليلة بالنص.<sup>(٥)</sup>

(١) عفوآ، في نقل هذا النص الطويل، لكن لأهميته وندرة المصدر الذي ذكره نقلته كاملاً حتى يعطي صورة عن هذا الكتاب. انظر: قرة عين القراء: ق: ١٣ و ١٤.

(٢) مطبوع محقق، قال عنه المؤلف: من أحسن الكتب، ولكنّه ما يخلو من أوهام. اهـ غاية النهاية: ٨٣/١.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٠٤٥-١٠٤٦، الإحاطة: ١/ ١٩٤-١٩٦، غاية النهاية: ٨٣/١.

(٤) انظر: ٢٢٨.

(٥) انظر: ٦٥٤.



١٠ - الاكتفاء<sup>(١)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف بهذا العنوان نصّاً واحداً وذلك في باب (الاستعاذة) في  
المبحث الرابع وهو الوقف على الاستعاذة.<sup>(٢)</sup>

١١ - الإمامة أو الموضح<sup>(٣)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

اختلفت عبارة المؤلف رحمه الله في النسبة إلى هذا المصدر، فأحياناً يسمّيه  
«الإمامة» وأخرى «الموضح» مما يوهم أنها كتابان وليس واحداً.

والذي يظهر أنهما عنوانان لمؤلف واحد، خلافاً لما ذهب إليه بعض  
المعاصرين حيث جعل كلاهما كتاباً منفرداً على الآخر، ولم يستدل على ذلك  
إلا بعدم وجود نصّ نقله المؤلف - ابن الجزري - عن «الإمامة» ولم يره هذا  
الباحث في «الموضح»<sup>(٤)</sup>.

(١) (في معرفة الوقف والابتداء) وذهب بعضهم إلى أن هذا الكتاب هو نفس الكتاب المطبوع بعنوان  
«المكتفى». والمسألة تحتاج إلى مزيد من البحث. انظر: فهرس مصنفات الداني الفقرة: ٢١/٢٢/٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٥٤.

(٣) لم أجد من ذكر للداني كتاباً بعنوان «الإمامة» فقط، غير المؤلف - تبعاً لأي شامة - وإنما الموجود له هو  
كتاب: «الموضح لمذاهب القراء في الفتح والإمامة» وهو محقق. وانظر فهرست الداني: ١٧ رقم (١٥).

(٤) انظر: كتاب «أبو علي الفارسي» للدكتور: عبد الفتاح شلبي: ٣٩٤-٣٩٥.

وهذا لا يعتبر دليلاً على هذه القضية لو صحّ، وبالأحرى إذا كان غير صحيح، فالنصّ المنسوب إلى «الإمامة» موجود بحروفه في «الموضح» مما يدل على تجوّز المؤلّف رحمه الله في العنونة لهذا الكتاب، وأرجح أنه فعل ذلك تبعاً لأبي شامة رحمه الله.

يضاف إلى ذلك أن ليس في «فهرست» مؤلّفات الداني كتاب بعنوان «الإمامة» وليس هذا البحث لدراسة هذه القضية، والله أعلم.

نقل المؤلّف رحمه الله عن هذا الكتاب ستة نصوص، صرّح في ثلاثة منها بـ «الإمامة»<sup>(١)</sup> والثلاثة الأخرى أنها من «الموضح»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

## ١٢ - الإيجاز<sup>(٣)</sup>

المؤلّف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرات:

---

(١) انظر ص: ١٢٤٤، ١٢٤٨، ١٣٣٧.

(٢) انظر ص: ١٢٠٣، ١٢٥٤، ١٣١٢.

(٣) واسمه كاملاً: «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل»، وتصحّف في غاية النهاية: ٥٠٥/١

إلى (إيجاد) بالبدال. وهو في مجلّد، وفي المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة للداني باسم «الإيجاز والبيان في

أصول قراءة نافع» في (١٤٨) ق، تحت رقم (٥٩٢)

انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٧ الحاشية (١٣).

الأولى: نصّاً، وذلك في باب (المدّ) عند الكلام على حكم ﴿ءَأْتَنَ﴾  
[يونس: ٥١]<sup>(١)</sup>.

الثانية، والثالثة بالمعنى.<sup>(٢)</sup>

### ١٣ - الإيجاز<sup>(٣)</sup>

المؤلف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.<sup>(٤)</sup> لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

### ١٤ - البسيط<sup>(٥)</sup>

المؤلف: ابن مهران.<sup>(٦)</sup>

حكى عنه المؤلف مصرّحاً باسمه نصّاً واحداً يتعلق بمراتب المدّ.<sup>(٧)</sup>

---

(١) انظر ص: ٨٤٠.

(٢) انظر ص: ٨٣٧، ٨٩٥.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ص: ٢١٨ و ٢١٩.

(٥) كذا قال المؤلف، ولم أجد عند كلّ من ترجم لابن مهران أن له كتاباً بهذا العنوان، مع اتفاق بعضهم أن له كتاباً قريب عنوانه من هذا، وهو «المبسوط»، وقد نقل المؤلف منه كما سيأتي. فهل «البسيط» هو «المبسوط» أو أنها اثنان؟ الله أعلم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٧) انظر ص: ٧٩٣.

١٥ - البيان<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الواحد بن عمر أبي هاشم، أبو طاهر، العَلَمُ الثَّقة، مقرئ نحوي، قرأ على ابن مجاهد وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٤٩ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً، وذلك في تعريضه على ابن مقسم لتجويزه القراءة بكل ما صحّ لغة.<sup>(٣)</sup>

١٦ - تبصرة البيان في القراءات الثمان<sup>(٤)</sup>

المؤلف: عليّ بن جعفر بن سعيد، أبو الحسن، السعيد، أستاذ معروف، قرأ على النقاش والشذائي وغيرهما، وقرأ عليه نصر الشيرازي، وغيره.

وقد جاءت عنه بعض طرق القراءات في رواية قالون كما سيأتي في محله.

بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) كذا سَمَّاهُ المؤلفُ هنا، وفي «غايته»: ١/٤٧٥، وسَمَّاهُ الذهبي: (جامع البيان)، وهو مفقود، حيث لم أَعثر على أي خبر عنه.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١١/٧-٨، المعرفة: ٢/٦٠٣-٦٠٥ غاية النهاية: ١/٤٧٥-٤٧٧.

(٣) انظر ص: ٥٩.

(٤) لم أعرف عنه شيئاً، إلا أن الذهبي قال: وقفت عليه. اهـ وعلى كل حال فهذا الكتاب يُستدرك على محقّق «التلخيص» لأبي معشر الطبري، عندما ذكر أنه -التلخيص- رابع كتاب في (الثمان) ولم يذكر كتاب السعيد. انظر: مقدّمة تحقيقه: ٤٩.

(٥) انظر: المعرفة: ٢/٦٩٩-٧٠٠، غاية النهاية: ١/٥٢٩.

نقل عنه المؤلّف مرّتين:

الأولى: عزا إليه قراءة رويس ﴿سَلَسِلَا﴾ في [الإنسان: ٤] بالتنوين قولاً واحداً، ويلاحظ أنه في هذا الموضع لم يصرّح باسم الكتاب كاملاً وإنما قال: ... السعيد في «تبصرته».<sup>(١)</sup>

الثانية: نقل عنه نصّاً في باب (التكبير) وأشار إلى أنه في آخر كتابه «تبصرة البيان في القراءات الثمان».<sup>(٢)</sup>

#### ١٧ - تبصرة المبتدي<sup>(٣)</sup>

المؤلّف: سبط الخياط.

الرواية: يرويها المؤلّف إجازة عن شيخه ابن هلال الصالحي، وأيضاً قرأ به القرآن كله على شيخين من شيوخه، وإلى أثناء سورة (النحل) على واحد آخر.<sup>(٤)</sup> لم يصرّح المؤلّف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

#### ١٨ - التبيان<sup>(٥)</sup>

المؤلّف: النووي. يحيى بن شرف بن مري، أبو زكريا، فقيه شافعي،

---

(١) انظر: ١٩٥٣.

(٢) انظر: النشر: ٢٠١٠.

(٣) مخطوط حسب ما هو مذكور من الفهرس الشامل: ٣٦.

(٤) انظر ص: ٢١٩.

(٥) اسمه كاملاً: (التبيان في آداب حملة القرآن)، وهو مطبوع محقق.

محدث مشهور، شهرته تغني عن ترجمته هنا، توفي سنة (٦٧٦ هـ)<sup>(١)</sup>.  
نقل عنه المؤلف نصاً واحداً يتعلق بمسألة خلط القراءات بعضها ببعض،  
وأن ذلك لا ينبغي.<sup>(٢)</sup>

#### ١٩ - التجويد<sup>(٣)</sup>

المؤلف: عبد العزيز بن علي بن محمد، أبو حميد، المعروف بابن الطحان<sup>(٤)</sup>  
ولد سنة (٤٩٨ هـ). أستاذ، محقق بارع، مجود، ثقة، قرأ على كثيرين منهم شريح  
ابن محمد.

ألّف في الوقف والابتداء، وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٦١ هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات السبكي: ١٦٥/٥ وما بعدها، الدارس في تاريخ المدارس: ٢٤/١.

(٢) انظر: ٦٤.

(٣) لابن الطحان مؤلفان في التجويد، الأول بعنوان: (الإنباء في تجويد القرآن) وليس النص فيه والثاني:  
(مقدمة في التجويد) ولم أقف عليه. اهـ

انظر: مقدمة تحقيق كتاب «نظام الأداء في الوقف والابتداء» لابن الطحان: ١١١٠.

(٤) قال المؤلف: هو ابن الطحان الذي ذكرت عنه في «التمهيد» من تألّفي تقسيم المشدّدات، وهو أبو الأصْبَغ  
الذي ذكرته في باب أصول القراءة من «التمهيد» اهـ. ولعل صنيع المؤلف هذا حتى لا يشته على القارئ  
بابن الطحان شيخ المؤلف. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٣٩٥/١.

(٥) هذا ما صرح به الذهبي، حيث ذكره ضمن المتوفين في هذه السنة، أمّا المؤلف فأطلق ما بعد الستين، قال:  
بعد الستين.

انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٦٢٨/٢، المعرفة: ١٠٥١-١٠٥٢، السير: ٤٥١/٢٠، غاية  
النهاية: ٣٩٥/١.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً، يتعلّق بتقسيمه المفخّات إلى ثلاثة أضرب.<sup>(١)</sup>

## ٢٠ - التحديد<sup>(٢)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.<sup>(٣)</sup>

نقل عنه المؤلف خمس مرّات، صرّح باسمه في اثنتين،<sup>(٤)</sup> وسكت عن ذلك في الباقي؛ واكتفى في بعضها بعزو الكلام إلى الداني، دون إشارة إلى أيّ من كتبه،<sup>(٥)</sup> وفي بعضها لم يشر لا إلى الداني ولا إلى الكتاب، بل ذكر الكلام كأنه له هو، واتضح أنه للداني وبالتحديد في «التحديد» عند مطابقة النصّ به.<sup>(٦)</sup>

وهذه النقول الخمسة: واحد منها في الكلام على إسناد حديث «التحقيق» الذي رواه المؤلف من طريق الداني، والاثنان الآخران يتعلّقان بتعريف

---

(١) انظر ص: ٥٧٢.

(٢) اسمه (التحديد لحقيقة الإتيان والتجويد) كذا جاء في فهرست الداني. وفي بعض المصادر: (التحديد في الإتيان والتجويد) ويقال (التحديد في معرفة التجويد لتلاوة القرآن) والكتاب مطبوع بتحقيق د/ أحمد عبد التواب الفيومي بعنوان: (التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد) وهي النسخة التي اعتمد عليها الباحث. وحققه أيضاً د/ غانم قدوري الحمد، ولم أطلع على ذلك.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٥، فهرست الداني: ٢١، فهرست ابن خير: ٩.

(٤) انظر ص: ٥٤٧، ١٣٤٢.

(٥) انظر ص: ٥٦٢، ١٤١٦.

(٦) انظر ص: ٥٥٦.

«التجويد» ومدح التجويد والمجودين، والرابع نص في وصف «الترقيق»<sup>(١)</sup> والخامس يتعلق بالإخفاء والرّوم،<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

## ٢١ - التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن أحمد بن بَصْحَان،<sup>(٤)</sup> الدمشقي، ولد سنة (٦٦٨ هـ)، شيخ مشايخ الإقراء بالشام، سمع الحديث وعني بالقراءات، وكان الناس يقصدونه لسماع تلاوته وحسن أدائه وتجويده، وكان بينه وبين الإمام الذهبي ما يكون بين الأقران عادة، قرأ على محمد بن عبد العزيز الدميّاطي<sup>(٥)</sup> وغيره، وقرأ عليه شيخ المؤلف أحمد بن إبراهيم الطحان،<sup>(٦)</sup> وغيره.

(١) انظر ص: ١٣٤٢.

(٢) انظر ص: ١٤١٦.

(٣) كذا سماه المؤلف هنا، وذكر في ترجمة ابن بَصْحَان أنه: «التذكرة في الردّ على من ردّ تفخيم الألف وأنكره» ولعلّ ما بعد كلمة «التذكرة» ليس من العنوان، وإنما هو وصف من المؤلف للكتاب، ولكن السجعة تضعّف هذا. ويجدر التنبيه على أن هذا المؤلف إنما هو رسالة وليس كتاباً؛ بدليل قول المؤلف: رأيت بخطّه في كراسة. اهـ والله أعلم. ولم أجد من ذكر هذه الرسالة في الفهارس أو المكتبات. انظر: غاية النهاية: ٥٨/٢.

(٤) كذا ضبطه الحافظ ابن حجر رحمه الله، بالحروف قائلاً: بموحدة وسكون المهملة بعدها معجمة. اهـ وعند المؤلف في «غايته» بالضاد المعجمة والحاء المهملة ولعله تصحيف من النساخ. انظر: الدرر الكامنة: ٣/٣٩٨.

(٥) أبو عبد الله، الدمشقي، مقرئ، عارف ثقة، اختص بالسخاوي، وقرأ عليه الذهبي وغيره. توفي سنة (٦٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١٧٣/٢.

(٦) انظر ترجمته ص: ٦٦.



توفي رحمه الله سنة (٧٤٣ هـ) <sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً لبيان أن (الألف) التي تقع بعد حرف التفخيم إنها تكون مفخّمة تبعاً لما قبلها غير مرققة؛ خلافاً لمن نصّ على التريق <sup>(٢)</sup>.

## ٢٢ - التكملة المفيدة لحافظ القصيدة «نظم» <sup>(٣)</sup>

المؤلف: عليّ بن عمر بن إبراهيم، أبو الحسن، القيّجاطي، ولد سنة (٦٥٠ هـ) أستاذ، ماهر، محقق، قرأ على أبيه، وابن أبي الأحوص، وغيرهما، وقرأ عليه حفيده محمد، وإسماعيل بن هانئ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٣٠ هـ) <sup>(٤)</sup>.

الرواية: قرأها المؤلف على شيخه الرعيني، وحدثه ببعضها شيخه إسماعيل ابن هانئ <sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٨٤-١٤٨٦، طبقات السبكي: ١٠/ ٢٢٣، غاية النهاية: ٢/ ٥٧-٥٩، الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٨.

(٢) انظر ص: ٥٦٦، ويلاحظ أن المؤلف ذكر بعد نهاية كلام ابن بصخان: ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيّان رحمه الله فكتب عليه: طالعت فرأيت قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية. اهـ

انظر غاية النهاية: ١/ ٧٨١.

(٣) قال المؤلف: نظم فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» و«الكافي» و«الوجيز».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢/ ٥٥٧-٥٥٨.

(٥) انظر ص: ٢٤٧.

نقل عنها المؤلف نصّاً طويلاً في باب : أفراد القراءات...<sup>(١)</sup>

### ٢٣ - التمهيد<sup>(٢)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص<sup>(٣)</sup>.

### ٢٤ - التنبيه<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل المؤلف عنه نصّاً واحداً فيه بيان أن الداني قرأ ﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١] إذا وقع بعد همزة الاستفهام كيف تصرف بالوجهين، أعني : إبدالها ألفاً خالصة فتمدّ لالتقاء الساكنين ، والوجه الثاني : التسهيل (بين بين)، وهذا كله إنما هو من طريق الأزرق عن ورش.<sup>(٥)</sup>

تتميم: كذا نسب المؤلف هذا الكتاب إلى الداني رحمه الله، وقد بحثت عن

(١) انظر ص: ١٥٨١.

(٢) اسمه كاملاً (التمهيد لاختلاف أصحاب نافع) مجلد . ولم أجده له أي ذكر، فلعله مفقود.

انظر: فهرست الداني: ١٧.

(٣) انظر ص: ٩٨٧، ٩٩١، ١٢٣٠.

(٤) مفقود، سواء أكان للداني، أم لمكي كما هو مرجح.

(٥) انظر ص: ٩٥٦.

كتاب بهذا الاسم للداني فلم أجد إلا «التنبيه على مذهب أبي عمرو في الفتح والإمالة بالعلل» فما علاقة هذه المسألة بالفتح والإمالة؟

وينبّه على أن اسم الكتاب جاء في عبارة قلقة ومشكلة ، قال المؤلف: «...وعند الداني في غير «التيسير»، وقال في كتاب «التنبيه» إنه قرأ بالوجهين». هكذا جاءت العبارة ولا أفهم منها إلا أن فاعل (قال) هو الداني لا غير، وأنه هو الذي قرأ بالوجهين.

وهذا كله عندي وَهْمٌ من المؤلف - رحمه الله - وتبعه كل من جاء بعده ولم ينتبهوا، ولم يحققوا المسألة؛ حيث إن صاحب «التنبيه» والذي قرأ بالوجهين هو الإمام مكّي بن أبي طالب رحمه الله وكتابه هو «التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه»<sup>(١)</sup>.

وسبب وَهْمِ المؤلف - والله أعلم - هو أنه نقل عن المالقي ، ولم يدقق في نقله، حيث إن النصّ برمته منه - كما بيّن في موضعه من التحقيق - وأنقل هنا نصّ المالقي لتوضح المسألة. قال رحمه الله : « (سورة الأنعام) ذكر الشيخ رحمه الله في ترجمة ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً..... أقيس على أصول العربية، وذكر في كتاب «التنبيه» أنه قرأ بالوجهين لورش، ومذهب الحافظ والإمام عن ورش إنما هو بين بين كقالون لا غير»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٥/ ٢٧٦، معجم الأدباء: ١٩/ ١٧٠، إنباه الرواة: ٣/ ٣١٦.

(٢) الدر النثير والعذب النميز: ٤/ ٢٣١.

ومعلوم أن المالقي يقصد به (الشيخ) الإمام مكياً وبه (الإمام) ابن شريح، وبه (الحافظ) الإمام الداني.<sup>(١)</sup>

وكان الصواب عليّ أن أذكر هذا الكتاب لـ (مكي) ولكن تركته كما هو حسب عبارة المؤلف مع عدم دقتها -عندي- حتى يُعلم ما هو له مما هو لغيره. والله أعلم.

بقي أن أذكر أن للداني رسالة بعنوان: (التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه) صُنِّفت في علم القراءات، وهي أساساً في الرد على المهدوي فيما كان بينهما من منافرة<sup>(٢)</sup>، وخلافٍ في بعض مسائل في القراءات.

## ٢٥ - التنزيل<sup>(٣)</sup>

المؤلف: سليمان بن نجاح، أبو داود، ولد سنة (١٣ هـ)، أخذ عن أبي عمرو الداني، ولازمه مدة طويلة، وهو أجل أصحابه، وكتب عن ابن عبد البر والباجي وغيرهما، قرأ عليه كثيرون؛ منهم أبو الحسن بن هذيل، وأبو علي الصدي وغيرهما.

ألّف عدّة مؤلّفات، منها «البيان الجامع لعلوم القرآن» و«الاعتقاد».

(١) انظر: الدر الثير: ٤٥ / ١.

(٢) انظر: فهرست الداني: ٢٨.

(٣) كتاب في (الرسم) حقق «مختصره» للمؤلف نفسه.

توفي رحمه الله سنة (٤٩٦ هـ) <sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً، <sup>(٢)</sup> والله أعلم.

٢٦ - الجامع <sup>(٣)</sup>

المؤلف: الطبري. <sup>(٤)</sup>

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً، متعجباً منه <sup>(٥)</sup>.

٢٧ - جامع البيان

المؤلف: الداني. <sup>(٦)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب مناولاً، وإجازة، وسامعاً لكثير منه،

وتلاوة لما دخل في تلاوته على شيخه ابن اللبان بسنده. <sup>(٧)</sup>

---

(١) انظر: ترجمته في: بغية الملتبس: ٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٢/ ٨٦٢-٨٦٤، غاية النهاية: ١/ ٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٦٣.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢/ ١٦٢-١٦٩، المعرفة: ٢/ ٥٢٧-٥٣١، غاية النهاية: ٢/ ١٠٦-١٠٨،

طبقات المفسرين للسيوطي: ٨٢-٨٤.

(٥) انظر: ١٦٧١.

(٦) حقق كاملاً في جامعة أم القرى بين أربعة أشخاص، ولم أستطع العثور إلا على بعض تحقيق الفرش

وبالذات الذي من سورة البقرة؛ ومن سورة العنكبوت إلى آخر القرآن، وذلك عن طريق الشيخ د/ محمد

سيدي الحبيب الجكني. ولم أستفد منها، ولكن يتضح -عندي- عدم سلامة، وعدم صحة المتن الذي

سار عليه محققوه، حيث عاملوا القراءات ورجالها معاملة الحديث والمحدثين، مما نتج عنه تضعيفهم

لكثير من القراءات والأوجه، والله المستعان، وصدر تحقيقهم عن جامعة الشارقة في الإمارات العربية، في

أربعة أجزاء.

(٧) انظر ص: ١٧٠.

نقل المؤلف من هذا الكتاب نصوصاً كثيرة جداً، صرح في بعضها به، وسكت في مواضع عن التنبيه على ذلك. والله أعلم.

## ٢٨ - جمع الأصول في مشهور المنقول<sup>(١)</sup>

المؤلف: علي بن محمد بن أبي سعد، أبو الحسن، الديواني. ولد سنة (٦٦٣هـ) ماهر، محقق، شيخ قراء واسط، قرأ على الجعبري وغيره. وقرأ عليه ولده والسيواسي. له نظم في «الشواذ».

توفي رحمه الله سنة (٧٤٣هـ).<sup>(٢)</sup>

الرواية: قرأ المؤلف هذا الكتاب على شيخه السيواسي.<sup>(٣)</sup>

نقل المؤلف عنه نصاً واحداً.<sup>(٤)</sup>

## ٢٩ - حلية القراء<sup>(٥)</sup>

المؤلف: حامد بن علي بن حسني، أبو الفخر، الجاجاني، إمام بارع ناقل، أسند القراءات عن محمد الأصبهاني.

(١) منه مصورة خطية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ضمن مجموع، تحت رقم (٢٩٠) رقم (٤) عن نسخة الظاهرية بدمشق.

(٢) انظر ترجمته في: المعرفة: ٢/ ١٤٩٥-١٤٩٦، غاية النهاية: ١/ ٥٨٠، الدرر الكامنة: ٣/ ١٠٤-١٠٥.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) انظر: ١٦٣٨.

(٥) اسمه كاملاً: (حلية القراء وزينة الإقراء) ذكر المؤلف أن فيه فوائد. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٢.

قال عنه المؤلّف: «روى كثيراً من كتب القراءات، ولم أعرف من قرأ عليه إلا أنه كان بعد الستائة»<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلّف ثلاث مرّات.<sup>(٢)</sup>

### ٣٠- الدالية في القراءات السبع العلية<sup>(٣)</sup>

المؤلّف: محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي، الأندلسي، صاحب «ألفية» النحو، أخذ عن السخاوي وغيره، غلب عليه النحو واللغة، وقد أخذ عنه اللغة والنحو كثيرون من أهل عصره.

قال المؤلّف: «ولا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها»<sup>(٤)</sup>.

لكن قال الذهبي: «تلا عليه جمعاً زين الدين المزي إلى سورة (الحج)»<sup>(٥)</sup>.

توفي رحمه الله سنة (٦٧٢ هـ)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٠٢ / ١.

(٢) انظر ص: ٧٩٥، ٨٦٣، ٢٠٤٨.

(٣) نقل عنها المؤلّف بيتاً بيّن فيها منهجه، وذلك قوله:

ولا بدّ من نظمي قوافي تحتوي لما قد حوى حرز الأمان وأزيدي.

وهي مطبوعة في مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة.

(٤) غاية النهاية: ١٨١ / ٢.

(٥) المعرفة: ١٣٦٤ / ٣.

(٦) انظر ترجمته في: المعرفة: ١٣٦٣ / ٣ - ١٣٦٤، الوافي بالوفيات: ٣ / ٣٥٩ - ٣٦٤، غاية النهاية: ١٨٠ / ٢ -

١٨١، بغية الوعاة: ١ / ١٣٠ - ١٣٧.

استشهد المؤلف ببيتين من هذه القصيدة في معرض ردّه على الإمام الجعبري رحمه الله في تجويزه الكسر في نحو ﴿هَلْ تَرَبُّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢] و ﴿نَارًا تَلْقَوْنَ﴾ [الليل: ١٤] في رواية البزّي، والبيتان هما<sup>(١)</sup>:

ووجهان في كتّم تمنّون مع ظلمت تفك هون وأخفى عنه بعض مجودا  
ملاقي ساكن صحيح كهل ترب صون ومن يكسر يحذ عن الاقتدا

### ٣١- الراءات<sup>(٢)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

تتميم: ذكروا أن للداني رحمه الله كتابين بعنوان «الراءات واللامات لورش» كلاهما في مجلد، ووصفوا بأن أحدهما أوسط والآخر أصغر، ولم يبين المؤلف أيّ الكتابين رجع إليه، وإن كان يترجح -عند البحث- أنه رجع إلى «الأوسط» منهما، استئناساً بقوله: في «غايته» عند تعداد كتب الداني: «كتاب الراءات لورش مجلد»<sup>(٤)</sup> وهو ما يوافق وصف أحدهما في «فهرسته»، بينما الآخر وصفوه بـ «جزء لطيف»<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(١) انظر: ١٦٣٨.

(٢) مفقود..

(٣) انظر ص: ١٣٧٨.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٠٥/١.

(٥) انظر: فهرست الداني: ٢٢.



### ٣٢ - الرعاية<sup>(١)</sup>

المؤلف: مكّي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

### ٣٣ - روضة التقرير في الخلف بين «الإرشاد» و«التيشير»<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو الحسن الديراني<sup>(٥)</sup>.

الرواية: قرأ المؤلف هذا الكتاب على شيخه السيواسي<sup>(٦)</sup>.

لم يصرح بالنقل عنه.

### ٣٤ - الشافي<sup>(٧)</sup>

المؤلف: إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرّاب<sup>(٨)</sup>، الإمام، الحافظ، عظيم

---

(١) مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) انظر ص: ١١٨٥.

(٤) من شرحه مصورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. عن نسخة مكتبة جستريني بدبلن.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٦.

(٦) انظر ص: ٢٤٣.

(٧) صرح السبكي رحمه الله أنه في القراءات، ولم يبين هل هي السبعة أم غيرها، وكذا المؤلف لم يذكر في ترجمته

له من مصنفاته غير «مناقب الشافعي»، أما الذهبي فلم يترجم له في «المعرفة». والله أعلم.

طبقات السبكي: ٤/ ٢٦٧-٢٦٨، غاية النهاية: ١/ ١٦٠.

(٨) نسبة إلى بيع القرّاب.

القدر، سمع من أبي بكر الإسماعيلي، وغيره، وحدث عنه شيخ الإسلام عبد الله ابن محمد الأنصاري، وغيره.

قال عنه الذهبي: «إمام في القراءات، والحديث، والفقه، ومعاني القرآن، والأدب»<sup>(١)</sup>.

ألف «الكافي في علم القرآن» و«الجمع بين الصحيحين».

توفي رحمه الله سنة (٤١٤ هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل منه المؤلف نصاً واحداً،<sup>(٣)</sup> يتعلق بنفي انحصار الأحرف السبعة في «الشاطبية» و«التيشير».

### ٣٥- شرح التيسير<sup>(٤)</sup>

المؤلف: عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد، أبو محمد، الباهلي، المالقي، أستاذ مقرئ، نحوي، إمام في القراءات وعلومها، فقيه، أصولي، قرأ على أبي جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير، وغيره، قرأ عليه محمد بن يحيى بن بكر الصّعدي.

(١) السير: ٣٧٩/١٧.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ٣٧٩/١٧-٣٨١، طبقات السبكي: ٤/٢٦٦-٢٧٠، غاية النهاية: ١/١٦٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣.

(٤) كذا سماه المؤلف، وهو اسم مختصر، وعنوانه كاملاً: (الدر الثير والعذب الثمير في شرح مشكلات، وقيد مهملات، وحل مقفلات، اشتمل عليها كتاب التيسير) هكذا ذكره مؤلفه في مقدمة كتابه. ويلاحظ أنه مطبوع بهذا العنوان ما عدا عبارة (وقيد مهملات)، وهو بتحقيق د/ أحمد عبد الله أحمد المقرئ، سنة (١٤١١ هـ) في أربعة أجزاء.

ذكر المترجمون له أن له مؤلفات في القراءات والفقه، لكن لم يصرّحوا إلا بشرحه «للتيسير».

توفي رحمه الله سنة (٧٠٥ هـ).<sup>(١)</sup>

ورد ذكر هذا الكتاب عند المؤلف مرّتين:

الأولى: عند ذكره للكتب التي روى منها القراءات، فقال بعد أن ذكر أسانيده لكتاب «التيسير» «وأخبرني بشرحه - التيسير - للأستاذ أبي محمد عبدالواحد المالقي»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: عند ما نقل عنه نصّاً في باب (المدّ) فقال: «قال الأستاذ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السّداد المالقي في شرح «التيسير»... إلخ.<sup>(٣)</sup> وهو نصّ لا يتجاوز ثلاثة أسطر، ثم عَقَّب عليه شارحاً مراده من ذلك.

وفيما عدا هذين الموضعين لا يجد القارئ أيّ ذكر للمالقي ولا «لكتابه»، فهل يفهم من هذا أن المؤلف لم يرجع إليه ألبتة بعد ذلك؟

الجواب: لا، فلئن غاب ذكر اسم المالقي، أو اسم «كتابه» فإنّ حروفه وكلامه وتحقيقاته لم تغب ولم تُطمس، بل هي كثيرة بين الأسطر والصفحات،

(١) انظر: غاية النهاية: ٤٧٧/١، ومقدمة المحقق: ١٣/١ وفيها مصادر ترجمته.

(٢) يلاحظ أن المؤلف لم يصّرّح باسم أحد من أخذ عنهم هذا الكتاب بل قال: «أخبرني به غير واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى الأشعري». ص: ١٦٧.

(٣) ص: ٨٦٢.

نُقولُ حرفيةً من المؤلف عنه، لم يحجبها عن العيان إلا عدم تصريح المؤلف به، وإن كان في بعضٍ منها يلمح بقوله: (قال بعضهم).

ولا مبالغة إذا قيل: إن «شرح التيسير» للمالقي هو المصدر الثاني بعد «جامع البيان» للداني من المصادر التي ارتكز عليها المؤلف في تحقيقاته وآرائه في بعض الأبواب الصعبة والمهمة من أبواب القراءات.<sup>(١)</sup>

وقد نبّه في (التحقيق) على جميع المنقولات الحرفية من هذا الكتاب، ويكتفى هنا بالإحالة إليها.<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

### ٣٦- الشّرة في القراءات السبعة<sup>(٣)</sup>

المؤلف: هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم، البازري، ولد سنة (٦٤٥هـ). مفتي الشام، قرأ على محمد التاذفي، وحدث عنه جماعة، منهم شيخ المؤلف إبراهيم الشامي.

(١) بين المؤلف في ترجمته للمالقي أنه: شرح «التيسير» شرحاً حسناً أفاد فيه وأجاد. اهـ ولكن لم يصرح في «نشره» باستفادته منه، وهي مسألة وإن كان فيها ما فيها إلا أنها كانت صفة كثير من طلبة العلم في ذلك العصر، وقد يكون هناك سبب آخر وهو: أن النفس غالباً ما تستكره الإفادة عن يعاصرها. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٤٧٧/١.

(٢) انظر ص: ٩٨٩، ٩٩١، ٩٩٤، ١٤١٣ وغيرها.

(٣) لا أعلم عنه شيئاً، وقال ابن الوردي؛ وهو تلميذ البازري: إن اسم الكتاب هو «السرعة» بالسين المهملة. انظر: كشف الظنون: ١٠٤٤/٢. والكتاب مخطوط. انظر الفهرس الشامل (القراءات) ص ١١٩. (المجمّع).

توفي رحمه الله سنة (٧٣٨ هـ).<sup>(١)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إذناً عن جماعة؛ منهم شيخه ابن اللبان، وشافهه بها شيخه إبراهيم الشامي.<sup>(٢)</sup>

لم يصرح المؤلف بالنقل عنها.

### ٣٧- الشمعة في قراءات السبعة «نظم»<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، الموصلي، المعروف بـ (شعلة) الحنبلي، ولد سنة (٦٢٣ هـ)، إمام، ناقل، أستاذ، صالح، قرأ على شيخه الإربلي، ثم قرأ هو عليه.

ألف شرح «الشاطبية» وسمّاه «كنز المعاني» و«العنقود» في النحو، وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ).<sup>(٤)</sup>

الرواية: قرأها المؤلف على شيخه ابن رجب السلامي بسنده.<sup>(٥)</sup>

لم ينقل المؤلف عنه شيئاً.

(١) انظر ترجمته في: المعرفة: ١٤٨٧/٣، طبقات السبكي: ٢٤٨-٢٥٠، غاية النهاية: ٣٥١-٣٥٢.

(٢) انظر ص: ٢٤٤.

(٣) قال عنها المؤلف: «هي قصيدة رائعة قلدر نصف الشاطبية مختصرة جداً أحسن في نظمها واختصارها».

انظر ص: ٢٤٢. ومنها نسخة خطية في مكتبة خدابخش في الهند برقم: (٢٩٣٨).

(٤) انظر ترجمته في: المعرفة: ١٣٤٠-١٣٤١، الوافي بالوفيات: ١٢٢/٢، غاية النهاية: ٨٠-٨١.

(٥) انظر ص: ٢٤٢.

٣٨- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن يوسف بن عليّ، أبو حيّان، الأندلسي، ولد سنة (٦٥٤ هـ) مقرئ، مفسّر، نحوي، أصولي، قرأ على كثيرين في المشرق والمغرب، منهم أبو جعفر بن الزبير، وابن الأحوص، وقرأ عليه ابن نحلة وابن الجندي. وألف «شرح التسهيل» لابن مالك، و«النكت الحسان» وغيرهما كثير. توفي رحمه الله سنة (٧٤٥ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: قرأها المؤلف وقرأ بمضمّنها على شيخه ابن اللبان<sup>(٣)</sup>. لم ينقل عنه المؤلف، والله أعلم.

٣٩- القراءات<sup>(٤)</sup>

المؤلف: القاسم بن سلام بن عبد الله، أبو عبيد، ولد سنة (١٥٧ هـ)، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وغيره، وروى عنه القراءة أحمد بن إبراهيم -وراق خلف-، وغيره، إمام أهل دهره في القراءات واللغة، والفقه، وثقه وعدّله الحفاظ في عصره.

(١) منه نسخة في الهند.

(٢) انظر: ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٧١-١٤٧٤، طبقات السبكي: ٦/ ٣١-٤٤، غاية النهاية: ٢/ ٢٨٥-٢٨٦، طبقات الداودي: ٢/ ٢٨٦-٢٩١.

(٣) انظر ص: ٢٤٣.

(٤) مفقود.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٤ هـ) <sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بذكر من نقل عنه شيء من القراءات من الصحابة رضي الله عنهم <sup>(٢)</sup>، ثمّ في ثلاثة مواضع أخرى؛ لكن ليس فيها التصريح بأنها من كتاب «القراءات» <sup>(٣)</sup>.

ويغلب على الظنّ أن المؤلف ينقل عن هذا الكتاب بواسطة؛ إما عن الداني، وإما عن السخاوي، وأبي شامة، والله أعلم.

تتميم: يُعدُّ هذا الكتاب أوّل كتاب معتبر أُلف في القراءات، قال عنه ابن درستويه: «كتاب جيّد ليس لأحد من الكوفيين مثله». ويبدو أنه يشتمل على تعليل القراءات التي يذكرها، كما يُلاحظ عند النّحّاس في «معاني القرآن» له، من كثرة الردود والتّعقّبات عليه في التعليل والتوجيه، حتى بلغت فيما أخبرني به متخصص في النحو -أكثر من (١٥٨) موضعاً، وقد لا يكون الإمام ابن العربي مبالغاً عند ما قال: «ولا فرق بين أن يقرأ كتاب أبي عبيد أو الطبري، وهما خير من كتاب ابن مجاهد وأصحّ، فعلى أحدهما عوّلوا إن أردتم النظر في شيء من ضبط الحروف» <sup>(٤)</sup>.

---

(١) فيكون عمره (٦٧) سبعا وستين سنة كما قال البخاري رحمه الله، خلافاً للمؤلف الذي قال: توفي عن (٧٣) ثلاث وسبعين.

وانظر في ترجمته: غاية النهاية: ١٧/٢، المعرفة: ٣٦٠-٣٦٥، التاريخ الكبير: ١٧٢/٧، تاريخ بغداد: ٤٠٣-٤٠٦، السير: ١٠/٤٩٠-٥٠٩.

(٢) انظر ص: ٢١.

(٣) انظر: ١٧٢٤، ١٩٢٩.

(٤) انظر: تاريخ بغداد: ١٢/٤٠٥، العواصم من القواصم: ٣٦٢.

ولكن الله شاء ألا يبقى إلا كتاب ابن مجاهد فسيحانه من حكيم عليم.

#### ٤٠ - القصيدة الحصرية<sup>(١)</sup>

المؤلف: علي بن عبد الغني، أبو الحسن، الحصري، أستاذ، مقرئ، أديب،  
قرأ على أبي بكر القصري تسعين ختمة بالسبع، وعلى ابن حمدون الجلولي،  
وغيرهما، وقرأ عليه سليمان المعافري، وأبو القاسم الصواف.

توفي رحمه الله سنة (٤٨٨ هـ)<sup>(٢)</sup>.

الرواية: أخذ المؤلف هذه القصيدة سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن عن  
شيخه ابن اللبان عن أبي حيان بأسانيده.

نقل عنها المؤلف في ثلاثة مواضع<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

#### ٤١ - الكفاية «نظم الكنز»<sup>(٤)</sup>

المؤلف: ابن مؤمن الواسطي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) حققت في المغرب كما أخبرني بعض الباحثين. ثم تحصلت على نسخة منها مطبوعة بتحقيق د/ توفيق أحمد العبقري.

(٢) كذا قال الذهبي وهو الصواب، وقال المؤلف: سنة (٤٦٨ هـ) وهو خطأ لا شك فيه. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس: ٤٣٢-٤٣٣، المعرفة: ٨٦٩-٨٧١، غاية النهاية: ١/ ٥٥٠-٥٥١.

(٣) انظر ص: ٨٢٨، ٨٥١، ١٥٦٧.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٤١.



الرواية: هي نفسها التي في «الكنز» إلا أنه هنا قرأ النظم على شيخه ابن رجب.<sup>(١)</sup>

لم يصرح بالنقل عنها. والله أعلم.

#### ٤٢ - الكنز في القراءات العشر<sup>(٢)</sup>

المؤلف: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه، أبو محمد، الواسطي، ولد سنة (٦٧١هـ) أستاذ، عارف، محقق، ثقة، شيخ العراق في زمنه، قرأ على ابني غزال وغيرهما كثير، وقرأ عليه ابن اللبان وابن الطحان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٠هـ).<sup>(٣)</sup>

الرواية: أخذه المؤلف سماعاً وتلاوة عن شيخه ابن اللبان، وسماعاً لبعضه عن أحمد بن رجب، ثم قرأ بمضمّنه بعض القرآن على شيخه ابن الطحان.<sup>(٤)</sup>

صرّح المؤلف بالنقل عنه نصّاً في أربعة مواضع،<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(١) انظر ص: ٢٤١.

(٢) مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٤٩٤-١٤٩٥، غاية النهاية: ١/ ٢٣٠-٤٢٩، الدرر الكامنة: ٢/ ٢٧٠-٢٧١.

(٤) انظر ص: ٢٤٠.

(٥) انظر: ٢٠٠٢، ٢٠٢١، ٢٠٢٣.

٤٣ - اللوامح<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل الرازي، شيخ، ثقة، ورع، قرأ على أبي الحسن الحمّامي وغيره، قرأ عليه الهذلي وأبو معشر الطبري وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٤ هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلف ثلاث مرّات، مصرّحاً به، على ثلاث قضايا:

الأولى: نقل عنه قراءات شاذّة في سورة «الفاتحة» موافقة لخط المصحف، وواردة عن الأئمة المشهورين.<sup>(٣)</sup>

الثانية: في توجيه قراءة ﴿وَنَزَّلْنَا الْمَلَأِكَةَ﴾ [الفرقان: ٢٥].<sup>(٤)</sup>

الثالثة: للدلالة على عدم انفراد ابن عامر رحمه الله في قراءة: ﴿إِلْيَاسَ﴾ [الصفات: ١٢٣] بوصل الهمزة بعد نون ﴿وَإِنَّ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهناك نقلان آخران عن أبي الفضل، أحدهما في توجيه قراءة أبي جعفر

(١) مفقود، لم أعرف عنه شيئاً سوى ما ينقله أبو حيان في «البحر المحيط» عنه. ثم علمت أن منه قطعة متبقية ذكرها الدكتور حازم سعيد في كتابه: «علوم القرآن بين البرهان والانتقان»: ٣٥٩، ولم أقف عليها.

(٢) انظر: المعرفة: ٢/ ٧٩٥-٧٩٨، السير: ١٨/ ١٣٥-١٣٨، غاية النهاية: ١/ ٣٦١-٣٦٣.

(٣) انظر: ١٣٧.

(٤) انظر: ١٨١١.

(٥) انظر: ١٨٨٠.

﴿رَبِّ أَحْكَمْ﴾ [الأنبياء: ١١٢] لم يصرّح المؤلّف في أيّ كتاب من كتب الرازي ، ولعلّه من «اللوامح»<sup>(١)</sup> والله أعلم.

#### ٤٤ - المبسوط<sup>(٢)</sup>

المؤلّف: ابن مهران.<sup>(٣)</sup>

نقل عنه المؤلّف أربعة نصوص، صرّح في ثلاثة منها باسم الكتاب.<sup>(٤)</sup>

#### ٤٥ - المدّات<sup>(٥)</sup>

المؤلّف: ابن مهران.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً في تعليل التسمية بـ (مدّ المبالغة)<sup>(٦)</sup>.

#### ٤٦ - المرشد في الوقف والابتداء<sup>(٧)</sup>

المؤلّف: الحسن بن علي بن سعيد ، أبو محمد ، العماني.

---

(١) انظر: ١٢٧ و ١٨١٢.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٤) انظر ص: ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٠، ١١٨٤.

(٥) مفقود.

(٦) انظر ص: ٨٤٦.

(٧) توجد نسخة خطية ناقصة في جامعة استنبول -القسم العربي- تحت رقم (٦٧٢٧) باسم: (المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائر والمفهوم وبين تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها) وقد لخص الشيخ زكريا الأنصاري هذا الكتاب وسماه (المقصد لتلخيص ما في المرشد)، وهو مطبوع. انظر: نواذر المخطوطات: ٢/ ٢٥١.

توفي رحمه الله بعد سنة (٥٠٠ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في كيفية الوقف على ﴿وَمَا لِي﴾ في [يس: ٢٢]<sup>(٢)</sup>.

#### ٤٧ - المرشد الوجيز<sup>(٣)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بأبي شامة، مقرئ محدث مؤرخ، من أشهر تلاميذ السخاوي، ألف كثيراً من الكتب، منها: مختصر تاريخ دمشق، توفي سنة (٦٦٥ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص، اثنان منها يتعلقان بمسألة التواتر، هل هو لابدّ منه أم يكتفى بصحة السند<sup>(٥)</sup>، وأمّا النقل الثالث فهو لفتوى الشيخ ابن الصلاح رحمه الله في نفس المسألة.<sup>(٦)</sup>

#### ٤٨ - المشكل<sup>(٧)</sup>

المؤلف: عبد الله بن قتيبة بن مسلم الدينوري، سُنيّ، من أئمة الأدب، تتلمذ على ابن راهويه وغيره، له المؤلفات العديدة.

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٢٢٣/١.

(٢) انظر ص: ١٤٩٤.

(٣) مطبوع بتحقيق د/ طيار آلتي قولاج.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٦٥-٣٦٦.

(٥) انظر ص: ٣٥، ٤٨.

(٦) انظر ص: ١١٦.

(٧) مطبوع محقق.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصين في مبحث شرح حديث (الأحرف السبعة) صرح في أحدهما باسم الكتاب، وفي الآخر اكتفى بنسبته إلى ابن قتيبة.<sup>(٢)</sup>

٤٩ - المفردات<sup>(٣)</sup>

المؤلف: الداني.

نقل عنه المؤلف كثيراً<sup>(٤)</sup>، ويعتبر هذا الكتاب من الأسس التي أقام عليها المؤلف تحقيقاته.

٥٠ - المطلوب في قراءة يعقوب ونظمه: غاية المطلوب<sup>(٥)</sup>

المؤلف: أبو حيان<sup>(٦)</sup>.

الرواية: قرأ المؤلف بمضمّن «المطلوب» وقرأ «نظمه» على شيخه ابن الجندي إلى أثناء سورة «النحل»، وسمع منه بعضه وناوله باقيه وأجازه به<sup>(٧)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته: طبقات الزبيدي: ١٩٩.

(٢) انظر ص: ٧٤، ٧٥.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر مثلاً ص: ٨٤٠.

(٥) كلاهما مفقود.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٧) انظر ص: ٢٤٣-٢٤٤.

نقل المؤلف عن «المطلوب» إحالة في موضع واحد<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

٥١ - مفردة ابن عامر<sup>(٢)</sup>

المؤلف: الشريف عبد القاهر العباسي.<sup>(٣)</sup>

ذكرها المؤلف ثلاث مرّات - صرّح في اثنتين منها بالرجوع إليها دون أن يذكر منها نصّاً حيث قال: «... ولم أره منصّوفاً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر<sup>(٤)</sup>». وقال: «... ولم أجد ذلك في «مفردة الشريف»<sup>(٥)</sup>».

أمّا في الموضع الثالث فقد صرّح بنقل نصّ منه فقال: «ورأيت في «مفردة ابن عامر» للشيخ الشريف ما نصّه: «...»<sup>(٦)</sup>».

٥٢ - مفردة ابن كثير<sup>(٧)</sup>

المؤلف: أبو العلاء الهمداني.<sup>(٨)</sup>

نقل عنها المؤلف نصّاً واحداً في باب (التكبير) يتعلق بالحديث المسند من

(١) انظر ص: ٧٦١.

(٢) لم أعثر عليها.

(٣) شيخ سبط الخياط الذي اعتمد عليه في «المبهم» انظر ترجمته ص: ٢٥٥.

(٤) ص: ١٠١١.

(٥) ٢/٢٤٨.

(٦) ٢/٣٠٥.

(٧) لم أجد لها أي ذكر في الفهارس، وفات ذكرها أيضاً على محققي كتابه «غاية الاختصار».

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٢٥.

المؤلف إلى النبي ﷺ الدال على قراءة (الفاتحة) بعد الانتهاء من قراءة (الناس) في الختمة<sup>(١)</sup>.

وينبّه هنا على أن هذا النص قد شمل عدة أحاديث بأسانيد مختلفة.  
والله أعلم.

### ٥٣ - مفردة يعقوب<sup>(٢)</sup>

المؤلف: عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم ، أبو محمد ، الصنعدي ،  
مقرئ ، مكثّر ، ناقل ، قرأ على أبي القاسم بن عيسى ، والصفراوي ، وغيرهما ،  
وقرأ عليه ولده عبد الكريم والمريوطي .  
ألف كتاب «البيان في معرفة الجميع بالقراءات الثمان» ذكر الذهبي أنه في  
تسعة عشر مجلداً .

توفي رحمه الله سنة (٦٥٦ هـ) .<sup>(٣)</sup>

الرواية: أخذ المؤلف هذا الكتاب إجازة بقراءته على شيخه ابن اللبان ، وعلى  
القروي مشافهة بسنديهما .  
لم يصرح المؤلف بالنقل عنه .

(١) انظر: ٢ / ٤٤٠ .

(٢) لم أجد لها ذكراً في الفهارس .

(٣) كذا ذكر الذهبي نقلاً عن ابن العمادية وهو معاصر له ،

انظر ترجمته في: المعرفة: ٣ / ١٣٣٧ - ١٣٣٨ ، غاية النهاية: ١ / ٣٥٦ .

٥٤ - المفيد في القراءات الثمان<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن إبراهيم بن أبي مُشِيرَح، أبو عبد الله، الحضرمي، اليمني،  
جاور بمكة<sup>(٢)</sup>.

الرواية: قرأ المؤلف القرآن الكريم بهذا الكتاب ضمناً على شيوخه  
المصريين.

نقل عنه المؤلف مرة واحدة<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

٥٥ - المفيد في القراءات العشر<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب، أبو نصر، الخباز، البغدادي،  
شيخ جليل، مشهور، قرأ على الحنماني والمعافا الجريري وغيرهما، وقرأ عليه ابن  
سوار والحسن بن أحمد الشهرزوري، وغيرهما.  
توفي رحمه الله سنة (٤٤٢ هـ)<sup>(٥)</sup>.

الرواية: يروي المؤلف هذا الكتاب تلاوة بنفس سند كتب السبط<sup>(٦)</sup>.

(١) منه نسخة خطية في الجامع الكبير بصنعاء.

(٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٤٦/٢، طبقات فقهاء اليمن: ١٨٧.

(٣) انظر ص: ٦٦٠.

(٤) مفقود.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٧٩٠/٢، غاية النهاية: ١٣٧/١-١٣٨، لسان الميزان: ٣١٠/١.

(٦) انظر ص: ٢٢٠-٢٢١.



لم يصرّح بالنقل عنه. والله أعلم.

## ٥٦- المقنع<sup>(١)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف نصين يتعلقان برسم وتوجيه نحو ﴿إِنْ أُولَآئُوهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] و ﴿وَمَلَأْنِي﴾ [الأعراف: ١٠٣] و ﴿وَمَلَأْنِيهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]<sup>(٢)</sup>.

## ٥٧- المنتهى في الخمسة عشر<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبو الفضل، الخزاعي، إمام جليل، من أئمة القراءة الموثوق بهم، قرأ على المطوّعي، والسامري، وغيرهم كثير، وقرأ عليه أبو العلاء الواسطي، وأبو الفضل الباطرقاني وغيرهما، ألف «تهذيب الأداء في السبع» و«الواضح».

توفي سنة (٤٠٨ هـ).<sup>(٤)</sup>

(١) اسمه كاملاً: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار». مطبوع.

(٢) انظر: ١٠٦٨، ١٠٧٧.

(٣) هذا الصواب كما ذكره المؤلف في «غايته»، وما في «النشر» من أنه في «العشر» خطأ، والقراءات التي فيه هي العشرة المشهورة يضاف إليها قراءة كل من: أبي بحرية، وأبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد، وأيوب ابن المتوكل، وسلام الخرساني... والكتاب حقق للدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٥ هـ) انظر: مقدمة تحقيقه ٣٥-٩٥.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٥٧/٢، الأنساب: ١١٦/٢، المعرفة: ٧١٩/٢-٧٢٠، غاية النهاية: ١١٠-١٠٩/٢.

نقل عنه المؤلف تصرّيحاً في ثلاثة مواضع:

الأول: من رواية إسحاق عن خلف وذلك للاحتجاج على صواب ما أسنده أبو العلاء الهمداني من أن البرصاطي لم يقرأ على أحمد بن إبراهيم الورّاق<sup>(١)</sup>.

الثاني: في الحديث المسلسل بالتعود، الذي رواه المؤلف بسنده، وقال المؤلف: وروى الخزاعي في كتابه «المنتهى»<sup>(٢)</sup>.

ويلاحظ هنا أن الباحث ذكر في موضعه من (التحقيق) أن هذا النص ليس في «المنتهى» المحقق، مما يعني نقص الذي وصل منه، أو أن النص هو من كتاب «الاستعادة» وليس «المنتهى» وما حدث إنما هو سبق قلم من المؤلف رحمه الله، والله أعلم.

الثالث: في مبحث (التكبير) وسببه<sup>(٣)</sup>.

#### ٥٨ - المهذب في العشر<sup>(٤)</sup>

المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، أبو منصور، الخياط، البغدادي، ولد سنة (٤٠١ هـ)، أستاذ كبير، ثقة، قرأ على أبي نصر بن مسرور، وابن مهدي، وغيرهما، قرأ عليه سبطه أبو محمد صاحب «المبهبج»، وابن الحصين، وغيرهما.

(١) انظر ص: ٥٠٣.

(٢) انظر ص: ٦٣١.

(٣) انظر: ٢٠١٧.

(٤) لعله مفقود، وذكره الذهبي، لكن سماه «المهذب في القراءات».

توفي رحمه الله سنة (٤٩٩ هـ) <sup>(١)</sup>.

يروى المؤلف هذا الكتاب تلاوة عن شيوخه ابن الصائغ والبغدادي وابن الجندي <sup>(٢)</sup>.

لم يصرّح المؤلف بالنقل من هذا الكتاب. والله أعلم.

٥٩ - الموجز <sup>(٣)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً تصرّحاً <sup>(٤)</sup>.

٦٠ - نهاية الإتيان في تجويد القرآن <sup>(٥)</sup>

المؤلف: شريح بن محمد بن شريح ، أبو الحسن ، ابن صاحب «الكافي»  
مقرئ ، محدث ، أديب ، قرأ على أبيه وغيره ، وقرأ عليه عبد المنعم بن الخلف  
وغيره ، وله إجازة من الإمام ابن حزم رحمه الله.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٢٥٤-٢٥٥، المعرفة: ٢/ ٨٧٩-٨٨١، غاية النهاية: ٢/ ٧٤-٧٥.

(٢) انظر: ٢٢٠.

(٣) لم أعرف عنه شيئاً، غير أنه في أصول رواية ورش.

انظر: فهرست تصانيف الداني: ٢٢ معجم مؤلفاته للدكتور عبد الهادي حيتو: ٧٣.

(٤) انظر ص: ٦٦٨.

(٥) توجد منه مصورة رديئة جداً كتابة وترتيباً في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة عن نسخة الجمعية الآسيوية بكلكتا في الهند.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٧ هـ) <sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في مبحث (صفات الحروف) يتعلق بمسألة  
القلقلة <sup>(٢)</sup>.

#### ٦١ - النونية في التجويد <sup>(٣)</sup>

المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد، السخاوي، مقرئ، نحوي، مفسر،  
سمع من السلفي والبوصيري، وقرأ القراءات الكثيرة على أبي اليمن الكندي،  
وعلى الإمام الشاطبي، وهو أول من شرح «الشاطبية»، تتلمذ عليه كثيرون  
منهم أبو شامة وغيره، توفي سنة (٦٤٣ هـ) <sup>(٤)</sup>.

الرواية: أخذها المؤلف إجازة عن شيخه أبي عبد الله بقراءته عليه <sup>(٥)</sup> ولم  
يصرّح المؤلف بالنقل عنها. والله أعلم.

#### ٦٢ - هجاء السُّنة <sup>(٦)</sup>

المؤلف: الغازي بن قيس ، أبو محمد، الأندلسي ، إمام جليل ، ثقة، شهد

(١) انظر ترجمته في: بغية الملتبس: ٣١٨، المعرفة: ٩٥٣/٢-٩٥٤، غاية النهاية: ٣٢٤-٣٢٥.

(٢) انظر ص: ٥٤٠.

(٣) مطبوعة محققة، مع أنها في الأصل هي مبحث من مباحث كتابه «جمال القراء».

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٥٦٨-٥٧١.

(٥) انظر: ص ٢٤٩.

(٦) مفقود.

الإمام مالكا وهو يؤلف «الموطأ» فأخذه عنه، وتلمذ على الإمام نافع وأخذ عنه القراءة، فكان أول من أدخلها و«الموطأ» الأندلس.

توفي رحمه الله سنة (٢٩٩ هـ).<sup>(١)</sup>

نقل عنه المؤلف مرتين في باب (الوقف على الهمز)، الأولى في تنصيصه على رسم الهمز في ﴿وَهَيْئَ﴾ [الكهف: ١٠] و﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦] و﴿وَمَكَّرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] و﴿أَلَمَكَّرُ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] بألف.<sup>(٢)</sup>  
أما النقل الثاني فهو حكايته حذف صورة الهمز في ﴿جَزْؤُهُ﴾ الثلاثة في سورة يوسف [٧٤، ٧٥].<sup>(٣)</sup>

### ٦٣ - الوسيط في العشر<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو الفضل الرازي.<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف نصين في باب (التكبير). ويلاحظ أن واحداً منهما كرره مرتين. والله أعلم.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس: ٣٤٥/٥، ترتيب المدارك: ٣/١١٤-١١٥، السير: ٣٢٢/٩-

٣٢٣، غاية النهاية: ١/٢.

(٢) انظر ص: ١٠٦١.

(٣) انظر ص: ١٠٦٨.

(٤) لم أعثر عليه.

(٥) سبقت ترجمته ص: ٣٢٨.

(٦) انظر: ٢٠١٢، ٢٠١٧.

٦٤ - الوسيلة<sup>(١)</sup>

المؤلف: علم الدين السخاوي.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

٦٥ - الوقف<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن أحمد واصل، أبو العباس، البغدادي، مقرئ جليل، متقن، ضابط، أجل أصحاب محمد بن سعدان، قرأ على أبيه وغيره، وقرأ عليه ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣ هـ).<sup>(٤)</sup>

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً في باب (الوقف على الهمز).<sup>(٥)</sup>

٦٦ - الوقف<sup>(٦)</sup>

المؤلف: محمد بن القاسم بن بشار، أبو بكر، المعروف بابن الأنباري، الإمام

---

(١) في شرح «رائية» الشاطبي في الرسم المسماة «العقيلة» وهذا الكتاب حقق للمهاجستير في الجامعة الإسلامية.

ثم صدر أخيراً محققاً بعناية د/ مولاي الإدريسي، عن مكتبة الرشد بالرياض.

(٢) انظر ص: ١٠٦١، ١٠٧١، ١٠٨٣.

(٣) لم أعثر عليه.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٦٧/١، المعرفة: ٥١٩/٢-٥٢٠، غاية النهاية: ٩١/٢.

(٥) انظر: ١٠٩٦.

(٦) مطبوع بعنوان: «إيضاح الوقف والابتداء» وهو محقق.

الكبير، المشهور، قرأ على إدريس والتمار وغيرهما، وقرأ عليه السامري والدارقطني وغيرهما، ألف كثيراً من الكتب منها «شرح المعلقات»، و«الأضداد» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٨هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصين في باب الوقف على الهمز.<sup>(٢)</sup>

#### ٦٧ - وقف حمزة<sup>(٣)</sup>

المؤلف: ابن مهران.<sup>(٤)</sup>

نقل عنه المؤلف نصين، أحدهما يتعلق بالنقل في ميم الجمع قبل همزة القطع نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] والآخر: الإبدال في نحو ﴿تَبَيَّنَتْ﴾ [التحریم: ٥]<sup>(٥)</sup>.

#### ٦٨ - الوقف والابتداء<sup>(٦)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣/ ١٨١-١٨٦، المعركة: ٢/ ٥٥٦-٥٥٩، غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠-٢٣١،

بغية الوعاة: ١/ ٢١٢-٢١٤.

(٢) انظر: ١٠٥٤، ١٠٩٦.

(٣) مفقود.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٤٤.

(٥) انظر ص: ١٠٥٠، ١٠٩٢، ١٠٩٣.

(٦) لعله المطبوع بعنوان (المكتفى في الوقف والابتداء) أو أنه كتاب آخر كما ذكر في فهرست الداني: ١٨.

نقل عنه المؤلف بهذا العنوان نصّاً واحداً.<sup>(١)</sup>

ويظهر أن هذا الكتاب ليس هو كتاب «المكتفى» وليس كتاب «الاكتفاء» الذي سبق ذكره قبل قليل؛ وذلك لأن هذا النص غير موجود في «المكتفى» ولتنصيب الكتب المعنية بتراث الإمام الداني على أن له عدة كتب في الوقف والابتداء وهذا منها نصّاً.

وهذا النص الذي نقله المؤلف موجود بحروفه في كتاب «جامع البيان»؛ إذ قد يكون المؤلف سبق قلمه من «جامع البيان» إلى «الوقف والابتداء»، والله أعلم.

---

(١) انظر ص: ٦٥٤.



المطلب الثاني:

كتب التفسير وفضائل القرآن

والترتيب هجائي



## ١ - البحر المحيط<sup>(١)</sup>

المؤلف: أبو حيّان.<sup>(٢)</sup>

نقل المؤلف عن هذا الكتاب ثلاث مرّات، ولم يصرّح به، بل اكتفى بقوله:  
«قال أبو حيّان»، وبالرجوع إليه وجدت النصوص مطابقة.<sup>(٣)</sup>

## ٢ - التبصرة<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أحمد بن يوسف بن حسن، أبو العباس، الكواشي، عالم، مفسر، ولد  
سنة (٥٩٠ هـ) أخذ عن السخاوي وغيره، ألّف في التفسير، وسمع منه تفسيره  
والقراءات بعض شيوخ شيوخ ابن الجزري.  
توفي رحمه الله سنة (٦٨٠ هـ).<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً يتعلق بشروط القراءة الصحيحة، ويلاحظ أن  
النصّ أصلاً لمكي<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر: ١٧٤٨، ١٧٥٥، ١٨٣٨.

(٤) اسمه: (تبصرة المتذكر وتذكرة المتبصر) حقق بعضه للمهاجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة.

(٥) انظر ترجمته في: المعرفة: ٣/ ١٣٦١-١٣٦٣، نكت الهميان: ١١٦-١١٧، غاية النهاية: ١/ ١٥١، طبقات

المفسرين: ١/ ٩٨-١٠٠.

(٦) انظر ص: ١٢٨، التبصرة: ١٢٩-١٣٠.

### ٣- تفسير البغوي<sup>(١)</sup>

المؤلف: الحسين بن مسعود بن محمد، البغوي، فقيه شافعي، محدث، مفسر، تتلمذ على القاضي حسين، وعبد الواحد المليحي وغيرهما، وتتلمذ عليه كثيرون منهم محمد بن محمد أبو الفتوح الطائي، وأبو منصور حَفْدَة.

توفي رحمه الله سنة (٥١٦ هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً.<sup>(٣)</sup>

### ٤- تفسير ابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد، ولد سنة (٢٤٠ هـ) حافظ، محدث، مفسر، سمع يونس بن عبد الأعلى وأبا زرعة وغيرهم كثير، وروى عنه ابن عدي وأبو الشيخ بن حيّان وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٢٧ هـ).<sup>(٥)</sup>

---

(١) مطبوع عدة طبعات.

(٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٤٦٣، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٢٥٧، طبقات الشافعية: ٧/ ٧٥، طبقات المفسرين: ٣٨-٣٩.

(٣) انظر ص: ١١٥.

(٤) قال عنه الذهبي: «كبير في عدة مجلدات، عامته آثار بأسانيده، من أحسن التفاسير». السير: ١٣/ ٢٦٤، وقد طبع بعض هذا التفسير.

(٥) انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٢/ ٥٥، السير: ١٣/ ٢٦٣-٢٦٩، ميزان الاعتدال: ٢/ ٥٨٧-٥٨٨.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في (باب التكبير)<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - تفسير الرازي<sup>(٢)</sup>

المؤلف: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين الرازي، من ذرية أبي بكر الصديق عليه السلام. ولد سنة (٥٤٤ هـ). تتلمذ على جلّ شيوخ عصره؛ أشهرهم البغوي، والمجد الجلي. وتلمذ عليه الطوعاني وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦٠٦ هـ).<sup>(٣)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في مبحث (الاستعاذة).<sup>(٤)</sup>

#### ٦ - تفسير ابن كثير<sup>(٥)</sup>

المؤلف: إسماعيل بن عمر، أبو الفداء، المشهور بابن كثير.<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر: ١٩٨٠.

(٢) مطبوع بعنوان: (التفسير الكبير / مفاتيح الغيب) وقد ذكرت بعض مصادر ترجمته أن الرازي لم يكمل تفسيره.

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٣٨١، طبقات الشافعية: ٨/ ٨١، طبقات المفسرين للسيوطي: ١٠٠-١٠١، طبقات المفسرين: ٢/ ٢١٥-٢١٨.

(٤) انظر ص: ٦٥٦.

(٥) مطبوع عدة طبعات.

(٦) انظر ترجمته ص: ٨١.

نقل عنه المؤلّف أربعة نصوص صرّح في اثنين منهما باسم الكتاب<sup>(١)</sup>،  
والآخرين نسبهما إلى ابن كثير. والله أعلم.

## ٧ - الكشّاف<sup>(٢)</sup>

**المؤلّف:** محمود بن عمر بن محمد، أبو عمر، ويقال: أبو القاسم، الزمخشريّ،  
الحنفيّ، المعتزليّ، ولد سنة (٤٦٧ هـ)، فاضل لولا اعتزاله، إمام الأدب والبلاغة  
بأنواعها، والعربية، وكلّ من جاء بعده من البلاغيين فلفضله يعرف، ومن بحره  
يغرف.

رحل وسمع من نصر بن الطبر وغيره، وحجّ وجاور حتى عرف  
بـ (جار الله) روى عنه السلفي بالإجازة، وتلمذ عليه كثيرون.

توفي رحمه الله سنة (٥٣٨ هـ).<sup>(٣)</sup>

نقل عنه المؤلّف خمس مرّات،<sup>(٤)</sup> لم يصرّح باسم الكتاب إلّا مرّة واحدة،<sup>(٥)</sup>  
وفي ثلاثة منها يقول: (قال الزمخشري)<sup>(٦)</sup>، وفي موضع واحد نقل عنه بالمعنى  
فقال: «ومن ثمّ وهِم الزمخشريّ...»<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر ص: ٦٥٦، والنشر: ١٩٧٥، ١٩٩١.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١٨١/٢، معجم الأدباء: ١٤٧/٧.

(٤) انظر ص: ٩٣، ٩١٥، ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.

(٥) انظر ص: ٩١٥.

(٦) انظر: ١٦٩٣، ١٧٥٠، ١٩٤١.

(٧) ص: ٩٣.

## ٨- اللاحق السابق والناطق الصادق<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن علي بن عبد الواحد، أبو أمانة، ابن النقاش، المغربي الأصل، ولد سنة (٧٢٥ هـ) تتلمذ على شيوخ عصره منهم: أبو حيان وتقي الدين السبكي وغيرهما، شرح «التسهيل» و«الألفية» وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في باب (الاستعاذة)<sup>(٣)</sup>.

## ٩- فضائل القرآن<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو عبيد، القاسم بن سلام<sup>(٥)</sup>.

صرّح المؤلف بالنقل عنه في موضع واحد<sup>(٦)</sup>.

## ١٠- فضائل القرآن<sup>(٧)</sup>

المؤلف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث، ابن أبي داود، والده هو صاحب

---

(١) في التفسير، ولم أجد له أي ذكر في الفهارس.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٤ / ١٩٠، بغية الوعاة: ١ / ١٨٣، طبقات المفسرين: ٢ / ٢٠٢-٢٠٤.

(٣) انظر ص: ٦٣٢.

(٤) مطبوع محقق.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٥٧.

(٧) لم أقف عليه.

«السنن» ولد سنة (٢٣٠ هـ)، حافظ مقرئ، سمع من عيسى بن حماد وأحمد بن صالح وغيره، وحدث عنه ابن أبي حاتم.

ألف كتاب «المصاحف» و«شريعة المقارئ».

توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

صرّح المؤلف بالنقل عنه في موضع واحد.<sup>(٢)</sup>

يضاف إلى ذلك أن المؤلف نقل نصّاً يتعلق بأثر «إن في المصاحف لحناً» وذكر أن أبا بكر بن أبي داود رواه.<sup>(٣)</sup> واتضح أنه من كتابه «المصاحف» والله أعلم.

## ١١ - فضائل القرآن<sup>(٤)</sup>

المؤلف: المظفر بن الحسين، أبو منصور الأرجاني<sup>(٥)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً أثراً واحداً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٦٤-٤٦٨، المعرفة: ٢/ ٥٢١-٥٢٣، ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٣٣-

٤٣٦، غاية النهاية: ١/ ٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: النشر: ٢٠٥٦.

(٣) انظر ص: ١٠٨٥.

(٤) لم أعثر له على أي خبر.

(٥) لم أجد له ترجمة بعد البحث.

(٦) انظر: النشر: ٢٠٦٩.



## المبحث الثاني:

موارد النشر من غير كتب القراءات، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: كتب الحديث وعلومه.
- المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق.
- المطلب الثالث: كتب اللغة وعلومها.
- المطلب الرابع: كتب السيرة والتراجم.
- المطلب الخامس: المصادر النقلية.
- المطلب السادس: نسخ الكتاب.
- المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب.
- المطلب الثامن: منهج التحقيق.

## المطلب الأول:

كتب الحديث وعلومه<sup>(١)</sup>

### ١ - الأذكار<sup>(٢)</sup>

المؤلف: الإمام النووي<sup>(٣)</sup>.

استقى منه المؤلف نصّاً واحداً في باب (المدّ)، في استحباب مدّ الذاكر قول (لا إله إلا الله) وأن هذا الاستحباب هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء.<sup>(٤)</sup>

### ٢ - الأوسط<sup>(٥)</sup>

المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني، الإمام الحافظ المحدث، روى القراءات سماعاً عن عليّ البغوي، وروى عنه القراءات أبو نعيم.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٠ هـ)<sup>(٦)</sup>.

نقل عنه المؤلف حديثاً واحداً.<sup>(٧)</sup>

---

(١) وسأسلك الترتيب الهجائي في جميع هذه المطالب.

(٢) كذا سَمَّاهُ المؤلف، وعنوانه في المطبوع: (الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ).

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٤) انظر ص: ٨٤٧.

(٥) مطبوع محقق.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٥٤/٧، السير: ١٦/١١٩ - ١٣٠، غاية النهاية: ١/٣١١، طبقات المفسرين:

١/١٩٨ - ٢٠١.

(٧) انظر: ٢٠٦٧.

### ٣- الجامع<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة، ولد في حدود سنة (٢١٠ هـ) محدث،  
الحافظ، العالم، الورع، تتلمذ على البخاري وغيره وتتلّمذ عليه كثيرون.  
ألّف «الجامع»، و«العلل» وغير ذلك.  
توفي رحمه الله سنة (٢٧٩ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف ثلاثة عشر حديثاً، صرّح في ثلاثة منها بأنها منه، وفي البقية  
اكتفى بعد ذكره الحديث بالعزو إلى الترمذي.  
ويضاف إلى ذلك موضع واحد في مسألة (صلاة التسبيح) أشار إلى أن فيها  
حديثاً عند الترمذي لكن المؤلف لم يذكره.<sup>(٣)</sup>

### ٤- الدعاء<sup>(٤)</sup>

المؤلف: الطبراني.<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف حديثاً واحداً.<sup>(٦)</sup>

---

(١) مطبوع عدّة طبعات، وهو المشهور أيضاً بـ «سنن الترمذي».

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٣٣-٦٣٥، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٧٨، تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٧-٣٨٩.

(٣) انظر: ٢٠١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٦) انظر ص: ٦٤٢.

## ٥- دلائل النبوة<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، ولد سنة (٣٣٦ هـ)، الإمام الحافظ، الرّحال، قرأ وتلمذ على مشايخ عصره، وأجازوه وله ست سنين، منهم أبو العباس الأصم، وأحمد بن محمد القصار وغيرهما، وتلمذ عليه كثيرون منهم الخطيب البغدادي، ومحمد بن إبراهيم العطار.

توفي رحمه الله سنة (٤٣٠ هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً.<sup>(٣)</sup>

## ٦- السنن<sup>(٤)</sup>

المؤلف: محمد بن يزيد، أبو عبد الله، ابن ماجه، القزويني. ولد سنة (٢٠٩ هـ). حافظ محدّث، مفسّر، سمع من كثيرين؛ منهم جبارة بن المغلس وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وسمع منه كثيرون منهم محمد بن عيسى والأبهري وسليمان بن يزيد الفامي.

توفي رحمه الله سنة (٢٧٣ هـ).<sup>(٥)</sup>

---

(١) مطبوع جزء منه.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم: ٨/ ١٠٠، وفيات الأعيان: ١/ ٩١، السير: ١٧/ ٤٥٣-٤٦٤، غاية النهاية: ٧١/ ١.

(٣) انظر: النشر: ١٩٨٢.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/ ٢٧٧-٢٨١، تهذيب التهذيب: ٩/ ٥٣٠-٥٣٢، طبقات المفسرين: ٢/ ٢٧٢-٢٧٣.

نقل عنه المؤلف سبعة أحاديث كلّها عن ابن ماجه دون تصريح باسم الكتاب، لكنّ في واحد منها قال: (ذكره أصحاب السنن) «، وابن ماجه منهم، وأيضاً يذكره دائماً مع الترمذي وأبي داود، كل ذلك يؤكد أن المؤلف يقصد «السنن» والله أعلم.<sup>(١)</sup>

### ٧- السنن الكبرى<sup>(٢)</sup>

المؤلف: أحمد بن شعيب بن علي، النسائي، ولد سنة (٢١٥ هـ) الحافظ الثبت، سمع من إسحاق بن راهويه وحدث عنه كثيرون، منهم الطحاوي والنحاس النحوي.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٣ هـ)<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً حديثاً واحداً، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث أخرى نسبها المؤلف إلى النسائي، دون تصريح بأي كتاب من كتبه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر ص: ٦٣٩.

(٢) مطبوع.

(٣) انظر: ترجمته في: السير: ١٤/ ١٢٥-١٣٥، طبقات السبكي: ٣/ ١٤-١٦، غاية النهاية: ١/ ٦١، تهذيب التهذيب: ١/ ٣٦-٣٧.

(٤) انظر: ٢٠١٦.

## ٨- شعب الإيمان<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن الحسين بن عليّ، أبو بكر، البيهقي، سمع وهو ابن خمس عشرة سنة، طلب ورحل كثيراً، وسمع من الحاكم وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٤٥٨ هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلف سبعة أحاديث تصريحاً، ويضاف إليها ثلاثة أحاديث لم يصرح باسم الكتاب، بل عزاها إلى البيهقي<sup>(٣)</sup>.

## ٩- الشرائع<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أحمد بن عمرو، أبو بكر بن الضحاك، بن أبي عاصم، الشيباني، ولد سنة (٢٦٠ هـ) من أهل السنة والحديث، حدّث عن أبي الوليد الطيالسي وغيره، ومن تلاميذه أبو الشيخ، وأبو بكر بن القباب.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٧ هـ).<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف حديثاً واحداً ثم حكم عليه (بالإعصال).<sup>(٦)</sup>

(١) مطبوع.

(٢) انظر: ترجمته في: السير: ١٨/١٦٣-١٦٩، طبقات السبكي: ٤/٨-١٦.

(٣) انظر ص: ١٣، ٢٠٤٠، ٢٠٦٦، ٢٠٧٢.

(٤) لم أجد له أي خبر.

(٥) انظر ترجمته في: السير: ١٣/٤٣٠-٤٣٩، وفيها مصادر ترجمته.

(٦) انظر: ٢٠٦٩-٢٠٧٠.

## ١٠ - الصحيح<sup>(١)</sup>

المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، المشهور بالبخاري، أبو عبد الله، ولد سنة (١٩٤ هـ) إمام أئمة الحديث، أخذ عن كثيرين، منهم مكّي بن إبراهيم وغيره، وأخذ عنه كثيرون، منهم الترمذي وأبو حاتم وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٢٥٦ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف ستة أحاديث، صرح فيها بأنها منه، يضاف إلى ذلك أربعة أحاديث صرح فيها أنها من (الصحيحين).<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

## ١١ - الصحيح<sup>(٤)</sup>

المؤلف: مُسْلِم بن الحجاج، أبو الحسين القشيري، المشهور بـ (مسلم) ولد سنة (٢٠٤ هـ)، الإمام الحجة الحافظ سمع كثيرين منهم ابن راهويه وغيره، وروى عنه الترمذي وغيره. توفي رحمه الله سنة (٢٦١ هـ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مطبوع عدة طبعات، واسمه: «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» انظر: هدي الساري: ص (٨).

(٢) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٧/ ١٩١، تاريخ بغداد: ٢/ ٤-٣٣، السير: ١٢/ ٣٩١-٤٧١، وغيرها.

(٣) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٤) مطبوع عدة طبعات.

(٥) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ٨/ ١٨٢-١٨٣، تاريخ بغداد: ١٣/ ١٠٠-١٠٤، السير: ١٢/ ٥٥٧-

نقل عنه المؤلف سبعة أحاديث، يضاف إليها أربعة صرح فيها أنها من (الصحيحين)<sup>(١)</sup>.

## ١٢ - الصحيح<sup>(٢)</sup>

المؤلف: محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر، ولد سنة (٢٢٣ هـ). الحافظ الحجة، الفقيه الشافعي، يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان، سمع من ابن راهويه وغيره، وحدث عنه الشيخان وغيرهما كثير.

توفي رحمه الله سنة (٣١١ هـ)<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف حديثين، صرح في أحدهما أنه من (الصحيح) وسكت عن الآخر، وقد وجدته فيه.<sup>(٤)</sup>

## ١٣ - الصحيح<sup>(٥)</sup>

المؤلف: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، أبو عَوَانة، الإمام الحافظ، سمع من يونس بن عبد الأعلى وغيره، وحدث عنه الطبراني وأبو بكر الإسماعيلي وغيرهما.

(١) انظر ص: ٥٦٠، ١٩٧٦، ٢٠٦٥.

(٢) مطبوعٌ بعضه.

(٣) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: ١٩٦/٧، السير: ٣٦٥/١٤، طبقات السبكي: ١٠٩/٣-١١٠، غاية النهاية: ٩٧/٢-٩٨.

(٤) انظر: ٥٤٩، ١٩٨٩.

(٥) طبع بعضه بحيدر آباد في الهند.



توفي رحمه الله سنة (٣١٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف ثلاثة أحاديث.<sup>(٢)</sup>

#### ١٤ - الصحيح<sup>(٣)</sup>

المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، البُستي، المشهور بـ (ابن حبان) شيخ خراسان، سمع خلقاً كثيراً أكبرهم الفضل بن الحباب الجمحي، وحدث عنه ابن منده والحاكم وغيرهما.

ألف كثيراً من المؤلفات، منها: «تاريخ الثقات»، و«الهداية إلى علم السنن»، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٥٤ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلف ستة أحاديث.<sup>(٥)</sup>

#### ١٥ - الصحيح المستدرك<sup>(٦)</sup>

المؤلف: محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم، الإمام الحافظ الناقد،

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٤/٤١٧-٤٢٢، طبقات السبكي: ٣/٤٨٧-٤٨٨، الشذرات: ٢/٢٧٤.

(٢) انظر ص: ٦٣٥، ٢٠٦٢، ٢٠٦٨.

(٣) المطبوع هو ترتيب ابن بلبان الفارسي، أما أصل الكتاب فلا زال مخطوطاً.

(٤) انظر ترجمته في: معجم البلدان: ١/٤١٥-٤١٩، السير: ١٦/٩٢-١٠٤، لسان الميزان: ٥/١١٢-١١٥.

(٥) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٢، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٦) كذا سماه المؤلف، واسمه كاملاً: (المستدرك على الصحيحين)، وهو مطبوع.

الشافعي، ولد سنة (٣٢١ هـ)، حدّث عن كثيرين، منهم ابن الأخرم وغيره، وحدّث عنه الدارقطني - وهو من شيوخه - والبيهقي وغيرهما. توفي رحمه الله سنة (٤٠٥ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلّف سبعة أحاديث صرّح فيها به، إلا أنه في موضع واحد جمع بين وصفي الكتاب فقال: «صحيحه المستدرك»<sup>(٢)</sup>.

## ١٦ - عمل اليوم والليلة<sup>(٣)</sup>

المؤلّف: النسائي<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً<sup>(٥)</sup>.

## ١٧ - عمل اليوم والليلة<sup>(٦)</sup>

المؤلّف: أحمد بن محمد بن إسحاق، أبو بكر، المشهور بابن السُّنّي، سمع من النسائي وأبي القاسم البغوي وغيرهما، وحدّث عنه أبو علي أحمد بن

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤٧٣/٥، ميزان الاعتدال: ٦٠٨/٣، السير: ١٧/١٦٢-١٧٧، طبقات السبكي: ١٥٥/٤-١٧١.

(٢) انظر ص: ٦٤٢، ١٩٨٨، ٢٠٦٠، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٥.

(٥) انظر ص: ٦٢٦.

(٦) مطبوع. سَمَاهُ الذَّهَبِي: كتاب (يوم وليلة) وقال عنه: «وهو من المرويات الجيدة» السير: ١٦/٢٥٦.

عبدالله الأصبهاني، والقاضي أبو نصر الكسار وغيرهما، توفي سنة (٣٦٤ هـ)<sup>(١)</sup>.  
نقل عنه المؤلف حديثين في مبحث (الاستعاذة) صرح في واحد منهما باسم  
الكتاب، وفي الآخر اكتفى بقوله: «كتاب ابن السني»<sup>(٢)</sup>.

#### ١٨ - الفردوس<sup>(٣)</sup>

المؤلف: شيرويه بن شهردار بن شيرويه، أبو شجاع الديلمي الهمداني، ولد  
سنة (٤٤٥ هـ)، محدث، حافظ، مؤرخ، سمع محمد بن عثمان القومساني وأبا  
القاسم بن البصري وغيرهما، وحديث عنه ولده شهردار، وأبو العلاء العطار  
المقري، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٩ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٥)</sup>.

#### ١٩ - القبس<sup>(٦)</sup>

المؤلف: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي، المالكي.

(١) انظر ترجمته في: الإكمال: ٥٠١/٤، اللباب: ١٥٠/٢، السير: ٢٥٥/١٦-٢٥٧.

(٢) انظر ص: ٦٣٧، ٦٤٢.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ١٢٥٩-١٢٦٠، طبقات السبكي: ١١١/٧-١١٢، شذرات

الذهب: ٢٣/٤-٢٤.

(٥) انظر: ٢٠٤١.

(٦) في شرح «موطأ» الإمام مالك بن أنس رحمه الله، وهو مطبوع محقق.

ولد سنة (٤٦٨ هـ)، فقيه، مفسر، أديب، قاضي، أخذ العلم عن كثيرين؛ منهم أبوه الفقيه الوزير.

وألّف «أحكام القرآن» و«عارضة الأحوذى» وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٤٣ هـ).<sup>(١)</sup>

نقل عنه المؤلّف تصريحاً نصّاً واحداً يتعلّق بجواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم،<sup>(٢)</sup> ويظهر أن هذا النقل كان بواسطة «المرشد الوجيز» لأبي شامة، نظراً لاتفاقهما حرفياً، واختلافهما لنص «القبس» فكأنهما نُقلا بالمعنى كما بيّن في التحقيق.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

٢٠ - المسند<sup>(٤)</sup>

المؤلّف: الإمام الشافعي.<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلّف حديثاً واحداً، كرّره مرتين.<sup>(٦)</sup>

٢١ - المسند<sup>(٧)</sup>

المؤلّف: الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ولد سنة (١٨٦ هـ) ثقة صدوق،

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٩٧/٢٠، طبقات المفسرين: ٣٤، نفح الطيب: ٢٥/٢.

(٢) انظر ص: ١١٤.

(٣) انظر ص: ١١٤.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٦٧.

(٦) انظر ص: ٦٣٨.

(٧) المطبوع هو زوائد الهيثمي عليه، أما أصل المسند فهو مفقود.

محدث، إخباري، قرأ على ابن مجاهد، وحديث عن الحميدي وغيرهما، حدث عنه ابن حسويه وابن كامل.

توفي رحمه الله سنة (٢٨٢ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف حديثاً واحداً وهو من أحاديث (الأحرف السبعة)<sup>(٢)</sup>.

## ٢٢- المسند الكبير<sup>(٣)</sup>

المؤلف: أحمد بن عليّ بن المثنى، أبو يعلى الموصلي، شيخ الإسلام، حافظ، ولد سنة (٢١٠ هـ)، لقي الكبار وأخذ عنهم، منهم أحمد بن منيع، وحدث عنه كثيرون، منهم النسائي وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٣٠٧ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلف حديثين، أحدهما في (الأحرف السبعة) والآخر في (التعوذ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨/ ٢١٨-٢١٩، ميزان الاعتدال: ١/ ٤٤٢-٤٤٣، غاية النهاية: ١/ ٢٠١، لسان الميزان: ٢/ ١٥٧-١٥٩.

(٢) انظر ص: ٦٩.

(٣) مفقود، أما المطبوع فهو «المسند الصغير» انظر: مقدمة محققه: ج ود.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ١٤/ ١٧٤-١٨٢، الوافي بالوفيات: ٧/ ٢٤١.

(٥) انظر ص: ٧١، ٦٢٦.

## ٢٣ - المعجم الكبير<sup>(١)</sup>

المؤلف: الطبراني<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف ثلاثة أحاديث<sup>(٣)</sup>، وهناك أربعة أحاديث صرح فيها المؤلف بأنها من (الطبراني) دون النسبة إلى أي كتبه<sup>(٤)</sup>.

## ٢٤ - المنهاج في شعب الإيمان<sup>(٥)</sup>

المؤلف: الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله، الحلبي، انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، تتلمذ على أبي بكر القفال وغيره، وتلمذ عليه عبد الله الديلمي، وعبد الرحيم بن أحمد التميمي.  
توفي رحمه الله سنة (٤٠٣ هـ)<sup>(٦)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً في صفة (التكبير)<sup>(٧)</sup>.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٣) انظر ص: ٨، ٦٦، ٧٩٢.

(٤) انظر ص: ١٠، ٨١، ٢٠٤١، ٢٠٥١.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته في: المنتظم: ٧/ ٢٦٤، البداية والنهاية: ١١/ ٣٤٩، السير: ١٧/ ٢٣١-٢٣٤.

(٧) انظر: ٢٠٢٣.

## المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق

### ١ - البحر<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن، الروياني<sup>(٢)</sup>  
فخر الإسلام، ولد سنة (٤١٥ هـ)، أحد أئمة الشافعية، تتلمذ على أبيه وغيره،  
روى عنه زاهر الشحامى وغيره.

كان يقول -الروياني-: لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من  
حفظي اهـ

ألف «الفروق»، و«الحلية»، و«مناصيص الشافعي»، وغيرها.

---

(١) مطبوع. قال عنه السبكي: «البحر» وإن كان من أوسع كتب المذهب إلا أنه عبارة عن «حاوي»  
الماوردي، مع فروع تلقاها الروياني عن أبيه وجدّه، ومسائل أخرى، فهو أكثر من «الحاوي» وإن كان  
«الحاوي» أحسن ترتيباً وأوضح تهدياً. اهـ  
وقال عنه الذهبي: كتاب «البحر» في المذهب -الشافعي- طويل جداً غزير الفوائد.  
وقال ابن كثير: «البحر» حافل، شامل للغرائب وغيرها، وفي المثل: «حدّث عن «البحر» ولا حرج» اهـ  
انظر: النشر: ٢/٤٢٨، البداية والنهاية: ١٢/١٧٠، طبقات الشافعية الكبرى: ٧/١٩٥، السير:  
٢٦١/١٩.

(٢) نسبة إلى (رويان) بلدة من أعمال طبرستان، وليست نسبة إلى (الري) لأن هذه لا تكون النسبة إليها إلا  
بـ (الرازي) والله أعلم.  
انظر: السير: ٢٦٢/١٩.

توفي رحمه الله سنة (٥٠٢ هـ) قتلته الملاحدة حسداً بعد فراغه من

«الإملاء»<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً، في مبحث (التكبير).

## ٢ - البيان<sup>(٢)</sup>

لم يذكر المؤلف اسمَ صاحب هذا الكتاب، بل قال: (حكى صاحب  
البيان).. ثمّ نقل عنه نصّاً واحداً يتعلّق بحكم الاستعاذة من حيث الجهر  
والإسرار.<sup>(٣)</sup>

المؤلف: يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعيد، العمراني،<sup>(٤)</sup> أبو الحسين، ولد  
سنة (٤٨٩ هـ).

إمام، زاهد، ورع، خير، فقيه شافعي، أعرف أهل زمانه بتصانيف أبي  
إسحاق الشيرازي.

تفقّه على خاله أبي الفتوح بن عثمان وغيره، وتلمذ عليه الكثيرون، وألّف  
عدّة مصنّفات أشهرها «الانتصار في الرد على القدرية الأشرار»، و«الزوائد»،  
وغيرهما.

---

(١) انظر ترجمته في: السير: ١٩/ ٢٦٠ - ٢٦٢، طبقات السبكي: ٧/ ١٩٣ - ٢٠٣، البداية والنهاية:  
١٢/ ١٦٩ - ١٧٠.

(٢) من أشهر كتب الشافعية، وهو مطبوع.

(٣) انظر ص: ٦٤٨.

(٤) نسبة إلى: عمران بن ربيعة.



توفي رحمه الله سنة (٥٥٨ هـ).<sup>(١)</sup>

### ٣- الرسالة<sup>(٢)</sup>

المؤلف: محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان، المطلبيّ.

كنيته: أبو عبد الله.

نسبه: الشافعيّ، نسبة إلى شافع بن السائب، ينتهي نسبه إلى المطلب بن

عبد مناف.

مولده: سنة (١٥٠ هـ) بغزة، وقيل: بعسقلان.

ثمّ جيء به إلى مكة وهو ابن ستين، وتعلّم فيها، إلى أن رحل في طلب العلم حتى أصبح حجة فيه، إماماً، معتمداً قوله في الفقه والحديث، موثقاً بلغته ومستشهداً بها، ويؤخذ عنه الشعر والنسب والطب.

أمّا القراءة، فله اختيار فيها، ورواية رويت عنه، قرأ بها المؤلف القرآن كاملاً من كتابيّ «المستنير»، و«الكامل»<sup>(٣)</sup>.

توفي رحمه الله سنة (٢٠٤ هـ) بمصر، وقبره معروف مشهور إلى الآن<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: ترجمته في: طبقات فقهاء اليمن: ١٧٤-١٧٦، طبقات السبكي: ٣٣٦-٣٣٨.

(٢) اعتبره العلماء أول مؤلف في علم الأصول.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٩٥/٢.

(٤) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٩٥/٢-٩٧، والجزء الأول كاملاً من طبقات السبكي هو في التعريف به.

ورحم الله من قال: «وليس الشافعي ممن يُترجم له في أوراق أو كراريس»<sup>(١)</sup>  
وأضيف: ولا في أسطر.

أما ما يتعلق بهذا الكتاب فمعلوم أن الشافعي رحمه الله لم يسمّه «الرسالة»  
وإنما كان يسمّيها «الكتاب»، أو «كتابي»، أو «كتابنا»، وإنما سميت «الرسالة» في  
عصره بسبب إرساله إياها لأحد العلماء<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل المؤلّف منه نصّاً واحداً، يتعلق بالشأن على الصحابة رضي الله عنهم  
وبيان فضلهم، وأن لهم منه ما ليس لأحد بعدهم<sup>(٣)</sup>.

تنبيه: هذا النصّ الذي عزاه المؤلّف إلى «الرسالة» ليس موجوداً في النسخة  
التي طبعت بعناية الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ومردّد ذلك عندي -والله أعلم-  
هو أن الشافعي رحمه الله ألّف «الرسالة» مرّتين:

١ - «الرسالة» القديمة؛ وهي التي أرسلها لعبد الرحمن بن مهدي رحمه الله،  
وهذه مفقودة لا يعرف إلا اسمها من خلال الكتب التي ترجمت للشافعي،  
ويغلب على ظني أن هذا النصّ هو من هذه النسخة، وذلك للأسباب الآتية:

أ- أن الشافعي رحمه الله كتبها إمّا في مكة، وهو ما رجّحه الشيخ أحمد  
شاكر،<sup>(٤)</sup> وإمّا في بغداد وهو ما رجّحه الرازي.<sup>(٥)</sup>

(١) هو الشيخ أحمد شاكر في مقدّمة تحقيقه للرسالة: ٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن مهدي، الإمام، الحافظ، قال عنه الشافعي: لا أعرف له نظيراً في الدنيا.

(٣) انظر ص: ٤٥.

(٤) انظر: مقدّمة تحقيقه: ١٠-١١.

(٥) قال: أعلم أن الشافعي رحمه الله -صنّف كتاب «الرسالة» ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب  
«الرسالة» وفي كل واحد منهما علم كثير. اهـ مناقب الشافعي (هـ): ٥٧ (بواسطة الشيخ أحمد شاكر ص ١١).

ب- أن الزعفراني<sup>(١)</sup> الذي صرح المؤلف بأنه روى «الرسالة» عن الشافعي هو من تلاميذ الشافعي في بغداد، وهو الذي قال عنه الشافعي: رأيت ببغداد نبطيًا يتحى عليّ حتى كأنه عربيّ وأنا نبطيّ، ف قيل له: من هو؟ فقال: الزعفراني<sup>(٢)</sup> اهـ.

ج- أن الذهبي قال في ترجمته للزعفراني: «...قرأ على الشافعيّ (كتابه القديم)»<sup>(٣)</sup>.

فإذا ضممنا هذه العبارة مع عبارة الشيخ أحمد شاكر: (كتاب الرسالة ألفه الشافعيّ مرتين، ولذلك يعدّه العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين: «الرسالة القديمة» و«الرسالة الجديدة».)<sup>(٤)</sup> يتأكد أن مراد الذهبي هو «الرسالة» والله أعلم.

٢- «الرسالة الجديدة» وهي التي ألفها في مصر، ووصلت إلينا برواية أنجب تلامذة الشافعيّ، ألا وهو الربيع بن سليمان.

---

(١) الحسن بن محمد بن الصباح، ثقة، من الفصحاء البلغاء، كان يقرأ للشافعي كتبه في بغداد، مع صغر سنه، سمع من سفيان بن عيينة وغيره. توفي سنة ٢٦٠ هـ.  
الزعفراني: نسبة إلى قرية قرب بغداد، وأما حارة (الزعفرانية) في بغداد فمنسوبة إليه، لا كما وهم الذهبي فعكس ذلك.

انظر: الجرح والتعديل: ٣/٣٦، تاريخ بغداد: ٧/٤٠٧-٤١٠، السير: ١٢/٢٦٢-٢٦٥، وفيها مصادر ترجمته) طبقات السبكي: ١٢/١١٤-١١٧.

(٢) انظر: السير: ١٢/٢٦٤.

(٣) السير: ١٢/٢٦٢.

(٤) مقدمة تحقيق الرسالة: ١٠.

قال الشيخ أحمد شاكر: «وأياً ما كان فقد ذهبت «الرسالة» القديمة، وليس في أيدي الناس الآن إلا «الرسالة» الجديدة، وهي هذا الكتاب»<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - شرح الجامع الصغير<sup>(٢)</sup>

المؤلف: صدر القضاة<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً يتعلق بحكم صلاة (التسبيح).<sup>(٤)</sup>

تتميم: كتاب «الجامع الصغير» هو في المذهب الحنفي، تأليف محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٧ هـ) صاحب أبي حنيفة رحمه الله، وهو كتاب يشتمل على ألف وخمسمائة واثنين وثلاثين (١٥٣٢) مسألة، ذكر الاختلاف في (١٧٠) مسألة، ولم يذكر القياس ولا الاستحسان إلا في مسألتين، وكان لا يتولّى القضاء الحنفي إلا مَنْ يفهمه ويحفظه<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) المصدر السابق: ١١.

(٢) لم أعرف عنه شيئاً.

(٣) لم أجد له ترجمة. غير قولهم: صدر القضاة الإمام العالم.

انظر: الجواهر المضية للقرشي: ٤ / ٤٠٧.

(٤) انظر: النشر: ٢٠١٤.

(٥) انظر: كشف الظنون: ١ / ٥٦١.

## ٥- شرح المنهاج<sup>(١)</sup>

**المؤلف:** علي بن عبد الكافي، أبو الحسن، تقي الدين السبكي، أصولي، مفسر، فقيه، ولد سنة (٦٨٣ هـ)، تتلمذ على والده، وابن بنت الأعز وابن الرفعة والدمياطي وغيرهم.

وتتلمذ عليه ابنه، والذهبي، وابن كثير وغيرهم كثير.

توفي رحمه الله سنة (٧٥٦ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً في جواز القراءة في الصلاة بقراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف<sup>(٣)</sup>.

## ٦- الفروع<sup>(٤)</sup>

**المؤلف:** محمد بن مفلح بن محمد بن مفلح، ولد سنة (٧٠٨ هـ) شيخ الحنابلة

---

(١) المنهاج للإمام النووي رحمه الله في فقه الشافعية وشرحه الإمام السبكي في كتابين: أحدهما: «التحجير المذهب في تحرير المذهب» وهو شرح مبسوط ابتدأ فيه من كتاب «الصلاة» فعمل قطعة نفيسة، ولما وقف عليها أبو الحسن الباجي قال: هذا ينبغي أن يكون على «الوسيط». لا على «المنهاج» فأعرض عنه. ثانيهما: الابتهاج في شرح المنهاج - وهو هذا - وصل فيه إلى أوائل الطلاق، ثم كمله ابنه بهاء الدين أحمد. وما علمت عن الكتابين شيئاً.

انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠/١٣٩-١٤٨. كشف الظنون: ١٨٧٣.

(٢) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٧، طبقات الشافعية الكبرى لولده: ١٣٩-٢٠٤، حسن المحاضرة: ١/١٧٧.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) مطبوع، وهو في الفقه الحنبلي.

في عصره، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، قال عنه ابن القيم: «ما تحت قبة الفلك أعلم بمذهب الإمام أحمد من ابن مفلح».

توفي رحمه الله سنة (٧٦٣ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص.<sup>(٢)</sup>

### ٧- المُنْغْنِي<sup>(٣)</sup>

المؤلف: عبد الله بن أحمد بن محمد، بن قدامة، المقدسي، ولد سنة (٥٤١ هـ) فقيه حنبلي، سمع والده وأبا المكارم وأبا الحسن البطائحي وغيرهم، حدث عنه ابن النجار وأبو شامة وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٦٢٠ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في: الجواهر المنصدة: ١١٢، المقصد الأرشد: ٥١٧/٢-٥٢٠، الدر المنضد: ٥٣٦/٢-٥٣٧.

(٢) انظر: ٢٠١٣، ٢٠٤٦، ٢٠٥٣.

(٣) مطبوع محقق، وهو عمدة المذهب الحنبلي، وأحد كتب أصول الإسلام مع «المحلى» لابن حزم، و«الاستذكار» لابن عبد البر.

(٤) انظر ترجمته في: السير: ١٦٥/٢٢-١٧٣، ذيل طبقات الحنابلة: ١٣٣/٢-١٤٩، المقصد الأرشد: ٢/١٥-٢٠.

(٥) انظر: ٢٠٤٥.

## ٨- منع الموانع في سؤالات جمع الجوامع<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، تاج الدين، السبكي، ولد سنة (٧٢٧هـ) مؤرخ، فقيه شافعي، قاضي، تتلمذ على كبار شيوخ عصره منهم أبوه والذهبي وابن كثير، وغيرهم.

توفي رحمه الله سنة (٧٧١هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً للاستدلال على تواتر القراءات الثلاث الزائدة على السبعة.<sup>(٣)</sup>

## ٩- الهداية<sup>(٤)</sup>

المؤلف: علي بن بكر بن عبد الجليل، أبو الحسن، المرغيناني، الحنفي، عالم ما وراء النهر، عمدة في المذهب الحنفي، وتحقيقاته يرجع إليها، ألف «بداية المبتدي». توفي رحمه الله سنة (٥٩٣هـ).<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في (الاستعاذة)<sup>(٦)</sup>.

---

(١) مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢/٤٢٧، حسن المحاضرة: ١/١٨٢.

(٣) انظر ص: ١٣١.

(٤) في الفقه الحنفي، مطبوع، وعنوانه: «الهداية في شرح البداية» وهو شرح لكتابه «بداية المبتدي».

(٥) انظر ترجمته في: السير ٢١/٢٣٢، الجواهر المضية: ١/٣٨٣.

(٦) انظر ص: ٦٣١.

١٠ - المنطق<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، المشهور بشیخ الإسلام ابن تیمیة<sup>(٢)</sup>، ولد سنة (٦٦١ هـ) إمام، فقیه حنبلي، سلّم له بالاجتهاد، مفسّر، عالم بالحديث؛ فروع وأصوله، مناظر، قرأ على شیوخ عصره منهم: ابن عبد الدائم وغيره، وتلمذ علیه كثیرون، أشهرهم ابن القيم والذهبي وابن كثير. توفي رحمه الله سنة (٧٢٨ هـ).

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً، في الاستدلال على أن (الحرف) بمعنى (الكلمة).<sup>(٣)</sup>

(١) مطبوع بعنوان: (الرد على المنطقيين).

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٩٦-١٤٩٧، ذیل طبقات الختابة: ٢/٣٨٧، المقصد الأرشد: ١/١٣٢-١٣٩.

(٣) انظر: ٢٠٥٤.



## المطلب الثالث:

### كتب اللغة وعلومها

#### ١ - الارتشاف<sup>(١)</sup>

المؤلف: أبو حيان الأندلسي<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف خمسة نصوص، صرح في واحد منها بأنه منه،<sup>(٣)</sup> واكتفى في موضع واحد بنسبته إلى أبي حيان دون نسبته إلى أي كتاب من كتبه، ولكن اتضح أنه من «الارتشاف» بمقارنته به<sup>(٤)</sup>.

وأما في بقية المواضع الثلاثة فلم يصرح لا بالمؤلف ولا بالمؤلف، وعند الرجوع إلى «الارتشاف» وجدت النصوص فيه حرفية.<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

#### ٢ - الإعراب<sup>(٦)</sup>

المؤلف: عبد الله بن الحسين بن عبد الله، العكبري، الحنبلي، ولد سنة

---

(١) عنوانه: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» وهو مطبوع محقق.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٥٦.

(٥) انظر ص: ٥٣٣، ٥٣٩.

(٦) كذا سماه المؤلف وهو الكتاب المطبوع بعنوان (إملاء ما من به الرحمن).

(٥٣٩ هـ) مقرئ فقيه، مفسر، نحوي، قرأ بالروايات على البطائحي وغيره،  
تتلمذ عليه ابن النجار وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٦١٦ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً<sup>(٢)</sup> في الوقف على ﴿وَمَالِي﴾ [يس: ٢٢]  
بعكس ﴿مَالِي﴾ في [النمل: ٢٠].

ثمّ نقل المؤلف ثلاثة نصوص أخرى نسبها إلى أبي البقاء دون تحديد اسم  
الكتاب، وهما في هذا الكتاب.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

### ٣- تهذيب الأسماء واللغات<sup>(٤)</sup>

المؤلف: شرف الدين النووي.<sup>(٥)</sup>

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في سبب تسمية صلاة (التسبيح)<sup>(٦)</sup> بهذا  
الاسم.

(١) انظر: ترجمته في: السير: ٢٢/ ٩١-٩٢، ذيل طبقات الحنابلة: ١٠٩/ ٢، المقصد الأرشد:  
٣٢-٣٠/ ١.

(٢) انظر ص: ١٤٩٥.

(٣) انظر: ١٥٩٦، ١٧٣٨.

(٤) مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٠٧.

(٦) انظر: ٢٠١٤.

#### ٤ - التوضيح<sup>(١)</sup>

المؤلف: عبد الله بن يوسف، جمال الدين، المشهور بابن هشام، ولد سنة (٧٠٨هـ) إمام عصره في النحو، ولا أحاشي أبا حيّان، تتلمذ على مشاهير عصره، منهم الفاكهاني وتقي الدين السبكي، ومن تلاميذه كثيرون منهم ابن نباتة وقد رثاه.

ألّف عدة مؤلفات، أشهرها «مغني اللبيب» وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٧٦١هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّين، أحدهما في توجيه قراءة البزي في تشديد تاءاته نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]<sup>(٣)</sup> والآخر في توجيه ﴿نُحْيِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - الحجّة<sup>(٥)</sup>

المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسي، سمع من عليّ بن

---

(١) كذا سَمَّاهُ المؤلف، والمراد: (أوضح المسالك) وهو مطبوع، عدة طبعات، وأقيمت عليه عدة شروح، أشهرها شرح الشيخ خالد الأزهرى، سَمَّاهُ «التصريح على التوضيح».

(٢) انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢ / ٤١٥، بغية الوعاة: ٢ / ٦٨ - ٧٠.

(٣) انظر: النشر: ١٦٤٠.

(٤) انظر: النشر: ١٨١١.

(٥) مطبوع محقق بعنوان: «الحجة للقراء السبعة».

وهو في الأساس شرح وتوجيه لكتاب «السبعة» لابن مجاهد.

الحسين بن معدان، والزجاج، وغيرهما، وعنه ابن جنّي وعبيد الله الأزهري وغيرهما.

ويعتبر إمام النحو والصرف لابتكاراته واستخراجه عويص المسائل في ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٣٧٧ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف خمس مرّات، صرّح في ثلاث منها باسم الكتاب<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

## ٦ - الخصائص<sup>(٣)</sup>

المؤلف: عثمان بن جنّي<sup>(٤)</sup>، أبو الفتح، الأزدي بالولاء، روميّ يونانيّ، ولد سنة (٣٠٢ هـ) نشأ بالموصل، وتلقّى مبادئ التعلم فيها، وأخذ عن أئمة عصره منهم شيخ القراء أبو بكر بن مقسم وأبو علي الفارسي الذي صحبه ابن جنّي أربعين سنة بسبب قصة يذكرها أهل التراجم، وألّف كثيراً من الكتب.

(١) انظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٣٠، تاريخ بغداد: ٧/ ٢٧٥-٢٧٦، بغية الوعاة: ١/ ٤٩٦-٤٩٨.

(٢) انظر ص: ٩٨٧، ١١٢٢، ١٧١٤، ١٧٥٣.

(٣) من الكتب العالية المهمة في علم اللغة (الصرف) قال في مقدمته: «لم نر أحداً من علماء البلد - البصرة والكوفة - تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه». ١/ ٢، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء بتحقيق: محمد علي النجار.

(٤) لا يعرف من اسمه غير هذا، و(جنّي) بكسر الجيم وتشديد النون والياء ساكنة أبداً، وهي كلمة يونانية بمعنى: الفاضل، انظر: الإحالة الآتية.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٢ هـ) <sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً في باب (الهمزتين المجتمعين من كلمة) <sup>(٢)</sup>.

يضاف إلى ذلك نصّ آخر صرّح بأنه عن «ابن جني» ولم يذكر من أي كتبه <sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

## ٧- شرح الكافية <sup>(٤)</sup>

المؤلف: ابن مالك. <sup>(٥)</sup>

نقل منه المؤلف نصّاً واحداً يتعلق بقراءة البزي ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] ونحوه <sup>(٦)</sup>.

## ٨- شرح الهداية <sup>(٧)</sup>

المؤلف: أبو العباس المهدوي. <sup>(٨)</sup>

---

(١) اعتمدت في هذه الترجمة المختصرة على دراسة محقق «الخصائص» لقوتها واستيعابها لحياة ابن جني. وانظر ترجمته: الخصائص (مقدمة المحقق): ١/ ١ - ٧٠، تاريخ بغداد: ١١/ ٣١١-٣١٢، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١-١١٥، إنباء الرواة: ٢/ ٣٣٥-٣٤٠.

(٢) انظر ص: ٩١٣.

(٣) انظر: النشر: ١٨٣٠.

(٤) في النحو، مطبوع.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٧.

(٦) انظر: ١٦٤٠.

(٧) مطبوع محقق.

(٨) انظر ترجمته ص: ٢٦٨.

نقل عنه المؤلف تصرّيحاً نصّاً واحداً في باب (الوقف على الهمز) وذلك في مسألة الوقف على نحو ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] في وجه البديل مما يؤدي إلى اجتماع ألفين، فنقل المؤلف عن المهدوي تجويزه أن تكون الأولى، واختياره أن تكون الثانية.<sup>(١)</sup>

## ٩ - الصّحاح<sup>(٢)</sup>

المؤلف: إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الجوهري، أحد من يُضرب به المثل في ضبط اللغة، تتلمذ على أبي سعيد وأبي علي الفارسيّين وخاله الفارابي، وتلمذ عليه إبراهيم بن صالح الورّاق.

توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ)<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّين، صرّح باسم الكتاب في أحدهما.<sup>(٤)</sup>

## ١٠ - علل القراءات<sup>(٥)</sup>

المؤلف: القرّاب.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر ص: ١١٠٠.

(٢) مطبوع محقّق بعنوان: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية».

(٣) انظر: ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/ ١٥١-١٥٦، إنباه الرواة: ١/ ١٩٤-١٩٨، بغية الوعاة: ١/ ٤٤٦-٤٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٣١، ١٤٠٤.

(٥) لم أقف عليه.

(٦) تقدّمت ترجمته ص: ٣١٩.

نقل عنه المؤلف: نصّاً واحداً في توجيه كلمة ﴿يَأْتِلِ﴾ [النور: ٢٢] على القراءتين،<sup>(١)</sup> فقال المؤلف: «وذكر أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القراب في كتابه «علل القراءات» أنه كتب في المصاحف ﴿يَتِل﴾ قال: فلذلك، ساغ الاختلاف فيه على الوجهين»<sup>(٢)</sup>.

## ١١ - غريب الحديث<sup>(٣)</sup>

المؤلف: ابن قتيبة<sup>(٤)</sup>

نقل منه المؤلف نصّاً واحداً في تفسير حديث (الحال المرتحل)<sup>(٥)</sup>

## ١٢ - الفرخ<sup>(٦)</sup>

المؤلف: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجرمي، مولى جرم بن زبان، من

(١) الأولى قراءة أبي جعفر ﴿يَتَأَل﴾ بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، والثانية ﴿يَأْتِلِ﴾ بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفاً، وهي للباقيين.  
انظر: النشر: ١٨٢٦.

(٢) انظر: ص: ١٨٢٦.

(٣) مطبوع محقق.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٣٠.

(٥) انظر: النشر: ٢٠٤٣.

(٦) كذا ذكره جلّ من ترجم له، وهو مفقود، وقالوا: معناه: فرخ كتاب سيويه، وقد ذكر هذا الكتاب أبو العلاء المعري في لزومية من (لزوميّاته) بيّن فيها أن النحاة أجهدوا أنفسهم في أمور لم تدفع عنهم عاديّات الدهر، وذلك في قوله:

وللجرميّ ما اجترمت يدها وحسبك من فلاح أو بوار  
فأما «فرخه» فلا جناح يطير بحمل أقلام جوار

انظر: الجامع في أخبار أبي العلاء: ١٥١٨/٣ - ١٥١٩.

قضاة، وقيل: هو من جرم، بطن في طيئ<sup>(١)</sup>. إمام في اللغة، أعلم الناس بكتاب سيويه في عصره، فقيه مع الورع والدين، كانت بينه وبين الفراء مناظرات، وتكلم فيه أبو حاتم السجستاني بما لا يقبل منه؛ لأنه من كلام الأقران بعضهم في بعض.

وكان يؤخذ عنه اللغة والنحو، ألف عدة كتب؛ منها «مختصر في السيرة» جيد، «غريب كتاب سيويه» وغير ذلك.

توفي رحمه الله سنة (٢٢٥ هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً،<sup>(٣)</sup> وهو أن بعض العرب يميز الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]. والذي يظهر أن المؤلف نقل عن «الفرخ» بواسطة «الارتشاف»<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

### ١٣ - الكافية<sup>(٥)</sup>

المؤلف: ابن مالك.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: التاج: (جرم).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ أصبهان: ١/ ٣٤٦-٣٤٧، تاريخ بغداد: ٩/ ٣١٣-٣١٥، إنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٥-٤٨٦.

(٣) انظر ص: ١٠٤٩.

(٤) انظر ص: ١٠٤٩.

(٥) مطبوع.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣١٧.



نقل عنه المؤلف بيتاً واحداً في ترجيحه وجه قراءة ابن عامر<sup>(١)</sup>  
﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

#### ١٤ - الكتاب<sup>(٢)</sup>

المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام النحو، المشهور بـ (سيبويه) من أهل فارس، ونشأ بالبصرة، أخذ عن الخليل ويونس والأخفش، وغيرهم.  
توفي رحمه الله سنة (١٨٠ هـ)<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف تصريحاً نصّاً واحداً<sup>(٤)</sup>، وهناك ستة مواضع أخرى اتضح أنها بواسطة أبي حيّان، فلذا لم أعتبرها هنا، وقد أشير إلى ذلك في قسم (التحقيق)، والله أعلم.

#### ١٥ - المفصل<sup>(٥)</sup>

المؤلف: الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: النشر: ١٦٩٦.

(٢) مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢/١٩٧-١٩٩، بغية الوعاة: ٢/٢٢٩-٢٣٠.

(٤) انظر ص: ١٤١٥.

(٥) مطبوع محقق، بعنوان: «المفصل في علم العربية»

ويدلّ على قيمة هذا الكتاب اهتمام العلماء به، وكثرة الدراسات التي أقيمت حوله، فقد ذكر

د/ عبدالرحمن العثيمين عدد (١٠٤) دراسة، منها (٨٠) ثمانون شرحاً، والبقية إما في نظمه أو شرح

شواهد وحواشيه. انظر: مقدمة تحقيق التخمير ص: ٤٧-٥٩.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٤٨.

نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً بالمعنى فقال: «... نصّ أكثر النحاة على إبدال الباء كما ذكره الزمخشري في «المفصل»»<sup>(١)</sup>.

## ١٦ - الموضح في وجوه القراءات<sup>(٢)</sup>

المؤلف: نصر بن عليّ بن محمد، أبو عبد الله، يعرف بابن أبي مريم، الفارسي، أستاذ عارف، قرأ على تاج القراء محمود بن حمزة.

لم أجد من ذكر سنة وفاته، لكنه كان حياً سنة (٥٦٢ هـ)<sup>(٣)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّين، الأول يتعلق بـ «التجويد» وحسن الأداء، والثاني يتعلق بخلاف نحوي الكوفة والبصرة في (الروم) و(الإشمام)<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

## ١٧ - النكت الحسان<sup>(٥)</sup>

المؤلف: أبو حيّان الأندلسي<sup>(٦)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصّين، ولم يصرح به ولا بمؤلفه، واتّضح أنه نقل منه بمطابقة كلامه معه، إذ النصّان منقولان حرفياً<sup>(٧)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر ص: ٩١٤.

(٢) مطبوع محقق.

(٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية: ٣٣٧ / ٢.

(٤) انظر ص: ٥٥٨، ١٤٠٥.

(٥) مطبوع محقق، وهو شرح لمقدمة أبي حيّان نفسه المسماة «غاية الإحسان في علم اللسان».

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٢٤.

(٧) انظر ص: ٥٣٨، ٥٤١.

## المطلب الرابع:

### كتب السيرة والتراجم

#### ١ - تاريخ بغداد<sup>(١)</sup>

المؤلف: أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر، الخطيب البغدادي، ولد سنة (٣٩٢هـ)، قرأ القراءات بالروايات، وسمع الحديث وهو ابن إحدى عشرة سنة، وكتب الكثير، حتى تقدم في الحديث ورجاله، وأعلى ما عنده حديث مالك وحماد بن زيد، فبينه وبين كل منهما ثلاثة أنفس.

حدّث عن ابن عمر بن مهدي الفارسي، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وغيرهما، وحدّث عنه أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه، وأبو الفضل ابن خيرون، وغيرهما، توفي سنة (٤٦٣هـ).<sup>(٢)</sup>

نقل المؤلف عن هذا الكتاب ست مرات<sup>(٣)</sup>، صرح في واحدة منها باسم الكتاب<sup>(٤)</sup>، واكتفى في البقية بالنسبة إلى المؤلف.

---

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: السير: ١٨ / ٢٧٠-٢٩٧.

(٣) انظر ص: ٦٠، ٣٢٠، ٣٢٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٢٠٤٨.

(٤) انظر ص: ٦٠.

## ٢- تاريخ دمشق<sup>(١)</sup>

المؤلف: علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر، الدمشقي، ولد سنة (٤٩٩هـ)، إمام حافظ، محدث، مؤرخ، سمع كثيرين منهم، ابن الحصين وزاهر الشحامي وغيرهما، حدث عنه أبو العلاء الهمداني وابن السمعاني وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٥٧١هـ)<sup>(٢)</sup>.

نقل عنه المؤلف نصاً واحداً في ترجمة ابن الأخرم.<sup>(٣)</sup>

## ٣- طبقات القراء<sup>(٤)</sup>

المؤلف: أبو عمرو الداني.

استقى منه المؤلف (٣٠) ثلاثين نصاً<sup>(٥)</sup>، صرح باسمه في اثنين منها<sup>(٦)</sup> وسمّاه في آخرين بـ (تاريخ القراء)، واكتفى في بقية المواضع بقوله (قال الداني) وما أشبه ذلك.

(١) مطبوع.

(٢) انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/ ٧٣-٨٧، وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٩-٣١١، السير: ٢٠/ ٥٥٤-٥٦٤.

(٣) انظر ص: ٣٨٨.

(٤) مفقود، كذا سُمّي المؤلف هذا الكتاب وهو اسم مختصر، بينما ذكر اسمه كاملاً في بعض المصادر هكذا: (طبقات القراء والمقرئين من الصحابة والتابعين ومن تلاهم في سائر الأمصار من الخالفين)

انظر: فهرست تصانيف الداني: ١٥ فهرست ابن خير: ٢٧.

(٥) انظر الصفحات: ٢٩٩، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٨٣، ٣٨٦، ٤٢٠، ٤٤٥،

٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦١، ٤٦٣، ٤٧٦، ٤٩٦، ٤٩٩.

(٦) انظر ص: ١٢٧.

ويلاحظ أنه كرّر ذكر نصّين عن يعقوب، عزاها في الموضع الأول إلى «الطبقات»، واكتفى في الثاني بالعزو إلى «الداني»<sup>(١)</sup>.

و«الطبقات» صحيح النسبة إلى الداني رحمه الله وهو يقع في أربعة أسفار صغار،<sup>(٢)</sup> اطّلع المؤلف على بعض منها، وتمنّى الحصول على بقيتها، قال في ترجمة الداني: «كتاب «طبقات القراء» في أربعة أسفار، وهو عظيم في بابه، لعلّي أظفر بجميعه»<sup>(٣)</sup>.

وهذا النصّ يقيّد عموم قول المؤلف في مقدّمة «غايته»: «وأُتيت فيه على جميع كتابيّ الحافظين أبي عمرو الداني والذهبي»<sup>(٤)</sup>.

هذا، وقد سكتت كتب الفهارس عن مصير هذا الكتاب، مما يغلب على الظنّ أنه مفقود، لكن قرأتُ في كتاب «نفح الطيب» ما يدل على وجوده عند مؤلّفه سنة (١٠٣٨هـ) حيث جاء في رسالة أرسلت إليه: «...ثمّ المأمول من سيدنا أن يتفضل علينا بكتاب «طبقات القراء» للداني إذ ليس عندنا منه نسخة»<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر ص: ١٢٧، ٤٩٦.

(٢) انظر: المعرفة: ٧٧٦/٢، توضيح المشتبه: ٢٦٠/٤.

(٣) غاية النهاية: ٥٠٥/١.

(٤) غاية النهاية: ١/١.

(٥) انظر: نفح الطيب: ٤٧٤/٢.

بل وجدتُ نصّاً آخر كتب سنة (٩٨٧ هـ) يدلّ على أنه كان موجوداً ذلك الوقت في (جامع القرويين) وذلك في رسالة أرسلها ابن غازي إلى الفقيه التونسي<sup>(١)</sup>.

ثمّ وجدتُ الإمام محمد بن أحمد بن محمد الرهوني، (ت ١٢٣٠ هـ) نقل عنه ترجمة ابن سفيان فقال: قال الداني في «طبقات القراء»... إلخ<sup>(٢)</sup>

ووجدتُ السيوطي رحمه الله ذكر أنه رجع إلى بعضه في تأليف كتابه «بغية الوعاة» فقال في المقدمة وهو يعدّد المصادر التي استقى منها كتابه هذا: وطالعت... بعض «طبقات القراء» لأبي عمرو الداني<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

#### ٤ - طبقات القراء<sup>(٤)</sup>

المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن الشيخ عبد الله، الذهبي.

(١) انظر: أزهار الرياض في أخبار عياض: ٨٥-٨٦.

(٢) ذكر ذلك في حاشيته على الزرقاني في شرحه لمختصر خليل في الفقه المالكي، المستقي: «أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي»: ٥٧/١.

(٣) انظر: بغية الوعاة: ٥/١.

(٤) كذا سَمَّاهُ المؤلف، وقد يكون تبع فيه الذهبي نفسه في مواضع من السير (انظر: ٢٩٣/٥ و ٤٠٧/٦ وغيرها) (وهذا من باب التجويز وعدم الالتزام بالعنوان الحقيقي للكتاب) إذ صواب ذلك هو: (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار) كما أثبتته الذهبي نفسه، ونقل عنه تلميذه الصفدي وقد أجاز به. وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، أتقنها وأكملها -بزيادة (٥٠٠) ترجمة عن غيرها- حسب علمي هي طبعة: مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة، التركي، بتحقيق د/ طيار آلتي فولاج، في إستنبول سنة (١٤١٦ هـ) وهي التي أعتمد عليها.

التركمانى، كذا عرّف الذهبي نفسه<sup>(١)</sup>، أبو عبد الله، شمس الدين، الذهبي؛ لأنّ أباه كانت هذه صنعته، وقد اشتغل هو بها أيضاً ردحاً من الزمن<sup>(٢)</sup>، ولد سنة (٦٧٣ هـ).

وهو أستاذ، ثقة كبير، عالم بالقراءات، إلّا أن الحديث ورجاله شغلوه عنها، حتى صار عمدة المتأخرين في الجرح والتعديل، مع الورع، والتحري والإنصاف حتى من الخصوم والمخالفين.

توفي رحمه الله سنة (٧٤٨ هـ)<sup>(٣)</sup>.

أمّا كتابه «معرفة القراء» وهو ما سّماه المؤلف «طبقات القراء» فقد نقل عنه المؤلف (١٤) نصّاً،<sup>(٤)</sup> منها نصّ واحد (١) صرّح المؤلف باسم الكتاب وهو «طبقات القراء»، وفي بقية المواضع اكتفى بالتصريح بقوله: (قال الذهبي)، وهذه النصوص كلّها في قسم الأسانيد، إلّا نصّاً واحداً فهو في (المقدمة)<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

## ٥ - الكامل<sup>(٦)</sup>

المؤلف: عبد الله بن عديّ بن عبد الله، أبو أحمد، الجرجاني، ولد سنة

(١) انظر: معجم الشيوخ: ٢١ / ١.

(٢) انظر: طبقات السبكي: ٢١٦ / ٥.

(٣) لمزيد من الإيضاح للتعريف بهذا الإمام الجليل ينظر: غاية النهاية: ٧١ / ٢، و «الذهبي ومنهجه» للدكتور بشار عوّاد.

(٤) انظر ص: ٢٩٧، ٣٠٠، ٣١٩، ٣٥٦، ٣٨٦، ٤١٧، ٤٤٨، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٩٧، ٤٩٩.

(٥) انظر ص: ١٢٧.

(٦) مطبوع بعنوان: «الكامل في الضعفاء».

(٢٧٧هـ)، من أئمة الجرح والتعديل، سمع كثيرين، منهم أبو خليفة الجمحي وأبو عبد الرحمن النسائي وغيرهما، حدّث عنه شيخه أبو العباس ابن عقدة وأبوسعد الماليني، وغيرهما.

توفي رحمه الله سنة (٣٦٥ هـ)<sup>(١)</sup>.

نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح باسم الكتاب في إحداهما، وكلا النقلين في الجرح والتعديل<sup>(٢)</sup>.

#### ٦ - الوفا<sup>(٣)</sup>

المؤلّف: عبد الرحمن بن علي بن محمد، بن الجوزي، ينتهي نسبه إلى سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إمام حافظ، حنبلي، واعظ، مفسّر حدّث عن ابن ناصر وغيره.

توفي رحمه الله سنة (٥٩٧ هـ)<sup>(٤)</sup>.

نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو حديث رواه المؤلّف بسنده إليه عن النبي ﷺ، ثم علّق عليه المؤلّف بأنه حديث ضعيف<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ٢٢٥-٢٢٧، الأنساب: ٣/ ٢٢١-٢٢٢، السير: ١٦/ ١٥٤-١٥٦،

طبقات السبكي: ٣/ ٣١٥-٣١٦.

(٢) انظر ص: ١٠٢٤، ٢٠٥٢.

(٣) مطبوع محقّق بعنوان: «الوفا بأحوال المصطفى ﷺ».

(٤) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢/ ٣٢١، تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٣٥، غاية النهاية: ١/ ٣٧٥.

(٥) انظر: ٢٠٧٠.



## المطلب الخامس:

### المصادر النقلية

وهناك مصادر أخرى للمؤلف استعان بها في تأليف كتابه، لم تُنسب معلوماتها إلى «الكتب» بل نسبها إلى أصحابها مباشرة دون تحديد لمرجع ما، ويرى (الباحث) أن يُسمّى هذا النوع من المصادر: بـ (مصادر نقلية) وهي مصادر متنوعة في القراءات والتفسير واللغة والجرح والتعديل وغير ذلك.

ولما كان ترتيب هذه المصادر على حسب الترتيب الذي قبلها - وهو حسب الفن - لا يمكن، نظراً لعدم التيقن من المصدر الذي ينقل منه المؤلف أولاً، ولا احتمال أن يكون المؤلف اعتمد على حفظه ثانياً، رأى الباحث ترتيب هذه المصادر حسب الترتيب الزمني لأصحابها:

- (١) - الضحاك: (ت: ١٠٢ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(١)</sup>.
- (٢) - مجاهد: (ت: ١٠٤ هـ) نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص<sup>(٢)</sup>.
- (٣) - قتادة: (ت: ١١٨ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٣)</sup>.
- (٤) - مالك بن دينار: (ت: ١٣٠ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٤)</sup>.
- (٥) - ابن إسحاق: (ت: ١٥٢ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ٥٥٠.

(٢) انظر ص: ٥٥٠.

(٣) انظر: ١٩٨١.

(٤) انظر: ٢٠٦٦.

(٥) انظر: ١٩٧٩.

- (٦) - نافع: (ت: ١٦٩ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(١)</sup>.
- (٧) - الخليل بن أحمد الفراهيدي: (ت: ١٧٥ هـ) نقل عنه المؤلف أربع مرّات<sup>(٢)</sup>.
- (٨) - مالك: (ت: ١٧٩ هـ) نقل عنه المؤلف نصّين<sup>(٣)</sup>.
- (٩) - سيبويه: (ت: ١٨٠ هـ) نقل عنه المؤلف ستّ مرّات، ويرجّح أنها بواسطة كتب أبي حيان<sup>(٤)</sup>.
- (١٠) - أبو يوسف: (ت: ١٨٢ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٥)</sup>.
- (١١) - القاسم بن معن: (ت: ١٨٨ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٦)</sup>.
- (١٢) - الفراء: (ت: ٢٠٧ هـ) نقل عنه المؤلف نصّين<sup>(٧)</sup>.
- (١٣) - أبو عبيدة: (ت: ٢١٠ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً. وزاد المؤلف قوله: ناهيك به<sup>(٨)</sup>.
- (١٤) - أبو سليمان الداراني: (ت: ٢١٥ هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٩)</sup>.
- (١٥) - يحيى بن معين: (ت: ٢٣٣ هـ) نقل عنه المؤلف ثلاثة نصوص<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر ص: ٤٧٥.

(٢) انظر ص: ٥٢٨، ٥٣١، ٥٤٠.

(٣) انظر ص: ٤٧٥، ٦٥٧.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٤٢، ٥٧٣، ١٠٥٢.

(٥) انظر ص: ٦٥٦.

(٦) انظر: ١٧٦٢.

(٧) انظر: ١٦٠٢، ١٧٥٤.

(٨) انظر: ١٦٤٤.

(٩) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٧٧.

(١٠) انظر ص: ٤١٧، ٤٦١، ٤٧٥.

- (١٦) - أبو حاتم السجستاني: (ت: ٢٥٥هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(١)</sup>.  
(١٧) - أبو زرعة الدمشقي: (ت: ٢٨١هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٢)</sup>.  
(١٨) - المبرّد: (ت: ٢٨٥هـ) نقل عنه المؤلف نصّين<sup>(٣)</sup>.  
(١٩) - عبد الله بن أحمد: (ت: ٢٩٠هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٤)</sup>.  
(٢٠) - ثعلب: (ت: ٢٩١هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً وهو شاهد شعري<sup>(٥)</sup>.

- (٢١) - ابن عطاء: (ت: ٣٠٩هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٦)</sup>.  
(٢٢) - الزجاج: (ت: ٣١١هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٧)</sup>.  
(٢٣) - ابن المنادي أحمد بن جعفر: (ت: ٣٣٦هـ) نقل عنه المؤلف نصّين<sup>(٨)</sup>.  
(٢٤) - يونس بن عبد الأعلى: (ت: ٣٤٧هـ) نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(٩)</sup>.  
(٢٥) - ابن أشته: (ت: ٣٦٠هـ) نقل عنه المؤلف نصّين<sup>(١٠)</sup>.  
(٢٦) - أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: (ت: ٣٨٣هـ) نقل عنه

---

(١) انظر ص: ٤٩٦.

(٢) انظر ص: ٣٨٥.

(٣) انظر ص: ١٦٠٢، ٥٣٩.

(٤) انظر ص: ٤١٥.

(٥) انظر ص: ٩٩٨.

(٦) انظر: ٢٠٧٨.

(٧) انظر ص: ١٥٩٦.

(٨) انظر ص: ١٠٦٧، ٤١٧.

(٩) انظر ص: ٢٩٦.

(١٠) انظر ص: ٥٠٧، ١٢٧.

المؤلف نصّاً واحداً<sup>(١)</sup>.

(٢٧) - الخطّابي: (ت: ٣٨٨ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين<sup>(٢)</sup>.

(٢٨) - أبو عليّ الأصبهاني: (ت: ٤٦٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً<sup>(٣)</sup>.

(٢٩) - الغزالي: (ت: ٥٠٥ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين، وهما في كتابه «إحياء علوم الدين»<sup>(٤)</sup>.

(٣٠) - ابن عطية: (ت: ٥٤١ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً، وهو في تفسيره «المحرر الوجيز»<sup>(٥)</sup>.

(٣١) - ابن خروف: (ت: ٦٠٩ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً<sup>(٦)</sup>.

(٣٢) - ابن الحاجب: (ت: ٦٤٦ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّين<sup>(٧)</sup>.

(٣٣) - العزّ بن عبد السلام (ت: ٦٦٠ هـ) نقل عنه المؤلّف نصّاً واحداً<sup>(٨)</sup>.

(٣٤) - ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ) نقل عنه المؤلّف مرّتين، صرّح في إحداها به، وسكت في الأخرى، مع أنه نصّر طويلاً جداً. وقد وجد هذا النقل في «الفتاوى»<sup>(٩)</sup>.

---

(١) انظر ص: ٤٩٧.

(٢) انظر: ٢٠٦١، ٢٠٦٣.

(٣) انظر ص: ٣٨٧.

(٤) انظر ص: ٥٥٣، ٢٠٦٤.

(٥) انظر: ٢١١٧.

(٦) انظر: ٥٢٩.

(٧) انظر ص: ٩٧، ١٣٩٦.

(٨) انظر ص: ٢٠٦٩.

(٩) انظر ص: ١٩، ١١٧.

(٣٥) - يعقوب بن جعفر: نقل عنه المؤلف نصّاً واحداً<sup>(١)</sup>.

## المطلب السادس:

### نسخ الكتاب

تمكّنت بحمد الله وتوفيقه من تحقيق هذا الكتاب على ستّ نسخ خطية، وصفها كالتالي؛ مبتدئاً بالأكثر أهمية واعتماداً ثم التي تليها وهكذا.

١ - النسخة السليمانية: ورمزها (س):

منها مصوّرة في مكتبة مخطوطات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٨٨٨٣ ف) وهي جزءان:

الجزء الأول: يبدأ من أول الكتاب، وعدد أوراقه (٢٠٤) ق، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، وينتهي هذا الجزء بنهاية باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)، وجاء في نهايته في وسط الصفحة بعد آخر سطر:

«آخر الجزء الأول من النشر في القراءات العشر، يتلوه في الثاني باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إن شاء الله.

وقع الفراغ منه بعد مدّة طويلة -أولها شهر المحرم- في عشرين شعبان وهو

(١) انظر ص: ٤٧٥.

يوم الاثنين من سنة ست وأربعين وثمانمائة والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وكتب في الحاشية اليسرى تجاه آخر كلمة: «بلغ مقابلة بأصله في السادس والعشرين من رمضان سنة ثمانمائة».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (الإمالة) وعدد أوراقه (١٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً)، ويتتهي بنهاية الكتاب. وجاء على ورقة الغلاف: «الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر تأليف شيخنا الإمام الحافظ الحجة الناقد شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي المقرئ تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه وبركته آمين».

وَكُتِبَ تحته بيتان من الشعر وهما:

ترى الفتى ينكر فضل الفتى      لؤماً وخبئاً فإذا ما ذهب

لَحَّ (تجدّه) في الحرص على نكتة      يكتبها عنه بماء الذهب

ثم تحت ذلك: «صار في نوبة العبد الفقير أحمد بن محمد المسيري المقرئ تلميذ مولانا شيخ...» (ثم كلام مطموس).

وجاء في آخر هذه النسخة بعد آخر كلمة، في الحاشية: تمّ مقابلة بأصله. اهـ

و: «تمّ كتاب النشر في القراءات العشر، ضحوة نهار الخميس مفتوح شهر الله المحرم الحرام أول شهور سنة سبع وأربعين وثمان مائة على يد

مالكه الفقير إلى عفو الله ومغفرته علي بن أحمد بن علي المقرئ اليمني الشوائطي، عفا الله عنهم أجمعين وسامحهم.

والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم في الوجه الأيسر سماع وهذا نصه: «الحمد لله رب العالمين، سمع جميع هذا الكتاب وهو «نشر القراءات العشر» من لفظه مؤلفه للشيخ الإمام، قدوة أهل العلوم الشرعية، المرجوع إليه في سائر أقسامها الأصلية والفرعية أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري العربي القرشي العدوي العمري الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوة جنته ... في ... للفقير إلى الله تعالى أحمد بن علي بن عمر المقرئ اليمني الشوائطي، نزيل الحرمين الشريفين لطف الله به في الدنيا والآخرة ...» ثم حدّد المواضع والأماكن التي لم يسمعها على الشيخ، وختم كلامه بقوله: «وأجاز -المؤلف- للشيخ المستمع المذكور لي ولوالدي ولأخي باقي الكتاب المذكور وجميع ما يجوز له روايته بشرطه، قال ذلك وكتب: علي بن أحمد بن علي المقرئ، والحمد لله وحده.»

ثم في الورقة الأخرى: «الحمد لله رب العالمين: وكان سماع كتاب «النشر» المذكور في (خمسین) مجلساً آخرها يوم الجمعة خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثلاث وعشرين وثمان مائة في ظلّ قبة زمزم المبارك تجاه الركن الأسود من البيت الحرام، وهذه أوائل المجالس تسهيلاً على من طلبها...».

(ثم سرد المجالس الخمسين، تركتها هنا للاختصار) جاء في نهايتها:  
«والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم».

ونجد في عدة مواضع من حواشي هذه النسخة عبارة: (بلغ مقابلة بأصله) و(بلغ)، وأحياناً أخرى تعليقات عبارة عن تصويبات وتصحيحات بعضها من كتاب «غاية النهاية» للمؤلف.

وقد وجدت هذه النسخة أهم النسخ أثناء التحقيق، نظراً لقدمها، وقلة السقط والتحريف فيها، ولأن كاتبها عالم من علماء القراءات، وسمع -مع صغره- ختام الكتاب على المؤلف نفسه، إضافة إلى أن والده أيضاً من علماء القراءات في عصره وممن تتلمذ وقرأ على المؤلف القراءات العشر، قال السخاوي: «ولد (٧٦٣ هـ)، وختم على ابن الجزري للعشر وأذن له في الإقراء توفي (٨٦٣ هـ)». الضوء اللامع: ٢ / ٢٨.

## ٢ - النسخة الظاهرية: ورمزها: (ظ)

وهي من أصح النسخ التي وصلتنا من «النشر» وقد حصلت على مصورة منها، إهداء من الشيخ أيمن رشدي سويد، وهي مصورة عن «الظاهرية» تحت رقم (٢٩٠)، وعدد أوراقها (٣٤٦) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥) سطراً، وهي مكتوبة بخط النسخ، وجاء على ورقة غلافها: كتاب «النشر في القراءات العشر»، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن محمد الجزري الشافعي رضي الله عنه، آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».



ثم تحت هذا العنوان: «الحمد لله، أروي هذا الكتاب وسائر مصنفاته وجميع مروياته عن جماعة، منهم: الشيخ محمد بن محمد بن إبراهيم العيثاوي الشامي، عن النجم محمد بن محمد الغزي عن والده أبو... بدر الدين محمد بن... عن المسند العارف أبي الفتح محمد بن محمد الإسكندري عن المؤلف رحمه الله تعالى، وهذا سند جامع بين شرف العلو ولطيف (إنه) مسلسل بالمحمدين، وقد سَمَّاني شيخنا المذكور باسمه إبقاء لشرط المسلسلة.

وأخبرني أعلى من هذا بدرجة الشيخ المعمر العارف بالله تعالى أبو الوفاء أحمد بن محمد العجلي اليمني نفع الله به إجازة عن البدر الغزي بسنده، والحمد لله وحده».

ثم كتب تحته بخط مغاير: «هذا ما وقفه الوزير المعظم والمشير المفخم جناب الحاج أسعد باشا والي الشام وأمير الحاج على مدرسة والده المرحوم المغفور له الحاج إسماعيل باشا، وأشرط الواقف المذكور أنه لا يخرج من مكانه». (ثم تحته ختم).

وهذه النسخة من أصح النسخ التي وصلتنا، وعليها خط المؤلف نفسه، وجاء في آخرها ما نصه: «بلغ السماع والتصحيح بقراءة الشيخ أبي الحسن طاهر ابن عرب في الخامس من شوال سنة (٨٢٥ هـ) بالمدرسة التي أنشأتها دار الحديث والقرآن من مدينة شيراز المحروسة، كتبه المؤلف عفي عنه».

وقد جعلتُ هذه النسخة في المرتبة الثانية مع أن عليها خط المؤلف؛ بسبب بعض التصحيفات والسقط، ولتغاير خطها في بعض المواضع.

وينبه على أن هذه النسخة هي إحدى النسخ التي اعتمد عليها الشيخ محمد أحمد دهمان في تحقيقه وتصحيحه لهذا الكتاب.

### ٣- نسخة خاصة: رمزها (م)

وهي نسخة (خاصة) لا توجد في أي مكتبة من المكتبات، وليس لها ذكر في الفهارس، وحصلت على مصورة منها من مالكةا وهو الشيخ المقرئ محمد تميم الزعبي، الذي أخبرني بأنها (خاصة) وصلت إليه عن طريق التداول بين المشايخ.

وهي نسخة قديمة، كتبت بخط نسخ جيد وعدد أوراقها (٣٦٤)، في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٧ سطراً) وكتبت سنة (٨٤٨ هـ)، وهي مكونة من جزئين:

الجزء الأول: يتدئ ب: «بسم الله الرحمن الرحيم؛.. صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه: قال مولانا الإمام شيخ الإسلام، مقتدى العلماء الأعلام، مقري ديار مصر والشام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ المحدثين، بقية الراسخين، شمس الملة والشريعة والدين، أبو الخير محمد بن الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن....».

وينتهي بنهاية باب (الإدغام الصغير) وجاء في نهايته: «تم الجزء الأول من كتاب النشر في القراءات العشر، بلغ مقابلة بحسب الطاقة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد».

الجزء الثاني: يبدأ بباب (حروف قربت مخرجها) وينتهي بنهاية الكتاب،

وفيها: «بلغت المقابلة بحسب الجهد والطاقة والله الحمد والمنّة في عاشر شعبان سنة (٨٤٨هـ) وكتب على ورقة الغلاف: الجزء الأول من النشر في القراءات العشر تأليف الشيخ الإمام العالم، العلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري العربي (كذا) الدمشقي الشافعي تغمده الله برحمته».

وفي الجانب الأيسر تملك نصه: «الحمد لله على نعمه، هو الرابع من كتب العبد شهاب الدين أحمد بن محمود السلولي (كذا)، والذي بعده بالشراء الشرعي للمنفعة الله به»، وتحت هذا جاء:

«هذا الكتاب وقف لوجه الله تعالى على ذريتي الذكور، لا يباع ولا يوهب ولا يرهن ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١٨١)، وأنا الفقير إلى الله تعالى السيد أحمد بن عبد الرحمن المؤذن بجامع أموي (كذا) حلب»، ثم عليه ختمه.

وفي غلاف الجزء الثاني كتب العنوان، ثم مما يحاذيه من الجهة اليسرى: «الحمد لله على نعمه، هو العليم ملك كاتبها العبد شهاب الدين أحمد السلولي (كذا) بالوجه الشرعي نفعه الله بما فيه كالذي قبله ق و..».

ملاحظة: بعد ورقة الغلاف في الجزء الأول وضع كاتبه فهرساً لهذا الكتاب ذكر اسم الباب ورقم الورقة.

٤ - نسخة تشستريتي: (الأولى) ورمزها: (ك):

وقد حصلت عليها من المكتبة المذكورة عن طريق المراسلة، وهي تحت رقم

(٣١٤١) بخط نسخ متقن، وعدد أوراقها (٤٣٩) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٣ سطراً). بدايتها: «قال الفقير إلى رحمة الله تعالى محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري كان الله له في... الحمد لله الذي أنزل القرآن».

أما ورقة الغلاف فعليها كتابات متفرقة، من ضمنها اسم الكتاب بخط صغير يكاد لا يرى حيث إنه في الطرف العلوي من الزاوية اليسرى هكذا: «نشر القراءات ال»، وكتب في الجهة اليمنى بخط معاصر ومغاير: «نشر القراءات للجزري بخطه سنة (٧٩٩ هـ)»، وهذا كله خطأ، ليس في نهاية النسخة ما يدل عليه، وربما كان السبب في هذا الخطأ هو ما كتب في نفس الورقة بخط مغربي قديم: «كان (كذا) هذه النسخة خط المؤلف، ظهر لي ذلك لما عرضت عليها نسخة أخرى عتيقة، والله أعلم».

وتتفق هذه النسخة مع النسخة السليمانية (س) في كثير من الزوائد، لكنها تتميز بالحواشي والتعليقات، وفي بعض الأماكن الاعتراضات العلمية على المؤلف، وقد أثبت في قسم التحقيق كل ذلك.

##### ٥ - النسخة الأزهرية: رمزها (ز)

وهي مصورة من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم (٤٤٧٠ / ٦٥) وعدد أوراقها (٣٨٧) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٢٥ سطراً) كتبت سنة (٨٩٥ هـ)، وخطها نسخ جميل.

وهي نسخة مقابلة ومصححة تتميز بضبط بعض الأعلام والكلمات

الغريبة، وتوضيح لبعض الأماكن، وعليها حواشي بعضها من كلام المؤلف نفسه.  
جاء على ورقة غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، لشيخ الإسلام،  
مفتي العلماء الأعلام خاتمة مجتهدى الأنام، شمس الملة والدين محمد بن محمد  
الجزري الشافعي أيد الله ظلال إفادته على المسلمين، آمين آمين».  
وتحت هذا العنوان: «سعا (كذا) في تكملة هذا الكتاب مغیره (كذا)  
عبدالوهاب الأزهرى الحنفى مذهباً، والسليمانى بلدّاً، والأزهري علماً، غفر الله  
له ولن علمه، وجزاهما الله خير الجزاء، آمين، آمين آمين».  
ثم تحته: «وقف لله تعالى بخزانة الشيخ أحمد الدمنهورى بحارة البشاشة في  
الأزهر الأنور».

وديباجة هذه النسخة: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وصحبه وسلم، وبه نستعين: قال مولانا الإمام، شيخ الإسلام، مفتي  
العلماء الأعلام، خاتمة مجتهدى الأنام، افتخار الأئمة، ناصر الأمة، أستاذ  
المحدثين، شمس الملة والدين محمد بن محمد الجزري الشافعي، أيد الله ظلال  
إفادته على المسلمين: الحمد لله الذي أنزل القرآن...».

ويلاحظ هنا التشابه التام بين هذه الديباجة وديباجة النسخة (م).

وجاء في نهايتها: «وافق الفراغ من نسخه في الحادي والعشرين من شهر  
شوال المبارك عام (٨٩٥ هـ) على يد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد الشهير  
بالمرستاني، المكنى بأبي الطيب، تاب الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع

المسلمين، آمين، آمين آمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، بلغ مقابلة على النسخة التي نقل منها بحسب الطاقة».

ثم تحته: «فائدة: وجد في ذخائر الإسكندر صحيفة مكتوبة باليانونية (كذا) فسّرت بالعربية: الفلك أدور،... ثم ذكر فائدة طويلة، وختمها بيتين من الشعر هما:

وأحسن ما يولى الجميل إذا أتى      إلى أهله من أهله في أوانه  
وما كل وقت يدرك المرء نعمة      يقلدها إخوانه في زمانه  
تمّ والله الموفق».

وانفردت هذه النسخة بذكرها ما بيّض له المؤلف وهو ستّ ورقات - ما بين باب (إفراد القراءات) و(سورة البقرة) مع أنه كتب في حاشيتها عند هذا المكان: «هذه الرواية مبيّض لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة».

ويلاحظ أيضاً في هذه النسخة أنها من ق ٢١/ب إلى نهاية الورقة (٣٢/أ) كتب بخط مغاير جداً لخط جميع المخطوط وكتب في أعلى ورقة (٣٢/ب): ناقص عدة كراريس، فلعل ما كتب في ورقة الغلاف (سعي في تكملة هذا الكتاب) هو المراد في هذين الموضعين، والله أعلم.

٦ - نسخة تشستريتي (الثانية): ورمزها (ت)

وهي مصورة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم

(٤٧٣٧ ف) وعدد أوراقها (٣٦٨) في كل ورقة وجهان، وفي كل وجه (٣١) سطراً) تبدأ ب: «قال الشيخ الإمام العالم المقرئ، المحقق الفاضل، فريد دهره، ووحيد عصره، أبي (كذا) الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله ورضي عنه: الحمد لله الذي أنزل القرآن».

وتنتهي ب: «...وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وهاديننا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

«وكان الفراغ من نسخه في يوم الجمعة المبارك بعد صلاة العصر حادي عشرين شهر ربيع الآخرة من شهور سنة إحدى وستين وثمان مائة، وكتبه لنفسه بيده الفانية أضعف عبيد الله تعالى وأحوجهم إلى رحمته وغفرانه، المذنب المستغفر عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي أصلاً الخليلي مولداً ومنشأً غفر الله له ولوالديه ولمشايعه ولمن نظر فيه ودعا لكاتبه بالتوبة والمغفرة ولجميع المسلمين أجمعين، آمين، آمين، آمين،....».

وجاء على غلافها: «كتاب النشر في القراءات العشر، تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره، رحلة الطالبين، وإمام المحققين، أبي الخير شمس الملة والدين محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي، تغمده الله برحمته ورضوانه، وأسكنه بحبوة جنانه بكمه وكرمه آمين، آمين آمين».

ثم هناك حواش وتعليقات مختلفة محيطية بالعنوان من جميع النواحي.

## المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب

يلزم المنهج العلمي في التحقيق الأكاديمي الطالب بإفراد مبحث يبيّن فيه ما اتّضح له أثناء البحث من مسائل تراءى له فيها أن صاحب الكتاب خالف فيها منهجه؛ إمّا سهواً وإمّا غلطاً، وإمّا اختياراً منه لمخالفة ما هو مشهور في تلك المسائل؛ إمّا اجتهداً وإمّا ترجيحاً متّبِعاً فيه غيره، وعنونوا هذا المبحث بـ (المآخذ) أو (الملاحظات)؛ قصدهم بذلك معرفة مجهود الباحث ومدى جده وخدمته، بل وفهمه للكتاب الذي هو بصدد تحقيقه ودراسته.

ومن هذا المنطلق جعل هذا المبحث، ولولاه لما سمحت نفسي بالتعقّب على المؤلّف وغيره من أئمة القراءات؛ لا لاعتقادي بعصمتهم - حاش وكلا - ولكن اتّهاماً لنفسي واعترافاً بجهلي، وقلة - بل عدم - بضاعتي، وعلم الله أنّي: لم أقصد بها مباهاة فأذكرها، ولا أردت السمعة فأسمّيها، فالمراد ربنا جل وجهه، وهو العون فيها، والمليّ بالمجازاة عليها، وما كان لله فسيبدو<sup>(١)</sup>.

وكثيراً ما يوقظني من غمرة الفرح بوجود ملاحظة على المؤلّف عبارة لأحد العلماء؛ وهو صادق فيها وهي: (لا ينبغي الاعتراض على الشيوخ لمن هو في سنّ الشّباب)<sup>(٢)</sup>، ولكنّ عذري أنّي اعترضت على الشيخ بكلام الشيوخ.

وليعلم الناظر في هذه المآخذ أنها قد تسلم للباحث وقد لا تُسلم، ومهما يكن

(١) ما بين القوسين استعرفته من كلام للإمام ابن حزم رحمه الله نقلاً من نفح الطيب: ١٧٧/٣.

(٢) عبارة قيّمة -عندي- قرأتها في حاشية كتاب لابن العربي، وليس فيها تسمية قائلها، لكنها تنبئ عن فضله وأدبه مع العلماء وإن زلّوا كما هو الظنّ بطلبة العلم. انظر: العواصم من القواصم: ٧٩ حاشية (٨).



فهي لا تمسّ ولا تقلّل من شأن المؤلّف أو المؤلّف، والله من وراء القصد، وهذا بيان لهذه الملاحظات.

أولاً: الكلمات القرآنية: لا يشك أحد في حفظ المؤلّف للقرآن الكريم، بل وإتقانه له، ومع ذلك؛ أبى الله إلا أن يبدو من المؤلّف السهو في عدة مواضع من كتابه؛ واحدة منها تعدّ سهواً أو وهماً منه، والأخرى لا أعرف ماذا أسميها، حيث إنها ليست ألفاظاً قرآنية ألبتة، وهذا بيانها:

١ - جاء في جميع النسخ الخطية قول المؤلّف: «... إلى قوله تعالى: ﴿وَيُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾ من سورة النحل<sup>(١)</sup> وهذا خطأ صوابه ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] بدل (للمحسنين).

٢ - عند كلامه على ضم الهاء وكسرها من ضمير التثنية والجمع إذا وقعت بعد ياء ساكنة، قال: (نحو... وإليهما)<sup>(٢)</sup>، وهذا اللفظ ليس في القرآن الكريم، والله أعلم.

٣ - عند الكلام على الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك، ومفتوح بعد فتح ذكر أمثلة منها: (سألت)<sup>(٣)</sup> وهذه الكلمة بهذا اللفظ ليست في القرآن الكريم.

٤ - عند الكلام على الحرفين المتجانسين وأولهما ساكن ذكر أمثلة ومنها: «هل رأيتم»<sup>(٤)</sup> وليس في القرآن الكريم راء بعد لام هل.

(١) أمّا مجيئها على الصواب في المطبوع فهو من صنيع المسؤول عن الطبع.

(٢) انظر: ٦٨٧، والعجب أن هذا الخطأ وقع فيه أئمة قبله كاللداني وأبي العز، انظر: مفردة يعقوب لللداني:

١٥، الإرشاد: ٢٠٣، الكفاية الكبرى: ٢٢٠.

(٣) انظر ص: ١١٢٩.

(٤) انظر: ١١٨٢.

٥- قال:.. ونحو: «ولقد آتيناهم»، وهذا في جميع النسخ الخطية، وهو خطأ، ليس في القرآن هذه الكلمة، وكتابتها على الصواب في المطبوع هو من صنع المصحح، والله أعلم.

هذا؛ وإن كان الباحث لا يجد العذر للمؤلف في الكلمة الثانية- أعني إليهما- فالعذر له في الأخيرتين بأن مقصوده في التمثيل بها اللغة لا القراءة، والله أعلم.

ثانياً: الحديث الشريف: ذكر المؤلف عدة أحاديث؛ مستشهداً بها على قضايا مختلفة، لكن يلاحظ أنه لم يسر على منهج واحد في التعامل معها، فهو وإن كان قد بين درجة كثير منها من حيث «الصحة» و«الحسن» و«الضعف»، إلا أنه سكت عن بيان بعض منها، ويحمل الباحث ملاحظاته كالتالي:

- ١- سكوته عن أحاديث، ولم يعقب عليها بشيء يبين درجتها.<sup>(١)</sup>
- ٢- سكوته عن حديثٍ رواه بسنده إلى النبي ﷺ مكتفياً بالتعقيب عليه بقوله: وكذلك رواه ابن مهدي.<sup>(٢)</sup>
- ٣- تبيينه علة بعض الأحاديث، دون بيان موضع العلة في الحديث، كما في حديث الاستعاذة، حيث نقل عن شيخه أنه (ضعيف ومنقطع)، ولم يبين محل الضعف والانقطاع<sup>(٣)</sup>، وهذا عكس ما فعله في حديث عن الشافعي رحمه الله.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر مثلاً: ٦٥٦.

(٢) انظر: ١٩.

(٣) انظر: ٦٣٤.

(٤) انظر: ٦٣٨.

٤ - حكمه على بعض المتكلم فيهم بكلام أئمة القراءات، لا بكلام أهل الجرح والتعديل<sup>(١)</sup>.

٥ - اكتفاؤه في بعض الأحاديث بعزو تخريجها إلى كتاب ليس من الكتب التسعة<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: علم الأسانيد: علم القراءات علم مبني على الأسانيد، وقد سبق بيان أنها شرط من شروط صحة القراءة، واعتناء المؤلف بهذا الجانب<sup>(٣)</sup>، ومع هذا فإن الباحث يجد مواضع للرأي فيها محل، وهي كالتالي:

أولاً: قبوله طرقاً فيها مقال عنده هو شخصياً، وهذا كما حدث في:

١ - طريق أحمد بن الصقر؛ من قراءة الهذلي عليه، عن أبي القاسم زيد بن أبي بلال عن الداجوني عن هشام<sup>(٤)</sup>، قال المؤلف في ترجمته: «روى القراءة عن زيد ابن أبي بلال فيما ذكره الهذلي، وقراءته على زيد من أبعد البعيد»<sup>(٥)</sup>.

٢ - طريق الحسن بن خشيش؛ نفس التي قبلها، قال في ترجمته: «روى القراءة عرضاً عن زيد بن علي؛ وهو بعيد»<sup>(٦)</sup>.

---

(١) كتنقله عن أبي شامة، لكن يشفع للمؤلف تعقيبه عليه بكلام الإمام أحمد، انظر: ١٠٢٤.

(٢) انظر: ١٣٤.

(٣) انظر: ١٢٩.

(٤) انظر: ٣٦٥.

(٥) غاية النهاية: ٦٣/١.

(٦) غاية النهاية: ٢٢٣/١.

٣- محمد بن يعقوب الأهوازي البغدادي؛ كالتى قبلها، قال في ترجمته: «قرأ على زيد فيما زعم، ولا يصح ذلك»<sup>(١)</sup>.

وقال المؤلف في ترجمة زيد بن أبي بلال عندما ذكر هؤلاء الثلاثة وأن الهذلي ذكر قراءتهم عليه: «وذلك بعيد جداً»<sup>(٢)</sup>.

وذكر أيضاً في ترجمة الهذلي أن لأبي العلاء الهمداني حاشية على أسانيد «الكامل» ردّ فيها الخطأ والوهم إلى الصواب وأنه سكت عن كثير، وكان من بعض ما سكت عنه هؤلاء الثلاثة ولم ينكر عليهم قراءتهم على زيد مع أنها لا تصح، وهذه نصّ عبارة المؤلف أنقلها لدلالاتها على مراد البحث، ولأن بيان المؤلف عن مراده أوضح من بيان غيره عنه، قال رحمه الله: «وقد وقع له -الهذلي- أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك، لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثمّ حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء الحواش على ذلك، ردّ أكثرها إلى الصواب وسكت عن كثير؛ فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على: أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب، وأنهم قرؤوا على زيد بن علي بن أبي بلال، ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته -الهذلي- على أحد<sup>(٣)</sup> من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتاً الحسن بن علي بن الصقر<sup>(٤)</sup>، قرأ عليه لأبي عمرو فقط، ومات

(١) غاية النهاية: ٢ / ٢٨٣.

(٢) غاية النهاية: ١ / ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) تحرفت في غاية النهاية إلى: أحمد، كأنها اسم.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٤٢.

سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة، ولم يدركه الهذلي، وأيضاً فإن هؤلاء الثلاثة لا يعرفون، ولو كانوا قد قرؤوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها؛ لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار. اهـ<sup>(١)</sup>.

يرى القارئ لهذا النص الطويل والمهم استبعاد المؤلف قراءة هؤلاء الثلاثة على زيد؛ بل وقراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد، وهو ما يثير عدة نقاط للبحث:

١ - إذا كان ذلك كذلك فلماذا اختار المؤلف هذه الطرق الثلاثة في «نشره» مع خروجها الصريح عنده عما اشترطه والتزمه؟

٢ - ما هو المعتمد - والحال هذه - في هذه الطرق عند المؤلف؟ هل هو ما في «نشره»؟ أم ما في «غايته»؟

فالخلاف جوهرى جداً؛ لأنه في حالة اعتماد ما في «النشر» فمعنى ذلك أنها طرق صحيحة موصولة ومقروء بها، وأمّا في الحالة الأخرى فالعكس تماماً؛ أي أنها طرق منقطعة الإسناد فلا يقرأ بها لمخالفتها شرطاً من شروط صحة القراءة؛ خاصة عند من يقرأ أو يقرئ بتحريرات «الطَّبِيبَةِ».

إذن: ما هو الحلّ، أو كيف يجمع بين هذين النقيضين؟

بعد بحث المسألة - حسب الجهد - اتّضح أن ما في «النشر» هو المعتمد والمعوّل

(١) غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠ - ٤٠١.

عليه من كلام المؤلف؛ ليس لأنه المتأخر في التأليف، لا ولكن للأسباب الآتية:

١- أن ما ذكره المؤلف في «غايته» لم يأت بصيغة الجزم، بل عبّر فيه المؤلف بصيغة الاستبعاد، مما يعني أن في الأمر فسحة للرأي والنقد، وأن بالإمكان معارضة ذلك، وتوضيح ذلك:

إن استبعاد المؤلف قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد مستدلاً بأن آخر أصحاب زيد موتاً توفي سنة (٤٢٩ هـ) يجاب عنه بـ: إن كان بعيداً فليس مستحيلاً؛ لأنه قد ثبت في الواقع تتلمذ الهذلي على واحد من تلاميذ زيد، وهو الحافظ أبو نعيم<sup>(١)</sup>.

لكن، قد يقال: إن هذا في جانب الحديث لا القراءة؟ ويدفع هذا الاعتراض بأن هذا لمجرد إثبات الإمكانية وعدم بُعد قراءة الهذلي على أحد من أصحاب زيد؛ وعليه فهل من أبعد البعيد أن يكون هؤلاء الثلاثة معاصرين ومشابهين لأبي نعيم، ورزق هو الشهرة وحرموها هم؟

٢- أن الهذلي أدرك (٣٤) أو (٢٧) سنة (على أقل تقدير<sup>(٢)</sup>) من عمر آخر أصحاب زيد وفاة، وقد ثبت أنه -الهذلي- قرأ على أبي العلاء الواسطي سنة (٤٣١ هـ) وهي السنة التي توفي فيها، أي بعد وفاة ابن الصقر بستين غير كاملتين، فليس من البعيد ولا من المستحيل أن يكون هؤلاء الثلاثة من طبقته؛

(١) انظر ترجمته: ٣٥٤.

(٢) وذلك للخلاف في تاريخ مولد الهذلي هل هو سنة (٣٩٥ هـ) أو (٤٠٢ هـ).

بل وأكبر منه سنّاً، ليتجاوز عمرهم في تلك السنة (٩٦) سنة أو غيرها، لكنهم لم يشتهروا، خاصّة وأن سنّ القاضي تحتمل القراءة على زيد نفسه، حيث إنه ولد سنة (٣٤٩ هـ) أي قبل وفاة زيد بـ (٩) سنوات، وهي سنّ في العادة يصحّ معها أخذ القراءة؛ لكن لم أجد من صرح بذلك.

٣- نُصّ في ترجمة الهذلي على أنه (درس الأصول)، وأنّه (يفهم الكلام)<sup>(١)</sup>، والمقصود من هذا حسب ما فهمتُه من هذا الوصف أن للهذلي مشاركة في (الأصول) و(علم الكلام)؛ وهما علمان متعلّقان بشكل كبير على معرفة الألفاظ ودلائلها، إذ أدنى درجات الأصوليّ والمتكلم أن يكون عارفاً بذلك، ويقدر عند أهل هذا العلم من كانت دلائل ألفاظه لا تتفق وألفاظه.

إذ عُرِف هذا، فإن هذا الكلام يقرّر صحّة ما في «النشر» ويؤكد قراءة الهذليّ على هؤلاء الثلاثة، وصحّة قراءتهم على زيد خلافاً للمؤلّف في «غايته» وبيان هذا التقرير<sup>(٢)</sup>:

أنّ الهذليّ صرح بذلك فقال: «وقرأت على ابن حشيش الكوفي، وأحمد بن الصقر، ومحمد بن يعقوب، قالوا كلّهم: قرأنا على زيد...».

فقوله: (قرأت) والتعبير بهذا اللفظ دون غيره من ألفاظ تحمّل القراءة؛ ك: (أخبرني) و(حدّثني) و(كتب إليّ) أو غيرها من الصيغ التي استخدمها الهذلي في

(١) انظر: ٢٠٨.

(٢) الكامل: ق: ١٢١.

«كامله» لبيان كيفية أخذه القراءة أو الطريق من مشايخه لدليل على أن ذلك حصل فعلاً، وليس وهماً ولا عبثاً، فـ (قرأت) لا يفهم منها غير معناها الأساس وهو المتبادر، ولم يجد الباحث مَن (جَرَح) الهذلي بالتدليس.

أمّا القول بأن هؤلاء الثلاثة مجاهيل لا يعرفون، فلا يلزم الهذلي، لأنه قد رآهم، وعرفهم، وقرأ عليهم وأخبروه أنهم قرؤوا على زيد؛ فمن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت للشيء مقدّم على النافي.

نعم، قد يقدر عدم معرفتهم عند العلماء في طرقهم، وهذا من باب الورع والاحتياط، وليس الهذلي بمنفرد في ذلك، فهناك طرق اكتفى المؤلف في توثيقها ومعرفتها بشخص واحد، وهناك من عرف حاله ووصف بعدم الحفظ والإتقان، ومع ذلك قبلت طرقه كما سيأتي.

وخلاصة القول في هذا: أنّ الباحث يرى أن هذه الطرق الثلاث طرق معتمدة صحيحة بدليل اختيار المؤلف لها، فلا بدّ وأن يكون قد وقف على ما يرجح ما أثبتته في «النشر» وإلا لم يعتمدوها، لكن لم يقف الباحث على هذا المرجح، فلربّما يأتي مع الأيام، والله أعلم.

ثانياً: ذكر المؤلف في طريق الأزرق أن عمر بن عراك قرأ على ابن هلال، وهذا سهو منه رحمه الله، أو سقط من النساخ، حيث إن بينهما رجلاً وهو حمدان ابن عون، وقد ذكر المؤلف الصواب في طريق أخرى<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ص: ٢٧٧.



ثالثاً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري أن أبا الكرم قرأ على ابن زلال، وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن أبا الكرم قرأ على عبد السيّد بن عتاب الذي قرأ على ابن زلال.<sup>(١)</sup>

رابعاً: ذكر في موضعين من كتابه أن الشريف موسى المعدّل صاحب «الروضة» قرأ على أبي عليّ الحسن بن سليمان الأنطاكي، عن ابن بدهن<sup>(٢)</sup>.

وهذا سهو منه رحمه الله، صوابه أن المعدّل قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد الذي ذكرته في سبعة طرق في «الروضة» للمعدّل وليس فيها إسناد واحد: المعدّل عن الأنطاكي مباشرة.

والعجب أن المؤلف ذكر في «غايته» في ترجمة (المعدّل) أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة (الأنطاكي) ذكر أن (المعدّل) وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئاً عن (المعدّل).

وهذا كله سهو أو خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن «الروضة» ولعل سبب هذا كله عائد إلى النسخة التي اعتمدها المؤلف من «روضة» المعدّل<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

خامساً: ذكر في رواية ابن وردان من طريق الفضل أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، وهذا لا يصحّ ولعله من النسخ؛ إذ الصواب أن ابن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر ص: ٣٨٠.

(٢) انظر ص: ٣٢٩، ٦٩٩.

(٣) انظر في غاية النهاية: ٨٩/١ و ٢١٥، ٣١٩/٢.

(٤) انظر ص: ٤٦٧ وغاية النهاية: ٣٥٦/١ و ٣٥٧.

سادساً: ذكر طريقاً في رواية البزي، وهي طريق النهرواني عن النقاش، وأسندها إلى «الروضة» للملكي، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره<sup>(١)</sup>.

سابعاً: نسب إلى «التبصرة» لمكي طريقين، وبالرجوع إليها وجد أنها تخالف ما ذكره، ثم اتضح للباحث أن هذين الطريقين أدائيان لمكي، ومذكوران كما عند المؤلف، لكن في كتاب «الإقناع» لابن الباذر<sup>(٢)</sup>.

ثامناً: ذكر في رواية ابن ذكوان من طريق ابن الأخرم قراءة الهذلي على أبي الفضل الرازي، لكن لم يبين قراءة الرازي على مَنْ كانت، والصواب أنها على الداراني<sup>(٣)</sup>.

تاسعاً: ذكر طريقين باسمين مختلفين وهما في الحقيقة طريق واحدة، وذلك في رواية ابن ذكوان طريق السلمي عن ابن الأخرم، ثم قال: طريق الجُبْنِي عن ابن الأخرم، والحقيقة أن (السلمي) هو نفسه (الجُبْنِي)<sup>(٤)</sup>.

عاشراً: ذكر في رواية ابن جهاز أن ابن بهرام قرأ على الدوري، والصواب أنه ابن النِّفَّاح وليس ابن بهرام<sup>(٥)</sup>.

- كثيراً ما يذكر الحافظ في «النشر» أن فلاناً - من أصحاب الكتب - انفرد

(١) انظر ص: ٣٠٣.

(٢) انظر ص: ٣٧٤، ٤٥٣.

(٣) انظر ص: ٣٧٣-٣٧٤.

(٤) انظر ص: ٣٧٥-٣٧٦، وقد دُكر هذا أيضاً عند الكلام على كتاب «الكامل».

(٥) انظر ص: ٤٧٣.

بوجه من الأوجه أو قراءة من القراءات، عن بعض الرواة أو القُراء، وبعد البحث والتقصي يتضح عكس ذلك.

- قال انفرد أبو العلاء عن ورش من طريق الأصبهاني بإدغام ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [مرد: ٤٢]، والصواب أن أبا العلاء لم ينفرد بذلك، بل ذكر ذلك عن ورش من نفس الطريق كُلُّ من ابن سوار في كتابه «المستنير» وأبي الكرم الشهرزوري في كتابه «المصباح».

- ذكّره في بعض الأحيان أن فلاناً - من أصحاب الكتب - لم يذكر وجهاً من الأوجه أو قراءة ما، وبالرجوع إلى الكتاب نفسه يوجد عكس ما ذكر المؤلف، مثلاً: ذكر في «النشر» أن أبا العلاء لم يُعَوَّل على الرُّوم والإشهام في إدغام المتقاربين ولم يذكرهما ألبتة. والصواب عكس ذلك، فأبو العلاء قد صرّح في «غايته»<sup>(١)</sup> بذلك فقال: «وكان - أبو عمرو - يُشير إلى حركة المدغم إذا كانت ضمة أو كسرة».

ومعلوم أن الإشارة في مصطلح القُراء وأهل القراءات يقصدون به الرُّوم والإشهام.

- أحياناً ينسب سنداً إلى رواية ما من كتاب ما، وعند التحقيق يتضح عكس ذلك، مثلاً: ذكر - ابن الجزري - في رواية خلف من كتاب «الكافي» لابن شريح و«العنوان» لأبي الطاهر: أن السامري قرأ على ابن مقسّم عن إدريس عن خلف.

وبالرجوع إلى أسانيد الكتّابين نجد أنّ في السند الذي في «النشر» خلطاً، صوابه: السامري عن الرّقي عن إدريس.

- ذكر في «النشر»<sup>(١)</sup> القصر عن يعقوب من مفردة ابن الفحام، بينما ظاهر كلام ابن الفحام يدل على التوسط لا القصر.

قال الأزميري في «بدائع البرهان»: «رأيت في مفردة ابن الفحام أنّه قال: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نسيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المد والقصر ولم يذكر شيئاً.

فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نسيط، وذكر لأبي نسيط التوسط في المنفصل والمتصل كقراءة الكسائي، فظهر أنّ مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المد المتوسط في الضربين». (مخطوط غير مرقم).

قال في «النشر»<sup>(٢)</sup> في بحث ﴿رَاءَكَ﴾ [الأنبياء: ٣٦] ونحوه: «أمال الراء والهمزة جميعاً عن ابن ذكوان المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» وأبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواء...، وفتح الراء وأمال الهمزة لجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العز وأبو العلاء عنه سواء. وذكر الداني في «التيسير» و«جامع البيان» فتحهما للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحهما للأخفش وإمالتهما للصوري، ولم يذكر فتح

(١) ٣٢٢/١.

(٢) ١ انظر: النشر: ٤٦/٢.

الراء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العز في «إرشاده» فتحهما للأخفش وزيد عن الرمي وفتح الراء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرمي».

فما ذكره في «النشر» يخالف ما هو مذكور في هذه الكتب، وقد نبه على ذلك يوسف زاده الذي قال: «ما في «النشر» يخالف ما في «التيسير» فلعلّه سهو من الناسخ أو من ابن الجزري». <sup>(١)</sup>، والأزميري الذي استدرك على «النشر» مخالفته لما في «جامع البيان» و«غاية» أبي العلاء، و«إرشاد» أبي العز، إضافة «للتيسير» <sup>(٢)</sup>.

- التعارض في بعض عبارات المؤلف: مثلاً: قال: «لم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دَوْلَة﴾ [الحشر: ٧]»، مع أنّه قرأ بالتذكير والنصب، الذي هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام.

ومحل التعارض أنّه قال بعد ذلك: «وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد وابن سوار وابن فارس - وعدّد كثيراً من الأئمة - عن هشام سواه».

فقوله: (عن هشام) يعني من جميع طرقه، فيدخل فيهم الحلواني، والله أعلم.

رابعاً: الأعلام: قد وقع السهو في مواضع قليلة جداً، تكاد لا تذكر، ولكن أمانة للعلم وتتميّحاً للبحث يشار إليها هنا، وهذا السهو يتمثل في:

(١) انظر: الاختلاف في وجوه الاختلاف ص ١٣١.

(٢) انظر: بدائع البرهان: ق ٤١٩ مخطوط.

- ١ - قال في رواية خلّاد من طريق ابن الهيثم أن الشذائي والشنبوذي والسامري قرؤوا على أبي بكر بن شنبوذ. والصواب أنه: أبو الحسن<sup>(١)</sup>.
- ٢ - قال في إسناده لكتاب «التيسير» للداني: «...أبو العباس الحصار.» وعند الرجوع إلى كتب التراجم وجد أن كنيته هي: أبو جعفر<sup>(٢)</sup>.
- وأيضاً في إسناده آخر لنفس الكتاب قال: «...أحمد بن عبد الله بن موسى.» وفي التراجم أنه: أحمد بن عبد الملك<sup>(٣)</sup>.
- ٣ - قال في نهاية قراءة حمزة: «وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة كما تقدم في رواية البزي»<sup>(٤)</sup>.
- وهذا وهمٌ منه رحمه الله، فإن الذي تقدم في رواية البزي هو: أحمد بن صالح ابن عمر، أما هذا الذي في قراءة الكسائي فهو: أحمد بن عبيد الله بن حمدان، وقد ترجم المؤلف لكل منهما، والله أعلم.
- ٤ - قال في ياءات الزوائد: «...إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني عن العثماني أيضاً».
- فقد يظنّ القارئ أنّها شخصان، بينما هما شخص واحد فأبو مروان هو العثماني نفسه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص: ٤٣٢.

(٢) انظر ص: ١٦٢.

(٣) انظر ص: ١٦٥.

(٤) انظر ص: ٤٤٧.

(٥) انظر ص: ١٥٥٨.

٥ - ذكر عن وفاة عبيد بن الصباح أنها سنة (٢٣٥ هـ)، بينما نقل في «غايته» عن ابن البخاري أنها سنة (٢١٩ هـ)<sup>(١)</sup>.

٦ - ذكر أن ابن مامويه هو: «أحمد بن محمد»، وكذا ذكر في «غايته» بينما ذكر ابن عساكر أنه (محمد بن بشر)<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

خامساً: الشعر: الشعر هو ديوان العرب، الذي يلجأ إليه العلماء لتفسير ما غُرب عليهم من ألفاظ القرآن الكريم، وهو من العلوم المساعدة والمهمة لبيان وجلاء ما غمض من أساليب القرآن الكريم، اهتم به المفسرون واللغويون والنحويون فأكثرُوا منه.

أما أهل القراءات فاهتموا به للدلالة على صحة القراءات التي أنكرها غيرهم من حيث اللغة والأسلوب العربي، وكان المؤلف رحمه الله ممن أعطى هذا الجانب جزءاً من الاهتمام، ولم يُجَلِّ كتابه منه، ولكن لم يسلم منهجه في هذا من تسجيل بعض الملحوظات:

١ - ذكر شطر بيت مستشهداً به على مسألة لغوية، وتوجيهاً لقراءة ﴿أَوَلَمْ يَلْمِزْ﴾ [النساء: ٤٣]، فقال: ومنه قول الشاعر:

وَأَلْمَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ طَلَبُ الْغَنَّا

وقد ذُكِرَ في التحقيق أن قائل البيت إمّا بشار بن برد أو أبو بكر الخياط،

(١) انظر ص: ٤٢٠.

(٢) انظر: ٣٦٧، و: غاية النهاية: ١/ ١٢٨، تاريخ دمشق: ٥٢/ ١٥٠-١٥١.

وكلاهما مولّد، ليس ممن يحتجّ بشعره عند العلماء، وإنما يُذكر للتمثيل لا الاستشهاد.<sup>(١)</sup>

٢- لم يلتزم المؤلّف بتحديد محلّ الشاهد من البيت، خاصة وأن بعضها يستشهد به العلماء على أكثر من قضية<sup>(٢)</sup>.

سادساً: النقل: هذا الكتاب - أعني «النشر» - مليء بالنقل من مصادر شتى، وكتب متنوعة، أتى بها المؤلّف استشهاداً أو استدراكاً أو تعليلاً لما يذهب إليه، يسجل الباحث ملحوظاته كالتالي:

١- النقل عن مصادر دون تصريح بها، وهذا الملحظ جداً مهم؛ لأن سكوت المؤلّف عن ذلك يوهم أن الكلام له، بينما هو في الحقيقة لغيره، ولو لم يكن فيه إلا هذا لكفى؛ لأن الأفكار العلمية حق لصاحبها يجب إسنادها إليه أمانة للعلم وحفظاً للحقوق، خاصة إذا كانت هذه الآراء والأفكار في مجال

(١) قسّم العلماء الشعراء على طبقات أربع:

الأولى: الشعراء الجاهليون، كأمري القيس والأعشى.

الثانية: الشعراء المخضرمون؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولّدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم كبشار وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، أمّا

الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وللعلماء في ذلك تفصيل يرجع إليه في محله. والله أعلم.

انظر: العمدة: ١/ ٥٦-٧٣، الاقتراح: ٢٦-٢٨، الخزائن: ١/ ٥-٨.

(٢) انظر ص: ٩٩٩.



الترجيح والتصحيح، فهناك نصوص نسبت إلى المؤلف مع أنها ليست له، وإنما قد سبقه إليها غيره.

قد يقال اعتراضاً على هذا: سبق غيره إليها لا يقدر في أنها للمؤلف عندما يختارها؛ فالجواب: هذا صحيح لكن كان عليه أن يصيغها بأسلوبه، أمّا أن يذكرها وينقلها حرفياً وينسبها إلى نفسه فهذا ما لا يصح.

مثال ذلك: المواضع الكثيرة التي نقلها عن المألقي ولم يشر إليها<sup>(١)</sup>.

٢- النقل عن مصادر بواسطة، مع توفر الأصل عنده؛ وهذا تكرر منه.

أ- فقد نقل عن مكّي بواسطة أبي شامة عند مسألة ﴿كُنِّيَّةٌ ۝ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] ولم يصرح بأنه بواسطة، والذي دلّ على ذلك هو اتفاق عبارة المؤلف تماماً مع عبارة أبي شامة، واختلافهما مع عبارة مكّي، مع أنها صرحا بأن الكلام لمكّي.<sup>(٢)</sup>

ب- نقل عن «الكتاب» لسيبويه بواسطة «ارتشاف الضرب» لأبي حيان، ولم يصرح.<sup>(٣)</sup>

ج- نقل نصّاً عن الكواشي في تفسيره ونسبه إليه، مع أن النصّ بحروفه لمكّي، وقد أشار إليه أيضاً الكواشي نفسه.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر ص: ٣٢٠.

(٢) انظر ص: ٩٨٢-٩٨٣.

(٣) انظر ص: ١٠٥٢.

(٤) انظر ص: ١٢٨.

٣- نسبة بعض النقول إلى بعض الأشخاص دون الكتب، مما يشتت ذهن الباحث في أي مصدر هو، خاصة إذا كان للشخص أكثر من كتاب.<sup>(١)</sup>

٤- النقل -في الترجيح- عن كتب ليست من مصادره في الطرق، وترك التي من مصادره.

وهذا كما فعل في عدة مواضع من اعتماد «المبسوط» لابن مهران، مع أنه لم يأخذ منه أي طريق، ويترك «الغاية» وهي من مصادره في الطرق.

وكما فعل أيضاً عن كتاب «يعقوب» لابن شريح، مع أنه لم يذكره في مصادره ولم يأخذ منه أي طريق.<sup>(٢)</sup>

٥- الإيهام في النقل: كأن يقول: (قال بعضهم) ولم يبين هذا الـ (بعض) من هو؟، وقد وفق الباحث -بحمد الله- في معرفة شيء من ذلك.<sup>(٣)</sup>

٦- لم يعط أحياناً إشارة إلى نهاية الكلام المنقول، مما يجعل القارئ لا يميز كلام المؤلف من غيره.<sup>(٤)</sup>

هذا ما استطاع الباحث تسجيله في هذا المبحث. والله من وراء القصد.

(١) انظر ص: ٣٤٥.

(٢) انظر ص: ٨٠٣.

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) انظر ص: ١٠٩٠.

## المطلب الثامن: بيان منهج التحقيق

اتبعت المنهج التالي:

١ - اعتمدت نسخة (س) هي الأساس في العمل، وذلك بعد أن قابلتها مع جميع النسخ الخطية التي توفرت لي، لكن إذا كان فيها - س - خطأ أو تحريف أو تصحيف؛ وانفردت به، فإني أثبت الصواب في المتن، وأكتب ما فيها في الحاشية وأشير إلى ذلك، وأما إذا وافقتها إحدى النسخ خاصة (ظ) و(م) فأجعل الموافقة في المتن، أي أني لم أتقيد بـ (س) مطلقاً، بل حاولت إخراج نص صحيح متفق عليه بين جميع النسخ أو أكثرها.

٢ - إذا كان هناك اختلاف بين (س) والنسخ الأخرى من حيث الكلمات والعبارات التي لا تؤدي إلى اختلاف مهم في النتائج والأحكام فإني أبقى ما في (س)، ولا أدرج تلك الاختلافات في الحاشية لعدم أهمية ذلك.

٣ - لم أُشير إلى الاختلاف في عبارات التنزيه لله تعالى، والصلاة والسلام على النبي ﷺ، والترضي والترحّم.

٤ - جعلت ما سقط، سواء من المطبوع أو المخطوط بين نجمتين هكذا \*\* وأشرت إلى ذلك في الحاشية.

٥ - التزمت -غالباً- بالرسم العثماني إلا في بعض الكلمات، التي قيّدت

بقراءة ما.

٦- عزوت الكلمات القرآنية إلى سورها، وذكرت أرقامها في السورة، بين معقوفتين؛ إلا إذا كان المؤلف ذكر اسم السورة في النص، فإني أكتفي بالرقم بين معقوفتين.

٧- خرّجت الأحاديث والآثار التي ذكرها المؤلف، وعزوتها إلى مصادرها، لكن إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فأكتفي به، وفي غير ذلك أكتفي بذكر ثلاثة أو أربعة مصادر فقط.

٨- شرحت بعض (الغريب) وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية الموثوق بها، واعتمدت في الغالب على «تاج العروس»؛ لتأخره وكثرة استدراكاته على السابقين.

٩- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، وهم كثيرون جداً، حيث زاد عددهم على (٩٦٠)<sup>(١)</sup> تسعمائة وستين علماً، وفاتني قليل منهم، لا يتجاوز عدد (٢٠) عشرين علماً، إما لأنني لم أجد لهم ترجمة فيما رجعت إليه من مصادر، وإما لعدم تأكدي من أنهم هم المعنيون عند المؤلف.

وذكرت في الترجمة - باختصار - ما يعرف بالعلم، من اسم أبيه وجده، وشيخ أو شيخين وتلميذ أو تلميذين، والإشارة إلى أن له تأليفاً، وذكر سنة وفاته.

١٠- اتبعت في ذكر المصادر في الحاشية الترتيب الزمني، وكثيراً ما أكتفي

(١) هذا العدد يشمل نطاق أطروحة الباحث للدكتوراه، وليس الكتاب كله (المجمع).

باختصار اسم المصدر، أو بذكره أول اسمه مضافاً إلى مؤلفه، فمثلاً في مصدر مثل: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، و«طبقات النحاة» للزبيدي، أقول: «طبقات» السبكي، أو «طبقات» الزبيدي، وفي مصدر مثل «طبقات المفسرين» للسيوطي والداودي، أكتفي في القول بـ «طبقات المفسرين»، ولا أذكر اسم المؤلف مكتفياً بذكر الجزء والصفحة؛ لأن من المعلوم أن كتاب السيوطي هو في مجلد واحد، وكتاب الداودي هو في مجلدين فإذا كان بعد اسم الكتاب رقم للجزء فيعرف أن المراد هو «طبقات المفسرين» للداودي.

١١ - أثبت في حاشية المتن، من الجهة اليسرى رقمي جزء وصفحات (المطبوع)، حسب طبعة دار الكتب العلمية، بعناية الشيخ الضباع، وذلك لعدم إمكانية الإحالة على النسخ الخطية، حيث إنني لم أجعل واحدة منها نسخة (أصلاً) بالمعنى المتبادر، فمثلاً: «...والجرمي / والفراء...». ١٩٩ / ١.

يعني أن كلمة (والفراء) هي أول كلمة من الصفحة (١٩٩) من الجزء الأول، وهكذا.

١٢ - أرجعت بعض النصوص إلى أصحابها ممن لم يصرح المؤلف بالنقل عنهم.

١٣ - بينت حالة بعض النصوص التي نقلها المؤلف، هل هي من المصادر المذكورة مباشرة أم أن المؤلف نقلها بواسطة.

١٤ - عملت فهارس علمية، تعين الباحث والناظر في هذا البحث، وهي كالتالي:

١ - فهرس الآيات والكلمات القرآنية.

٢ - فهرس القراءات الشاذة.

٣ - فهرس الانفرادات.

٤ - فهرس الأحاديث.

٥ - فهرس الآثار.

٦ - فهرس اختيارات المؤلف.

٧ - فهرس مسائل التفسير.

٨ - فهرس المسائل الفقهية.

٩ - فهرس المسائل النحوية.

١٠ - فهرس المسائل اللغوية.

١١ - فهرس الأشعار.

١٢ - فهرس الألفاظ الغريبة.

١٣ - فهرس الأقوال.

١٤ - فهرس الأعلام.

١٥ - فهرس الأماكن والبلدان.

١٦ - فهرس الأمم والطوائف.

١٧ - فهرس مصادر المؤلف.

١٨ - فهرس المصادر والمراجع.

١٩ - فهرس الموضوعات.

فَهْرَسُ مَوْضُوعَاتِ  
المجلد الأول





## فهرس موضوعات المجلد الأول

الصفحة	الموضوع
	قسم الدراسة
١	كلمة معالي الوزير
٥	كلمة الأمين العام
٣	شكر
٥	مقدمة
٧	أسباب اختيار الموضوع
٨	مكانة كتاب النشر
١٩	خطة البحث
٢٥	التمهيد
٢٥	المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان
٢٧	المطلب الأول: الحياة السياسية
٣١	المطلب الثاني: الحياة العلمية
٣٣	المبحث الثاني: حياة ابن الجزري - باختصار - وفيه أحد عشر مطلباً
٣٥	المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.
٣٦	المطلب الثاني: نشأته
٣٧	المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم
٣٨	المطلب الرابع: رحلاته
٤٦	المطلب الخامس: شيوخه
٤٧	القسم الأول: شيوخه في القراءات

الصفحة	الموضوع
٨٠	القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى
٨٣	المطلب السادس: تلاميذه
٩٠	المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي
٩٢	المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٩٤	المطلب التاسع: وظائفه
٩٩	المطلب العاشر: آثاره
١٠٩	المطلب الحادي عشر: وفاته
١١١	الفصل الأول: دراسة منهج كتاب «النشر»
١١٣	التمهيد: وفيه النقاط التالية
١١٣	الأولى: تحقيق اسم الكتاب
١١٤	الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
١١٥	الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه
١١٦	المباحث: على النحو التالي
١١٦	المبحث الأول: منهجه في شروط صحة القراءة
١٢٥	المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث
١٢٩	المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد
١٣٤	المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة
١٣٩	المبحث الخامس: منهجه في التجويد
١٤٣	المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات
١٥٢	المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني
١٦٤	المبحث الثامن: منهجه في التحريرات

الصفحة	الموضوع
١٧٧	المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات
١٨٤	المبحث العاشر: منهجه في أفراد القراءات وجمعها
١٨٩	المبحث الحادي عشر: اختياراته
١٩٢	المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء
١٩٢	المطلب الأول: في سبب وروده
١٩٣	المطلب الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته
١٩٥	المطلب الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به
١٩٥	المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول النشر
١٩٩	المبحث الرابع عشر: المسائل التي في «الطيبة» وليست في «النشر» وبالعكس
٢٠٥	الفصل الثاني: دراسة الموارد
٢٠٥	المبحث الأول الموارد الأصيلة في القراءات
٢٠٧	القسم الأول: كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق
٢٩٣	القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني: وفيه مطلبان:
٢٩٤	المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها
٣٤٣	المطلب الثاني: كتب التفسير وفضائل القرآن
٣٥١	المبحث الثاني: موارد النشر من غير كتب القراءات، وفيه ثمانية مطالب
٣٥٢	المطلب الأول: كتب الحديث وعلومه
٣٦٥	المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق
٣٧٥	المطلب الثالث: كتب اللغة وعلومها
٣٨٥	المطلب الرابع: كتب السيرة والتراجم
٣٩١	المطلب الخامس: المصادر النقلية

الموضوع	الصفحة
المطلب السادس: نسخ الكتاب	٣٩٥
المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب	٤٠٦
المطلب الثامن: بيان منهج التحقيق	٤٢٥

انتهى المجلد الأول

ويليه المجلد الثاني، وأوله: مقدمة الكتاب



إِنَّ وَزَرَ الشُّؤْزِ لَا يَسْلَامِيْزُ وَالْأَوْقِفُ وَالْكَعْوَةُ وَالْإِشْنَانُ

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذيسرها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القرآن العشر

تسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق

بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطِبَائِعِ الْمُصَحَّفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وَزَارَةِ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْفَقِ

وَأُلْكَ عَجُوزَةِ الْإِزْشَادِ

عَام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

[www.qurancomplex.gov.sa](http://www.qurancomplex.gov.sa)  
[contact@qurancomplex.gov.sa](mailto:contact@qurancomplex.gov.sa)





المشكاة الفهرست للسيد محمد باقر  
وراء الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
بمجمع الديار العامة والمطبعة والنشر  
الأمانة العامة  
الشؤون العلمية

# النشأة في القراء العشرة

للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن أبي حمزة

(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشافعي

المجلد الثاني



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشر في القراء العشرة

لِلْحَافِظِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزْرِيِّ

(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السَّالِمُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ الشَّنْقِيطِي

المجلد الثاني

ح) مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة ، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٤٦٤ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٦٦-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٢)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان

١٤٣٥/٧٠٢٧

ديوي ٢٢٨ ، ٣

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٢-٦٦-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٢)



9 786038 148662

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### رب يسر وأعن يا كريم

قال الشيخ الإمام شيخ مشايخ الإسلام، خاتمة مجتهدي الأنام، بَقِيَّةُ محققِي الأئمة الأعلام، أبو الخير شمس الملة والشرعية والدين، مفيد الطالبين، مرشد السالكين، محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه: <sup>(١)</sup>

الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامه ويسره، وسَهَّلَ <sup>(٢)</sup> نشره لمن رامه وقدَّره، ووفق للقيام به من اختاره وبَصَّرَه، وأقام لحفظه خيرته من بريته الخيرة، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة مقررَّ بها بأنها للنجاة <sup>(٣)</sup> مقررَّة، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، القائل: «إنَّ الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة» <sup>(٤)</sup>، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الذين جمعوا القرآن في صدورهم السليمة، وصُحِفَهِ المطهَّرة، وسلَّم وشَرَّفَ وكرَّم.

ورضي الله تعالى عن أئمة القراءة <sup>(٥)</sup> المهرة، خصوصاً القراء العشرة، الذين

(١) هذه الديباجة من (س) انظر اختلاف النسخ في ذلك في فقرة وصف النسخ.

(٢) كذا في (س) و (ظ) وفي بقية النسخ: ويسر.

(٣) في (ظ) للحياة.

(٤) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب تفسير القرآن (الفتح ٨/ ٥٦٠ ح ٤٩٣٧) بنحوه، وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١/ ٥٤٩-٥٥٠ ح ٧٩٨) ولفظه: «الماهر بالقرآن مع السفارة...».

(٥) في (ز): القراء، وفي (ظ): للقرآن، وفي (ك): القراء.

كُلُّ مِنْهُمْ تَجَرَّدَ لِكِتَابِ اللَّهِ فَجَوَّدَهُ وَحَرَّرَهُ، وَرَتَّلَهُ كَمَا أَنْزَلَ وَعَمِلَ بِهِ وَتَدَبَّرَهُ، وَزَيَّنَهُ بِصَوْتِهِ وَتَغَنَّى بِهِ وَحَبَّرَهُ.

وَرَحِمَ اللَّهُ السَّادَةَ الْمَشَايِخَ الَّذِينَ جَمَعُوا<sup>(١)</sup> فِي اخْتِلَافِ حُرُوفِهِ وَرَوَايَاتِهِ الْكُتُبَ الْمَبْسُوطَةَ وَالْمَخْتَصِرَةَ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ «تَيْسِيرَهُ»<sup>(٢)</sup> فِيهَا «عَنْوَاناً» وَ«تَذَكُّراً»، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْضَحَ «مَصْبَاحَهُ» «إِرْشَاداً» وَ«تَبَصُّرَةً»، وَمِنْهُمْ مَنْ «أَبْرَزَ الْمَعَانِي فِي حَرْزِ الْأَمَانِي» «مُفِيدَةً» وَ«خَيْرَةً»<sup>(٣)</sup>، أَثَابَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَجْمَعِينَ، وَجَمَعَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي دَارِ كِرَامَتِهِ فِي عَلِّيَّيْنِ بِمَنْهُ وَكَرَمِهِ.

وَبَعْدُ: فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَشْرُفُ إِلَّا بِمَا يَعْرِفُ، وَلَا يَفْضُلُ إِلَّا بِمَا يَعْقِلُ، وَلَا يَنْجُبُ إِلَّا بِمَنْ يَصْحَبُ، وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ أَعْظَمَ كِتَابٍ أَنْزَلَ، كَانَ الْمَنْزِلُ عَلَيْهِ ﷺ أَفْضَلَ نَبِيٍّ أَرْسَلَ، وَكَانَتْ أُمَّتُهُ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ أَفْضَلَ / أُمَّة ٢/١ أَخْرَجَتْ لِلنَّاسِ مِنَ<sup>(٤)</sup> الْأُمَمِ، وَكَانَتْ حَمَلَتْهُ أَشْرَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَرَأُوهُ وَمَقَرَّوهُ أَفْضَلَ أَهْلٍ<sup>(٥)</sup> هَذِهِ الْمِلَّةِ:

كَمَا أَنَا الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَالِمُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ<sup>(٦)</sup> الْخَضِرِ الْحَنْفِيِّ<sup>(٧)</sup>

(١) فِي (ظ): (أَجْمَعُوا)، وَلَعَلَّهُ سَهُوٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) فِي (ظ): (تَيْسِيرُهُ).

(٣) هَذِهِ تَوْرِيَّةٌ بِيَعُضِ كُتُبِ عِلْمِ الْقِرَاءَاتِ، وَسِيَاقُ الْحَدِيثِ عَنْهَا مَعَ بَيَانِ مُؤَلِّفِهَا.

(٤) فِي (س): «خَيْرٌ» بِدَلَالَةِ «مِنْ».

(٥) أَهْلٌ: سَقَطَتْ مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ مَا عَدَا «سَ» وَ«كَ».

(٦) ابْنُ: لَيْسَتْ فِي «ز».

(٧) انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي شُيُوخِ الْمُؤَلِّفِ ص: ٦٩.

رحمه الله بقراءتي عليه بسفح قاسيون<sup>(١)</sup> ظاهر دمشق المحروسة في أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمائة<sup>(٢)</sup> قال: أنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي<sup>(٣)</sup> سماعاً<sup>(٤)</sup> عليه سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة قال: أنا أبو طالب عبد اللطيف ابن محمد القُبَيْطِي<sup>(٥)</sup> في آخرين<sup>(٦)</sup> إذناً<sup>(٧)</sup> قالوا: أنا أبو بكر أحمد بن المقرَّب الكَرْخِي<sup>(٨)</sup>

(١) قَاسِيُون: هو الجبل المشرف على مدينة دمشق وفيه عدة مغاور، وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح. انظر: معجم البلدان: ٤/ ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) في (ظ): « وتسعمائة »، وهو خطأ.

(٣) هو: الحجار، يُعرف بابن الشُّحنة، مسند زمانه، روى القراءات عن جعفر الهمداني وحدث بكتاب «المستنير» بين سماعه وإسماعه مائة سنة، توفي سنة (٧٣٠ هـ). وجاء في (ز) و(ظ) «نعمة الله». انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٤.

(٤) السَّمَاع: مصطلح عند المحدثين يقصد به: أن الطالب يسمع من لفظ الشيخ بحضور قلب، سواء حدث من كتابه أم من حفظه، وسواء أكان بإملاء، أم بغير إملاء، وهو أرفع أقسام التحمُّل. انظر: تدريب الراوي: ٢/ ٨، رسالتان في مصطلح الحديث (ص: ١٦٣).

(٥) الثقة، مسند العراق، سمع من عبد القادر الجيلي وغيره، حدث عنه عز الدين الفاروئي وغيره، توفي سنة (٦٤١ هـ). والقُبَيْطِي: نسبة إلى قُبَيْط، وهي حلاوة عسليّة. انظر: التكملة: ٣/ ٦٢٤-٦٢٥، السير: ٢٣/ ٨٧-٨٩.

(٦) لعلمهم المذكورون في سند المؤلف لكتاب «المستنير» كما سيأتي ص: ٢١٦.

(٧) الإذن: مصطلح حديثي يُقصد به: إعلام الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو الكتاب سماعه مقتصر على عليه دون أن يأذن في روايته عنه، وقد اختلف في جواز الرواية عنه، وأجازها كثيرون من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

انظر: تدريب الراوي: ٢/ ٥٢.

(٨) ابن الحسين، ثقة مسند، دَيِّن، صحيح السماع، سمع من طراد الزينبي وغيره، وروى عنه السمعاني وابن الجوزي وغيرهما، توفي سنة (٥٦٣ هـ). والكَرْخِي نسبة إلى الكرخ، حيٌّ من أحياء بغداد. انظر: معجم البلدان: (كرخ)، السير: ٢٠/ ٤٧٣.



قال: أنا الإمام أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله<sup>(١)</sup> البغدادي<sup>(٢)</sup>، أنا شيخنا أبو علي المقرئ - يعني الحسن بن علي بن عبد الله<sup>(٣)</sup> العطار -<sup>(٤)</sup>، أنا إبراهيم ابن أحمد الطبري<sup>(٥)</sup> ثنا أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل العجلي<sup>(٦)</sup> قال: حدثني عمر بن أيوب السَّقَطِي<sup>(٧)</sup>، ثنا أبو إبراهيم البرجماني<sup>(٨)</sup> - يعني إسماعيل بن إبراهيم - ثنا سعد بن سعيد<sup>(٩)</sup> الجرجاني - وكنا نعهده من

(١) في: (ظ): عبد الله، وهو خطأ.

(٢) هو: ابن سوار، صاحب «المستنير»، وستأتي ترجمته ص: ٢١٥.

(٣) في (ز) وكذا في المطبوع «عبيد الله»، وهو خطأ.

(٤) المعروف بالأقرع، والد الكاتبة فاطمة صاحبة الخط الفائق، من كبار قراء بغداد، حدث عنه الخطيب وقال: لم يكن به بأس، توفي سنة (٤٤٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٤، معرفة القراء: ٢/ ٧٨٨، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٩٢.

(٥) هو صاحب كتاب «الاستبصار» مرّ الكلام عنه ص: ٢٩٨.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٢٨.

والعجلي نسبة إلى: بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى نزار.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٦-٦٧، الأنساب: ٤/ ١٦٠-١٦١.

(٧) أبو حفص، وثقه الدارقطني وغيره، سمع من عثمان بن أبي شيبة وغيره، وروى عنه إسماعيل الخطيب، توفي سنة (٣٠٣ هـ).

السَّقَطِي نسبة إلى بيع السَّقَط، وهي الأشياء غير الثمينة كالملاعق والخزائم والخرز وغيرها.

انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢١٩، الأنساب: ٣/ ٢٦٢-٢٦٣، السير: ١٤/ ١٦١ وغيرها.

(٨) كذا في جميع النسخ الخطية والمطبوعة بالباء الموحدة من أسقل، وهو تصحيف، صوابه: (الترجماني) بالمشنة الفوقية.

وهو: إسماعيل بن إبراهيم بن بشار البغدادي، صاحب سنة وفضل وخير كبير، قال عنه أحمد وأبو داود والنسائي: ليس به بأس، توفي سنة (٢٣٦ هـ).

انظر: تهذيب الكمال: ٣/ ١٣-١٦، تهذيب التهذيب: ١/ ٢٧١-٢٧٢.

(٩) كذا في (ز) و (س) وهو الصواب، وفي البقية و«المستنير»: «سعيد بن سعيد» وهو خطأ، قال عنه البخاري: لا يصح حديثه، قال الذهبي: يعني: أشرف أمّتي.... وقال ابن عدي: رجل صالح، يُلقَّب «سعدويه» الجرجاني. انظر: ميزان الاعتدال: ٢/ ١٢١.

الأبدال<sup>(١)</sup> - عن نهشل أبي عبد الرحمن القرشي<sup>(٢)</sup>، عن الضحاك<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس<sup>(٤)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «أشرف أمتي حملة القرآن»<sup>(٥)</sup>، نهشل هذا ضعيف<sup>(٦)</sup>.

(١) هذه العبارة المعترضة ليست من كلام المؤلف، وإنما هي من كلام الجرجاني كما نقلها عنه ابن سوار، والأبدال جمع بديل كشریف وأشراف، وقيل جمع بدل، أطلق أولاً على أهل العلم والصلاح والفضل حتى إنه روي عن الإمام أحمد رحمه الله: إن لم يكونوا أهل الحديث فمن هم؟ ثم بعد ذلك أصبح مصطلحاً عند أهل التصوف أطلقوه على قوم من الصالحين لا تخلو الدنيا منهم، ورووا في ذلك أحاديث منها ما هو في المسند من حديث علي رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «هو حديث منقطع ليس بثابت، وقال الإمام السخاوي: حديث الأبدال له طرق عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة». وقد ألف الإمام السخاوي والسيوطي كل منهما رسالة في الأبدال، وقبلهما صنف الإمام العز بن عبد السلام رسالة في الرد على من يقول بوجودهم وأقام النكير على قولهم: «بهم يحفظ الله الأرض».

انظر: الفتاوى: ١١/١٦٤ و ٤٤١ المقاصد الحسنة: ٨، اللسان والتاج (بدل).

(٢) نهشل بن سعيد بن وردان الخراساني النيسابوري الأصل البصري، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبو سعيد، ولم أجد من كناه أبا عبد الرحمن غير المؤلف.

انظر: تهذيب الكمال: ٣٢-٣٣، تهذيب التهذيب: ٤٧٩/١٠.

(٣) ابن مزاحم الخراساني، تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة (١٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٣٧/١.

(٤) حبر الأمة، وابن عم رسول الله ﷺ. حفظ القرآن كله في زمن النبي ﷺ، وعرضه كله على أبي وزيد، وعرض عليه مولاة درباس وسعيد بن جبير. توفي بالطائف سنة (٦٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٢٥-٤٢٦، المعرفة: ١/١٢٩-١٣١، الإصابة: ٣٣٠-٣٣٤/٢.

(٥) كتب في حاشية (ز): في نسخة «أشراف».

انظر: المستنير: ٨١-٨٢.

(٦) انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ترجمة ٢٢٦٧، الضعفاء والمتروكين (ص: ٥٥١)، ميزان الاعتدال:

٤/٢٧٥، تهذيب التهذيب: ٤٧٩/١٠.

وقد رواه الطبراني<sup>(١)</sup> في «المعجم الكبير»<sup>(٢)</sup> من حديث الجرجاني هذا، عن كامل أبي عبد الله الراسبي<sup>(٣)</sup>، عن الضحاك به إلا أنه قال: «أشرف»<sup>(٤)</sup> أمّتي حملة القرآن، ولم يذكر نهشلاً في إسناده<sup>(٥)</sup>، والصواب ذكره.

كما أخبرتنا ست العرب ابنة محمد بن علي مشافهة في دارها بسفح قاسيون سنة ست وستين وسبعمئة قالت: أنا جدّي علي بن أحمد بن عبد الواحد،<sup>(٦)</sup> أنا أبوسعّد الصفار<sup>(٧)</sup> في كتابه، أنا زاهر بن طاهر<sup>(٨)</sup> سماعاً، أنا أحمد بن الحسين الحافظ

(١) انظر ترجمته ص: ٣٥٢.

(٢) انظر المعجم الكبير: ١٢ / ١٢٥.

(٣) لم أجد له ترجمة، وانظر التعليق الآتي.

(٤) في «ت» وكذا في المطبوع: «أشرف»، وهو خطأ.

(٥) قوله: (لم يذكر نهشلاً في إسناده) سهوٌ من المؤلف، أو عدم وجوده في النسخة التي لديه، حيث إن نهشلاً المذكور في النسخة المطبوعة من «المعجم الكبير»، قال الطبراني: ثنا محمد بن عبد الله بن بكر السّراج العسكري، ثنا إسماعيل بن إبراهيم التّرجماني، ثنا سعد بن سعيد الجرجاني، عن نهشل أبي عبد الله الراسبي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس...»

وليس في جميع أحاديث الضحاك عنده - الطبراني - ذكر لكامل أبي عبد الله، أو كامل بن عبد الله، فالذي يظهر - والله أعلم - أنّ النسخة التي نقل منها المؤلف وقع فيها هذا السهو من الناسخ من نهشل إلى كامل، خصوصاً أنّ (الرّاسبي) نسبة إلى قبيلة بني راسب التي نزلت البصرة، ونهشل بصري، لكن يعكّر على هذا أنّي لم أجد من نسب نهشلاً إلى بني راسب. انظر: المعجم الكبير: ١٢ / ١٢٥.

(٦) المعروف بابن البخاري، مسند زمانه، إمام ثقة، روى الحروف من كتاب «الإيجاز» لسبط الخياط، وسماعاً من أبي اليّمن الكندي، روى عنه القراءات بالإجازة أبو حيّان، وقرأ المؤلف الحروف من غير ما كتاب على غير واحد من أصحابه إجازة، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢٠.

(٧) عبد الله بن عمر بن أحمد، إمام علامة فقيه أصولي ثقة، سمع من الفراوي «صحيح» مسلم ومن جماعة، وحدث عنه بدل التبريزي وغيره، توفي سنة (٦٠٠ هـ). انظر: السير: ٢١ / ٤٠٤.

(٨) أبو محمد، أبو القاسم النيسابوري، محدّث، مسند خراسان، أجاز له عبد الغافر الفارسي وغيره، وسمع منه السمعاني وابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٣ هـ). انظر: المنتظم: ١٠ / ٧٩-٨٠، السير: ٢٠ / ٩-١٣.

أنا أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ<sup>(١)</sup> وأبو الحسين محمد بن القاسم الفارسي<sup>(٢)</sup> إملاءً<sup>(٣)</sup> قالوا:  
ثنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش<sup>(٤)</sup> ثنا الحسين بن سفيان<sup>(٥)</sup>، ثنا أبو إبراهيم  
الترجماني، ثنا سعد بن سعيد الجرجاني، أنا نهشل بن عبد الله، عن الضَّحَّاك، عن  
ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أشرف أمتي حملة القرآن/،  
وأصحاب الليل» كذا رواه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٦)</sup> وهو الصحيح<sup>(٧)</sup>.

وروينا فيه عن ابن عباس أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة لا

(١) محمد بن الحسين، الإمام الحافظ المحدث، كبير الصوفية، غزير العلم والسير على سنن السلف، ألَّفَ  
«حقائق التفسير» فانتقده عليه العلماء، سمع من أبي العباس الأصم وغيره، روى عنه الحاكم وأبو  
القاسم القشيري وغيرهما. توفي سنة (٤١٢ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٢/٢٤٨-٢٤٩، السير: ١٧/٢٤٧-٢٥٥، طبقات السبكي: ٤/١٤٣، طبقات  
المفسرين: ٢/١٤١-١٤٣.

(٢) لم أعرفه، بعد كثير بحث.

(٣) كتب فوق كلمة (إملاء) في (ك): يعني من الحفظ لا من القراءة ولا من الشَّعاع.

(٤) لم أجد من شيوخ السلمي أحداً بهذا الاسم، غير أبي بكر محمد بن عبد الله بن عبد العزيز، الرازي،  
المذكَّر، الضريس، به جلالة عند المتصوفة، قالوا عنه: ليس بمؤتمن في الحديث، توفي سنة (٣٧٦ هـ)، ولعل  
(الضريس) تصحفت إلى (قريش). والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد: ٥/٤٦٤-٤٦٥، الأنساب: ٥/٢٤٢، السير: ١٦/٣٦٤-٣٦٥.

(٥) في شعب الإيمان: الحسن، ولعله الصواب، فإن كان فهو الإمام الحافظ صاحب «المسند»، روى عن  
أحمد وغيره، وروى عنه ابن خزيمة وابن الأخرم وغيرهما، توفي سنة (٣٠٣ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٣/١٦، ميزان الاعتدال: ١/٤٩٢-٤٩٣، لسان الميزان: ٢/٢١١.

(٦) الحديث ذكره الغافقي في «لمحات الأنوار ونفحات الأزهار وري الظمآن» ورمز إليه أنه من كتاب  
«المعجم» لأبي الفضل عياض بن موسى.

انظر: شعب الإيمان: ٢/٥٥٥-٥٥٦، لمحات الأنوار: ١/٥٥-٥٦، مجمع الزوائد: ٧/١٦١.

(٧) في حاشية (ك): أي إيراد نهشل في هذا الإسناد، لكن الحديث ضعيف من جهة أن نهشلاً في الإسناد،  
فهو ضعيف،». انظره في: المعجم الكبير ١٢/١٢٥، الكامل ٣/٣٥٨ و ٧/٥٧.

يكثرثون<sup>(١)</sup> للحساب ولا تفرعهم الصيحة ولا يحزنهم الفرع الأكبر: حامل القرآن يؤدّيه إلى الله يقدم على ربه سيّداً شريفاً حتى يرافق<sup>(٢)</sup> المرسلين، ومن أذن سبع سنين لا يأخذ على أذانه طمعاً، وعبدٌ مملوك<sup>(٣)</sup> أدّى حقَّ الله من نفسه وحقَّ مواليه».

وروينا أيضاً في «الطبراني» بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خيركم من قرأ القرآن وأقرأه»<sup>(٥)</sup>.  
ورواه البخاري<sup>(٦)</sup> في «صحيحه»<sup>(٧)</sup> عن عثمان بن عفان<sup>(٨)</sup> رضي الله عنه، ولفظه: قال: قال رسول الله ﷺ: «خيركم من تعلّم القرآن وعلمه».

(١) أي: لا يبالون، انظر: النهاية في غريب الحديث واللسان (كرث).

(٢) في (ز): يوافق، بالواو بدل الراء.

(٣) في (س) و (ظ): عبداً مملوكاً.

(٤) ابن غافل بن حبيب، الصحابي الجليل، أسلم قديماً، وهاجر الهجرتين، وهو صاحب نعل رسول الله ﷺ، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وفضائله كثيرة. توفي سنة (٣٢ هـ).  
انظر: الإصابة: ٢٩/٤ - ٣٠.

(٥) المعجم الكبير (٢٠٠/١٠)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٦/٧): «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وإسناده فيه شريك وعاصم وكلاهما ثقة، وفيهما ضعف».  
وضعّفه الشيخ الألباني رحمه الله من هذا الطريق.

انظر: السلسلة الصحيحة (١٦٩/٣). ورواه أيضاً أبو العلاء الهمداني في تمهيده: ق: ١٢٢-١٢٣.

(٦) الإمام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن برّيد بن البخاري، أبو عبد الله، إمام أئمة الحديث، توفي سنة (٢٥٦ هـ).  
انظر: الجرح والتعديل: ١٩١/٧، تاريخ بغداد: ٤/٢ - ٣٣ - السير: ١٢/٣٩١-٤٧١.

(٧) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب خيركم من تعلّم القرآن وعلمه (الفتح ٨/٦٩١).

(٨) هو: ثالث خلفاء النبي ﷺ، جدّته من أمّه: البيضاء بنت عبد المطلب عمّة رسول الله ﷺ، ولد بعد الفيل بست سنين، وتزوج رقية رضي الله عنها بنت النبي ﷺ فماتت عنده، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم، وبمقتله سنة (٣٥ هـ) انفتح باب الفتنة. انظر: الإصابة ٢٢٣/٤.

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ<sup>(١)</sup> التابعيُّ الجليل يقول لما يروي هذا الحديث عن عثمان رضي الله عنه: «هذا الذي أقعدني مقعدي هذا»<sup>(٢)</sup>، يشير إلى كونه جالساً في المسجد الجامع بالكوفة يعلم القرآن ويقرئه مع جلالة قدره وكثرة علمه وحاجة الناس إلى علمه، وبقي يقرئ الناس بجامع الكوفة أكثر من أربعين سنة<sup>(٣)</sup>، وعليه قرأ الحسن<sup>(٤)</sup> والحسين<sup>(٥)</sup> رضي الله عنهما.

ولذلك كان السلف رحمهم الله تعالى لا يعدلون<sup>(٦)</sup> بإقراء القرآن شيئاً، فقد

(١) التابعيُّ الجليل عبد الله بن حبيب، الضرير، مقرئ الكوفة، ثقة، ولد في حياة النبي ﷺ، ولأبيه صحبة، أخذ عرضاً عن عثمان وابن مسعود وعلي رضي الله عنهم، وذكر السخاوي أن علياً رضي الله عنه قرأ عليه وهو يمسك المصحف، أخذ القراءة عنه عرضاً عاصم وعطاء بن السائب وغيرهما، توفي سنة (٧٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٤١٣-٤١٤ - حلية الأولياء: ٤/١٩١-١٩٥، جمال القراء: ٢/٤٣٧.

(٢) انظر: فتح الباري: ٩/٧٤، وبخاصة (ص: ٧٦) فقد ذكر بحثاً أجاد فيه من حيث إلزام أو عدم إلزام هذا الحديث للفضلية بين المقرئ والفقير.

وانظر: شعب الإيمان: ٢/٣٢٤ و٤٠٥، حلية الأولياء: ٤/١٩٤، التمهيد لأبي العلاء، ق: ١٢٣ وغيرها من الكتب التي ترجمته فكلها تنصُّ على قوله هذا.

(٣) انظر: فتح الباري: ٩/٧٦.

(٤) ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة، والده علي بن أبي طالب ابن عم رسول الله ﷺ، وأمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ، ولد سنة (٣ من الهجرة، وعق عنه جدّه ﷺ، حدّث عن جدّه وأبيه وأمه، حفظ الله به دماء المسلمين في زمانه، مات سنة (٤٩ هـ)، وقيل في التي بعدها. انظر: السير: ٣/٢٤٥-٢٧٩.

(٥) شقيق الذي قبله، ومحبوب رسول الله ﷺ وريحانته وسبطه، حدّث عن جدّه ﷺ وأبيه علي وفاطمة، وصهره عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، وطائفة، توفي سنة (٦١ هـ). انظر: السير: ٣/٢٨٠-٣٢١.

(٦) من قول العرب: عدلت فلاناً بفلان: إذا جعلته له نظيراً وعديلاً. ومنه قول جرير:

أثعلبة الفوارس أو رباحاً عدلت بهم طهيّة والخشابة.

انظر: اللسان والتاج (عدل).

روينا عن شقيق<sup>(١)</sup> أبي وائل قال: قيل لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إنك تُقِلُّ الصوم؟ قال:

«إني إذا صُمْتُ ضَعُفْتُ عن القرآن، وتلاوة القرآن أحبَّ إليَّ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «جامع» الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل: من شغله القرآن عن ذكره ومساءلتي أعطيته أفضل ما أعطي السائلين» قال الترمذي: حديث حسن غريب<sup>(٤)</sup>.

وقد جمع الحافظ أبو العلاء الهمداني<sup>(٥)</sup> طرق هذا الحديث<sup>(٦)</sup>، وفي بعضها:

(١) في (ت): شقيق عن أبي وائل، وكلمة «عن» زائدة؛ لأن شقيقاً كنيته أبو وائل، وهو: شقيق بن سلمة الأسدي، مخضرم، أدرك النبي ﷺ وما رآه حدث عن عمر وعثمان وعليٍّ، وغيرهم، وقيل: إنه روى عن أبي بكر رضي الله عنه، وذكر الذهبي أنه ارتدَّ ثم منَّ الله عليه بالإسلام، حدث عنه عاصم، وثقه ابن معين وابن سعد، مات سنة (٨٢ هـ). انظر: السير: ٤/ ١٦١-١٦٦.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص: ٢٦) الجامع لشعب الإيمان: ٤/ ٥٨٢، المعجم الكبير: ٩/ ١٩٥، شعب الإيمان ٢/ ٣٥٤.

(٣) سعد بن مالك بن سنان، الخزرجي، الأنصاري، صحابي جليل، روى الكثير عن النبي ﷺ والخلفاء الأربعة، وروى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، توفي سنة (٧٤ هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: الإصابة: ٣/ ٧٨-٧٩.

(٤) جامع الترمذي - كتاب فضائل القرآن (٥/ ١٨٤).

وانظر: الجامع لشعب الإيمان: ٤/ ٥٨٠-٥٨١.

(٥) صاحب كتاب «غاية الاختصار» تقدم الكلام عنه ص: ٢٢٥.

(٦) قال ابن حجر: «وقد أطنب الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه «الهادي في القرآن» في تخريج طرقه، فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعاً كثيراً». فتح الباري: ٩/ ٧٤.

كتاب «الهادي» هو في الوقف والابتداء، وقد رجعت إليه ولم أجده تعرّض لهذا الحديث، فلعلّ النسخة ناقصة، والحافظ لا يُدفع اطلاعه، وقد أفادني شيخني المشرف د/ إبراهيم الدوسري بأن أبا العلاء خرّجه في كتابه «التمهيد».

«من شغله قراءة القرآن في أن يتعلمه أو<sup>(١)</sup> يعلمه عن دعائي ومسألتي»<sup>(٢)</sup>.

وأُسند الحافظ أبو العلاء أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ:  
«أفضل العبادة قراءة القرآن»<sup>(٣)</sup>.

ورويانا عن النعمان بن بشير<sup>(٤)</sup> رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:  
«أفضل عبادة أمتي / قراءة القرآن» أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»<sup>(٥)</sup>.

وعن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَاني<sup>(٦)</sup>: سألت سفيان الثوري<sup>(٧)</sup> عن

(١) في: (ظ)، «و» بدون همزة، وما أثبتته هو الصواب في جميع النسخ.

(٢) لم أقف عليه لا في «الهادي» ولا في «التمهيد»، وروى ابن خالويه هذه الرواية بسنده عن أبي سعيد عن النبي ﷺ في كتابه: إعراب القراءات: ١/ ٣٥-٣٦.

(٣) لم أجده عند أبي العلاء، ووجدته عند ابن قانع بسنده عن أسير بن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ، في معجم الصحابة: ١/ ٥٦، وانظر: لمحات الأنوار: ١/ ٤٣.

(٤) أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي، صحابي هو وأبوه، أول مولود في الإسلام من الأنصار بعد الهجرة بـ (١٤) شهراً، خطيب، استخلفه معاوية على الكوفة وتولى قضاء دمشق، توفي سنة (٦٥ هـ).  
انظر: الإصابة: ٣/ ٥٥٩.

(٥) لم أجده عند البيهقي في شعبه، ووجدته عند القضاعي بسنده عن النعمان بنصه، وذكره القرطبي وعزاه إلى مكحول عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، ونصه: «أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن نظراً». انظر: مسند الشهاب: ٢/ ٢٤٦، تفسير القرطبي: ١/ ٢٨.

(٦) هو: أبو يحيى الكوفي، يلقب بـ (بَشْمِين) خوارزمي الأصل، روى عن أبي حنيفة وغيره، قال عنه ابن معين: ثقة، لكنه ضعيف العقل. وقد ضعفه أحمد وابن سعد. توفي سنة (٢٠٢ هـ).  
انظر: تهذيب التهذيب: ٦/ ١٠٩.

(٧) ابن سعيد بن مسروق، ينتهي نسبه إلى نزار بن معد بن عدنان، ثقة، شيخ الإسلام، إمام الحفاظ في زمانه، روى عن كثيرين منهم أيوب السخيتاني، وروى عنه كثيرون منهم الأعمش وجعفر الصادق، توفي سنة (١٦١ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ١٥١-١٧٤، السير: ٧/ ٢٢٩-٢٧٩.



الرجل يغزو أحبَّ إليك أو يقرئ القرآن؟ فقال: يقرئ القرآن؛ لأن النبي ﷺ قال: «خيركم من تعلَّم القرآن وعلمه»<sup>(١)</sup>.

وروينا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «من قرأ القرآن لم يردَّ إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً وذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التين: ٥، ٦] قال: إلا الذين قرؤوا القرآن»<sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الملك بن عمير<sup>(٣)</sup>: «أبقى الناس عقولاً قرأوا القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وأبانا أحمد بن محمد بن الحسين البناء، عن علي بن أحمد، أن أبا محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي<sup>(٥)</sup> الحافظ أخبره قال: أنا

(١) انظر: التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢١، أخلاق أهل القرآن: ٦٤-٦٥ الفتح: ٧٧/٩.

(٢) قال السيوطي: أخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عباس، وعزاه مرة أخرى إلى سعيد بن منصور وابن المنذر وأبي حاتم وابن أبي شية. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه». وتبعه الذهبي وقال: صحيح، وذكره ابن أبي شية بسنده عن عكرمة. انظر: المصنف في الآثار: ١٢٠/٦، شعب الإيمان: ٥٥٦/٢، المستدرک: ٥٢٨-٥٢٩، الدر المنثور: ١٤٦/٥ و٥٥٨/٨.

(٣) هو: ابن سويد القرشي، حليف بني عدي بن كعب، وقيل: الفرسى - بالفاء والسين المهملة - نسبة إلى فرس له سابق، رأى علياً وأبا موسى، وروى عن سمرة بن جندب وعبد الله بن الزبير وغيرهما، وعنه ابنه والأعمش وشعبة وغيرهم، ضعفه أحمد جداً، وقال العجلي: صالح الحديث، توفي سنة (١٣٦ هـ). انظر: ميزان الاعتدال: ٦٦٠-٦٦١/٢، تهذيب التهذيب: ٤١١-٤١٢.

(٤) عبارة المؤلف توحى بأن القول لعبد الملك، بينما الصواب أن عبد الملك يحكيه عن من سبقه، كما في المصادر: عن عبد الملك بن عمير: كان يقال: أبقى....

انظر: المصنف لابن أبي شية: ١٢٠/٦، شعب الإيمان: ٥٥٧/٢، الدر المنثور: ١٤٦/٥.

(٥) الحنبل، حافظ، سمع كثيراً من الشيوخ منهم السلفي والجلي، وروى عنه الضياء المقدسي وابن قدامة وغيرهما، ألّف كثيراً من الكتب منها «الأحكام الكبرى» و«الصغرى» وغيرهما، ابتلي في آخر حياته وأوذي، توفي سنة (٦٠٠ هـ). الذيل على طبقات الحنابلة: ٣٤-٥/٢، السير: ٤٤٣-٤٧١.

عبدالرزاق بن إسماعيل القوساني<sup>(١)</sup> سماعاً، أنا أبو شجاع الدَّيْلَميَّ الحافظ، أنا أبو بكر أحمد بن معمر الأثوابيَّ الورَّاق<sup>(٢)</sup>، أنا أبو الحسن طاهر بن حمَّد<sup>(٣)</sup> بن سعدويه الدهقان<sup>(٤)</sup> بهمذان، ثنا محمد بن الحسين النيسابوري<sup>(٥)</sup> بها<sup>(٦)</sup>، ثنا أبو بكر الرازي<sup>(٧)</sup>

ح:<sup>(٨)</sup> وأخبرني محمد بن أحمد الصالح شفاهاً عن أبي الحسن بن أحمد الفقيه قال: كتب إليَّ الحافظ عبد الرحمن بن عليَّ السَّلاميَّ، أنا ابن ناصر، أنا أبو عليَّ الحسن بن أحمد، أنا أبو محمد الخلال<sup>(٩)</sup>، أنا عبيد الله<sup>(١٠)</sup> بن عبد الرحمن الزهريَّ،

- 
- (١) في (ز): القُوسَتاني بالتاء المثناة الفوقية، وعند الذهبي (القومساني) بالميم بعد الواو. ولم أجد بهذا الاسم -ويكون محتملاً- غير: عبد الرزاق بن إسماعيل بن محمد، أبي المحاسن، القومساني صاحب الدوني. انظر: المغني في طبقات المحدثين: ١٨٧/٢، تذكرة الحفاظ: ١٣٧٣/٤.
- (٢) لم أعرفه.
- (٣) لم أعرفه.
- (٤) الدَّهْقَان: بكسر الدال المهملة وسكون الهاء وفتح القاف وفي آخرها النون، نسبة إلى من يكون صاحب الضيعة والكروم. انظر: الأنساب: ٥١٦/٢.
- (٥) لم أعرفه.
- (٦) بها (ليست في ك).
- (٧) لم أعرفه.
- (٨) هذه إشارة عند المحدثين يقصد بها تحويل السند إلى سند آخر. انظر: تدريب الراوي: ٨٨/٢.
- (٩) الحسن بن محمد، إمام، حافظ، محدث العراق، سمع القطيعي وغيره، توفي سنة (٤٣٩ هـ). الخلال: نسبة إلى بيع الخل.
- انظر: تاريخ بغداد: ٤٢٥/٧، اللباب: ٤٧٣/١، السير: ٥٩٣/١٧-٥٩٥.
- (١٠) هذا الصواب في اسمه، وهو عَلَمٌ، ثقة، مسند العراق، ينتهي نسبه إلى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، توفي سنة (٣٨١ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٣٦٨-٣٦٩/١، السير: ٣٩٢-٣٩٤.

ثنا أحمد بن محمد بن مقسم قال: سمعت، وقال الرازي أيضاً: سمعت قال: <sup>(١)</sup> سمعت عبد العزيز بن محمد النهاوندي <sup>(٢)</sup> يقول [سمعت عبد الله <sup>(٣)</sup> بن أحمد بن حنبل يقول <sup>(٤)</sup>]: سمعت أبي <sup>(٥)</sup> «رحمة الله عليه يقول: «رأيت ربّ العزة في النوم فقلت: يا ربّ ما أفضل ما يتقرّب المتقرّبون به إليك؟

فقال: بكلامي يا أحمد.

فقلت: يا ربّ <sup>(٦)</sup> بفهم أو بغير فهم؟

قال: بفهم وبغير فهم <sup>(٧)</sup>.

وقد خصّ الله تعالى هذه الأمة في كتابهم هذا المنزل على نبيّهم ﷺ بما لم يكن لأمة من الأمم في كتبها المنزلة، فإنه <sup>(٨)</sup> تعالى تكفّل بحفظه دون سائر الكتب ولم

(١) ما بين المعقوفين من (ك) فقط.

(٢) لم أعرفه، غير أنه مذكور عند البيهقي والذهبي: عبد العزيز بن أحمد النهاوندي الزعفراني. انظر: شعب الإيثار: ١٥١/٣، السير: ٣٤٧/١١.

(٣) أبو عبد الرحمن، راوية أبيه، من كبار الأئمة، توفي سنة (٢٩٠ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٧/٥، تاريخ بغداد: ٣٧٥-٣٧٦، السير: ٥١٦-٥٢٦.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من (س) و(ظ).

(٥) هو الإمام المشهور صاحب المذهب الفقهي.

(٦) (يارب) سقطت من (س).

(٧) هذه الرؤيا ذكرها ابن الجوزي والذهبي والسعدي المتوفى سنة (٩٠٠ هـ) الذي علّق على مسألة رؤيا الرّب تعالى ببحث جدير بالقراءة. وكثير من العلماء الذين رَوَوْا أنهم رأوا الرّب تعالى مناماً.

انظر: شعب الإيثار: ١٥١/٣، معرفة الثقات: ٣٦٤/١، السير: ٣٤٧/١١، تفسير ابن كثير: ٥٠٢/٢، الجوهر المحضّل (ص: ١٣٣).

(٨) في (ك): فالله.

يَكُلُّ حَفْظَهُ إِلَيْنَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وذلك إعظام لأعظم<sup>(١)</sup> معجزات النبي ﷺ؛ لأن الله تعالى تحدّى بسورة منه أفصح العرب لساناً وأعظمهم عناداً وعتوّاً وإنكاراً، فلم / يَقْدِرُوا عَلَى أَنْ يَأْتُوا ٥/٨ بآية مثله، ثم لم يزل يُتْلَى آناء الليل والنهار<sup>(٢)</sup> من نَيْفٍ<sup>(٣)</sup> وثمانمائة سنة مع كثرة الملحدين وأعداء الدين، ولم يستطع أحد منهم معارضة شيء منه، وأيُّ دلالة أعظم على صدق نبوته ﷺ من هذا؟

وأيضاً فإن علماء هذه الأمة لم تنزل من الصدر الأول وإلى آخر وقت يستنبطون منه من<sup>(٤)</sup> الأدلة والحجج والبراهين والحكم وغيرها ما لم يطلع عليه متقدم ولا ينحصر لتأخر، بل هو البحر العظيم الذي لا قرار له ينتهي إليه، ولا غاية لا آخره يوقف عليه، ومن ثمّ لم تحتج هذه الأمة إلى نبيٍّ بعد نبيّها ﷺ كما كانت الأمم قبل ذلك، لم يخل زمان من أزمنتهم عن أنبياء يُحْكَمُونَ أحكام كتابهم، ويهدونهم إلى ما ينفعهم في عاجلهم ومآبهم، قال تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]، فوكل حفظ

(١) في (ك): لأنه أعظم.

(٢) في (ك): وآناء النهار.

(٣) النَيْفُ - بتشديد الباء، وقد تُخَفَّفُ: الزيادة، وهو من واحد إلى ثلاثة، ولا يقال: نَيْفٌ إلا بعد العقد، كقولك: عشرة ونَيْفٌ، ومائة ونَيْفٌ، وألف ونَيْفٌ.

انظر: اللسان والمصباح المنير والقاموس المحيط، مادة (نوف).

(٤) (من) ليست في (س).

التوراة إليهم، فلهذا دخلها بعد أنبيائهم التحريف والتبديل<sup>(١)</sup>.

ولمَّا تكفَّل تعالى بحفظه خصَّ به من شاء من بريته، وأورثه من اصطفاه من خلقته، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢] وقال ﷺ: «إن الله أهلين من الناس» قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته». رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>، والدارمي<sup>(٤)</sup> وغيرهم من حديث أنس بإسنادٍ رجاله ثقات<sup>(٥)</sup>.

وقد أخبرتنا به عالياً أم محمد ستُّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد الصالحية مشافهة، أنا جدِّي قراءة عليه وأنا حاضرة، أنا أبو المكارم أحمد بن محمد اللبَّان<sup>(٦)</sup> في كتابه من أصبهان، أنا الحسن بن أحمد الحدَّاد<sup>(٧)</sup>

(١) هذا الكلام هو جواب إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي البغدادي، تلميذ قالون حيث سئل رحمه الله: لمَّ جاز التبديل على أهل التوراة ولم يميز على أهل القرآن؟ فأجاب: قال الله عز وجل في أهل التوراة: ﴿يَمَّا اسْتُحِفُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤] فوكل الحفظ إليهم فجاز التبديل عليهم، وقال في القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فلم يميز التبديل عليه. انظر: غاية النهاية: ١/١٦٢.

(٢) سنن ابن ماجه - المقدمة (١/٧٨ ح ٢١٥) وقال البوصيري: إسناده صحيح.

(٣) المسند: (٣/١٢٧).

(٤) سنن الدارمي - كتاب فضائل القرآن (٢/٥٢٥ ح ٣٣٢٦).

(٥) وصححه الشيخ الألباني رحمه الله في صحيح الجامع (رقم ٢١٦٥).

(٦) التميمي الأصبهاني، قاضي، مسند أصبهان، تفرد بالإجازة عن عبد الغفار الشيروي، حدث عنه الحافظ عبد الغني وغيره، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

انظر: التكملة: ١/٤٠٣-٤٠٤، شذرات الذهب: ٤/٣٢٩.

(٧) المقرئ المحدث، شيخ أصبهان في القراءات والحديث جميعاً، شيخ الحافظ أبي العلاء الهمداني، سمع من أبي نعيم وغيره، توفي سنة (٥١٥ هـ).

انظر: المنتظم: ٩/٢٢٨، المعرفة: ٢/٩٠٦-٩٠٧، غاية النهاية: ١/٢٠٦.

سماعاً، أنا أبو نعيم الحافظ أنا عبد الله بن جعفر<sup>(١)</sup>، أنا يونس بن حبيب<sup>(٢)</sup>، ثنا  
أبوداود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، ثنا عبد الرحمن بن بُدَيْل<sup>(٤)</sup> العُقَيْلي، عن أبيه<sup>(٥)</sup>، عن أنس  
رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أهلين من الناس» قيل:  
يا رسول الله ومن هم؟ قال: / «أهل القرآن هم أهل الله وخاصته»، وكذلك  
رواه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن بُدَيْل<sup>(٦)</sup>.

ثم إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور، لا على حفظ  
المصاحف والكتب، وهذه أشرف خَصِيصَةٍ<sup>(٧)</sup> من الله تعالى لهذه الأمة، ففي

(١) ابن فارس الأصبهاني، الإمام المحدث، تفرد بالرواية عن الكبار كمحمد بن عاصم وأحمد بن يونس  
الضبي، حدث عنه أبو عبد الرحمن بن منده وغيره، توفي سنة (٣٤٦ هـ).  
انظر: السير: ١٥ / ٥٥٣-٥٥٤، شذرات الذهب: ٢ / ٣٧٢.

(٢) ابن عبد القاهر، أبو بشر، العجلي، مقبول، روى عنه ابن الجارود وعبد الله بن جعفر وغيرهما، توفي سنة  
(٢٦٧ هـ). انظر: طبقات المحدثين بأصبهان: ٣ / ٤٩، السير: ١٢ / ٥٩٦-٥٩٧.

(٣) سليمان بن داود بن الجارود، فارسي الأصل، سكن البصرة، وحدث عن شعبة والثوري وغيرهما، وروى  
عنه أحمد وابن معين وغيرهما. توفي سنة (٢٠٤ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٩ / ٢٤-٣٠، والحديث في مسنده (ص: ٢٨٣).

(٤) ابن ميسرة، ضعفه يحيى وابن حبان، وقوّاه غيرهما، واحتج به النسائي، روى عن أبيه، وروى عنه  
عبد الرحمن بن مهدي والأصمعي. انظر: ميزان الاعتدال: ٢ / ٥٤٩، تهذيب التهذيب: ٦ / ١٤٣-١٤٤.

(٥) ثقة، صدوق، روى عنه حماد بن زيد وغيره، توفي سنة (١٣٠ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٢ / ٤٢٨، المنتظم: ٧ / ٢٧٩.

(٦) رواه أحمد في المسند عن عبد الصمد عن ابن بديل، وتفرد به، ورواه النسائي وابن ماجه من طريق ابن مهدي،  
وكذلك روى الذهبي بسنده عن ابن مهدي عن ابن بديل. انظر: المسند: ٣ / ١٢٧، مسند الطيالسي: ٢٨٣،  
شعب الإيمان: ٢ / ٥٥١، المستدرک: ١ / ٥٥٦ وفيه عبارة وكذلك رواه...، ميزان الاعتدال: ٢ / ٥٤٩.

(٧) ضبطت في جميع النسخ «خَصِيصَةٌ»، ولم أجدها في معاجم اللغة، والصواب: «خَصِيصَى» من الفعل:  
خَصَّ بالشئ يَخْصُ خَصّاً وخصوصاً، ومنه: الخُصُوصية والخِصِّيَّة والخِصَّة والخِصِّيصة بالكسر والقصر  
وهو فصيح، وقد تمدد، ومعناه: أفرد بالشئ دون غيره. انظر: القاموس المحيط والتاج (خصّ).

الحديث الصحيح الذي رواه مسلم<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ رَبِّي قَالَ لِي: قم في قريش فأُنذِرهم، فقلت له: ربَّ<sup>(٢)</sup> إِذَا يَثْلَغُوا<sup>(٣)</sup> رأسي حتى يدَعُوهُ خُبْزَةً، فقال: إني<sup>(٤)</sup> مبتليكَ ومبتلي بك، ومنزلٌ عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً أبعثُ مثلهم، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق ننفق عليك»<sup>(٥)</sup>.

فأخبر تعالى أن القرآن لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤه في كل حال كما جاء في صفة أُمته: «أناجيلهم في صدورهم»<sup>(٦)</sup>، وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرؤونه كلَّه إلا نظراً لا عن ظهر قلب<sup>(٧)</sup>.

(١) صحيح مسلم - كتاب صفة الجنة ونعيمها (٤/ ٢١٩٧ ح ٢٨٦٥).

(٢) في (ك): أي رب.

(٣) الثَّلَغُ مِنْ: ثَلَغَ رَأْسَهُ: شَدَخَهُ. القاموس المحيط (ثلغ).

(٤) (إني) سقطت من المطبوع.

(٥) الحديث رواه مسلم من طريق أبي غياث السمعاني عن عياض عن حمار المجاشعي رضي الله عنه، بالفاظ تختلف عما ذكره المؤلف تقدماً وتأخيراً، بل ومن حيث المعنى أيضاً، فقول المؤلف هنا: فابعث جنداً أبعث مثلهم، جاء عند مسلم وأحمد «ابعث جيشاً أبعث خمسة مثلهم»

وقوله ﷺ: لا يغسله الماء: معناه أنه محفوظ في الصدور لا يتطرق إليه الذهاب بل يبقى على عمر الأزمان، انظر: صحيح مسلم: ١٧/ ١٩٧-٢٠٠، المسند: ٤/ ١٦٣.

(٦) الإنجيل: اسم عبراني أو سرياني، وقيل: عربي، وهو اسم الكتاب الذي أنزل على سيدنا عيسى عليه السلام، والمراد هنا أن كتاب أمة محمد ﷺ وهو القرآن محفوظ في صدور أمته. وهذه العبارة، أعني «أناجيلهم في صدورهم» وردت في حديث طويل رواه أبو نعيم عن أبي هريرة عن الرسول ﷺ أن موسى عليه السلام وجد في الألواح صفات لامة من الأمم تَمُنَّى عند كل صفة أن تكون لأمة فيقول الله تعالى له: هذه أمة أحمد وفيه: قال موسى عليه السلام: يا رب: إني أجد في الألواح أمة أناجيلهم في صدورهم يقرؤونها ظاهراً، فاجعلها أمتي، قال: تلك أمة أحمد... إلخ. انظر: دلائل النبوة: ١/ ٦٨-٦٩، اللسان: (نجل).

(٧) من قوله: الاعتماد... إلى هنا هو بنصه كلام الإمام ابن تيمية رحمه الله. انظر: الفتاوى: ١٣/ ٤٠٠.

ولما خَصَّ الله تعالى بحفظه من شاء من أهله أقام له أئمةً ثقاتٍ تجرّدوا لتصحّيحِهِ، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقّوه من النبي ﷺ حرفاً حرفاً، لم يهملوا منه حركةً ولا سكوناً، ولا إثباتاً، ولا حذفاً، ولا دخل عليهم في شيء منه شكٌّ ولا وهمٌ، وكان منهم من حفظه كله<sup>(١)</sup>، ومنهم من حفظ أكثره، ومنهم من حفظ بعضه، كلُّ ذلك في زمن النبي ﷺ.

وقد ذكر الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام في أول كتابه في «القراءات» من نُقل عنهم شيء من وجوه القراءة من الصحابة وغيرهم، فذكر من الصحابة: أبا بكر<sup>(٢)</sup>، وعمر<sup>(٣)</sup>، وعثمان، وعلياً، وطلحة<sup>(٤)</sup>، وسعداً<sup>(٥)</sup>، وابن مسعود، وحذيفة<sup>(٦)</sup>،

(١) منهم معاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري رضي الله عنهم أجمعين.

انظر: الانتقان: ١/ ١٩٩-٢٠٣.

(٢) خليفة رسول الله وصديق أمته، وأفضل من طلعت عليه الشمس بعد النبيين. توفي سنة (١٣ هـ).

انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء: ٥/ ١٢٢).

(٣) أول أمير للمؤمنين، فاروق هذه الأمة، توفي سنة (٢٣ هـ).

انظر: أسد الغابة: ٣/ ٦٤٢-٦٧٨.

(٤) ابن عبيد الله بن عثمان التيمي، أسلم على يد أبي بكر، أحد الثمانية الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الستة

أصحاب الشورى، اتقى بيده النبل عن رسول الله ﷺ يوم أحد حتى شلت أصبعه رضي الله عنه، توفي

سنة (٣٦ هـ). انظر: الإصابة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) ابن مالك، المشهور بابن أبي وقاص، آخر العشرة موتاً، وهو أحد الستة أهل الشورى، أول من رمى

بسهام في سبيل الله، وكان محاب الدعوة، توفي سنة (٥٦ هـ) على الأشهر. انظر: الإصابة: ٢/ ٣٣.

(٦) ابن حُسَيْل بن جابر، المشهور بابن اليان العبسي سَمَّاه قومه بذلك ؛ لأن أباه - وهو صحابي - رضي الله

عنه كان قد أصاب دماً فهرب إلى المدينة فحالف بني عبد الأشهل من اليانبة، وهو صاحب رسول الله

استعمله عمر على المدائن توفي سنة (٣٦ هـ).

انظر: الإصابة: ١/ ٣١٧-٣١٨ و ٣٣١-٣٣٢.



وسالمًا<sup>(١)</sup>، وأبا هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وعمرو بن العاص<sup>(٢)</sup>، وابنه عبد الله<sup>(٣)</sup>، ومعاوية<sup>(٤)</sup>، وابن الزبير<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن السائب<sup>(٦)</sup>، وعائشة<sup>(٧)</sup>، وحفصة<sup>(٨)</sup>، وأُمّ سَلَمَة<sup>(٩)</sup>، وهؤلاء كلهم من المهاجرين.

(١) ابن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة، أحد السابقين الأولين قال له النبي ﷺ لَمَّا سمعه يقرأ: «الحمد لله الذي جعل في أمتي مثلك»، توفي سنة (١٢ هـ) يوم اليمامة. وقد جعله أبو عبيد من المهاجرين وكذلك السخاوي - مع أن عداذه في الأنصار لخروجه مع أبيه مهاجراً إلى رسول الله ﷺ - ولأنه لم يكن من ساكني المدينة.

انظر: الاستيعاب: ٧٠-٧١، جمال القراء: ٢/٤٢٥، المرشد الوجيز: ٤١، الإصابة: ٢/٦-٨.

(٢) ابن وائل، السهمي، أبو عبد الله، من أكابر الصحابة، وهو الذي فتح مصر، توفي سنة (٤٣ هـ). انظر: الاستيعاب: ٢/٥٨٠.

(٣) صحابي حفظ القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي سنة (٦٥ هـ).

انظر: الإصابة: ٢/٣٥١، غاية النهاية: ١/٤٣٩.

(٤) ابن أبي سفيان، مؤسس الدولة الأموية، ومن كبار كتاب الوحي، توفي سنة (٦٠ هـ). انظر: الإصابة: ٣/٤٣٣، تاريخ الخلفاء: ٧٥.

(٥) عبد الله بن الزبير بن العوام، أول قرشي يولد في الإسلام بالمدينة، توفي سنة (٧٣ هـ). انظر: الإصابة: ٢/٣٠٩.

(٦) المخزومي، من قراء الصحابة، أخذ عنه أهل مكة القراءة، توفي سنة (٦٨ هـ) على خلاف. انظر: الإصابة: ٢/٣١٤.

(٧) بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين رضي الله عنها، من أفقه النساء، توفيت سنة (٥٨ هـ). انظر: الإصابة: ٤/٣٥٩.

(٨) بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة (٤٥ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/٢٧٣.

(٩) هند بنت أبي أمية، المعروف بزاز الركب، بن المغيرة المخزومية، أم المؤمنين رضي الله عنها، توفيت سنة (٥٩ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/٤٥٨.

وذكر من الأنصار: أبي بن كعب<sup>(١)</sup>، ومعاذ بن جبل<sup>(٢)</sup>، وأبا الدرداء<sup>(٣)</sup>،  
وزيد بن ثابت<sup>(٤)</sup>، وأبا زيد<sup>(٥)</sup>، ومُجمّع بن جارية<sup>(٦)</sup>، وأنس بن مالك رضي الله  
عنهم أجمعين<sup>(٧)</sup> /

٧/١

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به أبو بكر الصديق رضي  
الله عنه وقاتل الصحابة رضوان الله عليهم أهل الردّة<sup>(٨)</sup> وأصحاب مسيلمة<sup>(٩)</sup>،  
وقُتِلَ من الصحابة نحو الخمسمائة<sup>(١٠)</sup>، أُشير<sup>(١١)</sup> على أبي بكر رضي الله عنه بجمع

(١) ابن قيس، أبو المنذر، الأنصاري من كتاب الوحي، قرأ على النبي ﷺ وقرأ عليه النبي ﷺ بعض القرآن  
للتعليم. توفي سنة (٣٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣١ / ١.

(٢) ابن عمرو، أبو عبد الرحمن، الخزرجي، جليل القدر، جمع القرآن حفظاً على عهد النبي ﷺ، توفي سنة  
(١٧ هـ) انظر: الإصابة: ٤٢٦ / ٣.

(٣) عويمر بن مالك، الخزرجي، توفي سنة (٣٣ هـ) انظر: الإصابة: ٤٥ / ٣.

(٤) الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة، من أشهر كتّاب الوحي، قاضي، مفتي، فريضي، توفي سنة (٤٥ هـ).  
انظر: الإصابة: ٥٦١ / ١، غاية النهاية: ٢٩٦ / ١.

(٥) اختلف فيه لاشتراك أكثر من صحابي بهذه الكنية، والراجح - والله أعلم - أنه قيس بن السكن بن  
زعوراء، من بني عدي بن النجار، وأحد عمومة أنس رضي الله عنه، مات بعد سنة (٧٠ هـ) ولم يعقب.  
انظر: الاستيعاب: ١٦٦٤-١٦٦٥، الإصابة: ٤٧٦ / ٥ و ١٥٩ / ٧.

(٦) ابن عامر، جمع القرآن على عهد النبي ﷺ، توفي في زمن معاوية. انظر: غاية النهاية: ٤٢ / ٢.

(٧) كتاب أبي عبيد مفقود - حسب علمي -، ولعل المؤلف اطلع عليه، أو أنه - وهو الأرجح - نقل عنه  
بواسطة السخاوي وأبي شامة، مع انفراده عنهما بذكر أبي زيد.  
انظر: جمال القراء: ٤٢٤ / ٢، المرشد الوجيز: ٤١ - ٤٢.

(٨) وذلك في غزوة اليمامة سنة (١٢ هـ) لما ادّعى مسيلمة النبوة. انظر: سيرة ابن هشام: ٢٢٢-٢٤٦.

(٩) ابن حبيب بن ثمامة، المشهور بمسيلمة الكذاب، كان يطمح في ملك العرب فارتدّ بعد وفاة النبي ﷺ  
وادّعى النبوة، وقتل في غزوة اليمامة، انظر: السيرة: ٢٢٢ / ٤ - ٢٤٦، شذرات الذهب: ٢٣ / ١.

(١٠) قيل: سبعمائة، وقيل: أكثر، انظر: فتح الباري: ١٢ / ٩.

(١١) الذي أشار هو عمر رضي الله عنه. انظر: جمال القراء: ٨٦ / ١، المرشد الوجيز (ص: ٤١-٤٢)، فتح الباري: ١٠ / ٩.

القرآن في مصحف واحد خشية أن يذهب بذهاب الصحابة، فتوقف في ذلك من حيث إن النبي ﷺ لم يأمر في ذلك بشيء، ثم اجتمع رأيهم ورأي الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، فأمر زيد بن ثابت بتتبع القرآن وجمعه<sup>(١)</sup>، فجمعه في صحف كانت عند أبي بكر رضي الله عنه حتى<sup>(٢)</sup> توفي، ثم عند عمر رضي الله عنه حتى توفي، ثم عند حفصة رضي الله عنها<sup>(٣)</sup>.

ولما كان في حدود<sup>(٤)</sup> سنة ثلاثين<sup>(٥)</sup> من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه حضر حذيفة بن اليمان فتح إرمينية<sup>(٦)</sup> وأذربيجان<sup>(٧)</sup> فرأى الناس يختلفون في

(١) فكان بذلك أول من جمع القرآن كما قال علي رضي الله عنه: رحم الله أبا بكر، كان أول من جمع القرآن، وفي رواية: أول من جمع بين اللوحين. انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ١٦٣/٢، جمال القراء: ٨٢/١.

(٢) في (ك): «ثم» بدل «حتى»، وهو سبق قلم.

(٣) انظر: تاريخ الطبري: ٢٠/١، المصاحف (ص: ١٨ - ٢٠)، الفتح: ١٠/٩.

(٤) في (ظ) و (ت) «نحو» وسقطت من المطبوع كلمة «سنة».

(٥) اعترض ابن حجر على هذا الرأي تلميحاً، ووصفه بأنه زعم من قائله الذي لم يذكر له مستنداً، وهذا نص عبارته، قال رحمه الله: «وَعَقَلَ بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة (ثلاثين)، ولم يذكر لذلك مستنداً».

لا شك - عندي - في أن هذا الذي لم يُصرَّح الحافظ باسمه - احتراماً وتقديراً له - هو المؤلف، فهذا نص عبارته، وتعقب الحافظ للمؤلف في هذا القول لا يُسَلَّم - مع التقدير والأدب الكامل - مع قائله رحمه الله، لـ: أ - اختلاف المؤرخين في تحديد زمن مجيء حذيفة لعثمان، وفي زمن فتح إرمينية وأذربيجان، فقبل سنة (٢٥)، وهو ما رجحه ابن حجر بطريقة حسابية، وقبل سنة (٣٠)، وقبل سنة (٣٤) فمن هذا الاختلاف يُرفعُ وَصْفُ (العفلة) عن المؤلف.

ب - قول الحافظ: «لم يذكر مستنداً» صحيح، لكن ليس معناه أنه لا مستند له، فهذا الزمن الذي حدده المؤلف سبقه إليه ابن الأثير، وأبو الفداء.

انظر: الكامل في التاريخ: ٥٥/٣، المختصر في تاريخ البشر: ١٦٧/١ - ١٦٨، الفتح: ١٧/٩.

(٦) بكسر الهمزة وفتحها وسكون ثانيه وكسر الميم وياء ساكنة وكسر النون وياء خفيفة مفتوحة. بلد في الروم، افتتحت زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: الأنساب: ١١٧/١، معجم البلدان: ٢٠٣/١.

(٧) من بلاد العراق، مما يلي إرمينية. انظر: معجم البلدان: ١٥٩/١.

القرآن، يقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك، فأفزه ذلك، وقدم على عثمان وقال: « أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في اليهود والنصارى »، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصُّحُف ننسخها ثم نردها إليك، فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص<sup>(١)</sup>، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام<sup>(٢)</sup> أن ينسخوها في المصحف وقال: « إذا اختلفتم أتم زيد في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم ».<sup>(٣)</sup>

فكتب منها<sup>(٤)</sup> عدة مصاحف فوجه بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى

(١) الأموي، من مشاهير الصحابة، وفصحاء قريش، توفي سنة (٥٨ هـ)، وقد وهم ابن عبد البر رحمه الله فجعل ابن أخي سعيد وهو أبان بن سعيد بن العاص، هو الذي تولى إملاء المصحف مع زيد، وتعقبه ابن حجر بقوله: « هذه رواية شاذة تفرد بها نعيم بن حماد عن الدراوردي، وكيف يعيش إلى خلافة عثمان من قُتل في خلافة أبي بكر؟ ». انظر: الإصابة: ١٧/١ و ٤٧/٢.

(٢) المخزومي، ولد في زمن النبي ﷺ، وأدرك عشر سنين من حياته عليه الصلاة والسلام، توفي سنة (٤٣ هـ)، انظر: الإصابة: ٦٦/٣.

(٣) انظر: الإتيقان: ١٦٩/١.

(٤) اختلفت الأقوال في هذه الجزئية، وخلاصة هذا الخلاف أن يقال: إن مجموع المصاحف العثمانية ثمانية، خمسة متفق عليها، وثلاثة مختلف فيها.

فأما المتفق عليها فهي: الكوفي والبصري والشامي والمدني العام والخاص، وأما الثلاثة المختلف فيها فهي: المكي ومصحف البحرين ومصحف اليمن. قال الشاطبي في العقيلة:

وسار في نسخ منها مع المدني	كوفي وشام وبصر تملأ البصرا
وقيل مكة والبحرين مع يمين	ضاعت بها نسخ في نشرها قُطرا

فقوله: « المدني » يشمل المدني العام وهو الذي تركه عثمان في المدينة، والخاص وهو الذي يُسمى « الإمام ». وفي « شرح العقيلة » لابن القاصح: أمر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدينة، وبعث عبد الله ابن السائب مع المكي، وبعث المغيرة بن شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر ابن عبد قيس مع البصري، وبعث مصحفاً إلى اليمن، وآخر إلى البحرين، ولا علمنا من أنفذ معها، ولهذا انحصر الأئمة السبعة في الأمصار الخمسة. انظر: شرح العقيلة: ١٥ وما بعدها.

الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له (الإمام)، ووجه بمصحف إلى مكة، وبمصحف إلى اليمن، وبمصحف إلى البحرين، وأجمعت<sup>(١)</sup> الأمة المعصومة من الخطأ<sup>(٢)</sup> على ما تضمنته هذه المصاحف وترك ما خالفها من زيادة ونقص، وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل<sup>(٣)</sup> ليحتملها ما صح نقله وثبتت تلاوته عن النبي ﷺ، إذ كان الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف السبعة<sup>(٤)</sup> التي / أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»<sup>(٥)</sup>، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر

(١) في (س): «اجتمعت».

(٢) (من الخطأ): ليست في (س).

(٣) قال الشاطبي في العقيلة:

فجردوه كما يهوى كتابته ما فيه شكل ولا نطق فيحتجرا.

انظر: شرح العقيلة: ١٥، الكواكب الدرية: ٢٧.

(٤) (السبعة): سقطت من المطبوع.

(٥) متفق عليه، وهو حديث متواتر عن النبي ﷺ، وسيأتي كلام المؤلف رحمه الله عنه، وأخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الخصومات (الفتح ٨٩/٥ ح ٢٤١٩)، وفي كتاب فضائل القرآن (الفتح ٨/٦٣٨ ح ٤٩٩٢) وغيرها من المواضع.

وأخرجه مسلم في صحيحه - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/٥٦٠ ح ٨١٨).

عليه في العرضة الأخيرة عن رسول الله ﷺ كما صرح به غير واحد من أئمة السلف كمحمد بن سيرين،<sup>(١)</sup> وعبيدة السلماني<sup>(٢)</sup>، وعامر الشعبي<sup>(٣)</sup>.

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو وُلِّيتُ في المصاحف ما وُلِّيَ عثمان لفعلت كما فعل»<sup>(٤)</sup>.

وقرأ أهل كلِّ<sup>(٥)</sup> مصرٍ بما في مصحفهم وتلقَّوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقَّوه من في رسول الله ﷺ ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقَّوه عن النبي ﷺ.

(١) أبو بكر مولى أنس بن مالك، إمام البصرة مع الحسن، روى عن بعض الصحابة منهم عائشة وأبو هريرة وزيد، وروى عنه الشعبي وثابت وقتادة، اشتهر بتعبير الرؤى، توفي سنة (١١٠هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٥١/٢ - ١٥٢.

(٢) عبيدة بن عمرو المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي، أسلم زمن فتح مكة لكنه لم ير النبي ﷺ، السلماني، وقيل: السلماني نسبة إلى «السلمان» حيٍّ من مراد، وقيل: سلمان في قضاة، توفي سنة (٧٢هـ).

انظر: الأنساب: ٢٧٦/٣ - ٢٧٧، الإصابة: ١٠٢/٣، غاية النهاية: ٤٩٨/١.

(٣) عامر بن شراحيل، الحِمَيري، تابعي، محدث، فقيه، روى عن (١٥٠) مائة وخمسين من الصحابة، هو القائل: «القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولوكم».

الشَّعْبِيّ: بفتح الشين المعجمة وسكون العين نسبة إلى «شَعْب» وهو بطن من حِمَيْر، قال السمعاني: الشعبي من حِمَيْر وعداده في همدان. توفي سنة (١٠٥هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٢٢٧/١٢ - ٢٣٤، الأنساب: ٤١١/٣ و ٤٣١ - ٤٣٢، غاية النهاية: ٣٥٠/١.

(٤) انظر: السنن الكبرى: ٤٢/٢، المرشد الوجيز: ٥٣ - ٥٤.

(٥) في المطبوع: كل أهل.

## فمّمّن كان بالمدينة:

ابن المسيّب<sup>(١)</sup>، وعروة<sup>(٢)</sup>، وسالم<sup>(٣)</sup>، وعمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup>، وسليمان<sup>(٥)</sup>  
وعطاء ابن يسار<sup>(٦)</sup>، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ<sup>(٧)</sup>، وعبد الرحمن  
ابن هرمز الأعرج<sup>(٨)</sup>، وابن شهاب الزهري<sup>(٩)</sup>، ومسلم بن جندب<sup>(١٠)</sup>، وزيد بن  
أسلم<sup>(١١)</sup>.

- (١) سعيد، المخزومي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن ابن عباس وأبي هريرة، قرأ عليه ابن شهاب الزهري، توفي سنة (٩٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٠٨.
- (٢) ابن الزبير بن العوام، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن عن أبيه وعائشة، كان صوّماً، توفي سنة (٩٣ هـ) وهو صائم. انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١١ - ٥١٢.
- (٣) ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي سنة (١٠٦ هـ) انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٠١.
- (٤) الأموي، أمير المؤمنين، مناقبه كثيرة، اشتهر بالخليفة الراشد، توفي سنة (١٠١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٩٣.
- (٥) أبو أيوب، الهلالي، المدني، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة (١٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٣١٨.
- (٦) أبو محمد، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ توفي سنة (١٠٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٣.
- (٧) المدني، روى عنه نافع وابن سيرين، توفي بالحرّة سنة (٦٣ هـ). غاية النهاية: ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢.
- (٨) المدني، أخذ عرضاً عن أبي هريرة وابن عباس، قرأ عليه نافع، توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١٨٠ - ١٨٢.
- (٩) محمد بن مسلم، المدني، قرأ على أنس، وروى عنه وعن ابن عمر، عرض عليه نافع، وروى عنه مالك، توفي سنة (١٢٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣.
- (١٠) المدني، قرأ على ابن عياش المخزومي، قرأ عليه نافع، توفي سنة (١١٠ هـ). انظر: المعرفة: ١ / ١٨٤ - ١٨٦، الجرح والتعديل: ٨ / ١٨٢.
- (١١) المدني، مولى عمر، توفي سنة (١٣٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٩٦.

وبمكة:

عبيد بن عمير<sup>(١)</sup>، وعطاء<sup>(٢)</sup>، وطاووس<sup>(٣)</sup>، ومجاهد<sup>(٤)</sup>، وعكرمة<sup>(٥)</sup>، وابن أبي مليكة<sup>(٦)</sup>.

وبالكوفة:

علقمة<sup>(٧)</sup>، والأسود<sup>(٨)</sup>، ومسروق<sup>(٩)</sup>، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل<sup>(١٠)</sup>،

(١) أبو قتادة، المكي ولد في زمن النبي ﷺ، روى عن عمر وأبي، روى عنه مجاهد وعطاء، توفي سنة (٧٤ هـ).  
غاية النهاية: ٤٩٦/١ - ٤٩٧.

(٢) ابن أبي رباح، القرشي، مولا لهم، روى القراءة عن أبي هريرة، عرض عليه أبو عمرو.  
انظر: غاية النهاية: ٥١٣/١.

(٣) ابن كيسان السلمي، أخذ القرآن عن ابن عباس، وعُظُمُ روايته عنه، توفي سنة (١٠٦ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٣٤١/١.

(٤) ابن جبير المكي، مقرر، مفسر، قرأ على ابن عباس، وحدث عنه وعن عائشة وأبي هريرة وغيرهم، توفي سنة (١٠٣ هـ).  
انظر: الجرح والتعديل: ٣١٩/٨، المعرفة: ١٦٣-١٦٥، طبقات المفسرين للدودي: ٣٠٥-٣٠٨.

(٥) ابن خالد، المكي، قرأ على ابن عباس وابن عمر، عرض عليه أبو عمرو، توفي سنة (١١٥ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٥١٥/١.

(٦) عبد الله بن عبيد الله، التميمي، توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٣٠/١.

(٧) ابن قيس، الكوفي، فقيه، ولد في حياة النبي ﷺ، قرأ على ابن مسعود، توفي سنة (٦٢ هـ).

انظر: الطبقات الكبرى: ٨٦/٦-٩٢، تاريخ بغداد: ٢٩٦/١٢-٣٠٠، المعرفة: ١٤٠/١-١٤٣.

(٨) ابن يزيد، الكوفي، فقيه، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، عرض على ابن مسعود، قرأ عليه ابن وثاب والنخعي وغيرهما، توفي سنة (٧٥ هـ).

انظر: حلية الأولياء: ١٠٢/٢-١٠٥، المعرفة: ١٣٧/١-١٣٩.

(٩) ابن الأجدع، سمع من أبي بكر وعمر، وقرأ على ابن مسعود، حدث عنه سعيد بن جبير وغيره، توفي سنة (٦٣ هـ). انظر: الجرح والتعديل: ٣٩٦/٨-٣٩٧، المعرفة: ١٣٩/١-١٤٠.

(١٠) الهمداني، الكوفي، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمرو وعلي، روى عنه السَّيَّعِي.  
انظر: غاية النهاية: ٦٠١/١.



والخارث بن قيس<sup>(١)</sup>، والربيع بن خثيم<sup>(٢)</sup>، وعمرو بن ميمون<sup>(٣)</sup>، وأبو عبدالرحمن السلمي، وزر بن حبيش<sup>(٤)</sup>، وعبيد بن نضيلة<sup>(٥)</sup>، وأبو زُرعة بن عمرو بن جرير<sup>(٦)</sup>، وسعيد بن جبير<sup>(٧)</sup>، وإبراهيم النخعي<sup>(٨)</sup>، وعامر الشعبي.

(١) الجعفي، الكوفي، راو، روى عن ابن مسعود.

انظر: غاية النهاية: ٢٠١ / ١.

(٢) الثوري، الكوفي، قرأ على ابن مسعود الذي قال له: لو رأك محمد ﷺ لأحبك، وما رأيك إلا ذكرتُ المخبتين، توفي قبل سنة (٩٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٨٣ / ١.

(٣) الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه، عرض على ابن مسعود، وروى عن عمر، توفي سنة (٧٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٦٠٣ / ١.

(٤) الأسدي، الكوفي، قرأ على ابن مسعود وغيره، حدث عن عمر وأبي، توفي سنة (٨٢ هـ).

انظر: السير: ١٦٦ / ٤ - ١٧١، المعرفة: ١٤٣ / ١ - ١٤٥.

(٥) الخزازي، الكوفي، سمع من المغيرة بن شعبة، وقرأ عليه حمران بن أعين.

انظر: غاية النهاية: ٤٩٧ / ١ - ٤٩٨، المعرفة: ١٤٦ / ١.

(٦) عمرو بن عمرو، سمع أبا هريرة، وعرض على الربيع بن خثيم، روى عنه عمارة بن القعقاع وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٦٠٢ / ١.

(٧) الوالبي، مولاهم، قرأ على ابن عباس وحدث عنه، وقرأ عليه أبو عمرو، قُتل شهيداً سنة (٩٥ هـ).

انظر: حلية الأولياء: ٢٧٢ / ٤ - ٣٠٩، المعرفة: ١٦٥ / ١ - ١٦٨.

(٨) ابن يزيد، الكوفي، قرأ على الأسود، وقرأ عليه الأعمش، توفي سنة (٩٦ هـ).

والنخعي نسبة إلى: النخع، قبيلة من العرب نزلت الكوفة، وهو جسر بن عمرو بن علة، من أدد، سمي (النخع)؛ لأنه ذهب عن قومه.

انظر: الأنساب: ٤٧٣ / ٥، غاية النهاية: ٢٩ / ١ - ٣٠.

## وبالبصرة:

عامر بن عبد قيس<sup>(١)</sup>، وأبو العالية<sup>(٢)</sup>، وأبو رجاء<sup>(٣)</sup>، ونصر بن عاصم<sup>(٤)</sup>،  
ويحيى بن يعمر<sup>(٥)</sup>، ومعاذ<sup>(٦)</sup>، وجابر بن زيد<sup>(٧)</sup>، والحسن<sup>(٨)</sup>، وابن سيرين،  
وقتادة<sup>(٩)</sup>.

(١) التميمي، ثقة، من كبار التابعين، روى عن عمر رضي الله عنه، وتلقن القرآن من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، توفي في خلافة عثمان. انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٠٣-١١١، حلية الأولياء: ٢/ ٨٧-٩٥، الإصابة: ٥/ ٧٦-٧٧.

(٢) رُفيع بن مهران، الرياحي، أخذ عرضاً عن أبيّ وزيد وعمر، قرأ عليه الأعمش وأبو عمرو، توفي سنة (٩٠هـ).

انظر: المعرفة: ١/ ١٥٥-١٥٨، غاية النهاية: ١/ ٢٨٤-٢٨٥، طبقات المفسرين للداودي: ١/ ١٧٢ - ١٧٣.

(٣) عمران بن تيم العطاردي، أخذ عرضاً عن ابن عباس، وقرأ عليه أبو الأشهب، توفي سنة (١٠٥هـ). انظر: المعرفة: ١/ ١٥٣-١٥٤.

(٤) الدؤلي، مقرئ نحوي، قرأ على أبي الأسود، روى عنه أبو عمرو، وثقه النسائي، توفي سنة (٩٠هـ). انظر: المعرفة: ١/ ١٧٠، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٤٢٧-٤٢٨، غاية النهاية: ٢/ ٣٣٦.

(٥) العدواني، أخذ عرضاً عن أبي الأسود، وسمع من ابن عباس وعمر وابنه، قرأ عليه أبو عمرو، ثقة عالم، أول من نقط المصحف.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨١، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٥.

(٦) هذا الاسم انفردت به (ت) فقط، ولم يذكره السخاوي. ولم أجد في القراء من التابعين من اسمه (معاذ).

(٧) أبو الشعثاء، الأزدي وردت له حروف في القرآن.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٨٩.

(٨) ابن أبي الحسن، البصري، ثقة، قرأ على حطان الرقاشي، أخذ عنه القراءة أبو عمرو، توفي سنة (١١٠هـ). انظر: الطبقات الكبرى: ٧/ ١٥٦-١٧٨، حلية الأولياء: ٢/ ١٣١-١٦١، المعرفة: ١/ ١٦٨-١٦٩.

(٩) ابن دعامة، السدوسي، المفسر، له اختيار في القراءة، روى عن أنس، وسمع منه، روى عنه أبان بن يزيد وغيره، توفي سنة (١١٧هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥-٢٦.

وبالشام:

المغيرة بن أبي شهاب المخزومي<sup>(١)</sup> صاحب عثمان بن عفان في القراءة،  
وخليد بن سعد<sup>(٢)</sup> صاحب أبي الدرداء.

ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية حتى صاروا في  
ذلك أئمة يقتدى بهم ويُرحل إليهم ويُؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي  
قراءتهم بالقبول ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نُسبت إليهم.

فكان بالمدينة:

أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ثم شيبة بن نصاح<sup>(٣)</sup>، ثم نافع بن أبي نعيم.

وكان بمكة:

عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن محيصة<sup>(٥)</sup>.

(١) المغيرة بن عبد الله بن عمرو، أخذ عرضاً عن عثمان، قرأ عليه ابن عامر، توفي سنة (٩١هـ).  
انظر: المعرفة: ١/١٣٦، غاية النهاية: ٢/٣٠٥.

(٢) السلمي، وسلمان: من قضاة، كان رجلاً حسن الصوت تأمره أم الدرداء أن يقرأ عليهم.  
انظر: ميزان الاعتدال: ١/٣١٠، لسان الميزان: ٢/٤٠٦.

(٣) أبو ميمونة، المدني، مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، قرأ على ابن عياش المخزومي، قرأ عليه نافع وابن جاز،  
وثقه النسائي وغيره، توفي سنة (١٣٠هـ). انظر: المعرفة: ١/١٨٢ - ١٨٤، غاية النهاية: ١/٣٢٩ - ٣٣٠.

(٤) أبو صفوان، المكي، قرأ على مجاهد ثلاث مرات، روى عنه القراءة عرضاً أبو عمرو وسفيان بن عيينة  
وغيرهما، توفي سنة (١٣٠هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٣/٢٢٧ - ٢٢٨، المعرفة: ١/٢١٩ - ٢٢١، غاية النهاية: ١/٢٦٥.

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله، اختلف في اسمه والأشهر ما أثبتته ثقة، قرأ على مجاهد ودرباس  
وغيرهما، قرأ عليه أبو عمرو وشبل وغيرهما، توفي سنة (١٢٣هـ).

انظر: المعرفة: ١/٢٢١ - ٢٢٣، غاية النهاية: ٢/١٦٧.

## وكان بالكوفة:

يحيى بن وثَّاب<sup>(١)</sup>، وعاصم بن أبي النُّجود، وسليمان الأعمش<sup>(٢)</sup>، ثم حمزة، ثم الكسائي.

## وكان / بالبصرة:

عبد الله بن أبي إسحاق<sup>(٣)</sup>، وعيسى بن عمر<sup>(٤)</sup>، وأبو عمرو بن العلاء<sup>(٥)</sup>، ثم عاصم الجَحْدَرِيَّ<sup>(٦)</sup>، ثم يعقوب الحضرمي<sup>(٧)</sup>.

## وكان بالشام:

عبد الله بن عامر<sup>(٨)</sup>، وعطية بن قيس الكِلَابِيَّ<sup>(٩)</sup>، وإسماعيل بن عبد الله بن

(١) الأسدي، الكوفي، حدّث عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وقرأ القرآن على بعض الصحابة والتابعين، توفي سنة (١٠٣ هـ) انظر: المعرفة: ١٥٩/١-١٦٢.

(٢) سليمان بن مهران، أبو محمد، الأسدي، قرأ على ابن وثَّاب وعرض على مجاهد وأبي العالية وغيرهما، وقرأ عليه حمزة، توفي سنة (١٤٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٩/٣-١٣، المعرفة: ١/٢١٤-٢١٩، غاية النهاية: ١/٣١٥-٣١٦.

(٣) الحضرمي، جدُّ يعقوب القارئ، أخذ عرضاً عن يحيى بن يعمر، روى عنه أبو عمرو، توفي سنة (١١٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٤١٠.

(٤) الهمداني، الكوفي، ثقة، عرض على عاصم والأعمش، عرض عليه الكسائي، توفي سنة (١٥٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٦/٢٨٢، المعرفة: ١/٢٦٩-٢٧٠، غاية النهاية: ١/٦١٢-٦١٣.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٥٣.

(٦) أخذ عرضاً عن سليمان بن قتة، ويحيى بن يعمر، وعرض عليه أبو المنذر سلام وغيره، توفي سنة (١٢٨ هـ).

انظر: المعرفة: ١/٢١٠-٢١١، غاية النهاية: ١/٣٤٩.

(٧) انظر ترجمته ص: ٤٩٥.

(٨) انظر ترجمته ص: ٣٨٣.

(٩) عرض القرآن على أمّ الدرداء، ثقة، قرأ عليه عبد الرحمن بن يزيد، توفي سنة (١٢١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٥١٣-٥١٤.

المهاجر<sup>(١)</sup>، ثم يحيى بن الحارث الذماري<sup>(٢)</sup>، ثم شريح بن يزيد الحضرمي<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عُرِفَتْ طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقَلَّ الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق<sup>(٥)</sup>، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد<sup>(٦)</sup> الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذّ، والصحيح والفاذّ<sup>(٧)</sup>، بأصول أصّلوها، وأركان فصّلوها، وها نحن نشير إليها ونعوّل كما عوّلوا عليها فنقول:

- 
- (١) ويقال: إسماعيل بن عبيد الله. انظر: تهذيب التهذيب: ٣١٧/١.
- (٢) الغساني، أبو عمرو، عرض على واثلة بن الأسقع، ثقة، قرأ عليه عراك بن خالد وغيره، توفي سنة (١٤٥هـ). والذماري: نسبة إلى ذمار بلدة باليمن.
- انظر: الطبقات الكبرى: ٤٦٣/٧، المعرفة: ٢٣٩-٢٤١.
- (٣) مقرئ، ثقة، وهو والد حنيفة بن شريح، له اختيار في القراءة، روى عن الكسائي، روى عنه ابنه وغيره، توفي سنة (٢٠٣هـ).
- انظر: الثقات: ٣١٣-٣١٤، المعرفة: ٣٥٤-٣٥٥.
- (٤) انظر: جلال القراء: ٤٣١/٢، المرشد الوجيز: ١٦٥.
- (٥) من قوله: (ثم إن - إلى هنا) هو نصّ كلام أبي شامة في المرشد الوجيز: ١٦٥، وإبراز المعاني: ٩٥/١.
- (٦) جمع صنيدي، ويطلق على عدة معان: السيد الشريف في قومه، والشجاع، والي القوم ومتولي مهماتهم.
- (تاج العروس: صندد).
- (٧) من قولهم: فذّ الرجل عن أصحابه إذا شدّ عنهم وبقي منفرداً. القاموس والتاج (فذّ).

كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صَرَّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني<sup>(١)</sup>، ونَصَّ عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكِّي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup>، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي<sup>(٣)</sup>، وحَقَّقَه الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة<sup>(٤)</sup> وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن<sup>(٥)</sup> أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة رحمه الله في كتابه «المرشد الوجيز»: «فلا ينبغي أن يُغترَّ بكل قراءة / تُعزَى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة وأنَّ هكذا<sup>(٦)</sup> أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط، وحينئذ لا يتفرّد بنقلها مصنّف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء

(١) انظر ترجمته ص: ٢٤٩.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٦٨.

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٣٠.

(٥) (عن) سقطت من (س).

(٦) كذا ضبطت في جميع النسخ إلا (س) فكتبت فيها: «وأنها كذا» بفصل الهاء عن الكاف.

فذلك لا يخرجها عن الصحة، فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف لا عمّن تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نُقِلَ عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم»<sup>(١)</sup>.

قلت وقولنا في الضابط: «ولو بوجه» نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء أكان أفصح أم فصيحاً، مجعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضرُّ مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [النساء: ٥٨] ونحوه<sup>(٢)</sup>.

(١) المرشد الوجيز: ١٧٤.

(٢) قوله (ونحوه) يدخل فيه ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ و﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ والمقصود بالإسكان هنا - وهو لأبي عمرو البصري بخلف عن الدوري - إسكان الهمزة في «بارئكم» والراء في البقية، والإنكار الذي أشار إليه المؤلف هو لعدم وجود سبب يقتضي الإسكان، فالكلمات إما مجرورة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ أو مرفوعة في غيرها ولا وجه للإنكار لثبوت القراءة أولاً، ولورود هذا الأسلوب في كلام العرب، كقول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب      إثماً من الله ولا واغل

مستحقب: مرتكب، والواغل: الداخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يُدعى إليه، أو يُنفق معهم في نفقاتهم. الشاهد: قوله: (أشرب) بتسكين الباء.

وكقول الشاعر: وناح يخبرنا بمهلك سيّد      تقطّع من وجد عليه الأنامل  
الشاهد: تسكين الراء من (يخبرنا).

انظر: معاني القرآن للفراء: ١٢/٢، الخصائص: ١/ ٧٤، شرح الهداية: ١/ ١٦٥ - ١٦٦، التاج (وغل).

و ﴿سَيِّئًا﴾ [النمل: ٢٢]<sup>(١)</sup>، و ﴿يَبْنِي﴾ [لقمان: ١٣]<sup>(٢)</sup>، و ﴿وَمَكَرَ السَّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]<sup>(٣)</sup>، و ﴿تُشْجَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]<sup>(٤)</sup>، والجمع بين الساكنين في تاءات الهزّي<sup>(٥)</sup>، وإدغام أبي عمرو<sup>(٦)</sup>، و ﴿أَسْطَعُوا﴾ [الكهف: ٩٧] حمزة<sup>(٧)</sup>، وإسكان ﴿نِعَمًا﴾ [النساء: ٥٨]<sup>(٨)</sup> و ﴿يَهْدَى﴾

(١) تسكين الهمز لقنبل على نية الوقف.

انظر: السبعة: ٤٨٠، التيسير: ١٦٧، النشر: ٢/ ٣٣٧ (ط. الضباع).

(٢) تسكين الياء، وذلك في الموضع الأول من سورة لقمان، وهو ﴿يَبْنِي لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣] لابن كثير، والموضع الثالث وهو قوله ﴿يَبْنِي أَقْرِ الصَّلَاةَ﴾ [لقمان: ١٧] لقنبل فقط. وجهت هذه القراءة بأن أصل الكلمة (يُنْيِي) ثلاث ياءات، الأولى ياء التصغير وهي ساكنة، والثانية لام الفعل وهي مكسورة، والثالثة ياء الإضافة، وهي متحركة، فوجه قراءة الإسكان هو حذف ياء الإضافة على لغة من قال: يا غلام أقبل، فبقيت الياء التي هي لام الفعل مكسورة فحذفت استخفافاً وبقيت ياء التصغير ساكنة. انظر: التيسير: ١٧٦، شرح العنوان: ق: ١٧٧/ ب، النشر: ٢/ ٢٨٩ (ط. الضباع).

(٣) بإسكان الهمزة، وهي قراءة حمزة، ووجهها التخفيف لتوالي الحركات.

انظر: السبعة: ٥٣٥-٥٣٦، إبراز المعاني: ٤/ ١١٢-١١٥، النشر: ٢/ ٣٥٢ (ط. الضباع).

(٤) أي على قراءة ابن عامر وشعبة ﴿تُشْجَى﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم ونصب ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ووجهت توجيهات كثيرة بعضها لا يصح، والراجح أنها على معنى ﴿تُشْجَى﴾ ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً. انظر: النشر: ٢/ ٣٢٤ (ط. الضباع).

(٥) وهي التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلية إذا حسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطأ، ومجموعها في القرآن الكريم إحدى وثلاثون تاء. انظر: التيسير: ٨٣-٨٤، النشر: ٢/ ٢٣٢-٢٣٣ (ط. الضباع).

(٦) أي الإدغام الكبير وهو إدغام حرف متحرك في حرف متحرك، وله باب خاص سيذكره المؤلف ص: ٦٩٢.

(٧) يريد قوله تعالى ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ لا قوله ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا﴾ ولا عبرة بطعن بعض النحويين ومعههم ابن مجاهد رحمه الله في هذه القراءة، فهي مع تواترها - كغيرها - جائزة ومسموعة في كلام العرب.

انظر: السبعة: ٤٠١، التيسير: ١٤٦، إبراز المعاني: ٣/ ٣٥٣-٣٥٤، النشر: ٢/ ٣١٦ (ط. الضباع).

(٨) وكذلك في البقرة [٢٧١]: ﴿فَنِعَمًا﴾ والمراد تسكين العين، وهي قراءة أبي جعفر قولاً واحداً، وعن أبي عمرو وقالون وشعبة خلاف بين الإسكان والاختلاس، والإسكان: لغة.

انظر: التيسير: ٨٤، النشر: ٢/ ٢٣٥-٢٣٦ (ط. الضباع).



[يونس: ٣٥]<sup>(١)</sup> وإشباع الياء في ﴿نَزَّاعٍ﴾<sup>(٢)</sup> [يوسف: ١٢] و ﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]<sup>(٣)</sup> و ﴿أَفْتَدَىٰ مَنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]<sup>(٤)</sup>.

وضمَّ ﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤]<sup>(٥)</sup> ونصب ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٦)</sup> وخفض ﴿الْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]<sup>(٧)</sup> ونصب و ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]<sup>(٨)</sup> والفصل بين

(١) وهي قراءة أبي جعفر بخلف عن ابن جهمز ووجه لقالون، والمراد تسكين الهاء مع تشديد الدال، وهي لغة. انظر: النشر: ٢/ ٢٨٣ (ط. الضباع)

(٢) وهي رواية قبل بخلاف عنه، ووجهت بأنها لغة بعض العرب في إجرائهم المعتل مجرى الصحيح، فلا يحذف منه شيء من حروفه في الجزم. واستشهدوا له بقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأبناء تنمي      بما لاقت لَبُونُ بني زياد

الشاهد قوله: (يأتيك) بالياء مع أنه مجزوم بـ «لم».

انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٦٨، النشر: ٢/ ٢٩٧ (ط. الضباع).

(٣) وهي رواية قبل، ووجهت كتوجيه ﴿نَزَّاعٍ﴾ [يوسف: ١٢].

انظر: التيسير: ١٣١، الدر المصون: ٦/ ٢٩٧، النشر: ٢/ ٢٩٧ (ط. الضباع).

(٤) المراد ﴿أَفْتَدَىٰ﴾ بياء بين الهمزة الثانية والدال، وهي رواية هشام بخلف عنه، وهي لغة بعض العرب، حيث يشبعون الحركات الثلاث.

انظر: إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٩-٣٠١، النشر: ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ (ط. الضباع).

(٥) وحيث جاء، وهي قراءة أبي جعفر، ووجهها الإتيان: ١٥٩٥.

(٦) في البقرة [١١٧]، والمواضع المختلف فيها. انظر: ١٥٩٥.

(٧) انظر: ص: ١٤٣ من الدراسة.

(٨) يقصد قراءة أبي جعفر ﴿لِيَجْزِيَ﴾ بالبناء للمجهول، ﴿قَوْمًا﴾ بالنصب، وهي حجة على إقامة الجار

والمجرور، وهو ﴿بِمَا﴾ مع وجود المفعول به الصريح وهو ﴿قَوْمًا﴾ مقام الفاعل.

انظر: النشر: ٢/ ٣٧٢ (ط. الضباع).

المضافين في «الأنعام»<sup>(١)</sup>، وهمز ﴿سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤]<sup>(٢)</sup>، ووصل ﴿وَأَنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣]<sup>(٣)</sup>، وألف ﴿إِنْ هَذَا﴾ [طه: ٦٣]<sup>(٤)</sup>، وتخفيف ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]<sup>(٥)</sup>، وقراءة ﴿لَتَنِيكَ﴾ في [الشعراء: ١٧٦] و [ص: ١٣]، وغير ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) يقصد قراءة ابن عامر في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ فضم الزاي وكسر الياء من ﴿زَيْنٌ﴾ ورفع لام ﴿قَتَلَ﴾ ونصب دال ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ وخفض همزة ﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾ بإضافة ﴿قَتَلَ﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى، وهذه القراءة حجة على جواز الفصل بين المضاف وهو (قتل) وبين (شركائهم) وهو المضاف إليه، بالمفعول وهو (أولادهم).

انظر: الكشف: ١/ ٤٥٣-٤٥٤، النشر: ٢/ ٢٦٣-٢٦٥ (ط. الضباع).

(٢) وهي رواية قبل. انظر: التيسير: ١٦٨، النشر: ٢/ ٣٣٨ (ط. الضباع).

(٣) وهي قراءة ابن عامر بخلف عنه، ومراده وصل همزة ﴿إِلْيَاسَ﴾ وإذا ابتداء فتحها، والباقون بقطعها مكسورة.

انظر: النشر: ٢/ ٣٥٧-٣٦٠ (ط. الضباع).

(٤) وهي قراءة غير أبي عمرو، بإثبات ألف التثنية في اسم (إن).

انظر: النشر: ٢/ ٣٢٠-٣٢١ (ط. الضباع).

(٥) وهي قراءة ابن عامر بخلف. انظر: النشر: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧ (ط. الضباع).

(٦) قوله: (وغير ذلك) ليس المراد به لفظ ﴿لَتَنِيكَ﴾ في غير «الشعراء» و «ص»، وهما موضع الحجر (٧٨) وموضع ق (١٤) لأن هذين الموضعين لا خلاف فيهما عند جميع القراء، بل اتفقوا على قراءتهما بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض التاء، وإنما المراد بقوله (غير ذلك) غير ما ذكر من القراءات التي طعن فيها النحويون وردوها.

والخلاف في ﴿لَتَنِيكَ﴾ في «الشعراء» و «ص» هو أن نافعاً وأبا جعفر وابن كثير وابن عامر يقرءون بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همز بعدها ويفتح تاء التأنيث في الوصل كما رُسمت، ويقرأ الباقيون بألف الوصل مع إسكان اللام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التأنيث.

انظر: التيسير: ١/ ١٦٦، النشر: ٢/ ٣٣٦ (ط. الضباع).

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» بعد ذكره إسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] لأبي عمرو وحكاية إنكار سيبويه له، فقال - أعني - الداني: «والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء وهو الذي أختاره وأخذ به».

ثم لما ذكر نصوص رواته قال: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة / والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت<sup>(١)</sup> عنهم لا يردّها قياس عربية، ولا فُسُوْ لغة ؛ لأن القراءة سنة متبّعة<sup>(٢)</sup> يلزم قبولها والمصير إليها<sup>(٣)</sup>».

قلت<sup>(٤)</sup>: ونعني بموافقة أحد المصاحف ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض كقراءة ابن عامر ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ في [البقرة: ١١٦] بغير واو،<sup>(٥)</sup> ﴿وَالزُّبُرُ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾<sup>(٦)</sup> بزيادة الباء في الاسمين، ونحو ذلك، فإن ذلك

(١) في المطبوع: «ثبت»، وهو تحريف.

(٢) انظر: تخرّيج هذا القول ص: ٦١.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٥/ ب.

(٤) في المطبوع: «قلنا».

(٥) انظر: السبعة: ١٦٩، التيسير: ٧٦.

(٦) المقصود قوله تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] فهذه هي التي فيها الخلاف، أما قوله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر: ٢٥] فهذه لا خلاف فيها، فهي بالباء للقراء العشرة.

انظر: التيسير: ٩٢، النشر: ٢/ ٢٤٥-٢٤٦ (ط. الضباع).

ثابت في المصحف الشامي<sup>(١)</sup>، وكقراءة ابن كثير ﴿جَتَّتِ تَجْرِي تَحْتَهَا  
الْأَنْهَارُ﴾ في الموضع الأخير من سورة براءة [١٠٠] بزيادة ﴿مِنْ﴾ فإن ذلك  
ثابت في المصحف المكي<sup>(٢)</sup>، وكذلك ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ في سورة الحديد [٢٤]  
بحذف ﴿هُوَ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذا ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] بحذف الواو<sup>(٤)</sup>، وكذا  
﴿مَنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ بالتثنية في الكهف<sup>(٥)</sup> [٣٦] إلى غير ذلك من مواضع كثيرة في  
القرآن اختلفت المصاحف فيها فوردت القراءة عن أئمة تلك الأمصار على  
موافقة مصحفهم فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية

(١) يفهم من عبارة المؤلف أن زيادة الباء في الاسمين قراءة ابن عامر بكماله قولاً واحداً، وهذا غير مقصود  
من المؤلف، حيث إن قراءة ابن عامر بزيادة الباء في روايته إنما هي في كلمة ﴿وَالزُّبُرُ﴾، أما الكلمة الثانية  
وهي ﴿وَالْكِتَابُ﴾ ففيها الخلاف عن هشام من طريق النشر والطيبة، بالزيادة وعدمها، وأما من  
الشاطبية فقولاً واحداً بالزيادة، وأما ابن ذكوان فهو كالباقين بدون زيادة الباء.  
انظر: التيسير: ٩٢، المقنع: ١٠٦، النشر: ٢/٢٤٥-٢٤٦ (ط. الضباع)، شرح الطيبة لابن الناظم: ٢٦١،  
فتح المنان: ق ٥٩ ب.

(٢) قال في العقيلة: (من تحتها آخراً مكئهم زبرا) زبرا: كتب.

انظر: المقنع: ١٠٨، شرح العقيلة: ٢٩.

(٣) على قراءة أبي جعفر ونافع وابن عامر، فتكون محذوفة في المصحف المدني والشامي.

انظر: المقنع: ١١٢، النشر: ٢/٣٨٤ (ط. الضباع)، شرح الطيبة: ٩٨.

(٤) وهي قراءة المدنيين أبي جعفر ونافع، ومعهما الشامي ابن عامر، فتكون محذوفة على مصحفهما.

انظر: المقنع: ٨٦، النشر: ٢/٢٤٢ (ط. الضباع)، الطيبة: ٦٨.

(٥) وهي قراءة المدنيين وابن كثير والشامي، وهي كذلك في مصاحفهم.

انظر: المقنع: ١١٣-١١٥، النشر: ٢/٣١٠-٣١١ (ط. الضباع)، شرح الطيبة: ٣٣٦.

لكانت القراءة بذلك شاذة لمخالفتها الرسم المجمع عليه.<sup>(١)</sup>

وقولنا بعد ذلك: « ولو احتمالاً »، نعني به ما يوافق الرسم ولو تقديرًا؛ إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديرًا وهو الموافقة احتمالاً، فإنه قد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعاً نحو ﴿السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿الصَّلَاحَتِ﴾ [البقرة: ٢٥]<sup>(٢)</sup>.

﴿وَأَتِيلَ﴾ [الليل: ١]<sup>(٣)</sup> و﴿وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] و﴿الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣] و﴿الرَّبُّوْاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ونحو ﴿لَنَنْظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤].

(١) انظر: الإبانة: ٩٦-٩٨.

(٢) وجه المخالفة: كتابتها محذوفة الألفين، إحداهما اتفاقاً والأخرى باختلاف.

انظر: شرح العقيلة: ٣٩، دليل الحيران: ٥٤.

(٣) وجه المخالفة كتابتها بلام واحدة، باتفاق علماء الرسم، وهذا الحكم يشمل أربع كلمات أخرى، وهي: (﴿أَتَيْتِ﴾، ﴿وَأَلَّتِي﴾، ﴿وَأَلَّتِي﴾، ﴿وَأَلَّتِي﴾) كيف جاء سواء أكان مفرداً أم مثنىً أم جمعاً. قال الشاطبي:

لام التي اللاتي واللاتي وكيف أتى الـ  
ذي مع الليل فاحذف واصدق الفكر  
أي: انتبه حتى لا يشتبه عليك ما كتب بلامين غير هذه الخمسة.

انظر: شرح العقيلة: ٨٥، دليل الحيران: ٢٠٦-٢٠٨.

(٤) وجه المخالفة كتابتها بالواو، وهي عوض عن الألف.

انظر: دليل الحيران: ٢٨٧ وما بعدها.

و ﴿وَجَاءَ﴾ في الموضعين [الزمر: ٦٩] و [الفجر: ٢٣]، حيث كتب بنون واحدة<sup>(١)</sup> وبألف بعد الجيم<sup>(٢)</sup> في بعض المصاحف<sup>(٣)</sup>.

وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً ويوافقه بعضها تقديرًا، نحو ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف، فقراءة الحذف تحتمله تحقيقاً كما كتب ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]، وقراءة الألف تحتمله تقديرًا كما كتب ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] فتكون الألف حذفت اختصاراً، وكذلك ﴿النَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢] حيث كتبت بالألف وافقت قراءة المد تحقيقاً، ووافقت قراءة

(١) أي في ﴿لَنَنْظُرَ﴾.

(٢) أي في ﴿وَجَاءَ﴾.

(٣) ﴿لَنَنْظُرَ﴾ ذكر الداني بسنده عن يحيى بن الحارث أنه وجدها في المصحف الإمام بنون واحدة، وتعقبه بقوله: لم نجد ذلك - كتابتها بنون واحدة - في شيء من المصاحف.

وذكر الأصهباني في كتابه: (هجاء المصاحف) في الجدد والعُتُق بنون واحدة، «. ولم يذكر الخراز في «مورد الظمان» هذه الكلمة ولا مثيلتها أعني - لننصر - بل سكت عنهما، ووُجّه سكوته أنه بسبب تضعيف الشيخين لحذف النون فيهما.

قال الشاطبي: وفي لننظر حذف النون رُدُّ...

قال شارحه ابن القاصح: أخبر أن من حكى حذف النون فقوله مردود، بل الصحيح أنها مرسومة بنونين، فالأولى أن يمثل بغيره.

وأما ﴿وَجَاءَ﴾ فقد ذكر أبو داود، والداني في المحكم، والشاطبي الخلاف فيها، قال الشاطبي:

وجيء أندلس تزیده ألفاً معاً وبالمَدَنِي رَسَماً عُنُوا سِيراً

وما ذكره الشاطبي في العقيلة هو من زيادات القصيد على المقنع.

انظر: المحكم: ١٧٤، شرح العقيلة: ٤٢، دليل الحيران: ٢٤٨.

القصر<sup>(١)</sup> تقديراً؛ إذ يحتمل أن تكون الألف صورة الهمزة على غير قياس كما كتب ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]<sup>(٢)</sup>.

وقد توافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقاً نحو/ ﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> [الصف: ١٤]، و ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾<sup>(٤)</sup> [آل عمران: ٣٩]، و ﴿تَنْفِرُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١] و ﴿يَعْمَلُونَ﴾ و ﴿هَيْتَ لَكَ﴾<sup>(٥)</sup> [يوسف: ٢٣]، ونحو ذلك مما يدلُّ تجرُّده عن النقط والشكل، وحذفه وإثباته على فضلٍ عظيمٍ للصحابة رضي الله عنهم في

(١) قراءة المد لابن كثير وأبي عمرو، والقصر للباقيين.

انظر: السبعة: ٤٩٨، التيسير: ١٧٣، النشر: ٢/ ٣٤٣ (ط. الضباع).

(٢) المراد بالقياس أن الهمزة الواقعة بعد ساكن غير الألف لا تجعل لها صورة؛ لأن تخفيفها يذهبها بالكلية؛ لأنه يكون بنقل حركتها إلى ما قبلها، وقد خولف القياس هنا فجعلت لها صورة، ورسمت ياء بعد الواو.

قال الداني: «لا أعلم همزة متوسطة قبلها ساكن رسمت في المصاحف إلا هذه الكلمة و ﴿مَوِيلًا﴾ لا غير.»

قال الشاطبي:

والنشأة الألف المرسوم همزتها أو مدّة وبياء موئلاً نذرًا

انظر: شرح العقيلة: ٧٥، فتح المنان: ق ٨٧، دليل الحيران: ٢١٧.

(٣) وهي بتنوين ﴿أَنْصَارَ﴾ في الوصل وإبداله ألفاً في الوقف، ولام الجر قبل لفظ الجلالة، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، والقراءة الأخرى بغير تنوين على الأصل، وهي قراءة الباقيين. انظر: تحبير التيسير: ١٨٥ - ١٨٦.

(٤) والرسم يحتمل القراءتين ﴿فَنَادَاهُ﴾ بألف ممالة بعد الدال، لحمزة والكسائي وخلف في اختياره، وبتاء ساكنة للتأنيث بعد الدال للباقيين.

انظر: تحبير التيسير: ٩٧.

(٥) انظر: النشر: ٢/ ٢٩٥ (ط. الضباع)، التيسير: ١٢٨.

علم الهجاء<sup>(١)</sup> خاصّةً، وفهّم ثاقبٍ في تحقيق كلّ علم، فسبحان من أعطاهم وفضّلهم على سائر هذه الأمة.

ولله درّ الإمام الشافعي رحمه الله<sup>(٢)</sup> حيث يقول في وصفهم في «رسالته» التي رواها عنه الزعفراني ما هذا نصّه: «وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ في القرآن والتوراة والإنجيل وسبق لهم على لسان رسول الله ﷺ من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهنّأهم ما<sup>(٣)</sup> أثابهم من ذلك ببلوغ أعلى منازل الصّديقين والشّهداء والصّالحين، أدّوا إلينا سننَ رسول الله ﷺ وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عامّاً وخاصّاً وعزّماً وإرشاداً، وعرفوا من سنّته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمرٍ استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا<sup>(٤)</sup>».

قلت: فانظر كيف كتبوا ﴿الْصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿الْمُحْيِيَّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧] بالصاد المبدلة من السين، وعدّلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجهٍ قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة

(١) علم الهجاء هو بيان كيفية رسم الألفاظ اللغوية.

(٢) كذا في (س) و (ز) وفي البقية: «رضي الله عنه».

(٣) في المطبوع: (بها) وهو تحريف.

(٤) لم أقف على هذا النص في الرسالة المطبوعة بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

وانظر ص: ٣٦٨ من الدراسة، وبعد مدة وقفت عليه بحروفه في كتاب «أعلام الموقعين» للإمام ابن القيم

رحمه الله: ٨٠ / ١، فلعل المؤلف نقله منه والله أعلم.



الإشمام<sup>(١)</sup> محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل لفات ذلك وعُدَّت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك كان الخلاف في المشهور في ﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف ٦٩] دون ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] لكون حرف «البقرة» كتب بالسين وحرف «الأعراف» بالصاد؛ على أن يخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يُعدّ مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة.

ألا ترى أنهم لم يعدّوا إثبات ياءات الزوائد<sup>(٢)</sup>، وحذف ياء ﴿تَسْتَلْنِي﴾ في [الكهف: ٧٠]، وقراءة ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]<sup>(٣)</sup>، والظاء من ﴿بَصِينِ﴾ [التكوير: ٢٤]<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك من يخالف<sup>(٥)</sup> الرسم المردود، فإن

(١) سيذكر المؤلف المراد به في ص: ١٤٠٤.

(٢) سيأتي الحديث عنها في آخر الأصول ص: ١٥٣٤.

(٣) قرأها أبو عمرو ﴿وَأَكُونُ﴾ بإثبات الواو بين الكاف والنون، مع نصب النون، وقرأها الباقر ﴿وَأَكُنْ﴾ بجزم النون من غير واو بين الكاف والنون، وهكذا رسمت في جميع المصاحف. ووجهت قراءة أبي عمرو بأن ﴿وَأَكُونُ﴾ نُصِبَ عَطْفاً عَلَى ﴿فَأَصْدَقَ﴾ الذي هو منصوب على جواب التمني في قوله ﴿لَوْلَا آخِرَتَيْنِ﴾.

انظر: إبراز المعاني: ٤ / ٢١٠، الدر المصون: ٣٤٤ / ١٠.

(٤) قرأها ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب بالظاء - المعجمة -، والباقر بالضاد - المعجمة - وكذا هي في جميع المصاحف مرسومة.

انظر: مفردة الداني: ١١٦، النشر: ٢ / ٣٩٨ - ٣٩٩ (ط. الضباع).

(٥) في (ك) «مخالفة».

الخلاف / في ذلك يغتفر إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتُمثِّلُهُ<sup>(١)</sup> صحة<sup>١٣/١</sup> القراءة وشهرتها وتلقيها بالقبول، وذلك بخلاف زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها حتى<sup>(٢)</sup> ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني<sup>(٣)</sup> فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوِّغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل في حقيقة اتِّباع الرسم ومخالفته<sup>(٤)</sup>.

وقولنا: «وصح سندها»: فإننا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذَّ بها بعضهم<sup>(٥)</sup>.

وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأنَّ ما جاء مجيء الأحاد لا يثبت به قرآن، وهذا مما لا يخفى ما فيه، فإن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين

(١) كذا ضبط بالشكل في: (س) و (ز).

(٢) في (ت): «حتى لو» بدون واو بين الكلمتين.

(٣) الحروف نوعان:

١ - حروف المباني: وهي التي تتركب منها بنية الكلمة وتسمى حروف التهجى.

٢ - حروف المعاني: وهي التي تدل على معان جزئية وضعت لها أو استعملت فيها، فهي تربط بين جزئين، فلا تكون ركناً في الكلام إلا مع ضمنية، وسميت بذلك لأنها موضوعة لمعان تتميز بها من حروف المباني، ومن حروف المعاني حروف العطف والجر... إلخ.

انظر: شرح الكوكب المنير: ١/ ٢٢٨، أثر اللغة في اختلاف المجتهدين: ٢١١-٢١٢.

(٤) انظر: شرح الهداية: ١/ ٥-٦.

(٥) انظر: هدي الساري: ٩.

الآخرين<sup>(١)</sup> من الرسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النبي ﷺ وجب قبوله وقطع بكونه قرآناً سواء أوافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرفٍ حرفٍ<sup>(٢)</sup> من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبلُ أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الكبير أبو شامة في «مرشده»: «وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلّدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي: كل فرد فرد مما<sup>(٤)</sup> روي عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطُّرُق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له مع أنه شاع واشتهر واستفاض فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها»<sup>(٥)</sup>.

وقال الشيخ أبو محمد إبراهيم بن عمر الجعبري<sup>(٦)</sup>: «أقول الشرط واحد وهو صحة النقل ويلزم الآخرين، فهذا ضابط يُعرّف ما هو من الأحرف السبعة

(١) في (ت)، وكذا المطبوع: «الآخرين».

(٢) «حرف» سقطت من (ت)، وكذا المطبوع.

(٣) انظر: منجد المقرئين: ٧٩-٨٠.

(٤) في المطبوع «ما» بميم واحدة، وهو تحريف.

(٥) وصف المؤلف رحمه الله هذا القول بالسقوط.

انظر: المرشد الوجيز: ٧٦، المنجد: ١٩٧-٢٠٣.

(٦) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، محقق، حاذق، ثقة، مقرئ، أصولي، توفي سنة (٧٣٢هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢١/١.

وغيرها، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة»<sup>(١)</sup>.

وقال الإمام أبو محمد مكي في «مصنفه» الذي ألحقه بكتاب «الكشف» له: «فإن»<sup>(٢)</sup> سأل / سائل فقال: فما الذي يقبل من القرآن»<sup>(٣)</sup> الآن فيقرأ به وما الذي لا ١٤/١ يقبل ولا يقرأ به وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟

فالجواب: أن جميع ما روي في القرآن»<sup>(٤)</sup> على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال وهُنَّ»<sup>(٥)</sup>:

أن ينقل عن الثقات عن»<sup>(٦)</sup> النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن سائغاً»<sup>(٧)</sup>، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أُخذ عن إجماع من جهة موافقة خط»<sup>(٨)</sup> المصحف، وكفر»<sup>(٩)</sup> من جحدته.

(١) لم أقف عليه لا في «شرح الشاطبية»، ولا في «خلاصة الأبحاث»، فلعله في «نهج الدمامنة» ولم يتيسر لي الاطلاع عليها..

(٢) «فإن»: سقطت من (ت).

(٣) كذا في النشر، وفي الإبانة: «القراءات» وهي الصواب.

(٤) في الإبانة: «من القراءات».

(٥) في الإبانة: «وهي».

(٦) في الإبانة: «إلى».

(٧) في (ز) و (س) والإبانة: «شائعا»، بالشين المعجمة والعين المهملة، والأولى ما أثبتته؛ لأن الشيوخ لا يشترط كما قرره الداني وغيره. بإفادة شيخني المشرف.

(٨) في الإبانة: «موافقته لخط».

(٩) كذا مضبوطة في (س) و (ك).

قال: والقسم الثاني: ما صحَّ نقله عن الأحاد وصَحَّ وجهه في العربية، وخالف لفظه خطأً المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين:

إحدهما: أنه لم يؤخذ<sup>(١)</sup> بإجماع إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يُقَطَّع على مَغْيِهِ وصَحَّتْه وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به ولا يُكْفَرُ من جحدته، ولبئس<sup>(٢)</sup> ما صنع إذ<sup>(٣)</sup> جحدته.

وقال: والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف، قال: ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً<sup>(٤)</sup>.

قلت: ومثال القسم الأول: ﴿مَلِكٌ﴾، و ﴿مَلِكٌ<sup>(٥)</sup>﴾ [الفاتحة: ٤]، و ﴿يُخَذِّعُونَ﴾، و ﴿يُخَذِّعُونَ<sup>(٦)</sup>﴾ [البقرة: ٩] و ﴿وَأَوْصَى﴾، و ﴿وَوَصَّى﴾

(١) في الإبانة: «يوجد»، من الإيجاد. ولعله تصحيف بدليل قوله بعده: أُخِذَ، من الأخذ.

(٢) في الإبانة: «وبئساً»، بدون اللام.

(٣) في المطبوع: «إذا»، بالفاء بعد الدال، وفي (ت) «إن» بالنون.

(٤) الإبانة: ٣٩-٤٠.

(٥) بإثبات الألف بعد الميم وحذفها.

(٦) بضم الياء وفتح الخاء وبعدها ألف وكسر الدال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، ويفتح الياء وتسكين الخاء وحذف الألف وفتح الدال على قراءة الباقيين.

انظر: النشر: ٢٠٧/٢ (ط. الضباع).

[البقرة: ١٣٢]<sup>(١)</sup> و (يَطْوَعُ)، و ﴿تَطَوَّعَ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ١٨٤] ونحو ذلك من القراءات المشهورة.

ومثال القسم الثاني: قراءة عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأنثى) في ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل: ٣]<sup>(٣)</sup>، وقراءة ابن عباس (وكان أمامهم مَلِكٌ يأخذ كل سفينة صالحة غصباً وأما الغلام فكان كافراً)<sup>(٤)</sup>، ونحو ذلك مما ثبت برواية الثقات.

واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصلاة، فأجازها بعضهم؛ لأن الصحابة والتابعين كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة، وهذا أحد القولين لأصحاب الشافعي وأبي حنيفة<sup>(٥)</sup> وإحدى الروايتين عن مالك وأحمد.

(١) يثبت الهمزة بين الواوين ثانيهما ساكن وتخفيف الصاد، وهي قراءة نافع وأبي جعفر وابن عامر. وبحذف الهمزة وفتح ثانيهما وتشديد الصاد، وهي قراءة الباقيين.

انظر: النشر: ٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣ (ط. الضباع).

(٢) بالياء وتشديد الطاء وإسكان العين، وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، والأخرى: بالتاء وتخفيف الطاء وفتح العين، وهي قراءة الباقيين.

انظر: التيسير: ٧٧، النشر: ٢ / ٢٢٣ (ط. الضباع).

(٣) انظر: مختصر الشواذ: ١٧٤.

(٤) «غصباً» سقطت من (ز) وهي قراءة شاذة.

والقراءة المتواترة في الآيتين ﴿وَكَانَ رِجَالُهُمْ مُلْكٌ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ ﴿وَأَمَّا الْفُلُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠].

(٥) النعمان بن ثابت، الإمام صاحب المذهب، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه توفي سنة (١٥٠ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١ / ١٦٨ - ١٦٩.

وأكثر العلماء على عدم الجواز ؛ لأن هذه القراءات لم تثبت متواترة عن النبي ﷺ وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة<sup>(١)</sup>، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني أو أنها / لم تنقل إلينا نقلاً يثبت بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، كل هذه مآخذ للمانعين.

وتوسط بعضهم<sup>(٢)</sup> فقال: إن قرأ بها في القراءة الواجبة وهي الفاتحة عند القدرة على غيرها لم تصحّ صلاته ؛ لأنه لم يتيقن أنه أدّى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل ؛ لأنه لم يتيقن أنه أتى في الصلاة بمبطل، لجواز أن يكون ذلك من الحروف التي أنزل عليها القرآن.

وهذا يبتني على أصل وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟

فالذي عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك، إذ ليس ذلك مما وجب علينا أن يكون العلم به في النفي والإثبات قطعياً، وهذا هو الصحيح عندنا<sup>(٣)</sup>، وإليه أشار مكّي بقوله: (ولبئس ما صنع إذ جحدته).

(١) ثبت عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، وعرض عليه في العام الذي توفي فيه مرتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون بكتابتها في المصاحف».

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٧، المرشد الوجيز: ٢٢٠، الفتاوى: ١٣ / ٣٩٥.

(٢) ذكر شيخ الإسلام أنه اختار جده أبي البركات. انظر: الفتاوى: ١٣ / ٣٩٨.

(٣) الضمير في (عندنا) يعود على الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ؛ لأن هذا الكلام كلامه كما سيأتي بعد قليل الإشارة إلى ذلك. انظر ص: ٥٣.

وذهب بعض أهل الكلام<sup>(١)</sup> إلى وجوب القطع بنفيه، حتى قطع بعضهم بخطأ من<sup>(٢)</sup> لم يُثبت البسملة من القرآن في غير سورة «النمل»<sup>(٣)</sup>.

وعكس بعضهم<sup>(٤)</sup> فقطع بخطأ من أثبتوا لزعمهم أن ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن فإنه يجب القطع بنفيه.

والصواب أن كلاً من القولين حَقٌّ وأنها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليست آية في قراءة من لم يفصل بها، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ت) «بعض المتأخرين».

(٢) هو الإمام الشافعي رحمه الله، انظر: الفتاوى: ٣٩٨/١٣.

(٣) المراد التي في وسطها وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِرِيسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ الآية: (٣٠) من سورة النمل.

(٤) هو القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله تعالى.

انظر: نكت الانتصار: ٧١-٧٩، الفتاوى: ٣٩٨/١٣.

(٥) المؤلف نقل هذا الكلام، أعني من قوله: (واختلف العلماء...) إلى هنا، من شيخ الإسلام، بل إن نقله من قوله: (إن قرأ بها...) نقل حرفي لم يزد عليه إلا قوله: (وإليه أشار مكي...ججده).

ومن هنا أرى أن يُصحَّح ذلك القول الشائع بين بعض طلاب العلم بأن هذا الجمع في البسملة هو من مبتكرات الحافظ ابن حجر رحمه الله، فالصواب أنه لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وأيضاً قد أشار إلى هذا الإمام: محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي (٧٦٠-٨٢١ هـ) وهو من الأئمة المتقنين لعدة علوم منها القراءات، واشتهر أكثر بالأصول، في نظمه: «مرتقى الوصول إلى علم الأصول» فقال:

ومذهب القراء بهذي المسألة      أقعد في الأمر كذا في البسملة

ومراذه بهذي المسألة: مسألة التواتر في القرآن.

وله في القراءات أرجوزة «إيضاح المعاني في قراءة الشامي».

انظر: المرشد الوجيز: ١٨٢-١٨٣، الفتاوى: ٣٩٤ / ١٣ و ٣٩٧-٣٩٩، مرتقى الوصول: ٧١.



وكان بعض<sup>(١)</sup> أئمتنا يقول: «وعلى قول من حرّم القراءة بالشاذ يكون عالم من الصحابة وأتباعهم قد ارتكبوا محرّماً بقراءتهم بالشاذ، فيسقط الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرّم دائماً، وهم نَقَلَةُ الشريعة الإسلامية فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعياذ بالله تعالى. قال:

ويلزم أيضاً أن الذين قرؤوا بالشواذ لم يُصَلُّوا قطّ؛ لأن تلك القراءة محرّمة، والواجب لا يتأدّى بفعل المحرّم».

وكان مجتهد العصر أبو الفتح محمد بن عليّ بن دقيق العيد<sup>(٢)</sup> يستشكل الكلام في هذه المسألة ويقول: الشواذ نُقِلَتْ نُقْلَ آحاد عن رسول الله ﷺ، فيُعلم ضرورة أنه ﷺ قرأ بشاذ منها وإن لم يُعَيَّن، قال: فتلك القراءة تواترت وإن لم تتعيّن بالشخص فكيف يُسمّى شاذّاً، والشاذ لا يكون متواتراً<sup>(٣)</sup>؟

قلت: وقد تقدم آنفاً ما يوضح هذه الإشكالات / من مآخذ من منع القراءة بالشاذ، وقضية ابن شنبوذ<sup>(٤)</sup> في منعه من القراءة به معروفة، وقصته في ذلك مشهورة ذكرناها في كتاب «الطبقات»<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا المبهم هو الإمام أبو حيان، صاحب تفسير البحر المحيط، وقد نقل قوله هذا المؤلّف في كتابه (منجد المقرئين) وصرح باسمه هناك. انظر: منجد المقرئين: ٩٢.

(٢) فقيه مجتهد في المذهبين: المالكي والشافعي، ولد بالقرب من ينبع، واسع العلم، شديد الخوف دائم الذكر، توفي سنة (٧٠٢ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ٤ / ٤٨١-٤٨٣.

(٣) قال المؤلّف بعد نقله كلام أبي حيان: «هذه ونحوها مباحث لا طائل تحتها؛ إذ القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة، يُعلم بالجملة أن النبي ﷺ قال شيئاً منها وإن لم تُعرف عينه» انظر: المنجد: ٩٣.

(٤) ستأتي ترجمته في أسانيد ابن كثير ص: ٣٢١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٥٤-٥٥.

وأما إطلاق من لا يعلم على ما لم يكن عن السبعة القراء، أو ما لم يكن في هذه الكتب المشهورة كـ «الشاطبية» و«التيسير» أنه شاذ؛ فإنه اصطلاحٌ ممن لا يعرف حقيقة ما يقول كما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

ومثال القسم الثالث مما نقله غير ثقة كثيرٌ مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَّمِيفَع<sup>(٢)</sup> وأبي السَّيَّال<sup>(٣)</sup> وغيرهما في ﴿تُنَجِّكَ بِبَدْنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] (تُنَحِّيك): بالحاء المهملة، و﴿لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢] بفتح سكون اللام<sup>(٤)</sup>، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي<sup>(٥)</sup>، ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي<sup>(٦)</sup> وغيره، فإنها لا أصل لها، قال أبو العلاء الواسطي<sup>(٧)</sup>: إن الخزاعي وضع

(١) انظر ص: ١١١، المغني: ٢/ ١٥١ - ١٥٣، الروضة للنووي: ١/ ٣٤٨، الذخيرة للقرافي: ٢/ ١٨٧.

(٢) بفتح السين، محمد بن عبد الرحمن [كما عند المؤلف] أو [عبد الله] كما عند الذهبي، أبو عبد الله اليميني، له اختيار شاذ في القراءة، رواه المؤلف عن بعض شيوخه إلى أبي معشر، قيل: إنه قرأ على نافع، وقراءته شاذة لخروجها عن المشهور، توفي سنة (٢١٥ هـ).

انظر: المعرفة: ١/ ٣٥٥، غاية النهاية: ٢/ ١٦١.

(٣) هو: قَعْنَب بن هلال بن أبي قعنَب، أبو السَّيَّال، بفتح السين وتشديد الميم وباللام، وقيل: السهاك، بالكاف بدل اللام - كما في «س» - العدوي، البصري، له اختيار شاذ في القراءة، لم يقرئ الناس، وإنما أخذت عنه القراءة في الصلاة، قيل: إنه كان يُقَدِّم على الخليل، توفي في زمن المنصور، ترجم له الذهبي ثلاث مرات. انظر: المعرفة: ١/ ٢٦٦ و ٣٠٧ - ٣٠٨ و ٣٥٢، غاية النهاية: ٢/ ٢٧.

(٤) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها قراءة، وقد بحث فيما لدي من مصادر فلم أجد أحداً ذكر ذلك، فلهذا جعلتها خارج القوس، والآية «لتكون» باللام المقرونة بالفعل (تكون).

(٥) هي قراءة شاذة. انظر: مختصر ابن خالويه: ٥٨، المحتسب: ١/ ٣١٦، إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٦٥٣.

(٦) انظر ترجمته: ٣٣٥.

(٧) انظر ترجمته: ٢٠٨.

(٨) انظر ترجمته: ٣٠٨.

كتاباً في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة فأخذت خَطَّ الدَّارَقُطْنِيِّ<sup>(١)</sup> وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد رَويت الكتاب المذكور، ومنه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] برفع الهاء ونصب الهمزة، وقد راج ذلك على أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها، وإن أبا حنيفة رحمه الله لبريء منها<sup>(٣)</sup>.

(١) هو: علي بن عمر، سمع «السبعة» من مؤلفه ابن مجاهد، وتصدر للإقراء في آخر عمره، وألف كتاباً في القراءات لم يؤلف مثله، بل قال المؤلف: لم يكْمُلْ حُسْنُ «جامع البيان» إلا لكونه نُسِجَ على منواله، قيل: هو أول من وضع الأصول قبل الفرش. توفي سنة (٣٨٥ هـ).

تاريخ بغداد: ١٢/٣٤-٤٠، وفيات الأعيان: ٢/٤٥٩-٤٦٠، المعرفة: ٢/٦٦٥-٦٧٣، غاية النهاية: ١/٥٥٨-٥٥٩.

(٢) وكان ذلك سبب نزوح الخزاعي عن بغداد، لكن اعتذر المؤلف للخزاعي بقوله: «لم تكن عهدة الكتاب عليه بل على الحسن بن زياد، وإلا فالخزاعي إمام جليل من أئمة القراء الموثوق بهم». وقد نقل قول أبي العلاء الخطيب والذهبي والمؤلف.

انظر: تاريخ بغداد: ٢/١٥٧، المعرفة: ٢/٧٢٠، غاية النهاية: ٢/١٠٩ وما بعدها.

(٣) وهي منسوبة أيضاً إلى عمر بن عبد العزيز، وأبي حنيفة، وذكرها من المفسرين الزمخشري والقرطبي - نقلاً عنه - وأبو حيان، والنسفي والشوكاني والسمين، والبيضاوي ولم ينسبها. ووجهها البلاغيون بأن الخشية فيها استعارة للتعظيم، والمعنى: إنما يعظم الله من عباده العلماء. ووجهها بعض النحويين بأنها على القلب، كقولهم: تهيبني الفلاة، في معنى: تهيبت الفلاة، ومنه قول الفرزدق.

غداة أحلّت لابن أصرم طعنةً      حصين عبيطات السدائف والخمر

عبيطات: اللحم الطري، السدائف: شحم السمك، والشاهد: نصب «طعنة» ورفع «عبيطات» مع أن الطعنة هي التي أباحت له ما حرم على نفسه من الأكل والخمر.

انظر: الجمل للزجاج: ٢٠٤، إعراب القرآن لقوام السنة: ٣٢٧، الكشف: ٣/٢٧٥، القرطبي: ١٤/٣٤٤، البحر: ٧/٣١٢، الدر المصون: ٩/٢٣١.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السَّهْوِ والغلط وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة<sup>(١)</sup> عن نافع (معائش) [الأعراف: ١٠] بالهمز<sup>(٢)</sup>، وما رواه ابن بكار<sup>(٣)</sup> عن أيوب<sup>(٤)</sup> عن يحيى عن ابن عامر من فتح ياء ﴿أَذْرَى أَقْرَبُ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]<sup>(٥)</sup> مع إثبات الهمزة،

(١) ابن مصعب، أبو الحجاج، الضُّبِّي، أخذ عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه، وروى عن حمزة حروفاً، روى عنه أبو معاذ النحوي، توفي سنة (١٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٨.

(٢) وهي قراءة شاذة نسبها ابن خالويه أيضاً إلى الأعرج، وزاد السمين نسبتها إلى ابن عامر وزيد بن عليّ والأعمش. وشاذة أيضاً من حيث اللغة، فأصل الكلمة «عيش» أصلية الياء «فمعاش» على وزن مفاعل، فيجب إبقاء يائها، وإنما تبدل الياء همزة فيما كانت فيه الياء زائدة نحو سفينة ومدينة، فيقال: سفائن ومدائن، بالهمز وشذ قولهم: (مصائب) في جمع (مصيبة) لأن الأصل: (مصابوب) وأصل النقل: (صوب)، وهذه القراءة لم تصح عن نافع كما ذكر المؤلف، وإنما رواها الثقات عن ابن عامر، فصح جوازها كونها لغة لا قراءة، ونقل الفراء ذلك عن بعض العرب.

انظر: معاني القرآن: ١/٣٧٣-٣٧٤، إعراب القراءات السبع لابن خالويه: ١/١٧٦-١٧٧، الموضح للشيرازي: ٢/٥٢٢-٥٢٣، البحر: ٤/٢٧١-٢٧٢، الدر المصون: ٥/٢٥٧-٢٥٩، الصحاح والقاموس والتاج (عيش).

(٣) عبد الحميد الكلاعي، نزبل دمشق، روى عن الوليد بن مسلم، روى عنه العباس بن الوليد، ذكر المؤلف أنه انفرد عن ابن عامر بفتح الواو من ﴿عَوَزَتِ النِّسَاءُ﴾ [النور: ٣١]. انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٠.

(٤) ابن تميم، الدمشقي، ضابط مشهور، وهو الذي خلف يحيى بالقيام في القراءة بدمشق، توفي سنة (٢١٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/١٧٢.

(٥) قال الداني: «ما أحسب ذلك إلا وهماً من ابن بكار». وقال ابن جني: «هذا غلط؛ لأن ﴿وَإِنْ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] نافية لا عمل لها»، وقال السمين: «قراءة شاذة منكورة، ووُجِّهَتْ على التشبيه بياء الإضافة».

انظر: المحتسب: ٢/٦٨، جامع البيان: ٢/١١٩ ب، العكبري: ٢/١٢١، الدر المصون: ٨/٢١٦-٢١٧.

وهي رواية زيد<sup>(١)</sup> وأبي حاتم<sup>(٢)</sup> عن يعقوب<sup>(٣)</sup> وما رواه أبو علي العطار عن العباس<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو ﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨] بتشديد الظاء<sup>(٥)</sup>، والنظر في ذلك لا يخفى.

ويدخل في هذين القسمين ما يذكره بعض المتأخرين من سُراح «الشاطبية» في وقف حمزة على نحو ﴿بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥] بياء خالصة، ونحو ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] و ﴿وَأَجَبَتْهُ﴾ [المائدة: ١٨] بواو

(١) ابن أحمد، ابن أخي يعقوب الحضرمي، روى عنه الفضل بن شاذان وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٢٩٦/١.

(٢) سهل بن محمد، إمام البصرة في القراءة والنحو واللغة، له اختيار في القراءة، صلى في البصرة التراويح ستين سنة، لم يخطئ ولم يلحن، توفي سنة (٢٥٥ هـ) وقيل: سنة (٢٥٠ هـ).

انظر: المعرفة: ٤٣٤/١ - ٤٣٦، غاية النهاية: ٣٢٠/١ - ٣٢١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٤٩٥.

(٤) ابن الفضل، الأنصاري البصري، من أكابر أصحاب أبي عمرو، ناظر الكسائي في الإمالة، ولم يشتهر؛ لأنه لم يجلس للإقراء، توفي سنة (١٨٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٥٣/١.

(٥) وهي شاذة منسوبة إلى الحسن وأبي حيوه واليزيدي والذماري، واستبعدتها بعض علماء اللغة، كابن خالويه الذي قال: «التشديد لحن؛ لأنه فعل ماضي، وإنما يشدد المضارع»، والعكبري الذي قال: «هو بعيد»، والهلثي في «الكامل» قال: «لا معنى له»، وغيرهم.

والصواب أن لها وجهاً، وهو أن أصلها «تتظاهران» فأدغم التاء في الظاء وحذفت النون للتخفيف، كقوله ﷻ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا».

انظر: مختصر الشواذ: ١١٣، إعراب القراءات: ١٧٧/٢، العكبري: ٢٦٣/٢، البحر: ١٢٤/٧، الدر المنصور: ٦٨٣/٨.

خالصة، ونحو ﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩] و ﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] بألف خالصة، ونحو ﴿رَمَا﴾ [الأنعام: ٧٦] «را»، ﴿قَرَأَ﴾ [الشعراء: ٦١]، «ترا» ﴿أَشْمَزَتْ﴾ [الزمر: ٤٥] اشْمَزَتْ، و ﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٧٢] «فادارتم»،

بالحذف في ذلك كله مما يسمونه التخفيف الرسمي، ولا يجوز في وجهه / من ١٧/١ وجوه العربية، فإنه إما أن يكون منقولاً عن ثقة ولا سبيل إلى ذلك فهو مما لا يقبل إذ لا وجه له، وإما أن يكون منقولاً عن غير ثقة فمنعه أخرى وردّه أولى، مع أني تتبعت ذلك فلم أجده منصوفاً لحزمة لا بطريق<sup>(١)</sup> صحيحة ولا ضعيفة، وسيأتي بيان ذلك في بابه إن شاء الله<sup>(٢)</sup>.

وبقي قسم مردود أيضاً وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة<sup>(٣)</sup>، فهذا ردّه أحق ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر، وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم البغدادي<sup>(٤)</sup> المقرئ النحوي وكان بعد الثلاثمائة.

قال الإمام أبو طاهر بن أبي هاشم<sup>(٥)</sup> في كتابه «البيان»: «وقد نبغ نابغ في

(١) في (ت) و (ز) «طرق» بالجمع.

(٢) انظر ص: ١٠٩٢، ١١٣٥.

(٣) اختلف في همزتها هل هي قطع أم وصل، والمرجح الثاني.

انظر: التاج (بت).

(٤) انظر ترجمته ص: ٤٤٦.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٠٦.

عصرنا فزعم أن كل من صحَّ عنده وجه في العربية بحرف من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضلَّ بها عن قصد السبيل»<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد عقد له بسبب ذلك مجلس ببغداد حضره الفقهاء والقراء وأجمعوا على منعه وأوقف للضرب فتاب ورجع، وكُتب عليه بذلك محضر كما ذكره الحافظ أبو بكر الخطيب<sup>(٢)</sup> في «تاريخ بغداد» وأشرنا إليه في «الطبقات»<sup>(٣)</sup>.

ومن ثمَّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق؛ وهو الذي ليس له أصل في القراءة يُرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما من الصحابة، وعن ابن المنكدر<sup>(٤)</sup> وعروة بن الزبير،

(١) للكلام تكملة مهمَّ ذكرها وهي: «وأورط نفسه في منزلة عظمت بها جنائته على الإسلام وأهله، وحاول إلحاق كتاب الله من الباطل ما لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه، إذ جعل لأهل الإلحاد في دين الله بسبب رأيه طريقاً إلى مغالطة أهل الحق بتخيير القراءات من جهة البحث والاستخراج بالأراء، دون الاعتصام والتمسك بالأثر... وإننا كان النكير على هذا الرجل شذوذاً عمّا عليه الأئمة الذين هم الحجة فيما جاؤوا به مجتمعين ومختلفين».

انظر المعرفة: ٥٩٩/٢ - ٦٠٠.

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٨٥.

(٣) انظر تاريخ بغداد: ٢/٢٠٦ - ٢٠٨، جمال القراء: ١/٢٣٩ - ٢٤٠، المعرفة: ٥٩٧/٢ - ٦٠٠، غاية النهاية: ١٢٣/٢ - ١٢٥.

(٤) محمد، أبو عبد الله، المدني، تابعي، من حفاظ الحديث، توفي سنة (١٣٠ هـ).

انظر تهذيب التهذيب: ٤٧٣/٩.

وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي من التابعين أنهم قالوا: «القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، فاقروا كما عُلِّمْتُموه»<sup>(١)</sup>، ولذلك كان كثير من أئمة القراءة كنافع وأبي عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت لقرأت حرف كذا كذا وحرف كذا كذا»<sup>(٢)</sup>.

أما إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يعتمد فصير<sup>(٣)</sup> إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي ردّه لا سيما فيما تدعو<sup>(٤)</sup> الضرورة وتمس الحاجة، مما يُقوِّي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يُسمَّى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي؛ إذ هو في الحقيقة نسبة جزئيٍّ إلى كليٍّ كمثّل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وفي إثبات / البسمة وعدمها لبعض القراء<sup>(٥)</sup>، ونقل<sup>(٦)</sup> ﴿كِتَابُهُ﴾ إلى ١٨/١

(١) من قوله: «عن عمر» إلى هنا، بنصه في المرشد الوجيز: ١٧٠، وعند ابن مجاهد إلى: «الأول».

انظر السبعة: ٤٩-٥٢، فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٦١، المرشد الوجيز: ١٧٠، جامع أسانيد المؤلف: ق/٦ ب.

(٢) المشهور أن هذا القول لأبي عمرو، رواه عنه الأصمعي، ولم أجده عن نافع.

انظر السبعة: ٤٨، نكت الانتصار: ٤١٦، المعرفة: ٢٣٣/١، غاية النهاية: ٢٩٠/١.

(٣) في المطبوع: «فصير» بزيادة ياء بين الفاء والصاد.

(٤) في المطبوع: تدعو إليه، وكلمة (إليه) ليست في النسخ الخطية. فهو تحريف.

(٥) سيأتي توضيح مذاهبهم فيها في باب خاص. انظر ص: ٦٥٩.

(٦) المراد بالنقل هنا: نقل حركة الهمزة - وهي الكسر - إلى الهاء الساكنة قبلها، فتحذف حينئذ الهمزة، وسيأتي التفصيل في هذه الكلمة ص: ٩٨١.



[الحاقة: ١٩، ٢٠] وإدغام ﴿مَالِيَةً \* هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] قياساً عليه<sup>(١)</sup>، وكذلك قياس ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ [غافر: ٢٨] على ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [القصص: ١٦] في الإدغام كما ذكره الداني<sup>(٢)</sup> وغيره، ونحو ذلك مما لا يخالف نصّاً، ولا يردُّ إجماعاً ولا<sup>(٣)</sup> أصلاً، مع أنه قليل جداً كما ستراه مبيناً بعد إن شاء الله تعالى.

وإلى ذلك أشار مكِّي بن أبي طالب رحمه الله في آخر كتابه «التبصرة» حيث قال: «فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتب موجود.

(١) الضمير في «عليه» يعود على النقل، والمعنى: أن إدغام هاء ﴿مَالِيَةً﴾ في هاء ﴿هَلَكَ﴾ قياس على النقل في ﴿كُنَيْيَةً \* إِنِّي﴾، وتوضيح ذلك: أن ﴿كُنَيْيَةً \* إِنِّي﴾ فيها وجهان: النقل وعدمه، كما أن ﴿مَالِيَةً \* هَلَكَ﴾ فيها الإدغام وعدمه، فمن نقل أدغم، ومن لا: أظهر.

قال الداني: «من روى التحقيق - عدم النقل - لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَةً \* هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بينة الوقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء - النقل - لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي.» انظر: جامع البيان: / ق ١١٤، الإنحاف: ٤٢٣.

(٢) توضيح ذلك: أن اللام تدغم في الراء نحو ﴿كَمَثَلٍ رِيحٍ﴾ و﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ﴾ وشبهه، وكذلك إن سكن ما قبلها وتحرك اللام بالكسر أو الضم نحو ﴿سَبِيلِ رَبِّكِ﴾ و﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ وشبهه، أما إذا سكن ما قبل اللام وتحرك اللام بالفتح فالإظهار قولاً واحداً، هذا هو الأصل والقاعدة، إلا أنه استثنى منها الفعل ﴿قَالَ رَبِّ﴾ و﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ نصّاً وأداءً، ووجه لقوة مدة الألف. ولما لم يرد نص في غير هذه الصيغة قاسوا عليه شبهه، قال الداني: «﴿قَالَ رَبِّ﴾... متصل بضمير أو غير متصل أدغمه - السوسي - نصّاً وأداءً لقوة مدة الألف، وقياسه: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾، و﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾، ولا خلاف بين أهل الأداء في إدغامهما».

التيسير: ٢٧، وانظر: سراج القاري: ٣٣.

(٣) «ولا»: سقطت من (ظ).

وقسم قرأت به وأخذته لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب.

وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب، ولكن قسّمه على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقل<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد زلّ بسبب ذلك قوم وأطلقوا قياس ما لا يروى على ما رُوي، وما له وجه ضعيف على الوجه القويّ، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين<sup>(٢)</sup>، وقطّع بعض القراء بترقيق الراء الساكنة قبل الكسرة والياء<sup>(٣)</sup>، وإجازة بعض<sup>(٤)</sup> من بلغنا عنه ترقيق لام الجلالة تبعاً لترقيق الراء من ﴿ذَكَرَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، إلى غير ذلك مما تجده في موضعه، ظاهراً في التوضيح، مبيناً بالتصحيح،

(١) التبصرة: ٧٣٦.

(٢) انظر ص: ١١٩٤.

(٣) لعل في قوله هذا تلميحاً بأبي الحسن الحضري، فهو المشهور عند القراء بذلك في الكلمات ﴿قَوِيَّةٌ﴾، و﴿مَرَمٌ﴾، و﴿الْمَرْءُ﴾ حيث قال:

وإن سكنت والياء بعد كَمَرَمٍ      فرَقَّ وغلَطَ من يفخم عن قَهَرٍ  
ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة .....

وأفادني شيخني المشرف بأن مكياً ذهب إلى ذلك أيضاً كالحصري.

وسياتي مناقشة ذلك في باب الرءات.

انظر: التبصرة: ٤٠٧-٤٠٨.

(٤) هذا الذي أبهمه المؤلف هنا وفي «باب اللامات»، ولم يصرّح به، هو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد القَيْجَاطِي الأندلسي، شيخ الإقراء بالأندلس في زمن المؤلف.

والذي أبلغ المؤلف عنه بذلك هو أبو الحسن عليّ بن عيسى الفهري، تلميذ القَيْجَاطِي، وصاحب المؤلف، عن طريق رسالة كتبها إليه بذلك. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٣-٢٤٤.

(٥) لم يضبط الكلمة في جميع النسخ، وضبطتها تبعاً للقاھري في «بحر الجوامع» ق: ٢٢/أ.

مما سلكنا فيه طريق السلف، ولم نعدل فيه إلى تمويه الخلف، ولذلك منع بعض الأئمة تركيب القراءات بعضها ببعض، وخطأ القارئ بها في السنة والقرض.

قال الإمام أبو الحسن علي بن محمد السخاوي<sup>(١)</sup> في كتابه «جمال القراء»: «وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ»<sup>(٢)</sup>.

وقال الخبر العلامة أبو زكريا النووي في كتابه «التيان»: «وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة، فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط، فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة، والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا معنى ما ذكره ابن الصلاح<sup>(٤)</sup> في «فتاويه»<sup>(٥)</sup>.

وقال الأستاذ أبو إسحاق<sup>(٦)</sup> الجعبري: والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر، وإلا كره<sup>(٧)</sup>.

قلت: وأجازها أكثر الأئمة مطلقاً، وجعل خطأ مانعي ذلك محققاً./

١٩/١

(١) انظر ترجمته ص: ٣٣٨.

(٢) جمال القراء: ٥٢٩/٢، وعبارته: وخلط بعض القراءات ببعض عندنا خطأ.

(٣) التيان: ٥٣، وعلق ابن حجر على قول النووي رحمه الله بقوله: من الأولوية لا على الحتم. الفتح: ٣٨/٩.

(٤) هو: عثمان بن عبد الرحمن، الكردي، من أئمة عصره في الحديث والتفسير والفقه، شافعي، توفي سنة (٦٤٣هـ). انظر: طبقات السبكي: ١٣٧/٥.

(٥) سذكر المؤلف كلام ابن الصلاح ص: ١١٦.

(٦) في حاشية (ز) و (ظ): «تقدم أنه أبو محمد وهما كنيان».

(٧) لم أجد مصدراً لتوثيق هذا النص.

والصواب عندنا في ذلك التفصيل، والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل، فنقول: إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منعٌ تحريم، كمن يقرأ ﴿فَلَقَّ أَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ بالرفع فيهما، أو بالنصب آخذاً رفع ﴿أَدَمُ﴾ من قراءة غير ابن كثير ورفع ﴿كَلِمَتٍ﴾ من قراءة ابن كثير، ونحو: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بالتشديد<sup>(١)</sup> مع الرفع<sup>(٢)</sup>، أو عكس ذلك<sup>(٣)</sup>.

ونحو: ﴿أَخَذَ مِيثَقَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وشبهه مما يركب بما لا تميزه العربية ولا يصح في اللغة.

وأما ما لم يكن كذلك فإننا نفرّق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنه كذب في الرواية وتخليط على أهل الدراية، وإن لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حَظَر، وإن كنّا نعيّبه على أئمة القراءات

(١) أي في الفاء.

(٢) أي في الهمزة في (زكرياء).

(٣) أي التخفيف مع النصب.

وبيان القراءات في هاتين الكلمتين كالتالي: قرأ الكوفيون إلا شعبة ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بتشديد الفاء مع القصر في ﴿زَكَرِيَّا﴾ من دون همز، وقرأ شعبة بتشديد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ مع نصب همز ﴿زَكَرِيَّا﴾ وقرأ الباقون بالتخفيف مع رفع الهمز (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاءُ). انظر التيسير: ٨٧، النشر: ٢/ ٢٣٩.

(٤) كتب في المطبوع في سورة الحديد ﴿أَخَذْنَا﴾ بزيادة (نا) وهو خطأ. وفيها قراءتان (أَخَذَ)، بالبناء للمجهول ورفع ﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ وهي قراءة أبي عمرو، و(أَخَذَ): بالبناء للفاعل ونصب ﴿مِيثَاقَكُمْ﴾ وهي قراءة الباقيين. وسيأتي تفصيل ذلك. انظر النشر: ٢/ ٣٨٤.

العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام، لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام؛ إذ كلٌّ من عند الله نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لَشَقَّ عليهم تمييز القراءة الواحدة وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف.

وقد روينا في «المعجم الكبير» للطبراني بسند الصحيح<sup>(١)</sup> عن إبراهيم النَّخَعِي قال: قال عبد الله -يعني<sup>(٢)</sup> ابن مسعود-: «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض، ولكن الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه»<sup>(٣)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه»<sup>(٤)</sup> متفق عليه، وهذا لفظ البخاري عن عمر.

\* وفي لفظ البخاري عن عمر قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام<sup>(٥)</sup> يقرأ سورة «الفرقان» على غير ما أقرأنها رسول الله ﷺ، الحديث<sup>(٦)</sup>.\*

(١) كذا بالتعريف في جميع النسخ.

(٢) «يعني» سقطت من المطبوع.

(٣) المعجم الكبير: ٩/ ١٥٠ حديث رقم [٨٦٨٣]،

و انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٥٥، المرشد الوجيز: ٨٨.

(٤) سبق تخريجه ص: ٢٦.

(٥) الأسدي، وليس مخزومياً كما عند ابن منده، وخديجة رضي الله عنها عمه أبيه، أسلم يوم الفتح وكان من الأمرين بالمعروف والنهي عن المنكر.

انظر أسد الغابة: ٤/ ٦٢٢.

(٦) ما بين النجمتين كتب في حاشية (ز) و (س) و (ظ) وكتب عليه: «صح».

وفي لفظ مسلم عن أبي أن النبي ﷺ «كان عند أضواء<sup>(١)</sup> بني غفار<sup>(٢)</sup>، فأتاه جبريل عليه السلام فقال: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال: أسأل الله معافاته ومعونته<sup>(٣)</sup>، وإن أمتي لا تطيق ذلك ثم أتاه الثانية على حرفين، فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الثالثة بثلاثة / فقال له مثل ذلك، ثم أتاه الرابعة فقال ٢٠/١ له: إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآن<sup>(٤)</sup> على سبعة أحرف، فأبى حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا»، ورواه أبو داود والترمذي<sup>(٥)</sup> وأحمد، وهذا لفظه مختصراً<sup>(٦)</sup>.

وفي لفظ للترمذي أيضاً عن أبي قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء<sup>(٧)</sup> قال: فقال رسول الله ﷺ لجبريل: «إني بُعثت إلى أمة أميين فيهم الشيخ الفاني<sup>(٨)</sup>

(١) على وزن: حَصاة، ويقال: أضواء، بالهمز بعد حرف المد موضعان أحدهما بمكة والآخر بالمدينة. وأصلها الغدير. انظر: تاريخ مكة للأزرقي: ٢/٢١٣، معجم البلدان: ١/٢١٤، خلاصة الوفاء: ٢/٥٤٧، التاج (أضاً).

(٢) غفار بن مُليل بن ضمرة، ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار،

انظر: الأنساب: ٤/٣٠٤.

(٣) كذا في النشر، وفي المصادر: «مغفرته».

(٤) (القرآن) سقطت من (ت) و(س)

(٥) الحديث لم أجده عند الترمذي.

(٦) انظر: مسلم: ٢/٢٠٣: سنن أبي داود: ٢/١٦٠-١٦١، المصنف لابن أبي شيبة: ٦/١٣٨ المسند:

٥/١٢٧-١٢٨، تفسير الطبري: ١/١٧، المرشد الوجيز: ١/٨٢.

(٧) كذا في النسخ والمطبوع: «المراء» بالقصر، وجاء في «جامع البيان» للذاني «المراء» بالمد، وهو الصواب، وأحجار المراء بكسر الميم وتخفيف المراء مع المد موضع بالمدينة، قيل: هو قباء أو قريب منه.

انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤/٣٢٣، خلاصة الوفاء: ٢/٥٤٥.

(٨) في (ظ) «العاسي» بالعين والسين، وهي رواية في الحديث، ومعناها: الكبير، والخفيف الضعيف،

انظر: تفسير الطبري: ١/١٦، المرشد الوجيز: ٨٣.

والعجوز الكبيرة والغلام، قال: فمرهم فليقرؤوا القرآن على سبعة أحرف» قال الترمذي: حسن صحيح<sup>(١)</sup>.

وفي لفظ «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ»<sup>(٢)</sup>

وفي لفظ حذيفة «فقلت يا جبريل: إني أرسلت إلى أمة أمية، الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف»<sup>(٣)</sup>، وفي لفظ لأبي هريرة «أنزل القرآن على سبعة أحرف عليماً حكيماً غفوراً رحيماً»<sup>(٤)</sup>.

\* وفي رواية لأبي «دخلت المسجد أصليّ فدخل رجل»<sup>(٥)</sup> فافتتح «النحل» فقرأ فخالفني في القراءة فلما انفتل<sup>(٦)</sup> قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، ثم جاء رجل فقام يصليّ وافتتح «النحل» فخالفني في القراءة<sup>(٧)</sup> وخالف صاحبي، فلما انفتل قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، قال فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشدّ

(١) عبارة «أحجار المراء» ليست في الترمذي، بل لفظه يختلف عما هنا، ونصّه: «لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال يا محمد: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

انظر: الترمذي: ٢٦٣/٤، عارضة الأحوذى: ٦٣/١١، الطبري: ١٦/١، المرشد الوجيز: ٨٢.

(٢) انظر: الطبري: ١٧/١ مقدمة جامع البيان للداني: ١٤، المرشد الوجيز: ٨١.

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، المسند: ٤٠٠/٥، الترمذي: ٢٦٣/٤، المرشد الوجيز: ٨٣.

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة: ١٣٨/٦، المرشد الوجيز: ٨٥.

(٥) هو عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كما عند الطبري.

(٦) أي: انصرف. قاموس (فتل).

(٧) «في القراءة»: من (ت) فقط.

مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما فانطلقت بهما إلى النبي ﷺ فقلت: استقرئ هذين، فاستقرأ أحدهما، قال: أحسنت، فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، ثم استقرأ الآخر، فقال: أحسنت، فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فضرب رسول الله ﷺ صدري بيده فقال: أعيذك<sup>(١)</sup> بالله يا أباي من الشك، ثم قال: إن جبريل عليه السلام أتاني فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت اللهم خفف عن أمتي، ثم عاد [فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين، فقلت: اللهم خفف عن أمتي، ثم عاد]<sup>(٢)</sup> فقال: إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة<sup>(٣)</sup> الحديث رواه الحارث بن أبي أسامة<sup>(٤)</sup> / في مسنده بهذا اللفظ \*<sup>(٥)</sup>.

٢١/١

وفي لفظ لابن مسعود «فمن قرأ على حرف منها فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ت) «أعندك» وهو تصحيف.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ت).

(٣) تكلمته... بكل ردة رددتها مسألة تسألنيها، فقلت: اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم عليه السلام. مسلم: ٢/٢٠٣، أحمد: ٥/١٢٧.

(٤) كلمة «أبي» سقطت من (ز).

(٥) انظر: صحيح مسلم: ٢/٢٠٣، المسند: ٥/١٢٧، صحيح ابن حبان: ٣/١٥، الطبري: ١٧/١-١٨، السير: ٣٨٨/١٣.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و (ز) وكتب في الحاشية ووضع عليه «صحَّ أصل» وسقط برقمته من (س).

(٧) انظر: الطبري: ١/٢٢، المعجم الكبير: ١٠/١٨٢، المرشد الوجيز: ٨٦.



وفي لفظ لأبي بكرة<sup>(١)</sup> «كُلُّ شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْتَمِ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ» وهو كقولك: هلمّ، وتعال، وأقبل، وأسرع، واذهب، وأعجل<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ لعمر بن العاص «فَإِذَا قَرَأْتَ فَقَدْ أَصَبْتَ، وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمَرءَ فِيهِ كُفْرٌ»<sup>(٣)</sup>.

وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>.

قلت: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف<sup>(٥)</sup>، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة،

(١) نفع بن الحارث، ويقال: ابن مسروح، صحابي، تدلّ إلى النبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة فاشتهر بها. توفي سنة (٥١ هـ) أو بعدها.

انظر السير: ٣/ ١٠-٥، الإصابة: ٦/ ٢٥٢.

(٢) قال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني، وفيه علي بن زيد بن جُدعان وهو سَيِّءُ الحفظ وقد توبع، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح. مجمع الزوائد: ٥/ ١٥٠-١٥١، انظر المصنف لابن أبي شيبة: ٦/ ١٣٨، الطبري: ١/ ٢٢، المسند: ٥/ ٥١، مقدّمة جامع البيان: ٢١.

(٣) انظر: المسند: ٤/ ١٧٠ و ٥/ ١٢٤، فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٣٨، مقدّمة جامع البيان: ١٧، الفتح: ٩/ ٢٦.

(٤) فضائل القرآن: ٣٣٩.

(٥) من بني زهرة بن كلاب، من أغنياء الصحابة رضي الله عنهم، ولد بعد عام الفيل بعشر سنين، وهاجر إلى الحبشة المهجرتين، توفي سنة (٣٢ هـ).

انظر: الطبقات لابن سعد: ٣/ ١٢٤-١٣٧.

وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وحذيفة بن اليمان، وأبي بكر، وعمر بن العاص، وزيد بن أرقم<sup>(١)</sup>، وأنس بن مالك، وسمرة بن جندب<sup>(٢)</sup>، وعمر بن أبي سلمة<sup>(٣)</sup>، وأبي جهم<sup>(٤)</sup> وأبي طلحة الأنصاري<sup>(٥)</sup>، وأمّ أيوب الأنصارية<sup>(٦)</sup> رضي الله عنهم.

وروى الحافظ أبو يعلى الموصلي في «مسنده الكبير» أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله<sup>(٧)</sup> رجلاً سمع النبي ﷺ قال: إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف، لما قام، فقاموا حتى لم يُحصوا،

(١) ابن زيد الخزرجي، أبو عمر أو عامر، رده النبي ﷺ يوم أحد لصغر سنه، ثم شهد معه سبع عشرة غزوة، وهو الذي أخبر النبي ﷺ بقوله ابن سلول «لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ» فأنكر ابن سلول ذلك، فأنزل الله «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ...» الآيات، فقال النبي ﷺ: «إن الله قد صدّقك يا زيد» توفي سنة (٦٦هـ). انظر الإصابة: ٥٦/١

(٢) الصحابي، من علمائهم، ثبت سماع الحسن البصري منه، كان يخلف على الكوفة والبصرة بالتناوب. توفي سنة (٥٨هـ). الطبقات لابن سعد: ٣٤/٦ السير: ١٨٣/٣ - ١٨٦.

(٣) المخزومي، ربيب رسول الله ﷺ؛ لأن أمّه أمّ سلمة زوج النبي ﷺ ورضي الله عنها، توفي النبي ﷺ وعمره تسع سنوات شهد مع عليّ «الجمل»، واستعمله على البحرين وفارس. أسد الغابة: ٦٨٠/٣.

(٤) عبد الله بن الحارث، وقيل: غير ذلك، حديثه في الصحيحين وغيرهما. الإصابة: ٣٥/٧.

(٥) زيد بن سهل، الخزرجي، صحابي، أمهر أمّ سليم بإسلامه، كان يرمي بين يدي رسول الله ﷺ يوم أحد، وهو الذي قال له النبي ﷺ: بخ، بخ، ذاك مال رابع، عندما تصدق بأعز ماله لديه وهو بيّزحاء. توفي سنة (٥٠هـ) أو التي بعدها. الإصابة: ٥٦٧/١.

(٦) بنت قيس بن عمرو، الخزرجية، زوجة الصحابي أبي أيوب.

وحديثها في المصنّف بسنده قالت: قال رسول الله ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف أيها قرأت

أصبت». المصنّف لابن أبي شيبة: ١٣٧/٦، الإصابة: ٢١٤/٨.

(٧) في المطبوع: «أذكر أن رجلاً»، وهو تحريف.

فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف». فقال عثمان رضي الله عنه وأنا أشهد معهم<sup>(١)</sup>.

وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام، وصنّف الإمام الحافظ أبو شامة رحمه الله تعالى فيه كتاباً حافلاً<sup>(٢)</sup>، وتكلّم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

(الأول) في سبب وروده.

(الثاني) في معنى الأحرف.

(الثالث) في المقصود بها هنا.

(الرابع) ما وجه كونها سبعة؟

(الخامس) على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة؟

(السادس) على كم معنى تشتمل هذه السبعة؟

(السابع) هل هذه السبعة متفرقة في القرآن؟

(الثامن) هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها؟

(التاسع) هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم / هي السبعة أم بعضها؟

(العاشر) ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته؟

٢٢ / ١

(١) قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى في «الكبير» وفيه راو لم يُسم».

وقال أبو يعلى: «حدثني أبو المنهال عن عثمان..». وأبو المنهال لم يلق عثمان فينبغي مبهم لم يُعيّن، وأبو المنهال هو: سيار بن سلامة الرياحي، ثقة، وحديثه في الكتب الستة، توفي سنة (١٢٩ هـ).

انظر: مسند أبي يعلى: ١ / ١٥٣، مجمع الزوائد: ٧ / ١٥٥، تقريب التهذيب: ١ / ٣٤٣، مسند الحارث:

٢ / ٧٣٤.

(٢) هو: «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز».

فأما سبب وروده على سبعة أحرف: فللتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليُسْر بها، والتهوين عليها؛ شرفاً لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيّها أفضل الخلق وحبیب الحق؛ حيث أتاه جبریل فقال له: «إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف، فقال ﷺ: أسأل الله معافاته ومغفرته<sup>(١)</sup>؛ إن أمتي لا تطيق ذلك» ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح أيضاً: «إن ربي أرسل إليّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هوّن على أمتي، ولم يزل يردد حتى بلغ سبعة أحرف»<sup>(٣)</sup>.

وكما ثبت صحيحاً<sup>(٤)</sup>: «إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد» وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يُبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحرها وأسودها، عربيّها وعجميّها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً، كما أشار إليه ﷺ، فلو كلّفوا العُدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا استطاع وما عسى أن يتكلّف المتكلّف وتأبى الطباع.

(١) في المطبوع: «ومعونته»، ولم أجدها في ما اطلعت عليه من مصادر.

(٢) انظر ما سبق ص: ٦٧.

(٣) انظر: صحيح ابن حبان: ١٥/٣، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وفيه: «فرددت عليه» بدل «إليه».

(٤) في صحة هذا الحديث نظر كما سيأتي ص: ٨١.

ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غير العربي<sup>(١)</sup> على أقوال<sup>(٢)</sup>: ثالثها: إن عجز عن العربيّ جاز وإلا فلا، وليس هذا موضع الترجيح فقد ذكر في موضعه<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قتيبة في كتاب «المشكل»: «فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ كل أمة<sup>(٤)</sup> بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فلهذا يقرأ<sup>(٥)</sup> (عتى حين) يريد (حتى) هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسدي<sup>(٦)</sup> يقرأ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿تَعْلَم﴾ [البقرة: ١٠٦] و﴿وَتَسْوَدُ وُجُوهُ﴾ [آل عمران: ١٠٦]<sup>(٧)</sup> و﴿أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ﴾ [يس: ٦٠]<sup>(٨)</sup>، والتميمي<sup>(٩)</sup> يهمز، والقرشي<sup>(١٠)</sup> لا يهمز، والآخر يقرأ ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١] و﴿وَعِضَ أَلْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤] بإشمام الضم

(١) في (ز): «العربية».

(٢) حذف القولين لتضمن الثالث لهما، والمعنى: الأول الجواز، الثاني المنع، الثالث...

(٣) قال ابن قدامة: «ولا تجزئ القراءة بغير العربية ولا إبدال لفظها بلفظ عربيّ، سواء أحسن العربية أم لا، وهو قول الشافعي أيضاً وعند أبي حنيفة تجزئ».

المغني: ٢/ ١٥٨-١٦٠، وانظر: الروضة: ١/ ٣٤٨، بدائع الصنائع: ١/ ٣٢٩.

(٤) في حاشية (س): قوله «كل أمة، أي كل قبيلة»، والنص عند ابن قتيبة: «كل قوم» بدل: أمة.

(٥) نسبة إلى: «هذيل» ابن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

انظر: الأنساب: ٥/ ٦٣١.

(٦) اسم لعدة قبائل من العرب. انظر: الأنساب: ١/ ١٣٨.

(٧) ذكر أبو حيان أنها لغة تميم. البحر: ٣/ ٢٢، الدر المصون: ٣/ ٣٤٠.

(٨) انظر: الدر المصون: ٩/ ٢٨٠-٢٨١.

(٩) نسبة إلى تميم بن مرة بن أد، ينتهي إلى معد بن عدنان. انظر: الأنساب: ١/ ٤٧٩.

(١٠) نسبة إلى قريش وهو قصي بن كلاب. انظر: الأنساب: ٤/ ٤٨٥.

مع الكسر، و﴿يَضَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] بإشمام الكسر مع / الضم، ٢٣/١  
و﴿مَالِكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] بإشمام الضم مع الإدغام<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا يقرأ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] بالضم<sup>(٢)</sup>  
والآخر يقرأ ﴿عليهمو﴾ و﴿منهمو﴾ [البقرة: ٧٥] بالصلة<sup>(٣)</sup>، وهذا يقرأ  
﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] و﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]  
بالنقل<sup>(٤)</sup>، والآخر يقرأ ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، و«دنيا»  
بالإمالة<sup>(٥)</sup> وغيره يلطف<sup>(٦)</sup>، وهذا يقرأ ﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥] ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]  
بالتريق<sup>(٧)</sup> والآخر يقرأ ﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧]  
بالتفخيم<sup>(٨)</sup> إلى غير ذلك.

قال ابن قتيبة: «ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه  
اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً<sup>(٩)</sup>؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه  
إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل للسان وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه

(١) المشكل: ٣٩.

(٢) أي: بضم الهاء، وذلك هو الأصل فيها، وسيأتي توضيح القراءات وتفصيلها ص: ٦٨٩.

(٣) أي بزيادة المدة في ضم الميم حتى تصير واواً.

(٤) أي بحذف همزة «ألى» وجعل حركتها على الواو الساكن قبلها.

(٥) المراد: الإمالة الكبرى، وسيعقد لها باباً خاصاً.

(٦) التلطيف يطلق على التقليل، وسيأتي ص: ١٢٠٣.

(٧) أي في الراء.

(٨) أي في اللام، ويسمى أيضاً التغليظ، وسيأتي ص: ١٣٨٦.

(٩) الكَهْل: مَنْ جاوز الثلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين. انظر: قاموس (كهل).

أن يجعل لهم متسعاً في اللغات ومتصرفاً في الحركات كتيسيره عليهم في الدين»<sup>(١)</sup>.  
وأما معنى الأحرف: فقال أهل اللغة: حرف كل شيء طرفه، ووجهه،  
وحافته، وحده، وناحيته، والقطعة منه، والحرف أيضاً: واحد<sup>(٢)</sup> حروف  
التَّهَجِّي كَأَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ  
هاهنا يتوجه إلى وجهين:

أحدهما: أن يعني أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات؛ لأن  
الأحرف جمع حرف في القليل<sup>(٤)</sup> كَفُلْسٌ وَأَفْلُسٌ، والحرف قد يراد به الوجه  
بدليل قوله تعالى ﴿يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١] فالمراد بالحرف هنا: الوجه، أي:  
على النعمة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأنَّ  
وعبدَ الله، وإذا تغيرت عليه وامتنحه الله بالشدة والضرر ترك العبادَةَ وكَفَّرَ، فهذا  
عبدَ الله على وجه واحد<sup>(٥)</sup>، فلهذا سَمَّى النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من  
القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كل شيء منها وجهٌ.

قال<sup>(٦)</sup>: والوجه الثاني من معناها: أن يكون سَمَّى القراءاتِ أحرفاً على طريق

(١) النَّصُّ حَرْفِيٌّ مِنْ «الْمَشْكَالِ»، إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ بِ(أَمْرٍ) بَدَلَ (أَرَادَ) انْظُرْ: الْمَشْكَالُ: ٣٩ وما بعدها.

(٢) فِي (ت): «أَحَدٌ» وَضَبَطَ الْحَاءَ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ لُغَةً. انْظُرْ: التَّاجُ (أَحَدٌ).

(٣) انْظُرْ: اللِّسَانُ وَالْقَامُوسُ وَالتَّاجُ (حَرْفٌ).

(٤) أَيِ جَمْعِ قَلَةٍ، وَهِيَ مَا دَلَّ حَقِيقَةً عَلَى ثَلَاثَةٍ فَمَا فَوْقَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ. انْظُرْ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٤ / ١١٤.

(٥) انْظُرْ: تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ١٧ / ١٢.

(٦) أَيِ الدَّانِي.

السَّعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلُّق كتسميتهم الجملة باسم البعض<sup>(١)</sup> منها، فلذلك سَمَّى النبي ﷺ القراءة حرفاً وإن كان كلاماً كثيراً من أجل أن منها حرفاً قد غُيِّرَ نظمُه أو كُسِرَ أو قُلِبَ إلى غيره، أو أُمِيلَ / ، أو زيد أو نُقِصَ منه على ما جاء ٢٤/١ في المختلف فيه من القراءة، فسَمَّى القراءة إذ كان ذلك الحرف منها<sup>(٢)</sup> حرفاً على عادة العرب في ذلك واعتماداً على استعمالها<sup>(٣)</sup>.

قلت: وكلا الوجهين محتمل إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله ﷺ «سبعة أحرف»، أي: سبعة أوجه وأنحاء، والثاني محتمل احتمالاً<sup>(٤)</sup> قوياً في قول عمر رضي الله عنه في هذا الحديث: «سمعت هشاماً يقرأ سورة (الفرقان) على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله ﷺ» أي: على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى: «سمعت يقرأ فيها أحرفاً لم يكن النبي ﷺ أقرأنيها»، فالأول غير الثاني كما سيأتي بيانه<sup>(٥)</sup>.

وأما المقصود بهذه السبعة: فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه إذ لا يوجد ذلك إلا

(١) في (ز): «بعض»، بدون (ال) وكلاهما يصح، إلا أن ما في (ز) هو الأصح والمتفق عليه عند اللغويين. قال الفيروز آبادي: «بعض»: لا تدخله اللام، خلافاً لابن دُرستويه، واستعملها سيويه والأخفش لقلّة علمها بهذا النحو». انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (غير)، القاموس والتاج (بعض).

(٢) في المطبوع: «فيها».

(٣) المؤلف نقل النصّ ملخصاً،

انظر: جامع البيان (المقدمة) ص: ٣٠.

(٤) «احتمالاً» سقطت من (ت) و (ظ).

(٥) انظر: فتح الباري: ٦٤/٩.



في كلمات يسيرة نحو: ﴿أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣]<sup>(١)</sup> و﴿وَجَبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]، و﴿أَرْجَةَ﴾ [الأعراف: ١١١]، و﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] و﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣] وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين وإن كان يظنه بعض العوام؛ لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وُجدوا، وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد<sup>(٢)</sup> في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

وأكثر العلماء على أنها لغات<sup>(٤)</sup>، ثم اختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيد: قریش، وهذيل، وثقيف<sup>(٥)</sup>، وهوازن<sup>(٦)</sup>، وكنانة<sup>(٧)</sup>، وتميم، واليمن.

وقال غيره<sup>(٨)</sup>: خمس لغات في أكناف هوازن: سعد، وثقيف، وكنانة، وهذيل، وقریش، ولغتان على جميع السنة العرب<sup>(٩)</sup>.

(١) وانظر القراءات التي فيها في: مختصر الشواذ: ٧٦.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٨٠.

(٣) انظر ص: ١٠٦.

(٤) الأكثرية هنا نسبية للمؤلف، وإلا فإن ابن عبد البر زعم عكس ذلك فقال: «وأكثر أهل العلم أن يكون معنى الحديث: سبع لغات».

وقد تُعقَّب القول بأنها لغات: بزيادة لغات العرب على سبعة، إلا أن يكون المراد أفصحها فلا تعقيب. انظر: التمهيد: ٨ / ٢٨٠-٢٨١، الفتح: ٩ / ٢٦.

(٥) اسمه: قبيّ بن منبّه، وإليه تنسب القبيلة العربية التي نزل أكثرها الطائف، من قيس عيلان. انظر: الاشتقاق: ٣٠١، الأنساب: ١ / ٥٠٨-٥٠٩.

(٦) بطن من قبيلة قيس بن عيلان. انظر: الاشتقاق: ٢٦٥-٢٩١.

(٧) من قبائل قریش، كنانة بن خزيمة بن مدركة.

انظر: الاشتقاق: ١٧٠، اللباب في الأنساب: «كنانة».

(٨) هو الكلبي، كما صرح به ابن عبد البر. التمهيد: ٨ / ٢٨٠.

(٩) انظر: فنون الأفتان: ٢١٧.

وقال أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد الهروي يعني على سبع لغات من لغات العرب، أي أنها متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذه الأقوال مدخولة، فإن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة (الفرقان) كما ثبت في الصحيح، وكلاهما قرشيّان من لغة واحدة وقبيلة واحدة<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضهم: المراد بها معاني الأحكام: كالللال، والحرام، والمحكم<sup>(٣)</sup>، والمتشابه<sup>(٤)</sup>، والأمثال<sup>(٥)</sup>، والإنشاء<sup>(٦)</sup>، والإخبار<sup>(٧)</sup>.

(١) من قوله: (قال أبو عبيد) إلى (هنا) نقله أبو شامة أيضاً عن أبي عبيد وصرّح أنه بواسطة «الكامل» للهنلي. انظر: غريب الحديث: ٣/ ١٥٩ - ١٦٠، الكامل: ق (١٨)، المرشد الوجيز: ٩٩ - ١٠٠.

(٢) قال ابن عبد البر: «لأن عمر قرشي عَدَوِي، وهشام بن حكيم قرشي أسدي، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، كما محال أن يقرئ رسول الله ﷺ واحداً منها بغير ما يعرفه من لغته». وقال القاهري: «يمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن الاختلاف بين عمر وهشام، ألا يجوز أن يكون لعدم العلم بالنزول، وإن كانت القراءة موافقة للغتهما، وعلى تقدير التسليم لم لا يجوز أن يُعلّم النبي ﷺ أحدهما القرآن بلغة غيرهما».

انظر: التمهيد: ٨ / ٢٨١، بحر الجوامع: ق ١٨ / ب.

(٣) اختلفوا في تعريفه، وكذلك ما بعده على أقوال أظهرها عندي: أنه ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً. انظر: فواتح الرحموت: ٢ / ١٩، التعريفات: ١ / ٢٦٣.

(٤) ما احتمل عدة أوجه، وقيل: هو ما خفي بنفس اللفظ، ولا يرجى دركه أصلاً.

انظر: التعريفات: ٧٤.

(٥) إبراز المعاني في صورة حسية.

(٦) هو ما ليس له نسبة في الخارج تطابقه بخلاف الخبر. انظر: التعريفات: ٧٤.

(٧) هو عند البلاغيين: ما يحتمل الصدق والكذب. ولا يورد على هذا التعريف كلام الله تعالى فإنه لا يكون إلا صدقاً. انظر: معترك الأقران: ١ / ٣١٩.

وقيل: الناسخ<sup>(١)</sup> والمنسوخ<sup>(٢)</sup>، والخاص<sup>(٣)</sup> والعام<sup>(٤)</sup>، والمجمل<sup>(٥)</sup> والمبين<sup>(٦)</sup>، والمفسر<sup>(٧)</sup>.

وقيل: الأمر، والنهي، والطلب، / والدعاء، والخبر، والاستخبار، والزجر.

٢٥/١

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق<sup>(٨)</sup> والمقيّد<sup>(٩)</sup>، والتفسير، والإعراب<sup>(١٠)</sup>، والتأويل<sup>(١١)</sup>.

(١) الحكم الرافع لحكم قبله، ولا بد أن يكونا شرعيين، ولا يمكن الجمع بينهما.

(٢) الحكم الشرعي المرفوع بحكم شرعي آخر بعده لا يمكن الجمع بينهما.

(٣) كل لفظ وضع لمعنى معلوم على الانفراد، ل يتميز عن المشترك.

انظر: التعريفات: ٩٥.

(٤) هو اللفظ الواحد الدال على مسميين فأكثر في وقت واحد.

انظر: الأحكام للآمدي: ١٩٦/٢.

(٥) هو ما احتمل معنيين أو أكثر من غير ترجيح لواحد منها على غيره.

انظر: تفسير النصوص: ٢٧٦-٢٧٨.

(٦) عكس الذي قبله.

(٧) ما ازداد وضوحاً على النص؛ بحيث لا يبقى احتمال التخصيص إن كان عاماً والتأويل إن كان خاصاً.

التعريفات: ٢٢٤.

(٨) ما دل على الماهية بلا قيد. الإنقان: ٣١/٢.

(٩) عكسه. انظر المصدر السابق.

(١٠) اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل. التعريفات: ٣٠.

(١١) صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى مرجوح محتمل يدل عليه الدليل.

وقد اكتفيت في تعريف هذه المصطلحات بالاختصار الشديد، إذ لكل مصطلح عدة تعاريف تؤخذ من مظانها.

انظر: الأحكام في أصول الأحكام للآمدي، التعريفات للجرجاني، تفسير النصوص، وغيرها من كتب

الأصول. أما كتب القراءات فقد أشار إلى هذه المسائل إشارة خاطفة الإمام الجعبري في شرحه للشاطبية.

انظر: كنز المعاني: ٢٩/٢.

قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة فإن الصحابة الذين<sup>(١)</sup> اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ كما ثبت في حديث عمر وهشام وأبي وابن مسعود وعمر بن العاص وغيرهم لم يختلفوا في تفسيره ولا أحكامه وإنما اختلفوا في قراءة حروفه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الطبراني من حديث عمر بن أبي سلمة المخزومي أن النبي ﷺ قال لابن مسعود: «إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وضرب أمثال، وأمر، وزاجر، فأجلّ حلاله، وحرّم حرامه واعمل بمحكمه، وقف عند متشابهه، واعتبر أمثاله فإن كلاً من عند الله وما يذكر إلا أولو الألباب<sup>(٢)</sup>».

(فالجواب) عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه السبعة غير السبعة الأحرف التي ذكرها النبي ﷺ في تلك الأحاديث، وذلك من حيث فسرها في هذا الحديث فقال: حلال وحرام إلى آخره،

(١) «الذين» ليست في (ت).

(٢) الحديث أخرجه الطبري وأبو عبيد وابن حبان والحاكم وغيرهم، وتكلم فيه من جهة الانقطاع في السند بين أبي سلمة وابن مسعود، قال ابن عبد البر: «هذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأن أبا سلمة لم يلق ابن مسعود، وأنه سلمة ليس ممن يحتج به - قال: وهذا الحديث مجتمّع على ضعفه من جهة إسناده، وقد ردّه قوم من أهل النظر»، ثم نقل عن بعضهم ما حاصله استحالة اجتماع هذه الأمور السبعة في حرف واحد. وذهب ابن حبان والحاكم إلى تصحيح الحديث، وتعبّ ذلك ابن حجر بأن الانقطاع المذكور يمنع من تصحيحه. وأما رواية الطبراني فقال الهيثمي في «المجمع»: «فيه عمار بن مطر وهو ضعيف جداً، وقد وثقه بعضهم».

انظر: الطبري: ١/ ٣٠-٣٢، المعجم الكبير: ٩/ ١١، التمهيد: ٨/ ٢٧٥ وما بعدها، الإبانة: ٨٣، المرشد الوجيز: ١٠٧-١٠٨، الفتح: ٩/ ٢٩.

وأمر بإحلال حلاله وتحريم حرامه إلى آخره، ثم أكد ذلك بالأمر بقول «آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا»، فدلَّ على أن هذه غير تلك القراءات.

الثاني: أن السبعة الأحرف في هذا الحديث<sup>(١)</sup> هذه المذكورة في الأحاديث الأخرى التي هي الأوجه والقراءات، ويكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، تفسيراً للسبعة الأبواب، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

الثالث: أن يكون قوله: (حلال وحرام) إلى آخره، لا تعلق له بالسبعة الأحرف ولا بالسبعة الأبواب بل إخبار عن القرآن، أي: هو كذا وكذا، واتفق كونه بصفات سبع كذلك.<sup>(٣)</sup>

وأما وجه كونها سبعة أحرف دون أن لا كانت أقل أو أكثر، فقال الأكثرون: إن أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، أو أن اللغات الفصحى سبعة<sup>(٤)</sup>، وكلاهما دعوى، وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل المراد السَّعة والتيسير، وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى / أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السَّبع، والسبعين، والسبعمئة، ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص بل يريدون الكثرة

٢٦/١

(١) في المطبوع: «هي هذه» وهو تحريف.

(٢) هذان القولان ذكرهما الداني، واقتصر أبو شامة على الثاني منهما.

انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٩، المرشد الوجيز: ١٠٩.

(٣) هذا القول صرح أبو شامة بأنه للأهوازي في كتابه «الإيضاح»، وذكره أبو العلاء الهَمْدَانِي في كتاب

«المقاطع»، ونقله ابن حجر وصرَّح بهما.

انظر: المرشد الوجيز: ١٠٩، الفتح: ٢٩/٩.

(٤) في المطبوع: «سبع».

والمبالغة من غير حصر<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ [التوبة: ٨٠]، وقال ﷺ في الحسنَةِ: «إلى سبعمائة ضعفٍ، إلى أضعاف كثيرة»<sup>(٢)</sup>، وكذا حمل بعضهم قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»<sup>(٣)</sup>.

وهذا جيدٌ لولا أن الحديث يأباه، فإنه ثبت في الحديث -من غير وجه- أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد قال له ميكائيل: استزده، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأتاه على حرفين، فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأتاه بثلاثة، ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف، وفي حديث أبي بكرة: «فنظرت إلى

(١) بذلك فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]، فالمغفرة غير حاصلة لهم -والعياذ بالله- ولو زاد على السبعين. وكذلك فُسِّرَ الحديث الشريف: «إِنَّهُ لِيُغْنَى عَنِّي قَلْبِي حَتَّى أَسْتَغْفِرَ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»، واستشهدوا له بقول علي رضي الله عنه:

لَأُصْبِحَنَّ الْعَاصِ وَأَبْنَى الْعَاصِ      سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَوَاصِي

وما ذكره المؤلف في تفسيره للآيتين والحديثين نستشف منه رأيه ومذهبه في المسألة المشهورة، وهي (المجاز)، من حيث وقوعه في القرآن الكريم أو عدمه.

وهي مسألة اختلفوا فيها بين مجوزٍ ومانعٍ، فالمانعون لوقوعه في القرآن منعه سداً للذريعة، حتى لا يتجرأ الناس على تأويل صفات الله تعالى بدعوى المجاز. والمجيزون قالوا بجوازه؛ لأنه لا علاقة عندهم بين المجاز والكذب، متى جاء المجاز على شروطه.

وللفريقين أدلة وحجج، ليس ذا محل استيفائها ومناقشتها.

انظر: الرسالة: باب الصنف الذي يبين سياقه معناه: ٦٢-٦٤، روضة الناظر: ٦٢-٦٣. الكشف: ٢/٦٦، التاج: (سبع)، منع جواز المجاز كله، أمالي الدلالات: ٧٥-٧٨، الصواعق المرسلة (المجلد الثاني).

(٢) انظر: صحيح مسلم: ٨٣/١، سنن النسائي: ١٠٦/٨، الفتح: ٩٨/١.

(٣) انظر: صحيح مسلم: ٤٦/١، سنن النسائي: ١١٠/٨، المسند: ٤١٤/٢ و ٤٤٥، الفتح: ٥١/١.

ميكائيل فسكتَ فعلمتُ أنه قد انتهت العِدَّة»<sup>(١)</sup>، فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره. ولا زلت أستشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات، صحيحها وشاذّها وضعيفها ومنكرها فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف، لا يخرج عنها وذلك:

أ- إمّا في الحركات بلا تغيّر في المعنى والصورة: نحو: ﴿يَالْبُخْلِ﴾ [النساء: ٣٧] بأربعة<sup>(٢)</sup>، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣]<sup>(٣)</sup> بوجهين.<sup>(٤)</sup>

ب- أو بتغيّر في المعنى فقط نحو: ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٣٧] و﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] و﴿أُمِّهِ﴾<sup>(٥)</sup>

ج- وإمّا في الحروف بتغيّر المعنى، لا الصّورة نحو: ﴿تَبَلَّوْا﴾ [يونس: ٣٠] و﴿تَتْلُوا﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿تُنَجِّيكَ يَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢] و﴿نُنَحِّيكَ بِيَدَنِكَ﴾، أو عكس ذلك نحو: ﴿بَقِطَّةٌ﴾ [الأعراف: ٦٩]، و﴿بَسْطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و﴿الْصِرَاطُ﴾ [طه: ١٣٥]، و«السرائط» أو بتغيرهما نحو: ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾

(١) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٢٠، كنز المعاني: ٢٧/٢-٢٨، الإتقان: ٤٦/١.

(٢) أي: أوجه، وهي فتح الباء مع الفتح والتسكين في الخاء، وضم الباء مع الضم والتسكين في الخاء.

﴿الْبَخْلُ، الْبَخْلُ، الْبُخْلُ، الْبُخْلُ﴾، فالأول والثالث هما المتواتر. انظر: التيسير: ٩٦.

(٣) بشرط أن يكون فعلاً مضارعاً، وعلى أي تصرف جاء نحو (تحسبهم، يحسبون...).

(٤) هما الفتح والكسر في السين. انظر: النشر: ٢٣٦/٢ (ط. الضباع).

(٥) الأَمَةُ: النسيان، انظر: القاموس والتاج، (أمة).

(٦) ﴿تَتْلُوا﴾ بناءين، من التلاوة، قراءة حمزة والكسائي وخلف، و﴿تَبَلَّوْا﴾ بالمشناة من فوق ثم موحدة من أسفل من البلوى، قراءة الباقيين. انظر: النشر: ٢٨٣/٢ (ط. الضباع).

و ﴿مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١]<sup>(١)</sup>، و ﴿يَأْتِلِ﴾ [النور: ٢٢] و ﴿يَتَأَلَّ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> [الجمعة: ٩].

د- وإما في التقديم والتأخير نحو: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾<sup>(٤)</sup>، أو في الزيادة والنقصان نحو: ﴿وَأَوْصَى﴾، ﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢] و ﴿وَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى﴾ [الليل: ٣]<sup>(٥)</sup>، فهذه سبعة أوجه لا يخرج الاختلاف عنها.<sup>(٦)</sup>

هـ- وإما نحو: اختلاف الإظهار، والإدغام، والرّوم، والإشمام، والتفخيم، والترقيق، والمد، والقصر، والإمالة، والفتح، والتحقيق، والتسهيل، والإبدال، والنقل، ممّا يُعبّر / عنه (بالأصول) فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوّع فيه ٢٧/١ اللفظ أو المعنى ؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تُخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فُرض فيكون من الأول.<sup>(٧)</sup>

(١) بالكاف قراءة ابن عامر، وبالهاء قراءة الباقيين. انظر: السبعة: ٥٦٩، التيسير: ١٩١.

(٢) ﴿يَتَأَلَّ﴾ بتقديم التاء على الهمزة قراءة أبي جعفر. انظر ص: ١٨٢٥.

(٣) وهي قراءة شاذة كما سيأتي ص: ٤٠٦.

(٤) المتواترة ﴿سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩].

(٥) انظر: ما تقدم ص: ٥١.

(٦) انظر: التمهيد: ٢٩٥ / ٨، جمال القراء: ٢٤٢ / ١، المرشد الوجيز: ١١٧، الفتح: ٢٨ / ٩.

(٧) قال القاهريّ معقّباً على المؤلّف: يرد عليه - هذا الكلام - إن أراد بالأول بقوله: «(فيكون من الأول) القسم الأول وهو الاختلاف في الحركات بلا تغيّر الصورة والمعنى: إدغام المتقاربين، والتفخيم والترقيق والمد والقصر والتحقيق والتسهيل والإبدال، فإن الاختلاف بهذه الأسباب ليس من قبيل الاختلاف في الحركات بل من قبيل الاختلاف في الحروف.

وأيضاً إن أراد بالرّوم الرّوم الذي في الإدغام فهو اختلاف السكون لا اختلاف الحركة ولا الحرف وكذلك الرّوم حالة الوقف ؛ لأن اعتباره بعد اعتبار الوقف فيكون من قبيل الاختلاف في السكون، وإن أراد بالإشمام إشمام الحرف فهو من قبيل الاختلاف في الحروف، وإن أراد إشمام الحركة فهو في الحقيقة ليس في الحركة ولا في الحرف.

وبالجملة لا يخرج بهذا الكلام عن شيء، وإن أراد شيئاً آخر فليبيّن حتى نتكلم فيه». بحر الجوامع: ق: ٢٠.



ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته فقال: «إن الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:

الأول: اختلاف الأسماء من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والمبالغة، وغيرها.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال وما يُسند إليه من نحو: الماضي والمضارع والأمر، والإسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب، والفاعل والمفعول به.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: الزيادة والنقص.

الخامس: التقديم والتأخير.

السادس: القلب والإبدال في كلمة بأخرى، وفي أحرف بأخر<sup>(١)</sup>.

السابع: اختلاف اللغات من فتح وإمالة، وترقيق وتفخيم، وتحقيق وتسهيل، وإدغام وإظهار ونحو: ذلك<sup>(٢)</sup>.

ثم وقفت على كلام ابن قتيبة وقد حاول ما حاولنا بنحو: آخر فقال: «وقد تدبرت وجوه الاختلاف في القراءات فوجدتها سبعة:

الأول: في الإعراب بما لا يزيل صورتها في الخط ولا يُغيّر معناها نحو:

(١) في المطبوع: (حرف بآخر) على الإفراد.

(٢) وصف ابن حجر كلام الرازي بأنه ليس إلا تنميق وتنقيح لكلام ابن قتيبة الآتي.

انظر: الفتح: ٢٩/٩.

﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨] و ﴿أَطْهَرَ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾ و ﴿يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾<sup>(٢)</sup>، و «البُخْل» و «البَخْل» و ﴿مَيْسَرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٠] و ﴿مَيْسَرَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

والثاني: الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو: ﴿رَبِّئَا بَعْدَ﴾ [سبأ: ١٩] و ﴿رَبُّنَا بَاعَدَ﴾<sup>(٤)</sup>، و ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥] و ﴿تَلَقَّوْنَهُ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿بَعْدَ أَمَةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] و ﴿بَعْدَ أَمَةٍ﴾.

والثالث: الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل صورتها، نحو: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]<sup>(٦)</sup> و ﴿نُنْشِزُهَا﴾ و ﴿إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] و ﴿فُزِعَ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) وقراءة النصب شاذة، وهي قراءة: الحسن وزيد بن علي والسدي.

انظر: المحتسب: ١/ ٣٢٥، البحر المحيط: ٥/ ٢٤٧.

(٢) كلاهما قراءة صحيحة، الأولى لنافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، والثانية للباقيين، انظر: النشر ٢/ ٣٥٠ (ط. الضباع).

(٣) بضم السين لنافع، وفتحها للباقيين. انظر: السبعة: ١٩٢، التيسير: ٨٥.

(٤) كلاهما قراءة صحيحة، الرفع ليعقوب، والأخرى للباقيين غير ابن كثير وأبي عمرو وهشام. انظر ص: ١٨٦٣.

(٥) «تَلَقَّوْنَهُ» بفتح التاء مع كسر اللام مخففاً وضم القاف، قراءة شاذة مروية عن ابن عباس وعائشة وابن يعمر. انظر: الدر المصون: ٨/ ٣٩١.

(٦) كلاهما قراءة صحيحة، بالزاي - المنقوطة - للكوفيين وابن عامر، وبالراء المهملة للباقيين. انظر ص: ١٦٣٥.

(٧) الأولى وهي التي بالزاي والعين المهملة صحيحة متواترة، أما الثانية التي بالراء والغين المعجمة فهي شاذة نسبت في حاشية (ك) إلى الحسن البصري، وكتب في المطبوع «فزع» للثانية، وهو خطأ.

والرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها ومعناها، نحو: ﴿طَلَعَ نَضِيدٌ﴾ [آ: ١٠] في موضعٍ و ﴿وَطَلَعَ مَنُضُودٌ﴾ [الواقعة: ٢٩] في آخر.

والخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها، نحو: ﴿إِلَّا زَقِيَّةً<sup>(١)</sup> وَاحِدَةً﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿صَبِيحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] و ﴿كَأَلَمِنَ الْمَنُفُوثِ﴾ [القارعة: ٥] و ﴿كَالَصُّوفِ﴾.<sup>(٣)</sup>

والسادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ الْحَقِّ بِالموتِ﴾ في / ﴿سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [آ: ١٩].

والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو: ﴿وَمَا عَمِلْتُ أَيَدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] و ﴿عَمِلْتُهُ﴾<sup>(٤)</sup>، و ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]<sup>(٥)</sup>، و ﴿هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً أَنَّثَى﴾<sup>(٦)</sup>. ثم قال ابن قتيبة: «وكلُّ هذه

(١) في المطبوع: «ذقية» بالذال المعجمة، وهو خطأ، وهي قراءة شاذة.

(٢) وهي شاذة.

(٣) وهي شاذة.

(٤) كلاهما قراءة صحيحة، فحذف الهاء قراءة حمزة والكسائي وخلف وشعبة، وإثباته قراءة الباقيين. انظر: النشر: ٣٥٣/٢ (ط. الضباع).

(٥) ليس كما ذكر محقق كتاب «المشكل» أنها الآية [٢٦: لقمان] فذلك لاختلاف فيها بين القراء. أما الخلاف فهو هنا في موضع «الحديد»، وهو دائر بين إثبات (هو) وحذفها. وكلاهما قراءة صحيحة. فالحذف قراءة المدنيّين وابن عامر، والإثبات قراءة الباقيين. انظر ص: ١٩٣٤.

(٦) الآية بدون كلمة (أنثى) صحيحة، سورة [ص: ٢٣]. وهذه الشاذة منسوبة إلى ابن مسعود رضي الله عنه. انظر: التمهيد: ٢٩٨/٨.

الحروف كلامُ الله تعالى، نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. انتهى.

قلت: وهو حسن كما قلنا إلا أن تثيله بـ ﴿طَلَعُ نَظِيدٌ﴾ [ق: ١٠] و ﴿وَطَلَحَ مَنُضُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩] لا تعلق له باختلاف القراءات، ولو مثلَ عَوْضَ ذلك بقوله ﴿بِضَيْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤] بالضاد و ﴿بِضَيْنٍ﴾ بالظاء<sup>(٢)</sup> و ﴿أَشَدَّ مِنْكُمْ﴾ و ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١] لاستقام، وطلع بدرُ حُسْنِه في تمام.

على أنه قد فاتته كما فات غيره أكثر أصول القراءات: كالإدغام، والإظهار والإخفاء، والإمالة، والتفخيم، وبين بين، والمد، والقصر، وبعض أحكام الهمز، وكذلك الرّوم، والإشمام، على اختلاف أنواعه، وكل ذلك من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ مما اختلف فيه أئمة القراء، وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى النبي ﷺ، ويردُّ بعضهم على بعض، كما سيأتي تحقيقه وبيانه في باب «الهمز» و«النقل» و«الإمالة»، ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأول فيشمل الأوجه السبعة على ما قرّرناه.

(وأمّا) على أي شيء يتوجّه اختلاف هذه السبعة؟ فإنه يتوجه على أنحاء

(١) ما ذكره ابن قتيبة رحمه الله استحسنة بعض العلماء:

قال ابن عبد البر: هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث، وفي كل وجه منها حروف كثيرة لا تحصى عدداً. اهـ

انظر: المشكل: ٣٦-٣٨، التمهيد: ٨/٢٩٥ - ٢٩٨، الفتح: ٩/٢٩.

(٢) والقراءتان متواترتان: الظاء - المعجمة - لابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس، والأخرى للباقيين.

انظر: التيسير: ٢٢٠ غاية الاختصار: ٢/٧٠٨.

ووجوه مع السلامة من التضادّ والتناقض كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة<sup>(١)</sup>:

(فمنها) ما يكون لبيان حكم مُجْمَعٍ عليه كقراءة سعد بن أبي وقاصٍ وغيره ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ﴾<sup>(٢)</sup> [النساء: ١٢]، فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا هو الإخوة للأم، وهذا أمر مجمع عليه، ولذلك اختلف العلماء في مسألة المشتركة<sup>(٣)</sup> وهي: زوج وأم<sup>(٤)</sup> أو جدة واثنان من إخوة الأم، وواحد أو أكثر من إخوة الأب والأم:

فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم بالتشريك بين الإخوة؛ لأنهم من أم واحدة، وهو مذهب الشافعي ومالك وإسحاق<sup>(٥)</sup> وغيرهم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ص ١٤٤.

(٢) القراءة المتواترة بدون كلمة (من أم).

(٣) بفتح الراء المشددة، أي: المَشْرُكُ فيها، فحذف الجار والمجرور، ويقال أيضاً: المشتركة بالناء الفوقية بعد الشين من الاشتراك، وسميت بذلك للتشريك فيها بين الجميع في الثلث.

وقد وقعت هذه المسألة في زمن عمر رضي الله عنه فأعطى الزوج النصف، والأم السدس، وجعل الثلث لأولاد الأم، فقال أولاد الأبوين: هب أن أبانا.... فشرَّك بينهم.

وصحَّ التشريك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: الذخيرة: ١٣/ ٤٤ و ٦٠، الدر المنثور: ٤/ ٤٤٩، شرح الرهوني: ٨/ ٣٢٢، شرح الخطّاب: ٦/ ٤١٣.

(٤) في (ز) «أو»، وهو خطأ.

(٥) ابن إبراهيم بن راهويه، الإمام الحافظ، سمع من ابن المبارك وغيره، وكتب عن كثير من أتباع التابعين، حدّث عنه بَقِيَّةُ بن الوليد وأحمد ويحيى بن معين، وغيرهم، توفي سنة (٢٣٨ هـ).

انظر: التاريخ الكبير: ١/ ٣٧٩، الجرح والتعديل: ٢/ ٢٠٩، ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٢ - ١٨٣، تهذيب التهذيب: ١/ ٢١٦ - ٢١٩.

(٦) انظر: المغني: ٩/ ٢٧، الذخيرة: ١٣/ ٦٠، الفقه الإسلامي وأدلته ٨/ ٣١١ - ٣١٢.

وقال جماعة من الصحابة<sup>(١)</sup> وغيرهم يجعل الثلث لإخوة الأم، ولا شيء للإخوة للأبوين<sup>(٢)</sup>؛ لظاهر القراءة الصحيحة وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن حنبل وداود<sup>(٤)</sup> / الظاهري<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

٢٩/١

ومنها ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه كقراءة ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو أيضاً قول أبي بن كعب وأبي موسى الأشعري ورواية عن ابن عباس. قال وكيع: لم يختلف عن علي في ذلك.  
انظر: تفسير ابن كثير: ٤٦٠/١.

(٢) كذا في (س) وهو الأنسب، وفي بقية النسخ: «لإخوة الأبوين».

(٣) هم: أ- زفر بن الهذيل، فقيه مجتهد، ثقة مأمون، أخذ عن أبي حنيفة، توفي سنة (١٥٨ هـ).  
انظر: طبقات ابن سعد: ٣٨٧/٦ - ٣٨٨، الجرح والتعديل: ٦٠٨/٣.

ب - أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، القاضي، أخذ عنه أحمد وابن معين وغيرهما، توفي سنة (١٨٢ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٢٩٢-٢٩٤.

ج- محمد بن الحسن، فقيه العراق، أخذ بعض الفقه عن أبي حنيفة ثم تممه على أبي يوسف، توفي سنة (١٨٩ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ١٧٢-١٨٢/٢.

(٤) ابن سليمان بن علي، فقيه، أصبهاني، سكن بغداد، سمع من ابن راهويه المسند والتفسير، امتنع الإمام أحمد من الاجتماع معه بسبب ما قيل عنه (إن القرآن مخلوق)، وهو مؤسس المذهب الظاهري. توفي سنة (٢٧٠ هـ).  
انظر: الأنساب: ٩٩/٤، تذكرة الحفاظ: ٥٧٢/٢ وما بعدها.

(٥) نسبة إلى القول بإجراء النصوص على ظاهرها، وهي مدرسة فقهية، والظاهر في اللغة: ضد الباطن، وعند الأصوليين: اللفظ الدال على معنى متبادر منه مع احتماله للتفسير والتأويل، وقد عرفه الإمام ابن حزم فقال: «هو ظاهر اللفظ من ناحية اللغة، فلا يصرف اللفظ عن معناه اللغوي إلا بنص آخر أو إجماع، فإن نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعمّا وضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير نص أو إجماع فحكم ذلك النقل أنه باطل، ويعتبر تبديلاً لكلام الله عز وجل».

الإحكام في أصول الأحكام: ٤٢/١.

(٦) المتواترة بدون (مؤمنة).

[المائدة: ٨٩] في كفارة اليمين، فكان فيها ترجيحٌ لاشتراط الإيمان فيها كما ذهب إليه الشافعي وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة رحمه الله<sup>(١)</sup>.

ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين كقراءة ﴿يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] و ﴿يَطْهَرْنَ﴾<sup>(٢)</sup> بالتخفيف والتشديد، ينبغي الجمع بينهما وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وتطهر بالاغتسال<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين كقراءة ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة: ٦]<sup>(٤)</sup> بالخفض والنصب، فإن الخفض يقتضي فرض المسح<sup>(٥)</sup>، والنصب يقتضي فرض الغسل<sup>(٦)</sup> فبينهما النبي ﷺ فجعل المسح للابس الخف، والغسل

(١) الخلاف مبني على مذهبهم في الأصول: هل يحمل المطلق على المقيد أم لا؟ فالشافعي ومالك وظاهر مذهب أحمد يرون التقييد بالإيمان ككفارة الخطأ، وأبو حنيفة وابن حزم ورواية عن أحمد يوجبون إبقاء اللفظ في كل نص على حدة.

انظر تفصيل المسألة في: المحلى ٧/ ٧١، المغني ١٣/ ٥١٧، وقد ناقش المسألة نقاشاً علمياً، القرطبي في التفسير: ٦/ ٢٨٠، وتفسير ابن كثير: ٢/ ٩٠.

(٢) فالتشديد للكوفيين غير حفص، والتخفيف للباقيين. انظر: النشر: ٢/ ٢٢٧ (ط. الضباع).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص: ١/ ٣٤٩، القرطبي: ٣/ ٨٨ وما بعدها.

(٤) الخفض والنصب في اللام، وكلاهما متواتر، النصب قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص، والخفض للباقيين. انظر: النشر: ٢/ ٢٥٤ (ط. الضباع).

(٥) لأنه معطوف في الظاهر على ﴿بُرءُكُمْ﴾ أما لو اعتبرنا العطف على المحل لا على المعنى فلا اقتضاء في ذلك. والله أعلم.

انظر: أضواء البيان: ٧/ ١٤-١٥.

(٦) باعتبار عطفه على ﴿وَجُوهَكُمْ﴾.

لغيره<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ وَهَمَ الزمخشريّ حيث حمل اختلاف<sup>(٢)</sup> القراءتين في ﴿إِلَّا أَمَرَ أَنتَ﴾ [هود: ٨١] رفعاً ونصباً على اختلاف قولي المفسرين<sup>(٣)</sup>.

ومنها ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه كقراءة ﴿فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> [الجمعة: ٩]، فإن قراءة ﴿فَاسْعَوْا﴾ يقتضي ظاهرها المشي السريع،

(١) هو ما ثبت في الصحيحين عند ما كانوا في سفر، وأرادوا الوضوء، فجعلوا يمسحون على أرجلهم فناداهم ﷺ بقوله: «أسبغوا الوضوء، ويلّ للأعقاب من النار» انظر: صحيح البخاري كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين: ٣٧/١، المسند ٣/٣١٦، تفسير الطبري: ٨٥/٦، تفسير ابن كثير: ٢٦/٢، أضواء البيان: ٦/٢.

(٢) في (ت): «الاختلاف في...».

(٣) عبارته بعد أن ذكر القراءتين وتوجيهها: «وفي إخراجها - امرأة لوط عليه السلام - مع أهله روايتان: أ- روي أنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هي، فلما سمعت هذه العذاب التفت وقالت: يا قوماء فأدركها حجر فقتلها.

ب- وروي أنه أمر بأن يخلّفها مع قومها فإنّ هواها إليهم فلم يسر بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين».

هذا نص كلامه الذي لم يرض الإمام أبا حيان، فوصفه بالوهم، حيث قال أبو حيان: «هذا وهم فاحش؛ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها أو أنه لم يسر بها، وهذا تكاذب في الأخبار، يستحيل أن تكون القراءتان وهماً من كلام الله ترتبان على التكاذب».

ووصف المؤلف - تبعاً لأبي حيان رحمه الله - الزمخشريّ بالوهم في هذا لا يسلم، فالقولان مشهوران عند المفسرين، ولا يلزم من ذلك التكاذب والتعارض؛ لأنه يمكن الجمع بينهما وهو: أن اليسر - والله أعلم - في أمر لوط عليه السلام أن يسري بأهله هو النجاة من العذاب الواقع صباحاً لقومه، والله تعالى قدر أنه سيصيب امرأة لوط لا محالة، فهي غير داخلّة في النتيجة، على كلتا القراءتين، وما لا فائدة فيه فهو كالمعدوم، فيستوي حينئذ معنى أنه تركها ولم يسر بها أصلاً، وأنه سرى بها وهلكت مع الهالكين.

انظر: الكشف: ٢٢٧/٢ - ٢٢٨، إبراز المعاني: ٣/٢٤٢ - ٢٤٥، شواهد التوضيح: ٤٢، البحر المحيط: ٢٤٨/٥، الدر المصون: ٦/٣٦٨، أضواء البيان: ٣/٣٢ - ٣٥.

(٤) التواترة ﴿فَاسْعَوْا﴾. والشاذة ﴿فَامْضُوا﴾ منسوبة إلى عمر وعليّ وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم. انظر: مختصر الشواذ: ١٥٦، المحتسب: ٣٢١ - ٣٢٢.



وليس كذلك، فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك، ورافعة لما يتوهم منه.<sup>(١)</sup>  
ومنها: ما يكون مفسراً لما لعلّه لا يُعرف، مثل قراءة ﴿كالصوف المنفوش﴾<sup>(٢)</sup>.

ومنها: ما يكون حجة لأهل الحق ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة ﴿وَمَلِكاً كَبِيراً﴾<sup>(٣)</sup> [الإنسان: ٢٠] بكسر اللام،<sup>(٤)</sup> وردت عن ابن كثير وغيره<sup>(٥)</sup> وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.<sup>(٦)</sup>

ومنها: ما يكون حجةً بترجيح لقول بعض العلماء كقراءة ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [النساء: ٤٣] إذ اللبس يطلق على الجنس<sup>(٧)</sup>، والمس كقوله تعالى ﴿فَلَمَسُوهُ

(١) لأن المفهوم من قراءة ﴿فَأَسْعَوْا﴾ هو الجري بشدة، وهذا ليس هو المراد، بدليل قول النبي ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ولكن اتوها وعليكم السكينة».

وعن الحسن: أما والله ما هو بالسعي على الأقدام، ولقد نُهوا عن أن يأتوا الصلاة إلا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والنية والخشوع.

انظر: المحتسب: ٣٢٢/٢، القرطبي: ١٠٣/١٨، التسهيل لابن جزي: ١١٩/٤.

(٢) نسبها ابن خالويه إلى ابن مسعود رضي الله عنه، وفي المطبوع من مختصر الشواذ ﴿المنقوش﴾ بالقاف، وهو تصحيف، والعنه قيل هو الصوف عامة، أو الأحمر أو الملون.

انظر: مختصر الشواذ: ١٧٨، المحرر الوجيز: ٣٥٦/١٦.

(٣) التواترة بضم الميم وتسكين اللام.

(٤) أي وفتح الميم.

(٥) انفرد بها يعلى بن حكيم الثقفي عن شيخه ابن كثير، وهي منسوبة إلى ابن عباس وعلي رضي الله عنهما.

انظر: غاية النهاية: ٣٩١/٢، قرة عين القراء في القراءات للمرندي (مخطوط): ق ٢٠٩، شواذ القراءات

(مخطوط) للكرماني: ق: ٢٥٥.

(٦) انظر: البحر: ٣٩٩/٨.

(٧) الجنس: المس باليد، (قاموس).

بِأَيْدِيهِمْ ﴿[الأنعام: ٧]﴾<sup>(١)</sup> أَي مَسُوهُ<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله ﷺ «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ»<sup>(٣)</sup>.

ومنه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

وَأَلَمَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ طَلَبَ الْغِنَى

.....

(١) في ﴿لَا مَسْتُمْ﴾ قراءتان: بإثبات الألف على وزن فاعل، وهي قراءة العشرة غير حمزة والكسائي وخلف.

وبحذفها على وزن فعل، وهي قراءة غير المذكورين.

انظر: التيسير: ٩٦، النشر: ٢/ ٢٥٠ (ط. الضباع).

(٢) «أَي مَسُوهُ» سقطت من (ت).

(٣) نَصَّ أئمة اللغة على أن (لمس) في النساء مجاز، يقال: لمس الجارية: جامعها.

والحديث الشريف رواه أحمد في مسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لَعَلَّكَ قَبَلْتَ، أَوْ لَمَسْتَ، أَوْ نَظَرْتَ».

انظر: المسند: ١/ ٢٣٨ و ٢٥٥ (كتاب: مسند بني هاشم) رقم الحديث [٢١٩٦]، صحيح البخاري في

(الحدود) حديث رقم [٦٣٢٤]، مسلم (الحدود) حديث رقم [٣٢٠٥]، الترمذي في (الحدود)

[١٣٤٧]، التاج والقاموس (لمس).

(٤) كذا في النشر «وَأَلَمَسْتُ» وهو عجز بيت من بيتين، على النحو التالي:

لَمَسْتُ بِكَفِّي كَفَّهُ أَبْتَغِي الْغِنَى      وَلَمْ أَذِرْ أَنْ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يُعْجِدِي

فَلَا أَنَا مِنْهُ مَا أَفَادَ ذَوُو الْغِنَى      أَفَدْتُ وَأَعْدَانِي فَأَتَلْتُ مَا عِنْدِي

وهما من أبيات حماسة أبي تمام.

والأكثرون على أن قائل البيتين هو عبد الله بن سالم المشهور بابن الخياط، مدح المهدي فأعطاه (٥٠ ألف)

درهم، ففرَّقها على جلسائه، ولم يبق منها شيء، فلما علم المهديُّ أعطاه بدل كل درهم ديناراً.

والقصة رواها الخطيب في (تاريخ بغداد) بسنده، إلا أن روايته: «أخذت» بدل «لمست».

وقيل: إن البيتين لبشار، وهما ملحقان في ديوانه.

وفي كتاب الأغاني أن أعرابياً سأل أبا عمرو بن العلاء: مَنْ أمدحُ الناس - الشعراء -؟ فقال: قائل هذين

البيتين.

وذكر المؤلف رحمه الله لهذا الشطر لا يُعدَّ استشهاداً، بل تمثيلاً؛ لأن قائلها أياً كان ليس ممن يحتج بشعره.

انظر: عيون الأخبار: ١/ ٣٤٤، الأغاني: ٣/ ١٥٠، الصناعتين: ٢٠٠، تاريخ بغداد: ٥/ ٢٩١-٢٩٢،

معجم مقاييس اللغة: (لمس)، المحاسن: ٢٢٦، شرح الحماسة للشتمري: ٢/ ٩٠١.

ومنها: ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية كقراءة ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالخفض، و﴿لِيُجْزَى قَوْماً﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله مع النصب.<sup>(١)</sup>

وأما على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟

فإن معانيها - من حيث وقوعها وتكرارها - شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعداد، بل يرجع ذلك كله إلى معنيين:

أحدهما: ما اختلف لفظه واتفق / معناه سواء أكان الاختلاف اختلاف كُلاً أو جُزء، نحو: ﴿أرشدنا﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿أهدنا﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿فامضوا﴾ و﴿فأسعوا﴾<sup>(٣)</sup> [الجمعة: ٩] و﴿كألعهن﴾ [الفارعة: ٥] و﴿الصفوف﴾، و﴿زقية﴾<sup>(٤)</sup>، و﴿صيحة﴾ [يس: ٥٣]، و﴿خطون﴾، و﴿خطوات﴾ [البقرة: ١٦٨]، و﴿هزوا﴾، و﴿هزا﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿هزوا﴾، كما مثل في الحديث: (هلم، وتعال، وأقبل).

والثاني: ما اختلف لفظه ومعناه نحو: ﴿قال ربِّي﴾ [الأنبياء: ٤]، و﴿قل ربِّي﴾<sup>(٦)</sup> و﴿لنثوينهم﴾ و﴿لنبؤنهم﴾ [العنكبوت: ٥٨] و﴿يخدعون﴾ [البقرة: ٩]،

(١) انظر: ما سبق ص: ٣٨.

(٢) فُسر بها قوله تعالى ﴿أهدنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

انظر: مختصر الشواذ: ١، تفسير البغوي: ١ / ٥٤.

(٣) ما بين النجمتين من (ت) فقط.

(٤) في المطبوع بالذال المعجمة، وهو تصحيف، وقد مرّ.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) في (ظ): «ربي».

و﴿يُخَذِّعُونَ﴾، و﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿يُكْذِبُونَ﴾، و﴿وَاتَّخَذُوا﴾،  
 و﴿وَاتَّخَذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿كُذِّبُوا﴾، و﴿مُكْذِبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]،  
 و﴿لَتَرْوُلُ﴾، و﴿لَتَرْوُلُ﴾ [إبراهيم: ٤٦].

وبقي ما اتَّخَذَ لفظه ومعناه مما تتنوع صفة النطق به: كالمَدَّات، وتخفيف  
 الهمزات والإظهار، والإدغام، والروم، والإشمام، وترقيق الرءاءات، وتفخيم  
 اللامات، ونحو: ذلك مما يعبرُ القراء عنه<sup>(١)</sup> «بالأصول»، فهذا عندنا ليس من  
 الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا  
 تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، وهذا الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب<sup>(٢)</sup>  
 بقوله: «والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمَد والإمالة وتخفيف الهمز  
 ونحوه»<sup>(٣)</sup>.

وهو وإن أصاب في تفرقه بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهمٌ في

(١) في المطبوع: «عنه القراء».

(٢) هو: عثمان بن عمر، كردي الأصل، فقيه مالكي، أصولي نحوي، مقرئ، ولد سنة (٥٧٠ هـ) أو في التي  
 بعدها، قرأ ببعض الروايات على الشاطبي، وسمع منه التيسير والشاطبية، ثم قرأ جميع القراءات على أبي  
 الجود وحدث عنه الديماطي والمنذري، توفي سنة (٦٤٦ هـ).  
 انظر: المعرفة: ١٢٨٧/٣ وما بعدها، غاية النهاية: ٥٠٨/١.

(٣) تنمة قوله: «لأنها لو لم تكن لكان بعض القرآن غير متواتر ك﴿مَلِكٍ﴾، و﴿مَالِكٍ﴾ ونحوهما، وتخصيص  
 أحدهما تحكم باطل لاستوائيهما».

ذكر هذا في كتابه «مختصر أصول الفقه»، والعجب أنه في كتابه: منتهى الوصول والأمل، قال: «القراءات  
 السبع متواترة».

انظر: مختصر أصول الفقه: ٢/ ٢١، منتهى الوصول: ٤٦، الفوائد الجميلة: ٤٤-٤٥.

تفرقته بين حالتَيْ<sup>(١)</sup> نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به أو<sup>(٢)</sup> لا يصح إلا بوجوده، وقد نصَّ على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر بن الطيّب<sup>(٣)</sup> الباقلاني<sup>(٤)</sup> في كتابه «الانتصار» وغيره، ولا نعلم أحداً تقدّم ابن الحاجب إلى ذلك، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

نعم هذا النوع من الاختلاف هو داخل<sup>(٦)</sup> في الأحرف السبعة لا أنه واحد منها.

### وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟

فلا شك عندنا<sup>(٧)</sup> في أنها متفرقة فيه بل وفي كل رواية وقراءة، باعتبار ما قرّناه في وجه «كونها سبعة أحرف»<sup>(٨)</sup>، لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولو بعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

(١) في المطبوع: «الحالتين».

(٢) في (ت): «إذ».

(٣) «ابن الطيب» ليست في (ز).

(٤) محمد بن الطيب، البصري، البغدادي، الأشعري، المالكي، من أئمة علم الكلام، توفي سنة (٤٠٣ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٩-٣٨٣، ترتيب المدارك: ٤/ ٥٨٥-٦٠٢، السير: ١٧/ ١٩٠-١٩٢.

(٥) ناقش المؤلف ابن الحاجب في هذه المسألة في المنجد: ١٨٦-١٩٧.

(٦) في المطبوع: «دخل»، بسقوط الألف.

(٧) «عندنا»: ليست في (ت).

(٨) «أحرف»: ليست في (ز).

وأما قول أبي عمرو الداني: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن/ ٣١/١ كلها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بأكملها، فإنه صحيح على ما أصَّله من أن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شك أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدِّمه ويؤخِّره، فدلَّ على صحَّة ما قاله<sup>(١)</sup>.

وأما كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، فإن هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

أ- فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبتَّوا ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن<sup>(٢)</sup>، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وعمر، وإرسال كل مصحف منها إلى كل مصر<sup>(٣)</sup> من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

قال هؤلاء: ولا يجوز أن يُنْهَى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة ولا أن يُجمِّعوا على ترك شيء من القرآن.

(١) انظر: جامع البيان (المقدمة): ٥٢.

(٢) في المطبوع: «القرآن بها».

(٣) كذا في (ز) و(س) و(ظ)، إلا أنه في (ز) ضرب عليه بخط خفيف، وفي (ت) والمطبوع: «إلى مصر» بدون كلمة (كل) وتميزت (ت) و(س) بضبط كلمة (مصر) بالجر والتنوين هكذا (مُصِر) فصرفه.

ب- وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين، إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل عليه السلام، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلُّ عليه وتشهد له، إلا أن له تنمة لا بد من ذكرها، نذكرها آخر هذا الفصل.

وقد أجيب<sup>(٢)</sup> عما استشكله أصحاب القول الأول بأجوبة منها:

ما قاله الإمام المجتهد محمد بن جرير الطبري، وغيره وهو أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزاً لهم ومرخصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرؤوا به، كما في الأحاديث الصحيحة، قالوا: فلما رأى الصحابة أن الأمة تفرق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً<sup>(٣)</sup>، وهم معصومون أن يجتمعوا/ على ضلالة، ولم يكن في ذلك تركٌ لواجب ولا فعلٌ لمحذور<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام لما

(١) انظر: شرح الهداية: ٦/١، المرشد الوجيز: ١٣٨ وما بعدها، الفتح: ٣٠/٩.

(٢) في (س) و(ز): «أجبت» بناء المتكلم، وضبطت فيها بالضم.

(٣) في (س) و(ز): «سائغاً»، بالشين المعجمة والعين المهملة.

(٤) النقل بالمعنى، انظر: تفسير الطبري: ٢٥/١، المرشد الوجيز: ١٣٩.

(٥) منهم الإمام الطحاوي رحمه الله.

انظر: مشكل الآثار: ٤/١٩١، إكمال المعلم: ٣/١٨٩، المرشد الوجيز: ٨٩-٩٠.

في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذللّت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم وهو أوفق لهم أجمعوا على الحرف الذي كان في العرضة الأخيرة.

وبعضهم<sup>(١)</sup> يقول: إنه نُسخ ما سوى ذلك؛ ولذلك نصّ كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرهما مما يخالف هذه المصاحف منسوخة<sup>(٢)</sup>.

وأما من يقول<sup>(٣)</sup> إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يميز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القراءة<sup>(٤)</sup> فوجدتهم متقاربين فاقروا كما علمتم»<sup>(٥)</sup>، نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، أو ربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك ويمنع منه،

(١) انظر: التحرير والتنوير: ٥٦/١.

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٤/ ٢٨٢، التبيان: ٥٢-٥٣.

(٣) نسب بعضهم هذا القول إلى القاضي عياض رحمه الله، ولم يذكر مصدره، وقد رجعت إلى «شرح مسلم» للقاضي وكتابه «مشارك الأنوار» فلم أجده ذكر ذلك، والله أعلم.

انظر: المرشد الوجيز: ٨٩، إكمال المعلم: ١/ ٧٨ و ٣/ ١٨٦-١٩٥، مشارق الأنوار (حرف) و(سبع) شرح الأحرف السبعة: ٩١.

(٤) في (س) و(ز): «القراء»، وفي المطبوع: «القراءات»، ولا يستقيم مع قوله: وجدتهم. وما أثبتته يوافق ما عند أبي عبيد، انظر: فضائل القرآن: ٣٦١، المصباح: ١/ ٢٧٦.

(٥) انظر: فضائل القرآن: ٣٦١، شعب الإيمان: ١/ ٣٧٣، المعجم الكبير: ٩/ ١٤٩، التمهيد لأبي العلاء: ق: ١٢٤/أ، المرشد الوجيز: ٨٩.



فروى مسروق عنه أنه كان يكره التفسير<sup>(١)</sup> في القرآن، وروى غيره عنه: «جردوا القرآن ولا تلبسوا به ما ليس منه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرصة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة.

وروينا بإسناد صحيح عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ قال: قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الآخرة<sup>(٣)</sup>، قال: فإنَّ النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل<sup>(٤)</sup> عليه السلام، يعني<sup>(٥)</sup> في كلِّ عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله -يعني ابن مسعود- ما نُسخ منه وما بُدِّل، فقراءة عبد الله الآخرة<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في جميع النسخ «التفسير» بالفاء والسين المهملة، وهو تصحيف، صوابه (التعشير) بالعين المهملة والشين المعجمة، فهذا هو الذي روى مسروق كُثره ابن مسعود له، وروى عنه أيضاً: أنه كان يحك التعشير من المصحف، والتعشير هو: تجزئة القرآن بحيث أن توضع علامة معينة بعد كل عشر آيات.

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٤، المصاحف: ١٧٠، المحكم في نقط المصاحف: ١٤، البيان في عدد أي القرآن للداني: ١٢٩، تفسير القرطبي: ١/٦٣، الإتيان: ٤/١٦٠.

(٢) هذه رواية أبي الزعراء عنه، وفي بعض الروايات: «لا تخلطوا» بدل: «لا تلبسوا». انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢، المصاحف: ١٥٤-١٥٥، المحكم في نقط المصاحف: ١٠-١١ وروايته: (ولا تخلطوا).

(٣) في (ت): «الآخرة».

(٤) في (ت): «على جبريل القرآن».

(٥) «يعني» سقطت من المطبوع.

(٦) عَرَضَ النبي ﷺ القرآن على جبريل، أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل القرآن (٤٦١٤): أبو داود في الصوم (٢١١٠) والترمذي في الصوم (٧٢٠) وابن ماجه في الصوم (١٧٥٩). وانظر: إكمال المعلم: ٧/٣٧٣، المرشد الوجيز: ٢، و١٧٠.

وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرصة الأخيرة. وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ<sup>(١)</sup>، ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرصة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان حتى / إن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٣٣/١ لما ولي الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غيره، مع أنه هو الراوي: «أن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا القرآن كما علمتم<sup>(٢)</sup>»، وهو القائل: «لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل<sup>(٣)</sup>».

والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان وعنه وعن ابن مسعود وأبي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء.

ثم إن الصحابة رضي الله عنهم لما كتبوا تلك المصاحف جردوها من النقطة والشكل؛ ليحتمله ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقطة والشكل؛ لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا

(١) بعد كلمة «ينسخ» جاء في (ك) والمطبوع: «وإن لم تكن داخلة في العرصة الأخيرة»، وليست في جميع النسخ.

(٢) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٦١، السبعة: ٤٧، الإبانة: ٥٢، التمهيد لأبي العلاء: ق ١٢٣، المرشد الوجيز: ٨٧، جامع أسانيد المؤلف (ق ٥).

(٣) انظر: ما سبق ص ٢٧، تفسير القرطبي: ٥١ / ١.

المعنيين المعقولين المفهومين، فإن الصحابة رضوان الله عليهم تَلَقَّوْا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن، لفظه ومعناه جميعاً، ولم يكونوا لِيُسْقِطُوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ، ولا يمتنعوا من القراءة به.

وأما هل القراءات التي يُقْرَأُ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ فإن هذه المسألة تبني على الفصل المتقدم، فإنَّ مَنْ عنده أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدعي أنها مستمرة النقل بالتواتر إلى اليوم، وإلا تكون الأمة جميعها عصاة مخطئين في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟

وأنت ترى ما في هذا القول، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قُلَّ من كثر، ونَزُرُ من بحر، فإنَّ من له اطلاع على ذلك يعرف عِلْمَهُ الْعِلْمُ<sup>(١)</sup> اليقين؛ وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أُمَمًا لَا تُحْصَى، وطوائف لَا تُسْتَقْصَى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهَلُمَّ جَرًّا.

فلما كانت المائة الثالثة واتسع الخرقُ وقَلَّ الضَّبْطُ، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر تَصَدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات:

فكان أوَّلُ إمامٍ معتبرٍ جمع / القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام

(١) «العلم» سقطت من (ظ).

وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة<sup>(١)</sup>، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين.

وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي<sup>(٢)</sup> نزيل أنطاكية<sup>(٣)</sup>، جمع كتاباً في القراءات الخمسة، من كل مصرٍ واحدٌ، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي، صاحب قالون، ألف كتاباً في القراءات<sup>(٤)</sup>، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جمع كتاباً حافلاً سَمَّاه «الجامع»<sup>(٥)</sup>، فيه نَيْفٌ وعشرون قراءة، وتوفي سنة عشر وثلاثمائة.

وكان بُعَيْدَهُ أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الدَّاجُوني<sup>(٦)</sup>، جمع كتاباً في

(١) كتابه مفقود وقول المؤلف: (فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً)، لعل صوابه (خمسة عشر قارئاً)، كما حقق ذلك بعض الباحثين عنه في رسالة علمية للمهاجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.  
(٢) من كبار القراء وحذاقهم ومُعَمِّرِيهم، ثقة ضابط، قرأ عرضاً وساعاً على الكسائي وغيره، عاش نَيْفاً على تسعين سنة، وكتابه مفقود.

انظر: المعرفة: ٤١٦/١-٤١٨، غاية النهاية: ٤٢/١.

(٣) بتخفيف الياء، وهي في القديم قصبة العواصم من الثغور الشامية، والآن في تركيا.

انظر: معجم البلدان: ٢٦٦/١-٢٧٠.

(٤) مفقود.

(٥) مفقود.

(٦) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة ابن عامر

انظر ص: ٣٨٦.

القراءات<sup>(١)</sup>، وأدخل معهم أبا جعفر<sup>(٢)</sup> أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>.

وكان في إثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد<sup>(٤)</sup>، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط، وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة<sup>(٥)</sup>.

وقام الناس في زمانه وبعده فألفوا في القراءات أنواع التواليف، كأبي بكر أحمد بن نصر الشذائي<sup>(٦)</sup>، توفي سنة سبعين وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد بن<sup>(٧)</sup> الحسين ابن مهران مؤلف كتاب «الشامل»<sup>(٨)</sup>، و«الغاية»، وغير ذلك<sup>(٩)</sup> في قراءات

(١) مفقود.

(٢) ستأتي ترجمته في أسانيد ص: ٤٧٥.

(٣) نقله الذهبي بصيغة التمریض: «وقيل» وزاد عن الداني: «أظن في رجب وهو ابن إحدى وخمسين سنة». المعرفة: ٥٣٩/١.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٨٠.

(٥) جاءت العبارة في (ت) بالعكس: «توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً».

قوله: روى عن الداجوني والطبري، صرح بأنه دلس اسميهما، فقال في الأول: عبد الله محمد بن عبد الله، وفي الثاني: محمد بن عبد الله.

انظر: غاية النهاية: ١٣٩-١٤٢ و ٧٧/٢ و ١٠٦-١٠٨، السبعة: ٩١، ٢١٥.

(٦) نسبة إلى: شذا، قرية بالبصرة. الأنساب: ٣/ ٤١٠، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة أبي عمرو ص: ٣٥٧.

(٧) في (ت) و(ز): «ابن أبي الحسين» وهو خطأ، وفي إبراز المعاني: أبو بكر بن أحمد، وهو خطأ كذلك. وسبقت ترجمته ص ٢٤٤، انظر: إبراز المعاني: ٥/ ٢.

(٨) لا أعرف عنه إلا أن الحاكم رحمه الله إمام الحديث قرأه عليه.

(٩) مثل (المبسوط في القراءات العشر) مطبوع محقق.

العشرة، وتوفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والإمام الأستاذ أبي الفضل محمد ابن جعفر الخزاعي مؤلف «المنتهى»، جمع فيه ما لم يجمعه مَنْ قبله، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم وصحّ لديهم، كل ذلك ولم يكن بالأندلس ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القراءات<sup>(١)</sup> إلى أواخر المائة الرابعة فرحل منهم من روى القراءات بمصر، ودخل بها، وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطَّلَمَنْكِيُّ<sup>(٢)</sup> مؤلف «الروضة» أوّل<sup>(٣)</sup> من أدخل القراءات إلى الأندلس، وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثم تبعه أبو محمد مكِّي بن أبي طالب القَيْسِيُّ مؤلف «التبصرة» و«الكشف» وغير ذلك، وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّانِي مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»/ وغير ذلك، توفي سنة أربع وأربعين ٣٥١/ وأربعمائة، وهذا كتاب «جامع البيان» له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق.

(١) بل كان عندهم قراءة ابن عامر وحمزة، ونافع.

انظر: القراء والقراءات بالمغرب: ١٣.

(٢) نسبة إلى: طلمنكة، مدينة أندلسية بناها محمد بن عبد الرحمن بن الحكم، معجم البلدان: ٣٩/٤ وانظر ترجمته ص: ٢٩١.

(٣) ذكر أبو بكر الزبيدي أن أبا موسى الهواري -أندلسي- رحل إلى المشرق أول خلافة عبد الرحمن الداخل (ت ١٣٨ هـ) ولقي مالكاً، وكان أول من أدخل القراءات إلى الأندلس وألف فيها. انظر: القراء والقراءات: ١٣-١٥.

وكان بدمشق الأستاذ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي<sup>(١)</sup> مؤلف «الوجيز»<sup>(٢)</sup>، و«الإيجاز»، و«الإيضاح»<sup>(٣)</sup>، و«الاتضاح»<sup>(٤)</sup>، و«جامع المشهور والشاذ» ومن لم يلحقه أحد في هذا الشأن، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة.

وفي هذه الحدود<sup>(٥)</sup> رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد وروى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وقرأ بغزنة<sup>(٦)</sup> وغيرها، وألف كتابه «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة عن<sup>(٧)</sup> الأئمة، وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً، قال فيه: «فجملته من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى باب فرغانة»<sup>(٨)</sup>، يميناً وشمالاً وجبلاً وبحراً، وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة.

وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري بمكة،

(١) انظر ترجمته في ص: ٢٨٥.

(٢) انظر ص: ٢٨٦.

(٣) «الإيضاح وغاية الانشراح»، قال السخاوي: «من أحسن الكتب وأفضلها، مشحون بالفوائد». جمال القراءة: ٤٥١/٢ - ٤٥٢.

(٤) مفقود.

(٥) حددها الذهبي أنها سنة (٤٢٥ هـ). المعرفة: ٨١٦/٢.

(٦) الصحيح: عند العلماء غزنين، مدينة واسعة في طرف خراسان.

انظر: معجم البلدان: ٢٠١/٤.

(٧) في (ت): «قراءة من ألف وأربعمائة...»، وهو تحريف.

(٨) بالفتح ثم السكون وغين معجمة، مدينة واسعة فيما وراء النهر متاخمة لبلاد تركستان، بينها وبين سمرقند خمسون فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ٢٥٣/٤.

مؤلف كتاب «التلخيص في القراءات الثمان»، و«سوق العروس»<sup>(١)</sup> فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقاً<sup>(٢)</sup>، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. وهذان الرجلان أكثر من علمنا جمعاً<sup>(٣)</sup> في القراءات، لا نعلم أحداً بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري<sup>(٤)</sup> فإنه ألف كتاباً سماه «الجامع الأكبر والبحر الأزهر»<sup>(٥)</sup> يحتوي على سبع آلاف رواية وطريق، وتوفي سنة تسع وعشرين وستمائة.

(١) كذا سماه المترجمون له، والذي يظهر أنه نفسه كتاب «الجامع» له، حيث قال في مقدمته: «وجمّلت ألف رواية وخمس مائة وخمسون رواية وطريقاً. وسمّيته «جامع» أبي معشر. (ق ١).

وكلهم ذكروا أن «سوق» بالسين المهملة، إلا أن د/ عبد الصبور شاهين ذكر في كتابه «تاريخ القرآن» أنه بالمعجمة وأن المهملة تصحيف، ولم يذكر مستنداً إلى ذلك، إضافة لجعله إياه في القراءات الشاذة، فلعله وهم منه. والسوق هو المهر، وهو مناسب لكلمة «العروس».

والكتاب في القراءات المشهورة والغريبة، وليس الشاذة فقط، وتصحفت كلمة «الغريبة» في بعض المصادر كالعقد الثمين إلى العربية. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠١، المعرفة: ٢/ ٨٢٨، اللسان والتاج (سوق) العقد الثمين: ٥/ ٤٧٥، تاريخ القرآن: ٢٢.

(٢) قال الذهبي: «سوق العروس فيه ألف وخمسمائة طريق»، وقال المؤلف: «ألف وخمسمائة رواية وطريق»، وكل منهما لم يذكر ال [٥٠]، بل إن الذهبي قال: «وقد تأملت في ذلك فما وجدته يبلغ ذلك». انظر: المعرفة: ٢/ ٨٢٩، غاية النهاية: ١/ ٤٠١.

(٣) في المطبوع: «جميعاً» وهو تحريف.

(٤) شريشي الأصل، مالكي، إمام في القراءات كبير، جمع فأوعى لكنه خلط كثيراً، وأتى بشيوخ لا تعرف، قرأ عليه أبو عبد الله الفاسي وعبد الكريم الصعيدي وغيرهما. توفي سنة (٦٢٩هـ). انظر: المعرفة: ٣/ ١٢٠٦-١٢١٣، غاية النهاية: ١/ ٦٠٩-٦١١.

(٥) ذكر الذهبي أنه في خمسين مجلداً، وذكر ابن حجر أنه وقف عليه كاملاً وأنه نحو ثلاثين مجلداً، وأما المؤلف فقد ذكر أن عنده بعضه ومختصره، وأن شيخه البلقيني عنده نسخة كاملة، وهو كتاب في اختلاف القراء السبعة.

انظر: المعرفة: ٣/ ١٢٠٨ و ١٢١٣، غاية النهاية: ١/ ٦١١، فتح الباري ٩/ ٣٦.



ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها ويروون شاذها وصحيحها بحسب ما وصل إليهم أو صحّ لديهم، ولا ينكر أحد عليهم بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف حيث قالوا: «القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول»<sup>(١)</sup>.

وما علمنا أحداً أنكر شيئاً قرأ به الآخر إلا ما قدمنا عن ابن شنبوذ، لكونه<sup>(٢)</sup> خرج عن المصحف العثماني، وللناس في ذلك خلاف كما قدمناه، وكذا ما أنكر على ابن مقسم من كونه أجاز القراءة بما يوافق المصحف من غير أثر كما قدمنا.

أما من قرأ «بالكامل» للهذلي، أو «سوق العروس» للطبري، أو «إقناع»<sup>(٣)</sup> الأهوازي أو «كفاية» أبي العز، أو «مبهبج» سبط الخياط، أو «روضة» المالكي ونحو / ذلك على ما فيه من ضعيف وشاذ عن السبعة والعشرة وغيرهم فلا نعلم أحداً أنكر ذلك، ولا زعم أنه مخالف لشيء من الأحرف السبعة، بل ما زالت علماء الأمة وقضاة المسلمين يكتبون خطوطهم ويثبتون شهاداتهم في إجازاتنا بمثل هذه الكتب والقراءات.

(١) رواه المؤلف بسنده في جامع أسانيده (ق ٦) عن محمد بن المنكدر، قال: «وسمعت بعض أشياخنا يقول عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز مثله»، وذكر الداني أثراً فيه أن عبارة «يأخذها الآخر عن الأول» هي تفسير لعبارة «القراءة سنة متبعة» فسرّها بذلك قالون رحمه الله.

انظر: جامع البيان: ٧١ / ١ - ٧٧.

(٢) في المطبوع: «لكنه» وهو خطأ.

(٣) في القراءات الشاذة، وهو مفقود.

وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة أو أن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في «الشاطبية» و«التيسير»، وأنها هي المشار إليها بقول الرسول ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، حتى إن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً، وربما كان كثير<sup>(١)</sup> مما لم يكن في «الشاطبية» و«التيسير» وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثير مما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وسمعوا قراءات السبعة فظنوا أن هذه<sup>(٢)</sup> السبعة هي تلك المشار إليها.

ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار<sup>(٣)</sup> ابن مجاهد على سبعة \* من القراء\*<sup>(٤)</sup> وخطئوه في ذلك، وقالوا: ألا<sup>(٥)</sup> اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة؟

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: «فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمة،

(١) في (ت): «كثيراً» بالنصب، ولم أر له وجهاً.

(٢) في (س): «هؤلاء» وكتب في حاشيتها: في نسخة: هذه.

(٣) في (ت) «اختصار» بالخاء المعجمة، و«عن» بدل «على».

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ظ) وفي (ز) كتبت في الحاشية ووضع عليها: صح.

(٥) كذا ضبطت «ألا» في جميع النسخ.

والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً، فجعله عامة الناس كالفرص المحتوم، حتى إذا سمع ما يخالفها خطأً أو كُفر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلَّت عنايته على روايتين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها وربما كانت أشهر، ولقد فعل مسبِّع هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قلَّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر النبوي لا غير، وأكد<sup>(١)</sup> وهم اللاحق السابق، وليته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل هذه / الشبهة»<sup>(٢)</sup>.

وقال أيضاً: «القراءة المستعملة التي لا يجوز ردُّها: ما اجتمع فيها الثلاثة الشروط<sup>(٣)</sup>، فما جمع ذلك وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين ردُّه<sup>(٤)</sup>»، سواء أكانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أو غيرهم.

(١) في (ظ): «وأؤكد».

(٢) النقل بتصرف، انظر: بيان السبب الموجب للاختلاف: ٣٢-٣٤، فتح الباري: ٣٠/٩ وصرح بنقله عن المهدوي. هذا وقد دافع الجعبري عن ابن مجاهد من هذا النقد بقوله: «هذه الشبهة تنحل لمن عرف قوله في ديباجة «سبعته»: ونخبر بالقراءة التي عليها الناس في الحجاز والعراق والشام المشهورة في هذه البلاد في زمانه، وليس في هذا دليل على حصر الأحرف السبعة في «سبعته»، وهو مثاب لاجتهاده، وهم مقصرون، والله الموفق».

انظر: خلاصة الأبحاث: ١٥٦، كنز المعاني: ٣٢-٣٣.

(٣) بينها المهدوي بقوله: موافقة خط المصحف، ٢- كونها غير خارجة عن لسان العرب، ٣- ثبوتها بالنقل الصحيح.

انظر: بيان السبب: ٣٠.

(٤) إلى كلمة «ردُّه» ينتهي كلام المهدوي، انظر: بيان السبب: ٣٠.

وقال الإمام أبو محمد مكي: «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجلُّ قدراً من هؤلاء السبعة، على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطَّرحهم. قد<sup>(١)</sup> ترك أبو حاتم وغيره ذكر همزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة، وكذلك زاد الطبري في كتاب «القراءات» له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي، فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة المنصوص عليها؟ هذا تخلف<sup>(٢)</sup> عظيم، أكان ذلك بنص من النبي ﷺ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما ألحق<sup>(٣)</sup> بالسبعة بالأمس في أيام المأمون<sup>(٤)</sup> وغيره، وكان<sup>(٥)</sup> السابع يعقوب الحضرمي<sup>(٦)</sup>، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب»، ثم أطال الكلام في تقرير ذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا أيضاً في الإبانة، وفي (س): «وقد» بالواو، وفي (ز): «فقد» بالفاء.

(٢) وفي الإبانة: «خطأ» بدل «تخلف» التي أشار المحقق أنها في بعض النسخ.

(٣) كذا في (ت): «ألحق»، وهو المناسب والموافق لما في «الإبانة»: ٢٦، وفي بقية النسخ: لحق.

(٤) هو عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة العباسي، له اهتمام بالفقه وعلم الكلام، مات غازياً بأرض الروم.

(٥) كذا في النشر: «وكان» بالواو، وليست في الإبانة ولا في المرشد الوجيز، بل فيها: وغيره كان السابع وهو يعقوب .. على أن يعقوب بدل ..

(٦) قول مكي: «والكسائي إنما ألحق ... الحضرمي» تعقبه أبو شامة بما ملخصه: أن ابن مجاهد بعد المأمون بكثير، فلعل شخصاً آخر ألف في السبعة وذكر يعقوب بدل الكسائي، فيصح ما ذكره مكي. المرشد

الوجيز: ١٥٤.

(٧) الإبانة: ٢٦-٢٨.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها: «وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متبعون في جميع قراءاتهم»<sup>(١)</sup> الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو القاسم الهذلي في «كامله»: «وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات ويسمّي ما لم يصل إليه من القراءات شاذّاً؛ لأن ما من قراءة قرئت ولا رواية رويت إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف الإجماع»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر بن<sup>(٤)</sup> العربي في كتابه «القبس»<sup>(٥)</sup> على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم وأنها ليست / من الشاذة ولفظه: «وليست هذه الروايات بأصل للتعين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها كحروف أبي جعفر المدني وغيره»<sup>(٦)</sup>.

وكذلك رأيت نص الإمام أبي محمد بن حزم<sup>(٧)</sup> في آخر كتاب «السيرة»<sup>(٨)</sup>.

(١) كذا في (ت) بالجمع، وهو الموافق لما في «جامع البيان» وفي بقية النسخ: «قراءتهم» بالإنفراد.

(٢) جامع البيان: ٦٢/١.

(٣) انظر: المرشد الوجيز: ١٧٨.

(٤) كلمة «ابن» سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) «المقتبس»، وهو خطأ.

(٦) تنمة كلامه: «كحروف أبي جعفر المدني فإنها فوق حروف عبد الله بن كثير المكي؛ لأنه أشهر وأعلم وأقرأ وأمثاله من قراء الأمصار». القبس: ٤٠٢/١-٤٠٣.

(٧) علي بن أحمد بن سعيد، ظاهري، إمام حافظ فقيه، متفنن في علوم حجة، الشرعية والعقلية، والمذاهب والأديان، له عدة كتب منها المحلّى. توفي سنة (٤٥٦ هـ).

انظر: جذوة المقتبس: ٢٩٠-٢٩٣.

(٨) انظر: جوامع السير: ٢٢ و٢٦٩-٢٧١.

وقال الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول «تفسيره»: «ثم إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه، وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة والتابعين واتفقت الأمة على اختيارهم».

قال: «وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته»، وذكر إسناده<sup>(١)</sup> إلى ابن مهران، ثم سباهم فقال: «وهم أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبو عمرو ابن العلاء، ويعقوب الحضرمي البصريان، وعاصم، وحمة، والكسائي الكوفيون»، ثم قال: «فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الكبير الحافظ المجمع على قوله في الكتاب والسنة أبو العلاء الحسن<sup>(٣)</sup> بن أحمد بن الحسن الهمداني في أول «غايته»<sup>(٤)</sup>: «أمّا بعد: فإن هذه

(١) قال البغوي: «وقد ذكرت في الكتاب قراءة من اشتهر منهم بالقراءات واختياراتهم على ما قرأته على الإمام أبي نصر محمد بن أحمد بن علي المقرئ المروزي، رحمه الله تلاوة ورواية قال: قرأت على أبي القاسم طاهر بن علي الصيرفي قال: قرأت على أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران بإسناده المذكور في كتابه المعروف بالغاية». تنبيه: تصحف اسم كتاب ابن مهران في تفسير البغوي إلى: العناية. انظر: معالم التنزيل: ٦/١-٧.

(٢) ويلاحظ أن البغوي لم يذكر خلفاً في اختياره. انظر: معالم التنزيل: ٦/١-٧.

(٣) في (ت) «الحسين» وهو خطأ.

(٤) غاية الاختصار ٣/١.

تذكرة في اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءتهم وتمسكوا فيها بمذاهبهم من أهل الحجاز والشام والعراق، ثم ذكر القراء العشرة المعروفين.

وقال شيخ الإسلام ومفتي الأنام العلامة أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمه الله من جملة جواب فتوى<sup>(١)</sup> وردت عليه من بلاد العجم<sup>(٢)</sup> ذكرها العلامة أبو شامة في كتابه «المرشد الوجيز» أشرنا إليها في كتابنا «المنجد»: «يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ قرآنًا، واستفاض نقله كذلك، وتلقته الأمة بالقبول، كهذه القراءات السبع؛ لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع على ما تقرّر وتمهّد في الأصول، فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع، أو كما<sup>(٣)</sup> عدا العشر فممنوع من القراءة به مَنع تحريم لا منع كراهية» انتهى.<sup>(٤)</sup>

ولما قدم الشيخ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي<sup>(٥)</sup> دمشق في حدود سنة ثلاثين وسبعمئة، وأقرأ بها للعشرة بمُضمّن كتابيه<sup>(٦)</sup> «الكنز» و«الكفاية» وغير ذلك، بلغنا أن بعض مقرئي دمشق ممن كان لا يعرف سوى «الشاطبية» و«التيسير» حسّده، وقصّد منعه من بعض القضاة، فكتب علماء ذلك العصر في ذلك وأئمتّه، ولم يختلفوا في جواز ذلك واتفقوا على أن قراءات هؤلاء العشرة

(١) نصّها: «هل تجوز القراءة بالشاذة أو يجوز أن يقرأ القارئ عشرًا كل آية بقراءة ورواية».

فتاوى ابن الصلاح: ١/ ٢٣١.

(٢) بين المؤلف أن ورود الفتوى كان في حدود الأربعين وستمئة، انظر: المنجد: ١٧.

(٣) «كما» سقطت من (ز).

(٤) انظر: فتاوى ابن الصلاح: ١/ ٢٣١، المرشد الوجيز: ١٨٣، المنجد: ١٧.

(٥) انظر ترجمته والحديث عن كتابه «الكنز» ص: ٣٢٧.

(٦) في (ت): «كتابه» بالإنفراد.

واحدة، وإنما اختلفوا في إطلاق الشاذ على ما عدا هؤلاء العشرة، وتوقف بعضهم، والصواب أن ما دخل في تلك الأركان الثلاثة فهو صحيح وما «لا» فعلى ما تقدم.

أ- وكان من جواب<sup>(١)</sup> الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله: «لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها ليست قراءات القراء<sup>(٢)</sup> السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة أو أن هؤلاء السبعة المعيّنين<sup>(٣)</sup> هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين».

ب- ثم قال أعني ابن تيمية: «ولذلك لم يتنازع<sup>(٤)</sup> علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش، شيخ حمزة أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي فله أن يقرأ بها بلا

(١) السائل هو الإمام أبو حيان، انظر: المنجد: ٢٨.

(٢) في (ز): «قراء».

(٣) في (ز): «المتعينين».

(٤) في (ت): «ينازع».



نزاع بين العلماء المعبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة كسفيان بن عيينة<sup>(١)</sup>، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث<sup>(٢)</sup> وغيرهم يختارون قراءة أبي جعفر بن القعقاع، وشيبة بن نصاح المدنيين، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي، وللعلماء الأئمة في ذلك من / الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشرة أو الأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون ذلك في الكتب ويقرؤونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء لم ينكره أحد منهم.

ج- وأما الذي ذكره القاضي عياض<sup>(٣)</sup> ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ الذي كان يقرأ بالشواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة، وجرت له قصة مشهورة، فإنها كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف، ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم<sup>(٤)</sup> يكن عالماً بها أو لم تثبت عنده كمن يكون في بلد<sup>(٥)</sup> من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره لم يتصل به بعض هذه

(١) أبو محمد، أدرك أكثر من ثمانين من التابعين، سمع من الزهري والسيبي وغيرهما، روى عنه الأعمش والشافعي، توفي سنة (١٩٨ هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ١٧٤-١٧٥.

(٢) المشهور بالحافي، زاهد، صدوق، سمع من مالك وابن المبارك وغيرهما، سمع منه سري السقطي وغيره، توفي سنة (٢٢٧ هـ) انظر: تاريخ بغداد: ٧/ ٦٧-٧٩.

(٣) ابن موسى بن عياض، اليحصبي، نسبة إلى مدينة بالأندلس، وقيل: هي نسبة إلى قبيلة من حمير، وهو إمام في الحديث والنحو واللغة، سمع صحيح مسلم من الحسين بن محمد الصدق وغيره، ألف كثيراً من الكتب، توفي سنة (٥٤٤ هـ). انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، السير: ٢٠/ ٢١٢-٢١٥.

(٤) «لم» سقطت من الفتاوى.

(٥) في (س): «بلاد»، بالجمع، وهو تحريف.

القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت: «سنة يأخذها الآخر عن الأول»، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة، ومن أنواع صفة الأذان والإقامة، وصفة صلوات<sup>(١)</sup> الخوف، وغير ذلك، كله حسن يشرع العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم بغيره فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلمه، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولا أن يخالفه، كما قال النبي ﷺ: «لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»<sup>(٢)</sup>، ثم بسط القول في ذلك.

د- ثم قال: «فتبين بما ذكرناه أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل عليها القرآن، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعتبرين، بل القراءات الثابتة عن أئمة القراء كالأعمش ويعقوب، وخلف، وأبي جعفر، وشيبة، ونحوهم هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت<sup>(٣)</sup> ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم. وإنما تنازع الناس من الخلف<sup>(٤)</sup> في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم هل هو بما

(١) في المطبوع «صلاة»، وكذا في مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٩٤. (المجمع).

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٢ / ٨٤٩ و ٣ / ١٢٨٢ من حديث ابن مسعود، مسند ابن الجعد: ٨٣، مسند الطيالسي: ٥١ / ٢.

(٣) في (س): «ثبت» بالماضي.

(٤) كذا ضبطت في (ز) و(س).

فيه من قراءة السبعة وتمام العشرة وغير ذلك حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها / أو هو مجموع الأحرف السبعة؟ على قولين مشهورين، والأول قول أئمة السلف والعلماء، والثاني قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم».

ثم قال في آخر جوابه: «وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف، كما ثبتت هذه القراءات وليست شاذة حينئذ والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الجياني<sup>(٢)</sup> الأندلسي رحمه الله - ومن خطه<sup>(٣)</sup> نقلت -: «وقد<sup>(٤)</sup> ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر شيخ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين، وهما بمدينة الرسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين<sup>(٥)</sup>، وأخذ قراءته عن الصحابة، عبد الله بن عباس تُرجمان القرآن وغيره، ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقراً كتاب الله بشيء محرم عليه، وكيف وقد تلقف<sup>(٦)</sup> ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غصّاً<sup>(٧)</sup> رطباً قبل أن تطول الأسانيد وتدخل فيها

(١) النص نقله المؤلف مختصراً، انظر: الفتاوى: ١٣ / ٣٩٠ - ٤٠٣.

(٢) نسبة إلى «جيان» بلدة كبيرة من بلاد الأندلس.

(٣) في (ز): «قد نقلت».

(٤) كذا: «وقد» بالواو في (ز) و(س) فقط.

(٥) متوافرون في (ظ) وكتب عليه: «كذا»، وأيضاً في (ت)، ولها وجه.

(٦) في (ت) و(ز): «تلقن» بالنون.

(٧) أي: طرباً. (التاج) غص.

النَّقْلَةُ غير الضابطين، هذا وَهُمْ عَرَبٌ آمِنُونَ من اللحن، وأن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس<sup>(١)</sup>، والبصرة إذ ذاك مَلَأَى من أهل العلم، ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوب تلميذ سَلَام الطويل<sup>(٢)</sup>، وسَلَام تلميذ أبي عمرو وعاصم، فهو<sup>(٣)</sup> من جهة أبي عمرو كأنه مثل الدورى الذي روى عن اليزيدي<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو، ومن جهة عاصم كأنه مثل العُلَيْمِيّ أو يحيى، اللذين روى عن أبي بكر عن عاصم، وقرأ يعقوب -أيضاً- على غير سَلَام.

ثم قال: «وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم «كالتيسير» و«التبصرة» و«العنوان» و«الشاطبية» بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نَزَرُ من كَثُرَ وَقَطْرَةٌ من قَطْرٍ<sup>(٥)</sup>؟ وينشأ الفقيه الفروعى فلا يرى إلا مثل «الشاطبية» و«العنوان» فيعتقد أن السبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطلاع على هذا الفن رأى أن هذين الكتابين ونحوهما من السبعة كُنْغَبَةٌ<sup>(٦)</sup> من دَأْمَاء، وَتُرْبَةٌ في بَهْمَاء؛ هذا أبو عمرو بن العلاء، الإمام الذي يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة اليزيدي، وعنه رجلان:

(١) في (س): «الناس» بدون الباء.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٣.

(٣) أي: يعقوب.

(٤) كمهدي بن ميمون. الذي روى عن أبي عمرو. انظر: غاية النهاية: ٣٨٦/٢.

(٥) أي: المطر. (التاج: قطر).

(٦) كذا في النشر بالنون، وفي المطبوع: «ثغبة» بالثاء المثناة.

والثغبة بالنون المضمومة: الجرعة، يقال: سقاه نغبة من لبن، وبالمثلثة: أكثر ما بقي من الماء في بطن

الوادي، والدأماء: على وزن فعلاء: البحر المحيط، والبهماء: اسم أرض.

انظر: لسان العرب، والقاموس، والتاج: (نغب) و(بهم) و(دأم).

الدوري والسوسي<sup>(١)</sup> / ، وعند أهل النقل اشتهر عنه سبعة عشر راوياً: اليزيدي، وشجاع<sup>(٢)</sup>، وعبد الوارث<sup>(٣)</sup>، والعباس بن الفضل، وسعيد بن أوس<sup>(٤)</sup>، وهارون الأعور<sup>(٥)</sup>، والخفاف<sup>(٦)</sup>، وعبيد بن عقيل<sup>(٧)</sup>، وحسين الجعفي<sup>(٨)</sup>، ويونس بن حبيب، واللؤلؤي<sup>(٩)</sup>، ومحبوب<sup>(١٠)</sup>، وخارجة،

(١) ستأتي ترجمتهما في أسانيدهما ص: ٣٥٤ و ٣٥٥.

(٢) ابن أبي نصر، أبو نعيم البلخي، ولد سنة (١٢٠ هـ)، ثقة كبير، سئل عنه أحمد فقال: بخ بخ وأين مثله اليوم. وتوفي سنة (١٩٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٢٤ / ١.

(٣) ابن سعيد، أبو عبيدة التنوري، ولد سنة (١٠٢ هـ)، حافظ مقرئ ثقة، قال أحمد: يرى القدر ولا يدعو إليه، وتوفي سنة (١٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٧٨ / ١.

(٤) أبو زيد الأنصاري، ولد سنة (١٢٠ هـ)، من ذرية ثابت بن زيد أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ وتوفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٠٥ / ١.

(٥) ابن موسى، الأزدي بالولاء، علامة، صدوق نبيل، أول من تتبع الشاذ، توفي قبل المائتين.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٨ / ٢.

(٦) هو: عبد الوهاب بن عطاء، الخفاف، أبو نصر، البصري، ثقة مشهور، توفي سنة (٢٠٤ هـ)، وقيل غيرها. انظر: المعرفة: ٣٤٠ / ١، غاية النهاية: ٤٧٩ / ١.

(٧) الهلالي، ضابط صدوق، مات في رمضان سنة (٢٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٩٦ / ١.

(٨) الحسين بن علي بن فتح، الزاهد، أحد الأعلام، قال أحمد: ما رأيت أحسن منه، روى عن زائدة، وروى عنه ابن أبي عرابة. توفي سنة (٢٠٣ هـ).

و(الجعفي): نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة، من مدحج، وحسين هذا من مواليتهم.

انظر: الأنساب: ٦٨ / ٢، غاية النهاية: ٢٤٧ / ١.

(٩) أحمد بن موسى، صدوق، المعرفة: ٣٤١ / ١.

(١٠) هناك محبوبان وكلاهما يسمى محمد بن الحسن، وأخذنا عن أبي عمرو، ويترجح أن المراد هو ابن هلال، أبو بكر، مشهور كبير، أما الآخر أبو جعفر فقد روى حروفاً عن أبي عمرو، وهو من المقلين عنه. انظر: غاية النهاية: ١١٥ / ٢ و ١٢٣.

والجهضمي<sup>(١)</sup>، وعصمة<sup>(٢)</sup>، والأصمعي<sup>(٣)</sup>، وأبو جعفر الرؤاسي<sup>(٤)</sup>، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيدي، ويلغى من سواه من الرواة، على كثرتهم وضبطهم وديانتهم<sup>(٥)</sup> وثقتهم، وربما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيدي؟

وننتقل إلى اليزيدي فنقول: اشتهر ممن روى عن اليزيدي الدوري، والسوسي، وأبو حمدون<sup>(٦)</sup>، ومحمد بن أحمد بن جبير<sup>(٧)</sup>، وأوقية

(١) علي بن نصر بن علي، روى عن الطيالسي، من العلماء المتقين، ثقة، ثبت، حُجَّة، روى عن الأصمعي وغيره، وروى عنه البخاري ومسلم، وغيرهما، توفي سنة (٢٥٠ هـ) والجهضمي: نسبة إلى جهضم: بطن من الأزد.

انظر: الجرح والتعديل: ٢٠٧/٦، الأنساب: ١٣٢-١٣٣/٢، السير: ١٣٨/١٢، التاج: (جهضم).  
(٢) ابن عروة، أبو نجيح البصري، روى القراءة عن أبي عمرو وعاصم، وحروفاً عن شعبة، روى عنه يعقوب؛ قال ابن أبي حاتم: «مجهول» انفرد عن شعبة برواية (مستطر) بتشديد الراء، لم يروه غيره. انظر: غاية النهاية: ٥١٢/١.

(٣) عبد الملك بن قُريب، الباهلي، إمام اللغة والأدب، روى القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله عنهما نسخة، وحروفاً عن الكسائي، توفي سنة (٢١٥ هـ).

انظر: طبقات النحويين: ١٦٧-١٧٤، غاية النهاية: ٤٧٠/١.

(٤) محمد بن الحسن، الكوفي النحوي، إمام مشهور، روى الحروف عن أبي عمرو، وله اختيار في القراءة و«الوقف» يُرويان عنه، روى عنه حمزة والكسائي، ولقب بالرؤاسي لعظم رأسه.

انظر: طبقات النحويين: ١٢٥، غاية النهاية: ١١٦-١١٧، بغية الوعاة: ٨٢/١-٨٣.

(٥) في المطبوع: «درايتهم» بالراء، وهو تصحيف.

(٦) في المطبوع: «حمدان»، بالألف، وهو خطأ، وستأتي ترجمته في أسانيد قراءة عاصم ص: ٤١٨.

(٧) كذا في جميع النسخ، وهو سبق قلم من المؤلف، أو الناسخ رحمهما الله تعالى، صوابه: أحمد بن جبير بن محمد، أبو جعفر الكوفي، هو الأنطاكي، من كبار القراء وحذاقهم ومعترّيهم، تقدمت ترجمته ص: ١٠٥. وكتب في حاشية (س): صوابه كما في «الطبقات» للمؤلف: «جبير بن محمد، كذا». وجاء في حاشية (ك): كذا هو بخط أبي حيان وصوابه: أحمد بن جبير بن محمد، فسبق قلمه إلى ذلك.

انظر: غاية النهاية: ٤٢/١، المعرفة: ٤١٦/١.

أبو الفتح<sup>(١)</sup>، وأبو خلاد<sup>(٢)</sup>، وجعفر بن حمدان سجادة<sup>(٣)</sup>، وابن سعدان<sup>(٤)</sup>، وأحمد ابن محمد بن اليزيدي<sup>(٥)</sup>، وأبو الحارث الليث بن خالد<sup>(٦)</sup>، فهؤلاء عشرة فكيف يقتصر على أبي شعيب، والدوري، ويلغى بقية هؤلاء الرواة الذين شاركوهما في اليزيدي، وربما فيهم من هو أضبط منهما وأوثق؟

وننتقل إلى الدوري فنقول: اشتهر ممن روى عنه:

ابن فرح<sup>(٧)</sup>، وابن بشار<sup>(٨)</sup>، وأبو الزَّعْرَاء<sup>(٩)</sup>، وابن مسعود السراج<sup>(١٠)</sup>،

(١) عامر بن عمر بن صالح، مقرر حاذق، أخذ عن اليزيدي، وله عنه نسخة، روى القراءة عنه أحمد بن سمعويه وغيره، قال الذهبي: «ما علمت به بأساً» توفي سنة (٢٥٠ هـ).

انظر: المعرفة: ٣٩٤/١، الوافي بالوفيات: ٥٩٠/١٦، غاية النهاية: ٣٥٠-٣٥١.

(٢) سليمان بن خلاد، النحوي، السامري، المؤدب، صدوق مصدّر، أخذ عرضاً وسماعاً عن اليزيدي، وله عنه نسخة، روى عنه ابن شنبوذ وغيره، توفي سنة (٢٦١ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ١١٠/٤، المعرفة: ٣٩٤/١، غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٣) البغدادي، مشهور من أصحاب اليزيدي، قرأ عليه السراويلي بالهمز والإظهار، والمراجلي بالهمز وتركه مع الإظهار، وبالإدغام وترك الهمز، وهو غير إبراهيم بن حماد صاحب «سجادة» كما ذكر أبو العز، نبه على ذلك المؤلف، انظر: غاية النهاية: ١٩١-١٩٢.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٥٥٥.

(٥) أبو جعفر، حفيد اليزيدي، وتلميذه، روى القراءة عنه أخوه عبيد الله وابن أخيه. انظر: غاية النهاية: ١٣٣/١.

(٦) هو راوي الكسائي، وستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٥٥.

(٨) الحسن بن علي العلاف، المقرئ الأديب، الشاعر النحوي، أورد له المؤلف أربعة أبيات، منها مطلع قصيدته المشهورة في رثاء هرتة، قرأ عليه الشنبوذي وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ٤٧٨-٤٧٩، غاية النهاية: ٢٢٢/١.

(٩) ستأتي ترجمته في أسانيد قراءة أبي عمرو ص: ٣٥٥.

(١٠) أحمد بن مسعود، أبو العباس، من جملة أصحاب الدوري، روى عنه -عرضاً- البزوري وغيره. انظر: غاية النهاية: ١٣٨/١.

والكاغدي<sup>(١)</sup> وابن برزة<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حرب المعدل<sup>(٣)</sup>.

وننتقل إلى ابن فرح فنقول: روى عنه ممن اشتهر:

زيد بن أبي بلال<sup>(٤)</sup>، وعمر بن عبد الصمد<sup>(٥)</sup>، وأبو العباس بن محيرز<sup>(٦)</sup>،  
وأبو محمد القطان<sup>(٧)</sup>، والمطوعي<sup>(٨)</sup>، وهكذا ننزل هؤلاء القراء طبقةً طبقةً إلى  
زماننا هذا، فكيف؟

وهذا نافع، الإمام الذي يقرأ أهل المغرب بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب  
المختصرة ورش وقالون، وعند أهل النقل اشتهر عنه تسعة رجال: ورش،

(١) عمر بن محمد بن نصر، أبو حفص، القاضي، كبير القدر، آخر من مات ببغداد من أصحاب الدوري،  
روى القراءة عنه الشذائي وغيره. توفي سنة (٣٠٥ هـ).

الكاغدي نسبة إلى: عمل الكاغد، الذي يكتب عليه، ويبيع.

انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ٢٢٠، الأنساب: ١٨/ ١٩، المعرفة: ١/ ٤٦٩-٤٧٠، غاية النهاية: ١/ ٥٩٨.

(٢) عمر بن محمد بن برزة، أبو جعفر الأصبهاني، روى القراءة عنه محمد بن يعقوب المعدل وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٦.

(٣) ابن غيلان، أبو جعفر، روى عنه المطوعي وغيره، توفي سنة (٣٠١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٣٥٦.

(٥) لم أجد له ترجمة، ولم يذكره المؤلف في «غايته» ضمن تلاميذ ابن فرح.

(٦) لم أجد له ترجمة إلا أن المؤلف ذكره ضمن تلاميذ ابن فرح، وسماه عبد الله بن محرز، مكبراً، وتحرف في

المطبوع إلى: «محيرز».

(٧) لم أعرفه بعد البحث.

(٨) انظر ترجمته ص: ٣٠٠.



وقالون، وإسماعيل بن جعفر<sup>(١)</sup>، وأبو خَلِيد<sup>(٢)</sup>، وابن جَمَّاز<sup>(٣)</sup>، وخارجة، والأصمعي، وكَرْدَم<sup>(٤)</sup>، والمُسَيَّبِي<sup>(٥)</sup>.

وهكذا كل إمام من باقي السبعة، قد اشتهر عنه رواية غير ما في هذه المختصرات، فكيف يلغى نقلهم ويقتصر على اثنين؟ وأي مزيّة وشفوف<sup>(٦)</sup> لذينك الاثنين على رفائهما، وكلّهم أخذوا عن شيخ واحد، وكلّهم ضابطون ثقات.

وأيضاً فقد كان في زمان هؤلاء السبعة، من أئمة الإسلام الناقلين للقراءات عالم لا يُحصون، وإنما / جاء مقرئ اختار هؤلاء وسماهم، ولكسّل بعض الناس وقصر الهمم، وإرادة الله أن ينقص العلم اقتصروا على السبعة، ثم اقتصروا من السبعة على نزر يسير منها. انتهى.

وقال الإمام مؤرّخ الإسلام، وحافظ الشام، وشيخ<sup>(٧)</sup> المحدثين والقراء

(١) ستاتي ترجمته في قراءة أبيه ص: ٤٧٦.

(٢) عتبة بن حماد، القارئ، له نسخة عن نافع، روى عنه القراءة هشام، وقرأ الموطأ على مالك في أربعة أيام. انظر: غاية النهاية: ٤٩٨/١.

(٣) انظر ترجمته في قراءة أبي جعفر ص: ٤٧٦.

(٤) ابن خالد، التونسي، قدم المدينة وعرض على نافع، زاهد، عابد، فاضل، روى عنه الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ٣٢/٢.

(٥) ستاتي ترجمته ص: ٥٠٦.

(٦) في (ز) «وشرف» والمثبت أصح، ومعناه: الفضل والزيادة، مأخوذ من: الشّف بكسر الشين. انظر تهذيب اللغة، واللسان، والتاج: (شفف).

(٧) «شيخ» سقطت من (ت).

أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، في ترجمة ابن شنبوذ من «طبقات القراء»<sup>(١)</sup> له: إنه كان يرى جواز القراءة بالشاذ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، مع أن الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديماً وحديثاً، وما رأينا أحداً أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدفتين.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني صاحب «التيشير» في «طبقاته»<sup>(٢)</sup>: وائتم بيعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون<sup>(٣)</sup> يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبو بكر بن أشته<sup>(٤)</sup> الأصبهاني: وعلى قراءة يعقوب، إلى هذا الوقت، أئمة المسجد الجامع بالبصرة؛ وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة

(١) هو: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. انظر الحديث عنه ص: ٣٨٨.

قال الذهبي: «وكان -ابن شنبوذ- يرى التلاوة في الصلاة وغيرها بما في مصحف أبي ومصحف ابن مسعود مما صَحَّ سنده». المعرفة: ٥٤٨/٢.

(٢) انظر: ما سبق ص: ٣٨٦.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٦٦.

(٤) محمد بن عبد الله، مقرئ، نحوي، صاحب سنة، قرأ على ابن مجاهد وغيره، له: «المحبر في القراءات» مدحه المؤلف بقوله: «كتاب جليل يدل على عظم مقداره». و: «كتاب المفيد في الشاذ»، توفي سنة (٣٦٠هـ)، المعرفة: ٦١٧/٢، غاية النهاية: ١٨٤/٢.

السبعة هي<sup>(١)</sup> المشار إليها بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وأن الناس إنما ثَمَّنُوا<sup>(٢)</sup> القراءات وعشروها<sup>(٣)</sup>، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد؛ لأجل هذه الشبهة، ثم قال: «وإني لم أَقْتَفِ أثرهم، ثميناً في التصنيف، أو تعشيراً<sup>(٤)</sup>، أو تفريداً<sup>(٥)</sup>، إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة، وليُعلم أن ليس المُرَاعَى في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين، ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يُحصى من الأمة فاختر كل واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرّد طريقاً في القراءة على حِدَةٍ في أي مكان كان، وفي أي أوانٍ أراد، بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف / بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متّسعٌ، وإلى يوم القيامة»<sup>(٦)</sup>.

وقال الشيخ الإمام العالم الوليّ موفق الدّين أبو العبّاس أحمد بن يوسف الكواشي<sup>(٧)</sup> الموصليّ في أول تفسيره «التبصرة»: «وكلّ ما صحّ سنده، واستقام

(١) «هي» سقطت من (ت).

(٢) أي ألفوا في ثمانية من قرائها، كالتذكرة لابن غلبون، في السبعة المشهورين، مع يعقوب.

(٣) ألفوا في عشرة من قرائها، كغاية الاختصار لأبي العلاء، وهذا الكتاب أعني «النشر».

(٤) في (ت) «تغيراً» وهو تصحيف.

(٥) في (ت) «تقديراً» وهو تصحيف، والتفريد هو أن تجعل كل قراءة في تأليف خاص، انظر ص: ١٧٧.

(٦) نقل ابن حجر كلام أبي الفضل بتصرف واختصار، إلا أنه من كتاب «اللوائح»، كذا في الفتح، ولعله تصحيف، صوابه «اللوامح».

انظر: الفتح: ٣٢/٩.

(٧) انظر الكلام عنه وعن كتابه ص: ٣٤٥.

وجهه في العربية، ووافق لفظه خطَّ المصحف الإمام، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً، مجتمعين أو مفترقين، فعلى هذا الأصل بُنيَ قبولُ القراءات، عن سبعة كانوا أو عن سبعة آلاف، ومتى فُقدَ واحدٌ من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فاحكم بأنها شاذة<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال الإمام العلامة، شيخ الشافعية، والمحقق للعلوم الشرعية، أبو الحسن عليّ بن عبد الكافي السبكي<sup>(٢)</sup> في «شرح المنهاج» في صفة الصلاة: «(فرع) قالوا يعني أصحابنا الفقهاء: تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذة، وظاهر هذا الكلام يُوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغوي في أوّل «تفسيره» الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر، مع السبع المشهورة، قال: «وهذا القول هو الصواب، واعلم أن الخارج عن السبع<sup>(٣)</sup> المشهورة على قسمين:

منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته، لا في الصلاة ولا في غيرها.

ومنه ما لا يخالف رسم المصحف، ولم تستهر القراءة به، وإنما ورد

(١) هذا النص الذي نقله المؤلف - وابن حجر أيضاً - عن الكواشي ونسبوه إليه، هو في حقيقة الأمر ليس للكواشي، بل هو نص كلام الإمام مكّي، رحمهم الله جميعاً، فكان من حق الأمانة العلمية ردّ الفائدة إلى صاحبها، خاصة وأن المؤلف اطلع على مصدر الكواشي بلا أدنى شك، وهذا دليل قوي أيضاً على استفادة ابن حجر رحمه الله من المؤلف مع عدم العزو إليه.

انظر: الإبانة: ٦٧، التبصرة: ١٢٩-١٣٠، الفتح: ٩/ ٣٠ و ٣٢.

(٢) انظر ترجمته والكلام على كتابه ص: ٣٧١.

(٣) في (ت) و(ز): «السبعة».

من طريق غريبة لا يُعوّل عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضاً.  
ومنه ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه  
للمنع منه؛ ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره».

قال: والبغويّ أولى مَنْ يُعتمد عليه في ذلك، فإنه مقرئٌ فقيهٌ جامعٌ للعلوم،  
قال: وهكذا التفصيل في شواذ السبعة، فإنّ عنهم شيئاً كثيراً شاذّاً انتهى<sup>(١)</sup>.

وسئل ولده العلامة قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهّاب<sup>(٢)</sup>، رحمه الله عن  
قوله في كتاب «جمع الجوامع» في الأصول: «والسبع متواترة»، مع قوله:  
«والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ»: إذا كانت العشرة متواترة فلم لا قلت  
والعشر متواترة بدّل قولكم / و«السبع»؟

فأجاب: «أمّا كوننا لم نذكر العشر بدّل السبع مع ادّعائنا تواترها فلأنّ السبع  
لم يُختلف في تواترها، وقد ذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع  
الخلاف، على أنّ القول بأنّ القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا  
يصح القول به عمّن يعتبر قوله في الدين، وهي، أعني القراءات الثلاث: قراءة  
يعقوب، وخلف، وأبي جعفر بن القعقاع، لا تخالف رسم المصحف».

ثمّ قال: «سمعت الشيخ الإمام، يعني والده المذكور، رحمه الله تعالى، يُشدّد  
النكير على بعض القضاة، وقد بلغه عنه أنّه منع من القراءة بها، واستأذنه بعض

(١) بواسطة فتح الباري: ٣٢ / ٩.

(٢) انظر ترجمته، والكلام على كتابه ص: ٣٧٣.

أصحابنا مرّة في إقراء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر. انتهى؛ نقلته من كتاب «منع الموانع»<sup>(١)</sup> على سؤالات جمع الجوامع.

وقد جرى بيني وبينه في ذلك كلام كثيرٍ وقلت له: كان<sup>(٢)</sup> ينبغي أن تقول: و«العشرة متواترة»<sup>(٣)</sup> ولا بدّ فقال: أردنا التنبيه على الخلاف.

فقلت: وأين الخلاف، وأين القائل به، ومَن قال إن قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف غير متواترة.

فقال: يفهم من قول ابن الحاجب: «والسبع متواترة»<sup>(٤)</sup>.

فقلت: أيّ سبع؟ وعلى تقدير أن يكون هؤلاء السبعة، مع أن كلام ابن الحاجب لا يدلُّ عليه، فقراءة خلف لا تخرج عن قراءة أحدٍ منهم، بل ولا عن قراءة الكوفيّين في حرف، فكيف يقول أحدٌ بعدم تواترها، مع ادّعائه تواتر السبع؟

وأيضاً فلو قلنا: إنه يعني هؤلاء السبعة فمن أيّ رواية، ومن أيّ طريق، ومن أيّ كتاب؟ إذ التخصيص لم يدّعه ابن الحاجب، ولو ادّعاه لما سلّم له، بقي<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: حاشية العطار على جمع الجوامع: ٢٩٩/١-٣٠٠.

(٢) «كان»: سقطت من المطبوع.

(٣) هذا يخالف ما قرره في ما سبق، من أنه لا يشترط التواتر، ويظهر -للباحث- أن المؤلف أدخل ما كان كتبه في المنجد هنا، بدون زيادة أو نقص.

انظر: المنجد: ١٧٠-١٧٥.

(٤) سبق تخريج هذا القول ص: ٩٧.

(٥) في (ت): «نفي»، بالنون والفاء. وهو تصحيف.

الإطلاق؛ فيكون<sup>(١)</sup> كل ما جاء عن السبعة، فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمرو، وأبو جعفر هو شيخ نافع، ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى.

فقال: «فمن أجل هذا قلت: والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ، وما يقابل الصحيح إلا فاسد<sup>(٢)</sup>».

ثم كتبت له استفتاء في ذلك وصورته: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يُقرأ بها اليوم، هل هي متواترة أو غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟ وإذا كانت متواترة فما يجب على من جردها، أو حرفاً منها؟

فأجابني ومن خطّه نقلت / : الحمد لله، القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي، والثلاث<sup>(٣)</sup> التي هي قراءة أبي جعفر، وقراءة يعقوب، وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوداً على من قرأ بالروايات، بل هي متواترة عند كل مسلم يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً

(١) في (ت): «فكيف» وهو تحريف.

(٢) قال المؤلف بعد حكايته ذلك: «وظهر منه -السبكي- في تلك الحالة أنه بدا له تغيير «السبع» «بالعشر» فلم يمهل وانتقل إلى رحمة الله تعالى المنجد: ١٧٤.

وقال أيضاً: «ثم سألته أن يكتب لي شيئاً في هذا المعنى يشفي القلب، فقال: اكتب لي فتوى أكتب لك عليها، فكتبت...» المنجد: ١٧٤.

(٣) في (س): «والثلاثة».

رسول الله»، ولو كان مع ذلك عامياً جلفاً<sup>(١)</sup>، لا يحفظ من القرآن حرفاً، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض، لا يسع هذه الورقة شرحه، وحظُّ كلِّ مسلم وحقُّه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأنَّ ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا يتطرَّق الظنون ولا الارتياح إلى شيء منه. والله أعلم، كتبه عبد الوهاب بن السبكي الشافعي<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القَرَّاب<sup>(٣)</sup> في أول كتابه «الشافعي»: ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء، دون غيرهم، ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض<sup>(٤)</sup> المتأخرين، لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصنَّف كتاباً وسماه «السبع» فانتشر ذلك في العامة، وتَوَهَّمُوا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب<sup>(٥)</sup>، لاشتهار ذكر مصنِّفه، وقد صنَّف غيره كتباً في القراءات، وبعده، وذكر لكلِّ إمام من هؤلاء الأئمة روايات كثيرة، وأنواعاً من الاختلاف، ولم يقل أحدٌ إنه لا تجوز القراءة بتلك الروايات؛ من أجل أنها غير مذكورة في كتاب ذلك المصنِّف، ولو كانت القراءة محصورة بسبع روايات لسبعة من القراء لوجب أن لا يؤخذ<sup>(٦)</sup> عن كلِّ واحد منهم إلا رواية واحدة<sup>(٧)</sup>، وهذا لا قائل به،

(١) بكسر الجيم، الجافي، وأصله من أجلاف الشاة، وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن، فشبهوا الأحق ومن لا عقل له بها، انظر: الصحاح، واللسان، والقاموس، والتاج: (جلف).

(٢) المنجد: ١٧٥.

(٣) انظر ترجمته، والكلام على كتابه ص: ٣١٩.

(٤) في (ت): «بين»، وهو تحريف.

(٥) «الكتاب» ليس في (ت).

(٦) في (ظ): «يوجد».

(٧) «واحدة»: سقطت من المطبوع.



وينبغي أن لا يتوهم متوهم في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أنه منصرف إلى قراءة سبعة من القراء الذين ولدوا بعد التابعين؛ لأنه يؤدي أن يكون الخبر متعرياً عن الفائدة، إلى أن يولد هؤلاء الأئمة السبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، ويؤدي أيضاً إلى أن لا يجوز لأحد من الصحابة أن يقرأ إلا بها يعلم أن هؤلاء السبعة من / القراء إذا ولدوا وتعلموا اختاروا القراءة به، وهذا تجاهل من قائله.

قال: «وإنما»<sup>(١)</sup> ذكرت ذلك؛ لأن قوماً من العامة يقولونه جهلاً، ويتعلقون بالخبر، ويتوهمون أن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الخبر أتباع هؤلاء الأئمة السبعة، وليس ذلك على ما توهموه، بل طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمام ثقة، لفظاً عن لفظ، إماماً عن إمام، إلى أن يتصل بالنبي ﷺ والله أعلم بجميع ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو محمد مكي في «إبانته»: «ذكر اختلاف الأئمة المشهورين، غير السبعة، في سورة «الحمد»، مما يوافق خط المصحف، ويقرأ به»<sup>(٣)</sup>:

(قرأ) إبراهيم بن أبي عيلة<sup>(٤)</sup> ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بضم اللام الأولى<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ت): «وإذا».

(٢) نقل هذا النص من كتاب «الشافي» أيضاً ابن حجر رحمه الله.

انظر: الفتح: ٣٢/٩.

(٣) قال مكي بعد هذه العبارة: «ولم أقرأ به»: الإبانة: ٩٠.

(٤) هو: أبو إسحاق، ثقة كبير، تابعي، له حروف في القراءات، واختيار خالف فيه العامة، في صحة إسنادها إليه نظر، من أقواله: مَنْ حَمَلَ شَاذَّ الْعُلَمَاءِ حَمَلَ شَرًّا كَبِيرًا، توفي سنة (١٥٣ هـ). غاية النهاية: ١٩/١.

(٥) أي من (لله).

(وقراً) الحسن البصري بكسر الدال، وفيهما بُعْدٌ في العربية، ومجازُهما الإِتِّبَاعُ<sup>(١)</sup>.

(وقراً) أبو صالح<sup>(٢)</sup> ﴿مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بألف والنصب على النداء، وكذلك محمد بن السَّمِيفَعِ اليباني، وهي قراءة حسنة<sup>(٣)</sup>.

(وقراً) أبو حَيَّوَةَ ﴿مَلِكِ﴾ بالنصب على النداء من غير ألف<sup>(٤)</sup>.

(وقراً) عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ﴿مَلِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ فنصب اللام والكاف ونصب «يوم» جعله فعلاً ماضياً<sup>(٥)</sup>.

وروى عبد الوارث عن أبي عمرو ﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ بإسكان اللام والخفض<sup>(٦)</sup>، وهي منسوبة لعمر بن عبد العزيز.

(١) أي: إِتِّبَاعُ حركة اللام لحركة الدال قبلها، ونَزَلَتِ الكلمتان (الحمد لله) منزلة الكلمة الواحدة، فقراءة ابن أبي عبيدة على حدّ قولهم: عُتِقَ وَطُنُبٌ، وقراءة الحسن -وهي أيضاً لزيد بن عليّ- كقولهم: إِبِلٌ، وإِطْلٌ؛ وهو الخاصرة، وقراءة الضمّ جاءت على لغة بعض قيس، حيث يُتَّبِعُونَ الثاني للأول، وقراءة الكسر لغة تميم وبعض غطفان.

انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ٣٧/١.

(٢) لعله: السَّيِّانُ ذُكْوَانٌ، سمع أبا هريرة وعائشة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، قال عنه أحمد: «ثقة ثقة، من أَجَلَّ الناس وأوثقهم». توفي سنة (١٠١ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٨٩-٩٠.

(٣) انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ٢٠/١.

(٤) انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ٢٠/١.

(٥) انظر: التبيان: ٦/١.

(٦) انظر: الشواذ: ١.

(وقراً) عمرو بن فائد الأسواري<sup>(١)</sup> ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] بتخفيف الياء فيهما، وقد كره ذلك بعض<sup>(٢)</sup> المتأخرين لموافقة لفظه لفظاً (إِيَا) الشمس، وهو ضياؤها<sup>(٣)</sup>.

(وقراً) يحيى بن وثاب ﴿نَسْتَعِينُ﴾ بكسر النون الأولى، وهي لغة مشهورة حسنة<sup>(٤)</sup>.

(وروى) الخليل بن أحمد<sup>(٥)</sup> عن ابن كثير ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] بالنصب، ونصبه حسن على الحال، أو على الصفة<sup>(٦)</sup>.

- (١) وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عنه بكر بن نصر العطار. غاية النهاية: ٦٠٢/١.
- (٢) ووجه هذه القراءة بأنها من باب التخفيف لكرهه اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة. قال ابن جني: «ولا ينبغي أن يحمل ﴿إِيَّاكَ﴾ بالتخفيف على أنه لغة، وذلك أننا لم نر لذلك أثراً في اللغة ولا رسماً، ولا مرّ بنا في نثر ولا نظم»، قال: «... وينبغي للقرآن أن يُختار له ولا يُختار عليه». المحتسب ٤٠/١-٤١، انظر: إعراب القراءات الشاذة: ٩٣/١، القرطبي: ١٤٦/١، الدر المصون: ٥٦/١.
- (٣) إيا الشمس، بالكسر والتخفيف والقصر، ويقال: (أَيَاةٌ) كسحاب: شعاع الشمس وضوءها، ويقال: الإيأة للشمس كالهالة للقمر. انظر: الصحاح، واللسان، والتاج: (أيي) و (إيا).
- (٤) نسبها أبو حيّان إلى قيس وتميم وأسد ربيعة. انظر: البحر المحيط: ٢٣/١.
- (٥) الفراهيدي، إمام اللغة، وصاحب كتاب «العين» ومخترع العروض، قيل: إن أباه هو أول من تسمّى بأحد ' بعد النبي ﷺ، وقد تفرد بهذه الرواية عن ابن كثير، توفي سنة (١٧٠ هـ) وقيل سنة (١٧٧ هـ). انظر: طبقات الزبيدي: ٤٧-٥١، غاية النهاية: ٢٧٥/١.
- (٦) الحال من الهاء والميم في (عليهم) والتقدير: أنعمت عليهم مرضياً عنهم، وعلى القول بأنها صفة تكون صفة لـ «الصراط».

انظر: البيان: ٤٠/١، العكبري: ١٠٣/١، البحر المحيط: ٢٩/١، الدر المصون: ٧٤/١ الدر المنثور: ٧٢-٧٤/١.

(قرأ) أيوب السَّخْتِيَانِي<sup>(١)</sup> ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ بهمزة مفتوحة في موضع الألف، وهو قليل في كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

قال: «فهذا كله موافق لخط المصحف، والقراءة به لمن رواه عن الثقات جائزة لصحة وجهه في العربية، وموافقة الخط إذا صحَّ نقله»<sup>(٣)</sup>.

(قلت): كذا اقتصر على نسبة هذه القراءات لمن نسبها إليه، وقد وافقهم عليها غيرهم، وبقيت قراءات أخرى عن الأئمة المشهورين في «الفاحة»، توافق خط المصحف / وحكمها حُكْمُ ما ذُكِرَ، ذكرها الإمام الصالح الولي أبو الفضل الرازي في كتاب «اللوامح» له، وهي:

﴿الْحَمْدَ لِلَّهِ﴾ [الفاحة: ٢] بنصب الدال، عن زيد بن علي بن الحسين بن

(١) في (ظ): «السجستاني» خطأ وتصحيف.

هو: ابن كيسان، العنزي، مولاهم، إمام حافظ، سمع من ابن جبير والرياحي وغيرهما، وحدث عنه ابن سيرين والزهري وغيرهما. كان إذا ذكر له حديث رسول الله ﷺ بكى حتى يُشفقَ عليه، توفي سنة (١٣١هـ). والسختياني: نسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضائية.

انظر: الأنساب: ٢٣٢/٣، السير: ١٥/٦-٢٦، تهذيب التهذيب: ٣٩٧/١.

(٢) واستشهدوا لهذه اللغة بقول كثير:

وللأرض أَمَا سودها فتجلَّتْ بياضاً وأَمَا بيضُها فادهأمت

وعند النحويين لا ينقاس على هذه اللغة، لورودها في ألفاظ قليلة لم تكثر كثرة توجب القياس، وظاهر كلام ابن جني أنه ينقاس عليها.

ووجهت هذه القراءة للتخفيف والمنع من التقاء الساكنين.

انظر: الشواذ: ١، المحتسب: ٤٦-٤٧، البحر المحيط: ٣٠/١.

(٣) الإبانة: ٩٠-٩٣.

علي<sup>(١)</sup> رضي الله عنهم، وعن رؤبة بن العجاج<sup>(٢)</sup>، وعن هارون بن موسى العتكي<sup>(٣)</sup>، ووجهها<sup>(٤)</sup> النصب على المصدر، وتُرك فعله للشهرة<sup>(٥)</sup>.

وعن الحسن أيضاً ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بفتح اللام<sup>(٦)</sup> اتباعاً لنصب الدال، وهي لغة بعض قيس.

وإمالة الألف من (لله) لقتيبة<sup>(٧)</sup> عن الكسائي، ووجهها الكسرة بعد.

وعن أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري: ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] بالرفع والنصب، وحكاها عن العرب، ووجهه أن النعوت إذا تتابعت وكثرت جازت المخالفة بينها، فيُنصَب بعضها بإضمار فعل، ويرفع بعضها بإضمار المبتدأ،

(١) المدني، الهاشمي، ذو علم وصلاح، روى عن أبيه زين العابدين وغيره، وهو الذي تنسب إليه فرقة الزيدية، استشهد سنة (١٢٥ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٣٢٥/٥، وفيات الأعيان: ١٢٢/٥، السير: ٣٨٩/٥ - ٣٩١.

(٢) أبو الجحاف، أكثر شعراً من أبيه، وقيل: إنه أفصح، وفيه نظر، وهو في الطبقة التاسعة من الإسلاميين، هو وأبوه من أقوى رُجّاز العرب، ومعرفةً بغريب اللغة ووحشيها، توفي سنة (١٤٥ هـ).

انظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٦١-٧٦٦، الشعر والشعراء: ٥٧٦، الخزائن: ٨٩/١ - ٩٣.

(٣) هو هارون الأعور سبقت ترجمته ص: ١٢٢.

(٤) في المطبوع: «ووجهها» وهو تحريف.

(٥) أي: أحمد الله حمداً.

انظر: الشواذ: ١، البحر المحيط: ١٩/١، الدر المصون: ٣٩/١ وما بعدها.

(٦) المحتسب: ٣٧/١.

(٧) ابن مهران، أبو عبد الرحمن، إمام مقرئ صالح ثقة، روى القراءة عنه يونس بن حبيب وغيره، قرأ هو والكسائي القرآن، من أوله إلى آخره، كل منهما على الآخر، وروايته عن الكسائي استمرت حتى القرن السابع، توفي بعد سنة (٢٠٠ هـ).

المعرفة: ٣٥٦-٣٥٨، لسان الميزان: ٤٧٠/٤، غاية النهاية: ٢٦/٢.

ولا يجوز أن ترجع إلى الجر بعد ما انصرفت عنه إلى الرفع والنصب<sup>(١)</sup>.

وعن الكسائي في رواية سَوْرَةَ بن المبارك<sup>(٢)</sup> وقتيبة: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بالإمالة.

وعن عاصم الجحدري ﴿مَالِكٌ﴾ بالرفع والألف منوناً، ونصب ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ بإضمار المبتدأ وإعمال (مالك) في (يوم)<sup>(٣)</sup>.

وعن عون بن<sup>(٤)</sup> أبي شَدَّاد العقيلي<sup>(٥)</sup>: (مالك) بالألف والرفع مع الإضافة، ورفعهُ بإضمار المبتدأ، وهي -أيضاً- عن أبي هريرة وأبي حَيَوَةَ وعمر ابن عبد العزيز<sup>(٦)</sup>

وعن عليّ بن أبي طالب: (مَلَأُكَ يوم الدين) بتشديد اللام مع الخفض<sup>(٧)</sup>، وليس ذلك بمخالف للرسم، بل يحتمله تقديراً كما تحتمله قراءة ﴿مَلِكٌ﴾،

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٧١ / ١، الكشاف: ٥٣ / ١، إعراب القراءات الشاذة: ٨٩ / ١، البحر المحيط: ١٩ / ١، الدر المصون: ٤٥ - ٤٦.

(٢) الخراساني، روى عن الكسائي وهو من الكثيرين عنه، روى عنه محمد بن الجهم وغيره، غاية النهاية: ٣٢١ / ١.

(٣) نسب أبو حيَّان هذه القراءة إلى عون العقيليّ وأبي عبيد وأبي حاتم، وقال: ورويت عن خلف بن هشام. انظر: البحر المحيط: ٢٠ / ١.

(٤) «ابن» سقطت من (ظ).

(٥) أبو روح، له اختيار في القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم، وقرأ عليه المعلّى بن عيسى. غاية النهاية: ٦٠٦ / ١.

(٦) ذكر أبو حيَّان أن الذي نسبها إلى العقيليّ هو صاحب «اللوامح» يعني أبا الفضل الرازي. انظر: البحر المحيط: ٢٠ / ١.

(٧) نقلها أبو حيَّان عن الفارسي ولم ينسبها، ولم أجدها في «الحجّة».

انظر: البحر المحيط: ٢٠ / ١.

وعلى ذلك قراءة حمزة والكسائي ﴿عَلَامُ الْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣]<sup>(١)</sup>.

وعن اليماني أيضاً ﴿مليك يوم﴾ بالياء<sup>(٢)</sup>، وهي موافقة للرسم أيضاً كتقدير الموافقة في ﴿جبرئيل﴾ و ﴿ميكائيل﴾ بالياء والهمزة، وكقراءة أبي عمرو ﴿وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾ [المتفقون: ١٠] بالواو<sup>(٣)</sup>

وعن الفضل بن محمد الرقاشي<sup>(٤)</sup> ﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ وَأَيَّاكَ﴾ بفتح الهمزة فيهما، وهي لغة، ورواها سفيان الثوري عن علي أيضاً<sup>(٥)</sup>.  
وعن أبي عمرو في رواية عبد الله بن داود الخريبي<sup>(٦)</sup> إمالة الألف منهما، ووجه ذلك الكسرة من قبل.

(١) وقراءتها ﴿عَلَامُ﴾ بتشديد اللام على وزن فعّال. انظر: التيسير: ١٧٩-١٨٠.

(٢) جميع هذه القراءات شاذة لا يقرأ بها.

(٣) انظر: التيسير: ٢١١، النشر: ٣٨٨/٢ (ط. الضباع).

(٤) كذا في جميع النسخ، ولم أجد في كتب التراجم -التي بين يدي- من اسمه الفضل بن محمد الرقاشي، وإنما المشهور هو الفضل بن عبد الصمد الرقاشي، وأجزم أنه غير مراد المؤلف؛ لأنّ عداده ليس في القراء وإنما هو في الشعراء المجيدين، مشهور -كصديقه وحيمه أبي نواس- بالخلاعة والهتك. ويغلب على ظني -والله أعلم- أن المراد هو: فضيل بن زيد الرقاشي، أبو حسان، فقد صرح السمعاني بأنه من التابعين، ومن أهل البصرة وقرائهم، وهناك الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، البصري، الواعظ، روى عن أنس والحسن البصري، ضعفه أحمد، وقال عنه ابن معين: كان رجل سوء قدري خبيث. اه والله أعلم.  
والرّقاشي، بفتح الراء والقاف المخففة في آخرها شين معجمة، نسبة إلى امرأة من قيس عيلان اسمها رقاش، كثر أولادها حتى صاروا قبيلة. انظر: تاريخ بغداد: ٣٤٥-٣٤٦، الأنساب: ٨١/٣، البحر المحيط: ٢٣/١، تهذيب التهذيب: ٢٨٣-٢٨٤، الأعلام: ١٥٠/٥.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ٧٥/١، البحر المحيط: ٢٣/١.

(٦) ثقة حجة، روى عن أبي عمرو، وحّدث عن الأعمش، وروى عنه القراءة مسلم بن عيسى، وحّدث عنه بشر بن موسى، توفي سنة (٢١٣ هـ).

غاية النهاية: ٤١٨/١.

وعن بعض أهل مكة ﴿نَعْبُدُ﴾ بإسكان الدال، ووجهها التخفيف، كقراءة أبي عمرو ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بالإسكان، وقيل: إنها عندهم رأس آية<sup>(١)</sup> فنوى الوقف للسنة وحمل الوصل على الوقف<sup>(٢)</sup>.

وروى الأصمعي عن / أبي عمرو ﴿الزُّرَّاطُ﴾ بالزاي الخالصة، وجاء أيضاً عن حمزة<sup>(٣)</sup>، ووجه ذلك أن حروف الصفير يبدل بعضها من بعض، وهي موافقة للرسم كموافقة قراءة السين.

وعن عمر رضي الله عنه ﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ﴾ بالرفع<sup>(٤)</sup> أي هم غير المغضوب، أو: أولئك.

وعن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، وعيسى بن عمر الثقفي البصري، وعبد الله بن يزيد القصير<sup>(٥)</sup> ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] بضم الهاء ووصل الميم بالواو.

(١) نسبها أبو حيّان إلى عمرو بن عبيد، وقال: إنه شذ في ذلك اه، والمعروف أنها شبيهة بالفاصلة، قال الداني رحمه الله: وفيها - الفاتحة - مما يشبه الفواصل، وليس بمعدود بإجماع موضع واحد وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] اه.

انظر: البيان في عد آي القرآن: ١٣٩، المحرر الوجيز: ١/ ٨٧، البحر المحيط: ١/ ٣١.

(٢) إعراب الشواذ للعكبري: ١/ ٩٧، البحر المحيط: ١/ ٢٣.

(٣) وهي قراءة شاذة لا يقرأ بها. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٢٤٢، البحر المحيط: ١/ ٢٥.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٨٧.

(٥) المكي، إمام كبير في الحديث، ومشهور في القراءات، لقّن القرآن سبعين سنة، ثقة، روى الحروف عن نافع والبصريين، وله اختيار في القراءة، روى عنه ابنه محمد، توفي سنة (٢١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٣ - ٤٦٤.



وعن الحسن وعمر بن فائد عليهم بكسر الهاء ووصل الميم بالياء.  
وعن ابن هرمز أيضاً بضم الهاء والميم من غير صلة<sup>(١)</sup>، وعنه أيضاً بكسر  
الهاء وضم الميم من غير صلة. فهذه أربعة أوجه، وفي المشهور ثلاثة<sup>(٢)</sup> فتصير سبعة  
وكُلّها لغات، وذكر أبو الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> فيها ثلاث لغات أخرى لو قرئ بها لجاز  
وهي:

ضم الهاء وكسر الميم مع الصلة،

والثانية: كذلك إلا أنه بغير صلة،

والثالثة: بالكسر فيهما من غير صلة<sup>(٤)</sup>.

ولم يختلف عن أحد منهم في الإسكان وقفاً.

قلت وبقي منها روايات أخرى رويناها، منها: إمالة «العالمين» و«الرحمن»  
بخلافٍ لقتيبة عن الكسائي.

(١) في (ظ): «بغير» وجاء في (م) بعد كلمة «صلة»: (وعنه أيضاً بكسر الهاء والميم من غير صلة) ولعله سبق  
نظر من الناسخ؛ لأن هذا الوجه سيذكره المؤلف بعد قليل نقلاً عن الأخفش، وهو الوجه  
الثالث.

(٢) وهي: كسر الهاء وإسكان الميم، وكسر الهاء ووصل الميم بالواو، ضم الهاء وإسكان الميم.  
انظر: التيسير: ١٩.

(٣) سعيد بن مسعدة، المجاشعي، يعرف بالأخفش الصغير، أخذ عن سيبويه مع أنه أكبر منه سناً، قرأ عليه  
الكسائي كتاب سيبويه وهو أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته. توفي سنة (٢١٥ هـ).

انظر: طبقات الزبيدي: ٧٢-٧٤، بغية الوعاة: ١/ ٥٩٠.

(٤) انظر: معاني القرآن: ١/ ٢٧-٢٨، العكبري: ١/ ٩٩-١٠١.

ومنها إشباع الكسرة من ﴿مَلِكٍ يَوْمَ﴾ [الفاتحة: ٤] قبل الياء حتى تصير ياء.

وإشباع الضمة من ﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾<sup>(١)</sup> حتى تصير واواً رواية كَرَدَم عن نافع، ورواها أيضاً الأهوازي عن ورش، ولها وجه<sup>(٢)</sup>.

ومنها ﴿يُعْبَدُ﴾ بالياء وضمها وفتح الباء على البناء؛ للمفعول، قراءة الحسن، وهي مشكلة<sup>(٣)</sup> وتَوَجَّه على الاستعارة<sup>(٤)</sup> والالتفات<sup>(٥)</sup>.

(١) بعد الكلمة القرآنية في (ت): «قبل الواو» وفي (ك) ضرب عليها بخط، وهذه العبارة كتبت في حاشية الأصل ولم توضع عليها أي علامة.

(٢) نسبها الصغراوي إلى أحمد بن صالح عن ورش عن نافع، وهي قراءة شاذة. قال مكِّي: وأجمعوا على كسر الكاف من ﴿مَلِكٍ﴾ من غير البلوغ ياءً، وعلى ضمِّ الدال من ﴿نَعْبُدُ﴾ من غير بلوغ واوٍ، إلا شيئاً تفرَّد به عن ورش بعض قراء أهل المغرب، وشاذٌ من غيرهم؛ من الإشباع حتى يتولَّد بعد الحركة حرف، قال: وليس بالقوي ولا المشهور عند الحفاظ من رواية نافع، ولا عليه عمل عند من قرأنا عليه، وله وَجْهٌ.

وقال الداني: وقد كان بعض متقدمي المغاربة من أصحاب ورش يتأول الإشباع يقول: إنه المولَّد للحروف الصحاح، فكان يبالغ في تمطيط الكسرات مع الياء، والضمات مع الواو، وهم الذين يقولون: ياء شكل لقيت ياء سواد، وواو شكل لقيت واو سواد، وذلك خطأً من متأولي.

انظر: التبصرة: ٢٥٠، جامع البيان: ١/٦٠ ق/أ-ب، التقريب والبيان: ١/١٧٢.

(٣) وجه الإشكال هو أن ﴿إِيَّاكَ﴾ ضمير منصوب ب ﴿نَعْبُدُ﴾ فإذا قرئ ﴿يُعْبَدُ﴾ فيصير حينئذ لا ناصب له. انظر: إعراب الشواذ: ٩٦/١، البحر المحيط: ٢٤/١.

(٤) الاستعارة هي أن يُذكر أحد طرفي التشبيه مع أن المراد شيء آخر بدلالة أداة التشبيه، والمراد بها هنا هو إحلال الضمير المنصوب ﴿إِيَّاكَ﴾ موضع الضمير المرفوع.

انظر: التبيان للطِّيبي: ٢٢٧، البحر المحيط: ٢٤/١.

(٥) الالتفات هو الانتقال من أسلوب إلى آخر لفهوم واحد، رعايةً لنكتة. وهو عدة أقسام. والمعنى هنا كما قال ابن الأنباري: قل يا محمد: (إياك يُعبد).

انظر: التبيان: ٢٨٤، زاد المسير: ١/١٤ - إعراب الشواذ: ٩٧/١، البحر المحيط: ٢٤/١.

وأما حقيقة اختلاف هذه السبعة الأحرف المنصوص عليه من النبي ﷺ وفائدته:

فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض؛ فإن هذا محال أن يكون من كلام الله تعالى قال تعالى:

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:  
(أحدها) اختلاف اللفظ والمعنى واحداً.

(الثاني) اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

(الثالث) اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء / واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول: فكالاختلاف في ﴿أَلَصِرَطَ﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿يُؤَذِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥]،<sup>(١)</sup> و﴿الْقُدْسِ﴾ [البقرة: ٨٧]،<sup>(٢)</sup> و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني: فنحو ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿مَلِكٍ﴾ في الفاتحة؛

(١) الخلاف فيه من حيث حركة الهاء، ففيها التسكين والصللة والاختلاس، وسيأتي الكلام عليها وبابها في «باب هاء الكناية».

(٢) الخلاف فيه من حيث إسكان الدال وهو لابن كثير، وضمها للباقيين. انظر: التيسير: ٧٤.

لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى؛ لأنه مالك يوم الدين ومَلِكُهُ، وكذا ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠، من الدوري] و﴿يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup> لأن المراد بهما هم المنافقون؛ لأنهم يُكْذِبُونَ بالنبي ﷺ وَيَكْذِبُونَ في أخبارهم، وكذا ﴿كَيْفَ نُنْشِزُهَا﴾<sup>(٢)</sup> بالراء والزاي؛ لأن المراد بهما هي العظام وذلك أن الله أنشزها أي أحيها<sup>(٣)</sup>، وأنشزها أي: رفع بعضها إلى بعض حتى التَأَمَّتْ<sup>(٤)</sup> فضمّن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث فنحو ﴿وَوَلَّوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ بالتشديد والتخفيف<sup>(٥)</sup>، وكذا ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى ورفع الأخرى، وبكسر الأولى وفتح الثانية<sup>(٦)</sup>.

(١) بضم الياء وتشديد الذال مكسورة قراءة غير الكوفيين، وفتح الياء وتخفيف الذال قراءة الكوفيين.

انظر: التيسير: ٧٢، النشر ٢/ ٢٠٧-٢٠٨

(٢) الزاي المتقوطة للكوفيين وابن عامر، والراء للباقيين. انظر: السبعة: ١٨٩، التيسير: ٨٢، وص: ١٦٣٥

(٣) ومنه قول الأعشى:

حتى يقول الناس ممّا رأوا يا عجباً للميت الناصر

ديوانه: ١٤١

(٤) ومنه قول الأخطل:

تري الثعلب الحوليّ فيها كأنه إذا ما علا نَشَرَ حِصَانٍ مَجَلَّلٍ

ومنه قولهم: نشوز المرأة.

انظر: الحجة للفارسي: ٢/ ٣٨١ وما بعدها، المحرر: ٢/ ٢٩٨، القرطبي: ٣/ ٢٩٥.

(٥) التشديد في الذال، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب وابن عامر. والتخفيف في الذال قراءة

الباقيين انظر ص: ١٧٥٧، التذكرة: ٢/ ٣٨٢

(٦) أي من كلمة ﴿لنزل﴾، وفتح الأولى ورفع الثانية قراءة الكسائي، والثانية للباقيين.

انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦.

وكذا ﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا قُتِلُوا﴾، و﴿قُتِلُوا﴾ بالتسمية والتجهيل<sup>(١)</sup>.

وكذا: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ بضم التاء وفتحها<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ما قرئ شاذاً ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾<sup>(٣)</sup> عكس القراءة المشهورة، وكذلك ﴿يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ على التسمية فيهما<sup>(٤)</sup> فإن ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض.

فأما وجه تشديد ﴿كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠] فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف: أي وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل، والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم.<sup>(٥)</sup>

- وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من ﴿لَتَرْوُلُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] فهو أن تكون «إن» مخففة من الثقيلة أي: وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه

(١) التسمية والتجهيل في الفعل ﴿قُتِلُوا﴾ فالأولى لابن عامر، والثانية للباقيين. انظر: السبعة: ٣٧٥-٣٧٦.

(٢) الضم للكسائي، والفتح للباقيين. انظر: السبعة: ٣٨٥-٣٨٦.

(٣) المتواترة ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

(٤) القراءة الشاذة منسوبة إلى: مجاهد وسعيد بن جبير والأعمش وابن أبي عتبة.

انظر: الشواذ: ٣٦، إعراب الشواذ: ١/ ٤٧٠-٤٧١، القرطبي: ٦/ ٣٩٧، البحر المحيط: ٤/ ٨٦.

(٥) انظر: الحجة في القراءات: ٤/ ٤٤٤، حجة القراءات: ٣٦٦، الكشف: ٢/ ١٥، البحر المحيط: ٥/ ٣٥٥.

الجبال الراسيات من مواضعها، وفي القراءة الثانية «إن» نافية أي ما كان مكرهم وإن تعاضم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأولى تكون الجبال حقيقة وفي / الثانية مجازاً.<sup>(١)</sup>

وأما وجه ﴿مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ [النحل: ١١٠] على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا، وفي التسمية يعود إلى ﴿الْخَسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩]<sup>(٢)</sup>.

وأما وجه ضم تاء ﴿عَلِمْتُ﴾ فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال ﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧] فقال موسى عن<sup>(٣)</sup> نفسه \* ﴿لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أُنْزِلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه\*<sup>(٤)</sup> بالعلم بذلك أي أَنَّ العالم بذلك ليس بمجنون، وقراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى له بذلك على وجه التقرير لشدة معاندته للحق بعد علمه<sup>(٥)</sup>.

وكذلك وجه قراءة الجماعة ﴿يُطْعِمُ﴾ بالتسمية ﴿وَلَا يُطْعِمُ﴾ [الأنعام: ١٤] على التجهيل أن الضمير في: «وهو» يعود إلى «الله» تعالى، أي: والله تعالى يرزق

(١) وجه المجاز هو جعل زوال الجبال مثلاً عن الشدة.

انظر: الكشف: ٣٨٣/٢، المحرر الوجيز: ٢٦٤/٨، البحر المحيط: ٤٣٨/٥، الدر المصون: ١٢٦/٧

وانظر ما كتب حول قضية المجاز في القرآن (ص: ٨٣) من الدراسة.

(٢) عبارة المؤلف على الحكاية فلماذا لم يجر الاسم بعد الجار.

انظر: البحر المحيط: ٥٤١/٥، الدر المصون: ٢٩٢/٧-٢٩٣.

(٣) في المطبوع: «على» وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨٦/٦، الدر المصون: ٤٢٢/٧.

الخلق ولا يرزقه أحد، والضمير في عكس هذه القراءة يعود إلى الولي، أي: والولي المتخذ يرزق ولا يرزق أحدًا، والضمير في القراءة الثالثة إلى «الله» تعالى، أي: والله يطعم من يشاء\* من عباده ولا يطعم\*<sup>(١)</sup> من يشاء، فليس في شيء من القراءات تنافٍ ولا تضادٌ ولا تناقض.

وكل ما صحَّ عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحدًا من الأمة ردهً ولزم الإيمان به، وأنَّ كَلَّه منزلٌ من عند الله، إذ كلُّ قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علمًا وعملاً لا يجوز ترك موجبٍ إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض، وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله: «لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط، ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وقراءتها وأمرُ الله فيها واحد، ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامعٌ ذلك كله، ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله»<sup>(٢)</sup>.

قلت وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين «أحسنْتَ»<sup>(٣)</sup>، وفي الحديث الآخر «أصبت»<sup>(٤)</sup>، وفي الآخر «هكذا أنزلت» فصوب /

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ)، وسقط «من عباده» من (ت) و(ز) و(ك) و(م).

(٢) انظر: تفسير الطبري: ٢٢/١، المعجم الكبير: ١٨٢/١.

(٣) قال الداني: أي أحسنت القصْدَ لالتماس الثواب بقراءة القرآن على الحروف التي أقرئتها، وأحسنْتَ في الثبات على ما كان معك من الأحرف السبعة، إذ هي متساوية. اه انظر: مقدمة جامع البيان: ٥٦.

(٤) ذكر الداني أن هذه العبارة من حديث قبيصة بن ذؤيب وهي مرسلة. المصدر السابق.

النبي ﷺ قراءة كل من المختلفين، وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله.

وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء، فإن اختلاف القراء كل حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي؛ والحق في نفس الأمر فيه واحد، فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ، وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر نقطع بذلك ونؤمن به، ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث: إنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلاً إليه، لا غير<sup>(١)</sup> ذلك.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم؛ المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وقُصد فيه، وأُخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.<sup>(٢)</sup>

(١) أنكر العلامة ابن هشام النحوي في كتابه «شذور الذهب» هذا الأسلوب، أعني قولهم: (لا غير) وقال: إنه لحن، وإن سبب إشاعته هو تداول الفقهاء له، وإن الصواب أن يقال: ليس غير. اهـ.

والصواب في غير ما ذهب إليه، بل هو أسلوب مسموع في كلام العرب، واستشهدوا له بقول الشاعر:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل

واحتج به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل، وكذلك غيره.

انظر: شرح التسهيل: ٢٠٩/٣، مغني اللبيب: ١/١٣٦، شذور الذهب: ١٠٦، القاموس (غير)، حاشية الأشموني: ٢٠١/٢.

(٢) انظر: الإبانة: ٦٣-٦٥، المرشد: ١٥٥-١٥٨.



وأما فائدة<sup>(١)</sup> اختلاف القراءات وتنوعها: فإن في ذلك فوائد غير ما قدمنا من سبب التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

منها: ما في ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز، إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حديثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

ومنها: ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة؛ إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف؛ بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبيّن بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به ﷺ.

ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، إذ هو على هذه الصفة من البلاغة / والوجازة، فإنه من يحفظ كلمة<sup>(٢)</sup> ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة، لا سيما فيما كان خطّه واحداً، فإن ذلك أسهل حفظاً، وأيسر لفظاً.

ومنها إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يُفرغون جهدهم ليلبغوا

(١) نقل الإمام السيوطي هذه الفوائد ولم يصرح أنها للمؤلف، بل قال: قال بعض المتأخرين.

انظر: معترك الأقران: ١/ ١٢٧-١٢٨.

(٢) في (ظ): «كلمات».

قصدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحِكم والأحكام من دلالة كل لفظ، واستخراج كمين أسرارهِ وخفيّ إشاراته، وإنعامهم النظر وإمعانهم<sup>(١)</sup> الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل، بقدر ما يبلغ غاية علمهم، ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي﴾ [آل عمران: ١٩٥] والأجرُ على قدر المشقة.

ومنها: بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقّيهم كتاب ربهم هذا التّلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث عن لفظة لفظة، والكشف عن صيغة صيغة، وبيان صوابه، وتحرير تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حمّوه من خلل التحريف، وحفظوه من الطغيان والتطيف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدّات، وتفاوت الإمالات، وميّزوا بين الحروف بالصفات، مما لم يهتد إليه فكرُ أمة من الأمم، ولا يوصل إليه إلا بإلهام باري النّسم.

ومنها ما ذكره<sup>(٢)</sup> الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة

(١) يقال: أنعم فلان: إذا أجاد وزاد على الإحسان.

ويقال أيضاً: أمعن في الأمر: إذا أبعده فيه، وفي المجاز هو إبدال الوسع في الشيء.

. انظر: أساس البلاغة (معن) و (نعم).

(٢) في (ت) و (ظ) «دخره» بالبدال المهملة، وفي المطبوع: «ادّخره» بالمهملة أيضاً، يقال: دَخَرَ - بالمعجمة - الشيءَ وادّخره: خبّاه لوقت حاجته، ومن المجاز: دَخَرَ لنفسه حديثاً حسناً، وأعمال المؤمن ذخائر عند الله.

وأما دَخَرَ - بالبدال المهملة - من باب منع وفرح فهي بمعنى: صَغُرَ وذُلَّ،

وأما قوله تعالى ﴿تَنخَرُون﴾ [آل عمران: ٤٩] فأصل الكلمة (تذخرون) ثم أبدلت دالاً بطريقة صرفية.

انظر: الأساس والقاموس والتاج (دخر) و (ذخر).

الشريفة<sup>(١)</sup>، من إسنادها كتاب ربّها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خَصِيصَة<sup>(٢)</sup> الله تعالى لهذه الأمة المحمدية، وإعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفيّة، فكلّ قارئ يوصل حرفه بالنقل إلى أصله، ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله، فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفّت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخَصِيصَة<sup>(٣)</sup> النبيلة لَوَفّت.

ومنها: ظهور سرّ الله تعالى في تولّيه حفظ كتابه العزيز وصيانته<sup>(٤)</sup> كلامه المنزّل / بأوفى البيان والتميز، فإن الله تعالى لم يُجَلِّ عصراً من الأعصار، ولو في قُطْر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى وإتقان حروفه ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته، يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب<sup>(٥)</sup> القويم على مرّ الدهور، وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور.

(١) في (م): «المحمدية» بدل «الشريفة».

(٢) الكلمة لم تضبط في (ظ)، وإنما ضبطت في (س) و (ز) «خَصِيصَة» وقد سبقت الإشارة إلى ما في هذا الضبط ص: ١٩.

(٣) كذا ضبطت في (ظ) فقط، وهو ضبط سليم صحيح، أما في (س) و (ز) فضبطت «الخَصِيصَة» وفي هذه نظر، سبقت الإشارة إليه ص: ١٩.

(٤) كذا في (س) و (م) وفي البقية «صيانة» والمثبت أنسب ليوفق (توليه).

(٥) في (ت) «البيت» وهو تصحيف.

## فصل

وَإِنِّي لَمَّا رَأَيْتُ الْهِمَمَ قَدْ قَصُرَتْ، وَمَعَالِمَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ قَدْ دَثُرَتْ، وَخَلَّتْ مِنْ أَثْمَتِهِ الْآفَاقُ، وَأَقْوَتْ<sup>(١)</sup> مِنْ مَوْفَّقٍ يَوْقِفُ عَلَى صَحِيحِ الْإِخْتِلَافِ وَالْإِتْفَاقِ، وَتُرِكَ لَذَلِكَ أَكْثَرُ الْقَرَاءَاتِ الْمَشْهُورَةِ، وَنُسِيَ غَالِبُ الرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ الْمَذْكُورَةِ، حَتَّى كَادَ النَّاسُ لَمْ يُثَبِّتُوا قِرَاءَاناً إِلَّا مَا فِي «الشَّاطِئَةِ» وَ«التَّيْسِيرِ» وَلَمْ يَعْلَمُوا قَرَاءَاتٍ سِوَى مَا فِيهِمَا مِنَ النَّزْرِ<sup>(٢)</sup> الْيَسِيرِ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ التَّعْرِيفَ بِصَحِيحِ الْقَرَاءَاتِ، وَالتَّوْقِيفَ عَلَى الْمَقْبُولِ مِنْ مَنْقُولِ مَشْهُورِ الرِّوَايَاتِ، فَعَمِدْتُ إِلَى<sup>(٣)</sup> أَثْبَتَ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ قَرَاءَاتِهِمْ، وَأَوْثَقَ مَا صَحَّ لَدَيَّ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ، مِنَ الْأُئِمَّةِ الْعَشْرَةِ قُرَاءَ الْأَمْصَارِ، وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ، وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ وَعَنْ كُلِّ طَرِيقٍ بِطَرِيقَيْنِ: مَغْرِبِيَّةً وَمَشْرِقِيَّةً، مِصْرِيَّةً وَعِرَاقِيَّةً، مَعَ مَا يَتَّصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّرُقِ، وَيَتَشَعَّبُ عَنْهُمْ مِنَ الْفِرَقِ.

فَنَافَعَ<sup>(٤)</sup> مِنْ رَوَايَتِي قَالُونَ وَوَرِثَ عَنْهُ.

وَابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رَوَايَتِي الْبَزِي وَقَبِلَ عَنْ أَصْحَابِهَا عَنْهُ.

(١) أَي: خَلَّتْ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ:

يَا دَارَ مِيةٍ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسَّنْدُ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

انظر: مختار الشعر الجاهلي: ١/١٤٩.

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّذْرُ»، بِالذَّالِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٣) فِي (ت) «إِلَى أَنْ» بِزِيَادَةِ (أَنْ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) بَدَأَ الْمُؤَلَّفُ فِي سَرْدِ هَؤُلَاءِ الْقُرَاءِ وَرَوَاتِهِمْ وَطَرَفِهِمْ، وَسَيَعُودُ وَبِفَضْلِ كُلِّ ذَلِكَ، وَيَزِيدُ بِذِكْرِ تَرَاجُمِ لَهُمْ. فَلِهَذَا لَمْ أُتَرَجِّمْ لَهُمْ هُنَا طَلَباً لِلِإِخْتِصَارِ وَهَرَباً عَنِ التَّكَرَّارِ.

وأبو عمرو من روايتي الدوريّ والسوسيّ عن اليزيديّ عنه.  
 وابنُ عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.  
 وعاصمٌ من روايتي أبي بكر شعبة وحفصٍ عنه.  
 وحمزة من روايتي خلف وخلّادٍ عن سُلَيْمٍ عنه.  
 والكسائيُّ من روايتي أبي الحارث<sup>(١)</sup> والدوريّ عنه.  
 وأبو جعفر من روايتي عيسى بن وَرْدَانَ وسليمان بن جَمَّاز عنه.  
 ويعقوب من روايتي رُوَيْسٍ وَرَوْحٍ عنه.  
 وخلفٌ من روايتي إسحاق الورّاق وإدريس الحدّاد عنه.  
 فأما قالونُ فمن طريقَي أبي نسيط والحلوّاني / عنه. فأبو نسيط من طريقَي  
 ابن بُويان والقَزّاز عن أبي بكر بن الأشعث عنه فعنه.  
 والحُلّوانيُّ من طريقَي ابن أبي مِهْران وجعفر بن محمد عنه فعنه.  
 وأما وَرْشٌ فمن طريقَي الأزرق والأصبهاني؛ فالأزرق من طريقَي إسماعيل  
 النحاس وابن سيف عنه فعنه<sup>(٢)</sup>.  
 والأصبهانيُّ من طريقَي ابن جعفر والمُطَوّعيّ عنه عن أصحابه فعنه.  
 وأما البزّيُّ فمن طريقَي أبي<sup>(٣)</sup> ربيعة وابن الحباب عنه، فأبو ربيعة من  
 طريقَي النقاش وابن بُنَانٍ عنه فعنه.

(١) في (ظ)، بسقوط واو العطف بين أبي الحارث والدوريّ.

(٢) «فعنه» من (ز) و(م) فقط، والضمير فيها يعود على (ورش) وفي الأولى على (الأزرق).

(٣) في (ظ) «ابن» وهو تصحيف.

وابنُ الحباب من طريقي ابن صالح وعبد الواحد بن عمر عنه فعنه.

وأما قنبل فمن طريقي ابن مجاهد وابن شنبوذ عنه، فابن مجاهد من طريقي السامري<sup>(١)</sup> وصالح عنه فعنه.

وابن شنبوذ من طريقي القاضي أبي الفرج والشطوي عنه فعنه.

وأما الدوري فمن طريقي أبي الزعراء وابن فرح - بالخاء - عنه، فأبو الزعراء من طريقي ابن مجاهد والمعدّل عنه فعنه.

وابن فرح من طريقي ابن أبي بلال والمطوعي عنه فعنه.

وأما السوسي فمن طريقي ابن جرير وابن جهور عنه. فابن جرير من طريقي عبد الله بن الحسين وابن حبش عنه فعنه.

وابن جهور من طريقي الشذائي والشنبوزي عنه فعنه.

وأما هشام فمن طريقي الحلواني عنه، والداجوني عن أصحابه عنه. فالحلواني من طريقي ابن عبدان والجمال عنه فعنه.

والداجوني من طريقي زيد بن علي والشذائي عنه فعنه.

وأما ابن ذكوان فمن طريقي الأخفش والصوري عنه، فالأخفش من طريقي النقاش وابن الأخرم عنه فعنه.

(١) بفتح الميم وتشديد الراء بعدها نسبة إلى سرمن رأى أو سامراء، وهي بلدة على (دجلة) في العراق، أعاد بناءها المعتصم. انظر: الأنساب: ٢٠٢/٣.

وَالصُّورِيُّ مِنْ طَرِيقَيْ الرَّمْلِيِّ وَالْمَطَّوْعِيِّ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ فَمِنْ طَرِيقَيْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ وَالْعُلَيْمِيِّ عَنْهُ، فَابْنُ آدَمَ مِنْ طَرِيقَيْ شُعَيْبٍ وَأَبِي حَمْدُونَ عَنْهُ فَعْنَهُ<sup>(١)</sup>.

وَالْعُلَيْمِيُّ مِنْ طَرِيقَيْ ابْنِ خُلَيْعٍ وَالرَّزَّازِ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْوَاسِطِيِّ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَأَمَّا حَفْصٌ فَمِنْ طَرِيقَيْ عُبَيْدِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَعَمْرُو بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup> فَعُبَيْدٌ مِنْ طَرِيقَيْ أَبِي الْحَسَنِ الْهَاشِمِيِّ وَأَبِي طَاهِرٍ عَنِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَعَمْرُو بْنُ طَرِيقَيْ الْفَيْلِ وَزَرْعَانَ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَأَمَّا خَلْفٌ فَمِنْ طُرُقِ: ابْنِ عَثْمَانَ، وَابْنِ<sup>(٤)</sup> مِقْسَمٍ، وَابْنِ صَالِحٍ، وَالْمَطَّوْعِيِّ، أَرْبَعَتِهِمْ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ خَلْفٍ / .

وَأَمَّا خَلَادٌ فَمِنْ طُرُقِ: ابْنِ شَاذَانَ، وَابْنِ الْهَيْثَمِ، وَالْوَزَّانِ، وَالطَّلْحِيِّ، أَرْبَعَتِهِمْ عَنْ خَلَادٍ.

وَأَمَّا أَبُو الْحَارِثِ فَمِنْ طَرِيقَيْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، وَسَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ عَنْهُ، فَابْنُ يَحْيَى مِنْ طَرِيقَيْ الْبَطْنِيِّ وَالْقَنْطَرِيِّ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَسَلَمَةُ بْنُ طَرِيقَيْ ثَعْلَبٍ وَابْنِ الْفَرَجِ عَنْهُ فَعْنَهُ.

(١) «فعنه» من (ز) فقط وفي (م) ضرب فوقها بخط.

(٢) في (ت) و (ط) «الرزاز» بتقديم الزاي، وهو تصحيف انظر: ص: ٤٢٠.

(٣) «عنه» سقطت من المطبوع.

(٤) في (ت) «أبي» وهو خطأ.

وأما الدوريّ فمن طريق جعفر النّصيّ وأبي عثمان الضّرير عنه.  
فالنّصيّ من طريق ابن الجُلنداء وابن دَيُّوَيْه<sup>(١)</sup> عنه فعنه.

وأبو عثمان من طريق ابن أبي هاشم والشذائيّ عنه فعنه.

وأما عيسى بن وردان فمن طريق الفضل بن شاذان، وهبة الله بن جعفر  
عن أصحابهما عنه، فالفضل من طريق ابن شبيب وابن هارون عنه عن  
أصحابه عنه.

وهبة الله من طريق الحنبلي والحمّاميّ عنه فعنه<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن جمار فمن طريق أبي أيوب الهاشمي، والدوريّ عن إسماعيل  
ابن جعفر عنه<sup>(٣)</sup> فعنه، فالهاشمي من طريق ابن رزين والأزرق الجَمّال عنه  
فعنه.

والدوريّ من طريق ابن النفاح<sup>(٤)</sup> وابن نهشل عنه فعنه.

وأما رُوَيْسٌ فمن طرق<sup>(٥)</sup> النخاس - بالمعجمة - وأبي الطيّب، وابن مقسم،  
والجوهريّ أربعتهم عن التّمّار عنه.

(١) في (ز) «دورزوية» وهو تحريف.

(٢) «فعنه» من (س) و (ك).

(٣) في حاشية (ت): «عنه» ووضع عليها صح وكذلك في (ك)، ووضع عليها: (ز).

(٤) في المطبوع: «النفاح»، بالخاء المعجمة، وهو تصحيف كما سيأتي، بل صرّح المؤلف أنه بالخاء المهملة.  
انظر: تقريب النشر: ٤.

(٥) في (ظ) و (م): «طريق» بالإفراد، وكتب في حاشية (س): «الأربعة طريق واحد فلهذا عبر بالطريق. اهـ»  
مع أن فيها: «طرق».



وَأَمَّا رَوْحٌ فَمِنْ طَرِيقِي ابْنِ وَهْبٍ وَالزُّبَيْرِيِّ<sup>(١)</sup> عَنْهُ، فَابْنُ وَهْبٍ مِنْ طَرِيقِي  
الْمُعَدَّلِ وَحَمْزَةُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْهُ فَعْنَهُ.

وَالزُّبَيْرِيُّ مِنْ طَرِيقِي غَلَامِ بْنِ شَنْبُودَ وَابْنِ جُبَّشَانَ عَنْهُ  
فَعْنَهُ.

وَأَمَّا الْوَرَّاقُ فَمِنْ طَرِيقِي السُّوسَنَجَرْدِيِّ وَبَكْرِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍ  
عَنْهُ، وَمِنْ طَرِيقِي مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْوَرَّاقِ وَالْبَرْصَاطِيِّ عَنْهُ.

وَأَمَّا إِدْرِيسُ الْحَدَّادُ فَمِنْ طَرِيقِي الشَّطِّيِّ وَالْمَطْوَعِيِّ وَابْنِ بُوَيَّانَ وَالْقُطَيْعِيِّ،  
الْأَرْبَعَةُ عَنْهُ.

وَجَمَعْتُهَا<sup>(٢)</sup> فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسَفَرٍ<sup>(٣)</sup> يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، لَمْ أَدْعُ عَنْ هَؤُلَاءِ  
الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خُلْفًا إِلَّا أَثَبَّتُهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنَّنْتُهُ  
وَأَوْضَحْتُهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْتُهُ، وَلَا مَفْرَقًا إِلَّا جَمَعْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ، مِنْبَهًا<sup>(٤)</sup> عَلَى مَا صَحَّ  
عَنْهُمْ<sup>(٥)</sup> وَشَدَّدْتُ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْفَرَدٌ وَفَدَّ. مَلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ

(١) ضُبِطَتْ فِي (س) «الزُّبَيْرِيُّ» بِفَتْحِ الزَّايِ، وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ النِّسْبَةَ إِنَّمَا هِيَ إِلَى الصَّحَابِيِّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي تَرْجُمَتِهِ ص: ٤٩٩.

(٢) فِي (ز): «وَأَمَّا»، بَدَلَ «وَجَمَعْتُهَا»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) السَّفَرُ: بِكسْرِ السِّينِ: الْكِتَابُ الَّذِي يَسْفَرُ عَنْ الْحَقَائِقِ، وَقِيلَ: الْكِتَابُ الْكَبِيرُ يَبِينُ الشَّيْءَ وَيُوضِّحُهُ. اهـ  
التَّاجُ (سَفَرٌ).

(٤) «مِنْهَا» سَقَطَتْ مِنْ (ز).

(٥) «مِنْهُمْ» لَيْسَتْ فِي (ز).

والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد<sup>(١)</sup> رافعاً إبهام التركيب بالعزو<sup>(٢)</sup> المحقق إلى كل واحد جمع بين طرق<sup>(٣)</sup>: الشرق والغرب، فروى الوارد<sup>(٤)</sup> والصادر<sup>(٥)</sup> بالغرب<sup>(٦)</sup>.

(١) هذه ثلاثة مصطلحات عند أهل الحديث وهي: الاعتبار والمتابعات والشواهد:

فالاعتبار: أن تأتي إلى حديث لبعض الرواة فتعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ذلك الحديث راو غيره عن شيخه أم لا؟  
فإن يكن شاركه أحد ممن يُعتبر بحديثه يسمى تابعاً، إن لم يكن شورك يُنظر هل أتى حديث آخر بمعناه؟  
فإن أتى سُميَ شاهداً.  
قال العراقي:

الاعتبار سبرك الحديث هل	شارك راو غيره فيها حل
عن شيخه فإن يكن شورك من	معتبر به فتابع وإن
شورك شيخه ففوق فكذا	وقد يسمى شاهداً ثم إذا
متن بمعناه أتى فالشاهد	.....

وللعلماء في هذا كلام طويل واختلافات ليس ذا محل بسطها.

انظر: ألفية الحديث: ٩٠-٩١، تدريب الراوي: ١/ ٢٤١-٢٤٤، ألفية السيوطي: ٥١-٥٣.

(٢) «بالعزو» ليست في (ز).

(٣) في (ظ) و(م) «بين الطرق»، وفي المطبوع: «جمع طرق بين» وهو تحريف.

(٤) أصل الوارد: هو الجريء المقبل على الشيء، والمراد هنا تشبيه هذا الكتاب بمنهل الماء الذي يريده الناس وغيرهم. التاج (ورد).

(٥) مأخوذ من الصدر، وهو هنا بمعنى الرجوع، يقال: صدر عن الماء والبلاد، قال الليث: الصدر الانصراف عن الورود. التاج (صدر).

(٦) يلاحظ هنا الجناس بين كلمتي «الغرب» الأولى وهي بمعنى الجهة، والثانية ولها (٣٤) أربعة وثلاثون معنى في لغة العرب، يرى البحث أن أنسبها: الغرب بمعنى: الدلو العظيمة المملوءة ماء، وذلك هو المناسب للرواء والورود والصدور.

انظر: التاج: (غرب).

وانفرد / بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كل ما في «الشاطبية» و«التيسير»؛ لأن الذي فيها عن السبعة أربعة عشر طريقاً<sup>(١)</sup> وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تُحصى ولا تُحصَر، وفوائد دُخرت<sup>(٢)</sup> له، فلم تكن في غيره تُذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له<sup>(٣)</sup>: قد حيي بالنشر.

وإني لأرجو عليه من الله تعالى عظيم الأجر، وجزيل الثواب يوم الحشر، وأن يجعله لوجهه الكريم من خالص الأعمال، وأن لا يجعل حظ تعبِي ونصبي فيه أن يُقال، وأن يعصمني في القول والعمل من زيغ الزلل وخطأ الخطل.<sup>(٤)</sup>

(١) الصواب أنها خمسة عشر؛ لأن كلا منهما له عن شعبة طريقان، انظر ص: ٣٨٩ و ٣٩١.

(٢) في المطبوع: «دخرت» بالبدال المهملة وهو تحريف، وقد سبق ما فيه ص: ١٥١.

(٣) في (ت) «فقل له».

(٤) في (ز) و (ظ) الخلل بلامين، والخلط: الخفة والسرعة والطول والاضطراب، والخلل: الوهن في الأمر، والتفرق في الرأي. انظر: التاج (خطل) و (خلل).

/ (باب ذكر إسناد هذه العشر<sup>(١)</sup> القراءات من هذه الطرق والروايات)

وها أنا أقدم أولاً كيف روايتي للكتب التي رَوَيْتُ منها هذه القراءات نصاً، ثم أتبع ذلك بالأداء المتَّصل بشرطه:

### كتاب التيسير

للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو عثمان بن<sup>(٢)</sup> سعيد بن عثمان بن سعيد الداني، وتوفي منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة بـ (دانية) من الأندلس، رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

حدثني به شيخنا الأستاذ شيخ مشايخ<sup>(٤)</sup> الإقراء؛ أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي بن الحسن<sup>(٥)</sup> بن اللبان الدمشقي بعد أن قرأت عليه القرآن بمضمّنه في شهور سنة ثمان وستين وسبعمائة<sup>(٦)</sup> قال: أخبرنا به أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي العشّاب<sup>(٧)</sup> بقراءتي لجميعه عليه بثغر الإسكندرية سنة إحدى

(١) «العشر» سقطت من (ظ).

(٢) في (ز) «أبي» وهو خطأ.

(٣) انظر ص: ٢٤٩.

(٤) «مشايخ» سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) و (ز) وكذا في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته كما في مصادر ترجمته.

انظر: غاية النهاية: ٧٢/٢، إنباء الغمر: ١٢٦/١ - ١٢٧.

(٦) انظر: ص: ٢٤٩.

(٧) مقرئ، ثقة، ألف تفسيراً وكتاباً في المعاني. توفي سنة ٧٣٦ هـ، المرادي نسبة إلى: (مراد) قبيلة من اليمن تنتهي إلى سبأ، وقيل إلى نزار.

انظر: غاية النهاية: ١٠٠/١، المعرفة: ٣/١٤٥٣ - ١٤٥٤، طبقات الداودي: ١/٦٦، التاج (مرد).

وثلاثين وسبعمئة، وأراني خطّه بذلك قال: أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أبي بكر الشُّبَارَقي<sup>(١)</sup> قراءة عليه قال: أخبرنا به أبو العباس<sup>(٢)</sup> أحمد بن علي بن يحيى الحصار قراءة<sup>(٣)</sup> وتلاوة سنة ثلاث وتسعين وخمسمئة.

ح: وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الأندلسي، قدم علينا دمشق أوائل سنة إحدى وسبعين وسبعمئة، قال: أخبرنا به<sup>(٤)</sup> الإمام أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم القيّجَاطي الأندلسي<sup>(٥)</sup> قراءة وتلاوة، قال: أخبرنا به القاضي أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص<sup>(٦)</sup>

(١) مقرئ، مصدر، مشهور، وخطيب معروف، توفي بعد سنة (٦٦٠ هـ).

والشُّبَارَقي: ضبطها المؤلف في «غايته» بضم الشين المعجمة، وموحدة بعدها ألف ثم راء ساكنة، وقال: نسبة إلى موضع بالمغرب. اهـ وكذلك ضبطت في (س) إلا أنه وضع على الألف علامة المد (الشُّبَارَقي) وضبطت في (م) هكذا: (الشُّبَارَقي) وعند ياقوت: «شبرت»: قلعة على ساحل البحر المحيط بالأندلس. وفي «المشتبه» و«تبصير المشتبه» ما يفهم أنها بضم الشين وفتح الراء.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٤، المعرفة: ٣/ ١٣٢٣، والمستنير: ١/ ٣٨٠، تبصير المشتبه: ٢/ ٧٦٢، معجم البلدان: ٣/ ٢١.

(٢) كذا في جميع النسخ، أبو العباس، وهو خطأ، صوابه: أبو جعفر.

وهو: مقرئ، أستاذ عارف، الدائي، نزيل بلنسية، ورع، وكان ينسخ كتاب «التيسير» في الأسبوع ويبيعه ويقتات منه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٩٠، المعرفة: ٣/ ١١٥٢، التكملة لكتاب الصلة: ١/ ١٢٣، برنامج الوادي أبشي: ١٨٣.

(٣) في (م) «قراءة عليه وتلاوة» علماً بأن «عليه» كتبت في الحاشية ووضع عليها (صح)

(٤) «به» سقطت من (ظ)

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١١.

(٦) المقرئ، وأحد الأئمة بالأندلس، ألف كتاب «الترشيد» في التجويد، توفي سنة (٦٧٩ هـ) غاية النهاية: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، المعرفة: ٣/ ١٣٥٩-١٣٦١، وأرخ وفاته (٦٨٠) ظناً تبعاً للذهبي، صلة الصلة: ٥/ ٣٦٣-٣٦٤.

الفهري<sup>(١)</sup> الأندلسي قراءة وتلاوة<sup>(٢)</sup> قال: أخبرنا\* به أبو بكر محمد بن محمد بن وضاح<sup>(٣)</sup> اللّخمي<sup>(٤)</sup> الأندلسي قراءة عليه\*<sup>(٥)</sup>

قالا: أعني الحصار وابن وضاح: أخبرنا به أبو الحسن علي بن محمد بن هذيل<sup>(٦)</sup> الأندلسي؛ قراءة وتلاوة للحصار وسماعا<sup>(٧)</sup> لابن وضاح سوى يسير منه فمناولة وإجازة، قال: أخبرنا أبو داود سليمان بن نجاح<sup>(٨)</sup> الأندلسي سماعاً وقراءة وتلاوة، قال: أخبرنا به<sup>(٩)</sup> مؤلفه أبو عمرو الداني الأندلسي / كذلك، وهذا إسناد صحيح عال تسلسل لي الثاني بالأندلسيين مني إلى المؤلف.

(١) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر بن كنانة. الأنساب: ٤١٢/٤.

(٢) «تلاوة»: ليست في (ز) و «قال» سقطت من (ك).

(٣) إمام رحّال، هو الذي أدخل «الشاطبية» إلى بلاد الغرب والأندلس، بعد أن قرأها على ناظمها الإمام الشاطبي سنة (٥٨٠ هـ)، توفي سنة (٦٣٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٥٧/٢، المعرفة: ١٢٣٤/٣.

(٤) نسبة إلى لحم، قبيلة من اليمن، الأنساب: ١٣٢/٥.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز) وكتب في حاشية (م).

(٦) أجل أصحاب ابن نجاح، لأنه كان زوج أمه، وورث كتبه، دین ورع زاهد، شيخ الشاطبي، توفي سنة (٥٦٤ هـ).

غاية النهاية: ١/٥٧٣-٥٧٤، المعرفة: ٢/٩٩٠-٩٩٢.

(٧) بقراءة والده عام وفاته.

انظر: غاية النهاية: ٢٥٧/٢، المعرفة: ١٢٣٤/٣.

(٨) شيخ القراء وإمام الإقراء، أجل أصحاب الداني، من خيار العلماء وفضلائهم، وقدم مذهبه في الرسم على مذهب شيخه. توفي سنة (٤٩٦ هـ).

غاية النهاية: ١/٣١٦-٣١٧، المعرفة: ٢/٨٦٢-٨٦٤، الصلة: ١/٢٠٠-٢٠١.

(٩) «به»: من (س) فقط.

وأعلى من هذا بدرجة: قرأته أجمع على الشيخ المعمر الثقة أبي عليّ الحسن<sup>(١)</sup> ابن أحمد بن هلال الصّالحيّ الدّقّاق بالجامع الأموي بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي مشافهة، قال: أخبرنا العلامة أبو اليّمن زيد بن الحسن بن زيد<sup>(٢)</sup> الكندي<sup>(٣)</sup> سماعاً لما فيه من القراءات من كتاب «الإيجاز» لسبط الخياط<sup>(٤)</sup>، وإجازة شافهني بها للكتاب المذكور<sup>(٥)</sup> وغيره، قال: أخبرنا به وبغيره من الكتب شيخي الأستاذ أبو محمد عبدالله بن عليّ بن أحمد البغداديّ، سبط الخياط قراءة وتلاوة وسماعاً، قال: قرأته على الشيخ أبي محمد عبد الحق بن أبي مروان<sup>(٦)</sup> الأندلسي المعروف بابن الثلجي<sup>(٧)</sup> بالمسجد الحرام سنة خمس مائة وأخبرني به عن مصنفه<sup>(٨)</sup>.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الأصيل أبو العباس أحمد بن الحسن<sup>(٩)</sup> بن محمد بن محمد المصريّ بالقاهرة المحروسة قراءة منّي عليه، قال: أخبرني به الشيخ

(١) في (ز): «أبو الحسن علي»، وهو خطأ.

(٢) المقرئ النحوي اللغوي (٥٢٠-٦١٣هـ) انفرد في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات. غاية النهاية: ٢٩٧/١.

(٣) نسبة إلى كندة، قبيلة مشهورة من اليمن، تفرقت في البلاد. الأنساب: ١٠٤/٥.

(٤) تقدم الحديث عنه وعن كتابه ص: ٣٠٥.

(٥) في المطبوع: «المذكورة» وهو تحريف.

(٦) شيخ، لم أجد له ترجمة غير ما ذكر المؤلف في الغاية، ولم يزد على ما هنا إلا بقوله: نقلت ذلك من نسخة طبقة السماع بخط المطرّز. انظر: غاية النهاية: ٣٥٩/١.

(٧) قد تكون نسبة إلى ثلج بن عمرو من بني قضاعة، أو إلى بيع الثلج. انظر: الأنساب: ٥١٢/١.

(٨) في (ز) «عن مؤلفه».

(٩) في (ت) و (ز): «الحسين» وهو خطأ.

أبوفارس عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الواحد بن أبي زُكْنُون<sup>(١)</sup> التونسي، قراءة عليه وأنا أسمع<sup>(٢)</sup>، قال: أخبرني به أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مُشْلِيُون<sup>(٣)</sup> البلسني سماعاً عن أبي بكر محمد بن أحمد بن عبد الله<sup>(٤)</sup> بن موسى بن أبي جهرة<sup>(٥)</sup> المرسّي<sup>(٦)</sup>

قال أخبرني به والذي<sup>(٧)</sup> سماعاً<sup>(٨)</sup> قال: أخبرني به<sup>(٩)</sup> مؤلفه الإمام الحافظ أبو عمرو وإجازة.

(١) قدم مصر بعد أن قرأ القراءات على البَطْرَني، وسماعه من ابن مشليون في غاية العلو.

انظر: غاية النهاية: ٣٩٣/١ - ٣٩٤.

(٢) بيّن المؤلف أن سماع شيخه منه كان في سنة (٧٣٥ هـ) في شهر شوال. انظر: غاية النهاية: ٣٩٤/١.

(٣) كذا ضبطت في (س) و (ت)، وضبطت في (ك): «مَشْلِيُون» وفي (م) «مَشْلِيُون».

وهو مقري كبير، ومشهور، عارف، طال عمره، وبَعْدَ صيته، توفي سنة (٦٧٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٣٨/٢، المعرفة: ١٣٢٤ - ١٣٢٥.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ: صوابه: «عبد الملك».

وهو العلامة، إمام كبير، وفقه شهير آخر من روى عن أبيه، الذي هو أيضاً آخر من روى عن الداني في

الدنيا. أفتى وله نَيْفٌ على عشرين سنة. توفي سنة (٥٩٩ هـ).

غاية النهاية: ٦٩/٢، المعرفة: ١١١٥ - ١١١٦.

(٥) في (ت) و (ز) وكذا المطبوع: «حمزة» بالحاء المهملة والزاي وهو تصحيف.

(٦) بضم الميم وفتحها، وسكون الراء، بلدة من بلاد المغرب، وهي الآن في (تونس).

انظر: الأنساب: ٢٥٧/٥.

(٧) أبو القاسم، فقيه إمام. انظر: غاية النهاية: ٧٧/١.

(٨) بيّن الذهبي رحمه الله أن ذلك كان سنة (٥٣١ هـ). انظر: المعرفة: ١١١٦/٣.

(٩) «به»: من (ت) و (س).



وقرأت به القرآن كله من أوله إلى آخره على شيعي الإمام العالم الصالح قاضي المسلمين أبي العباس أحمد بن الشيخ الإمام العالم أبي عبد الله الحسين بن سليمان بن فزارة<sup>(١)</sup> الحنفي، بدمشق المحروسة رحمه الله، وقال لي: قرأته وقرأت به القرآن العظيم على والدي<sup>(٢)</sup>، وأخبرني أنه قرأه وقرأ به القرآن على الشيخ الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق اللُّورقي<sup>(٣)</sup>، قال: قرأته وقرأت به على المشايخ الأئمة المقرئين؛ أبي العباس أحمد بن عليّ بن يحيى بن عون الله الحصار، وأبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد المرادي، وأبي عبد الله محمد بن أيوب بن محمد بن/نوح<sup>(٤)</sup> الغافقي<sup>(٥)</sup> الأندلسي، قال كلُّ منهم: قرأته وقرأت به على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن محمد بن هذيل البَلَنَسِيّ، قال: قرأته وتلوت به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: قرأته وتلوت به على مؤلفه الإمام أبي عمرو الداني.

(١) كذا في (ز) و (ك) وفي البقية: «قراءة» بالقاف والراء ولعله تصحيف، انظر: ترجمته ص: ٥٤.

(٢) إمام، قاضي، قرأ بالروايات على أبي شامة، قصده القراء لعلّو سنده. توفي سنة (٧١٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢٤١/١ - المعرفة: ١٤٣٩/٣ - ١٤٤١، الدرر الكامنة: ٥٦/٢.

(٣) شافعي، مقرئ، نحويّ أصولي، من أذكى النحاة والمتكلمين، شرح «الشاطبية» و«المفصل» و«الجزولية»، توفي سنة (٦٦١ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ١٥-١٦، المعرفة: ١٣١٠/٣، بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٠.

(٤) إمام، مقرئ، وصفه الذهبي بالرسوخ في العلم، وبرع في القراءات والعربية والفقه والفتيا، توفي سنة (٦٠٨ هـ) غاية النهاية: ٢/ ١٠٣، المعرفة: ١١٥٥/٣ - ١١٥٦.

(٥) غافق: حصن بالأندلس، بينه وبين قرطبة مرحلتان، وخُطّة بمصر، وأيضاً قبيلة من الأزد وهو ابن الشاهد بن عك، وقيل: هو ابن الحارث بن عك. انظر: التاج (غفق).

وهذا أعلى إسناده يوجد اليوم في الدنيا متصلاً، واختصَّ هذا الإسناد بتسلسل التلاوة والقراءة والسَّماع، ومنِّي إلى المؤلف كلَّهم علماء أئمة ضابطون. وقرأت عليه رواية «قالون» من طريق الحلواني بهذا الإسناد إلى أبي عمرو. وأخبرني بشرحه للأستاذ أبي محمد عبد الواحد بن محمد بن عليّ<sup>(١)</sup> الباهلي<sup>(٢)</sup> الأندلسي الملقبي، وتوفي سنة خمس<sup>(٣)</sup> وسبعمائة بمالقة، غير<sup>(٤)</sup> واحد من الثقات مشافهة عن القاضي أبي عبد الله محمد بن يحيى<sup>(٥)</sup> بن بكر الأشعري عن المؤلف تلاوة وسماعاً.

### مفردة يعقوب

للإمام أبي عمرو الداني المذكور.

(١) «عليّ»: سقطت من المطبوع.

هو ابن أبي السَّداد، انظر الكلام على ترجمته وكتابه في ٣٢٠.

(٢) نسبة إلى قبيلة باهلة.. وهي عربية أصيلة خلافاً لما هو مشهور عند أهل الأدب، وما يذكره بعض المفسرين من أنها مشهورة باللؤم هو من عادات العرب؛ حيث جرت عادتهم في إلصاق كل قبيلة بصفة من الصفات في فعلها، لا في نسبها، وهذا حتى هذا العصر موجود في كثير من قبائل العرب، وقد ألف العلامة حمد الجاسر رحمه الله كتاباً قيماً في الدفاع عنها سماه: «باهلة: القبيلة المفترى عليها». فليراجع.

(٣) كذا في (ك) وكتب عليها «صح» وسقطت من (ظ) وتصحفت في البقية إلى «بضع» وفي حاشية (م): «خامس ذي القعدة «صح»».

(٤) لم يصرَّح المؤلف هنا ولا في الغاية بواحد من هؤلاء.

(٥) قاضي الجماعة بغرناطة، إمام مقرئ، من ذرية ابن أبي بردة صاحب رسول الله ﷺ، ولد سنة (٦٧٤ هـ) وتوفي سنة (٧٤١ هـ).

قرأتها بعد تلاوتي القرآن العظيم على الأستاذ أبي المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدمشقيّ، وأخبرني أنه قرأها وتلا بها على الشيخين: الإمام الحافظ الأستاذ أبي حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيّان الأندلسيّ، والإمام المقرئ المحدث أبي عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي الوادي آشي<sup>(١)</sup>.

أما أبو حيّان فتلا بها عليّ أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى المريوطي<sup>(٢)</sup> قال: تلوت بها على الإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد<sup>(٣)</sup> بن إسماعيل الصفراويّ<sup>(٤)</sup> قال: قرأت بها عليّ أبي يحيى اليّسع بن عيسى بن حزم<sup>(٥)</sup> الغافقيّ، وقرأ بها عليّ أبيه<sup>(٦)</sup> وقرأ عليّ أبي داود، وأبي الحسن<sup>(٧)</sup> عليّ بن عبد الرحمن بن

(١) ثقة، من مشاهير القراء والمحدثين في عصره، أخذ عن السخاويّ وغيره، وأخذ عنه الذهبيّ وغيره، رَحَّال مشهور، توفي سنة (٧٤٩ هـ) والوادي آشي: نسبة إلى وادي آش بالأندلس.

انظر: غاية النهاية: ١٠٦/٢، المعرفة: ١٤٩٦/٣ - ١٤٩٧، الديباج المذهب: ٢٩٩/٢ - ٣٠١، نفع الطيب: ٢٠٢/٥.

(٢) مقرئ، من كبار شيوخ الإقراء بالإسكندرية، صالح، ضابط للخلاف، مؤدّب. توفي بعد سنة (٦٨٠ هـ) والمريوطي نسبة: إلى (مريوط) كورة من كور الإسكندرية.

انظر: غاية النهاية: ٤٧٢/١ - ٤٧٣، المعرفة: ١٣٥٤/٣ - ١٣٥٥، القاموس والتاج (ريط)، حسن المحاضرة: ٥٠٤/١.

(٣) في (ت): «محمد المجيد»، وهو تحريف.

(٤) أنظر: ترجمته ص: ٢٤٢.

(٥) الأندلسيّ، مقرئ حاذق، صحيح التلاوة، له كتاب في «التاريخ»، أوّل من خطب بمصر على منبر العبيديّين بالدعوة العباسيّة، توفي سنة (٥٧٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٨٥ - ٣٨٤.

(٦) نزيل المربة، مجود محقق، كان حيا في سنة (٥٢٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٦٠٨/١، المعرفة: ٩٣١/٢ - ٩٣٢.

(٧) في (ت): «الحسين» وهو خطأ.

أحمد ابن الدُّوش<sup>(١)</sup> وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد بن البيّاز<sup>(٢)</sup> اللّواتي<sup>(٣)</sup> وقرأ ثلاثتهم بها على الحافظ أبي عمرو.

وأما الوادي أشى فقال لنا أبو المعالي: إنه قرأها وتلاها على الشيخ أبي العباس أحمد بن موسى بن عيسى الأنصاري البَطْرَني<sup>(٤)</sup> وإنه قرأها وتلاها على الشُّبَارَقي المتقدم على الحَصَّار على ابن هذيل على أبي داود على المؤلف./

(١) أستاذ، ماهر، ثقة، كبير، أقرأ الناس دهرًا وأسمعهم، تتلمذ على ابن عبد البر وغيره، توفي سنة (٤٩٦ هـ). والدُّوش: بضم الدال المهملة بعدها واو ساكنة بعدها شين معجمة، وقيل: الدُّش: كذلك إلا أن الواو محذوفة، ويقال له أيضاً: ابن أخي الدُّوش.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٨، المعرفة: ٢/ ٨٦٤-٨٦٥، شذرات الذهب: ٣/ ٤٠٤.

(٢) كذا في جميع النسخ، (البياز) بالزاي، وفي برنامج الوادي آشتى ص: ١٨٣، ومعجم السفر للسلفي ص: ٤٣٢ (البيار): بالراء.

(٣) مقرئ، أحد شيوخ الأندلس، صاحب كتاب «النبد النامية في القراءات الثمانية» قال عنه الذهبي: وقع لنا سنده عالياً ففرحتنا به وقتاً ثم أودينا فيه، وبان لنا ضعفه. توفي سنة (٤٩٦ هـ) وعمر دهرًا، وجاء في حاشية (ك) لواتة قبيلة من عرب المغرب.

غاية النهاية: ٢/ ٣٦٤، المعرفة: ٢/ ٨٦٠-٨٦١، الصلة: ٢/ ٦٣٣-٦٣٤.

(٤) في المطبوع: «البطرائي» وهو خطأ.

وهو شيخ تونس في وقته، بَعْدَ صَيِّتِهِ وعمر دهرًا، نظم قراءة يعقوب من طريق الداني نظماً حسناً، نقل المؤلف عن الذهبي أن وفاته «قبل السبعماية»، ولعل هذا في النسخة التي عند المؤلف، أما النسخة التركية ففيها زيادة وهي: وضبط ابن أبي زكنون وفاته سنة (٧٠٣ هـ)، وأما مقرئ بيت المقدس فقال: جمعت عليه سنة (٧٠٧ هـ)، اه فهذا يدل على أنه توفي بعد هذا التاريخ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٢-١٤٣، المعرفة: ٣/ ١٤١١-١٤١٢، البرنامج: ١٨٢-١٨٥.

## كتاب جامع البيان في القراءات السبع

يشتمل على نيّف<sup>(١)</sup> وخمسةائة رواية وطريق عن الأئمة السبعة. وهو كتاب جليل في هذا العلم، لم يؤلّف مثله، للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، قيل: إنه جمع فيه كلّ ما يعلمه في هذا العلم.

أخبرني به الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ بن<sup>(٢)</sup> اللبّان رحمه الله، مناولة وإجازة وسامعاً لكثير منه، وتلاوة لما دخل في تلاوتي منه عليه؛ بما دخل في تلاوته على الأستاذ أبي حيّان؛ بما دخل في تلاوته على عبد النصير المريوطي، بما دخل في تلاوته على الصفراويّ.

وقرأتُ بما دخل في تلاوتي منه في كتاب «الإعلان»<sup>(٣)</sup> لأبي القاسم الصفراويّ على الشيخ عبد الوهاب بن محمد الإسكندريّ بقراءته بذلك على أحمد بن محمد القوصيّ<sup>(٤)</sup> ومحمد بن عبد النصير بن الشوّاء<sup>(٥)</sup>؛ وقرأ به القوصيّ على يحيى بن

(١) وفي (س) و (ظ) و (ك) و «نيف على...»، والمثبت هو الصواب.

(٢) «بن» سقطت من (ظ).

(٣) انظر الحديث عنه في ص: ٢٤٢.

(٤) اضطربت عبارة المؤلف في تعريفه، ففي ترجمة الإسكندريّ السابقة ذكر أنه: محمد بن محمد بن أحمد القوصيّ، بينما ترجم له في الغاية وجامع أسانيده بـ: أحمد بن محمد بن أحمد، أبو العباس، مقرئ حاذق، متصدر.

والقوصيّ: نسبة إلى (قوص) بلدة على طرف البحر من صعيد مصر.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٥، جامع أسانيد المؤلف: ق ٦٣، الأنساب: ٤/ ٥٥٩.

(٥) الإسكندريّ، وُصِفَ بالمعرفة والإتقان. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٢.

أحمد بن الصوّاف<sup>(١)</sup> وقرأ ابن الشوّاء على عبد الله بن منصور الأسمر<sup>(٢)</sup> وقرأ به على المؤلف أبي القاسم الصفراوي.

وقرأ الصفراوي بـ «جامع البيان» على شيخه أبي يحيى اليسع بن عيسى بن حزم الغافقي، وقرأ به على أبيه، وقرأه وقرأ به على أبي داود سليمان بن نجاح، قال: أخبرنا به المؤلف تلاوة وقراءة عليه في داره بدانية سنة أربعين وأربعمائة.

### كتاب الشّاطبيّة

وهي القصيدة اللامية المسماة بـ «حرز الأمان ووجه التّهاني» من نظم الإمام العلامة وليّ الله أبي القاسم بن فيرّه<sup>(٣)</sup> بن خلف بن أحمد الرّعينيّ الأندلسيّ الشاطبيّ الضّرير، وتوفي في الثامن والعشرين من جمادى الآخرة سنة تسعين وخمسائة بالقاهرة.

أخبرني بها الشيخ الإمام العالم شيخ الإقراء أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد

(١) أبو الحسين، المالكي، الإسكندريّ، مقرئ عدل، صحيح التلاوة، آخر أصحاب الصفراويّ موتاً، وللإمام الذهبي معه قصة. توفي سنة (٧٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٦-٣٦٧، المعرفة: ٣/ ١٣٧٤-١٣٧٦.

(٢) المعروف بالمكن الأسمر المالكي الإسكندري، محقق، قرأ ختمه بالسبعة على الإمام ابن وثيق، توفي سنة (٦٩٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٦٠ و ٢٥، المعرفة: ٣/ ١٣٦٧-١٣٦٨.

(٣) كذا ضبطت في النسخ، بكسر الفاء بعده ياء مثناة تحتيّة، بعدها راء مضمومة مشددة بعدها هاء. وكتب في حاشية (ك) الفيرة بلغة عجم أهل الأندلس الحديد، والرواية ضم الهاء منه.

ابن علي بن البغدادي بقراءتي عليه بعد تلاوتي القرآن العظيم بمضمّنها في /  
أواخر سنة تسع وستين وسبعمائة بالديار المصرية.

وقرأتها قبل ذلك على الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبي المعالي محمد  
ابن رافع بن أبي محمد السلامي<sup>(١)</sup> بالكلاسة شمالي جامع دمشق المحروسة قال:  
أخبرنا بها الشيخ الأصيل المقرئ أبو علي الحسن بن عبد الكريم بن عبد السلام  
الغماري<sup>(٢)</sup> المصري قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا بها الشيخ الإمام العالم  
الزاهد أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف القرطبي<sup>(٣)</sup> قراءة عليه وأنا أسمع<sup>(٤)</sup>  
قال: أخبرنا ناظمها قراءة وتلاوة.

زاد شيخنا ابن رافع فقال: وأخبرنا بها أيضاً الشيخ الإمام مفتي المسلمين  
أبو الفدا إسماعيل بن عثمان بن المعلم الحنفي<sup>(٥)</sup> قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا

(١) بالتشديد، وتصحفت في المطبوع إلى: «السلاسي» بالسين.

(٢) المعروف بسبط زيادة، مقرئ مؤدب، حفظ القرآن وهو صغير، من تلاميذه الذهبي. توفي سنة (٧١٢ هـ)،  
والغماري نسبة إلى: غمار: قبيلة من البربر، وقد نصّ الزبيدي على أن هذا الرجل خاصة منها حيث عيّنه  
باسمه وصرّح بوصفه.

انظر: غاية النهاية: ٢١٧/١، المعرفة: ٣/١٤٥٠ - ١٤٥١، الدرر الكامنة: ١٩/٢، التاج (غمر).

(٣) المالكي، إمام عالم، فقيه، مفسر، نحوي، مقرئ، لم يسمع أحد من الشاطبي «الرائية» كاملة سواه وسوى  
التجيب، أم بمسجد النبي ﷺ وتوفي في المدينة سنة (٦٣١ هـ).

غاية النهاية: ٢١٩/٢ - ٢٢٠، المعرفة: ٣/١٢٧٠ - ١٢٧١، التكملة ٣/٣٥٨.

(٤) بين الذهبي أن سماع الغماري الشاطبية من القرطبي كان سنة (٦٢٨ هـ). انظر: المعرفة ٣/١٤٥١.

(٥) قرشي، دمشقي، قال الذهبي: مفتي المسلمين، بقية السلف، إمام في العربية، آخر من تلا بالسبع على  
السخاوي، توفي سنة (٧١٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٦٦/١، المعرفة: ٣/١٤٤٨ - ١٤٤٩، معجم شيوخ الذهبي: ١٧٦/١ - ١٧٧،  
الدرر الكامنة ١/٣٦٩.

بها الشيخ الإمام العلامة أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السّخاوي؛ قراءة وتلاوة قال: أخبرنا ناظمها كذلك.

وأخبرني بها الشيخ الإمام أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان الكفري بقراءتي عليه وتلاوتي القرآن العظيم بمضمّنها قال: قرأتها على الشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن بدران الجرائدي<sup>(١)</sup> قال: أخبرنا الشيوخ: الإمام الكمال أبو الحسن عليّ بن شجاع بن سالم الضّير<sup>(٢)</sup>، والسّديد عيسى بن مكّي بن حسين المصري<sup>(٣)</sup>، والجمال محمد<sup>(٤)</sup> ابن ناظمها؛ قراءة وتلاوة على الأول، وسامعاً على الآخرين، قالوا: أخبرنا ناظمها سماعاً وقراءة وتلاوة، إلا محمد ابن ناظمها المذكور فبسماعه من أولها إلى سورة «ص» وإجازته منه لباقيها.<sup>(٥)</sup>

وقرأت بمضمّنها القرآن كلّهُ على جماعة من الشيوخ؛ منهم الشيخ الإمام

(١) مقرئ، من شيوخ الذهبي والبرزالي، حافظ للشاطبية، ناسٍ للقراءات، توفي سنة (٧٢٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨١-٢٨٣، المعرفة: ٣/ ١٤٥٣.

(٢) الهاشمي العبّاسي، ساق المؤلف نسبهُ إلى عبد الله بن عباس رضي الله عنه، شيخُ القراء، وصهر الشاطبي

توفي سنة (٦٦١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٥-٥٤٦، المعرفة ٣/ ١٣٠٧-١٣٠٩.

(٣) أبو القاسم، شافعي، إمام الجامع الحاكمي، توفي سنة (٦٤٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٦١٤، حسن

المحاضرة: ١/ ٥٠١.

(٤) أبو عبد الله، ابن الإمام الشاطبي، توفي سنة (٦٥٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.

(٥) قال المؤلف: «هذا الذي رأيناه مثبتاً عند الحفّاظ، وإن كان وقع في بعض الإجازات إطلاقاً روايته لها عن

أبيه». غاية النهاية: ٢/ ٢٣٠.



العالم التقيّ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ المصريّ الشافعيّ، شيخ الإقراء بالديار المصريّة، وذلك بعد قراءتي لها عليه قال: قرأتها وقرأت القرآن بمضمّنها على الشيخ الإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق المصريّ الشافعيّ المعروف بالصائغ<sup>(١)</sup> شيخ الإقراء بالديار المصريّة، قال: قرأتها وقرأت القرآن العظيم بمضمّنها على الشيخ الإمام العالم الحسيب النسيب<sup>(٢)</sup> / أبي الحسن عليّ بن شجاع بن سالم بن عليّ بن موسى العبّاسيّ<sup>(٣)</sup> المصريّ الشافعيّ، صهر الشاطبيّ، شيخ الإقراء بالديار المصريّة، قال: قرأتها وتلوت بها على ناظمها الإمام أبي القاسم الشاطبيّ الشافعيّ<sup>(٤)</sup>، شيخ مشايخ الإقراء بالديار المصريّة.

وهذا إسناد لا يوجد اليوم أعلى منه، تسلسل بمشايخ الإقراء وبالشافعيّة وبالديار المصريّة وبالقراءة والتلاوة إلّا أنّ صهر الشاطبيّ بقي عليه من رواية أبي الحارث عن الكسائي من سورة «الأحقاف» مع أنه كَمَل<sup>(٥)</sup> عليه تلاوة القرآن في

(١) مسند عصره، ورُحِلة وقته، شافعيّ، حصّل الفقه والقراءات وطرفاً من العربية، آخر من قرأ على الكمال الضّير، ومن قرأ عليه محمد بن أحمد العسقلاني وهو آخر من روى عنه القراءات كاملاً. توفي سنة (٧٢٥هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٦٥ - ٦٧، المعرفة: ٣/ ١٤٤٢ - ١٤٤٦، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠٨.

(٢) الحَسَب: قيل هو ما يُعَدُّ من مفاخر الآباء، والنَّسَب هو القرابة في الآباء خاصة، وهناك معانٍ أخرى ذكرها أهل اللغة. انظر: اللسان والتاج (حسب) و (نسب).

(٣) في المطبوع: «العبّاس» وهو تصحيف.

(٤) انظر: ص: ٢٥٤.

(٥) كذا ضبطت في (ك) وهو صواب.

تسع عشرة<sup>(١)</sup> ختمة إفراداً ثم جمع عليه بالقراءات، فلما انتهى إلى «الأحقاف» توفي، وكان سمع عليه جميع القراءات من كتاب «التيسير» وأجازه غير مرة فشملت ذلك الإجازة، على أن أكثر أئمتنا؛ بل كلهم لم يستثنوا من ذلك شيئاً بل يطلقون قراءته جميع القراءات على الشاطبي وهو قريب.<sup>(٢)</sup>

وأخبرني بشرحها للإمام العلامة أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، وتوفي بدمشق سنة ثلاث وأربعين وستمائة، شيخنا الإمام الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع ابن أبي محمد السلاّمي قراءة منّي لها وإجازة للشرح، قال: أخبرنا بها كذلك الإمام الرشيد إسماعيل بن عثمان بن المعلّم الحنفي، أخبرنا المؤلف سماعاً وقراءة وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام الكبير الحافظ أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة وتوفي بها سنة خمس وستين وستمائة: شيخنا الإمام القاضي أبو العباس أحمد بن الحسين بن سليمان بن يوسف الحنفي قراءة وتلاوة لها وإذنًا للشرح قال: أخبرني والدي قراءة وتلاوة<sup>(٣)</sup> وسماعاً للشرح، قال<sup>(٤)</sup>: أخبرني المؤلف سماعاً وقراءة لها ولشرحها المذكور.

وأخبرني بشرحها للشيخ المتتجب ابن أبي العزّ بن رشيد الهمداني وتوفي سنة

(١) في المطبوع «عشر»، وهو لحن.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٥٤٥/١، المعرفة: ١٣٠٨/٣.

(٣) «وتلاوة» سقطت من المطبوع.

(٤) «قال» سقطت من (ظ).

ثلاث وأربعين وستمائة بدمشق: شيخنا الإمام أبو محمد عبد الوهاب بن يوسف ابن السَّلَّار سماعاً وقراءة لها وإجازة للشرح، قال: أخبرني به كذلك / الشيخ الوحيد يحيى بن أحمد الخِلاطي<sup>(١)</sup> إمام الكَلَّاسة، قال: أخبرنا به الصائن محمد بن الزين الهذلي<sup>(٢)</sup> سماعاً وقراءة وتلاوة، أخبرنا المؤلف كذلك.<sup>(٣)</sup>

وأخبرني بشرحها للإمام العالم أبي عبد الله محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> الفاسي الحنفي<sup>(٥)</sup> وتوفي سنة ست وخمسين وستمائة بحلب: الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبَّان قراءة وتلاوة بها<sup>(٦)</sup> وإجازة للشرح، أخبرني<sup>(٧)</sup> به كذلك الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن

(١) ابن خذاذاذ، بالمعجمات، الرُّومي، الشافعي، إمام، محقق، بصيرٌ بالقراءات ودقائقها عارفٌ بشرح الشاطبية والرسم والوقف والابتداء، مشارك في العربية، قال الذهبي: بلغني أنه كان يترفض. توفي سنة (٧٢٠هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٦٥ - ٣٦٦، المعرفة: ٣/ ١٤٨٧ - ١٤٨٨، الدرر الكامنة: ٥/ ١٨٥.

(٢) شيخ بلاد الروم، فقيه، شافعي، توفي سنة (٦٨٤هـ)، المعرفة: ٣/ ١٣٨٥ - ١٣٨٦.

(٣) يلاحظ على هذا السند أن صائن الدين لم يكتب الإجازة للخِلاطي، لسبب ذكره الذهبي والمؤلف، وهو أنه طلب خِلعةً مقابل كتابته له بالإجازة فتشفع له، فحلف لا يأخذ إلا خِلعة وبغلة، لكن قال الذهبي: «وَتَوَقَّ القراء بقول الوحيد - الخِلاطي - وبمعرفة وأخذوا عنه، وإنها فائدة الإجازة معرفة الإسناد، وإسناد المتجرب معروف متصل». المعرفة: ٣/ ١٣٨٥ - ١٣٨٦، وانظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥٥ و ٣٦٦.

(٤) في (ظ): «الحسين، وهو خطأ.

(٥) «الحنفي» من (س) فقط.

(٦) «لها» من (س) فقط، وفي حاشية (م): «بها» ووضع عليها (صح).

(٧) الضمير عائد على أبي المعالي، وليس على المؤلف.

المحروق<sup>(١)</sup> الواسطي، أخبرنا الشريف حسين بن قتادة<sup>(٢)</sup> أخبرنا المؤلف سماعاً وتلاوة.

وأخبرني بشرحها للإمام العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة ببلدة الخليل عليه السلام: شيخنا الإمام الأستاذ أبو بكر عبد الله بن آيدُغدي<sup>(٣)</sup> الشَّمْسي المعروف بابن الجندي تلاوة ومناولة وإجازة قال: أخبرنا المؤلف تلاوة وسماعاً.

وأما شرح<sup>(٤)</sup> شيخنا ابن الجندي المذكور لشرح الجعبري فشافهني به شيخنا المذكور ورأيته يكتب فيه، وربّما قرأ عليّ منه.

وأخبرني بشرحها للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد<sup>(٥)</sup> الوليّ بن جبارة المقدسي وتوفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة بالقدس الشريف: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشامي سماعاً لها وإجازة له، قال: أخبرنا المؤلف سماعاً وتلاوة لبعض القرآن ومناولة وإجازة للشرح.

(١) أستاذ تحرير مجود، توفي سنة (٧٠٦ هـ) وتحرفت الحروف في (ت) إلى «المحروق» بالبدال. انظر: غاية النهاية: ١٠٢/١.

(٢) العلوي، الحسيني، المدني، عارف بالقراءات والأنساب. توفي سنة (٦٨١ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢٤٨/١.

(٣) في (ت): (المؤلف «كذلك» تلاوة..) ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٤) ظاهر هذه العبارة أنّ ابن الجندي مَرَّحَ شَرَحَ الجعبري، بينما الحقيقة هي أنه شرح الشاطبية وضمَّنها إيضاحاً لشرح الجعبري. انظر: غاية النهاية: ١٨٠/١.

(٥) في (ت) «عبد الله الولي» وهو خطأ.

## كتاب العنوان

تأليف الإمام أبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران الأنصاري الأندلسي الأصل، ثم المصري النحوي المقرئ، وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة بمصر.

وقد أخبرني به الشيخ الصالح المسند المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر الأنصاري المصري بقراءتي عليه غير مرة بالجامع العتيق من مصر المحروسة قال: أخبرني به القاضي أبو القاسم عبد الغفار بن محمد بن محمد بن عبد الكافي السعدي<sup>(١)</sup> المصري سماعاً عليه<sup>(٢)</sup> بمصر، قال: أخبرنا به الخطيب عبد الهادي بن عبد الكريم بن علي القيسي<sup>(٣)</sup> المصري سماعاً عليه بمصر، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو الجؤد غياث بن فارس بن مكّي اللّخمي<sup>(٤)</sup> المصري سماعاً وتلاوة

(١) إمام، شافعي، باشر نيابة حكم مصر، اعتنى بالحديث، وولي مشيخة بالصاحبية، جمع لنفسه معجماً في ثلاث مجلدات، سمع من ابن الصابوني وابن الدهان وغيرهما. توفي سنة (٧٣٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/١، طبقات السبكي: ١٠/٨٥-٨٧، الدرر الكامنة: ٤٩٦/٢.

(٢) سماعه كان سنة ٧٣٠ هـ بواسطة فخر الدين إسماعيل بن إبراهيم، وهو شيخه.

انظر: غاية النهاية: ١٦١/١ و ٣٩٨.

(٣) أبو الفتح - مقرئ، صالح خير، عمّر حتى تفرد في الدنيا، وصفه الذهبي بقوله: لم يكن بالماهر في القراءات على ما بلغني. اهـ توفي سنة (٦٨١ هـ).

غاية النهاية: ٤٧٣/١، المعرفة: ١٣١٩/٣-١٣٢٠.

(٤) الضرير، إمام، ثقة، من شيوخ ابن الحاجب، وهو نحوي وفرضي، أديب، تصدر للإقراء من شببته. توفي سنة (٦٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤/٢ وتصحفت كنيته في المطبوع إلى «أبو الجواد» واللّخمي إلى «اللّحمي» بالحاء المهملة في (ت).

بمصر، وأبو الحسن عليُّ بن فاضل بن صمدون<sup>(١)</sup>، ومحمد بن الحسن بن محمد العامري<sup>(٢)</sup> سماعاً<sup>(٣)</sup> عليهما بمصر، قالوا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن الحسيني<sup>(٤)</sup> بمصر، أخبرنا الشيخ أبو الحسين يحيى بن علي بن الفرج الخشاب<sup>(٥)</sup> بمصر، أخبرنا المؤلف بمصر.

وهذا إسناد عالٍ صحيح تسلسل لنا بالمصريين وبمصر إلى المؤلف.

وأعلى من ذا بدرجة قال عبد الهادي أيضاً: وأخبرني به أبو طاهر بركات ابن إبراهيم بن طاهر الخشوعي<sup>(٦)</sup> سماعاً، وأبو الحسن مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب البرقي<sup>(٧)</sup> إجازة، قالوا: <sup>(٨)</sup> أخبرنا جعفر<sup>(٩)</sup> ولد المؤلف، أخبرنا المؤلف.

(١) المقرئ، انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٦١.

(٢) رئيس معدّل، انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٢.

(٣) بين المؤلف أن سماع عبد الهادي من العامري كان بقراءة الحافظ عبد العظيم المنذري المحدث. انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٢.

(٤) شيخ الديار المصرية، ومقرئها، من تلاميذ ابن القطاع اللغوي، من جُلّة العلماء في زمانه. توفي سنة (٥٦٣ هـ). غاية النهاية: ٢ / ٣٢٩-٣٣٠ المعرفة: ٢ / ١٠٠٢.

(٥) شيخ الإقراء بمصر، ماهر، ضابط، توفي سنة (٥٠٤ هـ) غاية النهاية: ٢ / ٣٧٥.

(٦) مسند، ثقة، مشهور، حدّث هو وأبوه وجدّه، توفي سنة (٥٩٨ هـ)، وسمّي بالخشوعي: لأن جدّه الأعلى كان يؤمُّ بالناس فتوفي في المحراب فسمّي الخشوعي، وتصحفت «طاهر» كلّها في (ت) إلى «ظاهر» بالمعجمة. انظر: غاية النهاية: ١ / ١٧٦، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ٤١٩-٤٢٠، التاج (خشع).

(٧) شيخ مقرئ، آخر من قرأ على أبي الفحام موتاً. توفي سنة (٥٧٩ هـ).

غاية النهاية: ٢ / ٣٠٨، المعرفة: ٣ / ١٠٣٠.

(٨) في المطبوع: «قال» بالافراد، وهو تحريف.

(٩) أبو الفضل، مقرئ، نحوي، روى القراءة عن أبيه سماعاً وتلاوة، وروى عنه السلفي شعر أبيه. توفي سنة (٥١٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١٩١، المعرفة: ٢ / ٩٢٥.

قلت: وأعلى من ذا بدرجة: أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات مشافهة، منهم: الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد الحنبلي: أنبأنا أبو طاهر الخشوعي بسنده.

وقرأت بها تضمّنه جميع القرآن العظيم على الشيوخ الأئمة: الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان بدمشق، والعلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الحنفي، وشيخ الإقراء أبي محمد عبد الرحمن بن البغدادي، وذلك بعد أن قرأته عليه وعلى الشيخ الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيّدغدي الشمسي الشهير بابن الجنديّ المصريّ، وذلك بالديار المصريّة إلّا أنّي وصلت على الشيخ الرابع<sup>(١)</sup> إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقرأ به الأوّل<sup>(٢)</sup> والرابع على الشيخ أبي حيّان، وقرأ به على أبي الطاهر إسماعيل بن هبة الله ابن المليجي<sup>(٣)</sup>، وقرأ به الآخران والرابع أيضاً على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ المصريّ، إلّا أن الثالث<sup>(٤)</sup> والرابع سمعاه عليه قال: قرأته وتلوت به على الكمال أبي/ الحسن عليّ بن شجاع الضّرير،

(١) هو ابن الجنديّ.

(٢) هو ابن اللبان.

(٣) وهو شيخ عدل مسند، عمّر طويلاً، فاحتيج إلى علوّ إسناده، وكان تاركاً للفن، ولصحة أخذه حملوا عنه، توفي سنة (٦٨١ هـ).

والمليجي نسبة إلى بلدة في مصر، وضبطها المؤلف في الغاية: بفتح الميم وياء وساكنة بعد اللام المكسورة وجيم. اهـ وتصحفت في المطبوع بالحاء المهملة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٩ - ١٧٠، المعرفة: ٣/ ١٣٢١ - ١٣٢٢.

(٤) هو ابن البغداديّ.

والتَّقِيَّ أبي القاسم عبد الرحمن ابن مُرْهَفِ ابن نَاشِرَة<sup>(١)</sup>، قالوا؛ أعني المليجي والضَّير وابن نَاشِرَة المصريّين؛ أخبرنا أبو الجود المصريّ المذكورُ سماعاً وقراءة وتلاوة.

وقد تسلسل لي أيضاً من شيوخِ الثلاثةِ المصريّين المذكورين بالقراءة والتلاوة والسَّماع من شيوخي إلى المؤلف كلّهم مصريون وبمصر، ولا يوجد اليوم أعلى منه متصلاً والله الحمد.

### كتاب الهادي

تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن سفيان القيروانيّ المالكيّ، وتوفي ليلة مستهل صفر سنة خمس عشرة وأربعمائة بالمدينة، ودفن بالبقيع بعد حَجَّتِه ومجاورته بمكة سنة.

أخبرني به الشيخ أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المصريّ؛ قراءة عليه بالجامع الأزهر من القاهرة المُعَزَّيَّة<sup>(٢)</sup> قال: أخبرنا به الإمام أبو حيّان الأندلسي قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو محمد عبد النّصير بن عليّ بن يحيى المريوطي قراءة وتلاوة، أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل

(١) شافعيّ، مقرئ، متفنن، وله قصة مع تلميذه الصائغ ذكرها المؤلف، توفي سنة (٦٦١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٩-٣٨٠، المعرفة: ٣/ ١٣١٠.

(٢) كذا ضبطت في (س)، وضبطت في (ظ)، بكسر العين وتشديد الزاي، وهو إشارة إلى بانيتها:

المعز لدين الله الفاطمي.



الصفراويّ كذلك، أخبرنا به كذلك أبو الطيب عبد المنعم بن أبي بكر يجيى بن خلف بن النفيس المعروف بابن الخُلف<sup>(١)</sup> الغرناطيّ، أخبرنا أبو الحسن عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجّاري<sup>(٢)</sup> - بالراء - أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن المور<sup>(٣)</sup> الحجّاري - بالراء - أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ على الأستاذ أبي المعالي بن اللّبان بدمشق وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر بن الجنديّ وقرأ به على أبي حيّان، وقرأ به على عبد النصير بن علي المريوطيّ، وقرأ به على أبي<sup>(٤)</sup> القاسم الصفراويّ وأبي الفضل جعفر بن عليّ الهمدانيّ<sup>(٥)</sup>.

ح وقرأت به على الشيخ<sup>(٦)</sup> الصالح الثقة المقرئ المسند أبي محمد عبد الوهاب

(١) في (ظ): «خلف» وهو: حميريّ الأصل، إمام في القراءة، قيّم بها مجوّد، لكنه لم يكن بالضابط لأسماء شيوخه مع رداءة خطه، وله حظ في العربية، توفي سنة (٥٨٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٧١/١ وما بعدها. المعرفة: ١٠٦٦/٣ - ١٠٦٧، صلة الصلة: ١٦/٧، التكملة لوفيات النقلة: ١٣٠/١.

(٢) شيخ مقرئ. انظر: غاية النهاية: ٣٨٣/١.

والحجّاري: نسبة إلى (وادي الحجارة) بالأندلس وثغورها، منه كثير من العلماء المحدثين. انظر: الأنساب: ١٥٧/٢، التاج (حجر).

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٢٦/١.

(٤) في (ظ): بزيادة «ابن»، وهو خطأ.

(٥) المالكيّ، مقرئ، محدّث، ثقة خير، صَنّف «مفردات القراءات»، توفي سنة (٦٣٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٩٣/١، المعرفة: ١٢٣٢/٣ - ١٢٣٤، التكملة لوفيات النقلة: ٥٠٠ - ٥٠١، حسن المحاضرة: ٤٥٥/١.

(٦) «الشيخ»: سقطت من المطبوع.

ابن محمد بن عبد الرحمن القرويّ بثغر الإسكندريّة، وقرأ به عليّ / أبي العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد القوصي، وعليّ أبي عبد الله محمد بن عبد النّصير بن عليّ ابن الشوّاء، وقرأ به الأول عليّ يحيى بن الصوّاف، والثاني عليّ عبد الله بن منصور،<sup>(١)</sup> وقرأ به عليّ الصفراويّ، وقرأ الصفراويّ والهمدانيّ عليّ أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية المالكي<sup>(٢)</sup> وقرأ به عليّ أبي عليّ الحسن بن خلف بن عبد الله الهوّاريّ<sup>(٣)</sup> وقرأ عليّ أبو عمرو عثمان بن بلال الزاهد<sup>(٤)</sup> وغيره، وقرؤوا على المؤلف.

وقرأ به الصفراويّ أيضاً عليّ أبي الطيّب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخُلف الغرناطيّ، وقرأ به عليّ أبي محمد<sup>(٥)</sup> عبد الرحيم بن قاسم بن محمد الحجّاري وقرأ به عليّ أبي العبّاس<sup>(٦)</sup> أحمد بن محمد بن المور الحجّاري - بالراء كلاهما - وقرأ به عليّ المؤلف.

وقرأت بمضمّن كتاب « الهادي » على المشايخ المصريّين عبد الرحمن بن

(١) هو المكين الأسمر، وقد مر في ص: ١٧١.

(٢) القرشيّ، المؤدّب، شيخ، مقرئ، صالح، ثقة، توفي سنة (٥٧٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٦٧/١ وما بعدها.

(٣) هو ابن بليّمة، صاحب: «تلخيص العبارات».

انظر الحديث عنه ص: ٢٣٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٠١/١.

(٥) كناه قبل قليل: (أبو الحسن).

انظر ص: ١٨٢.

(٦) وكناه قبل قليل بأبي عمر.

انظر ص: ١٨٢.

أحمد، ومحمد بن عبد الرحمن، وابن الجندي كما تقدم<sup>(١)</sup>، وقرأوا كل القرآن على الصائغ وقرأ به على الكمال الضّير، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجي،<sup>(٢)</sup> وقرأ به على أبي العباس أحمد بن عبد الله بن<sup>(٣)</sup> الخطّية،<sup>(٤)</sup> وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن الفحام،<sup>(٥)</sup> وقرأ به على أبي الحسن علي بن العجمي،<sup>(٦)</sup> وقرأ به على المؤلف.

### كتاب الكافي

للإمام الأستاذ أبي عبد الله محمد بن شريح بن أحمد بن محمد بن شريح الرّعينيّ الإشبيليّ، وتوفي في شوال من سنة ست وسبعين وأربعمئة بإشبيلية من الأندلس.

حدّثني به الأستاذ أبو المعالي محمد بن أحمد الدمشقيّ سنة تسع وستين

(١) قوله: (كما تقدم) يقصد به أن قراءته على ابن الجندي كانت إلى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ...﴾ من سورة النحل: ٩٠.

(٢) المصري، مالكي، إمام، مقرئ، مصدر، ثقة، توفي سنة (٥٩١ هـ). انظر غاية النهاية: ١/ ٣٢٤.

(٣) «ابن»: سقطت من (ظ).

(٤) مقرئ، صالح، أتمن الفقه والعربية، وخطّه مرغوب فيه لإتقانه، توفي سنة (٥٦٠ هـ)، تصحفت في الغاية إلى «الخطية».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧١ - ٧٢، المعرفة: ٢/ ١٠٠٣ - ١٠٠٦.

(٥) صاحب: «التجريد». انظر الحديث عنه ص: ٢٢٢.

(٦) الفرّضي، شيخ. وفي حاشية (س) «ابن محمد».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٦ - ٥٨٧، المعرفة: ٢/ ٨٠٦.

وسبعمائة بدمشق بعد أن تلوت عليه بمضمّنه، وقال لي: قرأته على أبي حيّان، قال: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن الطّبّاع<sup>(١)</sup> الغرناطي قراءة عليه، أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكوّاب<sup>(٢)</sup> قراءة عليه، قال: أخبرنا به أبو بكر / محمد بن محمد بن حسن<sup>(٣)</sup> الحميريّ أخبرنا أبو الحسن شريح<sup>(٤)</sup>، كذا أخبرني بهذا الإسناد أبو المعالي عن أبي حيّان وكتبه لي بخطه.

والذي رأيته في أسانيد أبي حيّان وبخطه: قال قرأته على أبي عليّ<sup>(٥)</sup> بن أبي الأحوص بمالقة، أخبرنا به مناولة أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقيّ<sup>(٦)</sup>.

(١) شيخ القراء بغرناطة، إمام مشهور، نبيل، صالح، نحوي، خطيب، تلا على الكوّاب عشرين ختمة، توفي سنة (٦٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٧/١، المعرفة: ١٣٥٨/٣.

(٢) الزاهد، خطيب غرناطة، متقن للتجويد، والنفع للمتعلّمين، قال الذهبي: كان في شبّيته يعمل الكوّاب، يعني الكيزان اهـ، توفي سنة (٦٣١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٤٧ - ٤٤٨، المعرفة: ١٢٢٨/٣ - ١٢٢٩.

(٣) المقرئ، قاضي (بياسة) وخطيبها ومفتيها، عمّر حتى ألحق الصغار بالكبار، سمع من ابن العربي، توفي سنة (٦٠٤ هـ) وقيل سنة (٦٠٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤١، المعرفة: ١١٣٥/٣.

(٤) ابن مؤلف الكتاب، أعني - الكافي - إمام مقرئ، محدّث، أديب، ولي الخطابة والقضاء في أشبيلية. توفي سنة (٥٣٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٣٢٤ - ٣٢٥، الصلة: ٢٣٠/١.

(٥) «أبي علي»، وكلمة «أبي» الثانية: سقطت من (ظ).

(٦) الظاهري، إمام في اللغة، تولى القضاء، ألّف كتاباً في الآيات المتشابهات، وهو آخر من روى إجازة عن شريح، توفي سنة (٦٢٥ هـ).

انظر: التكملة: ٣/٢٢٩، صلة الصلة: ٥/٣٤٨، السير: ٢٢/٢٧٤، نيل الإبتهاج: ٦٣.

ح قال: وقرأ به<sup>(١)</sup> على أبي الحسين<sup>(٢)</sup> اليُسْر بغرناطة عن أبي عبد الله محمد عبّو الفازازاني بن المصالي<sup>(٣)</sup>.

ح قال ابن أبي الأحوص: وأنبأنا أبو الحسن عليّ بن جابر الدُّباج<sup>(٤)</sup> قال: أخبرنا<sup>(٥)</sup> أبو بكر محمد بن صاف<sup>(٦)</sup>.

ح قال ابن أبي الأحوص: وأخبرنا أبو الربيع بن سالم<sup>(٧)</sup> الحافظ سماعاً عليه لجميعه إلا يسير<sup>(٨)</sup> فوات دخل في الإجازة: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن حميد<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) في المطبوع: (وقرأته) بناء المتكلم، وهو تحريف وتصحيف.
- (٢) كذا في (ظ) وهو الصواب، وفي البقية والمطبوع: «ابن اليسر» وهو خطأ.
- وهو اليُسْر بن عبد الله، أبو الحسين، وأبو سهل أيضاً، مقرئ عارف. انظر: غاية النهاية: ٣٨٥ / ٢.
- (٣) محمد بن عبد الله بن مصالة، المكناسي، توفي سنة (٦٢١ هـ).
- انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٣٨٧ / ٢، الذيل والتكملة: ٣١١ / ١.
- (٤) كذا بالبدال المهملة والباء الموحدة من أسفل، والجيم، وتصحفت في (ت) إلى الحاء المهملة، وهو إمام علامة، من أهل الصلاح، ولما استولى الروم على إشبيلية وحلّ الناقوس بدل الأذان أصابته حالة من الألم والتأسف والاضطراب إلى أن مات بعد أيام، رحمه الله، سنة (٦٤٦ هـ).
- انظر: غاية النهاية: ٥٢٨-٥٢٩، المعرفة: ١١٢٨ / ٣، السّير: ٢٠٩ / ٢٣، ٢١٠.
- (٥) هي ومثيلاتها في هذا الإسناد، تصحفت في (ظ) إلى: «إلى».
- (٦) هو محمد بن حلف، و«صاف» هو جدُّ جدّه، إمام، مقرئ، حاذق، له شرح على «الأشعار الستة» و«فصيح» ثعلب. توفي سنة (٥٨٥ هـ). و(صاف) الفاء خفيفة كما ضبطت في (م): «صافٍ» خف.
- انظر: غاية النهاية: ١٣٧-١٣٨، المعرفة: ١٠٦٢-١٠٦٣، بغية الوعاة: ١٠٠-١٠١.
- (٧) سليمان بن موسى، الكلاعي، حافظ، خطيب، لم يتفرغ للإقراء، وله تصانيف نافعة وبلاغة وفضائل، قتل شهيداً مقبلاً غير مدبر سنة (٦٣٤ هـ).
- انظر: غاية النهاية: ٣١٦ / ١، المعرفة: ١٢٣٨-١٢٣٩، نفح الطيب: ٤٧٣-٤٧٦.
- (٨) في (س) «اليسير».
- (٩) الأنصاري، أستاذ، مقرئ، سمع من الشاطبي كتاب (الكافي) بارع في النحو، وشرح «الإيضاح» و«الجمال»، توفي سنة (٥٨٦ هـ)، (وحيد) مكبراً، كما في (ت) و (ك) وبعض المصادر.
- انظر: غاية النهاية: ١٠٨-١٠٩، المعرفة: ١٠٧٢-١٠٧٣، صلة الصلة: ٣٩٠-٣٩١.

ح قال أبو حيَّان: وقرأته على أبي جعفر بن الزُّبَيْر<sup>(١)</sup> بغرناطة؛ أخبرنا أبو بكر محمد بن أحمد بن القاضي<sup>(٢)</sup> اللَّخْمِيّ: أخبرنا أبو الحكم عبد الرحمن ابن حجّاج<sup>(٣)</sup> وأبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن مقدم<sup>(٤)</sup> الرَّعِينِيّ؛ قالوا - أعني ابن بقي وابن المصالي وابن صافٍ وابن حميد وابن حجّاج وابن مقدم -: أخبرنا أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح.

قال ابن بقي: إجازة، وهو آخر من حدّث عنه في الدنيا.

وقال ابن المصالي: أخذت السَّبْعَ عن شريح قال: أخبرنا أبي أبو عبد الله محمد بن شريح.

وقال لي أبو المعالي أيضاً: إنه قرأ بثغر الإسكندرية على زين الدّار أمّ محمد

(١) هو أحمد بن إبراهيم الثقفي، أحد نحاة الأندلس ومحدثها، توفي سنة (٧٠٨ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٣٢ / ١ - ٣٣، المعرفة: ١٤٢٧ / ٣ - ١٤٢٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، بالقاف والضاد المعجمة، والترجيح أنه تصحيف: «العاصي» بالعين والصاد المهملتين. حيث لم أر من وصفه بالقضاء..

وهو مقرئ، مجود، حافظ للحديث، ضابط لما يحدّث به. توفي سنة (٦٦٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٧٠ / ٢، المعرفة: ١٣١٤ / ٣، صلة الصلة: ٣٧٨ / ٥.

(٣) في (س): «الحجاج» بالتعريف، وهو تحريف.

وهو ابن محمد، خطيب، مقرئ، صالح، ثم تزهد وترك وانقطع على شأنه. توفي سنة (٦٠١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٧٨ - ٣٧٩، المعرفة: ١١٣٨ / ٣.

وتصحفت «حجاج» في الغاية في ترجمة تلميذه أبي العاص إلى «نجاح» انظر: غاية النهاية: ٧٠ / ٢.

(٤) الشيخ الصالح، قرأ على ابن العربي الفقيه، وقلت (الفقيه)؛ لأنه تصحفت في الغاية إلى: «ابن عربي» فلعل

الذهن يذهب إلى الصوفي الذي هو من طبقة تلاميذ تلاميذ ابن شريح، توفي ابن مقدم سنة (٦٠٤ هـ).

غاية النهاية: ١٠٤ / ١، المعرفة: ١١٣٦ - ١١٣٧.

الوجهية<sup>(١)</sup> بنت علي بن يحيى الصعدي، قالت: أخبرنا به<sup>(٢)</sup> أبو القاسم إبراهيم ابن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق<sup>(٣)</sup> الإشبيلي إجازة.

ح وأخبرني به الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشي المكي مشافهة، قال: أخبرني الإمام المقرئ أبو عمرو عثمان بن محمد التَّوَزَّرِي<sup>(٤)</sup> كذلك، قال: أخبرنا أبو القاسم بن وثيق سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا<sup>(٥)</sup> به أبو الحسن حبيب بن محمد بن حبيب<sup>(٦)</sup> الحُمَيْرِي، وأبو الحكم عبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللَّحْمِي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدم الرُّعَيْنِي الإشبيليون، وغيرهم سماعاً وتلاوة، قالوا: أخبرنا به<sup>(٧)</sup> أبو الحسن شريح ابن المؤلف، قال أخبرنا به والدي سماعاً وقراءة وتلاوة.

(١) الأنصارية، سمعت من ابن النحاس وغيره، وسمع منها ابن عرام وغيره، توفيت سنة (٧٣٢ هـ).  
انظر: الدرر الكامنة: ١٨٠ / ٥.

(٢) «به»: سقطت من (ظ).

(٣) إمام مجود، محقق، حدّث بالإجازة عن السلفي، وله قصة مع المكين، سيذكرها المؤلف ص: ١٥٧٥، توفي سنة (٦٥٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢٤ / ١ - ٢٥.

(٤) المالكي، مقرئ، محدّث، جاور بمكة حتى مات، سمع منه الذهبي جزأين، وسمع الشاطبية من خمسة من أصحاب الشاطبي، توفي سنة (٧١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١٠، المعرفة: ١٤٣٧ - ١٤٣٨.

(٥) قراءة ابن وثيق على حبيب كانت سنة (٥٩٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٠٢.

(٦) سبط شريح بن محمد، توفي سنة (٥٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٠٢.

(٧) «به»: سقطت من المطبوع.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ بدمشق على أبي المعالي بن اللّبان، وإلى أثناء سورة / «النحل» على ابن الجنديّ بمصر، وقرأ به على أبي حيّان، وقرأ به فيما أخبرني شيخنا<sup>(١)</sup> أبو المعالي على الأستاذين: أبي عليّ الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص، وأبي جعفر أحمد بن عليّ بن الطّباع،<sup>(٢)</sup> وقرأ به على أبي محمد بن الكوّاب بسنده المتقدم.

وقرأت بمضمّنه أيضاً جمعاً إلى قوله تعالى ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥] على الشيخ الإمام الخطيب الصالح أبي عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل، المدني<sup>(٣)</sup> الخطيب بها، وذلك في شهر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وستين وسبعمائة بالحرم الشريف النبويّ بالروضة تُجَاه الحُجرة الشريفة.

وعلى الشيخ الإمام أبي بكر بن أيّدغدي الشّمسّيّ إلى قوله تعالى ﴿وَبُشِّرِ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> [النحل: ٨٩].

وأخبرني كلّ منهما أنّه قرأ بمضمّنه على الشيخ الإمام الصالح أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف بن غصن القَصْريّ<sup>(٥)</sup> وقرأ به على الأستاذ أبي

(١) كلمة «شيخنا» سقطت من (ظ)، وفي (م): «فيما أخبرني (به) شيخنا...».

(٢) هذا الصواب، وتصحفت في (ت) بالصاد المهملة والغين المعجمة.

(٣) هذه النسبة خاصّة إلى المدينة المنوّرة، مدينة النبي ﷺ، أمّا غيرها كمدينة المنصور ومدين، والمدينة التي في أصفهان فالنسبة إليها: مديني، بإثبات الياء بين الدّال والنون، وأمّا النسبة إلى مدائن كسرى فهي: مدائنيّ. قال الزّبيدي: (وذلك) للفرق بين النّسب لثلاث تختلط. اه انظر: التاج (مدن).

(٤) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ «للمحسنين» وهو خطأ.

(٥) الشّداددي، بالشين المعجمة ودالين مهملين بينهما ألف، وتصحفت في «الغاية» الدّال الثانية إلى واو، وهي نسبة إلى جده الأعلى الصحابيّ الجليل شّداد بن أوس رضي الله عنه، له تأليف في «المفردات»، حفظ «الموطأ» في ثمانية أشهر، توفي سنة (٧٢٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٧/٢ - ٤٨، المعرفة: ١٥١٩/٣.



الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله<sup>(١)</sup> عن أبي القاسم بن بَقِي عن الإمام أبي الحسن<sup>(٢)</sup> شريح عن أبيه المؤلف كما تقدم.

### كتاب الهداية

للشيخ الإمام المقرئ المفسر الأستاذ أبي العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي، وتوفي فيما قاله الحافظ الذهبي بعد الثلاثين وأربعمائة<sup>(٣)</sup>.

أخبرني به الشيخ الإمام شيخ القراء أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدمشقي بقراءتي عليه<sup>(٤)</sup> في سلخ<sup>(٥)</sup> جمادى الآخرة سنة تسع وستين وسبعمائة بدمشق المحروسة.

ثم قرأته بالديار المصرية على الشيخ أبي العباس أحمد بن الحسن<sup>(٦)</sup> بن محمد ابن محمد بن زكريا القاهري، قالوا: أخبرنا بها الإمام أبو حيّان محمد بن يوسف، قال الأول: تلاوة وقراءة، وقال الثاني: قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا به

(١) هذا الصواب كما في (ت) و (ز) وفي البقية وكذا المطبوع: «عبدالله» مكبراً، وهو تحريف. وهو ابن أبي الربيع، شيخ سبته، تصدر للإفادة في حياة شيوخه، عدّ من نظراء ابن مالك وابن عصفور في النحو. شرح «إيضاح الفارسي» في أربعة أسفار. توفي سنة (٦٨٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٨٤ / ١ - ٤٨٥، المعرفة: ١٣٩٦ / ٣، بغية الوعاة: ١٢٥ / ٢ - ١٢٦.

(٢) في (ت) «يحيى» هو خطأ وتحريف.

(٣) المعرفة: ٧٦١ / ٢، وانظر ص: ٢٦٨.

(٤) «عليه»: سقطت من المطبوع.

(٥) أي في نهايته، فالسلخ: بالفتح: آخر الشهر. القاموس والتاج (سلخ).

(٦) في (ظ) «الحسين» وهو خطأ، وانظر ترجمته ص: ٧٥.

القاضي العالم أبو عليّ الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي قراءة منّي عليه بغرناطة في شوال سنة \* أربع وسبعين وستمائة قال: أخبرنا به الحافظ أبو عمران موسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن العربيّ الشهير بالسّخّان<sup>(١)</sup> قراءة منّي عليه بغرناطة سنة \* اثنتين / وعشرين وستمائة قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ<sup>(٢)</sup> سماعاً بمالقة قال: أخبرنا الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان بن<sup>(٣)</sup> أحمد النفري<sup>(٤)</sup> سماعاً، قال:

أخبرني خالي غانم بن وليد بن عمر<sup>(٥)</sup> المخزومي قال: أخبرنا المؤلف.

قال القاضي أبو عليّ: وأخبرنا أبو القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجيّ<sup>(٦)</sup>

(١) بالخاء المعجمة، إمام متقن، توفي سنة (٦٢٨ هـ). غاية النهاية: ٢ / ٣٢٠، المعرفة: ٣ / ١٢٦٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) إمام مشهور، عالم باللغة والأدب والنسب، جمع بين الرواية والدراية، ألف عدة كتب منها: «الروض الأنف في السيرة النبوية»، تولى القضاء وحسنت سيرته. توفي سنة (٥٨١ هـ).

والسهيلي نسبة لقرية في مالقة لا يرى النجم سهيل في جميع الأندلس إلا من جبلها.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٧١، المعرفة: ٣ / ١٠٧٩ - ١٠٨٠، معجم البلدان: ٤ / ٢٩١.

(٤) «ابن» سقطت من المطبوع.

(٥) مقرئ، نحوي، صنّف كتاباً في «تعليل القراءات العشر»، وشرح (النبات) لأبي حنيفة الدينوري في نحو ثلاثين مجلداً. توفي سنة (٥٢٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٤٨، المعرفة: ٢ / ٩٥٢ - ٩٥٣، الصلة: ٢ / ٥٤٩.

(٦) كذا في النشر، أن جده يُسمّى (عمر) والذي في الصّلة: «غانم بن الوليد بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي» وهو إمام في الأدب والفقه، مع فضل وحسن طريقة، وذكر له الحميدي أربعة أبيات، توفي سنة (٤٧٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣، جذوة المقتبس: ٣٠٦ - ٣٠٧، الصلة: ٤٣٣ - ٤٣٤.

(٧) التاجر، من أهل قرطبة، احتاج الناس إليه لعلو روايته وطول عمره (٥٣١ - ٦١٦ هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة: ١ / ٢١٢.

إجازة عن أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن محمد بن مَوْهَب<sup>(١)</sup> الجُذَامِيّ عن أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن إلياس<sup>(٢)</sup> اللَّخْمِيّ المقرئ بجامع المِرِّيّة عن المهدي سماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ على شيخ الإقراء ابن اللّبان في ختمة كاملة، وكان قد فاتني منه اختلاس الحركات المتواليات لأبي عمرو فاستدركتها عليه، وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن على أبي حيّان الأندلسي وأنّ أبا حيّان قرأ به على أبي جعفر أحمد بن عليّ بن أحمد الغرناطي<sup>(٣)</sup>، قال: قرأت به على أبي محمد عبد الله ابن محمد العبدي<sup>(٤)</sup> قال: قرأت به على أبي خالد يزيد بن محمد بن رِفاعَة اللَّخْمِيّ<sup>(٥)</sup> قال: قرأت به على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن خلف بن الباذش<sup>(٦)</sup>

(١) الأندلسي، وفي الغاية (مرهب) بالراء، لم أجد له ترجمة إلا ما ذكر المؤلف من اسمه واسم شيخه وتلميذه هنا. والجُذَامِيّ نسبة إلى جذام: قبيلة من اليمن. وجذام هو: الصّدْفُ بن أسلم بن زيد، ينتهي إلى حضر موت الأكبر.

انظر: غاية النهاية: ٥٥٤/١، اللباب في الأنساب: ٢٦٥/١.

(٢) أخذ عن مكّي والدائي وغيرهما، تصدّر للإقراء والعربية والأدب، كان حيّاً سنة (٤٨١ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٧/٢.

(٣) هو ابن الطّبّاع، وقد تقدم ص: ١٨٥.

(٤) هو الكوّاب، وقد تقدم ص: ١٨٥، والعبديّ: نسبة إلى بني عبد الدار.

انظر: الأنساب: ١٣١/٤.

(٥) مقرئ، مصدّر، بصير بالقراءات وعللها، سمع من ابن العربي، وغيره، توفي سنة (٥٨٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٨٤/٢، المعرفة: ١٠٩١/٣.

(٦) والد صاحب (الإقناع) محقق، مقرئ نحوي، أديب، عارف بالحديث ورجاله، توفي سنة (٥٢٨ هـ).

ضبط (الباذش) في (س) بفتح الذال كما هنا.

انظر: غاية النهاية: ٥١٨-٥١٩.

قال: قرأت به على أبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللواتي<sup>(١)</sup> قال قرأت به على المهديّ المؤلف.

### كتاب التبصرة

تأليف الإمام الأستاذ العلامة أبي محمد مكّي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيروانيّ ثم الأندلسيّ، وتوفي ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة بقرطبة.

أخبرني به الشيخ الثقة الأصيل أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبي العزّ الحتراني في كتابه إلّي من حلب، عن الإمام المقرئ أبي الحسين يحيى بن أحمد ابن عبد العزيز بن الصوّاف<sup>(٢)</sup> الإسكندريّ، قال: أخبرنا الإمام أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المقرئ<sup>(٣)</sup> قراءة عليه، أخبرنا أبو يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله الغافقي، أخبرنا أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد القصبيّ<sup>(٤)</sup>، أخبرنا أبو عمران موسى بن سليمان اللّخميّ<sup>(٥)</sup>، أخبرنا المؤلف.

(١) في المطبوع: «اللّواتي»، وهو تحريف.

(٢) «بن» سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٣) هو الإمام الصفراويّ.

(٤) الثقفيّ، الأندلسيّ، إمام مقرئ، توفي سنة (٥٤٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٦، المعرفة: ٢/ ٩٥٩، بغية الملتبس: ١٨٩.

(٥) المغربي، مقرئ مسند، قال عنه الذهبي: كان عالي الإسناد. توفي سنة (٤٩٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣١٩، وتصحفت فيه (المغربي) إلى: «المقرئ»، المعرفة: ٢/ ٨٥٤، الصلة: ٦١٣ -

وقرأت به القرآن كله على الأستاذ أبي المعالي ابن اللبان بدمشق، وقرأ به على أبي حيّان بمصر، وقرأ به على أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى، وقرأ به على أبي القاسم الصفراويّ.

وقرأت به القرآن كله أيضاً على الشيخين: العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحنفي، والإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ بالديار المصريّة، وقرأ به على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصريّ، وقرأ به على الكمال ابن شجاع الضّرير، وقرأ به<sup>(١)</sup> على أبي الجود، وقرأ أبو الجود والصفراويّ على اليّسع بن حزم، وقرأ بها<sup>(٢)</sup> على أبي العباس القَصَبِيّ، وقرأ بها على موسى بن سليمان، وقرأ بها على المؤلّف.

وقال أبو حيّان أيضاً: أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن عليّ بن محمد بن أحمد بن الطّبّاع، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الكوّاب، أخبرنا أبو خالد يزيد بن رفاعة. أخبرنا أبو الحسن عليّ بن أحمد الأنصاريّ أخبرنا يحيى بن إبراهيم بن البيّاز<sup>(٣)</sup>، أخبرنا مكّيّ المؤلّف. وبهذا الإسناد:

### كتاب القاصد

لأبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزر جيّ القرطبيّ وتوفي بها سنة ست وأربعين وأربعمائة.

(١) «به»: من (س) فقط.

(٢) أي (بالتبصرة).

(٣) في المطبوع: «البياذ»، بالذال المعجمة، وهو تصحيف.

قرأت به القرآن على <sup>(١)</sup> ابن البيّاز <sup>(٢)</sup> وقرأ ابن البيّاز <sup>(٣)</sup> على المؤلف.

### كتاب الروضة

للإمام أبي عمر أحمد بن عبد الله بن لبّ الطَّلَمَنْكِيّ الأندلسي؛ نزيل قرطبة، وتوفي بها بذى الحجة سنة تسع وعشرين وأربعمائة.

### و: كتاب المجتبى

للإمام أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر الطَّرْسُوسِيّ، نزيل مصر، وتوفي بها سَلَخ ربيع الأول سنة عشرين وأربعمائة.

قرأت بهما ضَمْنًا مع كتاب «التيسير» و «الهادي» و «التبصرة» وغير ذلك، على الشيخ / الإمام أبي العباس أحمد بن الحسين بن سليمان الدَّمَشْقِيّ، وقرأ بها كذلك على والده، وقرأ على القاسم بن الموقَّع <sup>(٤)</sup> الأندلسي، وقرأ على أحمد بن عون الله الحَصَّار البلسني، وقرأ على أبي الحسن عليّ بن عبد الله بن خلف بن النّعمة البلسني <sup>(٥)</sup>، وقرأ على أبي محمد عبد الله بن سهل بن يوسف الأنصاري

(١) في المطبوع «إلى»، والمثبت الصواب.

(٢) في المطبوع: «البيّاذ» بالذال، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «البيّاذ» بالذال، وهو تصحيف.

(٤) هو اللُّورَقِيّ، وقد تقدم ص: ١٦٦.

(٥) عالم، فقيه مفسر، خطيب، صنف كتاب (الإمعان في شرح سنن النسائي) وله تفسير كبير في عدة مجلدات، ولي خطابة بلسنية، وانتهت إليه رئاسة الإقراء والفتوى، توفي سنة (٥٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٥٣، المعرفة: ٣/ ١٠٣١-١٠٣٢، بغية الملتبس: ٣٢٤.

المرسي<sup>(١)</sup>، وقرأ على أبي عمر الطَّلَمَنْكِيُّ بقرطبة، وعبد الجبار الطرسوسي بمصر، وعلى أبي عمرو الداني، وعلى مكِّي، وعلى ابن<sup>(٢)</sup> سفيان، وعلى غيرهم.<sup>(٣)</sup>

### كتاب تلخيص العبارات

تأليف الإمام المقرئ أبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِيْمَة الهواريّ القيروانيّ نزيل الإسكندرية، وتوفي بها ثالث عشر رجب سنة أربع عشرة وخمسةائة.

حدثني به أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الشافعيّ شيخ مشايخ الإقراء بدمشق، وقال لي: قرأته على أبي حيّان، أخبرنا به أبو محمد المريوطي، أخبرنا به الصفراويّ، أخبرنا به أبو القاسم بن خلف الله، أخبرنا المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه جميع القرآن على الأستاذ ابن اللبان وقرأ به على محمد بن يوسف الأندلسي<sup>(٤)</sup> وقرأ به على عبد النصير الإسكندريّ.

(١) مقرئ الأندلس، ثقة، محقق، لازم الداني (١٨) عاماً بعد أن كانت بينهما مقاطعة، كان شديداً على أهل البدع، قوَّالاً للحق، فامتنح بسبب ذلك، وكانت بينه وبين الباجي منافرة عظيمة، توفي سنة (٤٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢١ - ٤٢٢، المعرفة: ٢/ ٨٣٠ - ٨٣١، بغية الملتبس: ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٢) في المطبوع: «أبي»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) ذكر المؤلّف بعضهم ومنهم: عبد الباقي بن فارس وخلف بن غصن ومحمد بن سليمان صاحب السامري، ثم علّق المؤلّف على ذلك بقوله: وهؤلاء شيوخ ما نعلم أحداً جمع بينهم سواء اهـ.  
غاية النهاية: ١/ ٤٢٢.

(٤) هو أبو حيّان.

ح وقرأت به على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد القروي بثغر الإسكندرية، وقرأ به على أحمد بن محمد القوصي شيخ الإقراء بالإسكندرية، وعلى محمد بن عبد النصير بن الشّواء المقرئ بالإسكندرية، وقرأ به القوصي على أبي الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن الصوّاف الإسكندري، وقرأ به ابن الشّواء على الشيخ الإمام المكين أبي محمد عبد الله بن منصور الأسمر وقرأ به المكين الأسمر، وابن الصوّاف على أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد المالكي<sup>(١)</sup> شيخ القراء بالإسكندرية، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية المقرئ بالإسكندرية، وقرأ به على مؤلفه بالإسكندرية / وهذا أصحّ إسناد وأطفه، مسلسل بالتلاوة بالإسكندرية إلى المؤلف.

### كتاب التذكرة في القراءات الثمان

تأليف الإمام الأستاذ أبي الحسن طاهر بن الإمام الأستاذ أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، وتوفي بها لعشر مضين من ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة.

أخبرني به الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن بن الصائغ بقراءتي عليه بالديار المصرية، قال أخبرنا به الأستاذ أبو عبد الله محمد بن أحمد المصري، أخبرنا به الإمام أبو الحسن بن شجاع العبّاسي، أخبرنا به

(١) هو الصفراوي.



الإمام أبو الجود اللّخميّ، أخبرنا به الشريف أبو الفتوح ناصر بن الحسن، أخبرنا به أبو الحسين يحيى بن عليّ الخشّاب أخبرنا به أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهريّ<sup>(١)</sup> أخبرنا به المؤلّف.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّه على أبي عبد الله محمد بن الصائغ المذكور، وأبي محمد عبد الرحمن بن أحمد الشافعيّ، وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي بالديار المصريّة، متفرّقين، وقالوا لي: قرأنا به كلّ القرآن إفراداً<sup>(٢)</sup> وجمعاً على الإمام أبي عبد الله الصائغ بمصر، وقرأ هو القرآن بمضمّنه على الشريف الكمال عليّ بن شجاع الضّير بمصر المحروسة، وقرأ به على الشيخين الإمامين: أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيّدهم المدلجي، وأبي الجود غياث بن فارس بن مكّي المنذريّ، بمصر المحروسة.

أما المدلجيّ فقال: قرأت به على الإمام أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام اللّخميّ رحمه الله<sup>(٣)</sup> بمصر، أخبرنا به أبو جعفر أحمد بن محمد بن حمّوشة<sup>(٤)</sup>

(١) نحويّ، إمام شهير، توفي حدود سنة (٤٤٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٠ / ١.

(٢) في المطبوع «أفراداً» بفتح الهمزة، وهو تحريف.

(٣) هو ابن الخطيّة، وقد مر ص: ١٨٤.

(٤) كذا ضبطها المؤلّف في غايته وقال عنه: مقرئ، مصدر، اهـ.

وظاهر كلام المؤلّف أن القلعيّ شيخ للّخميّ، فيكون واسطة بينه وبين المدلجي، وهذا لا يصح؛ لأن القلعيّ شيخ المدلجيّ مباشرة، وهو من طبقة اللّخميّ، وعليه فيكون صواب كلام المؤلّف أن المدلجي قرأ على اللّخميّ، وأجازه القلعيّ، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلّف في ترجمة (القلعي) من أنه روى القراءات من «التذكرة» عن أبي عليّ بن سليم.

انظر: غاية النهاية: ١٠١ / ١.

القلعي بمصر، أخبرنا به أبو علي الحسن بن خلف بن بليمة، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني<sup>(١)</sup> أخبرنا المؤلف. /

وأما المنذري فقرأ به القرآن كله على الشريف الخطيب ناصر بن الحسن الزيدي بمصر، قال: قرأت به على أبي الحسين الخشاب بمصر وقرأ به على أبي الفتح ابن بابشاذ بمصر وقرأ به على المؤلف طاهر بن غلبون بمصر، سند صحيح عالٍ تسلسل منّا إلى المؤلف بالأئمة المصريين الضابطين، وبمصر أيضاً.

### كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة

وهي قراءات العشرة المشهورة وقراءة الأعمش، تأليف الإمام الأستاذ أبي علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي المالكي، نزيل مصر، وتوفي بها في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح<sup>(٢)</sup> الثقة أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن محمود الدمشقي المعصراني بقراءتي عليه بمنزله بخطبة الشبلية<sup>(٣)</sup> بسفح قاسيون، قال:

(١) المقرئ أحد الخُذّاق بالقراءات، حدّث عن الحلبي والكلاعي وغيرهما، وحدّث عنه الكتّاني والحميدي وغيرهما، توفي سنة (٤٥٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٧٥ / ٢، المعرفة: ٧٩٣-٧٩٤، حسن المحاضرة: ٤٩٣ / ١.

(٢) في المطبوع: «صالح» منكرًا، وهو تحريف.

(٣) المدرسة الشبلية: نسبة إلى بانيها الطواشي شبل الدولة، واسمه: كافور بن عبد الله، من خدام الأمير حسام الدين محمد بن لاجين، بناها للأحناف، كان رجلاً ديناً، صالحاً، عاقلاً، سمع من الخشوعي والكندي وغيرهما، توفي سنة (٦٢٣ هـ).

انظر: البداية والنهاية: ١٢٥ / ١٣، الدارس في تاريخ المدارس: ٥٣٠-٥٣١.

أخبرنا الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن إسماعيل الحرّاني<sup>(١)</sup> قراءة عليه وأنا أسمع قال: أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن المظفر الوزيري<sup>(٢)</sup> قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن بن شجاع العبّاسي سماعاً وتلاوة، أخبرنا به أبو الجود غياث بن فارس اللّخميّ سماعاً وتلاوة.

ح قال شيخنا أبو العباس المعصّري أيضاً: وأخبرني بكتاب «الروضة» أيضاً شيخنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النّعم<sup>(٣)</sup> بن بيان الصّالحيّ فيما شافهني به، قال: أخبرنا كذلك شيخنا الإمام المسند المقرئ أبو الفضل جعفر بن عليّ بن هبة الله بن جعفر بن يحيى الهمدانيّ قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن ابن خلف الله الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن خلف بن الفحّام الصّقلّيّ، قال أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن غالب الخياط المصريّ المالكيّ.

ح وقرأت به القرآن العظيم من أوله إلى آخره على الإمام أبي محمد

(١) صالح، خير، ثقة، عارف بالقراءات وعللها، قال الذهبي: سمع الكثير من كتب الحديث على الشيخ أبي عمرو وغيره، حمل إلى إجازاته فعملت له منها ما يكتب للتلامذة. توفي سنة (٧٢٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٧، المعرفة: ٣/ ١٤٨٨-١٤٨٩، الدرر الكامنة: ١/ ٢٥٥

(٢) أستاذ، ماهر، حفظ كتاب «العنوان» وغيره، عُني بالقراءات، وسمع عدة كتب فيها، توفي بين الحرمين بعد قضائه الحج سنة (٦٨٤ هـ).

الوزيري نسبة إلى (الوزيرية) وهي حارة بالقاهرة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٩، المعرفة: ٣/ ١٣٩٢-١٣٩٣، حسن المحاضرة: ١/ ٥٠٣.

(٣) سَمَاه في أول الكتاب «نعمة الله». انظر ص: ٥.

عبدالرحمن بن أحمد بن عليّ البغداديّ بمصر، وأخبرني أنه قرأ به جميع القرآن / على شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المعدّل<sup>(١)</sup> بمصر، قال: قرأت به على الإمام أبي الحسن العباسي، قال: قرأت به على أبي الجود، قال: قرأت القرآن بما تضمّنه كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ على الإمام الشريف أبي الفتوح ناصر ابن الحسن بن إسماعيل الحسينيّ الزيديّ وسمعتها عليه، وأخبرني أنه قرأ كذلك القرآن بمضمّن كتاب «الروضة» على الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسَبِّح الفُضَيّ<sup>(٢)</sup> وسماعاً عليه، قال أخبرنا الشيخان: أبو الحسن عليّ بن محمد بن حميد الواعظ المعدّل المعروف بابن الصوّاف<sup>(٣)</sup>، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن غالب المالكيّ المعروف بالخيّاط<sup>(٤)</sup> سماعاً عليهما لكتاب «الروضة» وتلاوة بمضمّنه، قالوا: سمعناه وتلونا به على مصنّفه.

قال ابن الفحّام: قال لنا شيخنا أبو الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الفارسي<sup>(٥)</sup> إنه قرأ بالطّرق والروايات والمذاهب المذكورة في كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ البغداديّ على شيوخ أبي عليّ المذكورين في «الروضة» كلّهم

(١) في (س) «ابن المعدّل»، وهو تقي الدين الصائغ، وقد سبق ص: ١٧٤.

(٢) مقرئ، مصدر، عدل، كثير الروايات، تلا على أبي معشر بكتابه «سوق العروس».

انظر: غاية النهاية: ١٨٧/٢، المعرفة: ٩١٧/٢ - ٩١٨.

(٣) مقرئ مصدر. انظر: غاية النهاية: ٥٦٧/١.

(٤) شيخ مقرئ، عدل، مشهور. انظر: غاية النهاية: ١٠/١.

(٥) انظر: ترجمته ص: ٢٧٩.

القرآن كله، وأنَّ أبا عليٍّ كان كلَّما قرأ جزءاً من القرآن قرأت مثله، وكلَّما ختم ختمة ختمت مثلها حتى انتهت إلى ما انتهى إليه من ذلك، وأنَّ سَنَدَ قراءته<sup>(١)</sup> كسند الشيخ أبي عليٍّ سواء.

قلت وكذا هو مسند في كتاب «التجريد» الآتي ذكره، وبهذا تعلو أسانيدنا في «التجريد» على أسانيد «الروضة» بواحد واثنين فليعلم ذلك. ولهذا الفارسي:

### كتاب الجامع في العشر

نرويه بهذا الإسناد عالياً باتِّصال التلاوة، وتوفي بمصر سنة إحدى وستين وأربعمائة.

### كتاب التجريد

تأليف الإمام الأستاذ أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق بن خلف / الصَّقْلِيَّ المعروف بابن الفحام، شيخ الإسكندريَّة، وتوفي بها في ذي القعدة سنة ست<sup>(٢)</sup> عشرة وخمسمائة.

(١) في المطبوع: «قراء»، وهو تحريف.

(٢) (ست) سقطت من (م).

أخبرني به شيخنا الإمام الحافظ الكبير، شيخ المحدثين أبو بكر محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي بسفح قاسيون بقراءتي عليه، قال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي القاسم بن أبي العزّ بن الورّاق؛ المعروف بابن الخروف<sup>(١)</sup> الموصليّ الحنبليّ قراءة عليه وأنا أسمع سنة ثمان عشرة وسبعمائة، أخبرنا به الإمام أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر بن أبي الجيش<sup>(٢)</sup> البغداديّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا به كذلك الإمام أبو المعالي محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصليّ<sup>(٣)</sup>، أخبرنا به الإمام أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام الأزديّ<sup>(٤)</sup> القرطبيّ سماعاً وتلاوة، قال: أخبرنا المؤلف كذلك.

قال شيخنا أبو بكر: وأخبرنا به إجازة شفاهاً غير واحد من الثقات: القاضي

(١) مقرئ، وصفه المؤلف بأنه محقق مجود ناقل، ووصفه الذهبي - وقد سمع منه التجريد - بأنه متوسط المعرفة، تارك، في سماعه ثقل، تولى مشيخة الإقراء بالترتبة الأشرفية، توفي سنة (٧٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢٠٦/٢ - ٢٠٧، المعرفة: ١٤٧٤/٣ - ١٤٧٥، الدرر الكامنة ٧٧/٤ - ٧٨.

(٢) شيخ القراء ببغداد، محقق، بصير بالقراءات وعللها وغريبها، يروي أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، أجاز له ابن الجوزي وغيره. توفي سنة (٦٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٨٧/١ - ٣٨٨، المعرفة: ١٣٢٦/٣ - ١٣٢٨، الذيل على طبقات الحنابلة: ٢٩٠/٢ - ٢٩٤.

(٣) مقرئ، فقيه، شافعي، صدوق، توفي سنة (٦٢١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٢٨/٢، المعرفة: ١١٩٢/٣ - ١١٩٣، التكملة: ١٢٨/٣ - ١٢٩.

(٤) مقرئ، نحوي، أخذ العربية عن الزمخشري، ثقة، ورع، أخذ عنه ابن عساكر والسمعاني وغيرهما، توفي سنة (٥٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٧٢/٢، المعرفة: ١٠٢٤/٣ - ١٠٢٥، وفيات الأعيان: ٢١٩/٥، بغية الوعاة: ٣٣٤/٢، نفح الطيب: ١١٦/٢ - ١١٨.

سليمان بن حمزة،<sup>(١)</sup> ويحيى بن سعد،<sup>(٢)</sup> وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم،<sup>(٣)</sup> قالوا: أخبرنا جعفر بن عليّ الهمدانيّ مشافهةً وعبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراويّ مكاتبةً.

ح<sup>(٤)</sup> ثم قرأته أجمع بالديار المصريّة على الشيخ الصالح أبي العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد المزرفي<sup>(٥)</sup> قال أخبرنا به الإمام أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ قراءةً عليه وأنا أسمع قال قرأته وتلوت بمضمّنه على الشيخ أبي محمد عبد النصير بن عليّ بن يحيى الهمدانيّ أخبرنا الشيخان: أبو الفضل جعفر الهمدانيّ وأبو القاسم الصفراويّ قراءةً وتلاوةً، قالوا - أعني الهمدانيّ والصفراويّ -: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن عطية القرشيّ قراءةً وتلاوةً أخبرنا مؤلفه كذلك.

وأخبرني به أعلى من ذلك الشيخ المعمر أبو العبّاس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي ثم الصالحيّ البناء قراءةً مني عليه بسفح قاسيون

(١) المقدسي، فقيه، حنبلي، قاضي.

انظر: الوافي بالوفيات: ١٥ / ٣٧٠، ذيل طبقات الحنابلة: ٢ / ٣٦٤.

(٢) يحيى بن محمد بن سعد بن مفلح، الأنصاري، المقدسي، ثم الصالح الحنبلي، ولد سنة (٦٣١هـ)، وحدث بالكثير، وكان خيراً متواضعاً، تولى مشيخة (الضياينة)، توفي سنة (٧٢١هـ).

انظر: الدرر الكامنة: ٥ / ٢٠١.

(٣) النابلسي، المقدسي. توفي سنة (٧١٨هـ). انظر: الدرر الكامنة: ١ / ٤٣٨.

(٤) (ح) علامة تحويل السند ليست في (م).

(٥) في (م): «المزرقى» بالقاف، وهو تصحيف.

عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري.  
وقال أبو حيّان: وأنبأنا ابن / البخاريّ يعني المذكور في كتابه إليّ من دمشق  
عن أبي طاهر بركات بن إبراهيم الفُرَشِيّ<sup>(١)</sup> الخشوعيّ عن مؤلفه.

وقرأت به القرآن كلّهُ على الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن  
عبد الرحمن بن عليّ الحنفيّ بالقاهرة المحروسة، وأخبرني أنه قرأ به القرآن كلّهُ على  
أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ، وقرأ به على الكمال أبي الحسن  
ابن شجاع العبّاسيّ، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به على أبي الحسن شجاع بن  
محمد المدلجي، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام  
اللّخميّ المعروف بابن الخطيئة، وقرأ به على مؤلفه.

وقرأت به بمدينة الإسكندريّة على أبي محمد عبد الوهاب بن محمد  
الإسكندريّ، وقرأ به على أبي العبّاس أحمد بن محمد الإسكندريّ بها، وقرأ به  
على يحيى بن أحمد الإسكندريّ بها، وقرأ به على الإمام أبي القاسم الصفراويّ  
الإسكندريّ بها، وقرأ به<sup>(٢)</sup> على ابن خلف الله الإسكندريّ بها وقرأ به على مؤلفه  
بالإسكندريّة.

(١) كذا في (س) بالفاء، وهو صحيح، قاله المنذريّ، وضبطه بضم الفاء وسكون الراء المهملة وبعدها شين  
معجمة، نسبة إلى بيع الفُرَش، اهـ وفي بقية النسخ (القرشيّ) بالقاف، وهو صحيح أيضاً، أشار الذهبيّ إلى  
أنه ضبط جماعة من المحدّثين منهم الضياء وابن خليل، وتوقف بعضهم في نسبته للخلف فيها. التكملة  
١/ ٤٢٠ والخاصية رقم (١)، التاج (فَرَش) بالفاء.

(٢) «به» ليست في (س).



## مفردة يعقوب

لابن الفحّام المذكور؛ قرأتها بسفح قاسيون على الشيخ الأصيل النجم أحمد  
ابن النجم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن الشيخ أبي عمر المقدسيّ، عن أبي الحسن  
عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الخُشوعيّ عن المؤلّف.

وقرأت بها القرآن كلّهُ على عبد الرحمن بن أحمد ومحمد بن عبد الرحمن وقرأ  
بها على محمد بن أحمد الصائغ بسنده المتقدم.<sup>(١)</sup>

## كتاب التلخيص في القراءات الثمان

للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن عليّ بن  
محمد الطبريّ الشافعيّ، شيخ أهل مكة، وتوفي بها سنة ثمان وسبعين  
وأربعمائة. /

أخبرني به الشيخ المعدّل أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن محمد السويداويّ  
قراءة منّي عليه بمنزلي<sup>(٢)</sup> بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا الأستاذ أبو حيّان  
محمد بن يوسف سماعاً عليه قال: أخبرني به الأستاذ النحويّ الحافظ أبو جعفر  
أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفيّ قراءة منّي، عليه بغرناطة، أخبرنا الشيخ الزاهد

(١) انظر ص: ٢٠٥.

(٢) في (م): «بمنزله».

أبو عثمان سعد بن محمد بن سعد الأنصاري عرّف بالحفّار<sup>(١)</sup>، أخبرنا أبو الحسن<sup>(٢)</sup> عليّ بن أحمد بن كوثر المحاربي<sup>(٣)</sup>، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن عبد الله بن عمر القيرواني<sup>(٤)</sup> عن أبي معشر إجازة<sup>(٥)</sup> وعن أبيه<sup>(٦)</sup> عبد الله بن عمر سماعاً وتلاوة عن المؤلف سماعاً وتلاوة.

قال أبو حيّان أيضاً: وأنبأنا به الشيخ المعمر أبو محمد عبد الوهاب بن الحسن<sup>(٧)</sup> بن الفرات<sup>(٨)</sup> اللّخمي<sup>(٩)</sup> بالإسكندرية عن أبي عبد الله محمد بن أحمد

(١) مقرئ، صالح، ثقة، عدل، زاهد، مقتصد جداً في لباسه وجميع شؤونه. توفي سنة (٦٤٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ٣/١٢٥٨.

(٢) في (س) «الحسين» مصغراً، وهو خطأ.

(٣) ثقة، مسند، تصدر للإقراء والرواية وانتفع به الناس، وصنّف عدة كتب، وبعد صيته، توفي سنة (٥٨٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٤، المعرفة: ٣/١٠٩٣ - ١٠٩٤، التكملة للصلة: ٢/٦٧٣-٦٧٤.

(٤) إمام في القراءات، متصدر، مفتي، شافعي، انتهت إليه رئاسة الإقراء بمكة، قصده القراء لعلوّ سنده، آخر من روى عن أبي معشر، توفي سنة (٥٤٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٢١٧، المعرفة: ٢/٩٤٣ - ٩٤٤، العقد الثمين: ٤/٨١-٨٢.

(٥) قوله: (إجازة) إشارة إلى تصويب القول بأنه لم يقرأ عليه، وهذا تبع لقول أبي حيّان والذهبي، حيث وصف المؤلف القول بقراءته عليه بأنه بعيد وأن أبا حيّان أنكره.

انظر: غاية النهاية: ١/٢١٧، المعرفة: ٢/٩٤٤.

(٦) المعروف بابن العرجاء، وهي أمّه، كانت فقيهة عابدة، تقعد في المسجد الحرام تعظ النساء، وهو مقرئ، ثقة، حاذق، جاور بمكة واستوطنها وأمّ بالمقام، إليه انتهت رئاسة الإقراء بالحرم المكي، سمع منه السلفي وغيره، توفي قبل سنة (٥١٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٤٣٨، المعرفة: ٢/٨٧٨-٨٧٩.

(٧) في (ت) «الحسين»، وهو تحريف وخطأ.

(٨) في (ت) «القرّاب»، وهو تحريف.

(٩) صفي الدين، المسند، ولد سنة (٥٩١ هـ) بالإسكندرية توفي سنة (٦٨٣ هـ)، وجاء في الإحاطة (الحسني) بدل (اللّخمي)، ولعله تحريف. انظر: ذيل التقييد: ٢/١٥٨، الإحاطة: ٣/٤٤.

الأرتاحي<sup>(١)</sup> وهو آخر مَنْ حَدَّثَ عنه عن أبي الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي<sup>(٢)</sup> عن أبي معشر.

قال أبو حيان أيضاً: وأخبرنا به الرّشيد عبد النصير الميوطي قراءة وتلاوة عن الصفراويّ كذلك.

ح وكتب إليّ الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الحرّانيّ أنّ أبا الحسين يحيى بن أحمد بن عبد العزيز المقرئ أخبره مشافهة، قال: قرأته وتلوت به على الإمام أبي القاسم الصفراويّ.

ح وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ على أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ وإلى أثناء سورة (النحل) على أبي بكر بن أيدغدي، قالوا قرأنا بمضمّنه على الصائغ، وقرأ به على الكمال الضّير، وقرأ به على أبي الجود، وقرأ به الصفراويّ وأبو الجود، على أبي يحيى اليسع بن حزم بن عبد الله بن اليسع الأندلسيّ قال: قرأته وتلوت به على أبي عليّ<sup>(٣)</sup> منصور بن الخير بن يعقوب\* بن يملّى المَغْرَاوي\*<sup>(٤)</sup> عرف

(١) ابن حامد بن مفرج بن غياث، وهو آخر من روى في الدنيا عن شيخه أبي الحسن الموصلي، توفي سنة (٥٦١٠هـ). والأرتاحي: نسبة إلى موضع بحلب يقال له: (أرتاح) قال عنه الأرتاحي نفسه: نحن من أرتاح البصر؛ لأن يعقوب عليه السلام رُدَّ بها عليه بصره. انظر: معجم البلدان: ١/١٤٢-١٤٣.

(٢) الشيخ العالم، الثقة، ولد سنة (٤٣٣هـ)، سمع من ابن الضراب والمحامي وغيرهم، وحدث عنه السلفي وأبو القاسم البوصيري وغيرهما، توفي سنة (٥١٩هـ). انظر: السير: ١٩/٥٠٠.

(٣) «عليّ» سقطت من (س).

(٤) ما بين النجمتين حُرِّفَ في (ت) إلى: «علي بن العولوي» وتصحفت «المغراوي» في المطبوع إلى «المعزوي» بالعين المهملة والزاي.

بالأحدب<sup>(١)</sup> قال قرأته وتلوت به على مؤلفه أبي معشر الطبري./

وبهذا الإسناد نروي:

### كتاب: الروضة

للإمام الشريف أبي إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن موسى المعدّل، تلاوة، وقرأ عليه بها أبو<sup>(٢)</sup> عليّ الأحدب المذكور.

### كتاب الإعلان

للإمام أبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف الصفراويّ الإسكندريّ، توفي بها في ربيع الآخر سنة ستّ وثلاثين وستمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام المسند أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد ابن عبد المؤمن الدمشقيّ بقراءتي عليه في سنة تسع وستين وسبعمائة بالقاهرة المحروسة، قال: أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن نُمير<sup>(٤)</sup> المجوّد

(١) أستاذ، مقرئ كبير، صنّف كتاباً في القراءات، وقصده الناس، قال ابن بشكوال: سمعت بعض شيوخنا يضعفه. اهتوفي سنة (٥٢٦ هـ)، والمغراوي لعلها نسبة إلى موضع. يقال له: «مغراوة» بالمغرب، أو إلى قبيلة عظيمة من زنانة البربرية. والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٣١٢/٢، المعرفة: ٩٣٠ - ٩٣١، الصلة: ٦٢٠، زهر الآس في بيوتات أهل فاس: ١٩٥/٢.

(٢) «أبو» سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «أبو إسحاق بن» وهو تحريف وخطأ.

(٤) شيخ القراء، كاتب، له مشاركة في النحو، توفي سنة (٧٤٧ هـ)، وليس سنة (٧٤٩) كما في غاية المؤلف. انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥٦، المعرفة: ١٤٧٧ - ١٤٧٨، الدرر الكامنة: ٢٣٢ - ٢٣٣.

المصريّ تلاوة، أخبرنا<sup>(١)</sup> به: أبو محمد عبد الله بن منصور بن عليّ بن منصور الإسكندريّ سماعاً وتلاوة، أخبرنا المؤلّف كذلك.

قال شيخنا: وأخبرنا به إجازة عن المؤلّف غير واحد من الشيوخ كالقاضي سليمان بن حمزة بن أبي عمر، ويحيى بن سعد، وأبي بكر بن أحمد بن عبد الدائم المقدسيّين.

وقرأت بمضمّنه على الشيخ المقرئ أبي محمد عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن القرويّ الإسكندريّ بثغر الإسكندرية<sup>(٢)</sup> وقرأ بمضمّنه على الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد القوسيّ أربعين ختمة إفراداً وجمعاً بالإسكندرية في مدّة آخرها سنة ستّ عشرة وسبعمئة، وعلى أبي عبد الله محمد ابن عبد التّصير بن عليّ، عُرِفَ بابن الشّوّاء وذلك بثغر الإسكندرية، قال القوسيّ: قرأت به على يحيى بن أحمد بن الصّوّاف، وقال ابن الشّوّاء: قرأت به على المكين الأسمر، قال كلّ منهما: قرأته وقرأت بمضمّنه على مؤلّفه الصّفراويّ بثغر الإسكندرية المحروس<sup>(٣)</sup>.

(١) بين الذهبيّ أنّ ابن نمير ارتحل إلى ابن منصور - هو المكين الأسمر - سنة (٦٩٠ هـ) فعرض عليه ختمة بالسبع في ستة عشر يوماً. انظر: المعرفة: ١٤٧٧/٣.

(٢) في سنة (٧٨٥ هـ) كما ذكر المؤلّف نفسه في جامع أسانيده ق: ٦٣ ب.

(٣) قال المؤلّف بعد أن ذكر إسناديّ شيخه عبد الوهاب: «وهذان الإسنادان مع رفعتها وصحتهما تسلسلا لي بالإسكندرية إلى المؤلّف وكذلك للمؤلّف من شيوخه».

جامع أسانيده ق: ٦٤ / أ.

## كتاب الإرشاد

لأبي الطيّب عبد المنعم بن عبيد<sup>(١)</sup> الله بن غلبون الحلبيّ، نزيل مصر، وتوفي بها / في جمادى الأولى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.

قرأت به القرآن كلّهُ بالسند المتقدّم في كتاب «الإعلان» لأبي القاسم الصفراويّ، وقرأ به على أبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الله بن محمد بن عطية الإسكندريّ، وقرأ به على أبي عليّ الحسن بن خلف بن بليّمة، وقرأ به على أبي حفص عمر بن أبي الخير الخزّاز<sup>(٢)</sup>، وقرأ به على أبي الحسن عليّ بن أبي غالب المهدويّ<sup>(٣)</sup> وقرأ به على مؤلّفه.

## كتاب الوجيز

تأليف الأستاذ أبي عليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازيّ، نزيل دمشق، وتوفي بها رابع ذي الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة.

أخبرني به الإمام الصالح شيخ القراء أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن داود ابن محمد المنبجيّ، الدمشقيّ، بقراءتي عليه بدمشق المحروسة، عن أبي عبد الله

(١) في المطبوع: «عبد الله» مكبراً، وهو تحريف وخطأ.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي ترجمته عند المؤلف «الخزاز» بالراء في آخره.

وهو: مقرئ، شيخ متصدر، قِزواني. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٩٢.

(٣) مقرئ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٠-٥٦١.

محمد بن محمد بن محمد بن<sup>(١)</sup> هبة الله بن مَمِيل<sup>(٢)</sup> بن الشيرازي<sup>(٣)</sup> بدمشق المحروسة قال أخبرنا جديّ أبو نصر<sup>(٤)</sup> محمد<sup>(٥)</sup> المذكور كذلك بدمشق المحروسة، قال: أخبرنا أبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين بن عبد الواحد الحارثي المعروف بابن عَبد،<sup>(٦)</sup> سماعاً عليه بدمشق المحروسة قال أخبرنا أبو الوحش سُبَيْع بن المُسَلَّم بن قيراط<sup>(٧)</sup> الضّرير بدمشق المحروسة سماعاً عليه، قال: أخبرنا المؤلّف سماعاً وتلاوة بدمشق المحروسة، وهذا سند صحيح في غاية العلوّ، تسلسل لنا إلى المؤلّف بالدمشقيّين وبدمشق إلى المؤلّف.

وقرأت به القرآن كلّهُ على أبي عبد الله بن الصائغ، وأبي محمد بن البغداديّ، وأبي بكر بن الجنديّ<sup>(٨)</sup> كما تقدم، وأخبروني أنهم قرؤوا به جميع القرآن على الإمام

(١) «محمد بن» سقطت من (س)، وفي (م): «محمد بن» فتكون أربعة.

(٢) كذا في جميع النسخ بميمين وهو الصواب، والذي في «البداية والنهاية» لابن كثير - كما سيأتي - جميل، بالجيم والميم.

(٣) مسند وقته، سمع من السخاوي وابن الصابوني وغيرهما، وله مشيخة وعوال، وروى الكثير، وكبر سنّه ولم يختلط، توفي سنة (٧٢٣ هـ) ليلة عرفة عن أربع وتسعين سنة وشهرين.

انظر: الشذرات: ٦/ ٦٢، وكنيته فيه: (أبو نصر).

(٤) في (م): «أبو منصور» وهو خطأ.

(٥) ابن هبة الله بن مَمِيل، فقيه، عالم فاضل، حسن الأخلاق، عالم بآيام العرب، سمع على ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٢٧٤، البداية والنهاية: ١٣/ ١٦٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٧٠.

(٧) المُسَلَّم بن هارون، مقرئ، ثقة، انتهت إليه المشيخة في القراءة ببلده، وكان يقرئ الناس تلقيناً وتجويداً، من الصبح إلى الظهر، قال المؤلّف: وأظنه هو الذي أشهر قراءة أبي عمرو تلقيناً بدمشق بعد ما كانوا

يتلقنون لابن عامر. اهـ توفي سنة (٥٠٨ هـ) و (ابن قيراط) ليس اسم جده، وإنما هو اسم الشهرة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠١، المعرفة: ٢/ ٨٨٨.

(٨) في المطبوع: «ابن الجند» بالجمع، وهو تحريف.

أبي عبد الله الصائغ وقرأ به علي الكمال علي بن شعجاع الضرير، قال: قرأت به علي أبي الجود، قال: قرأت به علي الشريف الخطيب، قال: قرأت به علي أبي الحسن علي / بن أحمد بن علي المصيني الأبهري<sup>(١)</sup> قال: قرأت به علي مؤلفه.

وقال الكمال الضرير: وأخبرني به أيضاً أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عيسى اللُّرستاني<sup>(٢)</sup> سماعاً عليه<sup>(٣)</sup> سنة خمس وستمائة: أخبرنا أبو القاسم علي بن الحسن بن الحسن بن أحمد؛ عرف بابن الماسح<sup>(٤)</sup>، وأبو البركات الخضر بن شبل ابن الحسين الحارثي سماعاً قالوا: أخبرنا أبو الوحش سبيع: أخبرنا المؤلف.

(١) المقرئ الضرير، أقرأ بالديار المصرية، قال الذهبي: عليه دارت في وقتنا طرق الأهوازي، ولا أعلم أحداً من المؤرخين ذكر له ترجمة، وكان موجوداً في حدود عام (٥٠٠ هـ).

المصيني، لم أعرف هذه النسبة.

الأبهري نسبة إلى موضعين، أحدهما بالقرب من (زنجان) على حدود «أذربيجان»، وثانيها قرية من قرى أصبهان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢١ (والترجمة حرفية من الذهبي)، المعرفة: ٢/ ٨٦٥ - ٨٦٦، الأنساب: ١/ ٧٧-٧٨ و ٣/ ١٦٨.

(٢) صالح، خير، روى عنه المنذري كتاب «الوجيز»، وفي ترجمة شيخه ابن الماسح (اللُّرستاني) بالواو. اللُّرستاني لم أجد هذه النسبة بهذا اللفظ، بل ذكروا في مادة (لري) أن النسبة إليها: (اللُّري) بضم اللام وتشديد الراء المكسورة، قالوا: وهي نسبة إلى ناحية من جبال أصفهان وأشرت، يقال لها: (لرستان).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١١٨، الأنساب: ٥/ ١٣٦، اللباب: ٣/ ١٣١.

(٣) (عليه): سقطت من (س).

(٤) إمام، مقرئ، فقيه شافعي، فرضي، نحوي، كانت له حلقة بالجامع الأموي، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٦٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٠، المعرفة: ٢/ ٩٩٩ - ١٠٠٠، طبقات السبكي: ٧/ ٢١٤.



## كتاب السبعة

للإمام الحافظ الأستاذ أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي وتوفي بها في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحْلَةُ<sup>(١)</sup> أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بالمزة الفوقانية؛ ظاهر دمشق، عن شيخه أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي عن الإمام أبي اليُمْنِ زيد بن الحسن بن زيد الكندي سماعاً لبعض حروفه وإجازة لباقيه.

ح وقرأت القرآن بمضمّنه على الشيخ أبي محمد بن البغدادي وإلى أثناء سورة «النحل» على أبي بكر بن الجندي، وأخبراني أنها قرأ به على شيخهما أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ قال: قرأت به على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميمي،<sup>(٢)</sup> قال: قرأت به على أبي اليُمْنِ الكندي، قال

(١) كذا ضبطت في (س) و(ك) بضم الراء وسكون الحاء، وهو الصواب، ومعناها: الذي يُرحل إليه؛ لا أنه كثير الترحال كما فسر بعض المعاصرين، قال الزبيدي: الرُّحْلَةُ بالضم: الوجه الذي تقصده وتريده... يقال: مكة رُحْلتي: أي وجهي الذي أريد أن أرحل إليه، قال: ومن هنا أطلق على الشريف أو العالم الكبير الذي يُرحل إليه لجأه أو علمه. اهـ، وضبطت في (ت) الرُّحْلَةُ، بكسر الراء.

انظر: اللسان والقاموس والتاج (رحل).

(٢) شيخ جليل، قرأ بكل ما قرأ به الكندي عليه، ثم طال عمره فكان آخر من قرأ على الكندي وقصده الناس من الأقطار، توفي سنة (٦٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٦/١، المعرفة: ١٣٢٢/٣-١٣٢٣.

الكندي: أنا به أبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة<sup>(١)</sup> الأسدي<sup>(٢)</sup> المقرئ قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله بن هزارة الخياط الصريفي<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتاني<sup>(٤)</sup>، قال<sup>(٥)</sup>: أخبرنا المؤلف المذكور سماعاً عليه جميعها، وتلاوة لقراءة عاصم، وهذا سند<sup>(٦)</sup> لا يوجد اليوم أعلى منه مع صحته واتصاله. /

### كتاب المستنير في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد<sup>(٧)</sup> الله بن عمر بن سوار البغدادي وتوفي بها سنة ست وتسعين وأربعمائة.

أخبرني به الشيخ الإمام العالم أبو العباس أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم الحنفي بقراءتي عليه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بسفح

(١) في (ت) «توبة» بالثاء المثلثة، وهو تصحيف.

(٢) في (س) «الإسكندري» بدل «الأسدي» فلعله تحريف.

وهو: مقرئ حاذق، شافعي، صالح، خير، روى عنه ابن عساكر وغيره، توفي سنة (٥٣٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٨٤ / ٢، المعرفة: ٩٤٢ / ٢ - ٩٤٣، المنتظم: ١٢ / ١٨ - ١٣.

(٣) الصريفي، بفتح الصاد المهملة وكسر الراء، نسبة إلى (صريفين) قرية من قرى بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٢ / ١، الأنساب: ٥٣٦ - ٥٣٧.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٣٣٦.

(٥) (قال) من (م) فقط.

(٦) في المطبوع: «إسناده»، وهو تحريف.

(٧) في (س): «عبد الله» مكبراً، وهو خطأ.

قاسيون، قال: أخبرنا به الشيخ الرُّحْلة المسند أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النّعم بن الحسن الصّالحيّ قراءة عليه وأنا أسمع في شهر<sup>(١)</sup> ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وسبعمائة بسفح قاسيون قال أخبرنا به أبو طالب عبد اللطيف بن محمد بن القُبَيْطِي، والأنجب بن أبي السعادات الحَمَامِي<sup>(٢)</sup> إجازة قالاً: أخبرنا به أبو بكر أحمد بن المقرّب بن الحسين بن الحسن الكرخي سمعاً، قال: أخبرنا المؤلّف كذلك.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ على الشيخ الإمام العلامة مفتي المسلمين أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عليّ بن أبي الحسن الحنفيّ، والشيخ الإمام العالم أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن البغداديّ الشافعيّ، وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيّدغديّ الشمسيّ، وأخبروني أنهم قرؤوا بمضمّنه على شيخهم الإمام الأستاذ مسند القراء أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن علي بن سالم الشافعيّ المعروف بالصائغ، قال: قرأت بمضمّنه على الشيخ الإمام مسند القراء أبي إسحاق<sup>(٣)</sup> إبراهيم بن<sup>(٤)</sup> أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس الإسكندريّ ثم الدمشقيّ، قال: قرأت بمضمّنه

(١) (شهر) سقطت من (س) و(ظ).

(٢) ابن محمد، البغدادي، ولد سنة (٥٥٤ هـ)، سمع من أبي زرعة طاهر المقدسي وأبي المعالي محمد بن الجبان، حدّث بالكثير مع محبة للرواية وحسن الخلق، توفي سنة (٦٣٥ هـ).

الحَمَامِي: بفتح الحاء وتشديد الميم نسبة إلى: الحَمَام الذي يغتسل فيه الناس.

انظر: الأنساب: ٢/ ٢٥٥، التكملة لوفيات النقلة: ٣/ ٤٧٠، العبر: ٥/ ١٤٢.

(٣) في المطبوع: «أبي إسحاق بن» وهو تحريف وخطأ.

(٤) بن: سقطت من المطبوع، وهو تحريف.

على الإمام العلامة أبي اليُمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي اللغويّ المقرئ قال قرأت بمضمّنه على شيعي الإمام الأستاذ الكبير أبي محمد عبد الله بن عليّ سبط الخياط وقرأ به عليّ مؤلفه.

قال الصائغ: وقرأت بمضمّنه أيضاً على الشيخ الإمام أبي الحسن عليّ بن شجاع الضّير عن<sup>(١)</sup> الإمام الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد السّلفيّ الأصبهانيّ<sup>(٢)</sup> إجازة عامّة، قال: أخبرنا المؤلف سماعاً إلا شيئاً من آخره تشمله الإجازة./

### كتاب المبهج في القراءات الثمان

وقراءة الأعمش وابن محيصن<sup>(٣)</sup> واختيار خلف واليزيدي.

تأليف الإمام الكبير الثقة الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عليّ بن أحمد بن عبد الله المعروف بسبط الخياط البغداديّ، وتوفي بها في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازيّ ثم

(١) في المطبوع: «عليّ» وهو تحريف.

(٢) الحافظ، محدث، عني بالقراءات، عالي الإسناد في القراءات والحديث، والثقة والعلم، توفي سنة (٥٧٦هـ). السّلفيّ، بكسر السين المهملة وفتح اللام وفي آخرها الفاء، نسبة إلى جدّه يلقب (سلفيّة). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠٢-١٠٣، المعرفة: ٣/ ١٠٢٦-١٠٢٧، الأنساب: ٣/ ٢٧٤، لسان الميزان: ١/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٣) في المطبوع: «ابن محيصن والأعمش».

الصالحيّ المهندس، بقراءتي عليه بمنزله بسفح قاسيون في سابع عشر الحجة سنة سبعين وسبعمئة، قال: أخبرني<sup>(١)</sup> به الشيخ الكبير المسند أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد المقدسيّ فيما شافهني به، قال: أخبرني به الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن<sup>(٢)</sup> الكنديّ سماعاً لما فيه من كتاب (الإيجاز) وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً، قال: أخبرني به المؤلّف قراءة وسماعاً وتلاوة.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّهُ على الشيخ التقيّ عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ الواسطيّ وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] على الأستاذ أبي بكر عبد الله الحنفيّ، وأخبراني<sup>(٣)</sup> أنهما قرأ بمضمّنه جميع القرآن على أبي عبد الله الصائغ، وقرأ بمضمّنه على إبراهيم بن فارس وقرأ به على الكنديّ، وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

### كتاب الإيجاز

لسبط الخياط المذكور، أخبرني به الشيخ المعمر أبو عليّ الحسن بن أحمد بن هلال المعروف بابن هبَل الصالحيّ بقراءتي عليه بالجامع الأمويّ بدمشق، قلت له: أخبرك شيخُك الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد الحنبليّ<sup>(٤)</sup> فيما شافهك به؟ قال: أخبرنا به الإمام أبو اليُمن الكنديّ قراءة عليه.

(١) في (س): «أخبرنا».

(٢) في المطبوع: «حسن» منكرأ.

(٣) في المطبوع: «أخبرني» بالافراد، وهو تحريف.

(٤) هو ابن عبد الواحد المقدسي، المشهور بابن البخاري، تكرر كثيراً.

وقرأت به القرآن كله على الشيخين: أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ ابن البغداديّ، وأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ، وإلى أثناء سورة «النحل» على الأستاذ أبي بكر / بن أيدغدي المصريّ، وقرأ كلهم بمضمّنه على شيخهم الإمام الثقة أبي عبد الله محمد الصائغ، وقرأ به على الكمال إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل التميميّ، وقرأ به على أبي اليّمن الكنديّ، قال الكنديّ: أخبرنا به مؤلفه الإمام أبو محمد سبط الخياط سماعاً وتلاوة.

### كتاب: إرادة الطالب في القراءات العشر<sup>(١)</sup>

وهو فرش القصيدة المُنجدة.

### وكتاب: تبصرة المبتدئ

وغير ذلك من تأليف سبط الخياط المذكور، وما في ذلك من:

### كتاب: المهذب في العشر

تأليف جدّه الإمام الزاهد أبي منصور محمد بن أحمد بن عليّ الخياط البغداديّ، وتوفي بها سادس عشر المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة.

(١) «العشر» سقطت من (ت).

### وكتاب: الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط البغدادي، وتوفي بها في حدود سنة خمسين وأربعمائة.

### وكتاب: التذكار في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا البغدادي، وتوفي بها في صفر سنة خمس وأربعين وأربعمائة.

### وكتاب: المفيد في القراءات العشر

للإمام أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب البغدادي، وتوفي بها في جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة.

فإن هذه الكتب نروها تلاوة بهذا الإسناد إلى الكندي وتلاها بها الكندي، وسمعها على شيخه سبط الخياط المذكور. /

أما كتاب «المهذب» فعن مؤلفه جدّه أبي منصور الخياط سماعاً وتلاوة.

وأما كتاب «الجامع» فقرأه أعني سبط الخياط، وتلا بها فيه على أبي بكر أحمد ابن علي بن بدران الحلواني<sup>(١)</sup>، وقرأه الحلواني وقرأ بها فيه على مؤلفه ابن فارس.

(١) أستاذ ماهر، ثقة، صالح، عالي الإسناد، توفي سنة (٥٠٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٨٤ / ١.

وأما كتاب «التذكار» فقرأ بما فيه على أبي الفضل محمد بن محمد بن الطيّب البغدادي<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا مؤلفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به على الشيوخ الثلاثة المصريين كما تقدم، وقرأوا على الصائغ، وقرأ على الكمال الضرير: أخبرنا عبد العزيز بن بآقا<sup>(٢)</sup> قراءة عليه<sup>(٣)</sup>، أخبرنا علي بن أبي سعد الخباز<sup>(٤)</sup> أخبرنا الحسن بن محمد الباقرحي<sup>(٥)</sup> أنا المؤلف<sup>(٦)</sup>.

وأما كتاب «المفيد» فقرأ به على جدّه أبي منصور المذكور، وقرأه وقرأ بما فيه على مؤلفه.

(١) شيخ مقري، صحيح الرواية. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٠.

(٢) هو: عبد العزيز بن أحمد بن سالم، أبو بكر، ولد سنة (٥٥٥ هـ)، الحنيلي، العدل، التاجر، سمع من ابن النفور والبطائحي وغيرهما، وسمع منه المنذري وغيره، توفي سنة (٦٣٠ هـ).

انظر: التكملة: ٣/ ٣٤٩، ذيل التقييد: ٢/ ١٢٤-١٢٥، الشذرات: ٥/ ١٣٥-١٣٦.

(٣) في المطبوع: «عليه قال» وهو تحريف.

(٤) لم أعرفه.

(٥) ابن إسحاق، أبو علي، من شيوخ أبي العلاء الهمداني، توفي سنة (٥١٦ هـ).

والباقرحي: بفتح القاف وسكون الراء والحاء المهملة، نسبة إلى قرية من قرى بغداد من نواحي النهروان، وتصحفت في (م) و«غاية» المؤلف: (الباقرجي) بالجمع.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٠، معجم البلدان: ١/ ٣٢٧.

(٦) ذكر المؤلف هذا السند - أعني من «الكمال» إلى «أبي نصر» - في «غايته» هكذا: سمع - الكمال - «التذكار»

لابن شيطا من أبي بكر عبد الرحمن (كذا) بن باقا، أنبأنا علي بن سعد (كذا) الخباز، أنبأنا الحسن بن أحمد (كذا) الباقرجي (كذا بالجمع) اهـ وهذا كله سهو وتصحيف، صوابه ما ذكر هنا.

ويظهر أن المؤلف تبع الذهبي في هذا التصحيف والسهو، فالنص منقول حرفياً منه.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤٥، المعرفة: ٣/ ١٣٠٨.



## كتاب: الكفاية

تأليف الإمام سبط الخياط المذكور، في القراءات الست التي قرأها الشيخ الثقة أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطبر الحريري<sup>(١)</sup> البغدادي، وتوفي بها سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البناء بقراءتي عليه في حادي عشري<sup>(٢)</sup> شعبان سنة سبعين وسبعمئة بالزاوية السيوفية<sup>(٣)</sup> بسفح قاسيون عن شيخه أبي الحسن علي بن أحمد بن البخاري الحنبلي، قال<sup>(٤)</sup>: أخبرنا أبو اليمان الكندي سماعاً لما فيه من كتاب «الإيجاز» وإجازة لباقيه إن لم يكن سماعاً.

وقرأت بمضمّنه القرآن كلّ على أبي محمد بن البغدادي، وعلى أبي بكر بن الجندي، كما تقدم، وأخبراني أنها قرأ به على الصائغ، وقرأ به على الكمال بن فارس، وقرأ به على الكندي، قال قرأته وقرأت بما فيه على مؤلفه أبي محمد، وعلى الشيخ أبي القاسم بأسانيدهما فيه.

(١) المقرئ، مسند، ثقة، روى عنه ابن عساكر وابن الجوزي، وغيرهما، توفي سنة (٥٣١ هـ) وتصحفت (الطبري) في (م) إلى (الطير) بالمشناة التحتية.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٤٩ - ٣٥٠، المعرفة: ٢ / ٩٣٨ - ٩٣٩، المنتظم: ١٧ / ٣٢٦.

(٢) في (ت) و (ظ) «عشرين» وتحرفت في المطبوع إلى «عشر».

(٣) نسبة إلى بانيها نجم الدين عيسى بن شاه أرمن السيوفي الرومي المتوفى سنة (٧١٠ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ٢ / ٢٠٢.

(٤) (قال) من (م) فقط.

### كتابا: الموضح والمفتاح في القراءات العشر

كلاهما تأليف الإمام أبي منصور محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون العطار البغدادي، وتوفي بها سادس عشري شهر<sup>(١)</sup> رجب سنة تسع وثلاثين وخمسمائة.

قرأت بهما القرآن كله على المشايخ المصريين كما تقدم، وقرأوا بهما على الصائغ، وقرأ على ابن فارس على<sup>(٢)</sup> الكندي على مؤلفهما.

### كتاب: الإرشاد في العشر

للإمام الأستاذ أبي العز محمد بن الحسين بن بُندار القلانسي الواسطي، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

أخبرني به الشيخ المسند الرُّحلة أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد المراغي، ثم المزيّ بقراءتي عليه غير مرة، أخبرنا به الشيخ الإمام العلامة أبو العباس أحمد ابن إبراهيم بن عمر بن الفرّج الفاروثي الشافعي<sup>(٣)</sup> فيما شافهني به إن لم يكن

(١) «شهر» ليست في (س).

(٢) «على»: سقطت من المطبوع، فتحرفت إلى: «فارس الكندي».

(٣) الإمام الصالح، محدث، فقيه، عالم باللغة والتفسير، تتلمذ عليه كثيرون منهم البرزالي، توفي سنة (٦٩٤هـ).

الفاروثي: نسبة إلى الفاروث: قرية كبيرة ذات سوق على شاطئ دجلة بين واسط والمذار. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤-٣٥، المعرفة: ٣/ ١٣٨٧-١٣٩٠، معجم البلدان: ٣/ ٨٤٠، طبقات السبكي: ٨/ ٦-١٥.

سماعاً، قال: أخبرنا به والدي أبو إسحاق إبراهيم<sup>(١)</sup> قراءة وتلاوة، أخبرنا أبو السعادات الأسعد بن سلطان الواسطي<sup>(٢)</sup> سماعاً وتلاوة، قال<sup>(٣)</sup>: أخبرنا المؤلف كذلك.

قال شيخ شيخنا: وأخبرنا به أيضاً أبو عبد الله الحسين بن أبي الحسن ابن ثابت الطيبي الواسطي<sup>(٤)</sup> سماعاً وتلاوة: أخبرنا أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران بن الباقلاني الواسطي<sup>(٥)</sup> كذلك، أخبرنا المؤلف كذلك.

وقرأته أجمع على الشيخ الإمام العالم التقي أبي محمد عبد الرحمن بن الحسين ابن عبد الله الواسطي الشافعي، وأخبرني أنه قرأه على الشيخ الإمام أبي الفضل يحيى بن عبد الله بن الحسن بن عبد الملك الواسطي<sup>(٦)</sup> الشافعي، مدرس واسط، قال: أخبرنا به الإمام الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم؛ عُرِفَ

(١) انظر: غاية النهاية: ٢٢ / ١.

(٢) مقرئ، عارف. انظر: غاية النهاية: ١٦٠ / ١.

(٣) «قال» من (م).

(٤) ماهر، صالح، ضرير، تصدر للإقراء بواسط، كان حياً حدود سنة (٦٤٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٤٠ / ١، المعرفة: ١٢٦٤ / ٣.

(٥) شيخ القراء ومسندهم، بصير بالقراءات وعللها، فقيه، شاعر، روى عنه كثيرون، منهم ابن الجوزي والسمعاني وابن عساكر، توفي سنة (٥٩٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٦٠ / ١، ٤٦١، المعرفة: ١٠٩٦ / ٣ - ١١٠٠، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٦) مقرئ واسط، بقي إلى حدود سنة (٧٣٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٧٤ / ٢.

بالداعي الرّشديّ / الواسطيّ<sup>(١)</sup>، قال: أخبرنا ابن الباقلانيّ الواسطيّ سماعاً وتلاوة عن المؤلف كذلك.

وهذا إسناده<sup>(٢)</sup> عالٍ متّصلٌ إلى المؤلف، رجاله<sup>(٣)</sup> واسطيّون.

وقرأت به القرآن كلّهُ على المشايخ الثلاثة المصريّين كما تقدم، وأخبروني أنهم قرؤوا به جميع القرآن على شيخهم أبي عبد الله المصريّ، وقرأ به على إبراهيم بن أحمد بن فارس وقرأ به على زيد بن الحسن، وقرأ به على عبد الله بن عليّ<sup>(٤)</sup> وقرأ به على المؤلف.

### كتاب الكفاية الكبرى

لأبي العزّ القلانسيّ المذكور.

أخبرني به شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن المذكور، بقراءتي عليه عن شيخه الإمام أبي العباس أحمد بن إبراهيم المذكور، عن أبي عبد الله الطيّبيّ، وغيره سماعاً وتلاوة، عن ابن<sup>(٥)</sup> الباقلانيّ كذلك عن المؤلف كذلك.

(١) ينتهي نسبه إلى هارون الرّشيد، ولذا سمي الرّشديّ، وهو شيخ العراق، إمام بارع، مسند، حدّث بـ (جامع المسانيد) عن ابن الجوزي، توفي سنة (٦٦٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢١٨، المعرفة: ٣/١٣٠٥ - ١٣٠٧.

(٢) كذا في (ز) و (س) وفي البقية: «سند».

(٣) «رجال» من (ز) فقط، وكتب في حاشية (م) ووضع عليها: (صح).

(٤) هو سبط الخياط.

(٥) «ابن» سقطت من (س).

وقرأت به جميع القرآن على شيوخ المصريين عن تلاوتهم بذلك على الصائغ، وقرأ به على ابن فارس، وقرأ به على الكندي، وقرأ به على سبط الخياط، وقرأ به على مؤلفه.

### كتاب غاية الاختصار

للإمام الحافظ الكبير أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد العطار الهمداني، وتوفي بها في تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسة.

أخبرني به الشيخ الرُّحْلة المعمر أبو علي الحسن بن أحمد بن هلال الصالحيّ الدقاق بقراءتي عليه بالجامع<sup>(١)</sup> الأمويّ في شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمئة، قال: أخبرنا الإمام الزاهد أبو الفضل إبراهيم بن عليّ بن فضل الواسطيّ<sup>(٢)</sup> مشافهة، قال: أخبرنا به الإمام شيخ الشيوخ أبو محمد عبد الوهاب ابن عليّ بن عليّ بن سُكَيْنة<sup>(٣)</sup> البغداديّ كذلك قال: أخبرنا به مؤلفه سماعاً وقراءة وتلاوة.

(١) في (س): «في الجامع».

(٢) الحنبلي، شيخ الحديث بالظاهرية بدمشق، عابد، صالح، داعية لمذهب السلف والصدر الأول، توفي سنة (٦٩٢ هـ). انظر: البداية والنهاية: ١٣/٣٣٣، وكنيته فيه: (أبو إسحاق)، تذكرة الحفاظ: ٤/١٤٧٦، الدارس في تاريخ المدارس: ١/١٦٩-٢٧٠.

(٣) «سُكَيْنة» بضم السين وفتح الكاف بعدها ياء ساكنة بعدها نون، اسم جدته أم أبيه، فقيه، مسند العراق ومحدثه، روى عنه الموفق ابن قدامة وغيره، توفي سنة (٦٠٧ هـ).

غاية النهاية: ١/٤٨٠، المعرفة: ٣/١١٣١ - ١١٣٤، طبقات السبكي: ٨/٣٢٤ - ٣٢٥.

وقرأت بمضمّنه من أول القرآن العظيم إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ  
بِالْعَدْلِ / وَأَلْإِحْسَنِ﴾ [النحل: ٩٠] على الأستاذ أبي بكر بن أيدغدي بالقاهرة،  
وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه جميع القرآن على الشيخ الإمام العلامة أبي إسحاق  
إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، ببلد الخليل عليه الصلاة  
والسلام، قال: أخبرني الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الواسطي،  
شيخ العراق المعروف بالداعي إجازة.

ح: وقرأت بأكثر ما تضمّنه جميع القرآن على شيخنا الأستاذ أبي المعالي  
محمد بن أحمد بن اللّبان، وقرأ كذلك على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن  
عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي، وقرأ به على شيخه أبي العباس أحمد بن غزال  
ابن مظفر الواسطي<sup>(١)</sup>، وقرأ به على الشريف الدّاعي المذكور، وقرأ به على أبي  
عبد الله محمد بن محمد بن هارون المعروف بابن الكال الحلي<sup>(٢)</sup>، وقرأ به على  
مؤلفه.

(١) شيخ ماهر، أجاز للذهبي وغيره، توفي سنة (٧٠٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٩٤ / ١ - ٩٥، المعرفة: ١٤٣٤ / ٣ - ١٤٣٥.

(٢) أستاذ، ناقل، عني بالقراءات المشهورة والغريبة عناية كلية، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

و(الكال) بألف بين الكاف واللام الأخيرة، وتحرفت في (ز) و(م) وكذا في المطبوع إلى «الكمال» بميم بعد  
الكاف وهو خطأ.

والحلي: نسبة إلى حلة المزيدية، في بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٥٦ - ٢٥٧، المعرفة: ٣: ١١٠١، التكملة لوفيات النقلة: ١ / ٤٠٣ - ٤٠٤.

## كتاب: الإقناع في القراءات السبع

تأليف الإمام الحافظ الخطيب أبي جعفر أحمد<sup>(١)</sup> بن عليّ بن أحمد بن خلف ابن الباذش<sup>(٢)</sup> الأنصاريّ الغرناطيّ، وتوفي بها في جمادى الآخرة سنة أربعين وخمسمائة.

قرأت به القرآن كلّهُ على أبي المعالي ابن اللبّان، وأخبرني أنه قرأ بمضمّنه على أبي حيّان.

ح وأخبرني به أبو المعالي المذكور، والإمام الأستاذ النحويّ أبو العباس أحمد ابن محمد بن عليّ العنّابيّ، والأستاذ المقرئ أبو بكر عبد الله بن أيدغديّ الشمسيّ؛ سماعاً لبعضه؛ إلّا أنّ الأول حدّثني به من لفظه، قالوا: قرأناه وقرأنا به على أبي حيّان المذكور، قال: قرأته على أبي جعفر أحمد بن الزبير الثّقفيّ بغرناطة إلّا الخطبة فسمعتها من لفظه، أخبرنا أبو الوليد إسماعيل بن يحيى الأزديّ العطار.<sup>(٣)</sup>

ح وأنبأني به الثّقات عن ابن الزبير المذكور إجازة، وقال أبو حيّان أيضاً:

(١) هذا الصواب، وما ذكره الزبيدي في «تاج العروس» من أنّ اسمه (محمد) خطأ، فلعله سهو أو سبق قلم. انظر: التاج (بذش).

(٢) كذا ضبطت في جميع النسخ بفتح الذال، ما عدا (ت) فالكلمة لم تضبط فيها، وهذا الضبط يخالف ما ذكره الفيروزابادي، إذ قال: الباذش كصاحب اهـ. فهي بكسر الذال المعجمة. والله أعلم. انظر: القاموس والتاج (بذش).

(٣) مقرئ، مُصدّر، فاضل، ثقة، آخر من تلا على أصحاب شريح موتاً، توفي سنة (٦٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٠، المعرفة: ٣/ ١٣٠٠-١٣٠١.

وقرأته على أبي علي بن أبي الأحوص بمالقة، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن حسين<sup>(١)</sup> الكوَّاب / قراءة عليه لكثير منه ومناولة لجميعه، قالوا - أي العطار والكوَّاب - : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن علي بن حكم<sup>(٢)</sup>، قال العطار: سمعاً وإجازة، زاد الكوَّاب وأبو خالد<sup>(٣)</sup> يزيد بن رفاعة قالوا<sup>(٤)</sup>: أخبرنا أبو جعفر بن الباذش.

قال أبو حيَّان: وأخبرنا القاضي أبو علي كما تقدم عن أبي القاسم أحمد بن عمر<sup>(٥)</sup> بن أحمد الخزرجي<sup>(٦)</sup>؛ وهو آخر من روى عنه\* عن أبي جعفر بن الباذش وهو آخر من روى عنه\*<sup>(٧)</sup>.

### كتاب: الغاية

تأليف الإمام الأستاذ أبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ثم النيسابوري، وتوفي بها في شوال سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة.

أخبرني به الشيخ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي الساعاتي بقراءتي عليه في سنة سبعين وسبعمائة بمنزله بصنعاء دمشق عن الشيخ

(١) كذا في جميع النسخ «حسين» وقد سبق في ترجمته: «الحسين».

(٢) انظر: غاية النهاية: ٨٥ / ١.

(٣) في (س) «خالد بن» وهو تحريف.

(٤) أي: ابن حكم وابن رفاعة.

(٥) في المطبوع: «عمير» بالتصغير، وهو تحريف.

(٦) انظر ص: ١٩١.

(٧) ما بين النجمتين سقط من (م).



أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي<sup>(١)</sup>.

ح وقرأته أيضاً على الشيخ الرُّحْلة المسند الثقة أبي حفص عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة الحلبي ثم الدمشقي بالمرّة ظاهر دمشق، قال: أخبرنا به الشيخان الإمام أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عمر الواسطي<sup>(٢)</sup>، وأبو الفضل بن عساكر المذكور وغيره مشافهة، قال الواسطي: أخبرنا به الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن محمود بن النّجار<sup>(٣)</sup> البغدادي سماعاً قالوا - أعني ابن عساكر وابن النّجار -: أخبرنا به الشيخ أبو الحسن المؤيد بن محمد بن عليّ الطّوسي<sup>(٤)</sup> والشيخة أمّ المؤيد زينب ابنة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الشّعري<sup>(٥)</sup> إجازة للأول،

(١) ثقة، مسند، صالح، توفي سنة (٦٩٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/١٤٦ - ١٤٧.

(٢) هو ابن غنيمة الفاروئي، وقد سبق ص: ٢٢٣.

(٣) في (ز) «البخاري» وهو خطأ.

وهو: محمد بن محمود بن الحسن، حافظ كبير، ثقة، مؤرّخ، صاحب «الذيل على تاريخ بغداد»، استمرت رحلته (٢٧) سنة، واشتملت مشيخته على (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف شيخ، توفي سنة (٦٤٣ هـ).

انظر: معجم الأدباء ١٩/٤٩ - ٥١، طبقات السبكي: ٨/٩٨ - ٩٩.

(٤) النيسابوري، مسند، سمع صحيح مسلم من الفراوي، توفي سنة (٦١٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٢٥، التكملة: ٣/٢٦، التقييد: ٢/٢٦٧، الشذرات: ٥/٧٨.

(٥) الجرجانية، ولدت سنة (٥٢٤ هـ)، سمعت كثيرين وأجازوها، منهم الزغشري، وأجازت المنذري وغيره، توفيت سنة (٦١٥ هـ). وانقطع بموتها إسناد عالٍ، الشعرية: قال ابن خلكان: الشّعري: بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفتحها وبعدها راء، نسبة إلى الشّعري وبيعه وعمله، قال: ولا أعلم من كان من أجدادها يتعاطاه فنسبوا إليه. اهـ.

انظر: التكملة: ٢/٤٣٥، السير: ٢٢/٨٥، الشذرات: ٥/٦٣.

وسماعاً للثاني، قالوا: أخبرنا به<sup>(١)</sup> الشيخ أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحامي قراءة عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا به الشيخ أبو سعد أحمد بن إبراهيم بن موسى بن أحمد الأصبهاني<sup>(٢)</sup> سماعاً قال: أخبرنا به مؤلفه سماعاً وتلاوة.

وقرأت به القرآن كله على الشيخ الأستاذ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد / ابن عليّ المصريّ ضمناً، وأخبرني أنه قرأ به كذلك على الإمام أبي عبد الله محمد ابن أحمد الصائغ وقرأ على إبراهيم بن أحمد بن فارس، وقرأ على أبي اليُمن، وقرأ على سبط الخياط، وقرأ على أبي العزّ، وقرأ على أبي القاسم يوسف بن عليّ بن جبارة البسْكَريّ<sup>(٣)</sup> وقرأ على أبي الوفا مهدي بن طرار القايّني<sup>(٤)</sup> وقرأ على المؤلف.

(١) «به» سقطت من (س).

(٢) جاء في حاشية (ز): «هذا يُعرف بابن أبي شمس، وكان مقرئاً، مجوّداً، رئيساً كاملاً، توفي سنة (٤٥٤ هـ) في شعبان وهو في عشر التسعين، وروى عن أبي محمد المخلدي وغيره».

وهذا نصّ كلام المؤلف في «الغاية» إلّا أن فيه (أبو سعيد) بدل (سعد).

انظر: غاية النهاية: ٣٦/١.

(٣) انظر ص: ٢٠٨، وجاء في حاشية (م) مع أن في متنها (اليشكري) بالمشناة والشين المعجمة: (يسكر بلدة في المغرب وإليها نسب الهذلي. تبصرة المشتبه).

(٤) كذا الصواب كما في (ز) و (ظ) و (ك) «طرار» براءين وألفين، و «القايّني» بياء مشناة تحتية بعد الألف، وقد صرح المؤلف بهذا الضبط فقال: القايّني بالقاف وآخر الحروف والنون. اهـ وتحرفت «طرار» في (ت) إلى «طراز» بالزاي في آخره، وفي (س) إلى «طرّار» كذا بتشديد الراء، وفي كلّها ما عدا (ز) «القائي» كتبت بالهمزة والياء. وهو: بغداديّ، شيخ مقرئ، حاذق، توفي سنة (٤٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣١٥/٢، المعرفة: ٧٦١-٧٦٢.

وقرأت بما دخل في تلاوتي من القراءات السبع من كتاب «الغاية» المذكور  
جميع القرآن على شَيْخِي الإمام أبي العباس أحمد بن الحسين بن سليمان<sup>(١)</sup>  
الدمشقيّ عن الشيخ أبي الفضل أحمد بن هبة الله بن عساكر بسنده  
المتقدم.

### كتاب: المصباح في القراءات العشر

تأليف الإمام الأستاذ أبي الكرم المبارك بن الحسن بن أحمد بن عليّ بن فتحان  
الشهرزوريّ البغداديّ، وتوفي بها ثاني عشر ذي الحجة سنة خمسين  
وخمسة.

أخبرني به الشيخ المسند رُحْلَةُ<sup>(٢)</sup> زمانه أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد<sup>(٣)</sup>  
المراغيّ الحلبيّ ثم الدمشقيّ المزيّ بقراءتي عليه بالجامع المرجانيّ من المِرَّة  
الفوقانية عن شيخه العالم<sup>(٤)</sup> المسند الرّحلة أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عبد  
الواحد المقدسيّ، قال: أخبرنا به الشيوخ: أبو البركات دواد بن أحمد بن محمد بن

(١) كذا في (ت) و (ك) وهو الصواب؛ لأن والد سليمان هو «فزارة» لا «يوسف» وفي (ز) و (س) وحاشية  
(م) «سليمان بن يوسف» وهو خطأ، وفي (ظ) كتب «يوسف» وضرب عليها بخط وكتب فوقها  
«سليمان».

(٢) ضبطت في (س) بكسر الراء، والصواب الضم.

(٣) في المطبوع: «المزيد».

(٤) في (ز) «الإمام» بدل «العالم».

منصور بن ملاعب<sup>(١)</sup>، وأبو حفص عمر بن بكرون<sup>(٢)</sup>، وأبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن سُكَيْنَةَ، وأبو محمد عبد الواحد بن سلطان<sup>(٣)</sup>، وأبو يعلى حمزة بن عليّ القبيطي<sup>(٤)</sup>، وعبد العزيز بن الناقد<sup>(٥)</sup> وزاهر بن رستم<sup>(٦)</sup>، وأبو الفتوح نصر بن محمد بن عليّ بن الحُصْري<sup>(٧)</sup>، وأبو شجاع محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي بن

(١) مسند، جليل، توفي سنة (٦١٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٧٨/١.

(٢) بكرون، هو جدّه الثالث، فهو: عمر بن أحمد بن الحسن بن عليّ بن بكرون، النهرواني الأصل، البغدادي، العدل، ولد سنة (٥٢٣ هـ)، ممن أجاز المنذري، حدث، وكان إمام النظامية سنين، توفي سنة (٥٩٧ هـ). تنبيه: ذكر المؤلف سنده «للمصباح» في ترجمة أبي الكرم كما هنا غير أنه ليس فيه (عمر بن بكرون وزاهر ابن رستم الآتي).

انظر: غاية النهاية: ٥٤٥/٢، ذيل تاريخ بغداد: ١٧/٥-١٨، التكملة: ٣٨٩/١-٣٩٠.

(٣) كذا كتّاه المؤلف هنا «أبو محمد» مع أنه في ترجمته، وكذا عند الذهبي، كنيته «أبو الفضل»، وهو مقرئ، خير، صالح، عالي الإسناد، بصير بعلم الأداء، توفي سنة (٦٠٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٧٤/١، المعرفة: ١١٣٤-١١٣٥، التكملة لوفيات النقلة: ١٢٩/٢.

(٤) مقرئ، محقق، مسند، قرأ على سبط الخياط وغيره، توفي سنة (٦٠٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٦٤/١، المعرفة: ١١٣٠-١١٣١، التكملة: ٩٢/٢-٩٣.

(٥) «الناقد» هو جدّه الرابع، فهو عبد العزيز بن أحمد بن مسعود... إمام مقرئ، مكثّر، ثقة، قال المنذري: يقال: إنه آخر من قرأ «بالمصباح» على مؤلفه. اه توفي سنة (٦١٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٩٢/١، المعرفة: ١١٦٠-١١٦١، التكملة لوفيات النقلة: ٤٨٣/٢.

(٦) ابن أبي الرجاء، شافعي، فقيه، مقرئ، صالح، جاور بمكة وأمّ بمقام إبراهيم توفي سنة (٦٠٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٨٨/١، العقد الثمين: ٤٢٦-٤٢٧، التكملة: ٢٦٠-٢٦١، الشذرات: ٣٧/٥.

(٧) فقيه حنبلي، مقرئ، حافظ، حجة، جاور بمكة نحو (٢٠) سنة وأمّ بالخطيم، توفي سنة (٦١٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٣٨/٢، المعرفة: ١١٧٦-١١٧٧، التكملة: ٦٩/٣-٧٠، المقصد الأرشد:

المقرون<sup>(١)</sup> البغداديون؛ مشافهة من الأول، ومكاتبه من الباقيين، قالوا أخبرنا به المؤلف سماعاً للأول وقراءة وتلاوة للباقيين.

وأخبرني به أيضاً الشيخ الإمام المقرئ الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد الضرير قراءة عليه بالجامع الأقرم من القاهرة قال: أخبرنا به / الأستاذ أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيّان الأندلسي قراءة عليه وأنا أسمع بالقاهرة، قال: قرأته على الشيخ المقرئ أبي سهل اليُسّر بن عبد الله بن محمد بن خلف بن اليُسّر الغرناطيّ، وتلوت عليه بقراءة نافع، قال: قرأت جميع «المصباح» على الشيخ أبي الحسن<sup>(٢)</sup> عليّ بن محمد بن إبراهيم بن عليّ بن أبي العافية السبتي<sup>(٣)</sup>، وقرأت عليه بعض القرآن بمضمّنه سنة اثنتين وعشرين وستمئة، وأخبرني به عن الشيخ المقرئ أبي بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني<sup>(٤)</sup> سماعاً وتلاوة عن المؤلف كذلك.

(١) شيخ مقرئ، مجوّد، تصدّر للإقراء والتلقين (٦٠) سنة حتى لقّن الآباء والأبناء والأجداد احتساباً لله ولا يأخذ من أحد شيئاً، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٥٩، المعرفة: ٣/١١٠٢ - ١١٠٣، التكملة: ١/٣٨٣-٣٨٤.

(٢) في المطبوع: «الحسين» مصغراً، وهو تحريف.

(٣) مقرئ حاذق، تاجر، معمر، توفي حدود سنة (٦٣٠ هـ).

السبتي نسبة إلى: سبتة بفتح السين وباء موحدة ساكنة، مدينة في المغرب.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٦٣، المعرفة: ٣/١٢٥٩-١٢٦٠، اللباب: ٢/٩٨.

(٤) المجاور بمكة، الزنجاني: نسبة إلى: زنجان، مدينة على حدود أذربيجان.

انظر: غاية النهاية: ٢/٤٨، اللباب: ٢/٧٧.

هذا هو الصواب في هذا الإسناد، وإن وقع فيه أنَّ ابن أبي العافية رواه سماعاً وقراءة عن المصنّف، فإنه وهمٌ؛ سقط منه ذِكْرُ الزنجانيّ، فليعلم ذلك، فقد ثبت عليه الحافظ أبو حيّان والحافظ أبو بكر بن مسديّ<sup>(١)</sup>، وهو الصّواب<sup>(٢)</sup>.

وقرأت بما تضمّنه من القراءات العشر حسبما اشتملت عليه تلاوتي على الشيوخ الثلاثة؛ ابن الصائغ وابن البغداديّ وابن الجنديّ، إلّا أنّي وصلتُ على ابن الجنديّ إلى أثناء سورة «النحل» حسبما تقدم، وقرأوا كذلك على الأستاذ أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن شجاع الصّريّ، وقرأ هو به على الإمام أبي الفضل محمد بن يوسف بن عليّ الغزنويّ<sup>(٣)</sup>، وقرأه وقرأ به على المؤلف، كذا نصّ الإمام الثقة أبو عبد الله بن القصّاع أنّ عليّ ابن شجاع قرأ «بالمصباح» على الغزنويّ، وابنُ القصّاع ثقة عارف ضابط، وقد رحل إليه وقرأ عليه، فلولا أنه أخبره بذلك لم يذكره، ولا شكّ عندنا في أنه لقي الغزنويّ وسمع منه.

(١) محمد بن يوسف، إمام، حافظ، مقرئ، نزيل مكة، قال الذهبي: بدت منه هفوة في حقّ أمّ المؤمنين عائشة، وفيه تشييع، رأيهم يُغمزونه، توفي سنة (٦٦٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٨، المعرفة: ٣/١٣١٢-١٣١٣، النفع: ٢/١١٢ و ٥٩٤-٥٩٥.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/٥٦٣ و ٢/٤٨، المعرفة: ٣/١٤٧٣.

(٣) مقرئ، فقيه حنفي، مفسر، توفي سنة (٥٩٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٨٦، المعرفة: ٣/١١٢٦-١١٢٧، التكملة: ١/٤٤٨، طبقات المفسرين:

## كتاب

## الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها

تأليف الإمام الأستاذ الناقل أبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد ابن عقيل الهذلي<sup>(١)</sup> المغربي؛ نزيل نيسابور، توفي بها سنة خمس وستين وأربعمائة. /

أخبرني به الشيخان: المعمر الأصيل المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن حاتم الإسكندري، والأصيل العدل أبو عبد الله محمد بن علي بن نصر الله بن النحاس الأنصاري قراءة مني عليهما بالجامع الأموي، قال الأول: أخبرنا به الشيخ أبو حفص عمر بن غدير بن القّوَّاس الدمشقي<sup>(٢)</sup>، مشافهة عن الإمام أبي اليمن الكندي، قال: أخبرني به شيخي أبو محمد عبد الله بن علي البغدادي<sup>(٣)</sup> تلاوة وسماعاً، قال: أخبرني به أبو العزّ محمد بن الحسين بن بNDAR الواسطي كذلك عن المؤلف كذلك.

وقال الشيخ الثاني: أخبرني به الشيخ الأصيل أبو محمد القاسم بن المظفر بن

(١) في المطبوع: «الهزلي» بالزاي، وهو تصحيف قبيح، حاشا الهذلي منه.

(٢) غدير هو جدّه الثالث، فهو: عمر بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير، ولد سنة (٦٠٥ هـ) ناصر الدين، قرأ عليه الذهبي «السبعة» و«المبهبج» و«الكفاية في الست» وخرّج له مشيخة، سمع منه البرزالي والمزي وغيرهما، توفي سنة (٦٩٨ هـ)، ولم يتزوج.

انظر: الوافي بالوفيات: ٢٢ / ٥٢٠، الشذرات: ٥ / ٤٤٢، درة الحجال: ٣ / ١٩٦.

(٣) هو سبط الخطّاط.

محمود بن عساكر<sup>(١)</sup> قراءة عليه وأنا أسمع من سورة «سبأ» إلى آخره وإجازة لباقيه قال: أخبرني به.....<sup>(٢)</sup>

وقرأت جميع القرآن بما دخل في تلاوتي<sup>(٣)</sup> من مضمّنه من القراءات العشر وغيرها على الشيوخ: الأستاذ أبي المعالي محمد بن اللبان الدمشقي، والعلامة أبي عبد الله بن الصائغ والإمام أبي محمد الواسطي، وإلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] على الأستاذ أبي بكر بن الجندي.

وقرأ ابن اللبان بما تضمّنه من القراءات العشر فقط على شيخه الأستاذ أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وقرأ هو بجميع ما تضمّنه من

(١) الطيب، توفي سنة (٧٢٣هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٢٣٩.

(٢) وقع في جميع النسخ بعد «به» بياض، وكلها أشارت إلى أنه في الأصل، ففي (ت) فراغ بمقدار سطر، ثم علّق عليه في الحاشية: كذا وجد في أصل عليه خط المؤلف. اهـ.

وفي (ز) كتب فوق الفراغ بخط رقيق: كذا بياض في نسخة الأصل. اهـ، وكتب في الحاشية: قال المؤلف: لعل ابن عساكر يرويه بالإجازة عن أصحاب أبي العلاء الهمداني كأبي الحسن بن المقير، وعجبية بنت الباقراي وغيرهما عن الهمداني عن أبي العزّ القلانسي عن المؤلف. اهـ. وهذا القول المنسوب للمؤلف لم أجده في غاية النهاية. والله أعلم.

وفي (س) وفي الأصل بياض بعد «به».

وفي (ظ) أشير بعد «به» إلى الحاشية وكتب: بياض.

وفي (ك) و(م) أشير بعد «به» إلى الحاشية وكتب: في نسخة الأصل ها هنا بياض.

لكن هذا البياض جاء محلّه في المطبوع: «به جماعة من أصحاب الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني سماعاً لبعضهم وإجازة لآخرين، منهم: الشيخ المسند أبو الحسن علي بن المقير البغدادي، قال: أنا به الحافظ الشيخ الإمام شيخ العراق محمد أبو العزّ القلانسي قراءة وتلاوة على المؤلف».

(٣) في (س): «تلاوته»، وهو تحريف.



جميع القراءات على أبي العباس أحمد بن غزال الواسطي، وقرأ به على الشريف أبي البدر محمد بن عمر الداعي، وقرأ به على أبي عبد الله محمد بن محمد بن الكال الحلّي وعلى أبي بكر عبد الله بن منصور بن الباقلاني الواسطي، وقرأ ابن الكال به على الإمام الحافظ أبي العلاء الهمداني، وقرأ به أبو العلاء وابن الباقلاني على الإمام أبي العزّ القلانسي.

وقرأ باقي شيوخه بما تضمّنه من القراءات الاثنتي<sup>(١)</sup> عشرة وغيرها على شيخهم / أبي عبد الله الصائغ، وقرأ كذلك على الكمال بن فارس، وقرأ كذلك على الإمام أبي اليُمّن الكندي وقرأ بمضمّنه على سبط الخياط، وقرأ بمضمّنه على الإمام أبي العزّ القلانسي، وقرأ به أبو العزّ على مؤلفه الإمام أبي<sup>(٢)</sup> القاسم الهذلي، رحل<sup>(٣)</sup> إليه لأجل ذلك فيما أخبرني به بعض شيوخه، ثم وقفتُ على كلام الحافظ الكبير أبي العلاء الهمداني أنه قرأ عليه ببغداد، وهو الصحيح. والله أعلم.

### كتاب المنتهى في القراءات العشر<sup>(٤)</sup>

تأليف الإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

(١) في (ز) و (س) وكذا المطبوع: «الاثني عشرة».

(٢) في المطبوع: «أبو» وهو مرجوح.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٢٨ / ٢

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلف رحمه الله، والصواب أنه في (الخمس عشرة).

انظر: غاية النهاية: ١٠٩ / ٢، المعرفة: ٧١٩ / ٢، ص: ٣٣٥.

قرأت به ضمناً على شيوخ المذكورين آنفاً في كتاب «الكامل» للهذلي بإسنادهم إلى أبي القاسم الهذلي، وقرأ به على شيخه أبي المظفر عبد الله بن شبيب<sup>(١)</sup> وقرأ به على الخزاعي.

### كتاب: الإشارة في القراءات العشر

تأليف الإمام الثقة<sup>(٢)</sup> أبي نصر منصور بن أحمد العراقي وتوفي سنة<sup>(٣)</sup> ..... دخل في قراءتي ضمناً على شيوخي بإسنادهم إلى الهذلي، وقرأ به الهذلي على المؤلف.

### كتاب: المفيد في القراءات الثمان

تأليف الإمام المقرئ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي اليمني، وتوفي في حدود سنة ستين وخمسة، وهو كتاب مفيد كاسمه اختصر فيه كتاب «التلخيص» لأبي معشر الطبري وزاده فوائد.

قرأت به القرآن ضمناً على الشيوخ المصريين، وقرأوا به كذلك على شيخهم أبي عبد الله محمد بن أحمد الصائغ، وقرأ به على شيخه الكمال بن سالم الضرير، \*

(١) مقرئ متصدر، صالح، ضابط، عالم بالقراءات، كثير السماع، حدث عن الحافظ أبي عبد الله بن مندة، توفي سنة (٤٥١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٢-٤٢٣، المعرفة: ٢/ ٨٠٤.

(٢) في (س) «الفقيه»، ولعله تصحيف.

(٣) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) و (س) فليس فيهما عبارة «وتوفي سنة».

وقرأ به علي أبي الحسن شجاع بن محمد بن سيدهم المدلجي المصري، وقرأ به علي المؤلف أبي عبد الله الحضرمي، وقرأ به المؤلف\* <sup>(١)</sup> علي أبي الحسن عليّ / بن عمر الطبري صاحب أبي معشر وعلي سعيد بن أسعد اليمني. <sup>(٢)</sup>

وحيث أطلقنا «المفيد» في كتابنا فإياه نريد لا «مفيد» الخياط <sup>(٣)</sup>.

### كتاب: الكنز في القراءات العشر

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي وتوفي في شوال سنة أربعين وسبعمئة، كتاب حسن في بابيه، جمع فيه بين «الإرشاد» للمقلاني و «التيسير» للداني وزاده فوائد.

أخبرني به سماعاً وتلاوة الشيخ أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبان، وقرأه وقرأ به علي مؤلفه المذكور.

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت) وفي (م) تحرفت العبارة الأخيرة إلى «وقرأ به علي المؤلف علي أبي الحسن» كذا ذكر المؤلف أن الحضرمي قرأ علي الطبري صاحب أبي معشر، وهو سهو منه رحمه الله إذ الموجود في إجازة في آخر كتاب «المفيد» أنه قرأ علي أبي علي الحسن بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن أبي معشر، اهـ وقد يكون المؤلف تجوّز في العبارة على قول من أثبت قراءة الحسن بن عبد الله علي أبي معشر نفسه دون واسطة أبيه، وقول المؤلف أيضاً: (وقرأ به المؤلف علي أبي الحسن) صوابه: وقرأ بها حواه المؤلف... والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ٢١٧/١ و ٥٦٠.

(٢) كذا ذكر المؤلف هنا أن الحضرمي قرأ علي اليمني، وعكس ذلك في «الغاية» حيث ذكر في ترجمة اليمني أنه هو الذي قرأ علي الحضرمي. والصواب ما ذكره هنا كما هو موجود في الإجازة التي في آخر «المفيد».

(٣) هذا تجوّز في العبارة أو سهو منه رحمه الله؛ لأن المراد: «المفيد» لأبي نصر الحلباز الذي رواه الخياط كما سبق في ص: ٢٢٠، وانظر: غاية النهاية: ٢/٦٥.

وأخبرني به سماعاً وتلاوة لبعضه الشيخ الإمام الوليّ أبو العبّاس أحمد بن رجب البغداديّ وقرأه \* وقرأ بمضمّنه \*<sup>(١)</sup> على مؤلّفه.

وأخبرني به الشيخ المسند المقرئ صلاح الدين أبو بكر بن<sup>(٢)</sup> محمد بن أبي بكر بن محمد الأعزازيّ بقراءتي عليه، وقرأه وقرأ بمضمّنه على مؤلّفه.

### كتاب: الكفاية في القراءات العشر

من نظم أبي محمد عبد الله، مؤلّف «الكنز» المذكور أعلاه نظم فيها كتابه «الكنز» على وزن «الشاطبية» وروّيها.<sup>(٣)</sup>

قرأتها على الشيخ شهاب الدين أحمد بن رجب المذكور، وأخبرني أنه قرأها على ناظمها المذكور وأخبرني بها سماعاً وتلاوة أبو المعالي بن اللّبان عن الناظم كذلك.

وقرأت بمضمّن الكتّابين المذكورين بعض القرآن على الشيخ المقرئ المجوّد أبي العبّاس أحمد بن إبراهيم بن الطحّان المنبجّي، وقرأ بهما جميع القرآن على مؤلّفهما المذكور.

(١) ما بين النجمتين من (ز) و (س) فقط، وجاء في حاشية (م): وكتب عليه «صح».

(٢) «بن» سقطت من المطبوع، وهو خطأ.

(٣) «الوزن» و «الرّويّ» مصطلحان عرّوضيان:

فالوزن: هو البحر الذي تنظم فيه القصيدة من طويل وكامل وغيره.

والرويّ هو: الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، ولا يكون هذا الحرف حرف مدّ ولا هاء.

انظر: شرح كتاب أهدى سبيل: ١٧٨-٢٥٠.

### كتاب: الشمعة<sup>(١)</sup> في القراءات<sup>(٢)</sup> السبعة

من نظم الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المعروف بـ «شعلة» وتوفي في صفر سنة ست وخمسين وستمائة، وهي قصيدة / «رائية» قدر نصف «الشاطبية» مختصرة جداً، أحسن في نظمها واختصارها.

قرأتها وغيرها من نظم المذكور على شيخنا أبي العباس أحمد بن رجب بن الحسن السلامي وأخبرني بها عن [ ]<sup>(٣)</sup> عن شيخه التقي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الإربلي<sup>(٤)</sup> عن الناظم المذكور، سماعاً من لفظه عن الإربلي المذكور قراءة بمضمونها، وهذا من أطرف<sup>(٥)</sup> ما وقع في أسانيد القراءات، ولا أعلم وقع مثله فيها.<sup>(٦)</sup>

(١) في المطبوع: «الشفعة» بالفاء بدل الميم، وهو تحريف.

(٢) في (ز) و (ط): «قراءات» بالتنكير، والمثبت أصح.

(٣) كذا بياض في جميع النسخ ما عدا (ت) ففيها: «بها عن شيخه التقي أبي الحسن علي..» وهذا لا يصح؛ لأن الإربلي ليس شيخاً للسلامي بل هو شيخ شيخه، ويؤيد هذا ما ذكره المؤلف نفسه حيث قال في ترجمة «شعلة» قرأت كثيراً من نظمها على شيخنا ابن رجب عن شيخه عن الإربلي عنه. اهـ.

والعجب أن هذا البياض والفراغ وقع في هذا الموضع نفسه في «جامع أسانيد المؤلف»: ق: ٣١/ب. انظر: غاية النهاية: ٨١ / ٢.

(٤) المقرئ، نزيل بغداد، إمام، بارع، فقيه، فرضي، نحوي، توفي سنة (٦٨٨ هـ).

الإربلي: نسبة إلى: (إربل): بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الباء الموحدة بعدها لام: قلعة على مرحلة من الموصل. انظر: غاية النهاية: ٥٥٠ / ١، المعرفة: ١٣٩٩ / ٣ - ١٤٠٠، الأنساب: ١٠٥ / ١.

(٥) كذا في (ز) و (ط) بالمهملة، وفي البقية «أظرف» بالمعجمة، ولا وجه لها هنا، والله أعلم.

(٦) في المطبوع: «فيه» بالتذكير، وهو تحريف.

### كتاب: جمع الأصول في مشهور المنقول

نظم الإمام المقرئ أبي الحسن عليّ بن أبي محمد بن أبي سعد<sup>(١)</sup> الديواني الواسطيّ، وتوفي بواسط<sup>(٢)</sup> سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة، كذا رأيت به بخط الحافظ الذهبيّ في طبقاته<sup>(٣)</sup>.

وهو قصيدة لامية في وزن «الشاطبية» وروّيها.

### كتاب: روضة التقرير في الخلف

بين «الإرشاد» و «التيسير» نظم المذكور.

قرأتها جميعاً على الشيخ الصالح أبي عبد الله محمد بن محمود السيواسيّ الصوفيّ بدمشق، وأخبرني أنه قرأهما على ناظمهما المذكور بواسط.

### كتاب: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي

من نظم الإمام الأستاذ أبي حيّان محمد بن يوسف الأندلسيّ، في وزن «الشاطبية» وروّيها أيضاً؛ لم يأت فيها برمز، وزاد فيها على<sup>(٤)</sup> «التيسير» كثيراً.

(١) في (ظ): «سعيد»، وهو خطأ.

(٢) في (ت): «بها» وفي (ك) كتب: «بواسط» وفوقها بخط دقيق: «بها».

(٣) انظر: المعرفة: ١٤٩٦/٣.

(٤) «على» سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف العبارة.

قرأتها وقرأت بمضمونها على ابن اللبّان، وقرأها وقرأ بمضمونها على ناظمها المذكور.

وقرأتها أيضاً على جماعة عن الناظم المذكور.

وكذا قرأت منظومته<sup>(١)</sup> «غاية المطلوب في قراءة يعقوب».

وقرأت بمضمّن كتابه «المطلوب» أيضاً إلى أثناء سورة «النحل» على ابن الجنديّ، وسمعت منه بعضه وناولني باقيه وأجازنيه. /

### كتاب: الشريعة في القراءات<sup>(٢)</sup> السبعة

وهو كتاب حسن في بابه، بديع الترتيب، جميعه أبواب، لم يذكر فيه فرشاً، بل ذكر الفرش في أبواب أصوله<sup>(٣)</sup>، وهو تأليف الشيخ الإمام العلامة<sup>(٤)</sup> شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن البارزي، قاضي حماة، وتوفي بها سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة.

أخبرني بها عنه إذناً جماعة، وسمعتها جمعا<sup>(٥)</sup> تقرأ على الشيخ أبي المعالي محمد بن أحمد بن<sup>(٦)</sup> اللبّان، وأخبرنا أنه قرأها على مؤلفها المذكور.

(١) في المطبوع: «منظومة» بدون ضمير.

(٢) كذا في (ت) و (س) وهو الصواب، وفي البقية: «قراءات».

(٣) كذا في (س) و (ظ) وهو الأصوب عندي، وفي البقية: «أصولية».

(٤) في (س): «العالم».

(٥) في (س): «جمعا» وفي (م): «جميعا».

(٦) «بن» سقطت من المطبوع.

وشافهني به الشيخ إبراهيم بن أحمد الدمشقي قال: شافهني به مؤلفه.

### القصيدة الحُضْرية في قراءة نافع

نظم الإمام المقرئ الأديب أبي الحسن عليّ \* بن عبد الغنيّ \*<sup>(١)</sup> الحُضْريّ.

أخبرنا بها شيخنا أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللّبان سماعاً لبعضها وتلاوة لجميع القرآن قال: أخبرنا أبو حيّان تلاوة، أخبرنا أبو عليّ بن أبي الأحوص سماعاً، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ الفحام<sup>(٢)</sup>، أخبرنا أبو عليّ بن زُلال الضّرير<sup>(٣)</sup>، أخبرنا ابن هذيل، أخبرنا أبو محمد السّرْقُسطيّ<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)

(٢) إمام مقرئ، يدري العربية والقراءات، رائق الخط، توفي سنة (٦٤٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٨٨/١، التكملة لوفيات النقلة: ١٥١/١.

(٣) الحسين بن يوسف بن أحمد، أستاذ، علامة، انتهت إليه أستاذية الإقراء؛ لإتقانه وتحقيقه وتجوّيده، توفي سنة (٦١٣ هـ).

وأما ذكر المؤلف في «الغاية» نقلاً عن الأبار من أن وفاته سنة (٥٤٧ هـ) فهو سهو من المؤلف أو سبق قلم، فالذي ذكره الأبار نفسه وكل من ترجم له أن وفاته سنة (٦١٣ هـ)، وما ذكره المؤلف هو سنة ولادته لا سنة وفاته.

و(زُلال) صَبَطها الصَّفديّ بقوله: بضم الزاي وتشديد اللام.

انظر: غاية النهاية: ٢٥٣/١، المعرفة: ١١٦٥/٣، التكملة لوفيات النقلة: ٣٥٩/٢ - ٣٦٠، الوافي بالوفيات: ٨٦/١٣.

(٤) عبد الله بن يوسف بن عبد الرحمن، يعرف بابن سَمَجُون، لقي الحصري سنة (٤٩٠ هـ) وتوفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: التكملة لكتاب الصلة: ٤٧/٣.



ح قال أبو حيَّان: قرأتها<sup>(١)</sup> على أبي الحسين<sup>(٢)</sup> بن اليُسْر، أخبرنا أبي<sup>(٣)</sup> عبد الله بن محمد، أخبرنا أبو جعفر بن حكم، وأبو خالد بن رفاعه، قالوا: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عليّ بن الباذش، أخبرنا أبو القاسم خلف بن صَوَاب،<sup>(٤)</sup> قالوا: -أعني ابن صواب والسرقي-: أخبرنا الحُضريّ.

قال ابن أبي الأَحوص وأخبرنا بها<sup>(٥)</sup> مشافهة، الحاكم أبو عبد الله محمد بن الزبير القضاعيّ، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن عبد الله بن النّعمة، أخبرنا ابن صواب، أخبرنا الحُضريّ.

قال أبو حيَّان: وعرضتها حفظاً عن ظهر قلب على مُعلّمي عبد الحق بن علي الوادي آشي<sup>(٦)</sup>، وكتب إليّ الشريف أبو جعفر أحمد بن يوسف الشروطيّ<sup>(٧)</sup> -أي صاحب الأحكام- عن أبي محمد بن بقيّ عن الحُضريّ. /

(١) في المطبوع: «قرأت»، وهو تحريف.

(٢) في (ت): «الحسن»، وهو تحريف.

(٣) في (ت) و(م) وكذا في المطبوع: «أبو»، وهو خطأ، لأن المراد والد أبي الحسين وهو عبد الله.

(٤) كذا في جميع النسخ، وذكر المؤلف في ترجمة الحُضريّ أنه أبو القاسم بن الصواف، بالفاء بدل الباء. أمّا الذهبي فذكره أيضاً في ترجمة الحُضريّ بأنه أبو القاسم بن رضوان، وكلاهما تصحيف وتحريف، والصواب ما هنا كما ذكر ابن بشكوال في ترجمة الحُضريّ، وقال عنه: هو خلف بن محمد بن عبد الله بن صواب، اللخمي، قرطبي، عني بملاقة الشيوخ من صغره، وتخصّص في القراءات، توفي سنة (٥١٤ هـ). انظر: الصلة: ١/ ١٧٢ و ٢/ ٤١٠.

(٥) في المطبوع: «به».

(٦) أبو محمد، خطيب، مقرئ، صالح، مؤدّب أبي حيَّان، قال أبو حيَّان: قرأت عليه السبع في نحو من عشرين ختمة إفراداً وجمعاً، وعليه تعلّمت الهجاء، ولازمته نحواً من سبعة أعوام وذلك في مدة آخرها سنة (٦٦٩ هـ) وفي (ز) «الوادا آشي».

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٥٩.

(٧) لم أعرفه.

### كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة

من نظم الإمام الخطيب أبي الحسن عليّ بن عمر بن إبراهيم الكتّاني القيّجاطيّ وتوفي سنة ثلاثين وسبعمئة<sup>(١)</sup>: قصيدة محكّمة النظم في وزن «الشاطبية» ورويّها، نَظَمَ فيها ما زاد على «الشاطبية» من «التبصرة» لمكي و«الكافي» لابن شريح و«الوجيز» للأهوازيّ.

قرأتها على الشيخ الإمام الأديب النحويّ المقرئ أبي جعفر أحمد بن يوسف ابن مالك الرّعينيّ في صفر سنة إحدى وسبعين وسبعمئة.

وحدّثني ببعضها من لفظه القاضي الإمام العلّامة أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكيّ الأندلسيّ في سنة تسع وستين وسبعمئة، قال: قرأناها على ناظمها المذكور.

وستأتي الإشارة إليها في باب «إفراد القراءات وجمعها» آخر الأصول من هذا الكتاب<sup>(٢)</sup> إن شاء الله تعالى.

(١) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي (ظ) جاءت العبارة هكذا: «سنة... وعشرين وسبعمئة. اهـ» وفي

البقية: «سنة نيف وعشرين وسبعمئة. اهـ».

وجاء في المطبوع: «سنة ثلاث وعشرين وسبعمئة. اهـ» وهو خطأ؟

انظر: غاية النهاية: ٥٥٨/١.

(٢) انظر ص: ١٥٨١.

### كتاب: البستان في القراءات الثلاث عشرة<sup>(١)</sup>

تأليف شيخنا الإمام الأستاذ أبي بكر عبد الله بن أيدغدي الشمسي، الشهر بابن الجندي، وتوفي بالقاهرة في آخر شوال سنة تسع وستين وسبع مائة.

أخبرني به مؤلفه المذكور إجازة ومناولة وتلاوة بمضمّنه خلا قراءة الحسن من أول القرآن إلى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وأجازني بما بقي، وعاقني عن إكمال الختمة موثّه رحمه الله.

### كتاب جمال القراء وكمال الإقراء

تأليف الإمام العلامة علم الدين أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد السّخاويّ وتقدم<sup>(٢)</sup> أنه توفي سنة ثلاث وأربعين وست مائة بدمشق.

وهو غريب في باب؛ جمع أنواعاً من الكتب المشتملة على ما يتعلّق بالقراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وغير ذلك ومن جملة «النونية» له في التجويد.

أخبرني به شيخنا الإمام قاضي القضاة أبو العباس أحمد بن الحسين بن / سليمان بن يوسف الكفريّ رحمه الله، فيما قرأته<sup>(٣)</sup> وقرئ عليه، قال: أخبرنا به

(١) في المطبوع: «الثلاث عشر»، وهو لحن.

(٢) انظر ص: ١٧٥.

(٣) في (ز): «قرأ به» بالباء الموحدة بعد الهمزة، وجاءت الكلمة خالية من النقط في (س).

الشيخ الإمام شيخ القراء أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الرقي<sup>(١)</sup> بقراءتي عليه قال: أخبرنا كذلك الإمام شيخ القراء شهاب الدين محمد بن مزهر<sup>(٢)</sup> الدمشقي، قال: قرأته على مؤلفه.

وأخبرني بالقصيدة «النونية» منه وهي التي أولها:

يا من يروم تلاوة القرآن .....

الشيخ الصالح<sup>(٣)</sup> المقرئ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي رحمه الله، بقراءتي عليه، قال: أخبرني بها الشيخ الإمام المقرئ الأديب أبو العباس أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكي<sup>(٤)</sup> قراءة عليه وأنا أسمع عن<sup>(٥)</sup> الناظم المذكور رحمه الله.

### مفردة يعقوب

لأبي محمد عبد البارئ بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصّعيدي، وتوفي بالإسكندرية في سنة نيف<sup>(٦)</sup> وخمسين وستمائة.

(١) شيخ القراء بدمشق، إمام، ثقة، ناقل، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، توفي سنة (٧٤٢ هـ). الرقي: بفتح الراء وفي آخرها القاف المشددة نسبة إلى بلدة (الركة) على طرف الفرات.

انظر: غاية النهاية: ٧٥ / ٢ - ٧٦، الأنساب: ٨٤ / ٣.

(٢) محمد بن عبد الخالق بن مزهر، عالم فاضل، ذاكر للروايات، له مشاركة في الفقه والنحو، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١٥٩ / ٢ - ١٦٠.

(٣) في المطبوع: «الصالح»، وهو تحريف.

(٤) المعدّل، قرأ على السخاوي وعرض عليه الشاطبية، توفي سنة (٧١٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ٥٨ / ١ - ٥٩.

(٥) في (ز): «من».

(٦) في (ظ) و (ك) بياض مكان «نيف».

أخبرني بها أبو المعالي محمد بن أحمد بن عليّ الدمشقيّ، بقراءتي عليه عن ستّ الدار بنت عليّ بن يحيى الصعيديّ عنه، وأخبرني أنه قرأ بها القرآن على شيخه أبي حيّان عن المريوطيّ تلاوة عنه كذلك.

وأخبرني<sup>(١)</sup> بها شيخنا عبد الوهاب بن محمد القرويّ مشافهة عن أصحابه عنه تلاوة وقرأ هو على الصفراويّ وجعفر الهمدانيّ وعيسى بن عبد العزيز بأسانيدهم.

فهذا ما حضرني من الكتب التي رويت منها هذه القراءات من الروايات والطرق بالنص والأداء.

وها أنا أذكر الأسانيد التي أدّت القراءة لأصحاب هذه الكتب من الطرق المذكورة، وأذكر ما وقع من الأسانيد بالطرق المذكورة بطريق الأداء فقط حسبما صحّ عندي من أخبار الأئمة قراءة قراءة، ورواية رواية، وطريقاً طريقاً مع الإشارة إلى وفياتهم والإيلاء إلى تراجمهم وطبقاتهم إن شاء الله.

(١) في (س): «وأخبرنا» بالجمع.

/ أما قراءة نافع من روايتي قالون<sup>(١)</sup> وورش<sup>(٢)</sup> عنه

رواية قالون، طريق أبي نسيط<sup>(٣)</sup> عن قالون من طريق ابن بويان<sup>(٤)</sup> من سبع طرق: الأولى إبراهيم بن عمر<sup>(٥)</sup> عنه من طريقي «الشاطبية» و «التيسير».

فمن «التيسير» قال الداني: قرأت بها القرآن كله على شيخي أبي الفتح فارس ابن أحمد بن موسى<sup>(٦)</sup> المقرئ الضريع، وقال لي: قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن<sup>(٧)</sup> المقرئ، وقال: قرأت على إبراهيم بن عمر المقرئ<sup>(٨)</sup>.

ومن «الشاطبية» قرأ بها الشاطبي على أبي عبد الله محمد بن علي بن أبي العاص النّفري، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام

(١) سترجم له المؤلف ص: ٢٩٤.

(٢) انظر ترجمته ص: ٢٩٥.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٩٦.

(٤) انظر ترجمته ص: ٢٩٧.

(٥) أبو إسحاق، البغدادي، مقرئ، قال الداني: لا أعلم أحداً أسند عنه غير عبد الباقي بن الحسن. اهـ انظر: غاية النهاية: ٢١ / ١ - ٢٢.

(٦) الحمصي، أستاذ ضابط ثقة، واسع الرواية مع النسك والفضل والصدق. له كتاب «المُنشأ في القراءات الثمان» توفي سنة (٤٠١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٥-٦، المعرفة: ٧١٧ / ٢.

(٧) «ابن الحسن» سقطت من (ز).

وهو خراساني الأصل، ضابط، ثقة، إمام في القراءات والعربية، توفي سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٥٦-٣٥٧، المعرفة: ٦٨٠-٦٨١ / ٢.

(٨) التيسير: ١٠.

الفرس<sup>(١)</sup>، وقرأ بها علي أبي داود سليمان بن نجاح، وأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن الدّوش، وأبي الحسين يحيى بن إبراهيم بن البيّاز، وقرأوا بها علي الدّاني.

وقرأ بها<sup>(٢)</sup> الشاطبي أيضاً علي أبي الحسن علي<sup>(٣)</sup> بن محمد بن هذيل، وقرأ بها علي أبي داود علي الداني بسنده.

طريق الحسن بن محمد بن الحباب<sup>(٤)</sup> وهي الثانية عن ابن بويان من طريقي «الهداية» و«الكافي»، قال كلّ من ابن شريح والمهدوي: قرأت بها علي أبي الحسن أحمد بن محمد المقرئ القنطري<sup>(٥)</sup> بمكة في المسجد الحرام<sup>(٦)</sup>، وقرأ علي أبي علي<sup>(٧)</sup> الحسن بن محمد بن الحباب البزاز البغدادي المقرئ.

(١) مقرئ، نحوي، لغوي، كتب عنه السلفي مع تقدمه، وله حظ من علم الحديث ورجاله، توفي سنة (٥٤٧هـ). والفرس: لقب تاجر كان جدّه سعيد عنده.

انظر: غاية النهاية: ١٢١/٢-١٢٢، المعرفة: ٩٨٠-٩٨٢.

(٢) في (ت) بعد كلمة «بها»: «علي» وهو سبق قلم من الناسخ.

(٣) في (ت): «أحمد» وهو خطأ.

(٤) أبو علي، مقرئ، متصدر.

غاية النهاية: ١/٢٣١.

(٥) نزيل مكة، شيخ مقرئ، قال عنه الداني: لم يكن بالضابط ولا بالحافظ. توفي سنة (٤٣٨هـ).

غاية النهاية: ١/١٣٦، المعرفة: ٧٥٤-٧٥٥، العقد الثمين: ١٧٨/٣.

(٦) ابن شريح قراءته كانت في سنة (٤٣٣هـ) ولعلها في شهر ذي القعدة، فهو في هذه الفترة سمع علي القنطري كتابه «الاختصار في القراءات» وأما المهدوي فلم أقف على تحديد وقت قراءته.

انظر: فهرست ابن خير: ٢٦.

(٧) «علي» سقطت من (م) وكذا المطبوع. وانظر: الكافي: ٦.

طريق أبي الحسن عليّ بن العلاف<sup>(١)</sup> وهي الثالثة عن ابن بويان من «المستنير»: قال ابن سوار: قرأت بها جميع القرآن على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني<sup>(٢)</sup> وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي الحسن بن<sup>(٣)</sup> العلاف؛ يعني عليّ بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغداديّ الأستاذ الثقة<sup>(٤)</sup>.  
طريق أبي بكر بن مهران وهي الرابعة عن ابن بويان من كتاب «الغاية» له ومن كتاب «الكامل».

قال الهذلي: قرأت على أبي الوفا<sup>(٥)</sup> وقرأ بها على أحمد بن الحسين يعني الأستاذ أبا بكر بن مهران<sup>(٦)</sup>.

طريق إبراهيم الطبريّ وهي الخامسة عن ابن بويان من «المستنير» من طريقين: قال ابن سوار<sup>(٧)</sup>: وقرأت بها جميع / القرآن على أبي عليّ الحسن بن

(١) ثقة ضابط، من كبار أئمة أهل الأداء، توفي سنة (٣٩٦ هـ).

غاية النهاية: ١/٥٧٧، المعرفة: ٢/٦٨٨، تاريخ بغداد: ١٢/٩٥، المنتظم: ١٥/٥١.

(٢) الزاهد، من العالمين بالقراءات ووجوهها، وله قصة مع شيخه ابن العلاف، وأخرى مع الأمير محمود بن سبكتكين تدلّ على علمه بعلم العدّ، توفي سنة (٤٠١ هـ).

والشرمقاني: نسبة إلى شرمقان من قرى نسا.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٢٧، المعرفة: ٢/٧٨٦-٧٨٨، تاريخ بغداد: ٧/٤٠٢-٤٠٣ معجم البلدان: ٥/٢٨١-٢٨٢.

(٣) «بن» سقطت من (ز).

(٤) المستنير: ١/١٤٨-١٤٩، وفيه أن قراءة ابن سوار على الشرمقاني كانت سنة (٤٣٣ هـ).

(٥) هو مهدي بن طرارا، سبقت ترجمته ص: ٢٣١.

(٦) الغاية: ٥١-٥٢، الكامل: ق ٤٦/أ.

(٧) سقطت الألف بين الواو والراء في المطبوع، مما أدى إلى تصحيف الاسم إلى: «سور».



أبي الفضل الشَّرمقاني وأخبرني أنه قرأ بها جميع القرآن على أبي إسحاق الطَّبريِّ.  
وقرأ بها<sup>(١)</sup> ابن سوار أيضاً على أبي عليّ العطار وقرأ بها على الطَّبريِّ؛ يعني  
إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المالكيَّ البغداديَّ الإمام الثقة.<sup>(٢)</sup>

طريق أبي بكر الشَّدائي وهي السادسة عن ابن بويان من طريقين:  
طريق الخبازيَّ من «الكامل» قرأ بها على منصور بن أحمد القُهْنُذِيَّ<sup>(٣)</sup> وقرأ بها  
على أبي الحسن<sup>(٤)</sup> عليّ بن محمد الخبازيَّ<sup>(٥)</sup>.

وطريق الكارزيني من ثلاث طرق:  
من «التلخيص»<sup>(٦)</sup>: قال أبو معشر: قرأت على أبي عبد الله محمد بن الحسين  
الفارسيَّ يعني الكارزيني.<sup>(٧)</sup>

(١) في (ت) بعد (بها): «على» وهو سبق قلم.

(٢) المستنير: ١/١٤٩.

(٣) ضبطه المؤلف بضم القاف والهاء والذال والزاي، وهو هروي، ضابط، لكن: جعل المؤلف اسم أبيه  
(أحمد) وهما من الهذلي، ورجح أنه «منصور بن محمد»، بدليل أن الإمام الرُّوذباريَّ قرأ عليه ونسبه وهو  
من أهل بلدته. انظر: غاية النهاية: ٢/٣١٢.

(٤) كذا في (ت) وهو الصواب، وتصحفت في البقية والمطبوع إلى «الحسين».

وكذلك في مواضع في الغاية: ٢/٣١٢.

(٥) شيخ القراء بنيسابور، إمام ثقة محقق، تخرج به أكثر من عشرة آلاف رجل. توفي سنة (٣٩٨ هـ). والخبازي  
نسبة إلى: الخبز؛ عمله أو بيعه.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٧٧-٥٧٨، المعرفة: ٢/٧١٤، الكامل: ق ٤٦/أ، اللباب: ١/٤١٧.

(٦) هذه الطريق ليست في التلخيص المطبوع المحقق.

(٧) الإمام المعمر، المجاور بمكة، مسند القراء في زمانه، خاتمة أصحاب المطوَّعي، توفي سنة (٤٤٠ هـ).

الكارزيني نسبة إلى: كارزين مدينة في فارس، واختلفوا في ضبطها بين كسر الراء وهو المشهور، وبين فتحها.

انظر: غاية النهاية: ٢/١٣٢-١٣٣، المعرفة: ٢/٧٥٦-٧٥٧، الأنساب: ٥/١٢-١٣ - التاج: (كرز).

ومن «المبهج»: قال سبط الخياط: قرأت بها القرآن على الإمام أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام<sup>(١)</sup>، وأخبرني أنه قرأ بها على الإمام أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق<sup>(٣)</sup> أبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني\* وقرأ الكارزيني\*<sup>(٤)</sup> والخبازي على الإمام أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور الشذائي<sup>(٥)</sup>.

فهذه أربع طرق للشذائي.

طريق أبي أحمد الفرّضي وهي السابعة عن ابن بويان من سبع طرق.

طريق أبي الحسين<sup>(٦)</sup> الفارسي وهي الأولى عن الفرّضي من «التجريد» قال ابن الفحّام: قرأت على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسي<sup>(٧)</sup>.

(١) الهاشمي، نقيب الهاشميين بمكة، ثم استوطن بغداد، وتوفي سنة (٤٩٣ هـ).

غاية النهاية: ١ / ٣٩٩، المعرفة: ٢ / ٨٥٧-٨٥٨، المنتظم: ١٧ / ٥٨، العقد الثمين: ٥ / ٤٧١-٤٧٢.

(٢) المبهج: ١ / ٢٥، الاختيار في القراءات العشر: ١ / ٧٥.

(٣) كذا أطلق المؤلف ولم يصرح بمصدر هذا الطريق هل هي من المصباح أم من غيره.

وبالرجوع إلى المصباح لم أجد هذه الطريق، إذ طريق الشذائي فيه عن أبي الحسن بن شنبوذ عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون عن نافع، وقد تكون طريقاً أدائية للمؤلف عن أبي الكرم.

انظر: المصباح: ١ / ٣٢٨-٣٢٩.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٥) إمام مشهور، ضابط، له معرفة باللغة، من كبار أصحاب ابن مجاهد. توفي سنة (٣٧٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٤٤-١٤٥، المعرفة: ٣ / ٦١٦-٦١٧.

(٦) تصحفت في (ت) إلى «الحسن».

(٧) التجريد: ق ٥٣ / أ.

طريق المالكي وهي الثانية عن الفرَضيّ من طريقين؛ من كتاب «الروضة» له ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح على المالكيّ.

طريق الطُّرَيْثِيّ: وهي الثالثة عن الفرَضيّ من كتاب «التلخيص» قال أبو معشر: قرأت بها عليّ أبي الحسن علي بن الحسين بن زكريا الطُّرَيْثِيّ<sup>(١)</sup>.

طريقاً أبي عليّ العطار وأبي الحسن الحنّاط وهما الرابعة والخامسة عن الفرَضيّ من كتاب «المستنير»، قال ابن سوار: قرأت بها عليّ الشيخين أبي عليّ العطار المؤدّب، وأبي الحسن عليّ بن محمد الحنّاط<sup>(٢)</sup>، وهي أيضاً في «الجامع» له<sup>(٣)</sup>.

طريق غلام الهَرّاس وهي السادسة عن الفرَضيّ من كتاب «الكفاية الكبرى» قال أبو العزّ: قرأت بها عليّ أبي عليّ الحسن<sup>(٤)</sup> بن القاسم الواسطيّ<sup>(٥)</sup>؛ يعني غلام الهَرّاس<sup>(٦)</sup>.

(١) شيخ مقرئ، صوفي، له كتاب «الكافي» وهو في القراءات العشر واختيار أبي حاتم وطلحة بن مصرف وابن سعدان ومحمد بن عيسى، ذكر ذلك كله الإمام المرندي، بل ذكر جميع الطرق التي فيه. الطريثي: بضم الطاء المهملة وفتح الراء بعدها ياء ساكنة وياء مثناة وياء ساكنة وفي آخرها ثاء مثناة نسبة إلى (طريث) ناحية كبيرة من نواحي نيسابور.

ملاحظة: هذه الطريق ليست في «التلخيص» المطبوع المحقق.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٣، قرة عين القراء: ق: ١٠/ ب و ١١/ أ، الأنساب: ٤/ ٦٥.

(٢) المستنير: ١/ ١٤٩.

(٣) الضمير في (له) عائد على الحنّاط، فهو صاحب «الجامع» قد مر الكلام عليه ص: ٢٣٥. وهذه الطريق في «الجامع»: ٨.

(٤) في (ت) «أبي الحسين بن القاسم» وهو خطأ.

(٥) شيخ العراق، والجوال في الآفاق، قرأ عليه أبو العزّ بجميع ما قرأ به بالروايات المشهورة والشاذة قال عنه المؤلف: ثقة ربما يهيم، توفي سنة (٤٦٨ هـ) وما ذكره الزبيدي أن اسمه: أبو الحسن بن القاسم، فخطأ منه أو من الناسخ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، المعرفة: ٢/ ٨١٣-٨١٥، ميزان الاعتدال: ١/ ٥١٨.

(٦) الكفاية الكبرى: ٣١-٣٢.

طريق أبي بكر الخياط<sup>(١)</sup> وهي السابعة عن الفرّضي من ثلاث طرق. /

من «المصباح» قال أبو الكرم: أخبرنا بها أبو بكر الخياط<sup>(٢)</sup>.

ومن كتاب «غاية الاختصار» قال<sup>(٣)</sup> الهمداني: قرأت القرآن أجمع على أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني<sup>(٤)</sup>، وأبي منصور يحيى بن الخطّاب بن عبيدالله البزاز النهري<sup>(٥)</sup> ببغداد، وأخبراني<sup>(٦)</sup> أنهما قرآ على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخياط<sup>(٧)</sup>.

ومن كتاب «الكفاية في القراءات الست» قرأ بها أبو القاسم هبة الله بن أحمد الحريري على أبي بكر الخياط المذكور في شعبان سنة إحدى وستين وأربعمائة<sup>(٨)</sup>.

(١) الحنبلي، مسند، ثقة، بصير بالقراءات، حدّث عنه الخطيب وأحمد المغازلي، توفي سنة (٤٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٠٨-٢٠٩، المعرفة: ٢/٨١١-٨١٢، طبقات الحنابلة: ٢/٢٣٢-٢٣٤.

(٢) المصباح: ١/٣٢٩-٣٣٠.

(٣) «قال» سقطت من المطبوع.

(٤) المزرفي، بالفاء، وليس بالقاف كما في الغاية، وهي قرية بين بغداد وعكبرا.

وهو عالم مقرئ فرضي، روى عنه ابن الجوزي وابن عساكر، مات ساجداً سنة (٥٢٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/١٣١، المعرفة: ٢/٩٣٧-٩٣٨، المنتظم: ١٧/٢٨٠-٢٨١، معجم

البلدان: ٥/١٢١، المشتبه: ٥٨٧.

(٥) شيخ مقرئ، متصدر، غاية النهاية: ٢/٣٦٩ لم أعرف إلى أي شيء تعود هذه النسبة.

(٦) وفي المطبوع «وأخبرني» بالإفراد، ولا يستقيم مع السياق.

(٧) غاية الاختصار: ١/٩١.

(٨) صرّح بهذا التاريخ أبو القاسم نفسه، وقرأ عليه أيضاً قبل هذا التاريخ مرتين: الأولى سنة (٤٥٦ هـ)،

والثانية سنة (٤٥٨ هـ).

انظر: المعرفة: ٢/٩٣٩، الكفاية في الست: ق: ٤.

قلت: وهذا إسناد لا مزيد على علوه مع الصحّة والاستقامة؛ يساوي فيه أبو اليمن الكنديّ أبا عمرو الدانيّ، وأبا الفتوح الحشّاب، وابن الحطيئة<sup>(١)</sup>، ونظراءهم<sup>(٢)</sup>، ونساوي نحن فيه الشيخ الشاطبيّ من إسناده المتقدم<sup>(٣)</sup>، ومن إسناده الآتي عن القزّاز نساوي شيخه أبا عبد الله النفريّ، حتى كأنني أخذتها عن ابن غلام الفرسّ شيخ شيخ الشاطبيّ.

وتوفي ابن غلام الفرسّ في المحرم سنة سبع وأربعين وخمسمائة.

وقرأ أبو بكر الحياط وأبو عليّ غلام الهراس وأبو الحسن الحياط، وأبو عليّ العطار، والطّريشيّ، والمالكيّ والفارسيّ سبعتهم على أبي أحمد عبيد الله بن محمد ابن أحمد بن محمد بن عليّ بن مهران بن أبي مسلم الفرضيّ.

وقرأ الفرضيّ، والشّدائيّ، والطّبريّ، وابن مهران، وابن العلاف، وابن الحباب وإبراهيم بن عمر، سبعتهم على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغداديّ القطّان الحربيّ.

فهذه ثلاث وعشرون طريقاً عن ابن بويان.

(١) وذلك لأن الدانيّ بينه وبين ابن بويان ثلاثة رجال هم: فارس بن أحمد، وعبد الباقي بن الحسن، وإبراهيم ابن عمر، وكذلك أبو اليمن بينه معه ثلاثة هم: هبة الله الحريريّ، والحياط، والفرضيّ. فكان الكنديّ قرأ على فارس بن أحمد، وبين وفاة فارس وميلاد الكنديّ: (١٢٠) سنة إذ أنّ وفاة فارس كانت سنة (٤٠١ هـ)، وميلاد الكنديّ سنة (٥٢٠ هـ).

(٢) في (ز): «ونظائرهم».

(٣) مقرئ، إمام كبير، ثقة، وهو آخر أصحاب ابن بويان، توفي سنة (٤٠٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩١-٤٩٢، المعرفة: ٢/ ٦٩١-٦٩٢، تاريخ بغداد: ١٠/ ٣٨٠-٣٨٢.

ومن طريق القزاز طريقان:

الأولى طريق صالح بن إدريس<sup>(١)</sup> عنه من<sup>(٢)</sup> ثمان طرق:

الأولى: طريق ابن غُصْن:

قرأ بها الشاطبيُّ على النفزيِّ على ابن غلام الفرس على أبي الحسن عبدالعزيز  
ابن عبد الملك بن شفيع<sup>(٣)</sup>، على عبد الله بن سهل<sup>(٤)</sup> على أبي سعيد خلف بن  
غصن<sup>(٥)</sup> الطائي<sup>(٦)</sup>.

الثانية: طريق طاهر بن غلبون من كتابه «التذكرة».

(١) البغداديّ، نزيل دمشق، ضابط متقن، من تلاميذ ابن مجاهد، توفي سنة (٣٤٥ هـ).

غاية النهاية: ٣٣٢ / ١.

(٢) «من» سقطت من المطبوع.

(٣) الأندلسي، قرأ على أحمد بن الإمام الداني، شيخ صالح مجود، توفي سنة (٥١٤ هـ).

غاية النهاية: ٣٩٤ / ١.

(٤) ابن يوسف، أبو محمد الأنصاري، المقرئ، الرجل الصالح، أخذ عن الداني ومكي وابن سفيان، ضابط

للقراءات وطرقها، توفي سنة (٤٨٠ هـ).

غاية النهاية: ٤٢١-٤٢٢، المعرفة: ٨٣٠ / ٢، الصلة: ٢٧٦-٢٧٧.

(٥) ابن عليّ، القرطبي، قال ابن بشكوال: كان شيخاً أميناً ولم يكن بالضابط، وكان خيراً فاضلاً، توفي سنة

(٤١٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٧٢ / ١، المعرفة: ٧٢٤ / ٢، الصلة: ١٦٦-١٦٧.

(٦) نسبة إلى طيء، مثل: سيد، وهو أبو قبيلة من اليمن، واسمه: جلهمة بن أدد، ينتهي إلى جهمير، وهذه النسبة

أعني: (طائي) في هذا الاسم جاءت على غير قياس إذ القياس طيئّي حذفت الياء الثانية فبقي طيء

فقلبت الياء الساكنة وهي الأولى ألفاً على غير قياس أيضاً فإن القياس ألا تقلب السواكن؛ لأن القلب

للتخفيف وهو مع السكون حاصل.

انظر: الأنساب: ٤ / ٣٥-٤٠، التاج (طاء).

الثالثة: طريق ابن سفيان من ثلاث طرق من كتابه «الهادي» ومن كتاب «الهداية» قرأ بها المهدويّ على<sup>(١)</sup> ابن سفيان، ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة على شيوخه عثمان بن بلال وغيره عنه.

الرابعة: طريق مكّي من كتابه «التبصرة».

الخامسة: طريق ابن أبي الربيع من كتاب «الإعلان»: قرأ بها الصّفراويّ على اليسع بن حزم / على القَصْبِيّ، على أبي عمران اللّخميّ، على أبي عمر<sup>(٢)</sup> أحمد ابن أبي الربيع الأندلسيّ<sup>(٣)</sup>.

السادسة: طريق ابن نفيس من كتاب «التجريد»<sup>(٤)</sup> قرأ بها ابن الفحّام على أبي العبّاس أحمد بن سعيد بن أحمد بن نفيس المصريّ<sup>(٥)</sup>.

السابعة: طريق الطّلْمَنْكِيّ من كتابه<sup>(٦)</sup> «الروضة».

(١) تكرّرت «على» في المطبوع.

(٢) كذا في «النشر»، والذي في مصادر ترجمته: «أبو جعفر».

انظر: غاية النهاية: ٥٨/١، المعرفة: ٧٥٩/٢، الصلة: ٨٨/١ و ٥٧٩/٢.

(٣) الأندلسي، ماهر، رجال مسند القراء بالأندلس، توفي سنة ٤٤٦ هـ.

انظر: غاية النهاية: ٥٨/١، المعرفة: ٧٥٩/٢، الصلة: ٨٨-٨٩.

(٤) التجريد: ق: ٣/أ.

(٥) طرابلسي الأصل، إمام ثقة كبير، قيل: إن الداني أخذ عنه، وإن الذي تولّى تربيته هو أبو الطيّب بن غلبون، توفي سنة (٤٥٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٦-٥٧، المعرفة: ٧٩٤-٧٩٥.

(٦) كذا في (م) فقط وهو الأصوب، وفي البقية: «كتاب» بدون الضمير.

الثامنة: طريق ابن هاشم<sup>(١)</sup> من كتاب<sup>(٢)</sup> «الكامل»، قرأ بها الهذلي على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم المصري.

وقرأ بها ابن غصن، وطاهر، وابن سفيان، ومكي، وابن أبي الربيع، وابن نفيس، والظلمنكي، وابن هاشم، ثمانيتهم على الإمام أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك الحلبي، وقرأ على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب<sup>(٣)</sup> البغدادى الوراق، نزيل دمشق.<sup>(٤)</sup>

طريق الدارقطني عن القزاز، وهي الثانية عنه:

قرأت بها على ابن اللبان<sup>(٥)</sup>، وقرأ على ابن مؤمن<sup>(٦)</sup>، وقرأ على أحمد بن غزال، وقرأ على الشريف الداعي، وقرأ على ابن الكال، وقرأ على الحافظ أبي العلاء، وقرأ على أبي علي<sup>(٧)</sup> الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، وقرأ على أبي بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني<sup>(٨)</sup>: أخبرنا محمد بن إبراهيم بن أحمد<sup>(٩)</sup> قراءة

(١) تصحفت في (س) إلى «هشام» وهو: تاج الأئمة، سترجم له المؤلف في باب الإدغام، ص: ٦٩٩.

(٢) في المطبوع: «كتابه» وهو تحريف.

(٣) في (ز): «شعوب» وهو تصحيف.

(٤) انظر: التذكرة: ١٦-١٧، وفيها بين طاهر بن غلبون أنه قرأ بهذا السند بضم ميم الجمع وإسكانها، الهادي: ق ٢/أ، التبصرة: ١٩٩-٢٠٠، وفيه تصحّف (سهل) إلى (سهيل).

(٥) في (م): «المبارك» بدل «اللبان»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) في (م): «موسى»، تحريف.

(٧) «علي» سقطت من (ظ).

(٨) مقرئ أصبهان ومحدثها، له كتاب: «القراءات الشاذة»، و «طبقات القراء» سناه «المدخل إلى معرفة أسانيد القراءات ومجموع الروايات» قال عنه الذهبي: «كان أحد الحفاظ ولم يكن بالمتقن»، توفي سنة (٤٦٠ هـ).

والباطرقاني: بكسر الطاء لا بفتحها كما في (س) نسبة إلى (باطرقان) إحدى قرى أصبهان.

غاية النهاية: ٩٦-٩٧، المعرفة: ٨٠٩-٨١٠، الأنساب: ٢٥٩/١-٢٦٠.

(٩) البغدادى، سمع من الدارقطني كتابه في «القراءات». غاية النهاية: ٤٣/٢-٤٤.



عليه، أخبرنا الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني.

وقرأ هو وصالح بن إدريس على أبي الحسن عليّ بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة<sup>(١)</sup> البغداديّ القزّاز.

فهذه إحدى عشرة طريقاً عن القزّاز.

وقرأ القزّاز وابن بويان على<sup>(٢)</sup> القاضي أبي بكر أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان العنزيّ البغداديّ المعروف بأبي حسان، وقرأ على أبي جعفر محمد بن هارون الربيعيّ البغداديّ المعروف بأبي نَسيط.

فهذه أربع وثلاثون طريقاً لأبي نَسيط.

طريق الحلوانيّ عن قالون من طريق ابن أبي<sup>(٣)</sup> مهران عن الحلوانيّ من خمس طرق:

فالأولى: طريق ابن شنبوذ من طريقين:

طريق السامرّي<sup>(٤)</sup>، وهي الأولى عن ابن شنبوذ من أربع طرق: أولاهما:

(١) بالذال المعجمة، وذكر المؤلف أن أبا الطيب ابن غلبون كان يَم فيه ويقول إنه بالمهملة. انظر: غاية النهاية: ٥٤٣/١.

(٢) في (ز): «عن».

(٣) «أبي» سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٤) بفتح الميم وتشديد الراء نسبة إلى: سَرم رأى. وهو: مسند القراء بالديار المصرية، توفي سنة (٣٨٦ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤١٥-٤١٧/١.

فارس بن أحمد؛ قرأ بها عليه أبو عمرو الداني<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس، وقرأ على أبيه<sup>(٢)</sup>.

ثانيتها: ابن نفيس من كتاب «تلخيص العبارات»، قرأ بها ابن بَلِّيمة عليه، / ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على ابن نفيس أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ثالثتها: الطرسوسي من كتاب «المجتبى».

رابعتها: الخزرجي من كتاب «القاصد».

وقرأ الخزرجي، والطرسوسي، وابن نفيس، وفارس، أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسن السامري، فهذه ست طرق للسامري<sup>(٤)</sup>.

طريق المطوعي، وهي الثانية عن ابن شنبوذ من طريقين:

أولاهما: الشريف من كتاب «المبهج»، قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل عبد القاهر بن عبد السلام العباسي<sup>(٥)</sup>.

وثانيتها: المالكي من كتاب «التجريد»، قرأ بها ابن الفحّام على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل المالكي<sup>(٦)</sup>.

(١) هذه الطريق ليست في التيسير، بل هي في جامع البيان: ١ / ق ٣٧، التعريف: ١٧٩-١٨٠.

(٢) هو فارس بن أحمد، شيخ الداني.

(٣) التجريد: ق: ٣ / أ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١ / ٤١٥-٤١٧.

(٥) المبهج: ١ / ٣١-٣٢.

(٦) التجريد: ٣ / أ.

وقرأ بها المالكي، و<sup>(١)</sup>العباسي على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني،  
وقرأ الكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعي<sup>(٢)</sup>.

وقرأ المطوعي، والسامري على الإمام أبي الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن  
شنبوذ. فهذه ثمان طرق لابن شنبوذ.

وذكر ابن الفحام أن الكارزيني قرأ على ابن شنبوذ، وهو غلط<sup>(٣)</sup>، وتبعه على  
ذلك الصفراوي، والصواب أنه قرأ على المطوعي عنه، كما صرح به في  
«المبهج»<sup>(٤)</sup>.

طريق ابن مجاهد، وهي الثانية عن ابن أبي مهران من كتاب «السبعة» لابن مجاهد  
من الثلاث الطرق<sup>(٥)</sup> المتقدمة في أسانيد كتاب «السبعة»<sup>(٦)</sup>.

(١) «و»: سقطت من المطبوع مما أدى إلى تحريف المراد.

(٢) المطوعي نسبة إلى: المطوعة، وهم جماعة فرغوا أنفسهم للغزو والجهاد، وقصدوا الغزو في بلاد الكفر.  
الأنساب: ٣٢٦-٣٢٧/٥.

(٣) ق: ٣.

(٤) انظر: المبهج: ٣٢/١.

(٥) في (ت) «طرق» بالتنكير.

(٦) كذا قال المؤلف: إن لابن مجاهد ثلاث طرق، وبالرجوع إلى «السبعة» لم أجد إلا طريقين عن ابن أبي

مهران، قال ابن مجاهد: أخبرني الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن قالون عن نافع.

وأخبرني بها الحسن أيضاً عن أحمد بن قالون عن أبيه عن نافع. اهـ.

فاتضح من هذا النص أن ابن مجاهد ليس له في السبعة عن الحلواني إلا طريق واحد وهو ابن أبي مهران،  
لا ثلاثة، وهذا كله ما لم تكن النسخة التي وصلتنا ناقصة، والله أعلم.

وسذكر المؤلف -رحمه الله- في نهاية الطرق: أن ابن مجاهد قرأ على ابن أبي مهران الحروف فقط، ويين في  
«الغاية» أنها سماعاً.

وبعد التأمل اتضح لي أن المؤلف لعله يقصد أسانيده هو نفسه إلى كتاب السبعة، فهي ثلاثة، وهذا  
سيكرر منه عند كتاب «الغاية». والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٠، السبعة: ٨٨-٨٩.

طريق النقاش، وهي الثالثة عن ابن أبي مهران من تسع طرق:  
طريق الحتامي؛ وهي الأولى عن النقاش من إحدى عشرة طريقاً:  
أولها: أبو علي المالكى من كتاب «الروضة»<sup>(١)</sup> له<sup>(٢)</sup>.

ثانيتها: طريق أحمد بن علي بن هاشم<sup>(٣)</sup>.

ثالثتها: طريق الحسين بن أحمد الصفار<sup>(٤)</sup>، من كتاب «الروضة» للمعدّل، قرأ عليه بها<sup>(٥)</sup>.

رابعتها: طريق<sup>(٦)</sup> أبي علي الحسن العطار.

خامستها: طريق أبي علي الحسن الشرمقاني.

سادستها: طريق أبي الحسن عليّ الخياط، من «الجامع»<sup>(٧)</sup> له، ومن كتاب «المستنير» قرأ<sup>(٨)</sup> عليهم بها ابن سوار<sup>(٩)</sup>.

(١) الروضة: ١٥١.

(٢) «له»: ليست في (ت).

(٣) هو تاج الأئمة.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢٣٨/١.

(٥) هذان الطريقان من «روضة» المعدّل، بين أن الأولى بضم الميمات، والثانية بإسكانها، قال: رواية الحلواني عن قالون، طريق النقاش: قرأت بها بضم الميمات على الشيخ أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم، وبإسكانها على الشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد الصفار. اه انظر: روضة الحفاظ: ق: ٤٤-٤٥.

(٦) «طريق»: سقطت من (ت).

(٧) الجامع: ٧-٨.

(٨) في المطبوع: «قرأها».

(٩) المستنير: ١٤٦-١٤٧.

سابعتها: أبو عليّ غلام الهَرَّاس، من كتابي «الإرشاد»<sup>(١)</sup> و«الكفاية»<sup>(٢)</sup>، قرأ عليه بها أبو العز.

ثامنتها: أبو بكر الخياط، من كتاب «غاية الاختصار»، قرأ بها الهمذانيّ على أبي بكر محمد بن الحسين الشَّيباني،<sup>(٣)</sup> ومن «الكفاية في السّت» قرأ بها الكنديّ على ابن الطبر،<sup>(٤)</sup> وقرأ بها الشَّيباني، وابن الطبر على أبي بكر الخياط.

تاسعتها: / أبو الخطاب أحمد بن عليّ الصوفيّ<sup>(٥)</sup>: قرأتُ بها على ابن البغداديّ، على الصائغ، على ابن فارس، على<sup>(٦)</sup> الكنديّ، على أبي الفضل محمد بن المهدي بالله<sup>(٧)</sup>.

ومن «غاية الاختصار» قرأ بها الهمذانيّ على أبي غالب عبيد الله<sup>(٨)</sup> بن

(١) الإرشاد: ١٢٥-١٢٧.

(٢) الكفاية الكبرى: ٢٨-٢٩.

(٣) غاية الاختصار: ٩٠ / ١.

(٤) «حَدَّثَ» سقط في مخطوط «الكفاية في السّت»؛ مما لم يمكن معه توثيق هذه الطريق.

(٥) من شيوخ الإقراء ببغداد، له قصيدة في السّنة، وأخرى في «عَدَّ الآي»، لم يكن عنده خط بالإجازة إلا أنهم قرؤوا عليه لحسن الظن به، توفي سنة (٤٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٨٥ / ١، المعرفة: ٨٥٥ / ٢-٨٥٦.

(٦) «على» سقطت من (س).

(٧) الشريف المقرئ، ثقة، صالح، خيّر، سرد الصوم نيّقا على حسين سنة، قرأ بخمس روايات على الصوفي، توفي سنة (٥٣٧ هـ).

غاية النهاية: ١٧٦ / ٢، المعرفة: ٩٤٨-٩٤٩.

(٨) كذا في جميع النسخ: «عبيد الله»، بالتصغير، وضبطت في (ظ)، وهو خطأ، صوابه مكبّرأ، مقرئ صادق، توفي سنة (٥١٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٦٠ / ١، المعرفة: ٩٢٤ / ٢-٩٢٥.

منصور البغدادي<sup>(١)</sup>، وقرأ بها هو وابن المهدي بالله على أبي الخطاب.  
عاشرتها: رزق الله بن عبد الوهاب التميمي<sup>(٢)</sup>: قرأت بها على التقي  
المصري، على التقي<sup>(٣)</sup> الصائغ، على الكمال الإسكندري، على أبي اليمن، على  
محمد بن الخضر المحولي، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها هو والمحولي على أبي  
محمد رزق الله التميمي<sup>(٤)</sup>.

الحادية عشرة: طريق أبي الحسين<sup>(٥)</sup> الفارسي: قرأت بها بضم الميمات على  
شيوخه الثلاثة المصريين، على الصائغ، على الكمال الضير، على أبي الجود،  
على الخطيب، على الخشاب، على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الشيرازي  
الفارسي.

وقرأ بها الفارسي، ورزق الله، وأبو الخطاب، والخياطان، وأبوا علي،  
والصفار، وغلام الهراس، والمالكي وابن هاشم؛ الأحد عشر على الأستاذ  
أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر<sup>(٦)</sup> الحمّامي.

(١) غاية الاختصار: ٩٠ / ١.

(٢) الحنبلي، الواعظ، المقرئ، الفقيه، الأصولي، اللغوي المفسر، الفَرَضِي، كبير الشأن، وافر الحرمة، آخر من  
روى عنه مطلقاً أبو طاهر السلفي، توفي سنة (٤٨٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٨٤ / ١، المعرفة: ٨٤٢-٨٤٣، طبقات الحنابلة: ٢ / ٢٥٠.

(٣) «على التقي»: سقطت من (ز).

(٤) المصباح: ٣١١-٣١٢.

(٥) في (س) و (ظ): «الحسن»، وهو تصحيف.

(٦) في المطبوع: «عمرو»، وهو خطأ.

فهذه ست عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق العلويّ، وهي الثانية عن النقاش من كتابي أبي العزّ، قرأ بها عليّ أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ بها عليّ أبي محمد عبد الله بن الحسين العلويّ<sup>(١)</sup>.

طريق الشريف أبي القاسم الزيدي، وهي الثالثة عن النقاش من «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ، قرأ بها<sup>(٢)</sup> عليّ أبي القاسم الزيدي<sup>(٣)</sup>.

طريق السعيديّ<sup>(٤)</sup>، وهي الرابعة عن النقاش: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام، عليّ أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها<sup>(٥)</sup> عليّ أبي الحسن عليّ بن جعفر السعيديّ<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن محمد، الحنبلي، مقرئ، مصدر، ضابط، وهو الذي انفرد عن النقاش عن ابن ذكوان بالسكت على الساكن مطلقاً كما سيأتي ص: ١٠١١، وما ذكر المؤلف من أنّ هذه الطريق من «كتابي» أبي العزّ، فإنّي لم أجدها إلّا في «الإرشاد»، أمّا في «الكفاية الكبرى» (المحقّق) فليست فيه، بل ليس فيه طريق العلويّ إلّا من روايته عن الأسكافي - وليس النقاش - عن القاضي عن قالون. وهذه ليست من طرق «النشر»، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧-٤١٨، الإرشاد: ١٢٥-١٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٠-٣١.

(٢) (بها): سقطت من المطبوع.

(٣) التلخيص: ٩١.

علي بن محمد ينتهي نسبه إلى سيدنا الحسين رضي الله عنه، الحنبلي، شيخ معمر، مقرئ صالح، ثقة، قرأ على النقاش، وسمع منه «تفسيره»، وهو آخر أصحابه، وثقه الداني، توفي سنة (٤٣٣ هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٧٢-٥٧٣، المعرفة: ٢/ ٧٤٤-٧٤٥.

(٤) الفارسيّ، أستاذ معروف، له مصنف في القراءات الثمان، وقف عليه الذهبي، ومصنف في التجويد، رآه المؤلف، توفي بعد سنة (٤١٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٥٢٩، المعرفة: ٢/ ٦٩٩-٧٠٠.

(٥) بيّن المؤلف أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت سنة (٤٠٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٩.

(٦) التجريد: ق: ٣/ أ وفيه بيّن ابن الفحّام أن قراءة الفارسيّ على السعيديّ كانت بأرض فارس.

طريق إبراهيم الطبري، وهي الخامسة عنه من كتاب «المستنير» من طريقين<sup>(١)</sup>: أبي علي العطّار، وأبي علي الشّرمقاني؛ قرأ بها عليهما ابن سوار، وقرأ كلاهما على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن العلاف، وهي السادسة عنه من «المستنير» أيضاً: قرأ بها ابن سوار على الشّرمقاني، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد العلاف<sup>(٣)</sup>.

طريق النهرواني<sup>(٤)</sup>، وهي السابعة عنه من طريقين<sup>(٥)</sup>: أبي علي العطّار من «المستنير»، قرأ بها عليه<sup>(٦)</sup> ابن سوار<sup>(٧)</sup>، وطريق أبي علي الواسطي من «الإرشاد» / و«الكفاية الكبرى» قرأ عليه بها أبو العزّ، وقرأ العطّار، وأبو علي على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني<sup>(٨)</sup>.

طريق الشنبوذي، وهي الثامنة عنه من كتاب «المبهج»، قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ على أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذي<sup>(٩)</sup>.

(١) في (س) «طريقي» بالإضافة، وفي (ظ): «كتابين».

(٢) المستنير: ١٤٦/١ - ١٤٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مقرئ، ثقة، من جلة المقرئين، له مصنف في القراءات، توفي سنة (٤٠٤ هـ).

غاية النهاية: ١٤٦/١ - ٤٦٨، المعرفة: ٧٠٠ - ٧٠١، تاريخ بغداد: ٤٣١/١٠ - ٤٣٢.

(٥) في (س): «طريقي» وفي (م) «طريق» بالإنفراد.

(٦) في (ت): «علي».

(٧) المستنير: ١٤٦/١ - ١٤٧.

(٨) الإرشاد: ١٢٥ - ١٢٧، الكفاية الكبرى: ٢٨ - ٢٩.

(٩) المبهج: ٣٠/١.



طريق ابن الفحّام البغداديّ، وهي التاسعة عنه من «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ، وقرأ أبو عليّ على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى بن الفحّام البغداديّ<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

وقرأ ابن الفحّام، والشنبوذيّ، والنهروانيّ، وابن العلاف، والطّبريّ، والسعيديّ، والشّريف الزيديّ، والعلويّ، والحماميّ؛ تسعتهم على أبي بكر محمد ابن الحسن<sup>(٣)</sup> بن زياد النقاش، فهذه تسع وعشرون طريقاً للنقاش.<sup>(٤)</sup>

طريق أبي بكر المنقيّ، وهي الرابعة عن ابن أبي<sup>(٥)</sup> مهران من أربع طرق: الأولى: أبو عليّ البغداديّ عنه؛ قرأ بها الداني على أبي الفتح، وقرأ على عبد الباقي بن الحسن، وقرأ على أبي عليّ محمد بن عبد الرحمن البغداديّ.<sup>(٦)</sup>

الثانية: الشنبوذي عن المنقيّ من طريقين:

«المبهج»، و«الكامل» قرأ بها السّبط على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها الشّريف، واهذليّ على الكارزينيّ، وقرأ بها على أبي الفرج الشّنبوذيّ<sup>(٧)</sup>.

(١) السامريّ، شيخ مصدّر، بارع، مقرئ فقيه، توفي سنة (٣٤٠ هـ)، وليس هو ابن الفحّام صاحب كتاب التجريد، فذلك - كما سبق - هو: عبد الرحمن بن عتيق، أبو القاسم، الصقليّ.

انظر: غاية النهاية: ٢٣٢، ٢٣٣، المعرفة: ٧٠٢/٢ - ٧٠٣، تاريخ بغداد: ٤٢٤/٧.

(٢) الإرشاد: ١٢٥ - ١٢٦، الكفاية الكبرى: ٢٨ - ٢٩.

(٣) في (ظ): «الحسين»، تصحيف.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١٢٠/٢.

(٥) كلمة «أبي» سقطت من (س).

(٦) ليست من «التيسير» وإنما هي من «جامع البيان»: ١/١ ق ٣٧/ب، والتعريف: ١٧٩ - ١٨٠.

(٧) الكامل: ق: ٤٦/ب، المبهج: ٣٠/١.

الثالثة: المطوَّعي عن المنقّي من كتاب «الكامل»: قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد القُهنْدُزِيّ، وقرأ بها على أبي الحسين<sup>(١)</sup> عليّ بن محمد الخبّازيّ، وقرأ بها على أبي العباس المطوَّعي<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: الشّدائِيّ عن المنقّي من طريقين:

«المبهج» و «الكامل» قرأ بها السّبط على الشّريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأها الهذليّ<sup>(٣)</sup> على أبي نصر بن<sup>(٤)</sup> أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازيّ<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها الخبّازيّ والكارزيني على أبي بكر الشّدائِيّ.

وقرأ الشّدائِيّ والمطوَّعي والسّنبوذيّ والبغداديّ أربعتهم على أبي بكر أحمد ابن حمّاد الثّقفيّ المنقّي، المعروف بصاحب المِسطاح<sup>(٦)</sup>، فهذه ست طرق للمنقّي. طريق ابن مهران: وهي الخامسة عن ابن أبي مهران من كتاب

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسن».

(٢) الكامل: ق: ٤٦ / ب.

(٣) «الهذلي» سقطت من (ت).

(٤) «بن» سقطت من (ز).

(٥) الكامل: ق: ٤٦ / ب.

(٦) مقرئ، معروف، من قرأ بغداد في زمانه، حاذق في رواية الحلواني عن قالون.

المنقّي بكسر القاف نسبة إلى: من يُنقّي الحِنطة، والمِسطاح: كذا في جميع النسخ بالشين المعجمة، بعد الميم، وأراها تصحيحاً للمِسطاح، بالسين المهملة، وهي لغة في «المِسطح»، وهو لغة في الجَبرين وهو موضع الحبّ - بفتح الحاء المهملة - وقبل هو الذي يُقَلّى فيه البرّ - بضم الباء - وهذا ما يناسب نسبته «المنقّي»، قلت ذلك ولم أجد من أشار إليه، فآله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥١، المعرفة: ٢ / ٥٦٠، الأنساب: ٥ / ٣٩٨، التاج (سطح) و (جرن).

«الغاية» له من الطرق الأربعة المذكورة في إسنادها<sup>(١)</sup>.

١٠٦/١ وقرأ هو والمنقي، / والنقاش وابن مجاهد، وابن شنبوذ، الخمسة على أبي عليّ الحسن بن العباس بن أبي مهران الجَمَل - بالجيم - إلا أن ابن مجاهد قرأ عليه الحروف فقط.

فهذه خمس وأربعون طريقاً لابن أبي مهران عن الحلواني.

طريق جعفر بن محمد<sup>(٢)</sup> عن الحلواني وهي الثانية عنه عن قالون من طريقين: طريق النهرواني وهي الأولى عن جعفر من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي عليّ من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار<sup>(٣)</sup> الثانية طريق أبي أحمد من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي أحمد عبد الملك بن عَبْدَوَيْهِ<sup>(٤)</sup> العطار<sup>(٥)</sup>.

الثالثة طريق أبي الحسن الخياط من «الجامع»<sup>(٦)</sup>.

(١) الضمير فيه تشويش بعض الشيء، هل هو عائد على أسانيد ابن مهران في الغاية، أم على أسانيد المؤلف إلى «الغاية»؟

الذي يظهر - والله أعلم - أنه الثاني؛ لأن ابن مهران ليس له عن ابن أبي مهران إلا رواية واحدة، قال في «الغاية»: طريق الحلواني....: قرأت القرآن من أوله إلى آخره مراراً على الحسن بن عباس الرازي - ابن أبي مهران - وأخبرني أنه قرأ على... والحلواني جميعاً على قالون... اه. الغاية: ٥٠-٥١. وإن صحّ هذا التقرير فيكون مراد المؤلف من قوله: (الطرق الأربعة...) أي طرقه منه إلى ابن مهران صاحب «الغاية»، فقد سبق وذكر أنه رواها من أربعة أسانيد. والله أعلم. انظر ص: ٢٢٩-٢٣٢.

(٢) أبو جعفر، البغداديّ، قيم برواية قالون، ضابط لها ولغيرها، توفي سنة (٢٩٠ هـ). غاية النهاية: ١/١٩٧. (٣) المستنير: ١/١٤٧.

(٤) عبد الملك بن الحسين الأصبهاني، مقرئ، شيخ، متصدر، توفي سنة (٤٣٣ هـ).

غاية النهاية: ١/٤٦٨، المعرفة: ٢/٧٤٧-٧٤٨.

(٥) الكامل: ٤٦/ب.

(٦) الجامع: ٩.

وقرأ بها<sup>(١)</sup> الخياط والعطاران<sup>(٢)</sup> على أبي الفرج النهرواني.

طريق الشامي: وهي الثانية عن جعفر من «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي أحمد العطار، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد الشامي<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

وقرأ الشامي، والنهرواني على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي، وقرأ على أبيه جعفر بن محمد، فهذه أربع طرق لجعفر.

وقرأ جعفر، وابن أبي مهران على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني<sup>(٥)</sup>، فهذه تسع وأربعون طريقاً للحلواني، عن قالون<sup>(٦)</sup>.

وقرأ الحلواني، وأبو نسيط، على أبي موسى عيسى بن مينا بن وزدان بن عيسى ابن عبد الرحمن بن عمر<sup>(٧)</sup> بن عبد الله الزُرقي<sup>(٨)</sup>؛ الملقَّب بـ (قالون) قارئ المدينة. فهذه ثلاث وثمانون طريقاً لقالون من طريقه<sup>(٩)</sup>.

(١) «بها»: سقطت من (س).

(٢) في (س): «العطار» بالإنفراد، وهو خطأ.

(٣) يعرف بالمرعشي، ويقال: الخوزي. غاية النهاية: ١/ ١٣٥.

(٤) الكامل: ٤٦ ب.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٠.

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١١١.

(٧) كذا في (س) و(ك)، وفي البقية «عمرو» وهو تحريف.

(٨) لعله الزُرقي: بضم الزاي وفتح الراء، نسبة إلى بني زريق، بطن من الأنصار، وهناك (الزُرقي) بفتح الزاي والراء، قرية من قرى (مرو) وقد جعل الإمام الذهبي «قالون» مولى لبني «زهرة» وهم قرشيون وهو مدني. والله أعلم.

انظر: الأنساب: ٣/ ١٤٦-١٤٧، المعرفة: ١/ ٣٢٦-٣٢٨.

(٩) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١١١.

رواية ورش طريق الأزرق عنه؛ من طريق النحاس من ثمان طرق

عنه:

طريق أحمد بن أسامة<sup>(١)</sup> وهي الأولى عنه:

من طريقي «الشاطبية» و«التيسير»، قال الداني: قرأت بها القرآن كله على أبي القاسم خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان<sup>(٢)</sup> المقرئ بمصر، وقرأ على أبي جعفر أحمد بن أسامة بن أحمد التُّجيبِي<sup>(٣)</sup>.

طريق الخياط وهي الثانية عن النحاس قرأ بها الشاطبي على النَّفْزِي، على ابن غلام الفرس، على أبي داود، على الداني، على خلف بن إبراهيم، على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأنماطي<sup>(٤)</sup>، على أبي جعفر أحمد بن إسحاق<sup>(٥)</sup> بن إبراهيم الخياط<sup>(٦)</sup>.<sup>(٧)</sup>

(١) التُّجيبِي مولا هم، المصري، المقرئ، عارف برواية ورش، قِيم بها، توفي سنة (٣٥٦ هـ).

انظر: المعرفة ٥٨٤/٢، وغاية النهاية ٣٨/١.

(٢) الأستاذ، الضابط في رواية ورش وغيرها، كتب عنه الداني الكثير من القراءات والحديث والفقہ.

توفي سنة (٤٠٢ هـ). غاية النهاية: ٢٧١/١، المعرفة: ٦٩٠/٢.

(٣) التيسير: ١١، جامع البيان: ١/١ ق ٣٩/أ، وفيه أن قراءة ابن خاقان على التُّجيبِي كانت سنة (٣٤٠ هـ).

انظر: التعريف: ١٨٥-١٨٦.

(٤) مقرئ، غاية النهاية: ١٨٨/٢.

(٥) «ابن إسحاق» سقطت من (ت).

(٦) من أحذق أصحاب النحاس، يعرف بالأعسر.

غاية النهاية: ٣٨-٣٩/١.

(٧) انظر: جامع البيان ١/٣٩/أ، التعريف: ١٨٥-١٨٦.

طريق ابن أبي الرجاء / وهي الثالثة عن النحاس: قرأ بها أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي<sup>(١)</sup> الرجاء<sup>(٢)</sup> المصري<sup>(٣)</sup>.

طريق ابن هلال وهي الرابعة عن النحاس من ثلاث طرق:

الأولى أبو غانم من ثلاث طرق:

من كتاب «الهداية» قرأ بها المهدي على القنطري بمكة، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الضرير<sup>(٤)</sup>.

ومن كتاب «المجتبى» لعبد الجبار الطرسوسي.

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم، وإسماعيل بن عمرو بن راشد<sup>(٥)</sup>، وقرأ على أبي القاسم أحمد<sup>(٦)</sup> ابن الإمام أبي بكر

(١) «أبي» ليست في (ت).

(٢) من حذاق رواية ورش، توفي سنة (٣٤٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١١٥.

(٣) بين المؤلف نقلاً عن الداني أن قراءته على ابن أبي الرجاء كانت سنة (٣٤٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ١١٥، جامع البيان ١ / ٣٩ / أ.

(٤) الطحان، محقق، مقرئ مجود، جالسه الداني بمصر، وسمع منه أحاديث، ووصفه بالضبط وحسن الأخذ،

توفي سنة (٣٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٢٧.

(٥) أبو محمد، الحذاد، شيخ، صالح، كبير القدر، توفي سنة (٤٢٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٧، المعرفة: ٢ / ٧٣١-٧٣٢، حسن المحاضرة: ١ / ٤٩٣.

(٦) روى رواية ورش عن أبيه. انظر: غاية النهاية: ١ / ١٢٤.

الأذفوي<sup>(١)</sup>. وقرأ أبو بكر الضّرير، والطرسوسي، وأبو القاسم، على أبي بكر محمد بن عليّ بن أحمد الأذفوي<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الأذفويّ على أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

الثانية ابن عراك عنه أيضاً من كتاب «الكامل»: قرأ بها الهذليّ على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن محمد بن عراك<sup>(٥)</sup>.<sup>(٦)</sup>

الثالثة الشعرائيّ عن ابن هلال أيضاً من «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي نصر على الخبازيّ، على زيد بن عليّ، على أبي<sup>(٧)</sup> الحسن أحمد بن محمد بن هيثم<sup>(٨)</sup> الشعرائيّ<sup>(٩)</sup>.

(١) نسبة إلى «أذفو» بضم الهمزة وسكون الدال المعجمة بعدها فاء، مدينة بمصر، وكتب في حاشية (ك): «أذفو» مدينة من متعلقات مصر.

(٢) مقرئ، نحوي، مفسر، ثقة، ألف كتاب: «الاستغنا في علوم القرآن» و«التفسير» في ١٢٠ مجلداً، توفي سنة (٣٨٨ هـ). غاية النهاية: ١٩٨/٢، المعرفة: ٦٧٥-٦٧٦.

(٣) المقرئ، النحويّ، أجل أصحاب ابن هلال وأضبطهم، له تأليف في السبعة، توفي سنة (٣٣٣ هـ). غاية النهاية: ٣٠١/٢، المعرفة: ٥٦٥/٢.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ب.

(٥) أستاذ في رواية ورش، وهو السبب في تأليف النحاس لكتابه: «اللامات»، توفي سنة (٣٨٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٥٩٧/١.

(٦) الكامل: ٤٣/ب.

(٧) في (ز) و(س): «ابن» تصحيف.

(٨) الدينوري، الصوفيّ. غاية النهاية: ١٣٢-١٣٣.

(٩) هذه الطريق لم أجدها في «الكامل» والذي فيه: الهذلي على أبي نصر على الخبازيّ على أبي محمد عبد الرحمن ابن يوسف المصريّ.

أمّا طريق زيد بن عليّ فيه: الهذلي عن ابن هاشم... عن إسماعيل النحاس عن زيد الشعرائيّ.. انظر: الكامل: ٤٣/ب.

وقرأ الشعراني وابن عراق<sup>(١)</sup> وأبو غانم، الثلاثة على أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال<sup>(٢)</sup>.

طريق الخولاني وهي الخامسة عن النحاس من أربع طرق:

طريق الداني قرأ بها على أبي الفتح فارس بن أحمد<sup>(٣)</sup>.

ومن كتابي «التجريد» و«تلخيص العبارات» قرأ بها<sup>(٤)</sup> ابن الفحام وابن بليمة على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس.

ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على تاج الأئمة ابن هاشم، وقرأ بها الهذلي أيضاً على إسماعيل بن عمرو.

وقرأ بها فارس وعبد الباقي، وابن هاشم، وإسماعيل، الأربعة على ابن عراق، وقرأ بها ابن عراق على أبي جعفر حمدان<sup>(٥)</sup> بن عون بن حكيم الخولاني<sup>(٦)</sup>.

(١) كذا في النشر أن عمر بن عراق قرأ على ابن هلال، وهذا سبق قلم من المؤلف رحمه الله - وجل من لا يسهو - فإن بين ابن عراق وابن هلال رجلاً هو شيخ عمر وتلميذ أحمد وهو: حمدان بن عون الخولاني، كما صرح بذلك الهذلي، وكل من ترجم لهما يذكر أن ابن هلال شيخ شيخ عمر.

انظر: الكامل: ٤٣/ب، غاية النهاية: ٧٤/١ و ٢٦٠ و ٥٩٧، ٣٠١/٢.

(٢) الأزدي، المصري، أستاذ، محقق، ضابط، توفي سنة (٣١٠ هـ).

غاية النهاية: ١/٧٤-٧٥، المعرفة: ٢/٥٤٢-٥٤٣، المعرفة: ٢/٥٤٣ و ٥٨٥ و ٦٧٦، الكامل: ٤٣ ب.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٣٩ أ.

(٤) في (ت) «بها على»، وكلمة «على» لا وجه لها.

(٥) المقرئ، أحد الحدائق، قرأ على ابن هلال (٣٢٠) ختمة حسبما ذكر هو لعمر بن عراق سنة (٣٣٢ هـ)، توفي سنة (٣٤٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٢٦٠، المعرفة: ٢/٥٨٥.

(٦) انظر: التجريد: ق: ٣/أ، الكامل: ق: ٤٣/ب.



طريق أبي نصر الموصلي: وهي السادسة عن النحاس من طريقي أبي معشر و«الكامل» قرأ بها أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، على الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن محمد ابن الفحام، وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن<sup>(١)</sup> الموصلي.<sup>(٢)</sup>

طريق الأهناسي / وهي السابعة عن النحاس من طريقين من «الكامل»: ١٠٨/١

قرأ بها الهذلي على أبي نصر وقرأ بها على الخبازي.

وقرأ بها أيضاً على أبي المظفر، وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على أبي بكر الشذائي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

طريق ابن شنبوذ وهي الثامنة عن النحاس من طريقين من كتاب «الكامل»:

(١) كتب في حاشية (ز): حاشية منه رحمه الله، قوله: وقرأ بها على أبي نصر سلامة بن الحسن الموصلي، قال المؤلف رحمه الله: قيل: هو سلامة بن علي بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الحلواني، قال الحافظ أبو العلاء: سلامة بن الحسن بن علي أشبه بالصواب، والأول قول أصحابه. والله أعلم. اهـ. ووضع فوق كلمتي «سلامة» و«الحسن» علامة (صح)، توفي سلامة سنة (٢٨٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٠٩/١.

(٢) انظر: الكامل: ق: ٤٤/ب، وفيه سَمَاء: سلامة بن هارون، وقد ذكر المؤلف هذا أيضاً عن أبي العز وقال: وليس به. اهـ غاية النهاية: ٣٠٩/١.

(٣) الطائي، ضابط معروف، غاية النهاية: ٤٨-٤٩.

الأهناسي: نسبة إلى: (أهناس) وهي بليدة بصعيد مصر.

انظر: الأنساب: ٢٣١/١، التاج (أهناس).

(٤) الكامل: ق: ٤٣/ب و ٤٤/أ.

قرأ بها الهذليّ على أبي نصر العراقيّ، وقرأ على أبي الحسن الخبّازيّ، وقرأ بها على أبي بكر الشّذائيّ<sup>(١)</sup>.

وقرأ بها الهذليّ أيضاً على إسماعيل بن عمرو وقرأ على غزوان بن القاسم<sup>(٢)</sup> المازنيّ، وقرأ غزوان<sup>(٣)</sup> والشّذائيّ على أبي الحسن بن شنبوذ.

وقرأ هو والأهناسي والموصليّ والخولانيّ وابن هلال وابن أبي الرّجاء والخيّاط وابن أسامة ثمانيتهم على أبي الحسن إسماعيل بن عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup> النّحّاس المصريّ<sup>(٥)</sup>. فهذه تسع عشرة<sup>(٦)</sup> طريقاً إلى النّحّاس.

طريق ابن سيف عن الأزرق من ثلاث طرق:

الأولى طريق أبي<sup>(٧)</sup> عديّ من سبع طرق:

الأولى: طاهر من طريقي الدانيّ<sup>(٨)</sup> و«التذكرة» قرأ بها الدانيّ على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون.<sup>(٩)</sup>

(١) الكامل: ق: ٤٥ / أ.

(٢) مقرئ، حاذق، محرّر، واسع الرواية حافظ للحروف. توفي سنة (٣٨٦ هـ). غاية النهاية: ٣ / ٢.

(٣) في الكامل: غزوان على إسماعيل. اهـ. وتعقبه المؤلّف بقوله: الصّواب: على ابن شنبوذ عن إسماعيل. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣ / ٢، الكامل: ق: ٤٣ / ب.

(٤) في (ت): «عمر»، وهو خطأ.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٥، المعرفة: ١ / ٤٥٧.

(٦) في (س): «تسعة عشر»، وكلاهما صحيح.

(٧) تصحفت في (ت) و(م) إلى «ابن».

(٨) في (س): «الشّذائيّ»، وهو تحريف.

(٩) التذكرة: ١٩ / ١ - ٢٠، جامع البيان: ١ / ٣٩ أ.

الثانية: طريق الطرسوسي من طريقي «العنوان» و«المجتبى» قرأ بها أبو الطاهر بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي<sup>(١)</sup>.

الثالثة<sup>(٢)</sup>: طريق ابن نفيس من ثلاث طرق:

«الكافي» لابن شريح و«التلخيص» لابن بليمة و«التجريد» لابن الفحام: قرأ بها ثلاثتهم على أبي العباس أحمد بن سعيد بن نفيس<sup>(٣)</sup>.

الرابعة: طريق مكّي من «التبصرة» لمكي<sup>(٤)</sup>.

الخامسة: طريق الحوفي من «تجريد» ابن الفحام و«تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبي القاسم قسيم بن محمد<sup>(٥)</sup> بن مُطَيَّر

(١) قال المؤلف بعد أن ذكر سند «العنوان» و«المجتبى» في هذه الرواية إلى ورش: وهذه رواية تسلسلت لنا بالتلاوة بالمصريين وبمصر ممّا إلى ورش، لم يقع لنا مثلها في شيء من الروايات. اهـ.

انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦١ ب.

(٢) في المطبوع تصحفت إلى: «الثانية».

(٣) قال المؤلف: ابن نفيس آخر من قرأ على أبي عديّ، فلهذا كانت رواية ورش من هذا الطريق في «التجريد» أعلى ما يوجد عن ورش. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٩٤-٣٩٥، الكافي: ٦، التجريد: ٢ ب.

(٤) التبصرة: ١٩٦-١٩٧.

(٥) كذا في النشر «محمد» والذي في مصادر ترجمته: «أحمد»، كان ضابطاً لرواية ورش يُقَصَّدُ فيها، وتؤخذ عنه، توفي سنة (٣٩٩ هـ) وقيل في التي قبلها.

والظهاوي: بالواو: لم أجد من تعرض لنسبتها، ووجدت (الظّهاني) بالنون وهي نسبة إلى (ظهران) قرية قريبة من مكة.

والحوّفي: بفتح الحاء وسكون الواو وفي آخرها الفاء: نسبة إلى (خوف) قرية بمصر، وأخرى ناحية عمان. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧، المعرفة: ٢/ ٧٣٠-٧٣١، الأنساب: ٢/ ٢٩٠ و٤/ ١٠٤، حسن المحاضرة: ١/ ٤٩٢.

الظَّهْرَاوِيَّ<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على جَدِّه<sup>(٢)</sup> أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الظَّهْرَاوِيَّ<sup>(٣)</sup> الحوفي.<sup>(٤)</sup>

السادسة: طريق أبي محمد إسماعيل<sup>(٥)</sup> بن عمرو بن راشد الحدّاد المصري من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ عليه بالقيروان.<sup>(٦)</sup>

السابعة: طريق تاج الأئمة أبي العباس أحمد بن علي<sup>(٧)</sup> بن هاشم المصري من «الكامل» قرأ بها عليه أبو القاسم الهذلي بمصر.<sup>(٨)</sup>

وقرأ تاج الأئمة، وأبو محمد الحدّاد، والحوّفي، ومكّي، وابن نفيس، والطّرسوسي، وطاهر سبعتهم على أبي عديّ عبد العزيز بن عليّ بن محمد بن إسحاق / بن الفرّج المصري<sup>(٩)</sup>. فهذه اثنتا عشرة طريقاً عن أبي عدي.

طريق ابن مروان: وهي الثانية عن ابن سيف من ثلاث طرق:

طريقي «الإرشاد» لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، و«التذكرة» لطاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على ابن هاشم، وقرأ بها على

(١) في (ت): «الظهرواني» وهو تحريف.

(٢) هو جدّه لأّمه، كما ذكر المؤلف في غايته: ٢٧/٢.

(٣) غاية النهاية: ٤٢٨/١.

(٤) التجريد: ٢ ب.

(٥) «إسماعيل» سقطت من (ز).

(٦) الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٧) «بن علي» سقطت من (ظ).

(٨) الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/٣٩٤-٣٩٥، المعرفة: ٢/٦٦١-٦٦٢.

عبد المنعم بن غلبون، وقرأ عبد المنعم وطاهر على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن مروان الشامي<sup>(١)</sup> الأصل ثم المصري<sup>(٢)</sup>؛ عبد المنعم جميع القرآن، وطاهر الحروف.

طريق الأهناسي وهي الثالثة عن ابن سيف: طريق واحدة من «الكامل» قرأ بها الهذلي على منصور بن أحمد، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد الخبازي، وقرأ بها على أحمد بن نصر الشذائي، وقرأ على أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الأهناسي<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الأهناسي وابن مروان<sup>(٤)</sup> وأبو عدي، على أبي بكر<sup>(٥)</sup> عبد الله بن مالك ابن عبد الله بن يوسف بن سيف التّجيبّي المصري. فهذه ست عشرة طريقاً إلى ابن سيف.

وقرأ ابن سيف والنّحاس على أبي يعقوب يوسف بن عمرو<sup>(٦)</sup> بن يسار

(١) ضابط، ماهر، عارف برواية ورش، عالي السند فيها.

غاية النهاية: ٢٦/١.

(٢) انظر: التذكرة: ١٨/١، الكامل: ق: ٤٤ / ب.

(٣) الكامل: ق: ٤٣-٤٤.

(٤) بين المؤلف أن قراءة ابن مروان على ابن سيف كانت سنة (٢٩٨ هـ).

غاية النهاية: ٢٦/١.

(٥) جاء في حاشية (ز) و (ك): هذا هو الصواب في اسم أبي بكر بن مالك، وقال الأهوازي وأبو الفضل

الرازي: أبو بكر بن عبد الله بن مالك، وهو وهم اهـ.

وذكر المؤلف والذهبي أن أبا الطيّب ابن غلبون غلط فيه فسماه «محمدًا» وتابعه بعض الأئمة على هذا.

انظر: غاية النهاية: ٤٤٥/١، المعرفة: ٤٥٨/١، التذكرة: ١٨/١.

(٦) في (س): «عمر»، وهو خطأ.

المدنيّ، ثم المصريّ المعروف بالأزرق، وهذه خمس وثلاثون طريقاً إلى الأزرق عن ورش:

طريق الأصبهاني عن أصحابه عن ورش؛ فمن طريق هبة الله من أربع طرق: الحمايّي وهي الأولى عن هبة الله من اثني عشرة طريقاً.

أبو الحسين<sup>(١)</sup> نصر بن عبد العزيز بن أحمد بن نوح الفارسيّ من كتاب «التجريد»؛ قرأ بها عليه ابن الفحام<sup>(٢)</sup>.

أبو عليّ<sup>(٣)</sup> الحسن بن القاسم<sup>(٤)</sup> الواسطيّ من طريقين؛ كتاب «الكفاية الكبرى» قرأ بها عليه أبو العزّ القلانسيّ<sup>(٥)</sup>.

ومن كتاب «غاية الاختصار» قرأ بها أبو العلاء على أبي العزّ القلانسيّ<sup>(٦)</sup>.

أبو عليّ الحسن بن عليّ العطار من كتاب «المستنير» قرأ عليه بها أبو طاهر ابن سوار<sup>(٧)</sup>.

أبو عليّ المالكيّ من كتاب «الروضة» له<sup>(٨)</sup>.

(١) في (ت) «الحسن»، وهو خطأ.

(٢) التجريد: ق: ٢ / ب.

(٣) «علي» سقطت من (ت).

(٤) هو غلام الهراس.

(٥) الكفاية الكبرى: ١ / ٤٣ - ٤٤.

(٦) غاية الاختصار: ١ / ٩٣ - ٩٤.

(٧) المستنير: ١ / ١٥٩ - ١٦٠، وفيه أن قراءة ابن سوار على العطار كانت سنة (٤٣٥ هـ).

(٨) إسناد رواية ورش بأكمله سقط من النسخ التي وصلت من «الروضة».

انظر: الروضة: ١٥٢.

أبو نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب الخبّاز البغداديّ من كتاب «الكامل» قرأ عليه بها الهذليّ<sup>(١)</sup>.

أبو الفتح بن شيطاً من كتابه «التذكار».

أبو القاسم عبد السيّد بن عتّاب<sup>(٢)</sup> الضّرير من كتاب «المفتاح» لابن خيرون، قرأ عليه بها أبو منصور محمد بن عبد الملك بن / خيرون. ١١٠/١

البيّع وابنُ شابور من «روضة المعدّل» قرأ بها عليهما أعني - أبا عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم البيّع<sup>(٣)</sup> وأبا نصر عبد الملك بن علي بن شابور -<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup> من «الإعلان» بسنده إليه.<sup>(٦)</sup>

أبو سعد أحمد بن المبارك الأكفانيّ<sup>(٧)</sup>، و<sup>(٨)</sup> أبو نصر أحمد بن عليّ بن محمد

(١) الكامل: ق: ٤٥ / ب.

(٢) من كبار القراء المستدين، ثقة، من تلاميذه عمر بن ظفر المغازلي، توفي سنة (٤٨٧ هـ).

غاية النهاية: ٣٨٧ / ١، المعرفة: ٨٣٩ / ٢ - ٨٤٠.

(٣) شيخ، بيّن «المعدّل» أنه قرأ عليه بمسجده عند شارع الدقيق.

والبيّع: بفتح الموحدة من أسفل وكسر المثناة التحتية المشددة بعدها عين مهملة: نسبة إلى من يتولى البيعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشتري.

انظر: غاية النهاية: ٥١ / ٢، روضة الحفاظ: ١ / ق: ٤٣، الأنساب: ١ / ٤٣٢.

(٤) شابور، بالشين المعجمة، وهو شيخ مقرئ، متصدر، ذكر «المعدّل» أنه قرأ عليه «بتاج الجامع». انظر: غاية النهاية: ٤٦٩ / ١، روضة الحفاظ: ١ / ق: ٤٣.

(٥) الواو سقطت من المطبوع.

(٦) كتب في حاشية (ز) و (ظ): «أي إلى المعدّل».

(٧) مقرئ، طال عمره حتى قرأ عليه أبو الكرم. توفي سنة (٤٩١ هـ).

الأكفاني: نسبة إلى بيع الأكفان. غاية النهاية: ٩٩ / ١، المعرفة: ٨٤٠ / ٢، الأنساب: ١ / ٢٠٣.

(٨) الواو سقطت من المطبوع.

الهاشمي<sup>(١)</sup> من «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على الأول<sup>(٢)</sup> جميع القرآن، وعلى الثاني<sup>(٣)</sup> إلى آخر سورة «الفتح»<sup>(٤)</sup>.

رزق الله بن عبد الوهاب التميمي البغدادي، من<sup>(٥)</sup> طريق المحوّلي<sup>(٦)</sup> قرأت بها على ابن الصائغ<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها على<sup>(٨)</sup> الصائغ<sup>(٩)</sup> على بن فارس على الكندي على المحوّلي على رزق الله.

وقرأ رزق الله، والبيّح، وابن شابور، وأبو سعد الأكفاني، وأبو نصر الهاشمي، وعبد السيّد، وابن شيطا، وأبو نصر، والمالك، وأبو عليّ العطار،

(١) يعرف بالهباري وبالعاجي الفرضي، رحّل. توفي بعد سنة (٤٩٠ هـ).

غاية النهاية: ١/ ٨٨-٨٩، المعرفة: ٢/ ٨٥٠-٨٥١، ميزان الاعتدال: ١/ ١٢٢.

(٢) أي: الأكفاني.

(٣) أي: الهاشمي.

(٤) قراءة أبي الكرم على الهاشمي كانت بالجمع كما ذكر المؤلف والذهبي.

غاية النهاية: ١/ ٨٨، المعرفة: ٢/ ٨٥٠، المصباح: ١/ ٣٦٢-٣٦٣.

(٥) كذا في (ت) و(م)، وهو الصواب، وسقطت «من» من بقية النسخ وكذا المطبوع مما أوهم أنها طريقان بينما الأمر أنها طريق واحدة.

(٦) محمد بن الخضر بن إبراهيم، أبو بكر، أستاذ، مجوّد بارع، أجل أصحاب ابن سوار، لزمه خمس عشرة سنة، توفي سنة (٥٣٨ هـ).

المُحوّل: بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الواو المفتوحة، نسبة إلى (المحوّل) قرية على فرسخين من بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٣٧، المعرفة: ٢/ ٩٥٠، الأنساب: ٥/ ٢٢١، المنتظم: ١٨/ ٣٥.

(٧) هو شيخ المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الحنفي.

(٨) في (ز) و(س): «ابن» بدل «على»، وهو خطأ.

(٩) هو الإمام: محمد بن أحمد الصائغ الشافعي شيخ الأول.



وأبو عليّ الواسطيّ، والفارسيّ، الاثنا عشر على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحمّاميّ،  
إلا أن الأكفانيّ قرأ عليه إلى آخر الجزء من «سبأ»<sup>(١)</sup> فهذه خمس<sup>(٢)</sup> عشرة طريقا  
للحمّامي.

طريق النهروانيّ عن هبة الله: وهي الثانية عنه من ثلاث طرق  
عنه:

الأولى طريق أبي عليّ<sup>(٣)</sup> العطار من كتاب «المستنير» قرأ عليه بها ابن  
سوار<sup>(٤)</sup>.

الثانية طريق أبي عليّ الواسطيّ من «كفاية» أبي العزّ قرأ عليه بها أبو العزّ  
القلانسي<sup>(٥)</sup> ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ عن<sup>(٦)</sup> الواسطيّ<sup>(٧)</sup>.

الثالثة طريق أبي الحسن الخياط من كتابه «الجامع».

وقرأ بها هو وأبوا<sup>(٨)</sup> عليّ العطار والواسطيّ على أبي الفرج عبد الملك بن  
بكران النّهروانيّ فهذه أربع طرق للنّهروانيّ.

(١) انظر: غاية النهاية: ٩٩/١، المعرفة: ٨٤٠/٢.

(٢) في (س): «خسة عشر».

(٣) «علي» سقطت من (ت).

(٤) المستنير: ١٥٩/١ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة (٤٣٥ هـ).

(٥) الكفاية الكبرى: ٤٣/١.

(٦) «عن» سقطت من (ت).

(٧) غاية الاختصار: ٩٣/١.

(٨) في (س) والمطبوع: «أبو»، بالإفراد، وهو تحريف.

طريق الطبري: عن هبة الله وهي الثالثة عنه من «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على أبي عليّ الحسين بن محمد الصّيدلاني<sup>(١)</sup>، وقرأ على أبي حفص عمر بن عليّ الطبري النحوي<sup>(٢)</sup>، ومن كتاب «الإعلان» بسنده إليه فهذه طريقان<sup>(٣)</sup> للطبري<sup>(٤)</sup>.

طريق ابن مهران: عن هبة الله وهي الرابعة عنه من كتاب «الغاية» للإمام أبي بكر بن مهران<sup>(٥)</sup>.

وقرأ بها ابن مهران، والطبري، والنهرواني، والحمامي؛ الأربعة على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغدادي<sup>(٦)</sup>، فهذه اثنتان<sup>(٧)</sup> وعشرون طريقاً إلى هبة الله.

ومن طريق المطوّعي عن الأصبهاني من ثلاث طرق:

طريق الشريف أبي الفضل وهي / الأولى عنه من كتابي «المبهج»

(١) في (س): «أبي الحسين» وهو خطأ، وهو شيخ، مقرئ. انظر: غاية النهاية: ٢٥٢/١.

(٢) مقرئ أمل، أستاذ، ألف كتاباً في «الوقف» مبسوطاً أحسن فيه.

انظر: غاية النهاية: ٥٩٥/١.

(٣) في المطبوع: «طريقتان»، بالتأنيث.

(٤) التلخيص: ٩٢.

(٥) الغاية: ٤٢.

(٦) ذكر المؤلف قراءة ابن مهران والنهرواني والحمامي على هبة الله في ترجمته، ولم يذكر قراءة الطبري عليه فيها. وإنما ذكرها أثناء ترجمته للطبري.

انظر: غاية النهاية: ٥٩٥/١، ٣٥٠/٢.

(٧) في المطبوع: «اثنتان».

و«المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على أبي الفضل العباسي المذكور.<sup>(١)</sup>

طريق أبي القاسم الهذلي وهي الثانية.

طريق أبي معشر الطبري وهي الثالثة.

وقرأ الشريف أبو الفضل، والهذلي، والطبري على أبي عبد الله الكارزيني،  
وقرأ بها على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي العباداني<sup>(٢)</sup>، فهذه  
أربع طرق للمطوعي، وقرأ المطوعي، وهبة الله، على أبي بكر محمد بن  
عبد الرحيم بن شبيب بن يزيد بن خالد الأسدي الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، فهذه ست  
وعشرون طريقاً إلى الأصبهاني.

وقرأ الأصبهاني على جماعة من أصحاب ورش وأصحاب أصحابه.

فأصحاب ورش: أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرشديني<sup>(٤)</sup>،  
ويقال: ابن أخي الرشديني، وهو ابن<sup>(٥)</sup> ابن أخي رَشْدِين<sup>(٦)</sup> بن سعد، وأبو يحيى

(١) المبهج: ٢٢-٢٣، المصباح: ١/٣٦٤.

(٢) بفتح العين المهملة، والباء الموحدة من أسفل المشددة بعدها ألفان بينهما دال وفي آخرها نون نسبة إلى: عبادان: وهي بلدة بنو احي البصرة في البحر، وجاءت في (س): «العبادي». انظر: الأنساب: ٤/١٢٢.

(٣) انظر: الكامل: ق ٤٤.

(٤) مقرئ، مالكي، ثقة صالح، حدث عنه أبو داود والنسائي في سنيهما، توفي سنة (٢٥٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٣١٣، المعرفة: ١/٣٧٦-٣٧٧، تهذيب التهذيب: ٤/١٨٦-١٨٧.

(٥) «ابن» سقطت من (س).

(٦) هو: ابن مفلح، المهري، أبو الحجاج، روى عن الضحاك وابن صالح وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك وغيره، قال عنه أحمد: صالح الحديث، وضعفه غيره، توفي سنة (١٨٨ هـ). في المعرفة: رشيد.

انظر: ميزان الاعتدال: ٢/٤٩-٥٠، تهذيب التهذيب: ٣/٢٧٧-٢٧٩.

محمد بن أبي<sup>(١)</sup> عبد الرحمن<sup>(٢)</sup> عبد الله بن يزيد المكي<sup>(٣)</sup>، وأبو الأشعث عامر بن سعيد<sup>(٤)</sup> الحرسى بالمهملات<sup>(٥)</sup> وأبو<sup>(٦)</sup> مسعود الأسود اللون المدني<sup>(٧)</sup>. وسمعتها من يونس بن عبد الأعلى المصري<sup>(٨)</sup>.

(١) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع، وتصحفت في (ت) إلى: «أخي» بالخاء المعجمة. وهو إمام، ثقة، قرأ عليه الأصهباني ختمة بمكة سنة ٢٥٣ في المسجد الحرام فأمر جماعة أن يقرؤوا عليه، وكان يقرئهم بحضرته.

انظر: غاية النهاية: ١٨٨/٢.

(٢) في (ز) «بن»، وهو خطأ، فأبو عبد الرحمن هو نفسه عبد الله بن يزيد، وهو مقرئ إمام كبير في الحديث والقرآن، لقن القراءات سبعين سنة، له اختيار في القراءة، توفي سنة (٢١٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٣-٤٦٤.

(٣) في المطبوع: «المالكي» وهو خطأ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٣.

(٤) نص المؤلف على أنه بالتصغير، قال: ويقال له أيضاً: سُعَيْر، بالراء، وهو خير صالح فاضل، غزا الروم سبعين سنة.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٩-٣٥٠، المعرفة: ١/٣٨٥-٣٨٦.

(٥) كذا ضبطه المؤلف والذهبي، وتصحفت في «الغاية» بالمعجمات.

والحرس: قرية في مصر.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٤٩، المعرفة: ١/٣٨٥-٣٨٦، الأنساب: ٢/٢٠١.

(٦) تصحفت في (ت) إلى «ابن»، وكذا هي في الكامل: ق: ٤٥ / أ.

(٧) نزيل مصر، كان لا يقرئ بغير قراءة نافع، نقل الداني عن الأصهباني أنه كان كثير الخلاف لأصحابه المصريين، وكان يمدّ مدداً طويلاً، وكان له سكتات شبه الإخفاء في مثل (أولئك) فإنه كان يقول: (أولاً) ثم يسكت ثم يقول (إك).

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٢٦، جامع البيان: ١/٤٠ أ.

(٨) المقرئ، الفقيه، المحدث، ثقة، آخر من قرأ على ورش وفاء، حدث عنه مسلم والنسائي وابن ماجه والطبري، وكثيرون من المشرق والمغرب، توفي سنة (٢٦٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٤٠٦-٤٠٧، المعرفة: ١/٣٨٣-٣٨٥، الجرح والتعديل: ٩/٢٤٣.

وأما أصحاب أصحاب ورش: فأبو القاسم مَوَّاس بن سهل المعافري<sup>(١)</sup> المصري، وأبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحَمَراوي<sup>(٢)</sup>، وأبو عليّ الحسين بن الجنيد<sup>(٣)</sup> المكفوف، وأبو القاسم عبد الرحمن؛ ويقال: سليمان بن داود ابن أبي طيبة<sup>(٤)</sup> المصري.

وقرأ مَوَّاس على يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة<sup>(٥)</sup>، وقرأ الفضل بن يعقوب على عبد الصمد بن عبد الرحمن العُتْقِي<sup>(٦)</sup>، وقرأ

(١) بثنقيل الياء، مقرئ مشهور، ابن أخت أبي الربيع الرشيديني.

المعافري بالعين المهملة نسبة إلى: معافر، وهو أبو حي من همدان.

انظر: غاية النهاية: ٣١٦/٢، المعرفة: ٣٦١-٣٦٢/١، الأنساب: ٣٣٣-٣٣٤/٥، التاج (عفر).

(٢) تصحفت في (ز) إلى النون «الحمراي».

وهو مقرئ، روى رجوع نافع عن تسكين ياء ﴿وَحَيَّاي﴾ [الأنعام: ١٦٢] إلى تحريكها. وستأتي

بالتفصيل في باب «يئات الإضافة»، والحمراوي نسبة إلى: الحمراء، موضع بفسطاط مصر.

انظر: غاية النهاية: ١٢/٢، وانظر ص: ١٥٣١، الأنساب: ٢٦١/٢.

(٣) المصري المقرئ. غاية النهاية: ٢٣٩/١.

(٤) ترجم له المؤلف ب: عبد الرحمن، ولم يذكر (سليمان)، لكن ذكر الذهبي في ترجمة والده أنه (سليمان)،

وهو مقرئ، ناقل مشهور، توفي سنة (٢٧٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٦٨/١، المعرفة: ٣٧٥/١.

(٥) أبو سليمان، نحوي، ماهر، محقق، من جلة أصحاب ورش، توفي سنة (٢٢٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٧٩-٣٨٠/١، المعرفة: ٣٧٥/١.

(٦) صاحب الإمام مالك، ولكانه العلمي اعتمد عليه الأندلسيون في رواية ورش، وله عنه نسخة. توفي سنة

(٢٣١ هـ).

العتقي: نسبة إلى (العتقين) و(العتقاء) وهم جماعة من قبائل شتى منهم من حَجَرَ خَيْر وهو من هؤلاء،

ومنهم من كنانة مضر، وغيرها.

انظر: غاية النهاية: ٣٨٩/١، المعرفة: ٣٧٤-٣٧٥/١، الأنساب: ١٥٢/٤.

المكفوف على أصحاب ورش الثقات<sup>(١)</sup>، وقرأ ابن داود بن أبي طيبة على أبيه<sup>(٢)</sup>.

وقرأ أبو يعقوب الأزرق، وسليمان الرُّشْدِينِي، ومحمد بن عبد الله المكيّ وعامر الحرسيّ، والأسود اللّون، ويونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وعبد الصمد العتقيّ، على أبي سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم القرشيّ، مولا هم<sup>(٣)</sup> القِبْطِيّ<sup>(٤)</sup> المِصْرِيّ الملقب بورش.

فهذه إحدى وستون طريقاً لورش.

وقرأ قالون وورش على إمام المدينة ومقرئها أبي رُوَيْمٍ، ويقال أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللّيثيّ، مولا هم المدنيّ، فذلك مائة وأربع وأربعون طريقاً عن نافع./

(١) هذه العبارة، أعني: (قرأ المكفوف على أصحاب ورش الثقات) هي عبارة المكفوف نفسه، عند ما سأله بعضهم عَمَّنْ أَخَذَتْ قراءتك هذه؟ فقال: أَخَذْتُهَا عَنْ أَصْحَابِ وَرْشِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ قَرَأُوا عَلَيْهِ. اهـ.

انظر: جامع البيان: ٤٠ / ١ ب.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٦٨ / ١ و ٣٧٩، المعرفة: ٣٧٥ / ١.

(٣) مولى آل الزبير بن العوام رضي الله عنه. المعرفة: ٣٢٣ / ١.

(٤) نسبة إلى طائفة بمصر قديمة إلى الآن، ينتهي نسبها إلى: قبط بن قوط بن حام.

انظر: الأنساب: ٤ / ٤٤٤.

وقرأ نافع على سبعين من التابعين<sup>(١)</sup>؛ منهم أبو جعفر، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وصالح بن خوات<sup>(٢)</sup>، وشيبة بن نصاح، ويزيد بن رومان<sup>(٣)</sup>، فأما أبو جعفر فسيأتي على من قرأ في قراءته.

وقرأ الأعرج على<sup>(٤)</sup> عبد الله بن عباس<sup>(٥)</sup> وأبي هريرة، وعبد الله بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي<sup>(٦)</sup>.

وقرأ مسلم، وشيبة، وابن رومان، على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة أيضاً، وسمع شيبة القراءة من عمر بن الخطاب، وقرأ صالح على أبي هريرة، وقرأ الزهري على سعيد بن المسيب، وقرأ سعيد على ابن عباس وأبي هريرة، وقرأ ابن عباس وأبو هريرة وابن عياش على أبي بن كعب، وقرأ ابن عباس<sup>(٧)</sup> أيضاً

(١) هذا قول نافع نفسه، وقد رواه بعض أئمة القراءات مسنداً من طريق موسى بن طارق أنه سمع نافعاً يقول ذلك.

انظر: السبعة: ٦١، الغاية: ٣٢، جامع البيان: ١/١٦٨، الإقناع: ١/٧٢، المصباح: ١/٣٠٣.

(٢) ابن جبير، الأنصاري، المدني، تابعي.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٣٢.

(٣) المدني، مقرئ، فقيه، محدث، مولى آل الزبير بن العوام، لم تصح روايته عن ابن عباس وأبي هريرة رضي الله عنهما، وهو ثقة خرّجوا له في الكتب الستة، توفي سنة (١٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٨١، المعرفة: ١/١٧٨-١٧٩، الجرح والتعديل: ٩/٣٦٠.

(٤) بعد كلمة «على» جاء في (ظ) «ابن»، وهو تحريف.

(٥) تصحفت في (س) إلى: «عياش» بالثناة من أسفل والشين المعجمة.

(٦) المكي ثم المدني، التابعي الكبير، قارئ، ولد بالحشمة، وقيل إنه رأى النبي ﷺ، توفي بعد سنة (٧٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٣٩ - ٤٤٠، المعرفة: ١/١٥٢.

(٧) في (س) «عياش» بالثناة من أسفل والشين المعجمة، تصحيف.

على زيد<sup>(١)</sup> بن ثابت، وقرأ أبيّ وزيد وعمر رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.  
وتوفي نافع سنة تسع وستين ومائة على الصحيح، ومولده في حدود سنة  
سبعين<sup>(٢)</sup> وأصله من أصبهان<sup>(٣)</sup>، وكان أسود اللون حالكا<sup>(٤)</sup>، وكان إمام الناس  
في القراءة بالمدينة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بها، وأجمع<sup>(٥)</sup> الناس عليه بعد  
التابعين، أقرأ بها أكثر من سبعين سنة<sup>(٦)</sup>، قال سعيد بن منصور<sup>(٧)</sup>: سمعت مالك  
ابن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سُنَّةٌ، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم<sup>(٨)</sup>.  
وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي أيّ القراءة<sup>(٩)</sup> أحبّ إليك؟ قال:  
قراءة أهل المدينة، قلت: فإن لم تكن؟ قال: قراءة عاصم<sup>(١٠)</sup>.

(١) تحرفت في (ظ) إلى: «يزيد».

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٣٤ / ٢، المعرفة: ٢٤٧ / ١، السير: ٣٣٦-٣٣٨ / ٧.

(٣) هذا قول الإمام نافع نفسه، قاله للإمام الأصمعي إمام اللغة.

انظر: المعرفة: ٢٤٣ / ١.

(٤) الحَلَك: شدة السّواد، يقال: إنه لأشدّ سواداً من حلك الغراب. تهذيب اللغة (حلك).

(٥) في (ز): «واجتمع».

(٦) انظر: غاية النهاية: ٣٣١ / ٢.

(٧) أبو عثمان، ثقة، روى عن مالك والليث بن سعد وغيرهما، وروى عنه الإمام أحمد ومسلم وأبو داود وغيرهم، ثقة، صادق، توفي سنة (٢٢٧ هـ) بمكة في شهر رمضان.

انظر: الطبقات الكبرى: ٥٠٢ / ٥، السير: ٥٨٦ / ١٠-٥٩٠، الشذرات: ٦٢ / ٢.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٣٣١-٣٣٢، المعرفة: ٢٤٢ / ١.

(٩) في (ت): «القراءات»، بالجمع.

(١٠) إلى (عاصم) انتهى كلام ابن حنبل، علماً بأن عبارة: (قال قراءة أهل المدينة) تكررت في (ز).

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢ / ٢، المعرفة: ٢٤٢ / ١، العلل ومعرفة الرجال: ١٦٩ / ٢.



وكان نافع إذا تكلم يُشَمُّ من فيه رائحة المسك فقليل له: أَتَطَيَّب؟ فقال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبي ﷺ وهو يقرأ في في<sup>(١)</sup>، فمن ذلك الوقت أَشَمُّ من<sup>(٢)</sup> في هذه الرائحة.<sup>(٣)</sup>

وتوفي قالون سنة عشرين ومائتين، على الصواب، ومولده سنة عشرين ومائة<sup>(٤)</sup> وقرأ على نافع سنة خمسين<sup>(٥)</sup>، واختصَّ به كثيراً، فيقال إنه كان ابن زوجته، وهو الذي لُقِّبَه قالون لجودة قراءته<sup>(٦)</sup>، فإن قالون بلغة الروم جيّد<sup>(٧)</sup>. قلت: وكذا سمعتها من الروم غير أنهم ينطقون بالقاف كافاً على عادتهم<sup>(٨)</sup>.

(١) في (س) «فمي» وكلاهما صحيح.

(٢) في (ت) «في» بدل «من».

(٣) نقل الذهبي هذا الكلام عن أحمد بن هلال المصري عن الشيباني عن رجل، ثم تعقبه بقوله: لا تثبت هذه الحكاية من جهة جهالة راويها. اهـ.

وذكرها في «السِّير» بصيغة التمريض (رُوي) ولم يعقب عليها بشيء.

انظر: المعرفة: ٢٤٣/١، السير: ٣٣٧/٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٦١٦/١، المعرفة: ٣٢٨/١، السير: ٣٢٧/١٠.

(٥) في سوق العروس: «خمس وخمسين».

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) وقد ذكر الزبيدي عن ابن عساكر رحمه الله قصة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه اشترى جارية رومية وكانت تقول له: أنت قالون، أي: رجل صالح، فهربت منه فقال:

قد كنت أحسبني قالون فانطلقت فاليوم أعلم أني غير قالون.

انظر: التاج (قلن).

(٨) بين المؤلف أنه سألهم عن ذلك فصدّقه له.

انظر: غاية النهاية: ٦١٦/١.

وكان قالون قارئ / المدينة ونحويها، وكان أصم لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه<sup>(١)</sup>.

وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها عنه<sup>(٢)</sup>.

وقال: قال نافع: كم تقرأ عليّ؟ اجلس إلى<sup>(٣)</sup> أسطوانة<sup>(٤)</sup> حتى أرسل إليك من يقرأ عليك<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ورش بمصر سنة سبع وتسعين، ومائة ومولده سنة عشر ومائة<sup>(٦)</sup>، رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع، فقرأ عليه ختمات<sup>(٧)</sup> في سنة خمس وخمسين ومائة، ورجع إلى مصر فانتهدت إليه رئاسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته

(١) قائل هذا الوصف هو الحافظ: علي بن الحسن الهسّنجاني، تلميذ قالون.

انظر: المعرفة: ٣٢٧/١، الجرح والتعديل: ٦/٢٩٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٦١٥/١.

(٣) في (ز): «على».

(٤) الأسطوانة: كلمة فارسية معربة، من: أستوانة، أي: العمود أو السارية.

انظر: قصد السبيل: ١/١٨٢.

(٥) نقل هذا القول عن قالون تلميذه عثمان بن خُزازاذ الأنطاكي.

انظر: غاية النهاية: ٦١٥/١، المعرفة: ٣٢٧/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٥٠٢-٥٠٣، المعرفة: ١/٣٢٣ و ٣٢٦.

(٧) لم يُحدّد في النسخ عدد الختمات، وإنما حدّدت في المطبوع حيث جاءت العبارة: (فقرأ عليه أربع ختمات) وقد بيّن ورش نفسه أنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد، حسبما روى الأهوازيّ بسنده إلى يونس ابن عبد الأعلى، ومع هذا فقد ذكر الذهبيّ هذه المعلومة بصيغة التضعيف حيث قال: ويقال إنه قرأ على نافع أربع ختمات في شهر واحد. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٥٠٣، المعرفة: ١/٣٢٣ و ٣٢٦، السّير: ٩/٢٩٦.

في العربية ومعرفته بالتجويد، وكان حَسَنَ الصوت، قال يونس بن عبد الأعلى: كان ورش جَيِّدَ القراءة حَسَنَ الصوت<sup>(١)</sup> إذا يُهْمَزُ ويمدُّ ويُشَدَّدُ وَيُيِّنُ الإعرابَ لا يَمْلَهُ سامعه.<sup>(٢)</sup>

وتوفي أبو نَشِيط سنة ثمان وخمسين ومائتين<sup>(٣)</sup> ووهب من قال غير ذلك<sup>(٤)</sup>، وكان ثقة ضابطاً مقرئاً جليلاً محققاً مشهوراً، قال ابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>: صدوق سمعت منه مع أبي ببغداد.<sup>(٦)</sup>

وتوفي الحلواني سنة خمسين ومائتين<sup>(٧)</sup>. وكان أستاذاً كبيراً إماماً في القراءات عارفاً بها ضابطاً لها لا سيباً في روايتي قالون وهشام، رحل إلى قالون إلى المدينة مرتين<sup>(٨)</sup>، وكان ثقة متقناً.

(١) «الصوت» سقطت من (ت).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٠٣، المعرفة: ١/ ٣٢٦.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧٣، المعرفة: ١/ ٤٣٩، تاريخ بغداد: ٣/ ٣٥٣، السير: ١٢/ ٣٢٥.

(٤) الذي وهب من قالون وهشام، رحل إلى قالون إلى المدينة مرتين<sup>(٨)</sup>، وكان ثقة متقناً. عن ابن مغلدة تلميذ أبي نَشِيط نفسه. وَذَكَرَ أن المتوفى سنة (٢٦٣ هـ) هو محمد بن أحمد بن هارون شيطا. انظر: المعرفة: ١/ ٤٣٩، السير: ١٢/ ٣٢٦.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٤٦.

(٦) الجرح والتعديل: ٨/ ١١٧.

(٧) هذا قول أبي عبد الله القَصَّاع، لكن عَقَّبَ عليه المؤلف بقوله: وأحسب أنه توفي سنة نَيْف وخمسين ومائتين. اهـ

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٠، المعرفة: ١/ ٤٣٨.

(٨) لم يبين هنا عدد رحلات الحلواني لهشام، وهي ثلاث كما صرح به المؤلف والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٩، المعرفة: ١/ ٤٣٨.

وتوفي ابن بويان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ومولده سنة ستين ومائتين<sup>(١)</sup>، وكان ثقة كبيراً مشهوراً ضابطاً.

و«بُويان» بضم الباء الموحدة، وواو ساكنة وياء آخر الحروف، وكان ابنُ غلبون يقول فيه: «ثوبان» بمثلثة ثم موحدة، وهو تصحيف منه<sup>(٢)</sup>.

وتوفي القزاز فيما أحسب قبل الأربعين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>، وكان مقرئاً، ثقة، ضابطاً ذا إتقان وتحقيق وحذق.

وتوفي ابن الأشعث قبيل الثلاثمائة فيما قاله الذهبي<sup>(٤)</sup>، وكان إماماً ثقة ضابطاً لحرف «قالون» انفرد بإتقانه عن أبي نسيط.

وتوفي ابن أبي<sup>(٥)</sup> مهران سنة تسع وثمانين ومائتين<sup>(٦)</sup>، وكان مقرئاً ماهراً ثقة حاذقاً./

وتوفي جعفر بن محمد<sup>(٧)</sup> في حدود التسعين ومائتين<sup>(٨)</sup>، وكان قيماً برواية «قالون» ضابطاً لها.

(١) انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩-٨٠، المعرفة: ٢/ ٥٧٦، تاريخ بغداد: ٤/ ٢٩٨-٢٩٩.

(٢) لم يصرح أيهما، والمراد: طاهر بن عبد المنعم الابن. وقد نقل ذلك عنه تلميذه الإمام الداني.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٩، التذكرة ١/ ٤٤.

(٣) لم أجد مصدراً آخر ذكر سنة وفاته.

(٤) وعبارته: توفي قبل الثلاثمائة فيما أرى. غاية النهاية: ١/ ١٣٤، المعرفة: ١/ ٤٦٧.

(٥) «أبي» سقطت من (س).

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٦، المعرفة: ١/ ٤٦٤، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٩٧.

(٧) في (ت) «محمد بن جعفر»، وهو خطأ، وكذلك كتب في (ز) إلا أنه ضرب عليه وصحح في الهامش.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٧.

وتوفي الأزرق في حدود سنة أربعين ومائتين<sup>(١)</sup>، وكان محققاً ثقة ذا ضبط وإتقان، وهو الذي خَلَف ورشاً في القراءة والإقراء بمصر، وكان قد لازمه مدة طويلة.

وقال: كنت نازلاً مع ورش في الدار \* فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق، فأما التحقيق فكنت أقرأ عليه في الدار التي يسكنها\*<sup>(٢)</sup>، وأما الحدر فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب يعني<sup>(٤)</sup> الأزرق، لا يعرفون غيرها<sup>(٥)</sup>.

وتوفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين<sup>(٦)</sup> وكان إماماً في رواية ورش ضابطاً لها مع الثقة والعدالة، رحل فيها وقرأ على أصحاب ورش

(١) انظر: غاية النهاية: ٤٠٢/٢، المعرفة: ٣٧٤/١، حسن المحاضرة: ٤٨٦/١.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) هذا القول نقله عدي بن عبد العزيز قال: سمعت أبا بكر بن سيف يقول: سمعت أبا يعقوب الأزرق يقول: إن ورشاً لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرأً يُسمي مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد، إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصاً، وتدعني مما استحسنت لنفسك، قال: فقلدته مقرأ نافع، وكنت نازلاً.. إلخ.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٢/٢، المعرفة: ٣٧٣/١ - ٣٧٤.

(٤) «يعني» ليست في (ظ).

(٥) انظر: غاية النهاية: ٤٠٢/٢، المعرفة: ٣٧٤/١، حسن المحاضرة: ٤٨٦/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٧٠/٢، المعرفة: ٤٦١/١.

وأصحاب أصحابه كما قدّمنا،<sup>(١)</sup> ثم نزل بغداد فكان أوّل من أدخلها العراق، وأخذها الناس عنه حتى صار أهل العراق لا يعرفون رواية ورش من غير طريقه، ولذلك نسبت إليه دون ذكر أحد من شيوخه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع رواية ورش عنه، لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه<sup>(٢)</sup>، وعلى ما رواه أهل العراق ومن أخذ عنهم إلى وقتنا هذا.<sup>(٣)</sup>

وتوفي النّحاس فيما قاله الذهبيّ سنة بضع وثمانين ومائتين،<sup>(٤)</sup> وكان شيخ مصر في رواية ورش، محققاً جليلاً ضابطاً نبيلاً.

وتوفي ابن سيف يوم الجمعة سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وثلاثمائة بمصر<sup>(٥)</sup>، وكان إماماً في القراءة، متصدّراً، ثقة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالديار المصريّة بعد الأزرق، وعُمر زماناً، وقد غلط فيه ابنا غلبون فسّمياه (محمداً)<sup>(٦)</sup>، وهو (عبد الله) كما قدّمنا.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر ص: ٢٨٨.

(٢) في (ز) «نظائره».

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٧٠ / ٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١٦٥ / ١، المعرفة: ٤٥٧ / ١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٤٤٥ / ١، المعرفة: ٤٥٨ / ١.

(٦) بيّن الذهبي أن أبا الحسن بن غلبون سمّاه «محمداً» في كتاب «الراءات» له.

انظر: المعرفة: ٤٥٨ / ١.

(٧) انظر: ص: ٢٨٢.

وتوفي هبة الله قبيل<sup>(١)</sup> الخمسين وثلاثمائة فيما أحسب<sup>(٢)</sup>، وكان مقرئاً متصدراً ضابطاً مشهوراً، قال الحافظ أبو عبد الله الذهبيّ فيه: أحد من عُني بالقراءات، وتبحّر فيها وتصدّر للإقراء دهرأ<sup>(٣)</sup>/. ١١٥/١

وتوفي المطوّعيّ سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة وقد جاوز المائة سنة<sup>(٤)</sup> وكان إماماً في القراءات، عارفاً بها، ضابطاً لها، ثقة فيها، رحل فيها إلى الأقطار، سكن اصطخر<sup>(٥)</sup>، وألف<sup>(٦)</sup> وأثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ وغيره.

(١) تصحفت في (س) إلى «قنبل».

(٢) قال الذهبيّ: مات سنة نيّف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ. وقال الخطيب: قرأت في كتاب ابن السلاج

بخطه: توفي هبة الله بن جعفر القارئ في صفر سنة (٣٥٠ هـ). اهـ

انظر: غاية النهاية: ٣٥١/٢، المعرفة: ٦٠٧/٢، تاريخ بغداد: ٦٩/١٤.

(٣) المعرفة: ٦٠٧/٢.

(٤) غاية النهاية: ٢١٥/١، المعرفة: ٦١٥/٢.

(٥) من أقدم مدن فارس وأشهرها، وبها كان مسكن ملك فارس، بينها وبين «شيراز» اثنا عشر فرسخاً.

انظر: معجم البلدان: ٢١١/١.

(٦) لم أقف على من ذكر أسماء مصنفاته.

## وأما قراءة ابن كثير

من روايتي البزي وقنبل.

فرواية البزي<sup>(١)</sup> عن أصحابه عنه<sup>(٢)</sup> من طريق أبي ربيعة عن البزي.

طريق النقّاش عن أبي ربيعة من عشر طرق.

الأولى عنه طريق عبد العزيز<sup>(٣)</sup> الفارسيّ من طريق «الشاطبية» و «التيسير»  
قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسيّ<sup>(٤)</sup>.

الثانية: طريق الحَمَاميّ عن النقّاش من اثنتي عشرة طريقاً:

طريق نصر الشيرازي وهي الأولى عن الحَمَاميّ من كتاب «التجريد» قرأ  
عليه ابن الفَحّام<sup>(٥)</sup>.

طريق أبي عليّ المالكيّ وهي الثانية عن الحَمَاميّ من كتاب «الروضة» له  
و «التجريد» لابن الفَحّام و «تلخيص» ابن بَلِّيمة؛ قرأ بها ابن الفَحّام على أبي  
إسحاق المالكيّ، وقرأ بها ابن بَلِّيمة على عبد المعطي السفاقي، ومن «الكامل»،  
وقرأ بها الهذليّ وأبو إسحاق وعبد المعطي على أبي عليّ المالكيّ<sup>(٦)</sup>.

(١) قدّم البزي، وفاقاً للشاطبي، وخلافاً للداني، لعلو سند البزي على قنبل.

· انظر: كنز المعاني: ٧٧ / ١.

(٢) عنه: سقطت من (ت).

(٣) في (ت): (عبد العزيز بن الفارسيّ) وهو تحريف.

(٤) التيسير: ١٢.

(٥) التجريد: ق: ١ / ب.

(٦) الروضة للمالكيّ: ١ / ١٥٩، الكامل: ق: ٩٨، التجريد: ق: ١ / ب



طريقاً أبي عليّ العطار، وأبي عليّ الشرمقانيّ من «المستنير» قرأ عليهما بهما ابن سوار<sup>(١)</sup>.

طريق أبي الحسن الخياط وهي الخامسة عن الحتاميّ من كتابي «الجامع» له و «المستنير» لابن سوار\* قرأ عليه بها ابن سوار<sup>(٢)</sup>،\* ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم عبد السيّد بن عتّاب وقرأ على أبي الحسن الخياط<sup>(٣)</sup>.

طريق أبي عليّ الواسطيّ\*<sup>(٤)</sup> وهي السادسة عن الحتاميّ من «الإرشاد» و «الكفاية» لأبي العزّ، قرأ عليه بها أبو العزّ القلانسيّ<sup>(٥)</sup>، ومن «غاية» الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ القلانسيّ<sup>(٦)</sup>.

طريق القيسيّ من «الروضة» للمعدّل، قرأ بها المعدّل على محمد بن إبراهيم القيسيّ<sup>(٧)</sup>.

طريق ابن هاشم من كتابي «الروضة» للمعدّل و «الكامل» للهذلي قرأ بها عليه<sup>(٨)</sup>.

(١) المستنير: ١/ ١٢٥، الجامع: ٥-٦.

(٢) الجامع: ٥-٦، المستنير: ١/ ١٢٥، والعبارة بين النجمتين سقطت من المطبوع.

(٣) هذه الطريق ليست في المصباح المحقق. انظر: المصباح: ٢/ ٤٠٦ حاشية (١) علماً بأن من قوله: (ومن كتاب المصباح) إلى: الخياط. ليس في نسخة (ك).

(٤) ما بين النجمتين كلّ سقطت من (ت).

(٥) الإرشاد: ١٣٤، الكفاية الكبرى: ٤-٥.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ٩٥.

(٧) روضة الحفاظ: ١/ ٥١ ق ٥٢.

(٨) روضة الحفاظ: ١/ ٥١ ق ٥١، الكامل: ق ٩٨.

طريقاً أحمد بن مسرور وعبد الملك بن شابور وهما التاسعة والعاشرة عن الحَمَامِيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها عليهما الهذلي<sup>(١)</sup>.

طريق أبي نصر أحمد بن عليّ / الهَبَارِيّ وهي الحادية عشر عن الحَمَامِيّ من «المصباح» قرأ بها أبو الكرم عليه إلى آخر سورة «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

طريق عبد السيّد بن عتّاب<sup>(٣)</sup> وهي الثانية عشر عن الحَمَامِيّ قرأ بها عليه أبو الكرم<sup>(٤)</sup>.

وقرأ عبد السيّد والهَبَارِيّ وابن شابور وابن مسرور وابن هاشم والقيسيّ والواسطيّ والخياط والشرمقانيّ والعطار والمالكيّ والشيرازيّ الاثنا عشر على أبي الحسن الحَمَامِيّ<sup>(٥)</sup>، فهذه تسع عشرة طريقاً للحمامي.

الثالثة: طريق النّهروانيّ عن النقّاش من كتاب «الروضة» قرأ عليه بها أبو عليّ المالكيّ<sup>(٦)</sup>.

الرابعة: طريق السعيدى عن النقّاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن

(١) الكامل: ق: ٩٨.

(٢) المصباح: ٤٠٦/٢.

(٣) تصحفت في (ظ) إلى (غياث) بالغين المعجمة والياء المثناة التحتية، والشاء المثناة.

(٤) أبو الكرم عن عبد السيّد عن الحَمَامِيّ عن النقّاش... في المصباح: ٤٠٥/٢ - ٤٠٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١.

(٦) ليس في «الروضة» «المحقّق» النّهروانيّ عن النقّاش. بل فيه: المالكيّ عن النّهروانيّ عن هبة الله بن جعفر

عن أبي ربيعة عن البزي.

انظر: الروضة: ١٥٨.

الفحّام على أبي الحسين الفارسي<sup>(١)</sup> وقرأ على أبي الحسن عليّ بن جعفر السعدي.

الخامسة: طريق الشريف الزيديّ عنه من كتابي «تلخيص» أبي معشر و«الكامل» قرأ بها عليه كلّ من أبي معشر الطّبريّ وأبي القاسم الهذليّ، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها عليّ بن أبي معشر بسنده<sup>(٢)</sup>.

السادسة: عن النقّاش طريق ابن العلاف من كتاب «الهداية» قرأ بها المهديّ عليّ أبي الحسن القنطريّ، وقرأ بها عليّ أبي الحسن عليّ بن محمد بن يوسف بن العلاف.

السابعة عنه: طريق أبي إسحاق الطّبريّ من «المستنير» قرأ<sup>(٣)</sup> بها ابن سوار عليّ أبوي عليّ العطار والشرمقانيّ، وقرأ بها عليّ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطّبريّ<sup>(٤)</sup>.

الثامنة: طريق الشنبوذيّ عن النقّاش من كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخياط عليّ أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها عليّ محمد بن الحسين الكارزينيّ، وقرأ بها عليّ أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذيّ<sup>(٥)</sup>.

(١) التجريد: ١-٢/أ.

(٢) التلخيص: ٩٥.

(٣) في المطبوع: «قرأ» بالثنية، ولا وجه لها.

(٤) المستنير: ١/١٢٥.

(٥) المبهج: ١/١٥.

التاسعة: عن النقّاش طريق أبي محمد الفَحّام من «كتابي»<sup>(١)</sup> أبي العزّ، ومن «غاية» أبي العلاء<sup>(٢)</sup>، قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الواسطيّ، وقرأ على أبي محمد الحسن بن محمد الفَحّام السامريّ<sup>(٣)</sup>.

العاشرة عن النقّاش طريق فرج القاضي من كتاب «الروضة» قرأ عليه أبو عليّ المالكيّ<sup>(٤)</sup> وهو: فرج<sup>(٥)</sup> بن محمد بن جعفر قاضي تكريت<sup>(٦)</sup>.

وقرأ فرج والفَحّام والشنبوذّي والطّبريّ وابن العلافّ والزبيديّ والسعيديّ والنّهروانيّ والحماميّ والفارسيّ عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن بن محمد

---

(١) كذا في النشر، أسند هذه الطريق من (كتابي) أبي العزّ، ولعل المراد بهما عنده: كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية الكبرى.

وبالرجوع إليهما لم أجد هذه الطريق في «الإرشاد»، بل ليس فيه عن البزيّ إلا طريق واحدة وهي طريق الحماميّ التي سبقت قبل قليل.

أما في «الكفاية الكبرى» ففيه «ابن الفَحّام» ولكن ليس عن النقّاش بل عن زيد بن أبي بلال عن ابن فرج عن البزي. والله أعلم.

وعندي احتمال آخر وهو أنه يقصد (الإرشاد الكبير) لأبي العزّ.

انظر: الإرشاد: ١٣٤ - ١٣٥، الكفاية الكبرى: ٦ - ٧، وص: ٢٢٨.

(٢) غاية الاختصار: ٩٥ / ١.

(٣) انظر ترجمته ص: ٢٧٠.

(٤) الروضة: ١٥٩.

(٥) الفرّج، بالألف واللام، كما في «الروضة» وغاية المؤلف، مقرئ، شيخ.

انظر: غاية النهاية: ٨ / ٢، الروضة للمالكي: ١٥٩.

(٦) بفتح التاء على الصحيح، بلدة بين بغداد والموصل، وإلى بغداد أقرب، قيل: سميت باسم تكريت بنت وائل، ولها قصة ذكرها ياقوت في معجم البلدان نقلاً عن مَنْ وصفه بالعلم والفضل.

انظر: معجم البلدان: ٣٨ / ٢.

١١٧/١ ابن زياد بن سند بن هارون بن النقّاش الموصلي<sup>(١)</sup>، / فهذه ثلاث وثلاثون طريقاً إلى النقّاش.

طريق ابن بنان<sup>(٢)</sup> عن أبي ربيعة من طريقين من كتابي «المصباح» لأبي الكرم و «المفتاح» لابن خيرون، قرأ بها كلّ من أبي الكرم الشهرزوري وأبي منصور بن خيرون على عبد السيّد بن عتّاب وقرأ بها عبد السيّد على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الحربي<sup>(٣)</sup>، وقرأ على أبي محمد عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث بن بنان البغدادي.

وقرأ النقّاش وابن بنان على أبي ربيعة محمد بن إسحاق بن وهب بن أيمن<sup>(٤)</sup> ابن سنان الربعي المكي.<sup>(٥)</sup> فهذه خمس وثلاثون طريقاً عن أبي ربيعة.

طريق ابن الحباب عن البزي من طريق أحمد بن صالح<sup>(٦)</sup> من ثلاث طرق:

الأولى عنه ابن بشر الأنطاكي، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الفرج

(١) انظر: غاية النهاية: ١٢٠ / ٢، المعرفة: ٥٧٩ / ٢.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٣١٩.

(٣) المقرئ الزاهد، الحنبلي، وُصف بأنه من أولياء الله تعالى وله كرامات كثيرة. توفي سنة (٤٢٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٣٨ / ١، المعرفة: ٧٤٦-٧٤٧ وكانت قراءة عبد السيّد عليه سنة (٤٢١ هـ).

(٤) كذا في جميع النسخ: «أيمن» بالياء بعدها ميم، والصواب: «أعين» بالعين بعدها ياء، كما في كتب القراءات والتراجم.

انظر: غاية النهاية: ٩٩ / ٢.

(٥) المصباح: ٤٠٥ / ٢.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٣١٩.

محمد بن يوسف بن محمد النجاد<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بشر<sup>(٢)</sup> الأنطاكي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

الثانية عنه: عبد الباقي بن الحسن من طريقي «الداني» و «ابن الفحام» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد، وقرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن<sup>(٥)</sup>.

الثالثة عنه: عبد المنعم بن غلبون من كتابه «الإرشاد».

وقرأ ابن غلبون وعبد الباقي وابن بشر<sup>(٦)</sup> على أبي بكر أحمد<sup>(٧)</sup> بن صالح بن عمر بن إسحاق البغدادي<sup>(٨)</sup> نزيل الرملة<sup>(٩)</sup>.

(١) القرطبي، خال الإمام الداني، من أهل الإتقان والضبط، مع نصيب وافر من العربية والفرائض والحساب. توفي سنة (٤٢٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٧، المعرفة: ٢/ ٧٣٦-٧٣٧.

(٢) تصحفت في (س) إلى: «نسر» بالنون والسين المهملة.

(٣) نزيل الأندلس ومقرؤها ومسندها، رأس في القراءات في زمنه، بصير بالعربية، وله حظ في الفقه الشافعي، توفي سنة (٣٧٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٤-٥٦٥، المعرفة: ٣/ ٦٥٦، تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: ١/ ٣٦١.

(٤) هذه الطريق ليست في «التيسير» ولا في «جامع البيان»، فهي طريق أدائية.

(٥) ليست هذه الطريق في «التيسير» ولا في «الجامع» ولا في «التجريد»، قال الداني: قرأت أنا القرآن كله على فارس بن أحمد المقرئ، وقال لي: قرأت على عبد الباقي بن الحسن المقرئ، وقال: قرأت على أبي بكر عبد الرحمن بن عمر بن علي، وعلى أبي علي أحمد بن عبيد الله المقرئ، وأخبراني أنها قرأ على أبي علي الحسن ابن الحباب وأخبرهما أنه قرأ على البزي. اهـ فهي طريق أدائية، وقد أشار المؤلف في ترجمة «النجاد» إلى أن قراءة النجاد على الأنطاكي - التي رواها الداني - هي من «جامع البيان». والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٧، جامع البيان: ١/ ٤٢ ق ٢/ أ.

(٦) في (ز): «علي» بدل: (ابن) وهو خطأ.

(٧) في (ز): (محمد) وهو خطأ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ٦٢.

(٩) بلدة في فلسطين.

طريق عبد الواحد بن عمر من طريق «الكامل» للهذلي، قرأ بها على أبي العلاء محمد بن عليّ الواسطي<sup>(١)</sup> ببغداد، وقرأ على عقيل بن عليّ بن البصري<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق الخزاعي قرأ بها على عقيل المذكور وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم \* عمر بن محمد \*<sup>(٣)</sup> البغدادي<sup>(٤)</sup>.

وقرأ ابن عمر وابن صالح على أبي الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق<sup>(٥)</sup>، إلا أنّ ابن عمر قرأ الحروف وابن صالح قرأ القرآن، فهذه ست طرق عن ابن الحباب.

وقرأ ابن الحباب وأبو ربيعة على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة<sup>(٦)</sup> البزّي المكي، فهذه إحدى وأربعون طريقاً عن البزّي.

(١) المقرئ، المحدث، أستاذ متقن، تبحر في القراءات، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في العراق. توفي سنة (٤٣١هـ). انظر: غاية النهاية: ١٩٩/٢ - ٢٠٠، المعرفة: ٧٤١/٢ - ٧٤٢، تاريخ بغداد: ٩٥/٣ - ٩٩.

(٢) ضبطت (عقيل) في (ت) بضم العين، ولم أجد ذلك فيما لدي من مصادر. قال عنه الداني: من جلة أصحاب ابن مجاهد، مات شاباً، توفي سنة (٣٧٠هـ). انظر: غاية النهاية: ٥١٤/١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) في الكامل (ق: ٩٩) أنّ أبا العلاء الواسطي قرأ على أبي طاهر مباشرة، وقال المؤلف: لا يصح، بل الصواب أنه قرأ على عقيل عنه. اهـ. وعلّل ذلك بقوله: لأنه - الواسطي - ولد في السنة التي توفي فيها أبو طاهر. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٤٧٦/١ و ١٩٩/٢.

(٥) الدقاق: نسبة إلى: الدقيق وعمله وبيعه. الأنساب: ٤٨٥/٢.

(٦) قال الإمام البخاري: اسم أبي بزة: بشار، فارسي، أسلم على يد السائب بن صفى المخزومي، ونقل المؤلف عن الأهوازي أن معنى (أبو بزة): أبو شدة. انظر: غاية النهاية: ١١٩/١، المعرفة: ٣٦٥/١.

## رواية قنبل: عن أصحابه عن ابن كثير

طريق ابن مجاهد من طريقين: /

الأولى: طريق أبي أحمد السامري عنه من أربع طرق:

فارس بن أحمد وهي الأولى عن السامري من طريقي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني عليه<sup>(١)</sup>، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على أبي بكر ابن نبت<sup>(٢)</sup> العروق، وقرأ بها على أبي العباس الصَّقَلِي<sup>(٣)</sup> وقرأ بها على فارس، ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على أبي القاسم بن خلف الله، وقرأ بها على أبي القاسم بن الفحّام وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

طريق أبي العباس بن نفيس وهي الثانية عنه من سبع طرق: من «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام عليه ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح، عليه ومن «روضة» المعدّل قرأ بها الشريف موسى المعدّل عليه<sup>(٤)</sup>.

ومن «الإعلان» من ثلاث طرق: قرأ بها الصفراوي على عبد المنعم بن يحيى ابن<sup>(٥)</sup> الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسين الخشاب وعبد القادر

(١) التيسير: ١١.

(٢) تصحفت في (ز) إلى (ثبت) بالثلثة بدل النون. وهو: محمد بن أبي الحسن، شيخ متصدر.

غاية النهاية: ١٢٧/٢.

(٣) أحمد بن محمد. غاية النهاية: ١٣٤/١.

(٤) التجريد: ق ٢/أ، الكافي: ٦-٧، روضة الحفاظ: ١/ق ٥٣.

(٥) (بن) سقطت من المطبوع.



الصدفي وأبي الحسن محمد بن أبي داود الفارسي، وقرأ الثلاثة على ابن نفيس، ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي عليه<sup>(١)</sup>.

طريق الطرسوسي وهي الثالثة عنه من كتابي<sup>(٢)</sup> «المجتبى» له و «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر<sup>(٣)</sup> بن خلف على أبي القاسم عبد الجبار الطرسوسي.

طريق أبي القاسم الخزرجي وهي الرابعة عنه من كتابه «القاصد».

وقرأ بها أبو القاسم الخزرجي والطرسوسي وابن نفيس وفارس أربعتهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري<sup>(٤)</sup>، فهذه أربع عشرة طريقاً للسامري.

الثانية: طريق صالح بن محمد من ثلاث طرق:

ثابت بن بندار<sup>(٥)</sup> من طريقي ابن الطبر وسبط الخياط من كتاب «الكفاية» له قرأ بها أبو اليمن الكندي عليهما، وقرأ على ثابت بن بندار<sup>(٦)</sup>.

(١) الكامل: ق: ١٠٠-١٠١.

(٢) في المطبوع: (كتاب) بالإنفراد.

(٣) في (ز) «القطار» وهو خطأ.

(٤) ذكر المؤلف أن هؤلاء الأربعة قرؤوا على السامري وذلك في ترجمته وترجمة كل منهم، إلا أنه زاد أن فارس بن أحمد هو أضبط من قرأ عليه في أيام حفظه.

انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١.

(٥) أبو المعالي، الدينوري، الرجل الصالح، من أعيان شيوخ بغداد، مقرر ومحدث. توفي سنة (٤٩٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٨٨/١، المعرفة ٨٨٢-٨٨٣، المنتظم: ٩٣/١٧.

(٦) الكفاية في القراءات الست: ق ١/ب.

وابن سوار من كتاب «المستنير» له.<sup>(١)</sup> وأبو بكر القطان قرأ بها الحافظ أبو العلاء الهمداني على أبي بكر محمد بن الحسين المزري، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي القطان<sup>(٢)</sup> \*

وقرأ بها القطان<sup>(٣)</sup> وابن سوار وثابت ثلاثهم على أبي الفتح فرج بن عمر ابن الحسن<sup>(٤)</sup> الضرير الواسطي<sup>(٥)</sup> وقرأ على أبي طاهر صالح بن محمد بن المبارك<sup>(٦)</sup> المؤدب البغدادي، فهذه أربع طرق لصالح.

وقرأ صالح والسامري على الأستاذ / أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس ١١٩/١ ابن مجاهد البغدادي<sup>(٧)</sup>، فهذه ثماني عشرة طريقاً لابن مجاهد، فإذا أسندت هذه الرواية من كتاب «السبعة» لابن مجاهد تعلو جداً كما قدّمنا فيكون تسع عشرة طريقاً.

طريق ابن شنبوذ عن قبيل من<sup>(٨)</sup> طريقه، طريق القاضي أبي الفرج<sup>(٩)</sup> من

(١) المستنير: ١/ ١٣١.

(٢) مقرئ حاذق، توفي سنة (٤٦٨ هـ). غاية النهاية: ١/ ٤٨.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز) وينبه على أن هذه الطريق لأبي العلاء ليست في «غايته»، وإنما هي طريق أدائية. والله أعلم.

(٤) هذا هو الصواب كما في (ت) ومصادر ترجمته، وفي بقية النسخ: «الحسين» وهو تصحيف. وهو مقرئ حاذق، مفسر، موصوف بالصلاح، توفي سنة (٤٣٦ هـ). غاية النهاية: ٧/ ٢، المعرفة: ٧٥٠/ ٢ و٧٨٦.

(٥) المستنير: ١/ ١٣١ وفيه أن قراءته عليه كانت سنة (٤٣٦ هـ) بدرب الناموس في منزله.

(٦) مقرئ، حاذق، متصدر، توفي سنة (٣٨٠ هـ). غاية النهاية: ١/ ٣٣٤.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤١، المعرفة: ٢/ ٥٣٦.

(٨) في (ز): فمن.

(٩) ستأتي ترجمته ص: ٣٢٢.

طريقين: أبو تغلب<sup>(١)</sup> وهي الأولى عنه من «كفاية» سبط الخياط، قرأ بها أبو القاسم الحريري<sup>(٢)</sup> وسبط الخياط على أبي المعالي ثابت بن بNDAR\*<sup>(٣)</sup>.

ومن كتاب «المستنير» أيضاً لابن سوار، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتّاب وثابت بن بNDAR\*<sup>(٤)</sup>.

وقرأ بها ثابت وعبد السيد وابن سوار على أبي تغلب<sup>(٥)</sup> عبد الوهاب بن علي ابن الحسن بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الملقم<sup>(٦)</sup>.

فهذه خمس طرق لأبي تغلب<sup>(٧)</sup>.

أبو نصر الحنّاز وهي الثانية عن أبي الفرج من «الكفاية» قرأ بها السبط على جدّه أبي منصور محمد بن أحمد بن عليّ الخياط، ومن «المصباح» من ثلاث طرق؛

(١) كذا في «النشر»، وتصحفت في غاية النهاية إلى: (ثعلب) بالياء المثلثة والعين المهملة.

وهو مقرئ، مصدر، صدوق، عارف بالقراءات والفرائض، حافظ لظاهر فقه الشافعي، توفي سنة (٤٣٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٩، المعرفة: ٢/٧٥٨، تاريخ بغداد: ١١/٣٣، المنتظم: ١٥/٣١٠.

(٢) هو هبة الله بن الطبر.

(٣) الكفاية في القراءات الست: ق ١/ب.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) المستنير: ١/١٣٣، المصباح: ٢/٤٢٢.

(٦) كذا في النشر بالحاء المهملة، وهو الصواب، وهو بضم الميم وسكون اللام وفتح الحاء المهملة وفي آخرها الميم نسبة إلى ثياب تنسج من الحرير بمرو وتسمى «الملحم» وتصحفت الكلمة في غاية النهاية إلى: (الملجمي) بالجيم، وفي المنتظم إلى (اللخمي).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٧٩، الأنساب: ٥/٣٧٧، تاريخ بغداد: ١١/٣٣، المنتظم: ١٥/٣١٠.

(٧) تصحفت في (ت) إلى: (ابن).

قرأ بها أبو الكرم علي والده الحسن بن أحمد<sup>(١)</sup> وعلي أبي الحسن علي بن الفرغ الدينوري، وعلي عبد السيّد بن عتّاب، ومن كتاب «تلخيص» أبي معشر.

وقرأ بها هو وأبو منصور والدينوري<sup>(٢)</sup> وعبد السيّد والحسن بن أحمد علي أبي نصر أحمد بن مسرور بن عبد الوهاب<sup>(٣)</sup> الخبّاز<sup>(٤)</sup>، فهذه خمس طرق لأبي نصر.

وقرأ أبو نصر وأبو تغلب كلاهما علي القاضي أبي الفرغ المعافى بن زكريا بن طرار<sup>(٥)</sup> النّهرواني الجريري بالجيم مفتوحة<sup>(٦)</sup>، فهذه عشر طرق عن القاضي أبي الفرغ.

طريق الشّطويّ عن ابن شنبوذ من ثلاث طرق:

الأولى: الكارزيني من كتاب «المبهج» وكتاب «المصباح» قرأ بها أبو محمد سبط الخيّاط وأبو الكرم الشهرزوري علي شيخهما الشرف أبي الفضل عز الشريف العبّاسيّ، وقرأ علي<sup>(٧)</sup> أبي<sup>(٨)</sup> عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني<sup>(٩)</sup>.

(١) شيخ، قرأ علي الخبّاز، وقرأ عليه ولده، وصف بالزهد والإمامة.

انظر: غاية النهاية: ٢٠٧/١، المصباح: ٧٠٥/٢.

(٢) والدينوري: سقطت من (ظ).

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٣٤.

(٤) التلخيص: ٩٧-٩٨، الكفاية في الست: ق ١ ب ٢/أ، المصباح: ٤٢٣/٢.

(٥) في المطبوع: (طراز). وسقطت: (ابن طرار) من (س).

(٦) نسبة إلى ابن جرير الطّبريّ، إمام المفسرين، فقد كان أبو الفرغ من أتباع مذهبه الفقهي.

انظر: الأنساب: ٥٢/٢.

(٧) (علي) سقطت من (ظ).

(٨) كلمة (أبي) سقطت من (ز).

(٩) المبهج: ١٠-١١، المصباح: ٤٢٣/٢-٤٢٤.

طريق السلمي وهي الثانية عن الشَّطَوِيِّ من كتاب «الكامل» قرأ بها على<sup>(١)</sup>  
عبد الله بن محمد الذارع<sup>(٢)</sup> وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عبد الله  
السلمي<sup>(٣)(٤)</sup>.

طريق ابن سيَّار وهي الثالثة عن الشَّطَوِيِّ من «الجامع» لابن فارس، قرأ بها  
على أبي طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد / بن سيَّار<sup>(٥)(٦)</sup>. ١٢٠/١

وقرأ بها ابن سيَّار والسلمي والكارزيني على أبي الفرج محمد بن أحمد بن  
إبراهيم بن يوسف الشَّطَوِيِّ وغيره، فهذه أربع طرق للشَّطَوِيِّ.

وقرأ القاضي أبو الفرج والشَّطَوِيُّ على الأستاذ الكبير أبي الحسن<sup>(٧)</sup> محمد  
ابن أحمد بن أيوب بن الصَّلْت المعروف بابن شنبوذ البغدادي، فهذه أربع عشرة  
طريقاً عن ابن شنبوذ.

وقرأ هو وابن مجاهد على أبي عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد

(١) في (س): «أبي عبد الله» وتحتل، لأنها كنيته أيضاً.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: (الذَّراع) بتقديم الراء على الألف، وهو تحريف.

نقل المؤلف عن الهذلي: كان إمام الوقت في القرآن، أصبهاني، خطيب، قرأ على عبدالعزيز التميمي وغيره.  
انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٠-٤٥١.

(٣) كذا هنا وفي (الكامل) من أن كنيته (أبو الحسين) وفي غاية المؤلف: (أبو العباس)، ابن الفضل، مقرئ  
روى القراءة عرضاً عن المغازلي وابن باذان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٤.

(٤) الكامل: ق: ١٠١.

(٥) شيخ، مقرئ. غاية النهاية: ١/ ١٢٩.

(٦) الجامع: ٤.

(٧) في المطبوع: «الحسن بن» وهو خطأ، فأبو الحسن كنية لمحمد.

ابن سعيد بن جُرْجَة المخزوميّ المكيّ؛ المعروف بقنبل. فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً عن قنبل.

وقرأ البزّي وقنبل على أبي الحسن أحمد بن محمد بن علقمة بن نافع بن عمر ابن صُبْح بن عون المكي، النبال المعروف بالقوّاس<sup>(١)</sup>، وقرأ القوّاس على أبي الإخريط وهب بن واضح<sup>(٢)</sup> المكي.

زاد البزّي فقرأ أيضاً<sup>(٣)</sup> على أبي الإخريط المذكور، وعلى أبي القاسم عكرمة ابن سليمان بن كثير بن عامر<sup>(٤)</sup> المكيّ، وعلى عبد الله بن زياد بن عبد الله بن يسار<sup>(٥)</sup> المكي.

وقرأ الثلاثة على أبي إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين المكي المعروف.

(١) إمام مكة في القراءة ذكر له المؤلف بيتين شاهدين لقراءة ﴿مَنْ حَمَلَ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢] بتشديد الياء وهما:

سألتني جارقٍ عن معشر وإذا ما حيّ ذو اللبّ سأل

سألتني عن أناس ذهبوا شرب الدهر عليهم وأكل

والبيتان للنابعة الجعدي، مع اختلاف في شطر كلّ واحد منهما.

وتوفي القوّاس سنة (٢٤٠ هـ). والقوّاس: نسبة إلى عمل القسيّ وبيعها.

انظر: غاية النهاية: ١/١٢٣-١٢٤، المعرفة: ١/٣٧٠-٣٧١، ديوان النابعة: ٩٢-٩٣، الأنساب: ٥٥٧/٤، اللسان والتاج (طرب).

(٢) مقرئ أهل مكة، توفي سنة (١٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/٣٦١، المعرفة: ١/٣٠٨.

(٣) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٤) مقرئ، مولى آل شعبة الحنظلي العبدى، شيخ مستور الحال، فيه جهالة. توفي سنة (٢٠٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٥١٥، المعرفة: ١/٣٠٩.

(٥) ضابط محقق، وهو مولى عبد الله بن عمير الليثي. غاية النهاية: ١/٤١٩.

بالْقُسْط<sup>(١)</sup>، وقرأ القسط على أبي الوليد معروف بن مشكان<sup>(٢)</sup> وعلى شبل بن عبّاد<sup>(٣)</sup> المكيّين.

وقرأ القسط أيضاً ومعرّوف وشبل على شيخ مكة وإمامها في القراءة أبي معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري المكي؛ فذلك تنمة ثلاث وسبعين طريقاً عن ابن كثير.

وقرأ ابن كثير على أبي السائب عبد الله بن السائب بن أبي السائب المخزومي، وعلى أبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، وعلى درباس<sup>(٤)</sup> مولى ابن عباس.

وقرأ عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقرأ مجاهد على عبد الله بن عباس وعبد الله بن السائب، وقرأ درباس على مولاة ابن عباس.

(١) مقرئ مكة، ثقة ضابط قرأ عليه الإمام الشافعي، وهو آخر من قرأ على ابن كثير. توفي سنة (١٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/١٦٥-١٦٦، المعرفة: ١/٢٩٠-٢٩٣.

(٢) من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى في السفن لطرد الحبشة من اليمن، قارئ أهل مكة. و(مشكان) يجوز في الميم الضم والكسر. توفي سنة (١٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/٣٠٣-٣٠٤، المعرفة: ١/٣٧٢-٣٧٣.

(٣) مقرئ مكة، ثقة ضابط، أجل أصحاب ابن كثير، حدّث عنه سفيان بن عيينة. توفي قريب من سنة (١٦٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٣٢٣-٣٢٤، المعرفة: ١/٣٧١-٣٧٢.

(٤) المكيّ، ذكر ابن مجاهد أن أهل مكة يقولون (درباس) بالتخفيف، وأن أهل الحديث يقولون (درباس) بالتشديد وهو الصواب. واعترض المؤلف على ذلك بقوله: فيما قاله نظر، بل المشهور عند أهل الحديث وغيرهم هو التخفيف وهو الصواب. اهـ وقد جاء قوله: «وقرأ درباس» في (ت) مضبوطاً بتشديد الباء، بينما جاءت في كل المواضع في (ز) مضبوطة بالتخفيف: «دِرْبَاس». انظر: غاية النهاية: ١/٢٨٠.

وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقرأ أبي وعمر وزيد رضي الله عنهم على رسول الله ﷺ.

وتوفي ابن كثير سنة عشرين ومائة بغير شك<sup>(١)</sup> ومولده سنة خمس وأربعين<sup>(٢)</sup> وكان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينزعه فيها منازع.

قال ابن مجاهد: لم يزل هو / الإمام المجتمع<sup>(٣)</sup> عليه في القراءة بمكة حتى مات<sup>(٤)</sup>.

وقال الأصمعي قلت لأبي عمرو قرأت على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعد ما ختمت على مجاهد وكان أعلم بالعربية من مجاهد<sup>(٥)</sup>.

وكان فصيحاً بليغاً مَفَوَّهاً أبيض اللحية، طويلاً أسمر جسيماً، أشهل<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: (بغير شك) فيه تلميح بالرد على الداني وابن الباذش وغيرهما الذين قالوا: إنه توفي بعد هذا التاريخ.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٤٤، الإقناع: ١ / ٧٨-٧٩.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٤٣-٤٤٥، المعرفة: ١ / ١٩٧-٢٠٣، الطبقات الكبرى: ٥ / ٤٨٤.

(٣) في (س): «المجمع».

(٤) النص بمعناه في (السبعة): ٦٥.

(٥) إلى هنا نهاية كلام أبي عمرو. انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٤٤-٤٤٥.

(٦) الشَّهْل بالشين المعجمة والهاء، من أوصاف العين، ويقال أيضاً: الشهلة بزيادة التاء وهو حمرة في سواد العين، قالوا: رجل أشهل وامرأة شهلاء.

ونقل الأزهري عن الليث أن الشهل خاص بوصف النساء إذا رُكِبَ معه «الكَهْل»، فلا يقال رجل شهل وكهل. انظر: تهذيب اللغة (سهل).



يُخَضَّبُ بِالْحَنَاءِ،<sup>(١)</sup> عليه السكينة والوقار، لقي من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وتوفي البرّي سنة خمسين ومائتين، ومولده سنة سبعين ومائة، وكان إماماً في القراءة محققاً ضابطاً متقناً لها، ثقة فيها انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، وكان مؤذن المسجد الحرام<sup>(٢)</sup>.

وتوفي قبل سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومولده سنة خمس وتسعين ومائة، وكان إماماً في القراءة، متقناً ضابطاً، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار<sup>(٣)</sup>.

وتوفي أبو ربيعة في رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً وكان مؤذن المسجد الحرام بعد البرّي، قال الداني: كان من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة<sup>(٤)</sup>.

وتوفي ابن الحُبَاب سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد، وكان شيخاً متصديراً في القراءة، ثقة ضابطاً مشهوراً من كبار الحذاق والمحققين<sup>(٥)</sup>.

(١) خَضَبَ الرجل شيبته بالحناء يخضبه، والاسم الخضاب، وكلّ لون غَيْرَ لَوْنِهِ حمرة فهو مخضوب. تهذيب اللغة واللسان (خضب).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٩-١٢٠، المعرفة: ١/ ٣٦٥-٣٧٠، السير: ١٢/ ٥٠-٥١، العقد الثمين: ١٤٢/ ٣-١٤٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٦٥-١٦٦، المعرفة: ١/ ٤٥٢، تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٥٩، العقد الثمين: ١١٠/ ٢-١١١.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٩٩، المعرفة: ١/ ٤٥٤، العقد الثمين: ١/ ٤١١-٤١٢.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٩، المعرفة: ١/ ٤٥٥، تاريخ بغداد: ٧/ ٣٠١-٣٠٢.

وتوفي النقّاش ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، ومولده سنة ست وستين ومائتين، وكان إماماً كبيراً مقرئاً مفسراً محدّثاً اعتنى بالقراءات من صغره، وسافر فيها الشرق والغرب، وألف التفسير المشهور الذي سمّاه «شفاء الصدور» وأتى فيه بغرائب، وألف أيضاً في «القراءات»<sup>(١)</sup>، قال الداني: طالت أيامه فانفرد بالإمامة في صناعته مع ظهور نسكه وورعه وصدق لهجته وبراعة فهمه وحسن اضطلاعه<sup>(٢)</sup> واتساع معرفته<sup>(٣)</sup>.

قلت: من جملة من روى عنه شيخه ابن مجاهد في كتابه «السبعة»<sup>(٤)</sup> /. ١٣٢/١

وتوفي ابن بُنَان سنة أربع وسبعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً زاهداً عابداً صالحاً عالي الإسناد، وبُنَان بضم الباء الموحدة وبالنون<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن صالح بعد الخمسين وثلاثمائة بالرملة فيما قاله الحافظ الذهبي، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً نزل بالرملة يقرئ بها حتى مات<sup>(٦)</sup>.

(١) ذكر له ابن النديم عدة كتب في القراءات هي: كتاب «المعجم الأصغر»، و«الأوسط»، و«الكبير» في أسماء القراء وقراءاتهم. وكتاب (السبعة بعلمها) الكبير والأوسط والأصغر. انظر: الفهرست: ٣٦.

(٢) كذا في (ك) وهو الموافق لما في المعرفة، وبقيّة النسخ: (اطلاعه).

انظر: المعرفة: ٥٧٩/٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١١٩-١٢١، المعرفة: ٥٧٨-٥٨٣، تاريخ بغداد: ٢/٢٠١-٢٠٥، المنتظم:

١٤٨/١٤-١٤٩، معجم الأدباء: ١٨/١٤٦-١٤٩، طبقات السبكي: ٢/٤٨٣، ميزان الاعتدال:

٥٢٠/٣.

(٤) لم أجد له ذكراً في (السبعة) المطبوع، وذكر المؤلف أنّ ابن مجاهد سمّاه فيها: محمد بن سند، فدلّسه، وأيضاً لم أجد هذا الاسم في السبعة. والله أعلم.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٥٩٧/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٦٢/١، المعرفة: ٦١١-٦١٢، تاريخ بغداد: ٤/٥-٢.

وتوفي عبد الواحد بن عمر في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز السبعين فيه<sup>(١)</sup>، وكان إماماً جليلاً ثقة ضابطاً<sup>(٢)</sup> نبيلاً كبيراً مقرئاً نحوياً<sup>(٣)</sup> حجة، لم يكن بعد ابن مجاهد مثله.<sup>(٤)</sup> قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أميناً<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن مجاهد في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس وأربعين ومائتين، وكان إليه المنتهى في زمانه في الإقراء<sup>(٦)</sup>، وبَعْدَ صِيَتِهِ في الأقطار، ورحل إليه الناس من البلدان، وازدحم الناس عليه وتنافسوا في الأخذ عنه حتى كان في حلقة ثلاثمائة متصدر<sup>(٧)</sup> وله أربعة وثمانون، خليفة يأخذون على الناس<sup>(٨)</sup> قبل أن يقرؤوا عليه، وهو أول من سبَّع «السبعة» كما قدمنا<sup>(٩)</sup>، وكان ثقة ديناً خيراً ضابطاً حافظاً ورعاً<sup>(١٠)</sup> (١١).

(١) «فيه»: سقطت من (س).

(٢) (ضابطاً) من (ت) فقط.

(٣) على مذهب الكوفيين، فيما نقله الذهبي عن الداني. انظر: غاية النهاية: ٦٠٤/٢.

(٤) هذا كلام الداني، نقله عنه الذهبي والمؤلف. انظر: غاية النهاية: ٤٧٦/١، المعرفة: ٦٠٤/٢.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٤٧٥-٤٧٧، المعرفة: ٦٠٣-٦٠٥، تاريخ بغداد: ١١/٧-٨، المنتظم: ١٤/

١٢٩، إنباه الرواة: ٢/٢١٥.

(٦) تصحفت في المطبوع إلى (القراءة).

(٧) في (ت) و (ك) «مصدر»، وقوله: حتى كان... متصدر، هو قول ابن الأخرم، نصّ عليه المؤلف والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ١٤٢/١، المعرفة: ٥٣٧/٢.

(٨) هذا قول علي بن عمر المقرئ، تلميذ ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ١٤٢/١، المعرفة: ٥٣٧/٢.

(٩) انظر ص: ١٠٦.

(١٠) (ورعاً): ليست في (س)، وفيها، بدلاً منها (صالحاً) مع التنبيه إلى أن النسخ تختلف في ترتيب هذه الأوصاف.

(١١) انظر: غاية النهاية: ١٣٩-١٤٢، المعرفة: ٥٣٣-٥٣٨، تاريخ بغداد: ٥/١٤٤-١٤٨، معجم

الأدباء: ٥/٦٥-٧٣، السير: ١٥/٢٧٢-٢٧٤، طبقات السبكي: ١٠٢/٢-١٠٣.

وتوفي أبو أحمد السامري في المحرم سنة ست وثمانين وثلاثمائة، ومولده سنة خمس أو ست وتسعين ومائتين، وكان مقرئاً لغوياً مسند القراء في زمانه، قال الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون، غير أن أيامه طالت فاختل حفظه ولحقه الوهم وقل من ضبط عنه ممن قرأ عليه في آخر أيامه<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد تكلم فيه وفي النقاش إلا أن الداني عدلها وقبيلها وجعلها من طرق «التيسير» وتلقى الناس روايتها بالقبول ولذلك أدخلناها كتابنا<sup>(٢)</sup>.

وتوفي صالح في حدود الثمانين وثلاثمائة وكان مقرئاً متصديراً حاذقاً عالي السند مشهوراً<sup>(٣)</sup>.

وتوفي ابن شنبوذ في صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة على الصواب، وكان إماماً شهيراً وأستاذاً كبيراً ثقة ضابطاً صالحاً<sup>(٤)</sup> رحل إلى البلاد في طلب / القراءات واجتمع عنده منها ما لم يجتمع عند غيره، وكان يرى جواز القراءة بما صحّ سنده وإن خالف الرسم، وعقد له في ذلك مجلس كما تقدم، وهي

١٢٣/١

(١) قال المؤلف تعقيباً على هذا: هذا هو الإنصاف في ترجمته. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٥-٤١٧، المعرفة: ٢/ ٦٣٤-٦٣٩، تاريخ بغداد: ٩/ ٤٤٢-٤٤٣، السيرة: ٥١٦-٥١٥/١٦.

(٢) قال الذهبي: ولا أشك في ضعف أبي أحمد. اهـ وقد ردّ المؤلف على ذلك وأسباب ضعفه والتكلم فيه. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٦-٤١٧، المعرفة: ٢/ ٦٣٥، ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، لسان الميزان: ٣/ ٢٧٣-٢٧٤ فقد ردّ المؤلف أسباب التكلم فيه.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٤.

(٤) (صالحاً) ليست في (ظ).

مسألة مختلف فيها ولم يَعُدَّ أحد ذلك قادحاً في روايته، ولا وصمة<sup>(١)</sup> في عدالته<sup>(٢)</sup>.

وتوفي القاضي أبو الفرج سنة تسعين وثلاثمائة عن خمس وثمانين سنة، وكان إماماً علامة مقرأً فقيهاً ثقة، قال الخطيب البغدادي: سألت البرقاني<sup>(٣)</sup> عنه، فقال: كان أعلم الناس<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي محمد عبد الباقي<sup>(٥)</sup>، إذا حضر القاضي أبو الفرج فقد حضرت العلوم كلها، ولو أوصى أحد بثلاث ماله أن يُدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يُدفع إليه<sup>(٦)</sup>.

وتوفي الشَّطَوِيّ في صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة ومولده سنة ثلاثمائة،

(١) الوسم: العيب، وقيل: هو أشده، يقال: ما في فلان وصمة، أي: عيب. التاج (وصم).

(٢) انظر: غاية النهاية: ٥٢-٥٦، المعرفة: ٥٤٦-٥٥٣، الفهرست: ٣٤، تاريخ بغداد: ١/ ٢٨٠-٢٨١، السِّير: ١٥/ ٢٦٤-٢٦٦.

(٣) أبو بكر أحمد بن محمد، الخوارزمي، شيخ بغداد، ثقة ثبتاً ورعاً، صنف وخرج على الصحيحين. توفي سنة (٤٢٥ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٤/ ٢٧٣.

(٤) تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣١.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ وتصحيف، أما الخطأ فتسميته عبد الباقي، بالباء الموحدة من أسفل والقاف بعدها ياء، والصواب عدم وجود كلمة (عبد)، والباقي صوابه: (الباقي) بالفاء وقيل: بالنون، نسبة إلى باف أوبان، إحدى قرى خوارزم، وهو عبد الله بن محمد، أبو محمد البخاري، المعروف بالباقي، من أئمة أهل وقته على مذهب الشافعي، وله معرفة بالنحو والأدب، وذكر له الخطيب بعض أبيات، توفي سنة (٣٩٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ١٠/ ١٣٩-١٤٠، اللباب: ١/ ١١٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٠٢، المعرفة: ٢/ ٦٥٣، تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣٠-٢٣١.

وكان أستاذاً مكثراً من كبار أئمة القراءة، جال البلاد ولقي الشيوخ وأكثر عنهم ولكنه اختص بابن شنبوذ وحمل عنه وضبط حتى نسب إليه، وقد اشتهر اسمه وطال عمره فانفرد بالعلو<sup>(١)</sup> مع علمه «بالتفسير» و«علل القراءات»، كان يحفظ خمسين ألف بيت شاهداً للقرآن،<sup>(٢)</sup> قال الداني: مشهور نبيل<sup>(٣)</sup> حافظ ماهر حاذق<sup>(٤)</sup>.

### قراءة أبي عمرو رحمه الله

رواية الدوري؛ طريق أبي الزعراء عن الدوري فمن<sup>(٥)</sup> طريق ابن مجاهد عنه من سبع وعشرين طريقاً:

طريق أبي طاهر وهي الأولى عن ابن مجاهد من أربع طرق؛ من كتابي «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.<sup>(٦)</sup> ومن «المستنير» من طريقين؛ قرأ بها<sup>(٧)</sup> ابن سوار على أبي الحسن<sup>(٨)</sup>

(١) في (س): (بالعلوم) وهو تحريف.

(٢) قوله: يحفظ... إلخ، سمعه الخطيب من عبيد الله بن أحمد أنه سمع الشطوي يقوله.

انظر: تاريخ بغداد: ١/ ٢٧٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٠، المعرفة: ٢/ ٦٤٠-٦٤٢، تاريخ بغداد: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٤) الأوصاف الثلاثة الأخيرة سقطت من (ت).

(٥) (فمن): سقطت من المطبوع.

(٦) التيسير: ١٢.

(٧) في المطبوع (بها) بالثنية، وهو تحريف.

(٨) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: أبي علي الحسن.

العطار، وقرأ بها العطار على أبي الحسن علي بن محمد الجوهري<sup>(١)</sup> وأبي الحسن الحماي<sup>(٢)</sup>، ومن كتابي «التذكار» و «المستنير» أيضاً قرأ بها<sup>(٣)</sup> ابن سوار على ابن شيطا وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السبي<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على الحماي<sup>(٦)</sup>.

١٢٤/١ وقرأ عبد العزيز والجوهري / والحماي وابن العلاف أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي<sup>(٧)</sup>. فهذه سبع طرق لأبي طاهر.

طريق السامري وهي الثانية عن ابن مجاهد من ثمان طرق:

من قراءة الداني على أبي الفتح<sup>(٨)</sup> ومن كتاب «التجريد» من طريقين: قرأ بها ابن الفحام على عبد الباقي بن أبي الفتح وقرأ بها على أبيه<sup>(٩)</sup>، وقرأ بها ابن الفحام

(١) البغدادي، الشاهد، مقرئ، غاية النهاية: ٥٧٨-٥٧٩.

(٢) المستنير: ١٨٦/١.

(٣) في المطبوع: «بهما»، بالثنية، وهو تحريف.

(٤) المستنير: ١٨٥-١٨٦/١.

(٥) مقرئ، صالح، ثقة، وهو آخر من قرأ على الحماي، جاوز المائة وهو ممتع بقواه، توفي سنة (٤٩٠ هـ). السبي: نسبة إلى (سب) قرية بواسط.

انظر: غاية النهاية: ٣٦٥/٢، المعرفة: ٨٤٤-٨٤٥، الأنساب: ٣٥٥/٣، السير: ٩٨-١٠٠/١٩.

(٦) المصباح: ٦٧٢/٢.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٤٧٥-٤٧٦، التيسير: ١٢، المستنير: ١٨٦/١، المصباح: ٦٧٢/٢.

(٨) انظر: جامع البيان: ١/٤٣.

(٩) التجريد: ٤٣.

أيضاً على ابن نفيس<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «تلخيص» ابن بليمة من طريقين أيضاً؛ قرأ بها على عبد الباقي بن أبي الفتح وابن نفيس، ومن قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن شفيح على ابن سهل على<sup>(٢)</sup> الطرسوسي، ومن كتابي<sup>(٣)</sup> «العنوان» و «المجتبى» قرأ بها

صاحب «العنوان» على صاحب «المجتبى» الطرسوسي<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «تلخيص» أبي معشر، قرأ بها على إسماعيل بن عمرو الحداد<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «الإعلان» من ثلاث طرق؛ قرأ بها الصفراوي على ابن الخلوف، وقرأ على أبيه، وقرأ على أبي الحسين الخشاب وعبد القادر الصديقي، وأبي الحسن بن أبي داود، ومن كتاب «القاصد» للخزرجي.

وقرأ بها الخزرجي وابن أبي داود والصديقي والخباب والحداد وابن نفيس والطرسوسي وأبو الفتح ثمانيتهم على أبي أحمد السامري<sup>(٧)</sup>. فهذه أربع عشرة طريقاً عن السامري.

(١) المصدر السابق.

(٢) كلمة (على) سقطت من (س) مما أدى إلى تحريف المراد، وحرفت فيه أيضاً «ابن سهل» إلى «أبي سهل».

(٣) في المطبوع (كتاب) بالإنفراد.

(٤) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ٦١.

(٥) الكافي: ٨٠.

(٦) التلخيص: ١٢٢.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.



طريق أبي القاسم القصري<sup>(١)</sup> وهي الثالثة عن ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> من كتابي «العنوان» و «المجتبى» قرأ بها أبو القاسم الطرسوسي على أبي القاسم عبيد الله ابن محمد القصري<sup>(٣)</sup>.

طريق ابن أبي عمر<sup>(٤)</sup> وهي الرابعة عن ابن مجاهد من كتاب «الجامع» لابن فارس، قرأ بها على عبد الملك النهرواني<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «الكفاية في القراءات الست» قرأ بها<sup>(٦)</sup> ابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخياط، وقرأ بها على أبي الحسين<sup>(٧)</sup> أحمد بن عبد الله السوسنجردي<sup>(٨)</sup>، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها على أبي علي، وقرأ على عبد الملك بن بكران النهرواني<sup>(٩)</sup>.

(١) كذا في النشر: القَصْرِي بالقاف، والذي ذكره المؤلف في ترجمته وفي أثناء تعداد شيوخ الطرسوسي أنه بالميم نسبة إلى «مصر» البلد. وكذلك ذكره بالميم في جامع أسانيد ق: ٦٢. انظر: غاية النهاية: ٣٥٧/١ و ٤٩٣.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: (ومن) بزيادة واو العطف، وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦٢.

(٤) في (س) (عمرو) وهو خطأ.

(٥) الجامع: ٢٧.

(٦) في (س): «بها على ابن...».

(٧) في (ت) و(س) «الحسن» مكبراً، ويظهر من ترجمته أنه يكنى بهما.

انظر: غاية النهاية: ٧٣/١، المعرفة: ٦٨٩/٢.

(٨) ضابط، ثقة، مشهور، توفي سنة (٤٠٢ هـ)، والسوسنجردي: نسبة إلى سوسنجرد قرية بنواحي بغداد.

انظر: غاية النهاية: ٧٣/١، الأنساب: ٣٣٥/٣.

(٩) غاية الاختصار: ١٠٩-١١٠.

وقرأ بها هو والسوسنجردى على أبي الحسن<sup>(١)</sup> محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر النقاش الصغير<sup>(٢)</sup>.

طريق مقري أبي قرّة وهي الخامسة عن ابن مجاهد من كتابي «الإرشاد» و «الكفاية» لأبي العزّ، / ومن «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ وقرأ بها<sup>١٢٥/١</sup> على أبي عليّ وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله<sup>(٣)</sup> بن إبراهيم بن محمد المعروف بمقري أبي قرّة<sup>(٤)(٥)</sup>.

طريقاً طلحة وابن البواب وهما السادسة والسابعة، عن ابن مجاهد: من كتابي ابن خيرون ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم قرأ بهما<sup>(٦)</sup> على ابن عتّاب وقرأ بهما على القاضي أبي العلاء الواسطي وقرأ على<sup>(٧)</sup> أبي القاسم طلحة بن محمد

(١) في (س): «حُسَيْن» هكذا بالتصغير والضبط، وهو خطأ.

انظر مصادر ترجمته.

(٢) يعرف أيضاً بابن أبي مرّة، مقرئ جليل، خيرّ صالح، توفي سنة (٣٥٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٨٦/٢، المعرفة: ٦٢١-٦٢٢.

(٣) في (س) «عبد الله» مكبراً وهو خطأ.

(٤) شيخ معمر، كان حياً سنة (٣٨٩ هـ) وهي السنة التي قرأ عليه فيها غلام الهراس ختمة، وكذلك الحسن بن القاسم الواسطي.

انظر: غاية النهاية: ٤٨٣-٤٨٤، المعرفة: ٦٨٦/٢.

(٥) الإرشاد: ١٤٢-١٤٣، الكفاية الكبرى: ١١٢-١١٣، غاية الاختصار: ١١٠/١.

(٦) «قرأ بهما» سقطت من (ت) و (ظ).

(٧) «على» سقطت من (ظ).

ابن جعفر<sup>(١)</sup> المعروف بـغلام ابن مجاهد وأبي الحسين عبيد الله<sup>(٢)</sup> بن أحمد بن يعقوب المعروف بابن البواب<sup>(٣)</sup> البغداديين<sup>(٤)</sup> فهذه ست طرق لهما.

طريق القزاز وهي الثامنة عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين<sup>(٥)</sup> الفارسي<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي نصر أحمد بن مسرور وعلى أبي علي العطّار<sup>(٧)</sup>.

وقرأ بها الفارسي وابن مسرور والعطّار على أبي الحسن منصور بن محمد بن منصور القزاز<sup>(٨)</sup>، إلا أن العطّار لم يهتم عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) وراق - كاتب - ابن مجاهد، كان يدعو إلى الاعتزال، ولم يكن بمتقن إلا أنه صحيح القراءة صنف كتاباً في «أخبار القضاة» توفي سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٤٢/١، المعرفة: ٦٥٨-٦٥٩/٢، تاريخ بغداد: ٣٥١/٩، لسان الميزان ٢١٢/٣.

(٢) في (ت) «عبد الله» وهو خطأ.

(٣) مقرئ، ثقة، توفي سنة (٣٧٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٨٦/١، المعرفة: ٦٢٩-٦٣٠/٢.

(٤) المصباح: ٦٧٣/٢.

(٥) في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ، وعبارة: (على أبي الحسين) كلّها سقطت من (ز).

(٦) التجريد: ق ٤.

(٧) المستنير: ١٨٤-١٨٥/١.

(٨) مقرئ، معمر آخر أصحاب ابن مجاهد موتاً على الإطلاق، بقي إلى حدود سنة (٤١٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣١٤/٢، المعرفة: ٦٨٥/٢، تاريخ بغداد: ٨٥/١٣.

(٩) ذكر ذلك العطّار نفسه فيما نقله عنه ابن سوار.

انظر: غاية النهاية: ٣١٤/٢، المستنير: ١٨٥/١.

طريق ابن بُدْهَن<sup>(١)</sup> وهي التاسعة عن ابن مجاهد من طريقين؛ من كتابي «الروضة» للمعدل و «كامل» الهذلي، قرأ بها الشريف موسى بن الحسين المعدل على الأستاذ أبي علي الحسن بن سليمان الأنطاكي<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها الهذلي على أحمد بن علي بن هاشم، وقرأ بها على الأنطاكي المذكور، وقرأ الأنطاكي على أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بُدْهَن.

طريق أبي الحسن الجلاء وهي العاشرة عن ابن مجاهد قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس \* وقرأ بها على أبي أحمد السامري \*<sup>(٣)</sup> وقرأ بها على أبي الحسن عليّ ابن عبد الله<sup>(٤)</sup> الجلاء<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا ضبطت في النشر، وقد صرح الذهبي بأن بعضهم ضبطها بكسر الباء وضم الدال. وسيذكر له المؤلف ترجمة في باب الإدغام الكبير ص: ٦٩٩. وانظر: غاية النهاية: ٦٠٩/٢.

(٢) كذا في جميع النسخ، من أن المعدل قرأ على الأنطاكي، وهذا سهو من المؤلف رحمه الله، صوابه أنه قرأ على ابن هاشم الذي قرأ على الأنطاكي، وقد وجدت هذا الإسناد - أعني المعدل عن ابن هاشم عن الأنطاكي عن ابن بدْهَن - في سبعة طرق في «روضة» المعدل، وليس فيها إسناد واحد عن الأنطاكي مباشرة، والعجب أن المؤلف ذكر في «غايته» في ترجمة المعدل أنه قرأ على الاثنين، وفي ترجمة الأنطاكي أن المعدل وابن هاشم قرآ عليه، وفي ترجمة ابن هاشم أنه قرأ على الأنطاكي، ولم يذكر شيئاً عن المعدل. وهذا كله خلط، صوابه ما تقدم نقلاً عن روضة المعدل نفسه، ولعل سبب هذا كله يعود إلى النسخة التي اعتمدها المؤلف من «الروضة».

انظر: غاية النهاية: ٨٩/١ و ٢١٥، ٣١٨/٢-٣١٩، روضة الحفاظ: ق ٦٢-٦٣.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ) و (ت).

(٤) رجّح المؤلف أنه أبو الحسن عليّ بن عبد العزيز، وأن اسم والده: عبد الله، تصحيف من الناسخ لجامع البيان للداني، ولهذا ترجم له مرتين تحت كلّ واحد منهما إلا أنه فيما رجحه ذكر عدة شيوخ وتلاميذه، ووصفه بأنه شيخ سكن دمشق.

انظر: غاية النهاية: ٥٥٠-٥٥٥/١.

(٥) انظر: جامع البيان: ق ٤٣.

طريق المجاهدي وهي الحادية عشر عن ابن مجاهد من خمس طرق؛ من قراءة الشاطبي على النفزي على ابن غلام الفرس على ابن الدوش وأبي داود على الداني على<sup>(١)</sup> طاهر بن غلبون.

ومن كتاب «التذكرة» قرأ بها طاهر.

ومن كتاب «الهادي» قرأ بها ابن سفيان<sup>(٢)</sup>.

ومن كتاب «التبصرة» قرأ بها مكّي.

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها الهذلي على ابن هاشم.

وقرأ بها ابن هاشم ومكي وابن سفيان وطاهر على أبي الطيب بن غلبون، وقرأ بها أبو الطيب بن غلبون على أبي القاسم نصر بن يوسف المجاهدي<sup>(٣)(٤)</sup>.

طريق الشنبوذي وهي / الثانية عشر عن ابن مجاهد من ثلاث طرق: من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي محمد عبد الله بن محمد بن مكّي السّواق<sup>(٥)(٦)</sup>.

١٢٦/١

(١) (على): سقطت من المطبوع.

(٢) سقط إسناده قراءة «أبي عمرو» بكامله من النسخة التي لديّ من «الهادي».

(٣) يعرف أيضاً بالترابي وهو مقرئ، شيخ، نزل حلب، وهو قديم الموت.

المجاهدي: نسبة إلى شيخه ابن مجاهد. انظر: غاية النهاية: ٣٣٩/٢، المعرفة: ٦٣٣/٢.

(٤) انظر: المفردات: ١٢، التذكرة: ٣٨-٣٩، التبصرة: ٢٠٦، الكامل: ق ١٠٨.

(٥) البغدادي، مقرئ، صالح، إمام ثقة، توفي سنة (٤٤٤ هـ).

والسّواق: بفتح السين وتشديد الواو وفي آخرها القاف نسبة إلى بيع السويق.

غاية النهاية: ٤٥٤/١، المعرفة: ٧٧٣/٢، تاريخ بغداد: ١٤٣/١٠، الأنساب: ٣٢٩/٣.

(٦) المستنير: ١٨٤/١.

ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي غالب أحمد بن عبيد الله بن محمد النهري<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على السَّوَّاق المذكور<sup>(٢)</sup>.

ومن كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الحياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها الكارزيني والسَّوَّاق على أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي<sup>(٣)</sup>.

طريق الحسين الضرير وهي الثالثة عشر عن ابن مجاهد من «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي الفتح إسماعيل بن الفضل بن أحمد السراج<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي، وقرأ على أبي عبد الله الحسين<sup>(٥)</sup> بن عثمان بن عليّ الضرير<sup>(٦)(٧)</sup>.

(١) شيخ مقرئ، متصدر عدل، المعايير، ويقال: المعير، والأول أصح، وهو ابن خال ابن سوار، توفي سنة (٥٠٨ هـ). والنهري نسبة إلى مَهر بن زيد القضاعي.

تنبيه: ذكر المؤلف في ترجمته له أنه (المعاير) وذكر في موضع آخر أنه (المغير، بالمعجمة وبمشتاة من تحت، اه) والصواب الأولى، أما الثانية فهي تصحيف، صوابه بالعين المهملة، وكلا النسبتين صفة لمن يحفظ عيار الذهب حتى لا يخالطوا به الغش.

انظر: غاية النهاية: ١/٧٩ و ٢٠٥، الأنساب: ٥/٣٤٩، السير: ١٩/٣١٣، التاج: (نهر).

(٢) غاية الاختصار: ١/١٠٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/٥٠ إضافة إلى مصادر هذه الطريق السابقة.

(٤) إمام، حافظ، شيخ، يُعرف بالإخشيد، والسراج: بفتح السين وتشديد الراء نسبة إلى عمل السرج وهو الذي يوضع على الفرس. انظر: غاية النهاية: ١/١٦٧، الأنساب: ٣/٢٤١.

(٥) تصحفت في (ظ) إلى «الحسن».

(٦) المقرئ، بغدادى، سكن دمشق، كان يذكر أنه لقّنه ابن مجاهد القرآن، وقيل: كان يأخذ على الإنسان الحتمة بدينار. توفي سنة (٤٠٠ هـ). وما وقع في «غاية» المؤلف في ترجمته أنّ ابن مجاهد آخر من قرأ عليه حرف

أبي عمرو فخطأ واضح من الناسخ. انظر: غاية النهاية: ١/٢٤٣-٢٤٤، المعرفة: ٢/٦٨٣-٦٨٤.

(٧) في المطبوع: «الضريري» وهو خطأ.

انظر: غاية الاختصار: ١/١٠٨، وفيه أن قراءة الرازي على الضرير كانت سنة (٣٩٤ هـ).

طريق ابن اليسع وهي الرابعة عشر عن ابن مجاهد من كتاب «المستنير» ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم علي ابن عتّاب\*

وقرأ بها ابن عتّاب\*<sup>(١)</sup> وابن سوار علي أبي الحسن عليّ بن طلحة بن محمد البصري<sup>(٢)</sup> وقرأ بها علي أبي<sup>(٣)</sup> القاسم عبد الله<sup>(٤)</sup> بن اليسع الأنطاكي<sup>(٥)</sup>.

طريق بكار وهي الخامسة عشر عن ابن مجاهد من «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي أبي علي<sup>(٦)</sup> الحسن بن عليّ العطّار وقرأ بها علي الحماصي وقرأ علي أبي القاسم<sup>(٧)</sup> بكار بن أحمد بن بكار<sup>(٨)</sup> البغدادي<sup>(٩)</sup>.

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٢) مقرئ، مشهور ثقة، توفي سنة (٤٣٤ هـ).

غاية النهاية: ٥٤٦/١، المعرفة: ٧٦٢/٢، تاريخ بغداد: ٤٤٢/١١-٤٤٣.

(٣) كلمة (أبي) سقطت من (ز).

(٤) ابن محمد، ينسب إلى جدّه، وهو إمام مقرئ، قال عنه المؤلف: مقرئ متصدر، لا بأس به، وقال عنه

الذهبي: ليس هو في الحديث بشيء. اهـ وكان شيخاً معمّراً، توفي سنة (٣٨٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٥٦/١، المعرفة: ٦٣١/٢، تاريخ بغداد: ١٣٤/١-١٣٥.

(٥) المستنير: ١٨٤/١، المصباح: ٦٧٦/٢.

(٦) (عليّ) سقطت من المطبوع.

(٧) كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر ترجمته بما فيها «غاية» المؤلف نفسه: (أبو عيسى) ولم تشر إلى:

أبي القاسم.

(٨) (ابن بكار) سقطت من س.

(٩) أبو عيسى، البغدادي، ثقة، من كبار أئمة الأداء، أقرأ القرآن ستين سنة، سمع الحديث من عبد الله بن

الإمام أحمد. توفي سنة (٣٥٣ هـ). ونقل المؤلف أن الداني سمى أباه: محمداً، وليس بصواب.

انظر: غاية النهاية: ١٧٧/١ و١٧٨، المعرفة: ٥٩٦/٢، تاريخ بغداد: ١٣٤/٧-١٣٥.

طريق أبي بكر الجلاء وهي السادسة عشرة عنه<sup>(١)</sup> من كتاب «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي علي العطّار، وقرأ بها على أبي الحسن الحنّامي، وقرأ بها على أبي بكر<sup>(٢)</sup> أحمد بن إبراهيم الجلاء<sup>(٣)</sup>.

طريق الكاتب وهي السابعة عشرة عن ابن مجاهد من طريقين: قرأ بها الداني على أبي الفتح<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «المبهج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي<sup>(٥)</sup> وقرأ الفارسي وأبو الفتح على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب<sup>(٦)</sup>.

طريقا ابن بشران والشذائي وهما الثامنة عشر والتاسعة عشر عن ابن مجاهد من كتابي «المبهج» و«الكامل»، قرأ بها سبط الخياط على عزّ الشرف العبّاسي وقرأ على محمد بن الحسين بن آذر بهرام<sup>(٧)</sup>، وقرأها الهذلي على منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين الخبازي.

(١) «عنه» سقطت من (ظ).

(٢) عارف، صالح، أثنى عليه الداني.

انظر: غاية النهاية: ٣٦ / ١.

(٣) المستنير: ١٨٦ / ١.

(٤) هذه الطريق للداني لم أقف عليها لا في «جامع البيان» ولا في «المفردات».

(٥) المبهج: ١٠٠ / ١.

(٦) مقرئ، محقق، من جلة أصحاب ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ٢١٨ / ١، المعرفة: ٦٣٣ / ٢.

(٧) هو الكارزيني.



وقرأ الخبازي وابن / آذر بهرام على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي وأبي الحسن علي<sup>(١)</sup> بن بشران<sup>(٢)</sup>.

١٢٧/١

طريق ابن الشارب وابن حبش وزيد بن عليّ وابن حبشان وعبد الملك البزاز وعبد العزيز العطار والمطوّعي سبعتهم عن ابن مجاهد من كتاب «الكامل» قرأها<sup>(٣)</sup> الهذليّ على أبي نصر القُهنْدُزيّ، وقرأ على عليّ بن محمد الخبازي، وقرأ على أبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب<sup>(٤)</sup>، وأبي عليّ الحسن<sup>(٥)</sup> بن محمد بن حبش<sup>(٦)</sup>، وأبي القاسم زيد<sup>(٧)</sup> بن عليّ وأبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان<sup>(٨)</sup>، وأبي محمد عبد الملك بن الحسن البزاز<sup>(٩)</sup> وأبي القاسم عبد العزيز بن الحسن العطار<sup>(١٠)</sup> والمطوّعي<sup>(١١)</sup> (١٢).

(١) ابن محمد بن بشران، البغدادي، مقرئ. انظر: غاية النهاية: ٥٦٦/١.

(٢) المبهج ١/١٠٠، الكامل: ق ١٠٩.

(٣) في المطبوع: «بها».

(٤) الخراساني، نزيل بغداد، شيخ جليل، ثقة ثبت، توفي سنة (٣٧٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٠٧-١٠٨.

(٥) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: (الحسين) بالتصغير كما سيأتي في ترجمته.

(٦) الحسين، بالتصغير، الدينوري، حاذق، ضابط متقن، ثقة، توفي سنة (٣٧٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٠، المعرفة: ٦٢٠-٦٢١.

(٧) سترجم له المؤلف ص: ٣٥٦.

(٨) مقرئ مصدّر، روى الحروف عنه عليّ بن محمد بن جعفر شيخ شيخ طاهر بن غلبون.

انظر: غاية النهاية: ٥٥٦/١.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٤٦٨/١.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/٣٩٣.

(١١) «المطوّعي»: من (س) فقط، وكذا سقطت من المطبوع أيضاً.

(١٢) الكامل: ق: ١٠٩.

ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها على عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على أبي العلاء القاضي، وقرأ بها على ابن حبش<sup>(١)</sup>، ومنه أيضاً: قرأ بها على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على المطوّعي وعلى أحمد بن نصر الشذائي وعلى أبي الحسن بن بشران وعلى أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب وعلى أبي الفرج الشنبوذي<sup>(٢)</sup>.

وقرأ المطوّعي والعطّار والبزاز<sup>(٣)</sup> وابن حبشان وزيد وابن حبش وابن الشارب وابن بشران والشذائي والكاتب وأبو بكر الجلاء وبكار وابن اليسع والضرير<sup>(٤)</sup> والشنبوذي والمجاهدي وأبو الحسن<sup>(٥)</sup> الجلاء وابن بُدْهَن والقزاز وطلحة وابن البواب ومقرئ أبي قرة وابن أبي عمر<sup>(٦)</sup> والقصري<sup>(٧)</sup> والسامري وأبو طاهر؛ الستة والعشرون على الإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد<sup>(٨)</sup>، فهذه إحدى وسبعون طريقاً لابن مجاهد.

(١) المصباح: ٦٧٣/٢ - ٦٧٥.

(٢) المصباح: ٦٧٤/٢ - ٦٧٥.

(٣) في المطبوع: (البزار) بالراء المهملة، وهو تصحيف.

(٤) في المطبوع: (الضريري) وهو تحريف.

(٥) (الحسن) سقطت من المطبوع.

(٦) في (ز) «وأبي عمرو» وهو خطأ.

(٧) انظر: ما سبق ص: ٣٢٦.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٠ - ١٤٢.

السابعة والعشرون طريق الكتّاني<sup>(١)</sup> عن ابن مجاهد من كتاب «السبعة» له، طريق واحدة تتمة اثنتين وسبعين طريقاً عن ابن مجاهد.

✽ طريق المعدّل عن أبي الزّعراء من ثلاث طرق ✽: <sup>(٢)</sup>

طريق <sup>(٣)</sup> السامريّ وهي الأولى عن المعدّل من أربع طرق؛ قرأ بها الدّاني على فارس بن أحمد<sup>(٤)</sup>، ومن كتابي «التجريد» و «تلخيص الإشارات»<sup>(٥)</sup> قرأ بها ابن الفحّام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس بن أحمد وقرأ بها على أبيه فارس<sup>(٦)</sup>، وقرأ بها أيضاً ابن الفحّام وابن بليمة على أبي العباس بن نفيس، ومن كتاب «المجتبى» لأبي القاسم الطرسوسيّ ومن كتاب / «القاصد» لأبي القاسم الخزرجيّ. ١٢٨/١

وقرأ بها الخزرجيّ والطرسوسيّ وفارس وابن نفيس أربعتهم على أبي أحمد السامريّ<sup>(٧)</sup>، فهذه سبع طرق عن السامريّ.

(١) عمر بن إبراهيم بن محمد بن أحمد، البغدادي، مقرئ ومحدّث، سمع (السبعة) من ابن مجاهد نفسه، توفي سنة (٣٩٠ هـ). والكتّاني: بفتح الكاف وتشديد التاء، نسبة إلى (الكتّان) وهو نوع من الثياب. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٨٧-٥٨٨، المعرفة: ٢/ ٦٧٩، تاريخ بغداد: ١١/ ٢٦٩، الأنساب: ٣٢-٣١/ ٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) (طريق): سقط من (ت).

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٤٣.

(٥) كذا في جميع السخ، وهو تجوّر، صوابه: «تلخيص العبارات».

(٦) ليس في النسخة التي لديّ من (التجريد) طريق المعدّل هذه، بل فيها السامريّ وفارس عن ابن مجاهد فقط. انظر: التجريد: ق: ٤.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٧.

طريق العطار وهي الثانية عن المعدّل قرأ بها الداني على أبي القاسم الفارسي،  
وقرأ بها بالبصرة على أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار<sup>(١)</sup>.

طريق ابن خشنام<sup>(٢)</sup> وهي الثالثة عن المعدّل من طريقين؛ قرأ بها الداني على  
عبد العزيز بن خَواستي<sup>(٣)</sup> وقرأ بها الهذليّ على أبي نصر أحمد بن مسرور وقرأ بها  
على أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الخاشع<sup>(٤)</sup> \* وقرأ بها الخاشع \*<sup>(٥)</sup> وابن خواستي  
على أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشنام المالكيّ.

وقرأ ابن خشنام والعطار والسامريّ ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن  
يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر البصري المعروف  
بالمعدّل<sup>(٦)</sup>، فهذه عشر طرق للمعدّل.

(١) انظر: جامع البيان: ١/٤٣.

(٢) تصحفت هي والاثنان بعدها في المطبوع إلى: (خشنان) بنونين بينهما ألف.

وهو: شيخ مشهور، زاهد، صالح، عدل، كان قيّماً بقراءة يعقوب. توفي سنة (٣٧٧ هـ).

وخُشنام: ضبطها الفيروزآبادي بضم الخاء المعجمة، وقال: هو عَلَمٌ معرَّبٌ (خوش نام) أي: الطيّب  
الاسم.

غاية النهاية: ١/٥٦٢-٥٦٣، المعرفة: ٢/٦٤٤، القاموس والتاج (خشنام).

(٣) عبد العزيز بن جعفر، الفارسيّ، ثم البغدادي، ثم الأندلسي، دخلها تاجراً سنة (٣٥٠ هـ) أخذ العربية عن  
السيرافي. و(خَواستي) ضبطها المؤلّف: بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهملة.

غاية النهاية: ١/٣٩٢-٣٩٣، المعرفة: ٢/٧٠٧، الصلة: ٢/٣٥٦-٣٥٧.

(٤) أحد من اعتنى بعلم الأداء، محقّق، صنف في القراءات، وطال عمره. توفي سنة (٣٩٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٦-٥٢٧، المعرفة: ٢/٦٤٩-٦٥٠.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٦) انظر: جامع البيان: ١/٤٣، الكامل: ق: ١١١.

وقرأ المعدل وابن مجاهد على أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس الهمذاني الدقاق.<sup>(١)</sup> فذلك اثنتان<sup>(٢)</sup> وثمانون طريقاً لأبي الزعراء.

طريق ابن فرح<sup>(٣)</sup> عن الدوري، فمن طريق زيد بن أبي بلال من ثمان طرق:

طريق الخراساني وهي الأولى عن زيد من ثلاث طرق:

قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «التجريد» و «تلخيص العبارات»، قرأ بها ابن الفحام وابن بليمة على عبد الباقي بن فارس<sup>(٥)</sup> \* وقرأ على أبيه<sup>(٦)</sup> \*، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني<sup>(٧)</sup>.

طريق الحماصي وهي الثانية عن زيد من اثنتي عشرة طريقاً عنه، من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي<sup>(٨)</sup>، ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي<sup>(٩)</sup>، ومن كتاب «الكافي» و «تلخيص العبارات»<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر: غاية النهاية: ٣٧٤ / ١، المعرفة: ٤٦٨ / ١.

(٢) في المطبوع: (اثنتان).

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٣٥٥.

(٤) جامع البيان: ١ / ق ٤٤٤.

(٥) التجريد: ق ٤٤.

(٦) ما بين النجمتين من (س) و (ك) وانفردت (ك) بذكر «فارس» بعد كلمة «أبيه» وسقطت من بقية النسخ وكذا المطبوع. وهي لا بد منها كما هو معلوم ومكرر في هذا السند.

(٧) جامع البيان: ق ٤٤ / أ، التجريد: ق ٤ / أ.

(٨) التجريد: ق ٤ / ب.

(٩) الروضة للمالكي: ١ / ١٨٢.

(١٠) كذا في (ك) بالجمع، وفي البقية: العبارة. بالإفراد، وهو خطأ. وفي (س): «وقرأ».

قرأ بها ابن شريح وابن بليمة على أبي علي المالكي المذكور<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط<sup>(٢)</sup>، ومن كتابي «الكفاية الكبرى»<sup>(٣)</sup> و «الإرشاد»<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «المستنير»<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العز المذكور<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «الطبر»<sup>(٧)</sup>، وأبي علي العطار وأبي الفتح بن شيطا<sup>(٨)</sup>، ومن كتاب «التذكار» لابن شيطا المذكور، ومن كتاب<sup>(٩)</sup> «كفاية» سبط الخياط في / ١٢٩/١ «الست»، قرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن السبي، وقرأ بها أبو القاسم ابن الطبر على أبي بكر أحمد بن عبد العزيز بن الأطروش<sup>(١٠)</sup>، ومن «الكامل»

(١) الكافي: ٧-٨.

(٢) الجامع: ٢٦-٢٧.

(٣) (الكبرى) سقطت من (ط).

(٤) الكفاية الكبرى: ١/ ١١٣، الإرشاد: ١٤١-١٤٢.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١١١.

(٦) في المطبوع: (حسن).

(٧) المستنير: ١/ ١٨٨، وفيه أن قراءته على أبي الفتح بها كانت بالإدغام وتخفيف الهمز، وأما على الثلاثة الآخرين فكانت بالإدغام وترك الهمز، والإظهار وتركه وتخفيفه.

(٨) (كتاب): سقطت من المطبوع.

(٩) مقرر، قرأ عليه ابن الطبر لأبي عمرو سنة (٤٥٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٦٩/١ - ٧٠.

(١٠) كتب في حاشية (ز) بعد «الأطروش»: عبارة (أي شيخ الكندي) اه، وكتبت العبارة نفسها أيضاً، في متن (س) ولكن بعد (ابن هاشم) الآتي، ولا شك أن ذلك خطأ. فابن الأطروش وابن هاشم ليس واحد منها شيخاً للكندي.

قرأ بها الهذليّ على أبي العباس أحمد بن علي بن هاشم<sup>(١)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن أحمد<sup>(٢)</sup> البغداديّ جميع القرآن، وعلى الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهباريّ إلى آخر سورة «الفتح»<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها الفارسيّ والمالكيّ والواسطيّ والشرمقانيّ والختياط والعطار وابن شيطا وابن السبيّ وابن الأطروش وابن هاشم ورزق الله والهباريّ الاثنا عشر على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر الحماي<sup>(٤)</sup>، فهذه ست عشرة طريقاً إلى الحماي.

(١) الكامل: ق ١٠٩.

(٢) كذا في جميع النسخ (رزق الله بن أحمد) ولعله سهو من المؤلف رحمه الله، حيث إن (أحمد) ليست في سلسلة آباء (رزق الله) فهو: رزق الله بن عبد الوهاب.

ويقوى عند البحث أن بين كلمتي (ابن) و (أحمد) سقطاً، أتضح بالرجوع إلى «المصباح» حيث فيه: قرأت بها على الشيخين الإمامين: جمال الإسلام أبي محمد رزق الله [بن التميمي وأبي القاسم يحيى بن أحمد] بن أحمد بن السبيّ جميع القرآن وعلى الشريف أبي نصر أحمد بن علي.

وذكر محقق «المصباح» د/ إبراهيم الدوسري، أن ما بين القوسين سقط من نسخة منه، فلعلها التي اعتمد عليها ابن الجزري رحمه الله.

وهذا احتمال قويّ، لكن يعكّر عليه عندي أننا سنزيد طريقاً لا ندري هل المؤلف قرأ بها أم لا؟ وهل اختارها أم لا؟ والله أعلم.

انظر: المصباح: ٢/ ٦٦٨-٦٦٩.

(٣) المصباح: ٢/ ٦٦٨-٦٦٩.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٢٢.

طريق النهرواني، وهي الثالثة عن زيد من خمس طرق: من «كتابي»<sup>(١)</sup> أبي العزّ؛ قرأ بها عليّ أبي عليّ الواسطي<sup>(٢)</sup>، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها عليّ أبي العزّ المذكور<sup>(٣)</sup>، ومن «المستنير»<sup>(٤)</sup> قرأ بها ابن سوار عليّ أبي الحسن الخياط وأبي عليّ العطار<sup>(٥)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ عليّ الإمام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي<sup>(٦)</sup>.

وقرأ بها الواسطيّ، والخياط<sup>(٦)</sup>، والعطار، والرازي عليّ أبي الفرج عبد الملك ابن بكران النهرواني.

طريق ابن الصقر، وهي الرابعة عن زيد من خمس<sup>(٧)</sup> طرق عنه؛ من «كفاية» السبط قرأ بها عليّ أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير<sup>(٨)</sup>،

(١) أي كتاب: «الكفاية الكبرى» و «الإرشاد»، كلاهما لأبي العزّ، وتصحفت الكلمة في المطبوع إلى (كفاية).  
والمعجب أن محققي (لطائف الإشارات) صرّحاً بأن ما في المطبوع هو الصحيح، وليس كذلك، بل هو خطأ. والصواب ما أثبت حتى لا يؤخذ بمفهوم المخالفة «الإرشاد».

انظر: الإرشاد: ١٤١-١٤٢، الكفاية الكبرى: ١١٣، لطائف الإشارات: ١٢٨/١.

(٢) الكفاية الكبرى: ١١٣/١، الإرشاد: ١٤٢.

(٣) غاية الاختصار: ١١١/١.

(٤) المستنير: ١٨٨-١٨٩.

(٥) الكامل: ق: ١١٠.

(٦) (الخياط) سقطت من (ت).

(٧) في (س) و (ظ): «أربع».

(٨) إمام، مقرئ، مجوّد، صنف منظومة في «القراءات»، توفي سنة (٤٩٧ هـ).

غاية النهاية: ١/٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/٨٧٦-٨٧٧، المنتظم: ١٧/٨٨.



وأبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «المفتاح»<sup>(٢)</sup> لابن خيرون<sup>(٣)</sup>، قرأ بها على عمه أبي الفضل بن خيرون<sup>(٤)</sup> وعلى عبد السيد بن عتّاب، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على عبد السيد بن عتّاب، وأبي البركات محمد بن عبد الله بن الوكيل وأبي المعالي ثابت بن بندار وأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير<sup>(٥)</sup>.

وقرأ بها ابن الوزير، وابن الوكيل، وابن خيرون، وابن عتّاب، وابن بندار خمستهم<sup>(٦)</sup> على أبي محمد الحسن بن عليّ بن الصقر الكاتب<sup>(٧)</sup>، فهذه ثماني طرق إلى ابن الصقر.

طريق أبي محمد الفحّام، وهي الخامسة عن زيد من ثلاث طرق: من كتابي «المستتير» و «الكفاية» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار<sup>(٨)</sup>، ومن «غاية»

(١) إمام مقرئ، اتهم بالاعتزال ثم تاب منه ورجع عنه، توفي سنة (٤٩٩ هـ)، وما ذكر في «غاية» المؤلف من أنّ مولده سنة (٥٦٠ هـ)، فخطأ لعله من الناسخ، صوابه: سنة (٤٠٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٥٤٨-٥٤٩، المعرفة: ٢/٨٨٣-٨٨٤، المنتظم: ١٧/٩٧.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (المصباح) بالصاد والباء.

(٣) أبو الفضل هو: أحمد بن الحسن بن خيرون، أستاذ، مقرئ، ثقة، توفي سنة (٤٨٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٤٦، شذرات الذهب: ٣/٣٨٣.

(٤) في المطبوع: (الخيرون) بالالف واللام وهو خطأ.

(٥) المصباح: ٢/٦٧٠.

(٦) في (ظ) «أربعتهم»، ولم يذكر فيها: ابن بندار.

(٧) المصري، شيخ عالي الرواية، آخر من روى عن زيد بن أبي بلال، توفي سنة (٤٢٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٢٢٤، المعرفة: ٢/٧٤٦.

(٨) المستتير: ١/١٨٨-١٨٩.

أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ<sup>(١)</sup>، / وقرأ بها أبو العزّ على أبي<sup>(٢)</sup> علي<sup>١٣٠/١</sup> الواسطي<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها العطار، والواسطي على أبي محمد الحسن بن محمد بن يحيى الفحام البغدادي.

طريق المصاحفي<sup>(٤)</sup>، وهي السادسة عن زيد من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله<sup>(٥)</sup> بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفي<sup>(٦)</sup>.

طريق ابن شاذان، وهي السابعة عن زيد من أربع<sup>(٧)</sup> طرق: من «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ<sup>(٨)</sup>، ومن «كتابي» أبي العزّ، ومن «المستنير» قرأ بها أبو العزّ على أبي عليّ الحسن بن القاسم<sup>(٩)</sup>، وقرأ بها ابن<sup>(١٠)</sup> سوار على أبي عليّ الحسن ابن عليّ العطار<sup>(١١)</sup>، وقرأ بها الحسنان على أبي القاسم بكر بن شاذان الواعظ<sup>(١٢)</sup>.

(١) غاية الاختصار: ١١١/١.

(٢) كلمة (أبي) سقطت من المطبوع.

(٣) الكفاية الكبرى: ١١٣/١.

(٤) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة (٤٠١ هـ) غاية النهاية: ٤٩٠/١.

(٥) لفظ الجلالة سقط من (ظ).

(٦) المستنير: ١٨٨-١٨٩.

(٧) في (س): «عشر» وهو خطأ من الناسخ.

(٨) غاية الاختصار: ١١١/١.

(٩) الكفاية الكبرى: ١١٣/١، الإرشاد: ١٤١-١٤٢.

(١٠) (ابن) سقطت من المطبوع.

(١١) المستنير: ١٨٨-١٨٩.

(١٢) البغدادي، شيخ ماهر، ثقة، مشهور، صالح، توفي سنة (٤٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٧٨/١.

طريق ابن الدَّورقيّ، وهي الثامنة عن زيد من «غاية» ابن مهران، قرأ بها على أبي الصقر<sup>(١)</sup> محمد بن جعفر بن محمد المعروف بابن<sup>(٢)</sup> الدَّورقيّ\*.

وقرأ ابن الدورقي\*<sup>(٣)</sup>، وابن شاذان، والمصاحفي، والفحّام، وابن الصقر، والنَّهروانيّ، والحماميّ، والخراساني ثمانيتهم على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد ابن محمد بن عمران بن أبي بلال العجلي الكوفي<sup>(٤)</sup>، فهذه ثمان وثلاثون طريقاً عن زيد.

ومن طريق المطوّعيّ عن ابن فرح من ثلاث طرق:

طريق الكارزيني، وهي الأولى عن المطوّعيّ من ثلاث طرق: من كتاب «المبهج» ومن كتاب «المصباح»، قرأ بها السَّبّط وأبو الكرم على الإمام الشّريف أبي الفضل العبّاسيّ<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «التلخيص» للإمام أبي معشر الطّبريّ، ومن كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ، وقرأ بها العبّاسيّ، و<sup>(٦)</sup> الطّبريّ

(١) جاء في (الغاية) المطبوع المحقق، أنّ ابن مهران قرأ على الدورقي وعلى زيد، وهذا خطأ، صوابه: قرأ على الدورقي و [قرأ] على زيد، فيكون سقط من المطبوعة كلمة (قرأ) بين الواو و (على)، والله أعلم. انظر: الغاية: ٦٥.

(٢) (بابن) سقطت من المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت)؛ وهو شيخ متصدر.

انظر: غاية النهاية: ١١١/٢-١١٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨-٢٩٩.

(٥) المبهج: ٩٨/١، المصباح: ٦٧٠/٢.

(٦) واو العطف سقطت من المطبوع.

والهذليّ على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني<sup>(١)</sup>، فهذه أربع طرق إلى الكارزيني.

طريق الشيرازي، وهي الثانية عن المطوّعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي زرعة الشيرازي<sup>(٢)(٣)</sup>.

طريق الخزاعي، وهي الثالثة عن المطوّعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم يوسف بن جبارة على أبي المظفر عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، وقرأ بها الخزاعي، والشيرازي، والكارزيني ثلاثتهم على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعيّ<sup>(٤)</sup>، فهذه ست طرق للمطوّعيّ.

وقرأ المطوّعيّ، وزيد على أبي جعفر أحمد بن فرج بن جبريل البغداديّ المفسر / الضرير، فهذه أربع وأربعون طريقاً لابن فرح\*.

١٣١/١

وقرأ ابن فرح\*<sup>(٥)</sup>، وأبو الزّعرّاء على أبي عمر حفص بن عمر بن عبدالعزيز ابن صُهْبَانَ الدوريّ البغداديّ الضرير، فهذه تتمة مائة وست وعشرين طريقاً عن الدوريّ.

(١) هذه الطريق ليست في «التلخيص» المطبوع، وهي في «سوق العروس» لأبي معشر: ق (٤١/أ) وانظر: الكامل: ق: ١١٠.

(٢) أحمد بن محمد النوشجاني، الخطيب بكارزون، غاية النهاية: ١٣٧/١.

(٣) الكامل: ق: ١١٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢١٤/١.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ت).

## رواية السوسي

طريق ابن جرير<sup>(١)</sup> عنه فمن طريق عبد الله بن الحسين من ثلاث طرق:  
طريق أبي الفتح فارس بن أحمد، وهي الأولى عن ابن الحسين من أربع طرق:  
من كتابي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس<sup>(٢)</sup>، ومن  
طريقي صاحب «التجريد»، و «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن الفحّام، وابن  
بليمة على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس<sup>(٣)</sup>.

طريق ابن نفيس، وهي الثانية عن ابن الحسين من أربع طرق: من كتاب  
«التجريد» لابن الفحّام، وكتاب «التلخيص» لابن بليمة، وكتاب «الكافي» لابن  
شريح، وكتاب «الروضة» لموسى المعدّل؛ قرأ بها الأربعة على أبي العباس أحمد بن  
نفيس<sup>(٤)</sup>.

طريق الطّرسوسيّ، وهي الثالثة عن<sup>(٥)</sup> ابن الحسين من طريقين: من كتاب  
«العنوان» قرأ بها أبو الطاهر بن خلف، على أبي القاسم الطّرسوسيّ<sup>(٦)</sup>، ومن  
كتاب «المجتبى» للطّرسوسيّ المذكور.

(١) ستأتي ترجمته، والعجب أن بعض المعاصرين ألف كتاباً ترجم فيه للقراء السبعة وطرقهم، وعند ما جاء  
لهذا ظنّه ابن جرير الطّبريّ المفسّر، فسوّد عدة أوراق في ترجمته، ظناً منه أنّه أحد طرق السوسيّ.  
والله المستعان.

(٢) التيسير: ١٢.

(٣) هذه الطريق لصاحب «التجريد» أدائية وليست من «التجريد»، والتي فيه هي: عن السامري عن الرقي  
عن السوسي. والله أعلم. انظر: التجريد: ق: ٤/ب.

(٤) التجريد: ق: ٤/ب، الكافي: ٨، روضة الحقاظ: ق ٦٣-٦٤.

(٥) في المطبوع: (عن سوار بن...) وكلمة (سوار) لا وجه لها.

(٦) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦١.

وقرأ الطرسوسي، وابن نفيس، وأبو الفتح؛ ثلاثهم على أبي أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون السامري<sup>(١)</sup>، فهذه عشر طرق عن ابن الحسين<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق ابن حبش عن ابن جرير من أربع طرق: طريق ابن المظفر، وهي الأولى عن ابن حبش من ست طرق: من كتاب «التجريد» لابن الفحّام، قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسي<sup>(٣)</sup>، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن عليّ بن محمد بن فارس الخياط<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن بن فارس الخياط المذكور<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي الخياط<sup>(٦)</sup>.

وياسنادي<sup>(٧)</sup> إلى الكنديّ وقرأ بها على الخطيب أبي بكر محمد بن الخضر بن إبراهيم المحوّلي، وقرأ بها على أبي القاسم يحيى بن أحمد السيبيّ، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على ابن السيبّي المذكور<sup>(٨)</sup>، ومن كتاب «الروضة» / لأبي علي المالكي<sup>(٩)</sup>، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم الواسطي<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١.

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١٣١/١.

(٣) التجريد: ٤ب.

(٤) المستنير: ١٨٩/١.

(٥) الجامع: ٢٦.

(٦) غاية الاختصار: ١١٣-١١٤.

(٧) هذا الاسناد ظهر لي أنه إسناد أدائي لابن الجزري من قراءته على شيخه عبد الوهاب بن السّلال، وبقية الاسناد موجود في كتابه «طبقات القراء السبعة»: ٨٠-٨١.

(٨) المصباح: ٦٨٠-٦٨١/٢.

(٩) الروضة للمالكي: ١٨٧/١.

(١٠) الكفاية الكبرى: ١١٩-١٢٠.

وقرأ الواسطي والمالكى وابن السيبى والحيّاطان والفارسيّ ستتهم على أبي بكر محمد بن المظفر بن عليّ بن حرب<sup>(١)</sup> الدينوري<sup>(٢)</sup>، فهذه ثمان طرق لابن المظفر.<sup>(٣)</sup>

طريق الخبازي، وهي الثانية عن ابن حبش؛ من: «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد القُهنْدُزِيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازي<sup>(٤)</sup>.

طريق الخزاعي، وهي الثالثة عن ابن حبش من كتاب «الكامل» أيضاً، قرأ بها الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهانيّ، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعيّ<sup>(٥)</sup>.

طريق القاضي أبي العلاء، وهي الرابعة عن ابن حبش من ثلاث طرق: من «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على أبي البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن يعقوب<sup>(٦)</sup>، ومن «غاية» الحافظ أبي العلاء، قرأ بها على أبي العزّ<sup>(٧)</sup>.

(١) إمام مشهور، مقرئ حاذق. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٤.

(٢) سقطت الراء من المطبوع فأصبحت: (الدينوي).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٤.

(٤) الكامل: ق: ١١١.

(٥) الكامل: ق: ١١١-١١٢.

(٦) المصباح: ٢/ ٦٨٢.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١١٤-١١٥.

ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها علي<sup>(١)</sup> أبي علي الواسطي<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها علي أبي العلاء محمد بن يعقوب القاضي\*<sup>(٣)</sup>.

وقرأ القاضي، والخزاعي، والخبازي، وابن المظفر الأربعة على أبي علي<sup>(٤)</sup> الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان الدينوري.<sup>(٥)</sup> فهذه ثلاث عشرة طريقاً لابن حبش.

وقرأ عبد الله بن الحسين، وابن حبش على أبي عمران موسى بن جرير الرقيّ الضّير. فهذه ثلاث وعشرون طريقاً لابن جرير.

طريق ابن جهور عن السّوسيّ فمن طريق الشّذائيّ من طريقين عنه: من كتابي «المبهج»، و «المصباح»، قرأ بها السبط، وأبو الكرم على عزّ الشرف أبي الفضل، وقرأ بها على الشيخ أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «الكامل»:

(١) (عليّ) سقطت من المطبوع، فصارت العبارة: (قرأ بها أبي علي الواسطي) وهذا تحريف.

(٢) هذه الطريق وهي: أبو العز عن الواسطي عن القاضي عن ابن حبش... إلخ، لم أجدها في «الكفاية الكبرى» لأبي العزّ، والذي فيه: الواسطيّ عن ابن المظفر عن ابن حبش عن ابن جرير عن السوسيّ. انظر: الكفاية: ص ١١٩-١٢٠.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) (عليّ) سقطت من (ظ)، وفي (س): «الحسن» بدل «الحسين»، وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

(٦) هذه الطريق المنسوبة «للمصباح»، وهي: أبو الكرم عن أبي الفضل عن الكارزيني عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن ابن جهور عن السوسي، لم أجدها في «المصباح» المحقق، بل فيه هذا السند إلى ابن جهور عن أوقية عن اليزيدي عن أبي عمرو. هـ ٦٨٩/٢.

وفيه نفس السند إلى الكارزيني لكن عن المطوّعي عن ابن جرير... هـ ٦٨٢/٢.

وانظر: المبهج: ١/ ١٠٢، تحرير النشر: ق: ٧/ ب، الروض النضير: ق ٢٥.



قال الهذلي: أنا بها القهндزي يعني أبا<sup>(١)</sup> نصر منصور بن أحمد قال: أنا أبو الحسين عليّ بن محمد الخبّازي.

وقرأ بها الخبّازي، والكارزيني عليّ أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور بن عبدالمجيد الشذائي<sup>(٢)</sup>. فهذه ثلاث طرق للشذائي.

ومن طريق الشنبوذيّ من «المبهج» قرأ بها سبط الخياط، وكذلك أبو الكرم<sup>(٣)</sup> عليّ الشريف العبّاسي، وقرأ بها عليّ الإمام محمد بن الحسين الفارسي، وقرأ بها عليّ أبي الفرج محمد بن أحمد الشطوي<sup>(٤)</sup> الشنبوذي<sup>(٥)</sup>، فهذه طريقتان / ١٣٣/١ للشنبوذي.

وقرأ بها الشذائي، والشنبوذيّ عليّ أبي الحسن<sup>(٦)</sup> محمد بن أحمد بن أيوب بن

(١) تصحفت في المطبوع إلى (أنا) بالنون.

(٢) هذه الطريق التي نسبها المؤلف «للكامل» أعني الشذائي عن ابن الصلت عن ابن جمهور عن السوسي. لم أجدها فيه، بل وجدت فيه طريقين بهذا السند -وبأخبرنا- إلى ابن جمهور عن أحمد بن جبير، والثانية ابن جمهور عن أوقية، حتى إن الهذلي لما ذكر طريق ابن جمهور عن ابن جبير قال: وهكذا إسناد السوسي. اهـ والله أعلم.

انظر: الكامل: ق: ١١٢ - وق: ١١٤.

(٣) في (ت) «أبو الفضل»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

وهذه الطريق عن أبي الكرم أدائية، فالمؤلف لم يصرح بأنها من «المصباح»، وهي أيضاً ليست فيه. والله أعلم.

(٤) في المطبوع: (الشطوي والشنبوذي) بإضافة واو بينهما، وهو خطأ فهما واحد.

(٥) المبهج: ١٠٢/١.

(٦) في المطبوع: (الحسين) بالتصغير، وهو خطأ.

الصَّلْتُ البغداديّ، وقرأ بها على أبي عيسى موسى بن جمهور بن زريق التنيسي<sup>(١)</sup>.  
فهذه خمس طرق لابن جمهور.

وقرأ ابن جرير وابن جمهور على أبي شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن  
إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي الرقيّ، فهذه تنمة ثمان وعشرين طريقاً  
عن السوسي<sup>(٢)</sup>.

وقرأ السوسي والدوريّ على أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيديّ،  
وقرأ اليزيدي على إمام البصرة ومقرئها أبي عمرو زبان<sup>(٣)</sup> بن العلاء بن عمار بن  
الcriان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث المازنيّ البصريّ، فذلك مائة وأربع  
وخمسون طريقاً عن<sup>(٤)</sup> أبي عمرو.

وقرأ أبو عمرو على أبي جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن  
نصاح وعبد الله بن كثير، ومجاهد بن جبر، والحسن البصريّ، وأبي العالية رُفَيْع  
ابن مهران الرّياحيّ وحُميد بن قيس الأعرج المكيّ، وعبد الله بن أبي إسحاق  
الحضرميّ، وعطاء بن أبي رباح وعكرمة بن خالد<sup>(٥)</sup>، وعكرمة مولى ابن عباس،

(١) تَنِيْس: بكسر التاء المثناة الفوقية، بعدها نون مشددة مكسورة، بعدها ياء تحتية مثناة، وسين مهملة، بلدة  
من بلاد مصر في وسط البحر، سميت بِتَنِيْس ابن حام بن نوح.

وتصحفت في (ز) إلى (التيس) بدون نون. انظر: معجم البلدان: ١/ ٤٨٧.

(٢) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣١.

(٣) هذا أشهر الأقوال في اسمه، والخلاف في ذلك كثير ومشهور.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ١/ ٢٢٤.

(٤) في المطبوع: (على) وهو خطأ.

(٥) انظر ترجمته ص: ٢٩.

ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وعاصم بن أبي النجود، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر.

وسياتي سند أبي جعفر<sup>(١)</sup>، وتقدم سند يزيد بن رومان وشيبة في قراءة نافع<sup>(٢)</sup>، وتقدم سند مجاهد في قراءة ابن كثير<sup>(٣)</sup>.

وقرأ الحسن على حطان بن عبد الله الرقاشي<sup>(٤)</sup> وأبي العالية الرياحي\* وقرأ حطان على أبي موسى الأشعري\*<sup>(٥)</sup> وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وقرأ حميد على مجاهد وتقدم سنده<sup>(٦)</sup>.

وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم وقرأ عطاء على أبي هريرة وتقدم سنده<sup>(٧)</sup>.

وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عباس وتقدم سنده<sup>(٨)</sup>، وقرأ عكرمة

(١) انظر: ص: ٤٧٤.

(٢) انظر: ص: ٢٩٢.

(٣) انظر: ص: ٣١٦.

(٤) السدوسي، كبير القدر، صاحب علم وورع وزهد، وثق، واحتج به مسلم وأصحاب السنن، توفي سنة نيف وسبعين، ظناً.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٥٣-٢٥٤، المعرفة: ١/١٣٦-١٣٧، الجرح والتعديل: ٣/٣٠٣-٣٠٤، تقريب التهذيب: ١/ ١٨٥.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٦) في قراءة ابن كثير، انظر: ص: ٣١٦.

(٧) أي سند أبي هريرة رضي الله عنه.

(٨) أي سند ابن عباس رضي الله عنه.

مولي ابن عباس على ابن عباس، وقرأ ابن محيصن على مجاهد ودرباس وتقدم  
سندهما<sup>(١)</sup>، وسيأتي سند عاصم<sup>(٢)</sup>.

وقرأ نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر على أبي الأسود\* وقرأ أبو الأسود<sup>(٣)</sup>\*  
على عثمان وعلي رضي الله عنهما، وقرأ أبو موسى الأشعري وعمر بن الخطاب / ١٣٤ /  
وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وعثمان وعلي على رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وتوفي أبو عمرو في قول الأكثرين سنة أربع وخمسين ومائة، وقيل: سنة  
خمس، وقيل: سنة سبع، وأبعد من قال: سنة ثمان وأربعين<sup>(٥)</sup>، ومولده سنة ثمان  
وستين، وقيل: سنة سبعين<sup>(٦)</sup>.

وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية، مع الصدق والثقة والأمانة والدين، مَرَّ  
الحسنُ به وحلقته متوافرة والناس عكوف<sup>(٧)</sup> عليه، فقال: لا إله إلا الله، لقد  
كادت العلماء أن يكونوا أرباباً؛ كل عز لم يُوطَّد<sup>(٨)</sup> بعلمٍ فإلى ذلٍّ يؤول<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر ص: ٣١٦.

(٢) في ص: ٤١٤.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) انظر: السبعة: ٨٣، المعرفة: ٢٢٥ / ١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٩٢ / ١، المعرفة: ٢٣٧ / ١، طبقات النحويين: ٤٠، الإقناع: ٩٤ / ١، إنباه  
الرواة: ١٣١ / ٤، بغية الوعاة: ٢٣٢ / ٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢٨٩ / ١، المعرفة: ٢٢٥ / ١.

(٧) عَكَفَ على الشيء عكوفاً: أقبل عليه مواظباً لا يصرف عنه وجهه، وقوم عكوف: بالضم أي: عاكفون:  
أي مقيمون وملازمون لا يرحلون، ومنه قول أبي ذؤيب يصف الأثافي:

فهنَّ عكوف لنوح الكريب      سم قد شَفَّ أكبادهنَّ الهوى

شَفَّ: يقال شفه الهم: هزله ونحله. انظر: اللسان والتاج (عكف) (شف).

(٨) في غاية النهاية: لم يَزَكَّدْ بالكاف بدل الطاء: ٢٩١ / ١.

(٩) رواه المؤلف عن الأخفش، انظر: غاية النهاية: ٢٩١ / ١.

وروينا عن سفيان بن عيينة أنه<sup>(١)</sup> قال: رأيت رسول الله ﷺ في المنام<sup>(٢)</sup> فقلت: يا رسول الله قد اختلفت عليّ القراءات؛ فبقراءة مَنْ تأمرني أن أقرأ؟ قال: اقرأ بقراءة أبي عمرو بن العلاء<sup>(٣)</sup>.

وتوفي اليزيديّ سنة اثنتين ومائتين، عن أربع وسبعين سنة، وقيل: جاوز التسعين.<sup>(٤)</sup> وكان ثقة علامة فصيحاً مفوّهاً إماماً في اللّغات والآداب حتى قيل: أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة<sup>(٥)</sup> غير ما أخذه عن الخليل وغيره.

وتوفي الدوريّ في شوال سنة ست وأربعين ومائتين على الصواب<sup>(٦)</sup>، وكان

(١) (أنه) من (ز).

(٢) رؤيا النبي ﷺ في المنام حق كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سمّوا باسمي ولا تكتنوا بكنيتي ومن رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي...» صحيح البخاري: كتاب الأدب، حديث رقم (٥٧٢٩).

(٣) هذه القصة رواها ابن مجاهد بسنده عن سفيان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩١، المعرفة: ١/ ٢٣٣، جامع البيان: ١٦ ب.

(٤) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٧، المعرفة: ١/ ٣٢٢، الفهرست: ٧١٨، طبقات الزبيدي: ٦٦ وفيه: وقد قارب المائة. اهـ، الإقناع: ١/ ٩٦.

(٥) غاية النهاية: ٢/ ٣٧٧، المعرفة: ١/ ٣٢٢.

(٦) كذا قال المؤلّف: على الصواب، وذكر في «غايته» قول الذهبي: وغلّط من قال سنة ٢٤٨ هـ لكن هذا الذي صوّبه المؤلّف ورجحه الذهبي في البداية قد رجّع عنه الذهبي في آخر أمره، وصوّب ما كان قد غلّطه فقال: وغلّط من قال سنة (٢٤٨ هـ) ثم تبين لي صحة ذلك؛ لأن الحسن بن علي أخبرنا... (ثم ذكر سنداً) إلى حاجب بن أركين قال: سمعت أبا عمر الدوري المقرئ سنة (٢٤٨ هـ) ومات فيها... اهـ. وهذا النص موجود في النسخة التركية من «المعرفة»، وخلت منه النسخة المطبوعة الأخرى. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٥-٢٥٦، المعرفة: ١/ ٣٨٩.

إمام القراءة في عصره، وشيخ الإقراء في وقته، ثقة ثبتاً ضابطاً كبيراً، وهو أول من جمع القراءات<sup>(١)</sup> ولقد رويناه القراءات العشر من<sup>(٢)</sup> طريقه.

وتوفي السوسي أول سنة إحدى وستين ومائتين<sup>(٣)</sup> وقد قارب التسعين<sup>(٤)</sup>، وكان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة من أجل أصحاب اليزيدي وأكبرهم.

وتوفي أبو الزعراء سنة بضع وثمانين ومائتين<sup>(٥)</sup> وكان ثقة ضابطاً محققاً، قال الداني: هو من أكبر أصحاب الدوري وأجلهم وأوثقهم<sup>(٦)</sup>.

وتوفي ابن فرح في الحجة سنة ثلاث وثلاثمائة وقد قارب التسعين<sup>(٧)</sup> وكان ثقة كبيراً جليلاً ضابطاً قرأ على الدوري بجميع ما قرأ به من القراءات، وكان عالماً بالتفسير فلذلك عُرف بالمفسّر<sup>(٨)</sup>، وأبوه<sup>(٩)</sup> فرح بالحاء المهملة<sup>(١٠)</sup>، وتقدمت وفاة ابن مجاهد في رواية قبل<sup>(١١)</sup> /.

١٣٥/١

(١) غاية النهاية: ٢٥٥ / ١، المعرفة: ٣٨٧ / ١.

(٢) في المطبوع: (عن) بالعين.

(٣) غاية النهاية: ٣٣٣ / ١، المعرفة: ٣٩١ / ١.

(٤) هذا الصواب، بتقديم التاء المثناة الفوقية؛ لأنه سمع من اليزيدي سنة (١٩٤ هـ)، وتصحفت في «غاية» المؤلف: إلى (السبعين) بتقديم السين المهملة والباء الموحدة من أسفل.

انظر: غاية النهاية: ٣٣٣ / ١، المعرفة: ٣٩١ / ١.

(٥) ومائتين) سقطت من (ظ) والمطبوع.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٣٧٣-٣٧٤، المعرفة: ٤٦٧-٤٦٨.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٩٦ / ١.

(٨) انظر: طبقات المفسرين للسيوطي: ١٩-٢٠، طبقات الداودي: ٦٣ / ١.

(٩) في (ز) «أبو» بدون ضمير، وفي (س) «ابن».

(١٠) غاية النهاية: ٩٥ / ١، المعرفة: ٤٦٨-٤٦٩.

(١١) انظر: ص: ٣٢٠.

وتوفي المعدّل في حدود الثلاثين وثلاثمائة أو بعدها<sup>(١)</sup>، وكان إماماً في القراءة<sup>(٢)</sup> ضابطاً ثقة، قال الداني: انفرد بالإمامة<sup>(٣)</sup> في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته<sup>(٤)</sup>.

وتوفي ابن أبي بلال في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة<sup>(٥)</sup> ببغداد، وكان إماماً بارعاً انتهت إليه مشيخة العراق في زمانه، وتقدمت وفاة المطوّعي في رواية ورش<sup>(٦)</sup>.

وتوفي ابن جرير حول سنة ست عشرة وثلاثمائة<sup>(٧)</sup> فيما قاله الداني وأبو حيان؛ وهو الأقرب، وقال الذهبي في حدود سنة عشر وثلاثمائة<sup>(٨)</sup>، وقال<sup>(٩)</sup>: كان بصيراً بالإدغام ماهراً في العربية وافر الحرمة كثير<sup>(١٠)</sup> الأصحاب.

(١) ذكر المؤلف في «غايته» قال: توفي بعد العشرين وثلاثمائة. اهـ ولم يذكر الذهبي تاريخ وفاته.

انظر: غاية النهاية: ٢٨٢/٢.

(٢) في (ز) «القراءات» بالجمع.

(٣) في (ت) و (ز) «بالإمالة» وهو تصحيف.

(٤) نقل ذلك عن الداني المؤلف والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ٢٨٢/٢، المعرفة: ٥٦٦/٢.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨-٢٩٩، المعرفة: ٦٠٦-٦٠٧، تاريخ بغداد: ٤٤٩-٤٥٠.

(٦) انظر ص: ٣٠٠.

(٧) غاية النهاية: ٣١٨/٢، المعرفة: ٤٨٣/٢.

(٨) صرح الذهبي بأن أبا حيان قاله له.

انظر: المعرفة: ٤٨٣/١.

(٩) أي: الذهبي، والنص في المعرفة: ٤٨٣/١.

(١٠) في (ك): «كبير» بالوحدة بدل المثناة، وهو تصحيف.

وتوفي ابن جُهور في حدود سنة ثلاثمائة<sup>(١)</sup> فيما أحسب، وكان مقرئاً ثقة متصديراً، قال الداني: هو كبير في أصحابهم، ثقة مشهور، وتقدمت وفاة عبد الله ابن الحسين وهو السامري في رواية قبل<sup>(٢)</sup>.

وتوفي ابن حبش سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup> وكان ثقة ضابطاً قال الداني متقدم في علم القراءات<sup>(٤)</sup> مشهور بالإتقان ثقة مأمون<sup>(٥)</sup>.

وتوفي الشذائي سنة سبعين وثلاثمائة<sup>(٦)</sup> فيما قاله الداني، وقال الذهبي: سنة ثلاث<sup>(٧)</sup>

وقيل: سنة ست<sup>(٨)</sup>، وكان إماماً في القراءات مشهوراً مقدماً مع الإتقان والضبط.

وتقدمت وفاة الشنبوذي في رواية قبل مع وفاة شيخه ابن الصلت<sup>(٩)</sup> وهو ابن شنبوذ<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ٤٨١ / ١.

(٢) انظر: ص: ٣٢١.

(٣) غاية النهاية: ٢٥٠ / ١، المعرفة: ٦٢١ / ٢.

(٤) في (ت): «القراءة» بالإفراد، وفي (س): «العربية».

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٥٠ / ١، المعرفة: ٦٢١ / ٢.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٤٥ / ١.

(٧) قال المؤلف: وهو الصحيح، في ذي القعدة.

انظر: غاية النهاية: ١٤٥ / ١، المعرفة: ٦١٧ / ٢.

(٨) المعرفة: ٦١٧ / ٢.

(٩) تصحفت في المطبوع إلى: (السلط) بالسين والطاء المهملتين بينهما لام.

(١٠) انظر: ص: ٣٢١.



قراءة ابن عامر<sup>(١)</sup>

رواية هشام، طريق الحلواني عن هشام.

فمن طريق ابن عبدان<sup>(٢)</sup> عن الحلواني من أربع طرق:

عن السامري عنه من طريق أبي الفتح من ثلاث طرق: من كتابي «التيسير» و «الشاطبية» قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس<sup>(٣)</sup>، ومن كتاب «تلخيص العبارات» قرأ بها ابن بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ على أبيه.

ومن طريق ابن نفيس / من عشر طرق من كتاب «التلخيص» لابن بليمة، وطريق<sup>(٤)</sup> ابن شريح، و «الروضة» لموسى المعدل و «الكامل» للهذلي قرؤوا بها على ابن نفيس<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب الكفاية لأبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي وقرأ بها على ابن نفيس<sup>(٦)</sup>.

ومن «الإعلان» للصفراوي من ست طرق قرأ بها على أبي يحيى اليسع بن

(١) قال الجعبري: قدّم على الكوفيين لعلو سنده. كنز المعاني: ٨٣/٢.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٦.

(٣) التيسير: ١٤.

(٤) انظر: ما سيذكره المؤلف بعد قليل عن طريق ابن شريح، ص: ٣٦٠-٣٦١.

(٥) روضة الحفاظ: ق ٦٠، الكامل: ق: ١٢١.

(٦) الكفاية الكبرى: ٥٦-٥٧.

عيسى بن حزم الغافقي وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن خلف ابن ذي النون<sup>(١)</sup> العبسي<sup>(٢)</sup>.

ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الطيّب عبد المنعم بن يحيى بن خلف بن الخلف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي<sup>(٣)</sup> الحسن العبسي المذكور، على<sup>(٤)</sup> أبي الحسين يحيى بن الفرّج الخشاب وأبي الحسن محمد بن أبي<sup>(٥)</sup> داود الفارسي<sup>(٦)</sup> ومحمد بن المفرّج<sup>(٧)</sup> وعبد القادر الصّدفي<sup>(٨)</sup> وقرأ هؤلاء الخمسة على ابن نفيس<sup>(٩)</sup> فهذه إحدى<sup>(١٠)</sup> عشرة طريقاً عن ابن نفيس.

(١) في المطبوع: (ذا) بالنصب.

(٢) الأندلسي، الإشبيلي، ثقة صالح، مجاب الدعوة، توفي سنة (٤٧٨ هـ).

والعبّسي: بفتح العين وسكون الموحدة من أسفل قبيلة مشهورة تنسب إلى عبّس بن بغض بن قيس عيلان.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٤١، الصلة ٢ / ٤٠٢، الأنساب: ٤ / ١٤٠.

(٣) (أبي) سقطت من (س).

(٤) في (ت): «وعلى» بزيادة واو، وهو خطأ، وكذلك هي في المطبوع.

(٥) كلمة (أبي) سقطت من (ت) والمطبوع.

(٦) مقرئ مصدّر. غاية النهاية: ٢ / ١٣٩.

(٧) يعرف بالربّويّة، بفتح الراء والباء وإسكان الواو وفتح الياء آخر الحروف وضم اللام وإسكان الهاء،

مقرئ، متصدر، قيل: إنه قرأ على الداني ومكي والأهوازي والمهدوي، وهذا لا يُعرف لأحد، وكُذّب في

ذلك. توفي سنة (٤٩٤ هـ) بالمريّة، وليس المدينة كما جاء في «غاية» المؤلف.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٦٥، المعرفة: ٢ / ٨٦٨-٨٦٩، الصلة: ٢ / ٥٣٣.

(٨) متصدر. غاية النهاية: ١ / ٣٩٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٧.

(١٠) (إحدى): سقطت من (ت).

ومن طريق الطرسوسيّ من ثلاث طرق: من كتاب «المجتبى» له ومن كتاب «العنوان» لأبي الطاهر قرأ بها على الطرسوسيّ<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «القاصد» للخزرجيّ قرأ على الطرسوسيّ أيضاً<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق أبي بكر الطحان من كتاب «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي عبدالله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحّان<sup>(٣)</sup>.

وقرأ فارس وابن نفيس والطرسوسي والطحان أربعتهم على أبي أحمد عبدالله بن الحسين السامريّ<sup>(٤)</sup>، وقرأ السامريّ على محمد بن أحمد بن عبدان الجزريّ<sup>(٥)</sup>، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن عبدان، وهو الصواب في هذا الإسناد، وإن كان بعضهم قد<sup>(٦)</sup> أسندها عن السامريّ عن ابن مجاهد عن البكراوي<sup>(٧)</sup> عن

(١) انظر: جامع أسانيد المؤلف: ق ٦١.

(٢) كذا ذكر المؤلف أن الخزرجي قرأ على الطرسوسيّ، ولم يذكر ذلك في ترجمتيهما في «غايته» وكذلك الذهبي، وهو محتمل. والله أعلم.

(٣) الكامل: ق: ١٢١.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١.

(٥) في المطبوع: (الخزرجي) وهو تصحيف.

(٦) «قد» سقطت من المطبوع.

(٧) هو: أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر، مولى ابن سليم، شيخ.

انظر: غاية النهاية: ١٠٨/١.

هشام كصاحب «الكافي»<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>، فإن ذلك من جهة السماع، وهذا إسنادها تلاوة، وكأنهم قصدوا الاختصار<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

ومن طريق أبي عبد الله الجمال من أربع طرق:

طريق النقاش: وهي الأولى عن الجمال من خمس طرق عنه قرأ بها الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن خواستي الفارسي، وقرأ بها على أبي طاهر عبد الواحد ابن عمر<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي<sup>(٥)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها على الشريف أبي نصر الهاشمي<sup>(٦)</sup>، ومن «كامل» الهذلي، وقرأ بها الثلاثة على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيدي<sup>(٧)</sup>، ومن / كتاب «المبهج» قرأ بها السبط على أبي الفضل العباسي وقرأ بها على أبي عبدالله الكارزيني وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي<sup>(٨)</sup>، ومن كتاب «التلخيص»

١٣٧/١

(١) الكافي: ٩.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ذكر أبو جعفر بن الباذش سند ابن شريح تلاوة فقال: قرأت - هذه الرواية - القرآن كله على أبي الحسن ابن شريح، وأخبرني أنه قرأ بها على أبيه، وأخبره أنه قرأ على ابن نفيس، وقرأ ابن نفيس على أبي أحمد عبدالله بن الحسين، وقال: قرأت على محمد بن أحمد بن عیدان، قال: قرأت على الحلواني، قال: قرأت على هشام. اهـ الإقناع: ١٠٩/١.

(٤) لم أجدها لا في «جامع البيان» ولا في «المفردات».

(٥) التجريد: ٣ ب.

(٦) المصباح: ٤٤٨/٢.

(٧) الكامل: ق: ١٢٢.

(٨) المبهج: ٤٣/١.

لأبي معشر وقرأ بها عليّ أبي عليّ<sup>(١)</sup> الحسين بن محمد الأصبهاني<sup>(٢)</sup> وقرأ بها عليّ أبي حفص عمر بن عليّ الطبريّ النحويّ.

وقرأ الطبريّ والشنبوذيّ والزيديّ وأبو طاهر أربعتهم عليّ أبي بكر النقّاش<sup>(٣)</sup>. فهذه ست طرق للنقاش.

طريق أحمد الرازي وهي الثانية عن الجمّال من كتاب المبهج قرأ بها سبط الخيّاط عليّ الشريف أبي الفضل، وكذلك أبو الكرم<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها عليّ محمد بن الحسين، وقرأ بها عليّ أبي الفرج محمد بن أحمد الشنبوذيّ، وقرأ بها عليّ أبي بكر أحمد بن محمد الرازي.

ووقع في المبهج أحمد بن عبد الله؛ كذا، غير منسوب، والصواب أنه أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب<sup>(٥)</sup> كما بيّناه في «طبقاتنا»<sup>(٦)</sup>.

طريق ابن شنبوذ وهي الثالثة عن الجمّال من «المبهج» قرأ بها أبو محمد سبط الخيّاط عليّ الشريف عبد القاهر، وقرأ بها عليّ الكارزينيّ، وقرأ بها عليّ

(١) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٢) التلخيص: ١٠٣، وفيه أن قراءته كانت بآمل طبرستان، القرآن كلّ ختمة كاملة مفردة. اهـ الأصبهاني هذا هو (الصيدلاني) تقدمت ترجمته ص: ٢٨٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٢٠ / ٢.

(٤) قوله: (وكذلك أبو الكرم) لم أجد هذا الطريق في المصباح. فلعلها طريق أدائية.

(٥) مقرئ مشهور، ضابط، توفي سنة (٣١٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٢٣ / ١.

(٦) غاية النهاية: ١٢٣ / ١.

الشنبوذي، وقرأ بها علي أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ<sup>(١)</sup>.

طريق ابن مجاهد وهي الرابعة عن الجمال من كتاب «السبعة» لابن مجاهد<sup>(٢)</sup> وقرأ ابن مجاهد وابن شنبوذ وأحمد الرازي والنقاش أربعتهم على أبي عبد الله الحسين<sup>(٣)</sup> بن علي بن<sup>(٤)</sup> حماد بن مهران الرازي؛ المعروف بالأزرق الجمال إلا أن ابن مجاهد قرأ الحروف دون القرآن فهذه عشر طرق للجمال.

وقرأ الجمال وابن عبدان على أحمد بن يزيد الحلواني فهذه ثمان وعشرون طريقاً للحلواني.

ووقع في «التجريد» أن النقاش قرأ على الحلواني نفسه<sup>(٥)</sup>، وسقط ذكر الجمال بينهما ولعل ذلك من النسخ، والله أعلم.

طريق الداجوني<sup>(٦)</sup> عن أصحابه عن هشام:

فمن طريق زيد بن علي من ست طرق:

(١) المبهج: ٤٤ / ١ وفيه أنه وجده غير منسوب، قال السبط: طريق أحمد بن عبد الله: لم ينسبه الكارزيني وإنما وجدته هكذا. اهـ

وقال المؤلف -ابن الجزري-: أحمد بن عبد الله: كذا ذكره الكارزيني ولم ينسبه ولا كتبه؛ إلى أن قال: ولا شك أنه وهم والصواب أنه أحمد بن محمد الرازي فليعلم.

انظر: غاية النهاية: ٧٦ / ١.

(٢) السبعة: ١٠١.

(٣) في السبعة: (الحسن) وهو خطأ.

(٤) في السبعة: (ابن أبي).

(٥) التجريد: ٣ب.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٦.

طريق النهر وائي وهي الأولى عن زيد من كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط، ومن كتاب «المستنير» من ثلاث طرق؛ قرأ بها ابن سوار على أبي علي الشرمقاني وأبي علي العطار وأبي الحسن الخياط المذكور<sup>(١)</sup>، ومن كتاب «الروضة» لأبي علي المالكي<sup>(٢)</sup>، ومن كتاب «الكافي» وقرأ بها على أبي علي المالكي المذكور<sup>(٣)</sup>، / ١٣٨/١  
ومن كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي إسحاق المالكي وقرأ بها على أبي علي المالكي، وقرأ بها ابن الفحام أيضاً على أبي الحسين الفارسي<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «الكفاية» لأبي العز القلانسي، ومن كتاب «الغاية» لأبي العلاء الهمداني وقرأ بها على أبي العز المذكور، وقرأ بها<sup>(٥)</sup> أبو العز على أبي علي الحسن بن القاسم الواسطي<sup>(٦)</sup>، ومن «روضة» المعدل قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن شابور<sup>(٧)</sup>.

وقرأ بها ابن شابور والواسطي والفارسي والمالكي والخياط والعطار والشرمقاني سبعتهم على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهر وائي<sup>(٨)</sup>، فهذه إحدى عشرة طريقاً للنهر وائي.

(١) الجامع: ١٨، المستنير: ١/١٦٨.

(٢) الكافي: ٩.

(٣) التجريد: ق ٣ب.

(٤) «بها» سقطت من المطبوع.

(٥) الكفاية الكبرى: ٥٧، غاية الاختصار: ١/١٠٣.

(٦) روضة الحفاظ: ق: ٦١.

(٧) الروضة للمالكي: ١٦٤.

طريق المفسّر<sup>(١)</sup> وهي الثانية عن زيد من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار، وقرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر بن عليّ المفسّر البغداديّ الضّرير<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن خشيش وابن الصقر وابن يعقوب؛ الثلاثة من «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي عليّ الحسن بن خشيش<sup>(٣)</sup> الكوفيّ بالكوفة، وأبي الفتح أحمد بن الصقر<sup>(٤)</sup> ومحمد بن يعقوب<sup>(٥)</sup> الأهوازيّ البغداديّين ببغداد<sup>(٦)</sup>.

طريق الحّمّاميّ من «المصباح» قرأ بها على الشريف أبي نصر إلى آخر سورة الفتح وقرأ بها على أبي الحسن الحّمّاميّ<sup>(٧)</sup>.

وقرأ الحّمّاميّ والثلاثة<sup>(٨)</sup> والمفسّر والنّهروانيّ ستّهم على أبي القاسم زيد ابن عليّ بن أبي بلال الكوفيّ<sup>(٩)</sup>. فهذه ست عشرة طريقاً لزيد.

(١) صاحب كتاب: (الناسخ والمنسوخ)، حدّث عنه سبطه رزق الله التميمي، توفي سنة (٤١٠ هـ).

غاية النهاية: ٣٥١/٢، المعرفة: ٨٢١-٨٢٢/٢، تاريخ بغداد: ٧٠/١٤.

(٢) المستنير: ١٦٨/١.

(٣) بضم الخاء المعجمة، وبعدها شينان معجمتان بينهما آخر الحروف - بالتصغير - شيخ.

غاية النهاية: ٢٢٣/١.

(٤) شيخ مقرئ. غاية النهاية: ٦٣/١.

(٥) شيخ. غاية النهاية: ٢٨٣/٢.

(٦) الكامل: ق: ١٢١.

(٧) المصباح: ٤٤٩-٤٥٠/٢.

(٨) هم: ابن خُشيش وابن الصقر وابن يعقوب، والعجب أن المؤلف ذكر في ترجمة كلّ منهم عدم صحة

قراءته على زيد. وانظر: ٤٠٩-٤١٤.

(٩) غاية النهاية: ٢٩٨-٢٩٩/١.



ومن طريق الشذائي عن الداجوني من ثلاث طرق:

طريق الكارزيني وهي الأولى من ثلاث طرق من «المبهج»<sup>(١)</sup>: قرأ بها سبط الخياط وكذا أبو الكرم على الشريف أبي الفضل<sup>(٢)</sup>، ومن «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على عبد الرحمن بن خلف الله، وقرأ على ابن بليمة، وقرأ بها الصفراوي أيضاً على أبي يحيى اليسع<sup>(٣)</sup> وقرأ بها على أبي عليّ بن العرجاء، وقرأ بها ابن العرجاء وابن بليمة على أبي معشر.

وقرأ بها أيضاً الصفراوي على عبد المنعم بن الخلوف وقرأ بها على أبيه وقرأ<sup>(٤)</sup> على ابن المفرج وقرأ بها ابن المفرج وأبو معشر والشريف ثلاثتهم على أبي عبدالله محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارزيني<sup>(٥)</sup>. فهذه خمس طرق له.

طريق الخبّازي وهي الثانية من «الكامل» قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور ابن / أحمد وقرأها على أبي الحسين علي بن محمد الخبّازي<sup>(٦)</sup>. ١٣٩/١

طريق الخزاعي وهي الثالثة من «كامل» الهذليّ أيضاً قرأ بها على أبي المظفر عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها

(١) في (س) و (ظ): «من المبهج من ثلاث طرق»، وهو تحريف.

(٢) المبهج: ٤٥/١، المصباح: ٤٤٩/٢.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «اليسع» بالباء الموحدة من أسفل بين الياء المثناة من تحت والسين المهملة.

(٤) في المطبوع (وقرأ بها).

(٥) غاية النهاية: ١٣٣/٢.

(٦) الكامل: ق: ١٢١.

(٧) الكامل: ق: ١٢١.

الخزاعي والخبّازي والكارزيني على أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي<sup>(١)</sup>، فهذه سبع طرق للشذائي.

وقرأ الشذائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان الداجوني الرّمليّ الضرير، فهذه ثلاث وعشرون طريقاً للداجوني.

وقرأ الداجوني على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله اليّساني<sup>(٢)</sup> وأبي الحسن أحمد بن محمد بن مامويه<sup>(٣)</sup> وأبي علي إسماعيل بن الحويرس<sup>(٤)</sup>

(١) غاية النهاية: ١/١٤٥.

(٢) ويقال فيه: أبو محمد أحمد بن محمد، قرأ باختيار أبي عبيد على ابن ذكوان.

واليّسانيّ: بفتح الباء الموحدة من أسفل بعدها ياء مثناة تحتية ساكنة بعدها سين مهملة بعدها ألف بعدها نون، نسبة إلى يّسان من بلاد الغور بالشام.

انظر: غاية النهاية: ٢/٨٥، المعرفة: ١/٤٨٧، الأنساب: ١/٤٣٠.

(٣) كذا سَمَاهُ المؤلف هنا، وفي «غايته» وهو وَهُمُّ منه رحمه الله صوابه: محمد بن بشر بن يوسف بن إبراهيم، أبو الحسن، القرشيّ، القزاز، يعرف بابن مامويه، سئل عنه الدارقطني فقال: صالح، قال عنه ابن عساكر بعد أن ذكر ذلك: قرأ القرآن بحرف ابن عامر على هشام بن عمار، وروى عن هشام بن خالد وحاجب ابن سليمان وغيرهما، وقرأ عليه أبو بكر محمد بن أحمد الداجونيّ، وروى عنه جعفر بن محمد بن الكندي وأبو عمر بن فضالة وسليمان بن أحمد الطبراني وغيرهم.

ونقل ابن عساكر أيضاً بسنده إلى أبي أحمد بن عدي -تلميذ ابن مامويه- قوله: ابن مامويه أروى النّاس عن هشام بن عمار، قال: كان عنده كتبه كلها وراقة. اهـ توفي سنة (٣٠١ هـ). ملاحظة: مما يؤكّد أن اسمه (محمد) وليس (أحمد) ما قاله ابن عساكر تعقيباً على مَنْ سَمَاهُ (أحمد) فقال: الصواب (محمد) بلا شكّ اهـ والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١/١٢٨، تاريخ دمشق: ٥٢/١٥٠-١٥١.

(٤) قرأ عليه الدّاجونيّ وحده.

انظر: غاية النهاية: ١/١٦٣.

الدمشقيين، وقرأ هؤلاء الثلاثة والحلوانيّ على أبي الوليد هشام بن عمار بن نصير ابن ميسرة السلمي<sup>(١)</sup> الدمشقيّ، تنمة إحدى وخمسين<sup>(٢)</sup> طريقاً لهشام.

### رواية ابن ذكوان

طريق الأخفش<sup>(٣)</sup> عنه:

فمن طريق النقّاش من عشر طرق:

طريق عبد العزيز بن جعفر وهي الأولى عنه من كتابي «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها أبو عمرو الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر<sup>(٤)</sup>.

طريق الحنّاميّ وهي الثانية عن النقّاش من ثمان طرق:

من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ<sup>(٥)</sup>. وبه<sup>(٦)</sup> إلى أبي الحسين الخشاب في سند «التذكرة»<sup>(٧)</sup> وقرأ بها على الفارسيّ<sup>(٨)</sup>، ومن كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ، ومن كتاب «التجريد» قرأ

(١) انظر: غاية النهاية: ٣٥٥ / ٢.

(٢) في لطائف الإشارات (١ / ١٣٥) [إحدى وعشرين]، وهو خطأ.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٧.

(٤) التيسير: ١٣.

(٥) التجريد: ق ٣ب.

(٦) أي: طريق الحنّاميّ.

(٧) وهو: المؤلف عن ابن الصائغ عن أبي عبد الله المصريّ عن ابن شعاع عن أبي الجود عن أبي الفتح عن

الخباب... انظر ص: ١٩٧-١٩٨.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٣٧٥ / ٢ وفيه أن قراءة الخشاب على الفارسيّ كانت سنة (٤٤٧ هـ).

بها ابن الفَحَّام على أبي إسحاق الخياط، وقرأ بها على المالكي المذكور<sup>(١)</sup>.

وبه إلى الكندي<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها على أبي الفضل محمد بن عبد الله بن المهتدي بالله، ومن «غاية» الهمداني؛ قرأ بها على أبي غالب عبد الله بن منصور البغدادي، وقرأ<sup>(٣)</sup> بها على أبي الخطاب أحمد بن عليّ الصوفي<sup>(٤)</sup>، ومن «الجامع» لأبي الحسن الخياط<sup>(٥)</sup>، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط المذكور، وعلى أبي عليّ العطار وأبي عليّ الشرمقاني<sup>(٦)</sup>.

ومن «الغاية» لأبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ القلانسي<sup>(٧)</sup>، ومن كتابي «الإرشاد» و «الكفاية» قرأ بها أبو العزّ المذكور على أبي عليّ الواسطي<sup>(٨)</sup>، ومن كامل الهذلي قرأ على الإمام أبي الفضل الرازي<sup>(٩)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهباري إلى آخر / «الفتح»<sup>(١٠)</sup>.

١٤٠/١

وقرأ بها الهباري والرازي والواسطي والشمقاني والعطار والخياط

(١) الروضة للمالكي: ١٦٦-١٦٧، التجريد: ق ٣ ب.

(٢) ظهر لي أنه عن طريق شيخه ابن السّلال في كتابه «طبقات القراء السبعة» ص: ٥٥. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: (قرأ) بالإنفراد، وهو خطأ.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٥ و ٢٩٧ و ٢/ ١٧٦، غاية الاختصار: ١/ ١٠٦.

(٥) الجامع: ١٦.

(٦) جاءت العبارة في (ك) (... ابن سوار على أبي عليّ العطار وأبي الحسن الخياط المذكور وأبي عليّ الشرمقاني). انظر: المستنير: ١/ ١٧٠.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٨) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٩) الكامل: ق ١١٩.

(١٠) المصباح: ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

والصوفي والمالكي والفارسيّ تسعتهم على أبي الحسن علي بن أحمد بن عمر الحمّامي<sup>(١)</sup>، فهذه خمس عشرة طريقاً للحمّامي.

طريق النهروانيّ وهي الثالثة عن النقّاش من «المستنير قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار<sup>(٢)</sup>، ومن «غاية» الهمدانيّ قرأ بها عليّ أبي العزّ<sup>(٣)</sup>، ومن «إرشاديّ»<sup>(٤)</sup> أبي العزّ، وقرأ بها عليّ أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها الواسطيّ والعطار على أبي الفرج النهروانيّ<sup>(٦)</sup>، فهذه أربع طرق له.

طريق السّعيديّ: <sup>(٧)</sup> وهي الرابعة عن النقّاش من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسيّ، وقرأ بها عليّ أبي الحسن عليّ بن جعفر السّعيدي<sup>(٨)</sup>.

طريق الواعظ: <sup>(٩)</sup> وهي الخامسة عن النقّاش من «غاية» أبي العلاء؛ قرأ بها

(١) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١.

(٢) المستنير: ١٧٠/١.

(٣) غاية الاختصار: ١٠٥-١٠٦/١.

(٤) الراجع عندي أنه يقصد الإرشاد (الكبير) و(الصغير) خلافاً لما جاء في حاشية (ز): أي الإرشاد والكفاية، اهـ. والله أعلم.

انظر ص: ٢٢٩.

(٥) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٤٦٨/١.

(٧) سبقت ترجمته ص: ٢٦٨.

(٨) التجريد: ق ٣ب.

(٩) سبقت ترجمته في ص: ٣٤٣.

على أبي العزّ<sup>(١)</sup>، ومن كتابي أبي العزّ وقرأ بها على الحسن بن القاسم وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ<sup>(٢)</sup>، فهذه ثلاث طرق له.

طريق ابن العلاف وهي السادسة عن النقّاش من «التذكار» لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن عليّ بن العلاف<sup>(٣)</sup>.

طريق الطّبريّ وهي السابعة عن النقّاش من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار والشرمقانيّ، وقرأ بها على إبراهيم بن أحمد الطّبريّ<sup>(٤)</sup>.

طريق الزبيديّ وهي الثامنة عن النقّاش من «تلخيص» ابن بليمة، قرأ بها على أبي معشر ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على محمد بن إبراهيم الأرجاهي<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على أبي معشر<sup>(٦)</sup>، ومن «تلخيص» أبي معشر المذكور، ومن «كامل» الهذليّ، ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها على الشريف الهباري.

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) هذه الطريق التي نسبها المؤلّف لكتّابي أبي العزّ، وهي: أبو العزّ عن الحسن بن ابن شاذان عن النقّاش. ليست في «الإرشاد» ولا في «الكفاية الكبرى» ولا في «الخلافات» للبطائحي، بل فيها كلها ابن شاذان عن زيد بن أبي بلال عن الرّمليّ.. والله أعلم.

انظر: الإرشاد: ١٣٧-١٣٨، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٧٧.

(٤) المستنير: ١/ ١٧٠.

(٥) كذا في النشر، بالراء والهاء، وفي الغايّتين بالزاي والهاء وهي الصواب، نسبة إلى أزجاء إحدى قرى خراسان. والتي بالراء والنون: أرجان من كور الأهواز في بلاد خوزستان. والأزجاهي: شيخ متصدر.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٨، غاية الاختصار: ١٠٦، الأنساب: ١/ ١٠٦ و ١١٩.

(٦) غاية الاختصار: ١٠٦.

وقرأ بها الهبّاري والهدليّ وأبو معشر على الشريف أبي القاسم علي بن محمد الزيدي<sup>(١)</sup> فهذه خمس طرق له.

طريق العلويّ وهي التاسعة عن النقّاش من «غاية» أبي العلاء الهمذاني قرأ بها علي أبي العزّ<sup>(٢)</sup>، ومن «إرشادي» أبي العزّ وقرأ بها علي أبي علي الواسطيّ، وقرأ بها علي أبي محمد عبد الله بن الحسين<sup>(٣)</sup> العلويّ<sup>(٤)</sup>.

طريق الرقيّ وهي العاشرة عن النقّاش من «الكامل» قرأ بها الهذليّ علي أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازيّ، وقرأ بها علي أبي بكر أحمد بن محمد الرقيّ<sup>(٥)</sup>.

وقرأ الرّقيّ والعلويّ / والزبيديّ والطّبريّ وابن العلاف والواعظ والسعيديّ والنّهروانيّ والحماميّ وعبد العزيز، عشرتهم علي أبي بكر محمد بن الحسن النقّاش<sup>(٦)</sup>. فهذه سبع وثلاثون طريقاً للنقّاش<sup>(٧)</sup>.

ومن طريق ابن الأخرم<sup>(٨)</sup> من ست طرق:

(١) التلخيص: ١٠٠، الكامل: ق: ١١٩، المصباح: ٤٤٢-٤٤٣.

(٢) غاية الاختصار: ١٠٥-١٠٦.

(٣) الحنبلي، مقرر متصدر، ضابط، غاية النهاية: ٤١٧-٤١٨.

(٤) الإرشاد: ١٣٦، الكفاية الكبرى: ٥٣-٥٤.

(٥) الكامل: ق: ١١٩.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٢٠/٢.

(٧) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٨/١.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٣٨٧.

طريق الداراني وهي الأولى عن ابن الأخرم من خمس طرق: «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على أبي بكر محمد بن أبي<sup>(١)</sup> الحسن بن نبت<sup>(٢)</sup> العروق الصِّقْلِيّ<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن محمد الصِّقْلِيّ، وبه إلى أبي عبدالله محمد بن أحمد ابن عليّ القزويني المتقدم في سند «التذكرة»<sup>(٤)</sup>.

ومن «هداية» المهدي قرأ بها على أبي الحسن القنطري، ومن «المبهج» قرأ بها سبط الخياط على أبي الفضل العبّاسيّ وقرأ بها على الكارزيني<sup>(٥)</sup>، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على الحسن بن أحمد الحدّاد<sup>(٦)</sup>، ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها هو والحدّاد على أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي<sup>(٧)</sup>، ومن «الكامل» أيضاً قرأ بها على أحمد بن عليّ بن هاشم<sup>(٨)</sup>.

وقرأ بها ابن هاشم والكارزيني والقنطري والقزويني والصِّقْلِيّ الخمسة<sup>(٩)</sup>

(١) «أبي» من (ز) و غاية النهاية: ١٢٧/٢ وقد سبق.

(٢) هذا الصواب، بتقديم النون على الباء الموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بتقديم الموحدة على النون.

(٣) في (ظ) «الصِّقْلِيّ» بالياء المثناة التحتية بين الصاد المهملة والقاف، وهو تصحيف.

(٤) انظر ص: ١٩٩.

(٥) المبهج: ٣٩/١-٤٠.

(٦) غاية الاختصار: ١٠٤/١-١٠٥.

(٧) الكامل: ق ١٠٦.

(٨) الكامل: ق ١٠٦.

(٩) الصواب أن يقال (السته) لأن أبا الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، من «الكامل» و «غاية أبي العلاء» قرأ على الداراني أيضاً. ولم يذكره المؤلف هنا، ولعله سقط سهواً، بدليل قوله (الخمس) والله أعلم.



على الشيخ أبي الحسن عليّ بن داود بن عبد الله الداراني<sup>(١)</sup>، فهذه سبع طرق للداراني.

طريق صالح وهي الثانية عن ابن الأخرم من خمس طرق من «الهداية» للمهدوي قرأ بها على ابن سفيان، ومن «تبصرة» مكّي، و«هادي» ابن سفيان و«تذكرة» طاهر بن غلبون، والداني وقرأ بها عليه<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها مكّي وابن سفيان وطاهر على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله ابن غلبون، وقرأ بها<sup>(٣)</sup> على صالح بن إدريس<sup>(٤)</sup>.

ولم يصرح في «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» بطريق صالح من أجل نزول السند فذكروا عبد المنعم من قراءته على ابن حبيب عن الأخفش فقط وكلاهما صحيح تلاوة ورواية<sup>(٥)</sup>.

(١) إمام مقرئ، ضابط، متقن، زاهد، ذكر له المؤلف قصة إمامته للجامع الأموي، توفي سنة (٤٠٢ هـ). والداراني، نسبة إلى داريا، قرية كبيرة من قرى دمشق.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٤١-٥٤٢، المعرفة: ٢/ ٦٩٢-٦٩٤، الأنساب: ٢/ ٤٣٦، تاريخ دمشق: ١٢/ ٨٣-٨٥.

(٢) ليست في «التيسير» ولا في «جامع البيان» وإنما هي من «المفردات»: ١٨١.

(٣) (بها) سقطت من المطبوع.

(٤) التذكرة: ١/ ٢٧، التبصرة: ٢١١.

(٥) ذكر ابن الباذش سند مكّي تلاوة، فقال: قرأت بها القرآن كلّ على أبي محمد الهمداني، وقرأ على أبي عبد الله المقرئ، وقرأ بها على مكّي وقرأ بها على أبي الطيب سنة (٣٧٨ هـ) وأخبره أنه قرأ بها على أبي سهل صالح ابن إدريس، وأخبره أنه قرأ على ابن الأخرم. اهـ.

انظر: التبصرة: ٢١٢، الإقناع: ١/ ١٠٨.

طريق السُّلمي وهي الثالثة عن ابن الأخرم من طريقين: من «الوجيز» لأبي عليّ الأهوازي؛ قرأ بها عليّ أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن هلال السلمي<sup>(١)</sup> بدمشق<sup>(٢)</sup>، ومن «المبهج» للسبط قرأ بها عليّ الشريف العبّاسي وقرأ بها عليّ الكارزيني<sup>(٣)</sup>، ومن «الكامل» للهنلي قرأ بها عليّ محمد بن<sup>(٤)</sup> الحسن بن موسى الشيرازي<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها الشيرازي والكارزيني عليّ أبي بكر السلمي، فهذه ثلاث طرق للسُّلمي<sup>(٦)</sup>.

طريق الشذائي وهي الرابعة عن ابن<sup>(٧)</sup> الأخرم / من «المبهج» قرأ بها السبط<sup>(٨)</sup> عليّ أبي الفضل عزّ الشرف وقرأ بها عليّ الكارزيني<sup>(٩)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهنليّ عليّ منصور بن أحمد وقرأ بها عليّ بن محمد الخبازي<sup>(١٠)</sup>، وقرأ بها الخبازي والكارزيني عليّ أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي<sup>(١١)</sup>.

(١) شيخ القراء بدمشق، ضابط للرواية، يعرف صدرأ من التفسير ومعاني القراءات. توفي سنة (٤٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٤-٨٥، المعرفة: ٢/ ٧٠٤-٧٠٥.

(٢) الوجيز: ق ٣ب، وفيه أن الأهوازي قرأ عليّ السلمي في دمشق في منزل السلمي بدرب الحبالين سنة (٣٩٣ هـ).

(٣) المبهج: ١/ ٣٩-٤٠.

(٤) محمد بن عبد الله بن الحسن، القاضي، شيخ مقرئ متصدر، روى بالإجازة عن النقّاش. انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٧٨.

(٥) الكامل: ق: ١٠٦.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٥.

(٧) (ابن) سقطت من (ز).

(٨) المبهج: ١/ ٣٩-٤٠.

(٩) الكامل: ق ١٠٦.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/ ١٤٥.

طريق الجُبْنِيَّ<sup>(١)</sup> وهي الخامسة عن ابن الأخرم من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد الجُبْنِيَّ.

طريق ابن مهران وهي السادسة عن ابن الأخرم من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الوفا بكرمان\*<sup>(٢)</sup> على ابن مهران\*<sup>(٣)</sup> ومن كتاب «الغاية» له<sup>(٤)</sup>.

وقرأ ابن مهران والجُبْنِيَّ والشذائي والسَّلْمِيَّ وصالح والداراني سَتُّهُمْ<sup>(٥)</sup> على أبي الحسن محمد بن النضر بن مرّ بن الحرّ بن حسان بن محمد الربعيّ الدمشقيّ المعروف بابن الأخرم<sup>(٦)</sup>، فهذه عشرون<sup>(٧)</sup> طريقاً لابن الأخرم.

وقرأ النقّاش وابن الأخرم على أبي عبد الله هارون بن موسى بن شريك

(١) هو السلميّ الذي سبق قبل قليل، وعليه فتكون هذه الطريق مكررة، والجُبْنِيّ: بضم الجيم وتسكين الباء الموحدة من أسفل والنون، وقيل له ذلك؛ لأن أباه كان إمام مسجد سوق الجُبْنِ في دمشق. انظر: غاية النهاية: ٨٥/٢.

(٢) بفتح الكاف، على الصحيح، وكسره على المشهور، اسم لعدة مواضع. وتصحفت في (ز) إلى: (بكران) بدون ميم.

انظر: غاية النهاية: ٣١٥/٢ و ٤٠٠، الأنساب: ٥٦/٥.

(٣) ما بين النجمتين من (ت).

(٤) الغاية: ٧٢، الكامل: ق: ١٠٦.

(٥) الصواب - والله أعلم - أن يقال: خمستهم؛ لأن السلمي والجُبْنِيّ شخص واحد كما سبق.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢٧٠/٢ - ٢٧١.

(٧) في (ت): «ست عشرة». وهو خطأ.

والصواب أن يقول: «تسع عشرة»؛ لأن طريق السلمي والجُبْنِيّ من «الكامل» واحدة وليست اثنتين.

التغلبيّ المعروف بالأخفش الدمشقيّ، فهذه سبع وخمسون طريقاً للأخفش<sup>(١)</sup>.

طريق الصوري<sup>(٢)</sup> عن ابن ذكوان:

فمن طريق الرمليّ<sup>(٣)</sup> من أربع طرق:

طريق زيد وهي الأولى عن الرملي من «كتابي» أبي العزراً بها على أبي علي الواسطي<sup>(٤)</sup>، ومن «الروضة» لأبي علي المالكيّ، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ والواسطي على بكر بن شاذان<sup>(٥)</sup> وقرأ بكر<sup>(٦)</sup> على زيد<sup>(٧)</sup>، فهذه أربع طرق لزيد.

طريق الشذائي وهي الثانية عن الرمليّ من طريق أبي معشر، ومن «المبهج» قرأ بها سبط الخياط على الشريف أبي الفضل<sup>(٨)</sup>، ومن «إرشاد» أبي العزّ، وقرأ بها

(١) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٨/١.

(٢) ستاتي ترجمته ص: ٣٨٨.

(٣) هو الداجوني الذي سبق في رواية هشام وستاتي ترجمته ص: ٣٨٦.

(٤) الإرشاد: ١٣٧، الكفاية الكبرى: ٥٤-٥٥.

(٥) الروضة للمالكي: ١٦٧-١٦٨.

(٦) في المطبوع: (ابن شاذان) وهي زيادة ليست في جميع النسخ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨/١.

(٨) التلخيص: ١٠١، المبهج: ٣٦-٣٧، ومن قوله: «طريق الشذائي» في بداية الفقرة إلى هنا سقط من

(س).

على أبي عليّ الواسطي<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» للهذليّ قرأ بها على منصور بن أحمد وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي<sup>(٢)</sup>.

ومن طريق الداني: أخبرني<sup>(٣)</sup> محمد بن عبد الواحد البغدادي<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها الواسطيّ والشريف وأبو معشر على أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها هو والخبازي والبغدادي على أبي بكر الشذائي<sup>(٦)</sup>، فهذه خمس طرق للشذائيّ.

طريق القَبَاب<sup>(٧)</sup> وهي الثالثة عن الرملي من «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي علي الحسن بن أحمد<sup>(٨)</sup> الحداد<sup>(٩)</sup> ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها هو والحداد على أبي القاسم عبد الله بن محمد / بن أحمد العطار<sup>(١٠)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار ١٤٣/١

(١) الإرشاد: ١٣٨.

(٢) الكامل: ق: ١١٩.

(٣) القائل هو الداني.

(٤) الباغندي: نسبة إلى باغد من قرى واسط، شيخ.

انظر: غاية النهاية: ١٩٣/٢، جامع البيان: ٤٧، الأنساب: ٢٦٢/١.

(٥) غاية النهاية: ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٦) غاية النهاية: ١٤٥/١، وفيه أن البغدادي قرأ عليه الحروف.

(٧) ابن فورك الأصبهاني، مقرر مفسر، له اختيار في القراءة رواه عنه الهذليّ، ثقة، روى عنه الجرجاني الحافظ وغيره، توفي سنة (٣٧٠ هـ).

والقَبَاب: بفتح القاف وتشديد الباء الأولى الموحدة وفي آخرها باء أخرى نسبة إلى عمل القَبَاب التي هي كالهوارج.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٤/١، الأنساب: ٤٣٨/٤ وذكر له قصة مع أحد تلاميذه.

(٨) غاية الاختصار: ١٠٧/١.

(٩) الكامل: ق: ١٢٠.

(١٠) الأصبهاني، شيخها، صدوق ضابط، غاية النهاية: ٤٤٧/١.

على أبي الفتح منصور بن محمد بن عبد الله التميمي<sup>(١)</sup> ولم يختم عليه<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها هو والعطّار على أبي بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن فورك القباب<sup>(٣)</sup>، فهذه ثلاث طرق للقبّاب.

طريق ابن الموفق وهي الرابعة عن الرملي من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطّار، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ<sup>(٤)</sup> بن محمد بن عبد الله الأصبهاني<sup>(٥)</sup> الزاهد، وقرأ بها على أبي يعقوب يوسف بن بشر بن آدم بن الموفق<sup>(٦)</sup> الضرير.

وقرأ بها ابن الموفق والقبّاب والشّدائي وزيد على أبي بكر محمد بن أحمد الرمليّ الدّاجوني<sup>(٧)</sup>، فهذه ثلاث عشرة<sup>(٨)</sup> طريقاً للرمليّ.

ومن طريق المطوّعي عن الصوري من سبع طرق عنه:

طريق الكارزيني وهي الأولى عن المطوّعي من «المبهج» و«المصباح»، وقرأ بها سبط الخياط والشهرزوريّ على الشريف أبي الفضل<sup>(٩)</sup>، ومن

(١) يعرف بابن المقدّر، نحوي مقرئ، توفي سنة (٤٤٢ هـ). غاية النهاية: ٣١٤ / ٢.

(٢) صرح بذلك ابن سوار نفسه، المستنير: ١٧١ / ١.

(٣) غاية النهاية: ٤٥٤ / ١.

(٤) في المطبوع: (عن) تصحيف.

(٥) يعرف بابن أبولة، إمام فقيه، ثقة مقرئ. غاية النهاية: ٥٧١ / ١ - ٥٧٢.

(٦) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٣٩٤ / ٢.

(٧) غاية النهاية: ٧٧ / ٢.

(٨) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٩ / ١.

(٩) المبهج: ٣٦ / ١، المصباح: ٤٤٢ / ٢.

«التلخيص» لأبي معشر، قرأ بها كلُّ من الشريف أبي الفضل وأبي معشر على أبي عبد الله محمد بن الحسين الكارزيني<sup>(١)</sup>.

طريق ابن زُلال وهي الثانية عن المطوَّعيّ من «المصباح» قرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن زلال<sup>(٢)</sup> النّهاونديّ<sup>(٣)</sup>.

طريق الخمسة عن المطوَّعيّ من كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب الأصبهانيّ قال: قرأت بها على أبي بكر محمد بن عليّ<sup>(٤)</sup> بن أحمد، وأبي بكر محمد بن أحمد العدل<sup>(٥)</sup>، وأبي بكر محمد بن الحسن الحارثي<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ١/١٤٥، التلخيص: ١٠١.

(٢) كذا في جميع النسخ أنّ صاحب «المصباح» قرأ على ابن زُلال، ولا يصح، بل بينهما واسطة وهو عبد السيّد ابن عتاب، كما صرح بذلك أبو الكرم نفسه.

انظر: المصباح: ٢/٤٤١-٤٤٢.

(٣) لم يترجم له المؤلّف بغير ذكر اسمه، وعرض المطوَّعيّ عليه.

والنّهاوندي: نسبة إلى: نهاوند، كانت بها غزوة زمن عمر رضي الله عنه بين المسلمين والكفار، تعرف بها وكذلك ذكروا أنّه كان يقال لها: نوح أوند فأبدلوا الحاء هاء، على القول بأن نوحاً عليه السلام هو الذي بناها، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢١٧، الأنساب: ٥/٥٤١، الباب: ٣/٣٣٦.

(٤) غاية النهاية: ١/٤٢٢، ٢/٢٠٠.

(٥) العدل، بدون ميم قبل العين، هو الصواب، كما في «الكامل»، وتحرّفت في المطبوع بالميم قبل العين، كما ذكره المؤلّف في غايته في ترجمة ابن شبيب، قال عنه المؤلّف: مقرأ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٩٥، ١/٤٢٢، الكامل: ق: ١٢٠.

(٦) في الكامل (ق: ١٢٠) «الحسين» مصغراً، قال عنه المؤلّف: مقرأ.

انظر: غاية النهاية: ٢/١٢٦.

وأبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر<sup>(١)</sup>، وأبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل ابن سعيد<sup>(٢)</sup>.

وقرأ هؤلاء الخمسة وابن زلال والكارزيني سبعتهم على أبي العباس الحسن ابن سعيد المطوّعي<sup>(٣)</sup>. فهذه تسع طرق للمطوّعي.

وقرأ المطوّعي والرمليّ على أبي العباس محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبي عمّار الصوري<sup>(٤)</sup>، الدمشقيّ فهذه اثنتان وعشرون طريقاً للصوري<sup>(٥)</sup>.

وقرأ الصوريّ والأخفش على أبي عمرو عبد الله<sup>(٦)</sup> بن أحمد بن بشر<sup>(٧)</sup> بن ذكوان القرشيّ الفهرّي<sup>(٨)</sup> الدمشقيّ، تمتة تسع<sup>(٩)</sup> وسبعين طريقاً لابن ذكوان<sup>(١٠)</sup>.

وقرأ هشام وابن ذكوان على أبي سليمان أيّوب بن تميم التميميّ الدمشقيّ /.

١٤٤/١

(١) ويكنى بأبي عليّ، مقرئ، إمام متصدر أستاذ زاهد، قال عنه ابن شبيب: لم تر عينا ي مثله في حضر ولا في سفر. انظر: غاية النهاية: ١٦١ / ٢، الكامل: ق: ١٢٠.

(٢) مقرئ فقيه. غاية النهاية: ١٠ / ١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢١٤ / ١، الكامل: ق: ١٢٠.

(٤) غاية النهاية: ٢٦٨ / ٢.

(٥) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٩ / ١.

(٦) في المطبوع: (عبد الرحمن) وهو خطأ.

(٧) في (ت) و (ك) « بشير » وكلاهما صحيح. غاية النهاية: ٤٠٤ / ١.

(٨) نسبة إلى فهر بن مالك بن النضر. المصدر السابق.

(٩) في (ت) « سبع » وهو تصحيف.

(١٠) انظر: لطائف الإشارات: ١٣٩ / ١.



وقرأ هشام أيضاً على أبي الضحاك عراك بن خالد بن يزيد بن صالح المري<sup>(١)</sup> الدمشقي، وعلى أبي محمد سويد بن عبد العزيز بن نُمَيْر<sup>(٢)</sup> الواسطي، وعلى أبي العباس<sup>(٣)</sup> صدقة بن خالد الدمشقي.

وقرأ أيوب، وعراك، وسويد، وصدقة على أبي عمرو<sup>(٤)</sup> يحيى بن الحارث الذماري، وقرأ الذماري على إمام أهل الشام أبي عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليَحْصَبِي<sup>(٥)</sup>، فذلك مائة وثلاثون طريقاً لابن عامر<sup>(٦)</sup>.

(١) بالراء، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى (المزي) بالزاي، وفي (ظ) «المري» بدون نقط، وهو شيخ أهل دمشق في عصره، قال الدارقطني - وليس الداني كما تصحفت في غاية النهاية -: ليس به بأس. والمري: بضم الميم، والراء المكسورة المشددة، نسبة إلى جماعة بطون من قبائل مرّ بن أد، ولكن يؤخذ من ظاهر عبارة السمعاني أن عراقاً ينسب إلى موضع بدمشق يقال له: مرّة، حيث نص على أن خالد بن يزيد ابن صبيح والد عراق منها. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١١، ٢/ ٣٠٦، المعرفة: ١/ ٣١٨، السبعة: ٨٥ و ١٠١، الجرح والتعديل: ٧/ ٣٨، الأنساب: ٥/ ٢٦٨-٢٧٠.

(٢) قاضي بعلبك، قال عنه البخاري: في بعض حديثه نظر. اه، توفي سنة (١٩٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٢١، المعرفة: ١/ ٣١٩-٣٢٠، الجرح والتعديل: ٤/ ١٣٨-٢٣٩، الضعفاء الصغير: ٥٥.

(٣) في غاية النهاية: (أبو عثمان) توفي سنة (١٨٠ هـ) غاية النهاية: ١/ ٣٣٦. (٤) في المطبوع كتبت كأنها (عمر ويحيى) الواو عاطفة، وليست كذلك بل هي واو «عمرو». (٥) مثلث الصاد، نسبة إلى يحصب - مثلث الصاد أيضاً - بن دهمان، من جُمَيْر، وحير من قحطان بن عامر، قيل هو سيدنا هود عليه السلام، وقيل: إن «يحصب» أخو ذي «أصبح» جد الإمام مالك رحمه الله. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٢٤، المعرفة: ١/ ١٨٦، أخبار القضاة: ٣/ ٢٠٣، التاج (حصب).

(٦) انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٣٩.

وقرأ ابن عامر على أبي هاشم المغيرة بن أبي شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة<sup>(١)</sup> المخزومي<sup>(٢)</sup>، بلا خلاف عند المحققين<sup>(٣)</sup>، وعلى أبي الدرداء عويمر بن زيد بن قيس فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني، وصح عندنا عنه<sup>(٤)</sup>، وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقرأ عثمان، وأبو الدرداء على رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن عامر بدمشق يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومائة<sup>(٦)</sup>، ومولده سنة إحدى وعشرين<sup>(٧)</sup>، أو سنة ثمان من الهجرة<sup>(٨)</sup>، على اختلاف في ذلك.

(١) كان يقرئ بدمشق في خلافة معاوية. توفي سنة (٩١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٠٣-٣٠٤ - المعرفة: ١٣٦/١.

(٢) نسبة إلى مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب، من قريش. انظر: الأنساب: ٢٢٥/٥.

(٣) خالف في ذلك الإمام الطبري، وأبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، تلميذ ابن مجاهد، وقال أبو شامة:

هب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيره من الصحابة. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٠٥-٣٠٦، المعرفة: ١٩٢/١-١٩٥، تاريخ دمشق: ٢٩/٢٧١-٢٧٢، جمال

القرءاء: ٢/٤٣٢-٤٣٣، المرشد الوجيز: ١٦١-١٦٢.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/٦٠٦.

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٥، المعرفة: ١/١٩٧.

(٧) وهو قول يحيى بن الحارث الذماري، قال الذهبي: هذا أشبه. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٥، المعرفة: ١/١٨٨.

(٨) هذا قول ابن عامر نفسه، نقله عنه خالد بن يزيد قال: سمعت عبد الله بن عامر اليحصبي يقول: ولدت

سنة ثمان من الهجرة، في البلقاء بضبيعة يقال لها (رحاب)، وقبض رسول الله ﷺ ولي ستان، وذلك قبل

فتح دمشق، وانقطعت إلى دمشق بعد فتحها، ولي تسع سنين. اهـ.

قال المؤلف: هذا أصح من الذي قبله لثبوته عنه نفسه.

انظر: غاية النهاية: ١/٤٢٥، المعرفة: ١/١٨٦-١٨٧.

وكان إماماً كبيراً، وتابعياً جليلاً، وعالمًا شهيرًا، أمَّ المسلمين<sup>(١)</sup> بـ «الجامع الأموي» سنين كثيرة، في أيام عمر بن عبد العزيز وقبلة وبعده، وكان يأتّم به وهو أمير المؤمنين، وناهيك<sup>(٢)</sup> بذلك منقبة<sup>(٣)</sup>، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشیخة الإقراء بدمشق، ودمشق إذ ذاك دار الخلافة، ومحطُّ رحال العلماء والتابعين، فأجمع الناس على قراءته، وعلى تلقّيها بالقبول، وهم الصدر الأول الذين هم أفاضل المسلمين.

وتوفي هشام سنة خمس وأربعين ومائتين<sup>(٤)</sup>، وقيل: سنة أربع وأربعين<sup>(٥)</sup>، ومولده سنة ثلاث وخمسين ومائة<sup>(٦)</sup>. وكان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، مع الثقة والضبط والعدالة.<sup>(٧)</sup> قال الدارقطني: صدوق كبير

(١) في (س): «بالمسلمين» وكلاهما صحيح، يقال: أمّهم، وأمّ بهم. التاج (أم).

(٢) المعروف في كتب اللغة: ناهيك منه، يقال: نَهَيْكَ من رجل، وناهيك منه، وناهك منه: أي كافيك من رجل، كلّه بمعنى حَسْب، وفسره الجوهري بقوله: إنه بجذّه وغنائه ينهاك عن تطلب غيره، وأنشد له:

هو الشيخ الذي حدثت عنه      نهاك الشيخ مكرمة وفعرا

والمعنى الذي يريد المؤلف هنا: حسبك من اهتمام عمر بن عبد العزيز بابن عامر منقبة.

انظر: الصحاح، والقاموس، والتاج (نهي).

(٣) المنقبة: المفخرة، وهي ضد المثلبة.

انظر: اللسان، والتاج، والأساس: (نقب).

(٤) قاله الإمام البخاري.

انظر: غاية النهاية: ٣٥٦/٢، المعرفة: ٤٠٢/١، التاريخ الصغير: ٣٥١/٢.

(٥) غاية النهاية: ٣٥٦/٢.

(٦) غاية النهاية: ٣٥٤/٢، المعرفة: ٣٩٦/١.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٣٥٤-٣٥٦، المعرفة: ٣٩٦-٤٠٢، الجرح والتعديل: ٦٦-٦٧، الثقات:

٢٣٣/٩، تهذيب الكمال: ٢٤٢-٢٥٥، السير: ٤٢٠-٤٣٥.

المحل<sup>(١)</sup>، وكان فصيحاً علامة واسع الرواية<sup>(٢)</sup>، وقال عبدان: <sup>(٣)</sup> سمعته يقول: ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة<sup>(٤)</sup>./

١٤٥/١

وتوفي ابن ذكوان في شوال سنة اثنين وأربعين ومائتين<sup>(٥)</sup>، على الصواب، ومولده يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة<sup>(٦)</sup>. وكان شيخ الإقراء بالشام، وإمام «الجامع الأموي» انتهت إليه مشيخة الإقراء بعد أيوب بن تميم. قال أبوزرعة<sup>(٧)</sup> الحافظ الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ٣٥٥/٢، المعرفة: ٣٩٨/١.

(٢) وصفه بذلك أبو علي أحمد بن محمد الأصبهاني المقرئ.

غاية النهاية: ٣٥٥/٢، المعرفة: ٤٠٠/١.

(٣) لم أعرفه.

(٤) النص في المعرفة: ٣٩٩/١.

غاية النهاية: ٣٥٥/٢.

(٥) كذا في (ك) فقط، وهو الصحيح، وفي بقية النسخ وحتى المطبوع: (سنة اثنين ومائتين [٢٠٢]) وهو خطأ، ولعله سقط من الناسخ.

انظر: المعرفة: ٤٠٥/١، غاية النهاية: ٤٠٥/١، تاريخ دمشق: ١١-٦/٢٧.

(٦) هذا قول ابن ذكوان نفسه.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٥/١، المعرفة: ٤٠٤/١.

(٧) عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري. توفي سنة (٢٨١ هـ).

(٨) النص لم أجده في «تاريخه» المطبوع، فلعله في الجزء المفقود، ووقفت عليه عند ابن عساكر نقلاً عنه، وقال الذهبي بعد أن نقل قول أبي زرعة والوليد: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان. قال - الذهبي -: بل أبو عمر الدوري أقرأ أهل زمانه. اهـ، ولعل الذهبي - رحمه الله - لم يتمعن في كلمة أبي زرعة (عندي)، أو أنه يقصد «عنده» هو أيضاً.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٥/١، المعرفة: ٤٠٣-٤٠٤/١، تاريخ دمشق: ٨/٢٧.

وتقدمت وفاة الحلواني في رواية قالون<sup>(١)</sup>.

وتوفي الداجوني في رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة برملة لد<sup>(٢)</sup>، عن إحدى وخمسين سنة<sup>(٣)</sup>. وكان إماماً جليلاً كثير الضبط والإتقان والنقل، ثقة، رحل إلى العراق، وأخذ عن ابن مجاهد، وأخذ عنه ابن مجاهد أيضاً<sup>(٤)</sup>، قال الداني: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن عبدان بعيد الثلاثمائة فيما أظن، وهو من رجال «التيسير»<sup>(٦)</sup>؛ ذكره الحافظ أبو عمرو في «تاريخه» وقال: إنه من جريزة ابن عمر<sup>(٧)</sup>، أخذ القراءة عرضاً عن الحلواني عن هشام<sup>(٨)</sup>.

وتوفي الجمال في حدود سنة ثلاثمائة<sup>(٩)</sup>، وكان ثباً محققاً أستاذاً ضابطاً، قال الذهبي الحافظ: كان محققاً لقراءة ابن عامر<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: ص: ٢٩٦.

(٢) هذا قول الإمام الداني.

انظر: غاية النهاية: ٧٧/٢، المعرفة: ٥٣٩/٢.

(٣) المصدرين السابقين.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٧٧/٢، المعرفة: ٥٤٠/٢.

(٥) قال المؤلف: لا أعرف من حاله شيئاً غير أنه في «التيسير» وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٦٥/٢.

(٦) لعلها نفس الجزيرة التي منها المؤلف.

انظر: جامع البيان: ٤٧أ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٦٤-٦٥، المعرفة: ٥٤٢/٢، جامع البيان: ٤٧أ.

(٨) كذا عند المؤلف وفي «غايته» أيضاً، وعند الذهبي: بعد الثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ٢٤٤/١، المعرفة: ٤٦٦/١.

(٩) وعبارته: (محققاً لأداء قراءة ابن عامر) اه، المعرفة: ٤٦٦/١.

وتقدمت وفاة زيد في رواية الدوري<sup>(١)</sup>، وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسي<sup>(٢)</sup>.

وتوفي الأخفش<sup>(٣)</sup> سنة اثنتين وتسعين ومائتين بدمشق عن اثنتين وتسعين سنة.<sup>(٤)</sup> وكان شيخ القراء<sup>(٥)</sup> بدمشق، ضابطاً ثقة نحويّاً مقرئاً، قال أبو عليّ الأصبهاني<sup>(٦)</sup>: كان من أهل الفضل، صنّف كتباً كثيرة في القراءات والعريّة، وإليه رجعت الإمامة في قراءة ابن ذكوان<sup>(٧)</sup>، وتقدمت وفاة النقّاش في رواية البرقي<sup>(٨)</sup>.

وتوفي ابن الأخرم سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة بدمشق، وقيل: سنة اثنتين وأربعين<sup>(٩)</sup>. ومولده سنة ستين ومائتين<sup>(١٠)</sup> بـقَيّنة<sup>(١١)</sup> ظاهر دمشق. وكان إماماً

(١) انظر: ص: ٣٥٦.

(٢) انظر: ص: ٣٥٧.

(٣) يعرف بأخفش باب الجابية. غاية النهاية: ٣٤٧/٢.

(٤) غاية النهاية: ٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ٤٨٦-٤٨٧/١.

(٥) في المطبوع: (الإقراء) وهو تحريف.

(٦) لم أعرفه.

(٧) قوله: (قراءة ابن ذكوان) تجوّز، قبل الاصطلاح على «القراءة» للإمام، و«الرواية» للتلميذ، وقد نقل هذا القول المؤلف والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٧-٣٤٨، المعرفة: ٤٨٦-٤٨٧/١.

(٨) انظر: ص: ٣١٩.

(٩) هذا قول أبي عليّ الأصبهاني نقله عنه الذهبي والمؤلف.

انظر: المعرفة: ٥٧٤/٢، غاية النهاية: ٢٧١/٢.

(١٠) في (ظ) «ومائة»، خطأ، انظر: المعرفة: ٥٧٥/٢.

(١١) تصحفت في (س) إلى: «قنية» بالوحدة من أسفل بعد القاف.

انظر: معجم البلدان: ٤/٤٢٥.

كاملًا ثبتاً رضى ثقة، أجل أصحاب الأئمة وأضبّطهم؛ وقال ابن عساكر<sup>(١)</sup> الحافظ في / «تاريخه»: طال عمره وارتحل الناس إليه، وكان عارفاً بعلل القراءات بصيراً بالتفسير والعربية، متواضعاً، حسن الأخلاق، كبير الشأن<sup>(٢)</sup>.

وتوفي الصوريّ سنة سبع وثلاثمائة<sup>(٣)</sup> بدمشق، وكان شيخاً مقررثاً، مشهوراً بالضبط معروفاً بالإتقان.

وتقدمت وفاة الرمليّ، وهو أبو بكر الداجونيّ المذكور في رواية هشام<sup>(٤)</sup>، إلا أنه مشهور في رواية ابن ذكوان من طريق الصوري «بالرملي»، وتقدمت وفاة المطوّعيّ في رواية ورش<sup>(٥)</sup>.

### قراءة عاصم

رواية أبي<sup>(٦)</sup> بكر؛ طريق يحيى<sup>(٧)</sup> عنه:

فمن طريق شعيب<sup>(٨)</sup> عن يحيى من خمس طرق:

(١) انظر ترجمته ص: ٣٨٦.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٧١، المعرفة: ٢/ ٥٧٤، تاريخ دمشق: ٥٦/ ١٢٠.

(٣) هو قول أبي الفضل الخزاعي، نقله عنه الذهبي والمؤلف.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٨، المعرفة: ١/ ٤٩٩.

(٤) انظر: ص: ٣٨٦.

(٥) انظر: ص: ٣٠٠.

(٦) هو شعبة، وستأتي ترجمته ص: ٤١٦.

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٤١٧.

(٨) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

طريق الأصم<sup>(١)</sup> وهي الأولى عن شعيب من ست طرق؛ فطريق البغدادي من «الشاطبية» و «التيسير» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٢)</sup>، ومن «تجريد» ابن الفحام و «تلخيص» ابن بليمة وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبيه فارس وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن<sup>(٤)</sup> البغدادي<sup>(٥)</sup>، فهذه أربع طرق له.

وطريق المطوَّعي من «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني وقرأ بها على أبي العباس المطوَّعي<sup>(٦)</sup>، فهذه طريقان للمطوَّعي.

وطريق ابن عصام<sup>(٧)</sup> من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن علي بن طلحة بن محمد البصري<sup>(٨)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٢) التيسير: ١٤.

(٣) التجريد: ٥ ب.

(٤) مقرئ، قال المؤلف: هو أحد رجال التيسير، انفرد به الداني. اهو هو من رجال التجريد أيضاً.

انظر: غاية النهاية: ١/١٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٣٥٦ و ٢/٤٠٤.

(٦) المبهج: ١/٥٦، المصباح: ٢/٤٨٣.

(٧) مقرئ متصدر، توفي نيف على ثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٩٤.

(٨) المستنير: ١/٢٢١، وفيه أن قراءته على البصري كانت سنة (٤٣٤ هـ) ربيع الآخر، وهي السنة التي مات فيها البصري، في منزله. وأن قراءة البصري على ابن عصام كانت سنة ثيف وستين وثلاثمائة.



عبد السيّد، وقرأ بها علي بن طلحة البصري المذكور<sup>(١)</sup>، وقرأ علي أبي الفرج عبد العزيز بن عصام، فهذه طريقان له.

وطريق ابن بابش<sup>(٢)</sup> من «مصباح» أبي الكرم؛ قرأ بها علي ابن عتاب، وقرأ بها علي القاضي أبي العلاء، ومن «كامل» الهذليّ قرأ علي القاضي أبي العلاء محمد ابن عليّ بن يعقوب وقرأ بها علي أبي القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن بابش، فهذه طريقان له\*<sup>(٣)</sup>.

وطريق النقّاش من «تلخيص» أبي معشر؛ قرأ بها علي أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها علي النقّاش\*<sup>(٤)(٥)</sup>.

وطريق ابن خليع<sup>(٦)</sup> من «غاية» ابن مهران؛ قرأ بها / علي أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع، ببغداد<sup>(٧)</sup>. ١٤٧/١

وقرأ بها ابن خُليع والنقّاش وابن بابش وابن عصام والمطوّعيّ والبغداديّ

(١) المصباح: ٤٨٣/٢.

(٢) بالمهملة في (ظ)، كما هو في «غاية» المؤلف، ويقال: «بابوس» مقرئ حاذق متصدر، توفي سنة (٣٧٠ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٤٠٣/٢.

(٣) قال الهذليّ: وأدركت أبا العلاء بدرب السلوي حين قدمت بغداد من مصر فقرأت عليه هذه الرواية. اه  
انظر: الكامل: ق ١٢٩، المصباح: ٤٨٢/٢.

(٤) التلخيص: ١٠٨-١٠٩.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٦) ستأتي ترجمته: ص: ٤١٩.

(٧) الغاية: ٨٨.

ستتهم على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطي المعروف بالأصم<sup>(١)</sup>،  
فهذه اثنتا عشرة طريقاً للأصم.

طريق القافلاني<sup>(٢)</sup> وهي الثانية عن شعيب من «التيسير» و «الشاطبية» وقرأ  
بها الداني على فارس<sup>(٣)</sup>، ومن «التجريد» و «التلخيص» قرأ بها ابن الفحام وابن  
بليمة على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه فارس<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «العنوان»  
قرأ بها أبو الطاهر على عبد الجبار الطرسوسي<sup>(٥)</sup>، ومن «المجتبى» للطرسوسي  
المذكور، ومن كتاب «الكافي» قرأ بها ابن شريح ومن «روضة» المعدل وقرأ بها  
على ابن نفيس<sup>(٦)</sup>.

وقرأ بها فارس والطرسوسي وابن نفيس على أبي أحمد السامري، وقرأ بها  
على أحمد بن يوسف القافلاني<sup>(٧)</sup> فهذه ثمان طرق للقافلاني.

(١) انظر: غاية النهاية: ٤٠٤/٢.

(٢) قال السمعاني: هذه النسبة إلى حرفة عجيبة سمعت القاضي أبا بكر الأنصاري يقول: وهي اسم لمن  
يشترى السفن الكبار المنحدرة من الموصل والمُصعدة من البصرة، ويكسرها ويبيع خشبها وقيرها  
وقفلها، والقفل الحديد الذي فيها، يقال لمن يفعل هذه الصنعة: القافلاني. اهـ وذكر ابن شريح أنه يقال فيه  
أيضاً: الباقلاني، بالباء والقاف. ولم يترجم المؤلف للقافلاني بأكثر من ذكر شيخه شعيب وإدريس،  
وتلميذه السامري والشارب.

انظر: غاية النهاية: ١٥٣/١، الكافي: ١٠، الأنساب: ٤٣٣/٤، اللباب: ٨/٣.

(٣) التيسير: ١٤.

(٤) التجريد: ٥ ب.

(٥) انظر: ص: ٢٧٤.

(٦) الكافي: ٩-١٠، روضة الحفاظ: ق ٧٥.

(٧) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١٥٣/١.

طريق المثلثي<sup>(١)</sup> وهي الثالثة عن شعيب، من «كتاب» أبي<sup>(٢)</sup> منصور بن خيرون، ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها على أبي عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي، وقرأ بها على أبي علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي<sup>(٣)</sup>.

وبالإسناد المتقدم إلى سبط الخياط قرأ بها على أبي المعالي ثابت بن بNDAR<sup>(٤)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم، قرأ بها على عبد السيّد بن عتّاب وثابت بن بNDAR<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على أبي الفتح فرج بن عمر بن الحسن البصريّ المفسر، وقرأ بها على القاضي أبي الحسن علي بن أحمد بن العَرِيف الجامديّ، وقرأ بها ابن البصريّ والجامديّ<sup>(٦)</sup> على أبي العباس أحمد بن سعيد الضرير المعروف بالمثلثي، فهذه ست طرق للمثلثي<sup>(٧)</sup>.

(١) لم أعرف هذه النسبة، وضبطتها كما في (س) وفي النفس شيء من هذا الضبط؛ لأنه في اللغة معناه: الساعي بأخيه عند السلطان، قال الزبيدي نقلاً عن عمر رضي الله عنه: وذلك شر. اهـ وحاشا صاحبنا من ذلك فهو جليل نبيل كما سيأتي في ترجمته.

انظر: القاموس والتاج (ثلث).

(٢) في (س): «كتاب» بالإنفراد.

(٣) المصباح: ٤٨٢/٢ - ٤٨٣.

(٤) انظر: ص: ٢١٩.

(٥) المصباح: ٤٨٤/٢.

(٦) القاضي، قرأ عليه فرج المفسر برواية قبل وشعبة، توفي في حدود سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٢٦/١.

(٧) ويقال: ابن سعد، شيخ واسط، ضابط جليل، نبيل، رحال، توفي سنة (٣٢٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٦/١ و ٧٥، المعرفة: ٥٥٦/٢.

طريق أبي عون وهي الرابعة عن شعيب من طريقين من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبيي<sup>(١)</sup> علي؛ الشرمقاني والعطار<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها على عمر بن إبراهيم الكتّاني وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن جعفر البغدادي<sup>(٣)</sup> المعروف بالحربي<sup>(٤)</sup>، ومن «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذي، وقرأ بها على الحربي المذكور، وعلى أبي بكر أحمد بن حماد المنقي الثقفي، المعروف بصاحب المشطاح<sup>(٥)</sup>.

ومن كتاب «المصباح» قال: أخبرنا أبو محمد<sup>(٦)</sup> / الصّريفيّ قال: أخبرنا ١٤٨/١ أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتّاني؛ وقرأ بها على الحربيّ قال: (٧)

(١) تصحفت في (ت) إلى «أيوب».

(٢) المستنير: ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) مقرئ مجود، أحد الصالحين، قديم الوفاة.

انظر: غاية النهاية: ١٧٦-١٧٧، المعرفة: ٥٨٨-٥٨٩.

(٤) كذا في جميع النسخ، بالحاء المهملة، وعلّق عليها في حاشية (ك): «قيل الجُرّيّ بضم الجيم والراء»، ورأيت

مضبوطاً عن الحافظ الذهبيّ بالحاء المهملة مفتوحة وهو كذلك نسبة إلى حرب... اه وبعد كلمة (حرب)

كلمة لم أستطع قراءتها لعدم وضوحها، ورأيت في المصباح: ٤٨٦/٢ «الجري» بالجيم والراء.

وذكره المؤلف مرة بالجيم ومرة بالحاء المهملة.

انظر: غاية النهاية: ١١١/٢ و ١٧٧.

(٥) المبهج: ٥٧/١، أما «المصباح» فلم أجد فيه قراءة الشنبوذي على المنقي.

انظر: المصباح: ٤٨٦/٢-٤٨٧.

(٦) في (ت): «أبو أحمد» وهو خطأ.

(٧) القائل هو الكتّاني.

ومنه تَلَقَّنت<sup>(١)</sup> القرآن<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها؛ أي الحربيّ والمنقّي على أبي جعفر محمد<sup>(٣)</sup>، ويقال: أحمد<sup>(٤)</sup> بن عليّ بن عبد الصمد البغدادي البزاز، وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو بن عون الواسطي<sup>(٥)</sup>، فهذه خمس طرق لأبي عون.

طريق نفطويه وهي الخامسة عن شعيب من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على الكارزيني<sup>(٦)</sup>، ومن «كامل» الهذليّ قرأها على أبي نصر منصور بن أحمد، وقرأها على أبي الحسين عليّ ابن محمد الخبّازي، وقرأ الخبّازي والكارزيني على أبي بكر الشّدائي<sup>(٧)</sup>، ومن «المبهج» أيضاً ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها هو وسبط الخياط على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها الكارزيني أيضاً على أبي الفرج الشنبوذيّ، وقرأ بها الشّدائي والشنبوذيّ على أبي عبد الله إبراهيم بن محمد

(١) تحرفت في (ت) وكذا المطبوع إلى: (تلقيت) بالثناة التحتية بعد القاف، ورسمت الكلمة مبهمه في (ظ).

(٢) المصباح: ٤٨٦/٢-٤٨٧.

(٣) غلّط المؤلف النقّاش والرهاويّ والحافظ أبا العلاء وغيرهم في تسميتهم له: «أحمد»، وذكر أن الصواب في اسمه هو «محمد» كما أثبتّه الحافظان الدارقطني والداقي.

وترجم له بأنه: مقرئ مشهور ضابط، وأنه هو الذي أشهر رواية أبي بكر عن عاصم ببغداد، وأنه كان حياً سنة (٢٨٢ هـ) وهي السنة التي قرأ عليه فيها النقّاش.

وبعد هذا كلّه فلم يستبعد المؤلف أن يكون «محمد» و«أحمد» شخصين مختلفين؛ كلاهما قرأ على إبراهيم السمسار.

انظر: غاية النهاية: ٨٨/١، ٢١٤-٢١٥.

(٤) المبهج: ٥٦/١، المصباح: ٤٨٥/٢.

(٥) مقرئ محدث، مشهور، ضابط متقن، أدرك أيام قالون ولم يقرأ عليه.

انظر: غاية النهاية: ٢٢١/٢، المعرفة: ٤٦٦-٤٦٧، تاريخ بغداد: ٣/١٣٠-١٣١.

(٦) المبهج: ٥٧/١، المصباح: ٤٨٥/٢.

(٧) الكامل: ق: ١٣٠.

ابن عرفة المعروف بنفطويه<sup>(١)</sup> النحوي<sup>(٢)</sup>، ومن كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشهرزوري قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الخطيب<sup>(٣)</sup>.

وبإسنادي المتقدم في كتاب «السبعة» لابن مجاهد إلى الخطيب المذكور قال: أخبرنا بها أبو حفص عمر بن إبراهيم الكتاني، قال أخبرنا أبو بكر بن مجاهد<sup>(٤)</sup> قال أخبرنا أبو عبد الله إبراهيم بن محمد نفطويه<sup>(٥)</sup>. فهذه سبع طرق لنفطويه.

وقرأ نفطويه وأبو عون والمثلثي والقافلائي والأصم خمستهم على أبي بكر شعيب بن أيوب بن رزيق بتقديم الراء الصّريفيّ؛ إلا أن نفطويه قرأ الحروف<sup>(٦)</sup>، فهذه ثمان وثلاثون طريقاً لشعيب.

(١) كان يحفظ نقائص جرير والفرزدق، وشعر ذي الرمة، ظاهريّ المذهب، من المنكرين للاشتقاق، ألف «غريب القرآن» وغيره، من تلاميذ المبرد وثلعب، وله مناقضات مع ابن دريد، توفي سنة (٣٢٣هـ) وصلى عليه رئيس الحنابلة.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/١، المعرفة: ٥٤٤-٥٤٥، طبقات الزبيدي: ١٥٤، تاريخ بغداد: ٦/١٥٩-١٦٢، معجم الأدباء: ١/٢٥٤-٢٧٢.

(٢) المبهج: ١/٥٧، المصباح: ٢/٤٨٥.

(٣) المصباح: ٢/٤٨٥ والخطيب هو الصريفيّ المتقدم.

(٤) انظر: ص: ٢١٤.

(٥) لم أجد في السبعة ابن مجاهد، ولا في أي كتاب من كتب القراءات الموجودة، كالمصباح والغايتين والكامل أن ابن مجاهد قرأ على نفطويه، بل لم يذكره في أسانيده لعاصم البتة، فلعله سهو من المؤلف، خاصة وأنه لم يذكر نفطويه ضمن شيوخ أو تلاميذ ابن مجاهد، مع تصريحه بأن الكتاني سمع الحروف من نفطويه وهو الموافق لما في «المصباح». ورأيت شيخني المشرف د/إبراهيم الدوسري حفظه الله تبّه على هذا في «المصباح»: ٢/٤٨٥ (حاشية: ٥)، وعلى كلّ فالطريق (أدائية) للمؤلف. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/١ و١٣٩-١٤٢ و٥٨٧.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٢٥ و٣٢٧.

ومن طريق أبي حمدون<sup>(١)</sup> من طريقين: طريق الصوّاف وهي الأولى عن أبي حمدون من ثلاث طرق:

طريق الحمّاميّ من ثمان طرق: من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفخّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ<sup>(٢)</sup> ومن كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكيّ المذكور، ومن «كتابي» أبي العزّ؛ قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٣)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار وأبي الحسن الخياط<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «الجامع» لأبي الحسن الخياط المذكور<sup>(٥)</sup> ومن «الكامل» / قرأ بها الهذليّ على تاج الأئمة ابن هاشم<sup>(٦)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر أحمد بن عليّ بن محمد الهاشميّ إلى آخر سورة «الفتح»<sup>(٧)</sup> ومن «التذكار» لابن شيطا.

وقرأ بها ابن شيطا والهاشميّ وابن هاشم والخياط والعطار والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ ثمانيتهم على أبي الحسن<sup>(٨)</sup> الحمّاميّ، فهذه إحدى عشرة طريقاً للحمّاميّ.

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٢) التجريد: ٥٥.

(٣) الإرشاد: ١٤٥، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١.

(٤) المستنير: ٢٢٧/١.

(٥) الجامع: ٤٢.

(٦) الكامل: ق: ١٣١.

(٧) المصباح: ٤٨٩/٢.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١.

طريق ابن شاذان وهي الثانية عن الصوّاف من كتاب «الغاية» لأبي العلاء؛  
قرأ بها عليّ أبي بكر محمد بن الحسين المزرفيّ وقرأ بها عليّ أبي بكر محمد بن عليّ  
الخيّاط وقرأ بها عليّ بكر بن شاذان<sup>(١)</sup>.

طريق النّهروانيّ وهي الثالثة عن الصوّاف من «كتّابي» أبي العزّ قرأ بها عليّ  
أبي عليّ غلام الهّراس<sup>(٢)</sup>، ومن كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار عليّ أبي عليّ  
العطّار<sup>(٣)</sup> وأبي الحسن الخيّاط<sup>(٤)</sup>، ومن كتاب «الجامع» للخيّاط المذكور، وقرأ بها  
الخيّاط والعطّار وغلّام الهّراس عليّ أبي الفرج النّهروانيّ، فهذه خمس طرق  
للنّهروانيّ.

طريق النّحاس<sup>(٥)</sup> والخلّال وهما الرابعة والخامسة عن الصوّاف من كتاب  
«المصباح» قرأ بها أبو الكرم عليّ أبي القاسم عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها عليّ  
القاضي أبي العلاء الواسطيّ قال أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن الحسن النّحاس،  
وأبو الحسين أحمد بن جعفر الخلّال<sup>(٦)</sup>.

(١) غاية النهاية: ١٧٨/١، غاية الاختصار: ١٢٢/١.

(٢) الإرشاد: ١٤٧، الكفاية الكبرى: ٦٠-٦١.

(٣) في (ز) «الخيّاط» ولعله سبق قلم.

(٤) المستنير: ٢٢٧/١.

(٥) كذا في النشر: النحاس، بالخاء المهملة، والصواب أنه بالخاء المعجمة كما ضبطه المؤلّف نفسه في «غايته»  
حيث قال: النحاس بالمعجمة. اهـ وهو ثقة، روى عنه شيخه ابن مجاهد، توفي سنة (٣٦٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤١٤/١، المعرفة: ٦٢٢-٦٢٣، تاريخ بغداد: ٤٣٨/٩.

(٦) أحمد بن جعفر بن محمد الخلّال الشعيري، مقرئ معروف، روى عن ابن مجاهد وأبي عليّ الصوّاف، قرأ  
عليه الخزاعي والواسطي، وقيل روى عنه الحروف.

انظر: غاية النهاية: ٤٤/١.



وقرأ الخلال والنحاس والنهرواني وابن شاذان والحمامي على أبي عيسى بكار بن أحمد بن بكار بن بunan البغدادي<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على أبي علي الحسن بن الحسين الصواف البغدادي<sup>(٢)</sup>، إلا أن النحاس والخلال قرآ عليه الحروف، فهذه تسع عشرة طريقاً للصواف.

طريق أبي عون وهي الثانية عن أبي حمدون من كتاب «الكامل» قرأها الهذلي على أبي نصر القهّندزي، وقرأها على أبي الحسين الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر الشذائي، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحري، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن علي البزاز وقرأ بها على أبي عون محمد بن عمرو الواسطي<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها أبو عون والصواف على أبي حمدون الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي<sup>(٤)</sup> البغدادي، فهذه عشرون طريقاً لأبي حمدون.

وقرأ أبو حمدون وشعيب على أبي زكريّا يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد /

١٥٠/١

(١) ما ذكره المؤلف في هذا الطريق من «المصباح» أن النحاس - النحاس - والخلال قرآ على بكار يخالف ما في «المصباح» حيث فيه أنها قالوا: حدثنا أبو علي الحسن بن الصواف... إلخ اه فليس بينهما وبينه واسطة كما ذكر المؤلف هنا. ووضح اضطراب عبارة المؤلف، أعني عبارته الآتية: (إلا أن النحاس والخلال قرآ عليه الحروف. اه) فلو أخذنا بظاهرها لكان المعنى أنها قرآ الحروف على بكار، لا على الصواف. وأيضاً فإن الحمامي عن بكار عن الصواف في «المصباح» إنما هي لأبي الكرم من قراءته على الشريف أبي نصر أحمد بن علي الحمامي... إلخ والله أعلم.

انظر: المصباح: ٤٨٨/٢ - ٤٨٩.

(٢) شيخ متصدر، عرض على الدوري ولم يهتم عليه، وكان رحمه الله يهتم وهو راع، توفي سنة (٣١٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢١٠ - ٢١١، المعرفة: ٤٧٤ - ٤٧٥، تاريخ بغداد: ٢٩٧/٧ - ٢٩٨.

(٣) الكامل: ق: ١٣١.

(٤) في (س) «الذهلي» بالبدال المهملة، ولعله تصحيف.

ابن أسد<sup>(١)</sup> الصُّلَحِيّ<sup>(٢)</sup> عرضاً في قول كثير من أهل الأداء، وقال بعضهم: إنها قرأ عليه الحروف فقط، والصحيح أن شعبياً سمع منه الحروف، وأن أبا حمدون عرض عليه القرآن<sup>(٣)</sup> والله أعلم، تتمة ثمان وخمسين طريقاً ليحيى بن آدم عن أبي بكر.

طريق العلّيمي<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر: فمن طريق ابن خليع من عشر طرق:

طريق الحَمَامِيّ وهي الأولى عن ابن خليع من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي إسحاق المالكيّ، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ<sup>(٥)</sup>، ومن «روضة» أبي عليّ المالكيّ المذكور ومن «كفاية» أبي العزّ، قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٦)</sup>، ومن «التذكار» لابن شيطا، ومن «الجامع» لابن فارس، وقرأ بها هو وابن شيطا والواسطيّ والمالكيّ والفارسيّ على أبي الحسن الحَمَامِيّ فهذه ست طرق له<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في جميع النسخ مكبراً، وفي «غاية» المؤلف: (أسيد) بالتصغير.

انظر: غاية النهاية: ٣٦٣/٢.

(٢) بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما لام ساكنة، نسبة إلى «فم الصُّلَح» وهي بلدة بدجلة بأعلى واسط.

انظر: الأنساب: ٥٥٠/٣، معجم البلدان ٤٢١/٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٣٦٣-٣٦٤، المعرفة ٣٤٢-٣٤٣، غاية الاختصار: ١٢٢/١.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤١٨.

(٥) التجريد: ٥ أ.

(٦) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١، الجامع: ٤١-٤٢.

طريق الخراساني وهي الثانية عن ابن خليع، قرأ بها الداني<sup>(١)</sup> على فارس بن أحمد وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن شاذان وهي الثالثة عن ابن خليع من «كفاية» السبط قرأ بها ابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ الخياط الحنبليّ، وقرأ بها على أبي القاسم بكر بن شاذان القزاز.

طريق السوسنجرديّ وهي الرابعة عن ابن خليع من غاية أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين المزرفي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عليّ بن الخياط، وقرأ بها على أبي الحسين<sup>(٣)</sup> أحمد بن عبد الله السوسنجرديّ<sup>(٤)</sup>.

طريق البلديّ وهي الخامسة عن ابن خليع؛ قرأ بها أبو اليمن الكنديّ على الخطيب المحوّلي، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن الفتح الموصليّ<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على الشيخ الصالح نذير بن عليّ بن عبيد الله البلديّ<sup>(٦)</sup>.

(١) «الداني»: سقطت من (ز).

(٢) جامع البيان: ٥٠ أ.

(٣) في (ظ) «الحسن» وهو موافق لما في غاية النهاية: ١/٧٣، وما أثبتّه موافق لما في المعرفة: ٢/٦٨٩.

(٤) غاية الاختصار: ١/١٢٨.

(٥) مقرئ صالح، زاهد، وذكر المؤلف في ترجمة تلميذه الموصليّ أن نسبته «البازي» وتصحف اسمه في غاية النهاية: ١/٥٦٦ إلى: «ندى». والبازي نسبة إلى قرية من قرى مرو، والبلدي نسبة إلى بلدة قرب الموصل. انظر: غاية النهاية: ١/٩٥ و ٢/٣٣٤، الأنساب: ١/٢٥٧ و ٣٨٩-٣٩٠، معجم البلدان: ١/٤٨٠ - ٤٨٢.

(٦) ابن عبد الجبار، مقرئ معدل، صحيح التلاوة، توفي سنة (٤٨٤ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٩٥.

طريق النهرواني وهي السادسة عن ابن خليع من «كفاية» أبي العز قرأ بها على أبي عليّ غلام الهراس، وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني<sup>(١)</sup>.

طريق الخبازي وهي السابعة عن ابن خليع من «الكامل» قرأ بها على أبي نصر القهنديّ وقرأها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازي<sup>(٢)</sup>.

طريق النحويّ وهي الثامنة عن ابن خليع من كتاب / «التلخيص» لأبي معشر قرأ بها على أبي عليّ الحسين بن محمد الصيدلانيّ، وقرأ بها على أبي حفص عمر بن عليّ النحويّ<sup>(٣)</sup>.

طريق المصاحفيّ وهي التاسعة عن ابن خليع من «الجامع» لابن فارس قرأ بها على<sup>(٤)</sup> عبيد الله بن عمر المصاحفيّ.

طريق ابن مهران وهي العاشرة عن ابن خليع.

وقرأ بها هو والنحويّ والمصاحفيّ والخبازي والنهرواني والبلديّ والسوسنجرديّ وابن شاذان والخراسانيّ والحماميّ؛ عشرتهم على أبي الحسن عليّ ابن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع الخطاط البغداديّ، المعروف بالقلانسي<sup>(٥)</sup> وبابن بنت القلانسي<sup>(٦)</sup>، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن خليع.

(١) الكفاية الكبرى: ٦٧-٦٨.

(٢) الكامل: ق: ١٢٩ و ١٣٠.

(٣) التلخيص: ١٠٧.

(٤) في المطبوع: (أبي عبيد الله) وهي خطأ، فكلمة (أبي) زائدة، فعبيد الله اسمه، وكنيته: أبو الفرج.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٠، الجامع (لابن فارس): ٤١-٤٢.

(٥) انظر: الغاية: ٨٦ وفيه: المعروف بابن القلانسي، بدون «بنت».

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٦-٥٦٧.

ومن طريق الرّزاز عن العليميّ من كتاب «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعيّ<sup>(٢)</sup> وقرأ بها الخزاعيّ والكارزيني على أبي عمرو عثمان بن أحمد بن سَمْعان<sup>(٣)</sup> الرّزاز البغداديّ<sup>(٤)</sup> النّجاشيّ<sup>(٥)</sup> وغيره، فهذه ثلاث طرق للرّزاز.

وقرأ ابن خليع والرّزاز على أبي بكر يوسف بن يعقوب بن الحسين بن يعقوب بن خالد بن مهران الواسطي الأطروش، وقرأ على أبي محمد يحيى بن محمد بن قيس العليميّ الأنصاريّ الكوفيّ، فهذه ثمان عشرة طريقاً للعليميّ.

(١) المبهج: ٥٨-٥٩، المصباح: ٤٧٩/٢.

(٢) الكامل: ق ١٣٥.

(٣) كذا ضبطت السين، وبالوجهين: الفتح والكسر في (ز) وكتب فوقها: معاً.

(٤) مقرئ، متصدر، ثقة، جميل المذهب سمع الحسن بن علي بن القطان وغيره، تتلمذ عليه محمد بن طلحة وغيره، من شيوخ البغدادي، توفي سنة (٣٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٠١/١، تاريخ بغداد ٣٠٦/١١، الأنساب ٥٧/٣.

(٥) كذا في جميع النسخ (النّجاشي) بالنون، وهو يخالف ما في ترجمته عند البغدادي، حيث فيه (المجاشي) بالميم قبل الجيم، وهي نسبة لم أجد أحداً عرّف بها.

وذكرها الزبيدي في استدراكاته على القاموس فقال: ومما يستدرك عليه (المَجَاش) كسحاب: علّم أو موضع، وأبو عمرو عثمان بن أحمد بن سمعان المجاشي بغدادي. اهـ إلا أنه ذكر أن وفاته سنة (٣٦٣ هـ)، والخطيبُ البغداديُّ أعرف. والله أعلم.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٠٦/١١، الأنساب: ١٩٧/٥، تاج العروس (مجش).

وقرأ العليمي ويحيى بن آدم عرضاً فيما أطلقه كثير من أهل الأداء على أبي بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنّاط - بالنون<sup>(١)</sup> - الأسديّ الكوفيّ، وقال بعضهم: إنهما لم يعرضا عليه القرآن وإنما سمعا منه الحروف، والصحيح أن يحيى ابن آدم روى عنه الحروف سماعاً وأنّ يحيى العليمي عرض عليه القرآن<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وقد زعم<sup>(٣)</sup> أبو بكر بن مجاهد أنّه لم يقرأ القرآن

(١) لأنه كان يتجر في الحنطة. المعرفة: ٢٨٠ / ١.

(٢) انظر: الدر النثير: ٩٧ / ١، الكافي: ١٠.

(٣) الزعم: بثلاث الزاي: القول الحق والباطل والكذب، وأكثر ما يقع على الكذب والباطل كقوله تعالى ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُ رَعِمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٦] وقد ذكر أئمة اللغة أن «الزعم» يأتي على أربعة أوجه منها: ١ - القول والذكر، ومنه قول أبي زيد الطائي:

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا حقاً، وماذا يرّد اليوم تلهيفي

فقوله: زعموا، أي: قالوا وذكروا، وهذا هو الذي أراده الداني من نسبة الزعم لابن مجاهد لا المعنى المشهور وهو الكذب، وحاشا ابن مجاهد من ذلك، وهذا أي استعمال الزعم بمعنى القول والذكر - كثيراً ما يستعمله الإمام سيويه في الكتاب بقوله: «وزعم الخليل».

٢ - والمعاني الثلاثة الأخرى هي: الوعد، ومنه قول عمرو بن شأس:

تقول هلكنّا إن هلكت وإنما على الله أرزاق العباد كما زعم

أي: كما وعد.

٣ - الكفالة والضمان، ومنه قول عمر:

قلت كفيّ لك رهن بالرضى وازعمي يا هند قالت قد وجب

ازعمي: اضممني.

٤ - الظن: ومنه قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

فدق هجرها قد كنت تزعم أنه رشاد، ألا يا ربها كذب الزعم

تزعم: تظن.

انظر: الصحاح واللسان والتاج (زعم)، إكمال الإعلام: ٢٧٨ / ١.

على سَرَدٍ<sup>(١)</sup> على أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى<sup>(٢)</sup>، قال: <sup>(٣)</sup> وقد ثبت عندنا وصحّ لدينا أنه عرض عليه القرآن وأخذ عنه القراءة تلاوة خمسة سوى الأعشى وهم: يحيى بن محمد العليمي، وعبد الرحمن بن أبي حماد،<sup>(٤)</sup> وسهل بن شعيب الشَّهْبِي،<sup>(٥)</sup> وعروة بن محمد / الأسدي،<sup>(٦)</sup> وعبد الحميد بن صالح البرجمي.<sup>(٧)</sup> ١٥٢/١  
قال: وهؤلاء من أعلام أهل<sup>(٨)</sup> الكوفة ومن المشهورين بالإتقان والضبط<sup>(٩)</sup>، تنمة ست وسبعين طريقاً لأبي بكر.

(١) سَرَد القرآن: تابع قراءته في حدر منه، مجازاً.

وعبارة الداني: لم يقرأ القرآن سرداً على... بحذف حرف «على» ونصب (سرد).

انظر: جامع البيان: ٥٠، التاج والأساس (سرد).

(٢) لم أجد قول ابن مجاهد في «السبعة» والذي رواه عنه الداني: قال ابن مجاهد: لم يرو لنا أن أحداً قرأ على أبي بكر وأخذ الناس القراءة عنه بعد أبي بكر غير أبي يوسف الأعشى. اهـ.

والأعشى هو: يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي، أجل أصحاب شعبة، صاحب قرآن وفرائض، توفي في حدود سنة (٢٠٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٩٠، جامع البيان: ٥٠.

(٣) القائل هو الداني.

(٤) ابن مسكين بن حماد، أبو محمد، الكوفي، صالح مشهور، أخذ عرضاً عن حمزة، وخلفه في القيام بالقراءة. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) في المطبوع: (الشهبي) والكلمة غير مقروءة في جامع البيان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٩، جامع البيان: ٥٠.

(٦) روى حروفاً عن الكسائي. ولم يذكره الذهبي ضمن الخمسة في ترجمة شعبة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٥١٢، المعرفة: ١/ ٢٨١.

(٧) مقرئ، ثقة، قرأ على شعبة ثم الأعمش بحضرة شعبة، ولم يذكره المؤلف ضمن الخمسة في ترجمة شعبة، توفي سنة (٢٣٠ هـ). وتصحفت (البرجمي) بالباء الموحدة في المطبوع إلى التاء المثناة الفوقية.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠-٣٦١، المعرفة: ١/ ٤٠٨-٤٠٩، الجرح والتعديل: ٦/ ١٤.

(٨) «أهل» سقطت من المطبوع.

(٩) جامع البيان: ٥٠.

## رواية حفص

طريق عبيد بن الصَّبَّاح عنه، فمن طريق الهاشمي من خمس طرق:

طريق طاهر وهي الأولى عن الهاشمي من «الشاطبية» و«التيشير» قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون<sup>(١)</sup>، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على أبي عبد الله القزويني، وقرأ بها على طاهر<sup>(٢)</sup>، ومن كتاب «التذكرة» لطاهر المذكور.

طريق عبد السلام وهي الثانية عن الهاشمي من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخطَّاط، ومن «الجامع» للخطَّاط، وقرأ بها على أبي أحمد عبد السلام ابن الحسين البصري<sup>(٣)</sup>.

طريق المِلْنَجِي<sup>(٤)</sup> وهي الثالثة عنه من «غاية» الحافظ أبي العلاء قرأ بها على أبي عليّ الحدَّاد، ومن «كامل» الهذلي، وقرأ بها هو والحدَّاد على أبي عبد الله أحمد ابن محمد بن الحسين بن يزيد المِلْنَجِي<sup>(٥)</sup>.

(١) التيسير: ١٤.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١١ و ٢/ ٧٥.

(٣) البغدادي، شيخ عارف، ثقة، صدوق، توفي سنة (٤٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٥، الجامع: ٣٩، المستنير: ١/ ٢٣٧-٢٣٨.

(٤) هذه أعلى طريق للمؤلف عن حفص، فبينه وبين النبي ﷺ اثنا عشر رجلاً ثقات، قال المؤلف: وهذه طريق أساوي فيها الشاطبي من أعلى طرقه، فكأننا جميعاً أخذناها عن ابن هذيل. اهـ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٦٨.

(٥) الخطَّاط الأصبهاني، عمّر طويلاً حتى كان الحدَّاد آخر من قرأ عليه موتاً، حدّث عنه الخطيب البغدادي، إمام في القراءات، توفي سنة (٤٣٧ هـ).

والمِلْنَجِي: بكسر الميم وفتح اللام وسكون النون وفي آخرها جيم، نسبة إلى «ملنجة» قرية بأصبهان. انظر: غاية النهاية: ١/ ١١٠-١١١، المعرفة: ٢/ ٧٤٣-٧٤٤، الكامل: ق: ١٣٦، غاية الاختصار: ١/ ١٣٠-١٣١، الأنساب: ٥/ ٣٨١-٣٨٢، الإكمال: ٧/ ٣٢١.



طريق الخبّازي وهي الرابعة عن الهاشمي من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي نصر منصور بن أحمد الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبّازي<sup>(١)</sup>.

طريق الكارزيني وهي الخامسة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها الكارزيني والخبّازي والمِلنجيّ وعبد السلام وطاهر بن غلبون<sup>(٣)</sup> الخمسة على أبي الحسن علي بن محمد بن صالح بن داود الهاشميّ البصريّ الضريع، ويعرف بالجُوخانيّ<sup>(٤)</sup>، فهذه عشر طرق للهاشمي.

ومن طريق أبي طاهر<sup>(٥)</sup> من أربع طرق:

طريق الحَمّاميّ وهي الأولى عنه من ثمان طرق: من «التجريد» قرأ بها ابن الفخّام على أبي الحسين نصر الفارسيّ ومنه أيضاً وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل المالكيّ، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ<sup>(٦)</sup>، ومن «الروضة» لأبي عليّ

(١) الكامل: ق: ١٣٦.

(٢) المبهج: ١/ ٥٣.

(٣) التذكرة: ١/ ٣١-٣٢.

(٤) بضم الجيم وسكون الواو وفتح الحاء المعجمة بعدها ألف، بعدها نون، كذا كتبت في حاشية (ك) وهي نسبة إلى «جوخان» وهي لغة لأهل البصرة يسمون بها المكان الذي يجمع فيه التمر إذا جني من النخلة وأريد أن ينشف. الأنساب: ٢/ ١١١، اللباب: ١/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٥) هو ابن أبي هاشم.

(٦) التجريد: ٥ ب.

المالكي<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل الرازي<sup>(٢)</sup>، ومن «الجامع» لابن فارس<sup>(٣)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميميّ وعلى الشريف أبي نصر الهباري<sup>(٤)</sup>، ومن «كتابي» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم<sup>(٥)</sup>، ومن «تذكار» ابن شيطا.

١٥٣/١ قرأ بها هو / والحسن بن القاسم والرازي وابن فارس والهباري ورزق الله والمالكيّ والفارسيّ الثمانية على أبي الحسن عليّ بن أحمد الحماصيّ<sup>(٦)</sup>، فهذه عشر طرق له.

طريق النّهروانيّ وهي الثانية عنه من «كتابي» أبي العزّ، قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ وقرأ بها على أبي الفرج التّهروانيّ<sup>(٧)</sup>.

طريق ابن<sup>(٨)</sup> العلاف وهي الثالثة عن أبي طاهر من «التذكار» لابن شيطا، قرأ بها على أبي الحسن ابن<sup>(٩)</sup> العلاف.

طريق المصاحفيّ وهي الرابعة عنه من «كفاية» السبط قرأ بها على أبي بكر

(١) الروضة للمالكي: ١٧٩.

(٢) الكامل: ق: ١٣٦.

(٣) الجامع: ٣٩.

(٤) المصباح: ٤٦٦/٢.

(٥) الإرشاد: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠.

(٦) غاية النهاية: ٥٢٢/١.

(٧) الإرشاد: ١٤٦، الكفاية الكبرى: ٧٠.

(٨) في المطبوع: (أبي) وهو تصحيف.

(٩) (ابن) سقطت من المطبوع.

محمد بن عليّ بن محمد البغداديّ، وقرأ بها عليّ أبي الفرج عبيد الله بن عمر بن محمد بن عيسى المصاحفيّ البغداديّ.

وقرأ المصاحفيّ وابن العلاف والنّهروانيّ والحماميّ أربعتهم على أبي طاهر عبد الواحد<sup>(١)</sup> بن أبي هاشم البغداديّ<sup>(٢)</sup> فهذه أربع عشرة طريقاً لأبي طاهر.

وقرأ الهاشميّ وأبو طاهر على أبي العباس أحمد بن سهل<sup>(٣)</sup> بن الفيروزانيّ الأشنانيّ<sup>(٤)</sup>، وقرأ الأشنانيّ على أبي محمد عبيد بن الصّبّاح بن صُبَيْح<sup>(٥)</sup> النهشليّ<sup>(٦)</sup> الكوفيّ ثم البغداديّ، تنمة أربع وعشرين طريقاً لعبيد.

طريق عمرو بن الصّبّاح عن حفص، فمن طريق الفيل<sup>(٧)</sup> عن عمرو: طريق الوليّ وهي الأولى عن الفيل، طريق الحماميّ عن الوليّ من سبع طرق: من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشرمقانيّ وأبي الحسن الخياط

(١) في المطبوع: (عبد الواحد) بالجيم، تصحيف.

(٢) غاية النهاية: ٤٧٦/١.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٢١.

(٤) بضم الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح النون الأولى وكسر الثانية وبينهما ألف نسبة إلى بيع الأشنان وشرائه، والأشنان جمع الشَّنْ: القرية الخلقة، يقال: قرية أشنان؛ كأنهم جعلوا جزءاً منها شناً.

انظر: الأنساب: ١/ ١٧٠، التاج (شن).

(٥) الضبط من (ز).

(٦) نسبة إلى نهشل بن دارم، بطن من تميم، أو إلى نهشل بن عدي، بطن من بني كلب.

انظر: الأنساب: ٥/ ٥٤٦.

(٧) ستأتي ترجمته ص: ٤٢٠.

وأبي عليّ العطار<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي الفضل الرازي<sup>(٢)</sup>، ومن كفاية أبي العزّ قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٣)</sup>، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على الواسطيّ المذكور<sup>(٤)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي الحسين<sup>(٥)</sup> أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف<sup>(٦)</sup>، ومن «التذكار» لابن شيطا.

وقرأ بها هو وأبو الحسين والواسطيّ والرازيّ<sup>(٧)</sup> والعطار والخياط والشرمقانيّ، السبعة على أبي الحسن الحمايّي<sup>(٨)</sup>، فهذه ثمان طرق للحمايّي إلا أن أبا الحسين قرأ الحروف.

طريق الطبري عن الولي من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ؛

(١) المستنير: ٢٣٩ / ١ وفيه أنهم قرؤوا بها بالقصر من غير مدّ، وأن قراءتهم على الحمايّي كانت سنة (٣٩٢ هـ)، وليس من صواب المنهج أن يعتبر هذه الطريق من «الجامع» لابن فارس، وإن كان سنده كماً هنا بالنسبة إلى المستنير، حيث إن المؤلف لم يصرح بذلك، والله أعلم. انظر: الجامع: ٤٠.

(٢) الكامل: ق: ١٣٧.

(٣) الكفاية الكبرى: ٧١-٧٢.

(٤) غاية الاختصار: ١ / ١٣٢.

(٥) مقرئ جليل، ثقة، صالح، قرأ على المسافر بن الطيّب، أكثر الترحال، توفي سنة (٤٩٢ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٧٠، السير: ١٩ / ١٦٣-١٦٤.

(٦) المصباح: ٢ / ٤٧١-٤٧٢.

(٧) في (ز) «الرزاز» خطأ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢٢.

العطارِ والشمقاني<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» للهنلي قرأ بها على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي<sup>(٢)</sup>، ومن «الوجيز» للأهوازي<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها الأهوازي والخزاعي والعطار / والشمقاني على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، فهذه أربع طرق للطبري.

١٥٤/١

وقرأ الطبري والحمامي على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الحسن بن البختري<sup>(٤)</sup> العجلي<sup>(٥)</sup> المعروف بالولي<sup>(٦)</sup> فهذه اثنتا عشرة طريقاً للولي.

طريق ابن الخليل وهي الثانية عن الفيل من «المبهج» و «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر، وقرأ بها على محمد بن الحسين، وقرأ بها على أبي الطيب عبد الغفار بن عبيد الله<sup>(٧)</sup> بن السري الحضيئي<sup>(٨)</sup> الكوفي

(١) المستنير: ٢٣٩ / ١، وفيه أن قراءته على الشمقاني كانت سنة (٤٣٣ هـ) وعلى العطار كانت سنة (٤٣٦ هـ) وأن قراءتهما على الطبري كانت سنة (٣٩٠ هـ).

(٢) الكامل: ق: ١٣٧.

(٣) الوجيز: ق ٤ ب.

(٤) هو اسم وليس نسبة. انظر: الأنساب: ٢٩٤ / ١.

(٥) لعله نسبة إلى بني عجل بن لجيم، ينتهي إلى ربيعة بن نزار. انظر: الأنساب: ١٦٠ / ٤.

(٦) المروزي، مقرئ، ثقة، ضابط، مسند، توفي سنة (٣٥٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٦٦-٦٧، المعرفة: ٦٠١-٦٠٢.

(٧) هذا الصواب، بالتصغير، وتصحف في (س) وكذا المطبوع إلى: «عبد» مكبراً.

وهو شيخ القراء بواسط، مقرئ، معروف متقن نحوي أديب، من تلاميذ الطبري وابن مجاهد، له كتاب في «القراءات»، ملكه الذهبي، توفي سنة (٣٦٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ٣٩٧-٣٩٨، المعرفة:

٢ / ٦٤٢-٦٤٣، سؤالات السلفي: ٦٥، بغية الوعاة: ٢ / ١٠٣، الأنساب: ٢ / ٢٣٣.

(٨) كذا ضبطه المؤلف بالحروف: بالحاء المهملة والضاد المعجمة، وهي نسبة لم أعرفها، وتصحفت في المطبوع إلى: «الحصيني» بالصاد المهملة... انظر: الأنساب: ٢ / ٢٣٣، اللباب: ١ / ٣٧٢.

ثم الواسطي، وقرأ بها علي أبي الحسن محمد بن أحمد بن الخليل العطار<sup>(١)</sup>، وقرأ بها هو والولي علي أبي جعفر أحمد بن محمد بن حميد الفامي<sup>(٢)</sup>؛ الملقب بالفيل، فهذه أربع عشرة طريقاً للفيل.

ومن طريق زرعان<sup>(٣)</sup>: طريق السوسنجردي وهي الأولى عنه من كتاب «التجريد» قرأ بها ابن الفحام علي أبي نصر<sup>(٤)</sup> الفارسي<sup>(٥)</sup>، ومن «الروضة» لأبي علي المالكي<sup>(٦)</sup>، ومن «غاية» الهمداني، قرأ بها علي أبي منصور محمد بن علي ابن<sup>(٧)</sup> منصور بن الفراء<sup>(٨)</sup>، وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن علي الخياط<sup>(٩)</sup>، ومن «المصباح» قرأها<sup>(١٠)</sup> علي الخياط المذكور، وقرأ بها هو والمالكي والفارسي علي أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر<sup>(١١)</sup> السوسنجردي، فهذه أربع طرق له.

(١) مقرئ متصدر، وتصحفت (الخليل) في (ز) إلى «الخليع»

انظر: غاية النهاية: ٦٢/٢.

(٢) نسبة إلى قرية فامية من عمل دمشق.

انظر: غاية النهاية: ١١٢/١، الأنساب: ٣٤٣/٤.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٢٢.

(٤) في (ت) «أبي علي» وهو خطأ.

(٥) التجريد: ٥ب.

(٦) الروضة للمالكي: ١٧٧.

(٧) «علي بن» سقطت من (ت).

(٨) شيخ، مقرئ، متصدر.

انظر: غاية النهاية: ٢١٠/٢.

(٩) غاية الاختصار: ١٣٣.

(١٠) في (ت) و (ز): «قرأها أيضاً».

(١١) في (س): «الحصين»، وهو تحريف وخطأ.

انظر: غاية النهاية: ٧٣/١.

طريق الخراسانيّ وهي الثانية عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن الخراساني<sup>(١)</sup>.

طريق النهروانيّ وهي الثالثة عنه من «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على الحسن بن القاسم<sup>(٢)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها العطار وابن القاسم على أبي الفرج النهروانيّ<sup>(٤)</sup>.

طريق الحتاميّ وهي الرابعة عنه من «التذكار» لابن شيطا، ومن «الجامع» لابن فارس، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار أيضاً على العطار<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها هو وابن فارس وابن شيطا على أبي الحسن الحتاميّ<sup>(٦)</sup>.

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من «الجامع» لابن فارس، ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار<sup>(٧)</sup>، ومن «المصباح» قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخياط وقرأ بها على العطار<sup>(٨)</sup> \* وقرأ بها

(١) جامع البيان: ٥١ ب.

(٢) الكفاية الكبرى: ٧٢.

(٣) المستنير: ١ / ٢٤٠.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٦٨.

(٥) المستنير: ١ / ٢٤٠، الجامع: ٤٠.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٢٢.

(٧) المستنير: ١ / ٢٤٠، الجامع: ٤٠.

(٨) المصباح: ٢ / ٤٧٢-٤٧٤ ولكن فيه: أن الخياط قرأ على السوسنجردی الذي قرأ على المصاحفي، وليس فيه قراءة الخياط على العطار، ولم أجد فيما لديّ من مصادر أن الخياط قرأ على (العطار) بل يظهر من ترجمتهما أنها قرنان وذلك لاشتراكهما في نفس الشيوخ، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٢٤ و ٢ / ٢٠٨-٢٠٩.

العطار<sup>(١)</sup> \* وابن فارس على عبيد الله بن عمر المصاحفي<sup>(٢)</sup>.

طريق بكر وهي السادسة عنه من «غاية» أبي العلاء، قرأ بها على أبي منصور ابن الفراء وقرأ بها على أبي بكر محمد / بن عليّ الحياط، وقرأ بها على بكر بن شاذان الواعظ<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها الواعظ والمصاحفيّ والحماميّ والنهروانيّ والخراسانيّ والوسنجرديّ ستتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد بن أحمد القلانسيّ<sup>(٤)</sup>، وقرأ على أبي الحسن زرعان بن أحمد بن عيسى الدقاق<sup>(٥)</sup> البغداديّ، فهذه أربع عشرة طريقاً لزرعان.

وقرأ زرعان والفيل على أبي حفص عمرو بن الصباح بن صبيح البغداديّ الضرير، فهذه ثمان وعشرون طريقاً لعمرو.

وقرأ عمرو وعبيد على أبي عمرو<sup>(٦)</sup> حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضري<sup>(٧)</sup> البزاز، تتمّة اثنتين وخمسين طريقاً لحفص.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤٩٠ / ١.

(٣) غاية الاختصار: ١٣٣ / ١.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٥٦٦ / ١ - ٥٦٧.

(٥) سباه أبو العز وابن سوار: (زرعان بن عبد الله) والدقاق: نسبة إلى عمل الدقيق وبيعه.

انظر: المستنير: ٢٤٠ / ١، الكفاية الكبرى: ٧٢، الأنساب: ٤٨٥ / ٢.

(٦) كذا في جميع النسخ بإثبات واو (عمرو) وفي مصادر ترجمته: (أبو عمر) بدون واو بعد الراء.

(٧) بالغين والضاد المعجمتين، نسبة إلى غاضرة بن مالك بن ثعلبة من بني أسد، وليست نسبة إلى بلدة (الغاضرية) التي قرب الكوفة، والله أعلم، وهذه النسبة فاتت السمعاني واستدركها عليه ابن الأثير، وتحرفت في (س) إلى: «الناصري» بالنون والصاد المهملة.

انظر: غاية النهاية: ٢٥٤ / ١، المعرفة: ٢٨٧ / ١، اللباب: ٣٧٢ / ٢، التاج: (غضر).



وقرأ حفص وأبو بكر على إمام الكوفة وقارئها أبي بكر عاصم بن أبي النّجود<sup>(١)</sup> بهدلة الأسديّ؛ مولا هم الكوفيّ، فذلك مائة وثمان<sup>(٢)</sup> وعشرون طريقاً لعاصم

وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب بن ربيعة<sup>(٣)</sup> السلميّ الضريّر، وعلى أبي مريم زُرّ بن حُبَيْش بن حُباشة الأسديّ<sup>(٤)</sup> وعلى أبي عمرو سعد بن إياس الشيباني<sup>(٥)</sup>، وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقرأ السلميّ وزرّاً أيضاً على عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما وقرأ السلمي أيضاً على أبي بن كعب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما، وقرأ ابن مسعود وعثمان وعليّ وأبيّ وزيد على رسول الله ﷺ.

وتوفي عاصم آخر سنة سبع وعشرين ومائة<sup>(٦)</sup>، وقيل: سنة ثمان وعشرين<sup>(٧)</sup>،

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «بن بهدلة».

(٢) في المطبوع: «ثمانية».

(٣) ضبطت في «المعرفة»: «رُبَيْعة» بضم الراء وفتح الباء الموحدة من أسفل، والياء المثناة من أسفل المشددة.

وتحرّفت في (ظ) إلى «زُمعة» بالزاي والميم. انظر: المعرفة: ١/ ١٤٦.

(٤) ذكر ابن الأثير أنه غاضريّ كحفص. انظر: اللباب: ٢/ ٣٧٢.

(٥) الكوفي، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، ذكر السمعاني أنه كان يقول: أذكر أني سمعت برسول الله ﷺ وأنا

أرعى إبلاً لأهلي بكازمة. اهتوفي نحو سنة (٩٦ هـ) وله ١٢٠ سنة. والشيباني: نسبة لشييان بن ذهل من

ثعلبة قبيلة في بكر بن وائل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٠٣، الأنساب: ٣/ ٤٨٢-٤٨٥.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٤٨، المعرفة: ١/ ٢٩٠.

(٧) رواه البخاري عن أحمد بن سليمان عن إسماعيل بن مجالد، قال الذهبي: فلعله في أولها. اهـ

انظر: المصدرين السابقين.

ولا اعتبار بقول من قال غير ذلك<sup>(١)</sup>، وكان هو الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي؛ جلس موضعه ورحل<sup>(٢)</sup> الناس إليه في القراءة<sup>(٣)</sup>، وكان قد جمع بين الفصاحة<sup>(٤)</sup> والإتقان، والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتاً بالقرآن<sup>(٥)</sup>.

قال أبو بكر بن عيَّاش: لا أحصي ما سمعت أبا إسحاق السَّبيعي<sup>(٦)</sup> يقول: ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم<sup>(٧)</sup>.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عاصم فقال: رجل صالح خير ثقة<sup>(٨)</sup>.

(١) نقل المؤلف عن الأهوازي: اختلف في موته ف قيل سنة (١٢٠ هـ) وهو قول أحمد بن حنبل، وقيل سنة (١٢٩ هـ) .. إلخ قال الأهوازي: والذي عليه الأكثر ممن سبق أنه سنة (١٢٩ هـ). قلت - المؤلف -: الصحيح ما قدمت ولعله تصحف على الأهوازي (سبع) «بتسع»، والله أعلم. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٣٤٨-٣٤٩.

(٢) في (ت) والمطبوع: (رجل) بالجيم، ومعناها: يقال: رجل الرجل رجلاً إذا كان يمشي في السفر وحده لا دابة له يركبها. التاج (رجل) بالجيم. (٣) في المطبوع: (للقراءة).

(٤) الفصاحة: البيان.

(٥) هذا قول أبي بكر بن عيَّاش، تمامه: حتى كأن في حنجرتة جلاجل. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٧/١، المعرفة: ٢٠٥/١.

(٦) عمرو بن عبد الله بن عليّ الهمداني، ولد في خلافة عثمان، ورأى كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم، روى عنه الأعمش والثوري. توفي سنة (١٢٧ هـ).

السَّبيعي: نسبة إلى: سبيع بن صعب، وهو بطن من همدان. انظر: الأنساب: ٢١٨/٣.

(٧) نقل قول أبي إسحاق ابن سوار بسنده إليه ثم عقب عليه بقوله: قول أبي إسحاق حجة؛ لأنه من أجلاء التابعين، لقي ثلاثة وعشرين رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٧/١، المعرفة: ٢٠٦/١، المستنير: ٢١٣/١.

(٨) كتاب العلل ومعرفة الرجال: ١٦٣/١.

وقال ابن عيَّاش: دخلت على عاصم وقد / احتُضِر فجعل يردّد هذه الآية، يحققها حتى كأنه في الصلاة: ﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَهُمْ الْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٦٢].<sup>(١)</sup>

وتوفي أبو بكر شعبة في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة<sup>(٢)</sup>، ومولده سنة خمس وتسعين<sup>(٣)</sup>. وكان إماماً عالماً كبيراً عالماً عاملاً، حُجَّةً من كبار أئمة السُّنَّة<sup>(٤)</sup>، ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية<sup>(٥)</sup> فقد ختمت فيها ثمان عشرة ألف<sup>(٦)</sup> ختمة<sup>(٧)</sup>.

وتوفي حفص سنة ثمانين ومائة على الصحيح<sup>(٨)</sup>، ومولده سنة تسعين<sup>(٩)</sup>.

(١) غاية النهاية: ٣٤٨/١، المعرفة: ٢٠٩/١، إعراب القراءات الشاذة للعكبري: ٤٧٥/١.

(٢) وهو قول أحمد بن حنبل ويحيى بن آدم. انظر: غاية النهاية: ٣٢٧/١، المعرفة: ٢٨٧/١.

(٣) هذا قوله هو نفسه سمعه منه هارون بن حاتم.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٦/١، المعرفة: ٢٨٠/١.

(٤) قال ابن المياوك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عيَّاش. اهـ.

وقال شعبة نفسه: من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله، لا نجالسه ولا نكلمه. اهـ.

ومن أقواله: الدخول في العلم سهل، لكن الخروج منه إلى الله شديد. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٦/١، المعرفة: ٢٨٦/١.

(٥) في (ت) والمطبوع: «الزاوية» بتقديم الواو على الألف، وهو تحريف.

(٦) في (ت) «آلاف» على الجمع.

(٧) هذه القصة روى أبو العباس بن مسروق أنه سمع يحيى الحِمْيَاني يقولها.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٧/١، المعرفة: ٢٨٦/١.

(٨) خلافاً لما ذكره أبو طاهر ابن أبي هاشم وغيره من أنه توفي قبل الطاعون بقليل، وكان الطاعون في سنة

(١٣١ هـ) فذاك حفص بن سليمان المنقري من أقران السخيتاني، قديم الوفاة. وقال غيره: توفي حفص بين

الثمانين والتسعين. انظر: غاية النهاية: ٢٥٥/١، المعرفة: ٢٨٩/١.

(٩) غاية النهاية: ٢٥٤/١، المعرفة: ٢٨٧/١.

وكان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم<sup>(١)</sup>، وكان ربيب<sup>(٢)</sup> عاصم؛ ابن زوجته، قال يحيى بن معين: الرواية الصَّحيحة التي رويت من قراءة عاصم روايةُ حفص<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن المنادي: كان الأولون يُعَدُّونه في الحفظ<sup>(٤)</sup> فوق ابن عيَّاش، ويصفونه بضبط الحروف التي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهرًا<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ الذهبي: أمَّا<sup>(٦)</sup> القراءة فثقة ثبت ضابط بخلاف حاله في الحديث<sup>(٧)</sup>.

وتوفي يحيى بن آدم<sup>(٨)</sup> النصف من شهر ربيع الآخر سنة ثلاث ومائتين، وكان إماماً كبيراً من أئمة الأعلام حُفَّاظ السَّنة<sup>(٩)</sup>.

(١) هذا قول أبي هشام الرفاعي:

انظر: غاية النهاية: ٢٥٤ / ١، ٢٨٨ / ١.

(٢) الرِّيب: ابن امرأة الرجل من غيره، وكذلك يقال لامرأة الرجل إذا كان له ولد من غيرها ريبية. التاج (رب).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٥٤ / ١، المعرفة: ٢٨٧ / ١.

(٤) في المعرفة: الحفظ - يعني - للقراءة فوق.... ٢٨٩ / ١.

(٥) أوّل كلام ابن المنادي: قرأ حفص على عاصم مراراً وكان الأولون... اهـ ويُنبّه على أن كلمة «حفص» سقطت من «غاية» المؤلف حتى أصبح الكلام كأنّ ابن المنادي قرأ عليه عاصم. انظر: غاية النهاية: ٢٥٤ / ١، المعرفة: ٢٨٩ / ١.

(٦) كذا في النسخ و «غاية» المؤلف، وفي المعرفة والمطبوع: «أما في...».

(٧) المعرفة: ٢٨٨ / ١.

(٨) كذا في جميع النسخ بدون (في).

(٩) غاية النهاية: ٣٦٤ / ٢، المعرفة: ٣٤٢ - ٣٤٤ وفيه أن وفاته في ربيع الأول.

وتوفي العليمي سنة ثلاث وأربعين ومائتين<sup>(١)</sup> ومولده سنة خمسين<sup>(٢)</sup> ومائة، وكان شيخاً جليلاً ثقة ضابطاً صحيح القراءة.

وتوفي شعيب سنة إحدى وستين ومائتين، وكان مقرئاً ضابطاً عالماً حاذقاً موثقاً<sup>(٣)</sup> مأموناً<sup>(٤)</sup>.

وتوفي أبو حمدون في حدود سنة أربعين ومائتين، وكان مقرئاً ثقة ضابطاً صالحاً ناقلًا<sup>(٥)</sup>.

وتوفي أبو بكر الواسطي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة<sup>(٦)</sup>، ومولده سنة ثمان عشرة ومائتين، وكان إماماً جليلاً ثقة ضابطاً صالحاً<sup>(٧)</sup> كبير القدر

(١) غاية النهاية: ٣٧٩/٢.

(٢) في المطبوع: (خمس) وهو خطأ،

وانظر: غاية النهاية: ٣٧٨/٢، المعرفة: ٤٠٩/١-٤١٠.

(٣) في (س) «موثقاً» والكلمة ساقطة من (ز).

(٤) انظر: غاية النهاية: ٣٢٧/١.

(٥) قرأ على شيخه حسين الجعفي القرآن في كل يوم آية حتى ختمه في خمس عشرة سنة، وذكر له المؤلف والسمعاني رؤيا عن الإدغام، وذكر له السمعي أيضاً عدة حكايات تدل على صلاحه وزهده، منها ما نقله عن ابن المنادي قال: كان يقصد المواضع التي ليس فيها أحد يقرئ الناس فيقرئهم حتى إذا حفظوا انتقل إلى قوم آخرين بهذا النعت. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٤/١، المعرفة: ٤٢٥-٤٢٦، تاريخ بغداد: ١٦/١٣، الأنساب: ٥٠٨/١.

(٦) كذا في «النشر» وهو قول الأهوازي، وقد استبعد المؤلف هذا التاريخ، والصواب الذي عليه الخطيب والقصاص والذهبي والمؤلف والنقّاش أنه توفي سنة (٣١٣ هـ) ثلاث عشرة وثلاثمائة.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٥/٢، المعرفة: ٤٩٣/١، تاريخ بغداد: ٣١٩-٣٢٠، السير:

٢٢٠/١٥.

(٧) (صالحاً) سقطت من المطبوع.

ذاكرامات وإشارات حتى قالوا: لولاه<sup>(١)</sup> لما<sup>(٢)</sup> اشتهرت روايات العليمي<sup>(٣)</sup>.

وقال النقّاش: ما رأيت / عيناى مثله<sup>(٤)</sup>، وكان إمام «الجامع» بواسط سنين،  
وكان أعلى الناس إسناداً في قراءة عاصم<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن خليع في ذي القعدة سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً  
متصدراً ثقة ضابطاً متقناً<sup>(٦)</sup>.

(١) «لولا» عند سيبويه حرف جر، لكن لا تجر إلا المضمّر نحو: (لولاك لولاي، لولاه)، فالضائرت الثلاثة عنده  
مجرورات بلولا، وعند الأخفش هي في موضع رفع بالابتداء ولا تعمل (لولا) فيها وهي كـنحو: (لولا  
زيد لأتيتك)، ولم يذكر ابن مالك في الألفية (لولا) ضمن حروف الجر العشرين، وذكرها في كتبه الأخرى،  
وذهب المبرد إلى أن (لولا) لم ترد في كلام العرب متصلة بضائرت الجر كالـكاف والهاء والباء، ومذهبه  
محجوج بوروده في كلام العرب الموثوق بعريتهم - مع قلته وقلة شيوعه، كقول عمرو بن العاص لمعاوية  
رضي الله عنهما:

أُتْطَمَعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاعَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْـرُضْ لِأَحْسَابِنَا حَمْسَنٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

انظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٧-٨.

(٢) في (ت) و (ز): «ما» بدون اللام وكلاهما صحيح.

(٣) من صرح بهذا القول سبط الخطّاط في «كفايته» قال: العليمي ليس بمذكور في القراءة ولا في الحديث إلا  
أن الرواية عنه عظمت وجلت بالإمام أبي بكر يوسف بن يعقوب؛ لأنه كان ثقة في نفسه أميناً في روايته  
ونقله. اهـ بواسطة غاية النهاية: ٢/ ٤٠٥.

(٤) نقله أبو إسحاق الطبري، أنه سمع النقّاش يقول ذلك، وزاد: كان أصمّ إلا عن كتاب الله، ومُتَعَدّاً إلا  
عن فرائض الله، ثم قال الطبري: لو لم يحك هذه الحكاية النقّاش لما تحدث بها. اهـ

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٥٠١.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٤٠٤.

(٦) غاية النهاية: ١/ ٥٦٧.

وتوفي الرزاز في حدود سنة ستين<sup>(١)</sup> وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصديراً معروفاً.

وتوفي عبيد بن الصباح سنة خمس وثلاثين ومائتين<sup>(٢)</sup>، وكان مقرئاً ضابطاً صالحاً، قال الداني: هو من أجل أصحاب حفص وأضبطهم<sup>(٣)</sup>، وقال الأشناني: قرأت عليه فكان فيها<sup>(٤)</sup> علمته من الورعين المتقين.<sup>(٥)</sup>

وتوفي عمرو بن الصباح سنة إحدى وعشرين ومائتين<sup>(٦)</sup>، وكان مقرئاً ضابطاً حاذقاً من أعيان أصحاب حفص.

وقد قال غير واحد<sup>(٧)</sup>: إنه أخو عبيد، وقال الأهوازي وغيره: <sup>(٨)</sup> ليسا

(١) تصحفت في (ظ) إلى: «ثنتين» بالمثلثة والنون، وذكر المؤلف في «غايته» نقلاً عن القاضي أسد - كذا والصواب: أسعد - أنه توفي في المحرم سنة (٣٦٧ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٠١.

(٢) لكن رجح بل صحح المؤلف في «غايته» بسند ذكره ووصفه بأنه أخبره به الثقات إلى أبي العباس الأشناني أنه قال: مات عبيد بن الصباح سنة (٢١٩ هـ): تسع - بتقديم التاء - عشرة ومائتين، ثم قال المؤلف: وهذا أصح.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٩٦.

(٣) انظر: المعرفة: ١ / ٤١١.

(٤) من (ز)، وفي (ظ) و (س): «ما» وفي (ت) «ما» بميمين، وما أثبتته من (ز) موافق لما في غاية الاختصار: ١٣١ / ١.

(٥) في (ت) «المتقدمين» انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٩٦.

(٦) غاية النهاية: ١ / ٦٠١، المعرفة: ١ / ٤١١.

(٧) منهم الداني وابن أبي مريم صاحب «الموضح» والذهبي.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٩٦ و ٦٠١، المعرفة: ١ / ٤١٠، الإقناع: ١ / ١٢٣، الموضح: ١ / ١٤٠.

(٨) منهم ابن شيطا. انظر: المعرفة: ١ / ٤١٢، المستنير: ١ / ٢١٨، الإقناع: ١ / ١٢٣.

بأخوين بل حصل الاتفاق في اسم الأب والجدّ وذلك عجيب، ولكن أبعد وتجاوز من قال هما واحد.

وتوفي الهاشمي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان شيخ البصرة في القراءة مع الثقة والمعرفة والشهرة والإتقان، رحل إليه أبو الحسن طاهر بن غلبون حتى قرأ عليه بالبصرة<sup>(١)</sup>.

وتقدمت وفاة أبي طاهر في رواية البزي<sup>(٢)</sup>.

وتوفي الأشناني سنة سبع وثلاثمائة على الصحيح<sup>(٣)</sup>. وكان ثقة عدلاً ضابطاً خيراً مشهوراً بالإتقان، وانفرد بالرواية، قال ابن شنبوذ: لم يقرأ على عبيد بن الصباح سواه<sup>(٤)</sup> ولما توفي عبيد قرأ على جماعة من أصحاب حفص غير<sup>(٥)</sup> عبيد<sup>(٦)</sup>.

(١) غاية النهاية: ٥٦٨/١، المعرفة: ٦١٨/٢.

(٢) انظر: ص: ٣٢٠.

(٣) خلافاً للذاتي الذي قال سنة (٣٠٠ هـ)، والأهوازي الذي قال: سنة (٣٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٦٠/١، المعرفة: ٤٨٩/١.

(٤) ذكر المؤلف عن ابن شنبوذ أنه قال: ذكر الأشناني أنه لم يجد بين أصحاب عمرو وعبيد خلافاً، وهذا دليل الاختلال؛ لأننا نجد من طريق غيره عنهما خلافاً. اهـ.

ثم علّق المؤلف بقوله: كلامه هذا ينقض قوله أولاً: لم يرو عنه الأشناني. اهـ.

وزيادة على ذلك فقد ذكر المؤلف ممن قرأ عليه غير الأشناني: عبد الصمد بن محمد العيتوني والحسن بن المبارك، من الكامل.

انظر: غاية النهاية: ٤٩٥/١، المعرفة: ٤١١/١-٤١٢.

(٥) في (س) «عن» خطأ.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٩-٦٠.



وتوفي الفيل سنة تسع وثمانين ومائتين<sup>(١)</sup>، وقيل: سنة سبع، وقيل: سنة ست،  
 ١٥٨/١ وكان شيخاً ضابطاً، ومقرئاً حاذقاً مشهوراً، وإنما لُقّب بالفيل لعظم خلقه<sup>(٢)</sup> /  
 وتوفي زرعان في حدود التسعين ومائتين<sup>(٣)</sup>، وكان من جِلّة<sup>(٤)</sup> أصحاب  
 عمرو ابن الصبّاح، مشهوراً فيهم، ضابطاً محققاً متصديراً<sup>(٥)</sup>.

### قراءة حمزة

رواية خلف طريق إدريس<sup>(٦)</sup> عن<sup>(٧)</sup> خلف، فمن طريق ابن عثمان من ثلاث  
 طرق:

طريق الحِزْتَكِيِّ وهي الأولى عنه من «الشاطبية» و«التيشير» قرأ بها الداني  
 على أبي الحسن طاهر بن غلبون<sup>(٨)</sup>، ومن «تلخيص» ابن بَلِيْمَة قرأ بها على أبي  
 عبدالله القزويني، وقرأ بها على<sup>(٩)</sup> ابن غلبون المذكور، ومن كتاب «التذكرة» لابن

(١) وهو قول الأهوازي والنقّاش.

انظر: غاية النهاية: ١/١١٢، المعرفة: ٢/٥١٤.

(٢) انظر: غاية النهاية: ١/١١٢، المعرفة: ٢/٥١٣.

(٣) لم يذكر المؤلف تاريخ وفاته في «غايته».

(٤) في (ت): «جملة» بالميم بين الجيم واللام، وليست هي مراد المؤلف، والله أعلم.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٢٩٤.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٤٤٦.

(٧) في (س) «عنه» بالضمير، وهو تحريف.

(٨) التيسير: ١٥.

(٩) «على» سقطت من المطبوع.

غلبون، وقرأ بها ابن غلبون على أبي الحسن محمد بن يوسف بن نهار الحرتكي<sup>(١)</sup> فهذه أربع طرق للحرتكي.

طريق المصاحفي وهي الثانية عن ابن عثمان من «تجريد» ابن الفحّام، قرأ بها على أبي الحسين الفارسي<sup>(٢)</sup> ومن «روضة» المالكي<sup>(٣)</sup>، ومن «المستنير»<sup>(٤)</sup> قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار وأبي الحسن الخياط<sup>(٥)</sup>، ومن «الجامع» للخياط المذكور<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها الخياط والعطار والمالكي والفارسيّ الأربعة على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفي<sup>(٦)</sup>، فهذه خمس طرق للمصاحفي.

طريق الأدمي وهي الثالثة عن ابن عثمان من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي المظفر عبد الله بن شبيب بن عبد الله الأصبهاني وقرأ بها على

(١) شيخ مقرئ، إمام جامع البصرة، معروف بالضبط والإتقان، أدرك الأكابر من الشيوخ، توفي بعد سنة (٣٧٠هـ).

الحرتكي: بكسر الحاء وسكون الراء وبعدها تاء مثناة من فوق نسبة لم أجدها من ذكرها، ويغلب على الظن أنها وصف لا نسبة من قولهم: حَرَّتْكَ: على وزن جعفر، وهو الصغير الجسم، والله أعلم. تنبيه: كناه الذهبي بأبي الحسين، مصغراً.

انظر: غاية النهاية: ٢٨٨-٢٨٩، المعرفة: ٢/٦٦١، التذكرة ١/٤٤، القاموس (حتك) التاج (حرتك) وتصحف (نهار) إلى (نيار).

(٢) التجريد: ٥ب.

(٣) الروضة للمالكي: ٢٠١-٢٠٢.

(٤) المستنير: ١/٢٥٢.

(٥) في المطبوع: «المذكورة» بالتاء.

وانظر الجامع لابن فارس: ٣٣.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١/٤٩٠.

أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي<sup>(١)</sup> وقرأ بها على محمد بن الحسن الأدمي<sup>(٢)</sup>.  
 وقرأ الأدمي والمصاحفي والحرثكي على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن  
 بويان<sup>(٣)</sup>، فهذه عشر طرق لابن عثمان.

ومن طريق ابن مقسم من عشر طرق:

طريق السامري وهي الأولى عنه قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس بن  
 أحمد<sup>(٤)</sup>. ومن «الكافي» قرأ بها ابن شريح على ابن نفيس\*<sup>(٥)</sup> ومن «الكامل» قرأ  
 بها الهذلي على ابن نفيس\*<sup>(٦)</sup> ومنه أيضاً قرأ بها على محمد بن الحسن الشيرازي  
 وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحّان<sup>(٧)</sup>، ومن «العنوان» قرأ بها أبو  
 الطاهر على الطرسوسي\*<sup>(٨)</sup> ومن «المجتبى» لأبي القاسم الطرسوسي المذكور،

(١) الكامل: ق: ١٤٠.

(٢) أبو عبد الله نزيل البصرة.

والأدمي: بفتح الهمزة والذال بعدها ميم، نسبة إلى من يبيع الأدم، وكتب بخط دقيق تحت كلمة  
 (الأدمي) في (ك): بالقصر اه، وكذا ضبطها المؤلف، وقال: لا يُعرف: (الأدمي) بالمد في القراء ووهم  
 من زعم ذلك، قال: ويقع في كتب القراء ضبط: جعفر بن محمد بن عبد الله بالمد وغيره بالمد ولعله وهم  
 والله أعلم. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٧٤ و ٢/ ١١٨.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٨٠.

(٤) جامع البيان: ٥٣.

(٥) الكافي: ١١.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) الكامل: ق: ١٤٠.

(٨) انظر: ص: ٢٧٤.

وقرأ بها الطرسوسي\*<sup>(١)</sup> والطحان وابن / نفيس وفارس على أبي أحمد ١٥٩/١  
السامري<sup>(٢)</sup> فهذه ست طرق للسامري.

طريق الحنّامي وهي الثانية عن ابن مقسم من «التجريد» قرأ بها ابن الفحام  
على أبي الحسين الفارسي<sup>(٣)</sup> ومن «الكافي» و«الكامل» قرأ<sup>(٤)</sup> بها على تاج الأئمة  
ابن هاشم<sup>(٥)</sup>، ومن «الكافي» أيضاً قرأ بها على أبي علي المالكي<sup>(٦)</sup>، ومن «التجريد»  
أيضاً قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على المالكي<sup>(٧)</sup>، ومن «الروضة» لأبي علي  
المالكي المذكور، ومن «الكامل» قرأ بها على أبي الفضل الرازي<sup>(٨)</sup>.

ومن «إرشادي»<sup>(٩)</sup> أبي العز قرأ بها على أبي علي الواسطي<sup>(١٠)</sup> ومن «التذكار»  
لابن شيطا ومن «المستنير» قرأ بها على ابن شيطا المذكور<sup>(١١)</sup>، ومن «الجامع» لابن  
فارس الخياط، ومن «المستنير» لابن سوار قرأ<sup>(١٢)</sup> على الخياط المذكور، ومنه أيضاً

(١) ما بين النجمتين سقط من متن (س، ظ) وكتب في الحاشية ووضع عليه «صح».

(٢) انظر: غاية النهاية: ٤١٧/١.

(٣) التجريد: ٥ ب.

(٤) كذا بالثنية، وفي المطبوع: (قرأ) بالإنفراد، وهو خطأ.

(٥) الكامل: ق: ١٤٠، الكافي: ١١.

(٦) الكافي: ١١.

(٧) التجريد: ٥ ب-٦ أ.

(٨) الكامل: ق: ١٤٠.

(٩) في (س) «إرشاد» بالإنفراد، وكتب في حاشية (ز): وهما كتابا أبي العز، ولكن غلب «الإرشاد» فقال:

إرشادي أبي العز. اهـ والراجع عندي أن هناك إرشادين لأبي العز، كما سبق بيانه ص: ٢٢٩.

(١٠) الإرشاد: ١٤٧-١٤٨، الكفاية الكبرى: ٨٩-٩٠.

(١١) المستنير: ٢٥١/١.

(١٢) في المطبوع: (بها).

قرأ بها على أبي عليّ الشرمقانيّ والعطار<sup>(١)</sup>، ومن «المصباح»قرأ بها أبو الكرم على الشريف أبي نصر أحمد بن عليّ الهباري<sup>(٢)</sup>، ومن «غاية»أبي العلاءقرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن بن أحمد بن غريب<sup>(٣)</sup> الموصلي<sup>(٤)</sup>.

وقرأ الموصليّ والهباري والعطار والشرمقانيّ والخياط وابن شيطا والواسطيّ والرازيّ والمالكي<sup>(٥)</sup> وتاج الأئمة والفارسيّ الأحد عشر على أبي الحسن الحمّامي<sup>(٦)</sup> فهذه سبع عشرة طريقاً للحمّاميّ.

طريق الطبريّ وهي الثالثة عن ابن مقسم من المستنيرقرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار والشرمقانيّ<sup>(٧)</sup>، ومن «الوجيز» لأبي عليّ الأهوازيّ<sup>(٨)</sup>، وقرأ بها هو والشرمقانيّ والعطار على أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبريّ فهذه ثلاث طرق للطبري

(١) الجامع: ٣٢، المستنير: ٢٥١/١ وفيه أن قراءتهم على الحمّاميّ كانت سنة (٣٩٢هـ).

(٢) المصباح: ٥٤٣/٢.

(٣) الإسكاف نزيل بغداد، مقرئ ضابط معروف.

غاية النهاية: ٢٤٠/١.

(٤) غاية الاختصار: ١٣٦/١.

(٥) انظر: الروضة المالكيّة: ٢٠٠-٢٠١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١.

(٧) المستنير: ٢٥١/١.

(٨) ليس في الوجيز -عندي- هذا الطريق، بل فيه: الأهوازي عن الجبني عن ابن شنبوذ عن إدريس. الوجيز: ق ٤.

طريق الشنبوذيّ وهي الرابعة عنه من «المبهج» قرأ بها السبط على الشريف أبي الفضل، وقرأ بها على الكارزيني، وقرأ بها على أبي الفرج الشنبوذيّ<sup>(١)</sup>.

طريق التهروانيّ وهي الخامسة عن ابن مقسم من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار<sup>(٢)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي الفضل الرازي<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها الرازي<sup>(٤)</sup> والعطار على أبي الفرج التهروانيّ<sup>(٥)</sup>.

طريق الرزاز<sup>(٦)</sup> وهي السادسة عنه من «المصباح» لأبي الكرم ومن الموضح والمفتاح<sup>(٧)</sup> لابن خيرون وقرأ بها على عبد السيّد بن عتّاب وقرأ بها على أبي الحسن علي بن / أحمد الرزاز<sup>(٨)</sup>، فهذه ثلاث طرق للرّزاز.

طريق ابن مهران وهي السابعة عن ابن مقسم من «الغاية» له<sup>(٩)</sup>.

(١) المبهج: ٦٧/١.

(٢) المستنير: ٢٥٢/١.

(٣) الكامل: ق: ١٤٠.

(٤) في (ز): «الرّزاز» ولعله سبق قلم.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٤٦٨/١.

(٦) مقرئ متصدر ضابط لرواية خلف عن حمزة، له قصة مع عبد السيّد بن عتّاب تلميذه، توفي سنة (٤١٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٢٣/١-٥٢٤.

(٧) تصفحت في المطبوع إلى: «المصباح» بالصاد والباء.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٥٢٣/١، المصباح: ٥٤٢/٢.

(٩) الغاية: ١٠٧-١٠٨.

طريق الخوارزمي عن ابن مقسم وهي الثامنة عنه من «الكامل» قرأها الهذلي على أبي نصر الهروي، وقرأ بها على الخبازي، وقرأ بها على أبي بكر<sup>(١)</sup> أحمد بن إبراهيم الخوارزمي<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن شاذان وهي التاسعة عن ابن مقسم من «كتابي» ابن خيرون قرأها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون: أنبأ<sup>(٣)</sup> أبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان.

طريق البزاز وهي العاشرة عن ابن مقسم من كامل الهذلي قرأها على القهндزي<sup>(٤)</sup> وقرأها على أبي الحسين الخبازي وقرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن أحمد البزاز.

وقرأ بها البزاز وابن شاذان والخوارزمي وابن مهران والرزاز والنهرواني والشنبوذي والطبري والحمامي والسامري عشرتهم على أبي بكر محمد بن الحسن

(١) الكامل: ق: ١٤٠.

(٢) المؤدب، مقرئ، انفراد برواية: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأسئفتح الله وهو خير الفاتحين) عن إدريس عن خلف عن حمزة.

والخوارزمي: نسبة إلى خوارزم، وهي اسم لناحية من جرجان، مكونة من الكلمتين: خوار: اللحم، ورزم: الخطب. وذكر ياقوت سبب تسميتها بهذا الاسم، وقال: هي في الشرق كسجلماة في الغرب. انظر: غاية النهاية: ٣٦/١، معجم البلدان: ٣٩٥-٣٩٨.

(٣) في (س) و (ز) «أخبرنا».

(٤) الكامل: ق: ١٤٠.

ابن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار البغدادي، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن مقسم<sup>(١)</sup>.

ومن طريق ابن صالح قرأ بها الداني على أبي الفتح فارس<sup>(٢)</sup>، ومن «التجريد» قرأ بها<sup>(٣)</sup> ابن الفحام على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها على أبي علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح<sup>(٥)</sup> البغدادي، فهذه طريقان لابن صالح.

(١) كذا ذكر المؤلف، وتبعه القسطلاني أنها (٣٧) طريقاً لابن مقسم، والصواب أنه (٣٤) طريقاً؛ لأن طرق «الكافي» و«العنوان» و«الوجيز» ليست كما ذكر المؤلف هنا.

وأذكر أولاً طريق الكتابين كما في النشر هنا، ثم أذكر طريقيهما من خلال الكتب الثلاثة نفسها ليتضح صحة هذا الكلام:

طريق الكافي: ابن شريح عن ابن نفيس عن السامري عن ابن مقسم.

طريق العنوان: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامري عن ابن مقسم.

طريق الوجيز: الأهوازي عن الطبري عن ابن مقسم.

هكذا ذكر المؤلف هنا.

أما طريق ابن شريح في «الكافي» فهي: قال ابن شريح: قرأت بها على ابن نفيس وقرأ ابن نفيس على السامري وقرأ السامري على أبي الحسن بن الزي - كذا - وهو تصحيف، صوابه «الرقبي».

وأما طريق أبي الطاهر في «العنوان» فهي: أبو الطاهر عن الطرسوسي عن السامري عن ابن شنبوذ وأبي الحسن علي بن الحسين الرقي. اهـ.

وأما طريق الأهوازي في الوجيز فهي: الأهوازي عن الجيني عن ابن شنبوذ عن إدريس.

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٥٣.

(٣) في (ز): «قرأ بها على» وكلمة (على) زائدة.

(٤) التجريد: ٦٦، وفيه: عبد الله، بدل عبيد الله.

(٥) سترجم له المؤلف بعد قليل.



ومن طريق المطوعي<sup>(١)</sup> من «المبهج» ومن «المصباح» قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على الشريف عبد القاهر<sup>(٢)</sup>، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها هو والشريف على الكارزيني<sup>(٣)</sup>، ومن «التجريد» قرأ بها ابن الفحّام على<sup>(٤)</sup> نصر الفارسيّ وقرأ بها على أبي الحسن السعيد<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها الكارزيني والسعيد على أبي العباس الحسن بن سعيد المطوعيّ فهذه أربع طرق للمطوعيّ.

وقرأ بها المطوعي وابن صالح وابن مقسم وابن عثمان الأربعة على أبي الحسن إدريس<sup>(٦)</sup> بن عبد الكريم الحداد وقرأ إدريس على أبي محمد خلف بن هشام البزار<sup>(٧)</sup>. تنمة ثلاث وخمسين طريقاً عن خلف.

### رواية خلّاد

طريق ابن شاذان عنه: طريق ابن شنبوذ عنه من ثلاث / طرق:

١٦١/١

طريق السامريّ وهي الأولى عنه من «الشاطبية» و«التيسير» قرأ بها الداني

(١) في المطبوع: «ومن» بزيادة الواو.

(٢) المبهج: ١/٦٩-٧٠، المصباح: ٢/٥٤٣.

(٣) التلخيص: ١١٤.

(٤) في (س) «أبي نصر».

(٥) التجريد: ٥ب، وفيه سَمَى المطوعي: أحمد بن سعيد، وهو وهم كما ذكر المؤلف في غايته: ١/٥٨ و٢١٥.

(٦) في (س): «أبي إدريس الحسن» بالعكس، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٧) في (ت) والمطبوع والتجريد: «البزار» بزاءين، تصحيف، صوابه «البزار» بزي ثم ألف ثم راء كما صرح به المؤلف في «غايته»، نسبة إلى استخراج الدهن من البزر أو بيعه، وقد ذكر السمعانيّ خَلْفًا في هذه المادة.

انظر: غاية النهاية: ١/٢٧٢، المعرفة: ١/٤١٩، الأنساب: ١/٣٣٦.

على أبي الفتح فارس<sup>(١)</sup>، ومن «تجريد» ابن الفحام، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على أبيه<sup>(٢)</sup>، ومن «كافي» ابن شريح، ومن «روضة» المعدل قرأ بها على ابن نفيس.

ومن «العنوان» قرأ بها أبو الطاهر على أبي القاسم الطرسوسي، ومن «المجتبى» للطرسوسي المذكور<sup>(٣)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على محمد بن الحسن الشيرازي وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن الطحان<sup>(٤)</sup>، ومن «القاصد» للخزرجي.

وقرأ بها هو<sup>(٥)</sup> والطحان والطرسوسي وابن نفيس وفارس خمستهم على أبي أحمد السامري، فهذه عشر طرق للسامري.

طريق الشنبوذي وهي الثانية عن ابن شنبوذ من «المبهج» قرأ بها سبط الحياط على عز الشرف العباسي، وقرأ بها على محمد بن الحسين الفارسي<sup>(٦)</sup>، ومن «كتابي» ابن خيرون ومن «مصباح» أبي الكرم قرأ بها هو وابن خيرون على

(١) التيسير: ١٥.

(٢) التجريد: أ٦.

(٣) الكافي: ق: ١٤١، روضة الحفاظ: ق ٨٢.

(٤) الكامل: ق: ١٤١.

(٥) «هو»: سقطت من (س).

(٦) المبهج: ١ / ٧٠.

عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على محمد بن ياسين<sup>(١)</sup> الحلبي<sup>(٢)</sup>، وقرأ الحلبيّ والفارسيّ بها<sup>(٣)</sup> على أبي الفرج الشنبوذيّ، فهذه أربع طرق للشنبوذي.

طريق الشذائي وهي الثالثة عنه من «مبهج» السبط قرأ بها على الشريف أبي الفضل وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني وقرأ بها على الشذائي<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها الشذائي والشنبوذيّ والسامريّ ثلاثهم على<sup>(٥)</sup> أبي بكر<sup>(٦)</sup> بن شنبوذ، فهذه خمس عشرة طريقاً لابن شنبوذ.

طريق النقّاش عن ابن شاذان من «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على أبي معشر، ومن كتاب «الإعلان» قرأ بها الصفراوي على أبي الطيب عبد المنعم بن يحيى بن الخلوف، وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على أبي معشر، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيديّ، وقرأ بها على أبي بكر النقّاش<sup>(٧)</sup>، فهذه ثلاث طرق للنقّاش.

(١) أبو طاهر، البزار، أحد أعلام القرآن، إمام محقق، له مصنف في القراءات، توفي سنة (٤٢٦ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٧٦، المعرفة: ٢/٧٢٩، الوافي بالوفيات: ٥/١٨١.

(٢) المصباح: ٢/٥٤٩.

(٣) «بها»: سقطت من (س).

(٤) المبهج: ١/٦٩-٧٠.

(٥) في المطبوع: «عن» وهو تحريف.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه (أبي الحسن) وذكر المعدّل في «روضته» [ق: ٨٢] أن اسمه (أحمد)

وهو خطأ أيضاً، نقله عن السامريّ الذي ذكر المؤلّف أنه كان يهيم في اسمه.

انظر: غاية النهاية: ٢/٥٤.

(٧) ليس في «التلخيص» لأبي معشر المطبوع «رواية خلاد أصلاً» وفي «سوق العروس» روى هذه الرواية، عن الأهوازي عن أبي إسحاق الطبري عن النقّاش عن الجوهري عن خلاد عن سليم عن حمزة. اهـ: ١٧٣.

وقرأ النقاش وابن شنبوذ على أبي بكر محمد بن شاذان الجوهري البغدادي،  
فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن شاذان.

طريق ابن الهيثم<sup>(١)</sup> عن خلاد:

طريق القاسم بن نصر<sup>(٢)</sup> عنه، قرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن  
عبد المنعم بن غلبون<sup>(٣)</sup>، ومن «تلخيص» ابن بليمة قرأ بها على القزويني وقرأ بها  
على طاهر\* وقرأ بها طاهر\*<sup>(٤)</sup> على أبيه عبد المنعم، ومن كتاب / «التبصرة»<sup>١٦٢/١</sup>  
لمكي، ومن «الهداية» للمهدوي قرأ بها على ابن سفيان\* ومن «الهادي» لابن  
سفيان المذكور\*<sup>(٥)</sup> وقرأ بها ابن سفيان ومكي على عبد المنعم بن غلبون وقرأ بها  
على أبي سهل صالح بن إدريس بن صالح البغدادي<sup>(٦)</sup>، ومن «المبهج» قرأ بها  
السبط على الشريف عبد القاهر وقرأ بها على أبي عبد الله الفارسي<sup>(٧)</sup>، ومن  
«الكامل» قرأ بها الهذلي على عبد الله بن شبيب وقرأ بها على الخزاعي، ومنه أيضاً  
قرأ بها على أبي نصر الهروي وقرأ بها على الخبازي<sup>(٨)</sup>.

(١) ستاتي ترجمته ص: ٤٤٨.

(٢) أبو سلمة الكوفي، مقرئ، ضابط، مقصود في قراءة حمزة، توفي في حدود سنة (٣٩٠هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٥.

(٣) المفردات: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) ما بين النجمتين سقط من: (ز).

(٥) ما بين النجمتين سقط من: (ظ).

وانظر الهادي: ق: ٣/ أ.

(٦) التذكرة: ٤٥/ ١، التبصرة: ٢٠٩-٢١٠.

(٧) المبهج: ١/ ٦٩-٧٠.

(٨) الكامل: ق: ١٤٢.

وقرأ بها الخبازي والخزاعي والفارسي على أبي بكر الشذائي<sup>(١)</sup> وقرأ بها الشذائي وصالح على أبي سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي<sup>(٢)</sup> وقرأ بها على القاسم بن نصر المازني<sup>(٣)</sup> فهذه ثمان طرق لابن نصر.

طريق ابن ثابت عن ابن<sup>(٤)</sup> الهيثم: قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٥)</sup>، ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على عبد الباقي بن فارس وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني بدمشق، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن عبد الرحمن البغدادي<sup>(٦)</sup>، وقرأ بها على محمد بن يوسف الناقد<sup>(٧)</sup> وقرأ بها على أبي محمد عبد الله بن ثابت التَّوْزِي<sup>(٨)</sup>، وقرأ ابن

(١) انظر: ص: ٣٥٧.

(٢) يعرف بابن الروس، مقرئ، لا يقصد في غير قراءة حمزة. انظر: غاية النهاية: ١/٣٦٥.

(٣) نسبة إلى قبيلة من تميم. الأنساب: ٥/١٦٣.

(٤) «ابن»: سقطت من المطبوع.

(٥) جاء في حاشية (ك): «ثم رأيت نسخة بكتاب «جامع البيان» أسند فيها هذه الرواية من هذه الطريق عن

شيخه أبي الفتح عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على إبراهيم بن عمر البغدادي عن قراءته على محمد بن يوسف الناقد عن قراءته على عبد الله بن ثابت، وهذا إسناد نازل جداً فليحرر من كتاب الطبقات.

كشف ذلك من طبقات الحافظ أبي عمرو الداني فقال: محمد بن يوسف يعرف بالناقد بغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن ثابت صاحب محمد بن الهيثم، روى القراءة عنه عرضاً إبراهيم بن محمد. قاله: أبو الفتح عن عبد الباقي أبي الحسن عنه. انتهى. وانظر: جامع البيان: ١/١ ق ٥٤/أ.

(٦) تقدمت ترجمته ص: ٣٨٩.

(٧) مقرئ. غاية النهاية: ٢/٢٨٩.

(٨) مقرئ مجود، وكان يجوّد قراءة حمزة.

التَّوْزِي: ضبطه المؤلف بفتح المثناة وتشديد الواو وبالزاي، نسبة إلى: «تَوَزَّ» بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتحها أيضاً: مدينة بفارم قرية من كارزون فتحت في زمن سيدنا عمر رضي الله عنه سنة (١٨-١٩ هـ) ويقال لها أيضاً: توج: بالجيم بدل الزاي.

انظر: غاية النهاية: ١/٤١١-٤١٢، معجم البلدان: ٢/٥٦ و ٥٨، الأنساب: ١/٤٩١.

ثابت والقاسم بن نصر على أبي عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي فهذه عشر طرق لابن الهيثم.

طريق الوزان عن خلاد من طريقين:

الأولى طريق الصوّاف عن الوزان من سبع طرق عنه:

طريق البزوري وهي الأولى عن الصوّاف<sup>(١)</sup> قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٢)</sup>، ومن تلخيص ابن بليمة قرأ بها على ابن نبت العروق وقرأ بها على أبي العباس الصقلي وقرأ بها على فارس وقرأ بها فارس<sup>(٣)</sup> على عبد الباقي بن الحسن، ومن «كامل» الهذلي قرأ بها على أحمد بن هاشم وقرأ بها على أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله الحذاء<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها الحذاء وعبد الباقي على أبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد بن عبد الله البزوري<sup>(٥)</sup> البغدادي، فهذه ثلاث طرق للبزوري.

طريق بكار وهي الثانية عن الصوّاف من «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين الفارسي، ومنه قرأ بها على ابن غالب وقرأ بها على أبي علي

(١) تقدمت ترجمته ص: ٣٩٨.

(٢) المفردات: ٣٤٣.

(٣) «فارص»: من (ك) فقط.

(٤) الكامل: ق: ١٤١.

(٥) كذا في النشر «البزوري» بالباء الموحدة من أسفل، المضمومة، والزاي، بعدها واو ثم راء، نسبة إلى من يبيع البزور وهي نوع من البقول، وفي «غاية» المؤلف: المروزي: بالميم بدل الباء ثم راء وواو ثم زاي، نسبة إلى «مرو» بفارس، وهو: مقرئ، يعرف بابن المناوي.

انظر: غاية النهاية: ٧/١، الأنساب: ٣٤٣/١، و ٢٦٥-٢٦٦.

١٦٣/١ المالكيّ.\*<sup>(١)</sup> / ومن الروضة للمالكي المذكور\*<sup>(٢)</sup>، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ<sup>(٣)</sup>، ومن «كفاية» أبي العز المذكور قرأ بها على الواسطي<sup>(٤)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطار، ومنه قرأ بها أيضاً على أبي الحسن الخياط<sup>(٥)</sup>، ومن «الجامع» للخياط المذكور، ومن «المستنير» أيضاً قرأ على أبي الفتح ابن شيطا<sup>(٦)</sup>، ومن «التذكار» لابن شيطا المذكور.

وقرأ بها ابن شيطا والخياط<sup>(٧)</sup> والعطار والشَّرمقاني والواسطي والمالكي والفارسيّ سبعتهم على أبي الحسن الحنّاميّ.

ومن «الروضة» أيضاً للمالكي<sup>(٨)</sup>، ومن «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على الشريف أبي القاسم الزيدي<sup>(٩)</sup>، ومن «غاية» الهمدانيّ قرأ بها على القلانسيّ، وقرأ

(١) التجريد: ١٦.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) غاية الاختصار: ١٣٩/١.

(٤) الكفاية الكبرى: ٩٢.

(٥) المستنير: ٢٥٨/١.

(٦) المصدر السابق.

(٧) يلاحظ هنا أن الخياط صرح بعدم ختمه على الحنّاميّ، حيث قال ما نصّه: وقرأتها على شيخنا أبي الحسن الحنّاميّ، إلا أنني لم أختم عليه، بل سمعتُ كتاب «خلاد» منه عن بكار بهذا الإسناد. اهـ ثم أشار الخياط في كتابه الآخر «التبصرة» أنه قرأ القرآن كلّ هذه الرواية على الحنّاميّ، ومعلوم أن «التبصرة» مؤلّفة بعد (الجامع).

انظر: الجامع: ٣٤ و٣٥، التبصرة: ق: ٧.

(٨) الروضة للمالكيّ: ٢٠٥-٢٠٦.

(٩) ليس في «التلخيص» المطبوع رواية «خلاد» فضلاً عن هذه الطريق.

بها على غلام الهَرَّاس<sup>(١)</sup>، ومن «المستنير» أيضاً لابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخياط<sup>(٢)</sup>، ومن «جامع» الخياط \*<sup>(٣)</sup> المذكور.

وقرأ الخياط \*<sup>(٤)</sup> وغلام الهَرَّاس والزيدي والمالكي أربعتهم على أبي محمد الحسن بن محمد بن داود الفحام.

ومن «مستنير» ابن سوار أيضاً قرأ بها على ابن شيطا، ومن «تذكار» ابن شيطا أيضاً، وقرأ بها ابن شيطا على أبي الحسن بن العلاف<sup>(٥)</sup>، ومن «الغاية» لأبي بكر بن مهران \* ومن «المستنير» أيضاً \*<sup>(٦)</sup> قرأ بها ابن سوار على العطار وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني<sup>(٧)</sup>.

وقرأ النهرواني وابن مهران<sup>(٨)</sup> وابن العلاف والفحام والحمامي الخمسة على أبي عيسى، بكّار بن أحمد بن عيسى، فهذه عشرون طريقاً لبكّار.

طريق ابن عبيد وهي الثالثة عن الصوّاف قرأ بها الداني على فارس<sup>(٩)</sup>، وقرأ بها ابن بليمة على محمد بن أبي الحسن الصّقلي \* وقرأ بها على أبي العباس

(١) غاية الاختصار: ١/ ١٣٩.

(٢) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٣) الجامع: ٣٤.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٥) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٧) المستنير: ١/ ٢٥٨.

(٨) الغاية: ١٠٩.

(٩) المفردات: ٣٤٣.



الصقلي\*<sup>(١)</sup> وقرأ على فارس، وقرأ بها فارس على أبي الحسن الخراساني بدمشق وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد البغدادي.

طريق أبي بكر النقّاش وهي الرابعة عن الصوّاف من «تلخيص» أبي معشر قرأ بها على أبي القاسم الشريف، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسن النقّاش<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن أبي عمر النقّاش وهي الخامسة عن الصوّاف من «التجريد» لابن الفحّام قرأ بها على أبي<sup>(٣)</sup> نصر الفارسي<sup>(٤)</sup>، ومن «روضة» أبي عليّ المالكي<sup>(٥)</sup> وقرأ بها الفارسيّ والمالكيّ على أبي الحسين السوسنجرديّ.

ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ على أبي عليّ / الواسطي<sup>(٦)</sup>، ومن «مستنير» ابن سوار قرأ بها على الشرمقاني<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها الشرمقانيّ والواسطيّ على بكر بن شاذان، ومنه أيضاً قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطّار وقرأ بها على أبي إسحاق الطبريّ<sup>(٨)</sup>، ومن «غاية» ابن مهران.

١٦٤/١

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) لا توجد رواية «لخلاد» في «التلخيص» المطبوع.

(٣) كذا في جميع النسخ: «أبي نصر» والصواب حذف كلمة (أبي)؛ لأن الفارسيّ اسمه (نصر).

(٤) التجريد: ق: ٦.

(٥) الروضة للمالكي: ٢٠٤-٢٠٥.

(٦) الكفاية الكبرى: ٩٣.

(٧) المستنير: ٢٥٨/١.

(٨) نفس المصدر.

وقرأ بها<sup>(١)</sup> هو والطبري وبكر والسوسنجردي علي أبي الحسن محمد بن عبدالله بن مرة المعروف بابن أبي عمر النقاش الطوسي<sup>(٢)</sup> فهذه ست طرق له.

طريق ابن حامد وهي السادسة عن الصوّاف من غاية ابن مهران قرأ بها علي أبي علي محمد بن أحمد بن حامد<sup>(٣)</sup> المقرئ بسمرقند<sup>(٤)</sup>.

طريق الكتّاني وهي السابعة عن الصوّاف من «كتابي» ابن خيرون و«المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها علي عبد السيّد بن عتّاب وقرأ بها علي محمد بن ياسين، وقرأ بها علي أبي حفص عمر بن إبراهيم الكتّاني<sup>(٥)</sup>.

وقرأ بها الكتّاني وابن حامد والنقّاشان وابن عبيد وبكار والبزوري<sup>(٦)</sup> سبعتهم علي أبي علي الحسن بن الحسين الصوّاف<sup>(٧)</sup>، فهذه ست وثلاثون طريقاً للصوّاف.

الثانية عن الوزان: طريق ابن<sup>(٨)</sup> البخري من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن

(١) الغاية: ١٠٨-١٠٩.

(٢) نسبة إلى (طوس) بضم الطاء المهملة، بلدة بخراسان. انظر: الأنساب: ٨٠ / ٤.

(٣) مقرئ، ضابط لحروف ابن كثير وغيره، أثنى عليه ابن مهران واعتمد على روايته.

انظر: غاية النهاية: ٦٠ / ٢-٦١.

(٤) الغاية: ١٠٩.

(٥) لم أجد هذا الطريق في «المصباح».

(٦) في (ظ): «المروزي» بالميم وتقديم الراء على الزاي.

(٧) كذا عمّم المؤلف قراءة السبعة على الصوّاف، وهذا التعميم يخرج منه ابن حامد؛ لأن تلميذه ابن مهران نقل عنه قوله: قرأت عليه - الصوّاف - إلى سورة «محمد» ﷺ ولم أقدر أن أختتم عليه. اهـ فكان الأولى الإشارة إلى ذلك كما فعل سابقاً في «المصباح». والله أعلم.

(٨) «ابن» سقطت من المطبوع.

سوار على أبوي عليّ الحَسَنَيْنِ ابنِ الفضلِ الشَّرمَقَانِيّ وابنِ عبدِ الله العطار، وقرأ بها على أبي إسحاق الطَّبْرِيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل ابن الحسن بن البختری البغداديّ، المعروف بالوليّ، وقرأ بها على أبيه<sup>(١)</sup> عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها أبوه والصوّاف على أبي محمد القاسم بن يزيد بن كليب الوزان الأشجعي الكوفي وهذه ثمان وثلاثون طريقاً للوزان.

طريق الطَّلحيّ عن خلاد: قال الداني: أخبرنا بها أبو القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسيّ قال: حدثنا بها عبد الواحد بن عمر<sup>(٣)</sup>.

ومن كتاب «الكامل» قرأ بها أبو القاسم الهذليّ على أبي العباس أحمد بن هاشم بمصر، وقرأ بها على أبي الحسن علي بن أحمد الحَمَامِيّ ببغداد، وقرأ بها على<sup>(٤)</sup> عبد الواحد بن عمر وقرأ بها عبد الواحد على الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطَّبْرِيّ، وقرأ بها مراراً على أبي داود سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله الطَّلحيّ<sup>(٥)</sup> الكوفي الثمار<sup>(٦)</sup>.

(١) المستنير: ٢٥٧/١.

(٢) مقرئ. غاية النهاية: ٣٧٦/١.

(٣) هذه الطريق للداني في «جامع البيان» لكنها بالإخبار وليس قراءة، والله أعلم.

(٤) «على» سقطت من (ظ).

(٥) مقرئ ثقة، توفي سنة (٢٥٢ هـ).

غاية النهاية: ٣١٤/١.

(٦) الكامل: ق: ١٤١.

وقرأ / الطَّلحيّ والوزّان وابن الهيثم وابن شاذان على أبي عيسى خلّاد بن خالد الشيباني؛ مولا هم الكوفيّ الصيرفيّ<sup>(١)</sup>، تنمة ثمان وستين طريقاً لخلاد.\*  
 وقرأ خلّاد\*<sup>(٢)</sup> وخلف على أبي عيسى سُليّم<sup>(٣)</sup> بن عيسى بن سليم بن عامر ابن غالب الحنفيّ<sup>(٤)</sup>، مولا هم الكوفيّ.  
 وقرأ سُليّم<sup>(٥)</sup> على إمام الكوفة أبي عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ الزيّات فذلك مائة وإحدى وعشرون طريقاً عن حمزة<sup>(٦)</sup>.  
 وقرأ حمزة على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش عَرَضاً<sup>(٧)</sup>، وقيل: الحروف فقط<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) مشهور عند أهل القراءات أنه بالتصغير، ولم أجد من ضبطه.

(٤) نسبة إلى بني حنيفة الذين كانوا في اليمامة. الأنساب: ٢٨٠/٢.

(٥) في (ت): «سليمان» وهو سبق قلم.

(٦) «عن حمزة» سقطت من (ظ).

(٧) هذا القول رمز إليه المؤلف بأنه للجماعة (ع).

انظر: غاية النهاية: ٢٦١/١.

(٨) وهذا القول رواه أحمد بن جبير الأنطاكي بسنده عن حمزة فقال: ثنا حجاج بن محمد، قلت لحمزة: قرأت

على الأعمش، قال -حمزة-: لا، ولكني سألته عن هذه الحروف حرفاً حرفاً. اهـ.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: حدثني عدّة من أهل العلم عن حمزة أنه قرأ على حمران، وكانت هذه الحروف التي يرونها حمزة عن الأعمش إنما أخذها عن الأعمش أخذاً، ولم يبلغنا أنه قرأ عليه القرآن من أوله إلى آخره. اهـ. وكيفية أخذ هذه الحروف عن الأعمش أنه كان إذا جاء رمضان جاء حمزة ومعه مصحف فيمسك على الأعمش فيقرأ ويسمع حمزة قراءته حتى يختم.

انظر: غاية النهاية: ٢٦٢-٢٦٣، المعرفة: ٢٦٤-٢٦٥، السبعة: ٧١-٧٢.

وقرأ حمزة أيضاً على أبي حمزة حمران بن أعين<sup>(١)</sup>، وعلى أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعلى أبي محمد طلحة ابن مَصْرَف اليامي<sup>(٢)</sup>، وعلى أبي عبد الله جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي<sup>(٣)</sup>، وقرأ الأعمش، وطلحة، على أبي محمد يحيى بن وثاب الأسدي.

وقرأ يحيى على أبي شبل علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود بن يزيد بن قيس، وعلى زُرَّ بن حبيش، وعلى زيد بن وهب<sup>(٤)</sup>، وعلى عبيدة بن عمرو السلماني، وعلى مسروق بن الأجدع.

وقرأ حمران على أبي الأسود الديلي<sup>(٥)</sup> وتقدم سنده،<sup>(٦)</sup> وعلى عبيد بن نضيلة، وقرأ عبيد على علقمة، وقرأ حمران أيضاً على محمد الباقر، وقرأ أبو إسحاق على

(١) مقرئ، من كبارهم، الهمداني، ولاؤه لبني شيان، ثبت في القراءة، يرمى بالرفض.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦١، المعرفة: ١/ ١٧١.

(٢) نسبة إلى يام، بطن من همدان. وكتب في (ظ) «اليامي» بهمزة بين الألف والياء ولعله تصحيف.

الأنساب: ٥/ ٦٧٧-٦٨٨.

(٣) المدني، قرأ عليه حمزة بالمدينة، ولم يخالفه إلا في عشرة أحرف ذكرها المؤلف في «غايته». توفي سنة (١٤٨هـ)

غاية النهاية: ١/ ١٩٦-١٩٧.

(٤) الجهني، الكوفي، رحل إلى النبي ﷺ فمات ﷺ وهو في الطريق، توفي بعد الثمانين.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٩.

(٥) في المطبوع: «الديلمي»، تصحيف.

(٦) انظر: ص: ٣٥٣.

أبي عبد الرحمن السلمي<sup>(١)</sup> وعلى زر بن حبیش، وتقدم سندهما، وعلى عاصم بن ضَمْرَةَ<sup>(٢)</sup>، وعلى الحارث بن عبد الله الهمذاني<sup>(٣)</sup>.

وقرأ عاصم والحارث على عليّ، وقرأ ابن أبي ليلى على المنهال بن عمرو وغيره، وقرأ المنهال على سعيد بن جبیر، وتقدم سنده<sup>(٤)</sup>.

وقرأ علقمة والأسود وابن وهب ومسروق وعاصم بن ضمرة والحارث أيضاً على عبد الله بن مسعود.

وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر<sup>(٥)</sup>، وقرأ الباقر على أبيه زين العابدين<sup>(٦)</sup>، وقرأ زين العابدين على أبيه؛ سيّد شباب أهل الجنة الحسين، وقرأ الحسين على أبيه عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليّ وابن مسعود رضي الله عنهما على رسول الله ﷺ.

١٦٦/١

(١) في (س): «عبد الرحمن بن أبي ليلى» ولعله سبق قلم.

(٢) الكوفي، مُعَظَم روايته عن علي رضي الله عنه، ثقة، صالح.

انظر: غاية النهاية: ٣٤٩/١.

(٣) كان فقيهاً فرضياً نساباً، شيعياً، توفي سنة (٦٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٠١/١.

(٤) انظر: ص: ٣٠.

(٥) محمد بن علي بن الحسين، سمي الباقر؛ لأنه بقر العلم أي عرف ظاهره وخفيه، سئل عن الشيخين فقال: تبرأ من عدوهما فإنهما كانا إمامي هدى، توفي سنة (١١٨ هـ) وقيل غير ذلك. انظر: غاية النهاية: ٢٠٢/٢.

(٦) علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثقة مأمون، ورع، رفيع القدر، حدّث عن عائشة وصفية وأم سلمة وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضي الله عنهم، حدّث عنه أولاده، وهشام بن عروة وغيرهم، توفي سنة (٩٤ هـ) على القول الصحيح.

انظر: غاية النهاية: ٥٣٤/١، طبقات ابن سعد: ٢١١/٥، تاريخ البخاري: ٢٦٦/٦، السير: ٣٨٦/٤-٤٠١.

وتوفي حمزة سنة ست وخمسين ومائة على الصواب<sup>(١)</sup>، ومولده سنة ثمانين<sup>(٢)</sup>، وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش.

وكان ثقة كبيراً حجةً رضيّاً قيماً بكتاب الله مجوداً<sup>(٣)</sup> له<sup>(٤)</sup>، عارفاً بالفرائض والعربية، حافظاً للحديث، ورعاً عابداً خاشعاً ناسكاً زاهداً قانتاً لله لم يكن له نظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان<sup>(٥)</sup> ويجلب الجبن<sup>(٦)</sup> والجوز منها إلى الكوفة.

قال له الإمام أبو حنيفة: شيئا غلبتنا عليها لسنا ننازعك عليهما: القرآن والفرائض<sup>(٧)</sup>.

وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن.

وقال حمزة: ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر<sup>(٨)</sup>.

(١) هذا قول ابن أبي الدنيا، حدثه به محمود بن أبي نصر العجلي.

انظر: غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٦٥/١، السبعة: ٧٧.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٢٦١/١.

(٣) في (ظ): «مجرداً» بالراء.

(٤) «له» سقطت من المطبوع.

(٥) من أعمال العراق، والعراق المذكور أعلاه، هي البصرة، ويقال للكوفة والبصرة: عراقان.

انظر: غاية النهاية ٣٦٣/١.

(٦) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) وهي لغة فيها. انظر: التاج (جبن).

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٥٣/١، وفيها: «فيها» بدل «عليها».

(٨) رواه ابن مجاهد والذهبي بسنديهما عن شعيب بن حرب، قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت...

انظر: غاية النهاية: ٢٦٣/١، المعرفة: ٢٥٣/١-٢٥٤، السبعة: ٧٥.

وتوفي خلف سنة تسع وعشرين ومائتين، وستأتي ترجمته في سند<sup>(١)</sup> قراءته إن شاء الله تعالى.<sup>(٢)</sup>

وتوفي خلاد سنة عشرين ومائتين<sup>(٣)</sup>، وكان إماماً في القراءة، ثقة، عارفاً محققاً مجوداً أستاذاً ضابطاً متقناً، قال الداني: هو أضبط أصحاب سُليم وأجلّهم<sup>(٤)</sup>.

وتوفي سُليم سنة ثمان وثمانين<sup>(٥)</sup> وقيل سنة سبع وثمانين ومائة<sup>(٦)</sup>، وكان إماماً في القراءة ضابطاً لها محرراً حاذقاً.

وكان أخصّ أصحاب حمزة وأضبطهم وأقومهم بحرف<sup>(٧)</sup> حمزة، وهو الذي خلفه في القيام بالقراءة.

قال يحيى بن عبد الملك<sup>(٨)</sup>: كنّا نقرأ على حمزة فإذا جاء سُليم قال

(١) «سند» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: ص: ٥٠٧.

(٣) ورّخه الإمام البخاري رحمه الله.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٥/١، المعرفة: ٤٢٣/١، التاريخ الكبير: ١٨٩/٣.

(٤) انظر: المعرفة: ٢٥٣/١.

(٥) «وثمانين» سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٣١٩/١.

(٧) في المطبوع: «لحروف» باللام والجمع.

(٨) لم أعرفه، والنص ذكره الذهبي عن يحيى بن سليمان الجعفي عن يحيى بن المبارك. وكذا ذكره المؤلف في «غايته».

انظر: غاية النهاية: ٣١٩/١، المعرفة: ٣٠٦/١.



لنا حمزة: تَحْفَظُوا - أو -<sup>(١)</sup> تثبتوا فقد جاء سُليم.

وتوفي إدريس سنة اثنتين وتسعين ومائتين، عن ثلاث وتسعين سنة<sup>(٢)</sup>، وكان إماماً ضابطاً متقناً، ثقة، روى عن خلف روايته واختياره، وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة وفوق الثقة بدرجة<sup>(٣)</sup>.

وتقدمت وفاة ابن عثمان وهو ابن بويان في رواية قالون.<sup>(٤)</sup>

وتوفي ابن مِقْسَم وهو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله بن مقسم، ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس<sup>(٥)</sup> في ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة<sup>(٦)</sup>، ومولده سنة خمس وستين / ومائتين<sup>(٧)</sup>، وكان إماماً كبيراً في القراءات والنحو جميعاً، قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن<sup>(٨)</sup>.

(١) في غاية النهاية: ٣١٩/١، والمعرفة: ٣٠٦/١: بدون همزة، بل بواو العطف: (تحفظوا وتثبتوا).

(٢) انظر: غاية النهاية: ١٥٤/١، المعرفة: ٥٠٠/١.

(٣) انظر: المعرفة: ٥٠٠/١.

(٤) انظر: ص: ٢٩٧.

(٥) انظر: ص: ٧.

(٦) انظر: المعرفة: ٦٠٠/٢.

(٧) في المطبوع: «ومائة»، وهو خطأ.

(٨) كلام الداني نقله الذهبي في المعرفة: ٥٩٨/٢.

وتوفي ابن صالح في حدود الأربعين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>، كما تقدم في رواية البزي<sup>(٢)</sup>، وأنه تلقن القرآن كله من إدريس، وكان من الضبط والإتقان بمكان<sup>(٣)</sup>، وتقدمت وفاة المطوعي في رواية الأصبهاني<sup>(٤)</sup>.

وتوفي ابن شاذان سنة ست وثمانين ومائتين، وقد جاوز التسعين<sup>(٥)</sup>، وكان

(١) انظر: غاية النهاية: ٧٨/١ - ٧٩.

(٢) قوله: (كما تقدم في رواية البزي): سهو من المؤلف رحمه الله - وجلّ من لا يغفل - فابن صالح هذا لم يتقدم له ذكر، والذي يقصده المؤلف هو ابن صالح آخر، وهما شخصان:  
الأول: أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح، وكنيته أبو علي، وهو المراد هنا في رواية خلف.  
الثاني: أحمد بن صالح بن عمر، وكنيته أبو بكر، وهو الذي تقدم في رواية البزي، وذكر المؤلف أن وفاته سنة (٣٥٠ هـ) فالمؤلف خلط بين الاثنين هنا، مع أنه ذكر اسم كلّ منهما صحيحاً في موضعه، ويؤكد ذلك:

أ- اختلاف الاسمين.

ب- تصريح المؤلف بقراءة أبي عليّ على إدريس وأنه تلقن منه القرآن كله، في ترجمته له، ولم يذكر في ترجمته لأبي بكر إدريس لا من حيث المشيخة أو التلمذة.

قال الداني: قال لي أبو الفتح: وقرأت على عبد الباقي وقال: قرأت ثلاث ختم على أبي عليّ أحمد بن عبد الله - عبيد الله - بن حمدان بن صالح المقرئ ببغداد، قال: وأخبرني أنّ إدريس لقّنه القرآن من أوله إلى آخره في مدة ثلاث سنين، ثم ختم عليه القرآن بعد ذلك ختمات كثيرة... اهـ.

ج- أن المؤلف رمز في ترجمة كلّ منهما إلى أنها من جامع البيان، وبالرجوع إليه في رواية البزي لم أجد أي ذكر لأحمد بن صالح أبي بكر، وفيه رواية لأحمد بن عبيد الله أبي علي من طريق ابن الحباب عن البزي.  
د- في ترجمته لإدريس ذكر أبا عليّ ضمن تلاميذه.

زيادة على ذلك ليس من منهجه ذكر الوفاة والإحالة، بل دائماً يكتفي بالإحالة لمن سبق.

انظر: غاية النهاية: ٦٢/١ و ٧٨ و ١٥٤، جامع البيان: ٤٢ و ٥٣.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٦٣/١، جامع البيان: ٥٣.

(٤) انظر: ص: ٣٠٠.

(٥) غاية النهاية: ١٥٢/٢.

مقرئاً محدثاً راوياً، ثقة مشهوراً، حاذقاً متصديراً، قال الدارقطني: ثقة<sup>(١)</sup>.  
وتوفي ابن الهيثم سنة تسع وأربعين ومائتين<sup>(٢)</sup>، وكان قِيماً بقراءة حمزة،  
ضابطاً لها مشهوراً فيها، حاذقاً، وقال الداني: هو أجل أصحاب خلاد.  
وتوفي الوزان قريباً من سنة خمسين ومائتين، كذا قال الحافظ أبو عبد الله  
الذهبي<sup>(٣)</sup>. وقال: هو أجل أصحاب خلاد<sup>(٤)</sup>.  
قلت: هو مشهور بالضبط والإتقان والحذق، وعلى طريقه العراقيون  
قاطبة<sup>(٥)</sup>.  
وتوفي الطَّلحي سنة اثنتين وخمسين ومائتين<sup>(٦)</sup>، وكان ثقة ضابطاً جليلاً  
متصديراً.

---

(١) انظر: المعرفة: ٥٠٢/١.

(٢) غاية النهاية: ٢٧٤/٢.

(٣) قاله في المعرفة، وعبارته: توفي قبل... اهـ لكنه -الذهبي- صرح في كتابه «تاريخ الإسلام» في وفیات  
(٢٥١-٢٦٠): أنه توفي سنة اثنتين وخمسين، أي سنة (٢٥٢ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢٥/٢، المعرفة: ٤٤٣/١، تاريخ الإسلام: (وفیات سنة ٢٥١-٢٦٠): ٢٣٢.

(٤) انظر: المعرفة: ٤٤٣/١.

(٥) روى المؤلف بسنده إلى الوزان قال: قرأت بقراءة حمزة عشر ختمات، وبلغت من الحادية عشرة إلى  
«الشعراء»، قراءة معشّرة، رضيها عليّ. يعني: خلاد.

انظر: غاية النهاية: ٢٥/٢، الغاية لابن مهران: ١٠٩، المستنير: ٢٥٨/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٣١٤/١.

فَهْرَسُ مَوْضُوعَاتِ  
المجلد الثاني



فهرس موضوعات المجلد الثاني

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة الكتاب
١٦١	باب ذكر إسناد هذه العشر القراءات من الطرق والروايات
١٦١	كتاب التيسير
١٦٧	مفردة يعقوب
١٧٠	كتاب جامع البيان في القراءات السبع
١٧١	كتاب الشاطبية
١٧٨	كتاب العنوان
١٨١	كتاب الهادي
١٨٤	كتاب الكافي
١٩٠	كتاب الهداية
١٩٣	كتاب التبصرة
١٩٤	كتاب القاصد
١٩٥	كتاب الروضة
١٩٥	كتاب المجتبى
١٩٧	كتاب التذكرة في القراءات الثمان
١٩٩	كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة
٢٠٢	كتاب الجامع في العشر
٢٠٢	كتاب التجريد
٢٠٦	مفردة يعقوب
٢٠٦	كتاب التلخيص في القراءات الثمان

الصفحة	الموضوع
٢٠٩	كتاب الروضة «للمعدل»
٢٠٩	كتاب الإعلان
٢١١	كتاب الإرشاد
٢١١	كتاب الوجيز
٢١٤	كتاب السبعة
٢١٥	كتاب المستنير في القراءات العشر
٢١٧	كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي
٢١٨	كتاب الإيجاز
٢١٩	إرادة الطالب في القراءات العشر
٢١٩	تبصرة المبتدئ
٢١٩	كتاب المهذب في العشر
٢٢٠	كتاب الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش
٢٢٠	كتاب التذكار في القراءات العشر
٢٢٠	كتاب المفيد في القراءات العشر
٢٢٢	كتاب الكفاية
٢٢٥	كتاب الكفاية الكبرى
٢٢٩	كتاب الغاية
٢٣٢	كتاب المصباح المنير في القراءات العشر
٢٣٦	كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها
٢٣٨	كتاب المنتهى في القراءات العشر
٢٣٩	كتاب الإشارة في القراءات العشر
٢٣٩	كتاب المفيد في القراءات الثمان

الصفحة	الموضوع
٢٤٢	كتاب الشمعة في القراءات السبعة
٢٤٣	كتاب جمع الأصول في مشهور المنقول
٢٤٣	كتاب روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد واليسير
٢٤٣	كتاب عقد اللائي في القراءات السبع العوالي
٢٤٤	كتاب الشرعة في القراءات السبعة
٢٤٥	القصيدة الحصرية في قراءة نافع
٢٤٧	كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة
٢٤٨	كتاب البستان في القراءات الثلاث عشر
٢٤٨	كتاب جمال القراء وكمال الإقراء
٢٤٩	مفردة يعقوب
٢٥١	قراءة نافع من روايتي قالون وورش
٣٠١	قراءة ابن كثير
٣٠٩	رواية قنبل عن أصحابه عن ابن كثير
٢٣٢	قراءة أبي عمرو - رحمه الله -
٣٤٦	رواية السوسي
٣٥٨	قراءة ابن عامر
٣٨٨	قراءة عاصم
٤٠٥	رواية حفص
٤٢٢	قراءة حمزة
٤٢٢	رواية خلف
٤٣٠	رواية خلاد





انتهى المجلد الثاني

ويليه المجلد الثالث، وأوله: قراءة الكسائي



إِنَّ وَزَارَةَ الشُّؤْنِ الْأَسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَقَافِ وَالْذَّخَائِرِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

الْمُشْفَقَةِ عَلَى مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَدِي

لِطَبَاعَةِ الْمُصَحَّفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

إِذْ يُسْرُّهَا أَنْ يُصَدِّرَ الْمُجْمَعُ كِتَابَ

النِّشْرِ فِي الْقِرَاءَةِ الْعَشْرَةِ

تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عُمُومَ الْمُتَسَلِّمِينَ

وَأَنْ يَجْزِيَ

خَادِمَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّعُودِيِّ

أَحْسَنَ الْجَزَاءِ عَلَى جُهُودِهِ الْعَظِيمَةِ فِي نَشْرِ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مَجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطِبَائِعِ الْمُصَحَّفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وَزَارَةِ الشُّؤُورِ الْإِسْلَامِيِّ وَالْأَوْفَقِ

وَاللَّعْمُورِ وَالْإِشْرَافِ

عَام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م







١١٥٢

١١٥٢



الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشيد في القراء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن أبي الخزي  
(ت: ٨٣٣هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشقيطي

المجلد الثالث



لِلْمَلِكِ كِبَرُ الْغَيْرِ بِالسَّعْيِ  
وَرَأَى الشُّؤْنَ الْإِسْلَامِيَّةَ وَالْأَوْقَافَ وَالْدَّعْوَةَ وَالْإِشَادَ  
مَجْمَعُ لِلَّهِ فَهَذَا لَطَبَاعَةُ الْمُصَحَّفِ الشَّرِيفِ  
الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ  
الشُّؤْنَ الْعِلْمِيَّةِ

# النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَةِ الْعَشْرَةِ

لِلْحَافِظِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزْرِيِّ  
(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السَّالِمُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُودُ الشَّنْقِيطِيُّ

المجلد الثالث

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٩٢ ص؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان  
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك: ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٦٧-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٣)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## قراءة الكسائي

رواية أبي الحارث<sup>(١)</sup>، طريق محمد بن يحيى<sup>(٢)</sup> عنه من طريق البطي<sup>(٣)</sup> من طريقين:

الأولى طريق زيد بن عليّ من «التيشير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٤)</sup>، ومن «التجريد» لابن الفحام ومن «التلخيص» لابن بليمة وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس بن أحمد<sup>(٥)</sup> وقرأ بها على أبيه، وقرأ بها على عبد الباقي بن الحسن السقاء، ومن «كامل» الهذليّ قرأ بها على أبي نصر القهندزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين علي بن محمد الخبازي<sup>(٦)</sup>، وقرأ بها الخبازيّ والسقاء على زيد بن عليّ بن أبي بلال<sup>(٧)</sup> فهذه خمس طرق لزيد.

الثانية بكار من طريقين من «الهداية» للمهدويّ وقرأ بها على أبي<sup>(٨)</sup> الحسن أحمد بن محمد القنطريّ، وقرأ بها على أبي الفرج محمد بن الحسن بن علان<sup>(٩)</sup>،

(١) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته ص: ٤٦١.

(٣) بفتح الباء، نسبة إلى جد المتسبب إليه أو إلى بيع البط، وبضمها أيضاً نسبة إلى اسم رجل، فلا أدري أيهما المراد. انظر: الأنساب: ٣٦٨/١، ٣٦٩.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) التجريد: أ.

(٦) الكامل: ق: ١٥٠-١٥١.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٢٩٨-٢٩٩.

(٨) كلمة «أبي» سقطت من المطبوع.

(٩) الواسطي، السراج، مقرئ متصدر، رجّح المؤلف أن وفاته سنة (٣٩٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١١٧/٢-١١٨، المعرفة: ٦٢٧/٢.

ومن «الغاية» لابن مهران وقرأ بها / ابن مهران وابن علان على أبي عيسى بكار  
ابن أحمد<sup>(١)</sup>.

وقرأ بها بكار وزيد على أبي الحسن أحمد بن الحسن البطي<sup>(٢)</sup> البغدادي، فهذه  
سبع طرق للبطي.

ومن طريق القنطري عن محمد بن يحيى من ثلاث طرق:

الأولى طريق ابن أبي عمر من خمس طرق؛ طريق السوسنجردي وهي  
الأولى عن ابن أبي عمر من «التجريد» قرأ بها ابن الفحام على أبي الحسين  
الفارسي<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها ابن الفحام أيضاً على أبي إسحاق المالكي وقرأ بها على أبي  
عليّ المالكي، ومن الكافي قرأ بها ابن شريح على أبي عليّ المالكي<sup>(٤)</sup>، ومن  
«الروضة» لأبي عليّ المالكي المذكور<sup>(٥)</sup>، ومن «كفاية» أبي العز وقرأ بها على أبي  
عليّ الواسطي<sup>(٦)</sup> ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي بكر المزرفي، وقرأ بها على  
محمد بن عليّ الخياط<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها الخياط وأبو<sup>(٨)</sup> عليّ؛ الواسطي والمالكي ثلاثهم  
على أبي الحسين<sup>(٩)</sup> السوسنجردي<sup>(١٠)</sup> فهذه ست طرق له.

(١) الغاية: ١١٦.

(٢) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦١.

(٣) التجريد: ٦٦.

(٤) الكافي: ١١.

(٥) الروضة للمالكي: ٢١١-٢١٢.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٧) غاية الاختصار: ١/١٥٩-١٦٠.

(٨) في (ز) وكذا المطبوع: «أبو» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٩) في المطبوع: «الحسن».

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١/١٥٩.



طريق الحتامي وهي الثانية عنه من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي الحسن الخياط، ومن «الجامع» للخياط المذكور<sup>(١)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على أحمد بن هاشم<sup>(٢)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم قرأ بها على أبي القاسم علي بن أحمد بن البصري<sup>(٣)</sup>، ومن «كفاية» أبي العز قرأ بها على الحسن بن القاسم<sup>(٤)</sup>.

وقرأ بها هو وابن هاشم وابن البصري والخياط والعطار والشرمقاني الستة على أبي الحسن الحتامي، فهذه سبع طرق للحتامي.

طريق بكر وهي الثالثة عن ابن أبي عمر من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي الحسن الخياط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرأ بها الخياط على بكر بن شاذان<sup>(٥)</sup>.

طريق النهرواني وهي الرابعة عنه من كفاية أبي العز قرأ بها على أبي علي، وقرأ بها على أبي الفرج النهرواني<sup>(٦)</sup>.

(١) المستنير: ٢٨٤/١، الجامع: ٤٩.

(٢) الكامل: ق: ١٥٣.

(٣) شيخ بغداد في عصره.

والْبُصْرِي، بضم الباء الموحدة من تحت، وسكون السين المهملة وفي آخرها الراء، نسبة إلى بيع وشراء البُسر وهو: التمر قبل إرطابه، سمي بذلك لغضاضته، وذلك إذا لَوّن ولم ينضج، وإذا نضج فقد أرطب، وقيل: هي نسبة إلى البُصرية على فرسخين من بغداد.

انظر: المصباح: ٦٣٠/٢، الأنساب: ٣٤٩-٣٥٠، الباب: ١/١٥٢، القاموس والتاج (بسر).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٠٤-١٠٥.

(٥) المستنير: ٢٨٤/١.

(٦) هذه الطريق ليست في «الكفاية» المحقق.

طريق المصاحفي وهي الخامسة عنه من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على أبي الحسن الخياط<sup>(١)</sup>، ومن «الجامع» للخياط أيضاً وقرأ على عبيد الله بن عمر المصاحفي<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها المصاحفي والنهرواني وبكر والحمامي والسوسنجردي خمستهم على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن مرة المعروف بابن أبي عمر الطوسي، فهذه ثمان عشرة طريقاً لابن أبي عمر.

الثانية عن القنطري: طريق نصر بن / عليّ من «كتابي» أبي منصور بن خيرون، و«مصباح» أبي الكرم، وقرأ بها على عبد السيد بن عتاب<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن أحمد الحربي، وقرأ بها على أبي القاسم نصر بن عليّ الضرير<sup>(٤)</sup>.

الثالثة عن القنطري: طريق الضراب<sup>(٥)</sup> من «المبهج» و«المصباح» قرأ بها السبط وأبو الكرم على أبي الفضل العباسي، وقرأ بها على محمد بن عبد الله الكارزيني<sup>(٦)</sup>، ومن «الكامل» قرأ بها الهذلي على أبي نصر الهروي وقرأ بها على

(١) المستنير: ٢٨٤/١.

(٢) الجامع: ٤٩.

(٣) المصباح: ٦٢٩/٢-٦٣٠.

(٤) مقرئ متصدر. غاية النهاية: ٣٣٨/٢.

(٥) بفتح الضاد المعجمة، وتشديد الراء في آخرها باء موحدة من أسفل، سبة إلى ضرب الدنانير والدراهم.

انظر: الأنساب: ١٤/٤.

(٦) المبهج: ٨٣/١، المصباح: ٦٢٩/٢-٦٣٠.

أبي الفضل الخزاعي<sup>(١)</sup>، وقرأ بها الخزاعي، والكارزيني على أبي شجاع فارس بن موسى الفرائضي الضراب<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الضراب، ونصر، وابن أبي عمر ثلاثهم على أبي إسحاق إبراهيم بن زياد القنطري<sup>(٣)</sup>، فهذه أربع وعشرون طريقاً للقنطري.

وقرأ القنطري، والبطي على أبي عبد الله محمد بن يحيى البغدادي المعروف بالكسائي الصغير، وهذه إحدى وثلاثون طريقاً لابن يحيى.

طريق سلمة عن أبي الحارث: من طريق ثعلب<sup>(٤)</sup> من «التبصرة» لمكي، ومن «الهداية» قرأ بها على أبي عبد الله بن سفيان، ومن «الهادي» لابن سفيان المذكور، ومن «التذكرة» لأبي الحسن بن غلبون، وقرأ بها مكي وابن سفيان وأبو الحسن على أبيه أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على أبي الفرج أحمد بن موسى<sup>(٦)</sup> البغدادي<sup>(٧)</sup>.

(١) الكامل: ق: ١٥٣.

(٢) مقرئ متصدر، غاية النهاية: ٦/٢.

(٣) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦٢.

(٤) ستأتي ترجمته: ص: ٤٦٢.

(٥) التذكرة: ٥٢/١، التبصرة: ٢١٠، الهادي: ق: ٣.

(٦) هذا السند لابن غلبون في «التذكرة»، أما سند مكي في «التبصرة» فهو: عن أبي الطيب عن أبي سهل وابن خالويه عن مجاهد عن محمد بن يحيى عن أبي الحارث عن الكسائي (التبصرة: ٢١٠)، وأما السند المذكور هنا وهو: مكي عن أبي الطيب عن أبي الفرج... إلخ فقد ذكره الإمام ابن الباذش في الإقناع (١/١٤٥) بسنده إلى مكي... والله أعلم.

(٧) شيخ. انظر: غاية النهاية: ١/١٤٢.

ومن «الكامل» للذهليّ قرأ بها على تاج الأئمة ابن هاشم \* وقرأ بها على أبي الحسن الحنّاميّ، \*<sup>(١)</sup> وقرأ بها على أبي طاهر بن أبي هاشم، وقرأ بها أبو طاهر وأبو الفرج البغدادي على أبي بكر بن مجاهد<sup>(٢)</sup>.

ومن كتاب «السبعة» لابن مجاهد المذكور قال: حدثني أحمد بن يحيى ثعلب<sup>(٣)</sup>، فهذه ست طرق لثعلب، ورواها ابن مجاهد أيضاً عن محمد بن يحيى المتقدم عن الليث<sup>(٤)</sup>، وهو الذي في إسناد «الهداية» و«التبصرة»<sup>(٥)</sup>.

وقد أوردها الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن ابن مجاهد عن أحمد بن يحيى ثعلب<sup>(٦)</sup>، ورواها أبو الحسن بن غلبون في «التذكرة» من الطريقين جميعاً: سماعاً عن أبي الحسن المعدّل<sup>(٧)</sup>، وتلاوة على والده<sup>(٨)</sup> عن أبي الفرج أحمد بن موسى، كلاهما عن ابن مجاهد عنهما<sup>(٩)</sup>، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) الكامل: ق: ١٥٤.

(٣) السبعة: ٩٨.

(٤) السبعة: ٩٨.

(٥) التبصرة: ٢١٠-٢١١.

(٦) قال الداني: وأما طريق سلمة فحدثنا محمد بن عليّ الكاتب قال: حدثنا ابن مجاهد قال: حدثني أحمد بن

يحيى بن ثعلب قال: حدثنا سلمة بن عاصم قال: حدثنا أبو الحارث عن الكسائيّ بالقراءة. اهـ.

ويلاحظ أن صيغ السند «حدثني» بينما في السبعة «أخبرني» وكلاهما واحد.

انظر: جامع البيان: ٥٦ أ.

(٧) علي بن محمد بن إسحاق القاضي، الحلبي، وكناه المؤلف: أبا الحسين. انظر: غاية النهاية: ٥٦٤ / ١.

(٨) التذكرة: ٥٢ / ١-٥٣.

(٩) أي: عن محمد بن يحيى وثعلب.

ومن طريق ابن الفرّج قرأتها / على الشيخ الصالح أبي عليّ الحسن بن أحمد  
ابن هلال بجامع دمشق، عن الإمام أبي الحسن عليّ بن أحمد المقدسي<sup>(١)</sup>، أخبرنا  
الحافظ أبو الفرّج عبد الرحمن بن عليّ البكري<sup>(٢)</sup> كتابة.

وبالإسناد المتقدم<sup>(٣)</sup> إلى الحافظ أبي العلاء الهمداني، وقرأ بها على أبي بكر  
أحمد بن الحسين بن أحمد المزرقّي القطان<sup>(٤)</sup>. وبإسنادي المتقدّم<sup>(٥)</sup> إلى أبي طاهر  
ابن سوار.

وقرأ بها هو والمزرقّي على أبي الوليد عتبة بن عبد الملك بن عاصم  
الأنديسي<sup>(٦)</sup>، وقرأ على أبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشر  
الأنطاكي<sup>(٧)</sup>، وقرأ على أبي بكر أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق البغداديّ،  
وقرأ على أبي الحسن أحمد بن جعفر بن محمد بن المنادي، وقرأها على أبي جعفر  
محمد بن الفرّج الغساني<sup>(٨)</sup>، فهذه ثلاث طرق لابن الفرّج.

(١) هو ابن البخاري، سبقت ترجمته ص: ٨.

(٢) هو الإمام أبو الفرّج بن الجوزي.

انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

(٣) انظر: ص: ٢٦١.

(٤) هذه الطريق للمؤلف عن أبي العلاء بسنده، طريق أدائية، وليست في «غاية الاختصار»، خلافاً لما ذكر  
القسطلاني رحمه الله في لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

(٥) انظر: ص: ٢١٥.

(٦) مقرئ صالح، عالي الإسناد، له غرائب من الأزرق. توفي سنة (٤٤٥ هـ).

انظر غاية النهاية: ١/ ٤٩٩.

(٧) تقدمت ترجمته ص: ٣٠٧.

(٨) هذه الطريق للمؤلف عن ابن سوار، أيضاً أدائية، وليست من «المستتر» خلافاً لما ذكره القسطلاني رحمه الله  
انظر: لطائف الإشارات: ١/ ١٥٥.

وقراها ابن الفرّج وثعلب على سلمة بن عاصم البغدادي النحويّ، وهذه تسع طرق لسلمة.

وقرأ محمد بن يحيى وسلمة على أبي الحارث الليث بن خالد البغداديّ، تنمة أربعين. طريقاً لأبي الحارث<sup>(١)</sup>.

### رواية الدوري عن الكسائي

طريق جعفر بن محمد<sup>(٢)</sup>:

فمن طريق ابن الجَلَنْدَا<sup>(٣)</sup> من «التيسير» و«الشاطبية» قرأ بها الداني على فارس بن أحمد<sup>(٤)</sup>، ومن «تلخيص» ابن بليمة وبإسنادي إلى أبي الحسين الخشّاب<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على عبد الباقي بن فارس، وقرأ بها على أبيه فارس، وقرأ بها فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراسانيّ وقرأ بها على أبي بكر محمد بن علي بن الحسن بن الجَلَنْدَا الموصليّ، فهذه أربع طرق له.

ومن طريق ابن ديزويه<sup>(٦)</sup> قال الداني: أخبرنا بها أبو محمد عبد الرحمن بن عمر بن محمد النحاس المعدّل<sup>(٧)</sup>، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على

(١) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦١.

(٢) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٣) ستأتي ترجمته في ص: ٤٦٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) انظر: ص: ١٩٨.

(٦) ستأتي ترجمته ص: ٤٦٢، وجاء في حاشية (ك): «ديزويه» بالفارسيّة هو القلعة. اهـ.

(٧) انظر: غاية النهاية: ٣٧٦/١، جامع البيان: ١/ ق: ٥٥/ب.

تاج الأئمة ابن هاشم وقرأ بها علي أبي محمد النحاس المذكور وقرأها علي أبي عمر عبد الله بن أحمد بن ديزويه الدمشقي<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن الجلندا وابن ديزويه علي أبي الفضل جعفر بن محمد بن أسد النصيبي الضرير فهذه ست طرق لجعفر بن محمد.

طريق أبي عثمان الضرير عن الدوري، فمن طريق ابن هاشم من ست / ١٧١/١ طرق:

طريق الفارسي وهي الأولى عنه قرأها الداني علي عبد العزيز بن جعفر الفارسي<sup>(٢)</sup>.

طريق السوسنجردي وهي الثانية عنه من «التجريد» قرأ بها ابن الفحام علي أبي الحسين<sup>(٣)</sup> نصر الشيرازي<sup>(٤)</sup>، ومن «روضة» المالكبي، ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها علي أبي بكر محمد بن الحسين الشيباني، وقرأ بها علي أبي بكر محمد بن علي الخياط. قرأ الخياط والمالكبي والشيرازي علي أبي الحسن السوسنجردي<sup>(٥)</sup>، فهذه ثلاث طرق للسوسنجردي.

طريق الحماصي وهي الثالثة عنه من المستنير قرأ بها ابن سوار علي أبوي علي

(١) الكامل: ق: ١٥١.

(٢) الذي في «جامع البيان» (١/ق ٥٥/ب) أنها «إجازة» وليس تلاوة، قال الداني: وأما طريق أبي عثمان الضرير فحدثنا عبد العزيز بن جعفر... إلخ. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «الحسن»، وهو خطأ.

(٤) التجريد: ٦.

(٥) الروضة للمالكبي: ٢١٤، غاية الاختصار: ١/١٥٦.

الشرمقانيّ والعطار، وأبي الحسن الخياط<sup>(١)</sup>، ومن «الجامع» للخياط المذكور<sup>(٢)</sup>، ومن «الكامل» للهدليّ قرأ بها على أبي الفضل الرازي<sup>(٣)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على أبي نصر الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»<sup>(٤)</sup>، وبإسنادي إلى الكندي وقرأ بها على الشريف أبي الفضل محمد بن المهدي بالله، وقرأ بها على أبي الخطاب أحمد بن علي الصوفي.

وقرأ الصوفيّ والهاشميّ والرازيّ والخياط والعطار والشرمقانيّ ستهم على أبي الحسن علي بن أحمد الحماي<sup>(٥)</sup>، وهذه سبع طرق للحماي.

طريق المصاحفي وهي الرابعة من «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ العطار، وقرأ بها على أبي الفرج عبيد الله بن عمر المصاحفي<sup>(٦)</sup>.

طريق الصيدلانيّ وهي الخامسة عن أبي طاهر من «مستنير» ابن سوار قرأ بها على الشرمقانيّ وأبي الحسن الخياط، ومن «الجامع» للخياط المذكور، وقرأ بها على أبي القاسم عبيد الله بن أحمد الصيدلانيّ<sup>(٧)</sup>، فهذه ثلاث طرق له.

طريق الجوهرى وهي السادسة<sup>(٨)</sup> عنه من «المستنير» أيضاً قرأ بها ابن

(١) المستنير: ٢٧٨/١ ٢٧٩.

(٢) الجامع: ٤٨.

(٣) الكامل: ق: ١٥٠.

(٤) المصباح: ٦٠٨/٢-٦٠٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١.

(٦) المستنير: ٢٧٨/١.

(٧) الجامع: ٤٨، المستنير: ٢٧٨/١.

(٨) في المطبوع: «الثالثة» وهو خطأ.



سوار على أبي عليّ العطار، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن محمد الجوهري<sup>(١)</sup>.  
 وقرأ بها الجوهريّ والصيدلانيّ والمصاحفيّ والحماميّ والسوسنجرديّ  
 والفارسيّ ستتهم على أبي<sup>(٢)</sup> طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم البغداديّ<sup>(٣)</sup>، فهذه  
 ست عشرة طريقاً لابن أبي هاشم.

ومن طريق الشذائي من كتاب «المبهج» وكتاب «المصباح» قرأ بها سبط  
 الخياط وأبو الكرم على الشريف أبي الفضل العباسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله  
 الكارزيني، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن نصر بن منصور / بن عبد المجيد بن  
 عبد المنعم الشذائي<sup>(٤)</sup> وغيره، فهاتان طريقان للشذائي.

وقرأ الشذائي وأبو طاهر على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد  
 الضرير البغداديّ المؤدّب، إلا أن أبا طاهر لم يختم عليه وانتهى إلى «التغابن»<sup>(٥)</sup>،  
 فهذه ثمان عشرة طريقاً لأبي عثمان، وقرأ أبو عثمان وجعفر على أبي عمر حفص  
 ابن عبد العزيز الدوري، تتمة أربع وعشرين طريقاً للدوري.

وقرأ أبو الحارث والدوري على أبي الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن  
 ابن فيروز الكسائي الكوفيّ فذلك أربع وستون طريقاً للكسائي.

(١) المستنير: ٢٧٨/١.

(٢) في المطبوع: «الطاهر» وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٥٧٨-٥٧٩.

(٤) المبهج: ١/٨٥-٨٦، المصباح: ٦٠٧/٢.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣٠٧/١، جامع البيان: ١/٥٥ ب وفيه قول أبي طاهر نفيه: «بلغت عليه إلى آخر

سورة التغابن».

وقرأ الكسائي على حمزة، وعليه اعتماده<sup>(١)</sup>، وتقدم سنده<sup>(٢)</sup>، وقرأ أيضاً على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وتقدم سنده<sup>(٣)</sup>، وقرأ أيضاً على عيسى بن عمر الهمداني، وروى أيضاً الحروف عن أبي بكر بن عيَّاش وعن إسماعيل بن جعفر وعن زائدة بن قدامة<sup>(٤)</sup>.

وقرأ عيسى بن عمر على عاصم، وطلحة بن مُصَرِّف والأعمش وتقدم سندهم<sup>(٥)</sup>، وكذلك أبو بكر بن عيَّاش، وقرأ إسماعيل بن جعفر على شيبه بن نصاح ونافع، وتقدم سندهما<sup>(٦)</sup>.

وقرأ أيضاً إسماعيل على سليمان بن محمد بن مسلم بن جَمَّاز وعيسى بن وردان، وسيأتي سندهما<sup>(٧)</sup>، وقرأ زائدة بن قدامة على الأعمش، وتقدم سنده<sup>(٨)</sup>. وتوفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة على أشهر الأقوال عن سبعين سنة<sup>(٩)</sup>، وكان إمام الناس في القراءة في زمانه وأعلمهم بالقرآن<sup>(١٠)</sup>.

(١) أخذ القراءة عرضاً عنه أربع مرات كما ذكره خلف. انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٥، المعرفة: ١٠/ ٢٩٨.

(٢) انظر: ص: ٤٤١-٤٤٢.

(٣) انظر: ص: ٤٤٢.

(٤) أبو الصلت الثقفي، ثقة حجة، صاحب مسند، ألف في القراءات والتفسير، توفي بالروم غازياً سنة (١٦١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٨، الجرح والتعديل: ٣/ ٦١٣، السير: ٧/ ٣٧٥-٣٧٨.

(٥) انظر: ص: ٤٤٢.

(٦) انظر: ص: ٢٩٢.

(٧) انظر: ص: ٤٧٣-٤٧٤.

(٨) انظر: ص: ٤٤٢.

(٩) انظر: غاية النهاية: ١/ ٥٣٩-٥٤٠، المعرفة: ٣٠٥.

(١٠) في المطبوع: «القراءة» وهو تحريف، وذكر السمعاني أن كتابه في القراءات اسمه (الآثار).

انظر: الأنساب: ٦٦/٥

قال أبو بكر بن الأنباري: <sup>(١)</sup> «اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب، وكان أوحد الناس في القرآن، فكانوا يكثرون عليه حتى لا يضبط الأخذ عليهم فيجمعهم في مجلس ويجلس على كرسي ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يستمعون ويضبطون عنه حتى المقاطع والمبادئ» <sup>(٢)</sup>.

وقال ابن معين: ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي <sup>(٣)</sup>.

وتوفي أبو الحارث سنة أربعين ومائتين <sup>(٤)</sup>، وكان ثقة قتيماً بالقراءة ضابطاً / ١٧٣/١ لها محققاً، قال الحافظ أبو عمرو: وكان من جلة أصحاب الكسائي، وتقدمت وفاة أبي عمر <sup>(٥)</sup> الدوري <sup>(٦)</sup>.

وتوفي محمد بن يحيى سنة ثمان وثمانين ومائتين <sup>(٧)</sup>، وكان شيخاً كبيراً مقرئاً متصديراً محققاً جليلاً ضابطاً، قال الداني: هو أجل أصحاب أبي الحارث. وتوفي البطيبي بعيد الثلاثمائة <sup>(٨)</sup> وكان مقرئاً صادقاً متصديراً جليلاً. قال الداني: هو من أجل أصحاب محمد بن يحيى.

(١) انظر ترجمته ص: ٣٤٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٥٣٨/١، المعرفة: ٢٩٩/١.

(٣) ذكر أبو عمر الدوري أنه سمعه يحيى يقوله: انظر: المعرفة: ٢٩٨/١.

(٤) غاية النهاية: ٣٤/٢، المعرفة: ٤٥٤/١.

(٥) في المطبوع: «أبي عمرو والدوري»، وهو خطأ.

(٦) انظر: ص: ٣٥٤.

(٧) غاية النهاية: ٢٧٩/٢، المعرفة: ٥٠٣/١.

(٨) حدد المؤلف وفاته سنة (٣٣٠ هـ). غاية النهاية: ٤٧/١.

وتوفي القنطري في حدود سنة عشر وثلاثمائة، وكان مقرئاً ضابطاً معروفاً مقصوداً مقبولاً<sup>(١)</sup>.

وتوفي ثعلب في جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، وكان ثقة، كبير المحل، عالماً بالقراءات، إمام الكوفيين في النحو واللغة.<sup>(٢)</sup>

وتوفي محمد بن الفرّج قبيل<sup>(٣)</sup> سنة ثلاثمائة، وكان مقرئاً نحويّاً عارفاً<sup>(٤)</sup> ضابطاً مشهوراً.

وتوفي جعفر بن محمد بعد سنة سبع وثلاثمائة فيما قاله الذهبي<sup>(٥)</sup>، وكان شيخ نصيبين في القراءة مع الحذق والضبط، وهو من جلة أصحاب الدوري<sup>(٦)</sup>.

وتوفي ابن الجلودا سنة بضع وأربعين وثلاثمائة، وكان مقرئاً متصدراً متقناً ضابطاً. قال الداني: مشهور بالضبط والإتقان.

وتوفي ابن ديزويه بعد الثلاثين وثلاثمائة<sup>(٧)</sup>، وكان ثقة معروفاً، راوياً شهيراً، ذا ضبط وإتقان.

(١) غاية النهاية: ١٥ / ١.

(٢) غاية النهاية: ١٤٨ / ١ - ١٤٩.

(٣) في غاية المؤلف: (بعد) ٢٢٩ / ٢.

(٤) في (ظ): «عالماً»

(٥) المعرفة: ٤٧٧ / ١، وسقطت كلمة «بعد» من غاية النهاية: ١٩٥ / ١.

(٦) غاية النهاية: ١٩٥ / ١، المعرفة: ٤٧٧.

(٧) ذكر في غايته: (٤٠٦ / ١) أنه قبل الأربعين وثلاثمائة فيما يحسب.

وتوفي أبو عثمان بعد سنة عشر وثلاثمائة في قول الذهبي<sup>(١)</sup>، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً. قال الداني: هو من كبار<sup>(٢)</sup> أصحاب الدوري.

وتقدمت وفاة أبي طاهر بن أبي هاشم في رواية حفص<sup>(٣)</sup> وتقدمت وفاة الشذائي في رواية السوسي<sup>(٤)</sup> /

١٧٤/١

### قراءة أبي جعفر

رواية عيسى بن وردان من طريق الفضل، طريق ابن شبيب من خمس طرق:

طريق النهرواني وهي الأولى عنه من «كتابي» أبي العزّ القلانسي، ومن «غاية» أبي العلاء وقرأ بها على أبي العزّ المذكور، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطي<sup>(٥)</sup>.

و<sup>(٦)</sup> بالإسناد إلى سبط الخياط، وقرأ بها سبط الخياط على أبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن بن الجراح، وقرأ بها على الدينوري<sup>(٧)</sup>، ومن «المصباح» لأبي الكرم

(١) في (س): «ثلاثمائة وكان ثقة معروفاً في قول الذهبي»، وهو تحريف من النسخ. انظر: المعرفة: ٤٧٧/١.

(٢) «كبار» سقطت من (س).

(٣) انظر: ص: ٣٢٠.

(٤) انظر: ص: ٣٥٧.

(٥) الإرشاد: ١١٦-١١٨، الكفاية الكبرى: ٤٨، غاية الاختصار: ٨٦-٨٧.

(٦) الواو: سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المراد.

(٧) هذا الإسناد لسبط الخياط موجود في كتابه: «الاختيار في القراءات العشر» ٦٧/١، والدينوري هو محمد

بن علي بن إبراهيم، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٢/٢٠٠.

قرأ بها على عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على أبي الحسن أحمد بن رضوان الصيدلاني، وأبي عليّ الشرمقاني، وعلى أبي عليّ الحسن بن عليّ العطار<sup>(١)</sup>، ومن «روضة» أبي عليّ المالكي، ومن «المستنير»قرأ بها ابن سوار على أبوي عليّ، الشرمقانيّ والعطار، ومن «الكامل»قرأ بها على المالكيّ المذكور، ومنه أيضاًقرأ على أبي نصر عبد الملك بن عليّ بن سابور<sup>(٢)</sup>، ومن «الجامع» لابن فارس<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها ابن فارس والعطار والصيدلاني والشرمقاني وابن سابور والمالكيّ والدينوريّ والواسطيّ الثمانية على أبي الفرج عبد الملك بن بكران النهرواني<sup>(٤)</sup>. فهذه ثلاث عشرة<sup>(٥)</sup> طريقاً للنهروانيّ.

طريق ابن العلاف وهي الثانية عنه من «التذكار» لأبي الفتح عبد الواحد بن شيطاقرأ بها على الأنماطي. وقرأ بها سبط الخياط على جده أبي منصور محمد بن أحمد الخياط وقرأ بها على أبي نصر أحمد بن مسرور الخباز، وقرأ بها السبط أيضاً على أبي الخطاب بن الجراح وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن الحسن الأنماطي<sup>(٦)</sup>، ومن «المصباح»قرأ بها أبو الكرم على أبي القاسم بن عتّاب، وقرأ بها

(١) المصباح: ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) الروضة للمالكي: ٢١٨-٢١٩، الكامل: ق: ٨٣، المستنير: ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) الجامع: ١٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٤٦٧-٤٦٨.

(٥) في المطبوع: «عشر» وهو خطأ.

(٦) سند سبط الخياط في كتابه الاختيار: ٦٥-٦٦.

على أحمد بن رضوان، وعلى أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، وعلى الحسن بن عليّ العطار<sup>(١)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار على الشرمقاني والعطار<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها العطار وابن رضوان والشرمقاني والخباز والأنماطي الخمسة على أبي الحسن ابن العلاف، فهذه ثمان طرق لابن العلاف.

طريق الخبازي: وهي الثالثة عنه من «كامل» الهذليّ قرأها الهذليّ على أبي نصر القهندزي وقرأها على أبي الحسين<sup>(٣)</sup> الخبازي.

طريق الوراق: وهي الرابعة / عنه ومنه<sup>(٤)</sup> قرأ بها الهذليّ أيضاً على ابن شبيب<sup>(٥)</sup> وقرأ بها على الخزاعي وقرأ بها على منصور بن محمد الوراق.<sup>(٦)</sup>

طريق ابن مهران وهي الخامسة عنه ومن كتاب «الغاية» له<sup>(٧)</sup>.

وقرأ بها ابن مهران والوراق والخبازي وابن العلاف والنهروانيّ على أبي القاسم زيد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أبي بلال البزاز الكوفيّ، وقرأ بها على

(١) المصباح: ١ / ٣٩٠-٣٩٣.

(٢) المستنير: ١ / ٢٩٥-٢٩٦.

(٣) في المطبوع: «الحسن» وهو خطأ، وانظر: الكامل: ق: ٨٣.

(٤) أي: «الكامل».

(٥) في المطبوع: «شبيب»، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ٨٣.

(٧) الغاية: ٣٨-٣٩.

أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجونيّ وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن محمد بن عثمان ابن شبيب الرازي، فهذه أربع وعشرون طريقاً لابن شبيب.

طريق ابن هارون الرازي: من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز القلانسيّ وقرأ بها على الشيخ أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ، وقرأ بها على القاضي أبي العلاء الواسطي<sup>(١)</sup>.

وقال سبط الخياط: أخبرنا بها أبو الفضل العباسيّ، قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الكارزينيّ.

وقال أبو معشر الطبريّ: أخبرنا الكارزينيّ المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها أبو منصور ابن خيرون وأبو الكرم الشهرزوريّ على عبد السيّد بن عتّاب وقرأ<sup>(٣)</sup> على أبي طاهر محمد بن ياسين الحلبيّ.

وقرأ الحلبيّ والكارزينيّ وأبو العلاء الواسطيّ على أبي الفرج محمد بن أحمد ابن إبراهيم الشنبوذيّ المعروف بالشطويّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الإرشاد: ١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٢.

(٢) لم أجد هذين الطريقين لا للسيط ولا لأبي معشر، وفتشت عنهما في أسانيد أبي معشر من كتابه «سوق العروس» في أسانيد أبي جعفر فلم أجدها. والأقوى أنهما طريقان أدائيان للمؤلف. والله أعلم.

(٣) في المطبوع: «بها» وهو تحريف.

(٤) هذه الطريق لأبي الكرم ليست في «المصباح»، وعليه فتعتبر طريق أدائية للمؤلف، ويقوي هذا أن المؤلف لم يصرح بأنها من «المصباح» والله أعلم.



وبإسنادي<sup>(١)</sup> إلى أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسَبِّح الفِضِّي، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن فارس وقرأ على عبد الباقي<sup>(٢)</sup> بن الحسن الخراساني، وقرأ بها هو والشطويّ على أبي بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي<sup>(٣)</sup>، وهذه سبع طرق لابن هارون.

وقرأ بها ابن هارون وابن شبيب على أبي العباس الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي، فهذه إحدى وثلاثون طريقاً للفضل.

طريق هبة الله من طريق الحنبلي من كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العزّ وقرأ بها على أبي عليّ الواسطي<sup>(٤)</sup>، ومن كتابي «الموضح» و«المفتاح»

(١) قوله: بإسنادي إلى الفِضِّي عن ابن فارس.. لم أجد إسناد المؤلف هذا، فالفِضِّي ذُكِرَ في إسناد كتاب «الروضة» للملكي، ولكن ليست عن عبد الباقي بن فارس، وإنما عن ابن الصوّاف وابن غالب، وفي ترجمة المؤلف له ذكر أنه قرأ على عبد الباقي بن فارس وأبي معشر بكتابه «سوق العروس». وتتبع سنده عن عبد الباقي إلى ابن وردان، من خلال «غاية» المؤلف وجدته هكذا: ابن مسبح قرأ على عبد الباقي بن فارس، وقرأ عبد الباقي على أبيه فارس، وقرأ فارس على عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقرأ الخراساني على محمد بن أحمد بن هارون الرازي - وذكر المؤلف أنه من جامع البيان - وقرأ الرازي على الفضل بن شاذان [ذكر المؤلف أنه من جامع البيان والكفاية الكبرى] ومن هنا يتفق سند «الكفاية» مع ما ذكره المؤلف هنا، وخلاصة القول: إن هذه طريق أدائية للمؤلف.

انظر: غاية النهاية: ٣٥٦-٣٥٧ و ٩٠ / ٢، الكفاية الكبرى: ٥٢

(٢) كذا في جميع النسخ أن عبد الباقي بن فارس قرأ على عبد الباقي بن الحسن، ولعله سهو من المؤلف أو سقط من النسخ، والصواب أن عبد الباقي بن فارس قرأ على أبيه فارس الذي قرأ على عبد الباقي بن الحسن الخراساني.

انظر: غاية النهاية: ٣٥٦-٣٥٧ و ١٨٧ / ٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٤٠١ / ١.

(٤) الإرشاد: ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٠-٥١.

لابن خيرون، ومن «المصباح» لأبي الكرم وقرأ بها هو وابن خيرون على عبد السيّد ابن عتّاب<sup>(١)</sup>.

وقرأ بها ابن عتّاب والواسطيّ على القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد ابن يعقوب الواسطيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن الفتح بن سيماء، ويقال: أحمد بن محمد بن سيماء بن الفتح الحنبلي<sup>(٢)</sup>، فهذه خمس<sup>(٣)</sup> طرق / للحنبلي. ١٧٦/١

ومن طريق الحتّاميّ من كتاب «الروضة» لأبي عليّ المالكي<sup>(٤)</sup>، ومن «جامع» أبي الحسين نصر بن عبد العزيز الفارسيّ.

وقرأ بها سبط الخياط على أبي القاسم يحيى بن أحمد بن أحمد القصريّ، وقرأ بها أبو الكرم الشهرزوريّ<sup>(٥)</sup> على عبد السيّد بن عتّاب.

وقرأ بها ابن عتّاب والقصريّ والفارسيّ والمالكيّ على أبي الحسن عليّ بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله الحتّاميّ، وهذه أربع طرق عن الحتّاميّ.

وقرأ بها الحتّاميّ والحنبليّ على أبي القاسم هبة الله بن جعفر<sup>(٦)</sup> بن محمد بن

(١) المصباح: ٣٨٩/١ - ٣٩٠.

(٢) ذكر المؤلف أن تسميته أحمد بن محمد كما وقع في «الكفاية» لأبي العز وغيرها - «المستنير» و«سوق

العروس» - ربما يكون وهماً.

انظر: غاية النهاية: ١٩/٢.

(٣) في (ت): «أربع» خطأ.

(٤) هذه الطريق ليست في «الروضة» المحقق.

(٥) طريق أبي الكرم هذه ليست في «المصباح»، مما يقوي أنها طريق أدائية للمؤلف. والله أعلم.

(٦) «جعفر» سقطت من المطبوع.

الهيثم البغدادي، وقرأ بها على أبيه جعفر، فهذه تسع طرق لهبة الله، وقرأ بها جعفر والفضل على أبي الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، وقرأ بها على قالون، وقرأ بها على أبي الحارث عيسى بن وردان المدني الحذاء، تتمّة أربعين طريقاً لعيسى بن وردان.

## رواية ابن جمار

طريق الهاشمي:

من طريق ابن رزين<sup>(١)</sup> من كتاب «المستنير» قرأ بها ابن سوار على أبي علي<sup>(٢)</sup> الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبي عمر محمد بن أحمد بن عمر الخرقني الأصبهاني<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها على خاله أبي عبد الله محمد بن جعفر بن محمود<sup>(٥)</sup> الأشناني<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «المصباح» قرأ بها أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب،

(١) ستأتي ترجمته في: ص: ٤٧٨.

(٢) «علي» سقطت من المطبوع.

(٣) مقرئ، صالح، عالي الإسناد، ثقة، توفي سنة (٤٣١ هـ). غاية النهاية: ١٧٥/٢-١٧٦.

(٤) مقرئ، حاذق، ثقة، عمّر دهرأ طويلاً، وبقي إلى سنة (٤٢٠ هـ).

الخرقي: بفتح الخاء المعجمة والراء وفي آخرها قاف، نسبة إلى خرق، قرية على ثلاثة فراسخ من مرو، وبكسر الخاء وفتح الراء نسبة إلى بيع الخرق، وقد اشتهر جماعة من العلماء بكلّ من النسبتين، فلا أدري صاحبنا من أيهما؟

انظر: غاية النهاية: ٧٧/٢-٧٨، الأنساب: ٣٤٩/٢، معجم البلدان: ٣٦٠/٢.

(٥) الأدمي، مقرئ مشهور. غاية النهاية: ١١٢/٢.

(٦) المستنير: ٢٩٧/١-٢٩٨.

وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن المرزبان المذكور<sup>(١)</sup>. ومن «الكامل»  
للذهلي قرأ بها على أبي نصر منصور بن أحمد القهندزي، وقرأ بها على الأستاذ أبي  
الحسين علي بن محمد الحُبَازي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الرحمن بن  
الفضل الجوهري<sup>(٢)</sup>، وأبي جعفر محمد بن جعفر المغازلي<sup>(٣)</sup>.

وقرأ بها المغازلي والجوهري والأشنائي على أبي عبد الله محمد بن أحمد بن  
الحسن بن عمر الثقفي<sup>(٤)</sup> ويعرف بالكسائي<sup>(٥)</sup>.

ومن «المصباح» أيضاً قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد الحدّاد أنه قرأ على  
أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار الأصبهاني، قال: قرأت على أبي عبد الله  
الأشنائي المذكور<sup>(٦)</sup>.

وقال سبط الخياط: أخبرني بها الشريف أبو الفضل العباسي / شيخنا قال:  
أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الحسين الفارسي، وقرأ بها على الحسن بن سعيد  
المطوّعي<sup>(٧)</sup>.

١٧٧/١

(١) المصباح: ٣٨٦/١-٣٨٧.

(٢) شيخ مقرئ معروف، غاية النهاية: ١٦٥/٢.

(٣) التميمي، مقرئ مشهور، ضابط، شيخ أصبهان.

والمغازلي: نسبة إلى: المغازل وعملها.

انظر: غاية النهاية: ١١٢/٢، الأنساب: ٣٥١/٥.

(٤) شيخ مشهور، توفي سنة (٣٤٧ هـ).

انظر غاية النهاية: ٦١/٢.

(٥) الكامل: ق: ٨٤.

(٦) المصباح: ٣٨٨/١.

(٧) هذه طريق أدائية للمؤلف.

وقرأ بها المطوّعي والكسائيّ على أبي بكر ويقال: أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن شاكر الصيرفيّ الرميّ<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على أبي العباس أحمد بن سهل المعروف بالطيّان<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها على أبي عمران موسى بن عبد الرحمن البزاز<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين الأصبهانيّ، فهذه ست طرق لابن رزين.

ومن طريق الأزرق الجمّال وهي الثانية عن الهاشميّ من «المصباح» لأبي الكرم<sup>(٤)</sup> ومن «كتابي» ابن خيرون، قرأ<sup>(٥)</sup> بها على أبي القاسم عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عمر بن موسى بن عثمان بن زلال النهاوندي سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة<sup>(٦)</sup> وقرأ بها على أبي الحسن علي بن إسماعيل بن الحسن بن العباس الخاشع القطّان، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها على أبي عبد الله الحسين بن عليّ ابن حماد بن مهران الأزرق الجمّال بقزوين، وقرأ بها الجمال وابن رزين على

(١) مقرئ متصدر معروف، والصيرفي، نسبة إلى من يبيع الذهب.

انظر: غاية النهاية: ١٧٩/٢، الأنساب: ٥٧٤/٣.

(٢) مقرئ متصدر. انظر: غاية النهاية: ٦١/١.

(٣) بالباء الموحدة من أسقل، ويقال بالخاء المعجمة، مقرئ متصدر، ثقة.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٠/٢.

(٤) المصباح: ٣٨٥-٣٨٦/١.

(٥) في المطبوع: «قرأ» بالإفراد، تصحيف.

(٦) كتب التاريخ في (ظ) بالأرقام، وفي حاشية (ز) بالحروف.

(٧) مقرئ متصدر عارف. غاية النهاية: ١٧٧/٢.

أبي أيوب سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس<sup>(١)</sup> الهاشمي البغدادي  
فهذه تسع طرق للهاشمي.

طريق الدوري من طريق ابن النفاح<sup>(٢)</sup> من طريقين:

الأولى من طريق ابن بهرام من كتاب الكامل قرأ بها أبو القاسم الهذلي على  
أبي<sup>(٣)</sup> محمد عبد الله بن محمد الذارع<sup>(٤)</sup> الأصبهاني؛ الخطيب بها<sup>(٥)</sup>، وقرأ بها على  
أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد التميمي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد  
ابن عبد الوهاب بن داود بن بهرام الأصبهاني<sup>(٦)</sup> الضرير<sup>(٧)</sup>.

الثانية طريق المطوعي قرأها سبط الخياط على الشريف عبد القاهر العباسي  
وقرأها على الكارزيني، وقرأها على أبي العباس المطوعي<sup>(٨)</sup>، وقرأ بها المطوعي  
وابن بهرام على أبي الحسن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر بن<sup>(٩)</sup> النفاح الباهلي  
البغدادي.

(١) كذا بالباء الموحدة من أسفل والسين المهملة، وهو الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (عياش) بالمشاة  
والمعجمة. انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٢) بالحاء المهملة، وتصحفت هي والآتية في المطبوع بالحاء المعجمة.  
انظر: غاية النهاية: ٢٤٢/٢.

(٣) «أبي»: سقطت من (ت).

(٤) بالذال المعجمة، وتصحفت في المطبوع إلى: (الزارع) بالزاي. وكذلك الآتية.

(٥) «بها»: سقطت من المطبوع.

(٦) إمام، مقرر له مؤلف في القراءات ومفردة لعاصم، توفي سنة (٣٥٥ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٦٩/٢ - ٧٠.

(٧) الكامل: ق: ٨٤.

(٨) هذه طريق أدائية للمؤلف، والله أعلم.

(٩) «بن»: سقطت من المطبوع.

ومن طريق ابن نهشل من «الكامل» قرأ بها الهذليّ على أبي محمد الذارع، وقرأ بها على الأستاذ أبي جعفر المغازلي، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن أحمد الأصبهانيّ الضرير، وقرأ بها على أبي عبد الله جعفر بن عبد الله بن الصبّاح / بن نهشل الأنصاريّ الأصبهانيّ<sup>(١)</sup>.

وقرأ ابن نهشل وابن بهرام<sup>(٢)</sup> على أبي عمر حفص بن عمر الدوريّ إلا أن الأكثر على أن ابن بهرام قرأ الحروف فقط.<sup>(٣)</sup> فهذه ثلاث طرق للدوريّ.

وقرأ الدوريّ والهاشميّ على أبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير المدني، وقرأ على أبي الربيع سليمان بن مسلم بن جهمز الزهري مولا هم المدني، تتمة اثنتي عشرة طريقاً لابن جهمز<sup>(٤)</sup>.

وقرأ ابن جهمز وابن وردان على إمام قراء المدينة أبي جعفر يزيد بن القعقاع

(١) سنأقي ترجمته ص: ٤٧٩.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو سهو من المؤلّف رحمه الله صوابه: ابن بدر النفاح، فهو الذي قرأ على الدوري وهو صاحب الطريق التي قبل ابن نهشل، وهو الذي ذكر المؤلّف في ترجمته أنه: روى الحروف عن الدوري سنة (٢٤٤ هـ) بسرّ من رأى، ويقال إنه عرض عليه. اهـ.

زد على ذلك أن ابن بهرام ما وُجد في الدنيا إلا بعد رحيل الدوريّ عنها ب (٢٧) سبع وعشرين سنة، فوفاة الدوريّ سنة (٢٤٦ هـ) وولادة ابن بهرام سنة (٢٧٣ هـ).

وقال المؤلّف: ابن النفاح قرأ برواية أبي جعفر على الدوريّ وأقرأ بها. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٦-٢٥٧ و ٢/ ٦٩-٧٠ و ٢٤٢، المنجد: ١٢١، لطائف الإشارات: ١/ ١٦٠-١٦١.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤٢، المعرفة: ١/ ٤٨٠.

(٤) في (ت): «للهاشمي»، وهو سبق قلم.

المخزومي المدني، وقيل إن إسماعيل بن جعفر\* قرأ على أبي جعفر\*<sup>(١)</sup> نفسه، أثبت ذلك بعض حفاظنا،<sup>(٢)</sup> فذلك اثنتان وخمسون طريقاً لأبي جعفر.

وقرأ أبو جعفر على مولاه عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، وعلى الحبر البحر عبد الله بن عباس الهاشمي، وعلى أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبي المنذر أبي بن كعب الخزرجي، وقرأ أبو هريرة وابن عباس أيضاً على زيد بن ثابت.

وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه<sup>(٣)</sup>، وذلك محتمل؛ فإنه صحَّ أنه أُتي به إلى أم سلمة زوج<sup>(٤)</sup> النبي ﷺ رضي الله عنها فمسحت على رأسه ودعت له، وأنه

(١) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٢) لعله يقصد المعدل، حيث أثبت قراءة إسماعيل على جعفر، فقال: روى عنه - أبي جعفر - القراءة إسماعيل بن جعفر. اهـ بل جعل له رواية عنه فقال: قرأت على الشيخ أبي العباس أحمد بن سعيد عن السامري عن محمد بن محمد الباهلي عن الدوري عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع القاري. اهـ.

وقال المؤلف: وليس يبعد قول من قال: إنه - إسماعيل - قرأ على أبي جعفر. اهـ.

وذكر الذهبي أن إسماعيل سمع من أبي جعفر. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٦٣، المعرفة: ١/ ٢٩٤، روضة الحفاظ: ق: ٢٤ و ٥٠.

(٣) قال الذهبي: لم يصح. اهـ. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٣٨٢، المعرفة: ١/ ١٧٣.

(٤) هذه لغة صحيحة لبعض العرب، يقولون لقرينة الرجل بنكاح (زوجة) بدون هاء، كما يقولون للرجل، وقد أنكر بعض علماء اللغة - منهم الإمام الأصمعي رحمه الله - أن يقال: زوجة بالهاء، وعدّوا ذلك لحناً، والصواب خلاف ذلك، بل «زوجة» لغة صحيحة لبعض القبائل من تميم وكثير بن قيس وأهل نجد وأزد شنوءة، ومنها ما جاء في صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان مع إحدى نسائه فمر به رجل فدعاه فجاء فقال ﷺ: «يا فلان هذه زوجتي فلانة» اهـ.

وأيضاً قول ابن عباس في عائشة رضي الله عنها: هذه زوجة نبيكم، ومنه قول الفرزدق:

وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي كساعٍ إلى أسد الشرى يستيلها

وهذا معروف في شعر العرب ونثرهم. انظر: اللسان والتاج (زوج).



صلّى بابن عمر بن الخطاب، وأنّه أقرأ الناس قبل الحرّة؛ وكانت الحرّة سنة ثلاث وستين<sup>(١)</sup>، وقرأ زيد وأبيّ على رسول الله ﷺ.

وتوفي أبو جعفر سنة ثلاثين ومائة على أصح الأقوال<sup>(٢)</sup>، وكان تابعياً كبير القدر، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة<sup>(٣)</sup>.

وقال يعقوب بن جعفر بن أبي كثير<sup>(٤)</sup>: كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر<sup>(٥)</sup>.

وروى ابن مجاهد عن أبي الزناد قال: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر<sup>(٦)</sup>.

وقال الإمام مالك: كان أبو جعفر رجلاً صالحاً<sup>(٧)</sup>.

وروينا عن نافع قال: لما غُسل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، قال: فما شكّ أحد من حضره أنه نور القرآن.

(١) انظر: البداية والنهاية: ٨ / ٢٢٠-٢٢٥.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ «على الأصح».

وانظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٨٤، المعرفة: ١ / ١٧٨.

(٣) انظر: الجرح والتعديل: ٩ / ٢٨٥، السير: ٥ / ٢٨٧.

(٤) المدني، أخو إسماعيل، غاية النهاية: ٢ / ٣٨٩-٣٩٠.

(٥) انظر: السبعة: ٥٧.

(٦) قال ابن مجاهد: وحدثني عن الأصمعي عن ابن أبي الزناد قال: .... إلخ.

انظر: السبعة: ٥٧.

(٧) انظر: المعرفة: ١ / ١٧٥.

ورئي في المنام بعد وفاته على صورة حسنة فقال: بَشَّرُ أصحابي وكلَّ من قرأ قراءتي أن الله قد غفر لهم / وأجاب فيهم دعوتي، ومُرهم أن يُصَلُّوا هذه الركعات<sup>(١)</sup> في جوف الليل كيف استطاعوا<sup>(٢)</sup>.

وتوفي ابن وردان في حدود سنة ستين ومائة<sup>(٣)</sup>، وكان رأساً في القراءة<sup>(٤)</sup> ضابطاً لها محققاً، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه في القراءة على أبي جعفر.

وتوفي ابن جَمَّاز بُعيد سنة سبعين ومائة، وكان مقرئاً جليلاً، ضابطاً نبيلاً، مقصوداً في قراءة أبي جعفر ونافع، روى القراءة عرضاً عنهما<sup>(٥)</sup>.

وتوفي إسماعيل بن جعفر ببغداد سنة ثمانين ومائة على الصواب، وكان إماماً جليلاً ثقة عالماً مقرئاً ضابطاً<sup>(٦)</sup>.

وتوفي ابن شاذان في حدود سنة تسعين ومائتين<sup>(٧)</sup>، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً. قال الداني: لم يكن في دهره مثله في علمه وفهمه، وعدالته وحسن اطلاعه<sup>(٨)</sup>.

(١) كتب في (ك) تحت كلمة «الركعات»: يعني صلاة التهجد. اهـ.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٣٨٤ / ٢.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٦١٦ / ١.

(٤) في المطبوع: «القرآن» وهو تحريف.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٣١٥ / ١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ١٦٣ / ١.

(٧) انظر: غاية النهاية: ١٠ / ٢.

(٨) انظر: المعرفة: ٤٦٣ / ١.

وتوفي ابن شبيب سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة<sup>(١)</sup> بمصر، وكان شيخاً كبيراً  
مقرئاً متصديراً مشهوراً، مشاراً إليه بالضبط والتحقيق والإتقان والحدق.

وتوفي ابن هارون سنة بضع وثلاثين وثلاثمائة<sup>(٢)</sup> ببغداد، وكان مقرئاً جليلاً  
ضابطاً حاذقاً مشهوراً محققاً.

وتوفي هبة الله في حدود سنة خمسين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً  
مشهوراً بالإتقان والعدالة.

وتوفي الحنبلي بعيد سنة تسعين وثلاثمائة فيما أظن<sup>(٤)</sup>، وكان مقرئاً متصديراً  
مقبولاً.

وتوفي الحطامي في شعبان سنة سبع عشرة وأربعمئة عن تسعين سنة<sup>(٥)</sup>، وكان  
شيخ العراق، ومسنّد الآفاق، مع الثقة والبراعة، وكثرة الروايات والدين، قال  
الحافظ أبو بكر الخطيب: كان صدوقاً ديناً فاضلاً، تفرّد بأسانيد القرآن<sup>(٦)</sup>  
وعلوها.

(١) انظر: غاية النهاية: ١/١٢٣.

(٢) قال الداني فيما نقله عنه المؤلف: توفي بعد الثلاثين وثلاثمائة. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٩٠.

(٣) لكن قال الذهبي: مات سنة نيف وخمسين وثلاثمائة فيما أظن. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٥١، المعرفة: ٢/٦٠٧.

(٤) انظر: غاية النهاية: ٢/٧٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/٥٢٢، المعرفة: ٢/٧١٠.

(٦) في المطبوع: «القراءات».

وتوفي الهاشمي سنة تسع عشرة ومائتين<sup>(١)</sup> ببغداد، وكان مقرئاً ضابطاً / مشهوراً ثقة، كتب القراءة عن إسماعيل بن جعفر.

قال الخطيب البغدادي: مات داود بن عليّ وابنه حمّل<sup>(٢)</sup> فلما وُلِدَ سموه باسمه داود<sup>(٣)</sup>، وكان سليماً ثقة صدوقاً، وتقدمت وفاة الدوري في قراءة أبي عمرو.<sup>(٤)</sup>

وتوفي ابن رزين سنة ثلاث وخمسين ومائتين على الصحيح<sup>(٥)</sup>، وكان إماماً في القراءات كبيراً، ثقة في النقل مشهوراً، له في القراءة اختيار رويناه عنه، ومؤلفات مفيدة نقلت عنه وروى عنه الأئمة والمقرئون، وتقدمت وفاة الجمال في رواية هشام<sup>(٦)</sup>.

وتوفي ابن النفاح<sup>(٧)</sup> سنة أربع عشرة وثلاثمائة بمصر، وكان ثقة مشهوراً صالحاً، قال ابن يونس<sup>(٨)</sup>: كان ثقة ثبتاً صاحب حديث متقللاً من الدنيا.<sup>(٩)</sup>

(١) انظر: غاية النهاية: ٣١٣/١.

(٢) بفتح الحاء المهملة وسكون الميم بعدها لام: ما يُحْمَلُ في البطن من الولد، ومنه قوله تعالى ﴿وَأُزْلِتِ الْأَحْشَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ الطلاق [٤] انظر: التاج (حمل).

(٣) تاريخ بغداد: ٣١/٩.

(٤) انظر: ص: ٣٥٤.

(٥) انظر: غاية النهاية: ٢٢٤/٢.

(٦) انظر: ص: ٣٨٦.

(٧) بالمهملة كما سبق، وتصحف في المطبوع بالمعجمة.

(٨) أغلب ظني أنه: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى، إمام، حافظ متقن، مصري، قال الذهبي:

صاحب «تاريخ علماء مصر» سمع النسائي وغيره، ما ارتحل ولا سمع بغير مصر، ولكنه إمام بصير

بالرجال فهم متيقظ، حدث عنه ابن منده وغيره. توفي سنة (٣٤٧هـ). انظر: السير: ١٥ / ٥٧٨ - ٥٧٩.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٢، المعرفة: ١/٤٨١.

وتوفي ابن نهشل سنة أربع وتسعين ومائتين<sup>(١)</sup>، وكان إماماً في القراءة مجوّداً فاضلاً ضابطاً، وكان إمام جامع أصبهان<sup>(٢)</sup>.

### قراءة يعقوب

رواية رويس: طريق التّمار<sup>(٣)</sup> عنه من طريق النّخاس<sup>(٤)</sup> \* - بالخاء المعجمة -  
\*<sup>(٥)</sup> عن التّمار من سبع طرق:

طريق الحّماميّ، وهي الأولى عن النّخاس من تسع طرق؛ من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفّحام، قرأ بها أبو القاسم ابن الفّحام على أبي الحسين نصر الفارسيّ، ومن كتاب «الجامع» لنصر المذكور، وقرأ بها ابن الفّحام أيضاً على ابن غالب، وقرأ بها على أبي عليّ المالكيّ<sup>(٦)</sup>، ومن «الكامل» للهنديّ قرأ بها على أبي عليّ المالكيّ أيضاً<sup>(٧)</sup>، ومن كتاب «الروضة» للمالكيّ المذكور، ومن كتابي «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز قرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٨)</sup>، ومن

(١) وقيل بعدها بسنة.

انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩٣.

(٢) يلاحظ أنه خالف منهجه، فكان من حقّه ذكر ابن نهشل قبل ابن النّفاح.

(٣) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٤) سبقته ترجمته ص: ٣٩٧.

(٥) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٦) مفردة ابن الفّحام: ق: ٢ - ٣.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤ - ١٢٥.

(٨) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

«غاية» أبي العلاء الحافظ قرأ بها علي أبي العز المذكور<sup>(١)</sup>، ومن «المستنير» قرأ بها ابن سوار علي أبي علي الشَّرمقاني، ومن «المستنير» أيضاً قرأ بها علي أبي علي العطَّار إلى آخر<sup>(٢)</sup> سورة «إبراهيم»، ومنه أيضاً قرأ بها علي أبي الحسن علي بن محمد بن علي الخياط، ومن «الجامع» لأبي الحسن الخياط / المذكور<sup>(٣)</sup>، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم علي الشريف أبي نصر أحمد بن علي الهاشمي<sup>(٤)</sup>، ومن «الكامل» للذهلي، وقرأ<sup>(٥)</sup> بها علي عبد الملك بن علي بن سابور<sup>(٦)</sup> بن نصر<sup>(٧)</sup>.

١٨١/١

وقرأ ابن سابور والخياط والعطار والهاشمي والشَّرمقاني والواسطي والمالك<sup>(٨)</sup> والفارسي وابن شيطا تسعتهم علي أبي الحسن علي بن أحمد الختامي، فهذه خمس عشرة طريقاً للختامي.

طريق القاضي أبي العلاء، وهي الثانية عن النخاس من «كتابي» أبي العزّ القلانسي، قرأ بها علي الحسن بن القاسم<sup>(٩)</sup>، ومن «كتابي» ابن خيرون، قرأ بها علي عبد السيّد بن عتّاب، ومن «المصباح» قرأ بها أبو الكرم علي ابن عتّاب القرآن

(١) غاية الاختصار: ١٢٠/١ - ١٢١.

(٢) عبارة ابن سوار: (وبلغت إلى سورة إبراهيم) اهـ.

(٣) الجامع: ٣٠، المستنير: ١/٣٠٣.

(٤) المصباح: ٧٥١/٢، وفيه أن أبا الكرم قرأ علي الهاشمي إلى آخر سورة «الفتح»، كما هو معلوم.

(٥) بالثنية، وتصحفت في المطبوع: (قرأ) بالافراد.

(٦) كذا بالمهمله في (س) وفي البقية بالمعجمة، وكلاهما صحيح.

(٧) الكامل: ق: ١٢٤ - ١٢٥.

(٨) الروضة للمالك: ٢٢٠.

(٩) الإرشاد: ١٥٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦.

كله، وعلى أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون إلى آخر «الأنعام»<sup>(١)</sup>.

وقرأ بها الحسن وابن عتّاب وأبو الفضل على القاضي أبي العلاء محمد بن عليّ بن أحمد بن يعقوب الواسطيّ، فهذه ست طرق للقاضي أبي العلاء.

طريق السعيدى، وهي الثالثة عن النخّاس قرأ بها أبو القاسم بن الفخّام على أبي الحسين الفارسيّ، ومن الجامع للفارسيّ المذكور، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ ابن جعفر السعيدى<sup>(٢)</sup>.

طريق ابن العلاف، وهي الرابعة عن النخّاس من «المستنير»، قرأ بها أبو طاهر ابن سوار على الحسن بن أبي الفضل الشرمقانيّ، ومن كتاب «التذكار» لابن شيطا، وقرأ بها ابن شيطا والشرمقانيّ على أبي الحسن علي بن محمد بن يوسف بن العلاف<sup>(٣)</sup>.

طريق الكارزيني، وهي الخامسة عن النخّاس من «المبهج»، قرأ بها سبط الخيّاط على الشريف أبي الفضل، ومن «المصباح»، قرأ بها أبو الكرم عليه أيضاً، ومن «كفاية» أبي العزّ قرأ بها على أبي علي الواسطيّ، ومن «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ؛ ومن «تلخيص» أبي معشر الطّبريّ

وقرأ بها هو والهذليّ والواسطيّ والشريف أبو<sup>(٤)</sup> الفضل على أبي عبد الله

(١) المصباح: ٧٤٩/٢ - ٧٥٠.

(٢) مفردة ابن الفخّام: ق: ٢ - ٣.

(٣) المستنير: ٣٠٣/١.

(٤) في المطبوع: «وأبو» بواو العطف، وهو خطأ؛ لأن -أبو الفضل- هو الشريف نفسه، فهو بدل، وليس معطوفاً.

محمد بن الحسين بن آذر بهرام الكارزيني، فهذه خمس طرق للكارزيني<sup>(١)</sup>.  
طريق الخبازي، وهي السادسة عن النخاس من الكامل، قرأ بها الهذلي علي  
منصور بن أحمد القهندزي، وقرأ بها علي الأستاذ أبي الحسين علي بن محمد بن  
الحسين الخبازي<sup>(٢)</sup>.

طريق الخزاعي، وهي السابعة عن النخاس من «الكامل»، للهذلي أيضاً قرأ  
بها علي عبد الله / بن شبيب، وقرأ بها علي أبي الفضل محمد بن جعفر بن  
عبد الكريم بن بديل الخزاعي<sup>(٣)</sup>. ١٨٢/١

وقرأ بها الخزاعي والخبازي والكارزيني وابن العلاف والسعيد والقاضي  
أبو العلاء والحمّامي سبعتهم علي أبي القاسم عبد الله بن الحسن بن سليمان  
النخاس - بالخاء - المعجمة<sup>(٤)</sup> البغدادي، فهذه اثنتان وثلاثون طريقاً  
للنخاس.

ومن طريق أبي الطيّب<sup>(٥)</sup> عن التّمار من طريقين؛ من «غاية» أبي العلاء  
الهمداني، قرأ بها علي أبي علي الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها علي أبي القاسم  
عبد الله بن محمد العطار، وقرأ بها علي أبي جعفر محمد بن جعفر بن محمد

(١) الكامل: ق: ١٢٥، التلخيص: ١٢٨، المبهج: ١/ ١٢١-١٢٢، الكفاية الكبرى: ١٣٦، المصباح: ٧٥٠/٢.

(٢) كذا قال المؤلف هنا إن الهذلي قرأ بهذه الطريق علي القهندزي، بينما في (الكامل: ق: ١٢٥) قال الهذلي: أخبرنا القهندزي... إلخ. والفرق واضح ومهم، والله أعلم.

(٣) الكامل: ق: ١٢٤ و ١٢٥.

(٤) انظر: غاية النهاية: ١/ ٤١٤، المنجد: ١١٧.

(٥) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.



التميمي<sup>(١)</sup> وأبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الزاهد، المعروف بابن أبولة<sup>(٢)</sup>، وقرأ<sup>(٣)</sup> بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي<sup>(٤)</sup>. فهذه طريقان له<sup>(٥)</sup>.

ومن طريق أبي الحسن محمد بن مقسم عن الثمار من «غاية» أبي بكر بن مهران، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النّوّجباباذي<sup>(٦)</sup>، ومحمد ابن عليّ الزنبيلي<sup>(٧)</sup>، وقرأ بها على أبي نصر منصور بن أحمد بن إبراهيم العراقيّ، وقرأ بها؛ أعني: العراقيّ وابن مهران، على أبي الحسن أحمد بن أبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار البغداديّ<sup>(٨)</sup> وغيره، فهذه ثلاث طرق لابن مقسم.

(١) مقرئ نحوي، معتمّر، مسند، ثقة، متقن للحديث، توفي سنة (٤٠٢ هـ).

غاية النهاية: ١١١ / ٢، المعرفة: ٦٠٨ / ٢.

(٢) سبقت ترجمته ص: ٣٧٩.

(٣) بالثنائية، وتصحفت في المطبوع بالافراد.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٧.

(٥) غاية الاختصار: ١٢٠ / ١.

(٦) شيخ متصدر ببخارى، روى عنه الهذليّ عرضاً وسماعاً.

والنّوّجباباذي: بفتح النون وضمها وسكون الواو وفتح الجيم والباء الموحدة من أسفل بين الألفين وفي

آخرها ذال معجمة، نسبة إلى: نوجاباذ: قرية من قرى بخارى.

انظر: غاية النهاية: ٩٣ / ٢، الأنساب: ٥٣١ / ٥، معجم البلدان: ٣٠٩ / ٥ - ٣١٠.

(٧) السّجزي، روى عن الحدّاد. انظر: غاية النهاية: ٢١٤ / ٢.

(٨) الغاية: ١٢٦، الكامل: ق: ١٢٥.

ومن طريق الجوهرى عن التمار، قرأ بها الحافظ أبو عمرو الداني على أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، ومن «التذكرة» لابن غلبون المذكور، وقرأها على أبي الحسن علي بن محمد بن إبراهيم البصري، وقرأ بها الداني أيضاً على أبي الفتح فارس، وقرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن الخراساني<sup>(١)</sup>.

(١) هذان طريقان للداني رحمه الله، وهما:

أ- الداني عن ابن غلبون عن البصري - هو ابن خشنا المالكى - عن البغدادي - وهو ابن خلع - عن ابن حبشان... إلخ.

ب- الداني عن أبي الفتح عن الخراساني عن البغدادي عن ابن حبشان... إلخ، عليها عدة ملحوظات:

١- ليس في «مفردة يعقوب» للداني، بل ليس فيها عن (رويس) إلا رواية واحدة وهي: قال الداني: قرأت بها القرآن كله على شيخنا أبي الفتح، وقال لي: قرأت بها على أبي أحمد عبد الله بن الحسين المقرئ، وسمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع التمار، سمعتها منه، وقال لي: قرأت بها على أبي عبد الله محمد بن المتوكل الملقب برويس، وقرأ رويس على يعقوب. اهـ ص ١٤.

٢- قول المؤلف: (ومن التذكرة) قرأها ابن غلبون على أبي الحسن علي.. اهـ يخالف ما في «التذكرة»، ففيها قال ابن غلبون: حدثني بها. اهـ

ويمكن أن يقال: ذلك لا يعتبر قدحاً، ولكنه لا يجعلها «قراءة»، بل رواية أو «إجازة»، وأيضاً: إذا لم نعتبر ذلك قدحاً فماذا يقال في رواية ابن خلع عن ابن حبشان، فقد صرح المؤلف بأنها أخذاً للحروف، أي: أن ابن خلع أخذ الحروف عن ابن حبشان، وعليه فنعتبر طريق (الداني) عن ابن غلبون «إجازة»، وطريقه الثانية عن (أبي الفتح) أدائية للمؤلف، والله أعلم.

٣- أن المؤلف هنا لم يصرح في طريق الداني أنها من (مفردته) ليعقوب، فأقحامها هنا والتنصيص على أن لها طريقاً في النشر في رواية رويس كما ذكر الشيخ الأزميري رحمه الله حينما قال: ليس في «التذكرة» ولا في «مفردة يعقوب» للداني، من طريق الطيبة سوى طريق الجوهرى عن التمار. اهـ تحرير النشر: ق: ١٧/ب أراه ليس صواباً كما تقدم من حيث «المنهجية».

٤- أن المؤلف رحمه الله ترك إسناد «المفردة»، وهو عالٍ ومسلسل بالقراءة وبالسماع، من شيخ الداني إلى رويس واختار سند التذكرة وهو نازل عنه بدرجة، إضافة إلى أنه ليس قراءة كما تقدم. والله أعلم.

وقرأ بها<sup>(١)</sup> على أبي الحسن عليّ بن محمد بن جعفر البغدادي<sup>(٢)</sup>، ومن «الكامل» للهدليّ، قرأها<sup>(٣)</sup> على أبي نصر القهндزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبازي.

وقرأ بها الخبازي والبغدادي على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ، فهذه أربع طرق للجوهريّ.

وقرأ بها الجوهريّ وابن مقسم وأبو الطيّب والنّخاس؛ الأربعة على أبي بكر محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة التّمّار البغداديّ، وقرأ التّمّار على أبي عبد الله / محمد بن المتوكّل اللؤلؤيّ البصريّ؛ المعروف برويس، تتمّة إحدى<sup>١</sup> وأربعين طريقاً لرويس.

## رواية روح

طريق ابن وهب:<sup>(٤)</sup> من طريق المعدّل من ثلاث طرق:

طريق ابن خُشْنَم، وهي الأولى عن المعدّل من عشر طرق:

(١) «بها» سقطت من المطبوع.

(٢) هو ابن خُليج، سبقت ترجمته ص: ٤١٩.

(٣) كذا ذكر المؤلّف في هذه الطريق أيضاً أن الهدليّ قرأها على القهندزي، بينما عبارة السند كلّها في «الكامل» هي بالإجازة، قال الهدليّ: أخبرنا القهندزي عن أبي الحسن عن النّحاس وابن حبشان. اه والله أعلم.

انظر: الكامل: ق: ١٢٥.

(٤) ستأتي ترجمته ص: ٤٩٨.

من «التذكار» لابن شيطا، ومن «مفردة» ابن الفحّام، وقرأ بها ابن الفحّام على أبي الحسين الفارسي، ومن «الجامع» للفارسي المذكور، ومن «الجامع» لابن فارس الخياط، وقرأ بها ابن الفحّام أيضاً على أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخياط، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن إبراهيم المالكي<sup>(١)</sup>، ومن «الروضة» لأبي عليّ المالكي المذكور، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على المالكيّ المذكور<sup>(٢)</sup>.

وقرأ بها المالكيّ والفارسيّ وابن فارس الخياط، وابن شيطا، على أبي أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن طيفور البصريّ<sup>(٣)</sup>، وأبي محمد الحسن بن محمد<sup>(٤)</sup> بن يحيى الفحّام<sup>(٥)</sup>.

ومن «غاية» أبي العلاء قرأ بها على أبي العزّ<sup>(٦)</sup>، ومن «الإرشاد» و«الكفاية»، لأبي العزّ القلانسيّ المذكور قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطيّ<sup>(٧)</sup>، ومن «الكامل»، للهذليّ قرأ بها على أبي نصر عبد الملك بن سابور البغداديّ<sup>(٨)</sup>.

(١) المفردة لابن الفحّام: ق: ١.

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) شيخ عارف، ثقة، صدوق، لغوي، عارف بالقراءات، توفي سنة (٤٠٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٨٥، المعرفة: ٢/ ٧١١-٧١٢، تاريخ بغداد: ١١/ ٥٧.

(٤) «بن محمد»: سقطت من المطبوع.

(٥) الروضة للمالكي: ٢٢١.

(٦) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٧) الإرشاد: ١٥٣، الكفاية الكبرى: ١٣٧.

(٨) الكامل: ق: ١٢٥.

وقرأ بها هو والواسطي على القاضي أبي الحسين أحمد بن عبد الكريم بن عبد الله الشَّينِيزِيَّ<sup>(١)</sup>، زاد ابن سابور: فقرأ على عبد السلام بن<sup>(٢)</sup> الحسين المذكور، ومن «غاية» أبي العلاء أيضاً قرأ بها على أبي العزّ أيضاً، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن نزار بن القاسم بن يحيى التكريتي<sup>(٣)</sup> بالجامدة<sup>(٤)</sup>، ومن «المستنير»، لابن سوار، ومن «تلخيص» أبي معشر الطَّبري، وقرأ بها على أبي القاسم المسافر<sup>(٥)</sup> بن الطَّيب بن عبّاد البصري<sup>(٦)</sup>، ومن «كتابي» أبي منصور ابن خيرون قرأ بها على عمه أبي الفضل أحمد بن الحسن بن<sup>(٧)</sup> خيرون، ومن «المصباح»، و«كتابي» ابن خيرون قرأ بها أبو الكرم وأبو منصور ابن خيرون أيضاً على عبد السيّد بن عتّاب<sup>(٨)</sup>.

(١) مقرئ متصدر، مشهور، قاضي سَرمَن رأى.

الشَّينِيزِي: بكسر الشين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية بعدها نون مكسورة ثم ياء أخرى ثم زاي، لم أجد نسبتها، والذي ضبطه ابن نقطة أنها بالمهملة وصوّبه، نسبة إلى: شينير: من قرى الأهواز.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٧٠-٧١، الإرشاد: ١٥٣ (حاشية ٤).

(٢) في المطبوع: «بن أبي الحسين» وكلمة (أبي) زائدة خطأ.

(٣) مقرئ الجامدة. غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١١٩.

(٥) كذا في جميع النسخ بالتعريف، وفي مصادر ترجمته: «مسافر» بدون «أل».

وهو مقرئ حاذق، زاهد، بصير بحرف يعقوب، حافظ له، عالي الإسناد. توفي سنة (٤٤٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٩٣-٢٩٤، المعرفة: ٢/ ٧٦٣-٧٦٤، تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣١.

(٦) المستنير: ١/ ٣٠١، وفيه أن قراءته على مسافر كانت سنة (٤٣٢ هـ) وقراءة مسافر على ابن خشنام سنوات: (٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ هـ).

انظر: التلخيص: ١٢٦.

(٧) «بن»، سقطت من المطبوع.

(٨) المصباح: ٢/ ٧٥٣-٧٥٤.

وقرأ بها ابن عتّاب وأبو الفضل ابن خيرون أيضاً على أبي القاسم المسافر بن الطيّب البصري المذكور.

ومن «المصباح» أيضاً، قرأ بها أبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بNDAR، وأبي الحسن أحمد بن عبد القادر، وأبي الخطاب عليّ بن عبد الرحمن / بن هارون، وقرأ الثلاثة على المسافر بن الطيّب<sup>(١)</sup>.

ومن «المبهج»، و«المصباح»، قرأ بها السبط وأبو الكرم على عزّ الشرف العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٢)</sup>، ومن «الكامل»، قرأ بها الهذليّ أيضاً على أبي الحسن عليّ بن أحمد الجوردكي<sup>(٣)</sup>، ومنه أيضاً قرأ بها على عبد الله بن شبيب، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، ومنه أيضاً قرأها على أبي نصر الهرويّ، وقرأ بها على أبي الحسين الخبّازي<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها الداني على أبي الحسن طاهر بن غلبون<sup>(٥)</sup>، ومن «التذكرة»، لابن غلبون المذكور<sup>(٦)</sup>.

وقرأ بها ابن غلبون والخبّازي والخزاعي والجوردكي<sup>(٧)</sup> والكارزينيّ

(١) المصباح: ٧٥٣-٧٥٤ / ٢.

(٢) المبهج: ١٢١ / ١، المصباح: ٧٥٣ / ٢.

(٣) شيخ مقرئ، معمر، متصدر، ولم أجد من عرّف نسبة (الجوردكي).

انظر: غاية النهاية: ٥٢٥-٥٢٦.

(٤) الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) مفردة يعقوب للداني: ١٢-١٣.

(٦) التذكرة: ٥٦ / ١.

(٧) وصف المؤلف قراءة الهذليّ على الجوردكي عن ابن خُشْنَام بأنها في غاية العلو.

انظر: غاية النهاية: ٥٢٦ / ١.

والمسافر والتكريتيّ والشينيزيّ والحسن بن الفحام وعبد السلام، عشرتهم على أبي الحسن عليّ بن محمد<sup>(١)</sup> بن إبراهيم بن خُشْنَام المالكِيّ البصريّ، فهذه سبع وثلاثون طريقاً لابن خُشْنَام.

طريق ابن أشتة، وهي الثانية عن المعدّل<sup>(٢)</sup> من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشَّرمقانيّ، وقرأ بها الشَّرمقانيّ على أبي الحسن بن العلاف، وقرأ بها على أبي عبد الله محمد بن عبد الله البرُّوجرديّ<sup>(٣)</sup> المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن أشتة الأصبهانيّ<sup>(٤)</sup>.

طريق هبة الله، وهي الثالثة عن المعدّل من طريقين؛ من «الغاية»، لابن مهران<sup>(٥)</sup> قرأ بها على أبي القاسم هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم البغداديّ<sup>(٦)</sup>، ومن «المصباح»، قرأ بها الشهرزوري على عبد السيّد بن عتّاب، وقرأ بها على

(١) «بن محمد» سقطت من المطبوع.

(٢) في المستنير: أحمد بن حرب المعدّل، وهو وهم كما نبه عليه المؤلّف، والصواب أنه محمد بن يعقوب المعدّل. انظر: غاية النهاية: ٤٥/١ و ١٨٤/٢، المستنير: ٣٠١/١ و ٣٠٢ و ٣٠٤.

(٣) مقرئ حاذق، له انفرادات عن شيخه.

والبرُّوجرديّ: بضم الباء الموحدة من أسفل وفتحها بعدها راء ممدودة بواو ثم جيم مكسورة بعدها راء ساكنة ثم دال مهملة، نسبة إلى: بروجرد، بلدة على ثمانية عشر فرسخاً من همدان، خرج منها جماعة من العلماء في كلّ فنّ.

انظر: غاية النهاية: ١٩٠/٢، الأنساب: ٣٣٢/١، معجم البلدان: ٤٠٤/١.

(٤) المستنير: ٣٠١-٣٠٢.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: «مهران»، بواو بين الراء والألف.

(٦) الغاية: ١٢٣.

القاضي أبي العلاء، وقرأ بها على أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح الحنبلي، وقرأ بها على هبة الله بن جعفر<sup>(١)</sup>.

وقرأ بها هبة الله وابن أخته وابن خشنام ثلاثتهم على أبي العباس محمد بن يعقوب بن الحجّاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر التيمي المعدّل، فهذه أربعون طريقاً للمعدّل.

وقد وقع في «أخبار»، ابن العلاف أن ابن أخته قرأ على أحمد بن حرب المعدّل،<sup>(٢)</sup> والصواب محمد بن يعقوب المعدّل كما ذكره ابن أخته في «كتابه»، وأيضاً فإن ابن حرب قديم الوفاة<sup>(٣)</sup> لم يدركه ابن أخته، ولو أدركه لذكره في جملة شيوخه من «كتابه»<sup>(٤)</sup>.

وقرأ هبة الله أيضاً على أحمد بن يحيى الوكيل صاحب روح سنة ثلاث<sup>(٥)</sup> وثمانين ومائتين، ومن هذه الطريق<sup>(٦)</sup> ساق الإسناد ابن مهران في «الغاية» وأبو الكرم في / «المصباح»<sup>(٧)</sup>، وله عنهما<sup>(٨)</sup> انفرادات نذكرها إن شاء الله تعالى. ١٨٥/١

(١) المصباح: ٧٥٢/٢.

(٢) ذكر اثنين من القراء فقال لكلّ منهما: أحمد بن حرب المعدّل، أحدهما ابن غيلان وكنيته أبو جعفر، وقد ترجم له، والثاني: ابن مسمع وكنيته أيضاً أبو جعفر وترجم له ضمن ترجمة الأول ولم يفرد به ترجمة خاصة. انظر: غاية النهاية: ٤٥/١.

(٣) توفي سنة (٣٠١ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٥/١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في «الغاية»، (١٢٣): سنة نيّف وثمانين ومائتين. اهـ.

(٦) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، خطأ.

(٧) الغاية: ١٢٣، المصباح: ٧٥٢/٢.

(٨) في حاشية (ك): وله عنهما: أي هبة الله عن المعدّل وأحمد بن يحيى الوكيل. اهـ.



ومن طريق حمزة بن عليّ عن ابن وهب من كتاب «الكامل» لأبي القاسم الهذليّ قرأها<sup>(١)</sup> على أبي نصر منصور بن أحمد الهروي القهндزيّ، وقرأ بها على أبي الحسين عليّ بن محمد الخبازيّ، وقرأ بها على أبي بكر أحمد بن إبراهيم المؤدّب، وقرأ بها على أبي بكر محمد بن إلياس بن عليّ<sup>(٢)</sup>، وقرأ بها على عمّه حمزة بن عليّ البصريّ<sup>(٣)</sup>.

وقرأ حمزة والمعدّل على أبي بكر محمد بن وهب بن يحيى بن العلاء بن عبدالحكم بن هلال بن تميم الثقفيّ البغداديّ، فهذه إحدى وأربعون طريقاً لابن وهب.

طريق الزبيري عن روح من طريق غلام بن شنبوذ من طريقين.

من «غاية»، أبي العلاء قرأ بها على أبي عليّ<sup>(٤)</sup> الحسن بن أحمد الحدّاد، وقرأ بها على أبي القاسم عبد الله بن محمد العطار، وقرأ بها على أبي جعفر محمد بن جعفر الأصبهانيّ المغازلي وأبي الحسن عليّ بن محمد الزاهد الفقيه، وقرأ بها على أبي الطيّب محمد بن أحمد بن يوسف<sup>(٥)</sup> البغدادي المعروف بغلام ابن شنبوذ<sup>(٦)</sup>.

(١) في المطبوع: «قرأ بها».

(٢) غاية النهاية: ١٠٢/٢، وفي الكامل: ق: (١٢٥) تصحّف (إلياس) إلى: (العباس).

(٣) الكامل: ق: ١٢٥، إلّا أن فيه قراءة حمزة بن عليّ على إسماعيل عن روح. اهـ.

(٤) «علي» سقطت من المطبوع.

(٥) في (س): «يونس»، وهو تصحيف وخطأ.

(٦) غاية الاختصار: ١١٨/١.

ومن طريق ابن حَبْشَانَ<sup>(١)</sup> من «الكامل»، قرأها الهذليّ على أبي نصر منصور ابن أحمد، وقرأ بها على الأستاذ أبي الحسين عليّ بن محمد الأصبهانيّ، وقرأ بها على أبي الحسن عليّ بن عثمان بن حبشان الجوهريّ<sup>(٢)</sup>.

وقرأ ابن حبشان و غلام ابن شنبوذ على الفقيه أبي عبد الله الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام الأسديّ الزبيريّ، البصريّ الشافعيّ الضرير، فهذه ثلاث طرق للزبيريّ.

وقرأ الزبيريّ وابن وهب على أبي الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة بن مسلم<sup>(٣)</sup> الهذليّ، مولا هم البصريّ النحويّ، تنمة أربع وأربعين طريقاً لروح.

وقرأ روح ورويس على إمام البصرة أبي محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، مولا هم البصريّ، فذلك خمس وثمانون طريقاً ليعقوب.

(١) بالفتح، كرمضان.

انظر: القاموس والتاج (حبش).

(٢) الكامل: ق: ١٢٥.

(٣) اتّبع المؤلف قول الداني، أمّا الأهوازيّ فقال: هو: ابن عبد المؤمن بن قرّة بن خالد البصريّ. اهـ.

ثم قال المؤلف: وإن صحّ ما ذكره الأهوازيّ في نسبه يكونان واحداً، ويكون ابن قرّة نسب إلى جده. اهـ  
وذهب الدانيّ والهذليّ والذهبيّ إلى أنها شخصان.

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، المعرفة: ١/ ٤٢٧-٤٣٠.

وقرأ يعقوب على أبي المنذر سلام بن<sup>(١)</sup> أبي سليمان<sup>(٢)</sup> المزني<sup>(٣)</sup>، مولا هم،  
الطويل<sup>(٤)</sup>، وعلى شهاب بن شُرْنَفَة<sup>(٥)</sup>

وعلى أبي يحيى مهدي بن ميمون المَعُولِي<sup>(٦)</sup>، وعلى أبي الأشهب جعفر بن

(١) كذا في جميع النسخ: «ابن أبي» وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) المقرئ النحوي، إمام جامع البصرة، يعرف بالخراساني، ثقة جليل صدوق. توفي سنة (١٧١ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ٣٠٩/١، المعرفة: ٢٧٧/١، الجرح والتعديل: ٢٥٩/٤، تاريخ بغداد: ١٩٧/٩ - ١٩٨.

(٣) تصحفت في (س) إلى: «المدني» بالدال المهملة، بدل الزاي.

(٤) صرح الإمام الذهبي بأن سلاماً هذا ليس هو سلاماً الطويل، وقال: سلام بن سليمان أبو المنذر يُعرف بالخراساني، وليس هو سلاماً الطويل السعدي.

ثم قال بعد أن ذكر توثيق العلماء لسلام المزني، فأما سلام الطويل المدائني فهو أبو سليمان بن مسلم السعدي أحد الضعفاء في الحديث.

قال: ولا يكاد يميز بينه وبين سلام أبي المنذر القارئ إلا الحدّاق، يروي الطويل عن ابن زاذان والعمي وجماعة، ويروي عنه شبابة وهو تميمي.

وسلام بن سليمان الثقفي المدائني ضعيف، توفي بعد المائتين.

انظر: المعرفة: ٢٧٧/١ - ٢٧٩.

(٥) هذا هو الصواب، بضم الشين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وضمها، كما ضبطه المؤلف، وقد سبقه إلى ذلك ابن المنادي كما نقله عنه الذهبي، وتصحفت في المطبوع إلى (شريعة) بالياء المثناة التحتية بدل النون.

وهو من جلة المقرئين بعد أبي عمرو، مع الثقة والصلاح، قرأ عليه يعقوب ختمة واحدة في خمسة أيام. توفي بعد سنة (١٦٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٣٢٨-٣٢٩، المعرفة: ٢٧٤/١.

(٦) ثقة مشهور، روى عنه ابن المبارك ووكيع. توفي سنة (١٧١ هـ).

المَعُولِي: بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الواو وفي آخرها لام، نسبة إلى: مَعُولَة؛ بطن من الأزد، ومهدي مَعُولِي بالولاء.

انظر: غاية النهاية: ٣١٦/٢، الأنساب: ٣٤٨-٣٤٩.

حيّان العطاردي<sup>(١)</sup>، وقيل: إنه قرأ على أبي عمرو ونفسه<sup>(٢)</sup>، وقرأ سلاماً على /  
عاصم الكوفي، وعلى أبي عمرو، وتقدم سندهما<sup>(٣)</sup>.

وقرأ سلاماً أيضاً على أبي المَجْشَر<sup>(٤)</sup> عاصم بن العجاج الجحدري البصري،  
وعلى أبي عبد الله يونس بن عبيد بن دينار العبقيسي<sup>(٥)</sup>، مولا هم البصري، وقرأ  
على الحسن بن أبي الحسن البصري؛ وتقدم سنده<sup>(٦)</sup> وقرأ الجحدري أيضاً على  
سليمان بن قتّة التيمي، مولا هم، البصري<sup>(٧)</sup>، وقرأ على عبد الله بن عباس.

(١) توفي سنة (١٦٥ هـ). غاية النهاية: ١٩٢/١.

والعطاردي: بضم العين وفتح الطاء المهملة وكسر الراء والذال نسبة إلى جدّه، أو إلى عطاردي بن عوف  
بطن من تميم، وهذا الثاني استدركه ابن الأثير على السمعاني وصرّح أن منهم أبا رجاء العطاردي، فلعل  
جعفرأ منهم أيضاً.

انظر: الأنساب: ٢٠٨-٢٠٩/٤.

(٢) ذكره ابن غلبون: ٥٨/١ والذهبي نقلاً عن ابن المنادي. المعرفة: ٣٣٠/١.

(٣) انظر: ص: ٣٥١ و٤١٤.

(٤) ضبطها المؤلف بقوله: بالجيم والشين المعجمة مشددة مكسورة، وضبطها الزبيدي على وزن (محدّث).  
انظر: غاية النهاية: ٣٤٩/١، التاج: (جشر).

(٥) إمام جليل، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة (١٣٩ هـ).

والعبقيسي: نسبة إلى: (عبد القيس من ربيعة بن نزار)، ويقال لهم أيضاً: العبدي.

ونسبه المؤلف في ترجمته أنه (قنبي) وهي نسبة إلى أحد أجداد المنتسب به.

انظر: غاية النهاية: ٤٠٧/٢، الأنساب: ١٣٥ و١٤٣ و٥٣١.

(٦) انظر: ص: ٣١.

(٧) سليمان بن حبيب، التيمي، مولا هم، التابعي، قَتّة بفتح القاف ومثناة من فوق مشددة على وزن (ضَبّة)،  
وهي أمّه، وهو ثقة عرض على ابن عباس رضي الله عنهما ثلاث عرضات، من فحول الشعراء، وهو  
القائل في رثاء الحسين رضي الله عنه:

وإن قتل الطفّ من آل هاشم أذلّ رقاب المسلمين فذلت

غاية النهاية: ٣١٤/١، تاريخ الطبري: ١٨٢/٤، السير: ٥٩٦/٤.

وقرأ شهاب على أبي عبد الله هارون بن موسى العتكيّ الأعور النحويّ، وعلى المعلّى بن عيسى<sup>(١)</sup>، وقرأ هارون على عاصم الجحدري وأبي عمرو بسندهما، وقرأ هارون أيضاً على عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ وهو أبو جدّ يعقوب، وقرأ على يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم بسندهما المتقدم<sup>(٢)</sup>.

وقرأ المعلّى على عاصم الجحدريّ بسنده، وقرأ مهديّ على شعيب بن الحبحاب<sup>(٣)</sup>، وقرأ على أبي العالية الرياحيّ، وتقدم سنده<sup>(٤)</sup>، وقرأ أبو الأشهب على أبي رجاء عمران بن ملحان العطّاردي وقرأ أبو رجاء على أبي موسى الأشعريّ، وقرأ أبو موسى على رسول الله ﷺ، وهذا سند في غاية من الصحّة والعلوّ.

وتوفي يعقوب سنة خمس ومائتين، وله ثمان وثمانون سنة<sup>(٥)</sup>، وكان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً ديناً، انتهت إليه رئاسة القراءة بعد أبي عمرو، وكان إمام جامع البصرة سنين.

(١) البصري، الناقط، من أثبت الناس في عاصم الجحدري، وهو الذي روى عنه عدد الآي والأجزاء، روى عنه العدد سليم وعبيد بن عقيل.

انظر: غاية النهاية: ٣٠٤ / ٢.

(٢) انظر: ص: ٣٥٣.

(٣) الأزدي، تابعي ثقة، توفي سنة (١٣٠ هـ).

وتصحف اسم والده في المطبوع إلى (الحجاب) بالحاء المهملة ثم جيم.

انظر: غاية النهاية: ٣٢٧ / ١.

(٤) انظر: ص: ٣٥٢.

(٥) والعجب أنه وأباه وجدّه وجدّ أبيه كلّ منهم مات عن هذا العمر.

انظر: غاية النهاية: ٣٨٩ / ٢.

قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القرآن،<sup>(١)</sup> وعلمه ومذاهبه ومذاهب النحو،<sup>(٢)</sup> وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: واثم يعقوب في اختياره عامة البصريين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، قال: وقد<sup>(٤)</sup> سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب<sup>(٥)</sup>.

ثم روى الداني عن شيخه الخاقاني عن محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني<sup>(٦)</sup> أنه قال: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد<sup>(٧)</sup> الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم<sup>(٨)</sup>.

وتوفي رويس بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين<sup>(٩)</sup>، وكان إماماً في القراءة قيماً / بها ماهرأ ضابطاً مشهوراً حاذقاً، قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب<sup>(١٠)</sup>.

(١) في المطبوع: «القراءات».

(٢) في المطبوع: «النحوي» بإثبات ياء النسبة، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٣٨٩/٢، السير: ١٠ / ١٧٣، مفردة يعقوب للداني: ١١، وفيات الأعيان: ٣٩٠-٣٩١/٦.

(٤) «قد»، سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: التذكرة: ٥٨/١، السير: ١٠ / ١٧٣.

(٦) لم أعرفه. وفي (ز) و(س): «محمد بن عبد الله»، بدون تكرار (محمد بن).

(٧) في (ز): «المسجد الحرام»، ولعله سهو وسبق قلم.

(٨) انظر: المعرفة: ٣٢٩/١.

(٩) انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٣٥.

(١٠) انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٨٥.

وتوفي روح سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين<sup>(١)</sup>، وكان مقرئاً جليلاً، ثقة ضابطاً مشهوراً، من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاري في صحيحه<sup>(٢)</sup>.

وتوفي التمار بُعيد سنة ثلاثمائة، وقال الذهبي: بعد سنة عشر<sup>(٣)</sup>، وكان مقرئ البصرة وشيخها في القراءة، من أجل أصحاب رويس وأضبطهم، قرأ عليه سبعاً وأربعين ختمة<sup>(٤)</sup>.

وتوفي النخاس سنة ثمان وستين، وقيل: سنة ست وستين وثلاثمائة، ومولده سنة تسعين ومائتين<sup>(٥)</sup>، وكان ثقة مشهوراً ماهراً في القراءة قيماً بها متصديراً، من أجل أصحاب التمار، وقال أبو الحسن بن الفرات: «ما رأيت في الشيوخ مثله».

(١) انظر: الثقات: ٢٤٤ / ٨، المعرفة: ٤٢٨ / ١.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٩٤ / ٤ (كتاب بدء الخلق) (باب: ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة).

(٣) انظر: غاية النهاية: ٢٧٢ / ٢، المعرفة: ٥٣٢ / ٢.

(٤) قاله التمار نفسه، قال ابن الجلينداء: قرأت على التمار وأعطيته (٢٨) درهماً وأخبرني أنه قرأ على رويس (٢٤) ختمة و (٢٣) ختمة أخرى متقطعات. اهـ وروى الداني بسنده إلى السامري قال: أنشدني التمار شاهداً لقراءة يعقوب:

جارية أحسن من حليها والحلي فيه الدرّ والجوهر

الشاهد قوله: حليها، و(الحلي) بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء كما قرأ يعقوب قوله تعالى: ﴿مَنْ حَلِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

انظر: غاية النهاية: ١٧١ / ٢، المعرفة: ٥٣٢ / ٢، التذكرة: ٣٤٦-٣٤٧، الجمع والتوجيه: ٢٦٢.

(٥) غاية النهاية: ٤١٤ / ١، المعرفة: ٦٢٣ / ٢.

(٦) محمد بن العباس بن أحمد، توفي سنة (٣٨٣ هـ).

انظر: السير: ٤٩٥-٤٩٦.

وتوفي أبو الطيّب؛ وهو غلام ابن شنبوذ، سنة بضع وخمسين وثلاثمائة<sup>(١)</sup>، وكان مقرئاً مشهوراً ضابطاً ناقلاً رَحَّالاً، حَدَّثَ عنه الحافظ أبو نعيم الأصبهاني وغيره.

وتوفي أبو الحسن أحمد بن مقسم - وهو ولد أبي بكر<sup>(٢)</sup> محمد بن مقسم الذي تقدم في رواية خلف عن حمزة - في سنة ثمانين وثلاثمائة<sup>(٣)</sup>، وكان قِيَّماً بالقراءة، ثقة فيها، ذا صلاح ونسك، روى عنه الحافظ أبو نعيم وغيره أيضاً<sup>(٤)</sup>.

وتوفي الجوهري؛ وهو ابن حبشان أيضاً، في حدود الأربعين وثلاثمائة، أو بعدها فيما أظنّ، وكان مقرئاً معروفاً بالإنّقان، عارفاً بحرف يعقوب وغيره<sup>(٥)</sup>.

وتوفي ابن وهب في حدود سنة سبعين ومائتين أو بُعِيدَها، وكان إماماً ثقة عارفاً ضابطاً، سمع الحروف من يعقوب، ثم قرأ على روح ولازمه، وصار أجَلّ أصحابه وأعرفهم بروايته<sup>(٦)</sup>.

وتوفي المعدّل بُعِيدَ العشرين وثلاثمائة، وكان ثقة ضابطاً، إماماً مشهوراً،

(١) انظر: غاية النهاية: ٩٢/٢.

(٢) في (س): «وهو أبو بكر ولد... إلخ، وهذا تحريف من الناسخ.

(٣) لم يذكر في ترجمته سنة وفاته.

(٤) «أيضاً» من (ك) فقط.

(٥) لم أجد له ترجمة عند الذهبي أو غيره، ولم يذكر المؤلف تاريخ وفاته.

انظر: غاية النهاية: ٥٥٦/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢٧٦/٢، المعرفة: ٥١١-٥١٠/٢.



وهو أكبر أصحاب ابن وهب وأشهرهم، قال الداني: انفرد بالإمامة في عصره ببلده فلم ينازعه في ذلك أحد من أقرانه مع ثقته وضبطه وحسن معرفته<sup>(١)</sup>.

وتوفي حمزة بن علي<sup>(٢)</sup> قبيل العشرين وثلاثمائة فيما أحسب<sup>(٣)</sup>، والصواب أنه قرأ على ابن / وهب نفسه كما قطع به الحافظ أبو العلاء الهمداني، ورد قول الهذلي إنه روى عنه بواسطة<sup>(٤)</sup>.

وتوفي الزبير سنة بضع وثلاثمائة، قال الذهبي ويقال: إنه بقي إلى سنة سبع عشرة<sup>(٥)</sup> وقيل توفي سنة عشرين<sup>(٦)</sup>.

وكان إماماً فقيهاً<sup>(٧)</sup> مقرئاً ثقة كبيراً شهيراً، وهو صاحب كتاب «الكافي»<sup>(٨)</sup> في الفقه على مذهب الإمام الشافعي، وتقدمت وفاة غلام ابن شنبوذ وابن حبشان آنفاً رحمهم الله أجمعين<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٨٢، المعرفة: ٢/ ٥٦٥-٥٦٦، ولم يذكر تاريخ وفاته.

(٢) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٤.

(٤) لم أجد قول الهمداني وردّه على الهذلي، لكن بين المؤلف أن هذه الوسطة التي ذكرها الهذلي هو رجل يقال له إسماعيل، ولم ينسبه، ونقل قول الهمداني: ولا نعرف إسماعيل هذا أبداً. اهـ. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٦٤، الكامل: ق: ١٢٥.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٩٣، المعرفة: ٢/ ٥٢٤، الطبقات الكبرى: ٣/ ٢٩٦.

(٦) ذكره الذهبي في السير: ١٥/ ٥٨.

(٧) ترجم له السبكي في طبقاته ونقل عنه مسائل وفوائد وغرائب، وصحح بعض ما نقل عنه مما رجع عنه أو نقل عنه خلاف كلامه.

انظر: طبقات الشافعية: ٣/ ٢٩٦.

(٨) ذكره له كل من ترجم له.

(٩) لم أعرف سبب إعادته لهما، مع ذكرهما قبل قليل، انظر ص: ٤٩٨.

## قراءة خلف

رواية إسحاق الوراق: طريق ابن أبي عمر من طريق السوسنجردي وهي الأولى عنه.

من تسع طرق:

من «روضة»، أبي عليّ المالكيّ، ومن «جامع»، أبي الحسين الفارسيّ، ومن «كامل»، الهذليّ، وقرأ بها على المالكيّ المذكور<sup>(١)</sup>، ومنه أيضاً قرأ بها الهذليّ على أبي نصر عبد الملك بن سابور<sup>(٢)</sup>، ومن «كتابي»، أبي العزّ القلانسيّ، وقرأ بها على أبي عليّ الواسطيّ<sup>(٣)</sup>، ومن «كفاية»، سبط الخياط قرأ بها هبة الله بن الطبر، ومن «غاية»، أبي العلاء الحافظ قرأ بها على أبي بكر محمد بن الحسين الشيبانيّ وقرأ بها هو وابن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن موسى الخياط<sup>(٤)</sup>.

ومن «المصباح»، قال أبو الكرم: أخبرنا أبو بكر الخياط المذكور<sup>(٥)</sup>، ومن «المستير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الحسن بن عليّ العطار، ومنه أيضاً قرأ بها على أبي عليّ الحسن بن أبي الفضل الشّرّمقانيّ<sup>(٦)</sup>، ومن كتاب «التذكار»، لأبي الفتح بن شيطا، ومن «جامع»، ابن فارس<sup>(٧)</sup>.

(١) الكامل: ق: ١٤٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإرشاد: ١٥٥، الكفاية الكبرى: ١٠٨.

(٤) غاية الاختصار: ١/١٦١.

(٥) المصباح: ٢/٦٤٨.

(٦) المستير: ١/٣٠٩.

(٧) الجامع: ٥٣.

وقرأ ابن فارس وابن شيطا والشرمقاني والعطار والخياط والواسطي وابن سابور والمالكي<sup>(١)</sup> والفارسي؛ تسعتهم على أبي الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور السوسنجردي، إلا أن الشرمقاني لم يختم عليه، وبلغ عليه إلى سورة «التغابن»<sup>(٢)</sup>، فهذه ثلاثة عشر طريقاً للسوسنجردي. ومن طريق بكر وهي الثانية<sup>(٣)</sup> عن ابن أبي عمر من «المستنير»، قرأ بها ابن سوار على أبي عليّ الشرمقاني، و«منه»، قرأ بها أيضاً على الأستاذ أبي الحسن الخياط<sup>(٤)</sup>، ومن «الجامع»، للخياط المذكور<sup>(٥)</sup>، ومن «المصباح»، لأبي الكرم قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن عليّ بن يوسف<sup>(٦)</sup> الخياط<sup>(٧)</sup> / وقرأ بها الخياطان المذكوران والشرمقاني<sup>(٨)</sup> على أبي القاسم بكر بن شاذان، وهذه أربع طرق لبكر.

وقرأ بكر والسوسنجردي على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن مرة الطوسي، المعروف بابن أبي عمر، فهذه سبع عشرة طريقاً لابن أبي عمر<sup>(٨)</sup>.

(١) الروضة للمالكي: ٢٢٧.

(٢) هذا قول الشرمقاني نفسه قال: ولم أختتم على السوسنجردي، وانتهت قراءتي عليه إلى آخر سورة التغابن.

اهـ. انظر: المستنير: ٣٠٩/١.

(٣) كذا في (ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا في المطبوع: «الثالثة» وهو تحريف.

(٤) المستنير: ٣٠٩/١.

(٥) الجامع: ٥٣.

(٦) كذا في جميع النسخ: «يوسف»، وهو خطأ، صوابه: «موسى» كما سبق مراراً.

وانظر: غاية النهاية: ٢/٢٠٨.

(٧) المصباح: ٢/٦٤٨، وفي (س) بزيادة «والشرمقاني» وهو تحريف من الناسخ.

(٨) انظر: غاية النهاية: ٢/١٨٦.

طريق محمد بن إسحاق عن أبيه إسحاق الورّاق: من «غاية»، ابن مهران قرأ بها على أبي الحسن محمد بن عبد الله بن محمد بن<sup>(١)</sup> مرة، وقرأ بها على محمد بن إسحاق بن إبراهيم<sup>(٢)</sup>.

طريق البرصاطي عن إسحاق من كتابي «المفتاح»، و«الموضح»، لأبي منصور ابن خيرون، ومن طريق أبي الكرم الشهرزوري قرأ<sup>(٣)</sup> بها على عبد السيّد ابن عتّاب<sup>(٤)</sup>، وقرأ بها الحافظ أبو العلاء على الأستاذ أبي العز القلانسي، وقرأ بها على أبي عليّ الحسن بن القاسم الواسطي<sup>(٥)</sup>.

وقرأ بها الواسطي وابن عتّاب على أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله الحرّبي، الزاهد وقرأ بها على أبي علي<sup>(٦)</sup> الحسن بن عثمان النجار المعروف بالبرصاطي ويقال البرزاطي<sup>(٧)</sup> فهذه أربع طرق للبرصاطي.

وقرأ البرصاطي وابن أبي عمر ومحمد على أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن عثمان بن عبد الله الورّاق المروزي، ثم البغدادي، تتمة اثنين وعشرين طريقاً لإسحاق.

(١) «محمد بن» سقطت من المطبوع.

(٢) الغاية: ١٣٠.

(٣) في المطبوع: «قرأ» بالإنفراد، وهو خطأ وتحريف؛ لأن المراد قراءة ابن خيرون وأبي الكرم على ابن عتّاب.

(٤) المصباح: ٦٤٧/٢.

(٥) هذه الطريق ليست في غاية الاختصار والإرشاد ولا الكفاية الكبرى، فتعتبر طريقاً أدائية للمؤلف.

(٦) «أبي علي»، سقطت من المطبوع.

(٧) نسبة إلى: برزاط قرية من قرى بغداد.

انظر: الأنساب ٣١٨/١، معجم البلدان: ٣٨١/١.

وذكر ابن خيرون والشهرزوري في «المصباح»، أن البرصاطي قرأ على أبي العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق أخى إسحاق المذكور<sup>(١)</sup>.

وهو وَهْمٌ، والصواب ما أسنده الحافظ أبو العلاء الهمداني وقطع به لأنه الحجة والعمدة ولأن أحمد بن إبراهيم الوراق قديم الوفاة لم يدركه البرصاطي ولو صحت قراءته من طريق أحمد المذكور لكان بينه وبينه رجل وقد أثبتته أبو الفضل الخزاعي في كتابه «المنتهى»، كما ذكره الحافظ أبو العلاء أيضاً فصح ذلك والله تعالى أعلم.<sup>(٢)</sup>

### رواية إدريس

طريق الشطبي:

من «غاية»، الحافظ أبي العلاء العطار وقرأ بها على أبي بكر محمد<sup>(٣)</sup> بن الحسين بن عليّ الشيباني، وقرأ بها على أبي بكر الخياط<sup>(٤)</sup>، ومن «المصباح»، قال الشهرزوري: أخبرنا أبو بكر الخياط<sup>(٥)</sup>، ومن «كفاية»، سبط الخياط قرأ بها أبو القاسم بن الطبر على أبي بكر محمد بن عليّ بن محمد الخياط / وقرأ بها الخياط<sup>١/</sup>

(١) المصباح: ٦٤٧/٢.

(٢) انظر: المنتهى: ١٤٠-١٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «أحمد»، خطأ.

(٤) غاية الاختصار: ١٦١-١٦٢.

(٥) المصباح: ٦٥٠/٢.

على أبي الحسن عليّ بن محمد بن عبد الله الحذاء<sup>(١)</sup>، وقرأ بها على أبي إسحاق إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النّسّاج، المعروف بالشطّيّ فهذه ثلاث طرق للشطّيّ.

طريق المطوعي من كتاب «المبهج»، لأبي محمد سبط الخياط، ومن كتاب «المصباح»، لأبي الكرم الشهرزوريّ، قرأ بها على الشريف أبي الفضل العبّاسيّ، وقرأ بها على أبي عبد الله الكارزيني<sup>(٢)</sup>، ومن «الكامل»، لأبي القاسم الهذليّ قرأ بها على عبد الله بن شبيب<sup>(٣)</sup>، وقرأ بها على أبي الفضل الخزاعيّ، وقرأ بها الخزاعي والكارزيني على أبي العباس الحسن بن سعيد بن جعفر المطوّعي<sup>(٤)</sup>، وهذه ثلاث طرق للمطوّعيّ.

طريق ابن بويان من «الكامل»، قرأ بها الهذليّ على محمد بن أحمد النوجاباذيّ، وقرأ بها على الأستاذ أبي نصر منصور بن أحمد العراقيّ، وقرأ بها على أبي محمد الحسن بن عبد الله بن محمد البغداديّ، وقرأ بها على أبي الحسين أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان البغداديّ فهذه طريق واحدة<sup>(٥)</sup>.

(١) شيخ مقرئ، عدل، ضابط، توفي سنة (٤١٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٥٧٢ / ١.

(٢) المبهج: ٩١ / ١، المصباح: ٦٤٩ / ٢.

(٣) الكامل: ق: ١٤٧.

(٤) الكامل: ق: ١٤٧.

(٥) نفس المصدر السابق.

طريق القطيعي<sup>(١)</sup> من «الكفاية في القراءات الست»، و«المصباح»، قرأ بها سبط الخياط وأبو الكرم على أبي المعالي ثابت بن بندار بن إبراهيم البقال<sup>(٢)</sup>، وقرأها على القاضي أبي العلاء محمد بن أحمد بن علي<sup>(٣)</sup> بن يعقوب الواسطي، وسمعتها<sup>(٤)</sup> منه سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة، وقرأها من الكتاب على أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب بن عبد الله القطيعي<sup>(٥)</sup>.

وقرأ القطيعي وابن بويان والمطوعي والشطي على أبي الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد، تمة تسع طرق لإدريس.

وقرأ الحداد والوراق على الإمام<sup>(٦)</sup> أبي محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار<sup>(٧)</sup> - بالراء - صاحب «الاختيار»، فذلك إحدى وثلاثون طريقاً لخلف.

واستقرت جملة الطرق عن الأئمة العشرة على تسمعة طريق وثمانين طريقاً حسبما فصل فيما تقدم، عن كل راوٍ راوٍ من روايتهم، وذلك بحسب تشعب

(١) بفتح القاف وكسر الطاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخرها عين مهملة، نسبة إلى: القطيعة، وهي مواضع في أماكن متفرقة من بغداد.

انظر: الأنساب: ٥٢٨/٤.

(٢) يفتح الموحدة من أسفل، وتشديد القاف وفي آخرها لام، نسبة لمن يبيع الأشياء المتفرقة من الفواكه اليابسة وغيرها. الأنساب: ٣٧٨/١ - ٣٧٩.

(٣) «بن علي» سقطت من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «سمعتها»، وهو خطأ وتصحيف.

(٥) المصباح: ٦٤٩/٢.

(٦) يلاحظ أنه الوحيد من بين العشرة الذي وصف بالإمامة مطلقاً، أما غيره - ما عدا الكسائي - فقيّد إمامته بقطره كقوله: إمام المدينة أو مكة... إلخ، أما الكسائي فجرده من أي لقب.

(٧) كان خلف رحمه الله يكره أن يدعى البزار، وكان يقول: ادعوني المقرئ. انظر: المعرفة: ٤٢٢/١.

١٩١/١ الطرق من أصحاب الكتب<sup>(١)</sup>، مع أننا لم نعدّ للشاطسبي / رحمه الله وأمثاله إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريق واحدة، وإلا فلو عددنا طرقنا وطرقهم لتجاوزت الألف.

وفائدة ما عيّنناه وفصلناه من الطرق وذكرناه من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا مُيِّزَت وبُيِّنَت<sup>(٢)</sup> ارتفع ذلك والله الموفق.

وقرأ خلف على سليم صاحب حمزة كما تقدم<sup>(٣)</sup>، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبي بكر، وعلى أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري صاحب المفضل الضبي<sup>(٤)</sup> وأبان العطار<sup>(٥)</sup> وقرأ أبو بكر والمفضل وأبان على عاصم، وتقدم سند عاصم<sup>(٦)</sup> وروى الحروف عن إسحاق المسيبي<sup>(٧)</sup> صاحب نافع،

(١) في (ز): «الطرق».

(٢) في المطبوع: «بنيت»، بتقديم النون، تصحيف.

(٣) انظر: ص: ٤٤١.

(٤) ابن محمد بن يعلى، مقرئ نحوي إخباري، ثقة عند الخطيب، وعند السجستاني في الشعر لا الحروف، ومترك فيهما معاً عند أبي حاتم، كان يأتي عاصماً يقرأ عليه فإذا لم يأته أتاه عاصم نفسه في بيته. توفي سنة (١٦٨هـ). غاية النهاية: ٣٠٧/٢، المعرفة: ٢٧٧-٢٧٨، الضعفاء الكبير: ١٦٠/٢، الجرح والتعديل: ٢٥٩/٤، تاريخ بغداد: ١٩٧/٩-١٩٨.

(٥) ابن يزيد بن أحمد، البصري، النحوي، ثقة، صالح. غاية النهاية: ٤/١.

(٦) انظر: ص: ٤١٤.

(٧) ابن محمد بن عبد الرحمن المدني، إمام جليل قيم بقراءة نافع، ضابط لها محقق، فقيه، عالم بالحديث. توفي سنة (٢٠٦هـ).

المسيبي: بضم الميم، وفتح السين المهملة والياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها ياء موحدة من أسفل، نسبة إلى جدهم.

انظر: غاية النهاية: ١٥٧/١-١٥٨، المعرفة: ٣١٢/١-٣١٥، الأنساب: ٢٩٩/٥-٣٠٠.



وعن يحيى بن آدم عن أبي بكر<sup>(١)</sup> أيضاً، وعن الكسائي ولم يقرأ عليه عرضاً<sup>(٢)</sup>،  
وتقدمت أسانيدهم متصلة إلى النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

وتوفي خلف في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة  
خمسین ومائة<sup>(٤)</sup>، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في طلب العلم وهو  
ابن ثلاث عشرة سنة، وكان إماماً كبيراً، عالماً ثقة زاهداً عابداً، روينا عنه أنه قال:  
أشكل عليّ باب من النحو فأنفقت ثمانين ألفاً حتى عرفته<sup>(٥)</sup>.

قال أبو بكر بن أشتة: إنه خالف حمزة، يعني في «اختياره»، في مائة وعشرين  
حرفاً<sup>(٦)</sup>.

قلت: تتبع «اختياره»، فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيّين في حرف  
واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي وأبي بكر إلا في حرفين \* وهما قوله تعالى في  
﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرِينَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥].

(١) كان بإمكان خلف القراءة على أبي بكر نفسه إلا أن إرادة الله تعالى ثم حدة شباب خلف منعه من ذلك.

انظر القصة في: غاية النهاية: ٢٧٣/١، المعرفة: ٤٢١/١ - ٤٢٥.

(٢) هذا قول الحافظ أبي العلاء، وذكر الأهوازي في مفردة الكسائي أنه قرأ عليه.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٣/١.

(٣) انظر: ص: ٤٠٣.

(٤) توفي في التاريخ المذكور وهو مختلف من الجهمية.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٤/١، المعرفة: ٤٢٢/١.

(٥) ذكر ذلك حمدان بن هانئ المقرئ أنه سمع خلفاً يقوله.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٣/١، المعرفة: ٤٢١/١.

(٦) انظر: غاية النهاية: ٢٧٤/١.

وفي سورة «النور»، ﴿دُرِّيَّ﴾ [٣٥] \*<sup>(١)</sup> قرأهما كحفص والجماعة، وروى عنه أبو العز القلانسي في «إرشاده»، السكت بين السورتين، فخالف الكوفيَّين<sup>(٢)</sup>.

وتوفي الوراق سنة ست وثمانين ومائتين<sup>(٣)</sup>، وكان ثقة، قيماً بالقراءة، ضابطاً لها، منفرداً برواية «اختيار»، خلف لا يعرف غيره، وتقدمت وفاة إدريس في رواية خلف عن حمزة<sup>(٤)</sup>./ ١٩٢/١

وتوفي ابن أبي عمر سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة، وكان مقرئاً كبيراً، متصديراً صالحاً جليلاً مشهوراً نبيلاً<sup>(٥)</sup>.

وتوفي محمد بن إسحاق الوراق قديماً، أظنه بعد التسعين ومائتين<sup>(٦)</sup>، ووقع

(١) ما بين النجمتين من (س) فقط، وفي البقية وكذا المطبوع: إلا في حرف واحد وهو قوله تعالى في الأنبياء ﴿وَحَكْرَمٌ عَلَى قَرْبَةٍ﴾ قرأها كحفص والجماعة بألف.

وكتب في حاشية (ز) ما في (س) وأشير إلى أنه من نسخة أخرى، والذي أثبتته هو الصواب. وأمانة للعلم وإرجاع الحق لصاحبه أقول: إن ما انفردت به (س) وكتب في حاشية (ز) هو من تنبيه أحد تلاميذ المؤلف للمؤلف، حيث ذكر السخاوي في ترجمة: عبد العليم بن عبد الله الخزرجي الأنصاري البياني وهو من تلا بالعشر على المؤلف، أنه نبّه المؤلف على إغفال لفظة ﴿دُرِّيَّ﴾ فاستدركها عليه، قال: «لأن خلفاً خالف المذكورين فيها أيضاً، قال السخاوي: ووقف عليه المؤلف -الجزري- فأمر به واستحسنه».

انظر: الضوء اللامع: ٢٤١/٤.

(٢) انظر: ص: ٦٥٩.

(٣) انظر: غاية النهاية: ١٥٥/١.

(٤) انظر: ص: ٤٤٦.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١٨٦/٢.

(٦) الغاية: ١٣٠.

في كتب ابن مهران ما يقتضي أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين؛ فإنه حكى عن ابن أبي عمر أنه قال: قرأت على إسحاق الوراق «باختيار»، خلف وكان لا يحسن غيره، ثم ثقلت أذنه فخلفه ابنه محمد فقرأت عليه أيضاً، ثم توفي سنة ست وثمانين ومائتين<sup>(١)</sup>.

قلت: الذي توفي سنة ست وثمانين هو إسحاق نفسه<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

وتوفي السوسنجردي في رجب سنة اثنتين وأربعمئة، عن نيّف وثمانين سنة، وكان ثقة ضابطاً متقناً مشهوراً<sup>(٣)</sup>.

وتوفي بكر في شوال سنة خمس وأربعمئة، وكان ثقة واعظاً مشهوراً نبيلاً<sup>(٤)</sup>.

وتوفي البرصاطي في حدود الستين وثلاثمئة<sup>(٥)</sup>، وكان مقرئاً حاذقاً ضابطاً معدّلاً.

وتوفي الشطي في حدود السبعين وثلاثمئة<sup>(٦)</sup>، وكان مقرئاً متصديراً ضابطاً،

(١) الغاية: ١٣٠.

(٢) انظر: غاية النهاية: ٩٧/٢.

(٣) غاية النهاية: ٧٣/١، المعرفة: ٦٩٠/٢، تاريخ بغداد: ٢٣٧/٤.

(٤) غاية النهاية: ١٧٨/١.

(٥) قال المؤلف: توفي بعد الخمسين وثلاثمئة في حدود الستين، بل بعد ذلك. اهـ.

غاية النهاية: ٢٢٠/١.

(٦) لم يذكر المؤلف تاريخ وفاته.

انظر: غاية النهاية: ١١/١.

ممتقناً مقصوداً شهيراً، وتقدمت وفاة المطوعي في رواية ورش،<sup>(١)</sup> وتقدمت وفاة ابن بويان في رواية قالون<sup>(٢)</sup>.

وتوفي القطيعي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وكان ثقة، راوياً مسنداً نبيلاً صالحاً، انفرد بالرواية وعلو الإسناد<sup>(٣)</sup>.

فهذا ما تيسر من أسانيدنا بالقراءات العشر من الطرق المذكورة التي أشرنا إليها، وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو ألف طريق<sup>(٤)</sup>، وهي أصح ما يوجد اليوم في الدنيا وأعلاه، لم نذكر فيها إلا من ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا / عدالته، وتحقق لُقيُّه لمن أخذ عنه وصَحَّتْ<sup>(٥)</sup> معاصرته، وهذا التزام ١٩٣/١ لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم.

ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علماً عرف قدر ما سبرنا<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: ص: ٣٠٠.

(٢) انظر: ص: ٢٩٧.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٤٣/١، الأنساب: ٥٢٨/٣.

(٤) أُشيرَ هنا في (ز) و (ك) إلى الحاشية وكتب: أصل: ثم جمعتها بالتحقيق فإذا هي تسعمائة طريق وثمانون طريقاً.

(٥) في (ز): «ووضحت» بالضاد المعجمة، ولعلها ليست هي مراد المؤلف.

(٦) السَّبْر: استخراج كنه الأمر، وهو مصطلح أصولي، يقصد به: إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها ليتعين الباقي للعلية.

انظر: التعريفات: ١١٦-١١٧، اللسان والتاج (سبر) أضواء البيان: ٣٦٩-٣٧٤/٤.

ونقحنا<sup>(١)</sup> واعتبرنا<sup>(٢)</sup> وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي.

وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم<sup>(٣)</sup>، تَعَيَّنَ أن يُعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث، لا جرم<sup>(٤)</sup> اعتنى الناس بذلك قديماً، وكان حِرْصُ الأئمة على ضبطه عظيماً، وأفضل من علمناه تعاطى ذلك وحقَّقه، وفَيَّدَ شوارده<sup>(٥)</sup> ومطلقه، إماما الغرب والشرق؛ الحافظ الكبير الثقة أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني مؤلف «التيسير»، و«جامع البيان»، و«تاريخ القراء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه تحقيق هذا العلم وضبطه وإتقانه ببلاد الأندلس والقطر الغربي، والحافظ الكبير أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني مؤلف «الغاية»، في القراءات العشر و«طبقات القراء»، وغير ذلك، ومن انتهى إليه معرفة أحوال النقلة وتراجهم ببلاد العراق والقطر الشرقي.

ومن أراد الإحاطة بذلك فعليه بكتابنا «غاية النهاية في أسماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية»<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: هذبنا، يقال نقح الكلام: فتشّه وأحسن النظر فيه، وقيل: أصلحه وأزال عيوبه.

انظر: الأساس والقاموس والتاج (نقح).

(٢) الاعتبار هو: النظر في حال الحديث هل تفرد به راويه أم لا؟ وهل هو معروف أم لا؟ والمؤلف هنا طبقه على طرق القراءات.

انظر: الباحث الحديث: ٥٦، رسالة في مصطلح الحديث للجرجاني: ٨٦.

(٣) انظر: ص: ٤٧.

(٤) أي: حقاً. التاج (جرم).

(٥) كلمة (شرد) تدور حول التفرق والتفرد والشذوذ والطرْد. انظر: اللسان والتاج (شرد).

(٦) قال عنه المؤلف في مقدمته: من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اهـ.

وأعلى ما وقع لنا باتصال تلاوة القرآن على شرط الصحيح<sup>(١)</sup> عند أئمة هذا الشأن أن بيني وبين النبي ﷺ أربعة عشر رجلاً، وذلك في قراءة عاصم من رواية حفص، وقراءة يعقوب من رواية رويس، وقراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، ويقع لنا من هذه الرواية ثلاثة عشر رجلاً لثبوت قراءة ابن عامر على أبي الدرداء رضي الله عنه، وكذلك يقع لنا في رواية حفص من طريق الهاشمي عن الأشناني، ومن طريق هبيرة عن حفص متصلاً وهو من «كفاية»، سبط الخياط \* لكن وقع لي من طريق الملنجي عن الهاشمي عن الأشناني عن عبيد عن حفص عن عاصم اثنا عشر رجلاً ثقات بالإجازة \*<sup>(٢)(٣)</sup>.

وهذه أسانيد لا يوجد اليوم أعلى منها \* بل لا يوجد ما يساويها الآن \*<sup>(٤)</sup>، ولقد وقع لنا في / بعضها المساواة والمصافحة للإمام أبي القاسم الشاطبي رحمه الله ولبعض شيوخه كما بيّنت ذلك في غير هذا الموضع<sup>(٥)</sup>. ١٩٤/١

ووقع لي بعض القرآن كذلك وأعلى من ذلك، فوقعت لي سورة «الصف»، سلسلة متصلة<sup>(٦)</sup> إلى النبي ﷺ بثلاثة عشر رجلاً ثقات، وسورة «الكوثر»، مسندة بأحد عشر رجلاً \* من «مسند»، الإمام أحمد، وفي

(١) انظر: ص: ٤٧.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) انظر: ص: ٤٠٥.

(٤) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٥) في المطبوع: «الموضوع» وهو تحريف.

(٦) «متصلة» من (ك) فقط.

قوة عشرة من «معجم»، ابن جُميع،<sup>(١)</sup> \*<sup>(٢)</sup> وهذا أعلى ما يكون من جهة القرآن.  
وأما من جهة الحديث النبويّ فوقع لي صحيحاً في غير ما حديث عشرة  
رجال، ثقات باتصال السماع والمشافهة واللُّقي والاجتماع.

فأما سورة الصف:

فأخبرني بها جماعة من الشيوخ الثقات بمصر ودمشق وبلبك والحجاز،  
منهم المسند الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق بن إبراهيم الصوفي  
المؤذن، بقراءتي عليه في يوم الأحد الرابع من ذي الحجة الحرام سنة اثنين  
وتسعين وسبعمئة بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المعظمة، قال: أخبرنا  
أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصالحي، قال: أخبرنا أبو المنجّ  
عبدالله بن عمر ابن اللّتي الحريمي<sup>(٣)</sup>، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن

(١) أبو الحسن، محمد بن أحمد بن محمد، الغساني، الصيداوي، المسند المحدث، الشيخ الصالح، سمع من ابن  
الأعرابي وأبي العباس الأثرم وغيرهما كثير، وحدث عنه عبد الغني بن سعيد وأبو علي الأهوازي وولده  
السكن وغيرهم، وثقه الخطيب وغيره. توفي سنة (٤٠٢ هـ) وله ٩٦ سنة.

و(معجم الشيوخ) له مطبوع في جزء بتحقيق د/ عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة - بيروت.  
انظر: السير: ١٧ / ١٥٢ - ١٥٦.

(٢) ما بين النجمتين من (ك) فقط.

(٣) الشيخ الصالح المسند، سمع من أبي الفتوح الطائي وغيره، وروى عنه ابن النجار وغيره، قال الذهبي:  
كان شيخاً صالحاً مباركاً، عامياً غريباً من العلم، وقال: شيخ صالح لا يدري هذا الشأن ألبتة، وبه ختم  
حديث أبي القاسم البغوي بعلو. توفي سنة (٦٣٠ هـ).

الحريمي: نسبة إلى محلة شرق بغداد تعرف بالحريم الطاهري، تنسب إلى طاهر بن الحسين، كان من لجأ  
إليها أمن، فسميت بالحريم، وأما (اللّتي) فهي بفتح اللام وتشديدها وتاء ثالث الحروف مكسورة وياء  
النسب، ونقل الزبيدي عن ابن الأعرابي أن (اللّتي) على وزن (غني) في اللغة هو الملازم للموضع،  
وقيل: هو المرمى.

انظر: التكملة: ٣/ ٥١٦، السير: ٢٣ / ١٥ - ١٧، التاج (التي) و(حرم).

عيسى بن شعيب الصوفي<sup>(١)</sup>. أخبرنا أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداودي<sup>(٢)</sup>، أنا أبو محمد عبدالله ابن أحمد بن حمويه السرخسي<sup>(٣)</sup>، أنا أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي<sup>(٤)</sup>، أنا أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي<sup>(٥)</sup>، أنا محمد بن كثير<sup>(٦)</sup> عن الأوزاعي<sup>(٧)</sup> عن يحيى بن

(١) الشيخ الإمام الزاهد، ابن الشيخ، سمع من كثيرين منهم شيخ الإسلام الأنصاري، حدث عنه ابن عساكر والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، ذكر له الذهبي قصة تدل على همته وتواضعه وورعه في طلبه العلم، توفي سنة (٥٥٣ هـ).

انظر: الأنساب: ٤٧/٧، المنتظم: ١٨٢/١٠-١٨٣، السير: ٣٠٣/٢٠-٣١١.

(٢) ابن المظفر، الإمام العلامة، الورع، المسند، سمع الصحيح ومسند ابن حميد ومسند الدارمي من السرخسي، وثقرد في الدنيا بعلو ذلك، حدث عنه أسعد الماليني وغيره، توفي سنة (٤٦٧ هـ).

انظر: الأنساب: ٢٦٣-٢٦٤، السير: ٢٢٢/١٨-٢٢٦، الطبقات الكبرى: ١١٧/٥-١٢٠.

(٣) الإمام المحدث، المسند، سمع (الصحيح) من الفربري، والمسند الكبير والتفسير لابن حميد من إبراهيم الشاشي حدث عنه أبو ذر الهروي وغيره، توفي سنة (٣٨١ هـ).

انظر: السير: ٤٩٢/١٦-٤٩٣.

(٤) المحدث، الصدوق، راوي مسند الدارمي، صاحبه، قال الذهبي: شيخ مقبول لا نعلم شيئاً من أمره، حدث عنه السرخسي وأبو الحسن محمد بن عبد الله الكاغدي، ولا أعلم متى توفي إلا أنه كان حياً في قرب سنة (٣٢٠ هـ). انظر: السير: ٤٨٧/١٤.

(٥) من كبار حفاظ الحديث (١٨١-٢٥٥ هـ). انظر: تذكرة الحفاظ: ١٠٥/٢.

(٦) ابن أبي عطاء، الإمام المحدث، أبو يوسف الصنعاني ثم المصيصي، حدث عن حماد بن سلمة وغيره، وحدث عنه أبو عبيد القاسم والحسن بن الربيع وغيرهما، ضعفه أحمد، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الذهبي: بكل حال يكتب حديثه، أما الحجّة به فلا تنهض. اهـ توفي سنة (٢١٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٦٩/٨، ميزان الاعتدال: ٢٠-١٨/٤، السير: ٣٨٣-٣٨٠/١٠.

(٧) عبد الرحمن بن عمرو بن يَحْمَد، شيخ الإسلام، أبو عمرو، ولد في حياة الصحابة، حدث عن عطاء ومكحول وقتادة وغيرهم، روى عنه ابن شهاب وابن أبي كثير، وهما من شيوخه، وشعبة والثوري وغيرهم كثير، توفي سنة (١٥٧ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٢١٩-١٨٤/١، ميزان الاعتدال: ٥٨٠/٢، السير: ١٠٧/٧-١٣٤.



أبي كثير<sup>(١)</sup> عن أبي سلمة عن عبد الله بن سَلام<sup>(٢)</sup> قال: «قعدنا نفرًا من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا فقلنا: لو نعلم أيَّ الأعمال أحبُّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله سبحانه: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ يَتَأَيَّاهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ \* كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١-٣] حتى ختمها، قال عبد الله: فقرأها علينا رسول الله ﷺ حتى ختمها، قال أبو سلمة: فقرأها علينا ابن سَلام، قال يحيى: فقرأها علينا / أبو سلمة، قال الأوزاعي: فقرأها علينا يحيى، قال ابن كثير: فقرأها علينا الأوزاعي قال الدارمي: فقرأها علينا ابن كثير<sup>(٣)</sup>، قال السمرقندي: فقرأها علينا الدارمي، قال السرخسي: فقرأها علينا السمرقندي، قال الداودي: فقرأها علينا السرخسي، قال عبد الأول: فقرأها علينا الداودي قال ابن اللّتي: فقرأها علينا عبد الأول، قال ابن نعمة الصالح: فقرأها علينا ابن اللّتي، قال شيخنا ابن صدّيق: فقرأها علينا ابن نعمة الصالح، قلت أنا: فقرأها علينا ابن صدّيق تجاه الكعبة المعظمة.

(١) الإمام الحافظ، أحد الأعلام، أبو نصر الطائي، مولا هم، اسم أبيه: صالح وقيل يسار وقيل نشيط، روى عن أبي قلابة وعمران بن حطان وغيرهما، وروى عنه ابنه عبد الله، وعكرمة بن عمار وغيرهما، توفي سنة (١٢٩ هـ).

انظر: ميزان الاعتدال: ٤/٤٠٢-٤٠٣، السير: ٦/٢٧-٣١، تهذيب التهذيب: ١١/٢٦٨.

(٢) ابن الحارث، الصحابي الجليل، من ذرية سيدنا يوسف عليه السلام، من بني قينقاع، ثم الأنصاري بالخلف، كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ بعبد الله، توفي سنة (٤٣ هـ).

انظر: الإصابة: ٤/١١٨-١١٩.

(٣) انظر: سنن الدارمي: ٢/٢٦٣ (كتاب الجهاد: باب الجهاد في سبيل الله أفضل العمل).

هذا حديث جليل كل رجال إسناده ثقات، ورويته أيضاً بأحسن من هذا الإسناد باعتبار تقدّم سماع من حدّثني به وجلالته وجلالة شيوخهم وتقدّمهم، إلّا أنّي ذكرت هذه الطريق<sup>(١)</sup> لعظم المكان الذي سمعتها به، مع أنّه لم يكن من أعالي رواياتي ولا أرفع سماعاً، وقد أخرج الترمذيّ هذا الحديث في «جامعه»، عن الدارميّ كما أخرجناه فوافقناه بعلوّ والله الحمد، وقال: قد خولف محمد بن كثير في إسناد هذا الحديث عن الأوزاعيّ فرواه<sup>(٢)</sup> ابن المبارك<sup>(٣)</sup> عن الأوزاعيّ عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة<sup>(٤)</sup> عن عطاء بن يسار عن عبد الله ابن سلام، أو عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع: «الطرق» بالجمع، وهو تحريف.

(٢) كذا في النسخ، وفي الترمذي: (فروى).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح، الإمام، عالم زمانه، أبو عبد الرحمن، الحنظلي، مولاهم، التركي، طلب العلم وهو ابن عشر سنين، روى عن الربيع بن أنس وهو أقدم شيوخه، ومالك وابن لهيعة وغيرهم كثير، وحّدث عنه: معمر، والثوري، وطائفة من شيوخه وغيرهم. قال الذهبي: حديثه حجة بالإجماع وهو في المسانيد والأصول. اهـ.

توفي سنة (١٨١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٤٤٦/١، الجرح والتعديل: ١٧٩/٥، تاريخ بغداد: ١٠/١٥٢، السير: ٣٧٨/٨. ٤٢١.

(٤) هلال بن علي، المدني، مولى آل عامر بن لؤي، ثقة مشهور، حدّث عن أنس وغيره، وروى عنه مالك بن أنس وغيره، توفي سنة بضع وعشرين ومائة.

انظر: الجرح والتعديل: ٧٦/٩، السير: ٢٦٥/٥. ٢٦٦.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٨٥/٥-٨٦.

قلت: كذا رواه الإمام أحمد عن مُعَمَّر<sup>(١)</sup> عن ابن المبارك به مسلسلاً، ورواه أيضاً عن يحيى بن آدم، ثنا ابن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة وعن عطاء بن يسار عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام<sup>(٢)</sup>، فتابع ابن المبارك محمد بن كثير من هذه الطريق<sup>(٣)</sup>؛ وزاد برواية الأوزاعي عن عطاء عن<sup>(٤)</sup> أبي سلمة عن ابن سلام، فيكون الأوزاعي قد سمعه من يحيى ومن عطاء جميعاً.

قال الترمذي أيضاً: ورواه الوليد بن مسلم<sup>(٥)</sup> عن الأوزاعي نحوه من رواية محمد بن كثير<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن سليمان، أبو عبد الله النخعي، الإمام القدوة، حدث عن حجاج بن أرطاة وغيره، وحدث عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة وغيره، وثقه يحيى بن معين، وقال الأزدي: في حديثه مناكير، قال الذهبي: ما ألفت إلى غمز الأزدي له، ويكفيه أنه ذكر فيمن اسمه معمر - بالتخفيف - وإنما هو مثقل.  
انظر: التاريخ الصغير: ٢ / ٢٤٥، الجرح والتعديل: ٨ / ٣٧٢، السير: ٩ / ٢١٠، ميزان الاعتدال: ١٥٦ / ٤

(٢) المسند: ٥ / ٤٥٢ وفيه تصحيف اسم: معمر، إلى: (يعمر).

(٣) في المطبوع: (الطرق) بالجمع، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (على) وهو تحريف.

(٥) الإمام الحافظ، إمام دمشق، سمع يحيى الذماري وغيره حدث عنه الإمام أحمد وغيره، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: ثقة، قال الذهبي: لا نزاع في حفظه وعلمه وإنما الرجل مدلس، فلا يحتاج به إلا إذا صرح بالسماع، اهتوفى سنة (١٩٥ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ١ / ٣٠٢-٣٠٣.

(٦) الترمذي: ٨٦ / ٥.

قلت: وكذا رواه الوليد بن مَزِيد<sup>(١)</sup> عن الأوزاعي كما رواه محمد بن كثير  
سواء، وبهذه المتابعات حسن الحديث وارتقى عن درجة الحسن. / ١٩٦/١  
وأما سورة الكوثر:

فأخبرني بها الشيخ الرُّحْلة أبو عمر محمد بن أحمد بن عبد الله ابن قدامة  
المقدسيّ الحنبليّ بقراءتي عليه بسفح قاسيون من دير<sup>(٢)</sup> الحنابلة ظاهر دمشق  
المحروسة، قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو الحسن عليّ بن أحمد بن عبد الواحد  
الحنبليّ قراءة عليه بالسفح أيضاً ظاهر دمشق، \* أخبرنا أبو عليّ حنبل بن  
عبد الله<sup>(٣)</sup> الحنبليّ قراءة عليه ظاهر دمشق، من السفح، \*<sup>(٤)</sup> أخبرنا هبة الله بن  
الحصين الحنبليّ<sup>(٥)</sup> قراءة عليه<sup>(٦)</sup> ببغداد مدينة السلام، أخبرنا أبو عليّ الحسن بن  
المذهب<sup>(٧)</sup> الحنبليّ قراءة عليه ببغداد: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن مالك

(١) الحافظ الثقة، العذريّ البيروقي، أخذ عن الأوزاعيّ تصانيفه، وعن مقاتل بن سفيان وغيرهما، حدّث عنه  
ابنه العباس، ودَحِيم وغيرهما، قال الدارقطني: ثبت. اهتوفي سنة (٢٠٣ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ١٨/٩، السير: ٩/١٩-٤٢١.

(٢) جمع دَيْرَة: بفتح الدال المهملة وتشديد الياء المثناة التحتية، وهو اسم موضع في عصر المؤلف، وليس من  
دارات العرب المشهورة. انظر: التاج (دار).

(٣) بن فرج، بقية المسنين سمع إسماعيل بن السمرقندي وابن المؤمل وغيرهما، حدّث عنه ابن الديلمي وابن  
النجار وغيرهما، وكان فقيراً جداً، توفي سنة (٦٠٤ هـ).

انظر: التكملة: ٢/١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/٤٣١-٤٣٣.

(٤) ما بين النجمتين جاء في (ز) و(س) بعد: «أخبرنا هبة الله بن الحصين»، وهو تقديم وتأخير من النسخ،  
سبق بصر، والله أعلم.

(٥) ابن محمد بن عبد الواحد، تفرد برواية «المسند»، حدّث عنه ابن ناصر والسلفي وغيرهما، توفي سنة  
(٥٢٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/٢٤، السير: ١٩/٥٣٦-٥٣٩.

(٦) «عليه»، من (ز) فقط.

(٧) ابن محمد، المكبر بجوامع المهدي، روى «المسند»، كلّه عن ابن الحصين، حدّث عنه الديلمي وابن النجار،  
توفي سنة (٦٠٤ هـ). انظر: التكملة: ٢/١٢٥-١٢٦، السير: ٢١/٤٣١-٤٣٣.

القطيعي الحنبلي ببغداد، أخبرنا عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ببغداد قال: حدّثني أبي ببغداد، ثنا محمد بن فضيل<sup>(١)</sup> عن المختار بن فلفل<sup>(٢)</sup> عن<sup>(٣)</sup> أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أغفى رسول الله ﷺ إغفاءة فرفع رأسه مبتسماً إمّا قال لهم وإمّا قالوا له: لم ضحكت؟ فقال رسول الله ﷺ إني أنزلت عليّ أنفاً سورة، فقرأ؛ يعني ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ \* فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخَرَّ \* إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ حتى ختمها<sup>(٤)</sup> قال: هل تدرون ما الكوثر؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: هو نهر أعطانيه ربي عز وجل في الجنة عليه خير كثير، ترد عليه أمّتي يوم القيامة، أنيته عدد الكواكب، يختلج<sup>(٥)</sup> العبد منهم فأقول: ياربّ إنه من أمّتي فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك<sup>(٦)</sup>».

هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في «صحيحه»، بهذا اللفظ وأبو داود والنسائي من طريق محمد بن فضيل وعليّ بن مسهر<sup>(٧)</sup>، كلاهما عن<sup>(٨)</sup>

(١) إمام صدوق، حافظ، حدّث عن أبيه وعاصم الأحول وغيرهما، وقرأ على حمزة، وحدّث عنه أبو عبيد وإسحاق وغيرهما، وثقه العجلي وابن معين وأحمد مع تشيع كان فيه، واحتج به أصحاب الصحاح، توفي سنة (١٩٥ هـ). انظر: تاريخ ابن معين: ٥٣٤، الجرح والتعديل: ٥٧/٨، السير: ١٧٣/٩-١٧٥، هدي الساري: ٤٤١.

(٢) كوفي، ثقة، عابد، روى عن أنس وإبراهيم التيمي، وعنه الثوري وجريّر الضبي وغيرهما، كان حيّاً حدود سنة (١٤٠ هـ). انظر: الجرح والتعديل: ٣١٠/٨، تهذيب التهذيب: ٦٨/١٠-٦٩، السير: ١٢٣/٦.

(٣) في المسند: (إن فلفل قال: سمعت أنس).

(٤) لم يذكر في المسند السورة كلّها بل ذكر الآية الأولى فقط، وهو مناسب لقوله: حتى ختمها، أمّا عبارة المؤلّف بعد ذكر كلّ السورة فلم أر لها وجهاً. والله أعلم.

(٥) أي: يمتدّب، من الخلج وهو الجذب والتزع. اللسان والتاج (خلج).

(٦) المسند: ١٠٢/٣.

(٧) الإمام الحافظ، من مشايخ الإسلام، القرشي الكوفي، سمع يحيى بن سعيد الأنصاري وغيره، حدّث عنه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وثقه أبو زرعة وابن معين، توفي سنة (١٨٩ هـ).

انظر: تهذيب التهذيب: ٣٨٣/٧، السير: ٤٨٤-٤٨٧.

(٨) في المطبوع: «عليّ» وهو تحريف.

المختار بن فلفل عن أنس.<sup>(١)</sup>

وهذا الحديث يدلّ على أن البسملة نزلت مع السورة، وفي كونها منها أو في أولها احتمال، وقد يدلّ على أن هذه السورة مدنية، وقد أجمع<sup>(٢)</sup> من نعرفه من علماء العدد والنزول على أنها مكية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما الحديث فممنه ما أخبرني به غير واحد من الشيوخ الثقات المسندين؛ منهم الرئيس الكبير الأصيل أبو عبد الله محمد بن موسى بن سليمان الأنصاري قراءة عليه وأنا أسمع<sup>(٣)</sup> في يوم السبت / ثامن عشر ربيع الآخر سنة ثمان وستين وسمعمائة بدار الحديث الأشرفية داخل دمشق، قال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي قراءة عليه وأنا أسمع بسفح قاسيون، قال: أخبرنا الإمام أبو اليُمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي وغيره: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري<sup>(٤)</sup>، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر

١٩٧/١

(١) مسلم في «الصلاة»، باب: حجة من قال البسملة آية: ١٢/٢-١٣.

أبو داود في كتاب السنة: ٥/١١٠ و ١/٤٩٦-٤٩٧، في الصلاة باب من لم ير الجهر بيسم الله.

النسائي في الاقتراح: ٢/١٣٣-١٣٤ مشيخة ابن البخاري: ١/١٦٧-١٦٨.

تنبيه: الحديث رواه مسلم من طريقين ابن فضيل وابن مسهر كلاهما عن ابن فلفل، ورواه النسائي عن ابن مسهر فقط، ورواه أبو داود عن ابن فضيل فقط، والله أعلم.

(٢) اعترض الشهاب الخفاجي على قول المؤلف بالإجماع، فقال: فيه نظر مع وجود الاختلاف فيها. اهـ ويمكن الجواب عن المؤلف أن هذا الاعتراض لا يسلم؛ لأن المؤلف حَصَّ الإجماع بمن يعرفه من علماء العدد، ولم يجعله عامّاً، مع التنبيه على أن الخفاجي رحمه الله لم ينقل هذه العبارة، أعني (من علماء العدد) انظر: البيان للداني: ٢٩٢، كفاية القاضي: ٩/٥٧٧، التحرير والتنوير: ٣٠/٥٧١.

(٣) «وأنا أسمع» سقطت من المطبوع.

(٤) الشيخ، الإمام، الفرضي، من سلالة كعب بن مالك رضي الله عنه، سمع كثيرين، منهم القاضي أبو الطيّب الطبري وغيره، وسمع منه كثيرون منهم السلفي والسمعاني وابن الجوزي وغيرهم، توفي سنة (٥٣٥ هـ). انظر: المنتظم: ١٠/٩٢-٩٤، السير: ٢/٢٣-٢٨.

ابن أحمد البرمكي الفقيه<sup>(١)</sup>، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن موسى<sup>(٢)</sup>، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجّي<sup>(٣)</sup>، ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري<sup>(٤)</sup>، ثنا حميد<sup>(٥)</sup> عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قال: قلت يا رسول الله أنصره مظلوماً فكيف أنصره ظالماً؟ قال: تمنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»، هذا حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في «صحيحه»، عن مسدد<sup>(٦)</sup> عن معتمر بن

(١) الشيخ الإمام، المفتي، المسند، الحنبلي، سمع من أبي بكر القطيعي وغيره، وحدث عنه هبة الله بن الطبر وغيره، وكتب عنه الخطيب، وبرع في مذهب الإمام أحمد، توفي سنة (٤٤٥ هـ).  
البرمكي: نسبة إلى قرية: البرمكية.

انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٣٩، الأنساب: ١/ ٣٢٩، السير: ١٧/ ٦٠٦.

(٢) الشيخ المحدث الثقة، البغدادي، سمع من أبي معشر الدارمي وغيره، وحدث عنه أبو نعيم وغيره، وثقه الخطيب. توفي سنة (٣٦٩ هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٩/ ٤٠٨-٤٠٩، المنتظم: ٧/ ١٠٢، السير: ١٦/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) الإمام الحافظ، صاحب السنن، سمع من الأصمعي وحجاج بن منهال وغيرهما، وحدث عنه أبو القاسم الطبري وأبو بكر الأجري وغيرهما، وثقه الدارقطني وغيره، وقد مدحه البحري بعدة قصائد، توفي سنة (٢٩٢ هـ). الكجّي: نسبة إلى الكج، وهو الجص.

انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ١٢٠-١٢٤، الأنساب: ٥/ ٣٦، السير: ١٣/ ٤٢٣-٤٢٥.

(٤) ابن المثني، من أهل البصرة، روى عنه البخاري وأحمد وغيرهما، وثقه ابن معين وغيره، تولى القضاء بالجانب الشرقي من بغداد زمن هارون الرشيد، توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٥/ ٤٠٨-٤١١.

(٥) ابن أبي حميد، الطويل، الإمام الحافظ، أبو عبيدة البصري، واسم أبيه: تيويه، وقيل: تيرو، سمع أنس والحسن البصري وغيرهما، وروى عنه عاصم بن بهدلة والسفيانان وغيرهم، وثقه العجلي وأبو حاتم، توفي وهو قائم يصلي سنة (١٤٢ هـ) أو آخر التي بعدها.

انظر: الجرح والتعديل: ٣/ ٢٢١، الأنساب: ٤/ ٨٣، السير: ٦/ ١٦٣-١٦٨.

(٦) ابن مَرَهْد بن مُسْرَبْل بن مُرْعَبْل، الإمام الحافظ الحجة، أحد أعلام الحديث، سمع من وكيع وأبيه الجراح وأبي عوانة وغيرهم، وحدث عنه البخاري وأبو داود وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم. توفي سنة (٢٢٨ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٨/ ٤٣٨، السير: ١٠/ ٥٩١-٥٩٥.

سليمان<sup>(١)</sup> عن حميد عن أنس به<sup>(٢)</sup>، فكأن شيوخنا سمعوه من الكُشَمِيهَنِيِّ<sup>(٣)</sup>، وأخرجه الترمذي عن محمد بن حاتم المؤدّب<sup>(٤)</sup> عن محمد بن عبد الله الأنصاري كما أخرجه وقال: حديث حسن صحيح.<sup>(٥)</sup>

(١) ابن طرخان، الحافظ القدوة، ابن الإمام أبي المعتمر التيمي، من موالى بني مرة، حدث عن أبيه وأيوب وغيرهما، وحدث عنه ابن المبارك وعبد الرزاق والأصمعي وغيرهم، وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن سعد، توفي سنة (١٨٧ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٢٩٠/٧، الجرح والتعديل: ٤٠٢/٨، السير: ٤٧٧/٨-٤٧٩.

(٢) متفق عليه من حيث المعنى، أما ألفاظه فمختلف فيها، فما رواه البخاري عن مسدد إلى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، قالوا: يا رسول الله هذا ننصره مظلوماً، فكيف ننصره ظالماً؟ قال: تأخذ فوق يديه.» اهـ.

قال ابن حجر: قوله: (تأخذ فوق يديه) كتى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف القول، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستعلاء والقوة. اهـ.

وأما لفظ البخاري كما رواه المؤلف فهو من طريق محمد بن عبد الرحيم إلى عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس.

انظر: المسند: ٩٩ و ٢٠١ و ٣٢٤، سنن الدارمي: ٤٠١-٤٠٢، فتح الباري: ٩٨/٥ و ٣٢٣/١٢.

(٣) أبو الفتح محمد بن عبد الرحمن، الإمام الخطيب الزاهد، سمع من أبي المظفر السمعاني ومحمد بن أبي عمران الصغار وغيرهما، روى عنه ابنه محمد وعبد الرحيم بن أسعد السمعاني وغيرهما، توفي (٥٤٨ هـ) الكُشَمِيهَنِيِّ: بضم الكاف وسكون الشين المعجمة، وكسر الميم وسكون الياء المثناة التحتية وفتح الهاء وفي آخرها نون، نسبة إلى قرية من قرى مرو، خرج منها جماعة من العلماء. وقال ياقوت: هي بفتح الميم. انظر: الطبقات الكبرى: ١٢٤/٦-١٢٥، الأنساب: ٧٥/٥، معجم البلدان: ٤٦٣/٤، السير: ٢٥١-٢٥٢.

(٤) ابن سليمان، خراساني، ثقة، صاحب حديث، حدث عن هشيم وجريز بن عبد الحميد وطبقتهم، وعنه النسائي وعبد الله بن أحمد وغيرهما، توفي سنة (٢٤٦ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٢٣٨/٧، السير: ٤٥٢/١١-٤٥٣.

(٥) انظر: سنن الترمذي: ٣٥٦-٣٥٧.



فوقع لنا بدلاً<sup>(١)</sup> عالياً جداً حتى كأننا سمعناه من أصحاب أبي الفتح الكروخي وتوفي الكروخي سنة ثمان وأربعين وخمسمائة فيبني وبين النبي ﷺ فيه عشرة رجال ثقة عدول وهذا سند لم يوجد اليوم في الدنيا أعلى منه ولا أقرب إلى النبي ﷺ فعيناي عاشر<sup>(٢)</sup> عين رأت من رأى النبي ﷺ.

وإنما ذكرت هذا الطرف<sup>(٣)</sup> وإن كنت خرجت عن مقصود الكتاب ليعلم مقدار علو الإسناد وأنه كما قال يحيى بن معين رحمة الله عليه: الإسناد<sup>(٤)</sup> العالي قربة إلى الله تعالى وإلى رسوله ﷺ، وروينا عنه أنه قيل له في مرض موته: ما تشتهي؟ فقال: بيت خال وإسناد عال.<sup>(٥)</sup> وقال أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سنة عمّن سلف<sup>(٦)</sup>.

وقد رحل جابر بن عبد الله الأنصاري<sup>(٧)</sup> رضي الله عنه من المدينة إلى مصر<sup>(٨)</sup>

(١) في المطبوع: «سنداً»، وهو تحريف.

(٢) جاء في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد، المعروف بقطب الدين النهروالي: (٩١٧ - ٩٩٠) أن له مسلسلاً عشارياً بينه وبين النبي ﷺ (١٠) عشرة أنفس، قال: وقد افتخر قبل هذا - وقته - بنحو مائة وخمسين عاماً بعشاري السند، رواه الحافظ ابن الجزري في النشر. اهـ.

انظر: فهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٩٤٧.

(٣) في المطبوع: «الطرق» بالقاف، وهو تصحيف.

(٤) في (ك): «الأستاذ»، بالثناة والمعجمة، وهو تصحيف، وكذلك التي بعدها.

(٥) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٦) انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧، الباعث الحثيث: ١٥٥.

(٧) السلمي، صحابي جليل، أحد الستة الذين شهدوا العقبة الأولى، توفي سنة (٧٤ هـ).

انظر: الإصابة: ١/ ٤٣٤.

(٨) في حاشية (ك): (لعلها إلى الشام)، وقضية مصر واقعة أخرى.

## لحديث واحد بلغه عن مسلمة بن مخلد<sup>(١)</sup>.

(١) خلط المؤلف هنا بين قصتين، فالأولى هي رحلة جابر (وكانت إلى الشام للقاء عبد الله بن أنيس الأنصاري).

والثانية رحلة عقبة بن عامر وهو الذي رحل إلى مسلمة بن مخلد. والعجب أن المؤلف رحمه الله ذكر القصتين على التحقيق مسندتين منه إلى أصحابها في «جامع أسانيده»، فقال: بعد أن ذكر إسناده إلى جابر بن عبد الله أنه قال: بلغني عن رجل من أصحاب النبي ﷺ حديثاً سمعه من رسول الله ﷺ ولم أسمعه منه، فخشيت أن أموت قبل أن أسمعه فابتعت بعيراً فشددت عليه ثم سرت عليه شهراً حتى قدمت الشام فأتييت عبد الله بن أنيس الأنصاري، فقامت فاستأذنت عليه، فقلت: جابر ابن عبد الله، فخرج إليّ فعانقني وعانقته، فقلت: حديثاً بلغني أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم، خشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله العباد، وأوماً بيده إلى الشام عراة حفاة غراً لا بهما»، قال: ليس عليهم شيء فيناديهم مناد بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة، حتى اللطمة، قال: قلت: وكيف وإنما تأتي عراة غراً لا بهما، قال: الحسنات والسيئات» اهـ. ثم قال المؤلف في نهايته: ولا يقال إنها رحل لشكه... حديثه. اهـ ثم واصل الكلام فقال: وكذا رحل عقبة بن عامر إلى مسلمة بن مخلد رضي الله عنهما لحديث معه من النبي ﷺ كما أخبرنا شيخنا... ثم ذكر إسناده إلى مكحول: إن عقبة أتى مسلمة، وكان بينه وبين البواب شيء، فسمع صوته فأذن له، فقال: إني لم آتك زائراً، ولكني جئتك لحاجة، أتذكر يوم قال رسول الله ﷺ: «من علم من أخيه سيئة فسترها ستر الله عليه يوم القيامة» اهـ.

ومسلمة هو الصحابي الجليل، ولد حين قدم النبي ﷺ المدينة مهاجراً، استعمله معاوية على مصر والمغرب، وهو أول من جمع له، توفي سنة (٦٢ هـ).

انظر: الأدب المفرد: حديث رقم (٩٩٩) باب المعانقة ص ٢٠٩، المسند: ٣/ ٤٩٥ في حديث عبد الله بن أنيس و ٤/ ١٠٤ حديث مسلمة بن مخلد، الرحلة في طلب العلم: ٣١-٣٤، فتح الباري: ١/ ١٥٨، وفيها كلها أن رحلة جابر كانت للشام كما ذكر المؤلف في جامع أسانيده ق: ١٠ و ١١ - أسد الغابة: ٤/ ٣٩٨-٣٩٩، السير: ٣/ ٤٢٤-٤٢٦.

ولا يقال إنه<sup>(١)</sup> إنما رحل / لشكّه في رواية من رواه له عنه فأراد تحقيقه؛ لأنه لو لم يصدّق الراوي لم يرحل من أجل حديثه، ولهذا قال العلماء: إن الإسناد خصيصة الله لهذه الأمة، وسنّة بالغة من السنن المؤكدة<sup>(٢)</sup>، وطلب العلوّ فيه سنّة مرغوب فيها، ولهذا لم يكن لأمة من الأمم أن تسند عن نبيّها إسناداً متصلاً غير هذه الأمة<sup>(٣)</sup>.

والعلو ينقسم إلى خمسة أقسام: أجلّها القرب من رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>، ومن ثمّ تداعت رغبات الأئمة والنقاد، والجهابذة<sup>(٥)</sup> الحفاظ من مشايخ الإسلام، إلى الرحلة إلى أقطار الأمصار<sup>(٦)</sup>، ولم يُعدّ أحد منهم كاملاً إلّا بعد رحلته، ولا وصل من وصل إلى مقصوده إلّا بعد هجرته، نسأل الله تعالى أن يوفقنا لأحبّ الأعمال إليه، ولأنفع العلوم لديه، فإنه مالك ذلك والقادر عليه.

(١) «إنه» سقطت من المطبوع.

(٢) هذا نص كلام ابن الصلاح. انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧.

(٣) هذا نص كلام ابن كثير في الباعث الحثيث: ١٥٤.

(٤) ثانيها: القرب من إمام من أئمة الحديث وإن كثر العدد من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ.

ثالثها: العلوّ بالنسبة إلى رواية الصحيحين أو أحدهما أو غيرهما من الكتب المعتمدة.

رابعها: العلوّ المستفاد من تقدم وفاة الراوي.

خامسها: العلوّ المستفاد من تقدم السماع. وقد نظمها المؤلف في منظومته في مصطلح الحديث: (الهداية في علم الرواية) فقال:

قرب الرسول إذ هو المعول	وهو خمسة فالأعلى الأول
ثُمَّتْ قُرْبُ بوفاق أو بدل	ثُمَّتْ قُرْبُ من إمام ذي عمل
قُدِّمَ تاريخ السماع تَمًّا	ثم تقدم الوفاة تَمًّا

انظر: التقييد والإيضاح: ٢٥٧-٢٦١، الغاية في شرح الهداية: ٩٧-١٠٥، نزعة النظر: ٥٨-٥٩، لطائف الإشارات: ١٧٤-١٨٠.

(٥) جمع: جهبذ، وهو لغة في الجهبذ وهو: النقاد، أي الخبير بغوامض الأمور، البارع العارف لطرق النقد، قال الزبيدي: وهو معرّب صرح به ابن الشهاب والتلمساني. انظر: القاموس والتاج (جهبذ).

(٦) انظر: الباعث الحثيث: ١٥٦.

ولا بأس بتقديم فوائد لا بد من معرفتها لمريد هذا العلم قبل الأخذ فيه، كالكلام على «مخارج الحروف وصفاتها»، وكيف ينبغي أن يقرأ القرآن من التحقيق والحدرد والترتيل والتصحيح والتجويد والوقف والابتداء<sup>(١)</sup>، ملخصاً مختصراً، إذ بسط ذلك بحقه ذكرته في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

فأقول: أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها:

فالصحيح المختار عندنا وعند من تقدمنا من المحققين كالخليل بن أحمد، ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم؛ سبعة عشر مخرجاً<sup>(٣)</sup>، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار<sup>(٤)</sup> وهو الذي أثبتة أبو علي ابن سينا<sup>(٥)</sup> في مؤلف أفردته في (مخارج الحروف وصفاتها)<sup>(٦)</sup>.

(١) سيتولّى المؤلف تعريف هذه المصطلحات وبيان المراد بها عند علماء هذا العلم في مظانها من الكتاب ص: ٥٤٤-٥٥١.

(٢) أي في كتابه (التمهيد في علم التجويد).

(٣) ما ذكره المؤلف عن الخليل يخالف ما ذكره الهذلي وأبو حيان عنه، حيث نصّا على أن مذهبه أنها ستة عشر (١٦) مخرجاً. اه انظر: الكامل ق: ٤١، الرعاية: ١٤٤، النكت الحسان: ٢٧٥.

(٤) كذا الصواب بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالثناة.

(٥) الحسين بن عبد الله بن الحسن البخاري معدود في الفلاسفة والمنطقيين والأطباء، وهو بالأوليين الصق، تعقب الإمام ابن تيمية رحمه الله سقطاته وعثراته الفلسفية المخالفة للقرآن والسنة، وقيل إنه تاب عن ذلك وتصدق بهاله على الفقراء وردّ المظالم وأعتق مماليكه، وكان يحنم القرآن كل ثلاث، توفي سنة (٤٢٨هـ). وكتابه في «المخارج»، الذي ذكره المؤلف لم أقف عليه، ثم علمت أنه مطبوع ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بعنوان «أسباب حدوث الحرف». والله أعلم. انظر: السير: ١٧ / ٥٣١-٥٣٧.

(٦) هذا مذهب سيويه وابن السراج والرّضيّ وابن الحاجب، من النحويين، ومن القراء كثيرون منهم: الداني الذي قال عن هذا المذهب: هو الصحيح المعول عليه. اه ومكي خلافاً لما نسب إليه المؤلف وابن الباذر والمهدوي وابن أبي مريم والشاطبيّ وأبو شامة المالقي.

انظر: الكتاب: ٤ / ٤٣٣، الأصول في النحو: ٣ / ٤١٠، التحديد: ٢١٩، الرعاية: ١٤٤، شرح الهداية: ١ / ٧٥، الإقناع: ١ / ١٧١، الموضح: ١ / ١٦٣، الدر النثير: ٢ / ١٤.

وقال كثير من النحاة والقراء هي ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية التي هي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج (الألف) من أقصى الحلق (والواو) من مخرج المتحركة وكذلك (الياء).

وذهب قطرب<sup>(١)</sup> والجزمي / والفراء وابن دريد<sup>(٢)(٣)</sup> إلى أنها أربعة عشر فأسقطوا

مخرج النون واللام والراء وجعلوها من مخرج واحد<sup>(٤)</sup>.

والصحيح عندنا الأول لظهور ذلك في الاختبار<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد بن المستنير، أبو علي، لازم سيويه، حتى لقبه بقطرب وهو عند العرب: دويبة وطائر لا تستريح نهارها سعيًا، وأخذ عن عيسى بن عمر، وتأثر به حتى صار معتزلاً من فرقة النظامية، قال السيوطي: لم يكن ثقة، كان يكذب في اللغة توفي سنة (٢٠٦ هـ).

انظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٤٢-٢٤٣، القاموس والتاج (قطرب).

(٢) أبو بكر محمد بن الحسن، الأزدي، إمام عصره في اللغة والأدب والشعر، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي وغيرهما، وأخذ عنه أبو علي القالي وغيره، ألف «الجمهرة»، وغيرها، توفي سنة (٣٢١ هـ). انظر: وفيات الأعيان: ٤/ ٣٢٣-٣٢٩.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (دريد) ابن كيسان، وهي زيادة ليست في جميع النسخ ولا في «الارتشاف»، لأبي حيان الذي يغلب الظن عندي أن المؤلف ينقل منه، وأيضاً هذه الزيادة في «التحديد»، للداني ولكن ليس فيه «ابن دريد».

انظر: التحديد: ٢٢٣، الارتشاف: ١/ ٥.

(٤) جاء في المطبوع بعد (واحد) «وهو طرف اللسان»، وهو تحريف، لأن النص من «الارتشاف»، ٦/١ وليس فيه هذه الزيادة.

(٥) انظر: التحديد: ٢٢٣، النكت الحسان: ٢٧٥.

واختبار<sup>(١)</sup> مخرج الحرف<sup>(٢)</sup> محققاً: هو أن تلفظ بهمزة الوصل<sup>(٣)</sup> وتأتي بالحرف بعدها ساكناً أو مشدداً، وهو أبين؛ ملاحظاً فيه صفات ذلك الحرف<sup>(٤)</sup>.

المخرج الأول: الجوف<sup>(٥)</sup> وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الحروف تسمى حروف المدّ واللّين، وتسمى الهوائية والجوفية.

قال الخليل: وإنما نسبنا إلى الجوف لأنه آخر انقطاع مخرجهن<sup>(٦)</sup>.

وقال مكّي: وزاد غير الخليل معهن الهمزة<sup>(٧)</sup> لأن مخرجها من الصدر وهو يتصل بالجوف<sup>(٨)</sup>.

قلت: الصواب اختصاص هذه الثلاثة بالجوف دون الهمزة؛ لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة.

(١) بالوحدة من أسفل، والمراد كيفية معرفة مخرج الحرف، وتصحفت الكلمة في المطبوع بالثناة.

(٢) في المطبوع: (الحروف) بالجمع، وكذلك الآيتين، وهو تحريف.

(٣) هي التي ليست بفاء الفعل في الأفعال التي لا يضم أول مستقبلها، كآلف استفعل، سميت بذلك للتوصل إلى النطق بالساکن في ابتداء الكلمة.

انظر: الحروف للمزني: ٣٨-٣٩، المبياني: ٣٨.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب: ٦/١-٧، التحديد: ٢٢، شرح الهداية: ٨٠/١، المفيد لابن أم قاسم: ٤٤، شرح المقدمة لذكريّا: ٣١.

(٥) هو الخلاء الداخل في الفم والخلق. التاج (جوف).

(٦) نقل المؤلف قول الخليل بالمعنى وليس بالنص، ويغلب الظن أنه بواسطة مكّي؛ لأن النص حرفي فيه. انظر: العين: ٥٧/١، الرعاية: ١٤٢.

(٧) ذكر الخليل نفسه الهمزة معهن. انظر: العين: ٥٧/١.

(٨) الرعاية: ١٤٢.

المخرج الثاني: أقصى الحلق<sup>(١)</sup> وهو للهمزة والهاء، فقليل على مرتبة واحدة<sup>(٢)</sup>، وقليل الهمزة أول<sup>(٣)</sup>.

المخرج الثالث: وسط الحلق وهو للعين والحاء المهملتين، فنصّ مكّي على أنّ العين قبل الحاء<sup>(٤)</sup> وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup>، ونصّ شريح على أنّ الحاء قبل وهو ظاهر<sup>(٧)</sup> كلام المهدوي وغيره.

المخرج الرابع: أدنى الحلق إلى الفم وهو للغين والحاء، ونصّ شريح على أنّ الغين قبل الحاء<sup>(٨)</sup> وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً<sup>(٩)</sup>، ونصّ مكّي على تقديم الحاء<sup>(١٠)</sup>، وقال الأستاذ أبو الحسن عليّ بن محمد بن خروف

(١) مما يلي الصدر.

(٢) هذا مذهب الأخفش.

انظر: شرح الشافية: ٢٥١/٣.

(٣) قال أبو حيان: الذي يظهر من كلام سيبويه أن الهمزة هي المتقدمة في الترتيب وتليها الهاء، اهـ.

انظر: النكت الحسان: ٢٧٦.

(٤) الرعاية: ١٣٩.

(٥) عبارته: ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء. اهـ الكتاب: ٤٣٣/٤.

(٦) منهم أبو حيان في «النكت»، حيث قال: وسط الحلق له العين والحاء-المهملتان- وهي بعد العين في الرتبة. اهـ: ٢٧٦.

(٧) بل هو نص كلامه، وعبارته: المخرج الثاني: له حرفان: الحاء والعين مخرجهما من وسط الحلق. اهـ.

انظر: شرح الهداية: ٧٦/١.

(٨) «الحاء» من (ز) وهي كذلك في الارتشاف: ٧/١.

(٩) نص عبارته: وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والحاء. اهـ الكتاب: ٤٣٣/٤.

(١٠) الرعاية: ١٣٩ و١٦٨-١٦٩.

النحوي: <sup>(١)</sup> إن سيويوه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد <sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذه الستة الأحرف المختصة بهذه الثلاثة المخارج هي الحروف الحلقية. <sup>(٣)</sup>

المخرج الخامس: أقصى اللسان مما يلي الحلق وما فوقه من الحنك وهو للقاف <sup>(٤)</sup>، وقال شريح: إن مخرجها من اللهاة مما يلي الحلق ومخرج الخاء <sup>(٥)</sup>. / ٢٠٠/١

المخرج السادس: أقصى اللسان من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك وهو للكاف <sup>(٦)</sup>، وهذان الحرفان يقال لكل منهما هَوَيٌّ، نسبة إلى اللهاة وهي بين الفم والحلق <sup>(٧)</sup>.

المخرج السابع: للجيم والشين المعجمة، والياء غير المدية من وسط اللسان

(١) الحضرمي نسباً الإشبيلي وطناً، من أئمة اللغة والنحو والأدب، تتلمذ على كثيرين، منهم ابن خیر وابن صاف المقرئ، وتتلّمذ عليه كثيرون أيضاً، منهم المقرئ علي بن جابر الدباج وغيره. شرح (الكتاب) و(الجمّل) توفي سنة (٦٠٩ هـ).

انظر: إنباه الرواة: ٤/ ١٩٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣.

(٢) لم يذكر المؤلف مصدر كلام ابن خروف، هل هو من شرح الجمل أو شرح الكتاب، وعلى كل فالأثنان لم أهتمد إليهما.

(٣) انظر: العين: ١/ ٥٢، التحديد: ٢٢٠-٢٢١، الرعاية: ١٣٩، النكت: ٧٦، التمهيد: ١١٣.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٧١، التمهيد: ١١٣.

(٥) انظر: الرعاية: ١٣٩.

(٦) انظر: المصادر السابقة.

(٧) ذكر مكّي أن الخليل سهاها بذلك، والنص موجود حرفياً في الرعاية: ١٣٩.



بينه وبين وسط الحنك<sup>(١)</sup> ويقال إن الجيم<sup>(٢)</sup> قبلهما، وقال المهدوي: إن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين<sup>(٣)</sup>، وهذه هي الحروف الشجرية.

**المخرج الثامن:** للضاد المعجمة من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل<sup>(٤)</sup>، وكلام سيويه يدل على أنها تكون من الجانبين<sup>(٥)</sup>، وقال الخليل: إنها<sup>(٦)</sup> أيضاً شجرية<sup>(٧)</sup>، يعني من مخرج الثلاثة قبلها، والشجر<sup>(٨)</sup> عنده: مفرج<sup>(٩)</sup>؛ الفم أي مفتحه.

وقال غير الخليل<sup>(١٠)</sup>: وهو مجمع اللّحيين عند العنفة<sup>(١١)</sup>، فلذلك لم تكن الضاد منه.

- 
- (١) انظر: التحديد: ٢٢١، الرعاية: ١٣٩، التمهيد في معرفة التجويد: ٢٧٨، التمهيد: ١١٤.  
تنبيه: في الرعاية (الضاد) بدل (الياء) وقد تبع مكّي في هذا الخليل.
- (٢) كذا في النسخ كلها، وهو صنيع جلّهم، لم أر من خالفه غير مكّي والمهدوي حيث قدما الشين والياء على الجيم. انظر: الرعاية: ١٣٩، شرح الهداية: ٧٦/١.
- (٣) تصحفت في المطبوع إلى (السين) بالمهملة.
- (٤) انظر: التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ١١٤.
- (٥) انظر: الكتاب: ٤/٤٣٢، التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ٩/١، التكت الحسان: ٢٧٦-٢٧٧، المفيد لابن أم قاسم: ٤٢.
- (٦) أي: (الضاد).
- (٧) العين: ٥٨/١، وانظر: الرعاية: ١٣٩.
- (٨) في المطبوع: (الشجرة) بالياء، ولا أستطيع اعتبارها تحريفاً لوجودها في نسخة من نسخ (الرعاية) فلعلها التي ينقل منها المؤلف.
- (٩) بالفاء بعد الميم، وهو الصواب، وفي «القاموس»، للفيروز آبادي، «(مخرج) بالخاء المعجمة من «خرج»، لكن صرح الزبيدي بأنه تصحيف، صوابه بالفاء. انظر: القاموس والتاج (شجر).
- (١٠) هو أبو عمرو الشيباني، كما صرح به أبو العلاء الهمداني في «تمهيد»، ص: ٢٧٨.
- (١١) اسم لشعيرات بين الشفة السفلى والذقن، وقيل غير ذلك.
- انظر: الرعاية: ١٣٩-١٤٠، لطائف الإشارات: ١/١٩١، التاج (الشجر) و (عنق).

المخرج التاسع: للام من حافة<sup>(١)</sup> اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك<sup>(٢)</sup> والناب<sup>(٣)</sup> والرَّباعية<sup>(٤)</sup> والثنية<sup>(٥)</sup>.

المخرج العاشر: للنون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا أسفل اللام قليلاً.

المخرج الحادي عشر: للراء وهو من مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا العليا، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً<sup>(٦)</sup>، وهذه الثلاثة<sup>(٧)</sup> يقال لها: الذَّلَيقِيَّة، نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ إذ طرف كل شيء ذَلَقُهُ<sup>(٨)</sup>.

(١) أما عند الداني فهي من أدنى حافته. اهـ ويلاحظ هنا التشابه الحرفي في هذا المخرج مع كلام الهمداني فيه. انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، التمهيد: ٢٧٧، التمهيد: ١١٤، والارتشاف: ٩/ ١، شرح الهداية: ٧٦/ ١.

(٢) هي الأسنان الأربعة التي بين الأنياب والأضراس. القاموس (ضحك).

(٣) السن التي خلف الرباعية. القاموس (ناب).

(٤) فتح الراء على وزن (ثانية) وهي السن التي بين الثنية والناب. القاموس (ربع).

(٥) قيل هي سن الأضراس الأربع التي في مقدمة الفم ثتان من فوق وثنان من أسفل، وقيل هي أول ما في الفم.

انظر: التاج (ثني).

(٦) انظر: التحديد: ٢٢٢، الارتشاف: ١٠/ ١.

(٧) أي: اللام والنون والراء.

(٨) انظر: اللسان: (ذلق)، الرعاية: ١٤٠-١٤١.

المخرج الثاني عشر: للطاء، والذال، والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعداً إلى جهة الحنك<sup>(١)</sup>، ويقال لهذه الثلاثة: النّطعيّة؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى وهو سقفه<sup>(٢)</sup>.

المخرج الثالث عشر: لحروف الصفيير وهي: الصاد والسين والزاي / من بين طرف اللسان و<sup>(٣)</sup>فوق الثنايا السفلى.

ويقال في الزاي زاءً بالمدّ، وزيّ بالكسر والتشديد<sup>(٤)</sup>، وهذه الثلاثة الأحرف هي الأسلية؛ لأنها تخرج من أسلة اللسان وهو مستدقه<sup>(٥)</sup>.

المخرج الرابع عشر: للطاء، والذال، والتاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا ويقال لها: اللثوية، نسبة إلى اللثة؛ وهو اللحم المركب فيه الأسنان<sup>(٦)</sup>.

المخرج الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

(١) التحديد: ٢٢١، شرح الهداية: ١/ ٧٧، الارتشاف: ١/ ١٠.

(٢) الرعاية: ١٤١.

(٣) الواو سقطت من المطبوع.

(٤) النص حرفياً في الارتشاف: ١/ ١٠.

وانظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٣، التحديد: ٢٢٢، شرح الهداية: ١/ ٧٧.

وقال المؤلف في التمهيد: ومن رأسه -اللسان- وبين أصول الثنيتين: الصاد والسين والزاي. اهـ: ١١٤.

(٥) انظر: الرعاية: ١٤٠، اللسان والتاج (أسل).

(٦) القاموس: (لث)، التحديد: ٢٢، الرعاية: ١٤ والنص حرفياً منه، شرح الهداية: ١/ ٧٧، التمهيد:

المخرج السادس عشر: للواو غير المدية والباء والميم مما بين الشفتين فينطبقان في<sup>(١)</sup> الباء والميم<sup>(٢)</sup>، وهذه الأربعة الأحرف يقال لها: الشفوية والشفوية، نسبة إلى الموضع الذي تخرج منه وهو الشفتان<sup>(٣)</sup>.

المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو للغنة، وهي تكون في النون والميم الساكتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بالغنة،<sup>(٤)</sup> فإن مخرج هذين الحرفين يتحول من مخرجه في هذه الحالة عن مخرجها الأصلي على القول الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها<sup>(٥)</sup> إلى الجوف على الصواب.

وقول سيويوه: إن مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة إنما يريد به النون الساكنة المظهرة<sup>(٦)</sup>.

ولبعض هذه الحروف فروع صحت القراءة بها؛ فمن ذلك:

(١) في (ك) وكذا المطبوع «على».

(٢) انظر: التحديد: ٢٢٣، شرح الهداية: ٧٧/١، الارتشاف: ١٠/١.

(٣) الرعاية: ١٤١-١٤٢.

(٤) انظر: التحديد: ٢٢٣، الرعاية: ٢٤٠، شرح الهداية: ٧٧/١، الارتشاف: ١١/١، التمهيد:

١١٤.

(٥) في المطبوع: (مخرجها) بالثنية، وهو تحريف.

(٦) انظر: الكتاب: ٤/٤٣٤، الارتشاف: ١١/١.

الهمزة المسهلة «بين بين»، فهي فرع عن الهمزة المحققة، ومذهب سيبويه أنها حرف واحد؛ نظراً إلى مطلق التسهيل<sup>(١)</sup>، وذهب غيره<sup>(٢)</sup> إلى أنها ثلاثة أحرف نظراً إلى التفسير<sup>(٣)</sup> بالألف والواو والياء.

ومنه ألفا الإمالة والتفخيم، وهما فرعان عن الألف المنتصبة،<sup>(٤)</sup> وإمالة «بين بين»، لم يَعتدَّها<sup>(٥)</sup> سيبويه وإنما اعتدَّ الإمالة المحضة وقال: «التي تمال إمالة شديدة»<sup>(٦)</sup> كأنها حرف آخر قُرِبَ من الياء<sup>(٧)</sup>. /

ومنه الصاد المُشَمَّة<sup>(٨)</sup> وهي التي بين الصاد والزاي، فرع عن الصاد الخالصة أو عن الزاي.<sup>(٩)</sup>

(١) الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٢) هو السيراقي كما صرح به أبو حيان في الارتشاف، وذكره ابن عقيل في المساعد.

انظر: الارتشاف: ١/ ١٢، المساعد: ٤/ ٢٤٤.

(٣) كذا في النشر: التفسير، بالفاء والسين المهملة والراء، وفي الارتشاف: (التقييد) بالقاف وياءين والبدال، وهو الصواب كما يقتضيه السياق، قال السهيلي بعد أن ذكر مذهب سيبويه: وينبغي في التحقيق أن تُعدَّ ثلاثة أحرف، وذلك أن همزة (بين بين) تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فيين الهمزة والواو، وإن كانت مفتوحة فيين الهمزة والألف، ولما كانت الياء غير الواو وجب أن يكون الحرف الذي بين الهمزة والياء غير الحرف الذي بين الهمزة والواو، وكذلك الذي بين الهمزة والألف. اهـ.

انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٢.

(٤) أي: الخالصة التي لا ترقق ولا تفخيم فيها. شفاء العليل: ٣/ ١١١٦.

(٥) في (ز): «بها».

(٦) عبارة سيبويه وما بعده كلام أبي حيان كما سيأتي. انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢.

(٧) من قوله: (فمن ذلك...) إلى هنا: بنصه من الارتشاف: ١/ ١٣.

(٨) في المطبوع: (المشمة) بميمين.

(٩) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٢، النكت للسهيلي: ٢/ ١٢٤٣، الارتشاف: ١/ ١٤.

ومنه اللّام المفخمة، فرع عن المرققة وذلك في اسم «الله»، تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحت الرواية به<sup>(١)</sup> عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين.<sup>(٢)</sup>

### وأما صفات الحروف\*

فمنها المجهورة: وضدها المهموسة، والهمس من صفات الضعف، كما أن الجهر من صفات القوة، والمهموسة عشرة يجمعها قولك «سكت فحشه شخص»، والهمس: الصوت الخفي فإذا جرى مع الحرف النَّفْسُ لضعف الاعتماد عليه كان مهموساً<sup>(٣)</sup>.

والصاد والخاء المعجمة أقوى مما عداهما<sup>(٤)</sup>، وإذا مَنَعَ الحرفُ النَّفْسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد كان مجهوراً، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة<sup>(٥)</sup>.

ومنها الحروف الرخوة وضدها الشديدة والمتوسطة، فالشديدة وهي ثمانية: «أَجْدُ قَطٍ بَكَتْ»، والشدة: امتناع الصوت أن يجري في الحروف، وهو من صفات القوة.

(١) في المطبوع: (فيه) وهو تحريف.

(٢) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في بابه: انظر ص: ١٣٩٤.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٣٤، التحديد: ٢٢٥، شرح الهداية: ١/ ٧٨، ١/ ١٦.

(٤) لأن في الصاد إطباقاً واستعلاءً وصغيراً وفي الخاء استعلاءً، وكل ذلك من صفات القوة. اهـ.

النكت: ٢٧٨، التمهيد: ٩٧، ونقل كلام أبي حيان.

(٥) من قوله: (سكت فحشه) إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١/ ١٧، الكتاب: ٤/ ٤٣٤.

والمتوسطة بين الشدة والرخاوة خمسة يجمعها قولك: «لن عمر»، وأضاف بعضهم إليها الياء والواو.<sup>(١)</sup>

والمهموسة كلها غير التاء والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: الغين، والضاد، والظاء، والذال المعجمات والراء. والمجهورة الشديدة ستة يجمعها قولك: «طبق أجد»<sup>(٢)</sup>.

ومنها الحروف المستقلة<sup>(٣)</sup> وضدها المستعلية، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: «قط خص ضغط»<sup>(٤)</sup> وهي حروف التفخيم على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستقلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي<sup>(٥)</sup> / حروف الإطباق،<sup>(٦)</sup> ولا شك أنها أقواها تفخيماً، وزاد مكّي عليها<sup>(٧)</sup> الألف، وهو وَهْمٌ، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق ولا تفخيم والله أعلم.

(١) انظر: الرعاية: ٩٤، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١، شرح المفصل لابن يعيش: ٤/١٢٩، شرح الشافية: ٣/٢٥٨، الارتشاف: ١/١٧، والمؤلف نفسه في التمهيد: ٩٨.

(٢) الارتشاف: ١/١٧.

(٣) بالفاء، وتصحفت في المطبوع إلى القاف.

(٤) التحديد: ٢٢٧-٢٢٨، الرعاية: ١٢٣، شرح الهداية: ١/٧٨-٧٩، إبراز المعاني: ٢/١٧٣، الارتشاف: ١/١٧.

(٥) في (ظ): «من» بدل (هي).

(٦) سميت بذلك؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، وبعضها أقوى من بعض، فالطاء -المهملة- أقواها في الإطباق لجهرها وشدتها، والظاء -المعجمة- أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان. التمهيد: ١٠٠، بتصرف، التمهيد لأبي العلاء: ٢٨١.

(٧) الضمير في (عليها) يعود على حروف التفخيم فهي التي ذكر مكّي معها الألف، وليس على حروف الإطباق كما قد يتوهم، وعليه فيمكن توجيه كلام مكّي رحمه الله على أنه يقصد الألف المسبوقة بحرف مفخم، وإذا صح هذا فتوهمه وَهْمٌ، والله أعلم. انظر: الرعاية: ١٢٨-١٢٩.

ومنها الحروف المفتحة وضدها المنطبعة والمطبقة، والانطباق من صفات القوة، وهي أربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.<sup>(١)</sup>

\* ومنها الحروف المصمتة،<sup>(٢)</sup> وضدها المذلقة،<sup>(٣)</sup> أي المتطرفة، وهي ستة يجمعها قولك: «فَرَّ مَنْ لَبَّ»<sup>(٤)</sup> ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين،<sup>(٥)</sup> ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة لثقلها إلا ما ندر؛ من ذلك: عسجد<sup>(٦)</sup> وعَسَطوس،<sup>(٧)</sup> وقيل: إنها ليستا أصليين بل

(١) انظر: التحديد: ٢٢٧، الرعاية: ١٢٢-١٢٣، شرح الهداية: ٧٨/١، التمهيد: ١٠٠.

(٢) سميت بذلك لمنع أن يبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الإذلاق.

انظر: الرعاية: ١٣٥، اللسان (صمت)، التمهيد لأبي العلاء: ٢٧٩.

(٣) ذلق كل شيء: طرفه، وسميت الحروف بذلك لأن عملها وخروجها من طرف اللسان وما يليه من الشفتين. انظر: المصدرين السابقين.

(٤) كذا ضبطت بالشكل في (ز) و(س).

(٥) هذا إجمال، بيانه: أن ثلاثة طرف اللسان هي: الراء والنون واللام، وثلاثة طرف الشفتين هي: الفاء والباء والميم، وهذه لا عمل للسان فيها. الرعاية: ١٣٦.

(٦) العَسْجَد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من دُرٍّ وياقوت... إلخ، والعسجد: نوع من الإبل كان يركبه الملوك. انظر: الجمهرة: ١١٣٦/٢، التهذيب، الصحاح، اللسان (عسجد).

(٧) قال ابن دريد: العَسَط: كلمة عماتة منها اشتقاق العسَطوس، وهو ضرب من الشجر لا شوك له، واستشهدوا على ذلك بقول ذي الرمة:

على أمر مُتَقَدِّ العَفَاء كأنه عصا عَسَطوسٍ لينها واعتدالها

العَفَاء: جمع عَفُو وهو الوبر الذي على الحمار، يصفه بتمزق شعره، وهذه كانت رواية كتب اللغة، أما رواية الديوان فهي: .....عصا قُسَّ قُوسٍ.....

قال ابن برّي: وهو المشهور في شعره. اهـ والقُوس: المنارة التي فيها الراهب، قال أبو عمرو: ليس شيء أشد استواء من عصا القُسِّ، تكون ملساء مستوية. اهـ وقيل: العسَطوس: من رؤس النصارى، بالرومية، وجاء أيضاً: الدهدقة، والزهدقة.

انظر: العين: ٥٢/١، الجمهرة: ٨٣٤/١، شرح ديوان ذي الرمة: ٥٢٦/١، التهذيب و الصحاح واللسان (عسَطوس) شرح صناعة الإعراب: ٦٥/١، شرح الشافية: ٢٦٢/٣، الارتشاف: ٢٠/١، النكت الحسان: ٢٨٦.



ملحقتان في كلامهم، وذلك لسهولة هذه الحروف، فلذلك ينطق بها سهولة\*<sup>(١)</sup>.

وحروف الصفير ثلاثة: الصاد، والسين، والزاي، وهي الحروف الأسلية المتقدمة.

وحروف القلقة، ويقال للقلقة خمسة يجمعها قولك «قطب جد»<sup>(٢)</sup>، وأضاف بعضهم إليها «الهمزة»؛ لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها الجمهور لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ففارقت أخواتها، ولما يعترها من الإعلال.

وذكر سيبويه معها «التاء»، مع أنها من<sup>(٣)</sup> المهموسة، وذكر لها نفخاً، وهو قوي في الاختبار<sup>(٤)</sup>، وذكر المبرد منها «الكاف»، إلا أنه جعلها دون «القاف»، قال: وهذه القلقة بعضها أشد من بعض<sup>(٥)</sup>.

وسميت هذه الحروف بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت بغيرها

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جعل الداني التاء المثناة من فوق بدلاً من الموحدة، وكنت أحسبه تصحيفاً إلى أن قرأت قول أبي حيان في الارتشاف: والجمهور على أن الباء متقلقة دون التاء، وذهب بعض أهل النحو والأداء إلى أنها التاء دون الباء. اهتوقفت، ووجه ذلك: أن التاء لا يمكن أن تنطق إلا بانفراج العضوين كحروف القلقة، فالجامع لها مع القلقة وجه جدد. وعلى هذا فحرفا الباء والتاء من حروف القلقة كالجيم، بل كذلك الكاف بإفادة شيخني المشرف د/ إبراهيم الدوسري، والله أعلم.

(٣) (من) سقطت من المطبوع.

(٤) النص من الارتشاف: ١٨/١، وانظر: الكتاب: ٤/٤٣٤.

(٥) انظر: المقتضب: ١٩٦/١، إبراز المعاني: ٤/٣٢٢.

فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن في الوقف<sup>(١)</sup> وغيره وإلى زيادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوت في سكونهن أبين منه في حركتهن، وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلا مع صوت زائد لشدة استعلائه<sup>(٢)</sup>.

وذهب متأخرو أئمتنا<sup>(٣)</sup> إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقلة تظهر في هذه الحروف في الوقف، فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون، فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون، وقوى الشبهة في ذلك كون القلقلة في الوقف العرفي أبين، وحسبانهم أن القلقلة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقلة شدة الصياح، واللقلة شدة الصوت<sup>(٤)</sup>.

وقال أستاذ التجويد<sup>(٥)</sup> أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله محمد بن شريح رحمه الله / في كتابه (نهاية الإتيان في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقلة الخمسة فقال: وهي متوسطة كباء ﴿الْأَبْوَابَ﴾ [يوسف: ٢٣] وجيم ﴿التَّجْدِينَ﴾ [البلد: ١٠].

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الوقت) بالتاء.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٤.

(٣) صرح بهذا شيخ المؤلف ابن الجندي في «البستان».

(٤) انظر: الرعاية: ١٢٥.

(٥) في المطبوع: (الأستاذ أبو الحسن).

ودال ﴿مَدَدْنَهَا﴾ [الحجر: ١٩، وق: ٧] وقاف ﴿خَلَقْنَا﴾ [الذاريات: ٤٩، وسورة ق: ٣٨، والإنسان: ٢، والبلد: ٤، والتين: ٤] وطاء ﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤] ومتطرفة كباء ﴿لَمْ يَنْبُ﴾ [الحجرات: ١١] وجيم ﴿لَمْ يَخْرُجْ﴾<sup>(١)</sup> ودال ﴿وَلَقَدْ﴾ [الملك: ٥] وقاف ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ﴾ [النساء: ١١٥] وطاء ﴿وَلَا تُشِطُّ﴾ [ص: ٢٢] فالقلقلة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة. انتهى. وهو عين<sup>(٢)</sup> ما قاله المبرّد ونصّ فيما قلناه والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وحروف المدّ هي الحروف الجوفية وهي الهوائية وتقدمت أولاً، وأمكنهن عند الجمهور الألف، وأبعد ابن الفحّام<sup>(٤)</sup> فقال: أمكنهن في المدّ الواو ثم الياء ثم الألف، والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمّة من الواو، والكسرة من الياء، فالحروف على هذا عندهم قبل الحركات، وقيل عكس ذلك، وقيل ليست الحركات مأخوذة من الحروف ولا الحروف مأخوذة من الحركات، وصحّحه بعضهم<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، إذ لا يوجد هذا التركيب في القرآن الكريم.

(٢) تصحفت في (ت) إلى «غير» بالغين المعجمة والمثناة التحتية والراء.

(٣) من قوله: (وقال أستاذ...) إلى هنا: كتب في حاشية (س، ظ) ووضع عليه: صح.

(٤) كذا في النشر، ولم أجد ما نسبته إلى ابن الفحّام في التجريد، ويغلب على الظن أن المؤلف وهّم، فصاحب هذا القول هو عمر بن خلف الصقليّ. قال أبو حيان: وأمكنهن.. خلافاً لأبي بكر الصقليّ... اه وقال في النكت: وذهب صاحب الاقتداء وهو أبو بكر الصقليّ.. فلعل الاشتراك في النسبة هي سبب وهم المؤلف، خاصة إذا علمت أن النص حرفي من الارتشاف: ١/ ١٨، النكت: ٢٧٩.

(٥) من قوله: (وأمكنهن..) إلى هنا حرفياً في الارتشاف، وانظر في هذه المسألة - أعني الحركات والحروف سر صناعة الإعراب: ١/ ١٧-١٩، الخصائص: ٢/ ٣٢١-٣٢٨، الرعاية: ٩٨-١٠٢، الارتشاف:

والحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد، سميت خفية؛ لأنها تُخفى في اللفظ إذا اندرجت بعد حرف قبلها، ولخفاء الهاء قويت بالصلة، وقويت حروف المد بالمد عند الهمزة<sup>(١)</sup>.

وحرفا اللين الواو والياء الساكتان المفتوح ما قبلهما<sup>(٢)</sup>.

وحرفا الانحراف اللام والراء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريين، وسميا بذلك؛ لأنها انحرفا عن مخرجها حتى اتصلا بمخرج غيرهما<sup>(٣)</sup>.

وحرفا الغنة هما النون والميم، ويقال لهما الأغنان لما فيهما من الغنة المتصلة بالخشوم.

والحرف المكرّر هو الراء، قال سيبويه وغيره: هو حرف شديد جرى فيه الصوت<sup>(٤)</sup> لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت.

(١) انظر: الرعاية: ١٢٧.

(٢) انظر: الرعاية: ١٢٦.

(٣) انظر: في هذه المسألة: الأصول لابن السراج: ٤٠٣/٣، سر صناعة الإعراب: ٦٣/١، شرح الشافية: ٢٥٨/٣، الارتشاف: ١٩/١، الرعاية: ١٣١-١٣٢.

(٤) المؤلف نقل كلام سيبويه من أبي حيان، مما حدث عنه تغيير وسقط بعض كلمات سيبويه. وعبارة الكتاب: المكرّر حرف شديد يجري.... لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كالرخوة. انظر: الكتاب: ٤/٤٣٥، الارتشاف: ١٩/١.

وقال المحققون: <sup>(١)</sup> هو بين الشدة والرخاوة، وظاهر كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية في الراء وإلى ذلك ذهب المحققون <sup>(٢)</sup>، فتكريرها ربوؤها في اللفظ لا إعادة <sup>(٣)</sup> بعد قطعها، ويتحفظون من إظهار تكريرها خصوصاً إذا شددت، ويعدّون ذلك عيباً في القراءة، وبذلك قرأنا على جميع من قرأنا عليه وبه نأخذ <sup>(٤)</sup> /.

وحرف التفشي: <sup>(٥)</sup> هو الشين اتفاقاً؛ لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء <sup>(٦)</sup>، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضاد، وبعض: الراء والصاد والسين والياء والياء والميم <sup>(٧)</sup>.

والحرف <sup>(٨)</sup> المستطيل: هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم <sup>(٩)</sup> عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء <sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) يتنهم أبو حيان فقال: وقال الصيمري وشريح: هو بين الشدة...  
والصيمري هو: عبد الله بن عليّ النحوي، أبو محمد صاحب كتاب «التبصرة والتذكرة» في النحو.  
انظر: الارتشاف: ١٩/١، التبصرة: ٩٢٩/٢، بغية الوعاة: ٤٩/٢.
- (٢) صرح أبو حيان بأنه شريح، ومن قوله: المكرر.. إلى هنا بنصه في الارتشاف: ١٩/١.
- (٣) في المطبوع: (وإعادتها) وهو خطأ.
- (٤) قال أبو حيان: «وبالتكرير قرأنا على من قرأ بشرق الأندلس، وبعدم التكرير البتة قرأنا على شيوخ غرناطة، وهو مذهب مكّي وأبي عبد الله المغامي». الارتشاف: ١٩/١.
- (٥) قال مكّي: معنى التفشي: كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها. اهـ الرعاية: ١٣٥.
- (٦) في (ت، ز) والمطبوع: الطاء المهملة، وهو تصحيف.
- (٧) انظر: الرعاية: ١٣٤-١٣٥.
- (٨) في المطبوع: (والحروف) بالجمع.
- (٩) تصحفت في المطبوع إلى: «الفهم» بالهاء بين الفاء والميم.
- (١٠) النص حرفي في الرعاية: ١٣٤.

## وأما كيف يقرأ القرآن

فإنّ كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحدّر وبالتدوير الذي هو التوسط بين الحالتين مرتلاً مجوّداً بلحون العرب وأصواتها، وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة<sup>(١)</sup>.

أما التحقيق: فهو مصدر من حقّقت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حقّه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه، فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه، والوصول إلى نهاية شأنه.

وهو عندهم: عبارة عن إعطاء كل حرف حقّه من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنّات، وتفكيك الحروف؛ وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرّك ولا إدغامه.

فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يُستحسن ويُستحبّ الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرءات وتطين التّونات بالمبالغة في الغنّات؛ كما روينا عن حمزة الذي هو إمام المحققين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك: أما علمت أنّ ما كان

(١) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٥٩-٦٣، لطائف الإشارات: ٢٠٧/١.

فوق الجعودة<sup>(١)</sup> فهو قَطَطٌ<sup>(٢)</sup> وما كان فوق البياض فهو برص / وما كان فوق القراءة فليس بقراءة<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهو نوع من «الترتيل» وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق، فهو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وقيية عن الكسائي، والأعشى عن أبي بكر، وبعض طرق الأشناني عن حفص، وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام، وأكثر طرق<sup>(٤)</sup> العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان، كما هو مقرر في كتب الخلاف مما سيأتي في بابيه إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري بـ «التحقيق» وقرأ هو على محمد بن أحمد العدل<sup>(٦)</sup> «التحقيق»، وقرأ على علي بن شجاع «التحقيق»، وقرأ على الشاطبي «التحقيق»، وقرأ على ابن هذيل «التحقيق»، وقرأ على أبي داود «التحقيق»، وقرأ على أبي عمرو الداني «التحقيق»، وقرأ على فارس بن أحمد «التحقيق»، وقرأ على عمرو<sup>(٧)</sup> بن عراك

(١) الجعد من الشعر: خلاف السبط وهو القصير. التاج (جعد).

(٢) القَطَط: الشديد الجعودة. التاج (قَطَط).

(٣) انظر النص في: التحديد: ١٩٤، غاية النهاية: ١/٢٦٣، المعرفة: ١/٢٥٤، لطائف الإشارات: ١/٢٠٨.

(٤) (طرق) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر ص: ٨٠٦-٨١٠.

(٦) في (ت) وكذا المطبوع: «المعدل» بالميم قبل العين، وهو تصحيف، والمراد تقي الدين الصائغ، ووصفه المؤلف بأنه: عدل.

انظر: غاية النهاية: ٢/٦٦ و ٣٣٢.

(٧) كذا في جميع النسخ: (عمرو) بالواو، وهو خطأ صوابه: (عمر) كما سبق، وانظر: غاية النهاية: ٢/٣٣٢.

«التحقيق»، وقرأ على حمدان بن عون «التحقيق»، وقرأ على إسماعيل النحاس «التحقيق»، وقرأ على الأزرق «التحقيق»، وقرأ على ورش «التحقيق»، وأخبره أنه قرأ على نافع «التحقيق»، قال: وأخبرني نافع أنه قرأ على الخمسة<sup>(١)</sup> «التحقيق»، وأخبره الخمسة أنهم قرءوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة «التحقيق»، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي بن كعب «التحقيق»، قال: وأخبرني أبي أنه قرأ على رسول الله ﷺ «التحقيق»، قال: وقرأ النبي ﷺ عليّ<sup>(٢)</sup> «التحقيق»<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد<sup>(٤)</sup>.

(١) سيذكرهم المؤلف بعد قليل.

هذا السند يختلف عن السند الذي ذكره الداني في كتابه: «جامع البيان» و«التحديد»:

قال الداني: حدثنا فارس، قال: حدثنا عمر بن محمد - هو ابن عراق - قال: حدثنا الحسن بن أبي الحسن العسكري قال: حدثنا محمد بن الحسن بن عمير، قال: حدثنا عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، قال قرأت على أبي التحقيق، وأخبرني أنه قرأ على ورش التحقيق... إلخ اهـ وهذا هو السند الثاني للمؤلف حيث قال أخبرني أبو محمد بن أبي بكر عن عثمان بن محمد المالكي عن أبي إسحاق الإشبيلي عن أبي عبد الله الأندلسي عن أحمد بن محمد عن الداني قال: حدثنا فارس...

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢، جامع البيان: ٢٤ب، التحديد: ١٨١.

(٢) كذا في «النشر» و«غاية المؤلف»، وفي التحديد: وقرأ النبي ﷺ على جبريل بالتحقيق. اهـ.

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢، التحديد: ١٨١.

(٣) ذكر المؤلف لهذا الحديث سنداً آخر إلى نافع.

انظر: غاية النهاية: ٣٣٢/٢.

(٤) جامع البيان: ١/٢٤ب.



وقال في كتاب «التحديد»<sup>(١)</sup> بعد إسناده هذا الحديث: هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة «التحقيق» من الأخبار الغريبة، والسنن العريضة؛ لا توجد روايته<sup>(٢)</sup> إلا عند الكثيرين الباحثين ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين، وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة «التحقيق» وتعلّم الإتقان والتجويد، لاتصال سنده، وعدالة نقلته، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه. انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقال بعد إirاده له في «جامع البيان»: هذا الحديث غريب، لا أعلمه يحفظ إلا من/ هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد.<sup>(٤)</sup>

والخمسة الذين أشار إليهم نافع هم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جندب، كما سّمّاهم محمد بن إسحاق المُسَيَّبِيُّ عن أبيه عن نافع<sup>(٥)</sup>. والله أعلم.

وأما الحدر: فهو مصدر من حَدَرَ بالفتح، يَحْدُر بالضمّ: إذا أسرع، فهو من الحذور الذي هو الهبوط<sup>(٦)</sup>؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود.

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (التجريد) بالجيم والراء.

(٢) في التحديد: (التي لا توجد رواية): ١٨١.

(٣) التحديد: ١٨١-١٨٢.

(٤) كذا في جميع النسخ بإعادة هذه العبارة.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ٢٣-٢٤.

(٦) اللسان والتاج (حدر).

فهو<sup>(١)</sup> عندهم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها؛ بالقصر، والتسكين، والاختلاس، والبدل، والإدغام الكبير وتخفيف الهمز، ونحو ذلك مما صحّت به الرواية، ووردت به القراءة، مع إثارة الوصل، وإقامة الإعراب، ومراعاة تقوّم<sup>(٢)</sup> اللفظ، وتمكين الحروف.

وهو عندهم ضد التحقيق؛ فالحذر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليحترز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التفريط إلى غاية لا تصحّ بها القراءة، ولا توصف بها التلاوة، ولا يخرج عن حد الترتيل<sup>(٣)</sup>، ففي «صحيح»، البخاري أن رجلاً<sup>(٤)</sup> جاء إلى ابن مسعود رضي الله عنه فقال: قرأت المفصل<sup>(٥)</sup> الليلة في ركعة، فقال: هذا كهذا<sup>(٦)</sup> الشعر، الحديث.<sup>(٧)</sup>

(١) أي: (الحذر).

(٢) في المطبوع: (تقويم).

(٣) انظر: التحديد: ١٧٣، التمهيد: ٦١-٦٢.

(٤) هو نبيك بن منان السلمي.

انظر: المسند (المكثرين من الصحابة [٣٧٦٢]) التمهيد لأبي العلاء: ١٣٩-١٤٠، الفتح: ٩/٩٠.

(٥) سمي بذلك لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل لقلة المنسوخ فيه، واختلف في تعيين أوله على اثني عشر قولاً (١٢) هل هو من سورة (ق) أو غيرها.

انظر: الإتيان: ١/١٨٠-١٨١.

(٦) الهدّ: سرعة القطع، ومجازاً. سرعة القراءة. التاج (هدّ).

(٧) انظر: صحيح البخاري: ١/١٨٩ (الأذان ١٠٦) سنن أبي داود: ٧٧/٢، الفتح: ٩/٨٩-٩٠، ورواه أيضاً الداني في «التحديد»: ١٧٨ بسنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه.

قلت: وهذا النوع وهو الحدر: مذهب ابن كثير وأبي جعفر وسائر من قصر المنفصل كأبي عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام.

وأما التدوير: فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مَدَّ المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وصحَّ عن جميع الأئمة، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء، قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنثروه - يعني القرآن - نثر الدَّقْل<sup>(١)</sup> ولا تهذّوه هذا الشعر؛ الحديث سيأتي بتهامه<sup>(٢)</sup>.

وأما الترتيل: فهو مصدر من رتل فلان كلامه؛ إذا أتبع بعضه بعضاً على / مكث وَتَفَهَّم من غير عجلة<sup>(٣)</sup>، وهو الذي نزل به القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَرَتِّلْهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢].

وروينا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يحب أن يُقرأ القرآن كما أنزل» أخرجه ابن خزيمة<sup>(٤)</sup> في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>.

(١) الدقل: أردأ التمر. التاج (دقل).

(٢) لعل المؤلف سها عن إتمامه، وتماه: «قفوا عند عجائبه، وحركوا به القلوب، ولا يكن همُّ أحدكم آخر السورة».

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٧٥، شعب الإيمان: ٢/ ٣٦٠، التمهيد لأبي العلاء: ١٤٠، المعرفة: ١١٨-١١٧/١.

(٣) انظر: التحديد: ١٧٠، الصحاح والقاموس (رتل).

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٥٨.

(٥) لم أجده فيه، وعزاه السيوطي إلى السجزي في «الإبانة». انظر: الفتح الكبير: ١/ ٣٥٦.

وقد أمر الله به نبيه ﷺ فقال تعالى: ﴿وَرَقِلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤]، قال ابن عباس: بيّنه، وقال مجاهد: تأنّ فيه، وقال الضّحّاك: انبذه حرفاً حرفاً.

يقول تعالى: تلبّث<sup>(١)</sup> في قراءته وتمهّل فيها، وافصل الحرف من الحرف الذي بعده<sup>(٢)</sup>، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكّده بالمصدر اهتماماً به وتعظيماً له؛ ليكون ذلك عوناً على تدبّر القرآن وتفهمه، وكذلك كان ﷺ يقرأ.

ففي «جامع» الترمذي وغيره عن يعلى بن مملك<sup>(٣)</sup> أنه سأل أمّ سلمة رضي الله عنها عن قراءة النبي ﷺ فإذا هي تنعت قراءة مفسّرة حرفاً حرفاً<sup>(٤)</sup>.

قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): «تثبت» بالثاء المثلثة بدل اللام.

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق: ٢/ ٤٩٠، المصنف لابن أبي شيبة: ١٠/ ٥٢٥، الطبري: ٣٠/ ١٢٧، التحديد: ١٧١، التمهيد لأبي العلاء: ١٤١-١٥٣، الدر المنثور: ٨/ ٣١٤.

(٣) قال الذهبي: «ما حدّث عنه سوى ابن أبي مليكة، اهـ وقال ابن حجر: مملك: على وزن جعفر، المكّي، مقبول من الثالثة».

انظر: التاريخ الكبير: ٨/ ٤١٥، ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٨، التقریب: ٢/ ٣٧٩.

(٤) انظر: المسند: ٦/ ٢٩٤، الترمذي: ٥/ ١٨٢، التحديد: ١٧٧، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٩-١٨٢، القرطبي: ١/ ١٧.

(٥) الحديث لم أجده عن عائشة رضي الله عنها، بل هو مشهور عن حفصة رضي الله عنها، رواه الداني وأبو العلاء عن حفصة رضي الله عنها وفيه «...ويقرأ السورة فيرتلها حتى...».

انظر: الموطأ: ١٠٤، سنن أبي داود: ٤/ ٢٩٤، المعجم الكبير: ٢٣/ ١٦٧، التحديد: ١٧٦، التمهيد لأبي العلاء: ١٧٨-١٧٩.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قام بآية يرددها حتى أصبح ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَلَهُمْ عَذَابُكَ﴾ [المائدة: ١١٨] رواه النسائي وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح» البخاري عن أنس: أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: كانت مداً ثم قرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ يمدّ (الله) ويمدّ (الرحمن) ويمدّ (الرحيم)<sup>(٢)</sup>، \* «فالتحقيق» داخل في «الترتيل» كما قدّمنا والله أعلم\*<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف في الأفضل؛ هل الترتيل وقلة القراءة، أو السرعة مع كثرة القراءة؟

فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل، واحتجّوا بحديث ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة، والحسنة بعشر أمثالها»، الحديث رواه الترمذي وصححه<sup>(٤)</sup> ورواه غيره: «بكل حرف عشر حسنات»<sup>(٥)</sup>، ولأنّ عثمان رضي الله عنه قرأه في ركعة، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة.

(١) انظر: المجتبى (١٠١٠) كتاب: الافتتاح، باب: ترديد الآية، تفسير النسائي: ١/ ٤٦٤ وقد استوعب محققه تخريج هذا الحديث بما يغني عن الإعادة، سنن ابن ماجه رقم (١٣٥٠) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، التمهيد لأبي العلاء: ١٦٦.

تنبيه: في جميع المصادر المذكورة وغيرها أن الراوي هو أبو ذر الغفاري رضي الله عنه وليس أبا الدرداء، وذكرت أيضاً رواية أخرى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه لكنها مجملة وفيها: أن رسول الله ﷺ ردّد آية حتى أصبح. اهـ.

(٢) انظر: الفتوح: ٩/ ٩٠-٩١، المسند: وفيه أن السائل هو قتادة رضي الله عنه، القرطبي: ١/ ١٠، التحديد: ١٨٢ وفيها: (يمد بسم الله).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٤) قال الترمذي: حديث حسن صحيح. اهـ سننه: ٤/ ٢٤٨.

(٥) انظر: المعجم الكبير: ٩/ ١٣٩-١٤٠، لمحات الأنوار: ١/ ١١٤-١٢٣.

والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف / والخلف وهو أن: الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها، لأن المقصود من القرآن فهمه، والتفقه فيه، والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، وقد جاء ذلك منصوباً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم<sup>(١)</sup>.

وسئل مجاهد عن رَجُلَيْنِ؛ قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد، فقال: الذي قرأ البقرة وحدها أفضل<sup>(٢)</sup>.

ولذلك كان كثير من السلف يردّد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي ﷺ.

وقال بعضهم: نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً<sup>(٣)</sup>.

وروينا عن الإمام<sup>(٤)</sup> محمد بن كعب القرظي رحمه الله عليه أنه كان يقول: لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح «إذا زلزلت»، و«القارعة»، لا أزيد عليهما، وأتردّد فيهما وأتفكر؛ أحبُّ إليَّ من أن أهدّ القرآن هذّاً؛ أو قال: أنثره نثراً<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا نص كلام ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد: ١/ ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) روى أبو العلاء الهمداني بسندين إلى مجاهد هذا الأثر، وفي أحدهما أن مجاهداً هو السائل وليس المسئول، انظر: التمهيد لأبي العلاء: ١٤٩-١٥٠، وذكر محققه أنه في الزهد لابن المبارك: ٤٥٥.

(٣) انظر: زاد المعاد: ١/ ٣٣٨.

(٤) أبو حمزة، ويقال: أبو عبد الله، المدني، من حلفاء الأوس، روى عن العباس وابن مسعود وغيرهما، ثقة عالم بالقرآن، صالح، كثير الحديث، توفي سنة (١١٨ هـ). انظر: تهذيب التهذيب: ٩/ ٤٢١-٤٢٢.

(٥) لم أجد هذا الأثر عن القرظي، ووجدته منسوباً لابن عباس رضي الله عنه في: إحياء علوم الدين:

وأحسن بعض<sup>(١)</sup> أئمتنا رحمه الله فقال: إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل وأرفع قدراً، وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً؛ فالأول كمن تصدّق بجوهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدّق بعدد كثير من الدراهم أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو حامد الغزالي<sup>(٣)</sup> رحمه الله: واعلم أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر؛ فإنّ العجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة؛ لأنّ ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشدّ تأثيراً في القلب من الهذمة والاستعجال<sup>(٤)</sup>.

وفرق بعضهم<sup>(٥)</sup> بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكير والاستنباط، فكلُّ تحقيق ترتيل وليس كلُّ ترتيل تحقيقاً.

(١) في حاشية (ك) «ذلك البعض هو الشيخ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قسيم الجوزية». وفي «بحر الجوامع» هو ابن الجوزي. اهـ الأول هو الصحيح كما سيأتي.

(٢) النقل حرفياً من زاد المعاد: ١/ ٣٣٩.

(٣) محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المشهور بحجة الإسلام، برع في الفقه، ومهر في الكلام والجدل، وتصوّف حتى زهد في الدنيا، ورفض الرئاسة، ألف الكثير من الكتب، توفي سنة (٥٠٥ هـ).

انظر: المنتظم: ٩/ ١٦٨-١٧٠، وفيات الأعيان: ٤/ ٢١٦-٢١٩، السير، ١٩/ ٣٢٢-٣٤٦.

(٤) إحياء علوم الدين: ١/ ٢٧٧.

(٥) هو الإمام الداني.

انظر: التحديد: ١٧٣.

وجاء عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل: ٤] فقال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف<sup>(١)</sup>.

وحيث انتهى بنا القول إلى هنا فلنذكر فصلاً في التجويد يكون جامعاً للمقاصد، حاوياً للفوائد<sup>(٢)</sup>. وإن كنا قد أفردنا لذلك كتابنا: «التمهيد في التجويد» وهو مما / ألفتناه حال اشتغالنا بهذا العلم في سنّ البلوغ، إذ القصد أن يكون كتابنا هذا جامعاً ما يحتاج إليه القارئ والمقرئ.

أخبرنا الشيخ الإمام العالم المقرئ المجود أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الشامي بقراءة ابني<sup>(٣)</sup> أبي الفتح عليه، أخبرنا الإمام العلامة المقرئ شيخ «التجويد» أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي سماعاً، أخبرنا الشيخ المقرئ المجود أبو سهل اليسر بن عبد الله الغرناطي قراءة مني عليه، أخبرنا الشيخ المقرئ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي العافية بقراءتي عليه أخبرنا الشيخ المقرئ أبو بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني.

ح وأعلى من هذا: قرأت على شيخنا المقرئ أبي حفص عمر بن الحسن الحلبي أنبأ<sup>(٤)</sup> علي بن أحمد المقدسي عن شيخ الشيوخ عبد الوهاب بن علي

(١) الحديث من «الكامل» ولكنه منقطع الإسناد، بإفادة شيخني المشرف حفظه الله.

وانظر الإتيان: ٨٥ / ١.

(٢) في (س): «للفرائد» بالراء، وكتب في حاشيتها: بلغ الصديق العمراني قراءة على سيدي شهاب الدين

أحمد المقرئ سنة (٨٤٠ هـ).

(٣) (ابني) سقطت من (ت).

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «أنبأني».



البغدادى وغيره<sup>(١)</sup> قالوا: أخبرنا الإمام شيخ القراءات والتجويد أبو الكرم بن الحسن البغدادى<sup>(٢)</sup> حدثنا أحمد ابن بNDAR بن إبراهيم<sup>(٣)</sup> حدثنا أبو الحسين محمد ابن عبد الواحد بن رزمة<sup>(٤)</sup> البزاز، حدثنا أبو الحسن علي بن محمد بن<sup>(٥)</sup> المعلى الشونيزى<sup>(٦)</sup>، حدثنا محمد بن يحيى المروزى<sup>(٧)</sup>، حدثنا محمد بن سعدان<sup>(٨)</sup>، حدثنا أبو معاوية الضرير<sup>(٩)</sup> عن جوير<sup>(١٠)</sup> عن الضحاك، قال: قال عبد الله بن مسعود:

(١) انظر: ص: ٢٣٣.

(٢) هو المبارك بن الحسن الشهرزورى صاحب «المصباح».

(٣) أبو ياسر، أخو المقرئ ثابت، توفي سنة (٤٩٧ هـ).

انظر: الشذرات: ٤٠٤-٤٠٥.

(٤) بالميم بعد الزاي، وتصحفت في المطبوع إلى الباء. وهو: ثقة، من شيوخ الخطيب، محدث، توفي سنة (٤٣٥ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٩٣/٢، تاريخ بغداد: ٣٦١/٢.

(٥) (بن): سقطت من المطبوع.

(٦) محدث، صدوق، رمي بالتشيع. توفي سنة (٣٦٤ هـ).

والشونيزى: بالشين المعجمة مضمومة بعدها واو ساكنة بعدها نون ثم ياء تحتية مثناة بعدها زاي: نسبة إلى محلة ببغداد.

انظر: تاريخ بغداد: ٨٤/١٢، الأنساب: ٤٧١-٤٧٢/٣.

(٧) مقرئ محدث مشهور، من جلة أصحاب محمد بن سعدان.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٦-٢٧٧.

(٨) أبو جعفر، الضرير، نحوي، ثقة عدل، له اختيار لم يخالف فيه المشهور، له «الجامع» و«المجرد». توفي سنة (٢٣١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٤٣/٢، تاريخ بغداد: ٣٢٤/٥.

(٩) محمد بن خازم، بالخاء المعجمة، من تلاميذ الأعمش، روى عنه الإمام أحمد، ثقة ثبت. توفي سنة (١٩٥ هـ).

انظر: ميزان الاعتدال: ٥٧٥/٤، التقريب: ٥٧/٢.

(١٠) ابن سعيد، أبو القاسم، روى عن أنس رضي الله عنه، وصفه الحافظ ابن حجر بقوله: ضعيف جداً.

انظر: التقريب: ١٣٦/١.

«جَوِّدُوا»<sup>(١)</sup> القرآن، وزَيَّنُوهُ بأحسن الأصوات، وأَعْرَبُوهُ، فإنه عربيٌّ والله يحب أن يعرب به»<sup>(٢)(٣)</sup>.

فالتجويد مصدر من جَوَّد تجويداً، والاسم منه الجودة ضد الرداءة، يقال جَوَّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيداً<sup>(٤)</sup>.

فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ، بريئة من الرداءة في النطق، ومعناه: انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين<sup>(٥)</sup>.

ولا شك أن الأمة كما هم متعبّدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، هم<sup>(٦)</sup> متعبّدون بتصحيح ألفاظه، وإقامة حروفه، على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة، المتصلة بالحضرة النبوية الأفضحية العربية؛ التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء آثم أو معذور، فمن قَدَّر / على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربيّ الفصيح، وعَدَّل إلى اللفظ

(١) كذا في جميع النسخ بالواو، وهو المناسب للمستدل عليه، ولقوله: أحسن الأصوات، وجاء في بعض المصادر: جرّدوا، بالراء.

انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣٩٢، المحكم للداني: ١٠، المصباح: ٢٨٥/١، مجمع الزوائد: ١٥٨/٧.

(٢) السند ضعيف لضعف جوير، كما سبق في ترجمته قبل قليل.

(٣) من قوله: أخبرنا إلى هنا سقط من أصل (ظ) وكتب في الحاشية.

(٤) انظر: اللسان والقاموس (جود)، التمهيد: ٥٩-٦٠.

(٥) قوله: انتهاء.. إلخ هو نص كلام الداني في التحديد: ١٦٩.

(٦) (هم): سقطت من المطبوع.

الفاسد العجميَّ أو النبطيَّ<sup>(١)</sup> القبيح، استغناء بنفسه واستبداداً برأيه وحده<sup>(٢)</sup>، واتكالا على ما ألف من حفظه، واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه؛ فإنه مقصّر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاشُّ بلا مريّة، فقد قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامّتهم»<sup>(٣)</sup>.

أمّا من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح صلاة قارئ خلف أمي، وهو من لا يحسن القراءة<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في صلاة من يبدل حرفاً بغيره، سواءً تجانسا أم تقارباً، وأصحُّ القولين عدمُ الصّحة، كمن قرأ: «الحمد» بالعين، أو «الدين» بالتاء، أو «المغضوب» بالخاء أو الظاء<sup>(٥)</sup>.

ولذلك عدّ العلماء القراءة بغير تجويد لحناً، وعدّوا القارئ بها لحناً، وقسموا اللّحن إلى جليّ وخفيّ، واختلفوا في حدّه وتعريفه، والصحيح أن اللحن فيهما:

(١) النَّبَطُ: جيل نزل سواد العراق، غير عرب، سمّوا بذلك لاستنباطهم ما يخرج من الأرض.

انظر: القاموس والتاج (نبط).

(٢) الحدس: التوهم والظن، التاج (حدس).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: ١/ ٧٤ ح (٥٥/ ٩٥) عن تميم الداري، في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة.

(٤) انظر: القاموس والتاج (أم).

(٥) انظر: الفقه الإسلامي وأدلته: ١/ ٦٤٥-٦٥٥.

خَلَّلَ يَطْرَأُ عَلَى الْأَلْفَاظِ فَيَخْلُ؛ إِلَّا أَنَّ الْجَلِّيَّ يَخْلُ إِخْلَالًا ظَاهِرًا يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ  
عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرُهُمْ.

وَأَنَّ الْخَفِيَّ يَخْلُ إِخْلَالًا يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ عُلَمَاءُ الْقِرَاءَةِ<sup>(١)</sup> وَأُئِمَّةُ الْأَدَاءِ، الَّذِينَ  
تَلَقَّوْا مِنْ أَفْوَاهِ<sup>(٢)</sup> الْعُلَمَاءِ، وَضَبَطُوا عَنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الْأَدَاءِ، الَّذِينَ تَرْضَى  
تَلَاوتَهُمْ،<sup>(٣)</sup> وَيُوثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِمْ، وَلَمْ يُخْرِجُوا عَنْ الْقَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ، وَالنُّصُوصِ  
الصَّرِيحَةِ، فَأَعْطَوْا كُلَّ حَرْفٍ حَقَّهُ، وَنَزَّلُوهُ مِنْزِلَتَهُ، وَأَوْصَلُوهُ مُسْتَحَقَّهُ مِنْ  
التَّجْوِيدِ وَالِاتِّقَانِ وَالتَّرْتِيلِ وَالْإِحْسَانِ.

قال الشيخ الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي<sup>(٤)</sup> في كتابه  
«الموضح في وجوه القراءات»، في فصل «التجويد» منه بعد ذكره الترتيل<sup>(٥)</sup>  
والحدر ولزوم التجويد فيهما<sup>(٦)</sup> قال: فَإِنَّ حُسْنَ الْأَدَاءِ فَرَضٌ فِي الْقِرَاءَةِ، وَيَجِبُ  
عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَتْلُو الْقُرْآنَ حَقَّ تِلَاوَتِهِ؛ صِيَانَةً لِلْقُرْآنِ عَنْ أَنْ يَجِدَ اللَّحْنَ وَالتَّغْيِيرَ  
إِلَيْهِ سَبِيلًا، عَلَى أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ حَسَنِ الْأَدَاءِ فِي الْقُرْآنِ، فَذَهَبَ  
بَعْضُهُمْ إِلَى / أَنَّ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى مَا يَلْزِمُ الْمَكْلُفَ قِرَاءَتَهُ فِي الْمَفْتَرَضَاتِ فَإِنْ  
تَجْوِيدُ اللَّفْظِ وَتَقْوِيمُ الْحُرُوفِ وَحَسَنُ الْأَدَاءِ وَاجِبٌ فِيهِ فَحَسَبَ، وَذَهَبَ  
الْآخَرُونَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَرَأَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ كَيْفَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ لَا

(١) في (ظ) «القرآن».

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (أقوال).

(٣) في (ز): «رواتهم».

(٤) انظر ترجمته ص: ٣٨٤.

(٥) في المطبوع: (الترتيل)، وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (فيها)، وهو تحريف.

رخصة في تغيير اللفظ بالقرآن وتعويمه، واتخاذ اللحن سبيلاً إليه إلا عند الضرورة قال الله تعالى: ﴿قُرْآنًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨] انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا الخلاف على هذا الوجه الذي ذكره غريب، والمذهب الثاني هو الصحيح بل الصواب على ما قدمنا، وكذا ذكره الإمام الحجة أبو الفضل الرازي في «تجويده»<sup>(٢)</sup> وصوّب ما صوّبناه، والله أعلم.

فالتجويد هو حلية التلاوة، وزينة القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته، وكمال هيئته؛ من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف<sup>(٣)</sup>، وإلى ذلك أشار النبي ﷺ بقوله: «من أحبّ أن يقرأ القرآن غَضًّا»<sup>(٤)</sup> كما أنزل؛ فليقرأ قراءة ابن أمّ عبد<sup>(٥)</sup> يعني عبد الله بن مسعود، وكان رضي الله عنه قد أعطي حظاً عظيماً في تجويد القرآن وترتيبه وتحقيقه كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحبّ

(١) الموضح: ١٥٦/١-١٥٧.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) هذا نص كلام الداني.

انظر: التحديد: ١٦٩.

(٤) أي: طريّ، التاج (غض).

(٥) من حديث عمار رضي الله عنه.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٩/١، المعرفة: ١١٦/١، المسند: ٢٧/٧، المستدرک: ٣١٧/٣، التمهيد لأبي

العلاء: ١٨٢.

النبي ﷺ أن يسمع القرآن منه، ولما قرأ أبكى رسول الله ﷺ كما ثبت في «الصحيحين».

وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان النهدي قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب بـ «قل هو الله أحد» و<sup>(١)</sup> لَوَدِدْتُ أَنَّهُ قرأ بسورة البقرة؛ من حسن صوته وترتيله<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما أنزل، تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخضع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول، ويأخذ بالألباب سرّاً من أسرار الله تعالى، يودعه من يشاء من خلقه، ولقد أدركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلا أنه كان جيد الأداء، قَيِّماً باللفظ، فكان إذا قرأ أطرب<sup>(٣)</sup> المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدهمون عليه، ويجمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام / مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان؛ لخروجهم عن التجويد والإتقان.

(١) في المطبوع: (ووالله) وليست في النسخ ولا في المصادر.

(٢) روى أبو العلاء هذا الحديث بسنده عن النّزال بن عمار عن ابن مسعود قال: صليت خلف النبي ﷺ

المغرب... إلخ، وأشار إلى أن النّزال لم يلق ابن مسعود، فالبشارة لابن مسعود يصف قراءة النبي ﷺ.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٩/١، المعرفة: ١١٧/١، التمهيد لأبي العلاء: ١٧١.

(٣) الطّرب، بالتحريك: خفة تلحق الشخص من فرح أو حزن. اللسان والقاموس والتاج (طرب).

وأخبرني جماعة من شيوخ<sup>(١)</sup> وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصري<sup>(٢)</sup> رحمه الله وكان أستاذاً في «التجويد» أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرّر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها فنظروا إليه فإذا هو هدهد<sup>(٣)</sup>.

وبلغنا عن الأستاذ الإمام أبي محمد عبد الله بن علي البغدادي المعروف بسبط الخياط مؤلف «المبهبج»، وغيره في «القراءات»، رحمه الله أنه كان قد أعطي من ذلك حظاً عظيماً، وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته<sup>(٤)</sup>.

وآخر من علمناه بلغ النهاية في ذلك الشيخ بدر الدين محمد بن أحمد بن بَصَّحَان شيخ الشام،<sup>(٥)</sup> والشيخ إبراهيم بن عبد الله الحُكْرِي<sup>(٦)</sup> شيخ الديار

(١) ذكر المؤلف أن منهم شيخه أبا بكر بن الجندي وكان حاضراً ذلك اليوم.

انظر: غاية النهاية: ٦٧/٢.

(٢) انظر ترجمته ص: ١٧٤.

(٣) انظر: غاية النهاية: ٦٧/٢، لطائف الإشارات: ٢١١/١.

(٤) انظر: لطائف الإشارات: ٢١١/١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣١٠.

(٦) أبو إسحاق، أستاذ ماهر، سمع الحديث من الدمياطي، انتهت إليه رئاسة الإقراء والتجويد مع حسن الصوت وجودة الأداء. توفي سنة (٧٤٩ هـ).

الحُكْرِي نسبة إلى «منية حُكْر» من قرى مصر، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١٧/١-١٨، معجم البلدان: ٢/٢٨٠، التاج (حكر).

المصرية رحمهما الله، وأما اليوم فهذا باب أغلق، وطريق سُدّ، نسأل الله التوفيق، ونعوذ به من قصور الهمم ونفاق<sup>(١)</sup> سوق الجهل في العرب والعجم.

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ووصول غاية التصحيح والتسديد،<sup>(٢)</sup> مثل رياضة الألسن، والتكرار على اللفظ المتلقّى من فَمِ الْمُحْسِنِ، وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ بها<sup>(٣)</sup> الكاتب بالرياضة وتوقيف الأستاذ.

ولله دُرُّ الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله حيث يقول: ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بفكه<sup>(٤)</sup>.

فلقد صدق وبَصَّر، وأوجز في القول وما قَصَّر، فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقير<sup>(٥)</sup> الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، ولا بتطين الغنّات، ولا بحصرمة الرءات، قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجّها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة؛ التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسّف ولا تكلف، ولا تصنع ولا

(١) نفق البيع، والسلعة نَفَاقاً - كسحاب -: راجت وغلّت ورغب فيها. القاموس والتاج (نفق).

(٢) تصحفت في المطبوع بالشين المعجمة.

(٣) (بها) سقطت من المطبوع.

(٤) التحديد: ١٦٩.

وانظر: الإقناع: ١/ ٥٦٠، التمهيد: ٥٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٥) قَعَرَ كل شيء: أقصاه، يقال: نَقَرَ الرجل: تشدّق وتكلم بأقصى قعر فمه، ومتقعر في كلامه متشدق، قال ابن الأعرابي: هو يتقعر في كلامه إذا كان يتنحّى وهو لحانة، ويتعاقل وهو هلباجة. اه القاموس والتاج (قعر).



تنطع، لا<sup>(١)</sup> تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء، وها نحن نشير إلى جُمْلٍ من ذلك بحسب التفصيل، نقدم الأهم فالأهم فنقول: /

أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به؛ تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صفته المعروفة به؛ توفية تخرجه عن مجانسه، يُعْمَل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً يصير ذلك له طبعاً وسليقة، فكل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركته إلا بالصفات، وكل حرف شارك غيره في صفاته فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج.

كالهمزة والهاء اشتركا مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً، وانفردت الهمزة بالجهر والشدة.

والعين والحاء اشتركا مخرجاً واستفالاً وانفتاحاً وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة.

والغين والحاء اشتركا مخرجاً ورخاوة واستعلاء وانفتاحاً، وانفردت الغين بالجهر.

والجيم والشين والياء اشتركت مخرجاً وانفتاحاً واستفالاً\*، وانفردت الجيم بالشدة، واشتركت مع الياء في الجهر\*<sup>(٢)</sup>، وانفردت الشين بالهمس والتفشي، واشتركت مع الياء في الرخاوة.

(١) في (ت): (ولا) بزيادة الواو.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

والضاد والظاء اشتركا صفة جهراً ورخاوة واستعلاء وإطباقاً، وافترقا مخرجاً، وانفردت الضاد بالاستطالة.

والطاء والذال والتاء اشتركت مخرجاً وشدة، وانفردت الطاء بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع الدال في الجهر، وانفردت التاء بالهمس، واشتركت مع الدال في الانفتاح والاستفال.

والظاء والذال والتاء اشتركت مخرجاً ورخاوة، وانفردت الظاء بالاستعلاء والإطباق واشتركت مع الذال في الجهر، وانفردت التاء<sup>(١)</sup> بالهمس، واشتركت مع الذال استفالاً وانفتاحاً.

والصاد والزاي والسين اشتركت مخرجاً ورخاوة وصغيراً، وانفردت الصاد بالإطباق والاستعلاء، واشتركت مع السين في الهمس، وانفردت الزاي بالجهر، واشتركت مع السين في الانفتاح والاستفال، وكل ذلك ظاهر مما تقدم.

فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته، موفٍ حقّه، فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الأفراد وذلك ظاهر، فكم ممن يُحسن الحروف مفردة، ولا يُحسنها مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب / وقويّ وضعيف، ومفخّم ومرقّق، فيجذب القويّ الضعيف، ويغلب المفخّم المرقّق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقّه؛ إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحّة التلفظ<sup>(٢)</sup> حالة التركيب حصّل

(١) في المطبوع: (التاء) بالمشناة، تصحيف.

(٢) في المطبوع: (اللفظ).

حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب، وسنورد لك من ذلك ما هو كافٍ إن شاء الله تعالى بعد قاعدة نذكرها وهي:

أن أصل الخلل الوارد على ألسنة القراء في هذه البلاد وما التحق بها؛ هو إطلاق التفخيمات والتغليظات على طريقة ألفتها الطباعات<sup>(١)</sup>، تُلقّيت من العجم، واعتادتها النبط، واكتسبها بعض العرب، حيث لم يُوقّفوا<sup>(٢)</sup> على الصواب ممن يرجع إلى علمه، ويوثق بفضله وفهمه، وإذا انتهى الحال إلى هذا فلا بدّ من قانون صحيح يرجع إليه، وميزان مستقيم يعوّل عليه، نوضّحه مستوفى إن شاء الله في أبواب «الإمالة» و«الترقيق» ونشير إلى مهمّته<sup>(٣)</sup> هنا:

فاعلم أن الحروف المستفلة<sup>(٤)</sup> كلّها مرقّقة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلاّ اللام من اسم «الله»، تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات وإلاّ الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الأحوال كما سيأتي تفصيل ذلك في بابه إن شاء الله تعالى<sup>(٥)</sup>، والحروف المستعلية كلّها مفخّمة لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال.

(١) في (ز): (الطباعة).

(٢) في المطبوع: (يقفوا) وهو تحريف، والضبط من (س).

(٣) في المطبوع: «مهمة» بالتاء، وهو تحريف.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى القاف بدل الفاء.

(٥) سيعقد المؤلف لكل من «الراء» و«اللام» باباً خاصاً.

وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً<sup>(١)</sup>.

وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يُصَيَّرَوها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرققة فيه.

وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فهو شيء وهم فيه ولم يسبقه إليه أحد،<sup>(٢)</sup> وقد ردَّ عليه الأئمة المحققون من معاصريه.

ورأيت من ذلك تأليفا للإمام أبي عبد الله محمد بن بصّخان سَمَّاه: «التذكرة والتبصرة لمن نسي»<sup>(٣)</sup> تفخيم الألف أو أنكره» قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف؛ فإنكاره صادر عن جهله، أو غِلَظٍ<sup>(٤)</sup> طباعه، أو عدم / ٢١٦/١ اطلاع أو تمسكه ببعض كتب التجويد التي أهمل مصنفوها فيها التصريح بذكر تفخيم الألف.

(١) هذا رجوع منه عن ما كان قد قرره وقال به في «التمهيد» من أن الألف ترقق دائماً وبخاصة بعد حرف الاستعلاء.

و«التمهيد» ألفه كما ذكر قبل قليل في سنّ البلوغ وبالتحديد سنة (٧٦٩ هـ) أي وعمره (١٨ سنة) والله أعلم. انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٨.

(٢) قوله: (بعض أئمتنا) هو الإمام الجعبري حيث نُقل عنه ذلك، والمراد بقوله (بعض المتأخرين) هو الإمام ابن الجندي شيخه، وتلميذ الجعبري، حيث نُقل عنه قوله: وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ. اهـ.

انظر: التمهيد: ١٢٧-١٢٩، لطائف الإشارات: ١/ ٢٢٠-٢٢١، تنبيه الغافلين: ٤٥-٤٦.

(٣) في (س): «سَنَّ».

(٤) كذا ضبطت في (س).

ثم قال: والدليل على جهله أنه يدّعي أن الألف في قراءة ورش «طال»، و«فصالا» وما أشبههما مرققة، وترقيقها غير ممكن لوقوعها بين حرفين مغلطين. والدليل على غلط طبعه أنه لا يفرق في لفظه بين ألف (قال) وألف (حال) حالة التجويد.

والدليل على عدم اطلاعه أن أكثر النحاة نصّوا في كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق نصوص أئمة اللسان في ذلك.

ووقف عليه أستاذ العربية والقراءات أبو حيان رحمه الله فكتب عليه: طالعه فرأيته قد حاز إلى صحة النقل كمال الدراية، وبلغ في حسنه الغاية.

فألهزمة إذا ابتدأ بها القارئ من كلمة فليلفظ بها سلسلة في النطق، سهولة في الذوق، وليتحفظ من تغليظ النطق بها نحو ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿أَنْذَرْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ولا سيّما إذا أتى بعدها ألف نحو ﴿وَعَائِي﴾ [البقرة: ١٧٧]، و﴿ءَابَتْ﴾ [يوسف: ٧]، و﴿ءَامِينَ﴾ [المائدة: ٢]، فإن جاء بعدها<sup>(١)</sup> حرف مغلّظ كان التحفظ أكد نحو: ﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]، ﴿اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، أو مفخّم نحو ﴿الطَّلُقُ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى: ٤٠] فإن كان حرفاً مجانسها أو مقاربها كان التحفظ بسهولتها أشدّ، وبتريقها أوكد نحو: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]، ﴿أَحْطَتْ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿أَحَقُّ﴾ [التوبة: ٦٢] فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوّع.

(١) «بعدها»: من (س) فقط، وسقطت من المطبوع أيضاً.

وكذا الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم نحو ﴿وَبَطَّلَ﴾ [الأعراف: ١١٨]،  
 ﴿بَغَى﴾ [ص: ٢٢]، و ﴿وَبَصَلَهَا﴾ [البقرة: ٦١] فإن حال بينهما ألف كان التحفظ  
 بترقيتها أبلغ، نحو: ﴿وَنَظَّلُ﴾ [الأعراف: ١٣٩]، و ﴿بَاغَ﴾ [البقرة: ١٧٣]،  
 و ﴿وَالْأَسْبَاطُ﴾ [البقرة: ١٣٦] فكيف إذا وليها حرفان مفخمان نحو: ﴿وَبَرَّقُ﴾  
 [البقرة: ١٩]، و ﴿أَلْبَقَرُ﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بَلَّ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]، عند من أدغم،  
 وليحذر في ترقيتها من ذهاب شدتها كما يفعل كثير من المغاربة لا سيما إن كان  
 حرفاً خفياً<sup>(١)</sup> نحو: ﴿يَوْمَ﴾ [البقرة: ١٥]، و ﴿يَوْمَ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿يَهْدُ﴾  
 [الروم: ٥٣]،<sup>(٢)</sup> و ﴿بَلَّغَ﴾ [المائدة: ٩٥]، و ﴿بَسِطَ﴾ [الكهف: ١٨]، و ﴿بَارِكُمْ﴾  
 [البقرة: ٥٤] أو ضعيفاً نحو: ﴿يُنْثَنَى﴾ [آل عمران: ١٢٤]، ﴿وَيَذَى﴾ [النساء: ٣٦]،  
 و ﴿سَاخِرٍمَ﴾ [الصافات: ١٧٧] وإذا سكنت كان التحفظ بما فيها من الشدة والجر  
 أشدّ نحو: ﴿رَبُّوهُ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، و ﴿أَخْبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥]، و ﴿قَبْلُ﴾ [الجمعة: ٢]،  
 و ﴿يَا لَصَبْرٍ﴾ [العصر: ٣]، ﴿فَانْصَبْ﴾ [الشرح: ٧]، ﴿فَارْغَبْ﴾ [الشرح: ٨] وكذلك  
 الحكم في سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدة والجر فيها؛ نحو ﴿يَجْعَلُونَ﴾  
 [البقرة: ١٩]، و ﴿الْحَجَرِ﴾ [الحجر: ٨٠]، و ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]، و ﴿وَجْهَكَ﴾  
 [البقرة: ١٤٤]، و ﴿التَّجْدِينَ﴾ [البلد: ١٠]، و ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ﴾ [النساء: ١٠٠] ونحو:  
 ﴿تَدْرُونَ﴾ [النساء: ١١]، و ﴿عَدْلُ﴾ [البقرة: ٤٨]، و ﴿أَلْقَدَرِ﴾ [القدر: ١]،  
 و ﴿وَعَدَوْا﴾ [يونس: ٩٠]، و ﴿قَدَرَى﴾ [البقرة: ١٤٤]، و ﴿وَأَقْصَدَ﴾ [لقمان: ١٩]

(١) في المطبوع: (خفيفاً).

(٢) رسمت في المطبوع: (بهادون) وهو تحريف للكلمة.

ونحو: / ﴿يَظْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و ﴿أَلْبِطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]، و ﴿مَطْلَعٌ﴾<sup>١</sup> [القدر: ٥]، و ﴿إِطْعَمَ﴾ [البلد: ١٤]، و ﴿يَمَالَمُ تُحَطُّ﴾ [النمل: ٢٢] ونحو: ﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]، و ﴿وَقَرَأَ﴾ [الإسراء: ٤٦]،<sup>(١)</sup> و ﴿بَقِيلَهَا﴾ [البقرة: ٦١]، ﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧].

والتاء: يتحفظ بها فيها من الشدة لثلاث تصير رخوة، كما ينطق بها بعض الناس، وربما جعلت سينا، لا سيما إذا كانت ساكنة نحو: ﴿فِتْنَةً﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿فَتَرَفَ﴾ [المائدة: ١٩]، و ﴿يَتَلَوْنَ﴾ [فاطر: ٢٩]، و ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٧] ولذا أدخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة، وليكن التحفظ بها إذا تكررت أكد نحو: ﴿تَوَفَّيْهُمْ﴾ [النساء: ٩٧]، و ﴿تَتَوَلَّوْا﴾ [محمد: ٣٨]، ﴿كِدْتَ تَرَكْنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، ﴿الرَّاجِفَةُ تَتَّبَعُهَا﴾ [النازعات: ٦-٧] وكذلك كل ما تكرر من مثلين نحو: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، و ﴿حَجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و ﴿لَا أَبْرِحُ حَتَّى﴾ [الكهف: ٦٠]، و ﴿يَرْتَدِّدُ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و ﴿أَخِي أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠-٣١]، و ﴿صَدَدْنَكُمْ﴾ [سبا: ٣٢]، و ﴿وَعَدَدُهُ﴾ [الهمزة: ٢]، و ﴿مُمَدَّدَةٍ﴾ [الهمزة: ٩]، و ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، و ﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]، و ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، و ﴿بَشَرًا﴾ [المرسلات: ٣٢]، ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]، و ﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]، و ﴿وَنَطْبَعُ عَلَى﴾ [الأعراف: ١٠٠]، و ﴿يُخَفِّفُ﴾ [النساء: ٢٨]، و ﴿وَلَيْسْتَ غَفِيفٌ﴾ [النور: ٣٣]، و ﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [المطففين: ٢٤]، و ﴿حَقَّ قَدْرُهُ﴾ [الحج: ١٠].

(١) في المطبوع: (وقرأ) وهو تحريف.

[٧٤]، و ﴿بِالْحَقِّ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٣٠]، و ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿وَلَعَلَّكُمْ نَبَأُ﴾ [ص: ٨٨]، و ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]، و ﴿وَجُوهَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، و ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾ [مريم: ٣٦]، ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿يَسْتَحْيِ﴾ [البقرة: ٢٦]، و ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، و ﴿وَأَلْبَغِيَّ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، و ﴿حِيَّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦] لصعوبة اللفظ بالمكرّر على اللسان.

قالوا: هو بمنزلة مَنْ في القيد، يرفع رجله مرتين أو ثلاثاً، ويردّها في كلّ مرّة إلى الموضع الذي رفعها منه، ولذلك أثر أبو عمرو وغيره الإدغام بشرطه تخفيفاً، ويعتني ببيانها وتخليصها مرققة إذا أتى بعدها حرف إطباق ولا سيما الطاء التي شاركتها في المخرج، وذلك نحو: ﴿أَفَنظَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، و ﴿تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و ﴿وَلَا تَطْغَوْا﴾ [طه: ٨١]، و ﴿وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، و ﴿وَتَصُدُّونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]، و ﴿تُظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

والثاء: حرف ضعيف، فإذا وقع ساكناً<sup>(١)</sup> فليتحفظ في بيانه، لا سيما إذا أتى بعده حرف يقاربه، وقرئ بالإظهار نحو: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، و ﴿لَيْسَتْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و ﴿لَيْسَتْ﴾ [الكهف: ١٩] وكذا إن أتى قبل حرف استعلاء وجب التحرز في بيانه لضعفه وقوة الاستعلاء بعده، نحو: ﴿أَتَخْتَمُونَ﴾ [محمد: ٤]، و ﴿إِنْ يَتَفَكَّرْ﴾ [المتحنة: ٢]، وكثير من العجم لا يتحفظون من بيانها فيخرجونها سينا خالصة.

(١) في المطبوع: (ساكنها)، وهو تحريف.



والجيم: يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها<sup>(١)</sup>، فربما خرجت من دون مخرجها فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين<sup>(٢)</sup>؛ كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر، وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف، كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيراً / في بوادي اليمن، وإذا سكنت وأتى بعدها بعض الحروف المهموسة كان الاحتراز بجهرها وشدتها أبلغ<sup>(٣)</sup> نحو: ﴿اجْتَمَعُوا﴾ [الحج: ٧٣]، و ﴿اجْتَنُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، و ﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، ﴿تَجَرَى﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿تَجَزَّتْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، و ﴿رَجَزًا﴾ [البقرة: ٥٩]، و ﴿رَجَسًا﴾ [التوبة: ١٢٥] لئلا تضعف؛ فتمزج بالشين، وكذلك إذا كانت مشددة نحو: ﴿الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿وَحَاجَّةٌ﴾ [الأنعام: ٨٠]، لا سيما نحو ﴿لَيْتِي﴾ [النور: ٤٠]، و ﴿يُوجِّهُهُ﴾<sup>(٤)</sup> [النحل: ٧٦] لأجل مجانسة الياء وخفاء الهاء.

والحاء: تجب العناية بإظهارها إذا وقع بعدها مجانستها أو مقاربها لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]، و ﴿فَسِيحُهُ﴾ [الطور: ٤٩] فكثيراً ما يقلبونها في الأول عيناً ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء في ﴿وَسِيحُهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]

(١) قال البقاعي: هذه الجيم لم نأخذ عن أحد يقيم لفظها على ما ينبغي إلا ابن الجزري رحمه الله، وذلك أنها حرف من جملة صفاته الشدة... قال: وكل من أدركناه سواه يمكن مد الصوت بها ينطق به منها عند الإسكان. اهـ إظهار العصر لأسرار أهل العصر: ٢٧٧/١.

(٢) انظر: النكت للسهيلي: ١٢٤٤/٢.

(٣) يلاحظ أن بعض هذه الأمثلة ليس فيها بعد الجيم حرف مهموس وهي ﴿تَجَرَى﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿تَجَزَّتْ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿رَجَزًا﴾ [البقرة: ٥٩].

(٤) في المطبوع: (يوجه) بهاء واحدة، وهو خطأ.

حاء، لضعف الهاء وقوة الحاء؛ فتجذبها فينطقون بحاء مشددة، وكل ذلك لا يجوز إجماعاً، وكذلك يجب الاعتناء بترقيقتها إذا جاورها حرف الاستعلاء نحو: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿وَالْحَقُّ﴾ [ص: ٨٤] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب نحو: ﴿حَصَّصَ﴾ [يوسف: ٥١].

والحاء: يجب تفخيمها وسائر حروف الاستعلاء، وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن نحو: ﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]، وغلب، وطمغى، وصعداً<sup>(١)</sup>، و﴿وَضَرَبَ﴾ [النحل: ٧٦]، و﴿خَلَقَ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، و﴿لَصَادِقُ﴾ [الذاريات: ٥]، و﴿ضَالِيَتِ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، وطائف، و﴿وَطَائِمٌ﴾ [الصافات: ١١٣].

قال ابن الطحان الأندلسي في «تجويده»: المفخّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً، وضرب دون ذلك وهو أن يقع مضموماً، وضرب دون ذلك وهو أن يكون مكسوراً. انتهى.<sup>(٢)</sup>

والدال: فإذا كانت بدلاً من تاء؛ وجب بيانها؛ لئلا يميل اللسان بها إلى أصلها نحو: ﴿مُزْدَجَرُ﴾ [القمر: ٤]، و﴿تَزْدَرِي﴾ [هود: ٣١].

والذال: يعتنى بإظهارها إذا سكنت وأتى بعدها نون نحو: ﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]، و﴿وَإِذْ نَقَّانَا﴾ [الأعراف: ١٧١] وكذلك يعتنى بترقيقتها، وبيان

(١) في المطبوع: «صعيداً».

(٢) انظر: التمهيد: ١٢٧.

انفتاحها واستفالتها إذا جاورها حرف مفخّم، وإلا ربما انقلبت ظاء نحو: ﴿ذَرَّهُمْ﴾ [الحجر: ٣]، و«ذره»، و﴿أَنْذَرْتَكُمْ﴾ [فصلت: ١٣]، و﴿الْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨] ولا سيما في نحو: ﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصفات: ١٧٧]، و﴿مَحْذُورًا﴾<sup>(١)</sup> [الإسراء: ٥٧] و﴿وَدَلَّلْنَاهَا﴾ [يس: ٧٢] لئلا تشبه بنحو: ﴿الْمُنْظِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> [ص: ٨٠]، و﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]، و﴿وَفَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وبعض النبط ينطق بها دالاً مهملة، وبعض العجم يجعلها زايّاً، فليتحفظ من ذلك.

والراء: انفرد بكونه مكرراً صفة لازمة له لغلظه، قال سيوييه: إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة.<sup>(٣)</sup>

وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرّة بعد / المرّة، فأظهر ذلك حال تشديدها كما ذهب إليه بعض الأندلسيين<sup>(٤)</sup>، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها كما هو مذهب المحققين<sup>(٥)</sup>.

وقد يبالغ قوم في إخفاء تكريرها مشدّدة، فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن يلفظ بها مشدّدة تشديداً ينبو به اللسان نبوة واحدة، وارتفاعاً واحداً؛ من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

(١) في المطبوع: (محدراً) وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «المنظرين» مالتاء قبل الطاء، وهو تحريف، لأن المراد القياس على «المنذرين» وليس «المنظرين».

(٣) الكتاب: ١٣٦/٤.

(٤) ذكر أبو حيان أن الذي ذهب إلى ذلك هو ابن شريح.

انظر: الارشاف: ١ / ١٩.

(٥) انظر: غاية النهاية: ١٩٦.

[الفاتحة: ١]، ﴿وَحَرَّمُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٣] وليحترز حال ترقيقها من نحوها نحولاً يُذهب أثرها، وينقل لفظها عن مخرجها، كما يعانيه بعض الغافلين.

والزاي: يتحفظ ببيان جهرها، لا سيما إذا سكنت نحو: ﴿تَزْدِرِي﴾ [هود: ٣١]، و ﴿أَزْكِي﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و ﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]، و ﴿مُزَجَّلَةً﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿لِزِفُونِكَ﴾ [القلم: ٥١]، و ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢] وليكن التحفظ بذلك إذا كان مجاورها حرفاً مهموساً أكد، لثلاثاً يقرب من السين نحو: ﴿مَا كَزَرْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥].

والسين: يعتنى ببيان انفتاحها واستفالتها إذا أتى بعدها حرف إطباق<sup>(١)</sup>، لثلاث تجذبها قوته فتقلبها صاداً، نحو: ﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]، و ﴿مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]، و ﴿تَسْطِيعَ﴾ [الكهف: ٧٨]، و ﴿أَقْسَطَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وكذلك نحو: ﴿لَسَطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و ﴿سُلْطَنُ﴾ [النحل: ٩٩]، و ﴿تَسْقِطَ﴾ [مريم: ٢٥] ويتحفظ ببيان همسها إذا أتى بعدها غير ذلك نحو: ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٤]، و ﴿مَسْجِدًا﴾ [التوبة: ١٠٧] فربما ضارعت في ذلك الزاي والجيم نحو ﴿وَأَسْرُوا﴾ [الأنبياء: ٣] و ﴿يُسَيِّحُونَ﴾ [غافر: ٧]، و ﴿عَسَى﴾ [الإسراء: ٧٩]، و ﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢] لثلاثاً يشتبه بنحو: ﴿وَأَصْرُوا﴾ [نوح: ٧]، و ﴿نُصَيِّحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، و ﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١]، و ﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١].

والشين: انفردت بصفة التفشي، فليعن ببيانه، لا سيما في حال تشديدها أو سكونها نحو: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ﴾ [الصفات: ١٠١]، و ﴿أَشْرَبْنَاهُ﴾ [يوسف: ٢١]، و ﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان: ٥]، و ﴿أَشْدَدَّ﴾ [طه: ٣١]، و ﴿الرُّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]

(١) (إطباق) سقطت من (ظ).

ولا سيما في الوقف وفي نحو: ﴿شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، و ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ﴾ [المؤمنون: ٢٠] فليكن البيان أوكد للتجانس.

والضاد: ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء<sup>(١)</sup> أن تقرب من السين نحو ﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣]، و ﴿حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] أو طاء أن تقرب من الزاي نحو: ﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]، ﴿يَصْطَفِي﴾ [الحج: ٧٥] أو دال أن يدخلها التشريب عند من لا يميزه نحو ﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]، و ﴿يُصْدِرُ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَتَصْدِيَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٥].

والضاد: انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلف، وقل من يحسنه؛ فمنهم من يخرج طاء، \* ومنهم من يخرج طاء\*<sup>(٢)</sup> ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي؛ وكل ذلك لا يجوز.

والحديث / المشهور على الألسنة «أنا أفصح من نطق بالضاد»، لا أصل له<sup>١</sup> ولا يصح<sup>(٣)</sup>.

(١) في المطبوع: تأآن، وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمتين من (ز) فقط، وهو أيضاً في التمهيد للمؤلف: ١٤١.

(٣) قوله: (لا يصح) أي من حيث السند، أما من حيث المعنى فهو صحيح لا شك، قال ابن كثير رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: لا أصل له، ومعناه صحيح، وقال السيوطي: أورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد. اهـ ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلاً بلفظ: (أنا أعربكم) والطبراني عن أبي سعيد: (أنا أعرب العرب..) وقد ذكر ابن الأنباري هذه العبارة بنصها فقال في الاستدلال على منع «أن» في خبر «كاد»، قال: وأما الحديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صحّ فزيادة (أن) من كلام الراوي، لا من كلامه ﷺ لأنه صلوات الله وسلامه عليه أفصح من نطق بالضاد. اهـ بنصه.

انظر: الإنصاف: ٥٦٧/٢، كشف الخفا: ٢٠٠-٢٠١، الجذ الحثيث: ١٩، الخزانة: ١٤/١.

فليحذر من قلبه إلى الظاء لا سيما فيما يشتبه بلفظه نحو: ﴿ضَلَّ مَنْ نَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٦٧] يشتبه بقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] وليعمل الرياضة في إحكام لفظه خصوصاً إذا جاوره ظاء نحو: ﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، ﴿يَعْضُ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧] أو حرف مفخّم نحو: ﴿أَرْضُ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٧] أو حرف يجانس ما يشبهه نحو: ﴿الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، وكذا إذا سكن وأتى بعده حرف إطباق نحو: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣] أو غيره نحو: ﴿أَفَضُّمُ﴾ [البقرة: ١٩٨]، و﴿وَحُضِّمُ﴾ [التوبة: ٦٩]، و﴿وَأَخْفَضَ جَنَاحَكَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]، و﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ٢].

والطاء: أقوى الحروف تفخيماً، فلتوفّ حقّها، ولا سيما إذا كانت مشدّدة نحو: ﴿أَطْرَيْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَنْ يَطْوَفَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها إدغاماً غير مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التاء، ولولا التجانس لم يسُغ الإدغام لذلك، نحو: ﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦] كما يحكم ذلك في المشافهة.

والظاء: يتحفظ ببيانها إذا سكنت وأتى بعدها تاء نحو: ﴿أَوْعَطَتْ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ولا ثاني له وإظهارها مما لا خلاف عن هؤلاء الأئمة فيه، نعم قرأنا بإدغامه عن ابن محيصن مع إبقاء صفة التفخيم.

والعين: يحترز من تفخيمها، لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو: ﴿الْعَلَمَيْنِ﴾ [الفاتحة: ١]، وإذا سكنت وأتى بعدها حرف مهموس فليبين جهرها وما فيها من الشدة نحو: ﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، و﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾

[البقرة: ١٩٠]، وإن وقع بعدها غين وجب إظهارها؛ لئلا يبادر اللسان للإدغام لقرب المخرج نحو: ﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ [النساء: ٤٦].

والغين: يجب إظهارها عند كل حرف لاقاها، وذلك أكد في حروف الحلق، وحالة الإسكان أوجب، وليحترز مع ذلك من تحريكها لا سيما إذا اجتمع في كلمة واحدة، وأمثلة ذلك نحو: ﴿يَقْشَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]، و ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، و ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿ضَعْنَا﴾ [ص: ٤٤]، و ﴿يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨]، و ﴿فَرَعَتْ﴾ [الشرح: ٧]، و ﴿وَأَغْطَشَ﴾ [النازعات: ٢٩] وليكن اعتناؤه بإظهار ﴿لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] أبلغ، وحرصه على سكونه أشد، لقرب ما بين «الغين» و«القاف»، مخرجاً وصفة.

والفاء: فيجب إظهارها عند الميم والواو نحو: «تلقف ما»، و«لا تخف ولا» فليحرص على ذلك، وكذلك عند الباء عند أكثر القراء نحو: ﴿نَخْشِفُ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩] ولا ثاني / له كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

والقاف: فليتحرز على توفيتها حقها كاملاً، وليتحفظ مما يأتي به بعض الأعراب وبعض المغاربة في إذهاب صفة الاستعلاء منها حتى تصير كالكاف الصماء، وإذا لقيها كاف لغير المدغم نحو: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، و ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

فأما إذا كانت ساكنة قبل الكاف كما هي في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] فلا خلاف في إدغامها، وإنما الخلاف في إبقاء صفة الاستعلاء مع

(١) انظر ص: ١١٦٩.

ذلك، فذهب مكّي وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهي في: ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و ﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨] وذهب الداني وغيره إلى إدغامه إدغاما محضاً، والوجهان صحيحان إلا أن هذا الوجه أصحّ قياساً على ما أجمعوا في باب المحرك للمدغم من: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، و ﴿وَرَزَقَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٦]، و ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢].

والفرق بينه وبين ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] وبابه أن الطاء زادت بالإطباق<sup>(١)</sup>، وسيأتي الكلام فيها أيضاً آخر باب «حروف قربت مخارجها»<sup>(٢)</sup>.

والكاف: فليعن بها فيها من الشدة والهمس، لئلا يذهب بها إلى الكاف الصّماء الثابتة في بعض لغات العجم، فإن تلك الكاف غير جائزة في لغة العرب، وليحذر من إجراء الصوت معها كما يفعل بعض النبط والأعاجم، ولا سيما إذا تكررت أو شددت أو جاورها حرف مهموس نحو: ﴿بَشَرَكُمُ﴾ [فاطر: ١٤]، و ﴿يُذَرِكُكُمْ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، و ﴿نَكَلُ﴾ [يوسف: ٦٣]، و ﴿كُتِبَتْ﴾ [التكوير: ١١].

واللام: يحسن ترقيقها، لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ [النحل: ٩]، و ﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٧]، و ﴿اللطيف﴾ [الملك: ١٤]، و ﴿فَاخْتَلَطَ﴾ [الكهف: ٤٥]، و ﴿وَلَيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿لَسَلَطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص على إظهارها

(١) انظر: التمهيد: ١٥٠.

(٢) انظر ص: ١١٨٣.



مع رعاية السكون، وليحذر من الذي يفعله بعض العجم من قصد قلقلتها؛ حرصاً على الإظهار؛ فإن ذلك مما لا يجوز، ولم يرد بنص ولا أداء، وذلك نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [الكهف: ٣٢]، و﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ [الفرقان: ٤٨] و﴿وَوَهَبْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و﴿فَضَلَّنا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، <sup>(١)</sup> ومثل ذلك، ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وأما ﴿قُلْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٢] فلا خلاف في إدغامه لشدة القرب وقوة الراء، ولذلك تدغم لام التعريف في أربعة عشر حرفاً وهي: التاء، والثاء، والذال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام، والنون. ويقال لها «الشمسية» لإدغامها، / وتظهر عند باقي الحروف وهي أربعة عشر أيضاً وتسمى «القمرية» لإظهارها.

وأما لام ﴿هَلْ﴾، و﴿بَلْ﴾ فسيأتي ذكرها في بابها <sup>(٢)</sup>.

والميم: حرف أغنّ، وتظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغماً أم مخفياً <sup>(٣)</sup>، فإن أتى محرّكاً فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا أتى بعده حرف مفخّم نحو: ﴿مَخْصَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿مَرِيَّةٌ﴾ [آل عمران: ٣٦]، ﴿وَمَا اللَّهُ يَفْعَلُ﴾ [البقرة: ٨٥] فإن أتى بعده ألف كان التحرز من التفخيم أكّد، فكثيراً ما يجري ذلك على الألسنة؛ خصوصاً الأعاجم نحو: ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤]،

(١) في المطبوع: (قال)، وهو خطأ.

(٢) انظر ص: ١١٥٧.

(٣) في المطبوع: (مخففاً)، وهو تحريف.

﴿يَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، و ﴿وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وأما إذا كان ساكناً فله أحكام ثلاثة:

الأول: الإدغام بالغنة عند ميم مثله، كإدغام النون الساكنة عند الميم، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة نحو: ﴿دَمَّرَ﴾ [محمد: ١٠]، و ﴿يَعْمَرُ﴾ [فاطر: ١١]، و ﴿حَمَالَةً﴾ [المسد: ٤]، ﴿صُمُّ﴾ [البقرة: ١٨]،<sup>(١)</sup> و ﴿آلَةٍ﴾ [البقرة: ١]، و ﴿وَهُمْ مِنْ﴾ [الأنبياء: ٢٨]،<sup>(٢)</sup> ﴿أَمْ مَنْ أَسْخَسَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الداني وغيره من المحققين، وذلك مذهب أبي بكر بن مجاهد وغيره<sup>(٣)</sup>، وهو الذي عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية،<sup>(٤)</sup> وذلك نحو: ﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، ﴿رَبِّهِمْ بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦] فتظهر الغنة فيها إذ ذاك إظهارها بعد القلب في نحو: ﴿مَنْ بَعْدَ﴾ [الروم: ٣]، ﴿أُنْيَتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، وقد ذهب جماعة كأبي الحسن أحمد بن المنادي وغيره<sup>(٥)</sup> إلى إظهارها عندها إظهاراً تاماً وهو اختيار مكّي القيسي<sup>(٦)</sup> وغيره، وهو الذي عليه

(١) في المطبوع: (حم) بالحاء، وهو تحريف.

(٢) (من) سقطت من المطبوع.

(٣) كعلي بن بشر - شيخ الداني -، وسيبويه، والخزاعي، والفراء.

انظر: الإقناع: ١/ ١٨٨.

(٤) في (س): «العربية» بالعين المهملة، تصحيف.

(٥) كأحمد التائب وعبد الباقي بن الحسن.

انظر: الإقناع: ١/ ١٨٠.

(٦) انظر: الرعاية: ٢٣٢-٢٣٣.

أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وحكى أحمد بن يعقوب التائب إجماع القراء عليه<sup>(١)</sup>.

قلت: والوجهان صحيحان مأخوذ بهما؛ إلا أن الإخفاء أولى للإجماع على إخفائها عند القلب، وعلى إخفائها في مذهب أبي عمرو حالة الإدغام في نحو: ﴿يَا عَلَمٌ بِالشَّكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣].

الحكم الثالث: إظهارها عند باقي الأحرف نحو: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، و ﴿أَنْفَمَتْ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿مُرْيُوقُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿أَنْفَمَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١١١]، ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤] ولا سيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليعن بإظهارها لثلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب / المخرجين<sup>(٢)</sup> نحو: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿وَيَسُدُّهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿عَلَيْهِمْ وَمَا﴾ [الشورى: ٦]، ﴿أَنْفُسَهُمْ وَمَا﴾ [البقرة: ٩] فيتعمل اللسان عندهما ما لا يتعمل في غيرهما، وإذا أظهرت في ذلك فليتحفظ بإسكانها وليحترز من تحريكها.

النون: حرف أغنّ، أصل في الغنة من الميم لقربه من الخيشوم، فليتحفظ من تفخيمه إذا كان متحركاً، لا سيما إن جاء بعده ألف نحو: ﴿أَنَا﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤]، و ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿نَصْرُ﴾ [النصر: ١]، و ﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، و ﴿نَرَى﴾ [البقرة: ٥٥] وسنذكر أحكامها ساكنة

(١) انظر: التحديد. ٣٦٣.

(٢) في (س): «المخرج» بالافراد.

في بابه إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>، وليحترز من إخفائها حالة الوقف على نحو: ﴿الْعَلَمِيتَ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] فليعن ببيانها، فكثيراً ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف.

والهاء: يعتنى بها مخرجاً وصفة؛ لبعدها وخفائها، فكم من مقصّر فيها يخرجها كالمزوجة بالكاف، ولا سيما إذا كانت مكسورة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، و﴿سَمِعَهُمْ﴾ [البقرة: ٧] و﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٧] وكذلك إذا جاورها ما قاربها صفة أو مخرجاً، فليكن التحفظ ببيانها أكد نحو: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقَّ﴾ [فاطر: ٥]، و﴿مَعَهُمُ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، و﴿وَسَيِّئُهُ﴾ [الإنسان: ٢٦] ولا سيما إذا وقعت بين ألفين نحو: ﴿بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، و﴿طَحَنَاهَا﴾ [الشمس: ٦]، و﴿وَضَحَنَاهَا﴾ [الشمس: ١] فقد اجتمع في ذلك ثلاثة أحرف خفيفة، وليكن التحفظ ببيانها ساكنة أوجب نحو: ﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و﴿أَهْتَدَى﴾ [طه: ١٣٥]، و﴿كَأَلَمَهِنَّ﴾ [القارعة: ٥] وليخلص لفظها مشددة غير مشوبة بتفخيم نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦] وليحترز من فك إدغامها عند نطقه بها كذلك، وإن كانت كتبت بهاءين فإن اللفظ بهاء واحدة، وكقوله تعالى: ﴿فَهَلْ﴾ [الطارق: ١٧].

وقد اختلف في إدغام: ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩] وإظهاره مع اجتماع المثلين، والجمهور على الإظهار من أجل أن الأولى منها «هاء»، سكت، وسيأتي بيان ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص: ١١٨٧.

(٢) انظر ص: ١١٨٥.

الواو: فإذا كانت مضمومة أو مكسورة تُحفظ<sup>(١)</sup> في بيانها من أن يخالطها لفظ غيرها أو يَقْصُر<sup>(٢)</sup> اللفظ عن حقها نحو: ﴿تَقَوُّتْ﴾ [الملك: ٣]، و ﴿وُجُوهُ﴾ [القيامة: ٢٤]، و ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨] وليكن التحفظ بها حال تكررها<sup>(٣)</sup> أشد نحو: ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠] وليحترز من مضغها حال تشديدها نحو: ﴿عُدُّوْا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ﴿عُدُّوْا﴾ [غافر: ٤٦]، و ﴿وَأَفْوِضْ﴾ [غافر: ٤٤]، و ﴿لَوْوَا﴾ [المنافقون: ٥] و ﴿اتَّقَوْا ءَامَنُا﴾ [المائدة: ٩٣] لا كما يلفظ بها بعض الناس، فإن سكنت وانضم ما قبلها وجب تمكينها بحسب ما فيها من المد واعتنى<sup>(٤)</sup> بضم الشفتين لتخرج الواو من بينهما صحيحة / ممكنة،<sup>١</sup> فإن جاء بعدها واو أخرى وجب إظهارها<sup>(٥)</sup> واللفظ بكل منهما نحو: ﴿ءَامَنُا وَعَمِلُوا﴾ [العصر: ٣] ﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦].

والياء: فليعتن بإخراجها حركة بلطف ويسر خفيفة، نحو: ﴿تَرَيْنَ﴾ [مريم: ٢٦]، و ﴿لَا شَيْءَ﴾ [البقرة: ٧١]، و ﴿مَعِيشٌ﴾ [الأعراف: ١٠] وليحترز من قلبها فيها همزة، وليحسن في تمكينها إذ جاءت حرف مد ولا سيما إذا وقع بعدها ياء حركة نحو: ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥] وإذا أتت مشددة فليتحفظ من لو كها ومطها نحو: ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]،

(١) في (ز): (يتحفظ).

(٢) في (ز): (يقتصر).

(٣) في (س) وكذا المطبوع: (تكريرها).

(٤) في المطبوع: (واعتن).

(٥) في المطبوع: إظهارهما، بالثنية.

و ﴿بِحَجَةٍ فَحْيُوءَ﴾ [النساء: ٨٦] فكثيراً ما يُتوَاهَن في تشديدها وتشديد الواو أختها، فيلفظ بهما لِيَتَيْنِ مَمضُوعَتَيْنِ، فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة، وبعض القراء يبالغ في تشديدها فيحصرمها، وليته لو يخضرمها.

فهذا ما تيسر من الكلام على تجويد الحروف مركبة، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه، والعلم عند الله تبارك وتعالى.

## وأما الوقف<sup>(١)</sup> والابتداء

فلهما حالتان:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يبتدأ به.

الثانية: كيف يوقف وكيف يبتدأ، وهذه تتعلق بالقراءات، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في بابي «الوقف على أواخر الكلم» و «مرسوم الخط»<sup>(٢)</sup>.

والكلام هنا على معرفة ما يوقف عليه ويبتدأ به، وقد ألفت الأئمة فيه كتباً قديماً وحديثاً، ومختصراً ومطوّلاً، أتيت على ما وقفت عليه من ذلك، واستقصيته في كتاب «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتداء» وذكرت في أوله مقدمتين جمعت فيهما أنواعاً من الفوائد، ثم استوعبت أوقاف القرآن سورة سورة، وها أنا أشير إلى زبد ما في الكتاب المذكور فأقول:

لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفس واحد، ولم يجرز<sup>(٣)</sup> التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ وجب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعيّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة، / وتحتّم أن لا يكون ذلك مما يحيل<sup>(٤)</sup> المعنى ولا يخلّ بالفهم؛ إذ<sup>١</sup> بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حضّ الأئمة على تعلمه ومعرفته

(١) في المطبوع: (الوقوف).

(٢) انظر ص: ١٤٠٢ و ١٤١٩.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء.

(٤) في المطبوع: (يخل ب)، تصحيف.

كما قدمنا عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: «الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف.»<sup>(١)</sup>

وروينا عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «لقد عشنا»<sup>(٢)</sup> برهة من دهرنا وإنّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبي ﷺ فيتعلّم حلالها وحرامها، وأمرها وزاجرها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها»<sup>(٣)</sup>

ففي كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلّمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم<sup>(٤)</sup>.

وصحّ بل تواتر عندنا تعلّمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع؛ إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين، وصاحبه الإمام

(١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٩٣٣.

(٢) في (ز، س): (غشينا) بالغين المعجمة بعدها ياء مثناة تحتية.

(٣) الحديث رواه النحاس والداني، وفي سنده مقال، حيث فيه القاسم بن عوف البكري، وهو مضطرب الحديث عند أبي حاتم، وضعيف عند النسائي وابن معين.

وفيه أيضاً هلال بن العلاء، قال عنه النسائي: روى أحاديث منكورة عن أبيه. اهـ.

فظهر ضعف الحديث من حيث سنده. والله أعلم.

انظر: تهذيب التهذيب: ٣٢٦-٣٢٧ / ٨ ومع علة هذين الراويين فإن الحاكم قال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه. اهـ وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.

وفي استدلال المؤلف بهذا الحديث على سنية الوقف نظر، وهو أن قول ابن عمر رضي الله عنه على فرض صحته (يوقف عنده) يمكن حمله وتفسيره على معنى الوقوف عند حدود الله بدليل قوله: (فيتعلم حلالها وحرامها)، وأيضاً فإن في تكملة الحديث: «عنده منه» أي من الأمر والزجر. والله أعلم.

انظر: القطع والائتناف: ٨٧، المكتفَى: ١٣٤، المستدرَك: ٩١ / ١ وفيه (وإن أحدثنا)، مجمع الزوائد: ١٦٥ / ٧.

(٤) تعليل كلام علي رضي الله عنه هو للنحاس، وتعليل كلام ابن عمر رضي الله عنه هو كلام الداني. انظر: المصدرين السابقين.



نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع، سنّة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين، رحمة الله عليهم أجمعين.

وصحّ عندنا عن الشعبي؛ وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً ومقتدى أنه قال: إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦] فلا تسكت حتى تقرأ ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾<sup>(١)</sup> [الرحمن: ٢٧].

وقد اصطلح الأئمة لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماء، وأكثر في ذلك الشيخ أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي<sup>(٢)</sup>، وخرج في مواضع عن حد ما اصطلاحه واختاره كما يظهر ذلك من كتابي: «الاهتداء». وأكثر ما ذكر الناس في أقسامه غير منضبط ولا منحصر.

وأقرب ما قلته في ضبطه: أن الوقف ينقسم إلى اختياري واضطراري؛ لأن الكلام: إما أن يتم أو لا، فإن تمّ كان اختياريًا، وكونه تاماً<sup>(٣)</sup> لا يخلو:

(١) أخرجه ابن أبي حاتم.

انظر: الإتيان: ١/٢٣١.

(٢) إمام مقرئ، نحوي، مفسر، له تفسير حسن للقرآن، كان حيّاً في المائة السادسة، وله كتابان في الوقف؛ (علل الوقوف) وهو مطبوع، و(وقوف القرآن) مطبوع أيضاً.

انظر: غاية النهاية: ١٥٧/٢، مقدمة تحقيق كتاب: علل الوقوف: ٣٦-٣٧.

(٣) في (ت) و (ز): «تماماً».

إمّا أن لا / يكون له تعلق بما بعده البتة؛ أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى؛ فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة «بالتام» لتمامه المطلق، يوقف عليه ويبتدأ بما بعده.

وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط؛ وهو الوقف المصطلح عليه «بالكافي» للاكتفاء به واستغنائه<sup>(١)</sup> عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام<sup>(٢)</sup> في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه «بالحسن» لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه عن النبي ﷺ في حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قرأ قطع قراءته آية آية يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢-٣] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢-٣] ثم يقف، ثم يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢-٣] رواه أبو داود ساكتاً عليه، والترمذي وأحمد وأبو عبيد<sup>(٣)</sup> وغيرهم، وهو حديث حسن، وسنده صحيح<sup>(٤)</sup>.

(١) (واستغنائه) سقطت من المطبوع، وفي (س): (والاستغناء به).

(٢) في المطبوع: (كالتام).

(٣) في المطبوع: (أبو عبيدة) وهو خطأ.

(٤) قال الداني: له طرق كثيرة، وهو أصل في هذا الباب. اهـ.

انظر: سنن أبي داود: ٣٧/٤، سنن الترمذي: ١٨٢/٥، المسند: بقية مسند الأنصار (٢٥٥١٧)، مسند أبي

يعلى: ٤٥١/١٢.

ولذلك<sup>(١)</sup> عدّ بعضهم الوقف على رؤوس الآي في ذلك سنة، وقال أبو عمرو: <sup>(٢)</sup> «وهو أحب إليّ»، <sup>(٣)</sup> واختاره أيضاً البيهقي في «شعب الإيمان»، <sup>(٤)</sup> وغيره من العلماء، وقالوا: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها، <sup>(٥)</sup> قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى.

وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً؛ وهو المصطلح عليه «بالقبيح»، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة، من انقطاع نفس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى.

فالوقف التام أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص؛ نحو الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ والابتداء ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ونحو الوقف على ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] والابتداء ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦] ونحو ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وابتداء ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عَبْدًا عَبِيدًا رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] ونحو ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] / والابتداء ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠] ونحو ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦] والابتداء ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكَرُوا نِعْمَتِي﴾ [البقرة: ٤٧].

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، تصحيف، وانظر جمال القراء: ٥٥٣/٢.

(٢) هو ابن العلاء، كما في المكتفى للداني: ١٤٦.

(٣) المكتفى: ١٤٦. وقال الداني: «ومما ينبغي له أن يقطع عليه رؤوس الآي؛ لأنهم في أنفسهم مقاطعون».

(٤) انظر: شعب الإيمان: ٥٢٠/٢.

(٥) انظر: المكتفى: ١٤٥.

وقد تكون قبل انقضاء الفاصلة نحو ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]  
 هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس<sup>(١)</sup> ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]  
 رأس آية<sup>(٢)</sup>.

وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم<sup>(٣)</sup>؛ وهو أبي بن خلف<sup>(٤)</sup>، ثم قال تعالى  
 ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الفرقان: ٢٩].

وقد يكون بعد انقضاء الآية بكلمة نحو ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩١] أي أمر ذي القرنين  
 كذلك؛ أي كما وصفه تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خبرهم، على اختلاف بين  
 المفسرين في تقديره مع إجماعهم على أنه التمام<sup>(٥)</sup>.

(١) بنت هداد بن شرحيل، ويقال: ذي شرج بن عمرو ذي الأذعار بن أبرهة، وعند الطبري اسمها بلقمة،  
 واختلف في نكاح سيدنا سليمان عليه السلام لها، فقيل أنكحها لنفسه، وقيل: أنكحها له فتى من ملوك  
 اليمن.

انظر: تاريخ الطبري: ٤٨٩/١، التعريف والإعلام: ٩٤، تفسير مبهمات القرآن: ٢/٢٩٢.

(٢) نقل النحاس عن أبي حاتم أن الوقف على ﴿أَذِلَّةً﴾ مروي عن ابن عباس رضي الله عنه صحيحاً.  
 (٣) المكتفى: ١٤١.

(٤) كذا قال المؤلف، وهو يخالف ما عليه جمهور المفسرين من أن ﴿الظَّالِمُ﴾ هو عقبة بن أبي معيط،  
 و﴿فُلَانًا﴾ هو «أبي» والله أعلم، وهو من صناديد مشركي قريش طعنه النبي ﷺ يوم أحد طعنة كانت  
 سبب وفاته بعد عودته بمكة سنة ٣ هـ، وهو المراد هنا في الآية على قول المؤلف بسبب رده عقبة بن أبي  
 معيط عن الإسلام بعد أن نطق بالشهادتين في بيته أمام رسول الله ﷺ.

انظر: الطبري: ٨-٧/١٩، القرطبي: ١٣-٢٥، التحرير والتنوير: ١٩/١١-١٢.

(٥) انظر: المكتفى: ٣٧٢، القطع: ٤٤٩.

ونحو ﴿وَإِنَّكُمْ لَسُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ [الصفات: ١٣٧] هو آخر الآية، والتام ﴿وَبِالْأَيْلِ﴾ [الصفات: ١٣٨] أي مصبحين ومُليّين. ونحو ﴿وَسُرُّرًا عَلَيْهَا يَتَكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٤] آخر الآية، والتام ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقد يكون الوقف تاماً على تفسير أو إعراب، ويكون غير تامّ على آخر؛ نحو ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وقف تام على أن ما بعده مستأنف؛ وهو قول ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائي ويعقوب والفراء والأخفش وأبو حاتم وسواهم من أئمة العربية<sup>(١)</sup>.

قال عروة<sup>(٢)</sup>: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل؛ ولكن يقولون آمناً به.

وهو غير تامّ عند آخرين، والتام عندهم على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فهو عندهم معطوف عليه، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره<sup>(٣)</sup>.

ونحو ﴿آلَ﴾ [البقرة: ١] ونحوه من حروف الهجاء فواتح السور، الوقف عليها تامّ على أن يكون المبتدأ أو الخبر محذوفاً، أي هذا ﴿آلَ﴾ أو ﴿آلَ﴾ هذا،

(١) انظر: القطع والائتناف: ٢١٥، المكتفى: ١٩٦.

(٢) ابن الزبير بن العوام، ابن حواري رسول الله ﷺ، أبو عبد الله، عالم المدينة، أحد الفقهاء السبعة، حدّث عن أبيه وخالته عائشة وعليّ وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين، حدّث عنه أبناؤه يحيى وهشام وعثمان ومحمد وأيضاً ابن شهاب وغيرهم، توفي سنة (٩٤ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ١٧٨/٥، تاريخ البخاري: ٣١/٧، السير ٤٢١/٤-٤٣٧، الدر المنثور:

١٥١/٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٨٤/٢.

أو على إضمار فعل، أي: قل ﴿الْمَ﴾ على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن يكون ما بعدها هو الخبر<sup>(١)</sup>.

وقد يكون الوقف تاماً على قراءة، وغير تام على أخرى، نحو ﴿مَثَابَةُ لِّلنَّاسِ وَأَمَّا﴾ [البقرة: ١٢٥] تام على قراءة من كسر خاء ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥] وكاف على قراءة من فتحها،<sup>(٢)</sup> ونحو ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١] تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسن على قراءة من خفض<sup>(٣)</sup>.

وقد يتفاضل التام في التمام نحو ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿وَإِيَّاكَ / نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كلاهما تام؛ إلا أن الأول أتم من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول<sup>(٤)</sup>.

والوقف الكافي يكثر في الفواصل وغيرها نحو ﴿وَمَارَقَهُمْ يَفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] وعلى ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وعلى ﴿هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] وكذا ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩] وكذا ﴿إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] وكذا

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٢٧/١، الدر المصون: ٨١/١، إعراب القرآن للعكبري: ١٠/١، القرطبي: ١٥٤/١.

(٢) قراءة الفتح لنافع وابن عامر، وهي على الخبر، وقراءة الكسر للباقيين وهي على الأمر. انظر: النشر: ٢٢٢/٢.

(٣) الرفع لأبي جعفر ونافع وابن عامر وصلاً في الحالتين، ورويس معهم في الابتداء خاصة، والباقيون بالخفض في الحالتين.

انظر: النشر: ٢٩٨/٢.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٧٦/١، المكتفى: ١٥٥.

﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] هذا كله كلام مفهوم، والذي بعده كلام مستغن عما قبله لفظاً وإن اتصل معنى<sup>(١)</sup>.

وقد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام نحو ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿ فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منه ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [البقرة: ١٠] أكفى منها.

وأكثر ما يكون التفاضل في رؤوس الآي نحو ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى، ونحو ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْأَعْجَلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٩٣] كاف و ﴿ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٣] أكفى، ونحو ﴿ رَبَّنَا اقْبَلْ مَنَّا ﴾ [البقرة: ١٢٧] كاف ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أكفى.

وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كاف على آخر، نحو ﴿ يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف: إذا جعلت «ما» بعده نافية، فإن جعلت موصولة كان حسناً فلا يبتدأ بها، ونحو ﴿ وَيَا آخِرَةَ هُمْ بَقِيَّتُهَا ﴾ [البقرة: ٤] كاف؛ على أن يكون ما بعده مبتدأ، خبره ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] وحسن على أن يكون ما بعده خبر ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة: ٣] أو خبر ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾ [البقرة: ٤].

وقد يكون كافياً على قراءة وغير كاف على أخرى، نحو ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٩] كاف على قراءة من قرأ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٠] بالخطاب، وتام

(١) انظر: الهادي لأبي العلاء: ١٥/١-١٧.

على قراءة من قرأ بالغيب<sup>(١)</sup>، وهو نظير ما قدمنا في التام، ونحو ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] كاف على قراءة من رفع ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، و ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وحسن على قراءة من جزم<sup>(٢)</sup>، ونحو ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١] كاف على قراءة من كسر ﴿وَأَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧١] وحسن على قراءة الفتح.

والوقف الحسن؛ نحو الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ وعلى ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿رَبِّ الْمَلَكِ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿الرَّجِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] وعلى ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] و ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] الوقف على / ذلك وما أشبهه حسن؛ لأن المراد من ذلك يفهم، ولكن الابتداء بـ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّجِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] و ﴿رَبِّ الْمَلَكِ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] لا يحسن لتعلقه لفظاً؛ فإنه تابع لما قبله، إلا ما كان من ذلك رأس آية، وتقدم الكلام فيه وأنه سنة.

وقد يكون الوقف حسناً على تقدير، وكافياً على آخر، وتاماً على غيرهما، نحو قوله تعالى ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] نعتاً ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وأن يكون كافياً إذا جعل

(١) قراءة الخطاب لابن عامر وحمة والكسائي وخلف وحفص ورويس، والغيب للباقيين.

انظر: النشر: ٢/ ٢٢٣.

(٢) قراءة الرفع لابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب، والجزم للباقيين.

انظر: النشر: ٢/ ٢٣٧.



﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢] رفعا بمعنى: هم الذين يؤمنون بالغيب، أو نصباً بتقدير «أعني»، الذين، وأن يكون تاماً إذا جعل ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥].

والوقف القبيح نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ وعلى ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] وعلى ﴿رَبِّ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿يَوْمِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧] فكل هذا لا يتم عليه كلام ولا يفهم منه معنى.

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ كالوقف على ما يحيل المعنى نحو ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] فإن المعنى يفسد بهذا الوقف؛ لأن المعنى يصير<sup>(١)</sup> أن البنت مشتركة في النصف مع «أبويه»، وإنما المعنى أن النصف للبنت دون الأبوين، ثم استأنف الأبوين بما يجب لهما مع الولد<sup>(٢)</sup>، وكذا الوقف على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦] إذ الوقف عليه يقتضي أن يكون الموتى يستجيبون مع الذين يسمعون، وليس كذلك؛ بل المعنى أن الموتى لا يستجيبون، وإنما أخبر الله تعالى عنهم أنهم يبعثون؛ مستأنف بهم<sup>(٣)</sup>.

وأقبح من هذا ما يحيل المعنى ويؤدّي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى، نحو الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿قَبْهُتَ الَّذِي كَفَرُوا وَاللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]

(١) (يصير) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: القرطبي: ٧٢/٥.

(٣) انظر: القرطبي: ٤١٨/٦.

و ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨] و ﴿لِلَّذِينَ<sup>(١)</sup> لَا يُؤْمِنُونَ

بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠] و ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالوقف / ٢٣٠/١

على ذلك كله<sup>(٢)</sup> لا يجوز إلا اضطراراً لانقطاع النفس، أو نحو ذلك من عارض لا يمكنه الوصل معه. فهذا حكم الوقف اختيارياً واضطرابياً<sup>(٣)</sup>.

وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى، موفٍ بالمقصود.

وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحاطته، نحو الوقف على ﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإن الابتداء بـ «الناس» قبيح، و﴿وَمِنَ﴾ تام، فلو وقف على ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ «يقول» أحسن من ابتدائه بـ ﴿مَنْ﴾، وكذا الوقف على ﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء بـ ﴿اللَّهُ﴾ أقبح. وبـ ﴿خَتَمَ﴾ كاف، والوقف على ﴿عُزَيْرُ ابْنِ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ﴾ [التوبة: ٣٠] قبيح والابتداء بـ ﴿ابْنُ﴾ أقبح، والابتداء بـ ﴿عُزَيْرُ﴾ و﴿الْمَسِيحُ﴾ أقبح منهما. ولو وقف على ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ﴾ [الأحزاب: ١٢] ضرورة؛ كان الابتداء بالجلالة قبيحاً، وبـ ﴿وَعَدَنَا﴾ أقبح منه وبـ ﴿مَا﴾ أقبح منهما. والوقف على ﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠] للضرورة والابتداء بما بعده قبيح. وكذا بما قبله، بل<sup>(٤)</sup> من أول الكلام.

(١) في المطبوع: (الذين) خطأ.

(٢) قوله: «كله» يدخل فيه: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فهي رأس آية، وقد سبق بيان المؤلف لذلك قبل قليل. والله أعلم.

(٣) في (س): «اختياراً واضطراباً».

(٤) (بل) سقطت من المطبوع.

وقد يكون الوقف حسناً والابتداء به قبيحاً نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] الوقف عليه حسن لتمام الكلام، والابتداء به قبيح لفساد المعنى؛ إذ يصير تحذيراً من الإيذان بالله تعالى.

وقد يكون الوقف قبيحاً والابتداء به جيداً نحو ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَّا هَذَا﴾ [يس: ٥٢] فإن الوقف على «هذا» قبيح عندنا؛ لفصله بين المبتدأ وخبره؛ ولأنه يوهم أن الإشارة إلى ﴿مَّرْقَدِنَّا﴾، وليس كذلك عند أئمة التفسير، والابتداء بـ ﴿هَذَا﴾ كاف أو تام؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة ردّها قولهم.

### تنبيهات

أولها: قول الأئمة لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على الفعل دون الفاعل، ولا على الفاعل دون المفعول، ولا على<sup>(١)</sup> المبتدأ دون الخبر / ولا على نحو «كان»، و«إن» وأخواتهما؛ دون أسمائهما<sup>(٢)</sup>، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على القسم دون جوابه، ولا على حرف دون ما دخل عليه، إلى آخر ما ذكره وبسطوه من ذلك؛ إنما يريدون بذلك الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم، بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده.

وكذلك لا يريدون بذلك أنه لا يوقف عليه ألبتة، فإنه حيث اضطر

(١) (على): ليست في (س) و (ظ).

(٢) في المطبوع: أسمائها، بالإنفراد، وهو تحريف.

القارئ إلى الوقف على شيء من ذلك، باعتبار قطع نفس أو نحوه؛ من تعليم أو اختبار، جاز له الوقف بلا خلاف عند أحد منهم، ثم يعتمد في الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدئ به، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذي أراده الله تعالى؛ فإنه والعياذ بالله يجرم عليه ذلك، ويجب ردعه بحسبه، على ما تقتضيه الشريعة المطهرة<sup>(١)</sup>، والله تعالى أعلم.

ثانيها: ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين<sup>(٢)</sup>، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء، مما يقتضي وقفاً أو ابتداء، ينبغي أن يعتمد الوقف عليه؛ بل ينبغي تحري المعنى الأتم، والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والابتداء ﴿مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النداء، ونحو ﴿ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢] ثم الابتداء ﴿يَا اللَّهُ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَحْسَنًا﴾ ونحو ﴿وَلِذَاقِ الْقَمْنِ لَابِتِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَى لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] ثم الابتداء ﴿يَا اللَّهُ إِنَّ الشِّرْكَ﴾ على معنى القسم، ونحو ﴿فَمَنْ حَاجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] ونحو ﴿فَأَنْتَقِمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] ويبتدئ ﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ و ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بمعنى واجب أو لازم، ونحو الوقف على ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣] والابتداء ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، وأشدّ قبحاً من ذلك الوقف على ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ والابتداء ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾، ونحو الوقف على ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] مع وصله بقوله ﴿وَيَخْتَارُ﴾ على أن «ما» موصولة.

(١) صرح الداني بكفره. انظر: المكفي: ١٥٠.

(٢) في (س): (المقرئين) وهو تصحيف وتحريف، والتعسف هو: ركوب الأمر بلا تدبير ولا روية، التاج: (عسف).

ومن ذلك قول بعضهم في ﴿عَيْنَاهَا تُسَمِّنُ سَلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] / إن الوقف<sup>١</sup> على ﴿تُسَمِّنُ﴾ أي: عيناً مسّامة معروفة، والابتداء ﴿سَلِيلًا﴾ هكذا جملة أمرية؛ أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة<sup>(١)</sup>، ومن ذلك الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وهذا يرده قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢].

ومن ذلك تعسف بعضهم إذا وقف على ﴿وَمَا نَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ﴾ أن يتبدى ﴿أَلَلَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] ويبقى ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل، فإن ذلك وما أشبهه تمحل وتحريف للكلم عن مواضعه يُعرف أكثره بالسباق والسباق.

ثالثها: من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي «لازم»، وعبر بعضهم عنه «بالواجب»، وليس معناه الواجب عند الفقهاء؛ يعاقب على تركه، كما توهمه بعض الناس ويجيء هذا في قسمي التام والكافي وربما يجيء في الحسن.

(١) نقل هذا الوجه الزمخشري، وذكر أنه معزو إلى علي رضي الله عنه، ثم شنع على قائله غاية التشنيع، وقال: هذا غير مستقيم على ظاهره، ثم وجهه من حيث العربية، وقال: وهو مع استقامته في العربية تكلف وابتداع، وعزوه إلى مثل علي رضي الله عنه أبداع. اهـ.

انظر: الكشف: ٤/ ١٧٠، البحر المحيط: ٨/ ٣٩٨، مغني اللبيب: ٢/ ٦١٢، الدر المصون: ١٠/ ٦١٣

٦١٤، روح المعاني: ١٥/ ١٧٨.

فمن التام: الوقف على قوله ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ والابتداء ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] لثلا يوهم أن ذلك من قولهم، وقوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] عند الجمهور، وعلى ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] مع وصله بما قبله عند الآخرين كما تقدم، وقوله ﴿أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢] والابتداء ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] لثلا يوهم العطف، ونحو قوله ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦] والابتداء ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧] لثلا يوهم النعت، وقوله ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا تُخْفِي وَمَا تُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] والابتداء ﴿وَمَا يُخْفِي عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ لثلا يوهم وصل «ما» وعطفها.

ومن الكافي: الوقف على نحو ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] والابتداء ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] لثلا يوهم الوصفية حالاً، ونحو ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٢] والابتداء ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا﴾؛ لثلا يوهم الظرفية لـ ﴿يَسْخَرُونَ﴾، ونحو ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] والابتداء ﴿مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ لثلا يوهم التبعية للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة، فلا موضع لها من الإعراب، / ونحو ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] والابتداء ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾؛ لثلا يوهم أنه من مقولهم، ونحو ﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ [هود: ٢٠] والابتداء ﴿يُضَعِّفُهُمُ الْعَذَابُ﴾ لثلا يوهم الحالية أو الوصفية.

ونحو: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ [الأعراف: ٣٤] والابتداء ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ أي ولا هم يستقدمون، لثلاث يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِثَةً﴾ [مريم: ٨٦] والابتداء ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ﴾ [مريم: ٨٧] لثلاث يوهم الحال، ونحو ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] والابتداء ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لثلاث يوهم الوصفية، ونحو ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣] والابتداء ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ مستأنفاً لثلاث يوهم النعت، ونحو ﴿وَقَالُوا أَخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] والابتداء ﴿سُبْحَنَهُ﴾ لثلاث يوهم أنه من قولهم، وقد منع السجاوندي الوقف دونه، وعلله بتعجيل التنزيه، وألزم بالوقف على ﴿ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] لإيهام كونه من قولهم، ولم يوصل لتعجيل التنزيه.

وقد كان أبو القاسم الشاطبي رحمه الله يختار الوقف على ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨] والابتداء ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ أي لا يستوي المؤمن والفاسق.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله ﴿مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [البقرة: ٢٤٦] والابتداء ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ﴾ لثلاث يوهم أن العامل فيه ﴿الْمُتَرِّ﴾، ونحو ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧] والابتداء ﴿إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا﴾ ونحو ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١] والابتداء ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾، كل ذلك ألزم السجاوندي بالوقف عليه لثلاث يوهم أن العامل في «إذ». الفعل المتقدم.

وكذا ذكروا الوقف على ﴿وَتَعَزَّوْهُ وَتُقَرِّوْهُ﴾ [الفتح: ٩] ويبتدأ ﴿وَسَبِّحُوْهُ﴾ لثلاث يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد، فإن الضمير في الأولين عائد على النبي ﷺ، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠] والابتداء ﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ﴾ قيل لأن ضمير «عليه» لأبي بكر الصديق، «وأيده» للنبي ﷺ، ونقل عن سعيد بن المسيب، ومن ذلك اختار بعضهم الوقف على ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ / قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] والابتداء ﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ إشعاراً بأن يوسف عليه السلام من الصادقين في دعواه.

رابعها: قول أئمة الوقف لا<sup>(١)</sup> يوقف على كذا، معناه أن لا<sup>(٢)</sup> يبتدأ بما بعده، إذ كل ما أجازوا الوقف عليه، أجازوا الابتداء بما بعده، وقد أكثر السجاوندي في هذا القسم وبالغ في كتابه (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثير منه يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه.

وقد توهم من لا معرفة له من مقلدي السجاوندي أن منعه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقف عليه قبيح، أي لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحسن؛ يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصاروا إذا اضطربهم النفس يتركون الوقف على الحسن الجائز

(١) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).

(٢) (لا): سقطت من (ز) و (ظ).



وَيَتَعَدَّونَ<sup>(١)</sup> الوقف إلى<sup>(٢)</sup> القبيح الممنوع، فتراهم يقولون: ﴿صِرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ﴾ [الفاتحة: ٧] ثم يقولون ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ويقولون ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢-٣] ثم يبتدئون ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ فيتركون الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وعلى ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ الجائزين قطعاً، ويقفون على ﴿غَيْرِ﴾ و ﴿الَّذِينَ﴾ اللذين تعمَّد الوقف عليهما قبيح بالإجماع؛ لأن الأول مضاف، والثاني موصول، وكلاهما ممنوع من تعمد الوقف عليه، وحجَّتْهم في ذلك قول السجاوندي (لا).

فليت شعري إذ منع من الوقف عليه، هل أجاز الوقف على: ﴿غَيْرِ﴾ أو ﴿الَّذِينَ﴾؟ فليعلم أن مراد السجاوندي بقوله: (لا) أي لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف<sup>(٣)</sup>.

ومن المواضع التي منع السجاوندي الوقف عليها وهو من الكافي الذي يجوز الوقف عليه ويجوز الابتداء بما بعده قوله تعالى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ منع<sup>(٤)</sup> الوقف عليه، قال: لأن ﴿الَّذِينَ﴾ صفتهم، وقد تقدّم جواز كونه تاماً وكافياً

(١) من (س) وكذا ضبطت فيها، وفي البقية: «يتعمدون. على».

(٢) من (س)، وفي البقية: «. على».

(٣) «لقاتل أن يقول: لأن تعمد الوقف على «غير» و «الذين» المذكورين، بل هو اضطراري، والوقف على ما قبلهما على سبيل التعمد مع القدرة على الوقف على ما بعدهما، ولا شك أن تعمد الوقف على المواضع الممنوعة عنده وإن كانت رءوس الآي أولى بالمنع من الوقف الاضطراري المطلق عنده». اهـ. بحر الجوامع: ٧٧/ب.

(٤) في المطبوع: (مع) وهو تحريف.

وَحَسَنًا، واختار كثير من أئمتنا كونه كافياً، وعلى كل تقدير فيجوز الوقف عليه والابتداء بها بعده، فإنه وإن كان صفة ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ فإنه يكون من الحَسَن، وسوَّغ ذلك كونه رأس آية.<sup>(١)</sup> وكذلك منع الوقف على ﴿يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] للعطف، وجوازه كما تقدم ظاهر<sup>(٢)</sup>.

وقد / ذكرنا في «الاهتداء» رواية أبي الفضل الخزاعي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صَلَّى الغداة، فقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب

(١) هذا غير مخصوص بالسجاوندي، فإنه أورد في تفسير الكواشي: إن نصبت أو رفعت ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] مدحاً وقفت على (الْمُتَّقِينَ) وإن جرّدت وصفاً لهم لم تقف عليهم، وأيضاً لم لا يجوز أن يكون هذا المنع من قبيل ما ذكرتم من منع القراء الوقف بين «النعته» و «المنعوت» أي بمعنى عدم الجواز الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، لا بمعنى أنه حرام أو مكروه، نعم، قال الداني في المكتفى: ﴿هَذِهِ الْقِسْمَتَيْنِ﴾ [البقرة: ٢] تام إذا رفع ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] بالابتداء، وجعل الخبر في قوله ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥] فإن رفع على المدح بتقدير هم الذين، أو نصب بتقدير: أعني الذين، فالوقف على (المتقين) كاف، وإن خفض على النعت «للمتقين» فالوقف عليه حسن، وهذه الأوجه جائزة في كل ما يرد من نحو (الذين) و (الذي) نعتاً بقوله ﴿لَمَّا كُنْتُمْ تَخْفَوْنَ﴾ [البقرة: ٢١] ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الْفَسِيقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿الَّذِينَ يَتَقَضُّونَ﴾ [البقرة: ٢٧] ونحو ذلك، فهذا الجواز مخصوص بكون (الذي) نعتاً على ما ذكره الداني، وأنتم قائلون بعمومه في جميع رءوس الآي، على أن الوقف على قوله تعالى ﴿تَنفَكُّوْنَ﴾ [البقرة: ٢١٩] قبل قوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٢٢٠] والابتداء بقوله ﴿فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ غير مستحسن عند القراء مع أنه رأس آية عند الكوفيين، لأن قوله ﴿فِي الدُّنْيَا﴾ متعلق بقوله ﴿تَنفَكُّوْنَ﴾ أو بـ ﴿وَبَيْنَ أَيْتِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١]. اهـ.

بحر الجوامع: ٧٧ ب ٧٨ / أ.

(٢) منع السجاوندي الوقف على ﴿يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] من حيث عطف ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ٤] على ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لئلا يتوهم عدم العطف المذكور، ولا شك أن هذا المقدار يكفي في منع جواز الوقف الأدائي، وعدم الحسن في التلاوة، نعم يجوز الوقف من حيث كونه كلاماً تاماً وهذا لا ينافي عدم جوازه من الحيثية المذكورة. اهـ، بحر الجوامع: ت ٧٨ / أ.

وب ﴿الْم \* ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] وفي الثانية بفاحة الكتاب و ب ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ثم سلم، وأي مقتدى به أعظم من ابن عباس ترجمان القرآن<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] منع الوقف عليه، قال: لأن الفاء للجزء فكان تأكيداً لما في قلوبهم ولو عكس فجعله من الوقف اللازم لكان ظاهراً، وذلك على وجه أن تكون الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض، وهو قول جماعة من المفسرين والمعربين، والقول الآخر أن الجملة خبر، ولا يمتنع أن يكون الوقف على هذا كافياً للتعلق المعنوي فقط، فعلى كل تقدير لا يمتنع الوقف عليه، ولذلك قطع الحافظ أبو عمرو الداني بكونه كافياً ولم يحك غيره<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] منع الوقف عليه للعطف بأو، وهي للتخيير، قال: ومعنى التخيير لا يبقى مع الفصل، وقد جعله الداني وغيره كافياً أو تاماً<sup>(٣)</sup>.

قلت: وكونه كافياً أظهر و «أو». هنا ليست للتخيير كما قال السجاوندي، لأن «أو». إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا في الخبر<sup>(٤)</sup>، بل هي للتفصيل، أي من الناظرين من يشبههم بحال المستوقد، ومنهم من يشبههم

(١) هذا مُسَلَّم، لكن لم يجوز أن يكون الوقف منه على ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ و ﴿يُنْفِقُونَ﴾ على سبيل الرخصة، والقرينة عليها قصر القراءة عن القراءة الممنون عليها في هذه الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق ٧٨/أ.

(٢) انظر: المكتفي: ١٦٠.

(٣) انظر: المكتفي: ١٦١.

(٤) انظر: مغني اللبيب: ١/٦٤-٧١.

بحال ذوي صَيِّب، والكاف من ﴿كَصِيْبٍ﴾ [البقرة: ١٩] في موضع رفع؛ لأنها خبر مبتدأ محذوف، أي: وَمَثْلُهُمْ كَمَثَلِ صَيِّبٍ، وفي الكلام حذف، أي: كأصحاب صَيِّب، ويجوز أن تكون معطوفة على ما موضعه رفع وهو ﴿كَمَثَلِ الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧]، وكذا قوله ﴿سَرِيْعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَتِ﴾ [النور: ٤٠] وقطع الداني بأنه تام.

ومن ذلك ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٢] صفة الرب تعالى، وليس بمتعين أن يكون صفة للرب كما ذكر، بل يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الذي، وحسن القطع فيه؛ لأنه صفة مدح، وجوز مكّي أن يكون في موضع نصب بإضمار أعني، وأجاز أيضاً نصبه مفعولاً بـ ﴿تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] وكلاهما بعيد.<sup>(١)</sup>

(١) منع الوقف من السجاوندي على ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] للإشارة إلى التعلق المعنوي، لا بمعنى أنه حرام، وكذلك منع الوقف على قوله تعالى ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] من حيث إن «أو» للتخيير. وما قلتم في النشر من أن «أو» إنما تكون للتخيير في الأمر أو ما في معناه، لا شك أنه يمكن أن يؤول الآية ههنا بمعنى الأمر، أي: إن شئت شبههم بأصحاب الصيِّب كما أشار إليه صاحب الكواشي [كذا] وغيره من المفسرين.

وكذا منع الوقف منه على قوله تعالى ﴿سَرِيْعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] والابتداء بقوله ﴿أَوْ كَظُلُمَتِ﴾ [النور: ٤٠] للإشارة إلى العطف على ﴿كَرْكِبِ﴾ [النور: ٣٩].

وما قلتم إن الداني قطع بأنه تام، فليس في المكتفى، بل على قوله ﴿يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٨] على أن صاحب الكواشي [كذا] قال: لا أحب الوقف على ﴿سَرِيْعُ الْحِسَابِ﴾ لكون ﴿أَوْ كَظُلُمَتِ﴾ عطفاً على ﴿كَرْكِبِ﴾. وكذا منع الوقف على ﴿تَتَّقُونَ﴾ من حيث إن ﴿الَّذِي﴾ صفة الرب، وكذا على ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ لكون ﴿الَّذِينَ﴾ صفتهم لا بمعنى أن الوقف من كل وجه ممنوع وحرام، تأمل فإن هذا من مزالق الأذكياء. اهـ. بحر الجوامع: ق ٧٨/أ.

ومن ذلك ﴿لَا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] منع الوقف عليه؛ لأن ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٧] صفتهم، وهو كـ ﴿الَّذِينَ / يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] سواء.

ومثل ذلك كثير في وقوف السجاوندي، فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع فيه الأصوب ويختار منه الأقرب.

خامسها: يغتفر في طول الفواصل، والقصاص، والجمل المعترضة، ونحو ذلك، وفي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق، والترتيل، ما لا يغتفر في غير ذلك، فربما أجزى الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لم يبح، وهذا الذي يسميه السجاوندي «المرخص ضرورة». ومثله بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] والأحسن تمثيله بنحو ﴿قِيلَ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو ﴿وَالنَّيِّتَيْنِ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو ﴿عَلَهُدُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] ونحو كل من ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخره، وهو إلى ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] إلا أن الوقف على آخر الفاصلة قبله أكفى. ونحو كل من فواصل ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، وهو ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١].

ونحو فواصل ﴿صَّ وَالْقُرْءَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١] إلى جواب القسم عند الأخفش والكوفيين والزجاج وهو ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٍ﴾<sup>(١)</sup> [ص: ١٤] وقيل الجواب ﴿كَرَاهَلَكُنَا﴾ [ص: ٣] أي لكم، وحذفت اللام.

(١) في المطبوع: (العقاب)، وهو خطأ.

وقيل الجواب: ﴿صَّ﴾ على أن معناه صدق الله، أو محمد.

وقيل الجواب محذوف تقديره: لقد جاءكم، أو إنه لمعجز، أو ما الأمر كما تزعمون، أو إنك لمن المرسلين<sup>(١)</sup>.

ونحو ذلك الوقف على فواصل ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] إلى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩] ولذلك أجاز الوقف على ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] دون ﴿قُلْ يَتَّيِبُهَا لَكُمُ الْكُفْرُوت﴾ [الكافرون: ١] وعلى ﴿اللَّهُ الضَّكْمُ﴾ [الإخلاص: ٢] دون ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وإن كان ذلك كله معمول ﴿قُلْ﴾ ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل، أو عاملاً آخر، أو نحو ذلك فيما طال.

سادسها: كما اغتفر الوقف لما ذكر، قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل، وإن لم يكن التعلق لفظياً نحو ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ٨٧] لقرب الوقف على: ﴿بِالرُّسُلِ﴾ [البقرة: ٨٧] وعلى: ﴿الْقُدْسِ﴾ [البقرة: ٨٧].

ونحو ﴿مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] لم يغتفروا / القطع عليه لقربه من ﴿تُؤْتِي الْمَلِكُ مَن تَشَاءُ﴾ وأكثرهم لم يذكر ﴿تُؤْتِي الْمَلِكُ مَن تَشَاءُ وَتَنْزِعُ﴾ لقربه من ﴿وَتَنْزِعُ الْمَلِكُ مِمَّن تَشَاءُ﴾، وكذا لم يغتفر كثير منهم الوقف على ﴿وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ وبعضهم لم يرض الوقف على ﴿وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ﴾ لقربه من ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾، وكذا لم يرضوا الوقف على ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾

(١) انظر: الدر المصون: ٣٤٤/٩-٣٤٦.

[آل عمران: ٢٧] وعلى ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ لقربه من ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ومن ﴿وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧].

وقد يغتفر ذلك في حالة الجمع، وطول المد، وزيادة التحقيق وقصد التعليم؛ فيلحق بما قبل لما ذكرنا، بل قد يحسن؛ كما أنه إذا عرض ما يقتضي الوقف من بيان معنى، أو تنبيه على خفي؛ وقف عليه وإن قُصُر، بل ولو كان كلمة واحدة ابتدئ بها، كما نصّوا على الوقف على ﴿بَلَى﴾ و﴿كَلَّا﴾ ونحوهما مع الابتداء بهما؛ لقيام الكلمة مقام الجملة كما سنبينه.

سابعها: قد يميزون الوقف على حرف، ويميز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿لَارَيْبُ﴾ [البقرة: ٢] فإنه لا يميزه على ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، والذي يميزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يميزه على ﴿لَارَيْبُ﴾، وكالوقف على ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] يراقب الوقف على ﴿مَا﴾ من قوله ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ وكالوقف على ﴿مَاذَا﴾ يراقب ﴿مَثَلًا﴾ وكالوقف على ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فإنَّ بينه وبين ﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠] فإنَّ بينه وبين ﴿كَذَابٍ / ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ مراقبة، وكذلك الوقف على ﴿وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] بينه وبين ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مراقبة، وكالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٦] فإنه يراقب ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] وكذا الوقف على ﴿مِنَ النَّارِ﴾ [المائدة: ٣١] يراقب ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾.

وأول من نبّه على «المراقبة» في الوقف الإمام الأستاذ أبو الفضل الرازي،  
أخذه من «المراقبة» في «العروض»<sup>(١)</sup>.

ثامنها: ربما يراعى في الوقف «الازدواج». فيوصل ما يوقف على نظيره مما  
يوجد التمام عليه وانقطع تعلقه مما بعده لفظاً، وذلك من أجل ازدواجه نحو  
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] مع ﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ ونحو ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا  
إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣] مع ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ونحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا  
اَكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] ونحو ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] مع ﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ  
فِي اللَّيْلِ﴾ ونحو ﴿وَتَخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ مع ﴿وَتَخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ونحو ﴿مَنْ  
عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦] مع ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾، وهذا اختيار نصير بن  
محمد ومن تبعه من أئمة الوقف<sup>(٢)</sup>.

تاسعها: لا بدّ من معرفة أصول مذاهب الأئمة القراء في الوقف والابتداء؛  
ليعتمد في قراءة كلّ مذهبه.

فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، كما ورد عنه  
النص بذلك.

(١) المراقبة بين الوقفين ألا يثبتا معاً، ولا يسقطا معاً، بل يوقف على أحدهما، أمّا في «العروض» فهي عدم  
اجتماع «الزحافين». فإذا وجد أحدهما لم يحصل الآخر، ولا يصح أن تخلو التفعيلة منهما، والمراقبة تكون في  
بحري «المضارع» و«المقتضب».

وانظر تفصيل كل ذلك في: العمدة: ٢٩١-٢٩٢، الوافي: ١٦٥، الهادي: ١/ ٥٥-٥٧، شرح أهدي  
سبيل: ١٣٤-١٣٥.

(٢) هذه الفقرة كلها جاءت في المطبوع «سابعاً» قبل التي قبلها، وهو تحريف من النساخ. والله أعلم.



وابن كثير روينا عنه نصاً أنه كان يقول: إذا وقفت في القرآن على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أو لم أقف، وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه<sup>(١)</sup>، وروى عنه الإمام الصالح أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي الوقف على رءوس الآي مطلقاً، ولا يتعمد في أوساط الآي وقفاً سوى هذه الثلاثة المتقدمة.

وأبو عمرو فروينا عنه أنه كان يتعمد الوقف على رءوس الآي ويقول: هو أحب إليّ، وذكر عنه الخزاعي أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر عنه أبو الفضل الرازي: أنه كان يراعي حسن الوقف.

وعاصم ذكر عنه أبو الفضل الرازي أنه كان يراعي حسن الابتداء، وذكر الخزاعي أن عاصماً والكسائي كانا يطلبان الوقف من حيث يتم الكلام.

وحمة اتفقت الرواة عنه أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقليل: لأن قراءته التحقيق والمدّ الطويل، فلا يبلغ نفس القارئ إلى وقف التمام ولا إلى الكافي.

(١) لقاتل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون مراده بقوله: (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) ما كان مثلها في كونها كلاماً تاماً المعنى، على أن قوله (لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف) لم يدل على عدم الوقف على ما سواه، بل يحتمل الوجهين.

وقول الشيخ: وهذا يدل على أنه يقف حيث ينقطع نفسه، إن أراد أنه مخصوص به فغير مسلم؛ لأن كل واحد من القراء - هذه الحالة - أنه يقف حيث ينقطع نفسه، وإن أراد معنى آخر فليبين من أي اللفظ من كلامه فهم ذلك. اهـ. بحر الجوامع: ق ٧٨/ب.

وعندي أن ذلك من أجل كون القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يكن يتعمد وقفاً معيناً، ولذلك أثر وصل السورة بالسورة، فلو كان من أجل التحقيق لأثر القطع على آخر السورة<sup>(١)</sup>.

والباقون من القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفاً وابتداءً، كذا حكى عنهم غير واحد، منهم الإمامان أبو<sup>(٢)</sup> الفضل الخزاعي والرازي رحمهما الله تعالى.

#### عاشرها: في الفرق بين الوقف، والقطع، والسكت؛/

هذه العبارات جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون بها غير الوقف إلا مقيدة، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإن القطع عندهم: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب، أو وِرد، أو عُشر، أو في ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاض بعده للقراءة

(١) لقائل أن يقول: كون القرآن عنده كالسورة الواحدة؛ لا يقتضي أن لا يتعمد وقفاً معيناً، ولا إظهار وصل السورة بالسورة، لم لا يجوز أن يكون ذلك منه لأجل الحرص على التلاوة، أو لأجل إظهار المهارة في العلم بكيفية طرق الوصل وتعليمها، ولو اقتضى عدم تعمد توقف إنما يقتضي وصل السورة بالسورة، لا عدم تعمد الوقف في أوساط السورة، ولواقضى ينبغي أن يقتضي في السورة الواحدة عدم تعمد الوقف عند سائر القراء أيضاً وليس كذلك، تأمل.

وأيضاً الملازمة في قوله: فلو كان من أجل التحقيق لأثر القطع على آخر السورة؛ ممنوعة. اهـ  
سحر الجوامع: ق ٧٩/أ.

(٢) كذا بالثنية وهو الصواب، وفي المطبوع «أبو» بالإفراد، وهو تحريف.

المستأنفة أدباً<sup>(١)</sup> ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي في نفسها مقاطع<sup>(٢)</sup>.

أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الفيروزآبادي في آخرين مشافهة عن أبي الحسن علي بن أحمد السعدي،<sup>(٣)</sup> أنا محمد بن أحمد الصيدلاني<sup>(٤)</sup>؛ في كتابه عن الحسن بن أحمد الحداد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل، أنا أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي، أخبرني أبو عمر بن حيوية<sup>(٥)</sup> حدثنا أبو الحسن<sup>(٦)</sup> بن المنادي، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا الحسين بن محمد المروزي، حدثنا خلف<sup>(٧)</sup> عن أبي سنان هو ضرار بن مرة<sup>(٨)</sup> عن عبد الله بن

(١) «أدباً» من (س) فقط.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٣٨٧/١.

(٣) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٤) أبو جعفر، مسند الوقت، روى عنه الضياء وغيره، توفي سنة (٦٠٣ هـ).

انظر: التكملة: ١٢١-١٢٢، السير: ٤٣١-٤٣٠/٢١.

(٥) محمد بن العباس بن محمد، الخزاز، البغدادي، سمع الباغندي والبعوي وغيرهما، وحدث عنه البرقاني

والحلال وغيرهما، توفي سنة (٣٨٢ هـ).

تنبيه: في المطبوع «أبو عمرو» وهو خطأ.

انظر: تاريخ بغداد: ١٢١-١٢٢، المنتظم: ١٧٠-١٧١، السير: ٤٠٩-٤١٠/١٦.

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، صوابه: «الحسين». مصغراً.

(٧) خلف بن خليفة، تغير قبل موته، واختلط، صدوق، قال الحاكم: أخرجه مسلم في الشواهد، توفي سنة

(١٨١ هـ).

انظر: من تكلم فيه: ٧٦/١، الجرح والتعديل: ٣٦٩-٣٧٠، السير: ٣٤١-٣٤٢/٨.

(٨) الشيباني، سمع سعيد بن جبير، روى عنه الثوري وابن عيينة.

انظر: المقتنى في سرد الكنى: ٩٥/١، الكنى والأسماء: ٤٠٢/١.

أبي الهذيل<sup>(١)</sup> أنه قال: إذا افتتح أحدكم آية يقرأها فلا يقطعها حتى يتمها<sup>(٢)</sup>.

وأخبرتنا به أم محمد بنت محمد السعدية إذنا، أخبرنا علي بن أحمد جدّي، عن أبي سعد الصفار، ثنا أبو القاسم بن طاهر،<sup>(٣)</sup> أخبرنا أبو بكر الحافظ،<sup>(٤)</sup> أخبرنا أبو نصر بن قتادة،<sup>(٥)</sup> أخبرنا أبو منصور النّصّروي،<sup>(٦)</sup> حدثنا أحمد بن نجدة،<sup>(٧)</sup> ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، حدثنا أبو سنان عن ابن أبي الهذيل قال: إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها.

قال الخزاعي: في هذا دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها، فيركع حينئذ، قال: فأما جواز ذلك لغير المصلّي فمجمع عليه.

(١) العنزي، روى عن ابن مسعود رضي الله عنه وأبي هريرة وغيرهما، وروى عنه عطاء بن السائب وغيره. انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٢-٤٦٣-الجرح والتعديل: ٥/١٩٦، الحلية: ٤/٣٥٨-٣٦٤، السير: ٤/١٧٠-١٧١.

(٢) عقّب المؤلف على ذلك بقوله: وقد حمّله أئمتنا على أن مراده بذلك القراءة في الصلاة ونحو ذلك من القطع لا الوقف والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/٤٦٣.

(٣) هو زاهر الشحامي، تقدم ص: ٨.

(٤) هو الإمام البيهقي، تقدم ص: ٣٥٦.

(٥) لم أعرفه.

(٦) العباس بن الفضل بن زكريا، ثقة، مسند، روى عنه الدقاني وغيره، وثقه الخطيب، توفي سنة (٣٧٢ هـ)، انظر: السير: ١٦/٣٣١، الشذرات: ٣/٧٩.

(٧) المحدث القدوة، أبو الفضل الهروي، الثقة، حدّث عنه أبو إسحاق البزاز وغيره، توفي سنة (٢٩٦ هـ). انظر: السير: ١٣/٥٧١، الشذرات: ٢/٢٢٤.

قلت: كلام ابن أبي الهذيل أعمّ من ذلك، ودعوى الخزاعيّ الإجماع على الجواز لغير المصلي فيها نظر، إذ لا فرق بين الحالتين<sup>(١)</sup> والله تعالى أعلم.

وقد أخبرتني به أسند من هذا الشيخة الصالحة أم محمد ست العرب ابنة / محمد بن علي<sup>(٢)</sup> بن أحمد بن<sup>(٣)</sup> البخاري رحمهما الله فيما شافهتني به بمنزلها من الزاوية الأرموية<sup>(٤)</sup> بسفح قاسيون في سنة ست وستين وسبعمئة، أخبرنا جدّي أبو الحسن عليّ المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أخبرنا أبو سعد عبد الله بن عمر بن الصفار في كتابه، أخبرنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشّحاميّ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أخبرنا أبو منصور النضروي، ثنا أحمد بن نجدة، أنا سعيد بن منصور، ثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل أنه<sup>(٥)</sup> قال: كانوا يكرهون أن يقرؤوا بعض الآية ويدعوا بعضها.

وهذا أعمّ من أن يكون في الصلاة أو خارجها، وعبد الله بن أبي الهذيل هذا تابعي كبير، وقوله: (كانوا) يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، والله تعالى أعلم<sup>(٦)</sup>.

(١) لقائل أن يقول: بين الحالتين فرق وهو؛ أن الاختصار ببعض الآية في الصلاة ممنوع؛ لأنه يستلزم ترك الفرض، وفي غير الصلاة لا يستلزم شيئاً، فلا وجه لمنعه في خارج الصلاة. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٠/ب.

(٢) في (س) «عثمان»، خطأ.

(٣) (بن) سقطت من المطبوع.

(٤) وهي فوق الروضة بجبل قاسيون، أسسها الشيخ الصالح القدوة عبد الله بن يونس الأرموي المتوفى سنة (٦٣١ هـ).

انظر: الدارس في تاريخ المدارس: ١٩٦/٢.

(٥) (أنه) سقطت من المطبوع.

(٦) رواه أبو عبيد في: فضائل القرآن: ١٩٠.

والوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا؛ يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة؛ إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله، كما تقدّم جوازه في أقسامه الثلاثة لا بنية الإعراض<sup>(١)</sup>، وتنبغي البسملة معه في «فواتح» السور كما سيأتي<sup>(٢)</sup>، ويأتي في رءوس الآي وأواسطها، ولا يأتي في وسط كلمة، ولا فيما اتصل رسماً كما سيأتي، ولا بدّ من التنفس معه، كما سنوضحه.

والسكت: عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

وقد اختلفت ألفاظ أئمتنا في التأدية عنه بما يدلّ على طول السكت وقصره، فقال أصحاب سُلَيْم عنه عن حمزة في السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة<sup>(٣)</sup>.

وقال جعفر الوزان<sup>(٤)</sup> عن عليّ بن سُلَيْم<sup>(٥)</sup> عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيراً<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: ص: ٥٨٥.

(٢) انظر: ص: ٦٦٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١١٥ ب.

(٤) ابن محمد، القرشي، يعرف بصنجة، مقرئ متصدر من أئمة القراء المشهورين.

غاية النهاية: ١ / ١٩٤.

(٥) كذا في النسخ: (سليم)، وذكر في ترجمته أنه: سلم، بدون ياء، وهو الصواب.

وهو: علي بن الحسين بن سلم، النخعي، راوٍ مشهور، قال أبو العلاء: يروي عن خلاد وسُلَيْم، وهو صادق في كليهما.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٣٣.

(٦) انظر: جامع البيان: ١١٥.

وقال الأشناني: سكتة قصيرة<sup>(١)</sup>.

وقال قتيبة عن الكسائي: سكت سكتة مختلصة من غير إشباع<sup>(٢)</sup>.

وقال النقار<sup>(٣)</sup> عن الخياط<sup>(٤)</sup> يعني عن<sup>(٥)</sup> الشموني<sup>(٦)</sup> عن الأعشي: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف<sup>(٧)</sup>.

وقال أبو الحسن طاهر بن غلبون: وقفة يسيرة<sup>(٨)</sup>.

وقال مكّي: وقفة خفيفة<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن شريح: وقيفة<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٢) انظر: جامع البيان: ١١٥.

(٣) الحسن بن داود، أبو علي، نحوي، مصدر حاذق، من أضبط أصحاب الحياط، وقرأ عليه (٤٠) ختمة ذكر له الذهبي رؤيا لطيفة، توفي قبل سنة (٣٥٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢١٢/١، المعرفة: ٥٩٢-٥٩٣، بغية الوعاة: ١/٥٠٣.

(٤) القاسم بن أحمد أبو محمد، يعرف بالقلمي، إمام في قراءة عاصم، حاذق، ثقة، أجمع الناس على تفضيله في قراءة عاصم، توفي سنة (٢٩١ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١٦-١٧، المعرفة: ٤٩٤-٤٩٥، تاريخ بغداد: ٤٣٨/١٢.

(٥) (عن) سقطت من المطبوع.

(٦) محمد بن حبيب، أبو جعفر، مقرئ ضابط مشهور، تلقن القرآن من الأعمش تلقيناً. توفي بعد سنة (٢٤٠ هـ). الشموني: لم أجد نسبتها إلى شيء، والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ١١٤-١١٥، المعرفة: ٤١٣/١.

(٧) انظر: جامع البيان: ١١٥ ب.

(٨) الذي وقفت عليه في التذكرة: (وقفة خفيفة). التذكرة: ١/١٤٥ و ٢/٤١٢.

(٩) التبصرة: ٥٧٢-٥٧٣.

(١٠) الكافي: ١٢٤.

وقال أبو العز: سكتة يسيرة هي أكثر من سكت القاضي عن رويس<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ / أبو العلاء يسكت حمزة والأعشى<sup>(٢)</sup> وابن ذكوان من طريق العلوي<sup>(٣)</sup>، والنهاوندي عن قتيبة، من غير قطع نفس وأتمهم سكتة<sup>(٤)</sup> حمزة والأعشى<sup>(٥)</sup>.

وقال أبو محمد سبط الخياط: حمزة وقتيبة يقفان وقفة يسيرة من غير مهلة<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو القاسم الشاطبي: [سكتاً مقللاً]<sup>(٧)</sup>.

وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع. وهذا لفظه أيضاً في السكت بين السورتين من «جامع البيان»<sup>(٨)</sup>.

وقال فيه ابن شريح: بسكتة خفيفة<sup>(٩)</sup>.

وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة<sup>(١٠)</sup>.

(١) الإرشاد: ١٨٨، وقال في الكفاية: وقفة يسيرة اهـ: ٢٢٦.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٠٤.

(٣) تقدمت ترجمته ص: ٢٦٨.

(٤) في غاية الاختصار: (سكتاً) انظره: ١/٢٦٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/٢٦٥-٢٦٦.

(٦) المبهج: ١/٣٢٦.

(٧) الشاطبية: ١٩.

(٨) التيسير: ١٤٢، جامع البيان: ١/٥٩/ب.

(٩) الكافي: ١٤.

(١٠) التجريد: ١٩ب.



وقال أبو العزّ: مع سكتة يسيرة<sup>(١)</sup>.

وقال أبو محمد في «المبهج»: وقفة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، وهذا يدل على المهلة<sup>(٢)</sup>.

وقال الشاطبي: [وسكتهم المختار دون تنفس]<sup>(٣)</sup>.

وقال أيضاً: [وسكتة حفص دون قطع لطيفة]<sup>(٤)</sup>.

وقال الداني في ذلك: بسكتة لطيفة من غير قطع<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن شريح: وقيفة<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو العلاء: بوقيفة<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن غلبون: وقفة خفيفة<sup>(٨)</sup>.

وكذا قال المهدوي<sup>(٩)</sup>، وقال ابن الفحّام: سكتة خفيفة<sup>(١٠)</sup>.

(١) الإرشاد: ١٨٨.

(٢) المبهج: ٣٤٥/١.

(٣) الشاطبية: ٦٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) التيسير: ١٤٢.

(٦) الكافي: ١٢٤.

(٧) غاية الاختصار: ٥٥٢/٢.

(٨) التذكرة: ٤١٢/٢.

(٩) لم أجده في (شرح الهداية).

(١٠) التجريد: ٣٦ب.

وقال القلانسي في سكت<sup>(١)</sup> أبي جعفر على حروف الهجاء: يفصل بين كل حرف<sup>(٢)</sup> منها بسكتة يسيرة<sup>(٣)</sup>.

وكذا قال الهمداني<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو العزّ: ويقف على: ﴿صَّ﴾ و﴿قَّ﴾ و﴿تَّ﴾ وقفة يسيرة<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو في «الجامع»: واختياري فيمن ترك الفصل سوى حمزة أن يسكت القارئ على آخر السورة بسكتة خفيفة<sup>(٦)</sup> من غير قطع شديد<sup>(٧)</sup>.

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن «السكت» زمنية دون زمن الوقف عادة، وهم في مقداره بحسب مذاهبهم في التحقيق، والحد، والتوسط، حسبما تحكمه المشافهة.

وأما تقييدهم بكونه دون تنفس فقد اختلفت أيضاً في المراد به آراء بعض<sup>(٨)</sup>

(١) في (س): «وقف».

(٢) في (س): «حرفين».

(٣) الكفاية الكبرى: ٢٢٦.

(٤) غاية الاختصار: ٤٠٤ / ٢.

(٥) الإرشاد: ٢٠٧.

(٦) في (ظ): «خفية».

(٧) جامع البيان: ١ / ٥٩ ب وفي المطبوع: (شديدة) وهو خطأ.

(٨) في (س): «بعض آراء».

المتأخرين، فقال الحافظ أبو شامة: الإشارة بقولهم<sup>(١)</sup> [دون تنفس] إلى عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة<sup>(٢)</sup>.

وقال الجعبري: قطع الصوت زماناً قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وفقاً يوجب البسمة<sup>(٣)</sup>.

وقال الأستاذ ابن بَصَّحان: أي دون مهلة، وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس؛ بدليل أن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك فدلّ على أن التنفس هنا بمعنى المهلة<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن جبارة: «دون تنفس» يحتمل معنيين: أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين / لا السكوت الذي يقصد به القارئ التنفس، ويحتمل أن يراد به سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أي أقصر منه، أي دونه في المنزلة والقصر؛ لكن يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس، حتى يجعل هذا دونه في القصر. قال: ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء<sup>(٥)</sup>.

قلت: الصواب حمل «دون». من قولهم [دون تنفس] أن تكون بمعنى «غير» كما دلّت عليه نصوص المتقدمين، وما أجمع عليه أهل الأداء من المحققين من أن

(١) في إبراز المعاني: «قوله»: وهو الصحيح، والمراد به الشاطبي رحمه الله.

(٢) في إبرار المعاني: ٢٣٢/١.

(٣) كنز المعاني: ١٨٨/٢.

(٤) لم أجد هذا المصدر.

(٥) لم أجد هذا المصدر.

السكت لا يكون إلا مع عدم التنفس، سواء قلّ زمنه أم كثر، وإنّ حملّه على معنى «أقلّ». خطأً، وإنما كان هذا صواباً لوجوه:

أحدها: ما تقدم من النصّ عن الأعشى «تسكت حتى يظن أنك قد نسيت»، وهذا صريح في أنّ زمنه أكثر من زمن إخراج النّفس وغيره.

ثانيها قول صاحب «المبهج»: سكتة تؤذن بإسرارها، أي بإسرار البسملة، والزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن<sup>(١)</sup> إخراج النّفس بلا نظر.

ثالثها: أنه إذا جعل بمعنى أقلّ فلا بد من تقديره، كما قدروه بقولهم: أقلّ من زمان إخراج النفس ونحو ذلك، وعدمُ التقدير أولى.

رابعها: أن تقدير ذلك على الوجه المذكور لا يصح؛ لأنّ زمن إخراج النفس وإن قلّ لا يكون أقلّ من زمن قليل السكت، والاختبار يبيّن ذلك.

خامسها: أن التنفس على الساكن في نحو: ﴿الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿وَقُرْآنٍ﴾ [الحجر: ١] و ﴿مَسْثُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ممنوع اتفاقاً، كما لا يجوز التنفس<sup>(٢)</sup> على الساكن في نحو: ﴿الْخَلِيقُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿أَبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] و ﴿الْفَرْقَانِ﴾ [الفرقان: ١] و ﴿مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧] إذ

(١) (زمن): سقطت من المطبوع.

(٢) في (س): «الوقف».

التنفس في وسط الكلمة لا يجوز<sup>(١)</sup>، ولا فرق بين أن يكون بين سكون وحركة، أو بين حركتين.

وأما استدلال ابن بَصَّحَان بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فإن ذلك ليس على إطلاقه، فإنه إن أراد مطلق السكت فإنه يمنع من ذلك إجماعاً، إذ لا يجوز التنفس في أثناء الكلمة كما قدمنا، وإن أراد سكتاً<sup>(٢)</sup> بين السورتين من حيث إن كلامه فيه، فإن ذلك جائز باعتبار أن أواخر السور في نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف، فلا محذور من التنفس عليها،/ نعم لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة<sup>١</sup> لصاحب السكت أو على ﴿عَوَجًا﴾ [الكهف: ١] و ﴿مَرَقَدْنًا﴾ [يس: ٥٢] لحفص

(١) يمكن أن يجاب عن الأول بأن يقال: لا نسلم أن نص بعض الأئمة (تسكت حتى نطن أنك قد نسيت) يدل على أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس، فضلاً عن التصريح به؛ لأنه يجوز أن يكون السكوت في زمن أقل من زمان إخراج النفس مظنة النسيان.

وعن الثاني: بأن زمان قراءة البسملة يجوز أن يكون أقل من زمن إخراج النفس على سبيل العادة، إذا قرأ القارئ بسرعة، فهلاً أطلقتم بقولكم: إن الزمن الذي يؤذن بإسرار البسملة أكثر من زمن إخراج النفس بلا نظر.

وعن الثالث: أن التقدير في كلام الفصحاء لحصول معنى حسنٍ معقولٍ لاشبهة فيه، أحسن من عدم التقدير فيه، وقد كان له معنى فيه شبهة لا معقولية فيه.

وعن الرابع: بأنه لا يلزم من التقدير المذكور أن يكون زمن إخراج النفس أقل من زمن قليل السكت، حتى لا يصح ذلك التقدير على الوجه المذكور.

وعن الخامس: المنع إنما هو باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه عادة، وليس المراد أن مجرد النفس أعم من أن يكون مع السكوت المستلزم للمهلة أو لا غير جائز؛ لأنه لا جهة لمنع التنفس على الساكن بحيث لا يلزم قطع في الكلمة معه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١-٨٢.

(٢) كذا في (س)، وفي البقية: «سكت».

من غير مهلة؛ لم يكن ساكتاً ولا واقفاً؛ إذ الوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة<sup>(١)</sup>،  
والسكت لا يكون معه تنفس<sup>(٢)</sup> \* فاعلم ذلك وإن كان لا يفهم من كلام  
أبي شامة ومن تبعه \*<sup>(٣)</sup>

خاتمة: الصحيح أن السكت مقيّد بالسّماع والنقل، فلا يجوز إلا فيما صحت  
الرواية به لمعنى مقصود بذاته، وذهب ابن سعدان فيما حكاه عن أبي عمرو،  
وأبو بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه أبو الفضل الخزاعي؛ إلى أنه جائز في رؤوس  
الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك،  
وإذا صحّ حمل ذلك جاز، والله تعالى أعلم.

(١) هذا القول غير مسلّم، بل الوقف قطع الصوت على آخر الكلمة مع إسكانه، مع مهلة يجري فيها التنفس عادة. ومن شرط التنفس فإنها شرط باعتبار كون المهلة معه عادة، فإن من حبس نفسه على خلاف العادة زماناً طويلاً، وقرأ فيه خمس آيات مع السكوت في كل آية مقدار زمان التنفس عادة من غير إخراج النفس، لا يقال له: لم يقف، ولو قيل له: إنه لم يقف، فمع كونه مستبعداً جداً يكون مجرد اصطلاح ولا مشاحة فيه. فالحق أن مهلة زمان السكت دون مهلة زمان التنفس، ومهلة زمان الوقف مقدار مهلة زمان التنفس عادة، وإن أجرى التنفس على خلاف العادة في الأول بلا سكوت مستلزم لمهلة، ولم يجر في الثاني مع السكوت المستلزم للمهلة مقدار التنفس عادة. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٢ / أ.

(٢) لقائل أن يقول: إن أردتم بقولكم: لا يجوز التنفس في أثناء الكلام، التنفس مع السكوت المستلزم للمهلة فعدم جوازه مسلّم، لكن لا يضر ذلك ابن بصخان؛ لأن مراده ليس في ذلك، وإن أردتم أعم من أن يكون مع السكوت وعدم السكوت فعدم جوازه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون التنفس مع عدم السكوت المستلزم للمهلة بحيث لا يقع قطع في الكلمة، ولا شك أن مجرد التنفس في أثناء الكلام غير ممنوع، نعم باعتبار كون السكوت المستلزم للمهلة معه يكون ممنوعاً.

ففي الحقيقة السكوت المستلزم للمهلة في أثناء الكلام ممنوع؛ لأنه يقع معه قطع في الكلمة، فأما مجرد التنفس بحيث لا يقع معه قطع في الكلمة ليس ممنوعاً بل لا جهة لمنعه. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨١ / ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

## باب اختلافهم في الاستعاذة

والكلام عليها من وجوه:

الأول: في صيغتها، وفيه مسألتان:

الأولى: أن المختار لجميع القراء من حيث الرواية (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة «النحل»<sup>(١)</sup>؛ فقد حكى الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسي وغيرهما الاتفاق على هذا اللفظ بعينه<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء». إن الذي عليه إجماع الأمة هو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)<sup>(٣)</sup>، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: إنه هو المستعمل عند الحذاق دون غيره<sup>(٤)</sup>.

وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء؛ كالشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم، وقد ورد النص بذلك عن النبي ﷺ، ففي «الصحيحين». من حديث سليمان بن صُرد<sup>(٥)</sup> رضي الله عنه قال: استبّ رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس،

(١) يقصد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨].

(٢) انظر: التذكرة: ١/٦٢، التلخيص: ١٣٣، التبصرة: ٢٤٦، الكافي: ١٣، المستنير: ١/٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، ولم يذكرها في الإرشاد، العنوان: ٦٥، التجريد: ١٩ب، تلخيص العبارات: ٢١-٢٢، إيضاح الرموز: ٢٠.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/٤٨٢.

(٤) التيسير: ١٦.

(٥) الخزاعي، الصحابي الجليل، روى عنه: يحيى بن يعمر وغيره، توفي رضي الله عنه سنة (٦٥ هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ١٧/٧، الاستيعاب: ١٠٨، السير: ٣/٣٩٤-٣٩٥.

وأحدهما يسبّ صاحبه مغضباً قد احمر وجهه، فقال النبي ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده؛ لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

الحديث لفظ / البخاري في باب «الحذر» من الغضب في كتاب «الأدب»، ورواه أبو يعلى الموصلي في «مسنده» عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وكذا رواه الإمام أحمد، والنسائي في «عمل اليوم والليلة». وهذا لفظه أيضاً<sup>(١)</sup>، وأبو داود، ورواه أيضاً الترمذي من حديث معاذ بن جبل بمعناه<sup>(٢)</sup>، وروي هذا اللفظ من التعوذ أيضاً من حديث جبير بن مطعم، ومن حديث عطاء بن السائب عن السلمي عن ابن مسعود<sup>(٣)</sup>.

وقد روى أبو الفضل الخزاعي عن المطوعي عن الفضل بن الحباب عن روح بن عبد المؤمن قال: قرأت على يعقوب الحضرمي فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام أبي<sup>(٤)</sup> المنذر فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان

(١) من (س)، وفي المطبوع: (نصاً) وهو تحريف.

(٢) لم أجده عند (الترمذي) لا بلفظه ولا بمعناه عن (معاذ) رضي الله عنه، بل وجدت فيه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: علمني شيئاً ولا تكثر عليّ لعلّي أعيه، قال: «لا تغضب، فردد ذلك مراراً، كل ذلك يقول: لا تغضب»، قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد سليمان بن صرد، وهذا حديث حسن صحيح غريب. اهـ.

انظر: سنن الترمذي: ٣٧١/٤.

(٣) البخاري: ٢٢٤٨/٥، مسلم: ٢٠١٥/٤، المسند: ٢٤٠/٥، سنن أبي داود: ١٣٩/٥-١٤٠، عمل اليوم والليلة: ٣٠٦/١، السنن الكبرى: ١٠٤/٦.

(٤) في المطبوع: (ابن) بدل (أبي) وهو خطأ، فهي كنيته لا اسم أبيه.



الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن بهدلة فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زرّ بن حبیش فقلت: أعوذ بالسميع العليم. فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقلت: أعوذ بالسميع العليم، فقال لي قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على النبي ﷺ فقلت: أعوذ بالسميع العليم فقال لي: «يا ابن أمّ عبد قُلْ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أخذته عن جبريل عن ميكائيل<sup>(١)</sup> عن اللوح المحفوظ». حديث غريب<sup>(٢)</sup> جيّد الإسناد من هذا الوجه<sup>(٣)</sup>.

ورويناه مسلسلاً من طريق روح أيضاً قرأت على الشيخ الإمام العالم، العارف، الزاهد جمال الدين أبي محمد محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد الجمال النسائي<sup>(٤)</sup> مشافهة فقلت أعوذ بالله السميع العليم. فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على الشيخ الإمام، شيخ السنّة سعيد<sup>(٥)</sup> الدين محمد بن مسعود بن محمد الكازروني<sup>(٦)</sup> فقلت: أعوذ بالله السميع العليم،

(١) في (س) فقط: «عليهما الصلاة والسلام».

(٢) هو الذي رواه واحد فقط، ويستى أيضاً الفرد المطلق.

انظر: ألفية السيوطي: ٤٤-٤٥، تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠-١٨٢.

(٣) الكامل: ق ١٥٥/ ب.

(٤) انظر ترجمته ص: ٧٧.

(٥) في المطبوع: (سعد) وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: (الكازيني) وهو تحريف.

هو: شيخ المحدثين في فارس، سمع الكثير، وأجاز له المزي وغيره، وخرّج (المسلسلات)، توفي سنة

(٧٥٨ هـ). انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ٢٥٥.

فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الربيع علي بن عبد الصمد بن أبي الجيش: <sup>(١)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي <sup>(٢)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محي الدين أبي محمد / يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي <sup>(٣)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على والدي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي الحسن علي بن يحيى البغدادي <sup>(٤)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي بكر محمد بن عبد الباقي الأنصاري، <sup>(٥)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، \* فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) \* <sup>(٦)</sup> فإني قرأت على هناد بن إبراهيم النسفي <sup>(٧)</sup>، أعوذ بالله السميع

(١) لم أعرفه.

(٢) عبد الصمد بن أحمد، البغدادي، الحنبلي، شيخ القراء ببغداد، إمام عارف محقق زاهد ثقة ورع، روى عن الناقد أكثر من (٣٠) كتاباً في القراءات، توفي سنة (٦٧٦ هـ). المعرفة: ٣٨٧-٣٨٨.

(٣) محتسب بغداد، تولى تدريس المدرسة المستنصرية للحنابلة، وكان يتردد في الرسائل إلى الملوك حتى صار أستاذاً دار الخلافة، توفي في وقعة التتر قتيلاً سنة (٦٥٣ هـ).

انظر: وفيات الأعيان: ٣/ ١٤٢.

(٤) لم أعرفه.

(٥) انظر ترجمته ص: ٥٢٠.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٧) من المحدثين المكثرين، والحفاظ المشهورين، قال عنه ابن ناصر الدين: لكنه ضعيف مكثر من رواية الموضوعات. توفي سنة (٤٦٥ هـ).

انظر: الشذرات: ٣/ ٤٢٤.

العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمود بن المثنى بن المغيرة<sup>(١)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عصمة محمد بن أحمد السجزي،<sup>(٢)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني<sup>(٣)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على أبي عثمان سعيد بن عبد الرحمن الأهوازي<sup>(٤)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على محمد بن عبد الله بن بسطام<sup>(٥)</sup> أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على روح بن عبد المؤمن أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على يعقوب بن إسحاق الحضرمي أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على سلام أبي<sup>(٦)</sup> المنذر أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عاصم بن أبي النجود أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على زر بن حبیش أعوذ بالله السميع العليم، فقال

(١) لم أعرفه.

(٢) لم أعرفه.

(٣) لم أعرفه.

(٤) لم أعرفه.

(٥) لم أعرفه.

(٦) في المطبوع: (ابن) وهو خطأ.

لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فإني قرأت على رسول الله ﷺ أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: « قل أعوذ بالله / من الشيطان الرجيم فإني قرأت على جبريل أعوذ بالله السميع العليم، فقال لي: قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ثم قال جبريل: هكذا أخذت عن ميكائيل وأخذها ميكائيل عن اللوح المحفوظ»<sup>(١)</sup>.

وقد أخبرني بهذا الحديث أعلى من هذا شيخاي الإمامان: الولي الصالح أبو العباس أحمد بن رجب المقرئ، وقرأت عليه، «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، والمحدث<sup>(٢)</sup> الكبير يوسف بن محمد السرمري البغداديان فيما شافهني<sup>(٣)</sup> به، وقرأ على أبي الربيع بن أبي الجيش المذكور.

وأخبرني به عالياً جداً جماعة من الثقات منهم؛ أبو حفص عمر بن الحسن ابن مزيد بن أميلة المراغي<sup>(٤)</sup>، وقرأت عليه «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، عن شيخه الإمام أبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، قال: أخبرنا الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي<sup>(٥)</sup> بن محمد بن الجوزي في «كتابه»، فذكره بإسناده.

(١) انظر: الكامل: ق: ١٥٥ / ب، المصباح: ٤ / ١٥٧٣.

(٢) في المطبوع: «المقرئ». قبل كلمة «المحدث». وهو تحريف.

(٣) في (س): «شافهاني»، بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر ترجمته ص: ٦١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٩٠.

وروى الخزاعي أيضاً في كتابه «المنتهى» بإسناد غريب عن عبد الله بن مسلم ابن يسار<sup>(١)</sup> قال: قرأت على أبي بن كعب فقلت: أعوذ بالله السميع العليم، فقال: يا بني، عمّن أخذت هذا؟ قل: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)؛ كما أمرك الله عز وجل<sup>(٢)</sup>.

الثانية: دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر أن المراد على أنه المختار فقد ورد تغيير هذا اللفظ والزيادة عليه والنقص منه، كما سنذكره ونبين صوابه.

وأما أعوذ: فقد نقل عن حمزة فيه: «أستعيز»، و«نستعيز»، و«استعذت». ولا يصح، وقد اختاره بعضهم كصاحب «الهداية»<sup>(٣)</sup> من الحنفية، قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعني قوله تعالى ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] وليس كذلك<sup>(٤)</sup>.

وقول الجوهري<sup>(٥)</sup>: عذت بفلان، واستعذت به؛ أي لجأت إليه<sup>(٦)</sup>، مردود عليه<sup>(٧)</sup> عند أئمة اللسان، بل لا يجزي ذلك على الصحيح، كما لا يجزي: أتعوذ، ولا تعوذت.

(١) لم أجد له ترجمة مع شهرة ومكانة أبيه في العلم.

(٢) لم أجد هذا النص في «المنتهى» فلعله في كتابه الخاص بـ «الاستعاذة»، والله أعلم.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٥) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٦) الصحاح في اللغة: (عوذ).

(٧) (عليه): سقطت من المطبوع.

وذلك لنكتة<sup>(١)</sup> ذكرها الإمام الحافظ العلامة أبو أمامة محمد بن علي بن عبد الواحد بن النقاش<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى في كتابه «اللاحق السابق والناطق الصادق». في التفسير فقال:

بيان الحكمة التي لأجلها / لم تدخل السين والتاء في فعل المستعيز الماضي والمضارع وقد قيل له: استعذ، بل لا يقال إلا «أعوذ». دون «أستعيز». و«أتعوذ»، و«استعذت». و«تعوذت»، وذلك أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب، فوردتا في الأمر إيداناً بطلب التعوذ، فمعنى استعذ بالله: اطلب منه أن يعيذك، فامتثال الأمر هو أن يقول: أعوذ بالله؛ لأن قائله متعوذ أو مستعيز قد عاذ والتجأ، والقائل: أستعيز بالله ليس بعائد؛ إنما هو طالب العياذ به، كما تقول أستخير الله، أي أطلب خيره، وأستقيله أي أطلب إقالته، وأستغفره أي أطلب مغفرته، فدخلت في فعل الأمر إيداناً بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور أعوذ بالله، فقد امتثل ما طلب منه، فإنه طلب منه نفس الاعتصام والالتجاء، وفرق بين الاعتصام وبين طلب ذلك، فلما كان المستعيز هارباً ملتجئاً معتصماً بالله أتى بالفعل الدال على طلب ذلك فتأمل.

قال: والحكمة التي لأجلها امتثل المستغفر الأمر بقوله: استغفر الله \* أنه طلب منه أن يطلب المغفرة التي لا تتأني إلا منه سبحانه<sup>(٣)</sup>، بخلاف العياذ واللجأ

(١) النكتة: بالضم؛ هي اللطيفة المؤثرة في القلب، ثم أطلقت من باب المجاز على المسائل الحاصلة بالنقل المؤثر في القلب التي يقارنها نكت ضرب - الأرض غالباً بنحو الأصبع. اه. التاج (نكت).

(٢) انظر ترجمته ص: ٣٤٩.

(٣) (سبحانه): من (س).

والاعتصام، فامثل الأمر بقوله: أستغفر الله \*<sup>(١)</sup> أي أطلب منه أن يغفر لي.<sup>(٢)</sup> انتهى. والله درّه ما ألطفه وأحسنه.

فإن قيل: فما تقول في الحديث الذي رواه الإمام أبو جعفر بن جرير الطبري في تفسيره: حدثنا أبو كريب<sup>(٣)</sup> ثنا عثمان بن سعيد<sup>(٤)</sup> ثنا بشر بن عمار<sup>(٥)</sup> ثنا أبو روق<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) لقائل أن يقول: قولكم في ردّ قول صاحب «الهداية» حيث قال: «لمطابقته لفظ القرآن». «وليس كذلك»: إن أردتم أنه ليس مطابقاً للفظ القرآن؛ فهو مكابرة، وإن أردتم معنى آخر فليس ردّاً له، وأيضاً: قولكم: «فمعنى أستعيز بالله؛ اطلب منه أن يعيذك». إن أردتم به أنه المعنى الموضوع له لقوله «استعذ» فممنوع؛ لأن المعنى الموضوع له لاستعذ اطلب العياذ، لا اطلب الإعاذة، وإن أردتم به المعنى الإلزامي فمسلم، ولكن الكلام ليس فيه، فامثال الأمر يكون بقوله: «أستعيز». أظهر من قوله: «أعوذ». ولئن سلمنا أن معنى «أستعيز». اطلب الإعاذة يكون امثال الأمر بقوله: «اللهم أعذني»، لا بقوله: «أعوذ». لأنه وضع «أعذني» لطلب الإعاذة لا «أعوذ»، نعم دلالة عليه بالالتزام، والكلام ليس فيه، على أن قياس ما أوردتم من قولكم «أستخير الله». و«أستقيله» و«أستغفره» يقتضي أن يكون الامتثال ب «أستعيز» لا ب «أعوذ». وأيضاً طلب العياذ أبلغ من طلب الإعاذة؛ لأن في طلب العياذ منه تعالى إشارة إلى أن العياذ وإن كان فعل العبد فهو متعلق بإرادة الله ومشيتته، ولا يحصل بدونها، وليس للعبد اختيار في حصول ذلك الفعل منه، فيكون العبد محتاجاً إليه تعالى في حصول هذا الفعل منه، فهو كالإعاذة في هذا المعنى. والله أعلم. اهـ. بحر الجوامع: ق ٨٤/أ.

(٣) محمد بن العلاء، الهمداني، الكوفي، الثقة، شيخ المحدثين، حدث عن أبي بكر بن عياش، وهشيم وغيرهما، وحدث عنه الستة وغيرهم، وثقه النسائي وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: الجرح والتعديل: ٥٢/٨، السير: ٣٩٤-٣٩٨، تهذيب التهذيب: ٣٨٥/٩.

(٤) مرة، المري، المكفوف.

(٥) الخثعمي، ضعفه النسائي، ومشاه غير.

انظر: الجرح والتعديل: ٣٦٢/٢، الضعفاء والمتروكين: ٦٨، ميزان الاعتدال: ٣٢١/١.

(٦) عطية بن الحارث، العوفي، الهمداني صدوق من الخامسة، صاحب «التفسير» روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة.

انظر: تقريب التهذيب: ٢٤/٢، طبقات المفسرين: ٣٨٦/١.

عن الضحاك، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: «أول ما نزل جبريل على محمد ﷺ قال: يا محمد استعذ، قال: أستعيز بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال بسم الله الرحمن الرحيم ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]»<sup>(١)</sup>.

قلت: ما أعظمه مساعداً لمن قال به لو صحَّ. فقد قال شيخنا الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير رحمه الله بعد إيراده: وهذا إسناد غريب، قال: وإنما ذكرناه ليعرف، فإن في إسناده ضعفاً وانقطاعاً.<sup>(٢)(٣)</sup>

قلت: ومع ضعفه وانقطاعه وكونه لا تقوم به حجة؛ فإن الحافظ أبا عمرو الداني رحمه الله تعالى رواه على الصواب من حديث أبي روق أيضاً عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أول ما نزل جبريل عليه السلام على النبي ﷺ علمه / الاستعاذة، قال يا محمد قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،»<sup>(٤)</sup> ثم قال: قل: بسم الله الرحمن الرحيم.<sup>(٥)</sup>

والقصد أن الذي تواتر عن النبي ﷺ في التعوذ للقراءة ولسائر تعوذاته من روايات لا تحصى كثرة، ذكرناها في غير هذا الموضع؛ هو لفظ: «أعوذ»، وهو

(١) تفسير الطبري: ١/ ٥٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم: ١/ ١٤.

(٣) لم يبين رحمة الله محل الضعف والانقطاع في الحديث.

الضعف من جهة: بشر بن عمار.

الانقطاع من جهة الخلاف في لقي الضحاك لابن عباس رضي الله عنه، والله أعلم.

(٤) عند الداني: (قل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه).

جامع البيان: ٥٦ ب.

(٥) المصدر السابق.



الذي أمره الله تعالى به وعلمه إياه فقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٧] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١] ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] وقال عز وجل عن موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه وسلم ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧] ﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [غافر: ٢٧] وعن مريم عليها السلام ﴿أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ﴾ [مريم: ١٨].

وفي «صحيح» أبي عوانة عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي ﷺ \* أقبل علينا بوجهه \*<sup>(١)</sup> فقال: «تعوذوا بالله من عذاب النار، قلنا نعوذ بالله من عذاب النار، قال: تعوذوا بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قلنا: نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن، قال: تعوذوا بالله من فتنة الدجال، قالوا: نعوذ بالله من فتنة الدجال.»<sup>(٢)</sup>

فلم يقولوا في شيء من جوابه ﷺ «نتعوذ» بالله ولا «تعوذنا» على طبق اللفظ الذي أمروا به، كما أنه ﷺ لم يقل «أستعيذ». بالله، ولا «استعذت». على طبق اللفظ الذي أمره الله به.

ولا كان ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم يعدلون عن اللفظ المطابق الأولى المختار إلى غيره؛ بل كانوا هم أولى بالاتباع، وأقرب إلى الصواب، وأعرف بمراد الله تعالى، كيف وقد علمنا رسول الله ﷺ كيف يُستعاذ فقال: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم،

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ).

(٢) مسلم: ٢١٩٩/٤ (٢٨٦٧)، صحيح ابن حبان: ٢٨١/٣، الأحاد والمثاني: ٩١/٤، مسند عبد بن حميد:

ومن عذاب القبر، ومن فتنة المَحْيَا والمَمَات، ومن شرّ فتنة المسيح الدّجال». رواه مسلم وغيره<sup>(١)</sup>، ولا أصرح من ذلك.

وأما «بالله»: فقد جاء عن ابن سيرين: «أعوذ بالسميع العليم»، وقَيّده بعضهم عنه<sup>(٢)</sup> بصلاة التطوع، ورواه أبو علي الأهوازي عن ابن واصل وغيره عن حمزة، وفي صحة ذلك عنهما نظر.

وأما «الرجيم»: فقد ذكر / الهذلي في «كامله» عن شبل، عن حميد؛ يعني ابن قيس: (أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر)<sup>(٣)</sup>، وحكى أيضاً عن أبي زيد عن أبي السّمك (أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي)<sup>(٤)</sup>، وكلاهما لا يصح.

وأما تغييرهما بتقديم وتأخير ونحوه، فقد روى ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم»<sup>(٥)</sup>.

وكذا رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٦)</sup> عن معاذ بن جبل، وهذا لفظه<sup>(٧)</sup>، والترمذي بمعناه وقال: مرسل<sup>(٨)</sup>.

(١) مسلم: ٤١٢/١، مسند أبي عوانة: ٥٤٧/١.

(٢) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٣) الكامل: ق ١٥٥/ب.

(٤) الكامل: ق ١٥٥/ب، وقال ابن الباذش: واختاره بعضهم لجميع القراء. اهـ.

انظر: الإقناع: ١٥١/١، وقرة عين القراء: ق ٤٠/أ.

(٥) ابن ماجه: ٢٦٦/١.

(٦) في المطبوع: (ليلة).

(٧) سنن أبي داود: ٢٠٦/١.

(٨) الترمذي: ١٥٤/١.

يعني أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق معاذاً؛ لأنه مات قبل سنة عشرين<sup>(١)</sup>.  
ورواه<sup>(٢)</sup> ابن ماجه أيضاً بهذا اللفظ عن جبير بن مطعم<sup>(٣)</sup> واختاره بعض  
القراء<sup>(٤)</sup>.

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا خرج أحدكم من المسجد فليقل:  
اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم». رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، والنسائي من  
غير ذكر «الرجيم»<sup>(٥)</sup>.

وفي كتاب ابن السني<sup>(٦)</sup>: «اللهم أعذني من الشيطان الرجيم»<sup>(٧)</sup>، وفيه أيضاً  
عن أبي أمامة رضي الله عنه: «اللهم إني أعوذ بك من إبليس وجنوده»  
الحديث<sup>(٨)</sup>.

(١) قال الذهبي: حدث عن عمر وعليّ وأبي وابن مسعود ومعاذ؛ وما إخاله لقيه، مع كون ذلك في السنن  
الأربعة. اهـ. والضمير في (لأنه) راجع إلى معاذ رضي الله عنه فقد مات سنة (١٨ هـ). على أصح الأقوال،  
وعليه فسّن ابن أبي ليلى تحتمل لقي معاذ حيث إن ولادته -عبد الرحمن- كانت في زمن الصديق رضي الله  
عنه أو قبله، وقيل: في خلافة عمر رضي الله عنه، والله أعلم.  
انظر: السير: ١/ ٤٦١ و ٤/ ٢٦٣.

(٢) في (ز): «رواية».

(٣) في (ز): «معظم». تصحيف وخطأ. ولعله سبق قلم.

(٤) ابن ماجه: ١/ ٢٦٥.

(٥) ابن ماجه: ١/ ١٢٩ وفيه: وإذا خرج فليسلم على النبي ﷺ وليقل: اللهم.

(٦) انظر ترجمته ص: ٣٦٠.

(٧) انظر: الأذكار: ٣٣.

(٨) الحديث: «إن أحدكم إذا أراد أن يخرج من المسجد تداعت جنود إبليس، وأجلبت واجتمعت كما تجتمع  
النحل على يعسوبها، فإذا قام أحدكم على باب المسجد فليقل: اللهم. فإنه إذا قالها لم يضره». انظر: الأذكار للنووي: ٣٣٣.

وروى الشافعي في «مسنده» عن أبي هريرة: أنه تعوذ في المكتوبة رافعاً صوته: «ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم»<sup>(١)</sup>.

وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ؛ منها ما يتعلق بتنزيه الله تعالى:

**الأول:** «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» نصّ عليها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»، وقال: إن على استعماله عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والعراقين والشام<sup>(٢)</sup>، ورواه أبو عليّ الأهوازي أداء عن الأزرق<sup>(٣)</sup> بن الصباح، وعن الرفاعي<sup>(٤)</sup> عن سليم؛ كلاهما عن حمزة، ونصّاً عن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>، ورواه الخزاعي عن أبي عديّ عن ورش أداء<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر مسند الشافعي: ٣٥ / ١.

(٢) جامع البيان: ٥٦ ب، وفيه: (العراقيين) بالجمع.

(٣) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من المؤلف، صوابه: المنذر بن الصباح، كوفي، أخذ القراءة عن حمزة، وهو معدود في أصحابه، روى عنه القراءة: محمد بن عبد الرحمن بن قتيبي. وذكر المؤلف في ترجمة حمزة اثنين يكتيان بالأزرق، وهما: إبراهيم بن عليّ، وإسحاق بن يوسف. ولعلهما ليسا مرادين هنا.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢ و ٣١١.

(٤) محمد بن يزيد، أبو هشام، إمام مشهور، قاضي، ألف: «الجامع» في القراءات، له روايات شاذة وانفرادات عن سليم وشعبة والكسائي، روى عنه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة، قال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه. توفي سنة (٢٤٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٨٠-٢٨١.

(٥) لعله في كتابه: «الإقناع»، وهو مفقود.

وانظر: الإقناع لابن الباذش: ١ / ١٥٠، التقريب والبيان: ١ / ٢٠.

(٦) انظر: الإقناع: ١ / ١٤٨، التقريب والبيان: ١ / ٢٠.

قلت: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجستاني، ورواية حفص من طريق هبيرة.<sup>(١)</sup> وقد رواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبي سعيد الخدري بإسناد «جيد»، وقال الترمذي: هو أشهر حديث في هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

وفي «مسند» أحمد بإسناد صحيح عن معقل بن يسار<sup>(٣)</sup> / عن النبي ﷺ قال: «من قال<sup>(٤)</sup> حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قرأ ثلاث آيات من آخر سورة «الحشر»، وكَلَّ الله به سبعين ألف مَلَكٍ يصلُّون<sup>(٥)</sup> عليه حتى يمسي، وإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة» رواه الترمذي وقال: حَسَن غريب<sup>(٦)</sup>.

الثاني: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم) ذكره الداني أيضاً في «جامعه»؛ عن أهل مصر وسائر بلاد المغرب، وقال: إنه استعمله منهم أكثر أهل

(١) انظر: التقريب والبيان: ١/ ٢٠، الكتر: ١٢١.

(٢) انظر: سنن الترمذي: ١/ ١٥٤.

(٣) المزني، الصحابي الجليل، شهد بيعة الرضوان، سكن البصرة، روى عنه عمرو بن ميمون وأبو عثمان النهدي وغيرهما، توفي آخر خلافة معاوية رضي الله عنه، وقيل: في خلافة يزيد.  
انظر: أسد الغابة: ٤/ ٤٥٦-٤٥٧، السير: ٢/ ٥٧٦.

(٤) في (ز) «قرأ» بدل «قال» وهو خطأ.

(٥) الصلاة هنا بمعنى الدعاء، وهذا أحد معانيها اللغوية، ومنه قول الأعشى:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً	يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي	نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

انظر: القرطبي: ١/ ١٨٨.

(٦) المسند: ٥/ ٢٦، سنن الترمذي: ٥/ ١٨٢.

الأداء<sup>(١)</sup>، وحكاة أبو معشر الطبري في «سوق العروس»؛ عن أهل مصر أيضاً وعن قنبل والزيني<sup>(٢)</sup>.

ورواه الأهوازي عن المصريين عن ورش<sup>(٣)</sup> وقال: على ذلك وجدت أهل الشام في الاستعاذة، إلا أني لم أقرأ بها عليهم من طريق الأداء عن ابن عامر، وإنما هو شيء يختارونه، ورواه أداء عن أحمد بن جبير في اختياره، وعن الزهري وأبي بحرية<sup>(٤)</sup>، وابن مناذر<sup>(٥)</sup>، وحكاة الخزاعي عن الزيني عن قنبل، ورواه أبو العزّ أداء<sup>(٦)</sup> عن أبي عدي عن ورش<sup>(٧)</sup>، ورواه الهذلي عن ابن كثير في غير رواية الزيني<sup>(٨)</sup>.

الثالث: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الأهوازي عن أبي عمرو<sup>(٩)</sup>، وذكره أبو معشر عن أهل مصر والمغرب<sup>(١٠)</sup>،

(١) جامع البيان: ١/ق ٥٦/ب.

(٢) انظر الإقناع: ١/١٤٩-١٥٠.

(٣) انظر: الإقناع: ١/١٤٩، قرّة عين القراء: ١٤، الكنز: ١٢١.

(٤) عبد الله بن قيس الكندي، من كبار التابعين، علم فاضل، حدّث عن عمر وأبي هريرة وغيرهما، روى عنه خالد بن معدان وضمرة بن حبيب وغيرهما، توفي في خلافة الوليد.

انظر: طبقات ابن سعد: ٧/٤٤٢، السير: ٤/٥٩٤.

(٥) تصحفت في المطبوع بالدال المهملة. ولم أعرفه.

(٦) (أداء) سقطت من (ظ).

(٧) لم أعرف مصدر المؤلف في هذا، فالإرشاد ليس فيه الكلام عن الاستعاذة، والكفاية فيها ما عليه الجمهور. فلعله في «الإرشاد» الكبير.

(٨) الكامل: ق: ١٥٥/ب.

(٩) انظر: قرّة عين القراء: ٤٠/أ.

(١٠) لعله في الجامع، أما في التلخيص فقال عنه: مدني، شامي، علي الكسائي. اهـ. ص ١٣٣.

ورويناه من طريق الهذلي عن أبي جعفر وشيبة ونافع في غير رواية أبي عدي عن ورش<sup>(١)</sup>، وحكاه الخزاعي وأبو الكرم الشهرزوري عن رجالهما عن أهل المدينة، وابن عامر، والكسائي، وحمزة، في أحد وجوهه<sup>(٢)</sup>، وروي عن عمر بن الخطاب، ومسلم بن يسار، وابن سيرين، والثوري.

وقرأت أنا به في قراءة الأعمش، إلا أني في رواية الشنبوذي عنه أدغمت الهاء في الهاء<sup>(٣)</sup>.

الرابع: (أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم) رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص، قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزيني عن قبل، وذكره الهذلي عن أبي عدي عن ورش<sup>(٤)</sup>.

الخامس: (أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) رواه الهذلي عن الزيني عن ابن كثير<sup>(٥)</sup>.

السادس: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم) ذكره الأهوازي عن جماعة، وقرأت به في قراءة الحسن البصري<sup>(٦)</sup>.

(١) الكامل: ق ١٥٥/ب.

(٢) انظر: المنهاج: ق ٧٠، المصباح: ١٥٧٦/٤، وليس فيه «حمزة». وإنما فيه خلف في اختياره.

(٣) أي الهاء من لفظ الجلالة (الله) في هاء «هو».

وانظر: قرة عين القراء: ٤٠، التقريب والبيان: ٢٢/١.

(٤) الكامل: ق ١٥٥/ب.

(٥) الكامل: ق ١٥٥/ب.

(٦) المصدر السابق.

السابع: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وأستفتح الله وهو خير الفاتحين) رواه أبو الحسين الخبازي، عن شيخه أبي بكر الخوارزمي، عن ابن مقسم، عن إدريس، عن خلف عن حمزة<sup>(١)</sup>.

الثامن: (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم) رواه أبو داود في الدخول إلى المسجد عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ وقال: «إذا قال ذلك، قال الشيطان: حُفَظَ مِنِّي سائر<sup>(٢)</sup> اليوم» إسناده جيّد، وهو حديث حسن.

ووردت بالفاظ تتعلق بستم الشيطان؛ نحو «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الخبيث المخبث، والرجس النجس» كما روينا في كتابي «الدعاء»، لأبي القاسم الطبراني، و«عمل اليوم والليلة»، لأبي بكر بن السني عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس، الخبيث المخبث، الشيطان الرجيم». وإسناده ضعيف<sup>(٣)</sup>.

ووردت أيضاً بالفاظ تتعلق بما يستعاذ منه؛ ففي حديث جبير بن مطعم «من الشيطان الرجيم، من همزه ونَفْثِه ونَفْخِه». رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، وأبو داود والحاكم وابن حبان في «صحيحهما»<sup>(٤)</sup>، وكذا في حديث أبي سعيد،

(١) هذا بنصه كلام الهذلي في «الكامل»: ق: ١٥٥/ب.

(٢) (سائر): ليست في (ز)، والحديث في السنن: ٣١٨/١.

(٣) الدعاء: ١٣٤-١٣٥.

(٤) الدعاء: ١٣٤ و ١٣٥، سنن أبي داود: ٢٠٦/١، المستدرک: ٣٦٠/١، صحيح ابن حبان:



وفي حديث ابن مسعود: «من الشيطان الرجيم، وهمزه، ونفخه، ونفثه»<sup>(١)</sup>، وفسّروه فقالوا: همزه الجنون، ونفثه الشعر، ونفخه الكبر<sup>(٢)</sup>.

وأما النقص: فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رحمه الله يقتضي عدمه<sup>(٣)</sup>، والصحيح جوازه؛ لما ورد، فقد نصّ الحلواني في «جامعه» على جواز ذلك فقال: وليس للاستعاذة حد ينتهي إليه، من شاء زاد، ومن شاء نقص، أي بحسب الرواية<sup>(٤)</sup> كما سيأتي.

وفي «سنن» أبي داود من حديث جبير بن مطعم «أعوذ بالله من الشيطان». من غير ذكر «الرجيم»، وكذا رواه غيره، وتقدم في حديث أبي هريرة من رواية النسائي «اللهم اعصمني من الشيطان». من غير ذكر «الرجيم»<sup>(٥)</sup> /

فهذا الذي أعلمه ورد في الاستعاذة من الشيطان في حالة القراءة وغيرها، ولا ينبغي أن يعدل عما صح منها حسبها ذكرناه مبيناً، ولا يعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متبعون لا مبتدعون، قال الجعبري في شرح قول الشاطبي:

لربك تنزيهاً فلست مجهلاً<sup>(٦)</sup> ..... وإن تزدد

(١) انظر: صحيح ابن خزيمة: ١/٢٤٠، الدعاء للضي: ١/٢٩٩.

(٢) في (ط): «الكذب» والكلمة سقطت من (ت).

(٣) لأنه ذكر لفظ «النحل» والزيادة عليه، ولم يتعرض للنقص عما في سورة «النحل» مما يفهم منه أن ذلك غير جائز، والله أعلم.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/١ ق ٥٧/ب.

(٥) انظر ص: ٦٣٧.

(٦) الشاطبية: ٨.

«هذه الزيادة وإن أطلقها وخصّها؛ فهي مقيّدة بالرواية، وعامة في غير التنزيه»<sup>(١)</sup>.

الثاني: في حكم الجهر بها والإخفاء:

وفيه مسائل:

الأولى: أن المختار عند أئمة القراءة هو الجهر بها عن جميع القراء، لا نعلم في ذلك خلافاً عن أحد منهم، إلا ما جاء عن حمزة وغيره مما نذكره، وفي كلّ حال من أحوال القراءة كما نذكره.

قال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كلّ قارئ بعرض، أو درس، أو تلقين، في جميع القرآن، إلا ما جاء عن نافع وحمزة.

ثم روي عن ابن المسيبي أنه سئل<sup>(٢)</sup> عن استعاذة أهل المدينة؛ أيجهرون بها أم يخفونها؟ قال: ما كنّا نجهر ولا نخفي، ما كنّا نستعيد البتة.

وروى عن أبيه عن نافع؛ أنّه كان يخفي الاستعاذة، ويجهر بالبسملة عند افتتاح السور ورؤوس الأئمة<sup>(٣)</sup> في جميع القرآن<sup>(٤)</sup>.

(١) تنمة كلامه: «ولم يروها، ولهذا ما بيّنها، بل نبّه عليها على مذهب الغير». كنز المعاني: ١٧٤ / ٢.

(٢) السائل هو: الحسن بن مخلد. جامع البيان: ١ / ق ٥٧ / أ.

(٣) عند الداني: (الآي): ق ٥٧، وما في النشر يوافق ما في التيسير: ١٧، وتحرفت في المطبوع إلى «الآيات». وجاء في حاشية (ك): أي الأجزاء، إذ عند الأئمة المصريين والشاميين كل جزء ثمانية أثمان. ١. هـ.

(٤) جامع البيان: ق ٥٧، التيسير: ١٧، النجوم الطوالع: ٢٤.

وروي أيضاً عن الحلواني قال: قال<sup>(١)</sup> خلف: كنّا نقرأ على سُليم، فنخفي التعوذ، ونجهر بالبسملة في «الحمد» خاصة، ونخفي التعوذ والبسملة في سائر القرآن، نجهر برؤوس أئمتها، وكانوا يقرؤون على حمزة فيفعلون ذلك، قال الحلواني: وقرأت على خلاد ففعلت ذلك<sup>(٢)</sup>.

قلت: صحّ إخفاء التعوذ من رواية المسيبي عن نافع<sup>(٣)</sup>، وانفرد به الولي عن إسماعيل عن نافع، وكذلك الأهوازي عن يونس عن ورش<sup>(٤)</sup>، وقد ورد من طرق كتابنا عن حمزة على وجهين:

أحدهما: إخفاؤه حيث قرأ القارئ مطلقاً؛ أي في أول الفاتحة وغيرها، وهو الذي لم يذكر أبو العباس المهدوي عن حمزة من / روايتي خلف وخلاد سواء<sup>(٥)</sup>، وكذا روى الخزاعي عن الحلواني عن خلف وخلاد، وكذا ذكر الهذلي في «كامله». وهي رواية إبراهيم بن زُرْبِيٍّ عن سليم عن حمزة<sup>(٦)</sup>.

الثاني: الجهر بالتعوذ في أول «الفاتحة» فقط، وإخفاؤه في سائر القرآن، وهو الذي نصّ عليه في «المبهج» عن خلف عن سليم وفي «اختياره»، وهي رواية محمد بن لاحق التميمي<sup>(٧)</sup> عن سليم عن حمزة<sup>(٨)</sup>.

(١) (قال): سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ق ٥٧، التيسير: ١٧، الإقناع: ١٥٢.

(٣) وهي ليست من طريقه.

(٤) هذه الانفراد خارجة عن طريقه.

(٥) انظر: شرح الهداية: ١/ ٨-٩.

(٦) انظر: الكامل: ق ١٥٥/ب، الإقناع: ١/ ١٥٢.

(٧) متصدر، أخذ القراءة عرضاً عن سليم، رواها عنه عرضاً الحسن بن داود والنقار، وتفرد بالأخذ عنه.

غاية النهاية: ٢/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٨) المبهج: ١/ ٣٤٥، وهي ليست من طريقه.

ورواه الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في «كتابه» عن أبي الحسين بن المنادي، عن الحسن بن العباس، عن الحلواني، عن خلف، عن سليم، عن حمزة؛ أنه كان يجهر بالاستعاذة والتسمية في أول سورة «فاتحة» الكتاب، ثم يخفيها بعد ذلك في جميع القرآن.

قال الحلواني: وقرأت على خلاد فلم يغير عليّ، وقال لي: كان سليم يجهر<sup>(١)</sup> فيها جميعاً، ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى.

وقال أبو القاسم الصفراوي في «الإعلان»: واختلف عنه؛ يعني عن حمزة، أنه كان يخفيها عند «فاتحة» الكتاب، كسائر المواضع، أو يستثني «فاتحة» الكتاب، فيجهر بالتعوذ عندها؛ فروي عنه الوجهان جميعاً انتهى.<sup>(٢)</sup>

وقد انفرد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري عن الحلواني عن قالون بإخفائها في جميع القرآن.<sup>(٣)</sup>

الثانية: أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة مطلقاً، ولا بدّ من تقييده، وقد قيده الإمام أبو شامة رحمه الله تعالى أنه<sup>(٤)</sup> بحضرة من يسمع قراءته، ولا بدّ من ذلك، قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار لشعار<sup>(٥)</sup> القراءة، كالجهر بالتلبية، وتكبيرات العيد، ومن فوائده أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها

(١) في جامع البيان: ١ / ٥٧ ق (يحييها) وأرى أنها الأصوب، وما هنا تصحيف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١ / ٥٧ ق أ.

(٣) لعله ذكر هذه الانفرادة في كتابه: «الاستبصار»، الذي هو مفقود.

(٤) (أنه): من (ز).

(٥) من (س)، وهو الذي في إبراز المعاني: ١ / ٢٢٥، وفي بقية النسخ: (شعائر).

شيء، وإذا أخفي التعوذ، لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين القراءة خارج الصلاة، وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم منعت من أول الإحرام بالصلاة<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله: إذا تعوذ في الصلاة التي يسر فيها بالقراءة أسرّ بالتعوذ، فإن تعوذ في التي يجهر فيها بالقراءة فهل يجهر؟ فيه خلاف، من أصحابنا من قال يسرّ، وقال الجمهور: للشافعي في المسألة قولان:

أحدهما: يستوي الجهر والإسرار، وهو نصّه / في «الأم»، والثاني: يسرّ الجهر، وهو نصه في «الإملاء»، ومنهم من قال قولان: أحدهما يجهر، صحّحه الشيخ أبو حامد الإسفراييني<sup>(٢)</sup> إمام أصحابنا العراقيين، وصاحبه المحامي<sup>(٣)</sup> وغيره، وهو الذي كان يفعله أبو هريرة رضي الله عنه، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسرّ، وهو الأصحّ عند جمهور أصحابنا، وهو المختار.

(١) إبراز المعاني: ٢٢٥ / ١.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، انتهت إليه رئاسة الشافعية في بغداد، أخذ الفقه عن أبي الحسن بن المرزبان، علّق على مختصر المزني «تعاليق»، وغيرها. توفي سنة (٤٠٦ هـ).

الإسفراييني: نسبة إلى إسفرين بلدة بخراسان بثواحي نيسابور.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٦٨ / ٤، وفيات الأعيان: ٧٢ / ١، طبقات السبكي: ٢٤ / ٣.

(٣) أبو الحسن، أحمد بن محمد بن القاسم، له تعليقة في الفقه الشافعي، تنسب إليه، توفي سنة (٤١٥ هـ).

المحامي: نسبة إلى المحامل التي يُحمل عليها الناس في السفر.

انظر: تاريخ بغداد: ٣٧٢ / ٤، وفيات الأعيان: ٧٤-٧٥، الشذرات: ٢٠٢ / ٣.

قلت: حكى صاحب «البيان» القولين على وجه آخر فقال: أحد القولين إنه يتخير بين الجهر والسّر، ولا ترجيح. والثاني: يستحبّ فيه الجهر، ثم نقل عن أبي عليّ الطبري أنه يستحبّ فيه الإسرار، وهذا مذهب أبي حنيفة، وأحمد، ومذهب مالك في قيام رمضان<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي يستحبّ فيها الإخفاء، إذا قرأ خالياً؛ سواء قرأ جهرًا أو سرًّا، ومنها إذا قرأ سرًّا فإنه يسرّ أيضاً، ومنها إذا قرأ في الدور ولم يكن في قراءته مبتدئاً؛ يسر بالتعود لتتصل القراءة ولا يتخلّلها أجنبى، فإنّ المعنى الذي من أجله استحب الجهر؛ وهو الإنصات فقد في هذه المواضع.

الثالثة: اختلف المتأخرون في المراد بالإخفاء، فقال كثير منهم: هو الكتمان، وعليه حمل كلام الشاطبي أكثر الشراح، فعلى هذا يكفي فيه الذكر في النفس من غير تلفظ.

وقال الجمهور: المراد به الإسرار، وعليه حمل الجعبري كلام الشاطبي، فلا يكفي فيه إلا التلفظ وإسراع نفسه، وهذا هو الصواب؛ لأن نصوص المتقدمين كلّها على جعله ضدّاً للجهر، وكونه ضدّاً للجهر يقتضي الإسرار به، والله تعالى أعلم.

فأما قول ابن المسيبي: ما كنّا نجهر ولا نخفي؛ ما كنا نستعيذ ألبته؛ فمراده الترك رأساً كما هو مذهب مالك رحمه الله تعالى كما سيأتي.

(١) النص بحروفه في الأدكار: ٤٥.

انظر: المذهب: ٧٢/١، روضة الطالبين: ٣٤٦-٣٤٧.

## الثالث في محلها:

وهو قبل القراءة إجماعاً ولا يصح قول بخلافه عن أحد ممن يعتبر قوله، وإنما آفة العلم التقليد، فقد نُسب إلى حمزة وأبي حاتم، ونُقِلَ عن أبي هريرة /<sup>(١)</sup> رضي الله عنه وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، وحُكِيَ عن مالك، وذكر أنه مذهب داود بن علي الظاهري وجماعته؛ عملاً بظاهر الآية وهو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] فدل على أن الاستعاذة بعد القراءة.

وحُكِيَ قول آخر؛ وهو: الاستعاذة قبل وبعد، ذكره الإمام فخر الدين الرازي في «تفسيره»، ولا يصح شيء من هذا عمّن نُقِلَ عنه، ولا ما استدل به لهم<sup>(٢)</sup>.

أما حمزة وأبو حاتم؛ فالذي ذكر ذلك عنهما هو أبو القاسم الهذلي، فقال في «كامله»: قال حمزة في رواية ابن قلوقة<sup>(٣)</sup> إنما يتعوذ بعد الفراغ من القرآن، قال: وبه قال أبو حاتم.

قلت: أما رواية ابن قلوقة عن حمزة فهي منقطعة في «الكامل». لا يصح إسنادها<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: أحكام القرآن: ٣/ ١١٧٥، المحرر الوجيز: ١/ ٤٨، القرطبي: ١/ ٨٨، التفسير الكبير: ٢٠/ ١٤١، تفسير ابن كثير: ١/ ١٣.

(٢) عبد الرحمن، الكوفي، راو معروف، عرض على حمزة وعلى سليم، روى عنه الإمام أحمد بن حنبل. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٧٦.

(٣) وذلك لأن الهذلي رواها عن أحمد بن محمد بن الفتح الفرضي عن ريد بن علي عن محمد بن الحسن بن يونس عن أبي أيوب الضبي، عن رجاء بن عيسى عن ابن قلوقة عن حمزة. والانقطاع هو: أن الفرضي لم يقرأ على زيد. انظر: الكامل: ٧٤/ أ.

وكل من ذكر هذه الرواية عن حمزة من الأئمة كالحافظين أبي عمرو الداني، وأبي العلاء الهمداني، وأبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم؛ لم يذكروا ذلك عنه ولا عرّجوا عليه.

وأما أبو حاتم فإنّ الذين ذكروا روايته واختياره؛ كابن سوار، وابن مهران، وأبي معشر الطبري، والإمام أبي محمد البغوي<sup>(١)</sup>، وغيرهم؛ لم يذكروا عنه شيئاً ولا حكوه.

وأما أبو هريرة فالذي نقل عنه رواية الشافعي في «مسنده»: أخبرنا إبراهيم ابن محمد عن ربيعة بن عثمان<sup>(٢)</sup> عن صالح بن أبي صالح<sup>(٣)</sup> أنه سمع أبا هريرة وهو يؤمّ الناس رافعاً صوته (ربنا إنّنا نعوذ بك من الشيطان الرجيم) في المكتوبة إذا فرغ من «أمّ القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وهذا إسناد لا يحتج به؛ لأن إبراهيم بن محمد هو الأسلمي، وقد أجمع أهل النقل والحديث على ضَعْفه، ولم يوثقه سوى الشافعي رضي الله عنه، قال

(١) لم يذكر البغويّ أبا حاتم ضمن القراء الذين اعتمد رواياتهم وطرقهم.

(٢) يروي عن ابن المنكر، قال عنه أبو حاتم: منكر الحديث اهـ، ووثقه غيره.

انظر: من تكلم فيه: ٧٩/١.

(٣) اسم أبيه: مهران، مولى عمرو بن حريث.

انظر: الجرح والتعديل: ٤١٣/٤.

(٤) مسند الشافعي: ٣٥/١.



أبوداود: كان قدرتيّ رافضيّاً مأبوناً<sup>(١)</sup> كلُّ بلاءٍ فيه<sup>(٢)</sup>، وصالح بن أبي صالح الكوفي ضعيف وإه<sup>(٣)</sup>.

وعلى تقدير صحّته، لا يدلّ على أن الاستعاذة بعد القراءة، بل يدلّ على أنه كان يستعيد إذا فرغ من «أمّ القرآن» أي للسورة الأخرى، وذلك واضح. فأما أبو هريرة فهو ممن عرف بالجهر بالاستعاذة.

وأما ابن سيرين والنخعيّ فلا يصح عن واحد منهما عند أهل النقل. وأما مالك فقد حكاه عنه القاضي أبو بكر بن العربي في «المجموعة» وكفى في الرد والشناعة<sup>(٤)</sup> على قائله<sup>(٥)</sup>.

(١) تصحفت في المطبوع بالتاء بدل النون، والكلمة مأخوذة من: الأئنة، يقال: أئنه يأئنه: اتهمه بخير أو شر، وإذا أطلقت فقليل هو مأبون: فهو للشر خاصة. قاموس: (أبن).

(٢) المدقّ، تكلموا فيه وكذبوه، غير الشافعي تلميذه وابن الأصبهاني، فإنه كان ثقة عندهما في الحديث، وأجابوا عن الشافعي بأنه تلمذ عليه في حديثه، ويحفظ عنه حفظ الصبيّ، ولا شك أن الجرح مقدم، توفي سنة (١٨٤ هـ).

انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي: ١/٦٢-٦٤، ميزان الاعتدال: ١/٥٧-٦١، تهذيب التهذيب: ١/١٥٨. (٣) انظر: تقريب التهذيب: ١/٣٦٠، تاريخ ابن معين: ١٣٤.

(٤) شنع عليه: قبحه، القاموس (شنع).

(٥) عبارة المؤلف تفهم أن «المجموعة» هي لابن العربي: وأنه حكى فيها هذا القول، وهذا ليس كذلك، فـ «المجموعة»: اسم كتاب مشهور في الفقه المالكي ألفه محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت ٢٦٠ هـ) وهو من أوثق وأكبر وأعلم تلاميذ سحنون، قال عياض: ألف -ابن عبدوس- «المجموعة». كتاب شريف على مذهب مالك وأصحابه، أعجلته المنية قبل تمامه، قال: وهي نحو خمسين كتاباً. اهـ. وتصويب عبارة المؤلف هو التعبير بـ «عن المجموعة» بدل «في»، لأن ابن العربي حكى هذا القول عنها، ونصّ عبارته: ومن أغرب ما وجدناه قول مالك في «المجموعة» في تفسير هذه الآية ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] قال: ذلك بعد قراءة أم القرآن لمن قرأ في الصلاة، وهذا قول لم يرد به أثر ولا يعضده نظر قال: والله أعلم بسرّ هذه الرواية. اهـ. انظر: أحكام القرآن: ٣/١١٧٥-١١٧٦، ترتيب المدارك: ٤/٢٢٢-٢٢٨، تفسير القرطبي: ١/٨٨، تفسير ابن كثير: ١/١٤.

وأما داود وأصحابه فهذه كتبهم موجودة / لا تعدّ كثرة، لم يذكر فيها أحد شيئاً من ذلك، ونَصَّ ابن حزم<sup>(١)</sup>؛ إمام أهل الظاهر على التعوّذ قبل القراءة، ولم يذكر غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وأما الاستدلال بظاهر الآية فغير صحيح؛ بل هي جارية على أصل لسان العرب وعرفه وتقديرها عند الجمهور: إذا أردت القراءة فاستعدّ، وهو كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وكقوله ﷺ: «من أتى الجمعة فليغتسل»<sup>(٣)</sup>.

وعندي أن الأحسن في تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت،<sup>(٤)</sup> كما في حديث جبريل عليه السلام: «فصلّى الصبح حين طلع الفجر»<sup>(٥)</sup>؛ أي أخذ في الصلاة عند طلوعه، ولا يمكن القول بغير ذلك، وهذا بخلاف قوله في الحديث: «ثم صلاها بالغد بعد أن أسفر»<sup>(٦)</sup>؛ فإنّ الصحيح أن المراد بهذا: الابتداء؛ خلافاً لمن قال إن المراد الانتهاء<sup>(٧)</sup>.

ثم إن المعنى الذي شرعت الاستعاذة له يقتضي أن تكون قبل القراءة؛ لأنها طهارة الفمّ مما كان يتعاطاه؛ من اللغو، والرفث وتطيّب له، وتهيؤ لتلاوة

(١) في (ظ): «ابن الأخرم» ولعله سبق قلم.

(٢) انظر: المحلى: ٣/ ٢٤٥-٢٤٨.

(٣) انظر: البخاري: ٩/ ٢، مسلم: ٢/ ٣، الترمذي: ١/ ١٥٣، ابن ماجه: ١٧٩.

(٤) كتب في حاشية (ك): لأن القارئ ربما يريد القراءة ولا يقرأ، فلا معنى لاستعاذته. اهـ.

(٥) مسلم: ١/ ٤٢٩، السنن الكبرى: ١/ ٤٦٦.

(٦) انظر: الموطأ: ٤/ ١، التمهيد: ٤/ ٣٣١ وفيه قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث اهـ.

(٧) انظر: التمهيد: ٤/ ٣٣٤-٣٣٦، شرح الزرقاني على الموطأ: ١/ ٢٨، تنوير الحوالك: ١/ ١٧.

كلام الله تعالى، فهي التجاءً إلى الله تعالى، واعتصام بجنابه، من خلل يطرأ عليه، أو خطأ يحصل منه في القراءة وغيرها، وإقرار له بالقدرة، واعتراف للعبد بالضعف، والعجز، عن هذا العدو الباطن الذي لا يقدر على دفعه ومنعه إلا الله تعالى، الذي خلقه، فهو لا يقبل مصانعة، ولا يدارى بإحسان، ولا يقبل رشوة، ولا يؤثر فيه جميل؛ بخلاف العدو الظاهر من جنس الإنسان، كما دلت عليه الآي الثلاث من القرآن؛ التي أرشد فيها إلى ردّ العدو الإنساني والشرطي، فقال تعالى في الأعراف: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩] فهذا ما يتعلق بالعدو الإنساني، ثم قال: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] الآية، وقال في «المؤمنون» ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٦] ثم قال: ﴿وَقُلْ رَبِّ اعُوذُ بِكَ﴾ [المؤمنون: ٩٧] الآية. وقال في «فصلت» ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ﴾ [فصلت: ٣٤] الآيات<sup>(١)</sup>.  
وقلت: في ذلك، وفيه أحسن الاكتفاء<sup>(٢)</sup>، وأملح الاقتفاء: /

(١) هذه الفقرة هي كلام ابن كثير مختصراً في تفسيره: ١٦/١.

(٢) هو حذف الكلام لدلالة الباقي على الذهاب منه، وهو عند البلاغيين داخل في باب «المجاز» وهو أسلوب معروف في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب؛ شعرهم ونثرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِبَ بِهِ الْمَوْتُ﴾ [الرعد: ٣١] أي: لكان هذا القرآن، أو غيره على اختلاف المفسرين في بيان ذلك المحذوف.

ومن كلام النبي ﷺ قوله للمهاجرين، وقد شكروا عنده الأنصار رضي الله عنهم أجمعين: «أليس قد عرفتم ذلك لهم؟ قالوا: بلى، قال: فإن ذلك»، أي مكافأة لهم.

وأما في كلام العرب فكثير جداً، فمن المنثور قولهم: (لو رأيت عليّاً بين الصّفيّين) أي لرأيت أمراً عظيماً.

ومنه قول امرئ القيس: فلو أنها نفس تموت سوياً ولكنّها نفس تساقط أنفسا

أي كأنه قال: لمان الأمر. وإنما كان «الاكتفاء». معدوداً من أنواع البلاغة لأن نفس السامع تتسع في الظن والحساب، والله أعلم. انظر: النكت للرماني: ٧٠، العمدة: ٤٣٣/١ - ٤٣٤.

شيطاننا المغويّ عدوّ فاعتصم      بالله منه والتجئ وتعوّذ  
وعدوّك الإنسيّ دارٍ ودادَه      تملكه وادفع بالتي فإذا الذي

الرابع: في الوقف على «الاستعاذة»، وقُلَّ من تعرض لذلك من مؤلفي الكتب، ويجوز الوقف على «الاستعاذة» والابتداء بها بعدها بسملةً كان أو غيرها، ويجوز وصلها بها بعدها والوجهان صحيحان.

وظاهر كلام الداني رحمه الله أن الأولى وصلها بالبسملة؛ لأنه قال في كتابه «الاكتفاء»: <sup>(١)</sup> الوقف على آخر التعوذ تام، وعلى آخر التسمية أتم <sup>(٢)</sup>.

وممن نصّ على هذين الوجهين الإمام أبو جعفر بن الباذش، ورجّح الوقف لمن مذهبه الترتيل، فقال في كتابه «الإقناع»: ولك أن تصلها أي «الاستعاذة» بالبسملة في نفسٍ واحد، وهو أتم <sup>(٣)</sup>، ولك أن تسكت عليها ولا تصلها بالبسملة، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل، فأما من لم يُسمّ؛ يعني مع الاستعاذة؛ فالأشبه عندي أن يسكت عليها ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوز وصلها <sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة، ومراده «بالسكت» الوقف؛ لإطلاقه ولقوله في «نفس واحد»، وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في «قصيدته». حيث قال: ..... وقف بعد أو صلا

(١) ويسمى أيضاً (المكتفى).

(٢) المكتفى: ١٥٥.

(٣) علّله ابن الباذش بقوله: لأنك تكمل الاستفتاح اهـ: ١٥٤/١.

(٤) الإقناع: ١٥٤/١.

وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها نحو «الرحيم» ﴿مَا نَنْسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦] أدغم، لمن مذهبه الإدغام كما يجب حذف همزة الوصل في نحو «الرحيم» ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ [الحديد: ٢٠] ونحو «الرحيم» ﴿الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١].

وقد ورد من طريق أحمد بن إبراهيم القصباني<sup>(١)</sup> عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو أنه كان يخفي الميم من «الرحيم» عند باء: «بسم الله». ولم يذكر ابن شيطا وأكثر العراقيين سوى وصل «الاستعاذة» «بالبسمة»، كما سيأتي في باب البسمة.

#### الخامس: في حكم الاستعاذة استحباباً<sup>(٢)</sup> ووجوباً:

وهي مسألة لا تعلق للقراءات بها، ولكن لما ذكرها شراح «الشاطبية» لم نخل كتابنا من ذكرها، لما يترتب عليها من الفوائد، وقد تكفل أئمة التفسير والفقهاء بالكلام فيها،<sup>(٣)</sup> ونشير إلى ملخص ما ذكر فيها في مسائل:

(١) تقدمت ترجمته: ص: ٧٤٢.

لكن بين المؤلف في «غايته» أنه -القصباني- كان يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل. انظر: غاية النهاية: ٣٥-٣٦.

(٢) الاستحباب هو الندب، وهو عند الأصوليين: أمر بتخير في الترك، إلا أن فاعله مأجور، وتاركه لا أجر له ولا إثم عليه، وهو كل تطوع ونافلة، وسائر أعمال البر.

انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ٤٣/١.

(٣) في (ز): «عليها».

الأولى: ذهب الجمهور / إلى أن «الاستعاذة» مستحبة في القراءة بكل حال؛ في الصلاة وخارج الصلاة، وحملوا الأمر في ذلك على الندب، وذهب داود بن علي وأصحابه إلى وجوبها؛ حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل، حتى أبطلوا صلاة من لم يستعذ، وقد جنح الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله إلى القول بالوجوب، وحكاه عن عطاء بن أبي رباح واحتج له بظاهر الآية من حيث الأمر، والأمر ظاهره الوجوب، وبمواظبة النبي ﷺ عليها؛ لأنها تدراً شرّ الشيطان، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ ولأن الاستعاذة أحوط، وهو أحد مسالك الوجوب، وقال ابن سيرين: إذا تعوذ مرة واحدة في عمره فقد كفى في إسقاط الوجوب، وقال بعضهم: كانت واجبة على النبي ﷺ دون أمته، حكى هذين<sup>(١)</sup> القولين شيخنا الإمام عماد الدين ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره»<sup>(٢)</sup>.

الثانية: الاستعاذة في الصلاة للقراءة لا للصلاة، وهذا مذهب الجمهور كالشافعي وأبي حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل.

وقال أبو يوسف هي للصلاة، فعلى هذا يتعوذ المأموم وإن كان لا يقرأ، ويتعوذ في العيدين بعد الإحرام، وقبل تكبيرات العيد<sup>(٣)</sup>.

ثم إذا قلنا بأن الاستعاذة للقراءة؛ فهل قراءة الصلاة قراءة واحدة فتكفي

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «هذا من».

(٢) انظر: القرطبي: ٨٥ / ١، ابن كثير: ١٤ / ١، المحلى: ٢٤٧ / ٣، التحرير والتنوير: ١٤ / ٢٧٧ أضواء البيان: ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) هذه الفقرة كلها وبنصها من كلام ابن كثير في تفسيره: ١٥-١٦.

الاستعاذة في أول ركعة، أو قراءة كل ركعة مستقلة بنفسها، فلا يكفي؟ قولان للشافعي، وهما روايتان عن أحمد<sup>(١)</sup>.

والأرجح الأول؛ لحديث أبي هريرة في «الصحيح» أن النبي ﷺ كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة ولم يسكت<sup>(٢)</sup>، ولأنه لم يتخلل القراءتين أجنبى؛ بل تخللها ذكر، فهي كالقراءة الواحدة؛ حمد لله أو تسبيح أو تهليل أو نحو ذلك، ورجح الإمام النووي وغيره الثاني<sup>(٣)</sup>.

وأما الإمام مالك فإنه قال: لا يستعاذ إلا في قيام رمضان فقط<sup>(٤)</sup>، وهو قول لا يعرف لمن قبله، وكأنه أخذ بظاهر الحديث الصحيح عن عائشة رضي الله عنها «كان يستفتح<sup>(٥)</sup> الصلاة بالتكبير، والقراءة ب (الحمد لله رب العالمين)». ورأى أن هذا دليل على ترك التعوذ، فأما قيام رمضان / فكأنه رأى أن الأغلب عليه جانب القراءة، والله أعلم.

الثالثة: إذا قرأ جماعة جملة؛ هل يلزم كل واحد منهم<sup>(٦)</sup> «الاستعاذة» أو تكفي استعاذة بعضهم؟

(١) انظر: المغني: ١/ ٣١٣.

(٢) مسلم: ١/ ٤١٩، السنن الصغرى: ١/ ٣٣٠، السنن الكبرى: ٢/ ١٩٦، المستخرج على صحيح مسلم: ١٩٧/ ٢.

(٣) في حاشية (ك): «وهو التعوذ كل ركعة اهـ». وانظر: روضة الطالبين ١/ ٣٤٦.

(٤) انظر: القرطبي: ١/ ٨٦ وقال ابن كثير: «في أول ليلة منه». ١/ ١٥.

(٥) في المطبوع عبارة ليست في النسخ وهي: رسول الله ﷺ؛ وانظر: شرح مسلم للنووي: ٤/ ٢١٣.

(٦) «منهم» من (ز).

لم أجد فيها نصاً ويحتمل أن تكون كفاية، وأن تكون عيناً على كل من القولين بالوجوب والاستحباب، والظاهر الاستعاذة لكل واحد؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من <sup>(١)</sup> شرّ الشيطان كما تقدم، فلا يكون تعوذ واحد كافياً عن آخر كما اخترناه في التسمية على الأكل، وذكرناه في غير هذا الموضع، وأنه ليس من سنن الكفايات والله أعلم.

الرابعة: إذا قطع القارئ القراءة لعارض من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، وذلك بخلاف ما إذا كان الكلام أجنبياً؛ ولورداً للسلام، فإنه يستأنف الاستعاذة وكذا لو كان القطع إعراضاً عن القراءة كما تقدم والله أعلم.

وقيل: يستعيز، واستُدِلَّ له بما ذكره أصحابنا. <sup>(٢)</sup>

(١) في المطبوع: «عن». بالعين، تصحيف.

(٢) أي الشافعية.



## باب اختلافهم في البسمة

والكلام على ذلك في فصول:

الأول: بين السورتين:

وقد اختلفوا في الفصل بينهما بالبسمة وبغيرها، وفي الوصل بينهما؛ ففصل بالبسمة بين كلّ سورتين إلا بين (الأنفال) (وبراءة) ابن كثير، وعاصم، والكسائي<sup>(١)</sup>، وأبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش، ووصل بين كلّ سورتين حمزة.

واختلف عن خلف في اختياره بين الوصل والسكت؛ فنصّ له أكثر أئمة المتقدمين على الوصل كحمزة، وهو الذي في «المستنير» و«المبهج» و«كفاية» سبط الخياط و«غاية» أبي العلاء<sup>(٢)</sup>، ونصّ له صاحب «الإرشاد» على السكت<sup>(٣)</sup>، وهو الذي عليه أكثر المتأخرين الآخذين بهذه القراءة كابن الكدي<sup>(٤)</sup>، وابن الكال<sup>(٥)</sup>، وابن زريق الحدّاد<sup>(٦)</sup>، وأبي الحسن الديواني، وابن مؤمن صاحب (الكنز)<sup>(٧)</sup> وغيرهم.

(١) سقط ذكر (الكسائي) من (ت).

(٢) انظر: المستنير: ٤٣٩/١، المبهج: ٣٤٦/١، غاية الاختصار: ٤٠١/١.

(٣) الإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً، فالأولى تقييد كلام المؤلف.

انظر: الدراسة ص ٢٢٨، الإرشاد: ١٩٩.

(٤) كتب فوق الكلمة في (ز) (خف) وكتب تحتها في (ك): (باسكان الباء) وتصحفت في (ت) إلى (اللوي) وفي (س) إلى (الكوي) بالواو بدل الدال.

(٥) تصحفت في (ز) و (ك) إلى (الكيال) بالياء بين الكاف والألف.

(٦) المبارك بن المبارك، أبو جعفر، أستاذ حاذق، قرأ القرآن على والده، وسبط الخياط، ألف (الخيرة في القراءات العشر) مختصر من الإرشاد (نظم) توفي سنة (٥٩٦هـ). غاية النهاية: ٤١/٢.

(٧) الكنز كإرشاد ليس فيه رواية إدريس أصلاً. انظر: الكنز: ٣٥-٣٦ و١٢١.

واختلف أيضاً عن الباقيين وهم: أبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب / وورش من طريق الأزرق؛ بين الوصل والسكت والبسمة.

فأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان»<sup>(١)</sup>، وصاحب «الوجيز»<sup>(٢)</sup>، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» للداني، وبه قرأ على شيخه الفارس عن أبي طاهر<sup>(٣)</sup>، وهو طريق أبي إسحاق الطبري في «المستنير»<sup>(٤)</sup>، وغيره، وهو ظاهر عبارة «الكافي»<sup>(٥)</sup> وأحد الوجهين في «الشاطبية»، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي<sup>(٦)</sup>، وهو أحد الوجوه الثلاثة في «الهداية»، وبه قطع في «غاية الاختصار» لغير السوسي<sup>(٧)</sup>، وبه قطع الحضرمي في «المفيد» للدوري عنه<sup>(٨)</sup>.

وقطع له بالسكت صاحب «الهداية»<sup>(٩)</sup> في الوجه الثاني، و «التبصرة»، و «تلخيص العبارات»، و «تلخيص» أبي معشر، و «الإرشاد» لابن غلبون،

(١) العنوان: ٦٥.

(٢) تأمل عبارة المؤلف «صاحب الوجيز» والمقصود الأهوازي، ويُنَبَّه هنا أن المؤلف لم يختَر أي طريق من «الوجيز» في قراءة أبي عمرو، مما يعني أن هذا خارج عن طرقة، والله أعلم.  
انظر: الوجيز ق ٦/أ.

(٣) جامع البيان: ١/ق ٥٨-٥٩.

(٤) المستنير: ١/٤٣٩.

(٥) الكافي: ١٤.

(٦) التجريد: ق ١٩/ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/٤٠١.

(٨) يلاحظ أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٩) «الهداية» ليس لها طريق في قراءة أبي عمرو.

و«التذكرة»<sup>(١)</sup>، وهو الذي في «المستنير» و«الروضة»، وسائر كتب العراقيين لغير ابن حبش عن السوسي<sup>(٢)</sup>، وفي «الكافي» أيضاً، وقال: إنه من أخذ<sup>(٣)</sup> البغداديين<sup>(٤)</sup>.

وهو الذي اختاره الداني وقرأ به على أبي الحسن وأبي الفتح وابن خاقان، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه عند التحقيق<sup>(٥)</sup>، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية» وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي للدوري<sup>(٦)</sup>، وقطع به في «غاية الاختصار» للدوري أيضاً<sup>(٧)</sup>.

وقطع له بالبسمة صاحب «الهادي» وصاحب «الهداية»<sup>(٨)</sup> في الوجه الثالث، وهو اختيار صاحب «الكافي»<sup>(٩)</sup>، وهو الذي رواه ابن حبش عن السوسي، وهو الذي في «غاية الاختصار» للسوسي<sup>(١٠)</sup>.

(١) أما «الإرشاد» لابن غلبون فليس له أي طريق في قراءة أبي عمرو، وأما «التذكرة» فلها طريق واحد عن الدوري وليس عن السوسي.

وانظر: التذكرة: ١/ ٦٣-٦٤، التبصرة: ٢٤٧، التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات: ٢٢.

(٢) المستنير: ٤٣٩، الروضة للملكي: ٦٦٣.

(٣) في المطبوع: «أخذ من»، وهو خطأ.

(٤) وعبارته: والبغداديون يأخذون في قراءة أبي عمرو بسكتة بين السورين. اهـ الكافي: ١٤.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ب، ٥٩/ ب، التيسير: ١٧-١٨.

(٦) التجريد: ق: ١٩/ ب.

(٧) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١.

(٨) الهادي: ق: ٣، وأما «الهداية» فقد سبق قبل قليل أنه ليس منها أي طريق في قراءة أبي عمرو.

(٩) وعبارته: واختياري لأخذ لجماعة القراء إلا حزمة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه

قرأت على أكثر من قرأت عليه. اهـ الكافي: ١٤.

(١٠) غاية الاختصار: ١/ ٤٠١-٤٠٢.

وقال الخزاعي، والأهوازي، ومكي، وابن سفيان، والهدلي: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

وأما ابن عامر؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»، وهو أحد الوجهين في «الكافي»<sup>(٢)</sup> و «الشاطبية»، وقطع له بالسكت صاحب<sup>(٣)</sup> «التلخيص»، و «التبصرة» وابنا غلبون، واختيار الداني، وبه قرأ على شيخه أبي الحسن، ولا يؤخذ من «التيسير» بسواه، وهو الوجه الآخر في «الشاطبية»<sup>(٤)</sup>، وقطع له بالبسملة صاحب «العنوان»، وصاحب «التجريد»، وجميع العراقيين، وهو الوجه الآخر في «الكافي»، وبه قرأ الداني على الفارسي وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المالكي في «الروضة» سواه، وهو الذي في «الكامل»<sup>(٥)</sup>.

(١) أما قول الأهوازي فلم أجده في الوجيز، وقول الخزاعي موجود في المنتهى (٢٢٧/٢) لكن ينبه على أن المؤلف لم يأخذ أي طريق من هذا الكتاب.

وانظر: المنتهى: ٢٢٧/٢، الوجيز: ق: ٧، الكامل: ق: ٣١٣، التبصرة: ٢٤٨، الهادي: ق: ٣.

(٢) «الهداية» منها طريقان في النشر في قراءة ابن عامر، وهما من رواية ابن ذكوان، فهشام فيها ليس من طريق هذا الكتاب، وأما «الكافي» فله في «النشر» طريق واحد عن ابن عامر من رواية هشام، وعليه فابن ذكوان فيه ليس من طريق هذا الكتاب، والله أعلم.

(٣) في (ز) و (ظ) «صاحباً» بالثنية، وما أثبتته أصح، بل هو الصحيح لا غير؛ لأن المقصود هو «تلخيص العبارات» لابن بليمة، لا تلخيص أبي معشر؛ قال أبو معشر: الباقر - يعني غير حمزة وأبي عمرو وورش - يجهر بها عند رؤوس السور فقط وهو الاختيار، اهـ.  
انظر: التلخيص: ١٣٤، تلخيص العبارات ٢٢.

(٤) انظر: التذكرة: ٦٣-٦٤، التيسير: ١٧-١٨، جامع البيان: ١/٥٩، التبصرة: ٢٤٧.

أما «الإرشاد» لابن غلبون الذي دلت عليه عبارة المؤلف (ابنا غلبون) فليس له أي طريق في قراءة ابن عامر في «النشر».

(٥) انظر: الروضة للمالكي: ٦٦٣، جامع البيان: ١/٥٩، الكافي: ١٤، التجريد: ق: ٢٠، العنوان: ٦٥.

وأما يعقوب؛ فقطع له بالوصل صاحب «غاية الاختصار»<sup>(١)</sup>، وقطع له بالسكت صاحب «المستنير» و «الإرشاد» و «الكفاية» / وسائر العراقيين<sup>(٢)</sup>،<sup>١/</sup> وقطع له بالبسملة صاحب «التذكرة»، والداني وابن الفحام وابن شريح<sup>(٣)</sup> وصاحب «الوجيز» و «الكامل»<sup>(٤)</sup>.

وأما ورش من طريق الأزرق؛ فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» وصاحب «العنوان» والحضرمي صاحب<sup>(٥)</sup> «المفيد»، وهو ظاهر عبارة «الكافي»، وأحد الوجوه الثلاثة في «الشاطبية»<sup>(٦)</sup>، وقطع له بالسكت ابنا غلبون، وابن بليمة صاحب «التلخيص»، وهو الذي في «التيسير»، وبه قرأ الداني على جميع شيوخه، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وأحد الوجهين في «التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وهو ظاهر عبارة «الكامل» الذي لم يذكر له غيره<sup>(٧)</sup>، وقطع له بالبسملة صاحب «التبصرة» من قراءته على أبي عدي، وهو

(١) غاية الاختصار: ٤٠١/١.

(٢) انظر: المستنير: ٤٣٩/١، الإرشاد: ١٩٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣.

(٣) لعله يقصد في كتابه في قراءة يعقوب، مع العلم أنه ليس من مصادره.

(٤) انظر: التذكرة: ٦٣/١، الوجيز: ق ٦/أ - مع أنه ليس عنه أي طريق في «النشر» -، الكامل: ق: ٣١٣، مفردة يعقوب لابن الفحام: ق: ٥.

تنبيه: ليس في النسخة التي لدي من مفردة يعقوب للداني فصل: «التعوذ» و «البسملة»، والله أعلم.

(٥) في المطبوع: «وصاحب» بإثبات واو العطف، وهو خطأ؛ لأن الحضرمي نفسه هو صاحب «المفيد»، وقد سبق بيان أن «المفيد» ليس له أي طريق في «النشر».

(٦) انظر: الكافي: ١٤، العنوان: ٦٥.

(٧) انظر: التذكرة: ٦٣/١ - ٦٤، التبصرة: ٢٤٧-٢٤٨، التيسير: ١٧-١٨، الكامل: ق ٣١٢-٣١٣، تلخيص العبارات: ٢٢.

اختيار صاحب «الكافي»، وهو الوجه الثالث في «الشاطبية»، وبه كان يأخذ أبو غانم وأبو بكر الأذفوي وغيرهما عن الأزرق<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن الآخذين بالوصل لمن ذكر، من همزة أو أبي عمرو، أو ابن عامر، أو يعقوب، أو ورش؛ اختار كثير منهم لهم السكت بين «المدثر» و «لا أقسم بيوم القيامة» وبين «الانفطار» و «ويل للمطففين» وبين «والفجر» و «لا أقسم بهذا البلد» وبين «والعصر» و «ويل لكل همزة» كصاحب «الهداية» وابني غلبون، وصاحب «المبهمج»، وصاحب «التبصرة»، وصاحب «الإرشاد»، وصاحب «المفيد»، ونَصَّ عليه أبو معشر في «جامعه» وصاحب «التجريد»، وصاحب «التيسير»، وأشار إليه الشاطبي.

ونُقِلَ عن ابن مجاهد في غير «العصر» و «الهمزة»<sup>(٢)</sup>، وكذا اختاره ابن شیطا صاحب «التذكار»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن ابن غلبون<sup>(٣)</sup>.

وكذا الآخذون بالسكت لمن ذكر؛ من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وورش اختار كثير منهم لهم البسمة في هذه الأربعة المواضع؛ كابني غلبون، وصاحب «الهداية» ومكي صاحب «التبصرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وخلف بن خاقان<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التبصرة: ٢٤٧، الكافي: ١٤.

(٢) مذهب ابن مجاهد هذا ليس في السبعة، بل ليس فيها ذكر التعوذ والبسمة أصلاً.

(٣) انظر: التذكرة: ٦٣/١-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، التيسير: ١٨، جامع البيان: ١/١ ق ٥٩، المبهمج: ٣٤٦/١، الإرشاد: ١٩٩.

(٤) انظر: التذكرة: ٦٣/١-٦٤، التبصرة: ٢٤٨، جامع البيان: ١/١ ق ٥٩.

وإنما اختاروا ذلك لبشاعة<sup>(١)</sup> وقوع مثل ذلك إذا قيل: ﴿وَأَهْلُ الْغَفَرَةِ﴾ لَا ﴿الْمَدَّثَرِ: ٥٦، القيامة: ١﴾ أو ﴿وَأَدْخُلْ جَنَّتِي﴾ لَا ﴿[الفجر: ٣٠، البلد: ١] أو ﴿يَلَهُ﴾ وَيَلُّ ﴿[الانفطار: ١٩، المطففين: ١] أو ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ وَيَلُّ ﴿[العصر: ٣، الهمزة: ١] من غير فصل، ففصلوا بالبسملة للساكت، وبالسكت للواصل، ولم يُمكنْهم البسملة له؛ لأنه ثبت / عنه النص بعدم البسملة، فلو بسملوا لصادموا النص بالاختيار،<sup>١</sup> وذلك لا يجوز.

والأكثر على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد، وابن سفيان صاحب «الهادي»، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، و<sup>(٢)</sup> صاحب «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي عمرو الداني والمحققين، والله تعالى أعلم<sup>(٣)</sup>.

## تنبيهات

أولها: تخصيص السكت والبسملة في الأربعة المذكورة مفرّع على الوصل والسكت مطلقاً، فمن خصّها بالسكت فإن مذهبه في غيرها الوصل، ومن

(١) البشاعة: مصدر «بشع» وهو في اللغة من قولهم: البشع - ككتف - من الطعام: الكريه الذي فيه مرارة، وفي المجاز يطلق على عدة معان منها: البشع من الناس: الكريه ريح الفم الذي لا يتخلل ولا يستاك، والسئ الخلق، ويشع بالأمر: ضاق به ذرعاً، وهي عبارة معروفة عند القراء.  
انظر: أساس البلاغة، وتهذيب اللغة، وتاج العروس (بشع).

(٢) الواو سقطت من المطبوع، مما يوهم القارئ أن الطرسوسي هو صاحب «المستنير».

(٣) انظر: الهادي: ق: ٣، التيسير: ١٨، المستنير: ١/ ٤٣٩، الكفاية الكبرى: ٢١٣، الإرشاد: ١٩٩، العنوان: ٦٥.

خصها بالبسملة فمذهبه في غيرها السكت، وليس أحد يرى<sup>(١)</sup> البسملة لأصحاب الوصل كما توهمه «المنتجب» وابن بصخان<sup>(٢)</sup>، فافهم ذلك، فقد أحسن الجعبري في فهمه ما شاء وأجاد الصواب<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

وانفرد الهذلي بإضافته إلى هذه الأربعة موضعاً خامساً؛ وهو البسملة بين «الأحقاف» و «القتال» عن الأزرق عن ورش، وتبعه في ذلك أبو الكرم<sup>(٤)</sup>.

وكذلك انفرد صاحب «التذكرة» باختيار الوصل لمن سكت من أبي عمرو، وابن عامر، وورش، في خمسة مواضع، وهي: «الأنفال» بـ «براءة» و «الأحقاف» بـ «الذين كفروا» و «اقتربت» بـ «الرحمن» و «الواقعة» بـ «الحديد» و «الفيل» بـ «لإيلاف قريش» قال: لحسن ذلك بمشاكلة آخر السورة لأول التي تليها<sup>(٥)</sup>.

ثانيها: إنه تقدم تعريف «السكت»، وأن الشرط فيه أن يكون من دون نفس، وأن كلام أئمتنا مختلف في طول زمنه، وقصره، وحكاية قول سبط الخياط، و<sup>(٦)</sup> إن الذي يظهر من قوله طول زمن السكت بقدر البسملة، وقد قال: أيضاً

(١) في المطبوع: «يروى»، وهو تحريف.

(٢) انظر: ترجمته ص: ٣١٠.

(٣) انظر: كنز المعاني: ٣٤٧-٣٥١.

(٤) انظر: الكامل: ق ٣١٣، المصباح: ٤/ ١٥٩١.

(٥) التذكرة: ١/ ٦٤.

(٦) سقط (و) من المطبوع.



في «كفايته» ما يصرح بذلك حيث قال عن أبي عمرو: وروي عن أبي عمرو  
إسرارها بينهما أي إسرار البسملة<sup>(١)</sup>.

قلت: والذي قرأت به وأخذ؛ السكت عن جميع من روى عنه السكت بين  
السورتين سكتاً يسيراً من دون تنفس، قدر السكت / لأجل الهمزة عن حمزة  
وغيره، حتى أني أخرجت وجه حمزة مع وجه ورش بين سورتني «الضحى»  
و «ألم نشرح» على جميع من قرأت<sup>(٢)</sup> عليه من شيوخي، وهو الصواب.  
والله أعلم.

الثالث: أن كلاً من الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكيتين؛ إذا ابتدأ  
سورة من السور بسمل بلا خلاف عن أحد منهم، إلا إذا ابتدأ «براءة» كما  
سيأتي، سواء أكان الابتداء عن وقف أو قطع.

أمّا على قراءة من فصل بها فواضح، وأمّا على قراءة من ألغها فالتبرك  
والتيمن، ولموافقة خط المصحف الكريم؛ لأنها عند من ألغها إنما كتبت لأول  
السورة تبركاً، وهو لم يبلغها في حالة الوصل إلا لكونه لم يبتدئ، فلما ابتدأ لم يكن  
بُدُّ من الإتيان بها لئلا يخالف المصحف وصلاً ووقفاً؛ فيخرج عن الإجماع، فكأنّ  
ذلك عنده كهمزات الوصل تحذف وصلاً وتثبت ابتداءً، ولذلك لم يكن بينهم  
خلاف في إثبات البسملة أول «الفاتحة» سواء وصلت بسورة «الناس» قبلها أو  
ابتدئ بها؛ لأنها ولو وصلت لفظاً فإنها مبتدأ بها حكماً، ولذلك كان الوصل هنا  
حالاً مرتحلاً.

(١) انظر: ص: ٦٢٢.

(٢) في المطبوع: «قرأته».

وأما ما رواه الخرقى عن ابن سيف عن الأزرق عن ورش أنه ترك البسملة أول «الفاتحة» فالخرقي هو شيخ الأهوازي وهو محمد بن عبد الله بن القاسم؛ مجهول لا يعرف إلا من جهة الأهوازي<sup>(١)</sup>. ولا يصح ذلك عن ورش، بل المتواتر عنه خلافه.

قال الحافظ أبو عمرو في كتابه «الموجز»: اعلم أن عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين رَوَوْا أداء عن أسلافهم عن أبي يعقوب عن ورش أنه كان يترك التسمية بين كل سورتين في جميع القرآن إلا في أول «فاتحة» الكتاب، فإنه يبسمَل في أولها؛ لأنها أول القرآن، فليس قبلها سورة يوصل آخرها بها، هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، وحكوا ذلك عن قراءتهم متصلاً<sup>(٢)</sup>.

وانفرد صاحب «الكافي» بعدم البسملة لحمزة في ابتداء السور سوى «الفاتحة»<sup>(٣)</sup>، وتبعه على ذلك ولده أبو الحسن شريح؛ فيما حكاه عنه أبو جعفر بن الباذه، من أنه من كان يأخذ لحمزة بوصل السورة / بالسورة، لا يلتزم الوصل ألبتة، بل آخر السورة عنده كآخر آية وأول السورة الأخرى، فكما لا يلتزم له ولا غيره وصل الآيات بعضهن ببعض كذا لا يلتزم له وصل السورة حتماً، بل إن وصل فحسن، وإن ترك فحسن<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: غاية النهاية: ١٨٣/٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/١ ق ٥٨/أ، ولم يكن «الموجز» عندي فأوثق منه هذا النص.

(٣) وعبارته: وإذا ابتدأ -القارئ- بأول سورة، أي سورة كانت إلا براءة عوذ وبسمَل إلا لحمزة، بهذا قرأت وبه آخذ. اهـ الكافي: ١٤.

وفي انفرد «الكافي» بذلك نظر، قال الهنلي: وروي عن حمزة، طريق ابن عطية وابن زربي ترك التسمية في جميع القرآن وهكذا جميع طرق الزيادات إلا في الفاتحة. اهـ الكامل: ق ١٥٦، وانظر: المصباح: ١٥٩٤/٤.

(٤) الإقناع: ١٥٩/١.

قلت: حجّته في ذلك قول حمزة: «القرآن عندي كسورة واحدة، فإذا قرأت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول فاتحة الكتاب أجزأني»<sup>(١)</sup>.

ولا حجة في ذلك، فإنّ كلام حمزة يُحمل على حالة الوصل لا الابتداء، لإجماع أهل النقل على ذلك والله أعلم.

الرابع: لاختلاف في حذف البسمة بين «الأنفال» و «براءة» عن كل من بسمل بين السورتين، وكذلك في الابتداء بـ «براءة» على الصحيح عند أهل الأداء، وممن حكى الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن غلبون، وأبو القاسم ابن الفحام، ومكي، وغيرهم، وهو الذي لا يوجد نصّ بخلافه.<sup>(٢)</sup>

وقد حاول بعضهم جواز البسمة في أولها؛ قال أبو الحسن السخاوي: إنه القياس.

قال: لأن إسقاطها إما أن يكون لأن «براءة» نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون «الأنفال»، فإن كان لأنها نزلت بالسيف فذلك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمّي للتبرك.

وإن كان إسقاطها لأنه لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة. وقد علم الغرض بإسقاطها فلا مانع من التسمية<sup>(٣)</sup>.

قلت: لقائل أن يقول: يمنع تضافر<sup>(٤)</sup> النصوص.

(١) انظر: الكافي: ١٤، الدر الثير: ١/١٢٨.

(٢) انظر: التذكرة: ١/٦٣، التبصرة: ٢٤٨.

(٣) انظر: جمال القراء: ٢/٤٨٤، إبراز المعاني: ١/٢٣٤-٢٣٥.

(٤) كذا بالضاد المعجمة، وكتب في حاشية (ك): «تضافروا على الشيء أي تعاونوا عليه، اهـ.» ومن معانيها: تجمعوا عليه وهو المناسب هنا. وكتب في (س): «تظافر» بالطاء المعجمة، وهي مثلها في المعنى، وتصحفت في المطبوع إلى: «بظاهر» بالطاء المعجمة والهاء.

وقال أبو العباس المهدوي: «فأما «براءة» فالقراء مجمعون على ترك الفصل بينها وبين «الأنفال» بالبسملة، وكذلك أجمعوا على ترك البسملة في أولها في حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة في حال الابتداء بأوساط السور، فإنه يجوز<sup>(١)</sup> أن يبتدأ بها من أول «براءة» عند جعلها و «الأنفال» سورة واحدة، ولا يبتدأ بها في قول من جعل علّة تركها في أولها أنها نزلت بالسيف»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الفتح بن شيطا: «ولو أن قارئاً ابتداء قراءته من أول «التوبة»، فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالتسمية متبركاً بها، ثم تلا السورة، لم يكن عليه حرج إن شاء الله تعالى / كما يجوز له إذا ابتداء من بعض سورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر «الأنفال» بأول «براءة» ثم يفصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة، وضلال، وخرق للإجماع، ومخالف للمصحف».

قلت: ولقائل أن يقول له ذلك أيضاً في البسملة أولها: أنه خرق للإجماع، ومخالف للمصحف، ولا تُصادم النصوص بالآراء، وما رواه الأهوازي في كتابه «الاتّصاح»<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر من البسملة أولها فلا يصح<sup>(٤)</sup>، والصحيح عند الأئمة أولى بالاتباع ونعوذ بالله من شرّ الابتداع.

الخامس: يجوز في الابتداء بأوساط السور مطلقاً سوى «براءة»، البسملة وعدمها لكل من القراء تخييراً، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين، وعلى اختيار عدمها جمهور المغاربة، وأهل الأندلس.

(١) في المطبوع: «لا يجوز»، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في شرح الهداية.

(٣) بالتاء، وتصحفت في المطبوع بالياء، وكلاهما اسم كتاب للأهوازي.

(٤) انظر: التقريب والبيان: ٢٦/١.

وقال ابن شيطا: اعلم أنني قرأت على جميع شيوخنا، في كل القراءات، عن جميع الأئمة الفاضلين بالتسمية بين السورتين والتاركين لها، عند ابتداء القراءة عليهم بالاستعاذة، موصولة بالبسملة مجهوراً بهما، سواء كان المبدوء به أول سورة، أو بعض سورة؛ قال: ولا علمت أحداً منهم قرأ على شيوخه إلا كذلك انتهى؛ وهو نص في وصل الاستعاذة بالبسملة كما سيأتي.

وقال ابن فارس في «الجامع»: وبغير بسملة ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذاهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمانع من التسمية<sup>(١)</sup>.

وقال مكي في «تبصرته»: فإذا ابتدأ القارئ بغير أول سورة عوذ فقط، هذه عادة القراء، ثم قال: وبترك التسمية في غير أوائل السور قرأت<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الفحّام: قرأت على أبي العباس؛ يعني ابن نفيس، أول حزبي من وسط سورة، فبسملت، فلم ينكر عليّ، وأتبع ذلك: هل آخذ ذلك عنه على طريق الرواية؟ فقال: إنما أردت التبرك، وقال: أخاف أن تقول رواية، قال: وقرأت بذلك على غيره، فقال: ما أمانع، وأما قرأت بهذا فلا. انتهى<sup>(٣)</sup>، وهو صريح في منعه رواية.

(١) نصّ ابن فارس لم أقف عليه في النسخة التي لديّ من «الجامع» وأيضاً ليس في «التبصرة» لابن فارس، ويغلب على الظن أن المؤلف وهم في نسبته إلى ابن فارس، والدليل على ذلك أن هذا الكلام بنصه هو كلام الداني الآتي بعد قليل، والله أعلم.

(٢) التبصرة: ٢٤٩.

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو يخالف ما في «التجريد» خلافاً جوهرياً يؤدي إلى تغيير المعنى، فظاهر كلام المؤلف أن عبارة (وقرأت بذلك...) هي من كلام ابن الفحّام، مع أن السياق في «التجريد» هي من تتمّة كلام شيخه أبي العباس، والعبارة هناك: «أخاف أن تقول رواية أو يقال وقرأت... إلخ» فتأمل الفرق بين (قال) هنا، وبيا (أو يقال...) هناك. والله أعلم.

انظر: التجريد: ق: ٢٠/أ وفيه أيضاً: (جزء) بدل (حزبي).

وقال الداني في «جامعه»: وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي / أختار، ولا أُمْنَع من التسمية<sup>(١)</sup>.

قلت: وأطلق التخيير في الوجهين جميعاً أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الشاطبي<sup>(٢)</sup> وأبو عمرو الداني في «التيسير»<sup>(٣)</sup>.

ومنهم من ذكر البسملة وعدمها على وجه آخر؛ وهو التفصيل، فيأتي بالبسملة عمّن فصل بها بين السورتين؛ كابن كثير، وأبي جعفر، ويتركها عمّن لم يفصل بها؛ كحمزة وخلف، وهو اختيار سبط الخياط، وأبي عليّ الأهوازي، وأبي جعفر بن الباذش<sup>(٤)</sup>؛ يتبعون وسط السورة بأولها.

وقد كان الشاطبيّ يأمر بالبسملة بعد الاستعاذة في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [النساء: ٨٧] وقوله: ﴿إِلَيْهِ يُرْدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] ونحوه، لما في ذلك من البشاعة<sup>(٥)</sup>، وكذلك كان يفعل أبو الجود غياث<sup>(٦)</sup> بن فارس، وغيره، وهو اختيار مكّي في غير «التبصرة».

قلت: وينبغي قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ

(١) جامع البيان: ١/١ ق، ٦٠/أ، وقد سبق قبل قليل نسبة هذا القول إلى ابن فارس في «جامعه».

(٢) وذلك في قوله (وفي الأجزاء خيّر من تلا)، الشاطبية: ٩.

(٣) التيسير: ١٨.

(٤) المبهج: ١/٣٤٦، الموجز: ق ٦/أ، الإقناع: ١/١٦٣.

(٥) ذكر ذلك الجعبري في كنز المعاني: ٢/١٩٠.

(٦) في (س) «عتاب» بالعين المهملة بعدها تاء مثناة فوقية، وهو تصحيف.

الْفَقْرَ ﴿البقرة: ٢٦٨﴾ وقوله: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨] ونحو ذلك؛ للبشاعة أيضاً.

السادس: الابتداء بالآي وسط «براءة» قلّ من تعرض للنص عليها، ولم أر فيها نصاً لأحد من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء؛ التخيير فيها.

وعلى جواز البسملة فيها، نصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه «جمال القراء» حيث قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿وَقَالُوا الْمُشْرِكِينَ كَأَنَّهُمْ كَمَا يَقُولُونَ كَمَا أَفْقَهُ﴾ [التوبة: ٣٦] وفي نظائرها من الآي<sup>(١)</sup>.

وإلى منعها جنح أبو إسحاق الجعبري فقال راداً على السخاوي: إن كان نقلاً فمسلّم، وإلاّ فردّ عليه أنه تفريع على غير أصل، وتصادم لتعليله<sup>(٢)</sup>.

قلت: وكلاهما محتمل، و<sup>(٣)</sup> الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير «براءة»، لا إشكال في تركها عنده في وسط «براءة»، وكذلك لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التفصيل، إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبعٌ لأولها، ولا تجوز البسملة أولها، فكذا ذلك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء مطلقاً؛ فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي

(١) جمال القراء: ٢ / ١٨٤.

(٢) كنز المعاني: ٢ / ١٩١، وفيه «فرد» بدل «فرد»، وفيه أيضاً «مصادم» بالميم بدل «تصادم» بالتاء.

(٣) الواو: سقطت من المطبوع مما أدى إلى التحريف.

من أجلها حذفت البسمة من أولها، وهي نزولها بالسيف؛ كالشاطبي ومن سلك مسلكه؛ لم يسمل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة بسمل بلا نظر، والله أعلم. /

السابع: إذا فصلت<sup>(١)</sup> بالبسمة بين السورتين أمكن أربعة أوجه:

الأول: أولها قطعها عن الماضية ووصلها بالآية.

الثاني: وصلها بالماضية وبالآية.

والثالث: قطعها عن الماضية وعن الآية، وهو مما لا نعلم خلافاً بين أهل الأداء في جوازه، إلا ما انفرد به مكّي، فإنه نصّ في «التبصرة» على جواز الوجهين الأولين، ومنع الرابع وسكت عن هذا الثالث، فلم يذكر فيه شيئاً<sup>(٢)</sup>.

وقال في «الكشف» ما نصّه: «إنه أُتِيَ بالبسمة على إرادة التبرك بذكر الله وصفاته في أول الكلام، وإثباتها للاستفتاح<sup>(٣)</sup> في المصحف، فهي للابتداء بالسورة، فلا يوقف<sup>(٤)</sup> على التسمية دون أن توصل بأول السورة<sup>(٥)</sup>». انتهى.

(١) في المطبوع: «فصل».

(٢) انظر: التبصرة: ٧٣٥.

(٣) في المطبوع: «للافتتاح».

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: «يوصف» بالصاد المهملة بدل القاف.

(٥) الكشف: ١٣/١، ويحتمل أن المؤلف نقل النص بواسطة «الدر النثير» (١/ ١٣٠) للمشابهة بينهما بحذف

كلمة (أسماء) في قوله: بذكر (أسماء) الله وصفاته...



وهو صريح في اقتضاء منع الوجهين؛ الثالث والرابع، وهذا من أفرادها كما سنوضحه في باب «التكبير» آخر الكتاب، إن شاء الله تعالى.

والرابع: وصلها بالماضية وقطعها عن الآتية، وهو ممنوع؛ لأن البسمة لأوائل السور لا لأواخرها، قال صاحب «التيشير»: والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز<sup>(١)</sup>.

## تنبيهات

أولها: أن المراد بالقطع المذكور<sup>(٢)</sup> هو «الوقف» كما نصّ عليه الشاطبي، وغيره من الأئمة، قال الداني في «جامعه»: «واختياري في مذهب من فصل؛ أن يقف القارئ على آخر السورة، ويقطع على ذلك، ثم يتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى<sup>(٣)</sup>» انتهى.

وذلك واضح، وإنما نبهت عليه؛ لأنّ الجعبري - رحمه الله - ظنّ أنه «السكت» المعروف فقال في قول الشاطبي «فلا تقفن»: لو قال فلا تسكتن، لكان أسد<sup>(٤)</sup>.

(١) التيسير: ١٨.

(٢) كتب تحت الكلمة في (ك): «أي في قول التيسير اه» وتصحفت في المطبوع إلى: «المذكورة» بالتاء.

(٣) جامع البيان: ١/٥٩ ق/ب.

(٤) دافع ابن المبارك عن الجعبري بما حاصله أن الجعبري أراد تأكيد المعنى بالنهي عن الأضعف الذي يفهم النهي عن الأقوى بالأحرى، لا لينص على أن الموضع محل سكت، ونظّره بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آيُ﴾ [الإسراء: ١٧] بخلاف قول الشاطبي فإنه لا يلزم منه نفي السكت. اه.

انظر: الجعبري ومنهجه في كنز المعاني: ١/٤٦٧، وكنز المعاني: ٢/١٩٥.

وذلك وَهُمْ لم يتقدمه أحد إليه، وكأنه أخذه من كلام السخاوي حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة جاز أن يسكت عليها، فلم يتأمله، ولو تأمله لعلم أن مراده «بالسكت» «الوقف» فإنه قال في أول الكلام: اختار الأئمة لمن يفصل بالتسمية أن يقف القارئ على أواخر السور ثم يبتدئ بالتسمية./

ثانيها: تجوز الأوجه الأربعة في البسملة مع الاستعاذة؛ من الوصل بالاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة والآية، ومن قطعها عن الاستعاذة ووصلها بالآية، ومن عكسه كما تقدم الإشارة إلى ذلك في الاستعاذة<sup>(١)</sup>، وإلى قول ابن شيطا في الفصل الخامس قريباً<sup>(٢)</sup> في قطعه بوصل الجميع، وهو ظاهر كلام سبط الخياط؛ وقال ابن الباذش: إن الوقف على الجميع أشبه بمذهب أهل الترتيل<sup>(٣)</sup>.

ثالثها: أن هذه الأوجه ونحوها؛ الواردة على سبيل التخيير، إنما المقصود بها معرفة جواز القراءة بكل منها، على وجه الإباحة، لا على وجه ذكر الخلف، فبأي وجه قرئ منها جاز ولا احتياج إلى الجمع بينها في موضع واحد إذا قصد استيعاب الأوجه حالة الجمع أو الأفراد. وكذلك سبيل ما جرى مجرى ذلك من الوقف بالسكون وبالروم والإشمام. وكالأوجه الثلاثة في التقاء الساكنين وقفاً، إذا كان أحدهما حرف مدٍّ أو لين؛ ولذلك كان بعض المحققين لا يأخذ منها إلا بالأصح الأقوى، ويجعل الباقي مأذوناً فيه، وبعض لا يلتزم

(١) انظر: ص: ٦٥٤.

(٢) انظر: ص: ٦٧٠.

(٣) الإقناع: ١/ ١٥٤.

شيئاً، بل يترك القارئ يقرأ ما شاء منها، إذ كل ذلك جائز مأذون فيه منصوص عليه.

وكان<sup>(١)</sup> بعض مشايخنا يرى أن الجمع<sup>(٢)</sup> بين هذه الأوجه على وجه آخر، فيقرأ بواحد منها في موضع، وبآخر في غيره، ليجمع الجميع المشافهة.

وبعض أشياخنا<sup>(٣)</sup> يرى الجمع بينها في أول موضع وردت، أو في موضع ما، على وجه الإعلام، والتعليم، وشمول الرواية.

أما من يأخذ بجميع ذلك في كل موضع، فلا يعتمد عليه إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف.

وإنما ساع الجمع بين الأوجه في نحو «التسهيل» في وقف حمزة لتدريب القارئ المبتدئ ورياضته على الأوجه العربية<sup>(٤)</sup> ليجري لسانه، ويعتاد التلفظ بها بلا كلفة، فيكون على سبيل التعليم، فلذلك لا يكلف العارف بجمعها في كل موضع، بل هو بحسب ما تقدم.

ولقد بلغنا عن جلة مشيخة الأندلس - حماها الله - أنهم لا يأخذون / في وجهي «الإسكان» و «الصلة» من ميم الجمع لقالون؛ إلا بوجه واحد معتمدين ظاهر قول<sup>(٥)</sup> الشاطبي:

(١) في ز: وكل، بدل (وكان)، وهو تحريف.

(٢) كذا في (س) وفي بقية النسخ: أن يجمع.

(٣) كذا في (س) فقط، وفي البقية: «أصحابنا» بدل «أشياخنا»، ولعل المثلث هو الأصوب، والله أعلم.

(٤) في (ز): «الغريبة»، وكذا المطبوع.

(٥) في المطبوع: «قولي» بالثنية، وهو تحريف.

وقالون بتخييره جلاً<sup>(١)</sup>.

وسياتي ذلك.

رابعها: يجوز بين «الأنفال» و«براءة» -إذا لم يقطع على آخر «الأنفال»- كل من الوصل والسكت والوقف لجميع القراء. أمّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسمة فجوازه مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من فصل<sup>(٢)</sup> أظهر.

وأما «السكت» فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأما عن غيرهم من الفاصلين والواصلين، فممن نصّ عليه لهم ولسائر القراء أبو محمد مكّي في «تبصرته» فقال: وأجمعوا على ترك الفصل بين «الأنفال» و«براءة» لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما، فأما «السكت» بينهما فقد قرأت به لجماعتهم وليس هو منصوباً<sup>(٣)</sup>.

وحكى أبو عليّ البغدادي في «روضته» عن أبي الحسن الحنّاميّ أنه كان يأخذ بسكتة بينهما حمزة وحده، فقال: وكان حمزة وخلف<sup>(٤)</sup> والأعمش، يصلون السورة بالسورة، إلا ما ذكره الحنّاميّ عن حمزة؛ أنه سكت بين «الأنفال» و«التوبة» وعليه أعول<sup>(٥)</sup>. انتهى. وإذا أخذ بالسكت عن حمزة، فالأخذ به عن غيره أحرى.

(١) الشاطبية: ٩.

(٢) في المطبوع: «يصل» بالياء، تصحيف.

(٣) التبصرة: ٢٤٨.

(٤) أي في اختياره كما في الروضة.

(٥) الروضة للمالك: ٦٦٣.

قال الأستاذ المحقق أبو عبد الله بن القصاع في كتابه «الاستبصار في القراءات العشر»: «واختلف في وصل «الأنفال» بـ «التوبة»؛ فبعضهم يرى وصلها وتبيين<sup>(١)</sup> الإعراب، وبعضهم يرى السكت بينهما». انتهى.

قلت: وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم؛ فلا يتأتى وجه إسرار البسملة على مذهب سبط الخياط المتقدم، إذ لا بسملة بينهما يسكت بقدرها فاعلم ذلك.

وأما الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام.

وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل؛ من أجل أنه لو وقف على أواخر السور للزمت البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم في الحالتين كما تقدم، واللازم هنا منتف، والمقتضي للوقف قائم؛ فمن ثم اخترنا<sup>(٢)</sup> الوقف، ولا نمنع غيره، والله أعلم. /

خامسها: ما ذكر من الخلاف بين السورتين، هو عام بين كل سورتين، سواء كانتا مرتبتين، أو غير مرتبتين، فلو وصل آخر «الفاتحة»؛ مثلاً<sup>(٣)</sup>، بـ «آل عمران» أو آخر «آل عمران» بـ «الأنعام»؛ جازت البسملة وعدمها على ما تقدم، ولو وصلت «التوبة» بآخر سورة سوى «الأنفال» فالحكم كما لو وصلت بـ «الأنفال»، أما لو

(١) في المطبوع: «ويتبين» وهو تصحيف.

(٢) في (س): «أجزنا» ولها وجه، وفي نسخة من نسخ شرح الطيبة للنويري: فمن ثم أجز الوقف. شرح الطيبة: ٣٦/٢.

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «مبتدأ».

وصلت سورة ما بأولها كأن كررت -مثلاً- كما تكرر سورة «الإخلاص»، فلم أجد فيه نصاً، والذي يظهر البسملة قطعاً، فإن السورة والحالة هذه مبتدأة؛ كما لو وصلت «الناس» بـ «الفاتحة»:

ومقتضى ما ذكره الجعبري عموم الحكم، وفيه نظر؛ إلا أن يريد في مذهب الفقهاء عند من يعدّها آية، وهذا الذي ذكرناه على مذهب القراء<sup>(١)</sup>.

وكذلك يجوز إجراء أحوال الوصل في آخر السورة الموصل طرفها من إعراب وتنوين، والله أعلم.

**الثامن: في حكمها وهل هي آية في أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟**

وهذه مسألة اختلف الناس فيها، وبسط القول فيها في غير هذا الموضع، ولا تعلق للقراءة بذلك؛ إلا أنه لما جرت عادة أكثر القراء للتعرض لذلك، لم نخل كتابنا منه، لتعرف مذهب أئمة القراءة فيها فنقول:

اختلف في هذه المسألة على خمسة أقوال:

أحدها: أنها آية من «الفاتحة» فقط، وهذا مذهب أهل مكّة، والكوفة، ومن وافقهم، وروى قولاً للشافعي.

(١) تعقّب ابن دراوة المكناسي رحمه الله المؤلف بقوله: ما فهمه الشيخ ابن الجزري رحمه الله من قوله: «والحكم عام» أنه راجع لوصل طرفيها، ونظر فيه، وتكلف للجواب عنه بقوله: إلا أن يريد مذهب الفقهاء... إلخ، لا يظهر، إذ لا بينة هناك؛ بل المراد بقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما للفاصلين بها والتاركين لها، ولا يرجع للمنفردة المكررة التي وصل طرفها لأنها فاتتها البينية، والكلام مفروض في البينية، وأما حكم المكررة فمن قوله: «ولا بد منها في ابتدائك سورة».. إلخ فقوله: «والحكم عام» في المرتبتين وغيرهما، وقوله: «لكن أخرج وصل طرفيها»، هو مفهوم البينية، صرح به ولا إشكال. اهـ. انظر: الجعبري ومنهجه: ٤٦٥-٤٦٦.

الثاني: أنها آية من أول «الفاتحة» ومن أول كل سورة، وهو الأصح من مذهب الشافعي ومن وافقه، وهو رواية عن أحمد، ونسب إلى أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

الثالث: \* أنها آية من أول «الفاتحة» وبعض آية من غيرها، وهو القول الثاني للشافعي\*<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أنها آية مستقلة في أول كل سورة؛ لا منها، وهو المشهور عن أحمد، وقول داود وأصحابه، وحكاه أبو بكر الرازي<sup>(٣)</sup> عن أبي الحسن الكرخي<sup>(٤)</sup>؛ وهو من كبار أصحاب أبي حنيفة.

الخامس: أنها ليست بآية، ولا بعض آية من أول «الفاتحة» ولا من أول غيرها، وإنما كتبت للتيمن والتبرك، وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والثوري، ومن وافقهم<sup>(٥)</sup> وذلك مع / إجماعهم على أنها بعض آية من سورة «النمل»، وأن بعضها<sup>(٦)</sup> آية من «الفاتحة».

(١) انظر: شرح فتح القدير: ١ / ٢٩١، المجموع: ٣ / ٣٣٢-٣٣٤، المغني: ٢ / ١٤٧-١٤٨.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) أحمد بن علي، الحنفي، المشهور بالخصاص، صاحب حديث ورحلة، اتهم بالاعتزال، قال الذهبي: إليه المنتهى في معرفة المذهب. اهـ. تفقه بالكرخي، توفي سنة (٣٧٠هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٤ / ٣١٤-٣١٥، السير: ١٦ / ٣٤٠-٣٤١، الجواهر المضية: ١ / ٢٢٠-٢٢٤.

(٤) عبيد الله بن الحسين الحنفي، انتهت إليه رئاسة المذهب، وكان رأساً في الاعتزال، سمع إسماعيل القاضي وغيره. توفي سنة (٣٤٠هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ٤ / ٣٥٣-٣٥٥، السير: ١٥ / ٤٢٦-٤٢٧، الجواهر المضية: ١ / ٣٣٧.

(٥) هذه مسألة مشهور الخلاف فيها بين العلماء حتى أفردوها بعض كبار العلماء بالتأليف، منهم ابن عبد البر وأبو شامة وغيرهما.

(٦) كتب في حاشية (ك): «أي: الرحمن الرحيم» بعد «ملك».

قلت: وهذه الأقوال ترجع إلى النفي والإثبات، والذي نعتقده أن كليهما صحيح وأن كل ذلك حق، فيكون الاختلاف فيها كاختلاف القراءات.

قال السخاوي رحمه الله: واتفق القراء عليها في أول «الفاتحة»: فابن كثير وعاصم والكسائي، يعتقدونها آية منها، ومن كل سورة، ووافقهم حمزة على «الفاتحة» خاصة.

قال: وأبو عمرو، وقالون، ومن تابعه من قراء المدينة، لا يعتقدونها آية من «الفاتحة»<sup>(١)</sup>. انتهى.

ويحتاج إلى تعقب؛ فلو قال: «يعتقدونها من القرآن أول كل سورة» ليعم كونها آية منها أو فيها، أو بعض آية لكان أسد؛ لأننا لا نعلم أحداً منهم عدها آية من كل سورة<sup>(٢)</sup> سوى «الفاتحة» نصاً.

وقوله: إن قالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من الفاتحة، فيه<sup>(٣)</sup> نظر؛ إذ قد صح نصاً أن إسحاق بن محمد المسيبي أوثق أصحاب نافع وأجلهم قال: سألت نافعاً عن قراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» فأمرني بها، وقال: أشهد أنها<sup>(٤)</sup> من السبع المثاني، وأن الله أنزلها، روى ذلك الحافظ أبو عمرو الداني بإسناد صحيح<sup>(٥)</sup>، وكذلك رواه أبو بكر بن مجاهد عن شيخه موسى بن إسحاق

(١) انظر: جمال القراء: ٢/ ٤٨٤.

(٢) «كل» سقطت من (س) و (ك).

(٣) في المطبوع: «ففيه» بفائين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «آية من» وهو تحريف. وانظر: جامع البيان: ١/ ١ ق ٥٩/ ب.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ١ ق ٥٩/ ب.



القاضي عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه، وروياً<sup>(١)</sup> أيضاً عن ابن المسيبي قال: كنا نقرأ «بسم الله الرحمن الرحيم» أول «فاتحة» الكتاب، وفي أول سورة «البقرة» وبين السورتين في العرض والصلاة، هذا<sup>(٢)</sup> كان مذهب القراء بالمدينة، قال: وفقهاء المدينة لا يفعلون ذلك.

قلت: وحكى أبو القاسم الهذلي عن مالك؛ أنه سأل نافعاً عن «البسملة» فقال: السنة الجهر بها، فسلم إليه وقال: «كل علم يسأل عنه أهله»<sup>(٣)</sup>.

### ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن

اختلفوا في ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فقرأ عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف؛ بالألف<sup>(٤)</sup> مدّاً، وقرأ الباقر وغير ألف؛ قصراً.

واختلفوا في ﴿الصِّرَاطِ﴾ [الفاتحة: ٦] و﴿صِرَاطِ﴾ [الفاتحة: ٧] فرواه رويس حيث وقع، وكيف أتى بالسين.

واختلف عن قبل، فرواه عنه بالسين كذلك ابن مجاهد<sup>(٥)</sup>، وهي رواية أحمد

(١) كذا بالثنية، وتصحفت في (ت) وكذا في المطبوع إلى: «روينا» بالجمع.

(٢) في المطبوع: «هكذا».

(٣) «الكامل»: ق ٨ / أ.

(٤) أي بعد الميم.

(٥) وهي الموجودة في كتب القراءات مثل: التذكرة ١ / ٦٥، وانظر: غاية النهاية: ٤٠٣ / ٢.

ابن ثوبان<sup>(١)</sup> عن قبل<sup>(٢)</sup>، ورواية / الحلواني عن القواس<sup>(٣)</sup>، ورواه عنه ابن شنبوذ بالصاد<sup>(٤)</sup>، وكذلك سائر الرواة عن قبل، وبذلك قرأ الباقر إلا حمزة؛ فروى عنه خلف بإشمام الصاد الزاي في جميع القرآن.

واختلف عن خلاد في إشمام «الأول» فقط، أو حرفي «الفاتحة» خاصة، أو المعرف<sup>(٥)</sup> باللام في جميع القرآن، أو لا إشمام في شيء.

فقطع له بالإشمام في الحرف الأول حسب<sup>(٦)</sup> في «التيسير» و «الشاطبية»، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح فارس<sup>(٧)</sup>، وصاحب «التجريد» على عبد الباقي<sup>(٨)</sup>، وهي رواية محمد بن يحيى الخنيسي<sup>(٩)</sup> عن خلاد<sup>(١٠)</sup>.

وقطع له بالإشمام في حرفي «الفاتحة» فقط، صاحب «العنوان»<sup>(١١)</sup>،

(١) بالثناء المثلثة، وتصحفت في (س) بالموحدة.

انظر: غاية النهاية: ٦٣/١.

(٢) ليست من طريق هذا الكتاب.

(٣) ليست من طريق هذا الكتاب، وإنما طريقه عن ابن مجاهد عن قبل عن القواس.

(٤) انظر: السبعة: ١٠٤-١٠٥، جامع البيان: ق/٦١، التلخيص: ٢٠١.

(٥) في المطبوع: «المعروف»، وهو تصحيف.

(٦) في (ت) والمطبوع: «حسباً».

(٧) التيسير: ١٥ و ١٨، جامع البيان: ق/١ و ٥٣ و ٦١.

(٨) التجريد: ق ٢٠.

(٩) مقرئ مشهور، روى القراءة عن خلاد عن سليم، وروى عنه القراءة جعفر بن محمد بن حرب، الخنيسي: نسبة إلى «خنيس» وهي محلة في الكوفة.

انظر: غاية النهاية: ٢٧٨-٢٧٩، الإكمال: ٢٥٧/٣، التاج (خنس).

(١٠) هذه الرواية ليست من طريقه، بل هي من «الكامل» وكتب في حاشية (ك): «من المتابعات، اه».

(١١) العنوان: ٦٧.

والطرسوسيّ من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب «المستنير» من طريق ابن البخري عن الوزان عنه<sup>(١)</sup>، وبه قطع أبو العزّ والأهوازيّ عن الوزان أيضاً<sup>(٢)</sup>، وهي طريق ابن حامد عن الصواف<sup>(٣)</sup>.

(١) المستنير: ٤٤١/١.

(٢) قوله: «قطع به أبو العزّ» فيه كلام:

أولاً: أن أبا العزّ قطع بإشمام حربي الفاتحة لخلاّد من طريق الوزان.

ثانياً: أن الوزان هو الوزان المذكور قبل قليل في طريق البخريّ من المستنير.

أما أولاً: فإن أبا العزّ لم يقطع لخلاّد إلا بإشمام المعرف فقط، حيث نص على ذلك فقال: «روى .. وخلاّد عن سليم عن حمزة بإشمام الزاي فيما كان فيه ألف ولام فقط».

والذي قطع به أبو العزّ في إشمام حربي الفاتحة إنما هو رواية علي بن سلم، إذ قال: «وروى علي بن سلم إشمامها الزاي في الحمد خاصة في الموضعين فقط».

فاتضح من كلام أبي العزّ غير ما ذكره عنه المؤلف؛ وقد يقول قائل: إن عليّ بن سلم قرأ على خلاّد كما أنه قرأ على سليم، فالجواب أن ذلك صحيح ولكن لا علاقة له هنا؛ حيث إن أبا العزّ جعل لكل من خلاّد وعليّ طريقاً عن سليم، حيث قال: رواية خلاّد: أبو العزّ عن الهراس عن الحماي عن بكار عن الصواف عن القاسم بن يزيد الوزان عن خلاّد عن سليم.

وروايته عن عليّ: أبو العزّ عن الهراس عن الجعفي عن محمد بن الحسن عن جعفر بن محمد الوزان عن عليّ بن سلم عن سليم.

أما ثانياً: هناك ورّانان: أولهما: وهو الذي في رواية خلاّد -وهو من طرق النشر- فاسمه: القاسم بن يزيد ابن كليب، وقد سبقت ترجمته ص: ٤٤٨.

أما الثاني: وهو الذي في رواية علي بن سلم، فاسمه: جعفر بن محمد بن أحمد، وتقدمت ترجمته أيضاً ص ٦١٦.

ثالثاً: هذا المذكور عن أبي العزّ إنما هو من كتابه «الكفاية»، أما «الإرشاد» فليس فيه رواية خلاّد أصلاً. والله أعلم.

(٣) وهي من «غاية» ابن مهران. انظر: الغاية: ١٣٨.

وقطع له بالإشمام في المعرف باللام خاصّة؛ هنا وفي جميع القرآن جمهور العراقيين، وهو طريق بكار عن الوزان؛ وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكي<sup>(١)</sup>، وهو الذي في «روضة» أبي علي البغدادي<sup>(٢)</sup>، وطريق ابن مهران عن ابن أبي عمر، عن الصوّاف، عن الوزان<sup>(٣)</sup>، وهي رواية الدوري عن سليم عن حمزة<sup>(٤)</sup>.

وقطع له بعدم الإشمام في الجميع؛ صاحب «التبصرة»، و «الكافي»، و «التلخيص»<sup>(٥)</sup>، و «الهداية»، و «التذكرة» و جمهور المغاربة<sup>(٦)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن<sup>(٧)</sup>. وهي طريق ابن الهيثم، والطلحي<sup>(٨)</sup> ورواية الحلواني عن خلاد<sup>(٩)</sup>.

وانفرد ابن عبيد عن<sup>(١٠)</sup> أبي علي الصوّاف، عن<sup>(١١)</sup> الوزان عنه بالإشمام في

(١) التجريد: ق ٢٠.

(٢) الروضة: ١٨٥.

(٣) الغاية: ١٣٨.

(٤) ليست من طرقة، وهي من طرق، المستير: ١ / ٤٤١، الكفاية الكبرى: ٢١٨.

(٥) وهو تلخيص العبارات لابن بليمة، أما التلخيص لأبي معشر فليس فيه رواية خلاد.

(٦) انظر: التذكرة: ١ / ٦٥، التبصرة: ١ / ٢٥١، الكافي: ١٤، الإقناع: ٢ / ٢، تلخيص العبارات: ٢٣.

(٧) كتب في الحاشية (ك): «فكان الداني اختصر في «التيسير» حيث لم يذكر الخلف عن خلاد وفي الأول. اهـ».

انظر: جامع البيان: ١ / ق / ٦١.

(٨) انظر: ص: ٤٤١.

(٩) ليست من طرقة، وانظر: جامع البيان: ق ٦١.

(١٠) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(١١) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

المعرّف والمنكر؛ كرواية خلف عن حمزة في كل القرآن<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر «المبهج» عن ابن الهيثم<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في<sup>(٣)</sup> ضمّ الهاء وكسرها، من ضمير التثنية والجمع، إذا وقعت بعد ياء ساكنة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] و﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١] و﴿إِلَيْهِمَا﴾ [آل عمران: ٧٧] و﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٦٦] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩] و﴿إِلَيْنَّ﴾ [يوسف: ٣١] و﴿فِيَنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦] و﴿أَبَيْهِمْ﴾ [يوسف: ٦٣] و﴿صَيَاصِيهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦] و<sup>(٤)</sup> ﴿يَجْنَتِيهِمْ﴾ [سبأ: ١٦] و﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤] و﴿وَمَا تُرِيهِمْ﴾ [الزخرف: ٤٨] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٥)</sup> [يس: ٩] وشبه ذلك، فقرأ يعقوب جميع ذلك بضم الهاء، وافقه حمزة في: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِمْ﴾ [المتحنة: ١] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤] فقط<sup>(٦)</sup>.

فإن سقطت منه الياء لعلّة جزم أو بناء نحو<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩] و﴿وَيُخْزِرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٤] و﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] و﴿فَأَسْتَفِيهِمْ﴾

(١) انظر: جامع البيان: ق ٥٤ و ٦١.

(٢) انظر: المبهج: ٣٤٩/٢.

(٣) في (ز): «على» بدل في.

(٤) الواو تكررت في المطبوع، وهو خطأ.

(٥) وفي (س): «بين أيديهم».

(٦) انظر: التذكرة: ٦٦/١.

(٧) الجزم نحو: ﴿وَإِنْ يَأْتِيهِمْ﴾ والبناء نحو: ﴿فَأَسْتَفِيهِمْ﴾.

[الصافات: ١١، ١٤٩] ﴿فَنَاتِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] فإن رويساً يضم الهاء في ذلك كله، إلا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [الأنفال: ١٦] فإنه كسرهما / بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

واختلف عنه في ﴿وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣] و﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] ﴿وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾، ﴿وَفِيهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ و كلاهما في غافر: [٩، ٧]، فكسر الهاء في الأربعة القاضي أبو العلاء عن النخاس<sup>(٢)</sup>، وكذلك روى الهذلي عن الحماصي في الثلاثة الأول، وكذا نصّ الأهوازي<sup>(٣)</sup>، وقال الهذلي: هكذا أخذ علينا في التلاوة، ولم نجده في الأصل مكتوباً<sup>(٤)</sup>.

زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة وهي ﴿وَفِيهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، وضم الهاء في الأربعة الجمهور عن رويس<sup>(٥)</sup>.

وانفرد فارس بن أحمد، عن يعقوب؛ بضم الهاء في ﴿يَغْنِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و﴿حُلِيَّتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ولم يرو ذلك غيره<sup>(٦)</sup>.

وانفرد ابن مهران، عن يعقوب بكسر الهاء من ﴿أَيُّدِيَهُنَّ﴾

(١) العلة في ذلك - بعد الرواية - هي أن اللام مشددة، فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من كسرتين إلى ضمة ثقيل جداً، وقيل جمعاً بين اللغتين.

انظر: شرح الطيبة لابن الناظم: ٥٢، الإيضاح للزبيدي: ١٠٨، التتمة: ٣٦.

(٢) بالخاء المعجمة كما سبق، وتصحفت في المطبوع بالمهملة.

(٣) الوجيز: ق: ٢١ مع ملاحظة أن «الوجيز» ليس له أي طريق في قراءة يعقوب في «النشر».

(٤) الكامل: ق: ٣٠٧ وفيه «علي» بدل «علينا».

(٥) قال الشيخ صدقة المسعرائي: وكذا بالخلاف نقل الداني في «مفردة رويس» ولكنه رجح الضم في الكل، وقال: وهو الصواب عندي. اه انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٠٢-١٠٣، التتمة: ٣٤.

(٦) قال الداني: والوجهان جيدان. اه انظر: مفردة يعقوب للداني: ١٧، التتمة: ٣٦.

وَأَرْجُلُهُمْ ﴿[المتحنة: ١٢]﴾<sup>(١)</sup>، وبذلك قرأ الباقر في جميع الباب.

واختلفوا في صلة ميم الجمع بواو، وإسكانها؛ إذا<sup>(٢)</sup> وقعت قبل محرّك، نحو ﴿أُنْفَتَّ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿وَمَمَّارَظْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْنَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧]، فضم الميم من جميع ذلك، ووصلها بواو في اللفظ وصلاً؛ ابن كثير، وأبو جعفر.

واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب «الكافي»، وهو الذي في «العنوان»، وكذا قطع في «الهداية» من طريق أبي نشيط، وهو الاختيار له في «التبصرة» ولم يذكر في «الإرشاد» غيره، وبه قرأ الداني على أبي الحسن من طريق أبي نشيط، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين، من طريق الحلواني، وصاحب «التجريد» على<sup>(٣)</sup> ابن نفيس، من طريق أبي نشيط، وعليه وعلى الفارسي والمالكي من طريق الحلواني، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق أبي نشيط<sup>(٤)</sup>.

وبالصلة قطع صاحب «الهداية» للحلواني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح من الطريقتين عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين، وعن قراءته على عبدالله بن الحسين من طريق الجمال عن الحلواني<sup>(٥)</sup>، وبه قرأ الهذلي أيضاً من طريق الحلواني<sup>(٦)</sup>.

(١) وينبه على أن المراد الهاء من ﴿أَيْدِيَهُنَّ﴾، أما ﴿وَأَرْجُلُهُنَّ﴾ فلا خلاف فيها أنها بالكسر لعدم مطابقة القاعدة عليها. انظر: الغاية: ١٤١، المبسوط: ٨٨، الكامل: ٣٠٧.

(٢) في المطبوع: «وإذا» بزيادة «و» وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «عن».

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٦٢، التبصرة: ٢٥٣، الكافي: ١٥، الكامل: ق: ٣٠٨، الإرشاد: ٢٠٤، التجريد: ٧٠، العنوان: ٤٢.

(٥) جامع البيان: ق: ٦٢-٦٣.

(٦) الكامل: ق: ٣٠٨.

وأطلق الوجهين عن قالون ابن بليمة صاحب «التلخيص» من الطريقتين<sup>(١)</sup>، ونص على الخلاف صاحب «التيسير» من طريق أبي نشيط<sup>(٢)</sup>، وأطلق التخيير له في «الشاطبية»<sup>(٣)</sup>، وكذا جمهور الأئمة العراقيين من الطريقتين./

وانفرد الهذلي عن الهاشمي عن ابن جهمز بعدم الصلة مطلقاً كيف وقعت، إلا أنه مقيد بما لم يكن قبل همزة قطع<sup>(٤)</sup>، كما سيأتي في باب «النقل»<sup>(٥)</sup>.

ووافق ورش على الصلة؛ إذا وقع بعد ميم الجمع همزة قطع، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٤٦]، والباقون بإسكان الميم في جميع القرآن؛ وأجمعوا على إسكانها وقفاً.

واختلفوا في كسر ميم الجمع، وضمها، وضم ما قبلها، وكسره إذا كان بعد الميم ساكن، وكان قبلها هاء؛ قبلها كسرة أو ياء ساكنة، وذلك نحو: ﴿قُلُوبِهِمُ أَلْعَجَلَ﴾ [البقرة: ٩٣] و﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] و﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> [النور: ٣٢] و﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي﴾ [الذاريات: ٦٠]

(١) تلخيص العبارات: ٢٥ وفيه: قالون في رواية الحلواني إذا ضم الميمات يضمها -ميم الجمع- في جميع القرآن، وإذا سكن الميمات أسكن ميم الجمع. اهـ  
ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات المطبوع: «الميمان»، في الموضعين بالنون، وهو تصحيف وتحريف صوابه «الميمات»، بالتاء المثناة الفوقية آخره.

(٢) التيسير: ١٩.

(٣) في قوله: [وقالون بتخييره جلا].

(٤) وعبارته: والهاشمي عنه بالإسكان لا غير. اهـ الكامل: ٣٠٨، وانظر التتمة: ٣٩.

(٥) انظر: ص: ٩٨٠.

(٦) في المطبوع: «يغنيهم» بالياء بعد النون، وهو خطأ.



فكسر الميم والهاء في ذلك كله أبو عمرو، وضم الميم وكسر الهاء نافع، وابن كثير، وابن عامر<sup>(١)</sup>، وعاصم، وأبو جعفر؛ وضمّ الميم والهاء جميعاً حمزة، والكسائي، وخلف.

وأتبع يعقوب الميم الهاء على أصله المتقدم، فضمّها حيث ضمّ الهاء، وكسرها حيث كسرها، فيضمّ نحو: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] لوجود ضمة الهاء، ويكسر نحو ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلُ﴾ [البقرة: ٩٣] لوجود الكسرة، ورويس على الخلاف في نحو ﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] هذا حكم الوصل.

وأما حكم الوقف؛ فكلّهم على إسكان الميم، وهم في الهاء على أصولهم؛ فحمزة يضمّ نحو: ﴿عَلَيْهِمُ الْفِتَالُ﴾ [النساء: ٧٧] و﴿الَّتِي هُنَّ اثْنَتَيْنِ﴾ [يس: ١٤]، ويعقوب يضمّ ذلك، ويضمّ في نحو: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] و﴿لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤]، ورويس في نحو: ﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] على أصله بالوجهين.

وأجمعوا على ضمّ الميم إذا كان قبلها ضمّ، سواء كان هاء، أم كافاً، أم تاء؛ نحو: ﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] و﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١] و﴿عَنْهُمْ ابْتِغَاءً﴾ [الإسراء: ٢٨] و﴿عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] وما أشبه ذلك، وإذا وقفوا سكّنوا الميم.

(١) «ابن عامر» ليس في (س).

## باب اختلافهم في الإدغام الكبير<sup>(١)</sup>

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً، وينقسم إلى كبير وصغير:  
فالكبير: ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكانا مثليين أم جنسين أم  
متقاربين.

وسمي كبيراً لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل / : لتأثيره في  
إسكان المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي  
المثليين والجنسين والمتقاربين.

والصغير: هو الذي يكون الأول منهما ساكناً، وسيأتي بعد باب «وقف حمزة  
وهشام على الهمزة».

وكلٌّ منهما ينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع، كما هو مفصل عند علماء  
العربية<sup>(٢)</sup>؛ وتقدم الإشارة إلى ما يتعلق بالقراءة في فصل «التجويد»<sup>(٣)</sup>، وسيأتي

(١) ذكر المؤلف هذا الباب بعد (الفاتحة)؛ لأنه من مسائلها وذلك في قوله تعالى ﴿الرَّحِيمِ \* مَلِكٌ﴾ [الفاتحة]:

٢-٣] وهو في اللغة: الإدخال والستر، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.

أما اصطلاحاً فسيأتي تعريف المؤلف له بعد قليل.

انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ٧٢-٧٣، التيسير: ٢٠-٢٢، الإدغام الكبير: ٤٠-٤٢، الإقناع:

١/ ١٩٥، المصباح: ٣/ ٨١٩-٩٤٧، غاية الاختصار: ١/ ١٨١-١٨٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٣-٢٥٤،

شرح الطيبة للنويري: ٢/ ٦١-١٢٦.

(٢) انظر: المقتضب: ١/ ١٩٧-٢٢٤، الأصول في النحو: ٣/ ٤٠٥-٤٢٩، شرح المفصل: ١٠/ ١٢١-

١٥٥، شرح الشافية: ٣/ ٢٣٣-٢٥٠، شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٤٨-٢٥٤.

(٣) انظر: ص: ٥٦٣ وما بعدها.

تتمّته في آخر باب «الإدغام الصغير»<sup>(١)</sup>، والكلام عند القراء على الجائز منهما، بشروطه عمن ورد.

وينحصر الكلام على الإدغام الكبير في فصلين:

الأول: في رواته.

والثاني: في أحكامه.

فأما رواته: فالمشهور به، والمنسوب إليه، والمختص به من الأئمة العشرة؛ هو أبو عمرو بن العلاء، وليس بمنفرد به، بل قد ورد أيضاً عن الحسن البصري، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة بن مُصَرِّف، وعيسى بن عمر، ومسلمة بن عبد الله الفهري<sup>(٢)</sup>، ومسلمة بن محارب السدوسي<sup>(٣)</sup>، ويعقوب الحضرمي وغيرهم.

ووجهه: طلبُ التخفيف<sup>(٤)</sup>، قال أبو عمرو بن العلاء: الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها، ولا يحسنون غيره<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: ص: ١١٤٥.

(٢) النحوي، من العلماء بالعربية، وكان يقرأ بالإدغام الكبير لأبي عمرو، وروى حروفاً لم يدغمها أبو عمرو، وله اختيار في القراءة، قال المؤلف: لا أعلم على من قرأ، قرأ عليه شهاب بن شرنقة.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩٨.

(٣) ابن دثار، قرأ على أبيه عرضاً، وعرض عليه يعقوب.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٩٨.

(٤) قال ابن جني: إدغام الحرف في الحرف أخف من إظهار الحرفين.

انظر: الخصائص: ٢/٢٢٨.

(٥) نقله الداني بسنده عن أبي عمرو. انظر: الإدغام الكبير: ٣٩.

ومن شواهد في كلام العرب قول عدي بن زيد<sup>(١)</sup>:

وَتَذَكَّرَ رَبُّ الْخَوَزَنْقِ إِذْ فَكَّ — رِيوماً وَلِلْهُدَى تَفْكِيرٌ<sup>(٢)</sup>

قوله (تذكَّرَ) فعل ماضٍ، و (رَبِّ) فاعله.

وقال غيره<sup>(٣)</sup>:

(١) ينتهي نسبه إلى مضر بن نزار، شاعر فصيح من الجاهلية، وليس ممن يُعَدّ في الفحول، بل هو قروي؛ يصف ما لم ير، فيضعه في غير موضعه، وهو أول من كتب العربية في ديوان كسرى، سكن المدائن وأرسله أنوشروان إلى ملك الروم، ثم تزوج هنداً بنت النعمان. توفي نحو سنة ٣٥ قبل الهجرة. انظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤٠-١٤٢، الأغاني: ٢/ ٩٧-١٥٤، الأعلام: ٤/ ٢٢٠.

(٢) البيت من قصيدة تعتبر من غرر قصائده، مطلعها:

أيها الشامت المعير بالده — رَأَيْتُ الْمَبْرَأَ الْمَوْفُورَ  
أَمْ لَدَيْكَ الْعَهْدُ الْوَثِيقُ مِنَ الْإِي — سَأَمْ بَلْ أَنْتَ جَاهِلٌ مَغْرُورٌ

وبعد البيت:

سَمَّرَهُ مَالَهُ وَكَثْرُهُ مَا يَم — لَكَ وَالْبَحْرُ مُعْرِضاً وَالسِّدْرُ  
والخوزنق: اسم قصر النعمان الأكبر، بالعراق، وقد ذكر في شعر الأعشى، والمنخل، وعبد المسيح الغساني، وهو معرب (خورنكاه) أي: موضع الأكل والشرب. وفي البيت رواية أخرى: «وتبين» بدل «وتذكر» و «أشرف» بدل «فكر». انظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ١٤١، الأغاني: ٢/ ١٣٨-١٣٩، التاج (خرنق).

(٣) هو جرير بن خرقاء العجلي، البكري، أبو العطف، من بكرين وائل، والبيت قاله راداً على بيت الفرزدق عند ما تنكر لبني وائل بعد أن آمنوه:

فَدَعَنِي أَكُنْ مَا كُنْتُ حَيًّا حَامَةً — مِنْ الْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرِّوَاثِ  
وهذا البيت المستشهد به هو ثالث أربعة، وبعده عما يستحسن عند أهل الشعر:  
فَإِنْ تَنَا عَنَّا لَا تَضُرْنَا، وَإِنْ تَعُدَّ — تَجِدُنَا عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي كُنْتَ تَعْلَمُ

ملاحظتان:

١ - رواية البيت في المصادر: (ليالي تمني) بدل (عشية) ولعل المؤلف اتبع كتب القراءات كشرحي أبي شامة والجعبري.

٢ - نسب النويري رحمه الله في شرحه «الطية» هذا البيت إلى عكرمة، وهو خطأ. انظر: طبقات الشعراء: ١/ ٣٠٨-٣٠٩ و ٣٥٨-٣٥٩، أمالي المرتضى: ١/ ٣٠٤-٣٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٢٥٤، كثر المعاني: ٢/ ٤٨.

عشية تَمَنَّى أن تكون حمامة بمكة يؤويك الستار المحرّم

ثم إن لمؤلفي الكتب من أئمة القراءة في ذكره طرقاً؛ منهم من لم يذكره ألبتة، كما فعل أبو عبيد في «كتابه»، وابن مجاهد في «سبعته»<sup>(١)</sup>، ومكي في «تبصرته»، والظلمنكي في «روضته»، وابن سفيان في «هاديه»، وابن شريح في «كافيه»، والمهدوي في «هدايته»، وأبو الطاهر في «عنوانه»، وأبو الطيّب ابن غلبون، وأبو العزّ القلانسي في «إرشاديهما»، وسبط الخياط في «موجزه» ومن تبعهم كابن الكندي<sup>(٢)</sup>، وابن زريق، والكال<sup>(٣)</sup>، والديواني، وغيرهم.

ومنهم من ذكره في أحد الوجهين عن أبي عمرو بكماله، من جميع طرقه وهم / الجمهور، من العراقيين وغيرهم.

ومنهم من ذكره عن الدوريّ والسوسيّ معاً، كأبي معشر الطبري في «تلخيصه»، والصفراويّ في «إعلانه»<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من خَصَّ به السوسيّ وحده؛ كصاحب «التيسير» وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون، والشاطبيّ ومن تبعهم.

(١) لعل المؤلف يقصد أن ابن مجاهد لم يفرد الإدغام الكبير باب خاص، وإلا فقد ذكره في أماكن متعددة من «السبعة». انظر مثلاً: ١١٣-١٢٧.

(٢) كتب في الحاشية (ك): بإسكان الياء كذا قال المصنف نور الله مرقده.

وتصحفت في المطبوع إلى: الكندي، بالتون بين الكاف والdal.

(٣) تصحفت في (ك) إلى: «الكيال» وفي المطبوع إلى: «الكمال» بالميم.

(٤) قال النويري: والمصنف ابن الجزري موافق لهما - الطبري والصفراوي - بين الطريقتين لاجتماعهما على ثبوته للراويين. اهـ.

انظر: شرح الطيبة: ١٧٧/١.

ومنهم من لم يذكره عن السوسي ولا الدوري، بل ذكره عن غيرهما من أصحاب اليزيدي، وشجاع عن أبي عمرو، كصاحب «التجريد»، والمالكي صاحب «الروضة»<sup>(١)</sup>، وذلك كله بحسب ما وصل إليهم مروياً، وصَحَّ لديهم مسنداً.

وكل من ذكر الإدغام ورواه، لابد أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن، كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار، فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث<sup>(٢)</sup> طرق:

الأولى: الإظهار مع الإبدال: وهو أحد الأوجه الثلاثة عند جمهور العراقيين عن أبي عمرو بكماله، وأحد الوجهين عن السوسي في «التجريد»، و «التذكار»، وأحد الوجهين في «التيسير» المصرح به في أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد<sup>(٣)</sup>، وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الحسن<sup>(٤)</sup>، وهو الذي لم يذكر مكّي، والمهدوي، وصاحب «العنوان» و «الكافي»، وغيرهم؛ ممن لم يذكر الإدغام عن أبي عمرو سواء وجهاً واحداً، وكذلك اقتصر عليه أبو العز في «إرشاده»<sup>(٥)</sup>؛

(١) انظر: التذكرة: ٧٢/١، التيسير: ١٩.

(٢) أي المقروء بها، والجائزة عند القراء، وإلا فهي أربع كما سيذكر المؤلف بعد قليل.

انظر: شرح الطيبة: ١٧٧/١.

(٣) التيسير: ١٢.

(٤) أي طاهر بن غلبون.

انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ ب.

(٥) انظر: الحاشية الآتية بعد هذه.

إلا أن بعضهم خَصَّ ذلك بالسوسي كصاحب «العنوان» و «الكافي»، وبعضهم عمَّ أبا عمرو، كمكي، وأبي العز في «إرشاده»<sup>(١)</sup>.

الثانية: الإدغام مع الإبدال: وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، من روايتي الدوري والسوسي جميعاً، ونصَّ عليه عنهما جميعاً الداني في «جامعه» تلاوة<sup>(٢)</sup>، وهو الذي عن السوسي في «التذكرة» لابن غلبون<sup>(٣)</sup>، و «الشاطبية»<sup>(٤)</sup> و «مفردات» الداني<sup>(٥)</sup>، وهو الوجه الثاني عنه في «التيسير»، و «التذكار»، وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريقي «الشاطبية»، و «التيسير»، وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي رحمه الله.

(١) ليس في الإرشاد المطبوع رواية السوسي، ولهذا قال الأزميري: ويوهم ظاهر عبارة «النشر» أن يكون السوسي في «الإرشاد» اهـ. ثم ذكر ما ذكره المؤلف، وتوهم المؤلف هنا قد يُدفع بأن المؤلف يقصد «الإرشاد» الكبير، والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ق ٧٦.

(٢) انظر: جامع البيان: ق: ٤٤ أ.

(٣) انظره: ٧٢ / ١.

(٤) نصُّ الشاطبية يعمُّ الدوري والسوسي، وهذا نصه:

ودونك الإدغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلاً

فقول المؤلف هنا: (والشاطبية) حذفه أولى؛ لأنه سيذكر مذهبها المعمول به بعد قليل.

انظر: الشاطبية: ١٠.

(٥) لعل المؤلف اعتمد على حفظه هنا -والحفظ أحياناً يخون- فإن (الإدغام الكبير) ليس في «المفردات» بدليل تصريح الداني نفسه: فأما في الإدغام للمثلين المتحركين، والمتقاربين، فقد بسطناه في غير هذا الكتاب، وإنما لم نذكره هنا؛ لأن الطالبين لمذهبه، قلَّ ما يقرؤون به لصعوبته وتشابهه، فلا يضبطه إلا من تفرَّس في القراءة، وتعمق في العربية، فتركنا ذكره في هذا الكتاب لذلك. اهـ. المفردات: ١٦٧.

وقال أيضاً: فأما مذهبه -أبي عمرو- في إدغام الحروف المتحركة فقد أفردنا لذلك كتاباً بسطناه فيه، وقد ذكرنا منه ما فيه كفاية في كتاب «التيسير لاختلاف مذاهب القراء» اهـ. المفردات: ١٢٥.

قال السخاوي في آخر باب الإدغام من «شرحه»: «وكان أبو القاسم، يعني الشاطبي، يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: وكان أبو عمرو يقرئ بهذه القراءة الماهر التحرير الذي عرف وجوه القراءات ولغات العرب<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: الإظهار مع / الهمز: وهو الأصل عن أبي عمرو، والثابت عنه من جميع الطرق، وقراءة العامة من أصحابه وهو الوجه الثاني عن السوسي في «التجريد»<sup>(٣)</sup>، وللدوري عند من لم يذكر الإدغام؛ كالمهدوي، ومكي، وابن شريح وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» عن الدوري من قراءة الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادي.

وبقيت طريق رابعة وهي الإدغام مع الهمز؛ ممنوع منها عند أئمة القراءة؛ لم يجزها أحد من المحققين، وقد انفرد بذكرها الهذلي في «كامله»، فقال: وربها همز وأدغم المتحرك، هكذا قرأنا على ابن هاشم، على الأنطاكي، على ابن بدهن، على ابن مجاهد، على أبي الزعراء، على الدوري<sup>(٤)</sup>.

قلت: كذا ذكر الهذلي، وهو وهم منه على<sup>(٥)</sup> ابن هاشم المذكور، عن هذا الأنطاكي؛ لأن:

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣١٠.

(٢) لم أجد مصدر هذه المعلومة فيما وقفت عليه من مراجع، وانظر: المفردات: ١٦٧.

(٣) وهي من طريق «التيسير».

(٤) الكامل: ق ٢٠٥ وفي النسخة التي لدي: أبو الزعراء على أبي عمرو. اه. فلعله سهو أو سقط من الناسخ.

(٥) في المطبوع: «عنه عن» وهو تصحيف.



ابن هاشم المذكور هو: أحمد بن علي بن هاشم المصري؛ يعرف بتاج الأئمة أستاذ مشهور ضابط، قرأ عليه وأخذ عنه غير واحد من الأئمة كالأستاذ أبي عمر<sup>(١)</sup> الطلمنكي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم ابن الفحام، وغيرهم، ولم يَحْك أحد منهم عنه ما حكاها الهذلي ولا ذكره ألبته.

وشيخه الأنطاكي هو: الحسن بن سليمان، أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي عمرو الداني، وموسى بن الحسين المعدل الشريف صاحب «الروضة»<sup>(٢)</sup>، ومحمد بن أحمد بن علي القزويني وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه.

وشيخه ابن بُدْهَن هو: أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز البغدادي، إمام متقن مشهور، أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد من الأئمة كأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر، وعبيد الله بن عمر القيسي<sup>(٣)</sup> وغيرهم، لم يرو أحد منهم ذلك عنه.

وشيخه ابن مجاهد شيخ الصنعة<sup>(٤)</sup> وإمام «السبعة»<sup>(٥)</sup> نقل عنه خلق كثير لا يحصون ولم ينقل ذلك أحد عنه.

(١) في المطبوع: «عمرو»، وهو خطأ.

(٢) في هذا نظر، وللمرة الثانية يقع المؤلف فيه، حيث سبق في مبحث الطرق (ص: ٣٢٩) أن ذكر مثل ذلك، فارجع إليه.

(٣) نزيل الأندلس، إمام مقرئ علامة، صنف في القراءات، والفقه، وأصول الأحكام، توفي سنة (٣٦٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٨٩/١ - ٤٩٠.

(٤) أي: القراءات.

(٥) يقصد إمام من أئمة في «السبعة» إذ كتابه هو المعتمد لا أن ابن مجاهد إمام القراء السبعة كما يتبادر.

وكذلك أغرب<sup>(١)</sup> القاضي أبو العلاء محمد بن عليّ بن يعقوب الواسطي؛ حيث قال: أقرأني أبو القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكيّ، عن قراءته على الحسين بن إبراهيم بن أبي عجزم<sup>(٢)</sup> الأنطاكيّ، عن قراءته على أحمد بن جبير، عن اليزيدي عن أبي عمرو بالإدغام الكبير مع الهمز؛ قال القاضي: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا بالإدغام مع الهمز إلا هذا / الشيخ<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولا يتابع أيضاً هذا الشيخ ولا الراوي عنه على ذلك، إذا كان على خلافه أئمة الأمصار في سائر الأعصار؛ قال أبو عليّ الأهوازي: وما رأيت أحداً يأخذ عن أبي عمرو بالهمز ويادغام المتحركات، ولا أعرف لذلك راوياً عنه<sup>(٤)</sup>. انتهى، وناهيك بهذا من الأهوازي؛ الذي لم يقرأ أحد فيما نعلم بمثل ما قرأ.

وقد حكى الأستاذ أبو جعفر بن الباذش عن شيخه شريح بن محمد أنّه كان يميز الهمز مع الإدغام فقال في باب الإدغام من «إقناعه» بعد حكايته كلام الأهوازي المذكور: والناس على ما ذكر الأهوازي؛ إلا أن شريحا بن محمد أجاز لي الإدغام مع الهمز، قال: وما سمعت ذلك من غيره<sup>(٥)</sup>.

(١) تصحفت في المطبوع بالعين المهملة.

(٢) أشهر أصحاب ابن جبير وأضبطهم.

انظر: غاية النهاية: ٢٣٧/١.

(٣) هذا قرأ به أبو الكرم على عبد السيد بن عتاب، وقرأ به ابن مؤمن بسنده إلى أبي الكرم.

انظر: المصباح: ٦٨٧/٢، الكنز: ٥٠.

(٤) ليس في كتابه «الوجيز» وانظر: الإقناع: ١٠٥/١.

(٥) الإقناع: ١٩٥/١.

قلت: وقد قصد<sup>(١)</sup> بعض<sup>(٢)</sup> المتأخرين التغريب؛ فذكر ذلك معتمداً على ما ذكره الهذلي، فكان بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك، وأخذ عليّ الأستاذ أبو بكر ابن الجندي بذلك عندما قرأت عليه بـ «المبهج» متمسكاً بما فيه من العبارة المحتملة، حيث قال في باب الإدغام: أنه قرأ من رواية السوسي بالإدغام والإظهار وبالهمز وتركه<sup>(٣)</sup>.

وليس في هذا تصريح بذلك، بل الصواب الرجوع إلى ما عليه الأئمة وجمهور الأمة ونصوص أصحابه هو الصحيح، فقد روى الحافظ أبو عمرو الداني أن أبا عمرو كان إذا أدرج القراءة، أو أدغم، لم يهزم كل همزة ساكنة<sup>(٤)</sup>، فلذلك تعين له القصر أيضاً حالة الإدغام كما سيأتي تحقيق ذلك، والله تعالى أعلم<sup>(٥)</sup>.

وأما أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً، ومانعاً.

فشرطه في المدغم: أن يلتقي الحرفان خطأً ولفظاً، أو خطأً لا لفظاً؛ ليدخل نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [فصلت: ٣٦] ويخرج نحو ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، وفي المدغم فيه: كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة؛ ليدخل نحو

(١) في (ت) «نص».

(٢) جاء في حاشية (ك): هو ابن اللبان. اهـ وعندي أن المقصود بقوله: (بعض المتأخرين) هو ابن مؤمن الواسطي صاحب «الكنز» فهو الذي ذكر ذلك (ص ٥٠) والمقصود بقوله: الآتي (بعض شيوخنا يقرئنا عنه بذلك) هو ابن اللبان وهو الذي أخذ عنه المؤلف «الكنز» كما سبق، والله أعلم.

(٣) انظر: المبهج: ١ / ١٣٥.

(٤) انظر: ص: ٩٤٠.

(٥) انظر: ص: ٩٤١.

﴿خَلَقَكُمْ﴾ [التغابن: ٢] ويخرج نحو ﴿نَزَّلْنَاكَ﴾ [طه: ١٣٢] <sup>(١)</sup>.

وسببه: التماثل، والتجانس، والتقارب، قيل: والتشارك، والتلاصق، والتكافؤ، والأكثر على الاكتفاء بالتماثل والتقارب.

فالتماثل: أن يتفقا مخرجاً وصفة؛ كالباء في الباء، والتاء في التاء، وسائر المتماثلين.

والتجانس: أن يتفقا مخرجاً ويختلفا صفة، كالذال في الذال، والثاء في الظاء، والتاء في الدال.

والتقارب: أن يتقاربا مخرجاً أو صفة \* أو مخرجاً وصفة <sup>(٢)</sup> \* كما سيأتي <sup>(٣)</sup>. / وموانعه المتفق عليها ثلاثة: كون الأول تاءً ضمير أو مشدداً، أو منوناً.

أما تاء الضمير؛ فسواء كان متكلماً أو مخاطباً نحو: ﴿كُنْتُ رَبَّاباً﴾ [النبا: ٤٠] ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢] ﴿خَلَقْتَ طِيناً﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١].

وأما المشدد فنحو: ﴿رَبِّ بَعَا﴾ [القصص: ١٧] ﴿مَسَّ سَقَر﴾ [القمر: ٤٨] ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿الْحَقُّ كَمَنْ﴾ <sup>(٤)</sup> [الرعد: ١٩] ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، وليس ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦] من باب الإدغام، فلذلك نذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) وفي المطبوع (نرزقكم) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) انظر: ص: ٧٢١.

(٤) وكتبت في المطبوع: «كن»، بالكاف والنون، وهو تحريف.

وأما المنون فنحو: ﴿عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحریم: ١] ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣] ﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] ﴿نِعْمَةٌ تَنْهَأُ﴾ [الشعراء: ٢٢] ﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦] ﴿شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ﴾ [الحشر: ١٤] ﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لَذِكْرُكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] ﴿كَعَصَفٍ مَّاكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١] وقد وهم فيه الجعبري وتقدمه إلى ذلك الهذلي<sup>(١)</sup>.

والمختلف فيه: الجزم، قيل: وقلة الحروف، وتوالي الإعلال؛ ومصيره إلى حرف مد.

واختص بعض المتقاربين بخفة الفتحة، أو بسكون ما قبله، أو بهما كليهما، أو بفقد المجاور، أو عدم التكرار.

واعلم أنه ما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة؛ فإدغامه جائز<sup>(٢)</sup>، وما زاد صوته؛ فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه<sup>(٣)</sup>، وإدغام الأنقص صوتاً في الأزيد؛ جائز مختار؛ لخروجه من حال الضعف إلى حال القوة.

فأما الجزم؛ فورد في المتماثلين في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و ﴿يَخْلُ<sup>(٤)</sup> لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، وفي المتجانسين ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] وألحق به ﴿وَأَتِذَا الْقُرُورِ﴾ [الإسراء: ٢٦] لقوة الكسرة، وفي المتقاربين في قوله: ﴿وَلَمْ يُؤْتِ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]؛

(١) انظر: الكامل: ق: ٢٢١، ولم أقف على ما نسبته إلى الجعبري في «شرح» للشاطبية.

(٢) «لأنه لا يعرض له ما يمنعه من الإدغام». قاله الداني في الإدغام: ٤٢.

(٣) وهو ذهاب صوته بالإدغام. المصدر السابق.

(٤) وفي المطبوع (يحل) بالحاء المهملة، وهو تحريف.

فأكثرهم على الاعتداد به مانعاً مطلقاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، وبعضهم لم يعتد به مطلقاً، وهو مذهب ابن شَنِبُوذ وأبي بكر الداجوني.

والمشهورُ الاعتداد به في المتقاربين، وإجراء الوجهين في غيره، ما لم يكن مفتوحاً بعد ساكن، ولهذا كان الخلاف في ﴿يُؤْتِ سَكَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] ضعيفاً، وفي غيره قوياً، وسيأتي الكلام على كل ذلك مفصلاً<sup>(١)</sup>.

فإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع جاز الإدغام، فإن كانا مثلين أسكن الأول وأدغم، وإن كانا غير مثلين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان<sup>(٢)</sup> عنهما رفعة واحدة، من غير وقف على الأول، ولا فصل بحركة ولا روم / وليس بإدخال حرف في حرف كما ذهب إليه بعضهم<sup>(٣)</sup>، بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما كما وصفنا، طلباً للتخفيف.

ولم يدغم من المثلين في كلمة واحدة إلا قوله تعالى: ﴿مَنْسِكَكُم﴾ [البقرة: ٢٠٠]، و﴿مَسَلَكُكُمْ﴾ [المدثر: ٤٢]، وأظهر ما عداهما نحو ﴿جَاهُهُمْ﴾

(١) انظر: ص: ٧٢٩.

(٢) خالف السخاوي هذا التعبير، واختار أن يقال: (العضو) بدل (اللسان) وعلل ذلك أن من الحروف ما تدغم ولا دخل للسان فيها نحو الباء في الباء.

انظر: جمال القراء: ٢ / ٤٨٥.

(٣) قوله: (بعضهم) لعله المالقي، إذ قال: «إن الإدغام في اصطلاح القراء وأهل العربية معناه: إدخال الحرف في الحرف، ودفعه فيه حتى لا يقع بينهما فصل بوقف ولا بحركة، ولكنك تعمل العضو الناطق بهما إعمالاً واحداً فيكون الحاصل منهما في اللفظ حرفاً واحداً مشدداً».

الدر النثير: ٢ / ٩.

[التوبة: ٣٥]، و ﴿وَجُوهُهُمْ<sup>(١)</sup>﴾ [الزمر: ٦٠]، و ﴿أَتَحَاجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]، و ﴿يَشْرِكْكُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ [فاطر: ١٤]<sup>(٣)</sup> وشبهه.

إذا علم ذلك؛ فليعلم أن من الحروف الألف والهمزة<sup>(٣)</sup> لا يدغمان، ولا يدغم فيهما.

ومنها خمسة أحرف، لم تلق مثلها، ولا جنسها، ولا مقاربها فيدغم فيها، وهي: الخاء، والزاي، والصاد، والطاء، والظاء.

ومنها ستة أحرف لقيت مثلها، ولم تلق جنسها، ولا مقاربها، وهي: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء.

ومنها خمسة لقيت مجانسها، أو مقاربها، ولم تلق مثلها، وهي: الجيم، والشين، والذال، والذال، والضاد.

وبقي من الحروف أحد عشر حرفاً لقيت مثلها أو مقاربها، أو مجانسها، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والحاء، والراء، والسين، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون.

فجملة اللاقي مثله متحركاً سبعة عشر، وجملة اللاقي مجانسه أو مقاربه ستة عشر حرفاً، تفصيل السبعة عشر اللاقية مثلها:

(١) وفي المطبوع (وجههم)، وهو تحريف.

(٢) وجه إظهارها بعد الرواية - أن الراء قبل الكاف ساكنة فلو أدغم لجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد. انظر: الإدغام: ٤٤.

(٣) لا يعترض على المؤلف بإدغام الهمزة في الهمزة في نحو (سأل) فمراده القراءة لا اللغة. والله أعلم.

فالباء، نحو قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، ﴿أَلَكُنْتُ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]، وجملة ما في القرآن من ذلك سبعة وخمسون<sup>(١)</sup> حرفاً، عند من لم يسمل بين السورتين، أو عند من بسمل، إذا لم يصل آخر السورة بالبسملة، وهي عنده إذا وصل تسعة وخمسون حرفاً، لزيادة آخر (الرعد) و(إبراهيم).

والتاء: نحو ﴿أَلَمَوْتَ تَحْسُونَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٦]، ونحو ﴿أَلَشُّوكَةَ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧] مما ينقلب في الوقف هاء، وجملة الجميع أربعة عشر حرفاً<sup>(٢)</sup>.

والثاء: وهو ثلاثة أحرف<sup>(٣)</sup>: ﴿حَيْثُ تَفْتَنُوهُمْ﴾ في البقرة [١٩١] وفي النساء [٩١] ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣].

والحاء: في موضعين ﴿أَلِنِكَاحِ حَتَّى﴾ في البقرة\* [٢٣٥]، و﴿لَا أَبْرَحَ حَتَّى﴾ في الكهف [٦٠].

والراء: نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ﴿أَلَأَبْرَارٍ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤]، وجملته خمسة وثلاثون حرفاً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الدر النثير: ٩٩/٢.

(٢) كذا ذكر المؤلف أنها أربعة عشر (١٤) وقد سبقه المالقي وابن الباذش، إلا أن المالقي عددها كلها فصارت ثلاثة عشر (١٣) لا كما قالوا أربعة عشر.

انظر: الإقناع: ٢٠٠/١-٢٠١، الدر النثير: ٨٤-٨٥.

(٣) انظر: الإقناع: ٢٠٧/١، الدر النثير: ١٠٤/٢.

(٤) وما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٥) في الإقناع (٤٦) موضعاً، ٢١٣/١. انظر: الدر النثير: ٨٥/٢، ٨٨.



والسين: ﴿النَّاسُ سُكَّرِي﴾ ﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ﴾ كلاهما في الحج [٢٥، ٢] ﴿الشَّمْسُ سِرَاجًا﴾ في نوح: [١٦]، ثلاثة مواضع لا غير<sup>(١)</sup>.

والعين: ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ثمانية عشر حرفاً<sup>(٢)</sup>.

والغين: ﴿وَمَنْ / يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] موضع واحد لا غير، واختلف فيه لحذف لامه<sup>(٣)</sup> بالجزم<sup>(٤)</sup>؛ فروى إدغامه: أبو الحسن الجوهري عن أبي طاهر، وأبو محمد الكاتب، وابن أبي عمير<sup>(٥)</sup> النقاش كلهم عن ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإدغام وجهاً واحداً؛ الحافظ أبو العلاء<sup>(٦)</sup> وأبو العزّ<sup>(٧)</sup>، وابن الفحام، ومن وافقهم<sup>(٨)</sup>.

وروى إظهاره سائر أصحاب ابن مجاهد، ونصّ عليه بالإظهار؛ ابن شیطاء، وأبو الفضل الخزاعي وغير واحد.

وروى الوجهين جميعاً أبو بكر الشذائي، ونصّ عليهما أبو عمرو الداني، وابن سوار، وأبو القاسم الشاطبي<sup>(٩)</sup>، وسبط الخياط<sup>(١٠)</sup> وغيرهم.

(١) الإقناع: ٢١٥/١، الدر الثير: ٨٣/٢.

(٢) انظر: الإقناع: ٢١٨/١، الدر الثير: ٦٢/٢.

(٣) وهو الياء بعد الغين، لأن الأصل (يبتغي) من بغي.

(٤) لأنه مجزوم بأداة الشرط «من».

(٥) كذا في (س) وفي بقية النسخ (مرة) بدل (عمر) وكلاهما واحد.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ١٨١/١-١٨٣.

(٧) انظر: الكفاية الكبرى: ١٦.

(٨) انظر: التجريد: ١٣/أ.

(٩) انظر: التيسير: ٢١، المستنير: ٣٣١/١ و ٥٠٢/٢.

(١٠) أما المبهج فقد نصّ على أنه قرأ بالإظهار قولاً واحداً. انظره: ١٥١/١.

قلت: والوجهان صحيحان فيه، وفيما هو مثله مما يأتي من  
المجزوم.

والفاء: نحو ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وجملته ثلاثة وعشرون  
حرفاً<sup>(١)</sup>.

والقاف: خمسة مواضع ﴿الرِّزْقِ قُلْ﴾ [الأعراف: ٣٢]، ﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿يُنْفِقُ قُرْبَتِ﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿الْعَرَقُ قَالَ﴾ [يونس: ٩٠]، ﴿طَرِيقَ قَدَدَا﴾ [الجن: ١١].

والكاف: نحو ﴿رَبِّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١] ﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه: ٣٥] وجملته  
سته وثلاثون حرفاً<sup>(٢)</sup>، واختلف عنه في ﴿يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] كما تقدم في  
﴿يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وأظهر ﴿يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]؛ لكون النون  
قبلها مخفأة عندها، فلو أخفاها على المختار عندهم - كما سيأتي<sup>(٣)</sup> - لوالى بين  
إخفائين، \* ولو أدغمها لوالى بين \*<sup>(٤)</sup> إعلالين.

وانفرد الخزاعي عن الشذائي عن ابن شنبوذ عن القاسم بن عبد الوارث<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الدر النثير: ٢ / ٨٨-٨٩.

(٢) انظر: الدر النثير: ٢ / ٨٣.

(٣) فيما قبل إدغام ساكن صحيح. كما في حاشية (ك).

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٥) أبو نصر، أخذ القراءة عن الدوري وهو من قدماء أصحابه، وروى عنه ابن مجاهد.

انظر: غاية النهاية: ٢ / ١٩.

عن الدوريّ بإدغامه، لم يروه أحد عن الدوريّ<sup>(١)</sup> سواء، ولا نعلمه ورد عن السوسيّ ألبتة، وإنما رواه أبو القاسم بن الفحام عن مدين<sup>(٢)</sup> عن أصحابه، ورواه عبد الرحمن بن واقد<sup>(٣)</sup> عن عباس<sup>(٤)</sup>، وعبد الله بن عمر الزهري<sup>(٥)</sup> عن أبي زيد؛ كلاهما عن أبي عمرو<sup>(٦)</sup>، قال الداني: والعمل والأخذ بخلافه<sup>(٧)</sup>.

واللام: نحو ﴿لَا قِيلَ لَهُمْ بِهَا﴾ [النمل: ٣٧] ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]، وجملته مائتان وعشرون حرفاً<sup>(٨)</sup>، واختلف منها عنه في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، و﴿أَلْ لَّوْطُ﴾ [القمر: ٣٤]؛ أمّا ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ فهو من المجزوم<sup>(٩)</sup>، وتقدّم<sup>(١٠)</sup>.

- (١) انظر: المنتهي: ١٦٨/٢، الكامل: ق: ١٠٣/أ، جامع البيان: ١، ق: ٦٦.
- (٢) ابن شعيب، أبو عبد الرحمن، الصوفي، يُعرف بمردويه، شيخ مقرئ مشهور ثقة، أخذ عن عبيد الله اليزيدي، توفي سنة (٣٠٠هـ).
- انظر: غاية النهاية: ٢٩٢-٢٩٣، المعرفة: ٥٤٣/٢.
- (٣) عبد الرحمن بن عبيد الله، أبو مسلم، مقرئ معروف، روى عنه ابنه عبيد الله شيخ ابن مجاهد.
- انظر: غاية النهاية: ٣٨١/١.
- (٤) ابن الفضل بن جعفر، الواسطي. غاية النهاية: ٣٥٤/١.
- (٥) روى القراءة عنه عرضاً إبراهيم بن يحيى الأشعري. غاية النهاية: ٤٣٨/١.
- (٦) انظر: المستنير: ٣٣٣/١.
- (٧) جامع البيان: ق: ٦٦ أ.
- (٨) ذكر ابن الباذش أن جملته (٢١٥) مائتان وخمسة عشر، ولا تعارض بين القولين؛ لأن المؤلف قصد المجموع الكلي، وابن الباذش قصد المتفق عليه فقط، والمختلف فيه خمس.
- انظر: الإدغام: ٧٣، الإقناع: ٢٢٣/١، الدر الثير: ٦٤/٢.
- (٩) لأن لام الكلمة وهو الواو؛ محذوف؛ جواباً للأمر، وأصل الكلمة (يخلو)؛ والعجب قول الداني: الإدغام عندي في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ قبيح.
- انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ٢٢٤/١، إبراز المعاني: ٢٦٥/١.
- (١٠) انظر: ص: ٧٠٣.

وأما ﴿أَلَلُوطٍ﴾ فأربعة مواضع؛ منها في (الحجر) حرفان<sup>(١)</sup>، وواحد في النمل [٥٦]، وآخر في القمر [٣٤]؛ فروى إدغامه؛ أبو طاهر بن سوار عن النهرواني، وأبو الفتح بن شیطا عن الحتامي وابن العلاف، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدوري<sup>(٢)</sup>، ورواه أيضاً ابن حبش عن السوسي، وبذلك قرأ الداني<sup>(٣)</sup>، وكذا رواه شجاع عن أبي عمرو، ومدين، والحسين بن شريك<sup>(٤)</sup> الأدمي<sup>(٥)</sup> عن أصحابهما، والحسن بن بشار العلاف عن الدوري، وعن أحمد بن جبير / ، كلهم عن اليزيدي، وهي رواية أبي زيد، وابن واقد، عن عباس<sup>(٦)</sup>، كلاهما عن أبي عمرو.

وروى إظهاره سائر الجماعة، وهو اختيار ابن مجاهد ورواه عن عصمة، ومعاذ عن أبي عمرو نصاً<sup>(٧)</sup>.

واختلف المظهرون في مانع إدغامه؛ فروى ابن مجاهد، عن عصمة بن عروة

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (موضعان) والآيتان من الحجر: ٥٩ و ٦١.

(٢) انظر: المستنير: ١ / ٣٣٤.

(٣) انظر: الإدغام: ٧٤، الإقناع: ١ / ٢٢٤.

(٤) في المطبوع: (شريك) تصحيف.

(٥) كذا ضبطت في (س)، وهو: أبو عبد الله، البغدادي، مقرئ عارف، أخذ القراءة عن أبي حمدون صاحب اليزيدي، وهو جليل في أصحابه، روى عنه محمد بن يونس المطرز وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٤١-٢٤٢.

(٦) في المطبوع: (ابن عباس) وهو خطأ، وكلمة «ابن» زائدة.

(٧) انظر: الإدغام: ٧٤، جامع البيان: ١ / ق: ٦٦، الإقناع: ١ / ٢٢٤.

الفقيمي<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو: لا أدغمها لقلّة حروفها<sup>(٢)</sup>، وردّ الداني هذا المانع بإدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ [يوسف: ٥] إجماعاً؛ إذ هو أقلّ حروفاً من (آل) فإنّ هذه الكلمة على وزن (قال) لفظاً وإن كان رسمها بحرفين اختصاراً.

قال الداني: وإذا صحّ الإظهار فيه بالنصّ، ولا أعلمه من طريق اليزيديّ، فإنما ذلك من أجل اعتلال عينه بالبدل، إذا كانت (هاء) على قول البصريّين، والأصل (أهل)، أو (واواً) على قول الكوفيّين والأصل (أول)؛ فأبدلت الهاء همزة لقرب مخرجيهما<sup>(٣)</sup>، وانقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها فصار ذلك كسائر المعتلّ الذي يؤثر الإظهار فيه، للتغيير الذي لحقه، لا لقلّة حروف الكلمة.<sup>(٤)</sup>

قلت: ولعلّ أبا عمرو أراد بقوله: (قلّة حروفها)، أي: لقلّة دورها في القرآن؛ فإن قلّة الدور وكثرته معتبرٌ، كما سيأتي في (المتقاربين)<sup>(٥)</sup>، على أن أبا عمرو من البصريّين، ولعله أيضاً راعى كثرة الإعلال وقلّة الحروف مع اتّباع الرواية، والله أعلم.

(١) تصحفت في (س) إلى: (الثقفي).

(٢) انظر: الإقناع: ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) في المطبوع: (مخرجها) وهو خطأ، وتصريفُ المؤلّف يحتاج إلى تنمّة، فيقال: لما أبدلت الهاء همزة اجتمع همزتان فصارت الكلمة (أأل) فأبدلت الثانية ألفاً فصارت (آل).

انظر: الممتع: ٣٤٨-٣٤٩، شرح الشافية: ٢٠٨/٣، الارتشاف: ٢٦٤/١.

(٤) ردّ ابنُ الباذش -الأب- قولَ الداني ومن تبعه من أنّ أصل (آل): (أهل)، وهو قول البصريّين، ورجح قول الكوفيّين وهو قول الكسائي أساساً.

انظر: الاقتضاب: ٨، الإقناع: ٢٢٦-٢٢٧، الدر الثير: ١١٨-١١٩، الارتشاف: ٢٦٤/١.

(٥) انظر ص: ٧٤٣.

والميم: نحو ﴿الرَّحِيمِ \* مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤]، ﴿ءَادَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وجملته مائة وتسعة وثلاثون حرفاً<sup>(١)</sup>.

والنون: نحو ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، وجملته أحد<sup>(٢)</sup> وسبعون حرفاً.

والواو: نحو ﴿هُوَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿هُوَ الْمَلِكُ﴾ [آل عمران: ١٨] مما قبل الواو فيه مضموم، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، ونحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] و﴿الْعَفْوُ أَمْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] مما قبلها ساكن وجملته خمسة أحرف<sup>(٣)</sup>، تتمة ثمانية عشر حرفاً.

وقد اختلف فيما قبل الواو مضموم؛ فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه؛ إلا العطار<sup>(٤)</sup> وابن شيطا عن الحمامي عن زيد عنه<sup>(٥)</sup>، وكذا أبو الزعراء من طريق ابن شيطا عن ابن العلاف، عن أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وابن جرير، عن

(١) كتب في حاشية (ز): «وفي نسخة أربعون. اهـ» وفي (ك): ضُرب على قوله: (وتسعة وثلاثون)، وكتب في الحاشية: (وأربعون صح).

وقال الداني وابن الباذش: وهي في جميع القرآن مائة وسبعة وثلاثون (١٣٧) وقيل: مائة وأربعون (١٤٠)

انظر: الإدغام: ٨٠، الإقناع: ٢٢٨/١، الدر النثير: ٩٠-٩٩

(٢) (أحد و): من (ك)، وكذا هي عند الداني وابن الباذش.

انظر: الإدغام: ٦٨، الإقناع: ٢٢٩/١، الدر النثير: ٧٦/٢

(٣) وهي: الموضعان اللذان ذكرهما إضافة إلى: ﴿فَتَوَلَّيْنَهُمَّ الْيَوْمَ﴾ [النحل: ٦٣] و﴿وَهُوَ أَقْبَرُ بِهِمَا﴾

[الشورى: ٢٢] و﴿فَرَأَى النَّاسَ مِنَ الْجِنَّةِ﴾ [الجمعة: ١١] وهذه الأخيرة كل القراء يسكنون الهاء.

(٤) في المطبوع: (إلا أن) وهو خطأ.

(٥) انظر: المستنير: ٣٣٨/١.

السوسي؛ وهي رواية الحسن بن بشار، عن الدوري، وابن رومي<sup>(١)</sup>، وابن جبير، كلاهما عن اليزيدي، وبه قرأ فارس بن أحمد، وطاهر بن غلبون، وهو اختيار ابن شنبوذ والجلّة من البصريين<sup>(٢)</sup> والمغاربة. / وروى إظهاره؛ سائر البغداديين سوى من ذكرنا، وهو اختيار ابن مجاهد وأكثر أصحابه<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا في مانع الإدغام؛ فالأكثر من منهم على أن ذلك من أجل أن الواو تسكن للإدغام، فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مدّ ولين، في نحو قوله تعالى: ﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [الأنشقاق: ٢٥] مما لا يدغم إجماعاً من أجل المدّ<sup>(٤)</sup>.

وردّ المحققون<sup>(٥)</sup> ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو ﴿تُودِي يَمُوسَى﴾ [طه: ١١] و﴿أَنْ يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [الشورى: ٤٧]، ولا فرق بين الواو والياء، مع أن تسكينها للإدغام عارض<sup>(٦)</sup>، وقيل: لقلّة حروفه، وردّ بها تقدّم.

والصحيح: اعتبار المانعين جميعاً وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع

(١) محمد بن عمر بن عبد الله، أبو عبد الله، البصري، مقرئ جليل.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢١٨.

(٢) كذا في (س) نسبة إلى (البصرة)، وهو الموافق لما عند النويري أيضاً، ولعله الصواب، وفي البقية: «المصريين» نسبة إلى (مصر) ولا أرى لها وجهاً، والله أعلم.

(٣) انظر: السبعة: ١١٧، الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦، الإقناع: ٢٣٣/ ١.

(٤) انظر: الإدغام: ٨١، جامع البيان: ق: ٦٦، إبراز المعاني: ٢٧٠/ ١.

(٥) صرح الداني بأنه قول ابن شنبوذ.

انظر: جامع البيان: ١/ ق ٦٦.

(٦) لأن أصلها الحركة فليسا حرفي مد.

انظر: جامع البيان: ق: ١/ ق ٦٦.

إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل:

وضعيفان يغلبان قويا<sup>(١)</sup>

على أن الداني قال في «جامع البيان»: وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام لا طرده وجريه على قياس نظائره؛ ثم قال: فإن سكن ما قبل الواو سواء كان (هاء) أو غيرها؛ فلا خلاف<sup>(٢)</sup> في إدغام الواو في مثلها، وذلك نحو ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] و ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]<sup>(٣)</sup>

قلت: وإنما نبّه على ما قبل الواو فيه ساكن، وسوّى فيه بين (الهاء) وغيرها؛ من أجل ما رواه بعضهم<sup>(٤)</sup> من الإظهار في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ في الأنعام [١٢٧] ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ في النحل [٦٣] ﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ في الشورى [٢٢]، فلم<sup>(٥)</sup> يعتد بهذا الخلاف لضعف حجته، وانفراد راويه<sup>(٦)</sup> عن الجادة؛ فإن الذي ذكر في (هو)

(١) هذا الشطر مشهور في كتب الأدب، ولم أعرف صدره ولا قائله، إذ إنه مضمّن في كثير من الأبيات، ولعل أجود ما يمكن أن يكون صدرأله هو:

لا تخاصم بواحد أهل بيت      فضعيفان...

ووجدت الشطر مضمّناً في شعر أكثر من شاعر، رأيت عدم ذكرها هنا، تنزيهاً لهذا الكتاب، فهي في المجون أو الغزل الفاحش.

انظر: الغيث المسجم: ١/ ١٢٣، الوافي بالوفيات: ٢٠ / ٣٦٧، أضواء البيان: ١ / ١٥١.

(٢) في المطبوع: (خوف) وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١ / ق ٦٦، الإدغام: ٨٢.

(٤) هو الأهوازي وابن سوار. انظر: المستير: ١ / ٣٣٧، الإقناع: ١ / ٢٣٢.

(٥) في المطبوع: (فلا) وهو تحريف.

(٦) من (س) و(ك)، وفي البقية: (روايته).



المضموم الهاء مفقودٌ هنا؛ وإن قيل بتوالي الإعلال فيلزم مثله في نحو ﴿فَهَيَّ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]؛ وقد أجمعوا على جواز إدغامه فلا فرق.

قال القاضي أبو العلاء: قال ابن مجاهد: إدغامهن قياس مذهب أبي عمرو؛ لأن ما قبل الواو منهن ساكن كما هو في ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] و﴿مَنْ اللَّهُوَمِنْ الْيَجْرَةِ﴾ [الجمعة: ١١]، قال: وأقرأنا ابن حبش عنه بالإظهار<sup>(١)</sup>.

ووقع في «تجريد ابن الفحام»: أن شيخه عبد الباقي روى فيهن الإظهار<sup>(٢)</sup>، وصوابه: أن عبد الباقي يروي إدغامهن، وأن شيخه الفارسي يروي إظهارهن، فسبق القلم سهواً، والسهو قد يكون في الخط، وقد يكون في اللفظ، وقد يكون في الحفظ.

والصحيح أن لا فرق بين ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧] وبين ﴿الْعَفْوَ أَمْرٌ﴾ وبين ﴿فَهَيَّ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٣)</sup> إذ لا يصح نصٌّ عن أبي عمرو / وأصحابه بخلافه، وما روي عن ابن جبير وابن سعدان، عن اليزيدي، من خلاف ذلك؛ فلا يصح، والله أعلم.

(١) انظر: الإقناع: ٢٣٢/١.

(٢) التجريد: ١٢/أ.

(٣) لأن أصل الياء في ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] التحريك، وأن السكون عارض لأجل الإدغام، وكذلك الواو في ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ وأخواتها، بخلاف الواو في ﴿ءَامِتْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٤] فإن سكونه أصل كسكون الياء في ﴿الَّذِي يَدْعُ﴾ [الماعون: ٢] وما أشبهه. ولهذا قال الداني: ولا فرق بين البابين - بالوحدة بعد الألف - اه قال المالقي أي: باب الياء المكسور ما قبلها، وباب الواو المضموم ما قبلها؛ في أن كل واحد منهما إذا سكن صار حرف مدٍّ. اه.

تنبيه: في «التيسير»: الياءين، بالهمزة تشبیه ياء المثناة التحتية، وهو تصحيف نبه عليه المالقي.

انظر: الإدغام: ٥٩ و٨٢، التيسير: ٢١ الدر الشير: ١٢٠/٢.

والهاء: نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ﴾ [مريم: ٦٥]، وتحذف الصلة وتدغم للالتقاء خطأً، ولأن الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء؛ تقوية لها، فلم يكن لها استقلال، ولهذا تحذف للساكن، فلذلك لم يعتد بها.

وقد حكى الداني عن ابن مجاهد، أنه كان يختار ترك الإدغام في هذا الضرب، ويقول: إن شرط الإدغام أن تسقط له الحركة من الحرف الأول لا غير، وإدغام ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره يوجب سقوط الواو التي بين (الهاءين) وإسقاط حركة الهاء، وليس ذلك من شرط الإدغام؛ قال: وقد ذهب إلى ما قاله جماعة من النحويين<sup>(١)</sup>، وقد بينّا فساد ذلك.<sup>(٢)</sup>

(١) وذهب إليه من المقرئين الأهوازي فيما حكاه عنه ابن الباذش.

انظر: جامع البيان: ق: ٦٧، الإقناع ١/ ٢٣٤.

(٢) جاء في حاشية (ك): يعني بما ورد في جامع البيان من الوجهين الدالين على صحة الإدغام، وذلك أنه قال في «الجامع» قبيل هذا الكلام ما نصّه: إذا أدغم أبو عمرو (الهاء) التي للضمير؛ الموصلة بياء، أو بواو، في مثلها نحو ﴿لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿مِنْ فَضْلِهِ هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] و﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿إِنَّهُ هُوَ الْوَأْكَبُ﴾ [البقرة: ٣٧] وشبهه؛ حذف صلتها ثم أدغمها وذلك من حيث كانت تلك الصلة زيادة كبرت بها (الهاء) لحفائها، ألا ترى أنها تحذف عند الوقف لذلك، فلذلك تحذف أيضاً عند الإدغام، لاشتراكهما في تغيير الحركة وتسكينها، وجائز أن يكون أبو عمرو أخذ في هذه (الهاء) بلغة من لم يصلها، كما قرأ به غير واحد في قوله ﴿يُؤْوِي إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] و﴿فَأَلْقَاهُ لِنِهِم﴾ [النمل: ٢٨] و﴿يَرْصُدُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧] وشبهه، فعلى هذا لا يحتاج إلى حذف. اهـ

فظهر من هذا الكلام المنقول بنصه من جامع البيان أن فساد وجه الإظهار في ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ ونظائره مردود من وجهين:

١- أن الفاصل بين المدغم والمدغم فيه هو الصلة، وهي لا أصل لها في الكلمة، بل جيء بها تكثيراً للهاء لحفائها.

٢- أن وجه الإدغام جاء على لغة من لغات العرب، وأبو عمرو كان من أئمتها، وهي لغة من يكفي بحركة الهاء دون الصلة، ولها شواهد كثيرة من كلام العرب، من ذلك قول الأعشى، وهو من شواهد سيبويه:

فما له من مجدٍ تليد وماله من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

الشاهد قوله: ماله، حيث حذف الصلة.

انظر: الكتاب: ١/ ٣٠، الإدغام: ٥٠-٥١، جامع البيان: ١/ ق: ٦٧، الارتشاف: ٥/ ٢٤١٠.

قلت: ممن ذهب إلى عدم إدغامه أيضاً؛ أبو حاتم السجستاني وأصحابه، والصواب إدغامه، فقد روى محمد بن شجاع البلخي<sup>(١)</sup> إدغامه نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو في قوله: ﴿إِلَهُهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان: ٤٣] ورواه العباس<sup>(٢)</sup> أيضاً، وروى أبو زيد نصاً<sup>(٣)</sup> عن أبي عمرو إدغام ﴿إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ﴾ [البقرة: ٣٧]، ولم يأت عنه نصٌ بخلاف ذلك، وجملة ما ورد من ذلك خمسة وتسعون حرفاً<sup>(٤)</sup>.

وانفرد الكارزيني بإظهار ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] دون سائر الباب، ذكر أنه قرأه على أصحاب<sup>(٥)</sup> ابن مجاهد بالإظهار، حكى ذلك عنه سبط الخياط<sup>(٦)</sup>. قلت: والصواب ما عليه إجماع أهل الأداء من إدغام الباب كله، من غير فرق، والله أعلم.

والياء: ثمانية مواضع: ﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ في البقرة [٢٥٤] وإبراهيم [٣١] والرُّوم [٤٣] والشورى [٤٧]، ﴿وَمِنْ خِزْيٍ يَوْمِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ﴿وَالْبَغْيُ يَعِظُكُمُ﴾ [النحل: ٩٠] و﴿ثُودَى يَمْحُوسَةٍ﴾ [طه: ١١] ﴿فَقَتَى يَوْمِذٍ وَاهِيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٦].

- 
- (١) البغدادي، فقيه حنفي، مشهور، متكلم فيه من جهة اعتقاده، قيل إنه تاب عن ذلك، وتوفي سنة (٢٦٤ هـ) وهو ساجد. انظر: غاية النهاية: ١٥٢/٢ - ١٥٣.
- (٢) هو ابن عبد الوارث كما في جامع البيان: ١/١ ق: ٦٧.
- (٣) في المطبوع: (أيضاً) تصحيف.
- (٤) عند الداني وابن الباذش: ثلاثة وتسعون، وعند المالقي أربعة وتسعون.
- انظر: الإدغام: ٥٠، الإقناع: ١/٢٣٣، الدر النثير: ٥٥/٢.
- (٥) هما الشذائي وابن بشران. انظر: الكفاية الكبرى: ١٦٧.
- (٦) الذي حكاه سبط الخياط هو الإدغام. وعبارته: ﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ فقرأت بالإدغام على أصحاب ابن مجاهد، وهذا على قول الكارزيني. اهـ وكذلك ذكر الإدغام في كتابه «الاختيار» والله أعلم.
- انظر: المبهج: ١/١٥٥، الاختيار: ١/١٩٦ و ٣٢٣.

وقد ذكر الداني في هذا الباب قوله تعالى ﴿وَأَلْتَمِسْ بَيْتَنَ﴾ [الطلاق: ٤]، ونصّ له على إظهاره وجهاً واحداً على مذهبه في إبدالها ياء ساكنة،<sup>(١)</sup> وتبعه على ذلك أبو القاسم الشاطبي<sup>(٢)</sup>، والصفراوي، وأصحابهم<sup>(٣)</sup>؛ وقياس ذلك إظهارها للبرزي أيضاً.

وتعقّب ذلك عليهم أبو جعفر بن الباذش، ومن تبعه من الأندلسيين ولم يجعلوه من هذا الباب؛ بل جعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه في مذهب من سكّن الياء مبدلة.<sup>(٤)</sup>

وصوّبه أبو شامة فقال: «الصواب / أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات، فإن الياء ساكنة، وباب (الإدغام الكبير) مختص بإدغام المتحرك، وإنما موضع ذكر هذه قوله:

وما أوّل المثّلين فيه مسكّنٌ فلا بدّ من إدغامه

(١) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٦٧، التيسير: ٢٢، الإقناع: ١/٢٣٦

(٢) في قوله:

وقبل يئسن الياء في اللّاء عارض سكوناً أو اضلاً فهو يُظهر مشهلاً

الشاطبية: ١١.

(٣) منهم طاهر بن غلبون كما صرح به ابن الباذش في الإقناع: ١/١٦٧.

(٤) قال ابن الباذش: «وإنما يأخذ في هذا - اللائي - بالإظهار لهما - أبي عمرو والبرزي - من اعتقد أن الهمزة

ملّية بين يين لا مبدلة، قال: ثبت أن الإدغام في ﴿وَأَلْتَمِسْ بَيْتَنَ﴾ لأبي عمرو واجب في الإدغام الصغير

فلا وجه لذكره في الإدغام الكبير». الإقناع: ١/١٦٨-١٦٩.

قال: وعند ذلك يجب<sup>(١)</sup> إدغامه؛ لسكون الأول وقبله حرف مدّ، فالتقاء الساكنين على حدّهما<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: وكلّ من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر؛ مأخوذ به، وبهما قرأت على أصحاب أبي حيّان، عن قراءتهم بذلك عليه، فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين:

أحدهما: أن أصل هذه الكلمة ﴿وَالَّتِي﴾ [الطلاق: ٤]<sup>(٣)</sup>، كما قرأ ابن عامر، والكوفيون، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قرأ نافع في غير رواية ورش، وابن كثير في رواية قبل وغيره<sup>(٤)</sup> ويعقوب، ثم خففت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياء ساكنة على غير قياس<sup>(٥)</sup>، فحصل في هذه الكلمة إعلان،<sup>(٦)</sup> فلم تكن لتعلّ ثالثاً بالإدغام<sup>(٧)</sup>.

(١) تصحفت في «إبراز المعاني» إلى (بحيث).

(٢) إبراز المعاني: ٢٧٢/١.

(٣) أي بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة.

انظر: التيسير: ١٧٨، تحبير التيسير: ٣٤.

(٤) قوله: (غيره) بيّنه الداني بأنه رواية القوّاس وابن فليح.

انظر: جامع البيان: ٦٧/١.

(٥) إذ قياسها أن تكون (بين بين).

انظر: الدر الثير: ١٢٣/٢.

(٦) قال الداني: «هما: حذف الياء وذهاب نبرتها، فإن أدغمت الياء اكتنفها إعلان ثالث، وذلك خروج من

الكلام وعدول عن المتعارف في اللغة، فبطل الإدغام لذلك». انظر: جامع البيان: ٦٧/١ ق ٦٧.

(٧) هذا التوجيه نص كلام الداني في جامع البيان: ٦٧/١ ق ٦٧.

الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزة؛ فإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتدّ بالعارض فيها، فعولت الهمزة، وهي مبدلة؛ معاملتها وهي محققة ظاهرة، لأنها في النية والمراد والتقدير، وإذا كان كذلك لم تدغم، ووجه الإدغام ظاهر من وجهين:

أحدهما: أن سبب الإدغام قَوِيّ باجتماع المثليين، وسَبَقَ أحدهما بالسكون، فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم،<sup>(١)</sup> ألا ترى إلى إدغام ﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: ٤٣] في مذهب أبي جعفر وغيره<sup>(٢)</sup> كيف عولت الهمزة المبدلة وأوَّأ معاملتها الأصلية، وفعل بها كما فعل في ﴿مَقْضِيًّا﴾ [مريم: ٢١] و﴿وَلِيًّا﴾ [الأحزاب: ١٧] فأبدلت (ياء) من أجل الياء بعدها وأدغمت فيها.

الثاني: أن (اللائي) ياء ساكنة من غير همزة، لغة ثابتة في (اللائي)، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قریش،<sup>(٣)</sup> فعلى هذا يجب الإدغام على حِدَّة، بلا نظر، ويكون من (الإدغام الصغير)، وإنما أظهرت في قراءة الكوفيين وابن عامر، من أجل أنها وقعت حرف مدٍّ، فامتنع إدغامها لذلك.

فجملة الحروف المدغمة في مثلها، على مذهب ابن مجاهد بما فيه من الحرفين اللذين من كلمة، سبعمائة وتسعة وأربعون حرفاً، والله تعالى أعلم./

(١) حَرَم الشيء: خرّقه. انظر: الأساس والتاج (خرم).

(٢) قوله: (وغيره) هو ورش من طريق الأصهباني انظر ص: ٩٣٨.

(٣) نقله السمين، وتنمّة كلامه: «التي أمر الناس أن يقرؤوا بها». انظر: البحر: ٧/ ٢١١، الدر المصون: ٩/ ٩٢.

ذكر المتقاربين<sup>(١)</sup>

وهما على ضربين، أحدهما من كلمة، والثاني: من كلمتين.

أما ما هو من كلمة واحدة:

فإنه لم يدغم إلا (القاف) في (الكاف) إذا تحرك ما قبل (القاف)، وكان بعد (الكاف) ميم<sup>(٢)</sup> جمع نحو ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [نوح: ١٤] و ﴿رَزَقَكُمْ﴾ [يس: ٤٧] ﴿صَدَقَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿وَأَنفَكُمْ﴾ [المائدة: ٧] ﴿سَبَقَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٠] ولا ماضي غيرهن، ونحو ﴿يَخْلُقَكُمْ﴾ [الزمر: ٦] ﴿يَرْزُقَكُمْ﴾ [يونس: ٣١] ﴿فَتَعْرِقْكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]، ولا مضارع غيرهن<sup>(٣)</sup>، وجملة ذلك ثمانية<sup>(٤)</sup>، وما تكرر منه سبعة وثلاثون حرفاً<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو من جملة الإدغام الكبير كالمثلين، وهو إدغام حرف في حرف يقاربه في المخرج، وبعد تسكينه يقلب إلى لفظ الحرف المدغم فيه، فيرتفع اللسان بلفظ الثاني مشدداً، ولا يبقى للأول أثر، إلا إذا كان حرف إطباق أم مغناً فيبقى أثرهما. انظر: إبراز المعاني: ٢٧٤/١

(٢) وجه هذين الشرطين: أن الكلمة تطول بالميم وتثقل بالحركة فاستحسنوا تخفيفها بالإدغام، ووجه التقارب بين القاف والكاف اشتراكهما في الشدة لاتصال المخرج. انظر: الدر النثير: ١٢٥/٢، المصباح: ٩١٥-٩٠٩/٣.

(٣) بل ﴿نَزَّزَكُمْ﴾ بالنون.

(٤) الصواب أنها تسعة (٩) وهي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ و ﴿يَخْلُقَكُمْ﴾ و ﴿رَزَقَكُمْ﴾ و ﴿يَرْزُقَكُمْ﴾ و ﴿نَزَّزَكُمْ﴾ و ﴿سَبَقَكُمْ﴾ و ﴿صَدَقَكُمْ﴾ و ﴿وَأَنفَكُمْ﴾ و ﴿فَتَعْرِقْكُمْ﴾، ويلاحظ أن المؤلف اعتبر ﴿يَرْزُقَكُمْ﴾ و ﴿نَزَّزَكُمْ﴾ واحدة، والله أعلم، وقد نبه على هذا السالقي، وعدد مواضع كل في كل سورة. انظر: الدر النثير: ١٢٥-١٢٦.

(٥) انظر: الإدغام: ٤٦ و ٥٦، الإقناع: ١/ ٢٢٠، الدر النثير: ١٢٥/٢.

فإن سكن ما قبل (القاف)، أو لم يأت بعد (الكاف) ميم جمع نحو ﴿مِثْقَلَكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣] ﴿مَا خَلَقْتُمْ﴾ [لقمان: ٢٨] ﴿بِزَقَّتْ﴾ [الكهف: ١٩]<sup>(١)</sup> ﴿صَدَقَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧] ﴿نَزَقَّتْ﴾ [طه: ١٣٢] لم يختلف في إظهاره.

واختلف فيما إذا كان بعدها (نون جمع) وهو في موضع واحد ﴿طَلَقَنَّ﴾ في سورة التحريم [٥]، فرواه عنه بالإظهار عامة أصحاب ابن مجاهد، عنه، عن أبي الزعراء، عن الدوري، وهو رواية عامة العراقيين<sup>(٢)</sup> عن السوسي، ورواية مدين عن أصحابه، قال ابن مجاهد: ألزم<sup>(٣)</sup> اليزيدي أبا عمرو إدغام ﴿طَلَقَنَّ﴾؛ فيلزمه ذلك يدل على أنه لم يدغمه.<sup>(٤)</sup>

(١) والمثال على قراءة أبي عمرو حيث إنه يسكن الراء، ومعه حمزة وخلف وشعبة.

انظر: النشر: ٢/ ٣١٠.

(٢) قال ابن سوار: ﴿طَلَقَنَّ﴾ أدغم بإجماع؛ غير مدين، والجوهري عن أبي طاهر عن مجاهد. اهـ

انظر: الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ١/ ٦٧ ب، المستنير: ١/ ٣٣١-٣٣٢، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٣) بين المالقي ذلك فقال: «بيان وجه الإلزام، أن اليزيدي يقول لشيخه أبي عمرو: قد اجتمع في هذا الحرف الشروط التي تعتبر إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون هنا بعد الكاف تدل على جماعة المؤنث، كما أن الميم في ﴿زَقَّتْ﴾ وأخواته تدل على جماعة المذكورين، مع أن التأنيث أقل من التذكير، فليكن الإدغام هنا أوكد، قال: فهذا وجه الإلزام». الدر الثبير: ٢/ ١٢٩.

(٤) لأن اليزيدي روى ﴿طَلَقَنَّ﴾ عن أبي عمرو بالإظهار، وإلا لم يكن لإلزامه له معنى، قال المالقي: يقول: ألزمت فلاناً كذا إذا كان قائلاً بخلاف ما ألزمته، ويكون مع ذلك من أصول مذهبه ما يقتضي القول بما ألزمته، وهذه الشروط موجودة في هذه المسألة.

انظر: فيها الإدغام: ٤٧، جامع البيان: ٦٧، الدر الثبير: ٢/ ١٣٠.



ورواه بالإدغام ابن فرح، وابن أبي عمر<sup>(١)</sup> النقاش، والجلّاء، وأبو طاهر ابن عمر، من غير<sup>(٢)</sup> طريق الجوهريّ، وابن شيطا؛ ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وهي رواية ابن بشار عن الدوري؛ والكارزيني عن أصحابه عن السوسي، والخزاعي<sup>(٣)</sup> و<sup>(٤)</sup> ابن حبش عن السوسي وسائر العراقيين عن أصحابهم<sup>(٥)</sup>، ورواية<sup>(٦)</sup> الجماعة عن شجاع<sup>(٧)</sup>.

قال الداني: «وبالوجهين»<sup>(٨)</sup> قرأته أنا، وأختار الإدغام؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان: ثقل الجمع وثقل التأنيث، فوجب أن يخفف بالإدغام، على أن العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصّاً. انتهى<sup>(٩)</sup>، وعلى إطلاق الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار<sup>(١٠)</sup>. والله أعلم.

وأما ما هو من كلمتين: فإن المدغم في مجانسه، أو مقاربه، ستة عشر حرفاً وهي: الباء<sup>(١١)</sup>، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء، والذال، والذال، والراء، والسين،

(١) في «ز»: أبي عمرو النقاش، وهو تحريف.

(٢) «غير»: سقطت من (ظ).

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «عن» بدل (و).

(٤) انظر: التلخيص: ٤٤٠، المستنير: ٣٣٢/١، الكفاية الكبرى: ١٦١، غاية الاختصار: ١٨٤/١.

(٥) في (ز) «ورواه».

(٦) انظر: التجريد: ١٢ ب.

(٧) هذا قوله في جامع البيان أما في (التيسير) فقد صرح أنه قرأ بالإدغام فقط.

(٨) جامع البيان: ٦٧ ب. وانظر: الإدغام: ٤٧.

(٩) قال ابن غلبون: وكلاهما - الإظهار والإدغام - معمول به.

انظر: السبعة: ٦٤٠-٦٤١، التذكرة: ١/٧٥، إبراز المعاني: ٢٧٧/١.

(١٠) بالوحدة من أسفل، وتصحفت في جامع البيان بالفاء، ق: ٦٧.

والشين، والضاد، والقاف، والكاف، واللام، والميم، والنون، وقد / جمعت في كلم (رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذُلُ قُثْمٌ)<sup>(١)</sup>، فكان يدغم هذه الستة عشر فيما جانسها، أو قاربها؛ إلا الميم إذا تقدمت الباء<sup>(٢)</sup>؛ فإنه يحذف حركتها فقط ويخفيها، ويدغم ما عداها ما لم يمنع مانع من الموانع الثلاثة المجمع عليها كما تقدم، أو مانع اختص ببعضها، أو مانع اختلف فيه، كما سيأتي مبيناً.

فالباء: تدغم في الميم في قوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ فقط، وذلك في خمسة مواضع:<sup>(٣)</sup> موضع في آل عمران [١٢٩]، وموضعان في المائدة [١٨، ٤٠]، وموضع في العنكبوت [٢١] وموضع في الفتح [١٤]، وإنما اختصت بالإدغام في هذه الخمسة؛ موافقة لما جاورها، وهو ﴿وَيَرْحَمَنَ﴾ و ﴿يَغْفِرُ لِمَنَ﴾؛ إمّا قبلها أو بعدها، فطرده الإدغام لذلك، ومن ثمّ أظهر ما عدا ذلك، نحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾

(١) العبارة: أصلها للداني إلا أنه جعل كلمة (رض) بعد كلمة (بذل) قال: «وجمعتهما في كلام مفهوم ليحفظ

وهو: سنشد...». وقد ضمّن المؤلف هذه العبارة بأكملها وجعلها شطر بيت في الطيبة فقال:

كاللآء لا يمزّنك فامنع وكلّم      رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذُلُ قُثْمٌ

رض: من الرياضة وهي التهذيب، بذل: من البذل، وهو الإعطاء عن طيب نفس.

وقُثْمٌ: الكثير العطاء من الناس، وقد سمّت العرب به.

انظر: جامع البيان: ٦٧، التيسير: ٢٢-٢٣، إبراز المعاني: ١/ ٢٧٨-٢٧٩، الدر النثير: ٢/ ١٣٠، شرح

الطيبة: ٥٧، التاج: (بذل).

(٢) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع بالمشناة التحتية.

(٣) ليس فيها موضع البقرة ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [٢٨٤] لأنه -أباً عمرو- يقرؤه بتسكين الباء فهو واجب

الإدغام عنده، من جهة الإدغام الصغير لا الكبير.

انظر: إبراز المعاني: ١/ ١٩٥.

[الحج: ٧٣] ﴿سَتَكْتُمُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١] لفقد المجاور، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً<sup>(١)</sup>.

وقد روينا عن ابن مجاهد قال: قال اليزيدي: إنما أدغم ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ من أجل كسرة الذال، وردّ الداني هذه العلة بنحو ﴿وَكُذِّبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٤] و ﴿يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]<sup>(٢)</sup>، وقيل<sup>(٣)</sup>: إنما أراد اليزيدي إذا انضمت (الباء) بعد كسرة، وردّه أيضاً الداني بإدغامه ﴿رُخِّجَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]<sup>(٤)</sup>.

قلت: والعلة الجيدة فيه - مع صحة النقل - وجود المجاور، ومما يدلُّ على اعتباره أن جعفر بن محمد الأدمي روى عن ابن سعدان، عن اليزيدي، عن أبي عمرو؛ أنه أدغم ﴿فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في المائدة [٣٩]، والباء في ذلك مفتوحة<sup>(٥)</sup>، وما ذاك إلا من أجل مجاورة ﴿بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ المدغمة في مذهبه، والدليل على ذلك: أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر ﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ في هود [١١٢] والله أعلم.

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٩٥.

(٢) انظر: السبعة: ١١٨، جامع البيان: ١/ ١ ق ٧٢، غاية الاختصار: ١/ ١٨٥.

(٣) هذا القول افترضه الداني، وعبارته: ولعلّ قائلًا يقول: إنما...

انظر: جامع البيان: ١/ ١ ق ٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ ١ ق ٧٢.

(٥) جامع البيان: ١/ ١ ق ٧٢، المنتهى: ٢/ ١٥٨، وهي شاذة.

والتاء: تدغم في عشرة أحرف، وهي: الشاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء.<sup>(١)</sup>

فالتاء نحو ﴿بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢] وجملته خمسة عشر حرفاً<sup>(٢)</sup>، واختلف عنه: في ﴿الرَّكَوَّةِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] و﴿التَّوْرَةِ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]؛ لما منع كونها من المفتوح بعد ساكن، فروى إدغامهما للتقارب ابن حبش من طريقي الدوري والسوسي، وبذلك قرأ الداني من الطريقين<sup>(٣)</sup>، وهي رواية أحمد بن جبير، وابن رومي عن اليزيدي، ورواية القاسم بن عبد الوارث عن الدوري، ومدين والأدمي عن أصحابهما، ورواية الشذائي عن الشونيزي / وأبو<sup>(٤)</sup> الليث، كلاهما عن شجاع<sup>(٥)</sup>، وروى أصحاب ابن مجاهد عنه، الإظهار لخفة الفتحة بعد السكون، وهي رواية أولاد اليزيدي عنه، واختيار ابن مجاهد<sup>(٦)</sup>.

(١) من فوائد المألقي؛ تبينه أن التاء التي تدغم في هذا الباب هي أبدأ تاء التأنيث، إما في المفرد نحو ﴿الْآخِرَةِ﴾ أو الجمع المؤنث السالم نحو ﴿الصَّلَاحَاتِ﴾ إلا خمسة مواضع، اثنان منها التاء فيهما لام الكلمة وهما ﴿الْمَمَاتِ﴾ في [الإسراء: ٧٥] و﴿الْمَوْتِ﴾ في [العنكبوت: ٥٧] وثلاثة منها التاء فيها عين وهي ﴿وَلَمَّا تَطَافَتْ﴾ [النساء: ١٠٢] و﴿وَمَاتَ ذَا الْقُرْنِ﴾ [الإسراء: ٢٦] و [الروم: ٢٨].

انظر: التيسير: ٢٦، الإقناع: ٢٠١/١، الدر النثير: ١٥٦/٢.

(٢) عند الداني والمألقي (١٦) وعند ابن الباذش (١٧) والصواب ما ذكره الداني وعدده المألقي.

انظر: الإدغام: ٦٤، الإقناع: ٢٠١/١، الدر النثير: ١٥٨-١٥٩.

(٣) بل صرح بأنه يأخذه، قال: بذلك قرأت وبه أخذ. اهـ الإدغام: ٦٤.

(٤) كذا بالرفع في جميع النسخ، ولها وجه وهو الحكاية، أو على تقدير: ورواه أبو الليث، وهو: نصر بن نصر، البغدادي، كان من خيار عباد الله، فقيه حنفي، توفي سنة (٣١٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٣٣٨/٢.

(٥) انظر: التذكرة: ٨٥/١، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠، الإقناع: ٢٠٢/١.

(٦) وهو اختيار طاهر بن غلبون إذ قال: «...والمأخوذ به الإظهار في الموضعين» وصرح بإظهارها أبو العز أيضاً. انظر: السبعة: ١٢١، التذكرة: ٨٥/١، التيسير: ٢٥، جامع البيان: ق: ٧٠، الإدغام: ٦٤، الكفاية

الكبرى: ١٥٣، الإقناع: ٢٠٢/١، الدر النثير: ١٥٩-١٦٠.

وانفرد ابن شنبوذ بإدغام ﴿وَلِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ في الإنسان [٢٠]<sup>(١)</sup>، وهو من (تاء) المضمر، وكذا روى أبو زيد عن شجاع، والخزاعي عن الشذائي، عن شجاع، وعن القاسم عن الدوري<sup>(٢)</sup>، وذلك مخالف لمذهب أبي عمرو وأصوله، والمأخوذ به هو الإظهار حفظاً للأصول، ورعياً للنصوص، والله أعلم.

وفي الجيم: نحو ﴿الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ﴾ [محمد: ١٢] وجملته سبعة عشر حرفاً<sup>(٣)</sup>.

وفي الذال: نحو ﴿السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ﴾ [هود: ١١٤] ﴿وَالْآخِرَةُ ذَلِكَ﴾ [الحج: ١١] وجملته تسعة أحرف<sup>(٤)</sup>.

واختلف في ﴿وَعَاتِ ذَا الْقُرْبَيْنِ﴾ في الموضعين<sup>(٥)</sup>، لكونهما من المجزوم، أو مما حكمه حكم المجزوم؛ فكان ابن مجاهد وأصحابه، وابن المنادي وكثير من البغداديين يأخذونه بالإظهار من أجل النقص وقلة الحروف<sup>(٦)</sup>، وكان ابن شنبوذ وأصحابه، وأبو بكر الداجوني ومن تبعهم<sup>(٧)</sup> يأخذونه بالإدغام؛

(١) وهذا شاذ لا يقرأ به.

(٢) انظر: المنتهى: ١٦٠/٢، الإدغام: ٦٤، جامع البيان: ٧٠، الإقناع: ١/٢٠٤-٢٠٥.

(٣) انظر: الإدغام: ٦٤، الدر النثير: ١٦١/٢.

(٤) كذا في جميع النسخ، والصواب أن التاء لقيت الذال في اثني عشر (١٢) موضعاً.

انظر: الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/٢٠٣، الدر النثير: ١٥٨/٢.

(٥) الموضع الأول في الإسراء: ٢٦ والثاني في الروم: ٣٨، إلا أنه بالفاء ﴿فَقَاتِ﴾.

(٦) انظر: جامع البيان: ٧٠، الإدغام: ٦٦، الإقناع: ١/٢٠٧.

(٧) منهم طاهر بن غلبون الذي قال: المأخوذ به الإدغام في السورتين. اهـ ومنهم أبو العز وابن سوار.

انظر: التذكرة: ٨٦/١، المستنير: ١/٣٢٠، الكفاية الكبرى: ١٥٣.

للتقارب وقوة الكسرة، وبالوجهين قرأ الداني، وبهما أخذ الشاطبي وأكثر المقرئين<sup>(١)</sup>.

وفي الزاي في ثلاثة أحرف: ﴿بِالْآخِرَةِ زَيْنًا﴾ [النمل: ٤] ﴿فَالزَّيْزِجَاتِ زَجْرًا﴾ [الصافات: ٢] ﴿إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

وفي السين: نحو ﴿الصَّلَاحَتِ سَنَدُ خِلْمٍ﴾ [النساء: ٥٧] و﴿السَّحَرَةُ سَجِيدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠] وجملته أربعة عشر حرفاً.<sup>(٢)</sup>

وفي الشين: في ثلاثة مواضع:<sup>(٣)</sup> ﴿السَّاعَةِ شَفْءٌ﴾ [الحج: ١] ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهْلَةٍ﴾ موضعان [النور: ٤، ١٣].

واختلف في ﴿جَنَّتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ في كَهَيْعَصَ مريم [٢٧]، فرواه بالإظهار<sup>(٤)</sup>، ورواه بالإدغام؛ لقوة الكسرة، وهي رواية مدين عن أصحابه، وبالوجهين قرأ الداني وابن الفحام الصقلي، وبهما أخذ الشاطبي، وسائر المتأخرين.

(١) منهم ابن مؤمن، قال: «وبالوجهين قرأت من طريق المصريين». الكثر: ٥٧.

(٢) انظر: الإقناع: ٢٠٢/١.

(٣) انظر: الإقناع: ٢٠١/١.

(٤) كتب في حاشية (ك): كأن في النسخة الأصل بياض بعد قوله: (فرواه بالإظهار اهـ). ويلاحظ: أنه لم يذكر وجه الإظهار كما سبق في سابقه، كما لم يذكر من قرأ به، ووجهه أن ﴿جَنَّتِ﴾ منقوص العين، فالإدغام يخل به، وقد ذكر طاهر ابن غلبون والشاطبي علّة أخرى؛ وهي أن التاء للخطاب فقال: [وفي جنت شيئاً أظهروا خطابه ونقصانه] وضعف أبو شامة هذا الوجه، وقد قرأ بالإظهار قولاً واحداً ابن غلبون وأبو العزّ.

انظر: التذكرة: ١/٨٦، الإدغام: ٦٥، جامع البيان: ١/ق ٧٠، الكفاية الكبرى: ١٥٤، إبراز المعاني: ٢٩٠-٢٩١/١.

وفي الصاد: ثلاثة أحرف: <sup>(١)</sup> ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفًا﴾ [الصفافات: ١] ﴿وَالْمَلَيْكَةُ صَفًا﴾ [النبا: ٣٨] ﴿فَالْمُعِيرَتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣].

\* وفي الضاد موضع واحد: ﴿وَالْعَدِيدَتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١] \* <sup>(٢)</sup>

وفي الطاء ثلاثة أحرف: ﴿وَأَقِيرَ الصَّلَاةَ طَرْفًا﴾ [هود: ١١٤] ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ [الرعد: ٢٩] و ﴿الْمَلَيْكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٢].

واختلف في ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] من أجل الجزم؛ فرواه بالإدغام من روى إدغام المجزوم من المثليين، وأظهره من أظهر سائر المجزومات؛ إلا أن الإدغام يقوى هنا من أجل التجانس وقوة الكسرة / والطاء؛ ورواه الداني وأكثر أهل الأداء بالوجهين <sup>(٣)</sup>.

قال الخزاعي: سمعت الشذائي يقول: كان ابن مجاهد يأخذ بالإدغام قديماً، ثم رجع إلى الإظهار، وبه قرأت عليه <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الإدغام: ٦٥ الإقناع: ٢٠٣/١.

(٢) ما بين النجمتين ساقط من جميع النسخ الخطية إلا أنه في (م) كتب في الحاشية، ووضع عليه (صح) علماً أنه أيضاً غير موجود في «بحر الجوامع» للقاهري. والله أعلم.

(٣) انظر: جامع البيان: ٦٩ ب، الإدغام: ٦٥، الإقناع: ٢٠٦/١، التيسير: ٢٥.

(٤) ورواه الداني بسنده عن زيد بن علي أنه سمع ابن مجاهد ستة (٣٠٠) يقرئ ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ و ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ بالإدغام، وكذلك سائر المنقوص، ثم رجع إلى الإظهار في آخر عمره. اهـ زاد ابن الباذش: «واعتلّ بها سقط من أصل الكلمة». انظر: جامع البيان: ٦٩، الإقناع: ٢٠٦.

وقال ابن سوار: أنا أبو العطار، أنا أبو إسحاق الطبري، أنا أبو بكر الولي، ثنا ابن فرح، عن الدوري، عن اليزيدي ﴿وَلَتَأْتِ طَآيِفَةٌ﴾ مدغم فيما قرأت به عليه<sup>(١)</sup>.

وانفرد ابن حبش عن السوسي بإظهار ﴿الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ﴾ [هود: ١١٤] من أجل خفة الفتحة وسكون ما قبل<sup>(٢)</sup>، وأدغمه سائر أهل الأداء؛ من أجل التجانس، وقوة الطاء.

وأما قوله تعالى ﴿بَيَّتَ طَآيِفَةً﴾ [النساء: ٨١] فإنه يدغم (التاء) في (الطاء) في الإدغام والإظهار جميعاً، وأجمع من روى الإظهار عنه على إدغامه، وقال الداني: «لم يدغم من الحروف المتحركة؛ إذا قرأ بالإظهار غيره»<sup>(٣)</sup> انتهى.

وقال بعضهم:<sup>(٤)</sup> هو من السواكن؛ من قولهم بَيَّاهُ وتَبَيَّاهُ، إذا تعمّده<sup>(٥)</sup>، فتكون (التاء) على هذا للتأنيث مثل ﴿وَدَّتْ طَآيِفَةٌ﴾ وأنشدوا:

(١) وكذا رواه ابن الباذش سماعاً عن أبي عليّ الصوفي، عن ابن سوار.

انظر: المستنير: ٣٢٢/١، الإقناع: ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) وذكر الخزاعي أنه قرأه عليّ أبي شعيب مظهراً. اهـ وهو شاذ لا يقرأ به، المنتهى: ١٥٩/٢، الإقناع: ٢٠٣/١.

(٣) جامع البيان: ١/١ ق ٦٩ ب.

(٤) انظر: الموضح: ٤٢٢/١.

(٥) انظر: تهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والتاج (بي) و(فوف).



باتت تبياً<sup>(١)</sup> حوضها عكوفاً مثل الصفوف لاقت الصفوفا<sup>(٢)</sup>

يصف إبلاً اعتمدت حوضها لتشرب الماء، والعكوف: الإقبال على الشيء.

وفي الظاء: في موضعين ﴿الْمَلِكَةُ ظَالِيَةٌ﴾ في النساء [٩٧] و النحل [٢٨].

والتاء: تدغم في خمسة أحرف، وهي: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففي التاء في موضعين: ﴿حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] و ﴿الْحَدِيثُ تَعَجُّبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]، وفي الذال حرف واحد: ﴿وَالْعَرْتُ ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤].

وفي السين: أربعة أحرف: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦] ﴿الْحَدِيثُ سَتَدْرِجُهُمْ﴾ [القلم: ٤٤] ﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ مِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣].

وفي الشين: خمسة أحرف: ﴿حَيْثُ شَتَّمَا﴾ و ﴿حَيْثُ شَتَّمُ﴾ في البقرة [٥٨، ٣٥] والأعراف [١٦١، ١٩]، ﴿ثَلَاثُ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠].

وفي الضاد: موضع واحد ﴿حَدِيثُ ضَيْفٍ﴾ [الذاريات: ٢٤].

والجيم: تدغم في موضعين: في الشين ﴿أَخْرَجَ شَطَكُهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي التاء: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ﴾ [المعارج: ٣-٤]<sup>(٣)</sup>، وقد اختلف في ﴿أَخْرَجَ شَطَكُهُ﴾ فأظهره

(١) تصحفت في المطبوع إلى (تبتا).

(٢) الرجز لأبي محمد الفقعسي، من قطعة فيها:

أمسى غلامي كسلاً قطوفاً يسقي معيدات العراق جوفاً  
باتت..... الصفوفا

وأنت لا تغنين عني فوفا

انظر: الصحاح للسان، والتاج (بي) و(فوف) و(قطوف).

(٣) وصف ابن الباذش عبارة القراءة بالإدغام هنا أنها تجوز قال: وتحقيقه إخفاء الحركة.

انظر: جامع البيان: ١/ق: ٦٧، الإدغام ٥٨، الإقناع: ٢٠٨/١.

ابن حبش عن السوسي، وأبو محمد الكاتب عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء عن الدوري، وهو رواية<sup>(١)</sup> القاسم بن بشار<sup>(٢)</sup> عن الدوري، ومدين عن أصحابه / وابن جبير عن اليزيدي، وابن واقد عن<sup>(٣)</sup> عباس عن أبي عمرو، والخزاعي عن شجاع، وأدغمه سائر أصحاب الإدغام، وهو الذي قرأ به الداني وأصحابه ولم يذكره غيره<sup>(٤)</sup>.

قلت: والوجهان صحيحان، نصّ عليهما سبط الخياط<sup>(٥)</sup>، ورواهما جميعاً الشذائي وقال: قرأت على ابن مجاهد مدغماً ومظهراً، قال: وقد كان قديماً يأخذه مدغماً انتهى.

ولم يختلف عنه أحد من طرقنا في إدغام ﴿ذِي الْمَعَارِجِ \* تَمْرُجٍ﴾ وإظهار ﴿وَأَخْرَجَ مُخْنَهَا﴾ [النازعات: ٢٩] و ﴿مُخْرَجَ صِدْقٍ﴾ [الإسراء: ٨٠]<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

نعم؛ قال الداني: وإدغام (الجيم) في (التاء) قبيح؛ لتباعد ما بينهما في المخرج، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج (الشين)<sup>(٧)</sup>، والشين لتفشيها تتصل بمخرج (التاء)، فأجري لها حكمها وأدغمت في (التاء) لذلك، قال: وجاء بذلك نصاً عن

(١) في المطبوع: (رواية أبي) وهو خطأ، وكلمة (أبي) زائدة.

(٢) هو: القاسم بن محمد بن بشار، والد أبي بكر الأنباري المشهور، ثقة، عرض على عمه أحمد بن بشار، وغيره، توفي سنة (٣٠٤ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٤.

(٣) في (ز) «ابن» بدل (عن) وهو خطأ.

(٤) انظر: المستنير: ٣٢٣/ ١، الإقناع: ٢٠٩/ ١، الدر الثير: ١٤٠/ ٢.

(٥) انظر: المبهج: ١٤٧/ ١.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ٦٨، الإقناع: ٢٠٩/ ١.

(٧) بالمعجمة، وفي المطبوع بالمهملة، وهو تصحيف.

اليزيديّ ابنه عبد الرحمن وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم (الجيم) في (التاء)، و(التاء) في (الجيم)<sup>(١)</sup>.

والحاء: تدغم في (العين) في حرف واحد؛ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ ذُحِّجَ عَنِ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فقط؛ لطول الكلمة وتكرار الحاء<sup>(٢)</sup>، ولذلك يظهر فيما عداه نحو ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١] ﴿وَمَا ذُبِجَ عَلَى النَّصْبِ﴾ [المائدة: ٣] لوجود المانع<sup>(٣)</sup>، وقد روى إدغام ﴿ذُحِّجَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] منصوباً أبو عبد الرحمن بن اليزيديّ عن أبيه.

قلت: وهو مما ورد فيه<sup>(٤)</sup> الخلاف عن أصحاب الإدغام، فروى إدغامه عامة أهل الأداء، وهو الذي عليه جميع طرق ابن فرح عن الدوريّ، وابن جرير من جميع طرقه، عن السوسيّ، وبه قرأ الداني عن أصحاب الإدغام وعليه أصحابه، وروى إظهاره جمهور العراقيين من جميع طرق أبي الزعراء، عن الدوريّ، ومن جميع طرق السوسيّ، والوجهان صحيحان مأخوذ بهما.

وأما قول ابن مجاهد: سمعت أبا الزعراء يقول: سمعت الدوريّ يقول: سمعت اليزيديّ يقول: من العرب من يدغم (الحاء) في (العين) نحو ﴿فَمَنْ ذُحِّجَ﴾

(١) انظر: جامع البيان: ٦٨، الإدغام: ٥٨، المستنير: ٣٢٣/١، الدر الثير: ١٤٠/٢.

(٢) التوجيه بنصه في إبراز المعاني: ٢٨١/١، والدر المصون: ٥٢٢/٣.

(٣) كتب في حاشية (ز) و(ك): «وهو أن حروف الحلق لا تدغم مقاربة ولا مجانسة».

(٤) (فيه): سقطت من المطبوع.

عَنِ الْكَارِ ﴿١﴾ وكان أبو عمرو لا يرى ذلك<sup>(١)</sup>؛ فمعناه: أنه لا يرى ذلك قياساً، بل يقصره على السماع، بدليل صحة الإدغام عن أبي عمرو نفسه من رواية شجاع، وعباس، وأبي زيد، وعن اليزيدي / من رواية ابنه، ومدين والأدمي.

وقد روى القاسم بن عبد الوارث، عن الدوري إدغام ﴿لَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و ﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]<sup>(٢)</sup>، ورواه صاحب «التجريد» عن شجاع وعبيد الله<sup>(٣)</sup> في ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿الْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧]<sup>(٤)</sup>.

والإظهار هو الأصح، وعليه العمل، ويقويه ويعضده الإجماع على إظهار (الحاء) الساكنة، التي إدغامها أكد من المتحركة، في قوله ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]<sup>(٥)</sup> فدل على أن إدغام (الحاء) في (العين) ليس بقياس بل مقصور على السماع، كما أشار إليه أبو عمرو بن العلاء، والله أعلم<sup>(٦)</sup>.

والدال: تدغم في عشرة أحرف: التاء، والثاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والظاء، بأي حركة تحركت (الدال)، إلا إذا

(١) انظر: الإدغام: ٥٢، الدر النثر: ١٣٤ / ٢.

(٢) قال ابن الباذش: «وهذا عندهم لا يوافق أصول أبي عمرو، فحدثنا أبو داود، حدثنا أبو عمرو، قال: انعقد الإجماع على إظهار الحاء وهي ساكنة عند العين في قوله: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] وذلك مبطل لرواية القاسم؛ لأن الساكنة أولى وأحق بالإدغام في المتحركة». الإقناع: ٢١٠ / ١.

(٣) المعروف بمقرئ أبي قرة، وفي (ت): عبد الله مكبراً، وهو تصحيف.

(٤) التجريد: ق: ١٤.

(٥) هذا التعليل ذكره الداني في الإدغام: ٥٣.

(٦) انظر: الكتاب: ٤ / ٤٥١، الإقناع: ٢١٠ / ١.

فتحت وقبلها ساكن، فإنها لا تدغم إلا في (التاء)، فإنها تدغم فيها على كل حال للتجانس.

ففي التاء خمسة مواضع: ﴿الْمَسْجِدُ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧] ﴿مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ﴾ [المائدة: ٩٤] ﴿كَادَرِيغُ﴾ [التوبة: ١١٧] ﴿بَعْدَ تَوَكُّيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ﴾ [الملك: ٨].

وفي الشاء موضعان: ﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤] ﴿لِمَنْ يُرِيدُ ثَمَرًا﴾ [الإسراء: ١٨].

وفي الجيم موضعان: ﴿دَاوُدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ﴾ [فصلت: ٢٨]، وقد روي إظهار هذا الحرف عن الدوري من طريق ابن مجاهد، وعن السوسي من طريق الخزاعي من أجل اجتماع الساكنين، والصحيح: أن الخلاف في ذلك هو في (الإخفاء) والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الباب<sup>(١)</sup>؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحققين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيره من المتقدمين ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الداني، وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وفي الذال: نحو ﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [النور: ٤٧] ﴿وَالْقَلْعِدُ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧] وجملته ستة عشر موضعاً.

(١) انظر ص: ٧٥١.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، الإقناع: ٢٠٩/١، الدر النثير: ١٥٢/٢.

وفي الزاي: موضعان: ﴿تُرِيدُ رِيسَةَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨] و ﴿يَكَاذِبُتَهَا﴾ [النور: ٣٥].

وفي السين: أربعة مواضع ﴿فِي الْأَصْفَادِ \* سَرَابِلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠] ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ [طه: ٦٩] ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] ﴿يَكَاذُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣]، ولم يذكر الداني ﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ بل تركه سهواً<sup>(١)</sup>، قال: ويدغم (الدال) في (السين) بعد الساكن في موضعين ﴿فِي الْأَصْفَادِ \* سَرَابِلُهُمْ﴾ ﴿يَكَاذُ سَنَا بَرْقَةٍ﴾ لا غير<sup>(٢)</sup>. وفي الشين: موضعان: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ في الحرفين من يوسف [٢٦] والأحقاف [١٠].

وفي الصاد: في أربعة مواضع / ﴿نَفَقْتُ ضُوعًا﴾ [يوسف: ٧٢] ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩] ﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةٍ﴾ [النور: ٥٨] ﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥].

وفي الضاد: ثلاثة مواضع ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ﴾ في يونس [٢١] وحم السجدة [٥٠] و ﴿مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ في الروم [٥٤].

وفي الظاء: ثلاثة مواضع ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ في آل عمران [١٠٨] وغافر [٣١] ﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ في المائدة [٣٩].

والذال: تدغم في (السين) في قوله ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ في موضعي الكهف [٦١، ٦٣].

(١) لكن ذكره في كتابه «التفصيل» كما ذكر ذلك عنه المالقي؛ انظر: الدر الثمير: ١٥٣/٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦٩، الإدغام: ٦٢، التيسير: ٢٤.

وفي الصاد: موضع في قوله ﴿مَا أَخَذَ صَحْبَةً﴾ [الجن: ٣].

والراء: تدغم إذا تحركت؛ في (اللام) بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢]، فإن سكن ما قبلها وتحركت هي بضمة أو كسرة، أدغم ما جاء من ذلك نحو ﴿الْمَصِيرُ \* لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦] ﴿وَالنَّهَارَ لَا يَنْتَرِي﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وجملة المدغم منها أربعة وثمانون حرفاً<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على إظهارها إذا فتحت وسكن ما قبلها، نحو ﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨] و ﴿الْبَحَرَ لِتَأْكُلُوا﴾ [النحل: ١٤] و ﴿الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢] إلا ما روي عن شجاع، ومدين، من إدغام الثلاثة الأول<sup>(٢)</sup>، وسيأتي حكمها إذا سكنت في (الإدغام الصغير)<sup>(٣)</sup>.

والسين: تدغم في (الزاي) في موضع واحد؛ قوله ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧] لا غير، وفي الشين قوله ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وقد اختلف فيه؛ فروى إظهاره ابن حبش عن أصحابه، في روايتي الدوريّ والسوسيّ، وابن شیطا عن أصحابه عن ابن مجاهد، في رواية الدوريّ، والقاضي أبو العلاء عن أصحابه عن الدوريّ، والقاسم بن بشار عنه، وهي رواية ابن جبير عن اليزيديّ، وأبي الليث عن شجاع، وابن واقد عن عباس.

وأدغمها سائر المدغمين، وبه قرأ الداني، قال: وعليه أكثر أهل الأداء عن

(١) وقيل ستة وثمانون، كما عند الداني. انظر: الإدغام: ٧١، الإقناع: ١/٢١٤.

(٢) انظر: المستنير: ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٣) انظر: ١١٦٩.

اليزيديّ وعن شجاع، وكان ابن مجاهد يخيّر فيها، يقول: إن شئت أدغمتها وإن شئت تركتها.

وقال الشذائي: أخذه عليّ<sup>(١)</sup> ابن مجاهد أولاً بالإظهار، وآخرًا بالإدغام<sup>(٢)</sup>، وأطلق الشاطبي ومن تبعه فيها الخلاف<sup>(٣)</sup>.

وأجمعوا على إظهار ﴿لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤] لخفة الفتحة بعد السكون<sup>(٤)</sup>.

والشين: تدغم في (السين)<sup>(٥)</sup> في موضع واحد ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢] لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوباً عبد الله بن اليزيديّ عن أبيه<sup>(٦)</sup> وهي رواية ابن شيطا من جميع طرقه عن الدوريّ، والنهروانيّ عن ابن

(١) (عليّ): سقطت من المطبوع.

(٢) قال ابن الباذش: حكى الأهوازي عن الشذائي قال: قرأتها على ابن مجاهد في الختمة الأولى بالإظهار كأشباهها، وفي الثانية بالإدغام فقط. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ق ٦٨، الإدغام: ٦٦-٦٧، الإقناع: ١/٢١٥.

(٣) في قوله:

..... ومدغم له الرأس شيئاً باختلاف توَصّلا

ويجب التنبيه على أن إطلاق الشاطبي الخلاف فيها إنما هو للسوسيّ فقط؛ لأنه صاحب الإدغام عنده أما الدوريّ فليس له من الشاطبية إلا الإظهار قولاً واحداً. والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٢.

(٤) انظر: الإقناع: ١/٢١٥.

(٥) (في السين): سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ق ٦٨، الإدغام: ٥٨.



فرح عن الدوريّ، وأبي الحسن الثغري<sup>(١)</sup> عن السوسيّ والدوريّ<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الداني من جميع طرق / اليزيديّ وشجاع<sup>(٣)</sup> وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائيّ، عن سائر أصحاب أبي عمرو وهو اختيار<sup>(٤)</sup> أبي طاهر بن سوار، وغيره، من أجل زيادة الشين بالتفشي.

قلت: ولا يمنع الإدغام من أجل صفيّر السين، فحصل التكافؤ، والوجهان صحيحان قرأت بهما، وبهما آخذ، والله أعلم.

والضاد: تدغم في الشين في موضع واحد: ﴿لَيَقْضِ شَأْنُهُمْ﴾ في النور [٦٢] حسب لا غير، وقد اختلف فيه؛ فروى إدغامه منصوباً أبو شعيب السوسيّ عن اليزيديّ، قال الداني: ولم يروه غيره<sup>(٥)</sup>.

(١) علي بن أحمد، مقرئ مشهور، قرأ على الدوريّ والسوسيّ وعرض على السجستانيّ، أخذ القراءة عنه عرضاً المطوعي وغيره.

انظر: غاية النهاية: ٥٢٢/١ - ٥٢٣.

(٢) قال ابن سوار: أدغمها الثغريّ عن صاحبيه: السوسيّ والدوريّ من طريق عبد السلام. اهـ.

المستنير: ٣٣٠/١.

(٣) جامع البيان: ١/ق٦٨أ.

(٤) لم يصرح ابن سوار بذلك، وإنما قال: وفي إدغامها قبح؛ لأن السين من مخرج الشين. اهـ وهذه ليست صريحة في ما قاله المؤلف، خاصة وأن ابن سوار لم يذكر إلا من أدغم الكلمة.

انظر: المستنير: ٣٣٠/١.

(٥) كذا قال الإمام الداني في «جامع البيان» وكتابه الآخر «الإدغام»، وراد فيه: «وقال ابن جبير: أكثر ظني أني قرأته على اليزيديّ بالإدغام».

انظر: جامع البيان: ١/ق٦٨، الإدغام: ٧٦، الإقناع: ٢١٧/١.

قلت: يعني منصوباً، وإلا فروى إدغامه أداء؛ ابنُ شيطا عن ابن أبي عمر، عن ابن مجاهد، عن أبي الزعراء، عن الدوري، وابنُ سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامي<sup>(١)</sup>، ورواه أيضاً شجاع،<sup>(٢)</sup> والأدمي عن صاحبيه، وبكران عن صاحبيه، والزهرى عن أبي زيد، والفحام عن عباس، وروى إظهاره سائر رواة الإدغام.

وقال الداني: وبالإدغام قرأت، وبلغني عن ابن مجاهد؛ أنه كان لا يمكن من إدغامها إلا حاذقاً، قال: وقياس ذلك قوله في: ﴿وَالْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣] ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما إلا الجمع بين اللغتين، مع الإعلام بأن القراءة ليست بالقياس دون الأثر<sup>(٣)</sup>.

قلت: يمكن أن يقال في الفرق: أن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التحفظ في التلفظ به، اجتنب بعد الرء المحتاج إلى التحفظ في التلفظ بها من ظهور تكرارها.

وأما ﴿الْأَرْضُ شَيْئًا﴾ [عبس: ٢٦] فلخفة الفتح بعد السكون، على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه<sup>(٤)</sup>، وتابعه الأدمي عن صاحبيه فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور. والله أعلم.

(١) انظر: المستنير: ١/ ٣٣٠.

(٢) قال ابن الباذش: «وذكر الأهوازي عن ابن المنادي عن الصوّاف، عن ابن غالب، عن شجاع، إدغام الضاد في الشين في ذلك كله.» الإقناع: ١/ ٢١٦.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ٦٨، الإدغام: ٧٦، الدر النثير: ٢/ ١٤٣-١٤٤.

(٤) انظر: الإقناع: ١/ ٢١٧، الدر النثير: ٢/ ١٤٤، وهذه الانفراد لا يقرأ بها فهي شاذة.

والقاف: تدغم في (الكاف) إذا تحرك ما قبلها نحو ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤]  
وجملته أحد عشر حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي﴾  
[يوسف: ٧٦]

والكاف: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (القاف) نحو ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ﴾  
[البقرة: ٣٠] وجملته اثنان وثلاثون حرفاً، فإن سكن ما قبلها لم تدغم نحو  
﴿إِلَيْكَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾  
[الجمعة: ١١].

واللام: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (الراء) بأي حركة تحركت هي، نحو ﴿رُسُلُ﴾  
﴿رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١] ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧] ﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤] /  
وجملته أربعة وثمانون حرفاً؛ كجملة (الراء) في (اللام) سواء، فإن سكن ما قبلها  
أدغمها، مضمومة كانت أو مكسورة، نحو ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿سَبِيلِ﴾  
﴿رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥] ، فإن انفتحت بعد الساكن لم تدغم، نحو ﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾  
[الحاقة: ١٠] إلا لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دورها، نحو ﴿قَالَ رَبِّ﴾  
[ص: ٣٥] ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ [غافر: ٢٨] ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾  
[المائدة: ٢٣].

والميم: تسكن عند (الباء) إذا تحرك ما قبلها، تخفيفاً لتوالي الحركات؛ فتخفى  
إذ ذاك بغنة نحو ﴿يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٣] ﴿بِأَعْلَمَ بِالشَّكْرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]  
﴿مَرْيَمَ بَنَتَنَا﴾ [النساء: ١٥٦] وجملته ثمانية وسبعون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها أجمعوا على ترك ذلك، إلا ما رواه القصباني<sup>(١)</sup>، عن شجاع عن أبي عمرو، من الإخفاء بعد حرف المد أو اللين<sup>(٢)</sup> نحو ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وليس ذلك من طرق كتابنا، وقد عبر بعض المتقدمين<sup>(٣)</sup> عن هذا (الإخفاء) (بالإدغام)؛ والصواب ما ذكرته، وفي ذلك كلام لا يسع هذا الموضع بسطه فنذكره في غيره والله الموفق.

والنون: تدغم إذا تحرك ما قبلها في (الراء) و(اللام)، ففي (الراء) في خمسة أحرف ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُكْبُكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿وَإِذْ تَأَذَّتْ رُكْبُكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧] ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ﴾ في الإسراء [١٠٠] وص [٩] ﴿خَزَائِنُ رَبِّكَ﴾ في الطور [٣٧].

فإن سكن ما قبلها أظهرت بغير خُلف نحو ﴿يَاذِنِ رَبَّهُمْ﴾ [إبراهيم: ١] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠] وفي اللام نحو ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿بَيِّنَ لَهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ﴿زَيْنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] وجملة ذلك ثلاثة وستون حرفاً.

فإن سكن ما قبلها لم تدغم إلا في كلمة ﴿نَحْنُ﴾ حيث وقعت، وجملته عشرة مواضع؛ في البقرة أربعة: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ حرفان [١٣٣، ١٣٦]، ﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [١٣٨] ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [١٣٩]، وفي آل عمران [٨٤] ﴿وَنَحْنُ لَهُ

(١) أحمد بن إبراهيم بن مروان، قرأ عليه زيد بن علي بن أبي بلال.

انظر: غاية النهاية: ١/٣٥-٣٦، جامع البيان: ٧١، الإقناع: ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) ما رواه القصباني لا يقرأ به، فهو شاذ.

انظر: المنتهى: ٢/١٦٩، الكامل: ق ١٠٣/أ.

(٣) منهم البزدي كما صرح بذلك الداني في جامع البيان: ١/ق ٧١.

مُسْلِمُونَ ﴿ وفي الأعراف [١٣٢] ﴿فَمَاتَحْنُ لَكَ﴾ وفي يونس [٧٨] <sup>(١)</sup> ﴿وَمَاتَحْنُ لَكُمْ﴾ وفي هود [٥٣] ﴿وَمَاتَحْنُ لَكَ﴾ وفي المؤمنون [٣٨] ﴿وَمَاتَحْنُ لَهُ﴾ وفي العنكبوت [٤٦] ﴿وَمَاتَحْنُ لَهُ، مُسْلِمُونَ﴾، روى ذلك منصوباً أصحاب اليزيدي عنه؛ سوى ابن جبير <sup>(٢)</sup>.

واختلف في علة تخصيص هذه الكلمة بالإدغام؛ فقليل: لثقل الضمة <sup>(٣)</sup>، ويرد على ذلك ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] فإنه مظهر، وقال الداني: للزوم حركتها وامتناعها من الانتقال من الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك <sup>(٤)</sup>.

قلت: ويمكن أن يقال لتكرار النون فيها / وكثرة دورها، ولم يكن ذلك في غيرها <sup>(٥)</sup>، هذه رواية الجمهور عن اليزيدي.

وقد انفرد الكارزيني عن السوسي بإظهار هذه الكلمة، لسكون <sup>(٦)</sup> ما قبل النون، طرداً للقاعدة، وتابعه على ذلك الخزاعي <sup>(٧)</sup> عن ابن حبش،

(١) وكتب في المطبوع (فما) بالفاء وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ١ق: ٧١.

(٣) أي: التي في النون.

(٤) جامع البيان: ١ق: ٧١، الإدغام: ٦٩.

(٥) انظر: كثر المعاني: ٢/ ٢٩٨.

(٦) تصحفت في المطبوع إلى: (لكون) بدون السين.

(٧) قال ابن الباذش: «وأظن ما حكى الخزاعي عن أبي شعيب من الإظهار اختياراً من أبي عمران.»

الإقناع: ١/ ٢٣٠ وانظر: المنتهى: ٢/ ١٧٠، الكامل: ١٠٣/ ب.

عن شجاع، وعن السوسي، وروى ذلك أيضاً أحمد بن جبير عن  
اليزيدي<sup>(١)</sup>.

كما انفرد محمد بن غالب عن شجاع، بإدغام ما قبله ساكن من ذلك، نحو  
﴿مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨] و﴿مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤] ولم يستثن من ذلك  
سوى ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] فأظهره<sup>(٢)</sup>، والأول هو المعول عليه، والمأخوذ به  
من طرق كتابنا، والله تعالى أعلم.

قال ابن شيطا: فجميع باب (المتقارين) من (كلمة) و(كلمتين)<sup>(٣)</sup> خمسمائة  
حرف، وستة وأربعون حرفاً، قال: فتكامل جميع<sup>(٤)</sup> باب (المثلين) و(المتقارين)  
ألف حرف، ومائتان وخمسة وتسعون حرفاً.

وقال الداني: وقد حصلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحركة،  
فوجدناه على مذهب ابن مجاهد؛ ألف حرف، ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً،  
قال: وعلى ما أقرئناه ألف حرف، وثلاثمائة حرف، وخمسة أحرف، قال: وجميع  
ما وقع الاختلاف فيه بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً.

قلت: كذا قال في «التيسير» و«جامع البيان» وغيرهما<sup>(٥)</sup>، وفيه نظر ظاهر،

(١) انفراد لا يقرأ بها للسوسي، فهي شاذة.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ٧١، الإدغام: ٦٩، الإقناع: ١/ ٢٣٠-٢٣١.

(٣) في المطبوع: (وكلمتين وخمسمائة) بزيادة الواو بين الكلمتين، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع بعد كلمة جميع: (ما في) وهي ليست في النسخ الخطية.

(٥) الإدغام: ١٢٧، جامع البيان: ق ٧٢، التيسير: ٢٨.

والصواب أن يقال: على مذهب ابن مجاهد ألف حرف، ومائتان وسبعة وسبعون حرفاً؛ لأن الذي أظهره ابن مجاهد ثمانية وعشرون، لا اثنان وثلاثون، وهي عشرون من المثليين ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و﴿يَحُلْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] و﴿يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و﴿آل لُوطٍ﴾ أربعة<sup>(١)</sup>، و﴿هُوَ﴾ ثلاثة عشر<sup>(٢)</sup>، ومن المتقارئين ثمانية ﴿الزَّكَاةُ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣] و﴿لَتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] \* ﴿وَأَتِذَا الْقُرُيُ﴾ [الإسراء: ٢٦] \*<sup>(٣)</sup> و﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و﴿جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧] و﴿التَّورَةُ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥] و﴿طَلَقَنَّ﴾ [التحریم: ٥].

وأن يقال: وجميع ما أدغمه على مذهب غير ابن مجاهد إذا وصل السورة بالسورة: ألف حرف، وثلاثمائة وأربعة أحرف؛ لدخول آخر (القدر)؛ لم يكن، وعلى رواية من بسمل إذا وصل آخر السورة بالبسملة؛ ألف وثلثمائة وخمسة أحرف، لدخول آخر (الرعد) بأول (إبراهيم) وآخر (إبراهيم) بأول (الحجر)، وعلى رواية من فصل بالسكت ولم ييسمل، ألف وثلثمائة وثلاثة أحرف، كذا حَقَّقَ وحرَّر، ومن / أراد الوقوف على تحقيق ذلك فليعتبر سورة سورة

(١) في الحجر: ٥٩، ٦١، وفي النمل: ٥٦، وفي القمر: ٣٤.

(٢) أي: أن لفظ ﴿هُوَ﴾ مما قبل الواو فيه مضموم يقع في ثلاثة عشر موضعاً في القرآن الكريم، وهي:

البقرة: ٢٤٩، آل عمران: ١٨، الأنعام: ١٧، ٥٩، ١٠٦، الأعراف: ٢٧، يونس: ١٠٧، النحل: ٧٦،

طه: ٩٨، النمل: ٤٢، القصص: ٣٩، التغابن: ١٣، المدثر: ٣١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

وليجمع<sup>(١)</sup>، ويضاف إلى ذلك ﴿وَالَّتِي يَسِّنَ﴾ [الطلاق: ٤] على ما قررناه<sup>(٢)</sup>.  
والله تعالى أعلم.

(١) العجب من أن قوله: (كذا قال في التيسير) إلى هنا سقط من: (ز) و(ظ) وكتب في الحاشية.

(٢) انظر: الدر النثير: ١٨٨ / ٢.



## فصل

اعلم أنه ورد النصّ عن أبي عمرو؛ من رواية أصحاب اليزيدي عنه، وعن شجاع، أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله، أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك، إذا كان مرفوعاً، أو مجروراً، أشار إلى حركته، وقد اختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة<sup>(١)</sup>:

فحملة ابن مجاهد على الرّوم، فقال: كان أبو عمرو يشمّ الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض، ولا يشمّ في النصب<sup>(٢)</sup>، وهذا صريح في جعله إياه رَوماً، وتسمية الروم إشماماً، كما هو مذهب الكوفيين.

وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية، لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النفس، غير مرئية ولا مسموعة<sup>(٣)</sup>، وهذا صريح في جعله إياه إشماماً على مذهب البصريين.

وحمله الجمهور على الرّوم والإشمام جميعاً، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون رَوماً وإشماماً، والرّوم أكد في البيان عن كيفية الحركة، لأنه يقرع السمع؛ غير أن الإدغام الصحيح، والتشديد التام يمتنعان معه، ويصحّان مع الإشمام، لأنه إعمال العضو، وتهيئته من غير صوت خارج إلى اللفظ، فلا يقرع

(١) انظر: جامع البيان: ١/١ ق ٧٢، الإدغام: ٨٤، التذكرة: ١/١-٩١، الإقناع: ١/٢٣٦.

(٢) السبعة: ١٢٢.

(٣) قول الشنبوذي هذا نسبه إليه أيضاً أبو الكرم في المصباح: ٣/٩٤٤، وانظر الإقناع: ١/٢٣٦-٢٣٧.

السمع، ويمتنع في المخفوض لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأوّل منصوباً، لم يشر إلى حركته لخفته<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعمّ في اللفظ، وأصوب في العبارة، وتشهد له القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما عن الأئمة السبعة وغيرهم في ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]، وهو من (الإدغام الكبير) كما سيأتي، فإنهما بعينهما هما المشار إليهما في قول الجمهور في إدغام أبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

ومما يدلّ على صحّة ذلك؛ أن الحرف المسكّن للإدغام يشبه المسكّن للوقف من حيث إنّ سكون كلّ منهما عارض، ولذلك أُجري فيه المدّ وضدّه الجاريان في سكون الوقف / كما سيأتي قريباً<sup>(٣)</sup>.

نعم؛ يمتنع الإدغام الصحيح مع (الرّوم) دون (الإشمام)، إذ هو هنا عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام، وغير الإظهار<sup>(٤)</sup>، كما هو في ﴿تَأْمَنَّا﴾.

فإن قيل: فإذا أُجري الحرف المسكّن للإدغام، مجرى المسكّن للوقف؛ في (الرّوم) و(الإشمام) و(المدّ) و(ضدّه)، فهلّا أُجري فيه ترك (الرّوم) و(الإشمام) ويكون هو الأصل في الإدغام، كما هو الأصل في الوقف.

(١) جامع البيان: ١/ق: ٧٢، الإدغام: ٨٤، التيسير: ٢٨.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/٢٩٨.

(٣) انظر: ص: ٧٥١.

(٤) من قوله: (يمتنع...) إلى هنا بنصه في إبراز المعاني: ١/٢٩٧-٢٩٨.

قلت: ومن يمنع ذلك؛ وهو الأصل المقروء به، والمأخوذ عند عامّة أهل الأداء، في كل ما نعلمه من الأمصار، وأهل التحقيق من أئمة الأداء؛ بين من نصّ عليه، كما هي رواية ابن جرير عن السوسي، فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله ابن القصّاع، وعليه كثير من العراقيين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع (الروم) و(الإشمام) كالأستاذ أبي جعفر ابن الباذش، ومن تبعه، ونحنا نحوه، وبين من أجراه على أصل الإدغام، ولم يعوّل على (الروم) و(الإشمام) ولا ذكرهما ألبتة؛ كأبي القاسم الهذلي والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمة، وبين من ذكرهما نصّاً ولم يمنع غيرهما، كما فعل أبو عمرو الداني، ومن معه من الجمهور.

مع أن الذي وصل إلينا عنهم أداء؛ هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحد ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك، ولم يعوّل منهم على (الروم) و(الإشمام)، إلا حاذق قصد البيان والتعليم.

وعلى ترك (الروم) و(الإشمام)، سائر رواية الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نصّ عنهم بخلافه.

ثم إنّ الآخذين بالإشارة عن أبي عمرو، أجمعوا على استثناء (الميم) عند مثلها، وعند (الباء) وعلى استثناء (الباء) عند مثلها وعند (الميم)؛ قالوا: لأنّ الإشارة تتعذّر في ذلك من أجل انطباق الشفتين<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا إنما يتجه؛ إذا قيل: بأن المراد (بالإشارة) (الإشمام) إذ تعسّر الإشارة بالشفة، و(الباء) و(الميم) من حروف الشفة، والإشارة غير النطق

(١) هذا القول بنصه للداني، قاله في التيسير: ٢٩.

بالحرف، فيتعذر فعلها معاً في الإدغام، من حيث إنه وَصُل، ولا يتعذر ذلك في الوقف؛ لأن الإشمام فيه ضمُّ الشفتين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء؛ فاستثناها / أيضاً غير واحد كأبي طاهر ابن سوار في «المستنير»<sup>(٢)</sup>، وأبي العزّ القلانسي في «الكفاية»<sup>(٣)</sup>، وابن الفحّام وغيرهم، لأن مخرجها من مخرج (الميم) و(الباء) فلا فرق، ومثال ذلك ﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [التغابن: ٤] ﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ [المتحنة: ١] ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦] ﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤].

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» في الإشارة بمذهب آخر، فذكر إن جاورت ضمة أو واواً مديّة، نحو ﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ [الشورى: ٢٨] ﴿فَلْعَبْدُوهُ هَذَا﴾ [آل عمران: ٥١] لم<sup>(٤)</sup> يشر إلى بيان حركة الإدغام، وإن لم تجاوره نحو ﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩] ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٣] أشار<sup>(٥)</sup> إلى الحركة بالروم والإشمام<sup>(٦)</sup>، وكأنه نقل ذلك من الوقف.

(١) انظر: إبراز المعاني: ٢٩٨/١، فكلّام المؤلف كأنه تنميق وتوضيح لكلام أبي شامة.

وانظر: الدر النثير: ١/ ١٩٢.

(٢) ٣١٧/١.

(٣) الكفاية الكبرى: ١٦٨.

(٤) في المطبوع: (ما لم) و(ما) زائدة وهو خطأ.

(٥) كتب في المطبوع: (إشارة)، وهو خطأ.

(٦) انظر: المصباح: ٨٣٧/٣، كتر المعاني: ٣٠٥/٢.

وحكى ابن سوار، عن أبي عليّ العطار، عن أبي أحمد عبد السلام بن الحسين البصري، أنه كان يأخذ بالإشارة في (الميم) عند (الميم)، وينكر على من يخل بذلك، وقال: هكذا قرأت على جميع من قرأت عليه بالإدغام<sup>(١)</sup>، وهذا يدل على أن المراد (بالإشارة) (الرّومُ)، والله أعلم.

## تنبيهات

الأول: لا يخلو ما قبل الحرف المدغم؛ إمّا أن يكون محرّكاً، أو ساكناً؛ فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً؛ فلا يخلو إمّا أن يكون معتلاً أو صحيحاً، فإن كان معتلاً فإن الإدغام معه ممكن، حسن، لا امتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه، وهي: المدّ والتوسط، والقصر؛ كجوازها في الوقف، إذ كان حكم المسكّن للإدغام كالمسكّن<sup>(٢)</sup> للوقف كما تقدم،<sup>(٣)</sup> ومن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء الهمداني، فيما نقله عنه أبو إسحاق الجعبري،<sup>(٤)</sup> وهو ظاهر لا نعلم<sup>(٥)</sup> نصّاً بخلافه، وذلك نحو ﴿الرَّحِيمِ \* مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وكذا لو انفتح ما قبل الواو والياء، نحو ﴿قَوْمٌ مُّوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨] ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفيل: ١]، والمدّ أرجح من

(١) المستنير: ٣١٧/١.

(٢) في (س): «حكم المسكّن».

(٣) انظر ص: ٩٢٣.

(٤) كتر المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) في المطبوع: (لا نعلم له) وكلمة (له) زائدة.

القصر، ونصّ عليه أبو القاسم الهذلي<sup>(١)</sup>، ولو قيل باختيار المدّ في حرف المدّ، والتوسط في حرف اللّين، لكان له وجه، لما يأتي في (باب المد)<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً / فإنّ الإدغام الصحيح معه يعسر، لكونه جمعاً بين ساكنين أولهما ليس بحرف علة، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصحيح قليلين، بل أكثر المحققين من المتأخرين على (الإخفاء) وهو (الرّوم) المتقدم، ويعبّر عنه (بالاختلاس)، وحملوا ما وقع في عبارة المتقدمين بالإدغام على المجاز، وذلك نحو ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿الرُّعْبَ يَمًا﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿أَلَعَلِّمَالُكَ﴾ [الرعد: ٣٧] و ﴿أَلَمْهَدِ صَبِيئًا﴾ [مريم: ٢٩] و ﴿يَعْدُ ظُلُمَهُ﴾ [المائدة: ٣٩] و ﴿أَلْفَوْا مِرَّةً﴾ [الأعراف: ١٩٩] و ﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤].

قلت: وكلاهما ثابت صحيح مأخوذ به، والإدغام الصحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنصوص مجتمعة عليه، وسيأتي تتمّة الكلام على ذلك، عند ذكر ﴿نِعْمًا﴾ [البقرة: ٢٧١ والنساء: ٥٨]<sup>(٣)</sup>، إذ السكون فيها كالسكون فيهن، وخصّ بعضهم هذا النوع منه (بالإظهار)، وإن لم يُرد (الرّوم) فقد أبعد، والله أعلم.

الثاني: كلّ من أدغم (راء) في مثلها، أو في (اللام) أبقى إمالة الألف قبلها، نحو ﴿فَقِنَا عَبْدًا بِالنَّارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢] و ﴿وَالنَّهَارُ لَا يَتَرَفُّ﴾ [آل عمران: ١٩٢].

(١) لم أجده في النسخة التي لديّ من «الكامل».

(٢) انظر ص: ٨٤٩.

(٣) انظر ص: ١٦٤٣.

١٩٠] "من حيث إنّ الإدغام عارض، والأصل عدم الاعتداد، وروى ابن حبش، عن السوسيّ، فتح ذلك حالة الإدغام، اعتداداً بالعارض، وسيأتي الكلام على ذلك بحقه في باب (الإمالة)<sup>(١)</sup>، والله الموفق<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أجمع رواية الإدغام عن أبي عمرو، على إدغام (القاف) في (الكاف) إدغاماً كاملاً تذهب معه صفة الاستعلاء، ولفظها؛ ليس بين أئمتنا في ذلك خلاف، وبه ورد الأداء وصحّ النقل، وبه قرأنا، وبه نأخذ، ولم نعلم أحداً خالف في ذلك، وإنما خالف من خالف في ﴿أَتَزَلُّفُكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]<sup>(٤)</sup> ممن لم يرو إدغام أبي عمرو. والله أعلم.

وكذلك أجمعوا على إدغام (النون) في (اللام) و(الراء)، إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة: من روى الغنة عنه في (النون الساكنة) و(التنوين) عند (اللام) و(الراء)، ومن لم يروها، كما سيأتي ذكر من روى الغنة في ذلك في باب (أحكام النون الساكنة والتنوين)<sup>(٥)</sup>، فاعلم ذلك والله تعالى أعلم.

فهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء، رحمه الله تعالى، في (الإدغام الكبير) / قد حرّره مستوفى، بحمد الله تعالى ومثّه. وها نحن نتبعه بأحرف، تتعلق (بالإدغام

(١) كتب في المطبوع: (والنهار) الآيات ١

(٢) انظر ص: ١٢٩٦.

(٣) ذكر ذلك عن الجعبري في كثر المعاني: ٣٠٢/٢.

(٤) انظر الوجيز: ق (٨)، الكامل: ق: (١٩٨)، المصباح: ٨١٤/٢.

(٥) انظر ص: ١١٨٩.

الكبير؛ منها ما وافق بعضهم عليها أبا عمرو، ومنها ما انفرد بها عنه؛ نذكرها مستوفاة إن شاء الله تعالى.

فوافقه حمزة على إدغام التاء من غير (إشارة)، في أربعة مواضع: <sup>(١)</sup> ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا \* فَالزَّجَرِ زَجْرًا \* فَالْمَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣] ﴿وَالذَّارِبِ ذَرًا﴾ [الذاريات: ١].

واختلف عن خلاد عنه في: ﴿فَالْمَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥] و ﴿فَالْمُغِيرِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣] فرواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران عن أصحابه، عن الوزان، عن خلاد <sup>(٢)</sup>، وأبو الفتح فارس بن أحمد عن أصحابه، عن خلاد، وبه قرأ الداني عليه <sup>(٣)</sup>.

وروى أبو إسحاق الطبري، عن البخري، عن الوزان \* عن خلاد <sup>(٤)</sup> إدغام: ﴿فَالْمَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ فقط <sup>(٥)</sup>.

(١) في (ظ) العكس: (في أربعة مواضع من غير إشارة) وكذا هي في المطبوع.

(٢) انظر: الغاية: ١٤٥.

(٣) قال الداني: «وأقراني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلاد عن سليم عن حمزة ﴿فَالْمَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ وفي ﴿وَالْمُغِيرِ صُبْحًا﴾ ﴿فَالْمُغِيرِ صُبْحًا﴾ بإدغام التاء في الذال والضاد والصاد فيها، ولم أجد ذلك مسطوراً عن خلاد».

انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٤٨، التيسير: ١٨٥-١٨٦.

(٤) ما بين النجمتين من (ت) و(ز).

(٥) نقله عنه ابن سوار في المستنير: ١/ ٣٤٠.



وروى سائر الرواة عن خلّاد إظهارهما، وذكر الوجهين عنه أبو القاسم الشاطبي<sup>(١)</sup>، ومن تبعه.

وانفرد ابن خيرون عنه بإدغام: ﴿وَالْعَدِيدَتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١].

ووافقه<sup>(٢)</sup> يعقوب على إدغام (الباء) في موضع واحد؛ وهو ﴿وَالصَّاحِبِ بِالنَّجَبِ﴾ في النساء [٣٦]، واختص دونه بإدغام (التاء) في حرف واحد وهو ﴿نَتَمَارَى﴾ من قوله: ﴿فَيَأْتِيَاءَ الْآءِ رَبِّكَ نَتَمَارَى﴾ من سورة النجم [٥٥].

ووافقه رويس على إدغام أربعة أحرف بلا خلاف: منها (الكاف) في (الكاف) ثلاثة أحرف وهي ﴿كَيْ تَسْجُكَ كَثِيرًا \* وَتَذْكُرَكَ كَثِيرًا \* إِنَّكَ كُنْتَ بِنَاصِرًا﴾ في سورة طه [٣٣-٣٥]، والرابع (الباء) ﴿فَلَا أَنْصَابَ بَيْنَهُمْ﴾ في سورة المؤمنين [١٠١]، واختص عنه بإدغام (التاء) في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿ثُمَّ تَفْكَّرُوا﴾ في سورة سبأ [٤٦].

وزاد الجمهور عنه إدغام اثني عشر حرفاً، وهي: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ في البقرة [٢٠] ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما في النحل وهي ثمانية مواضع<sup>(٣)</sup>، و ﴿لَا قِيلَ لَهُمْ بِهَا﴾ في النمل [٣٧] ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ \* وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَىٰ﴾ وهما الأخيران من سورة النجم [٤٨، ٤٩]، فأدغمها أبو القاسم النخاس من جميع طرقه، وكذلك

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

وخلّادهم بالخلف فالملقيات فالـ  
مغيرات في ذكرأ وصبحا فحصلا

الشاطبية: ٧٩.

(٢) الضمير يعود على أبي عمرو، أي وافق يعقوب أبا عمرو.

(٣) وهي في الآيات التالية: ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

الجوهري؛ كلاهما عن التمار، وهو الذي لم يذكر في «المستنير» و«الإرشادين»<sup>(١)</sup> و«المبهج» و«التذكرة» والداني، وابن الفحّام، وأكثر أهل الأداء، عن رويس سواء، وكذا في «الروضة» غير أنه ذكر في ﴿جَعَلَ﴾ التخيير عن الحماشي،<sup>(٢)</sup> وذكرها الهذلي من طريق / الحماشي، عن أصحابه عنه<sup>(٣)</sup>، ورواه أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه؛ بالإظهار.

واختلف عنه أيضاً في أربعة عشر حرفاً، وهي ثلاثة في البقرة: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [٧٩] ﴿وَالْعَذَابُ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [١٧٥] وبعدها ﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ﴾ [١٧٦]، وفي الأعراف [٤١] ﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾، وفي الكهف [٢٧] ﴿لَا مُبْدِلَ لِكَلِمَتِهِ﴾، وفي مريم [١٧] ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾، وفي طه [٣٩] ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾، وفي النمل [٦٠] ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾، وكذلك في الزمر [٦]، وفي الروم [٥٥] ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾، وفي الشورى [١١] ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾، وفي النجم [٤٣، ٤٤] ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى \* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾؛ وهما الحرفان الأولان، وفي الانفطار [٨، ٩] ﴿رَبِّكَ \* كَلَّا﴾، فروى أبو العزّ في «كفايته» عن القاضي أبي العلاء إدغام ﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] وهو الذي في «المبهج» عن رويس<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: (الإرشاد) وهو تحريف.

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤، مفردة يعقوب للداني: ١٠٠، المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المبهج: ١/ ١٥٨-١٥٩

الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، الروضة: ٣٧٥.

(٣) الكامل: ق (٢٠١).

(٤) الكفاية الكبرى: ١٥١، المبهج: ١/ ١٥٨.

وروى صاحب «الإرشادين»<sup>(١)</sup> عن القاضي أيضاً إدغام ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] ورواه أيضاً في «الكفاية» عن الكارزيني<sup>(٢)</sup> وهو الذي في: «التذكرة» و«المصباح»<sup>(٣)</sup> و«التلخيص» عن رويس<sup>(٤)</sup>.

وروى النخاس في «الإرشادين» و«المصباح» و«غاية أبي العلاء» إدغام ﴿نَزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٧٦]<sup>(٥)</sup> واستثنى ذلك الكارزيني في «الكفاية» عن النخاس<sup>(٦)</sup> وهو الصحيح وذكره في «الإرشاد» للقاضي ولم يذكر في «الروضة» عن رويس في إدغامه خلافاً، ونص عليه للحمامي<sup>(٧)</sup> في «الكامل» ولم يذكر في «المستنير» عن رويس سواه<sup>(٨)</sup>.

وروى النخاس من غير طريق الكارزيني إدغام ﴿جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١]، وذكره في «الكامل» عن الحمامي، وهو الذي في «المصباح»<sup>(٩)</sup>، و«الروضة»، و«المستنير» عن رويس<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (ت) و(س) والمطبوع «الإرشاد» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٢) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٣) قوله: (والمصباح) فيه نظر، إذ ليست فيه، قال الأزميري: «وذكر في «النشر» إدغامها ﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ من المصباح بلا خلاف ولم أجدها في «المصباح» منصوصاً.  
انظر: المصباح: ٨٦٩/٣ حاشية (٢)، تحرير النشر ق: ٣٠/أ.

(٤) انظر: التذكرة: ١/ ٩٤ التلخيص: ٢٢٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ٢١٣-٢١٤، المصباح: ٩٣٨/٣، غاية الاختصار: ١/ ١٩٣.

(٦) الكفاية الكبرى: ١٥٢.

(٧) كذا في (س)، وفي البقية: (الحمامي) وهو تحريف.

(٨) انظر: الإرشاد: ٢١٤، الروضة للمالك: ٣٧٤، الكامل: ق ٢٠١، المستنير: ١/ ٣٣٩.

(٩) قوله: (المصباح) إنما هو في موضع الأعراف فقط، وفي المطبوع: (مهاداً) وهو خطأ.

(١٠) الروضة للمالك: ٣٧٤، الكامل: ق (٢٠١) المستنير: ١/ ٣٣٩-٣٤٠، المصباح: ٩٣٩/٣ ونص = إلى أنه خاص بالأعراف.

وروى الكارزيني عن النخاس إدغام ﴿لَا مُبْدَلٌ لِكَلِمَتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧] وكذا هو في «المبهج» و«الكفاية» و«مفردة» ابن الفحّام، ولم يذكر في «التذكرة» سواء<sup>(١)</sup>.

وروى أبو عمرو الداني وابن الفحّام إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم: ١٧] ﴿وَلِئُصْنَعَ عَلَى﴾ [طه: ٣٩] الحرفين كليهما، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»<sup>(٢)</sup>.

وروى طاهر بن غلبون، وابن الفحّام؛ إدغام ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ في الموضعين<sup>(٣)</sup>، وهو الذي في «المبهج» وفي «الكفاية» عن الكارزيني<sup>(٤)</sup>.

وروى الأهوازي، وعبد الباري إدغام ﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾ [الروم: ٥٥] وهو الذي في «التذكرة» و«المبهج»<sup>(٥)</sup>.

وروى صاحب «المبهج» إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ في الشورى [١١]، وهو الذي في «التذكرة»، ورواه في «الكفاية» عن الكارزيني<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: التذكرة: ٩٤ / ١، المبهج: ١٥٩ / ١، الكفاية: ١٦٣.

(٢) قوله: (روى أبو عمرو إدغام ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ يخالف ما في النسخة التي لديّ من «المفردة» له، حيث ذكر الإدغام فقط في ﴿لَذَهَبَ مَسْمُوعُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿وَالْعَذَابُ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] و﴿فَلَا أَنْسَابَ يَنْهَهُ﴾ [المؤمنون: ١٠١] قال: في الثلاثة لا غير، وكذا قرأت، وقد ذكر التّار في كتابه عن رويس حروفاً كثيرة من المثليين، وهي عشرون حرفاً، وإنما تركت ذكرها لأنّي قرأتها بالإظهار، وعلى إظهارها أهل الأداء عن التّار عن رويس. اهـ ص ١٠٠.

وانظر: التذكرة: ٩٤ / ١، المبهج: ١٥٩ / ١.

(٣) في سورتي النمل: ٦٠، والزمر: ٦.

(٤) انظر: التذكرة: ٩٤ / ١، المبهج: ١٥٩ / ١، الكفاية: ١٦٣.

(٥) انظر: التذكرة: ٩٤ / ١، الوجيز: ق (٩/أ) المبهج: ١٥٨ / ١.

(٦) انظر: التذكرة: ٩٤ / ١، المبهج: ١٥٩ / ١، الكفاية: ١٦٣.

وروى إدغام الموضعين ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾ الْوَلَيْنُ مِنَ النِّجْمِ [٤٣، ٤٤] أبو العلاء في «غايته» عن النخاس، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الروضة»<sup>(١)</sup>.

وروى الأهوازي إدغام ﴿رَبِّكَ﴾ كَلَّا [الانفطار: ٨، ٩] وهو الذي في «المبهج»<sup>(٢)</sup>.

وروى الباقر عن رويس، إظهار جميع ذلك، والوجهان عنه صحيحان.

وقد روى أبو القاسم بن الفحام عن الكارزيني إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ جميع ما في القرآن؛ وهو ستة وعشرون حرفاً: منها الثمانية المتقدمة في النحل، وحرف الشورى، وسبعة عشر حرفاً سوى ذلك، وهي: في البقرة [٢٢] حرف ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ الْأَرْضِ ﴿وفي الأنعام [٩٧] ﴿جَعَلَ لَكُمْ التُّجُومَ﴾ وفي يونس [٦٧] ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَيْلَ﴾ وفي الإسراء [٩٩] ﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾ وفي طه [٥٣] ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ﴾ وفي الفرقان [٤٧] ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْآيِلَ﴾ وفي القصص [٧٣] ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْآيِلَ﴾ وفي السجدة [٩] ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ﴾ وفي يس [٨٠] ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ﴾ وفي غافر ثلاثة<sup>(٣)</sup>، وفي الزخرف ثلاثة<sup>(٤)</sup>، وفي الملك حرفان<sup>(٥)</sup>، وفي نوح [١٩] ﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾.

(١) انظر: الروضة للمالك: ٣٧٦، المستنير: ١ / ٣٤٠، الإرشاد: ٢١٤، غاية الاختصار: ١ / ١٩٣.

(٢) انظر: الوجيز: ق (٩/أ)، المبهج: ١ / ١٥٨.

(٣) غافر: ٦١ و ٦٤ و ٧٩.

(٤) الزخرف: ١٠ و ١٢.

(٥) الملك: ١٥ و ٢٣.

وروى أبو عليّ في «روضته» وابن الفحّام أيضاً؛ التخيير فيها عن الحّامي<sup>(١)</sup>، أي في غير التسعة المتقدمة أولاً، وإلا فلا خلاف عنه في التسعة المذكورة.

وكذا روى الأهوازيّ عن رويس إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾ مطلقاً؛ يعني في الستة والعشرين كما ذكر ابن الفحّام<sup>(٢)</sup>.

وانفرد الأهوازي بإدغام الباء في الباء في جميع القرآن، عن رويس، إلا قوله تعالى في سورة الأنعام [٢٧] ﴿وَلَا تَكْذِبْ بَيَّاتٍ رَبِّنَا﴾<sup>(٣)</sup>

وانفرد عبد الباري بإدغام ﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ في البقرة [٣٧] ﴿وَلَا تَكْذِبْ بَيَّاتٍ رَبِّنَا﴾ في الأنعام.

وانفرد القاضي أبو العلاء؛ عنه أيضاً بإدغام ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ في الحج [٦٥] و﴿وَطُيْعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ٨٧] جميع ما في القرآن<sup>(٤)</sup>، و﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وانفرد ابن العلاف بإدغام ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ في الحج [٦٠]<sup>(٥)</sup>

وذكر صاحب «المصباح» عن رويس وروح، وغيرهما، وجميع رواة يعقوب؛ إدغام كلّ ما أدغمه أبو عمرو، من حروف المعجم، أي من المثليين

(١) انظر: الروضة للمالكى: ٣٧٥.

(٢) انظر: الوجيز: (ق/٩/أ).

(٣) الوجيز: ق(٩/أ).

(٤) انظر: الإرشاد: ٢١٤، التمه: ٤٤.

(٥) انظر: المستنير: ٣٣٩/١، التمه: ٤٥.

والمقاربين<sup>(١)</sup>، وذكره شيخ شيوخنا الأستاذ أبو حيان في كتابه: «المطلوب / في قراءة يعقوب»، وبه قرأنا على أصحابه عنه، وربما أخذنا عنه به، وحكاها الإمام أبو الفضل الرازي، واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز<sup>(٢)</sup>.

قلت: هو رواية الزبيري<sup>(٣)</sup> عن روح ورويس، وسائر أصحابه، عن يعقوب.

تنبيه: إذا ابتدئ ليعقوب بقوله تعالى ﴿نَمَازٍ﴾ [النجم: ٥٥] المتقدمة، ولرويس بقوله تعالى ﴿نَفَّكَرُوا﴾ [سبأ: ٤٦] ابتدئ بالتاءين جميعاً، مظهرتين؛ لموافقة الرسم، والأصل؛ فإن الإدغام إنما يتأتى في الوصل، وهذا بخلاف الابتداء بتاءات البزي الآتية<sup>(٤)</sup> في البقرة، فإنها مرسومة بتاء واحدة فكان الابتداء كذلك موافقة للرسم، فلفظ الجميع في الوصل واحد، والابتداء مختلف، لما ذكرنا والله أعلم.

(١) هذا القول نسبته أبو الكرم إلى الأهوازي، قال: وروى الأهوازي عن الزبيري عن رجاله، عن يعقوب، إدغام جميع حروف المعجم التي أدغمها أبو عمرو. اهـ.  
قال محقق المصباح: «يعني برجاله أشياخه، وهم جميع رواة يعقوب سوى الوليد بن حسان، وزيد بن أحمد الحضرمي».

انظر: المصباح: ٩٤١ / ٣، والحاشية (٣) من نفس الصفحة، وانظر ما سيذكره المؤلف بعد قليل.  
(٢) ذكر أبو العلاء في كتابه «مفردة يعقوب»: «أدغم السيرافي، عن داود، وابن حبيب عن الوليد، عن يعقوب، كل ما أدغمه أبو عمرو من المتماثلين والمقاربين في الكبير إلا ﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿رُحِجَ عَنِ الْكَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] واللام إذا انفتحت وسكن ما قبلها و ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [القصص: ١٧] وبابه».

انظر: التتمة: ٤٧-٤٨.

(٣) وتصحفت في (س) إلى: «اليزيدي».

(٤) النشر: ٢ / ٢٣٢-٢٣٥.

وبقي من هذا الباب خمسة أحرف:

الأول: ﴿يَتَّ طَائِفَةٌ﴾ في النساء [٨١] أدغم التاء منه في الطاء؛ أبو عمرو وحمزة، وليس إدغامه لأبي عمرو كإدغام باقي الباب، بل كل أصحاب أبي عمرو مجمعون على إدغامه؛ من أدغم منهم (الإدغام الكبير) ومن أظهره، ولذلك<sup>(١)</sup> قال الداني: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ بالإظهار سواء<sup>(٢)</sup>. انتهى، كما ذكرنا في التاء من المتقاربين، وقد قدّمنا أن بعضهم جعله عنده من السواكن، ولم يجعله من (الكبير)<sup>(٣)</sup>.

الثاني: ﴿أَتَعِدَّانِي﴾ في الأحقاف [١٧]، أدغم النون في النون هشام عن ابن عامر<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة الحسن، وحكاها أبو حاتم، عن نافع، ورواها محبوب عن أبي عمرو، وسلام ومحبوب عن ابن كثير<sup>(٥)</sup>، وقرأ الباقر بالإظهار، وكلّهم كسر النون الأولى<sup>(٦)</sup>.

الثالث: ﴿أَتُمِدُّونَنِي﴾ في النمل [٣٦]، أدغم النون في النون حمزة، ويعقوب،

(١) في المطبوع: (وكذلك)، وهو تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١ / ق ٦٩.

(٣) انظر ص: ٧٣٠.

(٤) انظر: التيسير: ١٩٩.

(٥) ذكر السمين أن الحسن يقرأ بفتح النون الأولى. انظر: الدر المصون: ٩ / ٦٧٠.

(٦) لأنها نون الرفع، والثانية للوقاية.

انظر: إبراز المعاني: ٤ / ١٧٥-١٧٦، الدر المصون: ٩ / ٦٧٠.



وقرأ الباقون بالإظهار<sup>(١)</sup>، وهي بنونين في جميع المصاحف، وسيأتي الكلام على يائها<sup>(٢)</sup> في الزوائد<sup>(٣)</sup>، ولا خلاف عمّن أدغمهما<sup>(٤)</sup> في مدّ الألف، والواو، للساكين.

الرابع: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي﴾ في الكهف [٩٥] قرأ ابن كثير، بإظهار النونين، وكذا هي في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالإدغام، وهي في مصاحفهم بنون واحدة<sup>(٥)</sup>.

الخامس: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ في يوسف [١١]، أجمعوا على إدغامه، واختلفوا في اللفظ به؛ فقرأ أبو جعفر بإدغامه إدغاماً محضاً، من غير إشارة، بل يلفظ بالنون مفتوحة مشدّدة، وقرأ الباقون بالإشارة<sup>(٦)</sup>، واختلفوا فيها / فبعضهم يجعلها رَوماً، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتمّ معها الإدغام الصحيح، كما قدّمنا في إدغام أبي عمرو<sup>(٧)</sup>، وبعضهم يجعلها إشماماً، فيشير إلى ضمّ النون بعد الإدغام، فيصحّ معه حينئذ الإدغام كما تقدّم.

(١) انظر: التذكرة: ٤٨١/٢.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (بابها) بموحدتين من أسفل بينهما ألف.

(٣) انظر ص: ١٥٣٩.

(٤) في المطبوع: (أدغمها) بالإنفراد، وهو خطأ، وكتب في حاشية (ت): (أي: ﴿أَتَيْدُونِي﴾ و﴿أَعْدَانِي﴾).

(٥) انظر: التيسير: ١٤٦، المقنع: ١٠٨.

(٦) انظر: السبعة: ٣٤٥، التيسير: ١٢٧-١٢٨، غاية الاختصار: ١٩٥/١.

(٧) انظر ص: ٧٤٨.

وبالأول قطع الشاطبي<sup>(١)</sup>، وقال الداني: إنه<sup>(٢)</sup> الذي ذهب إليه أكثر العلماء من القراء والنحويين، قال: وهو الذي اختاره وأقول به، قال: وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر بن أشته، وغيرهم من الجلة، قال<sup>(٣)</sup>: وبه ورد النص عن نافع، من طريق ورش انتهى<sup>(٤)</sup>.

وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء، من مؤلفي الكتب، وحكاها أيضاً الشاطبي<sup>(٥)</sup> رحمه الله تعالى، وهو اختياري؛ لأنني لم أجد نصاً يقتضي خلافه؛ ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نص الأصبهاني.

وانفرد ابن مهران، عن قالون، بالإدغام المحض؛ كقراءة أبي جعفر<sup>(٦)</sup>، وهي رواية أبي عون، عن الحلواني، وأبي سليمان<sup>(٧)</sup>، وغيره، عن قالون، والجمهور على خلافه، والله أعلم.

(١) إذ قال: ..... وتأمنا لكل يُخفى مفعلاً.

قال أبو شامة في شرحه: «الإخفاء هو المعبر عنه بالروم، و(مفعلاً) أي يفصل إحدى النونين عن الأخرى بخلاف حقيقة الإدغام».

انظر: الشاطبية: ٦١، إبراز المعاني: ٣/ ٢٦١-٢٦٢.

(٢) في المطبوع: (إنه هو).

(٣) «قال» سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٨٦/٢.

(٥) حيث قال: (وَأَدْغَمَ مَعَ إِشْمَامِهِ الْبَعْضَ عَنْهُمْ). الشاطبية: ٦١.

(٦) قال: «(لَا تَأْمَنَّا)» بلا شَمٍّ يَزِيدُ، والحلواني عن قالون. اه انظر: الغاية: ٢٨٥، التمه: ٧٠٠.

(٧) سالم بن هارون بن موسى الليثي، المؤدب، بمدينة النبي ﷺ، عرض على قالون، وعرض عليه ابن شنبوذ. انظر: غاية النهاية: ٣٠١/١.

## باب: هاء الكناية

وهي عبارة عن: هاء الضمير؛ التي يكتنى بها عن المفرد المذكر الغائب،<sup>(١)</sup>  
وهي تأتي على قسمين:

الأول: قبل متحرك.

والثاني: قبل ساكن.

فالتى قبل متحرك؛ إن تقدّمها متحرك؛ وهو فتح، أو ضم، فالأصل أن توصل  
بواو لجميع القراء، نحو ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البروج: ١٣] ﴿إِنَّهُ أَنَا﴾ [النمل: ٩] ﴿قَالَ لَهُ  
صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧]؛ وإن كان المتحرك قبلها كسراً؛ فالأصل أن توصل بياء  
عن الجميع، نحو ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿فِي رَيْبٍ أَنِّ آتَتْهُ<sup>(٢)</sup>﴾ [البقرة:  
٢٥٨] ﴿وَقَوْمِهِ إِنِّي﴾ [الزخرف: ٢٦]؛ وإن تقدّمها ساكن؛ فإنهم اختلفوا في صلتها  
وعدم صلتها كما سنبينه.

وأما التى قبل ساكن؛ فإن تقدّمها كسرة، أو ياء ساكنة، فالأصل أن تكسر  
هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابُ﴾ [الكهف: ١] ﴿مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾  
[المؤمنون: ٣٣] و ﴿يُدِّئِلُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ<sup>(٣)</sup>﴾ [الفتح: ١٠] ﴿وَالَيْهِ الْمَصِيرُ﴾  
[المائدة: ١٨] / ﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وإن تقدّمها فتح، أو ضم،  
أو ساكن غير الياء، فالأصل ضمّه من غير صلة، عن كلّ القراء، نحو

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٩٥-٩٧، التيسير: ٢٩-٣٠، غاية الاختصار: ١/ ٣٧٧-٣٨٦.

(٢) في الأصل «في ربه إذ قال»، وليس ثمة نص بهذا التركيب في القرآن الكريم.

(٣) والمثال على قراءة غير حفص كما سيأتي.

﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠] و﴿وَلَهُ الْمَلَكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨] ﴿قَوْلَهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلَكُ﴾ [الأنعام: ٧٣] ﴿يَقْلَمُهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ﴿نَذْرُهُ الرِّيحُ﴾ [الكهف: ٤٥].

وقد خرج مواضع عن هذه الأصول المذكورة، نذكرها مستوفاة إن شاء الله، وذلك بعد أن نبين اختلافهم في الهاء الواقعة بعد<sup>(١)</sup> ساكن قبل متحرك فنقول: لا يخلو الساكن قبل الهاء من أن يكون ياء أو غيرها، فإن كان (ياء): فإن ابن كثير يصل الهاء بياء في الوصل؛ وإن كان غير ياء وصلها ابن كثير أيضاً بواو وذلك نحو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿عَلَيْهِ آيَةٌ﴾ [الرعد: ٧] ﴿مِنَهُ آيَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] و﴿أَجَبْنَاهُ وَهَدَيْنَاهُ إِلَى﴾ [النحل: ١٢١] ﴿حُدُودِهِ فَأَعْتَلُوهُ إِلَى﴾ [الدخان: ٤٧].

والباقون يكسرونها بعد (الياء)، ويضمونها بعد غيرها، من غير صلة، إلا أن حفصاً يضمها في موضعين ﴿وَمَا أَسْنَيْنِي إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ في الكهف [٦٣]، و﴿عِنْدَ عَيْنَيْهِ اللَّهُ﴾ في الفتح [١٠]، وافقه حفص على الصلة في حرف واحد وهو قوله تعالى ﴿فِيهِ مِهْكَانًا﴾ في الفرقان [٦٩].

وأما ما خرج من المتحرك ما قبله، وهو قبل متحرك، وعدته اثنا عشر حرفاً، في عشرين موضعاً ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ في آل عمران [٧٥] و﴿تُؤَدِّهِ مِنْهَا﴾ في آل عمران [١٤٥] والشورى [٢٠] و﴿تُؤَدِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ﴾

(١) في المطبوع زيادة كلمة (كل) بعد كلمة (بعد) وهو خطأ وتحريف.

جَهَنَّمَ ﴿ في النساء [١١٥] ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا ﴿ في طه [٧٥] ﴿ وَيَتَّقِهِ ﴿ في النور [٥٢] ﴿ فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ ﴿ في النمل [٢٨] و ﴿ بَرِضَهُ لَكُمْ ﴿ في الزمر [٧] و ﴿ أَنْ لَمْ يَرَهُ ﴿ في البلد [٧] و ﴿ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ و ﴿ شَرًّا يَرَهُ ﴿ في الزلزلة [٧، ٨] و ﴿ أَتَجِدُ ﴿ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦] و ﴿ يَدِيهِ ﴿ في موضعي البقرة [٢٣٧، ٢٤٩]، وحرف المؤمنون [٨٨] ويس [٨٣] و ﴿ تُزْقَانِيهِ ﴿ في يوسف [٣٧].

فسكن (الهاء) من ﴿ يُؤَدِّهِ ﴿ [آل عمران: ٧٥] و ﴿ نُؤْتِيهِ ﴿ [آل عمران: ١٤٥]، والشورى: ٢٠ و ﴿ نُؤَلِّهِ ﴿ [النساء: ١١٥] و ﴿ وَنُصِّلِهِ ﴿ [النساء: ١١٥] أبو عمرو وحمزة وأبو بكر<sup>(١)</sup>.

واختلف عن أبي جعفر، وهشام؛ فأسكنها عن أبي جعفر، أبو الفرج النهرواني، وأبو بكر محمد بن هارون الرازي، من جميع طرقهما، عن أصحابهما، عن عيسى بن وردان؛ وكذلك روى الهاشمي، عن ابن جهم، وهو المنصوص عنه<sup>(٢)</sup>، وأسكنها عن هشام، الداجوني من جميع طرقه<sup>(٣)</sup>.

وكسر (الهاء) فيها، من غير صلة؛ يعقوب، وقالون، وأبو جعفر؛ من طرق ابن العلاف، وابن مهران، والخبازي، والوراق، وهبة الله، عن أصحابهم، عن

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الإقناع: ١/ ٤٩٩، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٢) في (س) «عليه».

(٣) انظر: الإرشاد: ٢٦٥، الكفاية الكبرى: ٢٨٧، غاية الاختصار: ١/ ٣٨٣.

(٤) انظر: المستنير: ١/ ٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

الفضل، عن ابن وردان، ومن طريق الدوري، عن ابن / جَمَاز<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمي عنه<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن الحلواني، عن هشام؛ فروى عنه كذلك بالقصر<sup>(٣)</sup>، ابنُ عبدان<sup>(٤)</sup>، وابن مجاهد، عن أبي عبد الله الجمال<sup>(٥)</sup>، وبذلك قرأ الداني، على فارس ابن أحمد، عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري، ولم يذكر في «التيسير» سواه<sup>(٦)</sup>.

وروى النقاش، وأحمد الرازي، وابن شنبوذ، من جميع طرقهم<sup>(٧)</sup> عن الجمال، بإشباع كسرة (الهاء) في الأربعة، وهو الذي لم يذكر سائر المؤلفين، من العراقيين، والشاميّين، والمصريين، والمغاربة، عن الحلواني عن هشام سواه.

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ٨٩، الكفاية الكبرى: ٢٨٧.

(٢) قوله: (وهو ظاهر كلام...) فيه نظر، إذ نص كلام ابن سوار هو أن الهاشمي عن ابن جَمَاز يقرأ بكسر الهاء مع صلتها بياء.

قال ابن سوار بعد أن ذكر الكلمات الأربع: ... أبو جعفر من طريق النهرواني بإسكان الهاء، ومن طريق ابن العلاف بكسر الهاء من غير صلة... والباقون بكسر الهاء وصلتها بياء. اهـ ويدخل مع الباقيين الهاشمي عن ابن جَمَاز. والله أعلم.

انظر: المستنير: ١/ ٤٩٩-٥٠٠.

(٣) وهو معروف عند القراء في هذا الباب بالاختلاس.

(٤) عن الحلواني كما سبق في الأسانيد.

(٥) عن الحلواني أيضاً.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ٣٦، التيسير: ٨٩.

(٧) انظر طرقهم فيما سبق ص: ٢٦٢-٢٧٣.

قلت: والوجهان صحيحان؛ ذكرهما الشاطبي<sup>(١)</sup> ومن تبعه.

واختلف عن الصوري عن ابن ذكوان، فروى الخمسة<sup>(٢)</sup> عن المطوعي، عنه بالاختلاس، وكذا روى زيد بن علي من طريق غير أبي العز<sup>(٣)</sup>، وأبو بكر القباب، كلاهما عن الرملي عن الصوري، وبذلك قطع له الحافظ أبو العلاء<sup>(٤)</sup>، وصاحب «الإرشاد»، فيما رواه عن غير زيد<sup>(٥)</sup>، وهو الذي لم يذكر صاحب «المبهج» عن ابن ذكوان، من طريق الداجوني سواء<sup>(٦)</sup>، وهو رواية التلبي<sup>(٧)</sup> عن ابن ذكوان<sup>(٨)</sup>، وروى عنه زيد من طريق أبي العز وغيره بالإشباع<sup>(٩)</sup>، كذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقر.

(١) وذلك في قوله:

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف.....

الشاهد في قوله: (لسانه) إذ اللام رمز لهشام، وأخذ الوجهان من قوله (بخلف) أي بخلاف. والله أعلم.  
انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ٣١٢/١.

(٢) هم المذكورون في الأسانيد ص: ٣٨٠، ويَبَيَّن هناك أنهم كلهم من كتاب «الكامل».

(٣) بين المؤلف في الأسانيد: أن طريق زيد بن علي، عن الرملي، عن الصوري، من «كتابي» أبي العز و«الروضة» للمالكي و«الجامع» للفارسي فاستثناؤه هنا أبا العز، يوهم أن الاختلاس عند الآخرين، وهذا «الروضة» لا يصح، إذ فيها التصريح بالإسكان، قال المالكي: واختلف عن هشام وأبي جعفر، والذي قرأت به لهما ما قَدِّمْتُ ذكره. اهـ والذي قَدِّمْتُ ذكره هو الإسكان فقط. والله أعلم.  
انظر: الروضة ق: ٢١٥.

(٤) استثنى أبو العلاء له ﴿تَوَيَّه﴾ موضع الشورى [٢٠]، إذ قال: «وافقهم الصوري إلا في الشورى فإنه خصه بياء الصلة». غاية الاختصار: ٣٨٢/١.

(٥) الإرشاد: ٢٦٥.

(٦) انظر: المبهج: ٤٣٤/٢.

(٧) في (ز) وكذا المطبوع: «التلبي»، بالثاء المثلثة والعين المهملة، وهو تصحيف.

(٨) انظر: المصباح: ١٣٩٥/٣.

(٩) انظر: الإرشاد: ٢٦٥.

فيكون لأبي جعفر وجهان وهما: الإسكان والاختلاس، ولا بن ذكوان وجهان وهما<sup>(١)</sup>: الصلة والاختلاس، وهشام الثلاثة: الإسكان والاختلاس، والصلة<sup>(٢)</sup>.

وانفرد بذلك أبو بكر الشذائي، عن ابن بويان، عن أبي نسيط، عن قالون فخالف سائر الرواة عن أبي نسيط.

وكذا اختلافهم في ﴿فَالْقِصَّةُ لَيْسَ﴾ [النمل: ٢٨]، إلا أن حفصاً سَكَنَ (الهاء) مع من أَسَكَنَ<sup>(٣)</sup>، فيكون عاصم بكماله يَسَكِّنُها، وكذا سَكَّنَها الحنبلي، عن هبة الله، في رواية عيسى بن وردان مع من أَسَكَّنَها عنه، فيكون على إسكانها النهرواني، وابن هارون، والحنبلي، كلهم عن ابن وردان، ويكون على قصرها عنه ابن العلاف، وابن مهران، والحمامي، وكذا روى الأهوازي عنه.

وسَكَنَ الهاء من ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢] أبو عمرو، وأبو بكر، واختلف عن هشام، وخلاد، وابن وردان.

فأما هشام فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة، بأوجهه الثلاثة.

وأما خلاد فنصّ على الإسكان له أبو بكر ابن / مهران، وأبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء وصاحب «المبهم»

(١) (وهما): سقطت من (ز).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم: ٦٧-٦٨.

(٣) أبو عمرو وحزة. انظر: الإتحاف: ٣٦.



و«الروضة»، وسائر العراقيين، وهو الذي قرأ به الداني على أبي الفتح، وبه قرأ ابن الفحام على الفارسي، والمالكي عن الحماصي؛ إلا أن سبط الخياط ذكر الإسكان عن حمزة بكماه، وهو سهو؛ فقد نصّ شيخه الشريف أبو الفضل على الإسكان لخلاّد وحده<sup>(١)</sup> ونصّ له على الصلة صاحباً<sup>(٢)</sup> «التلخيص» وصاحب «العنوان» و«التبصرة» و«الهداية» و«الكافي» و«التذكرة» وسائر المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ونصّ له على الوجهين جميعاً؛ صاحب «التيسير»<sup>(٣)</sup>، وتبعه على ذلك الشاطبي<sup>(٤)</sup>.

وأما ابن وردان فروى عنه الإسكان؛ النهرواني، وابن هارون الرازي، وهبة الله، وهو الذي نصّ له عليه الحافظ أبو العلاء<sup>(٥)</sup>، وروى عنه الإشباع ابن مهران<sup>(٦)</sup>، وابن العلاف<sup>(٧)</sup>، والوراق، وروى الوجهين جميعاً الخبازي.

(١) انظر: الغاية: ٢١٤-٢١٥، الكفاية الكبرى: ٤٥٩، المستنير: ٧٠٢/٢، غاية الاختصار: ٣٨٤/١، المبهج: ٦٤٩/٢، الروضة للمالكي: ق ٣٠٦، جامع البيان: ٢/ق ١٢٥.

(٢) كذا (صاحباً) بالتثنية، والمراد «تلخيص أبي معشر» و«تلخيص العبارات» لابن بليمة، ويلاحظ أن كل هؤلاء المذكورين قد ذكر الصلة في هذه الكلمة لحمزة بكماه، كما ذكر المؤلف عن سبط الخياط. انظر: التذكرة: ٤٦١-٤٦٢، جامع البيان: ٢/ق ١٢٥، ب، التبصرة: ٦١١، الكافي: ١٤٢، التلخيص: ٣٤٤، العنوان: ١٣٩، تلخيص العبارات: ١٢٨.

(٣) التيسير: ١٦٢-١٦٣.

(٤) وذلك قوله: ..... ويتقه حتى صفوه قوم بخلف وأنهلا.

والقاف من (قوم) رمز لخلاّد.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ٣١٠/١.

(٥) المستنير: ٧٠٢/٢، غاية الاختصار: ٣٨٤/١.

(٦) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٧) ذكر ابن سوار أن أبا جعفر من طريق ابن العلاف يقرأ بالاختلاس، وهو القصر. انظر: المستنير: ٧٠٢/١.

وكسر (الهاء) من غير إشباع؛ يعقوب، وقالون، وحفص، إلا أن حفصاً يسكن (القاف) قبلها، ووافقهم على كسر (الهاء) من غير إشباع؛ هشام في أحد أوجهه الثلاثة المتقدمة؛ واختلف عن ابن ذكوان وابن جَمَّاز.

فأما ابن ذكوان فالخلاف عنه كالخلاف في الخمسة الأحرف المتقدمة.

وأما ابن جَمَّاز فروى عنه الدوري، والهاشمي، من طريق الجَمَّال، قصر (الهاء)، وهو الذي لم يذكر الهذلي عنه سواء<sup>(١)</sup>؛ وروى عنه الهاشمي، من طريق ابن رزين إشباع كسرة (الهاء)، وهو الذي نصَّ عليه له الأستاذ أبو عبد الله ابن القَصَّاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جَمَّاز سواء<sup>(٢)</sup>، وبذلك قرأ الباقر.

وانفرد الشذائي، عن أبي نَشِيط عن قالون بذلك، كانفراده في الخمسة الأحرف المتقدمة فيكون لكل من خَلَّاد وابن وردان وجهان: الإسكان، والإشباع؛ ويكون لكل من ابن ذكوان وابن جَمَّاز وجهان: القصر والإشباع؛ ويكون لهشام كل من الثلاثة<sup>(٣)</sup>.

وسكن الهاء من ﴿يَرْضُهُ﴾ [الزمر: ٧] السوسي، واختلف عن الدوري وهشام وأبي بكر وابن جَمَّاز.

فأما الدوري؛ فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدل، وابن فرح من طريق المطوعي عنه؛ ومن طريق بكر بن شاذان القطان، وأبي الحسن

(١) انظر: الكامل: ق: ١٥٢.

(٢) المستنير: ٧٠٢/٢.

(٣) انظر: شرح الطيبة: ٦٧-٦٨.

الحَمَامِيّ، عن / زيد، عن ابن فرح، عنه، وهو الذي لم يذكر صاحب «العنوان»  
سواه، وبه قرأ الدانيّ من طريق ابن فرح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على  
الفارسي، وهي رواية القاسم العلاف، وعمر بن محمد الكاغدي، كلاهما عن  
الدوريّ<sup>(١)</sup>.

وروى عنه الصلة، ابن مجاهد عن أبي الزعراء من جميع طرقه<sup>(٢)</sup>، وزيد بن أبي  
بلال، عن ابن فرح، من غير طريق القطّان، والحَمَامِيّ، وبه قرأ الدانيّ، على من  
قرأ، من طريق أبي الزعراء<sup>(٣)</sup>، وهو الذي لم يذكر في «الهداية» و«التبصرة»  
و«الكافي»<sup>(٤)</sup> و«التلخيص»<sup>(٥)</sup> وسائر المصريّين و<sup>(٦)</sup> المغاربة عن الدوريّ سواه.

وذكر الوجهين جميعاً عنه أبو القاسم الشاطبي<sup>(٧)</sup> وهو ظاهر

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق ١٥٢، العنوان: ١٦٥.

(٢) السبعة: ٥٦٠.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ ق ١٥٢، المستنير: ٢/ ٧٦٧.

(٤) انظر: التبصرة: ٦٥٨، الكافي: ١٦٣.

(٥) المراد «تلخيص العبارات» لابن بليمة فهو الذي صرح بالصلة للدوري، أما «التلخيص» لأبي معشر ففيه  
التصريح له بالإسكان.

ملاحظة: جاء في تلخيص العبارات: ووصل السوسني بالإسكان. اهـ ولعله سبق قلم، صوابه: وقرأ  
السوسني إذ لا يتأتى الإسكان مع الصلة. والله أعلم.

انظر: التلخيص: ٣٩٠، تلخيص العبارات: ١٤٤.

(٦) في المطبوع: (من) بدل (و).

(٧) وذلك في قوله: وإسكان يرضه يمنه لبس طيّب بخلفهما.....

فالطاء رمز للدوري عن أبي عمرو، وحكم له بالخلاف في الإسكان، فيكون له الإسكان من نص البيت،  
وله الصلة؛ لأنه لم يذكره مع من قرأ بالقصر.

انظر: الشاطبية: ١٤، إبراز المعاني: ١/ ٣١٤-٣١٥.

«التيسير»<sup>(١)</sup>، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي<sup>(٢)</sup>.  
 وأمّا هشام فروى عنه الإسكان صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح،  
 وظاهره أن يكون من طريق ابن عبدان،<sup>(٣)</sup> وتبعه في ذلك الشاطبي<sup>(٤)</sup>.  
 وقد كشفتُه من «جامع البيان»، فوجدته قد نصّ على أنه من قراءته على  
 أبي الفتح، عن عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن أبي الحسن بن خلیع، عن  
 مسلم ابن عبيد الله بن محمد، عن أبيه، عن الحلواني<sup>(٥)</sup>، وليس عبيد الله بن محمد،  
 في طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، وقد قال الداني: إن عبيد الله بن محمد لا  
 يُدرى من هو<sup>(٦)</sup>.

وقد تتبعتُ رواية الإسكان عن هشام، فلم أجدها في غير ما ذكرت؛ سوى  
 ما رواه الهذلي عن زيد<sup>(٧)</sup> وجعفر بن محمد البلخي، عن الحلواني، وما رواه

(١) وعبارته: وأبو شعيب وأبو عمرو -كذا- وغيرهما عن اليزيدي بإسكانها، وقرأت على الفارسي وغيره من  
 طريق أهل العراق بصلتها بواو. اهـ

قوله: (أبو عمرو) خطأ، لعله من الناسخ، صوابه: أبو عمر، بدون واو، وهي كنية الدوري.

انظر: التيسير: ١٨٩، الدر الثير: ٢٧٦/٤.

(٢) انظر: التجريد: ق ٤٥/أ.

(٣) قوله: (وظاهره...) إلخ لأنها هي الطريق التي ذكرها في إسناده.

انظر: التيسير: ١٤ و ١٨٩.

(٤) في قوله: وإسكان يرضه يمنه لبس طيبٍ بخلفها.....

فاللام رمز لهشام. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٥) جامع البيان: ١/ق: ٤٧.

(٦) لم أقف عليه في جامع البيان فلعله في طبقات القراء، وهو مفقود.

(٧) «زيدو» من (ت)، وكذا هي موجودة في «الكامل».

الأهوازي عن عبيد الله بن محمد عن هشام<sup>(١)</sup>، وذكره في «مفردة» ابن عامر، أيضاً عن الأخفش، وعن هبة الله، والداجوني عن هشام، وتبعه على ذلك الطبري في «جامعه»، وكذا ذكره أبو الكرم في «هاء الكناية» من «المصباح» عن الأخفش عنه، ولم يذكره له في «الزمر»<sup>(٢)</sup>، وليس ذلك كله من طرقنا، وفي ثبوته عن الداجوني عندي نظر، ولولا شهرته عن هشام، وصحته في نفس الأمر لم نذكره.

وروى الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمة الأمصار، في سائر مؤلفاتهم، والله تعالى أعلم.

وأما أبو بكر، فروى عنه الإسكان، يحيى بن آدم، من طريق أبي حمدون، وهو الذي في «التجريد» عن يحيى بكماله / <sup>(٣)</sup>، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، وروى عنه الاختلاس، العليمي وابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، وذكر الوجهين صاحب «العنوان»<sup>(٤)</sup>.

وأما ابن جَمَّاز، فسكن (هاء) عنه الهاشمي؛ من غير طريق الأشناني، وهو نص صاحب «الكامل»<sup>(٥)</sup>؛ ووصلها (بواو) الدوري عنه، والأشناني عن الهاشمي؛ واختلس ضمة (هاء) نافع، وحمزة، ويعقوب، وحفص، واختلف عن ابن ذكوان، وابن وردان، وهشام، وأبي بكر:

(١) انظر: الكامل: ق ١٥٢ / ب.

(٢) المصباح: ١٣٩٩ / ٤.

(٣) التجريد: ق ٤٥ / أ.

(٤) العنوان: ١٦٥.

(٥) الكامل: ق ١٥٢.

فأما ابن ذكوان؛ فروى عنه الاختلاس، الصوري، والنقاش عن الأخفش، من جميع طرقه إلا من طريق الداني، وأبي القاسم ابن الفحام، وهو الذي لم يذكر<sup>(١)</sup> في «المبهج» عنه سواء، وهو الذي نُصَّ<sup>(٢)</sup> في «الإرشادين» و«المستنير» وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق، ونَصَّ عليه الحافظ أبو العلاء من طريق ابن الأخرم<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم، عن الأخفش، من جميع طرقه سوى «المبهج»، وكذلك روى الداني وابن الفحام الصقلي، عنه من سائر طرقهما، وهو الذي لم يذكر صاحب «التذكرة» وابن مهران، وابن سفيان وصاحب «العنوان» وسائر المصريين، والمغاربة، عنه سواء.

فأما ابن وردان، فروى عنه الاختلاس؛ ابن العلاف، وابن مهران، والخبازي، والورّاق عن أصحابهم عنه، وهو رواية الأهوازي، والرهاوي، عن أصحابهما عنه، وروى عنه الإشباع ابن هارون<sup>(٤)</sup> الرازي، وهبة الله بن جعفر، والنهرواني، عن أصحابهم عنه.

وأما هشام، وأبو بكر، فتقدّم ذكر الخلاف عنهما<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع «بذكره» وهو خطأ.

(٢) في (ز) «نص في» وسقطت كلمة «نص» من (س).

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٣٠، الكفاية الكبرى: ٥٢٣، المستنير: ٧٦٧/٢، غاية الاختصار: ٣٨٠-٣٨١.

(٤) في (ز): «مهران» خطأ.

(٥) انظر ص: ٧٧٤ و٤٧٥.

وأشبع ضمة الهاء فيها<sup>(١)</sup> الباكون وهم: ابن كثير، والكسائي، وخلف،  
واختلف عن الدوري، وابن جهمّاز، وابن ذكوان، وابن وردان كما تقدّم.

فيكون لكلّ من الدوريّ وابن جهمّاز وجهان: الإسكان والإشباع؛ ويكون  
لكلّ من هشام وأبي بكر وجهان: الإسكان والاختلاس؛ ويكون لكلّ من ابن  
ذكوان وابن وردان وجهان: الاختلاس والإشباع<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن السوسيّ في إسكان هاء ﴿يَأْتِيهِ﴾ [طه: ٧٥] فروى الداني، من  
جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابنا غلبون، وكذلك صاحب «الكافي»  
و«التلخيص» و«التبصرة» والشاطبي<sup>(٣)</sup> وسائر المغاربة<sup>(٤)</sup>، وروى عنه الصلة ابن  
سوار، وابن مهران، وسبط الخياط، والحافظ أبو العلاء / وكذلك صاحب  
«الإرشاديين» و«العنوان»<sup>(٥)</sup> و«التجريد» و«الكامل» وسائر العراقيين<sup>(٦)</sup>، ونصّ

(١) في المطبوع: «فيها» بالثنية، تصحيف.

(٢) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٣) في قوله: ..... ويأته لدى طه بالإسكان يجتلا

فالياء رمز للسوسي.

انظر: التذكرة: ٢/٤٣٢، الكافي: ١٦٣، تلخيص العبارات: ١٢١، التبصرة: ٥٩٣، الشاطبية: ١٤.

(٤) وهذا يردّ على ما ذكره محقق «تلخيص العبارات» من أن الداني لم يذكر هذا الحرف،  
بل الداني رحمه الله ذكره.

انظر: التيسير: ١٥٢، تلخيص العبارات: ١٢١ حاشية (١).

(٥) «العنوان» المطبوع لم يتعرض للكلمة ألبتة، لكن قال المؤلف في «تحفة الإخوان»: اتفق القراء على إشباع  
﴿يَأْتِيهِ﴾ في طه. اهـ وذكر في المقدمة أن اللفظ سيكون موافقاً لما في «العنوان».

انظر: تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان: ق ٤.

(٦) انظر: الغاية: ٢١٤، الكامل: ق ١٥٢ / أ، المستنير: ٦٧٦/٢، الإرشاد: ٤٣٦، غاية الاختصار:

على الوجهين عنه؛ أبو العباس المهدوي في «هدايته»، واختلف عن قالون، وابن وردان، ورويس، في اختلاسها:

فأما قالون؛ فروى عنه الاختلاس وجهاً واحداً صاحب «التجريد» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» وأبو العلاء في «غايته» وسبط الخياط في «كفايته»، وهي طريق صالح بن إدريس، عن أبي نشيط، وطريق ابن مهران، وابن العلاف، والشذائي، عن ابن بويان، وكذلك رواه أبو أحمد الفرضي من جميع طرقه، وكذا رواه ابن أبي<sup>(١)</sup> مهران عن الحلواني، من طريق السامري، والنقاش، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وروى عنه الإشباع وجهاً واحداً صاحب «الهداية» و«الكامل» من جميع طرقنا، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، ولم يذكر في «جامع البيان» عن الحلواني سواه، وهي طريق إبراهيم الطبري وغلām الهراس، عن ابن بويان، وطريق جعفر ابن محمد عن الحلواني؛ وأطلق الخلاف عنه صاحب «التيسير» والشاطبي ومن تبعهما<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن وردان؛ فروى الاختلاس عنه؛ هبة الله بن جعفر، وكذلك ابن العلاف والوراق، وابن مهران، عن أصحابهم، عن الفضل، وبه قرأ الخبازي على زيد في الختمة الأولى، وروى عنه الإشباع؛ النهرواني، من جميع طرقه، وابن هارون الرازي كذلك.

(١) «أبي» سقطت من المطبوع.

(٢) قال الشاطبي: ..... وفي طه بوجهين بجلال

والباء رمز لقالون، والمراد من قوله في طه: أي الموضع الذي في طه وهو ﴿يَأْتِيهِ﴾.

انظر: التيسير: ١٥٢، الشاطبية: ١٤.



وانفرد أبو الحسين الخبازي، في قراءته على زيد؛ في الختمة الثانية، بإسكان الهاء<sup>(١)</sup>.

وأما رويس؛ فروى الاختلاس عنه؛ العراقيون قاطبة، لا نعرف بينهم في ذلك خلافاً، وروى الصلة عنه أبو الحسن طاهر بن غلبون، والدائي من طريقه، وأبو القاسم بن الفحام فيما أحسب، وسائر المغاربة<sup>(٢)</sup>، وبذلك قرأ الباقر، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وورش، والدوري، وابن جَمَاز، وروح.

وقد انفرد ابن مهران عن روح بالاختلاس<sup>(٣)</sup>، فخالف سائر الناس.

فيكون للسوسي وجهان؛ وهما: الإسكان والإشباع، ولكل من قالون، وابن وردان، ورويس، وجهان؛ وهما: الاختلاس والإشباع<sup>(٤)</sup>.

وسكن الهاء من ﴿رَهْ﴾ في البلد [٧] الداجوني عن هشام، وكذلك روى أبو العزّ في «كفايته»، عن / ابن عبدان عن الحلواني عنه<sup>(٥)</sup>؛ واختلف في اختلاسه عن يعقوب، وابن وردان:

فأما يعقوب فأطلق الخلاف فيه، عن رويس عنه؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وروى هبة الله، عن المعدّل، عن روح، اختلاسها، وهو القياس عن

(١) جميع ما ذكره المؤلف عن ختمات الخبازي على زيد، ذكره الهذلي في «الكامل»: ق: ١٥٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٣٢، مفردة يعقوب للدائي: ٤٢.

(٣) الغاية: ٢١٤-٢١٥.

(٤) انظر: شرح الطيبة: ٦٨-٦٩.

(٥) الكفاية الكبرى: ٦١٤.

يعقوب؛ وروى الجمهور عنه الإشباع، والوجهان صحيحان عنه، قرأنا بهما، وبهما نأخذ.

وأما ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، هبة الله بن جعفر، من طريقه، وابن العلاف، عن ابن شبيب، وابن هارون الرازي، كلاهما عن الفضل، كلهم عن أصحابهم عنه، وبه قرأ أبو الحسين الخبّازي، على زيد في الختمة الثانية، وروى الصلة عنه النهرواني، والورّاق، وابن مهران، عن أصحابهم عنه، وبه قرأ الخبّازي في الأولى، وبذلك قرأ الباكون.

وسكن (الهاء) في الموضعين من إذا زلزلت، هشام من جميع طريقه، إلا ما انفرد به الكارزيني، من طريق الحلواني عنه، فيما ذكره في «المبهج» أنه أشبعها<sup>(١)</sup>.

واختلف عن ابن وردان؛ فروى عنه النهرواني، الإسكان فيهما، وروى عنه الإشباع، ابن مهران، والورّاق، والخبّازي، فيما قرأه في الختمة الأولى، وروى عنه الاختلاس باقي أصحابه، فيكون له فيها ثلاثة أوجه.

واختلف أيضاً عن يعقوب؛ فروى عنه الاختلاس فيهما، أبو الحسن طاهر ابن غلبون، وأبو عمرو الداني، وغيرهما، وذلك قياس مذهبه<sup>(٢)</sup>، وروى الصلة

(١) قال ابن الباذش: قال البلخي وغيره عنه -هشام- بالإسكان، ورواية الحلواني عنه بالاختلاس، وقال:

الذي يصح عندي عن الحلواني عن هشام وصلها بواو كالجماعة.

انظر: التيسير: ٢٢٤، المبهج: ٨١٩/٢، الإقناع: ١/٥٠٢-٥٠٣.

(٢) انظر: التذكرة: ٦٣٦/٢.

عنه؛ سبط الخياط في «مبهجه» وأبو العلاء في «غايته»<sup>(١)</sup>، من جميع طرقهما، وأبوبكر بن مهران وغيرهم، وروى الوجهين جميعاً بالخلاف عن رويس، فقط؛ أبو القاسم الهذلي في «كامله»، وخَصَّ أبو طاهر بن سوار وأبو العزّ القلانسي، وغيرهما<sup>(٢)</sup> روحاً بالاختلاس، ورويساً بالصّلة؛ وكلا الوجهين صحيح عن يعقوب.

وقرأ ﴿أَرْجِه﴾ [الشعراء: ٣٦] بهزمة ساكنة؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب؛ واختلف عن أبي بكر؛ فروى عنه كذلك أبو حمدون، عن يحيى ابن آدم، وكذلك روى نفطويه، عن الصريفي، عن يحيى؛ فيما قاله سبط الخياط، وانفرد الشذائي بذلك عن أبي نشيط، وقرأ الباقر بغير همز.

وضمّ (الهاء) من غير صلة؛ أبو عمرو، ويعقوب، والداجوني عن هشام، وأبو حمدون، ونفطويه، عن الصريفي؛ كلاهما عن يحيى، عن أبي بكر، وانفرد بذلك / الشذائي عن أبي نشيط، وضمّها مع الصلة؛ ابن كثير، والحلواني عن هشام، وأسكنها حمزة، وعاصم؛ من غير طريق أبي حمدون، ونفطويه، كما تقدم، وكسر (الهاء) الباقر، واختلسها منهم؛ قالون وهبة الله بن جعفر، وابن هارون الرازي؛ كلاهما عن ابن وردان؛ وابن ذكوان، إلا أنه بالهمز كما تقدم.

(١) الذي صرح به أبو العلاء يخالف ما ذكره المؤلف هنا، حيث صرح - أبو العلاء - أن روحاً يحذف الصلة، ورويساً يقيها، انظر: غاية الاختصار: ٣٨١/١.

(٢) يدخل فيهم أبو العلاء، كما سبق قبل قليل.

وانفرد عنه أبو الحسين الخبّازي، فيما ذكره الهنلي<sup>(١)</sup> بالإشباع؛ يعني مع (الهمز)، وأحسبه وهماً؛ فإنّي لا أعلم أحداً قرأ به.

والباقون منهم بالإشباع؛ وهم: الكسائي، وخلف، وورش، وابن جَمّاز، وابن وردان، من باقي طرقه؛ فيكون فيها ستّ قراءات؛ سوى انفرد الخبّازي عن ابن ذكوان.

واختلس كسر (الهاء) من ﴿يَدْوِ﴾ في المواضع الأربعة<sup>(٢)</sup>، رويس، وأشبعها الباقلون.

واختلف عن قالون، وابن وردان، في اختلاس كسرة (الهاء) من ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧].

فأمّا قالون؛ فروى عنه الاختلاس، أبو العزّ القلانسي في «كفايته»، وأبو العلاء في «غايته» وغيرهما عن أبي نشيط، ورواه في «المستنير» عن أبي عليّ العطار، من طريق الفرضي عن أبي نشيط، والطبريّ عن الحلواني، ورواه في «المبهج» من طريق الشذائي عن أبي نشيط، ورواه في «التجريد» عن قالون، من قراءته على الفارسيّ؛ يعني من طريق أبي نشيط والحلواني، وروى عنه الصلة سائر الرواة من الطريقتين، وهو الذي لم يذكر المغاربة سواه.

وأما ابن وردان؛ فروى عنه الاختلاس، أبو بكر محمد بن أحمد بن هارون الرازي، ونصّ عليه الأستاذ أبو العزّ القلانسي في «إرشاديه»<sup>(٣)</sup>، وروى عنه سائر الرواة الإشباع، وبذلك قرأ الباقلون.

(١) انظر: الكامل: ق: ١١٧.

(٢) أي في أربع سور، وهي خمسة مواضع: البقرة: ٢٣٧، ٢٤٩، المؤمنون: ٨٨، يس: ٨٣، الملك: ١.

(٣) انظر: الإرشاد: ٣٨١.

وبقي من المتحرك الذي قبله متحرك، حرف واحد؛ وهو ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨]: انفرد أبو بكر الخياط، عن الفرضي، من طريق أبي نشيط عن قالون، فيما حكاها الهمداني عنه، باختلاس ضمة الهاء، يعني حالة الوصل بالبسملة، إذ لا يتأتى ذلك إلا في هذه الحالة، وكذلك ذكره ابن سوار، عن الفرضي؛ وسائر الرواة، من جميع الطرق، على الصلة، وبذلك قرأ الباقر.

وأما ما خرج مما قبله متحرك، وهو قبل ساكن؛ فحرفان؛ في ثلاثة مواضع وهي: ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ﴾ في الأنعام [٤٦] و ﴿لَأَهْلِهِ أَمَكْتُوْا﴾ في طه [١٠] والقصاص [٢٩] / فضم الهاء من ﴿يَهْأَنْظَرُ﴾ الأصبهاني عن ورش، وكسرها الباقر، وضم الهاء من ﴿لَأَهْلِهِ أَمَكْتُوْا﴾ حمزة، وكسرها الباقر.

وأما ما كان مما قبله ساكن، وهو قبل ساكن، فحرف واحد، وهو ﴿عَنْهُ نَلَهَى﴾ [عبس: ١٠] في رواية البزي بتشديد (التاء) من ﴿نَلَهَى﴾، فإنه يُثبت واو الصلة بعد (الهاء) قبل (التاء)، ولذلك يمدّ لالتقاء الساكنين، كما سيأتي في باب (المد) مبيناً<sup>(١)</sup>، والله تعالى الموفق.

## باب المد والقصر<sup>(١)</sup>

والمدّ في هذا الباب عبارة عن زيادة مطّ<sup>(٢)</sup> في حرف المدّ، على المدّ الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه.

والقصر: عبارة عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله وتقدّم ذكر حروف (المدّ)، وهي الحروف الجوفية:

الألف: ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون قبلها إلا مفتوح.

والواو: الساكنة المضموم ما قبلها.

والياء: الساكنة المكسور ما قبلها.

(١) وهو من أبواب التجويد المهمة، لما يترتب عليه من إتقان التلاوة، وحسن الأداء، لمن يؤدّيه حق تأديته، فضلاً عن ضبط الطرق والروايات، وعدم الخلط بعضها ببعض، لما يلزم -رواية- على كل وجه منهما في بعض الأحيان، وسبذكر المؤلف وصف قراءة النبي ﷺ بأنه كان يمدّ مدّاً، وردّ ابن مسعود لمن قرأ المنفصل بالقصر وتبينه بأنه لم يقرأ هكذا على النبي ﷺ.

ولا أعلم كتاباً في القراءات خلا من هذا الباب، فقد ذكره كلّ من:

السبعة: ١٣٤-١٣٦، التذكرة: ١٠٥-١٠٩، التيسير: ٣٠-٣١، جامع البيان: ١/ق: ٧٣-٨٦، التبصرة:

٢٥٦-٢٦٦، الكافي: ١٦-٢٢، التلخيص: ١٦٣-١٦٨، الروضة للمالك: ٤٦٣-٤٧٣، الإرشاد:

١٨٦-١٨٨، الكامل: ١٣٦-١٣٧، المستثير: ١/٣٩٤-٣٩٦، المصباح: ٤/١٤٣٩-١٤٦٧،

التجريد: ق ٩-١٠، الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٢، العنوان: ٤٣-٤٤، غاية الاختصار: ١/٢٥٩-٢٦٤،

تلخيص العبارات: ٢٥-٢٦، الإقناع: ١/٤٦٠-٤٨١.

(٢) كذا بالطاء المهملة، وهي بمعنى «مدّ» بالبدال.

انظر: التاج (مط).

وتلك الزيادة لا تكون إلا لسبب؛ والسبب إمّا لفظي، وإمّا معنوي، فاللفظي: إمّا همزة، وإمّا سكون<sup>(١)</sup>.

أما الهمزة: فإمّا أن تكون قبل نحو ﴿ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]، و ﴿رَأَى﴾ [النجم: ١٨]، و ﴿الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣]، و ﴿الْحَاطِطِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]، و ﴿أَوْقَى﴾ [الحاقة: ٢٥] و ﴿الْمَوَدَّةُ﴾ [التكوير: ٨].

وإمّا أن تكون بعد، وهي في ذلك على قسمين:

أحدهما: أن يكون معها في كلمة واحدة، ويسمى متصلاً.

والثاني: أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمزة أول كلمة أخرى، ويسمى منفصلاً، فما كان الهمز فيه متقدماً، سيفرد بالكلام بعد.

فالتصل: نحو ﴿أُولَئِكَ﴾ [البينة: ٧] ﴿أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] ﴿بِشَاءِ اللَّهِ﴾ [محمد: ٤] ﴿السُّوَايَ﴾ [الروم: ١٠] ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و ﴿يُضَيُّهُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿سَيِّئٌ﴾ [الملك: ٢٧] ونحو ﴿يُوتَ النَّجَى﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة من همز<sup>(٢)</sup>.

والمنفصل: نحو ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾ [المائدة: ٤٨] ﴿يَأْتِيهَا﴾ [الزمل: ١] ﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] ونحو ﴿عَلَيْهِمْ آذَنْتَهُمْ أَمْ﴾

(١) من (ز) وفي البقية (ساكن).

(٢) والهمز قراءة ورش وصلاً ووقفاً، وقالون وقفاً. انظر: التيسير: ٧٣، والإتحاف: ٢ / ٣٧٧.

[البقرة: ٦] ﴿لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١] عند من وصل الميم، أو بين السورتين، ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦] ونحو ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]<sup>(١)</sup> عند من أثبت الياء، وسواء أكان حرف المد ثابتاً رسماً، أم ساقطاً منه، ثابتاً لفظاً كما مثلنا به، ووجه المد لأجل الهمز، أن / حرف المد خفي، والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب.

وأما الساكن: فإما أن يكون لازماً، وإما أن يكون عارضاً، وهو في قسميه إما مدغم، أو غير مدغم:

فالسكن اللازم المدغم، نحو ﴿الصَّالِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿دَابَّةً﴾ [الشورى: ٢٩] ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل<sup>(٢)</sup>، ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] ﴿هَذَانِ﴾ [الحج: ١٩] عند من شدد<sup>(٣)</sup>.

و ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] و ﴿أَتَعِدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] عند من أدغم<sup>(٤)</sup>.

(١) وأثت الياء وصلاً أبو جعفر، وأبو عمرو، وقالون، والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب. النشر: ٣٦٦/٢.

(٢) قوله: (من أبدل) المراد به في ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ فقط، وهو وجه لجميع القراء.

(٣) وهو ابن كثير.

انظر: التيسير: ٩٤-٩٥.

(٤) الإدغام في الأولى وهي «تأمروني» لجميع القراء سوى نافع وابن عامر وأبى جعفر، وفي الثانية «أتعداني» لهشام وحده.

انظر: التيسير: ١٩٠ و ١٩٩، تحيير التيسير: ١٦٩.



ونحو ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفًا﴾ فالزجرت زجراً ﴿فَالْتَلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣] عند حمزة، ونحو ﴿فَالْمُعِيرَتِ صُبْعًا﴾ [العاديات: ٣] عند من أدغم عن خلاد، ونحو ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] عند رويس، ونحو و ﴿أَلَكُتَبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] عند من أدغمه عن رويس، ونحو ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: ٢]، و ﴿عَنْهُ لَهَى﴾ [عبس: ١٠]، و ﴿كُنْتُمْ تَمْنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]<sup>(١)</sup> و ﴿فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] عند البرزي.

والساكن العارض المدغم، نحو ﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [الشعراء: ١٧٧] ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦] ﴿يَقُولُ لَهُ﴾ [البقرة: ١١٧] ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و ﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [آل عمران: ١٠٨] ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفًا﴾ فالزجرت زجراً [الصافات: ٢، ١] عند أبي عمرو إذا أدغم<sup>(٢)</sup>.

والساكن اللازم غير المدغم؛ نحو ﴿لام، ميم، صاد، نون﴾ من فواتح السور، ونحو ﴿وَمَحْيَا﴾ [الأنعام: ١٦٢] في قراءة من سكن الياء<sup>(٣)</sup>، ونحو ﴿اللاي﴾ في قراءة من أبدل الهمزة ياء ساكنة، ونحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿أَشَقَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣] عند من أبدل الهمزة الثانية ألفاً، ونحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]

(١) وكتب في المطبوع: (كنتم تؤمنون) وهو خطأ إذ لا إدغام فيها للبرزي.

(٢) كتب في حاشية (ك): ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفًا﴾ عند حمزة نظير الساكن اللازم، إذ ليس له إلا الإدغام، وعند أبي عمرو نظير الساكن العارض، إذ له وجهان: الإظهار والإدغام، هذا ما خطر ببالي ولم نذكر فيه شيئاً من شيخنا... وقت القراءة. اهـ.

(٣) وسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش، وأبو جعفر.

انظر: النشر: ٢/٢٦٧.

﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] عند من أبدل الهمزة الثانية المفتوحة ألفاء، والمكسورة ياء<sup>(١)</sup>.

والساكن العارض غير المدغم، نحو ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الملك: ٣] و﴿الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦] و﴿الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨] و﴿الَّذِينَ﴾ [البينة: ٥] و﴿نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥] و﴿يُوقِنُونَ﴾ [لقمان: ٤] و﴿الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧] ونحو ﴿وَيَثُرُ﴾ [الحج: ٤٥] و﴿الذَّنْبُ﴾ [يوسف: ١٣] و﴿الضَّالِّينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل الهمزة، وذلك حالة الوقف بالسكون، أو بالإشمام فيما يصح فيه، ووجه المد للساكن التمكن من الجمع بينهما، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع الأئمة على مدّ نوعي (المتّصل) و(ذي الساكن اللازم)، وإن اختلفت آراء أهل الأداء أو آراء بعضهم في قدر ذلك المد على ما سنيينه، مع إجماعهم على أنه لا يجوز فيهما، ولا في واحد منهما القصر، واختلفوا في مدّ النوعين الآخرين وهما: (المنفصل)، و(ذو الساكن العارض)، وفي قصرهما، والقائلون بمدّهما اختلفوا أيضاً في قدر ذلك المدّ، كما سنوضحه.

فأما المتّصل: فاتفق أئمة الأداء من أهل العراق؛ إلا القليل منهم، وكثير من المغاربة على مدّه قدرّاً واحداً / مشبعاً، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية؛ نصّ على ذلك أبو الفتح ابن شيطا، وأبو طاهر ابن سوار، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط وأبو عليّ البغدادي، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد مكّي ابن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وغيرهم.

حتى بالغ أبو القاسم الهذلي في تقرير ذلك راداً على أبي نصر العراقي<sup>(١)</sup>، حيث ذكر تفاوت المراتب في مدّه، فقال ما نصّه: «وقد ذكر العراقي، أن الاختلاف في مدّ كلمة واحدة، كالاختلاف في مدّ كلمتين، قال: «ولم أسمع هذا لغيره، وطالما مارست الكتب والعلماء، فلم أجد أحداً يجعل مدّ الكلمة الواحدة، كمّد الكلمتين، إلا العراقي، بل فصلوا بينهما»<sup>(٢)</sup> انتهى.

(١) كذا ذكر المؤلف هنا، وفي «غايته» ردّ الهذلي على العراقي، وحكايته عن نفسه - المؤلف - أنه لم يجد ما ذكر عن العراقي، إذ قال في ترجمة العراقي: «... وهو الذي حكى عنه الهذلي؛ أن الاختلاف في مدّ المتصل كالاختلاف في المنفصل، وأنكر ذلك عليه ... قال: وأخذ أبو شامة ذلك بالتسليم فحكى فيه الخلاف وقلده غيره وتوسط الناس في ذلك، حتى وقفت أنا على كلام العراقي في المدّ، فلم أجده حكى سوى اختلاف المراتب ولم يحك القصر ألبتة، وهذا؛ فهو بالنسبة للعراقيين غريب؛ لأنهم قاطبة لم يرووا في المتصل سوى المدّ مرتبة واحدة، كالمّد اللازم عندنا، فليعلم ذلك، فهو موضع بنصه. ويحتمل عند البحث أن الهذلي يقصد الردّ على شيخه أبي علي المالكي صاحب «الروضة»، لا شيخه أبي نصر، لوجه:

- أ- إن الهذلي قال: (العراقي) فقط، ولم يذكر اسماً أو كنية، وقد تكرر هذا معه في «الكامل» كثيراً.
- ب- إن أبا علي، صرح بالاختلاف أو الخلاف في «المتصل» فقال: وقد ذهب غير أصحابنا في هذا النوع - المتصل - أنه مختلف في مدّه وقصره. اهـ
- ج- أن العراقي - كما صرح المؤلف - لم يذكر سوى الاختلاف في المراتب، ويبعد حسب رأي البحث - أن نخون دلائل ألفاظه فهم الهذلي، وهو المطلع الممارس للكتب والعلماء، حتى قال عنه ابن ماكولا: كان يدرس علم النحو، ويفهم الكلام. اهـ
- د- أن وصف الهذلي لصاحب هذا القول بـ: العراقي، ربما يكون من باب التدليس احتراماً لشيخه، فهو بغدادى، ونهاية الأمر، عراقي.

هـ - نسب الصفر اوي ترك زيادة المدّ المتصل وأنه يعامل كالمنفصل إلى «المالكي» في «روضته».

و- لو فسرت كلمة (أسمع) على الحقيقة، لا المجاز، فإنها لا تنطبق إلا على المالكي، أما العراقي فلا. والله أعلم.

انظر: غاية النهاية: ٣١١-٣١٢، الروضة للمالكي: ٤٦٥، التقريب والبيان: ٧٢/١.

ولمّا وقف أبو شامة رحمه الله على كلام الهذليّ - رحمه الله -، ظنّ أنه يعني أن في المتصل قصرأ، فقال في «شرح» : ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين<sup>(١)</sup>.

ثمّ نقل ذلك عن حكاية الهذلي، عن العراقيّ، وهذا شيء لم يقصده الهذلي، ولا ذكره العراقي<sup>(٢)</sup>، وإنما ذكر العراقيّ التفاوت في مدّه فقط.

وقد رأيت كلامه في كتابه «الإشارة في القراءات العشر» وكلام ابنه عبد الحميد في مختصرها «البشارة»، فرأيت أنه ذكر مراتب المدّ في (المتصل) و(المنفصل)، ثلاثة: طوّل، ووسطى، ودون ذلك، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمدّ، وما هو من كلمتين فيقصر، قال: وهو مذهب أهل الحجاز؛ غير ورش، وسهل، ويعقوب، واختلف عن أبي عمرو، وهذا نصّ فيما قلناه.

فوجب أن لا يعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده<sup>(٣)</sup> في قراءة صحيحة، ولا شاذة، بل رأيت النصّ بمدّه، ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه، يرفعه إلى النبي ﷺ فيما أخبرني الحسن بن أحمد<sup>(٤)</sup>

(١) إبراز المعاني: ٣٢١/١.

(٢) إن صح أن المراد بالعراقي هو منصور بن أحمد، فيحتمل أنه ذكر ذلك في كتابه الآخر «علل القراءات» فهو مظنة لذلك، والله أعلم.

(٣) قوله: (أجده)؛ إن كان الضمير عائداً على الجواز، فصحيح مسلم به، إذ لم يُجْزَ أحد قصر المتصل، وإن كان عائداً على وجود القول بقصره؛ بغض النظر عن جوازه أو عدمه، ففيه نظر، حيث إن المالكيّ والداني والصفراوي قد حَكَّوه، ولكنهم اتفقوا على عدم صحته، بل نصوا على شذوذه.

انظر: الروضة: ٤٦٥، جامع البيان: ق: ٧٤، التقريب والبيان: ٧٢/١.

(٤) في (ت) وكذا المطبوع «محمد» وهو خطأ.

الصالحى، فيما قرئ عليه وشافهني به عن علي بن أحمد المقدسي، أخبرنا محمد بن أبي زيد الكُراني<sup>(١)</sup> في كتابه، أخبرنا محمود بن إسماعيل الصيرفي<sup>(٢)</sup>، أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، أخبرنا سليمان بن أحمد الحافظ<sup>(٤)</sup>، ثنا محمد بن علي الصايغ<sup>(٥)</sup> المكي، ثنا سعيد بن منصور، ثنا شهاب بن خراش<sup>(٦)</sup>، حدثني مسعود بن يزيد الكندي<sup>(٧)</sup>، قال: كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقراً الرجل ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] مرسله<sup>(٨)</sup>، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾، فمُدَّوها.

(١) هو: الأصبهاني، الشيخ الصدوق، مسند أصبهان، عاش مائة سنة، توفي سنة (٥٩٧ هـ).

والكراني: بفتح الكاف وتشديد الراء، محلة بأصبهان.

انظر: التكملة: ١/ ٤٠٠، السير: ٢١/ ٣٦٣، الشذرات: ٤/ ٣٢٢.

(٢) ابن محمد، حدث عن أبي الحسن بالمعجم الكبير للطبراني، توفي سنة (٥١٤ هـ).

انظر: التحجير: ٢/ ٢٧٥-٢٧٧، التقييد: ٢/ ٢٤٥، السير: ١٩/ ٤٢٨-٤٣٠.

(٣) هو: ابن فاذ شاه، الثاني، كثير السماع من الطبراني، كان يتحلل الاعتزال والتشيع، توفي سنة (٤٣٣ هـ) والثاني: بالثناة الفوقية، نسبة لصاحب الضياع والعقار.

انظر: التقييد: ١/ ١٩٨-١٩٩، السير: ١٧/ ٥١٥-٥١٦، الشذرات: ٣/ ٢٥٠.

(٤) هو الإمام الطبراني.

(٥) ابن زيد، أبو عبد الله، المكي، سمع الكثير مع الصدوق والفهم، وسعة الرواية، توفي بمكة سنة (٢٩١ هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ: ٢/ ٦٥٩، السير: ١٣/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٦) ابن حوشب، أبو الصلت، الإمام، القدوة، حدث عن عمرو بن مرة وغيره، وحدث عنه ابن مهدي وغيره، توفي سنة (١٨٠ هـ).

انظر: تاريخ ابن معين: ٢٥٨، الجرح والتعديل: ٤/ ٣٦٢، السير: ٨/ ٢٨٤-٢٨٦.

(٧) لم أعرفه.

(٨) علق عليها في حاشية (س): أي غير ممدودة.

هذا حديث جليل، حجة ونص في هذا الباب، رجال إسناده ثقات، رواه الطبراني في «معجمه الكبير»<sup>(١)</sup>.

وذهب الآخرون مع من قدمنا ذكره<sup>(٢)</sup> آنفاً إلى تفاضل مراتب المدّ فيه، كتفاضلها عندهم في «المنفصل»، واختلفوا على كم مرتبة هو؟

فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو جعفر بن الباذش، وغيرهم؛ إلى أنه على<sup>(٣)</sup> أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه؛ وليس بعد هذه المرتبة إلا (القصر)، وهو ترك المدّ العرضي.

وظاهر كلام «التيشير» أن بينهما مرتبة أخرى، وأقراني بذلك بعض شيوخنا، عملاً بظاهر لفظه، وليس ذلك بصحيح، بل لا يصحّ أن يؤخذ من طريقه؛ إلا بأربع مراتب، كما نصّ عليه صاحب «التيشير» في غيره.

فقال في «المفردات» من تأليفه: إنه قرأ للوسوسي، وابن كثير، بقصر «المنفصل» وبمدّ متوسط في «المتصل»، وأنه قرأ عن الدوري، وقالون؛ على جميع شيوخته، بمدّ متوسط في «المتصل»، لم يختلف عليه في ذلك، قال: وإنما اختلف أصحابنا عنهما في «المنفصل»<sup>(٤)</sup>.

(١) المعجم الكبير: ١٤٨/٩ وفيه «فمدّوها» بدل «فمدوها» وانظر: المجمع: ١٥٥/٧ وقال: ورجاله رجال الصحيح.

(٢) في (ز) و(س): «سأذكره».

(٣) «على» سقطت من المطبوع.

(٤) المفردات: ٣٣، ٦١، ١٢١-١٢٢.

وكذا ذكره في «جامعه» وزاد فيه<sup>(١)</sup> في «المتصل» و«المنفصل» جميعاً مرتبة خامسة هي أطول من الأولى، لمن سكت على الساكن قبل الهمزة، وذلك من رواية أبي بكر، طريق الشّموني عن الأعشى عنه، ومن رواية حفص، طريق الأثناني، عن أصحابه عنه، ومن غير رواية خلّاد عن حمزة، ومن رواية قتيبة عن الكسائي<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ هؤلاء إذا مدّوا المدّ المشبع على قدر المرتبة الأولى، يزيدون<sup>(٣)</sup> التمكن الذي هو قدر زمن السكت، وهذه المرتبة تجري لكل من روى (السكت) على المدّ، وأشبع، كما سيأتي.

وذهب الإمام أبو بكر بن مهران في «البيسط»<sup>(٤)</sup>، وأبو القاسم بن الفحّام، والأستاذ أبو عليّ الأهوازي، وأبو نصر العراقي وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجاني، وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطى، وفوقها، / ودونها؛ فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة.

وذهب الأستاذ أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر ابن خلف، وغيرهم؛ إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى، وسيأتي تعيين قدر المرتبة في «المنفصل».

(١) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٧٦.

(٣) تصحفت في المطبوع بالراء المهملة.

(٤) «البيسط» ليس من مصادره في الطرق، ولم يذكر الغاية؛ لأنه ليس فيها باب المدّ والقصر، والله أعلم.

وقد ورد عن خلف، عن سُلَيْم، أنه قال: أطول المدّ عند حمزة؛ المفتوح نحو ﴿يُلْقَاهُ مَآخِذٌ﴾ [الأعراف: ٤٧] و﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩٩] و﴿يَتَأْتِيهَا﴾ [الزمل: ١]<sup>(١)</sup>، قال: والمدّ الذي دون ذلك ﴿خَافِيَةٌ﴾ [البقرة: ١١٤] ﴿وَالْمَلَكُ﴾ [الشورى: ٥] ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] قال: وأقصر المدّ ﴿أُولَئِكَ﴾ [البينة: ٧]<sup>(٢)</sup>.

وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة، بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار، في سائر الأعصار، خلافه، إذ النظر يردّه، والقياس<sup>(٣)</sup> يأباه، والنقل المتواتر يخالفه، ولا فرق بين ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿خَافِيَةٌ﴾؛ فإنّ الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة.

وأما المدّ للساكن اللازم في قسميه، ويقال له أيضاً «المدّ اللازم»، إمّا على تقدير حذف مضاف، أو لكونه يلزم في كل قراءة على قدر واحد، ويقال له أيضاً «مدّ العدل»<sup>(٤)</sup>؛ لأنه يعدل حركة، فإنّ القراء مجتمعون على مدّه مشبّعاً؛ قدراً

(١) قال حمزة: هو ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ في موضع ألفين. اهـ وأنكر الشذائي قوله هذا وقال: لا معنى له. انظر: الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٢) ذكر هذه الرواية عن حمزة بعض المصنفين بأسانيدهم كالشهرزوري، والهذلي، والداني، وابن الباذش، وذكرها ابن مجاهد، عن خلف مباشرة، بدون سند، وعلّق عليها ابن الباذش بقوله: «وهذه الحكاية غير مفهومة».

انظر: السبعة: ١٣٥، جامع البيان: ١/ ق: ٧٤، الكامل: ٢٧٤، المصباح: ٤/ ١٤٥١-١٤٥٢، الإقناع: ١/ ٤٦١-٤٦٢.

(٣) كتب في حاشية (ك): قلت: في قول الشيخ: والقياس يأباه، نظر، إذ لو ثبت صحة السند، له وجه في القياس وهو أن «أولئك» أكثر استعمالاً من «الخائفين» والله أعلم. كتبه جلال العالي، نقلته من خطه. اهـ (٤) انظر: المصباح: ٤/ ١٤٥٣، الإيضاح: ١٣٠ أ، نقلاً عن المصباح حاشية (٥).



واحداً من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً؛ سلفاً ولا خلفاً، إلا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر؛ حامد بن عليّ بن حسنويه، الجاجانيّ في كتابه «حلية القراء» نصّاً عن أبي بكر بن مهران، حيث قال: والقراء مختلفون في مقداره، فالمحققون يمدّون عليه قدر أربع ألفات، ومنهم من يمدّ على قدر ثلاث ألفات، والحادرون يمدّون عليه ألفين؛ إحداهما الألف التي بعد المتحرك، والثانية المدّة التي أدخلت بين الساكنين لتعدل، ثم قال الجاجاني: وعليه، يعني وعلى المرتبة الدنيا، قولُ أبي مزاحم الخاقاني<sup>(١)</sup> في قصيدته:

وإن حرف مدّ<sup>(٢)</sup> كان من قبل مدغم كآخر ما في الحمد فامدده واستجر<sup>(٣)</sup>

مددت لأن الساكِنين تلاقيا فصار كتحرّيك كذا قال ذو الحُجَر<sup>(٤)</sup>

قلت: وظاهر عبارة صاحب «التجريد» أيضاً؛ أن المراتب تتفاوت فيه<sup>(٥)</sup> كتفاوتها / في (المتصل)، وفحوى<sup>(٦)</sup> كلام أبي علي<sup>(٧)</sup> الحسن بن

(١) موسى بن عبيد الله بن يحيى، البغدادي، مقرئ مجوّد، محدّث، ثقة، سنيّ، أخذ القراءة عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرّج عن الدوري عن الكسائيّ، وإدريس وغيرهم، قرأ عليه الشذائيّ والشنبوذّي وغيرهما، قيل هو أول من ألّف في التجويد، توفي سنة (٣٢٥ هـ).

غاية النهاية: ٢/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) في القصيدة: (حرف لين مدغم).

(٣) في (ت) «استجر» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٤) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦-٢٧.

(٥) «فيه» سقطت من المطبوع.

(٦) فحوى الكلام وفحواؤه: معناه ومذهبه، وهو عند الأصوليين ما يسمّى بمفهوم الموافقة بقسميه الأوّل والمساوي. انظر: أساس اللغة والتّاج (فحاً)، نشر البنود على مراقي السّعود: ١/ ٨٩-٩٠.

(٧) «علي» سقطت من المطبوع.

بليمة في «تلخيصه» تعطيه، والآخرين<sup>(١)</sup> من الأئمة بالأمصار على خلافه.

نعم، اختلفت آراء أهل الأداء من أئمتنا، في تعيين هذا القدر المجمع عليه، فالمحققون منهم على أنه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه. وقال بعضهم: هو دون ما مُدَّ للهمز، كما أشار إليه الأستاذ العلامة أبو الحسن السخاوي في قصيدته بقوله:

والمد من قبل المسكن دون ما      قدم للهمزات باستيقان<sup>(٢)</sup>

يعني: أنه دون أعلى المراتب، وفوق التوسط، وكل ذلك قريب.

ثم اختلفوا أيضاً في تفاضل بعض ذلك على بعض، فذهب كثير إلى أن مد المدغم منه أشبع تمكيناً من المظهر؛ من أجل الإدغام، لاتصال الصوت فيه، وانقطاعه في المظهر، فعلى هذا يزداد إشباع (لام) على إشباع (ميم) من أجل الإدغام، وكذلك ﴿دَابَّوْ﴾ بالنسبة إلى ﴿مَخْيَأَمُ﴾ [الأنعام: ١٦٢] عند من أسكن، وينقص عند هؤلاء (صاد ذكر)، و(سين ميم)، و(نون والقلم) عند من أظهر، بالنسبة إلى من أدغم، وهذا قول أبي حاتم السجستاني، ذكره في كتابه<sup>(٣)</sup>، ومذهب ابن مجاهد، فيما رواه عنه أبو بكر الشذائي، ومكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وقبلة الحافظ أبو عمرو الداني وجوده، وقال: «به كان يقول شيخنا الحسن بن سليمان، يعني الأنطاكي»، وقال: «وإياه كان يختار<sup>(٤)</sup>».

(١) في (ت) «الآخذون» بالذال المعجمة، ولعلها مرجوحة.

(٢) قصيدتان في التجويد: ٥٤.

(٣) نسبة إليه الداني في جامع البيان: ١/ ق: ٨٦.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ٨٦ ب.

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك، وهو أن المدّ في غير المدغم، فوق المدغم، وقال: لأن المدغم يتحصّن ويقوى بالحرف المدغم فيه بحركته، فكأنّ الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم، فقوي بتلك الحركة، وإن كان الإدغام يخفي الحرف، ذكره أبو العز في «كفايته»<sup>(١)</sup>.

وذهب الجمهور إلى التسوية بين مد المدغم، والمظهر، في ذلك كله، إذ الموجب للمدّ هو التقاء الساكنين؛ والتقاءهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك، وهذا الذي عليه جمهور أئمة العراقيين قاطبة، ولا يعرف نصّ عن أحد من مؤلفيهم باختيار خلافه.

قال الداني: وهذا<sup>(٢)</sup> مذهب أكثر شيوختنا، وبه قرأت على أكثر<sup>(٣)</sup> أصحابنا البغداديين، والمصريين، قال: وإليه كان / يذهب محمد بن علي، -يعني الأذفوي-، وعلي بن بشر -يعني الأنطاكي- نزيل الأندلس<sup>(٤)</sup>.

وأما المنفصل: ويقال له أيضاً مدّ (البسط)<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يبسط بين الكلمتين، ويقال مدّ (الفصل)<sup>(٦)</sup>؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ويقال له (الاعتبار)؛ لا اعتبار

(١) لم أقف عليه في الكفاية الكبرى.

(٢) في (س): «وهو» ويخالف ما في جامع البيان.

(٣) أكثر: ليست في «جامع البيان»، وإذا لم تكن سقطت من النسخ، فالمعنى جدّ مختلف.

انظر: جامع البيان: ٨٦/١ ب.

(٤) قال الداني في إثره: والوجهان جيدان. اهـ جامع البيان: ٨٦/١ ب.

(٥) انظر: القواعد والإشارات: ٤٣.

(٦) انظر: المصباح: ١٤٥٥/٤.

الكلمتين من كلمة، ويقال مدّ (حرف لحرف)، أي مدّ كلمة لكلمة، ويقال المدّ (الجائز)، من أجل الخلاف في مدّه وقصره.

وقد اختلفت العبارات في مقدار مدّه؛ اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصحّ جمعه، فقلّ من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيره لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها، وها أنا أذكر ما جنحوا إليه، وأثبت ما يمكن ضبطه من ذلك.

فأمّا ابن مجاهد، والطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، وكثير من العراقيين؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي الحسن بن فارس، وابن خيرون، وغيرهم، فلم يذكروا فيه، من سوى القصر غير مرتبتين؛ طول، ووسطى.

وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقليّ، ثلاث مراتب غير القصر وهي، التوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين التوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب «الوجيز» أنها ثلاث مراتب<sup>(١)</sup>، إلا أنه أسقط العليا؛ فذكر ما فوق القصر، وفوقه؛ وهو التوسط، وفوقه، وتبعه على ذلك ابن مهران، والعراقيّ، وابنه، وغيرهم، وكذا ذكر أبو الفتح بن شيطا؛ ولكنه أسقط ما دون العليا؛ فذكر القصر، وفوقه، والتوسط، والطول، فكلّ هؤلاء ذكر ثلاث مراتب، سوى القصر، واختلفوا في تعيينها.

وذكر أبو عمرو الداني في «تيسيره» ومكي في «تبصرته» وصاحب «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في «مبهجه» وأبو عليّ المالكي في «روضته» وبعض المشاركة أنها أربعة، وهي: ما

(١) من (ت) فقط.

فوق القصر، وفوقه؛ وهو المتوسط، وفوقه، والإشباع، وكذا ذكر أبو معشر الطبري؛ إلا أنه لم يذكر القصر المحض، كما فعل صاحبه الهذلي، كما سيأتي.

وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبة سادسة فوق الطولى التي ذكرها في «التيشير»، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء / الهمذاني في «غايته» وتبعهما في ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله» وزاد مرتبة سابعة، وهي إفراط، وقدرها ست ألفات؛ انفرد بذلك عن ورش، وعزا ذلك إلى ابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون والحدّاد؛ يعني إسماعيل بن عمرو، وقد وهم عليهم في ذلك، ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القراء، واتفق هو وأبو معشر الطبري على ذلك، وظاهر عبارتهما أنه لا يجوز قصر المنفصل ألبتة، وأنه عندهما كالمّتصل في «التيشير»<sup>(١)</sup> والله أعلم.

وزاد أبو علي<sup>(٢)</sup> الأهوازي، مرتبة ثامنة دون القصر، وهي البتر، عن الحلواني، والهاشمي، كلاهما عن القوّاس عن ابن كثير، في جميع ما كان من كلمتين، قال: والبتر هو حذف الألف، والواو، والياء من سائرهنّ، قال: واستثنى الحلواني، عن القوّاس؛ الألف، ومدّها مدّاً وسطاً، في ثلاث كلمات لا غير، قوله تعالى ﴿يَتَادَمُ﴾ حيث كان<sup>(٣)</sup>، و﴿يَتَأَخَّتْ هَرُونَ﴾ [مريم: ٢٨] و﴿يَتَأَيَّهَا﴾ حيث كان<sup>(٤)</sup>، وباقي الباب بالبتر.

(١) تصحفت في (س) إلى «التيشير» بالفاء.

(٢) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٣) وهو في أربعة مواضع: البقرة: ٣٣، ٣٥، طه: ١١٧، ١٢٠.

(٤) أول مواضع البقرة: ٢١.

قلت: استثناء الحلواني هذه الكلم، ليس لكونها منفصلة، وإنما كان الحلواني يتوهم أنها من (المتصل)؛ من حيث إنها اتصلت رسماً، فمثل في «جامعه» (المتصل) بـ ﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿مَاءٍ﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿يَدَاءٍ﴾ [مريم: ١٣]، و ﴿يَتَأَخْتَهُرُونَ﴾، و ﴿يَأْتِيهَا﴾، و ﴿يَتَأَدَّمُ﴾ قال الداني: وقد غلط في ذلك<sup>(١)</sup>.

قلت: وليس البتر مما انفرد به الأهوازي، فقد حكاه أيضاً<sup>(٢)</sup> الحافظ أبو عمرو الداني من رواية القوَّاس، عن الخزامي، عن الهاشمي عنه، وعن الحلواني، ومن رواية قبل، عن ابن شنبوذ عنه، ثم قال الداني: وهذا مكروه<sup>(٣)</sup> قبيح، لا يعمل عليه، ولا يؤخذ به، إذ هو لحن لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به، قال: ولعلهم أرادوا حذف الزيادة لحرف المد وإسقاطها، فعبروا عن ذلك بحذف حرف المد وإسقاطه، مجازاً<sup>(٤)</sup>.

قلت: ومما يدل على أنهم أرادوا حذف الزيادة، كما قال الداني، قول الحلواني فيما رواه الأهوازي عنه، عن القوَّاس حيث استثنى الكلم الثلاث، ومدّها مدّاً وسطاً، كما قدمنا والله أعلم.

(١) جامع البيان: ١/٧٦أ.

(٢) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) «منكر».

(٤) نقل ابن الباذش كلام الداني بواسطة ابن نجاح ثم قال: قال لي أبي رضي الله عنه: يعني بالبتر حذف المد الذي تجلبه الهمزة، وليس يعني المد الذي كان في الألف قبل مجيء الهمزة؛ لأن ذلك لا يبر، من قبل أن الهمزة إنما توجب الزيادة في المد، ولا تجلب نقصه ولا إزالته. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/٧٦ق، الإقناع: ١/٤٦٧-٤٦٨.

وها أنا أذكر كلاً من هذه المراتب على التعيين، ومذاهب أهل الأداء فيها، لكل من أئمة القراء ورواتهم، منبهاً على الأولى من ذلك، ثم أذكر النصوص؛ ليأخذ المتقن بما هو أقرب، ويرتفع<sup>(١)</sup> عن التقليد إلى الأصوب. والله المستعان./

فالمرتبة الأولى: قصر المنفصل؛ وهي حذف المدّ العرضي، وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها، من غير زيادة، وذلك هو القصر المحض، وهي لأبي جعفر، وابن كثير، بكماهما من جميع ما علمناه ورويناه من الكتب والطرق، حسبما تضمّنه كتابنا، سوى «تلخيص» أبي معشر و«كامل» الهذلي، فإن عبارتهما تقتضي الزيادة له<sup>(٢)</sup> على القصر المحض، كما سيأتي نصّهما<sup>(٣)</sup>، واختلف عن قالون، والأصبهاني؛ عن ورش، وعن أبي عمرو، من روايته، وعن يعقوب، وعن هشام؛ من طريق الحلواني، وعن حفص؛ من طريق عمرو<sup>(٤)</sup>.

أمّا قالون فقطع له بالقصر؛ أبو بكر بن مجاهد، وأبو بكر بن مهران، وأبو طاهر بن سوار، وأبو عليّ البغدادي، وأبو العزّ في «إرشاديه»، من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» والأهوازي في «وجيزه» وسبط الخياط في «مبهمه» من طريقه، وابن خيرون في «كتابه»<sup>(٥)</sup>، وجمهور العراقيين، وكذلك

(١) تصحفت في المطبوع إلى: «يرجع».

(٢) في حاشية (ك): أي للمد الطبيعي، اهـ. ١٠.

(٣) انظر ص: ٨٠٥.

(٤) في المطبوع: «ابن الصباح» وليست في النسخ.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى «كفايته» بالفاء والياء والتاء، وليس له كتاب بهذا الاسم، والمراد بهما: «الموضح» و«المفتاح».

أبو القاسم الطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف وبعض المغاربة<sup>(١)</sup>، وقطع له به من طريق الحلواني ابن الفحام صاحب «التجريد» ومكي صاحب «التبصرة» والمهدوي صاحب «الهداية» وابن بليمة في «تلخيصه» وكثير من المؤلفين كابني غلبون، والصفراوي، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية»<sup>(٢)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

وأما الأصبهاني، عن ورش، فقطع له بالقصر؛ أكثر المؤلفين من المشاركة والمغاربة، كابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وصاحب «الروضة» وأبي العزّ وابن فارس، وسبط الخياط والداني، وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الإعلان» نصّ عليهما تخييراً بعد ذكره (القصر).

وأما أبو عمرو فقطع له بالقصر من روايته؛ ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس وأبو علي البغدادي، وأبو العزّ، وابن خيرون، والأهوازي، وصاحب «العنوان» وشيخه والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية،<sup>(٣)</sup> وفي «جامع البيان» من قراءته على أبي الفتح أيضاً وفي «التجريد» و«المبهم» و«التذكار» إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام، نصّ على ذلك سبط الخياط، وأبو الفتح ابن شيطا، والقصّاع في طريق «التجريد» وغيرهم، / وهو الصحيح الذي لا نعلم نصّاً بخلافه، وهو الذي نقرأ به ونأخذ.

(١) منهم ابن الباذش كما في الإقناع: / ٤٦٣.

(٢) في قوله: فإن ينفصل بالقصر بادره طالباً

والباء رمز لقانون. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٣) في حاشية (ك): أي لا من جهة الأخذ. اهـ

بخلفهما.....



وقطع له بالقصر من رواية السوسي فقط؛ ابن سفيان، وابن شريح، والمهدوي، ومكي، وصاحب «التيسير» و«الشاطبية»<sup>(١)</sup> وابن بليمة، وسائر المغاربة، وكذلك ابنا غلبون، والصفراوي، وغيرهم، وهو المشهور عنه وأحد الوجهين للدوري في «الكافي» و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرهما.

وأما يعقوب فقطع له بالقصر، ابن سوار، والمالكي، وابن خيرون، وأبو العز، وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازي، وابنا غلبون، وصاحب «التجريد» في «مفردته»<sup>(٢)</sup>، وكذلك الداني وابن شريح<sup>(٣)</sup>، وغيرهم، وهو المشهور عنه.

وأما هشام فقطع له بالقصر، من طريق ابن عبدان عن الحلواني؛ أبو العزّ القلانسي وقطع له به من طريق الحلواني، ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازي، وغيرهم، وهو المشهور عند العراقيين عن الحلواني من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران لهشام بكماله، وكذلك في «الوجيز».

(١) في قوله: فإن ينفصل بالقصر بادره طالباً بخلفها يرويك درّاً ومُخَصَّلاً

فالياء المثناة من تحت في (يروي) رمز للسوسي. انظر: الشاطبية: ١٤.

(٢) في المطبوع: (صاحباً) بالثنية وهو تصحيف.

(٣) قال الأزميري: ذكر في النشر القصر ليعقوب من مفردة ابن الفحام، ورأيت في المفردة أن ابن الفحام قال فيها: إذا خالف يعقوب قالون من طريق أبي نشيط نذكره، وإذا وافق نسكت، فسكت في باب المدّ والقصر، ولم يذكر شيئاً، فيكون مذهب يعقوب مثل أبي نشيط، وذكر لأبي نشيط في التجريد المدّ المتوسط في المنفصل، والمتصل، كقراءة الكسائي، فظهر من ذلك أن مذهب يعقوب من مفردة ابن الفحام المدّ المتوسط في الضريين. اهـ بدائع البرهان: ٣٩ - ٤٠.

(٤) ليس في «الكافي» إذ هو في السبعة، ويعقوب ليس منهم، قد يكون ابن شريح ذكره في كتابه عن اختلاف أصحاب يعقوب، وهو ليس من مصادر المؤلف التي ذكرها في الكتب التي استقى منها الطرق.

وأما حفص فقطع له بالقصر؛ أبو عليّ البغدادي؛ من طريق زرعان، عن عمرو، عنه، وكذلك ابن فارس في «جامعه» وكذلك صاحب «المستنير» من طريق الحماصي، عن الولي عنه، وكذلك أبو العزّ، من طريق الفيل عنه، وهو المشهور عند العراقيين من طريق الفيل.

والمرتبة الثانية: فوق القصر قليلاً، وقدّرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو مذهب الهذلي، وعبر عنها ابن شيطا بزيادة متوسطة، وسبط الخياط بزيادة أدنى زيادة، وأبو القاسم بن الفحام بالتمكين من غير إشباع.

ثمّ هذه المرتبة هي في (المتصل) لأصحاب قصر (المنفصل) مثل الدوريّ، والسوسيّ، عند من جعل مراتب (المتصل) أربعاً؛ كصاحب «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» وغيرهم كما تقدم.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «التيسير» لأبي عمرو من رواية الدوريّ، وذلك قراءته على أبي الحسن، وأبي القاسم الفارسي، ولقالون بخلاف عنه فيه، وبهذه المرتبة؛ قرأ له على أبي الحسن، من طريق أبي نسيط، وهي في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وعامة كتب المغاربة، لقالون، والدوريّ<sup>(١)</sup> بلا خلاف. / وكذا في «الكافي» إلا أنه قال: وقرأت لها<sup>(٢)</sup> بالقصر، وهي في «المبهج» ليعقوب، وهشام، وحفص؛ من طريق عمرو، ولأبي عمرو؛ إذا أظهر، وفي «التذكار» لنافع، وأبي جعفر والحلواني عن هشام والحماصي

(١) كتبت العبارة في المطبوع؛ بشكل غير مفهوم هكذا: وال مغاربة لقالون وري.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (ها) بالتأنيث.

عن الولي عن حفص، ولأبي عمرو إذا أظهر، وفي «الروضة» لخلف في اختياره، وللكسائي؛ سوى قتيبة، وفي «غاية» أبي العلاء لأبي جعفر، ونافع، وأبي عمرو، ويعقوب، والحلواني؛ عن هشام، والولي عن حفص<sup>(١)</sup>، وفي «تلخيص» الطبري لابن كثير، ولنافع؛ غير ورش، وللحلواني عن هشام ولأبي عمرو ويعقوب، وفي «الكامل» لقالون، من طريق<sup>(٢)</sup> الحلواني، وأبي نسيط، وللسوسي وغيره، عن أبي عمرو، وللحلواني عن أبي جعفر؛ يعني في رواية ابن وردان، وللقواس عن ابن كثير يعني قنبلاً وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقدّرت بثلاث ألفات، وقدّرها الهذلي وغيره بألفين ونصف، ونقل عن شيخه عبد الله بن محمد الطيراني الذارع قدر ألفين، وهو ممن يقول: إن التي قبلها قدر ألف ونصف<sup>(٣)</sup>.

ثم هذه المرتبة في «التيسير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» لابن عامر، والكسائي؛ في الضربين، وكذا في «جامع البيان» سوى قتيبة عن الكسائي. وهي عند ابن مجاهد للباقيين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر وأحد الوجهين

(١) صرح أبو العلاء في أول كلامه؛ بأن ابن كثير معهم، حيث قال: قرأ بتمكين ذلك من غير مدّ: حجازي... وهذا الرمز عنده يدخل فيه نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، إلا أنه ذكر في آخر كلامه عبارة تؤذن بأن ابن كثير ينقص مدّه عن مدّهم، فقال: وأقصرهم مدّاً مكّي.

انظر: غاية الاختصار: ٢٦٠ / ١.

(٢) في (س): (طريقي) بالثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٣٦ / ب.

لأبي عمرو من جهة الأداء، وكذلك هي للباقيين سوى حمزة والأعشى وسوى من قصر الوجهين لأبي عمرو من جهة الأداء وكذلك هي للباقيين؛ سوى حمزة وورش، أي من طريق الأزرق، عند من جعل المد في الضرين مرتبتين؛ طولي، ووسطي كصاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسي، وهو اختيار الشاطبي.

وكذلك هي عند هؤلاء في (المتصل) لمن قصر (المنفصل)، وهي فيهما عند صاحب «التجريد» للكسائي، ولعاصم؛ من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر من قراءته على الفارسي، ولأبي نسيط عن قالون، وللأصبهاني عن ورش، ولأبي عمرو بكماله من قراءته على الفارسي، والمالكي؛ يعني من رواية الإظهار، وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهم» للكوفيين؛ سوى حمزة، وسوى عمرو عن حفص، ولابن عامر سوى هشام.

وعند صاحب / «المستنير» للعبيسي، عن حمزة، ولعلي بن سليم عن سليم عنه، ولسائر من لم يقصره؛ سوى حمزة غير من تقدم عنه، وغير الأعشى، وقتيبة والحمامي، عن النقاش عن ابن ذكوان<sup>(١)</sup>، وكذا في «جامع» ابن فارس سوى حمزة والأعشى<sup>(٢)</sup>، وكذا عند ابن خيرون؛ سوى حمزة، والأعشى، والمصريين عن ورش، وفي «الروضة» لعاصم سوى<sup>(٣)</sup> الأعشى، وقتيبة؛ عن الكسائي<sup>(٤)</sup>، وفي

(١) المبسوط: ١٢٠.

(٢) انظر: الجامع: ٨٦.

(٣) من قوله: (إلا الأعشى) إلى (سوى) تكرر في المطبوع.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٤٦٤.

«الوجيز» للكسائي، وابن ذكوان،<sup>(١)</sup> وفي «إرشاد» أبي العزّ لمن يمدّ (المنفصل)؛ سوى حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان،<sup>(٢)</sup> وهي في «الكامل» لابن عامر، وللأصبهاني عن ورش، ولبقية أصحاب أبي جعفر، وللدوري، وغيره عن أبي عمرو، ولحفص من غير طريق عمرو، ولباقي أصحاب ابن كثير؛ يعني البزي وغيره،<sup>(٣)</sup> وفي «مبسوط» ابن مهران لسائر القراء؛ غير ورش، وحمزة، والأعشى<sup>(٤)</sup>، وفي «روضة» أبي عليّ لعاصم في غير رواية الأعشى<sup>(٥)</sup>.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلاً، وقدّرت بأربع ألفات، عند بعض من قدّر الثالثة بثلاث، وبعضهم بثلاث ونصف، وقال الهذلي: مقدار ثلاث ألفات عند الجميع<sup>(٦)</sup>.

أي عند من قدر الثالثة بألفين، وبألفين ونصف.

ثم هذه المرتبة في (الضربين) لعاصم عند؛ صاحب «التيسير» و«التذكرة» وابن بليمة، وكذا في «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، ولابن عامر أيضاً من قراءته على الفارسي؛ سوى النقّاش عن<sup>(٧)</sup> الحلواني عن هشام كما سيأتي.

(١) انظر: الوجيز: ق ١٢/أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٧.

(٣) انظر: الكامل: ق ١٣٦/ب.

(٤) انظر: المبسوط: ١٢٠، مع التنبيه إلى أنه ليس من مصادره.

(٥) انظر: الروضة: ٤٦٤.

(٦) انظر: الكامل: ق ١٣٦/ب.

(٧) في (س) «و» بدل (عن) وهو تحريف.

وهي في (المنفصل) لعاصم أيضاً عند صاحب «الوجيز» و«الكفاية الكبرى» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة»، وعند ابن خيرون؛ لعاصم، وحمزة من طريق الرزاز، عن إدريس، عن خلف، عنه وفي «غاية» أبي العلاء لحمزة وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لورش وحده، وفي «الكامل» لأبي بكر، ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عن ابن ذكوان، وللدوري عن الكسائي، وفي «مبسوط» ابن مهران للأعشى عن أبي بكر<sup>(١)</sup>، وفي «روضة» / أبي علي المالكي لابن عامر فقط، ولم يكن طريق الحلواني عن هشام فيها؛ بل الداجوني فقط.

والمرتبة الخامسة: فوقها قليلاً، وقدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع؛ بحسب اختلافهم في تقدير ما قبلها، وهي في (الضريين) لحمزة ولورش؛ من طريق الأزرق، عند صاحب «التيشير» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» وشيخه، وغيرهم، وفي «جامع البيان» لحمزة من رواية خلاد، وورش من طريق المصريين.

وفي «التجريد» لحمزة، وورش من طريق الأزرق، ويونس، وهشام من طريق النقاش، عن الحلواني، وهي قراءته على الفارسي، انفرد بذلك عنه، وفي «الروضة» لأبي علي؛ لحمزة، والأعشى فقط.

وهي في (المنفصل) عند صاحب «المبهم» لحمزة وحده، وفي «المستنير» لحمزة سوى العبيسي، وعلي بن سلم، عن سليم عنه، ولقتيبة عن الكسائي،

وللأعشى عن أبي بكر، قال: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحماصي، عن النقاش، عن ابن ذكوان<sup>(١)</sup>، وفي «الروضة» لحمزة والأعشى، وكذا في «جامع» ابن فارس وفي «إرشاد» أبي العزّ لحمزة، والأخفش، عن ابن ذكوان وفي «كفايته» لحمزة والأعشى، وقتيبة، والحماصي عن<sup>(٢)</sup> ابن عامر؛ يعني في رواية ابن ذكوان، وفي «كتابي» ابن خيرون؛ لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والمصريين عن<sup>(٣)</sup> ورش، وفي «غاية» أبي العلاء للأعشى وحده، وفي «تلخيص» أبي معشر لحمزة وحده، وكذا في «مبسوط» ابن مهران<sup>(٤)</sup>، وفي «الوجيز» لحمزة، وورش، وفي «التذكار» لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والحماصي، عن النقاش عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وفي «الكامل» لمن لم يذكر، لحمزة في المرتبة الآتية، وهم من لم يسكت عنه، وللأعشى عن أبي بكر، ولقتيبة غير النهاوندي.

وينبغي أن تكون هذه المرتبة في (المتصل) للجماعة كلهم، عند من لم يجعل فيه تفاوتاً، وإلا فيلزمهم تفضيل مدّ (المنفصل)، إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت في المشهور، ولا قائل به، وكذا يكون لهم أجمعين في المدّ اللازم، لل لازم المذكور، إذ سببه أقوى بالإجماع.

مرتبة سادسة: فوق ذلك، قدرها الهذلي بخمس ألفات، ونقل ذلك عن ابن غلبون، وقيل: بأقل، والصحيح أنها على ما تقدّم، وهي في «الكامل» عن حمزة؛

(١) المستير: ٣٩٤ / ١ وعبارته: عن النقاش عن الأخفش.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: «على».

(٣) تصحفت في (س) إلى «غير».

(٤) المبسوط: ١٢٠.

لرجاء، وابن قلوقا وابن رزين، وخلف من طريق إدريس، والمحفي<sup>(١)</sup>، وغيرهم من أصحاب السكت عنه، وللشموني عن الأعشى، غير ابن أبي أمية، وللزندولاني<sup>(٢)</sup>، عن قتيبة، ولورش غير الأصبهاني عنه، وغير من يأتي في المرتبة السابعة.

وهذه المرتبة أيضاً في «غاية» أبي العلاء لقتيبة عن الكسائي، وفي «مبسوط» ابن مهران لورش، وهي أيضاً في «جامع البيان» لحمزة؛ في غير رواية خلاد، ولأبي بكر من رواية الشموني، عن الأعشى عنه، ولحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه، وللکسائي في رواية قتيبة، قال: لأن هؤلاء يسكتون على الساكن قبل الهمزة، فهم لذلك أشدّ تحقيقاً، وأبلغ تمكيناً<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد خالف هذا القول في «التيسير» و«مفرداته» فجعل مدّ حمزة؛ في رواية خلف، وخلاد، وسائر روايته؛ واحداً<sup>(٤)</sup>.

والصواب والله أعلم؛ أن هذه المرتبة إنما تتأتى لأصحاب السكت على المدّ، لا لأصحاب السكت مطلقاً، فإن من يسكت على حرف المدّ قبل الهمزة، كما يسكت على الساكن غيره قبل الهمز؛ لا بدّ لهم من زيادة قدر السكت بعد المدّ،

(١) محمد بن إسحاق، أبو علي، روى عنه القراءة ابن شنبوذ. والمحفي في جميع النسخ بفتح الحاء المهملة، وعند الهذلي بالحاء المعجمة والمهملة أيضاً، ولم أجد نسبتها لأي شيء.

انظر: غاية النهاية: ٩٩/٢، الكامل: ق: ٧١/ب و١٣٦/ب.

(٢) كتب في المطبوع: (وللزند) في آخر السطر الثاني، فصارت: وللزند ولأبي. وهو تصحيف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ق ٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٠-٣١، المفردات: ٢٩٣-٢٩٤.



فمن ألحق هذه الزيادة بالمد؛ زاد مرتبة على المرتبة الخامسة، ومن لم يلحقها بالمد لم يتجاوز المرتبة الخامسة، ومن عدل عن ذلك فقد عدل عن الأصوب والأقوم، والله تعالى أعلم.

مرتبة سابعة: فوق ذلك، وهي الإفراط، قدّرها الهذلي بست ألفات، وذكرها في «كامله» لورش، فيما رواه الحدّاد، وابن نفيس، وابن سفيان، وابن غلبون، وقد وَهَمَ عليهم في ذلك<sup>(١)</sup>، وانفرد بهذه المرتبة، وشذّ عن إجماع أهل الأداء، وهؤلاء الذين ذكرهم؛ فالأداء عنهم مستفيض، ونصوصهم صريحة بخلاف ما ذكره، ولم يتجاوز أحد منهم المرتبة الخامسة، وكلهم سوى بين ورش؛ من طريق الأزرق، وبين حمزة، وسيأتي حكاية نصوصهم، والله الموفق.

واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات؛ لا تحقيق وراءه / بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة (الدنيا) وهي (القصر)، إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت مرتبة<sup>(٢)</sup> ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدّرت بألف، أو بنصف ألف هي واحدة، فالمقدّر غير محقّق، والمحقّق إنها هو الزيادة، وهذا ممّا تحكمه المشافهة، وتوضّحه الحكاية ويبينه الاختبار، ويكشفه الحسّ<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو رحمه الله: وهذا كلّ جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في

(١) نبّه المؤلف على هذا قبل قليل.

(٢) «مرتبة» من (س).

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «الحسن».

تفكيك الحروف، وتخليص<sup>(١)</sup> السواكن، وتحقيق القراءة وحذرهما، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المعارف في اللغة، والمتعالم في القراءة، بل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك، والحكاية تبين كيفيته<sup>(٢)</sup>.

قلت: وربما بالغ الأستاذ على المتعلم في التحقيق والتجويد، والمد والتفكيك، ليأتي بالقدر الجائز المقصود؛ كما أخبرنا أبو علي<sup>(٣)</sup> الحسن بن أحمد بن هلال، الدقاق؛ بقراءتي عليه؛ بالجامع الأموي، عن الإمام أبي الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي، أخبرنا عبد الوهاب بن علي الصوفي، أخبرنا الحسن بن أحمد العطار؛ الحافظ، أخبرنا أحمد بن علي الأصبهاني، أخبرنا أحمد بن الفضل الباطرقاني، أخبرنا محمد بن جعفر المقرئ الجرجاني، حدثنا أبو بكر بن محمد بن نصر الشاذلي، ثنا أبو الحسن بن شنبوذ إملاء، ثنا محمد بن حيان،<sup>(٤)</sup> ثنا أبو حمدون، حدثنا سليم، قال: سمعت حمزة يقول: إنما أزيد على الغلام في المد، ليأتي بالمعنى<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «تلخيص».

(٢) جامع البيان: ١/٧٦.

(٣) «علي» سقطت من المطبوع.

(٤) محمد بن عيسى بن حيان، أبو جعفر، البغدادي، شيخ مقرئ، متصدر، أخذ عن أبي هشام الرفاعي وغيره، روى القراءة عنه ابن مجاهد والسامري.

وتصحفت في المطبوع إلى: (حبان) بالمرحدة.

انظر: غاية النهاية: ٢/٢٢٤.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/٢٦٢-٢٦٣، الإقناع: ١/٤٧١.

وروينا عن حمزة أيضاً؛ أن رجلاً قرأ عليه فجعل يمدّ، فقال له حمزة: لا تفعل؛ أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو ققط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة<sup>(١)</sup>.

قلت: فالأوّل لما لم يُوفّ الحقّ زاد عليه ليوفّيه، والثاني: لما زاد على الحق، ردّ عليه ليهديه، فلا يكون تفريط ولا إفراط.

ومثل ذلك ما روى الدوريّ، عن سُليم أنه قال: قال الثوريّ لحمزة وهو يقرئ: يا أبا عُمارة؛ ما هذا الهمز، والقطع، والشدة؟ فقال: يا أبا عبد الله؛ هذه رياضة للمتعلّم<sup>(٢)</sup>.

وما نحن نذكر من نصوص الأئمة ما حضرنا كما وعَدْنَا؛ فقال أبو الحسن طاهر بن غلبون / في «التذكرة»: إن ابن كثير، وأبا شعيب، وقالون؛ سوى أبي نشيط، ويعقوب؛ يمدّون أحرف المدّ<sup>(٣)</sup> إذا كنّ مع الهمزة في كلمة واحدة، مدّاً وسطاً، ويتركون مدّها زيادة على ما فيهن من المدّ واللّين؛ إذا لم يكنّ مع الهمزة في كلمة واحدة.

قال: وقرأ الباقر، وأبو نشيط عن قالون، والدوريّ عن أبي عمرو، بمدّ حرف المدّ واللّين؛ إذا وقعت قبل الهمزة في هذين الضريين، مدّاً واحداً مشبعاً؛ غير أنهم يتفاضلون في المدّ؛ فأشبعهم مدّاً؛ ورش، وحمزة، ثمّ عاصم دون

(١) انظر: التذكرة: ١٠٧/١.

(٢) ذكره الداني: بسنده في جامع البيان: ١/١ ق ٨٠أ.

(٣) في التذكرة: (حروف اللين).

مَدَّهما<sup>(١)</sup> قليلاً، ثُمَّ ابن عامر، والكسائيّ دون مَدّه قليلاً، ثم أبو نشيط عن قالون، والدوريّ<sup>(٢)</sup> عن أبي عمرو، دون مَدَّهما قليلاً<sup>(٣)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو في «التيشير»: إنّ ابن كثير، وقالون؛ بخلاف عنه، وأبا شعيب، وغيره؛ عن اليزيديّ، يقصرون حرف المدّ، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المدّ الذي لا يوصل إليه إلا به.

ومثّل (المنفصل)، ثم قال: والباقون يطوّلون حرف المدّ في ذلك زيادة، وأطوّلهم مدّاً في (الضربين) جميعاً؛ ورش، وحمزة، ودونها عاصم، ودونه ابن عامر، والكسائيّ، ودونها أبو عمرو؛ من طريق أهل العراق، وقالون؛ من طريق أبي نشيط بخلاف عنه<sup>(٤)</sup>.

وقال في «جامع البيان»: وأشبعُ القراء مدّاً، وأزيدهم تمكيناً في (الضربين) جميعاً من (المتصل) و(المنفصل)، حمزة، في غير رواية خلّاد، وأبو بكر؛ في رواية الشّمّوني عن الأعشى عنه، وحفص في رواية الأشناني عن أصحابه عنه.

قال: ودونها في الإشباع والتمكين؛ حمزة في رواية خلّاد، ونافع في رواية ورش؛ من طريق المصريّين، ودونها عاصم؛ في غير رواية الشّمّوني عن الأعشى، وفي غير رواية الأشناني عن حفص، ودونه الكسائيّ؛ في غير رواية قتيبة، وابن عامر، ودونها أبو عمرو من طريق ابن مجاهد وسائر البغداديين، ونافع من رواية

(١) في المطبوع: (مدها) بالتأنيث، خطأ.

(٢) عبارة ابن غلبون: ثم قالون وأبو عمرو دون... اهـ.

(٣) التذكرة: ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) التيسير: ٣٠ - ٣١.

أبي نشيط عن قالون، قال: ودونها ابن كثير ومن تابعه على التمييز بين ما كان من كلمة ومن كلمتين<sup>(١)</sup>.

وقال أبو محمد مكّي في «التبصرة»: إن ابن كثير، وأبا عمرو؛ في رواية الرّقين؛ يعني السوسي<sup>(٢)</sup>، والحلواني عن قالون، يقصرون (المنفصل)، وأبا نشيط؛ عن قالون / وأبا عمرو؛ في رواية العراقيين؛ يعني الدوري<sup>(٣)</sup>، بالمدّ مدّاً متمكناً، وكذلك ابن عامر والكسائي، غير أنهما أزيد قليلاً، ومثلهما عاصم غير أنه أزيد قليلاً، ومثله ورش وحمزة غير أنهما أمكن قليلاً<sup>(٤)</sup>.

وقال أبو العباس المهدوي في «الهداية»: وأطولهم؛ يعني في (المنفصل)؛ حمزة، وورش، ثمّ عاصم، ثمّ ابن عامر، والكسائي، ثمّ أبو نشيط، والدوري؛ عن اليزيدي، ثمّ الباقون.

وقال أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» عن (المنفصل): فورش وحمزة أطولهم مدّاً، وعاصم دونهما، وابن عامر، والكسائي دونه، وقالون، والدوري؛ عن اليزيدي دونهما، وابن كثير وأبو شعيب أقلّهم مدّاً، وقد قرأت لقالون، والدوري عن اليزيدي، كابن كثير، وأبي شعيب، قال: وإنما يشبع المدّ في هذه الحروف؛ إذا جاء بعدها همزة أو حرف ساكن مدغم، أم غير مدغم<sup>(٥)</sup>.

(١) جامع البيان: ١ / ق: ٧٦.

(٢) (يعني السوسي) من كلام المؤلف، وليست من كلام الدافي.

(٣) (يعني الدوري) من كلام المؤلف.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (قيلاً) وانظر: التبصرة: ٢٦٤-٢٦٥.

(٥) الكافي: ١٦ ١٧.

وقال أبو عليّ الأهوازي في «الوجيز»: إنّ ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وقالون، وهشاماً، لا يمدّون (المنفصل)<sup>(١)</sup>، وإنّ أطولهم مدّاً؛ حمزة، وورش؛ وإن عاصماً ألطف مدّاً، وإن الكسائيّ، وابن ذكوان؛ ألطف منه مدّاً، قال: فإذا كان حرف المدّ مع الهمزة في كلمة واحدة، أجمعوا على مدّه زيادة، ويتفاضلون في ذلك على قدر مذاهبهم في التجويد والتحقيق انتهى<sup>(٢)</sup>. وهذا يقتضي التفاوت أيضاً في (المتصل) كالجماعة.

وقال أبو القاسم بن الفحام في «التجريد»: إنّ حمزة، والنقاش؛ عن الحلواني، عن هشام، ويونس، والأزرق عن ورش، يمدّون في الضربين مدّاً مشبّعاً تامّاً، ويليهم عبد الباقي عن عاصم، والفارسي عن ابن عامر؛ سوى النقاش عن الحلواني عن هشام، ويليهم الكسائيّ وعبد الباقي عن ابن عامر، وأبو نسيط، والأصبهانيّ عن ورش، وأبو الحسين الفارسي؛ يعني من طرق الإظهار، والباقون. وهم؛ ابن كثير، والقاضي والحلواني عن قالون، وأبو عمرو؛ يعني من طرق الإدغام، ومن طريق عبد الباقي وابن نفيس عن أصحابهم عنه مثلهم، إلّا أنهم لا يمدّون حرفاً لحرف<sup>(٣)</sup>.

(١) عبارة الأهوازي: لا يمدّون الألف والواو والياء، إذا أتى بعدهن همزة، وكانا من كلمتين، بل يمكنون حرف المدّ من غير وقفة ولا زيادة مدّ..

الوجيز: ق ١٢/أ.

(٢) النقل بتصرف.

انظر: المصدر السابق.

(٣) تصرف المؤلف في النقل عن التجريد.

انظر: التجريد: ق ٩ب.

وقال أبو معشر الطبري في «التلخيص»: إن حجازياً؛ غير ورش، والحلواني عن هشام، يتركون المدّ (حرفاً لحرف، ويمكّنون / تمكيناً، وإن عاصماً، والكسائي، وابن عامر، إلا الحلواني يمدّون وسطاً - فوق الأولى<sup>(١)</sup> قليلاً-، وإن حمزة وورشاً، يمدّان مدّاً تامّاً، وإن حمزة أطول مدّاً.<sup>(٢)</sup> انتهى؛ وهو يقتضي عدم القصر المحض.

وقال أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»: وأطول القراء مدّاً في (الضربين)، ورش، وحمزة؛ ومدّهما متقارب، قال: ويليها عاصم؛ لأنه كان صاحب مدّ، وقطع وقراءة شديدة<sup>(٣)</sup>، يليه ابن عامر، والكسائي.

قال: وعلى ما قرأت به للحلواني عن هشام من غير طريق ابن عبدان، من ترك مدّ (حرف لحرف)، يكون مدّ ابن عامر دون مدّ الكسائي، ويليها أبو عمرو؛ من طريق ابن مجاهد، والبغداديين عن أبي عمرو، وقالون من طريق أبي نسيط، من غير رواية الفرضي، ثم قال: <sup>(٤)</sup> وهذا كله على التقريب من غير إفراط<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): (ذلك)، بدل (الأولى) وينبه على أن عبارة: (فوق الأولى قليلاً) ليست من كلام أبي معشر، بل هي للمؤلف.

(٢) التلخيص: ١٦٣.

(٣) وصفه بذلك شريك بن عبد الله القاضي، كما نقله ابن الباذش بإسناده.

الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٤) هذا يوهم أن هذا القول لابن الباذش نفسه، بينما هو للداني، قال ابن الباذش: حدثنا أبو داود حدثنا أبو عمرو قال: وهذا كله... إلخ.

انظر: الإقناع: ١/ ٤٧٠.

(٥) الإقناع: ١/ ٤٧٠-٤٧١.

وقال<sup>(١)</sup> ابن شيطا: إن ابن كثير يأتي بحرف المدّ في (المنفصل) على صيغته، من غير زيادة، وإن مدنيّاً والحلواني لهشام، والحمّامي عن الولي؛ عن حفص، يأتون في ذلك بزيادة متوسطة، وأبو عمرو له مذهبان: أحدهما كابن كثير يخص به الإدغام، والثاني: كنافع ومن تابعه؛ بل أتمّ منه، يخصّ به الإظهار، قال: وهو المشهور عنه، وبه أقرأ ابن مجاهد أصحابه، عن أبي عمرو، والباقون بمدّ مشبع، غير فاحش، ولا مجاوز للحدّ، وأتمّهم مدّاً حمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمّامي عن النقاش، عن الأخفش، عن ابن ذكوان، وباقيهم يتقاربون فيه، وهذا صريح في أنه لا قصر في المنفصل لغير ابن كثير.

وقال الحافظ أبو العلاء في «الغاية»؛ بعد ذكره (المنفصل) وتمثيله: فقرأ بتمكين ذلك من غير مدّ؛ حجازيّ، والحلواني، عن هشام، والولي عن حفص، وأقصرهم مدّاً مكّي، ثم قال: والباقون بالمدّ المستوفى في جميع ذلك، مع التمكن، وأطولهم مدّاً حمزة، ثم الأعشى، ثم قتيبة، قال: وأجمع القراء على إتمام المدّ وإشباعه، فيما كان حرف المدّ والهمزة بعده في كلمة واحدة.<sup>(٢)</sup> وهذا أيضاً صريح في ذلك كما تقدّم.

وقال سبط الخياط في «المبهم» بعد ذكره (المنفصل): فكان ابن كثير وابن محيصن، يمتكّنان هذه الحروف تمكيناً يسيراً سهلاً، قال: وقال المحققون في ذلك:

(١) في المطبوع: (قأن) بالنون، وهو تصحيف.

(٢) غاية الاختصار: ١/ ٢٦٠-٢٦١.



بل يقصرانها<sup>(١)</sup> قصراً محضاً؛ بمعنى<sup>(٢)</sup> أنها ينطقان بأحرف المدّ / في هذا الفصل على صورتهم في الخط، وكان نافع إلا أبا سليمان، وأبا مروان<sup>(٣)</sup> جميعاً عن قالون، وهشام، وحفص؛ في رواية عمرو بن الصباح، ويعقوب، يمدونها مدّاً متوسطاً فيُنْقِسون مدّها تنقيساً.

قال: وكان لأبي عمرو<sup>(٤)</sup> في مدّهنّ مذهبان: أحدهما القصر، على نحو قراءة ابن كثير، إذا أدغم المتحرّكات؛ نصّ على ذلك الشذائي، وأمّا المطوعي فما عرفت عنه عن أبي عمرو نصّاً، والذي قرأت به على شيخنا الشريف بالمدّ الحسن كنافع ومتابعيه<sup>(٥)</sup>.

ثمّ قال: وكان أهل الكوفة إلا الشنبوذي، عن الأعمش، وعمرو بن الصباح عن حفص، وابن عامر إلا هشاماً، وأبو سليمان وأبو مروان عن قالون، يمدّون مدّاً تامّاً حسناً، مشبّعاً من غير فحش فيه، وكان أتمّهم مدّاً، وأزيدهم فيه حدّاً وتمطّياً، حمزة، ويقاربه قتيبة، ويدانيهما ابن عامر غير هشام، ثمّ قال: واتفقوا على

(١) كتب في المطبوع كأنه كلمتين: (يقصر أنها).

(٢) في المطبوع: (يعني).

(٣) أبو سليمان وأبو مروان ليسا من طرق النشر.

(٤) في المبهج: ٣٣١ / ١: ولأبي عمرو إلا أبا معمر عن عبد الوارث.

(٥) قوله: (ومتابعيه) هي من كلام المؤلف، حيث إن عبارة السبط هي: .... بالمدّ الحسن المتوسط مثل قراءة

نافع إلا أبا سليمان وأبا مروان جميعاً عن قالون ومن تبعه. اهـ

المصدر السابق.

تمكين هذه الحروف التمكين الوافي، وأن<sup>(١)</sup> تُمدَّ المدّ الشافي بشرط أن يصحبها معها في الكلمة همزة أو مدغم<sup>(٢)</sup>.

وقال في «كفايته»: اختلفوا في المدّ والقصر، على ثلاثة مذاهب؛ يعني في (المنفصل)، فكان عاصم والكسائي وخلف، يمدّون هذا النوع مدّاً حسناً، تامّاً، والباقون يمتّكون هذا النوع تمكيناً سهلاً؛ إلّا أن ابن كثير؛ أقصرهم تمكيناً، فإن اتفق حرف المدّ والهمزة في كلمة واحدة، فأجمعوا على مدّ حرف المدّ من غير خلاف، ويتفاوت تقدير المدّ فيما بينهم، والمشافهة تبين ذلك انتهى. وهو صريح في التفاوت في (المتصل).

وقال أبو العز القلانسي في «إرشاده» عن (المنفصل): كان أهل الحجاز، والبصرة، يمتّكون هذه الحروف من غير مدّ، والباقون بالمدّ؛ إلّا أن حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، أطولهم مدّاً<sup>(٣)</sup>.

وقال في «كفايته»: قرأ الولي عن حفص<sup>(٤)</sup>، وأهل الحجاز<sup>(٥)</sup>، والبصرة، وابن عبدان بن هشام، بتمكين حروف المدّ واللين من غير مدّ، يعني (المنفصل)، ومثله، ثم قال: إلّا أن حمزة، والأعشى أطولهم مدّاً، وقتيبة أطول أصحاب

(١) في (س) «وانها».

(٢) المبهج: ٣٣١-٣٣٣.

(٣) الإرشاد: ١٨٧.

(٤) الذي في الكفاية: الفيل عن حفص، وليس الولي كما ذكر المؤلف.

انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩. ومعلوم أن الولي من الطرق عن الفيل عن عمرو بن الصباح عن حفص

(المجمع).

(٥) استثنى أبو العز منهم: المطوعي عن الخطيب عن البزي. المصدر السابق.

الكسائيّ مدّاً، وكذلك الحَمَامِيّ عن ابن عامر؛ يعني<sup>(١)</sup> في رواية ابن ذكوان، ثمّ قال: الآخرون بالمدّ المتوسط، وأطولهم مدّاً عاصم<sup>(٢)</sup> انتهى، وهو صريح بتطويل مدّ عاصم على الآخرين؛ خلاف ما ذكره في «الإرشاد».

وقال أبو طاهر / بن سوار في «المستنير» عن «المنفصل»: إن أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر، عن ورش، والحلواني عن هشام، والولي عن حفص؛ من طريق الحَمَامِيّ، وأهل البصرة؛ يمكنون الحرف من غير مدّ، قال: وإن شئت أن تقول اللفظ به<sup>(٣)</sup>، كاللفظ بهنّ عند لقائهن سائر حروف المعجم، وهمزة غير العسبي، وعلي بن سلم، والأعشى، وقتيبة؛ يمدّون مدّاً مشبعا، من غير تمطيط ولا إفراط، قال<sup>(٤)</sup>: وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي الحسن الحَمَامِيّ، في رواية النقاش عن الأخفش، الباكون بالتمكين والمدّ، دون مدّ حمزة وموافقيه.

قال: وأحسن المدّ من كتاب الله عند استقبال همزة أو إدغام، كقوله تعالى: ﴿حَادَّ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٢٢] ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، ثمّ قال: فإن كان الساكن والهمزة في كلمة، فلا خلاف بينهم في المدّ والتمكين انتهى<sup>(٥)</sup>. ويفهم منه الخلاف فيما إذا<sup>(٦)</sup> كان الساكن في كلمتين، والله أعلم.

(١) قوله: (يعني... ذكوان) هو من كلام المؤلف، أما عبارة أبي العزّ فهي: الحَمَامِيّ عن ابن عامر.

(٢) النقل بتصرف في العبارة. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) في المستنير: (اللفظ بهنّ عند لقائهن همزة كاللفظ...).

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (كان).

(٥) المستنير: ٣٩٤/١-٣٩٥.

(٦) «إذا» من (ز) و(س) فقط.

وقال أبو الحسن عليّ بن فارس في «الجامع»: إن أهل الحجاز، والبصرة، والوليّ عن حفص، وقتيبة؛ يعني من طريق ابن المرزبان<sup>(١)</sup>، لا يمدّون حرفاً لحرف، ثم قال: الباكون بإشباع المَدِّ، وأطولهم مدّاً حمزة والأعشى<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عليّ المالكى في «الروضة»: فكان أطول الجماعة مدّاً حمزة، والأعشى، وابنُ عامر دونهما، وعاصمٌ في غير رواية الأعشى دونه، والكسائيّ دونه؛ غير أن قتيبة أطول أصحاب الكسائيّ مدّاً انتهى<sup>(٣)</sup>، وإنما ذكر ذلك في (المنفصل).

وقال أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران في «الغاية» ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] مدّ حرفاً لحرف؛ كوفي، وورش، وابن ذكوان، انتهى<sup>(٤)</sup>. ولم يزد على ذلك.

وقال في «المبسوط» عن (المنفصل): أبو جعفر، ونافع<sup>(٥)</sup>، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب؛ لا يمدّون حرفاً لحرف، قال: وأمّا عاصم، وحمزة، والكسائيّ، وخلف، وابن عامر، ونافع برواية ورش؛ فإنهم يمدّون ذلك، وورش أطولهم مدّاً، ثم حمزة، ثم عاصم برواية الأعشى، الباكون يمدّون مدّاً وسطاً لا إفراط فيه، ثم قال: عن (المتصل): ولم يختلفوا في مدّ الكلمة، وهو أن

(١) قوله: (يعني...) المرزبان، هو تفسير من المؤلف وليس من كلام ابن فارس.

(٢) الجامع: ٨٤-٨٦، وينبّه على أن العبارة الأخيرة وهي: (الباكون بإشباع...) والأعشى ذكرها المؤلف بالمعنى وليس بالص.

(٣) الروضة: ٤٦٤.

(٤) الغاية: ١٥٨-١٥٩.

(٥) في المبسوط: ١٢٠: نافع برواية قالون وإسماعيل.

تكون المدّة والهمزة في كلمة واحدة، إلا أن منهم من يفرط، ومنهم من يقتصر<sup>(١)</sup> كما ذكرنا في مذاهبهم في مدّ الكلمتين، انتهى<sup>(٢)</sup>. وهو نصّ في / تفاوت المتصل وفي اتفاق هشام، وابن ذكوان، وورش من طريقه، على مدّ (المنفصل) وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقال أبو الطاهر إسماعيل بن خلف في «العنوان»: إن ابن كثير، وقالون، وأبا عمرو، يترك الزيادة في (المنفصل) ويمدّ (المتصل) زيادة مشبعة، وإن الباقيين<sup>(٣)</sup> بالمدّ المشبع في (الضريين)، وأطولهم مدّاً؛ ورش وحمزة،<sup>(٤)</sup> وكذا ذكر في «الاكتفاء»، وكذا نصّ شيخه عبد الجبار الطرسوسي في «المجتبى».

فهذا ما حضرني من نصوصهم، ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشديد في تفاوت المراتب، وآته ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء، إلا وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدل على شدّة قرب كل مرتبة مما يليها، وأنّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عرفاً، والتوسط بين ذلك.

وهذه المراتب تجري في (المنفصل) ويجري منها في (المتصل) الاثنان الأخيران؛ وهما الإشباع، والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشارك في ضبطه

(١) كذا بالراء، وفي المبسوط: بالبدال، ولعلّها الصواب والأنسب لقوله: يفرط.

(٢) المبسوط: ١٢٠-١٢٢، مع التنبيه على أنه -المبسوط- ليس من مصادر المؤلف في (الطرق).

(٣) في المطبوع: «الباقون» بالرفع، وهو خطأ ولحن.

(٤) النقل بتصرف، العنوان: ٤٣.

غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كفيته، ولا يكاد تخفى معرفته عن أحد، وهو الذي استقرّ عليه رأي المحققين من أئمتنا، قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسي وصاحبه أبو الطاهر ابن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي، ولذلك لم يذكر في «قصيدته» في (الضربين) تفاوتاً، ولا نبّه عليه، بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه أيضاً كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار الأستاذ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاص الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقق غيره.

قلت: وهذا الذي أميل إليه، وأخذ به غالباً، وأعوّل عليه، فأخذ في (المنفصل) بالقصر المحض؛ لابن كثير، وأبي جعفر، من غير خلاف عنهما، عملاً بالنصوص الصريحة، والروايات الصحيحة، ولقالون بالخلاف من طريقه، وكذلك ليعقوب من روايته جمعاً بين الطرق، ولأبي عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير، عملاً بنصوص من تقدّم، وأجري الخلاف عنه مع الإظهار؛ لثبوته نصّاً وأداءً، / وكذلك أخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو بن الصباح عنه، كما تقدّم، وكذا أخذ بالخلاف عن هشام من طريق الحلواني؛ جمعاً بين طريقي المشاركة والمغاربة، واعتماداً على ثبوت (القصر) عنه من طريق العراقيين قاطبة.

وأما الأصبهاني عن ورش، فإنني أخذ له بالخلاف كقالون<sup>(١)</sup>؛ لثبوت

(١) في المطبوع: «القالون» باللام، وهو خطأ وتحريف.

الوجهين جميعاً عنه نصّاً عمّن ذكرنا من الأئمة، وإن كان القصر أشهر عنه، إلا أن من عادتنا الجمع بين ما ثبت وصح من طرقنا لا نتخطاه ولا نخلطه بسواه.

ثمّ إني آخذ في (الضريين) بالمدّ المشبع من غير إفراط؛ لحمزة، وورش؛ من طريق الأزرق، على السواء، وكذا في رواية ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، كما قدّمنا من مذهب العراقيين، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضاً ومن غيرها، ولسائر القراء ممن مدّ (المنفصل) بالتوسط في (المرتبتين)، وبه آخذ أيضاً في (المتصل) لأصحاب (القصر) قاطبة، وهذا الذي أجنح إليه، وأعتمد غالباً عليه، مع أنني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامّة شيوخي، وصحّ عندي نصّاً وأداء عمّن قدّمته من الأئمة.

وإذا أخذت به كان القصر في (المنفصل) لمن ذكرته عنه، كابن كثير، وأبي جعفر، وأصحاب الخلاف؛ كقالون وأبي عمرو ومن معهما<sup>(١)</sup>، ثم فوق القصر قليلاً في (المتصل) لمن قصر (المنفصل) وفي (الضريين) لأصحاب الخلاف فيه، ثم فوقها قليلاً للكسائي، وخلف، ولابن عامر سوى من قدّمنا عنه في الروايتين، ثم فوقها قليلاً لعاصم، ثمّ فوقها قليلاً لحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طريق العراقيين وليس عندي فوق هذه مرتبة، إلا لمن يسكت على (المدّ) كما تقدم وسيأتي، هذا إذا أخذت بالتفاوت في (الضريين) كما هو مذهب الداني وغيره.

(١) في المطبوع: «تبعهما».

وأما إذا أخذت بالتفاوت في (المنفصل) فقط كما هو مذهب من ذكرت من العراقيين وغيرهم، فإن مراتبهم عندي في (المنفصل) كما ذكرت آنفاً، ويكون (المتصل) بالإشباع على وتيرة واحدة.

وكذلك لا أمنع التفاوت في المدّ اللازم على ما قدّمت، غير<sup>(١)</sup> أنّي أختار ما عليه الجمهور، والله الموفق.

وقد انفرد أبو القاسم بن الفحّام في «التجريد» / عن الفارسيّ، عن الشريف الزيدي، عن النقاش، عن الحلوانيّ عن هشام بإشباع المدّ في (الضربين)<sup>(٢)</sup>، فخالف سائر الناس في ذلك، والله أعلم.

تنبيه: من ذهب إلى عدم تفاوت (المتصل) فإنه يأخذ فيه بالإشباع كأعلى مراتب (المنفصل)، وإلا يلزم منه تفضيل (المنفصل) \* على (المتصل) \*<sup>(٣)</sup>، وذلك لا يصح، فليعلم<sup>(٤)</sup>، وبهذا يتضح أن المدّ للساكن اللازم، هو الإشباع، كما هو مذهب المحققين، والله أعلم.

وأما المدّ للساكن العارض؛ وقد يقال له أيضاً الجائز، والعارض، فإن لأهل الأداء من أئمة القراء فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: الإشباع، كاللّازم؛ لاجتماع الساكنين اعتداداً بالعارض، قال الداني:

(١) في المطبوع: «إلا» بدل (غير) وليس في النسخ.

(٢) التحريد: ٩ب.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت) و(ظ) والمطبوع، وكتب في (س) و(ك) في الحاشية ووضع عليه: صح.

(٤) في المطبوع: «فيعلم».



وهو مذهب القدماء من مشيخة المصريين، قال: وبذلك كنت أقف على الخاقاني؛ يعني خلف بن إبراهيم بن محمد المصري<sup>(١)</sup>.

قلت: وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء، وأحد الوجهين في «الكافي»<sup>(٢)</sup>، واختاره بعضهم<sup>(٣)</sup> لأصحاب التحقيق؛ كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان؛ من طرق<sup>(٤)</sup> العراقيين، ومن نحا نحوهم من أصحاب عاصم وغيره.

الثاني: التوسط؛ لمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضاً، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد وأصحابه، واختيار أبي بكر الشذائي، والأهوازي، وابن شیطا، والشاطبي أيضاً، والداني، قال: وبذلك كنت أقف على أبي الحسن، وأبي الفتح، وأبي القاسم؛ يعني عبد العزيز بن جعفر بن خواستي الفارسي، قال: وبه حدثني الحسن بن شاكر<sup>(٥)</sup>، عن أحمد بن نصر؛ يعني الشذائي، قال: وهو اختياره، قال: وعلى ذلك ابن مجاهد وعامة أصحابه<sup>(٦)</sup>.

قلت: وهو الذي في «التبصرة»<sup>(٧)</sup> واختاره بعضهم<sup>(٨)</sup> لأصحاب (التوسط)

(١) جامع البيان: ١ / ق: ٨٥ / أ.

(٢) الكافي: ٢١-٢٢.

(٣) انظر: جامع البيان: ١ / ق: ٨٥ / أ.

(٤) في المطبوع: (طريق) بالإنفراد.

(٥) في المطبوع: «الحسين» وهو خطأ، لم أعرفه.

(٦) جامع البيان: ١ / ق: ٨٥ / أ.

(٧) التبصرة: ٢٦٨.

(٨) هو الداني كما ذكر في جامع البيان: ١ / ق: ٨٥ / أ.

وتدوير القراءة، كالكسائي، وخلف في اختياره، وابن عامر في مشهور طرقه، وعاصم في عامة رواياته.

الثالث: القصر؛ لأن السكون عارض فلا يعتد به؛ ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف، نحو (القدر)، و(الفجر)، وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري، قال في «قصيدته»:

وإن يتطرف<sup>(١)</sup> عند وقفك ساكن      فقف دون مدّ ذاك رأيي بلا فخر /

فجمعك بين الساكنين يجوز إن      وقفت وهذا من كلامهم الحر

وهو اختيار أبي إسحاق الجعبري وغيره، والوجه الثاني في «الكافي»<sup>(٢)</sup>، وقد كره ذلك الأهوازي، وقال: رأيت من الشيوخ من يكره المدّ في ذلك فإذا طالبت به باللفظ<sup>(٣)</sup> قاله في الوقف بأدنى تمكين في اللفظ، بخلاف ما يعبر به،<sup>(٤)</sup> وكذلك لم يرتضه الشاطبي، واختاره بعضهم لأصحاب الحدر، والتخفيف، ممن قصر (المنفصل)، كأبي جعفر، وأبي عمرو، ويعقوب وقالون، قال الداني: وكنت أرى أبا علي شيخنا، يأخذ به في مذاهبهم، وحدثني به عن أحمد بن نصر<sup>(٥)</sup>.

قلت: الصحيح جواز كلّ من الثلاثة، لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع؛ إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم؛ فإنه

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (يتطرق) بالقاف.

(٢) انظر: الكافي: ٢٢، إبراز المعاني: ١ / ٣٣٦، كنز المعاني: ٢ / ٣٦٥.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في اللفظ).

(٤) لم أجده في «الوجيز».

(٥) جامع البيان: ١ ق: ٨٥ / أ.

يُجَوِّز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة، وما دونها، للقاعدة المذكورة، ولا يجوّز ما فوقها بحال، كما سيأتي إيضاحه آخر الباب، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وبعضهم فرق بين عروض سكون الوقف، وبين عروض سكون الإدغام الكبير، لأبي عمرو؛ فأجرى الثلاثة له في الوقف، وخصّ الإدغام بالمدّ، وألحقه باللازم، كما فعل أبو شامة في باب (المدّ)<sup>(٢)</sup>، والصواب أن سكون إدغام أبي عمرو عارض؛ كالسكون في الوقف، والدليل على ذلك؛ إجراء أحكام الوقف عليه من؛ الإسكان، والرّوم، والإشمام، كما تقدّم.

قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري: ولأبي عمرو في الإدغام إذا كان قبله حرف مد ثلاثة أوجه: القصر والتوسط والمد كالوقف، ثم مثله، وقال: نص عليها أبو العلاء، قال: والمفهوم من عبارة الناظم؛ يعني الشاطبي، في باب (المدّ) المدّ<sup>(٣)(٤)</sup>.

قلت: أما ما وقفت عليه من كلام أبي العلاء فتقدم آخر باب الإدغام الكبير، وأما الشاطبي فنصّه على كون الإدغام عارضاً، قد يفهم منه المدّ وغيره؛ على أن الشاطبي لم يذكر في (ساكن الوقف) قصراً، بل ذكر وجهين<sup>(٥)</sup> وهما:

(١) انظر ص: ٨٥٧.

(٢) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٣) (المدّ) الثانية سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: كنز المعاني: ٢/ ٣٠٥.

(٥) وذلك قوله: ... وعند سكون الوقف وجهان أصلاً.

فلم يصّر الشاطبي بالوجهين، فقول المؤلف رحمه الله: (هما الطول والتوسط) هذا شرح منه لعبارة الشاطبي، وقد خالفه في ذلك غيره، والله أعلم.

انظر: الشاطبية: ١٥، إبراز المعاني: ١/ ٣٣٥، كنز المعاني: ٢/ ٣٦٢-٣٦٣.

الطول، والتوسط، كما نصّ السخاويّ في «شرح»<sup>(١)</sup>، وهو أخبر بكلام شيخه ومراده، وهو الصواب في شرح كلامه؛ لقوله<sup>(٢)</sup> بعد ذلك:

وفي عَيْن<sup>(٣)</sup> الوجهان

فإنه يريد الوجهين المتقدمين من الطول والتوسط؛ بدليل قوله: / (والطُّولُ فُضُّلاً)<sup>(٤)</sup> ولو أراد (القصر) لقال: والمدّ فضلاً، فمقتضى اختيار الشاطبي عدم (القصر) في سكون الوقف، فكذاك سكون (الإدغام الكبير) عنده، إذ لا فرق بينهما عند من روى (الإشارة) في الإدغام.

ولذلك كان ﴿وَالصَّفَقَتِ صَفًّا﴾ [الصفات: ١] لحمزة؛ ملحقاً باللازم، كما تقدم في أمثلتنا<sup>(٥)</sup>، فلا يجوز له فيه إلا ما يجوز في ﴿دَابَّةً﴾، و ﴿أَلْحَاقَةً﴾، ولذلك لم يجوز له فيه الرّوم كما نصّوا عليه، فلا فرق حينئذ بينه وبين ﴿أَتُمِدُّونَ﴾ [النمل: ٣٦] له، وليعقوب، كما لا فرق لهما بينه وبين (لام)، من ﴿آلَةٍ﴾، وكذلك حكم إدغام ﴿أَفْسَابَ يَنْهَهُمُ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ونحوه لرويس، و ﴿أَتَعْدَانِي﴾ [الأحقاف: ١٧] لهشام، ونحو ذلك من ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [الزمر: ٦٤]<sup>(٦)</sup>، و(تاءات) البزي وغيره.

أمّا أبو عمرو؛ فإن من روى الإشارة عنه في (الإدغام الكبير) كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» والجمهور، فإنه لا فرق بينه وبين الوقف، ومهما كان

(١) هو (فتح الصيد).

(٢) الضمير للشاطبي.

(٣) أي من قوله تعالى ﴿كَهَيَّصَ﴾ [مريم: ١] و ﴿حَدَّ \* عَقَّ﴾ [الشورى: ١، ٢].

(٤) الشاطبية: ١٥.

(٥) انظر ص: ٧٨٧.

(٦) وكتبت في المطبوع (تأمرني) بزيادة همزة الاستفهام، وهو خطأ وتحريف.

مذهبه في الوقف فكذلك في الإدغام؛ إن مدّاً فمدّ، وإن قصراً فقصر، ولذلك لم نر أحداً منهم نصّ على المدّ في (الإدغام) إلا ويرى المدّ في الوقف؛ كأبي العز، وسبط الخياط، وأبي الفضل الرازي، والجاجاني وغيرهم؛ ولا نعلم أحداً منهم ذكر المدّ في الإدغام وهو يرى القصر في الوقف.

وأما من لا يرى الإشارة في (الإدغام) فيحتمل أن يلحقه باللازم لجريه مجراه لفظاً، ويحتمل أن يفرق بينهما؛ من حيث إن هذا جائز وذاك واجب، فإن ألحقه به وكان ممن يرى التفاوت في مراتب اللازم؛ كابن مهران، وصاحب «التجريد» أخذ له فيه بمرتبته في اللازم، وهو (الدنيا) قولاً واحداً، وإن كان ممن لا يرى التفاوت فيه؛ كالهذلي أخذ له (بالعليا)، إذ لا فرق بينه وبين غيره في ذلك، ولذلك نصّ الهذلي في (الإدغام) على المدّ فقط، ولم يلحقه باللازم، بل أجراه مجرى الوقف والحكم فيه ما تقدّم، والله أعلم، والأوجه في ذلك أوجه اختيار لا أوجه اختلاف، فبأي وجه قرأ أجزاء، والله أعلم.

قلت: والاختيار هو الأول، أخذاً بالمشهور، وعملاً بما عليه الجمهور، وطرداً للقياس وموافقة لأكثر الناس.

فإن قيل: لم ثبت حرف المدّ من الصلة وغيرها، مع لقائه الساكن المدغم في / ٣٣٨/١ (تاءات) البزي وغيره، حتى احتيج في ذلك إلى زيادة المدّ لالتقاء الساكنين، وهلا حذف حرف المدّ على الأصل، كما حذف في نحو: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، و ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾ [النساء: ١٨]؟

فالجواب: أن الإدغام في ذلك طارئ على حرف المدّ، فلم يحذف لأجله، فهو

مثل إدغام ﴿دَابَّتْ﴾ [هود: ٦]، و ﴿الصَّلَٰةُ﴾ [عبس: ٣٣]، فلم يحذف حرف المدّ خوفاً من الإجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف.

أمّا إدغام اللام في ﴿الَّذِينَ﴾ [الرعد: ٢٠] و ﴿الَّذَارِ﴾ [الرعد: ٢٤] ونحوه، فأصل لازم، وليس بطارئ على حرف المدّ، فإنه كذلك أبداً كان قبله حرف مدّ أو لم يكن، فحذف حرف المدّ للساكن طرداً للقاعدة، فلم يقرأ ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١]، كما لم يثبت حرف المدّ في نحو ﴿قَالُوا أَطِيعْنَا﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿أَدْخُلَا النَّارَ﴾ [التحریم: ١٠].

وإلى هذا أشار الداني حيث قال في «جامع البيان»: وإذا وقع قبل (التاء) المشدّدة حرف مدّ ولين؛ ألف، أو واو، نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧] و ﴿عَنْهُ لَهَنَ﴾ [عبس: ١٠] وشبههما، أثبت في اللفظ، لكون التشديد عارضاً فلم يعتدّ به في حذفه، وزيد في تمكينه؛ لتمييز بذلك الساكنان أحدهما من الآخر فلا يلتقيا<sup>(١)</sup>.

وكذلك الحكم في ﴿أَشْنَاعَشَرَ﴾ [التوبة: ٣٦] في قراءة من سكّن العين<sup>(٢)</sup>، نصّ أيضاً على ذلك في «الجامع»<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع البيان: ٢ / ق: ٢٢ ب.

(٢) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: النشر: ٢ / ٢٧٩.

(٣) جامع البيان: ٢ / ق: ٧٣ أ.

## فصل

وأما ما وقع فيه حرف المدّ بعد الهمز<sup>(١)</sup>، نحو ما مثلنا به أوّلاً؛ فإن لورش من طريق الأزرق، مذهباً اختص به، سواء أكانت الهمزة في ذلك ثابتة عنده، أو مغيرة في مذهبه.

فالثابتة، نحو: ﴿ءَامَتُوا﴾ [البقرة: ٩]، و ﴿وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿سَوَاءَ تِيهَمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿وَاِيتَايَ﴾ [النحل: ٩٠]<sup>(٢)</sup>، و ﴿لَا يَلْفِ﴾ [قريش: ١]، و ﴿دُعَايَ﴾ [نوح: ٦]، و ﴿الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، و ﴿النَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿وَعَاتُوا﴾ [البقرة: ٢٧٧]<sup>(٣)</sup>، و ﴿يَتُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿الَّتِيئُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

والمغيرة له؛ إما أن تكون (بين بين) وهو ﴿ءَامَنُمْ﴾ في [الأعراف: ١٢٣] و [طه: ٧١] و [الشعراء: ٤٩]، و ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ في [الحجر: ٦١]، ﴿جَاءَ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ في [القمر: ٤١]، أو بالبدل، وهو ﴿هَكُؤْلَاءَ ءَالِهَةٍ﴾ في [الأنبياء: ٩٩] و ﴿مِنَ السَّمَاءِ ءَابَةً﴾ في [الشعراء: ٤]، أو بالنقل، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿أَلَسَنَ جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿الْإِيمَنِ﴾ [التوبة: ٢٣] ﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿أَبْنَى ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ﴿أَلْفَوْا ءَابَاءَهُمْ﴾ [الصافات: ٦٩] ﴿قُلْ إِي وَرَقٍ﴾ [يونس: ٥٣] ﴿قَدْ أُوتِيتَ﴾ [طه: ٣٦] وشبه ذلك / فإن ورشاً؛ من طريق الأزرق، مدّد ذلك كلّهُ، على اختلاف بين أهل الأداء في ذلك.

(١) وهو المعروف بمدّ الدل.

(٢) في المطبوع: «أتيا» تصحيف.

(٣) في المطبوع: «أتوا» تصحيف.

قروى المد في جميع الباب: أبو عبد الله بن سفيان صاحب «الهادي»، وأبو محمد مكّي صاحب «التبصرة»، وأبو عبد الله بن شريح صاحب «الكافي»، وأبو العباس المهدوي صاحب «الهداية»، وأبو الطاهر بن خلف صاحب «العنوان»، وأبو القاسم الهذلي، وأبو الفضل الخزاعي، وأبو الحسن الحصري، وأبو القاسم بن الفحام صاحب «التجريد»، وأبو الحسن<sup>(١)</sup> بن بليمة صاحب «التلخيص»، وأبو علي الأهوازي، وأبو عمرو الداني؛ من قراءته على أبي الفتح، وخلف بن خاقان، وغيرهم من سائر المصريين والمغاربة، زيادة المد في ذلك كله<sup>(٢)</sup>.

ثم اختلفوا في قدر هذه الزيادة، فذهب الهذلي فيما رواه عن شيخه أبي عمرو إسماعيل بن راشد الحداد، إلى الإشباع المفرط، كما هو مذهبه عنه في المد (المنفصل) كما تقدم، قال: وهو قول محمد بن سفيان القروي، وأبي الحسين؛ يعني الحنابزي، عن أبي محمد المصري؛ يعني عبد الرحمن بن يوسف؛ أحد أصحاب ابن هلال<sup>(٣)</sup>.

وذهب جمهور من ذكرنا إلى أنه الإشباع من غير إفراط، وسوّوا بينه وبين ما تقدم على الهمزة، وهو أيضاً ظاهر عبارة «التبصرة» و«التجريد».

(١) كذا في جميع النسخ: «أبو الحسن» ولعله سبق قلم صوابه «أبو علي الحسن».

(٢) انظر: الهادي: ق: ٤، التبصرة: ٢٥٨، الكافي: ١٧، العنوان: ٤٤، التجريد: ق: ٩/ب، تلخيص العبارات: ٢٦.

(٣) لم أجده في النسخة التي لدي من «الكامل».



وذهب الداني، والأهوازي، وابن بليمة، وأبو علي الهراس؛ فيما رواه عن أبي<sup>(١)</sup> عديّ إلى التوسط، وهو اختيار أبي علي الحسن بن بليمة<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو شامة أن مكياً ذكر كلاً من الإشباع والتوسط<sup>(٣)</sup>، وذكر السخاوي عنه الإشباع فقط.

قلت: وقفت له<sup>(٤)</sup> على مؤلف انتصر فيه للمدّ في ذلك، وردّ على من ردّه، أحسن في ذلك وبالع فيهِ، وعبارته في «التبصرة» تحتمل الوجهين جميعاً، وبالإشباع قرأت من طريقه.

وذهب إلى (القصر) فيه أبو الحسن طاهر بن غلبون، وردّ<sup>(٥)</sup> في «تذكرته» على من روى المدّ وأخذ به وغلّط أصحابه، وبذلك قرأ الداني عليه، وذكره أيضاً ابن بليمة في «تلخيصه»، وهو اختيار الشاطبي حسب ما نقله أبو شامة عن أبي الحسن السخاوي عنه، قال أبو شامة: وما قال به ابن غلبون هو الحق،<sup>(٦)</sup> انتهى.

(١) في المطبوع: «ابن»، وهو تصحيف.

(٢) قول المؤلف إن اختيار ابن بليمة التوسط، يخالف نصّ عبارة ابن بليمة نفسه، إذ قال: «وأما همزة ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و﴿وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قریش: ٤] على قراءة نافع فإن بعض شيوخنا يشيرون بمدة يسيرة وبعضهم يمنعون، والقصر والله أعلم - أصوب، لعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار.» تلخيص العبارات: ٢٦.

(٣) الذي نصّ عليه أبو شامة أن مكياً نص على المدّ، ولم يذكر أبو شامة التوسط. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٥.

(٤) الضمير يعود على مكّي، والمؤلف المذكور رسالة صغيرة مطبوعة بعنوان «تمكين المدّ في «آتى» و«آمن» و«آدم» وشبهه» بتحقيق د/ أحمد حسن فرحات. سنة ١٤٠٤ هـ في دار الأرقم بالكويت.

(٥) انظر: التذكرة: ١/ ١٠٨.

(٦) إبراز المعاني: ١/ ٣٣٢.

وهو اختيار مكّي فيما / حكاه عنه أبو عبد الله الفاسي<sup>(١)</sup>، وفيه نظر<sup>(٢)</sup>، وقد اختاره أبو إسحاق الجعبري<sup>(٣)</sup>.

وأثبت الثلاثة جميعاً أبو القاسم الصفراوي في «إعلانه»، والشاطبي في «قصيدته»، وضعّف المدّ الطويل<sup>(٤)</sup>.

والحقّ في ذلك: أنه قد<sup>(٥)</sup> شاع وذاع، وتلقّته الأمة بالقبول، فلا وجه لردّه، وإن كان غيره أولى منه، والله أعلم.

وقد اتفق أصحاب المدّ في هذا الباب عن ورش، على استثناء كلمة واحدة، وأصلين مطّردين:

(١) في المطبوع: «الفارسي»، وهو خطأ. قال الفاسي: «واختار مكّي القصر مع إجازته المدّ». اللآلي الفريدة: ١/ ٤١ ب.

(٢) لعل النظر بسبب تصريح مكّي أنه قرأ بالمدّ حيث قال: وبالمدّ قرأت له. اهـ  
ويحتمل أن يكون الفاسي يقصد أن اختيار مكّي للقصر هو من حيث التوجيه والترجيح والاختيار، لا من حيث الرواية، لأنه حكى عنه ما صرح به في «الكشف»، حيث قال مكّي: وحجة من لم يمكن مدّه، وعليه سائر القراء... فلم يمكن مدّه، وهو الاختيار، لإجماع القراء على ذلك، ولأن الرواية غير ورش عن نافع على ترك مدّه؛ ولأن البغداديين رَوَوْا عن ورش ترك تمكين مدّه، فمدّه في الرواية قليل، إنها رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال بالمغرب... اهـ

انظر: التبصرة: ٢٥٨، الكشف: ١/ ٤٧-٤٨، تمكين المدّ: ٢٢، اللآلي الفريدة: ١/ ٤١ ب.

(٣) صرح بذلك في كنز المعاني: ٢/ ٣٥٣.

(٤) قال: وما بعد همز ثابت أو غير فقصر وقد يروى لورش مطولاً

ووسطه قوم.....

الشاطبية: ١٤.

(٥) «قد» سقطت من المطبوع.

فالكلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيف وقعت، نحو: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]<sup>(١)</sup> ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٦١]، نصّ على استثنائها؛ المهدوي، وابن سفيان، ومكي وابن شريح، وكلّ من صرح بمدّ المغيّر بالبدل. وكون صاحب «التيسير» لم يذكره في «التيسير» فإنه اكتفى بذكره في غيره، وكأنّ الشاطبي رحمه الله ظنّ بكونه لم يذكره في «التيسير» أنه داخل في الممدود لورش، بمقتضى الإطلاق، فقال:

.....

وبعضهم يؤاخذكم<sup>(٢)</sup> .....

أي وبعض رواة المدّ قصر ﴿يُؤَاخِذُ﴾، وليس كذلك، فإنّ رواة المدّ مجمعون على استثناء ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فلا خلاف في قصره<sup>(٣)</sup>، قال الداني في «إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾ و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ حيث وقع، قال: وكأنّ ذلك عندهم من (واخذت) غير مهموز. وقال في «المفردات»: وكلّهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ﴾ وبابه، وكذلك استثنائها في «جامع البيان»، ولم يحك فيها خلافاً<sup>(٤)</sup>.

(١) وكتب في المطبوع: «يؤاخذنا» وهو خطأ.

(٢) وقد تبع ابن برّي الشاطبي في ذكره الخلاف فقال: وفي يؤاخذ الخلاف وقعا.

انظر: الشاطبية: ١٥، النجوم الطوالع: ٥٧.

(٣) قال المؤلف: «واتفقوا على استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ حيث وقع، وما ذكر في الشاطبية من خلاف فوهم».

تقريب النشر: ٢٠.

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف في «المفردات» للداني. وانظر: جامع البيان: ١/ق: ٧٩/ب.

وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] حيث وقع، نصّ على ذلك الداني، ومكي، وابن سفيان، وابن شريح.

قلت: وعدم استثنائه في «التيسير» إمّا لكونه من: (واخذ)<sup>(١)</sup> كما ذكره في «الإيجاز» فهو غير ممدود، أو من أجل لزوم البدل له، فهو كلزوم النقل في «تري»، فلا حاجة إلى استثنائه، واعتمد على نصوصه في غير «التيسير»، والله أعلم.

#### وأما الأصلان المطردان:

فأحدهما: أن يكون قبل الهمز ساكن صحيح، وهما<sup>(٢)</sup> من كلمة واحدة، وهو ﴿الْقُرْآنَ﴾ [الإنسان: ٢٣].

و ﴿الظَّمَآنُ﴾ [النـ: ٣٩] و ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] ﴿مَذْمُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] / و ﴿مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، واختلف في علّة ذلك، فقليل: لأمن الخفاء<sup>(٣)</sup> بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكان الهمزة معرّضة للحذف<sup>(٤)</sup>.

(١) أنكر بعض اللغويين كالفيروزابادي هذه اللغة وقال: لا تقل: (واخذه) ونسبها غيره للعامة، وتعقب الفيومي عليهم هذا الإنكار بقوله: ... آخذ، وتبدل واو أو في لغة اليمن، فيقال: واخذه مواخذه، وقرئ بها في المتواتر فكيف تُنكر أو يُنهي عنها. اهـ وقال ابن الباذش: لا يعرف أهل اللغة (واخذ).

انظر: القاموس، والمصباح، والتاج (أخذ)، الإقناع: ١/ ٤٧٤.

(٢) في المطبوع: «وكلاهما».

(٣) في (ز): «الإخفاء».

(٤) انظر: الدر النثير: ٢/ ٢٣٨.

قلت: وظهر لي في علة ذلك؛ أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً، ترك زيادة المدّ فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ عند من استثناهما، والله أعلم.

فلو كان الساكن قبل الهمز، حرف مدّ أو حرف لين، كما تقدم في مثلنا، فهم عنه فيه على أصولهم المذكورة.

وانفرد صاحب «الكافي» فلم يمدّ الواو بعد الهمزة في ﴿الْمَوءُ، دة﴾، فخالف سائر أهل الأداء، الراوين مدّ هذا الباب عن الأزرق<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن تكون الألف بعد الهمزة مبدلة من التنوين في الوقف، نحو ﴿دُعَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١] وما بعده و ﴿يَدَاءَ﴾ و ﴿هَزَاءَ﴾ و ﴿مَلَجَاءَ﴾ [التوبة: ٥٧]؛ لأنها غير لازمة، فكان ثبوتها عارضاً، وهذا أيضاً مما لا خلاف فيه.

ثمّ اختلف رواية المدّ عن ورش؛ في ثلاث كلم، وأصل مطرد:

(١) ليس في «الكافي» المطبوع ما يدلّ على ما ذكره عنه المؤلف من أنه لم يمدّ الواو بعد الهمزة، بل كلامه - الكافي - هو في الواو التي قبل الهمزة، قال: وإذا انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين، وجاء بعدهما همزة في كلمة واحدة فورش وحده يمدّها مدّاً وسطاً نحو ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]، إلى أن قال: وقد قرأت له أيضاً بإشباع المدّ في ذلك كله، وخالف أصله في ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿الْمَوءُ، دة﴾ [التكوير: ٨] و ﴿سَوَاءَ يَهُودًا﴾ [الأعراف: ٢٠] و ﴿سَوَاءَ يَكُمُ﴾ [الأعراف: ٢٦] فلم يمدّهم. وقرأ الباقر ذلك كله بغير مد. اهـ قال المالقي: نصّ الإمام - ابن شريح - على الزيادة في ألف (سوءات) فبقي ﴿الْمَوءُ، دة﴾ غير مستثنى، فالظاهر أنه بغير زيادة عنده مثل ﴿مَدَّوْمًا﴾ والله أعلم. اهـ ثمّ وجدت ابن سفيان نصّ على عدم مدّ ﴿الْمَوءُ، دة﴾ فقال: وخالف - ورش - أصله في ﴿مَوِيلًا﴾ و ﴿سَوَاءَ يَهُودًا﴾ و ﴿الْمَوءُ، دة﴾ فلم يمدّ. اهـ الهادي: ق ٥/ أفلعل في عبارة المؤلف سهواً أو سبق فلم من «الهادي» إلى «الكافي»، هذا إن صحّ أن عبارة «الهادي» تشمل الواو التي بعد الهمزة، وليس التي قبلها، والله أعلم.

فالأولى من الكلم: ﴿إِشْرَءِيلَ﴾ حيث وقعت، نصّ على استثنائها أبو عمرو الداني وأصحابه، وتبعه على ذلك الشاطبي، فلم يحك فيها خلافاً، ووُجّه بطول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة، مع أنها أكثر ما تجيء مع كلمة ﴿بَنِي﴾، فتجتمع ثلاث مدّات فاستثنى مدّ الياء تخفيفاً<sup>(١)</sup>.

ونصّ على مدّها<sup>(٢)</sup> ابن سفيان، وأبو الطاهر بن خلف، وابن شريح<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر عبارة مكّي، والأهوازي، والخزاعي، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي الحسن الحصري؛ لأنهم لم يستثنوها.

الثانية: ﴿ءَالَيْنَ﴾ المستفهم بها في حرفي يونس: [٩١، ٥١] ﴿ءَالَيْنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِـمْ فَسْتَعْجِلُونَ﴾ ﴿ءَالَيْنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ أعني المدّ بعد اللام، فنصّ على استثنائها ابن سفيان، والمهدوي وابن شريح<sup>(٤)</sup>. ولم يستثنها مكّي في كتبه، ولا الداني في «تيسيره»، واستثناها في «الجامع»<sup>(٥)</sup>، ونصّ في غيرهما بخلاف فيها، فقال في «الإيجاز» و«المفردات»: إن بعض الرواة لم يزد في تمكينها<sup>(٦)</sup>. وأجرى الخلاف فيها الشاطبي.

الثالثة: ﴿عَادَاَ الْأَوَّلَ﴾ في سورة النجم: [٥٠]، لم يستثنها صاحب «التيسير»

(١) انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٢٧-٣٢٨.

(٢) في المطبوع: «تخفيفها» وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر: الهادي: ق: ٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٤) انظر: الهادي: ق: ٤، العنوان: ٤٤، الكافي: ١٧.

(٥) جامع البيان: ق: ٧٩/ ب.

(٦) لم أجد ذلك في «المفردات».

فيه واستثناها في «جامعه»، ونصّ على الخلاف في غيرهما كحرفي ﴿ءَاثَنَ﴾ في يونس: [٥١، ٩١]./

ونصّ على استثنائها مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وأما صاحب «العنوان» وصاحب «الكامل» والأهوازي، وأبو معشر، وابن بلّيمة فلم يذكروا: ﴿ءَاثَنَ﴾، و﴿عَادَاَ الْأَوَّلَى﴾، بل ولا نصّوا على الهمز المغيّر في هذا الباب، ولا تعرّضوا له بمثالٍ ولا غيره، وإنّما ذكروا الهمز المحقّق ومثّلوا به.

ولا شكّ أن ذلك يحتمل شيئين: أحدهما، أن يكون ممدوداً على القاعدة الآتية آخر الباب؛ لدخوله في الأصل الذي ذكروه، إذ تخفيف الهمز بالتلين، أو البدل، أو النقل، عارض، والعارض لا يعتدّ به على ما سيأتي في القاعدة، والاحتمال الثاني: أن يكون غير ممدود؛ لعدم وجود همز محقّق في اللفظ.

والاحتمالان معمول بهما عندهم، كما تمهّد في القاعدة الآتية، غير أن الاحتمال الثاني عندي أقوى في مذهب هؤلاء، من حيث إنهم لم يذكروه، ولم يمثّلوا بشيء منه، ولا استثنوا منه شيئاً، حتى ولا مما أجمع على استثنائه، وكثير منهم ذكر «القصر» فيما أجمع على مدّه من «المتصل» إذا وقع قبل الهمزة المغيّرة، فهذا أولى.

وأما صاحب «التجريد» فإنه نصّ على المدّ في المغيّر بالنقل في آخر باب «النقل»؛ فقال: وكان ورش إذا نقل حركة الهمز التي بعدها حرف مدّ إلى الساكن

قبلها، أبقى المدّ على حاله قبل النقل<sup>(١)</sup>. انتهى. وقياس ذلك المغيّر بغير النقل؛ بل هو أخرى والله أعلم.

وكذلك الداني في «التيسير» وفي سائر كتبه، لم ينصّ إلا على المغيّر بنقل، أو بدل، فقال: سواء كانت محققة؛ أي الهمزة، أو ألقى حركتها على ساكن قبلها، أو أبدلت، ثمّ مثل بالنوعين، ولم ينصّ على المسهل (بين بين)، ولا مثّل به، ولا تعرّض إليه.

فيحتمل أن يكون تركه ذكر هذا النوع لأنه لا يرى زيادة التمكين فيه؛ إذ لو جازت زيادة تمكينه لكان كالجمع بين أربع ألفات؛ وهي الهمزة المحققة، والمسهلة (بين بين)، والألف المبدلة<sup>(٢)</sup>، فلو مدّها لكانت كأنها ألفان، فيجتمع أربع ألفات، وبهذا علّل ترك إدخال الألف بين الهمزتين في ذلك، كما سيأتي في موضعه.

فإن قيل: لو كان كذلك لذكره مع المستثنيات، فيمكن أن يجاب بأن ذلك / غير لازم، لأنه إنما استثنى ما هو من جنس ما قدر، وذلك أنه لما نصّ على التمكين بعد الهمزة المحققة<sup>(٣)</sup> والمغيّرة بالنقل، أو بالبدل. خاصّة، ثم استثنى مما بعد<sup>(٤)</sup> الهمزة المحققة، فهذا استثناء من الجنس، فلو نصّ على استثناء ما بعد الهمزة المغيّرة ب (بين بين) لكان استثناء من غير الجنس، فلم يلزم ذلك،

(١) لم أجد هذا النص في «التجريد»، انظر: التجريد: ق: ١٠ و ٩.

(٢) «المبدلة» من (ز) و (ك).

(٣) في (س): (المخففة) بالخاء المعجمة والفاء.

(٤) الضبط من (س).



واستثناؤه ما بعد الهمزة المجتلبة للابتداء، استثناء من الجنس، لأنها حيثئذ محققة<sup>(١)</sup>، وكذلك من علمناه من صاحب «الهداية» و«الكافي»<sup>(٢)</sup> و«التبصرة» وغيرهم، لم يمثلوا بشيء من هذا النوع، إلّا أن إطلاقهم (التسهيل) قد يرجع إدخال نوع (بين بين) وإن لم يمثلوا به.

وبالجملة فلا أعلم أحداً من متقدمي أئمتنا نص فيه بشيء، نعم عبارة الشاطبي صريحة بدخوله، ولذلك مثل به شراح كلامه، وهو الذي صحّ أداء، وبه يؤخذ، على أني لا أمتنع إجراء الخلاف في الأنواع الثلاثة؛ عملاً بظواهر عبارات من لم يذكرها، وهو القياس، والله أعلم.

تنبيه: إجراء الوجهين من المدّ وضده، في المغيّر بالنقل إنما يتأتّى حالة الوصل، أمّا حالة الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف، فإن لم يعتد بالعارض فالوجهان في نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾، ﴿بِالْإِيمَانِ﴾، ﴿الْأُولَى﴾ جاريان، وإن اعتدّ بالعارض فالقصر ليس إلّا، نحو ﴿لَاخِرَةً﴾، ﴿لَاإِيمَانَ﴾، ﴿الْأُولَى﴾، لقوّة الاعتداد<sup>(٣)</sup> في ذلك، ولعدم تصادم الأصلين، نصّ على ذلك أهل التحقيق من أئمتنا.

قال مكّي في «الكشف» إن ورشاً لا يمدّ ﴿الْأُولَى﴾ وإن كان من مذهبه مدّ حرف المدّ بعد الهمز المغيّر، لأن هذا وإن كان همزاً مغيّراً إلّا أنه قد اعتدّ بحركة اللام، فكأن لا همز في الكلمة، فلا مدّ، انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) في (س): (مخففة) بالخاء المعجمة والفاء، وبنه على أن هذا السؤال والجواب عنه موجود بنصه في الدر الثير: ٢٣١/١.

(٢) تصحفت في (ز) إلى: «الكفاية».

(٣) في المطبوع: «الاعتدا بالعارض»، وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) الكشف: ٩١-٩٢.

وأما الأصل المطّرد الذي فيه الخلاف فهو: حرف المدّ إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء، نحو ﴿أَتَتْ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ١٥] ﴿أَتَتْوِي﴾ [يونس: ٧٩] ﴿أَوْتَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ﴿أُذِّنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩] فنصّ على استثنائه وترك الزيادة في مدّه أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبريّ والشاطبي<sup>(١)</sup> وغيرهم، ونصّ على الوجهين جميعاً من المدّ وتركه؛ ابن سفيان، وابن شريح، ومكي، وقال في «التبصرة»: وكلا الوجهين حسن، وترك المدّ أقيس<sup>(٢)</sup>.

ولم يذكره المهدوي، ولا ابن الفحّام، ولا ابن بليمة، ولا / صاحب «العنوان»، ولا الأهوازيّ فيحتمل مدّه؛ لدخوله في القاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المدّ، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثّلوه من غيره، وهو الأولى.

فوجه المدّ؛ وجود حرف مدّ بعد همزة محققة لفظاً، وإن عرضت ابتداء، ووجه القصر؛ كون همزة الوصل عارضة، والابتداء بها عارض، فلم يعتدّ بالعارض، وهذا هو الأصح والله أعلم.

وأما نحو ﴿رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿رَأَى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨] ﴿تَرَاءَا الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] في الوقف؛ فإنهم فيه على أصولهم المذكورة من الإشباع، والتوسط، والقصر؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلّاً عارض، فلم يعتدّ به، وهذا من المنصوص عليه.

(١) «والشاطبي»: من (ز) وحاشية (ك).

(٢) التبصرة: ٢٦٠.

وأما ﴿مَلَّةٌ أَبَاءَى إِبرَاهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨]، ﴿فَلَمْ يَزِدْهُ دُعَاى إِلَّا﴾ في نوح [٦]، حالة الوقف ﴿وَتَقَبَّلَ دُعَاى رَبِّنَا﴾ في إبراهيم [٤٠-٤١]، حالة الوصل فكذلك هم فيها على أصولهم، ومذاهبهم عن ورش؛ لأن الأصل في حرف المدّ من الأوّلين الإسكان، والفتحُ فيهما<sup>(١)</sup> عارض من أجل الهمزة، وكذلك حذف حرف المدّ في الثالثة عارض حالة الوقف<sup>(٢)</sup> اتباعاً للرسم، والأصل إثباتها، فجرت فيها مذاهبهم على الأصل، ولم يعتدّ فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿مِنْ وَرَاءِى﴾ [مريم: ٥]<sup>(٣)</sup> في الحالتين، وهذا مما لم أجد فيه نصّاً لأحد، بل قلته قياساً، والعلم عند الله تبارك وتعالى، وكذلك أخذته أداء عن الشيوخ في ﴿دُعَاى﴾ في إبراهيم [٤٠]، وينبغي أن لا يعمل بخلافه.

(١) في المطبوع: «فيها»، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «الوصل»، وهو خطأ.

(٣) وكتب في المطبوع: (وراء)، وهو خطأ.

## فصل

وأما السبب المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود<sup>(١)</sup> عند العرب وإن كان أضعف من السبب اللفظي عند القراء، ومنه مدّ التعظيم، في نحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢] ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

وهو قد ورد عن أصحاب (القصر)<sup>(٢)</sup> في (المنفصل) لهذا المعني، نصّ على ذلك أبو معشر الطبري، وأبو القاسم الهذلي، وابن مهران والجاجاني، وغيرهم، وقرأت به من طريقهم وأختاره.

ويقال له أيضاً مدّ المبالغة، قال ابن مهران في كتاب «المدّات» له: إنها سمي مدّ (المبالغة) لأنه طلب للمبالغة في نفي / إلهية سوى الله سبحانه، قال: وهذا معروف عند العرب؛ لأنها تمدّد عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة في نفي شيء، ويمدّدون ما لا أصل له بهذه العلة، قال: والذي له أصل؛ أولى وأحرى.

قلت: يشير إلى كونه اجتمع سببان وهما: المبالغة، ووجود الهمز كما سيأتي، والذي قاله في ذلك جيد ظاهر.

(١) في المطبوع: «مقصود» بالراء، وهو تصحيف.

(٢) قوله: (عن أصحاب القصر) يدخل فيهم قالون، لكن قال الأزميري: «وليس لنا نافع المدّ للتعظيم في قوله: (لا إله إلا الله) من غاية ابن مهران، وإنما هو لابن كثير فقط، ولا من «تلخيص» أبي معشر؛ وإنما هو لابن كثير ويعقوب فقط». تحرير النشر: ق/ ١٦٨/ أ، وانظر: الكامل: ق/ ١٣٧، التلخيص: ١٦٤.

وقد استحب العلماء المحققون مدّ الصوت ب﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥]؛ إشعاراً بما ذكرنا وبغيره، قال الشيخ محيي الدين النووي، رحمه الله في «الأذكار»: ولهذا كان المذهب الصحيح المختار استحباب مدّ الذاكر قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ لما ورد فيه من التدبر، قال: وأقوال السلف وأئمة الخلف في<sup>(١)</sup> هذا مشهورة، والله أعلم<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قلت: وروينا في ذلك حديثين مرفوعين: أحدهما عن ابن عمر: من قال ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ومدّ بها صوته أسكنه الله دار الجلال؛ داراً سمى بها نفسه، فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه<sup>(٣)</sup>.

والآخر عن أنس: من قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ومدّها، هدّمت له أربعة آلاف ذنب<sup>(٤)</sup>.

وكلاهما ضعيفان، ولكنهما في فضائل الأعمال.

وقد ورد مدّ المبالغة للنفي ﴿في (لا) التي للتبرئة<sup>(٥)</sup> في نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧١] ﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣] ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]

(١) في المطبوع: «في مدّ» وليست هذه الزيادة في النسخ.

(٢) الأذكار: ١٣.

(٣) انظر: ذيل اللآلي المصنوعة: ١٤٧، تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢ / ٣٢٥.

(٤) انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة: ٢ / ٣٢٥، مسند الفردوس: ٣ / ٤٧٣.

(٥) في (س): «للتنزيه»، وهو تصحيف.

و«لا» التبرئة هي الداخلة على النكرة. انظر: شرح الطيبة للنويري: ٢ / ١٩٢.

عن حمزة \*<sup>(١)</sup>، نصّ على ذلك له أبو طاهر بن سوار في «المستنير»<sup>(٢)</sup>، ونصّ عليه أبو محمد سبط الخياط في «المبهج»؛ من رواية خلف عن سُلَيْم عنه ونصّ عليه أبو الحسن بن فارس في كتابه «الجامع» عن محمد بن سعدان عن سليم، وقال أبو الفضل الخزاعي: قرأت به أداء من طريق خلف وابن سعدان وخلاد وابن جبير ورويم بن يزيد كلهم عن حمزة.

قلت: وقدّر المدّ في ذلك فيما قرأنا به؛ وسط لا يبلغ الإشباع، وكذا نصّ عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، وذلك لضعف سببه عن سبب الهمز، وقرأت بالمدّ أيضاً في ﴿لَا رَيْبَ﴾ فقط من كتاب «الكفاية في القراءات الست» لحفص من طريق هبيرة عنه.

هذا ما يتعلق بالمدّ في حروف المدّ مستوفى، إذ لا يجوز زيادة في حرف من حروف المدّ بغير سبب من الأسباب المذكورة.

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٢) رجعت إلى كتاب «المستنير» لابن سوار؛ النسخة المحققة، والتي ذكر محققها أنه اعتمد فيها على خمس نسخ، أقدمها سنة (٥٢٧ هـ) أي بعد وفاة ابن سوار بـ (٣١) إحدى وثلاثين سنة فقط، فما وجدت فيها ما ذكره المؤلف، إلا أني بعد ذلك وجدت الأزميري قال: تنبيه: قال في النشر بعد تمثيل (لا) التي للتبئة: نصّ على ذلك له ابن سوار في المستنير، قلت - الأزميري - رأيت نسخاً كثيرة من «المستنير» لم يتعرض لذكر التوسط في هذا النوع إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول البقرة، فقال فيها: روى العطار، عن ابن سعدان، عن سليم، عن حمزة التوسط في ﴿لَا رَيْبَ﴾ ونحوها، فعلى هذا لا يجيء التوسط في المستنير لخلف وخلاد، لكن نأخذ بالتوسط منه اعتماداً على ابن الجزري؛ لأنه عالم بالفن ويحتمل خطأ جميع ما رأيته في النسخ. اهـ. انظر: المبهج: ٣٥٢/٢، الجامع: ١٣٧-١٣٨، بدائع البرهان: ق ١٥، الروض النضير: ق ٤١-٤٢. (بخط الشيخ المرصفي رحمه الله).

وقد انفرد أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» بمدّ ما كان على حرفين في (فواتح) السور، فحكى عن رواية/ أهل المغرب، عن ورش؛ أنه<sup>(١)</sup> يمدّ ذلك كله، واستثنى الراء من ﴿الر﴾، و﴿المر﴾، والطاء والهاء من ﴿طه﴾<sup>(٢)</sup>.

قلت: وكأنهم نظروا إلى وجود الهمز مقدراً بحسب الأصل، وذلك شاذ، لا نأخذ به، والله أعلم.

وقد اختلف في إلحاق حرفي اللين بها، وهما؛ الياء، والواو، المفتوح ما قبلهما، فوردت زيادة المدّ فيهما بسببي الهمز والسكون، إذ كانا قويين.

وإنما اعتبر شرط المدّ فيهما مع ضعفه بتغيّر حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئاً من الخفاء، وشيئاً من المدّ؛ وإن كانا أنقص في الرتبة مما في حروف المدّ، ولذلك جاز الإدغام في نحو ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦] بلا عسر، ولم ينقل الحركة إليهما في الوقف في نحو: زيد، وعوف، من نقل في نحو: بكر، وعمر و<sup>(٣)</sup>، وتعاقبا مع

(١) في المطبوع: (أنه كان) وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في الكافي: ٢٠.

(٢) كلام المؤلف فيه نظر، وهو أن ابن شريح لم يستثن شيئاً مما حكاه المؤلف، بل صريح عبارته أنه ممدود عند من حكاه عنهم، قال رحمه الله: «وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكن مدّه نحو: (ها) و(يا) و(را) و(طا)، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمدّ ذلك كله من: ﴿الر﴾ و﴿المر﴾ و﴿طه﴾ من الكافي: ٢٠.

وذكر ابن الباذش أن أبا عبد الله الطريفي حكى عن قوم أنهم أخذوا الورش خاصة فيه بالإشباع اتباعاً لما التقى فيه ساكنان. ثم قال - ابن الباذش - : «ولم أر ذلك لغيره» الإقناع: ١/ ٤٧٨.

(٣) يقصد نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله، لأن بعض العرب يقول: هذا البَكْرُ، من البَكِر. انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٣-١٧٤، الإقناع: ١/ ٤٨١.

حروف المدّ في الشعر، قبل حرف الروي في نحو قول الشاعر: <sup>(١)</sup>

تصفّقها الرياح إذا جرينا .....

مع قوله:

مخاريق بأيدي اللاعينا .....

وقالوا في تصغير: مدق، وأضم، مُدَيِّقٌ وأُضَيِّمٌ <sup>(٢)</sup>، فجمعوا بين الساكنين وأجروهما مجرى حروف المدّ، فلذلك حملا عليها؛ وإن كانا دونها في الرتبة لقربهما منها، وسوّغ زيادة المدّ فيهما سببية الهمز، وقوّة اتصاله بهما في كلمة، وقوّة سببية السكون.

أمّا الهمز؛ فإنه إذا وقع بعد حرفي اللين؛ متصلاً من كلمة واحدة نحو ﴿شَيْءٌ﴾ كيف وقع و ﴿كَهَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿سَوَاءٌ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿أَلَسَوَاءٌ﴾ [الفتح: ٦]؛ فقد اختلف عن ورش؛ من طريق الأزرق، في إشباع المدّ في ذلك، وتوسّطه، وغير ذلك.

(١) هو عمرو بن كلثوم.

والشطران كل منهما عجز بيت، من معلقته المشهورة.

كأنّ متوننّ متون غدر تصفّقها...

كأنّ سيفنا منّا ومنهم مخاريق....

والضمير في قوله (متونن) يعود على الدروع التي يصفّقها.

والتعاقب الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله هو قوله: (جرينا) بفتح الراء، مع (اللاعينا) بكسر الباء، وهذا عند العرب قبيح وعيب في الشعر، ويسميه العروضيون (سناداً).

انظر: شرح الهداية: ١/ ٣٥-٣٦، ديوانه: ٧٦، القصد النافع: ١٤٣-١٤٤، اللسان والتاج (خرق).

(٢) انظر: الكشف: ١/ ٥٥.



فذهب إلى الإشباع فيه المهدويّ، وهو اختيار أبي الحسن الحصري، وأحد الوجهين في «الهادي»<sup>(١)</sup> و«الكافي» و«الشاطبية» ومحمّل في «التجريد».

وذهب إلى التوسط أبو محمد مكّي وأبو عمرو الداني، وبه قرأ الداني على أبي القاسم خلف بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الشاطبية» وظاهر «التجريد» وذكره أيضاً الحصري في «قصيدته»<sup>(٢)</sup> مع اختياره الإشباع، فقال:

وفي مدّ (عين) ثمّ (شيء) و(سوءة) خلاف جرى بين الأئمة في مصر

فقال أناس مدّه متوسّط وقال أناس مفرط وبه أقري/

وأجمعوا على استثناء كلمتين من ذلك، وهما ﴿مَوْبِلًا﴾ و﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ فلم يزد أحد فيهما تمكيناً على ما فيها من الصيغة.

وانفرد صاحب «التجريد» بعدم<sup>(٣)</sup> استثناء ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] فخالف سائر الرواة عن الأزرق<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في تمكين واو ﴿سَوَاتٍ﴾ من ﴿سَوَاتِيهَا﴾ [الأعراف: ٢٠] و﴿سَوَاتِيكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فنصّ على استثنائها المهدوي في «الهداية»، وابن سفيان في «الهادي»، وابن شريح في «الكافي»، وأبو محمد في «التبصرة»

(١) (الهادي) سقطت من (ز).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى (قصيته).

(٣) في المطبوع سقطت الميم، فصارت (بعد).

(٤) انظر: التجريد: ق/٩ ب.

والجمهور، ولم يستثنها أبو عمرو الداني في «التيسير» ولا في سائر كتبه، وكذلك الأهوازي في «كتابه الكبير» ونصّ على الخلاف فيها أبو القاسم الشاطبي.

وينبغي أن يكون الخلاف هو المدّ المتوسط (والقصر)؛ فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب إلا وهو يستثني ﴿سوّات﴾، فعلى هذا لا يأتي فيها لورش سوى أربعة أوجه وهي؛ قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة، طريق من قدمنا، والرابع المتوسط فيهما<sup>(١)</sup>، طريق الداني. والله تعالى أعلم. وقد نظمت ذلك في بيت، وهو:

وسوّات قصر الواو والهمز ثلثا      ووسّطهما فالكلّ أربعة فادري

وذهب آخرون إلى زيادة المدّ في ﴿شئ﴾ فقط، كيف أتى؛ مرفوعاً، أو منصوباً أو مخفوضاً، وقصّر سائر الباب، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وأبي القاسم الطرسوسي، وأبي عليّ الحسن بن بليمة صاحب «التلخيص»، وأبي الفضل الخزاعي، وغيرهم.

واختلف هؤلاء في قدر هذا المدّ، فابن بليمة والخزاعي، وابن غلبون، يرون أنه المتوسط، وبه قرأ الداني عليه، والطرسوسي وصاحب «العنوان» يريان أنه الإشباع، وبه قرأت من طريقهما.

واختلف أيضاً بعض الأئمة من المصريين والمغاربة في مدّ ﴿شئ﴾ كيف أتى، عن حمزة، فذهب أبو الطيّب بن غلبون، وصاحب «العنوان»، وأبو عليّ

(١) في المطبوع: (فيها) بالإنفراد، وهو خطأ.

الحسن بن بليمة وغيرهم، إلى مدّه، وهو ظاهر نصّ أبي الحسن بن غلبون في «التذكرة».

وذهب الآخرون إلى أنه (السكت) دون المدّ، وعلى ذلك حمل الداني كلام ابن غلبون، وبه قرأ عليه، وبه آخذ أنا<sup>(١)</sup> أيضاً، وقال في «الكافي»: إنه قرأ بالوجهين؛ يعني من (المدّ) و(السكت)، وهما / أيضاً في «التبصرة».

والمراد بالمدّ عند من رواه من هؤلاء هو (التوسط)، وبه قرأت من طرق<sup>(٢)</sup> من روى (المدّ)، ولم يروه عنه إلا من روى السكت في غيره، والله أعلم.

وإذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلاً؛ فأجمعوا على ترك الزيادة نحو ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿أَبْقَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا فرق بينه وبين ما لا همز بعده، نحو ﴿عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ﴿هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

لا خلاف بينهم في ذلك لما سنذكره، إلا ما جاء من نقل حركة الهمز في ذلك، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.

وأما السكون فهو على أقسام المدّ<sup>(٣)</sup> أيضاً: لازم، وعارض، وكلّ منها مشدّد وغير مشدّد.

فاللازم غير المشدّد حرف واحد؛ وهو (عين) من فاتحة (مريم) و(الشورى)، فاختلف أهل الأداء في إشباعها، وفي توسطها، وفي قصرها؛ لكلّ من القراء:

(١) في المطبوع: (أخذنا) بالجمع، وهو تصحيف.

(٢) في (س) «طريق».

(٣) «المدّ» سقطت من (ز).

فمنهم من أجراها مجرى حرف المدّ، فأشبع مدّها لالتقاء الساكنين، وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الحسن عليّ بن محمد بن بشر الأنطاكي، وأبي بكر الأذفوي، واختيار أبي محمد مكّي، وأبي القاسم الشاطبي، وحكاه أبو عمرو الداني في «جامعه» عن بعض من ذكرنا. وقال: هو قياس قول من روى عن ورش المدّ في ﴿شَاءَ﴾ ﴿السَّوَّى﴾ وشبههما،<sup>(١)</sup> وذكره في «الهداية» عن ورش وحده؛ يعني من طريق الأزرق، وكذا كان يأخذ ابن سفيان.

ومنهم من أخذ بالتوسط نظراً لفتح ما قبل<sup>(٢)</sup>، ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي الحسن علي بن سليمان الأنطاكي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان» وأبي الفتح ابن شيطا وأبي عليّ صاحب «الروضة» وغيرهم، وهو قياس من روى عن ورش التوسط في ﴿شَاءَ﴾ وبابه، وهو الأقيس لغيره والأظهر، وهو الوجه الثاني في «جامع البيان» و«حرز الأمان» و«التبصرة» وغيرها، وهو أحد الوجهين في «كفاية» أبي العز القلانسي عن الجميع، وفي «الكافي» عن ورش وحده بخلاف، وهذان الوجهان مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة، ومن تبعهم وأخذ بطريقهم.

ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة، فلم يزد في تمكينها على ما فيها، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار / وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الهمداني، وهو الوجه الثاني عند أبي العز القلانسي، واختيار متأخري العراقيين

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٨٥ ب.

(٢) في (ز) «قبله».

قاطبة، وهو في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» لغير ورش، وهو الوجه الثاني فيه لورش، وقال: لم يكن أحد مدها إلا ورشاً باختلاف عنه<sup>(١)</sup>.

قلت: القصر في (عين) عن ورش من طريق الأزرق، مما انفرد به ابن شريح<sup>(٢)</sup>، وهو مما ينافي أصوله، إلا عند من لا يرى مدّ حرف اللين قبل الهمز؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز كما سيأتي<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

**واللّازم المشدّد في حرفين:** ﴿هَتَيْنِ﴾ في القصص [٢٧] و﴿الَّذِينَ﴾ في فصلت [٢٩] في قراءة ابن كثير؛ بتشديد النون، فيجري له فيها الثلاثة الأوجه المتقدمة، على مذهب من تقدم، ومن نصّ على أن المدّ فيها كالمدّ في ﴿الضَّالِّينَ﴾

(١) الكافي: ٢١.

(٢) قال ابن الباذش: «ولا أعلم أحداً ترك مدّ (عين) لورش، وإنما ذلك لأنه يمدّ (شيئاً) وبابه، ومدّه (شيء) يوجب مدّه (عين)». الإقناع: ١/ ٤٧٩.

(٣) قال الشيخ المتولي رحمه الله: ظاهر عبارة «النشر» في مراتب (عين) التوسط والطول من «تجريد» ابن الفحام .... و«تلخيص» ابن بليمة، و«كامل» الهذلي، لأنه ذكرهما من طريق المغاربة، وهؤلاء منهم، ولم يخصهم بحكم، لكن هذه المسألة لم تكن في «التلخيص» ولا في «التجريد» أصلاً، فالقياس أن يؤخذ لهما بالأوجه الثلاثة، ولا وجه للاقتصار على بعضها إذا كانت كلها صحيحة مختارة، على أن هذه المسألة من فنّ التجويد، فمن ذكرها من مؤلفي القراءات فإنها هو على سبيل التبرّع وسن لم يذكرها فإنها يدع القارئ يقرأ بما شاء. ثم نقل المتولي قول الأزميري رحمه الله: وأما كتاب «التجريد» فلم يذكر عنه «النشر» شيئاً من مراتب (عين) ولكن منع القصر منه للأزرق ضمناً حيث قال: قلت «القصر» في (عين) عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، ورأينا «التجريد» ولم يتعرض لكلمة (عين) أصلاً في باب «المد والقصر» ولا في «سورته» فالقياس أن يكون منه «القصر» فقط، ولكن نأخذ بالتوسط والطول للأزرق كما هو مذهبه في نحو (شيء) و(سوء) وبالقصر لغيره. وأما كتاب «الكامل» فلم يذكر في «النشر» عنه شيئاً من مراتب (عين) أيضاً، ولكن منع «القصر» منه للأزرق كما تقدم، اهـ.

ثم قال المتولي رحمه الله: وقد مشينا في النظم وشرحه على ما مشى عليه الأزميري، ثم بيّنا ما استظهرناه. اهـ انظر: الروض النضير: ق: ٣٣٣ و ٣٣٤.

[الفاتحة: ٧] و﴿هَذَانِ﴾ [الحج: ١٩] الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» في باب (المدّ)<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر «التيسير»، ونصّ في سورة (النساء) من «جامع البيان» على الإشباع في ﴿هَذَانِ﴾ والتمكين فيهما،<sup>(٢)</sup> وهو صريح في التوسط.

ولم يذكر سائر المؤلّفين فيهما إشباعاً ولا توسطاً، فلذلك كان القصر فيهما مذهب الجمهور، والله أعلم.

وأما الساكن العارض غير المشدّد، فنحو: ﴿وَأَتْلُ﴾ [الليل: ١]، و﴿أَلْمِيلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و﴿أَلْمَيْتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، و﴿أَلْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿أَلْفَوْفِ﴾ [النساء: ٨٣]، و﴿أَلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿أَلطَّوْلِ﴾ [التوبة: ٨٦] حالة الوقف بالإسكان أو بالإشباع فيما يسوغ فيه؛ فقد حكى فيه الشاطبي وغيره عن أئمة الأداء ثلاثة مذاهب وهي:

الإشباع والتوسط والقصر، وهي أيضاً لورش من طريق الأزرق، في غير ما الهمزة فيه متطرفة نحو (شيء)، و(السوء) فإن القصر يمتنع له في ذلك كما سيأتي.

والإشباع فيه مذهب أبي الحسن عليّ بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم<sup>(٣)</sup>.

والتوسط مذهب أكثر المحققين، واختيار أبي عمرو الداني، وبه كان يقرئ وأبو القاسم الشاطبي، كما نصّ عليه أبو عبد الله بن القصاع، عن الكمال

(١) جامع البيان: ١/ق: ٨٤ب.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٨٤ب و٢/ق: ٤٢أ، التيسير: ٩٤-٩٥.

(٣) في (س): «وأحزابهم»، ولعله تصحيف.

الضرير عنه، قال الداني: المدُّ في ذلك<sup>(١)</sup> التمكينُ المتوسطُ من غير إسراف، وبه قرأت<sup>(٢)</sup>.

والقصرُ وهو مذهب الحذاق كأبي بكر الشذائي، والحسن بن داود النقار، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي عليّ المالكي وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وأكثرهم / حكى الإجماع على ذلك، وأنها جارية مجرى الصحيح، وبه كان يقرئ الأستاذ أبو الجود المصري، كما نصَّ عليه ابن القصّاع عن الكمال الضرير عنه، وهو قول النحويّين أجمعين، وقد نصَّ على الثلاثة جميعاً الإمام أبو القاسم الشاطبي.

قلت: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه، لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المدّ من هذا الباب. وأمّا من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط، والقصر؛ اعتدّ بالعارض أو لم يعتدّ، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به في هذا النوع قليلاً.

والعارض المشدّد، نحو: ﴿أَيَّلَ لِيَاسًا﴾ [الفرقان: ٤٧] ﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفيل: ١] ﴿أَيَّلَ رَمًا﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿بِالْخَيْرِ لَقِضَى﴾ [يونس: ١١] عند أبي عمرو في الإدغام الكبير، وهذه الثلاثة الأوجه سائغة فيها كما تقدم آنفاً في العارض، والجمهور على القصر، ومن نقل فيه المدّ والتوسط؛ الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع.

(١) في المطبوع: (حال)، وهو تحريف.

(٢) لم أجده في التيسير ولا في جامع البيان، والله أعلم.

## فصل: في قواعد في هذا الباب مهمة

تقدم أن شرط المدّ: حرفه، وأن سببه موجبُه:

فالشرط قد يكون لازماً؛ فيلزم في كل حال نحو ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿قَالُوا أَمَناً﴾ [غافر: ٨٤] و ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]، أو يرد على الأصل، نحو ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] ﴿بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] ﴿بِهِ إِلَيْكُمْ﴾ [هود: ٥٧].

وقد يكون عارضاً فيأتي في بعض الأحوال، نحو ﴿مَلَجَأً﴾ [التوبة: ٥٧] حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [الواقعة: ٦٩] عند من فصل، ونحو ﴿ءَالِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ﴾ [الملك: ١٦]، و ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥] عند من أبدل الثانية، وقد يكون ثابتاً فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون مغيراً، نحو ﴿يُضَيِّئُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿سَوَاءٌ﴾ [النحل: ٥٩] في وقف حمزة وهشام وقد يكون قوياً فتكون حركة ما قبله<sup>(١)</sup> من جنسه، وقد يكون ضعيفاً فيخالف حركة ما قبله جنسه.

وكذلك السبب، قد يكون لازماً نحو ﴿أَتَحْكُمُونِ﴾ [الأنعام: ٨٠]<sup>(٢)</sup> / و ﴿إِسْرَئِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠] وقد يكون عارضاً نحو ﴿وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [الأعراف: ٥٤] حالة الإدغام والوقف و ﴿أَوْثِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] حالة الابتداء، وقد يكون مغيراً نحو ﴿الْمَ \* اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢] حالة الوصل، ﴿هَؤُلَاءِ إِن﴾ [البقرة: ٣١]

(١) في المطبوع: (قبله من) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في (ز) «وقد يكون ضعيفاً وقد...».



حالة الوصل عند البزي أو أبي عمرو، وحالة الوقف عند حمزة، وقد يكون قوياً، وقد يكون ضعيفاً.

والقوة والضعف في السبب يتفاضل، فأقواه ما كان \* لفظياً، ثم أقوى اللفظي ما كان \*<sup>(١)</sup> ساكناً، أو متصلاً، وأقوى الساكن ما كان لازماً، وأضعفه ما كان عارضاً.

وقد يتفاضل عند بعضهم لزوماً وعروضاً، فأقواه ما كان مدغماً كما تقدم، ويتلو الساكن العارض ما كان منفصلاً، ويتلوه ما تقدّم الهمز فيه على حرف المدّ، وهو أضعفها.

وإنما قلنا اللفظي أقوى من المعنوي لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المدّ فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن بحقه إلا بالمدّ، ولذلك اتفق الجمهور على مدّه قدرأً واحداً، وكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتصل أقوى من المنفصل لإجماعهم على مدّه؛ وإن اختلفوا في قدره، ولاختلافهم في مدّ المنفصل وقصره، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز لإجماع من اختلف في المدّ بعد الهمز، على مدّ المنفصل، فمتى اجتمع الشرط والسبب، مع اللزوم والقوة، لزم المدّ ووجب إجماعاً، ومتى تخلف أحدهما، أو اجتماعاً ضعيفين، أو غير الشرط، أو عرض ولم يقو السبب، امتنع المدّ إجماعاً، ومتى ضعف أحدهما، أو عرض السبب، أو غير جاز المدّ وعدمه؛ على خلاف بينهم في ذلك كما سيأتي مفصلاً، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما،

(١) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وألغى أضعفها إجماعاً، وهذا معنى قول الجعبري: إن القوي ينسخ حكم الضعيف<sup>(١)</sup>.

ويتخرج على هذه القاعدة مسائل:

الأولى: لا يجوز مدّ نحو ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿أَبْتَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] كما تقدّم، وذلك لضعف الشرط باختلاف حركة ما قبله، والسبب بالانفصال، ويجوز مدّ نحو (سوءة)، و(هيئة) لورش من طريق الأزرق، كما تقدم، لقوّة السبب بالاتصال، كما يجوز مدّ: (عين)، و(هذين) في الحالين، ونحو: (الموت)، و(الليل) وقفاً، لقوّة السبب بالسكون.

الثانية: لا يجوز المدّ في وقف / حمزة وهشام على نحو ﴿وَتَذُقُوا السُّوءَ﴾ [النحل: ٩٤] ﴿حَتَّىٰ تَفِيءَ﴾ [الحجرات: ٩] حالة النقل، وإن وقف بالسكون؛ لتغيّر حرف المدّ بنقل حركة الهمزة إليه، ولا يقال إنه إذ ذاك حرف مدّ قبل همز مغير؛ لأن الهمز لما زال حرّك حرف المدّ ثم سكّن حرف المدّ للوقف.

وأما قول السخاوي: وتقف على ﴿الْمُسَوِّءُ﴾ [غافر: ٥٨] بإلقاء حركة الهمزة على الياء وحذف الهمزة، ثم تسكّن الياء للوقف، ولا يسقط المدّ؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها؛ فإن أراد المدّ الذي كان قبل النقل، وهو الزيادة على المدّ الطبيعي فليس بجيد؛ لأنه لا خلاف في إسقاطه، وإن أراد المدّ الذي هو الصفة اللازمة، قد عاد إلى الياء بعد أن لم يكن حالة حركتها بالنقل، فمُسَلَّم؛

(١) لم أجده.

لأنه يصير مثل (هو) و(هي)<sup>(١)</sup>، في الوقف من نحو قوله ﴿وَهُوَ يَكِلُ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿وَهُوَ يَجْرِي﴾ [هود: ٤٢] وكذا قوله في ﴿لَيْسَتُوا﴾ [الإسراء: ٧] والله أعلم.

الثالثة: لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مدّ نحو: ﴿ءَالِدُ﴾ [هود: ٧٢]، ﴿ءَأَمِنُمْ مَن﴾، و﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]، و﴿السَّمَاءَ إِلَى﴾ [السجدة: ٥]، و﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٢] حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مدّ، كما يجوز له مدّ نحو ﴿ءَأَمِنُوا﴾ [البقرة: ٩]، ﴿إِيَمَنَّا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿أَوْقَى﴾ [الإسراء: ٧١] لعروض حرف المدّ بالإبدال، وضعف السبب بتقدّمه على الشرط، وقيل للتكافؤ؛ وذلك أنّ إبداله على غير الأصل، من حيث إنه على غير قياس، والمدّ أيضاً غير الأصل، فكافأ (القصر) الذي هو الأصل، البدل الذي هو على<sup>(٢)</sup> غير الأصل فلم يمدّ.

ويرد على هذا طرداً نحو ﴿مَلَجْنَا﴾ [التوبة: ٥٧] فإنّ إبدال ألفه على الأصل، وقصره إجماع، ويرد عليه عكساً نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، و﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠] فإنّ إبدال ألفه على غير الأصل، ومدّه إجماع، فالأولى أن يقال: إن منع مدّه من ضعف سببه، ليدخل نحو ﴿مَلَجْنَا﴾ لضعف السبب، ويخرج نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لقوّته.

واختلف في نحو ﴿ءَأَنْتُمْ﴾ و﴿ءَأِنَّا﴾ [النازعات: ١٠، ٢٧]، و﴿ءَأُنزِلَ﴾ [ص: ٨] في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفاً، من ﴿حيث إنّ﴾<sup>(٣)</sup> الألف فيها مقحمة<sup>(٤)</sup>،

(١) (هو): سقطت من (ز) و(س) وسقطت (هي) من (ك).

(٢) (على) سقطت من المطبوع.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) تصحفت في المطبوع إلى: (مفخمة) بالفاء والخاء المعجمة، وكتبت (ح) حاء مهملة صغيرة تحت الكلمة في (س) لتأكيدها.

جاء بها للفصل بين الهمزتين؛ لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها لقوة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المد من كلمة، فصار من باب (المتصل) وإن كانت عارضة، كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون / ، وهذا مذهب جماعة، منهم أبو عبد الله بن شريح، نصّ عليه في «الكافي»، فقال في باب (المد): «فإن قيل: إن هشاماً إذا استفهم، وأدخل بين الهمزتين ألفاً يمدّ الألف التي بعد الهمزة، قيل: إنها يمدّ من أجل الهمزة الثانية فهو كـ ﴿حَافِيَةً﴾ [البقرة: ١١٤] ونحوه»<sup>(١)</sup>. وقال في باب (الهمزتين من كلمة): «إن قالون، وأبا عمرو، وهشاماً؛ يدخلون بينها ألفاً فيمدّون»<sup>(٢)</sup>.

وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة ﴿هَتَأْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] حيث قال: ومن جعلها؛ يعني الهاء، مبدلة، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكن، سواء أحقق الهمزة أو لينها، وصرّح بذلك في «جامع البيان»، كما سيأتي مبيناً عند ذكرها في باب (الهمز المفرد) إن شاء الله<sup>(٣)</sup>.

وقال الأستاذ المحقق؛ أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السّداد المالقّي في «شرح التيسير» من باب (الهمزتين من كلمة) عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها؛ أي الألف، قال: فعلى هذا يلزم المدّ بين المحققة والمليّنة، إلا أن مدّ هشام أطول، ومدّ السوسيّ أقصر، ومدّ قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المدّ (المتصل)<sup>(٤)</sup>.

(١) الكافي: ١٨.

(٢) الكافي: ٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩، وانظر ص: ٩٦٢.

(٤) الدر النثير: ٢/ ٢٤٥.

قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام «التيشير» من جعل مراتب (المتصل) خمسة، والدنيا منها لمن قصر (المنفصل) كما قدمنا، وبزيادة المدّ قرأت من طريق «الكافي» في ذلك كلّه، والله تعالى أعلم.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها، ولضعف سببية الهمز عن<sup>(١)</sup> السكون، وهو مذهب العراقيين كافة، وجمهور المصريين، والشاميّين، والمغاربة، وعامة أهل الأداء، وحكى بعضهم الإجماع على ذلك.

قال الأستاذ أبو بكر بن مهران، فيما حكاه عنه أبو الفخر حامد بن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عند ذكره أقسام المدّ: أما مدّ (الحجز) ففي مثل قوله ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، و﴿أَوْثَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿أَهْ ذَا﴾ [النازعات: ١١] وأشبه ذلك، قال: وإنما سمّي مدّ (الحجز)؛ لأنه أدخل بين الهمزتين حاجزاً، وذلك أن العرب تستثقل الجمع بين الهمزتين، فتدخل بينهما مدّة تكون حاجزة بينهما، ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، قال: ومقداره أَلِفٌ تامّة بالإجماع؛ لأن / الحجز يحصل بهذا القدر، ولا حاجة إلى الزيادة. انتهى.

وهو الذي يظهر من جهة النظر؛ لأنّ المدّ إنما جيء به زيادة على حرف المدّ الثابت، بياناً له وخوفاً من سقوطه لخفائه، واستعانة على النطق بالهمزة بعده لصعوبته، وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين؛ فصلاً بينهما، واستعانة على

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (عند).

الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المدّ على<sup>(١)</sup> حرف المدّ ثمّ، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا الأولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم.

الرابعة: يجوز المدّ وعدمه، لعروض السبب، ويقوى بحسب قوّته، ويضعف بحسب ضعفه، فالمدّ في نحو ﴿نَسَعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] وقفاً، عند من اعتدّ بسكونه؛ أقوى منه في نحو ﴿أَتَذَن﴾ [التوبة: ٤٩]، و ﴿أَوْثَمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] ابتداء عند من اعتدّ بهمزه؛ لضعف سبب تقدم الهمز عن سكون الوقف، ولذلك كان الأصحّ إجراء الثلاثة في الأوّل دون الثاني، كما تقدّم، ومن ثمّ جرت الثلاثة له ولغيره في الوقف على ﴿أَنْتِ﴾ [يونس: ١٥] حالة الابتداء، لقوّة سبب السكون، على سبب الهمز المتقدّم، والله أعلم.

الخامسة: يجوز المدّ وعدمه؛ إذا غيّر سبب المدّ عن صفته التي من أجلها كان المدّ، سواء كان السبب همزاً، أو سكوناً، وسواء كان تغيّر الهمز (بين بين) أو (بالإبدال) أو (النقل) أو (بالحذف) كما سيأتي في (الهمزتين من كلمتين)، و(وقف حمزة، وهشام) وقراءة أبي جعفر، وغير ذلك، فالمدّ لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولاً، وتنزيل السبب المغيّر كالثابت والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتداداً بما عرض له من التغيّر والاعتبار بما صار إليه اللفظ، والمذهبان قويّان، والنظران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصّاً وأداءً، قرأت بهما جميعاً، والأول أرجح عند جماعة من الأئمّة؛ كأبي عمرو الداني، وابن شريح، وأبي العزّ القلانسي، والشاطبي وغيرهم، وحجتهم:

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (في).

أَنَّ مَنْ مَدَّ عامل الأصل، وَمَنْ قَصَرَ عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أَوْجَهُ وأَقيس، وهذا اختيار الجعبريّ.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأولى فيما ذهب بالتغيير اعتباطاً؛ هو الثاني، وفيما بقي / له أثر يدل عليه هو الأوّل، ترجيحاً للموجود على المعدوم، فقد حكى أبو بكر الداجوني، عن أحمد بن جبير عن أصحابه، عن نافع، في الهمزتين المتفقتين نحو ﴿السَّمَاءُ ارْتَفَعَتْ﴾ [الحج: ٦٥] قال: يهمزون ولا يطوّلون ﴿السَّمَاءُ﴾ ولا يهمزونها، وهذا نصّ منه على القصر من أجل الحذف، وهو عين ما قلناه، والله أعلم.

ومما يدل على صحّة ما ذكرناه؛ ترجيح المدّ على القصر لأبي جعفر في قراءته ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] ونحوه بالتلين، لوجود أثر الهمزة، ومنع المدّ في ﴿شُرَكَائِي﴾ ونحوه في رواية من حذف الهمزة عن البزي، لذهاب الهمزة.

وقد يعارض استصحاب الحكم مانع آخر، فيترجّح الاعتداد بالعارض، أو يمتنع ألبتة، ولذلك استثنى جماعة ممّن لم يعتد بالعارض لورش من طريق الأزرق ﴿عَالَمٍ﴾ في موضعي [يونس: ٥١، ٩١]، لعارض غلبة التخفيف بالنقل، ولذلك خصّ نافع نقلها من أجل توالي الهمزات؛ فأشبهت اللازم، وقيل لثقل الجمع بين المدين، فلم يعتدّ بالثانية لحصول الثقل بها.

واستثنى الجمهور منهم ﴿عَادَ الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] لغلبة التغيير، وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء ﴿يُولَئِكَ﴾ [النحل: ٦١] للزوم البدل، ولذلك لم يجز في الابتداء بنحو ﴿بِالْأَيْمَنِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ﴿الْأُولَى﴾، ﴿عَالَمٍ﴾ سوى القصر، لغلبة الاعتداد بالعارض كما قدمنا.

تنبيه: لا يجوز بهذه القاعدة إلا المدّ، على استصحاب الحكم، أو (القصر) على الاعتداد بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولا نعلمها، والفرق بين عروض الموجب وتغيّره واضح، سيأتي في التنبيه (العاشر)، والله أعلم، ويتخرج على ما قلناه فروع:

الأول: إذا قرئ لأبي عمرو ومن وافقه<sup>(١)</sup> نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١] بحذف إحدى الهمزتين، في وجه قصر (المنفصل)، وقدّر حذف الأولى<sup>(٢)</sup>، على مذهب الجمهور؛ فالقصر في ﴿ها﴾<sup>(٣)</sup> لانفصاله؛ مع وجهي المدّ والقصر في ﴿أولاء إن كنتم﴾؛ لعروض الحذف وللاعتداد بالعارض، وإذا قرئ في وجه مدّ (المنفصل)؛ فالمدّ في ﴿ها﴾ مع المدّ في ﴿أولاء إن﴾ وجهاً واحداً.

ولا يجوز المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء إن﴾ لأنّ ﴿أولاء﴾ لا يخلو من أن يقدر متصلاً، أو منفصلاً، فإن قدر منفصلاً؛ مدّ مع مدّ ﴿ها﴾، أو قصر مع قصر ﴿ها﴾، وإن قدر متصلاً / مدّ مع قصر ﴿ها﴾، فلا وجه حيثئذ لمدّ ﴿ها﴾ المتفق على انفصاله، وقصر ﴿أولاء﴾ المختلف في اتصاله، ويكون جميع ما فيهما<sup>(٤)</sup> ثلاثة أوجه فحسب.

(١) في المطبوع: (وافقه على) و(على) زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (الأولى فيها) وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) كتب في المطبوع (فيها) متصلة وليست صواباً ف(ها) ليست ضميراً وإنما هي الهاء من (هؤلاء) في الكلمة القرآنية.

(٤) في المطبوع: (فيها) بالإنفراد، وهو تحريف وخطأ.



الثاني: إذا قرئ في هذا ونحوه، لقالون ومن وافقه؛ بتسهيل الأولى؛ فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة، فمع قصر ﴿ها﴾ المدّ والقصر في ﴿أولاء﴾، ومع مدّ ﴿ها﴾ كذلك؛ استصحاباً للأصل، أو اعتداداً بالعارض، إلا أن المدّ في ﴿ها﴾ مع القصر في ﴿أولاء﴾ يضعف<sup>(١)</sup>؛ باعتبار أن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من رأى قصر المنفصل على جواز مدّ المتصل، وإن غير سببه، دون العكس، والله أعلم.

الثالث: إذا قرئ ﴿هَآتَهْؤَلَاءُ﴾ [آل عمران: ٦٦] لأبي عمرو وقالون، وقدر أن ﴿ها﴾ في ﴿هَآتَهْ﴾ للتنبيه؛ فمن مدّ (المنفصل) عنهما، جاز له في ﴿هَآتَهْ﴾ وجهان لتغير الهمز، ومن قصره فلا يجوز له إلا القصر فيهما، ولا يجوز مدّ ﴿ها﴾ من ﴿هَآتَهْ﴾ وقصر ﴿ها﴾ من ﴿هَؤَلَاءُ﴾ إذ لا وجه له، والله أعلم. وسيأتي ذلك.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، وهشام في أحد وجهيه، نحو ﴿هُمُ الشَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] وقفاً في وجه الروم؛ جاز المدّ والقصر؛

(١) قال الأزميري: تنبيه: منع ابن الجزري في «النشر» لقالون المدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ بقوله: والمدّ المتصل وإن غير أولى من المنفصل، ويلزم عليه أن يمنع المدّ في ﴿وارحنا﴾ آخر البقرة، مع قصر الميم، في قوله ﴿الَّتِىْ أَلَهَّ﴾ [آل عمران: ١، ٢] قال: ولم نقرأ بالمدّ في ﴿ها﴾ مع قصر ﴿أولاء﴾ لقالون، وكذا لا نقرئ به، ولكن لا يمكن الجواب للسائل سوى الأخذ. اهـ

ومع هذا فقد ذكر العلامة المتولي رحمه الله جواز هذا الوجه، وألزم المؤلف بها لا يلزمه؛ لأن القراءة سنة متبعة لا تؤخذ بالا جتهاد، وقراءة ابن غازي رحمه الله بهذا الوجه على شيخه - كما ذكر المتولي - لا تبيح هذا الوجه لغيره ممن لم يقرأ به متصلاً. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ٦٠-٦١، الروض النضير: ١٤٤-١٤٥، كلاهما بخط شيخنا المرصفي رحمه الله.

على القاعدة، وإذا قرئ بالبدل، وقُدِّر حذف المبدل فالمدُّ على المرجوح، والقصر على الأرجح؛ من أجل الحذف.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في نحو ﴿هَؤُلَاءِ﴾ إذا وقف عليه بالرَّوم لحمزة، وسهلت الهمزة الأولى لتوسطها بعد الألف، جاز في الألفين (المدُّ) و(القصر) معاً لتغيّر الهمزتين بعد حرفي المدِّ، ولا يجوز مدُّ أحدهما وقصر الآخر من أجل التركيب، وإن وقف بالبدل وقُدِّر الحذف كما تقدم؛ جاز في ألف ﴿ها﴾ الوجهان مع قصر ألف ﴿أولاء﴾، على الأرجح؛ لبقاء أثر التغيّر في الأولى، وذهابه في الثانية وجاز مدُّهما وقصرهما؛ كما جاز في وجه الرَّوم؛ على وجه التفرقة بين ما بقي أثره وذهب، والله أعلم، وسيأتي بيان ذلك بحقه في باب (وقف حمزة وهشام على الهمز).

الخامس<sup>(١)</sup>: لو وقف على ﴿نَكَرَيْتُ﴾ [آل عمران: ٣٧] لهشام في وجه التخفيف، جاز حالة البدل، المدُّ والقصر؛ جرياً على القاعدة، فلو وقف عليه لحمزة لم يجز له سوى القصر للزوم التخفيف لغة<sup>(٢)</sup>، ولذلك لم يجز لورش في نحو ﴿تَرَى﴾ [المائدة: ٨٠] سوى القصر<sup>(٣)</sup>.

السادس: / لا يمتنع بعموم القاعدة المذكورة؛ إجراء (المدُّ) و(القصر)، في حرف المدِّ بعد الهمز المغيّر في مذهب ورش من طريق الأزرق بل القصر ظاهر

(١) في (ت) بعد «الخامس» قلت.

(٢) (لغة): سقطت من (م)، وينبّه على أن حمزة ممن يقرأ هذه الكلمة بدون همز بعد الياء.

(٣) لأن أصل الفعل «ترى»: تَرَأَى، على وزن تَفَعَّل، مضارع رأى، خفف المضارع فيه لغة، فالتنغى مدُّ البدل لورش؛ لذلك لم يجز في ﴿تَرَى﴾ ونحوها إلا قصر البدل وصلّاً ووقفاً.

عبارة صاحب «العنوان» و«الكامل» و«التلخيص»<sup>(١)</sup> و«الوجيز» ولذلك لم يستثن أحد منهم ما أجمع على استثنائه من ذلك، نحو: ﴿يَوَاحِدُ﴾ [النحل: ٦١]، ولا ما اختلف فيه من ﴿ءَالِ﴾ [يونس: ٥١]، و﴿عَادًا أَوَّلَى﴾ [النجم: ٥٠] ولا مثل أحد منهم بشيء من المغيّر، ولا تعرضوا له، ولم ينصّوا إلّا على الهمز المحقق، ولا مثّلوا إلّا به كما تقدّم، وهذا صريح أو كالصريح في الاعتداد بالعارض، وله وجه قويّ؛ وهو ضَعْف سبب المدّ بالتقدّم، وضَعْفه بالتغيّر.

وتظهر فائدة الخلاف في ذلك؛ في نحو ﴿مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللّٰهِ وَيَوْمَ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨]؛ فمن لم يعتدّ بالعارض في ﴿الْآخِرِ﴾ ساوى بين ﴿ءَامَنَّا﴾ وبين ﴿الْآخِرِ﴾ مدّاً وتوسّطاً وقصرأ، ومن اعتدّ به مدّاً أو توسّط في ﴿ءَامَنَّا﴾ وقصر في ﴿الْآخِرِ﴾.

ولكنّ العمل على عدم الاعتداد بالعارض في الباب كلّه؛ سوى ما استثني من ذلك فيما تقدّم، وبه قرأت وبه آخذ، ولا أمتنع الاعتداد بالعارض، خصوصاً من طرق<sup>(٢)</sup> من ذكرت، والله أعلم.

السابع: ﴿ءَالِ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، إذا قرئ لنافع، وأبي جعفر، بوجه إبدال همزة الوصل ألفاً، ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها، جاز لهما في هذه الألف المبدلة؛ المدّ باعتبار استصحاب حكم المدّ للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض، على القاعدة المذكورة، فإن وقف لهما عليها، جاز مع كلّ

(١) في المطبوع: «التلخيص» بالافراد، وهو خطأ.

(٢) في (س): طريق، بالافراد.

واحد من هذين الوجهين في الألف التي بعد اللام، ما يجوز لسكون<sup>(١)</sup> الوقف، وهو المدّ، والتوسط، والقصر، وهذه الستة<sup>(٢)</sup> تجوز أيضاً لحمزة في حال وقفه بالنقل، وأمّا ورش من طريق الأزرق، فله حكم آخر، من حيث وقوع كل من الألفين بعد الهمز، إلا أن الهمزة الأولى محققة، والثانية مغيرة بالنقل.

وقد اختلف في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى، وفي تسهيلها (بين بين) فمنهم من رأى \* إبدالها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً \*<sup>(٣)</sup> ومنهم من رأى تسهيلها لازماً، ومنهم من رآه جائزاً؛ وسيأتي تحقيقه في باب الهمزتين من كلمة).

فعلى القول بلزوم البديل، يلتحق بباب حرف<sup>(٤)</sup> المدّ الواقع بعد همز، ويصير حكمها حكم ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] فيجري فيها للأزرق، المدّ والتوسط، والقصر، وعلى / القول<sup>(٥)</sup> بجواز البديل، يلتحق باب ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَالِدٌ﴾ [هود: ٧٢] للأزرق عن ورش، فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض، فيقصر مثل ﴿ءَالِدٌ﴾ وعدم الاعتداد به، فيمدّ كـ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ولا يكون من باب ﴿ءَامَنَ﴾ وشبهه، فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط، وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى:

(١) تحرفت في المطبوع إلى: «لكون».

(٢) في المطبوع: «الثلاثة»، وهو خطأ.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) «حرف»: سقط من المطبوع.

(٥) في المطبوع: (الآخر) وليست في النسخ.

فإذا قرئ بالمد في الأولى، جاز في الثانية؛ ثلاثة، وهي المد والتوسط، والقصر، فالمد على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، وعلى تقدير جوازه فيها إن لم يعتد بالعارض، وهذا في «التبصرة» لمكي، وفي «الشاطبية»، ويحتمل لصاحب «التجريد»، والتوسط في الثانية مع مد الأولى بهذين التقديرين المذكورين، وهو في «التيشير» و«الشاطبية»، والقصر في الثانية مع مد الأولى؛ على تقدير الاعتداد بالعارض في الثانية، وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى، ولا يحسن أن يكون على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها؛ لتصادم المذهبين، وهذا الوجه في «الهداية» و«الكافي» وفي «الشاطبية» أيضاً، ويحتمل لصاحب «تلخيص العبارات» و«التجريد» و«الوجيز».

وإذا قرئ بالتوسط في الأولى؛ جاز في الثانية وجهان، وهما: التوسط والقصر، ويمتنع المد فيها؛ من أجل التركيب، فتوسط الأولى؛ على تقدير لزوم البدل، وتوسط الثانية على تقدير عدم الاعتداد بالعارض فيها، وهذا الوجه طريق أبي القاسم خلف بن خاقان، وهو أيضاً في «التيشير» ويخرج من «الشاطبية» ويظهر من «تلخيص العبارات» و«الوجيز»، وقصر الثانية، على تقدير الاعتداد بالعارض فيها وعلى تقدير لزوم البدل في الأولى وهو في «جامع البيان»، ويخرج من «الشاطبية»، ويحتمل من «تلخيص» ابن بليمة و«الوجيز».

وإذا قرئ بقصر الأولى، جاز في الثانية القصر؛ ليس إلّا؛ لأن قصر الأولى؛ إما أن يكون على تقدير لزوم البدل، فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز؛ كطاهر بن غلبون، فعدم جوازه في الثانية من باب أولى، وإما أن يكون على تقدير

جواز البدل، والاعتداد معه بالعارض؛ كظاهر ما يخرج من «الشاطبية»؛ فحينئذ  
 يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى / فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مدُّ  
 الثانية، وتوسطها، فخذ تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها، وطرقها، وتقديراتها،  
 وما يجوز وما يمتنع، فلست تراه في غير ما ذكرت لك، ولي فيها إملاء قديم، لم  
 أبلغ فيه هذا التحقيق، ولغيري عليها أيضاً كلام مفرد بها، فلا يعول على خلاف  
 ما ذكرت هنا (والحقُّ أحقُّ أن يتَّبَعَ)، وقد نظمتُ هذه الستة الأوجه؛ التي لا  
 يجوز غيرها على مذهب من أبدل؛ فقلت:

للأزرق في آلان ستة أوجه      على وجه إبدال لدى وصله تجري<sup>(١)</sup>

فمدّ وثلث ثانياً ثمّ وسّطن      به وبقصر ثمّ بالقصر مع قصر

وقولي: (لدى وصله)، قيّد، ليعلم أن وقفه ليس كذلك، فإن هذه الأوجه  
 الثلاثة الممتنعة حالة الوصل، تجوز لكلّ من نقل في حالة الوقف كما تقدم،  
 وقولي: (على وجه إبدال)، ليعلم أن هذه الستة؛ لا تكون إلّا على وجه إبدال همزة  
 الوصل ألفاً.

أمّا على وجه تسهيلها فيظهر له ثلاثة أوجه في الألف الثانية؛ المدّ وهو ظاهر  
 كلام الشاطبي و«كامل»<sup>(٢)</sup> الهذلي، ويحتمله كتاب «العنوان»، والتوسط طريق  
 أبي الفتح فارس، وهو في «التيسير» وظاهر كلام الشاطبي أيضاً، والقصر، وهو  
 غريب في طريق الأزرق؛ لأنّ أبا الحسن طاهر بن غلبون، وابن بليمة، اللذين

(١) كتب في حاشية: (ظ) و(ك): في نسخة: لورش لدى الآن... وفي وصله.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كلام).

رويا عنه القصر في باب ﴿ءَامَنَ﴾؛ مذهبهما في همزة الوصل الإبدال، لا التسهيل، ولكنه ظاهر من كلام الشاطبي مخرّج من اختياره، ويحتمل احتمالاً قوياً من «العنوان»، نعم هو طريق الأصبهاني عن ورش، وهو أيضاً لقالون وأبي جعفر، والله تعالى أعلم.

الثامن: إذ قرئ ﴿الْعَمَّ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١، ٢]<sup>(١)</sup> بالوصل، جاز لكل من القراء في الياء من (ميم) المدّ والقصر، باعتبار استصحاب حكم المدّ، والاعتداد بالعارض؛ على القاعدة المذكورة، وكذلك يجوز لورش ومن وافقه على النقل في ﴿الْعَمَّ أَحْسِبَ﴾ [العنكبوت: ١] الوجهان المذكوران بالقاعدة المذكورة.

ممن نصّ على ترك المدّ، إسماعيل بن عبد الله النخاس، ومحمد بن عمر بن خيرون القيرواني<sup>(٢)</sup>، عن أصحابهما عن ورش، وقال الحافظ أبو عمرو الداني: «والوجهان جيّدان»<sup>(٣)</sup>.

وممن نصّ على الوجهين أيضاً أبو محمد مكّي وأبو العباس / المهدوي، وقال الأستاذ أبو الحسن طاهر بن غلبون في «التذكرة»: «وكلا القولين حسن، غير أني بغير مدّ قرأت فيهما، وبه آخذ»<sup>(٤)</sup>.

قلت: إنما رجّح القصر، من أجل أن الساكن ذهب بالحركة.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ٨٦ / أ، الإقناع: ١/ ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٢) شيخ القراء بالقيروان، ثقة مأمون، أخذ عن ابن سيف وغيره، أخذ عنه ابنه وغيره، هو الذي قدم بقراءة نافع إلى القيروان، توفي سنة (٣٠٦ هـ) انظر: غاية النهاية: ١/ ٢١٧.

(٣) جامع البيان: ١/ ٨٦ / أ، وفيه: «حسنان» بدل «جيدان».

(٤) التذكرة: ١/ ٧١.

وأما قول أبي عبد الله الفاسي: ولو أخذ بالتوسط في ذلك؛ مراعاة لجانبي اللفظ والحكم لكان وجهاً،<sup>(١)</sup> فإنه تفقُّهٌ، وقياسٌ لا يساعده نقل، وسيأتي علّة منعه، والفرق في التنبيه (العاشر) قريباً، والله أعلم.

التاسع: إذا قرئ لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين، حرف مدّ وحرّك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلّاً؛ إمّا لالتقاء الساكنين نحو ﴿لَسَنَ كَأَحَدٍ مِّنَ السَّاءِ إِن تَقِيَّتَن﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أو بإبقاء الحركة نحو ﴿عَلَى الْيَعْقَبِ أَن أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] و ﴿لَلَّيْلِ أَن أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] جاز القصّر؛ إن اعتدّ بحركة الثاني، فيصير مثل ﴿فِي السَّمَاءِ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وجاز المدّ إن لم يعتدّ بها، فيصير مثل ﴿هَؤُلَاءِ ائْتَنَّمْ﴾ [البقرة: ٣١] وذلك على القاعدة المذكورة.

العاشر: تقدّم التنبيه على أنه لا يجوز التوسط فيما تغيّر سبب المدّ فيه؛ على القاعدة المذكورة، ويجوز فيما تغيّر سبب القصّر؛ نحو ﴿نَسَعِيْتُ﴾ [الفاتحة: ٥] في الوقف، وإن كان كلّ منهما على الاعتداد بالعارض فيهما وعدمه، والفرق بينهما أن المدّ في الأول هو الأصل، ثم عرض التغيّر في السبب، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، فمدّ على الأصل، وحيث اعتدّ بالعارض قصّر، إذ كان القصّر ضدّاً للمد، والقصّر لا يتفاوت. وأمّا القصّر في الثاني؛ فإنه هو الأصل، عدماً للاعتداد بالعارض، فهو كالمدّ في الأول، ثم عرض سبب المدّ، وحيث اعتدّ بالعارض مدّ، وإن كان ضدّاً للقصّر؛ إلا أنه يتفاوت طولاً وتوسطاً، فأمكن التفاوت فيه، واطّردت في ذلك القاعدة، والله أعلم.

(١) اللآلي الفريدة: ١/ ق ٤٢/ ب.



## المسألة السادسة: في العمل بأقوى السببين

وفيه أيضاً فروع:

الأول: إذا قرئ نحو قوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصفات: ٣٥] و ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] لحمزة، في مذهب من روى المدّ للمبالغة عنه؛ فإنه يجتمع في ذلك السبب / اللفظي والمعنوي؛ واللفظي أقوى كما تقدّم، فيمدّ له فيه مدّاً مشبعاً على أصله في المدّ، لأجل الهمزة، كما يمدّ ﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ويلغى المعنوي<sup>(١)</sup>، فلا يقرأ فيه بالتوسط له، كما<sup>(٢)</sup> يقرأ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] و ﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢] و ﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه: ١٠٨] وشبهه؛ إعمالاً للأقوى، وإلغاء للأضعف.

الثاني: إذا وقف على نحو ﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] و ﴿نَفْيَاءَ﴾ [الحجرات: ٩] و ﴿أَلْسُوهُ﴾ [النساء: ١٧] بالسكون، لا يجوز فيه القصر عن أحد؛ وإن كان ساكناً للوقف، وكذا لا يجوز التوسط وقفاً لمن مذهبه الإشباع وصلابلاً بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفاً؛ لمن مذهبه التوسط وصلابلاً، إعمالاً للسبب الأصلي دون السبب العارض.

فلو وقف القارئ لأبي عمرو مثلاً، على ﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] بالسكون؛ فإن لم يعتدّ بالعارض، كان مثله في حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ﴿الْكِتَابِ﴾ [البقرة: ٤٤]، و ﴿الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢] بالقصر حالة

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (المعندي) بالبدال بدل الواو.

(٢) في المطبوع: (كما لا) و(لا) زائدة، وهي خطأ وتحريف.

السكون، وإن اعتدّ بالعارض زيد في ذلك إلى الإشباع، ويكون كمن وقف بزيادة المدّ في ﴿الْكِتَابُ﴾، و ﴿الْحِسَابِ﴾.

ولو وقف مثلاً عليه لورش؛ لم يجز له غير الإشباع، ولا يجوز له ما دون ذلك؛ من توسط، أو قصر، ولم يكن ذلك؛ من سكون الوقف؛ لأنّ سبب المدّ لم يتغيّر، ولم يُعرض حالة الوقف، بل ازداد قوة إلى قوته بسكون<sup>(١)</sup> الوقف، ولم يجز لورش من طريق الأزرق في الوقف على ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] إلا المدّ والتوسط، ويمتنع له القصر، ويجوز لغيره؛ كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: إذا وقف لورش من طريق الأزرق على نحو ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، و ﴿مُتَكِبِينَ﴾ [الكهف: ٣١]، و ﴿الْمَنَابِ﴾ [آل عمران: ١٤] فمن روى عنه المدّ وصلاً؛ وقف كذلك؛ سواء اعتدّ بالعارض، أو لم يعتدّ، ومن روى التوسط وصلاً، وقف به؛ إن لم يعتدّ بالعارض، وبالمدّ إن اعتدّ به كما تقدّم، ومن روى القصر؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي الحسن بن بليمة، وقف كذلك؛ إذا لم يعتدّ بالعارض، وبالتوسط أو الإشباع إن اعتدّ به، وتقدّم.

الرابع: إذا قرئ له أيضاً نحو ﴿رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] و ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] و ﴿السَّوْآتِ / أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] وصلاً، مدّ وجهاً واحداً مشبعاً، عملاً بأقوى السببين، وهو المدّ لأجل الهمز بعد حرف المدّ في ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿أَبَاهُمْ﴾، و ﴿أَنْ كَذَّبُوا﴾، فإن وقف على ﴿رَأَىٰ﴾، و ﴿وَجَاءُوا﴾، و ﴿السَّوْآتِ﴾

(١) في (ز): «بسبب سكون».

(٢) في (س): «أنذرتهن»، وهو خطأ.

جازت الثلاثة الأوجه؛ بسبب تقدّم الهمز على حرف المدّ، وذهاب سببية الهمز بعده، وكذلك لا يجوز له في نحو ﴿بُرْءَوْأُ﴾ [المتحنة: ٤] و ﴿آمِينَ الْبَيْتِ﴾ [المائدة: ٢] إلا الإشباع وجهاً واحداً في الحالين؛ تغليياً لأقوى السببين، وهو الهمز والسكون بعد حرف المدّ، وألغى الأضعف، وهو تقدّم الهمز عليه.

الخامس: إذا وقف على المشدّد بالسكون؛ نحو ﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿الدَّوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢] ﴿يُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] عند من شدّد النون<sup>(١)</sup>، وكذلك ﴿وَالَّذَانِ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿هَتَيْنِ﴾، فمقتضى إطلاقهم لا فرق في قدر هذا المدّ وقفاً ووصلاً.

ولو قيل بزيادته في الوقف؛ على قدره في الوصل، لم يكن بعيداً، فقد قال كثير منهم بزيادة ما شدّد على غير المشدّد، وزادوا مدّ (لام) من ﴿الْعَ﴾ [البقرة: ١] على مدّ (ميم) من أجل التشديد؛ فهذا أولى لاجتماع ثلاثة سواكن، وقد ذهب الداني إلى الوقف بالتخفيف في هذا النوع؛ من أجل اجتماع هذه السواكن، ما لم يكن أحدها ألفاً، وفرّق بين الألف وغيرها، وهو مما لم يقل به أحد غيره، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه في آخر باب (الوقف).

(١) الذي قرأها بالتشديد هو ابن كثير رحمه الله. انظر: التيسير: ١٣٦.

## باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة<sup>(١)</sup>

وتأتي الأولى منها همزة زائدة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منها<sup>(٢)</sup> متحركة وساكنة، فالمتحركة؛ همزة قطع، وهمزة وصل.

فأما همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام؛ فتأتي على ثلاثة أقسام: مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة، فالمفتوحة على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول المتفق عليه؛ يأتي بعده ساكن ومتحرك، فالساكن يكون صحيحاً، وحرف مدّ / أمّا الذي بعده<sup>(٣)</sup> ساكن صحيح من المتفق عليه، فهو

(١) لَمّا كان النطق بهمزتين متاليتين، سواء في كلمة أو كلمتين، فيه نوع من التكلف والصعوبة، ذهب العرب الذين نزل القرآن بلسانهم إلى تغييره بجميع أنواع التسهيل، من حذف وإبدال... إلخ. وقد جاءت بعض القراءات المتواترة على هذا الأسلوب العربي الأصيل، فاهتم به القراء والمصنفون في القراءات؛ ومنهم المؤلف، حيث لم يخلوا مصنفاتهم من إفراده بباب أو بابين يجمعون فيه شوارده، ويلتمون فيه متفرقه، ما عدا كلمات لها حكم خاص، ارتأوا تأجيل الكلام عليها في الأصول، وأخروها إلى محالها في القرش في أماكنها من سورها، كالذكر في سورة (الرعد) من لفظ الاستفهامين، و﴿أَشْهَدُوا﴾ في الزخرف (١٩).

وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٣٦-١٣٧، التذكرة: ١/ ١١١-١١٥، التيسير: ٣١-٣٢، التبصرة: ٢٧٥-٢٨٤، الإرشاد: ٢٠٨، الإقناع: ١/ ٣٥٨-٣٧٧، المصباح: ٣/ ١٢١٠-١٢٣٣، غاية الاختصار: ١/ ٢٢٠-٢٣٨، إبراز المعاني: ١/ ٣٤٦-٣٧١ وغيرها.

(٢) في المطبوع: (منها) بالافراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (بعد) بسقوط الهاء، وهو خطأ.

عشر كلم، في ثمانية عشر موضعاً؛ وهي: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ في البقرة [٦] ويس [١٠]، و﴿ءَأَنْتُمْ﴾ في البقرة [١٤٠] والفرقان [١٧]، وأربعة مواضع في الواقعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]، وموضع في النازعات [٢٧]، و﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ في آل عمران [٢٠]، و﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ فيها أيضاً [٨١] و﴿ءَأَنْتَ﴾ في المائدة [١١٦] والأنبياء [٦٢] و﴿ءَأَزَبْتُ﴾ في يوسف [٣٩] و﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، و﴿ءَأَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠] و<sup>(١)</sup> ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ في يس [٢٣] و<sup>(٢)</sup> ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ في المجادلة [١٣].

فاختلفوا في تخفيف الثانية منهما، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها بين الهمزة والألف؛ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، ورويس، والأصبهاني عن ورش، واختلف عن الأزرق عنه، وعن هشام:

أما الأزرق فأبدلها عنه ألفاً خالصة؛ صاحب «التيسير»، وابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابن الفحام، وابن الباذش وغيرهم، قال الداني: وهو قول عاقمة المصريين عنه<sup>(٣)</sup>، وسهّلها عنه (بين بين) صاحب «العنوان» وشيخه الطرسوسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو عليّ الأهوازي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً؛ ابن شريح والشاطبي

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوسين، وهو خطأ.

(٢) كتب الواو داخل القوسين، وهو خطأ.

(٣) النصّ لم أقف عليه لا في «الجامع»، ولا «التيسير»، ولا «المفردات»، وعزاه المالقي إلى (إيجاز البيان).

انظر: الدر الثير: ٢ / ٢٤٤.

والصفراوي وغيرهم<sup>(١)</sup>، فعلى قول رواة البدل، يمدُّ مُشَبَّعاً لالتقاء الساكنين، كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

وأما هشام فروى عنه الحلواني من طريق ابن عبدان؛ تسهيلها (بين بين) وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«العنوان» و«المجتبى» و«القاصد» و«الإعلان» و«تلخيص العبارات» و«روضة المعدل» و«كفاية» أبي العزّ؛ من الطريق المذكورة، وهو أيضاً عن الحلواني من غير الطريق المذكورة في «التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الإرشاد»<sup>(٣)</sup> و«التذكرة» لابني غلبون و«المستنير» و«المبهج» و«غاية» أبي العلاء، و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وهو رواية الأخفش عن هشام<sup>(٤)</sup>، وروى الحلواني عنه أيضاً من طريق أبي عبد الله الجمال تحقيقها، وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر<sup>(٥)</sup>، و«روضة» أبي عليّ البغدادي، و«التجريد» و«سبعة» ابن مجاهد<sup>(٦)</sup>، وكذلك روى الداجوني، من

(١) انظر: العنوان: ٤٤-٤٥، التذكرة: ١/١١١، تلخيص العبارات: ٢٧، الوجيز: ق/١٢/أ، الكافي: ٢٢.

(٢) انظر ص: ٨٦١.

(٣) قوله: «الإرشاد» يقصد به «إرشاد» ابن غلبون، بدليل قوله: (ابني) بالثنية، التي تحرفت في المطبوع إلى: «ابن» بالإفراد، فحرفت المعنى المراد للمؤلف.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، الكافي: ٢٢، العنوان: ٤٥، تلخيص العبارات: ٢٧، روضة الحفاظ: ١/ق/١٣٦، الكفاية الكبرى: ٢٢٨ التبصرة: ٢٧٦، التذكرة: ١/١١١، المستنير: ١/٤٣٢، المبهج: ١/٢٠١، غاية الاختصار: ١/٢٢٢، التجريد: ٦/ب.

(٥) الذي في «التلخيص» المطبوع هو (التسهيل) قال أبو معشر: بهمزة ومدّة؛ حجازي غير روح، والحلواني لهشام.. إلخ. ومعروف أنّ (بهمزة ومدّة) مصطلح يقصد به (التسهيل) كما سيذكره المؤلف بعد قليل. انظر: التلخيص: ١٧٠.

(٦) انظر: الروضة: ٢٣١، التجريد: ق/ب، السبعة: ١٣٧.

مشهور طرقه عن أصحابه؛ عن هشام، وهي رواية إبراهيم بن عباد<sup>(١)</sup> عن هشام<sup>(٢)</sup>، وبذلك قرأ الباقر؛ وهم: الكوفيون، وروح، وابن ذكوان إلا أن الصوري من جميع طرقه عنه، سهل الثانية من ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ في الإسراء [٦١]، ولم يذكر / ذلك<sup>(٣)</sup> في «المبهج».

وانفرد في «التجريد» بتسهيلها لهشام بكماله؛ أي من طريقي الحلواني والداجوني، وبتحقيقها لابن ذكوان بكماله؛ أي من طريقي الأخفش والصوري، فخالف سائر المؤلفين، ووافقه في «الروضة» عن هشام، وهو من طريق الداجوني<sup>(٤)</sup>.

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني بتسهيل ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في الموضعين<sup>(٥)</sup>: [البقرة: ٦] [يس: ١٠].

وانفرد الهذلي عن ابن عبدان بتحقيق الباب كله<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

وفصل بين الهمزتين بألف: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، واختلف عن هشام؛ فروى عنه الحلواني من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بغير فصل، وبذلك قرأ الباقر ممن حقق الثانية أو سهلها.

٩

(١) التميمي البصري، قرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي. انظر: غاية النهاية: ١٦/١.

(٢) رواية ابن عباد ليست من طرقه.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (في ذلك).

(٤) انظر: التجريد: ق: ٦/ب، الروضة للمالك: ٢٣٥.

(٥) انظر: المستنير: ١/٤٣٢ و ٤٤٥.

(٦) انظر: الكامل: ق: ٢٦٣.

وانفرد هبة الله المفسر عن الداجوني عن هشام بالفصل، كرواية الحلواني عنه<sup>(١)</sup>، وانفرد به الداجوني عن هشام في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١]<sup>(٢)</sup>، وكذلك انفرد به أبو الطيّب بن غلبون، والخزاعي؛ عن الأزرق عن ورش، قال ابن الباذش: وليس بمعروف<sup>(٣)</sup>.

قلت: وأحسبه وهماً، والله أعلم.

وبقي حرف واحد يلحق بهذا الباب في قراءة أبي جعفر وهو ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ في يس [١٩]، يقرؤه بفتح الهمزة الثانية كما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه، فهو على أصله في التسهيل وإدخال ألف بينهما، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المستنير: ٤٣٢ / ١.

(٢) قال العلامة الأزميري رحمه الله: لا خلاف عن هشام في الفصل بين الهمزتين في ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ خاصة، وإن أطلق الخلاف في الطيبة، وصرح في «النشر» الفصل من طريقه، ولكن ذكر الفصل للداجوني بطريق الانفراد. اهـ ثم ذكر الأزميري كلام المؤلف، وعقب عليه بقوله: ظاهره انفرد الداجوني ولم يتابعه أصحابه، ولكن وجدنا الفصل له مصرحاً في «التجريد» و«روضة» المالكي و«تلخيص» أبي معشر. اهـ وقال الشيخ المتولي رحمه الله، معقباً على قول المؤلف: انفرد به - الفصل - الداجوني.. إلخ. قال: معلوم أن الانفراد هو اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه، ولا شك أن قوله: وانفرد به الداجوني.. إلخ، يفهم منه أن الحلواني لم يرو الفصل في هذا الحرف، مع أنه يرويه كالداجوني، فكان الأولى أن يُعبرَ بما يفيد اتفاقهما على الفصل؛ لأن الداجوني لم ينفرد به، بل وافق الحلواني عليه. والله أعلم.

انظر: بدائع البرهان: ق ٣٧١، الروض النصير: ق ٣١٥، كلاهما بخط شيخي المرصفي رحمه الله.

(٣) الإقناع: ٣٦١ / ١.

(٤) انظر ص: ١٨٦٩.



وأما الذي بعده متحرك من المتفق على الاستفهام فيه؛ فهو حرفان؛ أحدهما ﴿ءَالِدٌ﴾ في هود [٧٢] والآخر ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ في الملك [١٦]، وقد اختلفوا في تسهيل الثانية منها، وإبدالها، وتحقيقها، وإدخال الألف بينهما على أصولهم المتقدمة، إلا أن رواية الإبدال عن الأزرق عن ورش؛ لم يمدّوا على الألف المبدلة، ولم يزيدوا على ما فيها من المدّ؛ من أجل عدم السبب، كما تقدّم مبيناً في باب (المدّ) <sup>(١)</sup>.

وخالف قبل في حرف (الملك) أصله؛ فأبدل الهمزة الأولى منها واواً؛ لضمّ راء ﴿الشُّورُ﴾ <sup>(٢)</sup> قبلها، واختلف عنه في الهمزة الثانية؛ فسّهلها عنه ابن مجاهد على أصله، وحقّقها ابن شنبوذ، هذا في حالة الوصل، وأما إذا ابتدأ فإنه يحقق الأولى، ويسّهل الثانية على أصله، والله أعلم. <sup>(٣)</sup>

وأما الذي بعده حرف مدّ فموضع واحد وهو ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ في الزخرف [٥٨]: فاختلف في تحقيق الهمزة الثانية / منه، وفي تسهيلها (بين بين)، فقرأ بتحقيقها الكوفيون وروح، وسّهلها الباقون.

ولم يدخل أحد بينهما ألفاً؛ لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات؛ الأولى همزة الاستفهام، والثانية الألف الفاصلة، والثالثة همزة القطع، والرابعة المبدلة

(١) انظر ص: ٨٦١.

(٢) من قوله تعالى: ﴿وَالْيَوْمَ الشُّورُ﴾ [الملك: ١٥].

(٣) انظر: السبعة: ١٣٦ و ١٤٤، ويلاحظ أنه جعل القراءة في هذا الحرف لابن كثير من الروایتين، ولم يقصرها على قبل، التيسير: ٢١٢، إبراز المعاني: ٢١٣/٤ ٢١٤.

من الهمزة الساكنة<sup>(١)</sup>، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

وكذلك لم يبدل<sup>(٣)</sup> أحد من روى إبدال الثانية في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] عن الأزرق عن ورش، بل اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها (بين بين)، لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر؛ باجتماع الألفين وحذف إحداهما، قال ابن الباذش في «الإقناع»: ومن أخذ لورش في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالبدل، لم يأخذ هنا إلا (بين بين)<sup>(٤)</sup>.

قلت: وكذلك لم يذكر الداني، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، ومكي، وابن الفحّام، وغيرهم؛ فيها سوى (بين بين).

وذكر الداني في غير «التيسير» أن أبا بكر الأذفوي ذكر البدل فيها، وفيما كان مثلها عن ورش، في كتابه «الاستغناء» على أصله في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وشبهه،

(١) أصل الكلمة (ألهة) على وزن «أفعلة» بهزتين أولاهما زائدة، وثانيتها فاء الكلمة قلبت ألفاً لسكونها بعد فتح، على القاعدة الصرفية في الخلاصة:

ومدّاً أبدل ثاني الهمزين من كلمة ان يَسْكُن كآثر واتمن

ثم بعد القلب دخلت همزة الاستفهام على الكلمة، فالتقى همزتان محققتان: الأولى للاستفهام، والثانية همزة أفعله.. فبعض القراء أبقي الهمزتين محقتين وبعضهم سهّل الثانية، ولم يدخل أحد ألفاً خوف اجتماع أربع ألفات كما بين المؤلف.

انظر: الدر المصون: ٦٠١/٩، شرح ابن عقيل: ٢١٥/٤.

(٢) انظر: التذكرة: ٥٤٦/٢، شرح العنوان: ق ١٩٦/أ.

(٣) في المطبوع: (يبد) بدون لام، وهو تحريف.

(٤) الإقناع: ٣٦٢/١.

قال الأذفوي: لم يمدّ ههنا لاجتماع الألف المبدلة من همزة القطع، مع الألف المبدلة من همزة الأصل<sup>(١)</sup>؛ لئلا يلتقي ساكنان، قال: ويشبع المدّ ليدلّ بذلك أنّ مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا مما انفرد به وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف؛ قياساً، ورواية، ومصادم لمذهب ورش نفسه، وذلك أنه إذا كان المدّ من أجل الاستفهام؛ فلم نره يميز المدّ في نحو ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؟

والعجب أن بعض شراح «الشاطبية» يميز ذلك، ويميز فيه أيضاً الثلاثة الأوجه التي في نحو ﴿أَيُّكَاءَ إِلَهَةٍ﴾ [الصفات: ٨٦]، فليت شعري؛ ما ذا يكون الفرق بينهما؟ وكذلك الحكم في ﴿ءَأْمِنْتُمْ﴾ في الثلاثة كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر؛ يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح، وحرف مدّ، ولم يقع بعده متحرك، فالذي بعده ساكن صحيح أربعة مواضع:

أولها: ﴿أَنْ يُؤَقَّ أَحَدٌ﴾ في آل عمران [٧٣]؛ فكلّهم قرأه بهمزة واحدة / على الخبر، إلا ابن كثير؛ فإنه قرأه بهمزتين على الاستفهام، وهو في تسهيل الهمزة الثانية على أصله من غير فصل بألف<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ت) «الوصل».

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٨٤/أ.

(٣) انظر ص: ٨٩٣.

(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧، التيسير: ٨٩، ويلاحظ أنها - ابن مجاهد والداني - عبّرا بقولهما: (بالمدّ) بدل التسهيل، وهو مصطلح، ولا مشاحة في الاصطلاح. انظر: الدر الشير: ٢/ ٢٤٩ و ٤/ ٢٢٨.

ثانيها: ﴿أَنْجَمِي وَعَرِّبِي﴾ في فصلت [٤٤]، رواه بهمزة واحدة على الخبر؛ قبل، وهشام ورويس؛ باختلاف عنهم:

أمّا قبل؛ فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه عن ابن مجاهد<sup>(١)</sup> طلحة بن محمد الشاهد، والشذائي، والمطوّعي، والشنبوذي، وابن أبي بلال، وبكار من طريق النهرواني، وهي رواية ابن شوذب<sup>(٢)</sup> عن قبل، ورواه عنه بهمزتين على الاستفهام؛ ابن شنبوذ، والسامري عن ابن مجاهد عنه، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

وأمّا هشام فرواه عنه بالخبر الحلواني من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب «التجريد» عن أبي عبد الله الجمال عن الحلواني، وكذا رواه صاحب «المبهج» عن الداجوني عن أصحابه عنه، ورواه عنه بالاستفهام الجمال عن الحلواني؛ من جميع طرقه إلا من طريق «التجريد»، وكذلك الداجوني إلا من طريق «المبهج»<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأمّا رويس فرواه عنه بالخبر؛ أبو بكر التمار من طريق أبي الطيب

(١) (ابن مجاهد) سقطت منه (س).

(٢) عبد الله بن عمر بن أحمد، الواسطي، مقرر متصدر، روى القراءة عن شعيب بن أيوب الصريفي، روى القراءة عنه ابن مهدي الواسطي.

ويلاحظ: رواية ابن شوذب عن قبل ليست من طرق هذا الكتاب.

انظر: غاية النهاية: ٤٣٧/١.

(٣) انظر: المستنير: ٧٧٧/٢.

(٤) انظر: التجريد: ٤٦/أ، المبهج: ٢٠٣/١.

البغداددي،<sup>(١)</sup> ورواه عنه بالاستفهام من طريق النخاس، وابن مقسم، والجوهري، وكذلك قرأ الباقر.

وحقق الهمزة الثانية منها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح<sup>(٢)</sup>، وانفرد هبة الله المفسر بذلك عن الداجوني<sup>(٣)</sup>، والباقر ممن قرأ بالاستفهام؛ بالتسهيل.

وهم على أصولهم المذكورة من (البدل) و(ابن بين) و(إدخال الألف) و(عدمه) إلا أن ابن ذكوان نصّ له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين؛ على إدخال الألف فيها بين الهمزتين، وسيأتي تحقيق ذلك في ﴿أَنَّ كَانَ﴾ [القلم: ١٤]<sup>(٤)</sup>

ثالثها: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَتَكُمْ﴾ في الأحقاف [٢٠]، قرأه بهمزة واحدة على الخبر؛ نافع، وأبو عمرو، والكوفيون، والباقر بهمزتين على الاستفهام، وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب.

وهم على أصولهم المذكورة من (التسهيل) و(التحقيق) و(الفصل) و(عدمه)

(١) ذكر المؤلف في مبحث (الطرق)، من مصادر هذه الطريق؛ «الغاية» لابن مهران، وبالرجوع إليها قال: ﴿مَا نَعَجِي﴾ بهمزتين كوفي غير حفص، بهمزة هشام. اهـ ولعل في النسخة المحققة سقطاً، وهو مذهب الباقر، ورجعت إلى «المبسوط» فوجدت فيه: الباقر ومعه رويس بهمزة واحدة ممدودة. اهـ قوله: ممدودة: أي مسهلة.

انظر: الغاية: ٣٨٦، المبسوط: ٣٩٤، مفردة الداني: ٨٣، غاية الاختصار: ٢٢٤/١.

(٢) انظر: التذكرة: ٥٣٨/٢، مفردة الداني: ٨٣.

(٣) انظر: المستنير: ٧٧٧/٢.

(٤) انظر ص: ٨٨٩.

إلا أن الداجوني عن هشام من طريق النهرواني يسهّل الثانية ولا يفصل، والمفسّر يحقق ويفصل<sup>(١)</sup>.

وذكر الحافظ أبو العلاء في «غايته» أن الصوريّ عن ابن ذكوان يخيّر بين تحقيق الهمزتين / معاً بلا فصل، وبين تحقيق الأولى وتلين الثانية مع الفصل<sup>(٢)</sup>.  
 رابعها: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ في سورة ت [١٤] فقرأه بهمزة واحدة على الخبر؛  
 نافع وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، وحفص، وقرأه الباقر  
 بهمزتين على الاستفهام وهم: ابن عامر، وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب،  
 وأبو بكر.

وحقّق الهمزتين منهم: حمزة، وأبو بكر، وروح، وانفرد بذلك المفسّر، عن  
 الداجوني، على أصله في ذلك وفي الفصل.

(١) لم يذكر البناء الدميّاطي وجه التحقيق مع عدم الإدخال، مما جعل الأزميري يستدركه عليه بقوله: منشأ سهوه ما قاله «النشر»: والداجوني من طريق النهرواني يسهّل ولا يفصل، ومن طريق المفسّر يحقق ويفصل، فتوهم من ذلك أن للداجوني طريقين: النهرواني والمفسّر فقط، وليس كذلك بل للداجوني طريق زيد والشذائي، ولزيد ست طرق؛ منهم النهرواني والمفسّر.

قال - الأزميري -: «والذي يظهر من «النشر» للحلوّانيّ وجهان في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾: الفصل فقط؛ مع التحقيق والتسهيل، وللداغوني ثلاثة أوجه: الفصل مع التحقيق فقط؛ من طريق المفسّر عن زيد عن الداجوني، والثاني والثالث عدم الفصل: مع التسهيل؛ من طريق النهرواني عن زيد عنه، ومع التحقيق للداجوني سوى المفسّر والنهرواني عن زيد، ولكن وجدنا الفصل مع التسهيل للداجوني من طريق من ذكرنا، ولتأ أسقط في «النشر» واسطة زيد بين هذين الطريقين والداجوني، وقع البناء في هذا الخطأ في «إنحافه» في الأصول وفي الفرش». بدائع البرهان: ٥٣٠، وانظر: الإنحاف: ٤٦/١.

(٢) غاية الاختصار: ٢٢٤/١.

وَحَقَّقَ الْأُولَى، وَسَهَّلَ الثَّانِيَةَ؛ ابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَرُوَيْسٌ، وَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا بِأَلْفٍ؛ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالْحُلَوَائِيُّ عَنْ هِشَامٍ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَفِي حَرْفِ (فَصَلَتْ)<sup>(٢)</sup>، فَنَصَّ لَهُ عَلَى الْفَصْلِ فِيهِمَا؛ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَابْنُ شَرِيحٍ، وَابْنُ سَفْيَانَ، وَالْمَهْدَوِيُّ، وَأَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونٍ وَغَيْرُهُمْ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ عَنْ ابْنِ الْأَخْرَمِ وَالصُّوْرِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وَرَدَّ ذَلِكَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي، فَقَالَ فِي «التَّيْسِيرِ»: لَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَقِيمٍ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ، وَلَا صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ ذَكْوَانَ لَمَّا لَمْ يَفْصَلْ بِهِذِهِ الْأَلْفَ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ فِي حَالِ تَحْقِيقِهِمَا مَعَ ثِقَلِ اجْتِمَاعِهِمَا، عَلِمَ أَنَّ فَصْلَهُ بَهَا بَيْنَهُمَا فِي حَالِ تَسْهِيلِهِ إِحْدَاهُمَا مَعَ خَفَةِ ذَلِكَ غَيْرِ صَحِيحٍ فِي مَذْهَبِهِ، عَلَى أَنَّ الْأَخْفَشَ قَدْ قَالَ فِي «كِتَابِهِ» عَنْهُ؛ بِتَحْقِيقِ الْأُولَى وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فَصْلًا فِي الْمَوْضِعَيْنِ، فَاتَّضَحَ مَا قُلْنَاهُ، قَالَ: وَهَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ اللَّطِيفَةِ، الَّتِي لَا يُمَيِّزُهَا وَلَا يَعْرِفُ حَقَائِقَهَا إِلَّا الْمُطْلَعُونَ<sup>(٤)</sup> بِمَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ، الْمُخْتَصِّصُونَ بِالْفَهْمِ الْفَائِقِ، وَالدَّرَايَةِ الْكَامِلَةِ. انْتَهَى<sup>(٥)</sup> وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِي بَيَانِ ذَلِكَ فِي «جَامِعِهِ»<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: السبعة: ٦٤٦-٦٤٧، التيسير: ٢١٣، المستير: ٤٣٢/١ و ٨٢٧/٢.

(٢) يقصد قوله تعالى: ﴿أَنْجِئْ وَعَرِّفْ﴾ [فصلت: ٤٤].

(٣) انظر: التبصرة: ٧٠٦، الكافي: ١٨٣، غاية الاختصار: ٢٢٥/١.

(٤) في (س) «المضطلعون».

(٥) التيسير: ١٩٤.

(٦) جامع البيان: ١٨٢/٢.

وقال الأستاذ أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»: فأما ابن ذكوان فقد اختلف الشيوخ في الأخذ له، فكان عثمان بن سعيد، يعني الداني، يأخذ له بغير فصل كابن كثير<sup>(١)</sup>، قال: وكذلك روى لنا أبو القاسم<sup>(٢)</sup> - رحمه الله - عن الملنجي<sup>(٣)</sup> عن أبي عليّ البغدادي، وكذلك قال محمد بن إبراهيم؛ أبو عبد الله القيسي؛ يعني ابن عيسون<sup>(٤)</sup> الأندلسي صاحب ابن أخته، قال: وهؤلاء الثلاثة علماء بتأويل نصوص من تقدّم، حفاظٌ.

قال: <sup>(٥)</sup> وكان أبو محمد مكّي بن أبي طالب يأخذ له بالفصل بينهما بألف، وعلى ذلك أبو الطيّب وأصحابه، وهو الذي تعطيه نصوص الأئمة / من أهل

(١) في المطبوع: (كثير) بالهمز بعد الكاف، وهو تحريف.

(٢) هو: خلف بن إبراهيم بن خلف، القرطبي، عرف بالحصار، قرأ بمكة على أبي معشر الطبري، رحل إلى المشرق، ثم عاد وتولى خطابتها، وكان عليه مدار الإقراء بها، توفي سنة (٥١١ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٧١.

(٣) كذا في جميع النسخ: (الملنجي) بالنون بعد اللام، بعدها جيم، وفي «غاية» المؤلف و«الإقناع» لابن الباذش: (المليحي) بالمشنة التحتية بعد اللام، وبعدها حاء مهملة، وترجمه بقوله: عبد المجيد بن عبد القوي، أبو محمد، المليحي، المصري، الضرير، شيخ مقرئ، قرأ على المالكي، روى عنه ابن بليمة. ولم أجد من نصّ على نسبته إلى أيها، وأما في «غاية» المؤلف فلعله نسبه إلى (بني مليح) وهو حيّ من خزاعة.  
انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٦٦، التاج (ملح).

(٤) أقرأ الناس بالأندلس، وحدث وكتب، أستاذ حافظ محقق، قرأ عليه بعض أصحاب الداني، وفي «غاية» المؤلف (عيشون) بالشين بالمعجمة، وهو تصنيف، توفي بعد سنة (٣٩٠ هـ)، تنبيه: في المطبوع: (القيس)، وهو تحريف. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٤٧.

(٥) (قال) سقطت من المطبوع.



الأداء؛ ابن مجاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبد الرزاق، وأبي الطيب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وابن أشته، والشذائي، وأبي الفضل الخزاعي، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي علي الأهوازي، وجماعة كثيرة من متقدم ومتأخر؛ قالوا كلهم: بهمزة ومدّة<sup>(١)</sup>.

قلت: وليس نص من يقول: (بهمزة ومدّة)<sup>(٢)</sup> يعطي الفصل، أو يدل عليه، ومن نظر كلام الأئمة؛ متقدمهم ومتأخرهم، عَلم أنهم لا يريدون بذلك إلا (بين)<sup>(٣)</sup> ليس إلا، فقول الداني أقرب إلى النص، وأصح في القياس.

نعم؛ قول الحسن بن حبيب<sup>(٤)</sup>؛ صاحب الأخفش، أقرب إلى قول مكّي وأصحابه؛ فإنه قال في «كتابه» عن ابن ذكوان، عن يحيى، أنه قرأ ﴿أعجمي﴾

(١) الإقناع: ٣٦٣/١ - ٣٦٤.

(٢) تصحفت التاء في المطبوع إلى الهاء.

(٣) وهذا ما صرح به الداني نفسه، حيث قال: ... بهمزة ممدودة يعني: مسهلة من غير فصل بالفاء. اه وقال الداني أيضاً: يراد بالمدّ التسهيل، إذ كذلك جرت عادتهم وعادة غيرهم من الرواة في العبارة عنهما. اه

وصرح به أيضاً المالك في شرحه للتيسير عند قول الداني: بهمزة ومدّة: قال المالك: فهذا الموضع نص في أن الحافظ يطلق المدّ وهو يريد به الهمزة المليّنة (بين). اه

انظر: جامع البيان: ٢/ ١٥٩ و ١٨٢، الدر النثير: ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠ و ٤/ ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٤) ابن عبد الملك، أبو علي، الدمشقي، فقيه شافعي، مقرئ ثقة، روى عن الأعمش كتابه في قراءة ابن عامر بالعلل، قال الداني: لا نعلم أحداً من الشاميين يروي هذا الكتاب إلا عن أبي علي، اه روى عنه صالح ابن إدريس وعبد المتعم بن غلبون وغيرهما، توفي سنة (٣٣٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٠٩ - ٢١٠، السير: ١٥/ ٣٨٣ - ٣٨٤.

بمَدَّة مطوَّلة كما قال ذو الرُّمة<sup>(١)</sup>:

أَن توهَّمت من خرقاء منزلة<sup>(٢)</sup> .....

قال: فقال (أَن) بهمزة طويلة. انتهى.

فهذا يدل على ما قاله مكِّي، ولا يمنع ما قاله الداني؛ لأن الوزن يقوم بهما، وكلُّهم ينشده بالتسهيل، ويستدل له به، والوزن لا يقوم بالبدل<sup>(٣)</sup>.

(١) غيلان بن عقبة، العدوي.

(٢) صدر بيت، وهو مطلع قصيدة له، عدد أبياتها (٨٤) بيتاً، وعجز البيت هو:

ماء الصباية من عينيك مسجومٌ

وفي الديوان (ترسمت) بدل (توهمت)، و(خرقاء) اختلفوا فيه؛ هل هو لقب لميَّة، حسب قول ثعلب، أو أنه اسم امرأة؟ قيل: هي من بني البكاء بن عامر بن صعصعة.

انظر: ديوانه: ١/ ٣٦٩-٣٧١، الأغاني: ١٦/ ١١٣-١١٧، الخزانة: ٤/ ٤٩٥.

(٣) رواية البيت فيما اطلعت عليه من مصادر هو (أَعْنُ) بإبدال الهمزة الثانية عيناً، وهو شاهد لذلك، و(أَنَّ) بهمزتين محققتين، ولم أجد من جعل الثانية منهما مبدلة، ووجدت العلماء يستدلون على مراد المؤلف ببيت الأعشى:

ءان رأيت رجلاً أعشى أضرب به ريب المنون ودهر مفسد خبل

ومنه قول الآخر:

ءان زَمَّ أجمالٌ وفارق جيرةٌ وصاح غرابٌ البين أنت حزين

الشاهد في البيتين هو (ءان) بتسهيل الهمزة الثانية (بين) دلالة على أنها في حكم المتحركة، وأنها ليست ساكنة، ولولا ذلك لانكسر وزن البيت، وهذا معنى قول المؤلف: (والوزن لا يقوم بالبدل) بمعنى: أن بعد الهمزة نوناً ساكنة، فلو كانت الهمزة المخففة -بالحاء المعجمة والفاء- في الحكم ساكنة لالتقى ساكنان وهذا لا يصح، لأنه لا يكون في الشعر إلا في القوافي، وقواف مخصوصة أيضاً. والله أعلم.

انظر: ديوان الأعشى: ٥٥، الكتاب: ١/ ٤٧٦ و ٢/ ١٦٧، الحجة للفارسي: ١/ ٢٨٥-٢٨٦، و ٤/ ١٧٣-١٧٤، شرح المفصل: ٩/ ١١٣-١١٤.

وقد نصَّ على ترك الفصل لابن ذكوان غيرُ من ذكرت ممَّن هو أعرف بدلائل النصوص؛ كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العزّ، وأبي عليّ المالكي، وابن الفحّام الصقليّ<sup>(١)</sup> وغيرهم، وقد قرأت له بكلّ من الوجهين، والأمر في ذلك قريب،<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

وأما الذي بعده حرف مدّ واختلف فيه؛ استفهاماً وخبراً، فكلمة واحدة، وقعت في ثلاثة مواضع، وهي ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ في الأعراف [١٢٣] قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾.

وفي طه [٧١] والشعراء [٤٩] ﴿قَالَ ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾؛ فقرأ الثلاثة بالإخبار: حفص، ورويس، والأصبهانيّ عن ورش، وانفرد بذلك الخزاعيّ عن الشذائيّ عن النحاس<sup>(٣)</sup> \* عن الأزرق<sup>(٤)</sup> عن ورش فخالف سائر الرواة والطرق عن الأزرق.

واختلف عن قبل في حرف (طه) فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام، وبذلك قرأ الباقر في<sup>(٥)</sup> الثلاثة.

وحقّق الثانية في<sup>(٦)</sup> الثلاثة منهم؛ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر،

(١) في المطبوع: (والصقلي) والواو زائدة.

(٢) انظر: الإقناع: ٣٦٦/١.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٥) (في): سقط من المطبوع.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (في الثانية).

وروح، واختلف عن هشام؛ فرواها عنه الداجوني من طريق الشذائي كذلك  
 بالتحقيق، ورواها عنه الحلواني، والداجوني من طريق زيد (بين بين) / ، وبذلك  
 قرأ الباقر وهم: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون، وورش من طريق الأزرق،  
 والبزي، وابن ذكوان<sup>(١)</sup>.

وأما قبل فإنه وافقهم على التسهيل في (الشعراء) وكذلك في (طه) من طريق  
 ابن شنبوذ، وأبدل بكماله الهمزة الأولى من (الأعراف) بعد ضمّه نون ﴿فِرْعَوْنَ﴾  
 واواً خالصة حالة الوصل؛ كما فعل في ﴿النُّشُورُ﴾ \* ﴿أَمِنْتُمْ﴾ [الملك: ١٥، ١٦].  
 واختلف عنه في الهمزة الثانية كذلك، فسهّلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة  
 ابن شنبوذ، فإذا ابتدأ حَقَّق الهمزة الأولى وسهّل الثانية (بين بين) من غير  
 خلاف.

ولم يُدخِل أحدٌ بين الهمزتين في واحد من الثلاثة ألفاً، لما<sup>(٢)</sup> تقدّم في  
 ﴿أَلِهْتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] \* وكذلك لم يبدل الثانية ألفاً عن الأزرق عن ورش  
 كما تقدم ذلك في ﴿أَلِهْتُنَا﴾ \*<sup>(٣)</sup>؛ إذ لا فرق بينهما؛ ولذلك لم يذكر في  
 «التيسير» لورش سوى التسهيل وأجراه مجرى قالون وأبي عمرو وغيرهما من  
 المسهّلين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: السبعة: ٢٩٠-٢٩١، التذكرة: ٢/٣٤٤.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (كما) بالكاف، وليس المراد، إذ المراد أن علّة عدم الإدخال بين الهمزتين هنا هي

علّة عدم الإدخال في ﴿أَلِهْتُنَا﴾.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٤) انظر: التيسير: ١١٢، الدر الثير: ٤/٢٣٤.

وأما ما حكاه في «الإيجاز» وغيره من إبدال الثانية لورش؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ ونحوه، وليس بسديد لما بيناه في ﴿ءَالِهَتُنَا﴾ فيما تقدّم، إذ لا فرق بينهما.

ولعل ذلك وَهُمْ من بعضهم، حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرأونها بالخبر؛ فظن أن ذلك على وجه البديل، ثم حذفت إحدى الألفين؛ وليس كذلك؛ بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش، ورواية أحمد بن صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبي الأزهر؛ كلهم عن ورش؛ يقرأونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص، فمن كان من هؤلاء يروي المد لما بعد الهمز، يمد ذلك فيكون مثل ﴿ءَامَتُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥] لا أنه بالاستفهام، وأبدل، وحذف، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

فهذا جميع أنواع همزة القطع، وأحكامها مفتوحة مع همزة الاستفهام، اتفاقاً واختلافاً.

وأما الهمزة المكسورة: فتأتي أيضاً متفقاً عليه بالاستفهام ومختلفاً فيه:

فالضرب الأول المتفق عليه: سبعُ كلم، في ثلاثة عشر موضعاً، وهي ﴿أَيْنَكُمْ﴾ في الأنعام [١٩] والنمل [٥٥] وفصلت [٩] و<sup>(٢)</sup> ﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرٌ﴾ الشعراء [٤١] و﴿ءَالِهَةٌ﴾ في خمسة / مواضع النمل [٦٠-٦٤]، و﴿أَيْنَا لَنَارِكُونَا﴾ و﴿ءَأَنْتَ لَيْنٌ﴾<sup>١</sup>

(١) انظر: جامع البيان: ٢ / ق: ٦٥-٦٦.

(٢) وكتب الواو في المطبوع داخل القوس، مما يوهم أنها حرف قرآني، وكذلك في الذي بعدها.

و ﴿أَيْفَكَا﴾ ثلاثتها في الصافات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و ﴿أَوْدَامَتَنَا﴾ في ق [٣].

فاختلفوا في تسهيل الثانية منهما، وتحقيقها، وإدخال ألف بينهما، فسهّلها (بين بين) - أي بين الهمزة والياء - نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحققها الكوفيون، وابن عامر، وروح، واختلف عن رويس في حرف (الأنعام)، وعن هشام في حرف (فصلت):

أمّا حرف الأنعام [١٩]، وهو ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ فروى أبو الطيّب عن رويس تحقيقه؛ خلافاً لأصله، ونصّ أبو العلاء في «غايته» على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق<sup>(١)</sup>.

وأمّا حرف فصلت [٩] وهو ﴿أَيِّنْكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فجمهور المغاربة عن هشام على<sup>(٢)</sup> التسهيل؛ خلافاً لأصله.

وممن نصّ له على التسهيل وجهاً واحداً؛ صاحب «التييسير» و«الكافي»، و«الهادي»<sup>(٣)</sup>، و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» وابنا غلبون، وصاحب «المبهج»، وصاحب «العنوان» وكلّ من روى تسهيله، فصل بألف قبله، كما سيأتي<sup>(٤)</sup>. وجمهور العراقيين عنه على التحقيق، وممن نصّ عليه وجهاً واحداً على أصله، ولم يذكر عنه فيه تسهيلاً؛ ابن شيطا، وابن سوار،

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢٢٧/١، التتمة: ٨٧.

(٢) في (س) و(ز) «بالتسهيل».

(٣) (والهادي) سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، الكافي: ٢٣، التبصرة: ٢٨٢، تلخيص العبارات: ٢٧، التذكرة: ١/١١٢، العنوان: ٤٥.

وابن فارس، وأبو العزّ، وأبو عليّ البغدادي، وابن الفحّام، والحافظ أبو العلاء<sup>(١)</sup>.

ونصّ على الخلاف فيه خاصّة؛ أبو القاسم الشاطبيّ، والصفراويّ، ومن قبلهما الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»<sup>(٢)</sup>.

وفصّل بين الهمزتين بألف في جميع الباب: أبو عمرو، وأبو جعفر، وقالون.

واختلف عن هشام، فروى عنه الفصل في الجميع الحلواني من طريق ابن عبدان من طريق صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، ومن طريق أبي العزّ صاحب «الكفاية»، ومن طريق أبي عبد الله الجمّال عن الحلواني، وهو الذي في «التجريد» عنه، وهو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيين؛ كابن سوار<sup>(٣)</sup>، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شيطا وغيرهم، وهو طريق الشذائي عن الداجوني، كما هو في «المبهج» وغيره، وعليه نصّ الداني عن الداجوني، وبه قطع الحافظ أبو العلاء من طريقي الحلواني والداجوني، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المستنير: ٤٣٣/١، غاية الاختصار: ٢٢٧/١-٢٢٨.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/١ ق: ٨٩/أ.

(٣) قوله (كابن سوار): لم يذكر ابن سوار حكم هذه الكلمة، نعم قد ذكرها بنصّها في باب (الهمزتين من كلمة) في المفتوحة وبعدها مكسورة، ووعد بأنه سيذكرها في موضعها، ولم يفعل، فاحتمال أنه نسي أو أن النسخ التي وصلت من «المستنير» ناقصة، أو أنه سقط من النسخ، كل ذلك محتمل، والله أعلم انظر: المستنير: ٤٣٤/١ و٧٧٦.

(٤) انظر: التيسير: ٣٢، جامع البيان: ١/١ ق: ٨٩، غاية الاختصار: ٢٢٧/١-٢٢٨.

وروى عنه القصر؛ وهو / ترك الفصل في الباب كله؛ الداجوني عند جمهور العراقيين وغيرهم، كصاحب «المستنير» و«التذكار» و«الجامع» و«الروضة» و«التجريد» و«الكفاية الكبرى» وغيرهم، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذي في «المبهج» من طريق الجمال عن الحلواني، وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل؛ ففصلوا بالآلف في سبعة مواضع، وتركوا الفصل في الآخر،<sup>(١)</sup> ففصلوا مما تقدم في أربعة مواضع وهي: ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١]، و﴿أَيْنَكَ﴾ و﴿أَيْنَكَ﴾ في الصفات [٥٢، ٨٦]، و﴿أَيْنَكُمْ﴾ في فصلت [٩]، وهو الذي في «الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«العنوان»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن،<sup>(٢)</sup> وسيأتي بقية ما فصلوا فيه في الضرب (الثاني)<sup>(٣)</sup>.

ومما يلحق بهذا الضرب<sup>(٤)</sup>، من المتفق عليه بالاستفهام؛ قوله تعالى في العنكبوت [٢٩] ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُوا الرِّجَالَ﴾ وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَيُّدَا مَيْنَا﴾، أجمعوا على قراءتهما بالاستفهام، وهما من المكرر كما سيأتي، وكذلك قوله: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ في يس [١٩]: أجمعوا على قراءته بالاستفهام، إلا أن أبا جعفر يفتح الهمزة الثانية، فيلحق بضرب الهمزة المفتوحة، كما تقدّم، والباقون يكسرونها، فيلحق عندهم بهذا الضرب.

(١) كذا الصواب، وكتب في المطبوع: (الآخر)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الكافي: ٣٢، التلخيص: ٢٧، التبصرة: ٢٨٣، العنوان: ٤٥، جامع البيان: ١ / ق: ٨٩ / أ.

(٣) انظر ص: ٨٩٩.

(٤) في المطبوع: (الباب).



وهم في هذه الثلاثة الأحرف على أصولهم المذكورة؛ تحقيقاً، وتسهيلاً، وفصلاً، إلا أن أصحاب التفصيل عن هشام يفصلون بين الهمزتين في حرفي (العنكبوت) و(الواقعة)، ولا يفصلون في حرف (يس) والله أعلم.

والضرب الثاني: المختلف فيه بين الاستفهام والخبر على قسمين:

قسم: مفرد؛ تجيء الهمزتان فيه وليس بعدهما مثلهما.

وقسم: مكرر؛ تجيء الهمزتان وبعدهما مثلهما.

فالقسم الأول: خمسة أحرف ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾، ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ وكلاهما في الأعراف [٨١، ١١٣]، ﴿أَءَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ في يوسف [٩٠] ﴿أَءِ ذَا مَا مِتُّ﴾ في مريم [٦٦]، ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ الواقعة [٦٦].

أما ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في الأعراف [٨١]؛ فقرأه همزة واحدة على الخبر: نافع، وأبو جعفر، وحفص، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وهم على أصولهم المذكورة؛ تسهياً وتحقيقاً وفصلاً.

وأما ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ فقرأه على الخبر: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وحفص، والباقون على الاستفهام، وهم على أصولهم، وهما من المواضع السبعة، اللاتي يفصل فيها عن الحلواني عن هشام؛ أصحاب التفصيل.

وأما ﴿أَءَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ فقرأه همزة واحدة على الخبر: ابن كثير، وأبو جعفر، والباقون بهمزتين على الاستفهام. وهم على أصولهم.

وأما ﴿أَءِ ذَا مَا مِتُّ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان؛ فرواه عنه، همزة واحدة

على الخبر الصوريّ من جميع طرقه غير الشذائي عنه، وهو الذي عليه جمهور العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش عنه؛ من طريق «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«الكافي» وابن غلبون، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وأبي الحسن طاهر<sup>(١)</sup>.

ورواه عنه النقاش عن الأخفش عنه، بهمزتين على الاستفهام، وذلك من جميع طرقه؛ من المغاربة، والمصريّين، والشاميّين، والعراقيّين، والشذائي، عن الصوريّ عنه، وهو الذي في «التجريد» و«المبهج» و«الكامل» و«غاية» ابن مهران.

والوجهان جميعاً عنه في «الشاطبية» و«الإعلان» وظاهر «اليسير»، ونصّ عليهما في «المفردات» و«جامع البيان»<sup>(٢)</sup>، وبالأستفهام قرأ الداني على عبد العزيز الفارسيّ، وبذلك قرأ الباقر، وهم على أصولهم تحقيقاً وتسهيلاً وفصلاً، وهذا الحرف تنمة السبعة التي يفصل فيها لهشام من طريق الحلواني؛ أصحاب التفصيل.

وأما ﴿إِنَّا لَمَعْرُومُونَ﴾ فرواه بهمزتين على الاستفهام أبو بكر، وقرأه الباقر بهمزة على الخبر.

(١) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١١٣/ ب.

(٢) انظر: المفردات: ١٨٢.

والقسم الثاني: وهو المكرر من الاستفهامين،<sup>(١)</sup> نحو ﴿أَاءِذَا﴾، ﴿أَيْنَا﴾،  
وجملته أحد عشر موضعاً من تسع سور: في الرعد [٥] ﴿أَاءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَاءِنَّا لَفِي خَلْقٍ  
جَدِيدٍ﴾، وفي الإسراء موضعان [٤٩، ٤٨] ﴿أَاءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَرَفْنَا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾<sup>(٢)</sup>،  
وفي المؤمنون [٨٢] ﴿أَاءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النمل [٦٧]  
﴿أَاءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾، وفي العنكبوت [٢٨، ٢٩] ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ  
الْفَحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ \* أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾،  
وفي آل عمران السجدة [١٠] ﴿أَاءِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَتَأْتِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي الصفات  
موضعان: الأول [١٦] ﴿أَاءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾، والثاني [٥٣] ﴿أَاءِذَا مِتْنَا  
وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا لَمَدِينُونَ﴾، وفي الواقعة [٤٧] ﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَيْنَا  
لَمَبْعُوثُونَ﴾، وفي النازعات [١٠، ١١] ﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ \* أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ﴾،  
فتصير بحكم التكرير اثنين وعشرين حرفاً.

فاختلفوا في الإخبار بالأول منهما، والاستفهام بالثاني، وعكسه، والاستفهام  
فيهما.

فقرأ ابن عامر، وأبو جعفر؛ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني، من

(١) انظر خلاف القراء في الاستفهامين في: السبعة: ٢٨٥-٢٨٦، التذكرة: ١/٣٨٦-٣٨٩، الروضة: ٢٤٩  
٢٦٣، المصباح: ٣/١٢٦٣-١٢٦٨، الإقناع: ١/٣٧٤-٣٧٦، غاية الاختصار: ١/٢٣٠-٢٣٧، التمهيد:  
٧٢٩ ٧٣٣.

(٢) وسقطت كلمة ﴿خَلْقًا﴾ من المطبوع.

(٣) وسقطت من المطبوع ﴿خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾.

موضع (الرعد) وموضعي (الإسراء) وفي (المؤمنون) و(السجدة) والثاني من (الصفات).

وقرأ نافع، والكسائي، ويعقوب؛ في هذه المواضع الستة بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما.

وأما موضع (النمل)؛ فقرأه نافع، وأبو جعفر، بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه ابن عامر، والكسائي، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، مع زيادة نون فيه، فيقولان ﴿إِنَّا لَمُخْرِجُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقر بالاستفهام فيهما.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» عن الكارزيني، عن النحاس، عن رويس بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني؛ كقراءة نافع وأبي جعفر، فخالف سائر الرواة عن رويس<sup>(٢)</sup>.

وأما موضع (العنكبوت) فقرأه نافع، وأبو جعفر، وابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، وحفص، بالإخبار في الأول، وقرأ الباقر بالاستفهام، وهم: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وأجمعوا على الاستفهام في الثاني.

(١) انظر: التذكرة: ٣٨٨/٢، التيسير: ١٦٩.

(٢) ذكر هذه الانفرادة عن رويس صدقة المسحراتي نقلاً عن الصابوني.

انظر: المبهج: ٢١١/١ و٢٦٨/٢، التتمة: ٧٣٢.

وأما الموضع الأول من (الصفات) فقرأه ابن عامر بالإخبار في الأول، والاستفهام في الثاني، وقرأه نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب؛ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني، وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما.

وأما موضع (الواقعة) فقرأه -أيضاً- نافع، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما، فلا خلاف عنهم في الاستفهام في الأول.

وأما موضع (النازعات) فقرأه أبو جعفر بالإخبار / في الأول والاستفهام في الثاني، وقرأه نافع، وابن عامر، والكسائي، ويعقوب، بالاستفهام في الأول، والإخبار في الثاني، وقرأه الباقر بالاستفهام فيهما.

وكلُّ من استفهم في حرف من هذه الاثنين والعشرين، فإنه في ذلك على أصله من التحقيق، والتسهيل، وإدخال الألف، إلا أن أكثر الطرق عن هشام، على الفصل بالألف في هذا الباب؛ أعني الاستفهامين، وبذلك قطع له صاحب «التيسير» و«الشاطبية» وسائر المغاربة، وأكثر المشارقة، كابن شيطا، وابن سوار، وأبي العز، والهمداني، وغيرهم، وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه في ذلك، كما هو مذهبه في سائر هذا الضرب، منهم الأستاذ أبو محمد سبط الخياط، وأبو القاسم الهذلي، وأبو القاسم الصفراوي، وغيرهم، وهو الظاهر قياساً، والله أعلم.

وأما الهمزة المضمومة: فلم تأت إلا بعد همزة استفهام، وأتت في ثلاثة مواضع متفق عليها، وواحد مختلف فيه.

فالمواضع المتفق عليها: في آل عمران [١٥] ﴿قُلْ أَؤْتِيْتُكُمْ بِغَيْرِ مَن ذَلِكُمْ﴾، وفي ص [٨] ﴿أَنزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾، وفي القمر [٢٥] ﴿أَلْقَى الذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾.

فسهّل الهمزة الثانية فيها: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ورويس، وحقّقها الباقون، وفَصَلَ بينهما فيها<sup>(١)</sup> بألف أبو جعفر، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وهشام:

أمّا أبو عمرو فروى عنه الفصل أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وقوّاه بالقياس، وبنصوص الرواة عنه: أبي عمر<sup>(٢)</sup>، وأبي شعيب، وأبي حمدون، وأبي خلّاد، وأبي الفتح الموصلي، ومحمد بن شعاع وغيرهم، حيث قالوا عن اليزيدي عن أبي عمرو: إنه كان بهمزة الاستفهام؛ همزة واحدة ممدودة، قالوا: وكذلك<sup>(٣)</sup> كان يفعل بكلّ همزتين التقتا، فيصيرهما واحدة ويمدّ إحداها مثل ﴿أَوْدَا﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَوَّلَهُ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿أَيِّنْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩] و﴿أَأَنْتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٩] وشبهه.

قال الداني: فهذا يوجب أن يمدّ إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة مضمومة، إذ<sup>(٤)</sup> لم يستثنوا ذلك، وجعلوا المدّ سائغاً في الاستفهام كلّ، وإن لم

(١) (فيها) سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: (أبي عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ، إذا المراد الدوري، وكنيته: أبو عمر، بضم العين وفتح الميم.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (لذلك) باللام.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

يدرّجوا شيئاً من ذلك في التمثيل، فالقياس فيه جارٍ، والمدّ فيه مطّرد، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد نصّ على الفصل للدوري عنه، من طريق ابن فرح؛ أبو القاسم الصفراوي / ، وللسوسي من طريق ابن حبش<sup>(٢)</sup>؛ ابن سوار، وأبو العزّ،<sup>١</sup> وصاحب «التجريد» وغير واحد، والوجهان للسوسي أيضاً في «الكافي» و«التبصرة»، وقطع به للسوسي ابن بليمة، وأبو العلاء الحافظ.

وروى القصر عن أبي عمرو؛ جمهور أهل الأداء من العراقيين والمغاربة وغيرهم، ولم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر عنه الوجهين جميعاً؛ أبو العباس المهدي، وأبو الكرم الشهرزوري<sup>(٣)</sup>، والشاطبي والصفراوي أيضاً.

وأما قالون؛ فروى عنه المدّ من طريقي أبي نشيط والحلواني، أبو عمرو الداني في «جامعه»؛ من قراءته على أبي الحسن، وعن أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح، وقطع به له في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات بلطيف الإشارات»<sup>(٤)</sup>، ورواه من الطريقين عنه صاحب «التذكرة» وأبو علي<sup>(٥)</sup> المالكي، وابن سوار، والقلاسي، وأبو بكر

(١) جامع البيان: ١/ ق: ٩٠.

(٢) في المطبوع: (وابن)، وهو خطأ.

(٣) أبو الكرم، ورجّح القصر بقوله: «وهو المشهور عن أبي حدود وعن اليزيدي عنه». المصباح:

١٢٢٥/٣-١٢٢٦.

(٤) في (ز) و(س): «تلخيص الإشارات»، وهو خطأ.

(٥) في (س): «أبو علي» بسقوط واو العطف، مما يوهم أن المالكي هو صاحب «التذكرة».

ابن مهران، وأبو العلاء الهمداني، والهندي، وأبو محمد سبط الخياط في «المبهج»، وأما في «الكفاية» فقطع به للحلواني فقط.

والجمهور من أهل الأداء على الفصل، من الطريقين، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكي.

وروى عنه القصر من الطريقين؛ أبو القاسم بن الفحام في «تجريده» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، قال: ولم يذكر عنه سوى القصر<sup>(١)</sup>.

ورواه من طريق أبي نسيط؛ أبو محمد سبط الخياط في «كفايته»، ورواه من طريق الحلواني؛ الحافظ أبو عمرو في «الجامع»، وبه قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وكذا روى عن قالون؛ القاضي إسماعيل، وأحمد بن صالح، والشحام؛ فيما ذكره الداني، وبه قطع صاحب «العنوان» عن قالون؛ يعني من طريق إسماعيل<sup>(٢)</sup>.

وأما هشام فالخلاف عنه في المواضع الثلاثة المذكورة على ثلاثة أوجه:

أحدها: التحقيق مع المدّ في الثلاثة، وهذا أحد وجهي «التيسير» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد، يعني من طريق ابن عبدان عن الحلواني، وفي «كفاية» أبي العزّ أيضاً، وكذا في «الكامل» للهندي، وفي «التجريد» من طريق

(١) التجريد: ق: ٧/أ.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق: ٨٩-٩٠، مع التنبيه على أن هؤلاء ليسوا من طرق «النشر».



أبي عبد الله الجَمَل، عن الحلواني، وقطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، للحلواني عنه.

ثانيها: التحقيق مع القصر في الثلاثة، وهو أحد وجهي «الكافي» وهو الذي / قطع به الجمهور له، من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي البغدادي صاحب<sup>(١)</sup> «الروضة»، وابن الفحام صاحب «التجريد» وأبي العزّ القلانسي، وأبي العلاء الهمذاني، وسبط الخياط وغيرهم، وبذلك قرأ الباقيون.

ثالثها: التفصيل: ففي الحرف الأول، وهو الذي في (آل عمران) بالقصر والتحقيق، وفي الحرفين الآخرين، وهما اللذان في (ص) و(القمر) بالمدّ والتسهيل، وهو الوجه الثاني في «التيسير»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وبه قطع في «التذكرة»، وكذلك في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» وجمهور المغاربة، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وهذه الثلاثة الأوجه في «الشاطبية».

وانفرد الداني من قراءته على أبي الفتح من طريق الحلواني -أيضاً- بوجه رابع، وهو تسهيل الهمزة الثانية مع المدّ في الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

(١) في المطبوع: (وصاحب)، وهو خطأ.

(٢) قال الداني: «وقرأت له -هشام- على أبي الفتح من طريق الحلواني في الثلاثة المواضع بالتخير بين تحقيق الهمزتين معاً، وبين تسهيل الثانية مع المدّ في الوجهين، طرداً لمذهبه في مدّ الاستفهام». جامع البيان: ١/ ق: ٩٠/ ب.

وانفرد -أيضاً- الكارزيني عن الشنبوذي من طريق الجمال عن الحلواني أيضاً، بالمدّ مع التحقيق في (آل عمران) و(القمر)، وبالقصر مع التحقيق في (ص)، فيصير له الخلاف في الثلاثة، على خمسة أوجه، والله أعلم.

وأما الموضع المختلف فيه من هذا الباب فهو ﴿أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ﴾ في الزخرف [١٩]؛ فقرأ نافع، وأبو جعفر، بهمزتين: الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، مع إسكان الشين، كما سنذكره في سورته إن شاء الله تعالى، وسهلاً الهمزة الثانية (بين بين) على أصلهما، وفَصَلَ بينهما بألف أبو جعفر على أصله.

واختلف عن قالون أيضاً فرواه بالمدّ ممن روى المدّ في أخواته؛ الحافظ أبو عمرو من قراءته على أبي الفتح من طريق أبي نشيط، وأبو بكر بن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط في «المبهج» لأبي نشيط، وكذلك الهذلي من جميع طرقه، وبه قطع أبو العزّ، وابن سوار؛ للحلواني من غير طريق الحماصي، وروى عنه القصر كل من روى عنه القصر في أخواته، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» و«غاية الاختصار» و«التذكرة» وأكثر المؤلفين سواه، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو في «المبهج» و«المستنير» و«الكفاية» وغيرها عن أبي نشيط، وقطع به سبط الخياط / في «كفايته» من الطريقين.

والوجهان جميعاً عن أبي نشيط في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها. فهذه ضروب همزة القطع، وأقسامها، وأحكامها.

## وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام:

فتأتي على قسمين: مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة أيضاً على ضربين: ضرب اتفقوا على قراءته بالاستفهام، وضرب اختلفوا فيه.

فالضرب الأول: المتفق عليه، ثلاث كلمات، في ستة مواضع: ﴿الَّذِينَ﴾ في موضعي الأنعام [١٤٣، ١٤٤] ﴿الَّذِينَ وَقَدَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١] ﴿اللَّهُ﴾ أذِنَ لَكُمْ في يونس [٥٩] ﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ في النمل [٥٩].

فأجمعوا على عدم حذفها وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقاً بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً.

وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كفيته:

فقال كثير منهم: تبدل ألفاً خالصة، وجعلوا الإبدال لازماً لها؛ كما يلزم إبدال الهمزة إذا وجب تخفيفها في سائر الأحوال، قال الداني: هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون -أداء- عن ورش عن نافع<sup>(١)</sup>؛ يعني في نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبه قرأنا من طريق «التذكرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التجريد» و«الروضة» و«المستنير» و«التذكار» و«الإرشاديين» و«الغايتين» وغير ذلك، من جلّة المغاربة والمشاركة، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، واختاره أبو القاسم الشاطبي.

(١) هنا نهاية كلام الداني. انظر: جامع البيان: ١/٩١/أ.

وقال آخرون: تسهّل (بين بين) لثبوتها في حال الوصل، وتعذر حذفها فيه، فهي كاهمزة اللازمة، وليس إلى تحقيقها<sup>(١)</sup> سبيل، فوجب أن تسهّل (بين بين) قياساً على سائر الهمزات المتحركات بالفتح، إذا وليتهن همزة الاستفهام. قال الداني في «الجامع»: والقولان جيدان<sup>(٢)</sup>.

وقال في غيره: إن هذا القول هو الأوجه في تسهيل هذه الهمزة، قال: لقيامها في الشعر مقام المتحركة، ولو كانت مبدلة لقامت فيه مقام الساكن المحض، قال: ولو كان كذلك لانكسر<sup>(٣)</sup> هذا البيت:

أَلْحَقَّ إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ      أَوْ أَنْتَ حَبْلٌ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ<sup>(٤)</sup> /

قلت: وبه قرأ الداني على شيخه<sup>(٥)</sup> وهو مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى»، والوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»؛ وأجمع من أجاز تسهيلها

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (تحفيفها) بالخاء المعجمة والفاء.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٩١، وينبّه على أن هذين القولين بنصهما للداني.

(٣) لأن اللام من كلمة (الحق) ساكن، فلو جعلت الهمزة مبدلة لاجتمع ساكنان في بداية البيت، وهو لا يوجد ولا يصح في الشعر.

(٤) البيت نسبة سيويه والبغدادي وغيرهما، إلى عمر بن أبي ربيعة، وهو ثاني عشرة أبيات في ديوانه من قصيدة مطلعها:

يقول عَتِيقٌ إِذْ شَكُوتُ صَبَابَتِي      وَبَيْنَ دَاءٍ مِنْ فُؤَادِي نَخَامِرُ

وبعده هذا البيت لكن برواية:

أَحَقًّا لئن دَارَ.....

انظر: ديوانه: ١٠٩، الكتاب: ٣/ ١٣٦، تحصيل عين الذهب: ٤٣١، شرح التسهيل: ٣/ ٤٦٧.

(٥) كتب في (س) فوق كلمة شيخه: (أبي الفتح) بخط رقيق.

عنهم؛ أنه لا يجوز إدخال ألف بينها<sup>(١)</sup> وبين همزة الاستفهام، كما يجوز في همزة القطع؛ لضعفها عن همزة القطع.

والضرب الثاني المختلف فيه: حرف واحد، وهو ﴿يُؤَالِّسُحَرٌ﴾ في يونس [٨١] فقرأه أبو عمرو، وأبو جعفر، بالاستفهام، فيجوز لكل واحد منهما الوجهان المتقدمان من؛ البدل، والتسهيل، على ما تقدم في الكلم الثلاث، ولا يجوز لهما الفصل فيه بالألف، كما لا يجوز فيها، وقرأ الباكون بهمزة وصل على الخبر، فتسقط وصلاً، وتحذف ياء الصلة من الهاء قبلها لالتقاء الساكنين.

وأما همزة الوصل المكسورة الواقعة بعد همزة<sup>(٢)</sup> الاستفهام: فإنها تحذف في الدرج بعدها، من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨] ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣] ﴿أَتَخَذْنَهُمْ سِحْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] على اختلاف في بعضها، يأتي مستوفى في موضعه إن شاء الله تعالى، فهذه أقسام الهمزتين والأولى منهما همزة استفهام.

وأما إذا كانت الأولى لغير استفهام، فإن الثانية منها تكون متحركة وساكنة:

(١) في المطبوع: (بينهما) بالثنية، وهو خطأ.

(٢) في (س): «حرف» بدل همزة.

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة في خمسة مواضع ﴿أَيِّمَةً﴾: في التوبة [١٢] ﴿فَقِيلُوا أَيِّمَةً الْكُفْرُ﴾ وفي الأنبياء [٧٣] ﴿أَيِّمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ وفي القصص [٥] ﴿وَنَجْعَلُهُمُ أَيِّمَةً﴾ وفيها [٤١] ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيِّمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْنَّكَارِ﴾ وفي السجدة [٢٤] ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِّمَةً﴾ فحقوق الهمزتين جميعاً في الخمسة: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ وسهل الثانية فيها الباقلون، وهم: نافع، وأبو عمرو، وابن كثير، وأبو جعفر، ورويس.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيلها مع من سهل، فخالف سائر الرواة عنه<sup>(١)</sup>.

#### واختلف عنهم في كيفية تسهيلها:

فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل (بين بين) كما هي في سائر باب (الهمزتين) من كلمة، وبهذا ورد النص عن الأصبهاني عن أصحاب ورش، فإنه / قال: (أئمة) بنبرة واحدة، وبعدها إشمام الياء<sup>(٢)</sup>، وعلى هذا الوجه نص أبو طاهر ابن سوار، والهنلي، وأبو علي البغدادي، وابن الفحام الصقلي، والحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو العباس المهدوي، وابن سفيان

(١) هذه الانفرادة ليست في «الغاية» وهي من مصادر المؤلف، وإنما هي من «المبسوط» ص ٢٢٥، وهو ليس من مصادره.

(٢) عزاه إليه الداني في جامع البيان: ٢/٧٢ ق. أ.

(٣) (أبو) سقطت من المطبوع.

وأبو العزّ في «كفايته» ومكي في «تبصرته» وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو معنى قول صاحبي «التيسير» و«التذكرة» وغيرهما: (بياء مختلصة الكسرة)<sup>(١)</sup>، ومعنى قول ابن مهران: (وبهمزة واحدة غير ممدودة)<sup>(٢)</sup>.

وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة، نصّ على ذلك أبو عبد الله ابن شريح في «كافيه» وأبو العزّ القلانسي في «إرشاده»، وسائر الواسطيين، وبه قرأت من طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمن في «كنزه»: إن جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة<sup>(٣)</sup>، وأشار إليه أبو محمد مكي، والداني في «جامع البيان»، والحافظ أبو العلاء، والشاطبي وغيرهم، وأنه مذهب النحاة.

قلت: قد اختلف النحاة أيضاً - في تحقيق هذه الياء أيضاً، وكيفية تسهيلها، فقال ابن جني<sup>(٤)</sup> في باب (شواذ الهمز) من كتاب «الخصائص» له: ومن شاذّ الهمز عندنا؛ قراءة الكسائي ﴿أَيَّمَةً﴾ بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إلا أن يكونا عيين، نحو: (سؤال)، و(سائر)، و(جئار)<sup>(٥)</sup>، فأما التقاؤهما على التحقيق من كلمتين، فضعيف عندنا، وليس لحناً، ثم قال: لكن

(١) تمام العبارة: من غير مد. انظر: التذكرة: ٣٥٦/٢، التيسير: ١١٧.

(٢) المبسوط: ٢٢٥، وليس هذا النص في «الغاية».

(٣) هنا نهاية كلام ابن مؤمن في الكثر: ٧٢، مع قوله: وأنه مذهب النحاة.

تنبيه: تحرفت (أئمة) في «الكثر» المطبوع المحقق إلى (آية) فالفه المستعان.

(٤) انظر: ترجمته ص: ٣٧٨.

(٥) الكلمة الثانية (سائر) من قولهم: سار؛ إذا أبقي شيئاً من الشراب في قعر الإناء، وأما الثالثة: (جئار) من

قولهم: جأر، إذا رفع صوته بالدعاء.

انظر: التاج (جأر) و(سأر).

التقاؤهما في كلمة واحدة غير عيين، لحن إلّا ما شدّ مما حكيناه\* في (خطاءئ) وبابه\*<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

قلت: ولما ذكر أبو عليّ الفارسيّ<sup>(٣)</sup> التحقيق، قال: وليس بالوجه؛ لأنّا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق في «آدم» و«آخر»<sup>(٤)</sup> ونحو ذلك، فكذا ينبغي في القياس «أئمة»<sup>(٥)</sup>.

قلت: يشير إلى أن أصلها «أئمة»<sup>(٦)</sup> على وزن «أفعلة» جمع «إمام»، فنقل حركة الميم إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ من أجل الإدغام، لاجتماع المثليين، فكان الأصل الإبدال، من أجل السكون، ولذلك نصّ أكثر النحاة على إبدال الياء<sup>(٧)</sup>، كما ذكره الزمخشريّ في (المفصل).

قال أبو شامة: ووجهه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون، وذلك يقتضي الإبدال مطلقاً، قال: وتعيّنت (الياء) هنا لانكسارها الآن، فأبدلت ياء مكسورة<sup>(٨)</sup>.

ومنع كثير منهم تسهيلها (بين بين) قالوا: لأنها تكون بذلك في حكم /

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت)، انظر: الخصائص: ٣/ ١٤٣، إبراز المعاني: ١/ ٣٦٨

(٢) في (ز): «خطايا خطائي وبابه» وهو تحريف.

(٣) انظر ترجمته ص: ٣٧٧.

(٤) أي تحقيق الهمزة الثانية فيها لأن الأصل: «آدم» و«آخر».

(٥) الحجة للقراء السبعة: ٤/ ١٧٥-١٧٦.

(٦) تحرفت في المطبوع إلى: (أئمة) بالياء المثناة التحتية بعد الهمزة الثانية.

(٧) تصحفت في (س) إلى: (الباب).

(٨) هنا نهاية كلام أبي شامة. انظر: إبراز المعاني: ١/ ٣٦٧.



الهمزة، ألا ترى أن الأصل عند العرب في اسم الفاعل من (جاء): جائي<sup>(١)</sup>؛ فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة؛ لانكسار ما قبلها.

ثم إن الزمخشري خالف النحاة في ذلك، واختار تسهيلها (بين بين)، عملاً بقول من خففها<sup>(٢)</sup> كذلك من أئمة القراء، فقال في «الكشاف» من سورة (التوبة) عند ذكر (أئمة):

فإن قلت: كيف لفظ (أئمة)؟ قلت: همزة بعدها همزة (بين بين)؛ أي بين مخرج الهمزة والياء، قال: وتحقيق الهمزتين قراءة، مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين<sup>(٣)</sup>، قال: وأما التصريح (بالياء) فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون، ومن صرح بها فهو لاحق محرف<sup>(٤)</sup>.

(١) واستدلوا له بقول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائي إليك ولا ما يحدث الله في غد

انظر: الخصائص: ٦/٢ و ٣/١٤٣.

(٢) هذا هو الصواب، وتصحفت في (س) وكذا المطبوع إلى: «حقها» بالحاء المهملة والقافين.

(٣) يقصد النحويين لا القراء.

(٤) اعترض بعض أئمة القراءات، منهم أبو حيان والصفاقسي، على الزمخشري في هذه المسألة، لكن لم يُسلم لهم هذا الاعتراض، من قبل السمين إذ قال: «لا ينقم على الزمخشري شيء، فإنه قال: إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يقبلها، غاية ما في الباب أنه نقل عن غيره، وأما التصريح بالياء فإنه معذور فيه؛ لأنه إنما اشتهر بين القراء التسهيل (بين بين) لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة من هذه اللفظة».

انظر: الكشاف: ٢/١٤٢، إبراز المعاني: ١/٣٦٧، البحر المحيط: ٥/١٥، الدر المصون: ٦/٢٣-٢٥، غيث النفع: ٢٣٦-٢٣٧.

قلت: وهذا مبالغة منه، والصحيحُ ثبوت كلِّ من الوجوه الثلاثة؛ أعني التحقيق، و(بين بين) والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية كما ذكرناه عمّن تقدّم، ولكلِّ وجهٍ في العربية<sup>(١)</sup>، سائغ قبوله، والله تعالى أعلم.

واختلفوا في إدخال الألف فصلاً بين الهمزتين من هذه الكلمة، من حقق منهم، ومن سهّل: فقرأ أبو جعفر؛ بإدخال الألف بينهما على أصله في كلِّ<sup>(٢)</sup> باب الهمزتين من كلمة، هذا مع تسهيله الثانية.

وافقه ورش من طريق الأصبهاني على ذلك؛ في (الثاني) من (القصص) وفي (السجدة)، نصّ على ذلك الأصبهاني في «كتابه» وهو المأخوذ به من جميع طرقه<sup>(٣)</sup>.

وانفرد النهرواني عن هبة الله عنه، من طريق أبي عليّ العطار، بالفصل في (الأنبياء)، فخالف سائر الرواة عنه<sup>(٤)</sup>.

وانفرد أيضاً ابن مهران عن هبة الله عنه، فلم يدخل ألفاً بين الهمزتين بموضع، فخالف فيه سائر المؤلفين<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

(١) انظر: الدر المصون: ٢٥/٦.

(٢) (كل) سقطت من المطبوع.

(٣) ذكره الداني وعقب عليه بقوله: «ولا يعرف أحد من أهل الأداء كروايته المدّة». جامع البيان: ٢/٧٢ ب، وانظر: التجريد: ق: ٤٢ و ٤٣.

تنبيه: ذكر المؤلف في مصادر طريق الأصبهاني، «غاية» أبي العلاء، وبالرجوع إليها وجد فيها قوله: «وافقه ورش» فأطلق (ورش) مما يوهم أنه من جميع طرقه، لكن هذا الإيهام يتضح عدم صحته إذا عرف أن ورشاً ليس له في «غاية الاختصار» إلا طريق الأصبهاني فقط، فلهذا جرى التنبيه، والله أعلم.

(٤) انظر: المستنير: ٥٧٦/٢.

(٥) انظر: المسوط: ٢٢٥.

واختلف عن هشام؛ فروى عنه المدّ من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني: أبو العزّ، وقطع به للحلواني جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شيطا، وابن فارس، وغيرهم، وقطع به لهشام من طريقه الحافظ أبو العلاء.

وفي «التيسير» من قراءته على أبي الفتح؛ يعني من غير طريق ابن عبدان، وأمّا من طريق ابن عبدان، فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح بذلك في «جامع البيان»، وهذا من جملة ما وقع له فيه خلط طريق بطريق<sup>(١)</sup>.

وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الجمال عن الحلواني. وفي «المبهج» سوى بينه وبين / سائر الباب، فيكون له من طريق الشذائي عن الحلواني والداجوني وغيرهما.

وروى القصر: ابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابنا غلبون؛ ومكي، وصاحب «العنوان»، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق ابن عبدان، وفي «التجريد» من غير طريق الجمال، وهو في «المبهج» من طريقه.

تنبيه: لم ينفرد أبو جعفر بإدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة في ﴿أَيَّمَةً﴾؛ بل ورد ذلك -أيضاً- عن نافع وأبي عمرو؛ فنافع من رواية المسيبي، وإسماعيل جميعاً عنه، وأبو عمرو من رواية ابن سعدان عن اليزيدي، ومن رواية أبي زيد؛ جميعاً عن أبي عمرو.

(١) قال الداني: وأدخل هشام عن ابن عامر، من قراءتي على فارس، عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، في رواية الحلواني عنه، وعن قراءته على أبي طاهر، في رواية ابن عباد عنه، بين الهمزتين ألفاً، وقرأت عليه عن قراءته على ابن حسون، عن ابن عبدان، عن الحلواني عنه، بغير ألف بينهما. اهـ جامع البيان: ٢/ق: ٧٢/ب.

فكلُّ من فصل بالألف بينهما من المحقّقين، إنّما يفصل بها في حال تسهيلها (بين بين)، ولا يجوز الفصل بها في حال إبدالها (الياء) المحضة، لأن الفصل إنّما ساغ تشبيهاً لها بـ ﴿أَنْتَا﴾، و ﴿أَذَا﴾، وسائر الباب، وذلك الشبه إنّما يكون في حالة (التحقيق)، أو (التسهيل بين بين)، أمّا في حالة (الإبدال) فإن ذلك يمتنع أصلاً وقياساً، ولم يرد بذلك نصّ عمّن يُعتبر؛ وإن كان ظاهر عبارة بعضهم.

قال الداني بعد ذِكْرِ من يسهّلها (بين بين): ولا تكون (ياء) محضة الكسرة في مذهبهم؛ لأنهم يرون الفصل بالألف بينها وبين الهمزة المخففة<sup>(١)</sup>، فهي في نية همزة محققة بذلك، قال: وإنّما يتحقّق إبدالها (ياء) محضة الكسرة، في مذهب من لم ير (التحقيق) ولا (الفصل)، وهو مذهب عامّة النحويّين البصريّين، قال: فأما من يرى ذلك، وهو مذهب أئمة القراءة فلا يكون إلا (بين بين) لما ذكرناه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وأما الهمزة الساكنة بعد المتحركة، لغير الاستفهام؛ فإن الأولى منهما؛ أعني المتحركة، تكون مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، نحو ﴿عَاسَى﴾، و ﴿وَعَاى﴾، و ﴿عَآمَنَ﴾، و ﴿عَآدَمَ﴾، و ﴿عَآزَرَ﴾، و ﴿أَوْقَى﴾، و ﴿أَوْتَيْتُمُ﴾، و ﴿وَأَوْذُوا﴾، و ﴿أَوْثِنَ أَمْنَتُهُ﴾، و ﴿يَايَمِنَ﴾، و ﴿وَلِيَتَايَى﴾<sup>(٣)</sup>، و ﴿لَايَلِفَ﴾، و ﴿أَنْتِ يَقْرَأَانِ﴾ فإن الهمزة الثانية منها تبدل في ذلك كله حرف مدٍّ، من جنس ما قبلها، فتبدل ألفاً بعد المفتوحة، وواواً بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالاً لازماً واجباً، لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك اختلاف، والله تعالى أعلم.

(١) تصحفت في المطبوع بالحاء المهملة والقافين.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٢ ب.

(٣) (إيتاء): سقطت من المطبوع.

## باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين

وتأتي على ضربين: متفقتين، ومختلفتين:

فالضرب الأول: المتفقتان: وهما على ثلاثة أقسام: متفقتان بالكسر، ومتفقتان بالفتح، ومتفقتان بالضم.

أما المتفقتان كسراً فعلى قسمين: متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه ثلاثة عشر لفظاً في خمسة عشر موضعاً؛ في البقرة [٣١] ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [٧١] ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ وفي النساء ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ [٥٣] ﴿بِالنِّسَاءِ﴾ وفي يوسف [١٠٢] ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [١٥] ﴿وَصَ﴾ وفي النور [٣٣] ﴿عَلَى الْغُلَّاءِ﴾ وفي الشعراء [١٨٧] ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [٥] ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾ وفي الأحزاب [٣٢] ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ [٤٠] ﴿هَؤُلَاءِ﴾ وفيها [٥٥] ﴿وَلَا أَبْنَاءَ إِخْوَانِهِنَّ﴾ وفي سبأ [٩] ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ وفيها [٤٠] ﴿هَؤُلَاءِ﴾ وفي الزخرف [٨٤] ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾.

والمختلف فيه ثلاثة مواضع: ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و﴿يُؤْتِ النَّبِيَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] في قراءة نافع، و﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في قراءة حمزة<sup>(٢)</sup>.

وأما المتفقتان فتحاً، ففي ستة عشر لفظاً، في تسعة وعشرين موضعاً، في

(١) وكتب في المطبوع: (ولأبنا) وهو تحريف.

(٢) بكسر همزة: ﴿إِنْ﴾.

النساء [٥] ﴿السُّفَهَاءُ آمَوَ لَكُمْ﴾، وفيها [٤٣] وفي المائدة [٦] ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ﴾، وفي الأنعام [٦١] ﴿جَاءَ أَحَدُكُمْ﴾، وفي الأعراف [٤٧] ﴿يُلَقَّاءُ أَصْحَابِ النَّارِ﴾، وفيها [٣٤] وفي يونس [٤٩] و (هود)<sup>(١)</sup> والنحل [٦١] وفاطر [٤٥] ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، وفي هود ﴿موضعان [١٠١، ٧٦] ﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾، وفيها ﴿<sup>(٢)</sup> خمسة مواضع [٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤] وموضع<sup>(٣)</sup> المؤمنين [٢٧] ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾.

وفي الحجر [٦٧] ﴿وَجَاءَ أَهْلُ﴾، وفيها [٦١] وفي القمر [٤١] ﴿جَاءَ آلُ﴾، وفي الحج [٦٥] ﴿السَّمَاءُ أَنْ تَقَعَ﴾، وفي المؤمنين [٩٩] ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾، وفي الفرقان [٥٧] ﴿سَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾، وفي الأحزاب [٢٤] ﴿سَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾، وفي غافر [٧٨] والحديد [١٤] ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾، وفي القتال [١٨] ﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وفي المنافقين [١١] ﴿جَاءَ أَجْلُهَا﴾، وفي عبس [٢٢] ﴿سَاءَ أَنْشُرُهُ﴾.

وأما المتفقتان ضمّاً، فموضع واحد ﴿أُولَئِكَ أُولَئِكَ﴾ في الأحقاف [٣٢].

فاختلفوا في إسقاط إحدى الهمزتين من ذلك وتخفيفها، وتحقيقها: فقرأ أبو عمرو بإسقاط الهمزة الأولى منها في / الأقسام الثلاثة، وافقه على ذلك ابن شنبوذ عن قبل من أكثر طرقه، وأبو الطيّب عن رويس، وانفرد بذلك أبو الفرج

(١) كذا في جميع النسخ، ولعله سهو من الناسخ أو من المؤلف، إذ ليس في (هود) ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾، نعم في

(س) فراغ بين يونس والنحل مطموس.

(٢) ما بين النجمتين كتب فقط في حاشية (ك).

انظر: الدر النثير: ١٤/٣.

(٣) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع: (موضعي) بالثنية، وهو خطأ، إذ ليس في المؤمنون ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ إلا في

موضع واحد وهو (٢٧)، ولعل المؤلف أتبع المألقي في سهوه؛ إذ ذكر أن في المؤمنون موضعين من

﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾. انظر: الدر النثير: ١٥/٣.

الشنبوزي عن النقاش عن أبي ربيعة\* عن البزي، وكذا ذكره أبو العزّ عن أبي محمد الحسن بن الفحام السامري عن النقاش عن أبي ربيعة\*<sup>(١)</sup> عنه، فَوَهِمَ في ذلك.

والصواب أن ذلك رواية السامري عن ابن فرح عن أبي ربيعة، كما ذكره ابن سوار، ولذلك لم يعوّل عليه الحافظ أبو العلاء، والله أعلم.

ووافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصّة؛ قالون، والبزي؛ وسهلاً الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين (بين بين) مع تحقيق الثانية، واختلفت عنهما في ﴿يَالسُّوءَ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣] و﴿لَلنَّيِّءِ إِنَّ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] و﴿يُبُوتَ النَّيِّءِ إِلَّا﴾ [الأحزاب: ٥٣].

أمّا: ﴿يَالسُّوءَ إِلَّا﴾؛ فأبدل الهمزة الأولى منهما واواً، وأدغم الواو التي قبلها فيها؛ الجمهور من المغاربة، وسائر العراقيين عن قالون والبزي، وهذا هو المختار رواية، مع صحته في القياس، وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «مفرداته»: هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا عجيب منه، فإن ذلك إنّما يكون إذا كانت الواو زائدة، كما سيأتي في باب (وقف حمزة)؛<sup>(٣)</sup> وإنّما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل، لوقوع الواو قبلها أصلية (عَيْنَ) الفعل كما سيأتي.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) المفردات: ١٠٢، ويلاحظ أنه - الداني - ذكر ذلك عن البزي فقط.

(٣) انظر ص: ١١١٥.

قال مكّي في «التبصرة»: والأحسن الجاري على الأصول، إلقاء<sup>(١)</sup> الحركة؛ ثم قال: ولم يرو عنه<sup>(٢)</sup>؛ يعني عن قالون.

قلت: قد قرأتُ به عنه وعن البزي من طريق «الإقناع»<sup>(٣)</sup>، وغيره، وهو مع قوّته قياساً ضعيف<sup>(٤)</sup> رواية، وذكره أبو حيان، وقرأنا به على أصحابه عنه.

وسهّل الهمزة الأولى منهما (بين بين) طرداً للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكّي أيضاً، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية»، ولم يذكره صاحب «العنوان» عنهما<sup>(٥)</sup>، وذكر عنهما كلّاً من الوجهين ابن بلّيمة.

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (إلغاء) بالغين المعجمة، والعجب من محقق «التبصرة» ذكر أنها في الأصول ما عدا نسخة واحدة: (إلقاء) بالقاف، إلا أنه عدل عن ذلك وجعلها «إلغاء» بالغين تبعاً لما في «النشر» انظر: التبصرة: ٥٤٨ حاشية (٥).

(٢) التبصرة: ٥٤٨، والمراد حذف الهمزة الأولى وإلقاء حركتها على الواو قبلها.

(٣) لكن ليس «للإقناع» أي طريق في هذا الكتاب في روايتي قالون والبزي كما سبق.

(٤) قال ابن الباذش بعد أن ذكر مذهب قالون والبزي: هكذا أخذ علينا أبي، وهو القياس ولا أعلمه روي. اهـ الإقناع: ١/ ٣٧٨-٣٧٩.

(٥) قوله: (لم يذكره صاحب «العنوان» عنهما) فيه نظر حيث ذكر لهما التسهيل، فقال في الهمزتين من كلمتين المتفتحتي الحركة: وقرأ -البزي وقالون- في المكسورتين والمضمومتين بتلين الأولى وتحقيق الثانية، فتصير الأولى من المكسورتين كالياء المختلصة الكسرة. اهـ

وقال عند ﴿يَالسَّوَّى﴾ [يوسف: ٥٣] في يوسف: على أصولهم في الهمزتين من كلمتين. اهـ والعجب أن المؤلف ذكر في «تحفة الإخوان» أن صاحب «العنوان» ذكر التسهيل لقالون والبزي في الأولى بين بين وجهاً واحداً، حيث قال المؤلف: قرأ قالون والبزي ﴿يَالسَّوَّى﴾ بتسهيل الأولى (بين بين) وجهاً واحداً. اهـ، وكان ذكر في المقدمة أن اللفظ «للعنوان»، والمسكوت عنه كما في «الشاطبية». انظر: العنوان: ٤٧ و ١١١، تحفة الإخوان: ق ١ و ٣.



وأما ﴿لِلَّيِّ﴾ ، و ﴿أَلَّيِّ﴾ فظاهر عبارة أبي العزّ في «كفايته» أن تجعل الهمزة فيهما (بين بين) في مذهب قالون، وقال بعضهم: <sup>(١)</sup> لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها، فإنها لو كانت ألفاً لما امتنع جعلها (بين بين) بعدها لغة <sup>(٢)</sup>.

قلت: وهذا ضعيف جداً، والصحيح قياساً ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم.

وقد انفرد سبط الخياط في «كفايته» عن الفرضي عن ابن بويان، عن / قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين كما يسقطها في المفتوحتين.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان، بإسقاط الأولى من المتفتحتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم.

وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون، بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين <sup>(٣)</sup>، وبذلك قرأ أبو جعفر، ورويس من غير طريق أبي الطيب، والأصبهاني عن ورش في الأقسام الثلاثة، واختلف عن قبل والأزرق عن ورش:

أمّا قبل: فروى عنه الجمهور من طريق ابن مجاهد جعل الهمزة الثانية فيها (بين بين) كذلك، وهو الذي لم يذكر عنه العراقيون، ولا صاحب «التيسير» في تسهيلها غيره، وكذا ذكره ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ.

(١) هو أبو شامة.

(٢) هذا الكلام ذكره أبو شامة تعليلاً لكلمة «السوء إلا». انظر: إبراز المعاني: ٣٧٦/١.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ٩٣.

وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مدّ خالص؛ فتبدل في حالة الكسرياء خالصة ساكنة، وحالة الفتح ألفاً خالصة، وحالة الضمّ واواً خالصة ساكنة، وهو الذي قطع به في «الهادي» و«الهداية» و«التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية».

وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط الأولى في الأقسام الثلاثة كما تقدّم، هذا الذي عليه الجمهور من أصحابه.

وقال ابن سوار: قال شيخنا أبو تغلب: قال ابن شنبوذ: <sup>(١)</sup> إذا لم تحقّق الهمزتين فاقرأ كيف شئت، قال ابن سوار: فيصير له؛ يعني لابن شنبوذ، ثلاثة ألفاظ: أحدها: كأبي عمرو وموافقيه، والثاني: كالبري وموافقيه، والثالث: كأبي جعفر وموافقيه <sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد ذكر الداني أن ابن مجاهد حكى هذا الوجه عن قنبل، ثم قال: ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من أهل الأداء يأخذ به في مذهبه، انتهى <sup>(٣)</sup>.

وأما الأزرق: فروى عنه إبدال الهمزة في الأقسام الثلاثة حرف مدّ كوجه قنبل؛ جمهور أصحابه المصريين، ومن أخذ عنهم من المغاربة؛ وهو الذي قطع به غير واحد منهم؛ كابن سفيان، والمهدوي، وابن الفحام الصقلي، وكذا في

(١) بين أبي تغلب وابن شنبوذ رجل هو: المعافا بن زكريا. انظر: المستير: ٤٣٦/١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) هذا الكلام ذكره الداني أثناء كلامه عن الهمزتين المضمومتين في ﴿أَوَّلِيَّاءُ أَوَّلِيَّاتِكَ﴾ [الاحقاف: ٢٣]

انظر: جامع البيان: ٩٥/١.

«التبصرة» و«الكافي» وقالوا: إنه الأحسن له.<sup>(١)</sup> ولم يذكره الداني في «التيسير» وذكره في «جامع البيان» وغيره، وقال: إنه الذي رواه المصريون عنه أداء، ثم قال: والبدل على غير / قياس.

وروى عنه تسهيلها (بين بين) في الثلاثة الأقسام كثير منهم؛ كأبي الحسن بن غلبون، وأبي علي<sup>(٢)</sup> الحسن بن بليمة، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وذكر الوجهين جميعاً أبو محمد مكي، وابن شريح، والشاطبي وغيرهم.

واختلفوا عنه في موضعين وهما ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْيَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيهما ياء مكسورة، وذكر في «التيسير» أنه قرأ به علي ابن خاقان عنه، وأنه مشهور<sup>(٣)</sup> عنه في الأداء.

وقال في «الجامع»: إن الخاقاني، وأبا الفتح، وأبا الحسن، استثنوهما؛ فجعلوا الثانية منهما ياء مكسورة محضة الكسرة، قال: وبذلك كان يأخذ فيهما أبو جعفر ابن هلال، وأبو غانم بن حمدان، وأبو جعفر بن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النحاس<sup>(٤)</sup> عن أبي يعقوب أداء، قال: وروى أبو بكر بن سيف عنه إجراءهما

(١) انظر: التبصرة: ٢٨٥، الكافي: ٢٥

(٢) (علي) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (المشهور)، بالتعريف، وهو تحريف، وانظر: التيسير: ٣٣.

(٤) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة

كسائر نظائرها، وقد قرأت بذلك أيضاً على أبي الفتح وأبي الحسن؛ وأكثر مشيخة المصريين على الأول<sup>(١)</sup>.

قلت: فدلّ على أنه قرأ بالوجهين على كل من أبي الفتح وأبي الحسن، ولم يقرأ بغير إبدال الياء المكسورة على ابن خاقان الخاقاني كما أشار إليه في «التيسير».

وقد ذكر فيهما الوجهين؛ أعني التسهيل، والياء المكسورة، أبو علي الحسن ابن بليمة في «تلخيصه»، وابن غلبون في «تذكرته» وقال: إن الأشهر التسهيل<sup>(٢)</sup>، على أن عبارة «جامع البيان» في هذا الموضع مشكّلة.

وانفرد خلف بن إبراهيم بن خاقان الخاقاني، فيما رواه الداني عنه عن أصحابه عن الأزرق، بجعل الثانية من المضمومتين واواً مضمومة خفيفة الضمة، قال الداني: كجعله إياها ياء خفيفة الكسرة في ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ و﴿أَلَيْغَاءِ إِنْ﴾ قال: ورأيت أبا غانم وأصحابه قد نصّوا على ذلك عن ورش، وترجموا عنه بهذه الترجمة.

ثمّ حكى مثل ذلك عن النحاس<sup>(٣)</sup> عن أصحابه عن ورش، ثمّ قال: وهذا موافق للذي رواه لي خلف بن إبراهيم عن أصحابه، وأقراني به عنهم، قال: وذلك أيضاً على غير قياس التليين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ق ٩٣.

(٢) النص بالمعنى، انظر: التذكرة: ١/١١٧.

(٣) تصحفت في المطبوع بالخاء المعجمة.

(٤) جامع البيان: ١/ق ٩٣.

قلت: والعمل على غير هذا عند سائر أهل الأداء، في سائر الأمصار، ولذلك لم يذكره في «التيسير» مع إسناده رواية ورش من طريق ابن خاقان، والله/ أعلم.

وانفرد بذلك في المضمومتين وسائر المكسورتين سبط الخياط في «المبهج» عن الشذائي، عن ابن بويان، في رواية قالون، وترجم عن ذلك (بكسرة خفيفة) و(بضمة خفيفة)<sup>(١)</sup>، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل (بين بين) لقليل إنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحداً روى عنه البديل في ذلك غيره، والله أعلم.

وقرأ الباقر وهم: ابن عامر، وعاصم، وهمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الثلاثة.

وانفرد ابن مهران عن روح بتسهيل الثانية منها كأبي جعفر وموافقيه<sup>(٢)</sup>، وكذلك انفرد عنه ابن أشته فيما ذكره ابن سوار في موضع من المفتوحتين وهو ﴿شَاءَ أَنْشُرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

الضرب الثاني: المختلفتان، ووقع منهما في القرآن خمسة أقسام، وكانت القسمة تقتضي ستة.

القسم الأول: مفتوحة ومضمومة؛ وهو موضع واحد ﴿جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا﴾ في المؤمنين [٤٤].

(١) المبهج: ٢١٦/١-٢١٧.

(٢) انظر: الغاية: ١٧٤-١٧٥، المبسوط: ١٢٥.

(٣) المستنير: ٤٣٦/١.

والقسم الثاني: مفتوحة ومكسورة، وورد متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه<sup>(١)</sup> من ذلك سبعة عشر موضعاً وهي ﴿شَهَدَاءَ إِذْ﴾ في البقرة [١٣٣] والأنعام [١٤٤] ﴿وَالْبَغْضَاءَ إِلَى﴾ في موضعي المائدة [١٤، ٦٤] \* وفيها [١٠١] ﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبَدِّلَكُمْ﴾ \*<sup>(٢)</sup> و ﴿أُولِيَاءَ إِن أَسْتَحَبُّوا﴾ في التوبة [٢٣] وفيها [٢٨] ﴿إِنْ شَاءَ ابْنُ اللَّهِ﴾ و ﴿شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ في يونس [٦٦] ﴿وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ﴾ في يوسف [٢٤] وفيها [٥٨] ﴿وَجَاءَ إِخْوَهُ﴾ و ﴿أُولِيَاءَ إِنَّا﴾ في الكهف [١٠٢] و ﴿الدُّعَاءَ إِذَا﴾ في الأنبياء [٤٥] \* و ﴿بَأْإِبْرَاهِيمَ﴾ في الشعراء [٦٩] و ﴿الدُّعَاءَ إِذَا وَلَوْ﴾ بالنمل [٨٠] والروم [٥٢] \*<sup>(٣)</sup> و ﴿الْمَاءَ إِلَى﴾ في السجدة [٢٧] و ﴿حَتَّى تَقَىءَ إِلَى﴾ في الحجرات [٩].

والمختلف فيه موضعان وهما ﴿زَكَرِيَّا \* إِذْ﴾ في مريم [٢، ٣] و الأنبياء [٨٩] على قراءة غير حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص<sup>(٤)</sup>.

والقسم الثالث: مضمومة ومفتوحة، ووقع متفقاً عليه ومختلفاً فيه:

فالمتفق عليه أحد عشر موضعاً، وهي ﴿السُّفْهَاءَ لَا﴾ في البقرة [١٣]، ﴿نَشَاءَ أَصْبَنَهُمْ﴾ في الأعراف [١٠٠] / وفيها [١٥٥] ﴿نَشَاءَ أَنْتَ وَلِيْنَا﴾ و ﴿سُوءَ أَعْمَلِهِمْ﴾ في التوبة [٣٧] ﴿وَيَسْمَاءُ أَقْلِي﴾ في هود [٤٤] و ﴿الْمَلَأُ أَفْتُونِي﴾ في موضعي

(١) (عليه) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س) فقط.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) لأن هؤلاء المذكورين يقرؤون بحذف الهمزة من (زكريا)، والباقيين يثبتونها حسب محلها من الإعراب، ففي هذين الموضعين الهمزة مفتوحة. انظر: التيسير: ٨٧، النشر: ٢٣٩ / ٢.

يوسف: [٤٣] والنمل [٣٢] و ﴿يَشَاءُ \* أَلَمْ تَرَ﴾ في إبراهيم [٢٧، ٢٨]<sup>(١)</sup> ﴿أَلَمْ لَوْ﴾  
 أَيُّكُمْ في النمل [٣٨] و ﴿جَزَاءُ عَذَابِ اللَّهِ﴾ في فصلت [٢٨] ﴿وَالْبَعْضُ أَبَدًا﴾ في  
 الامتحان<sup>(٢)</sup> [٤].

والمختلف فيه موضعان، وهما ﴿النَّيَّةُ أُولَى﴾، ﴿إِنْ أَرَادَ النَّجْيُ أَنْ﴾ في الأحزاب  
 [٥٠، ٦] على قراءة نافع.

والقسم الرابع: مكسورة ومفتوحة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعاً، وهي ﴿مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ﴾ في البقرة [٢٣٥]  
 و ﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى﴾ في النساء [٥١] و ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾ في الأعراف [٢٨]  
 و ﴿هَؤُلَاءِ أَصْلَحُونَ﴾ و ﴿مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ كلاهما فيها [٣٨، ٥٠] أيضاً، و ﴿مِنَ السَّكَاةِ﴾  
 وَأَوْثَقْنَا في الأنفال [٣٢] و ﴿مِنْ وِعَاءٍ أَخِيَّةٍ﴾ في موضعي يوسف [٧٦]  
 و ﴿هَؤُلَاءِ عَالِهَةٌ﴾ في الأنبياء [٩٩] و ﴿هَؤُلَاءِ أَمْ هُمْ﴾ في الفرقان [١٧]  
 و ﴿مَطَرِ السَّوَاءِ أَفَكَلَمْ﴾ فيها [٤٠] و ﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ في الشعراء [٤] ﴿وَلَا أَتَيْنَا﴾  
 أَخَوَاتِهِنَّ<sup>(٣)</sup> في الأحزاب [٥٥] و ﴿فِي السَّمَاءِ أَنْ﴾ في موضعي الملك [١٦، ١٧].

والمختلف فيه موضع واحد، وهو ﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في غير  
 قراءة حمزة، كما تقدّم في المكسورتين.

(١) المؤلف يقصد حالة الوصل، لأن ﴿يَشَاءُ﴾ رأس آية و ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أول الآية الأخرى.

(٢) أي: سورة الممتحنة.

(٣) في المطبوع: (ولأبناء) وهو خطأ.

والقسم الخامس: مضمومة ومكسورة، وهو متفق عليه، ومختلف فيه:

فالمتفق عليه اثنان وعشرون موضعاً، وهو ﴿يَشَاءُ إِلَ﴾ في موضعي البقرة [٢١٣، ١٤٢] وفي يونس [٢٥] والحج<sup>(١)</sup> [٥] والنور [٤٦] ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا﴾ في البقرة [٢٨٢] أيضاً، و﴿مَا يَشَاءُ إِذَا﴾ في آل عمران [٤٧] و﴿يَشَاءُ إِنْ﴾ فيها [١٣] وفي النور [٤٥] وفاطر [١] و﴿مَنْ نَشَاءُ إِنْ﴾ في الأنعام [٨٣] و﴿السُّوءَ إِنْ﴾ في الأعراف [١٨٨] و﴿نَشْتَرُ أَنْتَ﴾ في هود [٨٧] و﴿يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ في يوسف [١٠٠] وموضعي الشورى [٥١، ٢٧] و﴿مَا نَشَاءُ إِلَ﴾ في الحج [٥] و﴿شَهَاءَ إِلَّا﴾<sup>(٢)</sup> في النور [٦] و﴿يَتَأَيَّمُوا إِلَى﴾ في النمل [٢٩] و﴿الْفُقَرَاءَ إِلَى اللَّهِ﴾ في فاطر [١٥] و﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ﴾ [٢٨] و﴿الَّتِي إِلَّا﴾ فيها [٤٣] أيضاً و﴿يَشَاءُ إِنَّمَا﴾ في الشورى [٤٩].

والمختلف فيه ستة مواضع:

أولها ﴿يَنْزَغِيهَا إِنَّا﴾ في مريم [٧] في غير قراءة حمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وباقيها: ﴿يَتَأَيَّمُوا النَّبِيَّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ و﴿يَتَأَيَّمُوا النَّبِيَّ إِنَّا أَعْلَلْنَا﴾ في الأحزاب [٥٠، ٤٥] و﴿يَتَأَيَّمُوا / النَّبِيَّ إِذَا جَاءَكَ﴾ في الامتحان [١٢] و﴿يَتَأَيَّمُوا النَّبِيَّ إِذَا﴾ في الطلاق [١] و﴿النَّبِيَّ إِلَ﴾ في التحريم [٣] وهذه الخمسة في قراءة نافع.

(١) (الحج) سقطت من (ز)، وبنه على أن موضع الحج ﴿يَشَاءُ﴾ بالنون عكس الأخرى فهي بالياء، ولكن المؤلف يقصد الهمزتين. وسيذكرها بعد قليل.

(٢) في (ز) و(س) و(م): ﴿مَا يَشَاءُ إِنْ﴾ [النور: ٤٥] وهو خطأ، إذ ليس هذا اللفظ في الأنعام.

(٣) في (س) (إِنْ) بتشديد النون، وهو خطأ.

(٤) في المطبوع: (شهداء إلى)، وهو خطأ.



قسم سادس: وهو كون<sup>(١)</sup> الأولى مكسورة، والثانية مضمومة، عكس الخامس، لم يرد لفظه في القرآن، وإنما ورد معناه، وهو قوله في القصص [٢٣] ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ﴾، والمعنى: وجد على الماء أمة.

فقراً: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو<sup>(٢)</sup> وأبو جعفر، ورويس؛ بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية من الأقسام الخمسة.

وتسهيلها عندهم أن تجعل في القسم الأول والثاني (بين بين)، وتبدل في القسم الثالث واواً محضة، وفي القسم الرابع ياء كذلك، واختلف أئمتنا في كيفية تسهيل القسم الخامس:

فذهب بعضهم إلى أنها تبدل واواً خالصة مكسورة، وهذا مذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديماً؛ وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العزّ، قال الداني في «جامعه»: وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، قال: وكذا حكى أبو طاهر بن أبي هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد، قال: وكذا حكى أبو بكر الشذائي أنه قرأ على غير ابن مجاهد، قال: وبذلك قرأت أنا على أكثر شيوخي<sup>(٣)</sup>. وقال في غيره: وبذلك قرأت على عامة شيوخي؛ الفارسيّ والخاقانيّ وابن غلبون.

وذهب بعضهم إلى أنها تجعل (بين بين) أي بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو، كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور القراء حديثاً، وحكاه ابن مجاهد

(١) في (س): «حرف» وهو تحريف.

(٢) (أبو عمرو) سقطت من (ز).

(٣) جامع البيان: ١/١: ق: ٩٧/أ.

نصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو، ورواه الشذائي عن ابن مجاهد أيضاً وبه قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد،<sup>(١)</sup> قال: وأخبرني به عن<sup>(٢)</sup> عبد الباقي بن الحسن أنه قرأ كذلك على شيوخه، وقال الداني: إنه الأوجه في القياس، وإن الأول أثر في النقل<sup>(٣)</sup>.

قلت: وبالتسهيل قطع مكّي، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «العنوان» وأكثر مؤلفي الكتب، كصاحب «الروضة» و«المبهج» و«الغايين» و«التلخيص»<sup>(٤)</sup>، ونصّ على الوجهين في «التذكرة» و«التيسير» و«الكافي» و«الشاطبية» و«تلخيص العبارات» وصاحب «التجريد» في آخر (فاطر) وقال: إنه قرأ بالتسهيل على الفارسي وعبد الباقي<sup>(٥)</sup>.

وقد أبعد وغرب<sup>(٦)</sup> ابن شريح في / «كافيه» حيث حكى تسهيلها كالواو<sup>(٧)</sup>، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلاً وإمكانه لفظاً، فإنه لا يُتمكّن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضمّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصح، والله تعالى أعلم.

(١) في المطبوع: (بن أحمد بن محمد)، وهو خطأ.

(٢) (به عن) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: التيسير: ٣٤، جامع البيان: ١/٩٧/أ.

(٤) في (ر) و (ك): «التلخيصين» وليس صواباً، إذ المراد تلخيص أبي معشر فقط، أما تلخيص ابن بليمة فسيذكر بعد قليل.

(٥) التجريد: ق ٤٤.

(٦) كذا في النسخ، يقال: غرّب: بَعَدَ وأبعد، وتكلم فأغرب: إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره. الأساس والقاموس والتاج (غرب).

(٧) انظر: الكافي: ٢٥، إبراز المعاني: ١/٣٨٤، الدر البشير: ٣/٢٥.

وقرأ الباقون وهم: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، وروح؛ بتحقيق الهمزتين جميعاً في الأقسام الخمسة.

وانفرد ابن مهران عن روح بالتسهيل مثل رويس والجماعة<sup>(١)</sup>.

### تنبيهات

الأول: اختلف بعض أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه؛ فذهب أبو الطيّب بن غلبون فيما حكاه عنه صاحب «التجريد»، وأبو الحسن الحمّامي فيما حكاه عنه أبو العزّ<sup>(٢)</sup> إلى أن الساقطة هي الثانية، وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة، وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى، وهو الذي قطع به غير واحد، وهو القياس في المثليين.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في المدّ قبل؛ فمن قال بإسقاط الأولى كان المدّ عنده من قبيل «المنفصل»، ومن قال بإسقاط الثانية كان المدّ<sup>(٣)</sup> عنده من قبيل «المتصل».

والثاني: إذا أبدلت الثانية من المتفقتين حرف مدّ، في مذهب من رواه عن الأزرق وقنبل ووقع بعده ساكن؛ زيد في مدّ حرف المدّ المبدل لالتقاء الساكنين،

(١) انفراد لا يقرأ بها لروح. وانظر: المبسوط: ١٢٥.

(٢) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لم يكن في «النشر» صاحب «التجريد» عن أبي الطيّب في طرق المسقطين قاطبة ولا أبو العزّ عن الحمّامي في رواية السوسي وقنبل، فاعلم ذلك، اهـ الروض النضير: ق: ٤٥.

(٣) (المدّ) من (ز) فقط.

فإن لم يكن بعده ساكن لم يزد على مقدار حرف المد، فالساكن نحو ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، وغير الساكن نحو ﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤] ﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ﴿أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، وتقدم تحقيقه في باب (المد والقصر).

الثالث: إذا وقع بعد الثانية من المفتوحين ألف، في مذهب المبدلين أيضاً، وذلك في موضعين ﴿جَاءَ آلُ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٦١] و ﴿جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١] فهل تبدل الثانية فيهما؛ كسائر الباب أم تسهل من أجل الألف بعدها؟

قال الداني: اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يبدلها فيهما؛ لأن بعدها ألفاً، فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر / فوجب لذلك أن تكون (بين بين) لا غير؛ لأن همزة (بين بين) في زنة<sup>(١)</sup> المتحركة، وقال آخرون: يبدلها فيهما كسائر الباب، ثم فيهما بعد البدل وجهان: أن تحذف للساكنين، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المد فتفصل بتلك الزيادة بين الساكنين وتمنع من اجتماعهما، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وهو جيد، وقد أجاز بعضهم على وجه الحذف؛ الزيادة في المد، على مذهب من روى المد عن الأزرق، لوقوع حرف المد بعد همز ثابت، فحكى فيه المد والتوسط والقصر، وفي ذلك نظر لا يخفى، والله أعلم.

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (رتبة).

(٢) جامع البيان: ١/ ق ٩٢.

الرابع: أن هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هذا الباب، إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى، أو بدأت بالثانية؛ حَقَّقْتَ الهمز في ذلك كله لجميع القراء، إلا ما يأتي في (وقف حمزة وهشام) في بابه، والله تعالى أعلم.

## باب الهمز المفرد<sup>(١)</sup>

وهو يأتي على ضربين: ساكن، ومتحرك، ويقع فاء من الفعل، وعيناً، ولا ماً.

فالضرب الأول: الساكن<sup>(٢)</sup>، ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

مضموماً ما قبله نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠] و ﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧] و ﴿رُءْيَا﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿وَالْمُؤْنَفَكَةَ﴾<sup>(٤)</sup> [النجم: ٥٣] و ﴿لَوْلَوْ﴾ [الطور: ٢٤] و ﴿تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١] و ﴿يَقُولُ أَتَذَن لِي﴾ [التوبة: ٤٩]. ومكسوراً نحو ﴿وَيْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦] و ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] و ﴿سِئْتِ﴾ [الأعراف: ١٥٥] و ﴿وَرِيَّاءَ﴾ [مريم: ٧٤] و ﴿نَبِيٍّ﴾ [الحجر: ٤٩] و ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ومفتوحاً نحو

(١) يعني بالمفرد: ما لم يجتمع مع همز آخر، بعكس الباين السابقين؛ فهما في الهمز المجتمع مع همز آخر، وقد ذكر المؤلفون في القراءات هذا الباب لاختلاف القراء في أحكامه، فقد ذكر في كل من: السبعة: ٣٤٦-٣٧٠، التذكرة: ١/١٢٧-١٣١، الروضة للماكي: ٢٨١-٢٩١، التبصرة: ٢٩٥-٢٩٧، الكشف: ١/٨١-٨٨، التيسير: ٣٤-٣٥، الكافي: ٢٥-٢٨، التلخيص: ١٥١-١٥٣، المستنير: ١/٣٦١-٣٧٠، الإرشاد: ١٦٧، الكفاية الكبرى: ١٦٩-١٧٣، عاية الاختصار: ١/١٩٥-١٩٧، الإقناع: ١/٤٠٧-٤١٣، تلخيص العبارات: ٣١-٣٢، التتمة: ١٠١-١٠٣.

(٢) بدأ بالكلام على الساكن لاطراد تخفيفه، ولأن القراء بتخفيفه أكثر، ثم أتبعه بالمتحرك بعد المتحرك لتحقيق الحالين، ولكثرة تنوعه. اهـ. شرح الطيبة لابن الناظم: ٨٨.

(٣) كذا في جميع النسخ بدون إضافة، وليست في القرآن إلا مضافة أو معرفة، منها (٦٠) الإسراء، و(٥) يوسف.

(٤) جميع النسخ ﴿مؤنفكة﴾ بالتنكير، وهو خطأ.

﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَأَذْنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، و ﴿أَتُوا<sup>(١)</sup>﴾ [طه: ٦٤]،  
 ﴿وَأَمْرَاهُكَ﴾ [طه: ١٣٢]، و ﴿وَمَأْوَاهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و ﴿أَقْرَأُ﴾ [العلق: ١]،  
 و ﴿إِنْ يَشَأْ<sup>(٢)</sup>﴾ [النساء: ١٣٣]، و ﴿أَلْهَدَىٰ آتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

فقرأ أبو جعفر جميع ذلك بإبدال الهمزة فيه حرف مدّ بحسب حركة ما قبله؛  
 إن كانت ضمة فواو، أو كسرة فياء، أو فتحة فالف.

واستثنى من ذلك كلمتين وهما: ﴿أُنَبِّئُهُمْ﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾ في  
 الحجر [٥١] والقمر [٢٨]. واختلف عنه في كلمة واحدة وهي ﴿نَبِّئْنَا﴾ في  
 يوسف [٣٦].

فروى عنه تحقيقها أبو طاهر بن سوار من روايتي ابن وردان وابن جهمار  
 جميعاً<sup>(٣)</sup>، وروى الهذلي إبدالها من طريق / الهاشمي عن ابن جهمار، وروى تحقيقها  
 من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العزّ من طريق النهرواني عنه،  
 وأبدلها<sup>(٤)</sup> عنه من سائر طرقه.

وقطع له بالتحقيق الحافظ أبو العلاء، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين  
 أبو بكر بن مهران<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع ﴿وَأَتُوا﴾ [البقرة: ٤٣] بالمدّ، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع ﴿أَنْ يَشَاءَ﴾ [الأنعام: ٨٠] بفتح همزة (إن) وهمزة بعد الألف من المشيئة، وهو خطأ.

(٣) المستتر: ١/ ٣٦٥.

(٤) في المطبوع: (وإبدالها).

(٥) انظر: الكامل: ق ٢٢٣، الإرشاد: ١٦٨، الكفاية الكبرى: ١٧٠، غاية الاختصار: ١/ ١٩٥، الغاية: ١٥٤.

وأجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل الهمزة واواً في (رؤيا)، و (الرؤيا) وما جاء منه: يقلب الواو ياء، ويدغم الياء في الياء التي بعدها؛ معاملة للمعارض معاملة الأصلي، وإذا أبدل (تؤوي)، و (تؤويه) جمع بين الواوين مظهراً، وسيأتي الكلام على ﴿وَرِيًّا﴾<sup>(١)</sup>.

وافقه ورش من طريق الأصبهاني؛ على الإبدال في الباب كله، واستثنى من ذلك خمسة أسماء، وخمسة أفعال:

فالأسماء ﴿الْبَاسُ﴾ [البقرة: ١٧٧]، و [الأحزاب: ١٨] و ﴿الْبَاسَاءُ﴾ [البقرة: ١٧٧] و ﴿الْوَلُؤُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَلَوْلُؤُا﴾ من مواضعه: [الحج: ٢٣] حيث وقع، ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤] و ﴿وَكَّاسٍ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤] حيث وقعا.

والأفعال: ﴿جِئْتَ﴾ [البقرة: ٧١] وما جاء منه، نحو: ﴿أَجِئْنَا﴾ [الأعراف: ٧٠] و ﴿جِئْتُهُمْ﴾ [الأعراف: ٥٢] و ﴿جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤، والكهف: ٤٨]، و ﴿نَيْتَ﴾ وما جاء من لفظه، نحو: ﴿أَنْبِئْتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿وَنَبِّئْتُهُمْ﴾ [الحجر: ٥١] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩] و ﴿نَبِّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧] و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ﴾ [النجم: ٣٦] و ﴿قَرَأْتَ﴾ [النحل: ٩٨] وما جاء منه، نحو: ﴿قَرَأْنُهُ﴾ [القيامة: ١٨] و ﴿أَقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، و ﴿وَهَيْتَ﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيَهَيْتَ﴾ [الكهف: ١٦]، و ﴿تَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تَوَيَّهْ﴾ [المعارج: ١٣] وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداءً.

(١) انظر ص: ٩٤٣.

(٢) الواقعة: (١٨)، والصفات: ٤٥، والإنسان: ٥.



وانفرد ابن مهران عن هبة الله، فلم يستثن شيئاً سوى ﴿ذَرَانَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] و ﴿نَبَرَانَا﴾ [القصص: ٦٣] بخلاف فَوْهَمَ في ذلك، وكذلك الهذلي حيث لم يستثن الأفعال.<sup>(١)</sup>

وانفرد الصفراوي باستثناء ﴿يَشَأْ﴾ و ﴿تَسْؤُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿وَرِيَاءَ﴾ فحكى فيها خلافاً، وأظنه أخذ ذلك من قول أبي معشر الطبري، وليس ذلك كما فهم؛ إذ قد نصَّ أبو معشر على إبدالها وباءها، ثم قال: والهمز أظهر، إن شاء الله<sup>(٣)</sup>، وهذا لا يقضي أنه<sup>(٤)</sup> يتحقق فيها سوى الإبدال والله أعلم.

وأما من طريق الأزرق فإنه يبدل الهمزة إذا وقعت فاء من الفعل، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، و ﴿يَأْلَمُونَ﴾، و ﴿يَأْخُذُ﴾، و ﴿مُؤْمِنٌ﴾، و ﴿لِقَاءَنَا أَنتِ﴾، و ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةُ﴾، واستثنى من ذلك أصلاً مطرداً وهو ما جاء من باب الإيواء نحو ﴿وَتَوَوَّى إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿الَّتِي تُوْبِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] و ﴿وَمَا وَبَكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] و ﴿فَأَوُّوْا﴾ [الكهف: ١٦]، ولم يبدل مما وقع عيناً من الفعل سوى ﴿وَيْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦] كيف أتى، و ﴿وَيَثِرُ﴾ [الحج: ٤٥]، و ﴿الَّذِئْبُ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]، وحق ما عدا ذلك.

واختلف عن أبي عمرو، في إبدال الهمز الساكن على ما تقدّم مبيناً في أول باب (الإدغام الكبير).

(١) انظر: الغاية: ١٥٧، الكامل: ق: ٢٢٢.

(٢) في المطبوع (يسؤهم) بالمشناة التحتية، وهو خطأ.

(٣) التلخيص: ١٥٤-١٥٥.

(٤) في المطبوع: (أن).

ونشير هنا إلى زيادة تتعين معرفتها وذلك: أن الداني قال / في «التيسير»: «اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام؛ لم يهمز كل همزة ساكنة»<sup>(١)</sup>. انتهى.

فخص استعمال ذلك بما إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج القراءة، أو قرأ بالإدغام الكبير، وقيدته مكّي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان؛ بما إذا أدرج القراءة، أو قرأ في الصلاة.<sup>(٢)</sup>

وقال في «جامع البيان»: اختلف أصحاب اليزيدي عنه، في الحال التي يستعمل ترك الهمز فيها؛ فحكى أبو عمر<sup>(٣)</sup> وعامر الموصلي، وإبراهيم من رواية عبيد الله، وأبو جعفر اليزيديون عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ فأدرج القراءة لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة ثم قال: فدلّ على أنه إذا لم يسرع في قراءته واستعمل التحقيق همز.

وقال: وحكى أبو شعيب عنه، أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز، ثم قال: فدلّ ذلك على أنه كان إذا قرأ في غير الصلاة؛ سواء استعمل الحذر، أو التحقيق همز.

(١) التيسير: ٣٦، وانظر: السبعة: ١٣٣.

(٢) انظر: التبصرة: ٢٩٨، الكافي: ٢٦.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (عمرو) بالواو بعد الراء، وهو خطأ إذا المراد الدوري وكنيته أبو عمر، بضم العين كما هي مضبوطة بالشكل في (س).

قال: وحكى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم؛ من رواية العباس، وأبو حمدون، وأبو خلاد، ومحمد بن شجاع، وأحمد بن حرب؛ عن الدوري عنه<sup>(١)</sup>: أن أبا عمرو كان إذا قرأ لم يهمز.<sup>(٢)</sup>

ثم قال: فدلّ قولهم على أنه كان لا يهمز على كلّ حال؛ في صلاة أو غيرها، وفي حذر أو تحقيق. انتهى.<sup>(٣)</sup>

والمقصود بالإدراج. هو: الإسراع، وهو ضدّ التحقيق؛ لا كما فهمه من لا فهم له؛ من أن معناه الوصل الذي هو ضدّ الوقف وبني على ذلك أن أبا عمرو إنما يبدل الهمز في الوصل، فإذا وقف حقّق،<sup>(٤)</sup> وليس في ذلك نقل يتّبع، ولا قياس يستمع.

وقال الحافظ أبو العلاء: وأمّا أبو عمرو فله مذهبان:

أحدهما: التحقيق مع الإظهار، والتخفيف مع الإدغام؛ على التعاقب.

والثاني: التخفيف مع الإظهار؛ وجه واحد<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) (عنه): من (ك) وكذلك هي في جامع البيان، والدر الثير: ٤٧/٣.

(٢) في جامع البيان: ١/١٠٢: لم يهمز ما كانت الهمزة فيه مجزومة. اهـ

وانظر: الدر الثير: ٤٧/٣.

(٣) جامع البيان: ١/١٠٢.

(٤) هذا الكلام للمالقي رحمه الله في الدر الثير: ٤٦/٣ والله أعلم.

(٥) غاية الاختصار: ١/١٩٨.

وهذا صريح في عدم التحقيق مع الإدغام، وأنه ليس بمذهب لأبي عمرو كما قدّمنا بيان ذلك في أول (الإدغام الكبير).

واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمّن روى (البدل) عن أبي عمرو؛ على استثناء خمس عشرة كلمة، في خمسة وثلاثين موضعاً، تنحصر في خمسة معاني<sup>(١)</sup>:

الأول: الجزم؛ ويأتي في ستة ألفاظ وهي ﴿يَشَأْ<sup>(٢)</sup>﴾ في عشرة مواضع: / في النساء موضع [١٣٣]، وفي الأنعام ثلاثة<sup>(٣)</sup> [٣٩، ١٣٣]، وفي إبراهيم موضع [١٩]، وفي سبحة موضعان [٥٤]، وفي فاطر موضع [١٦] وفي الشورى موضعان [٢٤]، [٣٣].

و ﴿نَشَأْ<sup>(٤)</sup>﴾: في ثلاثة مواضع: في الشعراء [٤]، وسبأ [٩] ويس [٤٣].

و ﴿تَسُوْنَمْ<sup>(٥)</sup>﴾ في ثلاثة مواضع: في آل عمران [١٢٠]، والمائدة<sup>(٥)</sup> [١٠١]، والتوبة [٥٠].

(١) في المطبوع: (خمس معان)، وهو لحن في (خمس) أما (معان) فلها وجه؛ لأنها تعامل معاملة (قاضي).

(٢) تصحفت في المطبوع إلى ﴿يَشَأْ﴾ [الأنعام: ٨٠].

(٣) في المطبوع: ثلاثة مواضع، وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية عندي.

(٤) في المطبوع ﴿نَشَأْ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وهو خطأ.

(٥) موضع المائدة ﴿تَسُوْنَمْ﴾.

و ﴿نَسَّهَا﴾ في البقرة [١٠٦]، ﴿وَبَهَيْتُ لَكُمْ﴾ في الكهف [١٦]، و ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ﴾ في النجم [٣٦].

والثاني: الأمر: وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً وهي ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ في البقرة [٣٣] و ﴿أَزِجْهُ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦]، و ﴿نَبِّئْنَا﴾ في يوسف [٣٦] و ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ في الحجر [٤٩] و ﴿نَبِّئْهُمْ﴾ فيها [٥١] وفي القمر [٢٨] و ﴿أَقْرَأْ﴾ في سبحان [١٤] وموضعي العلق [٣، ١] و ﴿وَهَيَّ لَنَا﴾ في الكهف [١٠].

الثالث: الثقل: وهو كلمة واحدة، أتت في موضعين: ﴿وَتَقْوَى إِلَيْكَ﴾ في الأحزاب [٥١] و ﴿تَقْوِيهِ<sup>(١)</sup>﴾ في المعارج [١٣]؛ لأنه لو ترك همزه لاجتمع واوان، واجتماعهما أثقل من الهمز<sup>(٢)</sup>.

الرابع: الاشتباه: وهو موضع واحد ﴿وَرَعِيَا﴾ في مريم [٧٤]؛ لأنه بالهمز من الرُّواء؛ وهو المنظر الحسن؛ فلو ترك همزه؛ لاشتبه بِرِيّ الشارب وهو امتلاؤه<sup>(٣)</sup>.

(١) كتب الواو في المطبوع داخل القوس، وهو خطأ.

(٢) ذكر أبو الكرم أن السوسي يترك الهمز في الكلمتين من طريق أبي جريء، قال: ذكر الشذائي أن السوسي ترك همز ﴿وَتَقْوَى﴾ و ﴿تَقْوِيهِ﴾ اه وكذلك صرح أبو العلاء في «الغاية» أن السوسي يبذل هاتين الكلمتين. انظر: المصباح: ١١٥٣/٣ و ١٢٥٨، غاية الاختصار: ٢٠٠/١.

(٣) انظر: التذكرة: ١٤٠/١، جامع البيان: ١٠٤/١، إبراز المعاني: ٣٩٥/١، التاج: مادتي (روى) و(ري).

وانفرد عبد الباقي عن أبيه، عن ابن الحسين السامري، عن السوسي<sup>(١)</sup> فيما ذكره صاحب «التجريد»<sup>(٢)</sup> بإبدال الهمزة فيها ياء، فيجمع بين الياءين من غير إدغام، كأحد وجهي حمزة في الوقف كما سيأتي، وقياس ذلك ﴿وَتَوَيَّ﴾ و ﴿تَوَيَّ﴾ ولم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى: وهو كلمة واحدة في موضعين ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في البلد [٢٠] و الهمزة [٨]؛ لأنه بالهمز من (أَصَدْتُ)<sup>(٣)</sup> أي أَطَبَقْتُ، فلو ترك همزه لخرج إلى لغة مَنْ هو عنده من (أَوْصَدْتُ).<sup>(٤)</sup>

وانفرد عبد الباقي بن الحسن الخراساني، عن زيد عن أصحابه عن الزبيدي، فيما رواه الداني، وابن الفحام الصقلي، عن فارس بن أحمد عنه،<sup>(٥)</sup> وكذا أبو الصقر الدورقي عن زيد فيما رواه ابن مهران عنه، بعدم استثناء شيء من ذلك، وذلك في رواية الدوري\* من طريق ابن فرح\*<sup>(٦)</sup> فخالفا سائر الناس، والله تعالى أعلم.<sup>(٧)</sup>

(١) في المطبوع: (السوسي) وهو تحريف.

(٢) التجريد: ق (٣٧ب).

(٣) كذا ضبطت في (س) وهو صواب.

(٤) ومعناها أيضاً: أطبقت، ونقل الزبيدي عن أبي عبيدة: أصدت وأوصدت: إذا أطبقت. اهـ التاج (وصد). تنبيه: ذكر الزبيدي في «تاجه» أن يعقوب له الخلاف في ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ وهذا نقل عن «البصائر» للفيروز ابادي، وهذا غير معمول به، إذ المقروء به ليعقوب قولاً واحداً هو الهمز موافقة لأبي عمرو وحمزة وخلف وحفص. انظر: إبراز المعاني: ٣٩٦/١، التاج (وصد).

(٥) انظر: جامع البيان: ١/١٠٢-١٠٣ و ١٠٤/أ، التجريد: ق ٧/ب و ٨/أ.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) ما ذكره ابن مهران هو في كتابه «المبسوط»، وهو ليس من مصادر «النشر». انظر: الغاية: ١٥٥-١٥٦، المبسوط: ١٠٧.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون<sup>(١)</sup> ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ في حرفي البقرة [٥٤] بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو، ملحِقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل.

وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض / تخفيفاً، فلا يعتد به، وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به، فهذا أولى.

وأيضاً: فلو اعتد بسكونها، وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها يخالف<sup>(٢)</sup> أصل أبي عمرو؛ وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من (الْبَرَا) وهو التراب، وهو

(١) قوله: انفرد أبو الحسن بن غلبون... إلخ، فيه نظر وهو:

أن مذهب ابن غلبون في هذه الكلمة متعارض، حيث ذكر في باب (مذهب أبي عمرو في الهمزات السواكن) ما ذكره المؤلف هنا من أنه يبذل، ونصّ عبارته: وكذا أيضاً يعني السوسي - يترك الهمزة من قوله تعالى ﴿بَارِيكُمْ﴾ في الموضعين من (البقرة) فيبذلها بياء ساكنة... اهـ التذكرة: ١ / ١٣٩

وعند ما جاء إلى موضع الكلمة في سورتها قال ما نصه: قرأ السوسي عن أبي عمرو ﴿بَارِيكُمْ﴾ و ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ هذه الخمس الكلمات بإسكان الهمزة من ﴿بَارِيكُمْ﴾ في الموضعين... قال: وقرأ الدوري عن أبي عمرو باختلاس حركة الهمزة والراء في هذه المواضع كلها، وكذا روى ابن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو، اهـ انظر: التذكرة: ٢ / ٢٥٢-٢٥٣.

وقول ابن غلبون: وكذا روى ابن سعدان... اهـ لا يهّم في هذه المسألة لأنه ليس من طرق «التذكرة» بل ذكره حكاية. والله أعلم.

ولعل المؤلف رحمه الله اقتصر على كلام ابن غلبون في الأصول دون الفرش، أو أنه اعتمد على كلام أبي شامة رحمه الله عند شرحه لقول الشاطبي:

وبارئك بالهمز حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدلاً

فكلامهما رحمه الله متشابه. والله أعلم.

وقال الداني رحمه الله: «وكان أبو الحسن شيخنا يبذل الهمزة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ و ﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ بسكون الهمزة».

انظر: المفردات: ١٧٢، إبراز المعاني: ١ / ٣٩٦-٣٩٧.

(٢) كذا في (س) وفي البقية: (مخالفاً لأصل...).

فقد همز مؤصدة ولم يخففها<sup>(١)</sup> من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب، والله أعلم.

وبقي أحرف، وافقهم بعض القراء على إبدالها، وخالف آخرون فهمزوها، وهي: ﴿الذَّبُّ﴾ في موضعي يوسف<sup>(٢)</sup> و﴿الْوَلُؤُا﴾ [الرحمن: ٢٢] و﴿وَلَوْلُؤَا﴾ [الحج: ٢٣] معرفاً ومنكراً و﴿وَالْمُؤَنَفَكَةُ﴾ [النجم: ٥٣] و﴿وَالْمُؤَنَفَكَتِ﴾ [التوبة: ٧٠] حيث وقعا، و﴿وَرِيَا﴾ في مريم [٧٤]، و﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ في الكهف [٩٤] والأنبياء [٩٦]<sup>(٣)</sup>، و﴿ضِرَى﴾ في النجم [٢٢] و﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ في الموضعين [البلد: ٢٠، والهمزة: ٨].

أما ﴿الذَّبُّ﴾ فوافقهم على إبداله ورش<sup>(٤)</sup> والكسائي وخلف<sup>(٥)</sup>.

وأما ﴿الْوَلُؤُا﴾، و﴿وَلَوْلُؤَا﴾ فوافقهم على إبداله أبو بكر<sup>(٦)</sup>.

وأما ﴿وَالْمُؤَنَفَكَةُ﴾، و﴿وَالْمُؤَنَفَكَتِ﴾ فاختلف فيها عن قالون:

(١) في (س) «بحقها» بالحاء المهملة وقافين.

(٢) قوله: (في موضعي) لا وجه له، إذ هي ثلاثة مواضع: (١٣ و ١٤ و ١٧) فلعله سهو منه، أو خطأ من الناسخ.

(٣) إلا أنها بالرفع ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾.

(٤) قوله: (ورش) هو من طريق الأزرق فقط، كما بيته في «الطيبة» حيث قال: [والذَّبُّ جانيه]. ومعلوم أن الجيم رمز لورش من طريق الأزرق في الأصول، أما في القرش فهي للطريقين. انظر: شرح الطيبة: ٨٩.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٨، الإرشاد: ٣٧٩، الكفاية الكبرى: ٣٨٣.

(٦) انظر: السبعة: ٤٣٥، التيسير: ١٥٦.



فروى أبو نشيط فيما قطع به ابن سوار، والحافظ أبو العلاء، وسبط الخياط في «كفايته»، وغيرهم، إبدال الهمزة منهما، وكذا روى أبو بكر بن مهران، عن الحسن بن العباس الجمل وغيره عن الحلواني، وهي طريق الطبري والعلوي عن أصحابهما عن الحلواني<sup>(١)</sup>، وكذا روى الشحام<sup>(٢)</sup> عن قالون، وهو الصحيح عن الحلواني، وبه قطع له الداني في «المفردات»<sup>(٣)</sup>.

وقال في «الجامع»: وبذلك قرأت في روايته من طريق ابن أبي حماد<sup>(٤)</sup>، وابن عبد الرزاق<sup>(٥)</sup> وغيرهما، وبذلك آخذ، قال: وقال لي أبو الفتح عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني، يعني بالهمز، قال الداني: وهو وهم لأن الحلواني نصّ على ذلك في «كتابه» بغير همز. انتهى.<sup>(٦)</sup>

وروى الجمهور عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون

(١) ذكر أبو الكرم أنه طريق ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون.

انظر: المصباح: ١١٥٢/٣.

(٢) الحسن بن علي بن عمران، مقرئ معروف، قرأ على الوزان عرضاً، قرأ عليه محمد بن الحسن النحوي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢٢٥/١.

ملاحظة: الشحام عن قالون ليس من طرق «النشر».

(٣) انظر: الغاية: ١٥٨، المفردات: ١٣، المستتر: ٥٨٠/٢.

(٤) عبد الرحمن بن سكين الكوفي، صالح مشهور، روى القراءة عرضاً عن حمزة وخلفه في القيام بالقراءة، روى الحروف عن نافع، روى القراءة عنه الكسائي وغيره. انظر: غاية النهاية: ٣٦٩-٣٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي، أبو إسحاق، مشهور، ثقة، قرأ على أبي العباس الرازي وغيره، قرأ عليه المطوعي وغيره، توفي سنة (٣٣٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ١٦-١٧.

(٦) النص بحروفه، لكن بتقديم وتأخير في جامع البيان: ١/١٠١ أ.

عنه سواء، والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم.

وَأَمَّا ﴿وَرِيًّا﴾ فقرأه بتشديد الياء من غير همز: أبو جعفر، وقالون، وابن ذكوان.

وانفرد هبة الله المفسر، عن زيد عن الداجوني، عن أصحابه عن هشام بذلك، ورواه سائر الرواة عنه بالهمز، وبذلك قرأ الباقر<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا ﴿يَأْجُجَ / وَمَأْجُجَ﴾ فقرأهما عاصم بالهمز، وقرأهما الباقر بغير همز.<sup>(٢)</sup>

وَأَمَّا ﴿ضِيَّيَّ﴾ فقرأه بالهمز: ابن كثير، والباقر بغير همز.<sup>(٣)</sup>

وَأَمَّا ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ فقرأه بالهمز: أبو عمرو، ويعقوب، وحمزة، وخلف، وحفص، وقرأه الباقر بغير همز.<sup>(٤)</sup>

والضرب الثاني: المتحرك، وينقسم إلى قسمين:

متحرك قبله متحرك.

ومتحرك قبله ساكن.

(١) انظر: السبعة: ٤١١-٤١٢، التذكرة: ٤٢٦/٢، التيسير: ١٤٩، المستنير: ٦٦٩/٢-٦٧٠.

(٢) انظر: السبعة: ٣٩٩، التيسير: ١٤٥-١٤٦، الإرشاد: ٤٢٢.

(٣) انظر: التيسير: ٢٠٤.

(٤) انظر: التيسير: ٢٢٣، التذكرة: ٦٢٨/٢، الكفاية الكبرى: ٦١١.

أما المتحرك المتحرك ما قبله، فاختلفوا في تخفيف الهمزة منه في سبعة أحوال:

الأول: أن تكون مفتوحة مضموم ما قبلها،<sup>(١)</sup> فإن كانت (فاء) من الفعل، فاتفق أبو جعفر، وورش؛ على إبدالها واواً نحو ﴿يُؤَذِّهِ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] و ﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] و ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤، ويوسف: ٧٠] و ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ [التوبة: ٦٠].

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد من ذلك وهو ﴿يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ في آل عمران [١٣]، فروى ابن شبيب من طريق ابن العلاف وغيره، وابن هارون من طريق الشطوي وغيره؛ كلاهما عن الفضل بن شاذان؛ تحقيق الهمزة فيه، وكذا روى الرُّهاوي عن أصحابه عن الفضل، وكأنه روعي<sup>(٢)</sup> فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، فيجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وروى سائر الرواة عنه (الإبدال) طرداً للباب، وهي رواية ابن جهماز<sup>(٣)</sup>.

واختلف أيضاً عن ورش في حرف واحد وهو ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ وهو<sup>(٤)</sup> في الأعراف [٤٤]، ويوسف [٧٠]؛ فروى عنه الأصمباني تحقيق الهمزة فيه، وكأنه

(١) كذا في (س) وفي البقية: «وقبلها مضموم».

(٢) في (س) وكذا المطبوع: «راعى».

(٣) انظر: التيسير: ٣٤-٣٥، المستنير: ١/ ٣٧٢.

(٤) (هو) سقطت من المطبوع.

راعى مناسبة لفظ ﴿فَأَذِّنْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وهي مناسبة مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق الإبدال على أصله<sup>(١)</sup>.

وإن كانت (عيناً) من الفعل؛ فإن الأصبهاني عن ورش اختص بإبدالها في حرف واحد<sup>(٢)</sup> وهو ﴿الْفَوَاضِلُ﴾ و ﴿فَوَاضِلُ﴾ وهو في هود [١٢٠]، وسبحان [٣٦]، والفرقان [٣٢] والقصص [١٠] والنجم [١١].

وإن كانت (لاماً) من الفعل؛ فإن حفصاً اختص بإبدالها في ﴿هُزُوا﴾ وهو في أحد<sup>(٣)</sup> عشر موضعاً: في البقرة موضعان ﴿أَلْتَّخِذُنَا هُزُوعًا﴾ [٦٧] ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا﴾ [٢٣١] وفي المائدة موضعان ﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا﴾ [٥٧] و ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا﴾ [٥٨]، وفي الكهف موضعان ﴿وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوعًا﴾ [٥٦] / ﴿وَرُسُلِي هُزُوعًا﴾<sup>(٤)</sup> [١٠٦] وفي الأنبياء [٣٦] ﴿إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوعًا﴾ وكذا في الفرقان [٤١] وفي لقمان [٦] ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوعًا﴾<sup>(٥)</sup> وموضعان في الجاثية ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوعًا﴾ [٩] و ﴿اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوعًا﴾ [٣٥] وفي ﴿كُفُّوا﴾ وهو في الإخلاص [٤]<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المستنير: ٣٧١ / ١.

(٢) (واحد) سقط من المطبوع.

(٣) «أحد»: من (ز) و (ك)، وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع: في عشرة مواضع، وهو خطأ.

(٤) وكتب في المطبوع (واتخذوا آياتي) في الآيتين وليس كذلك في المخطوطات.

(٥) كذا في (ك) وهو الصواب، واختلفت النسخ الأخرى حيث فيها: وفي لقمان: ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوعًا﴾ و ﴿اتَّخَذَهَا هُزُوعًا﴾ في الجاثية، وفي ﴿كُفُّوا﴾ إلا أن (ز) فيها: (موضعان في الجاثية).

(٦) انظر: السبعة: ١٥٨-١٦٠، التيسير: ٧٤.

الثاني: أن تكون مفتوحة وقبلها مكسور؛ فإن أبا جعفر يبدلها ياء في ﴿رِثَاءَ﴾  
 النَّاسِ وهو في البقرة [٢٦٤] والنساء [٣٨] والأنفال [٤٧]، وفي ﴿خَاسِئًا﴾ في  
 الملك [٤]، وفي ﴿نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ في المزمّل [٦]، وفي ﴿شَانِئَكَ﴾ وهو في الكوثر [٣]  
 وفي ﴿أَسْهَرَيْتُ﴾ وهو في الأنعام [١٠] والرعد [٣٢] والأنبياء [٤١]، وفي  
 ﴿قُرَيْتٍ﴾ وهو في الأعراف [٢٠٤] والانشقاق [٢١]، وفي ﴿لَتُبَوَّثَنَّهِنَّ﴾ وهو في  
 النحل [٤١] والعنكبوت [٥٨]، وفي ﴿لَيَبْطَنَّ﴾ وهو في النساء [٧٢]، وفي  
 ﴿مُلْتًا﴾ وهو في الجن [٨]، وكذا يبدلها في ﴿خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦] و﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾  
 [الحاقة: ٩]، و﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿فَتَكْفُرُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وتشنيتها<sup>(١)</sup>.

وانفرد الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان؛ بتحقيق الهمزة في هذه  
 الأربعة، وكذلك ابن العلاف عن زيد عن ابن شبيب، فخالف سائر الرواة عن  
 زيد وعن أصحابه<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن أبي جعفر في ﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] فقطع له بالإبدال  
 الحافظ أبو العلاء من رواية ابن وردان، وكذلك الهذلي من روايتي ابن  
 وردان وابن جهماز جميعاً، ولم يذكر فيها همزاً<sup>(٣)</sup> إلا من طريق النهرواني عن  
 أصحابه عن ابن وردان، ولم يذكر فيها أبو العزّ<sup>(٤)</sup> ولا ابن سوار من الروائين

(١) ﴿مِائَةً﴾ تشنيتها في (٦٥) و(٦٦) من «الأنفال»، و﴿فَتَكْفُرُ﴾ تشنيتها في (١٣) من «آل عمران».

(٢) انظر: المستنير: ١/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) في المطبوع: (همزة).

(٤) في (س) «أبو العلاء»، وهو خطأ.

جميعاً إبدالاً، والوجهان صحيحان بهما قرأت، وبهما أخذ<sup>(١)</sup> والله أعلم.  
ووافقه الأصبهاني عن ورش في ﴿خَاسِئًا﴾، و﴿نَاشِئَةً﴾، و﴿مُلِئَتْ﴾،  
وزاد فابدل ﴿فَبَإِئِي﴾ حيث وقع منسوقاً بالفاء نحو ﴿فَبَإِئِيءَ الْآءَ رَبِّكَ﴾  
[النجم: ٥٥].

واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء نحو ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] ﴿بِأَيِّكُمْ  
أَلْمَفُتُونَ﴾ [القلم: ٦] فروى الحمّامي من جميع طرقه عن هبة الله، والمطوعي؛ كلاهما  
عنه إبدال الهمزة فيها، وبه قطع في «الكامل» و«التجريد»، وذكر صاحب  
«المبهج» أنه قرأ له بالوجهين في ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَفُتُونَ﴾ على شيخه الشريف، وروى  
التحقيق سائر الرواة عن هبة الله عنه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

وانفرد أبو العلاء الحافظ عن النهرواني بالإبدال في ﴿شَانَتْكَ﴾  
[الكوثر: ٣].

وانفرد الهذلي في «الكامل» بالإبدال في ﴿لَنْبَوْنَهُمْ﴾ [النحل: ٤١]<sup>(٣)</sup>.  
وانفرد ابن مهران عن الأصبهاني فلم يذكر له إبدالاً في هذا الحال فخالف  
سائر الناس<sup>(٤)</sup>. والله أعلم

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢١٢/١.

(٢) انظر: الكامل: ق: ٢٢٤، التجريد: ق، المبهج: ١/١٩٠، المستنير: ١/٣٧٥.

(٣) الكامل: ق: ٢٢٤، وهي انفراد لا يقرأ بها لورش.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٧.

واختص<sup>(١)</sup> الأزرق عن ورش بإبدال الهمزة ياء في ﴿لَيْلًا﴾ وهي<sup>(٢)</sup> في البقرة [١٥٠] والنساء [١٦٥] والحديد [٢٩].

الثالث: أن تكون مضمومة بعد كسر، وبعدها واو، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة ويضم ما قبلها من أجل الواو، نحو ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿وَالصَّيِّغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] و﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [يس: ٥٦] و﴿فَالِئُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣] و﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿يُطَفِّئُوا﴾ [التوبة: ٣٢] و﴿قُلِ اسْتَهْزِئُوا﴾ [التوبة: ٦٤] وما أتى من ذلك. ووافقه نافع على ﴿وَالصَّيِّغُونَ﴾ وهو في المائدة<sup>(٣)</sup>.

واختلف عن ابن وردان في حرف واحد وهو ﴿الْمُنْشِثُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] فرواه عنه بالهمز ابن العلاف عن أصحابه، والنهرواني من طريقي «الإرشاد» و«غاية» أبي العلاء، والحنبلي من طريق «الكفاية»، وبه قطع له الأهوازي<sup>(٤)</sup>، وبذلك قطع أبو العزّ في «الإرشاد» من غير طريق هبة الله، وهو بخلاف ما قال في «الكفاية». وبالحذف قطع ابن مهران والهللي وغيرهما.

(١) قوله: اختص الأزرق... فيه نظر؛ فقد صرح ابن مهران أن أبا جعفر - وهو في رواية ابن وردان من طرق النشر - يترك همز ﴿لَيْلًا﴾ حيث إن الهاشمي عن ابن جهم عن أبي جعفر - وهو من طرق النشر - يقرأ بحيال الهمزة، أي التسهيل وقال في «المبسوط»: أبو جعفر ترك الهمز من قوله و ﴿لَيْلًا﴾ في كل القرآن اهـ. انظر: الغاية: ١٥٤-١٥٥، المبسوط: ١٠٥-١٠٦، المصباح: ١٢٠٢/٣.

(٢) (هي) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٨١.

(٤) قوله: (قطع له الأهوازي) ليس من «الموجز» لأنه في القراءات السبع ولا في «الوجيز» لأنه في الثمان، بزيادة يعقوب، ولا أعلم أن له كتاباً ذكر فيه قراءة أبي جعفر؛ فيظهر للباحث أن المؤلف ذكر مذهبه حكاية نقلاً عن أبي العزّ، والله أعلم. انظر: الإرشاد: ١٧١، الكفاية الكبرى: ١٨١.

ونصّ له على الخلاف أبو طاهر بن سوار، والوجهان عنه صحيحان، ولم يختلف عن ابن جّاز في حذفه<sup>(١)</sup>.

وقد خصّ بعض أصحابنا الألفاظ المتقدمة، ولم يذكر ﴿أَنْتُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿نَيْتُونِي﴾<sup>(٢)</sup> [الأنعام: ١٤٣]، و﴿أَتْنَيْتُونُكُ﴾<sup>(٣)</sup> [يونس: ١٨]، و﴿يَتَكُونُ﴾ [الزخرف: ٣٤]، و﴿وَيَسْتَنْتُونُكَ﴾ [يونس: ٥٣] وظاهر كلام أبي العزّ والهندي العموم؛ على أن الأهوازي وغيره نصّ عليها<sup>(٤)</sup>، ولا يظهر فرق سوى الرواية<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

الرابع: أن تكون مضمومة بعد فتح، فإن أبا جعفر يحذفها<sup>(٦)</sup> في ﴿وَلَا يَطْفُونُ﴾ [التوبة: ١٢٠] و﴿لَمْ تَطْفُوهَا﴾ [الأحزاب: ٢٧] و﴿أَنْ تَطْفُوهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> [الفتح: ٢٥].

وانفرد الحنبليّ بتسهيلها (بين بين) في ﴿رَهَوْفُ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، حيث وقع<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الإرشاد: ١٧١، غاية الاختصار: ٢١٦/١، الكفاية الكبرى: ١٨١، الغاية: ١٥٥، الكامل: ق ٢٢٤، المستنير: ٣٧٣/١.

(٢) في المطبوع: (أنبيوني)، وهي مكررة.

(٣) (أتنبئون) سقط من المطبوع.

(٤) في (س): «عليه».

(٥) انظر: الجامع لابن فارس: ٧١.

(٦) انظر: المستنير: ٣٧٣/١.

(٧) كتب في المطبوع (إن) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٨) انظر: الإرشاد: ١٧٢.



وانفرد الهذلي عن أبي جعفر بتسهيل ﴿بَوَّؤُاْ لِّلَّذَارِ﴾ [الحشر: ٩] كذلك، وهي رواية الأهوازي عن ابن وردان<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن تكون مكسورة بعد كسر، وبعدها ياء، فإن أبا جعفر يحذف الهمزة في ﴿مُتَكِّينَ﴾ [الإنسان: ١٣] و﴿وَالصَّٰبِغِينَ﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩] و﴿خَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧] و﴿الْمُسْتَهِزِّينَ﴾ [الحجر: ٩٥] حيث وقعت. وافقه نافع في ﴿وَالصَّٰبِغِينَ﴾ وهو في البقرة [٦٢]، والحج: [١٧]<sup>(٢)</sup>.

وانفرد الهذلي عن النهرواني عن ابن وردان؛ بحذفها في ﴿خَسِيبَ﴾ [البقرة: ٦٥] أيضاً<sup>(٣)</sup>.

السادس: أن تكون الهمزة مفتوحة بعد فتح؛ فاتفق نافع، وأبو جعفر؛ على تسهيلها (بين بين) في ﴿رَأَيْتَ﴾ إذا وقع بعد همزة الاستفهام، نحو ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠] و﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [القصص: ٧١] و﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون: ١] و﴿أَفَرَأَيْتُمْ﴾ [الشعراء: ٧٥] حيث وقع.

واختلف عن الأزرق / عن ورش، في كيفية تسهيلها؛ فروى عنه بعضهم<sup>(٤)</sup> إبدالها ألفاً خالصة، وإذا أبدلها مدّاً لالتقاء الساكنين مدّاً مشبعاً، على ما تقرّر في

(١) الإرشاد: ١٧٢، الكامل: ق: ٢٢٤.

(٢) انظر: السبعة: ١٥٨، الغاية: ١٥٥، التيسير: ٧٤، الإرشاد: ٢٢٣.

(٣) انظر: الكامل: ق: ٢٢٤.

(٤) هو مذهب بعض المصريين. انظر: تقريب النثر: ٣٢.

باب (المدّ)، وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الشاطبية» و«الإعلان»، وعند الداني في غير «التيسير». وقال في كتابه «التنبيه»<sup>(١)</sup>:  
إنه قرأ بالوجهين له<sup>(٢)</sup>.

وقال مكّي: وقد قيل عن ورش إنه يبدلها ألفاً، وهو أخرى<sup>(٣)</sup> في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمدّ عنه، وتمكين المدّ إنما يكون مع البدل، وجعلها (بين بين) أقيس على أصول العربية<sup>(٤)</sup>.

قال: وحسّن<sup>(٥)</sup> جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن؛ أنّ الأول حرف مدّ ولين، فالمدّ الذي يحدث مع السكون، يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن. انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: وقال في كتابه «التنبيه»... يفهم منه أن القائل هو الداني رحمه الله، وهو ليس كذلك، وهو وهم منه - رحمه الله - من جهات:

أ - لا يعرف للداني كتاب بعنوان «التنبيه» غير رسالته في الردّ على المهدوي «التنبيه.....» وقطعاً ليست هي المرادة هنا إذ ليست مظنة ذلك.

ب - إن الداني نصّ في جامع البيان (٢/٥٢) على وجه التسهيل كما في التيسير ص ١٠٢ وجعل المدّ للأصهباني.

ج - إن المؤلف - والله أعلم - اعتمد في هذه المعلومة على المالقي الذي ذكر أن «التنبيه» هو لمكي، وفيه تصريحه بأنه قرأ بالوجهين. وانظر ما تقدم في «الدراسة» ص: ٣١٢.

(٢) (له): سقطت من المطبوع.

(٣) في (ك) بالجيم وتصحفت تصحيفاً قبيحاً في التبصرة.

(٤) النص بحروفه في الدر النثر: ٢٣١ / ٤. وانظر: التبصرة: ٤٩٣.

(٥) كذا ضبطت الكلمة في (ز) و(س).

(٦) النص من الكشف: ١ / ٤٣١ وفيه (يحذف) بالفاء بدل (يحدث) بالثاء وفيه (الساكن الثاني).

وقال بعضهم: إنه غلط عليه<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبد الله الفاسي<sup>(٢)</sup>: ليس غلطاً عليه؛ بل هي رواية صحيحة عنه، فإن أبا عبيد القاسم بن سلام رحمه الله روى أن أبا جعفر ونافعاً، وغيرهما من أهل المدينة؛ يسقطون الهمزة؛ غير أنهم يدعون الألف خَلْفاً منها، فهذا يشهد للبدل،<sup>(٣)</sup> وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره<sup>(٤)</sup>.

قلت: والبدل في هذا<sup>(٥)</sup> قياس البدل في ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه، إلا أن (بين بين) في هذا أكثر وأشهر، وعليه الجمهور،<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

وقرأ الكسائي بحذف الهمزة في ذلك كله، وقرأ الباقر بالهمز<sup>(٧)</sup>.

واختصّ الأصبهاني عن ورش، بتسهيل الهمزة الثانية إذا وقعت بعد همزة الاستفهام في ﴿أَفَأَصْفَكَ﴾ [الإسراء: ٤٠] وفي ﴿أَفَأَمِنْ﴾ وهو: ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلَ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٧] ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩] ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٧]

(١) الضمير في (عليه) يعود على (نافع) كما بين (السمين) وقال: وسبب ذلك أنه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين، فإن الياء بعدها ساكنة. اهـ انظر: الدر المصون: ٦١٥/٤.

(٢) وفي المطبوع: (الفارسي) وهو تحريف.

(٣) قال السمين: «هذه العبارة تشعر أن هذه الألف ليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء بها عوضاً عن الهمزة الساقطة». الدر المصون: ٦١٦/٤.

(٤) اللآلي الفريدة: ٢/٤٩ ق/أ، وانظر: الدر المصون: ٦١٥-٦١٦.

(٥) (هذا) سقطت من المطبوع.

(٦) انظر: الكشف: ٤٣١/١.

(٧) انظر: السبعة: ٢٥٧، التيسير: ١٠٢.

﴿ أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا ﴾ [التحليل: ٤٥] ﴿ أَفَأَمْتَعْتُمْ أَن يَحْسِفَ بِكُمْ ﴾ [الإسراء: ٦٨]  
ولا سادس لها<sup>(١)</sup>، وكذا<sup>(٢)</sup> سَهْلَهَا فِي ﴿ أَفَأَنْتَ ﴾ [الزخرف: ٤٠] و ﴿ أَفَأَنْتُمْ ﴾  
[الأنبياء: ٥٠].

وكذلك سَهْلُ الثَّانِيَةِ مِنْ ﴿ لَا تَلْأَنَّ ﴾ ووقعت في الأعراف [١٨]، وهود  
[١١٩]، والسجدة [١٣]، و ص [٨٥]<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الهمزة<sup>(٤)</sup> مِنْ ﴿ كَانْ ﴾ كَيْفَ أَتَتْ؛ مُشَدَّدةٌ أَمْ مُخَفَّفةٌ، نَحْوُ ﴿ كَانْتُمْ ﴾  
[المنافقون: ٤] و ﴿ كَانَتْ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿ كَانَمَا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] و ﴿ كَانَتْهُ ﴾  
[النمل: ٤٢] و ﴿ كَانْتُنَّ ﴾ [الصفات: ٤٩] و ﴿ وَكَانَ اللَّهُ <sup>(٥)</sup> ﴾ [القصص: ٨٢]  
و ﴿ وَكَانَتْهُ ﴾ [القصص: ٨٢] و ﴿ كَانَلَمْ يَكُنْ <sup>(٦)</sup> ﴾ [النساء: ٧٣] و ﴿ كَان لَمْ تَعْنِ ﴾  
[يونس: ٢٤] و ﴿ كَان لَزَيْلَتُوا ﴾ [يونس: ٤٥].

وكذلك الهمزة مِنْ ﴿ تَأَذَّنْ ﴾<sup>(٧)</sup> فِي الْأَعْرَافِ [١٦٧] خَاصَّةً<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المستنير: ٣٧٦/١.

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ: (لَذَا) بِاللَّامِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) انظر: المستنير: ٣٧٦/١، غَايَةُ الْاِخْتِصَارِ: ٢١٤/١.

(٤) فِي الْمَطْبُوعِ: (الْهَمْزَتَيْنِ)، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ.

(٥) ﴿ وَكَانَ اللَّهُ ﴾ سَقَطَتْ مِنَ الْمَطْبُوعِ.

(٦) بِأَلْيَاءٍ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ، سِوَى ابْنِ كَثِيرٍ وَحَفْصِ وَرُوَيْسٍ.

(٧) فِي الْمَطْبُوعِ: ﴿ فَأَذَنْ ﴾ بِأَلْفَاءٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) انظر: غَايَةُ الْاِخْتِصَارِ: ٢١٤/١.

وكذلك الهمزة من: ﴿وَأَطْمَأْنَنَّا فِي يُونُسَ [٧]﴾ و﴿أَطْمَأْنَنَّا فِي الْحَج [١١].

وكذلك الهمزة من (رأى) في ستة مواضع: ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَجْدِينَ﴾ في يوسف [٤] / و﴿رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ و﴿رَأَتْهُ حَبِيبَتُهُ لُجَّةً﴾ في النمل [٤٤، ٤٥]، و﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ في القصص [٣١] خاصة، و﴿رَأَيْتُهُمْ تَعْجَبُكَ<sup>(١)</sup>﴾ في المنافقون [٤].

واختلف عنه في ﴿تَأَذَّنَ﴾ في إبراهيم [٧] فروى صاحب «المستنير» وصاحب «التجريد» وغيرهما تحقيق الهمزة فيه<sup>(٢)</sup>، وروى الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما تسهيلها،<sup>(٣)</sup> واختلف على أبي العزّ في «الكفاية»، ففي بعض النسخ عنه (التحقيق)، وفي بعضها (التسهيل)،<sup>(٤)</sup> ونَصَّ على الوجهين جميعاً أبو محمد في «المبهج»<sup>(٥)</sup>.

وانفرد النهرواني فيما حكاه ابن سوار، وأبو العزّ، والحافظ أبو العلاء والجماعة عنه بالتحقيق في ﴿أَطْمَأْنَنَّا<sup>(٦)</sup>﴾ في الحج [١١].

وانفرد فيما حكاه أبو العزّ، وابن سوار؛ بالتحقيق في ﴿رَأَتْهُ حَبِيبَتُهُ﴾

(١) انظر: المستنير: ٣٧٦-٣٧٧، غاية الاختصار: ٢١٥/١.

(٢) المستنير: ٣٧٦/١ حيث لم يذكرها ضمن ما يسهل له. انظر: التجريد: ق: ٨/أ.

(٣) الكامل: ق: ٢٢٤.

(٤) ذكر في النسخة المحققة التسهيل في موضع الأعراف، وسكت عن موضع (إبراهيم) فيكون مذهبه التحقيق. والله أعلم. انظر: الكفاية: ١٧٧-١٧٨.

(٥) انظر: المبهج: ١٩١/١.

(٦) انظر: المستنير: ٣٧٧/١، الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨، غاية الاختصار: ٢١٥/١.

في النمل [٤٤] و ﴿رَأَاهَا تَنْتَرُّ﴾ في القصص [٣١] و ﴿رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ﴾ في المنافقون [٤]<sup>(١)</sup>.

وانفرد السبط في «المبهج» بالوجهين في هذه الثلاثة، وفي ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي﴾ في يوسف [٤] و ﴿رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ [النمل: ٤٠]<sup>(٢)</sup>.

وانفرد الهذلي عنه بإطلاق تسهيل ﴿رَأَتْهُ﴾ و ﴿رَأَاهَا﴾ وما يشبهه فلم يخص شيئاً، ومقتضى ذلك تسهيل ﴿رَأَيْتُ﴾ و ﴿رَأَاهُ﴾ وما جاء من ذلك، وهو خلاف ما رواه سائر الناس من الطرق المذكورة<sup>(٣)</sup>، نعم أطلق ذلك كذلك نصّاً الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» ولكنه من طريق إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي عنه؛ وليس من طرقنا<sup>(٤)</sup>.

وانفرد الهذلي عن أبي جعفر من روايته؛ بتسهيل ﴿تَأَخَّرَ﴾ وهو في البقرة [٢٠٣] والفتح [٢]، و ﴿يَتَأَخَّرَ﴾ في المدثر [٣٧] فخالف سائر الناس في ذلك<sup>(٥)</sup>.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله في رواية ابن وردان؛ بتسهيل ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الموضعين [إبراهيم: ٧، الأعراف: ١٦٧]<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، ولم يذكر أبو العزّ في «الإرشاد» المطبوع شيئاً، المستنير: ٣٧٧/١.

(٢) المبهج: ١٩١/١-١٩٢.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١١٢/أ.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ق ٥١/أ.

(٥) الكامل: ق ١١٢/أ.

(٦) انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكفاية الكبرى: ١٧٨.

واختلف عن البزّي في تسهيل الهمزة من ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾ في البقرة [٢٢٠]، فروى الجمهور عن أبي ربيعة عنه التسهيل، وبه قرأ الداني من طريقه،<sup>(١)</sup> وروى صاحب «التجريد» عنه (التحقيق) من قراءته على الفارسي<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الداني من طريق ابن الحباب عنه، ولم يذكر ابن مهران عن أبي ربيعة سواه، والوجهان صحيحان عن البزّي.

واختصّ أبو جعفر بحذف الهمزة في ﴿مُتَّكًا﴾ في يوسف [٣١] فيصير مثل: «مُتَّقَى»<sup>(٣)</sup>.

السابع: أن تكون مكسورة بعد فتح، فانفرد الحنبليّ عن هبة الله بتسهيل الهمزة في ﴿وَتَطْمِئِنَّ﴾ [الرعد: ٢٨]، و﴿يَيْسَ﴾<sup>(٤)</sup> [المائدة: ٣] حيث وقع، ولم يروه غيره<sup>(٥)</sup>.

وأما المتحرك / الساكن ما قبله: فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو زايّاً؛ فإن كان ألفاً؛ فقد اختلفوا في ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿وَكَايْنِ﴾ [آل عمران: ١٤٦] في قراءة المدّ،<sup>(٦)</sup> و﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] و﴿وَأَلَيْسَى﴾ [الطلاق: ٤].

(١) في المطبوع (طريقه)، وهو خطأ كما سيأتي بعد قليل.

(٢) هذا يخالف ما في «التجريد» ق: ٢٣/أ، إذ فيه: «روى الفارسي في روايته عن البزّي عن ابن كثير ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾ بتسهيل الهمزة، وقرأ بتحقيقها من بقي».

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ١٧٨، المستنير: ١/ ٣٧٧.

(٤) في المطبوع: (بيس)، وهو خطأ.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٧٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير، وأبي جعفر.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه، عن ابن وردان؛ بتسهيل الهمزة بعد الألف من ﴿كَهَيْتَ الظِّيرَ﴾ ﴿فَتَكُونُ ظَلِيماً﴾ من موضعي آل عمران [٤٩]، المائدة [١١٠] خاصة، وسائر الرواة عن أبي جعفر على التحقيق فيها وفي جميع القرآن<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿إِسْرَئِيلَ﴾ و ﴿وَكَايْنِ﴾ حيث وقعا، فسَهِّل الهمزة فيهما أبو جعفر، وحقَّقها الباقون،<sup>(٢)</sup> وسيأتي الخلاف في ﴿وَكَايْنِ﴾ في موضعه من آل عمران<sup>(٣)</sup>. وانفرد الهذلي عن ابن جمار بتحقيق الهمزة في ﴿وَكَايْنِ﴾ فخالف سائر الناس عنه<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني؛ بتسهيل الهمزة في موضع العنكبوت [٦٠]، مع إدخال الألف قبلها، كأبي جعفر سواء، وقد خالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني وعن الأصبهاني، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

وأما ﴿هَآئِثُمْ﴾ وهي<sup>(٦)</sup> في موضعي آل عمران [٦٦، ١١٩] وفي النساء

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) الإرشاد: ٢٢٠، المستنير: ١/٤٥٢.

(٣) قال المؤلف: «واختلفوا في ﴿وَكَايْنِ﴾ حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر، بألف ممدودة بعد الكاف، وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة». النشر: ٢/٢٤٢.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٢٣١.

(٥) المستنير: ٢/٥٠٥.

(٦) (هي) سقطت من المطبوع.



[١٠٩] والقتال [٣٨]؛ فاختلفوا في تحقيق الهمزة فيها، وفي تسهيلها، وفي إبدالها، وفي حذف الألف منها:

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر بتسهيل الهمزة (بين بين)، واختلف عن ورش من طريقه، فورد عن الأزرق ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف، فيأتي بهمزة مسهلة بعد الهاء مثل (هَعَنْتُمْ)<sup>(١)</sup>، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وهو أحد الوجهين في «الشاطبية» و«الإعلان»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً محضة، فتجتمع مع النون وهي ساكنة، فيمدّ لالتقاء الساكنين، وهذا الوجه هو الذي في «الهادي» و«الهداية»، وهو الوجه الثاني في «الشاطبية» و«الإعلان».

الثالث: إثبات الألف؛ كقراءة أبي عمرو، وأبي جعفر، وقالون؛ إلا أنه يمدّ مشبعاً على أصله، وهو الذي في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان»<sup>(٣)</sup> و«التجريد» و«التلخيص» و«التذكرة» وعليه جمهور المصريين والمغاربة<sup>(٤)</sup>.

(١) هذه الكلمة لم أجد لها أي معنى فيها رجعت إليه من كتب اللغة، مع تنصيب أهلها على أن حروف الحلق لا تتوالى، أما القراء فقد ذكروها وعبروا بها، منهم ابن مجاهد وأبو العز وغيرهم.

انظر: السبعة: ٢٠٧، الإرشاد: ٢٦٥، التلخيص: ٢٣٣.

(٢) انظر: التيسير: ٨٨-٨٩.

(٣) سقطت من (ز).

(٤) انظر: التبصرة: ٤٦٠، التلخيص: ٢٣٣، التذكرة: ٢/٢٨٩.

وورد عن الأصبهاني وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ كالوجه الأول عن الأزرق، وهو طريق المطّوعي

عنه، وطريق الحمّامي من جمهور طرقه عن هبة الله عنه<sup>(١)</sup>.

والثاني: إثباتها كقالون ومن معه؛ وهو الذي رواه النهرواني من طرقه عن /

هبة الله، وكذا روى صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحمّامي عنه، وكذلك

ابن مهران وغيره عن هبة الله أيضاً، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وقرأ الباقلون؛ بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير، وابن عامر،

والكوفيون ويعقوب<sup>(٢)</sup>.

وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه، بتسهيل الهمزة عن رويس، فخالفوا

سائر الناس، وهو وَهْم، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

واختلف عن قبل: فروى عنه ابن مجاهد، حذف الألف، فتصير مثل

(سَأَلْتُمْ) وهو كالوجه الأول عن ورش، إلا أنه بالتحقيق<sup>(٤)</sup>، وكذا روى نظيف<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التلخيص: ٢٣٣، المستنير: ٤٩٩/٢.

(٢) انظر: الغاية: ٢١٢-٢١٣، المستنير: ٤٩٩/٢.

(٣) انظر: التذكرة: ٢٨٩/٢.

(٤) انظر: السبعة: ٢٠٧.

(٥) ابن عبد الله، أبو الحسن، الحلبي، من كبار القراء، ذكر الذهبي أن قراءته على قبل وهما، بينما جعلها المؤلف محتملة، قرأ على عبد الصمد العينوي، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون.

انظر: غاية النهاية: ٢/٣٤١-٣٤٢، المعرفة: ٥٩٥/٢.

وابن ثوبان<sup>(١)</sup> وابن عبد الرزاق وابن الصباح كلهم عن قنبل، ووافق قنبلاً على ذلك عن القواس أحمد بن يزيد الحلواني، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«العنوان» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيص» و«التبصرة» و«الإرشاد» عن قنبل سواه<sup>(٢)</sup>.

وروى عنه ابن شنبوذ إثباتها كرواية البزي، وكذا روى الزيني، وابن بكرة، وأبو ربيعة، وإسحاق الخزاعي، وصهر<sup>(٣)</sup> الأمير<sup>(٤)</sup> واليقطيني<sup>(٥)</sup>، والبلخي<sup>(٦)</sup>، وغيرهم عن قنبل، ورواه بكار عن ابن مجاهد.

ولم يذكر ابن مهران غيره، وذكر عن أبي بكر الزيني أنه ردّ الحذف، وقال: إنه قرأ على قنبل بمدّ تامّ، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس، وأصحاب البزي، وابن فليح.

ووهّم<sup>(٧)</sup> ابن مجاهد في رواية الحذف، وقال: أجمعوا على أن هذا لا يجوز ولا

(١) هذا الصواب؛ بالثلثة بعدها واو، بعده موحدة من أسفل، وتصحف في المطبوع إلى (بويان) بالوحدة والمنة التحتية بعد الواو. وانظر: غاية النهاية: ١/ ٦٣ و ٢/ ١٦٦.

(٢) انظر: التذكرة: ٢/ ٢٨٩، التلخيص: ٢٣٣، التبصرة: ٤٦، الإرشاد: ٢٦٥.

(٣) في (ز): «صمير» وهو تحريف.

(٤) ويقال: صهر أميره، وهو العباس بن الفضل، سبقت ترجمته ص: ٥٨.

(٥) محمد بن أحمد أبو بكر، أخذ القراءة عرضاً عن قنبل والتمار، روى القراءة عنه نظيف وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٧-٨٨.

(٦) عبد الله بن أحمد بن إبراهيم يعرف بـ(دله) مقرئ متصدر، صدوق أخذ القراءة عرضاً عن قنبل وغيره، روى عنه الشذائي وغيره، توفي سنة (٣١٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠٣-٤٠٤.

(٧) في المطبوع: (وهم) بواو واحدة، وهو تحريف، ويلاحظ أن ابن مهران لم يصرح باسم ابن مجاهد بل قال: «وهم فيه بعض الشيوخ». المبسوط: ١٦٤.

يصح في كلام العرب، قال: ولو جاز في (ها أنتم)، (هأنتم) مثل (هعنتم) لجاز في (هاذا)، (هَذَا) فيصير حرفاً بمعنى آخر<sup>(١)</sup>.

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وحذف الألف في ﴿هَأَنْتُمْ﴾ فقد صحَّ من رواية ورش كما ذكرنا، ومن رواية من ذكرنا عن قبل، وعن شيخه القواس، وصحَّ أيضاً عن أبي عمرو من رواية أبي حمدون، وإبراهيم وعبد الله ابني اليزيدي؛ ثلاثهم عن اليزيدي، ومن رواية أبي عبيد عن شجاع؛ كلاهما عن أبي عمرو، وزاد العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي عن عمِّه إبراهيم، قال: على معنى ﴿أَنْتُمْ﴾ فصيرت الهمزة هاء، وزاد أبو حمدون عن اليزيدي قال: قال أبو عمرو: إنما هي ﴿أَنْتُمْ﴾ ممدودة، فجعلوا مكان الهمزة هاء والعرب تفعل هذا.

وأما قوله: (إن هذا لا يصح في كلام العرب) فقد رواه / عن العرب أبو عمرو بن العلاء، وأبو الحسن الأخفش، وقالوا: الأصل ﴿أَنْتُمْ﴾، فأبدل من همزة الاستفهام (ها) لأنها من مخرجها، واستحسن ذلك أبو جعفر النحاس، وَهُمْ حَجَّةُ كلام العرب<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: (لو جاز في ﴿هأنتم﴾ مثل (هَعَنْتَم)، لجاز في (هاذا) هذا؛ فكلاهما جائز مسموع من العرب، قال الشاعر:

(١) انظر: المبسوط: ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٢، الدر المصون: ٢٣٦/٣.

وأتى صواحبها فقلن هَذَا الذي منع المودة غيرنا وجفانا

أنشده الحافظ أبو عمرو الداني وقال: يريد: (أذا<sup>(١)</sup> الذي) فأبدل الهمزة هاء.<sup>(٢)</sup>

قلت: وما قاله محتمل ولا يتعين بل يجوز أن الأصل (ها) في (هاذا) للتنبيه، فحذفت ألفها كما حذفت ألف (هاء) التنبيه من نحو ﴿أَيُّ الثَّقَلَيْنِ﴾ [الرحمن: ٣١] وقفاً.<sup>(٣)</sup>

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: هذه الكلمة من أشكال حروف الاختلاف، وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها، لا يتحصل إلا بمعرفة (الهاء) التي في أولها، أهي (للتنبيه) أم (مبدلة) من همزة؟ فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراءة<sup>(٤)</sup>؛ يُقْضَى للمد والقصر بعدها<sup>(٥)</sup>، ثم يَبَيَّن أن (الهاء) على مذهب أبي عمرو، وقالون، وهشام؛ محتمل أن تكون للتنبيه، وأن تكون مبدلة من همزة، وعلى مذهب قبل، وورش؛ لا تكون إلا مبدلة، لا غير<sup>(٦)</sup>.

(١) في المطبوع: (إذا) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٣٢/٢، والبيت لجميل بثينة في ديوانه: ٢١٨.

(٣) وجهوا قراءته اتباعاً لرسم المصحف، انظر: الدر المصون: ٢٣٧/٣.

(٤) في المطبوع: (القراء).

(٥) جامع البيان: ٢/٣٢ق.

(٦) جامع البيان: ٢/٣٢ق.

قال: وعلى مذهب الكوفيين والبزي وابن ذكوان؛ لا تكون إلا (التنبيه) فقط، فمن جعلها (التنبيه) وميّز بين (المنفصل) و(المتصل) في حروف المد؛ لم يزد في تمكين الألف، سواء أحقق الهمزة بعدها، أو سَهَّلَهَا، ومن جعلها (مبدلة)، وكان ممن يفصل بالألف، زاد في التمكين، سواء أيضاً حقق الهمزة، أو لَيَّنَهَا. انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد تبعه فيما ذكره أبو القاسم الشاطبي رحمه الله، وزاد عليه احتمال وجهي (الإبدال) و(التنبيه) عن كل من القراء، وزاد أيضاً قوله:

..... وذو البذل الوجهان عنه مُسَهَّلًا<sup>(٢)</sup>

وقد اختلف شراح كلامه في معناه، ولا شك، والله أعلم؛ أنه أراد بذي (البذل) مَنْ جعل (الهاء) مبدلة من همزة، والألف للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون من قبيل (المتصل) كما تقدم في أواخر (باب المد والقصر)<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذا القول من حقق / همزة ﴿أَنْتُمْ﴾ فلا خلاف عنه في المد؛ لأنه يصير ك ﴿السَّمَاءِ﴾ و ﴿الْمَاءِ﴾، ومن سَهَّلَ فله المد والقصر؛ من حيث كونه حرف مد قبل همز مُغَيَّرٍ، فيصير للكلام فائدة، ويكون قد تبع في ذلك ابن شريح ومن قال بقوله.

(١) النص بحروفه في التيسير: ٨٨-٨٩.

(٢) الشاطبية: ٤٥.

(٣) انظر ص: ٨٦٢.

وقيل أراد بذي البدل (ورشاً)؛ لأن الهمزة في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ لا يبدلها ألفاً إلا ورش في أحد وجهيه، يعني أن عنه المد والقصر في حال كونه مخففاً بالبدل والتسهيل؛ إذا أبدل مدّاً، وإذا سهّل قَصَرَ<sup>(١)</sup>، وليس تحت هذا التأويل فائدة، وتعسفه ظاهر، والله أعلم.

وبالجملة فأكثر ما ذكر في وجهي كونها مبدلة من همزة، أو هاء تنبيه، تمحلّ وتعسف لا طائل تحته، ولا فائدة فيه، ولا حاجة لتقدير كونها مبدلة أو غير مبدلة، ولولا ما صحّ عندنا عن أبي عمرو أنه نصّ على إبدال الهاء من الهمزة لم نصّر إليه، ولم نجعله محتملاً عن أحد من أئمة القراءة؛ لأن البدل مسموع في كلمات فلا ينقاس؛ ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام، ولم يجيء في نحو (أتضرب زيداً): (هتضرب زيداً)<sup>(٢)</sup>.

وما أنشده على ذلك من البيت المتقدم، فيمكن أن يكون هاء تنبيه وقصرت كما تقدم، ثم يكون الفصل<sup>(٣)</sup> بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة ﴿أَنْتُمْ﴾ لا يناسب؛ لأنه إنما فصل<sup>(٤)</sup> لاستثقال اجتماع الهمزتين وقد زال هنا بإبدال الأولى هاء.

ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو (أريقه)، والأصل: (أأريقه)؛ لاجتماع

(١) هذا القول للسخاوي تلميذ الشاطبي، نسبه إليه أبو شامة. انظر: إبراز المعاني: ٢٩/٣.

(٢) (زيداً) سقطت من المطبوع، والكلام بنصه في البحر المحيط: ٤٨٦/٢.

(٣) في (ظ): «التوجيه يكون» وضرب على كلمة (التوجيه) في (ك).

(٤) في المطبوع: (فصل التوجيه لاستثقال)، وكلمة (التوجيه) ليست في النسخ.

الهمزتين، فلما أبدلوها (هاء) لم يحذفوها؛ بل قالوا: (أهريقه)<sup>(١)</sup> فلم يبق إلا أن يقال: أجري البدل في الفصل؛ مجرى المبدل، وفيه ما فيه.

ونحن لا نمنع احتماله، وإنما نمنع قولهم: (إن الهاء لا تكون في مذهب ورش وقنبل إلا مبدلة من همزة لا غير)؛ لأنه قد صح عنها إثبات الألف بينهما، وليس من مذهبها الفصل في<sup>(٢)</sup> الهمزتين المجتمعين؛ فكيف هنا؟

وكذلك نمنع احتمال الوجهين عن كل من القراء؛ فإنه: مصادم للأصول، ومخالف للأداء.

والذي يحتمل أن يقال في ذلك، إن قَصَدَ ذِكره؛ أن (الهاء) لا يجوز أن تكون في مذهب ابن عامر، والكوفيين، ويعقوب، والبزي؛ إلا للتنبيه.

ونمنع كونها (مبدلة) في مذهب هشام ألبته؛ لأنه قد / صح عنه في ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وبابه؛ الفصل وعدمه، فلو كانت في ﴿هَكَأُنْتَر﴾ كذلك لم يكن بينهما فرق، فهي عند هؤلاء من باب (المنفصل) بلا شك، فلا يجوز زيادة المد فيها عند البزي، ولا عند من روى (القصر) عن يعقوب، وحفص، وهشام، ويحتمل أن يكون في مذهب الباقيين على الوجهين.

وقد يقوى (البدل) في مذهب ورش، وقنبل، وأبي عمرو؛ لثبوت الحذف عندهم، ويضعف في مذهب قالون، وأبي جعفر؛ لعدم ذلك عنهم.

فمن كانت عنده (التنبيه) وأثبت الألف واقصر المنفصل لم يزد على ما في

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٢.

(٢) في (س): «بين» بدل (في).



الألف من المدّ، وإن مدّه جاز له المدّ على الأصل بقدر مرتبته، والقصر اعتداداً<sup>(١)</sup> بالعارض من أجل تغير<sup>(٢)</sup> الهمزة بالتسهيل.

ومن كانت عنده (مبدلة) وأثبت الألف، لم يزد على ما فيها من المدّ؛ سواء أقصر (المنفصل)<sup>(٣)</sup> أو مدّه، على المختار عندنا؛ لعروض حرف المدّ كما قدّمنا، وقد يزداد على ما فيها من المدّ وتُنزّل في ذلك منزلة (المتصل) على مذهب من ألحقه به كما تقدم، والله أعلم.

وأما ﴿النَّيِّ﴾ وهو في الأحزاب [٤] والمجادلة [٢] وموضعي الطلاق [٤]: فقرأ ابن عامر والكوفيون؛ بإثبات ياء ساكنة بعد الهمزة، وقرأ الباكون بحذفها؛ وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب.

واختلف عن هؤلاء في (تحقيق) الهمزة، و(تسهيلها) و(إبدالها)، فقرأ يعقوب، وقالون، وقبل بتحقيق الهمزة، وقرأ أبو جعفر، وورش؛ بتسهيلها (بين بين).

واختلف عن أبي عمرو والبزي: فقطع لهما العراقيون قاطبة بالتسهيل كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير» و«الغيتين» و«المبهج» و«التجريد» و«الروضة»<sup>(٤)</sup>، وقطع لهما المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الكافي»

(١) في المطبوع: (إعداداً) وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (تغير) وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (المفصل) بدون النون، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ٤٩٩-٥٠٠، الكفاية الكبرى: ٤٩٥، المستنير: ٧٣٩/٢، الغاية: ٣٦١.

و«تلخيص العبارات» و«العنوان» فيجتمع ساكنان، فيمدّ لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش<sup>(٢)</sup>.

والوجهان في «الشاطبية» و«الإعلان»، والوجهان صحيحان، ذكرهما الداني في «جامع البيان»، فالأول وهو (التسهيل) قرأ به على أبي الفتح فارس بن أحمد، في قراءة أبي عمرو، ورواية البزي، والإبدال قرأ به على / أبي الحسن بن غلبون، وعبد العزيز الفارسي<sup>(٣)</sup>.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني، عن هبة الله عن الأصبهاني؛ عن ورش، في «الأحزاب» مثل قالون، وفي «المجادلة» كابن عامر، وفي «الطلاق» كالأزرق، فخالف في ذلك سائر الرواة<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وإن كان الساكن قبل الهمزة ياء؛ فقد اختلفوا من ذلك في ﴿النَّيِّءُ﴾ [التوبة: ٣٧] وفي ﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩] وجمعه<sup>(٥)</sup>، و﴿هَيِّئَا﴾ [النساء: ٤] و﴿مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] و﴿كَهَيِّئَةً﴾ [آل عمران: ٤٩] و﴿يَأْتِيَسْ﴾ [الرعد: ٣١] وما جاء من لفظه.

(١) انظر: التيسير: ١٧٧-١٧٨، التبصرة: ٦٣٨-٦٣٩، التذكرة: ٥٠٠/٢، الكافي: تلخيص العبارات: ١٣٧.

(٢) انظر: الكتاب: ٤٠٦/٤، السبعة: ٥١٨-٥١٩، الحجة للفارسي: ٥/٤٦٥-٤٦٧، الصحاح (لوى) التاج (التي).

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ٣٢.

(٤) وصف المؤلف هذه الانفرادة بالغرابة. انظر: المستنير: ٧٣٩/٢، تقريب النشر: ٣٤.

(٥) وهو: ﴿بَرِيئُونَ﴾ في يونس [٤١].

فَأَمَّا ﴿النَّسِيءُ﴾ وهو في التوبة [٣٧]؛ فقرأ أبو جعفر، وورش؛ من طريق الأزرق، بإبدال الهمزة منها ياء، وإدغام الياء التي قبلها فيها، وقرأ الباقر بالهمز<sup>(١)</sup>.

وانفرد الهذلي عن الأصبهاني بذلك<sup>(٢)</sup>، فخالف سائر الرواة والله أعلم.

وَأَمَّا ﴿بَرِيءٌ﴾ و ﴿بَرِيْتُونَ﴾ حيث وقع، و ﴿هَيْئًا﴾ و ﴿مَرِيئًا﴾ وهو في النساء [٤]؛ فاختلف فيها عن أبي جعفر: فروى هبة الله من طريقه والهذلي عن أصحابه عن ابن شبيب؛ كلاهما عن ابن وردان؛ بالإدغام كذلك، وكذلك روى الهاشمي من طريق<sup>(٣)</sup> الجوهري والمغازي، والدوري؛ كلاهما عن ابن جَمَّاز، وروى باقي أصحاب أبي جعفر من الروایتين ذلك بالهمز، وبذلك قرأ الباقر.

وَأَمَّا ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ وهو في آل عمران [٤٩] و المائدة [١١٠]، فرواه ابن هارون من طريقه، والهذلي عن أصحابه، في رواية ابن وردان؛ كذلك بالإدغام، وهي رواية الدوري وغيره عن ابن جَمَّاز في الروایتين<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التيسير: ١١٨، الإرشاد: ٣٥٣.

(٢) قوله: (بذلك) إن كان يقصد أن الهذلي ذكر للأصبهاني الإبدال، فهذا يخالف ما في «الكامل» إذ نص عبارته: (النسيء) مشدّد... وورش إلا الأسدي.. الباقر: مهموز ممدود. اهـ

وإن كان الكاف يعود على أقرب مذكور وهو (الهمز) فالهذلي لم ينفرد بذلك بل ذكره له كل من ابن سوار وأبي العز وغيرهم. انظر: الكامل: ق ٢٣٨-٢٣٩، المستنير: ٥٧٨/٢، الكفاية الكبرى: ٣٥٨.

(٣) في المطبوع: (طريق) بالإفراد. انظر: الإرشاد: ١٧٤، الكامل: ق: ٢٣١.

(٤) انظر: الكامل: ق: ٢٣٠، المستنير: ٤٩٨/٢.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان، بمدّ الياء مدّاً متوسطاً؛ لم يروه عنه غيره والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وأما ﴿يَايَسُ﴾ وهو في يوسف [٨٠، ٨٧، ١١٠] ﴿فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾  
﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ وفي الرعد [٣١]  
﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَ الْذِّبُ﴾ اختلف فيها عن البزي:

فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه؛ بقلب الهمزة إلى موضع الياء \* وتأخير الياء إلى موضع الهمزة \*<sup>(٢)</sup> فتصير (تأيسوا) ثم تبدل الهمزة ألفاً، وهي<sup>(٣)</sup> رواية اللّهي، وابن بقرّة وغيرهم<sup>(٤)</sup> عن البزي، وبه قرأ الداني على عبد العزيز بن خواستي الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة<sup>(٥)</sup>. وروى عنه ابن الحباب بالهمز، كالجماعة، وهي رواية سائر الرواة عن البزي، وبه قرأ الداني / على أبي الحسن، وأبي الفتح، وهو الذي لم يذكر المهدوي وسائر المغاربة عن البزي سواه<sup>(٦)</sup>.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن أصحابه عن ابن وردان؛ بالقلب والإبدال في الخمسة كرواية أبي ربيعة<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الإرشاد: ٢٦٣، الكفاية الكبرى: ٢٨٥.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) في المطبوع: (من) بدل (هي) وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التيسير: ١٢٩ - ١٣٠.

(٦) انظر: جامع البيان: ٢ / ٣٢.

(٧) انظر: الإرشاد: ٣٨٣، الكفاية الكبرى: ٣٨٧ - ٣٨٨.

وإن كان الساكن قبل الهمز زائياً؛ فهو حرف واحد وهو: (جُزء) في البقرة [٢٦٠] ﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾ وفي الحجر [٤٤] ﴿جُزْءٌ مَّقْشُورٌ﴾ وفي الزخرف [١٥] ﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ ولا رابع لها؛ فقرأ أبو جعفر بحذف الهمزة وتشديد الزاي؛ على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفاً، ثم ضَعَفَ الزاي؛ كالوقف على (فرَج) عند مَنْ أجرى الوصل مجرى الوقف، وهي قراءة الإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري<sup>(١)</sup>.

وإن كان غير ذلك من السواكن قبل الهمز، فإن له باباً يختص بتخفيفه<sup>(٢)</sup> يأتي بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.<sup>(٣)</sup>

وبقيت من هذا الباب كلمات اختلفوا في الهمز فيها وعدمه على غير قصد التخفيف، وهي: ﴿النَّبِيُّ﴾ و(بابه)، و﴿يُضَاهِيُونَ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿مُرْجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦] و﴿تُرْجَى﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿ضِيَاءٌ﴾ [يونس: ٥] و﴿بَادِيَ﴾ [هود: ٢٧] و﴿الْبَرِيَّةُ﴾ [البينة: ٦].

فأما (النبي) وما جاء منه و﴿النَّبِيُّونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿النَّبِيِّنَ﴾ [البقرة: ٦١] و﴿الْأَنْبِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١] و﴿النُّبُوَّةُ﴾ [الحديد: ٢٦] حيث وقع فقرأه نافع بالهمز، وقرأه<sup>(٤)</sup> الباكون بغير همز<sup>(٥)</sup>، وتقدم حكم التقاء الهمزتين من ذلك في الباب المتقدم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر ترجمته ص: ٢٨.

(٢) تصحفت في (س) إلى: (تحقيقه) بالحاء المهملة والقافين.

(٣) انظر ص: ٩٨٠.

(٤) (قرأه) سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: السبعة: ١٥٧-١٥٨، المستنير: ٧٣.

(٦) انظر ص: ٩٢٣.

وَأَمَّا ﴿يُضَاهُونَ﴾ وهو في التوبة [٣٠] ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فقرأ عاصم بالهمز فينضم من أجل وقوع الواو بعدها، وتنكسر الهاء قبلها، وقرأ الباكون بغير همز فينضم<sup>(١)</sup> الهاء قبل؛ من أجل الواو<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا ﴿مُرْجُونَ﴾ وهي في التوبة<sup>(٣)</sup> [١٠٦] ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾، و﴿تَرْجَى﴾ وهو في الأحزاب [٥١] ﴿تَرْجَى مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ﴾ فقرأهما بهمزة مضمومة ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ويعقوب، وأبو بكر، وقرأهما الباكون بغير همز<sup>(٤)</sup>.

وَأَمَّا ﴿ضِيَاءٌ﴾ وهو في يونس [٥] والأنبياء [٤٨] والقصاص [٧١]، فرواه قبل بهمزة مفتوحة بعد الضاد في الثلاثة.

وزعم ابن مجاهد أنه غلط<sup>(٥)</sup>، مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قبل وخالف الناس ابن مجاهد في ذلك فرووه<sup>(٦)</sup> عنه بالهمزة ولم يختلف عنه في ذلك، ووافق قبلأ أحمد بن يزيد الحلواني، فرواه كذلك عن القواس شيخ قبل، وهو على

(١) في المطبوع: (فيضم).

(٢) انظر: السبعة: ٣١٤، التيسير: ١١٨.

(٣) جاء في المطبوع بعد كلمة (التوبة): «أيضاً».

(٤) انظر: السبعة: ٥٢٣، التذكرة: ٣٦٠/٢، ولم يذكر موضع التوبة. التيسير: ١١٩، التلخيص: ٢٨٠.

(٥) غلط ابن مجاهد رواية قبل في موضع (القصاص) فقط، وصرح بأن رواية الياء هي الصواب، أما في موضعي (يونس) و(الأنبياء) فلم يذكر تغليطاً ولا تصويباً، بل اقتصر على ذكر الخلاف.

وينتبه على أن موضعي (يونس) و(الأنبياء) جاءا منصوبين، بينما موضع (القصاص) جاء مجروراً.

قال السمين بعد أن ذكر تغليط ابن مجاهد: «كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويغلطه.. قال: وهذا لا ينبغي أن يكون، فإن قبلأ بالمكان الذي يمنع أن يتكلم فيه أحد».

انظر: السبعة: ٣٢٣ و٤٢٩ و٤٩٥، الدر المصون: ١٥٢/٦.

(٦) في المطبوع: (فرواه) وهو خطأ.

القلب قدمت فيه اللام على العين، كما قيل في (عاق) عقا<sup>(١)</sup>، وقرأ / الباقون بغير همز في الياء<sup>(٢)</sup>.

وأما ﴿بَادِي﴾ وهو في هود [٢٧] ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ فقرأه أبو عمرو، بهمزة بعد الدال، وقرأه الباقون بالياء بغير همز<sup>(٣)</sup>.

وأما ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ وهو في لم يكن [٧، ٦] ﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ و ﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ فقرأهما نافع، وابن ذكوان بهمزة مفتوحة بعد الياء. وقرأ الباقون بغير همزة مشددة الياء في الحرفين<sup>(٤)</sup>.

### تنبيهات

الأول: إذا لقيت الهمزة الساكنة؛ ساكناً، فحركت لأجله، كقوله في (الأنعام) [٣٩] ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ وفي الشورى [٢٤] ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ﴾ حُقِّقَتْ<sup>(٥)</sup> في مذهب من يبدلها ولم تبدل لحركتها، فإن فُصِّلَتْ من ذلك الساكن بالوقف عليها دونه؛ أُبدِلَتْ لسكونها، وذلك في مذهب أبي جعفر، وورش من طريق الأصبهاني، وقد نصَّ عليه كما قلنا الحافظ أبو عمرو في «جامع البيان»<sup>(٦)</sup>.

(١) في (س): «غاق: غقا» وفي المطبوع: «عات: عتا» وكلاهما تحريف.

(٢) جاءت العبارة في (س): «الباقون» بالياء بغير همز في الياء، ولعله تحريف من الناسخ.

انظر: التيسير: ١٢٠-١٢١، الإرشاد: ٣٦٠.

(٣) انظر: التيسير: ١٢٤، المصباح: ١١٩٥/٤. ويلاحظ أن المؤلف لم يبين حركتي الهمزة والياء، وهي الفتح فيهما.

(٤) انظر: التذكرة، ٦٣٥/٢، التيسير: ٢٢٤، المستير: ٨٥٦/٢.

(٥) تصحفت في المطبوع إلى: (خففت) بالخاء المعجمة والفاء، وما أثبتته أيضاً موافق ما في جامع البيان.

(٦) النص في جامع البيان: ١/١٠٠ أ، إلا أنه عبر بـ «التسهيل» بدل (الإبدال).

الثاني: الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو ﴿إِنْ شَاءَ﴾ [البقرة: ٧٠] و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [النور: ١١] إذا سكنت في الوقف؛ فهي محققة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه.

قال الحافظ في «جامعه»: وقد كان بعض شيوخنا يرى ترك الهمز في الوقف في (هود) على ﴿بَادِئٍ﴾ ﴿بَادِئٍ﴾ لأن الهمزة في ذلك تسكن للوقف، قال: وذلك خطأ في مذهب أبي عمرو من وجهين: <sup>(١)</sup>

أحدهما: إيقاع الإشكال بما لا يُهمز؛ إذ هو عنده من (الابتداء) الذي أصله الهمز، لا من الظهور الذي لا أصل له في ذلك.

والثانية: أن ذلك كان يلزم في نحو ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و ﴿أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠] وشبههما بعينه، وذلك غير معروف من مذهبه فيه. <sup>(٢)</sup>

قلت: وهذا يؤيد ويصحح ما ذكرناه؛ من عدم إبدال همزة ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] حالة إسكانها تخفيفاً كما تقدم <sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

الثالث: ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] إذا قيل فيها بقول الجمهور أن (ها) فيها (للتنبيه) دخلت على (أنتم) فهي باتصالها رسماً كالكلمة الواحدة، كما هي في ﴿هَذَا﴾ و ﴿هَؤُلَاءِ﴾ لا يجوز فصلها منها، ولا الوقف <sup>(٤)</sup> عليها دونها.

(١) كذا في (س) وفي البقية «جهتين» وهو موافق لما في جامع البيان.

(٢) جامع البيان: ١/ق ١٠٤/ب، المفردات: ١٧١.

(٣) انظر ص: ٩٤٥.

(٤) في المطبوع: (الوقوف).



وقد وقع في كلام الداني في «جامعه» خلاف / ذلك، فقال بعد ذكره وجه كونها (اللتنييه) ما نصّه: الأصل ها أنتم (ها) دخلت على (أنتم) كما دخلت على (أولاء) في قوله ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٦] فهي في هذا الوجه وما دخلت عليه كلمتان منفصلتان، يسكت على إحداهما، ويبدأ بالثانية. انتهى<sup>(١)</sup>، وهو مشكل، سيأتي تحقيقه في باب (الوقف على مرسوم الخط) إن شاء الله تعالى.<sup>(٢)</sup>

الرابع: إذا قصد الوقف على ﴿أَلَيْسَ﴾ [الأحزاب: ٤] في مذهب من سهل الهمزتين (بين بين)؛ إن وقف (بالرّوم) لم يكن فرق بين الوصل والوقف، وإن وقف بالسكون وقف بياء ساكنة، نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، ولم يتعرض كثير من الأئمة إلى التنبيه على ذلك.<sup>(٣)</sup>

وكذلك الوقف على ﴿أَأَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الفرقان: ٤٣] على مذهب من روى البدل عن الأزرق عن ورش، فإنه يوقف عليه بتسهيل (بين بين) عكس ما تقدم في ﴿أَلَيْسَ﴾، وذلك من أجل اجتماع ثلاث سواكن ظواهر، وهو غير موجود في كلام العرب<sup>(٤)</sup>، وليس هذا كالوقف على المشدد كما سيأتي آخر باب (الوقف على أواخر الكلم)<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

(١) النص حرفياً في جامع البيان: ٢/ ٣٢/ أ.

(٢) انظر ص: ١٤٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٢١، الكافي: ٣٣، الدر النثير: ٦٣/ ٣.

(٤) قال الشيخ المتولي رحمه الله: لكن نقل الشيخ سلطان المزاحي، عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي، أن الداني جَوَزَ الإبدال مطلقاً في «جامع البيان» وقال الأزميري: وكذا رأيت أنا في «جامع البيان» أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيده بوصل، فيحتمل التقيد اهـ.

قال -المتولي- وذكر السيد هاشم جواز الوقف بالإبدال في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ مع توسط الياء. والله أعلم. اهـ.

انظر: جامع البيان: ١/ ٨٦، الروض النضير: ق: ٢٥٢-٢٥٣.

(٥) انظر ص: ١٤١٦-١٤١٧.

## باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها<sup>(١)</sup>

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش<sup>(٢)</sup>، بشرط، أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً، أو لام تعريف، أو غير ذلك.

فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ؛ لسكونها وتقدير سكونه،<sup>(٣)</sup> وذلك نحو ﴿وَمَتَّعْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ﴾ [النبا: ٢٩] ﴿خَيْرٌ \* أَلَّا تَعْبُدُوا﴾ [هود: ٢-١] و﴿يَعَادِ \* إِرَمَ﴾ [الفجر: ٦-٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ \* أُحِلَّتْ﴾ [المرسلات: ١٢] و﴿حَامِيَةٌ \* آلِهَتِكُمْ﴾ [القارعة: ١١، والتكاثر: ١] ونحو ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨] و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و﴿الْأَسْمَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿الْإِنْسَانُ﴾ [النساء: ٢٨] و﴿الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣] و﴿الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤] و﴿الْآخِرَى﴾ [النجم: ٢٠] و﴿الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١] ونحو ﴿مَنْ \* مَّامَنَ﴾ [الأعراف: ٨٦] و﴿مَنْ \* إِلَهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿مَنْ \* مَسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]

(١) انظر: هذا الباب في: التذكرة: ١/ ١٢٣-١٢٦، التيسير: ٣٥-٣٦، التبصرة: ٣٠٧-٣١٠، الكافي: ٣٥-٣٧، المصباح: ٤/ ١١٩٦-١٢٠٤، الإقناع: ١/ ٣٨٨-٣٩٧، غاية الاختصار: ١/ ٢٠٢-٢٠٥، إبراز المعاني: ١/ ٤٠٣-٤٢٤، الكنز: ٦٦-٦٧.

(٢) قال الهذلي: «قال نافع لورش: خصصتك بنقل الحركات وهو اختياري؛ لجودة قراءتك». الكامل: ق: ١٧/ أ.

(٣) في المطبوع: (سكونها)، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿مَنْ أَوْفَى﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> [هود: ١١٠]، و ﴿الْمَ \* أَحْسِبَ النَّاسَ﴾  
[العنكبوت: ٢١] و ﴿فَحَدِّثْ \* أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١]، والشرح: ١] و ﴿خَلَقُوا إِلَى﴾  
[البقرة: ١٤] و ﴿أَبْنَى \* آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] ونحو ذلك.

فإن / كان الساكن حرف مدّ، تركه على أصله المقرّر في باب (المدّ والقصر)،  
نحو ﴿يَتَأَيَّمُوا﴾ [وَأَنَّا إِن] [البقرة: ٧٠] و ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] ﴿وَقَالُوا  
ءَامَنَّا﴾ [سبا: ٥٢].

واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح، وهو قوله تعالى  
في الحاقة [٢٠، ١٩] ﴿كُنْيَةٍ \* إِنِّي ظَنَنْتُ﴾ فروى الجمهور عنه إسكان الهاء وتحقيق  
الهمزة، على مراد القطع والاستثناف؛ من أجل أنها (هاء سكت) وهذا الذي  
قطع به غير واحد من الأئمة من طريق الأزرق، ولم يذكر في «التيسير» غيره،  
وذكره في غيره وقال: إنه قرأ بالتحقيق من طريقه<sup>(٢)</sup> على الخاقاني،  
وأبي الفتح، وابن غلبون<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ صاحب «التجريد» من طريق الأزرق على  
ابن نفيس عن أصحابه عنه، وعلى عبد الباقي عن أصحابه عن ابن عراك عنه،  
ومن طريق الأصبهاني أيضاً بغير خلف عنه<sup>(٤)</sup>، وهو الذي رجّحه الشاطبي  
وغيره.

(١) في جميع النسخ: (لقد آتيناهم)، وليس في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٢) في المطبوع: (طريقه) بالثنية، وهو خطأ إذ المراد بالضمير في (طريقه) هو أبو يعقوب، الأزرق كما في  
جامع البيان.

(٣) هذا النص في جامع البيان: ١/١١٣/ب.

(٤) ذكر الأهوازي أن الأصبهاني روى عنه تحقيق الهمزة.

انظر: الإقناع: ١/٣٨٩، التجريد: ق: ١٠/أ.

وروى النقل فيه كسائر الباب جماعة من أهل الأداء، ولم يفرقوا بينه وبين غيره، وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهاني، وهو ظاهر نصوص العراقيين له، وذكره بعضهم عن الأزرق، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن أبيه من طريق ابن هلال عنه، وأشار إلى ضعفه أبو القاسم الشاطبي<sup>(١)</sup>، وقال مكّي: أخذ قوم بترك النقل في هذا، وتركه أحسن وأقوى<sup>(٢)</sup>، وقال أبو العباس المهدي في «هدايته»: وعنه في ﴿كُنْيَةٍ \* إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠] النقل والتحقيق، فسوّى بين الوجهين.

قلت: وترك النقل فيه هو المختار عندنا، والأصح لدينا، والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء (هاء سكت) وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر على ما فيه من قبح، وأيضاً؛ فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل وأثبتت في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف لأجل إثباتها في رسم

(١) تجوز المؤلف في العبارة، فالشاطبي رحمه الله - لم يشر إلى ضعف النقل، وإنما أشار إلى أن الإسكان أصح منه، أي فهو صحيح، قال - رحمه الله - في «الشاطبية»:

.....وكتايبه      بالاسكان عن ورش أصحُّ تقبلاً

انظر: الشاطبية: ١٩، إبراز المعاني: ٤٢٣/١ - ٤٢٤.

(٢) كذا في جميع النسخ، حتى المطبوع منها، وهو تحريف، ولعله سهو من المؤلف، فكلمة (ترك) ليس لها أي وجود في كلام مكّي، وإليك نصُّ عبارته في «التبصرة»: «فأما هاء السكت فالاختيار أن لا ينقل عليه الحركة، وهو موضع واحد من كتاب الله؛ قوله عز وجل ﴿كُنْيَةٍ \* إِنِّي﴾ وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى».

وبلاحظ أن المؤلف لم ينقل كلام مكّي منه مباشرة، وإنما نقله بواسطة أبي شامة، بدليل توافق عبارتيهما واختلافهما مع عبارة مكّي. انظر: التبصرة: ٣٠٩ - ٣١٠، إبراز المعاني: ٤٢٣/١.

المصحف، فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر؛ وهو تحريكها، فيجتمع في حرف واحد مخالفتان.<sup>(١)</sup>

وانفرد الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جهمز بالنقل؛ كمذهب ورش فيما ينقل إليه في جميع القرآن، وهو رواية العمري عن أصحابه عن أبي جعفر.<sup>(٢)</sup>

ووافقه على النقل في ﴿مَنْ اسْتَبَقَ﴾ فقط في الرحمن [٥٤] رويس<sup>(٣)</sup>، ووافقه على ﴿ءَأْتَنَ﴾ في موضعي يونس [٩١، ٥١]، وهما: / ﴿ءَأْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ و ﴿ءَأْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ قالون وابن وردان.<sup>(٤)</sup>

وانفرد الحمامي عن النقاش، عن أبي الحسن الجمال عن الحلواني عن قالون، بالتحقيق فيهما كالجماعة<sup>(٥)</sup>، وكذلك انفرد السبط في «كفايته» بحكايته في وجه لأبي نسيط، وقد خالفا في ذلك جميع أصحاب قالون، وجميع النصوص الواردة عنه وعن أصحابه، وعن نافع، والله أعلم.<sup>(٦)</sup>

(١) من قوله: وترك النقل.. إلى هنا هو كلام أبي شامة، فكان الأولى نسبته إليه.

انظر: إبراز المعاني: ٤٢٣/١.

(٢) انظر: الكامل: ق ٢٧٠-٢٧١.

(٣) انظر: الكامل: ق ٢٧١، التذكرة: ٥٧٧/٢، التلخيص: ١٥٨.

(٤) انظر: التيسير: ١٢٢، المستنير: ٥٩٠/٢.

(٥) انظر: المستنير: ٥٩٠/٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٥، الإرشاد: ٣٦٣.

(٦) انظر: الكفاية في الست (سورة يونس)، إذ إن المخطوط ناقص وغير مرتب، وعبارة السبط هي: «ورأيت أن أبا نسيط يقرؤهما بالتحقيق كالباقيين، عن أبي نسيط مذهباً». «

وانفرد أبو الحسن بن العلاف أيضاً عن أصحابه عن ابن وردان بالتحقيق في الحرفين، فخالف الناس في ذلك.<sup>(١)</sup>

واختلف عن ابن وردان في ﴿أَلْتَنَ﴾ في باقي القرآن<sup>(٢)</sup>: فروى النهرواني من جميع طرقه، وابن هارون من غير طريق ابن هبة الله وغيرهما؛ النقل فيه، وهو رواية الأهوازي والرهاوي وغيرهما عنه، ورواه هبة الله، وابن مهران، والوراق، وابن العلاف، عن أصحابهم عنه بالتحقيق.

والوجهان صحيحان عنه، نصّ عليهما له غير واحد من الأئمة، والله أعلم.

والهاشمي عن ابن جمار في ذلك كله على أصله من النقل، كما تقدّم، والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

واتفق ورش، وقالون، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب في: ﴿عَادَا الْأَوَّلَ﴾ في النجم [٥٠] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوصل، من غير خلاف عن أحد منهم.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: المستنير: ٥٩٠، المصباح: ٤/ ١٢٠٠، الحاشية (٥).

(٢) من مواضعه (٧١) البقرة.

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٥٩٠، الإرشاد: ٣٦٣.

ولم يذكر المؤلف النقل لابن جمار في «الطيبة» لاعتبارها انفراداً من الهذلي، قال محقق المصباح: «ليس

كذلك بل هي في المصباح وعلى شيوخه». المصباح: ٤/ ١٢٠٠.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/ ٥٧٠-٥٧٢، التيسير: ٢٠٤-٢٠٥، الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

واختلف عن قالون في همز الواو التي بعد اللام: فروى عنه همزها جمهور المغاربة، ولم يذكر الداني عنه، ولا ابن مهران، ولا الهذلي من جميع الطرق سواء، وبه قطع في «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التلخيص» و«العنوان» وغيرها من طريق أبي نشيط وغيره، وبه قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس، وعبد الباقي من طريق أبي نشيط، ورواه عنه أيضاً<sup>(١)</sup> جمهور العراقيين من طريق الحلواني، وبه قطع له ابن سوار وأبو العز، وأبو العلاء الهمداني، وسبط الخياط في مؤلفاته.<sup>(٢)</sup>

وروى عنه بغير همز أهل العراق قاطبة من طريق أبي نشيط، كصاحب «التذكار» و«المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«غاية الاختصار» و«الموضح» و«المبهج» و«الكفاية في الست» و«المصباح» وغيرهم، ورواه صاحب «التجريد» عن الحلواني.

والوجهان صحيحان، غير أن الهمز أشهر عن الحلواني، وعدمه أشهر عن أبي نشيط.

وليس الهمز مما انفرد به / قالون كما ظن من لا اطلاع له على الروايات

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة: ٦٨٧، الكافي: ٣٦، التلخيص: ٤٢١-٤٢٢، الكفاية الكبرى: ٥٦٠-٥٦١، المبهج:

ومشهور الطرق والقراءات، فقد رواه عن نافع أيضاً أبو بكر بن أبي أويس،<sup>(١)</sup> وابن أبي الزناد، وكردم، وابن جبير، عن إسماعيل عن نافع، وابن ذكوان وابن سعدان عن المسيبي عنه<sup>(٢)</sup>.

وانفرد به الحنيلي عن هبة الله عن أصحابه، في رواية ابن وردان.<sup>(٣)</sup>

واختلف في توجيه الهمز؛ فقليل: وجهه ضمة اللام قبلها؛ فهمزت لمجاورة الضم، كما همزت في: (سَوْق)<sup>(٤)</sup> و(يُؤَقِّن)<sup>(٥)</sup>، وهي لغة لبعض العرب<sup>(٦)</sup>، كقول الشاعر:<sup>(٧)</sup>

(١) هو: عبد الحميد بن عبد الله، ابن أخت الإمام مالك رحمه الله، يعرف بالأعشى، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن نافع، وروى عنه القراءة الحلواني وغيره، لازم نافعاً (٢٤) أربعاً وعشرين سنة لم يفارقه، قال المؤلف: رأيته في كتاب ابن مجاهد والكامل، توفي سنة (٢٣٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٠.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ٦/ ٢٣٧.

(٣) انظر: الإرشاد: ٥٧٣-٥٧٤.

(٤) وهي رواية قبل عن ابن كثير في قوله تعالى ﴿يَالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] وهي جمع ساق. انظر: الموضح: ٢/ ٩٦٣.

(٥) ومنه القراءة الشاذة لأبي حية النميري ﴿وبالآخرة هم يؤقنون﴾.

انظر: البحر المحيط: ١/ ٤٢.

(٦) وهم: أسد وتميم وعكل.

انظر: الخصائص: ٣/ ٢٠٧.

(٧) هو جرير بن عطية.



أحب الموقدين إلى موسى<sup>(١)</sup>

ذكره أبو علي في «الحجة» وغيره.<sup>(٢)</sup>

وقيل: الأصل في الواو الهمز، وأبدل لسكونه بعد همز مضموم واواً؛ كـ (أوتي)، فلما حذفت الهمزة الأولى بعد النقل زال اجتماع الهمزتين فرجعت تلك الهمزة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتاب «التمهيد» له: قد كان بعض المتحليلين لمذهاب<sup>(٣)</sup> القراء يقول بأنه لا وجه لقراءة قالون بحيلة، وجَهِل العلة؛ وذلك أن (أولى) وزنها (فُعلى)؛ لأنها تأنيث (أول)، كما أن (أخرى) تأنيث (آخر)<sup>(٤)</sup>، هذا في

(١) وهذا صدر بيت عجزه:

وجعدة إذ أضاءهما الوقودُ

البيت من قصيدته التي يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، ومطلعها:

عفا التَّسْران بعدك والوحيدُ ولا يَبْقَى لجدته جديد

والشاهد همز واو (مُوقد) و(مُوسى).

تنبيه: رواية المؤلف هي إحدى روايات البيت، ولكن رواية الديوان:

لَحَبُّ الوافدان إلى موسى.

واللام للقسمة، والمعنى: حب الله إلى إضاءتي وقودهم. وموسى وجعدة: ابنا جرير.

انظر: ديوان جرير: ١٤٧، الموضح للشيرازي: ٩٦٣/٢، الخصائص: ١٧٥/٢، شرح الشافية: ٢٠٦/٣،

مغني اللبيب: ٧٦٢/٢، الدر المصون: ١٠١/١، شرح شواهد المغني للسيوطي: ٩٦٢-٩٦٣.

(٢) قوله: غيره. لعله يقصد الشيرازي، فعبارة المؤلف تطابقها.

انظر: الحجة للفارسي: ٢٣٩/١، الموضح: ١٢٢١-١٢٢٢.

(٣) في المطبوع: (المذهب) بالإنفراد.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع بالعكس: (أن آخر تأنيث أخرى).

قول من لم يهمز الواو، فمعناها على هذا: المتقدمة؛ لأن أول الشيء متقدمه، فأما في قول قالون؛ فهي عندي مشتقة من (وَأَل) أي (لجأ)، ويقال: (نجا)<sup>(١)</sup> فالمعنى: أنها نجت بالسبق لغيرها، فهذا وجه يبين من اللغة والقياس، وإن كان غيره أبين، فليس سبيل ذلك أن يدفع ويطلق عليه الخطأ؛ لأن الأئمة إنما تأخذ بالأثبت عندها في الأثر دون القياس، إذ<sup>(٢)</sup> كانت القراءة سنة، فالأصل فيها على قوله (وُعْلى) بواو مضمومة بعدها همزة ساكنة، فأبدلت الواو همزة لانضمامها، كما أبدلت في: ﴿أَفْتَتَ﴾<sup>(٣)</sup>، وهي من (الوقت)، فاجتمعت همزتان؛ الثانية ساكنة، والعرب لا تجمع بينهما على هذا الوجه، فأبدلت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما أبدلت في (يومن) و(يوتي) وشبهه<sup>(٤)</sup> ثم أدخلت الألف واللام للتعريف فقلت: ﴿الْأَوَّلَى﴾ بلام ساكنة، بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة، فلما أتى التنوين قبل (اللام) في قوله ﴿عَادَا﴾ التقى ساكنان، فألقيت حيثئذ حركة الهمزة على اللام، وحرّكتها بها لئلا يلتقي ساكنان،<sup>(٥)</sup> ولو كسرت التنوين ولم تدغمه؛ لكان القياس، ولكن هذا وجه الرواية، فلما عدمت المضمومة، وهي الموجبة لإبدال الهمزة الثانية واواً لفظاً، ردّ قالون تلك الهمزة لعدم العلة الموجبة لإبدالها فعامل اللفظ.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: اللسان والتاج (وأل).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (إذا).

(٣) المرسلات: (١١)، ويقرؤها أبو عمرو ﴿أَفْتَتَ﴾ انظر: التيسير: ٢١٨.

(٤) في المطبوع إلى: (شبهما).

(٥) قال السمين: «هذا تكلف لا دليل عليه». الدر المصون: ١٠/١١١.

(٦) من قوله: (قد كان بعض المتحليلين...) إلى هنا، بنصبه في الدر الثير: ٢٨٧-٢٨٨.

قال: ونظير ذلك ﴿لَقَاءَنَا أَنتِ﴾ و ﴿قَالَ أَتُونِي﴾ وشبهه مما دخلت عليه ألف الوصل على الهمزة فيه، ألا ترى أنك إذا وصلت حققت الهمزة لعدم وجود همزة الوصل حينئذ، فإذا ابتدأت كسرت ألف الوصل وأبدلت الهمزة، فكذلك هنا فعله قالون.

وقال: أصل (أولى) عند البصريين (وولى) بواوين؛ تأنيث (أول) قلبت الواو الأولى همزة وجوباً، حملاً على جمعه، وعند الكوفيين (وُعلى) بواو وهمزة؛ من (وَأَلَّ) فأبدلت الواو همزة على حدّ (وجوه)، فاجتمع همزتان، فأبدلت الثانية واواً على حدّ (أوتى) انتهى.<sup>(١)</sup> فعلى هذا تكون ﴿الْأُولَى﴾ في القراءتين بمعنى، وهو الظاهر والله أعلم.

وقرأ الباكون وهم: ابن كثير، وابن عامر، والكوفيون؛ بكسر التنوين، وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة بعدها،<sup>(٢)</sup> هذا حكم الوصل.

وأما حكم الابتداء؛ فيجوز في<sup>(٣)</sup> مذهب أبي عمرو، ويعقوب، وقالون - إذا لم يهمز الواو - وأبي جعفر من غير طريق الهاشمي<sup>(٤)</sup> عن ابن جهماز، ومن غير طريق الحنبلي عن ابن وردان ثلاثة أوجه:

أحدها: (الْأُولَى) بإثبات همزة الوصل وضم اللام بعدها، وهذا الذي لم ينص ابن سوار على سواه، ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره، وهو أحد

(١) انظر: الدر الشير: ٢٨٦-٢٨٨.

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥.

(٣) (في) تكرر في المطبوع.

(٤) جاء في حاشية (ك): «إنها استثنى الهاشمي من أجل أنه ينقل مطلقاً كورش».

«التيسير» و«التذكرة» و«غاية» أبي العلاء، و«كفاية» أبي العز و«الإعلان» و«الشاطبية» وغيرها، وأحد الوجهين في «التبصرة» و«التجريد» و«الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«الكفاية».

الثاني: (لولى) بضم اللام وحذف همزة الوصل قبلها اكتفاء عنها بتلك الحركة، وهذا الوجه هو ثاني الوجوه الثلاثة في الكتب المتقدمة كـ «التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«الإرشاد» و«المبهج» و«كفايته» وغيرها.

وهذان الوجهان جائزان في ذلك وشبهه، في مذهب ورش، وطريق الهاشمي عن ابن جمار، كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

الثالث: ﴿الْأُولَى﴾ تَرَدُّ الكلمة إلى أصلها؛ فتأتي بهمزة الوصل / وإسكان اللام، وتحقيق الهمزة المضمومة بعدها، وهذا الوجه منصوص عليه في «التيسير» و«التذكرة» و«الغاية» و«الكفاية» و«الإعلان» و«الشاطبية» وهو الوجه الثاني في «التبصرة» و«التجريد».

قال مكّي: وهو أحسن<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو الحسن بن غلبون: وهذا أجود الوجوه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ٩٩٦.

(٢) التبصرة: ٦٨٧.

(٣) التذكرة: ٥٧٢ / ٢.

وقال في «اليسير»: وهو عندي أحسن الوجوه وأقيسها؛ لما بيّنته من العلة في ذلك في كتاب «التمهيد».<sup>(١)</sup>

وقال في «التمهيد»: وهذا الوجه عندي أوجه الوجوه الثلاثة وأليق، وأقيس من الوجهين الأولين، وإنما قلت ذلك؛ لأنّ العلة التي دعت إلى مناقضة الأصل في الوصل في هذا الموضع خاصة، مع صحة الرواية بذلك، هي التنوين في كلمة ﴿عَادًا﴾ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده، فحرّك اللام حينئذ بحركة الهمزة لتلا يلتقي ساكنان، ويتمكن إدغام التنوين فيها؛ إثارة للمروي عن العرب في مثل ذلك، فإذا كان ذلك كذلك، والتقاء الساكنين والإدغام في الابتداء معدوم، بافتراق الكلمتين حينئذ بالوقف على إحداها والابتداء بالثانية، فلمّا زالت العلة الموجبة لإلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في الابتداء، وجب ردّ الهمزة؛ ليوافق بذلك؛ يعني أصل مذهبهم في سائر القرآن. انتهى.<sup>(٢)</sup>

وكذلك يجوز في الابتداء بها لقالون؛ في وجه همز الواو، وللحنبلي عن ابن وردان<sup>(٣)</sup> ثلاثة أوجه:

أحدها: (الْوَلَى) بهمزة الوصل، وضم اللّام، وهمزة ساكنة على الواو.

ثانيها: (لُؤْلَى) بضم اللّام، وحذف همزة الوصل، وهمز الواو.

ثالثها: ﴿الْأُولَى﴾ كوجه أبي عمرو الثالث.

(١) اليسير: ٢٠٥.

(٢) انظر: الدر النثر: ٢٨٨/٤ - ٢٩٠.

(٣) في (س): «ابن ذكوان» وهو خطأ، ولعله سبق قلم.

وهذه الأوجه هي أيضاً في الكتب المذكورة كما تقدم، إلا أن صاحب «الكافي» لم يذكر هذا الثالث عن أبي عمرو، وذكره لقالون، ولم يذكر الثاني لقالون صاحب «التبصرة»، وذكر له الثالث بصيغة التضعيف فقال: وقيل إنه يبتدأ لقالون بالقطع وهمزة مضمومة كالجماعة.<sup>(١)</sup>

وظاهر عبارة أبي العلاء الحافظ جواز الثالث عن ورش أيضاً، وهو سهو<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

فأما إذا كان الساكن والهمز في كلمة واحدة، فلا ينقل إليه إلا في كلمات مخصوصة وهي ﴿رِدْعًا﴾، و﴿مِلَّةٌ﴾، و﴿أَلْقَرَاءُنُ﴾، و﴿وَسَلَّ﴾.

أما ﴿رِدْعًا﴾ من قوله / : ﴿رِدْعًا يُصْدِقُنِي﴾ في القصص [٣٤]، فقرأه بالنقل نافع، وأبو جعفر، إلا أن أبا جعفر أبدل من التنوين ألفاً في الحالين، ووافقه نافع في الوقف.<sup>(٣)</sup>

وأما ﴿مِلَّةٌ﴾ من قوله ﴿مِلَّةٌ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ في آل عمران [٩١] فاختلف فيه عن ابن وردان، والأصبهاني عن ورش؛ فرواه<sup>(٤)</sup> بالنقل النهرواني عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان الحافظ أبو العلاء، ورواه من

(١) انظر: التبصرة: ٦٨٧-٦٨٨، الكافي: ١٧٦-١٧٧.

(٢) عبارة أبي العلاء: (وكلهم يقف ﴿عَادًا﴾ ويبتدئ ﴿الْأَوَّلُ﴾) [النجم: ٥٠] اه، ولم يشر محققه إلى استدراك المؤلف.

انظر: غاية الاختصار: ٦٦٩/٢، شرح العنوان: ٢٠٦، الدر المنصور: ١٠٩/١٠-١١٣.

(٣) انظر: التيسير: ١٧١، الإرشاد: ٤٨٤، وكتبت الكلمة فيه (وداً) بالواو قبل الدال، وهو تصحيف وتحريف.

(٤) في (ز) «فقرأه».

الطريق المذكورة أبو العز في «الإرشاد» و«الكفاية» وابن سوار في «المستنير» وهو رواية العمري عنه.

ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، والوجهان صحيحان عنه.

وقطع للأصبهاني فيه بالنقل؛ أبو القاسم الهذلي من جميع طرقه، وهو رواية أبي نصر بن مسرور، وأبي الفرج النهرواني عن أصحابهما عنه، وهو نص ابن سوار عن النهرواني عنه، وكذا رواه أبو عمرو الداني نصاً عن الأصبهاني.

ورواه سائر الرواة عنه بغير نقل، والوجهان عنه صحيحان، قرأت بهما جميعاً عنه وعن ابن وردان، وبهما آخذ، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا ﴿الْقُرْآنُ﴾ وما جاء منه، نحو: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨] ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦] ﴿فَأَنبَغُ قُرْآنُهُ﴾ [القيامة: ١٨] فقرأه بالنقل ابن كثير<sup>(٢)</sup>.

وَأَمَّا ﴿وَسَلَّ﴾ [الزخرف: ٤٥] وما جاء من لفظه، نحو: ﴿وَسَلُّوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢] ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسَلَّ الدِّينَ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَسَلَّاهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و﴿فَسَلُّوهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٣] إذا كان فعل أمر، وقبل السين واو أو فاء؛ فقرأه بالنقل ابن كثير، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقيون الكلمات الأربع بغير نقل<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان ٢/ق: ٣٨/أ، الكامل: ق: ٢٣٠-٢٣١، المستنير: ٢/٥٠٢، الكفاية الكبرى: ٢٨٨، الإرشاد: ٢٦٧، غاية الاختصار: ١/٢٠٤-٢٠٥.

(٢) انظر: التبصرة: ٤٣٦، التيسير: ٧٩.

(٣) انظر: التيسير: ٩٥.

## تنبيهات

الأول: لام التعريف؛ وإن اشتدّ اتصالها بما دخلت عليه، وكتبت معه كالكلمة الواحدة، فإنها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يوجب اتصالها خطأً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية؛ لأنك إذا أسقطتها لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصة؛ وهو التعريف.

ونظيرُ هذا النقل إلى هذه اللام؛ إبقاء لحكم الانفصال عليها وإن اتصلت / خطأً، سكتُ همزة وغيره عليها إذا وقع بعدها همز كما يسكتون على السواكن المنفصلة، حسبما يجيء في الباب الآتي.<sup>(١)</sup>

فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن لام التعريف هي عند (سيبويه) حرف واحد من حروف التهجي، وهو (اللام) وحدها، وبها يحصل التعريف، وإنما الألف قبلها (ألفٌ وصل)، ولهذا تسقط في الدّرج، فهي إذاً بمنزلة (باء) الجر و(كاف) التشبيه مما هو على حرف واحد، ولهذا كتبت موصولة في الخط بها بعدها.

وذهب آخرون إلى أن أداة التعريف هي: (الألف) و(اللام)، وأن الهمزة تحذف في الدّرج، تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وظاهر كلام سيبويه أن هذا مذهب الخليل، واستدلّوا على ذلك بأشياء منها:

(١) من قوله: الأول لام التعريف... إلى هنا، بنصّه كلام الإمام المالقي في الدر الثير: ٣/ ٣٩-٤٠.



ثبوتها مع تحريك اللام حالة النقل نحو (الْحَمَر) (الرُّض)، وأنها تبدل أو تسهل (بين بين) مع همزة الاستفهام؛ نحو ﴿الَّذِكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، وأنها تقطع في الاسم العظيم في النداء نحو (يا الله)<sup>(١)</sup>.

وليس هذا محلّ ذكر ذلك بأدلتها<sup>(٢)</sup>، والقصد ذكر ما يتعلق بالقراءات من ذلك، وهو التنبيه الثاني فنقول:

إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿الْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١] ﴿الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤] ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] وقصد الابتداء على مذهب الناقل؛ فإمّا أن يجعل حرف التعريف (أل) أو (اللام) فقط.

فإن جُعِلَتْ (أل) ابتدأ بهمزة الوصل وبعدها اللام المحركة بحركة همزة القطع، فتقول: (الرُّض) (الْآخِرَة) (الْإِيْمَان) (الْبَرَار) ليس إلّا.

وإن جُعِلَتْ اللام فقط؛ فإمّا<sup>(٣)</sup> أن يعتدّ بالعارض؛ وهو حركة اللام بعد النقل، أو لا يعتدّ بذلك، ويُعتبرُ الأصل، فإن اعتدّدنا بالعارض حذفنا همزة الوصل وقلنا: (الرُّض) (الْآخِرَة) (لِإِيْمَان) (لَبَرَار) ليس إلّا، وإن لم نعتدّ بالعارض واعتبرنا الأصل؛ جعلنا همزة الوصل على حالها وقلنا (الرُّض) (الْآخِرَة)، كما قلنا على تقدير أن حرف التعريف (أل).

(١) انظر: الدر الشير: ٣/ ٣٩-٤٢.

(٢) رجّح ابن مالك قول الخليل، وقال: «لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر».

انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٥٣-٢٥٧، ابن عقيل: ١/ ١٧٧-١٧٨.

(٣) في المطبوع (فأما) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

وهذان الوجهان جائزان في كل ما يُنقل إليه من لامات التعريف \* لكل من ينقل، ولذلك جازا لنافع، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب في ﴿الْأُولَى﴾ من ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] كما تقدّم، وجازا في ﴿الْأُنَى﴾ [البقرة: ٧١] لابن وردان في وجه النقل \*.<sup>(١)</sup>

وممن نصّ على هذين الوجهين حالة الابتداء مطلقاً، الحافظان أبو عمرو الداني، وأبو العلاء الهمداني / وأبو عليّ الحسن بن بليمة، وأبو العزّ القلانسي، وأبو جعفر بن الباذش، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم<sup>(٢)</sup>، وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له وللهاشمي عن ابن جهم عن أبي جعفر من طريق الهذلي.

وأما الابتداء بـ ﴿الْأَتَمُّ﴾<sup>(٣)</sup> من قوله تعالى ﴿يَسْأَلُ الْأَتَمُّ﴾ [الحجرات: ١١]، فقال الجعبري: وإذا ابتدأت ﴿الْأَتَمُّ﴾ فالتى بعد اللام على حذفها للكل، والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه<sup>(٤)</sup> لرجحان العارض الدائم المفارق، ولكنني سألت بعض شيوخه، فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم. انتهى.<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) انظر: التيسير: ٢٠٥، تلخيص العبارات: ٣١، الإرشاد: ٥٧٤، الإقناع: ١ / ٣٩٤-٣٩٥.

(٣) بـ «الاسم» سقطت من المطبوع.

(٤) في (س): «الأوجه».

(٥) كنز المعاني: ٢ / ٤٩٣ وقال الشيخ المتولي: «مراده - الجعبري - بالعارض الدائم حركة اللام، وبالعارض المفارق الابتداء، المسوّغ لإثبات همزة الوصل قبلها». الروض النضير: ق ٤٤٦.

قلت: الوجهان جائزان، مبنيان على ما تقدّم في الكلام على لام التعريف، والأوّل الهمز في الوصل والنقل،<sup>(١)</sup> ولا اعتبار بعارض دائم ولا مفارق، بل الرواية وهي بالأصل الأصل، ولذلك<sup>(٢)</sup> رسمت، نعم الحذف جائز، ولو قيل: إن حذفها من ﴿الْأَوَّلُ﴾ في النجم [٥٠]، أولى للحذف<sup>(٣)</sup> لساغ، ولكن في الرواية تفصيل كما تقدّم، والله أعلم.

الثالث: أنه إذا كان قبل لام التعريف المنقول إليها حرف من حروف المد أو ساكن غيرهنّ، لم يجز إثبات حرف المدّ، ولا ردّ سكون الساكن مع تحريك اللام؛ لأن التحريك في ذلك عارض فلم يعتدّ به، وقدّر السكون إذ هو الأصل، ولذلك حذف حرف المد وحرك الساكن حالة الوصل، وذلك نحو ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاخَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و﴿سِيرَتَهَا الْأَوَّلَ﴾ [طه: ٢١] و﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾ [الانشقاق: ٣] و﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩] و﴿فِي الْأَنْعَامِ﴾ [النحل: ٦٦] و﴿وَنَحْيِ الْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩] و﴿قَالُوا الْفَيْنَ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَى﴾ [النور: ٣٢] و﴿أَن تَوَدُّوا الْأَمْنَتَ﴾ [النساء: ٥٨] ونحو ﴿فَمَن يَسْمَعُ الْآنَ﴾ [الجن: ٩] و﴿بَلِ الْإِنْسَنُ﴾ [القيامة: ١٤] و﴿أَلَمْ نُهِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] و﴿عَنِ الْآخِرَةِ﴾ [الروم: ٧] و﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾

(١) قال المتولي رحمه الله: «قول ابن الجزري: (والنقل) لو أسقطه لكان أوّل؛ لأنّ حركة اللام إنما هي للتخلص من التقاء حركة الساكنين وليست للنقل؛ لأن همزة (اسم) لا حركة لها كسائر همزات الوصل، حتى تُنقل، وإنما تحذف في الدرج، سواء تحرك ما قبلها نحو ﴿يُسَبِّحُ﴾ أو سكن نحو ﴿سَبِّحْ اسْمَ﴾ [الأعلى: ١] وتعرض ابتداء، توصلاً للنطق بالساكن فقط، ولو كانت للنقل لحققت في نحو ﴿يُسَبِّحُ﴾ الروض النضير: ق: ٤٤٧.

(٢) في المطبوع: (كذلك) بالكاف.

(٣) في حاشية (ك): «يعني لحذفها في الرسم» اهـ.

[الأنبياء: ٢١] و ﴿مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤] ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس: ٢٤] وكذلك لو كان صلة، أو ميم جمع نحو ﴿وَيَدَارِهِ الْأَرْضُ﴾ [القصاص: ٨١] و ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ﴾ [الزخرف: ٥١] و ﴿هَذِهِ الْأَنْعَامُ﴾ [الأنعام: ١٣٩] ﴿وَيُلِيهِمُ الْأَمَلُ﴾ [الحجر: ٣] ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءة، نصّ على ذلك غير واحد؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي الحسن السخاوي<sup>(١)</sup> وغيرهم، وإن كان جائزاً في اللغة وعند أئمة العربية / الوجهان: الاعتداد بحركة النقل، وعدم الاعتداد بها.

وأجروا على كل وجه ما يقتضي من الأحكام، ولم يخصّوا بذلك وصلاً ولا ابتداءً، ولا دخول همزة، ولا عدم دخولها، بل قالوا: إن اعتدنا بالعارض فلا حاجة إلى حذف حرف من ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، ولا إلى تحريك النون من (لان)، وأنشد في ذلك ثعلب<sup>(٢)</sup> عن سلمة عن الفراء: (٣)

(١) النص حري من جامع البيان: ١/١١٤ ق/ب.

(٢) تقدمت ترجمته ص: ٤٦٢.

(٣) يحيى بن زياد، أبو زكريا، إمام المدرسة الكوفية في النحو، تتلمذ على الكسائي، وهو ابن خالة الفقيه الحنفي محمد بن الحسن؛ صاحب أبي حنيفة توفي سنة (٢٠٧ هـ).

انظر: طبقات النحويين: ١٣١، معجم الأدباء: ٩/٢٠، غاية النهاية: ٣٧١-٣٧٢.

لقد كنت تخفي حُبَّ سمراء خيفة فبح لان منها بالذي أنت بائح<sup>(١)</sup>  
وعلى ذلك قرأنا لابن محيصن ﴿يسألونك عن لَهْلَهة﴾ [البقرة: ١٨٩]  
و﴿عن لَنفَال﴾ [الأنفال: ١] و﴿من لَّأْثَمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦] وشبهه؛ بالإسكان في  
النون وإدغامها، وهو وجه قراءة نافع ومن معه ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ في النجم [٥٠] كما  
تقدّم.<sup>(٢)</sup>

ولما رأى أبو شامة إطلاق النحاة، ووقف على تقييد<sup>(٣)</sup> القراء؛ استشكل  
ذلك، فتوسّط وقال ما نصّه: «جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة في  
جميع القرآن غير ﴿عَادَا الْأُولَى﴾ هو على قسمين:

(١) البيت من قصيدة لعنّرة مطلعها:

طربتَ وهاجتك الطباء السوانح      غداة غدت فيها سنيح وبارح  
فمالت بي الأهواء حتى كأنما      بزندان في جوفي من الوجد قادح  
لقد كنت.....

لعمرى لقد أعذرت لو تعذرتني      وخشنت صدراً غيه لك ناصح  
ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، وهي:

تعزيت عن ذكرى سهية حقة      فبح عنك منها بالذي أنت بائح  
وعليه فلا شاهد على هذه المسألة في هذه الرواية.

والشاهد في البيت على رواية المؤلف هو تسكين الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في (بح الآن)،  
لما تحركت اللام للتخفيف.

وهناك شاهد نحوي آخر في البيت يستشهد به النحويون على جواز حذف العائد على الموصول من جملة  
الصلة، وذلك في قوله (أنت بائح) والتقدير: بائح به.

انظر: ديوان عنّرة: ٤٢، الخصائص: ٩٠/٣، شرح ابن عقيل: ١٧٤/١، ١٧٥.

(٢) انظر ص: ٩٩١.

(٣) في حاشية (ك): «يعني تقييدهم بالابتداء» اهـ.

أحدهما: ما ظهرت فيه أمانة عدم الاعتداد بالعارض؛ كقوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً﴾ [الكهف: ٧] ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [الرعد: ٢٦] ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿فَالْوَالِدَيْنِ﴾ [البقرة: ٧١] ﴿أَزْفَتِ الْأَزْفَةُ﴾ [النجم: ٥٧] ونحو ذلك، ألا ترى أنه بعد نقل الحركة في هذه المواضع؛ لم تردّ حروف المدّ التي حذفت لأجل سكون اللام، ولم تسكن تاء التانيث التي كسرت لسكون لام ﴿الْأَزْفَةُ﴾، فعلمنا أنه ما اعتدّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئ له فيها أن يأتي بهمزة الوصل؛ لأن اللام وإن تحركت فكأنها بعد ساكنة.

القسم الثاني: ما لم تظهر فيه أمانة نحو ﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا هَآءَا﴾ [الزلزلة: ٣] فإذا ابتدأ القارئ لورش هنا اتجه الوجهان المذكوران. «أنتهى»<sup>(١)</sup> وهو حسن لو ساعده النقل، وقد تعقبه الجعبري فقال: «وهذا فيه عدول عن النقل إلى النظر؛ وفيه حذر.»<sup>(٢)</sup>

قلت: صحة الرواية بالوجهين حالة الابتداء من غير تفصيل؛ بنص من يحتاج بنقله، فلا وجه للتوقف فيه.

فإن قيل: لم اعتدّ بالعارض في الابتداء دون الوصل وفرّق بينهما رواية، مع الجواز فيهما لغة؟

فالجواب: أن حذف حرف المدّ للساكن والحركة لأجله في الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه / فأبقى على حاله لطّرآن النقل عليه ولم يعتد فيه

(١) إبراز المعاني: ١ / ٤٢١.

(٢) كنز المعاني: ٢ / ٤٨٧.

بالحركة، وأمّا حالة الابتداء فإن النقل سابق للابتداء، والابتداء طارئ عليه فحسن الاعتداد فيه، ألا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التي نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام لم تكن اللام إلا محركة، ونظير ذلك حذفهم حرف المدّ من نحو ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وإثباتهم له في ﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٠]<sup>(١)</sup> و﴿كُنْتُمْ تَمَنُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]<sup>(٢)</sup> لطرّان الإدغام عليه كما قدّمنا، وذلك واضح، والله أعلم.

الرابع: ميم الجمع، أمّا لورش فواضح، لأن مذهبه عند الهمزة صلتها بواو، فلم تقع الهمزة بعدها في مذهبه إلا بعد حرف مدّ من أجل الصلة، وأمّا من طريق الهاشمي عن ابن جهمّاز فإنّ الهذلي نصّ على أن مذهبه عدم الصلة مطلقاً<sup>(٣)</sup>، ومقتضى هذا الإطلاق عدم صلتها عند الهمزة، ونص أيضاً له على النقل مطلقاً<sup>(٤)</sup>، ومقتضى ذلك النقل إلى (ميم) الجمع.

وهذا من المشكل تحقيقه؛ فإني لا أعلم له نصّاً في ميم الجمع بخصوصيتها بشيء فأرجع إليه، والذي أعوّل عليه في ذلك عدم النقل فيها بخصوصيتها، والأخذ فيها بالصلة، وحجّتي في ذلك:

أني لست أجد له فيها نصّاً؛ رجعت إلى أصوله ومذاهب أصحابه، ومن

(١) هي على قراءة البزي بتشديد التاء.

(٢) هي على قراءة البزي بصلة الميم وتشديد التاء.

(٣) انظر: الكامل: ق ٣٠٨.

(٤) انظر: الكامل: ٢٧٠-٢٧١.

اشترك معه على الأخذ بتلك القراءة، ووافقه على النقل في الرواية، وهو الزبير ابن محمد بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري،<sup>(١)</sup> أحد الرواة المشهورين عن أبي جعفر من رواية ابن وردان، فوجدته يروي النقل نصاً وأداءً، وخَصَّ ميم الجمع بالصلة ليس إلا، وكذلك ورش وغيره من رواة النقل عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نص من يُعتمد عليه من الأئمة صريحاً في عدم جواز النقل في ميم الجمع.

فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها جمعاً بين النص بمنع<sup>(٢)</sup> النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة فيها دون الإسكان.

وذلك أني لم أر أحداً نقل عن أبي جعفر، ولا عن نافع؛ الذي هو أحد أصحاب أبي جعفر النقل في غير ميم الجمع وخصصها بالإسكان، كما أني لا أعلم أحداً منهم نص على النقل فيها.

وحمل رواية الراوي على من شاركه في تلك الرواية، أو وافقه في أصل تلك القراءة؛ أصل معتمد مرجوع<sup>(٣)</sup> إليه، ولا سيما عند / التشكيك والإشكال فقد اعتمده غير واحد من أئمتنا رحمهم الله لما لم يجدوا نصاً يرجعون إليه.

(١) ستأتي ترجمته ص: ١٥٥٩.

(٢) في المطبوع: (يمنع) بالمشنة التحتية على أنه فعل مضارع، وهو تصحيف.

(٣) (مرجوع) سقطت من المطبوع، وفيه (عليه) بدل (إليه).



ومن ثمَّ لم يجرز مكِّي وغيره في ﴿أَعْجَمِيَّ﴾ [فصلت: ٤٤] و ﴿أَنْ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] لابن ذكوان سوى الفصل بين الهمزتين، قال مكِّي عند ذكرهما في «التبصرة»: لكن ابن ذكوان لم نجد<sup>(١)</sup> له أصلاً يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعله هشام في ﴿أَيُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] و ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ونحوه، فيكون مثل أبي عمرو وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه أولى من حمله على غيره انتهى.<sup>(٢)</sup>

وأما مذهب حمزة في الوقف فيأتي في بابه إن شاء الله تعالى.<sup>(٣)</sup>

ثمَّ رأيت النص عن الهاشمي المذكور لأبي الكرم الشهرزوري، وأبي منصور ابن خيرون بصلة ميم الجمع للهاشمي عند همزة القطع، فصَحَّ ما قلناه واتضح ما حاولناه والله الحمد والمنة، وقفت على ذلك في كتاب «كفاية المنتهي ونهاية المبتدي» للقاضي الإمام أبي ذر أسعد بن الحسين بن سعد بن علي بن بندار اليزدي<sup>(٤)</sup> صاحب الشهرزوري وابن خيرون المذكورين، وهو من الأئمة المعتمدين، وأهل الأداء المحققين.

(١) في التبصرة: (يجز) ولعله تصحيف، التبصرة: ٦٦٦.

(٢) ما نقله المؤلف ذكره مكِّي عند كلامه على ﴿أَعْجَمِيَّ﴾ وذكر نفس الشيء عند ﴿أَنْ كَانَ﴾ إلا أنه زاد علة ثالثة وهي: أنه وجه حسن في التخفيف في أشباه ذلك اهـ.

انظر: التبصرة: ٦٦٦ و ٧٠٦، الدر النثير: ٤/ ٢٧٧ و ٢٩٥.

(٣) انظر ص: ١٠٢٣.

(٤) مقرئ إمام محقق قرأ على كثيرين منهم عمر بن ظفر المغازلي وغيره، توفي في حدود (٥٨٠ هـ). ولم أجده ترجمه إلا في: غاية النهاية: ١/ ١٥٩، ١٦٠، الأعلام: ١/ ٣٠٠.

## باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره<sup>(١)</sup>

تقدّم الكلام على (السكت) أول الكتاب عند الكلام على (الوقف)<sup>(٢)</sup>، والكلام هنا على ما يسكت عليه، فاعلم أنه لا يجوز السكت إلا<sup>(٣)</sup> على ساكن، \*إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن\*<sup>(٤)</sup> فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن، ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز.

فالسكن الذي يجوز السكت عليه؛ إمّا أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمزة وتحقيقه، أو لا يكون بعده همزة، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك.

فالسكن الذي يسكت عليه لبيان الهمز خوفاً من خفائه؛ إمّا أن يكون منفصلاً؛ فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، أو يكون متصلاً؛ فيكون هو والهمز في كلمة واحدة؛ وكلّ منهما إمّا أن يكون حرف مدّ، أو غير حرف مدّ.

(١) هذا الباب نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، فبعضهم لم يفرد به باب خاص، بل أدخله مع الباب الذي قبله وهو باب (النقل) وهذا كما فعله الداني في «التيسير» وبعضهم خصه بباب مفرد كأبي معشر في «التلخيص»

وانظر هذا الباب في: السبعة: ١٤٨، التذكرة: ١/٢٤٧، التيسير: ٦٢، الكامل: ق ٢٧١، التلخيص: ١٦٩، المصباح: ٣/١٢٠٥-١٢٠٩، غاية الاختصار: ١/٢٦٥-٢٦٦، وغيرها.

(٢) انظر ص: ٦١٢.

(٣) (إلا) سقطت من (ز).

(٤) ما بين النجمتين سقطت من (ز).

فمثال المنفصل بغير حرف المد: ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] ﴿خَلَوْا إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤] ﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] / ﴿جَدِيدٍ \* أَفْتَرَى﴾ [سبأ: ٧، ٨] ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿فَحَدِّثْ \* أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ [الضحى: ١١، الشرح: ١] ﴿حَامِيَةً \* أَلَمْ تَكُنْ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١] ومن ذلك نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿الْآخِرَةِ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿الْإِيمَنَ﴾ [المجادلة: ٢٢] و ﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]، وما كان بلام المعرفة وإن اتصل خطأ على الأصح.

ومثاله بحرف المد: ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩] ونحو ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَتَأُولَى﴾ [البقرة: ١٩٧] و ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] مما كان مع حرفي " النداء والتنبيه، وإن اتصل في الرسم أيضاً.

ومثال المتصل بغير حرف المد: ﴿الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٩] و ﴿الظَّمْثَانِ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] و ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿الْحَبَّةِ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿دِفْءٍ﴾ [النحل: ٥].

ومثاله بحرف المد: ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥] و ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] و ﴿وَالسَّمَاءِ بِنَاءٍ﴾ [غافر: ٦٤] و ﴿وَجَاءُوا﴾ [يوسف: ١٦] و ﴿يُضَيُّهُ﴾ [النور: ٣٥] و ﴿قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿هَنِيئًا﴾ و ﴿مَرِيئًا﴾ [النساء: ٤] و ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠].

فورد (السكت) في ذلك عن جماعة من أئمة القراءة، وجاء من هذه الطرق عن حمزة وابن ذكوان، وحفص، ورويس، وإدريس.

فأما حمزة فهو أكثر القراء به عناية، واختلفت الطرق فيه عنه وعن أصحابه اختلافاً كثيراً، فروى جماعة من أهل الأداء (السكت) عنه<sup>(١)</sup> من روايتي خلف وخلاد في (لام التعريف) حيث أتت، و (شيء) كيف وقعت، أي: مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً، وهذا مذهب صاحب «الكافي» وأبي الحسن طاهر بن غلبون من طريق الداني، ومذهب أبيه<sup>(٢)</sup> عبد المنعم، وأبي علي الحسن بن بليمة، وأحد المذهبين في «التيسير» و«الشاطبية»، وبه ذكر الداني أنه قرأ على أبي الحسن بن غلبون، إلا أن روايته<sup>(٣)</sup> في «التذكرة» و«إرشاد» أبي الطيب عبد المنعم، و«تلخيص» ابن بليمة هو المد في (شيء) مع (السكت) على (لام التعريف) حسب لا غير، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

وقال الداني في «جامع البيان»: «وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على (لام المعرفة) خاصة؛ لكثرة دورها، وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة \* أي: السكت على (لام التعريف) \*<sup>(٥)</sup> ولم يذكر عنه خلافاً. انتهى.<sup>(٦)</sup>»

(١) في المطبوع: (ومن).

(٢) في المطبوع: (أبي)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (روايته)، وهو تحريف.

(٤) انظر: التذكرة: ٢٤٧/١، التيسير: ٦٢، تلخيص العبارات: ٥٣.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وينبى على أنها كلمة تفسيرية من المؤلف، وليست من كلام الداني حسب النسخة التي لدي من «جامعه».

(٦) جامع البيان: ١/ق: ١١٥/ب.

وهذا الذي ذكره في «جامع البيان» عن شيخه ابن غلبون يخالف ما نصّ عليه في «التيسير»؛ فإنه نصّ فيه أنه<sup>(١)</sup> قرأ على الحسن بالسكت على لام التعريف و﴿شئ﴾ [البقرة: ١٠٦] و﴿شئاً﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقعا لا غير<sup>(٢)</sup>.

وقال في «الجامع»: إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف خاصة، فإمّا أن يكون سقط<sup>(٣)</sup> ذكر ﴿شئ﴾ من الكتاب فيوافق «التيسير»، أو يكون مع / (المد) على ﴿شئ﴾، فيوافق «التذكرة» والله أعلم.

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف فقط، وهو طريق أبي محمد مكّي، وشيخه أبي الطيّب بن غلبون، إلا أنه ذكر أيضاً مدّ ﴿شئ﴾ كما تقدم<sup>(٤)</sup>.

وروى آخرون عن حمزة من روايته مع (السكت) على (لام التعريف) و﴿شئ﴾ السكت على الساكن المنفصل مطلقاً غير حرف المد، وهذا مذهب أبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وهو المنصوص عليه في «جامع البيان» وهو الذي ذكره ابن الفحام في «تجريد» من قراءته على الفارسي في الروايتين، وأحد الطريقين

(١) في (ت): «فيه، أي: السكت على لام التعريف وبه» وهو سبق نظر، وكذلك هي في المطبوع مما يؤكد أنه طبع على هذه النسخة، والله أعلم.

(٢) انظر: التيسير: ٦٢.

(٣) عكست العبارة في (ت) هكذا: «ذكر شيء سقط».

(٤) انظر: التبصرة: ٣٦٢-٣٦٣.

في «الكامل» إلا أن صاحب «العنوان»<sup>(١)</sup> ذكر مدّ ﴿شئ﴾ كما قدّمنا<sup>(٢)</sup>.

وروى بعضهم هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف حَسْبُ، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وطريق أبي عبد الله بن شريح صاحب «الكافي»، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» من طريق أبي الفتح المذكور، وفي «التجريد» من قراءته على عبد الباقي عن أبيه، عن عبد الباقي الخراساني وأبي أحمد، إلا أن صاحب «الكافي» حكى المدّ في ﴿شئ﴾ في أحد الوجهين، وذكر عن خلاد (السكت) فيه وفي (لام التعريف) فقط كما تقدّم<sup>(٣)</sup>.

وروى آخرون عن حمزة من الروايتين (السكت) مطلقاً، أي على (المنفصل) و(المتصل) جميعاً ما لم يكن حرف مدّ، وهذا مذهب أبي طاهر بن سوار صاحب «المستنير»، وأبي بكر بن مهران صاحب «الغاية»، وأبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العز القلانسي، وأبي محمد سبط الخياط، وجمهور العراقيين<sup>(٤)</sup>، وقال أبو العلاء الحافظ: إنه اختيارهم<sup>(٥)</sup>. وهو مذكور أيضاً في «الكامل»، ورواه أبو بكر النقاش عن إدريس عن خلف عن حمزة<sup>(٦)</sup>.

(١) مذهب أبي الطاهر في (السكت) سقط من النسخة المطبوعة من «العنوان» وهو موجود في نسخ «شرح العنوان» لعبد الظاهر بن نشوان (ق: ٣٣/أ)، وهو موافق لما ذكره المؤلف هنا.

وانظر: جامع البيان: ١/ق: ١١٥، الكامل: ق: ٢٧١، التجريد: ق: ١٠/أ.

(٢) بين المؤلف أنه يمدّها مدّاً متوسطاً. انظر: تحفة الأخوان: ق: ٦-٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ٢٧١، التيسير: ٦٢.

(٤) انظر: الغاية: ١٥٨، التيسير: ١/٣٨٣، المبهج: ١/١٩٥، الإرشاد: ١٨٥.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/٢٦٥.

(٦) انظر: الكامل: ق: ٢٧١، جامع البيان: ١/ق: ١١٥ ب.

وروى آخرون (السكت) عن حمزة من الروايتين على حرف المدّ أيضاً، وهم في ذلك على الخلاف في (المنفصل) و(المتصل) كما ذكرنا فمنهم من خص بذلك (المنفصل) وسوّى بين حرف المدّ وغيره مع السكت على لام التعريف و﴿شئ﴾، وهذا مذهب الحافظ أبي العلاء الهمداني صاحب «غاية الاختصار» وغيره، وذكره صاحب «التجريد» من قراءته على / عبد الباقي في رواية ١ خلاّد.

ومنهم من أطلق ذلك في (المتصل) و(المنفصل)؛ وهو مذهب أبي بكر الشاذلي، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبي الفضل، عن الكارزيني عنه، وهو في «الكامل» أيضاً<sup>(١)</sup>.

وذهب جماعة إلى ترك السكت عن خلاّد مطلقاً، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي محمد مكّي، وشيخه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن شريح، وذكره صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح<sup>(٢)</sup>، وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره، وهو أحد طرق «الكامل»، وهو طريق أبي عليّ العطار عن أصحابه عن ابن<sup>(٣)</sup> البحري، عن جعفر الوزان عن خلاّد، كما سنذكره في آخر باب (الوقف) لحمزة<sup>(٤)</sup>.

وذهب آخرون إلى عدم السكت مطلقاً عن حمزة من روايته، وهو مذهب أبي العباس المهدوي صاحب «الهداية» وشيخه أبي عبد الله بن سفيان

(١) انظر: المبهج: ١ / ١٩٥، الكامل: ق: ٢٧١.

(٢) في المطبوع: (فارس بن أحمد)، وليست في بقية النسخ.

(٣) (ابن): سقطت من المطبوع.

(٤) انظر: التيسير: ٦٣.

صاحب «الهادي»، وهو الذي لم يذكر أبو بكر بن مهران في «غايته» سواء<sup>(١)</sup>.

فهذا الذي علمته ورد عن حمزة في ذلك من الطرق المذكورة، وبكل ذلك قرأت من طريق من ذكرت، واختياري عنه السكت في غير حرف المد، جمعاً بين النص والأداء والقياس، فقد رويناه عن خلف وخلاد وغيرهما، عن سُليم، عن حمزة قال: إذا مددت الحرف، فالمدُّ يجزي من (السكت) قبل الهمزة، قال: وكان إذا مدَّ ثم أتى بالهمز بعد المدَّ لا يقف قبل الهمز. انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: وهذا الذي قاله حمزة من أن المدَّ يجزي من السكت، معنى حسن لطيف، دالٌّ على وفور معرفته، ونفاذ بصيرته، وذلك أن زيادة التمكين لحرف المدَّ مع الهمزة، إنما هو بيان لها لحفائها وبُعْد نخرجها، فيقوَّى به على النطق بها محققة وكذا السكوت على الساكن قبلها، إنما هو بيان لها أيضاً، فإذا بُيِّنَت بزيادة التمكين لحرف المدَّ قبلها، لم تحتج أن تبين بالسكت عليه، وكفى المدَّ من ذلك وأغنى عنه<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا ظاهر واضح، وعليه العمل اليوم والله أعلم.

(١) كذا جاءت العبارة في (ت) وجاءت في بقية النسخ: (في غير غايته سواء) وليس صحيحاً؛ إذ صرح ابن مهران في «المبسوط» أن حمزة يسكت على الحرف الساكن قبل الهمزة. أما في «الغاية» فجعل السكت في رواية أبي رجاء وحامد، وتحرفت العبارة في المطبوع هكذا: (غيره في غايته سواء). انظر: الغاية: ١٥٨، المبسوط: ١١٠.

(٢) رواه الداني عن شيخه الفارسي بسنده. جامع البيان: ق/١١٦، وانظر السبعة: ١٣٥-١٣٦، المنتهى: ١٩١، غاية الاختصار: ١/٢٦٥.

(٣) جامع البيان: ١/ق/١١٦.



وأما ابن ذكوان فروى عنه (السكت) و(عدمه) صاحب «المبهج» من جميع طرقه على ما كان من كلمة وكلمتين، ما لم يكن حرف مدّ، فقال: قرأت لابن ذكوان / بالوقف وبالإدراج على شيخنا الشريف، ولم أره منصوباً في الخلاف بين أصحاب ابن عامر.<sup>(١)</sup>

وكذلك روى عنه السكت صاحب «الإرشاد» والحافظ أبو العلاء؛ كلاهما من طريق العلوي عن النقاش عن الأخفش، إلا أن الحافظ أبا العلاء خصّه (بالمفصل) و(لام التعريف) و﴿ثَقِيٌّ﴾ وجعله دون سكت حمزة، فخالف أبا العزّ في ذلك، مع أنه لم يقرأ بهذا الطريق إلا عليه، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

وكذلك رواه الهذلي من طريق الجبني عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصّه بالكلمتين.<sup>(٣)</sup>

والسكت من هذه الطرق كلّها مع (التوسط) إلا من «الإرشاد» فإنه مع المدّ الطويل فاعلم ذلك، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وهو المشهور عنه وعليه العمل، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

وأما حفص، فاختلف أصحاب الأثنائي في (السكت) عن عبيد بن الصّبّاح عنه، فروى عنه أبو طاهر بن أبي هاشم (السكت)، واختلف فيه عنه أصحابه؛ فروى أبو عليّ المالكي البغدادي صاحب «الروضة» عن الحتّامي عنه (السكت)

(١) المبهج: ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الكامل: ق: ٢٧١.

(٤) انظر: الروض النضير: ق: ٦٣ - ٦٤.

على ما كان من كلمة وكلمتين غير المدّ، ولم يذكر خلافاً عن الأثناني في ذلك، وروى أبو القاسم بن الفحام صاحب «التجريد» عن الفارسي عن الحماشي عنه (السكت) على ما كان من كلمة<sup>(١)</sup> وكلمتين، (ولام التعريف) و﴿ثَوء﴾ لا غير، وروى عن عبد الباقي عن أبيه، عن أبي أحمد السامري عن الأثناني (السكت) على ذلك وعلى الممدود؛ يعني (المنفصل)، فأنفرد بالممدود عنه، وليس من طريق الكتاب، والله أعلم.

وقال الداني في «جامعه»: «وقرأت أيضاً على أبي الفتح، عن قراءته على عبدالله بن الحسين عن الأثناني بغير سكت في جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته على الهاشمي عن الأثناني<sup>(٢)</sup>».

قال: وبالسكت أخذ في روايته<sup>(٣)</sup>؛ لأن أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عنه تلاوة، وهو الإتيان والضبط والصدق، ووفور المعرفة والحدق، بموضع لا يجهله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأثناني فليس بحجة عليه.<sup>(٤)</sup>

(١) (كلمة و) من (س) فقط، ويؤيدها عبارة ابن الفحام، وهي: «..الأثناني عن عبيد عن حفص يسكت على الساكن سكتة خفيفة، ثم يأتي بالهمزة، وهذه رواية الفارسي». انظر: التجريد: ق ١٠/أ.

(٢) من قوله: (بغير سكت) إلى هنا، سقط من النسخة الخطية التي لديّ من جامع البيان.

(٣) في المطبوع: (روايته) بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) النص بحروفه في جامع البيان: ١/١١٥/ب.

قلت: والأمر كما قال الداني في أبي طاهر؛ إلا أن أكثر أصحابه لم يرو<sup>(١)</sup> عنه (السكت) تلاوة أيضاً؛ كالنهرواني / وابن العلاف والمصاحفي وغيرهم، وهم أيضاً من الإتقان والضبط والحذق والصدق بمحل لا يجهل، ولم يصحّ عندنا (تلاوة) عنه إلا من طريق الحماي، مع أن أكثر أصحاب الحماي لم يرووه عنه، مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطاء، وأبي عليّ غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه وأحذقهم.

فظهر ووضح أن الإدراج؛ وهو عدم السكت، عن الأثنائي أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، والله أعلم. وبكل من (السكت) و(الإدراج) قرأت من طريقه والله تعالى الموفق.

وأما إدريس عن خلف فاختلف عنه.

فروى الشطي وابن بويان (السكت) عنه في (المنفصل) وما كان في حكمه، و﴿شئ﴾ خصوصاً، نصّ عليه في «الكفاية في القراءات الست» و«غاية الاختصار» و«الكامل»<sup>(٢)</sup>، وانفرد به عن خلف من جميع طرقه،<sup>(٣)</sup> وروى عنه المطوعي (السكت) على ما كان من كلمة وكلمتين عموماً، نصّ عليه في «المبهج»<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: (يرووه) بالجمع، وهو خطأ.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٦٦، الكامل: ق: ٢٧١.

هذه الانفرادة يقرأ بها الرويس، قال المؤلف في الطيبة:

..... والخلف عن إدريس غير المد أطلق واخصصن

انظر: شرح الطيبة: ٩٩، التتمة: ١٢٩.

(٣) التتمة: ١٢٩.

(٤) انظر: المبهج: ١/ ٣٢٥.

وانفرد الهمداني عن الشطبي فيما لم يكن الساكن واواً، ولا ياء، يعني مثل ﴿خَلَوْا إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤] و﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ولا أعلم أحداً استثناه عن أحد من الساكنين سواه، ولا عمل عليه والله أعلم، وكلهم عنه بغير سكت في الممدود، والله أعلم.

وأما رويس؛ فانفرد عنه أبو العز القلانسي من طريق القاضي أبي العلاء الواسطي عن النخاس عن التمار عنه (بالسكت) اللطيف؛ دون سكت حمزة ومن وافقه، وذلك على ما كان من كلمة وكلمتين في غير الممدود، حسبما نصّ عليه في «الكفاية»، وظاهر عبارته في «الإرشاد» السكت على الممدود المنفصل<sup>(١)</sup>.

ولما قرأت على الأستاذ أبي المعالي بن اللبان أوقفته على كلام «الإرشاد» فقال: هذا شيء لم نقرأ<sup>(٢)</sup> به ولا يجوز، ثم رأيت نصوص الواسطيين؛ أصحاب أبي العز، وأصحابهم على ما نصّه في «الكفاية» وأخبرني به ابن اللبان وغيره تلاوة، وهو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، والله أعلم.

وأما الذي يسكت عليه لغير قصد تحقيق الهمز؛ فأصل مطّرد، وأربع كلمات.

فالأصل المطّرد حروف الهجاء الواردة في فواتح السور نحو: ﴿الْقَمَرِ﴾<sup>(٣)</sup>،

(١) لم انفرد أبو العز بذلك، بل ذكرها أيضاً أبو الكرم وأبو العلاء في مفردة يعقوب. انظر: المصباح: ١٢٨٨/٤، الإرشاد: ١٨٨، الكفاية الكبرى: ٢١١، التتمة: ١٢٨.

(٢) في (س) و(ز) «يقرأ» بالياء المثناة التحتية. ولعل ما أثبت هو الصواب.

(٣) فاتحة سورة كل من: (البقرة، وآل عمران، العنكبوت، الروم، لقمان، السجدة).

﴿الرَّ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿كَهَيْعَصَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿طه﴾، ﴿طسَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿طسَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿صَ﴾، ﴿تَ﴾<sup>١</sup>: فقرأ أبو جعفر بالسكت على كل حرف منها، ويلزم / من سكته إظهار المدغم منها، والمُخْفَى، وقطع همزة الوصل بعدها؛ ليتبين<sup>(٥)</sup> بهذا السكت أن الحروف كلها ليست للمعاني؛ كالأدوات للأسماء والأفعال، بل هي مفصلة وإن اتصلت رسماً وليست بمؤتلفة، وفي كل واحد منها سرٌّ من أسرار الله تعالى، الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة من غير عامل ولا عطف، فسكنت كأسماء الأعداد إذا أوردت من غير عامل ولا عطف، فتقول: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، هكذا.

وانفرد الهذلي عن ابن جَمَّاز بوصل همزة ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ في أول آل عمران بميم<sup>(٦)</sup> ﴿آلَهُ﴾ كالجماعة<sup>(٧)</sup>.

وانفرد ابن مهران بعدم ذكر (السكت) لأبي جعفر في الحروف كلها<sup>(٨)</sup>.

(١) فاتحة سورة كل من: (يونس، هود، يوسف، إبراهيم عليهم السلام، والحجر).

(٢) فاتحة سورة (مريم) عليها السلام.

(٣) فاتحة (الشعراء) و(القصص).

(٤) فاتحة سورة (النمل).

(٥) كذا في (س) وفي البقية (لِيُبَيِّنَ).

(٦) في المطبوع: (تميم) بالناء المثناة الفوقية قبل الميم الأولى وهو تحريف.

(٧) انظر: الكامل: ق: ٣١٥.

(٨) لم يذكر ابن مهران السكت لأبي جعفر؛ لأنه صرح بأنه لم يقرأ بذلك إذ قال: «وذكر نحوه - السكت أوائل السور - عن أبي جعفر، ولم أقرأ به». المبسوط: ١٦٠.

وذكر أبو الفضل الرازي<sup>(١)</sup> عدم (السكت) في السّين من ﴿طَسَّ تِلْكَ﴾

[النمل: ١].

والصحيح (السكت) عن أبي جعفر، على الحروف كلّها من غير استثناء لشيء منها، وفاقاً لاجتماع الثقات الناقلين ذلك عنه نصاً وأداءً، وبه قرأت وبه أخذ، والله أعلم.

وأما الكلمات الأربع فهي ﴿عَوَجًا﴾ أول الكهف [١] ﴿مَرَقِدًا﴾ في يس [٥٢] و ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧] و ﴿بَلَرَان﴾ في التطفيف [١٤]، فاختلف عن حفص في (السكت) عليها والإدراج:

فروى جمهور المغاربة، وبعض العراقيين عنه من طريقي عبيد وعمرو (السكت) على الألف المبدلة من التنوين في ﴿عَوَجًا﴾ ثم يقول ﴿قِيَمًا﴾ [الكهف: ٢] وكذلك على الألف من ﴿مَرَقِدًا﴾ ثم يقول: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢] وكذلك على النون من ﴿مَنْ﴾ ثم يقول: ﴿رَاقٍ﴾ وكذلك على اللام من ﴿بَل﴾ ثم يقول: ﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾ [المطففين: ١٤]، وهذا هو<sup>(٢)</sup> الذي في «الشاطبية» و«التيسير»

(١) كذا في جميع النسخ، (أبو الفضل الرازي)، وفيه نظر، إذ إنه ليس له أي طريق في هذا الكتاب في قراءة أبي جعفر من الروايتين، ولعله - والله أعلم - أن المراد: أبو العباس الفضل بن شاذان الرازي، فهو المذكور وله (واحد وثلاثون) «٣١» طريقاً، من رواية ابن وردان.

ولكن يعكّر على هذا أني رجعت إلى بعض الكتب التي استقى منها المؤلف هذه الطرق وهي: الإرشاد، وغاية الاختصار، والمبهيغ، وغيرها، فلم أجد فيها ذكر هذه الانفرادة. والله أعلم.

(٢) (هو) سقطت من المطبوع.

و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«التبصرة» و«التلخيص»<sup>(١)</sup> و«التذكرة» وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وروى (الإدراج) في الأربعة كالباقين أبو القاسم الهذلي، وأبو بكر بن مهران<sup>(٣)</sup>، وغير واحد من العراقيين، فلم يفرقوا في ذلك بين حفص وغيره.

وروى عنه كلاً من الوجهين أبو القاسم بن الفحام في «تجريده»؛ فروى (السكت) في ﴿عَوَجًا﴾ و﴿مَرَقِدًا﴾ عن عمرو بن الصباح عنه، وروى (الإدراج) كالجماعة عن عبيد بن الصباح عنه.

وروى (السكت) في ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلَّ رَانَ﴾ من قراءته \* على الفارسي عن عمرو، ومن قراءته \*<sup>(٤)</sup> على عبد الباقي عن عبيد فقط، / وروى (الإدراج)

(١) المراد (تلخيص ابن بليمة) فهو الذي ذكر السكت لحفص في المواضع المذكورة كلها، أما «تلخيص» أبي معشر فلم يذكر إلا في الموضعين الأولين أعني (الكهف) و(يس) وسكت عن موضعي القيامة والتطيف، والله أعلم.

انظر: تلخيص العبارات: ١١٤، التلخيص: ٣١٦ و ٣٨٠.

(٢) انظر: التيسير: ١٤٢، الكافي: ١٢٤، التبصرة: ٥٧٢-٥٧٣، التذكرة: ٤١٢/٢ و ٦٠٥ و ٦١٩.

(٣) قوله: ابن مهران. فيه نظر، إذ إنه -ابن مهران- قال في موضعي «القيامة» و«التطيف»: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ مظهر حفص، ﴿بَلَّ رَانَ﴾ مظهر حفص.

هذا ما قاله في «الغاية»، ويّين في «المبسوط» هذا الإظهار بقوله: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ يقف عليه وقفة يسيرة، ويقول في ﴿بَلَّ رَانَ﴾ بإظهار اللام مع سكتة يسيرة. وقال في باب الإدغام والإظهار: ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و﴿بَلَّ رَانَ﴾ رواه حفص عن عاصم بإظهار النون واللام عند الراء، ولكنه يقف عليهما وقفة خفيفة، وهو مع ذلك يصل. فظهر أن مذهب ابن مهران سواء من «الغاية» أو «المبسوط» -مع أنه ليس من مصادر المؤلف- هو السكت في موضع «القيامة» و«المطففين». والله أعلم.

انظر: الغاية: ١٥١-١٥٢، المبسوط: ١٠٢ و ٤٥٣ و ٤٦٧.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ز).

كالجماعة من قراءته على ابن نفيس من طريق عبيد، والمالكى من طريقي (عمرو) و(عبيد) جميعاً، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

واتفق صاحب «المستير» و«المبهج» و«الإرشاد» على (الإدراج) في ﴿عَوَجًا﴾ و﴿مَرَقِدًا﴾ كالجماعة، وعلى (السكت) في القيامة فقط، وعلى الإظهار من غير سكت في التطفيف<sup>(٢)</sup>.

والمراد بالإظهار: السكت، فإن صاحب «الإرشاد» صرح بذلك في «كفايته»، وصاحب «المبهج» نص عليه في «الكفاية» له، ولم يذكره سواه<sup>(٣)</sup>.

وروى الحافظ أبو العلاء في «غايته»<sup>(٤)</sup> السكت في: ﴿عَوَجًا﴾ فقط، ولم يذكر في الثلاثة الباقية شيئاً، بل ذكر الإظهار في ﴿مَرَقِدًا﴾ و﴿بَلَرَان﴾<sup>(٥)</sup>.

قلت: ثبت في الأربعة الخلاف عن حفص من طريقه، وصح الوجهان من (السكت) و(الإدراج) عنه، وبهما عنه أخذ.

(١) انظر: التجريد: ق: ٣٦/ب و٤٤/أ و٥٠/أ.

(٢) انظر: المستير: ٢/٨٣٨ و٨٤٧، المبهج: ٢/٧٩٤، الإرشاد: ٦١٢ و٦٢٥.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٦٠٥، الكفاية في الست: في سورة (القيامة).

(٤) في (س): «كفايته»، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٥) لم يتعرض أبو العلاء لهذه الكلمات في سورها إلا موضع الكهف، أما ﴿مَرَقِدًا﴾ فتعرض لها في الإدغام الصغير عند الكلام على لام (بل وهل)، وأما ﴿بَلَرَان﴾ فذكرها عند الكلام على النون الساكنة والتنوين، وأما ﴿مَرَقِدًا﴾ فلم أقف عليها في «غاية الاختصار»، وكلها عبر فيها بقوله: وقفة، وقيفة، بعد أن ذكر الإظهار في موضع (القيامة) و(التطفيف). والله أعلم.  
انظر: غاية الاختصار: ١/١٦٩ و١٧٦، ٢/٥٥٢.



ووجه (السكت) في ﴿عَوَجًا﴾ قصد بيان أن ﴿قِيَمًا﴾ بعده ليس متصلاً بها قبله في الإعراب، فيكون منصوباً بفعل مضمر؛ تقديره (أنزله قيماً)، فيكون حالاً من (الهاء) في (أنزله)<sup>(١)</sup>.

وفي ﴿مَرَقِدًا﴾ بيان أن كلام الكفار قد انقضى، وأن قوله تعالى ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ ليس من كلامهم، فهو إمّا من كلام الملائكة، أو من كلام المؤمنين؛ كما أشرنا إليه في (الوقف والابتداء)<sup>(٢)</sup>.

وفي ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ و ﴿بَلَرَانْ﴾ قصد بيان اللفظ، ليظهر أنها كلمتان، مع صحة الرواية في ذلك، والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

### تنبيهات

الأول: إنما يتأتى (السكت) حال وصل الساكن بما بعده، أمّا إذا وقف على الساكن فيما يجوز الوقف عليه مما انفصل خطأ؛ فإن السكت المعروف يمتنع، ويصير الوقف المعروف.

وإن وقف على الكلمة التي فيها الهمزة سواء كان متصلاً أو منفصلاً فإن لحمزة في ذلك مذهباً يأتي في الباب الآتي.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: الدر المصون: ٧ / ٤٣٣.

(٢) انظر: الدر المصون: ٧ / ٤٣٤.

(٣) انظر: الدر المصون: ٧ / ٤٣٥-٤٣٦.

(٤) انظر ص: ١٠٣٥.

وأما غير حمزة؛ فإن كان الهمز متوسطاً ك﴿الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٩] و﴿الْظَّهْمَانُ﴾ [النور: ٣٩] و﴿شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١١٦] و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فالسكت أيضاً، إذ لا فرق في ذلك بين الوقف والوصل، وكذا إن كان مبتدئاً ووصل بالساكن / قبله، وإن كان متطرفاً ووقف<sup>(١)</sup> بالروم فكذلك، فإن وقف بالسكون امتنع السكت؛ من أجل التقاء الساكنين وعدم الاعتماد<sup>(٢)</sup> في الهمزة على شيء<sup>٤</sup>.

الثاني: تقدّم أنه إذا قرئ بالسكت لابن ذكوان يجوز أن يكون مع المدّ الطويل ومع المتوسط؛ لورود الرواية بذلك.<sup>(٣)</sup> فإن قرئ به لحفص فإنه لا يكون إلا مع المدّ، ولا يجوز أن يكون مع القصر؛ لأن السكت إنما ورد من طريق الأثناني عن عبيد عن حفص، وليس له إلا المدّ، والقصر ورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلا الإدراج، والله أعلم.

الثالث: أن من كان مذهبه عن حمزة «السكت» أو «التحقيق»؛ الذي هو عدم السكت إذا وقف؛ فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإن تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ «السكت» و«التحقيق»، وإن كان الساكن في كلمة، والهمز أول كلمة أخرى فإن الذي مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتي؛ ينسخ تخفيفه سكتة وعدمه، بحسب ما يقتضيه التخفيف كما سيأتي<sup>(٤)</sup>. ولذلك لم

(١) في المطبوع: (وقف) بواو واحدة، هو تحريف.

(٢) في (ز) «الاعتداد».

(٣) انظر ص: ١٠١١.

(٤) انظر ص: ١١٣٥.

يتأت<sup>(١)</sup> له في نحو ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] و ﴿الْإِنْسَانِ﴾<sup>(٢)</sup> [الحجر: ٢٦] سوى وجهين: وهما (النقل)، و(السكت)؛ لأن الساكتين عنه على (لام التعريف) وصلاً، منهم من ينقل وقفاً، كأبي الفتح عن خلف والجمهور عن حمزة، ومنهم من لا ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرّه على حاله كما لو وصل، كابني غلبون، وأبي الطاهر؛ صاحب «العنوان»، ومكي، وغيرهم.

وأما من لم يسكت عليه؛ كالمهدوي، وابن سفيان عن حمزة، وكأبي الفتح عن خلاد فإنهم مجمعون على (النقل) وقفاً، ليس عنهم في ذلك خلاف.

ويجيء في نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] و ﴿مَنْ أَمَنَ﴾ [سبأ: ٣٧] و ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [الجن: ١] الثلاثة الأوجه؛ أعني: (السكت) و(عدمه) و(النقل)، وكذلك<sup>(٣)</sup> تجيء الثلاثة في نحو: ﴿قَالُوا أَمَنا﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤] و ﴿مَا أُنْزِلَ﴾ [المائدة: ٨٣].

وأما ﴿يَتَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] فلا يجيء فيه سوى وجهي (التحقيق) و(التخفيف) ولا يتأتى فيه (السكت)؛ لأن رواية السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفاً، فامتنع (السكت) عليه حينئذ، والله تعالى أعلم.

الرابع: لا يجوز مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] لحمزة حيث قرئ به إلا مع (السكت)؛ إما على (لام / التعريف) فقط، أو عليه وعلى (المنفصل)، وظاهر

(١) في (س) «يأت».

(٢) في (س): «الآخرة» بدل (الإنسان) وكلاهما صحيح.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى: (ولذلك) باللام.

«التبصرة» المدُّ على ﴿شئٍ﴾ خلّاد مع عدم السكت المطلق، حيث قال: وذكر أبو الطيّب مدَّ ﴿شئٍ﴾ في روايته، وبه أخذ، انتهى<sup>(١)</sup>، ولم يتقدم (السكت) إلا لخلف وحده في غير ﴿شئٍ﴾.

فعلى هذا يكون مذهب أبي الطيّب المدُّ عن خلّاد في ﴿شئٍ﴾ مع عدم السكت، وذلك لا يجوز؛ فإنّ أبا الطيّب المذكور هو ابن غلبون صاحب كتاب «الإرشاد»، ولم يذكر في كتابه مدَّ ﴿شئٍ﴾ لحمزة إلا مع «السكت» على لام التعريف<sup>(٢)</sup>. وأيضاً فإنّ مدَّ ﴿شئٍ﴾ قائم مقام (السكت) فيه، فلا يكون إلا مع وجه (السكت)، وكذا قرأنا، والله أعلم.

(١) التبصرة: ٤١٩.

(٢) انظر: الإقناع: ١/٤٨٣.

فَهْرَسُ مَوْضُوعَاتِ  
المجلد الثالث



فهرس موضوعات المجلد الثالث

الصفحة	الموضوع
٤٤٩	قراءة الكسائي
٤٤٩	رواية أبي الحارث
٤٥٦	رواية الدوري عن الكسائي
٤٦٣	قراءة أبي جعفر
٤٦٣	رواية عيسى بن وردان
٤٦٩	رواية ابن جمار
٤٧٩	قراءة يعقوب
٤٧٩	رواية رويس
٤٨٥	رواية روح
٥٠٠	قراءة خلف
٥٠٠	رواية إسحاق الوراق
٥٠٣	رواية إدريس
٥١١	علو أسانيد المؤلف
٥٢٦	مخارج الحروف
٥٣٦	صفات الحروف
٥٤٤	كيف يقرأ القرآن
٥٥٩	تعريف التجويد
٥٨٠	أحكام الميم الساكنة
٥٨٥	أقسام الوقف والابتداء
٥٩٧	تنبيهات

الصفحة	الموضوع
٦٢٥	باب اختلافهم في الاستعاذة
٦٢٥	الأول: في صيغتها
٦٤٤	الثاني: في حكم الجهر بها والإخفاء
٦٤٩	الثالث: في محلها
٦٥٤	الرابع: الوقف على الاستعاذة
٦٥٥	الخامس: حكم الاستعاذة استحباباً ووجوباً:
٦٥٩	باب اختلافهم في البسملة
٦٨٠	هل هي آية من أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟
٦٨٣	ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن
٦٩٢	باب اختلافهم في الإدغام الكبير
٦٩٣	الفصل الأول: في رواته
٧٠١	أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً ومانعاً
٧٢١	ذكر المتقاربين
٧٤٧	فصل في الإشمام
٧٦٥	باب هاء الكناية
٧٨٤	باب المد والقصر
٨٣٣	فصل: ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز
٨٤٦	فصل: السبب المعنوي
٨٥٨	فصل: في قواعد في هذا الباب مهمة
٨٧٥	المسألة السادسة: في العمل بأقوى السببين
٨٧٨	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة
٩٠٩	همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام



الصفحة	الموضوع
٩١٩	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين
٩٣٣	تنبيهات
٩٣٦	باب الهمز المفرد
٩٧٩	تنبيهات
٩٨٠	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
٩٩٤	تنبيهات
١٠٠٤	باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
١٠١٩	تنبيهات



انتهى المجلد الثالث

ويليه المجلد الرابع، وأوله: باب الوقف على الهمز



إِنَّ وَزَارَةَ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيِّينَ الْأَوَّلَى وَالْأَوَّلَى وَالْأَوَّلَى

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

الْمُشْفَقَةِ عَلَى مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَدَى

لِطَبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

إِذْ يُسْرُّهَا أَنْ يُصَدِّرَ الْمُجْمَعُ كِتَابَ

النَّشْرِ فِي الْقُرْآنِ الْعَشِيرِ

تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عُمُومَ الْمُتَلِمِينَ

وَأَنْ يَجْزِيَ

خَازِمَ الْجَمْعِ الشَّرِيفِ الْمَلِكِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّعُودِي

أَحْسَنَ الْجَزَاءِ عَلَى جُهْدِهِ الْعَظِيمَةِ فِي نَشْرِ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطِبَائِعِ الْمَصْحُوفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وَزَارَةِ الشُّؤْنِ زِلَائِيَّةِ الْأُمِّيَّةِ وَالْأَوْقَافِ

وَالِدَعْوَةِ وَالْإِشْنَاءِ

عَام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م







الملك عبد الله بن عبدالعزيز  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمارة المساندة  
الشؤون العلمية

# النشيد في إلقاء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجري

(ت ٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الرابع



للملك عبدالعزيز آل سعود  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشر في القراءات العشر

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزي  
(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد الرابع

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٦٠ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان

ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٦-٦٨-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٤)



9 786038 148686

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## باب الوقف على الهمز<sup>(١)</sup>

وهو باب مشكل، يحتاج إلى معرفة وتحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية.

قال الحافظ أبو شامة: هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونشراً في تهيد قواعده، وفهم مقاصده.

قال: ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف.<sup>(٢)</sup>

قلت: وأفرده أيضاً بالتأليف؛ أبو الحسن بن غلبون،<sup>(٣)</sup> وأبو عمرو الداني، وغير واحد من المتأخرين؛ كابن بَصَّحان، والجعبري، وابن جُبارة وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهام ستقف عليها.

ولمّا كان الهمز أثقل الحروف نُطقاً، وأبعدها مخرجاً، تَنَوَّع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام وغير ذلك، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً.

(١) انظر: السبعة: ١٣٢، التذكرة: ١/١٤٧، التيسير: ٣٧-٤١، التبصرة: ٣٤٤-٣٥٠.

(٢) إبراز المعاني: ٧/٢.

(٣) ذكره في كتابه «التذكرة» مرتين. انظر: ١/١٥٦ و١٦٤.

ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش وغيره، وكأبي جعفر من أكثر رواياته؛ ولا سيما رواية العمري عن أصحابه عنه، فإنه لم يكذب يحقق همزة وصلًا، وكابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير وبعده، وكأبي عمرو، فإن مادة قراءته عن / أهل الحجاز، وكذلك عاصم من رواية الأعشى عن أبي بكر من حيث إن روايته ترجع إلى ابن مسعود.

وأما الحديث الذي أورده ابن عدي وغيره من طريق موسى بن عبيدة<sup>(١)</sup>، عن نافع عن ابن عمر قال: «ما همز رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم»<sup>(٢)</sup>. فقال أبو شامة الحافظ: هو حديث لا يحتاج بمثله لضعف إسناده، فإن موسى بن عبيدة هذا هو؛ الربذي<sup>(٣)</sup>، وهو عند أئمة الحديث ضعيف.

قلت: قال الإمام أحمد: لا تحل الرواية عنه، وفي رواية: لا يكتب حديثه<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن نشيط، أبو عبد العزيز، الربذي، مدني.

انظر: الكنى من الأسماء: ١/ ٦٣٩، الكامل: ٦/ ٣٣٣-٣٣٦.

(٢) المستدرک على الصحيحين: ٢/ ٢٥١.

(٣) وجاء في حاشية (ك) ربذة: موضع خارج مدينة الرسول ﷺ نزل به أبو ذر حتى توفي. اهـ

وتحرفت السببة في (ت) إلى: (اليزيدي)، وتصحفت في المطبوع وإبراز المعاني إلى: (اليزيدي) بالزاي والمثناة التحتية والبدال المهملة.

انظر: إبراز المعاني: ٦/ ٧-٦.

(٤) قال إبراهيم بن يعقوب: سمعت أحمد يقول: لا تحل عندي الرواية عن موسى بن عبيدة، فقلت: يا أبا عبد الله: لا تحل؟ قال: عندي. اهـ الكامل: ٦/ ٣٣٤.

واعلم أنه من كانت لغته تخفيف الهمز؛ فإنه لا ينطق بالهمز إلا في الابتداء، والقصد أن تخفيف الهمز ليس بمنكر ولا غريب، فما أحد من القراء إلا وقد ورد عنه تخفيف الهمز؛ إما عموماً وإما خصوصاً، كما قدمنا ذكره في الأبواب المتقدمة.

وقد أفرد له علماء العربية أنواعاً تخصه، وقسموا تخفيفه إلى واجب وجائز، وكل ذلك أو غالبه وردت به القراءة، وصحّت به الرواية، إذ من المحال أن يصحّ في القراءة ما لا يسوغ في العربية، بل قد يسوغ في العربية ما لا يصح في القراءة؛ لأن القراءة سُنّة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

ومما صحّ في القراءة وساغ<sup>(١)</sup> في العربية؛ الوقف بتخفيف الهمز، وإن كان ممّا يحقق في الوصل؛ لأن الوقف محل استراحة القارئ والمتكلم، ولذلك حذفت فيه الحركات والتنوين، وأبدل فيه تنوين المنصوبات، وجاز فيه: الرّوم، والإشمام، والنقل، والتضعيف، فكان تخفيف الهمز والحالة هذه أحقّ وأحرى.

قال ابن مهران: وقال بعضهم: هذا مذهب مشهور، ولغة معروفة يُحذف الهمز في السكت؛ يعني في الوقف، كما يحذف الإعراب، فرقاً بين الوصل والوقف. قال: وهو مذهب حسن، وقال بعضهم: لغة أكثر العرب الذين هم أهل الجزالة والفصاحة ترك الهمزة الساكنة في الدرج؛ والمتحركة عند السكت<sup>(٢)</sup>.

(١) تصحفت في المطبوع بالمعجمة ثم المهملة.

(٢) من قوله: (لأن الوقف محل استراحة..) إلى هنا، موجود حرفياً في إبراز المعاني: ٦/٢.



قلت: وتخفيف الهمز في الوقف مشهور عند علماء العربية؛ أفردوا له باباً وأحكاماً، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، ونسبت إليهم، كما نشير إليه إن شاء الله تعالى./

وقد اختص حمزة بذلك، من حيث إن قراءته اشتملت على شدة التحقيق، والترتيل، والمد، والسكت، فناسب التسهيل في الوقف، ولذلك روينا عنه الوقف بتحقيق الهمز إذا قرأ بالحدرد، كما سنذكره إن شاء الله، هذا كله مع صحة الرواية بذلك عنده، وثبوت النقل به لديه، فقد قال فيه سفيان الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد وافق حمزة على تسهيل الهمز في الوقف؛ حران بن أعين، وطلحة ابن مصرّف، وجعفر بن محمد الصادق، وسليمان بن مهران الأعمش؛ في أحد وجهيه، وسلام بن سليمان الطويل البصري وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف منه؛ هشام بن عمار؛ في أحد وجهيه، وأبو سليمان عن قالون؛ في المنصوب المنون.

وسأبين أقسام الهمز في ذلك، وأوضحه، وأقربه، وأكشفه، وأهدّبه، وأحرره وأرّبه؛ ليكون عمدة للمبتدئين، وتذكرة للمنتهين، والله تعالى الموفق، فأقول:

الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرك.

فالسّاكن ينقسم إلى متطرّف، وهو ما ينقطع الصوت عليه، وإلى متوسط، وهو ما لم يكن كذلك.

أما الساكن المتطرف فينقسم إلى لازم لا يتغير في حاله، وعارض يسكن وقفاً، ويتحرك بالأصالة وصلًا.

فالسكن اللازم يأتي قبله مفتوح، مثل ﴿أَقْرَأْ﴾ [العلق: ١] ومكسور مثل ﴿نَبِيٍّ﴾ [الحجر: ٤٩]، ولم يأت في القرآن قبله مضموم، ومثاله في غير القرآن (لم يَسُوْ) (١).

والساكن العارض يأتي قبله الحركات الثلاث، فمثاله وقبله الضم ﴿كَأَمْثِلِ اللَّوْثِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ﴿إِنْ أَمْرُؤَا﴾ [النساء: ١٧٦]، ومثاله وقبله الكسر ﴿مِنْ شَطِيٍّ﴾ [القصص: ٣٠] و ﴿يُبْدِيٍّ﴾ [العنكبوت: ١٩] و ﴿قُرَيْشٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، ومثاله وقبله الفتح ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و ﴿قَالَ أَلَمَلًا﴾ [الأعراف: ٦٠] و ﴿عَنِ النَّبَاِ﴾ [النبا: ٢].

وأما الساكن المتوسط فينقسم إلى قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره: فالمتوسط بنفسه؛ يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿وَالْمُؤَنَفَكَةَ﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠]، وكسرٌ نحو ﴿وَبِئْرٍ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿نَبْتَنَا﴾ [يوسف: ٣٦] ومفتوح نحو ﴿كَأْسٍ﴾ [الإنسان: ٥] ﴿يَأْكُلُ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

والمتوسط بغيره على قسمين: متوسط بحرف، ومتوسط بكلمة:

فالمتوسط بحرف؛ يكون قبله فتح نحو: ﴿فَأَوَّاهُ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأَتَوَّاهُ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ولم يقع قبله ضمّ ولا كسر.

(١) انظر: الدر النثير: ٥٩/٣.

والمتوسط بكلمة، يكون قبله ضمّ، نحو: ﴿قَالُوا أَتَيْنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩]  
و ﴿أَلَيْكَ أَتُّونِي﴾ [يوسف: ٥٠]، وكسر نحو: ﴿الَّذِي أَوْثَقْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٣] /  
﴿وَلِلْأَرْضِ أَتْنِيَا<sup>(١)</sup>﴾ [فصلت: ١١]، وفتح نحو: ﴿إِلَى الْهَدْيِ أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١]  
و ﴿قَالَ أَتُّونِي﴾ [يوسف: ٥٩] فهذه أنواع الهمز الساكن.

وتخفيفه: أن يبدل بحركة ما قبله؛ إن كان قبله ضمّ أبدل (واواً)، وإن كان قبله كسر أبدل (ياء)، وإن كان قبله فتح أبدل (ألفاً).

وكذلك يقف حمزة من غير خلاف عنه في ذلك، إلّا ما شذّ<sup>(٢)</sup> فيه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ كالمهدوي، وابن شريح، وابن الباذش؛ من تحقيق المتوسط بكلمة لانفصاله، وإجراء الوجهين في المتوسط بحرف لاتصاله؛ كأثم أجروه مجرى المبتدأ.

وهذا وهمّ منهم، وخروج عن الصواب؛ وذلك أن هذه الهمزات؛ وإن كنَّ

(١) وجاءت في المطبوع: أو الأرض ايتنا، وهو تحريف.

(٢) جاء هنا في حاشية (ك): قوله: (إلا ما شذ فيه ابن سفيان... إلخ، قال خاتمة المحققين الشيخ أحمد بن... المغربي في «المقالة الوافية» ) بعد نقله هذه العبارة قلت: إن ما نسب لابن شريح وابن الباذش من تحقيق المتوسط بكلمة، يخالف لما في الإقناع لابن الباذش، حيث نقل الوجهين عن ابن شريح، ونصّه: قال أبو الحسن بن شريح: إن سأل سائل عن الوقف على قوله تعالى ﴿إِلَى الْهَدْيِ أَتَيْنَا﴾ ففيه جوابان على ما تقدم، أحدهما: التحقيق لأن الهمزة في تقدير الابتداء، والآخر: التسهيل بالبدل، لما ذكرناه من مضارعتها للمتوسط. اهـ، وبسط المسألة قبل ذلك بسطاً طويلاً، قال: واعتراض ابن الجزري عليه فيما نسب لابن غلبون وأبيه وابن سهل مبنيٌّ على رجوعه ﴿إِلَى الْهَدْيِ أَتَيْنَا﴾ ونحوه، والمتبادر من كلام ابن الباذش أن ذلك راجع إلى كل متوسط بزائد من حروف المعاني، ولولا الطول في عبارته لجلبناها. اهـ منه. كتبه العبد الفقير...

أوائل الكلمات، فإنهنّ غير مبتدآت؛ لأنهنّ لا يمكن ثبوتهنّ سواكن إلا متصلات بما قبلهنّ فلهذا حكم لهن بكونهنّ متوسطات.

ألا ترى أن الهمزة في ﴿فَأَوْأُ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿وَأُمَّرُ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿قَالَ أَتُونِي﴾ [يوسف: ٥٩] كالدال في ﴿فَادْعُ﴾ [البقرة: ٦١] والسين في ﴿فَأَسْتَقِمَّ﴾ [هود: ١١٢] والراء في ﴿قَالَ أَرْجِعْ﴾ [يوسف: ٥٠]، فكما أنه لا يقال إنّ (الدال) و(السين) و(الراء) في ذلك مبتدآت، ولا جاريات مجرى المبتدآت، فكذلك هذه الهمزات؛ وإن وقعن (فاء) من الفعل؛ إذ ليس كل (فاء) تكون مبتدأة أو جارية مجرى المبتدأ.

ومّا يوضح ذلك، أنّ من كان مذهبه تخفيف الهمز الساكن المتوسط غير حمزة، كأبي عمرو، وأبي جعفر، وورش؛ فإنهم خففوا ذلك كلّ من غير خُلف عن أحد منهم، بل أجروه مُجْرى ﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٦٩] و ﴿يُؤْمِنُ﴾ [يونس: ٤٠] و ﴿يَأْكُمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] فأبدلوه من غير فرق بينه وبين غيره، وذلك واضح، والله أعلم.

والعجب أنّ ابن الباذش نسب (تحقيق) هذا القسم لأبي الحسن بن غلبون وأبيه وابن سهل<sup>(١)</sup>، والذي رأيته نصّاً في «التذكرة» هو الإبدال بغير خلاف<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) الإقناع: ٤٣٣/١، وعبارته: (وهو اختيار ابن غلبون) اه - وعارة المؤلف: (والعجب... قد يجاب عن ابن الباذش بأنه رواه عن ابن غلبون رواية، أو أنه نقله عنه في كتابه الذي ألفه في «وقف حمزة» الذي أشار إليه المؤلف، وإن صح هذا التعليل فلا عجب إذن. والله أعلم.

(٢) انظر: التذكرة: ١٤٧/١.

واختلف أئمتنا في تغيير حركة (الهاء) مع إبدال الهمزة (ياء) قبلها في قوله:  
﴿أَنْبِئْهُمْ﴾ في البقرة [٣٣] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ في الحجر [٥١]:

فكان بعضهم يرى كسرهما لأجل الياء، كما كسر لأجلها في نحو ﴿فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧] و ﴿يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢]؛ وهذا مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي الطيب بن غلبون، وابنه أبي الحسن ومن تبعهم.

وكان آخرون يقرّونها<sup>(١)</sup> على ضمّتها؛ لأن الياء عارضة إذ لا توجد إلا في التخفيف، فلم يعتدوا بها، وهو اختيار ابن مهران، ومكي، والمهدوي، وابن سفيان، والجمهور.

وقال أبو الحسن بن غلبون: كلا الوجهين / حسن<sup>(٢)</sup>.

وقال صاحب «التيسير»: وهما صحيحان<sup>(٣)</sup>.

وقال في «الكافي»: الضم أحسن<sup>(٤)</sup>.

قلت: والضمُّ هو القياس وهو الأصحّ، فقد رواه منصوباً محمد بن يزيد الرفاعي صاحب سُلَيْم، وإذا كان حمزة ضمّ هاء: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و ﴿إِلَيْهِمْ﴾، و ﴿لَدَيْهِمْ﴾ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من أَلِفٍ وكان الأصل فيها الضمّ؛ فضمّ هذه الهاء أولى وأصل، والله أعلم.

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (يقرّونها) من القراءة، والعبارة للداني.

انظر: التيسير: ٣٩.

(٢) التذكرة: ١/ ١٥٠.

(٣) التيسير: ٣٩.

(٤) الكافي: ٢٩.

وأما الهمز المتحرك: فينقسم إلى قسمين؛ متحرك قبله ساكن، ومتحرك قبله متحرك، وكل منهما ينقسم إلى متطرف ومتوسط.

فالمتطرف الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً، أو ياء، أو واواً؛ زائدتين، أو غير ذلك.

فإن كان ألفاً؛ فإنه يأتي بعده كل من الحركات الثلاث نحو ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]، و﴿السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿مِنْهُ أَلْمَاءٌ﴾ [البقرة: ٧٤]، و﴿مَنْ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿مِنْ أَلْمَاءٍ﴾ [الأعراف: ٥٠]، و﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ﴾ [القصص: ٢٥]، و﴿وَلَا فِئْسَةٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾ [الحجرات: ١١].

وكيفية تسهيل هذا القسم أن يسكن أيضاً للوقف، ثم يبدل ألفاً من جنس ما قبله.

والوجه في ذلك أن الهمز لما سكن للوقف، لم تعد الألف حاجزاً، فقلبت الهمزة من ذلك ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وهل تبقى تلك الألف، أم تحذف للساكن؟ سيأتي بيان ذلك، وسيأتي أيضاً بيان حكم الوقف بالروم، واتباع الرسم وغيره في آخر الباب<sup>(١)</sup>.

وإن كان الساكن قبل الهمز ياء، أو واواً زائدتين، فإنه لم يرد في الياء إلا في ﴿النَّسِيءِ﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿بَرِيءٍ﴾ [يونس: ٤١] ووزنها (فَعِيل)، ولم يأت في الواو

إِلَّا فِي ﴿قُرْءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ووزنه أَفْعُولٌ، وتسهيله: أن يبدل الهمز من جنس ذلك الحرف الزائد، ويدغم الحرف فيه.

وأما إن كان الساكن غير ذلك من سائر الحروف؛ فتسهيله: أن تنقل حركة الهمزة إلى ذلك الساكن، ويحرك بها ثم تحذف هي، كما تقدم في باب (النقل)؛ سواء كان ذلك الساكن صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين، وسواء كانا حرفي مدّ أو حرفي لين، بأيّ حركة تحركت الهمزة.

فالسّاكن الصحيح ورد منه في القرآن سبعة مواضع:

منها أربعة الهمزة فيها مضمومة وهي ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿مِلْءٌ﴾ [آل عمران: ٩١]، و ﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠]، و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤].

ومنها موضعان الهمزة فيها مكسورة، وهما ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] / و ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وموضع واحد الهمزة فيه مفتوحة وهو ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿الْمُسَوِّءُ﴾ [غافر: ٥٨] ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿يَيْءٌ﴾ [هود: ٧٧] و ﴿يُضَيِّءُ﴾ [النور: ٣٥] ومثالها وهي حرف لين ﴿شَيْءٌ﴾ لا غير، نحو ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿إِن زَلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ﴾

[الحج: ١].

ومثال الواو الأصلية وهي حرف مدّ ﴿لَنُؤَا﴾ [القصص: ٧٦] و ﴿أَن تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩] ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِن سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿لَيْسْتُمْ﴾ [الإسراء: ٧] على قراءة حمزة ومن معه<sup>(١)</sup>، ومثالها حرف (الين) ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤، و ٧٧] ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠].

والمتطرف المتحرك المتحرّك ما قبله؛ هو الساكن العارض المتطرف، وقد تقدّم حكم تسهيله ساكناً، وسيأتي حكم تسهيله بالروم واتباع الرسم آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وأما الهمز المتوسط المتحرك الساكن ما قبله فهو أيضاً على قسمين: متوسط بنفسه، ومتوسط بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا يخلو ذلك الساكن قبله من أن يكون ألفاً أو ياء زائدة، ولم يقع في القرآن منه واو زائدة: فإن كان ألفاً<sup>(٢)</sup> فتسهيله (بين بين) أي بين الهمزة وحركته؛ بأي حركة تحرّك نحو: ﴿شُرَكَاءُنَا﴾، و ﴿وَجَاءُوا﴾، و ﴿أُولِيَاءُهُ﴾، و ﴿أُولَئِكَ﴾، و ﴿خَافِيَتٍ﴾، و ﴿الْمَلِكَةِ﴾، و ﴿جَاءَنَا﴾، و ﴿دُعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾، وإن كان ياء زائدة أبدل وأدغم كما تقدم في المتطرف، وذلك نحو: ﴿خَطِيئَتَهُ﴾، و ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾، و ﴿هَيْئَتَا﴾، و ﴿مَرِيئَتَا﴾، و ﴿بَرِيئُونَ﴾.

(١) قوله: «على قراءة حمزة ومن معه»: أي ابن عامر وشعبة وخلف، وقراءتهم بالياء بدل النون مع نصب الهمزة.

انظر: التيسير: ١٣٩، والإتحاف: ١٩٤/٢.

(٢) في (ز) «أو ياء زائدة» ولعلها سبق نظر.



وإن كان الساكن غير ذلك فهو أيضاً؛ إمّا أن يكون صحيحاً، أو ياء، أو واواً أصليين؛ حرف مدّ أو حرف لين، فتسهيله بالنقل، كما تقدّم في المتطرف سواء.

فمثال الساكن الصحيح مع الهمزة المضمومة: ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤] و ﴿مَذْمُومًا﴾ [الأعراف: ١٨].

ومع المكسورة ﴿وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [النحل: ٧٨] لا غير.

ومع المفتوحة ﴿الْفُرَّاءُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و ﴿الظَّمَنَانُ﴾ [النور: ٣٩] و ﴿سَطَطُهُ﴾ [الفتح: ٢٩] و ﴿تَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] و ﴿هُزْأَ﴾ [الأنبياء: ٣٦] و ﴿كَفُؤًا﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءة حمزة ومن معه،<sup>(١)</sup> وكذلك ﴿النَّشَاءُ﴾، و ﴿جُزْءًا﴾.

ومثال الياء الأصلية وهي حرف مدّ ﴿سَيِّئَتِ﴾ [المالك: ٢٧] لا غير، ومثالها حرف لين ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠] وأخواته، و ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] حيث وقع، ﴿بَيِّنَسَ﴾<sup>(٢)</sup> [الأعراف: ١٦٥].

ومثال الواو وهي حرف مدّ ﴿السُّوَّائِ﴾ [الروم: ١٠] لا غير، ومثالها وهي حرف لين ﴿سَوَّءَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿سَوَّءَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦] و ﴿سَوَّءَتِيهِمَا﴾

(١) وافقه في الأولى والثانية خلف في اختياره، وفي الثانية يعقوب، وقراءتهم بتسكين الزاي من الأولى والفاء في الثانية أنها بالهمزة لحمزة. انظر: النشر: ٢/ ٢١٥-٢١٦.

(٢) كذا في (س)، وهو الصواب، وهي رواية شعبة بخلف عنه، وجاء في بقية النسخ ﴿يَأْنِيسَ الذَّيْتِ﴾ وهو خطأ إذ هذه الكلمة داخلة تحت قوله (وأخواته) وما أثبتته موافق لما في الدر الثير الذي أرجح أن المؤلف اعتمد عليه في هذا الباب. انظر: الدر الثير. ٨٠/ ٣.

[الأعراف: ٢٠] و ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿الْمَوَدَّةُ﴾ [التكوير: ٨] / لا غير.

والمتوسط بغيره من المتحرك الساكن ما قبله، لا يخلو ذلك الساكن من أن يكون متصلاً به رسماً، أو منفصلاً عنه. فالمتصل يكون ألفاً وغير ألف.

فالألف تكون في موضعين: (ياء) النداء، و(هاء) التنبيه نحو: ﴿يَتَّخِذُ﴾، ﴿يَتَأُولِي﴾، ﴿يَتَأَيُّهَا﴾ كيف وقع، ﴿هَآأَنْتُمْ﴾، و﴿هَؤُلَاءِ﴾.

وغير الألف في موضع واحد، وهو (لام) التعريف حيث وقع، نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾، و﴿الْآخِرَةُ﴾، و﴿الْأُولَى﴾، و﴿الْآخِرَى﴾، و﴿الْإِنْسَانُ﴾، و﴿الْإِحْسَنِ﴾ فإنها تسهل مع الألف (بين بين)، ومع لام التعريف بالنقل.

هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، وعليه العراقيون قاطبة وأكثر المصريين والمغاربة، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وبه قرأ عليه الداني وقال هو: إنه<sup>(١)</sup> مذهب الجمهور من أهل الأداء، واختياري.<sup>(٢)</sup> وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه الفارسي، ورواه منصوباً عن حمزة غير واحد، وكذا الحكم في سائر المتوسط بزائد، وهو ما انفصل حكماً واتصل رسماً مما سيأتي في أقسامه.

وزهد كثير من أهل الأداء إلى الوقف بالتحقيق في هذا القسم، وإجرائه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيّب، وأبي محمد

(١) في المطبوع: (إنه هو).

(٢) جامع البيان: ١/١ ق ١١١.

مكي، واختيار صالح بن إدريس وغيره من أصحاب ابن مجاهد، وورد منصوباً أيضاً عن حمزة، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي.

وذكر الوجهين جميعاً صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص».

واختار في «الهداية» في مثل: ﴿هَاتِئْتُمْ﴾، و﴿يَتَأْتِيهَا﴾ التحقيق لتقدير الانفصال، وفي غيره التخفيف لعدم تقدير انفصاله.

وقال في «الكافي»: التسهيل أحسن إلا في مثل: ﴿هَاتِئْتُمْ﴾، و﴿يَتَأْتِيهَا﴾<sup>(١)</sup>. قلت: كأنها لحظاً<sup>(٢)</sup> انفصال المد، وإلا فهو متصل رسماً، فلا فرق بينه وبين سائر المتوسط بزائد. والله أعلم.

والمنفصل رسماً من الهمز المتحرك الساكن ما قبله؛ فلا يخلو أيضاً ذلك الساكن من أن يكون صحيحاً أو حرف علة، فالصحيح، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنْ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، ﴿قُلْ إِنِّي﴾، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ﴿يُؤَذِّعُ إِلَيْكَ﴾، وقد اختلف أهل الأداء في تسهيل هذا النوع وتحقيقه:

فروى كثير منهم عن حمزة تسهيله / بالنقل، وألحقوه بما هو من كلمة، ورواه منصوباً أبو سلمة عن رجاله الكوفيين، وهذا مذهب أبي عليّ البغدادي صاحب «الروضة» وأبي العزّ القلانسي في «إرشاده» وأبي القاسم الهذلي، وهو

(١) الكافي: ٣٥.

(٢) أصل اللحظ: النظر بمؤخرة العين، ثم استخدم مجازاً بمعنى: راعى.

انظر: الأساس والتاج (لحظ).

أحد الوجهين في «الشاطبية» وذكره أيضاً ابن شريح في «كافيه» وبه قرأ على صاحب «الروضة».

وهؤلاء خصّوا بالتسهيل من المنفصل هذا النوع وحده، وإلا فمن عمّم تسهيل جميع<sup>(١)</sup> المنفصل؛ متحرّكاً وساكناً كما سيأتي من مذهب العراقيين؛ فإنه يسهّل هذا القسم أيضاً؛ لأنه لم يفرّق بينهما.

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأً، وجاء أيضاً منصوباً عن حمزة من طريق ابن واصل عن خلف، وعن ابن سعدان؛ كلاهما عن سليم عن حمزة، وهو مذهب كثير من الشاميين والمصريين وأهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يجز<sup>(٢)</sup> أبو عمرو الداني غيره، ومذهب شيخه<sup>(٣)</sup> أبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري من جميع طرقه، وأبي عبد الله بن سفيان وأبي محمد مكّي، وسائر من حقّق المتصل خطأ من المنفصل، بل هو عنده من باب أولى.

وقد غلط من نسب تسهيله إلى أبي الفتح ممن شرح «قصيدة» الشاطبي، فظنّ أن تسهيله من (زيادات) الشاطبي على «التيسير» لا على طرق «التيسير».

فإنّ الصواب أنّ هذا ممّا زاده الشاطبي على «التيسير» وعلى طرق الداني؛ فإنّ الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى (التحقيق)، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت.

(١) في المطبوع (جمع)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (يجوز) بالواو بعد الجيم، وهو تحريف.

(٣) كذا في (س) بالثنية، وفي بقية النسخ (شيخه) بالإفراد.

وقال في «جامع البيان»: وما رواه خلف وابن سعدان نصّاً عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة وعامة أهل الأداء من تحقيق الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلاً ووقفاً فهو الصحيح المعمول<sup>(١)</sup> عليه والمأخوذ به.<sup>(٢)</sup>

قلت: والوجهان من النقل والتحقيق صحيحان معمول بهما، وبهما قرأت وبهما آخذ، والله أعلم.

وإن كان الساكن حرف علة، فلا يخلو إما أن يكون حرف لين، أو حرف مدّ، فإن كان حرف (الين) نحو ﴿خَلَوْا إِلَى﴾ [البقرة: ١٤] و﴿أَبْنَىٰ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] فإنه يلحق بالنوع قبله وهو الساكن الصحيح، كما تقدّم في بابي (النقل) / و(السكت)؛ فمن روى نقل ذلك عن حمزة روى هذا أيضاً من غير فرق بينهما.

وحكى ابن سوار، وأبو العلاء الهمداني وغيرهما وجهين في هذا النوع، أحدهما: النقل كما ذكرنا، قالوا: والآخر: أن يقلب حرف لين من جنس ما قبلها، ويدغم الأول في الثاني، قالوا: فيصير حرف لين مشدّداً.<sup>(٣)</sup>

قلت: والصحيح الثابت رواية في هذا النوع هو (النقل) ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ بغيره على أحد من شيوخي، ولا آخذ بسواه والله الموفق.

(١) تصحفت في المطبوع إلى (المعول).

(٢) جامع البيان: ١/ ١١١ ق.

(٣) المستنير: ١/ ٣٨٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٥٢ مع التنبيه على أن حكاية القول الثاني وهو لأبي العلاء حرفياً.

وإن كان حرف مدّ فلا يخلو من أن يكون ألفاً أو غيرها، فإن كان ألفاً نحو ﴿مِمَّا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤] ﴿لَنَأْأَلَا﴾ [إبراهيم: ١٢] ﴿أَسْتَوِي إِلَى﴾ [فصلت: ١١] فإن بعض من سهّل<sup>(١)</sup> الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل، سهّل الهمزة في هذا النوع (بين بين)، وهو مذهب أبي طاهر بن أبي<sup>(٢)</sup> هاشم، وأبي بكر بن مقسم، وأبي بكر بن مهران، وأبي العباس المطوّعي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي بكر بن مجاهد فيما حكاه عنه مكّي، وغيرهم<sup>(٣)</sup> وعليه أكثر العراقيين، وهو المعروف من مذهبهم، وبه قرأنا من طريقهم، وهو مقتضى ما في «كفاية» أبي العزّ، ولم يذكر الحافظ أبو العلاء غيره، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف عن الكارزيني عن المطوّعي.

قال الأستاذ أبو الفتح بن شيطا: والتي تقع أولاً تخفّف أيضاً؛ لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسط، وهذا هو القياس الصحيح، قال: وبه قرأت.<sup>(٤)</sup>

قال ابن مهران: وعلى هذا، يعني تسهيل المبتدأة حال وصلها بالكلمة قبلها، يدلّ كلام المتقدمين، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مقسم، ويقول بتركها كيف ما وجد السبيل إليها، إلا إذا ابتدأ بها فإنه لا بدّ له منها ولا يجد السبيل إلى تركها. انتهى.

(١) في المطبوع: (سهل هذا)؛ إذ لا وجه له (هذا) كما يتضح من السياق.

(٢) (أبي) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع (وغيره) بالإنفراد، وهو تحريف.

(٤) هذا النص نقله ابن سوار في المستنير: ٣٨٣/١.

وذهب الجمهور من أهل الأداء إلى التحقيق في هذا النوع، وفي كل ما وقع الهمز فيه محرّكاً منفصلاً سواء كان قبله ساكن أو متحرك، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين سواء وهو الأصحّ رواية، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على غير<sup>(١)</sup> ابن شيطا، وكذلك قرأ صاحب «المبهج» على شيخه الشريف العباسي عن الكارزيني عن أبي بكر الشذائي.

وروى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عدّه من أصحاب حمزة الهمز في الوقف إذا كانت الهمزة / في أول الكلمة، وكذا روى الداني عن جميع شيوخه من جميع طرقه.

فإن كان غير ألف، فإمّا أن يكون ياء أو واواً؛ فإنّ من سهّل القسم قبلها مع الألف أجرى التسهيل معها بالنقل والإدغام مطلقاً؛ سواء كانت الياء والواو في ذلك من نفس الكلمة، نحو: ﴿تَزِدْرِي أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] و ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] و ﴿أَدْعُوا إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ضميراً أو زائداً، نحو: ﴿لَتَارْكُوا إِلَهَنَا﴾ [الصافات: ٣٦] ﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧] ﴿قَالُوا أَمَناً﴾ [الأعراف: ١٢١] ﴿نَفْسِي إِنَّ﴾ [يونس: ١٥].

وبمقتضى إطلاقهم يجري الوجهان في الزائد للصلة نحو ﴿يَهْ أَعْدَا﴾ [الجن: ٢٠] ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿وَأَهْلُهُ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٠]، والقياس يقتضي فيه الإدغام فقط والله أعلم.

(١) (غير) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى عكس المراد، وانظر: المستير: ٣٨٢ / ١.

وانفرد الحافظ أبو العلاء بإطلاق تخفيف هذا القسم مع قسم الألف قبله كتخفيفه بعد الحركة<sup>(١)</sup>، كأنه يلغي حروف المدّ، ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك فتخفف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك ليس بمعروف عند القراء، ولا عند أهل العربية<sup>(٢)</sup>.

والذي قرأت به في وجه التسهيل هو ما قدمت لك، ولكنني آخذ في الياء والواو بالنقل إلّا فيما كان زائداً صريحاً لمجرّد المدّ والصلة فبالإدغام، وذلك كان اختيار شيخنا أبي عبد الله بن<sup>(٣)</sup> الصائغ المصري، وكان إمام زمانه في العربية والقراءات، والله تعالى أعلم.

وأما الهمز المتوسط المتحرك المتحرك ما قبله، فهو أيضاً على قسمين: إمّا أن يكون متوسطاً بنفسه أو بغيره:

فالمتوسط بنفسه لا تخلو همزته إمّا أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، ولا تخلو الحركة قبلها من أن تكون ضمّاً أو كسراً أو فتحاً، فتحصل من ذلك تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ، نحو: ﴿مُوجَلًّا﴾، و ﴿يُؤَخَّر﴾، و ﴿فُؤَادُ﴾، و ﴿سُؤَالُ﴾، و ﴿لُؤْلُؤًا﴾.

(١) غاية الاختصار: ٢٥٥ / ١.

(٢) انظر: الكتاب: ٥٤٨ / ٣.

(٣) (بن): سقطت من المطبوع.



الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِائَةً﴾ و ﴿نَاشِئَةً﴾، و ﴿وَنُشِئْتُمْ﴾، و ﴿سِئْتٌ﴾ و ﴿لَيْبِطَانٌ﴾ و ﴿سَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿خَاطِئَةً﴾.

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿شَتَانٌ﴾ و ﴿سَالِمٌ﴾، و ﴿مَثَارِبٌ﴾، و ﴿مَثَابٍ﴾ و ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿تَبَوَّأَ﴾ و ﴿وَنَّا﴾ و ﴿مَلَجَأٌ﴾، و ﴿خَطَأٌ﴾.

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿كَمَا سُيِّلَ﴾ و ﴿سُيِّلُوا﴾.

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾ و ﴿خَسِينَ﴾، و ﴿مُتَّكِئِينَ﴾.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿يَيْسَ﴾ و ﴿وَتَطْمِئِنُّ﴾ و ﴿جَبْرِئِيلَ﴾<sup>(٢)</sup>.

السابعة: / مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿بُرْءُوسِكُمْ﴾ و ﴿كَأَنَّهُ رُءُوسٌ﴾.

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لِيُطْفِئُوا﴾ و ﴿أَنْثَوْنِي﴾، و ﴿مُسْتَهْزِؤْنَ﴾، و ﴿سَيْئُهُ﴾.

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿لَرْءُوفٌ﴾ و ﴿وَيَذَرُؤُا﴾، و ﴿يَكْلُؤُكُمْ﴾، و ﴿نَقَرُؤُهُ﴾، و ﴿تَوَزَّهُمُ﴾.

فتسهّل الهمزة في الصورة الأولى؛ وهي المفتوحة بعد ضمّ، يابداها واوا، وفي الصورة الثانية؛ وهي المفتوحة بعد كسر يابداها ياء، وتسهّلها في الصور السبع الباقية (بين بين)؛ أي بين الهمزة وما منه حركتها، على أصل التسهيل.

(١) تصحفت في المطبوع إلى (شيئا) بالشين المعجمة.

(٢) على قراءة حمزة والكسائي وخلف: جبرئيل، بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة بعدها ياء مدية.

انظر: التيسير: ٧٥، والإتحاف: ٤٠٩/١.

وحكى أبو العزّ في «كفايته»<sup>(١)</sup> في المفتوحة بعد فتح إبدالها ألفاً، وعزاه إلى اللّالكى<sup>(٢)</sup>، والعلويّ، وابن نفيس، وغيرهم، وذكره أيضاً ابن شريح، ومكي، وقال: إنه ليس بالمطرّد.<sup>(٣)</sup>

قلت: وهذا مخالف للقياس لا يثبت إلّا بسماع.

وحكى بعضهم تسهيل الهمزة المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضمّ، بين الهمزة وحركة ما قبلها.

والمتوسط بغيره من هذا القسم، وهو المتحرّك المتحرّك ما قبله، لا يخلو أيضاً من أن يكون متّصلاً رسماً أو منفصلاً رسماً:

فإن كان متّصلاً رسماً<sup>(٤)</sup> بحرف من حروف المعاني دخل عليه، كحروف العطف، وحروف الجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام وغير ذلك، وهو المعبر عندهم بالمتوسط بزائد؛ فإن الهمزة تأتي فيه مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ويأتي قبل كل من هذه الحركات الثلاث؛ كسرّ وفتح، فيصير ستّ صور:

(١) لم أجده في باب (وقف حمزة) من «الكفاية» المحقق.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى (المالكي).

(٣) عبّر مكي بقوله: «ويحسن أن تبدل منها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وليس بالمطرّد». التبصرة: ٣١٤.

وأما عبارة ابن شريح فهي: «ويجوز أن تبدلها ألفاً إذا كانت مفتوحة وقبلها فتحة.. وليس بالقياس». الكافي: ٣٠.

تنبيه: جاءت العبارة في المطبوع: (مكي وابن شريح قال) وهو تحريف؛ لأنه يوهّم أن القول لابن شريح، وليس كذلك.

(٤) من (ت) فقط.

الأولى: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿بِأَنَّهُ﴾، ﴿بِأَنَّهُمْ﴾، ﴿بِأَنَّكُمْ﴾، ﴿بِأَيِّ﴾، ﴿فَبِأَيِّ﴾، ﴿وَلَا بُؤْيَ﴾، ﴿لَا هَبَ﴾، ﴿لَأَنفُسِكُمْ﴾، ﴿لَادَمَ﴾.

الثانية: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿فَأَذَنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنَ﴾، ﴿أَفَأَمِنْتُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُ﴾، ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، ﴿كَأَنَّهُنَّ﴾، ﴿فَكَأَنَّ﴾، ﴿كَأَمَثَلِ﴾، ﴿فَسَأَكْتُبَهَا﴾، ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ﴿سَاصْرِفْ﴾.

الثالثة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿لِيَأْمُرَ﴾، ﴿يَايَمِنِ﴾، ﴿يَا حَسَنُ﴾، ﴿لَا يَلْفَ﴾.

الرابعة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿فَأَنَّهُمْ﴾، ﴿فَأَنَّهُ﴾، ﴿فَأَمَّا﴾، ﴿وَأَمَّا﴾، ﴿أَاءِذَا﴾، ﴿أَاءِنَّا﴾.

الخامسة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لَأُولَئِهِمْ﴾، ﴿لَاخِرَتُهُمْ﴾.

السادسة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿وَأَوْحَى﴾، ﴿وَأَوْثِنَا﴾، ﴿وَأُوتِيَتْ﴾، ﴿أُتِلَقِ﴾ [القمر: ٢٥]، ﴿فَأُورَى﴾.

فتسهيل هذا القسم كالقسم قبله؛ يبدل في الصورة الأولى، وهي المفتوحة بعد الكسر، ياءً، ويسهل / (بين بين) في الصور الخمس الباقية، إلا أنه اختلف عن حمزة في تسهيله، كالاختلاف في تسهيل المتوسط بغيره من المتحرك بعد الساكن، مما اتصل رسماً، نحو ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١] و ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] فسهله الجمهور كما تقدم، وحققه جماعة كثيرون.

وإن كان المتوسط بغيره منفصلاً رسماً؛ فإنه يأتي أيضاً<sup>(١)</sup> مفتوحاً، ومكسوراً، ومضموماً، وبحسب اتصاله بما قبله يأتي بعد ضمّ \*، وكسر، وفتح، فيصير منه كالتوسط بنفسه تسع صور:

الأولى: مفتوحة بعد ضمّ \*<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿السُّفَهَاءُ آلَا﴾ [البقرة: ١٣].

الثانية: مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ﴾ [البقرة: ٦٧]<sup>(٣)</sup>، ﴿هَؤُلَاءِ أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١].

الثالثة: مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿إِنْ أَبَانَا﴾ [يوسف: ٨]، ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]<sup>(٤)</sup>، ﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤].

الرابعة: مكسورة بعد ضمّ، نحو: ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿النَّبِيُّ إِنَّا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿نَشَاءُ إِلَى﴾ [الحج: ٥].

الخامسة: مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهٍ﴾ [النور: ٣٣]، ﴿يَقُومُ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿مِنَ الثُّورِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) ما بين النجمتين سقط من: (ك).

(٣) جاءت في المطبوع ﴿إِنْ هَؤُلَاءِ﴾ [الأعراف: ١٣٩] وهو خطأ.

(٤) في (س): «قال إبراهيم» وهو خطأ.

السادسة: مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿غَيْرَ أَخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ﴿قَالَ إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿قَالَ إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٦٨] ﴿تَفِئَةٍ إِلَى﴾ [الحجرات: ٩].

السابعة: مضمومة بعد ضمّ، نحو: ﴿الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ [التكوير: ١٣]، ﴿كُلُّ أُولَئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَالْحِجَارَةُ أُعِثَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤]، ﴿أُولَئِكَ أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢].

الثامنة: مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٨٤] ﴿فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨] ﴿فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿عَلَيْهِ أُمَّةٌ﴾ [القصص: ٢٣].

التاسعة: مضمومة بعد فتح، نحو: ﴿كَانَ أُمَّةٌ﴾ [النحل: ١٢٠] ﴿هُنَّ أُمَّ﴾ [آل عمران: ٧] ﴿مِنْهُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] ﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

فسهّل أيضاً هذا القسم من سهّل الهمز المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المدّ من العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه من المتحرك بعد المتحرك؛ تُبدل المفتوحة منه بعد الضمّ واواً، وبعد الكسر ياء، وتسهّل (بين بين) في الصور<sup>(٢)</sup> السبع الباقية سواء.

(١) (قال) سقطت من المطبوع.

(٢) تصحفت في المطبوع بالسين المهملة.

فهذا جميع أقسام الهمز، ساكنه<sup>(١)</sup>، ومتحركه، ومتوسطه، ومتطرفه، وأنواع تسهيله القياسي الذي اتفق عليه جمهور أئمة النحويين والقراء.

وقد انفرد بعض النحاة بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض القراء، وخالفهم آخرون \* وكذلك انفرد بعض القراء بنوع من التخفيف، وافقهم عليه بعض النحاة وخالفهم آخرون \*<sup>(٢)</sup>، وشذَّ بعض من / الفريقين بشيء من ١ التخفيف لم يوافق عليه، وسنذكر ذلك كله مستوفى مبيّناً للصواب بحول<sup>(٣)</sup> الله وقوّته.

فمن القسم الأول: وهو الذي ذكره بعض النحاة، إجراء الياء والواو الأصليين مجرى الزائدين، فأبدلوا الهمزة بعدهما من جنسهما، وأدغموهما<sup>(٤)</sup> في المبدلة، من قسمي المتطرف والمتوسط المتصل، حكى سماع ذلك من العرب، يونس والكسائي، وحكاها أيضاً سيويه لكنه لم يقصه فخصّه بالسماع، ولم يجعله مطّرداً<sup>(٥)</sup>.

ووافق على الإبدال والإدغام في ذلك جماعة من القراء، وجاء أيضاً منصوباً عن حمزة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح فارس، وذكره في «التيسير» وغيره، وذكره أيضاً أبو محمد في «التبصرة» وأبو عبد الله بن شريح في

(١) كذا وما يليها بالهاء، وتصحفت في المطبوع بالناء.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).

(٣) تحرفت في المطبوع إلى (بحمد).

(٤) في المطبوع (أدغموها) بالإفراد، وهو خطأ.

(٥) انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٨، جامع البيان: ١/ ١٠٧.

«الكافي»، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم، وخصّه أبو عليّ بن بليمة ﴿بِئْسَ﴾ و ﴿كَهَيْتَ﴾ و ﴿مَوَيْلاً﴾ فقط، فلم يجعله مطّرداً.

ولم يذكر أكثر الأئمة من القراء والنحاة سوى (النقل) كأبي الحسن بن غلبون، وأبيه أبي الطيب، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي الطاهر صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي القاسم ابن الفحام، والجمهور، وهو اختيار ابن مجاهد وغيره، وهو القياس المطّرد إجماعاً.

وانفرد الحافظ أبو العلاء فخصّ جواز الإدغام من ذلك بحرف (اللين)، ولم يجزه بحرف المدّ<sup>(١)</sup>، وكأنّه لاحظ كونه حرف مدّ؛ وحرف المد لا يجوز إدغامه، وهذا لا يخلّصه فيما إذا كان حرف المدّ زائداً؛ فإنه يجب إدغامه قولاً واحداً، نحو: ﴿هَيْتَا﴾ ﴿قُرُوءَ﴾.

والجواب عن ذلك أن الإدغام فيه تقديريّ، فإنّا لما لفظنا بياء مشدّدة، وواوٍ مشدّدة؛ تخفيفاً للهمز، قدّرنا إبدال الهمزة بعد حرف المدّ وإدغام حرف المد في الهمز.

ونظير هذا إدغام أبي عمرو ﴿نُودَى يَمْوَسَى﴾ [طه: ١١] ﴿هُوَ الَّذِي﴾ ﴿أَمْتُوا﴾ [البقرة: ٢٤٩] فإنّ النطق فيه بياء وواو مشدّتين، وكوننا سكّنا الياء والواو حتى صارا حرفي مدّ ثمّ أدغمناهما فيما بعدهما تقديري والله أعلم.

وذكر بعض النحاة الإبدال والإدغام في المنفصل نحو ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥] ﴿وَقَالُوا آمَنَّا﴾ [سبأ: ٥٢] وحكاه أبو عمر<sup>(١)</sup> في «الفرخ»<sup>(٢)</sup> عن بعض العرب ووافق / على جواز ذلك من القراء أبو طاهر بن سوار، وأبو الفتح ابن شیطا، وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع همزة (بين بين) بعد كل ساكن، كما تقع بعد المتحرك، ذكره الأستاذ أبو حيان في «الارتشاف»، وقال: «هذا مخالف لكلام العرب» انتهى<sup>(٣)</sup>.

وانفرد أبو العلاء الهمداني من القراء بالموافقة على ذلك، فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مدّ، سواء كان متوسطاً بنفسه، أو بغيره فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوى بين الألف وغيرها؛ من حيث اشتراكهنّ في المدّ<sup>(٤)</sup>.

قلت: وذلك ضعيف جداً، فإنهم إنما عدلوا إلى (بين بين) بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام، بخلاف الياء والواو، والله أعلم.

على أن الحافظ أبا عمرو الداني حكى ذلك في ﴿مَوْيَلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿أَلَمْؤُودَةً﴾ [التكوير: ٨] وقال: إنه مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم<sup>(٥)</sup> وهو قريب في<sup>(٦)</sup> ﴿مَوْيَلًا﴾، من أجل اتباع الرسم عند من يأخذ به، والله أعلم.

(١) كذا في (م) وهو الصواب، وفي بقية النسخ (عمرو) بواو، وهو خطأ، إذ المراد أبو عمر الجرمي، وتقدمت ترجمته ص: ٣٨١.

(٢) الفرخ: اسم كتاب، تقدم الكلام عنه ص: ٣٨١، وفي (ز) «الفرخ» بالحاء المهملة، وفي (م) «الفرج» بالجيم، وكلاهما تصحيف.

(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧٣، وانظر: شفاء العليل: ١٠٨٧/ ٣.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥٥.

(٥) انظر: جامع البيان: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٦) في (س): «من» بدل «في».



وأجاز بعض النحاة الاستغناء عن النقل بعد الياء والواو إذا كانا حرفي مدٍّ، بحذف الهمزة، فيقولون في نحو: ﴿تَزِدْرِي عَيْنُكُمْ﴾ [هود: ٣١] و ﴿أَدْعُوا إِلَى﴾ [يوسف: ١٠٨] ﴿تَزِدْرِي عَيْنُكُمْ﴾ و ﴿أَدْعُوا إِلَى﴾، ولم يوافق على هذا التخفيف أحد من القراء.

وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقاً، ولم يفرّقوا بين (ميم جمع) ولا غيرها، ولم يوافقهم القراء على ذلك، فأجازوه في غير (ميم الجمع) نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] ﴿وَقُلْ إِنِّي﴾ [الحجر: ٨٩]، لا في نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] ﴿ذَلِكَ بِأَمْرِ﴾ [آل عمران: ٨١]، فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا. انتهى.<sup>(١)</sup>

وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به، وعليه العمل.

وإنما لم يجز (النقل) في ذلك؛ لأنّ ميم الجمع أصلها الضمّ، فلو حُرّكت بالنقل لتغيّرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به، ولذلك أثر من مذهبه (النقل) صلتها عند الهمز؛ لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره، على أنّ ابن مهران ذكر في كتابه في «وقف حمزة» فيها مذاهب:

أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقاً، فتضمّ في نحو ﴿وَمِنْهُمْ أُمَيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] وتفتح في نحو ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠] وتكسر في نحو ﴿إِنَّمَا كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

(١) فتح الوصيد: ١/ ١٠٣، وليس فيه عبارة: (عندنا).

انظر: إبراز المعاني: ٤٠٨/ ٢.

الثاني: أنها تضمّ مطلقاً، ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة حذراً من تحرك / الميم بغير حركتها الأصلية<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا لا يمكن في نحو ﴿عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا﴾ [سبأ: ٤٣] ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]؛ لأن الألف والياء حيثئذ لا يقعان بعد ضمة.

الثالث: ينقل في الضمّ والكسر دون الفتح؛ لئلا تشبهه بالتثنية<sup>(٢)</sup>.

وأجاز بعض النحاة في الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف إبدال الهمزة بمثل حركة ما قبل ذلك الساكن حالة الوقف، وذلك نحو ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥] و ﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠] و ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] و ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] فيقولون: (هذا الخبا) و (أريت الخبا) و (مررت بالخبا)، و (هذا الدفي) و (أريت الدفي) و (مررت بالدفي)، و (هذا الجزو) و (أريت الجزو) و (مررت بالجزو) على سبيل الإتياع، وهذا مسموع مطّرد، ذكره سيبويه وغيره<sup>(٣)</sup>.

ولم يوافق على هذا أحدٌ من القراء إلا الحافظ أبو العلاء؛ فإنه حكى وجهها آخر في ﴿الْخَبَاءَ﴾؛ تبدل الهمزة ألفاً بعد النقل، فخصّصه بالمفتوحة<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الجعبري معقّباً عليه: «وهو بعيد». كثر المعاني: ٢/ ٤٧٥.

(٢) إبراز المعاني: ٢/ ٤٠٨-٤٠٩، كثر المعاني: ٢/ ٤٧٥-٤٧٦.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٧٧-١٧٩.

(٤) ما ذكره الحافظ أبو العلاء منسوباً قراءة إلى ابن مسعود وعكرمة ومالك بن دينار، واستبعده لغة أبو حاتم، وخطئ في ذلك.

انظر: غاية الاختصار: ١/ ٢٥١، الكتاب: ٣/ ٥٤٥، إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٠٧-٢٠٨، البحر المحيط: ٧/ ٦٩.

وأجاز<sup>(١)</sup> بعضهم في نحو هذا أيضاً، النقل إلى الحرف فقط، فيقول: (هذا الخبؤ) والدفؤ) والجزؤ)، و(رأيت الخبأ) والدفأ) والجزأ)، و(مررت بالخببي) والدفبي والجزبي)، ذكره ابن مالك في «تسهيله» مطّرداً، ولم يوافق عليه أحد من القراء.

وأجاز النّحاة في (كَمَاءَ) (كَمَاءة)، بالنقل فقط والإبدال، وهو عند البصريين شاذّ غير مطّرد، وحكاه سيويوه، وقال: هو قليل<sup>(٢)</sup>، وقاس عليه الكوفيّون؛ فيجيزون: «يسالون» و«يجارون» و«النشأة» وحركة الساكن بالفتح في ذلك؛ هي حركة الهمزة، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، وقيل: أبدلوا الهمزة ألفاً فلزم انفتاح ما قبلها<sup>(٣)</sup>.

ولم يوافق على ذلك أحد من القراء إلا أبا العلاء الهمداني؛ فذكره وجهاً آخر، وقد ذكره كثير منهم في ﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فقط؛ من أجل أنها كتبت بالألف كما سيأتي.

وأجاز الكوفيّون وبعض البصريّين إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل، وروى الفراء، وأبو زيد؛ ذلك عن العرب<sup>(٤)</sup>.

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (أجاب) بالباء بدل الزاي.

(٢) المؤلف ينقل هنا بواسطة أبي حيان، لتشابه الكلام عندهما: أما عبارة سيويوه فهي: ومثله: (وهو) والله أعلم.

انظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٥، شرح الشافية: ٣/ ٤٠، الارتشاف: ١/ ٢٧٢، شفاء العليل: ٣/ ١٠٨٧.

(٣) انظر: الارتشاف: ١/ ٢٨٢.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ٤٠-٤١، الارتشاف: ١/ ٢٧٢-٢٧٣، النكت الحسان: ١٨٧.

فمن أبدل منهم الهمزة في الفعل قال: (استهزيت)، مثل (استقضيت)، و(اتكيت)، مثل (اكتريت)، و(أطفيت)، مثل (أوصيت)، وتقول من ذلك: (هؤلاء مستهزون)، مثل (مستقضون)، و(يستهزون)، مثل (يستقضون)، و(المتكون)، مثل (مكترون)، و(يطفون)، مثل (يوصون)، و(يَطُون)، مثل / (يَرُون)، فيبنون الكلمة على فعلها، فيجب حينئذ ضم ما قبل الواو لذلك إن كان مضموماً، وليست هذه الضمة ضمة نقل؛ حتى يلزم من ذلك نقل حركة الهمزة إلى متحرك، كما توهمه بعضهم.

قال الزجاج: <sup>(١)</sup> أما (مستهزون) فعلى لغة من يبدل من الهمزة ياء في الأصل، فيقول في (استهزأ): (استهزيت)، فيجب على (استهزيت) (يستهزون) <sup>(٢)</sup>.

وكذا القول في ﴿مستهزين﴾، و﴿خاسين﴾، و﴿خاطين﴾، وهو عندهم صحيح مطرد، وبه قرأ أبو جعفر فيما تقدم، ومنه قراءته، وقراءة نافع: ﴿الصَّبْرُ﴾ [المائدة: ٧١] و﴿الصَّيْبِ﴾ [البقرة: ٦١].

وقد وافق على ذلك في الوقف عن حمزة، كثير من أهل الأداء، وجاء منصوباً عنه، فروى محمد بن سعيد البزاز <sup>(٣)</sup> عن خلاد، عن سليم، عن حمزة: أنه كان يقف ﴿مستهزون﴾ بغير همز، ويضم الزاي، وروى إسماعيل بن

(١) انظر ترجمته ص: ١٥٩٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ٩٠ / ١.

(٣) بزائين، أبو جعفر، مقرئ بارع، قرأ على خلف وخلاد، واختار من روايتيهما رواية يقرئ بها، روى عنه القراءة محمد بن إبراهيم السواق وغيره.

انظر: غاية النهاية: ١٤٤ / ٢ - ١٤٥.

شدّاد<sup>(١)</sup>، عن شجاع، قال: كان حمزة يقف ﴿مستهزّون﴾ برفع الزاي من غير همز، وكذلك ﴿متّكون﴾، و﴿الخاطون﴾، و﴿مالون﴾، و﴿ليطفوا﴾ بغير همز في هذه الأحرف كلّها، ويرفع الكاف والفاء والزاي والطاء.

وقال ابن الأنباري: أخبرنا إدريس، ثنا خلف، ثنا الكسائي، قال: ومَن وقف بغير همز قال: ﴿مستهزّون﴾ [البقرة: ١٣] برفع الزاي بغير مدّ، وكذلك ﴿ليُطْفُوا﴾ [الصف: ٨] برفع الفاء<sup>(٢)</sup>، وكذا ﴿ليواطُوا﴾ [التوبة: ٣٧] برفع الطاء وكذلك ﴿ويستنبئونك﴾ [يونس: ٥٣] برفع الباء، ﴿فمألون﴾ [الواقعة: ٥٣] برفع اللام، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

قلت: وهذا نص صريح بهذا الوجه، مع صحّته في القياس والأداء.

والعجب من أبي الحسن السخاوي ومن تبعه؛ في تضعيف هذا الوجه وإخماله، وجعله من الوجوه المخمّلة المشار إليها بقول الشاطبي:

ومستهزّون الحذف فيه ونحوه      وضمّ وكسر قبل قيل وأخملا

فحمل ألف (أخملا) على التثنية، أي أنّ ضمّ ما قبل الواو وكسره حالة الحذف أخملا يعني الوجهين جميعاً، ووافقه على هذا أبو عبد الله الفاسي، وهو وهمّ بين، وخطأ ظاهر؛ ولو كان كذلك لقال: قила وأخملا.

(١) قال عنه الخطيب البغدادي: «يقال إنه كان أضبط الناس لقراءة حمزة، قرأ على سليم، وروى عن سفيان ابن عيينة». تاريخ بغداد: ٦/ ٢٦٣.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الطاء).

(٣) من قوله: روى محمد بن سعيد... إلى هنا، بنصّه في جامع البيان: ١/ ١٠٩-١١٠، إلا أنه قدم رواية محمد بن سعيد على رواية ابن الأنباري.

والصواب أن الألف من (أخملا)؛ للإطلاق، وأن هذا الوجه من أصح الوجوه المأخوذ بها لحمزة في الوقف، وممن نصّ على صحته صاحب «التيسير» في كتابه «جامع البيان» وتبعه على ذلك الشاطبي وغيره.

وإنما الخامل الوجه الآخر؛ وهو حذف الهمزة وإبقاء ما قبل الواو مكسوراً على / حاله على مراد الهمز، كما أجاز به بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائي، قال الداني: «وهذا لا عمل عليه».<sup>(١)</sup> قلت: فهذا الذي أشار إليه الشاطبي بالإخمال، ولا يصح رواية ولا قياساً، والله أعلم.

وذهب بعض النحاة إلى إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضمّ، حرفاً خالصاً، فتبدل في نحو: ﴿سَقَرْتُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، و ﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥]. ياء، وفي نحو: ﴿شَيْلٌ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و ﴿الْوَلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٠] واواً، ونسب هذا على إطلاقه إلى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش<sup>(٢)</sup> النحويّ البصريّ؛ أكبر أصحاب سيبويه، فقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: هذا مذهب الأخفش النحويّ الذي لا يجوز عنده غيره<sup>(٣)</sup>، وتبعه على ذلك الشاطبي، وجمهور النحاة على ذلك عنه.

والذي رأيته أنا في كتاب «معاني القرآن» له، أنه لا يميز ذلك إلا إذا كانت الهمزة (لام) الفعل نحو: (\*مررت بأكمؤك\*)<sup>(٤)</sup> و ﴿الْوَلُؤُ﴾، وأمّا إذا كانت

(١) جامع البيان: ١/ق ١١٠.

(٢) انظر: ترجمته ص: ١٤٢.

(٣) جامع البيان: ١/١٠٩.

(٤) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وجاء بدلاً منه: (نحو: سقرت) والمثال في معاني الأخفش: «نحو: مررت بأكمؤ، ورأيت أكمؤاً».

(عين) الفعل نحو ﴿سِيلَ﴾ أو من منفصل نحو ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤١] فإنه يسهلها (بين بين) كمذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، والذي يحكيه عنه القراء والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين، وأجازه كذلك عن حمزة في الوقف أبو العزّ القلانسي وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

ووافق الحافظ أبو العلاء الهمداني على جواز الإبدال في المضمومة بعد كسر فقط مطلقاً؛ أي في المنفصل والمتصل، فاء الفعل ولامه، وحكى أبو العزّ ذلك في هذا النوع خاصة عن أهل واسط وبغداد، وحكى تسهيل<sup>(٢)</sup> (بين بين) عن أهل الشام ومصر والبصرة.

وحكى الأستاذ أبو حيّان النحوي عن الأخفش الإبدال في النوعين، ثم قال: وعنه في المكسورة المضموم ما قبلها من كلمة أخرى التسهيل (بين بين)<sup>(٣)</sup>، فنصّ له على الوجهين جميعاً في المنفصل.

وذهب جمهور أئمة القراء إلى إلغاء مذهب الأخفش في النوعين في الوقف لحمزة، وأخذوا بمذهب سيبويه في ذلك وهو؛ (التسهيل) بين الهمزة وحركتها، وهو مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار الطرسوسي، وأبي العباس المهدوي، وأبي طاهر بن سوار، وأبي القاسم بن الفحام صاحب

(١) هذا الذي رآه المؤلف نقله الجرمي عن الأخفش نفسه.

انظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٤٤-٤٥، النكت الحسان: ١٨٣.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (وحي تسهيل).

(٣) الارتشاف: ١/ ٢٧١، وانظر شرح الشافية: ٣/ ٤٦.

«التجريد» وأبي الطيّب بن غلبون، وابنه أبي الحسن طاهر؛ ولم يرض مذهب /  
الأخفش وردّ عليه في كتابه «وقف حمزة».

وذهب آخرون من الأئمة إلى (التفصيل)، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: ﴿سُقْرُتْكَ﴾، و ﴿الْوُلُؤُ﴾ وبمذهب سيبويه في نحو: ﴿سَيْلٌ﴾، و ﴿يَسْهَرُونَ﴾ ونحوه لموافقة الرسم، كما سنوضحه من التخفيف الرسمي، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره.

وذهب جماعة من النحاة إلى جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها في الوصل؛ سواء كانت بعد متحرك أو بعد ساكن، وحكوا ذلك سماعاً عن غير الحجازيين من العرب؛ كتميم، وقيس، وهذيل وغيرهم، وذلك نحو: ﴿الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠]، و ﴿النَّبَا﴾، و ﴿وَيَذُرُوا﴾ [النور: ٨]، و ﴿تَفْتُو﴾، و ﴿الْعُلَمَاءُ﴾، و ﴿يَشَاءُ﴾، و ﴿الْحَبَّاءُ﴾ فيقولون: جاء الملو، ومررت بالملي، ورأيت الملا، وهذا نبو، وجئت بنبي، وسمعت نبأ، وهؤلاء العلماء، ومررت بالعلماء، ورأيت العلماء، وهذا الخبو، ومررت بالخبي، ورأيت الخبا، وزيد يدرو، ويفتو، ويشاو، ولن يدرا ولن يفتا، ولن يشا؛ فتكون الهمزة (واواً) في الرفع، و(ياء) في الجر.

وأما في النصب فيتفق هذا التخفيف مع التخفيف المتقدم لفظاً، ويختلفان تقديرًا، وكذلك يتفق هذا التخفيف مع المتقدم حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا الْوُلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و ﴿مِنْ شَطِي﴾ [القصص: ٣٠] ويختلفان تقديرًا؛ فعلى التخفيف الأول تخفف بحركة ما قبلها، وعلى<sup>(١)</sup> هذا التخفيف بحركة نفسها.

(١) تحرفت في (س) إلى: (حكى).



وتظهر فائدة الخلاف في الإشارة بالرّوم والإشمام؛ ففي تخفيفها بحركة نفسها تأتي الإشارة، وفي تخفيفها بحركة ما قبلها تمتنع، ولا يعتدّ بالألف التي قبل الهمزة؛ لأنها حاجز غير حصين، فتقدّر الهمزة معها، كأنها بعد متحرك في سائر أحكامها.

ووافق جماعة من القراء على هذا التخفيف فيما وافق رسم المصحف، فما رسم منه بالواو وقف عليه بها، أو بالياء فكذلك، أو بالألف فكذلك، وهذا مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد وغيره، واختيار الحافظ أبي عمرو كما أذكره.

والقسم الثاني الذي ذكره بعض القراء: التخفيف الرسمي، ذهب إليه جماعة من أهل الأداء؛ كالحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح فارس بن / أحمد، وأبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين.

والمراد بالرسم: صورة ما كتب في المصاحف العثمانية، وأصل ذلك عندهم: أن سُلَيْمًا روى عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف<sup>(١)</sup>.

ومعنى ذلك أن حمزة لا يألُو<sup>(٢)</sup> في وقفه على الكلمة التي فيها همز اتّباع ما هو مكتوب في المصحف العثماني، المجمع على اتّباعه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإقناع: ١/ ٤٤٩.

(٢) أي: لا بدعه، ولا يزال يفعله، التاج (الو).

(٣) انظر ص: ١٥٢.

يعني: أنه إذا خفف الهمز في الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخطّ المصحف؛ خففه به دون ما خالفه وإن كان أقيس، وهذا معنى قول الداني في «التيسير»: واعلم أن جميع ما يسهله حمزة من الهمزات فإنما يراعي فيه خط المصحف دون القياس كما قدّمنا<sup>(١)</sup>.

يعني بما قدّمه قوله قبل ذلك: فإن انضمت؛ أي الهمزة، جعلتها<sup>(٢)</sup> بين الهمزة والواو، نحو قوله: ﴿فَادْرَأُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و ﴿يُوسَى﴾ [الإسراء: ٨٣]، و ﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾، و ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾، و ﴿لِيُؤَاطِئُوا﴾، و ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ [طه: ٩٤] وشبهه، ما لم تكن صورتها ياء نحو: ﴿أَنْتِئُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿سَنْفَرُتُكَ﴾ و ﴿كَانَ سَيْئُهُ﴾<sup>(٤)</sup> وشبهه، فإنك تبدلها ياء مضمومة اتباعاً لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش؛ أعني: التسهيل في ذلك بالبدل. انتهى<sup>(٥)</sup>، وهو في غاية من الوضوح.

ومعنى قوله: (دون القياس): أي المجرد عن اتباع الرسم كما مثل به، وليس معناه؛ وإن خالف القياس، كما توهمه بعضهم، فإن اتباع الرسم لا يجوز إذا خالف قياس العربية كما بيّنّا وبيّن، ولا بدّ حينئذ من معرفة كتابة الهمز ليعرف ما وافق القياس في ذلك مما خالفه.

(١) التيسير: ٤١.

(٢) في (ت) «جعلها»، وكذلك هي في المطبوع.

(٣) في المطبوع: (قل أو نيكم) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في التيسير.

(٤) من الآية (٣٨) الإسراء، وكتبت في التيسير المطبوع ﴿سَيْئُهُ﴾ وليس صواباً، مع أنها قراءة صحيحة لنافع

وابن كثير وأبي عمرو.

(٥) التيسير: ٤٠-٤١.

فاعلم أن الهمزة؛ وإن كان لها مخرج يخصّها، ولفظ تمييز به، فإنه لم يكن لها صورة تماز بها<sup>(١)</sup> كسائر الحروف.

ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالاً، ونقلاً، وإدغاماً، و(بين بين)، كُتبت بحسب ما تخفّف به، فإن كان تخفيفها ألفاً أو كالألف، كتبت ألفاً، وإن كان ياء أو كالياء، كتبت ياء، وإن كان واواً أو كالواو، كتبت واواً، وإن كان حذفاً بنقل أو إدغام أو غيره حُذِفَتْ ما لم تكن أوّلاً، فإن كانت أوّلاً كتبت ألفاً أبداً؛ إشعاراً بحالة الابتداء إذ<sup>(٢)</sup> كانت فيه، لا يجوز تخفيفها بوجه، هذا هو الأصل والقياس في العربية ورسم المصاحف، / وربّما خرجت مواضع عن القياس المطرّد لمعنى.

فمما خرج من الهمز الساكن اللازم في المكسور ما قبله ﴿وَرِئًا﴾ [مریم: ٧٤]، حذفت صورة همزتها وكتبت بياء واحدة، قيل: اكتفاء بالكسرة، والصواب: أن ذلك كراهة اجتماع المثليين؛ لأنها لو صوّرت لكانت ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من ﴿يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿يُحْيِي﴾ [البقرة: ٧٣] ونحو ذلك لاجتماع المثليين<sup>(٣)</sup>.

وكتب: ﴿وَهَيْئَ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠] و ﴿وَيَهْيَى لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦] في بعض المصاحف صورة الهمزة فيهما<sup>(٤)</sup> ألفاً، من أجل اجتماع المثليين، إذ لو حذفت لحصل الإجحاف من أجل<sup>(٥)</sup> أن الياء قبلها مشدّدة، نصّ على تصويرها ألفاً فيهما

(١) (بها) سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: (إذا)، وهو تعريف.

(٣) انظر: المحكم: ١٦٧، المقنع: ٥٦.

(٤) في المطبوع: (فيها).

(٥) في المطبوع: (فيها) وهي زيادة ليست في النسخ.

وفي ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ و ﴿أَلْمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣] الغازي بن قيس<sup>(١)</sup> في «هجاء السُّنَّة» له<sup>(٢)</sup>.

وقد أنكر الحافظ أبو عمرو الداني كتابة ذلك بألف، وقال: «إنه خلاف الإجماع»<sup>(٣)</sup>.

وقال السخاوي: «إن ذلك لم يَقُلْهُ أبو عمرو عن يقين، بل عن غلبة ظنّ وعدم اطلاع»، ثم قال: «وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكره الغازي بن قيس»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وكذلك رأيتها أنا فيه، وقد نصّ الشاطبي وغيره على رسم ﴿وَهَيْئِ﴾ و ﴿وَيْهَيْئِ﴾ بياءين، والله أعلم.

وفي المضموم ما قبله ﴿وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُؤَيِّدُ﴾ [المعارج: ١٣] حذفت صورة الهمزة كذلك؛ لأنها لو صوّرت لكانت واواً؛ فيجتمع المثالان أيضاً، كما حذفت في ﴿دَاوُدُ﴾ و ﴿وُورِي﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿يَسْتَوْنَ﴾ لذلك.

وكذلك حذفت في ﴿رُءْيَاكَ﴾ و ﴿رُءْيَايَ﴾ في جميع القرآن، فلم يكتب لها

(١) انظر ترجمته ص: ٣٣٨.

(٢) قال الشاطبي:

هيء ييء مع السيء بها ألف في يائه رسم الغازي وقد نكرا

العقيلة: ٣٥.

(٣) المقنع: ٥٧، وانظر: دليل الخيران: ٢٤١.

(٤) الوسيلة: ٣٩٠.

(٥) في المطبوع: (وروي)، وهو تصحيف.

أيضاً صورة؛ لأنها لو صوّرت في ذلك لكانت واواً والواو في الخطّ القديم الذي كتبت به المصاحف العثمانية قريبة الشكل بالراء، فحذفت لذلك، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل القراءتين تحقيقاً وتقديراً، وهو الأحسن.

وفي المفتوح ما قبلها ﴿قَادَرَةٌ ثُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] حذفت صورة الهمزة منه، ولو صورت لكانت ألفاً، وكذلك حذفت الألف التي قبلها بعد الدال<sup>(١)</sup>.

وإنما حذفنا اختصاراً وتخفيفاً، أو لأنها لو كتبا لاجتمعت الأمثال؛ فإن الألف التي بعد الفاء ثابتة بغير خلاف، تنبيهاً عليها لأنها ساقطة في اللفظ، بخلاف الآخرتين، فإنهما وإن حذفنا خطأً، فإن موضعهما معلوم، إذ لا يمكن النطق بالكلمة / إلّا بهما<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض أئمتنا: في حذفها تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب، ليقرأ القارئ بالإثبات في موضع الحذف، وبالحذف في موضع الإثبات إذا كان ذلك من وجوه القراءات.<sup>(٣)</sup>

وكذلك حذفت صورة الهمزة من ﴿أَمْتَلَأَتْ﴾ [ق: ٣٠] في أكثر المصاحف تخفيفاً<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر المقنع: ٣٤.

(٢) انظر: مختصر التنزيل: ١/١٦٣.

(٣) قوله: (بعض أئمتنا) هو السخاوي، وهذا نص كلامه في الوسيلة: ١٩٣.

(٤) انظر: المقنع: ٣٤.

وكذلك ﴿أَسْتَعِجْرُهُ﴾ و ﴿أَسْتَفْجَرَتْ﴾ فيما ذكره أبو داود في «التنزيل»<sup>(١)</sup>، وكذلك ﴿يَسْتَعِجِرُونَ﴾ يونس [٤٩] في الغيبة والخطاب<sup>(٢)</sup>، واستثنى بعضهم حرف الأعراف [٣٤].

ومما خرج من الهمز المتحرك بعد ساكن غير الألف ﴿الْأَنشَاءُ﴾ في الثلاثة المواضع [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢] و ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ﴾ في الأحزاب [٢٠] و ﴿مُؤَيَّلًا﴾ في الكهف [٥٨]، ﴿السَّوَاءِ﴾ في الروم [١٠] و ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ في المائدة [٢٩] و ﴿لَيْسَئُفًا﴾ في سبحان [٧]، فصوّرت الهمزة<sup>(٣)</sup> في هذه الأحرف الخمسة وكان قياسها الحذف وأن لا تصور؛ لأن قياس تخفيفها النقل، ويلحق بها ﴿هَزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧] على قراءة حمزة وخلف، و ﴿كُفُؤًا﴾ [الإخلاص: ٤] على قراءتهما وقراءة يعقوب.

ف ﴿الْأَنشَاءُ﴾ كتبت بألف بعد الشين بلا خلاف لاحتفال القراءتين؛ فهي في قراءة أبي عمرو ومن معه ممن مدّ؛ صورة المدّة، وفي قراءة حمزة ومن معه ممن سكّن «الشين» صورة الهمزة<sup>(٤)</sup>.

و ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] اختلفت المصاحف في كتابتها ففي بعضها بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف فهي ك ﴿الْأَنشَاءِ﴾؛

(١) انظر: مختصر التنزيل: ٩٦٤-٩٦٥/٣.

(٢) جاء الخطاب في هذه الكلمة في موضع واحد، وهو ﴿يَسْتَعِجِرُونَ﴾ في سبأ [٣٠].

(٣) في (س): الهمزة ألفاً، وهو تحريف إذ المراد هو الإخبار عن تصويرها وعدمه، لا كيفية تصويرها، والله أعلم.

(٤) انظر: المقنع: ٤٩.

لاحتمال القراءتين؛ فإنه قرأها بتشديد السين والمدّ يعقوبٌ من رواية رويس، وهي قراءة الحسن البصري، وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق السبيعي، وما كتبت فيه بالحذف فإنها على قراءة الجماعة الباقي<sup>(١)</sup>.

و ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] أجمع المصاحف على تصوير الهمزة فيه ياء؛ وذلك من أجل مناسبة رؤوس الآي قبل وبعد نحو ﴿مَوْعِدًا﴾ و ﴿مَصْرِفًا﴾ و ﴿مَوْبِقًا﴾، ومحافظة على لفظها.

و ﴿السُّوَاءِ﴾ [الروم: ١٠] صورت الهمزة فيها ألفاً بعد الواو، وبعدها ياءٌ هي ألف التانيث، على مراد الإمالة، ولما صورت ألف التانيث لذلك ياء صورت الهمزة قبلها ألفاً إشعاراً بأنها تابعة لألف التانيث في الإمالة<sup>(٢)</sup>.

و ﴿أَنْ تَبْوَأَ﴾ [المائدة: ٢٩] صورت الهمزة فيه ألفاً، ولم تصوّر همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>.

و ﴿لَيْسُوْءَ﴾ [الإسراء: ٧] مثلها في قراءة حمزة ومن معه، وأمّا على / قراءة نافع ومن معه فإنّ الألف فيها زائدة، لوقوعها بعد واو الجمع، كما هي في ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١] وشبهه، وحذف إحدى الواوين تخفيفاً لاجتماع المثلين على القاعدة

و ﴿هُزُوًّا﴾ و ﴿كُؤًا﴾ فكتبنا على الأصل، بضمّ العين<sup>(٤)</sup> فصوّرت على القياس، ولم تكتب على قراءة من سكّن تخفيفاً.

(١) انظر: المقنع: ١٠٠-١٠١.

(٢) انظر: المقنع: ٣٣.

(٣) انظر: المقنع: ٤٩.

(٤) أي الزاي من الأولى والفاء من الثانية، وهما على وزن فُعْل.

على أن هذه الكلمات السبع لم تصوّر الهمزة فيها صريحاً إلا في ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] قطعاً، وفي ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾ [المائدة: ٢٩] في أقوى الاحتمالين.

وذكر الحافظ أبو عمرو الداني ﴿لَنْبُوءًا بِالْعُصْبَةِ﴾ في القصص [٧٦] مما صوّرت الهمزة فيه ألفاً؛ مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه على ذلك الشاطبي، فجعلها أيضاً مما خرج عن القياس.<sup>(١)</sup>

وليس كذلك؛ فإن الهمزة من ﴿لَنْبُوءًا﴾ مضمومة، فلو صوّرت لكانت واواً كما صوّرت المكسورة في ﴿مَوْبِلًا﴾ ياء، وكالمفتوحة في ﴿تَبُوءًا﴾ و ﴿النَّشَاءَ﴾ و ﴿السَّوَاءَ﴾.

والصواب أن صورة الهمزة منها محذوف على القياس، وهذه الألف وقعت زائدة كما كتبت في ﴿يَعْبُوءًا﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿تَفْتُوءًا﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿وَلَوْلُوءًا﴾ [الحج: ٢٣] و ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦]، تشبيهاً بما زيد بعد واو الجمع، وهذا محتمل أيضاً في ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي﴾ والله أعلم.

وذكر بعضهم في هذا الباب ﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسِ الْذِيكَ﴾ [الرعد: ٣١] وليس كذلك، فإن الألف في هذه المواضع الثلاثة لا تعلق لها بالهمز، بل تحتل أمرين: إما أن تكون رسمت على قراءة ابن كثير، وأبي جعفر؛ من روايتي البزي وابن وردان، كما تقدّم في باب الهمز المفرد، والأمر الثاني: أنه قصد بزيادتها أن يفرّق بين هذه الكلمات وبين

(١) المقنع: ٤٩، وقال في العقيلة: .... تنوؤها قد صوّرت ألفاً.... ص: ٣٣٣.



﴿يَسْ﴾ و ﴿يَسُوا﴾ [المتحة: ١٣]؛ فإنها لو رسمت بغير زيادة لاشتبهت بذلك، ففرق بين ذلك بألف كما فرق بزيادة الألف في ﴿مَائَة﴾ للفرق بينه وبين ﴿مَنْهُ﴾؛ ولتحتمل القراءتين أيضاً.

وكذلك زيادة الألف في: ﴿لِشَاءٍ﴾ في الكهف [٢٣] أو فيها وفي غيرها، وفي ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لا مدخل لها هنا، والله تعالى أعلم.

وأما ﴿أَلَمَوْدَة﴾ [التكوير: ٨] فرسمت بووا واحدة لاجتماع المثليين، وحذفت صورة الهمزة فيها على القياس وكذلك في ﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤].

والعجب من الشاطبي كيف ذكر ﴿مَسْئُولًا﴾ مما حذفت منه إحدى الواوين.

وكذلك حذف أَلِف ﴿قُرْءَانًا﴾ في أولي<sup>(١)</sup> يوسف [٢] والزخرف [٣] بعد الهمزة كما كتب في بعض المصاحف، فما حذف اختصاراً للعلم به فليس من/ هذا الباب، وكذلك حذف في بعضها من ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْتَهُ﴾ في سبحان [١٠٦] و ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ في الزمر [٢٨] فكتب: ﴿قُرْءَانًا﴾ كحذف غير ذلك من الألفات للتخفيف.

وخرج من الهمز المتحرك بعد الألف من المتوسط أصل مطرد، وكلمات مخصوصة، فالأصل المطرد ما اجتمع فيه مثلاًن فأكثر وذلك في:

(١) في المطبوع: (أول)، وضبط الكلمة انفردت به (ك).

المفتوحة مطلقاً، نحو: ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]،  
 ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]، ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]،  
 و﴿دُعَاءَ وَبَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿مَاءَ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿مَلَجَأًا﴾ [التوبة: ٥٧]،  
 [١١٨] و﴿خِطَفًا﴾ [الإسراء: ٣١].

وفي المضمومة إذا وقع بعد الهمزة واو، نحو: ﴿جَاءُوكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠] و﴿يُرَاءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]. وفي المكسورة إذا وقع بعدها ياء، نحو: ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿مِنْ وَرَاءِي﴾ [مريم: ٥]، و﴿شُرَكَائِي﴾ [القصص: ٦٢] و﴿أَلَتْنِي﴾ [الأحزاب: ٤] في قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز في ذلك صورة، لئلا يجمع بين صورتين.

والكلمات المخصوصة: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ في البقرة [٢٥٧]، و﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ مِنَ الْإِنْسِ﴾ في الأنعام [١٢٨] وفيها [١٢١] ﴿لِيُخَوِّنَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ وفي الأحزاب [٦] ﴿إِلَى أَوْلِيَآئِكُمْ﴾ وفي فصلت [٣١] ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ فكتب في أكثر مصاحف أهل العراق محذوف الصورة، وفي سائر المصاحف ثابتاً.

وحكى ابن المنادي<sup>(١)</sup> وغيره أن في بعض المصاحف ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُ﴾ في الأنفال [٣٤] محذوف أيضاً.

وأجمع المصاحف على حذف ألف البنية<sup>(٢)</sup> قبل الهمز في ذلك كله ونحوه، والله أعلم.

(١) تحرفت في (س) إلى: «ابن المبارك».

(٢) يقصد ألف البناء، وهي ألف اتفاعل، انظر: المحكم: ١٥٧.

وإنما حذفت صورة الهمز من ذلك؛ لأنه لَمَّا حذفت الألف من المخفوض، اجتمع الصورتان، فحذفت صورة الهمز لذلك، ومُحِل المرفوع عليه، وفي ﴿إِنْ أُولَآئِهُۥ﴾؛ ليناسب ﴿وَمَا كَانُوا أُولِيَآءَۥ﴾ [الأنفال: ٣٤]، والله تعالى أعلم.

واختلف أيضاً في ﴿جَزَوۥهُ﴾ الثلاثة الأحرف من يوسف [٧٤، ٧٥]، فحكى حذف صورة الهمزة فيها الغازي بن قيس في كتابه «هجاء السنة»، ورواه الداني في «مقنعه» عن نافع<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك قُرْبُ شَبِّهِ الواو من صورة الزاي في الخط القديم، كما فعلوا في ﴿الرَّيَّآ﴾ [الصفات: ١٠٥] فحذفوا صورة الهمزة لشبه الواو بالراء، والله أعلم.

وأجمعوا على رسم ﴿تَرَّآ﴾ من قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَّآ الْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء [٦١] بألف واحدة، واختلف علماءنا في الألف الثابتة والمحذوفة، هل الأولى أو الثانية؟

فذهب الداني إلى أن المحذوفة / هي الأولى، وأن الثانية هي الثابتة<sup>(٢)</sup> ١ وَوُجَّه<sup>(٣)</sup> بثلاثة أوجه:

(١) رواه عن ابن غلبون بسنده إلى نافع قال: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَوۥهُ﴾ [يوسف: ٧٤] ﴿قَالُوا جَزَوۥهُ... فَهَوۥ جَزَوۥهُ﴾ [يوسف: ٧٥] كلهم فيه واو، يعني في الرسم. ثم قال الداني: وهذا الإسناد الصحيح.. المقنع: ٣٧-٣٨.

(٢) عبارة الداني: «يجوز أن تكون الأولى وأن تكون الثانية وهو أقيس عندي». المقنع: ٢٤-٢٥.

(٣) في (س): (ووجهه).

أحدها: أن الأولى زائدة، والثانية أصلية، والزائد أولى بالحذف، والأصلي أولى بالثبوت.

والثاني: أنها ساكنان وقياسه تغيير الأولى.

والثالث: أن الثانية قد أُعْلِتْ بالقلب، فلا تعلُّ ثانياً بالحذف، لئلا يجتمع عليها إعلالان.

وذهب غيره إلى أن الثابتة هي الأولى، وأن الثانية هي المحذوفة، واستدلوا بخمسة أوجه:

أحدها: أن الأولى تدلُّ على معنى<sup>(١)</sup>، وليست الثانية كذلك، فحذفها أولى.

والثاني: أن الثانية طرف، والطرف أولى بالحذف.

والثالث: أن الثانية حذفت في الوصل لفظاً، فناسب أن تحذف خطأً.

والرابع: أن حذف إحدى الألفين إنما سببه كراهة اجتماع المثليين، والاجتماع إنما يتحقق بالثانية، فكان حذفها أولى.

والخامس: أن الثانية لو ثبتت لرسمت ياء، لأنها قياسها؛ لكونها منقلبة عن ياء.

وأجابوا عن الأول: بأن الزائد إنما يكون أولى بالحذف من الأصلي، إذا كانت الزيادة لمجرد التوسع، وأما إذا كانت للأبنية فلا.

(١) هذا المعنى هو بناء (تفاعل) الذي يدل - إذا تقدم - على الاثنين والجماعة، أي على المشاركة.

وعن الثاني: بأننا لم نحذف لالتقاء الساكنين؛ بل للمثلين، وأيضاً فقد غُيِّرَ الثاني لالتقاء الساكنين كثيراً.

وعن الثالث: بأن محلّ القلب اللَّفْظ، ومحلّ الحذف الخطّ، فلم يتعدّد الإعلال في واحد منهما.

وخرج من المتطرف بعد الألف كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة، فالمضمومة منها ثمان كلمات كتبت الهمزة فيها (واواً) بلا خلاف وهي:

﴿شُرَكَاؤُكُمْ﴾ في الأنعام [٩٤] ﴿أَنْتُمْ فِيكُمْ شُرَكَاؤُكُمْ﴾ وفي الشورى [٢١] ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُكُمْ﴾ و ﴿نَشْتَوْا﴾<sup>(١)</sup> في هود [٨٧] ﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوْا﴾ و ﴿الضُّعَفَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> في إبراهيم [٢١] ﴿فَقَالَ الضُّعَفَاءُ﴾ و ﴿شَفَعْتُوا﴾<sup>(٣)</sup> في الروم [١٣] ﴿مَنْ شُرَكَائِهِمْ شَفَعْتُوا﴾ و ﴿دُعْتُوا﴾<sup>(٤)</sup> في غافر [٥٠] ﴿وَمَا دُعْتُوا الْكَاذِبِينَ﴾ و ﴿الْبَلَّاءُ﴾<sup>(٥)</sup> في الصافات [١٠٦] ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَّاءُ الْمِينُ﴾ وفي الدخان [٣٣] ﴿بَلَّتُوا مُيَمَّنًا﴾ و ﴿بُرْءَاؤُكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> في الممتحنة [٤] ﴿إِنَّا بُرْءَاؤُكُمْ﴾

(١) انظر: المقنع: ٦٤.

(٢) انظر: المقنع: ٦٤.

(٣) انظر: المقنع: ٦٤.

(٤) انظر: المقنع: ٦٤.

(٥) انظر: المقنع: ٦٤.

(٦) انظر: المقنع: ٦٥.

و ﴿جَزَّوْا﴾ <sup>(١)</sup> في الأولَيْنِ من المائدة [٢٩] ﴿وَذَلِكَ جَزَّوْا الظَّالِمِينَ﴾ و [٣٣] ﴿إِنَّمَا جَزَّوْا الَّذِينَ﴾ وفي الشورى [٤٠] ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئًا﴾ وفي الحشر [١٧] ﴿وَذَلِكَ جَزَّوْا الظَّالِمِينَ﴾.

واختلف في أربع، وهي: ﴿جَزَّاءَ الْمُحْسِنِينَ﴾ في الزمر [٣٤] و ﴿جَزَّاءَ مَنْ تَزَكَّى﴾ في طه [٧٦] و ﴿جَزَّاءَ الْحُسْنَى﴾ في الكهف [٨٨] وفي ﴿عَلَّمْتُ آبِي إِسْرَءِيلَ﴾ في الشعراء [١٩٧] / و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ في فاطر [٢٨]، وفي ﴿أَنْبَتُوا مَا كَانُوا يَكُونُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> في الأنعام [٥] والشعراء [٦].

فما كتب من هذه الألفاظ بالواو، فإن الألف قبله تحذف اختصاراً، وتلحق بعد الواو منه ألف، تشبيهاً بواو ﴿يَدْعُوا﴾ [الحج: ١٢] و ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ١١]، وما لا يكتب فيه صورة الهمزة، فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفاً. والمكسورة صوّرت الهمزة فيه ياء في أربع كلمات بغير خلاف، وهي: ﴿مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ في يونس [١٥] ﴿وَإِنِّي ذِي الْفُرْقَتِ﴾ في النحل [٩٠] ﴿وَمِنْ أَنَايَ أَلِيلٍ﴾ في طه [١٣٠] و ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ في الشورى [٥١]، والألف قبلها ثابتة فيها، ولكن حذفت في بعض المصاحف من: ﴿تِلْقَائِي نَفْسِي﴾، ﴿وَإِنِّي ذِي الْفُرْقَتِ﴾.

قال السخاوي: وقد رأيت في المصحف الشامي الألف محذوفة من ﴿تِلْقَائِي﴾

(١) انظر: المقنع: ٦٣.

(٢) المقنع: ٦٤-٦٥.

نَفْسِي<sup>(١)</sup>، ومن ﴿وَلَيْتَآيِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ كما كتبت ﴿وَالَّتِي﴾ بغير ألف، وثابتة في ﴿أَنَايِ اللَّيْلِ﴾ و ﴿وَرَأَيْ جَحَابٍ﴾<sup>(٢)</sup> انتهى.

واختلف في ﴿بِلِقَايِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿وَلِقَايِ الْآخِرَةِ﴾ الحرفين في الروم [٨، ١٦]، فنصّ الغازي بن قيس على إثبات الياء فيهما.

وقال الداني: «ومصاحف أهل المدينة على ما رواه الغازي بن قيس بالياء<sup>(٣)</sup>».

وقال السخاوي: «وقد رأيت الحرف الأول ﴿بِلِقَايِ رَبِّهِمْ﴾ من غير ياء، ورأيت الحرف الثاني ﴿وَلِقَايِ الْآخِرَةِ﴾ بالياء<sup>(٤)</sup>».

وأما ﴿وَالَّتِي﴾ فإنها كتبت في السور الثلاث [الأحزاب: ٤، المجادلة: ٢، الطلاق: ٤] ﴿إِلَى﴾ على صورة (إلى) الجارّة؛ لتحتملها القراءات الأربع؛ فالألف حذفت اختصاراً، كما حذفت ﴿مِنْ لِقَايِ نَفْسِي﴾، وبقيت صورة الهمزة عند من حذف الياء وحقّق الهمزة، أو سهّلها (بين بين)، وصورة الياء عند من أبدلها ياءً ساكنة، وأما عند<sup>(٥)</sup> حمزة، ومن معه<sup>(٦)</sup> ممّن أثبت الهمزة والياء جميعاً فحذفت إحدى الياءين لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والثابت هو الياء، والله أعلم.

(١) كذا كتبت في (س).

(٢) الوسيلة: ٣٩٥.

(٣) المقنع: ٥٤.

(٤) الوسيلة: ٣٩٥-٣٩٦.

(٥) في المطبوع: (عند وقف) وهي زيادة خطأ.

(٦) في (س) «تبعه».

وخرج من الهمز المتحرك المتطرف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات، وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة:

فالمضمومة عشرة؛ كتبت الهمزة فيه واواً، وهي: ﴿تَفْتَوُا﴾ في يوسف [٨٥] ﴿يَنْفَتَوُا﴾ في النحل [٤٨]، و﴿أَتَوَكَّكُوا﴾ و﴿لَا تَظْمُوا﴾ كلاهما في طه [١١٩، ١٨] ﴿وَيَذُرُّاَعْنَهَا﴾ في النور [٨] و﴿يَعْبُوا﴾ في الفرقان [٧٧] و﴿الْمَلُؤَا﴾ في أول المؤمنين [٢٤]، وهو: ﴿فَقَالَ / الْمَلُؤَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ في قصة نوح، وفي المواضع الثلاثة في النمل وهي: ﴿الْمَلُؤَاإِي﴾ [٢٩] و﴿الْمَلُؤَاأَقْتُونِي﴾<sup>(١)</sup> [٣٢] و﴿الْمَلُؤَاأَيْكُمْ﴾ [٣٨]، و﴿يُنشُوا فِي الْحِلْيَةِ﴾ في الزخرف [١٨] و﴿نَبُؤًا﴾ في غير حرف (براءة) وهو في إبراهيم [٩] ﴿نَبُؤَاالَّذِينَ﴾ وكذلك في التغابن [٥] و﴿نَبُؤَاعَظِيمٍ﴾ في ص [٦٧] و﴿نَبُؤَاالْحَصَمِ﴾ فيها [٢١]، إلا أنه في بعض المصاحف كتب بغير واو، و﴿يُنَبِّئُواالْإِنْسَانَ﴾ في القيامة [١٣] على اختلاف فيه، وزيدت الألف بعد الواو في هذه المواضع تشبيهاً بالألف الواقعة بعد واو الضمير.

والمكسورة موضع واحد صُوِّرت الهمزة فيه ياء وهي: ﴿مِنْ نَبَأِي الْمُرْسَلِينَ﴾ في الأنعام [٣٤] إلا أن الألف زيدت قبلها، وقد قيل: إن الألف هي صورة الهمزة في ذلك، وأن الياء زائدة.

(١) تحرفت في المطبوع: (فتوانى).



والأول هو الأولى، بل الصواب؛ فإن الهمزة المضمومة من ذلك صوّرت واوا<sup>(١)</sup> بالاتفاق، فحمل المكسورة على نظيرها أصح.

وأيضاً فإن الألف زیدت قبل الياء رسماً في ﴿لَشَاءٌ﴾ من الكهف [٢٣] وفي ﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩] لغير موجب، فزيادتها هنا لموجب الفتحة بعد الهمزة أولى.

وأيضاً فإن<sup>(٢)</sup> الكتاب أجمعوا على زيادة الألف في ﴿مِائَةً﴾ قبل الياء؛ ليفرقوا بينها وبين ﴿مِنَهُ﴾، وحمل علماء الرسم الألف في ﴿يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧]<sup>(٣)</sup> على ذلك للفرق بينها وبين ﴿يَسُوا﴾ [المتحنة: ١٣] مع وجود القراءة بهذه الصورة، فحملها هنا للفرق بينها وبين ﴿بَيَّ﴾ و ﴿تَبَيَّ﴾ أولى، والله أعلم.

وتقدم ذكر ﴿أَلَسِّيَّ﴾ في موضعي فاطر [٤٣]، وحكاية الغازي وغيره، أن صورة الهمزة فيه كتبت ألفاً على غير قياس، وإنكار الداني ذلك وأنها كتبت ياء على القياس<sup>(٤)</sup>.

(١) جاء في حاشية (ك): قوله: فإن الهمزة.. إلخ الأوجه الثلاثة، قد بسط هذه الأوجه خاتمة المحققين سيدي أحمد بن مبارك، ثم ردّها، ونصّه: وذهب الحافظ في «النشر» إلى أن الياء... الصورة، والألف زائدة، ورجّح على ذلك بثلاثة أمور:

أحدها: أنه كما زيدت الألف في ﴿تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥] ونحوه، وصوّرت الواو، فكذلك يكون الألف في ﴿مِنْ تِلْكَ﴾ [الأنعام: ٣٤] زائدة والياء صورة، والجامع أن كلا منهما قياسه ألا يصور ألفاً لتطرفه، فلما زادوها في الأول حكمنا بزيادتها في الثاني. أهـ.

(٢) في (س): (علماء الكتاب) ولعله تحريف وسبق قلم من الناسخ.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ياء «يس».

(٤) انظر ص: ١٠٦١.

ووجه رسم ما تقدّم من مضموم المتطرف (واواً) ومكسوره (ياء)؛ تنبيهاً على وجه تخفيفها وقفاً كذلك على لغة من يقف عليه بذلك كما قدمنا.

وقيل: تقوية للهمزة في الخطّ، كما قويت في اللفظ بحرف المدّ.

وقيل: اعتناء ببيان حركتها.

وقيل: إجراء للمتطرف مجرى المتوسط باعتبار وصله بما بعده، كما أجروا بعض الهمزات المبتدآت لذلك.

والأوّل هو الصواب؛ لظهور فائدته، وبيان ثمرته، والله تعالى أعلم.

وخرج من الهمز المتوسط المتحرك بعد متحرك أصل مطّرد، وهو ما وقع بعد الهمزة فيه / واو، أو ياء، فلم ترسم في ذلك صورة، وذلك نحو: ﴿مُسْتَهْرَؤُونَ﴾<sup>١</sup>، و﴿وَالصَّيُّوْنَ﴾، و﴿فَالِئُونَ﴾، و﴿وَسَتَيْئُونَكَ﴾، و﴿لِيُطْفِئُوا﴾، و﴿بِرُّهُ وَسِيكُمُ﴾، و﴿يَطْشُونَ﴾ ونحو ﴿خَلِيئِينَ﴾، و﴿وَالصَّيِّعِينَ﴾، و﴿مُتَكِّينَ﴾ وذلك إمّا لاجتماع المثليين؛ على القاعدة المألوفة رسماً، أو على لغة من يسقط الهمزة رأساً، أو لتحتمل القراءتين إثباتاً وحذفاً، والله أعلم.

وكذلك حذفوها من ﴿سَيِّئَاتٍ﴾ في الجمع نحو: ﴿كَفَّرَعْتَهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] و﴿أَجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١] لاجتماع المثليين<sup>(١)</sup>، وعوّضوا عنها إثبات الألف؛ على غير قياسهم في ألفات جمع التأنيث، وأثبتوا صورتها في المفرد

(١) انظر: المقنع: ٥٦.

نحو: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ و ﴿سَيِّئًا﴾. وجمعوا بين صورتها وألف الجمع في ﴿الْثَنَاتُ<sup>(١)</sup>﴾ [الرحمن: ٢٤].

وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر، ما لم يكن بعدها واو، نحو: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾ و ﴿سَنُقَرِّئُكَ﴾، فلم يرسم على مذهب الجادة بواو، بل رسم على مذهب الأخفش بالياء، ورسم عكسه: ﴿سُيِّلَ﴾ و ﴿سُيِّلُوا﴾ على مذهب الجادة، ولم يرسم على مذهب الأخفش.

واختلف من المفتوح بعد الفتح في ﴿وَأَطْمَأْنَوْا﴾ [يونس: ٧] وفي ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [هود: ١١٩] أعني التي قبل النون، وفي: ﴿أَشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥] فرسمت في بعض المصاحف بالألف على القياس، وحذفت في أكثرها على غير قياس؛ تخفيفاً واختصاراً، إذ كان موضعها معلوماً.

وكذلك اختلفوا في ﴿أَرَاءَيْتَ﴾ و ﴿أَرَاءَيْتُمْ﴾ و ﴿أَرَاءَيْتُكُمْ﴾ في جميع القرآن، فكتب في بعض المصاحف بالإثبات، وفي بعضها بالحذف؛ إمّا على الاختصار، أو على قراءة الحذف.

وذكر بعضهم الحذف في سورة (الدين)<sup>(٢)</sup> فقط، وذكره بعضهم فيه<sup>(٣)</sup>، وفي ﴿أَرَاءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فقط، والصحيح إجراء الخلاف في الجميع، والله أعلم.

(١) لم يذكر المؤلف الخلاف في ﴿الْثَنَاتُ﴾ فقد قال الداني: «في مصاحف العراق بالياء من غير ألف وكذلك رسمه الغازي بن قيس في كتابه... كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء». المقنع: ٥٦-٥٧.

(٢) يقصد: الماعون.

(٣) في المطبوع: (فيها).

وأما ﴿وَتَا﴾ في سبحان [٨٣] وفصلت [٥١]، فإنه رسم بنون وألف فقط ليحتمل القراءتين، فعلى قراءة من قَدَّم حرف المد على الهمزة<sup>(١)</sup> ظاهر، وعلى قراءة الجهمور قُدِّرَ<sup>(٢)</sup> رسم الألف المنقلبة ألفاً، فاجتمع حينئذ ألفان، فحذف إحداهما، ولا شك عندنا أنها المنقلبة، وأن هذه الألف الثابتة هي صورة الهمزة كما سيأتي بيانه.

وكذلك ﴿رَءَا﴾ كتب في جميع القرآن براء وألف لا غير، والألف فيه صورة الهمزة كذلك، وكتب في موضعي النجم وهما: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [١١]، ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [١٨] بألف بعدها ياء، على لغة الإمالة، فجمع / في ذلك بين اللغتين، والله أعلم.

وأما رسم ﴿مَائَةً﴾ و ﴿مَائَتَيْنِ﴾ و ﴿وَمَلَايِهِ﴾ و ﴿وَمَلَايَنِهِم﴾ بالألف قبل الياء، فإن الألف في ذلك زائدة كما قدمنا، والياء فيه صورة الهمزة قطعاً.

والعجب من الداني والشاطبي ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في ﴿وَمَلَايِهِ﴾ و ﴿وَمَلَايَنِهِم﴾، فقال الداني في «مقنعه»: «وفي مصاحف أهل العراق وغيرها ﴿وَمَلَايِهِ﴾ و ﴿وَمَلَايَنِهِم﴾ حيث وقع بزيادة ياء بعد الهمزة»، قال: «وكذلك رسمها الغازي بن قيس في كتاب «هجاء السّنة» الذي رواه عن أهل المدينة<sup>(٣)</sup>». قال السخاوي: «وكذلك رأيت في المصحف الشامي<sup>(٤)</sup>».

(١) هم: أبو جعفر وابن ذكوان. انظر: تقريب النشر: ١٣٤.

(٢) في المطبوع (قد) بدون راء، وهو تحريف.

(٣) المقنع: ٥٤ وفيه: «مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما».

(٤) الوسيلة: ٣٩٣.

قلت: وكذلك في سائر المصاحف، ولكنها غير زائدة، بل هي صورة الهمزة، وإنما الزائدة الألف، والله أعلم.

وخرج من الهمز الواقع أولاً؛ كلمات لم تصوّر الهمزة فيه ألفاً كما هو القياس فيما وقع أولاً، بل صورت بحسب ما تخفف به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراء للمبتدأة في ذلك مجرى المتوسطة، وتنبيهاً على جواز التخفيف جمعاً بين اللغتين.

فرسمت المضمومة في ﴿أَوْزَيْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] بالواو بعد الألف، ولم ترسم في نظيرها ﴿أَنْزِلَ﴾ ﴿أَلْقَى﴾، بل كتبنا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ﴿أَنْتُمْ﴾ ﴿أَشْفَقْتُمْ﴾ ﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ﴾ ﴿أَلَلَّهُ أَذِنَ﴾، وكذلك ما اجتمع فيه ثلاث ألفات لفظاً نحو ﴿أَلِهْتَنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] وكذلك ﴿أَوَذَا﴾ ﴿أَوْنَا﴾، إلا مواضع كتبت بياء على مراد الوصل، كما سنذكره.

ورسم ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] بواو، ثم وصل بهاء التنبيه لحذف ألفه، كما فعل في ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١].

ورسم ﴿يَبْنُوهُمْ﴾ في طه [٩٤] بواو ووصل بنون (ابن)، ثم وصلت ألف (ابن) بياء النداء المحذوفة الألف، فالألف التي بعد الياء هي ألف (ابن)، هذا هو الصواب، كما نصّ عليه أبو الحسن السخاوي ونقله عن المصحف الشامي رؤية<sup>(١)</sup>، وكذلك رأيته أنا فيه؛ غير أن بها أثر حكّ؛ أظنه وقع بعد السخاوي، والله أعلم.

(١) انظر: الوسيلة: ٤٠٧.

وهذا المصحف الذي ينقل عنه السخاوي ويشير إليه بالمصحف الشامي هو  
بالمشهد الشرقي الشمالي الذي يقال له مشهد علي بالجامع الأموي من دمشق  
المحروسة.

وأخبرنا شيوخنا الموثوق بهم أن هذا المصحف كان أولاً بالمسجد المعروف  
بالكوشك داخل دمشق، الذي جدد / عمارته الملك العادل نور الدين  
محمود بن زنكي رحمه الله، وأن السخاوي رحمه الله كان سبب مجيئه إلى هذا المكان  
من الجامع.

ثم إني أنا رأيته كذلك في المصحف الكبير الشامي الكائن بمقصورة الجامع  
الأموي، المعروف بالمصحف العثماني.

ثم رأيته كذلك بالمصحف الذي يقال له الإمام بالديار المصرية، وهو  
الموضوع بالمدرسة الفاضلية، داخل القاهرة المِعْزِيَّة، وكتبت الهمزة من (أُم) في  
﴿ابن أُم﴾ في الأعراف [١٥٠] ألفاً مفصولة.

وأما ﴿هَؤُلَاءِ أَقْرَأُ﴾ في الحاقة [١٩] فالهمزة فيه ليست من هذا الباب، فلم  
تكن كالهمزة في: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ و ﴿هَآتَيْتُمْ﴾، لأن همزة ﴿هَؤُلْمُ﴾ متوسطة<sup>(١)</sup> حقيقة،  
لأنها تنمّة كلمة (هَاء) بمعنى: (خذ)، ثم اتصل بها ضمير الجماعة المتصل،  
و ﴿هَؤُلَاءِ﴾ و ﴿هَآتَيْتُمْ﴾ الهاء فيه للتنبيه دخلت على ﴿أُولَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]  
وعلى ﴿هَآتَيْتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩] فتسهّل همزة ﴿هَؤُلْمُ﴾ بلا خلاف (بين بين)  
ويوقف ﴿هَؤُلْمُ﴾ على الميم بلا نظر.

(١) (متوسطة) سقطت من المطبوع.

وقد منع أبو محمد مكي الوقف عليها؛ ظناً منه أن الأصل (هاؤمو) بواو، وإنما كتبت على لفظ الوصل فحذفت لالتقاء الساكنين كما حذفت في ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨] فقال: «لا يحسن الوقف عليه؛ لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل»<sup>(١)</sup>.

وذكر الشيخ أبو الحسن السخاوي في (شرحه) معنى ذلك.

وذلك سهوٌ بين فإن الميم في ﴿هَآؤُمْ﴾ مثل الميم في ﴿أَنْتُمْ﴾ الأصل فيهما الصلة بالواو على ما تقدم في قراءة ابن كثير وأبي جعفر، ورسم المصحف في جميع ذلك بحذف الواو فيما ليس بعده ساكن، فما بعده ساكن أولى، فالوقف على الميم لجميع القراء، وإذا كان الذي يصل ميم الجمع بواو في الوصل؛ لا يقف بالواو على الأصل، فما الظن بغيره؟ وهذا مما نبّه<sup>(٢)</sup> عليه الأستاذ أبو شامة رحمه الله.

ورسم ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ في طه [٧١] والشعراء [٤٩] في بعض المصاحف بالواو بعد الألف، وكذلك ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٥] فقطع الداني ومن تبعه بزيادة الواو في ذلك<sup>(٣)</sup>، وأن صورة الهمزة هو الألف قبلها، والظاهر أن الزائد في ذلك هو الألف، وأن صورة الهمزة هو الواو؛ كتبت على مراد الوصل تنبيهاً على التخفيف.

(١) الكشف: ١٠١/١.

(٢) من قوله: «لأن همزة هاؤم متوسطة»... إلى هنا، هو كلام أبي شامة بحروفه.

انظر: إبراز المعاني: ٢/٢٩-٣٠.

(٣) انظر: المقنع: ٥٩.

والدليل على ذلك زيادة الألف بعد اللام في نظير ذلك وهو ﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾ [النمل: ٢١] ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، وكذلك إذا خففنا الهمزة / في ذلك فإننا نخففها بين الهمزة والواو، كما أننا إذا خففناها في هذا نخففها بين الهمزة والألف، فدل على زيادة الألف في كل ذلك، والله أعلم.

نعم زيدت الواو بإجماع من أئمة الرسم والكتابة في ﴿أُولَئِكَ﴾ [فاطر: ١]، للفرق بينها وبين ﴿إِلَى﴾ [البقرة: ١٤] الجارة، وفي ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥] للفرق بينها وبين ﴿إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٩٩]، واطّردت زيادتها في ﴿وَأُولُوا﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿أُولَآءِ﴾؛ حملاً على أخواته.

وهي في ﴿يَتَأُولِي﴾ [البقرة: ١٩٧] تحتل الزيادة، وهو الظاهر<sup>(١)</sup>؛ لزيادتها في نظائرها، وتحتمل أن تكون الواو صورة الهمزة، كما كتبت في ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] وتكون الألف ألف (يا)، وهو بعيد لا طراد حذف الألف من (يا) حرف النداء، ولكن إذا أمكن الحَمْلُ على عدم الزيادة بلا معارض، فهو أولى، والله أعلم.

ورسمت المكسورة في ﴿لَيْنَ﴾ و ﴿يَوْمِيذٍ﴾ و ﴿جِنْدِرٍ﴾، ياء موصولة بما قبلها؛ كلمة واحدة.

وكذلك صوّرت في ﴿أَيْنَكُمُ﴾ في الأنعام [١٩] والنمل [٥٥] والثاني من العنكبوت [٢٩] وفصلت [٩] و ﴿أَيْنَ لَنَا﴾ في الشعراء [٤١] و ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ في النمل [٦٧] و ﴿أَيْنَا لَنَارِكُونَا﴾ في الصافات [٣٦] و ﴿أَيِّدَا مَتَنَا﴾ في الواقعة [٤٧]،

(١) جاءت العبارة في (س): «تحتمل الزيادة كزيادتها».



وكذلك رسم ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ في يس [١٩] و ﴿أَيْفَا﴾ في الصفات [٨٦] في مصاحف العراق، ورسمها بألف واحدة، وكذلك سائر الباب، والله أعلم.

وأما ﴿أَيِّمَةً﴾ [التوبة: ١٢] فليس من هذا الباب، وإن كان قد ذكرها الشاطبي وغيره فيه<sup>(١)</sup>، فإن الهمزة فيه ليست أولاً؛ وإن كانت (فاء)، بل هي مثلها في (يئن) و(يئط)، وكذلك في ﴿يُسْ﴾ [الجمعة: ٥]، وإن كانت (عيناً) فرسمها ياء على الأصل، وهذا مما لا إشكال فيه، والله أعلم.

وحذفت الهمزة المفتوحة بعد (لام) التعريف من كلمتين:

إحداهما ﴿ءَأْتَنَ﴾ في موضعي يونس [٥١، ٩١]، وفي جميع القرآن، إجراء للمبتدأة مجرى المتوسطة، وذلك باعتبار لزوم هذه الكلمة الأداة.

واختلف في الذي في سورة الجن وهو ﴿فَمَنْ يَسْتَعِجْ أَلَانَ﴾ [الجن: ٩] فكتب في بعضها بألف؛ وهذه الألف هي صورة الهمزة، إذ الألف التي بعدها محذوفة على الأصل اختصاراً.

والثانية ﴿لَيْكَةَ﴾ في الشعراء [١٧٦] وص [١٣] رسمت في جميع المصاحف بغير ألف بعد اللام وقبلها لاحتمال القراءتين، فهي على قراءة أهل الحجاز والشام ظاهرة تحقيقاً، وعلى قراءة الكوفيين والبصريين / تحتمل تقديراً على اللفظ ومراد النقل.

(١) قال الشاطبي رحمه الله:

أئمة وأئن ذكروا وأئف — كأ بالعراق ولا نصاً فيحنجرا

الوسيلة: ٤٠٩.

ورسم ﴿أَفَايْن مَاتَ﴾ في آل عمران [١٤٤] ﴿أَفَايْن مِتَّ﴾ في الأنبياء [٣٤] بياء بعد الألف، فقليل: إن الياء زائدة، والصوابُ زيادة الألف لما أذكره.

ورسم ﴿بَاتِيْدِرْ﴾ [الذاريات: ٤٧] و ﴿بَابِيَكُمُ﴾ [القلم: ٦] بألف بعد الباء، وبياءين بعدها، فقليل: إن الياء الواحدة زائدة، ولا وجه لزيادتها هنا.

والصواب عندي والله أعلم؛ أن الألف هي الزائدة؛ كما زيدت في ﴿مَائَةً﴾ و ﴿مَائَتَيْنِ﴾، والياء بعدها هي صورة الهمزة؛ كتبت على مراد الوصل<sup>(١)</sup>، وتنزيلاً للمبتدأة منزلة المتوسطة بغيرها<sup>(٢)</sup>.

وأما ﴿بَاتِيَقْ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿بَاتِيَتِنَا﴾ [البقرة: ٣٩] فرسم في بعض المصاحف بألف بعد الياء، وياءين بعدها، فذهب جماعة إلى زيادة الياء الواحدة. وقال السخاوي: «وقد رأيته في المصاحف العراقية ﴿بَايَّة﴾ و ﴿بَايِتِنَا﴾ بياءين بعد الألف، ولم أر فيها غير ذلك، ثم رأيته في المصحف الشامي كذلك بياءين»، قال: «وإنما كتب ذلك على الإمالة، فصوّرت<sup>(٣)</sup> الألف المالملة ياء،

(١) في (س): «الأصل».

(٢) في (س) وفي (ظ): «لغيرها» وفي البقية: «كغيرها».

(٣) جاء في حاشية (ك): قوله: فصوّرت الألف المالملة، يعني رسمت ياء، والألف قبلها صورة الهمزة، والياء بعدها هي الياء المفتوحة التي حذفت الألف بعدها، فيصير ثلاثة ألفات: ألف صورة الهمزة، وألف ممال كتب ياء، وألف حذفت بعد الياء المفتوحة.

فقول ابن الجزري في التصويب الأول، ولو قال الألف التي بعد الهمزة من ﴿بَاتِيَقْ﴾ [الأنعام: ٣٥] لا يصح؛ لأنه إن أراد بها المالملة حتى يكون هي المحذوفة فأى ألف حينئذ كتبت ياء على نية الإمالة، وأي وجه لكتب الياء بعدها عنها، وإن أراد الألف التي بعد الياء فهو المردود عنده، فالصواب هو التصويب الثاني. أه من المقالة الوافية في «شرح القصيدة الدالية» تأليف سيدي أحمد بن مبارك رحمه الله ونفعنا بعلمه. أه.

وحذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿يَايَٓءُ﴾ [الأنعام: ٣٥] و ﴿يَايَتِنَا﴾ [البقرة: ٣٩] كما حذفت من ﴿ءَايَتُ﴾ [البقرة: ٢٥٢]<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقوله: «حذفت الألف التي بعد الياء الثانية من ﴿يَايَٓءُ﴾ فيه نظر؛ لأنه ليس بعد الياء في ﴿يَايَٓءُ﴾ ألف، إنما الألف<sup>(٢)</sup> بعد الياء في ﴿يَايَتِنَا﴾، ولو قال: الألف التي بعد الهمزة في ﴿يَايَتِيْهُ﴾ [الأنعام: ٢١]، والألف التي بعد الياء في ﴿يَايَتِنَا﴾، لكان ظاهراً، ولعلّه أراد ذلك فسبق قلمه، أو لعلّه إنما رأى ﴿يَايَتِيْهُ﴾ الجمع مثل ﴿يَايَتِنَا﴾ وعليه يصح كلامه؛ ولكن سقط من الناسخ سِنَّةٌ، والله أعلم.

فهذا ما علمناه خرج من رسم الهمز عن القياس المطّرد، وأكثره على قياس مشهور، وغالبه لمعنى مقصود وإن لم يرد ظاهره، فلا بدّ له من وجه مستقيم، يعلمه من قدر للسلف قدرهم، وعرف لهم حقهم.

وقد كان بعض الناس<sup>(٣)</sup> يقول في بعض ما خرج عما عرفه من القياس: هو عندنا ممّا قال فيه عثمان رضي الله عنه: «أرى في المصحف<sup>(٤)</sup> لحناً ستقيمه العرب بألستها<sup>(٥)</sup>».

(١) الوسيلة: ٣٩٠.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (الألف التي بعد).

(٣) قوله: بعض الناس: هو ابن المنادي رحمه الله، كما صرح به الداني في المحكم: ١٨٥.

(٤) كذا بالإفراد في (س) و(ك).

(٥) المقنع: ١١٨-١٢١.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني: ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان رضي الله عنه شيئاً في المصحف يخالف رسم الكتابة ممّا لا وجه له فيها فيقرّه على حاله ويقول «إن في المصحف لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، ولو جاز ذلك لم يكن للكتابة معنى ولا فائدة، بل كانت تكون وبالاً لا شتغال / القلوب بها.

ثم قال: وعلة هذه الحروف وغيرها من الحروف المرسومة في المصحف على خلاف ما جرى به رسم الكتاب من الهجاء، الانتقال من وجه معروف مستفيض إلى وجه آخر مثله في الجواز والاستعمال، وإن كان المنتقل عنه أكثر استعمالاً.<sup>(١)</sup> انتهى.

والأثر فقد رواه الحافظ أبو بكر بن أبي داود بألفاظ مضطربة مختلفة، وكلّها منقطعة، لا يصحّ شيء منها.<sup>(٢)</sup>

وكيف يصحّ أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف؛ جعل للناس إماماً يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصحابة، حتى قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان لفعلت كما فعل»<sup>(٣)</sup>.

وأيضاً فإن عثمان رضي الله عنه لم يأمر بكتابة مصحف واحد، إنما كتب بأمره عدة مصاحف، ووجه كلاً منها إلى مضرٍ من أمصار المسلمين.

(١) المحكم: ١٨٥-١٨٦.

(٢) المقنع: ١١٩.

(٣) المقنع: ١١٨، وانظر ص: ٢٧.

فماذا يقول أصحاب هذا القول فيها؟ يقولون إنه رأى اللحن في جميعها متفقاً عليه؛ فتركه لتقييمه العرب بألسنتها؟ أم رآه في بعضها؟

فإن قالوا: في بعض دون بعض؛ فقد اعترفوا بصحة البعض، ولم يذكر أحد منهم ولا من غيرهم، أن اللحن كان في مصحف دون مصحف، ولم تأت المصاحف مختلفة إلا فيما هو من وجوه القراءات وليس ذلك بلحن.

وإن قالوا: رآه في جميعها، لم يصح أيضاً فإنه يكون مناقضاً لقصده في نصب إمام يقتدى به على هذه الصورة، وأيضاً: فإذا كان الذين تولّوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك؛ وهم سادات الأمة وعلماءؤها، فكيف يقيمها غيرهم<sup>(١)</sup>.

وإنما قصدنا استيعاب ما رسم في ذلك مما يتعلق بالهمز؛ لأننا لما أتينا على تخفيفه<sup>(٢)</sup> على مذاهب أهل العربية، وكان منه ما صحّ نقلاً، وما لا يصحّ تعيين أن نأتي على رسم الهمز لنذكر ما صحّ أيضاً مما لا يصحّ، فإن الذين أثبتوا الوقف بالتخفيف الرسمي، اختلفوا في كفيته اختلافاً شديداً؛ فمنهم من خصّه بما وافق منه<sup>(٣)</sup> التخفيف القياسي ولو بوجه، كما ذهب إليه محمد بن واصل، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وصاحبه أبو عمرو الداني، وابن شريح، ومكي والشاطبي وغيرهم.

(١) قال الزمخشري: «وهم - الصحابة - كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذبت المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة ليسدها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم.» بواسطة التحرير والتنوير: ٣٠/٦.

(٢) تصحفت في المطبوع بالمهملة والقافين.

(٣) (منه) سقطت من (ت) والمطبوع.

فعلى قول هؤلاء / إذا كان في التخفيف القياسي وجه راجح، وهو مخالف ظاهر الرسم، وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحاً؛ كان هذا الموافق الرسم هو المختار؛ وإن كان مرجوحاً، باعتبار التخفيف القياسي.

فقد يكون ذلك بالواو المحضة نحو ﴿يَعْبُؤْا﴾ [الفرقان: ٧٧] و ﴿أَلْبَلَتْوْا﴾ [الصفات: ١٠٦] و ﴿هَزُؤْا﴾ ﴿كُؤْا﴾ مما كتب بالواو.

وقد يكون بالياء المحضة، نحو ﴿مِنْ بَيَّائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿وَمِنْ أَنَايِ اللَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] مما كتب بالياء.

وقد يكون بالالف نحو ﴿الْأَنشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] مما كتب بالالف.

وقد يكون (بين بين) نحو ما مثلنا به عند مَنْ وقف عليه بالروم الموافق للمصحف كما سيأتي، ونحو ﴿سَقَرْتُكَ﴾ [الأعلى: ٦] و ﴿سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨] و ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٠]<sup>(١)</sup>، ونحو ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿أَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] عند جمهورهم، ونحو ﴿يَبْنُومَ﴾ [طه: ٩٤] و ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦] ونحو ﴿السَّوْأَى﴾ [الروم: ١٠] و ﴿مَوْيَلَا﴾ [الكهف: ٥٨] على رأي.

وقد يكون بالحذف نحو: ﴿يَسْهَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٠] و ﴿الْمُنْشِئُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢] و ﴿خَلْسَيْنِ﴾ [البقرة: ٦٥] و ﴿مُشْكِينَ﴾ [الكهف: ٣١] و ﴿دُعَاءَ﴾ و ﴿وَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلَجَأًا﴾ [التوبة: ٥٧].

(١) ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

وقد يكون بالنقل نحو ﴿أَفْعِدَّة﴾ [إبراهيم: ٣٧] و ﴿مَسْثُولَا﴾ [الإسراء: ٣٦] و ﴿الظَّمَانُ﴾ [النور: ٣٩].

وقد يكون بالنقل والإدغام نحو ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿سُوءًا﴾ [الأحزاب: ١٧].

وقد يكون بالإدغام نحو ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤] و ﴿وَتَوَيَّ﴾ [الأحزاب: ٥١] ونحو ﴿رِيَّيَاكَ﴾ و ﴿الرِّيَّيَا﴾ عند بعضهم.

وهذا هو الرسمي<sup>(١)</sup> القوي، وقد يقال له: الصحيح، وقد يقال: المختار.

قال أبو عبد الله بن شريح في «كافيه»: الاختيار عند القراء الوقف حمزة على المهموز بتسهيل لا يخالف المصحف<sup>(٢)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: وقد اختلف علماءنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف مرسوماً في المصحف على نحو حركته كقوله ﴿فَقَالَ أَلَمَلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهو الحرف الأول من سورة المؤمنين [٢٤]، وكذلك الثلاثة الأحرف من النمل [٢٩، ٣٢، ٣٨]، وكذلك ﴿تَقَتُّوْا﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿نَشَتُّوْا﴾ [هود: ٨٧] وما أشبهه؛ مما صورت الهمزة فيه (واواً) على حركتها أو على مراد الوصل، وكذلك: ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] وشبهه؛ مما رسمت فيه (ياء) على ذلك أيضاً.

(١) في المطبوع: الرسم.

(٢) الكافي: ٣٥.

فقال بعضهم: تسهل الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها، فتبدل ألفاً ساكنة حملاً على سائر نظائره؛ وإن اختلفت صورتها فيه، إذ ذلك هو القياس، قال: وهذا<sup>(١)</sup> كان مذهب شيخنا أبي الحسن رحمه الله.

وقال آخرون: تسهل الهمزة في ذلك بأن تبدل بالحرف الذي منه حركتها، موافقة على رسمها؛ تبدل واواً ساكنة في قوله ﴿الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤] وبابه / وتبدل ياء ساكنة في قوله ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] ونحوه، قال: وهذا كان مذهب شيخنا أبي الفتح رحمه الله قال: وهو اختياري أنا، وإن كان المذهب الأول هو القياس، فإن هذا أولى من جهتين:

أحدهما: أن أبا هشام<sup>(٢)</sup> وخلفاً رويًا عن حمزة نصاً<sup>(٣)</sup> أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة خطّ المصحف؛ فدلّ على أن وقفه على ذلك كان بالواو وبالياء على حال رسمه دون الألف لمخالفتها إياه.

والجهة الثانية: أن خلفاً قد حكى ذلك عن حمزة منصوباً، ثم حكى<sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوع: (وكان هذا) وما في النسخ موافق لقول الداني في جامعه.

(٢) في (ز) «هاشم» وهو تصحيف، والمراد الرفاعي، تقدمت ترجمته ص: ٦٣٨.

(٣) في (س) و(ظ) و: «أيضاً» وهو تحريف، والمثبت من (ت) و(ز) وهو الموافق لجامع البيان.

(٤) أي الداني، وحكايته بسنده إلى خلف، قال: «كان حمزة يشتم الياء في الوقف ما كان فيه ياء مثل

﴿نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و﴿يَلْقَائِ نَفْسٍ﴾ [يونس: ١٥] و﴿وَأَيُّ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾

[النحل: ٩٠] و﴿وَمِنْ أَنَايَ اللَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] روى محمد بن الجهم عن خلف عن سليم عن حمزة أنه

كان يقف ﴿يَعْبُؤُا﴾ [الفرقان: ٧٧] و﴿تَقْتُلُوا﴾ [يوسف: ٨٥] و﴿الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤]

و﴿وَيَبْرُؤُا﴾ [النور: ٨] بالواو في غير إشارة إلى الهمزة..

جامع البيان: ١/ ١٠٥ ق.



ذلك، ثم قال: وهذه الكلم في المصاحف مرسومة بالياء والواو، ومع هاتين الجهتين فإن إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها في الوقف خاصة في نحو ذلك؛ لغة معروفة حكاها سيبويه وغيره من النحويين.

قال سيبويه: يقولون في الوقف: هذا (الكلو)، فيبدلون من الهمزة واواً، ومررت (بالكلي)، فيبدلون منها ياء، ورأيت (الكلأ)، فيبدلون منها ألفاً، حرصاً على البيان. وقال؛ يعني سيبويه: وهم الذين يحققون في الوصل<sup>(١)</sup>.

قال الداني: فوجب<sup>(٢)</sup> استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة، في الكلم المتقدمة؛ لأنها من أهل التحقيق في الوصل كالعرب الذين جاء عنهم ذلك<sup>(٣)</sup> انتهى.

وقال أيضاً: وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة، وفي إظهاره في قوله: ﴿وَتَقْوَىٰ إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿تَوْبَةٍ﴾ [المعارج: ١٣] وفي قوله ﴿وَرِئًا﴾ [مريم: ٧٤] فمنهم من رأى إدغامه موافقة للخط، ومنهم من رأى إظهاره لكون البدل عارضاً، فالهمزة في التقدير والنية، وإدغامها ممتنع.

قال: والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة في قوله ﴿وَرِئًا﴾ ولموافقة رسم المصحف الذي جاء عنه اتباعه عند الوقف على الهمز<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب: ١٧٧/٤، وكلام سيبويه داخل ضمن النقل عن الداني.

(٢) في (ت): «فوجب»، وكذا في المطبوع.

(٣) جامع البيان: ١٠٥/١-١٠٦.

(٤) هنا نهاية كلام الداني، انظر: جامع البيان: ١/١٠٥ ق/ب-١٠٧/أ.

ومنهم من عمّم في التخفيف الرسمي فأبدل الهمزة بما صوّرت به، وحذفها فيما حذف فيه، فبيدها واواً خالصة في نحو: ﴿رَوْفٌ﴾ [النور: ٢٠] و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و﴿تَوَزُّهُمْ﴾ [مريم: ٨٣] و﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ [الأنعام: ٢٢] و﴿يَذَرُوكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [الشورى: ١١] و﴿نَسَاؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] و﴿وَأَجَبَتْهُ﴾ [المائدة: ١٨] و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، وييدها ياء خالصة في نحو: ﴿تَبَيَّنَتْ﴾ [التحریم: ٥] و﴿سَيَحِبُّ﴾ [التحریم: ٥] و﴿نَسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿أَبْنَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿خَافِيَتٌ﴾ [البقرة: ١١٤] و﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥] و﴿جَائِرٌ﴾ [النحل: ٩] و﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] و﴿وَلَيْنٌ﴾ [هود: ٨]، وييدها ألفاً خالصة في نحو: ﴿سَالَ﴾ [المعارج: ١] و﴿وَأَمْرَانَهُ﴾ [هود: ٧١] و﴿سَالَهُمْ﴾ [الملك: ٨] و﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩] / ﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]، وحذفها في نحو: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] ﴿إِلَى أَوْلِيَاءِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، ويقول في ﴿فَادَّرَئْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] (فادارتهم)، وفي ﴿أَمْتَلَاتُ﴾ (امتلت) وفي ﴿أَشْمَزَّتْ﴾ (اشمازت) و﴿أَشْمَزَّتْ﴾ (اشمزت)، وفي ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (أنذرتهم) وفي ﴿الْمَوْدَةُ﴾ (المودة) على وزن (المؤزة).

ولا يبالون ورد ذلك على قياس أم لا، صحّ ذلك في العربية أم لم يصح، اختلّت الكلمة أم لم تختلّ، فسد المعنى أو لم يفسد.

وبالغ بعض المتأخرين من شرّاح «قصيدة» الشاطبي في ذلك، حتى أتى بما لا يحل ولا يسوغ، فأجاز في نحو: ﴿رَأَيْتُ﴾ و﴿سَأَلْتُ﴾: (رايت) و(سالت)،

(١) تصحفت في المطبوع بالبدال المهملة، وليست في القرآن.

فجمع بين ثلاثة سواكن، ولا يسمع هذا إلا في اللسان الفارسي، وأجاز في نحو: ﴿يَجْتَرُونَ﴾ (يَجْرُونَ) و ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الأحزاب: ٢٠] (يَسْلُونَ) فأفسد المعنى وغير اللفظ، وفي (براء) (بُرُوا) فغير المعنى وأفسد اللفظ، وأتى بها لا يسوغ.

ورأيت فيما ألفه ابن بَصَّحان في (وقف حمزة) أن قال: وما رسم منه بالالف وقف عليه بها نحو: ﴿وَأَخَاهُ﴾، ﴿يَأْنَهُمْ﴾، وكنت أظن أنه إنما قال ﴿فَأَيُّهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [الصفات: ٦٦] على ما فيه، حتى رأيت بخطه ﴿يَأْنَهُمْ﴾ [التوبة: ٦] فعلمت أنه يريد أن يقال في الوقف ﴿بَأْتَهُمْ﴾ فيفتح الباء التي قبل الهمزة، إذ لا يمكن أن ينطق بالالف بعدها إلا بفتحها، ثم يمدّ على الألف من أجل التقاء الساكنين.

وهذا كله لا يجوز، ولا صحّ نقله، ولا ثبتت روايته عن حمزة ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمّن نقل عنهم، ويقال له: الرسمي، وقد يقال له: الشاذ، وقد يقال له: المتروك، على أن بعضه أشدّ نكراً من بعض.

فأما إبدال الهمزة ياء في نحو: ﴿خَافِيَتُ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿جَايَرُ﴾<sup>(٢)</sup> [النحل: ٩] و ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، وواواً في نحو: ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] و ﴿وَأَجَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨] فإنني تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة، ومن يعتبر قولهم فلم أر أحداً ذكره، ولا نص عليه، ولا صرح به، ولا أفهمه كلامه، ولا دلت عليه إشارته، سوى أبي بكر بن مهران، فإنه ذكر في كتابه في

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (فاتهم) بالناء الفوقية المثناة.

(٢) تصحفت في المطبوع إلى: (جابر) بالموحدة من أسفل.

(وقف حمزة) وجهاً في نحو: ﴿تَبَيَّنَتْ﴾ [التحریم: ٥] بإبدال الياء، وفي نحو: ﴿رَوْف﴾ [التوبة: ١١٧] بإبدال الواو، ورأيت أبا علي الأهوازي في كتابه «الاتصاح» حكى هذا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، وقال: «لم أر أحداً ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره».

قلت: ثمّ إني راجعت / كتاب الطبري وهو «الاستبصار»، فلم أره حكى في جميع ذلك سوى (بين بين) لا غير.

والقصد: أن إبدال الياء والواو محضتين في ذلك؛ هو مما لم تجزه العربية، بل نصّ أئمتها على أنه من اللحن الذي لم يأت في لغة العرب؛ وإن تكلمت به النبط، وإنما الجائز من ذلك هو (بين بين) لا غير، وهو الموافق لاتباع الرسم أيضاً، وأمّا غير ذلك فممنه ما ورد على ضعف، ومنه ما لم يرد بوجه، وكلّه غير جائز في<sup>(١)</sup> القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ المتروك الذي لا يعمل به، ولا يعتمد عليه والله أعلم، وسيأتي النصّ في كلّ فرد فرد، ليعلم الجائز من الممتنع، والله الموفق.

وذهب جمهور أهل الأداء إلى القول بالتخفيف القياسي؛ حسبها وردت الرواية به دون العمل بالتخفيف الرسمي، وهذا الذي لم يذكر ابن سوار، وابن شيطا، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وأبو محمد سبط الخياط، وأبو الكرم الشهرزوري، والحافظ أبو العلاء، وسائر العراقيين، وأبو الطاهر بن خلف، وشيخه أبو القاسم الطرسوسي، وأبو عليّ المالكي، وأبو الحسن بن

(١) في (ظ) و(ت) والمطبوع. «من».

غلبون، وأبو القاسم بن الفحام، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وغيرهم من الأئمة سواه، ولا عدلوا إلى غيره.

بل ضعف أبو الحسن بن غلبون القول به، وردّ على الأخذين به، ورأى أن ما خالف جادة القياس لا يجوز اتباعه، ولا الجنوح إليه، إلا برواية صحيحة، وأنها في ذلك معدومة<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

### تنبيهات

**الأول:** يجوز الروم والإشمام فيما لا تبدل الهمزة المتطرفة فيه حرف مدّ، وذلك أربعة أنواع:

أحدها: ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن؛ نحو: ﴿دِفْءٌ﴾ و ﴿الْمَرْءُ﴾ و ﴿سَوْءٌ﴾ و ﴿مِنْ سَوْءٍ﴾ و ﴿شَيْءٌ﴾ و ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾.

والثاني: ما أبدل الهمزة فيه حرفاً وأدغم فيه ما قبله، نحو: ﴿قُرْءٌ﴾ و ﴿بَرِيءٌ﴾، ونحو: ﴿شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿سَوْءٌ﴾ عند من روى فيه الإدغام.

والثالث: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة واواً / أو ياء بحركة نفسها، على التخفيف الرسمي، نحو: ﴿التَّلَا﴾ و ﴿الضُّعْفَتَا﴾ و ﴿مِنْ بَيَّأٍ﴾ و ﴿وَإِتَّأَيَ﴾.

والرابع: ما أبدلت فيه الهمزة المكسورة بعد الضمّ واواً، أو المضمومة بعد الكسر ياء، وذلك على مذهب الأخفش، نحو: ﴿وَلَوْلَا﴾ و ﴿يَبْدِي﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) لم أحد ذكر هذا الرأي في التذكرة، فلعله في كتابه الوقف لحمزة وهشام.

(٢) في (س) ﴿مَيْءٌ﴾ وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (يبتدي)، وهو تحريف وليس في القرآن.

فأما ما يبدل حرف مدّ فلا روم فيه ولا إشمام، وهما نوعان كما قدّمنا في الباب:

أحدهما: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء أكان سكونها لازماً نحو: ﴿أَقْرَأْ﴾ و ﴿تَبَيَّنْ﴾ أم عارضاً نحو: ﴿يَبْدُوا﴾ و ﴿إِنْ أَرَوْا﴾ و ﴿مِنْ شَطِيءٍ﴾.

والثاني: أن تقع ساكنة بعد ألف نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ و ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ و ﴿مِنْ مَاءٍ﴾؛ لأنّ هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها في الحركة؛ فهنّ مثلهنّ في: ﴿يَخْشَى﴾ و ﴿يَدْعُوا﴾ و ﴿يَرْمِي﴾.

الثاني: يجوز الرّوم في الهمزة المتحركة المتطرفة إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف؛ إذا كانت مضمومة أو مكسورة كما سيأتي في بابه، وذلك نحو: ﴿يَبْدُوا﴾ و ﴿يُشِئُ﴾ و ﴿الْوَلُوْءُ﴾ و ﴿شَطِيءٍ﴾ و ﴿تَوَلَّوْا﴾ و ﴿عَنِ النَّبَاِ﴾ و ﴿السَّمَاءِ﴾ و ﴿بُرْءِؤُا﴾ و ﴿سَوَاءٍ﴾ و ﴿يَشَاءُ﴾ و ﴿إِلَى السَّمَاءِ﴾ و ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ فإذا رمت حركة الهمزة في ذلك سهلتها (بين بين) فتنزل النطق ببعض الحركة؛ وهو الرّوم، منزلة النطق بجمعها فتسهّل، وهذا مذهب أبي الفتح فارس، والداني، وصاحب «التجريد» والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وكثير من القراء، وبعض النحاة، وأنكر ذلك جمهورهم وجعلوه مما انفرد به القراء، قالوا: لأنّ سكون الهمزة في الوقف يوجب فيها الإبدال؛ حملاً<sup>(١)</sup> على الفتحة التي قبل الألف، فهي تخفّف تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك، وكذلك<sup>(٢)</sup> ضعفه أبو العزّ القلانسي.

(١) (حملاً) سقطت من (ظ) وكذا المطبوع.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (كذب).

وذهب أكثر القراء إلى ترك الروم في ذلك، وأجروا المضموم والمكسور في ذلك مجرى المفتوح، فلم يميزوا فيه سوى الإبدال كما تقدّم، وهو مذهب أبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي العزّ القلانسي، وابن الباذش وغيرهم، وهو مذهب جمهور النحاة، وقد ضعف هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وعدّوه شاذّاً.

والصواب صحة الوجهين جميعاً<sup>(١)</sup>، فقد ذكر النص على / الروم كذلك الحافظ أبو عمرو، عن خلف عن سليم عن حمزة.

وروى أبو بكر بن الأنباري في (وقفه) فقال: حدثنا إدريس، عن خلف، قال: كان حمزة يشتم الياء في الوقف مثل ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] و﴿تَلْقَايَ نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] يعني فيما رسم بالياء<sup>(٢)</sup>.

وروى أيضاً عنه أنه كان يسكت على قوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ﴾ [البقرة: ٦] يمدّ ويشتم الرفع من غير همز<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن واصل في كتابه «الوقف»: حمزة<sup>(٤)</sup> يقف على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] بالمدّ والإشارة إلى الكسر من غير همز، ويقف على ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١] بالمدّ ولا يشير إلى الهمزة، قال: ويقف على ﴿الْبَلَاءُ﴾ و﴿الْبَأْسَاءُ﴾ و﴿الضَّرَاءُ﴾ بالمدّ والإشارة، قال: وإن شئت لم تشر، وقال: في قوله

(١) في (س): (معاً)، بدل (جميعاً)، وكلاهما له وجه.

(٢) الوقف والابتداء: ٤٢٠ / ١.

(٣) الوقف والابتداء: ٤٠٣ / ١.

(٤) في المطبوع: (كان حمزة) وهي زيادة ليست في النسخ.

﴿أَوْ مَن يُنَشِّئُ﴾ [الزخرف: ١٨] قال: وإن شئت وقفت على الألف ساكنة، وإن شئت وقفت وأنت تروم الضم<sup>(١)</sup>.

وابن واصل هذا هو: أبو العباس محمد بن أحمد بن واصل، البغدادي، من أئمة القراءة الضباطين، روى عن خلف وغيره، من أصحاب سُليم، وروى عنه مثل ابن مجاهد وابن شنبوذ وأبي مزاحم الخاقاني، وأضرابهم من الأئمة<sup>(٢)</sup>.

فدلّ على صحة الوجهين جميعاً، مع أن الإبدال هو القياس، ولم يختلف في صحته، وإنما اختلف في صحّة (الرّوم) مع التسهيل (بين بين)، فلم يذكره كثير من القراء، ومنعه أكثر النحاة لما قدمنا.

ولم أر في كلام سيبويه تعرضاً إلى هذه المسألة، ولا نصّ فيها في الوقف بشيء، بل رأيت أطلق القول بأن الهمزة تجعل بعد الألف (بين بين)، ولم يبيّن هل ذلك في الوقف والوصل، أو مخصوص بالوصل<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وذهب بعضهم إلى التفصيل في ذلك، فما صوّرت الهمزة فيه رسماً واواً، أو ياء، وقّف عليه بالرّوم (بين بين)، وما صورت فيه ألفاً، وقّف عليه بالبدل؛ اتّباعاً للرسم، وهو اختيار أبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، وهو ظاهر ما رواه ابن الأنباري نصّاً عن خلف عن حمزة في ﴿مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤].

(١) جامع البيان: ١٠٦/١-١٠٧.

(٢) انظر ترجمة ابن واصل ص: ٣٤٠.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/٥٤٦-٥٤٧.



وانفرد أبو عليّ بن بليمة بالروم كذلك فيما وقعت الهمزة فيه بعد ألف، دون ما وقعت فيه بعد متحرك، ووافقه على ذلك أبو القاسم بن الفحام، إلا أنه أطلقه في الأحوال الثلاث / ضمّاً وفتحاً وكسراً، من غير خلاف، وأجاز الوجهين بعد محرك في الضمّ والكسر، ووافقه ابن سوار فيما كان بعد ألف.

وشدّد بعضهم فأجاز (الرّوم) بالتسهيل في الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، ولم يفرّق بين المفتوح وغيره، حكاه<sup>(١)</sup> الحافظ أبو عمرو في «جامعه»، ولم يذكر أنه قرأ به على أحد<sup>(٢)</sup>، وأبو الحسن طاهر بن غلبون في «تذكرته» ولم يرضه<sup>(٣)</sup>، وحكي نصّاً لخمزة، وفيه نظر، والله أعلم.

الثالث: إذا كانت الهمزة ساكنة لموجب فأبدلت حرف مدّ، بقي ذلك الحرف بحاله لا يؤثر فيه الجازم، وذلك نحو: ﴿نَبِيٌّ﴾ و﴿أَقْرَأُ﴾ و﴿يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> و﴿وَيُهَيِّئُ﴾. وشدّد صاحب «الروضة» أبو عليّ المالكي فقال: ويقف على ﴿نَبِيٌّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩] بغير همز؛ فإن طرحت الهمزة وأثرها قلت: (نَبِّ) وإن طرحتها وأبقيت أثرها قلت: (نَبِّي)<sup>(٥)</sup> انتهى.

وما ذكره من طرح أثر الهمزة لا يصحّ ولا يجوز، وهو مخالف لسائر الأئمة نصّاً وأداءً، والله أعلم.

(١) في المطبوع: (وحكاه)، وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/١٠٦.

(٣) انظر: التذكرة: ١/٢٤٣.

(٤) تحرفت في المطبوع إلى: ﴿يَشَاءُ﴾.

(٥) الروضة: ٣٢٨.

الرابع: إذا وقفت بالبدل في المتطرف بعد الألف نحو: ﴿جَاءَ﴾ ﴿السَّفَهَاءُ﴾ و ﴿مِنْ مَّاءٍ﴾ فإنه يجتمع ألفان، فإمّا أن تحذف إحداهما للساكنين، أو تبقيهما؛ لأن الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإن حذفت إحداهما، فإمّا<sup>(١)</sup> أن تقدّرهما الأولى أو الثانية:

فإن قدّرتها الأولى فالقصر ليس إلا، لفقد الشرط<sup>(٢)</sup>؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مدّ فيه كألف (يامر) و (ياتي).

وإن قدّرتها الثانية جاز المد والقصر؛ من أجل تغيير السبب، فهو حرف مدّ قبل همز مغير، كما تقدم آخر باب (المد)<sup>(٣)</sup>.

وإن بقيتهما<sup>(٤)</sup> مددت مدّاً طويلاً، وقد يجوز أن يكون متوسطاً؛ لما تقدّم في سكون الوقف، كذلك ذكر<sup>(٥)</sup> غير واحد من علمائنا؛ كالحافظ أبي عمرو، وأبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي العباس المهدوي، وصاحب «تلخيص العبارات» وغيرهم.

فنصّ مكّي في «التبصرة» على حذف إحدى<sup>(٦)</sup> الألفين، وأجاز المدّ؛ على أن المحذوف الثانية، والقصر؛ على أن المحذوف الأولى / ورجّح المدّ<sup>(٧)</sup>.

(١) في (س): (فلا بدّ) بدل (فإمّا).

(٢) في المطبوع: (إلا أن..)، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ٨٦٦.

(٤) في المطبوع: (أبقيتهما)، وهو صحيح لغة.

(٥) في المطبوع: (ذكره) بالهاء.

(٦) في المطبوع: (أحد).

(٧) التبصرة: ٣١٩.

ونصّ المهدوي في «الهداية» على أن المحذوف همزة، وذكر في «شرحه» جواز أن تكون الأولى، واختار أن تكون الثانية، وزاد فقال: «وقد يجوز أن لا يحذف واحدة منهما، ويجمع بينهما في الوقف فيمدّ قدر ألفين، إذ الجمع بين ساكنين في الوقف جائز<sup>(١)</sup>».

وقطع في «الكافي» بالحذف، ومراده حذف همزة؛ لأنه قطع بالمدّ، وقال: لأن الحذف عارض، ثم قال: ومن القراء من لا يمدّ<sup>(٢)</sup>.

وقطع في «التلخيص» بالجمع بينهما فقال: تبدل من همزة ألفاً في حال الوقف بأي حركة تحركت في الوصل؛ لسكونها وانفتاح ما قبل الألف التي قبلها، وتمدّ من أجل الألفين المجتمعين<sup>(٣)</sup>، وبهذا قطع أبو الحسن بن غلبون<sup>(٤)</sup>.

وقال في «التيسير»: وإن كان الساكن ألفاً، سواء أكانت مبدلة أو زائدة<sup>(٥)</sup>، أبدلت همزة بعدها ألفاً بأي حركة تحركت، ثم حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المدّ والتمكين، ليفصل ذلك بينهما، ولم تحذف، قال: «وذلك الأوجه، وبه ورد النصّ عن حمزة من طريق خلف وغيره<sup>(٦)</sup>».

(١) شرح الهداية: ٦٤ / ١.

(٢) الكافي: ٣٣.

(٣) تلخيص العبارات: ٣٥.

(٤) التذكرة: ١ / ١٦٠، وعبارة ابن بليمة هي لابن غلبون.

(٥) في حاشية (ك): يعني بالمبدلة مثل جاء، والزائدة مثل السماء أه.

(٦) التيسير: ٣٨.

فاتفقوا على جواز المد والقصر في ذلك، وعلى أن المدّ أرجح، واختلفوا في تعليقه.

فذهب الداني، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبو عليّ بن بليمة، والمهدوي، إلى عدم الحذف.

ونصّ على (التوسط) أبو شامة وغيره؛ من أجل التقاء الساكنين، وقاسه على سكون الوقف، وقد ردّ القول بالمدّ.<sup>(١)</sup>

قلت: وليس كما قال، بل<sup>(٢)</sup> هو صحيح نصّاً وقياساً وإجماعاً، أمّا النصّ فما رواه محمد بن يزيد<sup>(٣)</sup> الرفاعي نصّاً عن سُلَيْم عن حمزة قال: إذا مدّدت الحرف المهموز ثم وقفت، فأخلف مكان الهمزة مدّة؛ أي أبدل منها ألفاً.

وروى أيضاً خلف عن سُلَيْم عنه قال: تقف بالمدّ من غير همز، وجائز أن تحذف المبدلة من الهمزة وتُبْقَى هي، فعلى هذا يزاد في تمكينها أيضاً، ليدل بذلك على الهمزة بعدها، وهذا صريح في الجمع بين الألفين.

وأمّا القياس فهو ما أجازته يونس في: (أضربان زيدا)، على لغة تخفيف النون، قال: إذا وقفت قلت: اضرباً؛<sup>(٤)</sup> لأنها تبدل في الوقف ألفاً فيجتمع ألفان فيزاد

(١) إبراز المعاني: ١٢/٢.

(٢) (بل) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٣) في المطبوع: (يزيد بن محمد) وهو خطأ.

(٤) كذا بألفين وهو الصواب، وتحرفت في المطبوع: (أضربا إلا) وجعلت الألف الثانية همزة إلا، وليس كذلك.

في المدّ لذلك، وروى عنه ذلك أبو جعفر بن النحاس، وحكاها الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(١)</sup> /

الخامس: إنما يكون اتّباع الرسم فيما يتعلق بالهمز خاصة دون غيره، فلا تحذف الألف التي قبل الهمزة في ﴿الْعَلَمُونَ﴾ و ﴿نَشْتُونَ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿جَزَأُونَ﴾، ولا تثبت الألف بعد الواو بعدها، وهذا بالإجماع ممن رأى التخفيف الرسمي، وكذلك لا تثبت الألف من نحو: ﴿مِائَةٌ﴾ و ﴿لِشَائٍ﴾ في الكهف [٢٣] ونحو ذلك مما كتب زائداً، إذ لا فرق لفظاً بين وجودها وعدمها.

## فصل

وانفرد أبو عليّ الحسن بن عبد الله العطار، عن رجاله، عن ابن البختري، عن جعفر بن محمد بن أحمد الوزان عن خلّاد برواية الحدر؛ فلا يسكت ولا يبالغ في التحقيق، وإذا وقف وقف بالهمز في جميع أقسامه كسائر الجماعة، تفرّد بذلك دون سائر الرواة، حسبما رواه عنه أبو طاهر بن سوار في «المستنير»<sup>(٣)</sup>.

والمعروف عن الوزان هو تحقيق الهمزة المبتدأة دون المتوسطة والمتطرفة، حسبما نصّ عليه أبو عليّ البغدادي في «الروضة»<sup>(٤)</sup>، وغيره، والله أعلم.

(١) جامع البيان: ١٠٦/١.

(٢) في المطبوع: ﴿يَشَاءُ﴾ هكذا، ولا يستقيم به التمثيل.

(٣) المستنير: ٣٩/١.

(٤) الروضة: ٣١٤.

واختلف عن هشام في تسهيل الهمز المتطرف وقفاً؛ فروى جمهور الشاميّين، والمصريّين، والمغاربة قاطبة، عن الحلواني عنه تسهيل الهمز في ذلك كلّه، على نحو ما يسهّله حمزة، من غير فرق، وهي رواية الحافظ أبي عمرو الداني، وابن سفيان والمهدوي، وابنيّ غلبون، ومكّي، وابن شريح، وابن بلّيمة، وصاحب «العنوان» وشيخه صاحب «المجتبى» وغيرهم، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر البكراوي عن هشام.

وروى صاحب «التجريد» و«الروضة» و«الجامع» و«المستنير» و«التذكار» و«المبهج» و«الإرشادين» وسائر العراقيين، وغيرهم، عن هشام من جميع طرقه التحقيق كسائر القراء.

والوجهان صحيحان بهما قرأنا وبهما نأخذ.

وكُلُّ من روى عنه التسهيل أجرى نحو: ﴿دُعَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١] و﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢] و﴿مَلَجَأٌ﴾ [التوبة: ٥٧] و﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] مجرى المتوسط؛ من أجل التنوين المبدل في الوقف ألفاً، من غير خلاف عنهم في ذلك، والله أعلم. /  
خاتمة: في ذكر مسائل من الهمز، نذكر فيها ما أصّلنا من القواعد المتقدمة، مع ما ذكره أئمة الأداء، مع بيان الصحيح من غيره؛ ليقاس عليها نظيرها، فيعرف بها حكم جميع ما وقع في القرآن:

فمن القسم الأول وهو الساكن: فمن المتطرف اللازم مسألة الوقف على ﴿وَهَيْئٌ﴾ و﴿وَيُهَيِّئُ﴾ و﴿الْمَكْرُاسِيئُ﴾ [فاطر: ٤٣] بوجه واحد على التخفيف القياسي، وهو إبدال الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وحكي فيها وجه ثان وهو؛ الوقف بألف على التخفيف الرسمي كما تقدم ولا يجوز.

ووجه ثالث في ﴿وَهَيْئَ﴾ و ﴿وَيَهْيَئَ﴾ و ﴿نَيْئَ﴾ و ﴿أَقْرَأَ﴾ و ﴿نَشَأَ﴾، ونحوه وهو التحقيق؛ لما تقدم من العلة لأبي عمرو، ولا يصح.

ووجه رابع وهو حذف حرف المد المبدل من الهمزة؛ لأجل الجزم كما ذكره صاحب «الروضة» ولا يجوز.

ومن العارض مسألة: ﴿أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦] يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: تخفيف الهمزة بحركة ما قبلها، على تقدير إسكانها، فتبدل واواً ساكنة، وتخفيفها بحركة نفسها على مذهب التميميين، فتبدل واواً مضمومة؛ فإن سكنت للوقف اتحد مع الوجه قبله، ويتحد معها وجه اتباع الرسم، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام، فتصير ثلاثة أوجه.

والوجه الرابع: تسهيل (بين بين) على تقدير روم حركة الهمزة، ويتحد معه اتباع الرسم، على مذهب مكّي وابن شريح.

وكذلك الحكم في ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْؤُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، إلا أن حمزة يبدل الهمزة الأولى منه واواً، وهشاماً يحققها.

وكذلك تجري هذه الأربعة في ﴿تَفْتَوُؤُ﴾ و ﴿أَتَوَكَّؤُؤُ﴾ ونحوه مما رسم بالواو، ونحو ﴿أَلَمَلُؤُؤُ﴾ في المواضع الأربعة [المؤمنون: ٢٤، النمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، و ﴿نَبُؤُؤُ﴾ [إبراهيم: ٩، ص: ٢١، ٦٧، التغابن: ٥] في غير براءة كما تقدّم، ويزاد عليها وجه خامس وهو إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكونها وقفاً، على التخفيف القياسي مذهب الحجازيين والجدّة.

وأما ما رسم بآلف نحو ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ في الأعراف [٦٠] و﴿نَبَأَ الَّذِينَ﴾ في براءة [٧٠] و﴿يَبْدُوا﴾ فوجهان، أحدهما: إبدالها ألفاً بحركة ما قبلها، / والثاني (بين بين) على الرَّوم، ولا يجوز إبدالها بحركة نفسها، لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿يُنْشِئُ﴾ [العنكبوت: ٢٠] وشبهه مما وقعت الهمزة فيه مضمومة بعد كسر، قيل فيها خمسة أوجه، أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة لسكونها وقفاً بحركة ما قبلها، على التخفيف القياسي، وإبدالها ياء مضمومة على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو موافق لما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام؛ فتصير ثلاثة أوجه، والرابع: روم حركة الهمزة، فتسهّل بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه وغيره، وخامسها: الوجه المعضل وهو تسهيلها بين الهمزة والياء على الرَّوم.

ومن ذلك مسألة: ﴿مِنْ شَطِئٍ﴾ و﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد كسر، يجوز فيها ثلاثة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة ياء ساكنة<sup>(١)</sup> بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف على القياس، وياء مكسورة بحركة نفسها على مذهب التميميين، فإن وقف بالسكون فهو موافق ما قبله لفظاً، وإن وقف بالإشارة وقف بالرَّوم؛ يصير وجهين، والثالث تسهيل (بين بين) على روم حركة الهمزة أو اتباع الرسم، على مذهب مكِّي وابن شريح.

(١) سقطت من (ز).



وتجيء هذه الأوجه الثلاثة فيما رسم بالياء مما وقعت الهمزة فيه مكسورة بعد فتح، وهو ﴿مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤] كما تقدّم، ويزاد عليها التخفيف القياسي، وهو إبدالها ألفاً لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها فتصير أربعة أوجه.

وأما ما رسم منه<sup>(١)</sup> بغير ياء نحو ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ٢] فليس فيه سوى وجهين: إبدالها ألفاً على القياس، والرّوم بتسهيل (بين بين)، ولا يجوز إبدالها ياء على مذهب التميميين لمخالفة الرسم والرواية، إلا أن أبا القاسم الهذلي أجاز في ﴿مِنْ مَلَجَا﴾ [الشورى: ٤٧] الياء فقال فيه بياء مكسورة للكسرة.<sup>(٢)</sup>

قلت: وقياس ذلك غيره، ولا يصح، والله أعلم.

ومن ذلك مسألة: ﴿كَأَمْثَلِ الذُّلُولِ﴾ [الواقعة: ٢٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مكسورة / بعد ضمّ، قيل فيها أربعة أوجه:

أحدها: إبدال الهمزة واواً ساكنة؛ لسكونها وضمّ ما قبلها على القياس.  
والثاني: إبدالها واواً مكسورة، على ما نقل من مذهب الأخفش، فإن وقف بالسكون فهو كالأول لفظاً فيتحد، وإن وقف بالرّوم فيصير وجهين.  
والثالث: التسهيل، وهو ما بين<sup>(٣)</sup> الهمزة والياء، على مذهب سيبويه والجماعة.

الرابع: الوجه المعضل، وهو بين الهمزة والواو على الرّوم.

(١) (منه) سقطت من المطبوع

(٢) الكامل: ق ١٣٨ / ب.

(٣) في (ز): (روما)، وهو تحريف.

وأما ما وقعت الهمزة الأخيرة فيه مضمومة نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] فوجهان؛ الأول: إبدالهما واواً. والثاني: تسهيل الأخيرة (بين بين) على الروم؛ كما قدمنا في المسألة الثانية.

فإن كانت الأخيرة مفتوحة نحو: ﴿حَبِطَتْ لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩] فوجه واحد وهو إبدالهما واوين؛ الأولى ساكنة \* والثانية مفتوحة \*<sup>(١)</sup>؛ لوقوعها بعد ضمة.

ومن ذلك: ﴿بَدَأَ﴾ و ﴿مَكَانَ أَبُوكَ أَمْرًا﴾ [مريم: ٢٨] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه مفتوحة بعد فتح، ففيه وجه واحد وهو؛ إبدالها ألفاً، وحكي فيه وجه ثان وهو بين بين، على جواز الروم في المفتوح، كما تقدم، وهو شاذ لا يصح، والله أعلم.

ومن الساكن المتوسط مسألة: ﴿وَتَقْوَى﴾ [الأحزاب: ٥١] و ﴿تُؤَيِّدُ﴾ [المعارج: ١٣] و ﴿وَرِيًّا﴾ في [مريم: ٧٤]، فيهن وجهان صحيحان: أحدهما إبدال الهمزة من جنس ما قبلها؛ فتبدل في ﴿وَتَقْوَى﴾ و ﴿تُؤَيِّدُ﴾ واواً وفي ﴿وَرِيًّا﴾ ياء من غير<sup>(٢)</sup> إدغام، والثاني: الإبدال مع الإدغام، وقد نصّ على الوجهين غير واحد من الأئمة، ورجّح الإظهار صاحب «الكافي» وصاحب «التبصرة»، وقال: «إنه الذي عليه العمل<sup>(٣)</sup>»، ولم يذكر في «الهداية» و«الهادي» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» سواه.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (دون).

(٣) التبصرة: ٣١١.

ورجّح الإدغام صاحب «التذكرة» والداني في «جامع البيان» فقال: هو أولى؛ لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة، ولموافقة الرسم<sup>(١)</sup>، ولم يذكر صاحب «العنوان» سواه.

وأطلق صاحب «التيشير» الوجهين على السواء، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد في «التذكرة» في ﴿وَرِيَّاءَ﴾ وجهاً ثالثاً وهو التحقيق، من أجل تغيير المعنى<sup>(٢)</sup>، ولا يؤخذ به لمخالفته النص والأداء.

وحكى الفاسي<sup>(٣)</sup> وجهاً رابعاً وهو / الحذف، أي حذف الهمزة، فيوقف بياء واحدة مخففة، على اتباع الرسم<sup>(٤)</sup>، ولا يصح، بل ولا يحل، واتباع الرسم فهو متحد في الإدغام، فاعلم ذلك.

وأما ﴿الرِّيَّاءَ﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿رُءْيَا﴾ حيث وقع؛ فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واوا؛ لسكونها وضم ما قبلها، واختلفوا في جواز قلب هذه الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها كقراءة أبي جعفر، فأجازه أبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء وغيرهما، وسوّوا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين ﴿وَتَوَيَّ﴾ و﴿رُءْيَا﴾، وحكاه ابن شريح أيضاً وضعفه.

(١) سبق قبل قليل.

(٢) ذكر ابن غلبون هذا الوجه مستنداً بما رواه عن حمزة أنه قال: إذا كان الوقف على الهمز بغير همز يزيل المعنى لم يقف إلا بالهمز، قال ابن غلبون: «فعلى هذه الرواية لا ينبغي أن يوقف على ﴿وَرِيَّاءَ﴾ إلا بالهمز، لئلا يزول المعنى، وذلك أنه إذا همز كان من الرّواء وهو ما يظهر على الإنسان من الحُسْن في صورته ولباسه، وإذا ترك همزه اشتبه برّيّ الشارب فيزول المعنى». التذكرة: ١/١٦٦.

(٣) كذا في (ث) و(ز)، وهو الصواب، وفي البقية: (الفارسي) وفيها علامة مسح الراء.

(٤) اللآلي الفريدة: ١/ق ٦٨.

وهو وإن كان موافقاً للرسم فإن الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر أهل الأداء.

وحكي فيه وجه ثالث وهو الحذف على اتباع الرسم عند من ذكره<sup>(١)</sup>، فيوقف بياء خفيفة كما تقدم في ﴿وَرِيًّا﴾ ولا يجوز ذلك.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَادَرَةً تُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وذكر وجه ثان وهو حذف هذه الألف اتباعاً للرسم، وليس في إثبات الألف التي قبل الراء نظر؛ لأنها غير متعلقة بالهمزة.

وذكر الحذف أيضاً في ﴿أَمْتَلَاتِ﴾ و ﴿أَسْتَجَرْتَ﴾ و ﴿يَسْتَأْذِنُونَ﴾؛ من أجل الرسم، وليس ذلك بصحيح، ولا جائز في واحد منهن؛ فإن الألف من ذلك إنما حذفت اختصاراً للعلم بها، كحذفها في ﴿الضَّلِحَتِ﴾ و ﴿وَالضَّلِحِينَ﴾ وغير ذلك، مما لو قرئ به لم يجز لفساد المعنى.

ولقد أحسن من قال<sup>(٢)</sup>: إن حذف الألف من ذلك تنبيه على أن اتباع الخط ليس بواجب؛ يعني على حدثه، بل ولا جائز، ولا بد من الركنين الآخرين<sup>(٣)</sup> وهما العربية وصحة الرواية وقد فقدا في ذلك، فامتنع جوازه. والله أعلم.

(١) هو الفاسي، انظر: المصدر السابق.

(٢) هو السخاوي، انظر: الوسيلة: ١٩٣.

(٣) في المطبوع: (الآخرين) وهو تحريف.

ومن ذلك مسألة: ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١] و ﴿فَرَعَوْنُ أَتَتْوَنِي﴾ [يونس: ٧٩] فيه وجه واحد وهو إبدال الهمزة فيه بحركة ما قبلها كما تقدم، وذكر فيه وجه ثان وهو التحقيق، على ما ذهب إليه ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة؛ بناءً منهم على أن الهمزة في ذلك مبتدأة، وقد قدمنا ضعفه.

وذكر وجه ثالث وهو زيادة المدّ على حرف المد المبدل<sup>(١)</sup>، استنبطه أبو شامة حيث قال: فإذا أبدل هذا الهمز حرف / مدّ وكان قبله من جنسه وكان يحذف لأجل سكون الهمزة<sup>(٢)</sup> اتّجه وجهان: أحدهما: عود الحرف المحذوف لزوال ما اقتضى حذفه، وهو الهمزة الساكنة، فإنّ الجمع بين حرفي مدّ من جنس واحد ممكن بتطويل المد، والوجه الثاني: حذفه لوجود الساكن، قال: وهذان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي:

ويبدله مهما تطرّف مثله      ويقصر أو يمضي على المدّ أطولا

قال: وينبني على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى ﴿إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١] لحمزة ولورش أيضاً، فإن أثبتنا الألف الأصلية أملنا وإن حذفنا فلا، قال: ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة، فالاختيار المنع<sup>(٣)</sup>.

(١) (المبدل) سقطت من (س).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة (الهمزة) زيادة ليست في جميع النسخ وهي: «فلما أبدلت».

(٣) إبراز المعاني: ١/ ٤٠٦-٤٠٧.

قلت: وفيما قاله من ذلك نظر، وإذا كان الوجهان هما المذكوران في قول الشاطبي: «ويبدله» - البيت - فيلزمه<sup>(١)</sup> أن يجري في هذا ثلاثة أوجه وهي؛ المدّ والتوسط والقصر كما أجراها هناك لالتقاء الساكنين، ويلزمه أن يميز حذف الألف المبدلة كما أجازها ثم، فيجيء على وجه البديل في ﴿الَّذِي أُوتِيَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] و﴿لِقَاءَنَا أَنتِ﴾ [يونس: ١٥] ثلاثة أوجه، وفي ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١] ستة أوجه؛ ثلاثة مع الفتح، وثلاثة مع الإمالة، ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة، ويصير فيها مع التحقيق سبعة أوجه، ولا يصحّ من كلّها سوى وجه واحد وهو البديل مع القصر والفتح؛ لأن حرف المدّ أولاً حذف لالتقاء الساكنين قبل الوقف بالبديل، كما حذف من ﴿قَالُوا لَنَن﴾ [البقرة: ٧١] و﴿فِي الْأَرْضِ﴾ و﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾؛ للساكنين قبل النقل، فلا يجوز ردّه لعروض الوقف بالبديل كما لا يجوز لعروض النقل.

وأما قوله: «إن هذين الوجهين هما الوجهان المذكوران في قول الشاطبي: [ويبدله مهما تطرّف]»... إلى آخره، فليس كذلك؛ لأن الوجهين المذكورين في البيت هما المدّ والقصر في نحو: ﴿يَشَاءُ﴾ و﴿السَّعَاءُ﴾ حالة الوقف بالبديل كما ذكر، فهما من باب: «وإن حرف مدّ قبل همز مغير»، لا من أجل أن أحدهما كان محذوفاً في حالة ورجع في حالة أخرى.

وتقدير حذف إحدى الألفين في الوجه الآخر، هو على الأصل، فكيف يقاس عليه ما حذف من حرف المدّ للساكنين / على الأصل قبل اللفظ بالهمز،

(١) في المطبوع: (فيلزم)، وهو تحريف، إذ المراد إلزام أبي شامة.

مع أن رده خلاف الأصل، وأمّا الإمالة فقد أشار إليها الداني في «جامع البيان» كما سيأتي في آخر «الإمالة»<sup>(١)</sup>.

ومن القسم الثاني: وهو المتحرك؛ فمن المتطرف بعد الألف مسألة: ﴿أَضَاءَ﴾ و ﴿شَاءَ﴾ و ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿تَرِثُوا النِّسَاءَ﴾ [النساء: ١٩] ونحو ذلك، مما الهمز فيه مفتوح، ففيه البدل، ويجوز معه المد والقصر، وقد يجوز التوسط كما تقدّم، فيبقى ثلاثة أوجه، وحكي فيه أيضاً (بين بين) كما ذكرنا، فيجيء معه المد والقصر؛ وفيه نظر، فيصير خمسة.

وتجيء هذه الخمسة بلا نظر فيما كانت الهمزة من ذلك فيه مكسورة أو مضمومة، مما لم يرسم للهمز فيه صورة، فإن رسم للهمز فيه صورة جاز في المكسور منه نحو: ﴿وَإِنِّي ذِي الْفُرْتِ﴾ [النحل: ٩٠] و ﴿وَمِنْ أُنَايِ أَلِيلِ﴾ [طه: ١٣٠] إذا أبدلت همزته ياء على وجه اتباع الرسم، ومذهب غير الحجازيين مع هذه الخمسة أربعة أوجه أخرى، وهي المد والتوسط والقصر مع سكون الياء، والقصر مع روم حركتها فتصير تسعة أوجه.

ولكن يجيء في ﴿وَإِنِّي﴾ ثمانية عشر وجهاً، باعتبار تسهيل الهمزة الأولى المتوسطة بزائد وتحقيقها، ويجيء في ﴿وَمِنْ أُنَايِ﴾ سبعة وعشرون وجهاً، باعتبار السكت وعدمه والنقل.

وجاز في المضموم منه نحو ﴿أَنْتُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] و ﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا

(١) انظر ص: ١٣١٤.

نَشَتْوًا ﴿٨٧﴾ [هود: ٨٧] مع تلك التسعة ثلاثة أوجه أخرى، وهي المدّ والتوسط والقصر مع إشمام حركة الواو، فيصير اثنا عشر وجهاً، والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿بُرءَوْأ﴾ من سورة الممتحنة [٤] تجري فيها هذه الأوجه الاثنا عشر لحمزة وهشام في وجه تخفيفه المتطرف، إلا أن هشاماً يحقق الأولى المفتوحة، وحمزة يسهّلها بين بين على أصله، وأجاز بعضهم له حذفها على وجه اتباع الرسم، فيجيء معه أوجه إبدال الهمزة المضمومة واواً؛ لأن ذلك من تنمة وجه اتباع الرسم، فتصير تسعة عشر.

وهذا الوجه ضعيف جداً، غير مرضي، ولا مأخوذ به؛ لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك، ولأن صورة الهمزة المفتوحة إنما حذفت اختصاراً كما حذفت الألف بعدها لا على وجه أن تخفف بحذفها.

واختار الهذلي هذا الوجه على قلب الأولى ألفاً على غير قياس / فيجتمع ١ ألفان فتحذف إحداهما وتقلب الثانية واواً على مذهب التميميين.

وبالغ بعضهم<sup>(١)</sup> فأجاز ﴿بُرَوَا﴾ بواو مفتوحة بعد الراء بعدها ألف؛ على حكاية صورة الخط فتصير عشرين وجهاً، ولا يصحّ هذا الوجه، ولا يجوز أيضاً، وهو أشدّ شذوذاً من الذي قبله؛ لفساد المعنى، واختلال اللفظ، ولأنّ الواو إنما هي صورة الهمزة المضمومة، والألف بعدها زائدة؛ تشبيهاً لها بواو الجمع وألفه كما قدمنا ذلك.

(١) لعل المؤلف يقصد عبد الظاهر بن نشوان الحميري، فقد صرح بهذا الوجه في شرحه لكتاب العنوان لأبي الطاهر، وهو قول أيضاً صرح به الجعبري. وذكره قبلهما ابن غلبون، وقال: إنه جيّد وغيره القياس. انظر: التذكرة: ١/١٦٥، شرح العنوان: ق ١٦، كنز المعاني ٢/٥٤١.



وأشدّ منه وأنكر وجه آخر حكاه الهذلي عن الأنطاكي وهو قلب الهمزتين واوين فيقول ﴿بُرَوَاوُ﴾ قال: وليس بصحيح<sup>(١)</sup>.

وذكر بعض المتأخرين فيها ستة وعشرين وجهاً مفرّعة عن أربعة أوجه:

الأول: الأخذ بالقياس في الهمزتين؛ فتسهّل الأولى، وتبدل الثانية مع الثلاثة، أو تسهّلها كالواو، مع الوجهين فهذه خمسة.

الثاني: الأخذ بالرسم فيهما، فتحذف الأولى وتبدل الثانية واواً، بالإسكان والإشمام، مع كلّ من المدّ والتوسط والقصر، وبالروم مع المدّ والقصر<sup>(٢)</sup>، فهذه ثمانية أوجه.

الثالث: الأخذ بالقياس في الأولى، وبالرسم في الثانية؛ فتسهّل الأولى وتبدل الثانية واواً، وفيها الثمانية الأوجه.

الرابع: الأخذ بالرسم في الأولى، وبالقياس في الثانية، فتحذف الأولى، وفي الثانية الإبدال مع الثلاثة، والتسهيل مع الوجهين، فهذه خمسة، تنمّة ستة وعشرين وجهاً على تقدير أن تكون الواو صورة الثانية.

وزاد بعضهم وجهاً خامساً على أن الواو صورة الأولى، والألف صورة المضمومة، فأجاز ثلاثة مع إبدالها، ووجهين مع تسهيلها، فيكون خمسة، تنمّة إحدى وثلاثين وجهاً، ولا يصح منها سوى ما تقدّم، والله أعلم.

(١) انظر: الكامل: ق/١٣٩/ب.

(٢) (والقصر) مكانها بياض في (س).

ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكتين الزائدين مسألة: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، ويجوز أيضاً فيه الإشارة بالروم؛ فيصير وجهين.

وكذلك يجوز هذان الوجهان في ﴿بَرِيءٌ﴾ و ﴿النَّسِيُّ﴾ إلا أنه يجوز فيهما وجه ثالث وهو الإشمام، وحكي في ذلك الحذف على وجه اتباع الرسم، مع إجراء المدّ والقصر، ولا يصحّ واتباع الرسم فمتّحد مع الإدغام، والله أعلم.

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة: ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥] فيه وجه واحد وهو النقل مع إسكان الباء للوقف، وهو القياس المطّرد، وجاء فيه وجه آخر وهو ﴿الخباء﴾ بالألف، ذكره الحافظ أبو العلاء، وله وجه في العربية وهو الإتيان<sup>(١)</sup>، حكاه سيبويه وغيره كما ذكرنا.<sup>(٢)</sup>

ويجري الوجه الأول؛ وهو النقل مع الإسكان، فيما همزته مكسورة وهو ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] ويجوز فيه وجه ثان، وهو الإشارة بالروم إلى كسرة الراء.

وتجري الوجهان في ﴿مَلَأَ﴾ و ﴿دَفَأَ﴾ و ﴿يَوْمَ يُنْظَرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠]، ويجوز وجه ثالث وهو الإشمام\* فيصير ثلاثة أوجه\*<sup>(٣)</sup> فتجري الثلاثة في ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، وذكر فيه وجه رابع وهو الإدغام، حكاه الهذلي، ولا يصحّ عن حمزة، ولو صحّ لجاز معه الثلاثة التي مع النقل، فتصير ستة.

(١) في النسخ بالشين المعجمة: «الإشباع»، ويظهر أنه تصحيف صوابه بالتاء المثناة الفوقية.

(٢) انظر ص: ١٠٥١.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

ومن ذلك بعد الساكن المعتل الأصلي مسألة: ﴿جَاءَ﴾ و ﴿بَيَّءَ﴾ و ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ [المائدة: ٢٩]<sup>(١)</sup>، ممّا وقعت الهمزة فيه مفتوحة، وكذلك ﴿ليسوء﴾ [الإسراء: ٧] في قراءة حمزة وهشام فيه وجهان: الأول النقل وهو القياس المطرد؛ الثاني: الإدغام كما ذكرنا عن بعض أئمة القراءة والعربية وغيرهم.

ويجري هذان الوجهان فيما وقعت الهمزة فيه مكسورة نحو ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [يوسف: ٥١] و ﴿قَوْمَ سُوءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤] و ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [الحجر: ٢١]، إلا أنه يجوز مع كل وجه منهما الإشارة بالروم، فيصير فيها أربعة، وتجري هذه الأربعة فيما وقعت الهمزة فيه مضمومة نحو: ﴿يُضَيِّئُ﴾ و ﴿الْمُسَيِّئُ﴾ و ﴿لَنَنْوُأَ﴾ و ﴿لَمْ يَمَسَّسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤] و ﴿مِنْ أَلَمٍ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ١٢٨] ويجوز وجهان آخران وهما؛ الإشمام مع كل من النقل والإدغام؛ فيصير فيها ستة أوجه، ولا يصحّ فيها غير ذلك، فإنّ اتباع الرسم في ذلك متّحد كما قدمنا.

وقد قيل: إنه يجوز فيها أيضاً حذف الهمزة اعتباراً<sup>(٢)</sup>، فيمدّ حرف المدّ ويقصر، على وجه اتباع الرسم، ورُجِّح المدّ في ذلك، وحكى الهللي فيه عن ابن غلبون التسهيل<sup>(٣)</sup> (بين بين)، وكلّ ضعيف لا يصحّ، والله أعلم.

(١) في (ت) والمطبوع: ﴿تبوء﴾ بالالف بعد الهمزة، وهو خطأ.

(٢) أصل الاعتباط في اللغة: الذبح بغير علة، من داء أو كسر، ثم استخدم مجازاً فيما يشبهه.

انظر: القاموس والتاج (عبط).

(٣) (التسهيل) سقطت من المطبوع، وانظر: الكامل: ق: ١٣٩/أ.

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفاً مسألة: ﴿شُرَكَاءُنَا﴾ و ﴿جَاءُوا﴾ و ﴿أَوْلِيَاءُهُ﴾ و ﴿وَأَحْبَبُوهُ﴾ و ﴿أُولَئِكَ﴾ و ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ و ﴿خَافِيَتُ﴾ و ﴿الْمَلَيْكَةِ﴾ و ﴿جَاءَنَا﴾ و ﴿شُرَكَاءُكُمْ﴾ و ﴿أَوْلِيَاءُهُ﴾ / و ﴿بُرْءَاؤًا﴾ و ﴿دُعَاءَ﴾ و ﴿نِدَاءَ﴾ ونحو ذلك مما تقع الهمزة فيه<sup>(١)</sup> متوسطة متحركة بعد الألف؛ فإن فيه وجهاً واحداً، وهو التسهيل (بين بين)، بأي حركة تحركت الهمزة، ويجوز في الألف قبلها المد والقصر، إلغاء للعارض واعتداداً به كما تقدم في بابه.

وذكر في المضموم منه والمكسور المرسوم فيه صورة الهمزة واواً وياء وجه آخر، وهو إبداله واواً محضة، وياء محضة، على صورة الرسم، مع إجراء وجهي المد والقصر أيضاً، وهو وجه شاذ لا أصل له في العربية ولا في الرواية، واتباع الرسم في ذلك ونحوه بين بين، وذكر أيضاً فيما حذفت فيه صورة الهمزة رسماً، إسقاطه لفظاً، وقيل في نحو ﴿أَوْلِيَاءُهُمُ الظَّغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧] و ﴿لِيُؤْخَذَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١] و ﴿وَفِسَاءَنَا وَفِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]؛ و (أولياهم) وإنساناً هكذا بالحذف، فيصير كأنه اسم مقصور، على صورة رسمه في بعض المصاحف، من المضموم والمكسور في جميع المصاحف من المفتوح، مع إجراء وجهي المد والقصر، إلغاء واعتداداً بالعارض.

وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه، (بين بين) مع المد والقصر، واتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء مع المد والقصر أيضاً، والحذف معهما

(١) (فيه) سقطت من المطبوع.

أيضاً، وقيل ذلك في ﴿جَزْؤُهُ﴾ و ﴿أَوَّلِيَاءُهُ﴾ مع زيادة التوسط، وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام في (الهاء) ولا يصح فيه سوى وجه (بين بين) لا غير كما قدمنا.

وقد يتعذر الحذف الذي ذهبوا إليه في مواضع كثيرة من القرآن نحو ﴿إِسْرَءِيلَ﴾ و ﴿يُرَاءُونَ﴾ و ﴿جَاءَكُمْ﴾؛ فإن حقيقة اتباع الرسم في ذلك تمتنع لا تمكن فإن الهمزة إذا حذفت بقيت الواو والياء ساكنتين، والنطق بذلك متعذر، فلم يبق إلا الجمع بين الياءين والواوين، على تقدير أن المحذوف واو البنية، ولا يصح ذلك رواية، ولا يوافق حقيقة الرسم على رأيهم، فلم يبق سوى التسهيل (بين بين) والله أعلم.

وكذلك الحكم في ﴿دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ و ﴿مَاءَ﴾ و ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣] ونحوه مما وقعت الهمزة فيه متوسطة بالتنوين، فالجمهور فيه على تسهيل (بين بين) على القاعدة، وإجراء وجهي المد والقصر لتغير الهمزة.

وانفرد صاحب «المبهبج» بوجه آخر فيه وهو الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، وهو وجه صحيح ورد به النص عن حمزة من رواية الضبي، / وله وجه وهو إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور، وهو لغة للعرب معروفة، فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكنتين، ويجوز معه المد والقصر وكذا التوسط كما تقدم، وهو هنا أولى منه في المتطرف؛ لأن الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البنية، وتحتمل أن تكون صورة الهمزة، وتحتمل أن تكون ألف التنوين<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المقنع: ٣٤.

فعلى تقدير أن تكون ألف البنية لا بدّ من ألف التنوين، فيأتي بقدر ألفين وهو التوسط.

وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بدّ من ألف البنية وألف التنوين، فيأتي بقدر ثلاث ألفات، وهو المدّ الطويل.

وعلى أن تكون ألف التنوين، فلا بدّ من ألف<sup>(١)</sup> البنية، فتأتي بقدر الألفين أيضاً.

فلا وجه للقصر<sup>(٢)</sup> إلا أن يقدر الحذف اعتباطاً، أو يراد حكاية الصورة، أو يجري المنصوب مجرى غيره لفظاً، ولولا صحته رواية لكان ضعيفاً.

وأما ﴿وَأَجَبْتُوهُمْ﴾ [المائدة: ١٨] ففي همزته الأولى التحقيق والتسهيل، لكونها متوسطة بزائد ومع كل منهما تسهيل الثانية مع المدّ والقصر، فتصير أربعة مع إسكان (الهاء)، وإن أخذ بالروم والإشمام في (الهاء) على رأي من يجيزه؛ تصير اثني عشر.

وحكي فيها إبدال (الواو) في الثانية على اتباع الرسم عندهم، وذكر فيها إبدال الأولى ألفاً على اتباع الرسم أيضاً على رأيهم، فيصير في هذين الوجهين أربعة وعشرون، ولا يصحّ منها شيء ولا يجوز، والله أعلم.

(١) تصحفت في (س) إلى: «لفظ».

(٢) في المطبوع: (للقصي) وهو تحريف.

وَأَمَّا ﴿تَرَاءَ﴾<sup>(١)</sup> من ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فَإِنَّ أَلْفَهَا الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ تَحْذَفُ وَصَلًا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِجْمَاعًا، فَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا ثَبَتَتْ إِجْمَاعًا، وَلَهَا حَكْمٌ فِي (الإمالة) يَأْتِي<sup>(٢)</sup>.

وَاخْتَصَّ حَمْزَةً، وَخَلَفَ<sup>(٣)</sup> بِإِمَالَةِ (الرَاءِ) وَصَلًا، وَإِذَا وَقَفَ حَمْزَةً سَهَّلَ الْهَمْزَةَ (بَيْنَ بَيْنٍ) وَأَمَّا لَهَا مِنْ أَجْلِ إِمَالَةِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا، وَهِيَ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْيَاءِ الَّتِي حُذِفَتْ وَصَلًا لِلْسَّاكِنِينَ، وَهِيَ (لَامٌ) تَفَاعَلٌ، وَيَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ الْمَدُّ وَالْقَصْرُ لَغَيْرِ حَمْزَةٍ، عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَهَذَا الْوَجْهَ هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ، وَلَا يُؤْخَذُ بِخِلَافِهِ.

وَذَكَرَ فِيهَا وَجْهَانِ آخَرَانِ، أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ (الْلَامُ) مِنْ أَجْلِ حَذْفِهَا رِسْمًا، عَلَى رَأْيٍ بَعْضُهُمْ فِي اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، فَتَصِيرُ عَلَى هَذَا مَطْرَفَةً، فَتَبْدُلُ أَلْفًا لَوْ قَوَّعَهَا بَعْدَ / الْأَلْفِ، وَيَفْعَلُ فِيهَا مَا فَعَلَ فِي ﴿جَاءَ﴾ وَ ﴿شَاءَ﴾ فَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِهِمْ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ: هِيَ الْمَدُّ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، وَأَجْرُوا هَشَامًا مُجْرَاهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ إِذَا خَفَّفَ الْمُطَرَفُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

(١) أصل الكلمة: تَرَاءَيَ: عَلَى وَزْنِ تَفَاعَلٍ، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلْبَتْ أَلْفًا فَصَارَتْ ثَلَاثَ أَلْفَاتٍ، أَلْفُ الْبَنِيَّةِ تَفَاعَلٌ وَهِيَ الَّتِي بَعْدَ الْفَاءِ، وَالْأَلْفُ الثَّانِيَّةُ صَوْرَةُ الْهَمْزَةِ، وَالثَّلَاثَةُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْيَاءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا أَلْفَيْنِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ الصُّوَرِ الْمُتَمَاثِلَةِ فِي الْخَطِّ.

انظر: المحكم: ١٥٧، اللآلي الفريدة: ق ٦٩، فتح المنان: ق ٧١، غيث النفع: ٣٠٨.

(٢) انظر ص: ١٢٨٢.

(٣) (خلف): سَقَطَتْ مِنْ (س).

وهذا وجه لا يصحّ ولا يجوز؛ لاختلال<sup>(١)</sup> لفظه، وفساد المعنى به، وقد تعلق مجيز هذا الوجه بظاهر قول ابن مجاهد: كان حمزة يقف على ﴿تَرَاءَ﴾ يمدّ مدّة بعد الراء ويكسر الراء من غير همز انتهى<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن أراد ما قالوه، ولا جنح إليه، وإنّما أراد الوجه الصحيح الذي ذكرناه، فعبر بالمدّة عن (التسهيل)، كما هي عادة القراء في إطلاق عباراتهم، فلا شك أن حدّاق أصحاب ابن مجاهد؛ مثل الأستاذ الكبير أبي طاهر بن أبي هاشم وغيره أخبر بمراده دون من لم يره ولا أخذ عنه.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»: فوقف حمزة ﴿تَرَاءَ﴾ [الشعراء: ٦١] بإمالة فتحة الراء، ويمدّ بعدها مدّة مطوّلة في تقدير ألفين مماليتين، الأولى أميلت لإمالة فتحة الراء، والثانية أميلت لإمالة فتحة الهمزة المسهّلة المشار إليها بالصدر؛ لأنّها في زنة المتحرك، وإن أضعف الصوت بها ولم يتمّ، فيتوالى في هذه الكلمة على مذهبه أربعة أحرف ممالّة، (الراء) التي هي (فاء) الفعل، و(الألف) التي بعدها الداخلة لبناء تفاعل و(الهمزة) المفعولة على مذهبه التي هي (عين) الفعل، و(الألف) التي بعدها؛ المنقلبة عن (الياء) التي هي (لام) الفعل؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثمّ حكى قول ابن مجاهد الذي ذكرناه بلفظه،

(١) في المطبوع: (لاختلاف) وهو تحريف.

(٢) لم أجد العبارة نفسها عند ابن مجاهد نفسه، وإنّما الذي في (السبعة) هو: «كان حمزة يقف على ﴿تَرَاءَ﴾ على وزن تراعي»، وكذلك قال نصير عن حمزة: «يأتي بهمزة مكسورة بعد الألف التي بعد الراء، مع كسر الراء». السبعة: ٤٧٢.



ثم قال: وهذا مجاز؛ وما قلناه حقيقة ويحكم ذلك المشافهة. انتهى<sup>(١)</sup>. وهو صريح بما قلنا من أن ابن مجاهد لم يُرد ما توهمه بعضهم.

وأشار الداني بقوله: (تحكمه المشافهة) إلى قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره، وإنما يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم، لا من الكتب وعباراتها.

قال الأستاذ أبو علي الفارسي في كتابه «الحجة» في قول ابن مجاهد هذا: إن كان يريد بالمدّ ألف تفاعل وإسقاط العين واللام، فهذا الحذف غير مستقيم.<sup>(٢)</sup>

والوجه الثاني: قلب الهمزة (ياء) فتقول: (ترايا) حكاه الهذلي وغيره<sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف أيضاً.

وقد قيل في توجيهه: إنه لما قرب فتحة الراء من الكسرة بالإمالة، أعطاهما حكم المكسورة / فأبدل الهمزة المفتوحة بعدها (ياء) ولم يعتدّ بالألف حاضرة.

قلت: وله وجه عندي هو أمثل من هذا، وهو أن الهمزة في مثل هذا تبدل (ياء) عند الكوفيّين، وأنشدوا عليه قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(١) جامع البيان: ٢/ق ١٢٨-١٢٩.

(٢) نقل الفاسي نفس العبارة. انظر: اللآلي الفريدة: ق ٦٩.

(٣) منهم ابن غلبون الابن. انظر: التذكرة: ١/ ١٧٥، الكامل: ق: ١٤٠/ أ وفيه أنه حكاه عن أبي عمرو.

(٤) لا يعرف.

غداة تساليت من كل أوب كنانة حاملين لهم لوايا<sup>(١)</sup>

أراد (لواء) فأبدل من الهمزة ياء، وهو وجه لو صحّت به الرواية لكان أولى من الذي قبله، وقد حكى عنه أنه وقف على ﴿تَبَوَّءَ الْقَوْمُ كَمَا﴾ [يونس: ٨٧] كذلك، ورؤي أيضاً عن حفص، والصحيح فيه عن حمزة أيضاً (بين بين)، والله أعلم.

ومنه بعد الياء الزائدة مسألة: ﴿خَطِيئَةً﴾ ﴿خَطِيئَتٍ﴾ و ﴿بَرِيئُونَ﴾ فيه وجه واحد وهو الإدغام كما تقدّم، وحكى فيه وجه آخر وهو (بين بين)، ذكره أبو العلاء الحافظ وهو ضعيف.

وكذلك الحكم في ﴿هَيْئَتَرِيًّا﴾ [النساء: ٤] وحكى فيهما<sup>(٢)</sup> وجه آخر وهو الإدغام فيهما؛ كأنه أريد به الاتباع، ذكره الهذلي، وحكى أيضاً وجهاً آخر وهو التخفيف كالنقل؛ كأنه على قصد اتباع الرسم،<sup>(٣)</sup> وذكره بعضهم، فيصير أربعة أوجه، ولا يصح منها سوى الأول.

(١) البيت واحد من ثلاثة أبيات ذكرها ثعلب في «مجالسه»، وهي:

فَدَى لَبْنِي خَلَاوَةً عَمْرَ أُمِّي      بِلَانِيَّةٍ وَكُنْتُ لَهُمْ قِدَايَا

عَشِيَّةً أَقْبَلْتُ .....      لَوَايَا .....

فَجَاؤُوا عَارِضاً بَرْدًا وَجُنَّا      كَمَثَلِ السَّيْلِ إِذْ يُرِي الْغَتَايَا

وأنشد الجوهري وابن الأنباري (عاقدين) بدل (حاملين)، وانفرد الجوهري عنه بـ (كتائب) بدل (كنانة).

انظر: مجالس ثعلب: ١٢٠، الوقف والابتداء لابن الأنباري: ١/ ٣٨٠، التذكرة: ١/ ١٦٧، الصحاح واللسان والتاج (لوى).

(٢) في المطبوع: (فيه).

(٣) الكامل: ق ١٣٩/ أو ١٤٠/ أ.

ومنه بعد ياء وواو أصليتين مسألة ﴿سَيِّئٌ﴾ و ﴿السُّوَّاءِ﴾ فيهما وجهان: النقل، وهو القياس المطرّد، والإدغام كما ذهب إليه بعضهم إلحاقاً بالزائد. وحكي فيهما وجه ثالث وهو (بين بين) كما ذكره الحافظ أبو العلاء وغيره<sup>(١)</sup>، وهو ضعيف، إلّا أنه في ﴿السُّوَّاءِ﴾ [الروم: ١٠] أقرب عند من التزم اتباع الرسم.

وكذلك الحكم في ﴿سَوَاءٌ﴾ و ﴿سَوَاءَ تَكُمُ﴾ و ﴿سَوَاءَ تِهْمَا﴾ و ﴿سَيِّئًا﴾ و ﴿كَهَيْئَةٍ﴾ و ﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ و ﴿يَأْتَيْسُ﴾ وبابه، إلّا أنه حُكي في ﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠] وبابه وجه رابع وهو الألف على القلب كالبري ومن معه، ذكره الهذلي<sup>(٢)</sup>.

وأما ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ففيه وجهان: النقل والإدغام، كما ذكرنا، ويحكي فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء مكسورة على وجه اتباع الرسم؛ وفيه نظر لمخالفته القياس، وضعفه في الرواية، وقياسه على ﴿هُزْؤًا﴾ لا يصحّ لما نذكره، وقد عدّه الداني من النادر الشاذّ، وحُكي فيه وجه رابع وهو (بين بين)، نصّ عليه أبو طاهر / بن أبي هاشم، وهو داخل في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رآه<sup>(٣)</sup>، وهو أيضاً أقرب إلى اتباع الرسم من الذي قبله، وردّه الداني، وذكر فيه وجه خامس وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة، وكسر الواو قبلها، على نقل الحركة

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢٥٣/١.

(٢) الكامل: ق: ١٣٩/ب.

(٣) في (ت) وكذا في المطبوع: «رواه».

وإبقاء الأثر، حكاه ابن الباذش<sup>(١)</sup>، وهو أيضاً ضعيف قياساً، ولا يصح رواية، وذكر وجه سادس وهو إبدال الهمزة واواً من غير إدغام، حكاه الهذلي<sup>(٢)</sup>، وهو أضعف هذه الوجوه وأردؤها.

فأما ﴿الْمَوْءَدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ففيه أيضاً وجهان: النقل والإدغام، إلا أن الإدغام يضعف هنا للثقل، وفيه وجه ثالث وهو (بين بين) نص عليه أبو طاهر ابن أبي هاشم وغيره، وذكر وجه رابع وهو الحذف، واللفظ بها على وزن (المَوْزَة)، و(الجَوْزَة)<sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرسم.

ورواه منصوفاً عن حمزة أبو أيوب الضبي، واختاره ابن مجاهد، وذكره الداني وقال: هو من التخفيف الشاذ الذي لا يصار إليه إلا بالسمع؛ إذ كان القياس ينفية ولا يجيزه، وكأن من رواه من القراء، واستعمله من العرب كره النقل والبدل، وأما (النقل) فلتحرك الواو فيه بالحركة التي تستثقل وهي الضمة، وأما (البدل) فلاجل التشديد والإدغام<sup>(٤)</sup>.

ثم قال: <sup>(٥)</sup> ومن العرب من إذا خفف همزة: «يَسُوك» قال: «يَسُوك» استثقل

(١) الإقناع: ١/ ٤٤٥.

(٢) الكامل: ق: ١٣٨/ أ.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٥٢، الكامل: ق: ١٣٨/ أ، الإقناع: ١/ ٤٤٠-٤٤٢.

(٤) ذكر الداني أن الفراء حكاه عن العرب، والنص في: جامع البيان: ١/ ق: ١٠٨.

(٥) قوله: ومن العرب.. إلى: فحذف الهمزة، صرح الداني بأنه كلام سيويه، قال: قال سيويه: من العرب.. إلخ.

انظر: المصدر السابق.

الضمة على الواو فحذف الهمزة، قال: وهذا يؤيد ما قلناه؛ يعني من الحذف.<sup>(١)</sup>

قلت: حذف الهمز لا كلام فيه، والكلام في حذف الواو بعد الهمزة التي تجحف بالكلمة وتغير الصيغة، والله أعلم.

ومنه بعد الساكن الصحيح مسألة ﴿مَسْئُولًا﴾ و ﴿مَذْمُومًا﴾ و ﴿أَفْعِدَّةٌ﴾ و ﴿الظَّمَانُ﴾ و ﴿الْقُرَّاءُ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه وجه ثان وهو (بين بين) وهو ضعيف جداً.

وكذلك الحكم في ﴿شَطَكُهُ﴾ و ﴿يَسْقُمُونَ﴾ و ﴿يَسْأَلُونَ﴾ و ﴿النَّشَاءُ﴾ وحكي فيها وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ألفاً؛ على تقدير نقل حركتها فقط كما قدمنا، وهو وجه مسموع، ورواه الحافظ أبو العلاء<sup>(٢)</sup>، ولكنه قوي في ﴿النَّشَاءُ﴾ و ﴿يَسْأَلُونَ﴾ من أجل رسمهما<sup>(٣)</sup> بألف كما ذكرنا، وضعيف في غيرهما؛ من أجل مخالفة / الرسم وما عليه عمل أهل الأداء.

وأما ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] ففيه وجه واحد وهو النقل، وحكي فيه (بين بين) على ضعفه، ووجه ثالث وهو الإدغام كما ذكرنا في ﴿جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] ولا يصح، وشذَّ الهذلي فذكر وجهاً رابعاً؛ وهو إبدال الهمزة واواً؛ قياساً على ﴿هُزْواً﴾، وليس بصحيح<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المصدر.

(٢) انظر: غاية الاختصار: ٢٥١/١.

(٣) في المطبوع: (رسمها) بالإفراد، وهو تحريف.

(٤) الكامل: ق: ١٣٨/ب.

وَأَمَّا ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفْؤًا﴾ ففيهما وجهان:

أحدهما: النقل على القياس المطّرد، وهو الذي لم يذكر في «العنوان» غيره، واختاره المهدوي، وهو مذهب أبي الحسن بن غلبون.

والثاني: إبدال الهمزة واوًا مع إسكان الزاي، على اتّباع الرسم، وقد رجّحه في «الكافي» و«التبصرة» وهو ظاهر «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الفتح فارس بن أحمد ومن تبعه. وقال الداني في «جامعه»: وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوباً خلف، وأبو هشام عن سُلَيْم عنه. انتهى.<sup>(١)</sup>

وقد ضعّفه أبو العباس المهدوي فقال: «وَأَمَّا ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفْؤًا﴾ فالأحسن فيهما النقل؛ كما نقل في ﴿جُزْءًا﴾ على ما تقدّم من أصل الهمزة المتحركة بعد الساكن السالم، فيقول: (هزا) و(كفا) قال: وقد أخذ له قوم بالإبدال في ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفْؤًا﴾ وبالنقل في ﴿جُزْءًا﴾، واحتجوا بأن ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفْؤًا﴾ كتبوا بالواو، وأن ﴿جُزْءًا﴾ كتب بغير واو، فأراد اتّباع الخط، قال: وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزم؛ لأنّا لو اتّبعنا الخط في الوقف<sup>(٢)</sup> على ﴿أَلَمَلًا﴾ [الأعراف: ٦٠] في مواضع بالواو فقلنا ﴿الْمَلَوُ﴾ وفي مواضع بالألف فقلنا ﴿الْمَلَا﴾ قال: وهذا لا يراعى، قال: ووجه آخر أن ﴿هُزْؤًا﴾ و ﴿كُفْؤًا﴾ لم يكتب في المصحف على قراءة حمزة، وإنما كتب على قراءة من يضم الزاي والفاء؛ لأن الهمزة إنما تصوّر على

(١) جامع البيان: ١/ ١٠٨.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «شرح الهداية»: بعد كلمة (الوقف) عبارة «لقلنا».

ما يؤول إليه حكمها في التخفيف، ولو كتبنا على قراءة حمزة لكتبنا بغير واو ك ﴿جَزَاءً﴾ فعلى هذا لا يلزم ما احتجوا به من خطّ المصحف، غير أن الوقف بالواو فيهما جائز من جهة ورود الرواية به، لا من جهة القياس». انتهى<sup>(١)</sup>

ولا يخفى ما فيه؛ وذلك أن الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثم أسكن للتخفيف، وقيل على توهم الضمّ الذي هو الأصل فيهما، وذلك واضح.

وأما إلزامه بالوقف على ما كتب / بالواو من ﴿الْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤] وما<sup>١</sup> كتب بألف بحسب ما كتب، فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه، لم يلزم أيضاً؛ لأن القراءة سنة متبعة.

وأما قوله: (إنهما رسما على قراءة الضمّ) فصحيح لو تعذر حمل المرسوم على القراءتين، وأما إذا أمكن فهو المتعين، وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان، والوجهان صحيحان، أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند جمهورهم الإبدال.

وفيها وجه ثالث وهو (بين بين) كما قدّمنا، ووجه رابع وهو تشديد الزاي؛ على الإدغام، وكلاهما ضعيف، ووجه خامس وهو ضمّ الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واواً؛ اتباعاً للرسم، ولزوماً للقياس، وهو يقوّي ما قلنا من وجه الإبدال مع الإسكان.

(١) نقل المؤلف النصّ بتصرف، فما عبر عنه هنا بالنقل، عبر عنه المهدي بإلقاء الحركة.

انظر: شرح الهداية: ١/ ٦٨-٦٩.

وقد ذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وقال: رواه أبو بكر أحمد بن محمد الأذمي الحمزي<sup>(١)</sup> عن أصحابه، عن سليم عن حمزة، وقال أبو سلمة عبد الرحمن ابن إسحاق، عن أبي أيوب الضبي: إنه كان يأخذ بذلك، قال: والعمل بخلاف ذلك. انتهى<sup>(٢)</sup>.

ومن المتوسط المتحرك بعد المتحرك المفتوح بعد الفتح، مسألة: ﴿سَأَلَ﴾ و ﴿سَأَلْتُمْ﴾ و ﴿مَلَجْنَا﴾ و ﴿سَأَلْتُ﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿رَأَيْتَ﴾ و ﴿شَتَانُ﴾ و ﴿أَلَمَّابِ﴾ ونحوه، ففيه وجه واحد وهو (بين بين) وحُكِيَ فيه وجه آخر وهو إبدال الهمزة ألفاً، ذكره في «الكافي» و «التبصرة» وقال: وليس بالمطرّد<sup>(٤)</sup>، وحكى ذلك أبو العزّ عن اللالكي<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكره من يخفف باتباع الرسم وليس بصحيح، لخروجه عن القياس، وضعفه رواية، ولا يصحّ في مواضع نحو: ﴿سُيِّلَتْ﴾ لاجتماع ثلاثة سواكن فيه، ولا<sup>(٦)</sup> يكون ذلك في لغة العرب، ولكن يقوى في نحو: ﴿مَلَجْنَا﴾ و ﴿مُتَكَّنَا﴾ على لغة من حمّله على فعله.

(١) الحمزي لأنه كان عارفاً بحروف حمزة، وهو حاذق متقن، ثقة، قرأ عليه الشطوي وابن شنبوذ وابن أشته وغيرهم، حدث عنه الدارقطني وابن شاهين، وكان ثقة في الحديث وفي القراءة توفي سنة (٣٢٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/١٠٦، المعرفة: ٢/٥٥٥، تاريخ بغداد: ٤/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) جامع البيان: ١/١٠٨.

(٣) ليست هذه الكلمة في القرآن الكريم، فلعل المؤلف يقصد مطلق التمثيل، لا التنصيص على قرآنية المثال، والله أعلم.

(٤) التبصرة: ٣١٤.

(٥) في (ت): «المالكي» تصحيف، وكذا في المطبوع.

(٦) في (ت) و(س) و(ظ): «ورد سكون ذلك» ونحرفت العبارة في المطبوع إلى: (ولم يرد سكون ذلك).



وقد نصَّ على البديل فيه الهذلي<sup>(١)</sup>، وقد يكون على لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض، لكنه لم ترد به القراءة. وكذلك الحكم فيما وقع بعد الهمزة فيه ألف نحو ﴿الْمَنَابِ﴾ و﴿شَتَّانُ﴾ ولكن تحذف الألف من أجل اجتماعهما، فيزداد ضعفاً.

وكذلك حكم ﴿وَنَآ﴾ و﴿رَمَآ﴾ لا يصح فيه سوى (بين بين) كما قدّمنا، وعلى الإبدال مع ضعفه يُقدَّر الحذف أو الإثبات؛ فيجتمع الساكنان، فيمدّ ويتوسط، وكلّه لا يصح.

ثمَّ إنه لا فرق / بين ما كان بعده ساكن نحو ﴿رَمَآ الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وبين غيره؛ فإن الألف فيه هي صورة الهمزة، والألف بعدها حذفت اختصاراً لاجتماع المثليين، لا لالتقاء الساكنين، والدليل على حذفها اختصاراً للتثاثل؛ إثباتها ياء في حرفي النجم كما قدّمنا، وعلى أن حذفها ليس للساكنين؛ حذفها فيما لم يكن بعد ساكن.

وتكلّف بعض المتأخرين في ذلك ما لا يصح، وحمل هشاماً من ذلك ما لا يحمل، كما زعم في ﴿تَرَبَّأَ﴾ [الشعراء: ٦١]، وليس في ذلك شيء يصحّ.

وأما ﴿أَشْمَازَتْ﴾ و﴿وَاطْمَأَنَّا﴾ و﴿لَا تَلَانَنَّ﴾ و﴿أَرَأَيْتَ﴾ وبابه، فقد حُكي فيها وجه ثالث، وهو الحذف، على رسم بعض المصاحف، وليس بصحيح؛ وإن كان قد صحّ في ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣] وبابه من رواية الكسائي، فإنه لا يلزم أن كل ما صح عن قارئ يصح عن قارئ آخر، والله أعلم.

(١) انظر: الكامل: ق: ١٣٨/ب.

وأما المفتوح بعد كسر، وبعد ضمٍّ، فلا إشكال في إبدال همزته من جنس ما قبلها، وجهاً واحداً، وما حُكي فيه من تسهيل (بين بين) فلا يصحّ.

ومن المضموم بعد الفتح مسألة: ﴿لَرْؤُفٌ﴾ و ﴿تَوَزُّهُمُ﴾ ونحوه، فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وحكي فيه وجه ثانٍ؛ وهو واو مضمومة؛ للرسم، ولا يصح.

وأما نحو: ﴿يَطْعُونُ﴾ و ﴿تَطْطُوهُمْ﴾<sup>(١)</sup> ففيه وجه آخر وهو الحذف؛ كقراءة أبي جعفر، نصّ عليه الهذلي وغيره.

ونصّ صاحب «التجريد» على الحذف في ﴿يَتَوَدُّهُ﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٢٥٥] وقياسه ﴿يَتُوسَّ﴾ [الإسراء: ٨٣] وهو موافق للرسم، فهو أرجح عند من يأخذ به، وقال الهذلي: إنه الصحيح.<sup>(٣)</sup>

وحكي وجه ثالث وهو إبدالها واواً، ذكره أبو العز القلانسي، وقال: ليس بشيء.<sup>(٤)</sup>

ومن المضموم بعد الضمّ مسألة: ﴿بِرُّءُوسِكُمْ﴾ و ﴿رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥]

(١) في (ت) و(س) وكذا في المطبوع، كلمة ثالثة وهي: (بطوكم)، وهو خطأ، إذ ليست في القرآن، والصواب (يطؤها) ولكنها ليست في أي من النسخ.

(٢) في المطبوع: ﴿يَتَوَدُّهُ﴾، وهو تحريف.

(٣) الكامل: ق: ١٣٩/أ.

(٤) لم أجده لا في «الإرشاد» ولا «الكفاية الكبرى»، بل الذي فيها أن ﴿يُوسَّ﴾ وشبهه تجعل بين الهمزة والواو.

انظر: الإرشاد: ١٨٢.

فيه وجهان (بين بين) على القياس، والثاني (الحذف) وهو الأولى عند الآخذين باتّباع الرسم، وقد نصّ عليه غير واحد.

ومن المضموم بعد الكسر مسألة: ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ و﴿سَيِّئُهُ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: (بين بين)؛ أي بين الهمزة والواو، على مذهب سيبويه، وهو الذي<sup>(١)</sup> عليه الجمهور. /

والثاني: إبدال الهمزة ياء على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو المختار عند الآخذين بالتخفيف الرسمي؛ كالداني وغيره كما تقدم.

وحُكِيَ فيه وجه ثالث، وهو التسهيل بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعضل كما تقدّم، وحكي فيه وجه رابع وهو إبدال الهمزة واوًا، وكلاهما لا يصح.

وأما إذا وقع بعد الهمزة واو نحو: ﴿قُلْ اسْتَزِرُوا﴾ [التوبة: ٦٤] و﴿يُطْفِئُوا﴾ و﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ﴾ ففيه وجه آخر؛ وهو الحذف مع ضمّ ما قبل الواو كما تقدم، وهو المختار عند أبي عمرو الداني ومن أخذ باتّباع الرسم، وذكر فيه كسر ما قبل الواو، وهو الوجه الخامل، فيصير فيه ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة وهو التسهيل بين الهمزة والواو، وحذف الهمزة مع ضمّ ما قبلها، وإبدال الهمزة ياء.

(١) في (س): «الذي نص».

وأما نحو: ﴿يَسْتَهْرِؤُونَ﴾ [الأنعام: ٥] و ﴿قَمَالُونَ﴾ [الصفات: ٦٦] و ﴿مُتَكُونٌ﴾ [يس: ٥٦] مما يجتمع فيه ساكنان للوقف، فيجوز في كل وجه من الأوجه المذكورة، كلٌّ من الثلاثة الأوجه؛ من (المدّ) و (التوسط) و (القصر).

ومن المكسور بعد الفتح مسألة: ﴿يَيْسٌ﴾ و ﴿تَطْمِينٌ﴾ ونحوه فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وُحْكِي فيه وجه ثان وهو إبدالها ياء، ولا يجوز.

وكذلك الحكم في ﴿لِحَبْرَيْلَ﴾ [البقرة: ٩٧] وُحْكِي فيه <sup>(١)</sup> ياء واحدة مكسورة، اتّباعاً للرسم، ولا يصحّ من أجل أن ياء البنية لا تحذف؛ وكذلك لا يجوز <sup>(٢)</sup> حذف الهمزة على الرسم أيضاً؛ لتغيّر البنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، ونصّ الهذلي على إبدال همزته ياء وهو ضعيف <sup>(٣)</sup>، وكذلك ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

ومن المكسور بعد الكسر مسألة ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] فيه وجه واحد وهو (بين بين)، وُحْكِي إبدالها ياء على الرسم، ونصّ عليه أبو القاسم الهذلي وغيره، وهو ضعيف <sup>(٤)</sup>.

وأما ما وقع بعد همزته ياء نحو: ﴿وَالصَّاعِيْنَ﴾ و ﴿الْمَخَاطِعِْنَ﴾ و ﴿خَالِسِينَ﴾ و ﴿مُتَكِينٍ﴾ ففيه وجه ثان وهو حذف الهمزة، حكاه جماعة، وهو المختار عند

(١) في (س): «فيه زيادة ياء»، وهو تحريف.

(٢) في (س): «أن تحذف».

(٣) انظر: الكامل: ق ١٤٠ / أ.

(٤) نفس المصدر.

الآخذين باتباع الرسم، وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو إبدال الهمزة ياء، ذكره الهذلي وغيره، وهو ضعيف<sup>(١)</sup> /.

ومن المكسور بعد الضم مسألة: ﴿سُيِّلَ﴾ و﴿سُيِّلُوا﴾ فيه وجهان:

أحدهما: بين الهمزة والياء على مذهب سيويه، وهو قول الجمهور.

والثاني إبدال الهمزة واواً على مذهب الأخفش، نصّ عليه الهذلي والقلانسي<sup>(٢)</sup>، وجاء منصوباً عن خالد الطيب<sup>(٣)</sup>.

فهذه جُمِلَ من مسائل الهمز المتوسط بنفسه والمتطرف، أوضحناها وشرحناها إجمالاً وتفصيلاً؛ ليقاس عليها ما لم نذكره، بحيث لم ندع في ذلك إشكالاً، والله الحمد.

وأما المتوسط بغيره من زائد اتصل به رسماً ولفظاً، أو لفظاً فقط، فلا إشكال فيه لأن حكمه حكم غيره، وقد بيّنا ذلك فيما سلف، ولكن نزيده بياناً وإيضاحاً؛ ليتم مقصودنا من إيصال<sup>(٤)</sup> دقائق هذا العلم لكل أحد، ليحصل الثواب المأمول من كرم الله تعالى.

(١) نفس المصدر.

(٢) أما الهذلي فقد نص عليه كما قال المؤلف، وأما القلانسي فقد نص في «الإرشاد» على أن في نحو: ﴿سُيِّلَ﴾ التسهيل بين الهمزة والياء. انظر: الكامل: ق: ١٣٩/ب، الإرشاد: ١٨٢.

(٣) هو خالد بن يزيد أبو الهيثم، الكوفي، ثقة، عرض على حمزة، وهو من جلة أصحابه، عرض عليه سهل بن محمد وغيره، احتج به البخاري في صحيحه، وهو من قدماء شيوخه. توفي سنة (٢١٥ هـ). انظر: غاية النهاية:

١/٢٦٩-٢٧٠، المعرفة: ١/٣٤٩-٣٥٠، التاريخ الكبير: ٣/١٨٤، الجرح والتعديل ٣/٣٦٠-٣٦١.

(٤) في (س): «اتصال» بالمشناة الفوقية، وهو تصحيف.

مسألة: لو وقف على نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ و ﴿الْإِيمَنِ﴾ و ﴿الْآخِرَةِ﴾ و ﴿الْأُولَى﴾ و ﴿الْكَنَ﴾ و ﴿الْأَرْفَةِ﴾ و ﴿الْإِسْلَمُ﴾ ونحو ذلك فله وجهان:

أحدهما: التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله محمد بن شريح، وأبي عليّ بن بليمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم، عن حمزة بكماله، وهو أحد الوجهين في «التيسير» و«الشاطبية» وطريق أبي الطيّب بن غلبون، وأبي محمد مكّي عن خلف عن حمزة.

والثاني: النقل، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، والمهدوي، وابن شريح أيضاً، والجمهور من أهل الأداء، وهو الوجه الثاني في «التيسير» و«الشاطبية».

وحُكِيَ فيه وجه ثالث وهو: التحقيق من غير سكت كالجماعة، ولا أعلمه نصاً في كتاب من الكتب، ولا في طريق من الطرق عن حمزة؛ لأن<sup>(١)</sup> أصحاب عدم (السكت) على (لام) التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواه حالة الوصل مجمعون على (النقل) وقفاً، لا أعلم بين المتقدمين في ذلك خلافاً منصوباً يعتمد عليه، وقد رأيت / بعض المتأخرين يأخذ به لخلافاً؛ اعتماداً على بعض شروح «الشاطبية»، ولا يصحّ ذلك في طريق من طرقها<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

مسألة: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠] ونحوه يصحّ فيه عشرة أوجه، وهي الوجهان المذكوران من (النقل) و(السكت) في تلك الخمسة المتقدمة في

(١) في المطبوع: (ولا عن)، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «طرقنا»، وهو تحريف.

الهمزة المتطرفة المضمومة، وهي: البدل مع المدّ، والتوسط، والقصر، والرّوم بالتسهيل مع المدّ والقصر، ويمتنع وجه عدم السكت، وعدم النقل، كما قدمنا آنفاً، لعدم صحته رواية.

ومن المتوسط بزائد مسألة ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] ففي الأولى: التحقيق (وبين بين) مع المدّ والقصر، وفي الثانية: الإبدال بثلاثة، والرّوم بوجهين، صارت خمسة عشر، لكن يمتنع وجهان<sup>(١)</sup> في وجه (بين بين) وهما: مدّ الأول وقصر الثاني وعكسه، لتصادم المذهبين، وذُكر في الأولى الإبدال بواو، على اتّباع الرسم مع المدّ والقصر، فتضرب في الخمسة فتبلغ خمسة وعشرين، ولا يصحّ.

ومّا اجتمع فيه متوسط بزائد وبغير زائد مسألة ﴿قُلْ أَؤْتِيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] فيه ثلاث همزات:

(١) جاء في حاشية (ك): قوله: لكن يمتنع وجهان في وجه... إلخ: معناه: أنك إذا أخذت في الثانية بين بين على وجه الروم؛ فإنك إن مددت الألف قبلها يلزمك أيضاً أن تمدّ الألف التي قبل الهمزة الأولى، وإن قصرت الألف قبلها يلزمك أيضاً قصر ما قبل الهمزة الأولى، ولا يجوز مدّ الأول وقصر الثاني ولا عكسه؛ لأنك إذا مددت الأول فإنك بنيت على قول من قال: والمدّ ما زال أعدلا. فإذا قصرت الثاني فإنك بنيت على نقيضه، فتكون في كلمة واحدة قد أخذت بمذهبين، وهو تركيب ولا يجوز التركيب في الكلمة الواحدة.

ومفهوم قوله: يمتنع في وجه بين بين. أنك إذا أخذت في الثانية بالإبدال، فلك مدّ الألف الأول والثاني وقصرهما، ومدّ الأول وقصر الثاني وعكسه، وهو كذلك إذ لا تركيب؛ لأنّ من مدّ في الأول يجوز أن يقول بالقصر في الثاني، لاختلاف سبب القصر، لأنه في الأول كون الهمز مستهلاً، وفي الثاني كونه محذوفاً فقد... في التسهيل أثر الهمز دون الحذف، فيمكن للقاتل بالمدّ في الأول أن يقول بالقصر في الثاني، والعكس، لاختلاف السبب فلا يلزم التركيب. أم

من المقالة الوافية لخاتمة المحققين سيدي أحمد بن مبارك السلجاسي على القصيدة الدالية رحم الله الجميع آمين.

الأولى: بعد ساكن صحيح منفصل وهو اللّام.

والثانية: متوسطة بزائد، وهي مضمومة بعد فتح.

والثالثة: وهي مضمومة بعد كسر.

ففي الأولى (التحقيق) و(التسهيل)؛ فإذا حققت فيجيء في الساكن قبلها (السكت) و(عدمه)، وإذا سهّلت (النقل)، وفي الهمزة الثانية (التحقيق) و(التسهيل) وتسهيلها (بين بين) فقط، وفي الثالثة (التسهيل)، على مذهب سيويه بين الهمزة والواو، وعلى مذهب الأخفش بياء محضة، فيجوز فيها حينئذ عشرة أوجه:

الأول: السكت، مع تحقيق الثانية المضمومة، مع تسهيل الثالثة (بين بين)، وهذا الوجه لحمزة بكماله في «العنوان» ولخلف عنه في «الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» وطريق أبي الفتح فارس عنه.

الثاني: مثله مع إبدال الثالثة ياء مضمومة، على ما ذكر من مذهب الأخفش، وهو اختيار الحافظ أبي عمرو الداني في وجه السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير» لخلف.

الثالث: عدم السكت على اللّام مع تحقيق الهمزة الأولى / والثانية، وتسهيل الثالثة (بين بين) وهو في «الهداية» و«التذكرة» لحمزة، وهو لخلاّد في «التبصرة» و«الكافي» و«الشاطبية» و«التيسير» و«تلخيص» ابن بليمة.

الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الشاطبية» و«التيسير» لخلاّد، واختيار الداني في وجه عدم السكت.



الخامس: السكت على اللّام مع تسهيل الهمزة الثانية والثالثة (بين بين) وهو في «التجريد» لحمزة، وطريق أبي الفتح لخلف عن حمزة، وكذا في «الشاطبية» و«التيسير».

السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه السكت أيضاً، وفي «الشاطبية» و«التيسير» خلف.

السابع: عدم السكت، مع تسهيل الثانية والثالثة (بين بين)، وهو اختيار صاحب «الهداية» لحمزة، وفي «تلخيص» ابن بليمة، وطريق أبي الفتح لخلاّد، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو اختيار الداني في وجه عدم السكت، وفي «الشاطبية» و«التيسير».

التاسع: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة (بين بين)، وهو في «الروضة» و«الشاطبية» ومذهب جمهور العراقيين.

العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء، وهو في «الكفاية الكبرى» و«غاية» أبي العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد ولا يصحّ فيها غير ما ذكرت.

وقد أجاز الجعبري وغيره من المتأخرين فيها سبعة وعشرين وجهاً، باعتبار الضرب، فقالوا في الأولى (النقل) و(السكت) و(عدمه) هذه ثلاثة، وفي الثانية (التحقيق) و(بين بين) و(الواو)؛ أتباعاً للرسم، وهذه ثلاثة، وفي الثالثة (التسهيل)

كالواو، و(إبدالها ياء) أو<sup>(١)</sup> تسهيلها (كالياء)، على ما ذكر من مذهب الأخفش، فتضرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الثانية، بتسعة، والتسعة في الثلاثة الأخرى بسبعة وعشرين.

وقد ذكر ذلك أبو العباس أحمد بن يوسف؛ النحوي، المعروف بالسّمين<sup>(٢)</sup> في شرحه «للشاطبية»، ونقله عن صاحبه الشيخ أبي عليّ الحسن بن أمّ قاسم<sup>(٣)</sup> حيث نظمها فقال:

سبع وعشرون وجهاً قل لحمزة في	قل أوبئكم يا صاح إن وقفا
فالنقل والسكت في الأولى وتركهما	وأعط ثانيه حكماً لها ألفاً /
واواً وكالواو أو حقق وثالثة	كالواو أو يا وكاليا ليس فيه خفا
واضرب بين لك ما قدمت متّضحاً	وبالإشارة استغنى وقد عُرِفَا

انتهى.

(١) في المطبوع: «و» بدون همزة، وهو تحريف وخطأ.

(٢) نزيل القاهرة، إمام كبير، قرأ على أبي حيان وسمع الكثير منه، وعلى أحمد بن محمد العشاب، وصف المؤلف شرحه للشاطبية بأنه: لم يسبق إلى مثله، أھ توفي سنة (٧٥٦ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢.

(٣) ابن قاسم بن عبد الله، أبو محمد، بدر الدين، فقيه نحوي لعوي تصريفي بارع، مغربي الأصل، أخذ عن أبي حيان وغيره، شرح التسهيل والألفية والشاطبية، وله تفسير للقرآن في عشر مجلدات، وعلى شرحه للألفية اعتمد الأشموني حذو القذة بالقذة، توفي سنة (٧٤٩ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٧-٢٢٨، الدرر الكامنة: ٣٢-٣٣، بغية الوعاة: ١/ ٥١٧.

ولا يصحّ منها سوى العشرة المتقدمة، فإن التسعة التي مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل لا يصح كما قدّمنا، وإبدال الثانية واواً محضة على ما ذكر من اتباع الرسم في الستة لا يجوز، والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية بالوجهين لا يُوافق.

قال أبو شامة: نصّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يخفف الثلاثة، الأولى بالنقل، والثانية والثالثة بين<sup>(١)</sup>.

والثاني: تخفيف<sup>(٢)</sup> الثالثة فقط، وذلك على رأي من لا يرى تخفيف المبتدأة، ولا يعتدّ بالزائد.

والثالث: تخفيف الأخيرتين فقط؛ اعتداداً بالزائد وإعراضاً عن المبتدأة<sup>(٣)</sup>.

قال: وكان يحتمل وجهاً رابعاً؛ وهو تخفيف الأولى والأخيرة دون الثانية؛ لولا أنّ من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورة، فهي أخرى بذلك من المبتدأة. انتهى.<sup>(٤)</sup> وهو الذي أردنا بقولنا: «والنقل في الأولى مع تحقيق الثانية لا يُوافق»، والله أعلم.

(١) في المطبوع: «بين بين» بدون باء الجر. علماً بأن عبارة: أبي شامة هي: تجعلان بين الهمزة والواو. أم إبراز المعاني: ٤٠٩/١.

(٢) في المطبوع: (تخفف).

(٣) إبراز المعاني: ٤٠٩/١.

(٤) إبراز المعاني: ٤٠٩/١-٤١٠.

ومن ذلك مسألة ﴿قُلْ أَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] يجيء فيها خمسة أوجه:

أحدها: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية.

والثاني: كذلك مع تحقيقها.

والثالث: عدم السكت مع تسهيل الثانية.

والرابع: كذلك مع التحقيق.

والخامس: النقل مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق لما قدمنا.

وذكر فيها ثلاثة أخرى وهي (السكت)، و(عدمه)، و(النقل)، مع إبدال الثانية ألفاً على ما ذكر في «الكافي» وغيره، وفيه نظر، وحُكي هذه الثلاثة مع حذف إحدى الهمزتين، على صورة اتباع الرسم، ولا يصح سوى ما ذكرته أولاً.

ومن المتوسط بغيره بعد ساكن أيضاً مسألة ﴿قَالُوا أَمَئًا﴾ [البقرة: ١٤] وذكر فيه خمسة أوجه:

أحدها: التحقيق مع عدم السكت، وهو مذهب الجمهور.

والثاني: مع السكت، وهو مذهب أبي بكر الشذائي، وذكره الهذلي أيضاً، وبه قرأ صاحب «المبهج» على شيخه أبي الفضل، وصاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي في رواية خلاد. /

والثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين.

والرابع: الإدغام، وهو جائز من طرق أكثرهم، كما قدمنا من مذاهبهم.

والخامس: التسهيل (بين بين)، على ما ذكره الحافظ أبو العلاء، وهو ضعيف.

وتجيء هذه الخمسة في قوله تعالى ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الشورى: ٦] مع الخمسة في الهمزة الأخيرة المضمومة، فتبلغ خمسة وعشرين وجهاً، إلا أن الإدغام فيها يختار على النقل، كما تقدّم، وأكثر القراء لا يرون التسهيل بالروم كما ذكرنا.

ومن ذلك مسألة ﴿يَنْبَغِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] وفيها بحكم ما ذكرنا عشرة أوجه وهي: الخمسة المذكورة أولاً مع تسهيل الهمزة الثانية؛ مدّاً وقصراً، وقيل فيها وجه آخر وهو إبدال الهمزة ياء على اتباع الرسم، وهو شاذّ، فإن ضرب في الخمسة المذكورة صارت خمسة عشر، وأشدُّ منه حذف الهمزة واللفظ بياء واحدة بعد الألف، مع أنه غير ممكن، فيصير عشرين، ولا يصحّ.

ومن ذلك مسألة: ﴿بِمَا أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ٤] وفيها ثلاثة أوجه:

الأول: التحقيق، مذهب الجمهور.

والثاني: (بين بين) طريق أكثر العراقيين، ويجوز معه المدّ والقصر.

والثالث: السكت مع التحقيق لمن تقدّم أنفاً.

وتجيء هذه الأربعة في نحو ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ [البقرة: ١٧] مع تسهيل الثانية بالمدّ والقصر، فتصحّ<sup>(١)</sup> ستة، لإخراج المدّ مع المدّ، والقصر مع القصر.

(١) في المطبوع: (فتصبح).

وتجيء أيضاً في ﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠] مع ثلاثة الإبدال، فتبلغ اثني<sup>(١)</sup> عشر.

وتجيء الثلاثة أيضاً مع الخمسة في<sup>(٢)</sup> الأخيرة من ﴿وَلَا أَبْنَاءَ﴾ [الأحزاب: ٥٥] فتبلغ خمسة عشر وجهاً، بل عشرين، لكن يسقط منها وجهها التصادم، فتصبح ثمانية عشر.

ومن ذلك مسألة: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَؤُنَا﴾ [الأنعام: ٥] وفيه باعتبار ما تقدّم في ﴿شُرَكَاءَ﴾ و ﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧] أربعة وعشرون وجهاً، وهي مع السكت على (الميم) اثنا عشر وجهاً: المدّ والتوسط والقصر مع الإبدال ألفاً، والمدّ والقصر مع الروم، وهذه الخمسة مع التخفيف القياسي، والسبعة الباقية مع اتباع الرسم وهي المدّ والتوسط والقصر مع إسكان الواو، وهذه الثلاثة مع الإشمام والقصر مع الروم.

ولو قرئ بالنقل على مذهب من أجازته؛ لجاء أربعة وعشرون أخرى، وذلك على وجهي فتح (الميم) وضمّها، أي حالة النقل كما تقدّم، وكلاهما لا يصح.

ومن ذلك مسألة: ﴿يَشَاءُ إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه، وفيه الثلاثة الجائزة لباقي القراء وصلّاً، وهي التحقيق مذهب الجمهور، وبين بين على مذهب أكثر العراقيين، والواو<sup>(٣)</sup> المحضة على مذهب بعضهم.

(١) في المطبوع: (اثنا) وهو خطأ.

(٢) في (في) سقطت من المطبوع.

(٣) في (ت) والمطبوع: «والياء» وهو خطأ.

وتجري هذه الثلاثة في عكسه في نحو: ﴿فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨].

وتجيء نحو: ﴿فِي الْكِتَابِ أَوَّلَاتِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ستة أوجه، وهي هذه

الثلاثة في<sup>(١)</sup> وجهي تسهيل الهمزة المكسورة مع المد والقصر، فقس على هذه

المسائل ما وقع من<sup>(٢)</sup> نظيرها، والله الموفق.

(١) في (ت): «مع وجهي» وفي (س): «الثلاثة وجهي» وتحرفت في المطبوع إلى: «الثلاثة وهي».

(٢) في المطبوع: «في».

/ باب الإدغام الصغير<sup>(١)</sup>

وهو عبارة عما إذا كان الحرف الأول منه ساكناً، كما قدّمنا في أول باب  
 (الإدغام الكبير) وينقسم إلى: جائز، وواجب، وممتنع، كما أشرنا إليه أول  
 (الإدغام الكبير) فيما تقدّم.

فأما الجائز وهو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف، فينقسم إلى  
 قسمين:

الأول: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في  
 فصول: (إذا، وقد)، و(تاء التأنيث)، و(هل)، و(بل).

الثاني: إدغام حرف في حرف؛ من كلمة أو كلمتين، أو<sup>(٢)</sup> حيث وقع، وهو المعبر  
 عنه عندهم بـ (حروف قرّبت مخرجها).

ويلتحق بهما قسم آخر اختلف في بعضه، يذكره جمهور أئمتنا عقب ذلك،  
 وهو الكلام على أحكام (النون الساكنة والتنوين) خاصة، إلا أنه يتعلق به  
 أحكام آخر سوى (الإدغام)، و(الإظهار)، من (الإخفاء)، و(القلب)، والله تعالى  
 أعلم.

(١) انظر: السبعة: ١١٣-١٢٥، التذكرة: ١/ ١٨٠-١٨٦، التيسير: ٤١-٤٥، التبصرة: ٣٥٣-٣٦٤،  
 الكافي: ٣٧-٣٩، الروضة: ٣٥٠-٣٦١، المستنير: ١/ ٣٤١-٣٥٧، الإرشاد: ١٥٧-١٦٥، الكفاية  
 الكبرى: ١٤١-١٤٦، المصباح: ٧٧٠-٧٩٢، غاية الاختصار: ١/ ١٦٣-١٧٣، الإقناع: ١/ ٢٣٨-  
 ٢٤٥.

(٢) في (ت) «إذا» وهو تحريف، وهي ساقطة من المطبوع.



## فصل

(ذال: ﴿إِذْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف وهي حروف (تجد) و (الصفير)<sup>(١)</sup>.

فالتاء: ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿وَإِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣] ﴿وَإِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١] ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤] ﴿وَإِذْ تُدْعَوْنَ﴾ [غافر: ١٠] ﴿وَإِذْ تَمْشِي﴾ [طه: ٤٠] والجيم: ﴿وَإِذْ جَعَلَ﴾ [الفتح: ٢٦] ﴿وَإِذْ جِئْتَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿وَإِذْ / جَاءَ﴾ [الصافات: ٨٤].

والدال: ﴿وَإِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ في [الكهف: ٣٩] ﴿وَإِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢] و [ص: ٢٢] و [الذاريات: ٢٥].

والسين: ﴿وَإِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢].

والصاد: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩].

والزاي: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] ﴿وَإِذْ زَاغَتْ﴾ [الأحزاب: ١٠]

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وهشام، وأظهرها عندها: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب.

وأدغمها في (التاء) و (الدال) فقط حمزة وخلف.

(١) سبق بيانها أنها: الصاد والزاي والسين. انظر: ٥٣٣.

وأدغمها في غير (الجيم) الكسائي وخلاد.<sup>(١)</sup>

وانفرد صاحب «العنوان» عن خلاد بإظهار ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحزاب: ١٠].

وانفرد الكارزيني عن رويس بإدغامها في التاء والصاد.<sup>(٢)</sup>

وانفرد صاحب «المبهج» بالإدغام في الزاي،<sup>(٣)</sup> وأبو معشر في (الجيم).<sup>(٤)</sup>

وأما ابن ذكوان فأظهرها في غير (الدال)، واختلف عنه في (الدال) فروى عنه الأخفش إدغامها في (الدال)، وروى عنه الصوري إظهارها عندها أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وانفرد أبو العزّ عن زيد، عن الرمليّ عنه؛ بإدغامها في ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ في الكهف [٣٩] فقط<sup>(٦)</sup>

وانفرد هبة الله عن الأخفش؛ بإظهارها عند (الدال).

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨٠، التيسير: ٤٢، الإرشاد: ١٦٢-١٦٣.

(٢) انظر: الإرشاد: ١٦٢.

(٣) ذكر السبط أن رويساً، أدغمها عند (التاء) و(الزاي) و(الصاد).

انظر: المبهج: ١/ ١٦٦، ولعل صواب عبارة المؤلف: «وزاد» بدل «انفرد» والله أعلم. وانظر إيضاح

الرموز: ١١٧ فقد نص القباقي على ما في «المبهج» كما ذكر.

(٤) الذي في التلخيص: السين والجيم، علماً بأن «السين» صحّفت إلى «السين» المعجمة، ولعل المؤلف يقصد

مذهب أبي معشر في غير «تلخيصه»، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٣٨.

(٥) انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٦.

(٦) الإرشاد: ١٦٢.

وكذلك انفرد النهرواني عن الأخفش بإظهار ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في المواضع الثلاثة [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]، وإدغام<sup>(١)</sup> ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩] فقط<sup>(٢)</sup>.

وكذلك روى الفارسي عن الحماصي؛ فانفرد به عن سائر أصحاب الحماصي. وانفرد أبو العزّ أيضاً عن زيد بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ في الأحزاب [٣٧]، وزاد في «الكفاية» ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١]. وانفرد القباب عن الرملي بإدغام ﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ و ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

## فصل

(دال: ﴿قَدْ﴾) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: (الذال) و(الطاء) و(الضاد) و(الجيم)، و(السين)<sup>(٤)</sup>، و(حروف الصغرى).

فالذال: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩].

والطاء: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤].

(١) في المطبوع: (إدغامها)، وهو تحريف.

(٢) انظر: الروضة للمالكى: ٣٥٤.

(٣) انظر: المستنير: ١/ ١٧١-١٧٢ و ٣٤٧، المصباح: ٧٧٩/٢.

(٤) تصحفت عند أبي العلاء إلى (السين المهملة). انظر: غاية الاختصار: ١/ ١٦٣.

والضاد: ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء: ١٦٧] ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨] ﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦].

والجيم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] و ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] و ﴿قَدْ جَدَلْنَا﴾ [هود: ٣٢].

والشين: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠].

والسين: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] ﴿وَلَقَدْ سَبَقْتُ﴾ [الصفافات: ١٧١]، و ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و ﴿مَا قَدْ سَلَكَ﴾ [النساء: ٢٣].

والصاد: ﴿وَلَقَدْ صَرَفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١] ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ﴾ [سبأ: ٢٠] ﴿وَلَقَدْ صَبَحَهُمْ﴾ [القمر: ٣٨].

والزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥].

فأدغمها فيهنّ: أبو عمرو وحمة / والكسائي وخلف وهشام.

١٢

واختلف عن هشام في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ في ص [٢٤]: فروى الجمهور من المغاربة وكثير من العراقيين عنه من طريقه الإظهار، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«الشاطبية» و«المبهج» وغيرها<sup>(١)</sup>، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي بن<sup>(٢)</sup> فارس، وروى جمهور العراقيين وبعض المغاربة عنه الإدغام، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» لأبي العزّ،

(١) انظر: التيسير: ٤٢، التبصرة: ٣٥٣-٣٥٥، تلخيص العبارات: ٤٢، المبهج: ١/١٦٤، التجريد: ق١٣/ب، العنوان: ٥٦.

(٢) في المطبوع (في) بدل (ابن)، وهو تحريف.

و«غاية» أبي العلاء، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكي، والوجهان جميعاً في «الكافي»<sup>(١)</sup>.

وأدغمها ابن ذكوان في الثلاثة الأول وهي: (الذال) و(الطاء) و(الضاد) فقط، واختلف عنه في (الزاي)؛ فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الداني على عبد العزيز الفارسي، وهو الذي في «التجريد» من قراءته على نصر بن عبد العزيز الفارسي، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش<sup>(٢)</sup>.

وروى عنه الصوري، وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام، وهو الذي في «العنوان» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«التلخيص» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وأبي الفتح فارس، وصاحب «التجريد» على عبد الباقي وابن نفيس، ورواه الحافظ أبو العلاء عن ابن الأخرم<sup>(٣)</sup>.  
وانفرد الشذائي بحكاية التخيير في (الشين) عن ابن الأخرم<sup>(٤)</sup>.

وأدغمها ورش في (الضاد) و(الطاء)، فوافق ابن ذكوان فيهما، وأظهرها عند باقي الحروف.

(١) انظر: المستنير: ٣٤٥/١، الكفاية الكبرى: ١٤٢، غاية الاختصار: ١٦٤/١، التجريد: ق: ١٤/أ، الكافي: ٣٧.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ق: ١١٧/أ، المفردات: ١٨٣، التجريد: ق: ١٤/أ.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٥٤، جامع البيان: ١/ق: ١١٧/أ، العنوان: ٥٦، الكافي: ٣٧، تلخيص العبارات: ٤٢.

(٤) قال سبط الخياط: قال الشذائي: وكان ابن الأخرم وحده عن الأخفش يرى التخيير عند السين خاصة بين الإظهار والإدغام. اهـ المبهج: ١٦٤/١.

ملاحظة: ذكر المؤلف أن التخيير في (الشين) وهي المعجمة، وفي «المبهج» بالمهملة، فإله أعلم بالصواب حيث لم أجد مصدراً آخر للتوثيق.

وأظهرها الباقيون عند حروفها الثانية، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب وقالون.<sup>(١)</sup>

وانفرد أبو عبد الله الكارزيني عن رويس بإدغامها في «الجيم».<sup>(٢)</sup>

وانفرد أبو الكرم في «المصباح» عن روح بالإدغام في «الظاء» و«الضاد»<sup>(٣)</sup>.  
والله الموفق.

## فصل

(تاء التأنيث) اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ستة أحرف، وهي: (الطاء) و«الجيم» و«الظاء»، وحروف (الصغير).

فالتاء: ﴿بَدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الحاقة: ٤] و﴿رَحِبَتْ ثَمُودُ﴾ [التوبة: ٢٥].

والجيم: ﴿فَضِبَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] و﴿وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

الظاء: ﴿حَمَلَتْ / ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] و﴿حُرِمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ٢] و﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١].

والسين: ﴿أُنْبِتَتْ سَنَعٌ﴾ [البقرة: ٢٦١] و﴿أَقْلَتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧].

(١) انظر: التذكرة: ١/ ١٨١ والإتحاف: ١/ ١٣١.

(٢) انظر: التلخيص: ١٣٧.

(٣) انظر: المصباح: ٢/ ٧٧٦.

و ﴿مَضَتْ سُنْتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] ﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠] ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ﴾ [ق: ١٩].

والصاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] في قراءة غير يعقوب<sup>(١)</sup>، ﴿هَلَلِمَتْ صَوْمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

والزاي: ﴿خَبَتْ زِدْنُهُمُ﴾ [الإسراء: ٩٧].

فأدغمها في الحروف الستة: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأدغمها الأزرق عن ورش في (الظاء) فقط، وأظهرها خلف في (الثاء)، حسب، وأدغمها ابن عامر في (الصاد) و(الظاء).

وأدغمها هشام في (الثاء)، واختلف عنه في حروف (سجز)، وهي: السين، والجيم، والزاي، فأدغمها الداجوني عن أصحابه عنه، وكذلك ابن عبدان عن الحلواني عنه، من طريق أبي<sup>(٢)</sup> العز عن شيخه عن ابن نفيس، ومن طريق الطرسوسي؛ كليهما عن السامري عنه، وبه قطع لهشام وحده في «العنوان» و«التجريد»<sup>(٣)</sup>، وأظهرها عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من طريقي أبي العز والطرسوسي عن ابن عبدان.

واختلف عن الحلواني في ﴿هَلَلِمَتْ صَوْمِعُ﴾ فروى الجمهور عنه إظهارها،

(١) لأن قراءته بنصب التاء مع تنوينها. انظر: التذكرة: ٣٠٩/٢.

(٢) في المطبوع: (أبو) بالرفع، وله وجه صحيح وهو الحكاية.

(٣) انظر: الإرشاد: ١٦٣ - ١٦٤، التجريد: ق: ١٤/أ.

وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«التبصرة» و«الهداية» و«التذكرة» و«التلخيص» وغيرها، وقطع بالوجهين له صاحب «الكافي»، واستثنائها أيضاً جماعة ممن روى الإدغام عن الحلواني.<sup>(١)</sup>

وأضاف بعضهم إليها ﴿نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] فاستثنائها أيضاً، كصاحب «المستنير» و«الغاية» و«التجريد»، وليس ذلك من طريقنا.

وانفرد صاحب «التجريد» أيضاً باستثناء (الجيم) و(الصاد)، فأظهرها عندهما؛ وذلك من قراءته على الفارسي، يعني من طريق الجمال عن الحلواني، والمعروف من طرق<sup>(٢)</sup> الجمال ما قدّمنا<sup>(٣)</sup>.

وأظهرها ابن ذكوان عند حروف (سجز) المتقدمة، واختلف عنه في (الثاء)؛ فروى عنه الصوري إظهارها عندها، وروى الأخفش إدغامها فيها، هذا هو الصحيح، وقد اضطربت ألفاظ كتب أصحابنا فيه، وقد نقله الداني على الصواب من نصوص أصحاب ابن ذكوان وأصحاب أصحابه.<sup>(٤)</sup>

واستثنى الصوري من (السين) ﴿أُثْبِتَتْ سَبْعٌ﴾ [البقرة: ٢٦١] فقط، فأدغمها<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التذكرة: ١/١٨٢، التيسير: ٤٣، التبصرة: ٣٥٤، الكافي: ٣٨، تلخيص العبارات: ٤٣.

(٢) في المطبوع: (طريق) بالافراد.

(٣) انظر: المستنير: ١/١٦٧، التجريد: ق: ١٤/أ، المصباح: ٢/٧٨٦، غاية الاختصار: ١/٧٢.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/ق ١١٨ و ١١٩.

(٥) انظر: الإرشاد: ١٦٣، الكفاية الكبرى: ١٤٥.



وانفرد الحافظ أبو العلاء بالإظهار عن الصوري عند (الصاد)<sup>(١)</sup>، وهو وهم، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عنه باستثناء ﴿حَصِرَتْ﴾ و ﴿هَلَمَّتْ﴾ فأدغمها، ولا نعرفه<sup>(٢)</sup>.

وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]،<sup>(٣)</sup> ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق.

وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الإدغام في غير «التيشير» من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معاً.<sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوع: (بالضاد) المعجمة، وهو تصحيف. انظر: غاية الاختصار: ١٦٨/١-١٦٩.

(٢) علّق المؤلف على هذا الاستثناء بقوله: وهو غريب. اه، وما نقله المؤلف عن صاحب «المبهج» صرح به ابن سوار أيضاً فقال: وروى الداجوني عن الثلاثة إدغامها في ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] و ﴿هَلَمَّتْ صَوْبُغٌ﴾ [الحج: ٤٠] و ﴿وَجَبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥] اه.

وقد ذكرت هذا لئلا يفهم أنه يقدح في قول المؤلف: (انفرد صاحب «المبهج»)، لأن ما في «المبهج» وعناهُ المؤلف هو من طريق الصوري، أما ما ذكره ابن سوار فقد صرح بأنه عن الثلاثة، ومراده بهم الداجوني عن ابن الحويرس وابن مامويه والبيساني، كما صرح في طريقه. والله أعلم.

انظر: المبهج: ١٦٨/١، الإرشاد: ١٣٩، ١٦٤، تقريب النشر: ٤٨.

(٣) وذلك في قوله:

..... وفي وجبت خلف ابن ذكوان يُفتلا . الشاطبية: ٢٢.

(٤) إبراز المعاني: ٥١/٢.

قلت: والذي نصّ عليه في «جامع البيان» هو عند (الجيم)، ولفظه: اختلفوا عن ابن ذكوان، فروى ابن الأخرم، وابن أبي داود<sup>(١)</sup>، وابن أبي حمزة<sup>(٢)</sup>، والنقاش، وابن سَنَبُود، عن الأخفش عنه الإظهار في الحرفين، وكذلك روى محمد بن يونس<sup>(٣)</sup> عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد<sup>(٤)</sup> وأبو طاهر<sup>(٥)</sup> وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦] بالإظهار، و﴿وَجَعَتْ جُتُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] بالإدغام، وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية هشام<sup>(٦)</sup>. انتهى.

(١) جعفر بن حمدان بن سليمان، أبو الفضل، النيسابوري، المؤدب، ضابط، من حذاق أصحاب الأخفش، قرأ عليه الجبني وغيره، وروى عنه الدارقطني، توفي سنة (٣٣٩ هـ).  
انظر: غاية النهاية: ١/ ١٩١.

(٢) محمد بن نصير بن جعفر، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ جليل ضابط ثقة، أجل أصحاب الأخفش وأضبطهم وأشهرهم، أقرأ الناس في حياة شيخه الأخفش، روى عنه القراءة عرضاً محمد بن الحسن الديلمي.  
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٦٩.  
(٣) لم أعرفه.

(٤) محمد بن أحمد، أبو بكر، الدمشقي، مقرئ صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، قرأ عليه عبد الباقي ثلاث ختمات متواليات في دمشق، وقال عنه: كان من خيار المسلمين، وصابر على صيام الدهر ولزوم الجماعة.  
انظر: غاية النهاية: ٢/ ٨٨.

(٥) محمد بن سليمان بن أحمد، البعلبكي، مؤذن، مقرئ، عالي السند، صالح، أخذ عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عبد الباقي وغيره، وذكر عنه الداني نقلاً عن شيخه عبد الباقي أنه لم يقرئ إلا عند ما احتاج قبل موته بستين عفا الله عنا وعنه.

انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٤٨.

(٦) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١١٨-١١٩.

فرواؤه الإظهار هم الذين في «الشاطبية»، ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره.

وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طرق أصحاب الإدغام؛ كابن مرشد، وأبي طاهر، وابن عبد الرزاق وغيرهم، فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه؟

على أنني رأيت نصّ أبي الفتح فارس في «كتابه» فإذا هو الإدغام عن هشام في (الجيم)، والإظهار عن ابن ذكوان، ولم يفرّق بين: ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وغيره<sup>(١)</sup>.

والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون، والأصبهاني عن ورش.

وانفرد الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط، وابن الفحام؛ بإدغامها في (السين) و(الجيم) و(الظاء)<sup>(٢)</sup>.

وانفرد في «المصباح» عن روح بالإدغام في (الظاء) فقط<sup>(٣)</sup>.

(١) جاء في شرح أبي شامة: وذكر أبو الفتح في «كتابه»، وعن ابن ذكوان الإظهار عند الجيم.... إلخ. وهنا سقط مهمّ جداً في توضيح المقصود وهو: في «كتابه» [عن هشام الإدغام فيه] وعن...، فسقط من «المطبوع» ما بين القوسين، وقد رجعت في ذلك إلى نسخة خطية من هذا الشرح ق(٨٦).

(٢) انظر: المبهج: ١/١٦٩.

(٣) انظر: المصباح: ٢/٧٨٦.

## فصل

(لام) (بل) و(هل)<sup>(١)</sup>: اختلفوا في إدغامها وإظهارها عند ثمانية أحرف، وهي: التاء، والشاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون.

منها خمسة تختصّ بـ (بل) وهي: الزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، وواحد يختصّ بـ (هل) وهو / الشاء، وحرّان يشتركان فيهما معاً وهما: التاء والنون.

فالتاء، نحو: ﴿هَلْ تَنْقُمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] و﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿بَلْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأنبياء: ٤٠] و﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦].

والشاء نحو: ﴿هَلْ تُؤَبِّدُ الْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦].

والزاي: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿بَلْ زَعَمْتَ﴾ [الكهف: ٤٨].

والسين: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٨٣، ١٨].

والضاد: ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨].

والطاء: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥].

والظاء: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].

(١) في (ت) والمطبوع: «هل وبل».

والنون، نحو: ﴿بَلْ نَنْبَغُ﴾ [البقرة: ١٧٠] و ﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨] و ﴿هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣] و ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣].

فأدغم اللام منهما في الأحرف الثمانية الكسائي.

ووافقه حمزة في التاء والتاء والسين، واختلفوا عنه في ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥] فروى جماعة من أهل الأداء عنه إدغامها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس في رواية خلّاد، وكذا روى صاحب «التجريد» عن أبي الحسين الفارسي عن خلّاد<sup>(١)</sup>، ورواه نصّاً عنه محمد بن سعيد، ومحمد بن عيسى، ورواه الجمهور عن خلّاد بالإظهار، وبه قرأ الداني على<sup>(٢)</sup> أبي الحسن بن غلبون، واختار الإدغام<sup>(٣)</sup>، وقال في «التيسير»: وبه آخذ.<sup>(٤)</sup>

وروى صاحب «المبهج» عن المطوعي عن خلف إدغامه<sup>(٥)</sup>، وقال ابن مجاهد في «كتابه» عن أصحابه عن خلف عن سليم: <sup>(٦)</sup> إنه كان يقرأ على حمزة ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ مدغماً فيجيزه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: التجريد: ق: ١٤/ب.

(٢) في المطبوع: (عن).

(٣) قراءة الداني بهذا الوجه على ابن غلبون لم أجدها في النسخة الخطية التي لديّ من «جامع البيان»، فلعل فيها سقطاً، وقد ذكرها الداني في «مفرداته»، ص: ٣٤٤-٣٤٥.

(٤) التيسير: ٤٣.

(٥) المبهج: ١/١٧٠.

(٦) في (ز) و(ك): «عن حمزة»، ولعله سبق نظر من الناسخ.

(٧) انظر: السبعة: ١٢٣.

وقال خلف في «كتابه» عن سُليم عن حمزة إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه، وبالإدغام فلا يرده. \*<sup>(١)</sup>

وكذا روى الدوري عن سليم \*<sup>(٢)</sup>، وكذا روى العبسي والعجلي عن حمزة، وهذا صريح في ثبوت الوجهين جميعاً عن حمزة، إلا أن المشهور عند أهل الأداء عنه الإظهار.

وأظهرها هشام عند الضاد والنون فقط، وأدغمها في الستة الأحرف الباقية، هذا هو الصواب والذي عليه الجمهور، وهو الذي تقتضيه أصوله.

وخصَّ بعض أهل الأداء الإدغام بالحلواني فقط، كذا ذكره أبو طاهر بن سوار<sup>(٣)</sup>، وهو ظاهر عبارة صاحب «التجريد»، وأبي العزّ في «كفايته»<sup>(٤)</sup>، ولكن خالفه الحافظ أبو العلاء فعَمَّم الإدغام لهشام من طريقي الحلواني والداجوني، مع أنه لم يسند طريق الداجوني إلا من قراءته على أبي العزّ<sup>(٥)</sup>.

وكذا نصَّ على الإدغام لهشام بكماله الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان»، وأبو القاسم الهذلي في «كامله» فلم يحكما عنه في ذلك خلافاً.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق ١٢٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ظ).

(٣) المستنير: ١/ ٣٥١.

(٤) الكفاية: ١٤٦.

(٥) غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

وأما سبط الخياط فنصّ في «مبهبه» على / الإدغام لهشام من طريق الحلواني والداجوني في لام (هل) فقط، ونصّ على الإدغام له من طريقي الحلواني والأخفش في لام (بل)، ولعله سهو قلم من الداجوني إلى الأخفش، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام اللام في (هل) من سورة الرعد [١٦] قوله: ﴿هَلْ نَسْرَى الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾، وهذا هو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهادي» و«الهداية» و«التذكرة» و«التلخيص»<sup>(٢)</sup> و«المستنير» و«غاية» أبي العلاء<sup>(٣)</sup>. ولم يستثنها أبو العز القلانسي في «كفايته»<sup>(٤)</sup>، ولم يستثنها في «الكامل» للداجوني، واستثنائها للحلواني.

وروى صاحب «التجريد» إدغامها من قراءته على الفارسي، وإظهارها من قراءته على عبد الباقي<sup>(٥)</sup>.

ونصّ على الوجهين جميعاً عن الحلواني فقط صاحب «المبهبج» فقال:

(١) انظر: جامع البيان: ١: ق: ١٢٠، الكامل: ق: ١٩٢، المستنير: ١/ ٣٥١، المبهبج: ١/ ١٧٠، التجريد: ق: ١٤/ ب، الكفاية الكبرى: ١٤٦، غاية الاختصار: ١/ ١٧٠.

(٢) كذا في (س) و(ظ) بالثنية وهو الصواب، والمراد تلخيص أبي معشر وتلخيص ابن بليمة وكلاهما استثنى هذا الموضع لهشام، وفي بقية النسخ: (التلخيص)، بالإفراد، ولعله تحريف من النسخ.

(٣) انظر: التذكرة: ١/ ١٨٤، التبصرة: ٣٦١، التيسير: ٤٣، الكافي: ٣٩، التلخيص في الثمان: ١٤٠، تلخيص العبارات: ٤٣.

(٤) لا يؤخذ هنا بمفهوم المخالفة فيقال: إنه استثناه في الإرشاد؛ لأن هشاماً ليس له ذكر في الإرشاد، فليست به.

(٥) انظر: التجريد: ق: ١٤/ ب.

واختلف عن الحلواني عن هشام فيها، فروى الشذائي إدغامها، وروى غيره الإظهار، قال: وبها قرأت على شيخنا الشريف، انتهى.<sup>(١)</sup> ومقتضاه الإدغام للداجوني بلا خلاف، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو في «جامعه»: وحكى لي أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين، عن أصحابه، عن الحلواني عن هشام ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦] بالإدغام كنظائره في سائر القرآن، قال: وكذلك نصّ عليه الحلواني في «كتابه». انتهى.<sup>(٢)</sup> وهو يقتضي صحة الوجهين، والله أعلم.

وأظهر الباقر اللّام منهما عند الحروف الثمانية، إلا أبا عمرو فإنه يدغم اللّام من ﴿هَلْ تَرَى﴾ في الملّك [٣] والحاقة [٨]، والله الموفق<sup>(٣)</sup>.

(١) المبهج: ١/١٧٢.

(٢) جامع البيان: ١/ق: ١٢٠.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٦١، التيسير: ٤٣.



## باب حروف قربت مخارجها

وتنحصر في سبعة عشر حرفاً:

الأول: الباء الساكنة عند الفاء وذلك في خمسة مواضع؛ في النساء [٧٤] ﴿أَوْيَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ وفي الرعد [٥] ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ﴾ وفي سبحان [٦٣] ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ وفي طه [٩٧] ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ لَكَ﴾ وفي الحجرات [١١] ﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَأُولَئِكَ﴾ فأدغم الباء في الفاء فيها أبو عمرو، والكسائي، واختلف عن هشام وخلاد:

فأما هشام فرواها عنه بالإدغام / أبو العزّ القلانسي من طريق الحلواني، وكذلك الحافظ أبو العلاء، وكذلك رواه ابن سوار من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني عنه، ومن طريق جعفر بن محمد عن الحلواني، ورواه الهذلي عن هشام من جميع طرقه، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي من طريق الحلواني.

وبه قطع أحمد بن نصر الشذائي عن هشام من جميع طرقه، وقال: لا خلاف عن هشام في ذلك<sup>(١)</sup>.

وقال الداني في «جامعه»: قال لي أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن هشام بالوجهين انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) نقل الداني هذا القول في جامعه: ١/ ق ١٢١.

(٢) نفس المصدر.

ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار، وعليه أهل الغرب قاطبة، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها سواء، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي من طريق الحلواني، وعلى المالكي والفراسي من طريق الداجوني.

وكذا رواه صاحب «المستنير» عن النهرواني من طريق الداجوني، وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامري عن أصحابه، عن الحلواني، قال: وبه قرأت في رواية الحلواني، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

وانفرد الرملي، عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامها كما ذكره في «المبهج» و«غاية الاختصار»، وأبو القاسم الهذلي<sup>(٢)</sup>.

وأما خلاد: فرواها عنه بالإدغام جمهور أهل الأداء، وعلى ذلك المغاربة قاطبة؛ كابن شريح، وابن سفيان، ومكي، والمهدوي، وابني غلبون، والهذلي، وفي «المستنير» من طريق النهرواني، وأظهرها عنه جمهور العراقيين، كابن سوار، وأبي العز، وأبي العلاء الهمداني، وسبط الخياط.

وخصّ بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف الحجرات، فذكر فيه الوجهين على التخيير، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية»<sup>(٣)</sup>، وذكر فيه الوجهين

(١) نفس المصدر.

(٢) المبهج: ١٧٣/١، غاية الاختصار: ١٧١/١.

(٣) الإقناع: ٢٦٢/١.

على الخلاف صاحب «التجريد»؛ فروى الإدغام من قراءته على عبد الباقي،  
يعني من طريق محمد بن شاذان، والإظهار من قراءته على الفارسي والمالكي،  
يعني من طريق الوزان.<sup>(١)</sup>

وقال الحافظ الداني في «الجامع»: قال لي / أبو الفتح: خيرٌ خلاد فيه،  
فأقرأني عنه بالوجهين<sup>(٢)</sup>.

وروى فيه الإظهار وجهاً واحداً صاحب «العنوان».

الثاني: ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ في البقرة [٢٨٤]؛ أدغم الباء منه في الميم أبو عمرو،  
والكسائي وخلف، واختلف عن ابن كثير، وحزمة، وقالون:  
فأما ابن كثير فقطع له في «التبصرة» و«الكافي» و«العنوان» و«التذكرة»  
و«تلخيص العبارات» بالإدغام بلا خلاف.

(١) قال الأزميري رحمه الله: «فأما «التجريد» فالمفهوم من «النشر» الإدغام فقط، ولكني رأيت فيه أنه ذكر  
الإظهار فقط إلا في الحجرات؛ فقرأ بالإدغام على عبد الباقي، وبالإظهار على غيره، ويحتمل تصحيف ما  
رأيت عن كتاب «التجريد».

وقال المتولي رحمه الله بعد أن ذكر كلام الأزميري هذا: «وقد رأيت فيه ما يوافق كلام الأزميري... وروى  
عبد الباقي عن خلاد ﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَّبِعْ فَأُولَٰئِكَ﴾ في الحجرات [١١] بالإدغام فحسب».  
ورجعت إلى النسخة الخطية من «التجريد» وليس فيها (فحسب) التي ذكرها المتولي رحمه الله، ولعل  
سبب ذلك اختلاف النسخ. والله أعلم.

انظر: التجريد: ق ١٣/ب، بدائع البرهان: ق ٢٣٢، تحرير النشر: ق ١٩٠ب، الروض النضير:  
ق: ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٠، وانظر: التيسير: ٤٤، الإقناع: ١/ ٢٦٢.

وقطع لقنبل بالإدغام وجهاً واحداً في «الإرشاد» و«المستنير» و«الكامل»  
والحافظ أبو العلاء، والهذلي<sup>(١)</sup>، وسبط الخياط في «كفايته».

وقطع به للبزي وجهاً واحداً في «الهداية» و«الهادي»، وقطع به له من طريق  
أبي ربيعة صاحب «المستنير» و«المبهج».

وقطع به لقنبل من طريق ابن مجاهد أبو العزّ وسبط الخياط في «مبهمه»<sup>(٢)</sup>،  
وهو طريق ابن الحُباب، وابن بُنان، وعليه الجمهور عن ابن كثير.

وقطع بالإظهار للبزي صاحب «الإرشاد»، ورواه من طريق أبي ربيعة  
صاحب «التجريد» و«الكامل»، وهو في «التجريد» لقنبل من طريق ابن مجاهد،  
وفي «الكفاية الكبرى» للنقاش عن أبي ربيعة<sup>(٣)</sup>، ولقنبل من طريق<sup>(٤)</sup> ابن  
مجاهد.

وأطلق الخلاف عن ابن كثير بكماله صاحب «التيشير»، وتبعه على ذلك  
الشاطبي، والذي تقتضيه طرقهما هو الإظهار؛ وذلك أن الداني نصّ على  
الإظهار في «جامع البيان» لابن كثير، من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية

(١) قوله: (أبو العلاء والهذلي) بعد أن ذكر «الكامل» ولم يصرّح «بغاية الاختصار» فيه دلالة على أنه يريد  
طريقيهما الأدائيين، لكن يعكر على هذا أنه ليس للهذلي طريق أدائية في رواية قنبل، بل ولا قراءة ابن كثير.  
والله أعلم.

(٢) في (س): «معجمه»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: (ربيعة للبزي) وهي زيادة ليست في النسخ ولا في الكفاية. انظر: الكفاية الكبرى: ٢٧٦.

(٤) في المطبوع: (لقنبل عن ابن مجاهد).

النقاش عن أبي ربيعة، هذا لفظه، وهاتان الطريقتان هما اللتان في «التيسير» و«الشاطبية».

ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذي عليه الجمهور، أطلق الخلاف في «التيسير» له؛ ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طريقه، وتبعه على ذلك الشاطبي، والوجهان عن ابن كثير صحيحان، والله أعلم.

وأما حمزة فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين، وروى له الإظهار وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وصاحب «المبهج»، وقطع له به صاحب «الكامل» في رواية خلف، وفي رواية خلّاد من طريق الوزان، وكذلك هو في «التجريد» لخلّاد من قراءته على عبد الباقي، والخلاف عنه من روايته جميعاً في «المستنير» و«غاية» ابن مهران، وممن / نصّ على الإظهار محمد بن عيسى عن خلّاد، وابن جبير؛ كلاهما عن سليم، والوجهان صحيحان، والله أعلم.

وأما قالون فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبي نَشِيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون، وهو الذي عنه في «التجريد» من جميع طرقه، وروى عنه الإظهار من طريقه صاحب «الإرشاد»، وسبط الخياط في «كفايته»، ومن طريق الحلواني صاحب «المستنير» و«الكفاية الكبرى» و«المبهج» و«الكامل» والجمهور، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وقرأ الباقلون من الجازمين بالإظهار وجهاً واحداً، وهو ورش وحده. ووقع في «الكامل» أنه خلف في اختياره وهو وَهْمٌ، وكذلك ظاهر «المبهج» للكسائي وهو سَهْوٌ قلم، والله أعلم.

الثالث: ﴿أَرْكَبُ مَعَنَا﴾ في هود [٤٢] أدغمه أيضاً: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، واختلف عن ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلاد:

فأما ابن كثير فقطع له بالإدغام وجهاً واحداً مكّي، وابن سفيان، والمهدوي، وابن شريح، وابن بليمة، وصاحب «العنوان» وجمهور المغاربة، وبعض المشاركة، وقطع له بالإظهار أبو القاسم الهذلي من جميع رواياته وطرقه، سوى الزينبيّ وليس في طرقنا، وروى عنه الإظهار من رواية البزي النقاش من جميع طرقه، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الغاية» و«التجريد» و«الإرشاد» و«الروضة» و«المبهج».

وخصّ الأكثرون قبلاً بالإظهار من طريق ابن شَبُود، والإدغام من طريق ابن مجاهد، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«غاية» أبي العلاء، وأطلق الخلاف عن البزي صاحب «التيسير» والشاطبي وغيرهما، والوجهان عن ابن كثير من روايته صحيحان.

وأما عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثر بالإدغام، والصواب إظهاره من طريق العُلَيمي عن أبي بكر، ومن طريق عمرو بن الصَّبَّاح عن حفص؛ كما نصّ عليه الداني في «جامعه». ورواه ابن سوار عن الطبري عن أصحابه، عن عمرو عن حفص، ولم يذكر الهذلي في «كامله» الإدغام لغير

الهاشمي عن عبيد، وقد روى الإظهار نصّاً عن حفص هبيرة، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأما قالون فقطع له بالإدغام في «التبصرة»<sup>(١)</sup> و«الهداية» و«الكافي» و«التلخيص»<sup>(٢)</sup> / و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وقطع له بالإظهار في «الإرشاد» و«الكفاية الكبرى»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح.

والأكثر على تخصيص الإدغام بطريق أبي نسيط، والإظهار بالحلواني، وممن نصّ على ذلك الحافظ أبو العلاء وسبط الخياط في «كفايته»، وعكس ذلك في «المبهج»؛ فجعل الإدغام للحلواني، والوجهان عن قالون صحيحان، وهما في «التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان».

وأما خلاد فالأكثر على الإظهار له، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«التجريد» و«التذكرة» و«العنوان»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وقطع له صاحب «الكامل» بالإدغام، وهو رواية محمد بن الهيثم عنه، وكذا نصّ عليه محمد بن يحيى الخنيسي، وعنبسة بن النضر، ومحمد بن الفضل؛ كلهم عن خلاد، وبه قرأ أبو عمرو الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

(١) في التبصرة بالإظهار: ٣٦٣، فلعل ذلك سبق قلم من المؤلف، والله أعلم.

(٢) أي تلخيص ابن بليمة: ص ١٠٣، أما أبو معشر فنص على الاختلاف لقالون: ص ١٤٥.

والوجهان جميعاً عن خلاد في «الهداية» و«التيسير» و«الشاطبية» و«الإعلان» وقد صحّحاً نصّاً وأداءً.

وقرأ الباؤون بالإظهار، وهم: ابن عامر<sup>(١)</sup>، وأبو جعفر، وخلف<sup>(٢)</sup>، وورش، وخلف عن حمزة.

وروى بعض أهل الأداء الإظهار عن يعقوب، كما ذكره في «التذكرة»، وفي «الكامل» أيضاً تبعاً لابن مهران، وإنما ورد ذلك من غير روايتي رويس وروح، وهو الذي عليه العمل، وبه قرأت، وبه آخذ.

وانفرد صاحب «المبهج»<sup>(٣)</sup> بالإدغام عن ورش، يعني من طريق الأصبهاني، وكذا أبو العلاء عن الحمّامي<sup>(٤)</sup>، فخالفاً<sup>(٥)</sup> سائر الرواة عن الأصبهاني، والله أعلم.

الرابع: ﴿نَخَسِفُ بِهِمْ﴾ في سبأ [٩] فأدغم الفاء في الباء الكسائي، وأظهرها الباؤون.

الخامس: الرّاء الساكنة عند اللّام، نحو: ﴿وَاصْطِرْلَعِنْدِيَّةُ﴾ [مريم: ٦٥] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] ﴿وَاصْطِرْلَحْكُمُ رَيْكَ﴾ [الطور: ٤٨] و﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾

(١) لم يشر المؤلف إلى أن له الإدغام قولاً واحداً في «العنوان»، مع أنه له طريق في رواية هشام.

(٢) في (ز) «وخلف، أي لنفسه».

(٣) المبهج: ١/ ١٧٤.

(٤) غاية الاختصار: ١/ ١٧١-١٧٢.

(٥) في المطبوع: (فخالف) بالافراد، وهو خطأ.



[الكهف: ١٦] و﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾ [لقمان: ١٤] فأدغم الرّاء في اللّام في ذلك أبو عمرو من رواية السوسي، واختلف عنه من رواية الدوري:

فرواه عنه بالإدغام أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو العزّ في «إرشاده» و«كفايته» / وأبو العلاء في «غايته» وصاحب «المستنير» وصاحب «المبهج» و«الكفاية في القراءات الست».

ورواه بالإظهار أبو محمد مكي في «تبصرته» وابن بليمة في «تلخيصه».

وأطلق الخلاف عن الدوري صاحب «التيشير» والشاطبي، والمهدوي، وأبو الحسن بن غلبون، وانفرد بالخلاف عن السوسي.

قلت: والخلاف مفرّع على (الإدغام) الكبير؛ فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو، لم يختلف في إدغام هذا، بل أدغمه وجهاً واحداً، ومن روى الإظهار اختلف في هذا الباب عن الدوري، فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثر على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو.

وبالإدغام قرأ الداني على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر، عن قراءته بذلك على أبي طاهر، عن ابن مجاهد، وهي الطريق المسندة في «التيشير»، قال الداني في «جامعه»: وقد بلغني عن ابن مجاهد أنه رجع عن الإدغام إلى الإظهار اختياراً واستحساناً، ومتابعة لمذهب الخليل وسيبويه، قبل موته بستّ سنين.<sup>(١)</sup>

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٢، وقد روى ابن الباذش هذا الأثر أيضاً من طريق مكي عن أبي الطيب بن غلبون. انظر: الإقناع: ١ / ١٩٠.

قلت: إنَّ صحَّ ذلك عن ابن مجاهد، فإنما هو في وجه إظهار الكبير، أمّا في وجه إدغامه فلا؛ لأنّه إذا أدغم الراء المتحركة في اللام؛ فإدغامها ساكنة أولى وأحرى، والله أعلم.

السادس: اللّام الساكنة في الذال، وذلك ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ حيث وقع، كقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١] ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤] فأدغمها: أبو الحارث عن الكسائي، وأظهرها الباقون.<sup>(١)</sup>

السابع: الدال عند الثاء وهو موضعان في آل عمران [١٤٥] ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ و ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾، فأدغم الدال في الثاء أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأظهرها الباقون.

الثامن: الثاء في الذال، وهو موضع واحد ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾ في الأعراف [١٧٦]؛ فأظهر الثاء عند الذال: نافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وعاصم، وهشام، على اختلاف عنهم فيه:

فأمّا نافع فروى إدغامه عنه من رواية قالون أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو العباس المهدوي، وأبو علي بن بليمة، وابن شريح، وصاحب «التجريد» / و«التذكرة» والجمهور من المغاربة، وجماعة من المشاركة، ورواه ابن سوار عن أبي نشيط، وكذلك سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، ورواه أبو العزّ عن أبي نشيط، وعن هبة الله بن جعفر عن الحلواني، وبه قرأ أبو عمرو الداني على

(١) انظر: التيسير: ٤٤-٤٥، غاية الاختصار: ١/ ١٧٢.

أبي الحسن من جميع طرقه عن قالون، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري، وهذان الوجهان في «التيسير» و«الشاطبية».

ورواه عنه بالإظهار بعض العراقيين من غير طريق أبي نشيط، وبعضهم من طريق أبي نشيط والحلواني، وذكره صاحب «العنوان» وهو من طريق إسماعيل<sup>(١)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي.

وروى إظهاره عن ورش جمهور المشاركة والمغاربة، وخصَّ بعضهم الإظهار بالأزرق، وبعضهم بالأصبهاني، وروى إدغامه عن ورش من جميع طرقه؛ أبو بكر بن مهران، ورواه أبو الفضل الخزاعي من طريق الأزرق وغيره، واختاره الهذلي.

وأما ابن كثير فاختلف عنه في الإظهار والإدغام، فروى له أكثر المغاربة الإظهار، ولم يذكره الأستاذ أبو العزّ\* في «كفايته» إلّا\*<sup>(٢)</sup> من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزي ولم يذكره الإمام أبو طاهر بن سوار إلّا من الطريق المذكورة، ومن غير طريق النهرواني عن ابن مجاهد، عن قبل، وذكره صاحب «المبهم» عن أبي ربيعة أيضاً، وعن قبل إلّا الزينبي، ولم يذكره الحافظ أبو عمرو الداني في «جامع البيان» عن ابن كثير إلّا من طريق رواية القوّاس، وذكره الحافظ أبو العلاء من غير رواية ابن فليح، ولم يذكره الخزاعي إلّا من طريق ابن مجاهد عن قبل، وكلّهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن كثير.

(١) معلوم أن هذه الطريق ليست نشرية.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س).

وأما عاصم فاختلفوا عنه أيضاً فقال الداني في «جامعه»: <sup>(١)</sup> «أقرأني فارس بن أحمد لعاصم في جميع طرقه من طريق عبد الله، يعني أبا أحمد السامري بالإظهار، ومن طريق عبد الباقي بالإدغام، قال: وروى أبو بكر الولي عن أحمد بن حميد <sup>(٢)</sup>، عن عمرو، وعن الأشناني، عن عبيد، عن حفص بالإظهار. انتهى <sup>(٣)</sup>».

وقطع له صاحب «العنوان» وأبو الحسن الخبازي؛ من روايتي أبي بكر وحفص وغيرهما بالإظهار.

وذكر / الخلاف عن حفص صاحب «التجريد»، وروى الجمهور من <sup>٢</sup> المغاربة والمشاركة عن عاصم من جميع رواياته الإدغام، وهو الأشهر عنه.

وأما أبو جعفر فالكثرون من أهل الأداء على الأخذ له بالإظهار، وهو المشهور، ونص له أبو الفضل الخزاعي على الإدغام وجهاً واحداً، واختاره الهذلي، ولم يأخذ أبو بكر بن مهران له من جميع طرقه بسواه.

وأما هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، وأكثر المشاركة على الإدغام له من طريق الداجوني، وعلى الإظهار من طريق الحلواني، وهو الذي في «المبهج» و«الكامل» و«المنتهى»، وذكر صاحب «المستنير» له الإدغام، من طريق هبة الله المفسر عن الداجوني.

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «جامع البيان».

(٢) المشهور والمعروف بالفيصل، والفامي، انظر ص: ٤٢٢.

(٣) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٣.

قلت: فقد ثبت الخلاف في (إدغامه) و(إظهاره) عمّن ذكرت، وصحّ الأخذ بهما جميعاً عنهما، وإن كان الأشهر عن بعضهم الإدغام، وعن آخرين الإظهار، فإنّ الذي يقتضيه النظر ويصحّ في الاعتبار هو الإدغام، ولولا صحة الإظهار عنهم عندي لم آخذ لهم ولا لغيرهم بغير الإدغام؛ وذلك أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد، وسكن الأول منهما يجب الإدغام ما لم يمنع مانع، ولا مانع هنا، فقد حكى الأستاذ أبو بكر بن مهران الإجماع على إدغامه فقال ما نصّه:

«وقد أجمعوا على إدغام التاء في الذال من قوله ﴿يَلْهَثُ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، إلا النقاش، فإنه كان يذكر الإظهار فيه لابن كثير، وعاصم برواية حفص، ونافع برواية قالون، قال: وكذلك كان يذكر البخاريّ المقرئ<sup>(١)</sup> لابن كثير وحده، إلا أنه كان<sup>(٢)</sup> يقول: بين الإظهار والإدغام على ما يخرج من اللفظ، قال: وقال الآخرون لا نعرفه إلا مدغماً، قال: وهو الصحيح، والله أعلم<sup>(٣)</sup>».

التاسع: الذال في التاء إذا وقع قبل الذال خاءً، نحو قوله: ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١] ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمُ﴾ [الرعد: ١٦] و﴿ثُمَّ أَخَذْتُ﴾<sup>(٤)</sup> [فاطر: ٢٦]

(١) محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، مقرئ مشهور، روى القراءة عرضاً عن أبي المنذر عن أصحاب ورش، أخذ عنه القراءة محمد بن الحسين بن بويان وغيره. انظر: غاية النهاية: ٩٩/٢.

(٢) (كان) سقطت من المطبوع.

(٣) النصّ بحروفه في المبسوط: ١٠٠.

(٤) في المطبوع: (ثم اتخذتم).

و ﴿لَنُخَذَّتْ﴾ [الكهف: ٧٧]، فأظهر الذال عند التاء ابن كثير، وحفص، واختلف عن رويس:

فروى الحتامي من جميع طرقه، والقاضي أبو العلاء، وابن العلاف، والأكثر عن النخّاس عن التمار عنه الإظهار، وهو الذي في «المستنير» و«الكفاية» و«الإرشاد» و«الجامع» و«الروضة» وغيرها.

وروى / أبو الطيّب، وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه بالإدغام، وكذا روى الخبازي، والخزاعي، عن النخّاس، عن التمار عنه، وهو الذي قطع به الهذلي في «كامله» وابن مهران في «غايته».

وروى الجوهري عن التمار الإظهار في حرف الكهف [٧٧] وهو قوله ﴿لَنُخَذَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فقط، والإدغام في باقي القرآن، وكذا روى الكارزيني عن النخّاس، وهو الذي في «التذكرة» و«المبهبج»<sup>(١)</sup>.

العاشر: الذال في التاء في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]: فأدغمها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«العنوان» و«التذكرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» وغيرها.

وقطع له جمهور المشاركة (بالإدغام)، وهو الذي في «الكفاية الكبرى»

(١) انظر: التذكرة: ٤١٨/٢.

و«المستنير» و«الكامل» و«غاية» أبي العلاء وغيرها، ورواه صاحب «التجريد» عنه من طريق الداجوني، وكذا ذكره له صاحب «المصباح»<sup>(١)</sup>، ورواه صاحب «المبهج» من طريق الحلواني.

والوجهان جميعاً<sup>(٢)</sup> عنه صحيحان، إلا أن الحافظ أبا عمرو قرأ بإظهاره<sup>(٣)</sup> من طريق الحلواني.

وانفرد أبو العلاء الهمداني من طريق القَبَّاب عن الصوري، عن ابن ذكوان بإدغامه، ولم يذكره غيره<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

الحادي عشر: الذال في التاء في ﴿عُدْتُ بِرَبِّي﴾ في غافر [٢٧] والدَّخَان [٢٠]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، واختلف عن هشام:

فقطع له بالإدغام جمهور العراقيين؛ كابن سوار، وأبي العزّ، والحافظ أبي العلاء، والهنلي.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيشير» و«الشاطبية» و«التجريد» والمغاربة قاطبة، وصاحب «المبهج» من طريقي الحلواني والداجوني، وبه قرأ الداني من طريق الحلواني، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

(١) انظر: المصباح: ٨٠٢/٢.

(٢) (جميعاً) سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (بالإظهار).

(٤) غاية الاختصار: ١/١٦٧.

الثاني عشر: التاء في التاء من ﴿لَيْتَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿لَيْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] كيف جاء، فأدغمه: أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وأظهره الباقون.

وانفرد الكارزيني عن أصحابه عن رويس بالإظهار في حرفي المؤمنين [١١٢، ١١٤]، وإدغام غيرهما. <sup>(١)</sup> /

الثالث عشر: التاء في التاء أيضاً في ﴿أُورِثُوهَا﴾ في الموضعين من الأعراف [٤٣] والزخرف [٧٢]، فأدغمها: أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وهشام.

واختلف عن ابن ذكوان: فرواهما عنه الصوريّ بالإدغام، ورواهما الأخفش بالإظهار، وبذلك قرأ الباقون.

وانفرد في «المبهج» بالإظهار عن هشام من طريق الداجوني <sup>(٢)</sup>، وسائرهم لم يذكر عن هشام فيهما خلافاً، والله أعلم.

وانفرد في «الكامل» عن خلف بالإدغام <sup>(٣)</sup>، ولم يذكره غيره، والله أعلم.

الرابع عشر: الدال في الدال من ﴿كَهَيْعَصَ \* ذَكْرُ﴾ [مريم: ١، ٢]، فأدغمها أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقرأ الباقون بالإظهار.

(١) انظر: التلخيص: ١٤٣.

(٢) المبهج: ١/١٦٢.

(٣) الكامل: ق: ٩٩/أ.



الخامس عشر: النون في الواو من ﴿يَسْ \* وَالْقَرَّانِ﴾ [يس: ١، ٢] فأدغمها: الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام، واختلف عن نافع، وعاصم، والبزّي، وابن ذكوان:

فأما نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون؛ أبو بكر بن مهران، وابن سوار في «المستنير»، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» و«مبهجه»، وكذلك الحافظ أبو العلاء في «غايته»، وكذلك جمهور العراقيين من جميع طرقهم، إلا أن أبا العزّ استثنى<sup>(١)</sup> هبة الله؛ يعني من طريق الحلواني، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي، من طريق أبي نشيط والحلواني جميعاً، وعلى ابن نفيس من طريق أبي نشيط.

وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«التذكرة» و«الشاطبية» وجمهور المغاربة.

وقطع الداني في «جامعه» بالإدغام من طريق الحلواني، وبالإظهار من طريق أبي نشيط، وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين.

وقطع له بالإدغام من رواية ورش، من طريق الأزرق، صاحب «التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«التلخيص» و«الشاطبية» والجمهور، وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقطع بالإظهار من الطريق المذكورة، صاحب «التجريد»، حسبما قرأ به على شيوخه من طرقهم.

(١) في المطبوع: (استثنى عن هبة).

وقطع بالإدغام من طريق الأصبهاني أبو العزّ، وابن سوار، والحافظ أبو العلاء، و<sup>(١)</sup> «التجريد» و«المبهج» والأكثرون، وبالإظهار الأستاذ أبو بكر / ابن مهران، والحافظ أبو عمرو الداني، والوجهان صحيحان عن ورش.

وأما البزّي: فروى عنه الإظهار أبو ربيعة<sup>(٢)</sup>، وروى عنه الإدغام ابن الحباب، والوجهان صحيحان من الطريقتين المذكورتين وغيرهما، نصّ عليهما الحافظ أبو عمرو.

وأما ابن ذكوان: فروى عنه الإدغام الأخفش، وروى عنه الإظهار الصوريّ، وذكر صاحب «المبهج» من طريق الصوريّ الإدغام أيضاً، والجمهور على خلافه، والوجهان صحيحان\* عن ابن ذكوان، ذكرهما له الداني في «جامع البيان» من الطريقتين المذكورتين\*<sup>(٣)</sup>.

وأما عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية أبي بكر، من طريق يحيى بن آدم، وبالإظهار من طريق العليمي، إلا أنّ كثيراً من العراقيين روى الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم، كأبي العزّ، وأبي العلاء، وكذلك أبو القاسم ابن الفحام في «تجريده» من قراءته على الفارسيّ، ورواه في «المبهج» عنه من طريق نفطويه، وروى الإدغام عن العليمي في «كفايته» و«مبجه» وكلاهما صحيح عن أبي بكر من الطريقتين.

(١) في المطبوع: (وصاحب التجريد) والزيادة ليست في النسخ.

(٢) (أبو ربيعة) سقطت من (م).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ز).

وروى عنه الإدغام من رواية حفص عمرو بن الصبّاح من طريق زرعان، وقطع به في «التجريد» من طريق عمرو، وروى عنه الإظهار من طريق الفيل، والوجهان صحيحان من طريق عمرو عنه، ولم يختلف عن عبيد عنه أنه بالإظهار، والله أعلم.

وقرأ الباكون بالإظهار وجهاً واحداً، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقنبل.

السادس عشر: النون في الواو أيضاً<sup>(١)</sup> من ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١]، والخلاف فيه كالخلاف في ﴿يَسْ \* وَالْقُرْآنِ﴾ [يس: ١، ٢]، أدغم النون في الواو: الكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام؛ إلا أنه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار، واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم، والبرقي وابن ذكوان.

فأمّا ورش فقطع له بالإدغام من طريق الأزرق، صاحب «التجريد»، و«التلخيص»، و«الكامل»، وغيرهم، وقطع له بالإظهار صاحب «التذكرة»، و«العنوان».

وقال في «الهداية»: إنه الصحيح عن ورش.

وقال في «التيسير»: إنه الذي عليه عامة أهل الأداء<sup>(٢)</sup>.

(١) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٢) التيسير: ١٨٣.

وأطلق الوجهين عنه جميعاً أبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، وأبو محمد مكّي؛ وقال في «تبصرته»: إن الإدغام مذهب الشيخ أبي الطيّب<sup>(١)</sup>،/ يعني<sup>(٢)</sup> ابن غلبون.

وأما عاصم والبزي وابن ذكوان، فالخلاف عنهم كالخلاف في ﴿يَسْ﴾ من الطرق المذكورة، إلا أنّ سبط الخياط قطع في «كفايته»<sup>(٣)</sup> لأبي بكر، من طريق العلّيميّ بالإدغام هنا، والإظهار في ﴿يَسْ﴾، ولم يفرق غيره بينهما عنه، والله أعلم.

وأظهر النون من ﴿تْ﴾ الباقيون، وهم: أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وقالون، وقنبل.

السابع عشر: النون عند الميم من ﴿طَسَّ﴾ أول الشعراء والقصاص، فأظهر النون عندها؛ حمزة، وأبو جعفر، والباقيون بالإدغام.

وأبو جعفر مع إظهاره على أصله في (السكت) على كل حرف من حروف الفواتح، كما تقدّم<sup>(٤)</sup>، وإنّما ذكرناه مع المظهرين في هذه الفواتح من أجل موافقتهم له في الإظهار، وإلا فمن لازم (السكت) الإظهار، فلذلك لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار الميم عند الميم من ﴿آلَ﴾، فإنه إنما انفرد بإظهارها من أجل (السكت) عليها.

(١) التبصرة: ٧٠٥.

(٢) (يعني) سقطت من (ز)، ولا بد منها، لأنها من كلام المؤلف وليست من كلام مكّي.

(٣) انظر: الكفاية في الست: ق: ١٢٥/ب و ١٣٣/أ.

(٤) انظر ص: ١٠١٥.

وكذلك النون المخفأة من ﴿عين صاد﴾ أول مريم، والنون من ﴿طس تلاك﴾ أول النمل، والنون من ﴿عسق﴾ [الشورى: ٢] فإن السكت عليها لا يتم إلا بإظهارها، فلم يحتج معه إلى تنبيه، والله أعلم.

وما وقع لأبي شامة من النص على الإظهار في ﴿طس تلاك﴾ للجميع<sup>(١)</sup>، فهو سبق قلم<sup>(٢)</sup>، فاعلم.

تنبيه: كل حرفين التقياء، أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين، وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة:

فالمثلان، نحو: ﴿فَأَضْرِبْ يَدَيْكَ﴾ [ص: ٤٤] ﴿رَبِّحْتَ بِمِخْرَثُمَا﴾ [البقرة: ١٦] ﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ [المائدة: ٦١] ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] ﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ [النساء: ٦٣] ﴿وَهُمْ مِنْ﴾ [الأنبياء: ٢٨] ﴿عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ١٢٣] ﴿الْلَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ﴿يُذَرِّكُمُ﴾ [النساء: ٧٨] ﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦].

والجنسان، نحو: ﴿قَالَتْ طَافِقَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣] ﴿أَثَقَلَتْ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] ﴿وَقَدْ تَبَيَّرَ﴾ [العنكبوت: ٣٨] ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩] ﴿بَلْ رَانَ﴾<sup>(٣)</sup> [المطففين: ١٤] هل رأيتم<sup>(٤)</sup> ﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، ما لم يكن أول المثلين حرف مدّ، نحو:

(١) انظر: إبراز المعاني: ٦٧/٢.

(٢) قوله: (سبق قلم) يعني في تنصيبه للجميع، وإلا فإن ابن الباذل ذكر أن أحمد بن صالح عن ورش يظهرها، وقال: «ولا ينبغي أن يُنكر هذا عنه، فله أصل عند أهل المدينة». الإقناع: ٢٤٥/١.

(٣) واستثني حفص، لأن له السكت.

(٤) كذا في جميع النسخ، وليس في القرآن راء بعد (هل)، وقد تبع المؤلف في هذا السهو الإمام السيوطي، والمؤلف هنا يقصد التمثيل من حيث اللغة، بدليل قوله (لغة).

﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦] ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥]، أو أول الجنسين حرف خلق، نحو: ﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] كما قدمنا التنصيص عليه في فصل (التجويد) أول الكتاب<sup>(١)</sup>، وكذلك تقدّم ذكر نحو ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿بَسَطَتْ﴾ [المائدة: ٢٨] في حرف (الطاء)<sup>(٢)</sup>.

وأما ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾ في المرسلات [٢٠] فتقدّم أيضاً ما حكى فيه من وجهي (الإدغام) المحض، وتبقيّة الاستعلاء.<sup>(٣)</sup>

وقد انفرد الهذلي عن أبي الفضل الرازي؛ من طريق ابن الأخرم، عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك حكى / عن أحمد بن صالح عن قالون.

ولعلّ مرادهم إظهار صفة الاستعلاء، وإلا فإن أرادوا الإظهار المحض فإن ذلك لا يجوز، على أنّ الحافظ أبا عمرو الداني حكى الإجماع على أنّ إظهار الصفة أيضاً غلط وخطأ.

فقال في «الجامع»: وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف وقلبها كافاً خالصة من غير إظهار صوت لها في قوله ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ﴾ قال: وروى أبو عليّ بن حبش الدينوري أداء عن أحمد<sup>(٤)</sup> بن حرب، عن الحسن بن مالك، عن أحمد بن صالح، عن قالون مظهره القاف، قال: وما حكيناه عن قالون غلط في الرواية وخطأ في العربية.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر ص: ٥٧٧.

(٢) انظر ص: ٥٧٦.

(٣) انظر ص: ٥٧٧.

(٤) في جامع البيان: «إبراهيم بن حرب»، وهو خطأ.

(٥) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٤-١٢٥.

قلت: فإن حمل الداني الإظهار من نصهم على إظهار الصوت، وجعله خطأً وغلطاً ففيه نظر، فقد نصّ عليه غير واحد من الأئمة.

فقال الأستاذ أبو بكر بن مهران: وقوله ﴿الْخَلْقُ﴾ قال ابن مجاهد في مسائل رفعت إليه فأجاب فيها: لا يدغمه إلا أبو عمرو<sup>(١)</sup>.

قال ابن مهران: وهذا منه غلط كبير، وسمعت أبا عليّ الصفار يقول: قال أبو بكر الهاشمي المقرئ: لا يجوز إظهاره، وقال ابن شنبوذ: أجمع القراء على إدغامه.

قال ابن مهران: وكذلك قرأنا على المشايخ في جميع القراءات، أعني بالإدغام، إلا على أبي بكر النقاش فإنه كان يأخذ لنافع وعاصم بالإظهار، ولم يوافق أحد عليه إلا البخاريّ المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع برواية ورش.

ثم قال ابن مهران: وقرأناه بين الإظهار والإدغام<sup>(٢)</sup>، قال: وهو الحق والصواب لمن أراد ترك الإدغام، فأما إظهار بيّن فقيح، وأجمعوا على أنه غير جائز. انتهى<sup>(٣)</sup>.

ولا شك أن من أراد بإظهاره<sup>(٤)</sup> الإظهار المحض؛ فإن ذلك غير جائز

(١) المبسوط: ١٠٢.

(٢) تصرّف المؤلف في عبارة ابن مهران تصرفاً أدى إلى غير مراده؛ إذ إن عبارة ابن مهران: وعن نافع برواية ورش قرأناه... إلخ، والفرق بين العبارتين واضح من حيث العموم والخصوص المفهوم من كل واحدة منهما. والله أعلم. انظر: المبسوط: ١٠٢.

(٣) المبسوط: ١٠٢ وفيه: أن النقاش كان يأخذ لنافع وابن كثير وعاصم بالإظهار.

(٤) في (س): «إظهاره» بدون حرف الجر.

إجماعاً، وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صحّ عندنا نصّاً وأداءً، وقرأت به على بعض شيوخه، ولم يذكر مكّي في «الرعاية» غيره، وله وجه من القياس ظاهر، إلا أن الإدغام الخالص أصحّ رواية، وأوجه قياساً، بل لا ينبغي أن يجوز ألّبتة في قراءة أبي عمرو، في وجه الإدغام الكبير غيره؛ لأنه يدغم المتحرّك من ذلك إدغاماً محضاً، فإدغام الساكن منه أولى وأحرى، ولعلّ هذا مراد ابن مجاهد فيما أجاب عنه من مسائله، والله تعالى أعلم.<sup>(١)</sup>

وأما ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكٌ﴾ في سورة / الحاقة [٢٨، ٢٩] فقد حُكي فيه الإظهار؛ من أجل كونه (هاء سكت)، كما حُكي عدم النقل في ﴿كَنِيَّةٌ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٠].

وقال مكّي في «تبصرته»: يلزم من ألقى<sup>(٢)</sup> الحركة في ﴿كَنِيَّةٌ إِنِّي﴾ أن يدغم ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكٌ﴾؛ لأنه قد أجراها مجرى الأصلي<sup>(٣)</sup> حين ألقى الحركة، وقدّر ثبوتها في الوصل.<sup>(٤)</sup> قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل وهو الصواب إن شاء الله.<sup>(٥)</sup>

قال أبو شامة: يعني بالإظهار؛ أن يقف على ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكٌ﴾ وقفة لطيفة،

(١) فصل ابن الباذش خلاف العلماء في هذه الكلمة تفصيلاً جيّداً، ونسب كل قول إلى صاحبه، ومناقشته الأئمة لهذه الأقوال.

انظر: الإقناع: ١/ ١٨٣-١٨٦.

(٢) في التبصرة: (إلقاء).

(٣) في التبصرة: (الأصل).

(٤) في التبصرة: (الأصل).

(٥) التبصرة: ٣١٠.



وأما إن وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك، قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفاً وهو لا يدري لسرعة الوصل.<sup>(١)</sup>

وقال أبو الحسن السخاوي: وفي قوله ﴿مَالِيَّةٌ \* هَلَكٌ﴾ خُلْفٌ، والمختار فيه أن يوقف عليه؛ لأن الهاء إنما اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل، فإن وصلت فلاختيار الإظهار؛ لأن الهاء موقوف عليها في النية؛ لأنها سقت للوقف، والثانية منفصلة منها فلا إدغام.

قلت: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدراية والتدقيق، وقد سبق إلى النص عليه، أستاذ هذه الصناعة أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى، قال في «جامعه»: فمن روى التحقيق؛ يعني التحقيق في ﴿كَنِيَّةٌ \* إِنِّي﴾ لزمه أن يقف على الهاء في قوله ﴿مَالِيَّةٌ \* هَلَكٌ﴾ وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع؛ لأنه واصل بنية واقف<sup>(٢)</sup>، فيمتنع بذلك من أن يدغم في الهاء التي بعدها، قال: ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها؛ لأنها عنده كالحرف اللازم الأصلي. انتهى.<sup>(٣)</sup> وهو الصواب، والله أعلم.

وشدّ صاحب «المبهج» فحكى عن قالون من طريق الحلواني، وابن بويان عن أبي نشيط، إظهار تاء التأنيث عند «الذال»<sup>(٤)</sup> ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند «الطاء» ضعيفٌ جداً<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

(١) إبراز المعاني: ٥٩/٢.

(٢) في (س): «لأنه بنية الوقف».

(٣) جامع البيان: ١/ ق: ١١٤.

(٤) انظر: المبهج: ١٦٨/١.

(٥) ذكر أبو الكرم أن أبا عون عن قالون، والمطوعي عن يحيى بن آدم عن البرجمي كلاهما عن شعبة وأبا نشيط وأبا سليمان عن قالون قرؤوا ذلك بالإظهار. والملاحظ أن المطوعي عن يحيى عن شعبة من طرق «النشر»، ولم يذكر المؤلف ذلك. انظر: المصباح: ٧٨٥/٢ الحاشية (١٣).

## باب أحكام النون الساكنة والتنوين

وهي أربعة: (إظهار)، و(إدغام)، و(قلب)، و(إخفاء).<sup>(١)</sup>

والنون الساكنة تكون في آخر الكلمة وفي وسطها، كسائر الحروف السواكن، وتكون في (الاسم) و(الفعل) و(الحرف).

وأما التنوين فلا يكون إلا في آخر الاسم، بشرط أن يكون منصرفاً، موصولاً لفظاً، غير مضاف، عَرِيّاً عن الألف واللام، وثبوته مع هذه الشروط إنما يكون في اللفظ لا في الخط، إلا في قوله تعالى ﴿وَكَايْنِ﴾ [الطلاق: ٨] حيث وقع، فإنهم كتبوه بالنون.

أما الإظهار: فإنه يكون عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق، منها أربعة بلا خلاف وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء، نحو: ﴿وَيَنْتَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦] ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٨] ﴿كُلُّ ءَامِنٍ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ﴿أَنْهَرُ﴾ [محمد: ١٥] ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] ﴿أَقَمَّتْ﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [فصلت: ٤٦] ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] ﴿وَأَنْحَرُ﴾ [الكوثر: ٢] ﴿مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

(١) قال ابن المؤلف: «هذا الباب من حقه أن يذكر في التجويد، وإنما ذكر هنا لوجود الخلاف في بعض أحكامه، وأخر هنا لزيادة ما وقع فيه من الأحكام على أخواته». شرح الطيبة له: ١١٣. وانظر هذا الباب في: التذكرة: ١٨٧/١ - ١٨٩، المصباح: ٩٨/٢ وغيرهما.

والحرفان الآخران اختلف فيهما، وهما: الغين والحاء، نحو: ﴿فَسَيَنْفِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١] ﴿مَنْ غَلِي﴾ [الأعراف: ٤٣] ﴿إِلَيْهِ عَزَّ﴾ [هود: ٨٤] ﴿وَالْمُنْخَفَةُ﴾ [المائدة: ٣] ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، فقرأ أبو جعفر بالإخفاء عندهما، وقرأ الباكون بالإظهار.

واستثنى بعض أهل الأداء عن أبي جعفر ﴿فَسَيَنْفِضُونَ﴾ و ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥] ﴿وَالْمُنْخَفَةُ﴾، فأظهروا النون عنه في هذه الثلاثة.

وروى (الإخفاء) فيها أبو العزّ في «إرشاده» من طريق الحنبلي عن هبة الله، وذكرهما في «كفايته» عن الشطوي، كلاهما من رواية ابن وردان، ورواه أبو طاهر ابن سوار في ﴿وَالْمُنْخَفَةُ﴾ خاصة من الروایتين جميعاً<sup>(١)</sup>. ولم يستثنها الأستاذ أبوبكر بن مهران في الروایتين، بل أطلق الإخفاء في الثلاثة كسائر القرآن، وخصّ في «الكامل» استثناءها من طريق الحماوي فقط، وأطلق الإخفاء فيها من الطريقتين. وبالإخفاء وعدمه قرأنا لأبي جعفر من روايته، والاستثناء أشهر، وعدمه أقيس، والله أعلم.

وانفرد ابن مهران عن ابن بويان / عن أبي نسيط عن قالون، بالإخفاء أيضاً عند الغين والحاء في جميع القرآن ولم يستثن شيئاً، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في «كامله»<sup>(٢)</sup> وذكره الحافظ أبو عمرو في «جامعه» عن أبي نسيط، من

(١) انظر: الإرشاد: ١٦٥.

(٢) وذكره أيضاً أبو الكرم والسيط وكلها من طرق هذا الكتاب، ومع ذلك فلم يذكر المؤلف هذا الوجه في الطيبة. انظر: الغاية: ١٥٤، الكامل: ق: ١٠٠/أ، المبهج: ١/١٧٥، المصباح: ٢/٧٩٣-٧٩٤.

طريق ابن شنبوذ، عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في «المبهج» واستثنى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ و﴿فَسَيَنْفَعُكَ﴾ وهو رواية المسيبي عن نافع، وكذلك رواه محمد بن سعدان عن اليزيدي عن أبي عمرو.

ووجه الإخفاء عند الغين والحاء، قربهما من حرفي أقصى اللسان، القاف والكاف.

ووجه الإظهار؛ بُعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون والتنوين، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحداً.<sup>(١)</sup>

وأما الحكم الثاني وهو الإدغام: فإنه يأتي عند ستة أحرف أيضاً، وهي حروف (يَرْمُلُونَ)؛ منها حرفان بلا غنة، وهما: اللام والراء نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿هُدًى لِّلشَّاقِّينَ﴾ [البقرة: ٢] ﴿مِنْ رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: ٢] ﴿ثَمَرَوْزَقًا﴾ [البقرة: ٢٥] هذا هو مذهب الجمهور من أهل الأداء، والجلّة من أئمة التجويد، وهو الذي عليه العمل عند أئمة الأمصار في هذه الأعصار، وهو الذي لم يذكر المغاربة قاطبة، وكثير من غيرهم سواء، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية» و«تلخيص العبارات» و«التجريد» و«التذكرة» وغيرهم.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى (الإدغام) مع إبقاء الغنة، ورَوَوْا ذلك عن أكثر أئمة القراءة، كنافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم، وهو رواية أبي الفرج النهرواني؛ عن نافع، وأبي جعفر،

(١) انظر: التمهيد: ١٦٤.

وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر. نصّ على ذلك أبو طاهر بن سوار في «المستنير» عن شيخه أبي علي العطار عنه، وقال فيه: وخير الطبري عن قالون من طريق الحلواني، قال: وذكر أبو الحسن الحياط عن السوسي وأبي زيد كذلك، ثم قال: وقرأت على أبي علي العطار، عن حماد والنقاش بتبقيّة الغنة أيضاً<sup>(١)</sup>.

ورواه أبو العزّ في «إرشاديه»<sup>(٢)</sup> عن النهرواني عن أبي جعفر، وزاد في «الكفاية» عن ابن حبش عن السوسي، وعن أحمد بن صالح عن قالون، وعن نظيف / عن قبل. ورواه الحافظ أبو العلاء في «غايته» عن عيسى بن وردان، وعن السوسي، وعن المسيبي عن نافع، وعن النهرواني عن اليزيدي، وانفرد بتبقيّة الغنة عن الصوري عن ابن ذكوان في الرأ خاصة<sup>(٣)</sup>.

وأطلق ابن مهران الوجهين عن غير أبي جعفر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وقال: إن الصحيح عن أبي عمرو إظهار الغنة<sup>(٤)</sup>.

ورواه صاحب «المبهج» عن المطوعي عن أبي بكر، عند الرأ، وعن الشنوذلي عن أبي بكر فيها بوجهين، قال: وقرأت على شيخنا الشريف بالتبقيّة فيها عندهما، قال: وخير البزّي بين الإدغام والإظهار فيها عندهما، قال: وبالوجهين قرأت<sup>(٥)</sup>.

(١) المستنير: ٣٥٨-٣٥٩.

(٢) في المطبوع: (إرشاده) بالافراد، وهو تحريف.

(٣) غاية الاختصار: ١/ ١٧٥.

(٤) المبسوط: ١٠٣.

(٥) المبهج: ١/ ١٧٦.

ورواه أبو القاسم الهذلي في «الكامل» عن غير حمزة، والكسائي، وخلف، وهشام، وعن غير الفضل عن أبي جعفر، وعن ورش غير الأزرق.

وذكره أبو الفضل الخزاعي في «المنتهى» عن ابن حبش عن السوسي، وعن ابن مجاهد عن قبل، وعن حفص من غير طريق زرعان، وعن الحلواني عن هشام، وعن الصوري عن ابن ذكوان.

وذكره في «جامع البيان» عن قبل من طريق ابن شنبوذ، في اللام خاصة، وعن الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي وقبل في اللام والراء، وعن أبي عون عن الحلواني عن قالون، وعن الأصبهاني عن ورش، وعن الشموني عن الأعشى عن أبي بكر، و<sup>(١)</sup> عن إبراهيم بن عباد، عن هشام، ورواه الأهوازي في «وجيزه» عن روح.

قلت: وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء، وصحت من طرق كتابنا نصاً وأداءً عن أهل الحجاز والشام والبصرة وحفص<sup>(٢)</sup>، وقرأت بها من رواية قالون، وابن كثير، وهشام، وعيسى بن وردان، وروح، وغيرهم.

والأربعة الأحرف الباقية من (يَرْمُلُونَ) وهي: النون والميم والواو والياء وهي حروف (ينمو) تدغم فيها النون الساكنة والتنوين بغنة نحو: ﴿عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] ﴿حِطَّةٌ نَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٥٨] ﴿مِنْ مَالٍ﴾ [النور: ٣٣] ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]

(١) الواو سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى المراد.

(٢) شرح الطيبة: ١١٤.

﴿مِنْ وَاٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿وَزَعْدٌ وَّزَقٌّ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] ﴿وَزَقٌّ يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩].

واختلف منها في الواو والياء، فأدغم خلف عن حمزة فيهما النون والتنوين

بلا غنة، واختلف عن الدوري عن الكسائي في الياء:

فروى عنه أبو عثمان الضريز الإدغام بغير غنة / كرواية خلف عن حمزة، وروى عنه جعفر بن محمد بتبقيّة الغنة كالباقين، وأطلق الوجهين له صاحب «المبهج»، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» بعدم الغنة عند الياء عن قبل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ، فخالف سائر المؤلفين<sup>(١)</sup>.

وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة واحدة نحو: ﴿صَنَوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] و ﴿قَنَوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿بُنَيْنٌ﴾ [الصف: ٤]؛ لئلا يشتبه بالمضعّف نحو: (صَوَان) و(قَوَان)<sup>(٢)</sup>، وكذلك أظهرها العرب مع الميم في الكلمة، في نحو قولهم: (شاة زَنَمَاء) و(غنم زُنَم)،<sup>(٣)</sup> ولم يقع مثله في القرآن.

وقد اختلف رأي أئمتنا في ذكر النون مع هذه الحروف؛ فكان الحافظ

(١) وقد نقل هذا عن المبهج أيضاً ابن شنوان في شرحه للعنوان.

انظر: المبهج: ١/١٧٦، شرح العنوان: ق ٢٢.

(٢) كذا في (س)، وفي البقية (حَيَان) وما أثبتته أنسب لـ ﴿قَنَوَانٌ﴾ ولعدم قرآنية (حَيَان).

(٣) الزنمة: شيء يقطع من أذن الحيوان فيترك معلقاً. انظر: القاموس والتاج (زنم).

أبو عمرو والداني ممن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ، قال في «جامعه»: والقراء من المصنّفين يقولون تدغم النون الساكنة والتنوين في ستة أحرف، فيزيدون (النون) نحو: ﴿مَنْ تَارِ﴾ [الحج: ١٩] ﴿يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ﴾ [الغاشية: ٨] قال: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد جمع الستة الأحرف في كلمة (يَرْمُلُون) قال: وذلك غير صحيح عنه؛ لأنّ محمد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب «السبعة» أنّ النون الساكنة والتنوين يدغمان في (الراء) و(اللام) و(الميم) و(الياء) و(الواو)، ولم يذكر (النون)؛ إذ لا معنى لذكرها معهنّ، لأنه إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بدّ من إدغامها فيها ضرورة، وكذلك التنوين كسائر المثليين إذا التقيا وسكن الأول منهما، ثمّ قال: ولو صحّ أن ابن مجاهد جمع في كلمة (يرملون) الستة الأحرف؛ لكان إنما جمع منها النون وما تدغم فيه. انتهى<sup>(١)</sup>، ولا يخفى ما فيه.

والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النون والتنوين<sup>(٢)</sup> في غير مثلها؛ فإنه لا وجه لذكر النون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلق ما يدغمان فيه فلا بدّ من ذكر النون في ذلك، ولا شك أن المراد هو هذا لا غيره، فيجب حينئذ ذكر النون فيها، وعلى ذلك مشى الداني في «تيسيره»، والله أعلم.

واختلف أيضاً رأيهم في (الغنة) الظاهرة حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في الميم؛ هل هي غنة النون المدغمة، أو غنة الميم المقلوبة للإدغام؟

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٥-١٢٦.

(٢) (التنوين) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.



فذهب إلى الأوّل أبو الحسن بن كيّسان النحوي، وأبو بكر بن مجاهد المقرئ<sup>(١)</sup>، وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

وذهب الجمهور إلى أن / تلك الغنة غنة الميم لا غنة النون والتنوين؛ لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الداني والمحققين<sup>(٣)</sup> وهو الصحيح؛ لأن الأوّل قد ذهب بالقلب، فلا فرق في اللفظ بالنطق بين ﴿مَنْ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَلَنْ مِّنْ﴾ [الإسراء: ٥٨] وبين ﴿هُمْ مِّنْ﴾ [القصص: ٤٢] و ﴿أَمْ مِّنْ﴾ [النساء: ١٠٩].

وأما ما روي عن بعضهم من إدغام الغنة وإذهاها عند الميم فغير صحيح؛ إذ لا يمكن النطق به، ولا هو في الفطرة ولا الطاقة، وهو خلاف إجماع القراء والنحويين، ولعلهم أرادوا بذلك غنة المدغم<sup>(٤)</sup>، والله أعلم.

وأما الحكم الثالث وهو القلب: فعند حرف واحد وهي الباء، فإن النون الساكنة والتنوين يقلبان عندها ميماً خالصة من غير إدغام، وذلك نحو: ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣] و ﴿مَنْ بَعْدَ﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿صُمُّ بِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨] ولا بدّ من إظهار الغنة مع ذلك، فيصير في الحقيقة إخفاء الميم المقلوبة عند الباء، فلا

(١) ذكر ابن الباذش أنه مذهب ابن مجاهد في أحد قوليه. انظر: الإقناع: ٢٤٧/١.

(٢) انظر: التحديد: ٢٤٢، التمهيد: ١٦٧-١٦٨.

(٣) وهو قول ابن الباذش الأب. انظر: الإقناع: ٢٤٧/١-٢٤٨.

(٤) انظر: السبعة: ١٢٦-١٢٧، الكشف: ١٦٢/١-١٦٣، التحديد: ٢٤٢، جامع البيان: ١/ ق: ١٢٨.

١٢٩، الارتشاف: ٧١٣/٢.

فرق حيثئذ في اللفظ بين ﴿أَنْبُوكَ﴾ [النمل: ٨] وبين ﴿يَعْنِصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]، إلا أنه لم يختلف في إخفاء الميم ولا في إظهار الغنة في ذلك، وما وقع في كتب بعض متأخري المغاربة<sup>(١)</sup> من حكاية الخلاف في ذلك، فوهمٌ، ولعله انعكس عليهم من الميم الساكنة عند الباء.

والعجب أن شارح أرجوزة<sup>(٢)</sup> ابن بري<sup>(٣)</sup> في قراءة نافع حكى ذلك عن الداني، وإنما حكى الداني ذلك في الميم الساكنة لا المقلوبة، واختار<sup>(٤)</sup> مع ذلك الإخفاء، وقد بسطنا بيان<sup>(٥)</sup> ذلك في كتاب «التمهيد». والله أعلم.

وأما الحكم الرابع وهو الإخفاء: وهو عند باقي حروف المعجم، وجملتها خمسة عشر حرفاً، وهي: التاء والثاء والجيم والذال والزال والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف نحو: ﴿كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٧٠] ﴿جَنَّتٍ تَجْرِي﴾ [البقرة: ٢٥] و ﴿وَالْأَنْثَى﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿قَوْلًا نَقِيلاً﴾ [الزمل: ٥] ﴿أَنْجَيْنَا﴾ [يونس: ٢٢] ﴿إِنْ جَعَلَ﴾ [القصص: ٧١] ﴿خَلَقَ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] ﴿أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] ﴿مِنْ دَابَّةٍ﴾ [هود: ٦] ﴿وَكَا سَادِهَاقًا﴾ [النبا: ٣٤] ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿مَنْ ذَهَبَ﴾ [الزخرف: ٧١] ﴿وَكَيْلًا \* ذُرِّيَّةَ﴾ [الإسراء: ٢، ٣]

(١) لعله يقصد الخراز.

(٢) انظر: القصد النافع: ٢٣٧.

(٣) أبو الحسن علي بن محمد، الرباطي، التازي، ولد سنة (٦٦٠ هـ)، أخذ عن والده وغيره، شرح وثائق الغرناطي، توفي سنة (٧١٥ هـ). انظر: الأعلام: ١٥٦/٥.

(٤) في (س): «وأجاز».

(٥) (بيان) سقطت من (س).

﴿تَزِيلٌ﴾ [الزمر: ١] ﴿مَنْ زَوَّالٍ﴾ [إبراهيم: ٤٤] ﴿صَعِيدًا زَلَقًا﴾ [الكهف: ٤٠]  
و ﴿الْإِنْسُنُ﴾ [الإسراء: ١١] ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠] ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]  
و ﴿فَأَنشَرْنَا﴾ [الزخرف: ١١] ﴿إِنْ شَاءَ﴾ [يوسف: ٩٩] ﴿عَفْوَرٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: ٢٣]  
﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] ﴿جَمَلَتْ صُفْرًا﴾ [المرسلات:  
٣٣] ﴿مَنْصُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩] ﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ [الزمر: ٤١] ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا﴾ [الفرقان: ٣٩]  
﴿الْمُقَنْطَرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢] ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]  
/ ﴿يَنْظُرُونَ﴾ [محمد: ٢٠] ﴿مَنْ ظَهَرَ﴾ [سبأ: ٢٢] ﴿ظَلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]  
﴿فَأَفْلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨] ﴿خَلَدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]  
﴿أَنقَلَبُوا﴾ [المطففين: ٣١] ﴿مِنْ قَرَارٍ﴾ [إبراهيم: ٢٦] ﴿سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ [سبأ: ٥٠]  
﴿الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] ﴿مِنْ كِتَابٍ﴾ [الكهف: ٢٧] ﴿كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩].

واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو: حال بين الإظهار والإدغام، قال الداني:  
وذلك أن النون والتنوين لم يَقْرُبَا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام،  
فيجب إدغامهما فيهنّ من أجل القرب، ولم يبعدا منهنّ كبعدهما من حروف  
الإظهار، فيجب إظهارهما عندهنّ من أجل البعد، فلما عُدِمَ القرب الموجب  
للإدغام، والبُعد الموجب للإظهار أخفيا عندهنّ، فصارا لا مدغمين ولا  
مظهرين، إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهنّ وبعدهما عنهنّ، فما قربا منه كانا  
عنده أخفى مما بُعِدا عنه<sup>(١)</sup>، قال: والفرق عند القراء والنحويين بين (المخفى)  
و(المدغم) أن المخفى مخفف والمدغم مشدّد. انتهى<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) في المطبوع: (عنده)، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٩، التحديد: ٢٤٦، الإقناع: ١ / ٢٦٠، وفيه مزيد بيان.

## تنبيهات

الأول: أن مخرج النون والتنوين مع حروف الإخفاء الخمسة عشر من الخيشوم فقط، ولا حظَّ لهما معهنَّ في الفم؛ لأنه لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما مع ما يظهران عنده أو ما يدغمان فيه بغنة<sup>(١)</sup>، وحكمهما مع الغين والخاء عند أبي جعفر كذلك، وذلك من حيث أجرى الغين والخاء مجرى حروف الفم؛ للتقارب الذي بينهما وبينهنَّ، فصار مخرج النون والتنوين معهما كمخرجهما معهنَّ، ومخرجهما على مذهب الباقيين المظهرين من أصل مخرجهما؛ وذلك من حيث أجروا الغين<sup>(٢)</sup> والخاء مجرى باقي حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهنَّ دون حروف الفم<sup>(٣)</sup>.

الثاني: الإدغام بالغنة في الواو والياء وكذلك في اللام والراء عند من روى ذلك هو إدغام غير كامل؛ من أجل الغنة الباقية معه، وهو عند من أذهب الغنة إدغام كامل، وقال بعض أئمتنا: إنما هو إخفاء، وإطلاق الإدغام / عليه مجاز<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الكتاب: ٤/ ٤٥٤، التحديد: ٢٤٥، الإقناع: ١/ ٢٥٢.

(٢) تصحفت في المطوع إلى (العين) المهملة.

(٣) هذا الكلام للداني. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٢٥ و ١٢٩.

(٤) لعله يقصد أبا جعفر بن الباذش إذ قال: «الإدغام تجوز في العبارة، وإنما هو إخفاء». ونسب هذا القول إلى أبي الطيب التائب وأبي بكر الشاذلي.

انظر: الإقناع: ١/ ٢٥٢ و ٢٥٥.

ومن ذهب إلى ذلك أبو الحسن السخاوي فقال: اعلم أن حقيقة ذلك إخفاء لا إدغام، وإنما يقولون له إدغام مجازاً، وقال: هو في الحقيقة إخفاء على مذهب من يبقي الغنة، ويمنع مَحْضُ<sup>(١)</sup> الإدغام، إلا أنه لا بد من تشديد يسير فيهما، قال: وهو قول الأكابر؛ قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة.<sup>(٢)</sup>

قلت: والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص، من أجل صوت الغنة الموجودة معه، فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿بَسَطْتُ﴾ [المائدة: ٢٨]، والدليل على أن ذلك إدغام: وجود التشديد فيه؛ إذ التشديد ممتنع مع الإخفاء.<sup>(٣)</sup>

قال الحافظ أبو عمرو: فمن أبقي غنة النون والتنوين مع الإدغام لم يكن ذلك إدغاماً صحيحاً في مذهبه؛ لأن حقيقة باب الإدغام الصحيح أن لا يبقى فيه من الحرف المدغم أثر، إذ كان لفظه ينقلب إلى لفظ المدغم فيه، فيصير مخرجه من مخرجه، بل هو في الحقيقة كالإخفاء الذي يمتنع فيه الحرف من القلب لظهور صوت المدغم، وهو الغنة.

ألا ترى أن من أدغم النون والتنوين ولم يبق غنتهما قلبهما حرفاً خالصاً من جنس ما يدغمان فيه؟ فعدمت الغنة بذلك رأساً في مذهبه، إذ غير ممكن أن تكون

(١) في المطبوع: (تمحيص)، وهو خطأ.

(٢) كلام السخاوي هو تهذيب لكلام الداني، انظر: الإقناع: ٢٥٢/١ - ٢٥٣.

(٣) انظر: الإقناع: ٢٥٢/١.

منفردة في غير حرف، أو مخالطة لحرف لا غنة فيه؛ لأنها مما تختص به النون والميم لا غير.<sup>(١)</sup>

الثالث: أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصلاً رسماً، نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩] وما كان مثله مما ثبتت النون فيه، أمّا إذا كان متصلاً<sup>(٢)</sup> رسماً نحو: ﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في هود [١٤] ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ لَكُمْ﴾ في الكهف [٤٨] ونحوه مما حذف منه النون، فإنه لا غنة فيه لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيار الحافظ أبي عمرو الداني وغيره من المحققين.

قال في «جامع البيان»: وأختار في مذهب من يبغي الغنة مع الإدغام عند اللام ألا يبقوها إذا عدم رسم النون في الخط؛ لأن ذلك يؤدي إلى مخالفته للفظه بنون ليست في الكتاب، قال: وذلك في قوله تعالى ﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في هود [١٤] وفي قوله ﴿أَلَنْ تَجْعَلَ / لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨] و ﴿أَلَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ في القيامة [٣]، قال: وكذلك ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٣)</sup> [النساء: ٣] ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] ﴿أَلَا تَنْظَرُونَ﴾ [الرحمن: ٨] وما أشبهه مما لم ترسم فيه النون، وذلك على لغة من ترك الغنة ولم يبق للنون أثراً.

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٢٨.

(٢) في المطبوع: (منفصلاً)، وهو تحريف.

(٣) ما بين النحمتين سقطت من (ك).

(٤) في (ت): ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ٣] بالواو بعد العين، والمثبت هو الصواب؛ لأنه موافق لعبارة الداني.

قال: وجملة المرسوم من ذلك بالنون فيما حدثنا به محمد بن علي الكاتب، عن أبي بكر بن الأنباري، عن أئمتته عشرة مواضع:

أولها في الأعراف [١٠٥، ١٦٩] ﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ و ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ وفي هود [١٤، ٢٦] ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ و ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ في قصة نوح عليه السلام، وفي الحج [٢٦] ﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ وفي يس [٦٠] ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ وفي ت والقلم [٢٤] ﴿أَنْ لَا يَدَّخُلْنَهَا يَوْمَ﴾.

قال: وقد اختلفت المصاحف في قوله في الأنبياء [٨٧] ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ قال: وقرأت الباب كله المرسوم منه بالنون، والمرسوم منه بغير نون ببيان الغنة، وإلى الأول أذهب.<sup>(١)</sup>

قلت: وكذا قرأت أنا على بعض شيوخني بالغنة، ولا آخذ به غالباً، ويمكن أن يجاب على إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، ولا نون في المتصل منه، والله أعلم.

الرابع: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين في اللام والراء للسوسيّ وغيره عن أبي عمرو، فينبغي قياساً إظهارها من النون المتحركة فيهما نحو: ﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾ [الإسراء: ٩٠] ﴿رُزِقَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣] ﴿بَيِّنَ لَهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو: ﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]،

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٢٩.

إذ النون من ذلك تسكّن أيضاً للإدغام<sup>(١)</sup>، وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك، وبه أخذ.

ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار، أي حيث لم يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم.

(١) عقب الشيخ المتولي رحمه الله تعالى على كلام المؤلف هذا بقوله: (ينبغي قياساً إظهارها...) إلخ، لا ينبغي أن يلتفت إلى هذا القياس، لمصادمته للرواية الصحيحة الواردة على الأصل، إذ النون من ﴿تُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧] متحركة في الأصل، وسكونها عارض للإدغام، والأصل ألا يعتد بالعارض، ولما فيه من قياس ما لا يروى على ما روي... والقياس إنما يصار إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، وهذا لا غموض فيه، مع أنه حكى الإجماع على تركها في ذلك حيث قال في (باب الإدغام الكبير) ما نصه: وكذلك أجمعوا على إدغام النون في (اللام) و(الراء) إدغاماً خالصاً كاملاً من غير غنة، عند من روى الغنة عنه في النون الساكنة والتنوين عند (اللام) و(الراء) ومن لم يروها. اهـ ولو وردت الغنة في ذلك لخرجت على اعتبار العارض، ووجب قبولها وطرح الأصل الذي هو أقوى من العارض، وبهذا تعلم أن قوله: (ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك في وجه الإظهار حيث لم يدغم الإدغام الكبير مجرد توهم سرى له من تركهم الغنة في المتحرك، وإلا لجزم به ولم يعتد بالاحتمال، والله أعلم. قال: وإذا بطل هذا القياس، ففسد هذا الاحتمال، وزال هذا التوهم؛ بقي الحكم في كل باب على ما ثبتت الرواية فيه.

وقال: وقد جرى عمل شيوخنا على منع الغنة في وجه الإدغام الكبير، وما ذاك إلا من كونهم لم يمعنوا النظر في ذلك الاحتمال أو أمعنوا ولا حظوا أن الاحتياط تركها حالة الإدغام، ولم يلمحوا أن الاحتياط لا يصح عند وضوح الدليل، وأي دليل أوضح وأعظم من نقله الإجماع على تركها في المتحرك في مذهب من يرويهما في الساكن مع اختياره لها في الأول قياساً على الثاني.

فالحاصل: أننا لو قلنا بالمنع تبعاً لهم لكان منعاً للجائز، ومنع الجائز غير مسلم، ولو قلنا بالقياس لكان خرقاً للإجماع، وارتكاباً لغير المروي، وهذا لا يخفى ما فيه من الحرج، فوجب العدول عن هذا وهذا إلى إعطاء كل باب حقه.

قال: وقوله: (وبعدم الغنة قرأت عن أبي عمرو في الساكن والمتحرك وبه أخذ) نص في أن الغنة له لم تثبت عنده بطريق الأداء، بل بطريق النص، كبعض من هي لهم على شرط كتابه، فإنه قال: (وقد وردت الغنة مع اللام والراء عن كل من القراء وصحت من طريق كتابنا نصاً وأداء عن أهل الحجاز والبصرة والشام وحفص) ثم... طريق الأداء بقوله: (وقرأت بها من رواية قالون وابن كثير وهشام وابن وردان وروح وغيرهم) اهـ ومعلوم ضرورة أن قوله (وغيرهم) لا يعين شخصاً، فإدخال واحد دون غيره فيه تحكّم، وشموله للباقيين كلهم باطل، وإلا فما ثمرة التخصيص، بل لو كان ذلك الغير من طريق كتابه لصرح به كما هو اصطلاحه. والله أعلم اهـ الروض النضير: ق: ٥٧/ب - ٦٠/ب [وأعترض عن نقل هذا النص الطويل - مع اختصاره - نظراً لندرة مصدره، إضافة إلى قوته العلمية في الاستدراك].



## باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين<sup>(١)</sup>

والفتح هنا عبارة عن: فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألف أظهر، ويقال له أيضاً: التفخيم، وربما قيل له (النصب)، وينقسم إلى فتح (شديد) /، وفتح (متوسط).

فالشديد هو نهاية فتح الشخص فمه بذلك الحرف، ولا يجوز في القرآن، بل هو معدوم في لغة العرب، وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولا سيما أهل خراسان، وهو اليوم في أهل ما وراء النهر أيضاً.

ولما جرت طباعهم عليه في لغتهم، استعملوه في اللغة العربية، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم، وانتقل ذلك عنهم حتى فشا في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نصَّ عليه أئمتنا، وهذا هو التفخيم المحض.

(١) قال النويري: «ذكر الإمالة بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها في ﴿أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]». وهذا باب من أبواب القراءات المهمة، التي لا يخلو مؤلف في اختلاف القراء منها، وقد عني القراء واللغويون بدراسة ظاهرة الإمالة، والفتح، وأبيها الأصل، مما سينتظر المؤلف إلى بعضه باختصار؛ لأن الموضوع هنا ليس للبسط والاستدلال، أو لأن المؤلف رأى أن عالين كبيرين من علماء القراءات أفردا تأليفين في ذلك، أعني: أبا الطيب بن غلبون في كتابه «الاستكمال» وأبا عمرو الداني في كتابه «الموضح» وللإستزادة في ذلك عند القراء يستحسن الرجوع إلى كتبهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر. انظر: السبعة: ١٤١-١٥١، ومواضع متفرقة نحو: ص: ٦٧٢ و٦٨٨ وغيرها، الكامل: (ق ٨٠/ب- ٨٣/ب) وغيرها، التبصرة: ٣٧٠-٤٠٢، التيسير: ٤٦-٥٣، المصباح: ٩٤٨/٣-١١٤٠، الإقناع: ٢٦٨/١-٣٢٣.

ومَن نَبَّه على هذا الفتح المحض الأستاذ أبو عمرو الداني في كتابه «الموضح» قال: والفتح المتوسط هو ما بين الفتح الشديد، والإمالة المتوسطة، قال: وهذا الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء<sup>(١)</sup> انتهى. ويقال له (الترقيق)، وقد يقال له أيضاً التفخيم؛ بمعنى أنه ضد الإمالة.

والإمالة: أن تنحو: بالفتحة نحو: الكسرة، وبالألف نحو: الياء كثيراً، وهو (المحض)، ويقال لها أيضاً<sup>(٢)</sup> الإضجاع، ويقال: البطح، وربما قيل له (الكسر) أيضاً<sup>(٣)</sup>، وقليلاً وهو بين اللفظين، ويقال له أيضاً (التقليل) و(التلطيف) و(بين بين).

فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين:

إمالة شديدة.

وإمالة متوسطة.

وكلاهما جائز في القراءة، جارٍ في لغة العرب.

والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه، والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة.

(١) وتمة كلامه: كابن كثير وعاصم وغيرهما. اه، الموضح: ق: ٣/ب، ويلاحظ التشابه التام بين كلام

المؤلف وكلام الداني من أول قول المؤلف: والفتح هنا... إلخ.

(٢) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: الموضح: ق: ٣/ب، شرح النويري: ٣/٤٧-٤٨.

قال الداني: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان، فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم<sup>(١)</sup>، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس.

قال: وعلماءنا مختلفون في أي هذه الأوجه أوجه وأولى، قال: وأختار الإمالة الوسطى التي هي (بين بين)؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو: الإعلام بأن أصل الألف الياء، أو التنبيه على انقلبها إلى الياء في مواضع أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء<sup>(٢)</sup>.

ثم أسند حديث حذيفة بن اليمان أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون<sup>(٣)</sup> أهل الفسق<sup>(٤)</sup> وأهل الكتابين»<sup>(٥)</sup> قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة، ومن لحون / العرب وأصواتها<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الموضح: ق: ٢/ب، الكامل: ق ٨٠-٨١.

(٢) الموضح: ق: ٤/ب.

(٣) كذا في (ت) وهو الموافق لما عند الداني، وفي بقية النسخ (وأصوات) بدل (لحون).

(٤) كتب في حاشية (ك): يعني المغنين والمطربين وما يجري مجراهم.

(٥) تتمته: «وسيجيء قوم من بعدي يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح، لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم» اهـ.

والحديث قال عنه ابن الجوزي: لا يصح، وفيه مجهول، وفيه بقية وهو يروي عن الضعفاء ويدلسهم، اهـ وقال الذهبي: الخبر منكر، اهـ وقال الهيثمي: فيه رجل لم يسم. اهـ.

انظر: المعجم الأوسط: ٧/١٨٣، العلل المتناهية: ١/١١٨، المغني في الضعفاء: ١/١٧٨، مجمع الزوائد:

٧/١٨٣، شعب الإيوان: ١/٤٢٩، جمال القراء: ٢/٥٠٤، المرشد الوجيز: ٢٠٠.

(٦) تمام كلام الداني: فإن لحونها وأصواتها: مذاهبها وطباعها. اهـ الموضح: ق: ٥/ب.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع<sup>(١)</sup> حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: كانوا يرون أنّ الألف والياء في القراءة سواء، قال<sup>(٢)</sup>: يعني بالألف والياء التفخيم والإمالة<sup>(٣)</sup>.

وأخبرني شيخنا أبو العباس أحمد بن الحسين المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن أحمد الرقي المقرئ<sup>(٤)</sup> بقراءتي عليه، أخبرنا الشهاب محمد بن مزهر المقرئ<sup>(٥)</sup> بقراءتي عليه، أخبرنا الإمام أبو الحسن السخاوي المقرئ بقراءتي عليه، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب.

ح: وقرأت على عمر بن الحسن المزي<sup>(٦)</sup>، أنبأك علي بن أحمد<sup>(٧)</sup> عن داود بن ملاعب، حدثنا المبارك بن الحسن الشهرزوري، حدثنا أبو الحسن علي بن الحسين بن أيوب البرّاز<sup>(٨)</sup>، حدثنا عبد الغفار بن محمد المؤذن<sup>(٩)</sup>، حدثنا محمد بن

(١) ابن الجراح بن مليح، أبو سفيان، ثقة، عارف بالحديث، حافظ، ربما يخطئ، توفي سنة (١٩٨ هـ).

انظر: تاريخ بغداد ٤٩٦/١٣ - ٥١١، الإرشاد: ٥٧٠/٢.

(٢) القائل هو الإمام الداني رحمه الله.

(٣) الأثر لم أجده في المصنف لابن أبي شيبة، وانظر: الموضح: ق: ٧/أ، جمال القراء: ٥٠٦/٢.

(٤) تقدمت ترجمته ص: ٢٤٩.

(٥) محمد بن عبد الخالق، أبو بكر، الأنصاري، مقرئ، عالم، له مشاركة في الفقه والنحو، وقف كتبه على دار

الحديث الأشرفية، توفي سنة (٦٩٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١٥٩/٢.

(٦) هو ابن أميلة، تقدمت ترجمته ص: ٦١.

(٧) هو ابن البخاري، تقدمت ترجمته ص: ٨.

(٨) البغدادي، المقرئ، شيخ. انظر: غاية النهاية: ٥٣٢/١.

(٩) البغدادي، مقرئ، انظر: غاية النهاية: ٣٩٨/١.

أحمد بن الحسن الصوّاف<sup>(١)</sup>، حدّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدّثنا محمد بن سعدان الضرير المقرئ، حدّثنا أبو عاصم الضرير الكوفي، عن محمد بن عبيد الله، عن عاصم، عن زرّ بن حبیش، قال: قرأ رجل على عبد الله بن مسعود ﴿طه﴾ ولم يكسر: فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، الطاء والهاء، فقال الرجل ﴿طه﴾ ولم يكسر، فقال عبد الله ﴿طه﴾ فكسر، ثم قال: «والله لهكذا علّمني رسول الله ﷺ»، هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهو مسلسل بالقراء<sup>(٢)</sup>.

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في «تاريخ القراء»<sup>(٣)</sup> عن فارس بن أحمد، عن بُشَيْرٍ<sup>(٤)</sup> بن عبد الله، عن أحمد بن موسى<sup>(٥)</sup>، عن أحمد بن القاسم بن مساور<sup>(٦)</sup> عن محمد بن سماعه<sup>(٧)</sup> عن أبي عاصم، فذكره.

(١) لم أعرفه.

(٢) انظر: المستدرک: ٢/٢٦٨، المصباح: ١/٢٧٧-٢٧٩، تفسير القرطبي: ١١/١٦٨، جمال القراء: ٥٠٦/٢.

(٣) هو كتاب «طبقات القراء».

(٤) كذا ضبطت في النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (بشر)، ولم أعرفه بعد طول بحث.

(٥) هو ابن مجاهد كما صرح به الداني في الموضح: ق/٧.

(٦) الجوهري، حافظ، ثقة، حدّث عنه الطبراني وغيره، توفي سنة (٢٩٣ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١/٩٧، تاريخ بغداد: ٤/٣٤٩-٣٥٠، السير: ١٣/٥٥٢.

(٧) أبو عبد الله، قاضي بغداد، حدّث عن الليث وغيره، روى عنه محمد بن عمران الضبي وغيره،

توفي سنة (٢٣٣ هـ). أخبار القضاة: ٣/٢٨٢، تاريخ بغداد: ٥/٣٤١-٣٤٣، تهذيب التهذيب:

فأبو عاصم هذا هو محمد بن عبيد<sup>(١)</sup> الله، يقال له أيضاً المكفوف، ويعرف بالمسجديّ.

ومحمد بن عبيد الله شيخه هو العرزمي<sup>(٢)</sup> الكوفيّ، من شيوخ سفيان الثوري، وشعبة، ولكنه ضعيف عند أهل الحديث، مع أنه كان من عباد الله الصالحين، ذهب كُتُبُه فكان يحدث من حفظه، فأُتِيَ عليه من ذلك. وباقي رجال إسناده كلهم ثقات.

وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح، أو أن كلاً منهما أصل برأسه / مع اتفاقهم على أنها لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن: ٢

فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدّمه على الآخر، وكذلك (التفخيم) والترقيق، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب، قالوا ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة<sup>(٣)</sup>.

وقال آخرون: إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرع؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سبب من الأسباب، فإن فُقد سبب منها لزم الفتح، وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال: كل كلمة تفتح ففي العرب من يميلها.

(١) في المطبوع: (عبد الله)، مكبراً، وهو تحريف.

(٢) توفي سنة (١٥٥ هـ)، والعرزمي بتقديم الراء، بطن من فزارة، وتحرفت في المطبوع بتقديم الزاي. انظر ترجمته في: الضعفاء الكبير للعقيلي: ٤/ ١٠٥-١٠٧، الأنساب: ٤/ ١٧٨-١٧٩، ميزان الاعتدال:

٣/ ٦٤٧-٦٣٥.

(٣) انظر: الكامل: ق ٨٠/ أ.

قالوا: فاستدللنا باطراد الفتح، وتوقف الإمالة على سبب<sup>(١)</sup> على أصالة الفتح، وفرعية الإمالة، قالوا: وأيضاً فإن الإمالة تصير الحرف بين حرفين، بمعنى أن الألف المهالة بين الألف الخالصة والياء، وكذلك الفتحة المهالة بين الفتحة الخالصة والكسرة، والفتح يبقى الألف والفتحة على أصلهما، قالوا: فلزم أن الفتح هو الأصل، والإمالة فرع.<sup>(٢)</sup>

قلت: ولكل من الرأيين وجه، وليس هذا موضع الترجيح، فإذا علم ذلك فليعلم أن للإمالة أسباباً ووجوها وفائدة ومن يميل، وما يمال.

فأسباب الإمالة<sup>(٣)</sup> قالوا هي عشرة، ترجع إلى شيئين:

أحدهما: الكسرة.

والثاني: الياء.

وكل منهما يكون متقدماً على محل الإمالة من الكلمة، ويكون متأخراً، ويكون أيضاً مقدراً في محل الإمالة.

وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين في اللفظ ولا مقدرتين في<sup>(٤)</sup> محل الإمالة؛ ولكنها مما يعرض في بعض تصاريف الكلمة.

(١) (على سبب): من حاشية (س) فقط وكتب عليها (صح) وهي لا بد منها لتمييم المعنى المراد. والله أعلم.

(٢) من قوله: إن الفتح..... إلى هنا هو كلام المالقي بنصه. انظر: الدر النثر: ١٥٦/٣.

(٣) انظر أسباب الإمالة في: الأصول لابن السراج ١٦٠/٣، الإقناع: ٢٦٩/١، التبصرة والتذكرة: ٧١٠/٢.

(٤) (في) سقط من المطبوع.

وقد تمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى، أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه إمالة لأجل إمالة، وقد تمال الألف تشبيهاً بالألف الممالة.<sup>(١)</sup>

قلت: وتمال أيضاً بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ<sup>(٢)</sup> الأسباب اثني عشر سبباً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

فأما الإمالة لأجل كسرة متقدمة؛ فليعلم أنه لا يمكن أن تكون الكسرة / ملاصقة للألف، إذ لا تثبت الألف إلا بعد فتحة فلا بدّ أن يحصل بين الكسرة المتقدمة والألف الممالة فاصل، وأقله حرف واحد مفتوح، نحو: ﴿كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و ﴿حِسَابٌ﴾ [البقرة: ٢١٢]، وهذا الفاصل إنما حصل باعتبار الألف.

فأما الفتحة الممالة فلا فاصل بينها وبين الكسرة، والفتحة مبدأ الألف، ومبدأ الشيء جزء منه، فكأنه ليس بين الألف والكسرة حائل.

وقد يكون الفاصل بين الألف والكسرة حرفين، بشرط أن يكون أولهما ساكناً أو يكونا مفتوحين والثاني هاء، نحو: (إنسان)، (يضرِبُها)<sup>(٤)</sup>، من أجل

(١) من قوله: فأَسباب.. إلى هنا بنصه هو كلام المالقي في الدر النثير: ١٥٧/٣.

(٢) في المطبوع: (فتبع) تحريف.

(٣) ذكر ابن الباذش أن الثلاثة الأخيرة؛ أعني: إمالة الألف تشبيهاً بالألف الممالة، والاثنين الآخرين اللذين ذكرهما المؤلف هي أسباب شاذة زادها سيويه. انظر: الإقناع: ٢٦٩/١.

(٤) بالنصب، أما إذا كانت بالرفع (يضرِبُها) فلا إمالة فيه، قال سيويه: قالوا: يريد أن يكيلها ولم يكلها، وليس شيء من هذا تمال ألفه في الرفع إذا قال هو يكيلها، وذلك أنه وقع بين الألف وبين الكسرة الضمة، فصارت حاجزاً فمنعت الإمالة... وإنما كان في الفتح لشبه الياء بالألف.

انظر: الكتاب: ٤/١٢٤، شرح الشافعية: ٣/٦، الارتشاف: ٢/٥١٩، شرح ابن عقيل: ٤/١٨٥.



خفاء الهاء وكون الساكن حاجزاً غير حصين، فكأنهما في حكم المعدوم، وكأنه لم يفصل بين الكسرة والألف إلا حرف واحد، وهذا يقتضي أن من أمال (مررت بها)<sup>(١)</sup>، كانت الكسرة عند<sup>(٢)</sup> الألف في الحكم وإن فَصَلَتِ الهاء في اللفظ.

وأما إمالتهم (درهمان)، فقليل: من أجل الكسرة قبل، ولم يعتد بالحرفين الفاصلين، والظاهر أنه من أجل الكسرة المتأخرة<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما الياء المتقدمة فقد تكون ملاصقة للألف الممالة، نحو: إمالة ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] و ﴿أَلْحَيَوَةَ﴾ [البقرة: ٨٦] ومن ذلك قولهم: (السَّيَّال) بفتح السين، وهو صَرَب من الشجر له شوك، وهي من (العضاه)<sup>(٤)</sup>.

وقد يفصل بينهما بحرف نحو: (شيبان)، وقد يفصل بحرفين أحدهما هاء نحو: (يدها)، وقد يكون الفاصل غير ذلك نحو: (رأيت يدنا).

(١) يقصد التمثيل، وإلا فإن الكلمة ليست قرآنية.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي الدر الثير - وهو مصدر المؤلف - : عنده تلي... انظره: ١٥٨/٣.

(٣) قال ابن يعيش: (درهمان) بالإمالة، وهو قليل، والذي حسنه كون الراء ساكنة فلم يكن حاجزاً حصيناً، والهاء خفية فهي كالمعدومة لخفائها. اهـ.

وقد نصّ ابن الحاجب وأبو حيان على شذوذ إمالة (درهمان)، وذهب ابن مالك إلى جواز الإمالة، فقال: ف (درهماك) من يمله لم يُصَدَّ.

انظر: شرح المفصل: ٥٧/٩، شرح الشافية: ٦/٣، الارشاف: ٥١٩/٢، شرح ابن عقيل: ١٨٥/٤.

(٤) عضاه؛ كُشِفاه جمع عَضَّة وأصلها عضهه، فاستقلوا الجمع بين الهاءين، وهو نوع من الشجر. انظر: اللسان (سال) والتاج (عَضَه).

وأما الإمالة لأجل الكسرة بعد الألف الممالة نحو: ﴿عَايِدُ﴾ [الكافرون: ٤]، وقد تكون الكسرة عارضة نحو: ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]، و ﴿فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]؛ لأنَّ حركة الإعراب غير لازمة.

وأما الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممالة، فنحو: (مبايع).

وأما الإمالة لأجل الكسرة المقدَّرة في المحلِّ الممال، فنحو: ﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]، أصله: خَوْفٌ بكسر عين الكلمة، وهي الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. /

وأما الإمالة لأجل الياء المقدَّرة في المحلِّ الممال، فنحو: ﴿يَخْشَى﴾ [عبس: ٩] و ﴿الْهَدْيِ﴾ [آل عمران: ٧٣] و ﴿أَقَى﴾ [النحل: ١] و ﴿الْثَرَى﴾ [طه: ٦]، تحركت الياء في ذلك وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وأما الإمالة لأجل كسرة تعرض في بعض أحوال الكلمة، فنحو: ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]، و ﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿زَدَ﴾ [المزمل: ٤]، لأن الفاء<sup>(١)</sup> تُكسّر من ذلك إذا اتصل بها الضمير المرفوع من المتكلم، والمخاطب، ونون جماعة الإناث، فتقول: طِبْتُ، وَجِئْتُ، وَشِئْتُ، وَزِدْنِ،<sup>(٢)</sup> وهذا قول سيبويه<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن يقال: إنَّ الإمالة فيه<sup>(٤)</sup> بسبب أن الألف منقلبة عن ياء،

(١) أي: فاء الكلمة، وهو الحرف الأول.

(٢) في المطبوع: (زدت) بالياء، وهو تحريف.

(٣) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٠-١٢١، الإقناع: ١/ ٣٠٢، الارتشاف: ٢/ ٥٣١، الأصول: ٣/ ١٦٢.

(٤) في المطبوع: (فيه ليست بسبب) وهي زيادة ليست في النسخ، وكذلك ليست في بحر الجوامع (ق: ٢٧١/ أ).

ولكن إذا أطلقوا المنقلب عن ياء أو واو في هذا الباب فلا يريدون إلا المتطرف، والله أعلم.

وأما الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال فنحو: (تلا) و(غزا)؛ وذلك لأن الألف فيها منقلبة عن واو (التلاوة) و(الغزو)، وإنما أميلت في لغة من أمالها لأنك تقول إذا بنيت الفعل للمفعول: (تُلي) و(غُزي) مع بقاء عدة الحروف كما كانت حين بنيت الفعل للفاعل<sup>(١)</sup>.

وأما الإمالة لأجل الإمالة، فنحو: إمالة: ﴿تَرَاءَ﴾ [الشعراء: ٦١]، أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء، وقالوا: (رأيت عباداً)<sup>(٢)</sup>، فأمالوا الألف المبدلة من التنوين لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة.

وقيل في إمالة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥] و﴿وَضَحْنَهَا﴾ [الشمس: ١] و﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد، فكانت من الإمالة للإمالة.

ومن ذلك إمالة قتيبة عن الكسائي الألف بعد النون من ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦]؛ لإمالة الألف من ﴿لِلَّهِ﴾، ولم يمل ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] لعدم ذلك بعده<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الكتاب: ١١٩/٤.

(٢) كذا ضبطت الحروف في (س).

(٣) انظر: جامع البيان: ١/١٤٤، التلخيص: ١٨١، جمال القراء: ٥١٢/٢.

وأما الإمالة لأجل الشبه، فإمالة ألف التأنيث<sup>(١)</sup> في نحو: ﴿الْحُسَيْنِ﴾ [طه: ٨] وألف الإلحاق في نحو: (أَرطى) في قول من قال: «مأروط»<sup>(٢)</sup>؛ لشبه ألفيهما بألف ﴿أَلْهَدَى﴾ [آل عمران: ٧٣] المنقلبة عن الياء، ويمكن أن يقال: بأن الألف تنقلب ياء في بعض الأحوال، وذلك إذا ثبّتت فقلت: الحسنيان والأرطيان،<sup>(٣)</sup> ويكون الشبه أيضاً بالمشبه بالمنقلب عن الياء، كما ملتهم: ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، فإنه ألحق بألف التأنيث المشبهة بألف ﴿أَلْهَدَى﴾.

وأما الإمالة لأجل كثرة الاستعمال، فكما ملتهم: (الحجاج) علماً لكثرتة في / كلامهم، ذكره سيبويه<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك إمالة ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] في الأحوال الثلاث، رواه صاحب «المبهم»<sup>(٥)</sup>، وهو موجود في لغتهم لكثرة دوره<sup>(٦)</sup>. ويمكن أن يقال: إن ألف ﴿النَّاسِ﴾ منقلبة عن ياء كما ذكره بعضهم.

وأما الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف، فقال سيبويه: وقالوا: باء وتاء في حروف المعجم، يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست مثل ما

(١) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٢، الأصول: ٣/ ١٦١.

(٢) في المطبوع: (مأروط)، وهو تحريف، والأرطى: شجر ينبت بالرمل، رائحته طيبة، والمأروط من الإبل هو الذي يشتكي من أكله. انظر: الصحاح والتاج (أرط).

(٣) من قوله: إن الفتح هو الأصل... إلى هنا: بنصه كلام الماقي، لم يختلف عنه المؤلف إلا بالأمثلة فقط. انظر: الدر الثير: ٣/ ١٥٦-١٦٠.

(٤) انظر: الكتاب: ٤/ ١٢٧، وانظر: شرح الشافية: ٣/ ٩، النكت الحسان: ٢٧٢-٢٧٣، الارتشاف: ٢/ ٥٣٤-٥٣٥.

(٥) سياقي الكلام عنها بالتفصيل ص: ١٢٧٣.

(٦) انظر: الارتشاف: ٢/ ٥٣٥.

و(لا) وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وإنما جاءت كسائر الأسماء. انتهى.<sup>(١)</sup>

قلت: وبهذا السبب أميل ما أميل من حروف الهجاء في «الفواتح»، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

وأما وجوه<sup>(٣)</sup> الإمالة فأربعة ترجع إلى الأسباب المذكورة، أصلها\* اثنان وهما: المناسبة، والإشعار.

فأما المناسبة فقسم واحد، وهو فيما أميل\*<sup>(٤)</sup> لسبب موجود في اللفظ\*<sup>(٥)</sup> وفيما أميل لإمالة غيره، فأرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال وبسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نمط واحد.

وأما الإشعار فثلاثة أقسام:

أحدها: الإشعار بالأصل وذلك إذا كانت الألف الممالاة منقلبة عن ياء، أو عن واو مكسورة.

(١) النقل هنا عن سيبويه بواسطة أبي حيان؛ لاختلاف العبارة عن «الكتاب»، وتوافقها مع «الارتشاف». انظر: الكتاب: ١٣٥/٤، الارتشاف: ٥٣٤/٢.

(٢) قال أبو حيان بعد أن ذكر كلام سيبويه السابق: «وحروف التهجي التي في أوائل السور، إن كان في آخرها ألف، فمنهم من يفتح، ومنهم من يميل، فإن كان في وسطها ألف نحو: (كاف، وصاد) فلا خلاف في الفتح». الارتشاف: ٥٣٤/٢.

(٣) في المطبوع: (وجود) بالبدال بدل الهاء، وهو تحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٥) ما بين النجمتين سقط من (ز).

الثاني: الإشعار بما يعرض في الكلمة في بعض المواضع؛ من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل، كما تقدّم في (غزا) و(طاب).

الثالث: الإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التانيث، والملحق بها، والمشبّه أيضاً.

وأما فائدة الإمالة فهي: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانحدار أخفّ على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأما من فتح فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

إذا علم ذلك: فإن حمزة والكسائي وخلفاً أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن، سواء كانت في (اسم) أو (فعل).<sup>(٢)</sup>

فالأسماء نحو: ﴿الْهَدْيُ﴾ [آل عمران: ٧٣]، و﴿الْمَوَى﴾ [النجم: ٣]، و﴿الْعَمَى﴾ [فصلت: ١٧]، و﴿الزَّقَى﴾ [الإسراء: ٣٢]، و﴿وَمَأْوَنُهُ﴾ [الأنفال: ١٦]، و﴿مَأْوَنَكُمْ﴾ [الحديد: ١٥]، و﴿مَثْوًى﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿مَثْوَنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ونحو: ﴿أَدْنَى﴾<sup>(٣)</sup> [المائدة: ١٠٨]، و﴿أَزْكَى﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢٣٢]، و﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]، و﴿الْأَشْقَى﴾ [الأعلى: ١١]، و﴿وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩]، و﴿وَعِيسَى﴾ [النساء: ١٦٣]، و﴿وَيَحْيَى﴾ [الأنعام: ٨٥].

(١) من قوله: وأما وجوه الإمالة... إلى «الأصل»، بنصّه كلام المألقي.

انظر: الدر النثير: ٣/ ١٦٠-١٦١.

(٢) انظر: التيسير: ٤٦، المصباح: ٣/ ٩٦١، التثمة: ١٧٩.

(٣) في المطبوع: ﴿الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] و [السجدة: ٢١].

(٤) في المطبوع: (الأزكى) وهو تحريف، وليست في القرآن.

والأفعال نحو: ﴿أَفَقَ﴾ [النحل: ١]، و ﴿أَبَى﴾ [البقرة: ٣٤]، و ﴿وَسَعَى﴾ [البقرة: ١١٤]، و ﴿يَخْشَى﴾ [طه: ٣]، و ﴿وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، و ﴿فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، و «اجتبى»<sup>(١)</sup>، و ﴿أَسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤].

وتُعرَف ذوات الياء من (الأسماء) بالثنائية، والأفعال برّد الفعل إليك، فإن ظهرت الياء فهي أصل الألف، وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضاً.

فتقول في اليائي من الأسماء: ك ﴿أَلْمَوَلَى﴾ [الحج: ٧٨] و ﴿فَتَى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و ﴿أَلْهَدَى﴾ [آل عمران: ٧٣] و ﴿أَلْمَوَى﴾ [النجم: ٣] و ﴿أَلْعَمَى﴾ [فصلت: ١٧] و ﴿أَلْمَاوَى﴾ [السجدة: ١٩]: (مَوْلِيَان) و (فَتِيَان)، و (هُدَيَان)، و (هُوَيَان)، و (عَمِيَان)، و (مَأْوِيَان).

وفي الواوي منها ك ﴿أَلَصَفَا﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿شَفَا﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿سَنَا﴾ [النور: ٤٣] و ﴿أَبَا﴾ [يوسف: ٧٨] و (عصا)<sup>(٢)</sup>: (صفوان) و (شفوان) و (سنوان) و (أبوان) و (عصوان)، وكذلك: (أدنيان) و (أزكيان) و (الأشقيان) و (الأعليان).

وتقول في اليائي من الأفعال في نحو: ﴿أَفَقَ﴾ [النحل: ١] و ﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] و ﴿وَسَعَى﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿عَسَى﴾ [الإسراء: ٧٩] و ﴿أَبَى﴾ [البقرة: ٣٤] و ﴿أَرْضَى﴾ [النور: ٥٥] و ﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١] و ﴿أَسْتَعْلَى﴾ [طه: ٦٤]: (أَتَيْت) و (رَمَيْت) و (اسعيت) و (عسيت) و (أَيْت) و (ارتضيت) و (اشتريت) و (استعليت).

(١) ليس في القرآن هذه الصيغة، وإنما: ﴿أَجَبَنَهُ﴾ في النحل: ١٢١، وطه: ١٢٢.

(٢) ليس في القرآن هذه الصيغة، وإنما نحو: ﴿عَصَاهُ﴾ في الأعراف: ١٠٧، و ﴿عَصَاكَ﴾ في الأعراف: ١١٧.

ومن ذلك (أَفْعَلْ) في الأسماء، نحو: ﴿أَذْفَ﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أَرَبِّي﴾ [النحل: ٩٢]، و﴿أَزْكَى﴾ [البقرة: ٢٣٢]، و«أعلى<sup>(١)</sup>» لأن لفظ الماضي من ذلك كله تظهر فيه الياء إذا رددت الفعل إلى نفسك، نحو: (أزكيتُ)، و(أنجيتُ)، و(ابتليتُ)، وأمّا فيما لم يسمّ فاعله، نحو: ﴿يُدْعَى﴾ [الصف: ٧]، فلظهور الياء في (دعيتُ)، و(يدعيانُ).

فظهر أن الثلاثيّ المزيد يكون اسماً نحو: ﴿أَذْفَ﴾ [البقرة: ٦١]، وفعلاً ماضياً، نحو: ﴿أَبْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤] و(أنجى)، ومضارعاً مبنياً للفاعل، نحو: ﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨]، وللمفعول، نحو: ﴿تُدْعَى﴾ [الجاثية: ٢٨].

وكذلك يميلون كلّ ألف تأنيث جاءت من (فِعْلَى) مفتوح الفاء، أو مضمومها أو مكسورها نحو: ﴿أَلْمَوْتَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، و﴿مَرَحَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿وَالسَّلَوَى﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿الْتَقَوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]، و﴿شَقَى﴾ [طه: ٥٣]، و﴿طَوَى﴾ [الرعد: ٢٩]، و﴿بُشْرَى﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و﴿أَلْقَصَوَى﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿الْدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿أَلْقُرْبَى﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، و﴿إِحْدَى﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، و﴿يَسْمِنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦]، و﴿ضَيْرَى﴾ [النجم: ٢٢]، وألحقوا بذلك ﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧]، و﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]، و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧].

وكذلك يميلون منها ما كان على وزن (فعالي) مضموم الفاء، أو مفتوحها، نحو: ﴿أُسْكِرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿فُرْدَى﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿يَتَمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿نَصْرَى﴾

(١) لا يوجد هذا اللفظ منكرأ في القرآن الكريم، وإنما معرفاً، نحو: ﴿الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].



[البقرة: ١١١]، و ﴿الْأَيْمَنُ﴾ [النور: ٣٢]، / و ﴿الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦].

وكذلك أمالوا ما رسم في المصاحف بالياء، نحو: ﴿مَتَّى﴾ [البقرة: ٢١٤]، و ﴿بَكَّى﴾ [البقرة: ٨١]، و ﴿يَتَأَسَفَنَّ﴾ [يوسف: ٨٤]، و ﴿يَتَوَلَّى﴾ [هود: ٧٢]، و ﴿يَحْشَرَنَّ﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿أَنَّى﴾ [البقرة: ٢٤٧] وهي للاستفهام، نحو: ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٢٣] ﴿أَنَّى لَكَ﴾ [آل عمران: ٣٧].

واستثنوا من ذلك: ﴿حَتَّى﴾ [البقرة: ٥٥]، و ﴿إِلَى﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿عَلَى﴾ [البقرة: ٧]، و ﴿لَدَا﴾ [يوسف: ٢٥]، و ﴿مَازَكَنَ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٢١] فلم يميلوه.

وكذلك أمالوا أيضاً من الواوي ما كان مكسور الأول أو مضمومه، وهو ﴿الرَّبَّوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥] كيف وقع، و ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] كيف جاء، و ﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥]، و ﴿الْعُلَى﴾ [طه: ٤].

فقليل: لأن من العرب من يثني ما كان كذلك بالياء وإن كان من ذوات الواو، فيقول: رِيَّانٌ وَضُحَيَّانٌ؛<sup>(٢)</sup> فراراً من الواو إلى الياء لأنها أخف حيث ثقلت<sup>(٣)</sup> الحركات، بخلاف المفتوح الأول.

وقال مكِّي: مذهب الكوفيين أن يثبتوا ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء.<sup>(٤)</sup>

قلت: وقوى هذا السبب سبب آخر؛ وهو الكسرة قبل الألف في ﴿الرَّبَّوْا﴾،

(١) وينبه على أن أبا حيان استبعد أن تكون هنا استفهامية أو شرطية. انظر: البحر المحيط: ١٧١/٢.

(٢) ضبط الكلمتين من (ز).

(٣) في (ت): «نقلت» بالنون، وفي (ك) «تقلب» بالتاء المثناة الفوقية وفي آخره باء موحدة، وكلاهما تصحيف، وجاءت الكلمة في (ظ) عارية من النقط.

(٤) التبصرة: ٣٧٣، الكشف: ١/ ١٩٠-١٩١، وانظر: إبراز المعاني: ٩٨/٢.

وكون ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، و ﴿وَصَحَّهَا﴾ [الشمس: ١]، و ﴿الْفَوْى﴾ [النجم: ٥]، و ﴿الْعَلَى﴾ [طه: ٤] رأس آية، فأميل للتناسب.

والشُّورُ الممال رؤوس أيها بالأسباب المذكورة للبناء على النسق هي إحدى عشرة سورة وهي: (طه)، و (النجم)، و (سأل سائل)، و (القيامة)، و (النازعات)، و (عبس)، و (الأعلى)، و (الشمس)، و (الليل)، و (الضحى)، و (العلق).

واختص الكسائي دون حمزة وخلف مما تقدم، بإمالة ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ [الحج: ٦٦]، و ﴿فَأَحْيَاكُمُ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و ﴿أَحْيَاهَا﴾ [المائدة: ٣٢] حيث وقع، إذا لم يكن منسوقاً أو نسق بالفاء حسب.

وبإمالة: (خطايا) حيث وقع بنحو: ﴿خَطَايَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]، و ﴿خَطَايَهُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، و ﴿خَطَيْنَا﴾ [طه: ٧٣] وبإمالة ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و ﴿مَرْضَاتِي﴾ [المتحنة: ١] حيث وقع، وبإمالة ﴿حَقُّ نَفَائِدِهِ﴾ في آل عمران [١٠٢] وبإمالة ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ في الأنعام [٨٠] ﴿وَمَنْ عَصَانِي﴾ في إبراهيم [٣٦] و ﴿أُنْسَيْنِي﴾ في الكهف [٦٣] و ﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ في مريم [٣٠] ﴿وَأَوْصَنِي بِالصَّلَاةِ﴾ فيها [٣١] و ﴿ءَاتَيْنِي اللَّهَ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿تَحْيَاهُمْ﴾ في الجاثية [٢١] و ﴿دَحْنَهَا﴾ في النازعات [٣٠] و ﴿ثَلْثَهَا﴾ و ﴿طَحْنَهَا﴾ في الشمس [٦٢] و ﴿سَجَى﴾ في الضحى [٢]<sup>(١)</sup>.

واتفق مع حمزة وخلف على إمالة<sup>(٢)</sup> ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ وهو في سورة والنجم [٤٤]؛ لكونه منسوقاً بالواو، وهذا مما لا خلاف عنهم<sup>(٣)</sup> فيه.

(١) انظر: المصباح: ٩٧٥-٩٧٦.

(٢) (إمالة) سقطت من المطبوع.

(٣) (عنهم) سقطت من المطبوع.

وانفرد عبد الباقي بن الحسن من طريق أبي علي بن صالح عن خلف ومن طريق أبي محمد بن ثابت عن خلّاد؛ كلاهما عن سُلَيْم عن حمزة بإجراء ﴿يَحْيَى﴾ [الأعلى: ١٣] مجرى ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] ففتحه عنه إذا لم يكن منسوقاً بواو، وهو / ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ في طه [٧٤] وسَبَّح [١٣]، وبذلك قرأ الداني على فارس عن قراءته على عبد الباقي المذكور<sup>(١)</sup>، وكذا ذكره صاحب «العنوان»<sup>(٢)</sup> وصاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه، إلا أنه ذكره بالوجهين وقال: إن عبد الباقي بن الحسن الخراساني نصّ بالفتح عن خلف، قال: <sup>(٣)</sup> وبه قرأت، وذكر أن ذلك في (طه) و(النجم).

(١) انظر: جامع البيان: ١/ ق ١٣٢/ أ.

(٢) قوله: وكذا ذكره... إلخ، فيه نظر، وهو أن صاحب «العنوان» لم يذكر ذلك نصّاً، بل أخذه المؤلف من مفهوم كلامه، وعبارة «العنوان»: «فأما ﴿وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] و﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و﴿فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٦٤] كيف تصرف، فإن حمزة لم يمل إلا ما كان قبله واو فقط، ماضياً كان أو مستقبلاً، فإن كان قبله فاء أو اثم، أو لم يكونا قبله فتح».

وقال المؤلف في «التحفة»: «فتح حمزة ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ في طه [٧٤] و سَبَّح [١٣]؛ لأن الفعل لم يأت بعد (و) فإنه لم يخص الماضي كما فعل الشاطبي، بل عمّم، وقال: ماضياً كان أو مستقبلاً».

وقد بيّن شارح «العنوان» المراد - حسب فهمه - من قول صاحب «العنوان»: ماضياً أو مستقبلاً، فقال: «مثال الماضي ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤] ومثال المستقبل كقوله ﴿ثُمَّ لَا يَبُوءُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [الأعلى: ١٣]». وبعد هذا كله فقد صرح صاحب «العنوان» بإمالة ﴿يَحْيَى﴾ في سَبَّح [١٣] فقال: «أمال أو آخر آياتها الأخوان».

وأما موضع (طه) فلم يذكر فيه شيئاً. والله أعلم.

ويمكن الاعتذار عن المؤلف باختلاف نسخ «العنوان»، إذ ذكر محققه أن عبارة: (وأمال أو آخر آياتها الأخوان) غير موجود في بعض النسخ.

انظر: العنوان: ٥٩ و ٢٠٧، شرح العنوان: ق ٢٥، تحفة الإخوان: ق ٨.

(٣) القائل هو عبد الباقي الخراساني كما يفهم من كلام «التجريد»، وليس صاحب «التحريد» كما قد يتوهم هنا.

وهو سَهْوُ قلم، صوابه (طه) و (سبَّح) فإن حرف (النجم) ماض وهو بالواو، وليس هو نظير حرف (طه)، والله أعلم.

واتفق الكسائي وخلف على إمالة ﴿الرَّئِيَا﴾ المعروف<sup>(١)</sup> (باللام) وهو في أربعة مواضع: يوسف [٤٣] وسبحان [٦٠] والصفات [١٠٥] والفتح [٢٧]، إلا أن موضع<sup>(٢)</sup> (سبحان) يمال في الوقف فقط؛ من أجل الساكن في الوصل.

واختص الكسائي بإمالة: ﴿رُءْيَى﴾ وهو حرفان في يوسف [٤٣، ١٠٠]، واختلف عنه في ﴿رُءْيَاكَ﴾ في يوسف [٥] أيضاً، فأماله الدوري عنه، وفتحه أبو الحارث.

واختلف فيهما عن إدريس؛ فرواهما الشطي عنه بالإمالة، وهو الذي قطع به عن إدريس في «الغاية»<sup>(٣)</sup> وغيرها، ورواهما الباقر عنه بالفتح، وهو الذي في «المبهج» و «الكامل»<sup>(٤)</sup> وغيرهما، وذكره في «كفاية الست» من طريق القطيعي، والوجهان صحيحان والله أعلم.

واختص الدوري في روايته عن الكسائي بإمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ وهو في أول يوسف كما تقدم، و ﴿هُدَايَ﴾ وهو في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿مَثْوَى﴾ وهو

(١) في المطبوع: (المعروف)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (مواضع) بالجمع، وهو تحريف.

(٣) انظر: غاية الاختصار: ٢٩٦/١ و ٣١٤، ولا يذهب الذهن إلى أن المراد (الغاية) لابن مهران؛ لأن المؤلف ذكر في الأسانيد أن (الشطي) إنما هو من غاية أبي العلاء.

(٤) قوله: (والكامل) كان الأولى أن يقول: (والمصباح)؛ لأنه هو الذي من أسانيده في هذه الطريق، أما

«الكامل» فلا. انظر: الكامل: ق ٩٠/ب، المصباح: ١٠٣٤/٣.

في يوسف [٢٣] أيضاً، و ﴿وَحْيَايَ﴾ وهو في آخر الأنعام [١٦٢] و ﴿ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿ءَاذَانَنَا﴾ [فصلت: ٥]، و ﴿طَغَيْنَاهُمْ﴾ [البقرة: ١٥] حيث وقع، ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣]، و ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٦]، و ﴿تُسَارِعُ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، حيث وقع و ﴿الْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] وكوَّرت [١٦] و ﴿كَمَشْكُوفٍ﴾ في النور [٣٥]، و ﴿بَارِكُمْ﴾ في الموضعين في البقرة [٥٤] ﴿<sup>(١)</sup>﴾.

واختلف عنه في ﴿الْبَارِئِ الْمُصَوِّرِ﴾ من سورة الحشر [٢٤]؛ فروى عنه إمالته وإجراؤه <sup>(٢)</sup> مجرى ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] جمهور المغاربة، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و «الكافي» و «الهادي» و «التبصرة» و «الهداية» و «العنوان» و «التيسير» و «الشاطبية»، وكذلك رواه من طريق ابن فرح <sup>(٣)</sup>؛ أعني عن الكسائي، صاحب «التجريد» و «الإرشاديين» <sup>(٤)</sup> و «المستنير» وغيرهم، ورواه

(١) جاءت هذه العبارة في (ت) والمطبوع قبل قوله ﴿وسارعوا﴾.

(٢) في المطبوع: (وأجراه).

(٣) ابن فرح عن الدوري ليست من طريقه.

(٤) قوله: (الإرشاديين) إن كان يقصد: «الإرشاد» و «الكفاية الكبرى»، فيحتاج إلى توضيح، وهو: أن ما ذكره صحيح بالنسبة إلى الكفاية الكبرى، ففيها الإمامة من طريق ابن فرح، وأما بالنسبة إلى «الإرشاد» فالمفهوم من عبارته - إن أخذنا بمفهوم المخالفة - يكون فيه «الفتح» لا «الإماله»، إذ إن عبارة الإرشاد: «وروى ابن بكار عن الدوري عن الكسائي إماله ﴿الْبَارِئِ﴾ [الحشر: ٢٤]». فهو هنا سكت عن طريق ابن فرح. كذا جاء في الإرشاد، وذكر محققه أن في نسخة من الإرشاد: (روى عن) بدل: (ابن) وعقب على ذلك بقوله: ولعلّه سبق قلم. اهـ.

والذي يظهر - والله أعلم - أنه ليس سبق قلم، بل هو الصواب؛ لأن طريق الإرشاد عن الدوري هو طريق بكار لا طريق ابن بكار.

فاتضح أن (الإرشاد) لا يدخل ضمن (الإرشاديين)، ويمكن أن يجاب عن المؤلف أنه يقصد النسبة إلى «صاحب» وليس إلى الإرشاديين. والله أعلم. وقد وجدت البطائحي ذكر مثل ما في «الكفاية». انظر: الكفاية الكبرى: ٥٧٤، الإرشاد: ٥٨٨، الخلافات في علم القراءات: ق: ١١٠/ب.

عنه بالفتح خصوصاً أبو عثمان الضرير، وهو الذي في أكثر كتب القراءات، ونصّ على / استثنائه الحافظ أبو العلاء، وأبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العزّ، وغيرهم، والوجهان صحيحان عن الدوري.

وقال الداني في «جامعه»: لم يذكر أحد عنه <sup>(١)</sup> ﴿الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤] نصّاً، وإنما لحقه بالحرفين اللذين في البقرة ابنُ مجاهد قياساً عليهما، سمعت أبا الفتح يقول ذلك. انتهى. <sup>(٢)</sup>

واختلف عنه أيضاً في ﴿يُورِي﴾ و ﴿فَأُورِي﴾ في المائدة [٣١]، و ﴿يُورِي﴾ في الأعراف [٢٦] و ﴿فَلَاتُئَمَّرِ﴾ في الكهف [٢٢]؛ فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها، وهذا مما اجتمعت عليه الطرق عن أبي عثمان نصّاً وأداءً، وروى فتح الكلمات الثلاث جعفر بن محمد النصيبي، ولم يختلف عنه أيضاً في ذلك.

وأما ذكر <sup>(٣)</sup> الشاطبي رحمه الله لـ ﴿يُورِي﴾، و ﴿فَأُورِي﴾ في المائدة فلا أعلم له وجهاً؛ سوى أنه تبع صاحب «التيشير» حيث قال: وروى الفارسي <sup>(٤)</sup> عن أبي طاهر، عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير، عن أبي عمر عن

(١) في المطبوع: (عن) وهو تحريف، والضمير يعود على دوري الكسائي.

(٢) ونقل ابن الباذش عن الأهوازي قال: «سمعت أبا عبد الله اللالكائي يقول: كسر -إمالة- ﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤] عن الكسائي قياس لا نصّ».

انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٤١ الإقناع: ١ / ٢٧٦.

(٣) في المطبوع: (ما ذكره) وهو تحريف.

(٤) في (ز) «الفاسي» وهو تحريف، وفي المطبوع: «أبو الفارس» وهو تحريف أيضاً.

الكسائي أنه أمال ﴿يُورَى﴾، و﴿فَأُورَى﴾ في الحرفين في المائدة، ولم يروه غيره، قال: وبذلك أخذ<sup>(١)</sup>، يعني أبا طاهر، من هذا الطريق وغيره<sup>(٢)</sup>، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى.

وهو حكاية أراد بها الفائدة على عادته، وإلا فأَيّ تعلّق لطريق أبي عثمان الضرير بطرق «التيسير»؟ ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدوري لذكرها في أسانيده ولم يذكر طريق النصيبى، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميع خلافه، نحو: إمالته الصاد من ﴿وَالْتَصَرَّى﴾ [البقرة: ٦٢] والتاء من ﴿أَلَيْتَنِي﴾ [النساء: ٦]، وغير ذلك مما يأتي، ولذكر إدغامه النون الساكنة والتنوين في الياء<sup>(٣)</sup> حيث وقع في القرآن كما تقدّم.

ثم تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني، وخالف فيه جميع

(١) في المطبوع: (أخذه) وهو تحريف، وفي «التيسير» المطبوع: «أخذ» وقلت: (المطبوع) لأنني وجدت القاهري أطلع على نسخة أخرى فيها الخلاف، حيث قال بعد أن نقل كلام المؤلف: «وفي بعض نسخ «التيسير» حكاً وإصلاحاً: وبذلك قرأت وأخذت بالحرفين من هذا الطريق، وقرأتهما من طريق ابن مجاهد بالفتح». وقال: «وهذه النسخة تدل على أن قوله (أخذ) في النسخة الأولى متكلم من المضارع لا ماضٍ غائب، كما حمله الشيخ ابن الجزري في «نشره» عليه، نعم يردُّ على «التيسير» أنه ما ارتكب طريق أبي عثمان الضرير فلا يناسب نقله عنه فيه، وتبعه الشاطبي في ذلك في كلمتي المائدة ﴿يُورَى﴾ [المائدة: ٣١] ﴿فَأُورَى﴾ [المائدة: ٣١] وإلا فإمالة ﴿يُورَى﴾ و﴿فَأُورَى﴾ في المائدة ليس من طريق «التيسير» ولا «الشاطبية» فذكرها على سبيل الاستطراد.»

انظر: التيسير: ٥٠، بحر الجوامع: ق: ٢٧٧/ب.

(٢) (غيره): ليست في «التيسير».

(٣) يعني: بدون غنة.

الرواة. قال في «جامع البيان» بعد ذكره إمالتها \* عن أبي طاهر\*<sup>(١)</sup> عن أبي عثمان: وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه؛ أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز ابن بدهن وغيره، قال: وقياس ذلك قوله في الأعراف [٢٦] ﴿يُؤَرِّى سَوَاءً تَكُنَّ﴾ ولم يذكره أبو طاهر، ولعله أغفل ذكره.<sup>(٢)</sup>

قلت: لم يغفل ذكره، بل ذكره قطعاً، ورواه عنه جميع أصحابه من أهل الأداء نصّاً وأداءً، ولعل ذلك سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي؛ شيخ الداني / والله أعلم.

على أن الداني قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله؛ يعني الكلمات الثلاث للكسائي من جميع الطرق، وبه كان يأخذ ابن مجاهد. انتهى.<sup>(٣)</sup>

وظهر أن إمالة ﴿يُؤَرِّى﴾، و ﴿فَأُؤَرِّى﴾ في المائة [٣١] ليست من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، ولا من طرق صاحب «التيسير»، وتخصيص المائة غير معروف<sup>(٤)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٤١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) قال ابن مؤمن: «وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿يُؤَرِّى﴾ و ﴿فَأُؤَرِّى﴾ في [المائة: ٣١] فقط.»

الكنز: ٩٣.



وانفرد الحافظ أبو العلاء عن القَبَاب، عن الرملي عن الصوري، بإمالة هذه الكلمات الثلاث وهي ﴿يُؤَرَى﴾ في الموضعين و﴿فَأُورَى﴾ [المائدة: ٣١] و﴿تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢]<sup>(١)</sup>.

## فصل

ووافقهم أبو عمرو من جميع ما تقدم على ما كان فيه راء بعدها ألف ممالاة، بأيّ وزن كان، نحو: ﴿ذَكَرَى﴾ [الأنعام: ٦٩]، و﴿بُشِّرَى﴾ [آل عمران: ١٢٦]، و﴿أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]، و﴿أَلْقَرَى﴾ [الأنعام: ٩٢]، و﴿النَّصْرَى﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿أُسْكِرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿سُكِّرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿فَارَلَهُ﴾ [النازعات: ٢٠]، و﴿أَشْتَرَى﴾ [التوبة: ١١١]، و﴿أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]<sup>(٢)</sup>، و﴿يَرَى﴾ [البقرة: ١٦٥] فقرأه كله بالإمالة، واختلف عنه في ياء ﴿يَبْشُرَى﴾ في يوسف [١٩]:

فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذي قطع به في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» وغالب كتب المغاربة والمصريين، وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه، ورواه عنه بعضهم بين اللفظين، وعليه نصّ أحمد بن جبير، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و«التبصرة» وقال فيها:<sup>(٣)</sup>

(١) كذا ذكر المؤلف، إلا أن الموجود في «غاية الاختصار» المطبوع ﴿يُؤَرَى﴾ و﴿تُمَارِ﴾ فقط، فلعل ﴿فَأُورَى﴾ سقطت من النسخ.

انظر: المصباح: ١٠٢٦-١٠٢٧ الحاشية (١)، غاية الاختصار: ٢٧٧/١.

(٢) في المطبوع: (ووارى) وهو تحريف.

(٣) في (س): «فيها»، وهو تحريف.

والفتح أشهر<sup>(١)</sup> وحكاه أيضاً صاحب «تلخيص العبارات»، وروى آخرون<sup>(٢)</sup> عنه الإمالة المحضة، ولم يفرقوا له بينها وبين غيرها؛ كأبي بكر بن مهران، وأبي القاسم الهذلي.

وذكر الأوجه الثلاثة أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه، وبها قرأت، غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله. والله أعلم.

واختلف في ذلك كله عن ابن ذكوان، فرواه الصوري عنه كذلك بالإمالة، ورواه الأخفش بالفتح.

وانفرد الكارزيني، عن المطوّعي عن الصوري بالفتح<sup>(٣)</sup>، فخالف سائر الرواة عن الصوري، والله أعلم.

واختلف عن الأخفش في ﴿أدرى﴾ فقط نحو: ﴿أدرتك﴾ [الحاقة: ٣]، و﴿أدرتكم﴾ [يونس: ١٦] فأماله عنه ابن الأخرم، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«العنوان» و«المبهج» / وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وفتح عنه النقّاش، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و«التجريد» لابن الفحام و«الغاية» لابن مهران، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد.

(١) التبصرة: ٥٤٦.

(٢) قال ابن الوجيه: «ولم ينقل الإمالة المحضة فيها لأبي عمرو سوى الأهوازي، فإنه نقلها عن السلمي عن أبي الأخرم عن الأخفش عن سلام عن أبي عمرو، وذكرها الشاطبي في قصيدته» الكنز: ٩٠.

(٣) انظر: المبهج: ٥٦١ / ٢.

وانفرد الشذائي بإمالتها عن الداجوني، عن ابن مامويه عن هشام، لم يروها عنه غيره.<sup>(١)</sup>

ووافق أبو<sup>(٢)</sup> بكر على إمالة ﴿أَذْرَنَكُمْ بِهِ﴾ في [يونس: ١٦] فقط، واختلف عنه في غير يونس:

فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقاً، وهي طريق شعيب عن يحيى، وهو الذي قطع به صاحب «التيسير» و«الهادي» و«الكافي» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«التلخيص» و«العنوان» و«التلخيص» للطبري وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح في غير سورة يونس، وهو طريق أبي حمدون عن يحيى، والعلمي عن أبي بكر، وهو الذي في «التجريد» و«المبهج»<sup>(٤)</sup> و«الإرشاد» و«الكفايتين» و«الغايتين» وغيرها، وذكره أيضاً في «المستنير» من غير طريق شعيب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿يَبْشُرِي﴾ في يوسف [١٩]: فروى إمالته عنه العلمي من أكثر طرقه، وهو الذي قطع له به في «التجريد» والحافظ أبو عمرو الداني، والحافظ أبو العلاء، وأبو عليّ العطار، وسبط الخياط في «كفايته»، وقال في «المبهج»: إن الإمالة له في وجهه.<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: (لم يروها عنه غيره) فيه نظر، حيث إن أبا الكرم ذكر ذلك عن ابن مامويه عن هشام بإطلاق، ولم يحدد من أي طريق؛ ليشمل الشذائي وزيد بن علي كلاهما عن الداجوني عن ابن مامويه.

انظر: المبهج: ١/ ٢٦١، المصباح: ٣/ ١٠٢١-١٠٢٢ الحاشية (١).

(٢) (أبو) سقطت من المطبوع.

(٣) في (س): «غيرهما» بالثنية، وهو تحريف.

(٤) (المبهج): سقطت من (ز).

(٥) المبهج: ٢/ ٥٦١.

ورواها الداني من طريق يحيى بن آدم، من رواية الواسطيين؛ يعني من طريق يوسف بن يعقوب عن شعيب عنه.<sup>(١)</sup>

وروى عنه الفتح يحيى بن آدم من جمهور طرقه، وهو رواية أبي العزّ عن العليمي<sup>(٢)</sup>، والوجهان صحيحان عن أبي بكر.

ووافقهم حفص على إمالة ﴿تَجَرَّبَهَا﴾ في هود [٤١] ولم يمل غيره.

وانفرد أيضاً الشذائي عن الداجوني، عن ابن مامويه عن هشام بإمالاته، وأبو عمرو وابن ذكوان على أصلهما.

واختلف عن ورش في جميع ما ذكرنا من (ذوات الراء) حيث وقع في القرآن، فرواه الأزرق عنه بالإمالة (بين بين)، ورواه الأصبهاني بالفتح.

واختلف عن الأزرق في ﴿أَرْبَكُهُمْ﴾ في الأنفال [٤٣] فقطع له بالفتح فيه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو بكر الأذفوي<sup>(٣)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس.

وقطع بـ (بين بين)، صاحب «تلخيص العبارات» و «التيسير» و «التذكرة» و «الهداية» وقال: إنه اختيار ورش، وإن قراءته على / نافع بالفتح.

وكذلك قال مكّي، إلّا أنه قال: وبالوجهين قرأت.<sup>(٤)</sup>

(١) جامع البيان: ٢/ ق: ٨٧/ ب.

(٢) الإرشاد: ٣٨٠، الكفاية الكبرى: ٣٨٤.

(٣) في المطبوع: (الأذفوي) بالبدال المهملة.

(٤) التبصرة: ٣٨٩.

وقال صاحب «الكافي»: إنه قرأه بالفتح، قال: وبين اللفظين أشهر عنه.<sup>(١)</sup>  
قلت: وبه قرأ الداني على ابن خاقان وابن غلبون، وقال في «تمهيده»: وهو  
الصواب؛ وقال في «جامعه»: وهو القياس، قال: وعلى الفتح عامة أصحاب ابن  
هلال، وأصحاب أبي الحسن النحاس<sup>(٢)</sup>  
وأطلق له الخلاف أبو القاسم الشاطبي<sup>(٣)</sup>، والوجهان صحيحان عن  
الأزرق، والله أعلم.

## فصل

ووافق من أمال بعض القراء على إمالة بعض ذوات (الياء)، فخالفوا أصولهم  
في إحدى عشرة كلمة، وهي ﴿بَكَى﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]،  
و﴿مُرْجَلَهُ﴾ [يوسف: ٨٨]، و﴿أَنَّى أَمَرَ اللَّهُ﴾ [النحل: ١]، و﴿يَلْقَاهُ﴾ [الإسراء: ١٣]،  
و﴿أَغْمَعَ﴾ [الرعد: ١٩]، و﴿سَوَى﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُدَّى﴾ [القيامة: ٣٦]، و﴿إِنَّهُ﴾  
[الأحزاب: ٥٣]، و﴿وَتَنَا﴾ [الإسراء: ٨٣]، و﴿رَمَا﴾ [الأنعام: ٧٦].

فأما ﴿بَكَى﴾: فأماله معهم حيث وقع، أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى  
ابن آدم، عن أبي بكر، وخالفه شعيب والعلمي ففتحاه عنه.  
وانفرد بإمالاته أيضاً أبو الفرج النهرواني عن الأصبهاني، عن ورش، فخالف  
سائر الرواة عنه.<sup>(٤)</sup>

(١) الكافي: ٤٣.

(٢) جامع البيان: ١ / ١: ق: ١٣٣-١٣٤.

(٣) وذلك في قوله: ..... وفي أرا كهم وذوات الياء له الخلف مجملًا

الشاطبية: ٢٦.

(٤) انظر: غاية الاختصار: ١ / ٢٧٢.

وَأَمَّا ﴿رَمَى﴾ وهو في الأنفال [١٧] فوافق على إمالته أبو بكر من جميع طرق المغاربة، ولم يذكره أكثر العراقيين<sup>(١)</sup> كأبي محمد سبط الخياط.

وَأَمَّا ﴿مُزَجَّحَةً﴾ وهو في يوسف [٨٨] و﴿أَنَّهُ أَمَرُ اللَّهِ﴾ وهو أول النحل [١] و﴿يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾ وهو في سبحان [١٣] فاختلف عن ابن ذكوان في إمالة هذه الثلاثة:

فروى عنه إمالة ﴿مُزَجَّحَةً﴾ صاحب «التجريد» من جميع طرقه، وصاحب «الكامل» من طريق الصوري، وهو نصّ الأخفش في كتابه الكبير، عن ابن ذكوان، فإنه قال: يشمّ (الجيم) شيئاً من الكسر، انتهى.<sup>(٢)</sup> وكذا روى هبة الله عنه، والإسكندراني<sup>(٣)</sup> عن ابن ذكوان<sup>(٤)</sup>.

وروى عنه إمالة ﴿أَنَّهُ أَمَرُ اللَّهِ﴾ الصوري، وهي رواية الداجوني عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نصّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو محمد سبط الخياط، والحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ وغيرهم، ولم يذكره الهذلي ولا ابن الفحام في «تجريده»<sup>(٥)</sup> ولا / صاحب «المبهم» عن المطوعي.

(١) لكن ذكره أبو الكرم في المصباح: ٣/ ٩٩٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ١٣٦ ق.

(٣) محمد بن القاسم بن زيد، مقرأ، أخذ عن ابن ذكوان سنة (٢٤٠ هـ)، وقرأ عليه المطوعي سنة (٢٩٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢/ ٢٣٢.

(٤) قال ابن الباذش: «هبة الله وجعفر بن أبي داود روي عن الأخفش عن ابن ذكوان ﴿مُزَجَّحَةً﴾ بالإمالة، وكذلك نصّ عليه الأخفش، قال - ابن الباذش -: وابن أبي داود متحقق بالأخفش عرض عليه ستاً وثلاثين ختمة، حكى ذلك الخزاعي عن محمد بن عبيد بن الخليل عنه». الإقناع: ١/ ٢٨٤.

(٥) استدرك الشيخ المتولي على المؤلف وعلى الأزميري بقوله: «وهذا يُعلم ما نسبته الأزميري من الفتح إلى الرملي من «كامل» الهذلي مع أن معتمده النشر؛ لأنه لم يطلع على «الكامل»، ولم يذكر في «النشر» سوى الإمالة للرملي من جميع طرقه، ويحتمل أن النسخة التي وقعت له سقط منها لفظ (من جميع طرقه) من الناسخ حتى وهم في إخراج الهذلي من الطريقين».

قال - المتولي -: وقوله في «النشر»: «ولا ابن الفحام في «تجريده»، سبق قلم؛ لأن طريق المطوعي، بل الصوري لم يكن في «التجريد» والداجوني هذا هو الرملي بعينه». الروض النضير: ق: ٣١٠.

وروى عنه إمالة: ﴿يَلْقَهُ﴾ [الإسراء: ١٣] الصوري من طريق الرملي، وهي رواية الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان، وكذا رواه صاحب «التجريد» عن النقاش عن الأخفش، وهي رواية هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وكلٌّ من (الفتح) و(الإمالة) صحيح عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة، قرأنا به من الطرق المذكورة، وبه نأخذ.

وأما ﴿أَعْمَى﴾ وهو في موضعي سبحان [٧٢] ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾، فوافق على إمالتها أبو بكر من جميع طرقه، ووافق على إمالة الأول: أبو عمرو ويعقوب.

وانفرد ابن مهران بفتحها عن روح فخالف سائر الناس<sup>(١)</sup>.

وانفرد صاحب «المبهج» عن نفطويه عن يحيى بإمالة ﴿أَعْمَى﴾ في موضعي طه وهو ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [١٢٤]، ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [١٢٥] فخالف سائر الناس عن يحيى<sup>(٢)</sup>.

وأما ﴿سُوءَى﴾ وهو في طه [٥٨] و﴿سُدَى﴾ وهو في القيامة [٣٦] فاختلف فيهما عن أبي بكر، فروى المصريون والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة في

(١) انفراد لا يقرأ له بها. انظر: العاية: ١٦٥.

(٢) قوله: (فخالف سائر الناس عن يحيى) اه إن كان مقصوده في المقروء به فمسلم، وإن كان يريد الإطلاق ففيه نظر، وهو أن أبا الكرم ذكر أن الوكيعي عن يحيى عن أبي بكر قرأ بإمالة ﴿أَعْمَى﴾ في موضعي طه. انظر: المبهج: ١/ ٢٧٠، ويلاحظ أن عبارته (وروى)، المصباح: ٣/ ٩٩٩.

الوقف مع من أمال، وهي رواية العجلي<sup>(١)</sup> والوكيعي<sup>(٢)</sup> عن يحيى بن آدم<sup>(٣)</sup>، ورواية ابن أبي أمية<sup>(٤)</sup>، وعبيد بن نعيم<sup>(٥)</sup> عن أبي بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبي بكر من جميع الطرق في ذلك شيئاً في الوقف، والوجهان جميعاً عنه صحيحان، والفتح طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره، والله أعلم.

وأما ﴿إِنَّهُ﴾ وهو في الأحزاب [٥٣] فاختلف فيه عن هشام، فرواه عنه بالإمالة مع من أمال الجمهور من طريق الحلواني، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون والشاميون وأكثر العراقيين عنه سواء، ورواه الداجوني عن أصحابه عنه بالفتح، وبه قطع صاحب «المبهبج» لهشام من طريقه، والوجهان عنه صحيحان، وبالإمالة أخذ عنه من طريق الحلواني، وبالفتح من طريق غيره.

وانفرد الحافظ أبو العلاء عن النهرواني، عن عيسى بن وردان عن أبي جعفر بإمالاته (بين اللفظين) لم يروه غيره<sup>(٦)</sup>، مع أنه لم يسند لها إلا عن أبي العزّ، ولم يذكرها<sup>(٧)</sup> أبو العز في شيء من كتبه، والله أعلم.

(١) عبد الله بن صالح بن موسى، ثقة، مقرئ، أخذ عرضاً عن حمزة، وعن سليم عن حمزة، روى عنه الحلواني وغيره، توفي سنة (٢٢٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٢٣/١.

(٢) أحمد بن عمر بن حفص، مقرئ، روى عنه ابنه إبراهيم. توفي سنة (٢٣٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ٩٢/١.

(٣) العجلي، والوكيعي ليسا من طرقه.

(٤) عبد الله بن عمرو، البصري، روى عنه روح وغيره. انظر: غاية النهاية: ٤٣٨/١.

(٥) السعدي، الكوفي، أخذ عن أبيه عن عاصم وأخذ عنه أحمد الياشي. انظر: غاية النهاية: ٤٩٨/١.

(٦) انظر: غاية الاختصار: ٢٧٢/١.

(٧) الضمير في (يذكرها) يعود على الانفراد لا على كلمة ﴿إِنَّهُ﴾ المذكورة في الإرشاد: ٥٠٣، والكفاية الكبرى: ٤٩٩.



وأما ﴿وَتَا﴾ وهو في سبحان [٨٣] وفصلت [٥١] فوافق على إمالته في سبحان فقط أبو بكر.

وانفرد صاحب «المبهج» / عن أبي عون، عن شعيب عن يحيى عنه بفتحه.<sup>(١)</sup>

وانفرد ابن سوار عن النهرواني عن أبي حَمْدُون عن يحيى عنه بالإمالة في الموضعين.<sup>(٢)</sup>

وانفرد فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبي.

وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في (المفردات) ولا عوّل عليه.

واختلف أصحاب<sup>(٣)</sup> الإمالة في إمالة النون، فأمال النون مع الهمزة الكسائي، وخلف لنفسه، وعن حمزة.

واختلف عن أبي بكر في حرف سبحان، فروى عنه العليمي، والحمّامي، وابن شاذان، عن أبي حَمْدُون عن يحيى بن آدم عنه الإمالة فيهما، وروى سائر الرواة عن شعيب عن يحيى عنه فتح النون، فيصير لأبي بكر أربع طرق:

(١) المبهج: ٥٩٥/٢.

(٢) المستنير: ٦٣٨/٢.

(٣) في المطبوع: (واختلف عن...) وهو تحريف.

أحدها: إمالة الهمزة في سبحان فقط، وهي رواية الجمهور عن شعيب عن يحيى عنه.

الثاني: إمالة النون والهمزة جميعاً في سبحان أيضاً، وهي رواية العليمي عنه، وأبي حمدون عن يحيى عنه، من طريق الحمّامي وابن شاذان.

الثالث: إمالة الهمزة فقط في سبحان وفصلت جميعاً، وهي طريق ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى.

الرابع: (الفتح) في الموضعين، وهي طريق صاحب «المبهج» عن أبي عون عن شعيب عن يحيى عنه، وكلٌّ من هذه الأربعة أيضاً عن يحيى بن آدم عنه، والله أعلم.

وأما ﴿رَمَا﴾ فممنه ما يكون بعده متحرك، ومنه ما يأتي بعده ساكن:

فالذي بعده متحرك يكون ظاهراً ومضمراً، فالذي بعده ظاهر سبعة مواضع:

في الأنعام [٧٦] ﴿رَمَا كَوَكَبًا﴾ وفي هود [٧٠] ﴿رَمَا أَيْدِيَهُمْ﴾ وفي يوسف [٢٨] ﴿رَمَا فَيْصَهُ﴾ و ﴿رَمَا بُرْهَنَ رَبِّيَّ﴾ [٢٤] وفي طه [١٠] ﴿رَمَا نَارًا﴾ وفي النجم [١١] ﴿مَارَأَى﴾ [١٨] ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ فأمال الراء تبعاً للهمزة: حمزة والكسائي وخلف.

ووافقهم أبو بكر في ﴿رَمَا كَوَكَبًا﴾ في الأنعام [٧٦]، واختلف عنه في الستة الباقية، فأمال الراء والهمزة منها<sup>(١)</sup> يحيى بن آدم، وفتحها<sup>(٢)</sup> العليمي.

(١) (منها) من (ز) و(ك).

(٢) في المطبوع: (فتحها)، وهو تحريف.

وانفرد صاحب «الكامل» بهذا عن أبي القاسم بن بابش، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى.

وانفرد صاحب «المبهج» بالفتح في السبعة<sup>(١)</sup> عن أبي عون عن شعيب عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي./

وانفرد صاحب «العنوان» عن القافلائي، عن الأصمّ عن شعيب عن يحيى في أحد الوجهين بفتح (الراء) وإمالة (الهمزة)<sup>(٢)</sup>، فيصير لأبي بكر أربعة أوجه:

أحدها: رواية<sup>(٣)</sup> الجمهور عن يحيى بإمالة (الراء) و(الهمزة) جميعاً في السبعة المواضع.

الثاني: رواية الجمهور عن العليمي إمالتها في الأنعام، وفتحها في غيرها.

الثالث: فتحها في السبعة، طريق «المبهج» عن أبي عون، عن يحيى، وعن الرزّاز عن العليمي.

الرابع: فتح الراء وإمالة الهمزة، طريق صاحب «العنوان» في أحد وجهيه عن شعيب عن يحيى، ووافق أيضاً على إمالة الراء والهمزة جميعاً في المواضع السبعة ابن ذكوان.

(١) في (س) «السبعة الباقية»، وهو تحريف.

(٢) العنوان: ٩١.

(٣) في (س): «إمالة» بدل «رواية»، وهو تحريف.

وانفرد زيد عن الرملي عن الصوري بفتح الراء وإمالة الهمزة فيها.<sup>(١)</sup>

وانفرد صاحب «المبهج» عن الصوري بفتح الراء والهمزة.<sup>(٢)</sup>

واختلف عن هشام فروى الجمهور عن الحلواني عنه فتح الراء والهمزة وهذا هو الصحيح عنه، وكذا روى الحافظ أبو العلاء، وأبو العزّ القلانسي وابن الفحّام الصقليّ، وغيرهم عن الداجوني عنه، وروى الأكثرون عن الداجوني عنه إمالتها.

وهو الذي في «المبهج» و«كامل» الهذلي ورواه صاحب «المستنير» عن المفسّر عن الداجونيّ، وهذا هو المشهور عن الداجوني، وقطع به صاحب «التجريد» عن الحلواني من قراءته على الفارسي في السبعة، ومن قراءته على عبد الباقي في غير سورة النجم، والوجهان جميعاً صحيحان عن هشام، والله أعلم.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بإمالة الراء والهمزة جميعاً، وذلك من طريق الشذائي عنه، فخالف سائر الرواة.<sup>(٣)</sup>

وأمال أبو عمرو الهمزة فقط في المواضع السبعة.

وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء أيضاً عن السوسي بخلاف عنه، فخالف فيه سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي

(١) انظر: غاية الاختصار: ٢٧٤/١، وفيه أن ابن الأخرم عن ابن ذكوان فتح الراء مع إمالة الهمزة في ﴿رَأَوْا كَوْكَبًا﴾ في [الأنعام: ٧٦] حسب.

(٢) المبهج: ٤٨٨/٢.

(٣) المصدر السابق.

من طريق «الشاطبية» و «التيسير»، بل ولا من طرق «كتابنا» أيضاً، نعم رواه عن السوسي صاحب «التجريد» من طريق أبي بكر القرشي<sup>(١)</sup> عن السوسي، وليس ذلك في طرقنا.

وقول صاحب «التيسير»: «وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة». <sup>(٢)</sup> لا يدلُّ على ثبوته من طريقه، فإنه قد صرح بخلافه في «جامع البيان» فقال: إنه قرأ على أبي الفتح في رواية / السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير، فيما لم يستقبله ساكن، وفيما استقبله بإمالة فتحة الراء والهمزة معاً. <sup>(٣)</sup>

وأما الذي بعده ضمير، وهو ثلاث كلمات في تسعة مواضع:

في الأنبياء [٣٦] ﴿رَأَاكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وفي النمل [١٠] ﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ و القصص [٣١] وفي النمل [٤٠] أيضاً، وفي فاطر [٨] و الصافات [٥٥] والنجم [١٣] والتكوير [٢٣] والعلق [٧] ﴿رَأَاهُ﴾ فإن الاختلاف فيه كالاختلاف في الذي قبله عن المنفردين وغيرهم، إلا أن العليمي عن أبي بكر فتح الراء والهمزة جميعاً منه، وأماهما يحیی عنه على ما تقدم. <sup>(٤)</sup>

(١) محمد بن إسماعيل، مقرئ، حاذق ضابط، أخذ عرضاً من السوسي، وعنه عرضاً ابن الجئلندا. غاية النهاية: ١٠٢/٢.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: تحبير التيسير: ١٠٧-١٠٨.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٥٥.

(٤) قوله: العليمي عن أبي بكر.. إلخ، يفهم منه اشتراك أبي حمدون والضريفي في ذلك، وهذا يخالف ما في «المصباح» وهو أن الإمالة للأول والفتح للثاني.

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٣٩ الحاشية (٣).

واختلف فيه عن ابن ذكوان على غير ما تقدم:

فأمال الرء والهمزة جميعاً عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، وهو الذي لم يذكر صاحب «التيسير» والحافظ أبو العلاء عن الأخفش من طريق النقاش سواء<sup>(١)</sup>، وبه قطع أبو الحسن بن فارس في «جامعه» لابن ذكوان من طريقي الأخفش والرملي وفتحها جميعاً عن ابن ذكوان جمهور العراقيين، وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

(١) قوله: (لم يذكر صاحب «التيسير» سواء) لعله سهو منه رحمه الله، فقد ذكر صاحب «التيسير» الفتح للنقاش، فقال بعد أن ذكر الإمالة لابن ذكوان ومن معه: «واستثنى النقاش عن الأخفش ما اتصل من ذلك بمكني نحو: ﴿رَاءَ الْ﴾ و﴿رَاءَ مَا﴾ و﴿رَاءَ﴾ بفتح الرء والهمزة فيه، وبذلك قرأت على الفارسي عنه، وكذا أقرأني أيضاً أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه عن الأخفش». وقال في «جامعه»: «روى النقاش عن الأخفش عنه فيما قرأت على الفارسي عنه بإمالة فتحة الرء والهمزة مع الاسم الظاهر، وبإخلاص فتحها مع الاسم المكنى».

وقال الأزميري: «ذكر اللداني في «التيسير» و«جامع البيان» فتحها للنقاش، وذكر أبو العلاء في «غايته» فتحها للأخفش وإمالتها للصوري، ولم يذكر فتح الرء مع إمالة الهمزة أصلاً، وذكر أبو العز في «إرشاده» فتحها للأخفش وزيد عن الرملي، وفتح الرء مع إمالة الهمزة للشذائي عن الرملي». قال: «فما ذكره في «النشر» خالف لما في هذه الكتب، ونَبَّه الأستاذ هنا، والشيخ في سورة «النجم» مخالفة ما في «النشر» لما في «التيسير»، وسكتا عن مخالفته لما في «جامع البيان» و«غاية» أبي العلاء و«إرشاد» أبي العز؛ لأنهما لم يطلعا على الكتب الثلاثة، وهما معذوران في هذا الباب».

مراده بالأستاذ هو: عبد الله بن محمد بن يوسف، المعروف بيوسف زاده صاحب كتاب «الائتلاف» والشيخ هو: علي المنصوري، ويعجبني ما أنشده الأستاذ بعد تعقبه على المؤلف حيث أنشد:

فأي جواد لم يعتره كبوة      وأي حسام لم يصبه فلول

انظر: التيسير: ١٠٣-١٠٤، جامع البيان: ٢/ ق: ٥٣، الإرشاد: ٣١١-٣١٣، غاية الاختصار: ٢٧٧/١، الائتلاف في وجوه الاختلاف: ١٣١-١٣٢، بدائع البرهان: ق: ٤١٨-٤١٩ (بخط شيعي المرصفي رحمه الله).

وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصوري، وهو الذي لم يذكر أبو العزّ، والحافظ أبو العلاء عنه سواه، وبالفتح قطع أبو العزّ للأخفش من جميع طرقه، وابنُ مهران وسبط الخياط وغيرهم.

وأمال الأزرق عن ورش فتحة الراء والهمزة جميعاً من هذه الأفعال التسعة، التي وقع بعدها الضمير، ومن الأفعال السبعة المتقدمة التي لم يقع بعدها ضمير (بين بين)، وأخلص الباقون الفتح في ذلك كله.

وأما الذي بعده ساكن، وهو في ستة مواضع أولها:

﴿رَأَ الْقَمَرُ﴾ في الأنعام [٧٧] وفيها [٧٨] ﴿رَأَى الشَّمْسُ﴾ وفي النحل [٨٥] ﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وفيها [٨٦] ﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ وفي الكهف [٥٣] ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ﴾ وفي الأحزاب [٢٢] ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ﴾ فأمال الراء منه وفتح الهمزة حمزة وخلف وأبو بكر.

وانفرد الشاطبي عن أبي بكر بالخلاف في إمالة الهمزة أيضاً، وعن السوسي بالخلاف أيضاً في إمالة فتحة الراء وفتحة الهمزة جميعاً.

فأما إمالة الهمزة عن أبي بكر؛ فإنها رواه خلف<sup>(١)</sup> عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، حسبما نصّ عليه في «جامعه»<sup>(٢)</sup>، حيث سوى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن، ونصّ في «مجرده»<sup>(٣)</sup> عن يحيى عن أبي بكر، الباب كله بكسر / الراء، ولم يذكر الهمزة.

(١) قوله: (رواه حلف) قال ابن الباذش: «قال الخزاعي: وهي رواية الشاذلي عن أبي عون وأبي حمدون عن يحيى، وذكر الأهوازي أنها رواية المعلّى وحسين الجعفي عن أبي بكر». الإقناع: ٣٠٩/١.

(٢) كتابُ الحلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

(٣) كتابُ الحلف، لم أعثر عليه، فلعله مفقود.

وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتها، ونصَّ على ذلك في «كتابه»<sup>(١)</sup>، وخالفه سائر الناس، فلم يأخذوا لأبي بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة.

وقد صحَّح أبو عمرو الداني الإمالة فيهما، يعني من طريق خلف حسبما نصَّ عليه في «التيسير»<sup>(٢)</sup>، فحسب الشاطبي أن ذلك من طريق «كتابه» فحكى فيه خلافاً عنه.

والصواب: الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا، وهي التي من جملتها طرق «الشاطبية» و «التيسير»، وأمّا من غير هذه الطرق فإنَّ إمالتها لم تصحَّ عندنا إلا من طريق خلف، حسب ما حكاه الداني وابن مجاهد فقط، وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى، لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة، ولم يأخذ بسوى ذلك.

وأمّا إمالة الراء والهمزة عن السوسي فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح، وقد تقدم آنفاً أنه إنما قرأ عليه بذلك من غير<sup>(٣)</sup> طريق أبي عمران موسى بن جرير.

وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق «الشاطبية»، ولا من طريق «التيسير» ولا من طرق كتابنا سبيل.

(١) السبعة: ٢٦١.

(٢) التيسير: ١٠٤، وانظر: جامع البيان: ٢ / ق: ٥٣.

(٣) (غير) سقطت من (س).



على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد من الطرق التي ذكرها عنه سوى طريق ابن جرير، وهي طريق أبي بكر القرشي، وأبي الحسن الرقي، وأبي عثمان النحوي، ومن طريق أبي بكر القرشي، ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس عن أبيه.

وبعض أصحابنا ممن يعمل بظاهر «الشاطبية» يأخذ للسوسي في ذلك بأربعة أوجه<sup>(١)</sup> وهي: فتحهما، وإمالتها، وفتح الراء وإمالة الهمزة، وبعكسه، وهو إمالة الراء وفتح الهمزة.

ولا يصحّ منها من طريق «الشاطبية» و «التيشير» سوى الأول، وأمّا الثاني فمن طريق مَنْ قدّمنا.

وأمّا الثالث فلا يصح من طريق السوسي ألبتة، وإنما روي من طريق أبي حمدون، وأبي عبد الرحمن وإبراهيم ابني<sup>(٢)</sup> اليزيدي، عن اليزيدي ومن طريقهما حكاه في «التيشير» وصحّحه<sup>(٣)</sup>، على أن أحمد بن حفص الخشاب<sup>(٤)</sup>، وأبا العباس الرافقي<sup>(٥)</sup> حكياه أيضاً عن السوسي، والله أعلم.

(١) هذه الأوجه الأربعة مذكورة في «المكرر» ص: ٣٩.

(٢) في المطبوع: (ابن) بالافراد، وهو تحريف.

(٣) الذي حكاه الداني هو عن أبي حمدون وأبي عبد الرحمن فقط، وليس فيه ذكر لإبراهيم.

انظر: التيسير: ١٠٤.

(٤) المصيصي، قرأ على السوسي، قرأ عليه أحمد بن يعقوب التائب وإبراهيم بن عبد الرزاق.

انظر: غاية النهاية: ٥١/١.

(٥) الورّاق، قرأ على السوسي، وقرأ عليه إبراهيم بن عبد الرزاق. انظر: غاية النهاية: ١٣٤/١.

وأما الرابع فحكاه ابن سعدان / وابن جبير عن اليزيدي، ولا نعلمه ورد عن السوسي ألبتة بطريق من الطرق، والله أعلم.

وهذا حكم اختلافهم في هذا القسم حالة (الوصل)، فأما حالة (الوقف) فإن كلاً من القراء يعود إلى أصله في القسم الأول الذي ليس بعده ضمير ولا ساكن، من (الإمالة) و(الفتح) و(بين بين)<sup>(١)</sup>، فاعلم ذلك.

## فصل

وأمال ورش من طريق الأزرق جميع ما تقدّم من رؤوس الآي في السور الإحدى عشرة المذكورة (بين بين) كإمالاته ذوات (الراء) المتقدمة سواء، وسواء كانت من ذوات الواو، نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١]، و﴿سَجَى﴾ [٢]، و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥] أو من ذوات الياء، نحو: ﴿هُدَى﴾ [البقرة: ٣٨]، و﴿أَهْوَى﴾ [النجم: ٣]، و﴿يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦].

وانفرد صاحب «الكافي» بفرّق في ذلك بين اليائي فأماله (بين بين)، وبين الواوي ففتحته.<sup>(٢)</sup>

واختلف عنه فيما كان من رؤوس الآي على لفظ (ها)، وذلك في سورة النازعات والشمس، نحو: ﴿بَنَنَهَا﴾ [الشمس: ٥]، و﴿ضَحَّهَا﴾ [النازعات: ٢٩]، و﴿سَوَّنَهَا﴾ [الشمس: ٧] و﴿دَحَّهَا﴾ [النازعات: ٣٠]، و﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢]،

(١) تحرفت في المطبوع إلى (...الفتح بين وبين).

(٢) الكافي: ٤٣-٤٤.

و ﴿أَرْسَنَهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، و ﴿جَلَّهَا﴾ [الشمس: ٣] سواء كان واوياً أو يائياً:

فأخذ جماعة فيها بالفتح، وهو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدي، وأبي محمد مكي، وابني غلبون، وابن شريح، وابن بليمة وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها (بين بين)، وأجروها مجرى غيرها من رؤوس الآي، وهو مذهب أبي القاسم الطرسوسي، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الفتح فارس بن أحمد<sup>(١)</sup>، وأبي القاسم الخاقاني وغيرهم.

والذي عوّل عليه الداني في «التيسير» هو «الفتح»، كما صرح به أول السور، مع أن اعتماده في «التيسير» على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورش، وأسندها في «التيسير» من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن، وكذلك<sup>(٢)</sup> قطع عنه بالفتح في «المفردات» وجهاً واحداً مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان<sup>(٣)</sup>.

وقال في كتاب «الإمالة»: «اختلف الرواة وأهل الأداء عن / ورش في الفواصل إذا كنَّ على كناية مؤنث، نحو: آي «والشمس وضحاها» وبعض آي «النازعات»، فأقراني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك

(١) في المطبوع (حمد) بدون همزة قبل الحاء، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: (فلذلك) وهو خطأ.

(٣) انظر: المفردات: ١٧-١٨.

رواه عن ورش أحمد بن صالح، وأقرأنيه أبو القاسم وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة (بين بين)، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب، وداود عن ورش.<sup>(١)</sup>

وذكر في (باب ما يقرؤه ورش بين اللفظين) من ذوات الياء مما ليس فيه راء قبل الألف، سواء اتصل به ضمير أو لم يتصل: أنه قرأه على أبي الحسن بإخلاص الفتح، وعلى أبي القاسم وأبي الفتح وغيرهما بين<sup>(٢)</sup> اللفظين، ورجّح في هذا الفصل (بين اللفظين)، وقال: وبه آخذ، فاختار بين اللفظين.<sup>(٣)</sup>

والوجهان جميعاً صحيحان عن ورش في ذلك من الطريق المذكورة.

وأجمع الرواة من الطريق المذكورة على إمالة ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين، وذلك قوله: ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ هذا مما لا خلاف فيه عنه.

وقال السخاوي: إن هذا الفصل ينقسم ثلاثة أقسام:

ما لا خلاف عنه في إمالته، نحو: ﴿ذَكَرْنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣].

وما لا خلاف عنه في فتحه نحو: ﴿وَضَعْنَهَا﴾ [الشمس: ١]، وشبهه من ذوات

الواو.

(١) الموضح: ق ٨٥/أ وهذا يدل على أن كتاب «الإمالة» هو نفسه كتاب «الموضح» لا كما توهمه بعضهم بسبب أنه لم يقف على هذا النص في «الموضح».

انظر: إبراز المعاني: ١١٨/٢-١١٩.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (بين) وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع البيان: ١/١٣٣/ب.

وما فيه الوجهان؛ وهو ما كان من ذوات الياء<sup>(١)</sup>.

وتبعه في ذلك بعض شراح «الشاطبية»<sup>(٢)</sup>، وهو تَفَقُّهٌ لا تساعده رواية، بل الرواية إطلاق الخلاف في الواوي واليائي من غير تفرقة، كما أنه لم يفرّق في غيره من رؤوس الآي بين اليائي والواوي إلا ما قدّمنا من انفراد «الكافي».

وانفرد صاحب «التجريد» عن الأزرق بفتح جميع رؤوس الآي ما لم يكن رائيًا، سواء كان واويًا أو يائيًا، فيه هاء أو لم يكن، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

واختلف أيضاً عن الأزرق فيما كان من ذوات (الياء) ولم يكن رأس آية، على أي وزن كان نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ١٢٠] و ﴿وَنَا﴾ [الإسراء: ٨٣] و ﴿أَفَّ﴾ [النحل: ١] و ﴿رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] و ﴿ابْتَلَى﴾ [البقرة: ١٢٤] و ﴿يَخْشَى﴾ [فاطر: ٢٨] و ﴿يَرْضَى﴾ [النساء: ١٠٨] و ﴿أَلْهَدَى﴾ [البقرة: ١٢٠] و ﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨] و ﴿وَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و ﴿الزَّيْءَ﴾ [الإسراء: ٣٢] و ﴿أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩] و ﴿يَنَاسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] و ﴿خَطَيْنَكُمَّ﴾ [البقرة: ٥٨] و ﴿تُقَاتِلُهُ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و ﴿مَتَّى﴾ [البقرة: ٢١٤] و ﴿إِنَّهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] و ﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١] و ﴿مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩] و ﴿الذُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و ﴿مَرْضَى﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿طَوْبَى﴾ [الرعد: ٢٩] و ﴿رُءُوبَى﴾ [يوسف: ١٠٠] و ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧] و ﴿الْيَتَمَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]، و ﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢] و ﴿بَكَّى﴾ [البقرة: ٨١] وشبه ذلك:

(١) انظر: إبراز المعاني: ١١٨/٢.

(٢) هذه العبارة لأبي شامة. انظر: المصدر السابق.

فروى عنه إمالة ذلك / كله (بين بين)، أبو الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وعبد الجبار الطرسوسي صاحب «المجتبى» وأبو الفتح فارس بن أحمد، وأبو القاسم خلف بن خاقان وغيرهم، وهو الذي ذكره الداني في «التيسير» و «المفردات» وغيرهما.

وروى عنه ذلك كله بالفتح أبو الحسن طاهر بن غلبون، وأبوه أبو الطيّب، وأبو محمد مكّي بن أبي طالب، وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وصاحب «التجريد» وأبو عليّ بن بليمة<sup>(١)</sup>، وغيرهم.

وأطلق الوجهين له في ذلك الداني في «جامعه» وغيره، وأبو القاسم الشاطبي، والصفراوي، ومن تبعهم، والوجهان صحيحان.

وانفرد صاحب «المبهج» بإمالة جميع ما تقدم عن قالون من جميع طرقه (بين بين)، فخالف جميع الناس، والمعروف أن ذلك له من طريق إسماعيل القاضي كما هو في «العنوان».

تنبيه: ظاهر عبارة «التيسير» في ﴿هُدَايَ﴾ في البقرة [٣٨] وطه [١٢٣] و ﴿وَمَحْيَايَ﴾ في الأنعام [١٦٢] و ﴿مَثْوَايَ﴾ في يوسف [٢٣] الفتح لورش من طريق الأزرق، وذلك أنه لما نصّ على إمالتها للكسائي من رواية الدوري عنه، في

(١) قوله: (وأبو علي بن بليمة) فيه نظر، بل يخالف ما ذكره ابن بليمة نفسه، إذ قال في هذا النوع: «وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين». تلخيص العبارات: ٤٦.

الفصل المختصر به، وأضاف إليه ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] نصّ بعد ذلك على إمالة ﴿رُءْيَاكَ﴾ (بين بين) لورش وأبي عمرو، دون الباقي، وقد نصّ في باقي كتبه على خلاف ذلك، وصرّح به نصاً في كتاب «الإمالة» وهو الصواب، خلافاً لمن تعلّق بظاهر عبارته في «التيسير»<sup>(١)</sup>.

وكذلك ظاهر عبارة «العنوان»<sup>(٢)</sup> في هود [٤١] يقتضي فتح ﴿وَمُرْسَنَهَا﴾ لورش، وكذا ﴿الشَّوْأَى﴾ في الروم [١٠] والصواب إدخال ذلك في الضابط المتقدم في باب الإمالة، فيؤخذ له بـ (بين بين) بلا نظر، والله أعلم.

وأجمعوا على أن ﴿مَرْضَاتِي﴾ [المتحنة: ١] و ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿كَيْشَكُورٍ﴾ [النور: ٣٥] مفتوح، هذا الذي عليه العمل بين أهل الأداء، وهو الذي قرأنا به، ولم يختلف علينا في ذلك اثنان من شيوخنا من أجل أنهما واويان.

وأما ﴿الزَّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فقد ألحقه بعض أصحابنا بنظائره من ﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥] و ﴿وَالضَّحَى﴾ [الضحى: ١] فأماله بين بين، وهو صريح «العنوان» وظاهر «جامع البيان»، والجمهور على فتحه وجهاً

(١) انظر: التيسير: ٤٨-٥٠، الدر الثير: ٣/٢٢٢-٢٢٣.

(٢) عبارة «العنوان» في (هود): «ولم يختلفوا في ضم الميم من ﴿وَمُرْسَنَهَا﴾ وأمال «السين» الأخوان». وأما ﴿الشَّوْأَى﴾ فلم يذكرها في سورتها بل ذكرها في باب الإمالة. وقال: «قرأ نافع ذلك بين اللفظين». ولم أجد ﴿الشَّوْأَى﴾ في المطبوع، فرجعت إلى نسخة من «العنوان» ووجدت أنها في المطبوع قد حُرِّفت إلى «السوى»، والله أعلم.

انظر: العنوان: ٥٩-٦٠ و ١٠٧ و ١٥١، تحفة الإخوان: ق ٩.

واحداً، وهو الذي نأخذ به؛ من أجل كون ﴿الرَّبُّوا﴾ [البقرة: ٢٧٥] واوياً، و﴿كَلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] و﴿الرَّبُّوا﴾ إنما أميلاً من أجل الكسرة.

وإنما أميل ما أميل من الواوي / غير ذلك ك﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] و﴿الْقَوَى﴾ [النجم: ٥]؛ من أجل كونه رأس آية، فأميل للمناسبة والمجاورة، وهذا الذي عليه العمل عند أهل الأداء قاطبة، ولا يوجد نص أحد منهم بخلافه، والله أعلم.

وكذلك أجمع من روى الفتح في اليائي عن الأزرق على إمالة ﴿رَاءَا﴾ [الأنعام: ٧٦] وبابه، مما لم يكن بعده ساكن (بين بين) وجهاً واحداً؛ إلحاقاً له بذوات (الراء)، من أجل إمالة الراء قبله كذلك، والله أعلم.

فالحاصل: أن غير ذوات (الراء) للأزرق عن ورش على أربعة مذاهب:

الأول: إمالة بين بين مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبي الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه، وأبي الفتح، وابن خاقان.

الثاني: الفتح مطلقاً، رؤوس الآي وغيرها، وهذا مذهب أبي القاسم بن الفحام صاحب «التجريد».

الثالث: إمالة (بين بين) في رؤوس الآي فقط، سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبي الحسن بن غلبون، ومكي وجهور المغاربة.



الرابع: الإمالة (بين بين) مطلقاً، أي رؤوس الآي وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب الداني في «التيسير» و«المفردات»، وهو مذهب مركّب من مذهبي شيوخه.

وبقي مذهب خامس وهو إجراء الخلاف في الكلّ، رؤوس الآي مطلقاً وذوات الياء غير هاء، إلا أن الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه هاء قليل، وهو فيما فيه هاء كثير، وهو مذهب يجمع المذاهب الثلاثة<sup>(١)</sup> الأول، وهذا الذي يظهر من كلام الشاطبي، وهو الأولى عندي بحمل كلامه عليه، لما بيّنته في غير هذا الموضع، والله أعلم.

وأما ذوات (الراء) فكلهم مجمعون على إمالتها (بين بين) وجهاً واحداً، إلا ﴿أَرْسَكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فإنهم اختلفوا فيها كما تقدم.

وكذا كلُّ من أمال عنه رؤوس الآي، فإنه لم يفرق بين كونه واوياً أو يائياً.

وقد وقع في كلام مكّي ما يقتضي تخصيص إمالة رؤوس الآي بذوات الياء<sup>(٢)</sup>، ولعلّ مراده ما كتب بالياء، والله أعلم.

(١) في (م): «الثلاثة المذاهب».

(٢) عبارة مكّي: «وقرأ ورش - كل ما كان رأس آية من ذوات الياء بعده هاء بين اللفظين». التبصرة: ٣٩٠.

## فصل

وأما أبو عمرو فقد تقدّمت إمالاته ذوات الرءاء محضاً، وكذلك ﴿أَعْمَى﴾ أول سبحان [٧٢]، و﴿رَءَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، والاختلاف عنه في ﴿بُشْرَى﴾<sup>(١)</sup>، أما غير ذلك من رؤوس الآي، وألفات التأنيث فقد اختلف عنه في ذلك، وفي كلمات أخرى نذكرها.

فروى عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين وغيرهم، إمالة رؤوس الآي من الإحدى عشرة سورة غير ذوات الرءاء منها (بين بين)، وهذا هو الذي في «اليسير» و«الشاطيية» و«التذكرة» و«التبصرة» و«المجتبى» و«العنوان» و«إرشاد» عبد المنعم<sup>(٢)</sup>، و«الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«التلخيص» و«غاية» ابن مهران، و«تجريد» ابن الفحام من قراءته على عبد الباقي.

وأجمعوا على إلحاق الواوي منها باليائي للمجاورة، إلا ما انفرد به صاحب «التبصرة»، فإنه قيّده بما إذا كانت الألف منقلبة عن ياء<sup>(٣)</sup>، مع نصّه في صدر الباب على ﴿دَحَنَهَا﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿طَحَنَهَا﴾ [الشمس: ٦] و﴿نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] و﴿سَجَى﴾ [الضحى: ٢] أنها ممالة لأبي عمرو (بين بين)، فبقي على قوله: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] و﴿مُحَى﴾ [طه: ٥٩] و﴿الْقُوى﴾ [النجم: ٥] و﴿الْعُلَى﴾ [طه: ٤].

(١) أي: في قوله تعالى: ﴿يَكُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩]، وانظر ص: ١٢٢٦.

(٢) معلوم أن «الإرشاد» لابن غلبون ليس له أي طريق في «النشر» في قراءة أبي عمرو، بل له طريقان أحدهما عن ورش، والثاني عن قبل. والله أعلم.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٧.

والصواب إلحاقها بأخواتها، فإننا لا نعلم خلافاً بينهم في إلحاقها بها وإجرائها مجراها، ولعلّه أراد باليائي ما كتب بالياء كما قدّمنا.

وأجمعوا أيضاً على تقييد رؤوس الآي أيضاً بالسور الإحدى عشرة المذكورة، إلا ما انفرد به<sup>(١)</sup> صاحب «العنوان» بإطلاقه في جميع رؤوس الآي، وعلى هذا يدخل ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ في الكهف [١٣] ﴿وَمَثَلُكُمْ﴾ في القتال [١٩] في هذا الإطلاق.

وقد كان بعض<sup>(٢)</sup> شيوخنا المصريّين يأخذ بذلك، والصواب تقييده بما قيّده الرواة، والرجوع إلى ما عليه الجمهور، والله أعلم.

ثم اختلف هؤلاء عنه في إمالة ألف التانيث من (فعلى) كيف أتت مما لم يكن رأس آية، وليس من ذوات الرءاء، فذهب الجمهور منهم إلى إمالته (بين بين)، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الإرشاد»

(١) (به) سقطت من المطبوع.

(٢) صرح المؤلف أنه ابن اللبان، قال المؤلف: «ولم يخص -أبو الطاهر- أبا عمرو في إمالته ذوات الياء بوزن، بل بما كان رأس آية مطلقاً (بين بين)، فعلى هذا تمثل بمثل ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣] و﴿مَثَلُكُمْ﴾ [محمد: ١٩]؛ لأنه رأس آية. هكذا رأيت الشيوخ المصريّين يذكرون».

قال المؤلف: «وأما شيخنا أبو المعالي بن اللبان الدمشقي فأوقفته على عبارة صاحب «العنوان» وقلت له: إن مقتضى ذلك ألا يخص رؤوس الآي في الإحدى عشرة سورة، بل حيث جاءت رأس آية على أي وزن كان يميلها أبو عمرو (بين بين)، فقال ما معناه: إن هذا من العام الذي أريد به الخصوص، وإن صاحب «العنوان» يريد بهذه العبارة رؤوس أي الإحدى عشرة سورة، قال: ثم إنه رحمه الله أقراني بفتح ذلك لأبي عمرو». تحفة الإخوان: ق: ٩.

و«التلخيصين» و«الكافي» و«غاية» ابن مهران، و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي.

وانفرد أبو علي البغدادي في «الروضة» بإمالة ألف / (فعل) محضاً<sup>٢</sup> لأبي عمرو في رواية الإدغام، وليس ذلك من طرقنا؛ فإن رواية الإدغام في «الروضة» ليس منهم الدوري والسوسي<sup>(١)</sup>.

وذهب الآخرون إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«الهادي» و«الهداية»، إلا أن صاحب «الهداية» خصّ من ذلك: ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] و﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧] و﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧] الأسماء الثلاثة فقط، فأمالها عنه (بين بين) دون غيرها.

وانفرد الهذلي بإمالتها من طريق ابن الشنبوذي عنه إمالة محضة، و(بين بين) من طريق غيره، ولم ينصّ في هذا الباب على غيرها.<sup>(٢)</sup>

وأجمع أصحاب (بين بين) على إلحاق اسم: ﴿مُوسَى﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿يَحْيَى﴾ باللفات التأنيث، إلا ما انفرد به صاحب «الكافي» من فتح ﴿يَحْيَى﴾ للسوسي<sup>(٣)</sup>.

(١) الروضة: ٤٩٥.

(٢) انظر: الكامل: ق ٩١/أ، الروض النضير: ٢٢٨.

(٣) قوله (فتح ﴿يَحْيَى﴾) يفهم منه أن صاحب «الكافي» خصّ هذه الكلمة بالفتح للسوسي، بينما الأمر ليس كما دل عليه هذا. قال ابن شريح: «قرأ أبو عمرو كل ما كان على وزن فَعْلٍ وفَعْلٍ وفِعْلٍ مما لا راء قبل ألفه بين اللفظين نحو: ﴿الذُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥].. وكذلك: ﴿مُوسَى﴾، و﴿عِيسَى﴾، و﴿يَحْيَى﴾... والفتح مذهب أبي شعيب». فالنص واضح في أن السوسي يفتح وزن (فعل) مطلقاً ولا يخص ﴿يَحْيَى﴾. تنبيه: المقصود من ﴿يَحْيَى﴾ هنا هو الاسم، فلا يدخل ﴿يَحْيَى﴾ في (اطه) و(سبح)، فإن مذهب أبي عمرو في «الكافي» هو الفتح كما نص عليه، إذ قال بعد أن ذكر أن ﴿أَنْحَا﴾ [المائدة: ٣٢] و﴿يَحْيَى﴾ حيث وقع أماله الكسائي وحمزة في المعطوف بالواو فقط، ثم قال: «وفتح الباقيون ذلك كله». انظر: الكافي: ٤٤ و ٤٦.

وقال مكّي: اختلف عنه في ﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧]، يعني عن أبي عمرو من طريقه، قال: فمذهب الشيخ؛ يعني أبا الطيّب بن غلبون أنه بين اللفظين، وغيره يقول بالفتح لأنه (يَفْعَل).<sup>(١)</sup>

قلت: وأصل الاختلاف أن إبراهيم بن اليزيدي نصّ في «كتابه» على ﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١] و ﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]، ولم يذكر ﴿يَحْيَى﴾ فتمسّك من تمسّك بذلك<sup>(٢)</sup>، وإلا فالصواب إلحاقها بأخواتها.

فقد نصّ الداني في «الموضح» على أن القراء يقولون إن ﴿يَحْيَى﴾ فعلى، و ﴿مُوسَى﴾ فعلى، و ﴿عِيسَى﴾ فعلى، وذكر اختلاف النحويين فيها ثم قال: إنه قرأها لأبي عمرو بين اللفظين من جميع الطرق<sup>(٣)</sup>.

وانفرد صاحب «التجريد» بإلحاق ألف التانيث من (فعالي) و (فعالي) بألف (فعلي)، فأمالها عنه (بين بين)، من قراءته على عبد الباقي أيضاً.

وذلك محكي عن السوسي من طريق أحمد بن حفص الخشاب عنه، والأوّل هو الذي عليه العمل، وبه نأخذ.

واختلف أيضاً هؤلاء الملقطون عن أبي عمرو في سبعة ألفاظ، وهي: ﴿بَكَّى﴾ [البقرة: ٨١] و ﴿مَتَّى﴾ [البقرة: ٢١٤] و ﴿عَسَى﴾ [النساء: ٨٤] و ﴿أَنَّى﴾ [البقرة: ٢٢٣]؛ الاستفهامية، و ﴿يُونَلَى﴾ [هود: ٧٢] و ﴿بَحَسَرَنَى﴾ [الزمر: ٥٦] و ﴿يَتَأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤].

(١) التبصرة: ٣٨٧.

(٢) هذا التعليل للداني في جامع البيان: ١ / ق: ١٣٥.

(٣) الموضح: ق: ٤٠ / ب.

فأما ﴿بَكَّى﴾ و ﴿مَتَّى﴾ فروى إمالتهما بين بين لأبي عمرو من روايته أبو عبد الله محمد<sup>(١)</sup> بن شريح في «كافيه» وأبو العباس المهدوي في «هدايته» وصاحب «الهادي».

وأما ﴿عَتَّى﴾ فذكر إمالتها له كذلك صاحب «الهداية» و «الهادي»، ولكنها لم يذكرها رواية السوسي من طرقنا.

وأما ﴿أَنَّى﴾ و ﴿يَنَوَّلَى﴾ و ﴿بَحَصَّرَنَّى﴾ فروى إمالتها (بين بين) من رواية الدوري عنه: صاحب «التيسير»، وصاحب «الكافي» / وصاحب «التبصرة» ، وصاحب «الهداية» وصاحب «الهادي»، وتبعهم على ذلك أبو القاسم الشاطبي.

وأما ﴿يَنَاسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] فروى إمالته كذلك عن الدوري عنه بغير خلاف كل من: صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» وصاحب «الهادي»، وهو محتمل ظاهر كلام الشاطبي.

وذكر صاحب «التبصرة» عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ بفتحها<sup>(٢)</sup>، ونصّ الداني على فتحها له دون أخواتها، وروى فتح الألفاظ السبعة عن أبي عمرو من روايته سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن.

وروى جمهور العراقيين وبعض المصريين فتح جميع هذا الفصل عن أبي عمرو من روايته المذكورتين، ولم يميلوا عنه شيئاً مما ذكرنا، سوى ما تقدّم من ذوات الرءاء، و ﴿أَعَمَّى﴾ [الإسراء: ٧٢] الأوّل<sup>(٣)</sup> من سبحان، و ﴿رَءَا﴾

(١) (محمد) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: التبصرة: ٣٨٨.

(٣) في المطبوع: (الأولى) بالتأنيث.

[الأنعام: ٧٦] حسب لا غير<sup>(١)</sup>، وهو الذي في «المستنير» لابن سوار، و«الإرشاد»<sup>(٢)</sup> و«الكفاية» لأبي العزّ، و«المبهج» و«الكفاية» لسبط الخياط، و«الجامع» لابن فارس، و«الكامل» لأبي القاسم الهذلي، وغير ذلك من الكتب.

وأشار الحافظ أبو العلاء إلى الجمع بين الروایتين فقال في «غايته»: «ومن لم يمل عنه؛ يعني عن أبي عمرو (فعلى) على اختلاف حركة فائها، وأواخر الآي في السور اليائيات وما جاورها من الواويات، فإنه يقرأ جميع ذلك بين الفتح والكسر، وإلى الفتح أقرب»، قال: «ومن صَعِب عليه اللفظ بذلك عدل إلى التفخيم؛ لأنه الأصل»<sup>(٣)</sup>.

قلت: وكلّ من الفتح وبين اللفظين صحيح ثابت عن أبي عمرو من الروایتين المذكورتين، قرأت به وبه أخذ.

وقد روى منهم بكر بن شاذان وأبو الفرج النهرواني عن زيد عن ابن فرح عن الدوري إمالة ﴿الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥] حيث وقعت إمالة محضة، نصّ على ذلك أبو طاهر بن سوار، وأبو العزّ القلانسي<sup>(٤)</sup>، وأبو العلاء الهمداني وغيرهم<sup>(٥)</sup>. وهو صحيح مأخوذ به من الطريق المذكورة<sup>(٦)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: التقريب: ٦١.

(٢) قوله: (والإرشاد) لا يتلاءم مع قوله قبل سطرين: (من روايته المذكورتين) يعني الدوري والسوسي؛ لأن السوسي لا ذكر له في الإرشاد. والذي فيه هو الدوري وشجاع عن أبي عمرو، فقط.

(٣) غاية الاختصار: ٢٩١/١.

(٤) ذكرها في «الكفاية» ص ٢٠٥، ولم أقف عليها في الإرشاد.

(٥) انظر: المستنير: ٤١٤/١، غاية الاختصار: ٢٩٠-٢٩١/١.

(٦) أي طريق بكر والنهرواني عن زيد. انظر: تقريب النشر: ٦١.

## فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة

اتفق أبو عمرو من روايته، والكسائي من رواية الدوري على إمالة كل ألف / بعدها راء متطرفة مجرورة، سواء أكانت الألف أصلية أم زائدة<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿الذَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿الْفَهَارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] و ﴿الْفَقْرِ﴾ [غافر: ٤٢] و ﴿وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤] و ﴿الذِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥] و ﴿الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿وَالْإِبْكَارِ﴾ [آل عمران: ٤١] و ﴿بِذِينَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِقَنْطَارِ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِمَقْدَارِ﴾ [الرعد: ٨] و ﴿أَنْصَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٠] و ﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿وَأَشْعَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿ءَاثَارِهَا﴾ [الكهف: ٦٤]<sup>(٢)</sup> و ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٦] و ﴿أَنْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿يَذْكُرُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

واختلف عن ابن ذكوان؛ فروى الصوري عنه إمالة ذلك كله.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد فيما ذكره الداني في «جامع البيان» بفتح ﴿الْأَبْصَرِ﴾ فقط، نحو: ﴿لَاؤُلِ الْأَبْصَرِ﴾ [آل عمران: ١٣] ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣] حيث وقع من لفظه، فخالف فيه سائر الناس عنه.<sup>(٣)</sup>

(١) في (ت) وكذا في المطبوع: «زائدة عنه».

(٢) في (ت) وكذا في المطبوع: «وآثارها» بالتأنيث والإفراد، وهو تحريف، وفي (س) (آثارهم) بالجمع، وهي مكررة.

(٣) ما ذكره المؤلف من ذكر الداني لانفراد أبي الفتح عن الصوري لم أجده في «جامع البيان»، إذ قرأت باب الإمالة كلمة كلمة وبتدبر - حسب ظني - بل وجدت ما ذكره هو عن ورش وليس عن ابن ذكوان، وهذا نص الداني: «وقرأ نافع في رواية ورش من غير طريق الأصهباني جميع ما تقدم بين اللفظين» يقصد باب الراء المتطرفة المكسورة بعد الألف - قال: «واستثنى لي فارس بن أحمد عن قراءته في رواية أبي يعقوب الأزرق عنه ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] - كذا - والصواب ﴿الْأَبْصَرِ﴾ خاصة نحو ﴿لَاؤُلِ الْأَبْصَرِ﴾ و ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ وشبهه من لفظه حيث وقع، فأخذ ذلك علي بإخلاص الفتح».

وقد رجعت إلى الكلمتين في مطائنها ولم أجده ذكر شيئاً فيهما، فلعل ذلك قصور مني، أو نقص في نسخة الجامع، أو سهو من المؤلف رحمه الله. انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٣٩ / ب، الموضح: ق ١٦ / ب.



وروى الأخفش عنه الفتح، وهو الذي لم تعرف المغاربة سواه.

وروى الأزرق عن ورش جميع الباب (بين بين).

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن حمزة، وكذلك رواه عن أبي الحارث<sup>(١)</sup>،

إلا أن روايته عن أبي الحارث ليست من طرقتنا، ولا على شرطنا<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وقرأ الباقر الباب كله بالفتح.

وخرج من الباب تسعة أحرف وهي: ﴿وَالْجَارِ﴾ في موضعي النساء [٣٦]

و﴿حَمَارِكَ﴾ في البقرة [٢٥٩] و﴿الْحَمَارِ﴾ في الجمعة [٥] و﴿الْفَارِ﴾ في

التوبة [٤٠] و﴿هَارِ﴾ فيها أيضاً [١٠٩] و﴿الْبَوَارِ﴾ في إبراهيم [٢٨] و﴿الْقَهَّارِ﴾

[إبراهيم: ٤٨] حيث وقع، و﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة [٢٢] والشعراء [١٣٠] و﴿أَنْصَارِيَّ﴾

في آل عمران [٥٢] والصف [١٤]، فخالف بعض القراء فيها أصولهم

المذكورة.

أما ﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] فاختص بإمالة الدوري عن الكسائي، وفتحه

أبو عمرو، إلا أنه اختلف عنه من رواية الدوري:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهي رواية المغاربة وعامة المصريين، وطريق

أبي الزعراء عن الدوري، والمطوعي عن ابن فرح عنه.

(١) انظر: العنوان: ٦١.

(٢) انظر ص: ٥١٠.

وروى ابن فرح من طريق النهرواني، وبكر بن شاذان، وأبي محمد الفحام، من جميع طرقهم، والحمّامي من طريق الفارسي، والمالكي، كلّهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«المستنير»، وغيرها من هذه الطرق، وبه قطع صاحب «التجريد» لابن فرح عنه.

وقطع بالخلاف<sup>(١)</sup> لأبي عمرو فيه أبو بكر بن مهران، وهي رواية بكران<sup>(٢)</sup> السراويلي عن الدوري نصّاً<sup>(٣)</sup>، ولم يستثنه في «الكامل»، وذلك يقتضي إمالة لأبي عمرو بغير خلاف، والمشهور عن أبي عمرو فتحه<sup>(٤)</sup>، وعليه عمل أهل الأداء إلا من رواه عن / ابن فرح، والله أعلم.

واختلف فيه عن الأزرق عن ورش، فرواه أبو عبد الله بن شريح عنه (بين بين)<sup>(٥)</sup>، وكذلك هو في «التيسير»، وإن كان قد حكى فيه اختلافاً؛ فإنه نصّ بعد ذلك على أنه بـ (بَيْنَ بَيْنَ)<sup>(٦)</sup> قرأ وبه يأخذ، وكذلك قطع به في «مفرداته» ولم يذكر عنه سواه.

وأما في «جامع البيان» فإنه نصّ على أنه قرأه (بين بين) على ابن خاقان، وكذلك على أبي الفتح فارس بن أحمد، وقرأه بالفتح على أبي الحسن بن غلبون<sup>(٧)</sup>.

(١) في المطبوع: (الخلاف) بدون باء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (بكر).

(٣) انظر: الغاية: ١٦٠.

(٤) انظر: المبسوط: ١١١.

(٥) الكافي: ٤٤.

(٦) في المطبوع: «أنه بين بين قرأ به وبه يأخذ».

(٧) جامع البيان: ١ / ق ١٣٩ / ب، و انظر: المفردات: ١٨.

قلت: والفتح فيه هو طريق أبي الطيّب واختياره، وبه قطع صاحب «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» وغيرهم.

وقال مكّي في «التبصرة»: «مذهب أبي الطيب الفتح، وغيره بين اللفظين». انتهى.<sup>(١)</sup>

وهو يقتضي الوجهين جميعاً، وبهما قطع في «الشاطبية»، وكلاهما صحيح، والله أعلم.

وأما ﴿حَمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿أَلْحِمَارٍ﴾ [الجمعة: ٥] فاختلف فيهما عن الأخفش عن ابن ذكوان، فرواه عنه الجمهور من طريق ابن الأخرم بالإمالة، ورواه آخرون من طريق النقاش بالفتح.

وبه<sup>(٢)</sup> قطع صاحب «الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«التذكرة» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون؛ يعني من طريق ابن الأخرم.

وبالإمالة قطع لابن ذكوان بكماله صاحب «المبهج» وصاحب «التجريد» من قراءته على الفارسي، وصاحب «التيشير»، وقال: إنه قرأ به على عبد العزيز ابن جعفر، وهو طريق «التيشير» وعلى أبي الفتح فارس، وهي رواية هبة الله بن جعفر عن الأخفش، وبذلك نصّ الأخفش في «كتابه» الخاص.

(١) التبصرة: ٣٨٩-٣٩٠.

(٢) كذا في (ت) وفي (س) «بالفتح وبالفتح قطع..» وفي (ز): «آخرون بالفتح من طريق..»، علماً بأن كلمة (بالفتح) كتبت في حاشية كل من (س) و(ز) وسقطت من (ظ) و(ك) و(م).

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بفتح ﴿حِمَارِكَ﴾ وإمالة ﴿أَلْحِمَارِ﴾<sup>(١)</sup>، ولم أعلم أحداً فرّق بينهما غيره، والباقون فيهما على أصولهم، والله أعلم.

وأما ﴿أَلْفَاكِ﴾ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن الدوري عن الكسائي، فرواه عنه جعفر بن محمد النصيبي بالإمالة على أصله، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصة.

وانفرد أبو عليّ العطار عن أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري، عن ابن بويان، عن أبي نشيط عن قالون بإمالاته (بين بين)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك انفرد صاحب «التجريد» به عن عبد الباقي بن فارس، عن أبيه، عن السامرّي عن الحلواني عنه.

وانفرد أيضاً من قراءته على عبد الباقي المذكور في رواية خلّاد / فيه خاصة بذلك.

وقد وافق في ذلك صاحب «العنوان» لو لم يخصّص.

وانفرد أبو الكرم عن ابن حُشنام، عن روح بإمالاته، فخالف فيه سائر الرواة عن روح<sup>(٣)</sup>، والباقون فيه على أصولهم.

(١) العنوان: ١٩٠.

(٢) ذكر هذا عن قالون كل من ابن سوار والشهرزوري، وعبارة ثابتهما مطابقة حرفياً للأول.

انظر: المستنير: ٥٧٨-٥٧٩، المصباح: ١٠١٧/٣ الحاشية (١).

(٣) فيه نظر، إذ ذكر ابن سوار ذلك عن ابن حُشنام.

انظر: المصباح: ١٠١٧/٣، المستنير: ٥٧٩/٢، وكلٌّ منهما يمرّ سنده بالمسافر بن الطيب.

وَأَمَّا ﴿هَآرٍ﴾ [التوبة: ٤٠] وقد كانت راؤه لَاماً فجعلت عيناً بالقلب، وذلك أَنَّ أصله: (هاير) أو (هاور)، من: هَارَ يهَرُ، أو يَهْوَرُ، وهو الأكثر، فقدّمت اللام إلى موضع العين، وأخّرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل في (قاض)، فالراء حينئذ ليست بطرف، ولكنها بالنظر إلى صورة الكلمة طرف، وكذا إلى لفظها الآن، فهي بعد الألف متطرفة، فلذلك ذكرت هنا.

وعلى تقدير الأصل: ليست كذلك، بل بينهما حرف مقدر، فهو من هذا الوجه يشبه (كافر).<sup>(١)</sup>

وقد اتفق على إمالته أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن قالون وابن ذكوان.

فأما قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن بن ذؤابة القزاز<sup>(٢)</sup>، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي عليه العراقيون قاطبة من طريق أبي نسيط،

(١) ما ذكره المؤلف هو المشهور عند الصريين، وهناك قولان آخران:

أحدهما: أن عينه حذفت اعتباطاً؛ أي لغير موجب، من (هاير) وليست مقلوبة منه، فالراء لام الكلمة، وهذا رجّحه ابن الباذر مستدلاً له بقول سيويه: «الحذف أكثر من القلب».

ثانيهما: أن الكلمة لا قلب ولا حذف فيها، وأصلها: هَوَر أو هَيْر، بزنة كَتَفَ، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً حسب القاعدة المعروفة، وهذا القول رجّحه السمين بقوله: «وهذا أعدل الوجوه؛ لاستراحته من ادعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف». انظر: الكتاب: ٣٧٩/٤، الإقناع: ٢٧٤/١، الممتع في التصريف: ٣٤٣/١، الدر المصون: ١٢٥/٦ - ١٢٦.

(٢) علي بن سعيد، مقرئ مشهور ثقة ضابط، أخذ عن ابن مجاهد وغيره، قرأ عليه الدارقطني وغيره. انظر: غاية النهاية: ٥٤٣/١ - ٥٤٤.

ورواه أبو العزّ، وأبو العلاء الحافظ، وأبو بكر بن مهران وغيرهم عن قالون من طريقه.

وروى عنه الإمالة أبو الحسين بن بويان، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس، وهو الذي لم تذكر المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الداني للخلّواني في «جامعه»، وكذلك صاحب «التجريد» و«المبهج» وغيرهم.

وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين، نصّ عليهما جميعاً أبو عمرو الحافظ في «مفرداته»، والله أعلم.

وأما ابن ذكوان، فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيره، وهو الذي قرأ به الداني على عبد العزيز بن جعفر، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة.

وروى عنه الإمالة من طريق أبي الحسن بن الأخرم، وهي طريق الصوري عن ابن ذكوان، وبذلك قطع لابن ذكوان صاحب «المبهج» وابن مهران، وصاحب «التجريد» و«العنوان»<sup>(١)</sup>، وابن شريح، ومكي، وابن سفيان، وابن بليمة والجمهور.

ونصّ على الوجهين في «جامع البيان»، و<sup>(٢)</sup> أبو القاسم الشاطبي، وهو ظاهر «التيسير».

(١) العنوان ليس من طرق النشر عن ابن ذكوان.

(٢) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أن جامع البيان للشاطبي.

وأماله الأزرق عن ورش (بين بين)، وفتح الباقون.

وانفرد صاحب «التجريد» بفتح عن أبي الحارث من قراءته على /  
عبد الباقي.

وانفرد أيضاً بإمالته عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي.

وانفرد سبط الخياط في «المبهج» بوجهي (الفتح) والإمالة عن حمزة  
بكماله.

وانفرد أيضاً في «كفايته» بإمالته عن خلف في اختياره، يعني من رواية  
إدريس، ولم يذكره سواه<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿الْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] و﴿الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨] فاختلف فيهما عن  
حمزة:

فروى فتحهما له من روايته العراقيون قاطبة، وهو الذي في «الإرشادين»  
و«الغايين» و«المستنير» و«الجامع» و«التذكار» و«المبهج» و«التجريد»  
و«الكامل» وغيرها.

ورواهما (بين بين) المغاربة عن آخرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي»  
و«الهادي» و«التبصرة» و«الهداية»<sup>(٢)</sup> و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية»  
وغیرها.

(١) المبهج: ٢٥٩/١.

(٢) في المطبوع: (والتلخيص وتلخيص..). وهو خطأ، ولم يذكر أبو معشر في تلخيصه إلا الفتح.

وانفرد أبو معشر الطبري عن حمزة في روايته بإمالتها محضاً<sup>(١)</sup>، وكذا أبو علي العطار، عن أصحابه، عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه، والله أعلم. والباقون على أصولهم المذكورة في هذا الباب، والله الموفق.

وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] فاختص بإمالة الكسائي من رواية الدوري.

وانفرد النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو بإمالة، لم يروه غيره.<sup>(٢)</sup> واختلف فيه عن الأزرق فرواه عنه (بين بين) أبو عبد الله بن شريح في «كافيه» وأبو عمرو الداني في «مفرداته» و«تيسيره»، وبه قرأ على شيخه<sup>(٣)</sup> الخاقاني وفارس، وقرأ بفتحه على أبي الحسن بن غلبون، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«العنوان» و«تلخيص العبارات» وغيرها.

وذكر الوجهين جميعاً أبو القاسم الشاطبي، وبهما قرأت وآخذ، والباقون بالفتح، وبالله التوفيق.

وأما ﴿أَنْصَارِيٍّ﴾ [آل عمران: ٥٢] فاختص بإمالة الدوري عن الكسائي، وانفرد بذلك زيد عن الصوري، وفتحه الباكون.

(١) بين المؤلف في «تقريبه» أن أبا معشر انفرد في «تلخيصه»، ولعله سبق قلم يريد: جامعه؛ إذ ليس في التلخيص المطبوع ذلك، أو لعل النسخة المطبوعة ناقصة، والله أعلم. انظر. تقريب النشر: ٦٢.

(٢) قال محقق المصباح: «والصواب أنه رواه غيره كما في المصباح؛ إذ طريق ابن الصقر من الطرق المعتمدة في النشر». المصباح: ١٠٥١/٣ الحاشية (٢).

(٣) في المطبوع: (شيخه) بالإنفراد، وهو تحريف.



والراء فيه وفي ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢، والشعراء: ١٣٠] ليست مجرورة، بل مكسورة في موضع رفع في ﴿أَنْصَارِيَّةٍ﴾، وفي موضع نصب في ﴿جَبَّارِينَ﴾، ولكونها متطرفة ذُكرت في هذا الباب، والله أعلم.

فأما ما وقعت فيه الراء مكررة من هذا الباب نحو: ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢] و ﴿قَرَارٍ﴾<sup>(١)</sup> [المؤمنون: ٥٠] فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، ورواه ورش من طريق الأزرق (بين بين)، واختلف فيه عن حمزة وابن ذكوان:

فأما حمزة فروى جماعة من أهل الأداء الإمالة عنه من روايته، وهو / الذي في «المبهج» و «العنوان» و «تلخيص» أبي معشر، و «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وبه قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد في الروایتين جميعاً، ولم يذكره في «التيسير»، وهو مما خرج<sup>(٢)</sup> فيه عن طريقه، وذكره في «جامع البيان».

ورواه جمهور العراقيين عنه من رواية خلف، وقطعوا خلاد بالفتح، كأبي العزّ، وابن سوار، والهدلي، والهمداني، وابن مهران، وأبي الحسن بن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وأبي القاسم بن الفحّام من قراءته على الفارسي.

وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة من روايته (بين بين)، وهو الذي

(١) ليس في القرآن إلا هذه الألفاظ الثلاثة مع ﴿الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩] المعرّف باللام.

انظر: الدر النثير: ٢٢٨/٣.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع «فيا خرج خلف...»، وهو تحريف.

في «التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«التبصرة» و«الكافي» و«تلخيص العبارات» و«الهادي» و«التذكرة» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن. وأما ابن ذكوان: فروى عنه الإمالة الصوري، وروى عنه الفتح الأخفش.

وانفرد صاحب «العنوان» عنه بـ (بين بين) فخالف سائر الرواة.

وكذلك انفرد به<sup>(١)</sup> عن أبي الحارث، ولكنه لم يكن من طرقنا، ولا من شرطنا.

وانفرد به أيضاً صاحب «المبهج» عن قالون من جميع طرقه، وهو في «العنوان» من طريق إسماعيل عنه، والله أعلم.

وقرأ الباقر بفتح ذلك كله.

وانفرد صاحب «المبهج» عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام بالإمالة أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر، فيما قرأ به عليه<sup>(٣)</sup> ابن سوار بإمالة أيضاً، فخالف فيه سائر الرواة، والله أعلم.

(١) قوله (به) يوهم أن الضمير يعود على (بين بين)، بينما صريح عبارة العنوان أنه يعود على الإمالة، وعبارته: «﴿الْأَشْرَارُ﴾ ﴿الْقَارِرُ﴾ فَإِنْ حَمَزَ وَأَبَا الْحَارِثَ قَرَأَ بِالْإِمَالَةِ».

وأيضاً: ليست الإمالة لأبي الحارث مما انفرد بها العنوان، بل ذكرها ابن بليمة فقال: «وأما أبو الحارث ما تكررت فيه الراء». وذكر الإمالة لأبي الحارث أيضاً ابن مهران.

وأيضاً: إن كان مراد المؤلف التقليل فهو ليس انفردة للعنوان، بل ذكره أبو الكرم. والله أعلم. انظر: الغاية: ١٦٠، المصباح: ١٠١١-١٠١٢، العنوان: ٦٢، تلخيص العبارات: ٤٨.

(٢) المبهج: ١/٢٥٨.

(٣) في المطبوع: (على)، وهو تحريف. وقول المؤلف: «فيما قرأ به..»، ليس في «المستنير» التصريح بالقراءة، بل عبارته: «فيما ذكره أبو علي العطار». انظر: المستنير: ١/٤٢٠.

## فصل في إمالة الألف التي هي (عين) من الفعل الثلاثي الماضي

أماها حمزة من عشر أفعال، وهي: ﴿زاد﴾ و ﴿شاء﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿جاء﴾ [النساء: ٤٣] و ﴿خاب﴾ [طه: ٦١] و ﴿ران﴾ [المطففين: ١٤] و ﴿خاف﴾ [البقرة: ١٨٢] و ﴿زاع﴾ [النجم: ١٧] و ﴿طاب﴾ [النساء: ٣] و ﴿وضاق﴾ [هود: ٧٧] و ﴿وحاق﴾ [هود: ٨] حيث وقعت وكيف جاءت، نحو: ﴿فَزَادَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠] و ﴿زَادُوهُمْ﴾ [هود: ١٠١] و ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [غافر: ٨٣] و ﴿جَاءَ آبَاَهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] و ﴿جَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] إلا ﴿زَاعَتْ﴾ فقط وهي في الأحزاب [١٠]، و ص [٦٣] فإنه لا خلاف عنه في استثنائه، وإن كانت عبارة / «التجريد» تقتضي إطلاقه، فهو مما اجتمعت عليه الطرق من هذه الروايات.

وانفرد ابن مهران بإمالته عن خلاد نصاً<sup>(١)</sup>، وهي رواية العبسي والعجلي عن حمزة، وقد خالف ابن مهران في ذلك سائر الرواة، والله أعلم.

ووافقه خلف وابن ذكوان في ﴿جاء﴾ و ﴿شاء﴾ كيف وقعا.

ووافقه ابن ذكوان وحده في ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ أول البقرة [١٠]، واختلف عنه في باقي القرآن:

فروى فيه<sup>(٢)</sup> الفتح وجهاً واحداً صاحب «العنوان» وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوي، وابن بليمة، ومكي، وصاحب «التذكرة» والمغاربة قاطبة، وهي طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ

(١) الغاية: ١٦٨.

(٢) في (س): «عنه».

الداني على أبي الحسن بن غلبون، ولم يذكر ابن مهران غيره.  
وروى الإمالة أبو العزّ في «كتابه» وصاحب «التجريد» و «المستنير»  
و «المبهج» وجمهور العراقيين، وهي طريق الصوري والنقاش عن الأخفش،  
وطريق «التيسير»؛ فإنّ الداني قرأ بها على عبد العزيز بن جعفر، وعلى أبي الفتح  
أيضاً، وكلاهما صحيح.

واختلف عن ابن ذكوان أيضاً في ﴿وَحَابٌ﴾، وهو في أربعة مواضع: في  
إبراهيم [١٥] وموضعي طه [٦١ و ١١١] وفي الشمس [١٠] فأماله عنه الصوري،  
وفتحه الأخفش.

واختلف عن هشام في ﴿جَاءَ﴾ و ﴿شَاءَ﴾ و ﴿زَادَ﴾ فأمالها الداجوني،  
وفتحها الحلواني.

واختلف عن الداجوني، في ﴿وَحَابٌ﴾ فأماله صاحب «التجريد»  
و «الروضة» و «المبهج» وابن فارس، وجماعة، وفتح ابن سوار<sup>(١)</sup> وأبو العزّ  
والحافظ أبو العلاء<sup>(٢)</sup>، وآخرون.

واتفق حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، على إمالة ﴿رَانَ﴾ وهو في  
التطيف [١٤] ﴿بَلَّ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، وفتحه الباقر.

(١) قال ابن سوار: «روى الداجوني عن صاحبيه - هشام وابن ذكوان - إلا من طريق المفسر إمالة الحاء من  
﴿وَحَابٌ﴾ حيث كانت». المستنير: ٤١٢/١.

(٢) قوله: (أبو العزّ) عطفاً على ابن سوار - في الفتح - يخالف ما صرح به أبو العزّ نفسه إذ قال في «الكفاية  
الكبرى»: «وأمال الداجوني عن صاحبيه ﴿وَحَابٌ﴾ حيث وقع». ٢١٢.

وقال في «الإرشاد»: «.. وافقه - حمزة - الداجوني في إمالة ﴿وَحَابٌ﴾». ص ١٩٨.  
فاتضح أن مذهب أبي العزّ في ﴿وَحَابٌ﴾ عن الداجوني الإمالة لا الفتح. والله أعلم.

## فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم

وهي أحد وعشرون حرفاً ﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣] حيث وقعت، و﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث وقع بالياء مجروراً كان أو منصوباً، و﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] حيث وقع مجروراً، و﴿ضِعْفًا﴾ في سورة النساء [٩]، و﴿ءَايِكَ﴾ في موضعي النمل [٣٩، ٤٠] و﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٧] كيف<sup>(١)</sup> وقع، و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣] / حيث أتى، ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧، ٧٨] و﴿إِكْرَاهِينَ﴾ [النور: ٣٣]، و﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ في المائدة [١١١] و الصف [١٤]، و﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ في النحل [٦٦] و الصافات [٤٦] و القتال [١٥] ﴿وَمَشَارِبُ﴾ في يس [٧٣]، و﴿ءَانِغٍ﴾ في الغاشية [٥]، و﴿عَبِيدُونَ﴾ و﴿عَابِدٌ﴾ في الكافرون<sup>(٢)</sup> [٣، ٤]، ﴿وَالنَّصْرَى﴾ [البقرة: ٦٢] و﴿أُسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢] و﴿الْيَتَمَى﴾ [البقرة: ٢٢٠] و﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣] حيث وقع، و﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ في الشعراء [٦١].

فأما ﴿التَّوْرَةَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، واختلف عن حمزة، وقالون، وورش.

فأما حمزة فروى الإمالة المحضة عنه من روايته العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «المستنير» و«الجامع» لابن فارس،

(١) في (س): (حيث) بدل (كيف).

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو الصحيح على الحكاية.

و«المبهج» و«الإرشادين» و«الكامل» و«الغيتين» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن.

وروى عنه الإمالة بين اللفظين جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التذكرة» و«إرشاد» عبد المنعم، و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص»<sup>(١)</sup>، و«الكافي» و«التيشير» و«العنوان» و«الشاطبية»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

وأما قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة، وآخرون من غيرهم، وهو الذي في «الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التلخيصين»<sup>(٢)</sup>، و«الهداية» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وقرأ به أيضاً على شيخه أبي الفتح عن قراءته على السامري، يعني من طريق الحلواني، وهو ظاهر «التيشير».

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة من غيرهم، وهو الذي في «الكفائتين» و«الإرشاد»<sup>(٣)</sup>، و«الغيتين» و«التذكار» و«المستنير» و«الجامع»

(١) كذا في (ز) و(ك) وهو الصواب، وفي بقية النسخ وكذا المطبوع (التلخيصين) بالثنية، وهو خطأ؛ لأن المراد هو: «تلخيص» ابن بليمة فهو الذي فيه التقليل لحمزة، أما «تلخيص» أبي معشر ففيه ذكر الإمالة المحضة، والله أعلم. انظر: التلخيص: ١٨٣، تلخيص العبارات: ٤٥.

(٢) في (ز) و(ك): «التلخيص» بالافراد، وهو خطأ وتحريف.

(٣) الإرشاد لم يذكر إلا الميلين، وسكت عن الباقيين، ولم يصرح هل لهم الفتح أو التقليل؟

و«الكامل» و«التجريد» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الفتح أيضاً عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط وهي الطريق التي في «التيسير»، وذكره<sup>(١)</sup> غيره فيه خروج عن طريقه.

وقد ذكر الوجهين جميعاً الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وأما صاحب «المبهج» فمقتضى ما ذكره في سورة آل عمران أن يكون له الفتح، ومقتضى ما ذكره في باب الإمامة (بين بين)، وهو الصحيح من طريقه. وأما ورش فروى عنه الإمامة المحضة الأصبهاني، وروى عنه / (بين بين) الأزرق.

والباقون بالفتح.

وأما ﴿الْكَافِرِينَ﴾ فأماله أبو عمرو، والكسائي من رواية الدوري، ورويس عن يعقوب، ووافقهم روح في النمل [٤٣] وهو ﴿مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾.

واختلف عن ابن ذكوان؛ فأماله الصوري عنه، وفتحه الأخفش.

وأماله (بين بين) ورش من طريق الأزرق.

وفتحه الباقون.

وانفرد بذلك صاحب «العنوان» عن الأزرق عن ورش، فخالف سائر

الناس عنه.<sup>(٢)</sup>

(١) قال الداني: «وقد قرأت لقالون كذلك - بالفتح -». التيسير: ٨٦.

(٢) لا يمكن معرفة مذهب القراء في هذه الكلمة - أعني - ﴿الْكَافِرِينَ﴾ و ﴿كَافِرِينَ﴾ من «العنوان» المطبوع؛ لأن هذا الفصل سقط منه، وبالرجوع إلى كتاب «شرح العنوان» لابن نشوان، وجدته ذكر الإمامة لأبي عمرو ودوري الكسائي، والفتح للباقيين، وهو كذلك في الاكتفاء، الذي هو أصل العنوان. انظر: الاكتفاء: ٥٦، وشرح العنوان: ق: ٣٦/أ.

وانفرد أبو القاسم الهذلي، عن ابن شنبوذ عن قبل بإمالة (بين بين)<sup>(١)</sup> ولا نعرفه لغيره، والله أعلم.

وأما ﴿التَّائِبِ﴾ فاختلف فيه عن أبي عمرو من رواية الدوري، فروى إمالته أبو طاهر بن أبي هاشم عن أبي الزعراء عنه، وهو الذي في «التيسير»، وذلك أنه أسند رواية الدوري فيه عن عبد العزيز بن جعفر الفارسي، عن أبي طاهر المذكور، وقال في باب (الإمالة): «وأقرأني الفارسي عن قراءته على أبي طاهر، في قراءة أبي عمرو بإمالة فتحة النون من ﴿التَّائِبِ﴾ في موضع الجر حيث وقع»<sup>(٢)</sup>.

وذلك صريح في أن ذلك من رواية الدوري، وبه كان يأخذ أبو القاسم الشاطبي في هذه الرواية، وهو رواية جماعة من أصحاب اليزيدي عنه عن أبي عمرو، كأبي عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبي حمدون، وابن سعدان، وغيرهم. وذلك كان اختيار أبي عمرو الداني من هذه الرواية، قال في «جامع البيان»: «واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة في ذلك؛ لشهرة من رواها عن اليزيدي، وحسن اضطلاعهم<sup>(٣)</sup> ووفور معرفتهم»، ثم قال: «وبذلك قرأت على الفارسي، عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ».

(١) ذكر الهذلي هذه الكلمة في الكامل (ق ٩٣ / أ)، لكن لم أجد فيه ما ذكره عنه المؤلف. والله أعلم.

(٢) التيسير: ٥٢، عقَّب المؤلف على كلام الداني بقوله: «وهذا من الدقائق فاعلمه». التحبير: ٧٠.

(٣) في (ت) و(س) «اطلاعه»، وكذا في المطوع وهو تحريف، مخالف لما في جامع البيان.

(٤) في (س): «قال لي» وهو خطأ.



قال: «وقد كان ابن مجاهد رحمه الله يقرئ بإخلاص الفتح في جميع الأحوال، وأظنّ ذلك اختياراً منه واستحساناً في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمتّه؛ إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك المجمع فيه عن<sup>(١)</sup> اليزيدي، ومال إلى رواية غيره؛ إمّا لقوّتها في العربية، أو لسهولة فتحها على اللفظ، أو لقربها على المتعلّم.

من ذلك: إظهارُ الراء الساكنة عند اللام، وكسرُ هاء الضمير المتصلة بالفعل المجزوم من غير صلة، وإشباعُ الحركة في ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] و ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] / ونظائرهما، وفتحُ الهاء والخاء في ﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]<sup>(٢)</sup>، وإخلاصُ فتح ما كان من الأسماء المؤنثة على (فَعْلَى) و (فَعَلَى) و (فُعْلَى) في أشباه ذلك ترك فيه رواية اليزيدي واعتمد على غيرها من الروايات عن أبي عمرو ولما ذكرناه.

فإن كان فعل في ﴿النَّاسِ﴾ كذلك، وسلك تلك الطريقة في إخلاص فتحه؛ لم يكن إقراؤه بإخلاص الفتح حجةً يقطع بها على صحته، ولا يدافع بها رواية من خالفه، على أنه قد ذكر في كتاب (قراءة أبي عمرو) من رواية أبي عبد الرحمن في إمالة ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الخفض، ولم يتبعها خلافاً من أحد من الناقليين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره، فدلّ ذلك على أن الفتح اختيار منه، والله أعلم.

(١) في (س) و(ز): «على» تحريف.

(٢) وفي جامع البيان: ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] والتمثيل به خطأ.

قال: «وقد ذكر عبد الله بن داود الخريبي<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو أن الإمالة في ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميله<sup>(٢)</sup>». انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو.

وَرَوَى سَائِرُ النَّاسِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، مِنْ رِوَايَةِ الدَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ الْفَتْحُ، وَهُوَ الَّذِي اجْتَمَعَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ الْعِرَاقِيُّونَ، وَالشَّامِيُّونَ، وَالْمَصْرِيُّونَ، وَالْمَغَارِبَةُ، وَلَمْ يَرْوِهِ<sup>(٤)</sup> بِالنَّصِّ عَنْ أَحَدٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي عَمْرٍو إِلَّا مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْيَزِيدِ، وَسَبَّطَهُ أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ.<sup>(٥)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والوجهان صحيحان عندنا من رواية الدوري عن أبي عمرو، وقرأنا بهما، وبهما نأخذ، وقرأ الباقون بالفتح، والله الموفق.

وَأَمَّا ﴿ضَعْفًا﴾<sup>(٦)</sup> [النساء: ٩] فَأَمَالُهُ حَمْزَةٌ مِنْ رِوَايَةِ خَلْفٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْ خَلَّادٍ، فَرَوَى أَبُو عَلِيٍّ بْنُ بَلِيْمَةَ صَاحِبُ «التَّلْخِيصِ» إِمَالَتَهُ<sup>(٧)</sup>، وَأَطْلَقَ

(١) كذا في (ك)، وهو الصواب وفي البقية: (الحري) تصحيف.

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٢.

(٣) في (ز): «أجمع».

(٤) في (س): «يرووه».

(٥) انظر: الموضح: ق: ٣١، أ، الإقناع: ١ / ٢٧٧-٢٧٨.

(٦) انظر: الموضح: ق: ٣٢، ب.

(٧) هذا يخالف ما في التلخيص المطبوع، إذ فيه: «تفرد حمزة بإمالة ﴿خَاتٍ﴾ [طه: ٦١] ثم قال: ويأتنام فتحة

العين في ﴿ضَعْفًا﴾ [النساء: ٩]. ص ٤٦.

ويحتمل أن في المطبوع تحريفاً صوابه: بإمالة. بدل كلمة: بإتمام. والله أعلم.

الوجهين صاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التبصرة» و«التذكرة».

ولكن قال في «التيسير»: إنه بالفتح يأخذ له.<sup>(١)</sup>

وقال في «المفردات»: إنه قرأ على أبي الفتح بالفتح، وعلى أبي الحسن بالوجهين.<sup>(٢)</sup>

واختار صاحب «التبصرة» الفتح.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن غلبون في «تذكرته»: واختلف عن خلاد، فروي عنه الإمالة والفتح، وأنا أخذ له بالوجهين كما قرأت.<sup>(٤)</sup>

قلت: وبالفتح قطع العراقيون قاطبة، وجمهور أهل الأداء، وهو المشهور عنه، والله أعلم.

وأما ﴿عَائِكَ﴾ فأماله في الموضعين [النمل: ٣٩، ٤٠] خلف في اختياره، و<sup>(٥)</sup> عن حمزة، واختلف عن خلاد أيضاً فيهما:

فروى / الإمالة أبو عبد الله بن شريح في «الكافي» وابن غلبون في «تذكرته» وأبوه في «إرشاده» ومكي في «تبصرته» وابن بليمة في «تلخيصه».

(١) التيسير: ٥١.

(٢) المفردات: ٣٤٤.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٨٥.

(٤) انظر: التذكرة: ٣٠٣/٢.

(٥) (الواو) سقطت من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المعنى.

وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد، وأطلق الوجهين في «الشاطبية»، وكذلك في «التيشير» وقال: إنه يأخذ بالفتح.<sup>(١)</sup>

وقال في «جامع البيان»: إنه هو الصحيح عنه.<sup>(٢)</sup> وبه قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة على أبي الحسن، والفتح مذهب جمهور من العراقيين وغيرهم.

وانفرد سبط الخياط في «كفايته» فلم يذكر في رواية إدريس عن خلف في اختياره إمالة، فخالف سائر الناس.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

وَأَمَّا ﴿الْمَحْرَابِ﴾ فَأَمَالَهُ ابْنُ ذَكْوَانَ مِنْ جَمِيعِ طَرَفِهِ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا، وَذَلِكَ مَوْضِعَانِ ﴿يُصَلِّي فِي الْمَحْرَابِ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ [٣٩] وَ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمَحْرَابِ﴾ فِي مَرْيَمَ [١١] وَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْمَنْصُوبِ، وَهُوَ مَوْضِعَانِ أَيْضًا ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمَحْرَابَ﴾ فِي آلِ عِمْرَانَ [٣٧] وَ﴿إِذْ تَسَوَّوْا الْمَحْرَابَ﴾ فِي صَ [٢١] فَأَمَالَهُ فِيهِمَا النَّقَاشُ عَنِ الْأَخْفَشِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِي عَلَيْهِ وَعَلَى أَبِي الْفَتْحِ فَارَسٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا هَبَةُ اللَّهِ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَهِيَ رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ الْإِسْكَندَرَانِيِّ عَنِ ابْنِ ذَكْوَانَ.

وفتحه عنه الصوري وابن الأخرم عن الأخفش، وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة.

(١) السبعة: ٤٨٢، التذكرة: ١٩٩/١، التبصرة: ٣٨٤-٣٨٥، التيسير: ٥١، الكافي: ٤٥، تلخيص

العبارات: ٤٦، الشاطبية: ٢٧.

(٢) جامع البيان: ١/ق: ١٤٤.

(٣) الكفاية في الست: ق: ١٢٢/أ.

ونصّ على الوجهين لابن ذكوان صاحب «اليسير» و«الشاطبية» و«الإعلان»، وكذلك هو في «المستنير» من طريق هبة الله، وفي «المبتهج» من طريق الإسكندراني، وفي «جامع البيان» من رواية الثعلبي<sup>(١)</sup> وابن المعلّى، وابن أنس، كلّهم عن ابن ذكوان، ونصّ عليه الأخفش في «كتابه الخاص»<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿عَمَرَ﴾ وهو في قوله ﴿وَأَلْعَمَرَنَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، و﴿أَمَرَأْتُ عَمَرَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، و﴿أَبْنَتَ عَمَرَ﴾ [التحریم: ١٢]، و﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ وهو الموضعان في سورة الرحمن [٢٧، ٧٨] و﴿إِكْرَهِيْنَ﴾ وهو في النور [٣٣] فاختلف عن ابن ذكوان فيها:

فروى بعضهم إمالة هذه الثلاثة الأحرف عنه، وهو الذي لم يذكر في «التجريد» غيره، وذلك من طريق الأخفش عنه، ومن طريق النقاش وهبة الله ابن جعفر، وسلامة بن هارون، وابن شنبوذ، وموسى بن عبد الرحمن؛ خمستهم عن الأخفش.

ورواه أيضاً في «العنوان» وذلك من طريق ابن شنبوذ وسلامة / بن

(١) في (ت): «الثعلبي» بالثلثة والمهملة، وهو تصحيف وكذا في المطبوع.

(٢) انظر: التيسير: ٥٢، المستنير: ٢/ ٤٩٧، الشاطبية: ٢٧.

هارون<sup>(١)</sup>، وذكره في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح<sup>(٢)</sup>، ولكنه منقطع بالنسبة إلى «التيسير»، فإنه لم يقرأ على أبي الفتح بطريق النقاش عن الأخفش، التي ذكرها في «التيسير»، بل قرأ عليه بطريق أبي بكر محمد بن أحمد بن مرشد، المعروف بابن الزرّز<sup>(٣)</sup>، وموسى بن عبد الرحمن بن موسى<sup>(٤)</sup>، وأبي طاهر محمد ابن سليمان البعلبكي، وأبي الحسن بن شنبوذ، وأبي نصر سلامة بن هارون؛ خمستهم عن الأخفش، ورواه أيضاً العراقيون قاطبة من طريق هبة الله بن جعفر عن الأخفش، ورواه أيضاً صاحب «المبهبج» عن الإسكندراني عن ابن ذكوان.

وروى سائر أهل الأداء من أصحاب الكتب وغيرهم عن ابن ذكوان الفتح، وهو الثابت من طرقنا سوى من ذكرنا من طريق النقاش، وكلاهما صحيح عن

(١) يلاحظ هنا أن المؤلف أطلق الحكم بالإمالة من «العنوان»، ولم يبين هل هي كبرى أو صغرى؟ وبالرجوع إلى «العنوان» نجد صاحبه رحمه الله نوع الإمالة في الألفاظ الثلاثة، فقال في لفظ ﴿عَمْرَنَ﴾ في سورة آل عمران: «بإشباع الراء الكسر حيث وقع»، ولكنه ذكر في موضع التحريم: «بالإضجاع»، فهل الإشباع والإضجاع واحد؟ الذي أفهمه هو أن الإشباع يراد به التقليل.

وعبر -العنوان- في موضع النور ﴿أَكْرَهْنَ﴾ «بالإشباع»، وفي ﴿وَالْأَكْرَامَ﴾ «بالإضجاع». انظر: العنوان: ٧٩ و ١٣٩ و ١٩٣.

(٢) التيسير: ٥٢.

(٣) كذا ضبطت في (ز) وتقدمت ترجمته ص: ١١٥٥.

(٤) أبو عمران، الدمشقي، أخذ القراءة عرضاً عن الأخفش، وأخذ عنه عرضاً عبد الباقي بن الحسن. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٣٢٠.

الأخفش وعن ابن ذكوان أيضاً، وقد ذكرهما جميعاً أبو القاسم الشاطبي والصفراوي<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿الْحَوَارِثِينَ﴾ [المائدة: ١١١، الصف: ١٤] فاختلف في إمالته عن الصوري عن ابن ذكوان، فروى إمالته في الموضعين زيد من طريق «الإرشاد» لأبي العز<sup>(٢)</sup>، وكذلك<sup>(٣)</sup> الحافظ أبو العلاء من طريق القَبَاب، ونصّ أبو العزّ في «الكفاية» على حرف الصفّ فقط، وكذلك في «المستنير» و«جامع» ابن فارس.<sup>(٤)</sup>

والصحيح إطلاق الإمالة في الموضعين عنه كما ذكره الحافظ أبو العلاء<sup>(٥)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ فاختلف فيه عن ابن ذكوان، فأماله عنه الصوري، وفتح الأخفش، ولم يذكر إمالته في «المبهج» لغير المطوّعي عنه، والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان، والله أعلم.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الروضة: ٥١٩، المبج: ٦٤٧/٢، الشاطبية: ٢٧.

(٢) الإرشاد: ٣٠١-٣٠٢ و٥٩٣.

(٣) قوله: (كذلك) لا يسلم، انظر: الحاشية بعد الآتية.

(٤) انظر: المستنير: ٥٣٢/٢ و٨٢٠، الكفاية الكبرى: ٣١٦ و٥٧٦.

(٥) قوله: «كما ذكره أبو العلاء... إلخ، يفهم منه أن أبا العلاء ذكر الإمالة في الموضعين، والأمر ليس كذلك إن كان يقصد «غاية الاختصار»؛ إذ فيها ما في «المستنير» و«الكفاية الكبرى» من أن الإمالة في موضع (الصفّ) فقط؛ «وعبارته: أمال...» ﴿الْحَوَارِثِينَ﴾ في [الصف: ١٤] فقط.

وكذلك ذكر المالكي الإمالة في موضع «الصف» فقط.

ولم أجد من وافق أبا العزّ في «الإرشاد» غير صاحب «الكنز» فإنه ذكر الإمالة في الموضعين.

وقال الأزميري: «خصّص الأكثرون الإمالة بحرف الصف».

انظر: الروضة: ٥٢٦-٥٢٧، غاية الاختصار: ٢٧٦/١، الكنز: ٩٣، بدائع البرهان: ق ٢٥٥.

(٦) انظر: الروضة للمالكي: ٥١٥-٥١٦، الإرشاد: ٤٠٢، غاية الاختصار: ٢٧٦/١.

وَأَمَّا ﴿وَمَشَارِبٌ﴾ [يس: ٧٣] فاختلف فيه عن هشام وابن ذكوان جميعاً:

فروى إمالته عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذي في «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وغيرها، وكذا رواه الصوري عن ابن ذكوان، ورواه الأخفش عنه بالفتح، وكذا رواه الداجوني عن هشام.<sup>(١)</sup>

وَأَمَّا ﴿ءَانِيَةً﴾<sup>(٢)</sup> [الغاشية: ٥] فاختلف فيه عن هشام، فروى إمالته الحلواني، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي، وهو الذي لم تذكر المغاربة عن هشام سواه، وروى فتحه الداجوني، وهو الذي لم يذكر العراقيون<sup>(٣)</sup> عن هشام سواه.

وكلاهما صحيح، به قرأنا، وبه نأخذ.

وَأَمَّا ﴿عَيْدُونَ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] كلاهما، و﴿عَابِدٌ﴾ وهي في الكافرون [٤]، فاختلف فيه أيضاً عن هشام، فروى إمالته الحلواني عنه، وروى فتحه الداجوني.

(١) انظر: التذكرة: ١/ ٢١٥، التبصرة: ٣٩٣، التيسير: ٥٢، الكافي: ٤٥، الروضة للمالك: ٥١٥، غاية

الاختصار: ١/ ٢٧٦، تلخيص العبارات: ٤٥، الشاطبية: ٢٧.

(٢) تصحفت في «تلخيص» ابن بليمة إلى (دانية) بالدال بدل الهمزة.

(٣) انظر: الروضة للمالك: ٥١٥.



وأما الألف بعد الصاد من ﴿النَّصْرَى﴾ [البقرة: ١١٣] و ﴿نَصْرَى﴾ [البقرة: ١١١]، وبعد السين من ﴿أُسْكِرَى﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]، وبعد التاء من ﴿أَلَيْتَمَى﴾ [البقرة: ٢٢٠] و ﴿يَتَمَى﴾ [النساء: ١٢٧]، وبعد الكاف من ﴿سُكْرَى﴾ [الحج: ٢] فاختلف فيها عن الدوري عن الكسائي، فأمالها أبو عثمان الضرير عنه؛ إتباعاً لإمالة ألف التأنيث وما قبلها من الألفاظ الخمسة، وفتحها الباكون عن الدوري.<sup>(١)</sup>

وانفرد صاحب «المبهج» عنه أيضاً عن الدوري بإمالة ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهٍ﴾ [البقرة: ٤١]، فخالف سائر الرواة من الطرق المذكورة.

وأما ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] فأمال الراء دون الهمزة حال الوصل حمزة وخلف.

وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعاً، ومعهما الكسائي في الهمزة فقط؛ على أصله المتقدم في ذوات الياء.

وكذا ورش على أصله فيها من طريق الأزرق (بين بين) بخلاف عنه، فاعلم ذلك.

وشدّ الهذلي فروى إمالة ﴿ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٥٢] و ﴿ذَلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥] عن ابن شنبوذ عن قنبل، وأحسبه غلطاً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) انظر: الروضة للماكي: ٥٢١-٥٢٣، التذكرة: ١/٢٢٧، المصباح: ٣/١٠٢٩.

(٢) في المطبوع: (بإمالاته).

(٣) الكامل: ق: ٨٦/ب.

## فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور

وهي خمسة في سبع عشرة سورة:

أولها: الراء من ﴿الر﴾ أول يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، ومن ﴿المر﴾ أول الرعد.

فأمال الراء من السور الست أبو عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا الذي قطع به الجمهور لابن عامر بكماله، وعليه المغاربة والمصريون قاطبة وأكثر العراقيين، وهو الذي لم يذكر في «التذكرة» و«المبهم» و«الكافي» وأبومعشر في «تلخيصه» والذهلي في «كامله» وغيرهم عنه سواه.

إلا أنّ الذهلي استثنى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان، يعني عن الحلواني عنه، وتبعه على ذلك أبو العز في «كفايته»، وزاد الفتح أيضاً له من طريق الداجوني، وتبعه على الفتح / للداجوني الحافظ أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار، وابن فارس عن الداجوني.

ولم يذكر في «التجريد» عن هشام إمالة ألبتة.<sup>(١)</sup>

قلت: والصواب عن هشام هو الإمالة من جميع طرقه، فقد نص عليه هشام كذلك في «كتابه»، أعني على الإمالة، ورواه أيضاً منصوفاً عن ابن عامر بإسناده.

(١) انظر: المستنير: ٢/ ٥٨٥، الكفاية الكبرى: ٣٦٥، غاية الاختصار: ١/ ٢٧٣ و ٢/ ٥١٣.

فقال أبو الحسن بن غلبون: حدثنا عبد الله بن محمد، يعني ابن الناصح<sup>(١)</sup> نزيل دمشق، قال: حدثنا أحمد بن أنس؛ يعني أبا الحسن؛ صاحب هشام وابن ذكوان، قال حدثنا هشام بإسناده عن ابن عامر ﴿الر﴾ مكسورة الراء.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «وهو الصحيح عنه، يعني عن هشام، ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك» انتهى.<sup>(٢)</sup>

ورواها الأزرق عن ورش بين اللفظين، والباقون بالفتح.

وانفرد ابن مهران عن ابن عامر، وقالون، والعلمي عن أبي بكر، بإمالة (بين بين).<sup>(٣)</sup>

وتبعه في ذلك الهذلي عن ابن بويان عن أبي نسيط عن قالون.

(١) أبو أحمد الدمشقي، الشافعي، يعرف بابن المفسر، شيخ مشهور، فقيه، روى عنه ابننا غلبون، توفي سنة (٣٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٥٢، السير: ١٦/ ٢٨٢.

(٢) لم أجد النص السابق في التذكرة، ولعل المؤلف أخذه من الداني. انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٦.

(٣) لم يذكر ابن مهران في الغاية - وهو من مصادر المؤلف - إلا أصحاب الإمالة فقال: ﴿الر﴾ بكسر الراء كوفي غير عاصم إلا يحى، وأبو عمرو.، وسكت عن الباقيين ولم يبين هل لهم الفتح أو التقليل.. إلا أنه - ابن مهران - زاد المسألة توضيحاً وبياناً في كتابه «المبسوط»، إذ ذكر مذاهب القراء من حيث الإمالة والفتح والتقليل، وفيه ما ذكره المؤلف عنه هنا من انفراده، وعليه فيكون مصدر هذه الانفرادة عن ابن مهران هو من كتابه «المبسوط»، مع أن المؤلف لم يعتمد عليه في الأسانيد. وقد يسأل سائل: لما ذا ذكر المؤلف ذلك من «المبسوط» ولم يذكره من الغاية؟

فالجواب - والله أعلم -: لبيان ما أجمله ابن مهران في «الغاية» حتى لا يُظنَّ أن المسكوت عنهم مذهبهم جميعاً الفتح، وقد قال في المبسوط: «وقرأت لابن عامر وعاصم في رواية حماد بين الفتح والكسر، وكذلك ذكرنا لنا عن نافع». انظر: الغاية: ٢٧٣، المبسوط: ٢٣١.

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبي نشيط عن قالون بالإمالة المحضّة مع من  
أمال، وتبعه على ذلك صاحب «الكنز» من حيث أسند ذلك من طريقه.<sup>(١)</sup>  
وثانيها: الهاء من فاتحة ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مريم: ١] و ﴿طه﴾ [طه: ١]، فأما  
الهاء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ فأماها أبو عمرو، والكسائي، وأبو بكر، واختلف عن  
قالون وورش.

فأما قالون فاتفق العراقيون على الفتح عنه من جميع الطرق، وكذلك هو في  
«الهداية» و«المهادي» وغيرهما من طرق المغاربة، وهو أحد الوجهين في «الكافي»  
وفي «التبصرة» إلا أنّه قال في «التبصرة»: «وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روي عنه  
الفتح، والأول أشهر».<sup>(٢)</sup>

وقطع له أيضاً بالفتح صاحب «التجريد» وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس  
ابن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، يعني من طريق أبي نشيط، وهي  
طريق «التيسير» ولم يذكره فيه، فهو من المواضع التي خرج فيها عن طريقه.<sup>(٣)</sup>

وروي عنه (بين بين) صاحب «التيسير» و«التلخيص» و«العنوان»  
و«التذكرة» و«الكامل» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة»  
وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين؛  
يعني من طريق / الحلواني.

(١) انظر: المبهج: ١ / ٢٧١، الكنز: ٩١، وقد قيد أبا نشيط بطرق العراقيين.

(٢) التبصرة: ٥٨٥.

(٣) في (س): طريقه، بالإفراد.

وأما ورش فرواه عنه الأصبهاني بالفتح، واختلف عن الأزرق:

فقطع له بـ (بين<sup>(١)</sup> اللفظين) صاحب «اليسير» و«التلخيص»<sup>(٢)</sup> و«الكامل»<sup>(٣)</sup> و«التذكرة» وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة» على ما ذكرنا.

وقطع له بالفتح صاحب «الهداية» و«الهادي» وصاحب «التجريد» وهو الوجه الثاني في «الكافي» و«التبصرة».

وانفرد أبو القاسم الهذلي بـ (بين بين) عن الأصبهاني عن ورش.

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح، فخالف في ذلك سائر الناس، والله أعلم.

وأما الهاء من ﴿طه﴾ فأماها أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبوبكر، واختلف عن ورش، ففتحها عنه الأصبهاني، ثم اختلفوا عن الأزرق:

فالجمهور على الإمالة عنه محضاً وهو الذي في «اليسير» و«الشاطبية» و«التذكرة» و«تلخيص العبارات» و«العنوان» و«الكامل»، وفي «التجريد» من

(١) في المطبوع: (بين بين اللفظين)، وكلمة (بين) زائدة، وهو تحريف.

(٢) في (ز): «التلخيص»، وهو تحريف.

(٣) في (ظ): «الكافي»، وهو تحريف.

قراءته على ابن نفيس، و«التبصرة» من قراءته على أبي الطيّب، وقوّاه بالشهرة<sup>(١)</sup>،  
وأحد الوجهين في «الكافي»<sup>(٢)</sup>.

ولم يمل الأزرق محضاً في هذه الكتب سوى هذا الحرف، ولم يقرأ الداني على  
شيّوخته بسواه<sup>(٣)</sup>.

وروى بعضهم عنه (بين بين) وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر، والوجه  
الثاني في «الكافي» وفي «التجريد» أيضاً من قراءته على عبد الباقي، وهو  
رواية ابن شنبوذ عن النحاس عن الأزرق نصّاً، فقال: «يشمّ الهاء الإمالة  
قليلاً»<sup>(٤)</sup>.

وانفرد صاحب «التجريد» بإمالتها محضاً<sup>(٥)</sup> عن الأصبهاني.

وانفرد الهذلي عنه وعن قالون بـ (بين بين)، وتابعه عن قالون في ذلك  
أبو معشر الطبري وكذا أبو علي العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه  
عن أبي نشيط، إلا أنهما يميلان معها الطاء كذلك كما سيأتي<sup>(٦)</sup>.

(١) قوله: «قوّاه بالشهرة»، ليس في التبصرة ما يدل على ذلك بل ليس فيه الترجيح أصلاً، فلعله سقط من  
إحدى نُسَخ التبصرة. انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) في (س): «الكامل».

(٣) انظر: التيسير: ١٥٠، الشاطبية: ٥٨، التذكرة: ٤٢٩/٢، تلخيص: ١٢٠، العنوان: ١٢٩.

(٤) النص في جامع البيان: ١/١١٥ ق. أ.

(٥) محضاً: سقطت من (س).

(٦) انظر: المستنير: ٦٧٢/٢.

وانفرد في «الهداية» بالفتح عن الأزرق، وهو وجه أشار إليه بالضعف في «التبصرة»<sup>(١)</sup>.

وانفرد ابن مهران بالفتح عن العليمي عن أبي بكر، و(بين بين) عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup>، ولا أعلم أحداً روى ذلك عنه سواه، والله أعلم.

وثالثها: الياء من ﴿كَهَيَّعَ﴾ و﴿يَسَ﴾، فأما الياء من ﴿كَهَيَّعَ﴾ فأماها ابن عامر، وحمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

وهذا هو المشهور عن هشام، وبه قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والحافظ أبو عمرو / من جميع طرقه في «جامع البيان» وغيره، وكذلك صاحب «الكامل» وكذلك صاحب «المبهم» وكذلك صاحب «التلخيص»<sup>(٣)</sup> وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» وغيرها.

وروى جماعة له الفتح، كصاحب «التجريد» والمهدوي، ورواه أبو العز، و<sup>(٤)</sup> ابن سوار، وابن فارس، والحافظ أبو العلاء من طريق الداجوني<sup>(٥)</sup>.

واختلف عن نافع من روايته؛ فأماها بين اللفظين<sup>(٦)</sup> من أمال الهاء

(١) إذ عبّر عنه بصيغة التمريض: (وقد روي عن ورش الفتح). انظر: التبصرة: ٥٨٩.

(٢) الغاية: ٣١٩، وعبّر بالكسر بدل (بين بين).

(٣) في (ك): «التلخيص» بالثنية، وكذلك هو في المطبوع الذي جاءت فيه زيادة بعد كلمة التلخيص وهي: «بين بين»، وكل ذلك تحريف.

(٤) سقط (الواو) من المطبوع، مما أدى إلى إيهام أن أبا العز هو ابن سوار، وليس كذلك.

(٥) انظر: الكفاية الكبرى: ٤٢٩ - ولم يذكرها أبو العز في الإرشاد -، المستنير: ٢/ ٦٦٥، غاية الاختصار: ٢٧٣/١.

(٦) (بين اللفظين) سقطت من (س) و(م).

كذلك فيما قدمنا، وفتحها عنه من فتح، على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء.

وكذلك في انفراد الهذلي عن الأصبهاني، وابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.<sup>(١)</sup>

وأما أبو عمرو وفورد عنه إمالة الياء من رواية الدوري: طريق ابن فرح من كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، و«غاية» ابن مهران وأبي عمرو الداني من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد.

ووردت الإمالة عنه أيضاً من رواية السوسي في كتاب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس، يعني من طريق أبي بكر القرشي عنه، وفي «كتاب» أبي عبد الرحمن النسائي<sup>(٢)</sup> عن السوسي نصاً، وفي كتاب «جامع البيان» من طريق أبي الحسن علي بن الحسين الرقي \* وأبي عثمان النحوي فقط، وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا من طريق \*<sup>(٣)</sup> أبي عمران بن جرير حسبما نصّ عليه في «الجامع».<sup>(٤)</sup>

وقد أبهم في «التيسير» و«المفردات»؛ حيث قال عقيب ذكره الإمالة: «وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته»،<sup>(٥)</sup> فأوهم أن ذلك من

(١) انظر ص: ١٢٨٦.

(٢) أحمد بن شعيب بن علي، الحافظ الكبير، صاحب السنن، تقدمت ترجمته ص: ٣٥٥.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) انظر: جامع البيان: ق: ٢/ق ١١٢.

(٥) التيسير: ١٤٧.



طريق أبي عمران التي هي طريق «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبي، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسي.

وهو معذور في ذلك؛ فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في «التيسير» من قراءته على أبي الفتح فارس، ثم ذكر أنه قرأ بالإمالة عليه، ولم يبين من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب، وكان يتعين أن يبينه كما بينه في «الجامع»، حيث قال: «وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه، على أبي الفتح عن قراءته.»<sup>(١)</sup>، وقال فيه: إنه قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيدي.<sup>(٢)</sup>

فإنه لو لم يبنه على ذلك لكننا أخذنا من إطلاقه الإمالة لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح / فارس.

وبالجملة فلم نعلم إمالة الياء وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق «التيسير» أو «الشاطبية» بل ولا في طريق كتابنا، ونحن لا نأخذ به<sup>(٣)</sup> من غير طريق من ذكرنا.

وأما الياء من ﴿يَس﴾ فأماها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، وروح.

(١) جامع البيان: ٢ / ق: ١١٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢ / ق: ١١١.

(٣) (به) سقطت من المطبوع.

هذا هو المشهور عند جمهور أهل الأداء عن حمزة.

وروى عنه جماعة (بين بين)، وهو الذي في «العنوان»<sup>(١)</sup>، و«التبصرة»<sup>(٢)</sup>، و«تلخيص» أبي معشر الطبري<sup>(٣)</sup>، وكذا ذكره ابن مجاهد عنه<sup>(٤)</sup>، ورواه نصّاً عنه كذلك خلف، وخلّاد، والدوري، وابن سعدان، وأبو هشام<sup>(٥)</sup>، وقد قرأنا به من طرق من ذكرنا.

واختلف أيضاً عن نافع، فالجمهور عنه على الفتح.

وقطع له بـ (بين بين) أبو عليّ بن بليمة في «تلخيصه»، وأبو الطاهر بن خلف في «عنوانه»، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذا ذكره في «الكامل» من جميع طرقه، فيدخل فيه<sup>(٦)</sup> الأصبهاني، وكذا رواه صاحب «المستنير» عن شيخه أبي عليّ العطار، عن أبي إسحاق الطبري، عن أصحابه عن نافع<sup>(٧)</sup>.

(١) العنوان: ١٥٩.

(٢) عبارة مكّي: «قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء من ﴿يَسْ﴾ إلا أن حمزة أقرب إلى بين اللفظين». التبصرة: ٦٤٩.

(٣) عبارته: «﴿يَسْ﴾ بكسر الياء شيخان... وحمزة ألطفهم في الإمالة»، ويلاحظ أن أبا معشر نص على مرتبة ثالثة وهي بين بين، وجعل أصحابها (مدني) فقط، ولم يذكر حمزة معهم. انظر: التلخيص: ٣٧٩.

(٤) السبعة: ٥٣٨.

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٤٥-١٤٦.

(٦) في المطبوع: (به).

(٧) انظر: السبعة: ٥٣٨ وعبارته: «نافع قراءته وسط من ذلك»، المستنير: ٢/ ٧٥٢، العنوان: ١٥٩، تلخيص العبارات: ١٤١.

وانفرد ابن مهران بالفتح عن روح.<sup>(١)</sup>

وانفرد أبو العزّ في «كفايته» بالفتح عن العليمي<sup>(٢)</sup>، فخالفا سائر الرواة، والله أعلم.

ورابعها: الطاء من ﴿طه﴾ ومن ﴿طس﴾ في الشعراء [١] والقصص [١] ومن ﴿طس﴾ في النمل [١].

فأما الطاء من ﴿طه﴾ فأماها حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر، والباقون بالفتح، إلا أنّ صاحب «الكامل» روى (بين بين) فيها عن نافع سوى الأصبهاني، ووافقه على ذلك أبو معشر الطبري في «تلخيصه» وكذلك أبو عليّ الطّار عن الطبري عن أصحابه، عن أبي نشيط فيما ذكره ابن سوار.<sup>(٣)</sup>

وانفرد ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر بالفتح<sup>(٤)</sup> لم يروه غيره، والله أعلم.

وأما الطاء من ﴿طس﴾ و ﴿طس﴾ فأماها أيضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر.

(١) لم يتعرض ابن مهران في الغاية لـ ﴿يس﴾ من حيث الإمالة أو عدمها، وإنما تعرض لها من حيث إظهار النون وعدمه، وأما مذاهبهم في الإمالة فقد ذكرها في «المبسوط» فقال: «عاصم في رواية حماد ويجي عن أبي بكر، وحمزة والكسائي وخلف، ﴿يس﴾ بكسر الياء وقرأ الباكون ﴿يس﴾»، وقد ذكر أبو الكرم أن القاضي أبا العلاء ذكر الفتح عن روح.

انظر: الغاية: ٣٧٢-٣٧٣، المبسوط: ٣٦٨، المصباح: ٤/ ١٠٦٥، حاشية (٨).

(٢) الكفاية الكبرى: ٥٠٧.

(٣) انظر: الكامل: ق ٩٤/ب، التلخيص: ٣٢٧، المستنير: ٢/ ٦٧٢.

(٤) الغاية: ٣١٩، المبسوط: ٢٩٢-٢٩٣.

وانفرد أبو القاسم الهذلي عن نافع بـ (بين اللفظين)، ووافقه في ذلك صاحب «العنوان» إلا أنه عن قالون ليس من طريقنا.<sup>(١)</sup>

وخامسها: الحاء من ﴿حَمَّ﴾ في السبع السور<sup>(٢)</sup>، فأماها محضاً حمزة، والكسائي، وخلف، وابن ذكوان، وأبو بكر<sup>(٣)</sup>، وأماها (بين بين) ورش من طريق الأزرق، واختلف عن أبي عمرو:

فأماها عنه بين اللفظين صاحب «التيسير» و«الكافي» و«التبصرة» و«العنوان» و«التلخيص»<sup>(٤)</sup> / و«الهداية» و«الهادي» و«التذكرة» و«الكامل»<sup>(٥)</sup>، وسائر المغاربة، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي.

وقال الهذلي: «وعليه الخذاق من أصحاب أبي عمرو».<sup>(٦)</sup>

وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على أبي أحمد السامري، عن أصحابه عن اليزيدي<sup>(٧)</sup>، وعلى أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي، وأبي الحسن بن غلبون؛ عن قراءتهم من روايتي الدوري والسومني جميعاً.

(١) الكامل: ق ٩٤/ب، العنوان: ١٤٢.

(٢) وهي: غافر وفصلت والشورى والزخرف والدخان والجاثية والأحقاف.

(٣) أبو بكر: سقطت من (س).

(٤) في (س): «التلخيص» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٥) انظر: التذكرة: ٥٣٣/٢، التبصرة: ٦٦٢، التيسير: ١٩١، الكافي: ١٦٥، التلخيص: ٣٩٤، وعبارته: «بين بين: مدي، وأكثر أصحاب اليزيدي كذلك»، العنوان: ١٦٧، تلخيص العبارات: ١٤٥.

(٦) الكامل: ق ٩٤/ب.

(٧) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب الموافق لما في «جامع البيان»، وفي بقية النسخ: «الدوري»، بدل (اليزيدي)، ولعله تحريف. انظر: جامع البيان: ٢/ق: ١٥٥.

وفتحها عنه صاحب «المبهج» و«المستنير»<sup>(١)</sup>، و«الإرشاديين»<sup>(٢)</sup> و«الجامع» وابن مهران<sup>(٣)</sup> وسائر العراقيين، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في الروايتين، والوجهان صحيحان<sup>(٤)</sup>، والله أعلم. والباقون بالفتح.

وانفرد أبو العزّ بالفتح عن العليمي عن أبي بكر.<sup>(٥)</sup>

وانفرد ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان<sup>(٦)</sup>، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.

وقد انفرد الهذلي عن أبي جعفر بإمالة بين اللفظين في الهاء والياء والطاء من فاتحة «مريم» و«طه»، و«طسَمَ» و«طسَنَ» و«يسَ» من روايته<sup>(٧)</sup>، لم يروه غيره، والله أعلم.

(١) انظر: المستنير: ٧٧٢/٢، المبهج: ٢٧٢/١.

(٢) قوله: (الإرشاديين): لم يذكر في «الإرشاد» المطبوع إلا أهل الإمالة، وهم الكوفيون إلا حفصاً، وابن عامر، وسكت عن الباقيين ومعهم أبو عمرو، ولم يبيّن هل لهم الفتح أو التقليل؟ أما في «الكفاية الكبرى» فذكر أهل الإمالة فقط وهم السابقون ما عدا هشاماً، وزاد عليه: ابن سعدان عن اليزيدي، وسكت عن الباقيين. وربما يقصد «الإرشاد» دون الكفاية.

انظر: الإرشاد: ٥٣٥، الكفاية الكبرى: ٥٢٨.

(٣) لم يتعرض لها في الغاية، وذكرها في المبسوط: ٣٨٨.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ١٥٥.

(٥) هذه الانفراد لأبي العزّ هي من كتابه «الكفاية»، إذ خص الإمالة بيجي عن أبي بكر، أما في «الإرشاد» فقد عمّم، فقال: أبو بكر. انظر: الكفاية الكبرى: ٥٢٨، الإرشاد: ٥٣٥.

(٦) هذه الانفراد من المبسوط، وهو ليس من مصادر المؤلف في الطرق، أما «الغاية» فلم يتعرض للكلمة أصلاً. انظر: المبسوط: ٣٨٨.

(٧) انظر: الكامل: ق ٩٤/ب.

فالحاصل: أن الهاء والياء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾ أمالهما جميعاً الكسائي وأبو بكر، وكذا أبو عمرو من طريق من ذكر عنه في روايته.

وأمالهما (بين بين) نافع في أحد الوجهين كما تقدّم.

وأمال الهاء وفتح الياء أبو عمرو في المشهور عنه كما ذكرنا، وفتح الهاء وأمال الياء حمزة وخلف، وابن ذكوان، وهشام في المشهور عنه.

وفتحهما الباقلون وهم، ابن كثير، وأبو جعفر، ويعقوب، وحفص، ونافع في الوجه الآخر، وهشام من طريق من ذكر عنه، وكذلك الأصبهاني عن ورش في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر من طريق الهذلي.

وأمال الطاء والهاء من ﴿طه﴾ حمزة، والكسائي، وخلف، وأبو بكر. وفتح الطاء وأمال الهاء أبو عمرو والأزرق عن ورش في أحد وجهيه، والأصبهاني من طريق «التجريد»، وفتح الطاء وأمال الهاء (بين بين) الأزرق في الوجه الآخر، وقالون من طريق من ذكر عنه.

وأمال الهاء فقط (بين بين) الأصبهاني من طريق «الكامل».

وفتحهما الباقلون وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر<sup>(١)</sup>، ويعقوب، وحفص، والأصبهاني، وقالون في المشهور عنه، والعليمي عن أبي بكر فيما انفرد به / الهذلي.

ولم يمل أحد الطاء مع فتح الهاء، والله تعالى أعلم.

(١) (وأبو جعفر): سقطت من المطبوع.

## تنبيهات

الأول: أنه كلُّ ما يمال أو يلطّف وصلّاً فإنه يوقف عليه كذلك، من غير خلاف عن أحد من أئمة القراءة، إلّا ما كان من كَلِم أميلت الألف فيه من أجل كسرة، وكانت الكسرة متطرفة، نحو: ﴿الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و ﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿هَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩] و ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] و ﴿الْمَعْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فإن جماعة من أهل الأداء ذهبوا إلى الوقف في مذهب من أماله في الوصل محضاً أو بين اللفظين بإخلاص الفتح، هذا إذا وقف بالسكون؛ اعتداداً منهم بالعارض، إذ الموجب للإمالة حالة الوصل هو الكسر، وقد زال بالسكون فوجب الفتح، وهذا مذهب أبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن المنادي، وابن حبش، وابن أشته وغيرهم، وحكي<sup>(١)</sup> هذا المذهب أيضاً عن البصريين، ورواه داود بن أبي طيبة عن ورش، وعن ابن كيسة<sup>(٢)</sup> عن سليم عن حمزة.

وذهب الجمهور إلى أن الوقف على ذلك في مذهب من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ (بين بين) كذلك بين اللفظين، كالوصل سواء؛ إذ

(١) الحاكي هو الداني كما سيأتي.

(٢) علي بن يزيد، أبو الحسن، الكوفي، عرض على سليم وهو أضيف أصحابه، عرض عليه يونس بن عبد الأعلى وغيره، توفي سنة (٢٠٢ هـ). وتصحفت (كيسة) في (س) إلى (كبشة) بالباء الموحدة والشين المعجمة.

انظر: غاية النهاية: ٥٨٤ / ١.

الوقف عارض، والأصل أن لا يعتدّ بالعارض، ولأنّ الوقف مبني على الوصل، كما<sup>(١)</sup> أميل وصلاً لأجل الكسرة؛ فإنه كذلك يمال وقفاً، وإنّ عدمت الكسرة فيه، وليفرّق بذلك بين الممال لعلّة، وبين ما لا يمال أصلاً، وللإعلام بأن ذلك كذلك في حال الوصل<sup>(٢)</sup>، كإعلامهم بالرّوم والإشمام حركة الموقوف عليه، وهذا مذهب الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين.

وهو الذي عليه العمل من عامّة المقرّئين<sup>(٣)</sup>، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلّفين سواه، كصاحب «التيسير» و«الشاطبية» و«التلخيصين» و«الهادي» و«الهداية» و«العنوان» و«التذكرة» و«الإرشادين» وابن مهران والداني، والهللي، وأبي العزّ / وغيرهم، واختاره في «التبصرة»، وقال: سواء رمت أو أسكنت. وردّ على من فتح حالة الإسكان، وقال: إن ذلك ليس بالقوي ولا بالجيّد؛ لأن الوقف غير<sup>(٤)</sup> لازم والسكون عارض.<sup>(٥)</sup>

قلت: وكلا الوجهين صحّا<sup>(٦)</sup> عن السوسي نصّاً وأداءً، وقرأنا بهما من

(١) في (س): «فما» بالفاء، وهو مناسب.

(٢) في (ز) و(س): «الوقف» وهو خطأ، والمثت موافق لما في جامع البيان.

(٣) انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٤٦.

(٤) (غير) سقطت من (س).

(٥) التبصرة: ٤٠٠.

(٦) في المطبوع: (صحيحان).



روايته<sup>(١)</sup>، وقطع بهما له صاحب «المبهج» وغيره. وقطع له بالفتح فقط الحافظ أبو العلاء الهمداني في «غايته» وغيره.

والأصح أن ذلك مخصوص به من طريق ابن جرير، ومأخوذه من طريق ابن حبش، كما نصّ عليه في «المستنير» وفي «التجريد» وابن فارس في «جامعه»، وغيرهم.

وأطلق أبو العلاء ذلك في الوقف، ولم يقيده بسكون، وقيده آخرون برؤوس الآي، كابن سوار، والصقلي.

وذهب بعضهم إلى الإمالة (بين بين)، ومن هؤلاء من جعل ذلك مع الرّوم، كما نصّ عليه في «الكافي» وقال: إنه مذهب البغداديين.<sup>(٢)</sup>

ومنهم من أطلق، واكتفى بالإمالة اليسيرة، إشارة إلى الكسر، وهذا مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم وأصحابه، وحكى أنه قرأ به على ابن مجاهد، وأبي عثمان، عن الكسائي، وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدي.

والصواب تقييد ذلك بالإسكان<sup>(٣)</sup>، وإطلاقه في رؤوس الآي وغيرها،

(١) في (ت) و(ز): «روايته» بالإنفراد.

(٢) الكافي: ٤٤.

(٣) قوله: والصواب تقييد ذلك بالإسكان. علق عليه الشيخ المتولي بقوله: «يعبر به إلى المذكور قبل من وجهي الفتح، وبين اللفظين». الروص النضير: ق: ٧٥.

وتعميم الإسكان<sup>(١)</sup> بحالتي الوقف والإدغام الكبير كما تقدم ثم؛  
 إذ<sup>(٢)</sup> سكون كليهما عارض، وذلك نحو: ﴿النَّارِ \* رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩١، ١٩٢]  
 و﴿الْأَبْرَارِ \* رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤] ﴿الْفَقْرِ \* لَاجِرًا﴾ [عافر: ٤٢، ٤٣]  
 ﴿الْفَجَارِ لَفِي﴾ [المطففين: ٧]، وذلك من طريق ابن حبش عن ابن جرير، كما نصَّ  
 عليه أبو الفضل الخزاعي، وأبو عبد الله القصاع وغيرهما، وقد ذكرنا ذلك في  
 آخر باب (الإدغام).

(١) علّق الشيخ المتولي على قول المؤلف: «وتعميم الإسكان.. إلخ بقوله: أي الصواب: تعميم الإسكان المحض. أي تعميم التقييد به في حالتي الوقف، أي بالفتح، وبين اللفظين والإدغام؛ أي مع الفتح، إذ سكون كليهما أي الوقف والإدغام عارض، فما أحدهما أولى بقيد الإسكان من الآخر، ولكن التقييد به على وجه التقليل يصادم ما في الكافي عن البغداديين من أنه مقيد بالروم». قال المتولي: «وتدفع تلك المصادمة بأن يقال: إن الإشارة إلى الفتح المطلق في «غاية» أبي العلاء، و (بين المطلق، في مذهب ابن أبي هاشم فقط، إذ لا تقييد إلا للمطلق، وإلا فما معنى تقييد المقيد بقيد يُقيد غيره، وإلغاء قيده المأثور».

قال: «ولمّا كان الإسكان هو الأصل، صوّب التقييد به عند الإطلاق؛ رجوعاً إلى الأصل، ولا يقال إنه ساوى بين حالتي الروم والوصل ولم يجعل فرقاً بينهما، فجعل الروم موجباً للإمالة مانعاً من التقليل كالوصل؛ لأن هذا مع مصادمته النص لو سلّم لعدّ الوقف على نحو (المآب) لحمزة بالروم مانعاً من التسهيل، في أنه لم يقل به أحد ممن علمنا».

ثم علّق على تصويب المؤلف إطلاق الفتح في رؤوس الآي وغيرها خلافاً لابن سوار والصقلي بقوله: «لا أعلم وجهاً، ولعله لم ير فرقاً بين رؤوس الآي وغيرها في الاعتداد بالعارض مع أن الفرق ظاهر؛ لأن التقييد بها إنما هو لقصد البيان، كالسكت عليها عند من يراه». الروض النضير ق:

وقد ترجّح<sup>(١)</sup> الإمالة عند من يأخذ بالفتح من قوله ﴿فِي النَّارِ لِحِزْنَةٍ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]؛ لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام، بخلاف غيره<sup>(٢)</sup>، قلته قياساً<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) تعقب الشيخ المتولي المؤلف في قوله: وقد ترجّح الإمالة.. الإدغام. بقوله: «فيه نظر؛ لأن الكسرة هذه هي كسرة لام لا راء، فلا اعتبار بها من وجوه: أحدها: أنه خروج عن الباب، فيحتاج إلى نقل. الثاني: أنه اعتداد بعارض الإدغام، فحيث يتعيّن الفتح؛ بصرف النظر عن الراء المتطرفة المكسورة التي هي سبب الإمالة. الثالث: أنه يلزم من قال بترجيح الإمالة هنا، من أجل الكسرة هذه، عند من أخذ بالفتح، أن يقول يترجح الفتح عند من يأخذ بالإمالة في نحو ﴿وَالنَّهَارُ لَا يَتْنِي﴾ [آل عمران: ١٩٠]؛ لوجود الفتحة بعد الألف حالة الإدغام أيضاً، مع أنه لم يُقل به». انظر: الروض النضير: ق: ٧٦-٧٧.

(٢) نقل الشيخ المتولي رحمه الله كلام المؤلف من بداية التنبيه إلى هنا، ثم أتبعه بكلامه السابق في باب الإدغام وهو قوله: كل من أدغم الراء في مثلها، أو في اللام؛ أبقى إمالة الألف قبلها. إلى قوله: اعتداداً بالعارض. وأردف ذلك بقول المؤلف أيضاً في أول باب الإدغام: ثم إن لمؤلفي... والداني وغيرهم. وبعد نقله كلام المؤلف في هذه المواضع الثلاثة، استدرك وعلّق على هذا كله بما محضه: أ- إن التقليل مع الإدغام للسوسي ليس إلا من الكافي فقط، فيختص بحال الوقف والإظهار. ب- إن التقليل مع الإدغام لا يعرف من أي طريق، ولهذا ينبغي تركه وإن كان هو -المتولي- قد قرأ به. وقال عنه ما نصه: «وهو كما قال الأزميري بعيد جداً؛ لأن ابن مجاهد لم يذكر إلا الإدغام في كتابه «السبعة»، ولو فرض أنه ذكره فيه لم يؤخذ به للسوسي؛ لأن ابن مجاهد ليس من طرقه، بل من طريق الدوري، وإلا لكان تحرير الطرق عبثاً، بل لو ذكر الإدغام في «السبعة» من رواية السوسي لم يكن من طريق «الطيبة»؛ لعدم إسناده في النشر إلى السوسي».

ج- إن التقليل وفقاً مع المد لا يؤخذ به وإن كان الأزميري ذكره لأنه ليس من طريق الطيبة. قال الأزميري: «المدّ مع بين لابن أبي هاشم عن ابن مجاهد عن أصحابه عن السوسي ليس من طريق الطيبة، ولكن أخذنا هذا الوجه عن شيوخنا؛ لأنه يكون للدوري وإن لم يذكر التقليل له في الطيبة. بدائع البرهان: ق: ٦٦، وانظر: الروض النضير: ق: ٧٤.

(٣) قال الشيخ المتولي: «أي لا رواية، ويريد قياسه على نحو ﴿عَنْدُونَ﴾ و ﴿عَائِدٌ﴾؛ لوجود الكسرة بعد الألف في كل من المقيس والمقيس عليه، وفيه ضعف؛ لأنها في المقيس منفصلة حُكماً وإن اتصلت لفظاً؛ لأنها في ابتداء كلمة أخرى، ولا كذلك هي في المقيس عليه، فتأمل. والله يتولى هداك». الروض: ق: ٧٧.

ويشبهه إجراء الثلاثة من (الإمالة)، و(بين بين)، و(الفتح لإسكان الوقف)، إجراء الثلاثة من (المدّ) و(التوسط) و(القصر) في سكون الوقف بعد حرف المدّ، لكن الراجح في باب (المدّ) هو الاعتداد بالعارض، وفي (الإمالة) عكسه، والفرق بين الحالتين أن المدّ موجب للإسكان وقد حصل فاعتبر، والإمالة موجبها الكسر وقد زال فلم يعتبر، والله أعلم.

الثاني: <sup>(١)</sup> أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن؛ فإنّ تلك الألف تسقط لسكونها ولُقيّ ذلك الساكن، فحينئذ تذهب الإمالة على نوعيها؛ لأنها إنما كانت من أجل وجود الألف لفظاً، فلما عدمت فيه امتنعت الإمالة بعدها، فإن وقف عليها انفصلت في <sup>(٢)</sup> الساكن؛ تنويناً كان أو غير تنوين، وعادت الإمالة وبين <sup>(٣)</sup> اللفظين بعودها، على حسب ما تأصل وتقرّر.

فالتنوين يلحق الاسم مرفوعاً ومجروراً ومنصوباً، ويكون متصلاً به.

فالمرفوع، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لَا يَغْنِي مَوْلًى﴾ [الدخان: ٤١]، ﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًّى﴾ [فصلت: ٤٤].

والمجرور، نحو: ﴿فِي قُرَىٰ مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ٣]، و﴿عَن مَّوَلًى﴾ [الدخان: ٤١]، و﴿مِّن رَّبِّا﴾ [الروم: ٣٩]، و﴿مَّن عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾ [محمد: ١٥].

(١) انظر: التبصرة: ٣٩٤-٣٩٥، جامع البيان: ١/ ق: ١٤٧.

(٢) في المطبوع: (من) بدل (في)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (الإمالة بين) بسقوط الواو، وهو خطأ.

والمنصوب، نحو: ﴿فَرَىٰ ظَهْرَهُ﴾ [سبأ: ١٨]، ﴿أَوْ كَانُوا عُرَىٰ﴾ [آل عمران: ١٥٦]،  
﴿وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحَىٰ﴾ [طه: ٥٩]، و ﴿مَكَانًا سَوَىٰ﴾ [طه: ٥٨]، و ﴿يُتْرَكَ سُدَىٰ﴾  
[القيامة: ٣٦].

وغير التنوين لا يكون إلا منفصلاً في كلمة أخرى، ويكون ذلك في اسم  
وفعل.

فالاسم، نحو: ﴿مُوسَىٰ الْكَتَبَ﴾ [الفرقان: ٣٥] و ﴿عِيسَىٰ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [الصف: ١٤]  
و ﴿أَلْقَىٰ الْحُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨] ﴿وَجَىٰ الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤] و ﴿الرَّيَا أَلْقَىٰ﴾  
[الإسراء: ٦٠] و ﴿ذَكَرَىٰ الدَّارَ﴾ [ص: ٤٦] و ﴿أَلْقَىٰ أَلْقَىٰ﴾ [سبأ: ١٨].

والفعل، نحو: ﴿طَفَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١] و ﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢].

والوقف بالإمالة أو بين اللفظين لمن مذهبه ذلك في النوعين هو المأخوذ به،  
والمعول عليه وهو الثابت نصاً وأداءً، وهو الذي لا يوجد<sup>(١)</sup> نص عن أحد من  
أئمة القراء المتقدمين بخلافه، بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذي عليه  
العمل.

فأما النص فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنباري: حدثنا إدريس، قال: حدثنا  
خلف، قال: سمعت الكسائي يقف على ﴿هُدَىٰ لِّلشَّيْقَيْنِ﴾ [البقرة: ٢] «هُدَىٰ»  
بالياء، وكذلك: ﴿مِّن مَّقَامٍ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، وكذلك ﴿أَوْ كَانُوا عُرَىٰ﴾

(١) في المطبوع: (يؤخذ)، وهو تصحيف.

[آل عمران: ١٥٦] و ﴿مَنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [محمد: ١٥] و ﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الشورى: ١٤]، وقال: يسكت أيضاً على: ﴿سَمِعْنَا فَعَفَى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و ﴿فِي قُرَى﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] بالياء، ومثله حمزة.

قال خلف: وسمعت الكسائي يقول في قوله ﴿أَحْيَا النَّاسَ﴾ [المائدة: ٣٢] الوقف عليه (أحيي) بالياء لمن كسر الحروف، إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: وسمعته يقول: الوقف على قوله ﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] بالياء، وكذا ﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]، وكذا ﴿وَحَتَّى الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]، وكذا ﴿طُغَاةَ الْأَمَاءِ﴾ [الحاقة: ١١]، قال: والوقف على ﴿وَمَاءَ آتِنُكُمْ مِنْ رَبِّا﴾ [الروم: ٣٩] بالياء.<sup>(١)</sup>

وروى حبيب بن إسحاق<sup>(٢)</sup> عن داود بن أبي طيبة، عن ورش / عن نافع ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ [سبأ: ١٨] مفتوحة في القراءة، مكسورة في الوقف، وكذلك ﴿قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]، و ﴿سِحْرٌ مُفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦] قال الداني: «ولم يأت به عن ورش نصاً غيره»<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(١) النص رواه الداني بسنده في جامع البيان: ١ / ق: ١٤٧.

(٢) القرشي الدمياطي، قرأ على عبد الصمد عن ورش، قرأ عليه زكريا بن يحيى الأندلسي.

انظر: غاية النهاية: ٢٠٢ / ١.

(٣) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨، الموضع: ق: ١٢١.

وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء، وأبو العباس المهدوي،  
وأبو الحسن بن غلبون، وأبو معشر الطبري، وأبو محمد سبط الخياط وغيرهم،  
وهو الذي لم يحك أحد من العراقيين سواه.<sup>(١)</sup>

وأما الأداء فهو الذي قرأنا به على عامة شيوخنا، ولم أعلم<sup>(٢)</sup> أحداً أخذ عليّ  
بسواه،<sup>(٣)</sup> وهو القياس الصحيح، والله أعلم.

وقد ذهب بعض أهل الأداء إلى حكاية<sup>(٤)</sup> الفتح في المنون مطلقاً من ذلك في  
الوقف عمّن أمال، أو<sup>(٥)</sup> قرأ (بين بين)، حكى ذلك أبو القاسم الشاطبي  
- رحمه الله - حيث قال:

وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا<sup>(٦)</sup> .....

وتبعه على ذلك صاحبه أبو الحسن السخاوي فقال: «وقد فتح قوم ذلك  
كلّه».<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: غاية الاختصار: ١ / ٣٢٩.

(٢) في المطبوع: (نعلم) بنون العظمة.

(٣) في المطبوع: (سواه).

(٤) جاء في حاشية (ك): سمعت شيخنا العلامة المؤلف أنه قال: «فرق بين الرواية والحكاية، وكثيراً ما قال صاحب «التيسير» وأبو القاسم الشاطبي شيئاً على سبيل الحكاية فيأخذ به بعض الناس، ولم يدر أنه على سبيل الحكاية لا الرواية حتى لا يأخذ فيه، وهذا الحرف والوجه من تلك الحكايات، والله أعلم. كتبه صاحب المؤلف: جلال بن محمد بن عبيد الله القايني.

(٥) في المطبوع: (أمال وقرأ) بواو العطف، وهو تحريف.

(٦) الشاطبية: ٢٧.

(٧) انظر: إبراز المعاني: ٢ / ١٤٤ - ١٤٥.

قلت: ولم أعلم أحداً من أئمة القراءة ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، ولا أعلمه في كتاب من كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي، لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية. وذلك أن النحاة \* اختلفوا في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة في الوقف، فحكي عن المازني<sup>(١)</sup> أنها بَدَلُ من التنوين؛ سواء كان الاسم مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

وسبب هذا عنده أن التنوين متى كان بعد فتحة أبدل في الوقف ألفاً، ولم يراع كون الفتحة علامة للنصب، أو ليست كذلك.

وحكي عن الكسائي وغيره أن هذه الألف ليست بدلاً من التنوين، وإنما هي بدل من (لام) الكلمة؛ لزم سقوطها في الوصل لسكونها وسكون التنوين بعدها، فلما زال التنوين بالوقف عادت الألف، ونسب الداني هذا القول أيضاً إلى الكوفيين وبعض البصريين، وعزاه بعضهم إلى سيبويه.

قالوا: وهذا أولى من أن يقدر حذف الألف التي هي مبدلة من حرف أصلي، وإثبات الألف التي هي مبدلة من حرف زائد، وهو التنوين.

(١) بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان، إمام في العربية، واسع الرواية، يقول بالإرجاء، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما، وروى عنه المبرد واليزيدي وجماعة، رفض أن يعلم كتاب سيبويه لرجل يهودي مقابل مبلغ من المال كان في احتياجه، وقال: «إني أكره أن أقرئ القرآن لأهل الذمة، فلم يمض وقت طويل حتى عوّضه الله أضعاف ما تركه لله، بسبب إعراب بيت من الشعر وهو:

أظلم إن مصابكم رجلاً      أهدى السلام تحية ظلم

توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: طبقات الزبيدي: ٢٨٣، بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣-٤٦٦.



وذهب أبو علي الفارسي وغيره إلى أن الألف فيما كان من هذه الأسماء منصوباً بدل من التنوين، وفيما كان منها مرفوعاً أو مجروراً بدل من الحرف الأصلي، اعتباراً بالأسماء الصحيحة الأواخر؛ إذ لا يبدل فيها الألف من التنوين إلا في / النصب خاصة.\*<sup>(١)</sup> ويُنسب هذا القول إلى أكثر البصريين، وبعضهم ينسبه أيضاً إلى سيويه<sup>(٢)</sup>.

قالوا: وفائدة هذا الخلاف تظهر في الوقف على لغة أصحاب الإمامة، فيلزم أن يوقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقاً على مذهب الكسائي ومن قال بقوله، وعلى مذهب الفارسي وأصحابه إن كان الاسم مرفوعاً أو مجروراً، وأن يوقف عليها بالفتح مطلقاً على مذهب المازني، وعلى مذهب الفارسي إن كان الاسم منصوباً؛ لأن الألف المبدلة من التنوين لا تمال.<sup>(٣)</sup> ولم ينقل الفتح في ذلك عن أحد من أئمة القراءة. نعم، حكى ذلك في مذهب التفصيل الشاطبي وهو معنى قوله:

وتفخيمهم في النصب أجمع أشملاً<sup>(٤)</sup> .....

(١) ما بين النجمتين بحروفه في الدر النثير: ٢٣٨/٣.

(٢) ذكر ابن عصفور المذاهب الثلاثة ورجح مذهب سيويه، وضعف مذهب المازني والكسائي.

انظر: التكملة: ١٩٩، شرح الجمل: ٢/٣٢٩-٣٣٢، الإقناع: ١/٥٠٥-٥٠٦، شرح المفصل: ٩/٧٦،

الارتشاف: ٢/٨٠٠-٨٠١، شفاء العليل: ٣/١١٢٩.

(٣) النص بحروفه في الدر النثير: ٢٣٩/٣.

(٤) الشاطبية: ٢٧.

وحكاه مكّي، وابن شريح، عن أبي عمرو، وورث من طريق الأزرق، فذكر الفتح عنهما في المنصوب، والإمالة في المرفوع والمجرور.

وقال مكّي: إن القياس هو الفتح، لكن يمنع من ذلك نقل القراءة، وعدم الرواية، وثبات الياء في السواد.<sup>(١)</sup>

وقال ابن شريح: والأشهر هو الفتح.<sup>(٢)</sup>

يعني في المنصوب خاصة، ولم يحكيا خلافاً عن حمزة والكسائي في الإمالة وقفاً.

وأما ابن الفحام في «تجريده» فلم يتعرض إلى هذه المسألة في (الإمالة)، بل ذكر في باب (الراءات) بعد تمثيله بقوله: ﴿قُرَى﴾ [الحشر: ١٤] و﴿مُفْتَرَى﴾ [القصص: ٣٦] يفخّم في الوصل، وأما في الوقف فقرأت في الوقف بالترقيق في موضع الرفع والخفض، وفخّمت الراء في موضع النصب، قال: «وهو المختار».<sup>(٣)</sup>

وحكى الداني أيضاً هذا التفصيل في «مفرداته» في رواية أبي عمرو فقال: أمّا قوله تعالى في سبأ [١٨] ﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ فإن الراء تحتل وجهين: إخلاص الفتح، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من التنوين دون المبدلة من الياء،

(١) هذا الصواب، وتصحفت في المطبوع إلى (الشواذ)، بالشين والذال المعجمتين، وهو تحريف، والمراد خط المصحف كما كتب تحت الكلمة بخط صغير في (ك). وكذا حرفت الكلمة في الدر الثبير إلى: (السواء) بالسين المهملة والهمزة بدل الدال. انظر: التنصرة: ٣٩٦-٣٩٧، الدر الثبير: ٣/ ٢٤٠.

(٢) الكافي: ٤٧.

(٣) التجريد: ق: ١٩/ أ.

والإمالة<sup>(١)</sup>، وذلك إذا وقفت على الألف المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، قال: وهذا الأوجهُ وعليه العمل، وبه آخذ.<sup>(٢)</sup>

وقال في «جامع البيان»: وأوجهُ القولين وأولاهما بالصحة، قولٌ من قال إن المحذوفة هي المبدلة من التنوين، لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة رضي الله عنهم على رسم ألفات هذه الأسماء ياءات في كلِّ المصاحف.

والثانية: ورود النص / عن<sup>(٣)</sup> العرب، وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.

والثالثة: وقوف بعض العرب<sup>(٤)</sup> على المنصوب المنون، نحو: (رأيت زيدا، وضربت عمرو) بغير عوض من التنوين، حكى ذلك سماعاً منهم القراء والأخفش. قال: وهذه الجهات كلها تحقق أن الموقوف عليه من إحدى الألفين هي الأولى المنقلبة عن الياء، دون الثانية المبدلة من التنوين؛ لأنها لو كانت المبدلة منه لم ترسم ياء بإجماع، وذلك من حيث لم تنقلب عنها، ولم تُمَلَّ في الوقف أيضاً؛ لأن ما يوجب إمالتها في بعض اللغات، وهو الكسرة<sup>(٥)</sup> والياء معدوم وقوعه قبلها، ولأنها المحذوفة لا محالة في لغة من لم يعوّض.

(١) قوله: الإمالة. هو الوجه الثاني، وليس معطوفاً على الياء كما قد يتوهم من المطبوع.

(٢) المفردات: ١٢٧ - ١٢٨، وفيه عبارة (وبه الأخذ)، وانظر: شرح الهداية: ١ / ١١٨، والدر الشير: ٣ / ٢٤١.

(٣) في المطبوع: (عند).

(٤) هم بنو ربيعة.

(٥) في المطبوع: (الكسر).

ثم قال: والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول، يعني (الإمالة)، قال: وبه أقول؛ لورود النص به، ودلالة القياس على صحته. انتهى.<sup>(١)</sup>

فدل مجموع ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراء<sup>(٢)</sup> به، والله أعلم.

الثالث: اختلف عن السوسي في إمالة فتحة الراء التي تذهب الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل، نحو: قوله تعالى: ﴿زَرَىٰ اللَّهُ جَهَنَّمَ﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿وَسَيَرَىٰ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] و﴿وَتَرَىٰ النَّاسَ﴾ [الحج: ٢] و﴿وَيَرَىٰ الَّذِينَ﴾ [سبا: ٦] و﴿النَّصْرَىٰ الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿أَلْقَرَىٰ أَلْقَى﴾ [سبا: ١٨] و﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ [ص: ٤٦]، فروى عنه أبو عمران بن جرير الإمالة وصلًا، وهي رواية علي ابن الرقي، وأبي عثمان النحوي، وأبي بكر القرشي، كلهم عن السوسي، وكذلك روى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، كلهم عن اليزيدي، وهي رواية العباس بن الفضل، وأبي معمر، عن عبد الوارث، كلاهما عن أبي عمرو، وبه قطع الحافظ أبو عمرو الداني للسوسي في «التيشير» وغيره، وهو قراءته على أبي الفتح عن أصحاب ابن جرير.

قال الداني: وأختار الإمالة؛ لأنه قد جاء بها نصًّا وأداءً عن أبي شعيب أبو العباس محمود بن محمد الأديب<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨.

(٢) في (س): «للقراءة».

(٣) أبو العباس، الرافقي الأنطاكي، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي، أخذ عنه أحمد بن النائب وغيره. ونقل المؤلف عنه قوله: حدثنا السوسي بالرقعة في مسجد بني هبار مراراً سنة (٢٥٧ و ٢٥٨ هـ).

انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٩١-٢٩٢.

جَلَّة<sup>(١)</sup> الناقلين عنه فهماً ومعرفة، قال: وقد جاء بالإمالة في ذلك نصّاً عن أبي عمرو العباس بن الفضل، وعبد الوارث بن سعيد. انتهى.<sup>(٢)</sup>

وقطع به أيضاً للسوسي أبو القاسم الهذلي / في «كامله» من طريق أبي عمران، وطريق ابن غلبون؛ يعني عبد المنعم؛ وهي ترجع أيضاً إلى أبي عمران.

ومَن قطع بالإمالة للسوسي أيضاً أبو معشر الطبري، وأبو عبد الله الحضرمي صاحب «المفيد»، وصاحب<sup>(٣)</sup> «التجريد» من قراءته على عبد الباقي بن فارس مطلقاً، ومن قراءته على ابن نفيس في ﴿زَيَّ اللَّهُ﴾ ﴿وَسَيَّرَ اللَّهُ﴾ خاصة، وعلى ﴿النَّصَرَى الْمَسِيحُ﴾ فقط من قراءة ابن نفيس على أبي أحمد.<sup>(٤)</sup>

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسي (الفتح)، وهو الذي لم يذكر أكثر المؤلفين عن السوسي سواه، كصاحب «التبصرة» و«التذكرة» و«الهادي» و«الهداية» و«الكافي» و«الغايين» و«الإرشادين» و«الكفاية» و«الجامع» و«الروضة» و«التذكار» وغيرهم، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وإنما اشتهر (الفتح) عن السوسي من أجل أن ابن جرير كان يختار (الفتح) من ذات نفسه، كذا رواه عنه فارس بن أحمد، ونقله عنه الداني.<sup>(٥)</sup>

(١) في الجامع: (جَلَّة).

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨.

(٣) قوله: «وصاحب» فاعل (قطع) وليس معطوفاً على (صاحب) التي قبلها، حتى لا يوهم أن صاحب «التجريد» هو نفسه صاحب «المفيد».

(٤) لا يخفى أن أبا معشر والحضرمي ليسا من طرقه في رواية السوسي.

(٥) انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨، الموضح: ق: ١٢٢.

والوجهان جميعاً صحيحان عنه، ذكرهما له الشاطبي والصفراوي وغيرهما.

وسياتي الكلام على ترقيق اللام من اسم ﴿الله﴾ [البقرة: ٥٥] بعد هذه الراء الممالة في باب (اللامات)<sup>(١)</sup>، إن شاء الله تعالى.

الرابع: إنما يسوِّغ إمالة الراء وجود الألف بعدها، فتعال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت تلك الألف أصالة لم تجز إمالة تلك<sup>(٢)</sup> الراء، وذلك نحو: قوله ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَنُ﴾ [يس: ٧٧]؛ لعدم وجود الألف بعد الراء، من حيث إنها حذفت للجزم.

ومن هذا الباب أمال حمزة وخلف راء ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] وصلأ كما ذكرنا<sup>(٣)</sup>.

وأمال حمزة وخلف وأبو بكر راء ﴿رَاءَ الْقَمَرِ﴾ [الأنعام: ٧٧]، ونحوه: كما تقدم<sup>(٤)</sup>، وكذلك ورد عن السوسي من بعض الطرق كما قدّمنا.

وإنما خصّت الراء بالإمالة دون باقي الحروف كالسين من ﴿مُوسَى الْكَتَبَ﴾ [البقرة: ٨٧]، واللام من ﴿الْقَتْلُ الْخُرُّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والنون من ﴿وَحَيَّ الْجَنَّتَيْنِ﴾

(١) انظر ص: ١٣٩٦.

(٢) (تلك): من (ت) فقط.

(٣) انظر ص: ١٢٨٢.

(٤) انظر ص: ١٢٤٠.

[الرحمن: ٥٤]؛ من أجل ثقل الراء وقوّتها بالتكرير و<sup>(١)</sup>تخصيصها من بين الحروف المستقلة<sup>(٢)</sup> بالتفخيم، فلذلك عُدَّت من حروف الإمالة، وساعت إمالتها لذلك.

والعلة / في إمالتها من نحو: ﴿بَرَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥] دون ﴿قُرَى﴾ [سبأ: ١٨] و﴿مُفْتَرَى﴾ [القصص: ٣٦] كون الساكن في الأوّل منفصلاً، والوصل عارض، فكانت الإمالة موجودة قبل مجيء الساكن الموجب للحذف، بخلاف الثاني فإنه متّصل، وإثباته عارض، فعومل كلّ بأصله.

وقيل: من أجل تقدير كون الألف بدلاً من التنوين فامتنع لذلك، وليس بشيء.

الخامس: إذا وقف على ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ في الكهف [٣٣] و﴿أَلْهَدَى أَثِقَتَا﴾ في الأنعام [٧١] و﴿تَنَزَّ﴾ في المؤمنون [٤٤]:

أما ﴿كَلَّمَا﴾ فالوقف عليها لأصحاب الإمالة ينبني على معرفة ألفها، وقد اختلف النحاة فيها:

فذكر الداني في «الموضح» و«جامع البيان» أن الكوفيين قالوا: هي ألف تشنية، وواحد (كلتا): (كَلَّتْ)، وقال البصريون: هي ألف تأنيث، ووزن (كَلَّتَا) (فِعْلَى) ك (إحدى) و (سيما)، والتاء مبدلة<sup>(٣)</sup> من واو، والأصل (كَلَوِي).

(١) سقطت الواو في المطبوع؛ مما أدى إلى تحريف العبارة.

(٢) في المطبوع: (المستقلة) بالقاف، وهو تصحيف.

(٣) في (س): «منه».

قال: فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لأصحاب الإمالة، ولا بـ (بين بين) لمن مذهبه ذلك<sup>(١)</sup>، وعلى الثاني يوقف بذلك في مذهب من له ذلك، قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.<sup>(٢)</sup>

قلت: نصّ على إمالتها لأصحاب الإمالة العراقيون قاطبة، كأبي العزّ، وابن سوار، وابن فارس، وسبط الخياط وغيرهم، ونصّ على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه أبو عبد الله بن شريح<sup>(٣)</sup>، وغيره.

وقال مكّي: يوقف لحمزة والكسائي بالفتح؛ لأنها ألف تشنية عند الكوفيين، ولأبي عمرو بين اللفظين، لأنها ألف تأنيث. انتهى.<sup>(٤)</sup>

(١) علّل الداني عدم الإمالة بقوله: «لأن ألف الاثنين لا تجوز إمالتها لكونها مجهولة، لا يعلم لها أصل في ياء ولا واو، ولا هي أيضاً مشبهة بها أصله ذلك من الألفات». جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨.  
(٢) نفس المصدر.

(٣) قوله: «حكى الإجماع عليه»، فيه نظر، وهو: أن ابن شريح ذكر الفتح فقط في ﴿كَلْنَا﴾، وحكى الإجماع في الألفات مجهولات الأصل، وعبارته: «أما ألف ﴿كَلْنَا الْجَنَيْنَ﴾ ففتحها في الوقف، وكل ألف ليس لها في هذه الأبواب أصل ولا مثال ففتحها إجماع، فافهم ذلك».

فقول ابن شريح: (وكل ألف) مرفوع بالابتداء، خبره: ففتحها إجماع.  
ويترجح أن المؤلف لم ينقل من «الكافي» نفسه، وإنما نقل بواسطة المألقي، وعبارته: «قال الإمام -ابن شريح- الوقف بالفتح إجماع»، ويؤيد هذا النظر -وهو عدم حكاية ابن شريح للإجماع - قول المألقي نفسه: «وهو ظاهر قول الحافظ في «الموضح»»، وبالرجوع إلى «الموضح» اتضح أن الإجماع الذي حكاه الداني هو في عدم إمالة ألف التشنية، والله أعلم.

والذي يترجح عند البحث أن هناك سبق قلم من المؤلف -رحمه الله- من (ابن سفيان) إلى (ابن شريح)؛ لأن ابن سفيان هو الذي حكى الإجماع، قال رحمه الله: «وأما ﴿كَلْنَا الْجَنَيْنَ﴾ في الوقف على (كلنا) فإن أبا الطيّب زعم أن فتحه إجماع».

انظر: الهادي: ق: ١١ / أ، الموضح: ١٢٦٧، الكافي: ٤٨، الدر النثير: ٣ / ٢٤٣.

(٤) التبصرة: ٣٩٧-٣٩٨، والنص مختصر.



والوجهان جيّدان، ولكنني إلى الفتح أجنح. فقد جاء به منصوباً عن الكسائي سَوْرَةُ بن المبارك فقال: ﴿كَلَّمَا الْجَنَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] بالالف، يعني بالفتح في الوقف.

وأما ﴿إِلَى أَلْهَدَى أَثْنَتَا﴾ [الأنعام: ٧١] على مذهب حمزة في إبدال الهمزة في الوقف ألفاً، قال الداني في «جامع البيان»: يحتمل وجهين، الفتح والإمالة، فالفتح: على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال؛ هي المبدلة من الهمزة دون ألف ﴿أَلْهَدَى﴾ \* والإمالة على أنها ألف ﴿أَلْهَدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، قال: والوجه الأول أقيس؛ لأن ألف ﴿أَلْهَدَى﴾ \*<sup>(١)</sup> قد كانت ذهببت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف / والتخفيف عارض<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وقد تقدّم حكاية ذلك عن أبي شامة في أواخر باب (وقف حمزة)<sup>(٣)</sup>، ولا شك أنه لم يقف على كلام الداني في ذلك.

والحكم في وجه الإمالة للأزرق عن ورش كذلك، والصحيح المأخوذ به عنهما هو الفتح، والله أعلم.

وأما ﴿تَتَرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] على قراءة مَنْ نَوْنٌ فيحتمل أيضاً وجهين:

(١) ما بين النجمتين سقطت من النسخة التي لدي من «جامع البيان».

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٨.

(٣) انظر ص: ١١١٠.

أحدهما: أن يكون بدلاً من التنوين، فتجري على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة، رفعاً ونصباً وجرّاً.

والثاني: أن يكون للإلحاق<sup>(١)</sup> ألحقت به (جعفر)، نحو: (أَرْطَى).

فعلى الأول: لا تجوز إمالتها في الوقف على مذهب أبي عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف التنوين، نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿مِنْ دُونِهَا سِرًّا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿يَوْمَ يُدْرِكُ﴾ [طه: ١٠٢] و ﴿عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]. وعلى الثاني تجوز إمالتها على مذهبه؛ لأنها كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الداني: والقرّاء وأهل الأداء على الأوّل، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وسائر المتصدّرين<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وظاهر كلام الشاطبي أنها للإلحاق، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضي فتحها لأبي عمرو وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف، فقد شرط مكّي، وابن بليمة، وصاحب «العنوان» وغيرهم في إمالة ذوات الراء له أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج ﴿تَرَّأً﴾ والله أعلم.

السادس: رؤوس الآي الممالة<sup>(٣)</sup> في الإحدى عشرة سورة متفق عليها، ومختلف فيها، فالمختلف فيه مبني على مذهب المميل من العادّين.

(١) أي: ألحق الثلاثة بالرباعي. انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٤٩.

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٤٩.

(٣) (الممالة): سقطت من (س).

والأعداد المشهورة في ذلك ستة ، وهي المدني الأول <sup>(١)</sup> ،  
والمدني الأخير <sup>(٢)</sup> ، والمكي <sup>(٣)</sup> ، والبصري <sup>(٤)</sup> ، والشامي <sup>(٥)</sup> ،

(١) هو ما يرويه نافع القارئ عن شيخه أبي جعفر وشيئة، وهذا العد يرويه أهل الكوفة عن أهل المدينة دون تعيين أحد منهم، بمعنى أنهم إذا قالوا: عدّ أهل المدينة، بدون تسمية أحد فالمراد هذا، وأما أهل البصرة فيروونه عن ورش عن نافع عن شيخه، وقد اعتمد الشاطبي على رواية الكوفيين تبعاً للداني، إذ قال:

فعن نافع عن شيبة يزيد أو ولّ المدني إذ كل كوف به يُقري

انظر: البيان في عدّ أي القرآن: ٦٧-٦٨، جمال القراء: ١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٨-١٩.

(٢) هو ما يرويه إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير عن سليمان بن مسلم بن جمار عن أبي جعفر وشيئة. قال الشاطبي:

والآخر إسماعيل يرويه عنهما بنقل ابن جمار سليمان ذي النّثر.

انظر: جمال القراء: ١/ ١٨٩، بشير اليسر: ١٩.

(٣) هو ما يرويه عبد الله بن كثير القارئ عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنهما، هذا هو المعتمد، قال الشاطبي:

وذو العدد المكي أبي بلا نكر .....

انظر: البيان: ٦٨، بشير اليسر: ٢٠-٢١.

(٤) هو ما يرويه عاصم الجحدري، وينسب أيضاً إلى أيوب المتوكل، ولا خلاف بين عاصم وأيوب إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿قَالَتْ لَقَدْ أَخَذَ لِي يَدَايَ﴾ في [ص: ٨٤]، عدّها عاصم وتركها أيوب، وقيل العكس، كما عند الداني، وذهب الشاطبي إلى أن العدّ البصري هو ما يرويه عطاء وعاصم، حيث قال:

وعدّ عطاء بن اليسار كعاصم هو الجحدري في كل ما عدّ للبصري

انظر: البيان: ٦٩، بشير اليسر: ٢٠.

(٥) هو ما يرويه أيوب بن نعيم عن يحيى الذماري عن ابن عامر، وقيل هو موقف على الذماري. قال الشاطبي:

ويحيى الذماري للشامي وغيره .....

وذكر الداني أن لأهل حمص عدداً خاصاً يروونه عن أبي حيوة شريح الحضرمي، عن خالد بن معدان، وهو من كبار التابعين، كانوا يعدون به قديماً، يوافق العدّ الدمشقي في مواضع، إلا أنه اندثر من يأخذ به من المتصدرين..

انظر: البيان: ٦٩-٧٠، بشير اليسر: ٢٠-٢١، جمال القراء: ١/ ١٩٠.

والكوفي<sup>(١)</sup> فلا بد من معرفة اختلافهم في هذه السور؛ لتعرف مذاهب القراء فيها.

والمحتاج إلى معرفته من ذلك هو عددُ المدني الأخير؛ لأنه عدد نافع وأصحابه، وعليه مدار قراءة أصحابه الممليين رؤوس الآي، وعدد البصري ليعرف به قراءة أبي عمرو في رواية الإمالة.

والمختلف فيه في هذه السور خمس آيات وهي:

قوله في طه [١٢٣] ﴿مَنْى هُدًى﴾، و ﴿زَهْرَةَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ [١٣١]، عدّهما المدنيان، والمكّي، والبصري / والشامي، ولم يعدّهما الكوفي<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى في النجم [٢٩] ﴿وَلَمْ يُزِدْ إِلَّا الْحَيَوةَ الدُّنْيَا﴾ عدّها كلّهم إلا الشامي<sup>(٣)</sup>.

#### (١) لأهل الكوفة عددان:

أحدهما: مروى عن أهل المدينة، وهو المعروف بالمدني الأول كما سبق.  
ثانيهما: ما يرويه حمزة القارئ عن ابن أبي ليلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله عنه، وأيضاً ما يرويه سفيان عن عبد الأعلى عن السلمي عن علي. قال الشاطبي:  
وحمزة مع سفيان قد أسنده عن علي عن أشياخ ثقات ذوي خبر  
قال الداني رحمه الله بعد أن ذكر هذه الأعداد الستة:

«وهذه الأعداد وإن كانت موقوفة على هؤلاء الأئمة، فإن لها لا شك مادة تتصل بها، وإن لم نعلمها من طريق الرواية والتوقيف، كعلمنا بزيادة الحروف والاختلاف، إذ كان كل واحد منهم قد لقي غير واحد من الصحابة، وشاهده وأخذ عنه، وسمع منه، أو لقي من لقي الصحابة، مع أنهم لم يكونوا أهل رأي واختراع، بل كانوا أهل تمسك واتباع». البيان: ٦٩-٧٠.

انظر: جمال القراء: ١/ ١٩٠، الروض النضير: ق ٣٤٦-٣٤٩.

(٢) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٣) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

وقوله في النازعات [٣٧] ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ عَدَّهَا البصري والشامي والكوفي، ولم يعدها المدنيان ولا المكي.<sup>(١)</sup>

وقوله في العلق [٩] ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ عَدَّهَا كلُّهم إلا الشامي.<sup>(٢)</sup>

فأما قوله في طه [٧٧] ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى﴾ فلم يعدها أحد إلا الشامي.<sup>(٣)</sup>

وقوله تعالى ﴿وَإِلَهُ مُوسَى﴾ [طه: ٨٨] فلم يعدها أحد إلا المدني الأول، والمكي.<sup>(٤)</sup>

وقوله في النجم [٢٩] ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ لم يعدها أحد إلا الشامي،<sup>(٥)</sup> فلذلك لم نذكرها، إذ ليست معدودة في المدني الأخير ولا في البصري.

إذا علم هذا فليعلم أن قوله في طه [١٥] ﴿لَتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾، و ﴿فَالْقَنَهَا﴾ [٢٠]، و ﴿وَعَصَى آدَمُ﴾ [١٢١]، و ﴿ثُمَّ أَجْبَنَهُ رَبُّهُ﴾ [١٢٢]، و ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [١٢٥]، وقوله في النجم [١٦] ﴿إِذِغْنَى﴾، و ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [٢٩]، و ﴿وَأَعْطَى قَلِيلًا﴾ [٣٤]، و ﴿ثُمَّ يُجْزَنُهُ﴾ [٤١]، و ﴿أَغْنَى﴾ [٤٨]، و ﴿فَغَشَّاهَا﴾ [٥٤]، وقوله تعالى في القيامة [٣٤] ﴿أَوَلَمْ لَكَ قُلُوبٌ﴾، و ﴿ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ﴾ [٣٥]، وقوله في الليل [٥] ﴿مَنْ أَعْطَى﴾، و ﴿لَا يَصْلَاهَا﴾ [١٥].

(١) انظر: البيان: ٢٦٣، جمال القراء: ١/ ٢٢٥.

(٢) انظر: البيان: ٢٨٠، جمال القراء: ١/ ٢٢٧.

(٣) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٤) انظر: البيان: ١٨٣، جمال القراء: ١/ ٢٠٨.

(٥) انظر: البيان: ٢٣٤، جمال القراء: ١/ ٢١٨.

فإن أبا عمرو يفتح جميع ذلك من طريق المميلين له رؤوس الآي؛ لأنه ليس<sup>(١)</sup> برأس آية ما عدا ﴿مُوسَى﴾ [طه: ٨٨] عند من أماله عنه فإنه يقرأه على أصله (بين بين).

والأزرق عن ورش يفتح جميعه أيضاً من طريق أبي الحسن بن غلبون، وأبيه عبد المنعم، ومكي وصاحب «الكافي» وصاحب «الهادي» وصاحب «الهداية» وابن بليمة وغيرهم؛ لأنه ليس برأس آية، ويقرأ جميعه (بين بين) من طريق «التيسير» و«العنوان» وعبد الجبار، وفارس بن أحمد، وأبي القاسم بن خاقان؛ لكونه من ذوات الياء، وكذلك ﴿قَامَانَ طَغَى﴾ في النازعات [٣٧] فإنه مكتوب بالياء.

ويترجح له عند من أمال الفتح في قوله تعالى ﴿لَا يَصْلَهُنَّ﴾ في [الليل: ١٥] كما سيأتي في باب (اللامات)، والله أعلم.

السابع: إذا وصل نحو: ﴿النَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و﴿يَتَمَى النِّسَاءُ﴾ [النساء: ١٢٧] لأبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي، فيجب فتح الصاد من ﴿النَّصْرَى﴾، والتاء من ﴿يَتَمَى﴾<sup>(٢)</sup>؛ من أجل فتح الراء والميم بعد الألف وصلًا، فإذا وقف عليهما له / أميلت الصاد والتاء مع الألف بعدهما؛ من أجل إمالة الراء والميم مع الألف بعدهما، والله أعلم.

(١) في (س): «السن».

(٢) في (س): ﴿يَلْتَمَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وهو غير مراد هنا.

## باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف<sup>(١)</sup>

وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم نحو: ﴿نِعْمَةٌ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿رَحْمَةٌ﴾ [آل عمران: ٨] فتبدل في الوقف هاء.

وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف.

وقيل للكسائي: إنك تميل ما قبل هاء التأنيث؟ فقال: هذا طباع العربية.<sup>(٢)</sup>

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة، وهي باقية فيهم إلى الآن، وهم بقية أبناء العرب، يقولون (أخذته أخذه)، و(ضربته ضرب به)، قال: وحكى نحو ذلك عنهم: الأخفش سعيد بن مسعدة».

قلت: والإمالة في هاء التأنيث وما شابهها من نحو: ﴿هُمَزَةٌ﴾ و ﴿لُحْمَةٌ﴾ [الهمزة: ١]، و ﴿خَلِيفَةٌ﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿بَصِيرَةٌ﴾ [يوسف: ١٠٨] هي لغة الناس اليوم، والجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد، شرقاً وغرباً، وشاماً ومصرأ، لا يحسنون غيرها، ولا ينطقون بسواها، يَرَوْنَ ذلك أخفَّ على لسانهم، وأسهل في

(١) انظر: التذكرة: ٢٣٥-٢٣٩، التبصرة: ٤٠٢-٤٠٧، التيسير: ٥٤-٥٥، جامع البيان: ١/١٤٩-١٥١، الكافي: ٤٨-٥٠، المستنير: ١/٤٢٨-٤٣١، الإرشاد: ١٧٦-١٧٩، الكفاية الكبرى: ١٩١-١٩٣، المصباح: ٣/١٠٦٨-١٠٨٠، الإقناع: ١/٣١٤-٣٢٠، غاية الاختصار: ٣٠٥-٣٠٧.

(٢) في (س): «العرب»، وكلاهما -والله أعلم- تصحيف، صوابه: «العرصة» بالصاد المهملة بعد الراء، كما جاء في «الموضح»، ونقله أبو شامة، والمراد بالعرصة هو ما بينه الداني بقوله: أهل الكوفة.. إلخ. انظر: الموضح: ق ١٣١، إبراز المعاني: ٢/١٤٨، التتمة: ٢٠٢.

طباعهم، وقد حكاها سيبويه عن العرب، ثم قال: شُبِّهَ الهاء بالآلف<sup>(١)</sup> فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الآلف. انتهى.<sup>(٢)</sup>

وقد اختص بإمالتها الكسائي في حروف مخصوصة، بشروط معروفة، باتفاق واختلاف، وتأتي على ثلاثة أقسام<sup>(٣)</sup>، ووافقه على ذلك بعض القراء، كما سندكره مبيّناً.<sup>(٤)</sup>

فالقسم الأول المتفق على إمالته قبل هاء التانيث وما أشبهها: خمسة عشر حرفاً، يجمعها قوله: (فجثت زينب لِدَوْدِ شمسٍ).<sup>(٥)</sup>

(١) نقل ابن الباذش قول سيبويه هذا، وعَقَّبَ عليه بقوله: «لم يَيتن بأيّ آلف شَبَّهت، والظاهر أنها شَبَّهت بالآلف التانيث؛ لاستوائيهما في معنى التانيث، فهاء التانيث على هذا مثل ألف (طَلَبْنَا) في التشبيه بالمشبه إلا أن ألف (طَلَبْنَا) أبعد من الإمالة؛ لأنه لا تانيث فيها، ولذلك جعل سيبويه إمالتها شذوذاً، فأماله هاء التانيث فأقوى؛ لأنها تُشَبِّه ألف (حُبِّلَى) لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإنها آخر كما أنها آخر، ولا اجتماعهما في المخرج والخفاء وانفتاح ما قبلهما، وأما المعنى فما ذكرناه من التانيث، فجرت في إمالة ما قبلها مجرى ألف التانيث لمشابتها إياها من طريق اللفظ والمعنى.»، وسيذكر المؤلف في نهاية هذا الباب، في التنبيه الأول هذه المسألة. انظر ص: ١٣٣٥، والإقناع: ١/ ٣١٤-٣١٥.

(٢) انظر: الكتاب: ٤/ ١٤٠-١٤١، الإقناع: ١/ ٣١٥-٣١٤، شرح الشافية: ٣/ ٢٤-٢٦، الارتشاف: ٢/ ٥٣٣.

(٣) قال المالقي: أصل هذا التقسيم والتفصيل لابن مجاهد رحمه الله، وتبعه الأئمة على اختياره فاستحسنوه. اهـ الدر الثير: ٤/ ٢٠.

(٤) انظر ص: ١٣٢٩.

(٥) من شطر بيت من قصيدة في القراءات العشر لأبي الخطاب علي بن عبد الرحمن بن هارون، ذكر منها أبو الكرم ثلاثة أبيات وهي:

أمال خمس عشرة الكسائي	هنّ حروف قبل حرف الهاء
وهذه الهاء التي تنقلبُ	في الوصل تاء وبهاء تكتبُ
إن قيل فاجمعهن فهو أصوب	قل: فجثت لدود شمسٍ زينب

انظر: المصباح: ٣/ ١٠٦٨-١٠٦٩.



فالفاء ورد في أحد وعشرين اسماً<sup>(١)</sup>، نحو: ﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿رَافَةً﴾ [النور: ٢] و ﴿الْخَطْفَةَ﴾ [الصفافات: ١٠] و ﴿وَحِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

والجيم في ثمانية أسماء، وهي: ﴿وَلِيَجَةً﴾ [التوبة: ١٦] و ﴿حَاجَةً﴾ [غافر: ٨٠] و ﴿بَهَجَةً﴾ [النمل: ٦٠] و ﴿لُجَةً﴾ [النمل: ٤٤] و ﴿نَجَةً﴾ [ص: ٢٣] و ﴿حُجَةً﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿دَرَجَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿زُجَاجَةً﴾ [النور: ٣٥].

والثاء في أربعة أسماء، وهي: ﴿ثَلَاثَةً﴾ [الطلاق: ٤] و ﴿وَرَثَةً﴾ [الشعراء: ٨٥] و ﴿خَيْثَةً﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿مَبْثُوثَةً﴾ [الغاشية: ١٦].

والتاء في أربعة أسماء<sup>(٢)</sup> أيضاً: ﴿الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] و ﴿بَقْتَةً﴾ [محمد: ١٨] و ﴿الْمَوْتَةَ﴾ [الدخان: ٥٦] و ﴿سِتَّةً﴾ [ق: ٣٨].

والزاي في ستة أسماء: ﴿أَعَزَّةً﴾<sup>(٣)</sup> [المائدة: ٥٤] و ﴿أَلْعَزَّةُ﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة: ٢٠٦] و ﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧] و ﴿بِمَفَازٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨] و ﴿هُمَزٍ﴾ [الهمزة: ١] و ﴿لُمَزٍ﴾ [الهمزة: ١].

والياء وردت في أربعة وستين اسماً، نحو: / ﴿شَيْةً﴾ [البقرة: ٧١]، و ﴿وَدِيَةً﴾ [النساء: ٩٢] و ﴿حَيَّةً﴾ [طه: ٢٠] و ﴿خَشِيَةً﴾ [البقرة: ٧٤] و ﴿زَانِيَةً﴾ [النور: ٣].

(١) في (س): «موضعا».

(٢) الترتيب في الدر النثير: ٢٨/٤.

(٣) في المطبوع: (أعز)، وهو خطأ.

(٤) في الدر: (العزى)، وهو خطأ.

والنون في سبعة وثلاثين اسماً، نحو: ﴿سَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٩٦] و﴿سِنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿الْحَكَّةُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿الْحِنَّةُ﴾ [الصفات: ١٥٨] و﴿أَجَنَّةٌ﴾ [النجم: ٣٢] و﴿لَعْنَةٌ﴾ [الأعراف: ٤٤] و﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

والباء في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿حَبَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١] و﴿التَّوبَةُ﴾ [النساء: ١٧] و﴿الْكَعْبَةُ﴾ [المائدة: ٩٥ و ٩٧] و﴿وَشْيَةٌ﴾ [الروم: ٥٤] و﴿الْإِزْيَةُ﴾ [النور: ٣١] و﴿غَيْبَتٍ﴾ [يوسف: ١٠ و ١٥].

واللام في خمسة وأربعين اسماً، نحو: ﴿لَيْلَةٌ﴾ [البقرة: ٥١] و﴿غَفْلَةٌ﴾ [مريم: ٣٩] و﴿عَيْلَةٌ﴾ [التوبة: ٢٨] و﴿النَّخْلَةُ﴾ [مريم: ٢٣ و ٢٥] و﴿ثُلَّةٌ﴾ [الواقعة: ١٣] و﴿الضَّلَالَةُ﴾ [البقرة: ١٦].

والذال في اسمين: ﴿لَذَنٌ﴾ [الصفات: ٤٦] و﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾ [المائدة: ٣].

والواو في سبعة عشر اسماً، نحو: ﴿قَسْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧٤] و﴿وَالْمَرْوَةُ﴾ [البقرة: ١٥٨] و﴿فَجَوْقٌ<sup>(١)</sup>﴾ [الكهف: ١٧] و﴿أَسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

والدال في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿بَلَدَةٌ﴾ [الفرقان: ٤٩] و﴿جَلْدَةٌ﴾ [النور: ٢ و ٤] و﴿عُدَّةٌ﴾ [التوبة: ٤٦] و﴿قَرْدَةٌ﴾ [البقرة: ٦٥] و﴿وَأَفْعِدَةٌ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

(١) تحرفت في المطبوع إلى (نجوة) بالنون.

والشين في أربعة أسماء، نحو: ﴿الْبَطْشَةُ﴾ [الدخان: ١٦] و﴿فَلْحَشَةُ﴾ [الأعراف: ٢٨] و﴿عَيْشَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] و﴿مَعِيشَةٍ﴾ [طه: ١٢٤].

والميم في اثنين وثلاثين اسماً، نحو: ﴿وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧] و﴿نِعْمَةً﴾ [البقرة: ٢١١] و﴿أُمَةً﴾ [البقرة: ١٢٨] و﴿قَائِمَةً﴾ [آل عمران: ١١٣] و﴿الطَّائِمَةَ﴾ [النازعات: ٣٤].

والسين في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿خَمْسَةٌ﴾ [الكهف: ٢٢] و﴿وَالْخَمِيسَةُ﴾ [النور: ٧ و ٩] و﴿الْمُقَدَّسَةَ﴾ [المائدة: ٢١].

والقسم الثاني الذي يوقف عليه بالفتح، وذلك إذا<sup>(١)</sup> كان قبل الهاء حرف من عشرة أحرف، وهي: (حاع)<sup>(٢)</sup>، وأحرف الاستعلاء السبعة (قط خص ض غط)، إلا أن الفتح عند الألف إجماع، وعند التسعة الباقية على المختار.

فالحاء وردت في سبعة أسماء، وهي: ﴿صَيْحَةً﴾ [يس: ٢٩] و﴿نَفْحَةً﴾ [الأنبياء: ٤٦] و﴿لَوَامَةً﴾ [المذثر: ٢٩] و﴿وَالنَّطِيجَةَ﴾ [المائدة: ٣] و﴿أَشِحَّةً﴾ [الأحزاب: ١٩] و﴿أَجْنَحَةً﴾ [فاطر: ١] و﴿مُفَنِّحَةً﴾ [ص: ٥٠].

والألف وردت في ستة أسماء<sup>(٣)</sup>، وهي: ﴿الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] و﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] و﴿الْحَيَاةَ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿النَّجْوَةَ﴾ [غافر: ٤١] و﴿بِالْغَدَاةِ﴾ [الأنعام: ٥٢] و﴿وَمَنُوءَ﴾ [النجم: ٢٠].

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (إن).

(٢) هذه الكلمة لا معنى لها، لقول أئمة اللغة - واللفظ للأزهري -: «الحاء والعين لا يأتلفان في كلمة».

(٣) الألف وردت في أحد عشر اسماً، ذكر المؤلف منها ستة، واستثنى خمسة وهي: ﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣].... انظر: الدر النثير: ٣١/٤.

ويلحق بهذه الأسماء ﴿ذَات﴾ من ﴿ذَات بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] ونحوه، مما يأتي في باب الوقف على مرسوم الخط<sup>(١)</sup>، و ﴿هَيَّات﴾ [المؤمنون: ٣٦] و ﴿الَّت﴾ في النجم [١٩] ﴿وَلَات﴾ في ص [٣].

وأما ﴿التَّزَنَةِ﴾ [آل عمران: ٣] و ﴿تَقْنَةُ﴾ [آل عمران: ٢٨] و ﴿مَرَضَات﴾ [البقرة: ٢٠٧] و ﴿مُزَجَّلَةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] و ﴿كَيْشَكُوفٍ﴾ [النور: ٣٥] فليس من هذا الباب، بل من الباب قبله، تمال ألفه وصللاً ووقفاً كما تقدّم،<sup>(٢)</sup> وسيأتي إيضاحه آخر الباب.<sup>(٣)</sup>

والعين وردت في ثمانية وعشرين اسماً، نحو: ﴿سَبْعَةٌ﴾ [الحجر: ٤٤] و ﴿صَنَعَةٌ﴾ [الأنبياء: ٨٠] و ﴿طَاعَةٌ﴾ [النساء: ٨١] و ﴿السَّاعَةُ﴾ [الجاثية: ٣٢]. والقاف في تسعة عشر اسماً، نحو: ﴿طَاقَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و ﴿نَاقَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣] و ﴿الصَّعْقَةُ﴾<sup>(٤)</sup> [الذاريات: ٤٤] و ﴿الصَّعِيقَةُ﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١].

والظاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿غَلْظَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٣] و ﴿مَوْعِظَةٌ﴾ [يونس: ٥٧] و ﴿حَفْظَةٌ﴾ [الأنعام: ٦١].

(١) انظر ص: ١٤٢٧.

(٢) انظر ص: ١٢٣١ و ١٢٧٠.

(٣) انظر ص: ١٣٣٨.

(٤) كذا في جميع النسخ، بفتح الصاد وقصرها أي بدون ألف بعدها، وتسكين العين، وهذا موضع واحد وهو من قوله تعالى ﴿فَاخْذُتْهُمْ الصَّعِيقَةُ﴾ [الذاريات: ٤٤] وهذا على قراءة الكسائي وحده.

انظر: التيسير: ٢٠٣، النشر: ٣٧٧/٢.

والحاء في اسمين، وهما: ﴿الصَّائِغَةُ﴾ [عبس: ٣٣] و﴿نَفَّحَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣].

والصّاد في ستة / أسماء، وهي: ﴿خَالِصَةٌ<sup>(١)</sup>﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿شَخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧] و﴿خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩] و﴿خَاصَّةٌ<sup>(٢)</sup>﴾ [الأنفال: ٢٥] و﴿مَخَصَصَةٌ﴾ [المائدة: ٣] و﴿غَصَصَةٌ﴾ [المزمل: ١٣].

والضاد في تسعة أسماء: ﴿رَوْضَةٌ﴾ [الروم: ١٥] و﴿قَبْضَةٌ﴾ [طه: ٩٦] و﴿فِضَّةٌ<sup>(٣)</sup>﴾ [الزخرف: ٣٣] و﴿عَرْضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٤] و﴿فَرِيضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦] و﴿بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿خَافِضَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] و﴿دَاحِضَةٌ﴾ [الشورى: ١٦] و﴿مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

والغين في أربعة أسماء: ﴿صِبْغَةٌ﴾ [البقرة: ١٣٨] و﴿مُضْغَةٌ﴾ [الحج: ٥] و﴿بَازِغَةٌ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿بَلِغَةٌ﴾ [القمر: ٥].

والطاء في ثلاثة أسماء، وهي: ﴿بَسَطَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٧] و﴿حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] و﴿لَمْحِيطَةٌ﴾ [التوبة: ٤٩].

والقسم الثالث الذي فيه التفصيل، فيال في حال، ويفتح في أخرى،<sup>(٤)</sup>

(١) وكذلك في الآيات: (١٣٩) الأنعام و(٣٢) الأعراف و(٥٠) الأحزاب و(٤٦) من سورة ص .

(٢) الكلمة سقطت من (س).

(٣) الكلمة، سقطت من (س).

(٤) في المطبوع: (أخرى آخر)، وهو تحريف.

وذلك إذا كان قبل الهاء حرف من أربعة أحرف، وهي حروف<sup>(١)</sup> (أكهر)<sup>(٢)</sup>.

فمتى كان قبل حرف من هذه الأربعة ياء ساكنة، أو كسرة، أميلت وإلا فتحت، هذا مذهب الجمهور وهو المختار، كما سيأتي، فإن فصل بين الكسرة والهاء ساكن لم يمنع الإمالة.

فألهزمة وردت في أحد عشر اسماً، منها اسمان بعد الياء، وهما:  
﴿كَهَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [النساء: ١١٢]، وخمسة بعد الكسرة،  
وهي: ﴿مَائَتُهُ﴾ [الأنفال: ٦٥] و﴿فَتْحُهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿نَاشِئَتُهُ﴾ [المزمل: ٦]  
و﴿سَيِّئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١] و﴿خَاطِئَتُهُ﴾ [العلق: ١٦]، وأربعة سوى ذلك، وهي:  
﴿النَّشْأَةُ﴾ [النجم: ٤٧] و﴿سَوَاءَهُ﴾ [المائدة: ٣١] و﴿أَمْرَأَتُهُ﴾ [النساء: ١٢٨]  
و﴿بَرَاءَتُهُ﴾ [التوبة: ١].

والكاف وردت أيضاً في خمسة عشر اسماً، واحد بعد الياء، وهو: ﴿الْأَيْتَكَةُ﴾

(١) (حروف): سقطت من المطبوع.

(٢) عبّر عنها صاحب «العنوان» بـ (أكَّره) ومعناه أبغض، وأكهر معناه: الشدة والعبوس، يقال: فلان أكهر: أي شديد العبس، والكَّهر أيضاً ارتفاع النهار مع شدة الحر، وله عدة معانٍ أخرى مذكورة في كتب اللغة. قال عبد الظاهر: «وإنما استثنى الكسائي الهاء مع هذه الأحرف الأربعة، وجعلها تامة وتفتح معها أخرى؛ لأن هذه الحروف الأربعة ليست من حروف الاستعلاء فتقوى على منع الإمالة بالكلية، ولم تبعد من حروف الاستعلاء بُعداً كلياً فيجب معها الفتح، فتقوى الإمالة كما قويت مع غيرها، فجعلوها تامة مع الكسرة وتفتح مع ما سواها».

انظر: العنوان: ٦٤، شرح العنوان: ق ٣٢، القاموس: كره، الأساس والتاج: (كهر).

(٣) وفي الآية (١١٠) من المائدة.

[الحجر: ٧٨]<sup>(١)</sup>، وأربعة بعد الكسرة، وهي: ﴿ضَاحِكَةٌ﴾ [عبس: ٣٩] و﴿مُشْرِكَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿أَلَمَلِيكَةِ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿وَأَلْمُؤَنَّفِكَ﴾ [النجم: ٥٣]، وستة سوى ما تقدم وهي: ﴿بَبَكَّة﴾ [آل عمران: ٩٦] ﴿مَكَّة<sup>(٢)</sup>﴾ [الفتح: ٢٤] و﴿دَكَّة﴾ [الحاقة: ١٤] و﴿أَشْوَكَةَ﴾ [الأنفال: ٧] و﴿أَلْهَلَكَةَ﴾ [البقرة: ١٩٥] و﴿مُبْرَكَةَ﴾ [النور: ٣٥].

والهاء وردت في أربعة أسماء، اثنان بعد الكسرة المتصلة، وهي: ﴿ءَالِهَةٌ﴾ [الأنعام: ١٩] و﴿فَنَكِهَةٌ﴾ [يس: ٥٧]، وواحد بعد المنفصلة، وهو: ﴿وَجْهَةٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، والآخر بعد الألف، وهو: ﴿سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٦].

والراء وردت في ثمانية وثمانين اسماً، ستة بعد الياء، وهي: ﴿كَبِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿كَثِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٤٥] و﴿صَغِيرَةٌ﴾ [التوبة: ١٢١] و﴿الْظَّهِيرَةُ﴾ [النور: ٥٨] و﴿بَحِيرَةٌ﴾ [المائدة: ١٠٣] و﴿بَصِيرَةٌ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وثلاثون بعد الكسرة المتصلة أو المفصولة بالساكن، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و﴿قَنْظَرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠] و﴿حَاضِرَةٌ﴾ [الأعراف: ١٦٣] و﴿كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿وَالْمَغْفِرَةُ﴾ [البقرة: ٢٢١] و﴿عَبْرَةٌ<sup>(٣)</sup>﴾ [يوسف: ١١١] و﴿سِدْرَةٌ﴾ [النجم: ١٤] و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠] و﴿مِرْقَةٌ﴾ [النجم: ٦]، وفي اثنين وخمسين سوى ما تقدم،

(١) وكذلك في الآية (١٧٦) الشعراء، و(١٣) ص، و(١٤) ق.

(٢) الكلمة ﴿مَكَّة﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) تحرفت في المطبوع إلى ﴿عَبْرَةٌ﴾ [عبس: ٤٠] بالغين المعجمة، ولا تصح للتمثيل.

نحو: ﴿جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿حَسْرَةً﴾ [آل عمران: ١٥٦] و ﴿كَرَّةً﴾ [البقرة: ١٦٧] و ﴿وَالْعَمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦] و ﴿وَالْحِجَارَةَ﴾ [البقرة: ٢٤] و ﴿سَفَرَةً﴾ [عبس: ١٥] و ﴿بَرَزَةً﴾ [عبس: ١٦] و ﴿مَيْسَرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٠] و ﴿مَعَرَةً﴾ [الفتح: ٢٥].

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الكسائي اتفق الرواة عنه على الإمالة عند الحروف الخمسة عشر، وهي التي في القسم الأول مطلقاً، واتفقوا على الفتح عند الألف من القسم الثاني، واتفق جمهورهم على الفتح عند التسعة الباقية من القسم الثاني، وكذلك عند الأحرف الأربعة في القسم الثالث ما لم يَكُنْ بعد ياء ساكنة، أو كسرة متصلة، أو مفصولة بساكن.

هذا الذي عليه أكثر الأئمة، وجلة أهل الأداء، وعمل جماعة القراء، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد، وابن أبي الشَّفَق<sup>(١)</sup>، والنقاش، وابن المنادي، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي محمد مكي، وأبي العباس المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مهران، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شَيْطَا، وابن سوار، وابن الفَحَّام الصَّقْلِيّ، وصاحب «العنوان»، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وأبي عليّ العطار، وأبي إسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختار، وبه قرأ صاحب «التيسير» على

(١) عبد الوهاب بن عيسى، البغدادي، مقرئ معروف، أخذ عرضاً عن الكسائي الصغير، وروى عنه أيضاً الشذائي. انظر: غاية النهاية: ٤٨٠ / ١.



شيخه ابن غلبون، وهو اختياره واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحققين.<sup>(١)</sup>

وقد استثنى جماعة من هؤلاء ﴿فَطَرَتْ﴾ وهي في الروم [٣٠]، وذلك أن الكسائي يقف عليه بالهاء على أصله، كما سيأتي فيما كتب بالتاء<sup>(٢)</sup>، واعتدوا بالفصل بين الكسرة والهاء، وإن كان ساكناً، وذلك بسبب كونه حرف استعلاء وإطباق، وهذا اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم، والشذائي، وأبي الفتح بن شيطا، وابن سوار، وأبي محمد سبط الخياط، وأبي العلاء الحافظ، وصاحب «التجريد»، وابن شريح، وأبي الحسن بن فارس.<sup>(٣)</sup>

وذهب سائر القراء إلى الإمالة طرداً للقاعدة، ولم يفرّقوا بين ساكن قويّ وضعيف، وهذا اختيار ابن مجاهد وجماعة من أصحابه، وبه قطع صاحب «التيشير»، وصاحباً<sup>(٤)</sup> «التلخيص»، وصاحب «العنوان»، وإبنا غلبون، وابن سفيان، والمهدوي، والشاطبي وغيرهم، وذكر الوجهين جميعاً أبو عمرو الداني في غير «التيشير».

(١) انظر: التيسير: ٥٤، الإقناع: ١/٣١٧-٣١٩، الدر الثير: ٤/٤٧.

(٢) انظر ص: ١٤٢١.

(٣) انظر: المستنير: ١/٤٣١.

(٤) في المطبوع: (صاحب) بالإنفراد، وهو تحريف.

انظر: التلخيص: ١٩٥، تلخيص العبارات: ٤٨.

وذكر أبو محمد مكي الخلاف فيها عن أصحاب ابن مجاهد<sup>(١)</sup>، وهو مذهب أبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي، وروى عنه فقال<sup>(٢)</sup>: سألت أبا سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي<sup>(٣)</sup> عن هذا الذي اختاره أبو طاهر، فقال: لا وجه له؛ لأن هذه الهاء طرف، والإعراب لا يراعى فيه الحرف المسعتلي ولا غيره، قال: وفي القرآن: ﴿أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]، و﴿وَأَلْقَى﴾ [الليل: ٥]، و﴿يَرْضَى﴾ [الليل: ٢١] لا خلاف في جواز الإمالة فيه وفي شبهه، فلما أجمعوا على الإمالة لقوة الإمالة في الأطراف في موضع التغير، كانت / الهاء في الوقف بمثابة الألف إذا عدت الألف، نحو: ﴿مَكَّةَ﴾ [الفتح: ٢٤] و﴿فَطَرَتْ﴾ [الروم: ٣٠] انتهى<sup>(٤)</sup>. والوجهان جيّدان صحيحان.

وذهب جماعة من العراقيين إلى إجراء الهمزة والهاء مجرى الأحرف العشرة التي هي في القسم الثاني، فلم يميلوا عندهما؛ من حيث إنها من أحرف الحلق أيضاً، فكان لهما حكم أخواتهما، وهذا مذهب أبي الحسن بن فارس، وأبي طاهر ابن سوار، وأبي العزّ القلانسي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي العلاء الهمداني وغيرهم، إلا أن الهمداني منهم قطع بإمالة الهاء إذا كانت

(١) التبصرة: ٤٠٥.

(٢) القائل هو أبو الحسن، كما بينه الداني في جامع البيان.

(٣) المشهور، من أئمة النحو واللغة والعروض، قرأ على ابن مجاهد، شرح كتاب سيويه، وغيره، توفي سنة (٣٦٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/٢١٨.

(٤) النص في جامع البيان: ١/ق: ١٥٠ ب.

بعد كسرة متّصلة، نحو: ﴿فَنَكِهَتْ﴾ [الرحمن: ٥٢]، وبالفتح إذا فصل بينهما ساكن، نحو: ﴿وَجَهَتْ﴾ [البقرة: ١٤٨]<sup>(١)</sup> وهذا ظاهر عبارة صاحب «العنوان» من المصريين<sup>(٢)</sup>.

ولبعض أهل الأداء من المصريين والمغاربة<sup>(٣)</sup> اختلاف في أحرف القسم الثالث في الأربعة، فظاهر عبارة «التبصرة» إطلاق الإمالة عندها، وحكاها أيضاً في «الكافي»<sup>(٤)</sup>.

وحكى مكّي<sup>(٥)</sup> عن شيخه أبي الطيب الإمالة إذا وقع قبل الهمزة ساكن، كسِرَ ما قبله أو لم يكسر، وكذا عند ابن بلّيمة، وأطلق الإمالة عند الكاف بغير شرط، واعتبر ما قبل الثلاثة الأخر، وكذا مذهب صاحب<sup>(٦)</sup> «العنوان» في الهمزة يميلها إذا كان قبلها ساكن، واستثنى من الساكن الألف، نحو: ﴿بَرَاءَةٌ﴾ [التوبة: ١]<sup>(٧)</sup>، وما ذكرناه أولاً هو المختار، وعليه العمل، وبه الأخذ، والله أعلم.

وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة عند جميع الحروف، ولم يستثنوا شيئاً سوى

(١) في المطبوع: (وجهه) بالهاء، وهو خطأ.

(٢) العنوان: ٦٤، وانظر: غاية الاختصار: ١/ ٣٠٥-٣٠٧.

(٣) (المغاربة): ليست في (س).

(٤) التبصرة: ٤٠٤، الكافي: ٤٩.

(٥) (مكّي): ليست في (س).

(٦) (صاحب): ليست في (س).

(٧) التبصرة: ٤٠٤، العنوان: ٦٤.

الألف كما تقدّم وأجروا حروف (الحلق) و(الاستعلاء) و(الحنك) مجرى باقي الحروف، ولم يفرقوا بينها، ولا اشترطوا فيها شرطاً. وهذا مذهب أبي بكر بن الأنباري، وابن شنبوذ، وابن مقسم، وأبي مزاحم الخاقاني، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وشيخه أبي الحسن عبد الباقي الخراساني، وبه قرأ الداني على أبي الفتح المذكور، وبه قال السيرافي، وثعلب، والفراء<sup>(١)</sup>.

وذهب جماعة من أهل الأداء إلى الإمالة عن حمزة من روايته، ورووا ذلك عنه كما روه عن الكسائي<sup>(٢)</sup>، وروى ذلك عنه أبو القاسم الهذلي في «الكامل»، ولم يحك عنه فيه خلافاً، بل جعله والكسائي سواء<sup>(٣)</sup>، ورواه أيضاً عنه<sup>(٤)</sup> أبو العزّ القلانسي، والحافظ أبو العلاء، وأبو طاهر بن سوار وغيرهم / من طريق النهرواني، إلا أن ابن سوار خصّ به رواية خلف وأبي حمدون عن سُليم<sup>(٥)</sup>، ولم يخص غيره عن حمزة في ذلك رواية، بل أطلقوا الإمالة لحمزة من جميع رواته<sup>(٦)</sup>، وكذا رواه أبو مزاحم الخاقاني، ورواه ابن الأنباري عن إدريس عن خلف،

(١) انظر: الموضح: ق ١٢٩، المبهج: ١/ ٢٦٨، الإقناع: ١/ ٣١٩-٣٢٠.

(٢) انظر: الروض النضير: ق ٨٥-٨٦.

(٣) الكامل: ق: ٩٥/ أ.

(٤) (عنه): سقطت من المطبوع.

(٥) ما ذكره المؤلف عن ابن سوار هو ما رواه عن شيخه أبي علي العطار عن ابن العلاف والنهرواني، ثم قال بعد ذكره: «ولم يرو ذلك من أشيائنا غيره، وقد سطره في كتابه». المستنير: ١/ ٤٣١، وانظر: الكامل:

ق: ٩٥/ أ.

(٦) في (س): «رواياته» جمع رواية، لا جمع (راوي).

وحكى ذلك أبو عمرو الداني في «جامعه» عن حمزة من روايتي خلف وخلاد.<sup>(١)</sup>

وانفرد الهذلي بالإمالة أيضاً عن خلف في اختياره، وعن الداجوني عن أصحابه عن ابن عامر، وعن النحاس<sup>(٢)</sup> عن الأزرق عن ورش وغيرهم، إمالة محضة، وعن باقي أصحاب نافع، وابن عامر، وأبي عمرو، وأبي جعفر بين اللفظين.<sup>(٣)</sup>

ولما حكى الداني عن ابن شنبوذ عن أصحابه في رواية نافع، وأبي عمرو، إمالة هاء التأنيث قال عقيب ذلك: «ولا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف نافع وأبي عمرو في جميع الأمصار غير الفتح»، قال: «وأحسب أن الإمالة التي رواها ابن شنبوذ عن نافع وأبي عمرو أنها بين بين، وليست بخالصة».<sup>(٤)</sup>

قلت: والذي عليه العمل عند أئمة الأمصار هو الفتح عن جميع القراء إلا في قراءة الكسائي وما ذكر عن حمزة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: جامع البيان: ١/ق: ١٥٠/ب.

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: (النحاس) بالخاء المعجمة.

(٣) الكامل: ق: ٩٥/أ.

(٤) جامع البيان: ١/ق: ١٥١/ب.

## تنبيهات

الأول: قول سيبويه فيما تقدم: «إنما أميلت الهاء تشبيهاً لها بالآلف»<sup>(١)</sup>، مراده ألف التأنيث خاصة، لا الآلف المنقلبة عن الياء.

ووجه الشبه بين هذه الهاء وآلف التأنيث أنها زائدتان، وأنها للتأنيث، وأنها ساكتتان، وأنها مفتوح ما قبلهما، وأنها من مخرج واحد عند الأكثرين، أو قريباً المخرج على ما قررنا، وأنها حرفان خفيّان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبيّن بغيره، كما بيّنوا ألف الندبة<sup>(٢)</sup> في الوقف بالهاء بعده، في نحو: (وازيده)، وبيّنوا هاء الإضمار بالواو والياء نحو: (ضربه زيد)، و(مرّ به عمرو)، كما هو مقرّر في موضعه.

فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاص بالآلف والهاء اللذين للتأنيث / ، وعلى أوجه من الشبه العام بين الهاء والآلف مطلقاً، وإن كانتا لغير التأنيث.

وإذا تقرّر اتفاق الآلف والهاء على الجملة، وزادت هذه الهاء التي للتأنيث \* على الخصوص اتفاقها مع ألف التأنيث على الخصوص في الدلالة على معنى التأنيث، وكانت ألف التأنيث تماثل لشبهها بالآلف المنقلبة عن الياء أمالوا هذه

(١) انظر ص: ١٣٢١.

(٢) المندوب هو: المتفجّع عليه، والمتوجّع منه، نحو قولهم في الأول: وازيده، وفي الثاني: واطهره، ولا يندب إلا المعرفة، فيلحق آخر المناهى المندوب ألف.

انظر: شرح ابن عقيل: ٢٨٢/٣ - ٢٨٣.

الهاء؛ حملاً على ألف التأنيث\*<sup>(١)</sup> المشبهة في الإمالة بالألف المنقلبة عن الياء،<sup>(٢)</sup> وذلك ظاهر.

الثاني: اختلفوا في هاء التأنيث هل هي ممالاة مع ما قبلها، أو أن الممال هو ما قبلها، وأنها نفسها ليست ممالاة؟

فذهب جماعة من المحققين إلى الأول، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم.

وذهب الجمهور إلى الثاني، وهو مذهب مكّي، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وابن الفحام، وأبي الطاهر بن خلف، وأبي محمد سبط الخياط، وابن سوار وغيرهم.

والأول أقرب إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيويّه؛ حيث قال: «شبه الهاء بالألف»، يعني في الإمالة، والثاني أظهر في اللفظ وأبين في الصورة.

ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلاف:

فباعتبار حدّ الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، فإن هذه الهاء لا يمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، وهذا مما لا يخالف فيه الداني ومن قال بقوله.

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك).

(٢) هذا التنبيه كله بحروفيه في الدر النثير: ٩/٤-١١.

وباعتبار أن الهاء إذا أميلت فلا بد أن يصحبها في صوتها حال من الضعف خفيّ يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ممال، وإن لم يكن الحال من جنس التقريب إلى الياء، فيسمى ذلك المقدار إمالة، وهذا مما لا يخالف فيه مكّي ومن قال بقوله<sup>(١)</sup>، فعاد النزاع في ذلك لفظياً، إذ لم يمكن أن يفرّق بين القولين بلفظ، والله أعلم.

الثالث: هاء السكت نحو: ﴿كِنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩]، و ﴿حَسَابَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠]، و ﴿مَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و ﴿يَتَسَنَّتْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] لا تدخلها الإمالة؛ لأنّ من ضرورة إمالتها كسر ما قبلها، وهي إنما أتت بها بياناً للفتحة قبلها، ففي إمالتها مخالفة للحكمة التي من أجلها اجتلبت.

وقال الهذلي: / «الإمالة فيها بشعة، وقد أجازها الخاقاني وثعلب».<sup>(٢)</sup>

وقال الداني في كتاب «الإمالة»: والنصّ عن الكسائي والسّماع من العرب إنما ورد في هاء التأنيث خاصة، قال: وقد بلغني أن قوماً من أهل الأداء، منهم أبو مزاحم الخاقاني، كانوا يجرونها مجرى هاء التأنيث في الإمالة، وبلغ ذلك ابن مجاهد فأنكره أشد النكير، وقال فيه أبلغ قول، وهو خطأ بَيِّن.<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

(١) هذا الجمع بين قولي الداني، ومكّي هو بنصه للمالقي. انظر: الدر النثير: ١٩/٤.

(٢) الكامل: ق ٩٥/ب.

(٣) يترجح أن المؤلف -رحمه الله- نقل هذا التنبيه الثالث كله -ماعداد نص الهذلي- من أبي شامة، إذ الاتفاق الحرفي بينهما، وبالرجوع إلى «الإمالة» للداني وجدت أن النص موجود لكنه ليس بهذا الترتيب، بل فيه تقديم وتأخير وزيادة وحذف، والله أعلم. انظر: الموضح: ق ١٣٤/أ، إبراز المعاني: ١٤٩/٢.



الرابع: الهاء الأصلية، نحو: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢] لا يجوز إمالتها، وإن كانت الإمالة تقع في الألف الأصلية؛ لأن الألف أميلت من حيث إن أصلها الياء، والهاء لا أصل لها في ذلك، ولذلك لا تقع الإمالة في هاء الضمير، نحو: ﴿يَسَّرُهُ﴾ [عبس: ٢٠]، ﴿فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١]، و﴿أَنْشَرُهُ﴾ [عبس: ٢٢]، ليقع الفرق بين هاء التأنيث وغيرها.

وأما الهاء من هذه فإنها لا تحتاج إلى إمالة لأن ما قبلها مكسور، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

الخامس: لا تجوز الإمالة في نحو: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣]، و﴿الزَّكَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣] وبابه مما قبله ألف كما تقدم؛ لأن هذه الألف لو أميلت لزم إمالة ما قبلها، ولم يمكن الاختصار على إمالة الألف مع الهاء دون إمالة ما قبل الألف، والأصل في هذا الباب هو الاختصار على إمالة الهاء والحرف الذي قبلها فقط، فلهذا أميلت الألف في نحو: ﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣]، و﴿مُزَجَّجَةً﴾ [يوسف: ٨٨] وبابه مما تقدم<sup>(٢)</sup>؛ لأنها منقلبة عن الياء، لا من أجل أنها للتأنيث.<sup>(٣)</sup>

قال الداني في «مفرداته»: «إن الألف وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات، لا الهاء وما قبلها، إذ لو كان ذلك لما جازت الإمالة فيها في حال الوصل؛ لانقلاب الهاء المشبهة بالألف فيه تاء».<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: إبراز المعاني: ١٤٩/٢ والنص فيه بحروفه، الدر الثير: ٣٩/٤.

(٢) انظر ص: ١٢٣٠ و ١٢٧٠.

(٣) انظر: الدر الثير: ٣٩/٤.

(٤) المفردات: ٣٦٣، لكن عبارة المؤلف: «لانقلاب الهاء المشبهة بالألف»، ليست فيه، بل فيه بدلاً منها عبارة «ولا تكون الألف المشبهة بالألف... إلخ، ويترجح أن المؤلف نقل النص بواسطة المالقي، والله أعلم.

وقال في «جامع البيان»: إن من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء، بل قصد إمالة الألف وما قبلها، ولذلك ساغ له استعمالها فيهنَّ في حال الوصل والوقف جميعاً، ولو قصد إمالة الهاء لامتنع ذلك فيها لوقوع الألف قبلها كامتناعه في ﴿الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٥٨] و﴿الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] وشبههما، قال: وهذا كله لطيف غامض، انتهى.<sup>(١)</sup>

ويلزم على مذهبه ومذهب أصحابه أن يقال: القَدْر الذي يحصل في صوت الهاء من التكيّف الذي يسمونه إمالة بعد / الفتحة المالة؛ حاصل أيضاً بعد الألف المالة<sup>(٢)</sup> وإن لم تكن الإمالة بسبب الهاء، ولا يلزم ذلك على مذهب مكّي وأصحابه؛ لأن الإمالة عندهم لا تكون في الهاء كما قدّمنا، والله أعلم.

### خاتمة

قوله تعالى ﴿ءَانِئَمْ﴾ في الغاشية [٥] يميل منها هشام فتحة الهمزة والألف بعدها خاصة، ويفتح الياء والهاء، والكسائي من طرقنا يعكس ذلك، فيميل فتحة الياء والهاء في الوقف، ويفتح الهمزة والألف<sup>(٣)</sup>. ولا يميل الجميع إلا قتيبة في روايته كما هو معروف من مذهبه، ومعلوم من طريقه.

وأما نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢] و﴿بَاسِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٤] و﴿كَبِيرَةٌ﴾

(١) جامع البيان: ق: ١/١ ق ١٥١/ب، الدر النثير: ٣٩/٤.

(٢) هذا الإلزام لفظه للمالقي، إذ قال بعد أن أورد كلام الداني في المفردات: «إن الألف وما قبلها هو الممال.... وفيه تاء»، قال المالقي: «فيبقى عليه هنا إشكال وهو أن يقال: القدر الذي...».

انظر: الدر النثير: ٣٩/٤.

(٣) انظر: الدر النثير: ٤٨/٤.

[التوبة: ١٢١] و﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١] في رواية ورش من طريق الأزرق؛ حيث يرقق الراء في ذلك فليس كمذهب الكسائي، وإن سَمَّاه بعض أئمتنا إمالة، كالداني.

وقد فرّق بين ذلك فقال: «لأن ورشاً إنما يقصد إمالة فتحة الراء فقط، ولذلك أمالها في الحالين، والكسائي إنما قصد إمالة الهاء، ولذلك خصّها بالوقف لا غير، إذ لا توجد الهاء في ذلك إلا فيه». انتهى. «وهو لطيف»<sup>(١)</sup> والله أعلم.

(١) قوله: وهو لطيف، هو من كلام الداني.

انظر: جامع البيان: ١/١ ق ١٥١/ب.

## باب مذاهبهم في ترقيق الرءاءات وتفخيمها<sup>(١)</sup>

الترقيق: من الرّقة، وهو ضد السّمن، فهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه.

والتفخيم من الفخامة، وهي العظمة والكثرة<sup>(٢)</sup>، فهي عبارة عن: رُبُو الحرف وتسمينه.

فهو والتغليظ واحد، إلا أن المستعمل في الرءاء في ضدّ الترقيق هو (التفخيم)، وفي اللام التغليظُ كما سيأتي<sup>(٣)</sup>.

وقد عبّر قوم عن الترقيق في الرءاء بإمالة بين اللفظين، كما فعل الداني وبعض المغاربة.<sup>(٤)</sup> وهو تجوُّز، إذ الإمالة أن تنحو: بالفتحة إلى الكسرة، وبالألف إلى الياء كما تقدّم<sup>(٥)</sup>، والترقيق إنحاف صوت الحرف.

فيمكن اللفظ بالرءاء مرفّقة غير ممالة، ومفخّمة ممالة، وذلك واضح في الحسّ<sup>(٦)</sup> والعيان، وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق.

(١) انظر: هذا الباب في: التبصرة: ٤٠٧-٤١٤، شرح الهداية: ١/ ١٣٥-١٥٢، التيسير: ٥٥-٥٧، تلخيص

العبارات: ٤٩-٥٢، المصباح: ٣/ ١١٣٠-١١٤٠، وغيرها في كتب القراءات.

(٢) في (ت): «والكثرة». انظر: اللسان والتاج (رق) و(فخم).

(٣) انظر ص: ١٣٨٦.

(٤) انظر: التيسير: ٥٥، العنوان: ٦٢.

(٥) انظر ص: ١٢٠٣.

(٦) في المطبوع: (الحسن)، وهو تحريف.

ولو كان الترقيق إمالة لم يدخل على / المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة مماله، وذلك خلاف إجماعهم.

ومن الدليل أيضاً على أن الإمالة غير الترقيق، أنك إذا أملت ﴿ذَكَرَ﴾ [الأنعام: ٦٩] التي هي (فعل) (بين بين) كان لفظك بها غير لفظك بـ ﴿ذَكَرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] المذكر وقفاً إذا رقت، ولو كانت الراء في المذكر بين اللفظين لكان اللفظ بهما سواء، وليس كذلك.

ولا يقال إنما كان اللفظ في المؤنث غير اللفظ في المذكر؛ لأن اللفظ بالمؤنث ممال الألف والراء، واللفظ بالمذكر ممال الراء فقط؛ فإن الألف حرف هوائي لا يوصف بإمالة ولا تفخيم، بل هو تبع لما قبله، فلو ثبت إمالة ما قبله بين اللفظين لكان ممالاً بالتبعية، كما أملنا الراء قبله في المؤنث بالتبعية، ولما اختلف اللفظ بهما والحالة ما ذكر، ولا مزيد على هذا في الوضوح، والله أعلم.

وقال الداني في كتابه «التحديد»: <sup>(١)</sup> الترقيق في الحرف دون الحركة إذ <sup>(٢)</sup> كان صيغته، والإمالة في الحركة دون الحرف إذ كانت لعلّة أوجبته، وهي التخفيف، كالإدغام سواء انتهى. <sup>(٣)</sup> وهذا حسن جداً.

وأما كون الأصل في الراء التفخيم، أو الترقيق فسيجيء الكلام على ذلك في التنبيهات آخر الباب. <sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوع: (التجريد) بالجيم والراء، وهو خطأ، وتحريف.

(٢) في المطبوع: (إذا) وهو تحريف.

(٣) التحديد: ٣٥٠-٣٥١، ويلاحظ أن الداني ذكره أثناء كلامه على (اللام) لا على الراء.

(٤) انظر ص: ١٣٨٠.

إذا علم ذلك، فليعلم أن الرءاءات في مذاهب القراء عند أئمة المصريين والمغاربة، وهم الذين روينا رواية ورش من طريق الأزرق من طرقهم، على أربعة أقسام:

قسم اتفقوا على تفخيمه.

وقسم اتفقوا على ترقيقه.

وقسم اختلفوا فيه عن كلٍّ من <sup>(١)</sup> القراء.

وقسم اختلفوا فيه عن بعض القراء.

فالقسمان الأولان: اتفق عليهما سائر القراء، وجماعة من <sup>(٢)</sup> أهل الأداء من العراقيين والشاميين وغيرهم، وهما مما لا خلاف فيها.

والقسمان الآخران مما انفرد بهما من ذكرنا، وسيأتي الكلام على المختلف فيه والمتفق عليه من ذلك.

واعلم أن هذا التقسيم إنما يرد على الرءاءات التي لم يجر لها ذكر في باب (الإمالة)، فأما ما ذكر هناك، نحو: ﴿ذَكَرَى﴾ [الأنعام: ٦٩] و ﴿بُشِّرَى﴾ [آل عمران: ١٢٦] و ﴿نَصَرَى﴾ [البقرة: ١١١] و ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] فلا خلاف أن من قرأها بالإمالة أو بين اللفظين يرققها <sup>(٣)</sup>، ومن قرأها بالفتح يفخمها، وسترده عليك هذه مستوفاة إن شاء الله تعالى.

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) (من): في (ز) فقط.

(٣) في (ز) و(ك): «بعد يرققها: كما سيأتي» وهو تكرار، لا يناسب قوله: «وسترده عليك».

- فاعلم أن الراء لا تخلو من أن تكون / متحركة، أو ساكنة.
- فالمتحركة لا تخلو من أن تكون مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة.
- فالمفتوحة تكون أول الكلمة، ووسطها، وآخرها، وهي في الأحوال الثلاثة تأتي بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.
- فمثالها أول الكلمة بعد الفتح ﴿وَرَزَقَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٦]، ﴿وَرَزَعْنَا﴾ [النساء: ٤٦]، و ﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦].
- وبعد الكسر ﴿يَرْسُولِهِمْ﴾ [غافر: ٥]، ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الفلم: ٤٨].
- وبعد الضم ﴿رُسُلَ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ٤٣ و ٥٣].
- وبعد الساكن الياء ﴿فِي رَبِّ﴾ [البقرة: ٢٣]، وغير الياء ﴿بَلَرَّانَ﴾ [المطففين: ١٤]، ﴿وَلَا رَطْبٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، و ﴿عَلَى رَجَبِهِ﴾ [الطارق: ٨]، و ﴿الرَّاجِفَةُ﴾ [النازعات: ٦].
- ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح ﴿فَرَقْنَا﴾ [البقرة: ٥٠]، و ﴿عَرَفُوا﴾ [البقرة: ٨٩]، و ﴿تَرَاوِى﴾ [البقرة: ٢٣٣].
- وبعد الضم ﴿عُرَابًا﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿قُرَاتًا<sup>(١)</sup>﴾ [المرسلات: ٢٧]، و ﴿كَبُرَتْ﴾ [الكهف: ٥]، و ﴿فَرَدَدْنِي﴾ [الأنعام: ٩٤].
- وبعد الكسر ﴿فَرَشْنَا﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿سَرَجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، و ﴿كَرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]، و ﴿دَرَأَسْتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و ﴿فَرَدَّةٌ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿ءَاخِرُهُ<sup>(٢)</sup>﴾

(١) في (ز) و(ظ) «ترابا».

(٢) في المطبوع (آخرة) بالياء بدل الهاء، وهو خطأ، إذ ليس هذا في القرآن. والله أعلم.

[آل عمران: ٧٢]، ﴿وَأَزْرَةً﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿صَابِرَةً﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿مُسْفِرَةً﴾ [عبس: ٣٨]، ﴿وَالذِّكْرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]، و ﴿لَا تَسْتَغْفِرَنَّ﴾ [المتحنة: ٤]، ﴿وَلَا يُشْعِرَنَّ﴾ [الكهف: ١٩]، و ﴿بَطَرَتْ﴾ [القصص: ٥٨]، ﴿وَأَحْضَرَتْ﴾ [النساء: ١٢٨].

وبعد الساكن الياء <sup>(١)</sup> ﴿حَيَّانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، و ﴿لُغَيَّرَتْ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، و ﴿خَيْرَتْ﴾ <sup>(٢)</sup> [الرحمن: ٧٠]، و ﴿خَيْرًا﴾ <sup>(٣)</sup> [التحريم: ٥]، وغيره، ونحو: ﴿صَغِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿كَبِيرَةً﴾ [التوبة: ١٢١]، و ﴿مَصِيرَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٠].

وغير الياء عن <sup>(٤)</sup> ضَمَّ ﴿وَالْعَمْرَةَ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و ﴿عُفْرَانُكَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، و ﴿سُورَةً﴾ [النور: ١]، و ﴿يُورَثُ﴾ [النساء: ١٢].

وعن فتح ﴿فَأَغْرَيْنَا﴾ [المائدة: ١٤]، و ﴿أَجْرُمُوا﴾ [الأنعام: ١٢٤]، و ﴿زَهْرَةً﴾ [طه: ١٣١]، و ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: ٢٤]، و ﴿مُبْرَكَةً﴾ [النور: ٣٥].

وعن كسر ﴿إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧ و ٧٨]، و ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]، و ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨]، و ﴿مَدْرَارًا﴾ [الأنعام: ٦].

(١) (الياء): سقطت من (س).

(٢) ﴿خَيْرَتْ﴾: سقطت من المطبوع.

(٣) ﴿خَيْرًا﴾: سقطت من (ت).

(٤) قوله: (عن) أي (بعد) قال ابن هشام: وتكون (عن) مرادفة لـ (بعد) نحو قوله تعالى ﴿يَجْرِفُونَ﴾ أَلْكَلِمْ عَنْ مَوَاضِعِهِ. [المائدة: ١٣] بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١] ونحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾

ومنهل وردته عن منهل

[الانشقاق: ١٩] ومنه قول الشاعر:

انظر: مغني اللبيب: ١/ ١٥٨-١٥٩.



ومثلها آخر الكلمة بعد الفتح منوثة ﴿وَسَفَرًا﴾ [التوبة: ٤٢]، و ﴿بَشْرًا﴾ [ص: ٧١]، و ﴿نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، و ﴿مُخَضَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

وغير منوثة ﴿الْبَقَر﴾ [البقرة: ٧٠]، و ﴿الْحَجَرُ﴾ [الأعراف: ١٦٠] و ﴿الْقَمَر﴾ [الأنعام: ٧٧] و ﴿لَاوَزَز﴾ [القيامة: ١١].

وبعد الضم منوثة ﴿نَشْرًا﴾ [المرسلات: ٣]، و ﴿وَسُرْرًا<sup>(١)</sup>﴾ [الزخرف: ٣٤]، و ﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

وغير منوثة ﴿كَبَّر﴾ [الأنعام: ٣٥]، و ﴿لَيْفَجَر﴾ [القيامة: ٥].

وبعد الكسر منوثة ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿مُبْصِرًا<sup>(٢)</sup>﴾ [يونس: ٦٧] و ﴿مُنْصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُسْتَقِرًا﴾ [النمل: ٤٠].

وغير منوثة ﴿كَبَّائِر﴾ [النساء: ٣١] و ﴿بَصَائِر﴾ [الأنعام: ١٠٤] و ﴿أَكْبَر<sup>(٣)</sup>﴾ [الأنعام: ١٢٣] و ﴿الْحَنَاجِر﴾ [الأحزاب: ١٠] و ﴿فَلَانَاصِر﴾ [عمد: ١٣] و ﴿لَيْغِفَر﴾ [النساء: ١٣٧] و ﴿خَوَسِر<sup>(٣)</sup>﴾ [النساء: ١١٩].

وبعد الساكن الياء منوثة ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و ﴿طَيَّرًا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيَّرًا﴾ [الطور: ١٠]، ونحو: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] و ﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿كَيْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]

(١) في المطبوع: (سروراً)، وهو تحريف.

(٢) ﴿أَكْبَر﴾ من (ت) و(ك).

(٣) ﴿خَوَسِر﴾ ليست في (ز).

و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] و ﴿مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].  
 وغير منونة ﴿أَخِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿الْطَّيْرُ﴾ [البقرة: ٢٦٠] و ﴿غَيْرٌ﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ونحو: ﴿الْفَقِيرُ﴾ [الحج: ٢٨] و ﴿وَالْحَمِيرُ﴾ [النحل: ٨] و ﴿وَالْخَنَازِيرُ﴾ [المائدة: ٦٠].  
 وبعد الساكن غير الياء عن فتح منونة ﴿أَجْرًا﴾ [النساء: ٤٠] و ﴿وَيَدَارًا<sup>(١)</sup>﴾ [النساء: ٦].

وغير منونة ﴿وَفَارٌ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿وَأَخْثَارٌ﴾ [الأعراف: ١٥٥] و ﴿خَرٌّ﴾ [الحج: ٣١].  
 وعن ضم ﴿عَذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] و ﴿غَفُورًا﴾ [النساء: ٢٣] و ﴿قُصُورًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

وغير منونة ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وعن كسر منونة ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وَزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا<sup>(٢)</sup>﴾ [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وليس في / القرآن غير هذه الستة.

وغير منونة ﴿السِّحْرُ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿الشَّعْرُ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وَزْرٌ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] و ﴿ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] و ﴿السِّرَّ﴾ [طه: ٧] و ﴿الْيَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧] فهذه أقسام الرءاء المفتوحة بجميع أنواعها.

(١) في (س): «بدرًا»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (أمرًا) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

وأجمعوا على تفخيمها في هذه الأقسام كلها، إلا أن تقع بعد كسرة، أو ياء ساكنة، والراء مع ذلك وسط كلمة، أو آخرها؛ فإن الأزرق له فيها مذهب خالف سائر القراء، وهو الترقيق مطلقاً، واستثنى من ذلك أصليين:

الأول: أن لا يقع بعد الراء حرف استعلاء، فمتى وقع بعد الراء حرف استعلاء فإنه يفخمها كسائر القراء، ووقع ذلك بعد المتوسطة في أربعة ألفاظ وهي:

﴿صِرْطُ﴾ كيف جاء، رفعاً ونصباً وجرّاً، منوناً وغير منون، نحو:

﴿هَذَا صِرْطُ عَلِيٍّ﴾ [الحجر: ٤١] ﴿أَهْدِنَا الصِّرْطَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿إِلَى صِرْطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٤] ﴿وَهَذَا صِرْطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و﴿فِرَاقُ﴾ وهو في الكهف [٧٨] والقيامة<sup>(١)</sup> [٢٨].

والثاني: أن يُكرّر الراء بعد، ووقع ذلك في ثلاث كلمات ﴿ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١، والتوبة: ١٠٧] و﴿فِرَارًا﴾ [الكهف: ١٨] و﴿أَلْفِرَارُ﴾ [الأحزاب: ١٦].

وكذلك يرققها إذا حال بين الكسرة وبينها ساكن، فإنه يرققها أيضاً بشروط أربعة:

أحدها: أن لا يكون الفاصل الساكن حرف استعلاء، ولم يقع من ذلك سوى أربعة أحرف:

الأول: الصاد في قوله تعالى ﴿إِصْرًا﴾ في البقرة [٢٨٦]، و﴿إِصْرُهُمْ﴾ في الأعراف [١٥٧]، و﴿مِصْرًا﴾ منوناً في البقرة [٦١]، وغير منون في يونس موضع [٨٧]، وفي يوسف موضعان [٢١، ٩٩]، وفي الزخرف موضع [٥١].

(١) يلاحظ أنه معرّف وليس منكراً، ولا غضاضة في ذلك.

الثاني: الطاء في قوله ﴿قَطْرًا﴾ في الكهف [٩٦] و﴿فَطَرَتَ اللَّهُ﴾ في الروم [٣٠].

الثالث: القاف وهو ﴿وَقَرًا﴾ في الذاريات [٢]، وقد فخمها الأزرق عند هذه الثلاثة الأحرف في المواضع المذكورة بلا خلاف.

والحرف الرابع: الخاء في ﴿وَأَخْرَاجُ﴾ [البقرة: ٢١٧] حيث وقع، ولم يعتبره حاجزاً، وأجراه مجرى غيره من الحروف المستقلة، فرقق الرءاء عنده من غير خلاف.

الشرط الثاني: أن لا يكون بعده حرف استعلاء، ووقع ذلك في كلمتين ﴿إِعْرَاضًا﴾ في النساء [١٢٨] و﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ في الأنعام [٣٥]، واختلف عنه ﴿وَالْإِشْرَاقُ﴾ في ص [١٨]؛ من أجل كسر القاف، كما سيأتي.

والشرط الثالث: أن لا تكرر الرءاء في الكلمة، فإن تكررت فإنه يفخمها، والذي في القرآن من ذلك ﴿مَذَرَارًا﴾ [الأنعام: ٦] و﴿إِسْرَارًا﴾ [نوح: ٩].

والشرط الرابع: أن لا تكون الكلمة أعجمية، والذي في القرآن من ذلك ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤] و﴿عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٣] و﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠]، ولم يختلف في تفخيم الرءاء من هذه الألفاظ المذكورة<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الرواة بعد ذلك عن الأزرق فيما تقدم من هذه الأقسام في أصل مطرد، وألفاظ مخصوصة.

فالأصل المطرد أن يقع شيء من الأقسام المذكورة منوناً، فذهب بعضهم إلى

(١) قوله: «ولم يختلف في تفخيم الرءاء... إلخ، يقصد من طرقة في هذا الكتاب، وإلا فإن طريق الأزرق عن ورش من كتاب «المصباح» فيها الخلاف. انظر: المصباح: ٣/ ١١٣٤ الحاشية (٨).

عدم استثنائه مطلقاً على أي وزن كان، وسواء كان بعد كسرة مجاورة، أو مفصولة بساكن صحيح مظهر أو مدغم، أو بعد ياء ساكنة.

فالذي بعد كسرة مجاورة ثمانية عشر حرفاً، وهي <sup>(١)</sup>: ﴿شَاحِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿سَمِيرًا﴾ [المؤمنون: ٦٧] و ﴿صَايِرًا﴾ [الكهف: ٦٩] و ﴿نَاصِرًا﴾ [الجن: ٢٤] و ﴿حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩] و ﴿ظَهِيرًا﴾ <sup>(٢)</sup> [الروم: ٧] و ﴿غَافِرًا﴾ <sup>(٣)</sup>، و ﴿طَائِرًا﴾ [الأنعام: ٣٨] و ﴿فَاجِرًا﴾ [نوح: ٢٧] و ﴿مُذِيرًا﴾ [النمل: ١٠] و ﴿مُبْصِرًا﴾ <sup>(٤)</sup> [يونس: ٦٧] و ﴿مُهَاجِرًا﴾ [النساء: ١٠٠] و ﴿مُعِيرًا﴾ <sup>(٥)</sup> [الأنفال: ٥٣] و ﴿مُبَشِّرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥] و ﴿مُنْصِرًا﴾ [الكهف: ٤٣] و ﴿مُقْنِدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] و ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿عَاقِرًا﴾ <sup>(٦)</sup> [مريم: ٥].

والمفصول بساكن صحيح مظهر ومدغم، ثمانية أحرف، وهي ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿وَزْرًا﴾ [طه: ١٠٠] و ﴿إِمْرًا﴾ <sup>(٧)</sup> [الكهف: ٧١] و ﴿حِجْرًا﴾ [الفرقان: ٢٢] و ﴿وَصِيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] و ﴿مُسْتَقِرًا﴾ [النمل: ٤٠] و ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، وليس كذلك، إذ المذكور (١٨)، واحدة منها ليست لفظ قرآن، فيكون المذكور الصحيح (١٧) فقط، وهناك غيرها وهي «مستكبراً» وعليه تتم (١٨).

(٢) في المطبوع: (طاهراً) بالطاء المهملة، وهو تحريف.

(٣) كذا في جميع النسخ (غافراً) بالغين المعجمة بعدها ألف بعده فاء، وهو خطأ إذ ليس هذا اللفظ في القرآن، بل فيه ﴿غَافِرًا﴾ [غافر: ٣] بدون تنوين.

(٤) في (س): «منذراً».

(٥) ﴿عَاقِرًا﴾ ليست في (س) و(ك).

(٦) في المطبوع: (أمرأ) بالفتح، وهو خطأ.

والذي بعد ياء ساكنة فتأتي الياء حرف لين، وحرف مدّ ولين:

فبعد حرف لين في ثلاثة أحرف، وهي: ﴿حَيًّا﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿طَيًّا﴾ [آل عمران: ٤٩] و ﴿سَيًّا﴾ [الطور: ١٠].

وبعد حرف المدّ واللين، منه ما يكون على وزن (فعيلاً)، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، وهي<sup>(١)</sup>: ﴿قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٣٣] و ﴿حَيِّيرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿بَشِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩] و ﴿نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١] و ﴿صَغِيرًا﴾ [البقرة: ٢٨٢] و ﴿وَزِيرًا﴾ [طه: ٢٩] و ﴿عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦] و ﴿وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] و ﴿وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨].

ومنه ما يكون على غير ذلك الوزن، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، وهي: ﴿نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] و ﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣] و ﴿تَكْثِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١] و ﴿تَفْجِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> [الإسراء: ٩١] و ﴿تَبْذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦] و ﴿تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦] و ﴿تَنْبِيرًا﴾ [الإسراء: ٧] و ﴿نَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] و ﴿قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥] و ﴿قَطْرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠] و ﴿زَمْهَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٣] و ﴿مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١] و ﴿مُسْطِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> [الإنسان: ٧]، فرققوا ذلك كله في الحالين، وأجروه مجرى غيره من المرقق، وهذا مذهب أبي الطاهر ابن خلف صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وأبي الحسن ابن غلبون صاحب «التذكرة» وأبي معشر الطبري صاحب «التلخيص» وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وهو القياس.<sup>(٤)</sup>

(١) قوله: (وهي) يفهم منه الحصر، مع أن المذكور اثنتا عشرة كلمة. وانظر الباقي في الدر الثبير: ٥٩/٤.

(٢) ﴿تَفْجِيرًا﴾ سقطت من المطبوع.

(٣) يلاحظ أن الترتيب نفسه في الدر الثبير: ٦٠/٤.

(٤) انظر: جامع البيان: ١/١٥٣ ب.

وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كلّهُ، وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه ولم يستثنوا من ذلك شيئاً،<sup>(١)</sup> وهو مذهب أبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الطيّب / عبد المنعم بن عبيد الله، وأبي القاسم الهذلي، وغيرهم، وحكاه الداني عن أبي طاهر وعبد المنعم وجماعة.<sup>(٢)</sup>

وذهب الجمهور إلى التفصيل، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، وهو الكلمات الست: ﴿ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و﴿سِرًّا﴾ [الكهف: ٩٠] وأخواته، ولم يستثنوا المدغم وهو ﴿سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] و﴿مُسْتَقَرًّا﴾ [النمل: ٤٠]، من حيث إن الحرفين في الإدغام كحرف واحد، إذ اللسان يرتفع بهما ارتفاعاً واحدة من غير مهلة ولا فرجة، فكأن الكسرة قد وليت الراء في ذلك، وهذا مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وشيخه أبي الفتح، والحقاني، وبه قرأ عليهما، وكذلك هو مذهب أبي عبد الله بن سفيان، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي عليّ بن بليمة، وأبي محمد مكّي، وأبي القاسم بن الفحام، والشاطبي وغيرهم، إلا أن بعض هؤلاء استثنى من المفصول بالساكن الصحيح ﴿وَصَهْرًا﴾ [الفرقان: ٥٤] فرقّه من أجل خفاء الهاء، كابن شريح<sup>(٣)</sup>، والمهدوي، وابن سفيان، وابن الفحام، ولم يستثنه الداني، ولا ابن بليمة، ولا الشاطبي، ففخّموه<sup>(٤)</sup>، وذكر الوجهين جميعاً مكّي.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: المصباح: ١١٣٨/٣ - ١١٤٠.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/١٥٣ ق.أ.

(٣) انظر: الكافي: ٥٨-٥٩.

(٤) قوله: (ففخّموه) يفهم منه أن ابن بليمة يفخّمه، وهو عكس ما صرح به في تلخيصه إذ صرح بترقيقه. انظر: تلخيص العبارات: ٤٧-٤٨، الروض النضير: ق ١٢٠.

(٥) التبصرة: ٤١٢.

وذهب آخرون إلى ترقيق كلّ منوّن، ولم يستثنوا ﴿ذَكَرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] وبابه، منهم<sup>(١)</sup> أبو الحسن طاهر بن غلبون وغيره، وبه قرأ الداني عليه.

وأجمعوا على استثناء ﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦] و ﴿قِطْرًا﴾<sup>(٢)</sup> [الكهف: ٩٦] و ﴿وَقْرًا﴾<sup>(٣)</sup> [الذاريات: ٢]؛ من أجل حرف الاستعلاء.<sup>(٤)</sup> تنبيه: قول أبي شامة: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة، بل المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضمّ، قال: وذلك كقوله تعالى ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]. انتهى.<sup>(٥)</sup>

قلت: وقد أخذ الجعبري هذا منه مسلماً، فغلط الشاطبي في قوله:

وتفخيمه ذكراً وستراً وبابه<sup>(٦)</sup>

حتى غيّر هذا البيت فقال: ولو قال مثل:

كذكراً رقيق للأقل وشاكراً      خير لأعيان وسراً تعدلا

(١) في المطبوع: (فمنهم).

(٢) جاء في المطبوع بعد كلمة ﴿قِطْرًا﴾ كلمة ﴿وَزْرًا﴾ [طه: ١٠٠]، وهو تحريف وخطأ، إذ الزاي ليس من حروف الاستعلاء.

(٣) لم يستثن أبو الحسن بن غلبون ﴿وَقْرًا﴾ مما جعل الداني يلزمه بها. انظر: إبراز المعاني: ٢/ ١٦٥.

(٤) قال أبو الكرم بعد أن ذكر ﴿مِصْرًا﴾ و ﴿قِطْرًا﴾: «وقد أغفل -الأزرق- حرفاً واحداً وهو ﴿وَقْرًا﴾ قال: والعلة في إخلاص الفتحة في هذه الحروف، هي موضع حرف الاستعلاء قبلها، إذ كان يتصعد إلى الحنك الأعلى بطلب موضع الفتح، فأخلص الفتح لما بعده؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً من جهة واحدة تقريباً». المصباح: ٣/ ١١٣٧.

(٥) إبراز المعاني: ٢/ ١٦٤ - ١٦٥.

(٦) الشاطبية: ٢٨.



لَنَصَّ عَلَى الثَّلَاثَةِ<sup>(١)</sup>.

فسَوَّى بين ﴿ذَكَرًا<sup>(٢)</sup>﴾ [البقرة: ٢٠٠] المنصوب و ﴿ذَكَرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠] المرفوع، وتمَحَلَّ<sup>(٣)</sup> لإخراج ذلك من كلام الشاطبي فقال: ومثالا الناظم دَلًّا على العموم، ف ﴿ذَكَرٌ مُبَارَكٌ<sup>(٤)</sup>﴾ [الأنبياء: ٥٠] مثال للمضموم، ونَصَبَهَا لإيقاع المصدر عليها، ولو حكاها لأجاد. انتهى<sup>(٥)</sup>.

وهذا كلام من لم / يَطَّلِعْ على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات، وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق، دون المضمومة، وأن مَنْ مذهب ترقيق المضمومة لم يفرِّق بين ﴿ذَكَرٌ﴾ و ﴿يَكُرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠] و ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿قَادِرٌ﴾ [الأنعام: ٣٧] و ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢] و ﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥] كما سيأتي بيانه، والله أعلم.

ثم اختلف هؤلاء الذين ذهبوا إلى التفصيل فيما عدا ما فصل بالساكن الصحيح، فذهب بعضهم إلى ترقيقه في الحالين، سواء كان بعد ياء ساكنة، نحو: ﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥] و ﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿خَيْرًا﴾ [البقرة: ١٥٨] وسائر أوزانه، أو بعد كسرة مجاورة نحو: ﴿شَاكِرًا﴾ [النساء: ١٤٧] و ﴿خَضِرًا﴾ [الأنعام: ٩٩] وسائر الباب، وهذا مذهب أبي عمرو الداني، وشيخيه أبي الفتح وابن خاقان،

(١) كثر المعاني: ق: ١٣٠/أ.

(٢) في المطبوع: (ذكر) بدون ألف النصب، وهو تحريف.

(٣) أي: تكلف، انظر: القاموس (محل).

(٤) كتبت كلمة «مبارك» في المطبوع بين قوسين، مما يوهم أن الكلام عليها.

(٥) كثر المعاني: ق: ١٢٩/ب.

وبه قرأ عليهما، وهو أيضاً مذهب أبي علي بن بليمة، وأبي القاسم بن الفحام، وأبي القاسم الشاطبي وغيرهم، وهو أحد الوجهين في «الكافي» و«التبصرة».

وذهب الآخرون إلى تفخيم ذلك وصلاً من أجل التنوين، والوقف عليه بالترقيق، كابن سفيان، والمهدوي، وهو الوجه الثاني في «الكافي» وذكره في «التجريد» عن شيخه عبد الباقي عن قراءته على أبيه في أحد الوجهين.<sup>(١)</sup>

وانفرد صاحب «التبصرة» في الوجه الثاني بترقيق ما كان وزنه (فعيلاً) في الوقف، وتفخيمه في الوصل، وذكر أنه مذهب شيخه أبي الطيب.<sup>(٢)</sup>

وأما الألفاظ المخصوصة فهي ثلاثة عشر:

أولها: ﴿إِرمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ في الفجر [٧]: ذهب إلى ترقيقها من أجل الكسرة قبلها أبو الحسن بن غلبون، وأبو الطاهر صاحب «العنوان»، وعبد الجبار صاحب «المجتبى»، ومكي، وبه قرأ الداني على شيخه ابن غلبون.<sup>(٣)</sup> وذهب الباقر إلى تفخيمها من أجل العجمة، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التلخيص»<sup>(٤)</sup> و«الشاطبية».

(١) جاء في المطبوع بعد كلمة (الوجهين): «في الوقف»، وهي زيادة وتحريف.

(٢) ما ذكره مكي عن أبي الطيب، ذكره أيضاً ابن الباذش وزاد أنه رواه الخزاعي عن أبي عدي أيضاً، ونقل - ابن الباذش - عن أبيه تعليل هذه الانفرادة فقال: «شبه أبو الطيب ﴿حَيِّراً﴾ [النساء: ٣٥] وبابه ﴿قُرَى﴾ [سبأ: ١٨]، وليس مثله لأن التنوين في ﴿قُرَى﴾ أذهب الألف التي هي سبب الترقيق، فوجب التفخيم، والياء في ﴿حَيِّراً﴾ وبابه ثابتة مع ثبوت التنوين وذهابه، فليس مثله في شيء، قال: وقد غُلِّط أبو الطيب في ذلك». انظر: التبصرة: ٤١١، الإقناع: ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) انظر: التبصرة: ٤١١، جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣، العنوان: ٦٢-٦٣، الإقناع: ٣٢٩/١.

(٤) انظر: تلخيص العبارات: ٥٠، ولم أجد الكلمة في «تلخيص» أبي معشر المطبوع، بل ليس فيه باب الرءاءات، ولم يذكرها في باب الإمالة ولا في سورتها.

والوجهان صحيحان من أجل الخلاف في عجمتها،<sup>(١)</sup> وقد ذكرهما الداني في «جامع البيان».<sup>(٢)</sup>

ثانيها: ﴿سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣] و ﴿ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢] و ﴿ذِرَاعِيهِ﴾ [الكهف: ١٨] ففخّمها من أجل العين صاحب «العنوان»<sup>(٣)</sup>، وشيخه، وطاهر بن غلبون<sup>(٤)</sup>، وابن شريح، وأبو معشر الطبري، وبه قرأ الداني على أبي الحسن؛ ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«الشاطبية»، وبه / قرأ الداني على فارس والخاقاني؛ وذكر الوجهين ابن بليمة، والداني في «الجامع».<sup>(٥)</sup>

ثالثها: ﴿أَفْتَرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠] و ﴿أَفْتَرَاءً عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿مِرَاءً﴾ [الكهف: ٢٢].

ففخّمها من أجل الهمزة ابن غلبون صاحب «التذكرة»، وابن بليمة صاحب «تلخيص العبارات»، وأبو معشر صاحب «التلخيص»، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، وذكر الوجهين الداني<sup>(٦)</sup> في «جامع البيان».

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٦٩/٨، الدر المصون: ٧٨٣-٧٨٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٣.

(٣) العنوان: ٦٣.

(٤) قوله: طاهر بن غلبون يوحى بأن ابن غلبون اقتصر على التّفخيم فقط مع أنه ليس كذلك، فعبارته: ﴿سِرَاعًا﴾.. ذهب قوم إلى الأخذ لورش في هذا الموضع بين اللفظين، وقد قرأت بذلك على بعضهم، والفتح أجود. وقول ابن غلبون: «في هذا الموضع» لا يقصد موضع ﴿سِرَاعًا﴾ وإنما يقصد وقوع الراء بعدها ألف بعدها عين مفتوحة. انظر: التذكرة: ٢٢٣-٢٢٤.

(٥) جامع البيان: ق: ١/ ق: ١٥٣، تلخيص العبارات: ٥٠، ويلاحظ ترجيحه الفتح كابن غلبون.

(٦) في (ت): «الداني الوجهين».

رابعها: ﴿لَسَحَرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣] و ﴿تَنْصِرَانِ﴾ [الرحمن: ٣٥] و ﴿طَهْرًا﴾ [البقرة: ١٢٥] ففخّمها من أجل ألف التثنية أبو معشر الطبري، وأبو علي بن بليمة، وأبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الداني عليه، ورقّقها الآخرون من أجل الكسرة، والوجهان جميعاً في «جامع البيان».

خامسها: ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ في التوبة [٢٤] فخّمها أبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وصاحب «التجريد» \* وأحسبه من أجل الضمّة، وذكر الوجهين أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والآخرون على الترقيق فقط من أجل الياء الساكنة.

سادسها: ﴿حَيَّانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فخّمها من أجل عدم الصرف<sup>(١)</sup> صاحب «التجريد» \*<sup>(٢)</sup> وأبو القاسم خلف بن خاقان، ونصّ عليه كذلك إسماعيل النحاس<sup>(٣)</sup>، قال الداني: وبذلك قرأت على ابن خاقان، وكذلك رواه عامة أصحاب أبي جعفر بن هلال عنه؛ قال: وأقرأنيّه غيره بالإمالة، قياساً على نظائره<sup>(٤)</sup>. انتهى.

ورقّقها صاحب «العنوان» وصاحب «التذكرة» وأبو معشر، وقطع به في «التيسير» فخرج عن طريقه فيه.

(١) أي لزيادة الألف والنون، قال ابن مالك:

كذلك حاوي زائدي فَعَلَانَا كغطفان وكأصبهانَا

انظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٣٣٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: (النحاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١ / ق: ١٥٣.

والوجهان جميعاً في «جامع البيان» و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«الشاطبية».

سابعها: ﴿وَزَرَكَ﴾ [الشرح: ٢] و﴿ذَكَرَكَ﴾ [الشرح: ٤] فخَمَّها مَكِّي، وصاحب «التجريد» والمهدوي، وابن سفيان، وأبو الفتح فارس وغيرهم؛ من أجل تناسب رؤوس الآي، ورققه<sup>(١)</sup> الآخرون على القياس، والوجهان في «التذكرة» و«التلخيصين»<sup>(٢)</sup>، و«الكافي» وقال: إن التفخيم فيها أكثر.<sup>(٣)</sup>

وحكى الوجهين في «جامع البيان» وقال: إنه قرأ بالتفخيم على أبي الفتح، وأختار الترقيق.<sup>(٤)</sup>

ثامنها: ﴿وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] فخَمَّه مَكِّي، وفارس بن أحمد، وصاحب «الهداية» و«الهادي»<sup>(٥)</sup> و«التجريد»، وبه قرأ الداني على أبي الفتح، وذكر الوجهين في «الجامع»، ورققه الآخرون على القياس.

(١) في المطبوع: (رققها).

(٢) أما تلخيص ابن بليمة ففيه ما ذكر ص ٥٠، وأما «تلخيص» أبي معشر فلم أجدها فيه.

(٣) الكافي: ٥٨.

(٤) لم أجد هذا النص في الكتاب المذكور، والذي فيه -حسب النسخة الخطية عندي- هو قول الداني: أما قوله تعالى ﴿وَزَرَكَ﴾ و﴿ذَكَرَكَ﴾ فإن أبا الحسن قال لنا: إن الرأء تختمل فيها وجهين: الإمالة اليسيرة طرداً للقياس مع الكسرة، والفتحة (كذا) للموافقة بين رؤوس الآي التي الرأء فيها مفتوحة بإجماع. أهولم يذكر قراءته عليه هل هي بالتفخيم أو غيره، فلعل ذلك موجود في نسخة من نسخ «الجامع» اطلع عليها المؤلف، أو أن المؤلف نقله بواسطة، أو أن الداني ذكره في كتابه الخاص «بالراءات»، ومع كل فالداني لم يذكر أيضاً في «الموضح» إلا ما ذكره في «الجامع» والله أعلم.

انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٥٣ / أ، الموضح: ق: ١٤٣.

(٥) (الهادي): سقطت من (س).

تاسعها: ﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥] فخّمه صاحب «التجريد» وهو أحد الوجهين في «التبصرة» و«الكافي»، ورققه الآخرون، ومكي، وابن شريح في الوجه الآخر، وقال: إن ترقيقها أكثر. <sup>(١)</sup> /

عاشرها: ﴿حَذَرَكَمُ﴾ [النساء: ٧١] فخّمه مكي، وابن شريح، والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»، وانفرد بتفخيم ﴿حَذَرُهُمُ﴾ <sup>(٢)</sup> [النساء: ١٠٢]، ورقق ذلك الآخرون، وهو القياس.

الحادي عشر منها: ﴿لَبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و﴿كِبْرَةً﴾ [النور: ١١] فخّمها صاحب «التبصرة» و«التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورقّقها الآخرون.

الثاني عشر منها: ﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ في ص [١٨] ورققه صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار؛ من أجل كسر حرف الاستعلاء بعدد، وهو أحد الوجهين في «التذكرة» و«تلخيص» أبي معشر، و«جامع البيان» وبه قرأ على <sup>(٣)</sup> ابن غلبون، وهو قياس ترقيق ﴿فَرَقِرَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، وفخّمه الآخرون، وبه قرأ الداني على أبي الفتح وابن خاقان، وهو اختياره أيضاً، وهو القياس. <sup>(٤)</sup>

والثالث عشر: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] فخّمه وصلاً من أجل حرف الاستعلاء بعده صاحب «التجريد» و«الهداية» و«الهادي»، ورققه الآخرون في الحالين.

(١) الكافي: ٥٨.

(٢) في المطبوع: (حذركم) بالكاف، وهو خطأ.

(٣) (على): سقطت من (س).

(٤) انظر: جامع البيان: ١ / ق: ١٥٢.

والوجهان في «الكافي»<sup>(١)</sup>، وقال: ولا خلاف في ترقيقها وقفاً. انتهى.<sup>(٢)</sup>

وانفرد صاحب «الهداية» بتفخيمها أيضاً في الوقف في أحد الوجهين.

والأصح ترقيقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد؛ لانفصاله، وللإجماع على ترقيق ﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]، و﴿لِنُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس: ٦]، و﴿الْمَذَرَّةُ قُرْآنًا﴾ [المدثر: ١، ٢]، وعدم تأثير حرف الاستعلاء في ذلك من أجل الانفصال، والله أعلم.

وبقي من الرءاءات المفتوحة ممّا اختص الأزرق بترقيقه حرف واحد وهو ﴿بِشَكْرٍ﴾ في المرسلات [٣٢]، وهو خارج عن أصله المتقدم، فإنه رقق لأجل<sup>(٣)</sup> الكسرة المتأخرة. وقد ذهب الجمهور إلى ترقيقه في الحالين، وهو الذي قطع به في «التيسير» و«الشاطبية» وحكى على ذلك اتفاق الرواة، وكذلك روى ترقيقه أيضاً أبو معشر، وصاحب «التجريد» و«التذكرة» و«الكافي»، ولا خلاف في تفخيمه من طريق صاحب «العنوان» والمهدوي، وابن سفيان، وابن بليمة.

وقياس ترقيقه ترقيق ﴿الضَّرَّ﴾ [النساء: ٩٥] ولا نعلم أحداً من أهل الأداء روى ترقيقه، وإن كان سيبويه أجازته وحكاها سماعاً من العرب<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: (جامع البيان) بدل (الكافي)، وهو خطأ.

(٢) لم أجد هذا النص في «الكافي»، ووجدته بحروفه في «الدر النثير»، فلعل المؤلف نقله منه، إذ أن عبارة «الكافي» هي: ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] بالتفخيم في الوصل، وبالترقيق في الوقف، وقرأتها بالترقيق في الوصل أيضاً. فليس فيه ذكر للخلاف وعدمه. انظر: الكافي: ٥٨، الدر النثير: ٥٧ / ٤.

(٣) في (ز): «من أجل».

(٤) تكلم سيبويه على ﴿الضَّرَّ﴾ من حيث إمالة الرءاء وعدمها فقال: باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الرءاء بعدها مكسورة: «من ذلك قولك: من الضرر... لما كانت الرءاء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف.. إلخ». ولعل سيبويه يقصد بالإمالة هنا الترقيق الذي يقصده المؤلف والله أعلم. انظر: الكتاب: ٤ / ١٤٣، جامع البيان: ق ١٥٤، الموضح: ق ١٤٥، الارتشاف: ٢ / ٥٣٨.

وعلّل أهل الأداء تفخيمه من أجل حرف الاستعلاء قبله<sup>(١)</sup>، نصّ على ذلك في «التيسير»<sup>(٢)</sup> ولم يرتضه في غيره، فقال: ليس ذلك بمانع من الإمالة هنا / لقوّة جرة الرءاء، كما لم يمنع منها كذلك في نحو: ﴿الْفَاكِرُ﴾<sup>(٣)</sup> [التوبة: ٤٠] و ﴿يَقْنَطَارُ﴾ [آل عمران: ٧٥] انتهى.<sup>(٤)</sup>

ولا شكّ أن ضعف السبب يؤثر فيه قوة الإطباق والاستعلاء بخلاف ما مثل به؛ فإنّ السبب فيه قويّ.

وسياقي علة ترقيقه في الوقف آخر الباب.

وبقي من الرءاءات المفتوحة أيضاً ما أميل منها نحو: ﴿ذِكْرَى﴾ [الأنعام: ٦٩] و ﴿بُشْرَى﴾ [الأنفال: ١٠] و ﴿نَصْرَى﴾ [البقرة: ١٣٥] و ﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣] وحكمه في نوعيه الترقيق كما تقدّم، وهذا بلا خلاف، والله أعلم.

وأما الرءاء المضمومة فإنها أيضاً تكون أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وتأتي أيضاً في الأحوال الثلاثة بعد متحرك وساكن، والساكن يكون ياء وغير ياء.

فمثالها أولاً بعد الفتح ﴿وَرُدُّوْا﴾ [يونس: ٣٠] و ﴿وَالرُّمَّانَ﴾ [الأنعام: ٩٩] و ﴿رُجَّتْ﴾<sup>(٥)</sup> [الواقعة: ٤] و ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾<sup>(٦)</sup> [الكهف: ٨١].

(١) وهو الضاد.

(٢) التيسير: ٥٦.

(٣) في (س): (الجار) بالجيم، وهو خطأ.

(٤) جامع البيان: ١ / ق: ١٥٣.

(٥) «رُجَّتْ» من (ز) و(ك) فقط.

(٦) ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ سقطت من (س).



وبعد الكسر: ﴿لَرْفِيكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و ﴿بِرُّءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

وبعد الضم: ﴿تَأْوِيلُ رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ١٠٠].

وبعد الساكن الياء: ﴿فِي رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وغير الياء: ﴿الرُّجْعَى﴾ [العلق: ٨] و ﴿وَهُمْ رُفُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] و ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨].

ومثالها وسط الكلمة بعد الفتح: ﴿صَبْرُوا﴾ [هود: ١١] و ﴿وَأَمْرُوا﴾ [الحج: ٤١] و ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [هود: ٦٥].

وبعد الضم: ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] و ﴿فَاذْكُرُوا﴾ [البقرة: ١٩٨] و ﴿وَالْحَرَمَتْ﴾ [البقرة: ١٩٤].

وبعد الكسر: ﴿الضَّكِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠] و ﴿تُمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و ﴿طَبَرَكُمْ﴾ [النمل: ٤٧] و ﴿يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧] و ﴿يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

وبعد الساكن الياء: ﴿كَبِيرُهُمْ﴾ [يوسف: ٨٠] و ﴿سَيَرُوا﴾ [الأنعام: ١١]، وغيره. وغير الياء عن فتح: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢] و ﴿يَفْرَطُ﴾ [طه: ٤٥].

وعن ضم نحو: ﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وعن كسر نحو: ﴿عَشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و ﴿يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩].

ومثالها آخر الكلمة بعد الفتح منونة: ﴿بَشَرٌ﴾ [المائدة: ١٨] و ﴿نَفَرٌ﴾ [الجن: ١].

وغير منونة: ﴿وَالْقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥] و ﴿وَالشَّجَرُ﴾ [الرحمن: ٦].

وبعد الضم منونة: ﴿حُمُرٌ﴾ [المائدة: ٥٠] و ﴿سُرُرٌ﴾ [الغاشية: ١٣].

وغير منونة: ﴿تُعْنِ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٥].

وبعد الكسر منونة: ﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨] و ﴿كَافِرٌ﴾ [البقرة: ٢١٧]

و ﴿مُنْفِطِرٌ﴾ [المزمل: ١٨] و ﴿مُسْتَمِرٌّ﴾ [القمر: ٢].

وغير منونة: ﴿السَّاحِرُ﴾ [طه: ٦٩] و ﴿وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] و ﴿السَّرَّابِرُ﴾ [الطارق:

٩] و ﴿الْمَذْيَرُ﴾ [المائدة: ١] و ﴿يَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ١٢٩] و ﴿يَقْدِرُ﴾ [النحل: ٧٥].

وبعد الساكن الياء منونة: ﴿قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٣٤]

و ﴿حَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣].

وغير منونة: ﴿أَلْعِيرُ﴾ [يوسف: ٧٠] و ﴿تَحْرِيرٌ﴾ [المائدة: ٨٩] و ﴿أَسْطِيرٌ﴾

[الأنعام: ٢٥] و ﴿غَزِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿غَيْرٌ﴾ [النساء: ٩٥] و ﴿أَلْغَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦].

وبعد الساكن غير الياء منونة: ﴿يَكْرُ﴾ [البقرة: ٦٨] و ﴿ذَكْرٌ﴾ [الأنبياء: ٥٠]

و ﴿سِحْرٌ﴾ [المائدة: ١١٠].

وغير منونة: ﴿السِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] و ﴿الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] و ﴿أَلِيرٌ﴾ [البقرة:

١٨٩] و ﴿يَفِرُّ﴾ [عبس: ٣٤].

وهذه أقسام المضمومة مستوفاة. فأجمعوا على تفخيمها في كل حال إلا أن

تجيء وسطاً، أو آخراً بعد كسر، أو ياء ساكنة، أو حال بين الكسر وبينها ساكن،

فإن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه.

فروى عنه<sup>(١)</sup> بعضهم تفخيمها / في ذلك، ولم يجروها مجرى المفتوحة، وهذا مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون صاحب «التذكرة»، وأبي الطاهر إسماعيل بن خلف صاحب «العنوان»، وشيخه عبد الجبار صاحب «المجتبى» وغيرهم، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن.

وروى جمهورهم ترقيقها، وهو الذي في «التيسير» و«الهادي» و«الكافي» و«التلخيصين» و«الهداية» و«التبصرة» و«التجريد» و«الشاطبية» وغيرها، وبه قرأ الداني على شيخه الخاقاني وأبي الفتح، ونقله عن عامة أهل الأداء من أصحاب ورش من المصريين والمغاربة، قال: وروى ذلك منصوباً أصحاب النحاس<sup>(٢)</sup> وابن هلال، وابن داود، وابن سيف، ويكر بن سهل، وموأس بن سهل، عنهم؛ عن أصحابهم<sup>(٣)</sup> عن ورش.

قلت: والترقيق هو الأصح نصاً ورواية وقياساً، والله أعلم.

واختلف هؤلاء الذين روى ترقيق المضمومة في حرفين وهما: ﴿عَشْرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] و﴿كَبُرَ مَا هُمْ بِلَاغِيَةٍ﴾ [غافر: ٥٦] ففخّمها منهم أبو محمد صاحب «التبصرة» والمهدوي، وابن سفيان، وصاحب «التجريد»<sup>(٤)</sup>، ورقّقها<sup>(٥)</sup>

(١) (عنه) من (س) فقط.

(٢) في المطبوع: (النحاس) بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

(٣) كذا في جميع النسخ، وفي جامع البيان: ١ / ق: ١٥٤: «عنه» بالإنفراد.

(٤) (و): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: الإقناع: ١ / ٣٣٣.

(٦) في المطبوع: (رقّقها) بالإنفراد، وهو تحريف.

أبو عمرو والداني، وشيخاه أبو الفتح والحقاني، وأبو معشر الطبري، وأبو علي بن بليمة، وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم.

وأما الرءاء المكسورة فإنها مرققة لجميع القراء من غير خُلف عن أحد منهم، وهي تكون أيضاً أوّل الكلمة، ووسطها وآخرها.

فمثالها أولاً: ﴿رَزَقَ﴾ [البقرة: ٦٠] و﴿رَجَسُ﴾ [المائدة: ٩٠] و﴿رَبَّيْجَ﴾ [آل عمران: ١١٧] و﴿رَجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦] و﴿رَكَّزًا﴾<sup>(١)</sup> [مريم: ٩٨]، و﴿رَضَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٦٢] و﴿رَبِّيُتُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

ومثالها وسطاً: ﴿فَارِضٌ﴾ [البقرة: ٦٨] و﴿فَرِهَيْنَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] و﴿كَرِهَيْنَ﴾ [الأعراف: ٨٨] و﴿الطَّارِقُ﴾ [الطارق: ٢] و﴿الْفَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١] و﴿بِضَارِهِمْ﴾ [المجادلة: ١٠] و﴿يُؤَرَى﴾ [المائدة: ٣١] و﴿عَفْرِيتٌ﴾ [النمل: ٣٩] و﴿إِصْرِي﴾ [آل عمران: ٨١].

ومثالها آخراً: ﴿إِلَى الثُّورِ﴾ [المائدة: ١٦] و﴿وَيَا زُبَيْرُ﴾ [فاطر: ٢٥] و﴿تَنَ الدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] و﴿الطُّورِ﴾ [مريم: ٥٢] و﴿الْمَعْمُورِ﴾ [الطور: ٤] و﴿بِالنُّذْرِ﴾ [القمر: ٢٣] و﴿الْفَجْرِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿إِلَى الطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩] و﴿الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] و﴿فِي الْحَرِّ﴾ [التوبة: ٨١] وما أشبه ذلك من المجرورات بالإضافة، أو بالحرف، أو بالتبعية، فإن الكسرة في ذلك كلّها عارضة لأنها حركة إعراب.

وكذلك ما كُسِرَ لالتقاء الساكنين في الوصل نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾

(١) في المطبوع: (ركز) وهو خطأ، إذ ليس في القرآن.

[النور: ٦٣] و ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس: ٢٤] ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٥] ﴿وَأَذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٥] ﴿وَذَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٧٠] و ﴿مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢١].

وكذلك ما تحرك بحركة النقل نحو: ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [الكوثر: ٢، ٣] ﴿وَاتَنْظُرِ أَنَّهُمْ﴾ [السجدة: ٣٠] و ﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ [الكهف: ٢٩] ﴿وَانْظُرْ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٩].

فأجمع / القراء على ترقيق هذه الراءات المتطرفات وصلاً، كما أنهم أجمعوا على ترقيقها مبتدأة ومتوسطة إذا كانت مكسورة.

فأما الوقف عليها إذا كانت آخرأ فسنذكره في فصل بعد ذلك إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

وأما الراء الساكنة فتكون أيضاً أولأ، ووسطأ وآخرأ وتكون في ذلك كله بعد ضمٍّ، وفتح، وكسر.

فمثالها أولأ بعد فتح: ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٩].

وبعد ضمٍّ: ﴿أَرْكُضْ﴾ [ص: ٤٢].

وبعد كسر: ﴿يَبْنِيْ اِرْكَبْ﴾ [هود: ٤٢] و ﴿أَمِ اِرْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] و ﴿رَبِّ اَرْجِعُونِ﴾<sup>(٢)</sup> [المؤمنون: ٩٩] و ﴿الَّذِي اَرْضَى﴾ [النور: ٥٥] و ﴿لَمِنْ اَرْضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨].

(١) انظر ص: ١٣٧٤.

(٢) رسمت في المطبوع بإثبات الياء «ارجعون» وهو خطأ، وكذلك الآتية.

فالتى بعد فتح لا بد أن تقع بعد حرف عطف، والتي بعد ضم تكون بعد همزة الوصل ابتداء، وقد تكون كذلك بعد ضم وصلاً، وقد تكون بعد كسر، على اختلاف بين القراء كما مثلنا به.

فإن قوله تعالى: ﴿وَعَذَابٌ أَرْكَضٌ﴾ [ص: ٤١، ٤٢] يقرأ بضم التنوين قبل على قراءة نافع، وابن كثير، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وهشام، ويقرأ بالكسر على قراءة أبي عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب<sup>(١)</sup>، وابن ذكوان، فهي مفخمة على كل حال لوقوعها بعد ضم، ولكون الكسرة عارضة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ﴿أَمِ اتَّابُوا﴾، و﴿يَبْنِيْ اَزْكٰبَ﴾، و﴿رَبِّ اَرْجِعُوْنَ﴾ ونحوه فتفخيمها أيضاً ظاهر.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَنْ قِيلَ لَكُمْ اَرْجِعُوا﴾ [النور: ٢٨]، و﴿يَأْتِيَنَّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفرقان: ٢٨، ٢٧]، و﴿يَأْتِيَنَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اَرْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]، و﴿الَّذِينَ ارْتَدُّوا﴾ [محمد: ٢٥]، و﴿فَرَحُونَ﴾ [النمل: ٣٦، ٣٧]، فلا تقع الكسرة قبل الرءاء<sup>(٣)</sup> في ذلك ونحوه إلا في الابتداء، فهي أيضاً في ذلك مفخمة لعروض الكسر قبلها، وكون الرءاء في ذلك أصلها التفخيم.

وأما الرءاء الساكنة المتوسطة: فتكون أيضاً بعد فتح، وضم، وكسر، فمثالها بعد الفتح: ﴿وَبَرَقٌ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿خَرَدَلٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧] و﴿الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> [البقرة: ١١]

(١) في المطبوع: (وأبي يعقوب)، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر ص: ١٦٢٣.

(٣) (الرءاء): سقطت من (س)، وكتبت في حاشية (ظ).

(٤) بعد كلمة ﴿الْأَرْضِ﴾ كتب في حاشية (ك): «ويرجعون».

و ﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿وَالْمَرْجَاتِ﴾ [الرحمن: ٢٢] و ﴿وَزَدَةً﴾ [الرحمن: ٣٧] و ﴿صَرَغْنِ﴾ [الحاقة: ٧]، فالراء مفخمة في ذلك كله لجميع القراء، لم يأت عن أحد منهم خلاف في حرف من الحروف سوى ثلاث كلمات وهي: ﴿قَرِيَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]:

فأما ﴿قَرِيَّةٌ﴾ [الإسراء: ٥٨] حيث وقعت و ﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] فنصَّ على الترقيق فيها لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان، وأبو محمد مكي، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن شريح، وأبو القاسم / بن الفحام، وأبو علي الأهوازي وغيرهم؛ من أجل سكونها ووقوع الياء بعدها.

وقد بالغ أبو الحسن الحُصْري في تغليط من يقول بتفخيم ذلك، فقال:

وإن سكنت والياء بعد كمریم فرق وغلط من يفخم عن قهر

وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نصُّ<sup>(١)</sup> أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه وهو الصواب، وعليه العمل في سائر الأمصار، وهو القياس الصحيح. وقد غلَّط الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup> وأصحابه القائلين بخلافه.

وذهب بعضهم إلى الأخذ بالترقيق لورش من طريق الأزرق، وبالتفخيم لغيره، وهو مذهب أبي علي بن بليمة وغيره.

(١) في (ز): «نص عن» وتحرفت في المطبوع إلى: (على).

(٢) وبالمقابل فقد ألف ابن شريح الابن رسالة في الرد على الداني في ذلك، سماها: (الانتصاف من الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في رده ترقيق راء ﴿مَرْيَمَ﴾ و ﴿قَرِيَّةٌ﴾) ذكرها ابن خیر في فهرسته: ٤٠.

والصوابُ المأخوذُ به هو التفخيم للجميع؛ لسكون الرءاء بعد فتح، ولا أثر لوجود الياء بعدها في الترقيق، ولا فرق بين ورش وغيره في ذلك، والله أعلم.

وَأَمَّا ﴿الْمَرْءُ﴾ من قوله تعالى ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و﴿الْمَرْءُ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤] فذكر بعضهم ترقيقها لجميع القراء؛ من أجل كسرة الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره.

وذهب كثير من المغاربة إلى ترقيقها لورش من طريق المصريين، وهو مذهب أبي بكر الأذفوي، وأبي القاسم بن الفحام، وزكرياء بن يحيى<sup>(١)</sup>، ومحمد بن خيرون، وأبي علي ابن بليمة، وأبي الحسن الحصري، وهو أحد الوجهين في «جامع البيان» و«التبصرة» و«الكافي».

إلا أنه قال في «التبصرة»: إن المشهور عن ورش الترقيق<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن شريح: التفخيم أكثر وأحسن<sup>(٣)</sup>.

وقال الحصري:

ولا تقرأن را المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقال الداني: وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء، من أصحاب

(١) أبو يحيى، مقرئ، متصدر، أندلسي، عرض على أحمد بن إسماعيل التجيبي، روى عنه أصبغ، لم يكن بالأندلس بعد الغاز بن قيس أضبط منه لقراءة نافع، له كتاب حسن في الأصول.

انظر: غاية النهاية: ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) التبصرة: ٤٠٨.

(٣) الكافي: ٥٩.



ابن هلال وغيره، يروون عن قراءتهم ترقيق الراء في قوله ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] حيث وقع؛ من أجل جرّة الهمزة، قال: وتفخيمها أقيس لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت<sup>(١)</sup>. انتهى.

والتفخيم هو الأصح والقياس لورش وجميع القراء، وهو الذي لم يذكر في «الشاطبية» و«اليسير» و«الكافي» و«الهادي» و«الهداية» وسائر أهل الأداء سواءه. /

وأجمعوا على تفخيم ﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤] وفي ﴿فِي السَّرْدِ﴾ [سبأ: ١١] و﴿رَبِّ الْعَرْشِ﴾ [الزخرف: ٨٢] و﴿الْأَرْضِ﴾ [الغاشية: ٢٠] ونحوه، ولا فرق بينه وبين ﴿الْمَرْءِ﴾، والله أعلم.

ومثالها بعد الضم: ﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥] و﴿الْفُرْقَانُ﴾ [آل عمران: ٤] و﴿الْفُرْقَةَ﴾ [الفرقان: ٧٥] و﴿كُرْسِيِّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] و﴿الْمُرْطُومِ﴾ [القلم: ١٦] و﴿تُرْجِي﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿سَارِقَهُ﴾ [المدثر: ١٧] و﴿زُرْتُمْ﴾ [التكاثر: ٢]، فلا خلاف في تفخيم الراء في ذلك كله.

ومثالها بعد الكسر: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] و﴿شُرْعَةً﴾ [المائدة: ٤٨] و﴿لِشِرْزِمَةٍ﴾ [الشعراء: ٥٤] و﴿مَرْيَمَ﴾ [هود: ١٧] و﴿الْفِرْدَوْسِ﴾ [الكهف: ١٠٧] و﴿أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] و﴿أُخْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿أَسْتَجِرُّهُ﴾ [القصص: ٢٦] و﴿أَمَرْتُ﴾ [الأنعام: ١٤] و﴿يَنْقُطِرْنَ﴾ [مريم: ٩٠] و﴿وَقَرْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]<sup>(٢)</sup>،

(١) جامع البيان: ١/ ق: ١٥٥.

(٢) على قراءة غير أبي جعفر ونافع وعاصم. انظر ص: ١٨٥٩.

فأجمعوا على ترقيق الرءاء في ذلك كله لوقوعها ساكنة بعد كسر.  
فإن وقع بعدها حرف استعلاء فلا خلاف في تفخيمها، من أجل حرف  
الاستعلاء.

والذي ورد منها في القرآن ساكنة بعد كسر، وبعدها حرف استعلاء  
﴿قِرطَاسٍ﴾ في الأنعام [٧] و﴿فِرْقَةٍ﴾ و﴿وَارْصَادًا﴾ في التوبة [١٢٢، ١٠٧]  
و﴿مِرْصَادًا﴾ في النبأ [٢١] و﴿لِيَالْمِرْصَادِ﴾ في الفجر [١٤].

وقد شدَّ بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعد حرف استعلاء من ذلك عن  
ورش من طريق الأزرق؛ كما ذكره في «الكافي» و«تلخيص» ابن بليمة في أحد  
الوجهين، وهو غَلَطٌ، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿فِرْقٍ﴾ من سورة الشعراء [٦٣]؛ من أجل كسر حرف  
الاستعلاء وهو القاف، فذهب جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي  
قطع به في «التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«التجريد» وغيرها،  
وذهب سائر أهل الأداء إلى التفخيم، وهو الذي يظهر من نصّ و«التيسير»  
وظاهر «العنوان» و«التلخيصين» وغيرها، وهو القياس. ونصّ على الوجهين  
صاحب «جامع البيان» و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متوافرة<sup>(١)</sup> على الترقيق، وحكى غير  
واحد عليه الإجماع.

(١) في (ت) وكذلك هي في المطبوع: «متواترة» بالتاء بعد الألف، وهو تصحيف.

وذكر الداني في غير «التيسير» و«الجامع» أن من الناس من يفخّم راء ﴿فِرْقٍ﴾ من أجل حرف الاستعلاء، قال: «والمأخوذ به التريق؛ لأنّ حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته، لتحركه بالكسر»<sup>(١)</sup>. انتهى.

والقياس / إجراء الوجهين في ﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: ١٢٢] حالة الوقف لمن أمال هاء التأنيث، ولا أعلم فيها نصّاً، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

وأما ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] فقد ذكر بعض أهل الأداء في تفخيمها لمن كسر الميم من أهل البصرة والكوفة؛ من أجل زيادة الميم وعروض كسرتها، وبه قطع في «التجريد»، وحكاه في «الكافي» أيضاً عن كثير من القراء، ولم يرجح شيئاً<sup>(٣)</sup>.

والصواب فيه التريق، وأنّ الكسرة فيه لازمة وإن كانت الميم زائدة كما سيأتي، ولولا ذلك لم يرقّق ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] و﴿أَلْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] لورش، ولا فحّمت ﴿وَارْصَادًا﴾ [التوبة: ١٠٧] و﴿لِيَأْمُرَصَادِ﴾ [الفجر: ١٤] من

(١) من قوله: (وذكر الداني) إلى هنا بنصه هو كلام المألقي ما عدا كلمتي (الجامع) و(قال) فهما من زيادة المؤلف، وهذا يدل على أن المؤلف نقل هذا النص بواسطة، وليس عن الداني مباشرة، أو أن مصدرهما واحد. ويترجح - عند البحث - أن قوله: (والمأخوذ به...) إلخ هو من كلام المألقي، وليس من كلام الداني؛ لأن الداني قال في «الجامع»: «وقد اختلف أهل الأداء في ﴿فِرْقٍ﴾ فمنهم من يفخّم الراء لأجل حرف الاستعلاء، ومنهم من يرقّقها لوقوعها بين حرفين مكسورين، والأول أقيس على مذهب ورش». فاتضح من هذا النص أن الداني ذكر التفخيم في «الجامع» خلافاً لعبارة المؤلف رحمه الله، وأيضاً ترجيح التفخيم. والله أعلم. انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٥٤/ب، الدر النثير: ٤/ ١١٠-١١١.

(٢) انظر: الروض النضير: ق: ٢٧٥.

(٣) الكافي: ٥٥، وانظر: الدر النثير: ٤/ ١١٠.

أجل حرف الاستعلاء<sup>(١)</sup>، وهو مجمع عليه، والله أعلم. وسيأتي بيان ذلك آخر الباب<sup>(٢)</sup>.

وأما الراء الساكنة المتطرفة فتكون كذلك بعد فتح، وبعد ضمّ، وبعد كسر:

فمثالها بعد الفتح: ﴿يُغْفَرْ﴾ [الأنفال: ٣٨] و ﴿لَمْ يَنْغَيْرْ﴾ [محمد: ١٥] و ﴿لَا يَسْخَرُ﴾ [الحجرات: ١١] و ﴿لَا نَذَرُ﴾ [نوح: ٢٦] و ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] و ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠].

ومثالها بعد الضمّ: ﴿فَأَنْظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿أَنْ أَشْكُرَ﴾ [لقمان: ١٢] و ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فلا خلاف في تفخيم الراء في جميع ذلك لجميع القراء.

ومثالها بعد الكسر: ﴿أَسْتَغْفِرُ﴾ [التوبة: ٨٠] و ﴿وَيَغْفِرُ﴾ [آل عمران: ٣١] و ﴿أَبْصِرْ﴾ [الكهف: ٢٦] و ﴿وَقَدِّرْ﴾ [سبا: ١١] و ﴿أَصِيرْ﴾ [ص: ١٧] و ﴿وَأَصْطِرْ﴾ [مريم: ٦٥] و ﴿وَلَا تُصَيِّرْ﴾ [لقمان: ١٨]، ولا خلاف في ترقيق الراء في ذلك كله؛ لوقوعها ساكنة بعد الكسر، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعدها في هذا القسم لانفصاله عنها، وذلك نحو: ﴿فَأَصِيرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥] و ﴿أَنْ أَنْذِرَ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١] و ﴿وَلَا تُصَيِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨].

(١) جاء في حاشية (ك): «بل من أجل عروض الكسرة، وليس كذلك».

(٢) انظر ص: ١٣٧٩ - ١٣٨٠.

## فصل: في الوقف على الراء

قد تقدّم أقسام الراء المتطرفة، وهي لا تخلو في الوصل إمّا أن تكون ساكنة، أو متحركة، فإذا كانت: ساكنة نحو: ﴿أَذْكُرْ﴾ [المائدة: ١١٠] ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] و ﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]، أو كانت مفتوحة نحو: ﴿أَمَرَ﴾ [البقرة: ٢٧] و ﴿لِيَفْجُرْ﴾ [القيامة: ٥] و ﴿لَنْ نَضْمِرَ﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿السَّحَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿الْخَيْرِ﴾ [الحج: ٧٧] و ﴿وَالْحَمِيرِ﴾ [النحل: ٨]، أو كانت مكسورة لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَذْكُرْ أَسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨] ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] أو كانت / كسرتها منقولة نحو: ﴿وَأَنْخَرِ﴾ [إِنْ شَأْنُكَ] [الكوثر: ٢-٣] و ﴿نَظَرَ إِلَى الْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ﴿قَاضِرَانَّ وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ [الروم: ٦٠] فإن الوقف على جميع ذلك بالسكون لا غير.

وإن كانت مكسورة والكسرة فيها للإعراب نحو: ﴿بِالْبَرِّ﴾ [البقرة: ٤٤] و ﴿نَجَّكَ إِلَى الْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٧] و ﴿بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] و ﴿إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ [لقمان: ١٩]، أو كانت كسرتها للإضافة إلى ياء المتكلم نحو: ﴿وَنُذِرْ﴾ [القمر: ١٦] و ﴿نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤]، أو كانت الكسرة في عين الكلمة نحو: ﴿يَسِرْ﴾ في الفجر [٤] و ﴿الْجَوَارِ﴾ في الشورى [٣٢] والرحمن [٢٤] والتكوير [١٦] و ﴿هَارِ﴾ في التوبة [١٠٩] على ما فيه من القلب كما قدّمنا<sup>(١)</sup>،

(١) انظر ص: ١٢٦٢.

ونحو ذلك مما الكسرة فيه ليست منقولة، ولا لالتقاء الساكنين، جاز في الوقف عليها الرُّوم والسكون كما سيأتي في بابه<sup>(١)</sup>.

فإن كانت مرفوعة نحو: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١] و ﴿الْكِبْرُ﴾ [البقرة: ٢٦٦] و ﴿الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] و ﴿النُّذُرُ﴾ [الأحقاف: ٢١] و ﴿الْأَشْرُ﴾ [القمر: ٢٦] و ﴿الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و ﴿الْعَيْرُ﴾<sup>(٢)</sup> [يوسف: ٧٠]، جاز الوقف في جميع ذلك بالروم والإشمام والسكون كما سنذكره في موضعه<sup>(٣)</sup>.

إذا تقرر هذا فاعلم: أنك متى وقفت على الرء بالسكون أو بالإشمام نظرت إلى ما قبلها، فإن كان قبلها كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، أو فتحة مماله، أو مرققة نحو: ﴿بُعْثِرَ﴾ [العاديات: ٩] و ﴿الشَّعَرُ﴾ [يس: ٦٩] و ﴿وَالْخَنَازِيرُ﴾ [المائدة: ٦٠] و ﴿لَاضِرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] و ﴿وَنَذِيرُ﴾ [المائدة: ١٩] و ﴿نَكِيرَ﴾ [الشورى: ٤٧] و ﴿الْعَيْرُ﴾ [يوسف: ٩٤] و ﴿الْخَيْرُ﴾ [الحج: ٧٧]، و ﴿بِالْيَرِ﴾ [المجادلة: ٩] و ﴿وَالْفَنَاطِيرِ﴾ [آل عمران: ١٤] و ﴿إِلَى الطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩] و ﴿فِي النَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> [الأعراف: ٣٨] و ﴿كِتَابَ الْأَنْبَرَارِ﴾ [المطففين: ١٨] عند من أمال الألف<sup>(٥)</sup>، و ﴿يَشْكُرُ﴾ [المرسلات: ٣٢] عند من رقق الرء رقت الرء، وإن كان قبلها غير ذلك فخممتها، هذا هو القول المشهور المنصور.

(١) انظر ص: ١٣٨٢.

(٢) في المطبوع: (الغير) بالمعجمة، وهو خطأ وتحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٧٦.

(٤) في المطبوع: «وفي الدار»، وهو تصحيف، وليس في القرآن بهذا التركيب.

(٥) في لفظي ﴿الْأَنْبَرَارِ﴾ و ﴿النَّارِ﴾.

وذهب بعضهم إلى الوقف عليها بالترقيق إن كانت مكسورة لعروض الوقف، كما سيأتي في التنبيهات آخر الباب.

ولكن قد يفرّق بين الكسرة العارضة في حال، واللازمة لكل حال كما سيأتي، والله أعلم.

ومتى وقفت عليها بالروم اعتبرت حركتها، فإن كانت كسرة رَقَّقَتِهَا لِلْكَلِّ، وإن كانت ضَمَّةً نظرت إلى ما قبلها، فإن كان كسرة، أو ساكن بعد كسرة، أو ياء ساكنة، رَقَّقَتِهَا لورْشٍ وحده من طريق الأزرق، وفخَّمَتِهَا للباقيين، وإن لم يكن قبلها شيء من ذلك فخَّمَتِهَا لِلْكَلِّ، إلا إذا كانت مكسورة، فإن بعضهم يقف عليها بالترقيق.

وقد يفرّق بين كسرة البناء وكسرة الإعراب، كما سنذكره آخر الباب<sup>(١)</sup>.

فالحاصل من هذا: أن الراء المتطرفة إذا سكنت في الوقف جرت / مجرى الراء الساكنة في وسط الكلمة، تفخّم بعد الفتحة والضمة، نحو: ﴿الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] و ﴿كُرْسِيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وترقّق بعد الكسرة نحو: ﴿لِثَرْزَمَةٍ﴾ [الشعراء: ٥٤]. وأجريت الياء الساكنة والفتحة المائلة قبل الراء المتطرفة إذا سكنت، مجرى الكسرة. وأجري الإشمام في المرفوعة مجرى السكون، وإذا وقف عليها بالروم جرت مجراها في الوصل، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر ص: ١٣٨٤.

(٢) من قوله: (إذا تقرر هذا فاعلم... إلخ) إلى هنا، بنصه وحروفه في الدر النثير: ١١٣/٤-١١٤.

## تنبيهات

الأول: إذا وقعت الرءاء طرفاً بعد ساكن؛ هو بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الرءاء بالسكون وذلك نحو: ﴿مَضَرَ﴾ [يوسف: ٢١] و﴿عَيْنَ الْقَطْرِ﴾ [سبا: ١٢] فهل يعتد بحرف الاستعلاء فتفخّم، أم لا يعتد فترقّق؟ رأيان لأهل الأداء في ذلك:

فعلى التفخيم نصّ الإمام أبو عبد الله بن شريح وغيره وهو قياس مذهب ورش من طريق المصريين. وعلى الترقيق نصّ أبو عمرو الداني في كتابه «الرءاءات» وفي «جامع البيان» وغيره، وهو الأشبه بمذهب الجماعة.

لكنني أختار في ﴿مَضَرَ﴾ [يوسف: ٢١] التفخيم، وفي ﴿الْقَطْرِ﴾<sup>(١)</sup> [سبا: ١٢] الترقيق، نظراً للوصل، وعملاً بالأصل، والله أعلم.

الثاني: إذا وقفت بالسكون على ﴿بَشَكَرَ﴾ [المرسلات: ٣٢] لمن يرقّق الرءاء الأولى، رَقَّعت الثانية؛ وإن وقعت بعد فتح، وذلك أن الرءاء الأولى إنما رَقَّعت في الوصل من أجل ترقيق الثانية، فلما وقف عليها رَقَّعت الثانية من أجل الأولى، فهو في الحالتين ترقيق لترقيق؛ كالإمالة للإمالة.<sup>(٢)</sup>

الثالث: إذا وقفت على نحو: ﴿الْدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥] و﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] و﴿النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧] و﴿الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩] و﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]

(١) في المطبوع: (قصر) بالصاد المهملة بدل الطاء، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر: الدر النثير: ٤/ ١١٤-١١٥.



لأصحاب الإمالة في نوعيها، رَقَّتِ الراء بحسب الإمالة.

وشدَّ مكِّي بالتفخيم لورش مع إمالة (بين بين)، فقال في آخر باب (الإمالة) في الوقف لورش بعد أن ذكر أنه يختار له الرُّوم، قال ما نصه: «فإذا وقفت له بالإسكان وتركت الاختيار، وجب أن تغلظ الراء؛ لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة، قال: ويجوز أن تقف بالترقيق كالوصل؛ لأن الوقف عارض والكسر مَنَوِيٌّ»<sup>(١)</sup>.

وقال في آخر باب الراءات: «فأما ﴿النَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩] في موضع الخفض في قراءة ورش، فتقف إذا سكنت بالتغليظ، والاختيار أن تروم الحركة؛ فترقق إذا وقفت<sup>(٢)</sup> انتهى».

وهو قول لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه، بل الصواب الترقيق من أجل الإمالة، سواء أَسَكَنْتْ أم رُمَتْ، لا نعلم في ذلك خلافاً، وهو القياس، وعليه أهل الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا وصلت ﴿ذَكَرَى النَّارِ﴾ [ص: ٤٦] لورش من طريق الأزرق، رَقَّتِ الراء من أجل كسرة الذال، فإذا وقفت رَقَّتْها من أجل ألف التانيث، وهذه مسألة نبّه عليها أبو شامة رحمه الله، وقال:

(١) التبصرة: ٤٠١.

(٢) التبصرة: ٤١٤، وينبّه على أن ما نقله المؤلف عن مكِّي موجود بنصه في الدر الثير: ١١٥/٤.

«لم أر أحداً نبّه عليها، فقال إن ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ وإن امتنعت إمالة ألفها وصلاً فلا يمتنع ترقيق راءها في مذهب ورش على أصله، لوجود مقتضى ذلك وهو الكسر قبلها، ولا يمنع ذلك حجز الساكن بينهما، فيتحد لفظ (الترقيق) وإمالة (بين بين) في هذا، فكأنه أمال الألف وصلاً». انتهى.

وقد أشار إليها أبو الحسن السخاوي، وذكر أن الترقيق في ﴿ذَكَرَى الدَّارِ﴾ من أجل الياء لا من أجل الكسرة<sup>(١)</sup>. انتهى.

ومراده بالترقيق: الإمالة<sup>(٢)</sup> وفيما قاله من ذلك نظر، بل الصواب أن ترقيقها من أجل الكسر.

الخامس: الكسرة تكون لازمة وعارضة، فاللازمة ما كانت على حرف أصلي، أو منزل منزلة الأصلي يُخِلُّ إسقاطه بالكلمة، والعارضة بخلاف ذلك، وقيل: العارضة ما كانت على حرف زائد، وإليه ذهب صاحب «التجريد» وغيره.

وتظهر فائدة الخلاف في ﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦] في قراءة من كسر الميم وفتح الفاء وهم: أبو عمرو، ويعقوب، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف كما تقدم،<sup>(٣)</sup> فعلى الأول تكون لازمة فترقق الرءاء معها، وعلى الثاني تكون عارضة فتفخّم.

(١) إبراز المعاني: ١٤٣/٢.

(٢) قوله: (ومراده بالترقيق الإمالة) هو نص كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٤٣/٢.

(٣) يلاحظ هنا أنه لم يذكر ابن كثير رحمه الله، فهو يقرأ مثل المذكورين، ونهت عليه لثلاثتهم أن قراءته مثل قراءة المسكوت عنهم، خاصة وأن المؤلف رحمه الله عندما ذكر هذه الكلمة قبل قليل، قال: «أهل البصرة والكوفة». انظر ص: ١٧٨٤.

والأول هو الصواب لإجماعهم على ترقيق ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿إِخْرَاجًا﴾ [نوح: ١٨] لورش، وأن تفخيم ﴿مِرْصَادًا﴾ [النبا: ٢١] و ﴿لِبَالِ مِرْصَادٍ﴾ [الفجر: ١٤] من أجل حرف الاستعلاء بعدد، لا من أجل عروض الكسرة قبل كما قدمنا، والله أعلم./

السادس: اختلف القراء في أصل الراء هل هو التفخيم؛ وإنما ترقق<sup>(١)</sup> لسبب، أو أنها عريّة عن وصفي الترقيق والتفخيم، فتفخّم لسبب وترقق لآخر؟ فذهب الجمهور إلى الأول.

واحتجّ له مكّي فقال: «إنّ كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق، ألا ترى أنك لو قلت: «رغداً» و«رقد» ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو: الإمالة؟ قال: وهذا مما لا يمال، ولا علّة فيه توجب الإمالة<sup>(٢)</sup>». انتهى.

واحتج غيره على أن أصل الراء التفخيم؛ بكونها متمكّنة في ظهر اللسان، فقربت بذلك من الحنك الأعلى الذي به تتعلق حروف الإطباق، وتمكّنت منزلتها لِمَا عرض لها من التكرار، حتى حكموا للفتحة فيها بأنها في تقدير فتحين؛ كما حكموا للكسرة فيها بأنها في قوّة كسرتين.

وقال آخرون: ليس للراء أصل في التفخيم ولا في الترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفخّم مع الفتحة والضمّة لتصعدهما؛ فإذا سكّنت جرت على حكم المجاور لها.

(١) في المطبوع: (ترقيق)، وهو تحريف.

(٢) الكشف: ٢٠٩/١.

وأيضاً: فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتفخيم لبعد أن يبطل ما تستحقه في نفسها؛ لسبب خارج عنها كما كان ذلك في حروف الاستعلاء.

وأيضاً: فإن التكرار متحقق في الرءاء الساكنة؛ سواء كانت مدغمة أو غير مدغمة، أما حصول التكرار في الرءاء المتحركة الخفيفة فغير بيّن، لكن الذي يصحّ فيها أنها تخرج من ظهر اللسان، ويتصور مع ذلك أن يعتمد الناطق بها على طرف اللسان فترقق إذ ذاك؛ أو تمكنها في ظهر اللسان فتغلّظ، ولا يمكن خلاف هذا، فلو نطقت بها مفتوحة أو مضمومة، من طرف اللسان وأردت تغليظها لم يمكن، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] و ﴿يُسْرُونَ﴾ [البقرة: ٧٧]، فإذا مكّنتها إلى ظهر اللسان غلّظت، ولم يمكن ترقيقها، ولا يقوى الكسر على سلب التغليظ عنها إذا تمكنت من ظهر اللسان.

إلا أن تغليظها في حال الكسر قبيح في النطق<sup>(١)</sup> / ولذلك لا يستعلمه معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ العوام والنّبّط، وإنما كلام العرب على تمكينها من الطرف إذا انكسرت، فيحصل الترقيق المستحسن فيها إذ ذاك، وعلى تمكينها إلى ظهر اللسان إذا انفتحت أو انضمت، فيحصل لها التغليظ الذي يناسب الفتحة والضمة، وقد تستعمل مع الفتحة والضمة من<sup>(٢)</sup> الطرف فترقق، إذا عرض لها سبب، كما يتبيّن في هذا الباب في رواية ورش، ولا يمكن إذا انكسرت إلى ظهر اللسان؛ لئلا يحصل التغليظ المنافر للكسرة.

(١) في المطبوع: (المنطق)، وهو تحريف.

(٢) في (س): «بين».

فحصل من هذا أنه لا دليل فيما ذكره على أن أصل الراء المتحركة التفخيم.

وأما الراء الساكنة؛ فوجدناها ترقق بعد الكسرة اللازمة بشرط أن لا يقع بعدها حرف استعلاء، نحو: ﴿فِرْدَوْسٌ<sup>(١)</sup>﴾ وتفخّم فيما سوى ذلك، فظهر أن تفخيم الراء وترقيقها مرتبط بأسباب كالمتركة، ولم يثبت في ذلك دلالة على حكمها في نفسها.

فأمّا تفخيمها بعد الكسرة العارضة في نحو: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [النور: ٥٠]، فلم لا يكون حملاً على المضارع؟ إذا قلت: (يَرْتَاب) بناء على مذهب الكوفيين في أن صيغة الأمر مقتطعة من المضارع، أو بناءً على مذهب البصريين في أن الأمر يشبه المقتطع من المضارع، فلم يُعْتَدَّ بما عرض لها من الكسرة في حال الأمر.<sup>(٢)</sup> وعند ثبوت هذا الاحتمال لم يتعين القول بأن أصلها التفخيم؟<sup>(٣)</sup>

قلت: والقولان محتملان، والثاني أظهر لورش من طرق المصريين، ولذلك أطلقوا ترقيقها واتسعوا فيه كما قدمنا.

وقد تظهر فائدة الخلاف في الوقف على المكسور إذا لم يكن قبله ما يقتضي التريق.

(١) هذا اللفظ لم يرد منكرًا في القرآن الكريم، وإنما أتى مُعَرَّفًا في موضعين هما: [الكهف: ١٠٧]، والمؤمنون: ١١].

(٢) انظر هذه المسألة وأدلة الفريقين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٤-٥٤٩.

(٣) من قوله: (وقال آخرون ليس..). إلى هنا، بنصه كلام المألقي في الدر الثير: ٤/ ٤٩-٥١.

فإنه بالوقف تزول كسرة الرءاء الموجبة لترقيقها؛ فتفخم حينئذ على الأصل، على القول الأول، وترقق على القول الثاني؛ من حيث إن السكون عارض، وإنه لا أصل لها في التفخيم ترجع إليه فيتجه الترقيق، وقد أشار في «التبصرة» إلى ذلك حيث قال: «أكثر هذا الباب إنها هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعاً، ولو قال قائل إنني أقف في جميع الباب كما أصِلُّ؛ سواء أَسَكَنْتُ أو رُمْتُ، لكان لقوله وجه من / القياس مستثبت، والأول أحسن»<sup>(١)</sup>.

ومن ذهب إلى الترقيق في ذلك صريحاً أبو الحسن الحصري، فقال:

وما أنت بالترقيق وأصِلُّه فقف      عليه به إذ لست فيه بمضطرّ

وقد خَصَّ الترقيق بورش أبو عبد الله بن شريح، وأبو علي بن بليمة وغيرهما، وأطلقوه حتى في الكسرة العارضة، واستثنى بعضهم كسرة (النقل)، قال في «الكافي»: «وقد وقف قوم عن ورش على نحو: ﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]، و ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣] بالترقيق كالوصل، واستثنوا ﴿فَلْيَحْذَرِ لَنَا﴾ [الكهف: ٢٩] و ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [النور: ٢، ٣]، قال: «ولا حجة لهم إلا الرواية»<sup>(٢)</sup>.

وكذا قال ابن بليمة، وزاد فقال: «ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق، ولا خلاف أنها مرققة في الوصل»<sup>(٣)</sup>. انتهى.

(١) التبصرة: ٤١٤.

(٢) الكافي: ٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٢، ويلاحظ أن عبارته نص في تخصيص هذين الموضعين، قال بالترقيق إلا في موضعين ﴿فَلْيَحْذَرِ لَنَا﴾ و ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [النور: ٢، ٣] والله أعلم.

وقد قدّمنا أن القول بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء، وقد يفرّق بين كسرة الإعراب وكسرة البناء كما أشرنا إليه فيما تقدم، وننبّه عليه بعد هذا، والله أعلم.

وتظهر أيضاً فائدة الخلاف إذا نطقت بالراء ساكنة بعد همزة الوصل في حكاية لفظ الحرف إذا قلت: (إِزْ)، كما تقول: (إِبْ) (إِثْ)، فعلى القول بأن أصلها التفخيم تفخّم، وعلى القول الآخر ترقّق، وكلاهما محتمل، إذ لا يُعلّم كيف ثبت اللفظ في ذلك عن العرب؟

والحقُّ في ذلك أن يقال: إن من زعم أن أصل الراء التفخيم؛ إن كان يريد إثبات هذا الوصف للراء مطلقاً من حيث إنها راء فلا دليل عليه لِمَا مرّ، وإن كان يريد بذلك الراء المتحركة بالفتح أو الضم، وأنها لِمَا عرض لها التحريك بإحدى الحركتين قويت بذلك على التفخيم فلزمته<sup>(١)</sup>، فلا يجوز ترقيقها إذ ذاك إلا إن وجد سبب، وحيثنذ يتصور فيها رعي السبب فترقق، ورفضه فتبقى على ما استحقته من التفخيم بسبب حركتها، فهذا كلام جيد<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

السابع: الوقف بالسكون على ﴿أَنْ إِسْرٍ﴾ [طه: ٧٧] في قراءة من وصل وكسر النون<sup>(٣)</sup> يوقف عليه بالترقيق، أمّا على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأمّا

(١) (فلزمته) سقطت من المطبوع.

(٢) من قوله: (من زعم أن أصل..) إلى هنا هو نص كلام المالقي في الدر النشير: ٥١ / ٤، إلا أنه عبّر عن التفخيم بالفتح، وختمه بقوله: «فهذا الكلام حسن مناسب، والله أعلم بالحقائق».

(٣) قوله: (من) (وصل) أي قرأ بهمزة الوصل في (اسر) وهو: نافع وابن كثير وأبو جعفر، انظر ص: ١٧٤٥.

على القول الآخر فإن الرءاء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفاً فإن الكسرة / قبلها توجب الترقيق.

فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخّم مثل: ﴿أَمِ آتَابُوا﴾ [النور: ٥٠] فقد يجاب بما تقدّم: أن عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو (يَرْتَاب)، فهي مفخّمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه.

والأولى أن يقال: كما أن الكسر قبلُ عارض فالسكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعاً، ويُرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقّق على أصلها.

وأما على قراءة الباقيين، وكذلك ﴿فَاسِرٍ﴾ [الدخان: ٢٣] في قراءة من قطع، ووصل، فمن لم يعتدّ بالعارض أيضاً رقق، وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقاً بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ إذ كان الأصل: «أسري» بالياء، وحذفت الياء للبناء، فيبقى الترقيق دلالة على الأصل، وفرقاً بين ما أصله الترقيق وما عرض له.

وكذلك الحكم في ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرَ﴾ [الفجر: ٤] في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحيثُ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على ﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١] بالتفخيم أولى، والله أعلم.



## باب ذكر تغليظ اللامات<sup>(١)</sup>

تقدّم أن تغليظ اللام تسمينها، لا تسمين حركتها، والتفخيم مرادفُهُ، إلا أن التغليظ في اللام والتفخيم في الراء، والترقيق ضدُّهما.<sup>(٢)</sup> وقد تطلق عليه (الإمالة) مجازاً.

وقولهم: الأصل في اللام الترقيق، أبين من قولهم في الراء إن أصلها التفخيم، وذلك أن اللام لا تغلّظ إلا لسبب؛ وهو مجاورتها حرف الاستعلاء، وليس تغليظها إذ ذاك بلازم، بل ترقيقها إذا لم تجاور حرف الاستعلاء لازم.<sup>(٣)</sup>

وقد اختصّ المصريون بمذهب<sup>(٤)</sup> عن ورش في اللام لم يشاركهم فيها سواهم، ورووا من طريق الأزرق وغيره عن ورش تغليظ اللام إذا جاورها حرف تفخيم.

واتفق الجمهور منهم على تغليظ اللام إذا تقدمها صاد أو طاء أو ظاء بشروط ثلاثة، وهي: أن تكون اللام مفتوحة، وأن يكون أحد هذه الحروف

(١) انظر: التذكرة: ٢٤٦/١، التبصرة: ٤١٤-٤١٧، التيسير: ٥٨، الكافي: ٥٢-٥٤، التلخيص:

١٩٧-١٩٩، الشاطبية: ٢٩-٣٠.

(٢) انظر ص: ١٣٤١.

(٣) في (ت) والمطبوع: «اللازم»، وهو تحريف، ويلاحظ أن من قوله: (الأصل في اللام...) إلى هنا بنصه هو

كلام المألقي في الدر الثير: ١١٨/٤.

(٤) في (س): «بمذاهب» على الجمع.

الثلاثة مفتوحاً / أو ساكناً. واختلفوا في غير ذلك؛ وشذ بعضهم فيها بما لم يروه غيره، وسيرد عليك جميع ذلك مبيناً.

أما الصاد المفتوحة: فتكون اللام بعدها مخففة ومشددة، فالوارد من المخففة في القرآن: ﴿الصَّلَاةُ﴾ [البقرة: ٤٣] و﴿صَلَوْتُ﴾ [البقرة: ١٥٧] و﴿صَلَوْتِكَ﴾ [التوبة: ١٠٣] و﴿صَلَاتِهِمْ﴾ [الأنعام: ٩٢] و﴿صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] و﴿فَصَلَّتِ﴾ [يوسف: ٩٤] و﴿يُوصَلُ﴾ [البقرة: ٢٧] و﴿فَصَلَ طَالُوتُ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿فَصَلَ﴾ [الأنعام: ١١٩] و﴿مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] و﴿مُفَصَّلَتِ﴾ [الأعراف: ١٣٣] و﴿وَمَا صَلَّبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧]، والوارد من المشددة: ﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] و﴿يُصَلِّي﴾ [آل عمران: ٣٩] و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و﴿يُصَلَّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣].  
ووردت مفصلاً بينها وبين الصاد بألف في موضعين: ﴿يَصَلِّحَا﴾ [النساء: ١٢٧] و﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

والصاد الساكنة الوارد منها في القرآن: ﴿تَصَلَّى﴾ [الغاشية: ٤] و﴿سَيَصَلَّى﴾ [المسد: ٣] و﴿يَصَلِّهَهَا﴾ [الإسراء: ١٨] و﴿وَسَيَصَلُّونَ﴾ [النساء: ١٠] و﴿يَصَلُّونَهَا﴾ [إبراهيم: ٢٩] و﴿أَصْلَوْهَا﴾ [الطور: ١٦] و﴿فَيُضَلَّبُ﴾ [يوسف: ٤١] و﴿مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] و﴿وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] و﴿وَأَصْلَحُوا﴾ [البقرة: ١٦٠] و﴿إِصْلَحَا﴾ [البقرة: ٢٢٨] و﴿إِلَّا صُلِحَ﴾ [هود: ٨٨] و﴿وَفَصَلَ الْخِطَابَ﴾ [ص: ٢٠].

وأما الطاء المفتوحة: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿الَطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و﴿وَأَنْطَلَقَ﴾ [ص: ٦] و﴿أَنْطَلِقُوا﴾ [المرسلات: ٢٩] و﴿أَطْلَعَ﴾ [مريم: ٧٨] و﴿فَأَطْلَعَ﴾ [الصافات: ٥٥] و﴿وَبَطَلَ﴾

[الأعراف: ١١٨] و ﴿مُعْطَلَةٌ﴾ [الحج: ٤٥] و ﴿طَلَبًا﴾ [الكهف: ٤١]، والوارد من الشديدة ﴿وَالْمُطَلَقَتُ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و ﴿طَلَقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿طَلَقَكُنْ﴾ [التحریم: ٥] و ﴿طَلَقَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ووردت مفصلاً بينها وبين اللام في حرف واحد، وهو: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤].

والطاء الساكنة الوارد منها في القرآن موضع واحد، وهو: ﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥] فقط.

وأما الظاء: فتكون اللام بعدها أيضاً خفيفة وشديدة، فالوارد في القرآن من الخفيفة: ﴿ظَلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] و ﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩] و ﴿ظَلَمْتَهُمْ﴾ [هود: ١٠١]، ومن الشديدة<sup>(١)</sup> ﴿يُظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٢] و ﴿وَضَلَلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] و ﴿فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤] و ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ﴾ [النحل: ٥٨].

والظاء الساكنة ورد منها في القرآن: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ١١٤] و ﴿وَإِذَا أَظْلَمُ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨١] ﴿فَيُظْلَمُونَ﴾ [الشورى: ٣٣].

فغلظ ورش من طريق الأزرق اللام في ذلك كله.

وروى بعضهم ترقيقها مع الطاء عنه كالجماعة، وهو الذي في «العنوان» و «المجتبى» و «التذكرة» و «إرشاد» ابن غلبون، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قرأ مكّي على أبي الطيب، إلا أن صاحب «التجريد» استثنى من قراءته على عبد الباقي من طريق ابن هلال:

(١) في (ت): «المشددة».

(٢) هذا التفصيل كله للمالقي بنصه في الدر النثير: ٤/ ١١٨-١٢٢.

﴿الَطَّلَقَ﴾ [البقرة: ٢٢٧] و﴿طَلَّقْتُمُ﴾<sup>(١)</sup> [البقرة: ٢٣١].

ومنهم من رققها بعد الظاء / ، وهو الذي في «التجريد»<sup>(٢)</sup> ، وأحد الوجهين في «الكافي»<sup>(٣)</sup>.

وفصّل في «الهداية» فرق إذا كانت الظاء مفتوحة، نحو: ﴿ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩] و﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧] وفخّمها إذا كانت ساكنة، نحو: ﴿أَظْلَمَ﴾ [البقرة: ٢٠] و﴿فَيَظْلَلْنَ﴾ [الشورى: ٣٣].

وذكر مكّي ترقيقها بعدها إذا كانت مشدّدة؛ من قراءته على أبي الطيّب، قال: «وقياس نصّ كتابه يدل على تغليظها وإن كانت مُشَدَّدة»<sup>(٤)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني ما نصه: «وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي لا يفخّمها إلا مع الصاد المهملة»<sup>(٥)</sup>.

واختلفوا فيما إذا وقع بعد اللام ألف مماله، نحو: ﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] و﴿سَيَصَلَّى﴾ [المسد: ٣] و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥] و﴿يَصَلِّيْنَهَا﴾ [الإسراء: ١٨]،

(١) التجريد: ق ١٩.

(٢) الذي في «التجريد» هو ترقيق اللام المفتوحة بعد الظاء، نحو: ﴿ظلموا﴾ وأما اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة فصّرح فيه بالتفخيم.

فعبارة المؤلف توهم الإطلاق، مع أن الذي في «التجريد» مقيد، وهو ما حدا بالأزميري أن يقول: «وجدنا في «التجريد» تفخيم اللام المفتوحة بعد الظاء الساكنة، ونأخذ بالوجهين تبعاً لابن الجزري».

انظر: التجريد: ق ١٩، بدائع البرهان: ق ٤٩، الروض النضير: ق ١٢٨.

(٣) الكافي: ٥٣.

(٤) التبصرة: ٤١٥-٤١٦.

(٥) انظر: جامع البيان: ١ / ق ١٥٦.

فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخمها في «التبصرة» و«الكافي» و«التذكرة» و«التجريد» وغيرها، ورققها في «المجتبى»، وهو مقتضى «العنوان» و«التيسير»، وهو في «تلخيص أبي معشر»<sup>(١)</sup> أقيس.

والوجهان في «الكافي» و«تلخيص» ابن بليمة و«الشاطبية» و«الإعلان» وغيرها.

وفصل آخرون في ذلك بين رؤوس الآي وغيرها، فرققوها في رؤوس الآي للتناسب، وغلظوها في غيرها لوجود الموجب قبلها، وهو الذي في «التبصرة»، وهو الاختيار في «التجريد»، والأرجح في «الشاطبية»، والأقيس في «التيسير»، وقطع أيضاً به في «الكافي» إلا أنه أجرى الوجهين في غير رؤوس الآي.<sup>(٢)</sup>

والذي وقع من ذلك رأس آية ثلاثة مواضع: ﴿فَلَا صَلَاقَ وَلَا صَلَاقَ﴾ في القيامة [٣١] ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ في سُبْح [١٥] و﴿إِذَا صَلَّى﴾ في العلق [١٠].

والذي وقع منه غير رأس آية سبعة مواضع: ﴿مُصَلَّى﴾ في البقرة [١٢٥] حالة الوقف، وكذا ﴿يَصَلَّى النَّارَ﴾ في سُبْح [١٢] و﴿يَصَلِّيْنَهَا﴾ في الإسراء [١٨] والليل [١٥] و﴿وَيُصَلَّى﴾ في الانشقاق [١٢] و﴿تَصَلَّى﴾ في الغاشية [٤] و﴿سَيَصَلَّى﴾ في المسد [٣].

(١) الأزرق ليس له ذكر في تلخيص أبي معشر. فليتأمل.

(٢) انظر: العنوان: ٦٥، التيسير: ٥٨، الشاطبية: ٢٩.

واختلفوا فيما إذا حال بين الحرف وبين اللام فيه ألف، وذلك في ثلاثة مواضع: موضعان مع الصاد وهما: ﴿فَصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، و﴿يَهْلِكَا﴾ [النساء: ١٢٧]، وموضع مع الطاء وهو: ﴿طَالَ﴾ في طه [٨٦] ﴿أَفْطَالَ عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ﴾ وفي الأنبياء [٤٤] ﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ وفي الحديد [١٦] ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾.

فروى كثير منهم ترقيقها من أجل الفاصل بينهما، وهو الذي في «التيسير» و«العنوان» / و«التذكرة» و«تلخيص» ابن بليمة و«التبصرة»، وأحد الوجهين في «الهداية» و«الهادي» و«التجريد» من قراءته على عبد الباقي، وفي «الكافي» و«تلخيص» أبي معشر.

وروى الآخرون تغليظها اعتداداً بقوة الحرف المستعلي، وهو الأقوى قياساً، والأقرب إلى مذهب رواة التفخيم.

وهو اختيار الداني في غير «التيسير»، وقال في «الجامع»: «إنه الأوجه».<sup>(١)</sup>

وقال صاحب «الكافي»: «إنه أشهر».<sup>(٢)</sup>

وقال أبو معشر الطبري: «إنه أقيس».<sup>(٣)</sup>

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«التجريد» و«الكافي» و«التلخيص» و«جامع البيان»، إلا أن صاحب «التجريد» أجرى الوجهين مع الصاد وقطع بالترقيق مع الطاء على أصله.

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٥٦.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) لم أجده في «التلخيص» المطبوع.

واختلفوا أيضاً في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف وهي: ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ في البقرة [٢٧] والرعد [٢٥، ٢١]، ﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾ في البقرة [٢٤٩]، ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ﴾ في الأنعام [١١٩]، ﴿وَبَطَلَ﴾ في الأعراف [١١٨]، و﴿ظَلَّ﴾ في النحل [٥٨] والزخرف [١٧]، ﴿وَفَصَلَ الْخُطَابِ﴾ في ص [٢٠].

فروى جماعة الترياق في الوقف، وهو الذي في «الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«تلخيص العبارات».

وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في «العنوان» و«المجتبى» و«التذكرة» وغيرها.

والوجهان جميعاً في «التيشير» و«الشاطبية» و«تلخيص» أبي معشر، وقال: «إن التفخيم أقيس».

وفي «جامع البيان»: «أوجه»<sup>(١)</sup>.

قلت: والوجهان صحيحان في هذا الفصل والذي قبله، والأرجح فيهما التغليظ؛ لأن الحاجز في الأول ألف؛ وليس بحصين، ولأن السكون عارض، وفي التغليظ دلالة على حكم الوصل في مذهب من غلظ، والله أعلم.

واختلفوا أيضاً في تغليظ اللام من ﴿صَلَّيْ﴾ وهو في الحجر [٢٦] والرحمن [١٤] وإن كانت ساكنة، لوقوعها بين الصادين، فقطع بتفخيم اللام فيهما صاحب «الهداية» و«تلخيص العبارات» و«الهادي»، وأجرى الوجهين فيهما

(١) تحرفت العبارة في المطبوع هكذا «وقال الداني إن التفخيم أقيس، وفي جامع البيان أوجه».

صاحب «التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» وأبو معشر. وقطع بالترقيق صاحب «التيسير» و«العنوان» و«التذكرة» و«المجتبى» وغيرها، وهو الأصح رواية وقياساً؛ حملاً على سائر اللامات السواكن.

وقد شدَّ بعض المغاربة والمصريين فرووا تغليظ اللام في غير ما ذكرنا. / فروى صاحب «الهداية» و«الكافي» و«التجريد» تغليظها بعد الظاء والضاد الساكتين إذا كانت مضمومة أيضاً، نحو: ﴿مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣] و﴿فَضْلُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦٤].

وروى بعضهم تغليظها إذا وقعت بين حرفي استعلاء، نحو: ﴿خَلَطُوا﴾ [التوبة: ١٠٢] و﴿وَأَخْلَصُوا﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿فَاسْتَقْلَطَ﴾ [الفتح: ٢٩] و﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤] و﴿الْخُلَطَاءَ﴾ [ص: ٢٤] و«أغلظ»، ذكره في «الهداية» و«التجريد» و«تلخيص» ابن بليمة، وفي وجهه في «الكافي» ورجَّحه.

وزادوا<sup>(١)</sup> أيضاً تغليظها: في «فاختلط» و﴿وَلَيْسَ لَطْفٌ﴾ [الكهف: ١٩]، وزاد في «التلخيص»<sup>(٢)</sup> تغليظها في ﴿تَلَطَّى﴾ [الليل: ١٤].

وشدَّ صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقي فغلَّظ اللام من لفظ ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث وقع، إلا في قوله عز وجل: ﴿يَثَلَاثَةً الْفِ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، و﴿وَتِلْكَ وَرُبْعٌ﴾ [النساء: ٣]، و﴿ظُلُمَتِ ثَلَاثٌ﴾ [الزمر: ٦]، و﴿ظَلَّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]<sup>(٣)</sup>.

(١) تحرفت في المطبوع إلى: (وزاد) بالافراد، وانظر: التلخيص: ١٩٨.

(٢) تلخيص ابن بليمة: ٥٢/١.

(٣) انظر: جامع البيان: ق ١٥٧ / أ، الإقناع: ٣١٢/١.



## فصل

أجمع القراء وأئمة أهل الأداء على تغليظ اللام من اسم ﴿الله﴾ تعالى، إذا كان بعد فتحة أو ضمة، سواء كان في حالة الوصل، أو مبدوء به، نحو: قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ﴾ [آل عمران: ١٨] و ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ﴾ [آل عمران: ٨١] و ﴿قَالَ اللهُ﴾ [المائدة: ١١٠] و ﴿رَبَّنَا اللهُ﴾ [فصلت: ٣٠] و ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ﴾ [المائدة: ١١٤]، ونحو: ﴿رَسُولَ اللهُ﴾ [النساء: ١٥٧] و ﴿كَذَبُواْ اللهُ﴾ [التوبة: ٩٠] و ﴿وَيُشْهِدُ اللهُ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢].

فإن كان قبلها كسرة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة لازمة، أو عارضة، زائدة، أو أصلية، نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ [الفاتحة: ١] و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] و ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] و ﴿عَنْ أَيْتِ اللهِ﴾ [القصص: ٨٧] و ﴿لَتَرَى كَيْفَ اللهُ يُغْفِرُ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] و ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللهُ﴾ [الأنفال: ٧٠] و ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللهُ﴾ [الشورى: ٢٤] ﴿حَسْبَآ اللهُ﴾ [النساء: ٨٦، ٨٧] و ﴿أَحَدٌ اللهُ﴾ [الإخلاص: ١، ٢] و ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦].

فإن فصل هذا الاسم مما قبله وابتدئ به فتحت همزة الوصل وغلظت اللام من أجل الفتحة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه»: «حدثني الحسن بن شاكر البصري<sup>(١)</sup>، قال: ثنا أحمد بن نصر، يعني الشذائي، قال: التفخيم في هذا الاسم،

(١) سبق البيان أني لم أجده له ترجمة.

يعني مع الفتحة والضمة ينقله قَرْن عن قَرْن، وخالف عن سالف، قال: وإليه كان شيخنا أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن بن المنادي يذهبان<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد شدَّ أبو علي الأهوازي فيما حكاه من ترقيق هذه اللام، يعني<sup>(٢)</sup> بعد الفتح والضم، عن السوسي وروح، وتبعه في ذلك / من رواه عنه كابن الباذش في «إقناعه»<sup>(٣)</sup>، وغيره، وذلك مما لا يصحُّ في التلاوة، ولا يؤخذ به في القراءة، والله تعالى أعلم.<sup>(٤)</sup>

## تنبيهات

الأول: إذا غُلِّظَت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١] و ﴿يَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٢] إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها؛ إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه.

الثاني: قال أبو شامة: «أَمَّا ﴿مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ففيه التغليظ في الوصل؛ لأنه منوّن، وفي الوقف الوجهان السابقان»، قال: «ولا ترجح الإمالة وإن كان رأس آية؛ إذ لا مؤاخاة لأي قبلها ولا بعدها»<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) جامع البيان: ١ / ١: ق: ١٥٨.

(٢) (يعني) من (ت) فقط.

(٣) انظر: الوجيز: ٦، الإقناع: ١ / ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) يلاحظ أن روحاً والسوسي من «الوجيز» ليسا من طرق النشر.

(٥) إبراز المعاني: ٢ / ١٨٩.

فجعل ﴿مُصَلَّى﴾ رأس آية، وليس كذلك، بل لا خلاف بين العاديين أنه ليس برأس آية، فاعلم ذلك.

الثالث: إذا وقعت اللام من اسم ﴿الله﴾ تعالى بعد الراء الممالة في مذهب السوسي وغيره كما تقدّم من قوله تعالى: ﴿نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿وَسَيَرَى اللَّهَ﴾ [التوبة: ٩٤] جاز في اللام التفخيم والترقيق.

فوجهُ التفخيم: عدم وجود الكسر الخالص قبلها وهو أحد الوجهين في «التجريد»، وبه قرأ على أبي العباس بن نفيس، وهو اختيار أبي القاسم الشاطبي، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وهو قراءة الداني على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين السامري.

ووجهُ الترقيق: عدم وجود الفتح الخالص قبلها، وهو الوجه الثاني في «التجريد» وبه قرأ صاحب «التجريد» على شيخه عبد الباقي، وعليه نصُّ الحافظ أبو عمرو في «جامعه» وغيره، وبه قرأ على شيخه أبي الفتح، في رواية السوسي، عن قراءته على أبي الحسن، يعني عبد الباقي بن الحسن الخراساني، وقال الداني: إنه القياس.

وقال الأستاذ أبو عمرو بن الحاجب: إنه الأولى لأمرين:

أحدهما: أن أصل هذه اللام الترقيق، وإنما / فُخِّمَتْ للفتح والضمِّ، ولا فتح ولا ضمَّ هنا، فعدنا إلى الأصل، قال: والثاني: اعتبار ذلك بترقيق الراء في الوقف بعد الإمالة.<sup>(١)</sup>

(١) هذا النصُّ نقله المؤلّف عن أبي شامة الذي صرّح بأن ابن الحاجب قاله له، قال أبو شامة: «قال لي الشيخ أبو عمرو: الترقيق أولى لأمرين...». إبراز المعاني ١٩١/٢.

قلت: والوجهان صحيحان في النظر، ثابتان في الأداء، والله أعلم.

الرابع: إذا رُقِّتِ الراء لورش من طريق الأزرق<sup>(١)</sup> في نحو قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أُبْتَغَى﴾ [الأنعام: ١١٤] ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥] و ﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ﴾ [الشورى: ٢٣] وجب تفخيم اللام من اسم ﴿اللَّهُ﴾ تعالى بعدها بلا نظر؛ لوقوعها بعد فتحة وضمة خالصة، ولا اعتبار بترقيق الراء قبل اللام في ذلك.

وممن نصَّ على ذلك الإمام الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن شريح، قال في كتابه «الكافي» من (باب اللامات) بعد ذكر مذهب ورش ما نصَّه: «وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم ﴿اللَّهُ﴾ إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة نحو: ﴿فَاللَّهُ هُوَ أَوَّلُ﴾ [الشورى: ٩] ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥]<sup>(٢)</sup>».

والإمام العلامة المحقق أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة، في (باب اللامات) أيضاً من (شرحه) قال: «والراء المرققة غير المكسورة كغير المرققة يجب بعدها التفخيم؛ لأن الترقيق لم يغيّر فتحها ولا ضمَّها»<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري في (الباب) المذكور: «وهذه اللام: يعني من اسم ﴿اللَّهُ﴾ إذا وقعت بعد ترقيق خال من الكسر، فهي على تفخيمها نحو: ﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، أو بعد إمالة كبرى فوجهان»<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: (الأزرق)، وهو تصحيف.

(٢) الكافي: ٥٣.

(٣) إبراز المعاني: ١٩١/٢.

(٤) كنز المعاني: ق ١٣٥/أ.

وقال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في كتابه «الكنز في القراءات العشر»: «فإن أتى؛ يعني اسم ﴿الله﴾ بعد حرف مرَّق لا كسرة فيه، نحو: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ﴾ [الشورى: ٢٣] في قراءة من رَقَّق، فليس إلا التفتيح، وإن كان بعد إمالة كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ففيه وجهان<sup>(١)</sup>. انتهى.

وهو مما لا يحتاج إلى زيادة التنبيه عليه وتأکید الإشارة إليه، لظهوره ووضوحه، ولولا أن بعض أهل الأداء من أهل عصرنا<sup>(٢)</sup> بلغنا عنه أنه رأى ترقيق اسم ﴿الله﴾ تعالى بعد الراء المرققة فأجرى الراء المرققة، في ذلك مجرى الراء الممالة، وبنى أصله على أن الضمة تمال كما تمال الفتحة؛ لأنَّ سبويه رحمه الله حكى ذلك في (مذعُور)، و(السُّمر)، و(الْمُنْقَر)<sup>(٣)</sup>.

واستدلَّ / بإطلاقهم على الترقيق إمالة، واستنتج من ذلك ترقيق اللام بعد المرققة، وقطع بأن ذلك هو القياس الذي لا ينبغي أن يخالف، مع اعترافه بأنه لم يقرأ بذلك على أحد من شيوخه، ولكنه شيء ظهر له من جهة النظر، فاتَّبعه لعدم وجود النص بخلافه على ما ادَّعاه، وذلك كله غير مسلم له ولا موافق عليه.

(١) الكنز: ٩٩.

(٢) هو محمد بن محمد، أبو عبد الله القَيْجَاطِي حفيد صاحب قصيدة «التكملة المفيدة»، والذي أخبر المؤلف بذلك هو محمد بن ميمون البلوي، أو أبو الحسن علي بن عيسى الفهري صاحب المؤلف وتلميذا القَيْجَاطِي، قال المؤلف في ترجمة القَيْجَاطِي: «وحدَّثنا عنه برسالة كتبها في تجويز ترقيق اسم الله تعالى بعد ترقيق الراء لورش في نحو..... إلخ». غاية النهاية: ٢ / ٢٤٤.

(٣) الْمُنْقَرُ: الرّكية (البثر) الكثيرة الماء.

انظر: الكتاب: ٤ / ١٤٣، التاج (نقر) و(ركا).

فأما ادعاؤه أن الضمة تمال في (مَدْعُور) فإنه غير ما نحن فيه؛ فإن حركة الضمة التي هي على العين قربت إلى الكسر ولفظ بها كذلك، وذلك مشاهد حساً، والضمة التي هي على الراء في ﴿يُبَشِّرُ﴾ [الشورى: ٢٣] لم تقرب إلى الكسرة ولا غيّرت عن حالتها، ولو غيرت ولفظ بها كما لفظ بـ (مَدْعُور) على لغة من آمال، لكان لحناً وغير جائز في القراءة، وإنما التغير وقع على الراء فقط، لا على حركتها، وهذا هو الذي حكاه ابن سفيان وغيره من أن الراء المضمومة تكون عند ورش بين اللفظين، فعبروا عن الراء، ولم يقولوا إن الضمة تكون بين اللفظين، ومن زعم أن الضمة في ذلك تكون تابعة للراء، فهو مكابر في المحسوس.

وأما كون الترقيق إمالة أو غير إمالة، فقد تقدّم الفرق بين الترقيق والإمالة، في أول باب (الراءات)، وإذا ثبت ذلك بطل القياس على ﴿نَزَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥].

وأما ادعاؤه عدم النصّ فقد ذكرنا نصوصهم على التفخيم وقول ابن شريح إنه لم يختلف في تفخيم اللام في ذلك، والناس كلهم في سائر الأعصار، وأقطار الأمصار، ممن أدركناهم وأخذنا عنهم، وبلغتنا روايتهم، ووصلت إلينا طرقهم، لم يختلفوا في ذلك، ولا حكوا فيه وجهاً، ولا احتمالاً ضعيفاً ولا قوياً، فالواجب الرجوع إلى ما عليه إجماع الأئمة، وسلف الأمة، والله يوفقنا جميعاً لفهم الحق واتباعه، وسلوك سبيله بمنه وكرمه.

الخامس: إن قيل: لم كان التفخيم في الوقف على اللام المغلظة الساكنة وقفاً أرجح، وكان ينبغي أن لا يجوز البتة، كما سبق في الراء المكسورة أنها تفخم وقفاً،

ولا ترقق<sup>(١)</sup> لذهاب الموجب للترقيق؛ وهو الكسر، وهاهنا قد ذهب الفتح الذي هو شرط في تغليظ اللام، وكلا الذَّهابين عارض./

فالجواب أن سبب التغليظ هنا قائم، وهو وجود حرف الاستعلاء، وإنما فَتَحَ اللام شرطاً فلم يؤثر سكون الوقف؛ لعروضه وقوة السبب، فعمل السبب عمله لضعف المعارض، وفي باب الوقف على الراء المكسورة أن السبب زال بالوقف؛ وهو الكسر فافترقا.<sup>(٢)</sup>

السادس: ولو قيل: لم كانت الكسرة العارضة والموصولة توجب ترقيق اللام من اسم ﴿الله﴾ ولا توجب ترقيق الراء؟

فالجواب: أن اللام لما كان أصلها الترقيق، وكان التغليظ عارضاً؛ لم يستعملوه فيها إلا بشرط أن لا يجاورها مناف للتغليظ؛ وهو الكسر، فإذا جاورتها الكسرة رَدَّتْها إلى أصلها، وأمَّا الراء المتحركة بالفتح أو بالضم؛ فإنها لما استحققت التغليظ بعد ثبوت حركتها لم تقو الكسرة غير اللازمة على ترقيقها، واستصحبوا فيها حكم التغليظ الذي استحقَّته؛ بسبب حركتها، فإذا كانت الكسرة لازمة أثرت في لغة دون أخرى، فرقَّت الراء<sup>(٣)</sup> لذلك وفخمت.<sup>(٤)</sup>

وقيل: الفرق أن المراد من ترقيق الراء إمالتها؛ وذلك يستدعي سبباً قوياً للإمالة، وأمَّا ترقيق اللام فهو الإتيان بها على ماهيَّتها وسجيَّتها من غير زيادة

(١) (ترقق): سقطت من (س).

(٢) السؤال والجواب بنصهما وحروفهما لأبي شامة في إبراز المعاني: ١٨٧/٢.

(٣) في (ز): «اللام» وهو خطأ.

(٤) السؤال والجواب إلى هنا بنصهما وحروفهما للمالقي في الدر النثير: ١٢٩/٤.

شيء فيها، وإنما التغليظ هو الزيادة فيها، ولا تكون الحركة قبل لام اسم ﴿اللَّهُ﴾ إلا مفصولة لفظاً أو تقديراً، وأمّا الحركة قبل الراء فتكون مفصولة وموصولة، فأمكن اعتبار ذلك فيها بخلاف اللام.<sup>(١)</sup>

السابع: اللّام المشددة، نحو ﴿يُصَلِّبُوا﴾ [المائدة: ٣٣] و﴿طَلَقْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١] و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ [النحل: ٥٨] لا يقال فيها إنه فصل بينها وبين حرف الاستعلاء فاصل، فينبغي أن يجري الوجهان؛ لأن ذلك الفاصل أيضاً لامٌ أدغمت في مثلها<sup>(٢)</sup> فصار حرفاً واحداً، فلم تخرج اللام عن كون حرف الاستعلاء وليها.<sup>(٣)</sup>

وقد شدّ بعض فاعتر ذلك فصلاً مطلقاً، حكاة الداني، وبعضهم قد أثبتته فيها تقدّم<sup>(٤)</sup>، والله أعلم./

(١) من قوله: (وقيل الفرق..) إلى هنا بنصّه وحروفه كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٩٠-١٩١.

(٢) في (س): «فيها».

(٣) من قوله: (اللام المشددة).. إلى هنا بنصّه -غير الأمثلة- هو كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ١٨٦-١٨٧/٢.

(٤) انظر: اللّالي الفريدة: ١/ق ١١٢.



## باب الوقف على أواخر الكلم<sup>(١)</sup>

تقدّم أول الكتاب حدّ الوقف، وأن له حالتين:

الأولى: ما يوقف عليه، وتقدّمت ثمّ.

الثانية: ما يوقف به، وهو المقصود هنا.

فاعلم أن للوقف في كلام العرب أوجهاً متعدّدة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهي: السكون، والرّوم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

فالإلحاق: لما يلحق آخر الكلم من (هاءات) السكت.

والإثبات: لما يثبت من الياءات المحذوفات وصلاً، وسنذكر هذين النوعين في الباب الآتي بعد.<sup>(٢)</sup>

والحذف: لما يحذف من الياءات الثوابت وصلاً كما سيأتي في باب (الزوائد).

والإدغام: لما يدغم من الياءات والواوات في الهمز بعد إبداله، كما تقدم في باب (وقف حمزة).<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: التبصرة: ٣٣٤-٣٤٠، التيسير: ٥٨-٥٩، إبراز المعاني: ٢/١٩٢-٢٠٥، اللآلي الفريدة: ١/١١٢ ق/ب.

(٢) انظر ص: ١٤٣١.

(٣) انظر ص: ١٠٤٧.

والنقل: لما تقدّم في الباب المذكور من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وقفاً.<sup>(١)</sup>

والبدل: يكون في ثلاثة أنواع:

أحدها: <sup>(٢)</sup> الاسم المنصوب المنوّن؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين.

الثاني: الاسم المؤنث بالتاء في الوصل، يوقف عليه بالهاء بدلاً من التاء إذا كان الاسم مفرداً، وقد تقدّم في باب (هاء التانيث) في الوقف.<sup>(٣)</sup>

الثالث: إبدال حرف المد من الهمزة المتطرفة بعد الحركة وبعد الألف، كما تقدم في باب (وقف حمزة) أيضاً.

وهذا الباب لم يقصد فيه شيء من هذه الأوجه الستة، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، خاصة.<sup>(٤)</sup>

فأما السكون: فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلّاً؛ لأن معنى الوقف الترك والقطع؛ من قولهم: وقفت عن كلام فلان؛ أي تركته وقطعته<sup>(٥)</sup>، ولأن الوقف أيضاً ضد الابتداء، فكما يختص الابتداء بالحركة كذلك يختص

(١) انظر ص: ٩٨٠.

(٢) في المطبوع: (أحدهما) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر ص: ١٣٢٠.

(٤) من قوله: (والبدل يكون....) إلى هنا بنصه كلام المالقي في الدر الثير: ٤ / ١٣١.

(٥) انظر: التبصرة: ٣٣٤.

الوقف بالسكون، فهو عبارة عن تفريغ الحرف من الحركات الثلاث،<sup>(١)</sup> وذلك لغة أكثر العرب، وهو اختيار جماعة<sup>(٢)</sup> النحاة، وكثير من القراء.<sup>(٣)</sup>

وأما الروم فهو عند القراء: عبارة عن النطق ببعض الحركة.<sup>(٤)</sup>

وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة \* حتى يذهب معظمها.<sup>(٥)</sup> وكلا القولين واحد.

وهو عند النحاة: عبارة عن النطق بالحركة \* بصوت خفي.

وقال الجوهري<sup>(٦)</sup> في «صاحبه»: «روم الحركة الذي ذكره سيبويه هو حركة مختلصة مخفأة بضرب من التخفيف، قال: وهي أكثر من الإشمام؛ لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة، مثل همزة (بين بين)»<sup>(٨)</sup>. انتهى. والفرق بين العبارتين سيأتي، وفائدة الخلاف بين الفريقين ستظهر.

وأما الإشمام: فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت.<sup>(٩)</sup>

(١) هذا التعريف للمالقي في الدر الثير: ١٣١/٤، وانظر: جامع البيان: ١/ ق ١٦٥.

(٢) في المطبوع: (جماعة من)، وهو تحريف.

(٣) انظر: الخصائص: ٣٢٨-٣٣١/٢.

(٤) هذا التعريف للمالقي في الدر الثير: ١٣١/٤.

(٥) انظر: التيسير: ٥٩، إبراز المعاني: ١٩٥/٢.

(٦) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٧) انظر ترجمته ص: ٣٨٠.

(٨) الصحاح: (روم)، والنص في إبراز المعاني: ١٩٥/٢.

(٩) هذا التعريف نسبته أبو شامة لشيخه السخاوي، انظر: إبراز المعاني: ١٩٦/٢.

وقال بعضهم<sup>(١)</sup>: «أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضم».

وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف، وهذا مما لا يختلف فيه، نعم؛ حكي عن الكوفيين أنهم يسمّون الإشمام رَوماً، والرّوم إشماماً.

قال مكّي: «وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض، قال: وأراه يريد به الرّوم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً، وما سميناه إشماماً روماً»<sup>(٢)</sup>.

وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه «الموضح» أن الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الإشمام هو الصوت، وهو الذي يسمع؛ لأنه عندهم بعض حركة، والرّوم هو الذي لا يسمع؛ لأنه روم الحركة من غير تفوّه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية<sup>(٣)</sup>. انتهى. ولا مُشاحّة في التسمية إذا عُرِفَت الحقائق.

وأما قول الجوهري في «الصحاح»: «إشمام الحرف أن تُشَمَّ الضمّة أو الكسرة، وهو أقلُّ من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشّفة العليا، ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الإشمام ساكن أو كالساكن<sup>(٤)</sup>».

(١) هو السخاوي كما في إبراز المعاني: ١٩٦/٢.

(٢) التبصرة: ٣٣٧، إلا أن فيه: (يلقبون) بدل (يجعلون).

(٣) انظر: الموضح: ٢١٦/١.

(٤) الصحاح: (شم)، والنص في إبراز المعاني: ١٩٦/٢.

انتهى، وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة / الإشمام وفي محلّه، فلم يوافق مذهباً من المذهبيين.<sup>(١)</sup>

وقد ورد النص في الوقف بإشارتي الروم والإشمام عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، بإجماع أهل النقل.

واختلف في ذلك عن عاصم، فرواه عنه نصاً الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup>، وغيره، وكذلك حكاه عنه ابن شيطا من<sup>(٣)</sup> أئمة العراقيين، وهو الصحيح عنه، وكذلك رواه الشطوي نصّاً عن أصحابه عن أبي جعفر.<sup>(٤)</sup>

وأما غير هؤلاء فلم يأت عنهم في ذلك نص، إلا أن أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء اختاروا الأخذ بذلك لجميع الأئمة، فصار الأخذ بالروم والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة، في مواضع معروفة، وباعتبار ذلك انقسم الوقف على أواخر الكلم ثلاثة أقسام:

قسم لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام، وهو خمسة أصناف:

أولها: ما كان ساكناً في الوصل نحو: ﴿فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠] ﴿وَلَا تَمْنُنْ﴾

(١) التعليق على كلام الصحاح هو لأبي شامة بنصه. انظر: إبراز المعاني: ١٩٦/٢.

(٢) انظر: التيسير: ٥٩.

(٣) في المطبوع (عن)، وهو تحريف.

(٤) انظر: الإرشاد: ١٧٥، الكفاية الكبرى: ٢١٤، التتمة: ٢٢٣.

[المذثر: ٦] ﴿وَمَنْ يَعْنِمْ﴾ [آل عمران: ١٠١] ﴿وَمَنْ يَهَاجِرْ﴾ [النساء: ١٠٠] ﴿وَمَنْ يُقْتَلْ﴾ [النساء: ٧٤] ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ [النساء: ٧٤].

ثانيها: ما كان في الوصل متحركاً بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة، نحو: ﴿لَارِيْبَ﴾ [آل عمران: ٩] و ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] و ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و ﴿ضَرَبَ﴾ [إبراهيم: ٢٤].

ثالثها: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التانيث، نحو: ﴿الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿الْمَلَكَةَ﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿الْقِبْلَةَ﴾ [البقرة: ١٤٣] و ﴿لَعَبْرَةً﴾ [آل عمران: ١٣] و ﴿مَرَقَ﴾ [الأنعام: ٩٤].

رابعها: ميم الجمع في قراءة من حرّكه في الوصل ووصله<sup>(١)</sup>، وفي قراءة من لم يحرّكه ولم يصله، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] و ﴿مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] و ﴿بِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٠] و ﴿ءَاتَتْهُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ [الأحزاب: ٦٨] ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

وشد مكّي فأجاز الرّوم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها؛ قياساً على هاء الضمير، وانتصر لذلك وقّواه<sup>(٣)</sup>.

وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة؛

(١) (ووصله) سقطت من (س).

(٢) في (ز) و(ك): «إنهم».

(٣) انظر: التبصرة: ٣٤١-٣٤٣.

بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة فعوملت بالسكون فهي كالذي تحرك لالتقاء الساكنين.

خامسها: المتحرك في الوصل بحركة عارضة؛ إما للنقل، نحو: ﴿وَأَنْحَرِ﴾ [الن: ٣، ٢] و﴿مِنْ أَسْتَرْي﴾ [الرحمن: ٥٤] و﴿فَقْدَاوْنِي﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] و﴿خَلَّوْا لِي﴾ [البقرة: ١٤] و﴿ذَوَاتِي أَكُلِ﴾ [سبا: ١٦]، وإما لالتقاء الساكنين في الوصل، نحو: ﴿قُرْآنَيْلِ﴾ [المزمل: ٢] / ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [إبراهيم: ٤٤] و﴿وَلَقَدْ أَسْهَزَيْ﴾ [الرعد: ٣٢] و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١] و﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩] و﴿أَشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] و﴿وَعَصَوْا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٤٢]، ومنه: ﴿يَوْمِيذِ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و﴿حِينَذِرِ﴾ [الواقعة: ٨٤]؛ لأن كسرة الذال إنما عرضت عند لحاق التنوين، فإذا زال التنوين في الوقف رجعت الذال إلى أصلها من السكون، وهذا بخلاف كسرة ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] وضمة ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] فإن هذه الحركة وإن كانت لالتقاء الساكنين، لكن لا يذهب ذلك الساكن في الوقف لأنه من نفس الكلمة.

القسم الثاني: ما يجوز فيه الوقف بالسكون وبالرّوم، ولا يجوز بالإشمام، وهو ما كان في الوصل متحركاً بالكسر<sup>(١)</sup>، سواء كانت الكسرة للإعراب أو للبناء، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و﴿فِي النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> [الأعراف: ٣٨] و﴿مَنْ النَّاسِ﴾ [الروم: ٨] و﴿فَأَرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]

(١) (بالكسر): سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: «في الدار»، وليس في القرآن بهذا التركيب.

و ﴿أَرْجِعُون﴾ [المؤمنون: ٩٩] و ﴿أَفِ﴾ [الإسراء: ٢٣] و ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿عُتِلَ﴾ [القلم: ١٣] و ﴿زَيْمٍ﴾ [القلم: ١٣]، وكذلك ما كانت الكسرة فيه منقولة<sup>(١)</sup> من حرف حذف من نفس الكلمة، كما في وقف حمزة في نحو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢] و ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢] و ﴿ظَرَكَ السَّوَى﴾ [الفتح: ٦] و ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [النحل: ٥٩]، ما<sup>(٢)</sup> لم تكن الكسرة فيه منقولة من حرف في كلمة أخرى، نحو: ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٧]، أو لالتقاء الساكنين مع كون الساكن من كلمة أخرى، نحو: ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١] في قراءة من كسر التاء<sup>(٣)</sup>، و ﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤] في قراءة الجميع، أو مع كون الساكن الثاني عارضاً للكلمة الأولى، كالتنوين في ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] فإن هذا كله لا يوقف عليه إلا بالسكون كما تقدم.

القسم الثالث: ما يجوز الوقف عليه بالسكون، وبالرّوم، وبالإشمام، وهو ما كان في الوصل<sup>(٤)</sup> متحركاً بالضمّ؛ ما لم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى، أو لالتقاء الساكنين، وهذا يستوعب حركة الإعراب، وحركة البناء، والحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة.

فمثال حركة الإعراب: ﴿اللَّهُ الضَّكَمْدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، و ﴿يَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، و ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٤].

(١) في (س): «مفصولة»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (وما) بزيادة الواو، وهو تحريف.

(٣) وهي قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٤) (في الوصل) سقطت من (س).



ومثال حركة البناء: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، و ﴿يَصْلِحُ﴾ [هود: ٦٢].

ومثال الحركة المنقولة من حرف حذف من نفس الكلمة: ﴿دَفْءٌ﴾ [النحل: ٥] و ﴿الْمَرْءُ﴾ [البقرة: ١٠٢]، كما تقدّم في وقف حمزة.

ومثال الحركة المنقولة من كلمة أخرى: ضمة اللام في ﴿قُلْ أَوْحَى﴾ [الجن: ١] وضمة النون في ﴿مَنْ أَوْحَى﴾ [الحاقة: ١٩].

ومثال حركة التقاء الساكنين: ضمة التاء في ﴿وَقَالَ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١] وضمة الدال / في ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْتُمْ﴾ [الرعد: ٣٢] في قراءة من ضم<sup>(١)</sup>، وكذلك الميم من ﴿عَلَيْهِمْ أَلْقَتْ كَالْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] و ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] عند من ضمّها<sup>(٢)</sup>، وكذلك ﴿وَمَنْهُمْ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٦١] ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وهو المقدّم في الصنف الخامس مما لا يجوز فيه وقفاً سوى السكون.<sup>(٣)</sup>

وأما (هاء) الضمير: فاختلفوا في الإشارة فيها بالروم والإشمام:

فذهب كثير من أهل الأداء إلى الإشارة فيها مطلقاً، وهو الذي في «التيسير»<sup>(٤)</sup>

(١) أي ضم الدال، وهي قراءة غير عاصم وحمزة وأبي عمرو ويعقوب. انظر ص: ١٦٢٣.

(٢) انظر ص: ٦٩١.

(٣) من قوله: (قسم لا يوقف...) إلى هنا: بنصه وحروفه هو كلام المالقي رحمه الله، لم يتصرف فيه المؤلف إلا بتغيير الأمثلة، وتقديم قسم على قسم. انظر: الدر النثير: ٤/ ١٣٢-١٣٦.

(٤) لم أقف عليه في «التيسير»، بل لم يذكره الداني لا في باب هاء الكناية ولا في باب الوقف على أواخر الكلم، قال أبو شامة: «هذه المسألة لم تذكر في «التيسير»، ويرجح عدم ذكره في «التيسير» قول المالقي: «ولم يذكره -الضمير- الحافظ هنا لجواز الروم والإشمام فيه عنده». وذكر قبل ذلك أن الداني أجاز الوجهين في هاء الضمير في غير «التيسير». انظر: إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٥، الدر النثير: ٤/ ١٣٤ و ١٤٧.

و «التجريد» و «التلخيص» و «الإرشاد» و «الكفاية» وغيرها، واختيار أبي بكر ابن مجاهد.

وذهب آخرون إلى منع الإشارة فيها مطلقاً من حيث إن حركتها عارضة، وهو ظاهر من<sup>(١)</sup> كلام الشاطبي<sup>(٢)</sup>، والوجهان حكاهما الداني في غير «التيسير» وقال: «الوجهان جيّدان».<sup>(٣)</sup>

وقال في «جامع البيان»: «إن الإشارة إليها كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره أقيس»<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وذهب جماعة من المحققين إلى التفصيل:

فمنعوا الإشارة بالروم والإشمام فيها إذا كان قبلها ضمّ، أو واو ساكنة، أو كسرة، أو ياء ساكنة، نحو: ﴿يَمْلِكُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠] و ﴿أَمْرُهُ﴾ [الكهف: ٢٨] و ﴿خُذُوهُ﴾ [الحاقة: ٣٠] و ﴿وَلْيَرْضَوْهُ﴾ [الأنعام: ١١٣]، ونحو: ﴿يَهُ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿بِرَبِّهِ﴾ [الجن: ١٣] و ﴿فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ طلباً للخفة لثلاثاً يخرجوا من ضمّ أو واو إلى ضمّة أو إشارة إليها، ومن كسر أو ياء إلى كسرة.

وأجازوا الإشارة إذا لم يكن قبلها ذلك، نحو: ﴿مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠]

(١) (من): سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: الشاطبية: ٣٠.

(٣) انظر: القصد النافع: ٣١١.

(٤) جامع البيان: ٢/ ق ١.

و ﴿عَنَّهُ﴾ [النساء: ٣١] و ﴿أَجْتَبَنَّهُ﴾ [النحل: ١٢١] و ﴿وَهَدَنَّهُ﴾ [النحل: ١٢١] و ﴿أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء: ١٩٧] و ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [طه: ٩٧] و ﴿أَنْجِئَهُ﴾ [الأعراف: ١١١] لابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، و ﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢] لحفص؛ محافظة على بيان الحركة، حيث لم يكن ثقل، وهذا الذي قطع به أبو محمد مكّي، وأبو عبد الله بن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن الحُصَري، وغيرهم، وإليه أشار الحُصَريّ بقوله:

واشتم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أمّيهما فادر

وأشار إليه أيضاً أبو القاسم الشاطبي، والداني في «جامعه»، وهو أعدل المذاهب عندي، والله أعلم.

وأما سبط الخياط فقال: اتفق الكل على روم الحركة في هاء ضمير المفرد الساكن ما قبلها، نحو: ﴿مِنَهُ﴾ [البقرة: ٦٠] و ﴿عَصَاهُ﴾ [الأعراف: ١٠٧] و ﴿إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿أَخِيهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] و ﴿أَضْرِبُوهُ﴾ [البقرة: ٧٣] ونحوه، قال: واتفقوا على إسكانها إذا تحرك ما قبلها، نحو: ﴿لِيَفْجَرَأَمَامَهُ﴾ [القيامة: ٥] ﴿فَهُوَ/ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا: ٣٩] ونحو: ذلك،<sup>(١)</sup> فانفرد بهذا<sup>(٢)</sup> المذهب فيما أعلم، والله أعلم.

(١) المبهج: ٣٢٧/١.

(٢) في المطبوع: (في هذا).

## تنبيهات

الأول: قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالرّوم والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، أما إذا لم يكن بحضرة أحد يسمع تلاوته فلا يتأكد الوقف إذ<sup>(١)</sup> ذاك بالرّوم والإشمام؛ لأنه غير محتاج<sup>(٢)</sup> أن يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير<sup>(٣)</sup> يتأكد ذلك؛ ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة<sup>(٤)</sup> عمل القارئ، وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له؛ ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل، وإن كان القارئ متعلماً ظهر بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرّه، أو أخطأ فيعلمه.<sup>(٥)</sup>

وكثيراً ما يشتبه على المبتدئين وغيرهم ممن لم يوقفه الأستاذ على بيان الإشارة أن يميزوا بين<sup>(٦)</sup> حركات الإعراب في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، و﴿إِنِّي لَمَّا أَنزَلْتُ إِلَىٰ مَنْ خَيْرٍ فَعِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] فإنهم إذا اعتادوا

(١) في المطبوع (إذا)، وهو تحريف.

(٢) كذا في جميع النسخ غير مُعَدَّى بحرف الجر.

(٣) انظر الخلاف في هذا الأسلوب، أعني دخول (أل) على (غير) في: تهذيب الأسماء واللغات، (غير).

(٤) في المطبوع: (بصحة).

(٥) من قوله: (وهذا التعليل...) إلى هنا بنصّه كلام المألقي في الدر الثير: ١٣٨/٤.

(٦) (بين): سقطت من (س).

الوقف على مثل هذا بالسكون، لم يعرفوا كيف يقرءون: ﴿عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] حالة الوصل، هل هو بالرفع أم بالجر؟ وقد كان كثير من معلّمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حسن لطيف، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

الثاني: التنوين في ﴿يَوْمِيذٍ﴾ [هود: ٦٦] و ﴿كُلٍّ﴾ [هود: ٤٠] و ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] تنوين عَوَضٍ<sup>(٢)</sup> من محذوف، والإشارة في ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ممتنعة، وفي ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾ جائزة؛ لأن أصل الذال من ﴿يَوْمِيذٍ﴾ ساكنة، وإنما كسرت من أجل ملاقاتها سكون التنوين، فلما وقف عليها زال الذي من أجله كسرت، فعادت الذال إلى أصلها وهو السكون، وذلك بخلاف ﴿كُلٍّ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾؛ لأن التنوين فيه دخل على متحرك، فالحركة فيه أصلية، فكان الوقف / عليه بالروم حسناً،<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

(١) انظر: الدر النثر: ١٣٨/٤.

(٢) تنوين العَوَضِ ثلاثة أقسام:

الأول: عَوَضٌ عن جملة، وهو اللاحق (إذ) عَوَضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى ﴿وَأَنْتُمْ حِينِلِرْ تُنْظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذف: (بلغت الروح الحلقوم) وعَوَضَ عنها بالتنوين.

الثاني: عَوَضٌ عن اسم: وهو اللاحق ل(كُلٍّ) عوضاً عما تضاف إليه، نحو: كُلُّ قائمٍ، أي: كل إنسان قائم، فحذف (إنسان) وعَوَضَ عنه بالتنوين.

الثالث: عَوَضٌ عن حرف وهو اللاحق: ﴿جوارٍ﴾ و ﴿غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ونحوهما جرأ ورفعاً، نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء وعَوَضَ عنها بالتنوين.

انظر: شرح ابن عقيل: ١٧/١-١٨.

(٣) انظر: التبصرة: ٣٣٩-٣٤٠، إبراز المعاني: ٢٠٣/٢.

الثالث: تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الرّوم في المفتوح والمنصوب غير المنوّن.

فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرهما؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبل الكسر والضم بما فيهما من الثقل، والرّوم عندهم بعض حركة.

وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الرّوم عندهم إخفاء<sup>(١)</sup> الحركة، فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث.

ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] وخاء ﴿يَخْضَمُونَ﴾ [يس: ٤٩] المفتوحين، ولم يجز الرّوم عندهم في نحو: ﴿لَارِيبَ﴾ [آل عمران: ٩] و﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ﴾ [الجن: ١٨].

وجاز الرّوم والاختلاس عند النحاة في نحو: (إن يضرب)، فالرّوم وقفاً، والاختلاس وصلّاً، وكلاهما في اللفظ واحد.

قال سيبويه في «كتابه»: «أمّا ما كان في موضع نصب أو جر؛ فإنك تروم فيه الحركة، فأما الإشمام فليس إليه سبيل<sup>(٢)</sup>» انتهى.

فالرّوم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً، والاختلاس

(١) في (س): (إبقاء)، وهو تحريف.

(٢) الكتاب: ١٧١/٤.

والإخفاء عندهم واحد، ولذلك عبّروا بكل منهما عن الآخر، كما ذكروا في: ﴿أَرِنَا﴾ [النساء: ١٥٣] و ﴿يَعْمَا﴾ [النساء: ٥٨] و ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩] وربما عبّروا بالإخفاء عن الرّوم أيضاً كما ذكر بعضهم في: ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]؛ توسّعاً.

ووقع في كلام الداني في كتابه «التحديد»<sup>(١)</sup> أن الإخفاء والرّوم واحد، وفيه نظر.

الرابع: قولهم: لا يجوز الرّوم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث، إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلاً من تاء<sup>(٢)</sup> التأنيث؛ لأن الوقف حينئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، أمّا إذا وقف عليه بالتاء اتّباعاً لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء كما سيأتي في الباب الآتي، فإنه يجوز الوقف عليه بالرّوم والإشمام بلا نظر؛ لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له، فيسوغ فيه الرّوم والإشمام<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

الخامس: يتعيّن التحفظ في الوقف على المشدّد المفتوح بالحركة، نحو: ﴿صَوَافَّ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿يُحِقُّ الْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٧] و ﴿وَلَكِنَّ أَلِيرَ﴾ [البقرة: ١٧٧] و من ﴿صَدَّ﴾ [النساء: ٥٥] و ﴿كَأَنَّ﴾ [لقمان: ٧] و ﴿عَلَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فكثير ممن لا

(١) في المطبوع: (التجريد) وهو تصحيف، ولم أقف على ما ذكره المؤلف في «التحديد» المطبوع. والله أعلم.

(٢) في المطبوع (هاء).

(٣) هذا كلام مكّي. انظر التبصرة: ٣٤٣-٣٤٤، إبراز المعاني: ٢/ ٢٠٠.

يعرف يقف بالفتح من أجل الساكنين، وهو خطأ لا يجوز، بل الصواب الوقف بالسكون مع التشديد، على الجمع بين الساكنين، إذ الجمع بينهما في الوقف مغتفر مطلقاً.

السادس: إذا وقف على المشدّد المتطرف وكان قبله أحد حروف المد أو اللين نحو: ﴿الدَّوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢] و ﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦] و ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] ونحو: ﴿تُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] و ﴿الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩] و ﴿هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] وقف بالتشديد كما يوصل، وإن اجتمع في ذلك أكثر من ساكنين، ومدّ من أجل ذلك، وربما زيد في مدّه وفقاً لذلك كما قدمنا في آخر باب المد.

وقد قال الحافظ أبو عمرو في سورة الحجر من «جامع البيان» عند ذكره ﴿فَبِمَا تُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤] ما نصه: «والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن إلا بتخفيف النون لالتقاء ثلاث سواكن فيه إذا شددت، والتقاؤهن<sup>(١)</sup> ممتنع، وذلك بخلاف الوقف على المشدّد الذي تقع الألف قبله، نحو: ﴿الدَّوَابِّ﴾ و ﴿صَوَافٍ﴾ و ﴿غَيْرَ مُضَكَرٍ﴾ [النساء: ١٢] و ﴿وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩] وما أشبهه، وكذلك: ﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦] و ﴿هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣] على قراءته؛ لأنّ الألف للزوم حركة ما قبلها قوي المدُّ بها، فصارت لذلك بمنزلة المتحرك، والواو والياء بتغيّر حركة ما قبلها وانتقالهما خلص السكون بهما، فلذلك يمكن التقاء الساكنين بعد الألف في الوقف، ولم يمكن التقاؤهما بعد الواو والياء؛ لخلوص سكونهما وكون الألف بمنزلة حرف متحرك<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) في المطبوع: (التقائهن)، وهو لحن.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق: ٩٢.



وهو مما انفرد به، ولم أعلم أحداً وافقه على التفرقة بين هذه السواكن المذكورة، ولا أعلم له كلاماً نظير هذا الكلام الذي لا يخفى ما فيه.

والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد والرّوم، فلا يجتمع السواكن المذكورة؛ على أن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين غيره؛ وإن كان في زنة الساكنين، فإن اللسان ينبو بالحرف المشدّد نبوة واحدة فيسهل النطق به لذلك، وذلك مشاهد حسّاً، ولذلك ساغ الوقف على نحو: «صواف» و«الدواب» بالإسكان، ولم يسغ الوقف على / ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، ونحوه في وجه الإبدال كما تقدم في آخر باب الهمز المفرد<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

(١) انظر ص: ٩٧٩.

## باب الوقف على مرسوم الخط<sup>(١)</sup>

وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها، كما تقدّم أول الكتاب.

واعلم أن المراد بالخط الكتابة، وهو على قسمين: قياسي واصطلاحي:  
فالقياسي: ما طابق فيه الخط اللفظ.

والاصطلاحي: ما خالفه بزيادة، أو حذف، أو بدل، أو وصل، أو فصل.

وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها، وبيان ذلك مستوفى في باب الهجاء من كتب العربية، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين، لكنه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها ولا يتعدى إلى سواها، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا.

وقد صنّف العلماء فيه<sup>(٢)</sup> كتباً كثيرة؛ قديماً وحديثاً؛ كأبي حاتم<sup>(٣)</sup>، ونُصير<sup>(٤)</sup>، وأبي بكر بن أبي داود<sup>(٥)</sup>، وأبي بكر بن مهران<sup>(٦)</sup>، وأبي عمرو

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦٢، إبراز المعاني: ٢٠٦/٢.

(٢) في المطبوع (فيها)، وهو تحريف.

(٣) السجستاني، واسم كتابه: «اختلاف المصاحف» منه نسخة في مكتبة برلين.

انظر: الفهرس الشامل.

(٤) وكتابه مصنف في رسم المصحف، مفقود، ولكن ينقل عنه السخاوي في «الوسيلة» في مواضع عدة.

(٥) واسم كتابه «المصاحف»، وهو مطبوع.

(٦) سنّاه «الهجاء»، وهو مفقود.

الداني،<sup>(١)</sup> وصاحبه أبي داود،<sup>(٢)</sup> والشاطبي،<sup>(٣)</sup> والحافظ أبي العلاء،<sup>(٤)</sup> وغيرهم. وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه؛ اختياراً، واختباراً<sup>(٥)</sup>، واضطراراً.

فيوقفُ على الكلمة الموقوف عليها، أو المسؤول عنها؛ على وفق رسمها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخر من الإبدال، والحذف، والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض، من وصل وقطع.

فما كتب من كلمتين موصولتين لم يوقف إلا على الثانية منهما، وما كتب منها مفصلاً يجوز أن<sup>(٦)</sup> يوقف على كل واحدة منهما، هذا هو الذي عليه العمل عن أئمة الأمصار في كل الأعصار.

وقد ورد ذلك نصّاً وأداءً عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف.

ورواه كذلك نصّاً الأهوازي وغيره عن ابن عامر.

(١) وسَمَّه بـ «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار»

انظر الكلام عليه ص: ٣٣٥.

(٢) اسم كتابه «التنزيل». انظر الكلام عليه ص: ٣١٤.

(٣) واسم كتابه «عقيلة أتراب القصائد» المشهورة بـ «الرائية» وهي نظم لـ «مقنع الداني» مع بعض زيادات، شرحها كثيرون، منهم السخاوي، وشرحه حقق في الجامعة الإسلامية بالمدينة سنة (١٤١٥ هـ) للماجستير، وطُبِعَ شرحها لابن القاصح.

(٤) لم أجد من ذكر عنوان كتابه.

(٥) (واختياراً) سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٦) (يجوز أن) حُرِفَتْ في المطبوع إلى: (نحو: ران).

ورواه كذلك أئمة العراقيين عن كل القراء بالنص والأداء، وهو المختار عندنا وعند من تقدمنا للجميع، وهو الذي لا يوجد نص بخلافه، وبه نأخذ لجميعهم كما أخذ علينا، وإلى ذلك أشار أبو مزاحم الخاقاني بقوله: /

وقف عند إتمام الكلام موافقاً لمصحفنا المتلّو في البرّ والبحر<sup>(١)</sup>

إذا تقرر هذا فليعلم أن الوقف على المرسوم ينقسم إلى متّفق عليه، ومختلف فيه، وها نحن نذكر المختلف فيه من ذلك قسماً قسماً، فإنه مقصود هذا الباب، ثم نذكر المتّفق عليه آخر كل قسم؛ لتتم الفائدة على عادتنا، فنقول: تنحصر أقسام هذا الباب في خمسة أقسام:

الأول: الإبدال.

الثاني: الإثبات.

الثالث: الحذف.

الرابع: الوصل.

الخامس: القطع.

فأما الإبدال: فهو إبدال حرف بآخر، وهو من المختلف فيه ينحصر في أصل مطرد، وكلمات مخصوصة.

فالأصل المطرد: كل هاء تأنيث رسمت تاء<sup>(٢)</sup>، نحو: ﴿رَحِمَتْ﴾ [البقرة: ٢١٨]

(١) انظر: قصيدتان في التجويد: ٢٦، البيت ذو الرقم (٣٩).

(٢) انظر: التيسير: ٦٠، الدر الثير: ٤/ ١٥٠-١٥١.

و ﴿نِعْمَتَ﴾ [البقرة: ٢٣١] و ﴿شَجَرَتَ﴾ [الدخان: ٤٣] و ﴿وَحَنَّتْ﴾ [الواقعة: ٨٩] و ﴿كَلَمْتُ﴾ [الأعراف: ١٣٧] وهو على قسمين: قسم اتفقوا على قراءته بالإنفراد، وقسم اختلفوا فيه.

فالقسم المتفق على إفراده: جملة في القرآن أربع عشرة كلمة، تكرر منها ستة.

الأول: ﴿رَحِمْتَ﴾ في سبعة مواضع: في البقرة [٢١٨] ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ وفي الأعراف [٥٦] ﴿إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ وفي هود [٧٣] ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكْنُهُ عَلَيْكُمْ﴾ وفي مريم [٢] ﴿ذَكَرْ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ وفي الروم [٥٠] ﴿إِلَى آثَرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾ وفي الزخرف [٣٢] ﴿أَمْ يَتَّقِيْمُونَ رَحِمَتَ رَبِّكَ﴾ و ﴿وَرَحِمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾.

الثاني: ﴿نِعْمَتَ﴾ في أحد عشر موضعاً: في البقرة [٢٣١] ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ﴾ وفي آل عمران [١٠٣] ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ وفي المائدة [١١] ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ وفي إبراهيم [٢٨، ٣٤] ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا﴾ و ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ وفي [النحل: ٧٢، ٨٣، ١١٤] ﴿وَيَنْعِمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ و ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ و ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ وفي لقمان [٣١] ﴿فِي الْبَحْرِ نِعْمَتِ اللَّهِ﴾ وفي فاطر [٣] ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ وفي الطور [٢٩] ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾.

الثالث: ﴿أَمْرَاتٍ﴾ في سبعة مواضع: في آل عمران [٣٥] ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ وفي يوسف ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ في الموضعين [٣٠، ٥١] وفي القصص [٩] ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ وفي التحريم ﴿أَمْرَاتٍ / نُوحٍ﴾ [١٠] ﴿وَأَمْرَاتُ لُوطٍ﴾ [١٠] ﴿أَمْرَاتُ فِرْعَوْنَ﴾ [١١].

الرابع: ﴿سُنْتُ﴾ في خمسة مواضع: في الأنفال [٣٨] ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنْتُ الْأَوَّلِينَ﴾ وفي فاطر [٤٣] ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَحْدِلْ سُنَّتَ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَحْدِلْ سُنَّتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ وفي غافر [٨٥] ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾.

الخامس: ﴿لَعَنْتَ﴾ في موضعين: أحدهما في آل عمران [٦١] ﴿لَعَنْتَ اللَّهَ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ و ﴿أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ﴾ في النور [٧].

السادس: ﴿وَمَعْصِيَةِ الرَّسُولِ﴾ في الموضعين من المجادلة [٨، ٩].

وغير المكرر سبعة، وهي: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ في الأعراف [١٣٧] و ﴿يَقِيْتُ اللَّهَ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ في هود [٨٦] و ﴿قُرْتُ عَيْنٍ﴾ في القصص [٩] و ﴿فَطَرْتُ اللَّهَ﴾ في الروم [٣٠] و ﴿شَجَرَتِ الزَّقُومِ﴾ في الدخان [٤٣] و ﴿وَجِئْتُ نَعِيمٍ﴾ في الواقعة [٨٩] و ﴿أَبْنَتْ عَمْرَنَ﴾ في التحريم [١٢].

فوقف على هذه المواضع بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب<sup>(١)</sup>، هذا هو الذي قرأنا به وناخذ<sup>(٢)</sup>، وهو مقتضى نصوصهم، ونصوص أئمتنا المحققين عنهم، وقياس ما ثبت نصاً عنهم.

وإن كان أكثر المؤلفين لم يتعرضوا لذلك، فيقتضي عدم ذكرهم له، ولكثير من هذا الباب، أن تكون الجماعة كلهم فيه على الرسم فلا يكون فيه خلاف، أن<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: التيسير: ٦٠، المصباح: ١٣٤٧/٤-١٣٤٩.

(٢) في المطبوع: (ناخذ به)، وهو تحريف.

(٣) (أن) سقطت من المطبوع.

الوقف عليه بالتاء، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ، وغاية من لم يذكر ذلك السكوت، ولا حجة فيه.

وفي «الكافي» الوقف في<sup>(١)</sup> ذلك بالهاء لأبي عمرو والكسائي.<sup>(٢)</sup>

وفي «الهداية» للكسائي وحده.

وفي «الكنز» لابن كثير، وأبي عمرو، والكسائي؛ فلم يذكر يعقوب.<sup>(٣)</sup>

والقسم الذي قرئ بالافراد وبالجمع، ثمانية أحرف، وهي: ﴿كَلِمَتُ﴾ في الأنعام [١١٥] ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ وفي يونس ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٣٣] و﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٩٦] وفي غافر [٦] ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ و﴿آيَاتُ اللَّسَّالِينَ﴾ في يوسف [٧] و﴿فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ﴾ في الموضعين من يوسف [١٥، ١٠] و﴿آيَاتُ مَنْ رَبِّهِ﴾ في العنكبوت [٥٠] \* و﴿فِي الْغُرُفِ﴾ آمَنُونَ \* ﴿في سبأ [٣٧] و﴿عَلَى يَتْنِ مَنَّةٍ﴾ في فاطر [٤٠] ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ في فصلت [٤٧] و﴿جَمَلَتْ﴾ في المرسلات [٣٣].

فمن / قرأ شيئاً من ذلك بالافراد، وكان من مذهبه الوقف بالهاء كما تقدّم، وقف بالهاء، وإن كان من مذهبه الوقف بالتاء، وقف بالتاء، ومن قرأ بالجمع

(١) في (ز): «على» بدل (في).

(٢) الكافي: ٦٨، وفيه ابن كثير معها، وهو ما لم يذكره المؤلف.

(٣) انظر: الكنز: ١٠٧.

(٤) ما بين النجمتين تحرف في المطبوع هكذا: (وفي الفرقان آمنون، وفي...).

وقف عليه بالتاء كسائر الجموع، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في أماكنه<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى.

وقد اجتمعت<sup>(٢)</sup> المصاحف على كتابة ذلك كله بالتاء، إلا ما ذكره الحافظ أبو عمرو الداني في الحرف الثاني من يونس [٩٦] وهو ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ قال: «تأملته في مصاحف أهل العراق، فرأيت مرسوماً بالهاء»<sup>(٣)</sup>.

وكذلك اختلف أيضاً في قوله في غافر [٦١] ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فكتابه بالهاء على قراءة الأفراد بلا نظر، وكتابه بالتاء على مراد الجمع، ويحتمل أن يراد الأفراد ويكون كمنظائره مما كتب بالتاء مفرداً، ولكن الذين كتب<sup>(٤)</sup> في مصاحفهم بالتاء قرؤوه بالجمع<sup>(٥)</sup> فيما نعلمه، والله أعلم.

ويلتحق بهذه الأحرف ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ في النساء [٩٠]، قرأ يعقوب بالتنوين والنصب؛ على أنه اسم مؤنث، وقد نص عليه أبو العز القلانسي، وأبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني وغيرهم أن الوقف له<sup>(٦)</sup>

(١) في (س): «إمألت»، وهو تحريف.

(٢) في (ز) و(ك): «أجمعت».

(٣) المقنع: ٨٤، وانظر: الوسيلة: ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) كذا في (س) وهي أوضح العبارات عندي، إذ اختلفت النسخ، ففي (ت) و(ك): «لكن الذي هو في مصاحفهم» وفي (ز): «لن الذي من»، وفي (ظ): «لكن الذي في...».

(٥) الذين قرؤوا بالجمع هم: نافع وابن عامر وأبو جعفر.

انظر: التيسير: ١٢٢، ص: ١٦٩١.

(٦) (له): سقطت من المطبوع.



عليه بالهاء، وذلك على أصله في الباب<sup>(١)</sup>، ونصّ أبو طاهر بن سوار وغيره على أن الوقف بالتاء لكلهم<sup>(٢)</sup>، وذلك يقتضي التاء له. وسكت آخرون فلم ينصّوا فيه، كالحافظ أبي العلاء، وغيره.

وقال سبط الخياط في «المبهج»: «والوقف بالتاء إجماع؛ لأنه كذلك في المصحف»، قال: «ويجوز الوقف عليه بالهاء في قراءة يعقوب مثل كلمة ﴿وَجَلَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]»<sup>(٣)</sup>.

وهذا يقتضي الوقف عنده على ما كتب تاءً بهاء<sup>(٤)</sup>، كما قدّمنا، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة فهي ستّ: ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ و﴿هَيَاتَ﴾ و﴿مَرَضَاتٍ﴾ و﴿وَلَاتَ﴾ و﴿أَلَّتْ﴾ و﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾.

أما ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ وهي في يوسف [٤، ١٠٠] ومريم [٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥] والقصص [٢٦] والصفات [١٠٢]، فوقف عليه<sup>(٥)</sup> بالهاء خلافاً للرسم: ابن كثير، وابن عامر، وأبوجعفر، ويعقوب، ووقف الباقر بالتاء على الرسم<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: التذكرة: ٣٠٩/٢، الإرشاد: ٢٨٧، الكفاية الكبرى: ٣٠٤.

(٢) المستنير: ٥٢٠/٢.

(٣) المبهج: ٤٦٢/٢.

(٤) في المطبوع: (بها) بدون همزة، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (عليها).

(٦) انظر: شرح الطيبة: ١٤٤-١٤٥.

وأما ﴿هَيَاتَ﴾ وهو الحرفان في المؤمنون [٣٦]<sup>(١)</sup> فوقف عليها بالهاء: الكسائي، والبزي، واختلف عن قبل./

فروى عنه العراقيون قاطبة الهاء كالبزي، وهو الذي في «الكافي» و «الهداية» و «الهادي» و «التجريد» وغيرها<sup>(٢)</sup>.

وقطع له بالتاء فيهما صاحب «التبصرة» و «التيسير» و «الشاطبية» و «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» وغيرها، وبذلك قرأ الباقر<sup>(٣)</sup>، إلا أن الخلاف في «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص» لم يذكر في الأول.

وانفرد صاحب «العنوان» عن أبي الحارث بالتاء في الثانية كالجماعة.<sup>(٤)</sup>

وأما ﴿مَرْضَاتٍ﴾ وهو أربعة مواضع: موضعان في البقرة [٢٦٥، ٢٠٧] وموضع في النساء [١١٤] وموضع في التحريم [١] و ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ في ص [٣] و ﴿أَلَلَّتْ﴾ في النجم [١٩] و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ في النمل [٦٠]، فوقف الكسائي على الأربعة بالهاء هذا هو الصحيح عنه.

وقد اختلف في بعضها في بعض الكتب، فلم يذكر في «تلخيص العبارات» ﴿أَلَلَّتْ﴾ و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾، وخَصَّ الدوري عنه في ﴿وَلَاتَ﴾ بالهاء.<sup>(٥)</sup>

(١) قوله (في المؤمنون) بالرفع على الحكاية.

(٢) انظر: الكافي: ١٣٩، والتجريد: ق: ٣٩/ب.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/٤٥١-٤٥٢، التبصرة: ٣٤٣، والتيسير: ٦٠، والعنوان: ١٣٦، وتلخيص العبارات: ١٢٦.

(٤) رواية أبي الحارث من العنوان ليست من طرق الشر.

(٥) انظر: تلخيص العبارات: ١٤٣.

وفي «التبصرة» روى عن الكسائي في غير ﴿مَرْضَاتٍ﴾ الهاء، والمشهور عنه التاء.<sup>(١)</sup>

ولم يذكر في «التجريد» ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ و ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾، ووقف من قراءته على الفارسي يعني في الروايتين على ﴿أَلَّتْ﴾ بالهاء.<sup>(٢)</sup>

ولم يذكر أبو العز ولا كثير من العراقيين ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾، وقطع له في ﴿مَرْضَاتٍ﴾ بالهاء.<sup>(٣)</sup>

وفي «التبصرة» حكى عن حمزة وحده الوقف فيه بالهاء<sup>(٤)</sup>، وكذا حكى غيره. وقد ورد الخلاف عنه، والصواب التاء، قال الداني في «الجامع»: «وهذا هو الصحيح عنه».<sup>(٥)</sup>

وقول ابن مجاهد في «سبعته»: «حمزة وحده يقف على ﴿مَرْضَاتٍ﴾ بالتاء، والباقون بالهاء».<sup>(٦)</sup> قال الداني: «يعني ابن مجاهد أن النص لم يرد<sup>(٧)</sup> بالوقف على ذلك بالتاء إلا عن حمزة ومن سواه غير الكسائي، فالنص فيه معدوم عنه،

(١) انظر: التبصرة: ٤٣٨.

(٢) قال ابن الفحام: ذكر الفارسي أن الكسائي وقف على ﴿أَلَّتْ﴾ بالهاء، وذكر الحطامي أن أبا طاهر ذكر عن أبي علي قطرب أنه قال: «وقفت الجماعة على التاء لثلاث يشبه اسم الله تعالى، قال: وقول الجماعة أولى من قوله لموافقة المصحف». التجريد: ق: ٤٨ / أ.

(٣) الإرشاد: ٢٤١، الكفاية الكبرى: ١٦١.

(٤) التبصرة: ٤٣٨.

(٥) جامع البيان: ١ / ق: ١٥٩.

(٦) السبعة: ١٨٠.

(٧) في المطبوع: (يرد عنهم)، وهو تحريف.

إذ<sup>(١)</sup> كان نافع وغيره ممن لا نص فيه عنه يقف على ذلك بالتاء على حال رسمه<sup>(٢)</sup>.

وذكر صاحب «الكافي» وصاحب «الهداية» الوقف على ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] و﴿ذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وشبهه عن الكسائي بالهاء<sup>(٣)</sup>.

والمراد بشبهه: ﴿ذَاتَ يَبْيِكُمُ﴾ [الأنفال: ١] و﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧] و﴿ذَاتِ الِيعِينَ وَذَاتِ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨] و﴿ذَاتِ حَمَلٍ﴾ [الحج: ٢] و﴿ذَاتِ قَرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠] و﴿ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] و﴿ذَاتِ الْوُجْجِ﴾ [القمر: ١٣] و﴿ذَاتُ الْأَكْمَامِ﴾ [الرحمن: ١١] و﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] و﴿ذَاتِ الْوُفُودِ﴾ [البروج: ٥] و﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١] و﴿ذَاتِ الصَّنْعِ﴾ [الطارق: ١٢] و﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧] و﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣].

ووقع ﴿ذَاتِ الصُّدُورِ﴾ في موضعي آل عمران [١١٩، ١٥٤] / وفي المائدة [٧] ٢ والأنفال [٤٣] وهود [٥] ولقمان [٢٣] وفاطر [٣٨] والزمر [٧] والشورى [٢٤] والحديد [٦] والتغابن [٤] والملك [١٣]، وهو ضعيف لمخالفته الرسم، ولأن عمل أهل الأداء على غيره.

وزعم ابن جبارة أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي<sup>(٤)</sup> يقفون على

(١) في المطبوع: (إذا)، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٥٩.

(٣) الكافي: ٦٩.

(٤) في المطبوع: (الكسائي ويعقوب) وهو تحريف وخطأ؛ لأن كتاب ابن جبارة هو شرح للشاطبية، ويعقوب ليس منهم. والله أعلم.

﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ و ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ و ﴿ذَاتِ الصُّدُورِ﴾ بالهاء، ففرّق بينه وبين أخواته، ونصّ عمن لا نصّ عنه، ولا أعلمه إلا قاسه على ما كتب بالتاء من المؤنث، وليس بصحيح، بل الصواب الوقف عليه بالتاء للجميع؛ اتباعاً للرسم، والله أعلم.

والقسم المتفق عليه من الإبدال نوعان:

أحدهما: المنصوبُ المنون غير المؤنث، يُبدل في الوقف ألفاً مطلقاً كما تقدم في الباب قبله، نحو: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧] و ﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤].

والثاني: الاسم المفرد المؤنث مما<sup>(١)</sup> لم يرسم بالتاء؛ تبدل تاؤه وصلاتاً تاءً، ووقفاً هاءً، سواء<sup>(٢)</sup> كان منوناً أم غير منون، نحو: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١] و ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣] و ﴿مَنْ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٢٧] و ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ عُشُورَةً﴾ [البقرة: ٧] و ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

وشدّد جماعة من العراقيين فرووا عن الكسائي وحده الوقف على ﴿وَمَنُوءَ﴾ [النجم: ٢٠] بالهاء وعن الباقرين بالتاء، ذكر ذلك ابن سوار، وأبو العزّ، وسبّط الخياط<sup>(٣)</sup>، وغيرهم<sup>(٤)</sup>، وهو غلط.

(١) في المطبوع: (ما) بميم واحدة، وهو تحريف.

(٢) كذا في (ت) فقط، وهو الأصوب -عندي- وفي بقية النسخ: (تبدل تاؤه وصلاتاً هاء وقفاً سواء).

(٣) انظر: المستنير: ٢/ ٨٠٥، الإرشاد: ٥٧٣، الكفاية الكبرى: ٥٦٠، المبهج: ٧٥٨/٢.

(٤) (وغيرهم): سقطت من المطبوع.

وأحسب أن الوَهْمَ حصل لهم من نصّ نُصَيِّرَ على كتابته بالهاء<sup>(١)</sup>، ونُصَيِّرَ من أصحاب الكسائي، فحَمَلُوا الرسم على القراءة، وأخذوا بالضدّ للباقيين، ولم يُردْ نُصَيِّرَ إلا حكاية رسمها، كما حكى رسم غيرها في «كتابه» مما لا خلاف في رسمه، ولا تَعَلَّقُ له بالقراءة.

والعجب من قول الأهوازي: وأجمعت المصاحف على كتابتها<sup>(٢)</sup> ﴿وَمَنْوَةٌ﴾ بواو، والوقف عليه عن الجماعة بالتاء<sup>(٣)</sup>.

فالتصواب الوقف عليه عن كل القراء بالهاء على وفق الرسم، والله أعلم.

وأما الإثبات فهو على قسمين:

أحدهما: إثبات ما حذف رسماً.

والثاني: إثبات ما حذف لفظاً.

فالذي ثبت من المحذوف رسماً ينحصر في نوعين:

الأول: وهو من الإلحاق كما تقدم في الباب قبله هاء السكت.

الثاني: أحد حروف العلة / الواقعة قبل ساكن فحذفت لذلك.

أما «هاء السكت»: فتجيء في خمسة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة:

(١) قال الشاطبي رحمه الله في الرائية:

.....  
بالها مائة نصير عنهم نصراً

انظر: المقنع: ٩٣، الوسيلة: ٤٨٧-٤٨٨.

(٢) في (س): «كتابة».

(٣) لم أجده في الوجيز ولا الموجز، فلعله في كتبه الأخرى.

الأصل الأول: ما الاستفهامية المجرورة بحرف الجر، وقعت في خمس كلمات: ﴿عَمَّ﴾ [النبا: ١] و﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧] و﴿يَمَ﴾ [النمل: ٣٥] و﴿لَمَ﴾ [الصف: ٢] و﴿مَمَ﴾ [الطارق: ٥]، فاختلف<sup>(١)</sup> في الوقف عليها بالهاء عن يعقوب والبزي.

فأمّا يعقوب فقطع له في الوقف عليها<sup>(٢)</sup> بالهاء، أبو محمد سبط الخياط، وأبو الفضل الرازي، والشريف عز<sup>(٣)</sup> الشرف العباسي<sup>(٤)</sup>.

وقطع له الجمهور كأبي العزّ وابن غلبون، والحافظ أبي العلاء، وابن سوار، والداني بالهاء في الحرف الأوّل وهو ﴿عَمَّ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقطع له الأكثرون بذلك في الحرف الثاني وهو ﴿فِيمَ﴾، نحو: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾ [النساء: ٩٧] و﴿فِيمَ أَنْتَ﴾ [النازعات: ٤٣]، وهو الذي في «الإرشاد» و«المستنير»<sup>(٦)</sup>، وزاد فيه<sup>(٧)</sup> أيضاً الحرف الثالث، وهو: ﴿يَمَ﴾، نحو: ﴿فِيمَ بُسِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤].

وقطع له الداني بالهاء في الحرف الأخير، وهو: ﴿مَمَ﴾، وقطع من قراءته على

(١) في المطبوع: (فاختلفوا) بالجمع.

(٢) (عليها): من (س) فقط.

(٣) في (ك): «وعزّ» وهو خطأ لأن (الشريف)، هو (عز الشرف)، وتحرفت في المطبوع إلى: (عن) بالنون ولا يصح أيضاً.

(٤) انظر: المبهج: ٣١٣-٣١٤، المصباح: ١٠٨٤/٣.

(٥) انظر: التذكرة: ١/٢٤٥، المستنير: ١/٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧ و٦١٧، غاية الاختصار: ١/٣٨٨.

(٦) انظر: المستنير: ١/٣٩٧، الإرشاد: ٢١٧.

(٧) (فيه) سقطت من المطبوع.

أبي الفتح في ﴿لَمْ﴾ [آل عمران: ٦٥] و ﴿يَمْ﴾ [النمل: ٣٥] و ﴿فِيَمْ﴾ [النساء: ٩٧].<sup>(١)</sup>  
وقطع آخرون بذلك لرويس خاصة في الأحرف الخمسة، كأبي بكر بن  
مهران.<sup>(٢)</sup>

وقطع أبو العزّ بذلك لرويس خاصة في الأحرف الثلاثة الأخيرة، وجعل  
الحرفين الأولين ليعقوب بكماله، كما تقدم آنفاً.<sup>(٣)</sup>

ولم يذكره عنه في «الكامل» ولا في «الجامع» ولا في كثير من الكتب.  
قلت: وبالوجهين أخذ ليعقوب في الأحرف الخمسة لثبوتها عندي عنه من  
روايته، والله أعلم.

وأما البزي: فقطع له بالهاء في الأحرف الخمسة صاحب «التيسير»  
و «التبصرة» و «التذكرة» و «الكافي» و «تلخيص العبارات» وغيرها، ولم يذكره  
أكثر المؤلفين، وهو الذي عليه العراقيون.<sup>(٤)</sup>

وانفرد في «الهداية» بالهاء عن ابن كثير بكماله في ﴿عَمْ﴾ و ﴿لَمْ﴾ فقط.  
وأطلق للبزي الخلاف في الخمسة أبو القاسم الشاطبي والداني في غير  
«التيسير».

(١) مفردة يعقوب: ٣٢-٣٣.

(٢) لم أجد قول ابن مهران في «غايته» ولا في «مبسوطه».

(٣) الإرشاد: ٢١٧، ويلاحظ أن الذي في «الإرشاد» المطبوع هو (ثم) بالثاء المثلثة، وليس فيه (بم) بالباء  
الموحدة، فلعله تصحيف.

(٤) انظر: التيسير: ٦١-٦٢، التبصرة: ٣٤٢-٣٤٣، التذكرة: ١/٢٤٤، الكافي: ٥٢، تلخيص العبارات:



وبالهاء قرأ على الحسن بن غلبون، وبغير هاء قرأ على أبي الفتح فارس بن أحمد، وعبد العزيز بن جعفر الفارسي.

وهو من المواضع التي خرج صاحب «التيسير» فيها عن طريقه، فإنه أسند رواية البزي عن الفارسي / هذا؛ وقطع فيه بالهاء عن البزي، ولم يقرأ بالهاء إلا على ابن غلبون كما نصّ عليه في «جامع البيان»<sup>(١)</sup>.

والهاء السكت، مختارة في هذا الأصل عند علماء العربية؛ عوضاً عن الألف المحذوفة<sup>(٢)</sup>.

الأصل الثاني: ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ حيث وقعا، وكيف جاءا، نحو: ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: ٢٩] ﴿لَهُوَ﴾ [الحج: ٦٤] و﴿أَنْ يُمَلَّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾<sup>(٣)</sup> [البقرة: ٣٧] و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ونحو: ﴿مَا هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨] و﴿لَهِىَ﴾ [العنكبوت: ٦٤] و﴿هِيَ﴾ [البقرة: ٦٨]، فوقف على ذلك بالهاء يعقوب من غير خلاف عنه.<sup>(٤)</sup>

(١) جامع البيان: ١ / ق: ١٦٥ / أ.

(٢) واستشهد له بقول الشاعر:

مهما لي الليلة مهما لي  
أودى بنعلي وسربالية

وقول الآخر:

ياربَّ يومٍ لا أظنُّه  
أرْمَضَ من تحت وأضحى من علّه

انظر: الجمل في النحو: ٢٦٥-٢٦٦، شرح المفصل: ٩ / ٤٥، شرح ابن عقيل: ٤ / ١٧٧-١٨٠.

(٣) وردت في النسخ والمطبوع: ﴿فإنه هو﴾، وليست في القرآن الكريم بهذه الصيغة.

(٤) التذكرة: ١ / ٢٤٥، مفردة يعقوب للبداني: ٢٨-٣١، التلخيص: ٢٠٨، المستنير: ١ / ٣٩٧،

المصباح: ٣ / ١٠٨١.

الأصل الثالث: النون المشددة من جمع الإناث سواء اتصل به شيء، أو لم يتصل، نحو: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨] ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] و﴿أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] و﴿بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ﴾ [المتحة: ١٢]، فاختلف عن يعقوب في الوقف على ذلك بالهاء:

فقطع في «التذكرة» بإثبات الهاء ليعقوب<sup>(١)</sup> في ذلك كله، وكذلك الحافظ أبو عمرو الداني، وذكره أبو طاهر بن سوار<sup>(٢)</sup>، وقطع به أبو العزّ القلانسي لرويس من طريق القاضي، وأطلقه في «الكنز» عن رويس، وقطع به ابن مهران لروح<sup>(٣)</sup>، والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما أخذ.

وقد أطلقه بعضهم؛ وأحسب أن الصواب تقييده بما كان بعدهاء كما نقلوا<sup>(٤)</sup>، ولم أجد أحداً مثل بغير ذلك، فإن نَصَّ على غيره أحد يوثق به رجعنا إليه، وإلا فالأمر كما ظهر لنا.<sup>(٥)</sup>

(١) في (ت) وكذا في المطبوع «عن».

(٢) انظر: التذكرة: ١/ ٢٤٥، مفردة يعقوب للداني: ٣٠، المصباح: ٣/ ١٠٨٣-١٠٨٤، المستنير: ١/ ٣٩٧.

(٣) الإرشاد: ٢١٧، الكنز: ١٠٧-١٠٨، وصرّح بأنها من زيادات القاضي عن رويس، وقرأت كتابي ابن مهران (الغاية) و(المبسوط) المطبوعين ولم أجده تعرض لهذا النوع أصلاً. والله أعلم.

(٤) كذا في (ز) و(س)، وفي بقية النسخ: «مثلوا»، وفي المطبوع: «مثلوا به».

(٥) لكن، ذكر المؤلف نفسه في «تجبير التيسير» أن عامة أهل الأداء مثلوا بـ ﴿كَيِّدُكُنَّ﴾ [يوسف: ٢٨] وجعلوا الوقف عليها بهاء السكت، وذكر الأزميري أن الداني وابن الفحام في «مفردتيهما» مثلاً بـ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحریم: ٥] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

ونقل المسحراتي عن «مفردة الداني» أن الداني مثل بـ ﴿وَلَكِنَّ﴾ [الرعد: ١]. اهـ ووجدت الداني مثل أيضاً بـ (إن) وذكر أنه يوقف عليه: (إنَّه).

انظر: مفردة الداني: ٣٠-٣١، المصباح: ٣/ ١٠٨٤ الحاشية (١)، تجبير التيسير: ٧٨، التتمة: ٢٣١، تحرير النشر: ٣١/ أ، شرح الدرة للنويري: ١/ ٢٩٣-٢٩٤ الحاشية (١١).

الأصل الرابع: المشدّد المبني، نحو: ﴿الْأَعْلُوْا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و﴿إِلَّا مَا يُوحَىٰ﴾ [إلى] [الأحقاف: ٩] و﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخَتٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] و﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٩] اختلف فيه عن يعقوب أيضاً: فنصّ على الوقف عليه بالهاء ليعقوب بكمالهِ أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ الداني،<sup>(١)</sup> والأستاذ أبو طاهر بن سوار، وأبو بكر بن مهران عن روح وحده.<sup>(٢)</sup>

والأكثر على حذف الهاء وقفاً، وكلاهما ثابت عن يعقوب، والظاهر أن ذلك مقيد بما كان بالياء كما مثلنا به، ومثل به المثبتون، فإن ثبت غير ذلك / صير<sup>(٣)</sup> إليه، والله أعلم.

وانفرد الداني بالهاء نصاً<sup>(٤)</sup> في ﴿وَلَكِنَّ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦] يعني المفتوحة والمكسورة<sup>(٥)</sup>، وقياس ذلك ﴿كَانَ﴾ [القمان: ٧]، والله أعلم.

(١) في المطبوع: (الحافظ أبو عمرو)، وهو مخالف لما في النسخ.

(٢) قوله: (والحافظ الداني...) يفهم منه أنه يعمّم جميع الكلمات المذكورة، لكن وجدت الداني في «مفردته ليعقوب» -حسب النسخة التي عندي- أنه يقصر الحكم على ﴿عَلَيَّ﴾ [النمل: ١٩] و﴿إِلَى﴾ [القصص: ٢٤] و﴿يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿لَدَيَّ﴾ [ق: ٢٨] قال الداني: «هذه الأربعة الأحرف فقط حيث وقعت». اهـ، ومعنى كلامه هذا أن ﴿يَمْصُرِخَتٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] التي مثل بها المؤلف غير داخلة في الحكم، ثم وجدته -الداني- مثل بها مع ﴿يَبْنِي﴾ [يوسف: ٥] و﴿وَلَدَيْكَ﴾ [النمل: ١٩] ضمن ما يُسكت عليه بالهاء، فهل هذا تعارض منه أو سهو؟ الله أعلم.

وأما ابن سوار وابن مهران، فلم أجدهما تعرضا لهذا النوع. والله أعلم.

انظر: التذكرة: ٢٤٥/١، مفردة الداني: ٢٩-٣٠، التتمة: ٢٣١.

(٣) في المطبوع: (أصبر) وهو تحريف شنيع.

(٤) (نصاً): سقطت من المطبوع.

(٥) انظر: المفردة: ٣٠.

الأصل الخامس: النون المفتوحة، نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] و ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فروى بعضهم عن يعقوب الوقف على ذلك كله بالهاء، وحكاه أبو طاهر بن سوار وغيره، ورواه ابن مهران عن رويس، وهو لغة فاشية مطردة عند العرب، ومقتضى تمثيل ابن سوار إطلاقه في الأسماء والأفعال، فإنه مثل بقوله ﴿يُفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] <sup>(١)</sup>.

وروى ابن مهران عن هبة الله عن التمار تقييده بما لم يلتبس بهاء الكناية، ومثله بقوله: ﴿وَتَكُنُّوا الْحَقَّ وَانْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢] و ﴿وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩] قال: «ومذهب أبي الحسن بن أبي بكر؛ يعني شيخه ابن مقسم، أن هاء السكت لا تثبت في الأفعال» <sup>(٢)</sup>.

قلت: والصواب تقييده عند من أجازوه، كما نص عليه علماء العربية.

والجمهور على عدم إثبات الهاء عن يعقوب في هذا الفصل، وعليه العمل، والله أعلم.

وأما الكلمات المخصوصة، فهي أربع: ﴿يَتَوَلَّى﴾ [المائدة: ٣١] و ﴿يَتَأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] و ﴿يَحْشَرَنِي﴾ [الزمر: ٥٦] <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المستنير: ٣٩٧/١، ويلاحظ أن ابن سوار ذكره بصيغة التضعيف، إذ قال: «وروي عنه (يعقوب...)».

(٢) لم أجد ما ذكر في «الغاية» ولا في «المبسوط»، فلعله في كتابه الآخر «الشامل» والله أعلم.

(٣) كتب في المطبوع «واحسرتي»، وهو خطأ وتحريف.

و ﴿ثُمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] الظرف<sup>(١)</sup>، فاختلف فيها عن رويس:

فقطع ابن مهران له بالهاء، وكذلك صاحب «الكنز» ورواه أبو العزّ القلانسي عن القاضي أبي العلاء عنه، ونص الداني على ﴿ثُمَّ﴾ ليعقوب بكماله، ورواه الآخرون عنه بغير هاء كالباقين، والوجهان صحيحان عن رويس قرأت بهما، وبهما آخذ.<sup>(٢)</sup>

وانفرد الداني عن يعقوب بالهاء في ﴿هَلُمَّ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وانفرد ابن مهران بالهاء في ﴿وَلِئَنِّي﴾ [البقرة: ٤٠]، وقياسه ﴿مَثَوًى﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿وَمَحْيَا﴾ [الأنعام: ١٦٢] وكذلك في ﴿أَيُّ﴾ [يوسف: ٨٠]، وقياسه ﴿أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]، ولا يتأتى ذلك إلا مع فتح الياء، وليست قراءة يعقوب، والله أعلم.

وروى عن أبي الحسن بن أبي بكر المذكور ﴿تَسْنَفَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٤١] بالهاء من الأفعال خاصة، فخالف في ذلك سائر الرواة مع ضعفه، والله أعلم.<sup>(٣)</sup>

(١) المراد ﴿ثُمَّ﴾ المفتوحة الشاء، فتخرج ﴿ثُمَّ﴾ المضمومة الشاء.

و﴿ثُمَّ﴾ اسم يشار به إلى المكان البعيد، وهو ظرف لا يتصرف ولا يتقدمه حرف التنبيه؛ إلحاقاً له بذي اللام بجامع البعد، ولا يتأخر عنه كاف الخطاب؛ لأنه موضوع للبعد فلا حاجة له بالكاف الدالة على البعد. وقول المؤلف: (للظرفية) قيدٌ يخرج به ﴿ثُمَّ﴾ العاطفة، والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب ١/ ١٢٧-١٢٨، التمهة: ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) مفردة الداني: ٢٨-٣٠، الإرشاد: ٢١٧، الكفاية الكبرى: ٢١٧، الكنز: ١٠٨، والعجب أن ﴿ثُمَّ﴾ ضبطت في الثلاثة الأول كلها بضم الشاء.

(٣) لم أجده في «الغاية» ولا في «المبسوط».

وهاء السكت في هذا كله وما أشبهه جائزة عند علماء العربية سماعاً وقياساً،  
والله أعلم.

وأما النوع الثاني: وهو أحد أحرف العلة الثلاثة: الياء والواو  
والألف.

فأما الياء: فمنه ما حذف لالتقاء الساكنين، وما هو لغير ذلك، كما يأتي في  
باب (الزوائد)؛ فالمحذوفة رسماً للساكن على قسمين:

أحدهما: ما حذف لأجل التنوين.

والثاني: / ما حذف لغيره.

فالذي للتنوين: ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً: ﴿بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾  
كلاهما في البقرة [١٧٣] والأنعام [١٤٥] والنحل [١١٥] ﴿مِنْ مَّوَصٍ﴾ في البقرة  
[١٨٢] ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ في البقرة [٢٣٣] والنساء [٢٩] ﴿وَلَا حَامٍ﴾ في المائدة [١٠٣]  
و ﴿لَاتٍ﴾ في موضعين: في الأنعام [١٣٤] والعنكبوت [٥] ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾  
و ﴿لَهُمْ أَيْدٍ﴾ كلاهما في الأعراف [٤١، ١٩٥] و ﴿لَعَالٍ﴾ في يونس [٨٣] و ﴿أَنَّهُ  
نَاجٍ﴾ في يوسف [٤٢].

و ﴿هَادٍ﴾ في خمسة مواضع: اثنان في الرعد [٣٣، ٧] وكذلك في الزمر  
[٣٦، ٢٣] وآخر في المؤمن [٣٣].

و ﴿وَاقٍ﴾ في ثلاثة مواضع: اثنان في الرعد [٣٧، ٣٤] وآخر في المؤمن  
[٢١].

و ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ في الرعد [١٠] و ﴿مِنْ وَايٍ﴾ فيها [١١] و ﴿وَادٍ﴾ في موضعين: ﴿بَوَادٍ﴾ في إبراهيم [٣٧] و ﴿وَادٍ﴾ في الشعراء [٢٢٥]، ﴿وَمَاعِنَدَ اللَّهِ﴾ باقي في النحل [٩٦] و ﴿أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ فيها [١٠١].

و ﴿لَيْالٍ﴾ في ثلاثة مواضع: مريم [١٠] و الحاقة [٧] و الفجر [٢]، و ﴿أَنْتَ قَاضٍ﴾ في طه [٧٢].

و ﴿الْأَزَانِ﴾ في النور [٣] و ﴿هُوَ جَازٍ﴾ في لقمان [٣٣] و ﴿بِكَافٍ﴾ في الزمر [٣٦].

و ﴿مُعْتَدٍ﴾ في ثلاثة مواضع: في ق [٢٥] و ت [١٢] و المطففين [١٢].

و ﴿عَلَيْهَا فَانَ﴾ في الرحمن [٢٦] و ﴿حَمِيمٍ إِنْ﴾ فيها [٤٤] و ﴿دَانٍ﴾ فيها أيضاً [٥٤] و ﴿مُهْتَدٍ﴾ في الحديد [٢٦] و ﴿مُلْتَقٍ﴾ في الحاقة [٢٠] و ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧].

وتتمة الثلاثين ﴿هَكَارٍ﴾ في التوبة [١٠٩] على أنه مقلوب كما تقدم في (الإمالة).

فأثبت ابن كثير الياء في أربعة أحرف في عشرة مواضع، وهي: ﴿هَادٍ﴾ في الخمسة [الرعد: ٧، ٣٣، الزمر: ٢٣، ٣٦، غافر: ٣٣] و ﴿وَاقٍ﴾ في الثلاثة [الرعد: ٣٤، ٣٧، غافر: ٢١] و ﴿وَايٍ﴾ [الرعد: ١١] و ﴿بَاقٍ﴾<sup>(١)</sup> [النحل: ٩٦]، هذا هو الصحيح عنه.

(١) في المطبوع: (بان) بالنون، وهو تحريف.

انظر: جامع البيان: ٢ / ق: ٩٢ / أ.

وانفرد فارس بن أحمد من قراءته على السامري، عن ابن مجاهد عن قبل بإثبات الياء في موضعين آخرين، وهما: ﴿فَانِ﴾ في الرحمن [٢٦] و﴿رَاقٍ﴾ في القيامة [٢٧]، فيما ذكره الداني في «جامع البيان»<sup>(١)</sup> وقد خالف فيها سائر الناس.

وكأن الداني لم يرتضه، فإنه لم يعوّل عليه في «التيسير» ولا في غيره، مع أنه أسند رواية قبل في هذه المؤلفات من هذه الطريق<sup>(٢)</sup>.

وانفرد الهذلي في «الكامل» عن ابن شنبوذ عن قبل بالوقف بالياء على سائر الباب، وكذا حكاه ابن مجاهد عن قبل في «جامعه»<sup>(٣)</sup>.

وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: جامع البيان: ٢ / ق: ٩٢ / أ.

(٢) في المطبوع: (الطرق) بالجمع.

وقال القاهري: «بمجرد هذا لا يثبت عدم ارتضائه؛ لأنه يحتمل أن يكون في هذا الطريق روايتان، فاختار في «الجامع» رواية وفي غيره رواية أخرى». بحر الجوامع: ق: ٣٤٦ / ب.

(٣) قال الإمام الداني: «نا الفارسي قال: نا أبو طاهر عن قراءته على ابن مجاهد، الأربعة بالياء في الوقف، قال: وكنت سألت أبا بكر عن نظائر ذلك من المنون مثل ﴿مُسْتَخْفٍ﴾ [الرعد: ١٠] و﴿مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، فقال: إذا وصلت بالتنوين، وإذا وقفت فبالياء، فظننت أن ذلك منه غفلة حتى رأيته قد سطر في «جامعه» عن ابن كثير أنه يقف على ﴿هَكَذَا﴾ [الرعد: ٣٣] و﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧] بالياء، قال: وكذلك ما أشبهه، فدل على أنه أتقن معرفة ذلك». جامع البيان: ٢ / ق: ٩٢، وانظر الكامل: ق: ١٤٠ / ب.

(٤) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ١٥٧ و ٢٥٤-٢٥٥.



وانفرد الهذلي أيضاً عن ابن شنبوذ عن النحاس و<sup>(١)</sup> عن أبي عدي، عن ابن سيف؛ كلاهما عن الأزرق / عن ورش بإثبات الياء في ﴿قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] وفي ﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣] مخير، فخالف سائر الرواة، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

والذي حذف لغير تنوين: أحد عشر حرفاً، في سبعة عشر موضعاً، وهي: ﴿يُوتَ﴾ في موضعين ﴿يُوتَ الْحِكْمَةَ﴾ في البقرة [٢٦٩] في قراءة يعقوب<sup>(٣)</sup>، ﴿وَسَوْفَ يُوتَ اللَّهُ﴾ في النساء [١٤٦] ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ في المائدة [٣] و﴿يَفْضُ الْحَقَّ﴾ في الأنعام [٥٧]، في قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف<sup>(٤)</sup>، و﴿تُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في يونس [١٠٣]، و﴿الْوَادِ﴾ في أربعة مواضع: ﴿يَا الْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ في طه [١٢] و النازعات [١٦]، و﴿عَلَى وَادِ النَّمْلِ﴾<sup>(٥)</sup> في النمل [١٨] و ﴿الْوَادِ الْآتِمِ﴾ في القصص [٣٠].

و ﴿هَادٍ﴾ في موضعين: و ﴿لَهَادِ الَّذِينَ﴾ في الحج [٥٤] و ﴿بِهَدِ الْعَمَى﴾ في الروم [٥٣] و ﴿يُرْدِنِ الرَّحْمَنُ﴾ في يس [٢٣] و ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ في الصافات [١٦٣]، و ﴿بِنَادِ الْمُنَادِ﴾ في ق [٤١]، و ﴿تَغْنِ النَّذْرُ﴾ في اقتربت [٥]<sup>(٦)</sup>.

و ﴿الْجَوَارِ﴾ في موضعين: ﴿الْجَوَارِ الْمُنْتَشَاتِ﴾ في الرحمن [٢٤] ﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾ في كورت [١٦].

(١) سقط واو العطف من (ت) وكذا المطبوع.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٦/أ.

(٣) وهي بكسر التاء. انظر: التذكرة: ٢/٢٧٧، التلخيص: ٢٢٢، ص: ١٦٤٣.

(٤) وهي بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القضاء. ص: ١٦٨٥.

(٥) (في النمل): سقطت من المطبوع.

(٦) المراد: سورة القمر، وفي المطبوع (اقترب)، وهو خطأ وتحريف يوهم دخول ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ في الأنبياء، وليس كذلك، والله أعلم.

وأما ﴿ءَاتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾ في النمل [٣٦]، و﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨]، فسياًتيان في باب (الزوائد)؛ من أجل فتح يائهما<sup>(١)</sup> وصلأ.

وأما ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أول الزمر [١٠] فلا خلاف في حذفها<sup>(٢)</sup> في الحالين، للرسم والرواية، والأفصح في العربية<sup>(٣)</sup>، إلا ما ذكره الحافظ أبو العلاء عن رويس كما سيأتي<sup>(٤)</sup>.

فوقف يعقوب في المواضع السبعة عشر بالياء، هذا هو الصحيح من نصوص أئمتنا في الجميع، وهو قياس مذهبه وأصله، وقد نصّ على الجميع جملة وتفصيلاً أبو القاسم الهذلي، وأبو عمرو الداني<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع: (يا أيها)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (حذفها) وهو تحريف.

(٣) تبعاً لقاعدة: أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ماقطة، كقوله: ﴿يَقُولُ﴾ [الأعراف: ٥٩] و﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨]؛ لأن المقرّر في علم العربية أن المنادى إذا كان صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم تجوز فيه خمسة أوجه، أكثرها استعمالاً عند العرب هو حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وهو ما عبّر عنه المؤلّف بقوله (والأفصح في العربية)، وله شواهد كثيرة منها قول حسان: يا عين بكّي سيّد الناس واسفحي بدمع فإن أنزفتي فاسكبي الدّما أراد: يا عيني، فاكتفى بالكسرة عن الياء، وهناك أوجه أربعة أخرى مذكورة في كتب النحو، جمعها ابن مالك في ألفيته:

واجعل منادى صَحَّ إن يُصَفَّ ليا كعبدٍ عدي عبدًا عبدًا

انظر: الوقف والابتداء: ١/ ٢٤٦-٢٤٨، المقنع: ٤١، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٧٤.

(٤) انظر ص: ١٤٤٩.

(٥) انظر: الكامل: ق: ١٤٠/ب، مفردة الداني: ٢٤-٢٧.

ونصّ على ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] صاحب «المبهبج» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وأبو الحسن بن فارس، والحافظ أبو العلاء وغيرهم.<sup>(١)</sup>

ونصّ على ﴿يُؤْتِ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصّ على ﴿وَأَخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣] في «المبهبج» و«التذكرة» و«الجامع» و«المستنير» و«غاية الاختصار» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكنز» وغيرها.<sup>(٢)</sup>

ونصّ على ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] هؤلاء المذكورون وغيرهم، إلا أنه جعله في «الكفاية» قياساً مع تصريحه بالنصّ في «الإرشاد».<sup>(٣)</sup>

ونصّ على ﴿تُجِزُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣] سبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وأبو الحسن الخياط، وأبو العلاء الهمداني وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

ونصّ على ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦] أبو الحسن / بن غلبون وأبو محمد سبط الخياط وأبو طاهر بن سوار،

(١) انظر: المبهبج: ٤١٧/٢، المستنير: ٤٨٦/١، الإرشاد: ٢٥٠، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الكنز: ١٨ و١٨٦، غاية الاختصار: ٤٣٧/٢.

(٢) انظر: المبهبج: ٤٦٦/٢، المستنير: ٥٢٤/٢، الإرشاد: ٢٩٣، الكفاية الكبرى: ٣٠٨، والكنز: ١٤٨، الجامع لابن فارس: ٢١٥، غاية الاختصار: ٣٦١/١.

(٣) انظر: المبهبج: ٥٠٣/٢، الجامع: ٢٤٢، المستنير: ٥٥٣/٢، الإرشاد: ٣٢٦، الكفاية الكبرى: ٣٣٣، والكنز: ١٥٨، التذكرة: ٣٢٥-٣٢٦، غاية الاختصار: ٣٦١/١.

(٤) انظر: المبهبج: ٥٤٧/٢، المستنير: ٥٩٣/٢، الإرشاد: ٣٦٧، الكفاية الكبرى: ٢٧٢، الجامع لابن فارس: ٢٧٨، غاية الاختصار: ٣٦١/١.

وذكره الحافظ أبو العلاء قياساً.<sup>(١)</sup>

ونصَّ على ﴿وَادِّ التَّمَلِّ﴾ [النمل: ١٨] صاحب «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«المبهج» و«التذكرة» و«الغاية» وغيرهم.<sup>(٢)</sup>

ونصَّ على ﴿الْوَادِّ الْآيَمَنِ﴾ [القصص: ٣٠] أبو الحسن بن غلبون، وذكره في «المبهج» و«المستنير» و«غاية الاختصار» قياساً.<sup>(٣)</sup>

ونصَّ على ﴿لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٥٤] أبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

ونصَّ على ﴿بِهَدِ الْعُمَى﴾ في الرّوم [٥٣] صاحب «المستنير» وصاحب «غاية الاختصار» وصاحب «التذكرة» وصاحب «الكنز»، وغيرهم.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: التذكرة: ٤٣٧/٢، المبهج: ٦٢٩/٢، المستنير: ٦٨٠/٢، غاية الاختصار: ٣٦٢/١.

(٢) انظر: المستنير: ٧٢٢/٢، الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المبهج: ٦٧٢/٢، غاية الاختصار: ٣٦٠-٣٦١.

تنبيه: ما ذكره المؤلف من أن «التذكرة» نصّت على هذه الكلمة لم أجده فيها ألبتة. فإله أعلم.

(٣) تنبيهان:

الأول: لم أجدها أبداً الحسن بن غلبون تعرض لهذه الكلمة في «التذكرة».

الثاني: أن قول المؤلف (قياساً) راجع إلى الثلاثة، وليس مختصاً بأبي العلاء، قال ابن سوار: «قياس مذهب يعقوب الوقف عليه بالياء ولست أعرف عنه نصّاً». والعبارة بحروفها في «المبهج» إلا كلمة (نصّاً) والله أعلم. انظر: المبهج: ٦٧٧/٢، المستنير: ٧٢٧/٢، غاية الاختصار: ٣٦٢/١.

(٤) انظر: المستنير: ٦٩٢/٢، غاية الاختصار: ٣٦٠-٣٦١، الجامع لابن فارس: ٣٦١، الإرشاد: ٤٥١، الكفاية الكبرى: ٤٥٠.

(٥) انظر: المستنير: ٧٣٤/٢، غاية الاختصار: ٣٦١/١، التذكرة: ٤٧٨/٢.

تنبيه: قوله: (صاحب الكنز) يخالف ما ذكر فيه، قال الواسطي: «وكلهم يقف في الرّوم بغير ياء». والله أعلم. الكنز: ٢١٢.

ونصَّ على ﴿يُذِنِ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٢٣] الجمهور؛ كابن سوار، وأبي العز، وأبي العلاء، والسبط، وغيرهم، ولم يذكره له في «التذكرة»، وسيأتي ذكره في (الزوائد)؛ من أجل أبي جعفر وصلاً.

ونصَّ على ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ١٦٣] ابن سوار، وسبط الخياط، وأبو العلاء الهمداني، وأبو الحسن بن فارس، وأبو العزّ القلانسي، وغيرهم.

ونصَّ على ﴿يُنَادِ الْمَنَادُ﴾ [ق: ٤١] هؤلاء المذكورون وسواهم.

ونصَّ على ﴿تُنَنِّ الْأُنْدُرُ﴾ [القمر: ٥] صاحب «المستنير» وأبو الحسن الخياط صاحب «الجامع»، وذكره أبو العلاء الحافظ قياساً.<sup>(١)</sup>

ونصَّ على \* ﴿الْجَوَارِ﴾ في \*<sup>(٢)</sup> الموضعين [الرحمن: ٢٤، التكويد: ١٦] في «الكفاية» و«الإرشاد» و«الكنز» وغيرها وذكره في «غاية الاختصار» قياساً.<sup>(٣)</sup>

وكلُّ من لم ينصَّ على شيء مما ذكرنا فإنه ساكت؛ ولا يلزم من سكوته ثبوت الرواية ولا عدمها، والنصُّ يُقدَّم على كل حالٍ، لا سيما وقد عضَّدها القياس، وصحَّح بها الأداء فوجب الرجوع إليها.

ووافقه<sup>(٤)</sup> على ﴿وَادِ التَّمَلِّ﴾ [النمل: ١٨] الكسائي، فيما رواه الجمهور عنه،

(١) انظر: المستنير: ٨٠٨/٢، الجامع لابن فارس: ٤٧٧، غاية الاختصار: ٣٦٢/١.

(٢) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٣) انظر: الكفاية الكبرى: ٥٦٦ و٦٠٤، الإرشاد: ٥٧٩ و٦٢٣، الكنز: ٢٤٦ و٢٦١،

غاية الاختصار: ٣٦٢/١.

(٤) أي يعقوب.

وهو الذي قطع به الداني، وطاهر بن غلبون، وأبو القاسم الهذلي، وأبو عبد الله ابن شريح، وأبو العباس المهدوي، وأبو عبد الله بن سفيان، وأبو علي بن بليمة وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي<sup>(١)</sup> وزاد ابن غلبون، وابن شريح، وابن بليمة عن الكسائي أيضاً ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ في الموضعين [طه: ١٢، والنازعات: ١٦]، وذكر الثلاثة في «التبصرة» عنه، وقال: «والمشهور الحذف، وبه قرأت»<sup>(٢)</sup>. وزاد ابن بليمة وابن غلبون ﴿الْوَادِ الْآتَمِينَ﴾ [القصر: ٣٠]، ولم يذكر كثير من العراقيين في الأربعة سوى الحذف.

قلت: والأصح عنه هو الوقف بالياء على ﴿وَادِ النَّعْلِ﴾ [النمل: ١٨] دون الثلاثة الباقية، وإن / كان الوقف عليه بالحذف صح عنه أيضاً، لأن سورة بن المبارك روى عنه نصاً أنه قال: الوقف على ﴿وَادِ النَّعْلِ﴾ بالياء، قال الكسائي: «ولم أسمع أحداً من العرب يتكلم بهذا المضاف إلا بالياء»<sup>(٣)</sup>.

قال الداني في «جامعه»: وهذه علة صحيحة مفهومة؛ لأنها تقتضي هذا الموضع<sup>(٤)</sup> خاصة، قال: «وقال عنه، يعني سورة بن المبارك ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢] بغير ياء لأنه غير مضاف»<sup>(٥)</sup>.

ووافقه أيضاً على ﴿بِهَدِ الْعَمِي﴾ في الروم [٥٣] الكسائي على اختلاف عنه

فيه:

(١) انظر: التجريد: ق ٤١ / أ.

(٢) التبصرة: ٥٩٠.

(٣) رواه خلف عن سورة عنه. انظر: التبصرة: ٥٩٠، جامع البيان: ١ / ق: ١٦٠.

(٤) في المطبوع: (الوضع)، وهو تحريف.

(٥) جامع البيان: ١ / ق: ١٦٠.

فقطع له بالياء أبو الحسن بن غلبون، وأبو عمرو الداني في «التيسير» و«المفردات» وصاحب «الهداية» و«الهادي» و«الشاطبية»، وغيرهم.<sup>(١)</sup> وقطع له بالحذف أبو محمد مكي، وابن الفحام، وابن شريح على الصحيح عنده، وأبو طاهر بن سوار، والحافظ أبو العلاء، وغيرهم.

وذكر الوجهين أبو العزّ القلانسي، والداني في «جامعه» ثمّ روى عنه نصّاً أنه يقف عليه بغير ياء، ثمّ قال: «وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه».<sup>(٢)</sup>

قلت: والوجهان صحيحان نصّاً وأداءً، وعلى الحذف جمهور العراقيين.

واختلف فيه أيضاً عن حمزة مع قراءته له ﴿بِهَدِ الْعُمَى﴾ [الروم: ٥٣]<sup>(٣)</sup>: فبالياء قطع له أبو الحسن في «التذكرة» والداني في جميع كتبه، وابن بلّيمة والحافظ أبو العلاء وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي،<sup>(٤)</sup> وقطع له بالحذف المهدي، وابن سفيان، وابن سوار، وغيرهم، ولم يتعرض له أكثر العراقيين.

وأما الذي في سورة النمل فلا خلاف في الوقف عليه بالياء في القراءتين، من أجل رسمه كذلك، والله أعلم.

(١) انظر: التيسير: ١٦٩، المفردات: ٣٨٧.

(٢) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٠.

(٣) أي بناء مفتوحة وإسكان الهاء ونصب ﴿بِهَدِ الْعُمَى﴾ [النمل: ٨١].

انظر: التيسير: ١٦٩.

(٤) انظر: التذكرة: ٤٧٨/٢، التيسير: ١٦٩، التجريد: ق ٤١/ب.

ووافقه ابن كثير على ﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١]، فوقف بالياء على قول الجمهور، وبه قطع صاحب «التجريد» و«المبهج» و«غاية الاختصار» و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» وابن فارس وغيرهم، وهو الذي في «التيسير».<sup>(١)</sup>

وروى عنه آخرون الحذف، وهو الذي في «التذكرة» و«التبصرة» و«الهداية» و«الهادي» و«الكافي» و«تلخيص العبارات»، وغيرها من كتب المغاربة.<sup>(٢)</sup>

والوجهان جميعاً في «الشاطبية» و«الإعلان» و«جامع البيان»<sup>(٣)</sup> وغيرها، والأول أصح، وبه ورد النص عنه، والله أعلم.

وانفرد أبو العلاء الهَمَذَانِي عن رويس بإثبات / ﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الزمر: ١٠] في الوقف، وخالف سائر الرواة، وهو قياس ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾<sup>(٤)</sup> [الزمر: ١٦].

وانفرد الهذلي عن أبي<sup>(٥)</sup> عدي عن ابن سيف عن الأزرق بالياء في ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ١٦٣] مثل يعقوب فخالف سائر الرواة.<sup>(٦)</sup>

(١) التجريد: ق ٤٧/ب، المبهج: ٧٥٢/٢، غاية الاختصار: ٣٦١/١، المستنير: ٨٠١/٢، الإرشاد: ٥٦٦، الكفاية الكبرى: ٥٥٥، الجامع لابن فارس: ٤٦٥، التيسير: ٢٠٢.

(٢) انظر: التذكرة: ٥٦٣/٢، التبصرة: ٦٨٣، الكافي: ١٧٤، تلخيص العبارات: ٦٣-٦٤.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ١٦٩/أ، وقال بعد أن ذكر الوجهين: «وبإثباتها في الحاليين قرأت لابن كثير من جميع الطرق».

(٤) انظر: غاية الاختصار: ٣٥٥-٣٥٦.

(٥) في المطبوع: (ابن)، وهو تحريف.

(٦) الكامل: ق: ١٤٤/أ.



وأما ما حذف منه الواوات رسماً للساكن وهو في أربعة مواضع:  
﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ في سبحان [١١] ﴿وَتَمَحُّ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ في الشورى [٢٤] و﴿يَوْمَ  
يَدْعُ الدَّاعِ﴾ في القمر [٦] و﴿سَدْعُ الزَّانِيَةِ﴾ في العلق [١٨] فإن الوقف عليها  
للجميع على الرسم، وقد قال مكِّي وغيره: «لا ينبغي أن يعتمد الوقف عليها  
ولا على ما شابهها؛ لأنه إن وقف بالرسم خالف الأصل، وإن وقف بالأصل  
خالف الرسم»<sup>(١)</sup>. انتهى.

ولا يخفى ما فيه، فإن الوقف على هذه وأشباهها ليس على وجه الاختيار،  
والفرض أنه لو اضطر إلى الوقف عليها كيف يكون، وكأنهم إنما يريدون بذلك  
ما لم تصح فيه رواية، وإلا فكَمْ من موضع خولف فيه الرسم وخولف فيه  
الأصل، ولا حرج في ذلك إذا صحت الرواية، والله أعلم.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني عن يعقوب على الوقف عليها بالواو على  
الأصل، وقال: «هذه قراءتي على أبي الفتح وأبي الحسن جميعاً، وبذلك جاء النصُّ  
عنه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهو من إفراده<sup>(٣)</sup>، وقد قرأت به من طريقه.

وانفرد ابن فارس في «جامعه» بذلك عن ابن شَنَبُوذ عن قنبل، فخالف سائر  
الناس، ذكره في سورة القمر<sup>(٤)</sup>.

(١) التبصرة: ٤٩٥، وانظر المقنع: ٤٢-٤٣.

(٢) المفردة: ٢٦-٢٧.

(٣) كذا في جميع النسخ، وتحرفت في المطبوع إلى (انفراد).

(٤) انظر: الجامع: ٤٧٦.

وَأَمَّا ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] فقد ذكر الفراء<sup>(١)</sup> أنه حذف أيضاً رسماً، وسائر الناس على خلافه، وعدّوا ذلك وهماً منه، فيوقف عليه بالواو للجميع.

وَأَمَّا ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فليس حذف واوه من هذا الباب؛ إذ هو مفرد، فاتفق اللفظ، والرسم، والأصل، على حذفه.

وحكم ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا﴾ [الحاقة: ١٩] كذلك، كما ذكرناه آخر باب (وقف حمزة)<sup>(٢)</sup>، فيوقف عليهما بالحذف بلا نظر، كما يوقف على ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠] بحذف الألف، وعلى ﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩] و ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨] بحذف الياء، والله أعلم.

وأما ما حذف من الألفات لساكن؛ فهو من المختلف فيه كلمة واحدة، وهي ﴿أَيُّهُ﴾ وقعت في ثلاثة مواضع: / ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ في النور [٣١] و ﴿يَتَأَيُّهُ السَّاحِرُ﴾ في الزخرف [٤٩] و ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ في الرحمن [٣١]، فوقف عليه بالألف في المواضع الثلاث على الأصل<sup>(٣)</sup> خلافاً للرسم؛ أبو عمرو، والكسائي،

(١) تصحفت في المطبوع إلى (القراء) بالقاف، نقله الداني بسنده عن ابن الأنباري، ثم قال: «ولا نعلم أن ذلك كذلك في شيء من مصاحف الأمصار، والذي حُكي عن الفراء غلط من الناقل». والذي صرح بأنه وهم هو الشاطبي رحمه الله في «رائيته»، إذ قال: «وَهُمْ نَسُوا اللَّهَ». لكن: قال ابن الأنباري تعقياً على ما ذكر عن الفراء: «والذي مضى حكاه بعض أصحابنا عن الفراء متأولاً عليه، وكلام الفراء لا يدل على حذف الواو من ﴿نَسُوا﴾ في الخط». انظر: الوقف والابتداء: ٢٧١-٢٧٢، المقنع: ٤٣، الوسيلة: ٣٩٨.

(٢) انظر ص: ١٠٧٩.

(٣) (الأصل): «أيها» إلا أن الألف سقطت للساكن بعدها. انظر: إبراز المعاني: ٢١٣/٢.

ويعقوب، ووقف عليها الباكون بالحذف اتباعاً للرسم، إلا أن ابن عامر ضمّ الهاء على الإتياع لضمّ الياء قبلها.<sup>(١)</sup>

وأما القسم الثاني من الإثبات وهو من الإلحاق أيضاً؛ وهو إثبات ما حذف لفظاً، وهو مختلف فيه ومتفق عليه.

فالمختلف فيه سبع كلمات، وهي: ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ في البقرة [٢٥٩] و﴿أَقْتَدِهْ﴾ في الأنعام [٩٠] و﴿كِتَابَهُ﴾ في الموضعين [الحاقة: ١٩، ٢٥] و﴿حَسَابَهُ﴾ كذلك [الحاقة: ٢٠، ٢٦] و﴿مَالَهُ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُلْطَانَهُ﴾ [الحاقة: ٢٩] الأربعة في الحاقة، و﴿مَاهِيَهُ﴾ في القارعة [١٠].

أما ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ و﴿أَقْتَدِهْ﴾ فحذف الهاء منهما لفظاً في الوصل، وأثبتها<sup>(٢)</sup> في الوقف للرسم: حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وأثبتها الباكون في الحالين، وكسر الهاء من ﴿أَقْتَدِهْ﴾ وصلاً ابن عامر، واختلف عن ابن ذكوان في إشباع كسرتها:

فروى الجمهور عنه الإشباع، وهو الذي في «التيسير» و«المفردات» و«الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«التذكرة» و«التجريد» و«التلخيص» و«الغيتين» و«الجامع» و«المستنير» و«الكفاية الكبرى»، وسائر الكتب إلا اليسير منها.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: التذكرة: ٢/٤٥٩-٤٦٠، التيسير: ٦١، المفردة للداني: ٧٠.

(٢) في المطبوع: (أثبتها) بالتثنية، وهو تحريف.

(٣) انظر: التذكرة: ٢/٣٢٩، الغاية: ٢٤٥، التبصرة: ٤٩٩، التيسير: ١٠٥، المفردات: ١٩٥، الجامع لابن

فارس: ٢٣٢، التلخيص: ٢٥٩، المستنير: ٢/٥٤٣، التجريد: ق: ٢٨ / أ، الكفاية الكبرى: ٣٢٥، غاية

الاختصار: ١/٣٨٥، تلخيص العبارات: ٨٩.

وروى بعضهم عنه الكسر من غير إشباع كرواية هشام، وهي طريق زيد عن الرملي عن الصوري عنه، كما نصَّ عليه أبو العز في «الإرشاد» ومن تبعه على ذلك من الواسطيين، كابن مؤمن والديواني وابن زريق الحداد وغيرهم،<sup>(١)</sup> وكذا رواه ابن مجاهد عن ابن ذكوان<sup>(٢)</sup>، فيكون ذلك من رواية الثعلبي<sup>(٣)</sup> عن ابن ذكوان، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عنه.

وقد رواها أيضاً<sup>(٤)</sup> الشاطبي عنه، ولا أعلمها وردت عنه من طريقه،<sup>(٥)</sup> ولا شك في صحّتها عنه، لكنها عزيزة من طرق كتابنا، والله أعلم.

وأما ﴿كِتَبَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥] فيهما و﴿حَايَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦] كلاهما، فحذف الهاء منهما وصلاً، وأثبتها وفقاً يعقوب، والباقون بإثباتها في الحاليين.

وأما ﴿مَالَةٍ﴾ و﴿سُلْطَانَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> و﴿مَاهِيَةٍ﴾ فحذف الهاء من الثلاثة في الوصل حمزة، ويعقوب، وأثبتها الباقر في الحاليين.

وبقي من المختلف فيه سبعة أحرف، / وهي: ﴿لَيْكَنَّا هُوَ﴾ في الكهف [٣٨] و﴿الْظُّنُونَا﴾ و﴿الرَّسُولَا﴾ و﴿السَّبِيلَا﴾ في الأحزاب [٦٦، ١٠، ٦٧] و﴿سَلَسِلَا﴾

(١) انظر: الإرشاد: ٣١٤، الكثر: ١٥٤.

(٢) انظر: السبعة: ٢٦٢.

(٣) في المطبوع: (الثعلبي) بالمثلثة والمهملة، وهو تصحيف.

(٤) (أيضاً) سقطت من المطبوع.

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «طريق»، وهو تحريف.

والضمير في (عليها) يعود على الرواية، أي رواية الكسر من غير إشباع (عنه) أي عن ابن ذكوان، (طريقه) أي طريق الشاطبي. والله أعلم.

(٦) في (ت) وكذا في المطبوع بعد كلمة ﴿سُلْطَانَةٍ﴾ زيادة: «الأربعة في الحاقة» وهو خطأ.

و ﴿قَوَّارِبًا﴾ في [الإنسان: ١٦] نذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.<sup>(١)</sup>

والمتفق عليه لفظ ﴿أَنَا﴾ حيث وقع، نحو: ﴿أَنَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٤٩] و ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ [ص: ٧٠] و ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤] أجمعوا على حذف ألفه وصلًا، وعلى إثباتها وقفًا، هذا ما لم يلحقه همزة قطع، فإن لقيه همزة قطع فاختلّفوا في حذفها في الوصل، وسيأتي في البقرة إن شاء الله تعالى.<sup>(٢)</sup>

(١) ﴿لَكِنَّا﴾ قرأ أبو جعفر، وابن عامر، ورويس بإثبات الألف بعد النون وصلًا، وقرأ الباقر بن غير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

﴿الطُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿الرَّسُولَا﴾ [الأحزاب: ٦٦] ﴿السَّيْلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧] قرأ المدنيان - نافع وأبو جعفر - وابن عامر وأبو بكر - شعبة - بألف في الثلاثة وصلًا ووقفًا، وقرأ البصريان - أبو عمرو ويعقوب - وهمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقر وهم حفص وابن كثير والكسائي وخلف بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة.

﴿سَكَنِيْلَا﴾ [الإنسان: ٤] قرأ المدنيان والكسائي وشعبة والحلواني عن هشام، وأبو الطيب عن رويس بالتنوين، ووقفوا بالألف، والباقر بن غير تنوين، ووقف منهم بالألف أبو عمرو وروح، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، والباقر بن غير ألف.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص ١٨٥: «والباقر بن غير ألف»، وهو تحريف، صوابه: بغير تنوين. والله أعلم.

﴿قَوَّارِبًا﴾ [الإنسان: ١٥] الأولى وهي رأس الآية، قرأها المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وشعبة بالتنوين ويقفون بالألف، والباقر بن غير تنوين، وكلُّهم وقف بالألف إلا حمزة ورويساً، واختلف عن روح.

تنبيه: جاء في «تقريب النشر» ص ١٨٥: «ويعقوب بالألف»، وهو تحريف، صوابه: ويقفون بالألف. ﴿قَوَّارِبًا﴾ [الإنسان: ١٦] الثانية، قرأه المدنيان والكسائي وشعبة بالتنوين ووقفوا بالألف، والباقر بن غير تنوين، ويقفون بغير ألف، سوى هشام من طريق الحلواني فاختلف عنه.

انظر ص: ١٧٨٥، ١٨٥٧، ١٩٥٣-١٩٥٦، تقريب النشر: ١٣٧ و ١٦١ و ١٨٥.

(٢) قرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة نحو ﴿أَنَا أَنِّي﴾ [البقرة: ٢٥٨] والمفتوحة نحو ﴿أَنَا إِلَهِكَ﴾ [النمل: ٣٩] واختلف عن قالون عند المكسورة نحو ﴿أَنَا لَا﴾ [الأعراف: ١٨٨] انظر ص: ١٦٣٤.

ومن المتفق عليه ما حذف من الياءات والواوَات والألفات لالتقاء الساكنين، وهو ثابت رسماً، نحو: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩] و﴿يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] و﴿أُرْفِي الْكَيْلَ﴾ [يوسف: ٥٩] و﴿بِهْدَى الْعُمَى﴾ [النمل: ٨١] و﴿أَدْخُلِي الصَّرْحَ﴾ [النمل: ٤٤] و﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٩٦] و﴿ءَاتَى الرَّحْمَنَ﴾ [مريم: ٩٣] و﴿أُولَى الْأَيْدَى﴾ [ص: ٤٥] و﴿يَتَأُولَى الْأَنْبِيَاءِ﴾ [المائدة: ١٠٠] و﴿مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و﴿مُهْلِكِي الْقُرَى﴾ [القصص: ٥٩]، ونحو: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [الرعد: ٣٩] و﴿قَالُوا أَتَيْنَ﴾ [البقرة: ٧١] و﴿أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] و﴿فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [المائدة: ٤٨] و﴿سُورُوا الْعِرَابَ﴾ [ص: ٢١] و﴿جَابُوا الصَّخْرَ﴾ [الفجر: ٩] و﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و﴿فَيَسْبُوا اللَّهَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] و﴿مُلْقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿أُولُوا الْفَضْلِ﴾ [النور: ٢٢] و﴿لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦] و﴿صَالُوا النَّارِ﴾ [ص: ٥٩] و﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ [القمر: ٢٧]، ونحو: ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] و﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ﴾ [يوسف: ٢٥] و﴿أَدْخَلَا النَّارَ﴾ [التحریم: ١٠] و﴿أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤].

فالوقف على جميع ذلك وما أشبهه بالإثبات؛ لثبوتها رسماً وحكماً، وهذا أيضاً مما لم يختلف فيه، والله أعلم.

وأما ﴿ثُمُوداً﴾ من قوله تعالى ﴿أَلَا إِنَّ ثُمُوداً﴾ [هود: ٦٨]، و﴿وَإِنَّمَا ثُمُوداً﴾ [الفرقان: ٣٨]، وفي العنكبوت<sup>(١)</sup>، وفي النجم<sup>(٢)</sup> في قراءة من لم ينونه فسيأتي بيان الوقف عليه في سورة هود إن شاء الله.<sup>(٣)</sup>

(١) من الآية (٣٨) ﴿وَكُثُوداً وَقَدْ ثَبَّتْ﴾.

(٢) من الآية (٥١) ﴿وَكُثُوداً قَاتِلِينَ﴾.

(٣) قرأ حمزة وحفص ويعقوب ﴿وَكُثُوداً﴾ في المواضع الأربعة بغير تنوين، ووافقهم شعبة في موضع النجم، ووقفوا بغير ألف مع أنها مرسومة، وقرأ الباقيون بالتنوين، ووقفوا بالألف. النشر ص: ١٧٤٤.

وأما الحذف فهو أيضاً على قسمين:

أحدهما: حذف ما ثبت رسماً.

والثاني: حذف ما ثبت لفظاً.

فالأول من المختلف فيه: كلمة واحدة، وهي: ﴿وَكَايْنِ﴾ وقعت في سبعة مواضع، في آل عمران [١٤٦] ويوسف [١٠٥] وفي الحج موضعان [٤٨، ٤٥]، وفي العنكبوت [٦٠] والقتال [١٣] والطلاق [٨] فحذف النون منها، ووقف على الياء أبو عمرو، ويعقوب، ووقف الباقر بالنون.<sup>(١)</sup> وهو تنوين ثبت رسماً من أجل احتمال قراءة ابن كثير، وأبي جعفر<sup>(٢)</sup>، كما سيأتي، والله أعلم.

ومن المتفق عليه ما كتب / من الواو<sup>(٣)</sup> والياء صورة للهمزة المتطرفة وهو: ﴿يَنْفَيْتُ﴾ [النحل: ٤٨] و ﴿تَقْتُو﴾ [يوسف: ٨٥] و ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾<sup>(٤)</sup> [طه: ١٨] وما ذكر معه في باب (وقف حمزة) على الهمز، وكذلك ﴿مِنْ نَبَائِي﴾ [الأنعام: ٣٤] و ﴿تِلْقَائِي﴾ [يونس: ١٥] و ﴿وَإِنِّي﴾ [النحل: ٩٠] وما معه، مما ذكرناه في الباب المذكور، فلم يختلف في الوقف بغير ما صوّرت الهمزة به، إلا ما ذكر عن حمزة وقد بيناه.<sup>(٥)</sup>

والقسم الثاني: وهو حذف ما ثبت لفظاً لم يقع مختلفاً فيه، ووقع من المتفق

(١) انظر: التيسير: ٦٠-٦١، المستنير: ٥٠٥/٢.

(٢) قرأ بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة. النشر ص: ١٦٥٦.

(٣) في المطبوع: (بالواو).

(٤) في المطبوع «يعبؤ» وهي زيادة ليست في النسخ.

(٥) انظر ص: ١٠٧٣.

عليه أصل مطّرد وهو: الواو والياء الثابتان في هاء الكناية \* لفظاً مما حذف رسماً، وذلك مما<sup>(١)</sup> وقع قبل الهاء فيه متحرّك، نحو: ﴿إِنَّهُ﴾ [البقرة: ٣٧] و ﴿يَهُ﴾ [البقرة: ٢٢]، كما تقدم أول باب هاء الكناية.\*<sup>(٢)</sup>

ويلتحق بذلك ما وصل بالواو والياء مما اختلف فيه في مذهب ابن كثير وغيره، وكذلك صلة ميم الجمع كما تقدم<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما وصل المقطوع رسماً فوق مختلفاً فيه في ﴿أَيَّامًا﴾ في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُونَ﴾ في آخر سورة سبحان [١١٠]، و ﴿مَالٍ﴾ في أربعة مواضع: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ في الكهف [٤٩] و ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ في الفرقان [٧] و ﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في سأل [٣٦] و ﴿إِلَٰ يَاسِينَ﴾ في الصافات [١٣٠].

أما ﴿أَيَّامًا﴾ [الإسراء: ١١٠] فنصّ جماعة من أهل الأداء على الخلاف فيه؛ كالحافظ أبي عمرو الداني في «التيسير» وشيخه طاهر بن غلبون، وأبي عبد الله بن شريح وغيرهم، ورووا الوقف على ﴿أَيَّامًا﴾ دون ﴿مَالٍ﴾ عن حمزة والكسائي ورويس، إلا أن ابن شريح ذكر خلافاً في ذلك عن حمزة والكسائي، وأشار ابن غلبون إلى خلاف عن رويس، ونصّ هؤلاء عن الباقيين بالوقف على ﴿مَالٍ﴾ دون ﴿أَيَّامًا﴾.

(١) في المطبوع: (فيا).

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٣) انظر ص: ٦٨٩.



وأما الجمهور فلم يتعرضوا إلى ذكره أصلاً بوقف ولا ابتداء، أو قطع أو وصل؛ كالمهدوي، وابن سفيان، ومكي، وابن بليمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي معشر، والأهوازي وأبي القاسم بن الفحام، وغيرهم من المصريين والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد، وابن مهران، وابن شیطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وجده أبي منصور، وغيرهم من سائر العراقيين.<sup>(١)</sup>

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كل / من ﴿أَيًّا﴾ ومن ﴿مَا﴾؛ لكونهما كلمتين انفصلتا<sup>(٢)</sup> رسماً كسائر الكلمات المنفصلات رسماً.

وهذا هو الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نصّ بخلافه؛ وقد تتبعت نصوصهم فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولا سيما في هذا الموضع.

وغاية ما وجدت النصّ عن حمزة وسليم والكسائي في الوقف على ﴿أَيًّا﴾ فنصّ أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير -صاحب سليم واليزيدي وإسحاق المسيبي وغيرهم- على ذلك:

قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى؛ يعني الضبي<sup>(٣)</sup>، ثنا ابن سعدان؛ قال:

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤١٠-٤١١، التيسير: ٦١، الكافي: ١٢٣.

(٢) في المطبوع: (انفصلنا) بالنون بعد اللام، وهو تصحيف.

(٣) أبو الوليد، قرئ كبير، ثقة، عرض على الدوري، وقرأ على خلف عشرين آية، روى القراءة عنه أحمد بن محمد الأدمي وغيره، وأقرأ ستين سنة توفي سنة (٢٩١ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٣١٧، المعرفة: ٢/ ٥٠٩.

كان حمزة وسُلَيْم يقفان جميعاً على ﴿أَيَّا﴾، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيد على ﴿مَا﴾، لأن ﴿مَا﴾ صلة لـ (أَيَّ)، ونصّ قتيبة كذلك عن الكسائي<sup>(١)</sup>.

قال الداني: ثنا أبو الفتح، ثنا<sup>(٢)</sup> عبد الله؛ يعني عبد الله بن أحمد بن علي بن طالب البزاز<sup>(٣)</sup>، ثنا إسماعيل؛ يعني إسماعيل<sup>(٤)</sup> بن شعيب النهاوندي<sup>(٥)</sup>، ثنا أحمد ابن محمد<sup>(٦)</sup> يعني أحمد بن محمد بن سَلْمُويه الأصبهاني<sup>(٧)</sup>، ثنا محمد بن يعقوب \* يعني محمد بن يعقوب\*<sup>(٨)</sup> بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزالي<sup>(٩)</sup>، ثنا العباس يعني العباس<sup>(١٠)</sup> بن الوليد بن مرداس، ثنا قتيبة، قال: «كان الكسائي يقف على الألف من ﴿أَيَّا﴾». انتهى. وهذا غاية ما وجدته، وغاية ما رواه الداني.

ثم قال الداني بإثر هذا: «والنصّ عن الباقي معدوم في ذلك، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على ﴿مَا﴾، وعلى هذا يكون حرفاً زِيدَ صلة للكلام، فلا

(١) إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ٣٣١.

(٢) (ثنا) سقطت من المطبوع.

(٣) أبو القاسم، البغدادي، نزيل مصر، روى حروف الأعشى عن أبي بكر سماعاً من غير عرض. انظر: غاية النهاية: ١ / ٤٠٧.

(٤) (إسماعيل) سقطت من: (ك) والمطبوع.

(٥) مقرئ، متصدر، مشهور، روى القراءة عنه الحامي وابن مهران وغيرهما، توفي سنة (٣٥٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١٦٤-١٦٥.

(٦) (ابن محمد): سقطت من المطبوع.

(٧) أبو علي، مقرئ، حاذق، ضابط، توفي سنة (٣٣٦ هـ)، انظر: غاية النهاية: ١ / ١١٦.

(٨) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٩) في المطبوع: (الغزالي) بالياء بعد اللام، وهو تحريف. وهو أبو عبد الله، روى عنه أبو الحسن بن شنبوذ. انظر: غاية النهاية: ٢ / ٢٨٣.

(١٠) قوله: «يعني العباس» سقط من المطبوع.

يفصل من (أي) قال: وعلى الأول يكون اسماً لا حرفاً، وهي بَدَل من (أي)، فيجوز فصلها وقطعها منها». انتهى<sup>(١)</sup>.

فقد صرح الداني رحمه الله بأن النص عن غير حمزة والكسائي معدوم، وأن الوقف على ﴿مَا﴾ اختيار منه؛ من أجل كون ﴿مَا﴾ صلة لا غير، وذلك لا يقتضي أنه لا يجوز لهم الوقف على (أي) وكيف يكون ذلك غير جائز وهو مفصول رسماً، وما الفرق بينه وبين ﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] و ﴿أَيَّنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧] و ﴿أَيَّنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] وأخواته مما كتب مفصلاً؟

وقد نص الداني نفسه على أن ما كتب من ذلك وغيره مفصلاً يوقف لسائرهم عليه مفصلاً وموصولاً، وهذا هو الذي عليه سائر القراء وأهل الأداء.

فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي ﴿أَيَّا﴾ و ﴿مَا﴾ كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا هو<sup>(٢)</sup> الذي نراه، ونختاره / ونأخذ به؛ تبعاً لسائر أئمة القراءة والله أعلم.

وأما ﴿مَا لَ﴾ في المواضع الأربعة، فنص على الخلاف فيه أيضاً الجمهور من المغاربة والمصريين والشاميين والعراقيين؛ كالداني، وابن الفحام، وأبي العز، وسبط الخياط، وابن سوار والشاطبي، والحافظ أبي العلاء، وابن فارس، وابن

(١) من قوله: (ابن الأنباري...) إلى هنا بنصه في جامع البيان: ١ / ق: ١٦٣.

(٢) (هو): سقطت من المطبوع.

شريح، وأبي معشر؛ فاتفق كلُّهم عن أبي عمرو على الوقف على ﴿مَا﴾، واختلف بعضهم عن الكسائي.

فذكر الخلاف عن الكسائي في الوقف عليها أو على اللام بعدها؛ أبو عمرو الداني، وابن شريح، وأبو القاسم الشاطبي، والآخرون منهم اتفقوا عن الكسائي على الوقف على ﴿مَا﴾.

وانفرد منهم أبو الحسن بن فارس فذكر في «جامعه» عن يعقوب أيضاً، وعن ورش الوقف على ﴿مَا﴾ كأبي عمرو والكسائي.<sup>(١)</sup>

وانفرد أيضاً أبو العزّ فذكر في «كفايته» الوقف على ﴿مَا﴾ كذلك، من طريق القاضي أبي العلاء عن رويس، ولم يذكر ذلك في «الإرشاد».<sup>(٢)</sup>

واتفق هؤلاء على أن الباقيين يقفون على اللام، ولم يذكرها سائر المؤلفين، ولا ذكروا فيها خلافاً عن أحد، ولا تعرضوا إليها كأبي محمد مكّي، وأبي عليّ بن بليمة، وأبي الطاهر بن خلف صاحب «العنوان» وأبي الحسن بن غلبون، وأبي بكر بن مهران، وغيرهم.

وهذه الكلمات فقد<sup>(٣)</sup> كتبت لام الجر فيها مفصولة مما بعدها، فيحتمل عند هؤلاء الوقف عليها كما كتبت لجميع القراء؛ اتباعاً للرسم، حيث لم يأت فيها نصٌّ، وهو الأظهر قياساً، ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر، ولا م الجر لا تقطع مما بعدها.

(١) انظر: الجامع: ٢١٠، وليس في النسخة التي عندي ذكر لورش. والله أعلم.

(٢) الكفاية الكبرى: ٣٠٤.

(٣) في المطبوع: «قد» بدون فاء.

وأما الوقف على ﴿مَا﴾ عند هؤلاء فيجوز بلا نظر عندهم على الجميع؛  
للانفصال لفظاً وحكماً ورسماً، وهذا هو الأشبه عندي بمذاهبهم، والأقيس على  
أصولهم، وهو الذي اختاره أيضاً، وأخذ به،<sup>(١)</sup> فإنه لم يأت عن أحد منهم في ذلك  
نصّ يخالف ما ذكرنا.

أما الكسائي فقد ثبت عنه الوقف على ﴿مَا﴾ وعلى اللام، من طريقين  
صحيحين.

وأما أبو عمرو فجاء عنه بالنص<sup>(٢)</sup> على الوقف على ﴿مَا﴾ أبو عبد الرحمن  
وإبراهيم ابنا الزبيدي، وذلك لا يقتضي أن لا يوقف على اللام، ولم يأت من  
روايي الدوري والسوسي في ذلك نصّ.

وأما الباقون فقد صرح الداني في «جامعه» بعدم النصّ / عنهم فقال:  
«وليس عن الباقيين في ذلك نصّ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخط عند  
الوقف»، قال: «وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون وقفه على  
اللام<sup>(٣)</sup>».

قلت: وفيما قاله آخراً نظر، فإنهم إذا كانوا يتبعون الخط في وقفهم، فما المانع  
من أنهم يقفون أيضاً على ﴿مَا﴾؟ بل هو أولى وأحرى لانفصالها لفظاً ورسماً،  
على أنه قد صُرح بالوجهين جميعاً عن ورش\* فقال إسماعيل النحاس<sup>(٤)</sup> في

(١) وهو الذي رجّحه أبو الحسن بن غلبون وضعّف ما خالفه انظر: التذكرة: ٣١٣/٢.

(٢) في (س): «النصّ» بدون باء الجر، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ١/١ ق: ١٦٣.

(٤) في المطبوع: (النحاس) بالمعجمة، وهو تصحيف.

«كتابه»: «كان أبو يعقوب صاحب ورش\*<sup>(١)</sup> يعني الأزرق يقف على ﴿فَالِ﴾ [المعارج: ٣٦] ﴿وَقَالُوا مَالِ﴾ [الفرقان: ٧] وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على ﴿فَمَا﴾ ويطرح اللام<sup>(٢)</sup>». انتهى. فدل هذا على جواز الوجهين جميعاً عنه، وكذا حكم غيره<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

وأما ﴿إِلَ يَاسِينَ﴾ في الصافات [١٣٠] فأجمعت المصاحف على قطعها:

فهي على قراءة من فتح الهمزة ومدّها وكسر اللام<sup>(٤)</sup> كلمتان، مثل: (آل محمد)، و(آل إبراهيم)، فيجوز قطعها وقفاً. وأما على قراءة من كسر الهمزة وقصرها وسكن اللام، فكلمة واحدة<sup>(٥)</sup> وإن انفصلت رسماً، فلا يجوز قطع إحداها عن الأخرى، وتكون هذه الكلمة على قراءة هؤلاء قطعت رسماً و<sup>(٦)</sup> اتصلت لفظاً، ولا يجوز اتباع الرسم فيها وقفاً إجماعاً، ولم يقع لهذه الكلمة نظير في القراءة، والله أعلم.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب مفصلاً، سواء كان اسماً أو غيره، فإنه يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن جميع القراء.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ١ / ق: ١٦٣.

(٣) يمكن أن يجاب عنه بأن انفصال اللام الجارة في هذه الكلمات الأربع رسماً عن ﴿مَا﴾ بعدها دليل اتصالها بكلمة ﴿مَا﴾ لعدم استقلالها تلفظاً، كما وقعت جزءاً في كلمة ﴿مَالِ﴾، فعلى مذهب من لم تثبت عنه نص في اتصالها وانفصالها بحيث أن يكون الوقف على اللام كما ذكره المحقق الداني، لأن قولكم: لانفصالها لفظاً ورسماً، مدفوع بما ذكرنا. اه بحر الجوامع ق: ٣٤٣-٣٤٤.

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، انظر ص: ١٨٨٢.

(٥) (واحدة): من (ت) فقط.

(٦) (الواو): سقطت من المطبوع.

واعلم أن الأصل في كل كلمة كانت على حرفين فصاعداً أن تكتب منفصلة من التي بعدها، سواء كانت حرفاً أو فعلاً أو اسماً؛ إلا:

«أل» المعرفة، فإنها لكثرة دورها نُزِلت منزلة الجزء مما دخلت عليه فوُصِلت.

وإلا: (يا) و(ها) فإنهما لَمَّا حذفت ألفهما بقيا على حرف واحد، فاتصلا<sup>(١)</sup> بها بعدهما.

وإلا أن تكون الكلمة الثانية ضميراً متصلاً، فإنه كتب موصولاً بما قبله للفرق.

وإلا أن يكونا حرفي هجاء، فإنهما وُصِلَا؛ رعاية للفظ.

وسياتي ذلك كله مبيناً في الفصل بعده.<sup>(٢)</sup>

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في ثمانية عشر حرفاً، وهي:

﴿أَنْ لَّا﴾ [الأعراف: ١٠٥] و﴿إِنْ مَّا﴾ [الأنعام: ١٣٤] و﴿وَأَنْ مَّا﴾ [الحج: ٦٢] و﴿وَإِنْ مَّا﴾ [الرعد: ٤٠] المخففة المكسورة، و﴿أَيْنَ مَّا﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿أَنْ لَّمْ﴾ [الأنعام: ١٣١] و﴿إِنْ لَوْ﴾ [النساء: ١٢] و﴿أَنْ لَّنْ﴾ [الأنبياء: ٨٧] و﴿عَنْ مَّا﴾ [الأعراف: ١٦٦]<sup>(٣)</sup> / و﴿مِنْ مَّا﴾ [الروم: ٢٨] و﴿أَمْ مِّنْ﴾ [النساء: ١٠٩] و﴿عَنْ مِّنْ﴾ [النور: ٤٣] و﴿وَحَيْثُ مَّا﴾ [البقرة: ١٤٤] و﴿كُلَّ مَّا﴾ [النساء: ٩١] و﴿لَيْسَ مَّا﴾ [المائدة: ٨٠] و﴿فِي مَّا﴾ [الأنعام: ١٦٥] و﴿كَيْ لَّا﴾ [الحشر: ٧] و﴿يَوْمَ هُمْ﴾ [غافر: ١٦].

(١) في المطبوع: (انفصلاً) وهو تحريف.

(٢) انظر ص: ١٤٧٧.

(٣) في المطبوع: (ماء) بهمزة بعد الألف، وهو تحريف.

فَأَمَّا ﴿أَنْ لَا﴾ فكتب مفصلاً في عشرة مواضع: في الأعراف [١٠٥] ﴿عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾، وفيها أيضاً [١٦٩] ﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾ وفي التوبة [١١٨] ﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ وفي هود [١٤] ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وفيها [٢٦] ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ في قصة نوح، وفي الحج [٢٦] ﴿أَنْ لَا تُشْرِكَ بِشَيْءٍ﴾ وفي يس [٦٠] ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ وفي الدخان [١٩] ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ وفي الممتحنة [١٢] ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ﴾ وفي ن [٢٤] ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلْيَوْمَ﴾، فهذه العشرة لم يختلف فيها.<sup>(١)</sup>

واختلفت المصاحف في قوله تعالى في سورة الأنبياء [٨٧] ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ ففي أكثرها مقطوع، وفي بعضها موصول.

و ﴿إِنْ مَا﴾ المكسور المشدّد كتب مفصلاً في موضع واحد وهو في الأنعام [١٣٤] ﴿إِنْ مَاتُوا كُتِبَتْ لَآبٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

واختلف في موضع ثانٍ وهو ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ في النحل [٩٥]، فكتب في بعضها مفصلاً.<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: الوقف والابتداء: ١/ ١٤٥-١٤٦، المقنع: ٧٣-٧٤، جلال القراء: ٢/ ٦٤٢.

(٢) الوقف والابتداء: ١/ ٣١٣، المقنع: ٧٨، جلال القراء: ٢/ ٦٣٩.

(٣) هي كتب الأندلسيين، قال السخاوي: «وقد كتب أهل الأندلس ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ في [النحل: ٩٥] مقطوعاً، واختار أبو عمرو فيها الوصل، قال -الداني-: وكذلك هي في مصاحف أهل العراق بالوصل». جلال القراء: ٢/ ٦٣٩، وانظر: دليل الحيران: ٢٩٦-٢٩٧.



و ﴿وَأَنْتَ مَا﴾ المفتوح المشدّد فكتب مفصّلاً في موضعي الحج [٦٢] ولقمان [٣٠] ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَكَ مِنْ دُونِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿أَنْتُمْ غَنَمٌ﴾ في الأنفال [٤١]، فكتب في بعضها مفصّلاً أيضاً.

و ﴿وَإِنْ مَا﴾ المكسورة المخفّفة، فكتب مفصّلاً في موضع واحد ﴿وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾ في الرعد [٤٠].

و ﴿أَيْنَ مَا﴾ كتب مفصّلاً نحو: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣] إلا في البقرة [١١٥] ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، وفي النحل [٧٦] ﴿أَيْنَمَا يُوْجِهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ فإنه كتب موصّلاً.

واختلف في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ في النساء [٧٨] و ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء [٩٢] و ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا﴾ في الأحزاب [٦١]، ففي بعض المصاحف مفصّلاً، وفي بعضها موصّلاً، والله أعلم.

و ﴿أَنْ لَّمْ﴾ المفتوح كتب مفصّلاً في جميع القرآن، نحو: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١] ﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧].

وكذلك ﴿إِنْ لَّمْ﴾ المكسور كتب أيضاً مفصّلاً نحو: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾

(١) انظر: المقنع: ٧٨.

(٢) كذا في (ت) و(ك) وهو الصواب؛ لأنه مقطوع باتفاق، وفي بقية النسخ ﴿تَعْبُدُونَ﴾ بدل ﴿تَدْعُونَ﴾ وهو خطأ، للخلاف الذي سيذكره المؤلف فيها.

وانظر: المقنع: ٧٧-٧٨، جمال القراء: ٢/ ٦٣٩-٦٤٠، دليل الحيران: ٣٠٤-٣٠٥.

[البقرة: ٢٤] ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ في القصص [٥٠] إلا موضعاً واحداً وهو:  
﴿فَالْأَنزِلُ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ في هود [١٤]، وَوَهُمَ مَنْ ذَكَرَ وَصَلَ مَوْضِعَ  
القصص<sup>(١)</sup>.

و ﴿أَنْ لَّنْ﴾ كتب مفصلاً حيث وقع، نحو: ﴿أَنْ لَّنْ يَقْدِرَ﴾ [البلد: ٥] و ﴿أَنْ لَّنْ  
يُحَوَّرَ﴾ [الانشقاق: ١٤] إلا في موضعين وهما: ﴿أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ في الكهف [٤٨]  
و ﴿أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ في القيامة [٣].

و ﴿عَنْ مَّا﴾ كتب مفصلاً في موضع واحد، وهو: ﴿عَنْ مَّائِهِوَاعَتُهُ﴾ في  
الأعراف [١٦٦].

و ﴿مَنْ مَّا﴾ كتب مفصلاً في موضعين، وهما: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ في  
النساء [٢٥] و ﴿مَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ في الروم [٢٨].

واختلف في موضع ثالث، وهو: ﴿مِنْ مَّارَزَقْتَكُمْ﴾ في المنافقين [١٠]، فكتب في  
بعضها مفصلاً، وفي بعضها موصلاً.

و ﴿أَمْ مَّنْ﴾ كتب في أربعة مواضع مفصلاً، وهي: ﴿أَمْ مَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ﴾ في  
النساء [١٠٩] ﴿أَمْ مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ في التوبة [١٠٩] ﴿أَمْ مَّنْ خَلَقْنَا﴾ في الصفات  
[١١] ﴿أَمْ مَّنْ يَأْتِيءُ آمِنًا﴾ في فصلت [٤٠].

(١) لعله يقصد أبا الكرم، إذ إن هذا الكلام في بعض نسخ المصباح، ورأيت السخاوي صرح بأن عن وهيم في  
ذلك أبو العباس أحمد بن حرب (توفي بعد سنة ٥٤٠ هـ) والله أعلم.

انظر: المصباح: ٤/ ١٣٥٥، الوسيلة ٤٥٠-٤٥١.

و ﴿عَنْ مَنْ﴾ كتب مفصلاً في موضعين، وهما: ﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ في النور [٤٣] و ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ في النجم [٢٩].

﴿وَحَيْثُ مَا﴾ كتب مفصلاً حيث وقع، نحو: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤] ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا﴾ [البقرة: ١٥٠].

و ﴿كُلِّ مَا﴾ كتب مفصلاً في موضع واحد، وهو: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ في إبراهيم [٣٤].

واختلف في ﴿كُلِّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا﴾ في النساء [٩١]، ففي بعض المصاحف مفصول وفي بعضها موصول.

وكتب في بعضها أيضاً ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ في الأعراف [٣٨] و ﴿كُلِّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ في المؤمنون [٤٤] و ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا﴾ في تبارك [٨]، والمشهور الوصل.

و(بش ما) كتب مفصلاً في خمسة مواضع وهي: ﴿فِي الْبَقَرَةِ [١٠٢]﴾ ﴿وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا﴾\*<sup>(١)</sup> وفي آل عمران [١٨٧] ﴿فَيُنْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾\*<sup>(٢)</sup> وفي المائدة ﴿وَأَكَلِهِمْ السُّحْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا﴾ في الموضعين [٦٢، ٦٣] و ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا﴾ [المائدة: ٧٩] و ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: ٨٠].

(١) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (س).

(٢) ما بين النجمتين من حاشية (س) فقط.

واختلف في ﴿قُلْ بِسْمَايَا مُرْسِكُمْ بِهِ إِيْمَنُكُمْ﴾ في البقرة [٩٣]، ففي بعضها مفصول<sup>(١)</sup>، وفي بعضها موصول.

و ﴿فِي مَا﴾ كتب مفصلاً<sup>(٢)</sup> في أحد عشر موضعاً، منها موضع واحد لم يختلف فيه، وهو ﴿فِي مَا هُنَاءَ آمِينَ﴾ في الشعراء [١٤٦] وعشرة اختلف فيها، والأكثر<sup>(٣)</sup> على فصلها وهي:

﴿فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِ﴾ وهو الثاني من البقرة [٢٤٠] و ﴿فِي مَا آتَيْتُكُمْ﴾ في المائدة [٤٨] والأنعام [١٦٥] و ﴿فِي مَا أَوْحَى إِلَيَّ﴾ / في الأنعام [١٤٥] أيضاً و ﴿فِي مَا أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ في الأنبياء [١٠٢] و ﴿فِي مَا أَفْضَلْتُ﴾ في النور [١٤] و ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ في الروم [٢٨]، وفي الزمر موضعان [٤٦، ٣] ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ و ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ في الواقعة [٦١]<sup>(٤)</sup>.

و ﴿كَيْ لَا﴾ كتب مفصلاً، نحو: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾<sup>(٥)</sup> [الأحزاب: ٣٧] ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾<sup>(٦)</sup> [الحشر: ٧] إلا أربعة مواضع، وستأتي في الفصل الآتي.<sup>(٧)</sup>

(١) في المطبوع: (موصول) بالواو وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (موصولاً) وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: (والأكثر)، بالجمع.

(٤) انظر: المقنع: ٧٧.

(٥) وتصحفت في المطبوع تصحيفاً قبيحاً: (حرج) بالمهملة بعد الراء.

(٦) انظر: المقنع: ٧٩-٨٠.

(٧) انظر ص: ١٤٨٢.

و ﴿يَوْمَ هُمْ﴾ مفصول في موضعين: ﴿يَوْمَ هُمْ بِرِزْوَنٍ﴾ في غافر [١٦] ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ﴾<sup>(١)</sup> في الذاريات [١٣].

وتقدّم فصل لام الجر في ﴿مَالٍ﴾ الأربعة مواضع.

وأما ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣] فإن تاءها مفصولة من ﴿حِينَ﴾ في مصاحف الأمصار السبعة، فهي موصولة بـ ﴿لَا﴾ زیدت عليها لتأنيث اللفظ كما زیدت في (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ)، وهذا هو مذهب الخليل، وسيبويه، والكسائي، وأئمة النحو والعربية والقراءة، فعلى هذا يوقف على التاء أو على الهاء بدلاً منها كما تقدّم.<sup>(٢)</sup>

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>: إن التاء مفصولة من ﴿لَا﴾ موصولة بـ ﴿حِينَ﴾، قال: فالوقف عندي على ﴿لَا﴾ والابتداء (تحين)؛ لأنني نظرتها في الإمام (تحين) التاء متصلة، ولأنّ تفسير<sup>(٤)</sup> ابن عباس يدل على أنها أخت (ليس)<sup>(٥)</sup>، والمعروف: لا لا لات، قال: والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان: (حين)، و(الآن)، و(أوان)<sup>(٦)</sup>، فتقول: كان هذا تحين كان ذاك،<sup>(٧)</sup> وكذلك تأوان

(١) انظر: المقنع: ٨٠، جمال القراءة: ٢/ ٦٣٧-٦٣٨.

(٢) انظر ص: ١٤٢٧.

(٣) ذكر السخاوي أن هذا القول لأبي عبيد هو في كتابه من «القراءات».

انظر: الوسيلة: ٤٦٨.

(٤) وذلك قوله ﷺ: «ليس حين تزو وفرار».

انظر: الطبري: ٧٧/ ٢٣، الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢، الوسيلة: ٤٦٩، الدر المنثور: ٧/ ١٤٤.

(٥) (ليس): سقطت من (ك).

(٦) في المطبوع: (وأو وأن) وهو تحريف.

(٧) في المطبوع: (لك)، وهو تحريف.

ذاك، واذهب تالآن،<sup>(١)</sup> فاصنع كذا وكذا، ومنه قول السَّعْدِي:<sup>(٢)</sup>

(١) أي بمعنى: الآن، ومنه قول ابن أحر:

تَوَلَّى قَبْلَ نَائِي دَارِي جُحَانَا      وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَالَانَا  
تَوَلَّى: أَمَرَ مِنَ النَّوَالِ وَهُوَ الْقُبْلَةُ. وَجُحَانَا: تَرْخِيمُ جِمَانَةٍ - اسْمُ امْرَأَةٍ.  
انظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الإنصاف: ١/ ١١٠، اللسان (حين).

(٢) هو: أَبُو وَجْزَةَ، بفتح الواو وسكون الجيم بعدها زاي معجمة، واسمه: يزيد بن عبيد، شاعر ومحدث ومقري، قال ابن قتيبة: «شاعر مجيد، كثير الشعر، ولا نعلم في حمل الحديث مثله في الشعر، وهو أحد من شُيِبَ بعجوز». وقال المؤلف: «وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى الحروف عنه هشام بن عروة وغيره، وقال ابن حجر: السعدي الشاعر المدني ثقة». توفي سنة (١٣٠ هـ).

والسعدي: نسبة إلى بني سعد بن بكر بن هوازن، لكن: خالف البغدادي نسبة أبي وجزة إلى سعد، وجعله سُليْمِي، قال: أبو وجزة: «إنما هو من بني سُليْمٍ، بالتصغير، وإنما نشأ في بني سعد فغلب عليه نسبهم». ورواية البيت في الديوان تختلف عما هنا، إذ هنا مركبة من مصراعين، ولعل المؤلف اتبع رواية ابن الأنباري والسخاوي والرَّضِي في «الكافية» وصواب إنشاد البيت في الديوان:

العاطفون تحين ما من عاطف      والمُسْبِغُونَ يَدَا إِذَا مَا أَنْعَمُوا  
واللاحقون جفانهم قَمْعُ الدُّرَا      والمطعمون زمان أين المطعمُ  
والبيت من قصيدة يمدح بها آل الزبير بن العوام ؓ  
وقبل البيت الشاهد:

وإلى ذرا آل الزبير بفضلهم      نعم الدُّرَا في النَّائِبَاتِ لَنَاهُمْ  
وبعد الشاهد:

والمانعون من الهزيمة جارهم      والحاملون إذا العشيّة تَغْرُمُ

الدُّرَا بالفتح كل ما استتر به، يقال: أنا في ذرا فلان: أي في كنفه وستره. والعاطفون: من العطف وهو الشفقة، والمُسْبِغُونَ: مَنَ أَسْبَغَ اللَّهُ النِّعْمَةَ، أي: أتمها، والجفان: بالكسر: جمع جَفَنَةٍ وهي القصعة الكبيرة للطعام، والقَمْعُ: بفتح القاف والميم: جمع قَمْعَةٍ وهي رأس السنام، والدُّرَا: بالضم: جمع دُرُوءَ: بالضم والكسر: أعلى السنام. انظر: مجالس ثعلب: ٤٤٢، تأويل مشكل القرآن: ٤٠٤، الشعر والشعراء: ٣٦٠، الإنصاف: ١١٠، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٩٢-٢٩٣، الوسيلة: ٤٦٩-٤٧٠، تقريب التهذيب: ٣٦٨/٢، الخزائن: ٤/ ١٧٥-١٨٢.

العاطفون تحين لا من عاطف والمطعمون زمان أين المطعم

قال: وقد كان بعض النحويين يجعلون الهاء موصولة بالنون فيقولون: العاطفونه.

قال: وهذا غلط بيّن؛ لأنهم صيروا التاء هاءً، ثم أدخلوها في غير موضعها وذلك أن الهاء إنما تقحم على النون موضع القطع والسكوت<sup>(١)</sup>، فأما مع الاتصال فلا، وإنما هو تحين.

قال: ومنه<sup>(٢)</sup> قول ابن عمر حين سئل عن عثمان رضي الله عنه فذكر مناقبه ثم قال: «أذهب بهذه تالان إلى أصحابك»<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر غير ذلك من حجج ظاهرة، وهو مع ذلك إمام كبير، وحجة في الدين، وأحد الأئمة المجتهدين.

مع أنني أنا رأيته أيضاً<sup>(٤)</sup> مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام؛ مصحف / عثمان رضي الله عنه (لا) مقطوعة، والتاء موصولة بـ ﴿حِينَ﴾ [البقرة: ٣٦] ورأيت به أثر الدم، وتتبع فيه ما ذكره أبو عبيد<sup>(٥)</sup> فرأيته كذلك، وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة الفاضلية بالقاهرة المحروسة.

(١) في المطبوع: (السكون) بالنون، وهو تحريف.

(٢) أي: من إدخالهم التاء على (الآن).

(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٤٩/١٥.

(٤) (أيضاً): سقطت من المطبوع.

(٥) ذكر البغدادى أن القول المنسوب إلى أبي عبيد وهو: أن التاء في (تحين) زائدة، ليس قوله، وإنما هو لشيخه

أبي محمد عبد الله بن سعيد الأموي، وأبو عبيد إنما هو ناقل عنه، بل قد صرح أنه قول الأموي.

انظر: خزانة الأدب: ١٧٦-١٧٧.

وأما قطع الموصول فوق مختلفاً فيه في ﴿وَيَكَاكُ﴾ و ﴿وَيَكَاكُهُ﴾، وفي ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

فأما ﴿وَيَكَاكُ﴾ و ﴿وَيَكَاكُهُ﴾ وكلاهما في القصص [٨٢] فأجمعت المصاحف على كتابتهما كلمة واحدة موصولة.

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، فروى جماعة عن الكسائي أنه يقف على الياء مقطوعة من الكاف، وإذا ابتداءً بالكاف ﴿كَانَ﴾ و ﴿كَانَهُ﴾ وعن أبي عمرو أنه يقف على الكاف مقطوعة من الهمزة، وإذا ابتداءً بالهمزة ﴿أَنَّ﴾ و ﴿أَنَّهُ﴾.

وهذان الوجهان محكيان عنهما في «التبصرة» و «التيسير» و «الإرشاد» و «الكفاية» و «المبهج» و «غاية» أبي العلاء الحافظ، و «الهداية»<sup>(١)</sup>، وفي أكثرها بصيغة الضعف.

وأكثرهم يختار اتباع الرسم، ولم يذكر ذلك عنهما بصيغة الجزم غير الشاطبي، وابن شريح في جزمه بالخلاف عنهما<sup>(٢)</sup>، وكذلك الحافظ أبو العلاء ساوى بين الوجهين عنهما<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التبصرة: ٦٢٨، التيسير: ٦٠-٦١، الإرشاد: ٤٨٦، الكفاية: ٤٨٣، المبهج: ٦٧٥-٦٧٦، غاية أبي العلاء: ٦٠٨/٢.

(٢) الكافي: ١٥٠-١٥١.

(٣) لكنه رجح وقفهما بكيفية القراء، انظر: غاية الاختصار: ٦٠٨/٢.



وروى الوقف بالياء<sup>(١)</sup> الحافظ الداني عن الكسائي من رواية الدوري نصّاً<sup>(٢)</sup> عن شيخه عبد العزيز، وإليه أشار في «التيسير»، وقرأ بذلك عن الكسائي على شيخه أبي الفتح.<sup>(٣)</sup>

وروى أبو الحسن بن غلبون ذلك عن الكسائي من رواية قتيبة، ولم يذكر عن أبي عمرو في ذلك شيئاً<sup>(٤)</sup>، وكذلك الداني لم يعول على الوقف على الكاف<sup>(٥)</sup> عن أبي عمرو في شيء من كتبه.

وقال في «التيسير»: ورؤي<sup>(٦)</sup> بصيغة التمریض ولم يذكره في «المفردات» ألبتة، ورواه في «جامعه» وجادة<sup>(٧)</sup> عن ابن اليزيدي، عن أبيه، عن أبي عمرو من

(١) في المطبوع: بالياء نصّاً.

(٢) (نصّاً) سقطت من المطبوع.

(٣) انظر: التيسير: ٦١.

(٤) انظر: التذكرة: ٢ / ٤٨٥.

(٥) في المطبوع: (الكافي)، وهو تحريف.

(٦) التيسير: ٦١.

(٧) جاء في حاشية (ك): من الوجدان، وهي مصدر لـ (وجد) يجده، مؤلّد غير مسموع من العرب، رؤينا عن المعاني بن زكريا النّهرواني العلامة في العلوم: أن المولدين فرّعوا قولهم: وجادة فيها أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة، من تفريق العرب بين مصادر (وجد) للتمييز بين المعاني المختلفة، يعني قولهم: وجد ضالته وجداناً، ومطلوبه وجوداً، وفي الغضب موجدة، وفي الغنى وجداً، وفي الحب وجداً.

والوجدادة: أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويهها بخطه ولم يلقه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه ذلك الذي وجده بخطه ولا له منه إجازة ولا نحوها، فله أن يقول: وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه، أخبرنا فلان عن فلان، ويذكر شيخه ويسوق سائر الإسناد والمتن، أو يقول: وجدت أو قرأت بخط فلان عن فلان، ويذكر الذي حدّثه عمّن فوقه، هذا - أي طريق الوجدادة - الذي استمر عليه العمل قديماً وحديثاً، وهو من باب المنقطع والمرسل غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله: «وجدت بخط فلان».

طريق أبي طاهر بن أبي هاشم، وقال: قال أبو طاهر: لا أدري عن أي ولد اليزيدي ذكره.

ثم روى عنه من رواية اليزيدي أنه يقف عليهما موصولتين، وروى من طريق أبي معمر عن عبد الوارث كذلك من طريق محمد بن رومي عن أحمد بن موسى، قال: سمعت أبا عمرو يقول: ﴿وَيَكَاكَ﴾ و ﴿وَيَكَاكَ﴾ مقطوعة في القراءة موصولة / في الإمام.

قال الداني: وهذا يدل على أنه يقف على الياء منفصلة، ثم روى ذلك صريحاً عن أبي حاتم<sup>(١)</sup> عن أبي زيد عن أبي عمرو.<sup>(٢)</sup>

والآخرون لم يذكروا شيئاً من ذلك عن أبي عمرو ولا الكسائي؛ كابن سوار، وصاحبي من «التلخيصين» وصاحب «العنوان» وصاحب «التجريد» وابن فارس وابن مهران وغيرهم، فالوقف عندهم على الكلمة بأسرها.

وهذا هو الأولى، والمختار في مذاهب الجميع؛ اقتداء بالجمهور، وأخذاً بالقياس الصحيح، والله أعلم.

وأما ﴿الْأَيْسَجِدُوا﴾ فسيأتي الكلام عليها في موضعها من سورة النمل إن شاء الله تعالى.<sup>(٣)</sup>

(١) الرازي، وليس السجستاني، وهو: محمد بن إدريس بن المنذر، صاحب «الجرح والتعديل». انظر: غاية النهاية: ٩٧/٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ١/ ق: ١٦٣-١٦٤.

(٣) قال المؤلف ص: ١٨٣٦: «واختلفوا في ﴿الْأَيْسَجِدُوا﴾ [النمل: ٢٥] فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف اللام، ووقفوا في الابتلاء (ألا يا) وابتدؤوا ﴿أَسْجِدُوا﴾ بهمزة مضمومة على الأمر....، وقرأ الباقر بتشديد اللام و ﴿يَسْجِدُوا﴾ عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿الْأَتْلُوا﴾ [النمل: ٣١]، فلا يجوز القطع على شيء منها». تنبيه: تحرفت كلمة (الابتلاء) في المطبوع إلى (الابتداء) بالدال بدل اللام.

والمتفق عليه من هذا الفصل جميع ما كتب موصولاً، سواء كان اسماً أو غيره، كلمتين أو أكثر، فإنه إنما يجوز الوقف على الكلمة الأخيرة منه من أجل الاتصال الرسمي، وهذا أصل مطّرد في كل ما كتب موصولاً فإنه لا يجوز فصله بوقف إلا برواية صحيحة، ولذلك كان المختار عند أكثر الأئمة عدم فصل ﴿وَيَكُنَّ﴾ و ﴿وَيَكُنَّ﴾ مع وجود الرواية بفصله.

والذي يحتاج إلى التنبيه عليه ينحصر في أصول مطردة، وكلمات مخصوصة مطردة وغير مطردة.

#### فالأصول المطردة أربعة:

الأول: كل كلمة دخل عليها حرف من حروف المعاني وهو على حرف واحد، نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ و ﴿بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٥٦] و ﴿لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١] ﴿كَمَثَلِهِ﴾ [الشورى: ١١] ﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣] ﴿هَآأَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿أَيُّ اللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٦٥] ﴿سَيَذَكَّرُ﴾ [الأعلى: ١٠] ﴿فَلَقَنْتَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿وَسَلَّ﴾ [يوسف: ٨٢] ﴿فَسَلَّ﴾ [يونس: ٩٤] ﴿وَأَمَّرَ﴾ [طه: ١٣٢] و ﴿فَتَاتِ﴾ [الروم: ٣٨] و ﴿لَقَدْ﴾ [الأنبياء: ١٠] و ﴿وَلَسَوْفَ﴾ [الضحى: ٥].

الثاني: كل كلمة اتصل بها ضمير متصل؛ سواء كان على حرف واحد أو أكثر، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، نحو: ﴿قُلْتَ﴾ [المائدة: ١١٦] و ﴿قُلْنَا﴾ [البقرة: ٣٤] و ﴿رَبِّ﴾ و ﴿وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] و ﴿رُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥] و ﴿وَرُسُلَنَا﴾ [الزخرف: ٨٠] و ﴿رُسُلُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] و ﴿مَنْسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿وَمِثْقَهُ﴾ [المائدة: ٧] و ﴿فَأَخِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]

و ﴿يُعِيتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨] و ﴿أَنْزَلْنَاهُ مَكْمُوهًا﴾ [هود: ٢٨].

الثالث: حروف المعجم المقطوعة في فواتح السور، سواء كانت ثنائية، أو ثلاثية، أو أكثر من ذلك، نحو: ﴿يَس﴾ [يس: ١] ﴿حَم﴾ [غافر: ١] ﴿طَس﴾ [النمل: ١] ﴿آل﴾ [البقرة: ١] ﴿الرَّ﴾ [يسونس: ١] ﴿الْمَص﴾ [الأعراف: ١] ﴿كَهَيْعَصَ﴾<sup>(١)</sup> [مريم: ١]، إلا أنه كتب ﴿حَمَّ \* عَسَقَ﴾ [الشورى: ١، ٢] مفصلاً بين الميم والعين.

الرابع: إذا كان أول الكلمة الثانية همزة، وصوّرت / على مراد التخفيف واواً أو ياء، كتبنا موصولتين، نحو: ﴿هَوُلَاءَ﴾ [الأنفال: ٤٩] و ﴿لَكَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠] و ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧] و ﴿جَنِّيزَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

والكلمات المطردة: (أل) التعريفية، وياء النداء، وهاء التنييه، و ﴿مَا﴾ الاستفهامية<sup>(٢)</sup> إذا دخل عليه حرف جر، و ﴿أَمْ﴾ مع ﴿مَا﴾، و ﴿أَنْ﴾ المفتوحة المخففة مع ﴿مَا﴾، و ﴿إِنْ﴾ المكسورة المخففة مع ﴿لَا﴾ و ﴿كَالْوَهْمِ﴾ و ﴿وَزَوَّهْمِ﴾ [المطففين: ٣].

أما (ال) فإنها إذا دخلت على كلمة أخرى كتبنا موصولتين كلمة واحدة، سواء كانت هي حرفاً، نحو: ﴿الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٤٤] ﴿الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿الرَّحْمَنُ﴾ و ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١] ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤] ﴿الْإِسْمِ﴾ [الحجرات: ١١]، أو اسماً نحو: ﴿الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]

(١) في المطبوع: (كهعص) بدون ياء، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: (الاستفهامية) بدون هاء، وهو تحريف.

و ﴿وَالْمُفِيمِينَ﴾ و ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾ [النساء: ١٦٢] و ﴿وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾  
و ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ و ﴿وَالْقَنِينِ وَالْقَنِينَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

وأما (يا) وهي حرف النداء، فإنها حذفت الألف منها في جميع المصاحف،  
فصارت على حرف واحد، فإذا دخلت على منادى اتصلت به من أجل  
كونها على حرف، نحو: ﴿يَبْنَئِ﴾ [يوسف: ٦٧] ﴿يَمُوسَى﴾ [البقرة: ٥٥] ﴿يَتَادُمُ﴾  
[البقرة: ٣٣] ﴿يَتَأَيَّهَا﴾ [البقرة: ٢١] ﴿يَقُومُ﴾ [المائدة: ٢١] ﴿يَنْسَاءُ﴾ [الأحزاب: ٣٠]  
﴿يَبْنُومُ﴾ [طه: ٩٤]، وكتبت الهمزة في ﴿يَبْنُومُ﴾ واواً ثم وصلت بالنون،  
فصارت كلها كلمة واحدة، وقد تقدم التنبيه على ذلك في باب (وقف حمزة).<sup>(١)</sup>

وأما: (ها) وهي الواقعة حرف تنبيه، فإن ألفها كذلك حذفت من جميع  
المصاحف، ثم اتصلت بما بعدها من كونها صارت على حرف واحد، ووقعت في  
القرآن في ﴿هَؤُلَاءِ﴾ و ﴿هَٰذَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد صورت الهمزة في ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] واواً ثم وصلت بالواو  
فصارت كلمة، كما تقدم في وقف حمزة، و ﴿هَٰئِئْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] وبابه.

وأما ﴿مَا﴾ الاستفهامية فإنها إذا دخل عليها حروف<sup>(٣)</sup> الجر حذفت الألف  
من آخرها واتصل بها، فصارت كلمة واحدة، سواء كان حرف الجر على حرف  
واحد أو أكثر، ووقعت في القرآن ﴿لِمَ﴾ و ﴿بِمَ﴾ و ﴿فِيمَ﴾ و ﴿بِمَ﴾ و ﴿عَمَ﴾،

(١) انظر ص: ١٠٣٥.

(٢) في (ت) و(ك) بعد «هذا» جاء: وبابه، و ﴿هَٰئِئْتُمْ﴾ وبابه.

(٣) في (ت): «حرف» بالإنفراد.

وكذلك إذا دخلت عليها (إلى) أو (على) أو (حتى)<sup>(١)</sup>، فإن الألف المكتوبة ياء في هذه الأحرف الثلاثة تكتب ألفاً على اللفظ علامة للاتصال، وتجيء الميم بعدها مفتوحة على حالها مع غيرها، فتقول: عَلَامَ فَعَلْتَ كَذَا، وَإِلَامَ أَنْتَ<sup>(٢)</sup> كَذَا، وَحَتَّامَ تَفْعَلْ كَذَا، وإنما كتبت على اللفظ؛ خوف / الاشتباه صورة.

وأما (أَمْ) مع (ما) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤] ﴿أَمَّا أَكُنْتُمْ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩].

وأما (إِنْ) المكسورة المخففة مع (لا) فإنها كتبت موصولة في جميع القرآن، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وأما ﴿كَالَوْهُمْ﴾ و ﴿وَزَنَوْهُمْ﴾ [المطففين: ٣] فإنها كتبتا في جميع المصاحف موصولين؛ بدليل حذف الألف بعد الواو منهما.

وقد اختلف في كون ضمير (هم) مرفوعاً منفصلاً، أو منصوباً متصلاً، والصحيح أنه منصوب لما بيّنته في غير هذا الموضع<sup>(٣)</sup>، ولاتصالهما رسماً، بدليل حذف الألف بينهما فلا يفصلان.

والكلمات التي هي غير مطردة فهي ﴿أَلَا﴾ و ﴿إِنَّمَا﴾ و ﴿أَنَّمَا﴾ و ﴿إِنْ﴾ المكسورة المخففة مع ﴿مَا﴾ و ﴿أَيْنَمَا﴾ و ﴿إِنْ﴾ المكسورة المخففة مع

(١) مراد المؤلف بالتمثيل بهذه الحروف الثلاثة كيفية كتابتها في غير القرآن، إذ إنها ليست فيه. والله أعلم.

(٢) في (ز): «إِلَامَ فَعَلْتَ».

(٣) لعله بيّنه في كتابه في الرسم، والله أعلم.

﴿لَمْ﴾ و﴿أَنْ لَّنْ﴾ و﴿عَمَّا﴾ و﴿مِمَّا﴾ و﴿أَمَّنْ﴾ و﴿عَنْ مِّنْ﴾ و﴿كُلَّمَا﴾  
و﴿بِسْمَا﴾ و﴿فِيْمَا﴾ و﴿كِيْلَا﴾ و﴿يَوْمِيْهَمْ﴾.

فأما ﴿أَلَا﴾ فإنه كتب متصلاً في غير العشرة المتقدمة في الفصل قبله<sup>(١)</sup>، نحو:  
﴿أَلَا تَعْلَوْنَ﴾ في النمل [٣١] و﴿أَلَا تَعْبُدُونَ﴾ أول هود [٢]، واختلف في موضع  
الأنبياء كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

و﴿إِنَّمَا﴾ كتب موصولاً في غير الأنعام، نحو: ﴿إِنَّمَا نَعْلِيْ لَهُمْ﴾  
[آل عمران: ١٧٨] و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾ [النازعات: ٤٥]، واختلف في حرف النحل.  
و﴿أَنَّمَا﴾ كتب متصلاً في غير الحج ولقمان، نحو: ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ﴾ في ص  
[٧٠].

و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، واختلف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١].  
و﴿وَأِنَّمَا﴾ موصول في غير الرعد، نحو: ﴿وَأِنَّمَا تَخَافُونَ﴾ [الأنفال: ٥٨]  
﴿وَأِنَّمَا تُرِيدُكَ﴾ [يونس: ٤٦] ﴿فَأِنَّمَا تَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١] ﴿فَأِنَّمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾  
[مريم: ٢٦].

و﴿أَيْنَمَا﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا﴾ في البقرة [١١٥]  
و﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ في النحل [٧٦]، واختلف في النساء والشعراء والأحزاب، كما  
تقدم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص: ١٤٦٥.

(٢) انظر ص: ١٤٦٥.

(٣) انظر ص: ١٤٦٦.

و(إِلَمْ) موصول في موضع واحد، وهو: ﴿فَكَأَنَّهُ يَسْتَجِيبُ الْكُفْرَ﴾ في هود [١٤].

و ﴿أَلَنْ﴾ كتب موصولاً في موضعين: الكهف والقيامة كما تقدم.<sup>(١)</sup>  
و ﴿عَمَّا﴾ موصول في غير موضع الأعراف نحو: ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥] ﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾ [المائدة: ٤٨].

و ﴿مِمَّا﴾ كتب موصولاً في غير النساء والرُّوم، نحو: ﴿مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]، واختلف في المنافقين كما تقدم.<sup>(٢)</sup>

و ﴿أَمَّنْ﴾ / كتب موصولاً في غير المواضع الأربعة المتقدمة<sup>(٣)</sup>، نحو: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١] ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾ [النمل: ٦٢].

و(عَمَّنْ) موصول في غير النور والنجم، ولا أعلمه وقع في القرآن.  
و ﴿كُلَّمَا﴾ كتب موصولاً في غير سورة إبراهيم، نحو: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿كُلَّمَا حَبَّتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]، واختلف في النساء والأعراف والمؤمنين وتبارك<sup>(٤)</sup>، كما تقدم.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر ص: ١٤٦٧.

(٢) انظر ص: ١٤٦٧.

(٣) انظر ص: ١٤٦٧.

(٤) أي الملك.

(٥) انظر ص: ١٤٦٨.



و ﴿يُسَمَّا﴾ كتب موصولاً في موضعين: ﴿يُسَمَّا أَشْرَؤُاِيءَ﴾ في البقرة [٩٠] و ﴿يُسَمَّا خَلَفْتُونِي﴾ في الأعراف [١٥٠]، واختلف في ﴿قُلْ يَسَمَّا يَا مُرْكُم﴾ [البقرة: ٩٣]، كما تقدم.<sup>(١)</sup>

و ﴿فِيمَا﴾ كتب موصولاً في غير الشعراء نحو: ﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهو الأول من البقرة [٢٣٤] ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]، واختلف في العشرة المواضع، كما تقدم.<sup>(٢)</sup>

و ﴿كِيلًا﴾ كتب موصولاً في أربعة مواضع: في آل عمران [١٥٣] ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ وفي الحج [٥] ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ وفي الأحزاب [٥٠] ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ وهو الموضع الثاني منها، والقول بأن الأول موصول ليس بصحيح، وفي الحديد [٢٣] ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾.

و ﴿يَوْمَهُمُ﴾ موصول في غير غافر والذاريات، نحو: ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣].

فجميع ما كتب موصولاً لا يقطع وقفاً إلا برواية صحيحة، ولا أعلمه ورد إلا فيما تقدم التنبيه عليه في ﴿وَبِكَاتٍ﴾ و ﴿وَبِكَاتٍ﴾ [الفصص: ٨٢] و ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥].

(١) انظر ص: ١٤٦٨.

(٢) انظر ص: ١٤٦٩.

(٣) (من): سقطت من (س) وهو خطأ.

وقد ورد عن الكسائي التوسع في ذلك، والوقف على الأصل، فنقل الداني عن قتيبة عنه الوقف على ﴿أَتَمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] بالقطع و ﴿أَمَّنْهُوَقْنِيتُ﴾ [الزمر: ٩] و ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي﴾ [الملك: ٢٠] الوقف على ميم (أم)، قال الداني: وهذه المواضع في الرسم موصولة من غير نون ولا ميم، وأصلها الانفصال<sup>(١)</sup> على ما ذهب إليه فيها<sup>(٢)</sup> الكسائي.

وقال: وقد خالف قتيبة عن الكسائي في ﴿أَتَمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] خلف، فحدثنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن القاسم عن أصحابه عن خلف قال: قال الكسائي في قوله: ﴿أَتَمَّا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١] حرف واحد من قبل ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾.

قال خلف: وقد قال الكسائي ﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨] حرفان؛ لأن معناه (نعم الشيء) قال: وكتبنا بالوصل، ومن قطعهما لم يُحْطِئْ،<sup>(٣)</sup> قال خلف: وحمزة يقف عليهما على / الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا؛ إذ صار قطعه ووصله صواباً. انتهى.<sup>(٤)</sup>

وهو يقتضي أن مذهب الكسائي التوسعة في ذلك بحسب المعنى، كما ذكر، ويقتضي أن ذلك غير محتم عند خلف، وأنه على الأولوية والاستحباب، وذلك

(١) أي أصلها في العربية، كما صرح الداني في جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤.

وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٢) (فيها): سقطت من (س).

(٣) في سائر النسخ: (يُحْطِئ)، وفي جامع البيان: «يُحْطِئ»، كما أثبت.

(٤) جامع البيان: ١/ ق: ١٦٤، وانظر: الوقف والابتداء: ١/ ٣٣٦.

غير معمول به عند أهل الإتيان، ولا مَعَوَّلٌ عليه عند أئمة التحقيق، بل الذي استقر عليه عمل أئمة الأداء ومشايخ الإقراء في جميع الأمصار، هو ما قدمنا أول الباب، فإنه هو الأخرى والأولى بالصواب، وأجدر باتّباع نصوص الأئمة قديماً وحديثاً.

وقد روى الأعشى<sup>(١)</sup> عن أبي بكر عن عاصم ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرف واحد<sup>(٢)</sup>، وروى سَوْرَةُ عن الكسائي حَرْفٌ<sup>(٣)</sup>، مثل قولك: (ضربوهم). قال الداني في «جامعه»: «وذلك قياس قول نافع ومن وافقه على اتباع المرسوم».

ثم روى عن حمزة يجعلهما حرفين، ثم قال الداني: «ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة إلا عبد الله بن صالح العجلي»، قال: «وأهل الأداء على خلافه»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا من الداني حكاية اتفاق من أهل الأداء على ما ذكرنا، وقد نصّ في غير موضع من كتبه وصرّح به في غير مكان، وكذلك مَنْ بعده من الأئمة وهلمَّ جرّاً، ولا نعلم لهم<sup>(٥)</sup> مخالفاً<sup>(٦)</sup> في ذلك.

(١) في المطبوع: (الأعمش)، وهو تحريف.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٧٧، الوقف والابتداء: ٣٤٥ / ١.

(٣) في (م): (أي كلمة)، أي هي حرف، مثل رواية الأعشى السابقة.

(٤) جامع البيان: ١ / ق: ١٦٥.

(٥) في المطبوع: (له) بالإفراد، وهو تحريف.

(٦) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر يقول بأن ﴿كَالُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] حرفان، ويقف على ﴿كالوا﴾

و﴿وزنوا﴾. انظر: الوقف والابتداء: ٣٤٦-٣٤٧.

وهذا معنى قول الجعبري رحمه الله: في المنفصلتين: وقف<sup>(١)</sup> في آخر كل منهما، وفي المتصلتين وقف آخر الثانية.

ثم قال: وجه الوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال، ووجه منع الوقف على المتصل آخرها التنبيه على وضع الخط، قال: واختياري استفسار المسؤول السائل عن غرضه؛ فإن كان ببيان الرسم وقف كما تقدم، أو بيان الأصل وقف على كل من المنفصلتين والمتصلتين؛ ليطابق، قال: ولا يلزم منه مخالفة الرسم في المتصلتين<sup>(٢)</sup>، وإلا لخالف وأصل المنفصلتين، واللازم متف. انتهى.<sup>(٣)</sup> ولعل ما حكى عمّن أجاز القطع أن يكون مراده هذا، والله أعلم، كما سيأتي في التنبيه الآتي./

(١) في (ز) و(م) بعد كلمة 'وقف' زيادة وهي 'إن شاء'، وليس عند الجعبري أيضاً.

(٢) في المطبوع: (المتصلين)، وهو تصحيف.

(٣) من قوله: في المنفصلتين... إلى هنا هو كلام الجعبري في كثر المعاني: ق: ١٤١/ب.

## تنبيهات

الأول: إن ما ذكرناه من المختلف فيه والمتفق عليه وما يشبهه، لا يجوز أن يتعمد الوقف عليه؛ لكونه غير تام، ولا كافٍ، ولا حسن، ولا يجوز أن يتعمد الوقف إلا على ما كان بهذه الصفة، وما خرج عن ذلك كان قبيحاً كما قدمنا في باب الوقف والابتداء، وإنما القصد بتعريف الوقف هنا على سبيل الاضطرار والاختبار.<sup>(١)</sup>

وهذا معنى قول الداني رحمه الله في باب (الوقف على مرسوم الخط) من «جامع البيان»: «وإنما نذكر الوقف على مثل هذا على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده، لخبر ورد عنهم، أو لقياس يوجه قولهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار، إذ ليس الوقف على ذلك ولا على جميع ما قدمناه في هذا الباب بتام<sup>(٢)</sup> ولا كافٍ، وإنما هو وقف ضرورة وامتحان وتعريف لا غير<sup>(٣)</sup>». انتهى.

الثاني: ليس معنى قول صاحب «المبهبج» وغيره عن أبي عمرو والكسائي أنهما يقفان<sup>(٤)</sup> على ﴿مَا﴾ من ﴿مَالٍ﴾ في المواضع الأربعة، ويتدنان باللام متصلة بما بعدها من الأسماء، وعن الباقرين أنهم يقفون على ﴿مَالٍ﴾ باللام،

(١) كذا بالموحدة وهو الصواب، وتصحفت في (ت) والمطبوع إلى المثناة التحتية.

(٢) في المطبوع: (تام) وهو لحن وتحريف.

(٣) جامع البيان: ١ / ق: ١٦٤.

(٤) في المطبوع: (يفقان) بتقديم الفاء، وهو تصحيف.

ويبتدئون بالأسماء المجرورة منفصلة من الجار أن يتعمد الوقف عليها ويبتدأ بها بعدها كسائر الأوقاف الاختيارية، بل المعنى أن الابتداء يكون في هذه الكلمات عند من ذكر على هذا الوجه، أي: فلو ابتدأت ذلك لابتدأته على هذا الوجه عند هؤلاء، فكما أن الوقف في ذلك على وجه الاضطرار والاختبار<sup>(١)</sup>، كذلك الابتداء يكون على هذا الوجه<sup>(٢)</sup>، لا أنه يجوز الوقف على ﴿مَا﴾ ثم يتدئ ﴿هَذَا لَكِتَبٍ﴾ [الكهف: ٤٩]، أو يجوز الوقف على ﴿وَقَالُوا مَالٍ﴾ ثم يتدئ ﴿هَذَا الرُّسُولُ﴾ [الفرقان: ٧]، كما يوقف على سائر الأوقاف التامة أو الكافية، هذا مما لا يجيزه أحد.

وكذلك القول في ﴿وَيَكَاثُ﴾ و ﴿وَيَكَاثُهُ﴾، وفي سائر ما ذكر في<sup>(٣)</sup> الكتاب<sup>(٤)</sup> إذا وجد فيه قول بعض أصحابنا يوقف على كذا ويبتدأ بكذا، إنما معناه ما ذكرنا، والله تعالى أعلم.

الثالث: قد تكون الكلمتان منفصلتين على قراءة، متصلتين على<sup>(٥)</sup> أخرى، وذلك نحو: ﴿أَوَامِنَ أَهْلَ الْقُرَى﴾ في الأعراف [٩٨] و ﴿أَوَّابًاؤُنَا﴾ في الصفات [١٧] والواقعة [٤٨].

(١) في (ت) وكذا المطبوع: (الاختيار) بالثناة، وهو تحريف.

(٢) جاء في (ت) بعد كلمة الوجه «هذا الكتاب» وهو تحريف، ووقع أيضاً في المطبوع إلا أنه «لهذا» باللام بدل الباء.

(٣) في (ت) وكذلك في المطبوع: «من».

(٤) في (ت) وكذلك في المطبوع: «الباب»، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: (على قراءة).

فإنهما، على قراءة من سَكَن الواو<sup>(١)</sup> منفصلتان، إذ ﴿أَوْ﴾ فيها كلمة مستقلة، حرف عطف ثنائية، كما هي في قولك: ضربت زيداً أو عمراً، فوجب فصلها لذلك.

وعلى قراءة من فتح الواو متصلتان، فإن الهمزة فيها همزة استفهام دخلت على واو العطف كما دخلت على الفاء في ﴿أَفَأَمِنْ أَهْلٌ﴾ [الأعراف: ٩٧] وعلى الواو في ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ [الأعراف: ١٠٠] ﴿أَوْ كَلِمَا عَهْدُوا﴾ [البقرة: ١٠٠] فالهمزة والواو على قراءة السكون كلمة واحدة، وعلى قراءة الفتح كلمتان، ولكنها اتصلتا لكون كل منهما على حرف واحد، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

الرابع: إذا اختلفت المصاحف في رسم حرف فينبغي أن تتبع في تلك المصاحف مذاهب أئمة أمصار تلك المصاحف، فينبغي إذا كان مكتوباً مثلاً في مصاحف المدينة أن يجري ذلك في قراءة نافع وأبي جعفر، وإذا كان في المصحف المكي فقراءة ابن كثير، والمصحف الشامي فقراءة ابن عامر، والبصري فقراءة أبي عمرو ويعقوب، والكوفي فقراءة الكوفيين، هذا هو الأليق بمذاهبهم وأصوب بأصولهم، والله أعلم.

الخامس: قول أئمة القراءة إن الوقف على اتباع الرسم يكون باعتبار الأواخر من حذف وإثبات وغيره إنما يعنون بذلك الحذف المحقق لا المقدّر مما

(١) موضع الأعراف قرأه بالإسكان نافع وأبو جعفر وابن كثير وابن عامر، وأما موضع الصافات والواقعة فقرأه بالإسكان: قالون وأبو جعفر وابن عامر وورش بخلف عنه. انظر: النشر ص: ١٧٠٧ و ١٨٧٦.

(٢) انظر: شرح الهداية: ٣٠٦/٢.

حذف تخفيفاً لاجتماع المثليين أو نحو: ذلك، ولذلك<sup>(١)</sup> أجمعوا على الوقف على نحو: ﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢] و ﴿دُعَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١] و ﴿مَلَجَتْ﴾ [التوبة: ٥٧] بالالف بعد الهمزة، وكذلك الوقف على ﴿تَزَعَا﴾ [الشعراء: ٦١] و ﴿رَعَا﴾ [الأنعام: ٧٦] ونحوه مما حذفت منه الياء، وكذا الوقف على نحو: ﴿يُخَيِّزُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] و ﴿يَسْتَخِيْزُ﴾ [البقرة: ٢٦] بالياء.

وكذلك يريدون الإثبات المحقق لا المقدّر فيوقف على نحو: ﴿وَاِيتَايْ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠] على الهمزة، وكذا على نحو: ﴿أَلْمَلَأُوا﴾ [المؤمنون: ٢٤] لا<sup>(٢)</sup> على الياء والواو<sup>(٣)</sup>؛ إذ الياء والواو في ذلك صورة الهمزة كما قدّمنا، ومن وقف على اتباع الرسم في ذلك، وكان من مذهبه تخفيف الهمزة وقفاً يقف بالروم أو<sup>(٤)</sup> بالياء وبالواو، كما تقدّم النص عليه في باب.

ولهذا لو وقفوا على نحو: ﴿وَلَوْ لَوْ﴾ / في سورة الحج [٢٣] لا يقف عليه بالالف إلا من يقرأ بالنصب،<sup>(٥)</sup> ومن قرأ بالخفض وقف بغير ألف، مع إجماع المصاحف على كتابتها بالالف، وكذا الوقف على نحو: ﴿وَعَادَاوَعُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨] لا يقف عليه بالالف إلا من نوّن؛ وإن كان قد كتب

(١) في المطبوع: (وكذلك) بالكاف، وهو تحريف.

(٢) (لا): سقطت من (س).

(٣) وهي قراءة حمزة، كما سبق في باب وقفه.

(٤) (أو): سقطت من (ت) والمطبوع.

(٥) وهم نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب.



بالألف في جميع المصاحف، فاعلم ذلك، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

السادس: كل ما كتب موصولاً من الكلمتين وكان آخر الأولى منها حرفاً مدغماً فإنه حذف إجماعاً واكتفي بالحرف المدغم فيه عن المدغم؛ سواء كان الإدغام بغنة أم بغيرها، كما كتبوا ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتُ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿وَأَمَّا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨] و﴿عَمَّا نَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١] و﴿مِمَّا أَسْكَنَ﴾ [المائدة: ٤] بميم واحدة، وحذفوا كلا من الميم والنون المدغمتين، وكتبوا ﴿لَا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣] و﴿فَإِلَّا يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤] و﴿أَلَا تَعْلَوْنَ﴾ [النمل: ٣١] و﴿أَلَنْ يَجْمَعَ﴾ [القيامة: ٣] بلام واحدة من غير نون، فقصد بذلك تحقيق الاتصال بالإدغام.

ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنة عند اللام والراء حذفها مما كتب متصلاً، عملاً بحقيقة اتباع الرسم كما تقدّم في بابه<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

السابع: لا بأس بالتنبيه على ما كتب موصولاً لتعرف أصول الكلمات، وتفكيك بعضها من بعض، وقد يقع الاشتباه بسبب الاتصال على بعض الفضلاء فكيف بغيرهم؟

فهذا إمام العربية أبو عبد الله بن مالك<sup>(٣)</sup> رحمه الله جعل ﴿إِلَّا﴾ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] من أقسام ﴿إِلَّا﴾

(١) انظر ص: ١٧٤٤.

(٢) انظر ص: ١١٩٩.

(٣) انظر: ترجمته ص: ٣١٧.

الاستثنائية، فجعلها كلمة واحدة، ذكر ذلك في «شرح التسهيل» وذهل عن كونها كلمتين: (إن) الشرطية و(لا) النافية.

والأخفش إمام النحو أعرب ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨] أن اللام: لامُ الابتداء و ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ و ﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ١٢١] الخبر، ورأيت أبا البقاء في (إعرابه) ذكره أيضاً.

ولا شك أنه إعراب مستقيم لولا رسم المصاحف، فإنها كتبت ﴿وَلَا﴾ فهي (لا) النافية دخلت على ﴿الَّذِينَ﴾، و ﴿الَّذِينَ﴾ في موضع جر عطف على ﴿الَّذِينَ﴾ في قوله: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأعرب ابن الطراوة<sup>(٢)</sup> ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٦٩] فزعم أن (أَيًّا) مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنِيَتْ و ﴿هُم أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر، وهذا / غير صحيح لرسم الضمير متصلاً بـ (أَيِّ)، ولإجماع النحاة على أن (أَيًّا) إذا لم تضاف كانت مُعَرَّبَةً.<sup>(٣)</sup>

وأعرب بعض النحاة ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣] على أن (ها) من

(١) انظر: الإملاء: ١/ ١٧٢، الدر المصون: ٣/ ٦٢٦.

(٢) سليمان بن محمد بن عبد الله، أبو الحسين، المالقي، نحوي، أديب، سمع «الكتاب» على الأعلام، وروى عن الباجي، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض، وله آراء في النحو انفرد بها خالف فيها جمهور النحاة، ألّف: «الترشيح في النحو» وغيره، توفي سنة (٥٢٨ هـ). انظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢.

(٣) من قوله: (فزعم...) إلى هنا، بنصه كلام ابن هشام دون مخالفة، إلا أن المؤلف عبر بقوله: (وهذا غير صحيح)، وعبرة ابن هشام (وهذا باطل).

انظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٠٨-٢٠٩، مغني اللبيب: ١/ ٨٢، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦١-١٦٣.

﴿هَذَانِ﴾ ضمير القصة، والتقدير حيثئذ: (إنها ذان لساحران) ذكره أبو حيان<sup>(١)</sup>، ولولا رسم المصاحف لكان جائزاً.<sup>(٢)</sup>

وأعرب بعضهم<sup>(٣)</sup> ﴿وَمَمَّارَتَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] (ما) مصدرية و(هم) ضمير مرفوع منفصل مبتدأ، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ الخبر، أي ومن رزقناهم ينفقون، ولولا رسم المصاحف محذوفة الألف متصلة نونها بالضمير لصحَّ ذلك، والله أعلم.

الثامن:<sup>(٤)</sup> قد يقع في الرسم ما يحتمل أن يكون كلمة، أو أن يكون كلمتين، ويختلف فيه أهل العربية، نحو: (ماذا) تأتي في العربية على ستة أوجه:

الأول: (ما) استفهام، و(ذا) إشارة.

والثاني: (ما) استفهام، و(ذا) موصولة.

الثالث: أن يكون كلاهما استفهماً<sup>(٥)</sup> على التركيب.

الرابع: (ماذا) كله<sup>(٦)</sup> اسم جنس، بمعنى شيء.

(١) انظر: البحر المحيط: ٢٥٥/٦.

(٢) هذا الرد لأبي حيان أيضاً، انظر: البحر: ٢٥٥/٦، الدر المنصور: ٦٦/٨.

(٣) هو الزجاج، وقد منع أبو البقاء هذا الإعراب، وقال: «لأن الفعل لا ينفق»، وأجيب عن اعتراضه بأن المصدر هنا مراد به المفعول، وكذلك استبعد القول بمصدرية (ما) أبو حيان.

انظر: إعراب القرآن للزجاج: ١٨٢/١، الإملاء: ١٢/١-١٣، البحر: ٤١/١، الدر المنصور: ٩٥/١.

(٤) جاء في حاشية (ز): «من هنا إلى آخر الباب ألحقه المؤلف بالمدينة الشريفة سنة (٧٢٣ هـ)، كذا، والصواب سنة (٨٢٣ هـ)».

(٥) في المطبوع: (استفهام) بالرفع، وهو لحن.

(٦) في (ز): «كلمة».

الخامس: (ما) زائدة، و(ذا) إشارة.

السادس: (ما) استفهام و(ذا) زائدة.<sup>(١)</sup>

وتظهر فائدة ذلك في مواضع منها:

قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩] فمن قرأ ﴿الْغَفْوُ﴾ بالرفع، وهو أبو عمرو يترجح أن يكون ﴿مَاذَا﴾ كلمتين: (ما) استفهام و(ذا) بمعنى الذي، أي: الذي ينفقون الغفو، فيجوز له الوقف على (ما) وعلى (ذا)، وعلى قراءة الباقي يترجح أن يكون مركبة كلمة واحدة، أي: ينفقون الغفو، فلا يقف إلا على (ذا).

وقوله في سورة النحل [٢٤] ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ فهي كقراءة أبي عمرو ﴿الْغَفْوُ﴾ أي ما الذي أنزل، قالوا: الذي أنزل أساطير الأولين، فتكون كلمتين يجوز الوقف على كل منهما لكل من القراء.

وقوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠] هي كقراءة غير أبي عمرو ﴿الْغَفْوُ﴾ بالنصب، فيترجح أن تكون كلمة واحدة، فيوقف على (ذا) دون (ما).

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوا مَاذَا﴾ [البقرة: ٢٦] فذكروا<sup>(٢)</sup> فيها قولين:

(١) انظر: مغني اللبيب: ١/ ٣٣٢-٣٣٤، الدر المصون: ١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٢) في المطبوع: (فذكر) بالإفراد، وهو تحريف.

أحدهما: أن (ما) استفهام، موضعها رفع بالابتداء، و(ذا) بمعنى الذي، و﴿أَرَادَ﴾ صلته، والعائد محذوف، / و(الذي) وصلتها خبر المبتدأ.

والثاني: أن (ما) و(ذا) اسم واحد للاستفهام، وموضعه نصب بـ﴿أَرَادَ﴾<sup>(١)</sup>.

قلت: ويحتمل أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة، كقولهم: (ماذا التواني)، وقول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

ما ذا الوقوف على نارٍ وقد خمدتْ      ياطال ما أوقدت للحرب نيرانُ

فعلى هذا وعلى الأول هما كلمتان يوقف على كل منهما، وعلى الثاني يوقف على الثاني؛ لأنها كلمة واحدة، وذلك حالة الاضطرار والاختبار<sup>(٣)</sup>، لا على التعمد والاختيار، نعم على التقدير الثالث يجوز اختياراً، ويكون كافياً، على أن يكون في موضع نصب بـ﴿فَيَقُولُونَ﴾، ويكون ﴿أَرَادَ اللَّهُ﴾ استئنافاً وجواباً لقولهم.

التاسع: قال الأستاذ أبو محمد علي بن سعيد العماني<sup>(٤)</sup> في كتابه «المرشد في الوقف والابتداء»: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ في سورة يس [٢٢] «(ما)

(١) انظر: البيان للأنباري: ٦٦/١-٦٧.

(٢) لم أعرفه، وقد استشهد ابن هشام منه بقوله: (ما ذا الوقوف) ولم يذكر قائله، وذكره الإمام السيوطي كاملاً لكنه لم ينسبه، وأهمله البغدادي في شرحه لشواهد «المغني» والله أعلم.

انظر: مغني اللبيب: ٣٣٢/١، شرح شواهد للسيوطي: ٧١١/٢.

(٣) في المطبوع: (الاختيار) بالمشناة التحتية، وهو تحريف.

(٤) انظر: ترجمته في ص: ٣٢٩.

كلمة واحدة وهي حرف نفي و(لي) كلمة أخرى، فهما كلمتان، ﴿مَالٍ لَا أَرَى  
أَلْهَدُهُ﴾ [النمل: ٢٠] (مالي) كلمة واحدة للاستفهام<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال الشيخ أبو البقاء العكبري في «إعرابه» في سورة يس: «﴿وَمَالٍ﴾  
الجمهور على فتح الياء؛ لأن ما بعدها في حكم المتصل بها إذ كان لا يحسن  
الوقف عليها والابتداء، و﴿مَالٍ لَا أَرَى أَلْهَدُهُ﴾ بعكس ذلك<sup>(٢)</sup>. انتهى.

وكلا الكلامين لا يظهر، فليُتأمل، ولكن لكلام أبي البقاء فيما ذكره في  
الوقف والابتداء وجه<sup>(٣)</sup>، والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

(١) ما ذكره العماني، للأسف هو ضمن الجزء المفقود من «المرشد» حسب النسخة الخطية التي اطلعت عليها  
في الجامعة الإسلامية.

(٢) الإملاء: ١١٥/٢.

(٣) كذا بالرفع في جميع النسخ.

(٤) تحرفت العبارة في المطبوع إلى: (والله وجه أعلم)، فسبحانه تقدست أسماؤه وصفاته.

## باب مذاهبهم في ياءات الإضافة<sup>(١)</sup>

وياء الإضافة: عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم، والفعل، والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل، ومع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته ومجرورته؛ بحسب عمل الحرف، نحو: ﴿نَفْسِي﴾ [سبا: ٥٠] و ﴿ذِكْرِي﴾ [الكهف: ١٠١] و ﴿فَطَرَنِي﴾ [هود: ٥١] و ﴿لَيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] و ﴿إِنَّ وَلِيِّي﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقد أطلق أئمتنا هذه التسمية عليها تجوزاً مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليها، نحو: ﴿إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠] و ﴿أَتَنَبَّيْتُ﴾ [مريم: ٣٠].

والفرق بينها وبين ياءات الزوائد:

أن هذه الياءات تكون / ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة.

وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من الأصول، فلا تجيء لأمّا من الفعل أبداً، فهي كهاء الضمير وكافه، فتقول في ﴿نَفْسِي﴾ [المائدة: ٢٥] «نفسه» و«نفسك»، وفي ﴿فَطَرَنِي﴾ [هود: ٥١] «فطره» و«فطرك»، وفي ﴿لَيَحْزُنُنِي﴾ «يحزنه» و«يحزنك»، وفي ﴿إِنِّي﴾ «إنه» و«إنك»، وفي ﴿إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٨٦] «له» و«لك».

(١) تنبيه: جُلُّ كتب القراءات لم تفرد هذا الباب، بل اكتفت بذكر الياءات سواء كانت زائدة أو كانت

للإضافة بعد الانتهاء من فرش كل سورة. والله أعلم.

انظر: التيسير: ٦٣-٦٩، الإقناع: ١/ ٥٣٦-٥٤٤.

وياء الزوائد تكون أصلية، وزائدة، فتجيء لأمّا من الفعل، نحو: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و ﴿الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦] و ﴿الْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] و ﴿دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] و ﴿يَهْدِينِ﴾ [الكهف: ٢٤] و ﴿يُؤْتِينَ﴾ [الكهف: ٤٠].

وهذه الياءات الخُلْفُ فيها جارٍ بين الفتح والإسكان، وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت<sup>(١)</sup> بين الحذف والإثبات.

إذا تقرّر ذلك، فاعلم أن ياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أضرب:

الأول: ما أجمعوا على إسكانه؛ وهو الأكثر لمجيئه على الأصل، نحو: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠] ﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢] ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧] ﴿فَمَنْ يَبْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] ﴿الَّذِي خَلَقَنِي﴾ [الشعراء: ٧٨] و ﴿يُطْعِمُنِي﴾ [الشعراء: ٧٩] و ﴿يُمِيتُنِي﴾ [الشعراء: ٨١] ﴿لِي عَمَلٍ﴾ [يونس: ٤١] ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي﴾ [النور: ٥٥]، وجملته خمسمائة وست وستون ياء.

الثاني: ما أجمعوا على فتحه؛ وذلك لموجب، إما أن يكون بعدها ساكنٌ: لأم تعريف، أو شبهه، وجملته إحدى عشرة كلمة، في ثمانية عشر موضعاً: ﴿يَعْبَتِي أَلْتِي﴾ في المواضع الثلاثة [البقرة: ٤٠ و ٤٧ و ١٢٢] و ﴿بَلَّغْنِي الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] و ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ في الموضعين [التوبة: ١٢٩، الزمر: ٣٨] و ﴿يَا أَلْعَدَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و ﴿مَسْنَى السُّوءِ﴾ [الأعراف: ١٨٨] و ﴿مَسْنَى الْكِبَرِ﴾ [الحجر: ٥٤] و ﴿وَلِئَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٩٦] و ﴿شُرَكَاءَ الَّذِينَ﴾ في الأربعة المواضع [النحل: ٢٧، والكهف: ٥٢، والقصص: ٦٢ و ٧٤] و ﴿أَرْوِي الَّذِينَ﴾ [سبا: ٢٧]

(١) ثابت من (ت) فقط.



و ﴿رَفِئَ اللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] و ﴿جَاءَنِي الْبَيِّنَاتُ﴾ [غافر: ٦٦] و ﴿تَبَأْنِي الْعَلِيمُ﴾ [التحریم: ٣] حُرِّكَتْ بالفتح؛ حملاً على النظر فراراً من الحذف.

أو قبلها ساكنٌ: ألف، أو ياء:

فالذي بعده ألف ست كلمات في ثمانية مواضع: ﴿هُدَايَ﴾ في الموضعين [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣] و ﴿وَأَيَّتَى﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَأَيَّتَى﴾ [النحل: ٥١] ﴿رُءْيَايَ﴾ في الموضعين [يوسف: ٤٣، ١٠٠] و ﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وسيأتي ذكر ﴿يَبْشُرَايَ﴾ [يوسف: ١٩] و ﴿بَحَسْرَتِي﴾ [الزمر: ٥٦] في موضعه.<sup>(١)</sup>

والذي بعد الياء تسع كلمات وقعت في اثنين<sup>(٢)</sup> وسبعين موضعاً، وهي: ﴿إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٤] و ﴿عَلَيَّ﴾ [النساء: ٧٢] و ﴿يَدَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٠] و ﴿لَدَيَّ﴾ [النمل: ١٠] و ﴿وَبَنِيَّ﴾ [إبراهيم: ٣٥] و ﴿يَبْنِيَّ﴾ [يوسف: ٨٧] و ﴿أَبْنَتِيَّ﴾ [القصص: ٢٧] و ﴿وَلَدَتِيَّ﴾ [النمل: ١٩] و ﴿يَمْضِرْخَتِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢] وحُرِّكَتْ الياء في ذلك؛ فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة حملاً على النظر، وأدغمت الياء في نحو: ﴿إِلَيَّ﴾ / و ﴿عَلَيَّ﴾ للتماثل، وجاز في ﴿يَمْضِرْخَتِيَّ﴾ الكسر لغة،<sup>(٣)</sup> وكذلك في ﴿يَبْنِيَّ﴾ [لقمان: ١٣] مع الإسكان كما سيأتي.

(١) انظر ص: ١٧٥٢، ١٨٨٨.

(٢) في المطبوع: (اثنتين)، وهو خطأ.

(٣) وهي قراءة حمزة كذلك، وذكر قطرب أنها لغة بني يربوع، وأنشدوا لهذا قول الشاعر:

قال لها هل لك ياتاني قالت له ما أنت بالمرضي

الشاهد: كسر الياء في (في)، انظر: معاني القرآن للفراء: ٢/ ٧٥-٧٦، شرح الهداية: ١/ ١٦١-١٦٢،

إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٣-٢٩٦.

وجملة ذلك من الضربين المجمع عليهما ستائة وأربع وستون ياء.

والضرب الثالث: ما اختلفوا في إسكانه وفتح، وجملته مائتا ياء واثنى عشرة ياء، وقد عدّها الداني وغيره: وأربع عشرة،<sup>(١)</sup> فزاد<sup>(٢)</sup> اثنتين وهما: ﴿فَمَاءَاتِنِ﴾ في النمل [٣٦] و ﴿فَبَشَّرَعَبَادَ \* الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨].

وزاد آخرون ثنتين أخريين<sup>(٣)</sup>، وهما: ﴿الْأَتَتَّيَعَتِ﴾ في طه [٩٣] ﴿إِنْ يُرَدِّنِ الرَّحْمَنُ﴾ في يس [٢٣]، فجعلوها مائتين وست عشرة.

وذكر هذه الأربع في باب الزوائد أولى لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها وإسكانها أيضاً، ولذلك ذكرناها ثم.<sup>(٤)</sup>

وأما ﴿يَعْبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في الزخرف [٦٨] فذكرناها في هذا الباب، تبعاً للشاطبي وغيره؛ من حيث إن المصاحف لم تجتمع على حذفها كما سنذكره.<sup>(٥)</sup>

وينحصر الكلام على الياءات المختلف فيها في ستة فصول:

الفصل الأول: في الياءات التي بعدها همزة مفتوحة، وجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياء<sup>(٦)</sup>، من ذلك:

في البقرة ثلاث: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا﴾ [٣٠] ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ﴾ [٣٣] ﴿فَأَذْكُرِي﴾

(١) في (ز): «أربع عشرة» بدون واو العطف. انظر: التيسير: ٦٣.

(٢) في (ت): «فزادوا» بالجمع.

(٣) في المطبوع: (آخرين)، وهو تصحيف.

(٤) انظر ص: ١٥٥٢.

(٥) انظر ص: ١٥٢٤.

(٦) أي المختلف فيه. انظر: التيسير: ٦٣، غاية الاختصار: ١/ ٣٣٧-٣٣٨، الدر الثير: ٤/ ١٧٣.

أَذْكُرْكُمْ ﴿١٥٢﴾ وفي آل عمران ثتان: ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾ ﴿٤١﴾ ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ﴾ ﴿٤٩﴾ وفي المائدة ثتان: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾ ﴿٢٨﴾ ﴿لِي أَن أَقُولَ﴾ ﴿١١٦﴾ وفي الأنعام ثتان: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿١٥﴾ ﴿إِنِّي أَرْبُكَ﴾ ﴿٧٤﴾ وفي الأعراف ثتان: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿٥٩﴾ ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْلِمْتُمْ﴾ ﴿١٥٠﴾ وفي الأنفال ثتان: ﴿إِنِّي أَرَى.... إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿٤٨﴾ وفي التوبة ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ ﴿٨٣﴾ وفي يونس ثتان: ﴿لِي أَن أَبَدِلَهُ.... إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿١٥﴾ وفي هود إحدى عشرة: ﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿٢٦، ٣﴾ موضعان ﴿وَلَنَكْفِيَنَّ أَرْبُكُمْ﴾ ﴿٢٩﴾ ﴿إِنِّي أَعْطُكَ﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿فَطَرَنِي أَفْلًا﴾ ﴿٥١﴾ ﴿ضَيِّقُ اللَّيْسِ﴾ ﴿٧٨﴾ ﴿إِنِّي أَرْبُكُمْ﴾ ﴿٨٤﴾ ﴿شِقَاقِي أَن<sup>(١)</sup>﴾ ﴿٨٩﴾ ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ ﴿٩٢﴾ وفي يوسف ثلاث عشرة: ﴿لَيَحْزُنَنِي أَن﴾ ﴿١٣﴾ ﴿رَبِّي أَحْسَنَ﴾ ﴿٢٣﴾ ﴿إِنِّي أَرَبِّي أَعْصِرُ... إِنِّي أَرَبِّي<sup>(٢)</sup> أَحْمِلُ﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ ﴿٤٣﴾ ﴿لَعَلِّي / أَرْجِعُ﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ ﴿٦٩﴾ ﴿بِأَذْنِ لِي أَبِي أَوْ﴾ ﴿٨٠﴾ ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ ﴿٩٦﴾ ﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ ﴿١٠٨﴾ وفي إبراهيم ﴿إِنِّي أَتَكَلَّمُ﴾ ﴿٣٧﴾ وفي الحجر ثلاث: ﴿نَبِيَّ عِبَادِي أَنِّي﴾ ﴿٤٩﴾ ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾ ﴿٨٩﴾ وفي الكهف خمس: ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿بِرَبِّي أَحَدًا﴾ ﴿٣٨، ٤٢﴾ ﴿فَعَسَى رَبِّي أَن﴾ ﴿٤٠﴾ ﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَائِ﴾ ﴿١٠٢﴾ وفي مريم ثلاث: ﴿أَجْعَلِ لِي آيَةً﴾ ﴿١٠﴾ ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾ ﴿١٨﴾ ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿٤٥﴾ وفي طه ست: ﴿إِنِّي أَنَسْتُ نَارَ لَّعْنٍ إِلَيْكُمْ﴾ ﴿١٠﴾ ﴿إِنِّي أَنَارُبُكَ﴾ ﴿١٢﴾ ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ ﴿١٤﴾ ﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ ﴿٢٦﴾ ﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ ﴿١٢٥﴾ وفي المؤمنون ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ ﴿١٠٠﴾ وفي الشعراء ثلاث: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ ﴿١٢ و ١٣٥﴾ ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ ﴿١٨٨﴾ وفي النمل

(١) في المطبوع: (شقاقي إن) بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (أربني) خطأ.

ثلاث: ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ﴾ [٧] ﴿أَوْرَعِيَّ أَنْ﴾ [١٩] ﴿لَيْسَ لِي فِي أَشْكُرٍ﴾ [٤٠] وفي القصص تسع: ﴿رَبِّتْ أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ [٢٢] ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ نَارًا لَعَلِّي مَأْتِيكُمْ﴾ [٢٩] ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٣٠] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٣٤] ﴿رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ﴾ [٣٧] ﴿لَعَلِّي أَطْلُعُ﴾ [٣٨] ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ [٧٨] ﴿رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ﴾ [٨٥]، وفي يس ﴿إِنِّي مَأْمُوتٌ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثنتان: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [١٠٢]، وفي ص ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ [٣٢]، وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٣] ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [٦٤]، وفي غافر سبع: ﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ﴾ [٢٦] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٣٢، ٣٠، ٢٦] ﴿لَعَلِّي أَتْلُعُ﴾ [٣٦] ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [٤١] ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [٦٠]، وفي الزخرف ﴿مِنْ تَحْتِ أَفْلَا﴾ [٥١] وفي الدخان ﴿إِنِّي مَأْتِيكُمْ﴾ [١٩]، وفي الأحقاف أربع: ﴿أَوْرَعِيَّ أَنْ﴾ [١٥] ﴿أَتَعْدَانِي أَنْ﴾ [١٧] ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢١] ﴿وَلَيْكِنِّي أَرْنَكُمْ﴾ [٢٣]، وفي الحشر ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٦] وفي الملك ﴿مَعِيَ أَوْرَحْمَنَا﴾ [٢٨]، وفي نوح ﴿ثُمَّ إِنِّي أَعْلَتُ﴾ [٩]، وفي الجن ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ [٢٥]، وفي الفجر اثنتان: ﴿رَبِّتْ أَكْرَمَنِي﴾ [١٥] ﴿رَبِّي أَهْنَنِي﴾ [١٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع، ففتح الياء منهن نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلا أنهم اختلفوا في خمس وثلاثين ياء على غير هذا الاختلاف.

فاختصَّ ابن كثير بفتح ياءين منها، وهما: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ في البقرة [١٥٢] و ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ في غافر [٦٠].

واختصَّ هو والأصبهاني بفتح ياء<sup>(٢)</sup> واحدة، وهي: ﴿ذُرُونِي أَقْتُلْ﴾ في غافر: [٢٦].

(١) في المطبوع: (إني) بالكسر، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (بالموحدة)، وهو تحريف.

واتفق ابن كثير، ونافع، وأبو جعفر، على فتح أربع ياءات، وهن: ﴿حَشَرْتَنِي﴾ في طه [١٢٥] و﴿لَيَحْزُنُنِي أَنْ﴾ في يوسف [١٣]، و﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ في الزمر [٦٤]، و﴿أَتَعِدَّائِي أَنْ﴾ في الأحقاف [١٧].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، على فتح ثمان ياءات، وهن: ﴿أَجْعَلَنِي﴾ في آل عمران [٤١] ومريم [١٠] و﴿ضَيِّقُ الْبَسِّ﴾ / في هود [٧٨] و﴿إِنِّي أَرْسِي﴾ كلاهما في يوسف [٣٦] و﴿يَأْذَنُ لِي آيَةٌ﴾ فيها أيضاً [٨٠] و﴿مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءُ﴾ في الكهف [١٠٢] و﴿وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ في طه [٢٦].

واتفق معهم البزّي على فتح أربع ياءات، وهن: ﴿وَلَكِنِّي أَرْسِي﴾ في هود [٢٩] والأحقاف [٢٣] و﴿إِنِّي أَرْسِيكُمْ﴾ في هود [٨٤] و﴿مِنْ تَحْتِي أَفْلًا﴾ في الزخرف [٥١].

وانفرد الكارزيني عن الشّطوي عن ابن شنبوذ عن قبل بفتح ﴿تَحْتِي أَفْلًا﴾، فخالف سائر الرواة عنه.<sup>(١)</sup>

واتفق نافع، وأبو جعفر، على فتح ياءين، وهما: ﴿سَيَلِي أَدْعُوا﴾ في يوسف [١٠٨]، و﴿لَيَلُونِي أَشْكُرُ﴾ في النمل [٤٠].

واتفق معهما البزّي على فتح ﴿فَطَرَنِي أَفْلًا﴾ في هود [٥١].

وانفرد أبو تغلب عبد الوهاب عن القاضي أبي الفرج<sup>(٢)</sup> عن ابن شنبوذ

(١) انظر: المبهج: ٧٣٦/٢.

(٢) هو المعافا بن زكريا الجريري.

عن قبل بفتحها<sup>(١)</sup>، فخالف سائر الرواة عن ابن شنبوذ وغيره<sup>(٢)</sup>  
واتفق نافع، وأبو جعفر، وأبو عمرو أيضاً على فتح ﴿عِنْدَيْ أَوْلَمَ﴾ في  
القصص [٧٨]، واختلف فيها عن ابن كثير.

فروى جمهور المغاربة والمصريين عنه الفتح من روايته، وهو الذي في  
«التبصرة» و«التذكرة» و«الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» و«الكافي»  
و«العنوان»<sup>(٣)</sup> وغيرها<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر «التيسير»<sup>(٥)</sup>، وهو الذي قرأ به الداني من  
روايته البزي وقبل إلا من طريق أبي ربيعة عنهما<sup>(٦)</sup> فبالإسكان.

وقطع جمهور العراقيين للبزي بالإسكان، ولقبيل بالفتح، وهو الذي في  
«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«التجريد» و«غاية الاختصار»،  
وغیرها<sup>(٧)</sup>.

(١) في (س): «بفتحها» بالثنية، وهو تحريف.

(٢) انظر: المستنير: ٦٠١/٢، الكفاية في الست: ق ١١٠.

(٣) انظر: التذكرة: ٤٨٨/٢، التلخيص: ٣٦٠، التبصرة: ٦٢٩، الكافي: ١٤٩، العنوان: ١٤٨، تلخيص  
العبارات: ٥٨.

(٤) في (س): «عنهما» بالثنية.

(٥) قوله: ظاهر «التيسير»؛ لأن عبارة الداني فيه بعد أن ذكر الياءات ومنها ﴿عِنْدَيْ أَوْلَمَ﴾ [القصص: ٧٨]  
قال: «فتحهن الحرمان وأبو عمرو، قال: وروى أبو ربيعة عن قبل وعن البزي ﴿عِنْدَيْ﴾ بالإسكان  
فقط». التيسير: ٦٤.

(٦) قوله: «عنهما» أي من غير «التيسير»؛ لأن أبا ربيعة عن قبل ليس له طريق فيه، بل هو من «جامع البيان»،  
وعليه فيكون في «التيسير» الفتح قولاً واحداً عن قبل. قال في «الجامع»: «اختلف عن ابن كثير، فروى  
اللهي عن البزي، وأبو ربيعة عن البزي وعن قبل... جميعاً عن قبل إسكانها، وروى سائر الرواة عن  
البزي وقبل فتحها». جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

(٧) انظر: المستنير: ٧٢٦/٢، والإرشاد: ٤٨٧، الكفاية الكبرى: ٤٨٤، غاية الاختصار: ١/ ٣٤٤.

والإسكان عن قبل من هذه الطرق<sup>(١)</sup> عزيز، وقد قطع به سبط الخياط في «كفايته» من طريق ابن شنبوذ، وفي «مبهجه» من طريق ابن مجاهد<sup>(٢)</sup>، وكذلك قطع به أبو القاسم الهذلي له من هذين الطريقتين وغيرهما<sup>(٣)</sup>، وهو رواية أبي ربيعة عنه، وكذا روى عنه محمد بن الصباح، وأبو الحسن بن بكرة، وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي، والصفراوي وغيرهما، وكلاهما صحيح عنه، غير أن الفتح عن البري لم يكن من طريق «الشاطبية» و«التيسير»، وكذلك الإسكان عن قبل، والله تعالى أعلم.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿لَعَلَّيْ﴾ حيث وقعت، وذلك في ستة مواضع: في يوسف [٤٦] وطه [١٠] والمؤمنين [١٠٠] وموضعي القصص [٣٨، ٢٩] وفي / غافر [٣٦].

واتفق حفص مع الخمسة المذكورين على فتح ﴿مَعَى﴾ في الموضعين: التوبة [٨٣] والملك [٢٨].

وانفرد الهذلي عن الشَّدَائِي، عن الرملي، عن الصوري؛ عن ابن ذكوان بإسكان موضعي القصص [٣٨، ٢٩].

وانفرد أيضاً عن زيد عنه بإسكان موضع طه [١٠].

(١) في (ت): «الطريق» بالإنفراد، ولعله تحريف، وكذا في المطبوع.

(٢) الكفاية في الست: ق: ١٢٤، المبهج: ٢/ ٦٧٧.

(٣) الكامل: ق ١٤٥/ أ.

(٤) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ١٣٦.

واتفق<sup>(١)</sup> نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وهشام، على فتح ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ﴾ في غافر [٤١]، واختلف عن ابن ذكوان:

فرواها الصُّوري عنه كذلك، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«غاية الاختصار» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير»<sup>(٢)</sup> وغيرها، وهو رواية التغلبي، وابن المعلّى، وابن الجنيّد، وابن أنس؛ عن ابن ذكوان.<sup>(٣)</sup>

ورواها الأخفش عنه بالإسكان، وهو الذي قطع به في «العنوان» و«التجريد» و«التيسير» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي»<sup>(٤)</sup> وسائر المغاربة، وبه قطع في «المبهج» من جميع طرقه<sup>(٥)</sup>، وكلاهما صحيح عن ابن ذكوان.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن ذكوان، على فتح ﴿أَرْهَطِيْ أَعْرُ﴾ في هود [٩٢]، واختلف عن هشام:

فقطع الجمهور له بالفتح كذلك، وهو الذي في «المبهج» و«جامع» الخياط، و«المستنير» و«الكامل» و«الكفاية الكبرى»<sup>(٦)</sup> وسائر كتب العراقيين، وبه قرأ

(١) الكامل: ق ١٤٥/أ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٨، والكفاية: ٥٣٠، غاية الاختصار: ٢/٣٤٥، الجامع لابن فارس: ٤٣٧، المستنير: ٢/٧٧٥.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ١٥٧، وهؤلاء كلهم ليسوا من طرق النشر.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/٥٣٥، العنوان: ١٦٨، التجريد: ق ٣٣/أ، التيسير: ١٩٢، التبصرة: ٦٦٤، الكافي: ١٦٥.

(٥) انظر: المبهج: ١/٢٨٢.

(٦) انظر: المبهج: ١/٢٨٢، جامع الخياط (هو ابن فارس): ٢٨٦، المستنير: ٢/٦٠١، الكامل: ق: ١٤٥/أ، الكفاية الكبرى: ٣٧٩.



صاحب «التجريد» على غير عبد الباقي، وهو طريق الداجوني فيه<sup>(١)</sup>، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح<sup>(٢)</sup>، وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق «التيسير».

وقطع بالإسكان له صاحب «العنوان» و«التذكرة» و«التبصرة»<sup>(٣)</sup> و«التلخيص»<sup>(٤)</sup> و«الكافي» و«التيسير» و«الشاطبية»<sup>(٥)</sup> وسائر المغاربة والمصريين، وهو اختيار الداني، وقال: «إنه هو الذي عليه العمل»<sup>(٦)</sup>، وذلك مع كونه قرأ بالفتح على أبي الفتح، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.<sup>(٧)</sup> والوجهان صحيحان، والفتح أكثر وأشهر، والله أعلم.

واختصَّ البزي والأزرق عن ورش بفتح ياء ﴿أَوْزَعَى﴾ في النمل [١٩] والأحقاف [١٥].

وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نَشِيط فخالف سائر الناس.<sup>(٨)</sup>

(١) انظر: التجريد: ق ٣٣/أ.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ٨٥.

(٣) انظر: العنوان: ١٠٩، والتذكرة: ٣٧٦/٢، والتبصرة: ٥٤٤.

(٤) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لتلخيص ابن بليمة: ص ٥٦-٥٧، أما تلخيص أبي معشر فقال: «علوي

(حرمي وشامي) وأبو عمرو ﴿أَرْطَى﴾ [هود: ٩٢] بالفتح». ص ٢٩٠.

(٥) الكافي: ١٠٩، التيسير: ١٢٧.

(٦) جامع البيان: ٢/ق: ٨٥.

(٧) انظر: التجريد: ق ٣٣/أ.

(٨) الكامل: ق ١٤٥/أ.

والباقي من الياءات وهو أربع وستون ياء هم<sup>(١)</sup> فيها على أصولهم المذكورة في أول الفصل.

واتفقوا على إسكان أربع ياءات من هذا الفصل، وهي: ﴿أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ في الأعراف [١٤٣] ﴿وَلَا تَقْتِئْ آلَا﴾ في التوبة [٤٩] ﴿وَتَرَحَّمَتِ أَكُن﴾ في هود [٤٧] / و ﴿فَاتَّبَعَنِي أَهْدِكَ﴾ في مريم [٤٣] فلم يأت عنهم فيها خلاف، فقلل للتناسب من حيث إنها وقعت بعد مسكن إجماعاً، وقيل غير ذلك.

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا﴾ [طه: ١٨] ﴿وَأَيُّ أَتَهْلِكُنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، ونحو: ﴿يَدَيَّ أَتَكَبَّرَتِ﴾ [ص: ٧٥]؛ لضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

### الفصل الثاني: في الياءات التي بعدها همزة مكسورة

وجملة المختلف فيه من ذلك اثنتان وخمسون ياء في:

البقرة ﴿مَنْ إِلَّا﴾ [٢٤٩] وفي آل عمران ثنتان: ﴿مَنْ إِنَّكَ﴾ [٣٥] و ﴿أَنْصَارِي﴾ إلى الله ﴿٥٢﴾ وفي المائدة ثنتان: ﴿يَدَيَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٨] ﴿وَأَمْنِي إِلَهَيْنِ﴾ [١١٦] وفي الأنعام ﴿رَبِّيَ إِلَيَّ صِرَاطٍ﴾ [١٦١] وفي يونس ثلاث: ﴿نَفْسِيَّ إِنِ اتَّبَعْتُ﴾ [١٥] ﴿وَرَبِّيَ إِنَّهُ﴾ [٥٣] و ﴿أَجْرِيَّ إِلَّا﴾ [٧٢] وفي هود ست: ﴿عَنِّيَّ إِنَّهُ﴾ [١٠] ﴿أَجْرِيَّ إِلَّا﴾ في موضعين [٥١، ٢٩] ﴿إِنِّيَّ إِذَا﴾ [٣١] ﴿نُصَحِيَّ إِن﴾ [٣٤] ﴿تَوْفِيقِيَّ إِلَّا﴾ [٨٨] وفي يوسف ثمان: ﴿رَبِّيَّ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ [٣٧] ﴿أَبَاءِيَّ إِنِّي زَيْمٍ﴾ [٣٨] ﴿نَفْسِيَّ إِنِ النَّفْسُ... رَجَمَ رَبِّيَّ إِن﴾ [٥٣] و ﴿وَحُرْنِيَّ إِلَى اللَّهِ﴾ [٨٦] ﴿رَبِّيَّ إِنَّهُ هُوَ﴾ [٩٨] ﴿بِيَّ إِذَا أَخْرَجَنِي﴾

(١) في المطبوع: (فهم).

... وَبَيْنَ إِخْوَتِ إِنْ ﴿١٠٠﴾ وفي الحجر ﴿هَتُولَاءِ بَنَاتِ إِنْ﴾ [٧١] وفي الإسراء ﴿رَحْمَةً رَبِّي إِذَا﴾ [١٠٠] وفي الكهف ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ [٦٩] وفي مريم ﴿رَبِّي إِنَّهُ كَانَ﴾ [٤٧] وفي طه ثلاث: ﴿لِذِكْرِي﴾ [١٥، ١٤] و ﴿عَلَى عَيْنِي﴾ [٤٠، ٣٩] ﴿وَلَا يَرَأْسِيَّ إِنِّي﴾<sup>(١)</sup> [٩٤] وفي الأنبياء ﴿إِنِّي إِلَهُ﴾ [٢٩] وفي الشعراء ثمان: ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ [٥٢] ﴿عَدُوِّي إِلَّا﴾ [٧٧] و ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا﴾ [٨٦] ﴿أَجْرِيْنَ أَجْرِي إِلَّا﴾ في خمسة مواضع [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وفي القصص ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ﴾ [٢٧] وفي العنكبوت ﴿إِنِّي رَبِّي إِنَّهُ﴾ [٢٦] وفي سبأ ثتان: ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٤٧] ﴿رَبِّي إِنَّهُ﴾ [٥٠] وفي يس ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [٢٤] وفي الصافات ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ [١٠٢] وفي ص ثتان: ﴿بَعْدِي إِنَّكَ﴾ [٣٥] ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ [٧٨] وفي غافر ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤] وفي فصلت ﴿إِنِّي رَبِّي إِنْ﴾ [٥٠] وفي المجادلة ﴿وَرُسُلِي إِنْ اللَّهُ﴾ [٢١].

وفي الصف ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [١٤]، وفي نوح ﴿دُعَايَ لِأَفْرَارًا﴾ [٦].

فاختلفوا في فتح الياء وإسكانها من هذه المواضع ففتحها نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وأسكنها الباقون، إلا أنهم اختلفوا في أربعة وعشرين ياء على غير هذا الاختلاف.

فتح نافع وأبو جعفر وحدهما ثمان ياءات، وهن: ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ في الموضعين<sup>(٢)</sup>: آل عمران [٥٢] و الصف [١٤]، و ﴿بِعِبَادِي إِنَّكُمْ﴾ في الشعراء [٥٢] و ﴿سَتَجِدُنِي / إِنْ﴾ في الثلاثة: الكهف [٦٩]، والقصص [٢٧] والصفات [١٠٢] و ﴿بَنَاتِ إِنْ﴾ في الحجر [٧١] و ﴿لَعَنَتِي إِلَى﴾ في ص [٧٨].

(١) في المطبوع بعد ﴿إِنِّي﴾ كتب: ﴿خَثِثُ﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: (في آل).

واتفق نافع، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ﴿وَرُسُلِي إِنْ﴾ في المجادلة [٢١].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، على فتح إحدى عشرة ياء وهي ﴿أَجْرِي﴾ في المواضع التسعة: يونس [٧٢] وموضعي هود [٢٩، ٥١] وخمسة الشعراء [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، وموضع سبأ [٤٧] و﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ و﴿وَأَمِّي إِلَهَيْنِ﴾ وكلاهما في المائدة [٢٨، ١١٦].

ووافقهم ابن عامر في ﴿وَأَمِّي﴾ و﴿أَجْرِي﴾.

واتفق نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وابن عامر، على فتح ياءين وهما: ﴿أَبَاءِي إِبْرَاهِيمَ﴾ في يوسف [٣٨] و﴿دُعَائِي إِلَّا﴾ في نوح [٦].

واتفق نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، على فتح ﴿تَوْفِيقِي إِلَّا﴾ في هود [٨٨]<sup>(١)</sup> ﴿وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ في يوسف [٨٦].

واختص أبو جعفر، والأزرق عن ورش بفتح ياء واحدة وهي ﴿إِخْوَتِي إِنْ﴾ في يوسف [١٠٠].

وانفرد أبو علي العطار فيما ذكره ابن سوار عن النهرواني، عن هبة الله بن جعفر من طريقي<sup>(٢)</sup> الأصبهاني عن ورش، وعن الحلواني

(١) (في هود) كتب في حاشيتي (س) و(ظ)، ووضع عليه علامة صح.

(٢) في (ز) وكذا المطبوع: «طريق» بالإنفراد، وهو تحريف، المراد طريق الأصبهاني عن ورش، وطريق الحلواني عن قالون، قال المؤلف: «انفرد العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون». النشر ص: ١٧٥٨.

عن قالون بفتحها أيضاً، فخالف سائر الرواة من الطّريقين.<sup>(١)</sup>

والعجب من الحافظ أبي العلاء كيف ذكر فتحها من طريق النهرواني عن الأصبهاني<sup>(٢)</sup>، وهو لم يقرأ بهذه الطريق إلّا على أبي العزّ القلانسي، ولم يذكر الفتح أبو العزّ في كتبه؟ والله أعلم.

وأما ﴿إِلَى رَفِيقٍ﴾ في فصلت [٥٠] فهم فيها على أصولهم، إلّا أنه اختلف فيها عن قالون:

فروى الجمهور عنه فتحها على أصله، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة عنه سواه، وهو الذي في «الكامل» أيضاً، و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» وغير ذلك من كتب المغاربة. وروى عنه الآخرون إسكانها، وهو الذي في «تلخيص العبارات» و«العنوان». وأطلق الخلاف في «التيسير» و«الشاطبية» و«التذكرة»<sup>(٣)</sup> وغيرها.<sup>(٤)</sup>

وقال في «التبصرة»: «روي عن قالون الإسكان، والذي قرأت له بالفتح».<sup>(٥)</sup>

وقال أبو الحسن بن غلبون في «التذكرة»: «واختلف فيها عن قالون، فروى

(١) انظر: المستنير: ٦١١/٢-٦١٢.

(٢) قال القاهري: «وفيه أنه لم ييجوز أن يقرئ أبو العز الحافظ أبا العلاء من غير طرق كتبه». مع التنبيه على أن قول المؤلف «كتبه» لا يدخل فيه «الإرشاد» المطبوع، إذ ليس فيه رواية ورش كما سبق، انظر: غاية الاختصار: ٣٤٧-٣٤٨، بحر الجوامع: ق٢٥٦.

(٣) تلخيص العبارات: ٥٩، العنوان: ١٦٩، التيسير: ١٩٤، التذكرة: ٥٣٩/٢-٥٤٠.

(٤) في المطبوع: (غيرهم) بالجمع، وهو تحريف.

(٥) التبصرة: ٦٦٦.

أحمد بن صالح المصري عن قالون عن نافع بالفتح، وروى إسماعيل القاضي عن قالون بالإسكان، قال: «وقد قرأت له بالوجهين، وبهما أخذ».<sup>(١)</sup>

وقال الداني في «المفردات»: «وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن عن / قراءتهما ﴿إِنِّي رَقِيتُ إِنَّا لِيَعْنَدُهُ﴾ [فصلت: ٥٠] بالفتح والإسكان جميعاً، ونصّ على الفتح عن قالون أحمد بن صالح، وأحمد بن يزيد، ونصّ على الإسكان إسماعيل بن إسحاق القاضي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي»<sup>(٢)</sup>.<sup>(٣)</sup>

وقال في «جامع البيان»: «وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني والشَّحَام، وأبي نَشِيط بالوجهين».<sup>(٤)</sup>

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون، قرأت بهما وبهما أخذ، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقيس<sup>(٥)</sup> بمذهبه، والله أعلم.

والباقي من ياءات هذا الفصل سبع وعشرون ياء، هم فيها على أصولهم المذكورة أولاً.

واتفقوا على إسكان تسع ياءات من هذا الفصل وهي في: الأعراف

(١) يلاحظ أن أحمد بن صالح ليس من طرق التذكرة، وإنما ذكره ابن غلبون حكاية. انظر: التذكرة: ٢ / ٥٤٠.

(٢) ابن علي بن دازيل، ويقال: ديزيل، روى القراءة سماعاً عن قالون، بل ذكروا أنه عرض عليه، وله عنه نسخة، ثقة كبير، روى القراءة عنه الحسن بن عبد الرحمن الكرخي وغيره، توفي سنة (٢٨١هـ). انظر: غاية النهاية: ١ / ١١-١٢.

(٣) المفردات: ٤١.

(٤) جامع البيان: ٢ / ق: ١٦٠.

(٥) في المطبوع: (وقيس) بدون همزة، وهو تحريف.

﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [١٤] وفي الحجر ﴿فَأَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [٣٦] ومثلها في ص [٧٩] وفي يوسف ﴿يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [٣٣] وفي القصص ﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ [٣٤] وفي المؤمن ثنتان: ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى﴾ [٤١] و ﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [٤٣] وفي الأحقاف ﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ [١٥] وفي المنافقين ﴿أَخْرَجْنِي إِلَى﴾ [١٠]، فقليل: لثقل كثرة الحروف، وقيل غير ذلك.

واتفقوا أيضاً على فتح ﴿أَحْسَنَ مَثْوًى إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٢٣] و ﴿رُءْيَايَ إِن﴾ [يوسف: ٤٣]، ونحو: ﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]؛ من أجل ضرورة الجمع بين الساكنين، والله أعلم.

### الفصل الثالث: في الياءات التي بعدها همزة مضمومة

والمختلف فيه من ذلك عشر ياءات وهي في:

آل عمران ﴿وَإِنِّي أَعِذُّهَا﴾ [٣٦] وفي المائدة ثنتان: ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٩] ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [١١٥] وفي الأنعام ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١٤] وفي الأعراف ﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾ [١٥٦] وفي هود ﴿إِنِّي أَشْهَدُ﴾ [٥٤] وفي يوسف ﴿أَنِّي أَوفِي﴾ [٥٩] وفي النمل ﴿إِنِّي أَلْقَى﴾ [٢٩] وفي القصص ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٧] وفي الزمر ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١١].

ففتح الياء فيهن نافع وأبو جعفر، إلا ﴿أَنِّي أَوفِي﴾ فإنه اختلف فيها عن أبي جعفر:

فروى عنه فتحها ابن العلاف، وابن هارون، وهبة الله، والحمّامي كلّهم عن الحُلّواني عن ابن وَرْدَان، وكذلك رواه أبو جعفر محمد بن جعفر المغازلي، وأبوبكر محمد بن عبد الرحمن الجوهري؛ كلاهما عن ابن رَزِين عن الهاشمي،

وكذا رواه أبو بكر محمد بن بهرام عن ابن بدر النفاح<sup>(١)</sup>، وأبو عبد الله بن مهشل الأنصاري؛ كلاهما عن الدوري، كلاهما؛ أعني الهاشمي والدوري، عن / إسماعيل بن جعفر، عن ابن جَمَّاز، وهو الذي قطع به أبو القاسم الهذلي، وأبو العزِّ وابن سوار، من الطرق المذكورة.

وروى عنه الإسكان أبو الفرج النهرواني من جميع طرقه، وأبو بكر بن مهران؛ كلاهما عن الحُلواني عن ابن وردان، وكذا روى أبو عبد الله محمد بن جعفر الأشناني، وأبو العباس المطَّوعي كلاهما عن ابن رَزِين، ومحمد بن الجهم السَّمري<sup>(٢)</sup> كلاهما عن الهاشمي، ورواه المطَّوعي أيضاً عن ابن النفاح<sup>(٣)</sup> عن الدوري، كلاهما عن أبي جعفر عن ابن جَمَّاز، وهو الذي قطع به الحافظ أبو العلاء، وأبو العزِّ، و<sup>(٤)</sup> ابن سوار، وأبو الحسن بن فارس وغيرهم، من الطرق المذكورة.<sup>(٥)</sup>

والوجهان صحيحان عن أبي جعفر، قرأت بهما له، وبهما آخذ، والله تعالى أعلم

\*واتفقوا على إسكان ياءين من هذا الفصل، وهما في البقرة ﴿يَهْدِي أُوفٍ﴾

(١) في المطبوع: (النفاح) بالخاء المعجمة، وهو تصحيف، وكتب في حاشية (ك) النفاح بالخاء المهملة.

(٢) في المطبوع: (الشموني)، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (النفاح) بالمعجمة، وهو تصحيف.

(٤) سقطت واو العطف من المطبوع، مما أوهم أنها شخص واحد.

(٥) في (س): «المذكورات».



[٤٠] وفي الكهف ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ﴾ [٩٦]، قيل: لكثرة حروفهما، والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>. \*

الفصل الرابع: في الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف.

والمختلف فيه من ذلك أربع عشرة ياء:

في البقرة ثنتان: ﴿لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [١٢٤] و ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي﴾<sup>(٢)</sup>  
[٢٥٨] وفي الأعراف ثنتان: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [٣٣] و ﴿سَاصِرُفٌ عَنْ ءَايَتِي الَّذِينَ﴾  
[١٤٦] وفي إبراهيم ﴿لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٣١] وفي مريم ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [٣٠]  
وفي الأنبياء ثنتان: ﴿عِبَادِيَ الصَّالِحِينَ﴾ [١٠٥] و ﴿مَسْنَى الضُّرِّ﴾ [٨٣] وفي  
العنكبوت ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٥٦] وفي سبأ ﴿عِبَادِيَ الشَّكُورَ﴾ [١٣] وفي ص  
﴿مَسْنَى الشَّيْطَانِ﴾ [٤١] وفي الزمر ثنتان: ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ﴾ [٣٨] و ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ  
أَسْرَفُوا﴾ [٥٣] وفي الملك ﴿إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ﴾ [٢٨].

فاختص حمزة بإسكان ياءاتها كلها.

ووافقه حفص في ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

وابن عامر في ﴿ءَايَتِي الَّذِينَ﴾ في الأعراف [١٤٦].

وابن عامر، والكسائي، وروح في ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في إبراهيم

[٣١].

(١) هذه الفقرة كلها سقطت من (ز).

(٢) في المطبوع: (ورميت) وهي تحريف، إذ هي زيادة ليست في النسخ.

وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف في ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في العنكبوت [٥٦] والزمر<sup>(١)</sup> [٥٣].

وانفرد / الهذلي عن النخاس عن رويس في سبأ ﴿عِبَادِي الشَّاكِرُونَ﴾ [١٣] فخالف سائر الرواة.<sup>(٢)</sup>

واتفقوا على فتح ما بقي من هذا الفصل، وهو ثمان عشرة ياء كما تقدّم أول الباب، والله أعلم.

الفصل الخامس: في الياءات التي بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وجملتها سبع ياءات:

في الأعراف ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤] وفي طه ثلاث ياءات: ﴿أَخِي \* أَشَدُّ﴾ [٣٠ - ٣١] و ﴿لِنَفْسِي \* أَذْهَبَ﴾ [٤١، ٤٢] وفي ﴿ذِكْرِي \* أَذْهَبًا﴾ [٤٢، ٤٣] وفي الفرقان ثنتان: ﴿يَلْبِسَنِي أَمَّحَدْتُ﴾ [٢٧] و ﴿إِنْ قَوْمِي آمَحَدُوا﴾ [٣٠] وفي الصف ﴿مِنْ بَعْدِي آمَهُ﴾ [٦].

ففتح ابن كثير، وأبو عمرو ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ و ﴿أَخِي \* أَشَدُّ﴾.

وفتح أبو عمرو ﴿يَلْبِسَنِي أَمَّحَدْتُ﴾.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر ﴿لِنَفْسِي \* أَذْهَبَ﴾ و ﴿ذِكْرِي \* أَذْهَبًا﴾.

وفتح نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، والبزّي، وروح ﴿إِنْ قَوْمِي آمَحَدُوا﴾.

(١) نص الآية في سورة الزمر: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

(٢) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/أ.

وفتح نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وأبو بكر ﴿بَعْدَى أَتَمُّهُ﴾.

وانفرد أبو الفتح فارس عن روح فيما ذكره الداني، وابن الفحام بإسكانها<sup>(١)</sup>.

ولم يأت من هذا الفصل ياء متفق عليها بفتح ولا إسكان.

وهذا الفصل عند ابن عامر، ومن وافقه ست ياءات؛ لقطعه همزة ﴿أَشْدُّ﴾ [طه: ٣١] وفتحها، فهي عنده تلحق بالفصل الأول، وسيأتي التنصيص عليها في موضعها من سورة طه إن شاء الله<sup>(٢)</sup>.

الفصل السادس: في الياءات التي لم يقع بعدها همزة قطع ولا وصل، بل حرف من باقي حروف المعجم.

وجملة المختلف فيه من ذلك ثلاثون ياء، وهي في:

البقرة ثنتان: ﴿بَيِّقَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [١٢٥] و ﴿يَا لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [١٨٦] وفي آل عمران ﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [٢٠] وفي الأنعام أربع: ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ [٧٩] و ﴿صِرْطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣] ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [١٦٢] وفي الأعراف ﴿مَعِيَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [١٠٥] وفي التوبة ﴿مَعِيَ عِدُوًّا﴾ [٨٣].

وفي إبراهيم ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ﴾ [٢٢] وفي الكهف / ثلاث، وهن: ﴿مَعِيَ

(١) المفردة للداني: ٨٩.

(٢) ذكر المؤلف أن لابن وردان الخلاف في همزتها، من حيث القطع والصلة، ثم قال: «ومقتضى أصل أبي جعفر فتحها -الياء- لمن قطع الهمزة عنه، ولكنني لم أجده منصوصاً». ص: ١٨٠٣ و ١٨٠٨.

صَبْرًا ﴿٦٧، ٧٢، ٧٥﴾ وفي مريم ﴿وَرَأَى وَكَانَتْ﴾ [٥] وفي طه ﴿وَلِي فِيهَا مَنَارِبٌ﴾ <sup>(١)</sup> [١٨] وفي الأنبياء ﴿ذَكَرْ مَنْ مَعِيَ﴾ [٢٤] وفي الحج ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [٢٦] وفي الشعراء ﴿مَعِيَ رَبِّي﴾ [٦٢] وفيها ﴿وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] وفي النمل ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى﴾ [٢٠] وفي القصص ﴿مَعِيَ رِذَاءًا﴾ [٣٤] وفي العنكبوت ﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ [٥٦] وفي يس ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ﴾ [٢٢] وفي ص ثنان: ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [٢٣] و ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [٦٩] وفي فصلت ﴿شُرَكَاءِي قَالُوا﴾ [٤٧] وفي الدخان ﴿وَأَنْ لَّزُمُونَا إِلَى فَاعِزِلُونَا﴾ [٢١] وفي نوح ﴿بَيْنَ مُؤْمِنًا﴾ [٢٨] وفي الكافرون ﴿وَلِي دِينَ﴾ [٦]، وتتمة الثلاثين ﴿يَعْبَادِ لَا حَوفَ عَلَيْكُمْ﴾ في الزخرف [٦٨].

ففتح هشام وحفص ﴿بَيْتِي﴾ في المواضع الثلاثة، من البقرة [١٢٥] والحج [٢٦] ونوح [٢٨]، ووافقهما نافع، وأبو جعفر في البقرة والحج. وفتح ورش ﴿بِإِلَهُهُمْ﴾ في البقرة [١٨٦] و ﴿إِلَى فَاعِزِلُونَا﴾ في الدخان [٢١].

وفتح نافع، وابن عامر، وأبو جعفر، وحفص ﴿وَجْهِي﴾ في الموضعين [آل عمران: ٢٠، الأنعام: ٧٩].

وفتح ابن عامر ﴿صِرَاطِي﴾ في الأنعام [١٥٣] و ﴿أَرْضِي﴾ في العنكبوت [٥٦].

وسكن أبو جعفر، وقالون، والأصبهاني عن ورش، الياء من ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهي مما قبل الياء فيه ألف، فلذلك لم يختلف في سواها.

(١) في المطبوع: (مأرب أخرى) و(أخرى) زيادة ليست في النسخ.

واختلف عن ورش من طريق الأزرق عنه:

فقطع بالخلاف له فيها صاحب «التيسير» و«التبصرة» و«الكافي» وابن بليمة، والشاطبي وغيرهم.

وقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار، وأبو الحسن بن غلبون، وأبو علي الأهوازي، والمهدوي، وابن سفيان، وغيرهم، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقي عن والده، وبذلك قرأ أيضاً أبو عمرو الداني على خلف بن إبراهيم الخاقاني، وطاهر بن غلبون.

قال الداني: «وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه<sup>(١)</sup> ورش عن نافع أداءً وسماعاً»، قال: «والفتح اختيار منه، اختاره لقوته في العربية»، قال: «وبه قرأت على أبي الفتح في رواية الأزرق<sup>(٢)</sup> عنه من قراءته على المصريّين، وبه كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد، صاحب ابن<sup>(٣)</sup> هلال، ومن أخذ عنه فيما بلغني<sup>(٤)</sup>».

قلت: وبالفصح أيضاً قرأ صاحب «التجريد» على ابن نفيس عن أصحابه عن الأزرق، وعلى عبد الباقي عن قراءته على أبي حفص عمر بن عراق، عن ابن هلال.

(١) في (س): «وهو رواية ورش...».

(٢) في المطبوع: (الأزرق)، وهو تحريف.

(٣) (ابن) سقطت من المطبوع.

(٤) جامع البيان: ٢ / ق: ٦٠.

والوجهان صحيحان عن / ورش من طريق الأزرق، إلا أن روايته عن ٢  
نافع بالإسكان، واختياره لنفسه الفتحة كما نص عليه غير واحد من أصحابه.

وقيل: بل لأنه روى عن نافع أنه أولاً كان يقرأ ﴿وَمَحْيَا﴾ ساكنة الياء، ثم  
رجع إلى تحريكها، روى ذلك الحمراوي عن أبي الأزهر عن ورش.

وانفرد ابن بليمة بإجراء الوجهين عن قالون، وهو ظاهر «التجريد»، وذلك  
غير معروف عنه، بل الصواب عنه الإسكان.<sup>(١)</sup>

وانفرد أبو العزّ القلانسي عن شيخه أبي علي الواسطي عن النهرواني عن ابن  
وَرْدَان بفتح الياء<sup>(٢)</sup> كقراءة الباقيين، فخالف في ذلك سائر الرواة عن النهرواني  
كأبي الحسن بن فارس، وأبي علي الشَّرمقاني، وأبي علي العطار، وعبد الملك بن  
شابور، وأبي علي المالكي وغيرهم، بل الذين رَوَوْا ذلك عن أبي العز نفسه  
خالفوه في ذلك، كالحافظ أبي العلاء الهَمْداني<sup>(٣)</sup> وغيره.

والصحيح رواية<sup>(٤)</sup> عن أبي جعفر هو الإسكان، كما قطع به ابن سوار،  
والهذلي، وابن مهران، وابن فارس، وأبو العلاء، وأبو علي البغدادي،  
والشهرزوري، وابن شیطا، وغيرهم، والله أعلم.<sup>(٥)</sup>

وفتح نافع، وأبو جعفر ﴿وَمَمَافٍ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

(١) تلخيص العبارات: ٦١، وعبارته: ﴿وَمَحْيَا﴾ [الأنعام: ١٦٢] أسكنها نافع، بخلاف عنه.

(٢) انظر: الإرشاد: ٣٢٦.

(٣) (الهَمْداني) من (ت) فقط.

(٤) في (ت): «روايته» تحريف، وكذا المطبوع.

(٥) سيعود المؤلف لمناقشة هذه الكلمة بعد قليل في التنبيه الثالث ص: ١٥٢٨.

وفتح حفص أربع عشرة ياء وهي:

﴿مَعَى﴾ في المواضع التسعة: في الأعراف [١٠٥] والتوبة [٨٣]، وثلاثة الكهف [٦٧، ٧٢، ٧٥]، وفي الأنبياء [٢٤] وموضعي الشعراء [٦٢، ١١٨] وفي القصص [٣٤].

و ﴿لَى﴾ في خمسة مواضع: في إبراهيم [٢٢] وطه [١٨]، وموضعي ص [٢٣]، [٦٩] وفي الكافرين [٦].

ووافقه ورش في ﴿وَمَنْ مَعَى﴾ في الشعراء [١١٨]، ووافقه في ﴿وَلَى فِيهَا مَنَارِبٌ﴾ في طه [١٨] الأزرق عن ورش.

ووافقه في ﴿وَلَى نَجَّةٌ﴾ في ص [٢٣] هشام باختلاف عنه:

فقطع له بالإسكان صاحب «العنوان» و«الكافي» و«التبصرة» و«تلخيص» ابن بليمة، و«التيسير» و«الشاطبية» و«الهداية» و«الهادي» و«التجريد» و«التذكرة»<sup>(١)</sup> وسائر المغاربة والمصريين، وقطع به للداجوني عنه أبو العلاء الحافظ، وابن فارس، وأبو العزّ وكذلك ابن سوار من غير طريق ابن العلاف عن الحلواني.<sup>(٢)</sup>

وقطع له بالفتح صاحب «المبهم» و«المفيد» وأبو معشر الطبري<sup>(٣)</sup> وغيرهم،

(١) انظر: العنوان: ص ١٦٤، الكافي: ص ١٦٢، التبصرة: ص ٦٥٧، تلخيص ابن بليمة: ص ٦١، التيسير: ١٨٨، التذكرة: ٥٢٧/٢.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ٣٥٣/١، الكفاية الكبرى: ٥٢٢، المستنير: ٧٦٦/٢.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٨٧.

وكذلك قطع به له من طريق الحلواني غير واحد؛ كالحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وابن فارس، وأبي بكر الشّدائي وغيرهم، ورواه ابن سوار عن ابن العلاف من طريق الحلواني<sup>(١)</sup>، والوجهان صحيحان / عن هشام، والله أعلم.

ووافقه في ﴿وَلِي دِينَ﴾ في الكافرون [٦] نافع وهشام، واختلف عن البزي:

فروى عنه الفتح جماعة، وبه قطع صاحب «العنوان»<sup>(٢)</sup> و«المجتبى» و«الكامل» من طريق أبي ربيعة وابن الحباب، وبه قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته عن السامري عن ابن الصبّاح، عن أبي ربيعة عنه، وهي رواية اللّهيّين ومُضَر بن محمد عن البزي.<sup>(٣)</sup>

وروى عنه الجمهور الإسكان، وبه قطع العراقيون من طريق أبي ربيعة، وهو رواية ابن مخلد وغيره عن البزي، وهو الذي نصّ عليه أبو ربيعة في «كتابه» عن البزي وقبّل جميعاً، وبه قرأ<sup>(٤)</sup> الداني على الفارسي، عن قراءته بذلك على النقاش عن أبي ربيعة عنه، وهذه طريق «التيسير» وقال فيه: «وهو المشهور وبه آخذ»<sup>(٥)</sup>، وقطع به أيضاً ابن بليمة<sup>(٦)</sup>، وغيره.

(١) انظر: المستنير: ٧٦٦/٢.

(٢) انظره: ٢١٤، مع التنبيه على أن البزي من «العنوان» ليس من طرق النشر.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٤) (قرأ): سقطت من المطبوع.

(٥) التيسير: ٢٢٥، وانظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٠٠.

(٦) تلخيص العبارات: ٦١.



وقطع بالوجهين جميعاً صاحب «الهداية» و«التذكرة» و«التبصرة» و«الكافي» و«التجريد» و«تلخيص» أبي معشر<sup>(١)</sup>، و«الشاطبية» وغيرهم،<sup>(٢)</sup> وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، والوجهان صحيحان عنه، والإسكان أكثر وأشهر، والله أعلم.

وفتح ابن كثير ياءين وهما: ﴿مِنْ وَرَاءِى وَكَأَنَّ﴾ في مريم [٥]، و﴿شُرَكَاءِى قَالُوا﴾ في فصلت [٤٧].

وفتح ابن كثير، وعاصم، والكسائي ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ في النمل [٢٠]. واختلف عن هشام وابن وردان:

أما هشام فروى الجمهور عنه الفتح، وهو عند المغاربة قاطبة، وهو رواية الحلواني عنه، وبه قطع في «المبهج» و«التلخيص»<sup>(٣)</sup> وغيرها، وبه قرأ في «التجريد» على عبد الباقي؛ يعني من طريق الحلواني.<sup>(٤)</sup>

وروى الآخرون عنه الإسكان، وهو رواية الداجوني عن أصحابه عنه، وهو الذي قطع به ابن مهران.<sup>(٥)</sup>

ونصّ على الوجهين جميعاً من الطريقتين المذكورين صاحب «الجامع»

(١) انظر: التذكرة: ٢/٦٤٦-٦٤٧، التبصرة: ٧٣٣، الكافي: ٢٠٦، التجريد: تلخيص أبي معشر: ٤٨٤.

(٢) في المطبوع: (وغيره) بالإفراد، وهو تحريف.

(٣) انظر: التلخيص: ٣٥٦، تلخيص العبارات: ٦١.

(٤) التجريد: ق: ٤١/ب.

(٥) الغاية: ٤٤٨.

و«المستنير» و«الكفاية»، والحافظ أبو العلاء وصاحب «التجريد»<sup>(١)</sup> وغيرهم،  
وبه قرأ في «التجريد» على الفارسي من طريقي الحلواني والداجوني.<sup>(٢)</sup>  
وشدَّ النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان ففتحها، فخالف سائر الرواة،  
وخالفه أيضاً جميع أهل الأداء حتى الآخذين<sup>(٣)</sup> عنه، والصواب عنه هو  
السكون، كما أجمع الرواة عليه.

وأما ابن وردان: فروى الجمهور عنه الإسكان، وروى التهرّواني عن  
أصحابه عنه الفتح، وعلى ذلك / أصحابه قاطبة؛ كأبي عليّ البغداديّ وأبي علي  
الواسطيّ وأبي عليّ المالكي، وأبي الحسن بن فارس، وعبد الملك بن شابور،  
والعطار، والشَّرمقاني وغيرهم، ونصَّ عليه من الطريق المذكورة أبو العزّ  
القلانسي، وابن سوار وصاحب «الجامع» و«الكامل»<sup>(٤)</sup> والحافظ أبو العلاء<sup>(٥)</sup>  
وغيرهم، والوجهان صحيحان عنه، غير أن الإسكان أشهر وأكثر،  
والله أعلم.

(١) انظر: الجامع: ٣٨٩، المستنير: ٧٢١ / ٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، غاية الاختصار: ٣٥٣ / ١، التجريد:  
ق ٤١ / ب.

(٢) انظر ص: ١٨٤١.

(٣) في المطبوع: (الآخرين) بالراء بدل الذال المعجمة، جمع آخر، وهو تحريف.

(٤) انظر: الروضة للمالكي: ٥٨٣، الإرشاد: ٤٨١، الكفاية الكبرى: ٤٧٨، المستنير: ٧٢١ / ٢.

(٥) قال محقق غاية الاختصار: «إن أبا العلاء ذكر الفتح في ﴿وَمَا لِيَ لَا أَرَى﴾ موضع النمل عن ابن وردان،  
يخالف ما ذكره أبو العلاء نفسه في «غايته»، فقد قيّد الفتح بموضع (يس) فقط، وعبارته: فتح يزيد...  
﴿وَمَا لِيَ﴾ في يس».

ولا يرى الباحث أن هذا مأخوذ على المؤلف كما ذكر محقق غاية الاختصار، لعدم تصريح المؤلف بأنه من  
«الغاية»، بل عمّم. انظر: غاية الاختصار: ٣٥١ / ١.

وسكّن حمزة ويعقوب وخلف ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ﴾ في يس [٢٢]، واختلف عن هشام:

فروى الجمهور عنه الفتح، وهو الذي لا تعرف المغاربة غيره، وروى جماعة عنه الإسكان، وهو الذي قطع به جمهور العراقيين من طريق الداجوني؛ كأبي طاهر بن سوار، وأبي العزّ القلانسي، وأبي علي البغدادي، وأبي الحسن بن فارس، وأبي الحسين<sup>(١)</sup> نصر بن عبد العزيز الفارسي، وبه قرأ عليه<sup>(٢)</sup> صاحب «التجريد»<sup>(٣)</sup>.

وانعكس على أبي القاسم الهذلي فذكره من طريق الحلواني عنه، وصوابه من طريق الداجوني، وأن الفتح من طريق الحلواني، كما ذكره الجماعة، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

وأما ﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفٌ﴾ في الزخرف [٦٨] فاختلفوا في إثبات يائها وفي حذفها، وفي فتحها وإسكانها، وذلك تبع لرسمها في المصاحف، فهي ثابتة في مصاحف أهل المدينة والشام، محذوفة في المصاحف العراقية<sup>(٥)</sup> والمكيّة.

(١) في المطبوع: (الحسين بن)، وهو تحريف.

(٢) (عليه): سقطت من (س).

(٣) انظر: المستنير: ٧٥٧/٢، الروضة للمالك: ٥٩٥، التجريد: ق: ٤٤/ب.

(٤) انظر: الكامل: ق: ١٤٤/أ.

(٥) انظر ص: ١٩٠٤.

فأثبت الياء ساكنة وصلأً نافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر، ورويس<sup>(١)</sup> من غير طريق أبي الطيب، ووقفوا عليها كذلك. وأثبتها مفتوحة وصلأً أبو بكر، وأبو الطيب عن رويس، ووقفوا أيضاً عليها بالياء.

وحذفها الباقون في الحالين، وهم: ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف، وحفص، وروح.

وانفرد ابن مهران بإثباتها عن روح<sup>(٢)</sup>، وتبعه على ذلك الهذلي، وهو خلاف ما عليه أهل الأداء قاطبة<sup>(٣)</sup>.

وشدَّ الهذلي بحذفها عن أبي عمرو وقفأً<sup>(٤)</sup>، وهو وَهْمٌ؛ فإنه ظنَّ أنها عنده من الزوائد فأجراها مجرى الزوائد في مذهبه، وليست عنده من الزوائد بل هي عنده

(١) لم يذكر المؤلف عند تعرضه للكلمة في سورتها رويساً ضمن المسكتين، إما اكتفاء بذكره هنا، وإما سهواً منه رحمه الله، وكان الأولى أن يذكره؛ لثلاثتهم أن خلف رويس بين الفتح والحذف، وإليك نصُّ عبارته: «يَعْبَادُ لَا حَوْثَ عَلَيْكُمْ» [الزخرف: ٦٨] فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه، ووقفوا - كذا الصواب لا كما في المطبوع (وقف) بالافراد - عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر، ووقفوا عليها كذلك، وحذفها الباقون في الحالين». فيلاحظ أنه ذكر وجهاً واحداً لرويس مع تصريحه بالخلف له، وعدم بيانه لوجهه الثاني، والله أعلم. انظر ص: ١٩٠٤.

(٢) جاءت العبارة في المطبوع معكوسة هكذا: (عن روح بإثباتها).

(٣) انظر: الغاية: ٤٤٥، المبسوط: ٤٠٠، الكامل: ق ١٤٤/أ.

(٤) لم ينفرد الهذلي بذلك، بل صرح به أيضاً ابن مهران وعبارته: «..... إلا أبا عمرو فإنه يقف بغير ياء». المبسوط: ٣٧٠/٢.

من ياءات الإضافة فإنه نصّ على أنه رآها ثابتة في مصاحف المدينة والحجاز، كما سنذكره في موضعه.<sup>(١)</sup>

وإذا كانت عنده ثابتة، وجب أن تكون من ياءات الإضافة، وإذا كانت كذلك وجب إثباتها في / الحالين والله أعلم.

واتفقوا على إسكان ما بقي من هذا الفصل وهو خمسمائة وست وستون ياء كما تقدّم<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) الضمير في (فإنه) يعود على أبي عمرو، قال المؤلف: «وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء». ص: ١٩٠٤.

(٢) انظر ص: ١٤٩٩.

## تنبيهات

الأول: إن الخلاف المذكور في هذا الباب هو مخصوص بحالة الوصل، وإذا سُكِّنَت الياء أُجريت مع همزة القطع مُجرى المدّ (المنفصل)، حسبما تقدّم الخلاف فيه في بابهِ<sup>(١)</sup>، فإن سُكِّنَت مع همزة الوصل حذفت وصلاً؛ لالتقاء الساكنين.

الثاني: مَنْ سَكَنَ الياء من ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وصلاً، مدّ الألف مدّاً مشبوعاً؛ من أجل التقاء الساكنين، وكذلك إذا وقف كما قدمنا في باب المدّ.<sup>(٢)</sup>

وأما من فتحها فإنه إذا وقف جازت له الثلاثة الأوجه؛ من أجل عروض السكون؛ لأنَّ الأصل في مثل هذه الياء الحركة للساكنين<sup>(٣)</sup>؛ وإن كان الأصل في ياء الإضافة الإسكان، فإن حركة هذه الياء صارت أصلاً آخر من أجل سكون ما قبلها، وذلك نظير: ﴿حَيْثُ﴾ [البقرة: ٣٥] و ﴿كَيْفَ﴾ [البقرة: ٢٨] فإنَّ حركة (الثاء) و (الفاء) صارت أصلاً، وإن كان الأصل فيهما السكون، فلذلك إذا وقف عليهما جازت<sup>(٤)</sup> الأوجه الثلاثة.

وهذه الحركة من ﴿وَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] غير الحركة من نحو ﴿دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٦]، فإنَّ الحركة في مثل هذا عَرَضَتْ من أجل<sup>(٥)</sup> التقاء الياء بالهمزة،

(١) انظر ص: ٧٨٥.

(٢) انظر ص: ٧٨٦.

(٣) في المطبوع: (لالتقاء الساكنين).

(٤) في (س): «جازت هذه»، ولعله سبق قلم.

(٥) (من أجل): سقطت من المطبوع.

فإذا وقف عليها زال الموجب، فعادت إلى سكونها الأصلي، فلذلك جاء لورش من طريق الأزرق في ﴿تُعَلَّى﴾ في الوقف ثلاثة، دون الوصل كما بينا ذلك وأوضحناه آخر باب (المدّ)، والله أعلم.

الثالث: ما تقدّم من أن ورشاً روى عن نافع أنه كان يقرأ أولاً<sup>(١)</sup> ﴿وَحَيَّ﴾ بالإسكان، ثمّ رجع إلى الحركة، تعلّق به بعض الأئمة، فضعّف قراءة الإسكان، حتى قال أبو شامة: «هذه الرواية تقضي على جميع الروايات، فإنها أخبرت بأمرين جميعاً ومعها زيادةٌ علمٍ بالرجوع عن الإسكان إلى التحريك، فلا تعارضها رواية الإسكان، فإن الأول<sup>(٢)</sup> معترف بها ومخبر بالرجوع عنها، وإن رواية إسماعيل بن / جعفر، وهو أجلُّ رواة نافع موافقة لما هو المختار».

ثم قال أبو شامة: «فلا ينبغي لذي لبّ إذا نُقِلَ له عن إمام روايتان؛ إحداهما أصوب وجهاً من الأخرى أن يعتقد في ذلك إلا أنه رجع عن الضعيف إلى الأقوى<sup>(٣)</sup>». انتهى، وفيه ما لا يخفى.

أمّا قوله: «إن رواية الفتح تقضي على جميع الروايات»؛ فغير مسلّم أن رواية شخص انفرد بها عن الجَمِّ الغفير تقضي عليهم، مع إعلال الأئمة لها وردّها.

(١) جاءت العبارة في (ت) وكذا في المطبوع معكوسة هكذا: «أولاً يقرأ»، والمثبت مع أنه في بقية النسخ فهو أيضاً موافق لما في إبراز المعاني: ٢٥٠ / ٢.

(٢) كذا في جميع النسخ، ولعل صوابه: (الأولى) كما في إبراز المعاني: ٢٥٠ / ٢.

(٣) إبراز المعاني: ٢٥٠ / ٢.

وأما قوله: «إن رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع الفتح»، فهذا مما لا يعرف في كتاب من كتب القراءات، وهذه الكتب موجودة لم يذكر فيها أحد عن إسماعيل ذلك، ولم يذكر هذا عن إسماعيل إلا ابن مجاهد في كتاب «الياءات» له، وهو مما عدّه الأئمة غلطاً كما سيأتي.

وأما قوله: «فلا ينبغي لذي...» إلى آخره، فظاهر في البطلان، بل لا ينبغي لذي لبّ قوله، فإنه يلزم منه ترك كثير من الروايات، ورفض غير ما حَرَفَ من القراءات المتواترة عن كل واحد من الأئمة، والله أعلم.

وقد ردّ أبو إسحاق الجعبري عليه وأجاب بأن الصحيح إن كان يعني في قوله: «كان نافع أولاً يسكن ثم رجع إلى الفتح»، يدلُّ على الثبوت من غير انقطاع فيستمر.

قال: وقوله: «ثم رجع إلى تحريكها» معناه انتقل، وهذا يدل على الأمرين:

لأن الانتقال لا يلزم منه إبطال المنتقل عنه إلا إذا امتنع، ولم<sup>(١)</sup> يقل نافع «رجعت»، ولم يقل أحد رجع عن الإسكان إلى الفتح.

قال: وقوله: «هذه حاكمة على الإسكان فإنها أخبرت بالأمرين ومعها زيادة علم بالرجوع»، لا يدلُّ على الرجوع لعدم التعدية بـ(عن)، والتعارض وزيادة العلم إنما يعتبر فيما سبيله الشهادات لا في الروايات.

(١) في المطبوع: (فلم) بالقاء.



قال: وقوله: «إحداهما أصوب من الأخرى»، يُفهم منه أن الأخرى صواب، فهذا مناقض لقوله: «غير صحيحة»، وإن أراد إحداها صواب والأخرى خطأ؛ فخطأ لما قدمنا، وأخذ الأقوى من قوليَّ إمام إنَّما هو في المجتهَدات لا في المنصوصات؛ إذ اليقين لا يُنقض باليقين.

قال: وقوله: «الرجوع عن الضعيف إلى الأقوى»، متناقض من وجهين، ويلزم منه رفع كل وجهين متفاوتين قوَّةً وضعفاً<sup>(١)</sup>. انتهى.

قلت: أمَّا رواية أن نافعاً / رجع إلى الفتح، فقد ردَّه أعرف الناس به، الحافظُ الحجة أبو عمرو الداني، فقال - بعد أن أسنده وأسند رواية الإسكان في «جامع البيان» -: «هو خبر باطل لا يثبت عن نافع، ولا يصح من جهتين:

إحداهما: أنه مع انفراده وشذوذه معارض للأخبار المتقدمة التي رواها من تقوم الحجة بنقله، ويجب المصير إلى قوله، والانفراد والشذوذ لا يعارضان التواتر، ولا يردَّان قول الجمهور».

قال: «والجهة الثانية: أن نافعاً لو كان قد زال عن الإسكان إلى الفتح، لَعَلِمَ ذلك من بالحضرة من أصحابه الذين رووا اختياره ودوَّنوا عنه حروفه، كإسحاق بن محمد المسيبي وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وسليمان بن جَمَّاز الزهري، وعيسى بن مينا، وغيرهم ممن لم يزل ملازماً له، ومشاهداً لمجلسه من لدن<sup>(٢)</sup> تصدُّره إلى حين وفاته، وَلَرَوَوْا ذلك عنه، أو رواه بعضهم؛ إذ كان محالاً

(١) كثر المعاني: ق ١٥٢.

(٢) قال الليث: «(لدى) في معنى (من عند) تقول: وقف الناس له من لدى كذا إلى المسجد ونحو ذلك». انظر: التاج (لدى).

أن يغيّر شيئاً من اختياره ويزول عنه إلى غيره، وَهُمْ بالحضرة معه وبين يديه ولا يعرفهم بذلك، ولا يوقفهم عليه، ويقول لهم كنت اخترت كذا، ثم زُلْتُ الآن عنه إلى كذا، فدوّنوا ذلك عنيّ وغيّروا ما قد زُلْتُ عنه من اختياري، فلم يكن ذلك، وأجمع كلُّ أصحابه على رواية الإسكان عنه نصّاً وأداء دون غيره، فثبت أن الذي رواه الحمرأوي عن أبي الأزهر عن ورش باطل لا شك في بطلانه، فوجب اطّراحه، ولزم المصير إلى سواه بما يخالفه ويعارضه».

قال الداني رحمه الله: «والذي يقع في نفسي، وهو الحق إن شاء الله تعالى، أن أبا الأزهر حدّث الحمرأوي الخبر موقوفاً عن ورش كما رواه عنه من قدمنا ذكره من جِلَّة<sup>(١)</sup> أصحابه، وثقات روايته، دون اتصاله بنافع وإسناد الزوال عن الإسكان إلى الفتح إليه، بل إلى<sup>(٢)</sup> ورش دونه فنسي ذلك على طول الدهر من الأيام، فلمّا أن حدّث به، أسنده إلى نافع ووصله به وأضاف القصة إليه، فحمله الناس عنه كذلك، وقبله جماعة من العلماء وجعلوه حجة، وقطعوا بدليله على صحة الفتح، ومثل ذلك قد يقع لكثير من ثقلّة الأخبار ورواة السنن، فيسندون الأخبار الموقوفة والأحاديث المرسلة والمقطوعة؛ لنسيان يدخلهم أو لغفلة تلحقهم، فإذا رُفِع ذلك إلى أهل المعرفة ميزوه ونبّهوا عليه وعرفّوا بعَلَّتْه / وسبب الوهم فيه، فإذا كان الأمر كذلك، فلا سبيل إلى التعلّق في صحة الفتح بدليل هذا الخبر؛ إذ هو عن مذهب نافع واختياره بمعزل».

(١) في المطبوع: (جملة)، وهو تصحيف.

(٢) (إلى): سقطت من المطبوع، وفيه: (بل لورش)، وهو تحريف.

قال: «وممّا يؤيّد جميع ما قلناه، ويدلّ على صحّة ما تأولناه، ويحقّق قول الجماعة عن ورش ما أخبرناه عبد العزيز بن محمد المقرئ، حدّثنا: عبد الواحد بن عمر، حدّثنا: أبو بكر شيخنا، حدّثنا: الحسن بن عليّ، حدّثنا: أحمد بن صالح عن ورش: أنه كره إسكان الياء من: ﴿وَحَمَّائِ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ففتحها»، قال الداني: «وهذا مما لا يحتاج<sup>(١)</sup> معه إلى زيادة بيان».

«ويدلّ على أن السبب كان ما ذكرناه ما رواه ابن وضّاح عن عبد الصمد أنه قال: أنا أتبع نافعاً على إسكان الياء من ﴿وَحَمَّائِ﴾ وأدع ما اختاره ورش من فتحها، حدّثنا الفارسي، حدّثنا أبو طاهر بن أبي هاشم، حدّثنا ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> عن ابن الجهم، عن الهاشمي، عن إسماعيل، عن نافع أنه فتح ياء ﴿وَحَمَّائِ﴾».

قال الداني: «وذلك وهمّ وغلط من ابن الجهم من جهتين:

إحدهما: أن الهاشمي لم يذكر ذلك في «كتابه»، بل ذكر فيه في مكانين إسكان الياء.

والثانية: أن إسماعيل نصّ عليها<sup>(٣)</sup> في «كتابه» المصنّف في قراءة المدنيّين، وهو الذي رواه عنه الهاشمي وغيره بالإسكان، حدّثنا الخاقاني، حدّثنا أحمد بن محمد<sup>(٤)</sup>

(١) في المطبوع: (يحتاج فيه).

(٢) ليس في «السبعة» وإنما في كتابه «الياءات»، والذي في «السبعة» الإسكان لنافع، انظر: السبعة: ٢٧٤.

(٣) في المطبوع: (عليها)، بالثنية، وهو تحريف.

(٤) هو ابن أبي الرجاء.

حدثنا أبو عمر<sup>(١)</sup> \* حدثنا ابن منيع<sup>(٢)</sup> حدثني<sup>(٣)</sup> جدي<sup>(٤)</sup>، حدثنا حسين بن محمد ابن أحمد المروزي<sup>(٥)</sup> \* حدثنا<sup>(٦)</sup> إسماعيل عن نافع \* ﴿وَحَيَّائِ﴾ مجزومة الياء. انتهى<sup>(٧)</sup>.

وكذا يكون كلام الأئمة المقتدى بهم قولاً وفعلاً، فرحمه الله من إمام لم يسمح الزمان بعده بمثله، وقال ذلك<sup>(٨)</sup> في كتاب «الإيجاز»<sup>(٩)</sup> أيضاً، والله أعلم.

(١) كذا في جميع النسخ و«الجامع» ولعله تحريف من النساخ إذا كان المراد به أبا طاهر بن أبي هاشم، فهو (ابن عمر) وليس (أبا عمر) والله أعلم.

(٢) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي.

انظر: غاية النهاية: ٤٥٠ / ١.

(٣) في المطبوع: (حدثنا) بالجمع.

(٤) أحمد بن منيع.

انظر: غاية النهاية: ١٣٩ / ١.

(٥) روى القراءة أيضاً عن حفص.

انظر: غاية النهاية: ٢٤٩ / ١.

(٦) ما بين النجمتين سقط من النسخة التي لدي من «جامع البيان».

(٧) جامع البيان: ٢ / ق: ٦٠٦١.

(٨) (ذلك): من (س) فقط.

(٩) ذهب أبو شامة - وهو إمام ثقة حجة - إلى عكس ما ذهب إليه المؤلف، فقال: «ولا يُغترُّ بها ذكره الداني

في كتاب «الإيجاز» من اختياره الإسكان... فإن غاية ما استشهد به قول العرب، (له ثلثا المال) وهذا

ضعيف شاذ لم يقرأ مثله». إبراز المعاني: ٢٥٠ / ٢.

## باب مذاهبهم في ياءات الزوائد

وهي الزوائد على الرسم؛ تأتي في أواخر الكلم، وتنقسم على قسمين:

أحدهما: ما حذف من آخر اسم منادى، نحو: ﴿يَقُومُ لَقَدْ أُنْفِخْتُكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩] ﴿يَقُومُ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٨٤] ﴿يَعْبَادِي﴾ [العنكبوت: ٥٦] ﴿يَتَأْتِي﴾ [القصص: ٢٦] ﴿يَرْبِي إِنْ هُوَ إِلَّا﴾ [الزخرف: ٨٨] ﴿رَبِّ إِي نَذَرْتُ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحاليين.

والياء من هذا القسم ياء إضافة، كلمة برأسها؛ استغني / بالكسرة عنها، ولم تُثَبِّت<sup>(١)</sup> المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف، وهما: ﴿يَعْبَادِي﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴿ في العنكبوت [٥٦] و ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر الزمر [٥٣]، وموضع بخلاف وهو: ﴿يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ في الزخرف [٦٨]، وتقدمت الثلاثة في الباب المتقدم.<sup>(٢)</sup>

والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك، إلا موضعاً اختص به رويس، وهو: ﴿يَعْبَادِي فَأَتَقُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، كما سنذكره في هذا الباب.

والقسم الثاني: تقع الياء فيه في الأسماء والأفعال، نحو: ﴿الدَّاعِي﴾ [طه: ١٠٨] و ﴿الْجَوَارِي﴾ [الشورى: ٣٢] و ﴿الْمَنَادِي﴾ [ق: ٤١] و ﴿النَّادِي﴾ [غافر: ٣٢] و ﴿يَأْتِي﴾

(١) في المطبوع: (يثبت)، وهو تصحيف.

(٢) انظر ص: ١٥١٥.

[الصف: ٦] و ﴿يَسِّرْ﴾ [الفجر: ٤] و ﴿يَبْقَى﴾ [الزمر: ٢٤] و ﴿يَبْغِي﴾ [يوسف: ٦٥]، فهي في هذا وشبهه لام الكلمة، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر، والنصب، نحو: ﴿دُعَاءِي﴾ [نوح: ٦] و ﴿أَخْرَجْتَنِي﴾ [المنافقون: ١٠]، وهذا القسم هو المخصوص بالذكر في هذا الباب.

وضابطه: أن تكون الياء محذوفة رسماً مختلفاً<sup>(١)</sup> في إثباتها وحذفها وصلاً، أو وصلاً ووقفاً، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك.

وضابطه: <sup>(٢)</sup> ما ذكر في باب الوقف على أواخر الكلم أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط؛ إذ لا يكون بعدها إلا ساكن.

ثم إن هذا القسم ينقسم أيضاً على قسمين:

الأول: ما يكون في حشو الآي.

الثاني: ما يكون في رأسها.

فأما الذي في حشو الآي فهو خمس وثلاثون ياء، منها ما الياء فيها<sup>(٣)</sup> أصلية، وهي ثلاث عشرة ياء، وباقيها وهو اثنتان وعشرون ياء وقعت الياء ياء متكلم زائدة.

فالياء الأصلية: ﴿الدَّاعِ﴾ في البقرة موضع [١٨٦] وفي القمر موضعان: [٨، ٦] و ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ في هود [١٠٥] و ﴿أَلَمْهَتَدِ﴾ في سبحان [٩٧] و [الكهف: ١٧]

(١) في (س): «مختلف» بالرفع.

(٢) في (ز) «وضابط وما ذكرت» وفي (ظ): «وضابط» بدون ضمير، ولكنه تحريف.

(٣) في المطبوع (فيه).

و ﴿مَّا كُنَّا نَبْعُثُ﴾ في الكهف [٦٤] ﴿وَالْبَاءُ﴾ في الحج [٢٥] و ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] و ﴿الْجَوَارِ﴾<sup>(١)</sup> في عسق [٣٢] و ﴿الْمَنَادِ﴾ في ق [٤١] و ﴿يَزْتَعُ﴾ في يوسف [١٢] و ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ فيها أيضاً [٩٠].

وياء المتكلم ثنتان وعشرون ياء: وهي في البقرة ياءان: ﴿إِذَا دَعَاكَ﴾ [١٨٦] ﴿وَأَتَقُونِ يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [١٩٧] وفي آل عمران ياءان: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعْنِي وَقُلْ﴾ [٢٠] ﴿وَحَافُونَ إِنْ﴾ [١٧٥]، وفي المائدة ﴿وَأَخْشَوْنِ وَلَا﴾ [٤٤] وفي الأنعام ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ وَلَا﴾ [٨٠] وفي الأعراف ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا﴾ [١٩٥] وفي هود ياءان: ﴿فَلَا تَسْتَلْزِمَا﴾<sup>(٢)</sup> [٤٦] عند من كسر النون ﴿وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ [٧٨] وفي يوسف ﴿حَتَّى تُؤْتُونَ﴾ [٦٦] / وفي إبراهيم ﴿يَمَّا أَشْرَكْتُمْ﴾ [٢٢] وفي الإسراء ﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ﴾ [٦٢] وفي الكهف أربع، وهي: ﴿أَنْ يَهْدِيَنَّ﴾ [٢٤] و ﴿إِنْ تَرَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> [٣٩] و ﴿أَنْ يُؤْتِيَنَّ﴾ [٤٠] و ﴿أَنْ تُعْلِمَنَّ﴾ [٦٦] وفي طه ﴿أَلَا تَتَّبِعُنِي﴾ [٩٣] وفي النمل موضعان: ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [٣٦] و ﴿فَمَاءَاتِنِ ۖ اللَّهُ﴾ [٣٦]، وفي الزمر موضعان: ﴿يَعْبَادِ قَاتِقُونَ﴾ [١٦] و ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [١٧]، و<sup>(٤)</sup> في غافر ﴿أَتَتَّبِعُونَ أَهْدِيَكُمْ﴾ [٣٨]، وفي الزخرف ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ [٦١].

وأما التي في رؤوس الآي فست وثمانون ياء؛ منها خمس \* الياء فيها\*<sup>(٥)</sup>

(١) في المطبوع: (الحواري) بالحاء المهملة، وهو تصحيف شنيع.

(٢) والذين كسروا النون في الأولى، أعني ﴿تَسْتَلْزِمَا﴾ هم جميع القراء ما عدا ابن كثير والدا جوني غير المفسر عن هشام. انظر ص: ١٧٤٣.

(٣) في المطبوع: (أَنْ) بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(٤) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٥) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

أصلية، وهي: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ في الرعد [٩] و ﴿الْتَلَاقِ﴾ و ﴿الْتَنَادِ﴾ في غافر [١٥]، [٣٢] و ﴿يَسَّرَ﴾ و ﴿بِالْوَادِ﴾ في الفجر [٩، ٤].

والباقى وهو إحدى وثمانون الياء فيه للمتكلم، وهي:

ثلاث في البقرة: ﴿فَازْهَبُونَ﴾ [٤٠] ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٤١] ﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢]، وفي آل عمران ﴿وَاطِيعُونَ﴾ [٥٠]، وفي الأعراف ﴿فَلَا تُنْظَرُونَ﴾ [١٩٥]، وفي يونس مثلها<sup>(١)</sup>، وفي هود ﴿ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ﴾ [٥٥]، وفي يوسف ثلاث: ﴿فَازْسِلُون﴾ [٤٥] ﴿وَلَا تَقْرَبُوا﴾ [٦٠] و ﴿لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُون﴾ [٩٤]، وفي الرعد ثلاث: ﴿مَنَابٍ﴾ [٣٠] و ﴿عِقَابٍ﴾ [٣٢] و ﴿مَنَابٍ﴾ [٣٦]، وفي إبراهيم ثنتان: ﴿وَعِيدٍ﴾ [١٤] ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [٤٠]، وفي الحجر ثنتان: ﴿فَلَا تَقْضَحُون﴾ [٦٨] ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [٦٩]، وفي النحل ثنتان: ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٢] ﴿فَازْهَبُونَ﴾ [٥١] وفي الأنبياء ثلاث: ﴿فَاعْبُدُون﴾ موضعان [٩٢، ٢٥] ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُون﴾ [٣٧]، وفي الحج ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٤]، وفي المؤمنين ست: ﴿يَمَّا كَذَبُونَ﴾ موضعان [٣٩، ٢٦] ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٥٢] ﴿أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ [٩٨] ﴿رَبِّ ارْجِعُون﴾ [٩٩] ﴿وَلَا تَكَلِّمُون﴾ [١٠٨]، وفي الشعراء ست عشرة: ﴿أَنْ يَكْذِبُونَ﴾ [١٢] ﴿أَنْ يَقْتُلُونَ﴾ [١٤] ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٦٢] ﴿فَهُوَ يَهْدِين﴾ [٧٨] ﴿وَيَسْقِين﴾ [٧٩] ﴿فَهُوَ يَشْفِين﴾ [٨٠] ﴿ثُمَّ يُخَيِّين﴾ [٨١] ﴿وَاطِيعُونَ﴾ ثمانية مواضع: اثنتان في قصّة نوح [١١٠، ١٠٨] ومثلها في قصّة هود [١٣١، ١٢٦] \* ومثلها في \* قصّة صالح [١٥٠، ١٤٤] وموضع في قصّة لوط [١٦٣] ومثله في قصّة شعيب [١٧٩] و ﴿إِنْ قَوْمِي كَذَّبُون﴾ [١١٧]، وفي النمل ﴿حَتَّى تَشْهَدُون﴾

(١) من الآية (٧١) ﴿وَلَا تُنْظَرُونَ﴾.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (ز).



[٣٢]، وفي القصص ثتان: ﴿أَنِقْتُلُونِ﴾ [٣٣] ﴿أَنْ يُكَذِّبُوكَ﴾ [٣٤]، وفي العنكبوت ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [٥٦]، وفي سبأ ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٥]، وفي فاطر مثلها [٢٦]، وفي يس ثتان: ﴿وَلَا يُفْقِدُونَ﴾ [٢٣] ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥]، وفي الصافات ثتان: ﴿لَتَرْيَيْنَ﴾ [٥٦] ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٩٩]، وفي ص ثتان: ﴿عِقَابٍ﴾ [١٤] و ﴿عَذَابٍ﴾ [٨]، وفي الزمر ﴿فَأَنْتَقُونَ﴾ [١٦]، وفي غافر ﴿عِقَابٍ﴾ [٥]، وفي الزخرف ثتان: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٢٧] ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٦٣]، و<sup>(١)</sup> في الدخان ثتان: ﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [٢٠] و<sup>(٢)</sup> ﴿فَاعْزِلُونِ﴾ [٢١]، وفي ق ثتان: ﴿وَعِيدٍ﴾ كلاهما [١٤، ٤٥]، وفي الذاريات ثلاث: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦] و ﴿أَنْ يُطِيعُونَ﴾ [٥٧] ﴿فَلَا / يَسْتَعِجِلُونَ﴾ [٥٩]، وفي القمر ست جميعهن: ﴿وَنَذِرٍ﴾ موضع في قصة نوح [١٦]، وكذا في قصة هود [١٨]، وموضعان في قصة صالح [٢١، ٣٠]، وكذا في قصة لوط [٣٧، ٣٩]، وفي الملك ثتان: ﴿نَذِيرٍ﴾ [١٧] و ﴿نَكِيرٍ﴾ [١٨]، وفي نوح ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٣]، وفي المرسلات ﴿فَكِيدُونَ﴾ [٣٩]، وفي الفجر ثتان: ﴿أَكْرَمَنِ﴾ [١٥] و ﴿أَهْنَنِ﴾ [١٦]، وفي الكافرين ﴿وَلِي دِينٍ﴾ [٦].

فالجملة مائة وإحدى وعشرون ياء، اختلفوا في إثباتها وحذفها كما سنبين، وإذا أضيف إليها ﴿تَتَلْنِي﴾ في الكهف [٧٠] تصير مائة واثنين وعشرين ياء، ولهم في إثبات هذه الياءات وحذفها قواعد نذكرها.

فأما نافع، وأبو عمرو، وحمة، والكسائي، وأبو جعفر، فقاعدتهم: إثبات ما يثبتونه<sup>(٣)</sup> منها وصلًا لا وقفًا.

(١) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٢) واو العطف سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «يثبتون به»، وهو تحريف.

وأما ابن كثير ويعقوب فقاعدتهما الإثبات في الحالين.

والباقون وهم: ابن عامر وعاصم وخلف، فقاعدتهم<sup>(١)</sup> الحذف في الحالين.

وربما خرج بعضهم عن هذه القواعد كما سنذكره.

فأما اختلافهم في ذلك - ونبدأ أولاً بما وقع في وسط الآي - فنقول:

إنَّ نافعاً، وابن كثير، وأبا عمرو، وأبا جعفر، ويعقوب؛ هؤلاء الخمسة اتفقوا على إثبات الياء<sup>(٢)</sup> في أحد عشر موضعاً، وهي: ﴿أَخْرَجَ﴾ في الإسراء [٦٢] و﴿يَهْدِي﴾ [٢٤] و﴿تُعَلِّمُ﴾ [٦٦] و﴿يُؤَيِّنُ﴾ [٤٠] وثلاثتها في الكهف و﴿الْجُودَارِ﴾ في الشورى [٣٢] و﴿الْمُنَادِ﴾ في ق [٤١] و﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ في القمر [٨] و﴿يَسِرُّ﴾ في الفجر [٤] وكذلك ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ﴾<sup>(٣)</sup> في طه [٩٣] وكذلك ﴿يَأْتِ﴾<sup>(٤)</sup> في هود [١٠٥] و﴿نَبِّغْ﴾ في الكهف [٦٤].

وهم في هذه المواضع الأحد عشر على قواعدهم المتقدمة، إلا أن أبا جعفر فتح الياء وصلّاً من ﴿أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٣] وأثبتها في الوقف.

ووافقهم الكسائي في الحرفين الأخيرين وهما ﴿يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥] و﴿نَبِّغْ﴾ [الكهف: ٦٤] على قاعدته في الوصل.

(١) في المطبوع: (قاعدتهما) بالثنية، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: (الباء) بالوحدة من أسفل، وهو تصحيف وتحريف.

(٣) قال المؤلف رحمه الله: «قد وهم ابن مجاهد في كتابه «قراءة نافع» حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في «جامعه» حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، فنبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني». ص: ١٨٠٩.

(٤) ﴿يَأْتِ﴾ سقطت من (س).

ووقعت الياء في هذه المواضع العشرة في وسط الآي إِلَّا ﴿يَسِّر﴾ [الفجر: ٤] فإنها من رؤوس الآي كما ذكرنا.

واتفق الخمسة المذكورون أولاً ومعهم حمزة على إثبات الياء في ﴿أَتَمِدُونِ بِمَالِ﴾ في النمل [٣٦] على قاعدتهم المذكورة، إِلَّا أن حمزة خالف أصله فأثبتها في الحالين مثل ابن كثير ويعقوب.

وقد تقدّم اتفاق حمزة ويعقوب على إدغام النون منها في آخر باب (الإدغام الكبير)<sup>(١)</sup>.

واتفق الخمسة أيضاً سوى الأزرق عن ورش على الإثبات في حرفين وهما ﴿إِنْ تَرَنِ﴾ في الكهف [٣٩] / و ﴿أَتَبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ في غافر [٣٨] على قاعدتهم المذكورة.

واتفق الخمسة أيضاً سوى قالون على الياء في موضع واحد، وهو: ﴿وَالْبَادِ﴾ في الحج [٢٥] على أصولهم.

واتفق هؤلاء سوى أبي جعفر، أعني ابن كثير، وأبا عمرو، ويعقوب، وورشاً على إثبات الياء في حرف واحد، وهي: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ في سبأ [١٣] على أصولهم.

وانفرد الحنبلي عن هبة الله عن ابن وردان بإثباتها وصلأً، وقد تابعه الأهوازي على ذلك، فخالف سائر الرواة في ذلك<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

(١) انظر ص: ٧٦٢.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥١٠.

واتفق ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في ﴿تُؤْتُونَ﴾ في يوسف [٦٦] على ما تقدّم من أصولهم، إلا أن الهذلي ذكر عن ابن شنبوذ في رواية قبل حذفها في الوقف، وهو وهم<sup>(١)</sup>.

واتفق أبو عمرو<sup>(٢)</sup>، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، والبزي، على الإثبات في ﴿يَدْعُ الدَّاعَ إِلَى﴾ وهو الأول من القمر [٦].

وذكر الهذلي الإثبات أيضاً عن قبل وهو وهم<sup>(٣)</sup>.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ كليهما في البقرة [١٨٦]، واختلف فيهما عن قالون:

فقطع له جمهور المغاربة، وبعض العراقيين بالحذف فيهما، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي» و«التبصرة»<sup>(٤)</sup> و«الشاطبية» و«التلخيصين»<sup>(٥)</sup> و«الإرشاد» و«الكفاية الكبرى» و«الغاية»<sup>(٦)</sup>، وغيرها.

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤٠ و ١٤١.

(٢) في المطبوع: (أبو عمر)، وهو تصحيف.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١ / أ.

(٤) التيسير: ٨٦، الكافي: ٦٧، التبصرة: ٤٥٤.

(٥) أما تلخيص ابن بليمة فموافق لما ذكره المؤلف، وأما تلخيص أبي معشر فقد قال: «وأنبت ﴿الدَّاعِ إِذَا دَعَا﴾ [البقرة: ١٨٦] بصري وورش، وبخلاف عن قالون».

انظر: التلخيص: ٢٢٥، تلخيص العبارات: ٦٢.

(٦) انظر: الإرشاد: ٢٥٦، الكفاية الكبرى: ٢٧٨-٢٧٩، غاية الاختصار: ١ / ٣٦٤.

وقطع بالإثبات فيها له<sup>(١)</sup> من طريق أبي نسيط الحافظ أبو العلاء في «غايته» وأبو محمد في «مبهجه»<sup>(٢)</sup>، وهي رواية العثماني عن قالون.

وقطع له بعضهم بالإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ والحذف في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «الكفاية في الست» و«الجامع» لابن فارس، و«المستنير» و«التجريد» من طريق أبي نسيط، وفي «المبهج»<sup>(٣)</sup> من طريق ابن بويان عن أبي نسيط.

وعكس آخرون، فقطعوا له بالحذف في ﴿الدَّاعِ﴾ والإثبات في ﴿دَعَانِ﴾، وهو الذي في «التجريد» من طريق الحلواني، وهي طريق أبي عون، وبه قطع أيضاً صاحب «العنوان»<sup>(٤)</sup>.

قلت: والوجهان<sup>(٥)</sup> صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر، والله أعلم.

(١) (له) سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: غاية أبي العلاء: ٣٦٤ / ١، المبهج: ٣٠١ / ١.

(٣) انظر: الكفاية في الست: ق: ٥، المستنير: ٤٩٢ / ١، المبهج: ٣٠١ / ١.

(٤) انظر: العنوان: ٧٧.

(٥) قوله: (والوجهان) لم يتضح لي مراده، إذ إن المذكور أربعة أوجه لا وجهان، وهي:

١ - الإثبات في الكلمتين.

٢ - الحذف فيها.

٣ - الإثبات في الأول والحذف في الثاني.

٤ - عكسه.

علماً بأن الأخير ليس من طرق كتابه سواء من «التجريد» أو «العنوان».

وذكر في «المبهج» الإثبات في ﴿الدَّاعِ﴾ من طريق الشذائي عن ابن شنبوذ،  
عن قبل<sup>(١)</sup>، وفيه نظر.

وذكر ابن شنبوذ عن ورش، من طريق الأزرق الحذف في ﴿دَعَانِ﴾ قال  
الداني: «وهو / غلط منه»<sup>(٢)</sup>.

قلت: قاله في «الكامل» ولا يؤخذ به.<sup>(٣)</sup>

واتفق نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على الإثبات في  
﴿الْمُهْتَدِ﴾ في الإسراء [٩٧] والكهف [١٧] على أصولهم.

وذكر في «المستنير» و«الجامع» لابن شنبوذ عن قبل إثباتها فيها وصلًا، وعدَّ  
وهما<sup>(٤)</sup>.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، وورش، على الإثبات في ﴿تَتَلَّنِ﴾  
في هود [٤٦].

وانفرد في «المبهج» بإثباتها عن أبي نسيط<sup>(٥)</sup>، فخالف سائر الرواة عنه.

(١) انظر: المبهج: ١/ ٣٠٠.

(٢) قوله: (وذكر): صرح الداني بأن ابن شنبوذ روى ذلك أداء عن النحاس عن الأزرق.

انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٢٧.

(٣) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ أ.

(٤) كذا حكم المؤلف هنا، ولم يذكر هذا الحكم في موضع الكلمة في سورتيها، بل اكتفى بقوله في الإسراء:

«ورويت عن قبل من طريق ابن شنبوذ»، وقال في سورة الكهف: «ووردت عن ابن شنبوذ عن قبل».

ص: ١٧٨٣، ١٧٩٥، وانظر: المستنير: ٢/ ٦٤٠.

(٥) انظر: المبهج: ١/ ٣٠١.

وهم في الإثبات على أصولهم.

واتفق أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب، على إثبات ثمان ياءات، وهي:

﴿وَأَتَّقُوا يَتَأُولَى﴾ في البقرة [١٩٧] ﴿وَخَافُونَ إِنْ﴾ في آل عمران [١٧٥] ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ في المائدة [٤٤] ﴿وَقَدْ هَدَيْنَ﴾ في الأنعام [٨٠] و﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ في الأعراف [١٩٥] ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ في هود [٧٨] و﴿بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾ في إبراهيم [٢٢] ﴿وَأَتَّبِعُونَ هَذَا﴾ في الزخرف [٦١]، وهم فيها على أصولهم، ووافقهم هشام في ﴿كِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥] على اختلاف عنه:

فقط له الجمهور بالياء في الحالين، وهو الذي في «الكافي» و«التبصرة» و«الهداية» و«العنوان» و«الهادي» و«التلخيص» و«المفيد» و«الكامل» و«المبهيغ»<sup>(٢)</sup> و«الغائتين»<sup>(٣)</sup> و«التذكرة»<sup>(٤)</sup> وغيرها، وكذا في «التجريد» من قراءته على الفارسي؛ يعني من طريق الحلواني والداجوني جميعاً عنه، وبذلك

(١) سقط من المطبوع عند ذكر هذه الكلمة في موضعها ذكر يعقوب، وجاءت العبارة محرفة هكذا: ﴿وَخَافُونَ﴾ أثبتتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وإسماعيل، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قبل كما قدمنا والله تعالى أعلم. والعبارة فيها سقط وهو بعد قوله: أبو عمرو: (وأثبتها في الحالين يعقوب) ورويت... ولعل سبب التحريف هو ما جاء في نسخة (ت): (وأثبتها في الحالين يعقوب وإسماعيل) علماً بأن لفظة (إسماعيل) ليست في بقية النسخ، انظر ص: ١٦٦٥.

(٢) انظر: الكافي: ١٠١، التبصرة: ٥٢١، العنوان: ٩٩، التلخيص: ٢٧٢، تلخيص العبارات: ٦٣، الكامل: ق: ١٤١/أ، المبهيغ: ١/٣٠٠.

(٣) غاية الاختصار: ٣٦٨/١، وأما «غاية ابن مهران» فلم أجد فيها ذلك، ولعل مذهبه الحذف، كما صرح به في «المبسوط» الذي هو أصل «الغاية». انظر: المبسوط: ٢١٨.

(٤) انظر: التذكرة: ٢/٣٥٠-٣٥١.

قرأ الداني على شيخه<sup>(١)</sup> أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه، كما نصَّ عليه في «جامعه»<sup>(٢)</sup>، وهو الذي في طرق «التيسير»، ولا ينبغي أن يقرأ من «التيسير» بسواه، وإن كان قد حكى فيها خلافاً عنه<sup>(٣)</sup>، فإن ذكره ذلك على سبيل الحكاية.

ومما يؤيد ذلك أنه قال في «المفردات» ما نصه: «قرأ -يعني هشاماً- ﴿ثُمَّ كَيِّدُونَ فَلَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] بياء ثابتة في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ<sup>(٤)</sup>». انتهى.

وإذا كان يأخذ بالإثبات، فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ؟ وكذا نصَّ عليه صاحب «المستنير»<sup>(٥)</sup> و«الكفاية»<sup>(٦)</sup> من طريق الحلواني.

وروى الآخرون عنه الإثبات في الوصل دون الوقف، وهو الذي لم يذكر عنه ابن فارس في «الجامع» سواه، وهو الذي قطع به في «المستنير» و«الكفاية»<sup>(٧)</sup> عن الداجوني عنه.

(١) في المطبوع: (شيخه) بالإنفراد.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢ / ق: ٦٩ / ب.

(٣) انظر: التيسير: ١١٥.

(٤) المفردات: ٢٢٥.

(٥) أي الإثبات في الحالين من طريق الحلواني. انظر: المستنير: ٥٦٩ / ٢.

(٦) انظر: الكفاية الكبرى: ٣٤٩.

(٧) انظر: المستنير: ٥٦٩ / ٢.



وهو الظاهر من عبارة أبي عمرو الداني في «المفردات» حيث قال: «بياء ثابتة في الوصل / والوقف» ثم قال: «فيه خلاف عنه<sup>(١)</sup>»، إن جعلنا ضمير: (وفيه) عائداً<sup>(٢)</sup> على (الوقف)، كما هو الظاهر، وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في «التيسير» إن أخذ به، وبمقتضى هذا يكون الوجه الثاني من الخلاف المذكور في «الشاطبية» هو هذا، على أن إثبات الخلاف من طريق «الشاطبية» في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر «التيسير» فقط، والله أعلم.

وروى بعضهم عنه الحذف في الحالين، ولا أعلمه نصاً من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا، ولكنه ظاهر «التجريد» من قراءته على عبد الباقي، يعني من طريق الحلواني.

نعم هي من رواية ابن عبد الرزاق<sup>(٣)</sup> عن هشام نصّاً، ورواية إسحاق بن أبي حسان<sup>(٤)</sup>، وأحمد بن أنس<sup>(٥)</sup> أيضاً، وغيرهم عنه.

قلت: وكلا الوجهين صحيحان عنه نصّاً وأداء حالة الوقف، وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير الإثبات من طرق كتابنا، والله أعلم.

(١) المفردات: ٢٢٥.

(٢) في المطبوع: (عائد) بالرفع، وهو لحن.

(٣) هو أبو إسحاق الأنطاكي.

(٤) إسحاق بن إبراهيم، الأنطاكي، أبو يعقوب، مشهور، روى عن هشام، وروى عنه ابن أبي هاشم توفي سنة (٣٠٢هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٥.

(٥) ابن مالك، أبو الحسن الدمشقي، قرأ على هشام وابن ذكوان وله عن كل منهما نسخة، وروى عنه ابن المفسر والنقاش وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٠.

وروى بعض أئمتنا إثبات الياء فيها وصلاً عن ابن ذكوان، وهو الذي في «تلخيص» ابن بليمة وجهاً واحداً، فقال فيه: «وابن ذكوان كأبي عمرو»<sup>(١)</sup>.

وقال في «الهداية»: وعن ابن ذكوان الحذف في الحالين، والإثبات في الوصل، وكذا في «الهادي».

وقال في «التبصرة»: «والأشهر عن ابن ذكوان الحذف، وبه قرأت له، وروى عنه إثباتها»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ورد<sup>(٣)</sup> إثباتها عن ابن ذكوان من رواية أحمد بن يوسف<sup>(٤)</sup>، وروينا عنه أنه قال: أخبرني بعض أصحابنا أنه قرأ على أيوب بإثبات الياء في (الكتاب) والقراءة<sup>(٥)</sup>.

وبعض أصحابه هذا هو عبد الحميد بن بكار<sup>(٦)</sup> الدمشقي، صاحب أيوب ابن تميم، شيخ ابن ذكوان، وقوله: في (الكتاب)، يعني في (المصحف)؛ فإن الياء في هذا الحرف ثابتة في المصحف (الحمصي)، نص على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٧)</sup>.

(١) تلخيص العبارات: ٦٣، والنقل بالمعنى.

(٢) التبصرة: ٥٢٢.

(٣) سقط في المطبوع حرفاً (رد).

(٤) أبو عبد الله، التغلبي، له نسخة عن ابن ذكوان فيها خلاف كثير لرواية أهل دمشق، روى القراءة سماعاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام، روى عنه القراءة ابن جرير الطبري وابن مجاهد وغيرهما. انظر: غاية النهاية: ١/ ١٥٢-١٥٣.

(٥) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٦٩.

(٦) قاله الداني ظناً، انظر: المصدر السابق.

(٧) انظر: جامع البيان: ٢/ ق: ٧٠.

والحذف عن ابن ذكوان هو الذي عليه العمل، وبه آخذ، والله تعالى الموفق.  
وروى بعضهم أيضاً إثبات الياء في هذه المواضع الثمانية عن ابن شنبوذ عن  
قنبل، واضطربوا عنه في ذلك.

فنصّ سبط الخياط في «كفايته» على الإثبات عنه وصلاً في ﴿وَأَتَّقُونَ<sup>(١)</sup>﴾  
[البقرة: ١٩٧]، ونصّ في «المبهج» على إثباتها له في الحالين، وكذلك قطع في  
«كفايته» على إثبات ﴿أَشْرَكَتُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ [إبراهيم: ٢٢] في الوصل<sup>(٣)</sup>.

واختلف عنه في «المبهج»، وكذلك قطع في «المبهج» عنه / بإثبات  
﴿كَيْدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥] في الحالين ولم يذكرها في «كفايته».

وقطع له بإثبات ﴿تُخْزُونَ<sup>(٣)</sup>﴾ [هود: ٧٨] في الحالين في «الكفاية»، ولم يذكرها  
في «المبهج»، واتفق نصّ «المبهج» و«الكفاية» على الإثبات عنه في الحالين في  
﴿وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وعلى حذف ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾  
[الزخرف: ٦١].

واتفق ابن سوار، وابن فارس على إثبات ﴿وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]  
﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ [المائدة: ٤٤] و﴿هَدَيْنَ﴾ [الأنعام: ٨٠] و﴿كَيْدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]  
و﴿تُخْزُونَ﴾ [هود: ٧٨] في الحالين. ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ [الزخرف: ٦١] و<sup>(٤)</sup> على إثبات  
﴿أَشْرَكَتُمْ<sup>(٢)</sup>﴾ [إبراهيم: ٢٢] وصلاً لا وقفاً.

(١) انظر: الكفاية: ق ٥.

(٢) الكفاية: ق ١١٣.

(٣) في المطبوع: (وتخزون)، وهو خطأ.

(٤) (و) سقطت من المطبوع.

واختلفا في ﴿فَالْقَوْنَ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فأثبتها في الحالين ابن فارس وحذفها ابن سوار.

وكذلك اختلفوا عنه في حرفي ﴿الْمُهَدِّ﴾ [الإسراء: ٩٧] والكهف: [١٧] وفي ﴿الْمُتَعَالِ﴾<sup>(١)</sup> [الرعد: ٩] و﴿عَذَابِ﴾ [ص: ٨] و﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢] و﴿فَاعْتَرِلُونِ﴾ [الدخان: ٢١]، و﴿تَرْجُمُونَ﴾ [الدخان: ٢٠]، فبعضهم ذكرها له، وبعضهم لم يذكرها، وأثبتها بعضهم وصلاً، وبعضهم في الحالين، ولم يتفقوا على شيء من ذلك، ولا شك أن ذلك مما يقتضي الاختلاف والاضطراب.

وقد نصَّ الحافظ أبو عمرو الداني على أن ذلك في هذه الياءات غلط، قطع بذلك وجزم<sup>(٢)</sup>، وكذلك ذكر غيره.

وقال الهذلي: «كلُّه فيه خلل»<sup>(٣)</sup>.

قلت: والذي أعوّل عليه في ذلك هو ما عليه العمل، وصحّح عن قبل، ونصّ عليه الأئمة الموثوق بهم، والله تعالى هو الهادي للصواب.

وانفرد الهذلي عن الشذائي عن أبي نسيط بإثبات الياء في ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ [الزخرف: ٦١]، فخالف سائر الناس عنه وعن أبي نسيط<sup>(٤)</sup>.

(١) ﴿الْمُتَعَالِ﴾ سقطت من (س).

(٢) في المطبوع: (جزم به).

(٣) الكامل: ق: ١٤١/ب.

(٤) الكامل: ق: ١٤١/ب.

وإنما ورد ذلك عن قالون من طريق أبي مروان<sup>(١)</sup>، وأبي سليمان والله تعالى أعلم.

واختصّ رويس بإثبات الياء من المنادى في قوله ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ في الزمر [١٦]، أعني الياء من ﴿عِبَادِ﴾، ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف، وهذه رواية الجمهور من العراقيين وغيرهم، وهو الذي في «الإرشاد» و«الكفاية» و«غاية» أبي العلاء، و«المستنير» و«الجامع» و«المبهج»<sup>(٢)</sup>، وغيرها. ووجه إثباتها خصوصاً مناسبة ﴿فَاتَّقُونِ﴾.

وروى آخرون<sup>(٣)</sup> عنه الحذف، وأجروه مجرى سائر المنادى، وهو الذي مشى عليه ابن مهران في «غايته»<sup>(٤)</sup>، وابن غلبون في «تذكرته»<sup>(٥)</sup>، وأبو معشر في «تلخيصه»<sup>(٦)</sup>، وصاحب «المفيد»، والحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٧)</sup>، وغيرهم، وهو القياس.

وبالوجهين جميعاً آخذ؛ لثبوتها رواية، وأداء، وقياساً، والله أعلم.

(١) في (س): «هارون» بدل (مروان)، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٥٣٤، الكفاية الكبرى: ٥٢٦، غاية أبي العلاء: ٣٥٦/١، المستنير: ٧٧١/٢.

(٣) في المطبوع: (الآخرون).

(٤) لم أجد ما ذكره المؤلف عن ابن مهران لا في «الغاية» ولا في «المبسوط».

(٥) لم يتعرض لها ابن غلبون، بل عبارته: «وفيها - الزمر - من المحذوفات ياء واحدة، وهي: ﴿فَاتَّقُونِ﴾ أثبتتها يعقوب في الوصل والوقف وحذفها الباقيون في الحالين». التذكرة: ٥٣١/٢ - ٥٣٢.

فمفهوم عبارته يدل على أن ﴿عِبَادِ﴾ ثابتة، والله أعلم.

(٦) وعبارته: «أثبت يعقوب ﴿فَاتَّقُونِ﴾، التلخيص: ٣٩٢، ولم يذكر ﴿عِبَادِ﴾.

(٧) انظر: مفردة يعقوب: ٨٢.

واختصَّ قبل يائبات الياء في موضعين، وهما: / ﴿يَرْتَع وَيَلْعَب﴾ و ﴿يَتَّق وَيَصِير﴾ كلاهما في يوسف: [١٢، ٩٠]، وهما من الأفعال المجزومة، وليس في هذا الباب من المجزوم سواهما.

وفي الحقيقة ليسا من هذا الباب؛ من كون حذف الياء منهما لازماً للجازم، وإنما أدخلناهما في هذا الباب لأجل كونهما محذوفين في الياء رسماً، ثابتين في قراءة من رواهما لفظاً، فلحقا في هذا الباب من أجل ذلك.

وقد اختلف في كلٍّ منهما عن قبل:

فأما ﴿يَرْتَع﴾ فأثبت الياء فيها عنه ابن شنبوذ من جميع طرقه، وهي رواية أبي ربيعة، وابن الصَّبَّاح، وابن بَقَرَة، والزَّيْنَبِي ونَظِيف، وغيرهم عنه.

وروى عنه الحذف أبو بكر بن مجاهد وهي رواية العباس بن الفضل، وعبدالله بن أحمد البلخي، وأحمد بن محمد اليعقطيني، وإبراهيم بن عبد الرزاق، وابن ثوبان وغيرهم، والوجهان جميعاً صحيحان عن قبل، وهما في «اليسير» و«الشاطبية»<sup>(١)</sup>، وإن كان الإثبات ليس من طريقهما، وهذا من المواضع التي خرج فيها «اليسير» عن طرقه، والله أعلم.

وأما ﴿يَتَّق﴾ فروى إثبات الياء فيها عن قبل ابن مجاهد من جميع طرقه، إلا ما شذَّ منها، فلذلك لم يذكر في «اليسير» و«الكافي» و«التذكرة»<sup>(٢)</sup> و«التبصرة»<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر: اليسير: ١٣١.

(٢) انظر: اليسير: ١٣١، الكافي: ١١٤، التذكرة: ٣٨٤/٢.

(٣) انظر: التبصرة: ٥٥٢، علماً بأن «التبصرة» سقطت من (ز) و(س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

و«التلخيص»<sup>(١)</sup>، و«التجريد» و«الهداية» وغيرها سواء، وهي طريق أبي ربيعة وابن الصَّبَّاح، وابن ثوبان، وغيرهم، كلُّهم عن قنبل.

وروى حذفها ابن شنبوذ وهي رواية الزينبي وابن عبد الرزاق واليقطيني، وغيرهم عنه.

والوجهان صحيحان عنه إلا أن ذكر الحذف في «الشاطبية» خروج عن طريقه، والله أعلم.

ووجه إثبات الياء في هذين الحرفين مع كونها مجزومين، إجراء الفعل المعتلَّ مجرَّي الصحيح، وذلك لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه:

ألم يأتيك والأنباء تَنُمِي<sup>(٢)</sup> .....

وقيل: إن الكسرة أُشبعَت فتولد منها الياء، وقيل غير ذلك<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

(١) هو تلخيص ابن بَلِّمة، وكان الأول من المؤلف التنبيه على ذلك؛ لئلا يوهم أن المقصود تلخيص أبي معشر، وهو ما يتبادر إلى الذهن أولاً، لولا أن أبا معشر ذكر الوجهين، وهو ما لا يتفق مع قول المؤلف: «لم يذكر... سواء». انظر: تلخيص العبارات: ٦٤، التلخيص لأبي معشر: ٢٩٦.

(٢) صدر بيت من قصيدة عدتها (١١) بيتاً، قائلها قيس بن زهير، وعجزه:

بها لاقت لبون بني زياد .....

وبعده:

وَحَبَسَهَا عَلَى الْقَرْشِيِّ تُشْرَى بِأَدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ جَدَادٍ

والبيت المستشهد بصدوره من شواهد التحوين سيويه وغيره.

وذكر البغدادي قصة البيت. انظر: الكتاب: ١/ ١٥، ٢/ ٥٩، الخصائص: ١/ ٣٣٣، الإنصاف: ١/ ٣٠، الدر المصون: ٦/ ١٩٧، الخزانة: ٨/ ٣٦١-٣٧٢.

(٣) قيل: إن (مَنْ) في قوله: ﴿مَنْ يَتَّقِ﴾ بمعنى (الذي) لا شرطية، ويكون الجزم حيثئذ على المعنى. انظر: شرح الهداية: ٢/ ٣٦٥، إبراز المعاني: ٢/ ٢٦٨.

فهذا جميع ما وقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرك، وبقي من ذلك ثلاث كلمات وقع بعد الياء فيهن ساكن، وهي: ﴿ءَاتَيْنِ اللَّهَ﴾ في النمل [٣٦]، و﴿إِنْ يُرِذِنِ الرَّحْمَنُ﴾ في يس [٢٣]، ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ﴾ في الزمر [١٧، ١٨].  
أما ﴿ءَاتَيْنِ﴾ [النمل: ٣٦] فأثبت الياء فيها مفتوحة وصللاً نافع، وأبو عمرو، وأبو جعفر، وحفص، ورويس، وحذفها / الباقيون في الوصل؛ لالتقاء الساكنين.

واختلفوا في إثبات الياء في الوقف، فأثبتها يعقوب وابن شنبوذ عن قبل، واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص:

فقطع لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكي، وأبو علي بن بليمة وأبو الحسن ابن غلبون وغيرهم، وهو مذهب أبي بكر بن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الفتح<sup>(١)</sup> فارس، لمن فتح الياء.

وقطع لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في «الإرشادين» و«المستنير» و«الجامع» و«العنوان»<sup>(٢)</sup>، وغيرها.

وأطلق لهم الخلاف في «التيسير»<sup>(٣)</sup> و«الشاطبية» و«التجريد»، وغيرها.

وقد قيّد الداني بعض إطلاق «التيسير» في «المفردات» وغيرها، فقال في

(١) في (س): «الفتح بن»، وهو خطأ.

(٢) انظر: الإرشاد: ٤٨٢، الكفاية الكبرى: ٤٧٩، المستنير: ٧٢٢، العنوان: ١٤٤.

(٣) انظر: التيسير: ١٧٠.



«المفردات» في قراءة أبي عمرو: «وأثبتها ساكنة في الوقف على خلاف عنه في ذلك، وبالإثبات قرأت وبه آخذ»<sup>(١)</sup>.

وقال في رواية حفص: «واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف؛ فروى لي<sup>(٢)</sup> محمد بن أحمد<sup>(٣)</sup> عن ابن مجاهد إثباتها فيه، وكذلك روى أبو الحسن عن قراءته، وكذلك روى لي عبد العزيز بن<sup>(٤)</sup> أبي غسان عن أبي طاهر، عن أحمد بن موسى؛ يعني ابن مجاهد، وروى لي فارس بن أحمد عن قراءته أيضاً حذفها فيه»<sup>(٥)</sup>.

وقال في رواية قالون: «يقف عليها بالياء ثابتة»<sup>(٦)</sup>، ولم يزد على ذلك.

وقال ابن شريح في «الكافي»: «روى الأثناني عن حفص إثباتها في الوقف، وقد روي ذلك عن أبي عمرو وقالون»<sup>(٧)</sup>.

وقال في «التجريد»: «والوقف عن الجماعة بغير ياء؛ يعني الجماعة الفاتحين للياء وصلًا»، قال: «إلا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص أنه وقف عليها بياء»، قال: «ودكر عبد الباقي أن أباه أخبره في حين قراءته عليه أن من فتح الياء وقف عليها بياء»<sup>(٨)</sup>، انتهى.

(١) المفردات: ١٥٣، وفيه: «وبالإثبات قراءتي».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «المفردات» (روى لي عن).

(٣) أبو مسلم الكاتب، مسند، عالي الإسناد، روى عن ابن مجاهد وغيره، وسمع من ابن دريد وغيره، روى عنه الأهوازي وغيره، توفي سنة (٣٩٩ هـ). انظر: غاية النهاية: ٧٣/٢ - ٧٤.

(٤) في المطبوع: (عن) بالعين بدل الباء، وهو تحريف.

(٥) المفردات: ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٦) المفردات: ٤١.

(٧) الكافي: ١٤٧.

(٨) التجريد: ق: ٤١/ب.

ولم يذكر سبط الخياط في «كفايته» الإثبات في الوقف لغير حفص.<sup>(١)</sup>

ووقف الباقر بن غير ياء، وهم: ورش، والبزي، وابن مجاهد عن قبل، وابن عامر، وأبو بكر<sup>(٢)</sup>، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف.

وانفرد صاحب «المبهج» من طريق الشّدائي عن ابن شنبوذ عن قبل بفتح الياء وصلّاً أيضاً كرويس<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر لابن شنبوذ في «كفايته» إثباتاً في الوقف، فخالف سائر الرواة.

وَأَمَّا ﴿إِنْ يَرِدْ﴾ [يس: ٢٣] فأثبت الياء فيها مفتوحة في الوصل أبو جعفر، وأثبتها ساكنة في الوقف أبو جعفر أيضاً، هذا الذي توافقت<sup>(٤)</sup> نصوص المؤلفين عليه عنه، وبعض الناس لم يذكر له شيئاً في الوقف، وبعضهم جعله قياساً.

وتقدّم مذهب يعقوب في الوقف عليها بالياء من باب (الوقف).

وحذفها الباقر بن في الحاليين.

وَأَمَّا ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨] فاختصّ السوسي بإثبات الياء، وفتحها وصلّاً بخلاف عنه في ذلك:

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب «التيسير» ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد؛ من طريق محمد بن إسماعيل القرشي، لا من طريق ابن

(١) انظر: الكفاية في الست: ق ١٢٤.

(٢) (أبو بكر) سقطت من (س) وكذلك من (ظ)، إلا أنها كتبت في حاشيتها.

(٣) انظر: المبهج: ٢٩٨/١.

(٤) كذا في (س)، وفي (ت) وفي البقية: «توافرت»، وكلها تصح.

جرير كما نصّ عليه في «المفردات»، فهو في ذلك خارج عن طريق «التيسير»<sup>(١)</sup>.  
 وقطع له بذلك أيضاً الحافظ أبو العلاء، وأبو معشر الطبري، وأبو عبد الله  
 الحضرمي، وأبو بكر بن مهران، وقطع له به<sup>(٢)</sup> جمهور العراقيين من طريق  
 ابن حبش، وهو الذي في «كفاية» أبي العزّ، و«مستنير» ابن سوار، و«جامع»  
 ابن فارس، و«تجريد» ابن الفحام، وغيرها، ورواه صاحب «المبهم» عنه من  
 طريق المطوّعي، وهذه طريق أبي حمّدون، وابن واصل، وابن سعدان، وإبراهيم  
 ابن اليزيدي، كلّهم عن اليزيدي، ورواية شجاع، والعباس عن أبي عمرو.

واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلًا:

فروى عنهم الجمهور الإثبات أيضاً في الوقف، كالحافظ أبي العلاء، وأبي  
 الحسن بن فارس، وسبط الخياط، وأبي العزّ القلانسي، وغيرهم.

وروى الآخرون حذفها، وبه قطع صاحب «التجريد» وغيره، وهو ظاهر  
 «المستنير»<sup>(٣)</sup>، وقطع به الداني أيضاً في «التيسير»، وقال: «هو عندي قياس قول  
 أبي عمرو في الوقف على المرسوم»<sup>(٤)</sup>.

وقال في «المفردات» بعد ذكره الفتح والإثبات في الوصل: «فالوقف في هذه  
 الرواية بإثبات الياء، ويجوز حذفها والإثبات أقيس»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المفردات: ١٧٣، التيسير: ٦٧.

(٢) في (ت): «به له»، وفي المطبوع: «له بذلك».

(٣) انظر: المستنير: ٢ / ٧٧١.

(٤) التيسير: ١٨٩.

(٥) المفردات: ١٧٣.

فقد يقال إن هذا مخالف لما في «التيسير»، وليس كذلك كما سنبينه في التنبيهات آخر الباب.<sup>(١)</sup>

وقال ابن مهران: «وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء، ولكن ذكر أبو حمدون وابن اليزيدي أنه يقف بغير ياء؛ لأنه مكتوب بغير ياء».<sup>(٢)</sup>

وذهب الباقر عن السوسي إلى حذف الياء وصلأ ووقفأ، وهو الذي قطع به في «العنوان»<sup>(٣)</sup> و«التذكرة»<sup>(٤)</sup> و«الكافي» و«تلخيص العبارات»<sup>(٥)</sup>، وهو المأخوذ به من «التبصرة»<sup>(٦)</sup> و«الهداية» و«الهادي»، وأبو<sup>(٧)</sup> علي الأهوازي، وهو طريق أبي عمران وابن جمهور؛ كليهما / عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في «التيسير» كما قدّمنا.

وكل من الفتح وصلأ، والحذف وقفأ ووصلأ، صحيح عن السوسي، ثابت عنه رواية وتلاوة، ونصاً وقياساً.

ووقف يعقوب عليها بالياء على أصله، والباقر بالحذف في الحالين، والله الموفق.

وأما الياءات المحذوفة من رؤوس الآي، وجملتها بما فيه أصلي وإضافي ست

(١) انظر ص: ١٥٦٥.

(٢) النص بحروفه في المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧.

(٣) ليس في «العنوان» المطبوع ذكر لهذه الكلمة أصلاً.

(٤) انظر: التذكرة: ٥٣١/٢.

(٥) لم أجدها في تلخيص ابن بليمة المطبوع.

(٦) لم يتعرض لها مكّي. انظر: التبصرة: ص ٦٦١.

(٧) في (س): «أي»، ولعله سبق قلم.

وثمانون ياء كما قدّمنا<sup>(١)</sup>، ذكرنا منه ياء واحدة استطراداً، وهي: ﴿بَسْر﴾ في الفجر [٤]، وبقي خمس وثمانون ياء، أثبت الياء في جميعها يعقوب في الحاليين على أصله.

ووافقه غيره في ست عشرة<sup>(٢)</sup> كلمة، وهي: ﴿دُعَاء﴾ و ﴿الْتَلَاق﴾ و ﴿الْتَنَاد﴾ و ﴿أَكْرَمَن﴾ و ﴿أَهْنَن﴾ و ﴿بِالْوَاد﴾ و ﴿الْمُتَعَال﴾ و ﴿وَعِيد﴾ و ﴿نَذِير﴾ و ﴿نَكِير﴾ و ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ و ﴿يُقْفَذُونَ﴾ و ﴿لَتَرْدِينَ﴾ و ﴿فَاعْتَرَلُونَ﴾ و ﴿تَرْجُمُونَ﴾ و ﴿وَنُذِر﴾.

أما ﴿دُعَاء﴾ وهو في إبراهيم [٤٠]، فوافقه في الوصل أبو عمرو، وحمزة، وأبو جعفر، وورش، ووافقه البزي في الحاليين، واختلف عن قبل:

فروى عنه ابن مجاهد الحذف في الحاليين، وروى عنه ابن شنبوذ الإثبات في الوصل، والحذف في الوقف، هذا الذي هو من طرق كتابنا.

وقد ورد عن ابن مجاهد مثل ابن شنبوذ\* وعن ابن شنبوذ الإثبات\*<sup>(٣)</sup> في الوقف أيضاً، ذكره الهذلي، وقال: «هو تخليط».<sup>(٤)</sup>

قلت: وبكل من الحذف والإثبات قرأت عن قبل وصلاً ووقفاً، وبه آخذ، والله تعالى أعلم.

وأما ﴿الْتَلَاق﴾ و ﴿الْتَنَاد﴾ وهما في غافر [٣٢، ١٥]، فوافقه في الوصل ورش، وابن وردان، ووافقه في الحاليين ابن كثير.

(١) انظر ص: ١٥٣٦.

(٢) في المطبوع: (ست عشر)، وهو لحن.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٤) الكامل: ق: ١٤١/ب.

وانفرد أبو الفتح فارس بن أحمد؛ من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون بالوجهين: الحذف والإثبات في الوقف، وتبعه في ذلك الداني من قراءته عليه، وأثبتته في «التيسير»<sup>(١)</sup>، كذلك فذكر الوجهين جميعاً عنه، وتبعه الشاطبي على ذلك.

وقد خالف عبد الباقي في هذين سائر الناس، ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني، بل ولا عن قالون أيضاً في طريق إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الداني في «جامعه»<sup>(٢)</sup> عن العثماني<sup>(٣)</sup> أيضاً. وسائر الرواة عن / قالون على خلافه، كإبراهيم<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup> ابني قالون،

(١) التيسير: ١٩٢.

(٢) جامع البيان: ٢ / ق: ١٧٥.

(٣) قول المؤلف: (أيضاً) يوهم أن أبا مروان و(العثماني) شخصان، وليس كذلك كما سيأتي، ولعل سبب ذلك ما ورد في «جامع البيان» إذ قال: «وأبو مروان والعثماني»، بواو العطف بين الاسمين، وعندني أن ذلك تصحيف من الناسخ، صوابه: أبو مروان العثماني، كما صرح به الداني نفسه في «جامع البيان» في باب أسانيد رواية قالون، حيث قال: «وأما طريق أبي مروان العثماني عنه - قالون - فأخبرنا بها عبد العزيز ابن محمد قال: حدثنا عبد الواحد بن عمر قال: حدثنا أصحابنا، قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن نصر الترمذي قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني قال: حدثنا قالون عن نافع بالأصول». ١ / ق: ٣٨، ولم يذكر الداني في رواية قالون أبا مروان أو العثماني غيره.

وأيضاً فإن المؤلف ذكره في تلاميذ قالون فقال: «محمد بن عثمان أبو مروان العثماني».

وهو: محمد بن عثمان بن خالد، ينتهي نسبه إلى الوليد بن عثمان بن عفان رضي الله عنه، أبو مروان، القرشي العثماني المدني ثم المكي، مقرئ معروف ثقة، روى الحروف سماعاً وعرضاً عن قالون، وله عنه نسخة، روى عنه الحروف أحمد بن نصر الترمذي، وأحمد بن الهيثم البلخي، قال البخاري: توفي سنة (٢٤١ هـ). انظر: جامع البيان: ١ / ق: ٣٧، و٢ / ق: ١٥٧، غاية النهاية: ١ / ٦١٦، و٢ / ١٩٦.

(٤) قرأ على أبيه، وقرأ عليه محمد بن عبد الله بن فليح. انظر: غاية النهاية: ١ / ٢٢.

(٥) روى القراءة عن أبيه عرضاً، وخلفه في القيام بالقراءة بالمدينة، قليل الأصحاب، روى عنه القراءة عرضاً ابن أبي مهران وغيره. انظر: غاية النهاية: ١ / ٩٤.

وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح<sup>(١)</sup>، وإسماعيل القاضي، والحسن بن علي الشَّحَّام، والحسين بن عبد الله المعلم<sup>(٢)</sup>، وعبد الله بن عيسى المدني<sup>(٣)</sup>، وعبيد الله بن محمد العُمَري<sup>(٤)</sup>، ومحمد بن عبد الحكم<sup>(٥)</sup>، ومحمد بن هارون المروزي<sup>(٦)</sup>، ومصعب بن إبراهيم<sup>(٧)</sup>، والزبير بن محمد الزبيري<sup>(٨)</sup>، وعبد الله بن فليح<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

وَأَمَّا ﴿أَكْرَمَ﴾ و﴿أَهْتَنَ﴾ وهما في الفجر [١٦، ١٥]، فوافقه على إثبات الياء فيهما وصلاً نافع، وأبو جعفر، وفي الحالين البزي، واختلف عن أبي عمرو:

فذهب الجمهور عنه إلى التخيير، وهو الذي قطع به في «الهداية» و«الهادي» و«التلخيص» للطبري<sup>(١٠)</sup>، و«الكامل» وقال فيه: «وبه قال الجماعة»<sup>(١١)</sup>.

(١) أبو جعفر المصري، حافظ، أحد الأعلام، قرأ على ورش وقالون وله عن كل منهما رواية، روى عنه القراءة الأشناني وغيره، توفي سنة (٢٤٨ هـ). انظر: غاية النهاية: ٦٢ / ١.

(٢) روى عن قالون وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بإسكان ﴿أَهْتَنَ﴾ [يوسف: ٥٩] و﴿لَبَلَوْنَ أَشْكُرَ﴾ [النمل: ٤٠]، روى عنه القراءة محمد بن فليح. انظر: غاية النهاية: ٢٤٣ / ١.

(٣) أبو موسى، القرشي، يعرف بطيَّارة، أخذ عرضاً وسماعاً عن قالون وانفرد عنه بـ ﴿لَبَلَوْنَ أَشْكُرَ﴾ [الكهف: ٣٨] بالألف كابن عامر. روى القراءة عنه محمد بن أحمد الإمام. توفي سنة (٢٨٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٤٠ / ١.

(٤) ينتهي نسبه إلى سيدنا عمر بن الخطاب ؓ، روى عن قالون وله عنه نسخة، روى الحروف عنه إبراهيم ابن عبد الرزاق، توفي سنة (٢٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ٤٩٢ / ١.

(٥) أبو العباس، الرَّمْلِي، مشهور، أخذ سماعاً عن قالون؛ وله عنه نسخة، انفرد عن قالون بضم الياء وفتح الجيم من ﴿يُرْجَمُونَ﴾ [القصص: ٣٩]، سمع منه ابن الأعرابي وغيره. انظر: غاية النهاية: ١٥٩ / ٢.

(٦) هو أبو نسيط. (٧) ينتهي نسبه إلى الزبير بن العوام ؓ، ضابط محقق، قرأ على قالون، وله عنه نسخة، وهو من جلة أصحابه، وروى عن مالك بن أنس رحمه الله، قرأ عليه الفضل بن داود وغيره. انظر: غاية النهاية: ٢٩٩ / ٢.

(٨) العُمَري، يلقب بـ (سُمْنَة) إمام جامع المدينة، ثقة، مشهور في قراءة أبي جعفر التي أخذها عن قالون، توفي سنة (٢٧٠ هـ). انظر: غاية النهاية: ٢٩٣ / ١ - ٢٩٤.

(٩) أبو محمد، المدني، روى القراءة عنه ابنه محمد. انظر: غاية النهاية: ٤٤١ / ١.

(١٠) التلخيص: ٤٦٩.

(١١) الكامل: ق: ١٤١ / ب.

وعول الداني على حذفهما، وكذلك الشاطبي.

وقال في «التيسير»: «وخير فيهما أبو عمرو، وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك قرأت وبه آخذ».<sup>(١)</sup>

وقال في «التبصرة»: «روي عن أبي عمرو أنه خير في إثباتهما في الوصل، والمشهور عنه الحذف».<sup>(٢)</sup>

وقطع في «الكافي» له بالحذف، وكذلك في «التذكرة» و«العنوان»<sup>(٣)</sup>، وكذلك جمهور العراقيين لغير ابن فرح عن الدوري، وقطعوا بالإثبات لابن فرح، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» لابن مجاهد عن أبي الزعرار من طريق الحمّامي<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر في «الإرشاد» عن أبي عمرو سوى الإثبات.<sup>(٥)</sup>

وكذلك في «المبهج» من طريق ابن فرح، وزاد فقال: «في هاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف نقله أصحابه».<sup>(٦)</sup>

وكذلك أطلق الخلاف عن أبي عمرو أبو علي بن بلّيمة في «تلخيصه»<sup>(٧)</sup>.

والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتخير أكثر، والحذف أشهر، والله أعلم.

(١) التيسير: ٢٢٣.

(٢) التبصرة: ٧٢٦.

(٣) انظر: الكافي: ١٩٧، التذكرة: ٢/٦٢٦، العنوان: ٢٠٩.

(٤) انظر: الكفاية في الست: ق ١٣٥.

(٥) انظر: الإرشاد: ٦٣٤.

(٦) المبهج: ١/٣٠٧، وليس فيه عبارة: «نقله أصحابه».

(٧) تلخيص العبارات: ٦٣.



وفي «الجامع» لابن فارس: «إثباتها في الحالين لابن شنبوذ عن قنبل»<sup>(١)</sup>.  
وَأَمَّا ﴿بِالْوَادِ﴾ وهي في الفجر [٩] أيضاً فوافقه على إثباتها وصللاً ورشاً، وفي  
الحالين ابن كثير، واختلف عن قنبل عنه في الوقف:

فروى الجمهور عنه حذفها فيه، وهو الذي قطع به صاحب «العنوان»  
و«الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«الهادي» و«التذكرة»<sup>(٢)</sup>، وهو اختيار أبي  
طاهر بن أبي هاشم، وبه كان يأخذ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون.

وهو ظاهر «التيسير» حيث قطع به أولاً<sup>(٣)</sup>، ولكن طريق «التيسير» هو  
الإثبات، فإنه / قرأ به على فارس بن أحمد وعنه أسند رواية قنبل في «التيسير».

وبالإثبات أيضاً قطع صاحب «المستنير» من غير طريق أبي طاهر، وكذلك  
ابن فارس في «جامعه»، وكذلك سبط الخياط في «كفايته» و«مبهجه»<sup>(٤)</sup> من  
غير طريق ابن مجاهد، مع أن ابن مجاهد<sup>(٥)</sup> قطع بالإثبات له في الحالين في  
«سبعته»<sup>(٦)</sup>.

وذكر في كتاب «الياءات» وكتاب «المكيين» وكتاب «الجامع» عن قنبل الياء  
في الوصل، وإذا وقف وقف بغير ياء، قال الداني: «وهو الصحيح عن قنبل»<sup>(٧)</sup>.

(١) الجامع: ق ٥٣٥.

(٢) العنوان: ٢٠٩، الكافي: ١٩٧، التبصرة: ٧٢٦، التذكرة: ٦٢٦/٢.

(٣) التيسير: ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) انظر: المستنير: ٨٥٢/٢، الكفاية في الست: ق: ١٣٥.

(٥) في (ت) وكذلك في المطبوع: «مع أنه قطع».

(٦) انظر: السبعة: ٦٨٣.

(٧) جامع البيان: ٢/ ق: ١٩٥.

قلت: وكلا الوجهين صحيح عن قبل نصّاً وأداء حالة الوقف، بهما قرأت، وبهما آخذ، والله أعلم.

وَأَمَّا ﴿الْمُتَعَالِ﴾ وهو في الرعد [٩] فوافقه على الإثبات في الحالين ابن كثير من روايته من غير خلاف.

وقد ورد عن ابن شنبوذ عن قبل من طريق ابن الطَّبَر حَذْفُهَا في الحالين، ومن طريق الهذلي حذفها وقفاً<sup>(١)</sup>، والذي نأخذ به هو الأول، والله أعلم.

وَأَمَّا ﴿وَعِيدِ﴾<sup>(٢)</sup> وهو في إبراهيم [١٤]، وموضعي قَ [٤٥، ١٤]، و﴿نَكِيرِ﴾ وهي في الحج [٤٤] وسبأ [٤٥] وفاطر [٢٦] والملك [١٨]، و﴿وَنَذِيرِ﴾<sup>(٣)</sup> وهي في ستة مواضع من القمر [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، و﴿أَنْ يُكَذِّبُوكَ﴾ في القصص [٣٤]، و﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ في يس [٢٣]، و﴿لَتُذِينَ﴾ في الصافات [٥٦]، و﴿أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ و﴿فَاعْتَرِضُوا﴾ في الدخان [٢٠، ٢١]، و﴿نَذِيرِ﴾ في الملك [١٧]، فوافقه على إثبات الياء في هذه الثماني عشرة ياء من الكَلِمِ التسع حالة الوصل ورش.

واختص يعقوب بما بقي من الياءات في رؤوس الآي وهي ستون ياء، تقدّمت مفصّلة، وسيأتي منصّواً عليها آخر كلّ سورة عَقِيبَ ياءات الإضافة؛ معاداً ذكر الخلاف في ذلك كلّهُ مبيناً مفصّلاً إن شاء الله، وبالله التوفيق.

(١) انظر: الكامل: ق: ١٤١/ب.

(٢) في المطبوع (عيد) بسقوط الواو، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: (ونذير) وهو تحريف وخطأ.

## تنبيهات

الأول: أجمعت المصاحف على إثبات الياء رسماً في خمسة عشر موضعاً مما وقع نظيره محذوفاً، مختلفاً فيه مذكور في هذا الباب، وهي:

﴿وَآخِشُونِي وَلَا تَمَنَّ﴾ في البقرة [١٥٠]، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمَسِ﴾ فيها أيضاً [٢٥٨]، و﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ في آل عمران [٣١]، و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ في الأعراف [١٧٨]، و﴿فَكِيدُونِي﴾ في هود [٥٥]، و﴿مَا نَبَغِي﴾ في يوسف [٦٥]، ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِي﴾ فيها [١٠٨]، و﴿فَلَا تَسْتَلْنِي﴾ في الكهف [٧٠]، و﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا﴾ في طه [٩٠]، و﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ / في القصص [٢٢]، و﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في العنكبوت [٥٦]، و﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي﴾ في يس [٦١]، و﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ آخر الزمر [٥٣]، و﴿أَخْرَجْتَنِي إِلَيْكَ﴾ في المنافقين [١٠]، و﴿دُعَاءِي إِلَّا﴾ في نوح [٦].

لم تختلف المصاحف في هذه الخمس عشرة ياء أنها ثابتة، وكذلك لم يختلف القراء في إثباتها أيضاً.

ولم يجئ عن أحد منهم خلاف إلا في ﴿تَسْتَلْنِي﴾ في الكهف [٧٠]، اختلف فيه عن ابن ذكوان كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.<sup>(١)</sup>

ويلحق بهذه الياءات ﴿يَهْدِي أَلْعَمَى﴾ في النمل [٨١]، لثبوتها في جميع المصاحف لاشتباهاها بالتي في الروم؛ إذ هي محذوفة من جميع المصاحف، كما ذكرنا في باب الوقف.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر ص: ١٧٨٨.

(٢) انظر ص: ١٤٤٢.

الثاني: بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات في ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾ [الزمر: ١٧] عن السوسي وغيره عن أبي عمرو على كونها رأس آية، فقال عبيد بن عقيّل<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية وقفت<sup>(٢)</sup> ﴿عِبَادَ﴾، وإن لم تكن رأس آية وقفت قلت: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ﴾، فإن وصلت<sup>(٣)</sup> ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ \* الَّذِينَ﴾ قال: وقراءته القطع<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مجاهد في «كتاب أبي عمرو»: في رواية عباس وابن اليزيدي دليل على أن أبا عمرو كان يذهب في العدد مذهب المدني الأول، وهو كان عدد أهل الكوفة والأئمة قديماً، فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدني الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدّ عدد المدني الأول فتحها وأتبع أبا عمرو في القراءة والعدد.

وقال ابن اليزيدي في كتابه في «الوصل والقطع» لما ذكر لأبي عمرو الفتح وصلّاً، وإثبات الياء وقفّاً: «هذا منه تركُّ لقوله إنه يتبع الخط في الوقف»، قال: «وكان أبا عمرو أغفل أن يكون هذا الحرف رأس آية»<sup>(٥)</sup>.

وقال الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٦)</sup> بعد ذكره ما قدّمنا: «قول أبي عمرو

(١) ابن صبيح، أبو عمرو الهلالي، راو ضابط صدوق، روى عن أبي عمرو، وشبل بن عباد وغيرهما، روى عنه خلف بن هشام وغيره، قال البخاري: مات في رمضان سنة (٢٠٧ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ٤٩٦.

(٢) في المطبوع: «وقفت على».

(٣) في المطبوع: (وصلت فقلت).

(٤) في المطبوع: (وقرأته بالقطع)، وهو تحريف

انظر: السبعة: ٥٦١، المبسوط: ٣٨٦-٣٨٧، جامع البيان: ٢/ ٢: ١٥٤.

(٥) من قوله: (فقال عبيد...) إلى هنا بنصه في جامع البيان: ٢/ ٢: ١٥٤.

(٦) في المطبوع: (أبو الداني) وهو تصحيف.

لعُبَيْد بن عَقِيل دليل على أنه لم يذهب على<sup>(١)</sup> أنه رأس آية في بعض العدد، إذ خيَّره فقال: إن عددها فأسقط الياء على مذهبه في الفواصل، وإن لم تعدّها فأثبت الياء وانصبها على مذهبه في غير الفواصل وعند استقبال الياء الألف<sup>(٢)</sup> واللام<sup>(٣)</sup>.

قلت: والذي لم يعدّها آية هو المكي، والمدني الأول، فقط وعدّها غيرها آية؛ فعلى ما قرّروا: يكون أبو عمرو اتّبع في ترك عدّها المكي والمدني الأول؛ إذ كان من أصل مذهبه / اتّباع أهل الحجاز، وعنهم أخذ القراءة أولاً واتّبع في عدّها أهل بلّده البصرة وغيرها، وعنهم أخذ القراءة ثانياً، وهو في الحاليين متّبع القراءة والعدد، ولذلك خيّر في المذهبين، والله تعالى أعلم.

الثالث: ليس إثبات هذه الياءات في الحاليين، أو في حال الوصل مما يعدُّ مخالفاً للرسم خلافاً يدخل به في حكم الشذوذ؛ لما بيّناه في الركن الرسمي أوّل الكتاب<sup>(٤)</sup>، والله تعالى أعلم.

(١) المثبت من «ت»، وكذا في المطبوع، وفي النسخ: «عليه»، ولعلّ المثبت هو الأصح. وفي جامع البيان المطبوع: (١٥٤٧/٤) «إليه».

(٢) في المطبوع: (بالألف)، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ١٥٤.

(٤) انظر ص: ٤٦.

فَهْرُسُ مَوْضُوعَاتِ  
المجلد الرابع



فهرس موضوعات المجلد الرابع

الصفحة	الموضوع
١٠٢٣	باب الوقف على الهمز
١٠٩٤	تنبيهات
١١٤٥	باب الإدغام الصغير
١١٤٦	فصل: ذال ﴿إِذْ﴾
١١٤٨	فصل: دال ﴿قَدْ﴾
١١٥١	فصل: تاء التأنيث
١١٥٧	فصل: (لام) (بل) و(هل)
١١٦٢	باب حروف قربت مخارجها
١١٨٧	باب أحكام النون الساكنة والتنوين
١١٩٧	تنبيهات
١٢٠٢	باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين
١٢٥٧	فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة
١٢٦٨	فصل في إمالة الألف التي هي (عين) من الفعل الثلاثي الماضي
١٢٧٠	فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم
١٢٨٣	فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور
١٢٩٦	تنبيهات
١٣٢٠	باب إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف
١٣٣٥	تنبيهات
١٣٤١	باب مذاهبهم في ترقيق الرءاءات وتفخيمها
١٣٧٤	فصل: في الوقف على الرءاء



الصفحة	الموضوع
١٣٧٧	تنبيهات
١٣٨٦	باب ذكر تغليظ اللامات
١٣٩٤	فصل: في تغليظ لام اسم: ﴿الله﴾
١٣٩٥	تنبيهات
١٤٠٢	باب الوقف على أواخر الكلم
١٤٠٦	أقسام الوقف على أواخر الكلم
١٤١٣	تنبيهات
١٤١٩	باب الوقف على مرسوم الخط
١٤٨٦	تنبيهات
١٤٩٦	باب مذاهبهم في ياءات الإضافة
١٥٢٧	تنبيهات
١٥٣٤	باب مذاهبهم في ياءات الزوائد

انتهى المجلد الرابع

ويليه المجلد الخامس، وأوله: باب بيان أفراد

القراءات وجمعها



إِنَّ وَزَارَةَ الشُّؤُرَ لَا سِلَاسَ لَهَا وَلَا أَوْفَاقَ لَهُ وَلَٰكِنْ عِبْرَةٌ وَإِلَّامٌ شَالَا

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

الْمُشْرِفَةِ عَلَى مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ

لِطِبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

إِذْ يُسْرُّهَا أَنْ يُصَدَرَ الْمُجْمَعُ كِتَابَ

النَّشْرِ فِي الْقُرْآنِ الْعَشِيرِ

تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عُمُومَ السَّامِعِينَ

وَأَنْ يَجْزِيَ

خَادِمَ الْحَمْدِ الشَّرِيفِ الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ السُّعُودِي

أَحْسَنَ الْجَزَاءِ عَلَى جُهُودِهِ الْعَظِيمَةِ فِي نَشْرِ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ  
تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي  
مُجْمَعِ الْمَلِكِ فَهَذَا لِطَبَايعِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ  
بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وَزَارَةِ الشُّؤْنِ وَالْإِسْلَامِيِّينَ وَالْأَوْفَاءِ

وَالِدَعْوَةِ وَالْإِشْلَاقِ

عَامَ ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م









المكتبة الوطنية الإسلامية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع البحوث الإسلامية للصحف الشهرية  
الأمانة الساترة  
الشؤون العامة

# النشيد في القراء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الحرري  
(ت: ٨٨٣٣ هـ)

دارية ومختارة

الدكتور البشير محمد محمود الشنقيطي

المجلد الخامس



للملك كبر المغيرة السعوية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشرة في إلقاء العشرة

لِلْحَافِظِ أَبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَزْرِيِّ  
(ت: ٥٨٣٣ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور السَّالِمُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُودُ الشَّنْقِيطِيُّ

المجلد الخامس

③ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة ، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥٢٨ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٣-٦٩-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٥)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ. العنوان  
ديوي ٣، ٢٢٨ ١٤٣٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع : ١٤٣٥/٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٣-٦٩-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٥)



9 786038 148693

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## باب بيان أفراد القراءات وجمعها

لم يتعرّض أحد من أئمة القراءة في توألفهم لهذا الباب، وقد أشار إليه أبو القاسم الصّفاوي في «إعلانه» ولم يأت بطائل، وهو باب عظيم الفائدة، كثير النفع، جليل الخطر، بل هو ثمرة ما تقدّم في أبواب هذا الكتاب من الأصول، ونتيجة تلك المقدمات والفصول.

والسبب الموجب لعدم تعرض المتقدمين إليه هو عظم همّهم، وكثرة حرصهم، ومبالغتهم في الإكثار من هذا العلم واستيعاب<sup>(١)</sup> رواياته، ولقد كانوا في الحرص والطلب بحيث إنهم يقرؤون الرواية الواحدة على الشيخ الواحد عدّة ختمات، لا ينتقلون إلى غيرها.

ولقد قرأ الأستاذ أبو الحسن عليّ بن عبد الغني الحُصري القيرواني القراءات السبع على شيخه أبي بكر القُصري تسعين ختمّة، كلّما ختم ختمّة قرأ غيرها حتى أكمل ذلك في مدّة عشر سنين، حسبما أشار إليه بقوله في قصيدته:

وأذكر أشياخي الذين قرأوها عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر

قرأت عليه السبع تسعين ختمّة بدأت ابنَ عشرٍ ثم أكملت في عشرٍ

وكان أبو حفص الكتّاني من أصحاب ابن مجاهد، وممنّ لازمه كثيراً، وعُرف به، وقرأ عليه سنين لا يجاوز قراءة عاصم، قال: «وسألته أن ينقلني عن قراءة عاصم إلى غيرها فأبى عليّ»<sup>(٢)</sup>.

(١) في (س) و(ظ): «الاستيعاب»، وبدون كلمة (روايته).

(٢) تَمَّة النص: «فقرأت قراءة ابن كثير على بكار بن أحمد عن ابن مجاهد عن قنبل». وهذا النص نقله المؤلف والذهبي كلاهما عن الداني، رحمهم الله. انظر: غاية النهاية: ٥٨٧/١، المعرفة: ٦٧٩/٢.

وقرأ أبو الفتح فرج<sup>(١)</sup> بن عمر الواسطي أحد شيوخ / ابن سوار القرآن برواية أبي بكر من طريق يحيى العلّيمي، على<sup>(٢)</sup> أبي الحسن عليّ بن منصور، المعروف بابن الشعيري<sup>(٣)</sup> الواسطي<sup>(٤)</sup> عدّة ختمات في مدة سنين.<sup>(٥)</sup> وكانوا يقرؤون على الشيخ الواحد العدّة من الروايات، والكثير من القراءات، كلُّ ختمة برواية، لا يجمعون رواية إلى غيرها.

وهذا<sup>(٦)</sup> الذي كان عليه الصدر الأول، ومن بعدهم إلى أثناء المائة الخامسة، عصر الداني، وابن شيطاء، والأهوازي، والهذلي ومن بعدهم، فمن ذلك الوقت ظهر جمع القراءات في الختمة الواحدة، واستمر إلى زماننا. وكان بعض الأئمة يكره ذلك؛ من حيث إنه لم تكن عادة السلف عليه، ولكن استقرّ عليه العمل، والأخذ<sup>(٧)</sup> به، والتقرير عليه، وتلقّيه بالقبول، وإنما دعاهم إلى ذلك فتور الهمم، وقصد سرعة الترقّي والانفراد.

(١) في (س) و(ظ): «فرج» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(٢) في (ت): «ع» وهو تحريف، وكذا في المطبوع.

(٣) في المطبوع: (الشعير) بدون ياء النسبة، وهو تحريف.

(٤) مقرئ، عرض على يوسف بن يعقوب عن العلّيمي، توفي بعد سنة (٣٨٠ هـ).

انظر: غاية النهاية: ١ / ٥٨١.

(٥) في (س): (استين) ويظهر أنه تحريف، والمثبت هو الصواب، إذ قد بيّنه ابن سوار بقوله: «قرأ - فرج - على الشعيري بواسط عدة ختم من سنة نيّف وسبعين إلى الثمانين وثلاثمائة». المستنير: ١ / ٢٢١.

(٦) في (س): «هو».

(٧) كذا في (س)، وفي البقية: «لكن الذي... العمل هو الأخذ...»، وبنه على أن كلمة (العمل) سقطت من (ظ).

ولم يكن أحدٌ من الشيوخ يسمح به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن معرفة الطرق والروايات، وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة، ولم يَسْمَح أحد بقراءة قارئ من الأئمة السبعة أو العشرة في ختمة واحدة فيما أحسب إلا في هذه الأعصار المتأخرة، حتى إن كمال الضرير؛ صهر الشاطبي لما أراد القراءة على الشاطبي لم يقرأ عليه قراءة واحد<sup>(١)</sup> من السبعة إلا في ثلاث ختمات، فكان إذا أراد قراءة ابن كثير مثلاً؛ يقرأ أولاً برواية البزي ختمة، ثم ختمة برواية قبل، ثم يجمع للبزي وقبل في ختمة، هكذا حتى أكمل القراءات السبع في تسع عشرة ختمة، ولم يبق عليه إلا رواية أبي الحارث، وجمعه مع الدوري في ختمة، قال: فأردت أن أقرأ برواية أبي الحارث فأمرني بالجمع، فلما انتهيت إلى سورة الأحقاف، توفي إلى<sup>(٢)</sup> رحمة الله.

وهذا هو الذي استقرَّ عليه العمل إلى زمن شيوخنا الذين أدركناهم، فلم أعلم أحداً قرأ على التقي الصائغ الجمع إلا بعد أن يُفرد للسبعة<sup>(٣)</sup> في إحدى وعشرين ختمة، وللعشرة كذلك.

وقرأ شيخنا أبو بكر بن الجندي على الصائغ المذكور المفردات عشرين ختمة، وكذلك شيخنا الشيخ شمس الدين بن الصائغ، وكذلك شيخنا الشيخ تقي الدين البغدادي رحمهم الله تعالى، وكذلك سائر من أدركناهم من أصحابه.

(١) في (ت) و(ظ): «واحدة».

(٢) في المطبوع: (توفي رحمه الله).

(٣) في (ت): «السبعة».



وقرأ شيخنا عبد الوهاب القروي الإسكندري على شيخه الشهاب أحمد /  
ابن محمد القوصي بمضمّن «الإعلان» في السبع أربعين ختمة.

وكان الذين يتساهلون في الأخذ، يسمحون أن يقرئوا<sup>(١)</sup> لكل قارئ من  
السبعة بختمة، سوى نافع، وحمزة، فإنهم كانوا يأخذون ختمة لقالون، ثم  
ختمة لورث، وختمة<sup>(٢)</sup> لخلف، ثم ختمة لخالد، ولا يسمح أحد بالجمع إلا بعد  
ذلك.

ولما طلبت القراءات؛ أفردتها على الشيوخ الموجودين بدمشق، وكنت  
قرأت ختمتين كاملتين على الشيخ أمين الدين عبد الوهاب بن السلار؛ ختمة  
بقراءة أبي عمرو من روايته، وختمة بقراءة حمزة من روايته أيضاً، ثم استأذنته في  
الجمع فلم يأذن لي، وقال: «لم تفرد عليّ جميع القراءات»، ولم يسمح بأكثر من أن  
أذن لي في جمع<sup>(٣)</sup> قراءة نافع وابن كثير فقط.

نعم: كانوا إذا رأوا شخصاً قد أفرد وجمع على شيخ معتبر، وأجيز وتأهل؛  
وأراد أن يجمع القراءات في ختمة على أحدهم لا يكلفونه بعد ذلك إلى إفراد،  
لعلمهم بأنه<sup>(٤)</sup> قد وصل إلى حدّ المعرفة والإتقان، كما وصل الأستاذ أبو العزّ

(١) في المطبوع: (يقرأوا)، وهو تحريف.

(٢) في (ت) والمطبوع: «ثم ختمة».

(٣) في المطبوع: (جميع)، تحريف.

(٤) عَلِمَ: إذا عدت بالباء كما هنا يكون بمعنى (شَعَرَ) يقال: ما علمت بخبرك: ما شعرت به، وَعَدَّوْهُ بالباء؛  
لأنه يُراعى فيه أحياناً معنى الإحاطة. علماً بأن في (س) «أنه» بدون الباء.

انظر: أساس البلاغة، والتاج (علم).

القلاسي إلى الإمام أبي القاسم الهذلي حين دخل بغداد، فقرأ عليه بمضمّن كتابه «الكامل» في ختمة واحدة.

ولمّا دخل الكمال بن فارس الدمشقيّ مصر، وقصده قراء أهلها لانفراده بعلو الإسناد، وقراءته الروايات الكثيرة على الكندي؛ فقرأوا عليه بالجمع للاثني عشر، بكلّ ما رواه عن الكندي من الكتب.

ورحل الشيخ علي الديواني من واسط إلى دمشق، فقرأ على الشيخ إبراهيم الإسكندري بها بمضمّن «التيسير» و«الشاطبية» في ختمة.

ورحل الشيخ نجم الدين بن مؤمن إلى مصر من العراق، فقرأ على الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup> الصائغ بمضمّن عدّة كتب جمعاً.

وكذلك رحل شيخنا أبو محمد بن السلار فقرأ على الصائغ المذكور ختمة جمعاً بمضمّن «التيسير» و«الشاطبية» و«العنوان».

ورحل بعده شيخنا أبو المعالي بن اللبان فقرأ ختمة جمعاً للثمانية بمضمّن «عقد اللآلي» وغيرها على أبي حيّان.

وأول ما قرأت أنا على ابن اللبان قرأت عليه ختمة جمعاً بمضمّن عشرة كتب.

ولمّا رحلت أولاً إلى الديار المصرية قرأت جمعاً بالقراءات الاثني عشر

(١) في المطبوع: (ابن الصائغ)، وهو تحريف.

بمضمّن عدّة كتب على أبي بكر بن الجندي، وقرأت على كل من ابن الصائغ /  
والبغدادي، جمعاً<sup>(١)</sup> بمضمّن «الشاطبية» و «التيسير» و «العنوان».

ثمّ رحلت ثانياً وقرأت على الشيخين المذكورين جمعاً للعشرة بمضمّن عدة  
كتب، وزدت في جمعي على البغدادي فقرأت لابن محيصن، والأعمش، والحسن  
البصري، فهذه طريقة القوم رحمهم الله، وهذا دأبهم.

وكانوا أيضاً في الصدر الأول لا يزيدون القارئ على عشر آيات، ولو كان  
مَنْ كان، لا يتجاوزون ذلك، وإلى ذلك أشار الأستاذ أبو مزاحم الخاقاني،  
حيث قال في قصيدته التي نظمها في التجويد - وهو أوّل من تكلم فيه فيما  
أحسب -:

وحكمك بالتحقيق إن كنت آخذاً      على أحدٍ ألاّ تزيد على عشرٍ<sup>(٢)</sup>

وكان مَنْ بعدهم لا يتقيّد بذلك، بل يأخذ بحسب ما يرى من قوّة الطالب  
قليلاً وكثيراً، إلّا أن الذي استقرّ عليه عمل كثير من الشيوخ، هو: الأخذ في  
الإفراد<sup>(٣)</sup> بجزء من أجزاء مائة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين  
وأربعين.

وروينا الأوّل عن بعض المتقدّمين: أخبرني عمر بن الحسن بقراءتي عليه  
ظاهر دمشق، عن الخطيب أبي العباس أحمد بن إبراهيم الواسطي أخبرنا

(١) في المطبوع: (جميعاً)، وهو تحريف.

(٢) قصيدتان في التجويد: ٢٣، البيت ذو الرقم (٢٧).

(٣) في المطبوع: (الأفراد) بفتح الهمزة، وهو تحريف.

الحسين بن أبي الحسن الطيّبي، أنبأ أبو بكر عبد الله بن منصور، أنبأ أبو العزّ الواسطي قال: قرأت بها؛ يعني قراءة أبي جعفر، على الشيخ أبي علي<sup>(١)</sup>، وأخبرني أنه قرأ بها على أبي علي الحسين بن علي بن عبيد الله الرُّهاوي بدمشق<sup>(٢)</sup>، وأخبره أنه قرأ بها على أبي علي أحمد بن محمد الأصبهاني<sup>(٣)</sup>، وأخبره أنه قرأ بها على أبي عبد الله صالح بن سعيد الرازي<sup>(٤)</sup> ختمة كاملة في مدّة أربعة أشهر؛ كلّ يوم جزءاً من أجزاء مائة وعشرين، وأنّ صالحاً قرأ على أبي العباس<sup>(٥)</sup> الفضل بن شاذان الرازي ختمة كاملة في مدة أربعة أشهر على هذه الأجزاء، وأنّ الفضل قرأ على أحمد بن يزيد الحلواني<sup>(٦)</sup>.

وأخذ آخرون بأكثر من ذلك، ولم يجعلوا للأخذ حدّاً كما ذكرنا، وكان الإمام علم الدين السخاوي يختاره، ويحمل ما ورد عن السلف في تحديد الأعشار على

(١) هو غلام الهراس.

(٢) أستاذ، حاذق، شيخ القراء بدمشق مع الأهوازي، قرأ على أبي الفرج الشنبوذي وغيره، وأكثر شيوخه لا يعرفون، صنف في القراءات كتاباً حافلاً. توفي سنة (٤١٤ هـ)، الرُّهاوي: بضم الراء، نسبة إلى رُهاء، بلدة بين الموصل والشام. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٤٥-٢٤٦، الأنساب: ٣/ ١٠٨.

(٣) شيخ القراء في وقته، قرأ على النقاش وغيره، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الشامي وغيره، صنف كتباً في القراءات ورحل وجال في البلاد. توفي سنة (٣٩٣ هـ). انظر: غاية النهاية: ١/ ١٠١.

(٤) لم أجده بهذا الاسم، والذي ذكره المؤلّف: صالح بن مسلم بن عبد الله، أبو عبد الله الرازي، روى القراءة عرضاً عن الفضل بن شاذان، وروى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد بن الحسن الأصبهاني. فعله هو المراد، ويكون المؤلّف سمى أباه (سعيداً) سبق قلم، أو سهواً منه رحمه الله، والله أعلم. انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٣٥.

(٥) في (ت) وكذا في المطبوع: «العباس بن...»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) هذا الإسناد من أبي العزّ إلى الحلواني في الكفاية الكبرى: ٤٩-٥٠.

التلقين، واستدل بأن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ على النبي ﷺ في مجلس واحد / من أول سورة النساء حتى بلغ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، كما ثبت في الصحيح.<sup>(١)</sup>

والذي قاله واضح، فعله كثير من سلفنا، واعتمد عليه كثير ممن أدركنا من أئمتنا.

قال الإمام يعقوب الحضرمي: قرأت القرآن في سنة ونصف على سلام، وقرأت على شهاب<sup>(٢)</sup> بن شُرَيْفَة<sup>(٣)</sup> في خمسة أيام، وقرأ شهاب على مسلمة بن محارب في تسعة أيام.

وقد قرأ شيخنا الشهاب أحمد بن الطحان على الشيخ أبي العباس بن نَحْلَة<sup>(٤)</sup> ختمة كاملة بحرف (أبي عمرو) من روايته في يوم واحد، وأُخْبِرْتُ عنه أنه لما ختم قال للشيخ: «هل رأيت أحداً يقرأ هذه القراءة؟» فقال: «لا تقل هكذا، قل: هل رأيت شيخاً يسمع هذا السَّماع؟»

ولمَّا رحل ابن مؤمن إلى الصائغ قرأ عليه القراءات جمعاً بعدة كتب في سبعة عشر يوماً.

(١) انظر: صحيح البخاري: ٤/١٩٢٧، صحيح مسلم: ١/٥٥١.

(٢) في المطبوع: (شهاب الدين) وهو تحريف.

(٣) في (ك) والمطبوع: «شريعة»، وهو تصحيف.

(٤) أحمد بن محمد بن يحيى، المعروف بسبط السَّلْعُوس، النابلسي، ماهر، ورع، صالح، قرأ على ابن بَصْطَخَان والجعبري وغيرهم، وأقرأ بالجامع الأموي احتساباً، قرأ عليه ابن اللبان وغيره، وهو أحد الاثنين اللذين أجازهما ابن بصخان بإقراء القراءات. توفي سنة (٧٣٢ هـ). وانظر: غاية النهاية: ١/١٣٣.

وقرأ عليّ شخص<sup>(١)</sup> ختمة لابن كثير من روايته في أربعة أيام، وللكسائي كذلك في سبعة أيام.

ولمّا رحلت أولاً إلى الديار المصرية، وأدركني السفر، كنت قد وصلت في ختمة بالجمع إلى سورة الحجر على شيخنا ابن الصائغ، فابتدأت عليه من أول الحجر يوم السبت، وختمت عليه ليلة الخميس في تلك الجمعة، وآخر ما كان بقي لي من أول الواقعة، فقرأته عليه في مجلس واحد.

وأعظم ما بلغني في ذلك قصّة الشيخ مكيّن الدّين عبد الله بن منصور، المعروف بالأسمر، مع الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن وثيق الإشيلي وهي:

ما أخبرني به الشيخ الإمام، المحدث الثقة؛ أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي بكر ابن عرّام<sup>(٢)</sup> الإسكندري في كتابه إليّ من ثغر الإسكندرية، ثم نقلته من خطّه بها: أن الشيخ مكيّن الدين الأسمر دخل يوماً إلى الجامع الجيوشي بالإسكندرية، فوجد شخصاً واقفاً، وهو ينظر إلى أبواب الجامع، فوقع في نفس المكيّن الأسمر أنه رجل صالح، وأنه يعزم على الرواح إلى جهته ليسلمّ عليه، ففعل ذلك، وإذا به ابن وثيق، ولم يكن لأحد منهما معرفة بالآخر ولا رؤية، فلما سلّم عليه، قال له: أنت عبد الله بن منصور؟ قال: نعم، قال<sup>(٣)</sup>: ما جئت من الغرب إلّا بسببك لأقرئك القراءات.

(١) ذكر المؤلف ذلك في جامع أسانيده، ولم يصرح باسم هذا الشخص، ولكنني وجدت في حاشية بحر الجوامع (ق: ٣٢ / ب) بعد أن نقل قول المؤلف هذا: «هذا الشخص هو الشيخ الإمام المقرئ الكاتب شمس الدين محمد بن إسماعيل الحلبي، المجاور بمكة آخرًا».

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) (قال) سقطت من المطبوع.

قيل: فابتدأ / عليه المكين الأسمر تلك الليلة الختمة بالقراءات السبع من أولها، وعند طلوع الفجر إذا به يقول ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]، فختم عليه الختمة جمعاً بالقراءات السبع في ليلة واحدة.<sup>(١)</sup>

إذا تقرّر ذلك، فليعلم أنه من يريد تحقيق علم القراءات، وإحكام تلاوة الحروف، فلا بدّ من حفظه كتاباً كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وينبغي أن يعرف أولاً اصطلاح الكتاب الذي يحفظه، ومعرفة طرقه، وكذلك إن قصد التلاوة بكتاب غيره، ولا بدّ من أفراد القراءات التي يقصد معرفتها قراءة قراءة على ما تقدّم.

فإذا أحكم القراءات أفراداً وصار له بالتلفظ بالأوجه ملكة لا يحتاج معها إلى التكلف، وأراد أن يُحكّمها جمعاً فلْيُرَضْ نفسه ولسانه فيما يريد أن يجمعه، ولينظر ما في ذلك من الخلاف أصولاً وفرشاً، فما أمكن فيه التداخل اكتفى منه بوجه، وما لم يمكن فيه نظر؛ فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو بكلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب اعتمده، وإن لم يحسن عطفه رجع إلى موضع ابتداء، حتى يستوعب الأوجه كلّها، من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل، فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وذلك كله بعد أن يعرف أحرف الخلاف الواجب من أوجه<sup>(٢)</sup> الخلاف الجائز، فمن لم يميّز بين الخلافين لم يقدر على الجمع، ولا سبيل له إلى الوصول إلى القراءات.

(١) ذكر المؤلف القصة بنفس هذا السند في غاية النهاية: ٢٥ / ١.

(٢) في (س): «من أحرف»، ولعله سبق قلم.

وكذلك يجب أن يميّز بين الطرق والروايات، وإلا فلا سبيل له إلى السلامة من التركيب في القراءات، وسأوضح لك ذلك كلّ إيضاحاً لا يحتاج معه إلى زيادة بتوفيق الله سبحانه وتعالى وعونه.

فاعلم أن الخلاف: إمّا أن يكون للقارئ؛ وهو أحد الأئمة العشرة ونحوهم، أو للراوي عنه وهو واحد من أصحابه العشرين المذكورين في كتابنا هذا ونحوهم، أو للراوي عن واحد من هؤلاء الرواة العشرين أو من بعده وإن سفل، أو لم يكن كذلك.

فإن كان لواحد من الأئمة بكماله؛ أي مما أجمع عليه الروايات والطرق عنه فهو قراءة، وإن كان للراوي عن الإمام فهو رواية، وإن كان لمن بعد الرواة / ٢ وإن سفل فهو طريق، وما كان على غير هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه كان وجهاً.

فنقول مثلاً: إثبات البسملة بين السورتين قراءة ابن كثير، وقراءة عاصم، وقراءة الكسائي، وقراءة أبي جعفر، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش، وطريق صاحب «الهادي» عن أبي عمرو وطريق صاحب «العنوان» عن ابن عامر، وطريق صاحب «التذكرة» عن يعقوب، وطريق صاحب «التبصرة» عن الأزرق عن ورش.

ونقول: الوصل بين السورتين؛ قراءة حمزة، وطريق صاحب «المستنير» عن خلف، وطريق صاحب «العنوان» عن أبي عمرو، وطريق صاحب «الهداية» عن ابن<sup>(١)</sup> عامر، وطريق صاحب «الغاية» عن يعقوب، وطريق صاحب «العنوان»

(١) (ابن): سقطت من المطبوع.



عن الأزرق عن ورش، والسكت بينهما: طريق صاحب «الإرشاد» عن خلف،  
وطريق صاحب «التبصرة» عن أبي عمرو، وطريق صاحبي «التلخيص» عن ابن  
عامر، وطريق صاحب «الإرشاد» عن يعقوب، وطريق صاحب «التذكرة» عن  
الأزرق عن ورش.

ونقول: لك في البسمة بين السورتين لمن بسملة ثلاثة أوجه، ولا نقل ثلاث  
قراءات، ولا ثلاث روايات، ولا ثلاث طرق.

وفي الوقف على ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] للقراء سبعة أوجه، وفي  
الإدغام لأبي عمرو في نحو: ﴿الرَّجِيمِ \* مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ثلاثة أوجه، ولا  
نقل في شيء من هذا روايات ولا قراءات ولا طرق.

كما نقول لكل من أبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب، والأزرق بين السورتين  
ثلاث طرق، ونقول للأزرق في نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و﴿ءَادَمَ﴾  
[آل عمران: ٣٣] ثلاث طرق.

وقد يطلق على الطرق وغيرها أوجه أيضاً على سبيل العدد، لا على سبيل  
التخير.

إذا علمت ذلك: فاعلم أن الفرق بين الخلافين:

أنَّ خلاف القراءات والروايات والطرق خلاف نص ورواية، فلو أخلَّ  
القارئ بشيء منه كان نقصاً في الرواية، فهو وضده واجب في إكمال  
الرواية.

وخلاف الأوجه ليس كذلك، إذ هو على سبيل التخير، فبأي وجه أتى

القارئ أجزاء في تلك الرواية، ولا يكون إخلالاً بشيء منها، فهو وضده جائز في القراءة؛ من حيث إن القارئ مخير في الإتيان بأيّ شاء.

وقد تقدّمت الإشارة / إلى هذا، وذكرنا ما كان يختار فيه بعض أئمتنا، وما يراه شيوخنا في التنبيه الثالث من الفصل السابع آخر باب (البسملة)، وذكرنا السبب في تكرار بعض أوجه التخيير، والمحافظة على الإتيان به في كل موضع، فليراجع من هناك<sup>(١)</sup>، فإنه تنبيه مهم، يندفع به كثير من الإشكالات، وترتفع به شبه التركيب والاحتمالات، والله أعلم.

## فصل

للشيوخ في كيفية الأخذ بالجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحرف: وهو أن يشرع القارئ في القراءة، فإذا مرّ بكلمة فيها خُلف أصولي، أو قرئ في أعاد تلك الكلمة بمفردها، حتى يستوفي ما فيها من الخلاف، فإن كانت مما يسوغ الوقف عليه؛ وقف واستأنف ما بعدها على الحكم المذكور، وإلا وصلها بآخر وجه انتهى عليه، حتى ينتهي إلى وقف فيقف.

وإن كان الخُلف مما يتعلق بكلمتين كمدّ المنفصل، والسكت على ذي كلمتين، وقف على الكلمة الثانية واستوعب الخلاف، ثم انتقل إلى ما بعدها على ذلك الحكم.

وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق في استيفاء أوجه الخلاف، وأسهل في الأخذ، وأخف<sup>(١)</sup>، ولكنه يُخْرِج عن رونق<sup>(٢)</sup> القراءة، وحسن أداء التلاوة.

والمذهب الثاني: الجمع بالوقف: وهو أنه إذا<sup>(٣)</sup> شرع القارئ بقراءة من قدّمه؛ لا يزال بذلك الوجه حتى ينتهي إلى وقف يسوغ الابتداء بما بعده فيقف؛ ثم يعود إلى القارئ الذي بعده إن لم يكن دخل خُلفه فيما قبله، ولا يزال حتى يقف على الوقف الذي وقف عليه، ثم يفعل ذلك بقارئ قارئ حتى ينتهي الخُلف، ويبتدئ بما بعد ذلك الوقف على هذا الحكم.

وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد في الاستحضر، وأسد<sup>(٤)</sup> في الاستظهار، وأطول زماناً، وأجود إمكاناً، وبه قرأت على عامة من قرأت عليه؛ مصرّاً وشاملاً، وبه آخذ.

ولكنني رُكبت من المذهبيين مذهباً، فجاء في محاسن الجمع طرازاً<sup>(٥)</sup> مُذهّباً

(١) في (ت): «وأسهل وأخصر في الأخذ» وفي (ك): «أخصر» بدل «أخف».

(٢) أي: حسنهما، انظر: التاج (رنق).

(٣) (إذا) سقطت من المطبوع.

(٤) بالسين المهملة، من (السداد).

(٥) الطراز: الجيد من كل شيء، يقال: هذا الكلام الحسن من طراز فلان، مجازاً، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

بيض الوجه كريمة أحسابهم  
شُم الأنوف من الطراز الأول

ويطلق الطراز على الهيئة والنمط، والموضع الذي تنسج فيه الثياب الجيدة.

والمُذهَّب من قولهم: ذهبتُ الشيء، فهو مُذهَّب، إذا طليته بالذهب.

وعبارة المؤلف: (طرازاً مذهباً) تشبيه، حيث شبه قوله بالثوب المطرز المموه بالذهب، ويلاحظ الجناس

التام بين: (مذهباً) و(مُذهَّباً). انظر: القاموس والتاج والأساس (ذهب) و(طرز).

فأبتدئ بالقارئ وأنظر إلى من يكون من القراء أكثر موافقة له، فإذا وصلت إلى كلمة بين القارئ فيها خُلف وقفت وأخرجته / معه، ثم وصلت حتى أنتهي إلى الوقف السائغ جوازه، وهكذا حتى ينتهي الخلاف.

ولما دخلت<sup>(١)</sup> إلى الديار المصرية، ورأيت الناس يجمعون بالحرف كما قدمت أولاً، فكنت أجمع على هذه الطريقة بالوقف، وأسبق الجامعين بالحرف؛ مع مراعاة حسن الأداء، وجمال القراءة، وسأوضح ذلك كله بأمثلة يظهر لك منها المقصود إن شاء الله تعالى،<sup>(٢)</sup> والله تعالى الموفق.

وكان بعض الناس يختار الجمع بالآية، فيشرع في الآية حتى ينتهي إلى آخرها، ثم يعيدها لقارئ قارئ حتى ينتهي الخلاف، فكأنهم قصدوا بذلك فصل كل آية على حدتها بما فيها من الخلاف، ليكون أسلم من التركيب، وأبعد من التخليط، ولا يخلصهم ذلك؛ إذ كثير من الآيات لا يتم الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، فكان الذي اخترناه هو الأولي، والله أعلم.

وأما قول الأستاذ أبي الحسن علي بن عمر الأندلسي القيّجاطي في قصيدته «التكملة المفيدة» التي أشرنا إليها في أوائل كتابنا، مما روينا من كتب القراءات؛ حيث قال فيها: باب كيفية الجمع بالحرف وشروطه، ثم قال:

على الجَمْعِ بالحرف اعتمادُ شيوخنا      فلم أرَ منهم من رأى عنه مَعْدِلاً  
لأنَّ أبا عمرو ترقَّاه سُلماً      فصار له مَرَقاً إلى رُتَبِ العُلا

(١) كذا في (س) و(ت) وهو صحيح، وفي البقية: «رحلت» بالراء والحاء المهملة.

(٢) (إن شاء الله تعالى): سقطت من المطبوع.

ولكن شروطاً سبعة قد وفوا بها فحلُّوا من الإحسان والحسن منزلاً  
ثم قال عقيب ذلك: «كُلُّ من لقيت من كبار الشيوخ، وقرأت عليه؛  
كالشيخ الجليل أبي عبد الله بن مُسْعُون، والشيخ الجليل أبي جعفر الطَّبَّاع<sup>(١)</sup>،  
والشيخ الجليل أبي علي بن أبي الأحوص، وغيرهم ممن كان في زمانهم، إنما كانوا  
يجمعون بالحرف لا بالآية، ويقولون إنه كان مذهب أبي عمرو، يعني  
الداني».

قال: «وأما الشروط السبعة فترد بعد هذا»، ثم قال:

فمنها مَعَالٍ يُرْتَقَى بارتقائها ومنها مَعَانٍ يُتَّقَى أن تُبدَّلَا

قال: «وأما المعالي: فما تعلَّق بذكر الله تعالى، وذكر رسوله ﷺ، وأما المعاني:  
فحيث كان الوقف أو الوصل يبدِّل أحدهما المعنى أو يغيِّره، فيجب أن يُتَّقَى  
ذلك»، ثم قال: /

فتقدِّس قُدُّوسٍ وتعظيمٌ مُرْسَلٍ	وتوقيرٌ أَسْتَاذٍ حُلَا رَعِيْهَا عَلَا
وَوَصْلٌ عَذَابٍ لا يَلِيْقُ بِرَحْمَةٍ	وَفَصْلٌ مُضَافٍ لا يَرَوْقُ فِيْفَصْلَا
وإِتْمَامُهُ الْخُلْفَ الَّذِي قَدْ تَلَا بِهِ	وَيَرْجِعُ لِلْخُلْفِ الَّذِي قَبْلُ أَغْفَلَا
ويبدأ بالِّرَّأَوِي الَّذِي بَدَّوْا بِهِ	ولكنَّ هذا رَبَّاهُ عَدَّ أَشْهَلَا

قال: «هذه الشروط السبعة قد ذكرت هنا:

فأولها: ما يتعلَّق بذكر الله سبحانه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ص: ٦٥]

(١) تصحفت في المطبوع إلى: (الطباخ) بالخاء المعجمة.

لا يجوز الوقف قبل قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وكذلك في قوله ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في ذلك، فهذا وما أشبهه هو: الشرط الأول.

وفي ذكر النبي ﷺ في نحو قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] و﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الإسراء: ١٠٥] لا يجوز الوقف قبل الاستثناء في مثل هذا، وإن وُصل هذا والذي قبله بعد ذلك، وكذلك لا يجوز الابتداء في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ [الرعد: ٤٣] \* بقوله ﴿لَسْتَ مُرْسَلًا﴾ \*<sup>(١)</sup> دون ما قبله، وهذا هو: الشرط الثاني.

وكذلك يكره أن يقف في قوله: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٣٣] قبل قوله ﴿أَيْدِيَهُمْ﴾ وفي قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠] كذلك، وهذا هو: الشرط الثالث.

وكذلك لا يجوز أن يقف في مثل قوله: ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ \* وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البلد: ١٨، ١٩] حتى يأتي بما بعده، وكذلك: ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ \* وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٨١، ٨٢] حتى يأتي بما بعده أيضاً وهذا هو: الشرط الرابع.

وأما قطع المضاف من المضاف إليه فما زال الشيوخ يمنعون ذلك، حتى كانوا ينكرون ما يجدون في الكتب من قولهم يوقف على مثل: ﴿رَحِمَتْ﴾ [مريم: ٢] و﴿نِعَمَتْ﴾ [إبراهيم: ٣٤] و﴿سُئِلَتْ﴾ [الأنفال: ٣٨] و﴿جَنَّتُمْ﴾ [الكهف: ٣٥] و﴿شَجَرَتْ﴾ [الدخان: ٤٣]، وما أشبه ذلك بالتاء أو بالهاء. ويقولون: كيف يقال

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

هذا، وقطع المضاف من المضاف إليه لا يجوز؟ ويقولون -معتذرين عنهم-: إنما ذلك لو وقع الوقف لكان هذا، وأمّا أن يجوز قطع المضاف من المضاف إليه فلا، وهذا هو: الشرط الخامس.

وأما تمام الخُلف إلى آخره فلا يجوز عندهم إذا قرأ لقارئ<sup>(١)</sup> ثم قرأ بعده للقارئ الآخر، / ثمّ عرض له خُلف إلا أن يتمّ قراءة القارئ الثاني إلى انقطاع الآية، ثم يستدرك بعد ذلك ما نقص من قراءة القارئ الأول؛ حذراً من أن يقرأ أول الآية لقارئ وآخرها لآخر من غير أن يقف بينهما، وهذا هو: الشرط السادس.

وأما الشرط السابع: وهو أن يبدأ بورش قبل قالون، وبقبل قبل البزي؛ بحسب ترتيبهم، فهذا أسهل الأوجه السبعة، فإن الشيوخ رضوان الله عليهم كانوا لا يكرهون هذا كما كانوا يكرهون ما قبله، فيجوز ذلك لضرورة ولغير ضرورة، والأحسن أن يبدأ بما بدأ به المؤلفون في كتبهم، انتهى قول القيّجاطي في هذا الباب نظماً ونثراً.

وفي الشرط الأخير نظر، وكذلك في الاختصار على الستة الباقية؛ إذ ليست وافية بالقصد، فإنّ القصد تجنّب ما لا يليق مما يوهم غير المعنى المراد، كما إذا وقف على قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]، أو ابتداء بقوله: ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [المتحنة: ١].

(١) في المطبوع: «القارئ» في الموضعين وهو تحريف.

وبلغني عن شيخ شيوخنا الأستاذ بدر الدين محمد بن بَصْخَان رحمه الله؛  
- وكان كثير التندير<sup>(١)</sup> - أن شخصاً كان يجمع عليه فقراً: ﴿تَبَّتْ يَدَايَ﴾ [المسد: ١] ووقف، وأخذ يعيدها حتى يستوفي مراتب المدِّ، فقال له: يستاهل الذي  
بزُر<sup>(٢)</sup> مثلك.

فالحاصل: أن الذي يشترط على جامعي القراءات أربعة شروط لا بد منها،  
وهي: رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التركيب.

وأما رعاية الترتيب والتزام تقديم شخص بعينه أو نحو ذلك فلا يُشترط،  
بل الذين أدركناهم من الأستاذين الحدّاق المستحضرين، لا يعدُّون الماهر إلا من  
لا يلتزم تقديم شخص بعينه، ولكن من إذا وقف على وجه لقارئ ابتداءً لذلك  
القارئ، فإنَّ ذلك أبعد من التركيب، وأملك في الاستحضار والتدريب.

وبعضهم كان يراعي في الجمع نوعاً آخر وهو التناسب، فكان إذا ابتداءً  
مثلاً بالقصر أتى بالمرتبة التي فوقه، ثمَّ كذلك حتى ينتهي إلى آخر مراتب المدِّ،  
وإن ابتداءً بالمدِّ المشبَّع أتى بما دونه حتى ينتهي إلى القصر، وإن ابتداءً بالفتح أتى  
بعده بـ (بين بين) ثمَّ المحض، وإن ابتداءً بالنقل أتى بعده بالتحقيق، ثمَّ السكت  
القليل، ثمَّ ما فوقه، ويراعي ذلك طرداً / وعكساً، وكنتُ أتَنَوَّعُ بمثل هذه ٢

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «التندير»، وكلاهما تحريف، وكتب في حاشية (ز): «الإتيان بالنوادر».

التندير: الكلام الغريب الخارج عن المعتاد، انظر: الأساس والتاج (ندر).

(٢) في (ز): «أبرز»، وكذا جاء في المطبوع، والمثبت هو الصواب.

البَزْر: الولد، يقال: ما أكثر بَزْرَه، أي: ولده. انظر: القاموس والتاج (بزر).



التنوعات<sup>(١)</sup> حالة الجمع على أبي المعالي بن اللبان؛ لأنه كان أقوى من لقيت استحضاراً، فكان عالماً بما أعمل، وهذه الطريق لا تسلك إلا مع من كان بهذه المثابة.

أمّا من كان ضعيفاً في الاستحضار فينبغي أن يسلك به نوع واحد من الترتيب، لا ينتقل عنه؛ ليكون أقرب للخاطر، وأوعى للذي الذهن الحاضر.

وكثير من الناس يرى تقديم قالون أولاً، كما هو مرتب في هذه الكتب المشهورة، وآخرون يرون تقديم ورش من طريق الأزرق؛ من أجل انفراده في كثير من روايته عن باقي الرواة بأنواع من الخلاف، كالمَدِّ، والنقل، والترقيق، والتغليظ، فإنه يتبدأ له غالباً بالمَدِّ الطويل في نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣١] و﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] و﴿بِالْإِيمَانِ﴾ [البقرة: ١٠٨] ونحوه مما يكثّر دوره، ثمّ بالتوسط، ثمّ بالقصر، فيخرج مع قَصْره في الغالب سائر القراء، إلى غير ذلك من وجوه الترجيح يظهر في الاختيار.

وهذا الذي اختاره أنا إذا أخذت بالترتيب، وهو الذي لم أقرأ بسواه على أحد من شيوخي، بالشام، ومصر، والحجاز، والإسكندرية.

وعلى هذا الحكم إذا قُدِّم ورش من طريق الأزرق، يُتَّبَعُ بطريق الأصبهاني، ثم بقالون، ثم بأبي جعفر، ثم بابن كثير، ثم بأبي عمرو، ثم بيعقوب<sup>(٢)</sup>، ثم ابن

(١) في المطبوع: (أنوع.... التنويعات).

(٢) في المطبوع: (يعقوب).

عامر، ثمَّ عاصم، ثمَّ حمزة، ثمَّ الكسائي، ثمَّ خلف، ويقدم عن كل شيخ الراوي المقدم في الكتاب، ولا ينتقل إلى من بعده حتى يكمل من قبل.

ولذلك كان الحذاق من الشيوخ إذا انتقل شخص إلى قراءة قبل إتمام ما قبلها، لا يدعونه ينتقل؛ حفظاً لرعاية الترتيب، وقصدًا لاستدراك القارئ ما فاتته قبل اشتغال خاطره بغيره، وظنه أنه قد<sup>(١)</sup> قرأه، فكان بعض شيوخنا لا يزيد على أن يضرب بيده الأرض ضرباً خفيفاً؛ ليتفطن القارئ من<sup>(٢)</sup> فاتته، فإن رجع وإلا قال له<sup>(٣)</sup>: ما وصلت، يعني إلى هذا الذي تقرأ له، فإن تفطن وإلا صبر عليه حتى يذكره في نفسه، فإن عجز قاله الشيخ له.

وكان بعض الشيوخ يصبر على القارئ حتى يكمل الأوجه في زعمه، وينتقل في القراءة إلى ما بعد، فيقول: ما فرغت.

وكان بعض شيوخنا يترك القارئ يقطع القراءة من موضع يقف، حتى يعود ويتفكر من نفسه.

وكان ابن بَصَّحان إذا ردَّ على القارئ شيئاً / فاتته فلم يعرفه، كتبه عليه ١٢ عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة سأله عن تلك المواضع موضعاً موضعاً؛ فإن عرفها أجازها، وإلا تركه يجمع ختمة أخرى، ويفعل معه كما فعل أولاً. وذلك كله حرص منهم على الإفادة، وتحريض للطالب على الترقى

(١) (قد) سقطت من المطبوع.

(٢) كذا في (س) و(ظ) وفي البقية: «ما».

(٣) (له) سقطت من المطبوع.

والزيادة، ففي الصحيح: «أن النبي ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ، فردّ عليه السلام، فقال: ارجع فصلّ؛ فإنك لم تصلّ، فارجع فصلّ، كما صلّى، ثمّ جاء فسلم على النبي ﷺ، فقال: ارجع فصلّ فإنك لم تصلّ - ثلاثاً - فقال: والذي بعثك بالحق لا أحسن غيره، فعلمني، فقال: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء... الحديث.»<sup>(١)</sup> وقد كان رسول الله ﷺ قادراً على أن يعلمه من أول مرّة، ولكنه ﷺ قصد أن ينبّهه، وينبّه به، ويكون أرسخ في حفظه وأبلغ في ذكره.

وحيث انتهى الحال إلى هنا، فلنذكر<sup>(٢)</sup> مثلاً \* من القرآن في رواية<sup>(٣)</sup> رواية، وطريق طريق؛ تُعلم قراءة القراءات، واختلاف الطرق والروايات، ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات، والتفريع على طرق هذا الكتاب، والله تعالى هو الموفق للصواب.

رواية ورش: إذا قرئ له من طريق الأزرق.<sup>(٤)</sup>

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢٦٣/١ ومسلم ٢٩٨/١ تيمته: قال ﷺ: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم

اقرا ما نيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها».

(٢) في (ت): «تذكر فرش الحروف إن شاء الله تعالى: باب فرش الحروف...»، ونحوه في المطبوع.

(٣) ما بين النجنتين سقط من (س).

(٤) هنا تنتهي (س) و(ظ) و(ك) و(م) وبعدها بيان بمقدار ورقة ونصف ورقة، في جميع النسخ، وكسب في

حاشية (ز) بعد قوله «رواية ورش»: «هذه الرواية مبيضة لها في النسخة المنقول منها هذه النسخة».

## باب فرش الحروف

ذكر اختلافهم في

سورة البقرة

تقدّم مذهب أبي جعفر في السكت على ﴿آلَمْ﴾ [١]، وسائر حروف الفواتح في باب «السكت». وتقدّم ذكر مدّ ﴿لَارَبِّ فِيهِ﴾ [٢] عن حمزة في باب «المدّ». وتقدّم مذهب ابن كثير في صلة هاء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢] في باب «هاء الكناية». وتقدّم مذهب أبي عمرو في إدغام المثلين، وفي جواز المدّ قبل والقصر أيضاً في باب «الإدغام الكبير». وتقدّم مذهب أصحاب الإمامة في الوقف على المنون نحو: ﴿هُدًى﴾ [٢] وبابه آخر باب «الإمامة». وتقدّم مذهب أصحاب الغنة عند اللام في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدّم مذهب ورش وأبي جعفر وأبي عمرو في إبدال همز ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] من باب «الهمز المفرد». وكذلك مذهب حمزة في الوقف عليه في بابه. وتقدّم مذهب الأزرق عن ورش في تفخيم لام ﴿الصَّلَاةِ﴾ [٣] في <sup>(١)</sup> باب «اللامات». وتقدّم / مذهب أبي جعفر وابن كثير وقالون في صلة ميم ﴿رَزَقْنَهُمْ يُفْقُونَ﴾ [٣] في سورة «أم القرآن» <sup>(٢)</sup>. وتقدّم اختلافهم في المدّ «المنفصل» وقصره ومراتبه في باب «المدّ والقصر».

(١) في المطبوع: «من».

(٢) في المطبوع: «البقرة»، وهو خطأ.

وتقدّم مذهب ورش في نقل ﴿وَيَا لَآخِرَةَ﴾ [٤] في باب «النقل»، وكذلك اختلافهم في السكت على لام التعريف في بابه. وتقدّم مذهب الأزرق في المدّ والتوسط والقصر بعد الهمزة المنقولة حركتها من ﴿وَيَا لَآخِرَةَ﴾ في باب «المدّ والقصر». وتقدّم مذهبه أيضاً في ترقيق الراء من ﴿وَيَا لَآخِرَةَ﴾ في باب «الراءات». وتقدّم مذهب الكسائي في إمالة هاء ﴿وَيَا لَآخِرَةَ﴾ في <sup>(١)</sup> بابه. وتقدّم اختلافهم في مراتب مدّ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥]، وسائر المتصل في <sup>(٢)</sup> باب «المدّ». وتقدّمت الغنة في الراء ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٥] في باب «أحكام النون الساكنة».

وتقدّم مذهب حمزة ويعقوب في ضم هاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٦] في سورة «أم القرآن». وكذلك موافقة ورش في صلة ميم الجمع عند همز القطع لمن وصل الميم في نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [٦]، وكذلك مذاهبهم في السكت على الساكن في بابه. وتقدّم اختلافهم في تسهيل الهمزة الثانية من ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [٦] وفي إبدالها وفي تحقيقها وإدخال الألف بينهما في باب الهمزتين من كلمة. وتقدّم مذاهبهم في إمالة ﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ [٧] من باب «الإمالة». وتقدّم مذهب خلف عن حمزة في إدغام ﴿غَشَوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [٧] بغير غنة، وكذلك مذهبه ومذهب أبي عثمان الضرير عن الدوري عن الكسائي في الإدغام بلا غنة عند الياء في نحو: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [٨] في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدّم مذهب الدوري عن أبي عمرو في إمالة ﴿الْثَّانِي﴾ [٨] حالة الجر في «باب الإمالة».

(١) في المطبوع: «من».

(٢) في المطبوع: «من».

واختلفوا في ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [٩] فقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بضم الياء وألف بعد الخاء وكسر الدال، وقرأ الباقر بفتح الياء وسكون الخاء وفتح الدال من غير ألف.

\* واتفقوا على قراءة الحرف الأول هنا ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [٩] وفي النساء [١٤٢] كذلك؛ كراهية التصريح بهذا الفعل القبيح أن يتوجه إلى الله تعالى، فأخرج مخرج المفاعلة لذلك، والله أعلم. \*<sup>(١)</sup> وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿فَزَادَهُمْ﴾ [١٠].

واختلفوا في ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [١٠]: فقرأ الكوفيون بفتح الياء وتخفيف الدال، /<sup>٢</sup> وقرأ الباقر بالضم والتشديد.

واختلفوا في: ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: ١١]، و﴿وَعِصَ﴾ [هود: ٤٤]، و﴿وَجِئَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿وَحِيلَ﴾ [سبأ: ٥٤]، و﴿وَسِيقَ﴾ [الزمر: ٧١]، و﴿سِئَ﴾ [هود: ٧٧]، و﴿سَيِّئَ﴾ [الملك: ٢٧]، فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسر أوائلهن، وافقهم ابن ذكوان في ﴿وَحِيلَ﴾، و﴿وَسِيقَ﴾، و﴿سِئَ﴾، و﴿سَيِّئَ﴾، ووافقهم المدنيان<sup>(٢)</sup> في ﴿سِئَ﴾، و﴿سَيِّئَ﴾ فقط، والباقر بإخلاص الكسر.

وتقدم اختلافهم في إبدال الهمزة الثانية من ﴿الشُّفَهَاءُ لَا<sup>(٣)</sup>﴾ [البقرة: ١٣] في باب

(١) ما بين النجمتين سقط من «س» ويلاحظ أن التوجيه بنصه هو لأبي شامة في إبراز المعاني: ٢٧٩/٢.

(٢) نافع وأبو جعفر.

(٣) في المطبوع «إلا»، وهو خطأ من الطباعة.

«الهمزتين من كلمتين»، وكذلك مذهب حمزة وهشام في أحد وجهيه في الوقف على ﴿السُّفَهَاءُ﴾، وكذلك مذهب حمزة من طريق العراقيين في الوقف على ﴿السُّفَهَاءُ إِلَّا<sup>(١)</sup>﴾ في بابه. وتقدم مذهب أبي جعفر في حذف همز ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٤] في باب «الهمز المفرد». وكذلك مذهب حمزة في الوقف عليه وعلى ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [١٥]، وعلى ﴿قَالُوا أَمَناً﴾ [١٤] ونحوه من طريق<sup>(٢)</sup> العراقيين وغيرهم في بابه. وتقدم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ﴿طُعَيْنَهُمْ﴾ [١٥]، و﴿أَذَانِهِمْ﴾ [١٩] في باب «الإمالة» وتقدم مذاهبهم في إمالة ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ [١٩] فيه. وتقدم مذهب الأزرق في تفخيم اللام من ﴿أَنْظَمَ﴾ [٢٠] في باب «اللامات». وتقدم مذاهبهم في إمالة ﴿شَاءَ﴾ [٢٠] في بابه. وتقدم مذهب أبي عمرو ورويس في إدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [٢٠] في «الإدغام الكبير». وتقدم مذهب الأزرق في مدّ ﴿شَيْءٍ﴾ [٢٠] وتوسطه في باب «المدّ»، وكذلك اختلافهم في السكت عليه، ومذهب حمزة فيه في بابه. وتقدم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿خَلَقَكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾ [٢١]، وشبهه من المتقاربين في باب<sup>(٤)</sup> «الإدغام الكبير إدغاماً كاملاً» وتقدم مذهب الأزرق في ترقيق راء<sup>(٥)</sup> ﴿كَثِيراً﴾ [٢٦] وصلاً ووقفاً في باب «الراءات». وتقدم مذهبه في تفخيم لام ﴿يُوصَلُ﴾ [٢٧] في الوصل والوقف عليه

(١) في المطبوع «إلا»، وهو خطأ من الطباعة.

(٢) في المطبوع: «طرق» بالجمع.

(٣) في المطبوع: «وخلقكم»، وهو خطأ.

(٤) «باب»: سقطت من المطبوع.

(٥) في المطبوع: «ياء»، وهو خطأ.

له في باب «اللامات». وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿فَأَخَيِّكُم﴾ [٢٨] في بابه.

واختلفوا في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢٨] وما جاء منه إذا كان من رجوع الآخرة، نحو: ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٢٤٥]، و﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، سواء كان غيباً أو خطاباً، وكذلك ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [٢١٠]، و﴿يُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [هود: ١٢٣]، فقرأ يعقوب بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم في جميع القرآن. ووافقه أبو عمرو في ﴿وَأَنْتُمْ أَيَّامًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ آخر السورة<sup>(١)</sup> [٢٨١]، ووافقه حمزة و الكسائي وخلف / في ﴿وَأَنْتُمْ<sup>(٢)</sup> إِيَّانَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ووافقه نافع وحمزة<sup>٢</sup> و الكسائي وخلف<sup>(٣)</sup> في أول القصص [٣٩] وهو: ﴿وَضَنُّوا أَنَّهُمْ إِيَّانَا لَا يُرْجَعُونَ﴾، ووافقه في ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ حيث وقع، ابن عامر وحمزة و الكسائي وخلف، ووافقه في ﴿وَالَيْهِ يُرْجَعُ الْأُمُورُ كُلُّهُ﴾ آخر هود [١٢٣] كل القراء، إلا نافعاً وحفصاً فإنهما قرءا بضم حرف المضارعة وفتح الجيم، وكذلك قرأ الباقر في غيره. وتقدّمت مذاهبهم في ﴿أَسْتَوَى﴾ [٢٩] وفي ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ [٢٩] في باب «الإمالة». وكذلك مذهب يعقوب في الوقف على ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ في باب «الوقف على مرسوم الخط».

واختلفوا في هاء ﴿وَهُوَ﴾ [٢٩] و﴿وَهِيَ﴾ [٢٥٩] إذا توسّطت بما قبلها؛ فقرأه أبو عمرو و الكسائي وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء إذا كان قبلها واو، أو فاء،

(١) في المطبوع: «البقرة».

(٢) في المطبوع: ﴿وَأَنْتُمْ﴾ بكسر الهمزة وهو خطأ.

(٣) «خلف»: سقطت من (ز).



أو لام، نحو: ﴿وَهُوَ يَكْلُ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩]، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٧١]، ﴿لَهُوَ خَيْرٌ﴾ [الحج: ٥٨]، ﴿وَهِيَ تَجْرَى﴾ [هود: ٤٢]، ﴿فَهِيَ خَاطِيَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، ﴿لَهَا الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، و<sup>(١)</sup> قرأ الكسائي بإسكان هاء ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمٌ﴾ في سورة القصص [٦١]، واختلف عن أبي جعفر فيه وفي ﴿يُمَلِّهُوَ﴾ [٢٨٢] آخر السورة:

فروى عيسى عنه من غير طريق ابن مهران، وروى الأثناني عن الهاشمي عن ابن جهم إسكان الهاء عنه فيها، وروى ابن جهم سوى الهاشمي عنه وابن مهران وغيره عن ابن شبيب عن عيسى ضمَّ الهاء فيها عنه، وقطع بالخلاف لأبي جعفر في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [القصص: ٦١] ابن فارس في «جامعه»، وكلا الوجهين فيها صحيح عن أبي جعفر.

واختلف أيضاً عن قالون فيها؛ فروى الفرضي عن ابن بويان من طريق أبي نَشِيط عنه إسكان ﴿يُمَلِّهُوَ﴾، وكذلك روى الأستاذ أبو إسحاق الطبري عن ابن أبي<sup>(٢)</sup> مهران من طريق الحلواني، ونصَّ عليه الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» عن أبي<sup>(٣)</sup> مروان عن قالون، وعن أبي عون عن الحلواني عنه. وروى سائر الرواة عن قالون الضمَّ كالجماعة، وروى ابن شَبَّوْذ عن أبي نَشِيط الضمَّ في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وكذلك روى الحلواني من أكثر طرق العراقيين عنه<sup>(٤)</sup>، وروى الطبري عنه السكون.

(١) «و»: سقط من المطبوع.

(٢) «أبي»: سقطت من المطبوع، وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: ابن، وهو تحريف.

(٤) «عنه»: سقطت من المطبوع.

والوجهان فيها صحيحان عن قالون، وبهما قرأت له من الطرق المذكورة،  
إِلَّا أَنَّ الْخُلْفَ فِيهِمَا عَزِيزٌ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ.

/ وتقدّم وقف يعقوب على: ﴿هُوَ﴾ [٢٩] و﴿هِيَ﴾ [٦٨] بالهاء في باب  
«الوقف على مرسوم الخط». وتقدّم الكلام على: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٣٠] في باب  
«ياءات الإضافة» مجملاً، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى آخر السورة  
مفصلاً. وتقدّم الكلام على حذف الهمزة الأولى وتسهيلها من ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ﴾ [٣١]، وكذلك على تسهيل الثانية وإبدالها في باب «الهمزتين من  
كلمتين». وتقدّم مذهب حمزة في ﴿أُنِيتُهُمْ﴾ [٣٣] في الوقف، وكذلك في همزتي  
﴿يَا سَمَاءَهُمْ﴾ [٣٣] في باب وقفه.

واختلفوا في ضمّ تاء ﴿لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ [٣٤] حيث جاء، وذلك في خمسة  
مواضع: هذا أولها، والثاني في الأعراف [١١]، والثالث في سبحان [٦١]، والرابع  
في الكهف [٥٠]، والخامس في طه [١١٦]: فقرأ أبو جعفر من رواية ابن جهمز ومن  
غير طريق هبة الله وغيره عن عيسى بن وردان بضم التاء حالة الوصل إتباعاً<sup>(١)</sup>،  
وروى هبة الله وغيره عن عيسى عنه إشمام كسرتها الضمّ، والوجهان صحيحان  
عن ابن وردان، نصّ عليها غير واحد.

ووجه الإشمام أنّه أشار إلى الضمّ تنبيهاً على أنّ الهمزة المحذوفة التي هي  
همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء.

(١) أي: إتباعاً لضمّ الجيم في ﴿أَسْجُدُوا﴾. انظر: البحر المحيط ١/ ١٥٢.

ووجه الضمّ أنّهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة؛ إجراء للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزدِ شُوءة.

وعلّلها أبو البقاء: أنّه نوى الوقف على التاء فسكّنها ثم حرّكها بالضم إتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف.

ومثله ما حكي عن امرأة رأت نساء<sup>(١)</sup> معهنّ رجل فقالت: أفي سَوَة أنتنّه<sup>(٢)</sup>، بفتح التاء، كأنّها نوت الوقف على التاء ثمّ ألقت عليها حركة الهمزة<sup>(٣)</sup>.

وقيل إنّ التاء تشبه ألف الوصل؛ لأنّ الهمزة تسقط في الدرج؛ لأنّها ليست بأصل، وتاء ﴿الْمَلَيْكَةِ﴾ [٣١] تسقط أيضاً؛ لأنّها ليست بأصل، وقد ورد ﴿الملائك﴾ بغير تاء، فلما أشبهتها ضُمَّت كما تضمّ همزة الوصل<sup>(٤)</sup>، ولا التفات لقول الزجاج ولا إلى قول الزمخشري: إنّما تستهلك حركة الإعراب بحركة الإتباع إلّا في لغة ضعيفة، كقولهم: الحمد لله<sup>(٥)</sup>؛ لأنّ أبا جعفر إمام كبير أخذ قراءته عن مثل ابن عباس رضي الله عنهما<sup>(٦)</sup> وغيره كما تقدّم، وهو لم ينفرد بهذه

(١) هنّ بناتهما، والرجل هو: أبو سَرّار الغنوي، من شيوخ المازني وأبي عبيدة، ومن فصحاء الأعراب. انظر: الخاطريات ١٩٦.

(٢) في المطبوع: سوءة أتينه، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت، والمراد: ألا في السوأة أنتنّه. انظر: الخاطريات ١٩٦.

(٣) انظر القصة كاملة في: مجالس ثعلب: ١٦٩، الخاطريات: ١٩٥-١٩٦، الخصائص: ١٤٢/٢، المحتسب: ٧٣/١.

(٤) انظر: المحتسب: ٧١/١-٧٣.

(٥) انظر: الكشف: ٦٢/١.

(٦) الترضية سقطت من المطبوع.

القراءة؛ بل قد قرأ بها غيره من السلف، ورؤيناها عن قتيبة عن / الكسائي من طريق أبي خالد، وقرأ بها أيضاً الأعمش، وقرأنا له بها من كتاب «المبهج» وغيره، وإذا ثبت مثله في لغة العرب فكيف يُنكر؟ وقرأ الباقون بإخلاص كسر التاء في المواضع المذكورة.

وتقدّم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [٣٥] في باب «الإدغام الكبير»، وأن الإدغام يمتنع له مع الهمز، وأنه يجوز فيه وفي نحوه الإشمام والروم وتركهما والمد والقصر في حرف اللين قبل، وأن الإظهار يُقرأ مع الهمز والإبدال، كل ذلك في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿فَازَلَهُمَا﴾ [٣٦] فقرأ حمزة ﴿فَازَالَهُمَا﴾ بألف بعد الزاي وتخفيف اللام، وقرأ الباقون بالحذف والتشديد.

واختلفوا في ﴿فَلَقَّيْنِ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتَيْنِ﴾ [٣٧] فقرأ ابن كثير بنصب ﴿آدَمَ﴾ ورفع ﴿كَلِمَتَيْنِ﴾، وقرأ الباقون برفع ﴿آدَمَ﴾ ونصب ﴿كَلِمَتَيْنِ﴾ بكسر التاء.

وتقدّم مذهب أبي عمرو وانفراد عبد الباري عن رويس في إدغام ﴿آدَمَ مِنْ﴾ من باب «الإدغام الكبير». وتقدّم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ﴿هُدَايَ﴾ [٣٨]، وخلاف الأزرق عن ورش في إمالة بين بين من «باب الإمالة».

واختلفوا في تنوين ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨] و ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] و ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [١٩٧] و ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾

من هذه السورة [٢٥٤]، و﴿لَا بَيْعٌ﴾ و﴿وَلَا خِلَالٌ﴾ من سورة إبراهيم [٣١]، و﴿لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْنِيَةٌ﴾ من سورة الطور [٢٣]: فقرأ يعقوب ﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين، وقرأ الباقر بالرفع والتنوين. وقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان <sup>(١)</sup> ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ﴾ [١٩٧] بالرفع والتنوين، وكذلك قرأ أبو جعفر ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾ [١٩٧]، وقرأ الباقر الثلاثة بالفتح من غير تنوين، وكذا قرأ ابن كثير والبصريان ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ في هذه السورة، و﴿لَا بَيْعٌ﴾ و﴿وَلَا خِلَالٌ﴾ في إبراهيم، و﴿لَا لَعْنٌ﴾ <sup>(٢)</sup> و﴿وَلَا تَأْنِيَةٌ﴾ في الطور، وقرأ الباقر بالرفع والتنوين في الكلمات السبع.

وتقدّم مذهب أبي جعفر في تسهيل همزة ﴿إِسْتَرْيِلْ﴾ [٤٧] حيث أتى من باب الهمز المفرد. وكذلك خلاف الأزرق في <sup>(٣)</sup> مدّ الياء بعد الهمزة من باب المدّ والقصر. وتقدّم مذهب يعقوب في إثبات ياء ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [٤٠] و﴿فَأَنْتَقُونَ﴾ [٤١] في الحالين مجملًا، وسيأتي الكلام عليهما آخر السورة / مفصلاً.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفْعَةً﴾ [٤٨] فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿تُقْبَلُ﴾ بالتأنيث، وقرأ الباقر بالتذكير.

واختلفوا في ﴿وَعَدْنَا مُوسَى﴾ [٥١] هنا، والأعراف [١٤٢] وفي طه [٨٠]

(١) أبو عمرو ويعقوب.

(٢) في المطبوع: «ولا بيع ولا خلة ولا شفاعة»، وهو خطأ.

(٣) «في»: سقطت من المطبوع.

﴿وَوَعَدْنَكُمْ الْجَنَابَ الطُّورَ﴾: فقرأ أبو جعفر والبصريان بقصر الألف من الوعد، وقرأ الباؤون بالمد من المواعدة.

واتفقوا على قراءة ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ﴾ في القصص [٦١] من غير ألف؛ لأنه لا يصح أن يكون فيه مواعدة من الجانب الآخر وكذا حرف الزخرف\*<sup>(١)</sup>. وتقدم الإدغام والإظهار في ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ كيف وقع، في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في اختلاس كسرة الهمزة وإسكانها من ﴿بَارِكُمْ﴾ في الموضعين هنا [٥٤]، وكذلك اختلاس ضمة الراء وإسكانها من ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧] و ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٢] و ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] و ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠] و ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] حيث وقع ذلك: فقرأ أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً، هكذا ورد النص عنه وعن أصحابه من أكثر الطرق، وبه قرأ الداني في رواية الدوري على شيخه الفارسي عن قراءته بذلك على أبي طاهر ابن أبي هاشم، وعلى شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته بذلك على عبد الباقي بن الحسن، وبه قرأ أيضاً في رواية السوسي على شيخه أبي الفتح وأبي الحسن، وغيرهما، وهو الذي نصّ عليه لأبي عمرو بكماله الحافظ أبو العلاء الهمداني، وشيخه أبو العزّ، والإمام أبو محمد سبط الخياط، وابن سوار، وأكثر المؤلفين شرقاً وغرباً.

(١) ما بين النجمتين سقط من «س»، وفي المطبوع: «لأنه غير صالح لهما».

(٢) في المطبوع: من باب، وهو تحريف.

وروى عنه الاختلاس فيها جماعة من الأئمة، وهو الذي لم يذكر صاحب «العنوان» عن أبي عمرو من روايتي الدوري والسوسي سواء، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الفتح أيضاً عن قراءته على أبي أحمد السامري، وهو اختيار الإمام أبي بكر بن مجاهد.

وروى أكثر أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوري والإسكان من رواية السوسي، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن وغيره، وهو المنصوص في كتاب «الكافي» و«الهداية» و«التبصرة» و«التلخيص» و«الهادي»، وأكثر كتب المغاربة.

وعكس بعضهم فروى الاختلاس عن السوسي والإسكان عن الدوري كالأستاذين أبي طاهر بن سوار، وأبي محمد سبط الخياط في: ﴿بَارِكُمْ﴾ [٥٤].

وروى بعضهم الإتمام عن الدوري، نصّ على ذلك الأستاذ أبو العزّ القلانسي من / طريق ابن مجاهد وكذلك الشيخ أبو طاهر بن سوار، ونصّ عليه الإمام الحافظ أبو العلاء من طريق ابن مجاهد عن أبي الزّعراء، ومن طريق أبي عبد الله أحمد بن عبد الله الورّاق عن ابن فرح كلاهما عن الدوري، إلّا أنّ أبا العلاء خصّ ابن مجاهد بإتمام ﴿بَارِكُمْ﴾، وخصّ الحّامي بإتمام الباقي، وأطلق أبو القاسم الصفراوي الخلاف في الإتمام والإسكان والاختلاس عن أبي عمرو بكماله.

وبعضهم لم يذكر ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وبعضهم لم يذكر ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾

[آل عمران: ١٦٠]، وذكر ﴿يُصَوِّرْكُمْ﴾ [آل عمران: ٦]، و ﴿وَيُحَذِّرْكُمْ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وبعضهم أطلق القياس في كل راء، نحو: ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ [سبا: ٤٠] و ﴿أُنْذِرْكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، و ﴿يُسَيِّرْكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، و ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وجمهور العراقيين لم يذكروا ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾ [الطور: ٣٢]، و ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وبعضهم لم يذكر ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾ أيضاً.

قلت: الصواب من هذه الطرق اختصاص هذه الكلم المذكورة أولاً؛ إذ النص فيها وهو في غيرها معدوم عنهم؛ بل قال الحافظ أبو عمرو الداني: «إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالى فيه الضمات ممتنع في مذهبه، وذلك اختياري وبه قرأت على أئمتي»، قال: «ولم أجد في كتاب أحد من أصحاب اليزيدي ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ منصوفاً»<sup>(١)</sup>.

قلت: قد نص عليه الإمام أبو بكر بن مجاهد فقال: «كان أبو عمرو يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾»<sup>(٢)</sup>، فدل على دخوله في أخواته المنصوصة؛ حيث لم يذكر غيره من سائر الباب المقيس، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو عمرو: «والإسكان - يعني في هذه الكلم - أصح في النقل وأكثر في الأداء، وهو الذي اختاره وأخذ به»<sup>(٣)</sup>.

(١) النص حرفياً في جامع البيان: ٨٤.

(٢) السبعة: ٢٦٥.

(٣) جامع البيان: ٨١.



قلت: وقد طعن المبرد في الإسكان ومنعه، وزعم أن قراءة أبي عمرو ذلك لحن، ونقل عن سيبويه أنه قال: «إن الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنه اختلس الحركة فظن أنه سکن»، انتهى.

وذلك ونحوه مردود على قائله، ووجهها في العربية ظاهر غير منكر وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو: (إبل، وعَضْد، وعُنُق) على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من ﴿وَيُعَلِّمُهُم﴾ [١٢٩] ونحوه، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد<sup>(١)</sup>، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً؛ بل أجازاه وأنشد عليه:

فاليوم أشربُ غيرَ «مُسْتَحْقِبٍ»<sup>(٢)</sup>

ولكنه قال: القياس غير ذلك، وإجماع الأئمة / على جواز تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا، وأنشدوا أيضاً<sup>(٣)</sup>:

رُحِتَ وفي رجلِك ما فيهما      وَقَدْ بدا هَنُكٌ من المئزرِ

وقال جرير:

(١) انظر: المحتسب: ١/١٠٥-١١٠، خزانة الأدب: ٨/٣٥٢.

(٢) صدر بيت لامرئ القيس تمامه:

إثماً من الله ولا واغل

والشاهد تسكين الباء من «أشرب»، انظر: الديوان: ١٢٢، ٢٥٨، الكتاب: ٢/٢٩٧.

(٣) هو ثالث أبيات للأقيشِر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله بن مُعَرِّض، والبيت من شواهد سيبويه.

والشاهد: تسكين النون من «هَنُك». انظر: الكتاب: ٢/٢٩٧، الخصائص: ١/٧٤، الخزانة: ٤/٤٨٤.

سيروا بني العم<sup>(١)</sup> فالأهواز موعدكم أو نهز تيرى فما تعرفكم العرب<sup>(٢)</sup>

وقال الحافظ الداني رحمه الله: «قالت الجماعة عن اليزيدي: إنَّ أبا عمرو كان يُشَمُّ الهاء من ﴿يَهْدَى﴾ [يونس: ٣٥]، والحاء من ﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩] شيئاً من الفتح، قال: وهذا يبطل قول من زعم أنَّ اليزيدي أساء السمع؛ إذ كان أبو عمرو يختلس الحركة في ﴿بَارِكُمْ﴾ [٥٤] و ﴿يَأْمُرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧] فتوهمه الإسكان الصحيح فحكاه عنه؛ لأنَّ ما أساء السمع فيه وخفي عنه لم يضبطه بزعم القائل، وقول المتأوِّل قد حكاه بعينه وضبطه بنفسه فيما لا يتبعَّض من الحركات الخفَّة وهو الفتح، فمحال أن يذهب عنه<sup>(٣)</sup>، ويخفى عليه فيما يتبعَّض منهنَّ لقوَّته وهو الرفع والخفض».

قال: «ويبيِّن ذلك ويوضِّح صحَّته أنَّ ابنه<sup>(٤)</sup> وأبا حمدون وأبا خلَّاد وأبا عمر<sup>(٥)</sup> وأبا شعيب وابن شجاع رووا عنه عن أبي عمرو إشمام الرء من ﴿وَأَرِنَا﴾ [١٢٨] شيئاً من الكسر».

قال: «فلو كان ما حكاه سيبويه صحيحاً لكانت روايته في ﴿وَأَرِنَا﴾ ونظائره كروايته في ﴿بَارِكُمْ﴾ وبابه سواء، ولم يكن يسيء السمع في موضع، ولا يسيئه في آخر مثله، هذا ممَّا لا يَشُكُّ فيه ذو لب، ولا يرتاب فيه ذو فهم<sup>(٦)</sup>». انتهى.

(١) في «ز» و «س»: العجم.

(٢) انظر: الديوان: ٤٨.

(٣) في جامع البيان: عنه ذلك.

(٤) في الجامع: آله، بدل: ابنه.

(٥) في «س»: عمرو، وهو خطأ.

(٦) جامع البيان: ٨٢-٨٣.

وهو في غاية من التحقيق، فإن من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القرآن من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف، فقد ظن بهم ما هم منه مبرؤون، وعنه منزّهون.

وقد قرأ بإسكان لام الفعل من كل من هذه الأفعال وغيرها، نحو: ﴿وَيَعْلَمُهُمْ﴾ [١٢٩] و ﴿تَحْشُرُهُمْ﴾ [يونس: ٢٨] وأحدهما<sup>(١)</sup> محمد ابن عبد الرحمن بن محيىن أحد أئمة القراءة بمكة. وقرأ مسلم بن محارب ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [٢٢٨] بإسكان التاء، وقرأ غيره ﴿وَرُسُلَنَا﴾ [الزخرف: ٨٠] بإسكان اللام.

وتقدّم التنبيه على همز ﴿بَارِكُمْ﴾ [٥٤] لأبي عمرو إذا خفف، وأن الصواب عدم إبداله في باب «الهمز المفرد». وتقدّم مذهب الدوري عن الكسائي في إمالة ألفه في باب «الإمالة». وتقدّم مذهب السوسي في إمالة راء ﴿زَمَى اللَّهَ﴾ [٥٥] آخر باب «الإمالة». وكذلك تقدّم ذكر / الوجهين في ترقيق اللام من اسم ﴿اللَّهُ﴾ تعالى، بعدها في باب «اللّامات». وتقدّم مذهب الأزرق

(١) كذا جاءت في النسخ والمطبوع، فلعل المقصود مما تتابع في الفعل الذي على هذا الوزان حركتان، نحو: ﴿يَعْبُدُهُمْ﴾؛ إذ جاء في المبهج: (٤٧/٢): «زاد ابن محيىن والعباس ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ ونحوه، وفعلًا ذلك في كل كلمة فيها ثلاث حركات أو حركتان».

وينظر: مفردة ابن محيىن: ١٩٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٩٢/١.

أو يكون أصاب الكلمة تصحيف، فصوابها: (أو أحدهما)، أي: نحو هذين الفعلين الممثل بهما، إذ الأول مما تتابع فيه ضمتان، والثاني مما تتابع فيه ثلاث ضمّات، فأراد المؤلف من تمثيله أن يحصر مما في الكلمة من حركتين وثلاث حركات.

في تفخيم اللّام من ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَنَامَ﴾ [٥٧]، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [٥٧] في باب «اللّامات» أيضاً.

واختلفوا في ﴿تَنْفِزَ﴾ هنا [٥٨]، والأعراف [١٦١]، فقرأ ابن عامر بالتأنيث فيها، وقرأ المدنيان بالتذكير هنا، والتأنيث في الأعراف، ووافقهما يعقوب في الأعراف، واتفق هؤلاء الأربعة على ضمّ حرف المضارعة وفتح الفاء، وقرأ الباقون بالنون وفتحها وكسر الفاء في الموضعين.

وتقدّم الخلاف في إدغام الراء من ﴿تَنْفِزَ﴾ في اللّام من باب «حروف قربت مخارجها». وتقدّم مذهب الكسائي في إمالة ﴿خَطَيْنَكُمُ﴾ [٥٨]، ومذهب الأزرق في تقليلها من باب «الإمالة». وتقدّم مذهب أبي جعفر في إخفاء التنوين من نحو قوله: ﴿قَوْلَاغَيْرَ الَّذِي﴾ [٥٩] في باب «أحكام النون الساكنة والتنوين». وتقدّم اختلافهم في ضمّ الهاء والميم وكسرهما من نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ الذِّلَّةُ﴾ [٦١] في سورة «أمّ القرآن [٧]». وتقدّم مذهب نافع في همز ﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١١٢] و ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾ [٦١] و ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾ [آل عمران: ٦٨] و ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، وكذلك مذهبه ومذهب أبي جعفر في حذف همز ﴿وَالصَّيِّينَ﴾ [٦٢] و ﴿وَالصَّابُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] في باب «الهمز المفرد». وتقدّمت مذاهبهم في إمالة ﴿وَالنَّصْرَى﴾ [٦٢]، وكذلك مذهب أبي عثمان عن الدوري في إمالة الصاد قبل الألف منها. وتقدّم مذهب أبي جعفر في إخفاء التنوين عند الحاء من ﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [٦٥] ونحوه في باب «النون والتنوين». وتقدّم مذهب أبي عمرو في إسكان ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [٦٧] أنفأ، عند ذكر ﴿بَارِكُمْ﴾ [٥٤].

واختلفوا في ﴿هُزُوا﴾ [٦٧] حيث أتى، و﴿كُفُوا﴾ في سورة الإخلاص [٤]، فروى حفص إبدال الهمزة فيهما واواً، وقرأ الباكون فيهما بالهمز، وتقدم حكم وقف حمزة عليهما في وقفه على الهمز.

واختلفوا في إسكان العين وضمها منهما، ومما كان على وزنها، أو في حكمهما ك﴿الْقُدْسِ﴾ [٨٧] و﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨] و﴿الْيُسْرِ﴾ [١٨٥] و﴿الْعُسْرِ﴾ [١٨٥] و﴿جُزْءًا﴾ [٢٦٠] و﴿الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤] و﴿الرُّعْبِ﴾ [آل عمران: ١٥١] و﴿رُسُلَنَا﴾ [الأعراف: ٣٧] وبابه، و﴿السُّحْتِ﴾ [المائدة: ٦٢]، و﴿الْأُذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥] و﴿قُرْبَةٍ﴾ [التوبة: ٩٩] و﴿جُرْفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و﴿سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩] و﴿عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤] و﴿تُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] و﴿رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١] و﴿شُعْلٍ﴾ [يس: ٥٥] و﴿تُكْرٍ﴾ [القمر: ٦] و﴿عُرْبًا﴾ [الواقعة: ٣٧] و﴿خُشْبٍ﴾ [المنافقون: ٤] و﴿فَسَحْقًا﴾ [الملوك: ١١] و﴿ثُلْثِيَّ أَيْلٍ﴾ [الزمل: ٢٠] و﴿عُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] و﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦].

فأسكن الزاي من ﴿هُزُوا﴾ [٦٧] حيث أتى: حمزة وخلف، / وأسكن الفاء من ﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] حمزة وخلف ويعقوب.

وأسكن الدال من ﴿الْقُدْسِ﴾ [٨٧] حيث جاء ابن كثير، وأسكن الطاء من ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨] أين أتى: نافع وأبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر، واختلف عن البزي فروى عنه أبو ربيعة الإسكان، وروى عنه ابن الحباب الضم.

وضم «السين» من ﴿الْيُسْرِ﴾ [١٨٥] و﴿الْعُسْرِ﴾ [١٨٥] أبو جعفر<sup>(١)</sup>، وكذا

(١) في المطبوع: أبو عمرو، وهو خطأ وتحريف.

ما جاء منه نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ﴾ [٢٨٠] و﴿لِّلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ١٠] و﴿لِّلْيُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٧]، واختلف عن عيسى بن وردان عنه<sup>(١)</sup> في ﴿فَالْجَرِيَّتِ يُسْرًا﴾ في الذاريات [٣]، فأسكن السين فيها النهرواني عنه.

وضمّ الزاي من ﴿جُرُءًا﴾ [٢٦٠] و﴿جُرُءٌ﴾ [الحجر: ٤٤] حيث وقع أبو بكر. وأسكن الكاف من ﴿أَكْلَهَا﴾ [الرعد: ٣٥] و﴿أَكْلَهُ﴾ [الأنعام: ١٤١] و﴿الْأَكْلَى﴾ [الرعد: ٤] و﴿أَكْلَى﴾ [سبأ: ١٦] نافع وابن كثير، وافقهما أبو عمرو في ﴿أَكْلَهَا﴾ [٢٦٥] خاصة.

وضمّ العين من ﴿الرُّعْبَ﴾ [آل عمران: ١٥١] و﴿رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨] حيث أتى ابن عامر والكسائي وأبو جعفر ويعقوب.

وأسكن «السين» من ﴿رُسُلَنَا﴾ [الأعراف: ٣٧] و﴿رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠] و﴿رُسُلَكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] ممّا وقع مضافاً إلى ضمير على حرفين أبو عمرو.

وأسكن الحاء من ﴿السُّحَّتْ﴾ و﴿لِّلْسُحَّتْ﴾ وهو في «المائدة» [٤٢، ٦٢، ٦٣]، نافع وابن عامر وعاصم وحمة وخلف.

وأسكن الدال من ﴿وَالْأَذْنَ﴾ [المائدة: ٤٥]، و﴿أَذْنٌ﴾ [التوبة: ٦١] كيف وقع، نحو: ﴿أَذْنِيهِ﴾ [لقمان: ٧]، و﴿قُلْ أَذْنٌ خَيْرٌ﴾ [التوبة: ٦١] نافع.

وضمّ الراء من ﴿فَرْبَةً﴾ وهو في التوبة [٩٩] ورشّ.

وأسكن الراء من ﴿جُرْفٍ﴾ وهو في التوبة [١٠٩] أيضاً: حمزة وخلف وابن ذكوان وأبو بكر.

(١) أي: عن أبي جعفر.

واختلف عن هشام: فروى الحلواني عنه الإسكان وروى الداجوني عن أصحابه عنه الضمّ.

وأسكن الباء من ﴿سُبُلْنَا﴾ وهو في إبراهيم [١٢] والعنكبوت [٦٩]: أبو عمرو.

وأسكن القاف من ﴿عُقْبَا﴾ وهو في الكهف [٤٤] عاصم وحمة وخلف.

وضمّ الكاف من ﴿نُكْرًا﴾ وهو في الكهف [٧٤]، والطلاق [٨] المدنيان ويعقوب وابن ذكوان وأبو بكر. وضمّ الحاء من ﴿رُحْمًا﴾ وهو في الكهف [٨١] ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب.

وأسكن الغين من ﴿شُعْلٍ﴾ وهو في يس [٥٥] نافع وابن كثير وأبو عمرو.

وأسكن الكاف من ﴿نُكْرٍ﴾ وهو في القمر [٦] ابن كثير. وأسكن الراء من ﴿عُرْبًا﴾ وهو في الواقعة [٣٧] حمزة وخلف وأبو بكر.

وأسكن الشين من ﴿خُشْبٍ﴾ وهي في المنافقون [٤] أبو عمرو والكسائي. واختلف عن قبل فروى ابن مجاهد عنه الإسكان / وروى ابن شنبوذ عنه الضمّ.

وضمّ الحاء من ﴿فَسُحْقًا﴾ وهو في الملك [١١] ابن جهم عن أبي جعفر. واختلف عن عيسى عنه وعن الكسائي: فروى النهرواني عن عيسى الإسكان، وروى غيره عنه الضمّ.

وأما الكسائي فروى المغاربة له قاطبة الضمّ من روايته، وكذلك أكثر

المشاركة. ونصَّ الحافظ أبو العلاء على الإسكان لأبي الحارث وجهاً واحداً، وعلى الوجهين للدوريّ عنه، وكذلك الأستاذ أبو طاهر بن سوار، وذكر الوجهين جميعاً من رواية أبي الحارث أيضاً عن شيخه أبي علي الشَّرمقاني، وذكر سبط الخياط الضمَّ عن الدوريّ، والإسكان عن أبي الحارث بلا خلاف عنهما.

قلت: والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايته، وقد نصَّ عليهما جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني في «جامعه» فقال: «قرأ الكسائي ﴿فَسُحْقًا﴾ [الملك: ١١] بضمّ الحاء وإسكانها وبالوجهين»<sup>(١)</sup>. ونصَّ عليهما أيضاً عنه على السواء الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام، والأستاذ الكبير أبو بكر بن مجاهد.

وأسكن «اللام» من ﴿تُلْنِي أَيْلٍ﴾ في المزمِّل [٢٠] هشام من جميع طرقه؛ إلا ما انفرد به أبو الفتح فارس من قراءته على أبي الحسن عبد الباقي عن أصحابه عن عبيد الله بن محمد عن الحلواني بضمّ اللام. قال الداني: «وهو وهُم»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ولم تكن هذه الطريق من طرق كتابنا.

وضمّ الذال من ﴿عُذْرًا﴾ في المرسلات [٦] خاصّة روح عن يعقوب. وأسكن الذال من ﴿نُذْرًا﴾ وهو فيها [٦] أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وحفص.

(١) الجامع: ٣٤٩/ب.

(٢) الجامع: ٣٥٦/ب.



وتقدّم الوقف على ﴿هَي﴾ [٦٨] ليعقوب في باب «الوقف على مرسوم الخط». وتقدّم مذهبهم في إمالة ﴿شَاءَ اللَّهُ﴾ [٧٠] في بابها. وتقدّم مذهب ورش وأبي جعفر في نقل ﴿أَلَنْ﴾ [٧١] في بابها. وتقدّم اختلافهم في كسر هاء ﴿فَهَي﴾ كالحجارة ﴿[٧٤] عند ﴿وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٩].

واختلفوا في ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿أَفَنظَمُونَ﴾ [٧٤، ٧٥] فقرأ ابن كثير<sup>(١)</sup> ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾<sup>(٢)</sup> [٧٨] وبابه، فقرأ أبو جعفر ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾، و﴿أَمَانِيُهُمْ﴾ [١١١]، و﴿لَيْسَ بِأَمَانِيَّتِكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿فِي أَمْنِيَّتِهِ﴾ [الحج: ٥٢] بتخفيف الياء فيهنّ مع إسكان الياء المرفوعة والمخفوضة من ذلك، وهو على كسر الهاء من / ﴿أَمَانِيَّهُمْ﴾؛ لوقوعها بعد ياء ساكنة، وقرأ الباقر بتشديد الياء فيهنّ وإظهار الإعراب. وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿مَكَلَى﴾ في بابها.

واختلفوا في ﴿خَطِيئَتُهُ﴾<sup>(٣)</sup> [٨١]، فقرأ المدنيان ﴿بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ على الجمع، وقرأ الباقر على الأفراد.

واختلفوا في ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٨٣] فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب. وتقدّمت مذاهبهم في إمالة

(١) في المطبوع: ﴿عَمَّا﴾، وليست في النسخ.

(٢) في المطبوع: «الأمانى»، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «خطيئة»، وهو تحريف.

﴿الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾ [٨٣]، وكذلك مذهب أبي عثمان عن الدوري عن الكسائي في إمالة التاء قبل الألف في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿حُسْنًا﴾ [٨٣] فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾ بفتح الحاء والسين، وقرأ الباقر بضم الحاء وإسكان السين. وتقدم مذهب أبي عمرو في إدغام ﴿الزَّكَاةَ﴾<sup>(١)</sup> ثم ﴿وَخَلَّافَ فِيهِ عَنِ الْمَدْغَمِينَ عَنْهُ فِي بَابِهِ﴾.

واختلفوا في ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ [٨٥]، و ﴿تَظَاهَرَا﴾ [التحریم: ٤] فقرأ الكوفيون ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [٨٥]، ﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤] بالتخفيف، وقرأ الباقر بالتشديد.

واختلفوا في ﴿أُسْرَىٰ﴾ [٨٥] فقرأ حمزة ﴿أُسْرَىٰ﴾ بفتح الهمزة وسكون السين من غير ألف، وقرأ الباقر بضم الهمزة وألف بعد السين. وتقدمت مذاهبهم ومذهب أبي عثمان في الإمالة في بابها.

واختلفوا في ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ [٨٥] فقرأ المدنيان وعاصم والكسائي ويعقوب ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ بضم التاء وألف بعد الفاء، وقرأ الباقر بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿تَعْمَلُونَ أَوْلَٰئِكَ﴾ [٨٥، ٨٦] فقرأ نافع وابن كثير ويعقوب وخلف وأبو بكر ﴿يَعْمَلُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب، وتقدمت قراءة ابن كثير ﴿الْقُدْسِ﴾ [٨٧] عند ﴿الَّتِي نَهَضُوا﴾ [٦٧].

(١) في المطبوع: «الزكاة» بالذال، وهو تصحيف.

واختلفوا في ﴿يُنَزَّلُ﴾ [٩٠] وبابه، إذا كان فعلاً مضارعاً أوله تاء أو ياء أو نون مضمومة: فقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف حيث وقع، إلا قوله في الحجر [٢١] ﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ فلا خلاف في تشديده؛ لأنه أريد به المرة بعد المرة، وافقهم حمزة والكسائي وخلف على ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ في لقمان [٣٤]، والشورى [٢٨].

وخالف البصريان أصلهما في الأنعام في قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ آيَةٌ﴾ [٣٧] فشدّدها، ولم يخففه سوى ابن كثير.

وخالف ابن كثير أصله في موضعي الإسراء وهما: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [٨٢]، و ﴿حَتَّىٰ تَنْزَلَ عَلَيْنَا / كِتَابًا نَقْرُوهُ﴾ [٩٣] فشدّدهما، ولم يخفف الزاي فيهما سوى البصريين.

وخالف يعقوب أصله في الموضع الأخير من النحل وهو قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [١٠١] فشدّده، ولم يخففه سوى ابن كثير وأبو عمرو. وأما الأوّل وهو قوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٢] فيأتي في موضعه. والباقون بالتشديد حيث وقع.

واختلفوا في ﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ قُلْ مَنْ كَانَ ﴿[٩٦، ٩٧] فقرأه يعقوب بالخطاب، والباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿وَجِبْرِيلُ﴾ في الموضعين هنا [٩٨، ٩٧]، وفي التحريم [٤]، فقرأه ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة، وقرأه حمزة والكسائي وخلف بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة، واختلف عن أبي بكر:

فرواه العُلَيمِي عنه مثل حمزة ومن معه، ورواه يحيى ابن آدم عنه كذلك؛ إلاَّ أنَّه حذف الياء بعد الهمزة، هذا<sup>(١)</sup> هو المشهور من هذه الطرق، ورواه بعضهم عن الصَّريفي في التحريم كالْعُلَيمِي، ورواه بعضهم عنه كذلك هنا أيضاً، وقرأه الباقر بكسر الجيم والراء من غير همزة.

واختلفوا في ﴿وَمِكَئِلَ﴾ [٩٨] فقرأه البصريان وحفص ﴿وَمِكَئِلَ﴾ بغير همز ولا ياء بعدها، وقرأه المدنيان بهمزة من غير ياء بعدها، واختلف عن قبل فرواه ابن شنبوذ عنه كذلك، ورواه ابن مجاهد عنه بهمزة بعدها ياء كالباقرين.

وتقدّم مذهب الأصهبائي عن ورش في تسهيل همزة ﴿كَانَهُمْ﴾ [١٠١] و ﴿كَانَكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿كَانَهُ﴾ [الأعراف: ١٧١] و ﴿كَانَ لَمْ﴾ [النساء: ٧٣] في جميع القرآن في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠٢]، وفي الأولين من الأنفال [١٧]: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلَّهْمُ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحَمَى﴾ فقرأ ابن عامر وهمزة والكسائي وخلف بتخفيف النون من ﴿وَلَكِنَّ﴾ ورفع الاسم بعدها، وكذلك قرأ نافع وابن عامر ﴿وَلَكِنَّ الْإِثْمَ مَاتَ﴾ [١٧٧]، ﴿وَلَكِنَّ الْإِثْمَ إِنْفَى﴾ [١٨٩] في الموضعين من هذه السورة، وكذلك قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَلَكِنَّ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ من سورة يونس [٤٤]، وقرأ الباقر بالتشديد والنصب في الستة.

(١) في المطبوع: «وهذا».

وتقدّم اختلافهم في تشديد ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [١٠٥] قريباً.

واختلفوا في ﴿نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [١٠٦] فقرأ ابن عامر من<sup>(١)</sup> غير طريق الداجوني عن هشام بضمّ النون الأولى وكسر السين، وقرأ الباقر بفتح / النون والسين، وكذا رواه الداجوني عن أصحابه عن هشام.

واختلفوا في ﴿نُصِّهَا﴾ [١٠٦] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء، وقرأ الباقر ﴿نُصِّهَا﴾ بضمّ النون وكسر السين من غير همزة. وتقدّم ذكر قراءة أبي جعفر ﴿تِلْكَ أَمَانِيهِمْ﴾ [١١١] من هذه السورة.

واختلفوا في ﴿عَلَيْمٌ﴾ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ [١١٦، ١١٥] فقرأ ابن عامر ﴿عَلَيْمٌ﴾ ﴿قَالُوا﴾ [١١٦، ١١٥] بغير واو بعد ﴿عَلَيْمٌ﴾ [١١٥]، وكذا هو في المصحف الشامي، وقرأ الباقر ﴿عَلَيْمٌ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وَقَالُوا﴾ بالواو كما هو في مصاحفهم.

واتفقوا على حذف الواو من موضع يونس<sup>(٣)</sup> بإجماع القراء واتفاق المصاحف؛ لأنه ليس قبله ما ينسق عليه، فهو ابتداء كلام واستئناف خرج مخرج التعجب من عظم جراتهم وقبيح افتراءهم، بخلاف هذا الموضع؛ فإن قبله

(١) في «س»: في.

(٢) ﴿عَلَيْمٌ﴾: سقطت من المطبوع.

(٣) وهو قوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ الآية (١١٦).

﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [١١١]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى﴾ [١١٣]، فعطف على ما قبله ونسق عليه. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [١١٧] حيث وقع إلاً قوله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴿﴾ في آل عمران [٥٩، ٦٠]، و﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ في الأنعام [٧٣].

والمختلف فيه ستة مواضع: الأول: هنا، ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* وَقَالَ ﴿﴾ [١١٧، ١١٨]، والثاني: في آل عمران [٤٧، ٤٨] ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* وَيَعْلَمُهُ ﴿﴾، والثالث: في النحل [٤٠]، [٤١] ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* وَالَّذِينَ ﴿﴾، والرابع: في مريم [٣٥، ٣٦] ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* وَإِنَّ اللَّهَ ﴿﴾، والخامس: في يس [٨٢، ٨٣] ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* فَسُبْحَانَ ﴿﴾، والسادس: في المؤمن [٦٨، ٦٩] ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* أَلَمْ تَرَ ﴿﴾، فقرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقر بالرفع فيهما كغيرها.

واتفقوا على الرفع في قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ \* الْحَقُّ ﴿﴾ في آل عمران [٥٩]، [٦٠]، و﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ في الأنعام [٧٣] كما تقدم. فأما حرف آل عمران فَإِنَّ معناه: كن فكان. وأما حرف الأنعام فمعناه: الإخبار عن القيامة، وهو كائن لا محالة، ولكنه لما كان ما يرد في القرآن من ذكر القيامة كثيراً يذكر بلفظ ماضي، نحو: ﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ \* وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ ﴿﴾ [الحاقة: ١٥، ١٦]، ونحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ونحو ذلك، فشابه ذلك فرفع؛ ولا شك أنه إذا اختلفت المعاني اختلفت الألفاظ، قال الأخفش الدمشقي: «إنما / رفع ابن عامر ٢ في الأنعام على معنى سين الخبر، أي: فسيكون».

واختلفوا في: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ﴾ [١١٩] فقرأ نافع ويعقوب بفتح التاء

وجزم اللّام: على النهي، وقرأ الباقون بضمّ التاء والرفع: على الخبر.

واختلفوا في ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٥٨] في ثلاثة وثلاثين موضعاً: من ذلك خمسة عشر في هذه السورة، وفي النساء ثلاثة مواضع - وهي الأخيرة -: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [١٢٥]، و﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [١٢٥]، و﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٦٣]، وفي الأنعام موضع وهو الأخير: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [١٦١]، وفي التوبة موضعان وهما الأخيران: ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤]، و﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ﴾ [١١٤]، وفي إبراهيم موضع: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [٣٥]، وفي النحل موضعان: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَتْ أُمَّةً﴾ [١٢٠]، و﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [١٢٣]، وفي مريم ثلاثة مواضع: ﴿فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤١]، و﴿عَنْ هَاقٍ يَتَابِرْهُمُ﴾ [٤٦]، و﴿وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٥٨]، وفي العنكبوت موضع وهو الأخير: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٣١]، وفي الشورى موضع: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٣]، وفي الذاريات موضع: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٤]، وفي النجم موضع: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى﴾ [٣٧]، وفي الحديد موضع: ﴿ثَوَّاحٍ وَابِرْهُمُ﴾ [٢٦]، وفي الممتحنة موضع وهو الأوّل: ﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤]، فروى هشام من جميع طرقه ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٥٨] بألف في المواضع المذكورة، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى عنه<sup>(١)</sup> النقاش عن الأخفش عنه بالياء كالجماعة، وبه قرأ الداني على شيخه أبي القاسم الفارسي عنه فعنه، وعلى أبي الفتح فارس عن قراءته في جميع الطرق عن الأخفش، وكذلك روى المطوعي عن الصوري عنه، وروى الرمي

(١) «عنه»: سقطت من المطبوع.

عن الصوري عن ابن ذكوان بالألف فيها كهشام، وكذلك روى أكثر العراقيين عن غير<sup>(١)</sup> النقاش عن الأخفش.

وفصل بعضهم عنه، فروى الألف في البقرة خاصّة، والياء في غيرها، وهي رواية المغاربة قاطبة، وبعض المشاركة عن ابن الأخرم عن الأخفش، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الحسن في أحد الوجهين عن ابن الأخرم، وهو الذي لم يذكر الأستاذ أبو العباس المهدوي في «هدايته» غيره.

ووجه خصوصيّة هذه المواضع أنّها كتبت في المصاحف الشاميّة بحذف الياء<sup>(٢)</sup> منها خاصّة، وكذلك رأيتها / في المصحف المدني، وكتبت في بعضها في سورة البقرة خاصّة، وهو لغة فاشية للعرب، وفيه لغات أخرى<sup>(٣)</sup> قرئ ببعضها، وبها قرأ عاصم الجحدري وغيره، وروى عباس بن الوليد<sup>(٤)</sup>، وغيره عن ابن عامر الألف في جميع القرآن<sup>(٥)</sup>.

وانفرد ابن مهران فزاد على هذه الثلاثة والثلاثين موضعاً ما في سورة آل عمران وسورة الأعلى فوهم في ذلك<sup>(٦)</sup>، والله أعلم.

(١) «غير»: سقطت من (ز).

(٢) في «ز» و «س»: «الألف».

(٣) حكى أبو علي الأهوازي عن الفراء ست لغات، وحكى عنه خلف بن مكّي الصقلّي النحويّ اللغويّ في كتابه «تثقيف اللسان» عشر لغات، ونقلها أيضاً الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات.

(٤) ابن مزيد، أبو الفضل البيروني، روى الحروف عن عبد الحميد بن بكار، وروى عنه الحروف الإمام الطبري. انظر غاية النهاية: ٣٥٥/١.

(٥) هذا ذكره ابن مهران إذ قال: «وروي لنا عن عباس بن الوليد البيروني عن أهل الشام ﴿إِبرْهُم﴾» [٢٥٨] في جميع القرآن. المبسوط: ١٣٦، وانظر: إبراز المعاني: ٣٢٥/٢.

(٦) انظر: المبسوط: ١٣٥-١٣٦.



واختلفوا في: ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ [١٢٥] فقرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقر بكسرها على الأمر.

واختلفوا في: ﴿فَأَمْتَعَهُ قَلِيلًا﴾ [١٢٦] فقرأ ابن عامر بتخفيف التاء، وقرأ الباقر بالتشديد.

واختلفوا في الراء من: ﴿وَأَرِنَا مَتَاسِكًا﴾ [١٢٨]، و﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي﴾ [٢٦٠]، و﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، و﴿أَرِنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] و﴿أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ في فصلت [٢٩]: فأسكن الراء فيها ابن كثير ويعقوب، ووافقهما في فصلت فقط ابن ذكوان، وأبو بكر<sup>(١)</sup>، واختلف عن أبي عمرو في الخمسة، وعن هشام في فصلت:

فروى الاختلاس في الخمسة ابن مجاهد عن أبي الزعراء وفارس والحمامي والنهرواني عن زيد عن ابن فرح كلاهما عن الدوري، وكذلك روى الطرسوسي عن السامري، وأبو بكر الخياط عن ابن المظفر عن ابن حبش كلاهما عن ابن جرير، والشنبوذي عن ابن جمهور كلاهما عن السوسي.

وروى الإسكان فيها ابن العلاف والحسن بن الفحام والمصاحفي، كلهم عن زيد عن ابن فرح عن الدوري، وفارس بن أحمد وابن نفيس كلاهما عن السامري، وأبو الحسين الفارسي وأبو الحسن الخياط والمسيبي كلهم عن ابن المظفر، كلاهما عن ابن جرير، والشذائي عن ابن جمهور، كلاهما عن السوسي، وبه قرأ الداني من رواية الدوري على جميع من قرأ عليه، وبالإسكان قرأ من

(١) في «ز»: أبو عمرو، وهو خطأ.

رواية السوسني، وعلى ذلك سائر كتب المغاربة ومن تبعهم، وكلاهما ثابت عن كل من الراويين<sup>(١)</sup>، والله أعلم.

وروى الداجوني، عن أصحابه عن هشام كسر الراء في فصلت، وروى سائر أصحابه الإسكان كابن ذكوان، والباقون بكسر الراء في الخمسة.

واختلفوا في ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [١٣٢] فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿وَأَوْصَىٰ﴾ [١٣٢] بهمزة مفتوحة صورتها ألف بين الواوين مع / تخفيف الصاد وكذلك هو<sup>٢</sup> في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقر بتشديد الصاد من غير همزة بين الواوين، وكذلك هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [١٤٠] فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص ورويس بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واختلفوا في ﴿رَءُوفٌ﴾<sup>(٢)</sup> [١٤٣] حيث وقع، فقرأ البصريان والكوفيون سوى حفص بقصر الهمزة من غير واو، وقرأ الباقر بواو بعد الهمزة.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ \* وَلَيْنَ﴾ [١٤٤، ١٤٥] فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي وروح بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واتفقوا على الخطاب في ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ \* تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ﴾ [١٤٠، ١٤١] المتقدم على هذا، وإن اختلفوا في ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [١٤٠] أوله؛ لأنه جاء بعد ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾

(١) في المطبوع: «الروايتين»، وهو تصحيف.

(٢) وهي في الآية هنا مقرونة باللام: ﴿رَءُوفٌ﴾.

ما قطع حكم الغيبة، وهو قوله ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمْرَ اللَّهِ﴾ [١٤٠]، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿مَوْلَاهَا﴾ [١٤٨] فقرأ ابن عامر ﴿مَوْلَاهَا﴾ بفتح اللّام وألف بعدها، أي: مصروف إليها، وقرأ الباقر بكسر اللّام وياء بعدها على معنى مستقبلها.

واختلفوا في ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ وَمِنْ حَيْثُ﴾ [١٤٩، ١٥٠] فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب. وتقدّم مذهب الأزرق في إبدال همزة ﴿لَيْلًا﴾ [١٥٠] في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿تَطَوَّعَ﴾ في الموضعين [١٥٨، ١٨٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف (يَطَوَّعُ) بالغيب وتشديد الطاء وإسكان العين على الاستقبال، وافقهم يعقوب في الأوّل، والباقر بالتاء وتخفيف الطاء فيهما وفتح العين على الماضي.

واختلفوا في ﴿الزَّيِّجِ﴾ [١٦٤] هنا، وفي الأعراف [٥٧]، وإبراهيم [١٨]، والحجر [٢٢]، وسبحان [٦٩]، والكهف [٤٥]، والأنبياء [٨١]، والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، والثاني من الروم [٤٨]، وسبأ [١٢]، وفاطر [٩]، وصّ [٣٦]، والشورى [٣٣]، والجاثية [٥]:

فقرأ أبو جعفر على الجمع في الخمسة عشر موضعاً، ووافقه نافع إلّا في سبحان، والأنبياء، وسبأ، وصّ، ووافقه ابن كثير هنا، والحجر، والكهف، والجاثية، ووافقه هنا، والأعراف، والحجر، والكهف، والفرقان، والنمل، وثاني الروم، وفاطر، والجاثية البصريان وابن عامر وعاصم.

واختصَّ حمزة وخلف بإفرادها سوى الفرقان، وافقهما الكسائي إلا في الحجر.

واختصَّ ابن كثير بالإفراد في الفرقان.

واتفقوا على الجمع في أول الروم وهو ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ / مُبَشِّرَاتٍ﴾ [٤٦]، وعلى الإفراد في الذاريات ﴿الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [٤١] من أجل الجمع في ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ والإفراد في ﴿الْعَقِيمَ﴾.

واختلف عن أبي جعفر في الحج ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ﴾ [٣١]، فروى ابن مهران وغيره من طريق ابن شبيب عن الفضل عن ابن وردان، وروى الجوهري والمغازلي من طريق الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جمار كليهما<sup>(١)</sup> عنه بالجمع فيه، والباقون بالإفراد.

واختلفوا في ﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ﴾ [١٦٥] فقرأ نافع وابن عامر ويعقوب بالخطاب. واختلف عن ابن وردان عن أبي جعفر، فروى ابن شبيب عن الفضل من طريق النهرواني عنه بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [١٦٥] فقرأ ابن عامر بضم الياء، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [١٦٥]: فقرأ أبو جعفر ويعقوب بكسر الهمزة فيهما على تقدير «لقالوا» في قراءة الغيب، أو «لقلت» في

(١) في «س»: كلاهما.

قراءة الخطاب، ويحتمل أن يكون على الاستئناف على أن جواب «لو» محذوف؛ أي: لرأيت، أو لرأوا أمراً عظيماً. وقرأ الباكون بفتح الهمزة فيهما على تقدير «لعلموا»، أو «لعلمت». وتقدم مذاهبهم في إدغام ﴿إِذْ تَبَرَأَ الَّذِينَ﴾ [١٦٦]، وإظهاره في فصلها من باب «الإدغام الصغير».

وتقدم اختلافهم في ضم طاء ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٦٨] عند ﴿أَتَّخِذْنَاهُمْ زُوراً﴾<sup>(١)</sup>. وتقدم مذهب أبي عمرو في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [١٦٩] من هذه السورة. وتقدم إدغام ﴿بَلْ نَسَبِعْ﴾ [١٧٠] في فصل لام «بل»، و«هل».

واختلفوا في ﴿الْمَيْتَةِ﴾ [١٧٣] هنا، والمائدة [٣]، والنحل [١١٥]، ويس [٣٢]، و﴿مَيْتَةً﴾ في موضعي [الأنعام: ١٣٩، ١٤٥]، و﴿مَيْتًا﴾ في الأنعام [١٢٢] والفرقان [٤٩] والزخرف [١١] والحجرات [١٢] وق [١١]، و﴿إِلَى بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، و﴿أَلْمَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و﴿الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]:

فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء في كل ذلك، ووافقه نافع في يس ﴿الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾ [٣٢]، وفي الأنعام ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا﴾ [١٢٢]، وفي الحجرات ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [١٢]، ﴿بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩]، و﴿الْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وافقهما يعقوب في الأنعام، ووافقهما رويس في الحجرات، إلا أن الكارزيني انفرد بتخفيفه عن النخاس<sup>(٢)</sup>، وطاهر بن غلبون من طريق الجوهرى كلاهما عن التمار عنه، فخالفا

(١) في المطبوع: اتخذنا، وهو خطأ وتحريف.

(٢) في «ز»: عن النخاس عنه فخالف سائر الرواة عن النخاس.

وفي م: عن النخاس فخالف سائر الرواة عن النخاس، وخالف سائر الناس عن رويس.

سائر الرواة عن الثمار، وخالف سائر الناس عن / رويس، والله أعلم.

ووافقهما أيضاً حمزة والكسائي وخلف وحفص في ﴿مَيِّتٍ﴾ و ﴿أَلَمِيتٍ﴾ [آل عمران: ٢٧]، ووافقهم يعقوب في ﴿أَلَمِيتٍ﴾، وقرأ الباقر بالتخفيف.

واتفقوا على تشديد ما لم يمت نحو: ﴿وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ﴾ [إبراهيم: ١٧]، و ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]؛ لأنه لم يتحقق فيه صفة الموت بعد بخلاف غيره<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في كسر النون وضمها من ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [١٧٣]، و ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، و ﴿أَنْ أَشْكُرَ﴾ [لقمان: ١٢] ونحوه، والداال من ﴿وَلَقَدْ أَسْنَهَزَيْ﴾ [الأنعام: ١٠]، والتاء من ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ [يوسف: ٣١]، والتنوين من ﴿فَتِيلاً﴾ [أنظر ﴿النساء: ٤٩، ٥٠﴾، و ﴿مُتَشَبِّهٍ أَنْظَرُوا﴾ [الأنعام: ٩٩]، و ﴿وَعُيُونٍ﴾ [أدخلوها ﴿الحجر: ٤٥، ٤٦﴾ وشبهه، واللام من نحو: ﴿قُلْ أَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، و ﴿قُلْ أُنْظَرُوا﴾ [يونس: ١٠١]، والواو من ﴿أَوْ أَخْرِجُوا﴾ [النساء: ٦٦]، ﴿أَوْ أَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَوْ أَنْقُضْ﴾ [المزمل: ٣] مما اجتمع فيه ساكنان يبدأ ثانيهما بهمزة مضمومة:

فقرأ عاصم وحمزة<sup>(٢)</sup> بكسر الساكن الأول، ووافقهما يعقوب في غير الواو، ووافقه أبو عمرو في غير اللام<sup>(٣)</sup>. وقرأ الباقر بالضم في ذلك كله،

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية، وتحرفت العبارة في «ت» هكذا: لأنه يتحقق وصفة الموت ..... إلخ.

(٢) في «ت» و «ك»: حمزة وعاصم.

(٣) في «ز»: الواو، وهو خطأ.

واختلف عن ابن ذكوان وقنبل في التنوين:

فروى النقاش عن الأخفش كسره مطلقاً حيث أتى، وكذلك نصّ الحافظ أبو العلاء عن الرمليّ عن الصوريّ، وكذلك روى العراقيون عن ابن الأخرم عن الأخفش، واستثنى كثير من الأئمة عن ابن الأخرم <sup>(١)</sup> ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ في الأعراف [٤٩]، و ﴿خَيْثَ أَجْتَنَّتْ﴾ في إبراهيم [٢٦]، فضمّ التنوين فيهما، وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو من طريقه وهو الذي لم يذكر المهدوي وابن شريح غيره، وروى الصوريّ من طريقه <sup>(٢)</sup> الضمّ مطلقاً، ولم يستثن شيئاً.

قلت: والوجهان صحيحان عن ابن ذكوان من طريقه رواهما عنه غير واحد، والله أعلم.

وروى ابن سَنَبُود عن قنبل كسر التنوين إذا كان عن جر، نحو: ﴿خَيْثَ أَجْتَنَّتْ﴾، ﴿مُنِيبٌ \* أَدْخُلُوهَا﴾ [ق: ٣٣، ٣٤]، وضمّه <sup>(٣)</sup> في غيره، هذا هو الصحيح من طريق ابن سَنَبُود كما نصّ عليه الدانيّ وسبط الخياط في «المبهم»، وابن سوار وغيرهم، وهو رواية الخزاعيّ، وابن فليح، ومحمد بن هارون عن البرزّيّ، ولم يذكره ابن فارس <sup>(٤)</sup> في الجامع، ولا السبط في «كفاية الست» <sup>(٥)</sup>، والصواب ذكره، والله أعلم <sup>(٦)</sup>.

(١) في «س»: الأخرم عن الأخفش.

(٢) في «س»: طريقه بالافراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «ضمة»، بالتاء، وهو تصحيف وتحريف.

(٤) ابن فارس سقطت من: «س»، و «ظ».

(٥) في المطبوع: كفايته، وهو تحريف.

(٦) العبارة سقطت من المطبوع تبعاً لـ «ت».

وضمّ ابن مجاهد عن قبل جميع التنوين، ولم يستثن شيئاً، وكذلك صاحب «الجامع» و«الكفاية» عن ابن شنبوذ.

واختلفوا في / ﴿أَضْطَرَّ﴾ [١٧٣]: فقرأ أبو جعفر بكسر الطاء حيث وقع، وكذلك كسرهما النهرواني وغيره عن الفضل عن عيسى من ﴿إِلَّا مَا أَضْطَرَّرْتُمُ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]، وقرأ الباقر بالضم.

واختلفوا في ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ﴾ [١٧٧] فقرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

واتفقوا على قراءة ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [١٨٩] بالرفع؛ لأنَّ ﴿بِأَنْ تَأْتُوا﴾ [١٨٩] تعيّن لأن يكون خبراً بدخول «الباء» عليه، والله أعلم.

وتقدّم تخفيف ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ [١٧٧] ورفع له نافع وابن عامر. وتقدّم همز ﴿وَالنَّبِيِّينَ﴾ [١٧٧] لنافع في الهمز المفرد. وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿وَالْيَتَامَى﴾ [١٧٧]، ومذهب أبي عثمان عن الدوري عن الكسائي في إمالة التاء. وتقدّم مذهب المبدلين في ﴿أَلْبَاسًا﴾ [١٧٧]، و﴿أَلْبَاسٍ﴾ [١٧٧] من الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿مُوصٍ﴾ [١٨٢] فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الواو وتشديد الصاد، وقرأ الباقر بالتخفيف مع إسكان الواو.

واختلفوا في ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٌ﴾ [١٨٤] فقرأ المدنيان وابن ذكوان ﴿فَذِيَّةٌ﴾ بغير تنوين ﴿طَعَامٌ﴾ بالخفض، وقرأ الباقر بالتنوين والرفع.

واختلفوا في ﴿مَسْكِينٍ﴾ [١٨٤] فقرأ المدنيان وابن عامر على الجمع، وقرأ الباقر ﴿مَسْكِينٍ﴾ على الأفراد.



وتقدّم مذهب ابن كثير في نقل همز ﴿الْقُرْآنُ﴾ [١٨٥] حيث وقع، في باب النقل. وتقدّم مذهب أبي جعفر في ضمّ سين ﴿الْيُسْرَ﴾ [١٨٥]، و ﴿الْعُسْرَ﴾ [١٨٥] عند ﴿هَزُوا﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [١٨٥] فقرأ يعقوب وأبو بكر بتشديد الميم، وقرأ الباقر بالتخفيف.

واختلفوا في الضمّ والكسر من ﴿يُؤْتِ﴾ [النور: ٣٦]، و ﴿الْعُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، و ﴿وَعُيُونِ﴾ [الحجر: ٤٥]، و ﴿شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧]، و ﴿جُيُوبَهُنَّ﴾ [النور: ٣١]:

فقرأ بضمّ الباء من ﴿الْبُيُوتَ﴾ [١٨٩]، و ﴿يُؤْتِ﴾ [النور: ٣٦] حيث وقع أبو جعفر والبصريان وورش وحفص.

وقرأ بكسر الغين من ﴿الْعُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] وذلك حيث وقع، حمزة وأبو بكر.

وقرأ بكسر العين من ﴿الْعُيُونِ﴾ [يس: ٣٤]، و ﴿وَعُيُونِ﴾ [الحجر: ٤٥]، والشين من ﴿شُيُوخًا﴾ وهو في غافر [٦٧]، والجيم من ﴿جُيُوبَهُنَّ﴾ وهو في سورة النور [٣١] ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر، إلا أنّه اختلف عنه في الجيم من ﴿جُيُوبَهُنَّ﴾ فروى شعيب عن يحيى عنه ضمها، وكذلك روى عنه العليمي من طريقه<sup>(١)</sup>، وروى أبو حمّدون عن يحيى عنه كسرهما. وتقدّم الخلاف في ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ﴾ [١٧٧].

(١) في المطبوع: وكذا «ت»: طريقه، بالافراد، وهو تحريف.

واختلفوا في / ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ﴾، ﴿فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾ [١٩١] فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَلَا تَقْتُلُوهُمْ﴾، ﴿حَتَّى يَقْتُلُوكُمْ﴾، ﴿فَإِنْ قَتَلُوكُمْ﴾ بحذف الألف فيهنّ، وقرأ الباكون بإثباتها.

وتقدّم الخلاف في ﴿فَلَا رَفْتَ وَلَا فَسْوَكَ وَلَا جِدَالَ﴾ [١٩٧] أوائل السورة عند ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨]، وتقدّم انفراد الهذلي<sup>(١)</sup> بتسهيل ﴿تَأَخَّرَ﴾ [٢٠٣] لأبي جعفر في «الهمز المفرد». وكذا تقدّم خلاف الكسائي في إمالة ﴿مَرْضَاتٍ﴾ [٢٠٧] في بابها<sup>(٢)</sup>، والوقف عليها في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿الْسَلَامِ﴾ هنا [٢٠٨]، والأنفال [٦١]، والقتال [٣٥]، فقرأ المدنيان وابن كثير والكسائي بفتح السين هنا، والباكون بكسرها، وقرأ أبو بكر بكسر السين في الأنفال والقتال، وافقه في القتال حمزة وخلف، وقرأ الباكون بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَالْمَلَكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [٢١٠] فقرأ أبو جعفر بالخفض، والباكون بالرفع. وتقدّم اختلافهم في ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [٢١٠] عند ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تَرْجَعُونَ﴾ [٢٨] أول السورة.

واختلفوا في ﴿لِيَحْكَمَ﴾ هنا [٢١٣]، وآل عمران [٢٣]، وموضعي النور [٤٨، ٥١]، فقرأ أبو جعفر بضمّ الياء وفتح الكاف فيهنّ، وقرأ الباكون بفتح الياء وضمّ الكاف.

(١) في المطبوع: في تسهيل.

(٢) في بابها: سقطت من «ت» والمطبوع.

- واختلفوا في ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [٢١٤] فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.
- واختلفوا في ﴿إِنَّهُمْ كَبِيرٌ﴾ [٢١٩] فقرأ حمزة والكسائي بالثاء المثلثة، وقرأ الباقر بالباء الموحدة.
- واختلفوا في ﴿قُلِ الْمَفْوَ﴾ [٢١٩] فقرأ أبو عمرو بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.
- وتقدم تسهيل همزة ﴿لَاَعْنَتَكُمْ﴾ [٢٢٠] للبيزي في باب الهمز المفرد.
- واختلفوا في ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ [٢٢٢] فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطاء والهاء، والباقر بتخفيفها.
- وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿أَنْتِ شَيْتَمٌ﴾ [٢٢٣] في الإمالة، وكذلك تقدم إبدال ﴿شَيْتَمٌ﴾، و ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمْ﴾ [٢٢٥] في الهمز المفرد، وكذلك استثناء مدّه للأزرق عن ورش في باب المدّ.
- واختلفوا في ﴿يَخَافَا﴾ [٢٢٩] فقرأ بضمّ الياء أبو جعفر ويعقوب وحمزة، وقرأ الباقر بفتحها.
- وتقدم مذهب أبي الحارث في إدغام ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [٢٣١] في باب «حروف قربت مخارجها».
- واختلفوا في ﴿لَا تُضَاكَرْ﴾ [٢٣٣] فقرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء، وقرأ الباقر بفتحها.
- واختلف عن أبي جعفر في سكونها مخففة: فروى عيسى من غير<sup>(١)</sup> طريق

(١) غير: سقطت من المطبوع.

ابن مهران عن ابن شبيب، وابن جمار من / طريق الهاشمي بتخفيف الراء مع إسكانها، وكذلك ﴿وَلَا يُصَاوِرُكَ يُتِّبُ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [٢٨٢] آخر السورة. وروى ابن جمار من غير طريق الهاشمي، وعيسى من طريق ابن مهران وغيره عن ابن شبيب تشديد الراء وفتحها فيهما. ولا خلاف عنهم في مدّ الألف لالتقاء الساكنين.

واختلفوا في ﴿مَاءً آتَيْتُمُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ هنا [٢٣٣]، ﴿وَمَاءً آتَيْتُمُ مِنْ رَبِّا﴾ في الروم [٣٩]، فقرأ ابن كثير بقصر الهمزة فيهما، من باب المجيء، وقرأ الباكون بالمد، من باب الإعطاء.

واتفقوا على المد في الموضع الثاني من الروم [٣٩]، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَاءً آتَيْتُمُ مِنْ زَكْوَرٍ﴾؛ لأن المراد به «أعطيتم»، ولقوله<sup>(١)</sup>: ﴿وَأَتَى الزَّكْوَةَ﴾ [التوبة: ١٨] بخلاف هذين الموضعين؛ فإن القصر فيهما على معنى «فعلتم» و«قصدم»، ونحوه كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨] فهي بخلاف قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا آتَوْا﴾ [الأنعام: ٤٤]. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿مَالَتِ تَمْسُوهُنَّ﴾ الموضعين<sup>(٢)</sup> هنا [٢٣٦، ٢٣٧]، وموضع الأحزاب [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ التاء وألف بعد الميم، وقرأ الباكون بفتح التاء من غير ألف في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿قَدَرُهُ﴾ الموضعين [٢٣٦]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وابن ذكوان وحفص بفتح الدال فيهما، وقرأ الباكون بإسكانها منهما.

(١) كذا ضبطت في «ك»، وفي «ظ»: «كقوله».

(٢) وقول المؤلف: «الموضعين» يقصد به كلمة ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ وليس ﴿مَالَتِ﴾؛ لأنها في الآية الأولى فقط.

وتقدّم مذهب رويس في <sup>(١)</sup> اختلاس كسرة هاء ﴿يَيْدِهِ عَقْدَةُ الْتَكَاحِ﴾ [٢٣٧] و ﴿يَيْدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [٢٤٩] في <sup>(٢)</sup> باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿وَصِيَّةٌ﴾ [٢٤٠] فقرأ أبو عمرو وابن عامر وحمزة وحفص ﴿وَصِيَّةٌ﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا في ﴿فِيضَلْعُهُ﴾ هنا [٢٤٥]، والحديد [١١]، فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب الفاء فيهما، وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا في حذف الألف وتشديد العين منهما، ومن ﴿يُضَعِفُ﴾ [٢٦١]، و ﴿مُضْعَفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠] وسائر الباب، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالتشديد مع حذف الألف في جميع القرآن، وقرأ الباقر بالإثبات والتخفيف.

واختلفوا في ﴿وَيَبْطِئُ﴾ هنا [٢٤٥]، وفي ﴿الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ في الأعراف [٦٩]، فقرأ خلف لنفسه وعن حمزة والدوري عن أبي عمرو وهشام ورويس بالسين في الحرفين، واختلف عن قبل والسوسي وابن ذكوان وحفص وخلاد:

فروى ابن مجاهد عن / قبل بالسين، وكذا رواه الكارزيني عن ابن شنبوذ وهو وهم، وروى ابن شنبوذ عنه بالصاد، وهو الصحيح عنه، وهي طريق الزيني وغيره عنه.

(١) في «ك»: باختلاس.

(٢) المثبت من: «ت»، وكذا المطبوع، وفي النسخ: «من».

وروى ابن حبش عن ابن جرير عن السوسي بالصاد فيهما، نصّ على ذلك الإمام أبو طاهر بن سوار، وكذا روى عنه الحافظ أبو العلاء الهمداني، إلا أنّه خصّ حرف الأعراف بالصاد، وكذا روى ابن جمهور عن السوسي، ووجه الصاد فيهما ثابت عن السوسي، وهو رواية ابن اليزيدي، وأبي حمدون، وأبي أيوب من طريق مدين.

وروى سائر الناس عنه السين فيهما، وهو في «التيسير» و«الشاطبية» و«الكافي» و«الهادي» و«التبصرة» و«التلخيص» وغيرها.

وروى المطوعي عن الصوري والشذائي عن الداجوني عنه عن ابن ذكوان السين فيهما، وهي رواية هبة الله وعلي بن السّفر<sup>(١)</sup> كلاهما عن الأخفش، وروى زيد<sup>(٢)</sup> والقّبّاب<sup>(٣)</sup> عن الداجوني وسائر أصحاب الأخفش عنه الصاد فيهما، إلا النقاش فإنه روى عنه السين هنا، والصاد في الأعراف، وبهذا قرأ الداني على شيخه عبد العزيز بن محمد عنه، وهي رواية الشذائي عن دُلبّة البلخي عن الأخفش، وبالصاد فيهما قرأ على سائر شيوخه في رواية ابن ذكوان، ولم يكن وجه السين فيهما عن الأخفش إلا فيما ذكرته، ولم يقع ذلك للداني تلاوة.

(١) في المطبوع: «المفسر»، وهو تصحيف وتحريف.

وهو علي بن الحسين بن السّفر، كما ذكر الداني، أبو القاسم الدمشقي، روى عرضاً عن هارون الأخفش، لكن قال المؤلّف - ابن الجزري - وعندي أنّه «الصقر» وتصحّف، وهو أبو العباس الحرسى، توفي (٣٣٨ هـ). انظر: غاية النهاية ١/ ٥٣٢، ٥٣٣، ٢/ ٣٤٧.

(٢) في المطبوع: «يزيد»، خطأ وتحريف.

(٣) في المطبوع: «القباي»، تحريف.

وَالْعَجَبُ كَيْفَ عَوَّلَ عَلَيْهِ الشَّاطِئِيُّ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَرَقِهِ وَلَا مِنْ طَرَقِ التَّيْسِيرِ، وَعَدَّلَ عَنْ طَرِيقِ النِّقَاشِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِي التَّيْسِيرِ سِوَاهَا، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنِ التَّيْسِيرِ وَطَرَقَهُ، فَلْيَعْلَمْ وَلْيَنْبَهْ عَلَيْهِ.

وَرَوَى الْوَلِيُّ عَنْ الْفِيلِ وَزَرْعَانَ كِلَاهُمَا عَنْ عَمْرٍو عَنْ حَفْصٍ بِالصَّادِ فِيهِمَا، وَهِيَ رِوَايَةُ أَبِي شَعِيبٍ الْقَوَاسِ وَابْنِ شَاهِي وَهُبَيْرَةَ كُلُّهُمُ عَنْ حَفْصٍ.

وَرَوَى عُبَيْدُ عَنْهُ وَالْحَضِيئِيُّ عَنْ عَمْرٍو عَنْهُ بِالسِّينِ فِيهِمَا، وَهِيَ رِوَايَةُ أَكْثَرِ الْمَغَارِبَةِ وَالْمَشَارِقَةِ عَنْهُ.

وَبِالْوَجْهِينِ جَمِيعاً نَصَّ لَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ شَرِيحٍ وَغَيْرُهُمَا، إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ جَبْرِ الْأَنْطَاكِيَّ رَوَى عَنْ عَمْرٍو السِّينَ فِي الْبَقَرَةِ وَالصَّادِ فِي الْأَعْرَافِ، وَكَذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بُذْهَيْنٍ عَنِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْ عُبَيْدٍ.

وَرَوَى ابْنُ الْهَيْثَمِ / مِنْ طَرِيقِ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ خَلَّادِ الصَّادِ فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو الْفَتْحِ فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَاذَانَ عَنْهُ، وَهِيَ رِوَايَةُ الْقَاسِمِ الْوَزَانِ وَغَيْرِهِ عَنْ خَلَّادٍ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ خَلَّادٍ مِنْ طَرَقِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ الْمَشَارِقَةِ.

وَرَوَى الْقَاسِمُ بْنُ نَصْرِ عَنْ ابْنِ الْهَيْثَمِ، وَالنِّقَاشُ عَنْ ابْنِ شَاذَانَ كِلَاهُمَا عَنْ خَلَّادٍ بِالسِّينِ فِيهِمَا، وَهِيَ قِرَاءَةُ الدَّانِيِّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْكَافِي وَالْهِدَايَةِ وَالْعُنْوَانِ وَالتَّلْخِصِ وَسَائِرِ كُتُبِ الْمَغَارِبَةِ.

وَانْفَرَدَ فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ فِيمَا قَرَأَهُ عَلَيْهِ الدَّانِي بِالْوَجْهِينِ جَمِيعاً، السِّينَ وَالصَّادَ

في الموضوعين من رواية خلف، ولا أعلم أحداً روى ذلك عن خلف من هذه الطرق سواء، والله أعلم.

وقرأ الباقر وهم المدنيان والكسائي والبزّي وأبو بكر وروح بالصاد في الحرفين.

وانفرد ابن سوار عن شعيب عن يحيى عن أبي بكر وأبو العلاء الحافظ عن أبي الطيب عن التمار عن رويس بالسين في البقرة، والصاد في الأعراف.

وأما ما ذكره أبو العلاء من رواية روح وهو السين فيهما فوهم، فليعلم.

واختلفوا في ﴿عَسَيْتُمْ﴾ هنا [٢٤٦]، والقتال [٢٢]، فقرأ نافع بكسر السين فيهما، وقرأ الباقر بفتحها.

واتفقوا على قراءة ﴿بَسَطَ﴾ [٢٤٧] بالسين من هذه الطرق لموافقة الرسم، إلا ما رواه ابن شنبوذ عن قنبل من جميع الطرق عنه بالصاد، وهي رواية ابن بكرة عن قنبل، وعن أبي ربيعة عن البزّي. ورواية الخزاعي عن أصحابه الثلاثة عن ابن كثير. وانفرد صاحب «العنوان» عن أبي بكر بالصاد فيها بخلاف، وهي رواية الأعشى عن أبي بكر. وانفرد الأهوازي عن روح بالصاد فيها، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عُرْفَةً﴾ [٢٤٩] فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بفتح الغين، وقرأ الباقر بضمّها. وتقدّم الخلاف في إدغام أبي عمرو ﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [٢٤٩].

واختلفوا في ﴿دَفْعُ اللَّهِ﴾ هنا [٢٥١]، والحج [٤٠]، فقرأ المدنيان ويعقوب



بكسر الدال وألف بعد الفاء، وقرأ الباكون ﴿دَفْعُ﴾ [٢٥١] بفتح الدال وإسكان الفاء من غير ألف.

وتقدّم ﴿الْقُدْسِ﴾ [٨٧] لابن كثير. وتقدّم ﴿لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ [٢٥٤] لابن كثير والبصريين عند ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٣٨].

واختلفوا في إثبات الألف / من ﴿أَنَا﴾ [٢٥٨] وحذفها إذا أتى بعدها همزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فقرأ المدنيان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة، نحو: ﴿أَنَا أُخِي﴾ [٢٥٨]، ﴿وَأَنَا أَوَّلُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿أَنَا أَنْتُمْ﴾ [يوسف: ٤٥]، ﴿أَنَا أَيْكَ﴾ [النمل: ٣٩]، واختلف عن قالون عند المكسورة، نحو: ﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف: ١٨٨]:

فروى الشذائي عن ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نسيط عنه إثباتها عندها، وكذلك روى ابن شنبوذ وابن مهران عن أبي حسان أيضاً، وهي رواية أبي مروان عن قالون، ورواها أيضاً أبو الحسن بن ذؤابة القرّاز نصّاً عن أبي حسان، وكذلك رواها أبو عون عن الحلواني.

وروى الفرّضي من طرق المغاربة وابن الحُبّاب عن ابن بويان حذفها، وكذلك روى ابن ذؤابة أدياً عن أبي حسان كلاهما عن أبي نسيط، وهي رواية إسماعيل القاضي وأحمد بن صالح والحلواني في غير طريق أبي عون، وسائر الرواة عن قالون. وهي قراءة الداني على شيخه أبي الحسن، وبالوجهين جميعاً قرأ على شيخه أبي الفتح من طريق أبي نسيط.

قلت: والوجهان صحيحان عن قالون نصاً وأداءً، نأخذ بهما من طريق أبي نسيط، ونأخذ بالحذف من طريق الحلواني إذا لم نأخذ لأبي عون، فإن أخذنا لأبي عون<sup>(١)</sup>، أخذنا بالحذف والإثبات.

على أن ابن سوار والحافظ أبا<sup>(٢)</sup> العلاء وغيرهما روي<sup>(٣)</sup> من طريق الفرّضي إثباتها في الأعراف فقط دون الشعراء [١١٥] والأحقاف [٩]، وكذا روى ابن سوار أيضاً عن أبي إسحاق الطبري عن ابن بويان، وبه قرأت من طريقهما<sup>(٤)</sup>، وهي طريق المشاركة عن الفرّضي، والله أعلم.

وقرأ الباقر بحذف الألف وصلّاً في الأحوال الثلاثة، ولا خلاف في إثباتها وقفاً كما تقدّم في بابها.

وتقدّم اختلافهم في إدغام ﴿لَبَّثَ﴾ [٢٥٩]، و﴿لَبَّثُ﴾ [الكهف: ١٩] وإظهاره في باب حروف قربت مخارجها. وتقدّم اختلافهم في حذف الهاء وصلّاً من ﴿يَتَسَنَّ﴾ [٢٥٩] ليعقوب وحمزة والكسائي وخلف في باب «الوقف على المرسوم». وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿جَمَارِكَ﴾ [٢٥٩] من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿نُنَشِّرُهَا﴾ [٢٥٩] فقرأ ابن عامر والكوفيون بالزاي المنقوطة، وقرأ الباقر بالراء المهملة.

(١) معلوم أن أبا عون ليس من طرق النشر.

(٢) في المطبوع: «أبي»، تحريف ولحن.

(٣) في «ز»: «رووا».

(٤) في «ت»، وكذلك المطبوع: طريقهما.

واختلفوا في وصل همزة ﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [٢٥٩] والجزم، فقرأ حمزة والكسائي بالوصل، وإسكان الميم على الأمر<sup>(١)</sup>، وإذا ابتدأ<sup>(٢)</sup> كسرا همزة / الوصل، وقرأ الباقون بقطع الهمزة والرفع على الخبر.

وتقدّم انفراد الحنبلّي عن هبة الله عن عيسى بن وردان بتسهيل همزة ﴿لِيَطْمِئِنَّ﴾ [٢٦٠]، وما جاء من لفظه في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿فَصَرَّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [٢٦٠] فقرأ أبو جعفر وحمزة وخلف ورويس بكسر الصاد، وقرأ الباقون بضمّها.

وتقدّم اختلافهم في إسكان ﴿جُزْءًا﴾ [٢٦٠] عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧]، وكذلك تقدّم مذهب أبي جعفر في تشديد الزاي في باب «الهمز المفرد»، وتقدّم اختلافهم في إدغام ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [٢٦١] من فصل تاء التانيث في «الإدغام الصغير»، وتقدّم اختلافهم في تشديد ﴿يُضَعِفُ﴾ [٢٦١] عند ﴿فِيَضَعِفُهُ لَهُ﴾ [٢٤٥] في هذه السورة، وتقدّم مذهب أبي جعفر في إبدال ﴿رَبَّاءَ النَّاسِ﴾ [٢٦٤] من<sup>(٣)</sup> باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ هنا [٢٦٥]، وفي المؤمنون [٥٠]، فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح الراء، وقرأ الباقون بضمّها. وتقدّم اختلافهم في إسكان ﴿أَكَلَهَا﴾ [٢٦٥] عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧] من هذه السورة.

(١) في «س»: الإفراد، وهو تحريف وسبق قلم.

(٢) في المطبوع: ابتدأ، بالإفراد، وهو خطأ.

(٣) في المطبوع: «في».

واختلفوا في تشديد التاء التي تكون في بداية الأفعال المستقبلية إذا حُسِّنَ معها تاء أخرى ولم ترسم خطأً، وذلك في إحدى وثلاثين تاء، وهي: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ هنا [٢٦٧]، وفي آل عمران ﴿وَلَا تَفْرَقُوا﴾ [١٠٣]، وفي النساء ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْتُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [٩٧]، وفي المائدة ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [٢]، وفي الأنعام ﴿فَنَفَرَقَ بِكُمْ﴾ [١٥٣]، وفي الأعراف ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [١١٧]، وفي الأنفال ﴿وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [٢٠]، وفيها ﴿وَلَا تَنْزِعُوا﴾ [٤٦]، وفي براءة ﴿هَلْ تَرْتَضُونَ بِنَا﴾ [٥٢]، وفي هود ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ﴾ [٣]، وفيها ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ [٥٧]، وفيها ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [١٠٥]، وفي الحجر ﴿مَا نَزَّلَ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٨]، وفي طه ﴿مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ﴾ [٦٩]، وفي النور ﴿إِذْ تَلْقَوْنَهُ﴾ [١٥]، وفيها أيضاً ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا﴾ [٥٤]، وفي الشعراء ﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [٤٥]، وفيها ﴿عَلَى مَنْ نَزَّلَ﴾ [٢٢١]، وفيها ﴿الشَّيَاطِينُ نَزَّلَ﴾ [٢٢٢، ٢٢١]، وفي الأحزاب ﴿وَلَا تَبَرَّجْ﴾ [٣٣]، وفيها ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ﴾ [٥٢]، وفي الصافات ﴿لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [٢٥]، وفي الحجرات ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ [١١]، وفيها ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [١٢]، وفيها ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ [١٣]، وفي الممتحنة ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ [٩]، وفي الملك ﴿تَكَاذُبْتُمِيزُ﴾ [٨]، وفي ت ﴿لَا تُخَيَّرُونَ﴾ [٣٨]، وفي عبس ﴿عَنْهُ نَلَّهَى﴾ [١٠]، وفي الليل ﴿نَارَاتُلْظَنَ﴾ [١٤]، وفي القدر ﴿مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ نَزَّلَ [٤، ٣].

فروى البرزى من طريقه<sup>(١)</sup> سوى الفحام والطبري والحمامي عن النقاش عن

أبي ربيعة تشديد / التاء في هذه المواضع كلها حالة الوصل، فإن كان قبلها حرف مدّ ولين نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [٢٦٧]، و ﴿عَنْهُ نَلَّهَى﴾ أثبتته ومدّ لالتقاء الساكنين،

(١) في (س): «طريقه»، بالإفراد.

كما تقدّم التنبيه عليه في باب المدّ؛ لأنّ التشديد عارض فلم يعتدّ به في حذفه، وإن كان ساكناً كان غير ذلك من تنوين أو غيره جمع بينهما؛ إذ<sup>(١)</sup> كان الجمع بينهما في ذلك ونحوه غير ممتنع لصحة الرواية واستعماله عن القراء<sup>(٢)</sup> والعرب في غير موضع.

وقد غلّط<sup>(٣)</sup> الديواني فذكر في شرحه «جمع<sup>(٤)</sup> الأصول» أنّ الجعبري أقرأه بتحريك التنوين بالكسر في ﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾ [الليل: ١٤] على القياس، ولا يصحّ.

قلت: وقفت على كلام الجعبري في «شرح» فقال: وفيها وجهان - يعني العشرة التي اجتمع فيها الساكنان - صحيحان<sup>(٥)</sup>، نحو: ﴿هَلْ تَرَبَّصُوا﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]، و﴿نَارًا تَلْظَنُ﴾:

أحدهما: أن يترك على سكونه وبه أخذ الناظم، والداني، والأكثر.

والثاني: كسره، وإليهما أشرنا في «النزهة»<sup>(٦)</sup> بقولنا:

وإن صحَّ قبل الساكنِ إن شئتَ فأكسرا

(١) في (ك): «إذا»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الفراء»، بالفاء وهو تصحيف وتحريف.

(٣) كذا في (س)، وهو المناسب لقوله: «لم يغلط».

(٤) في المطبوع: «جميع»، وهو تحريف.

(٥) المثبت من (ت)، وكذا في المطبوع، وليست في نسخة الظاهرية من شرح الجعبري، وفي النسخ: «صحيحين»، وما أثبت هو الصواب.

(٦) «نزهة البهرة في قراءات الأئمة العشرة» وهو من أقدم مؤلفات الجعبري رحمه الله.

انظر نسخه الخطية في الفهرس الشامل: ٢٧٣/١.

فظهر أنَّ الديوانيَّ لم يَغْلَطْ فيما نقله عن الجعبريِّ، وهذا لا نعلم أحداً تقدم الجعبريُّ إليه، ولا دَلٌّ عليه كلامه، ولا عَرَجٌ عليه من أئمة القراءة قاطبة، ولا نقل عن أحد منهم.

ولو جاز الكسر لجاز الابتداء بهمزة وصل، وهذا - أعني الكسر<sup>(١)</sup> - وإن جاز عند أهل العربية في الكلام فإنَّه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام؛ إذ القراءة سنة متَّبعة<sup>(٢)</sup> يأخذها الآخر عن الأوَّل، «واقرأوا كما علِّمتم»، كما ثبت عن النبي عليه أفضل الصلاة والسلام.

وما أحسن قول إمام أهل<sup>(٣)</sup> العربية وشيخ الإقراء بالمدرسة العادلية أبي عبدالله محمد بن مالك الذي قدم الشام من البلاد الأندلسية، وصاحب «الألفية»<sup>(٤)</sup> في قصيدته «الدالية» التي نظمها في القراءات السبع العلية:

ووجهان في كنتم تنون مع تفك      هون وأخفى عنه بعض مجودا  
مُلاقِي ساكنٍ صحيح كهل ترب      صون ومن يكسرُ يَحْدُ عن الاقتدا  
وإذا ابتدأ بهنَّ ابتدأ بهنَّ مخففات؛ لامتناع الابتداء بالساكن، وموافقة<sup>(٥)</sup>  
الرسم والرواية.

(١) أعني الكسر: من «ظ» فقط، وكتب عليها «صح».

(٢) «متبعة» سقطت من المطبوع.

(٣) «أهل» سقطت من المطبوع.

(٤) المشهورة في النحو.

(٥) في المطبوع: وموافقة.

\*والعجب أن الشيخ جمال الدين بن مالك، مع ذكره ما حكيناه عنه وقوله ما تقدّم في «داليته»<sup>(١)</sup>، قال في «شرح الكافية»: إِنَّكَ إِذَا أَدَغَمْتَ؛ يعني إحدى التاءين / الزائدتين أوّل<sup>(٢)</sup> المضارع اجتلبت همزة الوصل<sup>(٣)</sup>، وتبعه على ذلك ابنه، فلا نعلم أحداً تقدّمه إلى ذلك. وتعقّبهُ<sup>(٤)</sup> شيخ العربية الإمام أبو محمد عبد الله بن هشام في آخر «توضيحه» فقال: «ولم يخلق الله تعالى همزة وصل في أوّل المضارع»<sup>(٥)</sup>، وإنّما إدغام هذا النوع في الوصل، دون الابتداء، وبذلك قرأ البزيُّ في الوصل: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا﴾ [٢٦٧]، ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، و﴿كُنْتُمْ تَمَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وإذا أردت التحقيق في الابتداء فحذفت إحدى التاءين وهي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، وذلك جائز في الوصل أيضاً<sup>(٦)</sup>. انتهى.

قلت: وهذا هو الصواب، ولكن عند أئمة القراءة في ذلك تفصيل، فما كتب منه بتاء واحدة ابتدئ بتاء واحدة، كما ذكر، وما كتب بتاءين، نحو: ﴿تُفَكِّرُوا﴾ [سبأ: ٤٦] أدغم وصلاً، وابتدئ بتاءين مخففتين اتباعاً للرسم. والله أعلم\*<sup>(٧)</sup>.

(١) كذا في (س)، و(ظ)، أمّا في (ت) و(ز) وكذا المطبوع: «ألفيته».

(٢) في المطبوع: «أو»، وهو تحريف.

(٣) انظر: شرح الكافية: ٤ / ٢١٨٥.

(٤) كذا في (س) فقط.

(٥) في المطبوع: «المضاع» بدون راء، وهو خطأ.

(٦) انظر: التوضيح: ٤ / ٤٢٣، وفيه: «التخفيف» بدل «التحقيق».

(٧) ما بين النجمتين من (س) و(ظ) و(ت) فقط، وكتب في حاشية (ظ) بخط المؤلف: «ألحق في جمادى

الأولى سنة ٨٢٧ بدمشق».

وروى ابن الفحام والطبري والحمامي والعراقيون عنهم قاطبة عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزيّ تخفيف هذه التاء من هذه المواضع المذكورة، وبذلك قرأ<sup>(١)</sup> الباكون، إلا أن أبا جعفر وافق على تشديد التاء من قوله: ﴿لَا تَنَاصِرُونَ﴾ في الصافات [٢٥]، وكذلك وافق رويس على تشديد ﴿نَارَاتَلَطَّى﴾ في الليل [١٤].

وانفرد أبو الحسن بن فارس في «جامعه» بتشديد هذه التاءات عن قبل أيضاً من جميع طرقه، فخالف سائر الناس، والله أعلم.

وقد روى الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان» فقال: وحديثي أبو الفرج محمد بن عبد الله النجّاد المقرئ عن أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز بن بُذهن عن أبي بكر الزيني عن أبي ربيعة عن البزيّ عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء في قوله في آل عمران [١٤٣]: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾، وفي الواقعة [٦٥]: ﴿فَطَلْتُمْ نَفْكَهَوْنَ﴾؛ قال الداني: وذلك قياس قول<sup>(٢)</sup> أبي ربيعة؛ لأنه جعل التشديد في الباب مطّرداً ولم يحصره بعدد، وكذلك فعل البزيّ في «كتابه»<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين سوى الداني من هذه الطريق أمّا<sup>(٤)</sup> النجاد فهو من أئمة القراء<sup>(٥)</sup> المبرزين الضابطين، ولولا ذلك لما اعتمد

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «قرأه».

(٢) في جامع البيان: «رواية» بدل «قول».

(٣) جامع البيان: ١/ ١٦١.

(٤) في المطبوع: «وأما» بالواو.

(٥) في المطبوع: «القراءة».



الدانيُّ على نقله وانفراده بهما، مع أنَّ الدانيَّ لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه، ولم يقع لنا تشديدهما إلَّا من طريق الداني / ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلَّا إليه، وهو فلم يسندهما في كتاب «التيسير»؛ بل قال فيه: وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح بن بُذهن عن أبي بكر الزينبي<sup>(١)</sup>، وقال في «مفرداته»: «وزادني أبو الفرج النجاد المقرئ»، وهذا صريح في المشافهة.

قلت: وأمَّا أبو الفتح بن بُذهن فهو من الشهرة والأتقان بمحلٍّ، ولولا ذلك لم يُقبل انفراده عن الزينبي، فقد روى عن الزينبي<sup>(٢)</sup> غير واحد من الأئمة كأبي نصر الشذائي، وأبي الفرج الشنبوذي، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر أحمد بن عبد الرحمن الولي، وأبي بكر أحمد بن محمد بن بشر بن الشارب، فلا نعلم أحداً منهم ذكر هذين الحرفين سوى ابن بُذهن هذا؛ بل كل من ذكر طريق الزينبي هذا عن أبي ربيعة كأبي طاهر بن سوار، وأبي علي المالكي، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط لم يذكرهما، ولِعَلَّما<sup>(٣)</sup> الداني بانفراده بهما استشهد له بقياس النص.

ولولا إثباتهما في «التيسير»، و«الشاطبية»، والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح، ودخولهما في ضابط نصّ البزي لما ذكرناهما<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ طريق الزينبي لم

(١) التيسير: ٨٤.

(٢) في المطبوع: «عن غير»، وهو تحريف.

(٣) في (ز): «ولعل»، وهو تحريف.

(٤) في (ت) وكذا المطبوع: «ذكرتهما».

يكن في كتابنا، وذكرُ الدانيّ لهما في «تيسيره» اختيار، والشاطبي تبع؛ إذ لم يكونا من طرق كتابيهما، وهذا موضع يتعيّن التنبيه عليه، ولا يهتدي إليه إلا حذّاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية، والكشف والإتقان، والله تعالى الموفق.

واختلفوا في ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [٢٦٩] فقرأ يعقوب بكسر التاء، وهو على أصله في الوقف على الياء، كما نصّ عليه غير واحد، وأشرنا إليه في باب الوقف على مرسوم الخط. وذلك يقتضي أن تكون ﴿وَمَنْ﴾ عنده موصولة، أي: والذي يؤتيه الله الحكمة، ولو كانت عنده شرطية لوقف بالحذف، كما يقف على ﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(١)</sup> [غافر: ٩]، وقرأ الباقر بفتح التاء، ولا خلاف عنهم في الوقف على التاء.

واختلفوا في ﴿فَنِعْمًا﴾ هنا [٢٧١]، والنساء [٥٨]، فقرأ ابن عامر وحمة والكسائي وخلف بفتح النون في الموضعين، وقرأ الباقر بكسرهما، وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو وقالون وأبي بكر، فروى عنهم المغاربة قاطبة إخفاء كسرة العين ليس إلا، يريدون الاختلاس؛ فراراً من الجمع بين الساكنين، / وروى عنهم العراقيون والمشرقيون قاطبة الإسكان.

ولا يبالون من الجمع بين الساكنين؛ لصحته رواية، ووروده لغة، وقد

(١) في المطبوع: «ونحوه»، وهو تحريف.

اختاره<sup>(١)</sup> الإمام أبو عبيدة<sup>(٢)</sup> أحد أئمة اللغة وناهيك به، وقال: هو لغة النبي ﷺ فيما يروى: (نعمًا المال الصالح للرجل الصالح).

وحكى النحويون الكوفيون سماعاً من العرب ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [١٨٥] مدغماً، وحكى ذلك سيبويه في الشعر<sup>(٣)</sup>. وروى الوجهين جميعاً عنهم<sup>(٤)</sup> الحافظ أبو عمرو الداني، ثم قال: «والإسكان أثر، والإخفاء أقيس»<sup>(٥)</sup>.

قلت: والوجهان صحيحان غير أن النصّ عنهم بالإسكان، ولا يُعرف

(١) في (ت): «أجازه» بدل «اختاره».

(٢) كذا في جميع النسخ: «أبو عبيدة»، ولعله سبق قلم من الناسخ، أو نسيان من المؤلف رحمه الله، إذ إنَّ المشهور أنَّ هذا هو القول لأبي عبيد القاسم بن سلام، وليس أبا عبيدة، صرح بذلك الزجاج إذ قال: «روى أبو عبيد أنَّ أبا جعفر... وذكر أبو عبيد أنه روى عن النبي ﷺ قوله لأبي العاص: (نعمًا المال...)»، وذكر أنه يختار هذه القراءة من أجل هذه الرواية.

وكذلك صرح بذلك أبو شامة أنَّ أبا عبيد ذكر ذلك في كتابه، وصرح به أيضاً أبو حيان الأندلسي وغيره. والحديث قاله النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، كما في المسند: ٢٠٢/٤ - ٢٠٣.

وقال ابن خالويه رحمه الله بعد ذكره: «كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي ﷺ، ومتى ما صحَّ الشيء عن النبي ﷺ لم يحلَّ للنحوي ولا غيره أن يعترض عليه».

انظر: إعراب القراءات السبع: ١/١٠١، معاني القرآن للزجاج: ١/٣٥٣-٣٥٤، إبراز المعاني: ٢/٣٨٢، البحر المحيط: ٢/٣٢٤.

(٣) هذه الفقرة كلها نصُّ كلام الداني، وذكر ما حكاه سيبويه في الشعر، وأنَّ قول الراجز:

كأنَّه بعد كَلالِ الزاجر  
ومَسْجِي مرَّ عقاب كاسر

الشاهد: «ومسجي» يريد: «ومسحه».

انظر: الحجة: ٢/٣٩٦-٣٩٧، الكتاب: ٤/٤٥، جامع البيان: ١٦٤.

(٤) في المطبوع: «عنه»، وهو خطأ وتحريف.

(٥) الجامع: ١/١٦٤.

الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم، كالمهدوي، وابن شريح، وابن غلبون، والشاطبي، مع أن الإسكان في «التيسير»، ولم يذكره الشاطبي. ولما ذكر ابن شريح الإخفاء عنهم، قال: «وقرأت أيضاً لقالون بالإسكان»<sup>(١)</sup>.

ولا أعلم أحداً فرّق بين قالون وغيره سواء. وقرأ الباقون بكسر النون والعين، واتفقوا على تشديد الميم.

واختلفوا في ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ﴾ [٢٧١]، فقرأ ابن عامر وحفص بالياء، وقرأ الباقون بالنون. وقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿يَحْسَبُهُمْ﴾ [٢٧٣]، و﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣] كيف وقع مستقبلاً، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿فَأَذْنُوا﴾ [٢٧٩]، فقرأ حمزة وأبو بكر بقطع الهمز ممدودة وكسر الذال، وقرأ الباقون بفتحها ووصل الهمزة. وتقدم ضم أبي جعفر سين ﴿عُسْرَةً﴾ [٢٨٠].

واختلفوا في ﴿مَيْسَرَةً﴾ [٢٨٠]، فقرأ نافع بضم السين، وقرأ الباقون بفتحها.

(١) الكافي: ٨٩، وفيه «بسكونها» بدل «الإسكان».

واختلفوا في ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [٢٨٠]، فقرأ عاصم بتخفيف الصاد، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدم قراءة البصريين ﴿تَرْجِعُونَ﴾ [٢٨١] بفتح التاء وكسر الجيم، أوائل السورة. وتقدم إسكان الهاء من ﴿يُعْلَهُو﴾ [٢٨٢] وصلًا، لأبي جعفر وقالون بخلاف عنها.

واختلفوا في ﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ [٢٨٢]، فقرأ حمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [٢٨٢]، فقرأ حمزة أيضاً برفع الراء، والباقون بنصبها<sup>(١)</sup>، وقرأه ابن كثير والبصريان بالتخفيف، وقرأ الباقون / بالتشديد.

واختلفوا في ﴿تَجَرَّةٌ حَاضِرَةٌ﴾ [٢٨٢]، فقرأ عاصم بالنصب فيهما، وقرأ الباقون برفعهما. وتقدم تخفيف راء ﴿يُضَاكِرُ﴾ [٢٨٢] وإسكانها لأبي جعفر، والخلاف عنه في ذلك.

واختلفوا في ﴿فَرَهْنٌ﴾ [٢٨٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿فَرَهْنٌ﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها. وتقدم مذهب أبي جعفر وأبي عمرو وورش في إبدال همزة ﴿الَّذِي أَوْثِقَ﴾ [٢٨٣] من باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [٢٨٤]، ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [٢٨٤]، فقرأ ابن عامر وعاصم

(١) في المطبوع: «بفتحها».

وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء منهما، والباقون بجزمهما. وتقدّم مذهب الدوري في إدغام الراء في اللّام بخلاف، والسوسيّ بلا خلاف، وتقدّم اختلافهم في إدغام الباء في الميم، من باب حروف قربت مخارجها.

واختلفوا في ﴿وَكُتِبَ﴾ [٢٨٥]، فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف ﴿وَكِتَابِهِ﴾ على التوحيد، وقرأ الباكون على الجمع.

واختلفوا في ﴿لَا تُفَرِّقُ﴾ [٢٨٥]، فقرأ يعقوب بالياء، وقرأ الباكون بالنون.

وفيهما من ياءات الإضافة ثمان، تقدّم الكلام عليها إجمالاً في بابها: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ الموضعان [٣٠، ٣٣]، فتحهما المديان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [١٢٤] أسكنها حمزة وحفص، ﴿بَيْنَ اللَّطَافِينَ﴾ [١٢٥] فتحها المديان وهشام وحفص، ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [١٥٢] فتحها ابن كثير، ﴿وَلْيَوْمُنَاوِي﴾ [١٨٦] فتحها ورش، ﴿مِنِّي إِلَّا﴾ [٢٤٩] فتحها المديان وأبو عمرو، ﴿رَبِّيَ الَّذِي﴾ [٢٥٨] سکنها حمزة.

وفيهما من ياءات الزوائد ست، تقدّم الكلام عليها إجمالاً: ﴿فَارْهَبُون﴾ [٤٠]، ﴿فَأَنْتَوْنَ﴾ [٤١]، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢] أثبتهنّ في الحاليين يعقوب، ﴿الدَّاعِ إِذَا<sup>(١)</sup>﴾ [١٨٦] أثبت الياء في الوصل أبو عمرو وورش وأبو جعفر، واختلف عن قالون كما تقدّم، وأثبتها يعقوب في الحاليين، ﴿دَعَانِ﴾ [١٨٦] أثبت الياء فيها

(١) في المطبوع: كتب ﴿إِذَا﴾ خارج القوس، وهو خطأ.

وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو وورش، واختلف عن قالون كما تقدّم، وأثبتها في  
الحالين يعقوب، ﴿وَأَتَقُونِ يَتَأُولِي﴾ [١٩٧] أثبت الياء وصلاً أبو جعفر  
وأبو عمرو، وأثبتها يعقوب في الحالين<sup>(١)</sup>. والله الموفق./

(١) في المطبوع: «في الحالين يعقوب».

## سورة آل عمران

تقدّم مذهب أبي جعفر في السكت على حروف الفواتح من باب السكت، وتقدّم أيضاً الإشارة إلى جواز وجهي المد والقصر عنهم في ﴿آلَهُ \* اللَّهُ﴾ [١، ٢] حالة الوصل آخر باب «المد». وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿الْتَوَرَنَةُ﴾ [٣] وبين بين من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿سَتَقْلُبُونَ﴾ [١٢] و ﴿وَتُحْشَرُونَ﴾ [١٢] فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالغيب فيهما، وقرأ الباقر بالخطاب. وتقدّم إبدال ﴿فَتَّةٌ﴾ [١٣] و ﴿فَتَتَيْنِ﴾ [١٣]، و ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [١٣] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ [١٣] فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب. وتقدّم اختلافهم في ﴿أَوْ نَنْشُكُمْ﴾ [١٥] من باب «الهمزتين من كلمة»، وكذلك أوجه الوقف عليها لحمزة في بابه.

واختلفوا في ﴿رِضْوَانٌ﴾ [١٥] حيث وقع، فروى أبو بكر بضمّ الراء، إلّا الموضع الثاني من المائدة [١٦] وهو: ﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَهُ﴾ فكسر الراء فيه من طريق العليمي، واختلف فيه عن يحيى بن آدم عنه، فروى أبو عون الواسطي ضمّه عن شعيب عنه كسائر نظائره، وكذلك روى الحُبَازي والخزاعي عن الشذائي عن نفطويه عن شعيب أيضاً.

قلت: والروايتان صحيحتان عن يحيى وعن أبي بكر أيضاً؛ فروى الضمّ فيه كأخواته عن يحيى خلف ومحمد بن المنذر، وهي رواية الكسائي والأعشى وابن أبي حماد، كلهم عن أبي بكر، وروى الكسر فيه خاصّة عن يحيى الوكيعي.



والرفاعي وأبو حمدون، وهي رواية العليمي والبرجمي وابن أبي أمية وعبيد بن نعيم، كلهم عن أبي بكر، وهي أيضاً رواية المفضل وحماة عن عاصم. والله أعلم.

وقد انفرد النهرواني عن أصحابه عن أبي حمدون بكسر ﴿وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ في القتال [٢٨]، فخالف سائر الناس، وقرأ الباقر بكسر الراء في جميع القرآن. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ [١٩] فقرأ الكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباقر بكسرها.

واختلفوا في ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [٢١] فقرأ حمزة ﴿وَيُقْتِلُونَ﴾ بضم الياء وألف بعد القاف وكسر التاء من القتال، وقرأ الباقر بفتح الياء وإسكان القاف وحذف الألف وضم التاء، من القتل.

وتقدم ﴿يَحْكُمُ<sup>(١)</sup>﴾ [٢٣] لأبي جعفر في البقرة. وتقدم اختلافهم في تشديد الياء من ﴿الْمَيِّتِ﴾ [٢٧] فيها عند ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ من البقرة.

واختلفوا في ﴿ثُمَّ﴾ [٢٨] فقرأ يعقوب ﴿ثَقِيَّةً﴾ بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء مفتوحة بعدها، وعلى هذه الصورة رسمت في جميع المصاحف، وقرأ الباقر بضم التاء وألف بعد القاف في اللفظ. وتقدم اختلافهم في الإمالة وبين بين في باب «الإمالة». وكذلك فيه اختلافهم عن ابن ذكوان في إمالة ﴿عَمْرَنَ﴾ [٣٣] حيث وقع.

(١) في «ت» وكذا المطبوع: وليحكم، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَضَعَتْ﴾ [٣٦] فقرأ ابن عامر ويعقوب وأبو بكر بإسكان العين وضم التاء، وقرأ الباقون بفتح العين وإسكان التاء.

واختلفوا في ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [٣٧] فقرأ الكوفيون بتشديد الفاء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ذَكَرْنَا﴾ [٣٧] فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالقصر من غير همز في جميع القرآن، وقرأ الباقون بالمد والهمز، إلا أن أبا بكر نصبه هنا بعد ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ على أنه مفعول ثاني لـ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾، ورفع الباقون ممن خفف.

واختلفوا في ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٩] فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿فَنَادَاهُ﴾ بألف بعد الدال مماله على أصلهم، وقرأ الباقون بتاء تأنيث<sup>(١)</sup> ساكنة بعدها. وتقدم مذهب الأزرق عن ورش في تريق ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [٣٩] في باب «الراءات». وكذلك مذهب ابن ذكوان في إمالة المجرور منه بلاخلاف، والخلاف عنه في غيره في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [٣٩] فقرأ ابن عامر وحمزة بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واتفقوا على كسر همزة ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكَ﴾ [٤٢]؛ لوقوعه<sup>(٢)</sup> بعد صريح القول.

واختلفوا في ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [٣٩]، و ﴿بُشِّرَكَ﴾ [الحجر: ٥٣] وما جاء من ذلك،

(١) تأنيث: سقطت من المطوع.

(٢) في «ت» و «ك»: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [٤٥].

فقرأ حمزة والكسائي ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ في الموضعين هنا [٣٩، ٤٥]، و﴿وَيُبَشِّرُ﴾ في سبحان [٩] والكهف [٢]، بفتح الياء وتخفيف<sup>(١)</sup> الشين وضمها؛ من «البشر» وهو: «البشري»، و«البشارة»، زاد حمزة فحَفَّفَ ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ في «التوبة» [٢١]، و﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ في الحجر [٥٣]، و﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ و﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ في مريم [٩٧]، وأما الذي في الشورى [٢٣]، وهو: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾، فحَفَفَهُ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي / وقرأ الباقر بضم الياء وتشديد الشين مكسورة من «بَشَّر» المضَعَّف على التكثير.

واتفقوا على تشديد ﴿فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ في الحجر [٥٤]؛ لمناسبتة ما قبله وما بعده من الأفعال المجمع على تشديدها، و«البشر»، و«التبشير»، و«الإبشار»، ثلاث لغات فصيحيات<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿وَيَعْلَمُ﴾ [٤٨]، فقرأ المدنيان وعاصم ويعقوب بالياء، وقرأ الباقر بالنون.

واختلفوا في ﴿أَنَّى خَلَقُ﴾ [٤٩]، فقرأ المدنيان بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.

وقول ابن مهران: «الكسر لنافع وحده» غلط<sup>(٣)</sup>. وتقدم الخلاف عن أبي جعفر في ﴿كَهَيَّءَ﴾ [٤٩] من باب الهمز المفرد، وكذلك مذهب الأزرق في مذهبه.

(١) في المطبوع: وفتح، بدل «تخفيف»، وهو تحريف.

(٢) نقل المؤلف هذا عن أبي شامة، انظر: إبراز المعاني: ١٨/٣.

(٣) قاله في كتابه «المبسوط»: ١٦٤.

واختلفوا في ﴿الطَّيْرِ فَانْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [٤٩]، فقرأ أبو جعفر ﴿طَيْرًا﴾  
﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ في الموضعين هنا، وفي المائة [١١٠]، بألف بعدها همزة مكسورة  
على الإفراد، وافقه نافع ويعقوب في ﴿طَيْرًا﴾ في الموضعين.

وتقدّم أن الحنبليّ انفرد عن هبة الله عن أبيه في رواية عيسى بن وزدان  
بتسهيل الهمزة بين بين في الأربعة، وقرأ الباقر بإسكان الياء من غير ألف ولا  
همز في الأربعة الأحرف على الجمع. وتقدّم إمالة ﴿أَنْصَارِيَّ﴾ [٥٢] للدوريّ  
عن الكسائيّ، وانفراد زيد عن ابن ذكوان، من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿فَيُؤَيِّسُهُمْ﴾ [٥٧]، فروى حفص ورويس بالياء، وانفرد بذلك  
البروجرديّ عن ابن أشته عن المعدّل عن رَوْح، فخالف سائر الطرق عن المعدّل  
وجميع الرواة عن روح، وقرأ الباقر بالنون.

وتقدّم اختلافهم في ﴿هَآأَنْتُمْ﴾ [٦٦] من باب «الهمز المفرد». وتقدّمت قراءة  
ابن كثير في ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ [٧٣] بالاستفهام والتسهيل من باب «الهمزتين من كلمة».  
وتقدّم اختلافهم في الهاء من ﴿يُؤَدِّعُ﴾ في الموضعين [٧٥] من باب «هاء الكناية».  
وكذا مذهب من أبدل الهمز منه في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ﴾ [٧٩]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بضمّ التاء  
وفتح العين وكسر اللّام مشدّدة، وقرأ الباقر بفتح التاء واللّام وإسكان العين  
مخفّفاً.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠]، فقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة وخلف  
يعقوب بنصب الراء، وقرأ الباقر بالرفع. وتقدّم مذهب / أبي عمرو في ٢

إسكان الراء واختلاسها، وكذا ﴿أَيُّكُمْ﴾ [٨٠] من البقرة عند ﴿بَارِكُمْ﴾ [٥٤].

واختلفوا في ﴿لَمَّا﴾ [٨١]، فقرأ حمزة بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿ءَاتَيْتُكُمْ مِّن﴾ [٨١]، فقرأ المدنيان ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ بالنون والألف على التعظيم، وقرأ الباقون بتاء مضمومة من غير ألف. وتقدم اختلافهم في ﴿أَقْرَرْتُمْ﴾ [٨١] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿يَبْعُوثُ﴾ [٨٣]، فقرأ البصريان وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٨٣] فقرأ يعقوب وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح الياء وكسر الجيم كما تقدم. وتقدم اختلافهم في نقل ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ﴾ [٩١] من باب «نقل حركة الهمزة».

واختلفوا في ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [٩٧]، فقرأ أبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدم مذهب الكسائي في إمالة ﴿تَقَاتِهِ﴾ [١٠٢]، ومذهب الأزرق في بين بين من باب «الإمالة». وتقدم تشديد البزي لتاء ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [١٠٣]، واختلافهم في ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [١٠٩] من البقرة. وتقدم إمالة الدوري عن الكسائي ﴿وَيُسْرِعُونَ﴾ [١١٤]، و﴿وَسَارِعُوا﴾ [١٣٣] وما جاء منه في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِن خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]، فقرأ حمزة والكسائي

وخلف وحفص بالغيب فيهما، واختلف عن الدوريّ عن أبي عمرو فيهما:

فروى النهروانيّ وبكر بن شاذان عن زيد عن ابن فرح عن الدوريّ بالغيب كذلك، وهي رواية عبد الوارث والعباس عن أبي عمرو، وطريق النقّاش عن أبي الحارث عن السوسيّ.

وروى أبو العباس المهدويّ من طريق ابن مجاهد عن أبي الزّعراء عن الدوريّ التخيير بين الغيب والخطاب، وعلى ذلك أكثر أصحاب اليزيديّ عنه، وكلّهم نصّ عنه<sup>(١)</sup> عن أبي عمرو أنّه قال: «ما أبالي أباتاء أم بالياء قرأتها». إلّا أنّ أبا حمّدون وأبا عبد الرحمن قالوا عنه: «كان أبو عمرو يختار التاء»<sup>(٢)</sup>.

قلت: والوجهان صحيحان وردا من طريق المشاركة والمغاربة، قرأت بهما من الطريقتين، إلّا أنّ الخطاب أكثر وأشهر، وعليه الجمهور من أهل الأداء، وبذلك قرأ الباقر. وتقدّم / اختلافهم في ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ [١١٩] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَضْرُكُكُمْ﴾ [١٢٠]، فقرأ ابن عامر والكوفيون وأبو جعفر بضمّ الضاد ورفع الراء وتشديدها، وقرأ الباقر بكسر الضاد وجزم الراء مخففة.

واختلفوا في ﴿مُنْزَلَيْنِ﴾ [١٢٤]، فقرأ ابن عامر بتشديد الزاي، وقرأ الباقر بتخفيفها.

(١) «عنه»: سقطت من (س).

(٢) ذكر ذلك كله الداني في جامع البيان: ٢١٩/١.

واختلفوا في ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بكسر الواو، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدّم ﴿وَلِنَظْمِينَ﴾ [١٢٦] في باب «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿مُضْعَفَةً﴾ [١٣٠]<sup>(١)</sup> في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَسَارِعُونَ﴾ [١٣٣]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿سَارِعُونَ﴾ بغير واو قبل السين، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباكون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿قَرَحٌ﴾ [١٤٠]، و﴿الْقَرَحُ﴾ [١٧٢] فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بضم القاف من ﴿قَرَحٌ﴾ في الموضعين، و﴿أَصَابَهُمُ الْقَرَحُ﴾، وقرأ الباكون بفتحها في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿وَكَايْنٍ﴾ [١٤٦] حيث وقع، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة، وقرأ الباكون بهمزة مفتوحة بعد الكاف، وبعدها ياء مكسورة مشددة.

وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني في العنكبوت، فقرأ كأبي جعفر من المد والتسهيل. وقد تقدّم تسهيل همزتها لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وكذلك تقدّم اختلافهم في الوقف على الياء من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ [١٤٦]، فقرأ نافع وابن كثير والبصريان بضم القاف وكسر التاء من غير ألف، وقرأ الباكون بفتح القاف<sup>(٢)</sup> والتاء وألف بينهما.

(١) في المطبوع: «مضغة»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الكاف»، وهو تصحيف.

وتقدّم اختلافهم في ﴿الرُّعْبَ﴾ [١٥١] عند ﴿هُزُوا﴾ من البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿يَغْشَى طَائِفَةً﴾ [١٥٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتأنيث، وقرأ الباقر بالتذكير. وتقدّم اختلافهم في الإمالة، وبين بين من بابه.

واختلفوا في ﴿كَلَّهَ﴾ [١٥٤]، فقرأ البصريان ﴿كَلَّهَ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَمْلُونَ بَصِيرٌ﴾ [١٥٦]، فقرأ ابن كثير<sup>(١)</sup> وحمزة والكسائي وخلف بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿مُتَّ﴾ [١٥٧، ١٥٨]، و﴿مِنَّا﴾ [المؤمنون: ٨٢]، و﴿مِتَّ﴾ [مريم: ٢٣] حيث / وقع، فقرأ نافع وحمزة والكسائي وخلف بكسر الميم في ذلك كله، وافقهم<sup>(٢)</sup> حفص على الكسر إلا في موضعي هذه السورة، وقرأ الباقر بضمّ الميم في الجميع، وكذلك حفص في موضعي هذه السورة.

واختلفوا في ﴿مَمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [١٥٧]، فروى حفص بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب، وتقدّم مذهب أبي عمرو في اختلاس راء ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [١٦٠] وإسكانها من البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿يَغْلَّ﴾ [١٦١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء وضمّ الغين، وقرأ الباقر بضمّ الياء وفتح الغين. وتقدّم ضمّ<sup>(٣)</sup> راء ﴿رِضْوَانٍ﴾ [١٦٢] لأبي بكر أول السورة.

(١) «ابن كثير»: من (ت) فقط، وحاشية (ك)، وكتب عليها صح.

(٢) في المطبوع: ووافقهم.

(٣) «ضمّ»: سقطت من المطبوع.



واختلفوا في ﴿لَوَاطَا عُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [١٦٨]، وبعده ﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١٦٩]،  
 وآخر السورة ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ [١٩٥]، وفي الأنعام [١٤٠] ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾،  
 وفي الحج [٥٨] ﴿ثُمَّ قَتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾.

فروى هشام من طريق الداجوني تشديد التاء من ﴿مَا قُتِلُوا﴾ [١٦٨]،  
 واختلف عن الحلواني عنه؛ فروى عنه التشديد ابن عبدان، وهي طريق المغاربة  
 قاطبة، وروى عنه سائر المشارقة التخفيف، وبه قرأنا من طريق ابن سنبوذ عن  
 الأزرق الجمال عنه، وكذلك قرأنا من طريق أحمد بن سليمان، وهبة الله بن  
 جعفر، وغيرهم، كلهم عن الحلواني عنه، وبذلك قرأ الباقر.

وأما الحرف الذي بعد هذا، وهو: ﴿قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١٦٩]، وحرف الحج  
 [٥٨] ﴿ثُمَّ قَتَلُوا﴾ فشدد التاء فيهما ابن عامر.

وأما حرف آخر السورة ﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ [١٩٥]، وحرف الأنعام [١٤٠]  
 ﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ فشدد التاء فيهما ابن كثير وابن عامر، وقرأ الباقر بالتخفيف  
 فيهنَّ.

واتفقوا على تخفيف الحرف الأول من هذه السورة، وهو: ﴿مَا مَاتُوا وَمَا  
 قُتِلُوا﴾ [١٥٦]، إما لمناسبة ﴿مَاتُوا﴾، أو لأنَّ القتل هنا ليس مختصاً بسبيل الله،  
 بدليل ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٥٦]؛ لأنَّ المقصود به السفر في التجارة. وروينا  
 عن ابن عامر أنه قال: ما كان من القتل في سبيل الله فهو بالتشديد<sup>(١)</sup>.

وانفرد فارس بن أحمد عن السامري عن أصحابه عن الحلواني بتشديده

(١) نقله عن ابن عامر الداني في جامع البيان: ٢٢٥.

حكاية لا أداء، فخالف فيه سائر الناس عن الحلواني، وعن هشام، وعن ابن عامر، ذكر ذلك في «جامع البيان»، وقال: «لم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه»<sup>(١)</sup>.

ووهم ابن مؤمن في «الكنز» فذكر الخلاف عن هشام / في الحرف الأول، وترك ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قَتَلُوا﴾ [١٦٨] وهو سهو قلم، رأيت في نسخة بمصر<sup>(٢)</sup> بخطه. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿تَحَسَّبَ الَّذِينَ﴾ [١٦٩]، فرواه هشام من طريقه من طرق العراقيين قاطبة بالغيب، واختلف عن الحلواني عنه من طرق المغاربة والمصريين؛ فرواه الأزرق الجمال عنه بالغيب كذلك، وهي قراءة الداني على أبي القاسم الفارسي من طريقه، وقراءته على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن قراءته على أبي الحسن علي بن محمد المقرئ، عن قراءته على أبي القاسم مسلم بن عبيد الله<sup>(٣)</sup> بن محمد، عن قراءته على أبيه، عن قراءته على الحلواني، وكذلك روى إبراهيم بن عباد عن هشام.

ورواه ابن عباد عن الحلواني بالتاء على الخطاب، وهي قراءة الداني على أبي الفتح، عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن عباد وغيره عنه، وقراءته على أبي الحسن عن قراءته على أبيه عن أصحابه عن الحسن بن العباس عن

(١) جامع البيان: ٢٢٦.

(٢) في (ت) و (ك): «مصححة» بدل «بمصر». انظر: الكنز: ١٤٢.

(٣) في المطبوع: «عبد لله» مكبراً، وهو تصحيف.

الحلواني، وهي التي اقتصر عليها ابن سفيان، وصاحب «العنوان»، وصاحب «الهداية»، وصاحب «الكافي»، وأبو الطيب بن غلبون في «إرشاده»، وابنه طاهر في «تذكرته»، وغيرهم، وبذلك قرأ الباقر. وتقدم اختلافهم في كسر السين وفتحها منه ومن أخواته في آخر البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [١٧١]، فقرأ الكسائي بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿يَحْزُنُكَ﴾ [١٧٦]، و﴿يَحْزُنُهُمُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، و﴿لِيَحْزَنَ الَّذِينَ﴾ [المجادلة: ١٠]، و﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [يوسف: ١٣] حيث وقع؛ فقرأ نافع بضم الياء وكسر الزاي من كله إلا حرف الأنبياء ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ﴾، فقرأ أبو جعفر فيه وحده بضم الياء وكسر الزاي، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الزاي في الجميع، وكذلك أبو جعفر في غير الأنبياء، ونافع في الأنبياء.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٧٨]، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [١٨٠]، فقرأ حمزة بالخطاب فيهما، وقرأ الباقر فيهما بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَمِيزُ﴾<sup>(١)</sup> هنا [١٧٩]، والأنفال [٣٧] ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف بضم الياء الأولى وتشديد الياء الأخرى فيهما، وقرأهما الباقر بالفتح والتخفيف.

(١) في المطبوع: «تميز» بالمشاة الفوقية، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في: ﴿وَاللَّهِمَّ / تَعْمَلُونَ حَيْرٌ﴾ [١٨٠]، فقرأ ابن كثير والبصريان بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿سَنَكْتُبُ﴾ [١٨١]، ﴿وَقَتْلُهُمْ﴾ [١٨١]، ﴿وَنَقُولُ﴾ [١٨١]، فقرأ حمزة ﴿سَيُكْتَبُ﴾ بالياء وضمها وفتح التاء، ﴿وَقَتْلُهُمْ﴾ برفع اللام، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالياء، وقرأ الباقون ﴿سَنَكْتُبُ﴾ بالنون وفتحها وضم التاء، ﴿وَقَتْلُهُمْ﴾ بالنصب، ﴿وَنَقُولُ﴾ بالنون.

واختلفوا في ﴿وَالزُّبُرُ وَالْكِتَابِ﴾ [١٨٤]، فقرأ ابن عامر ﴿وَالزُّبُرِ﴾ بزيادة باء بعد الواو في ﴿وَالزُّبُرِ﴾، واختلف عن هشام في ﴿وَالْكِتَابِ﴾:

فرواه عنه الحلواني من جميع طرقه، إلا من شذ منهم بزيادة الباء، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على أبي أحمد عن أصحابه عن الحلواني<sup>(١)</sup>، وبه قرأ على أبي الحسن أيضاً عن قراءته من طريق الحلواني عنه.

قال: «وعلى ذلك جميع أهل الأداء عن الحلواني عنه: <sup>(٢)</sup> الفضل<sup>(٣)</sup> بن شاذان، والحسن بن أبي<sup>(٤)</sup> مهران وأحمد بن إبراهيم، وغيرهم، وقال لي<sup>(٥)</sup> فارس بن أحمد قال: قال لي عبد الباقي بن الحسن: شك الحلواني في ذلك فكتب إلى هشام فيه

(١) في (ز): بعد الحلواني: قال الداني: «وبه قرأت، وهو تحريف ولم يذكر الداني ذلك؛ بل قال: وكذا أقرأني». جامع البيان: ٢٣٠.

(٢) في المطبوع بعد كلمة عنه: زيادة: «عن»، وهو خطأ وتحريف، والمثبت موافق لما في جامع البيان.

(٣) في (ت): المفضل، وهو خطأ وتحريف.

(٤) «أبي»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع، وهو تحريف.

(٥) كذا في (س) فقط، وهو الصواب الموافق لما في جامع البيان، وفي بقية النسخ: «قاله» بزيادة الضمير.

فأجابه: إِنَّ الباء ثابتة في الحرفين، قال الداني: وهذا هو الصحيح عندي عن هشام؛ لأنَّه قد أسند ذلك من طريق ثابت إلى ابن عامر، ورفع مرسومه من وجه مشهور إلى أبي الدرداء صاحب رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

ثم أسند الداني ما أسنده الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام ممَّا رويناه عنه، فقال: حدثنا هشام بن عمار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث الذماري عن عبد الله بن عامر، قال هشام: وحدثنا سُويد بن عبد العزيز أيضاً عن الحسن بن عمران عن عطية بن قيس عن أمِّ الدرداء عن أبي الدرداء في مصحف أهل الشام في سورة آل عمران ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ كلهن بالباء.

قال الداني: وكذا ذكر أبو حاتم سهل بن محمد -يعني<sup>(٢)</sup> السجستاني- أنَّ الباء مرسومة في ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ جميعاً في مصحف أهل حمص الذي بعث به عثمان رضي الله عنه إلى أهل الشام<sup>(٣)</sup>.

قلت: وكذا رأيته أنا في المصحف الشامي في الجامع الأموي، وكذا رواه هبة الله بن سلامة بن نصر المفسر عن الداجوني<sup>(٤)</sup> عن أصحابه عنه، ولولا رواية الثقات عن هشام / حذف الباء أيضاً، لقطعت بما قطع به الداني<sup>(٥)</sup> عن هشام، فقد روى الداجوني<sup>(٦)</sup> من جميع طرقه إلا من شذَّ منهم عنه عن أصحابه عن

(١) جامع البيان: ٢٣٠.

(٢) «يعني»: سقطت من المطبوع، وهي لا بدَّ منها؛ لأنَّها من كلام المؤلف، وليس الداني.

(٣) جامع البيان: ٢٣٠-٢٣١.

(٤) في المطبوع: «الداجوني»، وهو تصحيف.

(٥) في (ز): «عن أصحابه».

(٦) في (س): «عن أصحابه عنه».

هشام حذف الباء، وكذا روى النقاش عن أصحابه عن هشام، وكذا روى ابن عبّاد عن هشام وعبيد الله بن محمد عن الحلواني عنه.

وقد رأيت في «مصحف المدينة» الباء ثابتة في الأوّل محذوفة في الثاني، وبذلك قرأ الداني على شيخه أبي الفتح من هذين الطريقتين.

وقطع الحافظ أبو العلاء عن هشام من طريقي الداجونيّ والحلوانيّ جميعاً بالباء فيهما، وهو الأصحّ عندي عن هشام. ولولا ثبوت الحذف عندي عنه من طرق كتابي هذا لم أذكره، وقرأ الباقر بالحذف فيهما، وكذا هما<sup>(١)</sup> في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿لَتَبَيَّنُنَّهُ﴾ [١٨٧]، ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [١٨٧] فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالغيب فيهما، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [١٨٨]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واختلفوا في ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ [١٨٨]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب وضمّ الباء، وقرأ الباقر بالخطاب وفتح الباء. وتقدّم اختلافهم في الفتح والإمالة، وبين بين من ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿وَفَقَتُلُوا وَفُقَتُلُوا﴾ [١٩٥]، وفي التوبة [١١١] ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم ﴿وَفَقَتُلُوا﴾، وتقديم ﴿وَيُقْتَلُونَ﴾ الفعل المجهول فيهما، وقرأ الباقر بتقديم الفعل المسمّى الفاعل فيهما. وتقدّم تشديد ابن كثير وابن عامر للتاء من ﴿وَفَقَتُلُوا﴾.

(١) في المطبوع: «هو».

واختلفوا في ﴿لَا يَغُرُّكَ﴾ [١٩٦]، و﴿يَحْمِلَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨]، و﴿يَسْتَخَفَّنَكَ﴾ [الروم: ٦٠] ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١] ﴿أَوْ نُزِيلَنَّ﴾ [الزخرف: ٤٢] فروى رويس تخفيف النون من هذه الأفعال الخمسة في الكلمات الخمس.

وانفرد أبو العلاء الهمداني عنه بتخفيف ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]، لا أعلم أحداً حكاه عنه غيره، ولعله سبق قلم إلى رويس من الوليد عن يعقوب، فإنه رواه عنه كذلك، وتبعه على ذلك الجعبري \* فوهم فيه كما وهم\*<sup>(١)</sup> في إطلاق ﴿يغرن﴾ والصواب تقييده بـ ﴿لَا يَغُرُّكَ﴾ [١٩٦] فقط. والله أعلم.

واتفق أئمتنا في الوقف له على ﴿نَذْهَبَنَّ﴾ [الزخرف: ٤١] أنه بالالف؛ فنص الأستاذ أبو طاهر بن سوار والشيخ أبو العز وغير واحد على الوقف عليه / بالالف، ولم يتعرض إلى ذلك الحافظان أبو عمرو وأبو العلاء، ولا الشيخ أبو محمد سبط الخياط، ولا أبو الحسن طاهر بن غلبون، ولا أبو القاسم الهذلي، وكأثم تركوه على الأصل المقرر في<sup>(٢)</sup> نون التوكيد الخفيفة، وهو الوقف عليها بالالف<sup>(٣)</sup> بلا نظر، أو أنهم لم يكن عندهم في ذلك نص، وقد ثبت النص بالالف والله أعلم. وقرأ الباقر بالتشديد من الكلم الخمس.

واختلفوا في ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ هنا [١٩٨]، وفي الزمر [٢٠]؛ فقرأ أبو جعفر بتشديد النون فيهما، وقرأ الباقر بالتخفيف فيهما<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين النجمتين من (ت) وحاشية (ظ) فقط.

(٢) في المطبوع: «ونون»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «بلا ألف»، وهو تحريف.

(٤) في (ظ) و (ك): «منهما».

وفيه من ياءات الإضافة ست: ﴿وَجِئْهُمُ اللَّيْلُ﴾ [٢٠]، فتحها المديان وابن عامر وحفص. ﴿مِثْقَ إِنَّكَ﴾ [٣٥]، و ﴿لَيْءَ آيَةٍ﴾ [٤١]، فتحها المديان وأبو عمرو. ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا﴾ [٣٦]، و ﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [٥٢]، فتحها المديان. ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ [٤٩]، فتحها المديان وابن كثير وأبو عمرو<sup>(١)</sup>.

وفيه من ياءات الزوائد ثلاث: ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِ﴾ [٢٠]، أثبتها<sup>(٢)</sup> في الوصل المديان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين يعقوب، ورويت لابن شنبوذ عن قنبل. ﴿وَاطِيعُونَ﴾ [٥٠]، أثبتها في الحاليين يعقوب. ﴿وَخَافُونَ﴾ [١٧٥]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو، \* وأثبتها في الحاليين يعقوب\*<sup>(٣)</sup>، ورويت أيضاً لابن شنبوذ عن قنبل كما قدّمنا. والله أعلم.

(١) يلاحظ هنا أن المؤلف لم يعتبر الترتيب كما في المصحف.

(٢) في (ك): «أثبتها»، وهو خطأ.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع، وفيه: «وأبو عمرو وإسماعيل»، وفي «ت»: «أثبتها في الحاليين يعقوب وإسماعيل».



## سورة النساء

اختلفوا في ﴿تَسَاءَلُونَ﴾ [١]، فقرأ الكوفيون بتخفيف السين، وقرأ الباكون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [١]، فقرأ حمزة بخفض الميم، وقرأ الباكون بنصبها. وتقدمت إمالة ﴿طَابَ﴾ [٣] لحمزة في بابها.

واختلفوا في ﴿فَوَجِدَ﴾ [٣]، فقرأ أبو جعفر بالرفع، وقرأ الباكون بالنصب.

واختلفوا في ﴿لَكُمْ قِيَمًا﴾ [٥]، وفي المائة ﴿قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [٩٧]، فقرأ ابن عامر بغير ألف فيهما، وافقه<sup>(١)</sup> نافع هنا، وقرأ الباكون بالألف في الحرفين. وتقدمت إمالة ﴿ضَعَفًا﴾ [٩] \* لخلف عن حمزة \*<sup>(٢)</sup>، وبخلاف عن خلاد في بابها.

واختلفوا في ﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [١٠]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الياء، وقرأ الباكون بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [١١]، فقرأ المدنيان بالرفع، وقرأ الباكون / بالنصب.

واختلفوا في «أُمَّ» من ﴿فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ﴾ [١١]، ﴿فَلَأُمُّهُ الثُّلُثُ﴾ [١١]، ﴿فِي أُمِّهِ رَسُولًا﴾ في القصص [٥٩]، ﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ في الزخرف [٤]؛ فقرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة في الأربعة إتباعاً؛ ولذلك لا يكسرانها في الأخيرين إلا

(١) في المطبوع: «ووافقه».

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س).

وصلاً، فلو ابتدأ ضمّاهما، وكذلك قرأ الباقيون في الحالين. وأما إن أضيف إلى جمع، وذلك في أربعة مواضع، النحل [٧٨]، والزمر [٦]، والنجم [٣٢] ﴿بُطُونُ أُمّهَتِكُمْ﴾، وفي النور [٦١] ﴿أَوْيُوتُ أُمّهَتِكُمْ﴾، فكسر الهمزة والميم حمزة، وكسر الكسائيّ الهمزة وحدها، وذلك في الوصل أيضاً، وقرأ الباقيون بضم الهمزة وفتح الميم فيهنّ، واتفقوا على الابتداء فيهنّ كذلك.

واختلفوا في ﴿يُوصِي بِهَا﴾ في الموضعين [١١، ١٢]؛ فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر بفتح الصاد فيهما، وافقهم حفص في الأخير منهما، وقرأ الباقيون بكسر الصاد فيهما.

واختلفوا في ﴿يُدْخِلُهُ جَنّتٍ﴾ [١٣]، و﴿يُدْخِلُهُ نَارًا﴾ هنا [١٤]، وفي الفتح [١٧] ﴿يُدْخِلُهُ﴾، و﴿يُعَذِّبُهُ﴾، وفي التغابن [٩] ﴿يُكَفِّرُ عَنْهُ﴾، و﴿يُدْخِلُهُ﴾، وفي الطلاق [١١] ﴿يُدْخِلُهُ﴾، فقرأ المدنيان وابن عامر بالنون في السبعة، وقرأ الباقيون بالياء فيهنّ.

واختلفوا في ﴿وَالَّذَانِ﴾ [١٦]، و﴿هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣، الحج: ١٩]، و﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]، و﴿فَذَنبُكَ﴾ [القصص: ٣٢]، و﴿الَّذَيْنِ﴾ في حم السجدة [٢٩]، فقرأ ابن كثير بتشديد النون في الخمسة، وهو على أصله في مدّ الألف وتمكين الياء لالتقاء الساكنين، وافقه أبو عمرو ورويس في ﴿فَذَنبُكَ﴾، وقرأ الباقيون بالتخفيف فيهنّ. وتقدّم ذكر ﴿ءَاتَيْنَا﴾ [يونس: ٥١، ٩١] في باب «نقل حركة الهمزة».

واختلفوا في ﴿كَرَهَا﴾ هنا [١٩]، والتوبة [٥٣]، والأحقاف [١٥]، فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف بضمّ الكاف فيهنّ، وافقهم في الأحقاف عاصم ويعقوب

وابن ذكوان، واختلف فيه عن هشام:

فروى عنه الداجوني من جميع طرقه إلا هبة الله المفسر ضم الكاف، وروى الحلواني من جميع طرقه عنه، والمفسر عن الداجوني عن أصحابه فتحها.

وانفرد سبط الخياط عن الشريف أبي الفضل عن الكارزيني عن أصحابه عن الأخفش بفتحها، ولم أجد ذلك في «مفردة» الشريف، وبذلك قرأ الباكون في الثلاثة.

واختلفوا في ﴿مُبَيَّنَةٍ﴾ [١٩]، و﴿مُبَيَّنَتِ﴾ [النور: ٣٤، ٤٦، الطلاق: ١١] فقرأ ابن كثير وأبو بكر بفتح الياء من الحرفين حيث وقعا وافقهما<sup>(١)</sup> في ﴿مُبَيَّنَتِ﴾ المدنيان والبصريان / ، وقرأ الباكون بكسرها منها.

واختلفوا في ﴿الْمُحْصَنَتِ﴾ [٢٥]، و﴿مُحْصَنَتِ﴾ [٢٥]، فقرأ الكسائي بكسر الصاد حيث وقع معرّفاً أو منكرًا، إلا الحرف الأول من هذه السورة، وهو: ﴿وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [٢٤]، فإنه قرأه بفتح الصاد كالجماعة؛ لأن معناه: ذوات الأزواج، وكذلك قرأ الباكون في الجميع.

واختلفوا في ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ﴾ [٢٤]، فقرأ أبو جعفر وحمة والكسائي وخلف وحفص بضم الهمزة وكسر الحاء، وقرأ الباكون بفتحها.

واختلفوا في ﴿أُحْصِنَ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الهمزة والصاد، وقرأ الباكون بضم الهمزة وكسر الصاد.

(١) في المطبوع: ووافقهما.

واختلفوا في ﴿تَجْكِرَةٌ عَنْ تَرَايَ﴾ [٢٩]، فقرأ الكوفيون بنصب ﴿تَجْكِرَةٌ﴾، وقرأ الباقون برفعها. وتقدم إدغام أبي الحارث<sup>(١)</sup> ﴿يَفْعَلُ ذَلِكَ﴾ [٣٠] في بابه.

واختلفوا في ﴿مُدْخَلًا﴾ هنا [٣١]، والحج [٥٩]، فقرأ المدنيان بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقون بالضم. وتقدم النقل في ﴿وَسَعَلُوا﴾ [٣٢] لابن كثير والكسائي وخلف في باب «النقل».

واختلفوا في ﴿عَقَدَتْ﴾ [٣٣]، فقرأ الكوفيون بغير ألف، وقرأ الباقون بالألف.

واختلفوا في ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [٣٤]، فقرأ أبو جعفر بنصب الهاء، وقرأ الباقون برفعها.

ف ﴿بِمَا﴾ على قراءة أبي جعفر موصولة، وفي ﴿حَفِظَ﴾ ضميرٌ يعود عليه مرفوعٌ؛ أي: بالبر الذي حفظ حق الله من التعفف، وغيره، وقيل: بما حفظ دين الله، وتقدير المضاف متعين؛ لأنَّ الذات المقدسة لا ينسب حفظها إلى أحد. وتقدم اختلافهم في ﴿وَالْجَارِ﴾ [٣٦] في إمالته وبين بين من بابه، وتقدم مذهب يعقوب في إدغام ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنِّبِ﴾ [٣٦]، كأبي عمرو من باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿بِالْبُخْلِ﴾ هنا [٣٧]، والحديد [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الباء والخاء، وقرأ الباقون بضم الباء وسكون الخاء.

واختلفوا في ﴿حَسَنَةً﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير برفعها، وقرأ الباقون

(١) في المطبوع: «الحارس»، بالسین، وهو تصحيف.

بنصبها. وتقدّم اختلافهم في تشديد ﴿يُضْعِفُهَا﴾ [٤٠] في البقرة. وتقدّم إبدال ﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [٣٨] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿سُوءٍ﴾ [٤٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح التاء وتخفيف السين، وقرأ المدنيان وابن عامر بفتح التاء وتشديد السين، وقرأ الباقون بضمّ التاء وتخفيف السين، وهم على أصولهم في الفتح والإمالة وبين / بين. وتقدّم إمالة ﴿سُكْرَى﴾ [٤٣]، و ﴿النَّاسِ﴾ [٣٨] في بابها.

واختلفوا في ﴿لَمَسْتُمْ﴾ هنا [٤٣]، والمائدة [٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير ألف فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالألف. وتقدّم اختلافهم في ضمّ التنوين وكسره من ﴿فَتَيْلًا \* أَنْظُرْ﴾ [٥٠، ٤٩] في البقرة [١٧٣] عند ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾، وكذلك تقدّم ﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ [٦٦]، و ﴿أَوْ أَخْرِجُوا﴾ [٦٦] عندها. وتقدّم ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [٥٦] في «فصل تاء التأنيث». وتقدّم اختلافهم في ﴿نِعْمًا﴾ [٥٨] في آخر البقرة. وتقدّم إشمام ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [٦١] أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [٦٦]، فقرأ ابن عامر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع<sup>(١)</sup>. وتقدّم إبدال أبي جعفر ﴿يُيَبِّطَنَّ﴾<sup>(٢)</sup> [٧٢] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿كَأَن لَّمْ تَكُنْ﴾ [٧٣]، فقرأ ابن كثير وحفص ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدّم اختلافهم في إدغام ﴿أَوْ يَغْلِبَ فَسَوْفَ﴾ [٧٤] من باب «حروف قربت مخارجها».

(١) كذا في جميع النسخ الخطية، وفي المطبوع زيادة بعد «بالنصب»: «وكذا هو في مصحف الشام»، وزيادة بعد

بالرفع: «وكذا هو في مصاحفهم». انظر: المقنع: ١٠٣.

(٢) في المطبوع: «يتطمئن»، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ قَلِيلًا﴾ [٧٧، ٧٨]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف بالغيب. واختلف عن روح:

فروى عنه أبو الطيب كذلك بالغيب، وروى عنه سائر الرواة بالخطاب كالباقين، وقد روى الغيب أيضاً العراقيون عن الحلواني عن هشام، لكنه من غير طرق كتابنا، وكذا ورد عن ابن ذكوان من طريق الثعلبي<sup>(١)</sup>.

واتفقوا على الغيب في قوله تعالى من هذه السورة: ﴿بَلِ اللَّه يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ قَلِيلًا﴾ [٤٩]، فليس فيها خلاف من طريق من الطرق، ولا رواية من الروايات؛ لأجل أن قوله: ﴿مَن يَشَاءُ﴾ [٤٩] للغيب فرد عليه.

والعجب من الإمام الكبير أبي جعفر الطبري مع جلالته أنه ذكر في كتابه «الجامع» الخلاف فيه دون الثاني، فجعل المجمع<sup>(٢)</sup> عليه مختلفاً فيه، والمختلف فيه مجمعاً عليه<sup>(٣)</sup>.

وتقدم اختلافهم في الوقف على ﴿فَالِ﴾ [٧٨] من بابه. وتقدم ذكر إدغام ﴿بَيَّتَ طَائِفَةً﴾ [٨١] لأبي عمرو وحمزة في آخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿أَصْدَقُ﴾ [٨٧]، و﴿تَصْدِيقُ﴾ [يوسف: ١١١]، و﴿يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]، و﴿فَأَصْدَعُ﴾ [الحجر: ٩٤]، و﴿قَصْدُ﴾ [النحل: ٩]، و﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص: ٢٣]، وما أشبهه، إذا سكنت الصاد وأتى بعدها دال، فقرأ حمزة

(١) في (ك): «الثعلبي»، وهو تصحيف.

(٢) في (ك): «المجموع»، وهو تحريف.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢٤٧.

والكسائي وخلف / بإشمام الصاد الزاي، وافقهم رويس في ﴿يُصْدِرَ﴾ وهو في القصص [٢٣]، والزلزلة [٦]، واختلف عنه في غيره، فروى عنه النخاس والجوهري كذلك بالإشمام جميع ذلك، وبه قطع ابن مهران له، وروى عنه أبو الطيب وابن مقسم بالصاد الخالصة، وبه قطع الهذلي، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٩٠]، فقرأ يعقوب بنصب التاء منونة، وهو على أصله في الوقف عليه بالهاء، كما تقدّم في باب «الوقف على المرسوم»، كذا نصّ عليه له الأستاذ أبو العزّ وغيره، وهو الصحيح في مذهبه، والذي يقتضيه أصله، وقد ذكر بعض الأئمة الوقف عليها بالتاء لجميع القراء، كابن سوار، وغيره، فأدخل يعقوب في جملتهم إجمالاً، والصواب تخصيصه بالهاء على أصله في كلّ ما كتب من المؤنث بالتاء، ويوقف عليه هو وغيره بالهاء على أصولهم المعروفة من غير أن يستثنوا شيئاً، والباقر بإسكان التاء وصلّاً ووقفاً. وتقدّم اختلافهم في إدغام تائها من فصل «تاء التأنيث». وكذا مذهب الأزرق في الراء من بابها.

واختلفوا في ﴿فَتَيَّئُوا﴾ الموضعين هنا [٩٤]، وفي الحجرات [٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف في الثلاثة ﴿فتبتوا﴾ من «التبت»، وقرأ الباقر في الثلاثة من «التبيين».

واختلفوا في ﴿الْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ﴾ [٩٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحمزة وخلف بحذف ألف ﴿السَّلَامَ﴾، وقرأ الباقر بإثباتها.

واختلفوا في ﴿لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [٩٤]، فروى النهراني عن أصحابه عن ابن

شبيب، وابن هارون كلاهما عن الفضل، والحنبل عن هبة الله كلاهما عن عيسى ابن وردان فتح الميم التي بعد الواو، و<sup>(١)</sup> كذا روى الجوهرى والمغازلي عن الهاشمي في رواية ابن جهمز، وكسرها سائر أصحاب أبي جعفر، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿عَبْرُأُولِي﴾ [٩٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائي وخلف بنصب الراء، وقرأ الباقون برفعها، وتقدم ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعْتُهُمْ﴾ [٩٧] للبي في البقرة، وتقدم اختلافهم في ﴿هَتَأْتُمْ﴾ [١٠٩] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا وَمَنْ﴾ [١١٤، ١١٥]، فقرأ أبو عمرو وحمزة وخلف ﴿يُؤْتِيهِ﴾ بالياء، وقرأ الباقون / بالنون.

واتفقوا على الحرف الأول وهو: ﴿فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [٧٤]، أنه بالنون؛ لبعد الاسم العظيم عن ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾، فلم يحسن فيه الغيبة كحسنه في الثاني لقربه. والله أعلم.

وتقدم اختلافهم في الهاء من ﴿تُولَّوْهُ﴾ [١١٥]، ﴿وَنُصَلِّهِ﴾ [١١٥] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿يَدْخُلُونَ﴾ هنا [١٢٤]، وفي مريم [٦٠]، وفاطر [٣٣]، وموضعي المؤمن [٤٠، ٦٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وأبو بكر وروح بضم الياء وفتح الخاء في هذه السورة ومريم والأول من المؤمن، وافقهم رويس في مريم وأول المؤمن، وقرأ ابن كثير وأبو جعفر ورويس الحرف الثاني

(١) «و»: سقطت من المطبوع.



من المؤمن [٦٠] وهو: ﴿سَيَذَلُّونَ جَهَنَّمَ﴾ كذلك. واختلف عن أبي بكر فيه:  
فروى العليمي عنه من طرق العراقيين قاطبة فتح الياء وضمّ الخاء، وهو  
المأخوذ به من جميع طرقه.

واختلف عن يحيى بن آدم عنه:

فروى سبط الخياط عن الصّريفي عنه كذلك، وجعل له من طريق  
السّنبوذّي عن أبي عون عنه الوجهين؛ فإنّه قال: روى السّنبوذّي بإسناده عن  
يحيى فتح الياء وضمّ الخاء، قال الكارزني: والذي قرأته بضمّ الياء، فيكون عن  
السّنبوذّي وجهان<sup>(١)</sup>.

قلت: وعلى ضمّ الياء وفتح الخاء سائر الرواة عن يحيى. وقد انفرد النهرواني  
عن أبي حمّدون عن يحيى عنه بفتح الياء وضمّ الخاء في الحرف الأوّل من المؤمن  
خاصّة. وقرأ أبو عمرو ﴿يَذَلُّونَهَا﴾ في فاطر [٣٣] بضمّ الياء وفتح الخاء، وقرأ  
الباقون بفتح الياء وضمّ الخاء في المواضع الخمسة.

وتقدّم ﴿بِأَمَانِيكُمْ﴾ [١٢٣]، و ﴿أَمَانِي﴾ لأبي جعفر، وكذا ﴿إِزْهِيمَ﴾  
لابن عامر<sup>(٢)</sup> في المواضع الثلاثة الأخيرة من هذه السورة [١٢٥، ١٦٣]، في البقرة  
[١٢٤].

واختلفوا في ﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ [١٢٨]، فقرأ الكوفيون ﴿يُصْلِحَا﴾ بضمّ الياء  
وإسكان الصاد وكسر اللّام من غير ألف، وقرأ الباقيون بفتح الياء والصاد  
واللّام وتشديد الصاد وألف بعدها.

(١) المبهج: ٧٧٣/٢.

(٢) «لابن عامر»: سقطت من المطبوع.

واختلفوا في ﴿وَإِنْ تَلَّوْا﴾ [١٣٥]، فقرأ ابن عامر وحزمة ﴿تَلَّوْا﴾ بضم اللام وواو ساكنة بعدها، وقرأ الباقر بإسكان اللام وبعدها واوان، أولاهما مضمومة والأخرى ساكنة.

واختلفوا في ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [١٣٦]، فقرأ ابن / كثير وأبو عمرو وابن عامر بضم النون والهمزة وكسر الزاي فيهما، وقرأ الباقر بفتح النون والهمزة والزاي فيهما.

واختلفوا في ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [١٤٠]، فقرأ عاصم ويعقوب بفتح النون والزاي، وقرأ الباقر بضم النون وكسر الزاي. وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿كُسَالَى﴾ [١٤٢]، ومذهب أبي عثمان عن الدوري عن الكسائي في إمالة السين من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿الَّذَرْكِ﴾ [١٤٥]، فقرأ الكوفيون بإسكان الراء، وقرأ الباقر بفتحها، وتقدم مذهب يعقوب في الوقف على ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي﴾ [١٤٦] بالياء من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ [١٥٢]، فروى حفص بالياء وقرأ الباقر بالنون.

واختلفوا في ﴿تَعْدُوا﴾ [١٥٤]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الدال مع إسكان العين، وكذلك روى ورش إلا أنه فتح العين، وكذلك قالون إلا أنه اختلف عنه في إسكان العين واختلاسها:

فروى عنه العراقيون من طريقه إسكان العين مع التشديد، كأبي جعفر

سواء، وهكذا وردت النصوص<sup>(١)</sup> عنه، وروى المغاربة عنه الاختلاس لحركة العين، ويعبر بعضهم عنه بالإخفاء فراراً من الجمع بين الساكنين، وهذه طريق ابن سفيان والمهدوي وابن شريح وابن غلبون، وغيرهم لم يذكروا سواه.

وروى الوجهين عنه جميعاً الحافظ أبو عمرو الداني، وقال: «إنَّ الإخفاء أقيس، والإسكان آثر»<sup>(٢)</sup>، وقرأ الباقر بإسكان العين والتخفيف. وتقدم اختلافهم في إدغام ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ﴾ [١٥٥] في بابه.

واختلفوا في ﴿سَنُوتِيهِمْ أَجْرًا﴾ [١٦٢]، فقرأ حمزة وخلف بالياء، وقرأ الباقر بالنون.

واختلفوا في ﴿زُبُورًا﴾ هنا [١٦٣]، وفي سبحانه [٥٥]، و﴿الزُّبُورِ﴾ في الأنبياء [١٠٥]، فقرأ حمزة وخلف بضم الزاي، وقرأ الباقر بفتحها. والله المستعان.

(١) في (ز) و(س): النص.

(٢) جامع البيان: ٢/٢٥٥.

## سورة المائدة

واختلفوا في ﴿شَعَانُ قَوْمٍ﴾ في الموضعين [٨، ٢] من هذه السورة، فقرأ ابن عامر وابن وردان وأبو بكر بإسكان النون، واختلف عن ابن جهماز، فروى الهاشمي / وغيره عنه الإسكان، وروى سائر الرواة عنه فتح النون، وبذلك قرأ الباقر فيهما.

واختلفوا في ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها. وتقدم ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [٢] للبزي، ومذهب أبي جعفر في تشديد ﴿الْيَتِيمَ﴾ [٣] من سورة البقرة. وتقدم الخلاف عنه في إخفاء ﴿وَالْمُنْخَفَّةُ﴾ [٣] من باب «النون الساكنة». وتقدم وقف يعقوب على ﴿وَأَخْسَنُوا الْيَوْمَ﴾ [٣]. وتقدم ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [٣] وكسر الطاء أيضاً من البقرة.

واختلفوا في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [٦]، فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ الباقر بالخفض.

واختلفوا في ﴿قَسِيَّةٌ﴾ [١٣]، فقرأ حمزة والكسائي بتشديد الياء من غير ألف، وقرأ الباقر بالألف وتخفيف الياء. وتقدم اختلافهم في ﴿رِضْوَنَ﴾ في الموضعين من آل عمران [١٦٢، ١٧٤]، وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿جَبَّارِينَ﴾ [٢٢] وبين بين من باب «الإمالة». وكذلك ﴿يَتَوَلَّى﴾ [٣١]. وتقدم مذهب رويس في الوقف عليه بالهاء.

واختلفوا في ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [٣٢]، فقرأ أبو جعفر بكسر الهمزة ونقل حركتها إلى نون ﴿مِنْ﴾، وقرأ الباقر بفتح الهمزة، وهم على أصولهم في السكت والنقل

والتحقيق. وتقدم اختلافهم في إسكان سين ﴿رُسُلُنَا﴾ [٣٢] وبابه من البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوا﴾. وتقدم اختلافهم في ﴿يَحْزُنُكَ﴾ [٤١] من آل عمران. وتقدم إمالة الدوري عن الكسائي ﴿يُسْكِرُونَ﴾ [٤١] في بابها. وتقدم اختلافهم في إسكان ﴿السُّحَّتَ﴾ [٦٢]، ﴿وَالْأُذُنَ﴾ [٤٥] من البقرة.

واختلفوا في ﴿وَالْعَيْتَ﴾، ﴿وَالْأَنفَ﴾، ﴿وَالْأُذُنَ﴾، ﴿وَالسِّنَّ﴾، ﴿وَالْجُرُوحَ﴾ [٤٥]، فقرأ الكسائي بالرفع في الخمسة، وافقه في ﴿وَالْجُرُوحَ﴾ خاصة ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر وابن عامر، وقرأ الباقر بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَلِيَخْزُكَ﴾ [٤٧]، فقرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقر بإسكان اللام والميم، وهم على أصولهم في النقل والسكت والتحقيق.

واختلفوا في ﴿يَتَقَوَّنَ﴾ [٥٠]، فقرأ ابن عامر بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واختلفوا في ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ [٥٣]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر ﴿يَقُولُ﴾ بغير واو، كما هو في مصاحفهم، وقرأ الباقر ﴿وَيَقُولُ﴾ بالواو، وكذا هو في مصاحفهم، وقرأ منهم البصريان بنصب اللام، وقرأ / الباقر من القراء بالرفع.

واختلفوا في ﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [٥٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر بدالين، الأولى مكسورة والثانية مجزومة، وكذا هو في مصاحف<sup>(١)</sup> المدينة والشام، وقرأ الباقر بدال واحدة مفتوحة مشددة، وكذا هو في مصاحفهم.

(١) في المطبوع: «أهل» المدينة.

واتفقوا على حرف البقرة [٢١٧] وهو: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾، أنه بدالين؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك؛ ولأن طول سورة البقرة يقتضي الإطناب وزيادة الحرف من ذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في الأنفال [١٣]، كيف أجمع على فك إدغامه، وقوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ في الحشر [٤]، كيف أجمع على إدغامه؛ وذلك لتفاوت<sup>(١)</sup> المقامين من الإطناب والإيجاز. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ [٥٧]، فقرأ البصريان والكسائي بخفض الراء، وقرأ الباكون بنصبها، ومن خفض فهو على أصله في الإمالة والفتح وقفاً ووصلاً.

واختلفوا في ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [٦٠]، فقرأ حمزة بضم الباء<sup>(٢)</sup> من ﴿وَعَبَدَ﴾، وخفض ﴿الطَّاغُوتَ﴾، وقرأ الباكون بالفتح والنصب.

واختلفوا في ﴿رِسَالَتَهُ﴾ [٦٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وأبو بكر ﴿رِسَالَتِهِ﴾ بالالف على الجمع وكسر التاء، وقرأ الباكون بغير ألف ونصب التاء على التوحيد. وتقدم اختلافهم في همز ﴿وَالصَّيُّوْنَ﴾ [٦٩] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَلَا تَكُونُ﴾ [٧١]، فقرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباكون بنصبها.

واختلفوا في ﴿عَقَدْتُمْ﴾ [٨٩] فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «لتقارب»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «الباء» المثناة التحتية، وهو تصحيف.

﴿عَقْدٌ﴾ بالقصر والتخفيف، ورواه ابن ذكوان كذلك إِلَّا أَنَّهُ بِالْف<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بالتشديد من غير ألف.

واختلفوا في ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ [٩٥]، فقرأ الكوفيون ويعقوب ﴿فَجَزَاءٌ﴾ بالتنوين ﴿مِثْلُ﴾ برفع اللّام، وقرأ الباقون بغير تنوين وخفض اللّام.

واختلفوا في ﴿كَفَرَةٌ طَعَامُ﴾ [٩٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿كَفَرَةٌ﴾ بغير تنوين ﴿طَعَامُ﴾ بالخفض على الإضافة، والباقون بالتنوين ورفع ﴿طَعَامُ﴾.

واتفقوا على ﴿مَسْكِينٍ﴾ [٩٥]، هنا أَنَّهُ بالجمع؛ لَأَنَّهُ لَا يُطْعَمُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مسكين واحد، بل جماعة مساكين، وإنَّما اختلف في الذي في البقرة؛ لَأَنَّ التَّوْحِيدَ يراد به: عن كُلِّ يَوْمٍ، والجمع يراد به: عن أَيَّامٍ كَثِيرَةٍ. وتقدّم / ﴿قِيَمًا﴾ [٩٧] لابن عامر في أوَّل النساء.

واختلفوا في ﴿أَسْتَحَقَّ﴾ [١٠٧]، فروى حفص بفتح التاء والحاء، وإذا ابتداء كسر همزة الوصل، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء، وإذا ابتدؤوا ضمُّوا الهمزة.

واختلفوا في ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ [١٠٧]، فقرأ حمزة وخلف ويعقوب وأبو بكر ﴿الْأَوَّلَيْنِ﴾ بتشديد الواو وكسر اللّام بعدها وفتح النون على الجمع، وقرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللّام وكسر النون على التثنية. وتقدّم اختلافهم في ﴿الْقُيُوبِ﴾ [١٠٩] في البقرة عند ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ﴾. وتقدّم اختلافهم في ﴿الطَّيْرِ﴾، و ﴿طَيْرًا﴾ [٤٩] في آل عمران.

(١) في المطبوع: «بالألف».

واختلفوا في ﴿الْأَسْحَرُ تُبَيِّتُ﴾ هنا [١١٠]، وفي أوّل يونس [٢]، وفي هود [٧]، والصف [٦]؛ فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿ساحر﴾ بألف بعد السين وكسر الحاء في الأربعة، وافقهم ابن كثير وعاصم في يونس، وقرأ الباقر بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف في الأربعة.

واختلفوا في ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [١١٢]، فقرأ الكسائي ﴿تَسْتَطِيعُ﴾ بالخطاب ﴿رَبُّكَ﴾ بالنصب، وهو على أصله في إدغام اللام في التاء، وقرأ الباقر بالغيب والرفع.

واختلفوا في ﴿مُنَزَّلَهَا﴾ [١١٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بالتشديد، وقرأ الباقر بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ [١١٩]، فقرأ نافع بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

وفيه من ياءات الإضافة ست: ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾ [٢٨]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وحفص، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢٨]، ﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [١١٦]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٩]، ﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [١١٥]، فتحها المدنيان، ﴿وَأُمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [١١٦]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

ومن الزوائد ياء واحدة: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [٤٤]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت لابن شَبُود عن قنبل كما تقدّم. والله تعالى أعلم.



## سورة الأنعام

تقدّم الخلاف في ضمّ الدال وكسرها من ﴿وَلَقَدْ أَسْهَرْنَا﴾ [١٠] من البقرة. وتقدّم مذهب أبي جعفر في إبدال همزتها من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مَنْ / يُصْرِفُ﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب وأبو بكر ﴿يُصْرِفُ﴾ بفتح الياء وكسر الراء، وقرأ الباكون بضمّ الياء وفتح الراء. وتقدّم اختلافهم في ﴿أَيُّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [١٩] في باب الهمزتين من كلمة.

واختلفوا في ﴿يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ﴾ هنا [٢٢]، و[سبأ: ٤٠]، فقرأ يعقوب بالياء في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿يَقُولُ﴾ جميعاً في السورتين، وافقه حفص في سبأ، وقرأ الباكون بالنون فيها من السورتين.

واختلفوا في ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ نَبَأٌ﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب والعليمي عن أبي بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباكون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿فَتَنَّتُهُمْ﴾ [٢٣]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص برفع التاء، وقرأ الباكون بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَاللَّهُ رِيَّتَنَا﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بنصب الباء، وقرأ الباكون بالخفض.

واختلفوا في ﴿وَلَا تَكْذِبْ﴾، ﴿وَنُكُونُ﴾ [٢٧]، فقرأ حمزة ويعقوب وحفص بنصب الباء والنون فيهما، وافقهم ابن عامر في ﴿وَنُكُونُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقرأ الباكون بالرفع فيهما.

(١) المثبت من: (ت) وكذا المطبوع: «يحشرهم»، وفي النسخ: «يحشر».

(٢) في المطبوع: «يكون» بالياء، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن عامر ﴿وَلَدَارُ﴾ بلام واحدة وتخفيف الدال، ﴿الْآخِرَةِ﴾ بخفض التاء على الإضافة، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقر بلامين مع تشديد الدال للإدغام، وبالرفع على النعت، وكذا هو في مصاحفهم. ولا خلاف في حرف يوسف [١٠٩] <sup>(١)</sup> أنه بلام واحدة؛ لاتفاق المصاحف عليه.

واختلفوا في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ هنا [٣٢]، وفي الأعراف [١٦٩]، ويوسف [١٠٩]، ويس [٦٨]، فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب في الأربعة، وافقهم ابن عامر وحفص هنا، وفي الأعراف ويوسف، ووافقهم أبو بكر في يوسف. واختلف عن ابن عامر في يس:

فروى الداجوني عن أصحابه عن هشام من غير طريق الشذائي، وروى الأخفش والصوري من غير طريق زيد، كلاهما عن ابن ذكوان كذلك بالخطاب.

وروى الخلواني عن هشام، والشذائي عن الداجوني عن أصحابه عنه، وزيد عن الرملي عن الصوري بالغيب.

وبذلك قرأ الباقر في الأربعة. وتقدم قراءة نافع ﴿يُخْرِجُكَ﴾ في آل عمران [١٧٦].

واختلفوا في ﴿يَكْذِبُونَكَ﴾ [٣٣]، فقرأ نافع والكسائي / بالتخفيف وقرأ الباقر بالتشديد. وتقدم قراءة ابن كثير ﴿يُنْزِلُ آيَةً﴾ [٣٧] مخففاً. وتقدم

(١) وهو: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [يوسف: ١٠٩].

اختلافهم في همزة ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [٤٠، ٤٧]، و ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٤٦] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَتَحَنَّا﴾ هنا [٤٤]، والأعراف [٩٦]، والقمر [١١]، و ﴿فُتِحَتْ﴾ في الأنبياء [٩٦]، فقرأ ابن عامر وابن وردان بتشديد التاء في الأربعة، وافقهما ابن جَمَّاز وروح في القمر والأنبياء، ووافقهم رويس في الأنبياء، واختلف عنه في الثلاثة الباقية:

فروى النَّخَاس عنه تشديدها، وروى أبو الطيب التخفيف.

واختلف عن ابن جَمَّاز هنا والأعراف: فروى الأُسْثَانِي عن الهاشمي عن إسماعيل تشديدهما، وكذا روى ابن حبيب عن قتيبة كلاهما عنه، وروى الباقر عنه التخفيف، وبذلك قرأ الباقر في الأربعة.

واتفقوا على تخفيف ﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ بَابًا﴾ في المؤمنين [٧٧]؛ لأنَّ ﴿بَابًا﴾ فيها مفرد، والتشديد يقتضي التكثير. والله أعلم.

وتقدّم ضمُّ الهاء<sup>(١)</sup> من ﴿يَهَانُظَرُ﴾ [٤٦] للأصبهاني من باب هاء الكناية. وتقدّم إشمام صاد ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦] في سورة النساء [٨٧].

واختلفوا في ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ هنا [٥٢]، والكهف [٢٨]، فقرأ ابن عامر ﴿بِالْغُدُوَّةِ﴾ فيهما، بضم الغين وإسكان الدال وواو بعدها، وقرأ الباقر بفتح الغين والدال وألف بعدها في الموضعين.

(١) «ضم الهاء»: سقطت من (س).

واختلفوا في ﴿أَنَّهُ مِّنْ عَمَلٍ﴾ [٥٤]، ﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٥٤] فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، وافقهم المدنيان في الأولى، وقرأ الباقر بالكسر فيهما.

واختلفوا في ﴿وَلَتَسْتَبِينَ﴾ [٥٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث أو الخطاب.

واختلفوا في ﴿سَبِيلُ﴾ [٥٥]، فقرأ المدنيان بنصب اللام، وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا في ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [٥٧]، فقرأ المدنيان وابن كثير وعاصم ﴿يَقْضُ﴾ بالصاد مهملة مشددة من القصص، وقرأ الباقر بإسكان القاف وكسر الضاد معجمة من القضاء، ويعقوب على أصله في الوقف بالياء، كما تقدّم في بابه.

واختلفوا في ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [٦١]، و﴿أَسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ﴾ [٧١]، فقرأ حمزة ﴿توفاه﴾، و﴿استهواه﴾ بألف عمالة بعد الفاء والواو، وقرأ الباقر بتاء ساكنة بعدهما.

واختلفوا في ﴿مَنْ يُضْلِكُمْ﴾ هنا [٦٣]، و﴿قُلِ اللَّهُ يُضْلِكُمْ﴾ بعدها [٦٤]، وفي يونس ﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ﴾ [٩٢]، و﴿تُنْجِي رُسُلَنَا﴾ [١٠٣]، و﴿تُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣]، وفي الحجر ﴿إِنَّا لَمُنْجُوهُمْ﴾ [٥٩]، وفي مريم ﴿تُنْجِي الَّذِينَ﴾ [٧٢]، وفي العنكبوت ﴿لَتُنْجِيَنَّهُ﴾ [٣٢]، وفيها ﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [٣٣]، وفي الزمر ﴿وَيُنْجِي اللَّهُ﴾ [٦١]، وفي الصف ﴿تُنْجِيكُمْ مِّنْ﴾ [١٠]<sup>(١)</sup>، فقرأ يعقوب بتخفيف تسعة أحرف منها، وهي

(١) في المطبوع: ﴿تُنْجِيكُمْ﴾ بنونين، وهو خطأ.

ماعدا الزمر والصف، وافقه على الثاني هنا نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، وانفرد المفسر بذلك عن زيد عن الداجوني عن أصحابه عن هشام، ووافقه<sup>(١)</sup> على الثالث من يونس الكسائي وحفص، ووافقه في الحجر والأول من العنكبوت حمزة والكسائي وخلف، ووافقه على موضع مريم الكسائي، وعلى الثاني من العنكبوت ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، وأمّا موضع الزمر فحَقَّقَه روح وحده، وشَدَّدَ الباقر سائرهنَّ، وأمّا حرف الصف فشَدَّده ابن عامر، وخَفَّفَه الباقر.

واختلفوا في ﴿وَحُفِّيَّةٌ﴾ هنا [٦٣]، والأعراف [٥٥]، فروى أبو بكر بكسر الخاء، وقرأ الباقر بضمّها.

واختلفوا في ﴿أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ﴾ [٦٣]، فقرأ الكوفيون ﴿أَنْجَيْنَا﴾ بألف بعد الجيم من غير ياء ولا تاء، وكذا هو في مصاحفهم، وهم في الإمالة على أصولهم، وقرأ الباقر بالياء والتاء من غير ألف، وكذا هو في مصاحفهم.

﴿وَاتَّفَقُوا عَلَى﴾ ﴿أَنْجَيْنَا﴾ في سورة يونس [٢٢]؛ لأنّه إخبار عن توجّههم إلى الله تعالى بالدعاء، فقال عز وجل: ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْنَا﴾ [يونس: ٢٢]، وذلك إنّما يكون بالخطاب، بخلاف ما في هذه السورة، فإنّه قال تعالى أولاً: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ﴾ [٦٣]، قائلين ذلك؛ إذ يحتمل الخطاب، ويحتمل حكاية الحال. والله أعلم\*<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: يعقوب.

(٢) ما بين النجمتين - وهو الفقرة كلها - سقط من (س)، ومن (ظ) وكتب في حاشيتها.

واختلفوا في ﴿يُنْسِيَنَّكَ﴾ [٦٨]، فقرأ ابن عامر بتشديد السين، وقرأ الباقر بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿ءَاَزَدَ﴾ [٧٤]، فقرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباقر بنصبها. وتقدم اختلافهم في إمالة ﴿رَأَاكَوَكَبَا﴾ [٧٦]، و ﴿رَأَا الْقَمَرَ﴾ [٧٧]، و ﴿رَأَا السَّمْسَ﴾ [٧٨] من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ [٨٠]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان بتخفيف النون، واختلف عن هشام:

فروى ابن عبدان عن الحلواني والداجوني عن أصحابه من جميع طرقه إلا المفسر عن زيد عنه كلهم عن هشام بالتخفيف كذلك، وبذلك قرأ الداني على أبي الفتح عن قراءته على أبي أحمد، وبه قرأ أيضاً على أبي الحسن عن قراءته على أصحابه عن الحسن بن العباس عن الحلواني، / وبذلك قطع له المهدوي، وابن سفيان، وابن شريح، وصاحب «العنوان»، وغيرهم من المغاربة.

وروى الأزرق الجمال عن الحلواني، والمفسر وحده عن الداجوني عن أصحابه تشديد النون، وبذلك قطع العراقيون قاطبة للحلواني، وبذلك قرأ الداني على شيخه الفارسي عن قراءته على أبي طاهر عن أصحابه من الطرق المذكورة، وبه قرأ أيضاً على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عنه، وهي رواية ابن عباد عن هشام، وبها قرأ من طريقه الداني على أبي الفتح عن أصحابه عنه، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ﴾<sup>(١)</sup> هنا [٨٣]، و [يوسف: ٧٦]، فقرأ الكوفيون

(١) ﴿مِّنْ﴾: كتبت في المطبوع خارج القوس، مما يوهم أنها ليست قرآناً.

بالتنوين فيهما، وافقهم يعقوب على التنوين هنا، وقرأ الباقر بغير تنوين فيهما.

واختلفوا في ﴿وَالْيَسَعَ﴾ هنا [٨٦]، وفي ص [٤٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بتشديد اللام وإسكان الياء في الموضعين، وقرأ الباقر بإسكان اللام مخففة وفتح الياء فيهما. وتقدم اختلافهم في هاء ﴿أَقْتَدَ﴾ [٩٠] من باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأَ طَيْسَ بُدُونَهَا وَتُخَفُّونَ كَثِيرًا﴾ [٩١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الثلاثة، وقرأ الباقر بالخطاب فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿وَلْيُنْذَرْ﴾ [٩٢]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [٩٤]، فقرأ المدنيان والكسائي وحفص بنصب النون، وقرأ الباقر برفعها. وتقدم اختلافهم في ﴿أَلَمِيتَ﴾ [٩٥] عند ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾<sup>(١)</sup> في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَجَعَلَ أَلِيلَ سَكَا﴾ [٩٦]، فقرأ الكوفيون ﴿وَجَعَلَ﴾ بفتح العين واللام من غير ألف وبنصب اللام من ﴿أَلِيلَ﴾، وقرأ الباقر بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض ﴿أَلِيلَ﴾.

واختلفوا في ﴿فَسْتَقَرُّ﴾ [٩٨]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بكسر القاف، وقرأ الباقر بفتحها.

(١) العجب أن النسخ الخطية التي عندي كلها كتب فيها: «حرمت عليكم الميتة» إلا أنه في (ظ) يظهر محاولة طمس التاء حيث رسمت الكلمة «حُرِّمَتْ»، فلعل تصحيح المطبوع إنما هو من الشيخ الضباع أو غيره، وليس من المؤلف والله أعلم.

واتفقوا على فتح الدال من ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [٩٨]؛ لأنَّ المعنى أنَّ الله استودعه فهو مفعول<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ من الموضعين في هذه السورة [١٤١، ٩٩]، و﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾<sup>(٢)</sup> في يس [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمَّ التاء والميم في الثلاثة، وقرأ الباقون بفتحها فيهنَّ.

واختلفوا / في ﴿وَحَرْقُوا﴾ [١٠٠]، فقرأ المدنيان بتشديد الراء، والباقون بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿دَرَسَتْ﴾ [١٠٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بآلف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء، وقرأ الباقون بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء.

واختلفوا في ﴿عَذَّوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١٠٨]، فقرأ يعقوب بضم العين والدال وتشديد الواو، وقرأ الباقون بفتح العين وإسكان الدال وتخفيف الواو. وتقدم الخلاف عن أبي عمرو في إسكان ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] واختلاسها<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا نصّ كلام الداني في جامع البيان: ٢٩٥.

(٢) جاءت هذه العبارة في جميع النسخ الخطية عندي، بإدخال الواو على الفعل، وهي بهذا الشكل غير صحيحة؛ لأنَّ الموضعين هنا في الأنعام هما: ﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [٩٩]، و﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [١٤١] وموضع سورة يس هو: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [٣٥]. وجاءت العبارة في المطبوع هكذا: واختلفوا في ﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾، ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ﴾ من الموضعين في هذه السورة، وفي ﴿ولياكلوا من ثمره﴾ في يس. اهـ.

وهي بهذا الشكل أيضاً خطأ؛ لأنَّ موضع سورة يس هو: ﴿لِيَأْكُلُوا﴾ بدون واو.

ويلاحظ أنَّ المؤلف ذكر هذه الفقرة كما ذكرها الداني في جامع البيان: ٢٩٥.

(٣) في المطبوع: «واختلاسها»، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.



واختلفوا في ﴿أَنهَآ إِذْ جَاءَتْ﴾ [١٠٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وخلف بكسر الهمزة من ﴿أَنهَآ﴾. واختلف عن أبي بكر: فروى العليمي عنه كسر الهمزة، وروى العراقيون قاطبة عن يحيى عنه الفتح وجهاً واحداً، وهو الذي في «العنوان». ونصّ المهدوي وابن سفيان وابن شريح ومكي وأبو الطيب بن غلبون وغيرهم على الوجهين جميعاً عن يحيى.

قال أبو الحسن بن غلبون: وقرأت على أبي ليحيى بالوجهين جميعاً وأخبرني أنّه قرأ على أبي سهل بالكسر، وأنّ ابن مجاهد أخذ عليه بذلك، وأخبرني أنّه قرأ على نصر بن يوسف بالفتح، وأنّ ابن شنبوذ أخذ عليه بذلك. قال: وأنا أخذ بالوجهين في رواية يحيى<sup>(١)</sup>.

وقال الداني: وقرأت أنا في رواية يحيى عن<sup>(٢)</sup> أبي بكر من طريق الصّريفيّ بالوجهين، وبلغني عن ابن مجاهد أنّه كان يختار في رواية يحيى الكسر، وبلغني عن ابن شنبوذ أنّه كان يختار في روايته الفتح<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد جاء عن يحيى بن آدم أنّه قال: لم يحفظ أبو بكر عن عاصم كيف قرأ، أكسر<sup>(٤)</sup> أم فتح؟ كأنّه شكّ فيها، وقد صحّ الوجهان جميعاً عن أبي بكر من غير طريق يحيى، فروى جماعة عنه الكسر وجهاً واحداً كالعليمي والبُرْجُمي والجعفي وهارون بن حاتم وابن أبي أمية والأعشى من رواية الشّموني وابن

(١) التذكرة: ٢/ ٣٣١.

(٢) في المطبوع: «على» بدل «عن»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢٩٧.

(٤) في المطبوع: (أكسر «به»)، وليست في النسخ، ولا جامع البيان.

غالب والتميمي، وروى سائر الرواة عنه الفتح كإسحاق الأزرق وأبي كريب والكسائي، وصحَّ عنه إسناد الفتح عن عاصم وجهاً واحداً، فيحتمل أن يكون الكسر من اختياره. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩]، فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿قُبُلًا مَّا﴾ [١١١] / فقرأ المدنيان وابن عامر بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقون بضمَّهما، ونذكر حرف الكهف [٥٥] في موضعه إن شاء الله تعالى. واختلفوا في ﴿مُزَّلَّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [١١٤]، فقرأ ابن عامر وحفص بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بالتخفيف.

واختلفوا في ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ هنا [١١٥]، وفي يونس [٣٣، ٩٦]، وغافر [٦]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بغير ألف على التوحيد في الثلاثة، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو في يونس وغافر، وقرأ الباقون بألف على الجمع فيهنَّ، ومن أفرد فهو على أصله في الوقف بالتاء والهاء والإمالة كما تقدَّم.

واختلفوا في ﴿فَصَلِّ لَكُمْ﴾ [١١٩]، فقرأ المدنيان والكوفيون ويعقوب بفتح الفاء والصاد، وقرأ الباقون بضم الفاء وكسر الصاد.

واختلفوا في ﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [١١٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب وحفص بفتح الحاء والراء، وقرأ الباقون بضم الحاء وكسر الراء. وتقدم كسر الطاء من ﴿أَصْطَرِزْتُمْ﴾ [١١٩] لابن وردان بخلاف<sup>(٢)</sup>، من البقرة.

(١) هذه الفقرة كلها هي نص كلام الداني في جامع البيان: ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) «بخلاف»: سقط من (س).

واختلفوا في ﴿لِيُضْلُوْنَ﴾ هنا [١١٩]، و ﴿لِيُضْلُوْا﴾ في يونس [٨٨]، فقرأ الكوفيون بضم الياء فيهما، وقرأ الباقون بفتحها منهما. وتقدم تشديد ﴿مَيْتًا﴾ [١٢٢] للمدنيين ويعقوب في البقرة.

واختلفوا في ﴿رِسَالَتِهِ﴾ [١٢٤]، فقرأ ابن كثير وحفص ﴿رِسَالَتُهُ﴾ بحذف الألف بعد اللام ونصب التاء على التوحيد، وقرأ الباقون بالألف وكسر التاء على الجمع.

واختلفوا في ﴿ضَيِّقًا﴾ هنا [١٢٥]، والفرقان [١٣]، فقرأ ابن كثير بإسكان الياء مخففة، وقرأ الباقون بكسرها مشددة.

واختلفوا في ﴿حَرْجًا﴾ [١٢٥]، فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿يَصْعَدُ﴾ [١٢٥]، فقرأ ابن كثير بإسكان الصاد وتخفيف العين من غير ألف، وروى أبو بكر بفتح الياء والصاد مشددة وألف بعدها وتخفيف العين، وقرأ الباقون بتشديد الصاد والعين من غير ألف.

واختلفوا في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ هنا [١٢٨]، وفي الموضع الثاني من يونس ﴿يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا﴾ [٤٥]، فروى حفص بالياء فيهما، وافقه روح هنا، وقرأ الباقون فيهما بالنون.

واتفقوا على الحرف الأول من يونس، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ﴾ [٢٨]، أنه بالنون من أجل قوله: ﴿فَرِيقَلَانِيَيْنِهِمْ﴾. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَتِمَّلُونَ﴾ / هنا [١٣٢]، وآخر هود [١٢٣]، والنمل [٩٣]، فقرأ ابن عامر بالخطاب في الثلاثة، وافقه المدنيان ويعقوب وحفص في هود والنمل، وقرأ الباقون بالغيب فيهنَّ.

واختلفوا في ﴿مَكَاتِكُمْ﴾، و ﴿مَكَاتِنَهُمْ﴾ حيث وقعا، وهو هنا [١٣٥]، وفي هود [٩٣، ١٢١]، ويس [٦٧]، والزمر [٣٩]، فروى أبو بكر بالألف على الجمع فيهما، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد.

واختلفوا في ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِبةُ الدَّارِ﴾ هنا [١٣٥]، والقصص [٣٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف فيهما بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. واختلفوا في ﴿بِرَعْمِهِمْ﴾ في الموضعين [١٣٦، ١٣٨]، فقرأ الكسائي بضم الزاي منهما، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ﴾، ﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [١٣٧]، فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من ﴿زَيْنٌ﴾ ورفع لام ﴿قَتَلَ﴾ ونصب دال ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ وخفض همزة ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ بإضافة ﴿قَتَلَ﴾ إليه، وهو فاعل في المعنى.

وقد فصل بين المضاف وهو ﴿قَتَلَ﴾ وبين ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ وهو المضاف إليه بالمفعول وهو ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، وجمهور نحاة البصريين على أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وتكلم في هذه القراءة بسبب ذلك حتى قال الزمخشري: «والذي حمله<sup>(١)</sup> على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ مكتوباً بالياء، ولو

(١) الضمير يعود على ابن عامر.

قرأ بجر «الأولاد، والشركاء»؛ لأنَّ الأولاد شركاؤهم في أموالهم؛ لوجد في ذلك مندوحة<sup>(١)</sup>.

قلت: والحق في غير ما قاله الزمخشريُّ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يستحل مسلم<sup>(٢)</sup> القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول، في الفصح الشائع الذائع اختياراً، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر، ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب؛ فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنَّه كان قبل أن يوجد اللحن، ويُتكلَّم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى، وتلقن، وروى، وسمع، ورأى، إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا / رأيت فيه كذلك.

مع أنَّ قارئها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طَرَفٍ من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب، فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة، وقُبَّةُ<sup>(٣)</sup> الملك، والمأتى إليها من أقطار الأرض في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء وأفضلهم بعد الصحابة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه،

(١) الكشف: ٤٢/٢.

(٢) في المطبوع: «بجل لمسلم».

(٣) تصحفت في المطبوع إلى: «وفيه».

أحد المجتهدين، والمتَّبَعين، و<sup>(١)</sup>المقتدَى بهم من الخلفاء الراشدين.  
وهذا الإمام القارئ - أعني ابن عامر - مقلِّد<sup>(٢)</sup> في هذا الزمن الصالح  
قضاء دمشق ومشيختها، وإمامة جامعها الأعظم، الجامع الأمويّ أحد عجائب  
الدنيا، والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة، هذا ودار  
الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه  
ال خليفة.

ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنّه كان في حلقة أربعمائة عريف يقومون عنه  
بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم،  
وتباين لغاتهم، وشدة ورعهم أنّه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن  
فيها، ولا أشار إليها بضعف، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى  
الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلّا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك  
إلى حدود الخمسمائة.

وأوّل من نعلّمه أنكر هذه القراءة \* وغيرها من القراءات \*<sup>(٣)</sup> الصحيحة،  
وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلاثمائة، وقد عدّ ذلك من سقطات  
ابن جرير، حتى قال السخاوي: قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: «إياك  
وطعن ابن جرير على ابن عامر».

(١) «و»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع.

(٢) كذا ضبطت الكلمة في (ك).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) في الحاشية، وجاءت العبارة في (ت) وكذا المطبوع: «القراءة»  
بالأفراد.

ولله درُّ إمام<sup>(١)</sup> النحاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله حيث قال في «كافيته الشافية»: :

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر<sup>(٢)</sup>

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم، جيّد من جهة المعنى أيضاً.

أمّا وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا ينكر ممّا يخرج به كتابنا عن المقصود.

وقد صحّح من كلام رسول الله ﷺ / : «فهل أنتم تاركوا لي صاحبي»<sup>(٣)</sup>، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي، فَفَصَّلُ المصدر بخلوّه من الضمير أولى بالجواز، وقرئ ﴿فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ [إبراهيم: ٤٧]<sup>(٤)</sup>.

وأما قوّته من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه: أحدها: كون الفاصل فَضْلَةً، فإنّه بذلك<sup>(٥)</sup> صالح لعدم الاعتداد به.

(١) في المطبوع: «أمام»، وهو خطأ مطبعي.

(٢) انظر: شرح الكافية: ٩٨٧-٩٨٨.

(٣) المراد بـ «صاحبي» سيدنا أبو بكر رضي الله عنه، والحديث في: البخاري: ١٣٣٩/٣ و ١٧٠٤/٤، صحيح ابن خزيمة: ٣٥٥/٤، مسند الشاميين للطبراني: ٢/٢٠٨.

(٤) قراءة شاذة.

(٥) في (ت) وكذا المطبوع: «لذلك»، بلام، وهو تصحيف.

الثاني: أَنَّهُ غير أَجْنَبِي معنًى؛ لَأَنَّهُ معمول للمضاف، وهو <sup>(١)</sup> المصدر.

الثالث: أَنَّ الفاصل مقدَّر التأخير؛ لَأَنَّ المضاف إليه مقدَّر التقديم؛ لَأَنَّهُ فاعل في المعنى، حتى إِنَّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله؛ لَأَنَّهُم قد فصلوا في الشعر بالأجْنَبِيَّ كثيراً، فاستحقَّ الفصل بغير أَجْنَبِي أَنْ يكون له مزية، فيحكم بجوازه مطلقاً، وإذا كانوا قد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب: «هو غلام إن شاء الله أخيك»، فالفصل بالمفرد أسهل.

ثمَّ إِنَّ هذه القراءة قد كانوا يحافظون عليها ولا يرون غيرها، قال ابن ذكوان: ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بياء ثابتة في الكتاب والقراءة، قال: وأخبرني أيوب - يعني ابن تميم شيخه - قال: قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجُند ﴿زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾ قال أيوب: فقلت له: إِنَّ في مصحفِي وكان قديماً ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾، فمحي أبو عبد الملك الياء وجعل مكان الياء واواً.

قال أيوب: ثمَّ قرأت على يحيى بن الحارث ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ فردَّ عليَّ <sup>(٢)</sup> يحيى ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء <sup>(٣)</sup>، فقلت له: إِنَّه كان في مصحفِي بالياء فحكت وجعلت واواً، فقال يحيى: أنت رجل محوت الصواب وكتبت الخطأ، فرددتها في المصحف على الأمر الأوَّل <sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: «هو والمصدر»، وهو تحريف.

(٢) كذا ضبطت.

(٣) «بالياء»: سقطت من المطبوع.

(٤) من قوله: قال ابن ذكوان.. إلى هنا، بنصه في جامع البيان: ٣٠٤، وفيه زيادة: «بالياء».



وقرأ الباقون ﴿زَيْتَ﴾ بفتح الزاي والياء ﴿قَتَلَ﴾ بنصب اللام ﴿أَوْلَدِهِمْ﴾ بخفض الدال ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ برفع الهمزة.

واختلفوا في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [١٣٩]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر من غير طريق الداجوني عن هشام وأبو بكر بالتاء على التأنيث، واختلف عن الداجوني فروى زيد عنه من جميع طرقه التذكير، وهو الذي لم يرو الجماعة عن الداجوني غيره، وروى الشذائي عنه التأنيث فوافق الجماعة.

قلت: وكلاهما صحيح عن الداجوني، إلا أن التذكير أشهر عنه، وبه قرأ الباقون.

/ واختلفوا في ﴿مَيِّتَةً﴾ [١٣٩]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر برفع التاء، وأبو جعفر على أصله في تشديد الياء<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدم اختلافهم في تشديد ﴿قَتَلُوا﴾ [١٥٦] لابن كثير وابن عامر في سورة آل عمران. وتقدم إسكان ﴿أَكَلُهُ﴾ لنافع وابن كثير عند ﴿هُزُوا﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدم اختلافهم في ﴿ثَمَرِهِ﴾ [٩٩] من هذه السورة.

واختلفوا في ﴿حَصَايِهِ﴾ [١٤١]، فقرأ البصريان وابن عامر وعاصم بفتح الحاء، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدم اختلافهم في ﴿خُطَوَاتٍ﴾ [١٤٢] عند ﴿هُزُوا﴾ من البقرة. وتقدم اختلافهم في صفة تسهيل همزة الوصل من ﴿الذَّكَرَيْنِ﴾ [١٤٣] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿الْمَعَزِ﴾ [١٤٣]، فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر من غير

(١) في المطبوع: «التاء»، تصحيف.

طريق الداجوني عن هشام بفتح العين، وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بسكون العين، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ﴾ [١٤٥]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وحمزة بالتاء على التأنيث، وقد انفرد المفسر عن الداجوني عن أصحابه عن هشام بالياء على التذكير، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿مَيْتَةً﴾ [١٤٥]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. وتقدم كسر النون والطاء في ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [١٤٥] في البقرة [١٧٣]. وتقدم انفراد فارس بن أحمد في ضم هاء ﴿يَبْغِيهِمْ﴾ [١٤٦].

واختلفوا في ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢] إذا كان بالتاء خطاباً وحسن معها تاء<sup>(١)</sup> أخرى، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتخفيف الذال حيث جاء، وقرأ الباقون بالتشديد.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ [١٥٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الهمزة وقرأ الباقون بفتحها، إلا أن يعقوب وابن عامر خففا النون، و<sup>(٢)</sup> الباقون بالتشديد. وتقدم مذهب البزي في تشديد تاء ﴿فَنَفَرَقَ﴾ [١٥٣] عند ذكر تاءاته من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَكَةُ﴾ هنا [١٥٨]، وفي النحل [٣٣]، فقرأهما حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث فيهما.

(١) في المطبوع: «ياء»، بالمشناة التحتية، وهو خطأ وتصحيف.

(٢) في المطبوع: «وقرأ».

واختلفوا في ﴿فَرَقُوا﴾ هنا [١٥٩]، وفي الروم [٣٢]، فقرأهما حمزة والكسائي ﴿فارقوا﴾ بالالف مع تخفيف الراء، وقرأ الباقون بغير ألف مع التشديد فيهما.

واختلفوا في ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [١٦٠]، فقرأ يعقوب ﴿عَشْرُ﴾ بالتنوين ﴿أَمْثَالُهَا﴾ بالرفع، وقرأ الباقون / بغير تنوين وخفض ﴿أَمْثَالِهَا﴾ على الإضافة.

واختلفوا في ﴿دِينَاقِيمًا﴾ [١٦١]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بكسر القاف وفتح الياء مخففة، وقرأ الباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. وتقدم ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ في البقرة [١٣٠] لابن عامر.

وفيها من ياءات الإضافة ثمان: ﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ [١٤]، ﴿وَمَنَاقٍ لِلَّهِ﴾ [١٦٢]، فتحهما المدنيان، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٥]، ﴿إِنِّي أَرْتَكُ﴾ [٧٤]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي<sup>(١)</sup>﴾ [٧٩]، فتحها المدنيان وابن عامر وحفص، ﴿صِرْطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [١٥٣] فتحها ابن عامر، ﴿رَبِّيَ إِلَى صِرْطٍ﴾ [١٦١]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿وَبَحْيَايَ﴾ [١٦٢]، أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش وأبو جعفر على ما تقدم في بابها.

وفيها من الزوائد واحدة: ﴿وَقَدْ هَدَيْنِ وَلَا﴾ [٨٠]، أثبتها وصلّا أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين يعقوب، وكذلك رويت عن قبل من طريق ابن سَنُود كما تقدم.

(١) في المطبوع: ﴿لِلَّهِ﴾ بدل ﴿لِلَّذِي﴾.

## سورة الأعراف

تقدّم السكت لأبي جعفر على كلّ حرف من الفواتح في بابه.

واختلفوا في ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٣]، فقرأ ابن عامر ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ بياء قبل التاء، وكذا هو في مصاحف أهل الشام، مع تخفيف الذال، وقرأ الباقر بقاء واحدة من غير ياء قبلها، كما هو في مصاحفهم، وحمزة والكسائي وخلف وحفص على أصلهم في تخفيف الذال. وتقدّم قراءة أبي جعفر ﴿لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا﴾ [٣٤] في البقرة. وتقدّم تسهيل همزة ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٨] الثانية للأصبهاني في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ﴾ هنا [٢٥]، ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرِجُونَ﴾ في أول الروم [١٩]، والزخرف [١١]، و﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرِجُونَ مِنْهَا﴾ في الجاثية [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح حرف المضارعة وضمّ الراء في الأربعة، وافقهم يعقوب وابن ذكوان هنا، ووافقهم ابن ذكوان في الزخرف، واختلف عنه في حرف الروم:

فروى الإمام أبو إسحاق الطبري، وأبو القاسم عبد العزيز الفارسي / كلاهما عن النقاش عن الأخفش عنه فتح التاء وضم الراء كروايته هنا، والزخرف، وكذلك روى هبة الله عن الأخفش، وهي رواية ابن خُرّاذ<sup>(١)</sup> عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش كما ذكره في «المفردات» ولم يصرح به في «التيسير» هكذا، ولا ينبغي أن يؤخذ من «التيسير» بسواه. والله أعلم.

(١) عثمان بن عبد الله بن محمد، نزيل إنطاكية. غاية النهاية: ٥٠٦ / ١.

وروى عن ابن ذكوان سائر الرواة من سائر الطرق حرف الروم بضمّ التاء وفتح الراء، وبذلك انفرد عنه زيد من طريق الصوريّ في موضع الزخرف، وبذلك قرأ الباكون في الأربعة.

واتفقوا على الموضع الثاني من الروم [٢٥] وهو قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُم مَّخْرُجُونَ﴾، أنّه بفتح التاء وضمّ الراء حملاً على قوله تعالى في: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْجِيئُونَ﴾ [الإسراء: ٥٢]، وهذا في غاية اللطف ونهاية الحسن، فتأمله<sup>(١)</sup>.

قال الداني: وقد غلط فيه محمد بن جرير، قال: وذلك منه قلة إمعان وغفلة مع تمكنه ووفور<sup>(٢)</sup> معرفته غلطاً فاحشاً على ورش فحكى عنه أنّه ضمّ التاء وفتح الراء<sup>(٣)</sup>.

قلت: وقد ورد الخلاف فيه من رواية الوليد بن حسان عن ابن عامر وهبيرة من طريق \*القاضي عن حسنون عنه عن حفص، وكذا من «المصباح» رواية أبان ابن تغلب عن عاصم، والجعفي عن أبي بكر عنه طريق ابن ملاعب<sup>(٤)</sup>، وهي قراءة أبي السّمّك، وأمّا عن ورش فلا يعرف البتة، بل هو وهم، كما نبّه عليه الداني.

(١) في (ت) وكذا المطبوع، حدث هنا تقديم وتأخير لعله سبق نظر من الناسخ، إذ جاءت العبارة بعد كلمة: وضم الراء: قال الداني ... فتأمله. اهـ. والصواب ما في النسخ الخطية.

(٢) في المطبوع: «ووفوره»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٦٢/ أ.

(٤) ما بين النجمتين سقط من جميع النسخ الخطية، وكتبته تبعاً للمطبوع.

واتفقوا أيضاً على حرف الحشر [١٢] وهو قوله: ﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾، وعبارة الشاطبي موهمة له، لولا ضبط الرواة؛ لأنَّ منع الخروج منسوب إليهم وصادر عنهم، ولهذا قال بعده: ﴿وَلَيْنَ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢].

واتفقوا أيضاً على قوله: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ في سأل [٤٣]؛ حملاً على قوله: ﴿يُوفُونَ﴾ [المعارج: ٤٣]؛ ولأنَّ قوله: ﴿سِرَاعًا﴾ حال منهم فلا بدَّ من تسمية الفاعل. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وتقدّم ذكر ﴿يُورَى﴾ [٢٦] في باب «الإمالة»، لأبي عثمان الضّرير عن الدوري عن الكسائي.

وتقدّم الكلام على ﴿سَوَاءٌ تَكُمُ﴾ [٢٦] للأزرق عن ورش في باب «المدّ».

واختلفوا في ﴿وَلِبَاسُ الْقَوَى﴾ [٢٦]، فقرأ المدنيان وابن عامر والكسائي بنصب السين، وقرأ الباقر برفعها.

واختلفوا / في ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [٣٢]، فقرأ نافع بالرفع، وقرأ الباقر<sup>٢</sup> بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [٣٨]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿لَا تُفْنَحُ هُمُ﴾ [٤٠]، فقرأ أبو عمرو بالتأنيث والتخفيف، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتذكير والتخفيف، وقرأ الباقر بالتأنيث والتشديد.

(١) العبارة سقطت من المطبوع.

وتقدّم إدغام ﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [٤١] لرويس مع إدغام أبي عمرو في «الكبير».

واختلفوا في ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ﴾ [٤٣]، فقرأ ابن عامر بغير واو قبل ﴿مَا﴾، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقرن بالواو، وكذلك هو في مصاحفهم.

وتقدّم اختلافهم في إدغام ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [٤٣] من باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿نَعَمْ﴾ حيث وقع، وهو في الموضعين من هذه السورة [٤٤]، [١١٤]، وفي الشعراء [٤٢]، والصفات [١٨]، فقرأ الكسائي بكسر العين منها، وقرأ الباقرن بفتحها في الأربعة.

وتقدّم إبدال ﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [٤٤] لأبي جعفر والأزرق من باب «الهمز»<sup>(١)</sup> المفرد». واختلفوا في ﴿أَنْ لَّعْنَةُ اللَّهِ﴾ [٤٤]، فقرأ نافع والبصريان وعاصم بإسكان النون مخففة ورفع ﴿لَّعْنَةُ﴾، واختلف عن قبل:

فروى عنه ابن مجاهد والشَّطَوِي عن ابن شَنَّبُود كذلك، وهي رواية ابن ثوبان عنه، وعليها أكثر العراقيين من طريق ابن الصباح وابن شَوذْب<sup>(٢)</sup> وأبي عون.

(١) في المطبوع: الهمزة، تحريف.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: «شَنَّبُود»، وهو تحريف، والصواب ما أثبت.

وانظر ترجمة ابن شَوذْب في غاية النهاية: ٤٣٧/١.

وروى عنه ابن شنبوذ إلا الشطوي عنه تشديد النون ونصب «اللعنة»، وهي رواية أبي ربيعة الزينبي وابن عبد الرزاق والبلخي، وبذلك قطع الداني لابن شنبوذ وابن الصباح وسائر الرواة عن القواس وعن ابن شنبوذ، وبذلك قرأ الباكون.

وتقدّم اختلافهم في ضمّ التنوين وكسره من ﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [٤٩].

واختلفوا في ﴿يُعْثَى اللَّيْلُ﴾ هنا [٥٤]، والرعد [٣]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الشين في الموضعين، وقرأ الباكون بتخفيفها فيها.

واختلفوا في ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [٥٤]، فقرأ ابن عامر برفع الأربعة الأسماء، وقرأ الباكون بنصبها وكسر التاء من ﴿مُسَخَّرَاتٌ﴾؛ لأنها تاء جمع المؤنث السالم.

وتقدّم ﴿وَحُفَيَّةٌ﴾ [٥٥] لأبي بكر في الأنعام [٦٣].

وتقدّم ﴿الرَّيْحُ﴾ [٥٧] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿بُشْرًا﴾ هنا [٥٧]، والفرقان [٤٨]، والنمل [٦٣]، فقرأ عاصم بالباء الموحدة / وضمّها وإسكان الشين في المواضع الثلاثة، وقرأ ابن عامر <sup>٢</sup> بالنون وضمّها وإسكان الشين، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون وفتحها وإسكان الشين، وقرأ الباكون بالنون وضمّها وضمّ الشين.

وتقدّم اختلافهم في تشديد ﴿مَيِّتٌ﴾ [٥٧] من البقرة [١٧٣]. وتقدّم

اختلافهم في تخفيف ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٥٧] من أواخر الأنعام [١٥٢].



وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن أصحابه عن ابن وردان بضم الياء وكسر الراء من قوله: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، وخالفه سائر الرواة فرووه بفتح الياء وضم الراء، وكذلك قرأ الباقر<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر بفتح الكاف، وقرأ الباقر بكسرها.

واختلفوا في ﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ حيث وقع، وهو هنا<sup>(٢)</sup> [٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]، وفي هود [٥٠، ٦١، ٨٤]، والمؤمنون [٢٣، ٣٢]، فقرأ أبو جعفر والكسائي بخفض الراء وكسر الهاء بعدها، وقرأ الباقر برفع الراء وضم الهاء.

واختلفوا في ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ في الموضعين هنا [٦٢، ٦٨]، وفي الأحقاف [٢٣]، فقرأ أبو عمرو بتخفيف اللام في الثلاثة، وقرأ الباقر بتشديدها فيها. وتقدم اختلافهم في ﴿بَصُطَةً﴾ [٦٩] من سورة البقرة [٢٤٧].

واختلفوا في ﴿قَالَ أَلَمْ لَا﴾ من قصة «صالح» [٧٥]، فقرأ ابن عامر بزيادة واو قبل ﴿قَالَ﴾، وكذلك هو<sup>(٣)</sup> في المصاحف الشامية، وقرأ الباقر بغير واو، وكذلك<sup>(٤)</sup> في مصاحفهم.

(١) هذه أولى الانفرادات الأربع التي يقرأ بها لابن وردان من «الدرة» لا «الطيبة».

انظر: الإيضاح شرح الدرة للزبيدي: ٢٦٨.

(٢) في (س): «هذا» بدل «هنا».

(٣) في (س): «وهو كذلك».

(٤) في المطبوع: زيادة «هو» بعد «كذلك» وليست في النسخ.

وتقدّم اختلافهم في الإخبار<sup>(١)</sup>، والاستفهام والهمزتين من ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ﴾ في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوْأَمِنَ﴾ [٩٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بإسكان الواو، وورش والهذلي عن الهاشمي عن ابن جاز على أصلهما في إلقاء حركة الهمزة على الواو، وقرأ الباقر بفتح الواو.

واختلفوا في ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ﴾ [١٠٥]، فقرأ نافع ﴿عَلَىٰ﴾ بتشديد الياء وفتحها على أنها ياء الإضافة، وقرأ الباقر ﴿عَلَىٰ﴾ على أنها حرف جر. وتقدّم اختلافهم في ﴿آزِجَةٌ﴾ [١١١] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿يَكْلُ سَجِرٍ﴾ هنا [١١٢]، وفي يونس [٧٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿سَجَارٍ﴾ على وزن «فَعَالٍ» بتشديد الحاء وألف بعدها في الموضعين، وهم على أصولهم في الفتح والإمالة، كما تقدّم في بابها، وقرأ الباقر في السورتين ﴿سَجِرٍ﴾ على وزن «فاعل» والألف قبل / الحاء.

واتفقوا على حرف الشعراء أنه ﴿سَجَارٍ﴾ [٣٧]؛ لأنه جواب لقول فرعون فيما استشارهم فيه من أمر موسى بعد قوله: ﴿إِنَّكَ هَذَا السَّحَرُ عَلِيمٌ﴾ [١٠٩] فأجابوه بما هو أبلغ من قوله رعاية لمراذه، بخلاف التي في الأعراف فإن ذلك جواب لقولهم فتناسب اللفظان.

(١) في المطبوع: «الأخبار» بفتح الهمزة، وهو خطأ مطبعي.

وأما التي في يونس فهي أيضاً جواب من فرعون لهم حيث قالوا: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٧٦] فرفع مقامه عن المبالغة. والله أعلم.

وتقدم اختلافهم في ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [١١٣] خبراً واستفهاماً وتحقيقاً وتسهيلاً وغير ذلك من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿تَلَقَّفْ مَا﴾ هنا [١١٧]، وطه [٦٩]، والشعراء [٤٥]، فروى حفص بتخفيف القاف في الثلاثة، وقرأ الباكون بتشديدها فيهن. وتقدم مذهب البزّي في تشديد التاء وصلأ.

وتقدم اختلافهم في ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَاْمَنْتُ بِهِ﴾ [١٢٣] إخباراً واستفهاماً وتسهيلاً وغير ذلك في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿سَنَقِلُّ﴾ [١٢٧]، فقرأ المدنيان وابن كثير بفتح النون وإسكان القاف وضمّ التاء من غير تشديد، وقرأ الباكون بضمّ النون وفتح القاف وكسر التاء وتشديدها.

واختلفوا في ﴿يَعْرِشُونَ﴾ هنا [١٣٧]، والنحل [٦٨]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بضم الراء فيهما، وقرأ الباكون بكسرها منهما.

واختلفوا في ﴿يَعْكُفُونَ﴾ [١٣٨]، فقرأ حمزة والكسائي والورّاق عن خلف بكسر الكاف، واختلف عن إدريس فروى عنه المطوعي وابن مقسم والقطيعي بكسرها، وروى عنه الشطي بضمها، وكذلك قرأ الباكون.

واختلفوا في ﴿وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [١٤١]، فقرأ ابن عامر بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباكون بياء ونون

وَألف بعدها، وكذلك<sup>(١)</sup> في مصاحفهم، والعجب أن ابن مجاهد لم يذكر هذا الحرف في كتابه «السبعة»<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿يُقِيلُونَ أُنْثَاءَكُمْ﴾ [١٤١]، فقرأ نافع بفتح الياء وإسكان القاف وضمّ التاء من غير تشديد، وقرأ الباقر بضمّ الياء وفتح القاف وكسر التاء مشددة.

وتقدّم اختلافهم في ﴿وَعَدْنَا﴾ في [البقرة: ٥١].

واختلفوا في ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ هنا [١٤٣]، والكهف [٩٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالمد والهمز مفتوحاً من غير تنوين في الموضعين، وافقهم عاصم في الكهف، وقرأ / الباقر بالتنوين من غير مد ولا همز في السورتين.

واختلفوا في ﴿يُرْسَلَتِي﴾ [١٤٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير وروح ﴿يُرْسَلَتِي﴾ بغير ألف بعد اللام على التوحيد، وقرأ الباقر بألف<sup>(٣)</sup> على الجمع.

واختلفوا في ﴿سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ [١٤٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء والشين، وقرأ الباقر بضمّ الراء وإسكان الشين.

واختلفوا في ﴿مِنْ حُلِيِّهِنَّ﴾ [١٤٨]، فقرأ حمزة والكسائي بكسر الحاء، وقرأ يعقوب بفتح الحاء وإسكان اللام وتخفيف الياء، وقرأ الباقر بضمّ الحاء،

(١) في المطبوع: «كذلك هو»، وهي زيادة ليست في النسخ الصحيحة.

(٢) هذا سهو من المؤلف رحمه الله، أو أنه اعتمد على بعض نسخ «السبعة»، والأرجح عندي أنه اتبع الإمام الداني في «جامع البيان» حيث ذكر نفس العبارة: «والعجب... اه»، فهذا الحرف مذكور في النسخة المطبوعة من «السبعة» وموجود في نسخة خطية من «السبعة» عندي برواية الكتاني. انظر السبعة: ٢٩٣.

(٣) بألف: سقطت من (س).

وكلّهم كسر اللّام وشدّد الياء مكسورة سوى يعقوب. وتقدّم انفراد فارس عن رويس عنه بضمّ الهاء.

واختلفوا في ﴿لَيْنَ لَمْ يَرَحْمَنَارُبَّنَا وَيَغْفِرْلَنَا﴾ [١٤٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب فيهما ونصب الباء من ﴿رَبَّنَا﴾، وقرأ الباقر بالغيب فيهما ورفع الباء.

واختلفوا في ﴿أَبْنَأَمْ﴾ هنا [١٥٠]، وفي طه ﴿يَبْنُوْهُمْ﴾ [٩٤]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بكسر الميم في الموضعين، وقرأ الباقر بفتحها فيهما.

واختلفوا في ﴿إِصْرَهُمْ﴾ [١٥٧]، فقرأ ابن عامر ﴿أَصْرَهُمْ﴾ بفتح الهمزة والمدّ والصاد وألف بعدها على الجمع، وقرأ الباقر بكسر الهمزة والقصر وإسكان الصاد من غير ألف على الأفراد.

وتقدّم الخلاف في ﴿تَغْفِرْلَكُمْ﴾ [١٦١] من سورة البقرة.

واختلفوا في ﴿خَطِيئَتَكُمْ﴾ [١٦١]، فقرأ المدنيان ويعقوب ﴿خَطِيئَتُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> بجمع السلامة ورفع التاء، وقرأ ابن عامر بالأفراد ورفع التاء، وقرأ أبو عمرو ﴿خَطِيئَتَكُمْ﴾ على وزن «عطاياكم» بجمع التكسير، وقرأ الباقر بجمع السلامة وكسر التاء نصباً.

واتفقوا على ﴿خَطِيئَتَكُمْ﴾ في البقرة [٥٨] من أجل الرسم.

واختلفوا في ﴿مَعْدَرَةٌ﴾ [١٦٤]، فروى حفص بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

(١) في المطبوع: «خطياتكم»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [١٦٥]، فقرأ المدنيان وزيد عن الداجوني عن هشام بكسر الباء وياء ساكنة بعدها من غير همز، وقرأ ابن عامر إلّا زیداً عن الداجوني كذلك، إلّا أنّه همز الياء. واختلف عن أبي بكر:

فروى عنه الثقات قال: كان حفطي عن عاصم ﴿بَيْئَسٍ﴾ على مثال «فَيْعَل» ثم جاءني منها شك فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش ﴿بَيْئَسٍ﴾<sup>(١)</sup> مثل حمزة.

وقد روى عنه الوجه الأول وهو فتح الباء ثم ياء ساكنة ثم همزة مفتوحة أبو حمّادون عن يحيى / ونفطويه \* وأبو بكر بن حماد المنقي<sup>(٢)</sup> كلاهما عن الصّريفيّني عن يحيى عنه\*<sup>(٣)</sup> وهي رواية الأعشى<sup>(٤)</sup> والبُرْجُمي والكسائي وغيرهم عن أبي بكر.

وروى عنه الوجه الثاني وهو فتح الباء وكسر الهمزة وياء بعدها على وزن «فَعِيل» العليمي والأصم عن الصّريفيّني والحري<sup>(٥)</sup> عن أبي عون عن الصّريفيّني.

وروى عنه الوجهين جميعاً القافلائي عن الصريفيّني عن يحيى.

(١) في المطبوع: «بش» بدون ياء بعد الهمزة، وهو خطأ، والصواب ما في النسخ الخطية، إذ إنّهُ هو قراءة حمزة وغيره.

(٢) في المطبوع: «المنقي»، بالتاء وهو تصحيف.

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٤) في (س): «الأعمش»، وهو تحريف.

(٥) في (س) و (ظ): «الجري»، بالجيم.

وكذلك روى خلف عن يحيى، وبهما قرأ أبو عمرو الداني \* من طريق الصريفي \*<sup>(١)</sup>. وبهذا الوجه الثاني قرأ الباقر.

وتقدم تسهيل ﴿تَأَذَّتْ﴾ [١٦٧] عن الأصبهاني في باب «الهمز المفرد». وتقدم اختلافهم في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٦٩] في الأنعام.

واختلفوا في ﴿يُمَسِّكُونَ﴾ [١٧٠]، فروى أبو بكر بتخفيف السين، وقرأ الباقر بتشديدها.

واختلفوا في ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ هنا [١٧٢]، والموضع الثاني من الطور وهو: ﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٢١]، وفي يس ﴿وَأَيُّهُمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٤١]، فقرأ ابن كثير والكوفيون بغير ألف على التوحيد في الثلاثة مع فتح التاء، وافقهم أبو عمرو على حرف يس، وقرأ الباقر بالألف على الجمع مع كسر التاء في المواضع الثلاثة، ونذكر اختلافهم في الأول من الطور في موضعه إن شاء الله.

واختلفوا في ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [١٧٢]، ﴿أَوْ نَقُولُوا﴾ [١٧٣]، فقرأ أبو عمرو بالغيب فيهما، وقرأ الباقر فيهما بالخطاب.

وتقدم اختلافهم في إدغام ﴿يَلْهَثْ ذَٰلِكَ﴾ [١٧٦] من باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿يُلْحِذُونَ﴾ هنا [١٨٠]، والنحل [١٠٣]، وحم السجدة [٤٠]، فقرأ حمزة بفتح الياء والحاء في الثلاثة، وافقه الكسائي وخلف في النحل، وقرأ الباقر بضم الياء وكسر الحاء في ثلاثهن.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

واختلفوا في ﴿وَيَذُرُهُمْ﴾ [١٨٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالنون، وقرأ الباقر بالياء.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف بجزم الراء، وقرأ الباقر برفعها. وتقدم الخلاف عن قالون في ﴿إِنَّا إِنَّا لَا﴾ [١٨٨] عند قوله: ﴿أَنَا أُحْيِ﴾ من البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿جَعَلَا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [١٩٠]، فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مد ولا همز، وقرأ الباقر بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة من غير تنوين.

واختلفوا في ﴿لَا يَتَّبِعُكُمْ﴾ هنا [١٩٣]/ وفي الشعراء ﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [٢٢٤]، فقرأ نافع بإسكان التاء وفتح الباء فيهما، وقرأ الباقر بفتح التاء مشددة وكسر الباء في الموضعين.

واختلفوا في ﴿يَبْطِشُونَ﴾ هنا [١٩٥]، و ﴿يَبْطِشُ بِالَّذِي﴾ في القصص [١٩]، و ﴿نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ في الدخان [١٦]، فقرأ أبو جعفر بضم الطاء في الثلاثة، وقرأ الباقر بكسرها فيهن.

واختلف عن أبي عمرو في ﴿إِنَّا وَلِيُّ اللَّهِ﴾ [١٩٦] فروى ابن حبش عن السوسي حذف الياء وإثبات ياء واحدة مفتوحة مشددة، وكذا روى أبو نصر الشذائي عن ابن جمهور عن السوسي، وهي رواية شجاع عن أبي عمرو، وكذا رواه ابن جبير في «مختصره» عن اليزيدي، وكذا رواه أبو خلاد عن اليزيدي عن أبي عمرو نصاً، وكذا رواه عبد الوارث عن أبي عمرو أداً، وكذا رواه الداجوني عن ابن جرير.

وهذا أصح عبارات عنه - أعني الحذف -، وبعضهم يعبر عنه بالإدغام



وهو خطأ؛ إذ المشدّد لا يدغم في المخفّف، وبعضهم أدخله في الإدغام الكبير، ولا يصحّ ذلك؛ لخروجه عن أصوله؛ ولأنّ راويه يرويه مع الإدغام الكبير، فقد نصّ عليه صاحب «الروضة» لابن حبش عن السوسيّ، مع أنّ الإدغام الكبير لم يكن في «الروضة» عن السوسيّ ولا عن الدوريّ كما قدّمنا في بابه.

وقد روى الشَّنبُوزِيُّ عن ابن جمهور<sup>(١)</sup> عن السوسيّ بكسر الياء المشدّدة بعد الحذف، وهي قراءة عاصم الجحدريّ وغيره، فإذا كسرت وجب ترقيق الجلالة بعدها كما تقدّم.

وقد اختلف في توجيه هاتين الروايتين:

فأمّا فتح الياء: فخرجها الإمام أبو علي الفارسي على حذف لام في الفعل في ﴿وَلَيْتَ﴾ [١٩٦] وهي الياء الثانية وإدغام ياء «فعليل» في ياء الإضافة، وقد حذفت اللام كثيراً في كلامهم، وهو مطّرد في اللّامات في التحقير نحو: «غُطِّي» في تحقير «غطاء»، وقد قيل في تخريجها غير ذلك، وهذا أحسن<sup>(٢)</sup>.

وأما كسر الياء فوجهها: أن يكون المحذوف ياء المتكلم؛ لملاقاتها ساكناً، كما تحذف ياءات الإضافة عند لقيها الساكن، فقليل: فعلى هذا إنّها يكون الحذف حالة الوصل فقط، وإذا وقف أعادها.

وليس كذلك؛ بل الرواية الحذف وصلاً ووقفاً، فعلى هذا لا يحتاج إلى إعادتها وقفاً؛ بل / أجرى الوقف مجرى الوصل، كما فعل في ﴿وَآخِشُونَ الْيَوْمَ﴾

(١) في (س): «وعن»، وهو خطأ وتحريف.

(٢) انظر: الحجة للفارسي: ١١٧/٤-١١٩.

[المائدة: ٣]، و ﴿يَقْضِ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]، ويحتمل أن يخرج على قراءة حمزة ﴿بِمُضَرِّحِي﴾ [إبراهيم: ٢٢] كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وقرأ الباقر بياءين، الأولى مشددة مكسورة والثانية مخففة مفتوحة، وقد أجمعت<sup>(١)</sup> المصاحف على رسمها بياء واحدة.

واختلفوا في ﴿مَسَّهُمْ طَلِيفٌ﴾ [٢٠١]، فقرأ البصريان وابن كثير والكسائي ﴿طَلِيفٌ﴾ بياء ساكنة بين الطاء والفاء من غير همز ولا ألف، وقرأ الباقر بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعدها.

واختلفوا في ﴿يَمُدُّونَهُمْ﴾ [٢٠٢]، فقرأ المدنيان بضم الياء وكسر الميم، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الميم. وتقدم إبدال ﴿قُرِئَتْ﴾ [٢٠٤] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدم نقل ﴿الْقُرْآنُ﴾ [٢٠٤] لابن كثير في باب «النقل».

وفيه من ياءات الإضافة سبع: ﴿حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ [٣٣]، أسكنها حمزة. ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٥٩]، ﴿مِنْ بَعْدِي أَعْلَحْتُ﴾ [١٥٠]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ [١٠٥]، فتحها حفص، ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [١٤٤]، فتحها ابن كثير وأبو عمرو، ﴿ءَايَتِي الَّذِينَ﴾ [١٤٦]، أسكنها ابن عامر وحمزة، ﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾ [١٥٦]، فتحها أهل المدينة.

وفيه من الزوائد ثنتان: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [١٩٥]، أثبتها في الوصل أبو عمرو وأبو جعفر والداجوني عن هشام، وأثبتها في الحالين يعقوب والخلواني عن هشام، ورويت عن قبل من طريق ابن شنبوذ كما تقدم، ﴿نُظَرُونَ﴾ [١٩٥]، أثبتها في الحالين يعقوب. والله المستعان.

(١) في (س): «اجتمعت». س.

## سورة الأنفال

اختلفوا في ﴿مُرْدِفِينَ﴾ [٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب بفتح الدال، وما روي عن ابن مجاهد عن قنبل من<sup>(١)</sup> ذلك فليس بصحيح عن ابن مجاهد؛ لأنه نص في «كتابه» على أنه قرأ به على قنبل. قال<sup>(٢)</sup>: وهو وهم<sup>(٣)</sup>، وكان يقرأ له ويقرأ بكسر الدال.

قال الداني: «وكذلك قرأت من طريقه وطريق غيره عن قنبل<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك أهل الأداء» / .

قلت: وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿يُعْشِيكُمُ النَّعَاسُ﴾ [١١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والشين وألف بعدها لفظاً ﴿النَّعَاسُ﴾ بالرفع، وقرأ المدنيان بضم الياء وكسر الشين وياء بعدها ﴿النَّعَاسُ﴾ بالنصب، وكذلك قرأ الباقر إلا أنهم فتحوا

(١) في المطبوع: «في»، بدل «من»، وهو تحريف.

(٢) القائل هو ابن مجاهد، كما صرح بذلك أبو شامة.

(٣) قال أبو شامة رحمه الله: «القائل بأنه وهم هو ابن مجاهد، فإنه قال في كتابه «السبعة» من رواية ابن بدهن: قرأت على قنبل ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بفتح الدال مثل نافع، وهو وهم؛ حدثني الجمال أحمد بن يزيد عن القواس عن أصحابه ﴿مُرْدِفِينَ﴾ بكسر الدال».

قال أبو شامة: «وكان قنبل سنة قرأ عليه ابن مجاهد قد اختلط».

إبراز المعاني: ١٩٤ / ٣.

وعندي نسخة خطية من «السبعة» من رواية أبي حفص عمر بن إبراهيم الكتاني - من طرق النشر - عن ابن مجاهد، وليس فيها النص المذكور الذي نقله المؤلف.

(٤) جامع البيان: ق ٢٣٨ / أ.

الغين<sup>(١)</sup> وشَدَّدوا الشين. وتقدَّم ذكر ﴿الرُّعْبَ﴾ في البقرة عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧] وكذلك تقدَّم ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ عند ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. وتقدَّم اختلافهم في إمالة ﴿رَمَى﴾ من «باب الإمالة».

واختلفوا في ﴿مُوهِنٌ كَيْدٌ﴾ [١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ﴿مُوهِنٌ﴾ بتشديد الهاء وبالتنوين ونصب ﴿كَيْدٌ﴾، وروى حفص بالتخفيف من غير تنوين وخفض ﴿كَيْدٌ﴾ على الإضافة، وقرأ الباقر بالتخفيف وبالتنوين ونصب ﴿كَيْدٌ﴾.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ [١٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح الهمزة، وقرأ الباقر بكسرها.

﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [٢٠] ذَكَرَ في البقرة [٢٤٦] للبرزي. وتقدَّم الخلاف في ﴿يَمِيزَ﴾ في أواخر آل عمران [١٧٩].

واختلفوا في ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [٣٩]، فروى رويس بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب.

واختلفوا في ﴿بِالْمُدَوَّةِ﴾ في الموضعين [٤٢]، فقرأ ابن كثير والبصريان بكسر العين فيهما، وقرأ الباقر بالضمّ منهما<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿مَنْ حَتَّ﴾ [٤٢]، فقرأ المدنيان ويعقوب وخلف والبرزي

(١) في المطبوع: «العين» المهملة، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «فيهما».

وأبوبكر بياءين ظاهرتين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة، واختلف عن قبل:

فروى عنه ابن شنبوذ كذلك بياءين وكذا روى عنه الزَّيْنَبِيُّ.

وروى عنه ابن مجاهد بياء واحدة مفتوحة<sup>(١)</sup> مشددة، نصّ على ذلك في كتابه «السبعة» وفي كتاب «المكيين»، وأنه قرأ بذلك على قبل، ونصّ في كتابه «الجامع» على خلاف ذلك.

قال الداني: «إِنَّ ذَلِكَ وَهُمْ مِنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

قلت: وهي رواية ابن ثوبان وابن الصباح وابن عبد الرزاق وأبي ربيعة كلهم عن قبل، وكذا روى الحلواني عن القواس، وبذلك قرأ الباقر.

وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿أَرْسَكُهُمْ﴾ [٤٣] في «الإمالة». وتقدّم اختلافهم في ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [٤٤] في أوائل البقرة [٢١٠]. وتقدّم إبدال همزة ﴿فَنَكَّةَ﴾ [٤٥] و ﴿وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ [٤٧] في باب «الهمز المفرد». وتقدّم تشديد تاء ﴿وَلَا تَنْزَعُوا﴾ [٤٦] للبزي في أواخر / البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ [٥٠]، فقرأ ابن عامر بالتاء على التأنيث، وهشام على أصله في إدغام الذال في التاء، وقرأ الباقر بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾<sup>(٣)</sup> هنا [٥٩]، والنور [٥٧]، فقرأ ابن عامر وهمزة بالغيب فيهما، وافقهما أبو جعفر وحفص هنا. واختلف عن إدريس عن خلف:

(١) «مفتوحة»: سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ق ٧٠/ب.

(٣) في المطبوع: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهي زيادة ليست في النسخ.

فروى الشطي عنه كذلك فيهما، ورواهما عنه المطوعي وابن مقسم والقطيعي<sup>(١)</sup> بالخطاب، وكذلك قرأ الباقون فيهما.

واختلفوا في ﴿إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [٥٩]، فقرأ ابن عامر بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿تُرْهَبُونَ﴾ [٦٠]، فروى رويس بتشديد الهاء، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدم كسر السين من ﴿لِلسَّلَامِ﴾ [٦١] لأبي بكر في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [٦٥]<sup>(٢)</sup>، فقرأ الكوفيون والبصريان بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿أَنْتَ فِىكُمْ ضَعْفًا﴾ [٦٦]، فقرأ عاصم وحمزة وخلف بفتح الضاد، وقرأ الباقون بضمها. وقرأ أبو جعفر بفتح العين والمد والهمزة مفتوحة نصباً<sup>(٣)</sup>، ولا يصح ما روي عن الهاشمي من ضم الهمزة، وقرأ الباقون بإسكان العين منوناً من غير مد ولا همز.

واختلفوا في ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ﴾ [٦٦]<sup>(٤)</sup>، فقرأ الكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

(١) في المطبوع بعد «القطيعي»: وابن هشام، وهي زيادة لا أعرف مصدرها، ولم يذكر المؤلف في «طرق إدريس» ابن هشام أصلاً.

(٢) في المطبوع: ﴿مِائَةٌ يَنْبَلُوا﴾ [٦٥] وهي زيادة ليست في النسخ.

(٣) في (س): «نصباً».

(٤) في المطبوع: ﴿مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ [٦٦] وهي زيادة ليست في النسخ.

واختلفوا في ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ﴾ [٦٧]، فقرأ البصريان وأبو جعفر<sup>(١)</sup> بالتاء مؤنثاً،  
وقرأ الباقر بالياء مذكراً.

واختلفوا في ﴿لَهُ أَسْرَى﴾ [٦٧] و ﴿مَنْ الْأَسْرَى﴾ [٧٠] فقرأ أبو جعفر  
﴿أُسْرَى﴾ [٦٧] و ﴿الْأُسْرَى﴾ [٧٠] بضمّ الهمزة فيهما وبألف بعد السين، وافقه  
أبو عمرو في ﴿الْأُسْرَى﴾ [٧٠]، وقرأ الباقر بفتح الهمزة وإسكان السين من غير  
ألف بعدها فيهما، وهم على أصولهم في الإمالة وبين بين كما تقدّم من بابه.

واختلفوا في ﴿وَلَيَتِمَّ﴾ هنا [٧٢]، وفي الكهف ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ [٤٤]، فقرأ  
حمزة بكسر الواو فيهما، وافقه الكسائي وخلف في الكهف، وقرأ الباقر بفتح  
الواو في الموضعين.

وفيها من ياءات الإضافة ياءان: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [٤٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٤٨]،  
فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /  
وليس فيها شيء من الزوائد. والله الموفق.

(١) «أبو جعفر»: سقطت من المطبوع.

## سورة التوبة

تقدّم اختلافهم في الهمزة الثانية من ﴿أَيُّمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [١٢] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [١٢]، فقرا ابن عامر بكسر الهمزة على أنّه مصدر، وقرأ الباكون بفتحها على أنّه جمع يمين<sup>(١)</sup>.

وانفرد ابن العلاف عن النخاس عن رويس في ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ [١٥] بنصب الباء على أنّه جواب الأمر من حيث إنّهُ داخل فيه من جهة المعنى.

قال ابن عطية: «يعني أنّ قتل الكفار والجهاد في سبيل الله توبة لكم أيها المؤمنون»<sup>(٢)</sup>.

وقال غيره: «يحتمل أن يكون ذلك بالنسبة إلى الكفار؛ لأنّ قتال الكفار وغلبة المسلمين عليهم ينشأ عنها إسلام كثير من الناس»<sup>(٣)</sup>.

وهي رواية روح بن قُرّة وفهد بن الصقر كلاهما عن يعقوب، ورواية يونس عن أبي عمرو، وقراءة زيد بن علي، واختيار الزّعفراني<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في ﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٧]، فقرا البصريان وابن كثير ﴿مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ على التوحيد، وقرأ الباكون بالجمع.

(١) «يمين»: من (س) فقط.

(٢) نقله عنه أبو حيان في البحر: ١٧/٥.

(٣) القائل هو أبو حيان. انظر: البحر: ١٧/٥.

(٤) عبد الله بن محمد بن هاشم، أبو محمد، روى القراءة عرضاً عن خلف، وروح بن عبد المؤمن.

غاية النهاية: ٤٥٤/١ - ٤٥٥.



واتفقوا على الجمع في <sup>(١)</sup> الحرف الثاني ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [١٨]؛ لأنه يريد جميع المساجد.

وتقدّم الخلاف في ﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [٢١] في آل عمران.

وانفرد الشَّطَوِيُّ عن ابن هارون في رواية ابن وردان في ﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾ [١٩]، ﴿سُقَاةَ﴾ بضم السين وحذف الياء بعد الألف جمع «ساقٍ» كـ «رامٍ» و «رماةٍ»، و ﴿عَمَرَةَ﴾ بفتح العين وحذف الألف جمع «عامرٍ»، مثل «صانعٍ» و «صَنَعَةٍ»، وهي رواية ميمونة <sup>(٢)</sup>، والقورسي عن أبي جعفر، وكذا روى أحمد بن جبير الأنطاكي عن ابن جَمَّاز، وهي قراءة عبد الله بن الزبير <sup>(٣)</sup>.

وقد رأيتهما في المصاحف القديمة محذوفتي الألف كـ «قِيَامَةٍ» و «جِمَالَةٍ»؛ ثم رأيتهما كذلك في مصحف المدينة الشريفة، ولم أعلم أحداً نصَّ على إثبات الألف فيهما ولا في إحداهما، وهذه الرواية تدلُّ على حذفها منهما؛ إذ هي محتملة الرسم. وقرأ الباقر بكسر السين وبياء مفتوحة بعد الألف وبكسر العين وبألف بعد الميم.

واختلفوا في ﴿وَعَشِيرَتُكَ﴾ [٢٤]، فروى أبو بكر بالألف على الجمع، وقرأ / الباقر بغير ألف على الأفراد.

واتفقوا من هذه الطرق على الأفراد في المجادلة [٢٢]؛ لأنَّ المقام ليس مقام

(١) في المطبوع: «ب» بدل «في»، وهو تحريف.

(٢) بنت أبي جعفر يزيد بن القعقاع، روت القراءة عن أبيها، وعن ابنها أحمد. غاية النهاية: ٣٢٥ / ٢.

(٣) هذه هي الانفرادة الثانية التي يقرأ بها لابن وردان من طريق «الدرة» لا «الطية».

بسط ولا إطناب، ألا تراه عدّد هنا ما لم يعدّده في المجادلة وأتى هنا بـ «الواو» وهناك بـ «أو»؟ والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عُزِّرَ آبُنُ﴾ [٣٠]، فقرأ عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل، ولا يجوز ضمُّه في مذهب الكسائي؛ لأنَّ الضمّة في ﴿آبُنُ﴾ ضمّة إعراب، وقرأ الباقر وغير تنوين.

وتقدّم همز ﴿يُضَكِّهُنَّ﴾ [٣٠] لعاصم في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَثْنَا عَشَرَ﴾ [٣٦]، و﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [يوسف: ٤]، و﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: ٣٠]، فقرأ أبو جعفر بإسكان العين من الثلاثة، ولا بدّ من مدّ ألف ﴿أَثْنَا﴾ لالتقاء الساكنين، نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وهي رواية هبيرة عن حفص من طرق فارس بن أحمد، وقراءة<sup>(١)</sup> شيبه وطلحة فيما رواه الحلواني عنه<sup>(٢)</sup>. وتقدّم وجه مدّه في باب «المدّ».

وقيل: ليس من ذلك؛ بل هو فصيح سمع مثله من العرب في قولهم: «التقت حلقتا البطان»<sup>(٣)</sup> بإثبات ألف «حلقتا».

(١) في المطبوع: «قرأه»، وهو تحريف.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/٧ ق ٧/أ.

(٣) البطان: حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير، والعرب تقول: «التقت حلقتا البطان» للأمر إذا اشتدّ، وهو بمنزلة التصدير للرحل. قال الزمخشري: «التقت حلقتا البطان: هو أن يُغذَّ الرجل هارباً في السير، فيضطرب حزام رحله ويستأخر حتى يلتقي عروته، وهو لا يقدر فرقاً أن ينزل فيشدّه، يضرب في تناهي الشر». ومنه قول أوس بن حجر:

وازدهمت حلقتا البطان بأف  
حوام وطارت نفوسهم جزعاً

انظر: الأمثال لأبي عبيد: ٣٤٣، الحجة للفارسي: ٤/١٣٤، الكامل للمبرّد: ١/١٢، المستقصى في أمثال العرب: ١/٣٠٦، الصحاح والقاموس والتاج (بطن).

وانفرد النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان بحذف الألف، وهي لغة أيضاً، وقرأ الباقر بفتح العين في الثلاثة. وتقدم ﴿النَّيْءُ﴾ [٣٧] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُضَلُّ بِهِ﴾ [٣٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم الياء وفتح الضاد، وقرأ يعقوب بضم الياء وكسر الضاد، وقرأ الباقر بفتح الياء وكسر الضاد. وتقدم ﴿لِيُؤَاطِفُوا﴾ [٣٧]، و﴿أَنْ يُطَفِّئُوا﴾ [٣٢] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدم ذكر ﴿أَلْفَاكِ﴾ [٤٠] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ﴾ [٤٠]، فقرأ يعقوب بنصب تاء التانيث، وقرأ الباقر بالرفع. وتقدم اختلافهم في ﴿كَرَهَا﴾ في سورة النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [٥٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التانيث.

وما حكاه الإمام أبو عبيد في «كتابه» من التذكير عن عاصم ونافع فهو غلط، نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿أَوْ مُدْخَلًا﴾ [٥٧]، فقرأ يعقوب بفتح الميم وإسكان الدال مخففة، وقرأ الباقر بضم الميم وفتح الدال مشددة.

واختلفوا في ﴿يَلْمِزُكَ﴾ [٥٨]، و﴿يَلْمِزُونَ﴾ [٧٩]، و﴿وَلَا تَلْمِزُوا﴾ [الحجرات: ١١] / فقرأ يعقوب بضم الميم من الثلاثة، وقرأ الباقر بكسرها منها.

(١) انظر: جامع البيان: ٧٣/٢ ب.

وتقدّم ذكر إسكان ﴿اِذْنَ﴾ [٦١] لنافع في سورة البقرة عند ذكر ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧].

واختلفوا في ﴿وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٦١]، فقرأ حمزة بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿إِنْ نَعَفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً﴾ [٦٦]، فقرأ عاصم ﴿نَعَفُ﴾ بنون مفتوحة وضمّ الفاء، ﴿نَعَذِّبْ﴾ بالنون وكسر الذال، ﴿طَائِفَةً﴾ بالنصب.

وقرأ الباقون ﴿يُعَفُّ﴾ بياء مضمومة وفتح الفاء، ﴿نَعَذِّبْ﴾ بتاء مضمومة وفتح الذال، ﴿طَائِفَةً﴾ بالرفع. وتقدّم ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةِ﴾ [٧٠] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [٩٠]، فقرأ يعقوب بتخفيف الذال، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿دَائِرَةُ السَّوْءِ﴾ هنا [٩٨]، والفتح [٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بضمّ السين في الموضعين، وقرأ الباقون بفتحها فيهما، وورث من طريق الأزرق على أصله في مدّ الواو.

واتفقوا على فتح السين في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ امْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿أَمْطَرَتْ مَطَرًا سَوْءًا﴾ [الفرقان: ٤٠]، و﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنًّا سَوْءًا﴾ [الفتح: ٦]، و﴿وَلَقَدْ ظَنَنَّا ظَنًّا سَوْءًا﴾ [الفتح: ١٢]<sup>(١)</sup>؛ لأنّ المراد به المصدر وصف به للمبالغة، كما تقول: (هو رجل سوء) في ضدّ قولك: (رجل صدق).

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

واتفقوا على ضمِّها في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسْنِيَّ السَّوَى﴾ [الأعراف: ١٨٨]، و﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، و﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا﴾ [الأحزاب: ١٧]؛ لأنَّ المراد به المكروه والبلاء، ولما صلح كُلُّ من ذلك في الموضعين المذكورين اختلف فيهما. والله أعلم. وتقدَّم ضمُّ راء ﴿قُرْبَةٍ﴾ [٩٩] لورش في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ﴾ [١٠٠]، فقرأ يعقوب برفع الراء، وقرأ الباكون بخفضها.

واختلفوا في ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ [١٠٠]، وهو الموضع الأخير، فقرأ ابن كثير بزيادة كلمة ﴿مِنْ﴾ وخفض تاء ﴿تَحْتَهَا﴾ وكذلك هي في المصاحف المكية، وقرأ الباكون بحذف لفظ ﴿مِنْ﴾ وفتح التاء، وكذلك هي في مصاحفهم.

واتفقوا على إثبات ﴿مِنْ﴾ قبل ﴿تَحْتَهَا﴾ في سائر القرآن، فيحتمل أنَّه إنَّما لم يكتب ﴿مِنْ﴾ في هذا الموضع؛ لأنَّ المعنى: ينبع الماء من تحت أشجارها لا أنَّه يأتي من موضع وتجري من تحت هذه الأشجار، وأمَّا في سائر القرآن فالمعنى: أنَّها تأتي من موضع وتجري تحت هذه الأشجار، فلاختلاف<sup>(١)</sup> المعنى خولف في الخط، وتكون هذه الجنَّات معدَّة لمن ذُكر؛ تعظيماً / لأمرهم وتنوياً بفضلهم، وإظهاراً لمنزلتهم لمبادرتهم لتصديق هذا النبي الكريم عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكمل التسليم، ولمن تبعهم بالإحسان والتكريم. والله تعالى أعلم.

واختلفوا في ﴿إِنَّ صَلَوَتَكَ﴾ [١٠٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿إِنَّ صَلَوَتَكَ﴾ على التوحيد وفتح التاء، وقرأ الباكون بالجمع وكسر التاء.

(١) «فلاختلاف»: سقط من المطبوع.

وتقدّم اختلافهم في همز ﴿مُرْجُونَ﴾ [١٠٦] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [١٠٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿الَّذِينَ﴾ بغير واو، وكذا هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو وكذا هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿أَسَسَ بُيُوتَهُ﴾ في الموضعين [١٠٩]، فقرأ نافع وابن عامر بضمّ الهمزة وكسر السين ورفع النون فيهما، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب النون منهما.

وتقدّم اختلافهم في ﴿جُرْفٍ﴾ [١٠٩] عند ﴿هُزُوا﴾ من البقرة [٦٧] وتقدّم ﴿هَارٍ﴾ [١٠٩] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنْ﴾ <sup>(١)</sup> [١١٠]، فقرأ يعقوب بتخفيف اللّام، يجعله <sup>(٢)</sup> حرف جرّ، وقرأ الباقون بتشديدها على أنّه حرف استثناء.

واختلفوا في ﴿تَقَطَّعَ﴾ [١١٠]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب وحمزة وحفص بفتح التاء، وقرأ الباقون بضمّها.

وتقدّم ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [١١١] في أواخر آل عمران. وتقدّم ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١١٤] في البقرة [١٢٤] لابن عامر. وتقدّم ﴿سَاعَةَ الْعُسْرَةِ﴾ [١١٧] فيها عند ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧].

(١) في المطبوع: ﴿إِلَّا أَنْ﴾، وهو خطأ مطبعي.

(٢) في المطبوع: «فجعل».

واختلفوا في ﴿كَادَ يَزِيغُ﴾ [١١٧]، فقرأ حمزة وحفص بالياء على التذكير،  
وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وتقدم ﴿ضَاقَتْ﴾ [١١٨] في الإمالة لحمزة. وتقدم ﴿يَطْشُونَ﴾ [١٢٠]  
لأبي جعفر. وكذا ﴿مَوْطِنًا﴾ [١٢٠] بخلافه في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَوَّلَا يَرَوْنَ﴾ [١٢٦]، فقرأ حمزة ويعقوب بالخطاب، وقرأ  
الباقون بالغيب.

وفيهما من ياءات الإضافة ثنتان: ﴿مَعِيَ أَبَدًا﴾ [٨٣]، أسكنها يعقوب  
وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر، ﴿مَعِيَ عَدُوًّا﴾ [٨٣]، فتحها حفص.  
والله المستعان. /

## سورة يونس عليه السلام

تقدّم السكت لأبي جعفر على كل حرف من الفواتح في بابه، وتقدّم اختلافهم في إمالة الراء في بابها، وتقدّم اختلافهم في ﴿لَسَحْرٌ﴾ [٢] في أواخر المائدة [١١٠].

واختلفوا في ﴿حَقًّا إِنَّهُ﴾ [٤]، فقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقر بكسرها. وتقدّم همز ﴿ضِيَاءٌ﴾ [٥] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وحفص بالياء، وقرأ الباقر بالنون. وتقدّم مذهب ورش من طريق الأصبهاني في تسهيل همزة ﴿وَأَطْمَأْنَوْا بِهَا﴾ [٧] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿لَقَضَىٰ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ [١١]، فقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح القاف والضاد وقلب الياء ألفاً، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بضم القاف وكسر الضاد وفتح الياء، ﴿أَجَلَهُمْ﴾ بالرفع.

واختلفوا في ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [١٦]، و ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، فروى قبل من طرقه بحذف الألف التي بعد اللام فتصير لام تأكيد.

واختلف عن البزي: فروى العراقيون قاطبة من طريق أبي ربيعة عنه كذلك في الموضعين، وبذلك قرأ أبو عمرو الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة.

وروى ابن الحُبَاب عن البزي إثبات الألف فيهما على أنها «لا» النافية،



وكذلك روى المغاربة والمصريون قاطبة عن البزيّ من طريقه، وبذلك قرأ الدانيُّ على شيخه<sup>(١)</sup> أبي الحسن بن غلبون وأبي الفتح فارس، وبذلك قرأ الباقر فيهما. وتقدّم ﴿أَتَنَبَّهْتُ﴾ [١٨] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هنا [١٨]، وفي موضعي النحل [١، ٣]، وفي الروم [٤٠]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب في الأربعة، وقرأ الباقر بالغيب فيهنّ.

واختلفوا في ﴿مَا تَمْكُرُونَ﴾ [٢١]، فروى روح بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿يُسِرُّكَ فِي اللَّيْلِ﴾ [٢٢]، فقرأ ابن عامر وأبو جعفر<sup>(٢)</sup> بفتح الياء وبنون<sup>(٣)</sup> ساكنة بعدها وشين معجمة مضمومة، من «النشر»، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام وغيرها، وقرأ الباقر بضمّ الياء وسين مهملة مفتوحة بعدها ياء مكسورة مُشَدَّدة، من «التسير»، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا / في ﴿مَتَنَعَ الْحَيَاةَ﴾ [٢٣]، فروى حفص بنصب العين، وقرأ الباقر برفعها.

واختلفوا في ﴿قَطَعَا﴾ [٢٧]، فقرأ ابن كثير ويعقوب والكسائي بإسكان الطاء، وقرأ الباقر بفتحها.

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «شيخه» بالإفراد، وهو تصحيف.

(٢) في (ت) والمطبوع: «أبو جعفر وابن عامر».

(٣) في المطبوع: «ونون».

واختلفوا في ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوْنَ﴾ [٣٠]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بتاءين، من «التلاوة»، وقرأ الباكون بالتاء والباء<sup>(١)</sup> من «البَلَوِ». وتقدّم اختلافهم في ﴿كَلِمَتُ﴾ [٣٤]، في سورة الأنعام.

واختلفوا في ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وقرأ أبو جعفر كذلك إلا أنه بإسكان<sup>(٢)</sup> الهاء، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وقرأ يعقوب وحفص بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وروى أبو بكر كذلك إلا أنه بكسر الياء.

واختلف في الهاء عن أبي عمرو وقالون وابن جَمَّاز مع الاتفاق عنهم على فتح الياء وتشديد الدال:

فروى المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين عن أبي عمرو اختلاس فتحة الهاء، وعبر بعضهم عن ذلك بالإخفاء، وبعضهم بالإشمام، وبعضهم بتضعيف الصوت، وبعضهم بالإشارة، وبذلك ورد النصُّ عنه من طرق كثيرة من رواية اليزيدي وغيره.

قال ابن رومي<sup>(٣)</sup>: قال العباس<sup>(٤)</sup>: قرأته على أبي عمرو خمسين مرة فيقول:

(١) في المطبوع: «الياء» المثناة التحتية، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «أسكن»، وهو تصحيف.

(٣) محمد بن عمر، تقدّمت ترجمته.

(٤) هو العباس بن الفضل.

قاربت ولم تصنع شيئاً، قال ابن رومي: فقلت للعباس: خذه عليّ<sup>(١)</sup> أنت على لفظ أبي عمرو، فقلته مرة واحدة، فقال: أصبت، هكذا كان أبو عمرو ويقول. انتهى<sup>(٢)</sup>.

وكذا روى ابن فرح عن الدوري، وابن حبش عن السوسي أداءً، وهي رواية شجاع عن أبي عمرو نصّاً وأداءً، وهو الذي لم يقرأ الداني على شيوخه سواه، ولم يأخذ إلا به، ولم ينصّ الحافظ الهمداني وابن مهران على غيره.

وقال سبط الخياط: بهذا صحّت الرواية عنه، وبه قرأت على شيوخي. قال: وكان الرئيس أبو الخطاب أحسن الناس تلفظاً\* به، وأنا أعيدته مراراً حتى وقعت<sup>(٣)</sup> على مقصوده\*<sup>(٤)</sup>. وقال لي: كذا أوقفني عليه الشيخ أبو الفتح بن شیطا. قال ابن شيطا: والإشارة وسط بين قراءة من سكن وفتح، يعني: مع تشديد الدال<sup>(٥)</sup>.

وروى عنه أكثر العراقيين إتمام فتحة الهاء كقراءة ابن كثير وابن عامر سواء، وبذلك نصّ الإمام أبو جعفر / أحمد بن جُبَيْر، وأبو جعفر محمد بن سَعْدَان في «جامعه»، وبه كان يأخذ أبو بكر بن مجاهد تيسيراً على المبتدئين وغيرهم.

قال الداني: وذلك لصعوبة اختلاس الفتح لخفته، اعتماداً على من روى ذلك عن اليزيدي.

(١) «عليّ» سقطت من المطبوع.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ق: ٧٠/ب.

(٣) في المطبوع: «وقفت»، تصحيف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (ت).

(٥) المبهج: ٢/٥٢٨-٥٢٩.

قال: وحَدَّثني الحسين<sup>(١)</sup> بن علي البصريّ قال: حدثنا أحمد بن نصر قال: قال مجاهد: قلّ<sup>(٢)</sup> من رأيتَه يضبط هذا، وسألت مقدماً منهم مشهوراً عن **﴿يَهْدَى﴾** [٣٥] فلفظ به ثلاث مرّات، كلّ واحدة تخالف أختيها<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولا شكّ في صعوبة الاختلاس، ولكن الرياضة من الأستاذ تذللّه، والإتمام أحد الوجهين في «المستنير» و«الكامل»، ولم يذكر في «الإرشاد» سواه.

وانفرد صاحب «العنوان» بإسكان الهاء في روايته وجهاً واحداً، وهو الذي ذكره الداني<sup>(٤)</sup> عن شجاع وحده.

وروى أكثر المغاربة، وبعض المصريين<sup>(٥)</sup> عن قالون الاختلاس كاختلاس أبي عمرو سواء، وهو اختيار الداني الذي لم يأخذ بسواه، مع نصّه عن قالون بالإسكان.

ولم يذكر مكّي ولا المهدوي ولا ابن سفيان ولا ابنّا غلبون غيره، إلا أن أبا الحسن أغرب جداً في جعله اختلاس قالون دون اختلاس أبي عمرو، ففرّق

(١) في المطبوع: «الحسن»، وهو تصحيف على الأرجح، كما توصّل إليه الباحث المدقق د/ عبد الهادي حميتو في تأليفه: معجم شيوخ الداني، ص: ٦٠-٦٢. والله أعلم.

(٢) في المطبوع: «قال»، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق: ٧٨/ ب، والنص ليس في كتاب «السبعة» المطبوع.

(٤) في (س): «الداعي»، تصحيف.

(٥) في (س): «البصريين»، بالباء.

بينهما فيما تعطيه عبارته في «تذكرته»<sup>(١)</sup>، والذي قرأ عليه به أبو عمرو الداني الاختلاس كأبي عمرو، وهو الذي لا يصح في الاختلاس سواه.

وروى العراقيون قاطبة، وبعض المغاربة والمصريين عن قالون الإسكان، وهو المنصوص عنه، وعن إسماعيل، والمسيبي، وأكثر رواة نافع، و<sup>(٢)</sup> عليه نص الداني في «جامع البيان»، ولم يذكر صاحب «العنوان» له سواه، وهو أحد الوجهين في «الكافي».

وروى أكثر أهل الأداء عن ابن جَمَاز الإسكان، كابن وَرْدان وقالون في المنصوص عنه، وهو الذي لم يذكر ابن سوار له سواه.

وروى كثير منهم له الاختلاس، وهو<sup>(٣)</sup> رواية العمري، وهو الذي لم يذكر الهذلي من جميع الطرق عنه سواه.

وتقدم اختلافهم في ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ﴾ [٤٤] عند ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ من البقرة [١٠٢]. وتقدم ﴿يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّهُ﴾ [٤٥] لحفص في الأنعام. وتقدم ذكر ﴿ءَاكَلَنَ﴾ في الموضعين [٥١، ٩١] من هذه السورة في باب «المد» وباب «الهمزتين من كلمة» وباب «النقل». وتقدم ﴿وَيَسْتَنِيْثُونَكَ﴾ [٥٣] / لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [٥٨]، فروى رويس بالخطاب، وهي قراءة أبي

(١) وعبارته بعد أن ذكر موافقة ورش لأبي عمرو: «وقرأ باقي رجال نافع بفتح الياء وإخفاء حركة الهاء مع تشديد الدال». التذكرة: ٣٦٥ / ٢.

(٢) «و»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «وهي».

ورويناهما<sup>(١)</sup> مسندة عن النبي ﷺ، وهي لغة لبعض العرب<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «لتأخذوا مصافكم»<sup>(٣)</sup>.

أخبرنا شيخنا أبو حفص عمر بن الحسن<sup>(٤)</sup> بن مزيد قراءة عليه: أنا<sup>(٥)</sup> علي ابن أحمد بن عبد الواحد، أنا عمر بن محمد البغدادي، أنا أبو البدر<sup>(٦)</sup> إبراهيم بن محمد الكرخي، أنا أبو بكر الخطيب، أنا<sup>(٧)</sup> القاسم بن جعفر الهاشمي، أنا أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، أنا أبو داود الحافظ: ثنا محمد بن عبد الله، ثنا المغيرة بن سلمة، ثنا ابن المبارك عن الأجلح: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب<sup>(٨)</sup> أن النبي ﷺ قرأ ﴿يَقْضِلِ اللَّهُ وَرَحْمَتَهُ فِذَلِكَ فُلْتَفَرَحُوا هُوَ

(١) في (ت) والمطبوع: «رويناهما»، بالثنية، وهو تحريف.

(٢) ذكر الأخفش أنها لغة رديئة، وقد كان دافع عنها ابن جني.

انظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧، معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٣٤٥، تفسير الطبري: ٨/ ٢٢٦، البحر المحيط: ٥/ ١٨٧، المحتسب: ١/ ٣١٣-٣١٤.

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ (لتأخذوا) في أي كتاب من كتب الحديث، بل فيها (على مصافكم)، كما عند الترمذي وأحمد وغيرهما. وما وجدت اللفظ المذكور إلا عند الفراء، والذي يغلب على الظن أن الطبري والقرطبي والشيرازي والمؤلف أخذوه منه. والله أعلم.

انظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٤٧٠، سنن الترمذي: ٥/ ٣٦٨، المسند: ٥/ ٢٤٣، تحفة الأحوذى: ٩/ ٧٧، العلل المتناهية: ١/ ٣٣، علل الترمذي للقاضي: ١/ ٣٥٦، مجمع الزوائد: ٧/ ١، السير للذهبي: ٣/ ٣٧١، وهو فيها كلها من حديث معاذ بن جبل<sup>(٩)</sup>، الموضح للشيرازي: ٢/ ٦٢٨، وزاد عن غيره بأن الحديث ذكره النبي ﷺ في إحدى غزواته، ولم يبين أيها.

(٤) في (ت) والمطبوع: «الحسين» مصغراً، وهو تحريف.

(٥) في (ت) والمطبوع: «أبو علي»، وهو خطأ وتحريف.

(٦) في (ت) والمطبوع: «الوليد» بدل «البدر»، وهو تحريف.

(٧) في (ت) والمطبوع: «أبو القاسم»، وهو تحريف، وكذلك في (ظ)؛ إلا أنه ضرب عليها.

(٨) في المطبوع: ﴿قُلْ﴾ [٦٩] وهي زيادة ليست في جميع النسخ.

حَيْرَمًا تَجْمَعُونَ» يعني: بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود كذلك في «كتابه»<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿مَمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدم اختلافهم في همز ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [٥٩] من باب «الهمز المفرد». و﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [٥٩] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ هنا [٦١]، وفي سبأ<sup>(٢)</sup> [٣]، فقرأ الكسائي بكسر الزاي، وقرأ الباقون بضمها.

واختلفوا في ﴿وَلَا أَصْغَرَ﴾ [٦١]، ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾ [٦١]، فقرأ يعقوب وحمزة وخلف برفع الراء فيهما، وقرأ الباقون بالنصب.

واتفقوا على رفع الحرفين في سبأ [٣]؛ لارتفاع ﴿مِثْقَالُ﴾ [سبأ: ٣].

واختلف عن رويس في ﴿فَأَجْمَعُوا﴾ [٧١]، فروى أبو الطيب والقاضي أبو العلاء عن النخاس كلاهما عن التمار عنه بوصل الهمزة وفتح الميم، وبه قطع الحافظ أبو العلاء لرويس في «غايته»، مع أنه لم يسند طريق النخاس فيها إلا من طريق الحنمائي، وأجمع الرواة عن الحنمائي على خلاف ذلك، نعم رواها عن النخاس أيضاً أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي فوافق القاضي، وهي قراءة عاصم الجحدري، ورواية عصمة شيخ يعقوب عن أبي عمرو، ووردت عن نافع، وهي اختيار ابن مقسم والزعفراني.

(١) سنن أبي داود: ٤/ ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) المؤلف رحمه الله يقصد ﴿يَعْزُبُ﴾ فقط؛ لأن موضع سبأ هو: ﴿لَا﴾، وليس «ما».

وهي أمر من جَمَعَ، ضِدَّ فَرَّقَ، قال تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٦٠]، وقيل: جَمَعَ وأَجَمَعَ بمعنى، ويقال: الإجماع / في الأحداث، والجمع في الأعيان، وقد يستعمل كل مكان الآخر<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الميم.

واختلفوا في ﴿وَشُرَّكَاءُكُمْ﴾ [٧١]، فقرأ يعقوب برفع الهمزة، عطفاً على ضمير ﴿فَأَجْمَعُوا﴾، وحسنه الفصل بالمفعول، ويحتمل أن يكون مبتدأً محذوف الخبر للدلالة عليه، أي: «وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم»<sup>(٢)</sup>، وقرأ الباقون بالنصب.

واختلف عن أبي بكر في ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكِبْرِيَاءُ﴾ [٧٨]، فروى عنه العليمي بالياء على التذكير، وهي طريق ابن عصام<sup>(٣)</sup> الأصم عن شعيب، وكذا روى الهذلي عن أصحابه عن نفطويه<sup>(٤)</sup>، وروى سائر أصحاب يحيى بن آدم عنه، وأكثر أصحاب أبي بكر بالتاء على التأنيث، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدم اختلافهم في ﴿يَكُلُّ سَحِيرٌ عَلِيمٌ﴾ [٧٩]، في الأعراف. وتقدم اختلافهم في همز ﴿الْيَسْحَرُ﴾ [٨١]، في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدم اختلافهم في ﴿لِيُضِلُّوا﴾ [٨٨]، في الأنعام.

(١) هذا كلام لأبي الفضل الرازي في كتاب «اللوامح»، كما نقله عنه أبو حيان والسمين.

انظر: البحر المحيط: ١٧٩/٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١٧٩/٥.

(٣) هذا هو الصواب كما في (ظ) و(ك)؛ لأن ابن عصام هو الأصم بنفسه، وتصحفت في (س) إلى: «عصابة الأصم»، وتحرفت في (ت) وكذا المطبوع إلى: «عصام عن الأصم»، وهو خطأ لا شك فيه.

(٤) الكامل: ل: ٤٠٢.



واختلف عن ابن عامر في ﴿وَلَا تَنبَعَانِ﴾ [٨٩]، فروى ابن ذكوان والداجوني عن أصحابه عن هشام بتخفيف النون، فتكون «لا» نافية فيصير اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي، كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةً﴾ [البقرة: ٢٣٣] على قراءة من رفع، أو يجعل حالا من ﴿فَاسْتَقِيمَا﴾ [٨٩] أي: «فاستقيما غير متبعين».

وقيل: هي نون التوكيد الخفيفة كسرت كما كسرت الثقيلة، أو كسرت لالتقاء الساكنين؛ تشبيهاً بالنون من «رجلان» و «يفعلان»، وقد سُمع كسرهما، وقد<sup>(١)</sup> أجاز الفراء ويونس إدخالها ساكنةً نحو: «اضربان» و «ليضربان زيذاً»، ومنع ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>.

ويحتمل أن تكون النون هي الثقيلة، إلا أنها استثقل تشديدها فخففت كما خففت «رُبَّ»<sup>(٣)</sup>، وإن قال أبو البقاء وغيره هي الثقيلة وحذف النون الأولى منها تخفيفاً ولم تحذف الثانية؛ لأنه لو حذفها حذف نوناً محرّكة واحتاج إلى تحريك الساكنة، وحذف الساكنة أقل تغييراً. انتهى.

و﴿تَنبَعَانِ﴾ [٨٩] على أن النون نون توكيد خفيفة أو ثقيلة مبني، و«لا» قبله للنهي<sup>(٤)</sup>.

وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بتخفيف التاء الثانية ساكنة وفتح الباء مع تشديد النون، وكذا روى سلامة بن هارون أداءً عن الأخفش عن ابن ذكوان.

(١) «قد»: سقطت من (س).

(٢) انظر: الموضح للشيرازي: ٢/ ٦٣٦-٦٣٧، البحر المحيط: ٥/ ١٨٧-١٨٨.

(٣) هذا التوجيه كله، هو كلام الفارسي في الحجة: ٤/ ٢٩٣.

(٤) هذا كلام الشيرازي في الموضح: ٢/ ٦٣٦.

قال الدائي: وذلك غلط من<sup>(١)</sup> ابن مجاهد ومن سلامة؛ لأن جميع الشاميين رَووا ذلك عن / ابن ذكوان عن الأخفش سماعاً وأداءً بتخفيف النون وتشديد التاء، وكذا نصّ عليه الأخفش في كتابه، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان وهشام جميعاً<sup>(٢)</sup>.

قلت: قد صحّحت عندنا هذه القراءة؛ أعني تخفيف التاء مع تشديد النون من غير طريق ابن مجاهد وسلامة، فرواها أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني عن هبة الله بن جعفر عن الأخفش، نصّ عليها<sup>(٣)</sup> أبو طاهر بن سوار، وصحّ أيضاً من رواية التّغلبيّ عن ابن ذكوان تخفيف التاء والنون جميعاً، ووردت أيضاً عن أبي زُرعة وابن الجنيّد عن ابن ذكوان، وذلك كلّه ليس من طرقنا، وانفرد الهذليّ به عن هشام وهو وهمّ. والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

ولا أعلم أحداً رواها بإسكان النون إلا ما حكاه الشيخ أبو علي الفارسي فقال: وقرئ بتخفيف التاء وإسكان النون وهي الخفيفة<sup>(٥)</sup>.

قلت: وذهب أبو نصر منصور بن أحمد العراقي إلى أن الوقف عليها في مذهب من خفّف النون بالألف، وهذا يدلّ على أنّها عنده نون التوكيد الخفيفة، ولم أعلم ذلك لغيره، ولا يؤخذ به، وإن كان قد اختاره الهذليّ؛ وذلك لشذوذه قطعاً.

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «من أصحاب»، وهو تحريف، وينظر: جامع البيان: ٨٠ / ٢ ب.

(٢) جامع البيان: ٨٠ / ٢ ب.

(٣) في (س): «عليهما» بالتثنية، وهو تحريف.

(٤) انظر: المستير: ٥٩١ / ٢ - ٥٩٢.

(٥) لم أجد هذا القول في «الحجة» فلعله في كتبه الأخرى، وعبارته في الحجة: ٢٩٣ / ٤: «تخفيف النون».

وروى الحلواني عن هشام بتشديد التاء وفتحها وكسر الباء وتشديد النون، وكذلك قرأ الباكون.

ونصَّ كلُّ من أبي طاهر بن سوار والحافظ أبي العلاء على الوجهين جميعاً عن الداجوني تخيراً عن هشام<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ﴾ [٩٠]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿إِنَّهُ﴾ بكسر الهمزة، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدّم تخفيف ﴿نُجَيْكَ﴾ [٩٢] ليعقوب في الأنعام. وتقدّم ﴿فَتَلَّ الَّذِينَ﴾ [٩٤] في باب «النقل». وتقدّم ﴿كَامَتْ﴾ [٩٦] في الأنعام [١١٥]. وتقدّم ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [٩٩] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ﴾ [١٠٠]، فروى أبو بكر بالنون، وقرأ الباكون بالياء. وتقدّم ﴿نُجَيْ رُسُلَنَا﴾ [١٠٣] ليعقوب، و ﴿نُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٠٣] له وللکسائي وحفص كلاهما في الأنعام. وتقدّم وقف يعقوب على ﴿نُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في باب «الوقف على المرسوم»<sup>(٢)</sup>.

وفيهما من ياءات الإضافة خمس: ﴿لِيَأْنُ أَبَدَلَهُ مِنْ﴾ [١٥]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٥]، فتحتها / المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿نَفْسِي إِنْ﴾ [١٥]، و ﴿وَرَقِي إِنَّهُ﴾ [٥٣]، فتحتها المدنيان وأبو عمرو. ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [٧٢]، فتحتها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

وفيهما زائدة ﴿تُظَرُّونَ﴾ [٧١]، أثبتها في الحاليين يعقوب. والله تعالى الهادي للصواب.

(١) المستنير: ٥٩٢/٢، غاية الاختصار: ٥١٨/٢.

(٢) في المطبوع: «مرسوم الخط»، وهو تحريف ليس في النسخ.

## سورة هود عليه السلام

ذكر<sup>(١)</sup> سكت أبي جعفر في بابه، وتقدّم اختلافهم في إمالة الراء في «الإمالة». وتقدّم ﴿وَإِنْ قَوْلُوا﴾ [٣] للبزي في البقرة. وتقدّم اختلافهم في ﴿سَحْرُمِينَ﴾ [٧] في المائدة. وتقدّم الاختلاف في ﴿يُضَعَفُ﴾ [٢٠] في البقرة.

واختلفوا في ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [٢٥] في قصة نوح، فقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمة بكسر الهمزة، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدّم ﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [٢٧] لأبي عمرو في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْكُمُ﴾ [٢٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضمّ العين وتشديد الميم، وقرأ الباكون بفتح العين وتخفيف الميم.

واتفقوا على الفتح والتخفيف من قوله تعالى في القصص [٦٦]: ﴿فَعَمِيَّتَ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾؛ لأنها في أمر الآخرة، ففرّقوا بينها وبين أمر الدنيا، فإنّ الشبهات تزول في الآخرة، والمعنى: «ضلت عنهم حجّتهم وخفيت محجّتهم». والله أعلم.

واختلفوا في ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup> هنا [٤٠]، والمؤمنون [٢٧]، فروى حفص ﴿كُلِّ﴾ بالتنوين فيهما، وقرأ الباكون بغير تنوين على الإضافة.

(١) في (ظ) و (ك): «تقدّم» بدل «ذكر».

(٢) في المطبوع: ﴿زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾، وهي زيادة ليست في النسخ.

واختلفوا في ﴿بَجْرِنَهَا﴾ [٤١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الميم.

وقد غَلِطَ من حكى فتح الميم عن الداجوني عن أصحابه عن ابن ذكوان من المؤلفين، وشبهتهم في ذلك - والله أعلم - أنهم رأوا فيها عنه الفتح والإمالة، فظنوا فتح الميم وليس كذلك؛ بل إنما أريد فتح الراء وإمالتها، فإنه روى عن أصحابه عن ابن ذكوان فيها الفتح والإمالة، فالإمالة روايته عن الصوري، والفتح روايته عن غيره، وقد تقدّم ذكرنا له في «الإمالة».

وهذا ممّا ينبغي أن يُتَنَبَّهَ له، وهو ممّا لا يعرفه إلا أئمة هذه الصناعة العالمون بالنصوص والعلل، المطلعون على أحوال الرواة، فلذلك أضرب عنه الحافظ أبو العلاء ولم / يعتبره مع روايته له عن شيخه أبي العز، الذي نصّ عليه في كتبه، وبهذا يُعرف مقدار المحققين.

وكذا فعل سبط الخياط وهو أكبر أصحاب أبي العز وابن سوار وأجلهم.

وقرأ الباقر بضمّ الميم، وهم على أصولهم كما أثبتناه منصوباً مفصلاً.

واختلفوا<sup>(١)</sup> في ﴿يَبْنِي﴾ حيث وقع، وهو هنا [٤٢]، وفي يوسف [٥]، وثلاثة في لقمان [١٣، ١٦، ١٧]، وفي الصافات [١٠٢]، فروى حفص بفتح الياء في الستة، وافقه أبو بكر هنا، ووافقه في الحرف الأخير من لقمان [١٧] وهو: ﴿يَبْنِي﴾ أَقْرِ الصَّلَاةَ البزّي، وخفف الياء وسكنها فيه قبل.

(١) في المطبوع: «واتفقوا»، وهو خطأ وتحريف.

وقرأ ابن كثير الأول من لقمان [١٣] وهو: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ﴾ بتخفيف الياء وإسكانها، ولا خلاف عنه في كسر الياء مشددة في الحرف الأوسط [١٦] وهو: ﴿يَبْنِي إِنَّمَا﴾، وكذلك قرأ الباقر في الستة الأحرف.

وتقدم اختلافهم في إدغام ﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [٤٢] وإظهاره من باب «حروف قربت بخارجها». وتقدم إشمام ﴿وَقِيلَ﴾ [٤٤]، ﴿وَغِيضَ﴾ [٤٤] في أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ﴾ [٤٦]، فقرأ يعقوب والكسائي ﴿عَمِلَ﴾ بكسر الميم وفتح اللام، ﴿غَيْرَ﴾ بنصب الراء، وقرأ الباقر بفتح الميم ورفع اللام منونة ورفع الراء.

واختلفوا في ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ﴾ [٤٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، وقرأ ابن كثير والداجوني عن أصحابه عن هشام بفتح النون، إلا أن هبة الله بن سلامة المفسر انفرد عن الداغوني فكسر النون كالحلواني عن هشام، وقرأ الباقر بإسكان اللام وتخفيف النون.

وكلهم كسر النون سوى ابن كثير والداغوني إلا المفسر، وهم في إثبات الياء وحذفها على ما تقدم في باب «الزوائد»، وسيأتي آخر السورة إن شاء الله تعالى. وتقدم ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [٥٧] للبرزي.

واختلفوا في ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ هنا [٦٦]، و﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ﴾ في المعارج [١١]، فقرأ المدنيان والكسائي بفتح الميم فيهما، وقرأ الباقر بكسرها منهما.

واختلفوا في ﴿الْأَيْنَ شَمُودًا﴾ هنا [٦٨]، وفي الفرقان [٣٨] ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا﴾، وفي العنكبوت [٣٨] ﴿وَتَمُودًا وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ﴾، وفي النجم [٥١] ﴿وَتَمُودًا قَمًّا أَتَى﴾، فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ﴿ثَمُودًا﴾ في الأربعة بغير تنوين، وافقهم أبو بكر في حرف / النجم.

وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكنائي عن الجربي<sup>(١)</sup> عن أبي عون عن الصّريفي عن يحيى عنه فيه بوجهين، أحدهما عدم التنوين، والثاني بالتنوين، وكذلك قرأ الباقر في الأربعة.

وكل من نوّن وقف بالألف، ومن لم ينوّن وقف بغير ألف وإن كانت مرسومة، فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوبة، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافاً إلا ما انفرد به أبو الربيع الرهراني<sup>(٣)</sup> عن حفص عن عاصم أنّه كان إذا وقف عليه وقف بالألف.

واختلفوا في ﴿الْأَبْعَدَا لَثَمُودَ﴾ [٦٨]، فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين، وقرأ الباقر بغير تنوين مع فتحها.

واختلفوا في ﴿قَالَ سَلَمٌ﴾ هنا [٦٩]، وفي الذاريات [٢٥]، فقرأ حمزة

(١) كذا في (س).

(٢) في المطبوع: «ابن».

(٣) سليمان بن داود، سمع من نافع حروفاً، روى القراءة عنه أحمد بن سعيد بن شاهين. توفي: (٢٤٣هـ).

غاية النهاية: ١/ ٣١٣.

والكسائي ﴿سَلَمٌ﴾ بكسر السين وإسكان اللّام من غير ألف فيهما، الباقون<sup>(١)</sup> بفتح السين واللّام وألف بعدها.

\*وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿رَاءَ﴾ [٧٠] في بابها. \*<sup>(٢)</sup>

واختلفوا في ﴿يَعْقُوبُ﴾ [٧١، ٧٢]، فقرأ ابن عامر وحمزة وحفص بنصّب الباء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدّم اختلافهم في إشمام ﴿سَيِّئَ بِهِمْ﴾ [٧٧] في أوائل البقرة.

واختلفوا في ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ هنا [٨١]، والحجر [٦٥]، وفي الدخان [٢٣] ﴿فَأَسْرِ بِعِيَادِي﴾، وفي طه [٧٧] والشعراء [٥٢] ﴿أَنْ أَسْرِ﴾، فقرأ المدنيان وابن كثير بوصل الألف في الخمسة، ويكسرون النون من ﴿أَنْ﴾ للساكنين وصلاً، ويبتدئون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة، وهم في السكت والوقف على أصولهم.

واختلفوا في ﴿أَمْرًا نَّكَ﴾ [٨١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، وانفرد محمد بن جعفر الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جهمّاز بالرفع كذلك، وقرأ الباقون بنصبها.

واختلفوا في ﴿أَصْلَوْتُكَ﴾ [٨٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بحذف الواو على التوحيد، وقرأ الباقون بإثباتها على الجمع.

(١) في المطبوع: «وقرأ».

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، وكتب في حاشية (ك)، وفي (ظ) كتب بعد الفقرة الآتية.



وتقدّم ذكر ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [٨٩] في آخر آل عمران، وانفراد أبي العلاء الهمداني بتخفيفه عن رويس، ولعله سهو. وتقدّم ذكر ﴿مَكَانَكُمْ﴾ [٩٣] كلاهما لأبي بكر في الأنعام. وتقدّم ﴿لَا تَكَلَّمُ﴾ [١٠٥] للبرقي.

واختلفوا في ﴿سُعدُوا﴾ [١٠٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضم السين، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿وَإِنَّ كُلاً﴾ [١١١]، فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر / بإسكان النون مخففة، وقرأ الباقر بتشديدها.

واختلفوا في ﴿لَمَّا﴾ هنا [١١١]، ويس [٣٢]، والزخرف [٣٥]، والطارق [٤]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة بتشديد الميم هنا والطارق، وشدّدها في يس [٣٢] ﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ ابن عامر وعاصم وحمزة وابن جهمّاز، وشدّدها في الزخرف [٣٥] ﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ عاصم وحمزة وابن جهمّاز.

واختلف فيه عن هشام: فروى عنه المشاركة قاطبة وأكثر المغاربة تشديدها كذلك من جميع طرقه، إلا أن الحافظ أبا عمرو الداني أثبت له الوجهين - أعني التخفيف والتشديد - في «جامع البيان»، وأطلق الخلاف له في «اليسير»، واقتصر له على التخفيف فقط في «مفرداته».

و<sup>(١)</sup> قال في «جامعه»: وبذلك - يعني التخفيف - قرأت على أبي الفتح في رواية الحلواني وابن عباد عن هشام، وقال لي: التشديد اختيار من هشام<sup>(٢)</sup>.

(١) «و»: سقطت من المطبوع.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق ١٦٢ ب.

قلت: والوجهان صحيحان عن هشام:

فالتخفيف رواه إبراهيم بن دحيم وابن أبي حسان<sup>(١)</sup> نصّاً عن هشام عن ابن عامر، ورواه الداني عن شيخه أبي القاسم عبد العزيز الفارسي عن أبي طاهر بن عمر عن ابن أبي حسان عن هشام، فخرج عن أن يكون من أفراد فارس، ولكن الكتب مطبقة شرقاً وغرباً على التشديد له بلا خلاف، وبه قرأ الداني على شيخه<sup>(٢)</sup> أبي الحسن وأبي القاسم، وقرأ الباقر بتخفيف الميم في السور الأربعة.

ووجه تخفيف ﴿وَإِنَّ﴾ في هذه السورة [١١١]: أنّها المخففة من الثقيلة وإعمالها مع التخفيف لغة<sup>(٣)</sup> العرب كما نصّ عليه سيبويه<sup>(٤)</sup>.

ووجه تخفيف ﴿لَمَّا﴾ هنا [١١١]: أنّ اللام هي الداخلة في خبر «إنّ» المخففة والمشددة، و«ما» زائدة واللام في ﴿لَيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ جواب قسم محذوف، وذلك القسم في موضع خبر «إنّ»، و﴿لَيُؤْفِقَنَّهُمْ﴾ جواب ذلك القسم المحذوف، والتقدير: «وَإِنَّ كُلَّ لَأُقْسِمُ لَيُؤْفِقَنَّهُمْ».

ووجه تشديد ﴿لَمَّا﴾ [١١١] أنّها «لَمَّا» الجازمة وحذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى عليه، والتقدير: «وَإِنَّ كُلَّ لَمَّا يَنْقُصُ مِنْ جِزَاءِ عَمَلِهِ»، ويدلُّ

(١) في (س): «حيان»، وهو تصحيف.

(٢) في المطبوع: «شيخه» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «لبعض العرب»، وهي زيادة ليست في النسخ.

(٤) انظر: الكتاب: ٢ / ١٣٤ - ١٣٥.

عليه قوله: ﴿لِيُوقِفَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [١١١] لَمَّا أَخْبَرَ بِانْتِقَاصِ جَزَاءِ أَعْمَالِهِمْ أَكَّدهُ بِالْقِسْمِ، قَالَتِ الْعَرَبُ: «قَارِبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا»؛ أَي: وَلَمَّا أَدْخَلَهَا، فَحُذِفَ أَدْخَلَهَا لِلدَّالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿وَزُلْفَاتِنَ﴾ [١١٤]، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بضمِّ اللَّامِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ طَلْحَةَ وَشَيْبَةَ وَعِيسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ إِسْحَاقَ، وَرَوَايَةُ نَصْرٍ / بَنِ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِ اللَّامِ.

وَهُمَا لَفْتَانِ مَسْمُوعَتَانِ فِي جَمْعِ «زُلْفَةٍ» وَهِيَ الطَّائِفَةُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، كَمَا قَالُوا: «ظَلَمَ» فِي «ظُلْمَةٍ»، وَ«بُسَرَ» فِي «بُسْرَةٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿بَقِيَّةٍ﴾ [١١٦]، فَرَوَى ابْنُ جُمَّازٍ بِكسْرِ الْبَاءِ وَإِسْكَانِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ شَيْبَةَ، وَرَوَايَةُ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ عَنْ نَافِعٍ، وَرَوَاهَا الدَّائِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ نَافِعٍ، وَقَدْ تَرَجَّمَهَا أَبُو حَيَّانٍ بِضَمِّ الْبَاءِ فَوَهْمٌ<sup>(٣)</sup>،

(١) هذا التوجيه لـ ﴿لَمَّا﴾ المشددة، هو بنصه كلام أبي حيان الأندلسي، إذ قال بعد أن ذكر عدّة توجيهات: وهذه كلّها تخريجات ضعيفة جداً ينزه القرآن عنها، قال: وكنت قد ظهر لي فيها وجه جارٍ على قواعد العربية وهو ... (ثم ذكر ما ذكره المؤلف هنا).

ثم قال أبو حيان بعد انتهائه: «وكنت اعتقدت أنّي سبقت إلى هذا التخرّيج السائغ العاري من التكلّف، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ فقال: قد ذكر ذلك أبو عمرو بن الحاجب، ولتركي النظر في كلام هذا الرجل لم أقف عليه، ثم رأيت في كتاب التحرير نقل هذا التخرّيج عن ابن الحاجب.»

ثم ذكر أبو حيان كلام ابن الحاجب وفيه: «وما أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كان النفوس تستبعده من جهة أنّ مثله لم يقع في القرآن.»

انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٦٧-٢٦٨.

(٢) في المطبوع: «يسر» و«يسرة» بالمشناة التحتيّة، وهو تصحيف. وانظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٧٠.

(٣) البحر المحيط: ٥ / ٢٧١.

وقرأ الباقون بفتح الباء وكسر القاف وتشديد الياء. وتقدّم اختلافهم في ﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ [١٢٣] في أوائل البقرة. وتقدّم اختلافهم في ﴿عَمَّا يَمْلُوكَ﴾ في الأنعام [١٣٢].

وفيهما من ياءات الإضافة ثماني عشرة: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في الثلاثة [٣، ٢٦، ٨٤]، ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ﴾ [٤٦]، ﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ [٤٧]، ﴿شِقَاقِي أَنْ﴾ [٨٩]، فتح الستة المديان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿عَنِّي إِنَّهُ﴾ [١٠]، ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [٣١]، ﴿نُصَحِي إِنْ﴾ [٣٤]، ﴿ضَيَّفَنِي النَّسَّ﴾ [٧٨]، فتح الأربعة المديان وأبو عمرو. ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في الموضعين [٢٩، ٥١] فتحها المديان وأبو عمرو وابن عامر وحفص. ﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ [٩٢]، فتحها المديان وابن كثير وأبو عمرو وابن ذكوان، واختلف عن هشام. ﴿فَطَرَنِي أَفَلَا﴾ [٥١] فتحها المديان والبيزي. وانفرد أبو تغلب بذلك عن قبل من طريق ابن سنبوذ كما تقدّم. ﴿وَلَكِنِّي أَرْنُكُمْ﴾ [٢٩]، و﴿إِنِّي أَرْنُكُمْ﴾ [٨٤]، فتحها المديان وأبو عمرو والبيزي. ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ﴾ [٥٤]، فتحها المديان. ﴿تَوَفِّيَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [٨٨]، فتحها المديان وأبو عمرو وابن عامر.

وفيهما من الزوائد أربع: ﴿فَلَا تَتَلَّنْ﴾ [٤٦]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب كما تقدّم في بابه، وانفرد<sup>(١)</sup> صاحب «المبهج» عن أبي نسيط عن قالون. ﴿ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ﴾ [٥٥]، أثبتها في الحالين يعقوب. ﴿وَلَا تُخْزُونَ﴾ [٧٨]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو،

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «وانفرد»، وهو تحريف.

وأثبتها في الحالين يعقوب، وورد إثباتها لقنبل من طريق ابن شنبوذ. ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [١٠٥]، أثبتها وصلاً المديان وأبو عمرو والكسائي، وأثبتها ابن كثير ويعقوب في الحالين، وحذفها الباقر / في الحالين تخفيفاً كما قالوا: «لا أدّر، ولا أُبال».

وقال الزمخشري: «إنَّ الاجتزاء عن الياء بالكسر كثير في لغة هذيل<sup>(١)</sup>».

---

(١) الكشف: ٢/ ٢٣٥.

## سورة يوسف عليه السلام

تقدّم سكت أبي جعفر على حروف الفواتح في بابه، وتقدّم اختلافهم في الراء في باب «الإمالة». وتقدّم نقل ﴿قُرْءَانًا﴾ [٢] لابن كثير في بابه.

واختلفوا في ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [٤] حيث جاء، وهو في هذه السورة [٤]، ومريم [٤٢-٤٥]، والقصص [٢٦]، والصفافات [١٠٢]، فقرأ بفتح التاء في السور الأربع أبو جعفر وابن عامر، وقرأ الباقون بكسر التاء فيهنّ. وتقدّم اختلافهم في الوقف عليه من باب «الوقف على المرسوم». وتقدّم مذهب ورش من طريق الأصبهانيّ في تسهيل همزة ﴿رَأَيْتُ﴾ [٤] و﴿رَأَيْتُهُمْ﴾ [٤]. وتقدّمت قراءة أبي جعفر ﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ [٤] في التوبة. وتقدّم [فتح<sup>(١)</sup>] ﴿يَبْنَى﴾ [٥] لحفص في هود. وتقدّم ﴿رُءْيَا﴾ [٤٣] و﴿لِلرُّءْيَا﴾ [٤٣] لأبي جعفر وغيره في باب «الهمز المفرد». وتقدّمت إمالتها في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿أَيُّتُ لِلسَّالِينَ﴾ [٧]، فقرأ ابن كثير بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقون بالالف على الجمع.

واختلفوا في ﴿غَيْبَتِ﴾ في الموضعين [١٠، ١٥]، فقرأ المدنيان بالالف على الجمع، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد. وتقدّم ﴿تَأْمَنَّا﴾ [١١] والخلاف<sup>(٢)</sup> فيه في أواخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿يَرْتَع وَيَلْعَبُ﴾ [١٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر

(١) في النسخ والمطبوع: «كسر»، وهو سهو؛ لأن حفصاً يقرأ بفتح الياء في سورة هود وفي غيرها.

(٢) في (س): «والاختلاف».

بالنون فيهما، وقرأ الباقون فيهما بالياء. وكَسَرَ العين من ﴿نَرْتَع﴾ المدنيان وابن كثير، وأثبت قبل الياء في الحالين بخلاف كما تقدّم، وأسكن الباقون العين. وتقدّم اختلافهم في ﴿لِيَحْزُنُنِي﴾ [١٣] في آل عمران. وتقدّم اختلافهم في ﴿الذَّبُّ﴾ [١٣] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَبْشُرِي﴾ [١٩]، فقرأ الكوفيون ﴿يَبْشُرِي﴾ بغير ياء إضافة، وقرأ الباقون بياء مفتوحة بعد الألف. وتقدّم اختلافهم في فتحها وإمالتها وبين اللفظين في بابه.

واختلفوا في ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [٢٣]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان بكسر الهاء وفتح التاء من غير همز.

واختلف عن هشام فروى: / الحلواني وحده من جميع طرقه عنه كذلك إلا أنّه همز، وهي التي قطع بها الداني في «التيسير» و«المفردات» ولم يذكر مكّي ولا المهدي ولا ابن سفيان ولا ابن شريح ولا صاحب «العنوان»، ولا كلّ من ألف في القراءات من المغاربة عن هشام سواها، وأجمع العراقيون أيضاً عليها عن هشام من طريق الحلواني ولم يذكروا سواها.

وقال الداني في «جامع البيان»: وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وَهُمْ؛ لكون هذه الكلمة إذا همزت صارت من التهيؤ، فالتاء فيها ضمير الفاعل المسند إليه الفعل فلا يجوز غير ضمّها<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا القول تبع فيه الداني أبا علي الفارسي، فإنّه قال في كتابه

(١) جامع البيان: ٢/ ق ٨٨/أ.

«الحجة»: يشبه أن يكون الهمز وفتح التاء وهماً من الراوي؛ لأنَّ الخطاب من المرأة ليوسف ولم يتهيأ لها، بدليل قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ﴾ [٢٣] <sup>(١)</sup>. وكذا تبعه على هذا القول جماعة.

وقال الإمام أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي: والقراءة صحيحة وراويها غير واهم، ومعناها: «تهياً لي أمرُك»؛ لأنَّها ما كانت تقدر على الخلوة به في كلِّ وقت، أو «حَسُنْتَ هِيَأْتُكَ»، و﴿لَكَ﴾ على الوجهين بيان؛ أي: «لَكَ أَقُولُ» <sup>(٢)</sup>.

قلت: وليس الأمر كما زعم أبو علي ومن تبعه، والخلواني ثقة كبيرٌ حجةٌ خصوصاً فيما رواه عن هشام وقالون، على أنَّه لم ينفرد بها على زعم من زعم؛ بل هي رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر.

وروى الداجوني عن أصحابه عن هشام بكسر الهاء مع الهمز، وضمَّ التاء، وهي رواية إبراهيم بن عَبَّاد عن هشام. قال الداني في «جامعه»: «وهذا هو الصواب» <sup>(٣)</sup>.

قلت: ولذلك جمع الشاطبيُّ بين هذين الوجهين عن هشام في «قصيدته» <sup>(٤)</sup>، فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب.

(١) الحجة: ٤/ ٤٢٠

(٢) اللآلئ الفريدة: ٢/ ق ١٠٠.

(٣) جامع البيان: ٢/ ق ٨٨/ أ.

(٤) وذلك في قوله:



وانفرد الهذليُّ عن هشام من طريق الحلوانيَّ بعدم الهمز كابن ذكوان، ولم يتابعه على ذلك أحد.

وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وضمَّ التاء من غير همز، وقرأ الباقر بفتح الهاء والتاء من غير همز.

وورد فيها كسر الهاء وضمَّ التاء من غير همز قراءة ابن محيصن وزيد بن علي وابن بحرٍ وغيرهم.

وفتحُ الهاء وكسر التاء من غير همز قراءة الحسن، ورويناها عن ابن محيصن وابن عباس وغيرهم.

والصواب أنَّ هذه السبع القراءات / كلّها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى «هلمَّ» وليست في شيء منها فعلاً، ولا التاء فيها ضمير متكلّم ولا مخاطب<sup>(١)</sup>.

قال الفراء والكسائي: «هيت» لغة وقعت لأهل الحجاز فتكلموا بها، ومعناها تعال<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المحتسب: ٣٣٧/١.

(٢) قول الفراء والكسائي قاله أيضاً عكرمة، ولعلَّ المؤلّف نقله من أبي حيان، إذ ذكر النصّ هكذا: «زعم الكسائيُّ والفراء أنَّها لغة حورانية وقعت ... إلخ». البحر المحيط: ٢٩٣/٥.

وبالرجوع إلى الفراء تبين أنَّ المراد بـ «أهل الحجاز» هم «أهل مكة» حيث ذكر سنده إلى ابن مسعود رضي الله عنه قال: «أقراني رسول الله ﷺ ﴿هيت﴾ وقال: «إنَّها لغة لأهل حوران سقطت إلى مكة فتكلموا بها، وأهل المدينة يقرؤون ﴿هيت﴾ بكسر الهاء ولا يهمزون».

معاني القرآن: ٤٠/٢، وانظر: البحر المحيط: ٢٩٣/٥ و٢٩٤، الدر المصون: ٤٦٣/٦.

وقال الأستاذ أبو حيان: ولا يبعد أن يكون مشتقاً من اسم<sup>(١)</sup> كما اشتقوا من الجُمْل نحو «سَبَحَل» و«حَمْدَل»<sup>(٢)</sup> ولا يبرز ضميره؛ لأنه اسم فعل، بل يتبين المخاطب بالضمير الذي يتصل باللام نحو: «هيت لك، ولك، ولكما، ولكُنَّ». وتقدم ﴿مَتَوَايَ﴾ [٢٣] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [٢٤] حيث وقع، وفي ﴿مُخْلِصًا﴾ في مريم [٥١]، فقرأ الكوفيون بفتح اللام منهما، وافقهم المدنيان في ﴿الْمُخْلِصِينَ﴾، وقرأ الباقون بكسر اللام فيهما. وتقدم ﴿الْحَاطِئِينَ﴾ [٢٩] و﴿مُتَكَا﴾ [٣١] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿حَشَرَ لَّهُ﴾ في الموضعين [٥١، ٣١]، فقرأ أبو عمرو بألف بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، وقرأ الباقون بحذفها. واتفقوا على الحذف وقفاً اتباعاً للمصحف.

واختلفوا في ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنِ﴾ [٣٣]، فقرأ يعقوب بفتح السين، وقرأ الباقون بكسرها.

واتفقوا على كسر السين في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [٣٦]، و﴿يَصْنَعِي السِّجْنَ﴾ الموضعين [٤١، ٣٩]، وفي ﴿فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ﴾ [٤٢]؛ لأنَّ المراد بها المَحْبَس، وهو المكان الذي يسجن فيه، ولا يصحُّ أن يراد به المصدر، بخلاف الأوَّل فإنَّ إرادة المصدر فيه ظاهرة؛ ولهذا قالوا: أراد يعقوب بفتحه أن

(١) في البحر: ٢٩٤/٥: اسم الفعل.

(٢) في البحر: «سبح» و«حمدك».

يفرق بين الاسم والمصدر. والله أعلم<sup>(١)</sup>. وتقدّم ﴿تَرْقَانِهِ﴾ [٣٧] في باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿دَابَّ﴾ [٤٧]، فروى حفص بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بإسكانها.

واختلفوا في ﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدّم اختلافهم في همزي ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [٥٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [٥٦]، فقرأ ابن كثير بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ [٦٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ بآلف بعد الياء ونون مكسورة بعدها، وقرأ الباقون بتاء مكسورة بعد الياء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿نَكْتَلُ﴾ [٦٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ [٦٤] فقرأ حمزة / والكسائي وخلف وحفص ﴿حَفِظًا﴾ بآلف بعد الحاء وكسر الفاء، وقرأ الباقون بكسر الحاء وإسكان الفاء من غير ألف.

واختلفوا في ﴿نَرْفَعُ دَرَجَتٍ مِّنْ نَّشَأُ﴾ [٧٦]، فقرأ يعقوب بالياء فيهما، وقرأهما الباقون بالنون. وتقدّم تنوين ﴿دَرَجَتٍ﴾ للكوفيين في الأنعام [٨٣].

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج: ١٠٨/٣.

وتقدّم الخلف في ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ [٨٠] و﴿وَلَا تَأْتِسُوا﴾ [٨٧]، ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [٨٧] و﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [١١٠] عن البزّي والحنبلي عن ابن وزدان في باب «الهمز المفرد».

وتقدّم الخلاف في إمالة ﴿يَتَأَسَفُ﴾ [٨٤] في باب «الإمالة». وكذا خلاف رويس في باب «الوقف على المرسوم». وتقدّم اختلافهم في ﴿أَتَلَّكَ لَأَنْتَ يَوْسُفُ﴾ [٩٠] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدّم الخلاف في همز ﴿لَخَطِئِينَ﴾ [٩١] و﴿رُؤْيَى﴾ [١٠٠] و﴿وَكَايْنُ﴾ [١٠٥] في باب «الهمز المفرد». وكذا الخلاف في إمالة ﴿رُؤْيَى﴾ [١٠٠] في بابها. وكذا الخلاف في ﴿وَكَايْنُ﴾ [١٠٥] في آل عمران. والوقف عليه في باب «الوقف على مرسوم الخط».

واختلفوا في ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ هنا [١٠٩]، وفي النحل [٤٣]، والأول من الأنبياء [٧]، و﴿نُوحِيَ إِلَيْهِ﴾ ثاني الأنبياء [٢٥]، فروى حفص بالنون وكسر الحاء في الأربعة على لفظ الجمع، وافقه في الثاني من الأنبياء حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقر بالياء وفتح الحاء على ما لم يسم فاعله. وتقدّم اختلافهم في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [١٠٩] في الأنعام [٣٢].

واختلفوا في ﴿قَدْ كَذَبُوا﴾ [١١٠]، فقرأ أبو جعفر والكوفيون بالتخفيف، وقرأ الباقر بالتشديد.

واختلفوا في ﴿فَنُحِيَ مَن نَّشَاءُ﴾ [١١٠]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، وقرأ الباقر بنونين، الثانية ساكنة مخففة عند الجيم، وتخفيف الجيم وإسكان الياء، وأجمعت المصاحف على كتابته بنون واحدة.

وفيه من ياءات الإضافة اثنتان وعشرون: ﴿لَيَحْزُنُنِيَّ أَنْ﴾ [١٣]، فتحها المدنيان وابن كثير، ﴿رَفِيَّ أَحْسَنَ﴾ [٢٣]، ﴿أَرِنِيَّ أَعْصِرُ﴾ [٣٦]، ﴿أَرِنِيَّ أَحْمِلُ﴾ [٣٦]، ﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ﴾ [٤٣]، ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [٦٩]، ﴿إِنِّي أَوْ﴾ [٨٠]، ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [٩٦]، فتح السبع المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ [٥٩]، فتحها نافع. واختلف عن أبي جعفر من روايته كما تقدم. ﴿وَحَزَنِيَّ / إِلَى﴾ [٨٦]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر. ﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِيَّ إِنَّ﴾ [١٠٠]، فتحها أبو جعفر والأزرق عن ورش، وانفرد أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني، وعن هبة الله بن جعفر عن قالون بفتحها. ﴿سَيَلِيَّ أَدْعُوا﴾ [١٠٨]، فتحها المدنيان. ﴿إِنِّي أَرِنِيَّ﴾ فيهما [٣٦]، و ﴿رَفِيَّ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ [٣٧]، ﴿نَفْسِيَّ إِنَّ النَّفْسَ﴾ [٥٣]، ﴿رَحِمَرَفِيَّ إِنَّ﴾ [٥٣]، ﴿لِيَّ أَيْ﴾ [٨٠]، ﴿رَفِيَّ<sup>(١)</sup> إِنَّهُ﴾ [٩٨]، ﴿فِيَّ إِذْ أَخْرَجَنِي﴾ [١٠٠]، فتح الثماني المدنيان وأبو عمرو. ﴿ءَابَاءِيَّ إِتْرَهِيمَ﴾ [٣٨]، ﴿لَعَلِّيَّ أَرْجِعُ﴾ [٤٦]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر.

وفيه من الزوائد ست: ﴿فَأَرْسِلُونِ﴾ [٤٥]، ﴿وَلَا تَقْرُبُونِ﴾ [٦٠]، ﴿أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ [٩٤]، أثبتهن في الحاليين يعقوب. ﴿حَتَّى تُؤْتُونِ﴾ [٦٦]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب. ﴿يَرْتَعُ﴾ [١٢]، أثبتها قبل في الحاليين بخلاف عنه، وكذلك ﴿مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [٩٠]، لقبيل. والله أعلم.

(١) في المطبوع: ﴿بِي﴾ بدون «راء» وهو تحريف.

## سورة الرعد

تقدّم سكت أبي جعفر على حروف الفواتح في بابه، وتقدّم إمالة الراء في بابها. وتقدّم ﴿يُعْشَى﴾ [٣] في الأعراف.

واختلفوا في ﴿وَزَرَعَ وَخَيْلٌ صِنَوَانٌ \* وَغَيْرُ صِنَوَانٍ \*﴾<sup>(١)</sup> [٤]، فقرأ البصريان وابن كثير وحفص بالرفع في الأربعة، وقرأهنّ الباكون بالخفض.

واختلفوا في ﴿يُسْقَى﴾ [٤]، فقرأ يعقوب وابن عامر وعاصم بالياء على التذكير، وقرأ الباكون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿وَنُقْضِلُ﴾ [٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء، وقرأ الباكون بالنون.

وتقدّم اختلافهم في ﴿الْأَكْلِ﴾ [٤] و ﴿أَكْلَهَا﴾ [٣٥] في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُؤًا﴾. وتقدّم ﴿تَعْجَبَ فَعَجَبٌ﴾ [٥] في باب «حروف قربت مخارجها». وتقدّم اختلافهم في ﴿أَيْذَا﴾ [٥]، ﴿أَيْنَا﴾ [٥] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدّم وقف ابن كثير على ﴿هَادٍ﴾ [٧] و ﴿وَالِ﴾ [١١] و ﴿وَاقٍ﴾ [٣٤، ٣٧] في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالياء مذكراً، وقرأ الباكون بالتاء مؤنثاً. وتقدّم ذكره في فصل لام «هل» و «بل».

(١) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

واختلفوا في ﴿وَمَنَّا يُوقِدُونَ﴾ [١٧]، فقرأ / حمزة والكسائي وخلف وحفص بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

وتقدم ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيس﴾ [٣١] للبرقي، وانفراد<sup>(١)</sup> الحنبلي عن ابن وردان في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ هنا [٣٣]، وفي المؤمن [٣٧] ﴿وَصُدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾، فقرأ بضم الصاد فيهما يعقوب والكوفيون، وقرأهما بالفتح الباقون.

واختلفوا في ﴿وَيُثْبِتُ﴾ [٣٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بتخفيف الباء، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ﴾ [٤٢]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ﴿الْكَافِرُ﴾ على التوحيد، وقرأ الباقون على الجمع.

وفيهما من الزوائد أربع: ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [٩]، أثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وتقدم ما روي فيها عن ابن<sup>(٢)</sup> شنبوذ عن قبل من حذفها في الحاليين، وإثباتها<sup>(٣)</sup> وصلاً في بابها. ﴿مَتَابِ﴾ [٣٦]، و ﴿مَتَابِ﴾ [٣٠]، و ﴿عِقَابِ﴾ [٣٢]، أثبت الثلاثة في الحاليين يعقوب.

(١) في (ت) والمطبوع: «وانفراد»، وهو تحريف.

(٢) «ابن»: سقطت من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «وأثبتها».

## سورة إبراهيم عليه السلام

تقدّم سكت أبي جعفر على الفواتح، واختلافهم في إمالة الراء.

واختلفوا<sup>(١)</sup> في ﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ [٢]، فقرأ المدنيان وابن عامر برفع الهاء في الحالين، وافقهم رويس في الابتداء خاصة، وقرأ الباكون بالخفض في الحالين. وتقدّم ﴿تَأَذَّنْ﴾ [٧] في باب «الهمز المفرد». وتقدّم إسكان أبي عمرو ﴿سُبُلَنَا﴾ [١٢] في البقرة. وتقدّم إمالة حمزة ﴿خَافَ﴾ [١٤]، و﴿وَحَابَ﴾ [١٥] في بابها. وتقدّم ﴿الرَّيْحَ﴾ للمدنيّين في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ هنا [١٩]، و﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ في النور [٤٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿خَلَقَ﴾ فيهما بألف وكسر اللام ورفع القاف وخفض ﴿السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ و﴿كُلَّ﴾ بعدهما، وقرأ الباكون بفتح اللام والقاف من غير ألف ونصب ﴿السَّمَوَاتِ﴾ بالكسر و﴿وَالْأَرْضَ﴾ و﴿كُلَّ﴾ بالفتح.

واختلفوا في ﴿يَمْصُرِمُخًا﴾ [٢٢]، فقرأ حمزة بكسر الياء؛ وهي لغة بني يربوع، نصّ على ذلك قطرب، وأجازها هو والفرّاء، وإمام اللغة والنحو والقراءة أبو عمرو بن العلاء.

(١) في المطبوع: «وانفقوا»، وهو خطأ وتحريف.



وقال القاسم بن معن النحوي<sup>(١)</sup>: هي / صواب<sup>(٢)</sup>.

ولا عبرة بقول الزمخشري وغيره ممن ضعّفها أو لحنها<sup>(٣)</sup>، فإنّها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة، وقرأ بها أيضاً يحيى بن وثّاب وسليمان ابن مهران الأعمش وحرّان بن أعين، وجماعة من التابعين.

وقياسها في النحو صحيح، وذلك أنّ الياء الأولى؛ وهي ياء الجمع، جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنة عليها ياء الإضافة، وحركت بالكسر على الأصل في اجتماع الساكنين.

وهذه اللغة شائعة ذائعة باقية<sup>(٤)</sup> في أفواه أكثر الناس إلى اليوم، يقولون: «ما فيّ أفعل كذا»، ويطلقونها في كل ياءات الإضافة المدغم فيها، فيقولون: «ما عليّ منك»، و «لا أمرك إليّ»، وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير ياء<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، قاضي الكوفة، فقيه، محدّث، توفي (١٧٥هـ). انظر: إنباه الرواة: ٣/ ٣٠، البلغة: ١٧٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٢٠، وقال الفراء في كتابه «التصريف»: «زعم القاسم بن معن أنّه صواب، وكان ثقة بصيراً، وزعم أنّه لغة بني يربوع». خزانة الأدب: ٤/ ٤٣٤. إبراز المعاني: ٣/ ٢٩٤.

(٣) هم كثر: منهم الأخفش، والزجاج والنحاس والفراء. انظر: البحر: ٥/ ٤١٩.

(٤) جاءت «باقية» في المطبوع أوّل الأوصاف.

(٥) زادوا ياء على ياء الإضافة إجراء لها على حكم الهاء والكاف، كما زادوا على الهاء الواو في «ضربتهو» وعلى الكاف الألف والياء في «أعطيتكاه» و «أعطيتكاه»/ كما حكاه سيبويه، واستشهدوا بهذه اللغة بقول الأغلب العجلي في أرجوزته:

ماضي إذا ما همّ بالمضيّ قال لها هل لك يا تافيّ

أي: هل لك فيّ يا هذه.

انظر الكتاب: ٤/ ٢٠٠، معاني القرآن: ٢/ ٧٦. الموضح للشيرازي: ٢/ ٧٠٩-٧١٠، إبراز المعاني:

٤/ ٢٩٣-٢٩٨، البحر: ٥/ ٤١٩، خزانة الأدب: ٤/ ٤٣٠-٤٣٧.

وتقدّم ﴿أَكْلَهَا﴾ [٢٥] في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُوا﴾، و﴿خَيْشَةَ اجْتَنَّتْ﴾ [٢٦] أيضاً، وتقدّم إمالة ﴿قَرَارٍ﴾ [٢٦]، و﴿الْبَوَارِ﴾ [٢٨]، و﴿الْقَهَّارِ﴾ [٤٨] في بابها.

واختلفوا في ﴿لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ هنا [٣٠]، وفي الحج [٩] ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وفي لقمان [٦] ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وفي الزمر [٨] ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في الأربعة.

واختلف عن رويس: فروى التمار من كل طرقة -إلا طريق أبي الطيب- كذلك هنا وفي الحج والزمر، ومن طريق أبي الطيب بعكس ذلك؛ بفتح الياء في لقمان ويضمُّ في الباقي، وقرأ الباكون بالضمِّ فيها.

وتقدّم اختلافهم في ﴿لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلْلٌ﴾ [٣١] عند ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ في أوائل البقرة [٣٨]. وتقدّم إمالة ﴿عَصَافِي﴾ [٣٦] للكسائي في بابها.

واختلف عن هشام في ﴿أَفْتَدَىٰ مِنَ النَّاسِ﴾ [٣٧]: فروى الحلواني عنه من جميع طرقه بياء بعد الهمزة هنا خاصّة، وهي رواية العباس بن الوليد البيروني عن أصحابه عن ابن عامر.

قال الحلواني عن هشام: هو من «الوفود»، فإن كان قد سُمع فعلى غير قياس، وإلا فهو على لغة المشبعين من العرب الذين يقولون: «الدراهم» و«الصياريف»<sup>(١)</sup>، وليست ضرورة بل لغة مستعملة.

(١) إشارة إلى قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة    تنفي الدراهم تنقاد الصياريف  
ومنه أيضاً ما أنشده أبو علي الفارسي (قبل لابن هزيمة):  
وأنتي حوثما يسري الهوى بصري    من حوثما سلوكوا أثني فأنظور.  
انظر: المحتسب: ٢٥٩/١.

وقد ذكر الإمام أبو عبد الله بن مالك في «شواهد التوضيح»: أَنَّ الإِشباع من الحركات الثلاث لغة معروفة، وجعل من ذلك قولهم: «بيننا زيد قائم جاء عمرو»؛ أي: بين أوقات قيام زيد، فأشبع فتحة النون فتولدت الألف. وحكى / الفراء أَنَّ من العرب من يقول: «أَكَلْتُ لحماً شاةً»؛ أي: «لَحْمَ شاةٍ»<sup>(١)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: «بل هو ضرورة، وإنَّ هشاماً سهَّلَ الهمزة كالياء، فعَبَّرَ الراوي عنها على ما فهم بياء بعد الهمزة، والمراد بياء عوضاً عنها»<sup>(٣)</sup>.

وردَّ ذلك الحافظ الداني وقال: «إِنَّ النِّقْلَةَ عن هشام كانوا أعلم الناس بالقراءة ووجوهها، وليس يفتني بهم الجهل إلى أن يعتقد فيهم مثل هذا»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وممَّا يدلُّ على فساد ذلك القول أنَّ تسهيل هذه الهمزة كالياء لا يجوز؛ بل تسهيلها إنَّما يكون بالنقل، ولم يكن الحلواني منفرداً بها عن هشام، بل رواها عنه كذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البكرراوي شيخ ابن مجاهد، وكذلك لم ينفردها هشام عن ابن عامر؛ بل رواها عن ابن عامر العباس بن الوليد وغيره كما تقدَّم، ورواها الأستاذ أبو محمد سبط الخياط عن الأخفش عن هشام، وعن الداجوني عن أصحابه عن هشام.

(١) شواهد التوضيح: ٢٢، وانظر المحتسب: ٢٥٨/١.

(٢) أشار إليه أبو شامة بقوله: «بعض شيوخن».

(٣) انظر: إبراز المعاني: ٣/٣٠٠، البحر المحيط: ٤٣٢/٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٣٢/٥.

وقال: «ما رأيته منصوباً في «التعليق»؛ لكن قرأت به على الشريف<sup>(١)</sup>». انتهى.

وأطلق الحافظ أبو العلاء الخلاف عن جميع أصحاب هشام. وروى الداجوني من أكثر الطرق عن أصحابه وسائر أصحاب هشام عنه بغير ياء، وكذلك قرأ الباكون.

\*واتفقوا على قوله تعالى: ﴿وَأَفِيدَتْهُمْ مِّنْهُم مَّاءٌ﴾ [٤٣]، أنه بغير ياء؛ لأنه جمع «فؤاد»، وهو: «القلب»؛ أي: «قلوبهم فارغة من العقول»، وكذلك سائر ما ورد في القرآن، ففرّق بينهما، وكذلك قال هشام: هو من «الوفود». والله أعلم\*<sup>(٢)</sup>.

وانفرد القاضي أبو العلاء عن النخاس عن رويس ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [٤٢]، بالنون، وهي رواية أبي زيد وجبله عن المفضل، وقراءة الحسن البصري وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وروى سائر أصحاب النخاس وسائر أصحاب رويس بالياء، وبذلك قرأ الباكون.

واختلفوا في ﴿لِتَرْوَلْ﴾ [٤٦]، فقرأ الكسائي بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباكون بكسر الأولى ونصب الثانية.

(١) المبهج: ٥٧٤ / ٢.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، و(ك)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٣) كذا في (س)، و(ظ)، وفي البقية وكذا المطبوع: «وغيره»، بالإفراد.

فيها من ياءات الإضافة ثلاث: ﴿لِيَعْلَمَكُمْ﴾ [٢٢]، فتحها حفص.  
 ﴿لِعِبَادِي الَّذِينَ﴾ [٣١]، أسكنها ابن عامر وحمزة والكسائي وروح. ﴿إِنِّي  
 أَسْكَنْتُ﴾ [٣٧]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /

ومن الزوائد ثلاث: ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [١٤]، أثبتها وصلأ ورش، وأثبتها في  
 الحالين يعقوب. ﴿أَشْرَكَ كُتُبُونِ﴾ [٢٢]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو،  
 وأثبتها في الحالين يعقوب، ورويت عن ابن شنبوذ لقنبل. ﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾  
 [٤٠]، أثبتها وصلأ أبو جعفر وأبو عمرو وحمزة وورش، وأثبتها في الحالين  
 يعقوب والبزي، واختلف عن قنبل وصلأ ووقفأ كما تقدّم.

## سورة الحجر

تقدّم سكت أبي جعفر، وإمالة الراء.

واختلفوا في ﴿رُبِمَا﴾ [٢]، فقرأ المدنيان وعاصم بتخفيف الباء، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدّم خُلفُ رويس في ﴿وَيَلْهَمُ الْأَمْلُ﴾ [٣] في سورة «أم القرآن».

واختلفوا في ﴿مَنْزِلَ الْمَلَكَةِ﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بنونين، الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، وكسر الزاي، ﴿الْمَلَكَةِ﴾ بالنصب، وروى أبو بكر بالتاء مضمومة وفتح النون والزاي، ﴿الْمَلَكَةُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقون كذلك إلّا أنّهم فتحوا التاء. وتقدّم مذهب البزيّ في تشديد التاء وصلّاً من أواخر البقرة.

واختلفوا في ﴿سُكِرَتْ﴾ [١٥]، فقرأ ابن كثير بتخفيف الكاف، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدّم ﴿الرَّيْحَ لَوَقَعَ﴾ [٢٢] لحمزة وخلف في البقرة. وتقدّم ﴿الْمُخْلَصِينَ﴾ في يوسف [٢٤].

واختلفوا في ﴿صِرَاطٌ عَلَى مُسْتَقِيمٍ﴾ [٤١]، فقرأ يعقوب بكسر اللّام ورفع الياء وتنوينها، وقرأ الباقون بفتح اللّام والياء من غير تنوين. وتقدّم ﴿جُزْءٌ﴾ [٤٤] في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُؤًا﴾ لأبي بكر، وفي باب «الهمز المفرد» لأبي جعفر.

واختلفوا عن رويس في ﴿وَعُيُونٍ \* أَدْخُلُوهَا﴾ [٤٥، ٤٦]، فروى القاضي وابن

العَلَّاف والكَارِزِينِي ثَلَاثَتُهُمْ عَنِ النَّخَاسِ، وَأَبُو الطَّيِّبِ<sup>(١)</sup> وَالشَّنْبُوزِيُّ ثَلَاثَتُهُمْ<sup>(٢)</sup> عَنِ التَّمَارِ عَنْ رُوَيْسٍ بَضُمَ التَّنْوِينُ وَكُسِرَ الْخَاءُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، فَهِيَ هَمْزَةٌ قَطَعَ نَقَلْتُ حَرَكَتَهَا إِلَى التَّنْوِينِ.

وَرَوَى السَّعِيدِيُّ وَالْحَمَّامِيُّ كِلَاهُمَا عَنِ النَّخَاسِ، وَهَبَةُ اللَّهِ كِلَاهُمَا عَنِ التَّمَارِ عَنْهُ بَضُمَ الْخَاءُ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ أَمْرًا وَالهَمْزَةُ لِلْوَصْلِ، وَكَذَا قَرَأَ الْبَاقُونَ، وَهُمْ فِي عَيْنِ ﴿وَعُيُونٍ﴾ [٤٥] وَالتَّنْوِينِ عَلَى / أَصُولِهِمُ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْبَقَرَةِ.

وَنَقَلَ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ عَنِ الْحَمَّامِيِّ أَنَّهُ خَيَّرَ عَنِ النَّخَاسِ فِي ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>. وَتَقَدَّمَ إِبْدَالُ ﴿نَيْتَ عِبَادِي﴾ [٤٩] لِأَبِي جَعْفَرٍ فِي بَابِ «الْهَمْزِ الْمَقْرَدِ». وَتَقَدَّمَ ﴿إِنَّا بُشِّرُكَ﴾ [٥٣] لِحَمْزَةٍ فِي آلِ عِمْرَانَ.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿فِيمَ يُبَشِّرُونَ﴾ [٥٤]، فَقَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ بِكُسْرِ النُّونِ، وَفَتَحَهَا الْبَاقُونَ، وَشَدَّدَهَا ابْنُ كَثِيرٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَخْفِيفِهَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿يَقْنَطُ﴾ [٥٦] وَ﴿يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] وَ﴿نَقْنَطُوا﴾<sup>(٤)</sup> [الزمر: ٥٣] فَقَرَأَ الْبَصْرِيُّانَ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ بِكُسْرِ النُّونِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا. وَتَقَدَّمَ اخْتِلَافُهُمْ فِي ﴿لَمُتْجُوهُمْ﴾ فِي الْأَنْعَامِ [٥٩].

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿قَدَرْنَا إِنَّهَا﴾ [٦٠]، وَفِي النَّمْلِ [٥٧] ﴿قَدَرْنَاهَا﴾، فَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بِتَخْفِيفِ الدَّالِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا.

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «النَّخَاسِ وَهُوَ أَبُو الطَّيِّبِ».

(٢) كَتَبَ فَوْقَهَا فِي (ك): صَح.

(٣) غَايَةُ الْإِخْتِصَارِ: ٥٣٧/٢.

(٤) كُتِبَ الْحَرْفَانِ الْأَوَّلَانِ فِي الْمَطْبُوعِ: بِالنَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَتَصْحِيفٌ.

وتقدّم ﴿جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾ [٦١] في «الهمزتين من كلمتين» و «الإدغام الكبير». وتقدّم ﴿فَأَسْرٍ﴾ [٦٥] في هود [٨١]. وتقدّم ﴿فَأَصْدَعْ﴾ [٩٤] في النساء [١٢٢]. وفيها من ياءات الإضافة أربع: ﴿عِبَادِي أَفِي أَنَا﴾ [٤٩]، و ﴿وَقُلْ إِنِّي أَنَا﴾ [٨٩]، فتح الياء في الثلاثة المديان وابن كثير وأبو عمرو. و ﴿بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ﴾ [٧١]، فتحها المديان.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ [٦٨]، ﴿وَلَا تُخْزُونِ﴾ [٦٩]، أثبتها في الحالين يعقوب.



## سورة النحل

تقدّم اختلافهم في إمالة ﴿ أَفَأَمْرُ اللَّهِ ﴾ [١] في بابها. وتقدّم اختلافهم في ﴿عَمَّا يَشْرِكُونَ﴾ [٣، ١]<sup>(١)</sup> في يونس [١٨].

واختلفوا في ﴿يُزَلِّ الْمَلَكَةَ﴾ [٢]، فروى روح بالتاء مفتوحة وفتح الزاي مشددة، ورفع ﴿الْمَلَكَةُ﴾ كالمتفق عليه في سورة القدر [٤]، وقرأ الباقر بالياء مضمومة وكسر الزاي، ونصب ﴿الْمَلَكَةَ﴾. وهم في تشديد الزاي على أصولهم المتقدمة في البقرة [٩٠]، فيخففها منهم ابن كثير وأبو عمرو ورويس.

واختلفوا في ﴿يَشِقُّ الْأَنْفُسِ﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر بفتح الشين، وقرأ الباقر بكسرها.

واختلفوا في ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ [١١]، فروى أبو بكر بالنون، وقرأ الباقر بالياء.

واختلفوا في ﴿وَالسَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [١٢]، فقرأ ابن عامر برفع الأسماء الأربعة / ، وافقه حفص في الحرفين الأخيرين وهما: ﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾، وقرأ الباقر بنصب الأربعة وكسر تاء ﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾.

واختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٢٠]، فقرأ يعقوب وعاصم بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

(١) في المطبوع: «كليهما»، وله وجه.

واتفقوا على ﴿شُرَكَاءَ الَّذِينَ﴾ [٢٧]، بالهمز. وانفرد الداني<sup>(١)</sup> عن النقاش عن أصحابه عن البزي بحكاية ترك الهمز فيه، وهو وجه ذكره حكاية لا رواية، وذلك أَنَّ الذين قرأ عليهم الداني هذه الرواية من هذه الطريق وهم: عبد العزيز الفارسي وفارس بن أحمد لم يُقرئوه إِلَّا بالهمز، حسبما نصَّ في كتبه.

نعم قرأ بترك الهمز فيه على أبي الحسن، ولكن من طريق مضر<sup>(٢)</sup> والجدي<sup>(٣)</sup> عن البزي.

وقال في «مفرداته»: «والعمل على الهمز وبه آخذ».

ونصَّ على عدم الهمز فيه أيضاً - وجهاً واحداً - ابنُ شريح والمهدوي وابن سفيان وابنا غلبون وغيرهم، وكلُّهم لم يرووه من طريق أبي ربيعة ولا ابن الحُبَاب.

وقد روى ترك الهمز فيه وفي ما هو من لفظه، وكذا ﴿دُعَاءِ﴾ [نوح: ٦]

(١) وافقه ابن بليمة في «تلخيصه»، وانظر: التذكرة: ٣٩٩/٢.

(٢) ابن خالد أبو محمد الضبي الأسدي الكوفي، معروف، وثقوه، روى القراءة عن البزي وغيره، وروى عن يحيى بن معين قطعة في الرجال تعرف بقطعة مضر، روى عنه ابن مجاهد وابن شنبوذ وابن مقسم. غاية النهاية: ٢٩٩/٢ - ٣٠٠.

(٣) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) وفي الأخرى بدون ضبط، وتصحفت في المطبوع إلى: «الجندي» بنون بين الجيم والdal.

وهو سعدان بن كثير، أبو صالح، الجدي، المكي، عرض على البزي والنبال، وروى عنه محمد بن موسى الزينبي، توفي سنة (٢٩٠ هـ).

غاية النهاية: ٣٠٤/١.

و ﴿وَرَأَى﴾ [مریم: ٥] في كل القرآن أيضاً ابنُ فرح عن البزِّي<sup>(١)</sup> وليس في ذلك شيء يؤخذ به من طرق كتابنا، ولولا حكاية الداني له عن النقاش لم نذكره، وكذلك<sup>(٢)</sup> لم يذكره الشاطبيُّ إلَّا تبعاً لقول «التيسير»: «البزِّيُّ بخلاف عنه<sup>(٣)</sup>»، وهو خروج من صاحب «التيسير»، ومن الشاطبي عن طريقهما المبني عليها كتابهما.

وقد طعن النحاة في هذه الرواية بالضعف من حيث إنَّ الممدود لا يُقْصَرُ إلَّا في ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>.

والحق أنَّ هذه القراءة ثبتت عن البزِّي من الطرق المتقدمة لا من طرق «التيسير» ولا «الشاطبية» ولا من طرقنا، فينبغي أن يكون قصر الممدود جائزاً في الكلام على قِلَّتِهِ<sup>(٥)</sup> كما قال بعض أئمة النحو<sup>(٦)</sup>.

وروى سائر الرواة عن البزِّي وعن ابن كثير إثبات الهمز فيها، وهو الذي لا يجوز من طرق كتابنا غيره، وبذلك قرأ الباؤون.

واختلفوا في ﴿تَشَقُّوتُ فِيهِمْ﴾ [٢٧]، فقرأ نافع بكسر النون، وقرأ الباؤون بفتحها.

(١) ذكره ابن سوار في المستنير: ٦٠٧/٢ و٦٢٧.

(٢) في (ك): «ولذلك» وضبطت اللام بالكسر.

(٣) التيسير: ١٣٧.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٤.

(٥) في (س): «ما قلته»، وهو تحريف.

(٦) لعله يقصد أبا حيان، انظر: البحر المحيط: ٤٨٦/٥.

واختلفوا في ﴿تَوَفَّيْهُمْ الْمَلَائِكَةُ﴾ في الموضعين [٣٢، ٢٨]، فقرأ حمزة وخلف بالياء فيهما على التذكير، وقرأهما الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿تَأْيِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [٣٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء مذكراً، وقرأ الباقون / بالتاء مؤنثاً، كما تقدّم في الأنعام.

واختلفوا في ﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [٣٧]، فقرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال.

واتفقوا على ضم الياء وكسر الضاد من ﴿يُضِلُّ﴾ [٣٧]؛ لأنَّ المعنى: أن من أضله الله لا يهتدي ولا هادي له على القراءتين.

وتقدّم ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٤٠] لابن عامر والكسائي في البقرة. وتقدّم لأبي جعفر ﴿لَتُبَوَّثَنَّاهُمْ﴾ [٤١] في باب «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [٤٣] لحفص في يوسف. وتقدّم ﴿فَنَسَلُوا﴾ [٤٣] في باب «النقل». وتقدّم ﴿أَفَأَمِنَ﴾ [٤٥] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا﴾ [٤٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَنْفَيْتُكَ ظِلُّهُ عَنْ﴾ [٤٨]، فقرأ البصريان بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢]، فقرأ المدنيان بكسر الراء، وقرأ الباقون بفتحها، وشددها أبو جعفر وخففها الباقون.

واختلفوا في ﴿تُسْفِكُ﴾ هنا [٦٦]، والمؤمنون [٢١]، فقرأ أبو جعفر بالتاء مفتوحة في الموضعين، وقرأ الباقون بالنون، وفتحها نافع وابن عامر ويعقوب وأبو بكر فيهما، وضمها الباقون منهما.

واتفقوا على ضم حرف الفرقان [٤٩] وهو: ﴿وَسَقِيَهُمَّا خَلْقًا أَنْعَمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾، على أنه من الرباعي، مناسبة لما عطف عليه وهو قوله: ﴿لِنُخَيِّبَهُ بَلَدَةً مَّيِّتًا﴾ [الفرقان: ٤٩]. والله أعلم. وتقدم ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [٦٦] في «الإمالة». وتقدم ﴿يَعْرِشُونَ﴾ [٦٨] في الأعراف [١٣٧].

واختلفوا في ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٧١]، فروى أبو بكر ورويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدم إدغام ﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ كل ما في هذه السورة [٧٢، ٨٠، ٨١] لرويس وفاقاً لأبي عمرو في «الإدغام الكبير». وتقدم: ﴿مَنْ بَطُونُ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [٧٨] لحمزة والكسائي في النساء [٢٣].

واختلفوا في ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [٧٩]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وحمزة وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَوْمَ طَعَنَكُمْ﴾ [٨٠]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بإسكان العين، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدم ﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٨٥] و ﴿رَأَى الَّذِينَ﴾ أشركوا [٨٦] في باب «الإمالة». وتقدم ﴿بَاقٍ﴾ [٩٦] لابن كثير في باب «الوقف».

(١) في (س): (أولم) بزيادة واو، وهو خطأ وتحريف من الناسخ.

واختلفوا في ﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ﴾ [٩٦]، فقرأ / ابن كثير وأبو جعفر وعاصم بالنون، واختلف عن ابن عامر: فرواه النقاش عن الأخفش والمطوعي عن الصوري كلاهما عن ابن ذكوان كذلك، وكذلك رواه الرملي عن الصوري من غير طريق الكارزيني، وهي رواية عبد الله بن أحمد بن الهيثم المعروف بدُلبَة<sup>(١)</sup> عن الأخفش، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبد العزيز الفارسي عن النقاش، وكذلك روى الداجوني عن أصحابه عن هشام، وبه نصّ سبط الخياط صاحب «المبهج» عن هشام من جميع طرقه، وهذا ممّا انفرد به، فإنّا لا نعرف النون عن هشام من غير طريق الداجوني.

ورأيت في مفردة «قراءة ابن عامر» للشيخ الشريف أبي الفضل العباسي شيخ سبط الخياط ما نصّه: «﴿وَلَيَجْزِيَنَّ﴾ بالياء، واختلف عنه، والمشهور عنه بالياء»، وهذا خلاف قول السَّبْطِ.

وقد قطع الحافظ أبو عمرو بتوهم من روى النون عن ابن ذكوان، وقال: «لا شك في ذلك؛ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في «كتابه» بالياء، وكذلك رواه عنه ابن شَبِوْذ وابن الأخرم وابن أبي حمزة وابن أبي داود وابن مُرْشد وابن عبد الرزاق وعامة الشاميّين، وكذا ذكره ابن ذكوان في «كتابه» بإسناده<sup>(٢)</sup>».

قلت: ولا شك في صحّة النون عن هشام وابن ذكوان جميعاً من طرق

(١) كذا ضبطت في (ظ) و (ك) بضمّ الدال وتسكين اللّام، وهي مفرد «دُلب» وهو في اللغة: شجر عظيم، ورقه يشبه ورق الخِرْوَع إلّا أنّه أصغر منه ومذاقه مُرٌّ. ولم أجد من ذكر سبب تسمية هذا الشيخ بهذا الاسم.

انظر: القاموس، والتاج (دلب).

(٢) جامع البيان: ٢ / ٩٩ ق. ب.

العراقيين قاطبة، فقد قطع بذلك عنهما الحافظ الكبير أبو العلاء الهمداني، كما رواه سائر المشارقة.

نعم نصُّ المغاربة قاطبة من جميع طرقهم عن هشام وابن ذكوان جميعاً بالياء وجهاً واحداً، وكذا هو في «العنوان»، و«المجتبى» لعبد الجبار، و«الإرشاد» و«التذكرة» لابني<sup>(١)</sup> غلبون، وبذلك قرأ الباكون.

واتفقوا على النون في ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [٩٧]؛ لأجل ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ﴾ [٩٧] قبله. وتقدم تخفيف ﴿بِمَا يُزَلُّ﴾ [١٠١] لابن كثير وأبي عمرو، وإسكان ﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾ [١٠٢] في البقرة [٨٧] لابن كثير عند ﴿هَزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]. وتقدم ﴿يُلْحِذُونَ﴾ [١٠٣] في الأعراف [١٨٠].

واختلفوا في ﴿فَتَنُوا﴾ [١١٠]، فقرأ ابن عامر بفتح الفاء والتاء، وقرأ الباكون بضمّ الفاء وكسر التاء. وتقدم ﴿الْمَيْتَةَ﴾ [١١٥]، و: ﴿فَمِنْ أَضْطَرَّ﴾ [١١٥] لأبي جعفر، و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في البقرة [١٢٤].

واختلفوا في ﴿ضَبَقَ﴾ هنا [١٢٧]، والنمل [٧٠]، فقرأ ابن كثير بكسر الضاد، وقرأ الباكون بفتحها. /

وفيهما من الزوائد ثنتان: ﴿فَأَرْهَبُونَ﴾ [٥١]، ﴿فَاتَّقُونَ﴾ [٢]، أثبتهما في الحالين يعقوب.

(١) في المطبوع: «لابن» بالافراد وهو تحريف؛ لأن «الإرشاد» للأب، و«التذكرة» للابن.

## سورة الإسراء

واختلفوا في ﴿الَاتَّخِذُوا﴾ [٢]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿لِيسْتُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [٧]، فقرأ ابن عامر وحمزة وخلف وأبو بكر بالياء ونصب الهمزة على لفظ الواحد، وقرأ الكسائي بالنون ونصب الهمزة على لفظ الجمع للمتكلمين، وقرأ الباقر بالياء وضم الهمزة وبعدها واو الجمع.

وتقدم ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٩] لحمزة والكسائي في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ﴾ [١٣]، فقرأ أبو جعفر بالياء وضمها وفتح الراء، وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء، وقرأ الباقر بالنون وضمها وكسر الراء.

واتفقوا على نصب ﴿كِتَابًا﴾ [١٣]، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿يُخْرِجْ﴾ [١٣] مبنياً للمفعول، قيل: إنَّ الجارَّ والمجرور وهو ﴿لَهُ﴾ قام مقام الفاعل، وقيل: المصدرُ على حدِّ قراءته ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤] فهو مفعول به، والأحسن أن يكون حالاً؛ أي: «ويخرج الطائر كتاباً».

وكذا وجه نصب على قراءة يعقوب أيضاً، فتتفق القراءتان في التوجيه على الصحيح الفصيح الذي لا يُختلف فيه، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿يَلْقَاهُ﴾ [١٣]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بضم الياء وفتح



اللام وتشديد القاف، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف، وتقدم اختلافهم في إمالته في بابه. وتقدم ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [١٤] لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ [١٦]، فقرأ يعقوب بمدّ الهمزة، وقرأ الباقون بقصرها. وتقدم ﴿مَحْطُورًا \* أَنْظَرْ﴾ [٢٠، ٢١]، و﴿مَسْحُورًا \* أَنْظَرْ﴾ [٤٧، ٤٨] كلاهما في البقرة عند ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [١٧٣].

واختلفوا في ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿يُبْلُغَانَ﴾ بألف مطوّلة بعد الغين وكسر النون على التثنية، وقرأ الباقون بغير ألف وفتح النون على التوحيد. وتقدم إمالة ﴿كَلَاهُمَا﴾ [٢٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿أَقْبِ﴾ هنا [٢٣]، والأنبياء [٦٧]، والأحقاف [١٧]: فقرأ ابن كثير وابن عامر / ويعقوب بفتح الفاء من غير تنوين في الثلاثة، وقرأ المدنيان وحفص بكسر الفاء مع التنوين، وقرأ الباقون بكسر الفاء من غير تنوين فيهنّ.

واختلفوا في ﴿خِطَّتَا كَبِيرًا﴾ [٣١]، فقرأ ابن كثير بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، وقرأ أبو جعفر وابن ذكوان بفتح الخاء والطاء من غير ألف ولا مدّ.

واختلف عن هشام: فروى الشّدائِيُّ عن الداجونيّ وزيد بن عليّ من جميع طرقه إلّا من طريق المفسّر كذلك - أعني مثل ابن ذكوان -، وبذلك قطع له صاحب «المبهج» من جميع طرقه إلّا الأخفش عنه.

وروى عنه الحلواني من جميع طرقه وهبة الله المفسر عن الداجونيّ بكسر الخاء وإسكان الطاء، وبذلك قرأ الباقون.

وحمة على أصله في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وقفاً، وهو وغيره على أصولهم في السكت.

واختلفوا في ﴿فَلَا يُسْرِفَ﴾ [٣٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿يَأْتِطَاسِ﴾ هنا [٣٥]، والشعراء [١٨٢]: فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر القاف في الموضعين، وقرأ الباقون بضمها فيها.

واختلفوا في ﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [٣٨]، فقرأ الكوفيون وابن عامر بضم الهمزة والهاء وإلحاقها واواً في اللفظ، على الإضافة والتذكير، وقرأ الباقون بفتح الهمزة ونصب تاء التانيث مع التنوين على التوحيد.

وتقدم تسهيل الهمزة الثانية من ﴿أَفَأَصْفَكَ﴾ [٤٠] للأصبهاني في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ هنا [٤١]، والفرقان [٥٠]: فقرأ حمزة والكسائي وخلف بإسكان الذال وضم الكاف مع تخفيفها في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح الذال والكاف مع تشديدها فيها.

واختلفوا في ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ [٤٢]، فقرأ ابن كثير وحفص بالغيب وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو الطيب عن التمار عن رويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿تَسْجُلُهُ﴾<sup>(١)</sup> [٤٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر وأبو الطيب عن الثمار عن رويس بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث.

وتقدّم ﴿أَوْذَا﴾ [٤٩]، ﴿أَوْنَا﴾ [٤٩] في باب «الهمزتين في كلمة» الموضعين. وتقدّم / ﴿زُبُورًا﴾ [٥٥] في النساء. وتقدّم ﴿الْقُرْآنِ﴾ [٦٠] في «النقل». وتقدّم ﴿لِلْمَلِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [٦١] في البقرة. وتقدّم ﴿ءَسْجُدْ﴾ [٦١] في «الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ [٦٣] في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿وَرَجُلًا﴾ [٦٤]، فروى حفص بكسر الجيم، وقرأ الباقر بإسكانها.

واختلفوا في ﴿أَنْ يَخْشَفَ بِكُمْ﴾ [٦٨]، ﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]، ﴿أَنْ يُعَذِّبَكُمْ﴾ [٦٩]، ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٩]، ﴿فَيَغْرِقَكُمْ﴾ [٦٩]: فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنون في الخمسة، وقرأ الباقر بالياء إلا أبا جعفر ورويساً في ﴿فَيَغْرِقَكُمْ﴾ [٦٩] فقرأ بالتاء على التأنيث.

وانفرد الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان بتشديد الراء<sup>(٢)</sup>، وهي قراءة ابن مقسم وقتادة والحسن في رواية.

وتقدّم ذكر ﴿الرَّيْحِ﴾ [٦٩] لأبي جعفر في البقرة [١٦٤]. وتقدّم اختلافهم في ﴿أَعْمَى﴾ في الموضعين هنا [٧٢] من باب «الإمالة».

(١) «له»: سقط من المطبوع.

(٢) هذه الانفرادة الثالثة التي يقرأ بها لابن وردان من طريق «الدرة» لا «الطيبة».

وانفرد أبو الحسن بن العلاف<sup>(١)</sup> عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن ابن وهب عن روح في ﴿لَا يَلْبِثُونَ﴾ [٧٦]، فضمَّ الياء وفتح اللَّام وشدَّد الباء، فخالف فيه سائر أصحاب روح وأصحاب ابن وهب وأصحاب المعدل، وهي قراءة عطاء بن أبي رباح، وروى سائر أصحاب رُوح بفتح الياء وإسكان اللَّام وتخفيف الباء، وبذلك قرأ الباؤون، ولا خلاف في فتح الباء.

واختلفوا في ﴿خَلَفَكَ﴾ [٧٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر ﴿خَلَفَكَ﴾ بفتح الخاء وإسكان اللَّام من غير ألف.

وانفرد ابن العلاف عن أصحابه عن روح بالتخيير<sup>(٢)</sup> بين هذه القراءة، وبين كسر الخاء وفتح اللَّام وألف بعدها، وبذلك قرأ الباؤون.

وتقدَّم تخفيف ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [٨٢]، و﴿حَتَّى تُنَزَّلَ﴾ [٩٣] لأبي عمرو ويعقوب في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَنَائِمًا﴾ هنا [٨٣]، وفي فصلت [٥١]: فقرأ أبو جعفر وابن ذكوان بألف قبل الهمزة، مثل: «وناع» في الموضعين، وقرأهما الباؤون بألف بعد الهمزة، وتقدَّم اختلافهم في إمالة النون والهمزة من باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿حَتَّى تَفْجَرَنَا﴾ [٩٠]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بفتح التاء وإسكان الفاء وضمَّ الجيم وتخفيفها، وقرأ الباؤون بضمَّ التاء وفتح الفاء وكسر الجيم وتشديدتها.

(١) في المستنير: ٦٣٧/٢.

(٢) صرح بذلك ابن سوار في المستنير: ٦٣٧/٢.

\*واتفقوا على تشديد ﴿فَنَفَجَرَ اللَّاتُ نَهْرًا﴾ [٩١]، من أجل المصدر بعده\*<sup>(١)</sup>. والله أعلم.

واختلفوا / في ﴿كِسَفًا﴾ هنا [٩٢]، والشعراء [١٨٧]، والروم [٤٨]، وسبأ [٩]: فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح السين هنا خاصة، وكذا روى حفص في الشعراء وسبأ، وقرأ الباقر بإسكان السين في الثلاثة السور. وأمّا حرف الروم فقرأه أبو جعفر وابن ذكوان بإسكان السين. واختلف فيه عن هشام: فروى الداجوني عن أصحابه عنه فتح السين. قال الداني: «وبه كان يأخذ له»<sup>(٢)</sup>، وبذلك قرأ الداني من طريق الحلواني على شيخه فارس بن أحمد، وهي رواية ابن عباد عن هشام، وكذا روى الحافظ أبو العلاء والهدلي من جميع طرقه عن هشام. وروى عنه ابن مجاهد من جميع طرقه الإسكان. وبه قرأ الداني على شيخه<sup>(٣)</sup> أبي القاسم الفارسي وأبي الحسن بن غلبون، وهو الذي لم يذكر ابن سفيان ولا المهدوي ولا ابن شريح ولا صاحب «العنوان» ولا مكّي ولا غيرهم من المغاربة والمصريين عن هشام سواه، ونصّ عليه صاحب «المبهيغ» وابن سوار عن هشام بكماله.

قلت: والوجهان جميعاً صحّاحاً عندي عن الحلواني والداجوني عنه، وقرأ الباقر بفتح السين.

(١) ما بين النجمين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ٢/ق ١٠٣/ب.

(٣) في المطبوع: «شيخه»، بالإنفراد، وهو تحريف.

واتفقوا على إسكان السين في سورة الطور [٤٤] من قوله ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا﴾،  
لوصفه بالواحد المذكّر في قوله: ﴿سَاقِطًا﴾.

واختلفوا في ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ [٩٣]، فقرأ ابن كثير وابن عامر ﴿قَالَ﴾ بالألف  
على الخبر، وكذا هو في مصاحف أهل مكة والشام، وقرأ الباقر ﴿قُلْ﴾ بغير  
ألف على الأمر، وكذا هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿لَقَدْ عَلِمْتْ﴾ [١٠٢]، فقرأ الكسائي بضمّ التاء، وقرأ الباقر  
بفتحها. وتقدّم اختلافهم في ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [١١٠] في البقرة [١٧٣].  
وفيها من ياءات الإضافة واحدة ﴿رَبِّ إِذَا﴾ [١٠٠]، فتحها المدنيان  
وأبو عمرو.

ومن الزوائد ثتان: ﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ﴾ [٦٢]، أثبتها وصلّا المدنيان وأبو عمرو،  
وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب. ﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [٩٧]، أثبتها وصلّا  
المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين يعقوب، ورويت عن قنبل من طريق ابن  
شَنَبُوذ. /

## سورة الكهف

تقدّم سكت حفص على ﴿عَوَجًا﴾ [١] في بابه.

واختلفوا في ﴿مَنْ لَدُنَّهٗ﴾ [٢]، فروى أبو بكر بإسكان الدال وإشمامها الضمّ وكسر النون والهاء ووصلها بياء في اللفظ.

وانفرد نفطويه عن الصّريفيّ عن يحيى عن أبي بكر بكسر الهاء من غير صلة، وهي رواية خلف عن يحيى.

وقرأ الباقر بضمّ الهاء والدال وإسكان النون، وابن كثير على أصله في الصلة بواو.

وتقدّم ﴿وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في آل عمران [٣٩]. وتقدّم ﴿وَهِيَئَ لَنَا﴾ [١٠]، و﴿وَهِيَئَ لَكُمْ﴾ [١٦] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مَرْفَقًا﴾ [١٦]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح الميم وكسر الفاء، وقرأ الباقر بكسر الميم وفتح الفاء، وذكرنا ترقيق الراء لمن كسر الميم في باب «الراءات».

واختلفوا في ﴿تَزَوُّرٌ﴾ [١٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب ﴿تَزَوُّرٌ﴾ بإسكان الزاي وتشديد الراء من غير ألف، مثل: «تَحْمَرُّ»، وقرأ الكوفيون بفتح الزاي وتخفيفها وألف بعدها وتخفيف الراء، وقرأ الباقر كذلك إلا أنّهم شددوا الزاي.

واختلفوا في ﴿وَلَمِلْنَتْ﴾ [١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتشديد اللّام الثانية، وقرأ الباقر بتخفيفها، وهم على أصولهم في الهمز. وتقدّم ﴿رُعْبًا﴾ [١٨] في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿بَرِّقَكُمْ﴾ [١٩]، فقرأ أبو عمرو وحمزة وخلف وأبو بكر وروح بإسكان الراء، وقرأ الباقر بكسرها.

واختلفوا في ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة، وقرأ الباقر بالتنوين.

واختلفوا في ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ [٢٦]، فقرأ ابن عامر بالخطاب وجزم الكاف على النهي، وقرأ الباقر بالغيب ورفع الكاف على الخبر. وتقدم ﴿يَالْقَدُوءَ﴾ [٢٨] لابن عامر في الأنعام [٥٢]. وتقدم ﴿مُتَكِينٍ﴾ [٣١] لأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدم ﴿أَكَلَهَا﴾ [٣٣] في البقرة عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿وَكَاثِلُهُمْ﴾ [٣٤]، ﴿وَأُحِيطَ بِشَرِّهِ﴾ [٤٢]، فقرأ أبو جعفر وعاصم وروح بفتح الشاء والميم، وافقهم رويس في الأول، وقرأ أبو عمرو بضم الشاء وإسكان الميم فيهما، وقرأ الباقر بضم الشاء والميم في الموضعين. وتقدم ﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾ [٣٤]، و ﴿أَنَا أَقَلُّ﴾ [٣٩] عند ﴿أَنَا أَنَّى﴾ من البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿خَيْرًا مِّنْهَا﴾ [٣٦]، فقرأ / المدنيان وابن كثير وابن عامر ﴿مِنْهُمَا﴾ بميم بعد الهاء على التثنية، وكذلك هي في مصاحفهم، وقرأ الباقر بحذف الميم على الأفراد، وكذلك هي في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ [٣٨]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ورويس ﴿لَيْكِنَّا﴾ [٣٨] بإثبات الألف بعد النون وصلاً، وقرأ الباقر بغير ألف، ولا خلاف في إثباتها في الوقف اتباعاً للرسم.

واختلفوا في ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على



التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث. وتقدم اختلافهم في ﴿الْوَلِيَّةُ﴾ [٤٤] آخر الأنفال [٧٢].

واختلفوا في ﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [٤٤]، فقرأ أبو عمرو والكسائي برفع القاف، وقرأ الباقون بخفضها. وتقدم اختلافهم في ﴿عُقْبًا﴾ [٤٤] عند ﴿هَزُؤًا﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدم اختلافهم في ﴿الرَّيْحُ﴾ [٤٥] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿سَيِّرْ الْجِبَالَ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالتاء وضمها وفتح الياء، ورفع ﴿الْجِبَالَ﴾ [٤٧]، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الياء، ونصب ﴿الْجِبَالَ﴾.

وتقدم ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [٤٩] في باب «الوقف على المرسوم». وتقدم ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [٥٠] في البقرة [٣٤].

واختلفوا في ﴿مَا أَشْهَدُكُمْ خَلَقَ﴾ [٥١]، فقرأ أبو جعفر ﴿أَشْهَدُنَاهُمْ﴾ بالنون والألف على الجمع للعظمة، وقرأ الباقون بالتاء مضمومة من غير ألف على ضمير المتكلم.

واختلفوا في ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ [٥١]، فقرأ أبو جعفر بفتح التاء. وانفرد أبو القاسم الهذلي عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جمار عنه بضم التاء، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ [٥٢]، فقرأ حمزة بالنون، وقرأ الباقون بالياء.

واختلفوا في ﴿الْعَذَابُ قَلِيلًا﴾ [٥٥]، فقرأ أبو جعفر والكوفيون بضم القاف والباء، وقرأ الباقون بكسر القاف وفتح الباء.

واختلفوا في ﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ هنا [٥٩]، وفي النمل [٤٩] ﴿مَهْلِكِ أَهْلِهِ﴾، فروى أبو بكر بفتح الميم واللام التي بعد الهاء فيهما، وروى حفص بفتح الميم وكسر اللام في الموضعين، وقرأ الباقر بضم الميم وفتح اللام فيهما. وتقدم ﴿أَفْسَيْنِي﴾ [٦٣] لحفص في باب «هاء الكناية»، وتقدم إمالة في بابها.

واختلفوا في ﴿مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [٦٦]، فقرأ البصريان بفتح الراء والشين، وقرأ الباقر بضم الراء وإسكان الشين.

واتفقوا على الموضعين / المتقدمين من هذه السورة، وهما: ﴿وَهَيَّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [١٠]، و ﴿لَا قَرَبَ مِنْ هَذَا رُشْدًا﴾ [٢٤]، أنهما بفتح الراء والشين.

وقد سئل الإمام أبو عمرو بن العلاء عن ذلك فقال: «الرُّشْد» بالضم: هو الصَّلاح، وبالفَتْح: هو العِلْم، وموسى عليه السلام إنَّما طلب من الخَضِر عليه السلام العلم<sup>(١)</sup>.

وهذا في غاية الحسن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ أَسْأَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]، كيف أُجْمِع على ضمِّه، وقوله: ﴿وَهَيَّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رُشْدًا﴾ [١٠]، و ﴿لَا قَرَبَ مِنْ هَذَا رُشْدًا﴾ [٢٤]، كيف أُجْمِع على فتحه؟

ولكن جمهور أهل اللغة على أنَّ الفَتْح والضمُّ في «الرُّشْد» و«الرَّشْد» لغتان كـ «البَخْل» و«البُخْل»، و«السَّقَم» و«السُّقَم»، و«الحَزَن» و«الحُزَن»، فيحتمل عندي أن يكون الاتفاق على فتح الحرفين الأولين لمناسبة رؤوس الآي

(١) انظر: الموضح للشيرازي: ٧٨٩ / ٢.

وموازنتها لما قبل وما<sup>(١)</sup> بعد، نحو: ﴿عَجَبًا﴾ [٦٣]، و ﴿عَدَدًا﴾ [١١]، و ﴿أَحَدًا﴾ [٤٧]، بخلاف الثالث فإنه وقع قبله ﴿عِلْمًا﴾ [٦٥] وبعده ﴿صَبْرًا﴾ [٦٧]، فمن سَكَنَ فللمناسبة أيضاً، ومن فتح فالحاقاً بالنظير. والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿فَلَا تَسْنَى﴾ [٧٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح اللام وتشديد النون، وقرأ الباكون بإسكان اللام وتخفيف النون.

واتفقوا على إثبات الياء بعد النون في الحاليين، إلا ما اختلف عن ابن ذكوان، فروى الحذف عنه في الحاليين جماعة من طريق الأخفش ومن طريق الصوري.

وقد أطلق له الخلاف صاحب «التيشير»، ونصّ في «جامع البيان» أنه قرأ بالحذف والإثبات جميعاً على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبالإثبات على فارس ابن أحمد، وعلى الفارسي عن النقاش عن الأخفش وهي طريق «التيشير».

وقد نصّ الأخفش في كتابه «العام» على إثباتها في الحاليين، وفي «الخاص» على حذفها فيهما.

وروى زيد عن الرَّمْلِيِّ عن الصُّورِيِّ حذفها في الحاليين، وهي رواية أحمد بن أنس، وإسحاق بن داود، ومُضَر بن محمد، كلهم عن ابن ذكوان.

وروى الإثبات عنه سائر الرواة، وهو الذي لم يذكر في «المبهج» غيره،

(١) في المطبوع: «ولما».

(٢) إعراب القراءات لابن خالويه: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

وانظر الموضح: ٢/ ٧٨٩، حجة أبي زرعة: ٤٢٢-٤٢٣، الكشف: ٢/ ٦٦-٦٧.

وكذلك في «العنوان»، وقال في «الهداية»: «روي عن ابن ذكوان حذفها في الحالين، وإثباتها في الوصل خاصة».

وقال في «التبصرة»: «كلُّهم أثبت الياء في الحالين إلا ما روي عن ابن ذكوان أنَّه حذف في الحالين، والمشهور الإثبات كالجماعة<sup>(١)</sup>».

والوجهان / جميعاً في «الكافي» و«التلخيص»<sup>(٢)</sup> و«الشاطبية» وغيرها، وقد ذكر بعضهم عنه الحذف في الوصل دون الوقف، ورواه الشَّهْرَزُورِيُّ من طريق التَّغْلِبِيِّ عنه، وروى آخرون الحذف فيها من طريق الداجوني عن هشام، وهو وَهْم بلا شك انقلب عليهم من روايته عن ابن ذكوان، والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصّاً وأداءً.

ووجه الحذف حمل الرسم على الزيادة تجاوزاً في حروف المدِّ، كما قرئ ﴿وَنُمُودًا﴾ [النجم: ٥١] بغير نونين ووقف عليه بغير ألف، وكذلك ﴿السَّيْلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، و﴿الْظُّنُونًا﴾ [الأحزاب: ١٠]، و﴿الرَّسُولًا﴾ [الأحزاب: ٦٦]، وغيرها ممَّا كتب رسماً وقرئ بحذفه في بعض القراءات الصحيحة، وليس ذلك معدوداً من مخالفة الرسم كما نبَّهنا عليه أوَّل الكتاب، وفي مواضع من الكتاب. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [٧١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وفتحها وفتح الراء، و﴿أَهْلُهَا﴾ بالرفع، وقرأ الباكون بالتاء وضمُّها وكسر الراء، ونصب ﴿أَهْلَهَا﴾.

واختلفوا في ﴿زَكِيَّةٌ﴾ [٧٤]، فقرأ الكوفيون وابن عامر وروح بغير ألف بعد

(١) التبصرة: ٥٧٧-٥٧٨.

(٢) في المطبوع: «التلخيص»، بالإنفراد، وهو تحريف.

الزاي وتشديد الياء، وقرأ الباقون بالآلف وتخفيف الياء. وتقدّم اختلافهم في ﴿نُكْرًا﴾ [٧٤] عند ﴿هُزُوا﴾ من البقرة [٦٧].

وانفقوا<sup>(١)</sup> على ﴿فَلَا تُصْحَبْنِي﴾ [٧٦]، إلّا ما انفرد به هبة الله بن جعفر عن المعدّل عن روح من فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب.

واختلفوا في ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ [٧٦]، فقرأ المدنيان بضمّ الدال وتخفيف النون، وروى أبو بكر بتخفيف النون، واختلف عنه في ضمّة الدال:

فأكثر أهل الأداء على إشمامها الضمّ بعد إسكانها، وبه ورد النص عن العُلَيْمِيّ، وعن موسى بن حِزَام<sup>(٢)</sup> عن يحيى، وبه قرأ الدانيّ من طريق الصّريّفيّ، ولم يذكر غيره في «التيسير»، وتبعه على ذلك الشاطبيّ، وهو الذي في «الكافي» و«التذكرة» و«الهداية»، وأكثر كتب المغاربة، وكذا هو في كتب ابن مهران، وكتب أبي العزّ وسبّط الخياط.

وروى كثير منهم اختلاس ضمّة الدال، وهو الذي نصّ عليه الحافظ أبو العلاء الهمدانيّ والأستاذ أبو طاهر بن سوار وأبو القاسم الهذليّ وغيرهم.

ونصّ عليهما جميعاً الحافظ أبو عمرو الدانيّ في «مفرداته» و«جامعه»، وقال فيه: «والإشمام في هذه الكلمة يكون إيماءً بالسّفتين إلى الضمّة بعد / سكون

(١) في المطبوع: «واختلفوا»، وهو تحريف.

(٢) أبو عمران الترمذي، الرجل الصالح، روى القراءة سماعاً عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم، وعن يحيى بن آدم عن الكسائيّ، روى عنه عبد الله بن أبي داود وغيره، يقال: إنّه كان من الأبدال، توفي: سنة (٢٥١ هـ). غاية النهاية: ٣١٨/٢.

البدال وقبل كسر النون، كما لخصه موسى بن حزام عن يحيى بن آدم، ويكون أيضاً إشارة بالضم إلى الدال \* فلا يخلص لها سكون، بل هي على ذلك في زنة المتحرك، وإذا كان إيماً كانت النون المكسورة نون ﴿لَذَنْ﴾ الأصلية، كسرت لسكونها وسكون الدال قبلها\*<sup>(١)</sup> وأعمل العضو بينهما، ولم تكن النون التي تصحب ياء المتكلم بل هي المحذوفة تخفيفاً لزيادتها، وإذا كان إشارة بالحركة كانت النون المكسورة التي تصحب ياء المتكلم؛ لملازمتها إياها كسرت كسر بناء، وحذفت الأصلية قبلها للتخفيف<sup>(٢)</sup>».

قلت: وهذا قول لا مزيد على حسنه وتحقيقه، وهذان الوجهان مما اختص بهما هذا الحرف، كما أن حرف أول السورة<sup>(٣)</sup>، وهو: ﴿مَنْ لَذَنْهُ﴾ [٢] يختص بالإشمام ليس إلا من أجل الصلة بعد النون.

وكذلك ما ذكره ابن سوار<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر في قوله: ﴿مِنْ لَذَنْ حَكِيمٍ﴾ في سورة النمل [٦]، وهو مما انفرد به من طرقه عن يحيى والعلمي، هو<sup>(٥)</sup> مختص بالاختلاس ليس إلا؛ من أجل سكون النون فيه؛ فلذلك امتنع فيه الإشمام.

وقرأ الباقر بضم الدال وتشديد النون.

واختلفوا في ﴿لَنْخَذَتْ﴾ [٧٧]، فقرأ البصريان وابن كثير ﴿لَنْخَذَتْ﴾ بتخفيف التاء وكسر الخاء من غير ألف وصل، وقرأ الباقر بتشديد التاء وفتح

(١) ما بين النجمتين سقط من (ك)، وكتب في الحاشية.

(٢) جامع البيان: ٢/ ق ١٠٨/ أ.

(٣) من قوله: «فلا يخلص...» إلى هنا سقط من متن (ظ) وكتب في الحاشية.

(٤) المستنير: ٦٤٧/ ٢.

(٥) في المطبوع: «وهو».

الحاء وألف وصل. وتقدّم اختلافهم في إظهار ذاله في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿أَنْ يُبْدِلَهُمَا﴾ هنا [٨١]، وفي التحريم [٥] ﴿أَنْ يُبْدِلَهُ﴾، وفي ت [٣٢] ﴿أَنْ يُبْدِلَنَا﴾، فقرأ المدنيان وأبو عمرو بتشديد الدال في الثلاثة، وقرأ الباقون بالتخفيف فيهنّ.

وتقدّم اختلافهم في ﴿رُحْمًا﴾ [٨١] عند ﴿هُزُوا﴾ من البقرة [٦٧]، وكذا ﴿عُسْرًا﴾ [٧٣]، و﴿يُسْرًا﴾ [٨٨].

واختلفوا في ﴿فَأَنْبَغُ سَبَبًا﴾ [٨٥]، ﴿ثُمَّ أَنْبَغُ سَبَبًا﴾ [٨٩، ٩٢]، في المواضع الثلاثة، فقرأ ابن عامر والكوفيون بقطع الهمزة وإسكان التاء فيهنّ، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء في الثلاثة. وانفرد بذلك الشذائي عن الرّملي عن الصّوري عن ابن ذكوان لم يروه غيره.

واختلفوا في ﴿عَتَبٍ حَمَتٍ﴾ [٨٦]، فقرأ نافع وابن كثير والبصريان وحفص بغير ألف بعد الحاء وهمز الياء، وقرأ الباقون بالألف وفتح الياء من غير همز.

واختلفوا في / ﴿جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾ [٨٨]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب والتنوين وكسره للساكنين، وقرأ الباقون بالرفع من غير تنوين.

واختلفوا في ﴿بَيْنَ السَّدَيْنِ﴾ [٩٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بفتح السين، وقرأ الباقون بضمّها.

واختلفوا في ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٩٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ الياء

وكسر القاف، وقرأ الباقون بفتح الياء والقاف. وتقدّم اختلافهم في ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [٩٤] في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿خَرَجًا﴾ هنا [٩٤]، والحرف الأول من المؤمنون [٧٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الراء وألف بعدها في الموضعين، وقرأ الباقون بإسكان الراء من غير ألف فيهما، وقرأ ابن عامر ﴿فَخَرَجُ رَبِّكَ﴾ ثاني المؤمنين [٧٢] بإسكان الراء، وقرأ الباقون بالألف.

واختلفوا في ﴿سَدًا﴾ هنا [٩٤]، والموضعين من يس [٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح السين في الثلاثة، وافقهم ابن كثير وأبو عمرو هنا، وقرأ الباقون بضم السين في الثلاثة. وتقدّم إظهار ﴿مَكْنِي﴾ لابن كثير في آخر باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿رَدْمًا﴾ [٩٥، ٩٦]، و﴿قَالَ تَوْنِي أَفْرَغُ﴾ [٩٦]، فروى أبو حمزة (١) حمّدون عن يحيى، وروى العُلَيْمِيُّ، كلاهما عن أبي بكر بكسر التنوين في الأول وهمزة ساكنة بعده، وبعد اللام في الثاني، من «المجيء»، والابتداء على هذه الرواية بكسر همزة الوصل وإبدال الهمزة الساكنة بعدها ياءً، وافقهما حمزة في الثاني، وبذلك قرأ الداني أعني في رواية أبي بكر على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في «المفردات»، ولم يذكر صاحب «العنوان» غيره.

وروى شعيب (٢) الصَّرِيفِيُّ عن يحيى عن أبي بكر بقطع الهمزة ومدّها فيهما

(١) في المطبوع: «ابن»، وهو تصحيف.

(٢) في (س) زيادة: «عن» بين «شعيب» و«الصريفيني»، وهو خطأ من الناسخ.



في الحالين؛ من «الإعطاء»، هذا الذي قطع به العراقيون قاطبة، وبذلك قرأ الباكون فيهما، وكذا روى خلف عن يحيى، وهي رواية الأعشى والبُرْجمي وهارون بن حاتم وغيرهم عن أبي بكر، وروى عنه بعضهم الأوّل بوجهين، والثاني بالقطع وجهاً واحداً، وهو الذي في «التذكرة»، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن، وبعضهم قَطَعَ له بالوصل في الأوّل وجهاً واحداً، وفي الثاني بالوجهين، وهو الذي / ذكره في «التيسير» وتبعه على ذلك الشاطبي، وبعضهم أطلق له الوجهين في الحرفين جميعاً، وهو في «الكافي» وغيره.

قلت: والصواب هو الأوّل. والله تعالى أعلم.

واختلفوا في ﴿الْصَّافَيْنِ﴾ [٩٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان وابن عامر بضمّ الصاد والذال، وروى أبو بكر بضمّ الصاد وإسكان الذال، وقرأ الباكون بفتحهما.

واختلفوا في ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾<sup>(١)</sup> [٩٧]، فقرأ حمزة بتشديد الطاء يريد ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا﴾ فأدغم التاء في الطاء وجمع بين ساكنين وصلّاً، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع.

قال الحافظ أبو عمرو: «ومما يقوّي ذلك ويسوّغه أن الساكن الثاني لمّا كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعاً واحدة، صار بمنزلة حرف متحرك، فكأن الساكن الأوّل قد ولي متحركاً، وقد تقدّم مثل ذلك في إدغام

(١) في المطبوع ﴿استطاعوا﴾، وهو خطأ وتحريف.

أبي عمرو وقراءة أبي جعفر وقالون والبري وغيرهم فلا يجوز إنكاره<sup>(١)</sup>.

وتقدّم ﴿دَكَا﴾ [٩٨] للكوفيين في الأعراف [١٤٣].

واختلفوا في ﴿أَنْ تَنْفَدَ﴾ [١٠٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباكون بالتاء على التأنيث.

وفيها من ياءات الإضافة تسع: ﴿رَبِّ أَكْثَمَ﴾ [٢٢]، ﴿بَرِّ أَحَدًا﴾ [٣٨]، ﴿بَرِّ أَحَدًا﴾ [٤٢] في الموضعين، ﴿رَبِّ أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [٤٠]، فتح الأربعة المديان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ [٦٩]، فتحها المديان، ﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ في الثلاثة [٦٧، ٧٢، ٧٥]، فتحها حفص، ﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ﴾ [١٠٢]، فتحها المديان وأبو عمرو.

ومن الزوائد ست: ﴿أَلْمُهْتَدِ﴾ [١٧]، أثبتها وصلّا المديان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين يعقوب ووردت عن ابن شنبوذ عن قنبل ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي﴾ [٢٤]، و﴿أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [٤٠]، و﴿أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ [٦٦]، أثبتها وصلّا المديان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، ﴿إِنْ تَرَنَّا﴾ [٣٩]، أثبتها وصلّا أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهاني عن ورش، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب، ﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [٦٤]، أثبتها وصلّا المديان وأبو عمرو والكسائي، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب، وأما ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي﴾ [٧٠] فليست من الزوائد، وتقدّم الكلام على حذفها في موضعها. والله الموفق. /

(١) جامع البيان: ٢/ق ١٠٩ ب و ١١٠ أ.

وقد نقل الزبيدي نص المؤلف هنا من قوله: واختلفوا... إلى إنكاره، وصرّح بذلك أنّه من «النشر». انظر: تاج العروس: «طبع».

## سورة مريم عليها السلام

تقدّم مذهب أبي جعفر في السكت على الحروف. وتقدّم اختلافهم في إمالة ﴿ها﴾ و ﴿يا﴾ من باب «الإمالة». وتقدّم مذاهبهم في جواز المدّ والتوسط والقصر في ﴿عين﴾ في باب «المدّ والقصر». وتقدّم اختلافهم في إدغام صاد ﴿ذَكَرُ﴾. وتقدّم اختلافهم في همز ﴿زَكَرِيَّا﴾ [٢] في آل عمران [٣٧].

واختلفوا في ﴿يَرْتْنِي وَيَرِثُ﴾ [٦]، فقرأ أبو عمرو والكسائي بجزمهما، وقرأ الباقر برفعهما. وتقدّم ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ حمزة في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿عَيْنًا﴾ [٨، ٦٩]، و ﴿جَنَّتَا﴾ [٦٨، ٧٢]، و ﴿صَلِيًّا﴾ [٧٠]، و ﴿وَبُكِّيَا﴾ [٥٨]، فقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل الأربعة، وافقهما حفص إلا في ﴿وَبُكِّيَا﴾، وقرأ الباقر بضمّ أوائلهنّ.

واختلفوا في ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائي ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بالنون والألف على لفظ «الجمع»، وقرأ الباقر بالتاء مضمومةً من غير ألف على لفظ «التوحيد». وتقدّم إمالة ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [١١] في بابها.

واختلفوا في ﴿لَا هَبَ لَكَ﴾ [١٩]، فقرأ أبو عمرو ويعقوب وورش بالياء بعد اللام. واختلف عن قالون:

فروى<sup>(١)</sup> ابن أبي<sup>(٢)</sup> مهران من جميع طرقه عن الحلواني عنه كذلك إلا من طريق

(١) كذا في جميع النسخ، ولو قال: «فرواية» لكان أحسن عندي، لأن ابن أبي مهران لا يروي عن ابن العلاف والحمامي، بل هما يرويان عن النقاش عنه، والله أعلم.

(٢) أبي: سقطت من (ز).

ابن<sup>(١)</sup> العَلَّاف والحمامي، وكذا روى ابن<sup>(٢)</sup> ذؤابة<sup>(٣)</sup> القَزَّاز عن أبي نَشِيط، وكذا رواه ابن بويان من جميع طرقه عن أبي نَشِيط إِلَّا من طريق فارس بن أحمد والكارزيني، وهو الذي لم يذكر في «الكافي» و«الهادي» و«الهداية» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» وأكثر كتب المغاربة لقالون سواه، خصوصاً من طريق أبي نَشِيط<sup>(٤)</sup>، وكذا هو في «كفاية» سبط الخياط، و«غاية» أبي العلاء لأبي نَشِيط<sup>(٥)</sup>.

ورواه<sup>(٦)</sup> ابن العَلَّاف والحمامي عن ابن أبي<sup>(٧)</sup> مِهْران عن الحلواني، وكذا روى ابن الهيثم عن الحلواني، وهو الذي لم يذكر في «المبهم» و«تلخيص العبارات» عن الحلواني سواه.

وكذلك رواه<sup>(٨)</sup> فارس والكارزيني من طريق أبي نَشِيط، وهو الذي لم يذكر في «التيسير» عن أبي نَشِيط سواه<sup>(٩)</sup>.

وقال في جامع البيان: إنه هو الذي قرأ به في رواية القاضي وأبي نَشِيط

(١) في المطبوع: «أبي» بدل «ابن»، وهو تحريف.

(٢) في (س): «ابن أبي»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: والقزاز، وهو تحريف؛ إذ ابن ذؤابة هو القزاز نفسه.

(٤) الموجود في الكتب لأبي نَشِيط، هو الهمز، وليس الياء.

انظر: الكافي: ١٢٠، التبصرة: ٥٨٥.

(٥) أبو نَشِيط في غاية أبي العلاء: ٥٦٣/٢، له الياء كورش.

(٦) قوله: رواه، الضمير يُقصد به الهمز، مع أنه غير مذكور، كما سيأتي بعد قليل، وليس الياء، كما هو نص عبارة المؤلف.

(٧) أبي: سقطت من (س).

(٨) رواه: أي الهمز وليس الياء، كما سيأتي بعد قليل.

(٩) الداني لم يذكر عن أبي نَشِيط إلا الهمز، وليس الياء كما في سياق المؤلف. انظر: التيسير.

والشحام / عن قالون<sup>(١)</sup>، وبذلك قرأ الباقر<sup>(٢)</sup>.

(١) جامع البيان: ٢/ ق ١١٢/ ب، وكلام الداني هنا يقصد به الهمز وليس الياء.  
(٢) من قوله رحمه الله: واختلفوا... إلى هنا، كلام غير واضح عندي؛ لما يظهر عليه من الاضطراب، والتعارض؛  
وبيان ذلك:

١- لم يذكر إلّا قراءة واحدة، وهي: ﴿لِيَهَبَ﴾، ونسبها لأبي عمرو ويعقوب وورش، ووجه لقالون، ثم استطرّد في ذكر خلاف قالون، ولم يشر ألبتة إلى القراءة الأخرى للآخرين، والوجه الثاني لقالون، وهو: ﴿لَاَهَبَ﴾ بالهمز.

٢- قوله بعد ذلك كله: وبذلك قرأ الباقر، مما يعني ظاهره وحسب سياق كلامه أنّهم يقرؤون بالياء؛ لأنه لا ذكر لغيرها، وهو ليس كذلك، كما سيبيّن.

٣- التعارض الواضح في عبارات المؤلف مما يثير التعجب والاستغراب؛ وذلك:  
أ- قوله: «روى ابن مهران من جميع طرقه عن الحلواني عنه كذلك (أي بالياء) إلا من طريق ابن العلاف والختامي».

وهذا معناه أنّ ابن العلاف والختامي روى عنهما ابن أبي مهران الوجه الآخر، وهو الهمز، لكن المؤلف عاد فقال: «ورواه (الياء) ابن العلاف والختامي عن ابن أبي مهران عن الحلواني»، وهذا هو نفسه الكلام السابق.  
ب- قال: «وكذا رواه (الياء) ابن بويان من جميع طرقه عن أبي نسيط إلّا من طريق فارس والكارزيني»، وهذا يعني أنّها رواه بالهمز، لكن المؤلف استطرّد فقال: «وكذلك رواه (الياء) فارس والكارزيني»، وهذا عينه الكلام السابق.

ج- قوله: إنّ (الياء) لم يذكر لأبي نسيط في التيسير وجامع البيان سواء، مع أنّ هذا مخالف لما في الكتابين، كما أشرت قبل قليل.

والعجب كيف يبقى هذا الاضطراب وهذا التعارض في هذا الموضع في هذا الكتاب الذي هو عمدة أهل القراءات منذ تأليفه، وأخص بالذكر النويري في شرحه على (الطيبة)، والقاهري في شرحه على (الظاهرية)، والقسطلاني في (لطائفه)؛ إذ نقلوا نصّ المؤلف بحروفه، وسلموه له، ومرد ذلك -والله أعلم- إلى الثقة، ثم إلى التقليد، فما كان ليخطر ببال أحدهم أنّ ابن الجزري، وهو خاتمة حفاظ علم القراءات يقع هذا السهو في كتابه، ولكن كما قال الشافعي رحمه الله: بالتقليد أغلف من أغلف منهم والله يغفر لنا ولهم. اهـ

وهذا الاضطراب لا أعرف له سبباً إلّا أحد أمرين:

الأول: إما أنّ في الكلام سقطاً نتج عنه هذا الاضطراب.

الثاني: وإما سهو من المؤلف رحمه الله.

فأما الأول: فهو احتمال بعيد جداً؛ إذ ليس من المعهود أن تتفق تسع نسخ خطية مكتوبة في أزمان مختلفة وبواسطة نسخ مختلفين - مع ما في جلها من أسباب تجعلها نسخاً قوية معتمدة من سماعات على المؤلف نفسه، ومن وجود خطه على بعضها - على سقط مهم بهذه الدرجة.

وأما الثاني: فهو الأرجح عندي، وجل من لا يسهو والكمال لله وحده.

وأما بيان القراءات في هذه الكلمة فهي: ورش وأبو عمرو ويعقوب (بالياء)، وكذلك روى الحلواني عن قالون، والباقر بالهمز. انظر: تحبير التيسير: ١٣٨.

وقد وَهَمَ الحافظ أبو العلاء في تخصيصه الياء بروح دون رويس<sup>(١)</sup>، كما وَهَمَ ابن مهران في تخصيصه ذلك برويس دون روح<sup>(٢)</sup> فخالفا سائر الأئمة وجميع النصوص، بل الصواب أن الياء فيه ليعقوب بكماله، نعم: الوليد عن يعقوب بالهمزة<sup>(٣)</sup>. والله أعلم.

وتقدّم اختلافهم في ﴿مِتُّ﴾ [٢٣] من آل عمران.

واختلفوا في ﴿وَكُنْتُ سَيًّا﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة وحفص بفتح النون، وقرأ الباقون بكسر ها.

واختلفوا في ﴿مِنْ تَحْنِهَا﴾ [٢٤]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف وحفص وروح بكسر الميم وخفض التاء، وقرأ الباقون بفتح الميم ونصب التاء.

واختلفوا في ﴿تُسْقَطُ﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة بفتح التاء والقاف وتخفيف السين، ورواه حفص بضمّ التاء وكسر القاف وتخفيف السين أيضاً، وقرأ يعقوب بالياء على التذكير وفتحها وتشديد السين وفتح القاف، واختلف عن أبي بكر:

فرواه العُلَيْمِيُّ كقراءة يعقوب، وكذا رواه أبو الحسن الخياط عن شعيب عن يحيى عنه، ورواه سائر أصحاب يحيى بن آدم عنه عن أبي بكر كذلك إلا أنه

(١) غاية الاختصار: ٥٦٣/٢.

(٢) لم أجد ما نسب المؤلف إلى ابن مهران، فبالرجوع إلى كتابيه المطبوعين وجدت أنه ذكر «الياء» ليعقوب بكماله، والله أعلم. انظر: الغاية: ٢٠٢، المبسوط: ٢٨٨.

(٣) المستنير: ٦٦٦/٢، الكفاية الكبرى: ٤٣٠.

بالتأنيث، وبذلك قرأ الباقون. وتقدم إمالة ﴿ءَاتَيْنِي﴾ [٣٠]، و ﴿وَأَوْصَنِي﴾ [٣١] في بابه.

واختلفوا في ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ [٣٤]، فقرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنصب اللام، وقرأ الباقون برفعها. وتقدم ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٣٥] لابن عامر في البقرة.

واختلفوا في ﴿وَلِئَلَّهِ رَبِّي﴾ [٣٦]، فقرأ الكوفيون وابن عامر وروح<sup>(١)</sup> بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدم ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤١] في البقرة [١٢٧]، و ﴿يَتَأْتِي﴾ [٤٣] في سورة يوسف [٤]، وفي باب الوقف على المرسوم. وتقدم ﴿مُخْلِصًا﴾ [٥١] في يوسف [٢٤] للكوفيين. وتقدم ﴿يَدْخُلُونَ<sup>(٢)</sup> الْجَنَّةَ﴾ [٦٠] في النساء [١٢٤].

واختلفوا في ﴿نُورِثُ﴾ [٦٣]، فروى رويس بفتح الواو وتشديد الراء، وقرأ الباقون بالإسكان والتخفيف. وتقدم اختلافهم في ﴿أَمْ ذَا مَامِثٌ﴾ [٦٦] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [٦٧]، فقرأ نافع وابن عامر وعاصم بتخفيف الذال والكاف مع ضم الكاف، والباقون<sup>(٣)</sup> بتشديدهما وفتح الكاف. وتقدم ﴿نُنَجِّي الَّذِينَ﴾ [٧٢] في الأنعام [٦٣] ليعقوب والكسائي.

واختلف في ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [٧٣]، فقرأ ابن كثير بضم / الميم، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدم ﴿وَرِيًّا﴾ [٧٤] في باب «الهمز المفرد».

(١) في المطبوع: «ورح»، وهو خطأ طباعي.

(٢) في المطبوع: «تدخلون» بالناء المثناة الفوقية، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «وقرأ الباقون».

واختلفوا في ﴿وَلَدًا﴾ [٧٧] جميع ما في هذه السورة وهو: ﴿مَا لَا وُلْدًا﴾ [٧٧]، ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [٨٨]، ﴿دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [٩١]، ﴿أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [٩٢]، أربعة أحرف، وفي الزخرف [٨١] ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾، فقرأ حمزة والكسائي بضم الواو وإسكان اللام في الخمسة، وقرأ الباقر بفتح الواو واللام فيهن، ونذكر حرف نوح في موضعه إن شاء الله.

واختلفوا في ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ هنا [٩٠]، وفي (عَسَقَ) [٥]، فقرأ نافع والكسائي بالياء على التذكير فيهما، وقرأهما الباقر بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿يَنْفَطَرْنَ﴾ هنا [٩٠]، وفي (عَسَقَ) [٥]، فقرأ المدنيان وابن كثير والكسائي وحفص هنا بالتاء وفتح الطاء مشددة، وكذلك قرأ الجميع في (عَسَقَ) سوى أبي عمرو ويعقوب وأبي بكر فقرؤوا بالنون وكسر الطاء مخففة، وكذلك قرأ الباقر هنا أعني غير نافع وأبي جعفر وابن كثير والكسائي وحفص. وتقدم ﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ﴾ [٩٧] لحمزة في آل عمران.

وفيها من ياءات الإضافة ست: ﴿مِنْ وَرَاءِ وَكَانَتْ﴾ [٥]، فتحها ابن كثير، ﴿لِيَآيَةٍ﴾ [١٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿إِنِّي أَعُوذُ﴾ [١٨]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٤٥]، فتحهما<sup>(١)</sup> المدنيان وابن كثير وأبو عمرو، ﴿ءَاتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ [٣٠]، أسكنها حمزة، ﴿رَبِّ إِنِّهُ كَانَ﴾ [٤٧] فتحها المدنيان وأبو عمرو.

وليس فيها من الزوائد شيء.

(١) في المطبوع: «فتحها» بالإنفراد.



## سورة طه

تقدّم اختلافهم في إمالة الطاء والهاء، وإمالة رؤوس آي هذه السورة في باب «الإمالة». وتقدّم مذهب أبي جعفر في السكت عليهما. وتقدّم ضمُّ هاء ﴿لِأَهْلِهِ﴾ أمكثوا [١٠] لحمزة من<sup>(١)</sup> باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿إِنِّي أَنَارُبُكَ﴾ [١٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح الهمزة، وقرأ الباقر بكسرها. وتقدّم الوقف على ﴿يَا لَوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [١٢] في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿طَوَى﴾ هنا [١٢]، والنازعات [١٦]، فقرأ ابن عامر والكوفيون بالتنوين فيهما، وقرأ الباقر بغير تنوين في الموضعين.

واختلفوا في ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ [١٣]، فقرأ حمزة ﴿وَأَنَا﴾ بتشديد النون، ﴿اخْتَرْتُكَ﴾ بالنون مفتوحة وألف بعدها على لفظ الجمع<sup>(٢)</sup>، وقرأ الباقر

(١) في المطبوع: «في» بدل «من».

(٢) قال عبد الظاهر بن نسوان: «أما علّة من قرأ ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ﴾ فَإِنَّهُ أَجَابَهُ عَلَى لَفْظِ الْعِظْمَةِ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ مِثْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ [٢] والله عز وجل يخبر عن نفسه بنون العظمة؛ لِأَنَّهُ أَهْلُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الواقعة: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَاطِطُونَ﴾ [الحجر: ٩]».

قال: «وبهذه القراءة قرأ حمزة على مشايخه الأئبات المسندي قراءته إلى الرسول ﷺ، وبهذا أخذ عنه الأئبات، وليس الأمر على ما يزعم بعضهم أَنَّهُ قرأ هذه القراءة على الله عز وجل في منامه؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِحَمْزَةٍ وَلَا لغيره أَنْ يَنْقُلَ شَيْئاً مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى مَا يَرَاهُ فِي مَنْامِهِ، وَلَا سِوَا وَرَعِ حَمْزَةٍ وَدِينِهِ». شرح العنوان: ق/ ١٥٢/ ب.

﴿وَأَنَا﴾ بتخفيف النون، ﴿اخْتَرْتُكَ﴾ بالتاء مضمومة من غير ألف على لفظ الواحد.

واختلفوا في ﴿أَخِي \* أَشَدُّ﴾ [٣٠، ٣١]، وفي ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن عامر بقطع همزة ﴿أَشَدُّ﴾ وفتحها وضمّ همزة ﴿أَشْرِكُهُ﴾ مع القطع، واختلف عن عيسى بن وردان: فروى النهرواني عن أصحابه عن ابن شبيب عن الفضل كذلك، وكذا رواه أبو القاسم الهذلي عن الفضل من جميع طرقه؛ يعني عن ابن وردان.

وروى سائر أصحاب ابن وردان عنه بوصل همزة ﴿أَشَدُّ﴾ [٣١] وابتدائها بالضمّ، وفتح همزة ﴿وَأَشْرِكُهُ﴾ [٣٢]، وكذلك قرأ الباقر.

وتقدّم عن رويس إدغام ﴿سُبْحَكَ كَثِيرًا \* وَنَذْرَكَ كَثِيرًا \* إِنَّكَ﴾ [٣٣، ٣٥] موافقة لأبي عمرو في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿وَلِنُصْنَعَ عَلَى﴾ [٣٩]، فقرأ أبو جعفر بإسكان اللّام وجزم العين، فيجب له إدغامها، وقرأ الباقر بكسر اللّام والنصب. وقد<sup>(١)</sup> انفرد الهذلي بذلك لأبي جعفر في غير طريق الفضل. نعم هو كذلك للعمريّ. وتقدّم إدغام رويس العين موافقة لأبي عمرو في باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ هنا [٥٣]، وفي الزخرف [١٠]، فقرأ الكوفيون بفتح الميم وإسكان الهاء من غير ألف في الموضعين، وانفرد ابن مهران بذلك عن

(١) «قد»: سقط من (س).

روح، وغلط فيه<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بكسر الميم وفتح الهاء وألف بعدها فيها<sup>(٢)</sup>.  
واتفقوا على الحرف الذي في النبأ [٦]، أنه كذلك اتباعاً لرؤوس الآي بعده.  
واختلفوا في ﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾ [٥٨]، فقرأ أبو جعفر بإسكان الفاء جزماً؛ فتمتنع  
الصلة له لذلك، وقرأ الباقون بالرفع والصلة.

واختلفوا في ﴿سُوَّى﴾ [٥٨]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم وحمزة  
وخلف بضم السين، وقرأ الباقون بكسرها. وتقدم اختلافهم في الوقف عليها في  
باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿فَيُسْحِتْكُمْ﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص  
ورويس بضم الياء وكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحهما. وتقدم إمالة ﴿خَابَ﴾ [٦١]  
لحمزة وابن عامر بخلاف عنه في بابها.

واختلفوا في ﴿قَالُوا إِنْ﴾ [٦٣]، فقرأ ابن كثير / وحفص بتخفيف النون،  
وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿هَذَيْنِ﴾ [٦٣]، فقرأ أبو عمرو ﴿هَكَذَيْنِ﴾ بالياء، وقرأ الباقون  
بالألف، وابن كثير على أصله في تشديد النون.

واختلفوا في ﴿فَأَجْمَعُوا كَيْدَكُمْ﴾ [٦٤]، فقرأ أبو عمرو بوصل الهمزة وفتح  
الميم، وقرأ الباقون بالقطع وكسر الميم.

(١) كذا ضبطت في (س) و(ك). انظر: الغاية: ٢٠٦، المبسوط: ٢٩٤.

(٢) في المطبوع: «فيها»، بالإنفراد.

واختلفوا في ﴿يُخَلِّ إِلَيْهِ﴾ [٦٦]، فروى ابن ذكوان وروح بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقر بالياء على التذكير. وأهمل ابن مجاهد وصاحبه ابن أبي هاشم ذكر هذا الحرف في كتبهما، فتوهم بعضهم<sup>(١)</sup> الخلاف في ذلك لابن ذكوان، وليس عنه فيه خلاف.

واختلفوا في ﴿لَقَفَ﴾ [٦٩]، فروى ابن ذكوان رفع الفاء، وروى حفص إسكان اللام مع تخفيف القاف، كما تقدّم في الأعراف [١١٧]، وقرأ الباقر بالجزم والتشديد، والبري على أصله في تشديد التاء وصللاً كما تقدّم.

واختلفوا في ﴿كَيْدُ سَحِرٍ﴾ [٩٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿سِحْرِ﴾ بكسر السين وإسكان الحاء من غير ألف، وقرأ الباقر بالألف وفتح السين وكسر الحاء. وتقدّم اختلافهم في ﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [٧١] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدّم اختلافهم في ﴿يَأْتِيَهُمْ مِّنْهَا﴾ [٧٥] في باب «هاء الكناية». وتقدّم ﴿أَن أَسْرِ﴾ [٧٧] لابن كثير والمدنيّين في هود.

واختلفوا في ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾ [٧٧]، فقرأ حمزة ﴿تَخَفْ﴾ بالجزم، وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا في ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [٨٠]، و﴿وَوَعَدْنَاهُ<sup>(٢)</sup>﴾ [٨٠]، و﴿رَزَقْنَاهُمْ﴾ [٨١]،

(١) لعله يقصد ابن سوار وأبا العز وابن الوجيه، إذ صرحوا بأنّ التاء للأخفش عن ابن ذكوان، مما يفهم منه الخلاف عندهم عنه.

ويلاحظ هنا أنّ المؤلف لم يتعقب - كعادته - ابن مهران الذي جعل التاء لابن عامر بكماله. والله أعلم. انظر: المبسوط: ٢٩٦، المستنير: ٢/ ٦٧٥، الكفاية الكبرى: ٤٣٧، الكنز: ١٩٦.

(٢) في المطبوع: ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾، وهو تحريف.

فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿أَنْجَيْتُكُمْ﴾، و ﴿وَعَدْتُكُمْ﴾، و ﴿رَزَقْتُكُمْ﴾ بالتاء مضمومة على لفظ الواحد من غير ألف في الثلاثة، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها فيهنَّ.

وتقدّم حذف الألف بعد الواو من ﴿وَوَعَدْنَاكُمْ﴾ [٨٠] لأبي جعفر والبصريين في البقرة [٥١].

واختلفوا في ﴿فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [٨١]، و ﴿وَمَنْ يَحِلَّ﴾ [٨١]، فقرأ الكسائي بضمّ الحاء من ﴿فَيَحِلَّ﴾، واللام من ﴿يَحِلُّ﴾، وقرأ الباقون بكسر الحاء واللام منها. واتفقوا على كسر الحاء من قوله: ﴿أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [٨٦]؛ لأنّ المراد به الوجوب<sup>(١)</sup> لا النزول<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿عَلَىٰ أَثَرِي﴾ [٨٤]، فروى رويس بكسر الهمزة وإسكان الشاء، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿بِمَلِكِنَا﴾ [٨٧]، فقرأ المدنيان وعاصم بفتح / الميم، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمها، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿حُمِّلْنَا أَوْزَارًا﴾ [٨٧]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر وروح بفتح الحاء والميم مخففة، وقرأ الباقون بضمّ الحاء وكسر الميم مشددة. وتقدّم ﴿يَبْنَؤُمْ﴾ [٩٤] في الأعراف [١٥٠].

(١) في المطبوع: «الجواب»، وهو تحريف.

(٢) العرب تفرّق بين الضمّ والكسر في «حلّ»، فتقول: حلّ يحلّ: وجب، وتقول: حلّ يحلّ: نزل.

انظر: اللسان والقاموس والتاج (حل).

واختلفوا في ﴿يَبْصُرُوا بِهِ﴾ [٩٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب. وتقدم اختلافهم في إدغام ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [٩٦] في باب «حروف قربت مخارجها»، وكذا ﴿فَأَذْهَبَ فَإِنَّ﴾ [٩٧].

واختلفوا في ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [٩٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان بكسر اللام، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿لَنَحْرِقَنَّهُ﴾ [٩٧]، فقرأ أبو جعفر بإسكان الحاء وتخفيف الراء، وقرأ الباقون بفتح الحاء وتشديد الراء.

وروى ابن وردان عنه بفتح النون وضم الراء، وهي قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام، وانفرد ابن سوار بهذا عن ابن جهماز<sup>(١)</sup>، كما انفرد ابن مهران بالأولى عن ابن وردان<sup>(٢)</sup>، والصواب كما ذكرناه، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الراء.

واختلفوا في ﴿يُفْخِ فِي الصُّورِ﴾ [١٠٢]، فقرأ أبو عمرو بالنون وفتحها وضم الفاء، وقرأ الباقون بالياء وضمها وفتح الفاء.

واختلفوا في ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلُمًا﴾ [١١٢]، فقرأ ابن كثير ﴿يَخْفُ﴾ بالجزم، وقرأ الباقون بالرفع.

واختلفوا في ﴿يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ﴾ [١١٤]، فقرأ يعقوب ﴿نَقْضِي﴾ بفتح النون وكسر الضاد وفتح الياء نصباً على تسمية الفاعل، ﴿وَحْيِهِ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون ﴿يُقْضَىٰ﴾ بالياء مضمومة وفتح الضاد، ورفع ﴿وَحْيُهُ﴾.

(١) المستنير: ٢/ ٦٧٨.

(٢) الغاية: ٢٠٨، المبسوط: ٢٩٨.

وتقدّم ﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا﴾ [١١٦] لأبي جعفر في البقرة [٢٤].

واختلفوا في ﴿وَأَنَّكَ لَا﴾ [١١٩]، فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿تَرْضَى﴾ [١٣٠]، فقرأ الكسائي وأبو بكر بضمّ التاء، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ﴾ [١٣١]، فقرأ يعقوب بفتح الهاء، وقرأ الباقر بإسكانها.

واختلفوا في ﴿أَوَلَمْ نَأْتِهِمْ﴾ [١٣٣]، فقرأ نافع والبصريان وابن جَمَّاز وحفص بالتاء على التأنيث، واختلف عن ابن وردان:

فرواها ابن العَلَّاف وابن مِهْران من طريق ابن شَيْب عن الفضل عنه كذلك، وكذا رواه الحَمَّامي عن هبة الله عنه.

ورواه النهرواني عن ابن شبيب / وابن هارون كلاهما عن الفضل والحنبلي عن هبة الله كلاهما عنه بالياء على التذكير، وبذلك قرأ الباقر.

وفيها من ياءات الإضافة ثلاث عشرة: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [١٠]، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [١٢]، ﴿لِنَفْسِي أَذْهَبَ﴾ [٤١، ٤٢]، ﴿فِي ذِكْرِي أَذْهَبًا﴾ [٤٢]، ﴿لَعَلِّي أَتِيكُمْ﴾ [١٠]، أسكنها الكوفيون ويعقوب. ﴿وَلِي فِيهَا﴾ [١٨]، فتحها حفص والأزرقي عن ورش. ﴿لِذِكْرِي﴾ [١٤، ١٥]، ﴿وَيَتَرَلِّي أَمْرِي﴾ [٢٦]، ﴿عَلَى عَيْنِي﴾ [٣٩]، ﴿بِرَأْسِي إِنِّي﴾ [٩٤]، فتح الأربعة المدنيان وأبو عمرو. و ﴿أَخِي﴾ [٣٠]،

[٣١]، فتحها ابن كثير وأبو عمرو، ومقتضى أصل مذهب أبي جعفر فتحها لمن قطع الهمزة عنه، ولكنني لم أجده منصوصاً. ﴿حَشَرْتَنِيْٓ أَعْمَى﴾ [١٢٥]، فتحها المدنيان وابن كثير.

وفيهما من الزوائد واحدة: ﴿أَلَا تَتَّبِعُنَّ أَفْعَصَيْتَ﴾ [٩٣]، أثبتها في الوصل دون الوقف نافع وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير وأبو جعفر ويعقوب إلا أن أبا جعفر يفتحها<sup>(١)</sup> وصلًا.

وقد وهم ابن مجاهد في كتابه «قراءة نافع» حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في «جامعه» حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبّه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup> رحمه الله<sup>(٣)</sup>.

(١) في المطبوع: «فتحها».

(٢) انظر: جامع البيان: ٢/ ق ١١٨/ ب.

(٣) الترحم سقط من المطبوع.



## سورة الأنبياء عليهم السلام

واختلفوا في ﴿ قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ﴾ [٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿ قَالَ ﴾ بآلف على الخبر، والباقون ﴿ قُلْ ﴾ بغير ألف على الأمر.

ووهم فيه الهذلي وتبعه الحافظ أبو العلاء فلم يذكر ﴿ قَالَ ﴾ لخلف. والله أعلم. وتقدم ﴿ نُوحِيَ إِلَيْهِمْ ﴾ [٧] لحفص في يوسف [١٠٩]، وكذلك ﴿ نُوحِيَ إِلَيْهِ ﴾ [٢٥] لحمزة والكسائي وخلف وحفص فيها أيضاً.

واختلفوا في ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٣٠]، فقرأ ابن كثير ﴿ أَلَمْ ﴾ بغير واو، وقرأ الباقر بالواو.

واختلفوا في ﴿ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن عامر بالتاء مضمومة وكسر الميم، ونصب ﴿ الصُّمَّ ﴾، وقرأ الباقر بالياء غيباً وفتحها وفتح الميم / ورفع ﴿ الصُّمُّ ﴾ [٤٥]. ونذكر حرفاً<sup>(١)</sup> النمل والروم في النمل.

واختلفوا في ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ هنا [٤٧]، وفي لقمان [١٦] ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾، فقرأ المدنيان برفع اللام في الموضعين، وقرأ الباقر بالنصب فيها. وتقدم ﴿ وَضِيَاءَ ﴾ [٤٨] لقبيل في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿ جُذَذًا ﴾ [٥٨]، فقرأ الكسائي بكسر الجيم، وقرأ الباقر بضمها. وتقدم ﴿ فَتَشَلُّوهُمْ ﴾ [٦٣] في باب «النقل». وتقدم ﴿ أَفْ لَكُمْ ﴾ [٦٧] في سبحان. وتقدم ﴿ أَيْمَةً ﴾ [٧٣] في باب «الهمزتين من كلمة».

(١) كذا، على لغة إجراء المثني بالألف في أحواله الثلاث، وفي المطبوع: «حرف»، بالإنفراد.

واختلفوا في ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ [٨٠]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحفص بالتاء على التأنيث، ورواه أبو بكر ورويس بالنون، وقرأ الباقر بالياء على التذكير. وتقدم ﴿الرَّيْحِ﴾ لأبي جعفر في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿أَنْ لَّنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [٨٧]، فقرأ يعقوب بالياء مضمومة وفتح الدال، وقرأ الباقر بالنون مفتوحة وكسر الدال.

واختلفوا في ﴿نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٨]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بنون واحدة وتشديد الجيم على معنى «ننجي» ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً، كما جاء عن ابن كثير وغيره قراءة ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

قال الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»: ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] على حذف النون الذي هو فاء الفعل من ﴿وَنَزَّلُ﴾ قراءة أهل مكة، وقرأ الباقر بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم<sup>(١)</sup>.

\* وقال ابن هشام في آخر «توضيحه» لما ذكر حذف إحدى التاءين من أول المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلْظِي﴾: «وقد يجيء هذا الحذف في النون، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ أصله «نُجِّي» بفتح النون الثانية، وقيل الأصل «نُجِّي» بسكونها فأدغمت كإجاصة وإجانة، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف». انتهى\*<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿وَحَرَّمُ عَلَى﴾ [٩٥]، فقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر ﴿وَحَرَّمُ﴾

(١) في المطبوع: «الميم» بدل «الجيم»، وهو تصحيف.

(٢) هذه الفقرة كلها سقطت من (س) و (م) وكتبت في حاشية (ظ). انظر: ضياء السالك: ٤/ ٤٢٣.

بكسر الحاء وإسكان الراء من غير ألف، وقرأ<sup>(١)</sup> الباقيون بفتح الحاء والراء وألف بعدها.

وتقدّم ﴿قُحِّحَتْ﴾ [٩٦] في الأنعام [٤٤]. وتقدّم ﴿يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ [٩٦] لعاصم في «الهمز المفرد»<sup>(٢)</sup>. وتقدّم ﴿يَحْزَنُهُمْ﴾ [١٠٣] لأبي جعفر في آل عمران [١٧٠].

واختلفوا في ﴿نَطَوَى السَّعَاءَ﴾ [١٠٤]، فقرأ أبو جعفر بالتاء مضمومة على التأنيث وفتح الواو، ورفع ﴿السَّعَاءَ﴾، وقرأ الباقيون بالنون مفتوحة وكسر الواو /، ونصب ﴿السَّعَاءَ﴾.

واختلفوا في ﴿السَّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [١٠٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿لِلْكُتُبِ﴾ بضم الكاف والتاء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقيون بكسر الكاف وفتح التاء مع الألف على الأفراد. وتقدّم ﴿الزُّبُرِ﴾ [١٠٥] لحمزة وخلف في النساء [١٦٣].

واختلفوا في ﴿قَلَرَبٍ﴾ [١١٢]، فروى حفص ﴿قَلَّ﴾ بالألف على الخبر، وقرأ الباقيون على الأمر من غير ألف.

واختلفوا في ﴿رَبِّ أَحْكُرُ﴾ [١١٢]، فقرأ أبو جعفر بضم الباء.

ووجهه أنه لغة معروفة جائزة في نحو: «يا غلامي» تنبيهاً على الضم وأنت تنوي الإضافة، وليس ضمّه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل

(١) «قرأ»: سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الهمزة».

الرازي؛ لأنَّ هذا ليس من نداء النكرة المقبل عليها، وقرأ الباقون بكسرها<sup>(١)</sup>.  
واختلف في ﴿مَاتَصِفُونَ﴾ [١١٢]، فروى الصُّوريُّ عن ابن ذكوان بالغيب؛  
وهي رواية التَّغْلبيِّ عنه، ورواية المفضل عن عاصم وقراءة علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه، وروى الأخفش عنه بالخطاب، وبذلك قرأ الباقون.  
وفيهما من ياءات الإضافة أربع: ﴿إِنِّتَ إِلَهُ﴾ [٢٩]، فتحها المدنيان  
وأبو عمرو. و﴿مَنْ مَعِيَ﴾ [٢٤]، فتحها حفص. ﴿مَسَقَى الضُّرِّ﴾ [٨٣]، ﴿عِبَادِي  
الصَّالِحِينَ﴾ [١٠٥]، أسكنها حمزة.  
وفيهما من الزوائد ثلاث: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ في الموضعين [٢٥، ٩٢]،  
﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [٣٧]، أثبتهنَّ في الحاليين يعقوب.

(١) يُنْظَرُ في هذا التوجيه والرد على أبي الفضل الرازي كلام أبي حيان في البحر: ٣٤٥/٦.

## سورة الحج

واختلفوا في ﴿سُكَّرِي وَمَاهُمْ سُكَّرِي﴾ [٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿سَكَّرِي﴾ بفتح السين وإسكان الكاف من غير ألف فيهما، وقرأهما<sup>(١)</sup> الباقر بضم السين وفتح الكاف وألف بعدها، وهم في الإمالة على أصولهم.

واختلفوا في ﴿وَرَبَّتْ﴾ هنا [٥]، وحم السجدة [٣٩]، فقرأ أبو جعفر ﴿رَبَّاتٌ﴾ بهمزة مفتوحة بعد الباء في الموضعين، وقرأ الباقر بحذف الهمزة فيهما. وتقدم ﴿لِيُضِلَّ عَنْ﴾ [٩] في إبراهيم.

وانفرد ابن مهران عن رَوْح بإثبات الألف في ﴿خَيْرَ الدُّنْيَا﴾ [١١]، على وزن «فاعل» وخفض / ﴿وَالْآخِرَةَ﴾، وكذا روى زيد عن يعقوب<sup>(٢)</sup>، وهي قراءة حميد ومجاهد وابن محيصن وجماعة، إلا أن ابن محيصن ينصب ﴿وَالْآخِرَةَ﴾.

واختلفوا في ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّعْ﴾ [١٥]، و﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [٢٩]، فقرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس بكسر اللام فيهما، وافقهم قبل في ﴿لَيَقْضُوا﴾.

وانفرد ابن مهران بكسر اللام فيهما عن روح<sup>(٣)</sup>، وكذا انفرد فيهما الخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جَمَّاز عن أبي جعفر فخالفا سائر الناس في ذلك، وقرأ الباقر بإسكان اللام فيهما.

(١) في المطبوع: «وقرأها».

(٢) المبسوط: ٣٠٥.

(٣) المبسوط: ٣٠٦.

وتقدّم ﴿وَالصَّيِّثِينَ﴾ [١٧] لنافع وأبي جعفر في باب «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿هَذَانِ﴾ [١٩] لابن كثير في النساء [١٦].

واختلفوا في ﴿وَلَوْلُؤَا﴾ هنا [٢٣]، وفاطر [٣٣]، فقرأ عاصم والمدنيان بالنصب فيهما، وافقهم يعقوب هنا، وقرأ الباقر بالخفض في الموضعين. وتقدّم اختلافهم في إبدال همزته الساكنة في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿سَوَاءَ أَلَعَلَّكَ فِيهِ﴾ [٢٥]، فروى حفص بنصب ﴿سَوَاءَ﴾ [٢٥]، وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا في ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾ [٢٩]، ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [٢٩]، فروى ابن ذكوان كسر اللام فيهما، وقرأ الباقر بإسكانها منهما، وروى أبو بكر فتح الواو وتشديد الفاء من ﴿وَلْيُؤْفُوا﴾.

واختلفوا في ﴿فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ﴾ [٣١]، فقرأ المدنيان بفتح الخاء وتشديد الطاء، وقرأ الباقر بإسكان الخاء وتخفيف الطاء. وتقدّم الخلاف عن أبي جعفر في ﴿الرَّيْحُ﴾ [٣١] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿مَنْسَكًا﴾ في الحرفين من هذه السورة [٣٤، ٦٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر السين فيهما، وقرأ الباقر بفتحها منهما.

واختلفوا في ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ﴾ [٣٧]، ﴿وَلَكِنْ يَنَالُهُ﴾ [٣٧]، فقرأ يعقوب بالتاء على التأنيث فيهما، وقرأهما الباقر بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿إِنَّ اللَّهَ يَذْفَعُ﴾ [٣٨]، فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿يَذْفَعُ﴾ بفتح

الياء والفاء وإسكان الدال من غير ألف، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها مع كسر الفاء.

واختلفوا في ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان والبصريان وعاصم بضم همزة، واختلف عن إدريس عن خلف، فروى عنه الشطي كذلك، وروى عنه الباقون بفتحها، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بفتح التاء مجهلاً، وقرأ الباقون بكسرها مسمًى / . وتقدم ﴿دَفَعَ﴾ للمدنيين ويعقوب في البقرة [٢٥١].

واختلفوا في ﴿لَمَّا مَتَّصَوْا﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها. وتقدم اختلافهم في إدغام التاء في فصل «تاء التأنيث». وتقدم اختلافهم في ﴿وَكَايْنِ﴾ [٤٨] وهمزه<sup>(١)</sup> وفي الوقف عليه من آل عمران و«الهمز المفرد» و«الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ [٤٥]، فقرأ البصريان ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بالتاء مضمومة من غير ألف، وقرأ الباقون بالنون مفتوحة وألف بعدها.

وتقدم إبدال همز ﴿وَيِثْرٍ﴾ [٤٥] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿تَعْدُونَ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير وحمة والكسائي وخلف بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

(١) «و»: سقط من المطبوع.

واختلفوا في ﴿مُعْجِزِينَ﴾ هنا [٥١]، وفي الموضعين من سبأ [٣٨، ٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد الجيم من غير ألف في الثلاثة، وقرأ الباقر بالتخفيف والألف فيهنَّ.

وتقدّم تخفيف ﴿أَمْنِيَّتِهِ﴾ [٥٢] لأبي جعفر من البقرة [٧٨]. وتقدّم وقف يعقوب على ﴿لَهَادِ الَّذِينَ﴾ [٥٤] في بابه. وتقدّم تشديد ﴿تُرْقِيْلُوا﴾ [٥٨] لابن عامر في آل عمران [١٥٦]. وتقدّم انفراد ابن العلاف عن رويس في إدغام ﴿عَاقِبَ بِمَثَلٍ﴾ [٦٠] موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير». وتقدّم اختلافهم في ﴿مُدْخَلَا﴾ [٥٩] من النساء [٣١]، و﴿لَرْوُفٌ﴾ [٦٥] في البقرة [١٤٣].

واختلفوا في ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ﴾ هنا [٦٢]، ولقمان [٣٠]، فقرأ البصريان وحزمة والكسائي وخلف وحفص بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٧٣] فقرأ يعقوب بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب. وتقدّم ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [٧٦] في أوائل البقرة [٢١٠].

وفيها من<sup>(١)</sup> الإضافة ياء واحدة: ﴿يَتَنَبَّأُ لِلطَّائِفِينَ﴾ [٢٦]، فتحها المدنيان وهشام وحفص.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿وَالْبَادِ﴾ [٢٥]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وورش، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب.

﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٤]، أثبتها في الوصل وورش، وفي الحاليين يعقوب. /

(١) في المطبوع: «من ياءات»، وهي زيادة ليست في النسخ.



## سورة المؤمنون

واختلفوا في ﴿لَا مَنَنْتَهُمْ﴾ هنا [٨]، والمعارض [٣٢]، فقرأ ابن كثير فيهما بغير ألف على التوحيد، وقرأهما الباكون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿عَلَى صَلَواتِهِمْ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتوحيد، وقرأ الباكون بالجمع.

واتفقوا على الإفراد في الأنعام [٩٢]، والمعارض [٣٤]؛ لأنه لم يكتنفها فيهما ما اكتنفها في المؤمنون قبل وبعد من تعظيم الوصف في المتقدم وتعظيم الجزاء في المتأخر، فناسب لفظ الجمع، وكذلك قرأ به أكثر القراء، ولم يكن ذلك في غيرها فناسب الإفراد. والله أعلم.

واختلفوا في ﴿عَظَمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿عَظَمًا﴾، ﴿الْعَظَمَ﴾ بفتح العين وإسكان الظاء من غير ألف على التوحيد فيهما، وقرأهما الباكون بكسر العين وفتح الظاء وألف بعدها على الجمع.

واختلفوا في ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾ [٢٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو بكسر السين، وقرأ الباكون بفتحها.

واختلفوا في ﴿تَنَبَّأْتُ بِالْذَّهْنِ﴾ [٢٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بضمّ التاء وكسر الباء، وقرأ الباكون بفتح التاء وضمّ الباء.

وتقدّم اختلافهم في ﴿سُتَيْكُمُ﴾ [٢١] من النحل. وتقدّم ﴿مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [٣٢، ٢٣] كلاهما في الأعراف. وتقدّم ﴿مِنْ كُلِّ﴾ [٢٧] في هود [٤٠].

واختلفوا في ﴿أَنزَلْنِي مُزَلًّا﴾ [٢٩]، فروى أبو بكر بفتح الميم وكسر الزاي، وقرأ الباقون بضم الميم وفتح الزاي. وتقدم ﴿أَنعَبْدُوا اللَّهَ﴾ [٣٢] في البقرة [١٧٢].

واختلفوا في ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيهما<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقون بفتحها فيهما. وتقدم مذهبهم في الوقف عليها في باب «الوقف على الرسم»<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿تَنَزَّ﴾ [٤٤]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير وأبو عمرو بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين. وتقدم مذهبهم في إِمالتها من بابها. وتقدم اختلافهم في ﴿رَبُّوهُ﴾ [٥٠] في البقرة [٢٦٥].

واختلفوا في ﴿وَأَن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ﴾ [٥٢]، فقرأ الكوفيون بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها، وأسكن النون من ﴿أَن﴾ مخففة ابن عامر، وشددها الباقون. وتقدم ﴿سَارِعٌ﴾ [٥٦] / و ﴿يُسْرِعُونَ﴾ [٦١]، و ﴿طَغَيْنَهُمْ﴾ [٧٥] في «الإمالة»<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا في ﴿تَهْجُرُونَ﴾ [٦٧]، فقرأ نافع بضم التاء وكسر الجيم، وقرأ الباقون بفتح التاء وضم الجيم.

وتقدم اختلافهم في ﴿خَرَجَا﴾، و ﴿فَخَرَجُوكَ﴾ [٧٢] في الكهف [٩٤]. وتقدم اختلافهم في ﴿أَذَاتَنَا﴾ [٨٢]، و ﴿أَوْنَالَمَبْعُوثُونَ﴾ [٨٢] في باب «الهمزتين من كلمة».

(١) في (ك) وكذا المطبوع: «منهما».

(٢) في المطبوع: «المرسوم».

واختلفوا في ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٧]، ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [٨٩]، في الأخيرين، فقرأ البصريان بإثبات ألف الوصل قبل اللام فيهما ورفع الهاء من الجلايتين، وكذلك رسماً في المصاحف البصرية، نصّ على ذلك الحافظ أبو عمرو في «جامعه»<sup>(١)</sup>، وقرأ الباكون ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ﴾ بغير ألف وخفض الهاء، وكذا رسماً في مصاحف الحجاز والشام والعراق<sup>(٢)</sup>.

واتفقوا على الحرف الأول أنّه ﴿لِلَّهِ﴾ [٨٥]؛ لأنّ قبله ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾ [٨٤]، فجاء الجواب على لفظ السؤال<sup>(٣)</sup>. وتقدّم ﴿بِيَدِهِ﴾ [٨٨] في «هاء الكناية»، و﴿تَذْكُرُونَ﴾ [٨٥] في الأنعام [١٥٢].

واختلفوا في ﴿عَلِيمُ الْغَيْبِ﴾ [٩٢]، فقرأ المدنيان وحمة والكسائي وخلف وأبو بكر برفع الميم. واختلف عن رويس حالة الابتداء:

فروى الجوهري وابن مقسم عن الثمار الرفع في حالة الابتداء، وكذا روى القاضي أبو العلاء والشيخ أبو عبد الله الكارزيني، كلاهما عن النخاس عنه، وهو المنصوص له عليه في «المبهج»، وكتب ابن مهران، و«التذكرة»، وكثير من كتب<sup>(٤)</sup> العراقيين والمصريين.

(١) جامع البيان: ٢/ ق ١٢٣/ أ.

(٢) قوله: «والعراق» تجوز يقصد به الكوفة؛ لأنّه نصّ على مخالفة البصرة، والمؤلف تبع الداني في هذا التجوز.

(٣) انظر: الموضح للشيرازي: ٢/ ٨٩٩، الكشف: ٢/ ١٣٠، البحر: ٦/ ٤١٨.

(٤) «و»: سقط من المطبوع وكتب بعد الكلمة، وهو تحريف.

(٥) «كتب»: سقط من (س).

وروى باقي أصحاب رويس الخفض في الحالين، من غير اعتبار وقفٍ ولا ابتداءً، وهو الذي في «المستنير» و«الكامل» و«غاية» الحافظ أبي العلاء، وخصَّصه أبو العز في «إرشاديه» بغير القاضي أبي العلاء الواسطي، وبذلك قرأ الباقون.

وتقدّم إدغام رويس في ﴿فَلَا أَنْصَابَ بَيْنَهُمْ﴾ [١٠١] موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿شَقَوْنًا﴾ [١٠٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بفتح الشين والقاف وألف بعدها، وقرأ الباقون بكسر الشين وإسكان القاف من غير ألف. وتقدّم ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾ [١١٠] في «الإدغام».

واختلفوا في ﴿سِخْرِيًّا﴾ هنا [١١٠]، وص [٦٣]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف بضمّ السين في الموضعين، وقرأ الباقون بكسرها فيهما. واتفقوا على ضمّ السين في حرف الزخرف [٣٢]؛ لأنّه من السُّخْرَةِ لا من الهُزءِ<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿أَنْتَهُمْ هُمْ﴾ [١١١] فقرأ حمزة والكسائي / بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿قَدْ كَمَ﴾ [١١٢]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ﴿قُلْ﴾ بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقون بالألف على الخبر.

(١) انظر: الكشف: ١٣١/٢، الموضح للشيرازي: ٩٠١-٩٠٢، البحر: ٤٢٣/٦.

واختلفوا في ﴿قُلْ إِن﴾ [١١٤]، فقرأ حمزة والكسائي ﴿قُلْ﴾ على الأمر،  
وقرأ الباقر على الخبر.

وتقدم اختلافهم في إدغام ﴿لِئْتَمَّ﴾ [١١٢] في باب «حروف قربت  
مخارجها»، وتقدم ﴿فَسْئَلِ﴾ [١١٣] في «النقل»، واختلافهم في ﴿تَرْجَعُونَ﴾  
[١١٥] أوائل البقرة [٢٨].

وفيها من ياءات الإضافة ياء واحدة: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ﴾ [١٠٠]، أسكنها  
الكوفيون ويعقوب.

ومن الزوائد ست: ﴿بِمَا كَذَّبُونَ﴾ موضعان [٣٩، ٢٦]، ﴿فَأَنقُوتِ﴾ [٥٢]،  
﴿أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ [٩٨]، ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [٩٩]، ﴿وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [١٠٨]، أثبتهن في  
الحالين يعقوب.

## سورة النور

واختلفوا في ﴿وَفَرَضْنَاهَا﴾ [١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو<sup>(١)</sup> بتشديد الراء،  
وقرأ الباقلون بتخفيفها. ﴿نَذْكُرُونَ﴾ [١] تقدّم في الأنعام.

واختلفوا في ﴿رَافَةً﴾ هنا [٢]، وفي الحديد [٢٧]، فروى قنبل بفتح الهمزة  
هنا، واختلف عنه في الحديد:

فروى عنه ابن مجاهد إسكان الهمزة كالجماعة، وروى عنه ابن شنبوذ بفتح  
الهمزة وألف بعدها، مثل: «رَعَافَةٌ» وهي رواية ابن جريج ومجاهد واختيار ابن  
مِقْسَم.

واختلف عن البزّيّ هنا، فروى عنه أبو ربيعة تحريك الهمزة كقنبل، وروى  
عنه ابن الحُبَاب إسكانها، وبذلك قرأ الباقلون.

وكلّها لغات في المصادر؛ إلّا أنّهم اتفقوا على الإسكان في الحديد سوى ما  
تقدّم عن ابن شنبوذ، وهم في الهمز على أصولهم المذكورة في باب «الهمز المفرد».  
وتقدّم ﴿الْمُحَصَّنَاتِ﴾ [٤] للكسائيّ في النساء.

واختلفوا في ﴿أَزْبَعُ شَهَدَتِ﴾ [٦]، الأوّل، فقرأ حمزة والكسائيّ وخلف  
وحفص برفع العين، وقرأ الباقلون بالنصب.

(١) في المطبوع: «عامر»، بدل «عمرو»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿أَنَّ<sup>(١)</sup> لَعَنْتَ اللَّهَ﴾ [٧]، و﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ﴾ [٩]، فقرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخففة فيهما، ورفع ﴿لَعَنْتَ﴾.

واختص نافع بكسر الضاد وفتح الباء من ﴿غَضِبَ﴾ ورفع الجلالة بعده.  
واختص يعقوب برفع الباء من ﴿غَضِبَ﴾، وقرأ الباكون بتشديد / النون فيهما ونصب ﴿لَعَنْتَ﴾ [٧]، و﴿غَضِبَ﴾ [٩].

واختلفوا في ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ الأخيرة [٩]، فرواه حفص بالنصب، وقرأه<sup>(٢)</sup> الباكون بالرفع.

واختلفوا في ﴿كَبْرَهُ﴾ [١١]، فقرأ يعقوب بضم الكاف؛ وهي قراءة أبي رجاء، وحميد بن قيس، وسفيان الثوري، ويزيد بن قطيب<sup>(٣)</sup>، وعمرو بنت عبد الرحمن<sup>(٤)</sup>، وقرأ الباكون بكسرهما.

وهما مصدران لـ «كَبُرَ» الشيء أي: عَظُمَ، لكن المستعمل في السنن الضم، أي: تولى أعظمه، وقيل بالضم: مُعْظَمُهُ، وبالكسر البداءة بالإفك، وقيل: الإثم<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع: هي والتي بعدها ﴿إِنْ﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «قرأ».

(٣) السكوني الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة. انظر: غاية النهاية: ٣٨٢/٢.

(٤) ابن أسعد بن زرارة، الخزرجية، المدنية الفقيهة، تربية عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وتلميذتها، قيل: لأبيها صحبة، وجدّها أسعد من قدماء الصحابة، حدثت عن عائشة وأم سلمة ورافع بن خديج، توفيت سنة (١٠٦هـ).

انظر: طبقات ابن سعد: ٤٨٠/٨، السير: ٥٠٧-٥٠٨.

(٥) التوجيه لأبي حيان في البحر: ٤٣٧/٦.

وتقدّم ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [١٥]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [٥٤] للبيزي في البقرة [١٣٧]، وتقدّم ﴿رُؤُوفٌ﴾ [٢٠] في البقرة [١٤٣] وتقدّم ﴿خُطُوبٌ﴾ [٢١] فيها أيضاً عند ﴿هُزُؤًا﴾ [البقرة: ٦٧].

واتفقوا على ﴿مَازَكٌ مِنْكُمْ﴾ [٢١]، بفتح الزاي وتخفيف الكاف، إلا ما رواه ابن مهران عن هبة الله عن أصحابه عن رَوْحٍ من ضمّ الزاي وكسر الكاف مشدّدة، انفرد بذلك؛ وهي رواية زيد عن يعقوب من طريق الضّرير، وهي اختيار ابن مقسم، ولم يذكر الهذلي عن رَوْحٍ سواها، فقلّد ابن مهران، وخالف سائر الناس وَوَهُمَ.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَأْتَلِ﴾ [٢٢]، فقرأ أبو جعفر ﴿يَتَأَلَّ﴾ بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة، وهي قراءة عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة مولاه<sup>(١)</sup>، وزيد بن أسلم، وهي من «الآليّة» على وزن «فَعِيلَة» من «الألوة» بفتح الهمزة وضمّها وكسرهما، وهو الحَلَف، أي: ولا يتكلّف الحلف أو و<sup>(٢)</sup> لا يحلف أولو الفضل أن لا يؤثوا، ودلّ على حذف «لا» خُلُوُ الفعل من النون الثقيلة، فإنّها تلزم في الإيجاب.

وقرأ الباقر بهمزة ساكنة بين الياء والتاء وكسر اللام خفيفة، إمّا من «أَلَوْتُ»، أي: قصّرت، أي: ولا تُقَصِّر، أو من «أَلَيْتُ»، أي: حَلَفْتُ، يقال: آلى، وائتلى<sup>(٣)</sup>، وتألّى بمعنى، فتكون القراءتان بمعنى.

(١) أي: أنّ أبا جعفر مولى عبد الله بن عياش.

(٢) «و»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «أتلى».



وذكر الإمام المحقق أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب في كتابه «علل القراءات» أنّه كتب في المصاحف ﴿يَتْلُ﴾، قال: «فلذلك ساغ الاختلاف فيه على الوجهين». انتهى. وهم في تخفيف الهمزة على أصولهم.

واختلفوا في ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التانيث. وتقدّم ﴿جِيُوهِنَ﴾ [٣١] عند ذكر البيوت في البقرة [١٨٩].

واختلفوا / في ﴿غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ﴾ [٣١]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو بكر بنصب الراء، وقرأ الباقون بالخفض.

وتقدّم ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٣١] لابن عامر، وكذلك اختلافهم في الوقف عليه في باب «الوقف على الرسم». وتقدّم ﴿إِكْرَاهِيْنَ﴾ [٣٣] لابن ذكوان في باب «الإمالة»، وتقدّم اختلافهم في ﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾ كلاهما [٤٦، ٣٤] في سورة النساء [١٩]. وتقدّم ﴿كَيْشْكُورَ﴾ [٣٥] للدوري عن الكسائي في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿دُرِيٍّ﴾ [٣٥]، فقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المدّ والهمز، وقرأ حمزة وأبو بكر بضمّ الدال والمدّ والهمز، وقرأ الباقون بضمّ الدال وتشديد الياء من غير مدّ ولا همز، وحمزة على أصله في تخفيفه وقفاً بالإدغام.

واختلفوا في ﴿يُوقَدُ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بتاء مفتوحة وفتح الواو والدال وتشديد القاف، وقرأ نافع وابن عامر وحفص بياء مضمومة وإسكان الواو وتخفيف القاف ورفع الدال على التذكير، وقرأ الباقون كذلك إلّا أنّهم بالتاء على التانيث.

واختلفوا في ﴿يُسَيِّحُ﴾ [٣٦]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر بفتح الباء مجهلاً، وقرأ الباقون بكسرها مسمّى الفاعل.

واختلفوا في ﴿سَحَابٌ ظُلُمْتُ﴾ [٤٠]، فروى البرقي ﴿سَحَابٌ﴾ بغير تنوين ﴿ظُلُمْتُ﴾ بالخفض، وروى قبل ﴿سَحَابٌ﴾ بالتنوين ﴿ظُلُمْتُ﴾ بالخفض بدلاً من ﴿كَظُلُمْتُ﴾ المتقدمة، ويكون ﴿بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ مبتدأ وخبراً في موضع الصفة لـ ﴿ظُلُمْتُ﴾، وقرأ الباقون ﴿سَحَابٌ﴾ منوناً، ﴿ظُلُمْتُ﴾ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

واختلفوا في ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [٤٣]، فقرأ أبو جعفر بضم الياء وكسر الهاء، فقليل: إنَّ باء ﴿يَالْأَبْصَرِ﴾ تكون زائدة<sup>(١)</sup> كما هي في ﴿وَلَا تَلْقُوا يَأَيُّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، والظاهر أنَّها تكون بمعنى من كما جاءت في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

..... شرب الزيف يبرد ماء الحشرج

أي: من برد، ويكون المفعول محذوفاً، أي: يذهب النور من الأبصار، وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء.

وتقدم ﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ [٤٥] حمزة والكسائي وخلف في إبراهيم [١٩]. وتقدم ﴿لِيَحْكُمَ﴾ الموضعين [٤٨، ٥١] لأبي جعفر في البقرة [٢١٣]. وتقدم

(١) أي: صلة.

(٢) هو عمر أو جميل، وصدر البيت:

فلثمتُ فاهاً قابضاً لقرونها ..... شرب.....

والحشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء فيصفو، الزيف: السكران والمحموم.

انظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٣١٠، التاج (حشرج)، البحر المحيط: ٦/ ٤٦٥.

اختلافهم في ﴿وَيَتَّقْهُ﴾ [٥٢] من باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ﴾ [٥٥]، فروى أبو بكر بضمّ التاء وكسر اللّام، ويتدئ بضمّ<sup>(١)</sup> همزة الوصل، وقرأ الباقون بفتحها، ويتدئون / بكسرها.

واختلفوا في ﴿وَلْيَبْدَلْنَهُمْ﴾ [٥٥]، فقرأ ابن كثير ويعقوب وأبو بكر بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بالتشديد.

وتقدّم ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ [٥٧] لابن عامر وحمزة في الأنفال [٥٩]، وفتح السين وكسرها في البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿ثَلَاثُ عَوْرَتٍ﴾ [٥٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿ثَلَاثَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

واتفقوا على النصب في قوله: ﴿ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ [٥٨] المتقدّم؛ لوقوعه ظرفاً. والله أعلم.

وتقدّم ﴿بُيُوتٍ﴾ [٦١] في البقرة [١٨٩]، و﴿بُيُوتٍ أَمْهَنَتْكُمْ﴾ [٦١] لحمزة والكسائي في النساء [٢٣]، وتقدّم ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٦٤] ليعقوب في البقرة [٢٨]. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) «بضمّ»: سقطت من الأصل.

## سورة الفرقان

تقدّم ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [٧] في «الوقف».

واختلفوا في ﴿جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالنون، وقرأ الباقر بالياء.

وتقدّم اختلافهم في ضمّ التنوين وكسره من ﴿مَسْحُورًا \* أَنْظَرْ﴾ [٨، ٩] في البقرة [١٧٣].

واختلفوا في ﴿وَجَعَلَ لَكَ﴾ [١٠]، فقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع اللّام، وقرأ الباقر بجزمها.

وتقدّم ﴿ضَبَقًا﴾ [١٣] لابن كثير في الأنعام [١٢٥].

واختلفوا في ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ﴾ [١٧]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير ويعقوب وحفص بالياء، وقرأ الباقر بالنون.

واختلفوا في ﴿فَيَقُولُ﴾ [١٧]، فقرأ ابن عامر بالنون، وقرأ الباقر بالياء.

واختلفوا في ﴿أَنْ تَتَّخِذَ﴾ [١٨]، فقرأ أبو جعفر بضمّ النون وفتح الخاء، وهي قراءة زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي رجاء، وزيد بن علي، وجعفر الصادق، وإبراهيم النخعي، وحفص بن عبيد، ومكحول.

ف قيل: هو متعدّد إلى واحد كقراءة الجمهور، وقيل: إلى اثنين، والأوّل الضمير

في ﴿تَتَّخِذْ﴾<sup>(١)</sup> [١٨] النائب عن الفاعل، والثاني ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾، و﴿مِنْ﴾ زائدة.

والأحسن ما قاله ابن جني وغيره، أن يكون ﴿مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ حالاً، و﴿مِنْ﴾ زائدة؛ لمكان النفي المتقدم، كما يقول: ما اتخذت زيدا من وكيل، والمعنى: «ما كان لنا أن نُعَبِّدَ من دونك ولا نُسْتَحِقُّ الولاء ولا العبادة»<sup>(٢)</sup>.

وقرأ الباقون بفتح النون وكسر الخاء.

واختلف / عن قبل في ﴿كَذَّبُوكُمْ بِمَا تَقُولُونَ﴾ [١٩]، فروى عنه ابن شُبَّوْذٍ بالغيب، وهي قراءة ابن أبي حَيَّوَة، ونَصَّ عليها ابن مجاهد عن البزي سماعاً<sup>(٣)</sup> من قبل، وروى عنه ابن مجاهد بالخطاب، وبذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ﴾ [١٩]، فروى حفص بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿تَشَقَّقُ السَّمَاءُ﴾ هنا [٢٥]، وفي قَ [٤٤]، فقرأ أبو عمرو والكوفيون بتخفيف الشين فيهما، وقرأ الباقون بالتشديد فيهما<sup>(٤)</sup>.

واختلفوا في ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكَةُ﴾ [٢٥]، فقرأ ابن كثير بنونين الأولى مضمومة، والثانية ساكنة مع تخفيف الزاي ورفع اللام، ونصب ﴿الْمَلَكَةُ﴾ وهي كذلك في

(١) في المطبوع: «تتخذ»: بتاءين، وهو تحريف وتصحيف.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤٨٩/٦، المحتسب: ١٢٠/٢.

(٣) وعبارته: «قال لي قبل عن أبي بزة عن ابن كثير: ﴿يقولون﴾ بالياء». السبعة: ٤٦٣.

(٤) في المطبوع: «منهما»، بدل «فيهما».

المصحف المكِّي، وقرأ الباقون بنون واحدة وتشديد الزاي وفتح اللّام، ورفع ﴿الْمَلِكَةُ﴾ [٢٥] وكذلك هي في مصاحفهم. واتفقوا على كسر الزاي.

وتقدّم ﴿أَتَّخَذْتُ﴾ [٢٧] في الإدغام، و﴿يَتَوَلَّى﴾ [٢٨] في «الإمالة» و«الوقف على المرسوم». وتقدّم ﴿وَعُمُودًا﴾ [٣٨] في هود [٦٨]. وتقدّم ﴿هُزُؤًا﴾ [٤١] في البقرة [٦٧]. وتقدّم ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [٤٣] للأصبهاني و﴿الرِّيحَ﴾ [٤٨] لابن كثير في البقرة [١٦٤].

وتقدّم اختلافهم في ﴿نَشْرًا﴾ [٤٨] من الأعراف [٥٧]. وتقدّم ﴿بَلَدَةً مَّيْمَنًا﴾ [٤٩] لأبي جعفر في البقرة [١٧٣]. وتقدّم ﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [٥٠] لحمزة والكسائي وخلف في الإسراء [٤١].

واختلفوا في ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾ [٦٠]، فقرأ حمزة والكسائي بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿سِرَجًا﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم السين والراء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباقون بكسر السين وفتح الراء وألف بعدها على الأفراد.

واختلفوا في ﴿أَنْ يَذْكُرَ﴾ [٦٢]، فقرأ حمزة وخلف بتخفيف الذال مسكنة، وتخفيف الكاف مضمومة، وقرأ الباقون بتشديدهما مفتوحتين.

واختلفوا في ﴿وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ [٦٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر بضم الياء وكسر التاء، وقرأ ابن كثير والبصريان بفتح الياء وكسر التاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمّ التاء. وتقدّم ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [٦٨] لأبي الحارث في باب «الإدغام الصغير».

واختلفوا في ﴿يُضَعَفُ﴾ [٦٩] و ﴿وَيُحْلَدُ﴾ [٦٩]، فقرأ ابن عامر وأبو بكر برفع الفاء والذال، وقرأ الباقر بجزمهما.

وتقدّم تشديد العين لأبي جعفر وابن كثير ويعقوب وابن عامر من البقرة [٢٤٥]. وتقدّم ﴿فِيءُمُهَآءَ﴾ [٦٩] لحفص؛ وفاقاً / لابن كثير في باب «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿وَذُرِّيَّتِنَا﴾ [٧٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب وابن عامر وحفص بالالف على الجمع، وقرأ الباقر بغير ألف على الأفراد.

واختلفوا في ﴿وَيُلْقَوْنَ﴾ [٧٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بفتح الياء وإسكان اللام وتخفيف القاف، وقرأ الباقر بضم الياء وفتح اللام وتشديد القاف.

وفيهما من ياءات الإضافة ياءان: ﴿يَتْلِيَنِي أَخَذْتُ﴾ [٢٧]، فتحها أبو عمرو. ﴿إِنْ قَوْمِي أَخَذُوا﴾ [٣٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبيزى ورّوح. والله تعالى المستعان.

## سورة الشعراء

تقدّم اختلافهم في إمالة الطاء في بابها، وتقدّم السكت على الحروف في بابه. وتقدّم إظهار السين عند الميم في باب «حروف قربت مخارجها» من «الإدغام الصغير».

واختلفوا في ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي﴾ [١٣]، فقرأ يعقوب بنصب القاف منها، وقرأ الباكون برفعها<sup>(١)</sup>.

وتقدّم ﴿أَتَخَذَتْ﴾ [٢٩] في «الإدغام»، و﴿أَرْجَتْ﴾ [٣٦] في «هاء الكناية»، و﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [٤١] في «الهمزتين من كلمة»، واختلافهم في ﴿نَعَمْ﴾ [٤٢] من الأعراف [١١٤].

وتقدّم اختلافهم في ﴿تَلَقَّفْ﴾ [٤٥] فيها أيضاً. وتقدّم اختلافهم في ﴿ءَامَنُتُمْ﴾ [٤٩] من «باب الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿أَنْ أَتَرِ﴾ [٥٢] في هود [٨١].

واختلفوا في ﴿حَذِرُونَ﴾ [٥٦]، فقرأ الكوفيون وابن ذكوان بألف بعد الحاء. واختلف عن هشام: فروى عنه الداجوني كذلك، وروى عنه الحلواني بحذف الألف، وكذلك قرأ الباكون.

وتقدّم ﴿وَعُيُونِ﴾ [٥٧، ١٣٤، ١٤٧] كلاهما<sup>(٢)</sup> في البقرة [١٨٩] عند ﴿الْبُيُوتِ﴾. وتقدّم اختلافهم في ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [٦١] من باب «الإمالة».

(١) في المطبوع: «برفعها»، بالإنفراد.

(٢) كذا في المطبوع والنسخ، والمواضع في سورة الشعراء ثلاثة، وليست اثنين، كما يفهم من التثنية في عبارة المؤلف رحمه الله. (المراجع).



واختلفوا في ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [١١١]، فقرأ يعقوب ﴿وَأَتَّبَعُكَ﴾<sup>(١)</sup> بقطع الهمزة وإسكان التاء مخففة وضمّ العين وألف قبلها على الجمع، وقرأ الباقر بوصل الهمزة وتشديد التاء مفتوحة وفتح العين من غير ألف. وتقدّم ﴿جَبَّارِينَ﴾ [١٣٠] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿خُلِقُوا الْأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧]، فقرأ أبو جعفر وابن كثير والبصريان والكسائي بفتح الخاء وإسكان اللّام، وقرأ / الباقر بضمّ<sup>(٢)</sup> الخاء واللّام. واختلفوا في ﴿فَرِهِينَ﴾ [١٤٩]، فقرأ الكوفيون وابن عامر بألف بعد الفاء، وقرأ الباقر بغير ألف.

واختلفوا في ﴿أَصْحَابُ نَيْكَةٍ﴾ هنا [١٧٦]، وفي ص [١٣]، فقرأهما المدنيان وابن كثير وابن عامر بلام مفتوحة من غير ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها وبفتح تاء التانيث في الوصل مثل: «حَيَوَة» و «طَلْحَة»، وكذلك رسماً في جميع المصاحف، وقرأ الباقر بألف الوصل مع إسكان اللّام وهمزة مفتوحة بعدها وخفض تاء التانيث في الموضعين، وهمزة في الوقف على أصله.

واتفقوا على حرفي الحجر [٧٨]، وق [١٤]، أنّهما بهذه الترجمة<sup>(٣)</sup>؛ لإجماع المصاحف على ذلك، وورش ومن وافقه في النقل على أصلهم.

وتقدّم اختلافهم في ﴿بِالْقِسْطِ﴾ [١٨٢] في الإسراء [٣٥]، وكذا ﴿كِسْفًا﴾ [٩٢] لحفص فيها.

(١) في المطبوع: ﴿إِتْبَاعُكَ﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع: «بصم» بالصاد المهملة، وهو تصحيف.

(٣) أي: مثل قراءة الباقرين.

واختلفوا في ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [١٩٣]، فقرأ يعقوب وابن عامر وحمة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الزاي ونصب ﴿الرُّوحَ﴾ و ﴿الْأَمِينَ﴾، وقرأ الباقر بالتخفيف ورفعها.

واختلفوا في ﴿أَوْ لَوْ كَانَ لَمْ آيَةً﴾ [١٩٧]، فقرأ ابن عامر ﴿تَكُنْ﴾ بالتاء على التأنيث، ﴿آيَةً﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالتذكير والنصب.

واختلفوا في ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ﴾ [٢١٧]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿فَتَوَكَّلْ﴾ بالفاء، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأ الباقر بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدم ﴿عَلَى مَنْ نَزَلَ الشَّيْطَانُ﴾ [٢٢٢، ٢٢١] للبيزي في البقرة [٢٦٧]، وتقدم ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾ [٢٢٤] لنافع في الأعراف [١٩٣].

وفيها من ياءات الإضافة ثلاث عشرة ياء: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ موضعان [١٢]، [١٣٥]. ﴿رَبِّي أَعْلَمُ﴾ [١٨٨]، فتح الثلاثة المدنيان وأبو عمرو وابن كثير. ﴿يَعَادِي﴾ [٥٢]، فتحها المدنيان. ﴿عَدُوِّي إِلَّا﴾ [٧٧]، و ﴿وَأَغْفِرْ لَأَيِّئَةٍ﴾ [٨٦]، فتحها أبو عمرو والمدنيان. ﴿إِنْ مَعِيَ﴾ [٦٢]، فتحها حفص. ﴿وَمَنْ مَعِيَ﴾ [١١٨]، فتحها حفص وورش. ﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ في الخمسة [١٠٩، ١٢٧، ١٤٥، ١٦٤، ١٨٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص.

ومن الزوائد ست عشرة: ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [١٢]، ﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [١٤]، ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٦٢]، ﴿فَهَوَّيْهِدِينَ﴾ [٧٨]، ﴿وَيَسْقِينَ﴾ [٧٩]، ﴿فَهَوَّيْشَفِينِ﴾ [٨٠]، ﴿ثُمَّ يُجَيِّبِينَ﴾ [٨١]، ﴿كَذَّبُونِ﴾ [١١٧]، ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ في ثمانية مواضع [١٠٨، ١١٠،

## سورة النمل

تقدّم اختلافهم في إمالة الطاء من بابها، وفي السكت على الحرفين من بابها.

واختلفوا في ﴿بَشَابٍ﴾ [٧]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بالتنوين، وقرأ الباكون بغير تنوين.

وتقدّم ﴿رَمَاهَا﴾ [١٠] في باب «الإمالة». وتقدّم الوقف على ﴿وَادِ النَّعْلِ﴾ [١٨] في «الوقف على الرسم». وتقدّم ﴿يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ [١٨] لرويس في آخر آل عمران [١٩٦].

واختلفوا في ﴿أَوَّلِيَّاتِي﴾<sup>(١)</sup> [٢١]، فقرأ ابن كثير بنونين الأولى مفتوحة مشدّدة والثانية مكسورة مخفّفة، وكذلك هو في مصاحف أهل مكة، وقرأ الباكون بنون واحدة مكسورة مشدّدة، وكذلك هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿فَمَكَتْ﴾ [٢٢]، فقرأ عاصم وروح بفتح الكاف، وقرأ الباكون بضمّها.

واختلفوا في ﴿مِنْ سَيِّئٍ﴾ هنا [٢٢]، و﴿لِسَيِّئٍ﴾ في سورة سبأ [١٥]، فقرأ أبو عمرو والبيزّ بفتح الهمزة من غير تنوين فيهما، وروى قبل بإسكان الهمزة منهما، وقرأ الباكون في الحرفين بالخفض والتنوين.

واختلفوا في ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ [٢٥]، فقرأ أبو جعفر والكسائي ورويس بتخفيف

(١) في المطبوع: «ليأني»، وهو تحريف.

اللَّام، ووقفوا في الابتلاء<sup>(١)</sup> ﴿أَلَا يَا﴾ وابتدؤوا ﴿اسجدوا﴾ بهمزة مضمومة على الأمر على معنى: «ألا يا هؤلاء»، أو «يا أيها الناس اسجدوا» فحذفت همزة الوصل بعد «يا» وقبل السين من الخط على مراد الوصل دون الفصل.

قال الحافظ أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup>: كما حذفوها من قوله: ﴿يَبْتَنُومُ﴾ في طه [٩٤] على مراد ذلك.

قلت: أمّا ﴿يَبْتَنُومُ﴾ فقد قدمت في باب «وقف حمزة» أني رأيت في المصاحف الشامية من الجامع الأموي، ورأيت في المصحف الذي يذكر أنه «الإمام» من الفاضلية بالديار المصرية، وفي المصحف المدني بإثبات إحدى الألفين، ولعل الداني رآه في بعض المصاحف محذوف الألفين، فنقله كذلك.

وقرأ الباقون بتشديد اللَّام و﴿يَسْجُدُوا﴾ [٢٥] عندهم كلمة واحدة مثل: ﴿الَّتَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] فلا يجوز القطع على شيء منهما.

واختلفوا في ﴿تُخْفُونَ﴾ و﴿تُعَلِّتُونَ﴾ [٢٥]، فقرأ الكسائي وحفص بالخطاب فيهما، وقرأهما الباقون بالغيب.

وتقدّم ﴿فَالْقِة﴾ [٢٨] في باب / «هاء الكناية». وتقدّم إدغام ﴿أَتِيدُونِ﴾ [٣٦] ليعقوب وحمزة في باب «الإدغام الكبير»، وكذا حكم يائه في الزوائد، وسيأتي آخر السورة أيضاً. وتقدّم ﴿ءَاتِنِ﴾ [٣٦]، و﴿ءَايَكَ﴾ [٣٩]،

(١) أي: عند الاختبار، وفي المطبوع: «الابتداء» بالدال، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع زيادة بين «الداني» و«كما» وهي: «في كتابه الوقف والابتداء»، وهي زيادة ليست في النسخ الخطية عندي.

و ﴿كَفِيرِينَ﴾ [٤٣] في باب «الإمالة». وتقدم ﴿رَاءَهُ مُسْتَقَرًّا﴾ [٤٠]، و ﴿رَأَتْهُ حَسْبَتُهُ﴾ [٤٤] للأصبهاني في باب الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿سَاقِيهَا﴾ [٤٤]، و ﴿بِالسُّوقِ﴾ في ص [٣٣]، و ﴿عَلَى سُوْقِهِ﴾ في الفتح [٢٩]، فروى قبل همز الألف والواو فيهنّ، فقليل: إنّ ذلك على لغة من همز الألف والواو، وهي لغة أبي حية النميري حيث أنشد:

أحبّ المؤقدين إليّ مؤسى .....

وقال أبو حيان: بل همزها لغة فيها<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا هو الصحيح، والله أعلم.

وزاد أبو القاسم الشاطبي رحمه الله عن قبل واواً بعد همزة مضمومة في حرفي ص والفتح، فقليل: هو مما انفرد به الشاطبي فيهما، وليس كذلك بل نصّ الهذلي على أنّ ذلك فيهما طريق بكار عن ابن مجاهد، وأبي أحمد السامري عن ابن شنبوذ، وهي قراءة ابن محيصة من رواية نصر بن علي عنه، وقد أجمع الرواة عن بكار عن ابن مجاهد على ذلك في ﴿بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] فقط، ولم يحك الحافظ أبو العلاء في ذلك خلافاً عن ابن مجاهد.

وقد رواه ابن مجاهد نصاً عن أبي عمرو، قال: سمعت ابن كثير يقرأ ﴿بِالسُّوُوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣] بواو بعد الهمزة، ثم قال ابن مجاهد: ورواية أبي عمرو هذه عن ابن كثير هي الصواب؛ لأنّ الواو انضمت فهمزت لانضمامها<sup>(٢)</sup>.

(١) في المطبوع: «فيها»، بالإفراد، وهو تحريف، وفي (س): «جيدة» بدل «فيهما».

(٢) هذا النص عن ابن مجاهد ليس في النسخ المطبوعة من (السبعة).

وقرأ الباقون الأحرف الثلاثة بغير همز.

واختلفوا في ﴿لَنَبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَتَقُولَنَّ﴾ [٤٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالتاء على الخطاب في الفعلين وضمّ التاء الثانية من الأوّل وضمّ اللّام الثانية من الثاني، وقرأهما الباقون بالنون وفتح التاء واللام.

وتقدّم ﴿مَهْلِكٌ أَهْلِيهِ﴾ [٤٩] في الكهف [٥٩].

واختلفوا في ﴿أَنَادَ مَرْنَهُمْ﴾ [٥١]، و﴿أَنَّ النَّاسَ﴾ [٨٢]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بفتح الهمزة فيهما، وقرأ الباقون بكسرها منهما.

وتقدّم ﴿قَدَرْنَهَا﴾ [٥٧] لأبي بكر في الحجر [٦٠]. وتقدّم ﴿ءَالَلَهُ خَيْرٌ﴾ [٥٩] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٥٩]، فقرأ البصريان وعاصم بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب. وتقدّم ذكر ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [٦٠] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢]، فقرأ أبو عمرو وهشام ورّوح / بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، وهم على أصولهم في الدال، كما تقدّم في الأنعام [١٥٢]. وتقدّم ﴿الرَّيْحَ﴾ [٦٣] في البقرة. وتقدّم ﴿نَشْرًا﴾ [٦٣] في الأعراف [٥٧].

واختلفوا في ﴿بَلْ أَدْرَاكَ﴾ [٦٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان وأبو جعفر بقطع الهمزة مفتوحة وإسكان الدال من غير ألف بعدها، وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحة وألف بعدها.

وتقدّم الاختلاف في ﴿أَيُّ ذَاكُنَا تَرَبَّا﴾ [٦٧]، و﴿أَيُّنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧] في باب «الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿فِي ضَيْقٍ﴾ [٧٠] لابن كثير في النحل.

واختلفوا في ﴿وَلَا تَسْمَعْ أَصْتَمَ﴾ فقرأ ابن كثير هنا [٨٠]، وفي الروم [٥٢]، بالياء وفتحها وفتح الميم، ﴿أَصْتَمَ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر في الموضعين بالتاء وضمها وكسر الميم، ونصب ﴿أَصْتَمَ﴾.

واختلفوا في ﴿بِهَدْيِ أَلْعَمَى﴾ هنا [٨١]، وفي الروم [٥٣]، فقرأهما حمزة ﴿بِهَدْيٍ﴾ بالتاء وفتحها وإسكان الهاء من غير ألف، ﴿أَلْعَمَى﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالياء وكسرها وبفتح الهاء وألف بعدها، ﴿أَلْعَمَى﴾ بالخفض في الحرفين، وتقدم ذكر الوقف عليه في باب «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ﴾ [٨٧]، فقرأ حمزة وخلف وحفص بفتح التاء وقصر الهمزة، وقرأ الباقر بمد الهمزة وضم التاء.

واختلفوا في ﴿بِمَاتَفَعَلُونَ﴾ [٨٨]، فقرأ ابن كثير والبصريان بالغيب، واختلف عن هشام وابن ذكوان وأبي بكر.

فأمّا هشام: فروى ابن عبدان عن الحلواني عن هشام كذلك بالغيب، وهي رواية أحمد بن سليمان، والحسن بن<sup>(١)</sup> العباس كلاهما عن الحلواني عنه، وكذا روى ابن مجاهد عن الأزرق الجَمَّال، وهي رواية البكرائي، كلهم عن هشام، وبذلك قرأ الحافظ أبو عمرو على شيخه<sup>(٢)</sup> أبي الفتح فارس وأبي الحسن طاهر، وبه قرأ أبو طاهر بن سوار على شيخه أبي الوليد.

وروى النقاش وابن شنبوذ عن الأزرق بالخطاب، وهي قراءة الداني على

(١) في المطبوع: «و» بدل «ابن»، وهو خطأ وتحريف.

(٢) في المطبوع: «شيخه» بالافراد، وهو تحريف.

شيخه الفارسي، ورواه له أيضاً عن<sup>(١)</sup> الحلواني، وكذا رواه النقاش عن أصحابه، وكذا روى الداجوني<sup>(٢)</sup> عن أصحابه عن هشام، وهي رواية ابن عباد عن هشام.

وأما ابن ذكوان: فروى الصوري عنه بالغيب، وكذلك روى أبو علي العطار عن النهرواني عن النقاش / عن الأخفش، وكذا روى ابن<sup>(٣)</sup> عبد الرزاق عن<sup>٢</sup> الأخفش، وكذا رواه هبة الله عن الأخفش، وكذا روى سلامة بن هارون عن الأخفش عنه، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه، وكذا التغلبي عنه، وروى سائر الرواة عن الأخفش عن ابن ذكوان جميعاً بالخطاب، وهو الذي لم يذكر سبط الخياط سواه، وكذا رواه الوليدان<sup>(٤)</sup> وابن بكار عن ابن عامر<sup>(٥)</sup>.

وأما أبو بكر: فروى عنه العليمي بالغيب، وهي رواية حسين الجعفي، والبرجمي، وعبيد بن نعيم، والأعشى من غير طريق التيمي، كلهم عن أبي بكر، وروى عنه يحيى بن آدم بالخطاب، وهي رواية إسحاق الأزرق، وابن أبي حماد، ويحيى الجعفي، والكسائي، وهارون ابن أبي حاتم، كلهم عن أبي بكر، وكذلك روى التيمي عن الأعشى، وبذلك قرأ الباقر.

(١) «عن»: سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الدجوني»، وهو خطأ.

(٣) في (ت) وكذا المطبوع: «أبو».

(٤) في المطبوع بعد كلمة «الوليدان» زيادة ليست في جميع النسخ الخطية، وهي: «الوليد بن معلم والوليد بن

حسان. اهـ»، وفي (ت): «الوليد» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: «عمار» وهو تحريف وتصحيف.



واختلفوا في ﴿وَهُمْ مِنْ فَزَعِ يَوْمِذٍ﴾ [٨٩]، فقرأ الكوفيون بتنوين ﴿فَزَعٍ﴾، وقرأ الباقون بغير تنوين، وقرأ المدنيان والكوفيون بفتح ميم ﴿يَوْمِذٍ﴾ وقرأ الباقون بكسرها. وتقدم ﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٩٣] في الأنعام [١٣٢].

وفيهما من ياءات الإضافة خمس ياءات: ﴿إِنِّي مَأْسُتٌ نَارًا﴾ [٧]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿أَوْزَعِيَّ أَنْ﴾ [١٩]، فتحها البزِّي والأزرق عن ورش. ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى﴾ [٢٠]، فتحها ابن كثير وعاصم والكسائي، واختلف عن ابن وردان وهشام. ﴿إِنِّي أَلْقَى﴾ [٢٩]، ﴿لَيْسَ لِي بِشَيْءٍ أَشْكُرُ﴾ [٤٠]، فتحها المدنيان.

ومن الزوائد ثلاث: ﴿أَتَمِدُّونَنِي بِمَالٍ﴾ [٣٦]، أثبتها وصلّا المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحاليين ابن كثير ويعقوب وحمزة، إلا أنها يدغمان النون كما تقدم. ﴿آتَيْنِي اللَّهُ﴾ [٣٦]، أثبتها مفتوحة وصلّا المدنيان وأبو عمرو وحفص ورويس، ووقف عليها بالياء يعقوب، واختلف عن أبي عمرو وقالون وقنبل وحفص. ﴿حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ [٣٢]، أثبتها في الحاليين يعقوب.

## سورة القصص

تقدّم اختلافهم في إمالة ﴿طَا﴾، وسكت أبي جعفر وإظهار «السين»، و﴿أَيِّمَةً﴾<sup>(١)</sup> كلاهما [٤١، ٥] في أبوابه.

واختلفوا في ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ وَجُنُودَهُمَا﴾ [٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وفتحها، وإمالة فتحة الراء بعدها، ورفع الأسماء الثلاثة، وقرأ الباقون بالنون وضمّها وكسر الراء وفتح الياء ونصب الأسماء الثلاثة.

واختلفوا في ﴿وَحَزَنًا﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ الحاء وإسكان الزاي، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدّم ﴿يَبِطْشَ﴾ [١٩] لأبي جعفر في الأعراف [١٩٥].

واختلفوا في ﴿يُضْذِرَ الرِّعَاءَ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وأبو عمرو بفتح الياء وضمّ الدال، وقرأ الباقون بضمّ الياء وكسر الدال، وتقدّم إشمام الصاد لحمزة والكسائي وخلف ورويس في سورة النساء [٨٧].

وتقدّم اختلافهم في ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [٢٦] في يوسف [٤]، والوقف<sup>(٢)</sup>، وفي ﴿هَتَيْنِ﴾ [٢٧] لابن كثير في النساء [١٦]. وتقدّم ﴿لَأَهْلِهِ آمَكُتُوا﴾ [٢٩] لحمزة في «هاء الكناية»<sup>(٣)</sup>.

(١) «وأئمة»: سقطت من (س).

(٢) أي: باب الوقف على المرسوم.

(٣) في المطبوع: «من» بدل «في».

واختلفوا في ﴿جَذَوْقَ﴾ [٢٩]، فقرأ عاصم بفتح الجيم، وقرأ حمزة وخلف بضمّها، وقرأ الباقون بكسرّها. وتقدّم ﴿رَهَاهَانَهَزُ﴾ [٣١] للأصبهاني في الهمز المفرد، وإمالتها أيضاً<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿الرَّهَبِ﴾ [٣٢]، فقرأ المدنيان والبصريان وابن كثير بفتح الراء والهاء، ورواه حفص بفتح الراء وإسكان الهاء، وقرأ الباقون بضمّ الراء وإسكان الهاء.

وتقدّم ﴿فَذَنَّاكَ﴾ [٣٢] لابن كثير وأبي عمرو ورويس في النساء [١٦]. وتقدّم ﴿رِذَاءً﴾ [٣٤] لأبي جعفر ولنافع في باب «النقل».

واختلفوا في ﴿يُصَدِّقِي﴾ [٣٤]، فقرأ عاصم وحمزة برفع القاف، وقرأ الباقون بالجزم.

واختلفوا في ﴿وَقَالَ مُوسَى﴾ [٣٧]، فقرأ ابن كثير بغير واو قبل ﴿قَالَ﴾، وكذلك هي في مصحف أهل مكة، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدّم ﴿وَمَنْ تَكُونُ لَهُ﴾ [٣٧] لحمزة والكسائي وخلف في الأنعام [١٢٥]. وتقدّم ﴿لَا يُرْجَعُونَ﴾ [٣٩] في البقرة [٢٨]. وتقدّم ﴿أَيَّمَّةٌ﴾ [٤١] في باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿قَالُوا سِحْرَانِ﴾ [٤٨]، فقرأ الكوفيون ﴿سِحْرَانِ﴾ بكسر السين

(١) في المطبوع بعد كلمة «أيضاً» زيادة ليست في النسخ، وهي: «في الإمالة».

/ وإسكان الحاء من غير ألف قبلها، وقرأ الباقون بفتح السين وألف بعدها وكسر الحاء.

واختلفوا في ﴿يُجَبِّئُ﴾ [٥٧]، فقرأ المدنيان ورويس بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدم ﴿فِي أُمِّهَا﴾ [٥٩] لحمزة والكسائي في النساء [٢٣].

واختلفوا في ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٦٠]، فروى الدوري عن أبي عمرو بالغيب، واختلف عن السوسي عنه: فالذي قطع له به كثير من الأئمة أصحاب الكتب «الغيب» كذلك، وهو اختيار الداني وشيخه أبي الحسن بن غلبون، وابن شريح، ومكي، وغيرهم، وقطع له آخرون «بالخطاب» كالأستاذ أبي طاهر ابن سوار والحافظ أبي العلاء.

وقطع جماعة له وللدوري وغيرهما عن أبي عمرو بالتخيير بين الغيب والخطاب على السواء، كأبي العباس المهدوي وأبي القاسم الهذلي.

قلت: والوجهان صحيحان عن أبي عمرو من هذه الطرق ومن غيرها، إلا أن الأشهر عنه بالغيب، وبها أخذ في رواية السوسي؛ لثبوت ذلك عندي عنه نصاً وأداءً، وبالخطاب قرأ الباقون.

وتقدم ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [٦١] في أوائل البقرة. وتقدم ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ و ﴿ضِيَاءٍ﴾<sup>(١)</sup> [٧١]، من «الهمز المفرد»، وتقدم ﴿وَيَكَاكَ﴾ [٨٢]، و ﴿وَيَكَاكَهُ﴾ [٨٢] فيه أيضاً، وفي «الوقف على المرسوم».

(١) يقصد من قوله تعالى: ﴿بُضِيَاءٍ﴾.

واختلفوا في ﴿لَخَسَفَ بَنَّا﴾ [٨٢]، فقرأ يعقوب وحفص بفتح الخاء والسين، وقرأ الباقر بضم الخاء وكسر السين.

وتقدم ﴿تَرْجَعُونَ﴾ [٨٨] ليعقوب في البقرة [٢٨].

وفيه من ياءات الإضافة اثنتا عشرة ياء: ﴿رَبِّتْ أَنْ﴾ [٢٢]، ﴿إِنِّيَءَاسْتُ﴾ [٢٩]، ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٣٠]، ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٣٤]، ﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ موضعان [٣٧]، [٨٥]، فتح الست المديان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿لَعَلِّي﴾ موضعان [٣٨، ٢٩]، أسكنها فيهما يعقوب والكوفيون، ﴿إِنِّي أُرِيدُ﴾ [٢٧]، ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [٢٧]، فتحها المديان. ﴿مَعِيَ رِدْءًا﴾ [٣٤]، فتحها حفص. ﴿عِنْدِي أَوْلَمُ﴾ [٧٨]، فتحها المديان وأبو عمرو، واختلف عن ابن كثير كما تقدم.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [٣٣]، أثبت الياء فيها في الحاليين يعقوب. ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [٣٤]، أثبتها في الوصل ورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب. والله تعالى الموفق. /

## سورة العنكبوت

تقدّم سكت أبي جعفر على حروف ﴿آلَ﴾ [١]، ونقل ورش ومن وافقه على الميم والسكت عليها في بابه، و﴿خطايا﴾<sup>(١)</sup> [١٢] في «الإمالة»، و﴿تَرْجَعُونَ﴾ [١٧] ليعقوب.

واختلفوا في ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ﴾ [١٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالخطاب، واختلف عن أبي بكر:

فروى عنه يحيى بن آدم كذلك، وكذا روى عنه ابن أبي أمية، وروى عنه العليمي بالغيب، وكذا روى الأعشى عنه، والبُرْجُمِي، والكسائي، وغيرهم، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿النَّشْأَةَ﴾ هنا [٢٠]، والنجم [٤٧]، والواقعة [٦٢]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو في الثلاثة بألف بعد الشين، وقرأ الباقر بإسكان الشين من غير ألف فيها، وهم في السكت على أصلهم، وحمزة إذا وقف نقل كما تقدّم.

واختلفوا في ﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [٢٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس برفع ﴿مَوَدَّةٍ﴾ من غير تنوين، وخفض ﴿بَيْنَكُمْ﴾، وكذا قرأ حمزة وحفص وروح إلا أنّهم نصبوا ﴿مَوَدَّةً﴾، وقرأ الباقر بنصبها منونة ونصب ﴿بَيْنَكُمْ﴾.

وتقدّم اختلافهم في ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُنَّ﴾ [٢٩] من باب «الهمزتين من كلمة».

(١) يعنى من قوله تعالى: ﴿خَطَايَهُمْ﴾.

وتقدّم الخلاف في ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [٣١] في البقرة. وتقدّم الخلاف في ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ [٣٢]، و ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾ [٣٣] في الأنعام [٦٤]. وتقدّم إشماع ﴿مِيتَةً﴾ [٣٣] في أوئل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿إِنَّا مُزِلُّوكَ﴾ [٣٤]، فقرأ ابن عامر بتشديد الزاي، وقرأ الباقون بتخفيفها. وتقدّم ﴿وَكُمُودًا وَقَدْ﴾ [٣٨] في هود [٦٨].

واختلفوا في ﴿يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ﴾ [٤٢]، فقرأ عاصم والبصريان ﴿يَدْعُونَ﴾ بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، \* وانفرد به في «التذكرة» ليعقوب؛ وهو غريب \* <sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿ءَايَتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [٥٠]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿ءَايَتٌ﴾ بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع.

واختلفوا في ﴿وَيَقُولُ ذُوقُوا﴾ [٥٥]، فقرأ نافع والكوفيون بالياء، وقرأ الباقون بالنون.

واختلفوا في ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٥٧]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح التاء وكسر الجيم.

واختلفوا في ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ [٥٨]، / فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالثاء المثلثة ساكنة بعد النون وإبدال الهمزة ياء؛ من «الثَّوَاء» وهو: الإقامة، وقرأ الباقون بالباء الموحدة والهمز؛ من «التَّبَوُّء» وهو: المنزل. وتقدّم إبدال همزته لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ). وانظر: التذكرة: ٤٩٠ / ٢.

واتفقوا على الذي في سورة النحل [٤١]، أَنَّهُ كَذَا؛ إِذْ الْمَعْنَى: لِنَسْكَنَتَهُمْ  
مَسْكَنًا صَالِحًا، وَهُوَ الْمَدِينَةُ<sup>(١)</sup>.

وَتَقَدَّمَ اخْتِلَافُهُمْ فِي ﴿وَكَايْنِ﴾ [٦٠] مِنْ آلِ عِمْرَانَ [١٤٦]، وَ«الْهَمْزُ  
الْمُفْرَدُ»، وَبَابُ «الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْسُومِ»، وَأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْعَطَّارَ انفَرَدَ عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ  
فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَأَبِي جَعْفَرٍ.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿وَلِيَتَمَنَّعُوا﴾ [٦٦]، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحْمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَخَلْفُ  
وَقَالُوا بِإِسْكَانِ اللَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكسرها.

وَتَقَدَّمَ ﴿سُبُلَنَا﴾ لِأَبِي عَمْرٍو فِي الْبَقَرَةِ [٦٩].

وَفِيهَا مِنْ يَاءَاتِ الْإِضَافَةِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ: ﴿رَقِيعَاتُهُ﴾ [٢٦]، فَتَحَهَا الْمَدَنِيَانِ  
وَأَبُو عَمْرٍو. وَ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ﴾ [٥٦]، فَتَحَهَا ابْنُ كَثِيرٍ وَالْمَدَنِيَانِ وَابْنُ عَامِرٍ  
وَعَاصِمٌ. ﴿أَرْضِي وَسِعَةً﴾ [٥٦]، فَتَحَهَا ابْنُ عَامِرٍ.

وَمِنْ الزَّوَائِدِ يَاءٌ وَاحِدَةٌ: ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ [٥٦]، أَثْبَتَهَا فِي الْحَالِينَ يَعْقُوبُ.

(١) انظر: التذكرة: ٢/ ٤٩١-٤٩٢.



## سورة الروم

تقدّم مذهب أبي جعفر في السكت على الحروف.

واختلفوا في ﴿عَقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ [١٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير والبصريان بالرفع، وقرأ الباقيون بالنصب.

واختلفوا في ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [١١]، فقرأ أبو عمرو وأبو بكر وروح بالغيب، وقرأ الباقيون بالخطاب، ويعقوب على أصله. وتقدّم ﴿الْمَيِّتِ﴾ في الموضعين [١٩] عند ﴿الْمَيِّتَةِ﴾ في سورة البقرة [١٧٣]. وتقدّم ﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [١٩] في الأعراف [٢٥].

واختلفوا في ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٢٢]، فروى حفص بكسر اللام، وقرأ الباقيون بفتحها. وتقدّم ﴿فَرَقُوا﴾ في الأنعام [١٥٩]. وتقدّم ﴿يَقْنَطُونَ﴾ [٣٦] في الحجر [٥٦]. وتقدّم ﴿ءَاتِيْتُمْ مِّن رَّبِّا﴾ [٣٩] لابن كثير في البقرة [٢٣٣].

واختلفوا في ﴿لِيَرْبُوا﴾ [٣٩]، فقرأ المدنيان ويعقوب بالخطاب وضمّ التاء وإسكان الواو، وقرأ الباقيون بالغيب وفتح الياء والواو.

واتفقوا على مَدَّ ﴿وَمَاءَ آتِيْتُمْ مِّن رَّكْوَفٍ﴾ [٣٩] من / أجل قوله تعالى: ﴿وَأَنبَاءَ الرَّكْوَفِ﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء: ٧٣].

\*وتقدّم ذكره في البقرة [٢٣٣]\*<sup>(٢)</sup>. وتقدّم ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [٤٠] في يونس

[١٨].

(١) أي: حيث ورد.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ).

واختلفوا في ﴿لِيَذِيقَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [٤١]، فروى روح بالنون، واختلف عن قنبل:

فروى عنه ابن مجاهد كذلك، وكذا روى القاضي أبو الفرج عن ابن شنبوذ عنه، فانفرد بذلك عنه، وهي رواية محمد بن حَمْدُون الواسطي، وأحمد بن الصقر ابن ثوبان، وروى الشَّطَوِيُّ عن ابن شنبوذ عنه بالياء، وكذا رواه سائر الرواة عن ابن شنبوذ، وعن قنبل، وبذلك قرأ الباقر.

وتقدَّم ﴿يُرْسِلَ الرِّيحَ﴾ [٤٦] في البقرة [١٦٤]. وتقدَّم ﴿كَسَفًا﴾ [٤٨] في الإسراء [٩٢] لأبي جعفر وابن ذكوان، وخلاف هشام.

واختلفوا في ﴿ءَاثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [٥٠]، فقرأ المدنيان والبصريان وابن كثير وأبو بكر ﴿أَثَرِ﴾ بقصر الهمزة وحذف الألف بعد الثاء على التوحيد، وقرأ الباقر بمد الهمزة وألف بعد الثاء على الجمع، وهم في الفتح والإمالة على أصولهم.

وتقدَّم ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّرُءُ﴾ [٥٢] لابن كثير في النمل [٨٠]. وتقدَّم ﴿تَهْدِي أَلْعَمَى﴾ [٥٣] في النمل [٨١] لحمزة، وتقدَّم الوقف عليه في باب «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿مَنْ ضَعِفَ﴾ [٥٤] و ﴿مِنْ بَعْدِ ضَعِفٍ﴾ [٥٤] و ﴿ضَعْفًا﴾ [٥٤]، فقرأ عاصم وحمزة بفتح الضاد في الثلاثة، واختلف عن حفص:

(١) في المطبوع: (لنذيقهم) بالنون بعد القاف، وهو خطأ وتحريف.

فروى عنه عُبَيْدٌ وعَمْرُو أَنَّهُ اخْتَارَ فِيهَا الضَّمَّ خِلافًا لِعَاصِمٍ؛ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ الْفَضِيلِ <sup>(١)</sup> «بَنَ مَرْزُوقٌ عَنْ عَطِيَّةِ الْعَوْفِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو مَرْفُوعًا» <sup>(٢)</sup>.  
وَرَوَيْنَا عَنْهُ مِنْ طَرَقٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَا خَالَفتَ عَاصِمًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَرْفِ» <sup>(٣)</sup>.

وَقَدْ صَحَّ عَنْهُ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ جَمِيعًا، فَرَوَى عَنْهُ عُبَيْدٌ وَأَبُو الرِّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَالْفَيْلُ عَنْ عَمْرُو عَنْهُ الْفَتْحُ رَوَايَةً، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ هُبَيْرَةَ وَالْقَوَّاسُ وَزُرْعَانُ عَنْ عَمْرُو عَنْهُ الضَّمُّ اخْتِيَارًا.

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو: وَاخْتِيَارِي فِي رَوَايَةِ حَفْصٍ مِنْ طَرَقٍ عَمْرُو وَعُبَيْدُ الْأَخْذَ بِالْوَجْهَيْنِ، بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، فَاتَّابِعَ <sup>(٤)</sup> بِذَلِكَ عَاصِمًا عَلَى قِرَاءَتِهِ، وَأُوَافِقُ بِهِ حَفْصًا عَلَى اخْتِيَارِهِ <sup>(٥)</sup>.

قُلْتُ: وَبِالْوَجْهَيْنِ قَرَأْتُ لَهُ، وَبِهِمَا آخِذٌ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بَضْمَ الضَّادِ فِيهَا.  
وَأَمَّا الْحَدِيثُ: فَأَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ الْمُسْنَدُ الرَّحْلَةُ أَبُو عَمْرِو <sup>(٦)</sup> مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قِدَامَةَ الْإِمَامُ بِقِرَاءَتِي عَلَيْهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ الْمَقْدِسِيُّ <sup>(٧)</sup> قِرَاءَةَ

(١) فِي (س): «أَبِي الْفَضْلِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَكُتِبَ فِي (ظ) «أَبِي الْفَضِيلِ» هَكَذَا بِالتَّشْكِيلِ، وَلَكِنْ ضَرَبَ عَلَى كَلِمَةِ «أَبِي».

(٢) سَيَذْكُرُهُ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٣) انْظُرْ: التَّبَصُّرَةُ: ٦٣٥.

(٤) فِي (س): «لَاتَّابِعَ»، وَفِي (ت): «وَاتَّابِعَ».

(٥) جَامِعُ الْبَيَانِ: ٢٣٩/ب.

(٦) فِي الْمَطْبُوعِ: «وَأَبُو عَمْرٍو»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَتَضْيِيقٌ.

(٧) هُوَ ابْنُ الْبَخَارِيِّ.

عليه، أخبرنا حنبل بن عبد الله، أخبرنا / أبو<sup>(١)</sup> القاسم بن الحصين، أخبرنا الحسن ابن المذهب، أخبرنا أبو بكر القطيعي، حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد الشيباني، حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن فضيل ويزيد<sup>(٢)</sup>، حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي قال: «قرأت على ابن عمر رضي الله عنهما **﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾** [٥٤] \* فقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾ \*<sup>(٣)</sup> ثم قال: قرأت على رسول الله ﷺ كما قرأت عليّ، فأخذ عليّ كما أخذت عليك».

حديث عالٍ جداً، كأننا من حيث العدد سمعناه من أصحاب الحافظ أبي عمرو الدانيّ.

وقد رواه أبو داود من حديث عبد الله بن جابر عن عطية عن أبي سعيد بنحوه.

ورواه الترمذي وأبو داود جميعاً، من حديث فضيل بن مرزوق به<sup>(٤)</sup>، وهو أصحّ، وقال الترمذي: حديث حسن<sup>(٥)</sup>.

واختلفوا في **﴿لَا يَنْفَعُ﴾** [٥٧]، فقرأ الكوفيون بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

وتقدّم **﴿وَلَا يَسْتَخِفُّكَ﴾**<sup>(٦)</sup> [٦٠] لرويس في آخر آل عمران [١٩٦].

(١) «أبو»: سقط من (س).

(٢) في حاشية (ك) هنا: «يزيد هو ابن مروان شيخ الإمام أحمد، فَرَّقَ بينهما للتحديث والعننة».

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) في المطبوع: «وبه وهو...»، وهو تحريف.

(٥) انظر: سنن أبي داود: ٢٨٣/٤ - ٢٨٤.

(٦) في المطبوع: زيادة **﴿الَّذِينَ﴾**، وليست في النسخ.

## سورة لقمان

تقدّم سكت أبي جعفر على الفواتح في بابه.

واختلفوا في ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [٣]، فقرأ حمزة بالرفع، وقرأ الباكون بالنصب. وتقدّم ﴿يُضِلَّ﴾ [٦] في إبراهيم [٣٠].

واختلفوا في ﴿وَتَخَذَهَا﴾ [٦]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباكون بالرفع.

وتقدّم ﴿هُزُوا﴾ [٦] في البقرة [٦٧]. وتقدّم ﴿كَأَن لَّمْ﴾<sup>(١)</sup> [النساء: ٧٣]، و﴿كَأَن﴾ [٧] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿أَذْنِيهِ﴾ [٧] لنافع، و﴿أَن اشْكُرْ﴾ [١٤] في البقرة [١٧٣]. وتقدّم ﴿يَبْنِي لَأَشْرِكَ﴾ [١٣] لابن كثير في هود [٤٢]. وتقدّم ﴿يَبْنِي﴾ [١٣، ١٦، ١٧] في الثلاثة لحفص في هود، وكذا تقدّم موافقة البزي له في ﴿يَبْنِي أَفْرَ﴾ [١٧]، وإسكان قبل له في هود أيضاً. وتقدّم ﴿مُتَقَالٌ﴾ [١٦] في الأنبياء [٤٧] للمدنيين.

واختلفوا في ﴿وَلَا تُصَغِّرْ﴾<sup>(٢)</sup> [١٨]، فقرأ ابن كثير وأبو جعفر وابن عامر وعاصم ويعقوب بتشديد العين من غير ألف، وقرأ الباكون بتخفيفها وألف قبلها.

واختلفوا في ﴿عَلَيْكُمْ / نِعْمَةٌ﴾ [٢٠]، فقرأ المدنيان وأبو عمرو وحفص بفتح

(١) في المطبوع «كَأَن لَمْ تَكُنْ»، وهي زيادة.

(٢) في المطبوع: زيادة ﴿حَذَّكَ﴾.

العين وهاء مضمومة على التذكير والجمع، وقرأ الباقون بإسكان العين وتاء منونة منصوبة على التأنيث والتوحيد.

واختلفوا في ﴿وَالْبَحْرِ مِمْدَهُ﴾ [٢٧]، فقرأ البصريان بنصب الراء، وقرأ الباقون بالرفع. وتقدم ﴿وَأَن مَّا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [٣٠] في الحج [٦٢]. وتقدم ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [٣٤] في البقرة [٩٠]. وتقدم ﴿بِأَيِّ﴾ [٣٤] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد».

## سورة السجدة

تقدّم سكت أبي جعفر.

واختلفوا في ﴿خَلَقَهُ﴾ [٧]، فقرأ نافع والكوفيون بفتح اللّام، وقرأ الباكون بإسكانها. وتقدّم ﴿أَإِذَا﴾ [١٠] في «الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [١٣] في «الهمز المفرد» للأصهباني.

واختلفوا في ﴿مَّا أَخْفَى لَهُمْ﴾ [١٧]، فقرأ يعقوب وحمزة بإسكان الياء، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدّم ﴿الْمَأْوَى﴾ [١٩] في «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿أَيُّمَةً﴾ [٢٤] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿لَمَّا صَبَرُوا﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة والكسائي ورويس بكسر اللّام وتخفيف الميم، وقرأ الباكون بفتح اللّام وتشديد الميم.

## سورة الأحزاب

تقدّم ﴿التَّيَّةُ﴾ [١] لنافع في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَمَاتَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ [٢]، و ﴿يَمَاتَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٩]، فقرأهما أبو عمرو بالغيب، وقرأهما الباقر بالخطاب. وتقدّم اختلافهم في ﴿التَّيَّةُ﴾ [٤] من باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿تُظَاهِرُونَ﴾ [٤]، فقرأ عاصم بضمّ التاء وتخفيف الظاء وألف بعدها وكسر الهاء مع تخفيفها، وكذلك قرأ حمزة والكسائي وخلف إلا أنّهم بفتح التاء والهاء، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنّه بتشديد الظاء، وقرأ الباقر كذلك إلا أنّهم بتشديد الهاء مفتوحة من غير ألف قبلها.

واختلفوا في ﴿الظُّنُونُ هُنَالِكَ﴾ [١٠، ١١]، و ﴿الرَّسُولُ وَقَالُوا﴾ [٦٦، ٦٧]، و ﴿السَّبِيلُ رَبَّنَا﴾ [٦٧، ٦٨]، فقرأ المدنيان وابن عامر وأبو بكر بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وقرأ البصريان / وحمزة بغير ألف في الحالين، وقرأ الباقر<sup>٢</sup> وهم: ابن كثير والكسائي وخلف وحفص بألف في الوقف دون الوصل، واتفقت المصاحف على رسم الألف في الثلاثة دون سائر القواصل.

واختلفوا في ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ [١٣]، فروى حفص بضمّ الميم، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿لَا تَوَهَا﴾ [١٤]، فقرأ المدنيان وابن كثير بغير مدٍّ، واختلف عن ابن ذكوان:



فروى عنه الصُّوريُّ كذلك، وهي رواية التَّغْلبيِّ عنه، وطريق سلامة بن هارون وغيره عن الأخفش، وروى الأخفش من طريقه عنه بالمدِّ، وكذلك قرأ الباقون.

وشدَّ فارس بن أحمد عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ بالمدِّ، وعده الحافظ أبو عمرو من أوهامه<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ آبَائِكُمْ﴾ [٢٠]، فروى رويس بتشديد السين وفتحها وألف بعدها، وقرأ الباقون بإسكانها من غير ألف.

واختلفوا في ﴿أَسْوَةٌ﴾ هنا [٢١]، وفي حرفي الممتحنة [٤، ٦]، فقرأ عاصم بضمِّ الهمزة من الثلاثة، وقرأ الباقون بكسرها منهن<sup>(٢)</sup>.

وتقدَّم ﴿رَمَّا الْمُؤْمِنُونَ﴾ [٢٢] في «الإمالة». وتقدَّم ﴿الرُّعْبَ﴾ [٢٦] في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُوا﴾. وتقدَّم ﴿تَطَّوُّهَا﴾ [٢٧] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿مُبَيِّنَةً﴾ [٣٠] في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ﴾ [٣٠]، فقرأ ابن كثير وابن عامر بالنون وتشديد العين وكسرها من غير ألف قبلها، ونصب ﴿الْعَذَابَ﴾، وقرأ أبو جعفر والبصريان بالياء وتشديد العين وفتحها من غير ألف قبلها، ورفع ﴿الْعَذَابَ﴾، وقرأ الباقون كذلك إلَّا أنَّهم بتخفيف العين وألف قبلها.

(١) انظر: جامع البيان: ٨٩/٤.

(٢) في المطبوع: «فيهن»، بدل «منهن».

واختلفوا في ﴿وَتَعْمَلْ صَلَحًا تَرْوِيهَا﴾ [٣١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء فيهما، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث في الأول وبالنون في الثاني.

واختلفوا في ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [٣٣]، فقرأ المدنيان وعاصم بفتح القاف، وقرأ الباقون بكسرهما. وتقدم ﴿وَلَا تَبْتَغِكْ﴾ [٣٣] للبزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدم اختلافهم في «باء» ﴿الْبُيُوتَ﴾ في البقرة [١٨٩].

واختلفوا في ﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ [٣٦]، فقرأ الكوفيون وهشام بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿وَحَاثَرَهُ النَّيَّسُ﴾ [٤٠]، فقرأ عاصم بفتح التاء، وقرأ الباقون بكسرهما. وتقدم ﴿النَّيَّسُ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿النَّيَّةُ﴾ [١] لنافع في «الهمز المفرد». وتقدم ﴿لِلَّيَّةِ أَنْ﴾ [٥٠]، و ﴿بُيُوتَ النَّيَّةِ الْآ﴾ [٥٣] في «الهمزتين من / كلمتين» لقالون وورش<sup>(٢)</sup>. وتقدم ﴿تَمْسُوهُنَّ﴾ [٤٩] في البقرة [٢٦٧]. وتقدم ﴿تُرْجَى﴾ [٥١] في «الهمز المفرد». وتقدم إبدال ﴿وَتَوَيَّجَ﴾ [٥١] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ﴾ [٥٢]، فقرأ البصريان بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالياء على التذكير. وتقدم ﴿أَنْ تَبْدَلَ مِنْ﴾ [٥٢] للبزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدم ﴿إِنَّهُ﴾ [٥٣] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿سَادَتَنَا﴾ [٦٧]، فقرأ يعقوب وابن عامر ﴿سَادَاتَنَا﴾ بالجمع وكسر التاء، وقرأ الباقون بالتوحيد ونصب التاء.

(١) في المطبوع: ﴿النبيؤون﴾ بالرفع وهو خطأ؛ إذ ليس هذا اللفظ في هذه السورة.

(٢) «وورش»: سقط من (س).

واختلفوا في ﴿لَعَنَّا كَيْدًا﴾ [٦٨]، فقرأ عاصم بالباء الموحدة من تحت،  
واختلف عن هشام:

فروى الداجوني عن أصحابه بالباء كذلك، وروى الحلواني وغيره عن  
هشام بالثاء المثناة، وبذلك قرأ الباقر.

## سورة سبأ

تقدّم إمالة ﴿بَلَىٰ﴾ [٣] في بابها.

واختلفوا في ﴿عَلِمِ الْغَيْبِ﴾ [٣]، فقرأ المدنيان وابن عامر ورويس برفع الميم، وقرأ الباكون بخفضها. \* وانفرد بذلك رويس في «التذكرة» وذلك غريب\*<sup>(١)</sup>. وقرأ منهم حمزة والكسائي ﴿عَلَام﴾ بتشديد اللام مثل «فعّال».

وتقدّم ﴿يَعْرُبُ﴾ [٣] في يونس [٦١]. وتقدّم ﴿مُعْجِزِينَ﴾ كلاهما [٥٨، ٢٨] في الحج [٥١].

واختلفوا في ﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾ هنا [٥]، وفي الجاثية [١١]، فقرأ ابن كثير ويعقوب وحفص برفع الميم فيهما، وقرأ الباكون بخفضها منهما.

واختلفوا في ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِّفْ﴾ ﴿أَوْ نُسْقِطَ﴾ [٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء في الثلاثة، وقرأهنّ الباكون بالنون. وتقدّم إدغام ﴿نُخَسِّفْ بِهِمْ﴾ [٩] للكسائي في باب «حروف قربت نخرجها». وتقدّم ﴿كِفًا﴾ [٩] لحفص في الإسراء [٩٢].

وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن رَوْح برفع الراء من ﴿وَالطَّيْرَ﴾ [١٠]، وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو<sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ)، وفي (ك) كتب في الحاشية، ووضع عليه «صح».

وانظر: التذكرة: ٥٠٤ / ٢.

(٢) انظر: المبسوط: ٣٦١.

واختلفوا في ﴿الرَّيْحَ﴾<sup>(١)</sup> [١٢]، فروى أبو بكر بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب. وتقدّم ﴿الرَّيْحَ﴾ لأبي جعفر في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿مِنْسَاتَهُ﴾ [١٤]، فقرأ المدنيان وأبو عمرو بألف بعد السين من غير همز، وهذه الألف بدلٌ من الهمزة، وهو / مسموع على غير قياس. قال أبو عمرو بن العلاء: «هو لغة قريش»<sup>(٢)</sup>.

وقال الداني: أنشدنا فارس بن أحمد شاهداً لذلك:<sup>(٣)</sup>

إِنَّ الشُّيُوخَ إِذَا تَقَارَبَ خَطُّهُمْ      دَبُّوا عَلَى الْمِنْسَاةِ فِي الْأَسْوَاقِ

وروى ابن ذكوان بإسكان الهمزة، واختلف عن هشام: فروى الداجوني عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلواني عنه بفتح الهمزة، وبذلك قرأ الباقر.

وقد ثبت إسكان الهمزة في كلامهم وأنشدوا على ذلك:

صَرِيحُ حَمْرِ قَامٍ مِنْ وَكَأْتِهِ      كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مَنْسَاتِهِ

واختلفوا في ﴿تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ﴾ [١٤]، فروى رويس بضمّ التاء والباء<sup>(٤)</sup> وكسر الياء على ما لم يسمّ فاعله، وقرأ الباقر بفتح التاء والباء والياء. وتقدّم ﴿إِسْبَارُ﴾ [١٥] في النمل [٢٢].

(١) في المطبوع: ﴿والريح﴾، وهو خطأ وتحريف.

(٢) الجامع: ٩٩/٤.

(٣) الجامع: ١٠٠/٤، البحر: ٢٦٧/٧.

(٤) بالموحدة من أسفل، وتصحفت في المطبوع إلى المثناة آخر الحروف.

واختلفوا في ﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص  
﴿مَسْكِينَهُمْ﴾ بغير ألف على التوحيد، وقرأ الكسائي وخلف بكسر الكاف،  
وفتحها حمزة وحفص، وقرأ الباقون بالألف<sup>(١)</sup> على الجمع مع كسر الكاف.

واختلفوا في ﴿أَكُلِ خَمَطٍ﴾ [١٦]، فقرأ البصريان ﴿أَكُلِ﴾ بالإضافة من  
غير تنوين، وقرأ الباقون بالتنوين. وتقدم إسماعيل الكاف وضمها في البقرة [٦٧]  
عند ﴿هَزُوا﴾.

واختلفوا في ﴿وَهَلْ يُجِزِي إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [١٧]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف  
ويعقوب وحفص بالنون مع كسر الزاي، ﴿الْكُفُورُ﴾ بالنصب، والكسائي على  
أصله في إدغام اللام من ﴿وَهَلْ﴾ في «النون»، وقرأ الباقون بالياء وفتح الزاي،  
ورفع ﴿الْكُفُورُ﴾.

واختلفوا في ﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ [١٩]، فقرأ يعقوب برفع الباء من ﴿رَبَّنَا﴾، وفتح  
العين والdal وألف قبل العين من ﴿بَعْدَ﴾، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وهشام  
بنصب الباء وكسر العين مشددة من غير ألف مع إسماعيل الدال، وقرأ الباقون  
كذلك إلا أنهم بالألف وتخفيف العين.

واختلفوا في ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٠]، فقرأ الكوفيون بتشديد الدال، وقرأ  
الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿أَذِنَ لَهُ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف  
بضم الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

(١) في المطبوع: «بالف».

\*وانفرد في «التذكرة» بالضم ليعقوب، فخالف سائر الناس\*<sup>(١)</sup>.

واختلفوا / في ﴿إِنْفَرَعَ﴾ [٢٣]، فقرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء والزاي، وقرأ الباقر بضم الفاء وكسر الزاي.

واختلفوا في ﴿لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ﴾ [٣٧]، فروى رويس ﴿جَزَاءُ﴾ بالنصب على الحال مع التنوين وكسره وصلأ، ورفع ﴿الضَّعْفُ﴾ بالابتداء، كقولك: «في الدار زيد قائماً» فالتقدير: «لهم الضعف جزاء»، وقرأ الباقر بالرفع من غير تنوين وخفض ﴿الضَّعْفِ﴾ بالإضافة.

واختلفوا في ﴿الْغُرْفَتِ﴾ [٣٧]، فقرأ حمزة ﴿في الغُرْفَتِ﴾ بإسكان الراء من غير ألف على التوحيد، وقرأ الباقر بضمها مع الألف على الجمع.

وتقدم ﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ [٢٢] في الأنعام ليعقوب وحفص، وتقدم ﴿ثُمَّ نَنْفَكُوا﴾ [٤٦] لرويس في «الإدغام الكبير». وتقدم ﴿الْفُيُوبِ﴾ [٤٨] في البقرة [١٨٩] عند ﴿الْبُيُوتِ﴾.

واختلفوا في ﴿الْتَّائُوشِ﴾ [٥٢]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالمد والهمز، وقرأ الباقر بالواو المحضة بعد الألف من غير مد. وتقدم ﴿وَحِيلَ﴾ [٥٤] في أوائل البقرة [١١].

وفيها من ياءات الإضافة ثلاث ياءات: ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا﴾ [٤٧]، فتحها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر وحفص. ﴿رَفِئَتْ إِنَّهُ﴾ [٥٠]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ)، وانظر: التذكرة: ٥٠٧/٢.

﴿عِبَادِ الشَّكُورِ﴾ [١٣]، أَسْكَنَهَا حمزة. وانفرد بذلك الهذليّ عن النَّخَّاس عن رويس كما تقدّم.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿كَالْجَوَابِ﴾ [١٣]، أثبتها وصلاً أبو عمرو و<sup>(١)</sup> ورش، وانفرد الحنبليّ عن عيسى بن وَرْدَان بذلك كما تقدّم، وأثبتها في الحاليّن ابن كثير ويعقوب. ﴿نَكِيرٍ﴾ [٤٥]، أثبتها في الوصل ورش وفي الحاليّن يعقوب.

(١) «و»: سقط من المطبوع.



## سورة فاطر

تَقْدَم ﴿يَشَاءُ إِنَّ﴾<sup>(١)</sup> [١] في «الهمزتين من كلمتين».

واختلفوا في ﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ [٣]، فقرأ أبو جعفر وحمة والكسائي وخلف بخفض الراء، وقرأ الباقر برفعها. وتقدم ﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [٤] في البقرة [٢١٠].

واختلفوا في ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسُكَ﴾ [٨]، فقرأ أبو جعفر بضمّ التاء وكسر الهاء ونصب السين، وقرأ الباقر بفتح التاء والهاء ورفع السين<sup>(٢)</sup>.

وتقدم ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [٩] في البقرة [١٦٤]. وتقدم ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مِّمَّنْ﴾ [٩] فيها أيضاً /.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَنْقُصُ﴾ [١١]، فروى رُوح بفتح الياء وضمّ القاف، واختلف عن رويس:

فروى الحَمَامِيُّ والسَّعِيدِيُّ وأبو العلاء كلُّهم عن النَّخَّاس عن التمار عنه كذلك، وروى أبو الطيب وهبة الله والشَّيْبُودِي كلُّهم عن التمار، وروى ابن العَلَّاف والكَارِزِينِيُّ كلاهما عن النَّخَّاس عن التمار عنه بضمّ الياء وفتح القاف، وكذلك قرأ الباقر.

\* وانفرد في «المبهج» طريق المعدّل عن رُوح ﴿وَالَّذِينَ﴾<sup>(٣)</sup> يدعون [١٣]، بالغيب، وهي قراءة الحسن البصري<sup>(٤)</sup>.

(١) في المطبوع: ﴿أَنْ﴾ بفتح الهمزة، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع بعد كلمة «السين» زيادة -ليست في النسخ-، وهي: «من نفسك».

(٣) في المطبوع: (والذي)، وهو خطأ وتحريف.

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س) و (ظ).

وتقدّم ﴿يُدْخِلُونَهَا﴾ [٣٣] لأبي عمرو في النساء [١٢٤]. وتقدّم نصب ﴿وَلَوْلَا﴾ [٣٣] في الحج [٢٣] وإبدال همزته الساكنة في الهمز المفرد.

واختلفوا في ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو عمرو بالياء وضمّها وفتح الزاي ورفع ﴿كُلَّ﴾، وقرأ الباقر بالنون وفتحها وكسر الزاي، ونصب ﴿كُلَّ﴾.

واختلفوا في ﴿يَنْتِ مَنَّهُ﴾ [٤٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وخلف وحفص بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباقر بالالف على الجمع.

واختلفوا في ﴿وَمَكَرَ السَّيِّ﴾ [٤٣]، فقرأ حمزة بإسكان الهمزة في الوصل؛ لتوالي الحركات تخفيفاً، كما أسكنها أبو عمرو في ﴿بَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] لذلك، وكان إسكانها في الطرف أحسن؛ لأنّه موضع التغير، وقرأ الباقر بكسرها.

وقد أكثر الأستاذ أبو علي الفارسي في الاستشهاد من كلام العرب على الإسكان، ثم قال: «فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل لم يسغ أن يقال لحن<sup>(١)</sup>».

قلت: وهي قراءة الأعمش أيضاً، ورواها المنقري<sup>(٢)</sup> عن عبد الوارث عن أبي عمرو، وقرأنا بها من رواية ابن أبي شريح عن الكسائي، وناهيك بإمامي<sup>(٣)</sup> القراءة والنحو أبي عمرو والكسائي.

(١) الحجة: ٣٣/٦.

(٢) كذا ضبطت في (س)، وضبطت في (ك) «المنقري».

(٣) في (س): «إمام» بالافراد.

وإذا وقف حمزة أبدلها ياء خالصة، وكذلك هشام إذا خَفَّفَ من طريق  
 الحلواني، إلا أنه يزيد على<sup>(١)</sup> حمزة بالروم بين بين كما تقدَّم في بابه.  
 وفيها من الزوائد واحدة: ﴿نَكِيرٍ﴾ [٢٦]، أثبتها وصلاً ورش، وفي الحالي  
 يعقوب. /

(١) في المطبوع: «عن» بدل «على».

## سورة يس

تقدّم ذكر إمالة الياء<sup>(١)</sup> في بابها. وتقدّم السكت لأبي جعفر في بابها. وتقدّم إدغام «النون» في «حروف قربت مخارجها». وتقدّم نقل ابن كثير ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢] في بابها. وتقدّم ﴿صِرَاطٍ﴾ [٤] في «أمّ القرآن» [٧].

واختلفوا في ﴿نَزِيلَ الْعَزِيزِ﴾ [٥]، فقرأ ابن عامر وحزمة والكسائي وخلف وحفص بنصب اللّام، وقرأ الباقر برفعها. وتقدّم اختلافهم في ﴿سَكَنًا﴾ في الحرفين [٩] من الكهف [٩٤].

واختلفوا في ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [١٤]، فروى أبو بكر بتخفيف الزاي، وقرأ الباقر بتشديدها.

واختلفوا في ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمُ﴾ [١٩]، فقرأ أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية، وهو في تسهيلها والفصل بينهما على أصله، وقرأ الباقر بكسرها، وهم في التسهيل والتحقيق والفصل وعدمه على أصولهم.

واختلفوا في ﴿ذُكِّرْتُمُ﴾ [١٩]، فقرأ أبو جعفر بتخفيف الكاف، وانفرد الهذلي عن ابن جَمَّاز بتشديدها، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾، في الموضعين [٢٩، ٥٣]، فقرأ أبو جعفر بالرفع فيهنّ على أَنَّ ﴿كَانَ﴾ تامّة و﴿صَيْحَةً﴾ فاعل، أي: ما وَقَعَتْ إِلَّا صَيْحَةً

(١) كذا في (س) و(ظ)، وفي البقية وكذا المطبوع «يس» بدل «الياء».

واحدة، وقرأ الباقون بنصبهنَّ على أنَّ ﴿كَانَ﴾ ناقصة، أي: ما كانت هي؛ أي الآخذة، إلاَّ صحيحة واحدة.

واتفقوا على نصب ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [٤٩]؛ إذ هو مفعول ﴿يَنْظُرُونَ﴾. وتقدَّم ﴿لَمَّا﴾ [٣٢] لابن عامر وعاصم وحمزة وابن جهم في هود [١١١]. وتقدَّم ﴿الْمَيِّتَةَ﴾ [٣٣] للمدنيين في البقرة [١٧٣]. وتقدَّم ﴿الْعُيُونِ﴾ [٣٤] في البقرة عند ﴿الْبُيُوتِ﴾ [١٨٩]. وتقدَّم ﴿ثَمَرٍ﴾ [٣٥] في الأنعام [١٤١].

واختلفوا في ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [٣٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ﴿عَمَلَتْ﴾ بغير هاء ضمير، وهي في مصاحف أهل الكوفة كذلك، وقرأ الباقون بالهاء، وَوَصَلَهَا ابنُ كثير على أصله، وهو في مصاحفهم كذلك.

واختلفوا في ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ﴾ [٣٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح برفع الراء، وقرأ الباقون بنصبها. وتقدَّم ﴿حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٤١] في الأعراف [١٧٢]. وتقدَّم ﴿مَرْقَدًا﴾ [٥٢] لحفص في السكت.

واختلفوا في ﴿يَخْضَمُونَ﴾ [٤٩] / فقرأ حمزة بفتح الياء وإسكان الخاء وتخفيف الصاد، وقرأ أبو جعفر كذلك إلاَّ أنَّه بتشديد الصاد فيجمع بين ساكنين، وقرأ ابن كثير وورش كذلك إلاَّ أنَّه بإخلاص فتحة الخاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن رُوح، فلم يوافق أحد من الأئمة عليه.

وقرأ يعقوب والكسائي وخلف وابن ذكوان وحفص كذلك إلاَّ أنَّه بكسر الخاء. واختلف عن قالون وأبي عمرو وهشام وأبي بكر:

فأما قالون: فقطع له الداني في «جامع البيان» بإسكان الخاء فقط كأبي جعفر،

وهو الذي عليه العراقيون قاطبة، ولم يذكر صاحب «العنوان» له سواء.

وقطع له الشاطبي باختلاس فتحة الخاء وعليه أكثر<sup>(١)</sup> المغاربة، وهو الذي في «التذكرة» لابن غلبون نصاً، وفي «التيسير» اختياراً.

وذكر له صاحب «الكافي» الوجهين جميعاً.

وذكر له أبو علي الحسن بن بليمة في «تلخيصه» وغيره إتمام الحركة كورش، وهي رواية أبي عون عن الحلواني عنه فيما رواه القاضي أبو العلاء وغيره، ورواية أبي سليمان عن قالون أيضاً.

وأما أبو عمرو: فأجمع المغاربة له على الاختلاس كقالون، وهو الذي لم يذكر الداني في كتبه من روايتي الدوري والسوسي سواء، وهو الذي في «التذكرة» و «العنوان».

وأجمع العراقيون له على الإتمام كابن كثير وورش إلا أن بعضهم روى الاختلاس عن ابن حبش عن السوسي كابن سوار وغيره.

والحافظ أبو العلاء<sup>(٢)</sup> روى<sup>(٣)</sup> عنه الاختلاس كالمغاربة<sup>(٤)</sup>.

وأما هشام: فروى عنه الحلواني فتح الخاء مع تشديد الصاد كابن كثير، وروى عنه الداجوني كسر الخاء مع التشديد كابن ذكوان.

(١) «أكثر»: سقطت من (س).

(٢) في (ك): «أبي»، وهو تحريف.

(٣) في المطبوع: «وروى» وهو تحريف، وضبطت الكلمة من (ظ) و(ك).

(٤) «كالمغاربة» سقطت من المطبوع.

وأما أبو بكر: فروى عنه العليمي فتح الياء مع كسر الخاء كحفص،  
واختلف عن يحيى بن آدم عنه:

فروى المغاربة قاطبة عن يحيى كذلك، وروى العراقيون عنه كسر الياء  
والحاء جميعاً، وخصَّ بعضهم ذلك بطريق أبي حمْدون عن يحيى، وكلاهما صحيح  
عنه، وروى سبط الخياط في «مبهجه» الوجهين جميعاً عن العليمي.

وتقدّم ﴿شُعْلٍ﴾ [٥٥] لنافع وابن كثير وأبي عمرو في البقرة [٦٧].

واختلفوا في ﴿فَكَهُونٌ﴾ و ﴿فَكَهِنَ﴾ وهو هنا [٥٥]، والدخان [٢٧]،  
و الطور [١٨]، والمطففين [٣١]، فقرأهنَّ أبو جعفر بغير ألف بعد الفاء، وافقه<sup>(١)</sup>  
/ حفص في المطففين. واختلف فيه عن ابن عامر:

فروى الرَّمْلِيُّ عن الصُّورِيِّ وغيره عن ابن ذكوان كحفص، وكذلك روى  
الشَّدَائِيُّ عن ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وهي رواية أحمد بن أنس عن ابن  
ذكوان.

وروى الحافظ أبو العلاء عن الداجوني عن هشام كذلك، وهي رواية  
إبراهيم بن عَبَّاد عن هشام.

وروى المطوعي عن الصُّورِيِّ والأخفش كلاهما عن ابن ذكوان بالألف،  
وكذا رواه الحلواني عن هشام، وسائر أصحاب الداجوني عن أصحابه عن  
هشام، وهي رواية التَّغْلِبِيِّ وابن المعلّى عن ابن ذكوان، ورواية ابن أبي حسان  
والباعندي عن هشام، وبذلك قرأ الباكون في الأربعة.

(١) في المطبوع: «ووافقه».

واختلفوا في ﴿ظُلِّلِ﴾ [٥٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿ظُلِّلِ﴾ بضمّ الظاء من غير ألف، وقرأ الباقر بكسر الظاء وألف. وتقدّم ﴿مُتَكُونٌ﴾ [٥٦] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿جِلَّ﴾ [٦٢]، فقرأ أبو عمرو وابن عامر بضمّ الجيم وإسكان الباء وتخفيف اللّام، وقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ورويس بضمّ الجيم والباء جميعاً وتخفيف اللّام، وروى رُوْح كذلك إلا أنّه بتشديد اللّام، وقرأ الباقر بكسر الجيم والباء وتشديد اللّام. وتقدّم ﴿مَكَاتِهِمْ﴾ لأبي بكر في الأنعام [١٢٥].

واختلفوا في ﴿نُكَّسُهُ﴾ [٦٨]، فقرأ عاصم وحمزة بضمّ النون الأولى وفتح الثانية وكسر الكاف وتشديدها، وقرأ الباقر بفتح النون الأولى وإسكان الثانية وضمّ الكاف مخففة. وتقدّم ﴿أَفَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [٦٨] في الأنعام [٣٢].

واختلفوا في ﴿لِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا﴾<sup>(١)</sup> [٧٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب. وتقدّم إمالة ﴿وَمَسَارِبُ﴾ [٧٣] في بابها. وتقدّم ﴿فَلَا يَخْزِيكَ﴾ [٧٦] في آل عمران [١٧٦] لنافع.

واختلفوا في ﴿يَقْدِرُ عَلَيَّ﴾ هنا [٨١]، وفي الأحقاف [٣٣]، فروى رويس ﴿يَقْدِرُ﴾ بياء مفتوحة وإسكان القاف من غير ألف وضمّ الراء، وافقه رُوْح في الأحقاف، وقرأ الباقر بالباء<sup>(٢)</sup> وفتح القاف وألف بعدها وخفض الراء منوثة في الموضعين.

(١) ﴿حَيًّا﴾ سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «بالياء» المثناة التحتيّة، وهو تصحيف.



واتفقوا على قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [٤٠]، أنه بهذه الترجمة؛ لثبوت / ألفه في كثير من المصاحف، ولحذف الألف من موضعي<sup>(١)</sup> يَسَّ والأحقاف في جميع المصاحف، فاختلفت<sup>(٢)</sup> القراءتان فيهما لذلك دون القيامة؛ ولأنَّ جواب الاستفهام ورد من قول الله تعالى في الموضعين، واستدعاء الفعل الجواب أمس من الاسم، كذا قيل.

وعندي أنه لما لم يكن بعد حرف القيامة الجواب بـ ﴿بَلَى﴾ حسن الإتيان<sup>(٣)</sup> بالاسم مع الباء الدال على تأكيد النفي، بخلاف الحرفين الآخرين<sup>(٤)</sup> فإتيانها مع الجواب لا يحتاج إلى تأكيد النفي. والله أعلم.

وتقدّم ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢] لابن عامر والكسائي في البقرة [١١٧]، و﴿يَبْدِهِ﴾ [٨٣] في «الكناية». وتقدّم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٨٣] في البقرة [٢٨].

وفيهما من الإضافة ثلاث ياءات: ﴿وَمَا لِي لَا﴾ [٢٢]، أسكنها يعقوب وحمزة وخلف وهشام بخلاف عنه، ﴿إِنِّي إِذَا﴾ [٢٤]، فتحها المدنيان وأبو عمرو، ﴿إِنِّي أَمْسْتُ﴾ [٢٥]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

ومن الزوائد ثلاث ياءات: ﴿إِنْ يُرْدِنِ الرَّحْمَنُ﴾ [٢٣]، أثبتها في الحاليين

(١) في (ت) والمطبوع زيادة بعد كلمة «موضعي» وهي «سورة» وليست في النسخ.

(٢) في (ت) والمطبوع: واختلفت بالواو، وهو تحريف.

(٣) في (ت) والمطبوع: «الابتداء»، وهو تحريف.

(٤) في (س): «الآخرين».

أبوجعفر وفتحها وصلأ، وافقه في الوقف يعقوب، كما تقدّم في باب «الوقف».  
﴿وَلَا يُنْقِذُونَ﴾ [٢٣]، أثبتها وصلأ ورش، وأثبتها في الحاليين يعقوب.  
﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [٢٥]، أثبتها في الحاليين يعقوب.

## سورة الصافات

تقدّم موافقة حمزة لأبي عمرو في إدغام ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾ فَأَلَزَّجَتْ زَجْرًا \*  
فَأَتْلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [٣-١] من باب «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿بِزِينَةٍ﴾ [٦]، فقرأ عاصم وحمزة بالتنوين، وقرأ الباقر وغير تنوين.

واختلفوا في ﴿الْكَاكِبِ﴾ [٦]، فروى أبو بكر بنصب الباء، وقرأ الباقر بخفضها.

واختلفوا في ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتشديد السين والميم، وقرأ الباقر بتخفيفهما. وتقدّم ﴿فَأَسْتَفْنِهِمْ﴾ [١١] لرويس في «أم القرآن» [٧].

واختلفوا في ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [١٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ التاء، وقرأ الباقر بفتحها. وتقدّم ﴿أَذَا مِنَّا﴾، ﴿إِنَّا﴾ / في الموضعين [١٦، ٥٣] من باب «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿أَوَّابًاؤُنَا﴾ هنا [١٧]، وفي الواقعة [٤٨]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وقالون بإسكان الواو فيهما، واختلف عن ورش:

فروى الأصبهاني عنه كذلك إلا أنه بنقل حركة الهمزة بعدها إليها كسائر السواكن، وروى الأزرق عنه فتح الواو، وكذلك قرأ الباقر في الموضعين. وتقدّم ﴿نَعِمَ﴾ [١٨] للكسائي في الأعراف [١١٤]. وتقدّم ﴿لَا نَنَاصِرُونَ﴾ [٢٥]

للبزّي وأبي جعفر في البقرة [٢٦٧]. وتقدّم ﴿الْمُخَلَّصِينَ﴾ [٤٠] في يوسف [٢٤].  
وتقدّم ﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [٤٦] لابن ذكوان في الإمالة.

واختلفوا في ﴿يُزْفُونَ﴾ هنا [٤٧]، وفي الواقعة [١٩]، فقرأ حمزة والكسائي  
وخلف بكسر الزاي فيهما، وافقهم عاصم في الواقعة، وقرأ الباقر بفتح الزاي  
في الموضعين.

واختلفوا في ﴿إِلَيْهِ يَرْفُونَ﴾ [٩٤] فقرأ حمزة بضمّ الياء، وقرأ الباقر بفتحها.  
وتقدّم فتح ﴿يَبْنَى﴾ [١٠٢] لحفص في سورة هود [٤٢].

واختلفوا في ﴿مَاذَا نَزَمَ﴾ [١٠٢] فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ التاء  
وكسر الراء، فيصير بعدها ياء، وقرأ الباقر بفتحها فيصير بعد الراء ألف، وهم  
على أصولهم في الإمالة، وبين بين.

واختلف عن ابن عامر في ﴿وَلِإِنِّي لَيَأْسَ﴾ [١٢٣]:

فروى البغداديون عن أصحابهم عن أصحاب ابن ذكوان كالصوري،  
والتغلبّي، وأحمد بن أنس، والترمذي، وابن المعلّى، بوصل همزة ﴿إِيَّاسَ﴾؛  
اللفظ بعد نون ﴿إِنَّ﴾: بلام ساكنة حالة الوصل، وبهذا كان يأخذ النقاش عن  
الأخفش، وكذا كان يأخذ الداجوني، وهو إمام قراءة الشاميّين عن أصحابه في  
روايته هشام وابن ذكوان، وكذا روى الكارزيني عمّن قرأ عليه من أصحاب  
أصحاب الأخفش الشاميّين وغيرهم؛ كالطوعيّ صاحب الحسن بن حبيب،  
وكالشّدائي، وعلي بن داود الداراني خطيب دمشق، وأبي بكر السلمي إمام  
القراءة بدمشق، وهؤلاء أصحاب ابن الأخرم.

وروى الكارزينيُّ الوجهين؛ يعني الوصل والقطع عن المطوعي عن محمد ابن القاسم بن يزيد الإسكندراني عن ابن ذكوان، وكذا رواه الإمام أبو الفضل الرازي أكبر أصحاب عليّ بن داود الداراني، عن ابن عامر بكماله.

وروى ابن العلاف والنَّهرواني الوصل أيضاً / عن هبة الله عن الأخفش، وكذا روى عبيد الله بن أحمد الصيدلاني عن الأخفش.

ونصَّ غير واحد من العراقيين على ذلك لابن عامر بكماله، وأكثرهم على استثناء الحلوانيِّ فقط عن هشام.

ولم يستثن الحافظ أبو العلاء عن ابن عامر فيه سوى الحلوانيِّ وابن الأخرم، ولم يستثن أبو الحسن بن فارس عن ابن عامر سوى الحلوانيِّ والوليد، وهو الذي لم يذكر مكِّي عن أئمة المغاربة عن ابن عامر سواه.

وبه قرأ الحافظ أبو عمرو الدانيُّ على عبد العزيز بن محمد الفارسي عن قراءته به<sup>(١)</sup> على النقاش عن الأخفش، وقرأ على سائر شيوخه عن كلِّ من روى عن الأخفش من الشاميِّين بالهمز والقطع، قال: «وهو الصحيح عن ابن ذكوان».

قال: «والوصل غير صحيح عنه، وذلك أنَّ ابن ذكوان ترجم عن ذلك في كتابه» بغير همز، فتأوَّل ذلك عامةُ البغداديين<sup>(٢)</sup>: ابنُ مجاهد والنقاش وأبو طاهر وغيرهم، أنَّه يعني همز أول الاسم، وسطروا ذلك عنه في كتبهم، وأخذوا به في مذهبهم<sup>(٣)</sup> على أصحابهم.

(١) «به»: سقطت من المطبوع.

(٢) في (ت) وكذا المطبوع: «وابن» بواو العطف، وهو تحريف.

(٣) في (ت) وكذا المطبوع: «مذهبهم» بالجمع، والمثبت موافق لما عند الداني.

قال: «وهو خطأ من تأويلهم، وَهَمُّ من تقديرهم؛ وذلك أنَّ ابن ذكوان أراد بقوله: «بغير همز» لا يهمز الألف التي في وسط هذا الاسم، كما يهمز في كثير من الأسماء، نحو: الكأس والرأس والبأس والشأن وما أشبهه، فقال: «غير مهموز»؛ ليرفع الإشكال ويزيل الإلباس، ويدلّ على مخالفته الأسماء المذكورة التي هي مهموزة، ولم يرد أنَّ همزة أوله ساقطة».

قال: «والدليل على أنَّه لم يرد ذلك، وأنَّه أراد ما قلناه إجماع الآخذين عنه من أهل بلده، والذين نقلوا القراءة عنه وشاهدوه من لدن تصدُّره إلى حين وفاته، وقاموا بالقراءة<sup>(١)</sup> على تحقيق الهمزة المبتدأة في ذلك، وكذلك من أخذ عنهم إلى وقتنا هذا<sup>(٢)</sup>».

قلت: وهذا الذي ذكره الحافظ أبو عمرو متَّجه، وظاهره محتمل لو كانت القراءة تؤخذ من الكتب دون المشافهة، وإلا إذا كانت القراءة لابدَّ فيها من المشافهة والسماع، فمن البعيد تواطؤ من ذكرنا من الأئمة شرقاً وغرباً على الخطأ في ذلك، وتلقي الأئمة ذلك بالقبول خلفاً عن سلفٍ من غير أصل.

وأما قوله: «إنَّ إجماع الآخذين عنه من أهل بلده / على تحقيق هذه الهمزة المبتدأة»؛ فقد قدّمنا النقل عن أئمة بلده على وصل الهمزة، والناقلون عنهم ذلك ممَّن أثبت أبو عمرو لهم الحفظ والضبط والإتقان، ووافقهم من ذكر عن ابن ذكوان وهشام جميعاً.

(١) في جامع البيان: بالقراءة بعده...

(٢) جامع البيان: ٤/١٢٩-١٣٠.

بل ثبت عندنا ثبوتاً قطعياً أخذ الداني نفسه بهذا الوجه، وصحّت عندنا قراءة الشاطبي رحمه الله تعالى بذلك على أصحاب أصحابه، وهم من الثقة والعدالة والضبط بمكان لا مزيد عليه، حتى إنّ الشاطبيّ سوى بين الوجهين جميعاً عنده في إطلاقه الخلاف عن ابن ذكوان، ولم يشر إلى ترجيح أحدهما ولا ضعّفه كما هي عادته<sup>(١)</sup> فيما لم يبلغ في الضعف مبلغ الوهم والغلط، فكيف بما هو خطأ محض؟ والله تعالى أعلم.

والدليل على أنّ الوهم من الداني فيما فهمه: أنّ ابن ذكوان لو أراد همز الألف التي قبل السين لرفع الإلباس كما ذكره، لم يكن لذكر ذلك والنص عليه في هذا الحرف الذي هو في سورة الصافات فائدة، بل كان نصّه على ذلك في سورة الأنعام عند أوّل وقوعه هو المتعيّن كما هي عادته، وعادة غيره من الأئمة والقراء، ولما كان آخره إلى الحرف الذي وقع الخلاف في وصل همزته الأولى، والله تعالى أعلم.

قلت: وبالوجهين جميعاً آخذ في رواية<sup>(٢)</sup> ابن عامر؛ اعتماداً على نقل الأئمة الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوت به بالنص على أنّه ليس الوصل ممّا انفرد به ابن عامر أو بعض رواته، فقد أثبتّها الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه «اللوامح» أنّها قراءة ابن محيصن، وأبي<sup>(٣)</sup> رجاء من غير خلاف عنهما.

(١) في المطبوع: «عاداته» بالجمع.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو تجويز في التعبير.

(٣) في المطبوع: «الرجاء»، وهو تحريف.

قال: «وكذلك الحسن وعكرمة بخلاف عنهما وذلك في ﴿وإنَّ الياس﴾ [١٢٣] و﴿على الياسين﴾ جميعاً، ووافقهم ابن عامر في ﴿وإنَّ الياس﴾، قال: وهذا ممَّا دخل فيه لام التعريف على ﴿ياس﴾، وكذلك ﴿الياسين﴾».

وقال في سورة الأنعام: «قرأ الحسن وقتادة وابن هُرْمُز ﴿والياس﴾ بوصل الهمزة فاللَّام فيه للتعريف، والاسم «ياس». انتهى.

وهو أوضح دليل على أنَّ المراد بالهمزة هو<sup>(١)</sup> الأولى، وأنَّ ذلك خلاف ما قاله الداني وتكلّفه، والله تعالى أعلم.

هذا حالة الوصل.

وأما حالة الابتداء فإنَّ الموجَّهين لهذه القراءة اختلفوا / في توجيهها،<sup>١٢</sup> فبعضهم وجَّهها على أن تكون همزة القطع وُصِلَتْ، والأكثر على أن أصله «ياس» فدخلت عليه «أل» كاليسع.

وتظهر فائدة اختلاف التوجيه في الابتداء: فمن يقول إنَّ همزة القطع وصلت ابتداءً بكسر الهمزة، ومن يقول بالثاني ابتداءً بفتح الهمزة، وهو الصواب؛ لأنَّ وصل همزة القطع لا يجوز إلَّا ضرورة؛ ولأنَّ أكثر أئمّة القراءة كابن سوار وأبي الحسن بن فارس وأبي الفضل الرازي وأبي العز وأبي العلاء الحافظ وغيرهم نصُّوا عليه دون غيره؛ ولأنَّه الأولى في التوجيه، ولا نعلم من أئمّة القراءة من أجاز الابتداء بكسر الهمزة على هذه القراءة، والله تعالى أعلم.

(١) في المطبوع: «هي».



وقرأ الباقون بقطع الهمزة مكسورة في الحالين.

واختلفوا في ﴿اللَّهُ رَبُّكَ وَرَبَّ﴾ [١٢٦]، فقرأ يعقوب وحمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب في الأسماء الثلاثة، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿إِلَـيَّاسِينَ﴾ [١٣٠]، فقرأ نافع وابن عامر ويعقوب ﴿إِلَـيَّاسِينَ﴾ بفتح الهمزة والمدّ وقطع اللّام من الياء وحدها، مثل: ﴿إِلَـيَّاسِينَ﴾ [يوسف: ٦]، وكذا رسمت في جميع المصاحف، وقرأ الباقون بكسر الهمزة وإسكان اللّام بعدها ووصلها بالياء كلمة واحدة في الحالين.

وانفرد ابن مهران بذلك عن رَوْح فخالف فيه سائر الرواة. وتقدّم في «الوقف على المرسوم» في وصل «المقطوع» أنّها على قراءة هؤلاء لا يجوز قطعها، فيوقف على اللّام؛ لكونها من نفس الكلمة اتفاقاً، وذلك ممّا لا نعلم فيه خلافاً، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿أَصْطَفَى﴾ [١٥٣]، فقرأ أبو جعفر بوصل الهمزة على لفظ الخبر، فيبتدئ بهمزة مكسورة، واختلف عن ورش: فروى الأصبهاني عنه كذلك، وهي رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع، وروى عنه الأزرق بقطع الهمزة على لفظ الاستفهام، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدّم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup> [١٥٥] في الأنعام. وتقدّم الوقف على ﴿صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [١٦٣] ليعقوب في بابه.

(١) في المطبوع زيادة قبل ﴿تذكرون﴾ وهي ﴿أَفْلا﴾ وليست في النسخ.

وفيهما من الإضافة ثلاث ياءات: ﴿إِنِّي أَرَى﴾ [١٠٢]، ﴿أَنِّي﴾<sup>(١)</sup> ﴿أَذْبَحُكَ﴾ [١٠٢]، فتحهما المديان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ﴾ [١٠٢]، فتحها المديان./

٢

ومن الزوائد ياءان: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٩٩]، أثبتها في الحالين يعقوب.  
﴿لَتَرْدِينَ﴾ [٥٦]، أثبتها وصلاً ورش، وأثبتها في الحالين يعقوب.

(١) في المطبوع: ﴿إِنِّي﴾ بكسر الهمزة، وهو خطأ وتحريف.

## سورة ص

تقدّم سكت أبي جعفر على ﴿ص﴾ [١] في بابه. وتقدّم ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ [١] لابن كثير في باب «النقل». وتقدّم وقف الكسائي على ﴿وَلَاتَ﴾ [٣] بالهاء في بابه.

وتقدّم اختلافهم في ﴿أُنزِلَ﴾ [٨] في «الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿لَيْكَةِ﴾ [١٣] لابن كثير وابن عامر والمدنيّين في الشعراء.

واختلفوا في ﴿فَوَاقٍ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ الفاء، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدّم إمالة ﴿كَالْفُجَارِ﴾ [٢٨] في بابه.

واختلفوا في ﴿لِيَذْبُرُوا﴾ [٢٩]، فقرأ أبو جعفر بالخطاب مع تخفيف الدال، وقرأ الباكون بالغيب والتشديد. وتقدّم ﴿يَالسُّوقِ﴾ [٣٣] لقنبل في النمل [٤٤]. وتقدّم ﴿الرَّيْحِ﴾ [٣٦] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿يُنْصَبِ وَعَذَابٍ﴾ [٤١]، فقرأ أبو جعفر بضمّ النون والصاد، وقرأ يعقوب بفتحهما، وقرأ الباكون بضمّ النون وإسكان الصاد.

واختلفوا في ﴿وَأَذْكُرْ عِبْدَنَا﴾ [٤٥]، فقرأ ابن كثير ﴿عَبْدَنَا﴾ بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباكون بالألف على الجمع.

واختلفوا في ﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾ [٤٦]، فقرأ المدنيان ﴿بِخَالِصَةٍ﴾ بغير تنوين على الإضافة. واختلف عن هشام:

فروى عنه الحلواني كذلك، وهي رواية ابن عباد عنه، وروى عنه الداجوني وسائر أصحابه بالتنوين، وكذلك قرأ الباقون.

وتقدّم ﴿وَالْيَسَعَ﴾ [٤٨] في الأنعام [٨٦]. و﴿مُشْكِينَ﴾ [٥١] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿هَذَا مَا تُوعَدُونَ﴾ [٥٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿وَعَسَاقُ﴾ هنا [٥٧]، و﴿وَعَسَاقًا﴾ في النبأ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بتشديد السين في الموضعين، وقرأ الباقون بتخفيفها فيهما.

واختلفوا في ﴿وَأَخْرَيْنَ شَكْلَهُ﴾ [٥٨]، فقرأ البصريان بضمّ الهمزة من غير مدّ على الجمع، وقرأ الباقون بفتح الهمزة وألف بعدها على التوحيد.

واختلفوا في ﴿مِنَ الْأَشْرَارِ \* اتَّخَذْنَهُمْ﴾ [٦٣، ٦٢]، فقرأ البصريان / وحمزة والكسائي وخلف بوصل همزة<sup>(١)</sup> ﴿اتَّخَذْنَهُمْ﴾ على الخبر، والابتداء بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بقطع الهمزة مفتوحة على الاستفهام.

وتقدّم الخلاف في ﴿سِخْرِيًّا﴾ [٦٣] في المؤمنون [١١٠].

واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنَّمَا أَنَا﴾ [٧٠]، فقرأ أبو جعفر بكسر همزة ﴿إِنَّمَا﴾ على الحكاية، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدّم<sup>(٢)</sup> ﴿الْمُخَلَّصِينَ﴾ [٨٣] في يوسف [٢٤].

(١) في المطبوع: «همز».

(٢) في المطبوع بعد كلمة: «وتقدم» زيادة ليست في جميع النسخ، وهي: «الخلاف في».

واختلفوا في ﴿قَالَ فَالْحَقُّ﴾ [٨٤]، فقرأ عاصم وحمة وخلف بالرفع، وقرأ الباكون بالنصب.

وتقدم ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [٨٥] للأصهبائي في «الهمز المفرد».

وفيها من الإضافة ست ياءات: ﴿وَلِي نَجَّةٌ﴾ [٢٣]، فتحها حفص وهشام بخلاف عنه. ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ [٣٢]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

﴿مَنْ بَعْدِي إِنَّكَ﴾ [٣٥]، فتحها المدنيان وأبو عمرو. ﴿لَعَنَاقِي إِلَى﴾ [٧٨]،

فتحها المدنيان. ﴿مَا كَانَ لِي مِنْ عِلْمٍ﴾ [٦٩]، فتحها حفص. ﴿مَسْنَى الشَّيْطَانُ﴾ [٤١]، أسكنها حمزة.

ومن الزوائد ياءان: ﴿عِقَابٍ﴾ [١٤]، و ﴿عَذَابٍ﴾ [٨]، أثبتهما في الحاليين

يعقوب، ولا يصح عن قبل في ﴿عَذَابٍ﴾ شيء. والله تعالى أعلم.

## سورة الزمر

تَقَدَّمَ ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [٦] حمزة والكسائي في النساء [٢٣]. وتقدّم ﴿يَرْضُهُ لَكُمْ﴾ [٧] في «هاء الكناية». وتقدّم ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [٨] في إبراهيم [٣٠].

واختلفوا في ﴿أَمَّنْ هُوَ﴾<sup>(١)</sup> [٩]، فقرأ ابن كثير ونافع وحمة بتخفيف الميم، وقرأ الباقون بتشديدها.

وتقدّم ﴿قُلْ يَعْبادُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [١٠] في «الوقف على المرسوم»، وأن الوقف عليها بالحذف إجماع إلا ما انفرد به الحافظ أبو العلاء عن رويس، والله تعالى أعلم. وتقدّم ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ أَفْقَوْا﴾ [٢٠] لأبي جعفر في آخر آل عمران [١٩٨]، و﴿هَادٍ﴾ [٢٣] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [٢٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان ﴿سَلَمًا﴾ بألف بعد السين وكسر اللام، وقرأ الباقون بغير ألف وفتح اللام.

واختلفوا في ﴿يَكْفِي عَبْدُهُ﴾ [٣٦]، فقرأ أبو جعفر وحمة والكسائي وخلف ﴿عِبَادَهُ﴾ بألف على الجمع، وقرأ / الباقون ﴿عَبْدَهُ﴾ بغير ألف على التوحيد.

واختلفوا في ﴿كَشِفَتْ ضُرَّةً﴾ [٣٨] و﴿مُتَسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾ [٣٨]، فقرأ البصريان بتنوين ﴿كَشِفَتْ﴾، و﴿مُتَسِكَتُ﴾ ونصب ﴿ضُرَّةً﴾ و﴿رَحْمَتَهُ﴾، وقرأ الباقون بغير تنوين فيهما، وخفض ﴿ضُرَّةً﴾ و﴿رَحْمَتِهِ﴾.

(١) في المطبوع بعد ﴿هُوَ﴾ زيادة ليست في جميع النسخ، وهي: ﴿قَتَيْتُ﴾.

واختلفوا في ﴿قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ﴾ [٤٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف  
﴿قُضِيَ﴾ بضم القاف وكسر الضاد وفتح الياء ﴿الموت﴾ بالرفع، وقرأ الباقر  
بفتح القاف والضاد فتصير الياء ألفاً ونصب ﴿الْمَوْتُ﴾. وتقدم ﴿لَا تَقْنَطُوا﴾  
[٥٣] في الحجر [٥٦].

واختلفوا في ﴿يَحْشَرَنَّ﴾ [٥٦]، فقرأ أبو جعفر ﴿يَحْشَرْتُ﴾ بياء بعد  
الألف، وفتحها عنه ابن جَمَّاز، واختلف عن ابن وردان:

فروى إسكانها أبو الحسن ابن العَلَّاف عن زيد، وكذلك أبو الحسين  
الخبازي عنه عن الفضل، ورواه أيضاً الحنبلي عن هبة الله عن أبيه، كلاهما عن  
الخلواني، وهو قياس إسكان ﴿مَخَيَّكْ﴾.

وروى الآخرون عنه الفتح، وكلاهما صحيح نصّ عليهما عنه غير واحد  
كأبي العز وابن سوار وأبي الفضل الرازي.  
ولا يلتفت إلى من ردّه بعد صحّة روايته.

وقرأ الباقر بغير ياء، وتقدم الوقف عليه لرويس في بابه، وتقدم أيضاً في  
الإمالة. وتقدم ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ﴾ [٦١] لروح في الأنعام.

واختلفوا في ﴿بِمَفَازَتِهِمْ﴾ [٦١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر  
بألف على الجمع، وقرأ الباقر بغير ألف على الأفراد.

واختلفوا في ﴿تَأْمُرُونِي﴾ [٦٤]، فقرأ المدنيان بتخفيف النون، وقرأ ابن عامر  
بنونين خفيفتين، الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، هذا الذي اجتمع عليه أكثر

الرواة في روايتي هشام وابن ذكوان، شرقاً وغرباً، كذا هي في المصحف الشامي، واختلف عن ابن ذكوان في حذف إحدى النونين:

فروى بكر بن شاذان عن زيد عن الرَّمْلِيِّ عن الصُّورِيِّ عن ابن ذكوان بنون واحدة مخففة كنافع، وكذا روى أبو الحسين الخبازي عن الشَّدَائِيِّ عن الرَّمْلِيِّ، وكذا روى أبو بكر القَبَّاب عن الرملي، إِلَّا أَنَّ الحافظ أبا العلاء روى التخيير بين التخفيف كنافع، ونونين كأصله<sup>(١)</sup>، وكذا روى التَّغْلِبِيُّ وابن المعلَّى وابن أنس عن ابن ذكوان، وكذا روى سلامة بن هارون عن الأخفش.

وروى / سائر الرواة عن زيد<sup>(٢)</sup> وعن الرَّمْلِيِّ وعن الصُّورِيِّ والأخفش<sup>٢</sup> بنونين كما قدَّمناه، وقرأ الباقر بنون واحدة<sup>(٣)</sup> مشددة، وسيأتي الخلاف في يائها<sup>(٤)</sup>.

وتقدَّم ﴿وَجَاءَ﴾<sup>(٥)</sup> [٦٩]، و ﴿وَسِيقَ﴾ [٧١]، و ﴿قِيلَ﴾ [٧٢] في أوائل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿فُتِحَتْ﴾ [٧١]، ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [٧٣]، في الموضعين هنا، وفي النبأ [١٩]، فقرأ الكوفيون بالتخفيف في الثلاثة، وقرأ الباقر بالتشديد فيهنَّ.

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «نون كاملة»، وهو تحريف وتصحيف.

(٢) في المطبوع: «يزيد»، وهو خطأ وتحريف.

(٣) «واحدة»: سقطت من (س).

(٤) في المطبوع: «بابها» بباءين موحدين من أسفل بينها ألف، وهو تصحيف.

(٥) في المطبوع: ﴿سيء﴾ بالسین، وهو خطأ وتصحيف؛ إذ ليس هذا اللفظ في هذه السورة.



وفيهما من الإضافة خمس ياءات: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٣]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿إِنِّي أَمَرْتُ﴾ [١١]، فتحها المدنيان. ﴿إِنَّ أَرَادَنِي اللَّهُ﴾ [٣٨]، أسكنها حمزة. ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [٥٣]، فتحها المدنيان وابن كثير وابن عامر وعاصم. ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [٦٤]، فتحها المدنيان وابن كثير.

ومن الزوائد ثلاث: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [١٦]، أثبت الياء فيهما<sup>(١)</sup> رويس في الحالين بخلاف عنه في ﴿يَعْبَادِ﴾ كما تقدّم، ووافقه رُوح في ﴿فَاتَّقُونِ﴾. ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ﴾ [١٧]، أثبتها وصلاً مفتوحة السوسية بخلاف عنه، واختلف عنه في الوقف أيضاً عمن أثبتها وصلاً كما تقدّم مبيناً، ويعقوب على أصله في الوقف كما تقدّم.

(١) في (ت) وكذا المطبوع: «فيها» بالإنفراد، وهو تحريف.

## سورة المؤمن

تقدّم اختلافهم في إمالة الحاء من ﴿حَمَّ﴾ [١] في بابه. وتقدّم سكت أبي جعفر كذلك في بابه. وتقدّم ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [٦] في الأنعام [١١٥]. وتقدّم الخلاف عن رويس في ﴿وَقِهِمْ﴾ [٩].

واختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [٢٠]، فقرأ نافع وهشام بالخطاب، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى الشريف أبو الفضل من جميع طرقه عن الأخفش عنه كذلك، وكذا رواه الصيدلاني، وسلامة بن هارون عن الأخفش أيضاً، وبه قطع له في «المبهج»، وكذا روى المطوعي عن الصوري عن ابن ذكوان من الطرق الخمسة، وبه<sup>(١)</sup> قطع له الهنلي من طريق الداجوني.

وهي رواية التّغليبي، وعبد الرزاق، وأحمد بن أنس، ومحمد بن إسماعيل الترمذي<sup>(٢)</sup>، والحسين بن إسحاق، وابن خُرّازد، والإسكندرائي كلّهم عن ابن ذكوان، وبه قطع الداني للصوري، وكذا رواه الوليد، وابن بكار عن ابن عامر. ورواه الجمهور عن الأخفش والصوري جميعاً بالغيب، وهي رواية محمد بن المعلّى، وإسحاق بن داود عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقر.

(١) «به»: سقطت من المطبوع.

(٢) ابن يوسف، أبو إسماعيل السلمي البغدادي، عالم مشهور، روى القراءة عن ابن ذكوان، وله عنه «نسخة» فيها حروف الشاميين (حرف عبد الله بن عامر)، قال عنه الداني: «هو من جِلّة أصحاب الحديث وعلمائهم». غاية النهاية: ١٠٢/٢.

وانفرد صاحب «المبهج» بذلك عن هشام بكماله.

وجعل الحافظ أبو العلاء فيها له وجهين، وقد نصّ الداني بعدم الخلاف له، وهو الصحيح، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [٢١]، فقرأ ابن عامر ﴿مِنْكُمْ﴾ بالكاف، وكذا هو في المصحف الشامي، وقرأ الباقرن بالهاء، وكذا هو في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿وَأَن﴾ [٢٦]، فقرأ الكوفيون ويعقوب ﴿أَوَّانَ﴾ [٢٦] بزيادة همزة مفتوحة قبل الواو وإسكان الواو، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقرن بغير ألف، وكذلك في مصاحفهم.

واختلفوا في ﴿يُظْهِرَ﴾ [٢٦]، فقرأ المدنيان والبصريان وحفص ﴿يُظْهِرَ﴾ بضم الياء وكسر الهاء، ﴿أَلْفَسَادَ﴾ [٢٦] بالنصب، وقرأ الباقرن بفتح الياء والهاء، ﴿أَلْفَسَادَ﴾ بالرفع. وتقدم ﴿عُدْتُ﴾ [٢٧] في «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿عَلَى<sup>(١)</sup> كُلِّ قَلْبٍ﴾ [٣٥]، فقرأ أبو عمرو ﴿قَلْبٍ﴾ بالتنوين في الباء، واختلف عن ابن عامر: فروى الداجوني عن أصحابه عن هشام والأخفش عن ابن ذكوان كذلك، وروى الصوري عن ابن ذكوان والحلواني عن هشام بغير تنوين، وكذلك قرأ الباقرن.

واختلفوا في ﴿فَاطَّلَعَ﴾ [٣٧]، فروى حفص بنصب العين، وقرأ الباقرن

(١) ﴿عَلَى﴾ سقطت من المطبوع.

برفعها. وتقدّم ﴿وَصُدَّعَنِ السَّيْلِ﴾ [٣٧] في الرعد [٣٣]. وتقدّم ﴿يَدْخُلُونَ﴾<sup>(١)</sup> [٤٠] في النساء [١٢٤].

واختلفوا في ﴿السَّاعَةُ أَذْخِلُوا﴾ [٤٦]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر بوصل همزة ﴿أَدْخِلُوا﴾ وضمّ الخاء، ويتبدئون بضمّ الهمزة، وقرأ الباقر بقطع الهمزة مفتوحة في الحالين وكسر الخاء.

واختلفوا في ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ﴾ [٥٢]، فقرأ نافع والكوفيون بالياء على التذكير، وانفرد الشنّوذّي عن ابن هارون عن أصحابه عن عيسى بن وردان بذلك، وسائر الرواة عنه على التأنيث، وبه قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿نَتَذَكَّرُونَ﴾ [٥٨]، فقرأ الكوفيون بالخطاب وقرأ الباقر بالغيب. وتقدّم ﴿سَيَدْخُلُونَ﴾ [٦٠] في النساء [١٢٤]. وتقدّم / ﴿شُيُوحًا﴾ [٦٧] في البقرة [١٨٩] عند ﴿البيوت﴾. وتقدّم ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٦٨] لابن عامر في البقرة [١١٧]، وكذا ﴿يُرْجَعُونَ﴾ [٧٧] ليعقوب.

وفيهما من الإضافة ثمان ياءات: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ في ثلاثة<sup>(٢)</sup> مواضع [٢٦، ٣٠، ٣٢]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿ذُرُوفٍ أَقْتُلُ﴾ [٣٦]، فتحها ابن كثير والأصبهاني عن ورش. ﴿أَدْعُوهُ اسْتَجِبْ﴾ [٦٠]، فتحها ابن كثير. ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ﴾ [٣٦]، أسكنها يعقوب والكوفيون. ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [٤١]، فتحها المدنيان

(١) في المطبوع: (يدخلونها)، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «ثلاث»، وهو تحريف.

وابن كثير وأبو عمرو وهشام، واختلف عن ابن ذكوان. ﴿أَمَرْتُ إِلَى اللَّهِ﴾ [٤٤]، فتحها المدنيان وأبو عمرو.

ومن الزوائد أربع ياءات: ﴿عَقَابٍ﴾ [٥]، أثبتها في الحالين يعقوب ﴿الْتَّلَاقِ﴾ [١٥]، و ﴿الْتَّنَادِ﴾ [٣٢]، أثبتها في الوصل<sup>(١)</sup> ابن وردان وورش، واختلف عن قالون فيما ذكره الداني كما تقدّم، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب. و ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ﴾ [٣٨]، أثبتها في الوصل أبو جعفر وأبو عمرو وقالون والأصبهاني عن ورش، وفي الحالين ابن كثير ويعقوب.

(١) «في الوصل»: سقط من (س).

## سورة فصلت

تَقْدَم ﴿حَمَ﴾ [١] في الإمالة والسكت. وتَقْدَم ﴿ءَاذَانِنَا﴾ [٥] للدوري  
عن الكسائي في الإمالة. وتَقْدَم ﴿أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [٩] في «الهمزتين من كلمة».  
واختلفوا في ﴿سَوَاءٌ لِلَّيَالِيْنَ﴾ [١٠]، فقرأ أبو جعفر ﴿سَوَاءٌ﴾ بالرفع، وقرأ  
يعقوب بالخفض، وقرأ الباقر بالنصب.

واختلفوا في ﴿نَحْسَاتٍ﴾ [١٦]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر والكوفيون بكسر  
الحاء، وقرأ الباقر بإسكانها.

وما حكاها الحافظ أبو عمرو عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن أصحابه عن أبي  
الحارث من إمالة فتحة السين فإنه وَهَمَّ وغلط لم يكن محتاجاً إليه، فإنه لو صحَّ لم  
يكن من طرقة، ولا من طرفنا<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ [١٩]، فقرأ نافع ويعقوب بالنون وفتحها  
وضمَّ الشين، ﴿أَعْدَاءُ﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالياء وضمَّها وفتح الشين ورفع  
﴿أَعْدَاءُ﴾.

وتَقْدَم ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [٢١]، و﴿أَرِنَا﴾ [٢٩] / في البقرة [٢٨، ١٢٨]. وتَقْدَم  
﴿الَّذِينَ﴾ [٢٩] لابن كثير في النساء [١٦]. وتَقْدَم ﴿وَرَبَّتْ﴾ [٣٩] في الحج [٥]

(١) بين الإمام أنه لم يقرأ بذلك، فقال: «ولم أقرأ بذلك، ولا بلغني أن أحداً من أهل الأداء أخذ به».  
وأجاب الداني عن أبي طاهر باحتيال أن يكون أراد «الحاء» فذكر السين.  
انظر: جامع البيان: ١٦٨/٤، التهذيب: ق ٤٥/ب.

لأبي جعفر. وتقدّم ﴿يُلْحِدُونَ﴾ [٤٠] في الأعراف [١٨٠]. وتقدّم ﴿أَعْجَمِي﴾ [٤٤] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿مِنْ<sup>(١)</sup> ثَمَرَتِ﴾ [٤٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بغير ألف على التوحيد، وقرأ الباكون بالألف على الجمع.

وتقدّم ﴿وَنَنَا﴾ [٥١] في الإسراء [٨٣] و«الإمالة».

وفيها من الإضافة ياءان: ﴿شُرَكَاءِى قَالُوا﴾ [٤٧]، فتحها ابن كثير. ﴿إِلَى رَفِيقٍ إِنَّ﴾ [٥٠]، فتحها أبو جعفر وأبو عمرو وورش، واختلف عن قالون كما تقدّم.

(١) ﴿من﴾: سقطت من المطبوع.

## سورة الشورى

تقدّم ﴿حَمَ﴾ [١] في الإمالة. وتقدّم ﴿عَسَقَ﴾ [٢] في باب «المدّ والقصر». وتقدّم سكت أبي جعفر على الحروف الخمسة في بابه.

واختلفوا في ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٣]، فقرأ ابن كثير بفتح الحاء على التجهيل، وقرأ الباقون بكسرها على التسمية.

وتقدّم ﴿تَكَادُ﴾ [٥]، و﴿يَتَفَطَّرَكْ﴾ [٥] في مريم [٩٠]. وتقدّم ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ في البقرة [١٢٤]. وتقدّم ﴿تُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ [٢٠] في «هاء الكناية». وتقدّم ﴿يُبَيِّرُ اللَّهُ﴾ [٢٣] في آل عمران [٣٩].

واختلفوا في ﴿مَا نَفَعَلُوا﴾ [٢٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالخطاب، واختلف عن رويس: فروى عنه أبو الطيب الخطاب<sup>(١)</sup> كذلك، وروى غيره الغيب، وبذلك قرأ الباقون.

وقد وقع في «غاية» الحافظ أبي العلاء أن النحاس عن رويس بالخطاب، وهو سهو، وصوابه أبو الطيب، والله أعلم<sup>(٢)</sup>. وتقدّم ﴿يُنَزِّلُ الْفَيْثَ﴾ [٢٨] في البقرة [٩٠].

(١) في المطبوع: «الخلاف»، وهو تحريف.

(٢) غاية الاختصار: ٦٤٩/٢.



واختلفوا في ﴿فِيمَا كَسَبَتْ﴾ [٣٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿بِمَا﴾ بغير فاء قبل الباء، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالفاء، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدّم ﴿الرَّيْحَ﴾ [٣٣] في البقرة [١٦٤]. وتقدّم ﴿الْجَوَارِ﴾ [٣٢] في الإمالة، والزوائد، وسيأتي أيضاً في المحذوفات<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن عامر والمديان برفع الميم، وقرأ الباقون بنصبها.

واختلفوا في ﴿كَبِيرًا لِّأَثَمٍ﴾ هنا [٣٧]، والنجم [٣٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿كَبِيرَ﴾ بكسر الباء / من غير ألف ولا همزة على التوحيد في الموضعين، وقرأ الباقون بفتح الباء وألف وهمزة مكسورة بعدها فيهما على الجمع.

واختلفوا في ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [٥١] ﴿فَيُوحِيَ﴾ [٥١]، فقرأ نافع برفع اللام وإسكان الياء، واختلف عن ابن ذكوان:

فروى عنه الصُّوريُّ عن طريق الرَّمْلِيِّ كذلك، وبه قطع الدانيُّ للصوريِّ، وكذلك صاحب «المبهج» وابن فارس، وقطع بذلك صاحب «الكامل» لغير الأخفش عنه، واستثنى ابن عَتَّاب، والنَّجَّاد<sup>(٢)</sup>، والسُّلَمي، والمُرِّي<sup>(٣)</sup> كلُّهم عن الأخفش فجعلهم كالصُّوريِّ.

(١) كذا في (س)، و(ظ)، وُضرب عليها في (ك).

(٢) في المطبوع: «النَّجَّار» بالراء، وهو تصحيف.

(٣) في المطبوع: «المزى» بالزاي، وهو تصحيف.

وانفرد صاحب «التجريد» بهذا من قراءته على الفارسي عن هشام، فخالف سائر الرواة عن هشام.

وهي رواية التغلبي، وأحمد بن أنس، وأحمد بن المعلّى عنه، وكذا روى الصيدلاني عن هبة الله عن الأخفش أيضاً.

وروى عنه الأخفش من سائر طرقه، والمطوعي عن الصوري بنصب اللّام والياء، وبذلك قرأ الباكون.

وفيهما من الزوائد ياء واحدة: ﴿الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ﴾ [٣٢]، أثبتها في الوصل المدنيان وأبو عمرو، وفي الحاليين ابن كثير ويعقوب.

## سورة الزخرف

تقدّم الإمالة والسكت في بابهما. وتقدّم ﴿فِي أُمِّ الْكِتَابِ﴾ [٤] في النساء [١١].  
واختلفوا في ﴿أَنْ كُنْتُمْ﴾ [٥]، فقرأ المدنيان وحمزة والكسائي وخلف  
بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها.

وتقدّم ﴿مَهْدًا﴾ [١٠] في طه [٥٣]. \* وتقدّم ﴿مَيِّتًا﴾ [١١] في البقرة  
[١٧٣] \*<sup>(١)</sup>. وتقدّم ﴿تُخْرِجُونَ﴾ [١١] في الأعراف [٢٥]. وتقدّم ﴿جَزَاءً﴾  
[١٥] في البقرة [٦٧]، وفي «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يُنَشِّئُوا﴾ [١٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بضمّ  
الياء وفتح النون وتشديد الشين، وقرأ الباقون بفتح الياء وإسكان النون وتخفيف  
الشين.

واختلفوا في ﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ [١٩]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر  
ويعقوب ﴿عِنْدَ﴾<sup>(٣)</sup> بالنون ساكنة وفتح الدال من غير ألف على أنه ظرف، وقرأ  
الباقون بالباء وألف بعدها ورفع الدال جمع «عبد».

واختلفوا في ﴿أَشْهَدُوا﴾ [١٩]، فقرأه المدنيان ﴿أَشْهَدُوا﴾ بهمزتين، الأولى  
/ مفتوحة، والثانية مضمومة مسهلة على أصلهما مع إسكان الشين، وفصل

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) «وتقدّم»: سقط من المطبوع.

(٣) في المطبوع: «عبد» بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف.

بينهما بألف أبو جعفر وقالون بخلاف عنه<sup>(١)</sup> على أصلهما المتقدم في باب  
«الهمزتين من كلمة».

وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة وفتح الشين.

واختلفوا في ﴿قُلْ أُولَئِكَ﴾ [٢٤]، فقرأ ابن عامر وحفص ﴿قُلْ﴾ على الخبر،  
وقرأ الباقون ﴿قُلْ﴾ على الأمر.

واختلفوا في ﴿أُولَئِكَ﴾ [٢٤]، فقرأ أبو جعفر ﴿حِثُّكُمْ﴾ بنون وألف  
على الجمع، وهو في إبدال الهمزة<sup>(٢)</sup> والصلة على أصله، وقرأ الباقون بالتاء  
مضمومة على التوحيد وهم على أصولهم أيضاً.

واختلفوا في ﴿سُقْفَا﴾ [٣٣]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بفتح  
السين وإسكان القاف، وقرأ الباقون بضمهما<sup>(٣)</sup>.

وتقدّم ﴿يَتَكُونُ﴾ [٣٤] في «الهمز المفرد» لأبي جعفر. وتقدّم ﴿لَمَّا﴾<sup>(٤)</sup>  
[٣٥] في هود [١١١] لعاصم وحمزة وابن جهمز وهشام بخلاف.

واختلفوا في ﴿نُقِضَ لَهُ﴾ [٣٦]، فقرأ يعقوب بالياء، واختلف عن  
أبي بكر:

(١) «عنه»: سقطت من (ت) وكذا المطبوع، مما حَرَفَ المراد.

(٢) في المطبوع: «الهمز».

(٣) في المطبوع: «بضمها» على الإفراد، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: (لما هو)، وهو تحريف وخطأ.

فروى عنه العُلَيمِيُّ كذلك، وكذا روى خلف عن يحيى، وكذا روى أبو الحسن الخياط عن شعيب الصَّرِيفِينِي عن يحيى، وهي رواية عصمة عن أبي بكر، وروى يحيى من سائر طرقه بالنون، وكذا روى سائر الرواة عن أبي بكر، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا﴾ [٣٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية، وقرأ الباقر بغير ألف على التوحيد. وكُلُّ في إمالته وفتحته على أصله.

وتقدّم ﴿أَفَأَنْتَ﴾ [٤٠] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد»<sup>(١)</sup>. وتقدّم ﴿نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [٤١]، ﴿أَوْ نُزَيِّنَكَ﴾<sup>(٢)</sup> [٤٢] لرويس في أواخر آل عمران [١٩٦]. وتقدّم ﴿رُسُلَنَا﴾ [٤٥] في البقرة [٦٧]. وتقدّم ﴿وَسَلَّ﴾ [٤٥] في باب «النقل». وتقدّم ﴿يَنَابُئُ السَّاحِرِ﴾ [٤٩] في «الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿أَسُورَةٌ﴾ [٥٣]، فقرأ يعقوب وحفص ﴿أَسُورَةٌ﴾ [٥٣] بإسكان السين من غير ألف، وانفرد ابن العَلَّاف عن النخَّاس عن التمار عن رويس بفتح السين وألف بعدها، وكذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿سَلَفًا﴾ [٥٦]، فقرأ حمزة والكسائي بضم السين واللام، وقرأ الباقر بفتحهما.

(١) في (ت) و (ك) وكذا المطبوع ذكرت بعد ﴿رُسُلَنَا﴾.

(٢) في المطبوع «و» بدل «أو»، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿يَصْدُوكَ﴾ [٥٧]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم وحمزة بكسر الصاد، وقرأ الباكون بضمها. وتقدم ﴿أَلَهْتُنَا﴾ [٥٨] / في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [٧١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ [٧١] بزيادة هاء ضمير مذكر بعد الياء، وكذلك هو في المصاحف المدنية والشامية، وقرأ الباكون بحذف الهاء، وكذلك هو في مصاحف مكة والعراق.

وتقدم ﴿أُورِثُوهَا﴾ [٧٢] في «حروف قربت مخارجها». وتقدم ﴿وَلَدٌ﴾ [٨١] في مريم [٨٨]. وتقدم ﴿فَأَنَّا أَوَّلَ﴾ [٨١] في البقرة [٢٥٨].

واختلفوا في ﴿يُلْقُوا﴾ هنا [٨٣]، والطور [٤٥]، والمعارج [٤٢]، فقرأ أبو جعفر بفتح الياء وإسكان اللام وفتح القاف من غير ألف قبلها في الثلاثة، وقرأ الباكون بضم الياء وفتح اللام وألف بعدها وضم القاف فيهنّ، ولم يذكرها ابن مهران في «كتبه» ألبتة.

واختلفوا في ﴿وَالْيَهُ ثُرَجْعُونَ﴾ [٨٥]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف ورويس بالغيب، وقرأ الباكون بالخطاب، ويعقوب على أصله في فتح حرف المضارعة وكسر الجيم.

واختلفوا في ﴿وَقِيلِهِ﴾ [٨٨]، فقرأ حمزة وعاصم بخفض اللام وكسر الهاء، وقرأ الباكون بنصب اللام وضم الهاء.

واختلفوا في ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [٨٩]، فقرأ المدنيان وابن عامر بالخطاب، وقرأ الباكون بالغيب.

وفيهما من الإضافة ياءان: ﴿مِنْ تَحْتِ أَفَلًا﴾ [٥١]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبخاري، وبذلك<sup>(١)</sup> انفرد الكارزيني عن الشطوي عن ابن شنبوذ عن قبل كما تقدّم.

﴿يَعْبَادُ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [٦٨]، فتحها أبو بكر ورويس بخلاف عنه ووقف عليها بالياء، وأسكنها المدنيان وأبو عمرو وابن عامر ووقفوا عليها كذلك؛ لأنّها في مصاحف المدينة والشام ثابتة، وحذفها الباكون في الحاليين؛ لأنّها كذلك في مصاحفهم، وقال الإمام أبو عمرو بن العلاء: «رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء».

ومن الزوائد ثلاث: ﴿سَيِّدِينَ﴾ [٢٧] ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [٦٣]، أثبتها في الحاليين يعقوب. ﴿وَأَتَّبِعُونَ﴾ [٦١]، أثبتها وصلاً أبو جعفر وأبو عمرو، وفي الحاليين يعقوب، ورؤي إثباتها عن قبل من طريق ابن شنبوذ كما تقدّم. /

(١) كذا في (س)، وفي البقية: «كذلك».

## سورة الدخان

تقدّم السكت والإمالة في بابهما.

واختلفوا في ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [٧]، فقرأ الكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباقون برفعها. وتقدّم ﴿نَبَطُشُ﴾ [١٦] لأبي جعفر في الأعراف [١٩٥]. وتقدّم ﴿عُدْتُ﴾ [٢٠] في «حروف قربت مخارجها». وتقدّم ﴿فَأَسْرِ﴾ [٢٣] في هود [٨١]. وتقدّم ﴿فَنَكِيهَيْنَ﴾ [٢٧] في يس [٥٥] لأبي جعفر.

واختلفوا في ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي﴾ [٤٥]، فقرأ ابن كثير وحفص ورويس بالياء على التذكير، وقرأ الباقون بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿فَأَعْتَلُوهُ﴾ [٤٧]، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر ويعقوب بضمّ التاء، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿ذُقْ إِنَّكَ﴾ [٤٩]، فقرأ الكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها.

واختلفوا في ﴿مَقَامٍ أَمِينٍ﴾ [٥١]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿مَقَامٍ﴾ بضمّ الميم، وقرأ الباقون بفتحها، والمراد في الفتح موضع القيام، وفي الضمّ معنى<sup>(١)</sup> الإقامة.

واتفقوا على فتح الميم من الحرف الأوّل من هذه السورة، وهو قوله تعالى:

(١) في (س): «موضع»، وهو تحريف. وانظر: الكشف: ٢/٢٦٥.



﴿وَزُرُوعٌ وَمَقَامٌ كَرِيمٌ﴾ [٢٦]؛ لأنَّ المراد به المكان، وكذا في غيره، وكذا ﴿مِنْ مَّقَامٍ﴾

[البقرة: ١٢٥]، وما أجمع على فتحه، والله أعلم.

وفيهما من الإضافة ياءان: ﴿إِنِّي آتِيكُمْ﴾ [١٩]، فتحها المديان وابن كثير

وأبو عمرو. ﴿تُؤْمِنُوا لِي﴾ [٢١]، فتحها ورش.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿تَرْجُمُونَ﴾ [٢٠] ﴿فَاعْزَلُون﴾ [٢١]، أثبتهما وصلاً ورش،

وفي الحاليين يعقوب.

## سورة الجاثية

تقدّم الإمالة في «الحاء» في بابها، والسكت لأبي جعفر في بابها.

واختلفوا في ﴿ءَايَتُ الْقَوْمِ﴾ في الموضعين [٤، ٥]، فقرأ حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء فيهما، وقرأهما الباقر بالرفع. وتقدّم ﴿الزَّيْجِ﴾ [٥] في البقرة [١٦٤].

واختلفوا في ﴿وَأَيُّهَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير وأبو عمرو ورؤح وحفص بالغيب، وقرأ / الباقر بالخطاب.

وقد وقع في بعض نسخ «الإرشاد» أن يعقوب قرأه بالغيب، وتبعه عليه الديواني، وهو غلط. وتقدّم ﴿مَنْ يَجْزِي أَلِيمٌ﴾ [١١] في سبأ [٥].

واختلفوا في ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون، وقرأ الباقر بالياء، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلاً، وكذا قرأ شيبه، وجاءت أيضاً عن عاصم.

وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور، وهو ﴿بِمَا﴾ مع وجود المفعول به الصريح، وهو ﴿قَوْمًا﴾ مقام الفاعل، كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم. وتقدّم ﴿تُرْجَمُونَ﴾ [١٥] في البقرة [٢٨].

واختلفوا في ﴿سَوَاءٌ نَحْيَاهُمْ﴾ [٢١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع. وتقدّم ﴿نَحْيَاهُمْ﴾ في الإمالة.

واختلفوا في ﴿غَشَوَةٌ﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿غَشَوَةٌ﴾ بفتح

الغين وإسكان الشين من غير ألف، وقرأ الباقون بكسر الغين وفتح الشين وألف بعدها.

واتفقوا على ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ﴾ [٢٥]، بالنصب إلا ما انفرد به ابن العلاء عن النخاس عن التمار عن رويس من الرفع، وهي رواية موسى بن إسحاق عن هارون عن حسين الجعفي عن أبي بكر، ورواية المنذر بن محمد عن هارون عن أبي بكر نفسه، ورواية عبد الحميد بن بكّار عن ابن عامر، وقراءة الحسن البصري وعبيد بن عمير، و﴿حُجَّتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> في هذه القراءة<sup>(٢)</sup> اسم كان، و﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ الخبر، وعلى قراءة الجماعة بالعكس، وهو واضح.

واختلفوا في ﴿كُلُّ أُمَّةٍ دَعَىٰ﴾ [٢٨]، فقرأ يعقوب بنصب اللام، وقرأ الباقون برفعها.

واختلفوا في ﴿وَالسَّاعَةُ لَارِيبَ فِيهَا﴾ [٣٢]، فقرأ حمزة بنصب ﴿السَّاعَةُ﴾، وقرأ الباقون برفعها.

وتقدّم ﴿هَٰؤُلَاءِ﴾ في البقرة [٦٧]. وتقدّم ﴿لَا يُخْرِجُونَ مِنْهَا﴾ [٣٥] في الأعراف [٢٥].

(١) أي: الكلمة القرآنية.

(٢) في (س): «أنها اسم»، ولعله تحريف.

## سورة الأحقاف

تقدّم مذهبهم في ﴿حَمَّ﴾ [١] إمالةً، وسكتاً في بابيهما<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿لِيُنْذِرَ الَّذِينَ﴾ [١٢]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب بالخطاب، واختلف عن البري: فروى / عبد العزيز الفارسي والشَّنبوذِي عن النقاش كذلك، وهي<sup>(٢)</sup> رواية الخزاعي واللَّهْيَين وابن هارون عن البري، وبذلك قرأ الداني من طريق أبي ربيعة، وإطلاقه الخلاف في «التيسير» خروج عن طريقه<sup>(٣)</sup>.

وروى الطبري والفعَّام والحَمَّامي عن النقاش، وابن بُنان عن أبي ربيعة، وابن الحُبَّاب عن البري بالغيب، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿بِالَّذِي أَحْسَنَّا﴾ [١٥]، فقرأ الكوفيون ﴿إِحْسَنَّا﴾ بزيادة همزة مكسورة قبل الحاء وإسكان الحاء وفتح السين وألف بعدها، وكذلك هي في مصاحف الكوفة، وقرأ الباقر بضم الحاء وإسكان السين من غير همزة ولا ألف، وكذلك هي في مصاحفهم. وتقدّم ﴿كُرْهًا﴾ [١٥] في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿وَفَصْلُهُ﴾ [١٥]، فقرأ يعقوب ﴿وَفَصْلُهُ﴾ بفتح الفاء وإسكان الصاد من غير ألف، وقرأ الباقر بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها.

(١) في المطبوع: «بابهما».

(٢) في المطبوع: «وهو».

(٣) في المطبوع: «طريقه» بالثنية، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿نَقْبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ﴾ و ﴿وَنَجَاوِزُ﴾ [١٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بنون مفتوحة فيهما ﴿أَحْسَنَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالياء مضمومة فيهما ﴿أَحْسَنُ﴾ بالرفع.

وتقدم ﴿أَفِي لَكُمَا﴾ [١٧] في الإسراء [٢٣]. وتقدم ﴿أَعْدَانِي﴾ [١٧] لهشام في «الإدغام الكبير».

واختلفوا في ﴿وَلِيُوقِبَهُمْ﴾ [١٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان وعاصم بالياء، واختلف عن هشام:

فروى الحلواني عنه كذلك، وروى الداجوني عن أصحابه عنه بالنون، وكذلك قرأ الباقر.

وتقدم اختلافهم في ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ [٢٠] في «الهمزتين من كلمة». وتقدم ﴿وَأَبْلَغُكُمْ﴾ [٢٣] في الأعراف [٦٢] لأبي عمرو.

واختلفوا في ﴿لَا يُرَى إِلَّا مَسْكُتُهُمْ﴾ [٢٥]، فقرأ يعقوب وعاصم وحمزة وخلف ﴿يُرَى﴾ بياء مضمومة على الغيب، ﴿مَسْكُتُهُمْ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالتاء وفتحها على الخطاب، ونصب ﴿مَسْكُهُمْ﴾ وهم في الإمالة على أصولهم.

وتقدم ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [٢٨]، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [٢٩] في بابهما. وتقدم ﴿يَقْدِرُ﴾ [٣٣] ليعقوب في يس [٨١].

وفيهما من الإضافة أربع ياءات: ﴿أَوْزَعْنِيَّ أَنْ﴾ [١٥]، فتحها البزي والأزرق. ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [٢١]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿وَلَكِنِّي﴾ [٢٣]، فتحها المدنيان وأبو عمرو والبزي. ﴿أَعْدَانِيَّ أَنْ﴾ [١٧]، فتحها المدنيان وابن كثير. /

## سورة محمد ﷺ

اختلفوا في ﴿وَالَّذِينَ قُلُوا﴾ [٤]، فقرأ البصريان وحفص ﴿قُلُوا﴾ بضم القاف وكسر التاء من غير ألف بينهما، وقرأ الباكون بفتح القاف والتاء وألف بينهما. وتقدم ﴿وَكَايْنِ﴾ في سورة آل عمران [١٤٦]، وباب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿غَيْرِ آسِنِ﴾ [١٥]، فقرأ ابن كثير بغير مدّ بعد الهمزة، وقرأ الباكون بالمدّ.

واختلف عن البزي في ﴿ءَاتَفَا﴾ [١٦]: فروى الداني من قراءته على أبي الفتح عن السامري عن أصحابه عن أبي ربيعة بقصر الهمزة، وقد انفرد بذلك أبو الفتح، فكلُّ أصحاب السامري لم يذكروا القصر عن البزي، وأصحاب السامري الذين أخذ عنهم من أصحاب أبي ربيعة، هم: محمد بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> ابن الصباح، وأحمد بن محمد بن هارون بن بكرة، ومنهم سلامة بن هارون البصريُّ صاحب أبي مَعْمَر الجُمَحِي صاحب البزي، فلم يأت عن أحد منهم قصر، وعلى تقدير أن يكونوا رَوَوْا القصر، فلم يكونوا من طرق «التيسير»، فلا وجه لإدخال هذا الوجه في طرق «الشاطبية» و «التيسير».

(١) في المطبوع: «وابن» بواو العطف، وهو خطأ وتحريف؛ لأنَّ ابن الصباح هو نفسه محمد بن عبد العزيز، وهو مقرئ جليل، من جلة أصحاب أبي ربيعة، نقل عنه الداني بسنده شامداً للوقف على ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالهاء:

هيهات منك وصالحا هيهاه  
فاصر تصب من صبرك المنجاء

صرمت حبالك بكرة نبهاه  
وتنكرت لك بعد صفو موده

انظر: غاية النهاية: ١٧٢/٢ - ١٧٣.

نعم: روى سبط الخياط القصر من طريق النقاش عن أبي ربيعة، ومن سائر طرقه عن أبي ربيعة وعن البزّي، ورواه ابن سوار عن ابن فرح عن البزّي، ورواه ابن مجاهد عن مضر بن محمد عن البزّي، وهي قراءة ابن محيصن، وروى الحسن بن الحباب وسائر أصحاب البزّي عنه المدّ، وبذلك قرأ الباقر. وتقدّم ﴿عَسَيْتُمْ﴾ [٢٢] في البقرة [٢٤٦].

واختلفوا في ﴿إِنْ<sup>(١)</sup> تَوَلَّيْتُمْ﴾ [٢٢]، فروى رويس بضمّ التاء والواو وكسر اللّام، وقرأ الباقر بفتحهنّ.

واختلفوا في ﴿وَتَقَطَّعُوا﴾ [٢٢]، فقرأ يعقوب بفتح التاء وإسكان القاف وفتح الطاء مخففة، وقرأ الباقر بضمّ التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددة.

واختلفوا في ﴿وَأَمَّا لَهُمْ﴾ [٢٥]، فقرأ البصريان بضمّ الهمزة وكسر اللّام، وفتح الياء أبو عمرو، وأسكنها يعقوب، وقرأ الباقر بفتح الهمزة واللّام وقلب الياء ألفاً.

واختلفوا في ﴿إِسْرَارُهُمْ﴾ [٢٦]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها. وتقدّم ﴿رُضُونَهُ﴾ [٢٨] / في آل عمران [١٥] لأبي بكر.

واختلفوا في ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ﴾ ﴿وَنَبْلُوا﴾ [٣١]، فقرأ أبو بكر بالياء في الثلاثة، وقرأهنّ الباقر بالنون.

(١) في المطبوع: ﴿أَنْ﴾ بفتح الهمزة، وهو خطأ.

واختلفوا في ﴿وَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ [٣١]، فروى رويس بإسكان الواو، وانفرد ابن مهران بذلك عن رَوْح أيضاً، وقرأ الباقر بفتحها.

وتقدّم ﴿السِّلَ﴾ [٣٥] في البقرة [١٥٥] لحمزة وخلف وأبي بكر، وتقدّم ﴿هَآأَنُتْ﴾ [٣٨] في «الهمز المفرد».



## سورة الفتح

تقدّم ﴿دَايِرَةُ السَّوِّءِ﴾ [٦] في التوبة [٩٨].

واختلفوا في ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [٩]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقر بالخطاب.

وتقدّم ﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [١٠] لحفص في «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا﴾ [١٠]، فقرأ أبو عمرو والكوفيون ورويس بالياء، وانفرد بذلك ابن مهران عن رَوْح أيضاً، وقرأ الباقر بالنون.

واختلفوا في ﴿ضَرًّا﴾ [١١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بضمّ الضاد، وقرأ الباقر بفتحها. وتقدّم ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [١٢] في بابه.

واختلفوا في ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [١٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿كَلِمَ﴾ بكسر اللام من غير ألف، وقرأ الباقر بفتح اللام وألف بعدها.

وتقدّم ﴿يُدْخِلُهُ﴾ [١٧]، و﴿يُعَذِّبُهُ﴾ [١٧] في النساء [١٤، ١٧٣].

واختلفوا في ﴿يَمَانَعَمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [٢٤]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

وتقدّم ﴿تَطْفُوهُمْ﴾ [٢٥]، و﴿الرُّمِّيَا﴾ [٢٧] في «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿وَرِضْوَانًا﴾ [٢٩] في سورة آل عمران [١٥].

واختلفوا في ﴿شَطَطُهُ﴾ [٢٩]، فقرأ ابن كثير وابن ذكوان بفتح الطاء، وقرأ الباقر بإسكانها.

واختلفوا في ﴿فَنَازِرَةٌ﴾ [٢٩]، فروى ابن ذكوان بقصر الهمزة، واختلف عن هشام:

فروى الداجوني عن أصحابه عنه كذلك، وروى الحلواني عنه المدّ، وبه قرأ الباكون. وتقدّم ﴿سُوقِيهِ﴾ [٢٩] في النمل [٤٤] لقنبل.

## سورة الحجرات

اختلفوا في ﴿لَا تَقْدُمُوا﴾ [١]، فقرأ يعقوب بفتح التاء والدا، وقرأ الباقر / بضم التاء وكسر الدا.

واختلفوا في ﴿الْحُجْرَاتِ﴾ [٤]، فقرأ أبو<sup>(١)</sup> جعفر بفتح الجيم، وقرأ الباقر بضمها. وتقدم ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [٦] في النساء [٩٤]. وتقدم ﴿حَقَّقْتَفَاءَ﴾<sup>(٢)</sup> [٩] في «الهمزتين من كلمتين».

واختلفوا في ﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [١٠]، فقرأ يعقوب بكسر الهمزة وإسكان الخاء وتاء مكسورة على الجمع، وقرأ الباقر بفتح الهمزة والحاء وياء ساكنة على التثنية. وتقدم ﴿نَلْمِزُوا﴾ [١١] في التوبة [٥٨]. وتقدم ﴿وَمَنْ لَمْ يَنْتَبْ فَأُولَئِكَ﴾ [١١] في «حروف قربت مخارجها». وتقدم ﴿وَلَا يَجَسَّسُوا﴾ [١٢]، ﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ [١١]، و ﴿لَتَعَارَفُوا﴾ [١٣] للبرزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدم ﴿مَيِّتًا﴾ [١٢] في البقرة [١٧٣] أيضاً.

واختلفوا في ﴿لَا يَلْتَكُمُ﴾<sup>(٣)</sup> [١٤]، فقرأ البصريان ﴿يَلْتَكُمُ﴾ بهمزة ساكنة بين الياء واللام، ويبدلها أبو عمرو على أصله في الهمز الساكن، وقرأ الباقر بكسر اللام من غير همز.

واختلفوا في ﴿بَصِيرٌ يَمَاتَعَمَلُونَ﴾ [١٨]، فقرأ ابن كثير بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

(١) في المطبوع: «أبوا» بالتثنية، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «يفيء» بالياء المثناة التحتية قبل الفاء، وهو خطأ وتحريف.

(٣) في المطبوع: «ولا» بالواو، وهو خطأ وتحريف.

## سورة ق

تَقَدَّمَ ﴿أَذَا﴾ [٣] في «الهمزتين من كلمة». وتَقَدَّمَ ﴿مِتْنَا﴾ [٣] في آل عمران [٢٧]. وتَقَدَّمَ ﴿بَلَدَةٌ مَيَّتَا﴾ [١١] في البقرة [١٧٣].

واختلفوا في ﴿يَوْمَ نَقُولُ﴾ [٣٠]، فقرأ نافع وأبو بكر بالياء، وقرأ الباكون بالنون.

واختلفوا في ﴿تُوعَدُونَ﴾ [٣٢]، فقرأ ابن كثير بالغيب، وقرأ الباكون بالخطاب.

واختلفوا في ﴿وَأَذْبَرَ النُّجُودِ﴾ [٤٠]، فقرأ المدنيان وابن كثير وحمزة وخلف بكسر الهمزة، وقرأ الباكون بفتحها.

واتفقوا على حرف الطور ﴿وَأَذْبَرَ النُّجُودِ﴾ [٤٩]، أنه بالكسر؛ إذ المعنى على المصدر، أي: وقت أفول النجوم وذهابها، لا جمع دُبر.

وتَقَدَّمَ ﴿يُنَادِ﴾ [٤١] في «الوقف على المرسوم». وتَقَدَّمَ ﴿تَشَقُّوْا﴾ [٤٤] في الفرقان [٢٥] لأبي عمرو والكوفيين.

وفيها من الزوائد ثلاث: ﴿وَعِيدِ﴾ في الموضعين [١٤، ٤٥]، أثبتتها وصلأ ورش، وأثبتتها<sup>(١)</sup> في الحاليين يعقوب. ﴿الْمَنَادِ﴾ [٤١]، أثبت الياء في الحاليين ابن كثير ويعقوب، وأثبتها<sup>(٢)</sup> وصلأ المدنيان وأبو عمرو./

(١) «أثبتتها» سقط من (س).

(٢) في المطبوع: «وأثبتتها» بالثنية، وهو تحريف.

## سورة الذاريات

تَقْدَم ﴿وَالذَّارِبَتِ ذَرَوًا﴾ [١] لحمزة في «الإدغام الكبير». وتَقْدَم ﴿يُسْرًا﴾ [٣] لأبي جعفر بخلاف عن ابن وردان في البقرة عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧]. وتَقْدَم ﴿وَعُيُونٍ﴾ [١٥] في البقرة [١٨٩] أيضاً عند ذكر ﴿الْبُيُوتَ﴾.

واختلفوا في ﴿مَثَلَمَا﴾ [٢٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.

وتَقْدَم ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [٢٤] في البقرة [١٢٤]. وتَقْدَم ﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [٢٥] في هود [٦٩].

واختلفوا في ﴿الصَّعِقَةُ﴾ [٤٤]، فقرأ الكسائي ﴿الصَّعِقَةُ﴾ بإسكان العين من غير ألف، وقرأ الباقر بكسر العين وألف قبلها.

واختلفوا في ﴿وَقَوْمُ نُوحٍ﴾ [٤٦]، فقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بخفض الميم، وقرأ الباقر بنصبها.

وفيهما من الزوائد ثلاث ياءات: ﴿لِيَعْبُدُونَ﴾ [٥٦]، ﴿أَنْ يُطِيعُوا﴾ [٥٧]، ﴿فَلَا يَسْتَعْمِلُونَ﴾ [٥٩]، أثبتهن في الحاليين يعقوب.

## سورة الطور

تَقْدَمُ ﴿فَكَهَيْنَ﴾ [١٨] فِي يَسَ [٥٥]. وَتَقْدَمُ ﴿مُتَكِينَ﴾ [٢٠] لِأَبِي جَعْفَرٍ فِي «الهمز المفرد».

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ [٢١]، فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿وَاتَّبَعْتَهُمْ﴾ بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِهَا وَإِسْكَانِ التَّاءِ وَالْعَيْنِ وَنُونِ وَأَلْفِ بَعْدَهَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِوَصْلِ الْهَمْزَةِ، وَتَشْدِيدِ التَّاءِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ وَتَاءِ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا.

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿ذُرِّيَّتُهُمْ بِأَيْمَنِ﴾ [٢١]، فَقَرَأَ الْبَصْرِيُّانِ وَابْنُ عَامِرٍ بِأَلْفٍ عَلَى الْجَمْعِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ أَلْفٍ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَكَسَرَ التَّاءِ أَبُو عَمْرٍو وَحْدَهُ، وَضَمَّهَا الْبَاقُونَ. وَتَقْدَمُ ﴿الْحَقَنَائِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [٢١] فِي الْأَعْرَافِ [١٧٢].

وَاخْتَلَفُوا فِي ﴿الْنَّهْمُ﴾ [٢١]، فَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا. وَاخْتَلَفَ عَنْ قَبْلِ فِي حَذْفِ الْهَمْزَةِ:

فَرَوَى ابْنُ شَنْبُوذَ عَنْهُ إِسْقَاطُ الْهَمْزَةِ، وَاللَّفْظُ بِلَامٍ مَكْسُورَةٍ، وَهِيَ رَوَايَةُ الْحَلَوَانِيِّ عَنِ الْقَوَّاسِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَجَاءَتْ عَنْ الْأَعْمَشِ، وَرَوَى ابْنُ مَجَاهِدٍ إِثْبَاتَ الْهَمْزَةِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ.

وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ بِمَدِّ الْهَمْزَةِ، وَعَنْ الْأَعْمَشِ إِسْقَاطُهَا مَعَ فَتْحِ اللَّامِ. وَقُرِئَتْ ﴿وَلَتَنَاهُمْ﴾ بِالْوَاوِ، وَكُلُّهَا لُغَاتٌ ثَابِتَةٌ بِمَعْنَى نَقَصَ<sup>(١)</sup> / . وَتَقْدَمُ ﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْسِمْ﴾ [٢٣] فِي الْبَقَرَةِ [٢٦٧]. وَتَقْدَمُ ﴿لَوْلُو﴾ [٢٤] فِي «الهمز المفرد».

(١) انظر: البحر المحيط: ١٤٩/٨.

واختلفوا في ﴿نَدْعُوهُ إِنَّهُ﴾ [٢٨]، فقرأ المدنيان والكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباكون بكسرها.

واختلفوا في ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ هنا [٣٧]، و﴿بُصَيِّرٍ﴾ في الغاشية [٢٢]، فرواه<sup>(١)</sup> هشام بالسین فیہما، ورواه خلف عن حمزة بإشمام الصاد الزاي، واختلف عن قنبل وابن ذكوان وحفص وخلاد:

فأما قنبل: فرواه عنه بالصاد فیہما<sup>(٢)</sup> ابن شنبوذ من «المبهج»، وكذا نصّ الداني في «جامعه» عنه، ورواه عنه بالسین فیہما ابن مجاهد وابن شنبوذ من «المستنير»، ونصّ على السین في ﴿الْمُصَيِّرُونَ﴾ والصاد في ﴿بُصَيِّرٍ﴾ الجمهور من العراقيين والمغاربة، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير».

وأما ابن ذكوان: فرواه عنه بالسین فیہما ابن مهران وابن الفحّام من طريق الفارسي عن النقاش، وهي أيضاً<sup>(٣)</sup> رواية ابن الأخرم وغيره عن الأخفش، ورواه ابن سوار بالصاد فیہما، وكذلك روى الجمهور عن النقاش، وهو الذي في «الشاطبية» و«التيسير».

وأما حفص: فنصّ على الصاد له فیہما ابن مهران في «غايته»، وابن غلبون في «تذكرته»، وصاحب «العنوان»، وهو الذي في «التبصرة» و«الكافي» و«التلخيص» و«الهداية» وعند الجمهور، وذكره الداني في «جامعه» عن الأثنائي

(١) في المطبوع: «فرواها» بالثنية، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «فيها» بالإنفراد، وهو تحريف.

(٣) «أيضاً» سقطت من المطبوع.

عن عُبَيْد، وبه قرأ الدانيُّ على شيخه أبي الحسن، ورواه بالسين فيهما زُرْعَان عن عمرو، وهو نصُّ الهذليِّ عن الأُسْنَانِيَّ عن عُبيد، وحكاها له الدانيُّ في «جامعه» عن أبي طاهر بن أبي هاشم عن الأُسْنَانِيَّ، وكذا رواه ابن شاهي عن عمرو، وروى آخرون عنه ﴿المُصَيِّطُونَ﴾ بالسين، و﴿يُمَصِّطِرُ﴾ بالصاد، وكذا هو في «المبهج» و«الإرشاديين» و«غاية» أبي العلاء، وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح، وقطع بالخلاف له في ﴿الْمُصَيِّطُونَ﴾، وبالصاد في ﴿يُمَصِّطِرُ﴾ في «التيسير» و«الشاطبية».

وأما خَلَاد: فالجمهور من المشاركة والمغاربة على الإشمام فيهما له، وهو الذي لا يوجد نصُّ عنه بخلافه، وأثبت له الخلاف فيهما صاحب «التيسير» من قراءته على أبي الفتح، وتبعه على ذلك الشاطبي، والصاد هي رواية الحلوانيِّ ومحمد بن سعيد البزاز<sup>(١)</sup>، كلاهما عن خَلَاد، ورواية محمد بن لاحق عن / سُليم وعبد الله ابن صالح عن حمزة، وبذلك قرأ الباقر.

وتقدّم ﴿يَلْقَوُا﴾ [٤٥] لأبي جعفر في الزخرف [٨٣].

واختلفوا في ﴿يُصَعِّقُونَ﴾ [٤٥]، فقرأ ابن عامر وعاصم بضمَّ الياء، وقرأ الباقر بفتحها.

(١) أبو جعفر، مقرئ بارع، أخذ القراءة عرضاً عن خلف وخلاد، له اختيار في القراءة، وهو قديم الوفاة.

انظر: غاية النهاية: ١٤٤ / ٢ - ١٤٥.



## سورة النجم

تقدّم مذهبهم في إمالة رؤوس آيها، وكذا ﴿رَأَى﴾ [١١]، و﴿رَءَاهُ﴾ [١٣] في الإمالة.

واختلفوا في ﴿مَآكَذِبَ الْفُؤَادِ﴾ [١١]، فقرأ أبو جعفر وهشام بتشديد الذال، وقرأ الباقر بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ [١٢]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ويعقوب ﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ بفتح التاء وإسكان الميم من غير ألف، وقرأ الباقر بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها.

واختلفوا في ﴿أَلَلَّتْ﴾ [١٩]، فروى رويس بتشديد التاء ويمد للساكين، وهي قراءة ابن عباس، ومجاهد، ومنصور بن المعتمر، وطلحة، وأبي الجوزاء، وقرأ الباقر بتخفيفها، وتقدّم وقف الكسائي عليها في «الوقف على المرسوم». واختلفوا في ﴿وَمَنْوَةٌ﴾ [٢٠]، فقرأ ابن كثير بهمزة بعد الألف فيمدُّ للاتصال، وقرأ الباقر بغير همزة.

والوقف عليها لجميع القراء بالهاء، اتباعاً للرسم، وما وقع في كتب بعضهم<sup>(١)</sup> من أن الكسائي وحده يقف بالهاء، والباقر بالتاء فوهم<sup>(٢)</sup> ولعله

(١) لعله يقصد ابن غلبون إذ قال: «روى أبو الزُّعراء عن أبي عمر عن الكسائي أنه يقف «اللاه» بالهاء».

انظر: التذكرة: ٥٦٨/٢ - ٥٦٩.

(٢) «و» سقطت من المطبوع.

\* انقلب عليهم من ﴿الَّتِ﴾ [١٩] كما قَدَّمناه في بابه، والله أعلم\*<sup>(١)</sup>.

وتقدَّم ﴿ضِئْزَى﴾ [٢٢] لابن كثير في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿كَبِيرَ الْإِنْعِ﴾  
[٣٢] في الشورى [٣٧]. وتقدَّم ﴿فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [٣٢] لحمزة والكسائي في  
النساء [٢٣]. وتقدَّم ﴿أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ﴾ [٣٦] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿وَأَبْرَاهِمَ﴾ [٣٧]  
في البقرة [١٢٤]. وتقدَّم ﴿النَّشْأَةَ﴾ [٤٧] في العنكبوت [٢٠]. وتقدَّم ﴿وَأَنَّهُ هُوَ﴾  
[٤٣] لرويس بخلاف في الأربعة، وأنَّ الجمهور عنه على إدغام الحرفين  
الآخرين، وأنَّ بعضهم ذكر الأولين موافقة لأبي عمرو في «الإدغام الكبير».  
وتقدَّم ﴿عَادًا أَلَّوْكَ﴾ [٥٠] في باب «النقل». وتقدَّم ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَتَى﴾ [٥١] في هود  
[٦٨]. وتقدَّم ﴿وَالْمُؤْنَفَكَةَ﴾ [٥٣] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿رَبِّكَ نَسَمَاتَى﴾ [٥٥]  
ليعقوب في «الإدغام الكبير».

(١) ما بين النجمتين سقط من (ت).

## سورة اقتربت

واختلفوا في ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ ولَقَدْ [٤، ٣]، فقرأ أبو جعفر بخفض الراء، وقرأ الباكون برفعها.

وتقدّم وقف يعقوب على ﴿تَنْزِيلُ النُّذُرِ﴾ [٥] في «الوقف على الرسم». وتقدّم ﴿نُكْرٍ﴾ [٦] لابن كثير في البقرة عند ﴿هَزُوا﴾ [٦٧].

واختلفوا في ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [٧]، فقرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف ﴿خُشْعًا﴾ بفتح الخاء وألف بعدها وكسر الشين مخففة، وقرأ الباكون بضم الخاء وفتح الشين مشددة من غير ألف.

وتقدّم ﴿فَقَحَّحْنَا﴾ [١١] في الأنعام [٤٤]. وتقدّم ﴿عِيُونًا﴾ [١٢] في البقرة [١٨٩]. وتقدّم ﴿أُلْفَى﴾ [٢٥] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿سَبْعَمَوْنَ عَدَا﴾ [٢٦]، فقرأ ابن عامر وحمزة بالخطاب، وقرأ الباكون بالغيب. وانفرد الكارزيني عن رَوْح بالتخير فيه ولم يذكره غيره.

واتفقوا على ﴿سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ﴾ [٤٥]، بالياء مجهلاً، وانفرد ابن مهران عن رَوْح بالنون مفتوحة وكسر الزاي ونصب ﴿الجمع﴾ لم يَرَوْ ذلك غيره، وقال الهذلي: هو «سهو»<sup>(١)</sup>.

قلت: هي قراءة أبي حيوة، وجاءت عن زيد عن يعقوب<sup>(٢)</sup>.

(١) الكامل: ق: ٢٤٠/ب.

(٢) البحر المحيط: ٨/١٨٣.

وفيهما من الزوائد ثمان ياءات: ﴿الدَّاعِ إِلَى﴾ [٦]، أثبتتها وصلأ أبو جعفر وأبو عمرو<sup>(١)</sup> وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب والبزي. ﴿إِلَى الدَّاعِ﴾ [٨]، أثبتها وصلأ المدنيان وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير ويعقوب.

﴿وَنذُرٍ﴾ في الست المواضع [١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩]، أثبتها وصلأ وورش، وأثبتها في الحالين يعقوب.

(١) في المطبوع: «أبو عمر»، وهو تصحيف.

## سورة الرحمن عز وجل

تقدّم ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٢] لابن كثير في «النقل».

واختلفوا في ﴿وَلَعَبٌ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾<sup>(١)</sup> [١٢]، فقرأ ابن عامر بنصب الثلاثة الأسماء، وكذا كتب ﴿ذَا الْعَصْفِ﴾ في المصحف الشامي بالألف<sup>(٢)</sup>، وقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿وَالرَّيْحَانِ﴾ بخفض النون، وقرأ الباقر برفع الأسماء الثلاثة، و ﴿ذُو الْعَصْفِ﴾ في مصاحفهم بالواو. وتقدّم ﴿فَيَأْتِي﴾ [١٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ [٢٢]، فقرأ المدنيان / والبصريان بضم الياء وفتح الراء، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الراء.

وتقدّم ﴿الْوَلُؤُؤُ﴾ [٢٢] في «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿الْجَوَارِ﴾ [٢٤] في «الإمالة»، و«الوقف على الرسم».

واختلفوا في ﴿الْمُنْشَاتُ﴾ [٢٤]، فقرأ حمزة بكسر الشين، واختلف عن أبي بكر:

فقطع له جمهور العراقيين من طريقه كذلك، وهو الذي في «جامع» ابن فارس و«المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» و«الكامل» و«التجريد» و«غاية» أبي العلاء و«الكفاية في الست»، وقطع به ابن مهران من طريق يحيى بن آدم،

(١) ﴿وَالرَّيْحَانُ﴾ سقط من (س).

(٢) في المطبوع: «بألف».

وبه قرأ الدانيُّ على أبي الفتح من الطريق المذكورة، وكذلك صاحب «المبهج» من طريق نَفْطويه عن يحيى، وقطع آخرون بالفتح عن العُلَيْميِّ.

وقطع بالوجهين جميعاً لأبي بكر الجمهور من المغاربة والمصريين، وهو الذي في «التيسير» و«التبصرة» و«التذكرة» و«الكافي» و«الهداية» و«الهادي»<sup>(١)</sup> و«التلخيصين» و«العنوان» و«الشاطبية».

وقال في «المبهج»: «قال الكارزينيُّ: قال لي أبو العباس المطَّوعيُّ وأبو الفرج الشَّنبوذيُّ: الفتح والكسر في ﴿الْمُتَنَاتِ﴾ [٢٤] سواء»<sup>(٢)</sup>.

وبهما قرأ الدانيُّ على أبي الحسن، والوجهان صحيحان عن أبي بكر، وبالفتح قرأ الباقر.

وتقدَّم ﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [٢٧] في «الإمالة» و«الراءات».

واختلفوا في ﴿سَنَفَرُكُمْ﴾ [٣١]، فقرأ حمزة والكسائيُّ وخلف بالياء، وقرأ الباقر بالنون. وتقدَّم ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [٣١] في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿شَوَاطِئُ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير بكسر الشين، وقرأ الباقر بضمِّها.

واختلفوا في ﴿وَنُحَاسٌ﴾ [٣٥]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وروح بخفض السين، وقرأ الباقر برفعها، وبذلك انفرد ابن مهران عن رُوح. وتقدَّم نقل ﴿مَنْ اسْتَرْقَى﴾ [٥٤] لرويس موافقة لورش وغيره في بابه.

(١) «الهادي»: سقط من المطبوع.

(٢) المبهج: ٨٢٠.

واختلفوا في ﴿يَطْمِئُنَّ﴾ في الموضعين [٥٦، ٧٤]، فقرأ الكسائي بضم الميم على اختلاف عنه في ذلك، فروى كثير من الأئمة عنه من روايته ضمّ الأوّل فقط، وهو الذي في «العنوان» و«التجريد» و«غاية» أبي العلاء و«كفاية» أبي العز، و«إرشاده» و«المستنير» و«الجامع» لابن فارس وغيرها، ورواه في «الكامل» عن ابن سفيان للكسائي بكماله، وبه قرأ الداني على أبي الفتح في الروايتين جميعاً، كما نصّ عليه في «جامع البيان».

وروى جماعة آخرون هذا الوجه من رواية الدوري فقط، / ورووا عكسه من رواية أبي الحارث، وهو كسر الأوّل وضمّ الثاني، وهو الذي رواه ابن مجاهد عن أبي الحارث من طريق محمد بن يحيى في «الكامل» و«التذكرة» و«تلخيص» ابن بَلِيْمَة و«التبصرة». وقال: «وهو المختار»<sup>(١)</sup>.

وفي «الكافي» وقال: «وهو المستعمل»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الهداية» وقال: «إنّه الذي قرأ به»، وفي «التيشير» وقال: «هذه قراءتي»<sup>(٣)</sup> يعني على أبي الحسن، وإلا فمن قراءته على أبي الفتح، فذكر أنّه قرأ بالأوّل كما قدّمنا، فهذا من المواضع التي خرج فيها عما أسنده في «التيشير».

وروى بعضهم عن أبي الحارث فيهما معاً، وهو الذي في «تلخيص» أبي معشر، و«المفيد».

(١) التبصرة: ٦٩١.

(٢) الكافي: ٢١٢.

(٣) التيسير: ٢٠٧.

وروى بعضهم عنه ضمّهما<sup>(١)</sup> رواه في «المبهج» عن الشَّنبُوذِيّ، وروى ابن مجاهد من طريق سَلَمَة بن عاصم عنه يقرؤهما بالضمّ والكسر جميعاً، لا يبالي كيف يقرؤهما<sup>(٢)</sup>.

وروى الأكثرون التخيير في إحداهما عن الكسائي من روايته، بمعنى أنّه إذا ضمّ الأولى كسر الثانية، وإذا كسر الأولى ضمّ الثانية، وهو الذي في «غاية» ابن مهران، و«المحبر» لابن أشتة، و«المبهج»، وذكره ابن شیطا وابن سوار ومكي والحافظ أبو العلاء وأبو العز في «كفايته».

قال أبو محمد في «المبهج»: «قال شيخنا الشريف: وقرأت على الكارزيني بإسناده عن<sup>(٣)</sup> جميع أصحاب الكسائي بالتخيير في ضمّ الأوّل والثاني»<sup>(٤)</sup>.

قلت: والوجهان ثابتان عن الكسائي من التخيير وغيره نصاً وأداءً، قرأنا بهما وبهما نأخذ.

قال الإمام<sup>(٥)</sup> أبو عبيد: «كان الكسائي يرى في ﴿يَطْمِنَنَّ﴾ [٥٦، ٧٤] الضمّ والكسر، وربما كسر إحداهما وضمّ الأخرى»، انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) في المطبوع: «ضمها» بالافراد، وهو تحريف.

(٢) السبعة: ٦٢١.

(٣) في المطبوع: «على» بدل «عن».

(٤) في (ت) وكذا المطبوع: «الأولى والثانية». وانظر: المبهج: ٨٢٢.

(٥) في (س) «الحافظ» بدل «الإمام».

(٦) النص عن أبي عبيد ذكره عنه ابن مجاهد في السبعة: ٦٢١، وأبو شامة في إبراز المعاني: ١٩٧/٤.



وبالكسر فيهما قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿ذِي الْجَلَلِ﴾ [٧٨]، فقرأ ابن عامر ﴿ذُو الْجَلَلِ﴾ بواو بعد الذال نعتاً للاسم، وكذلك هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقون ﴿ذِي الْجَلَلِ﴾ بياء بعد الذال نعتاً للرب، وكذلك هو في مصاحفهم.

واتفقوا على الواو في الحرف الأول، وهو قوله: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ﴾ [٢٧]، نعتاً للوجه؛ إذ لا يجوز أن يكون مقحماً، وقد اتفقت المصاحف على ذلك. وتقدم ﴿وَالْأَكْرَامِ﴾ [٧٨] في «الإمالة» و«الراءات». /

## سورة الواقعة

تَقْدَمُ ﴿يُزِفُونَ﴾ [١٩] للكوفيين في والصفات [٤٧].

واختلفوا في ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [٢٢]، فقرأ أبو جعفر<sup>(١)</sup> وحمة والكسائي بخفض الاسمين، وقرأهما الباكون بالرفع.

وتقدم ﴿عُزَّى﴾ [٣٧] لحمزة وخلف وأبي بكر في البقرة عند ﴿هُزُوا﴾ [٦٧]، وتقدم ﴿أَيْدَا﴾، ﴿أَيْنَا﴾ [٤٧] في «الهمزتين من كلمة». وتقدم ﴿مِنَّا﴾ [٤٧] في آل عمران [١٤٤]. وتقدم ﴿أَوَّابًاوُنَا﴾ [٤٨] في والصفات [١٧]. وتقدم ﴿فَالْتَوَى﴾ [٥٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿شَرَبَ الْهَيْمِ﴾ [٥٥]، فقرأ المدنيان وعاصم وحمة بضم الشين، وقرأ الباكون بفتحها. وتقدم ﴿أَتَتْ﴾ الأربعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢] في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿نَحْنُ قَدَرْنَا﴾ [٦٠]، فقرأ ابن كثير بتخفيف الدال، وقرأ الباكون بتشديدها.

وتقدم ﴿النَّشَاءَ﴾ [٦٢] في العنكبوت [٢٠]. وتقدم ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [٦٢] في الأنعام [١٥٢]. وتقدم ﴿فَطَلَّيْنَتَفَكَّهُونَ﴾ [٦٥] في تاءات البزي في البقرة [٢٦٧]. وتقدم ﴿أَنَّا لَمَعْرَمُونَ﴾ [٦٦] في «الهمزتين من كلمة». وتقدم ﴿الْمُنِشُّوْنَ﴾ [٧٢] في «الهمز المفرد».

(١) أبو جعفر: سقطت من (س).

واختلفوا في ﴿بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ [٧٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿بِمَوْقِعِ﴾ بإسكان الواو من غير ألف على التوحيد، وقرأ الباقر بفتح الواو وألف بعدها على الجمع.

واختلفوا في ﴿فَرَوْحٌ﴾ [٨٩]، فروى رويس بضمّ الراء، وانفرد بذلك ابن مهران عن رَوْح، وقرأ الباقر بفتحها.

قرأت على شيخنا عمر بن الحسن: أخبرك عليّ بن أحمد فأقرّ به، أنا عمر بن طبرزد، أنا أبو البدر<sup>(١)</sup> الكرّخي، أنا أحمد بن علي الحافظ، أنا أبو عمر الهاشمي، أنا أبو علي اللؤلؤي، أنا سليمان بن الأشعث، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا هارون بن موسى النحوي، عن بديل بن ميسرة، عن عبد الله بن شقيق، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقرأها: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾. تعني بضمّ الراء؛ أي: الحياة الدائمة. أخرجه أبو داود في «سننه»<sup>(٢)</sup> كما أخرجه.

واتفقوا على ﴿وَلَا تَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]، أنّه بالفتح؛ لأنّ المراد به الفرج والرحمة، وليس المراد به الحياة الدائمة. /

(١) في المطبوع: «بدر»، وهو تحريف.

(٢) «في سننه»: سقط من (س).

## سورة الحديد

تقدّم ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [٥] في أوائل البقرة [٢١٠].

واختلفوا في ﴿وَقَدْ أَخَذَ<sup>(١)</sup> مِيثَاقُكُمْ﴾ [٨]، فقرأ أبو عمرو بضمّ الهمزة وكسر الخاء، ﴿مِيثَاقُكُمْ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بفتح الهمزة والحاء، ونصب ﴿مِيثَاقُكُمْ﴾. وتقدّم ﴿يَنْزِلُ﴾ [٩، ٤] في البقرة [٩٠].

واختلفوا في ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ﴾ [١٠]، فقرأ ابن عامر برفع لام ﴿وَكَلَّ﴾، وكذا هو في المصاحف الشامية، وقرأ الباقر بالنصب، وكذلك هو في مصاحفهم. واتفقوا على نصب الذي في سورة النساء [٩٥]؛ لإجماع المصاحف عليه. وتقدّم ﴿فِيضَعِفُهُ﴾ [١١] في البقرة [٢٤٥].

واختلفوا في ﴿أَنْظُرُونَا﴾ [١٣]، فقرأ حمزة بقطع الهمزة مفتوحة وكسر الظاء بمعنى «أمهلونا»، وقرأ الباقر بوصل الهمزة وضمّ الظاء؛ أي: «انتظرونا» وابتدأوها لهم بضمّ الهمزة. وتقدّم ﴿الْأَمَانِيُّ﴾ [١٤] لأبي جعفر في البقرة [٧٨].

واختلفوا في ﴿لَا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ﴾ [١٥]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر ويعقوب بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقر بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [١٦]، فقرأ نافع وحفص بتخفيف الزاي، واختلف عن رويس: فروى أبو الطيب عنه عن التمار كذلك، وروى الباقر عنه تشديدها، وكذلك قرأ الباقر.

(١) في المطبوع: «أخذنا»، وهو خطأ وتحريف.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَكُونُوا﴾ [١٦]، فروى رويس بالخطاب، وقرأ الباقون بالغيب.

واختلفوا في ﴿الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [١٨]، فقرأ ابن كثير وأبو بكر بتخفيف الصاد فيهما، وقرأ الباقون بتشديدها منهما. وتقدم ﴿يُضَعَّفُ﴾ [١٨] في البقرة [٢٤٥]. وتقدم ﴿وَرِضُونَ﴾ [٢٧، ٢٠] في آل عمران [١٥].

واختلفوا في ﴿بِمَاءِ اتَّكُمُ﴾ [٢٣]، فقرأ أبو عمرو بقصر الهمزة، وقرأ الباقون بمدّها. وتقدم ﴿بِالْبُحْلِ﴾ [٢٤] في النساء [٣٧].

واختلفوا في ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ [٢٤]، فقرأ المدنيان وابن عامر بغير ﴿هُوَ﴾، وكذلك هو في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بزيادة ﴿هُوَ﴾، وكذلك هو<sup>(١)</sup> في مصاحفهم.

وتقدم ﴿رُسُلَنَا﴾ [٢٥] لأبي عمرو، و﴿وَأَبْرَهُمْ﴾ [٢٦] لابن عامر في البقرة [١٢٤]، و﴿رَأْفَةً﴾ [٢٧] لقنبل في النور [٢]. /

(١) «هو»: سقطت من المطبوع.

## سورة المجادلة

تقدّم ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [١] في بابه.

واختلفوا في ﴿يُظَاهِرُونَ﴾ [٣، ٢]، فقرأ عاصم بضمّ الياء وتخفيف الظاء والهاء وكسرها وألف بينهما في الموضعين، وقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وتشديد الظاء وألف بعدها وتخفيف الهاء وفتحها، وقرأ الباقر كذلك إلاّ أنّه بتشديد الهاء من غير ألف قبلها.

وتقدّم ﴿الَّتِي﴾ [٢] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مَا يَكُونُ﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر بالتاء على التائيث، وقرأ الباقر بالياء على التذكير.

واختلفوا في ﴿وَلَا أَكْثَرُ﴾ [٧]، فقرأ يعقوب ﴿أَكْثَرُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب.

واختلفوا في ﴿وَيَنْجُونَ﴾ [٨]، فقرأ حمزة ورويس بنون ساكنة بعد الياء وضمّ الجيم من غير ألف على «يفتعلون»، زاد رويس ﴿فَلَا تَنْجُوا﴾ بهذه الترجمة، وقرأ الباقر بتاء ونون مفتوحتين وبعدها ألف وفتح الجيم على «يتفاعلون»، و «تفاعلوا» في الحرفين. وتقدّم ﴿لِيُخَيَّرَ﴾ [١٠] لنافع في آل عمران [١٧٦].

واختلفوا في ﴿الْمَجْلِسِ﴾ [١١]، فقرأ عاصم ﴿الْمَجْلِسِ﴾ بألف على الجمع، وقرأ الباقر بغير ألف على التوحيد.

وتقدّم ﴿قِيلَ﴾ [١١] في الموضعين أول البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا﴾ [١١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وحفص بضمّ الشين في الحرفين، واختلف عن أبي بكر:

فروى الجمهور عنه الضمّ، وهو الذي في «التذكرة» و «التبصرة» وفي «الهادي» و «الهداية» و «الكافي» و «التلخيص»<sup>(١)</sup> و «العنوان» وغيرها، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، وهو الذي رواه جمهور العراقيين عنه من طريق يحيى بن آدم.

وروى كثير منهم عنه الكسر وهو في «كفاية» السبط، وفي «الإرشاد»، وفي «التجريد» إلا من قراءته على عبد الباقي؛ يعني من طريق الصّريفيّ، وهو الذي رواه الجمهور عن العلّيميّ، وبه قرأ الداني من طريق الصّريفيّ على أبي الفتح.

والوجهان صحيحان عن أبي بكر، ذكرهما عنه ابن مهران، وفي «التيسير»، و «الشاطبية» وغيرهما، وبالكسر قرأ الباقر.

وتقدّم ﴿وَيَحْسُبُونَ﴾ [١٨] في البقرة [٢٧٣].

وفيهما من الإضافة ياء واحدة: ﴿وَرُسُلٌ إِيَّاكَ﴾ [٢١]، فتحها المدنيان وابن عامر.

(١) في (س): والتلخيصين.

## سورة الحشر

تَقَدَّمَ ﴿الرُّعْبَ﴾ [٢] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوا﴾.

واختلفوا في ﴿يُخْرِبُونَ﴾ [٢]، فقرأ أبو عمرو بالتشديد، وقرأ الباقر بالتخفيف. وتقدّم ﴿الْبُيُوتَ﴾ في البقرة [١٨٩].

واختلفوا في ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [٧]، فقرأ أبو جعفر ﴿تَكُونَ﴾ بالتأنيث، ﴿دُولَةً﴾ بالرفع، واختلف عن هشام:

فروى الحلواني عنه من أكثر طرقه كذلك، وهي طريق ابن عبدان عن الحلواني، وبذلك قرأ الداني على شيخه فارس بن أحمد عنه وأبي الحسن.

وروى الأزرق الجمال وغيره عن الحلواني التذكير مع الرفع، وبذلك قرأ الداني على شيخه الفارسي عن أصحابه عنه، وقد رواه الشذائي وغير واحد عن الحلواني.

ولم يختلف عن الحلواني في رفع ﴿دُولَةً﴾، وما رواه فارس عن عبد الباقي ابن الحسن عن أصحابه عن الحلواني بالياء والنصب كالجماعة، قال الحافظ أبو عمرو: «وهو غلط؛ لانعقاد الإجماع عنه على الرفع»<sup>(١)</sup>.

قلت: التذكير والنصب هو رواية الداجوني عن أصحابه عن هشام \* وبذلك قرأ الباقر<sup>(٢)</sup>، وهو الذي لم يذكر ابن مجاهد ولا من تبعه من

(١) جامع البيان: ٤ / ٢٦٠.

(٢) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.



العراقيين وغيرهم كابن سوار وابن فارس<sup>(١)</sup> وأبي العز والحافظ أبي العلاء، وكصاحب «التجريد» وغيرهم عن هشام سواه.

نعم لا يجوز النصب مع التأنيث كما توهمه بعض شراح «الشاطبية» من ظاهر كلام الشاطبي رحمه الله؛ لانتفاء صحته رواية ومعنى، والله أعلم.

وتقدم ﴿وَرُضُونَا﴾ [٨] في آل عمران [١٥]. وتقدم ﴿رُؤُوفٌ﴾ [١٠] في البقرة [١٤٣].

واختلفوا في ﴿جُدِرَ﴾ [١٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿جِدِرَ﴾ بكسر الجيم وفتح الدال وألف بعدها على التوحيد، وأبو عمرو على أصله في الإمالة، وقرأ الباكون بضم الجيم والدال من غير ألف على الجمع.

وتقدم ﴿تَحْسَبُهُمْ﴾ [١٤] في البقرة [٢٧٣]، و ﴿بَرِيءٌ﴾ [١٦] في «الهمز»<sup>(٢)</sup> المفرد، و ﴿أَلْقَرَانٌ﴾ [٢١] في «النقل»، و ﴿أَلْبَارِئُ﴾ [٢٤] في «الإمالة».

فيها من الإضافة ياء واحدة: ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [١٦]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. /

(١) «وابن فارس»: سقط من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «الهمزة»، وهو تحريف.

## سورة الممتحنة

تَقْدَمُ ﴿مَرْضَانِي﴾ [١] في «الإمالة». وتَقْدَمُ ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾ [١] في البقرة [٢٥٨] للمدنيين.

واختلفوا في ﴿يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [٣]، فقرأ عاصم ويعقوب بفتح الياء وإسكان الفاء وكسر الصاد مخففة، وقرأ حمزة والكسائي وخلف بضم الياء وفتح الفاء وكسر الصاد مشددة، وروى ابن ذكوان بضم الياء وفتح الفاء والصاد مشددة.

واختلف عن هشام: فروى عنه الحلواني كذلك، وروى عنه الداجوني بضم الياء وإسكان الفاء وفتح الصاد مخففة، وكذلك قرأ الباقر.

وتَقْدَمُ ﴿أُسْوَةٌ﴾ [٤، ٦] في الأحزاب [٢١]. وتَقْدَمُ ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [٤] في البقرة [١٢٤]. وتَقْدَمُ ﴿أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾ [٩] للبيزي في البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿وَلَا تُنْسِكُوا﴾ [١٠]، فقرأ البصريان بتشديد السين، وقرأ الباقر بتخفيفها. وتَقْدَمُ ﴿وَسْئَلُوا﴾ [١٠] لابن كثير والكسائي وخلف في باب «النقل».

## من سورة الصف إلى سورة الملك

تقدّم ﴿رَاعُوا﴾ [الصف: ٥] في «الإمالة». وتقدّم ﴿سِخْرٌ﴾ [الصف: ٦] في  
أواخر المائدة [١١٠] وتقدّم ﴿لِطِفُوا﴾ [الصف: ٨] لأبي جعفر في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿مُتْمُ ثَوْرٍ﴾ [الصف: ٨]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف  
وحفص ﴿مُتْمٌ﴾ بغير تنوين، ﴿ثَوْرٍ﴾ بالخفض، وقرأ الباقر بالتنوين  
والنصب. وتقدّم ﴿شُجِرٌ﴾ [الصف: ١٠] لابن عامر في الأنعام [٦٤].

واختلفوا في ﴿أَنصَارَ اللَّهِ﴾ [١٤]، فقرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون  
﴿أَنصَارَ﴾ بغير تنوين، ﴿اللَّهُ﴾ بغير لام على الإضافة، وإذا وقفوا أسكنوا الراء لا  
غير، وإذا ابتدؤوا أتوا بهمزة الوصل، وقرأ الباقر بالتنوين ولام الجر، وإذا  
وقفوا أبدلوا من التنوين ألفاً.

فيها من ياءات الإضافة ثنتان: ﴿بَعْدَى أُمَّةٍ﴾ [الصف: ٦]، فتحها المدنيان  
وابن كثير والبصريان وأبو بكر. ﴿أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]، فتحها المدنيان،  
وتقدّم ﴿أَنصَارِي﴾ [الصف: ١٤] و ﴿التَّوْرَةَ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿الْحِمَارِ﴾ [الجمعة:  
٥] في «الإمالة». وتقدّم ﴿فَطِيعَ عَلِيٍّ﴾ [المنافقون: ٣] من أفراد القاضي لرويس في  
«الإدغام الكبير». وتقدّم ﴿خُشْبٌ﴾ [المنافقون: ٤] في البقرة [٦٧] عند ﴿هُرُوءًا﴾،  
و ﴿يَحْسَبُونَ﴾ [المنافقون: ٤] فيها [٢٧٣] أيضاً / .

واختلفوا في ﴿لَوْوًا﴾ [المنافقون: ٥]، فقرأ نافع وروح بتخفيف الواو الأولى،  
وقرأ الباقر بتشديدها. وتقدّم ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، و ﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]  
في «الهمز المفرد» للأصبهاني.

وانفقوا على ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] بهمزة مفتوحة من غير مدٍّ عليها، إلا ما رواه النهرواني عن ابن شبيب عن الفضل عن عيسى بن وردان من المدِّ عليها، فانفرد بذلك، ولم يتابعه عليه أحد، إلا أن الناس أخذوه عنه.

ووجهه بعضهم بأنه إجراء لهمزة الوصل المكسورة مجرى المفتوحة؛ فمدَّ من أجل الاستفهام.

وقال الزمخشري: «إنَّ المدَّ إشباع لهمزة الاستفهام؛ للإظهار والبيان، لا لقلب الهمزة»<sup>(١)</sup>.

وتقدَّم ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [المنافقون: ٩] في باب «حروف قربت مخارجها».

واختلفوا في ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فقرأ أبو عمرو ﴿وَأَكُنْ﴾ بالواو ونصب النون، وقرأ الباقر بجزم النون من غير واو، وكذا هو مرسوم في جميع المصاحف.

واختلفوا في ﴿خَيْرٌ يَمَاتَعَمَلُونَ﴾ آخرها [المنافقون: ١١]، فروى أبو بكر بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واختلفوا في ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩]، فقرأ يعقوب بالنون، وانفرد ابن مهران بالياء عن رَوْح، وبذلك قرأ الباقر.

وتقدَّم ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ﴾ و ﴿وَيُدْخِلْهُ﴾ [التغابن: ٩] في النساء [١٣، ١٤]. وتقدَّم ﴿يُضْعِفُهُ لَكُمْ﴾ [التغابن: ١٧] في البقرة [٢٤٥]. وتقدَّم ﴿الَّتِي إِذَا﴾ [الطلاق: ١]

(١) الكشف: ١٠٢/٤، وانظر: البحر المحيط: ٢٧٣/٨ - ٢٧٤.

لنافع في «الهمز المفرد» و «الهمزتين من كلمتين». وتقدّم ﴿مُبَيَّنَةٌ﴾ [الطلاق: ١] لابن كثير وأبي بكر في النساء [١٩].

واختلفوا في ﴿بَلِّغْ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]، فروى حفص ﴿بَلِّغْ﴾ بغير تنوين، ﴿أَمْرِهِ﴾ بالخفض، وقرأ الباقر بالتنوين وبالنصب. وتقدّم ﴿وَأَلْتَمِ﴾ [الطلاق: ٤] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿وَجِدْكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، فروى رَوْح بكسر الواو، وانفرد ابن مهران بالخلاف عنه، وقرأ الباقر بضمّها.

وتقدّم ﴿عُسْرِيئَرًا﴾ [الطلاق: ٧] لأبي جعفر، وتقدّم ﴿وَكَايْن﴾ [الطلاق: ٨] في آل عمران [١٤٦]، و «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿تُكْرًا﴾ [الطلاق: ٨] في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُوا﴾. وتقدّم ﴿مُبَيَّنَتٍ﴾ و ﴿يُدْخِلُهُ﴾ [الطلاق: ١١] في النساء [١٣، ١٤]. وتقدّم ﴿مَرَضَاتٍ﴾ [التحریم: ١] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾ [التحریم: ٣]، فقرأ الكسائي بتخفيف الراء، وقرأ الباقر بتشديدّها.

وتقدّم ﴿تَطَاهَرًا﴾<sup>(١)</sup> [التحریم: ٤] للكوفيين في البقرة [٨٥]. وتقدّم ﴿وَجَبْرِيلُ﴾ [التحریم: ٤] فيها [٩٧] أيضاً. وتقدّم ﴿طَلَّقَكُنْ﴾ [التحریم: ٥] في «الإدغام الكبير». وتقدّم ﴿يُبْدِلُهُ﴾ [التحریم: ٥] في الكهف [٨١].

واختلفوا في ﴿نَصُوحًا﴾ [التحریم: ٨]، فروى أبو بكر بضمّ النون، / وقرأ الباقر بفتحها. وتقدّم ﴿عِمْرَنَ﴾ [التحریم: ١٢] في «الإمالة».

(١) في المطبوع: «تظاهر» بالإفراد، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿وَكُتُبِهِ﴾ [التحریم: ١٢]، فقرأ البصريان وحفص بضم الكاف والتاء من غير ألف على الجمع، وقرأ الباكون بكسر الكاف وفتح التاء وألف بعدها على التوحيد.

## ومن سورة الملك إلى الجنّ

واختلفوا في ﴿تَفَوُّتٍ﴾ [الملك: ٣]، فقرأ حمزة والكسائي ﴿تَفَوُّتٍ﴾ بضمّ الواو مشدّدة من غير ألف<sup>(١)</sup>، وقرأ الباقر بالالف والتخفيف.

وتقدّم ﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣] في بابه. وتقدّم ﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤] في «الهمز المفرد» لأبي جعفر والأصبهانيّ. وتقدّم ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨] في تاءات البزيّ من البقرة [٢٦٧]. وتقدّم ﴿فَسَحَقًا﴾ [الملك: ١١] في البقرة عند ﴿هَزُوا﴾ [٦٧]. وتقدّم ﴿ءَأْمَنُكُمْ﴾ [الملك: ١٦] في «الهمزتين من كلمة». و﴿سَيِّئَتٍ﴾ [الملك: ٢٧]، و﴿وَقِيلَ﴾ [الملك: ٢٧] في أوائل البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿يَهْدَعُونَ﴾ [الملك: ٢٧]، فقرأ يعقوب بإسكان الدال مخفّفة، وقرأ الباقر بفتحها مشدّدة.

واختلفوا في ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ﴾ [الملك: ٢٩]، فقرأ الكسائيّ بالغيب، وقرأ الباقر بالخطاب.

واتفقوا على الأوّل أنّه بالخطاب، وهو: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٍ﴾ [الملك: ١٧]؛ لاتصاله بالخطاب.

وفيها من ياءات الإضافة ياءان: ﴿أَهْلَكْنِي اللَّهُ﴾ [الملك: ٢٨]، أسكنها حمزة. و﴿مَعِيَ أَوْرَاجِنَا﴾ [الملك: ٢٨]، أسكنها حمزة والكسائيّ ويعقوب وخلف وأبو بكر.

(١) في المطبوع: بألف، وهو تصحيف.

ومن الزوائد ثنتان: ﴿نَذِيرٌ﴾ [الملك: ١٧]، و ﴿نَكِيرٌ﴾ [الملك: ١٨]، أثبتهما وصلاً ورشاً، وفي الحالين يعقوب.

وتقدّم إظهار ﴿ت﴾ [القلم: ١] والسكت عليها في بابيهما. وتقدّم ﴿أَنْ كَانَ﴾ [القلم: ١٤] في «الهمزتين من كلمة». وتقدّم ﴿أَنْ يَبْدُلَنَا﴾ [القلم: ٣٢] في الكهف [٨١]. وتقدّم ﴿لَمَّا نَحْنُزُونَ﴾ [القلم: ٣٨] في تاءات البزي من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا في ﴿لَيَرْفُؤَنَّكَ﴾ [القلم: ٥١]، فقرأ المدنيان بفتح الياء، وقرأ الباقلون بضمّها. وتقدّم ﴿أَذْرَبَكَ﴾ [الحاقة: ٣] في «الإمالة». وتقدّم ﴿فَهَلْ رَزَعْنَاهُمْ﴾ [الحاقة: ٨] في بابيه.

واختلفوا في ﴿قَبْلَهُ﴾ [الحاقة: ٩]، فقرأ البصريان والكسائي بكسر القاف وفتح الباء، وقرأ الباقلون بفتح القاف وإسكان الباء. وتقدّم ﴿وَالْمُؤْتَفِكْتُ بِالْخَطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿لَا تَخَفَنَّ﴾ [١٨]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء على التذكير، وقرأ الباقلون / بالتاء على التأنيث. وتقدّم ﴿كِتَابَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥]، و ﴿حِسَابَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٦]، و ﴿مَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٨]، و ﴿سُلْطَانِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٩] في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿مَا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١]، و ﴿مَا تَدَّكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٢]، فقرأهما ابن كثير ويعقوب وهشام بالغيب، واختلف عن ابن ذكوان: فروى الصوري عنه والعراقيون عن الأخفش عنه من أكثر طرقه كذلك، حتى إنّ سبط الخياط والحافظ أبا العلاء وغيرهما لم يذكروا لابن ذكوان سواه، وبه قطع له ابنا غلبون ومكيّ وابن سفيان وابن شريح وابن بليمة والمهدوي وصاحب «العنوان» وغيرهم.



وقال الداني: «وهو الصحيح وعليه العمل عند أهل الشام، وبذلك قرأت في جميع الطرق عن الأخفش»<sup>(١)</sup>.

وروى النقاش عن الأخفش بالخطاب، وبذلك قرأ الداني على شيخه عبدالعزيز الفارسي عنه، وكذا روى ابن شنبوذ عنه، وهي رواية ابن أنس والتغلبى عن ابن ذكوان، وبذلك قرأ الباقر فيهما.

واختلفوا في ﴿سَالَ سَائِلٌ﴾ [المعارج: ١]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿سَالَ﴾<sup>(٢)</sup> بالألف من غير همز، وقرأ الباقر بهمزة مفتوحة.

وانفرد النهرواني عن الأصبهاني عن ورش بتسهيل ﴿سَائِلٌ﴾ «بين بين» هذا الموضع خاصة، وكذا رواه<sup>(٣)</sup> الخزاعي عن ابن فليح عن ابن كثير، وسائر الرواة عن الأصبهاني، وعن<sup>(٤)</sup> ورش على خلافه.

واختلفوا في ﴿تَمْرُجُ الْمَلَكَةِ﴾ [المعارج: ٤]، فقرأ الكسائي بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث.

واختلفوا في ﴿وَلَا يَنْتَلِ حَيْمٌ﴾ [المعارج: ١٠]، فقرأ أبو جعفر بضم الياء، واختلف عن البزي:

فروى عنه ابن الحُبَاب كذا، وهي رواية إبراهيم بن موسى، واللَّهْبِيُّ،

(١) جامع البيان: ٤ / ٢٨٥.

(٢) في المطبوع: ﴿سَالَ﴾ بالهمز، وهو تصحيف.

(٣) من (ت)، وكذلك في المطبوع.

(٤) في (س): «عن» بدون واو.

ومضر<sup>(١)</sup> بن محمد، وابن فرح عنه، كذلك روى الزينبي عن أصحابه<sup>(٢)</sup>:  
أبي ربيعة، وغيره عنه.

قال الحافظ أبو عمرو: «وبذلك قرأت أنا له من طريق ابن الحُبَاب»، قال:  
«وعلى ذلك رواية كتابه متفقون»<sup>(٣)</sup>.

وروى عنه أبو ربيعة بفتح الياء، وهي رواية الخزاعي، ومحمد بن هارون،  
وغيرهم عن البزي، وبذلك قرأ الباقر.

وتقدّم ﴿يَوْمِئِذٍ﴾ [المعارج: ١١] في هود [٦٦]. وتقدّم إمالة رؤوس هذه الآي  
الأربعة من هذه السورة في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى﴾ [المعارج: ١٦]، فقرأ حفص ﴿نَزَّاعَةً﴾ بالنصب،  
وقرأ الباقر بالرفع. وتقدّم ﴿لَا مُنْتَهَى﴾ [المعارج: ٣٢] في المؤمنون [٨].

واختلفوا في / ﴿شَهِدَتْنَهُم﴾ [المعارج: ٣٣]، فقرأ يعقوب وحفص بألف بعد  
الدال على الجمع، وقرأ الباقر بغير ألف على التوحيد. وتقدّم ﴿حَتَّى يُلَاقُوا﴾  
[المعارج: ٤٢] لأبي جعفر في الزخرف [٨٣].

واختلفوا في ﴿نُصْبٍ﴾ [المعارج: ٤٣]، فقرأ ابن عامر وحفص بضمّ النون  
والصاد، وقرأ الباقر بفتح النون وإسكان الصاد. وتقدّم ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾  
[نوح: ٣] في البقرة [٢١].

(١) في المطبوع: «نصر» بالنون والصاد المهملة، وهو تصحيف وخطأ.

(٢) في المطبوع: «أصحاب» بدون ضمير، وهو تحريف.

(٣) جامع البيان: ٢٨٧/٤.

واختلفوا في ﴿وَوَلَدَهُ﴾ [نوح: ٢١]، فقرأ المدنيان وابن عامر وعاصم بفتح الواو واللام، وقرأ الباقر بضم الواو وإسكان اللام.

واختلفوا في ﴿وَدَا﴾ [نوح: ٢٣]، فقرأ المدنيان بضم الواو، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿مَتَّخِطَيْنِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فقرأ أبو عمرو ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ بفتح الطاء والياء وألف بعدها من غير همز مثل «عطاياهم»، وقرأ الباقر بكسر الطاء وياء ساكنة بعدها وبعد الياء همزة مفتوحة وألف وتاء مكسورة.

وأما الهاء فهي مضمومة في قراءة أبي عمرو، ومكسورة في قراءة الباقرين؛ للإتباع.

وفيها من الإضافة ثلاث ياءات: ﴿دُعَاءِي إِلَّا﴾ [نوح: ٦]، أسكنها الكوفيون ويعقوب. ﴿إِنِّي أَعْلَنْتُ﴾ [نوح: ٩]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو. ﴿بَيِّنَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ﴾ نوح [٢٨]، فتحها هشام وحفص، قال الداني: «ورأيت الدارقطني قد غلط فيها غلطاً فاحشاً؛ فحكى في كتاب «السبعة» أن نافعاً من رواية الحلواني عن قالون يفتحها، وأن عاصماً من رواية حفص يسكنها، قال: والرواة وأهل الأداء مجمعون عليها على ضد ذلك»<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا من القلب أراد أن يقول الصواب فسبق قلمه، كما يقع لكثير من المؤلفين.

وفيها زائدة: ﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [نوح: ٣]، أثبتها في الحاليين يعقوب. والله الموفق.

(١) جامع البيان: ٢٩٢/٤.

## ومن سورة الجن إلى سورة النبأ

اختلفوا في ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [الجن: ٣]، وما بعدها إلى قوله: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ﴾ [الجن: ١٤]، وذلك اثنتا عشرة همزة:

فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وحفص بفتح الهمزة فيهن، وافقهم أبو جعفر في ثلاثة: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى﴾ [الجن: ٣] ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ﴾ [الجن: ٤]، ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ﴾ [الجن: ٦]، وقرأ الباقر بكسرها في الجميع.

واتفقوا على فتح ﴿أَنَّهُ أَسْمَعَ﴾ [الجن: ١]، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ﴾ [الجن: ١٨] / ؛ \*لأنه لا يصح أن يكون من قولهم، بل هو مما أوحى إليه ﷺ بخلاف الباقي فإنه يصح أن يكون من قولهم ومما أوحى، والله أعلم\* <sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿أَن لَّنْ نَقُولَ﴾ <sup>(٢)</sup> [الجن: ٥]، فقرأ يعقوب بفتح القاف والواو مشددة، وقرأ الباقر بضم القاف وإسكان الواو مخففة.

وتقدم ﴿مُلِئْتُ﴾ [الجن: ٨] لأبي جعفر والأصبهاني في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿يَسْأَلُكَ﴾ [الجن: ١٧]، فقرأ الكوفيون ويعقوب بالياء، وانفرد النهرواني بذلك عن هبة الله عن الأصبهاني عن ورش، وخالفه سائر الرواة عن هبة الله فرووه بالنون، وكذا رواه المطوعي عن الأصبهاني، وبذلك قرأ الباقر.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٢) في المطبوع: «يقول» بالياء، وهو تحريف.

واختلفوا في ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ﴾ [الجن: ١٩]، فقرأ نافع وأبو بكر بكسر الهمزة، وقرأ الباقر بفتحها.

واختلفوا في ﴿عَلَيْهِ لَيْدًا﴾ [الجن: ١٩]، فروى هشام \* من طريق ابن عبدان عن الحلواني \*<sup>(١)</sup> بضم اللام \* وهو الذي لم يذكر في «التيسير» غيره، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي من طريق الحلواني والداجوني معاً، وهو الذي نص عليه الحلواني في «كتابه»، ولم يذكر «الكامل» ولا صاحب «المستنير» ولا صاحب «المبهج» ولا أكثر العراقيين ولا كثير من المغاربة سواء، ورواه بكسر اللام الفضل بن شاذان عن الحلواني، وبه قرأ الداني من طريق ابن عباد عنه، وقال في «الجامع»: «إن الحلواني ذكره في كتابه»<sup>(٢)</sup>، وكذا رواه النقاش عن الجمال عن الحلواني، وكذا رواه زيد بن علي عن الداجوني، وكذا رواه غير واحد عن هشام وغيره، والوجهان صحيحان عن هشام قرأت بهما من طرق المغاربة والمشاركة وكلاهما في «الشاطبية»، وبالكسر قرأ الباقر \*<sup>(٣)</sup>.

واختلفوا في ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا﴾ [الجن: ٢٠]، فقرأ أبو جعفر وعاصم وحمزة ﴿قُلْ﴾ [الجن: ٢٠] بغير ألف على الأمر، وقرأ الباقر بالألف على الخبر.

واختلفوا في ﴿لَيَعْلَمَنَّ قَدْ﴾ [الجن: ٢٨]، فروى رويس بضم الياء، وقرأ الباقر بفتحها<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س).

(٢) جامع البيان: ١٦٦٧/٤.

(٣) من قوله: «وهو الذي لم يذكر» إلى هنا، وهو ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كتب في الحاشية.

(٤) لم أجد ابن غلبون - رحمه الله - ذكر هذه الكلمة في كتابه «التذكرة»، فالله أعلم.

وفيها ياء إضافة: ﴿رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥]، فتحها المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

وتقدّم ﴿أَوَاتَقُصَّ﴾ [المزمل: ٣] في البقرة [١٥٥]. وتقدّم ﴿نَاشِئَةً﴾ [المزمل: ٣] في «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿أَشْدُّوْطَا﴾ [المزمل: ٦] / فقرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر الواو وفتح الطاء وألف ممدودة بعدها، وقرأ الباكون بفتح الواو وإسكان الطاء من غير مدٍّ، وإذا وقف حمزة نقل حركة الهمزة إلى الطاء فحركها على أصله.

واختلفوا في ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ﴾ [المزمل: ٩]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بخفض الباء، وقرأ الباكون بالرفع.

واتفقوا على فتح النون من ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، إلا ما انفرد به أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصريُّ الجوخانيُّ عن الأشنانيِّ عن عبيد بن الصَّبَّاح عن حفص بكسر النون، فخالف سائر الرواة عن أبي الحسن البصريِّ، وعن الأشنانيِّ عن عبيد وعن حفص وعن عاصم، ولكنها رواية أبي بكر محمد ابن يزيد بن هارون القطَّان عن عمرو بن الصَّبَّاح عن حفص، والله أعلم.

وتقدّم ﴿ثُلْثِي أَيْلٍ﴾ [المزمل: ٣] لهشام في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوا﴾.

واختلفوا في ﴿وَنَضْفَهُ، وَثُلْثَهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، فقرأ ابن كثير والكوفيون بنصب الفاء والشاء وضمَّ الهاءين، وقرأ الباكون بخفض الفاء والشاء وكسر الهاءين.

واختلفوا في ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدر: ٥]، فقرأ أبو جعفر ويعقوب وحفص بضمَّ راء ﴿وَالرُّجْزَ﴾، وقرأ الباقر بكسرهما. وتقدّم ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدر: ٣٠] لأبي جعفر في التوبة [٣٦].

واختلفوا في ﴿إِذَا دَبَّرَ﴾ [المدر: ٣٣]، فقرأ نافع ويعقوب وحمزة وخلف وحفص ﴿إِذَا﴾ بإسكان الدال من غير ألف بعدها، ﴿أَدْبَرَ﴾ بهمزة مفتوحة وإسكان الدال بعدها، وقرأ الباقر ﴿إِذَا﴾ بألف بعد الدال، ﴿دَبَّرَ﴾ بفتح الدال من غير همزة قبلها.

واختلفوا في ﴿مُسْتَنَفِرَةٌ﴾ [المدر: ٥٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر بفتح الفاء، وقرأ الباقر بكسرهما.

واختلفوا في ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ﴾ [المدر: ٥٦]، فقرأ نافع بالخطاب وقرأ الباقر بالغيب.

وتقدّم ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١] لقنبل والبرقي في يونس [٦٠]. وتقدّم ﴿أَيَحْسَبُ﴾ في الموضعين [القيامة: ٣، ٣٦] في البقرة [٢٧٣].

واختلفوا في ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ [القيامة: ٧]، فقرأ المدنيان بفتح الراء، وقرأ الباقر بكسرهما.

واختلفوا في ﴿تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ وَتَذُرُونَ﴾ [القيامة: ٢٠، ٢١]، فقرأهما المدنيان والكوفيون بالخطاب، وانفرد أبو علي العطار بذلك عن النهرواني عن النقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان، وقد نصَّ الأخفش عليهما في «كتابه»<sup>(١)</sup> بالغيب، وبذلك قرأ الباقر فيهما.

(١) في المطبوع: «كتابه» بالإفراد، وهو تحريف، وانظر: جامع البيان: ٣٠٥ / ٤.

وتقدّم سكت حفص على ﴿مَنْ / رَأَى﴾ [القيامة: ٢٧] في بابه. وتقدّم إمالة رؤوس آي هذه السورة من قوله ﴿وَلَا صَلَّ﴾ [القيامة: ٣١] إلى آخرها في «الإمالة». وتقدّم ﴿سُدَّى﴾ [القيامة: ٣٦] فيها أيضاً لأبي بكر مع من أمال.

واختلفوا في ﴿مَنْ يَتَنَّى﴾ [القيامة: ٣٧]، فقرأ يعقوب وحفص بالياء على التذكير، واختلف عن هشام:

فروى الشَّنبُوذِيُّ عن النقاش عن الأزرق الجَمَّال عن الحلوانيِّ كذلك، وكذا روى ابن شَنْبُوذٍ عن الجَمَّال، وكذا روى هبة الله بن سلامة المفسر عن زيد بن علي عن الداجونيِّ، وكذا روى الشَّذائِيُّ عن الداجونيِّ عنه.

وروى ابن عَبدان عن الحلوانيِّ بالتاء على التأنيث، وكذا روى أبو القاسم الزيديُّ، وأبو حفص النحويُّ، وابن أبي هاشم عن النقاش عن الأزرق الجَمَّال عنه، وكذا روى ابن مجاهد عن الأزرق المذكور، وكذا روى الداجونيُّ من باقي طرقه، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿سَكَنَسَلَا﴾ [الإنسان: ٤]، فقرأ المدنيان والكسائيُّ وأبو بكر ورويس من طريق أبي الطيب غلام ابن شَنْبُوذٍ، وهشام من طريق الحلوانيِّ والشَّذائِيُّ عن الداجونيِّ بالتنوين، ولم يذكر السعيدِيُّ في «تبصرته» عن رويس خلافة، ووقفوا عليه بالآلف بدلاً منه.

وقرأ الباقر وزيد عن الداجونيِّ بغير تنوين، ووقف منهم بالآلف<sup>(٢)</sup>

(١) ﴿وَلَا﴾ سقطت من المطبوع.

(٢) في المطبوع: «بآلف».



أبو عمرو وروّح من طريق المعدّل، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص:

فروى الحمّامي عن النقاش عن أبي ربيعة، وابن الحُبّاب كلاهما عن البزّي، وابن سَنبُوذ عن قنبل، وغالب العراقيّين كأبي العز والحافظ أبي العلاء، وأكثر المغاربة كابن سفيان ومكيّ والمهدويّ وابن بَلّيمة وابن شريح وابني غَلْبُون وصاحب «العنوان» عن ابن ذكوان، وأجمع من ذكرت من المغاربة والمصريّين عن حفص كلّ هؤلاء في الوقف بالألف<sup>(١)</sup> عمن ذكرت.

ووقف بغير ألف عنهم كلّ أصحاب النقاش عن أبي ربيعة عن البزّي غير الحمّاميّ وابن مجاهد عن قنبل، والنقاش عن الأخفش عن ابن ذكوان فيما رواه المغاربة، والحمّاميّ عن النقاش فيما رواه المشاركة عنه عن الأخفش، والعراقيون قاطبة عن حفص.

وأطلق الوجهين عنهم في «التيسير» وقال: إنّه وقف لحفص من قراءته على أبي الفتح بغير ألف<sup>(٢)</sup>، وكذا عن البزّي / وابن ذكوان من قراءته على عبد العزيز الفارسيّ عن النقاش عن أبي ربيعة والأخفش، وأطلق الخلاف عنهم أيضاً أبو محمد سبط الخياط في «مبهمه»، وانفرد بإطلاقه عن يعقوب بكهاله.

ووقف الباكون بغير ألف بلا خلاف وهم: حمزة وخلف، ورويس من غير طريق أبي الطيب، وروّح من غير طريق المعدّل، وزيد عن الداجونيّ عن هشام.

(١) في (ت) والمطبوع زيادة بين كلمتي: «بالألف» و«عمن» وهي: «عن ابن ذكوان» وهو تحريف.

(٢) انظر: التيسير: ٢١٧.

واختلفوا في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]، فقرأه المدنيان وابن كثير والكسائي وخلف وأبو بكر بالتنوين، ويقفون بالألف، وانفرد أبو الفرج الشَّنبُوذِيُّ بذلك عن النقاش عن الأزرق، وعن ابن شَنْبُوذٍ عن الأزرق الجمال عن الحلواني عن هشام، وقرأ الباكون بغير تنوين.

وكلُّهم وقف عليه بألف إلا حمزة ورويساً، إلا أن الكارزيني انفرد عن النخاس عن التمار عنه بالألف، وجميع الناس على خلافه، واختلف عن رَوْح: فروى عنه المعدل من جميع طرقه سوى طريق ابن مهران الوقف بالألف<sup>(١)</sup>، وكذا روى ابن حبشان، وعلى ذلك سائر المؤلفين. وروى عنه غلام ابن شَنْبُوذٍ الوقف بغير ألف.

وانفرد أبو علي العطار عن التَّهْرَوَانِيِّ من طريق الداجوني عن هشام، والنقاش عن ابن ذكوان بالوقف بغير ألف، فخالف سائر الناس.

واختلفوا في ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦]، وهو الثاني، فقرأ المدنيان والكسائي وأبو بكر بالتنوين، وقفوا عليه بألف، وكذلك انفرد الشَّنبُوذِيُّ فيه عن النقاش، وابن شَنْبُوذٍ من طريق الحلواني عن هشام كما تقدَّم في الحرف الأوَّل، إلا أن الشهرزوري روى هذا الحرف خاصة عن النقاش أيضاً.

وكذلك روى صاحب «العنوان» فيهما عن هشام، ولعلَّ ذلك من أوهام شيخه الطرسوسي عن السامري عن أصحابه عن الحلواني، فإنَّ أبا الفتح فارس

(١) في المطبوع: «بألف».

ابن أحمد وابن نفيس وغيرهما رويَا عن السامريِّ في رواية هشام الحرفين بغير تنوين، وقد نصَّ الحلوانيُّ عن هشام عليهما بغير تنوين.

نعم اختلف عن هشام من طريق الحلوانيِّ في الوقف على هذا الثاني، فروى المغاربة قاطبة عنه الوقف بالالف، وروى المشاركة لهشام الوقف بغير ألف.

وكل من لم ينون غير هشام وقف بغير ألف، إلا ما انفرد به أبو الفتح عن / الأخفش عن ابن ذكوان من الوقف على الأوّل بالالف، ولم يكن من طرق كتابنا.

وقد نصَّ الإمام أبو عبيد على كتابة<sup>(١)</sup> هذه الأحرف الثلاثة أعني: ﴿سَلَسِلًا﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرًا﴾ [قَوَارِيرًا] [الإنسان: ١٥، ١٦] بالالف في مصاحف أهل الحجاز والكوفة، قال: «ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان الأولى ﴿قَوَارِيرًا﴾» [الإنسان: ١٥] بالالف مثبتة، والثانية كانت بالالف فحُكَّت، ورأيت أثرها بيناً هناك<sup>(٢)</sup>.

واختلفوا في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ المدنيان وحمزة بإسكان الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقون بفتح الياء وضمَّ الهاء.

واختلفوا في ﴿خُضْرٌ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بالخفض، وقرأ الباقون بالرفع.

(١) في (س): «قراءة» بدل «كتابة»، وكذلك في (ظ) إلا أنه ضرب عليها، وصُحِّحت إلى «كتابة».

(٢) النص عن أبي عبيد في: إبراز المعاني: ٤ / ٢٤٠.

واختلفوا في ﴿وَاسْتَبْرَقْ﴾ [الإنسان: ٢١]، فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم بالرفع، وقرأ الباقر بالخفض.

واختلفوا في ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو، والحلواني عن هشام من طرق المغاربة والداجوني عنه من طرق المشاركة، والأخفش عن ابن ذكوان إلا من طريق الطبري عن النقاش، وإلا من طريق أبي عبد الله الكارزيني عن أصحابه عن ابن الأخرم، والصوري عنه من طريق زيد عن الرمي عنه بالغيب.

وقرأ الباقر بالخطاب، وكذلك روى المشاركة عن الحلواني والمغاربة عن الداجوني كلاهما عن هشام، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي عن الداجوني عنه، وكذا الطبري عن النقاش والكارزيني عن أصحابه عن ابن الأخرم كلاهما عن الأخفش، والصوري إلا من طريق زيد كلاهما عن ابن ذكوان.

والوجهان صحيحان عن ابن عامر من روايتي هشام وابن ذكوان وغيرهما.

واتفقوا على الخطاب في الذي في التكوير [٢٩]؛ لاتصاله بالخطاب.

وتقدم ﴿فَالْمُلْقِيَتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]، لخلاّد في «الإدغام الكبير». وتقدم ﴿عُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] لروح في البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُوا﴾. وكذلك تقدم ﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦] لأبي عمرو وحمة والكسائي وخلف وحفص.

واختلفوا في ﴿أُنْتِ﴾ [الرسلات: ١١]، فقرأ أبو عمرو وابن وردان بواو مضمومة مبدلة من الهمزة، واختلف عن ابن جهماز:

فروى الهاشمي عن إسماعيل بن جعفر عنه كذلك، وروى الدوري عنه فعنه بالهمزة، / وكذلك روى قتيبة عنه، وبذلك قرأ الباقر.

وانفرد ابن مهران عن رَوْح بالواو، لم يروه غيره.

واختلف في تخفيف القاف عن أبي جعفر: فروى ابن وردان عنه التخفيف، وكذلك روى الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جهماز، وروى الدوري عن إسماعيل عن ابن جهماز بالتشديد، وكذلك روى ابن حبيب والمسجدي عن ابن جهماز، وبذلك قرأ الباقر.

واختلفوا في ﴿فَقَدَرْنَا﴾ [الرسلات: ٢٣]، فقرأ المدنيان والكسائي بتشديد الدال، وقرأ الباقر بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى ظِلِّ﴾ [الرسلات: ٣٠]، فروى رويس ﴿انْطَلَقُوا﴾ بفتح اللام، وقرأ الباقر بكسرها.

واختلفوا في ﴿جَمَلْتُ صَفْرًا﴾ [الرسلات: ٣٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وحفص ﴿جَمَلْتُ﴾ بغير ألف بعد اللام على التوحيد، وقرأ الباقر بالألف على الجمع.

واختلفوا في الجيم منها، فروى رويس بضم الجيم، وقرأ الباقر بكسرها. وتقدم ﴿وَعُيُونٍ﴾ [الرسلات: ٤١]، و ﴿قِيلَ﴾ [الرسلات: ٤٨] في البقرة [١١، ١٨٩].

وفيها ياء زائدة: ﴿فَيَكِيدُونَ﴾ [الرسلات: ٣٩] أثبتها في الحالين يعقوب.

## ومن سورة النبأ إلى سورة الأعلى

تقدّم الوقف على ﴿عَمَّ﴾ [النبأ: ١] في بابه. وتقدّم ﴿وَفُتِحَتْ﴾ [النبأ: ١٩] للكوفيين في الزمر [٧١].

واختلفوا في ﴿لَيْثِينَ فِيهَا﴾ [النبأ: ٢٣]، فقرأ حمزة ورّوح ﴿لَيْثِينَ﴾ بغير ألف، وقرأ الباكون بالألف. وتقدّم ﴿وَعَسَافًا﴾ [النبأ: ٢٥] في ص [٥٧].

واختلفوا في ﴿وَلَا كَذَبًا﴾ [النبأ: ٣٥]، فقرأ الكسائي بتخفيف الذال، وقرأ الباكون بتشديدها.

واتفقوا على قوله تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بَيِّنَاتٍ كَذَابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، في هذه السورة أنّه بالتشديد؛ لوجود فعله معه<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [النبأ: ٣٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب والكوفيون بخفض الباء، وقرأ الباكون برفعها.

واختلفوا في ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [النبأ: ٣٧]، فقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصم بخفض النون، وقرأ الباكون برفعها. وتقدّم ﴿أَنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [النازعات: ١٠]، ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾ [النازعات: ١١]، في «الهمزتين من كلمة».

واختلفوا في ﴿نَخْرَةً﴾ [النازعات: ١١]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر ورويس ﴿نَخْرَةً﴾ بالألف، وقرأ الباكون بغير ألف. هذا الذي عليه / العمل عن<sup>٢</sup> الكسائي، وبه نأخذ.

(١) جاءت هذه الفقرة في (س) هكذا: «واتفقوا على تشديد ﴿وَبَيِّنَاتٍ كَذَابًا﴾»، ووُضع عليها صح.

(٢) في المطبوع: «المردودو» بدون «نون»، وهو تحريف وخطأ.

وروى كثير من أئمتنا من المشاركة والمغاربة عن الدوري عن الكسائي التخيير بين الوجهين، فقطع له بذلك الحافظ أبو العلاء وحكاه عنه في «المستنير» و«التجريد»، والسبط في «كفايته»، ومكي في «التبصرة»، وقال ابن مجاهد في «سبعته» عنه: «كان لا يبالي كيف قرأها بالألف أم بغير ألف»<sup>(١)</sup>، وروى عنه جعفر بن محمد بغير ألف، وإن شئت بألف.

وتقدم ﴿طوى﴾ [النازعات: ١٦] في طه [١٦].

وتقدم اختلافهم في إمالة رؤوس أي هذه السورة من لدن ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ [النازعات: ١٥]، إلى آخرها. وتقدم أيضاً إمالة رؤوس أي عبس من أولها إلى قوله: ﴿لَلَّهِ﴾ [عبس: ١٠] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿إِلَّا أَنْ تَرَكَّ﴾ [النازعات: ١٨]، فقرأ المدنيان وابن كثير ويعقوب بتشديد الزاي، وقرأ الباقر بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ مَنِ﴾ [النازعات: ٤٥]، فقرأ أبو جعفر بتنوين ﴿مُنْذِرٌ﴾، وقرأ الباقر بغير تنوين.

واختلفوا في ﴿فَنَنْفَعُهُ﴾ [عبس: ٤]، فقرأ عاصم بنصب العين، وقرأ الباقر برفعها.

واختلفوا في ﴿لَهُ تَصَدَّى﴾ [عبس: ٦]، فقرأ المدنيان وابن كثير بتشديد الصاد، وقرأ الباقر بتخفيفها. وتقدم ﴿عَنْ لَلَّهِ﴾ [عبس: ١٠] في تاءات البزي من البقرة [٢٦٧] \*<sup>(٢)</sup>.

(١) السبعة: ٦٧١.

(٢) ما بين النجمتين في (س) و(ظ) جاء قبل ﴿تَصَدَّى﴾.

واختلفوا في ﴿أَنصَبْنَا﴾ [عبس: ٢٥]، فقرأ الكوفيون بفتح الهمزة، وافقهم رويس وصلاً، وقرأ الباقون بكسر الهمزة، ووافقهم رويس في الابتداء، وانفرد ابن مهران عن هبة الله عن التمار عنه بالكسر في الحالين.

واختلفوا في ﴿سُحِرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، فقرأ ابن كثير والبصريان إلا أبا الطيب عن رويس بتخفيف الجيم، وقرأ الباقون وأبو الطيب عن رويس بتشديدها. وتقدم ﴿فَيَأْتِي﴾ [المرسلات: ٥٠] للأصبهاني في باب «الهمز المفرد».

واختلفوا في ﴿قُلْتُ﴾ [التكوير: ٩]، فقرأ أبو جعفر بتشديد التاء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]، فقرأ المدنيان وابن عامر ويعقوب وعاصم بتخفيف الشين، وقرأ الباقون بتشديدها.

واختلفوا في ﴿سُعِرَتْ﴾ [التكوير: ١٢]، فقرأ المدنيان وابن ذكوان وحفص ورويس بتشديد العين، واختلف عن أبي بكر: فروى العُلَيْمِيُّ كذلك، وروى يحيى عنه بالتخفيف، وكذلك قرأ الباقون.

واختلفوا في ﴿بُضَيْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو / والكسائي ورويس بالظاء، وانفرد ابن مهران بذلك عن رَوْح أيضاً، وقرأ الباقون بالضاد، وكذا هي في جميع المصاحف. وتقدم ﴿الْجَوَارِ﴾ [التكوير: ٢٤] ليعقوب في «الوقف على المرسوم».

واختلفوا في ﴿فَعَدَلَكْ﴾ [الانفطار: ٧]، فقرأ الكوفيون بتخفيف الدال، وقرأ الباقون بتشديدها.



واختلفوا في ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الانفطار: ٩]، فقرأ أبو جعفر بالغيب وقرأ الباقر بالخطاب. وتقدّم إدغام لام ﴿بَلْ تُكَذِّبُونَ﴾ في بابه.

واختلفوا في ﴿يَوْمَ لَا تَعْلَمُكَ﴾ [الانفطار: ١٩]، فقرأ ابن كثير والبصريان برفع الميم، وقرأ الباقر بنصبها. وتقدّم ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] لحفص في السكت، ولغيره في الإمالة.

واختلفوا في ﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ﴾ [المطففين: ٢٤]، فقرأ أبو جعفر ويعقوب بضمّ التاء وفتح الراء، ورفع ﴿نَضْرَةَ﴾، وقرأ الباقر بفتح التاء وكسر الراء، ونصب ﴿نَضْرَةَ﴾.

واختلفوا في ﴿خَتَمُهُ مِسْكٌ﴾ [المطففين: ٢٦]، فقرأ الكسائي ﴿خَتَمُهُ﴾ بفتح الخاء وألف بعدها من غير ألف بعد التاء، وقرأ الباقر بكسر الخاء من غير ألف بعدها وبالألف بعد التاء<sup>(١)</sup>، ولا خلاف عنهم في فتح التاء.

وتقدّم ﴿فَكِهِينَ﴾ [المطففين: ٣١] في يس [٥٥] لأبي جعفر وحفص وابن عامر بخلاف. وتقدّم ﴿هَلْ تُؤْبَ﴾ [المطففين: ٣٦] في بابه.

واختلفوا في ﴿وَيَصِلَى سَعِيرًا﴾ [الانشقاق: ١٢]، فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي بضمّ الياء وفتح الصاد وتشديد اللّام، وقرأ الباقر بفتح الياء وإسكان الصاد وتخفيف اللّام.

واختلفوا في ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ [الانشقاق: ١٩]، فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي

(١) في المطبوع: التاء المثلثة، وهو تصحيف.

وخلف بفتح الباء، وقرأ الباقون بضمّها. وتقدّم ﴿قُرِئَ﴾ [الانشقاق: ٢١] في «الهمز المفرد»، و ﴿الْقُرْآنُ﴾ [الانشقاق: ٢١] في «النقل».

واختلفوا في ﴿الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ [البروج: ١٥]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بخفض الدال، وقرأ الباقون برفعها. وتقدّم ﴿قُرْآنٌ﴾ [البروج: ٢١] في «النقل».

واختلفوا في ﴿تَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢]، فقرأ نافع برفع الظاء، وقرأ الباقون بخفضها. وتقدّم ﴿لَمَّا عَلَيْنَا﴾ [الطارق: ٤] في هود [١١١] لأبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة.

## ومن سورة الأعلى إلى آخر القرآن

تقدّم إمالة رؤوس آيها من لدن ﴿الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] إلى ﴿وَمُوسَى﴾ [الأعلى: ١٩] في باب «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ [الأعلى: ٣]، فقرأ الكسائي ﴿قَدَّرَ﴾ بتخفيف الدال، وقرأ الباقون / بتشديدها.

واختلفوا في ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦]، فقرأ أبو عمرو بالغيب، وانفرد ابن مهران بذلك عن رَوْح في كل كتبه، وبالاخلاف عن رويس في بعضها، وقرأ الباقون بالخطاب، وهم في إدغام اللام على أصولهم.

واختلفوا في ﴿تَصَلَّى نَارًا﴾ [الغاشية: ٤]، فقرأ البصريان وأبو بكر بضمّ التاء، وقرأ الباقون بفتحها. وتقدّم ﴿ءَانِيَةً﴾ [الغاشية: ٥] لهشام في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً﴾ [الغاشية: ١١]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس ﴿لَا تَسْمَعُ﴾ بياء مضمومة على التذكير ﴿لَغِيَةً﴾ بالرفع، وقرأ نافع كذلك إلا أنّه بالتاء على التأنيث، وقرأ الباقون بالتاء مفتوحة ﴿لَغِيَةً﴾ بالنصب. وتقدّم ﴿بِمُصْطَفِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] في الطور [٣٧].

واختلفوا في ﴿إِيَّايَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الياء، وقرأ الباقون بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿وَالْوَرَى﴾ [الفجر: ٣]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف بكسر الواو، وقرأ الباقون بفتحها.

واختلفوا في ﴿فَقَدَّرَ﴾ [الفجر: ١٦]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر بتشديد الدال، وقرأ الباقر بتخفيفها.

واختلفوا في ﴿تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٧]، و ﴿تَحْصُوتُ﴾ [الفجر: ١٨]، و ﴿وَتَأْكُلُونَ﴾ [الفجر: ١٩]، و ﴿وَتُحِبُّونَ﴾ [الفجر: ٢٠]، فقرأ البصريان سوى الزُّبَيْرِي عن رَوْح بالغيب في الأربعة، وقرأ الباقر بالخطاب ومعهم الزُّبَيْرِي عن رَوْح، وأثبت الألف بعد الحاء في ﴿تَحْصُوتُ﴾ [الفجر: ١٨] أبو جعفر والكوفيون، ويمدون للساكن. وتقدم ﴿وَجَاءَ﴾ [الفجر: ٢٣] أول البقرة [١١].

واختلفوا في ﴿لَا يَعْذِبُ﴾ [الفجر: ٢٥]، و ﴿وَلَا يُؤْتِي﴾ [الفجر: ٢٦]، فقرأ يعقوب والكسائي بفتح الدال والثاء، وقرأ الباقر بكسرهما. وتقدم ﴿الْمُطْمِئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] في «الهمز المفرد».

وفيهما من الإضافة ياءان: ﴿رَفَّتْ أَكْرَمِينَ﴾ [الفجر: ١٥]، ﴿رَفَّتْ أَهْنِينَ﴾ [الفجر: ١٦]، فتحهما المدنيان وابن كثير وأبو عمرو.

ومن الزوائد أربع ياءات: ﴿يَسِّرْ﴾ [الفجر: ٤]، أثبتها وصلأ المدنيان وأبو عمرو، وفي الحاليين يعقوب وابن كثير. ﴿بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، أثبتها وصلأ ورش، وفي الحاليين يعقوب وابن كثير بخلاف عن قبل في الوقف، كما تقدم. ﴿أَكْرَمِينَ﴾ [الفجر: ١٥] و ﴿أَهْنِينَ﴾ [الفجر: ١٦] أثبتها وصلأ المدنيان وأبو عمرو بخلاف عنه على ما ذكر في باب «الزوائد»، وفي الحاليين / يعقوب والبيزي.

واختلفوا في ﴿مَا لَا بُدَّ﴾ [البلد: ٦]، فقرأ أبو جعفر بتشديد الباء، وقرأ الباكون بتخفيفها.

وتقدّم ﴿أَيْحَبُ﴾ [البلد: ٥-٧] في البقرة [٢٧٣] و﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ﴾ [البلد: ٧] في «هاء الكناية».

واختلفوا في ﴿فَكَرَبَةٍ \* إِطْعَمُ﴾ [١٣، ١٤]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ﴿فَكَ﴾ بفتح الكاف ﴿رَبَةً﴾ بالنصب ﴿أَطْعَمُ﴾<sup>(١)</sup> بفتح الهمزة والميم من غير تنوين ولا ألف قبلها، وقرأ الباكون برفع ﴿فَكَ﴾ وخفض ﴿رَبَةً﴾ ﴿إِطْعَمُ﴾ بكسر الهمزة ورفع الميم مع التنوين والألف قبلها.

وتقدّم ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] في «الهمز المفرد». وتقدّم رؤوس آي ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] في «الإمالة».

واختلفوا في ﴿وَلَا يَخَافُ﴾ [الشمس: ١٥]، فقرأ المدنيان وابن عامر ﴿فَلَا﴾ بالفاء، وكذا هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباكون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم.

وتقدّم رؤوس آي ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١] في «الإمالة». وتقدّم ﴿لِّلْبُسْرِ﴾ [الليل: ٧]، و﴿لِّلْعُسْرِ﴾ [الليل: ١٠] لأبي جعفر في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُوا﴾. وتقدّم ﴿نَارَاتَلَطَّى﴾ [الليل: ١٤] لرويس والبزي في تاءاته من البقرة [٢٦٧].

(١) في المطبوع: زيادة ﴿أَزْ﴾.

وتقدّم رؤوس آي ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] إلى ﴿فَأَغْنِ﴾ [الضحى: ٨] في الإمالة.

وتقدّم ﴿الْمُرْسَرَّاءُ﴾ في الموضعين [الشرح: ٥، ٦] لأبي جعفر من البقرة [٦٧] عند ﴿هَزُوءًا﴾.

وتقدّم ﴿أَقْرَأَ﴾ في الموضعين [العلق: ١، ٣] لأبي جعفر في «الهمز المفرد». وتقدّم إمالة رؤوس آي العلق من قوله: ﴿لِطَافٍ﴾ [العلق: ٦] إلى ﴿بَرِّئَ﴾ [العلق: ١٤] في «الإمالة».

واختلف عن قبل في ﴿أَنْزَاهُ اسْتَفَى﴾ [العلق: ٧]: فروى ابن مجاهد وابن شنبوذ وأكثر الرواة عنه ﴿رَاهُ﴾ بقصر الهمزة من غير ألف، ورواه الزَّيْنَبِيُّ وحده عن قبل بالمد، فخالف سائر الرواة عن قبل، إلا أن ابن مجاهد غلط قبلًا في ذلك فربما لم يأخذه به، وزعم أن الخزاعي رواه عن أصحابه بالمد.

وردّ الناس على ابن مجاهد في ذلك؛ بأن الرواية إذا ثبتت وجب الأخذ بها، وإن كانت حجتها في العربية ضعيفة، كما تقدّم تقرير ذلك؛ وبأن الخزاعي لم يذكر هذا الحرف في كتابه أصلاً.

قلت: وليس ما ردّ به على ابن مجاهد في هذا لازماً؛ فإن الراوي إذا ظنّ غلط المروي عنه لا يلزمه رواية ذلك عنه إلا على سبيل البيان، سواء كان المروي صحيحاً أم ضعيفاً، إذ لا يلزم من غلط المروي عنه ضعف المروي في نفسه، فإنّ قراءة ﴿مَرْذَوِينَ﴾ [الأنفال: ٩] بفتح الدال صحيحة مقطوع بها، / وقرأ بها ابن مجاهد على قبل مع نصّه أنّه غلط في ذلك، ولا شك أن الصواب مع ابن مجاهد في ذلك.

وأما كون الخزاعي لم يذكر هذا الحرف في كتابه، فلا يلزم أيضاً؛ فإنه يحتمل أن يكون سأل عن ذلك؛ فإنه أحد شيوخه الذين روى عنهم قراءة ابن كثير.

والذي عندي في ذلك: أنه إن أخذَ بغير طريق ابن مجاهد والزَّينبي عن قبل كطريق ابن شنبوذ وأبي ربيعة الذي هو أجلُّ أصحابه، وكابن الصَّبَّاح، والعباس ابن الفضل، وأحمد بن محمد بن هارون، ودُّلْبَةُ الْبَلْخِي، وابن ثَوْبَان، وأحمد بن محمد الِيقْطِيني، ومحمد بن عيسى الجَصَّاص وغيرهم، فلا ريب في الأخذ له من طرقهم بالقصر وجهاً واحداً؛ لروايتهم كذلك من غير إنكار.

وإن أخذَ بطريق الزَّينبي عنه فالمدُّ كالجماعة وجهاً واحداً.

وإن أخذَ بطريق ابن مجاهد فينظر: فإن كان<sup>(١)</sup> ممن روى القَصْر عنه كصالح المؤدَّب، وبِكَار بن أحمد، والمطوعي، والشَّنبوذي، وعبد الله بن اليسع الأنطاكي، وزيد بن أبي بلال، وغيرهم فيؤخذ به كذلك.

وإن كان ممن روى المدَّ عنه كأبي الحسن المعدَّل، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي حفص الكَتَّاني، وغيرهم فالمدُّ فقط.

وإن كان ممن صحَّ عنه الوجهان من أصحابه أخذَ بهما، كأبي أحمد السامري روى عنه فارس بن أحمد القَصْر، وروى عنه ابن نفيس المدَّ، وكزيد بن علي بن بلال، روى عنه أبو الفرج النَّهروائي وأبو محمد بن الفحام القَصْر، وروى عنه عبد الباقي بن الحسن المدَّ.

(١) كذا في (س) فقط، وهو المناسب عندي، وفي البقية: «فتنظر فيمن».

والوجهان جميعاً من طريق ابن مجاهد في «الكافي» و«تلخيص» ابن بليمة وغيرهما، ومن غير طريقه في «التجريد» و«التذكرة» وغيرهما، وبالقصر قطع في «التيسير» وغيره من طريقه.

ولا شك أنَّ القصر أثبت وأصحُّ عنه من طريق الأداء، والمدَّ أقوى من طريق النصِّ، وبهما آخذ من طريقه جمعاً بين النصِّ والأداء.

ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية، وخالف الرواية، والله تعالى أعلم.

وتقدّم الخلاف في إمالة «الراء» منه و«الهمزة» في بابها، وكذلك في ﴿أَدْرَكَ﴾ [القدر: ٢] و﴿أَرَبَّيْتَ﴾ [العلق: ٩، ١١، ١٣] ذكر في «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ [القدر: ٤] في تاءات البزي من البقرة [٢٦٧].

واختلفوا / في ﴿مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، فقرأ الكسائي وخلف بكسر اللام، وقرأ الباكون بفتحها، والأزرق عن ورش على أصله في تفخيمها.

وتقدّم ﴿الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦، ٧] لنافع وابن ذكوان في «الهمز المفرد». وتقدّم ﴿خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨] في «هاء الكناية».

وتقدّم ﴿بَصْدُرُ﴾ [الزلزلة: ٦] في النساء [٩٠]. وتقدّم ﴿خَيْرَ أَيْرُهُ﴾ [الزلزلة: ٧] و﴿شَرَّ أَيْرُهُ﴾ [الزلزلة: ٨] في «هاء الكناية».

وتقدّم ﴿وَالْعَدِيدَتِ صَبَحًا \* فَالْمُعِيرَتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ١، ٣] لخلّاد في «الإدغام الكبير».



وتقدّم ﴿مَاهِيَةً \* نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] في باب «الوقف على الرسم».  
واختلفوا في ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، فقرأ ابن عامر والكسائي  
بضمّ التاء، وقرأ الباقر بفتحها.

واتفقوا على فتح التاء في الثانية وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾  
[التكاثر: ٧]؛ لأنّ المعنى فيه أنّهم يرونها؛ أي: تريهم أولاً الملائكة أو من شاء، ثم  
يرونها بأنفسهم، ولهذا قال الكسائي: إنّك لتري أولاً، ثم ترى، والله أعلم.

واختلفوا في ﴿جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ٢]، فقرأ أبو جعفر وابن عامر وحمزة  
والكسائي وخلف وروح بتشديد الميم، وقرأ الباقر بتخفيفها. وتقدّم ﴿يَحْسَبُ﴾  
[الهمزة: ٣] في البقرة [٢٧٣]، و ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٨] في «الهمز المفرد»

واختلفوا في ﴿عَمِدٍ﴾ [الهمزة: ٩]، فقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر  
بضمّ العين والميم، وقرأ الباقر بفتحها.

واتفقوا على قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [لقمان: ١٠]، أنّه بفتح  
العين والميم؛ لأنّه جمع «عماد» وهو البناء كـ «إهاب» و «أُهب» و «إدام» و «أدم»؛  
ولهذا قيل في تفسيره: هو بناء محكم مستطيل يمنع المرتفع أن يميل.

واختلفوا في ﴿لَا يَلْفُ قَرِيشٍ﴾ [قريش: ١]، فقرأ ابن عامر بغير ياء بعد  
الهمزة، مثل «لِعَلَفٍ» مصدر «ألف» ثلاثياً يقال: «ألف الرجل ألفاً وإلفاً».

وقرأ أبو جعفر بياء ساكنة من غير همز، وقيل إنّّه أتبع، لما أبدل الثانية ياء  
حذف الأولى حذفاً على غير قياس، ويحتمل أن يكون الأصل عنده ثلاثياً كقراءة  
ابن عامر، ثم خفف كـ «إبل» ثم أبدل على أصله، ويدلّ على ذلك قراءته الحرف  
الثاني كذلك، والله أعلم.

وقرأ الباقون بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة.

واختلفوا في ﴿إِلَٰفِهِمْ﴾ [قريش: ٢]، فقرأ أبو جعفر بهمزة مكسورة من غير ياء، وهي قراءة عكرمة، وشيبة، وابن عتبة، وجاءت عن ابن كثير أيضاً. وروى الحافظ أبو العلاء عن أبي العز عن أبي علي الواسطي قال: «داخني شك في ذلك، / فأخذت عنه بالوجهين»<sup>(١)</sup>.

قلت: إن عني بمثل «عَلْفِهِمْ» بإسكان اللام كما هي رواية العمري عن أبي جعفر؛ فقد<sup>(٢)</sup> خالفه الناس أجمعون فَرَوُوهَا<sup>(٣)</sup> عنه ﴿إِلَٰفِهِمْ﴾ بلا شك، وهو الصحيح.

ووجَّها أن تكون مصدر ثلاثي، كقراءة ابن عامر الأول.

وإن عَنَى مثل<sup>(٤)</sup> «عَنِهِمْ»<sup>(٥)</sup> بفتح اللام مع حذف الألف كما رواه الأهوازي في كتابه «الإقناع» وتبعه الحافظ أبو العلاء؛ ومن أخذ منه، فهو شاذ وأحسبه غلطاً من الأهوازي، والله أعلم. وقرأ الباقون بالهمزة وياء ساكنة بعدها.

وتقدَّم ﴿أَرَأَيْتَ﴾ [الماعون: ١] و﴿سَآئِلُكَ﴾ [الكوثر: ٣] في «الهمز المفرد». وتقدَّم ﴿عَبِيدُونَ﴾ [الكافرون: ٣-٥] و﴿عَايِدٌ﴾ [الكافرين: ٤] في «الإمالة».

وفيهما من الإضافة ياء واحدة: ﴿وَلِي دِينٍ﴾ [الكافرون: ٦]، فتحها نافع وهشام وحفص والبيزي بخلاف عنه.

(١) غاية الاختصار: ٧٢٦/٢.

(٢) في المطبوع: «وقد» بالواو.

(٣) في المطبوع: «فرواها»، وهو تحريف.

(٤) في المطبوع: «بمثل»، وهو تحريف.

(٥) في المطبوع: «عنهم» بالياء المثناة التحتية بعد النون، وهو تصحيف.

ومن الزوائد: ﴿دِينَ﴾ [الكافرون: ٦] أثبتها في الحالين يعقوب.

واختلفوا في ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، فقرأ ابن كثير بإسكان الهاء، وقرأ الباقر بفتحها.

واتفقوا على فتح الهاء من ﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]، ومن ﴿وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ﴾ [المرسلات: ٣١]؛ لتناسب الفواصل؛ ولثقل العلم بالاستعلام، والله أعلم.

وما أحسن قول الإمام أبي شامة رحمه الله حيث قال: «خَفَّ الْعَلَمَ بِالْإِسْكَانِ؛ لِثَقَلِ الْمُسَمَّى عَلَى الْجَنَانِ، وَالْإِسْمِ عَلَى اللِّسَانِ»<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [٤]، فقرأ عاصم ﴿حَمَّالَةً﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

وتقدّم ﴿كُفُّوا﴾ [الإخلاص: ٤] ليعقوب وحمزة وخلف ولحفص في البقرة [٦٧] عند ﴿هُزُّوا﴾.

واختلف عن رويس في ﴿الْفَقَثَتِ﴾ [الفلق: ٤]: فروى النخاس عن التمار عنه من طريق الكارزيني، والجوهري عن التمار ﴿النَّافِثَاتِ﴾ بألف بعد النون وكسر الفاء مخففة من غير ألف بعدها، وكذا رواه أحمد بن محمد اليقطيني، وغيره عن التمار، وهي رواية عبد السلام المعلم عن رويس، ورواية أبي الفتح النحوي عن يعقوب، وقراءة عبد الله بن القاسم المدني، وأبي السَّمَّال، وعاصم الجحدري، ورواية ابن أبي سريج<sup>(٢)</sup> عن الكسائي، وجاءت عن الحسن البصري، وهي التي

(١) إبراز المعاني: ٤/ ٢٧٠.

(٢) في المطبوع: «شريح» بالشين المعجمة والحاء المهملة، وهو تحريف، وانظر: غاية النهاية: ٦٣/ ١.

قطع بها لرويس صاحب «المبهج» وصاحب «التذكرة» وذكره عنه أيضاً أبو عمرو والداني، وأبو الكرم، وأبو الفضل الرازي، وغيرهم.

وروى باقي / أصحاب التمار عنه عن رويس بتشديد الفاء وفتحها وألف بعدها من غير ألف بعد النون، وبذلك قرأ الباقيون. وأجمعت المصاحف على حذف الألفين فاحتملتها القراءتان.

وكذلك ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾ مما انفرد به أبو الكرم الشهرزوري في كتابه «المصباح» عن رَوْح بضمّ النون وتخفيف الفاء<sup>(١)</sup> جمع «نَفَّاثَة»، وهو ما نَفَثْتُهُ من فيك.

وقرأ أبو الربيع والحسن أيضاً ﴿النَّفَّاثَاتِ﴾ بغير ألف وتخفيف الفاء وكسرها. والكل مأخوذ من «النَّفْث»، وهو شبه «النَّفْخ»، يكون في الرُّقِية ولا ريق معه، فإن كان معه ريق فهو «التَّفْل»، يقال منه: نَفَثَ الراقي يَنْفِثُ وينْفُثُ، بالكسر والضم.

﴿النَّفَثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾، بالتشديد: السواحر على مراد تكرار الفعل والاحتراف به.

و ﴿النَّفِثَاتِ﴾ تكون للدفع الواحدة من الفعل، ولتكراره أيضاً، و ﴿النَّفِثَاتِ﴾ يجوز أن يكون مقصوراً من ﴿النَّفِثَاتِ﴾، ويحتمل أن يكون في الأصل على «فَعِلَات» مثل «حَذِرَات»؛ لكونه لازماً، فالقراءات الأربع ترجع إلى شيء واحد ولا تخالف الرسم. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في المطبوع: «وجع» بالواو، وهو تحريف.

## باب التكبير وما يتعلق به

وبعض المؤلفين لم يذكر هذا الباب أصلاً، كابن مجاهد في «سبعته»، وابن مهران في «غايته»، وكثير منهم يذكره مع باب «البسمة» متقدماً، كالهذلي، وابن مؤمن، والأكثر من آخره؛ لتعلقه بالسور الأخيرة، ومنهم من يذكره في موضعه عند سورة والضحي وألم نشرح، كأبي العز القلانسي، والحافظ أبي العلاء الهمداني، وابن شريح، ومنهم من أخره إلى بعد إتمام الخلاف وجعله آخر كتابه، وهم الجمهور من المشاركة والمغاربة، وهو الأنسب؛ لتعلقه بالختم والدعاء وغير ذلك، وينحصر الكلام على هذا الباب في أربعة فصول.

## الفصل الأول

### في سبب وروده

اختلف في سبب ورود التكبير من المكان المعين، فروى الحافظ أبو العلاء / بإسناده عن أحمد بن فرح عن البزي أن الأصل في ذلك أن النبي ﷺ انقطع عنه الوحي، فقال المشركون: قلى محمداً ربّه، فنزلت سورة ﴿وَالضُّحَى﴾، فقال النبي ﷺ: (الله أكبر)، وأمر النبي ﷺ أن يكبر إذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ مع خاتمة كل سورة حتى يختم<sup>(١)</sup>.

قلت: وهذا قول الجمهور من أئمتنا، كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عمرو الداني، وأبي الحسن السخاوي، وغيرهم من متقدم ومتأخر، قالوا: فكبر النبي ﷺ شكراً لله لما كذب المشركين، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: قال: الله أكبر تصديقاً لما أفاء<sup>(٣)</sup> عليه وتكديماً للكافرين، وقيل فرحاً وسروراً أي: بنزول الوحي.

قال شيخنا الحافظ أبو الفداء ابن كثير رحمه الله: «ولم يُروَ ذلك بإسناد يحكم عليه بصحة ولا ضعف»<sup>(٤)</sup>.

يعني كون هذا سبب التكبير، وإلا فانقطاع الوحي مدّة أو إبطاؤه مشهور،

(١) الغاية: ٢ / ٧٢٠.

(٢) هو الإمام السخاوي. انظر: فتح الوصيد: ٤ / ١٣٤١.

(٣) في المطبوع: «أنا»، بالنون، وكذلك عند السخاوي في فتح الوصيد: ٤ / ١٣٤١، وأبي شامة في إبراز المعاني:

٤٨٢ / ٤.

(٤) تفسيره: ٤ / ٤٤٥.

رواه سفيان بن عيينة<sup>(١)</sup>، عن الأسود بن قيس، عن جُنْدُبِ الْبَجَلِيِّ كما سيأتي، وهذا إسناد لا مرية فيه، ولا شك.

وقد اختلف أيضاً في سبب انقطاع الوحي أو إبطائه، وفي القائل: «قلاه ربه» وفي مدّة انقطاعه:

ففي «الصحيحين» من حديث جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه (اشتكى النبي ﷺ فلم يقم ليلة أو ليلتين، فجاءته امرأة فقالت: يا محمد إني أرى أن يكون شيطانك قد تركك، فأنزل الله ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١- ٣]، وفي رواية (أبطأ جبريل على رسول الله ﷺ فقال المشركون: قد ودّع محمد، فأنزل الله ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٢)</sup>. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: رمي رسول الله بحجر في أصبعه، فقال: (هل أنت إلا أصبعٌ دَمِيتِ، وفي سبيل الله ما لَقِيتِ) قال: فمكث ليلتين أو ثلاثاً لا يقوم، فقالت له امرأة: ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فنزلت ﴿وَالضُّحَى﴾، وهذا سياق غريب في كونه جعل سبباً لتركه القيام، وإنزال هذه السورة<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: «سفيان بن عيينة» يخالف ما ذكره الإمام ابن حجر رحمه الله، إذ قال بعد ذكره الحديث وسنده: «سفيان هو الثوري، ووهم من زعم أنه ابن عيينة». فتح الباري: ٨/٣.

(٢) انظر: المسند: ٤/ ٣١٢-٣١٣، البخاري: فضائل القرآن، برقم: ٤٦٠٠، مسلم: الجهاد والسير: برقم ٣٣٥٤-٣٣٥٥.

(٣) هذا كلام ابن كثير رحمه الله في «تفسيره»، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «من فسّر الشكوى بأصبعه ﷺ التي دميت لم يصب»، وقال: «ظنّ بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح، وليس كما ظن، فإنّ في طريق عبد الله بن شدّاد أن نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة، وجُنْدُب لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخراً كما حكاه البغوي في «معجم الصحابة» عن الإمام أحمد، فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب؛ إحداها مرسلة، والأخرى موصولة؛ لأنّ الأولى لم يحضرها، فروايتها لها مرسلة من مراسيل الصحابة، والثانية شهدها كما ذكر أنّه كان مع النبي ﷺ، ولا يلزم من عطف إحداها على الأخرى في رواية سفيان اتحادهما. والله أعلم». فتح الباري: ٨/٣.

قيل: إِنَّ هذه المرأة هي أمُّ جميل امرأة أبي لهب \* وقيل: بعض بنات عمه \*<sup>(١)</sup>.

وروى أحمد بن فرح قال حدثني ابن أبي بزة بإسناده «أَنَّ النبي ﷺ أهدى إليه قِطْفُ<sup>(٢)</sup> / عنب جاء قبل أوانه، فَهَمَّ أن يأكل منه، فجاءه سائل فقال: أطعموني مما رزقكم الله، قال: فَسَلَّمَ إليه العنقود، فلقيه بعض أصحابه فاشتراه منه وأهداه للنبي ﷺ، فعاد السائل \* إلى النبي ﷺ \*<sup>(٣)</sup> فسأله فأعطاه إياه، فلقيه رجل آخر من الصحابة فاشتراه منه وأهداه للنبي ﷺ، فعاد السائل فسأله فانتهره وقال: (إِنَّكَ مُلِحٌّ) فانقطع الوحي عن النبي ﷺ أربعين صباحاً، فقال المنافقون: قلى محمداً ربُّه، فجاء جبريل عليه السلام، فقال: اقرأ يا محمد، قال: وما أقرأ؟ فقال: اقرأ ﴿وَالْضُّحَى﴾ فلَقَنَهُ السُّورَةَ، فأمر النبي ﷺ أُمَيَّاً لما بلغ ﴿وَالْضُّحَى﴾ أن يكبر مع خاتمة كل سورة حتى يَخْتَمَ<sup>(٤)</sup>».

وهذا سياق غريب جداً، وهو مما انفرد به ابن أبي بزة أيضاً، وهو مُعْضَلٌ<sup>(٥)</sup>.

وقال الداني: حدثنا محمد بن عبد الله المقرئ<sup>(٦)</sup>، حدثنا أبي حدثنا علي بن

(١) ما بين النجمتين سقط من (س). ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن عساكر أنَّها كانت إحدى عَمَاتِهِ، فتح الباري: ٨ / ٣. وانظر: تفسير ابن كثير: ٤٤٦ / ٨.

(٢) هو العنقود. انظر: النهاية: ٨٤ / ٤.

(٣) ما بين النجمتين سقط من المطبوع.

(٤) الفقرة كلها بنصها في جامع البيان: ٣٩٧ / ٤.

(٥) في (س): «متصل»، وهو تحريف.

(٦) في المطبوع: «المري»، وكذا في جامع البيان.



الحسن، حدثنا أحمد بن موسى، حدثنا يحيى بن سلام في قوله: ﴿تَنْزَلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤] قال: قال قتادة: هذا قول جبريل عليه السلام، احتبس عن<sup>(١)</sup> النبي ﷺ في بعض الأحيان الوحي، فقال رسول الله ﷺ: «ما جئت حتى اشتقت إليك، فقال جبريل: ﴿وَمَنْ نَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

وروى العوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما: «لما نزل على رسول الله ﷺ القرآن، أبطأ عنه جبريل أياماً فتغير بذلك، فقال المشركون: ودعه ربُّه وقلاه، فأنزل الله تعالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾»<sup>(٣)</sup>.

قال الداني: فهذا سبب التخصيص بالتكبير من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ واستعمال النبي ﷺ إياه، وذلك كان قبل الهجرة بزمان فاستعمل ذلك المكيون، ونقل خلفهم عن سلفهم، ولم يستعمله غيرهم؛ لأنه ﷺ ترك ذلك بعد، فأخذوا بالآخر من فعله.

وقيل: كبر النبي ﷺ فرحاً وسروراً بالنعم التي عددها الله تعالى عليه في قوله: ﴿الْمُحَمَّدُ﴾ [الضحى: ٦-٩] إلى آخره، وقيل: شكراً لله تعالى على تلك النعم.

قلت: ويحتمل أن يكون تكبيره سروراً بما أعطاه الله عز وجل له ولأمته؛ حتى يرضيه في الدنيا والآخرة، فقد روى الإمام أبو عمرو الأوزاعي عن

(١) في (س): «على» بدل «عن».

(٢) جامع البيان: ٣٩٨/٤.

(٣) انظر الطبري: ١٤٨/٣٠، تفسير ابن كثير: ٤٤٧/٨.

إسماعيل بن عبد الله<sup>(١)</sup> بن عباس عن أبيه قال: (عرض على / رسول الله ﷺ ما هو مفتوح على أمته من بعده كنزاً كنزاً، فسُرَّ بذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] فأعطاه في الجنة ألف<sup>(٢)</sup> قَصْرٍ، في كل قَصْرٍ ما ينبغي له من الأزواج والخدم)، رواه ابن جرير وابن أبي حاتم من طريقه، وهذا إسناد صحيح إلى ابن عباس، ومثل هذا ما<sup>(٣)</sup> يقال إلا عن توقيف<sup>(٤)</sup>؛ فهو في حكم المرفوع عند الجماعة.

وقال السُّدِّيُّ عن ابن عباس: «كَبَّرَ النبي ﷺ أن لا يدخل أحدٌ من أهل بيته النار<sup>(٥)</sup>».

وقال الحسن: «يعني بذلك الشفاعة، وهكذا قال أبو جعفر الباقر عليه السلام<sup>(٦)</sup>».

وقيل: كَبَّرَ ﷺ لِمَا رآه من صورة جبرائيل عليه السلام التي خلقه الله عليها عند نزوله بهذه السورة، فقد ذكر بعض السلف منهم الإمام أبو بكر محمد بن إسحاق أن هذه السورة هي التي أوحاها جبرائيل عليه السلام إلى رسول الله ﷺ، حين تبدَّى له في صورته التي خلقه الله تعالى عليها، ودنا إليه

(١) كذا في جميع النسخ إسماعيل بن عبد الله بن عباس عن أبيه، وهو سهو أو خطأ سببه الاختصار في السند، والصواب: إسماعيل بن عبيد الله، هو ابن أبي المهاجر كما في: الطبري: ١٤٩/٣٠، ابن كثير: ٤٤٧/٨.

(٢) عند ابن كثير: «ألف ألف».

(٣) كذا في (س) وهو الموافق للمصدر المنقول عنه، وفي بقية النسخ: «لا» بدل «ما».

(٤) تفسير الطبري: ١٤٩/٣٠، ابن كثير: ٤٤٨/٨.

(٥) ذكره ابن كثير وفيه «من رضا» بدل «كَبَّرَ»، وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم.

انظر: تفسير ابن كثير: ٤٤/٨، والطبري: ١٤٩/٣٠.

(٦) المصدر السابق.

وتدلى منهبطاً عليه<sup>(١)</sup> وهو بالأبْطَح، ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]، قال: قال له هذه السورة ﴿وَالضُّحَىٰ \* وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> [الضحى: ١، ٢].

قلت: وهذا قول قوي جيّد؛ إذ التكبير إنّما يكون غالباً لأمر عظيم أو مهوّل، والله أعلم.

وقيل: زيادة في تعظيم الله مع التلاوة لكتابه، والتبرك بختم وحيه وتنزيله، والتنزيه له من السوء، قاله مكّي، وهو نحو قول علي عليه السلام: «إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَلْيُغْثَ قِصَارَ»<sup>(٣)</sup> المفصّل فكبر الله، فكأن التكبير شكر لله، وسرور وإشعار بالختم.

فإن قيل: فما ذكرتم كله يقتضي سبب ابتداء التكبير من ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ أولها أو آخرها، وقد ثبت ابتداء التكبير أيضاً من أوّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، فهل من سبب يقتضي ذلك؟

قلت: لم أر أحداً تعرّض لهذا، فيحتمل أن يكون الحكم الذي لسورة الضحى انسحب للسورة التي تليها، وجعل حكم ما لآخر الضحى لأوّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ويحتمل أنّه لَمَّا كان ما ذكر فيها من النعم عليه ﷺ هو من تمام تعداد النعم عليه فأُخِرَ إلى انتهائه.

فقد روى ابن أبي حاتم بإسناد جيد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «سألت ربي / مسألة ودِدْتُ أنّي لم أكن سألته، فقلت: قد كانت قبلي أنبياء، منهم

(١) «عليه» سقطت من (س).

(٢) الفقرة كلها كلام ابن كثير في تفسيره: ٤٤٧/٨.

(٣) في المطبوع: «قصارى»، وهو تحريف.

من سَخَّرَ له الريح ومنهم من يحيي الموتى، قال: يا محمد ألم أجدك يتيماً فأويتك؟ قلتُ: بلى ياربُّ. قال: ألم أجدك ضالاً فهديتك؟ قلتُ: بلى ياربُّ. قال: ألم أجدك عائلاً فأغنيتك؟ قلتُ: بلى ياربُّ. قال: ألم أشرح لك صدرك؟ ألم أرفع لك ذكرك؟ قلتُ: بلى ياربُّ<sup>(١)</sup>. فكان التكبير عند نهاية ذكر النعم أنسب.

ويحتمل أن يكون في هذه السورة من الخصيصة التي لا يشاركه فيها غيره، وهو رفع ذكره ﷺ حيث يقول: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤].

قال مجاهد: «لا أذكرُ إلا ذُكرتَ معي: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله<sup>(٢)</sup>».

وقال قتادة: «رَفَعَ الله ذكره في الدنيا والآخرة، فليس خطيبٌ ولا متشهدٌ ولا صاحبُ صلاةٍ إلا ينادي بها: أشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسول الله<sup>(٣)</sup>».

وروى ابن جرير عن أبي سعيد رفعه قال: «أتاني جبريل فقال: إنَّ<sup>(٤)</sup> ربك يقول: كيف رفعتُ ذكرك؟ قال: الله أعلم. قال إذا ذكرتُ ذكرتَ معي<sup>(٥)</sup>».

(١) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢، الأحاديث المختارة: ١٠/ ٢٨٨، مجمع الزوائد: ٨/ ٢٤٥، المعجم الأوسط: ٧٥/ ٤.

(٢) الطبري: ٣٠/ ١٥٠-١٥١، تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢.

(٣) تفسير ابن كثير: ٨/ ٤٥٢.

(٤) في الطبري وكذا ابن كثير: «إن ربي وربك».

(٥) الطبري: ٣٠/ ١٥١، الثعلبي: ١/ ٢٣٣.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه»<sup>(١)</sup> من طريق<sup>(٢)</sup> دَرَّاج عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد. ورواه أبو يعلى الموصلي<sup>(٣)</sup> أيضاً من طريق ابن لهيعة.

وروى الحافظ أبو نعيم في «دلائل النبوة» بإسناده عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ (لَمَّا فَرَعْتُ مِمَّا أَمَرَنِي اللَّهُ بِهِ مِنْ أَمْرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، قُلْتُ: يَا رَبِّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا وَتَذَكَّرُ حَجَّتَهُ<sup>(٤)</sup>): جعلت إبراهيم خليلاً، وموسى كليلاً، وسخرت لداود الجبال، ولسليمان الريح والشياطين، وأحييت لعيسى الموتى، فما جعلت لي؟ قال: أوليس قد أعطيتك أفضل من ذلك كله. أن<sup>(٥)</sup> لا أذكرُ إِلَّا ذُكِرْتَ معي، وجعلتُ صدورَ أُمَّتِكَ أناجيلهم يقرؤون القرآن ظاهراً، ولم أعطها أمة، وأعطيتك كنزاً من كنوز عرشي<sup>(٦)</sup>: لا حول ولا قوة إِلَّا بالله<sup>(٧)</sup>).

وهذا هو أنسب مما تقدّم، والله أعلم / .

(١) صحيح ابن حبان: ١٧٥ / ٨.

(٢) في المطبوع: «طرق»، بالجمع، وهو تحريف.

(٣) مسند أبي يعلى: ٥٢٢ / ٢.

(٤) كذا في جميع النسخ الخطية، وعند ابن كثير: ٤٥٢ / ٨: «وقد كرمته»، ولعلها هي الصواب.

(٥) عند ابن كثير: ٤٥٢ / ٨: «أني لا».

(٦) في المطبوع: زيادة «هو» بعد «عرشي»، وليست في النسخ.

(٧) لم أجد هذا الحديث في المقدار المطبوع من «دلائل النبوة»، لكن يرجح لدى البحث أن المؤلف هنا ينقل

بواسطة ابن كثير رحمه الله، إذ إن من قوله: «فقد روى ابن أبي حاتم... إلى هنا» هو بنصه كلام ابن كثير لا

يختلف عنه إِلَّا في تقديم بعض الفقرات على بعض، والله أعلم.

انظر: تفسير ابن كثير: ٤٥٢ / ٨.

## الفصل الثاني

### في ذكر من ورد عنه وأين ورد وصيغته

فاعلم أنَّ التكبير صحَّ عن<sup>(١)</sup> أهل مكة، قرائهم وعلماهم وأئمتهم ومن روى عنهم صحَّة استفاضت واشتهرت وذاعت وانتشرت حتى بلغت حدَّ التواتر، وصحت أيضاً عن أبي عمرو من رواية السوسي، وعن أبي جعفر من رواية العمري، ووردت أيضاً عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حبش وأبو الحسين الخبازيُّ عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازيُّ وأبو القاسم الهذليُّ والحافظ أبو العلاء، وقد صار على هذا العملُ عند أهل الأمصار في سائر الأقطار عند ختمهم في المحافل واجتماعهم في المجالس لدى الأمثال، وكثير منهم يقوم به في صلاة رمضان، ولا يتركه عند الختم على أي حال كان.

قال الأستاذ أبو محمد سبط الخياط في «المبهج»: «وحكى شيخنا الشريف عن الإمام أبي عبد الله الكارزينيَّ أنَّه كان إذا قرأ القرآن في درسه على نفسه، وبلغ إلى ﴿وَالضُّحَى﴾ كبر لكل قارئ قرأ له، فكان يبكي ويقول: ما أحسنها من سنة لولا أنَّي لا أحب مخالفة سنة النقل لكنت أخذت على كلِّ من قرأ عليَّ برواية بالتكبير لكن: القراءة سنة تتبَّع ولا تُبتدع<sup>(٢)</sup>».

وقال مكِّي: «وروي أنَّ أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمة من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ لكل القراء لابن كثير وغيره، سنة نقلوها عن شيوخهم<sup>(٣)</sup>».

(١) في المطبوع: «عند».

(٢) المبهج: ٨٨٨.

(٣) النص بحروفه في: الكشف: ٣٩٢ / ٢.

وقال الأهوازي: «والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة، يستعملونه في قراءتهم في الدروس والصلاة<sup>(١)</sup>». انتهى.

وكان بعضهم يأخذ به في جميع سور القرآن، ذكره<sup>(٢)</sup> الحافظ أبو العلاء الهمداني والهذلي عن أبي الفضل الخزاعي، قال الهذلي: «وعند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة لا يختص «بالضحى» وغيرها لجميع القراء<sup>(٣)</sup>».

قلت: والدينوري هذا هو أبو علي الحسين بن محمد بن حبش الدينوري، إمام متقن ضابط، قال عنه / الداني: «متقدم في علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون»، كما قدمنا عند ذكر وفاته في آخر إسناد قراءة أبي عمرو.

وها نحن نشير إلى ذكر الأئمة الذين ورد ذلك عنهم مفصلاً، وما صحَّ عندنا عن السلف مبيناً إن شاء الله.

قال الحافظ أبو عمرو الداني في كتابه «جامع البيان»: «كان ابن كثير من طريق القواس والبرقي وغيرهما يكبر في الصلاة والعرض من آخر سورة ﴿وَالضُّحَى﴾ مع فراغه من كل سورة إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، فإذا كبر في<sup>(٤)</sup> ﴿النَّاسِ﴾ قرأ «فاتحة الكتاب» وخمس آيات من أول سورة البقرة على عدد الكوفيين إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ثم دعا بدعاء الختمة».

(١) لم أجد هذا النص في الوجيز.

(٢) في المطبوع: «وذكره».

(٣) الكامل: ق ١٥٦ / ب.

(٤) في الجامع: «آخر الناس».

قال: «وهذا يسمّى الحالّ المرتحلّ، وله في فعله هذا دلائل<sup>(١)</sup> من آثار مروية، ورد التوقيف بها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين<sup>(٢)</sup>».

وقال أبو الطيب عبد المنعم بن غلبون: «وهذه سنّة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وهي سنّة بمكة لا يتركونها ألبتة، ولا يعتبرون رواية البزيّ ولا غيره<sup>(٣)</sup>».

وقال أبو الفتح فارس بن أحمد: «لا نقول إنّ لا بدّ لمن ختم أن يفعله، لكن من فعله فحسّن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه<sup>(٤)</sup>، وهو سنّة مأثورة عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين».

قلت: أما ما هو عن النبي ﷺ: فإنّي قرأت القرآن على الشيخ الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي المصريّ بها، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد المصريّ بها، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال قرأت القرآن على الإمام أبي الحسن علي بن شجاع العبّاسيّ المصريّ بها، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام وليّ الله أبي القاسم بن فيّز الشاطبيّ بمصر، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ.

(١) بعد كلمة «دلائل» في (ت) وكذا المطبوع زيادة «مستفيضة جاءت» وهي زيادة ليست في النسخ، ولا في جامع البيان، لعلها سبق نظر من الناسخ.

(٢) جامع البيان: ٣٨١/٤.

(٣) التذكرة: ٦٦٢/٢.

(٤) انظر: فتح الوصيد: ١٣٣٩/٤.



ح: وقرأت القرآن على الإمام قاضي المسلمين أبي العباس أحمد بن الحسين ابن سليمان الدمشقي بها، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على والدي المذكور بدمشق، فلما / بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي محمد القاسم بن أحمد الأندلسي بدمشق، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عبد الله محمد بن أيوب بن نوح الغافقي الأندلسي بها، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ.

قالا - أعني الشاطبي والغافقي هذا -: قرأنا القرآن على الإمام أبي الحسن علي ابن محمد بن هذيل بالأندلس، فلما بلغنا ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْنَا، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي داود سليمان بن نجاح الأموي بالأندلس، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني بالأندلس، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال قرأت القرآن على أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسي بمصر، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش ببغداد، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على أبي ربيعة محمد بن إسحاق الرِّبَعي بمكة، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على أبي الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم ابن أبي<sup>(١)</sup> بزة البزي بمكة، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ، قال: قرأت القرآن على عكرمة بن سليمان بمكة، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرْتُ.

وأخبرنا الحسن بن أحمد الدقاق الدمشقي قراءة عليه: أنبأنا الشيخ الإمام

(١) «أبي»: سقطت من المطبوع.

أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي مشافهة، أخبرنا الإمام شيخ الشيوخ أبو محمد عبد الوهاب بن عليّ البغداديّ، أخبرنا أبو العلاء الحسن بن أحمد الحافظ قراءة عليه، قال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن محمد الحافظ الهمدانيّ بهمذان، أنا أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز بن محمد الفارسيّ بهراة، أنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى الأنصاريّ، أنا أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد.

ح: وأخبرناه عالياً أبو علي بن أبي العباس بن هلال بقراءتي عليه بالجامع الأموي عن أبي الحسن علي بن أحمد السَّعْدِي<sup>(١)</sup>، أخبرنا أبو جعفر الصيدلانيّ في كتابه من أصبهان، قال: أخبرنا أبو علي<sup>(٢)</sup> الحسن بن أحمد الحداد أخبرنا أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد الصفار، أخبرنا أبو عبد الله أحمد بن محمد بن / بُنْدَار<sup>٢</sup> الشَّعَّار، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النِّبِيل قالاً: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بَزَّة البريُّ قال: سمعت عكرمة بن سليمان يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله بن قُسْطَنْطِين، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كَبَّرْ عند خاتمة كلِّ سورة حتى تختتم؛ فَإِنِّي قرأت على عبد الله بن كثير، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كَبَّرْ عند خاتمة كلِّ سورة حتى تختتم، وأخبره أنّه قرأ على مجاهد فأمره بذلك، وأخبره مجاهد أنّ ابن عباس أمره بذلك، وأخبره ابن عباس أنّ أبي بن كعب أمره بذلك، وأخبره أبي بن كعب أنّ النبي ﷺ أمره بذلك.

وأخبرنا به أحسن من هذا، أبو حفص عمر بن الحسن المراغي قراءة مني

(١) كذا ضبطت في (ظ) و (ك)، وفي (س): «السعيدى»، وهو تحريف.

(٢) «علي»: سقطت من المطبوع.

عليه، قلت له: أخبرك أبو الحسن بن البخاريّ سماعاً أو إجازة، أخبرنا عمر بن محمد بن طَبْرَزْد<sup>(١)</sup> الدارقزي، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد القزاز، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن النقوم، أخبرنا أبو طاهر المخلص، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد.

ح: وأخبرتنا الشيخةُ ستُّ العرب بنت محمد بن علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدية مشافهة، أخبرنا جدي علي بن أحمد حضوراً، عن أبي القاسم بن الصفار، أنا زاهر بن طاهر، أنا أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، ثنا أبو عمرو بن مطر، ثنا ابن صاعد، ثنا أحمد بن أبي بزة، فذكره.

هذا حديث جليل وقع لنا عالياً جداً، بيننا وبين البزي فيه من طريق المخلص سبعة رجال، رواه الحافظ أبو عمرو الدانيُّ عن فارس بن أحمد، حدثنا أبو الحسن المقرئ، حدثنا علي بن محمد الحجازيُّ، حدثنا محمد بن عبد العزيز المكيُّ المقرئ الضرير، حدثنا موسى بن هارون، ثنا البزيُّ، فذكره، ثمَّ قال الداني: «فهذا أتمُّ حديث روي في التكبير، وأصحُّ خبر جاء فيه<sup>(٢)</sup>».

وأخرجه الحاكم في «صحيحه المستدرک» عن أبي يحيى محمد بن عبد الله بن يزيد الإمام بمكة عن محمد بن علي بن زيد الصائغ عن البزي، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم<sup>(٣)</sup>».

(١) في المطبوع: «والدارقزي» بواو العطف، وهو خطأ.

(٢) جامع البيان: ٤ / ٣٨٤-٣٨٥.

(٣) المستدرک: ٣ / ٣٤٤.

قال الحافظ أبو العلاء الهمداني: لم يرفع أحد التكبير إلا البزّي فإن الروايات قد تظافرت / عنه برفعه \* إلى النبي ﷺ، قال: ورواه الناس فوقفوه على ابن عباس ومجاهد، ثم ساق الروايات برفعه \*<sup>(١)</sup>، ومدارها كلها على البزّي<sup>(٢)</sup>.

قلت: وقد تكلم بعض أهل الحديث في البزّي، وأظن ذلك من قبل رفعه له، فضعّفه أبو حاتم والعُقيلي<sup>(٣)</sup>، على أنّه قد رواه عن البزّي جماعة كثيرون، وثقات معتبرون، أحمد بن فرح، وإسحاق الخزاعي، والحسن بن الحُباب، والحسن بن محمد الحداد، وأبو ربيعة، وأبو مَعْمَر الجُمحي، ومحمد بن يونس الكُدَيْمي، ومحمد بن زكريا المكي، وأبو الفضل جعفر بن درستويه، وزكريا بن يحيى السَّاجي، وأبو يحيى عبد الله بن محمد بن زكريا بن الحارث ابن أبي ميسرة، وأبو عمرو قنبل، وأبو حبيب العباس بن أحمد البرقي، ومحمد بن علي الخطيب، وأبو عبد الرحمن، وأبو جعفر اللّهيّان، وموسى بن هارون، ومحمد بن هارون، ومضر بن محمد، والوليد بن بُنان، ومحمد بن أحمد الشَّطوي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن موسى بن الصَّبَّاح الخزاعي، وإبراهيم بن محمد بن الحسن، وأبو بكر ابن أبي عاصم النبيل، وأحمد بن محمد بن مقاتل، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ، ويحيى بن محمد بن صاعد، والإمام الكبير إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، ومن متن (ظ)، وكتب في حاشيتها.

(٢) هذه الفقرة بنصها كلام أبي شامة في إبراز المعاني: ٤ / ٢٨٢-٢٨٣ وفيه: «تطارقت» بدل «تظافرت».

(٣) قال أبو حاتم: «لا أحدث عنه»، وقال العقيلي: «هو منكر الحديث». الجرح والتعديل: ١ / ١ / ٧١،

وانظر: تفسير ابن كثير: ٨ / ٤٤٥.

كما أخبرني الشيخة المعمّرة أمّ محمد ستّ العرب بنت محمد بن علي بن أحمد الصالحية مشافهة بمنزلها بالسفح ظاهر دمشق، قالت: أخبرنا جدي أبو الحسن علي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة، أنا عبد الله بن عمر بن أحمد الصفّار في «كتابه»، أنا أبو القاسم الشحامي، أنا أبو بكر الحافظ، أنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل ثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، قال: سمعت أحمد بن محمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزّة يقول: سمعت عكرمة بن سليمان مولى شيبة يقول: قرأت على إسماعيل بن عبد الله المكي، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كَبُرَ حَتَّى تَحْتَم، فَإِنِّي أَنَا قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ فَأَمَرَنِي بِذَلِكَ، فَذَكَرَهُ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنِّي خَائِفٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَسْقَطَ ابْنُ أَبِي بَزَّةٍ أَوْ عَكْرَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ شِبْلًا».

قلت: يعني بين إسماعيل وابن كثير، ولم يُسَقَطْ واحد منهما شِبْلًا، فقد صَحَّتْ قِرَاءَةُ إِسْمَاعِيلَ / عَلَى ابْنِ كَثِيرٍ نَفْسَهُ، وَعَلَى شِبْلٍ، وَعَلَى مَعْرُوفٍ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْكُذَيْمِيُّ عَنِ الْبَزِيِّ عَنْ عَكْرَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَلَمَّا بَلَغْتَ ﴿وَالضُّحَى﴾ قَالَ: كَبُرَ مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ حَتَّى تَحْتَم، فَإِنِّي قَرَأْتُ عَلَى شِبْلٍ بْنِ عَبَّادٍ، وَعَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، فَأَمَرَانِي بِذَلِكَ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ فَأَمَرَهُ بِذَلِكَ، وَسَاقَهُ حَتَّى رَفَعَهُ.

ثمّ روى الحافظ أبو عمرو بسنده عن موسى بن هارون قال: قال البزي: قال لي أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: «إن تركت التكبير فقد تركت سنّة من سنن نبيك ﷺ»<sup>(١)</sup>.

(١) جامع البيان: ٤ / ٣٨٤. وذكره أيضاً السخاوي في «فتح الوصيد»: ٤ / ١٣٤٠.

قال شيخنا الحافظ عماد الدين بن كثير: «وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث<sup>(١)</sup>».

وروى الحافظ أبو العلاء عن البرقي قال: «دخلت على الشافعي إبراهيم بن محمد، وكنت قد وقفت عن هذا الحديث، فقال له بعض من عنده: إنَّ أبا الحسن لا يحدثنا بهذا الحديث، فقال لي: يا أبا الحسن، والله لئن تركته لتترك سنة نبيك، قال: وجاءني رجل من أهل بغداد ومعه رجل عباسي، وسألني عن هذا الحديث، فأبيت أن أحدثه إياه، فقال: والله لقد سمعناه من أحمد بن حنبل عن أبي بكر الأعين عنك، فلو كان منكراً ما رواه، وكان يجتنب المنكرات<sup>(٢)</sup>».

قلت: إبراهيم بن محمد الشافعي هذا هو إبراهيم بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف، وهو ابن عم الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، مات سنة سبع، ويقال سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو من أكبر أصحاب الإمام الشافعي المعدودين في الآخذين عنه.

وأما الروايات الموقوفة عن ابن عباس ومجاهد، فأسند أبو بكر بن مجاهد، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو القاسم بن الفحام، والحافظ أبو العلاء عن أبي بكر الحُمَيْدي قال: حدثني إبراهيم بن أبي حَيَّة التميمي قال: حدثني حُمَيْد الأعرج عن مجاهد قال: ختمت على عبد الله بن عباس تسع عشرة ختمة، كُلُّها

(١) عبارة ابن كثير رحمه الله - في - تفسيره: ٤٤٥ / ٨: «وهذا يقتضي صحة الحديث».

(٢) ذكره أيضاً أبو شامة في إبراز المعاني: ٢٨٣ / ٤.

يأمرني أن أكبر فيها من ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾، وفي رواية عن إبراهيم بن أبي حية: قرأت على حميد الأعرج، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كبر / إذا ختمت كل سورة حتى تختم، فإني قرأت على مجاهد فأمرني بذلك.

ورواه الداني عن عبد الله بن زكريا بن الحارث بن أبي مسرة<sup>(١)</sup> قال: حدثني أبي، قال: قرأت على إبراهيم بن يحيى بن أبي حية فذكر مثله سواء<sup>(٢)</sup>.

ورواه ابن مجاهد عن الحميدي عن سفيان عن إبراهيم فأدخل بين الحميدي وإبراهيم سفيان، قال الداني: وهو غلط، والصواب عدم ذكر سفيان<sup>(٣)</sup>، كما رواه غير واحد عن الحميدي عن إبراهيم، وتقدم.

وأسند الحافظان عن شبيل بن عباد قال: رأيت ابن محيصن وابن كثير الداري إذا بلغا ﴿الَّذِي نَزَّلَ﴾ كبرا حتى يخرجا، ويقولان: رأينا مجاهداً فعل ذلك. وذكر مجاهد أن ابن عباس كان يأمره بذلك<sup>(٤)</sup>.

وأسند الحافظ أبو عمرو، وأبو القاسم بن الفحام، والحافظ أبو العلاء عن حنظلة بن أبي سفيان قال: قرأت على عكرمة بن خالد المخزومي، فلما بلغت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال: هيهأ، قلت: وما تريد هيهأ؟ قال: كبر فإني رأيت مشايخنا ممن قرأ على ابن عباس يأمرهم بالتكبير إذا بلغوا ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع: «ميسرة»، وهو تحريف.

(٢) جامع البيان: ٣٨٦/٤.

(٣) جامع البيان: ٣٨٧/٤.

(٤) جامع البيان: ٣٨٥/٤.

(٥) جامع البيان: ٣٨٨/٤.

وروى الحافظان وابن الفحام عن قنبل قال: حدثني أحمد بن عون القوَّاس حدثنا عبد الحميد بن جُريج عن مجاهد أنَّه كان يكبرُ من ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى ﴿الْحَمْدُ﴾.

وقال الحافظ أبو عمرو: حدثنا أبو الفتح حدثنا عبد الباقي بن الحسن المقرئ قال: حدثني جماعة عن الزَّينبي وابن الصَّبَّاح عن قنبل وعن الحلواني والجدي وابن شريح كلهم عن القوَّاس عن عبد الحميد بن جريج عن مجاهد أنَّه كان يكبرُ من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ وإذا ختمها قطع التكبير<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مجاهد حدثني عبد الله بن سليمان حدثني يعقوب بن سفيان ثنا الحميدي قال: ثنا غير واحد عن ابن جريج عن حميد عن مجاهد أنَّه كان يكبرُ من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ وإذا ختمها قطع التكبير.

وأُسند الداني أيضاً عن سفيان بن عيينة قال: رأيت مُحمَّداً الأعرج يقرأ والناس حوله، فإذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ كبرَ إذا ختم كل سورة حتى يختم، ورواه ابن مجاهد وغيره عن سفيان<sup>(٢)</sup>.

وروى الحافظ أبو العلاء عن علي ؓ أنَّه كان يقول: إذا قرأت القرآن فبلغت بين المفصل، فاحمد الله وكبر بين كل سورتين / ، وفي رواية فتابع بين ٢ المفصل في السور القصار، واحمد الله وكبر بين كل سورتين<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع البيان: ٣٨٩/٤.

(٢) جامع البيان: ٣٩٠/٤.

(٣) ذكره أيضاً أبو شامة في إبراز المعاني: ٢٥٤/٤.



وأما اختلاف أهل الأداء في ذلك فإنهم أجمعوا على الأخذ به للبيزي، واختلفوا عن قبل: فالجمهور من المغاربة على عدم التكبير له كسائر القراء، وهو الذي في «التيسير» و«الكافي» و«العنوان» و«التذكرة» و«التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«الهادي» و«الإرشاد» لأبي الطيب بن غلبون حتى قال فيه: «ولم يفعل هذا قبل ولا غيره من القراء أعني التكبير».

وروى التكبير عن قبل الجمهور من العراقيين وبعض المغاربة، وهو الذي في «الجامع» و«المستنير» و«الوجيز» و«الإرشاد» و«الكفاية» لأبي العز و«المبهبج» و«الكفاية في الست» و«تلخيص» أبي معشر وفي «الغاية» لأبي العلاء من طريق ابن مجاهد.

وفي «الهداية»: «قرأت لقنبل بوجهين».

وكذلك ذكر الوجهين أبو القاسم الشاطبي والصفراوي، وذكره أيضاً الدائي في غير «التيسير» فقال في «المفردات»: «وقد قرأت لقنبل بالتكبير وحده من غير طريق ابن مجاهد».

ثم اختلف هؤلاء الراوون للتكبير عن المذكورين في ابتداء التكبير وانتهائه وصيغته؛ بناءً منهم على أن التكبير هو لأوّل السورة أو لآخرها، وهذا ينبنى على سبب التكبير ما هو كما تقدّم.

أما ابتداءه: فروى جمهورهم التكبير من أوّل سورة ﴿الْمُنشَرِّحُ﴾، أو من آخر سورة ﴿وَالصَّحَى﴾ على خلاف بينهم في العبارة ينبنى على ما قدّمنا، وينبنى عليها ما يأتي.

فمن نصَّ على التكبير من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ صاحب «التيسير» لم يقطع فيه بسواه، وكذلك شيخه أبو الحسن بن غلبون صاحب «التذكرة» لم يذكر غيره، وكذا والده أبو<sup>(١)</sup> الطيب في «إرشاده»، وكذلك صاحب «العنوان»، وصاحب «الكافي»، وصاحب «الهداية»، وصاحب «الهادي»، وأبو علي بن بليمة، وأبو محمد مكي، وأبو معشر الطبري، و<sup>(٢)</sup>أبو محمد سبط الخياط في «مبهجه» من غير طريق الشَّنبوذي، وأبو القاسم الهذلي.

ومَن نصَّ عليه من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ صاحب «التجريد» من قراءته على غير الفارسي والمالكي وأبو العز في «إرشاده» و«كفايته» من غير طريق من رواه من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾ كما سيأتي، وكذلك صاحب «الجامع»، وصاحب «المستنير»، والحافظ أبو العلاء وغيرهم / من العراقيين ممن لم يَزِرْ التكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾؛ إذ هم في التكبير بين من صرَّح به من أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، وبين من صرَّح به من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾ كما سنذكره، ولم يصرَّح أحد بآخر ﴿وَالضُّحَى﴾، كما صرَّح به من قدَّمنا من أئمة المغاربة وغيرهم.

وروى الآخرون من أهل الأداء التكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾ وهو الذي في «الروضة» لأبي علي البغدادي، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسي والمالكي، وبه قطع صاحب «الجامع» إلا من طريق ابن فرح، و<sup>(٣)</sup>هبة الله عن أبي ربيعة كلاهما عن البزي، وإلا من طريق نظيف عن قنبل، وليس ذلك من طرقنا،

(١) في المطبوع: «وأبو» بواو العطف، وهو خطأ وتحريف.

(٢) «و»: سقط من المطبوع، مما أدى إلى تحريف المراد.

(٣) «و»: سقط من المطبوع.

وبذلك قطع الحافظ أبو العلاء للبزيّ، ولقنبل من طريق ابن مجاهد، وفي «إرشاد» أبي العز من طريق النقاش عن أبي ربيعة، وقال في «كفايته»: «روى البزيّ، وابن فليح، والحماميّ، والقطان عن زيد، وبكّار عن ابن مجاهد عن قنبل، وابن شنبوذ وابن الصّبّاح وابن عبد الرزاق ونظيف يعني عن قنبل أنّ التكبير من أوّل سورة ﴿وَالضُّحَى﴾»، قال: والباقون - يعني من أصحاب ابن كثير - يكبرون من أوّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال في المستنير: «قرأت على شيخنا أبي علي الشّرّمقاني عن ابن فليح، وابن ذوابة عن اللّهيّين، وطرق الحماميّ عن البزيّ، وعلى شيخنا أبي علي العطار رحمهما الله عن جميع ما قرأ به على أبي إسحاق لابن كثير، وعلى ابن العلاف للخزاعي، وعلى الحماميّ عن النقاش، وهبة الله عن اللّهيّ، وعلى ابن الفحام عن ابن فرح، وعلى أبي الحسن الخياط عن البزيّ، وعن نظيف عن قنبل، وعلى أبي الحسن بن طلحة لقنبل، وعلى الشيخ أبي الفتح الواسطي لقنبل بالتكبير من أوّل سورة ﴿وَالضُّحَى﴾»، قال: وقرأت عمّن بقي من روايات ابن كثير وطرقه على شيوخه بالتكبير من أوّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وذكره في «المبهج» من رواية أبي الفرج الشّنبوذّي فقط يعني من روايتي البزيّ وقنبل، ثمّ قال: لأن الكارزينيّ حكى أنّه لما قرأ عليه لابن كثير ختم سورة ﴿وَاللَّيْلِ﴾ وسكت، ثمّ قال: قرأت بالتكبير من أوّل ﴿وَالضُّحَى﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) الكفاية: ٦١٢.

(٢) المستنير: ٢/ ٨٦٣-٨٦٤، ويلاحظ أنّ فيه: «وقرأت (على) من...»، وهو تحريف لم ينبه عليه المحقق!!

(٣) المبهج: ٨٨٧.

وهو الذي قرأ به الدانيُّ على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ كما ذكره في «جامع البيان» وغيره إلاَّ أنَّه لم يختره، واختار / أن يكون من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ كما سنذكره؛ ولذلك لما أشار إليه في «التيسير» آخرًا ردَّه بقوله: «والأحاديث الواردة عن المكيين بالتكبير دالة على ما ابتدأنا به؛ لأنَّ فيها «مع»، وهي تدل على الصلابة والاجتماع<sup>(١)</sup>». انتهى<sup>(٢)</sup>.

ولم يَزِرْ أحد التكبير من آخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ كما ذكره من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾، ومن ذكره كذلك فإنَّما أراد كونه من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾، ولا أعلم أحداً صرَّح بهذا اللفظ إلاَّ الهذليُّ في «كامله»، تبعاً للخزاعي في «المتهى»، وإلاَّ الشاطبي حيث قال:

وقال به البزِّيُّ من آخرِ الضُّحَى      وبعضُ له من آخر الليلِ وصلّا

ولما رأى بعضُ الشراح قوله هذا مُشْكلاً، قال: «مراده بالآخر في الموضعين أوَّل السورتين، أي أوَّل ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وأوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾»، وهذا فيه نظر؛ لأنَّه يكون بذلك مهملاً رواية من رواه من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾، وهو الذي في «التيسير»، والظاهر أنَّه سوَّى بين الأوَّل والآخر في ذلك، وارتكب في ذلك المجاز، وأخذ باللازم في الجواز، وإلاَّ فالقول بأنَّه من آخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ حقيقة لم يقل به أحد.

قال الشراح: «قول الشاطبي: «وبعض له»، أي: للبزِّيِّ وصل التكبير من آخر سورة ﴿وَاللَّيْلِ﴾ يعني من أوَّل الضُّحَى».

(١) في المطبوع: «الصلحة» والإجماع، وهو تحريف. وانظر: فتح الوصيد: ١٣٣٧/٤.

(٢) التيسير: ٢٢٦.

قال أبو شامة: «هذا الوجه من زيادات هذه القصيدة، وهو قول صاحب «الروضة»، قال: وروى البزئي التكبير من أوّل سورة ﴿وَالضُّحَى﴾. انتهى<sup>(١)</sup>.  
وأما الهذلي فإنه قال: «ابن الصّبّاح وابن بقرّة يكبران من خاتمة ﴿وَاللَّيْلِ﴾».

قلت: ابن الصّبّاح هذا هو محمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن الصّبّاح، وابن بقرّة هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن هارون، المكيان مشهوران من أصحاب قبل، وهما ممن روى التكبير من أوّل الضحى، كما نصّ عليه ابن سوار وأبو العزّ وغيرهما.

وهذا الذي ذكره من أنّ المراد بآخر الليل هو أوّل الضحى متعين؛ إذ التكبير إنّما هو ناشئ عن النصوص المتقدمة، والنصوص المتقدمة دائرة بين ذكر الضحى وأوّل ﴿الْفَتْحِ﴾، لم يذكر في شيء منها ﴿وَاللَّيْلِ﴾، فعلم أنّ المقصود بذكر آخر ﴿وَاللَّيْلِ﴾ هو أوّل الضحى، كما حمله شراح كلام الشاطبي. وهو الصواب بلا شك، والله أعلم. /

وأما انتهاء التكبير فقد اختلفوا فيه أيضاً:

فذهب الجمهور من المغاربة وبعض المشارقة وغيرهم إلى أنّ انتهاء التكبير آخر سورة الناس.

وذهب الآخرون وهم جمهور المشارقة إلى أنّ انتهاء أوّل سورة الناس، ولا يكبر في آخر الناس.

(١) إبراز المعاني: ٢٨٩ / ٤.

والوجهان مبنيان على أصلٍ وهو: أَنَّ التكبير هل هو لأَوَّل السور أم لآخرها؟

فمن ذهب إلى أَنَّهُ لأَوَّل السورة لم يكبِّر في آخر الناس، سواء كان ابتداء التكبير عنده من أَوَّل ﴿الْمُتَشَرِّحِ﴾ أو من أَوَّل الضحى، من جميع من ذكرنا، أعني الذين نصُّوا على التكبير من أَوَّل إحدى السورتين المذكورتين.

ومن جعل الابتداء من آخر الضحى كبَّر في آخر الناس، من جميع من ذكرنا، أعني الذين نصُّوا على التكبير من آخر الضحى، هذا هو فَضْل النزاع في هذه المسألة، ومن وجد في كلامه خلاف ذلك، فإنَّها هو بناءً على غير أصل، أو مراده غير ظاهره؛ ولذلك اختلف في ترجيح كل من الوجهين:

فقال الحافظ أبو عمرو: «والتكبير من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ بخلاف ما يذهب إليه قوم من أهل الأداء من أَنَّهُ من أَوَّلها؛ لما في حديث موسى بن هارون عن البرقي عن عكرمة عن إسماعيل عن ابن كثير من قوله: فلما ختمت ﴿وَالضُّحَى﴾ قال لي: كبَّر، ولما في حديث شبَّل عن ابن كثير أَنَّهُ كان إذا بلغ ﴿الْمُتَشَرِّحِ﴾ كبَّر، ولما في حديث مجاهد عن ابن عباس أَنَّهُ كان يأمره بالتكبير من ﴿الْمُتَشَرِّحِ﴾».

قال: «وانقطاع التكبير أيضاً في آخر سورة الناس، بخلاف ما يأخذه بعض أهل الأداء من انقطاعه في أَوَّلها بعد انقضاء سورة الفلق؛ لما في حديث الحسن ابن محمد عن شبَّل عن ابن كثير أَنَّهُ كان إذا بلغ ﴿الْمُتَشَرِّحِ﴾ كبَّر حتى يختم، ولما في حديث ابن جريج عن مجاهد أَنَّهُ يكبِّر من ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى ﴿الْحَمْدُ﴾، ومن خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، ولما في غير ما حديث عن

حميد بن قيس وغيره من أنه كان إذا بلغ ﴿وَالضُّحَى﴾ كَبَّرَ إذا ختم كل سورة حتى يَخْتَمَ. انتهى<sup>(١)</sup>.

فانظر كيف اختار التكبير آخر الناس؛ لكونه يختار التكبير من آخر الضحى، وكذلك قال كلُّ من قال بقوله إنَّ التكبير من آخر الضحى، كشيخه أبي الحسن / ابن غلبون، وأبيه أبي الطيب، ومكي، وابن شريح، والمهدوي، وأبي<sup>(٢)</sup> طاهر بن خلف، وشيخه عبد الجبار، وابن سفيان وغيرهم، وهو ظاهر النصوص المذكورة كما ذكر الداني، إلا أنَّ استدلاله لذلك برواية شبل عن ابن كثير ليس فيه بظاهر، والله أعلم.

وقال الحافظ أبو العلاء: كَبَّرَ البرقي وابن فليح وابن مجاهد عن قنبل من فاتحة ﴿وَالضُّحَى﴾ وفواتح ما بعدها من السور إلى سورة الناس، وكَبَّرَ العمري والزيني والسوسي من فاتحة ﴿الْأَنْشُرِ﴾ إلى خاتمة الناس، وأجمعوا على ترك التكبير بين الناس والفاتحة إلا ما رواه بكار عن ابن مجاهد من إثباته بينهما<sup>(٣)</sup>.

وانظر كيف قطع بعدم التكبير في آخر الناس؛ لكونه جعل التكبير من أوَّل ﴿وَالضُّحَى﴾ ومن أوَّل ﴿الْأَنْشُرِ﴾، وكذلك قال كلُّ من قال بقوله، كشيخه أبي العز القلانسي وكأبي الحسن الخياط وأبي علي البغدادي وأبي محمد سبط الخياط في غير «المبهم» وغيرهم.

(١) جامع البيان: ٤ / ٤٠١.

(٢) في المطبوع: «ابن»، وهو تحريف.

(٣) إبراز المعاني: ٤ / ٢٨٩.

قلت: والمذهبان صحيحان ظاهران لا يخرجان عن النصوص المتقدمة، وأما قول أبي شامة: «إنَّ فيه مذهباً ثالثاً، وهو: أنَّ التكبير ذكر مشروع بين كلَّ سورتين»<sup>(١)</sup>، فلا أعلم أحداً ذهب إليه صريحاً، وإن كان أخذه من لازم قول من قطعه عن السورتين أو وصله بهما، فإنَّ ذلك يتخرج على كلِّ من المذهبين كما نبينه في حكم الإتيان به من الفصل الثالث الآتي، ولو كان أحد ذهب إلى ما ذكره أبو شامة، لكان التكبير على مذهبه ساقطاً إذا قطعت القراءة على آخر سورة، أو استؤنفت سورة وقتاً ما، ولا قائل بذلك؛ بل لا يجوز في رواية من يكبر كما سيأتي إيضاحه في التنبيه التاسع من الفصل الثالث. والله أعلم.

تنبيه: قول الشاطبي رحمه الله: «إذا كبروا في آخر الناس»، مع قوله: «وبعض له من آخر الليل» على ما تقرَّر من أنَّ المراد بـ «آخر الليل» أوَّل الضحى يقتضي أن يكون ابتداء التكبير من أوَّل الضحى وانتهاءه آخر الناس، وهو مشكل لما تأصَّل، بل هو ظاهر المخالفة لما رواه، فإنَّ هذا الوجه، وهو التكبير من أوَّل الضحى هو من زياداته على «التيسير»، وهو من «الروضة» لأبي علي كما نصَّ عليه أبو شامة، / والذي نصَّ عليه صاحب «الروضة» أن قال: روى البزِّيُّ<sup>٢</sup> التكبير من أوَّل سورة والضحى إلى خاتمة الناس، ولفظه «الله أكبر»، تابعه الزينبي عن قبل في لفظ التكبير، وخالفه في الابتداء، فكبر من أوَّل سورة ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾، قال: ولم يختلفوا أنَّه منقطع مع خاتمة والناس<sup>(٣)</sup>. انتهى بحروفيه.

(١) إبراز المعاني: ٤ / ٢٩٢.

(٢) كذا في جميع النسخ والمطبوع بالواو.



فهذا الذي أخذ الشاطبي التكبير من روايته قطع بمنعه مع<sup>(١)</sup> آخر الناس، فتعين حمل كلام الشاطبي على تخصيص التكبير آخر الناس بمن قال به من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ كما هو مذهب صاحب «التيسير» وغيره، ويكون معنى قوله: «إذا كبروا في آخر الناس»، أي: إذا كَبُرَ مَنْ يَقُولُ بالتكبير في آخر الناس، يعني الذين قالوا به من آخر ﴿وَالضُّحَى﴾، أو يكون المعنى مَنْ يَكْبُرُ في آخر الناس يردف التكبير مع قراءة سورة الحمد قراءة أول البقرة حتى يصل إلى ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، أي: أن هذا الإرداف مخصوص بمن يُكَبِّرُ<sup>(٢)</sup> آخر الناس، كما سيأتي.

ولولا قول صاحب «الروضة»: «ولم يختلفوا أنه منقطع»، أي: من حذف مع خاتمة الناس، لكان لمن يتشبث بقوله أولاً إلى خاتمة الناس مَنزَع، فعُلم بذلك أن المراد بخاتمة الناس آخر القرآن، أي: حتى يختم، وهو صريح قول شبل عن ابن كثير أنه كان إذا بلغ ﴿الْمَنْشَرِ﴾ كبر حتى يختم.

وكذا قول صاحب «التجريد»: إلى خاتمة الناس لا يريد أن التكبير في آخرها، بدليل قوله بعد ذلك: «إنك تقف في آخر كل سورة، وتبتدئ بالتكبير منفصلاً<sup>(٣)</sup>، فإن هذا لا يجوز في آخر الناس كما سنبينه».

وكذا أراد ابن مؤمن في «الكنز» حيث قال: «التكبير من أول سورة

(١) في المطبوع: «من» بدل «مع».

(٢) في المطبوع: «عن تكبير»، وهو تصحيف.

(٣) التجريد: ٣٤٤.

﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر سورة الناس»، بدليل قوله بعد ذلك: «ورواه بكار عن قبل في آخر سورة الناس. والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وأما قول الهذلي: «الباقون يكبرون من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى أول ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ في قول ابن هاشم قال: وفي قول غيره إلى خاتمة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، فإن فيه تجوزاً أيضاً، وصوابه أن يقول في قول ابن هاشم من أول ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى أول ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

وابن هاشم هذا هو: أبو العباس أحمد بن علي بن هاشم، المصري، المعروف بتاج الأئمة، أستاذ القراءات وشيخها بالديار المصرية، وهو شيخ الهذلي، وشيخ / ابن شريح، وأبي القاسم بن الفحام.

وقرأ قراءة ابن كثير على أصحاب أصحاب ابن مجاهد كالحمامي، وعلى محمد بن عبد الله الحذاء، ومذهبهم ابتداء التكبير من أول ﴿وَالضُّحَى﴾ وانتهائه أول الناس، كما نص عليه أصحابهم العارفون بمذهبهم، ولولا صحة طريق<sup>(٢)</sup> ابن هاشم عندنا على ما ذكرنا، لقلنا لعل الهذلي أراد بآخر الضحى أول ﴿الزَّشْرَحِ﴾. والله أعلم.

فالحاصل: أن من ابتداً بالتكبير من أول الضحى أو ﴿الزَّشْرَحِ﴾ قطعه أول الناس، ومن ابتداً به في آخر الضحى قطعه آخر الناس، لا نعلم أحداً خالف هذا مخالفة صريحة لا تحتمل التأويل، إلا ما انفرد به أبو العز في «كفايته»: عن بكار عن

(١) الكنز: ١٢٢.

(٢) في المطبوع: «طرق» بالجمع، وهو تحريف.

ابن مجاهد عن قبل، من التكبير من أوّل الضحى مع التكبير بين الناس والفاحة، وتبعه على ذلك الحافظ أبو العلاء فروى ذلك عنه.

وهو وهم بلا شك، ولعله سبق قلم من أوّل ﴿الْمُنشَرِّحُ﴾ إلى أوّل الضحى؛ لأنّ أبا العز نفسه ذكره على الصواب في «إرشاده»، فجعل له التكبير من أوّل ﴿الْمُنشَرِّحُ﴾، وكذلك أبو الحسن الخياط أكبر من أخذ عن أصحاب بكار.

وإذا ثبت أنّ الصواب من أوّل ﴿الْمُنشَرِّحُ﴾ فيحتمل أن يكون المراد آخر الضحى، وعُبر عن آخر ﴿وَالضُّحَى﴾ بأوّل ﴿الْمُنشَرِّحُ﴾ كما رواه غيره، ويحتمل أن يكون لحظ أنّ للسورة حظاً من التكبير أولها وآخرها، وقد يتعدّى هذا إلى ﴿وَالضُّحَى﴾ إن ثبت، وقد عرّفك ما فيه، على أنّ طريق ابن بكار عن ابن مجاهد ليست من طرقنا، فليعلم.

قال أبو شامة: «فإن قلت فما وجه من كبر من أوّل ﴿وَالضُّحَى﴾ وكبر آخر الناس؟

قلت: أعطى السورة حكم ما قبلها من السور؛ إذ كلّ سورة منها بين تكبيرتين، وليس التكبير في آخر الناس لأجل الفاتحة؛ لأنّ الختمة قد انقضت، ولو كان للفاتحة لشرع التكبير بين الفاتحة والبقرة لهؤلاء؛ لأنّ التكبير للختمة لا لافتتاح أوّل البقرة»<sup>(١)</sup>.

تمة: وقع في كلام السخاوي في «شرحه» ما نصّه: «وذكر أبو الحسن بن

(١) إبراز المعاني: ٢٩٢/٤.

غلبون، ومكي، وابن شريح، والمهدوي، التكبير عن البيهقي من أول ﴿وَالضُّحَى﴾، وعن / قبل من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾. انتهى<sup>(١)</sup>.

وتبعه على نقل ذلك عن مكي، أبو شامة.

والذي رأيته في «تذكرة: أبي الحسن بن غلبون»: «يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن، فإذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ كَبَّرَ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «التبصرة» لمكي: «يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن مع خاتمة كل سورة، وكذلك إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فَإِنَّهُ يَكْبَرُ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «الكافي» لابن شريح: «فإذا ختمها أي الضحى كبر وبسمل بعد آخر كل سورة، إلى أن يختم القرآن»<sup>(٤)</sup>.

وفي «الهداية» للمهدوي: «يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن».

(١) لا شك هنا في أن النسخة التي نقل عنها المؤلف من «شرح» السخاوي ناقصة ومبتورة نقصاً أدى إلى تغيير المراد، فالسخاوي نقل عن هؤلاء ومعهم فارس بن أحمد أن التكبير للبيهقي هو من خاتمة الضحى.

وهذا نصّه كاملاً: «وذكر أبو الحسن بن غلبون ومكي وابن شريح والمهدوي وفارس بن أحمد التكبير عن البيهقي من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾، وذكر صاحب «الروضة» التكبير عن البيهقي من أول الضحى، وعن قبل من أول ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾». فتح الوصيد: ١٣٣٧/٤ - ١٣٣٨.

فاتضح أن عبارة [خاتمة الضحى وذكر صاحب الروضة التكبير عن البيهقي] سقطت كله من النسخة التي اعتمدها المؤلف. والله أعلم.

(٢) التذكرة: ٦٥٦/٢.

(٣) التبصرة: ٧٣٤.

(٤) الكافي: ٢٣٢ - ٢٣٣.

ولم أر في كلام أحد منهم تكبيراً من أوّل الضحى، فليعلم ذلك.

فهذا ما ثبت عندنا عن ابن كثير في الابتداء بالتكبير وما ينتهي إليه.

وأما ما ورد عن السوسي: فإنّ الحافظ أبا العلاء قطع له بالتكبير من فاتحة ﴿الْمُفْشَرِّحِ﴾ إلى خاتمة الناس وجهاً واحداً، وقطع له به صاحب «التجريد» من طريق ابن حبش، وقرأنا بذلك من طريقه.

وروى سائر الرواة عنه ترك التكبير كالجماعة، وقدّمنا أوّل الفصل ما كان يأخذ به الخبازي وابن حبش من التكبير لجميع القراء، وما حكى عن أبي الفضل الخزاعي وغيره من التكبير في أوّل كلّ سورة من جميع القرآن.

## وأما حكمه في الصلاة

وإن كان أكثر القراء لم يتعرضوا لذلك؛ لعدم تعلقهم به، فإننا لما رأينا بعض أئمتنا قد تعرض إلى ذلك، كالحافظ أبي عمرو الداني والإمام أبي العلاء الهمداني، والأستاذ أبي القاسم ابن الفحام، والعلامة أبي الحسن السخاوي، والمجتهد أبي القاسم الدمشقي المعروف بأبي شامة وغيرهم، تعرضوا لذكره في كتبهم، ورووا في ذلك أخباراً عن سلف القراء والفقهاء، لم نجد بداً من ذكره على عادتنا في ذكر ما يحتاج إليه المقرئ، وغيره مما يتعلق بالقراءات.

أخبرني الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله المقدسي بقراءتي عليه، أخبرنا محمد بن علي بن أبي القاسم الورّاق قراءة عليه سنة ثمان عشرة وسبعمائة، أخبرنا عبد الصمد بن أبي الجيش، أخبرنا محمد بن أبي الفرج الموصلي، أخبرنا يحيى / ابن سعدون القرطبي، أخبرنا عبد الرحمن بن أبي بكر القرشي الصّقلي، قال: حدثنا عبد الباقي يعني ابن فارس بن أحمد، حدثنا أبو أحمد يعني السامري، حدثنا أبو الحسن علي بن الرقي، قال: حدثني قنبل بن عبد الرحمن، حدثنا أحمد ابن محمد ابن عون القوّاس<sup>(١)</sup>، حدثنا عبد الحميد بن جريج عن مجاهد أنّه كان يكبر من ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى «الحمد لله»، قال ابن جريج: فأرى أن يفعله الرجل إماماً كان، أو غير إمام. رواه الحافظ أبو عمرو عن أبي الفتح فارس عن أبي أحمد بلفظه سواء.

(١) في المطبوع: «القوس»، وهو تصحيف.

وقال الحافظ أبو عمرو: «حدثنا أبو الفتح، حدثنا عبد الله يعني السامري، حدثنا أحمد يعني أحمد بن مجاهد، حدثنا عبد الله يعني أبا بكر بن أبي داود السجستاني، حدثنا يعقوب يعني ابن سفيان الفسوي الحافظ، حدثنا الحميدي سألت سفيان يعني ابن عيينة قلت: يا أبا محمد رأيت شيئاً ربما فعله الناس عندنا، يكبر القارئ في شهر رمضان إذا ختم، يعني في الصلاة، فقال: رأيت صدقة بن عبد الله بن كثير يؤم الناس منذ أكثر من سبعين سنة، فكان إذا ختم القرآن كَبَّرَ<sup>(١)</sup>».

وبه عن الحميدي قال: «حدثنا محمد بن عمر بن عيسى أن أباه أخبره أنه قرأ بالناس في شهر رمضان، فأمره ابن جريج أن يكَبِّرَ من ﴿وَالضُّحَى﴾ حتى يَخْتِمَ<sup>(٢)</sup>».

وبه عن الحميدي قال: \* «سمعت عمر بن سهل شيخنا من أهل مكة يقول: رأيت<sup>(٣)</sup> عمر بن عيسى صَلَّى بنا في شهر رمضان، فكَبَّرَ من ﴿وَالضُّحَى﴾، فأنكر بعض الناس عليه، فقال: أمرني به ابن جريج، فسألنا ابن جريج، فقال: أنا أمرته<sup>(٤)</sup>».

وقال الشيخ أبو الحسن السخاوي: «وروى بعض علمائنا الذين اتصلت قراءتنا بهم بإسناده عن أبي محمد الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد

(١) جامع البيان: ٣٩٠ / ٤.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) ما بين النجمتين ليس في «جامع البيان».

(٤) جامع البيان: ٣٩٠ / ٤.

القرشي<sup>(١)</sup>، قال: صَلَّيْتُ بالناس خلف المقام بالمسجد الحرام في التراويح في شهر رمضان، فلما كانت ليلة الختمة كَبَّرْتُ من خاتمة الضحى إلى آخر القرآن في الصلاة، فلما سَلَّمْتُ التَفَتُ فإذا بأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قد صلى ورائي، فلما بصر بي قال لي: أحسنت أصبت السنة<sup>(٢)</sup>».

قلت: أظنُّ هذا الذي عناه السخاويُّ ببعض علمائنا هو - والله أعلم - أمَّا الإمام / أبو بكر بن مجاهد فإنه رواه عن أبي محمد مُضَر بن خالد الضُّبي، عن حامد بن يحيى بن هانئ البلخي نزيل طرسوس عن الحسن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي يزيد القرشي المكي المقرئ الإمام بالمسجد الحرام، وصاحب شبل بن عَبَّاد، والله أعلم.

وأما الأستاذ أبو علي الأهوازي فإنه رواه عن أبي الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم الشَّنبُوذِي عن ابن شنبوذ عن مُضَر، فذكره.

وقد تقدَّم ما أسنده الدانيُّ عن البريِّ عن الإمام الشافعي: «إن تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبيك ﷺ».

وبالإسناد المتقدم آنفاً إلى قبل قال: «أخبرني ابن المقرئ قال: سمعت ابن الشهيد الحجي يكبِّر خلف المقام في شهر رمضان، قال قبل: وأخبرني -يعني ابن المقرئ- فقال لي ابن الشهيد الحجي، أو بعض الحجة: ابن الشهيد، أو ابن بقية، شكَّ في أحدهما<sup>(٣)</sup>».

(١) مقرئ متصدر، قرأ على شبل، روى عنه الشافعي رحمه الله. انظر: غاية النهاية: ١/ ٢٣٢.

(٢) فتح الوصيد: ٤/ ١٣٤٠.

(٣) جامع البيان: ٤/ ٣٩١.



وبه قال قبل: «أخبرني أحمد بن محمد بن عون القواس قال: سمعت ابن الشهيد الحنبل يكبر خلف المقام في شهر رمضان، قال قبل: وأخبرني دكين<sup>(١)</sup> ابن الحنبل مولى الجبيري قال: سمعت ابن الشهيد الحنبل يكبر خلف المقام في شهر رمضان حين ختم من ﴿وَالضُّحَى﴾، يعني في صلاة التراويح»، ورواه الحافظ أبو عمرو عن قبل بإسناده المتقدم آنفاً<sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام المحقق المجمع على تقدمه أبو الحسن علي بن جعفر بن محمد السعدي الرازي ثم الشيرازي في آخر كتابه «تبصرة البيان في القراءات الثمان» ما هذا نصه: «ابن كثير يكبر من خاتمة ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر القرآن، واختلف عنه في لفظ التكبير: فكبر قبل (الله أكبر)، والبزّي (لا إله إلا الله، والله أكبر) يسكت في آخر السورة، ويصل التكبير بالبسملة في الصلاة وغيرها».

❖ و<sup>(٣)</sup> قال الأستاذ الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد الغزالي<sup>(٤)</sup> النيسابوري، إمام القراء في عصره بخراسان في كتابه «الإرشاد في القراءات الأربع عشرة»: «والمستحب للمكبر في الصلاة على مذهب ابن كثير التهليل، وهو: (لا إله إلا الله والله أكبر)؛ لئلا يلتبس بتكبير الركوع»<sup>(٥)</sup>.

فقد ثبت التكبير في الصلاة عن أهل مكة، فقهاءهم وقرائهم، وناهيك بالإمام الشافعي، وسفيان بن عيينة، وابن جريج وابن كثير، وغيرهم./

(١) في المطبوع: «ركين» بالراء.

(٢) جامع البيان: ٣٩١/٤.

(٣) «و»: سقط من المطبوع.

(٤) «الغزالي»: سقط من المطبوع.

(٥) ما بين النجمتين، وهو هذه الفقرة كلها سقط من (س) و (ظ).

وأما غيرهم فلم نجد عنهم في ذلك نصّاً، حتى أصحاب الشافعيّ مع ثبوته عن إمامهم لم أجد لأحد منهم نصّاً فيه في شيء من كتبهم المبسوطة ولا المطولة الموضوعّة للفقه، وإنّما ذكره استطراداً الإمام أبو الحسن السخاوي، والإمام أبو إسحاق الجعفري، وكلاهما من أئمّة الشافعية، والعلامة أبو شامة وهو من أكبر أصحاب الشافعي الذين كان يُفتى<sup>(١)</sup> بقولهم في عصرهم بالشام، بل هو ممن وصل إلى رتبة الاجتهاد وجاز<sup>(٢)</sup>، وجمع من أنواع العلوم ما لم يجمعه غيره وحاز؛ خصوصاً في علوم الحديث، والقرآن<sup>(٣)</sup>، والفقه، والأصول.

ولقد حدّثني من لفظه شيخنا الإمام حافظ الإسلام أبو الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير الشافعي، قال: حدّثني شيخنا الإمام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن العلامة تاج الدين عبد الرحمن بن إبراهيم الفزاري شيخ الشافعية وابن شيخهم، قال: سمعت والدي يقول: «عجبت لأبي شامة كيف قلّد الشافعي».

نعم بلغنا عن شيخ الشافعية وزاهدهم وورعهم في عصرنا الإمام العلامة الخطيب أبي الثناء محمود بن محمد بن جملة الإمام والخطيب بالجامع الأموي بدمشق، الذي لم ترّ عيناى مثله رحمه الله، أنّه كان يفتي به، وربما عمل به في التراويح في شهر رمضان.

(١) في (س): «ويقتدى»، ولعلها أשוב وأوجه.

(٢) في المطبوع: «حاز» بالمهملة، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت كما في جميع النسخ، حتى يسلم للمؤلف السجع.

(٣) في المطبوع: «القراءات».

ورأيت أنا غير واحد من شيوخنا يعمل به، ويأمر مَنْ يعمل به في صلاة التراويح، وفي الإحياء في ليالي رمضان، حتى كان بعضهم إذا وصل في الإحياء إلى الضحى قام بما بقي من القرآن في ركعة واحدة يكبر إثر كل سورة، فإذا انتهى إلى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ كَبَّرَ في آخرها، ثم يكبر ثانياً للركوع، وإذا قام في الركعة الثانية قرأ الفاتحة وما تيسر من أول البقرة.

وفعلتُ أنا كذلك مرات لما كنت أقوم بالإحياء إماماً بدمشق، ومصر.

وأما من كان يكبر في صلاة التراويح فإنهم يكبرون إثر كل سورة، ثم يكبرون للركوع، وذلك إذا أثر التكبير آخر السورة، ومنهم من كان إذا قرأ الفاتحة وأراد الشروع في السورة كَبَّرَ وبسمل وابتدأ السورة.

وختم مرة صبي في التراويح فكبر على العادة فأنكر عليه بعض أصحابنا الشافعية، فرأيت صاحبنا / الشيخ الإمام زين الدين عمر بن مسلم القرشي رحمه الله بعد ذلك في الجامع الأموي وهو ينكر على ذلك المنكر ويشنع عليه، ويذكر قول الشافعي الذي حكاه السخاوي وأبو شامة، ويقول: «رحم الله الخطيب ابن جملة لقد كان عالماً متيقظاً متخيراً».

ثم رأيت كتاب «الوسيط» تأليف الإمام الكبير شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي الشافعي رحمه الله، وفيه ما هو نص على التكبير في الصلاة كما سيأتي لفظه في الفصل بعد هذا في صيغة التكبير.

والقصدُ أنني تتبعت كلام الفقهاء من أصحابنا فلم أر لهم نصاً في غير ما ذكرت، وكذلك لم أر للحنفية ولا للمالكية.

وأما الحنابلة: فقال الإمام الفقيه الكبير أبو عبد الله محمد بن مفلح في كتاب «الفروع» له: «وهل يكبر لختمه»<sup>(١)</sup> من الضحى أو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ آخر كل سورة؟ فيه روايتان، ولم يستحبه شيخنا<sup>(٢)</sup> لقراءة غير ابن كثير، وقيل: ويهلل». انتهى<sup>(٣)</sup>.

قلت: ولما منَّ الله تعالى عليَّ بالمجاورة بمكة المشرفة، ودخل شهر رمضان فلم أر أحداً ممن صَلَّى التراويح بالمسجد الحرام إلَّا يكبر من الضحى عند الختم، فعلمت أنَّها سنة باقية فيهم إلى اليوم، والله أعلم.

ثم العجب ممن ينكر التكبير بعد ثبوته عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين وغيرهم، ويميز ما ينكر في صلوات غير ثابتة، وقد نصَّ على استحباب «صلاة التسبيح» غير واحد من أئمة العلم كابن المبارك، وغيره، مع أن أكثر الحفاظ لا يثبتون حديثها.

فقال القاضي الحسين وصاحب<sup>(٤)</sup> «التهذيب» و«التممة»، والرويانى في أواخر كتاب الجنائز من كتاب «البحر»: «يستحب صلاة التسبيح للحديث الوارد».

وذكرها أيضاً صاحب «المُنية في الفتاوى» من الحنفية.

(١) في المطبوع: «لختمة» بالتاء.

(٢) كذا في (س)، وهو الموافق لما في المصدر المنقول عنه، وفي بقية النسخ: «تستحبه الحنابلة».

(٣) الفروع: ٤٩٤/١.

(٤) في المطبوع: «صاحب» بالإفراد، وهو تصحيف.

وقال صدر القضاة في شرحه «للجامع الصغير» في مسألة: «ويكره التَّكْرار وعد الآي، وما روى من الأحاديث أنَّ من قرأ في الصلاة الإخلاص كذا مرة ونحوه، فلم يصححها الثقات، أما صلاة التسبيح فقد أوردتها الثقات، وهي صلاة مباركة، وفيها ثواب عظيم، ومنافع كثيرة، ورواها العباس وابنه وعبد الله ابن عمرو».

قلت: وقد / اختلف كلام النووي في استحبابها<sup>(١)</sup>، فمنع في شرح «المهذب» و«التحقيق»، وقال في «تهذيب الأسماء واللغات» في الكلام على «سبح»: «وأما صلاة التسبيح المعروفة فسميت بذلك؛ لكثرة التسبيح فيها خلاف العادة في غيرها، وقد جاء فيها حديث حسن في كتاب الترمذي وغيره، وذكرها المَحَامِلِي وصاحب «التتمة» وغيرهما من أصحابنا، وهي سنة حسنة». انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) في المطبوع: «استحبابها»، وهو خطأ.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: ١٤٤ / ٢.

## الفصل الثالث

### في صيغته وحكم الإتيان به وسببه

أما صيغته فلم يختلف عن أحد من أثبته أنَّ لفظه (الله أكبر)، ولكن اختلف عن البزِّي، وعمَّن رواه عن قنبل في الزيادة عليه:

فأمَّا البزِّيُّ: فروى الجمهور عنه هذا اللفظ بعينه من غير زيادة ولا نقص، فيقول: (الله أكبر) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿وَالضُّحَى﴾ أو ﴿الْأَشْرَحَ﴾؛ وهو الذي قطع به في «الكافي» و«المهادي» و«الهداية» و«التلخيصين» و«العنوان» و«التذكرة»، وهو الذي قرأ به وأخذ صاحب «التبصرة»، وهو الذي قطع به أيضاً في «المبهم» وفي «التيسير» من طريق أبي ربيعة، وبه قرأ على أبي القاسم الفارسي عن قراءته بذلك على النقاش عنه، وعلى أبي الحسن وعلى أبي الفتح عن قراءته بذلك عن السامري في رواية البزِّي، وهو الذي لم يذكر العراقيون قاطبة سواه من طرق أبي ربيعة كلها، سوى طريق هبة الله عنه.

وروى الآخرون عنه التهليل من قبل التكبير، ولفظه (لا إله إلا الله والله أكبر)، وهذه طريق ابن الحُبَّاب عنه من جميع طرقه، وهي طريق هبة الله عن أبي ربيعة وابن فرح أيضاً عن البزِّي، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس عن قراءته على عبد الباقي، وعلى أبي الفرج النجَّاد<sup>(١)</sup> - أعني من طريق ابن الحُبَّاب - وهو وجه صحيح ثابت عن البزِّي بالنص:

(١) في المطبوع: «النجار» بالراء، وهو تصحيف.

كما أخبرنا أحمد بن الحسن المصري بقراءتي عليه، أخبرنا عبد العزيز بن عبد الرحمن التونسي، أخبرنا محمد بن محمد البلنسي عن محمد بن أحمد المرسبي، أخبرنا والدي عن عثمان بن سعيد الحافظ، حدثنا فارس بن أحمد أخبرنا / عبد الباقي بن الحسن، حدثنا أحمد بن سالم الختلي وأحمد بن صالح قالوا: حدثنا الحسن بن الحُبَاب قال: سألت البزّي عن التكبير كيف هو؟ فقال: (لا إله إلا الله والله أكبر).

وقال الحافظ أبو عمرو: «وابن الحُبَاب هذا من الإتقان والضبط وصدق اللهجة بمكان، لا يجهله أحد من علماء هذه الصنعة». انتهى.

على أن ابن الحُبَاب لم ينفرد بذلك، فقال الإمام الكبير الوليُّ أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي، في كتابه «الوسيط في العشر»: «لم ينفرد به؛ يعني ابن الحُبَاب، بل حدثني أبو عبد الله اللالكعي عن الشَّدَائِي عن ابن مجاهد، وبه كان يأخذ ابن السَّارِب عن الزَّيْنَبِي، وهبة الله عن أبي ربيعة، وابن فرح عن البزّي، قال: وقد رأيت المشايخ يؤثرون ذلك في الصلاة؛ فرقاً بينها وبين تكبير الركوع». انتهى.

وقد تقدّم قريباً قول الإمام أبي الحسن السعيديّ إنه رواية<sup>(١)</sup> البزّي؛ يعني من جميع طرقه التي ذكرها له، وقد ذكر له طريق أبي ربيعة والخزاعي كلاهما عنه.

وقد روى النسائي في «سننه الكبرى» بإسناد صحيح عن الأغَرّ قال: أشهد

(١) في المطبوع: «رواه»، وهو تحريف.

على أبي هريرة وأبي سعيد أنهما شهدا على النبي ﷺ وأنا أشهد عليهما أنه قال: (إنَّ العبد إذا قال لا إله إلاَّ الله والله أكبر صدَّقه ربُّه) (١).

ثمَّ اختلف هؤلاء الآخذون بالتهليل مع التكبير عن ابن الحُبَّاب: فرواه جمهورهم كذلك باللفظ المتقدِّم، وزاد بعضهم على ذلك لفظ: (ولله الحمد)، فقالوا: (لا إله إلاَّ الله والله أكبر والله الحمد)، ثمَّ يبسملون.

وهذه طريق أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم عن ابن الحُبَّاب، وذكره أبو القاسم الهذلي من طريق عبد الواحد المذكور عن ابن الحُبَّاب، ومن طريق ابن فرح أيضاً عن البزِّي، وكذا رواه الغضائري عن ابن فرح عن البزِّي، وابن الصباح عن قبل.

وكذا ذكره أبو الفضل الرازي، وقال في كتاب «الوسيط»: «وقد حكى لنا علي ابن أحمد؛ يعني الأستاذ أبا الحسن الحمامي، عن زيد وهو أبو القاسم زيد بن علي الكوفي، عن ابن فرح، عن البزِّي «التهليل» قبلها و«التحميد» بعدها، بلفظة: (لا إله إلاَّ الله والله أكبر والله الحمد)؛ بمقتضى قول علي عليه السلام. انتهى.

ورواه الخزاعي أيضاً وأبو الكرم عن / ابن الصباح عن قبل، ورواه أيضاً الخزاعي في كتابه «المنتهى» عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البزِّي.

قلت: يشير الرازي إلى ما رواه الحافظ أبو العلاء الهَمْداني عن علي عليه السلام: «إذا قرأت القرآن فبلغت قصار المفصل فاحمد الله وكبر»، كما قدَّمنا عنه.

(١) السنن الكبرى للنسائي: ١٣/٦.



وأما قبل: فقطع له جمهور من روى التكبير عنه من المغاربة بالتكبير فقط، وهو الذي في «الشاطبية» و«تلخيص» أبي معشر، ولم يذكره صاحب «اليسير» كما قدّمنا، وذكره في غيره.

والأكثر من المشاركة على التهليل، وهو قول: (لا إله إلا الله والله أكبر) حتى قطع له به العراقيون من طريق ابن مجاهد، وقطع بذلك له سبط الخياط في «كفايته» من الطريقتين، وفي «المبهج» من طريق ابن مجاهد فقط، وقال ابن سوار في «المستنير»: قرأت به لقنبل على جميع من قرأت<sup>(١)</sup> عليه

وقطع له به أيضاً ابن فارس في «جامعه» من طريقي ابن مجاهد وابن شنبوذ وغيرهما.

وقال سبط الخياط في «كفايته»: «قرأ ابن كثير من رواية قبل المذكورة في هذا الكتاب خاصة بالتهليل والتكبير من فاتحة ﴿وَالضُّحَى﴾ على اختلاف شيوخنا الذين قرأت عليهم، فمنهم من أمرني بذلك، ومنهم من أمرني من أول ﴿الْمُشْرِقِ﴾ إلى آخر القرآن<sup>(٢)</sup>».

وهو الذي قرأ به صاحب «الهداية» على أبي الحسن القنطري.

وقال الداني في «جامع البيان»: «والوجهان - يعني التهليل مع التكبير والتكبير وحده - عن البزّي وقنبل صحيحان جيدان مشهوران مستعملان<sup>(٣)</sup>».

(١) في المطبوع: «قرأت على جميع من عليه»، وهو تحريف. وانظر: المستنير: ٨٦٤ / ٢.

(٢) الكفاية: ق ٣٢ / ب.

(٣) جامع البيان: ٣٩٩ / ٤.

وقال الإمام أبو الفضل الرازي: وقد حكى لنا علي بن أحمد عن زيد عن ابن فرح عن البزيّ التهليل قبل التكبير، والتحميد بعده، بمقتضى قول علي عليه السلام المتقدم، إلّا أنّ أبا البركات ابن الوكيل روى عن رجاله عن ابن الصبّاح عن قبل، وعن أبي ربيعة عن البزيّ: (لا إله إلّا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد).

وأما حكم الإتيان بالتكبير بين السورتين: فاختلّف في وصله بآخر السورة والقطع عليه، وفي القطع على آخر السورة ووصله بما بعده، وذلك مبنيّ على ما تقدّم من أنّ التكبير لآخر السورة أو لأوّلها.

ويتأتّى على التقديرين في حالة وصل السورة بالسورة الأخرى ثمانية أوجه، يمتنع منها وجه إجماعاً، وهو وصل التكبير / بآخر السورة وبالبسمة مع القطع عليها؛ لأنّ البسمة لأوّل السورة فلا يجوز أن تُجعل منفصلة عنها متصلة بآخر السورة، كما تقدّم في باب «البسمة»، فلا يتأتّى هذا الوجه على تقدير من التقديرين المذكورين.

وتبقى سبعة أوجه محتملة الجواز منصوصة لمن نذكرها له، منها اثنان مختصان بتقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، واثنان بتقدير أن يكون لأوّل السورة، والثلاثة الباقية محتملة على التقديرين:

فأمّا الوجهان اللذان على تقدير كونه لآخر السورة:

فالأوّل منهما<sup>(١)</sup>: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه ووصل البسمة

(١) في المطبوع: «منها»، وهو تصحيف.

بأول السورة، وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْمُتَشَرِّحَ﴾.

وهذا الوجه هو الذي اختاره أبو الحسن طاهر بن غلبون، وقال: «وهو الأشهر الجيد، وبه قرأت وبه أخذ»<sup>(١)</sup>.

ونصّ عليه الداني في «التيسير»، ولم يذكر في «مفرداته» سواء، وهو أحد اختياريه<sup>(٢)</sup>، نصّ على ذلك في «جامع البيان»، ونصّ عليه في «التجريد» أيضاً، وهو أحد الوجهين المنصوص عليهما في «الكافي»، ونصّ عليه أيضاً أبو الحسن السخاوي وأبو شامة وسائر الشراح، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

والثاني: وصل التكبير بآخر السورة والقطع عليه والقطع على البسملة، وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْمُتَشَرِّحَ﴾، نصّ عليه أبو معشر في «تلخيصه»، ونقله عن الخزاعي عن البرقي، ونصّ عليه أيضاً أبو عبد الله الفاسي، وأبو إسحاق الجعبري في «شرحيهما»، وابن مؤمن في «كنزه».

وهذان الوجهان جاريان على قواعد من ألحق التكبير بآخر السورة وإن لم يذكرهما نصّاً، إلّا أنّ ظاهر كلام مكّي في «تبصرته» منعها معاً فإنّه قال: «ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن يوصله بالبسملة، ثم بأول السورة المؤتلفة»<sup>(٣)</sup>.

(١) التذكرة: ٢/ ٦٣٣.

(٢) في المطبوع: «اختياراته» بالجمع، وهو تحريف.

(٣) التبصرة: ٧٣٥.

فيظهر من هذا اللفظ منع هذين الوجهين، وهذا<sup>(١)</sup> مخالف لما اقتضاه كلامه حيث قال: «أَوَّلًا يَكْبَرُ مِنْ خَاتِمَةٍ ﴿وَالضُّحَى﴾ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ مَعَ خَاتِمَةِ كُلِّ سُورَةٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُرِئَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فَإِنَّهُ يَكْبَرُ وَيَبْسُمُ»، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ التَّكْبِيرَ لِآخِرِ السُّورَةِ، لَا سِيَّما<sup>(٢)</sup> وَقَدْ / أَثْبَتَهُ فِي آخِرِ النَّاسِ، وَهَذَا مُشْكَلٌ مِنْ كَلَامِهِ فَإِنَّهُ، لَوْ كَانَ قَائِلًا بِأَنَّ التَّكْبِيرَ لِأَوَّلِ السُّورَةِ، لَكَانَ مَنَعُهُ لَهَا ظَاهِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما الوجهان اللذان على تقدير كون التكبير لأَوَّلِ السورة:

فإنَّ الأَوَّلَ منهما: قطعه عن آخر السورة ووصله بالبسملة ووصل البسملة بأَوَّلِ السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدِّثْ﴾ اللهُ أَكْبَرُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْمُتَشَرِّحِ﴾، نصَّ عليه أبو طاهر بن سوار في «المستنير» ولم يذكر غيره، وكذلك أبو الحسن بن فارس في «جامعه»، وهو اختيار أبي العز القلانسي وابن شيطا والحافظ أبي العلاء فيما نقله عنهم ابن مؤمن في «الكنز»، وهو مذهب سائر من جعل التكبير لأَوَّلِ السورة، وذكره صاحب «التجريد» وصاحب «التيسير» عن بعض أهل الأداء، وقال فيه وفي «جامع البيان»: «إِنَّهُ قَرَأَ بِهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْفَارِسِيِّ عَنِ النَّقَاشِ عَنِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنِ الْبَزْزِيِّ»، وهذه طريق «التيسير»، وقال: «إِنَّهُ اخْتَارَ أَبِي بَكْرَ الشَّذَائِيَّ وَغَيْرَهُ مِنَ الْمُقْرئين»، وذكره المهدوي أيضاً.

قلت: وهذا من المواضع التي خرج فيها عن طرق<sup>(٣)</sup> «التيسير» اختياراً منه، وحكاها أبو معشر الطبري في «تلخيصه»، وهو الوجه الثاني في «الكافي»، ونصَّ

(١) في المطبوع: «وهو».

(٢) في المطبوع: «ولا سيما».

(٣) في (س): «طريق» بالافراد.

عليه في «المبهج» عن البزي من غير طريق الخزاعي عنه، وعن قبل من غير طريق ابن حُشنام وابن الشَّارب، ولم يذكر في «كفايته» سواه.

وقال أبو علي في «الروضة»: «اتفق أصحاب ابن كثير على أن التكبير منفصل من القرآن لا يخلط به».

وكذلك حكى أبو العز في «الإرشاد» الاتفاق عليه، وكذا في «الكفاية» إلا من طريق الفحام والمطوعي فإتفهما قالا: «إن شئت وقفت على التكبير - يعني بعد قطعه عن السورة الماضية - وابتدأت بالتسمية موصولة بالسورة».

وهذا الوجه يأتي في الثلاثة الباقية وهو الثاني منها، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء في «الغاية» قال: «سوى الفحام»، ثم ذكر له التخيير بين هذا الوجه وبين الوجه المتقدم، كما قال أبو العز.

والوجه الثاني منهما: قطع التكبير عن آخر السورة ووصله بالبسملة والسكت على البسملة، ثم الابتداء بأول السورة وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ / الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نصَّ عليه ابن مؤمن في «الكنز»، وهو ظاهر من كلام الشاطبي، ونصَّ عليه الفاسي في «شرحه».

ومنعه الجعبري ولا وجه لمنعه إلا على تقدير أن يكون التكبير لآخر السورة، وإلا فعلى أن يكون لأولها لا يظهر لمنعه وجه؛ إذ غايته أن يكون كاستعاذة، ولا شك في جواز وصلها بالبسملة وقطع البسملة عن القراءة، كما تقدَّم في بابها. وهذان الوجهان \* يظهران من نصِّ الإمام أبي الحسن السعيد الذي ذكرناه في حكم الإتيان به في الصلاة، والله أعلم\*<sup>(١)</sup>.

(١) ما بين النجمتين سقط من (س)، وفي (ظ) كُتِبَ في الحاشية.

وأما الثلاثة الأوجه الباقية الجائزة على كل من التقديرين:

فالأول منها: وصل الجميع، أي وصل التكبير بآخر السورة والبسملة به وبأول السورة، وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نص عليه الداني والشاطبي والشرّاح، وذكره في «التجريد»، وهو اختيار صاحب «الهداية»، ونقله في «المبهبج» عن البزّي من طريق الخزاعي.

والثاني منها: قطع التكبير عن آخر السورة وعن البسملة ووصل البسملة بأول السورة، وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، نص عليه أبو معشر في «التلخيص»<sup>(١)</sup>، واختاره المهدوي، ونص عليه أيضاً ابن مؤمن، وقال: «إنه اختيار طاهر بن غلبون».

قلت: ولم أره في «التذكرة»، وذكره صاحب «التجريد»، ونقله فيه أيضاً عن شيخه الفارسي، وهو الذي ذكره أبو العز في «الكفاية» عن الفحام والمطوعي، كما قدّمنا، وكذا نقله أبو العلاء الحافظ عن الفحام، ويظهر من كلام الشاطبي، ونص عليه الفاسي والجعبري وغيرهما من الشراح، وهو ظاهر نص الإمام أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلي في كتابه «المنهاج في شعب الإيمان»، قال بعد أن ذكر التكبير من ﴿وَالضُّحَى﴾ إلى آخر الناس: «وصفة التكبير في أواخر هذه السور، أنه كلما ختم سورة وقف وقفة، ثم قال: الله أكبر، ووقف وقفة ثم ابتداء السورة التي تليها إلى آخر القرآن، ثم كبر»<sup>(٢)</sup>. /

(١) «في التلخيص»: سقط من (س).

(٢) المنهاج: في شعب الإيمان: ٢/ ٢٢٢.

والثالث منها: قطع الجميع؛ أي قطع التكبير عن السورة الماضية وعن البسملة، وقطع البسملة عن السورة الآتية، وهو: ﴿فَحَدَّثَ﴾ الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾، يظهر هذا الوجه من كلام الحافظ أبي عمرو في «جامع البيان» حيث قال: «فإن لم توصل -يعني التسمية بالتكبير- جاز القطع عليها»<sup>(١)</sup>، وذلك بعد أن قدّم جواز القطع على التكبير، ثم ذكر القطع على آخر السورة، فكان هذا الوجه كالنص من كلامه، ونص عليه ابن مؤمن في «الكنز»، وكل من الفاسي والجعبري في «الشرح»، وهو ظاهر من كلام الشاطبي.

ولكن ظاهر كلام مكي المتقدم منعه، بل هو صريح نصّه في «الكشف»، حيث منع في وجه البسملة بين السورتين قطعها عن الماضية والآتية، كما تقدّم التنبيه عليه في باب «البسملة»، ولا وجه لمنع هذا الوجه على كلا التقديرين.

والحاصل: أنّ هذه الأوجه السبعة جائزة على ما ذكرنا عمّن ذكرنا، قرأت بها على كلّ من قرأت عليه من الشيوخ، وبها آخذ، ونص عليها كلّها الأستاذ أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي في «كنزه».

ويتأتى على كلّ من التقديرين المذكورين خمسة أوجه، وهي الوجهان المختصان بأحد التقديرين، والثلاثة الجائزة على التقديرين.

(١) جامع البيان: ٤/ ٤٠٠.

وبقي هنا تنبيهات:

الأول: المراد بالقطع والسكت في هذه الأوجه كلها، هو الوقف المعروف، لا القطع الذي هو الإعراض<sup>(١)</sup>، ولا السكت الذي هو دون تنفس، هذا هو الصواب، كما قدّمنا في باب «البسمة»، وكما صرح به أبو العباس المهدوي، حيث قال في «الهداية»: «ويجوز أن تقف على آخر السورة وتبدأ بالتكبير، أو تقف على التكبير وتبدأ بالبسمة، ولا ينبغي أن يقف على البسمة».

ومكي في «تبصرته» بقوله: «ولا يجوز الوقف على التكبير دون أن تصله بالبسمة»<sup>(٢)</sup>.

وأبو العز بقوله: واتفق الجماعة - يعني رواة التكبير - أنهم يقفون في آخر كل سورة، ويبتدئون بالتكبير<sup>(٣)</sup>.

والحافظ أبو العلاء بقوله: «وكلّهم يسكت على خواتيم السور، ثم يبتدئ بالتكبير، غير الفحام عن رجاله، فإنه خير بين الوقف على آخر السورة ثم الابتداء بالتكبير<sup>(٤)</sup>»، وعلم بذلك أنه أراد بالسكت المتقدم / الوقف.

وصاحب «التجريد» بقوله: «وذكر الفارسي في روايته أنك تقف في آخر كل سورة، وتبتدئ بالتكبير منفصلاً من البسمة»<sup>(٥)</sup>.

(١) في المطبوع: «الإعراب» بالباء، وهو تحريف.

(٢) التبصرة: ٧٣٥.

(٣) الإرشاد: ٦٤١.

(٤) غاية الاختصار: ٢ / ٧٢٠.

(٥) التجريد: ٣٤٤.



وابن سوار بقوله: «وصفته أن يقف ويتدى: الله أكبر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾»<sup>(١)</sup>.

وصرح به أيضاً غير واحد، كابن شريح وسبط الخياط والداني والسخاوي وأبي شامة وغيرهم.

وزعم الجعبري أن المقصود بالقطع في قولهم هو السكت المعروف، كما زعم ذلك في البسملة، قال في شرح قول الشاطبي: «فإن شئت فاقطع دونه»:

«معنى قوله: «فإن شئت فاقطع»؛ أي فاسكت، ولو قالها لأحسن؛ إذ القطع عام فيه والوقف». انتهى.

وهو شيء انفرد<sup>(٢)</sup> به لم يوافقه أحد عليه، ولعله توهم ذلك من قول بعض أهل الأداء، كمكي والحافظ الداني، حيث عبّرا بالسكت عن الوقف، فحسب أنه السكت المصطلح عليه، ولم ينظر آخر كلامهم، ولا ما صرّحوا به عقيب ذلك.

وأيضاً فقد قدّمنا في أوّل كتابنا هذا عند ذكر السكت، أن المتقدمين إذا أطلقوه لا يريدون به إلا الوقف، وإذا أرادوا به السكت المعروف قيّدوه بما يصرفه إليه.

الثاني: ليس الاختلاف في هذه الأوجه السبعة اختلاف رواية يلزم الإتيان بها كلّها بين كلّ سورتين، وإن لم يفعل يكن اختلافاً في الرواية؛ بل هو من

(١) المستنير: ٢/ ٨٦٤.

(٢) في (س): «تفرد».

اختلاف التخيير، كما هو مبين في باب «البسملة»، عند ذكر الأوجه الثلاثة الجائزة ثم.

نعم الإتيان بوجه مما يختص بكون التكبير لآخر السورة، وبوجه مما يختص بكونه لأولها، أو بوجه مما يحتملها متعين؛ إذ الاختلاف في ذلك اختلاف رواية، فلا بد من التلاوة به؛ إذا قصد جمع تلك الطرق، وقد كان الحاذقون من شيوخنا يأمرونا بأن نأتي بين كل سورتين بوجه من الخمسة؛ لأجل حصول التلاوة بجميعها، وهو حسن ولا يلزم، بل التلاوة بوجه منها إذا حصل معرفتها من الشيخ كاف، والله أعلم.

الثالث: التهليل مع التكبير مع الحمدلة عند من رواه، حكمه حكم التكبير، لا يفصل بعضه من بعض، بل يوصل جملة واحدة، كذا وردت الرواية، وكذا / ٢ قرأنا لا نعلم في ذلك خلافاً، وحيث فحكمه مع آخر السورة والبسملة وأول السورة الأخرى، حكم التكبير، تأتي معه الأوجه السبعة كما فصلنا، إلا أني لا أعلمني قرأت بالحمدلة بعد سورة الناس، ومقتضى ذلك لا يجوز مع وجه الحمدلة سوى الأوجه الخمسة الجائزة، مع تقدير كون التكبير لأول السورة، وعبارة الهذلي لا تمنع التقدير الثاني، والله أعلم، نعم يمتنع وجه الحمدلة من أول الضحى؛ لأن صاحبه لم يذكره فيه. والله أعلم.

الرابع: ترتيب التهليل مع التكبير والبسملة على ما ذكرنا لازم لا يجوز مخالفته، كذلك وردت الرواية، وثبت الأداء، وما ذكره الهذلي عن قبل من طريق نظيف في تقديم البسملة على التكبير غير معروف ولا يصح أيضاً؛ لأن جميع من ذكر طريق نظيف عنه سوى الهذلي لم يذكر عنه سوى تقديم التكبير على البسملة،

وهو إجماع منهم على ذلك؛ وأيضاً؛ فإنَّ الهذليَّ أسند هذه الطريق من قراءته على أبي العباس بن هاشم عن أبي الطيب بن غلبون عنه، ولم يذكر ذلك ابن غلبون في «إرشاده» ولا في غيره، ولا ذكره أحد ممن روى هذا الطريق أيضاً عن ابن غلبون المذكور، فعلم أنَّ ذلك لم يصحَّ، والله أعلم.

الخامس: لا يجوز التكبير في رواية السوسي إلَّا في وجه البسملة بين السورتين<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ راوي التكبير لا يميز بين السورتين سوى البسملة، ويحتمل معه كل من الأوجه المتقدمة، إلَّا أنَّ القطع على الماضية أحسن على مذهبه؛ لأنَّ البسملة عنده ليست آية بين السورتين كما هي عند ابن كثير بل هي عنده للتبرك؛ ولذلك<sup>(٢)</sup> لا يجوز له التكبير أوَّل الضحى؛ لأنَّه خلاف روايته، والله أعلم.

السادس: لا تجوز الحمدلة مع التكبير إلَّا أن يكون التهليل معه، وردت الرواية، ويمكن أن يشهد لذلك ما قاله ابن جرير: كان جماعة من أهل العلم يأمرؤن من قال: (لا إله إلَّا الله) يتبعها (بالحمد لله)؛ عملاً بقوله: ﴿فَكَادَ غُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥] الآية، ثم روى عن ابن عباس: من قال: (لا إله إلَّا الله) فليقل / على أثرها (الحمد لله رب العالمين)؛ وذلك قوله: ﴿فَكَادَ غُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

السابع: قال الحافظ أبو عمرو في «الجامع»: «وإذا وصل القارئ أواخر

(١) في (س): «بين السورتين لمن لا يميز بين السورتين سوى البسملة».

(٢) في (ك) وكذا المطبوع: «وكذلك».

السور بالتكبير وحده كسر ما كان آخرهن ساكناً كان، أو متحركاً قد لحقه التنوين في حال نصبه أو خفضه أو رفعه؛ لسكون ذلك، وسكون اللام من اسم الله تعالى.

فالساکن نحو قوله: ﴿فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١] الله أكبر و ﴿فَأَرْغَبْ﴾ [الشرح: ٨] الله أكبر وما أشبهه؛ والمتحرك والمنون نحو قوله تعالى ﴿تَوَابًّا﴾ [النصر: ٣] الله أكبر و ﴿لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] الله أكبر و ﴿مِّنْ مَّسَدٍ﴾ [المسد: ٥] الله أكبر، وما أشبهه.

وإن تحرك آخر السورة بالفتح أو الخفض أو الرفع ولم يلحق هذه الحركات الثلاث تنوين، فتح المفتوح من ذلك، وكسر المكسور، وضم المضموم لا غير، والمفتوح نحو قوله: ﴿الْحَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨] الله أكبر و ﴿إِذَا حَسَدَ﴾ [الفلق: ٥] الله أكبر، وما أشبهه؛ والمكسور نحو قوله: ﴿عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] الله أكبر، و ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦] الله أكبر، وما أشبهه، والمضموم نحو قوله: ﴿هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] الله أكبر، وما أشبهه.

وإن كان آخر السورة هاء ضمير موصولة بواو في اللفظ تحذف صلتها للساکنين، سكونها وسكون اللام بعدها نحو قوله: ﴿لَعَنَ خِيَّتَ رَبِّهِ﴾ [البينة: ٨] الله أكبر، و ﴿شَرَّاءِ يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨] الله أكبر.

وألف الوصل التي في أول اسم الله تعالى ساقطة في جميع ذلك في حال الدَّرَج؛ استغناءً عنها بما اتصل من أواخر السور بالساکن الذي تجتلب لأجله، واللام مع الكسرة مرققة ومع الفتحة والضممة مفخمة<sup>(١)</sup>. انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) جامع البيان: ٤/ ٤٠٢.

وهو مما لا أعلم فيه خلافاً بين أهل الأداء الذاهبين إلى وصل التكبير بآخر السورة، ولم يختار أحد منهم في شيء من أواخر السور ما اختار في الأربع الزهر عند ﴿وَقِيلَ﴾ [المطففين: ١، الهمزة: ١] ولا ﴿لَا﴾ [القيامة: ١، البلد: ١] عند ﴿الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] الله أكبر، ولا عند ﴿حَسَدٌ﴾ [الفلق: ٥] الله أكبر، ولا في نحو ذلك، وإنهما نبهت على هذا؛ لأنني رأيت بعض من لا علم له بأصول الروايات ينكر مثل ذلك، فلهذا تعرّضتُ له، وحكيت نصّ الداني وتمثله به بحروفه، فاعلم ذلك.

الثامن: إذا وصل القارئ التهليل بآخر السورة أبقى ما كان من أواخر السور على حاله، سواء كان متحركاً أو ساكناً إلا أن يكون تنويناً فإنه يدغم نحو: ﴿لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١] لا إله إلا الله، و﴿مُتَدَدٌ﴾ [الهمزة: ٩] لا إله إلا الله، وكذلك لا يعتبرون في شيء من أواخر السور عند ﴿لَا﴾ ما اعتبروه معها في وجه الوصل بين السورتين ﴿لَا أُقْسِمُ﴾ [البلد: ١] وغيرها، والله تعالى أعلم.

ويجوز إجراء وجه مدّ ( لا إله إلا الله ) عند من أجرى المدّ للتعظيم، كما قدّمنا في باب «المدّ»، بل كان بعض من أخذنا عنه من شيوخنا المحققين يأخذون بالمدّ فيه مطلقاً، مع كونهم لم يأخذوا بالمدّ للتعظيم في القرآن، ويقولون إنّما قصر ابن كثير المنفصل في القرآن، وهذا المراد به هنا هو الذكر، فنأخذ بما يختار في الذكر، وهو المدّ للتعظيم في الذكر؛ مبالغة للنفي، كما نصّ عليه العلماء، وأكثر من رأينا لا يأخذ فيه إلا بالقصر مشياً على قاعدته في المنفصل، وذلك كله قريب مأخوذ به، والله أعلم.

التاسع: إذا قرئ برواية التكبير وإرادة القطع على آخر سورة فمن قال إنّ

التكبير لآخر السورة كبر وقطع القراءة، وإذا أراد الابتداء بعد ذلك بسمل للسورة من غير تكبير، وأما على مذهب من يقول إنَّ التكبير لأوّل السورة فإنَّه يقطع على آخر السورة من غير تكبير، فإذا ابتدأ بالسورة التي تليها بعد ذلك ابتدأ بالتكبير؛ إذ لا بدّ من التكبير إما لآخر السورة أو لأوّلها حتى لو سجد في آخر العلق فإنَّه يكبر أولاً لآخر السورة ثم يكبر للسجدة على القول بأنَّ التكبير للآخر، وأما على القول بأنَّه للأوّل فإنَّه يكبر للسجدة فقط ثم يتدئ بالتكبير لسورة القدر، وكذا الحكم لو كبر في الصلاة فإنَّه يكبر لآخر السورة ثم يكبر للركوع على القول الأوّل، أو يكبر للركوع، ثم يكبر بعد الفاتحة لابتداء السورة على القول الآخر، والله أعلم.

العاشر: لو قرأ القارئ بالتكبير لحمزة بين السورتين على رأي بعض من أجاز له، فلا بدّ له من البسملة معه، فإن قيل كيف تجوز البسملة لحمزة بين السورتين؟

فالجواب: أنَّ القارئ ينوي الوقف على آخر السورة فيصير مبتدئاً للسورة /<sup>٢</sup> الآتية، وإذا ابتدأ وجبت البسملة، وهذا سائغ<sup>(١)</sup> جائز لا شبهة فيه، ولقد كان بعض شيوخنا المعتبرين إذا وصل القارئ عليه في الجمع إلى قصار المفصل<sup>(٢)</sup>، وخشي التطويل بما يأتي بين السورتين من الأوجه يأمر القارئ بالوقف؛ ليكون مبتدئاً فتسقط الأوجه التي تكون للقراء من الخلاف بين السورتين، ولا أحسبهم إلّا أثروا ذلك عن أخذوا عنه، والله أعلم.

(١) في (س): «شائع».

(٢) في المطبوع: «الفصل»، وهو تصحيف.

## الفصل الرابع

### في أمور تتعلق بختم القرآن العظيم

منها:

أنه ورد نصاً عن ابن كثير من رواية البرقي وقنبل وغيرهما، أنه كان إذا انتهى في آخر الختمة إلى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ قرأ سورة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وخمس آيات من أول سورة البقرة على عدد الكوفيين، وهو إلى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]؛ لأن هذا يسمى الحال المرتحل، ثم يدعو بدعاء الختمة.

قال الحافظ أبو عمرو: «لابن كثير في فعله هذا دلائل من آثار مروية ورد التوقيف فيها عن النبي ﷺ، وأخبار مشهورة مستفيضة جاءت عن الصحابة والتابعين والخالفين».

ثم قال: «قرأت على عبد العزيز بن محمد عن عبد الواحد بن عمر، ثنا العباس ابن أحمد البرقي، ثنا عبد الوهاب بن فليح المكي، ثنا عبد الملك بن عبد الله ابن سَعُوَةَ عن خاله وهب بن زَمْعَةَ بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دُرْبَاس مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام».

حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن، إلا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزينبي خالفاً أبا طاهر بن أبي هاشم وغيره، فروياه عن ابن سَعُوَة عن خاله وهب بن زَمْعَة عن أبيه زَمْعَة عن ابن كثير، وهو الصواب، والله أعلم.

وقد ساق الحافظ أبو العلاء الهمداني طريقه في آخر مفردته لابن كثير، فقال فيما أخبرنا / الثقات مشافهة عن الشيخ الثقي إبراهيم بن الفضل الواسطي أن الشيخ عبد الوهاب بن علي أخبره عن الحافظ أبي العلاء:

ذكر النبأ الوارد بقراءة سورة فاتحة الكتاب ومن أول سورة البقرة إلى قوله: ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، وهي خمس آيات في عدد الكوفة، وأربع في عدد غيرهم:

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أبو الحسن علي بن القاسم بن إبراهيم المقرئ الخياط، أنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد المقرئ الكتاني، قال: فلما ختمت ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ على ابن ذؤابة قال لي: كبر مع كل سورة حتى ختمت ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾، قال: وقال لي أيضاً: اقرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ من الرأس، فقرأت خمس آيات من البقرة إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ في عدد الكوفيين، وقال: كذا قرأ ابن كثير على مجاهد، وقرأ مجاهد على ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبي، فلما ختم ابن عباس قال: استفتح بـ «الحمد»، وخمس آيات من البقرة، هكذا قال لي النبي ﷺ حين ختمت عليه.



أخبرنا الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن حَسْكَا ومحمد بن إبراهيم بن علي، قالوا: ثنا العباس بن أحمد بن محمد بن عيسى أبو خُبَيْب<sup>(١)</sup> البرقي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيْح، ثنا عبد الملك بن سَعُوة عن خاله وهب بن زَمْعَة عن أبيه زَمْعَة ابن صالح عن عبد الله بن كثير عن درباس مولى ابن عباس وعن مجاهد قالوا: عن ابن عباس عن أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال: وقرأ ابن عباس على أبي، وقرأ أبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: إنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح الحمد، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أبو أحمد محمد بن علي بن / محمد ابن عبد الله المكفوف، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، أنا أبو خُبَيْب العباس بن أحمد البرقي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيْح، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعُوة، عن خاله وهب بن زَمْعَة، عن أبيه زَمْعَة بن صالح، عن عبد الله ابن كثير عن درباس مولى ابن عباس، وعن مجاهد، عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقرأ أبي بن كعب على النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من «الحمد» ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختم، ثم قام.

أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أبو العباس أحمد بن محمد بن

(١) كذا في جميع النسخ، وفي المطبوع: «حبيب» بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

عبدالله بن<sup>(١)</sup> الإسكاف، أنا أبو القاسم منصور بن محمد بن السندي المقرئ، ثنا أبو محمد الحسن بن إبراهيم بن يزيد القطان، ثنا أبو الفضل جعفر بن درستويه في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائتين إملاءً، ثنا عبد الوهاب بن فليح بن رباح المقرئ، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعُوَة، عن خاله وهب بن زَمْعَة عن زَمْعَة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دُرْبَاس مولى ابن عباس، أو عن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال: قرأ عليّ النبي ﷺ ويقول إنه كان إذا قرأ عليّ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح بـ «الحمد»، ثم قرأ بعدها أربع آيات من البقرة إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ثم دعا. هكذا رواه أبو الفضل بن درستويه عن ابن فليح، فأدخل بين وهب بن زَمْعَة وعبد الله بن كثير أباه زَمْعَة بن صالح، ووافقه على ذلك أبو خُبَيْب العباس بن أحمد بن محمد البرقي، إلا أنه قال عن دُرْبَاس، وعن مجاهد عن عبد الله بن عباس، فجمع بينهما ولم يشكك.

أخبرنا بذلك الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر.

ح: وأخبرنا الحسن بن أحمد المقرئ، أنا أحمد بن محمد بن عبد الله الإسكاف، أنا أبو القاسم منصور بن محمد بن السندي المقرئ، أنا أبو محمد عبد الله بن محمد الأنصاري، أنا أبو خُبَيْب العباس بن أحمد البرقي.

وقرأت / على إسماعيل بن الفضل أحمد بن السَّرَّاج الأصبهاني، عن أحمد بن ٢

(١) «بن»: سقطت من المطبوع.

الفضل بن محمد الباطرقاني قال: أخبرنا محمد بن جعفر بن محمد الخزاعي<sup>(١)</sup> الجرجاني، أنا علي بن محمد بن إبراهيم بن خُشْنَام المالكِي، أنا أبو بكر محمد بن موسى بن محمد الزَّيْنَبِي قال: ثنا أبو خُبَيْب العباس بن أحمد بن محمد البرقي، أنا عبد الوهاب بن فُلَيْح، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعُوة، عن خاله وهب بن زَمْعَة عن أبيه زَمْعَة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن دُرْبَاس مولى ابن عباس، وعن مجاهد عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ وقرأ أبيُّ على النبي ﷺ، وأنَّه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة ثم قام.

هذا حديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حَيَّان أبي الشيخ الأصبهاني، عن أبي خُبَيْب، وقال أبو بكر الزَّيْنَبِي في حديثه عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ النبي ﷺ على أبي، وقرأ أبيُّ على النبي ﷺ، وأنَّه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

وخالف أبا بكر الزينبي وأبا محمد بن حيان أبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو القاسم بن النَّخَّاس، وأبو بكر الشذائي فروَّوه عن أبي خُبَيْب عن ابن فُلَيْح عن ابن سَعُوة عن خاله وهب بن زَمْعَة، عن عبد الله بن كثير عن دُرْبَاس وحده عن ابن عباس.

(١) في المطبوع: «عن الجرجاني»، وهو تحريف.

فأما حديث أبي طاهر فأخبرنا به شيخنا أبو بكر محمد بن الحسين بن علي الشَّيبانيُّ، أنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد الخياط، أنا أبو الحسين أحمد بن عبد الله بن الخضر السوسنجَردي ح: وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين أيضاً، أنا أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر الحَمَّامي قالوا: أخبرنا أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم، أنا أبو خُبَيْب العباس بن أحمد بن محمد البرقي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيْح المكي أنا عبد الملك ابن عبد الله بن سَعُوَة عن خاله وهب بن زَمْعَة بن صالح / عن عبد الله بن كثير عن دِرْبَاس مولى ابن عباس، عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ على أبي، وقرأ أبيُّ على النبي ﷺ أنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من الحمد، ثم قرأ إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام.

وأما حديث أبي القاسم بن النخَّاس وأبي بكر الشذائي فأخبرنا به علي بن زيد بن علي الأصبهاني، أنا أحمد بن الفضل الباطرْقاني، أنا محمد بن جعفر الخزاعي الجرجاني، ثنا عبد الله بن الحسين بن سليمان النخَّاس ببغداد، وأحمد بن نصر بالبصرة، قالوا: حدثنا أبو خُبَيْب العباس بن أحمد البرقي، ثنا عبد الوهاب بن فُلَيْح، ثنا عبد الملك بن عبد الله بن سَعُوَة، عن خاله وهب بن زَمْعَة، عن عبد الله ابن كثير، عن دِرْبَاس عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ، وقرأ على أبي، وقرأ أبيُّ على النبي ﷺ، أنه كان إذا قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ افتتح من «الحمد»، ثم قرأ من البقرة إلى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، ثم دعا بدعاء الختمة، ثم قام.

وصار العمل على هذا في أمصار المسلمين في قراءة ابن كثير وغيرها، وقراءة العَرَض وغيرها، حتى لا يكاد أحدٌ يختم ختمة إلا وَيُشْرَع في الأخرى، سواء خَتَم ما شرع فيه أو لم يختمه، نوى ختمها أو لم ينو، بل جُعِلَ ذلك عندهم من سُنَّة الختم، ويسمون من يفعل هذا «الحال المرتحل» أي الذي حلَّ في قراءته آخر الختمة، وارتحل إلى ختمة أخرى.

وعكس بعض أصحابنا هذا التفسير كالسَّخاوي وغيره، فقالوا: الحال المرتحل: الذي يحلُّ في ختمة عند فراغه من أخرى<sup>(١)</sup>.

والأوّل أظهر، وهو الذي يدلُّ عليه تفسير الحديث عن النبي ﷺ: (أفضل الأعمال الحال المرتحل).

وهذا الحديث أصله في «جامع» الترمذي ذكره في آخر أبواب القراءة، فقال: «حدثنا نصر<sup>(٢)</sup> بن علي الجَهْضَمي، ثنا الهيثم بن الربيع، حدثنا صالح المُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفَى عن ابن عباس قال: قال رجل: يا رسول الله أي العمل أحب إلى الله؟ قال: (الحال المرتحل). هذا حديث / غريب لا نعرفه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه».

«حدثنا محمد بن بشار، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا صالح المُرِّي، عن قتادة، عن زُرارة بن أَوْفَى عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه عن ابن عباس، وهذا عندي أصحُّ من حديث نصر بن علي عن الهيثم بن الربيع».

(١) في المطبوع: «الأخرى»، انظر: فتح الوصيد: ٤ / ١٣٣٤.

(٢) في المطبوع: «بصر» بالباء الموحدة من أسفل، وهو تصحيف.

قلت: فجعل الترمذي عنده إرساله أصحَّ من وصله؛ لأنَّ زُرارة تابعي.

وأخبرني بهذا الحديث أتم من هذا الإمام أبو بكر محمد بن أحمد البكري مشافهة، أنا أحمد بن إبراهيم الحافظ في كتابه عن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن جَوْبَر<sup>(١)</sup>، ثنا محمد بن أحمد بن جَمْرَة، حدثنا أبي عن عثمان بن سعيد الحافظ، أنا عبد الله بن أحمد الهروي في «كتابه»، ثنا عمر بن أحمد بن عثمان، ثنا إسحاق بن إبراهيم بن الخليل، ثنا زياد بن أيوب، ثنا زيد بن الحُبَاب، أخبرني صالح المُرِّي، أنا قتادة عن زُرارة بن أَوْفَى عن ابن عباس، أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (عليك بالخالِّ المرتحل)، قال: وما الخالُّ المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن كلما حلَّ ارتحل).

هكذا رفعه مفسراً مسنداً، وكذا رواه مسنداً مفسراً أبو الحسن بن غلبون من طريق إبراهيم بن أبي سُويد عن صالح، ثنا قتادة عن زُرارة عن ابن عباس فذكره، وزاد فيه: (يا رسول الله وما الخالُّ المرتحل؟ قال: (فتح القرآن وختمه، صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره، ومن آخره إلى أوله كلما حلَّ ارتحل).

وأخبرتنا شيختنا ستُّ العرب المقدسية مشافهة رحمها الله، أنا جدي علي بن أحمد البخاري، أنا أبو سعد الصفَّار في «كتابه»، أنا زاهر بن طاهر، أنا الحافظ أبوبكر البيهقي، أنا محمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب.

(١) كذا ضبطت في (ظ) و(ك)، وفي (س): «جرير»، وفي (ت) والمطبوع: «جوير»، وكلاهما تصحيف.

قال البيهقي: وأخبرنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي طاهر الدقاق، حدثنا علي بن محمد القرشي، قالوا: أخبرنا الحسن بن عفان، ثنا زيد بن الحُبَاب، ثنا صالح المُرِّي، أخبرني قتادة عن زُرارة بن أَوْفي عن ابن عباس رضي الله عنهما، أَنَّ رجلاً قال للنبي ﷺ: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (عليك بالحال المرتحل)، قالوا: يا رسول الله، وما الحالُ / المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن يضرب في أوّله حتى يبلغ آخره، ويضرب في آخره حتى يبلغ أوّله، كلّما حلَّ ارتحل).

وأخبرني به عمر بن الحسن قراءة عن علي بن أحمد، أنا أبو المكارم في «كتابه»، أنا الحسن بن أحمد المقرئ<sup>(١)</sup>، أنا أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبي، ثنا أحمد بن محمد بن سعيد المروزي بالبصرة، ثنا زيد بن الحُبَاب فذكره.

ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» من طريق عمر بن عاصم الكلابي، ثنا صالح المُرِّي فذكره مرفوعاً، ولفظه: أَنَّ رجلاً قال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: (الحالُ المرتحل)، قالوا: يا رسول الله وما الحالُ المرتحل؟ قال: (الذي يقرأ من أوّل القرآن إلى آخره، ومن آخره إلى أوّله).

وأخبرني به عالياً أحمد بن محمد بن الحسين البَنَّا، في آخرين مشافهة، عن الشيخ أبي الحسن المقدسي، أنا القاضي أبو المكارم في «كتابه»، أنا الحسن بن أحمد الحداد، أنا أبو نعيم الحافظ، ثنا سليمان بن أحمد، ثنا معاذ بن المثنى، ثنا إبراهيم بن أبي سُويد الزراع، ثنا صالح المُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفي عن ابن عباس

(١) في المطبوع: «المقدسي»، وهو تحريف.

قال: سأل رجل رسول الله ﷺ فقال: أي الأعمال <sup>(١)</sup> أحب إلى الله؟ فقال: (الحال المرتحل)، قال يا رسول الله، فما الحال المرتحل؟ قال: (صاحب القرآن يضرب في أوله حتى يبلغ آخره، وفي آخره حتى يبلغ أوله)، رواه الطبراني بهذا اللفظ.

ورواه الحافظ أبو الشيخ ابن حبان في «فضائل الأعمال» <sup>(٢)</sup> من طريق زيد بن الحُبَاب عن صالح به، ولفظه: (عليكم بالحال المرتحل)، فذكره. وذكره صاحب «الفردوس» ولفظه: (خير الأعمال الحلُّ والرَّحْلَة، افتتاح القرآن وختمه) \* <sup>(٣)</sup>.

ورواه أيضاً الحافظ أبو عمرو مرسلًا من طريق عبد الله بن معاوية الجُمَحِي، ثنا صالح المُرِّي عن قتادة عن زُرارة بن أَوْفَى قال: قال رسول الله ﷺ: (أفضلُ الأعمال الحالُ المرتحل، الذي إذا ختم القرآن عاد فيه).

\* وكذا رواه الترمذي مرسلًا كما تقدّم، وقال: إنه أصح \* <sup>(٤)</sup>.

وقد قطع بصحة هذا الحديث أبو محمد مكي، ورواه الحافظ البيهقي في «شعب الإيمان» مسنداً مرفوعاً كما تقدّم، وسكت عليه، فلم يذكر فيه ضعفاً كعادته.

(١) في (ت) و(ك) «العمل».

(٢) اسم الكتاب مطموس في (ك).

(٣) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ) وفي (ك) بياض بعد كلمة: «الفردوس».

(٤) ما بين النجمتين سقط من (س) و(ظ) و(ك).



وضَعَفَه الشيخ أبو شامة / من قَبَل صالح المُرِّي، وردَّ تفسيره بذلك فقال: «وكيفما كان الأمر، فمدار هذا الحديث على صالح المُرِّي، وهو وإن كان عبداً صالحاً فهو ضعيف عند أهل الحديث». قال: «ثم على تقدير صحته فقد اختلف في تفسيره، فقليل: المراد به ما ذكره القراء، وقيل: هو إشارة إلى تتابع الغزو وترك الإعراض عنه، فلا يزال في حلٍّ وارتحال».

ثم ذكر كلام ابن قتيبة في تفسيره الحديث كما سيأتي، ثم قال: «وهذا ظاهر اللفظ؛ إذ هو حقيقة في ذلك، وعلى ما أوله به<sup>(١)</sup> القراء يكون مجازاً، وقد رَوَوْا التفسير فيه مدرجاً في الحديث، ولعله من بعض الرواة<sup>(٢)</sup>».

قلت: وفي ما قاله الشيخ أبو شامة في هذا الحديث نظر من وجوه:

أحدها: أنَّ الحديث ليس مداره على صالح المُرِّي كما ذكره، بل رواه زيد ابن أسلم أيضاً، قال الداني: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد الرُّبَيعي، حدثنا علي ابن مَسْرُور، ثنا أحمد بن أبي سليمان، حدثنا سحنون بن سعيد، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني ابن<sup>(٣)</sup> هَيْعَةَ عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم أنَّ رسول الله ﷺ سئل أي الأعمال أفضل؟ فقال: (الحالُّ المرتحل)، قال ابن وهب: وسمعت أبا عفان المدني يقول ذلك عن رسول الله ﷺ يقول: (هذا خاتم القرآن وفاتحه).

ورواه أيضاً من طريق سليمان بن سعيد الكسائي، حدثنا الحَصِيبُ<sup>(٤)</sup> بن

(١) في المطبوع: بعض القراء، وهو تحريف وليس عند أبي شامة أيضاً.

(٢) إبراز المعاني: ٢٧٩ / ٤.

(٣) في (س) «ابن أبي».

(٤) كذا ضبطت في (س) وفي (ك) «الخطيب»، وفي المطبوع: «الحصيب» بالحاء المهملة.

ناصح عن قتادة عن زُرارة بن أوفى عن أبي هريرة أَنَّ رجلاً قام إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أيُّ الأعمال أحب إلى الله تعالى؟ قال: (الحالُّ المرتحلُ)، فقال: يا رسول الله، وما الحالُّ المرتحلُ؟ قال: (صاحب القرآن يضرب من أوله إلى آخره، ومن آخره إلى أوله كلّما حلَّ ارتحل). فثبت أَنَّ الحديث ليس مداره على صالح المُرِّي.

والثاني: أَنَّ كلام ابن قتيبة لا يدلُّ على أَنَّهُم اختلفوا في تفسير الحديث؛ فإنَّه قال في آخر «كتاب غريب الحديث» له ما هذا نصُّه: «جاء في الحديث (أفضلُ الأعمالِ الحالُّ المرتحلُ) قيل: ما الحالُّ المرتحلُ؟ قال: (الخاتم المفتاح)»، ثم قال ابن قتيبة / بأثر هذا: «الحالُّ هو الخاتم للقرآن، شُبِّهَ برجل مسافر فسار حتى إذا بلغ المنزل حلَّ به، كذلك تالي القرآن يتلوهُ حتى إذا بلغ آخره وقف عنده، والمرتحلُ: المفتاح للقرآن، شُبِّهَ برجل أراد سفرًا فافتتحه بالمسير، قال: وقد يكون الخاتم المفتاح أيضاً في الجهاد، وهو أن يغزو ويعقب، وكذلك الحالُّ المرتحلُ يريد أن يصل ذاك بهذا» انتهى<sup>(١)</sup>.

وليس فيه حكاية اختلاف في تفسير هذا الحديث، غاية أنه قال: وقد يكون الخاتم المفتاح، ولا تعلق لهذا الكلام بتفسير الحديث؛ إذ قد قطع أولاً بتفسيره على ما جاء<sup>(٢)</sup> في الحديث، بل ساق الحديث أولاً مفسراً من الحديث، ثم زاد تفسيره بياناً، وأنت ترى هذا عياناً.

(١) غريب الحديث: ٣/ ٧٦٥.

(٢) «جاء»: سقطت من المطبوع.

والثالث: أنَّ قوله: «هذا ظاهر اللفظ»، يشير إلى تفسيره بتتابع الغزو، وليس ظاهر اللفظ لو جرد من التفسير دالاً على تتابع الغزو، بل يكون عاماً في كلٍّ من حلٍّ وارتحل من حجٍّ أو عمرة، أو تجارة، أو غزو، أو غير ذلك.

والرابع: أنَّ قوله: «وعلى ما أوَّله به القراء يكون مجازاً»؛ يدلُّ على أنَّ هذا التأويل مخصوص بالقراء، وليس كذلك، ولو قدر أنَّ تفسيره ليس ثابتاً في الحديث فقد رأيت تفسير ابن قتيبة له وكذلك رواية الترمذي له في أبواب القراءة تدلُّ قطعاً على أنَّه أراد هذا التأويل، وكذلك أورده البيهقي الحافظ وغيره من الأئمة كأبي عبد الله الحلي في قراءة القرآن، وعدُّوا ذلك من آداب الختم.

الخامس: قوله: «وقد روى التفسير فيه مدرجاً في الحديث، ولعله من بعض الرواة» فلا نعلم أحداً صرَّح بإدراجه في الحديث، بل الرواة لهذا الحديث بين من صرَّح بأنَّه صلى الله تعالى عليه وسلم فسَّره به كما هو في أكثر الروايات، وبين من اقتصر على رواية بعض الحديث فلم يذكر تفسيره، ولا منافاة بين الروایتين، فتحمل رواية تفسيره على رواية من لم يفسره، ويجوز الاقتصار على رواية بعض الحديث إذا لم يُخلَّ بالمعنى، وهذا مما لا خلاف عندهم فيه، ولا يلزم / الإدراج في الرواية الأخرى.

وأيضاً: فغايتة أن تكون رواية التفسير زيادة على الرواية الأخرى، وهي من ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، فدلَّ ما ذكرناه وقدمناه من الروايات والطرق والمتابعات على قوة هذا الحديث وترقيته عن درجة أن يكون ضعيفاً؛ إذ ذاك مما يُقوِّي بعضه بعضاً ويؤيد بعضه بعضاً.

وقد روى الحافظ أبو عمرو أيضاً بإسناد صحيح عن الأعمش عن إبراهيم قال: «كانوا يستحبون إذا ختموا القرآن أن يقرؤوا من أوله آيات»، وهذا صريح في صحة ما اختاره القراء، وذهب إليه السلف، والله أعلم.

وقال الشيخ أبو شامة: «ثم ولو صحَّ هذا الحديث والتفسير لكان معناه الحث على الاستكثار من قراءة القرآن والمواظبة عليها، فكلما فرغ من ختمة شرع في أخرى، أي أنه لا يُضرب عن القراءة بعد ختمة يفرغ منها بل يكون قراءة القرآن دأبه وديدنه». انتهى<sup>(١)</sup>.

وهو صحيح، فإننا لم ندع أن هذا الحديث دالٌّ نصّاً على قراءة الفاتحة والخمس الأول من البقرة عقيب كل ختمة، بل يدلُّ على الاعتناء بقراءة القرآن والمواظبة عليها، بحيث إذا فرغ من ختمة شرع في أخرى، وأن ذلك من أفضل الأعمال، وأما قراءة الفاتحة والخمس من البقرة، فهو مما صرح به الحديث المتقدم أولاً المرويُّ من طريق ابن كثير.

وعلى كل تقدير فلا نقول إنَّ ذلك لازم لكل قارئ، بل نقول كما قال أئمتنا فارس بن أحمد وغيره: «من فعله فحسن، ومن لم يفعله فلا حرج عليه»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي رحمه الله في كتابه «المغني» أن أبا طالب صاحب الإمام أحمد قال: سألت أحمد إذا

(١) إبراز المعاني: ٢٨٧/٤.

(٢) نقله السخاوي في فتح الوصيد: ١٣٣٩/٤.

قرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ يقرأ من البقرة شيئاً؟ قال: لا، فلم يستحب أن يصل ختمته<sup>(١)</sup> بقراءة شيء انتهى.

فحمله الشيخ موفق الدين على عدم الاستحباب، وقال: «لعله لم يثبت عنده فيه أثر صحيح يصير إليه». انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفيه نظر؛ إذ يحتمل أن يكون فهم من السائل أن ذلك لازم، فقال: لا، ويحتمل أنه أراد قبل أن يدعو؛ / ففي كتاب «الفروع» للإمام الفقيه شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي: «ولا يقرأ الفاتحة وخمساً من البقرة، نص عليه، قال الآمدي: يعني قبل الدعاء، وقيل: يستحب»<sup>(٣)</sup>. فحمل نص أحمد بقوله: «لا» على أن يكون قبل الدعاء، بل ينبغي أن يكون دعاؤه عقيب قراءة سورة الناس، كما سيأتي نص أحمد رحمه الله، وذكر قولاً آخر له بالاستحباب، والله أعلم.

قال السخاوي بعد ذكر هذا الحديث: «فإن قيل فقد قلتم إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: (ما عمل ابن آدم من عمل أنجى له من عذاب الله من ذكر الله)<sup>(٤)</sup>، فكيف الجمع بينه وبين هذا الحديث؟

قلت: القرآن من ذكر الله؛ إذ فيه الثناء على الله عز وجل ومدحه، وذكر آلائه، ورحمته، وكرمه، وقدرته وخلقه المخلوقات، ولطفه بها، وهدايته لها.

(١) في المطبوع: «ختمته»، وهو تحريف.

(٢) المغني: ٦٠٩/٢.

(٣) الفروع: ٤٩٤/١.

(٤) ذكر ابن ماجه أنه من كلام معاذ بن جبل ؓ. انظر: السنن: ١٢٤٥/٢ «كتاب الأدب، باب فضل الذكر».

فإن قلت: ففيه ذكر ما حَلَّلَ وحرم، ومن أهلك ومن أبعد من رحمته، وقصص من كَفَرَ بآياته وكذَّب برسله.

قلت: ذكر<sup>(١)</sup> جميعه من جملة ذكره؛ إذ كان ذلك كله كلامه، وأيضاً فإن من المدح ذكر ما أنزله من التحليل والتحريم، كما أن من جملة الشناء على الطيب أن يذكر بأن له جِدّاً في حِمِّية المُرِيض ومنعه مما يضرُّه وندبه إلى ما ينتفع به، وكذلك أيضاً من جملة ذكر مفاخر الملك ذكر أعدائه، ومخالفه<sup>(٢)</sup>، وكيف كانت عاقبة خلافهم له، ومحاربتهم إياه من الهلكة والدمار والخسار، إذن القرآن أفضل الذكر<sup>(٣)</sup>.

قلت: ورد في هذا المعنى أحاديث صحيحة منها: أَنَّهُ ﷺ سئل عن أفضل الأعمال، فقال: (إيمان بالله، ثم جهاد في سبيله، ثم حجٌّ مبرور)، وفي حديث آخر: (الصلاة لوقتها، ثم برُّ الوالدين، ثم الجهاد في سبيل الله)<sup>(٤)</sup>، وفي آخر: (واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة)، وحديث: أي الأعمال أفضل؟ قال: (الصبر والسماحة)، وقال لأبي أمامة: (عليك بالصوم، فإنه لا مثل له)، فقل في الجواب، إنَّ المراد: أي من أفضل الأعمال النظائر؛ لذلك يعبر عن الشيء بأنَّه الأفضل، أي هو من جملة الأفضل، أي المجموع في الطبقة العليا التي لا طبقة أعلى منها.

(١) كذا في جميع النسخ، وعند السخاوي: «ذكر ذلك...»، فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٥.

(٢) في المطبوع: «مخالفته» بالتاء الفوقية بدل التحنية، وهو تحريف.

(٣) النص بحروفه في فتح الوصيد: ٤/ ١٣٣٤-١٣٣٥.

(٤) في المطبوع: «سبيله».

وقيل إنَّه صلى الله / عليه وسلم أجاب كلَّ سائل بحسب ما هو الأفضل في حقه، بحسب ما يناسبه والأصلح له، وما يقدر عليه ويطيعه، والله أعلم.

تنبيه: المعنى في الحديث: (الحال المرتحل) على حذف مضاف، أي عمل الحال المرتحل، وكذلك: (عليك بالحال المرتحل)، أي عليك بعمل الحال المرتحل. وأما ما يعتمدُه<sup>(١)</sup> بعض القراء من تكرار قراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ عند الختم ثلاث مرات فهو شيء لم نقرأ به، ولا نعلم<sup>(٢)</sup> أحداً نصَّ عليه من أصحابنا القراء، ولا الفقهاء سوى أبي الفخر حامد بن علي بن حسنويه القزويني في كتابه «حلية القراء»، فإنَّه قال فيه ما نصُّه: «والقراء كلُّهم قرؤوا سورة الإخلاص مرة واحدة غير الهرواني عن الأعشى، فإنَّه أخذ بإعادتها ثلاث دفعات، والمأثور دفعة واحدة». انتهى.

قلت: والهرواني هذا<sup>(٣)</sup> بفتح الهاء والراء، وهو القاضي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين الجعفي، الحنفي، الكوفي، كان فقيهاً كبيراً، قال الخطيب البغدادي: «كان من عاصره في الكوفة يقول: لم يكن بالكوفة من زمن ابن مسعود و<sup>(٤)</sup> إلى وقته أحد أفقه منه». انتهى<sup>(٥)</sup>.

(١) في (س): «يعيده».

(٢) في المطبوع: «أعلم».

(٣) في المطبوع: «هذا هو».

(٤) «و»: سقط من المطبوع.

(٥) تاريخ بغداد: ٤٧٢/٥. لكن تعقَّب الذهبي هذا الكلام بقوله: «بل كان بالكوفة بينه وبين ابن مسعود

جماعة أفقه منه كعَلْقَمَةَ والسَّلماني، وسفيان، ووكيع، وغيرهم». السير: ١٧/١٠٢.

وقرأ برواية الأعشى على محمد بن الحسن بن يونس، عن قراءته بها على أبي الحسن علي بن الحسن بن عبد الرحمن الكسائي الكوفي، صاحب محمد بن غالب صاحب الأعشى.

والظاهر أن ذلك كان اختياراً من الهرواني، فإن هذا لم يعرف في رواية الأعشى، ولا ذكره أحد من علمائنا عنه؛ بل الذين قرؤوا برواية الأعشى على الهرواني هذا كأبي علي البغدادي صاحب «الروضة»، وأبي علي غلام الهراس شيخ أبي العز، وكالشَّرمقاني والعطار شَيْخِي ابن سوار، وكأبي<sup>(١)</sup> الفضل الخزاعي، لم يذكر أحد منهم ذلك عن الهرواني، ولو ثبت عندهم رواية لذكروه بلا شك؛ فلذلك قلنا إنه يكون اختياراً منه، والرجل كان فقيهاً عالماً أهلاً للاختيار، فلعله رأى ذلك وقد صار العمل على هذا في أكثر البلاد عند الختم في غير الروايات.

والصواب ما عليه السلف؛ لئلا يعتقد أن ذلك سنة؛ ولهذا نصَّ أئمة الحنابلة على أنه لا يكرر سورة الصمد، وقالوا: «وعنه»، يعنون عن أحمد «لا يجوز». والله أعلم.

(١) في (س): «وأبي».



## ومن الأمور المتعلقة بالختم

### الدعاء عَقِيبَ الختم

وهو أهمها<sup>(١)</sup>، وهو سنة تلقاها الخلف عن السلف، وتقدّم في أوّل هذا الفصل الحديث المرفوع عن النبي ﷺ من طريق ابن كثير في أنّه كان يدعو عقب الختم بدعاء الختمة ثم يقوم<sup>(٢)</sup>.

وأخبرني الشيخ العالم المسند الصالح أبو الثناء محمود بن خلف بن خليفة المَنْبُجِي رحمه الله مشافهة منه إلَيَّ في سنة سبع وستين وسبعائة بدمشق، عن الإمام الحافظ أبي محمد عبد المؤمن بن خلف الدُّمِيَّاطِي، أخبرنا أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي الحافظ، أخبرنا أبو سعيد خليل بن أبي الرجاء الداراني<sup>(٣)</sup>، أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد الحداد إجازة، أخبرنا أبو نُعَيْم أحمد ابن عبد الله الحافظ، أخبرنا أبو القاسم سليمان بن أحمد الحافظ، حدثنا محمد بن جعفر الإمام، حدثنا زكريا بن يحيى بن السَّكَن الطائِي، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المَحَارِبِي عن مقاتل بن دُوَّال دُوَّرَ عن شَرَحْبِيل بن سعد، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: (من قرأ القرآن - أو قال: من جمع القرآن - كانت له عند الله دعوة مستجابة، إن شاء الله عَجَّلَهَا له في الدنيا، وإن شاء ادَّخَرَهَا له في الآخرة).

(١) في (س): «أكملها».

(٢) في المطبوع: «يقول»، وهو تحريف شنيع.

(٣) في (س): «الرازاني».

قال الطبراني: «لم يروه عن جابر إِلَّا شَرَحْبِيل، ولا عنه إِلَّا مقاتل بن دُوَال دوز، تفرَّد به المحاربي، ولم يسند عن مقاتل غير هذا الحديث».

قلت: مقاتل هذا إن يكن مقاتل بن حَيَّان - كما قيل - فهو ثقة من رجال مسلم، وإن يكن غيره فلا نعرفه، مع أنَّ سائر رجاله ثقات، والمُحَارِبِي من رجال الصحيحين، إِلَّا أَنَّهُ يروي عن المجهولين.

وأخبرتنا سَتُّ العرب بنت محمد المقدسية بمنزلها مشافهة، أنا جَدِّي علي بن أحمد بن البخاري حضوراً، قال: أنا عبد الله بن عمر، أنا أبو القاسم زاهر، أنا أبو بكر الحافظ، أنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر الإسماعيلي، ثنا عبد الله بن يحيى بن ياسين، حدثني حمَّدون بن أبي عَبَّاد، ثنا يحيى بن هاشم عن مِسْعَر، عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (مع كل ختمة / دعوة مستجابة). كذا رواه أبو بكر البيهقي، وقال: في إسناده ضعف.

وروي من وجه آخر ضعيف عن أنس أخبرناه أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن مَعْدُوِيه، أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد البرناقي <sup>(١)</sup> بَمَرُو، أنا عمرو بن عمر ابن فَتْح، ثنا محمد بن علي، ثنا أبي أنا أبو عِصْمَة؛ وهو نوح الجامع مَرُوزِي، عن يزيد الرِّقَاشِي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (له عند ختم القرآن دعوة مستجابة، وشجرة في الجنة).

وأخبرنا شيخنا القاضي شرف الدين أحمد بن الحسين الحنفي مشافهة، عن أبي الفضل أحمد بن هبة الله الدمشقي، أنا أبو روح إِذْنًا، أنا زاهر بن طاهر، أنا

(١) في (س): «اليوناني».

الإمام أبو سعد محمد بن عبد الرحمن الكنجروودي، أنا الإمام أبو عبد الله الحسين ابن الحسن بن محمد الحليمي، أنا بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي، أنا أحمد بن الحسين، ثنا مقاتل بن إبراهيم، ثنا نوح بن أبي مريم، عن يزيد الرقاشي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله: (لصاحب القرآن دعوة مستجابة عند ختمه).

وبه إلى الحافظ أبي بكر قال: أخبرنا أبو سعد، المأليني أنا أبو أحمد بن عدي، أنا ابن عاصمة، ومحمد بن أبي عبد الحميد الفرغاني، ومحمد بن علي بن إسماعيل قالوا: حدثنا علي بن حرب، ثنا حفص بن عمر بن حكيم، ثنا عمرو بن قيس الملائي، عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: (من استمع حرفاً من كتاب الله عز وجل طاهراً كتبت له عشر حسنات، ومحيت عنه عشر سيئات، ورفعت له عشر درجات، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة<sup>(١)</sup>) قاعداً كتبت له خمسون حسنة، ومحيت<sup>(٢)</sup> عنه خمسون سيئة، ورفعت له خمسون درجة، ومن قرأ حرفاً من كتاب الله في صلاة<sup>(٣)</sup> قائماً كتبت له مائة حسنة، ومحيت عنه مائة سيئة، ورفعت له مائة درجة، ومن قرأه فختمه كتبت له عند الله دعوة مستجابة، معجلة، أو مؤخرة). قال البيهقي: تفرد به حفص بن عمر، وهو مجهول.

قلت: قد ذكره ابن عدي في «كامله» وقال: «حدث عن عمرو بن قيس الملائي أحاديث بواطيل، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال الأزدي: متروك الحديث».

(١) في (س): «صلاته».

(٢) في (س): «محى».

(٣) في (س): «صلاته».

وقد سألت شيخنا شيخ الإسلام ابن كثير / رحمه الله تعالى ما المراد بالحرف في الحديث؟ فقال: الكلمة؛ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه (من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، لا أقول ﴿الْم﴾ [البقرة: ١] حرف، ولكن «ألف» حرف و«لام» حرف و«ميم» حرف).

وهذا الذي ذكره هو الصحيح؛ إذ لو كان المراد بالحرف حرف الهجاء لكان ألف بثلاثة أحرف، ولام بثلاثة أحرف، وميم بثلاثة أحرف، وقد تعرَّس على فهم بعض الناس، فينبغي أن يتفطن له، فكثير من الناس لا يعرفه. وقال لي بعض أصحابنا من الحنابلة: إنَّه رأى هذا في كلام الإمام أحمد رحمه الله عليه منصوصاً، والله أعلم.

ولكن رويناه في حديث ضعيف عن عوف<sup>(١)</sup> بن مالك الأشجعي مرفوعاً: (من قرأ حرفاً من القرآن كتب الله له به<sup>(٢)</sup> حسنة، لا أقول ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، ولكن باء وسين وميم، ولا أقول ﴿الْم﴾، ولكن الألف واللام والميم)، وهو وإن صحَّ لا يدلُّ على غير ما قال شيخنا.

ثم رأيت كلام بعض أصحاب الإمام أحمد في ذلك، فقال ابن مفلح في «فروعه»: «وإن كان في قراءة زيادة حرف مثل: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦]، و﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾، و﴿وَوَصَّى﴾ [البقرة: ١٣٢]، و﴿وَأَوْصَى﴾ فهي أولى؛ لأجل العشر حسنات، نقله حَرْب<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ت) والمطبوع: «عون»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «بها» وهو خطأ.

(٣) الفروع: ١/ ٣٧٠-٣٧١.

قلت: وهذا التمثيل من ابن مُفلح عجيب؛ فإنه إذا كان المراد بالحرف اللفظي فلا فرق بين ﴿وَوَصَّى﴾ و ﴿وَأَوْصَى﴾ ولا بين ﴿أَزَاهِمَا﴾ و ﴿أَزْهَمَا﴾؛ إذ الحرف المشدد أيضاً بحرفين، فكان ينبغي أن يمثل بنحو ﴿مَلِك﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿مَلِك﴾ و ﴿يَخْدَعُونَ﴾ و ﴿يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩].

ثم قال ابن مُفلح: «واختار شيخنا أن الحرف الكلمة<sup>(١)</sup>».

قلت: يعني بشيخه الإمام أبا العباس ابن تيمية، وهذا الذي قاله هو الصحيح، وقد رأيت كلامه في كتابه على «المنطق» فقال: «وأما تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: «هل» و «بل» فهذا اصطلاح محض<sup>(٢)</sup> لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً، وإنما تسمي العرب هذه المفردات حروفاً، ومنه قول النبي ﷺ: (من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات، أما إنِّي لا أقول ﴿آلَمْ﴾) -يعني ألف لام ميم- حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف، والذي عليه محققو العلماء أن المراد بالحرف الاسم وحده، والفعل وحده، / وحرف المعنى لقوله: «ألف حرف» وهذا اسم؛ ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالزاي من زيد؟ فقالوا: زاي، قال: نطقتم بالاسم، وإنما الحرف زه<sup>(٣)</sup>، ثم بسط الكلام في تقرير ذلك، وهو واضح.

(١) الفروع: ١/ ٣٧١.

(٢) في (ت) والمطبوع: «مختص ببعض» وهو تصحيف، والمثبت موافق لما في المصدر المنقول منه.

(٣) الرد على المنطقيين: ١٢٩.

وهذا الذي ذكره ابن مفلح عن حرب، ومثّل به تصرّف منه، وإلا فلا يقول مثل الإمام أحمد إنّ «أزال» أولى من «أزّل»، ولا «أوصى» أولى من «وصى» لأجل زيادة حرف؛ وللكلام على هذا محلّ غير هذا، والقصد تعريف ذلك، والله أعلم.

وبه قال الحافظ أبو بكر البيهقي: أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق، أنا أحمد ابن سليمان الفقيه، ثنا بشر بن موسى، حدثني عمر بن عبد العزيز؛ جليس كان لبشر بن الحارث<sup>(١)</sup>.

ح: قال: وأخبرنا أبو عليّ الرُّوذباري، ثنا أبو عمر<sup>(٢)</sup> محمد بن عبد الواحد النحوي، ثنا بشر بن موسى، ثنا عمر بن عبد العزيز شيخ له قال: سمعت بشر ابن الحارث يقول: حدثنا يحيى بن اليمان عن سفيان عن حبيب بن أبي عمرة قال: «إذا ختم الرجل القرآن قبل الملك بين عَيْنَيْهِ»، قال بشر بن موسى: قال لي عمر ابن عبد العزيز: فحدثت به أحمد بن حنبل، فقال: «لعلّ هذا من نَجَبَاتِ سفيان»، واستحسنه أحمد بن حنبل، قال البيهقي: «هذا لفظ حديث الفقيه».

وبه قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أحمد بن محمد بن خالد المطوّعي، ثنا مسعر بن سعيد قال: «كان محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله إذا كان أوّل ليلة من شهر رمضان يجتمع إليه أصحابه، فيصلّي بهم فيقرأ في كل ركعة عشرين آيةً، وكذلك إلى أن يختم القرآن، وكذلك يقرأ في السَّحَر ما بين النصف إلى الثلث

(١) في المطبوع: «عمرو»، وهو تحريف.

(٢) في المطبوع: «حارث».

من القرآن، فيختم عند السَّحَر في كلِّ ثلاث ليال، وكان يختم بالنهار كلَّ يوم ختمَةً، ويكون ختمه عند الإفطار كل ليلة، ويقول: عند كل ختم دعوةٌ مستجابةٌ.

وروى أبو بكر بن داود في «فضائل القرآن» عن ابن مسعود: «من ختم القرآن فله دعوة مستجابة»، وعن مجاهد: «تنزل الرحمة عند ختم القرآن»، وعنه أيضاً: «إنَّ الدعاء مستجاب عند ختم القرآن».

ونصَّ الإمام أحمد على استحباب ذلك في صلاة التراويح؛ قال حنبل: سمعت أحمد يقول في ختم القرآن: «إذا فرغت / من قراءتك ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فارفع يديك في الدعاء قبل الركوع. قلت: إلى أي شيء تذهب في هذا؟ قال: رأيت أهل مكة يفعلونه، وكان سفيان بن عيينة يفعلهم معهم بمكة».

قال عباس<sup>(١)</sup> بن عبد العظيم: «وكذلك أدركت الناس بالبصرة وبمكة»، وروى أهل المدينة في هذا أشياء، وذكرَ عن عثمان بن عفان<sup>(٢)</sup>.

وقال الفضل بن زياد: «سألت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- فقلت: أختم القرآن أجعله في التراويح أو في الوتر؟ قال: اجعله في التراويح يكون لنا دعاء بين<sup>(٣)</sup> اثنين، قلت: كيف أصنع؟ قال: إذا فرغت من آخر القرآن فارفع

(١) كذا في جميع النسخ، وفي ترجمته: العباس بن عبد العظيم، العنبري، البصري، الحافظ، أحد علماء السنة، توفي سنة (٢٤٦ هـ). انظر: العبر: ١/ ٤٤٦.

(٢) من قوله: «حنبل» إلى هنا، بنصه كلام ابن قدامة في «المغني»: ٢/ ٦٠٨، إلّا أنَّ فيه: «ويروى شيئاً».

(٣) في (س): «من» بدل «بين»، وفي (ت) «دعاءين»، والمثبت هو الموافق لما في «المغني».

يديك قبل أن تركع، وادع بنا ونحن في الصلاة وأطل القيام، قلت: بم أدعو؟ قال: بها شئت، قال: ففعلت كما أمرني، وهو خلفي يدعو قائماً ويرفع يديه<sup>(١)</sup>.

وروينا في كتاب «فضائل القرآن» لأبي عبيد عن قتادة قال: كان بالمدينة رجل يقرأ القرآن من أوله إلى آخره على أصحاب له، فكان ابن عباس يضع عليه الرقباء، فإذا كان عند الختم جاء ابن عباس فشاهده، والله تعالى أعلم<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام النووي: «يستحب الدعاء بعد قراءة القرآن استحباباً يتأكد تأكيداً شديداً؛ فينبغي أن يُلحَّ في الدعاء، وأن يدعو بالأمور المهمة والكلمات الجامعة، وأن يكون معظم ذلك بل كله في أمور الآخرة والمسلمين، وأمور صلاح سلطانهم وسائر ولاية أمورهم، وفي توفيقهم للطاعات، وعصمتهم من المخالفات، وتعاونهم على البر والتقوى، وقيامهم بالحق واجتماعهم عليه، وظهورهم على أعداء الدين». انتهى<sup>(٣)</sup>.

ونصَّ الإمام أحمد على استحباب الدعاء عند الختم، وكذا جماعة من السلف، وكان بعض شيوخنا يختار أن القارئ عليه إذا ختم هو الذي يدعو؛ لظاهر هذا الحديث، وسائر من أدركناهم غيره يدعو الشيخ، أو مَنْ يلتمس بركته من حاضري الختم.

(١) قول الفضل بنصه في «المغني»: ٦٠٨/٢.

(٢) فضائل القرآن: ١٠٨.

(٣) التبيان: ٦٤-٦٥.



والأمر في هذا سهل؛ إذ الداعي والمؤمن واحد قال تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، قال أبو العالية، وأبو صالح، وعكرمة، ومحمد بن كعب القرظي، والربيع بن أنس: «دعا موسى وأمن هارون»<sup>(١)</sup>، فالداعي والمؤمن واحد.

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه يجمع أهله وجيرانه عند الختم؛ رجاء / بركة دعاء الختم وحضوره<sup>(٢)</sup>.

وروينا عنه في حديث مرفوع ولفظه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ختم القرآن جمع أهله، قال البيهقي: رفعه وهم، والصحيح عن أنس موقوفاً.

وكانوا يستحبون جمع أهل الصلاح والعلم، فقد روينا عن شعبة عن الحكم قال: «أرسل إليّ مجاهد وعنده ابن أبي لبابة، قال: إننا أرسلنا إليك أننا نريد أن نختم القرآن، وكان يقال: إن الدعاء مستجاب عند ختم القرآن، فلما فرغوا من ختم القرآن دعا بدعوات»<sup>(٣)</sup>.

وكان كثير من السلف يستحب الختم يوم الاثنين وليلة الجمعة، واختار بعضهم الختم وهو صائم، وبعض عند الإفطار، وبعض أول الليل، وبعض أول النهار.

(١) انظر: الدر المنثور: ٤ / ٣٨٥.

(٢) انظر: المغني: ٢ / ٦١٠، فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٩.

(٣) رواه الدارمي في سننه: ٢ / ٤٧٠، وانظر فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٧.

قال عبد الرحمن بن الأسود: من قرأ القرآن فختمه نهاراً غفر له ذلك اليوم، ومن ختمه ليلاً غفر له تلك الليلة.

وعن إبراهيم التيمي أنه قال: «كانوا يقولون: إذا ختم الرجل القرآن صَلَّت عليه الملائكة بقية يومه وبقية ليلته<sup>(١)</sup>».

وكانوا يستحبون أن يَخْتَمُوا في قُبُلِ الليل وقُبُلِ النهار، وبعض تَخِيرُ لذلك الأوقات الشريفة، وأوقات الإجابة وأحوالها وأماكنها، كل ذلك رجاء اجتماع أسباب الإجابة، ولا شكَّ أنَّ وقت ختم القرآن وقت شريف، وساعته ساعة مشهودة، ولا سيما ختمة قرئت قراءة صحيحة مرضية، كما أنزلها الله تعالى، متصلة إلى حضرة الرسالة ومعدن الوحي.

فينبغي أن يُعْتَنَى بِآداب الدعاء، فإنَّ له آداباً وشرائط، وأركاناً أتينا عليها مستوفاةً في كتابنا «الحصن الحصين» نشير هنا إلى ما لا يستغنى عنه:

منها: أن يقصد الله تبارك وتعالى بدعائه من غير رياء ولا سمعة، قال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤].

ومنها: تقديم عمل صالح، من صدقة أو غيرها؛ للحديث المجمع على صحته، حديث الثلاثة الذين أَوْوَأَ<sup>(٣)</sup> إلى الغار، فانطبقت عليهم الصخرة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المغني: ٦٠٩ / ٢.

(٢) أي: في أولها.

(٣) في المطبوع: «أووا»، وهو تحريف.

(٤) البخاري، البيوع، برقم: ٢٢١٥، مسلم: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم ٢٧٤٣.

ومنها: تجنب الحرام أكلاً وشرباً ولبساً وكسباً؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه «أنَّ رسول الله ﷺ ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر / ، يمدُّ يديه إلى السماء: ياربَّ ياربَّ، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغُدِّي بالحرام، فأني يستجاب لذلك؟» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

ومنها: الوضوء؛ لحديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه «أنَّ رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال: ادع الله تعالى أن يعافيني، قال: (إن شئت دعوتُ، وإن شئت صبرتَ فهو خير لك) قال: فادعه، فأمره أن يتوضأً ويحسن وضوءه ويدعو». الحديث رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>، وقال: حسن صحيح غريب.

ومنها: استقبال القبلة؛ لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش: شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة<sup>(٣)</sup>». الحديث متفق عليه، والأحاديث في ذلك كثيرة.

ومنها: رفع اليدين؛ لحديث سلمان يرفعه: (إنَّ ربكم حييُّ كريم، يستحي من عبده إذا رفع يديه إلى السماء أن يرُدَّهما صفراً). رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم في «صحيحيهما»<sup>(٤)</sup>.

وحديث ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو نحوهما). الحديث رواه أبو داود والحاكم في «صحيحه»<sup>(٥)</sup>.

(١) مسلم: باب الزكاة، برقم ١٦٨٦.

(٢) الترمذي: ٥٦٩/٥، النسائي: ١٦٩/٦.

(٣) البخاري، الصلاة، برقم: ٤٩٠، مسلم، الجهاد والسير، برقم: ٣٣٥٠.

(٤) أبو داود: ٧٨/٢، الترمذي: ٥٥٦/٥، ابن ماجه: ١٢٧١/٢، ابن حبان: ١٦٠/٣.

(٥) أبو داود: ٧٩/٢.

ولحديث علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: (رفع اليدين من الاستكانة التي قال الله: ﴿فَمَا اسْتَكَاثُوا لِلرَّبِّهِمْ وَمَا يَضُرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦]). رواه الحاكم<sup>(١)</sup>.

ولحديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما جمع أهل بيته ألقى عليهم كساءه، ثم رفع يديه، ثم قال: (اللهم هؤلاء أهلي)<sup>(٢)</sup>. الحديث. رواه الحاكم.

والأحاديث في رفع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يديه في الدعاء كثيرة لا تكاد تحصى.

قال الخطابي: «إنَّ من الأدب أن تكون اليدان في حال رفعهما مكشوفتين غير مغطأتين».

قلت: روينا عن أبي سليمان الداراني رحمه الله عليه قال: كنت ليلة باردة في المحراب، فأقلقني البرد، فخبأت إحدى يدي من البرد - يعني في الدعاء - قال: وبقيت الأخرى ممدودة، فغلبتني عينايا فإذا تلك اليد المكشوفة قد سُورَتْ / من الجنة، فهتف بي هاتف: يا أبا سليمان: قد وضعنا في هذه ما أصابها، ولو كانت الأخرى مكشوفة لوضعنا فيها، قلت: فأليت على نفسي أن لا أدعو إلا ويدي خارجتان حرّاً كان أو برداً.

(١) المستدرک: ٣/ ١٤٧.

(٢) المستدرک: ٣/ ١٧٢.

ومنها: الجثو على الركب والمبالغة في الخضوع لله عز وجل والخشوع بين يديه، ويحسن التأدب مع الله تعالى؛ لحديث عامر بن خارجة بن سعد عن جده سعد رضي الله عنه: «أَنَّ قَوْمًا شَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، قَالَ: فَقَالَ: (اجْثُوا عَلَى الرُّكْبِ، ثُمَّ قُولُوا يَا رَبِّ يَا رَبِّ) قَالَ: فَفَعَلُوا، فَسَقُوا حَتَّى أَحْبَوُا أَنْ يَكْشِفَ عَنْهُمْ». رواه أبو عوانة في «صحيحه».

وأما ما روي عنه ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ دَعَاءَ قَائِمًا، كما أورده ابن الجوزي في كتابه «الوفاء» وغيره، فلا يصح، وسيأتي إسناد الكلام عليه آخرًا، والله أعلم.

وإذا نظر العاقل إلى دعاء الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه، وكيف خضوعهم وخشوعهم وتأدبهم، عرف كيف يسأل ربه عز وجل.

فمن دعاء آدم وحواء عليهما السلام: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

ونوح عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾ [القمر: ١٠].

وموسى عليه السلام: ﴿بُئِيَ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].

وزكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤].

وأيوب عليه السلام: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣].

وإبراهيم عليه السلام لما قصد الدعاء: ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾<sup>(١)</sup>  
[الشعراء: ٨٠] فأضاف الشفاء إلى الله تعالى دون المرض تأدباً.

وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة: (اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب جميعاً)<sup>(٢)</sup> إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها / إلا أنت، لبيك<sup>٢</sup> وسعديك والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك)<sup>(٣)</sup>.

قال الخطابي رحمه الله: معنى قوله (والشر ليس إليك): الإرشاد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله جل ذكره، والمدح له بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها، ولم يقع القصد به إلى إثبات شيء وإدخاله تحت قدرته ونفي ضده عنها، فإنَّ الخير والشر صادران عن خلقه وقدرته، لا موجد لشيء من الخلق غيره، وقد يضاف معازم الخليقة إليه عند الدعاء والثناء، فيقال: يارب السموات والأرضين، كما يقال يا رب الأنبياء والمرسلين، ولا يحسن أن يقال: يا رب الكلاب، ويا رب القردة والخنازير، ونحوها من سُفْلِ الحيوانات وحشرات الأرض، وإن كانت إضافة جميع الحيوانات إليه من جهة الخلقة لها، والقدرة عليها شاملة لجميع أصنافها، وقال مسلم بن يسار: «لو كنتَ بين يدي مَلِكٍ تطلب حاجة لَسَرَّكَ أن تحشع له». رواه ابن أبي شيبة.

(١) «جميعاً»: سقطت من المطبوع.

(٢) مسلم: ٥٣٥/١.

ومنها: أن لا يتكلف السجع في الدعاء؛ لما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: (وانظر إلى السجع من الدعاء فاجتنبه، فإنني عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك؛ أي لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب)<sup>(١)</sup>.

قال الغزالي رحمه الله: المراد بالسجع: هو المتكلف من الكلام؛ لأن ذلك لا يلائم الضراعة، والذلة، وإلا ففي الأدعية المأثورة عن النبي ﷺ كلمات متوازنة غير متكلفة.

ومنها: الشاء على الله تعالى أولاً وآخرًا؛ أي قبل الدعاء وبعده، وكذلك الصلاة على النبي ﷺ؛ لما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِي وَمَا نُعْلِنُ وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ \* الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ \* رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٨-٤٠]، فقدّم الشاء على الله تعالى ثم دعا.

وعن يوسف عليه السلام: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ / فَاطِرَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ فأثنى ثم دعا ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

ولما أرشدنا الله تعالى في الفاتحة، وثبت في الحديث القدسي: (قَسَمْتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل؛ فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال الله: حمّدي عبدي،

(١) البخاري، الدعوات، برقم: ٨٥٦٢.

وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣] قال الله: أثنى عليَّ عبدي، وإذا قال: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] قال الله: مجَّدني عبدي) الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح مسلم، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: (اللهم لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البارد)<sup>(٢)</sup>. الحديث.

وفيه أيضاً من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في حديثه الطويل في صفة حجّه ﷺ أَنَّهُ ﷺ بدأ بالصفاء، فرقى عليه حتى رأى البيت، فاستقبل القبلة، فوَحَّدَ الله وكَبَّرَهُ، وقال: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده)، ثم دعا بين ذلك، ثم أتى المروة ففعل مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

وأخبرتنا الشيخة أم محمد<sup>(٤)</sup> بنت محمد بن علي البخاري إذناً، أنا جدِّي علي ابن أحمد قراءةً عليه وأنا حاضرة، أنا أبو سعد<sup>(٥)</sup> بن الصفار، أنا أبو القاسم بن طاهر، أنا أحمد بن الحسين الحافظ، أنا علي بن أحمد بن عبَّدان<sup>(٦)</sup>، أنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا محمد بن الفضل بن جابر، ثنا بشر بن معاذ، ثنا محمد بن دينار،

(١) كذا في «س» وهو الصواب، وفي بقية النسخ والمطبوع زيادة كلمة (متفق عليه) وهي غير صواب لأن الحديث لم يروه البخاري رحمه الله في صحيحه.

انظر: صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة حديث رقم (٨٧٦).

(٢) مسلم، الصلاة، برقم: ٧٣٥.

(٣) مسلم، الحج، برقم: ٢١٣٧.

(٤) هي ست العرب.

(٥) في المطبوع: «سعيد»، وهو تحريف.

(٦) في (س): «حمدان»، وهو تصحيف.



ثنا أبان، عن الحسن، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من قرأ القرآن وحمد الرب وصلى على النبي واستغفر ربه، فقد طلب الخير من مكانه). رواه الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب «شعب الإيمان»، وقال: أبان هذا هو ابن أبي عيَّاش، وهو ضعيف.

قلت: روى له أبو داود حديثاً واحداً.

وقال مالك بن دينار: هو طاوس القراء.

والحديث له شواهد، وسيأتي آخر الفصل في حديث علي بن الحسين رضي الله عنهما ما يشهد له.

وقد / روي عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يمجد الله، ولم يصل على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (عجل هذا)، ثم دعاه فقال له أو لغيره: (إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه والثناء عليه، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يدعو بما شاء). رواه أبو داود والترمذي<sup>(١)</sup>، وقال: صحيح.

ورواه النسائي وزاد فيه: «وسمع رجلاً يصلي فمجد الله وحمده، وصلى على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: (ادعُ تُجِبْ، وسل تُعطَ)». وأخرج هذه الزيادة ابن حبان في صحيحه، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين، وحسنه<sup>(٢)</sup> الترمذي.

(١) أبو داود: ٧٧/٢، الترمذي: ٥١٧/٥.

(٢) في المطبوع: «حسنهما» بالثنية، وهو تحريف.

ورأينا بعض الشيوخ يتدثرون الدعاء عقيب الختم بقولهم: «صدق الله العظيم وبلغ رسوله الكريم، وهذا تنزيل من رب العالمين، ربنا آمنا بما أنزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين».

وبعضهم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له - إلى آخره - أو بها في نحو ذلك من التنزيه.

وبعضهم بـ «الحمد لله رب العالمين»؛ لقوله ﷺ: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ<sup>(١)</sup>). رواه أبو داود وابن حبان في «صحيحه»<sup>(٢)</sup>.

ولا حرج في ذلك فكل ما كان في معنى التنزيه فهو ثناء.

وفي الطبراني «الأوسط» عن علي ﷺ: «كُلُّ دُعَاءٍ مُحْجُوبٍ حَتَّى يَصِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ<sup>(٣)</sup>». وإسناده جيد.

وفي الترمذي عن عمر ﷺ: «الدُعَاءُ مُوقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ، حَتَّى يَصِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

وقال تعالى: ﴿دَعُونَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ وَءَاخِرُ دَعْوَانَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ فلذلك استحب أن يُخْتَمَ الدعاء بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ \* وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ \* وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢].

(١) في المطبوع: «أجزم» بالزاي، وهو تصحيف.

(٢) أبو داود: ٤/٢٦١، ابن حبان: ١/١٧٣.

(٣) الطبراني في الأوسط: ١/٢٢٠.

ومنها: تأمين الداعي والمستمع؛ لحديث: (فإذا أَمَّنَ الإمام فأَمَّنوا). متفق عليه، ولحديث: (أَوْجَبَ إن ختم)، فقال رجل بأي شيء يَخْتَم؟ فقال: (بأمين). رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

ومنها: أن يسأل الله حاجاته كلها؛ لحديث أنس يرفعه: (ليسأل أحدكم ربه / حاجاته كلها، حتى يسأل شَيْعَ نعله إذا انقطع).<sup>(٢)</sup> رواه ابن حبان في «صحيحه»، والترمذي وقال: غريب.

ومنها: أن يدعو وهو متيقن الإجابة يُخَضِّرُ قلبه وَيُعْظِمُ رغبته؛ لحديث أبي هريرة يرفعه: (ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، واعلموا أن الله لا يستجيب دعاءً من قلب غافلٍ لاهٍ)، رواه الترمذي، والحاكم وقال: مستقيم الإسناد. وعنه يرفعه أيضاً: (إذا دعا أحدكم فليُعْظِمِ الرغبة، فإنه لا يتعاضم على الله شيء).<sup>(٣)</sup> رواه مسلم، وابن حبان في «صحيحه»، وأبو عوانة.

ومنها: مسح وجهه بيديه بعد فراغه من الدعاء؛ لحديث ابن عباس يرفعه: (إذا سألتُم الله فسلوه ببطون أكفكم، ولا تسلموه بظهورها، وامسحوا بها وجوهكم). رواه أبو داود، والحاكم في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>.

وعن السائب بن يزيد عن أبيه رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: (كان إذا دعا فيرفع يديه يمسح وجهه بيديه). رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>.

(١) أبو داود: ٢٤٧/١.

(٢) ابن حبان: ١٤٨/٣.

(٣) مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٣٨، ابن حبان: ١٧٦/٣.

(٤) أبو داود: ٧٨/٢، المستدرک: ٧١٩/١.

(٥) أبو داود: ٢٤٧/١.

وعن عمر رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يخطهما حتى يمسح بهما وجهه)، وفي رواية: (لم يردّهما حتى يمسح بهما وجهه). رواه الحاكم في «صحيحه»، والترمذي وقال في بعض الأصول: صحيح<sup>(١)</sup>.

ورأيت: بعض علمائنا، وهو: ابن عبد السلام في «فتاواه» أنكر مسح الوجه باليدين عقيب الدعاء، ولا شكّ عندي أنّه لم يقف على شيء من هذه الأحاديث، والله أعلم.

ورأيت أنا: النبي ﷺ في شدة نزلت بي وبالمسلمين سنة اثنتين وتسعين وسبعمئة، فقلت: «يا رسول الله ادع الله لي وللمسلمين»، فرفع يديه ودعا، ثم مسح بهما وجهه ﷺ.

ومنها: اختيار الأدعية الماثورة عن النبي ﷺ، وقد كان بعض أئمة القراءة يختارون أدعية يدعون بها عند الختم لا يجاوزونها، واختيارنا أن لا يجاوز ما ورد عنه ﷺ، فإنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، ولم يدع حاجة إلى غيره، ولنا فيه ﷺ أسوة؛ فقد روى أبو منصور المظفر / بن الحسين الأرجاني في كتابه «فضائل القرآن»، وأبو بكر بن الضحاك في «الشئائل» كلاهما من طريق أبي ذرّ الهروي من رواية أبي سليمان داود بن قيس، قال: كان رسول الله ﷺ يقول عند ختم القرآن: (اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي إماماً ونوراً وهدى ورحمة، اللهم ذكّرني منه ما نسيت، وعلمني منه ما جهلت، وارزقني تلاوته آناء الليل وأطراف النهار، واجعله لي حجةً يارب العالمين).

حديث معضل؛ لأنَّ داود بن قيس هذا هو الفراء الدَّبَّاحُ المدني، من تابعي التابعين يروي عن نافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم، وإبراهيم بن عبد الله بن حنين، روى عنه يحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبِي، وكان ثقةً صالحاً عابداً من أقران مالك بن أنس، خرَّج له مسلم في «صحيحه»، وهذا الحديث لا أعلم ورد عن النبي ﷺ في ختم القرآن حديث غيره.

نعم أخبرني الثقات من شيوخنا مشافهة عن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد المقدسي، قال: أنا عبد الرحمن بن علي الحافظ في «كتابه»، أنا ابن ناصر، أنا عبد القادر بن يوسف، أنا أبو محمد الجوهري، أنا عمر بن إبراهيم الكتاني، أنا محمد بن جعفر غُنْدُر، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب، ثنا الحارث بن شريح، ثنا عبد الرزاق عن مَعْمَر، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ إذا ختم القرآن دعا قائماً). كذا رواه أبو الفرج ابن الجوزي في كتابه «الوفا».

وهو حديث ضعيف؛ إذ في سنده الحارث بن شريح أبو عمر النُّقَّال بالنون، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وتكلم فيه النسائي وغيره، وقال أبو الفتح الأزدي: إنما تكلموا فيه حسداً. انتهى<sup>(١)</sup>.

(١) هنا زيادة في المطبوع ليست في جميع النسخ، وهي: «والحارث معدود من كبار أصحاب إمامنا الشافعي الفقهاء».

وهذا الحديث يشهد له الحديث الذي أخبرني به الشيخة ستُّ العرب ابنة محمد بن علي بن أحمد المقدسية مشافهة بمنزلها بسفح قاسيون قالت: أخبرنا جدِّي المذكور قراءة عليه وأنا حاضرة عن أبي سعد عبد الله بن عمر الصفار، أنا أبو القاسم زاهر بن طاهر الشحامى، أنا أبو بكر أحمد بن الحسين الحافظ، أنا أبو نصر بن قتادة، أنا / أبو الفضل بن خيرويه الكرايسى الدوني<sup>(١)</sup> بها، ثنا أحمد بن نجدة القرشي، ثنا أحمد بن يونس، ثنا عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر قال: كان علي بن الحسين رضي الله عنهما يذكر عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَتَمَ الْقُرْآنَ حَمْدَ اللَّهِ بِمَحَامِدٍ وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ يَقُولُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَذَّبَ الْعَادِلُونَ بِاللَّهِ وَضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَذَّبَ الْمُشْرِكُونَ بِاللَّهِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ، وَمَنْ دَعَا لِلَّهِ وَلَدًا أَوْ صَاحِبَةً أَوْ نَدًا أَوْ شَبِيهًا أَوْ مِثْلًا أَوْ مِمَّاثِلًا<sup>(٢)</sup>) أَوْ سَمِيًّا أَوْ عَدَلًا، فَأَنْتَ رَبُّنَا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَتَّخِذَ شَرِيكَاً فِيهَا خَلَقْتَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكَ فِي الْمُلْكِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، وَ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا \* قَيِّمًا﴾ - قرأها إلى قوله تعالى - ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ١ - ٥] ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ

(١) في المطبوع: «الدُّوَلِي»، وهو تحريف.

(٢) «مِمَّاثِلًا» ليست في (س).

وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ ﴿﴾ الآيات [سبأ: ١، ٢]، و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الآيتين [فاطر: ١، ٢] و﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ۚ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل: ٥٩]، بل الله خير وأبقى، وأحكم وأكرم وأجل وأعظم مما يشركون، والحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون، صدق الله، وبلغت رسله، وأنا على ذلكم من الشاهدين، اللهم صل على جميع الملائكة والمرسلين، وارحم عبادك المؤمنين من أهل السموات والأرضين، واختم لنا بخير، وافتح لنا بخير، وبارك لنا في القرآن العظيم، وانفعنا بالآيات والذكر الحكيم، ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، بسم الله الرحمن الرحيم. ثم إذا افتتح القرآن قال مثل هذا، ولكن ليس أحد يطيق مثل ما كان نبي الله ﷺ يطيق). كذا أخرجه الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه «شعب الإيمان»<sup>(١)</sup>.

وقال قبل ذلك: «وقد روي عن النبي ﷺ في دعاء الختم حديث منقطع بإسناد ضعيف»، وقال: «وقد / يتساهل أهل الحديث في قبول ما ورد من الدعوات من فضائل الأعمال، مما<sup>(٢)</sup> لم يكن في رواية من يعرف بوضع الحديث والكذب في الرواية»، ثم ساق هذا الحديث بإسناده.

وأبو جعفر المذكور في الحديث هو: الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام.

(١) شعب الإيمان: ٢/ ٣٧٢.

(٢) في المطبوع: «ما» بدل «من».

وعلي بن الحسين هو: الإمام زين العابدين.

فالحديث مرسل، وفي إسناده جابر الجعفي وهو شيعي، ضعّفه أهل الحديث، ووثّقه شعبةٌ وحده.

ويقوّي ذلك ما قدّمناه عن الإمام أحمد أنّه أمر الفضل بن زياد أن يدعو عقيب الختم وهو قائم في صلاة التراويح، وأنّه فعل ذلك معه.

وقد كان بعض السلف يرى أن يدعو للختم وهو ساجد، كما أخبرتنا الشيخة ستّ العرب بالإسناد المتقدّم إلى الحافظ أبي بكر البيهقي قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر الجرجاني، ثنا يحيى بن شاسويه، ثنا عبد الكريم السكري، أنا علي الباساني قال: كان عبد الله بن المبارك رحمه الله يعجبه إذا ختم القرآن أن يكون دعاؤه في السجود.

قلت: وذلك<sup>(١)</sup> حسن أيضاً؛ فقد صحّ عن النبي ﷺ أنّه قال: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)<sup>(٢)</sup>.

وأما ما صحّ عنه ﷺ من الأدعية الجامعة لخير الدنيا والآخرة:

(اللهم إني عبدك وابن أمّتك ناصيتي بيدك، ماضٍ فيّ حكمك، عدلٌ فيّ قضاؤك، أسألك بكلّ اسم هو لك، سمّيت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو

(١) أتت في المطبوع زيادة: «كله» بعد «ذلك»، وهي إقحام.

(٢) مسلم، الصلاة، برقم: ٧٤٤.



عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رِبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ بَصْرِي، وَجَلَاءَ حَزْني، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَ حُزْنِهِ فَرْحًا). (أ ح ب ز)<sup>(١)</sup>.

(اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري، وأصلح لي دنياي التي فيها معاشي، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادي، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير، واجعل الموت راحة لي من كل شر)<sup>(٢)</sup> (م).

(اللهم اغفر لي هزلي وجِدِّي وخطئي وعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي) (م ص)<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا في المطبوع: (ر) بالراء المهملة، وهو تصحيف، صوابه ما أثبت كما في «الحصن الحصين» للمؤلف، و (أ ح ب ز) رمز استخدمه المؤلف رحمه الله في كتابه «الحصن الحصين» للكتب المخرّج منها الأحاديث حيث أشار إلى أنّها كالتالي:

أ: مسند الإمام أحمد.

ح: صحيح ابن حبان.

ز: مسند البزار.

م: صحيح مسلم.

م ص: مصنف ابن أبي شيبة.

طس: المعجم الأوسط للطبراني.

ط: المعجم الكبير للطبراني.

مس: مستدرک الحاكم على الصحيحين.

ت: الترمذي.

خ: صحيح البخاري.

طب: الدعاء للطبراني.

وهناك رموز أخرى غير هذه لم أذكرها؛ لأنّ المؤلف لم يستخدمها هنا.

انظر: تحفة الذاكرين: ١٣ - ١٤. والحديث رواه الطبراني في الكبير: ١٠ / ١٦٩،

(٢) مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٩٧.

(٣) البخاري: ٥ / ٢٣٥٠، الأدب المفرد: ١ / ٢٣٩.

(يا من لا تراه العيون، ولا تخالطه الظُّنون، ولا يصفه الواصفون، ولا  
تغيره / الحوادث، ولا يخشى الدوائر<sup>(١)</sup>)، تعلم مثاقيل الجبال، ومكايل البحار،  
وعدد قطر الأمطار، وعدد ورق الأشجار، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق  
عليه النهار، ولا يوارى منه سماء سماء، ولا أرض أرضاً، ولا بحر ما في قعره،  
ولا جبل ما في وعره، اللهم اجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير  
أيامي يوم ألقاك فيه) (طس)<sup>(٢)</sup>.

(اللهم إنِّي أسألك عيشة نقية، وموتة<sup>(٣)</sup> سوية، ومرداً غير مخز ولا فاضح)  
(ط)<sup>(٤)</sup>.

(اللهم إنِّي أسألك خير المسألة، وخير الدعاء وخير النجاح، وخير العمل،  
وخير الثواب، وخير الحياة، وخير الممات، وثبتي، وثقل موازيني، وحقق إيماني،  
وارفع درجتي، وتقبل صلاتي، واغفر خطيئاتي، وأسألك الدرجات العلى من  
الجنة آمين) (مس ط)<sup>(٥)</sup>.

(اللهم إنِّي أسألك فواتح الخير وخواتمه وجوامعه، وأوَّله وآخره، وباطنه  
وظاهره، والدرجات العلى من الجنة، آمين) (مس ط)<sup>(٦)</sup>.

(١) في المطبوع: «الدواهي»، وهو تحريف.

(٢) مجمع الزوائد: ١٥٧/١٠.

(٣) في المطبوع: «ميتة».

(٤) المستدرک: ٧٢٥/١، الطبراني في الأوسط: ٣٠٦/٧.

(٥) المستدرک: ٧٠١/١، الطبراني في الكبير: ٣١٦/٢٣.

(٦) المستدرک: ٧٠١/١، الطبراني في الكبير: ٣١٦/٢٣.

(اللهم إني أسألك خير ما آتي، وخير ما أفعل<sup>(١)</sup>، وخير ما أعمل، وخير ما بطن وخير ما ظهر، والدرجات العلى من الجنة، آمين. اللهم إني أسألك أن ترفع ذكري، وتضع وزري، وتصلح أمري، وتطهر قلبي، وتمحصن فرجي، وتنور قلبي، وتغفر ذنبي، وأسألك الدرجات العلى من الجنة آمين) (مس ط)<sup>(٢)</sup>.

(اللهم إني أسألك أن تبارك لي في سمعي، وفي بصري، وفي رزقي، وفي روحي، وفي قلبي، وفي خلقي، وفي خلقي، وفي أهلي، وفي محياي، وفي مماتي، وفي عملي، وتقبل حسناتي، وأسألك الدرجات العلى من الجنة، آمين) (مس ط)<sup>(٣)</sup>.

(اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك) (أمس)<sup>(٤)</sup>.

(اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة) (حب ط)<sup>(٥)</sup>.

(اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك<sup>(٦)</sup>، ومن طاعتك / ما تبلغنا به جنتك، ومن اليقين ما تهوّن به علينا مصائب الدنيا، ومتعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من

(١) «وخير ما أفعل» سقطت من المطبوع.

(٢) المستدرک: ٧٠١ / ١، الطبراني في الأوسط: ٢١٤ / ٦.

(٣) المستدرک: ٧٠١ / ١، الطبراني في الكبير: ٣١٦ / ٢٣.

(٤) أحمد: ٢٤٤ / ٥، المستدرک: ٤٠٧ / ١.

(٥) ابن حبان: ٢٢ / ٣، الطبراني في الكبير: ٣٣ / ٢.

(٦) في المطبوع: «معصيتك».

ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا) (ت مس)<sup>(١)</sup>.

(اللهم إني أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك، والسلامة من كل إثم، والغنيمة من كل بر، والفوز بالجنة والنجاة من النار) (مس ط)<sup>(٢)</sup>.

(اللهم لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته، ولا همماً إلا فرّجته، ولا ديناً إلا قضيته، ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها يا أرحم الراحمين) (طب)<sup>(٣)</sup>.

(اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنةً، وفي الآخرة حسنةً، وقنا عذاب النار) (خ م)<sup>(٤)</sup>.

وعن جابر رفعه: (لا تجعلوني كقَدَحِ الراكب، فإنَّ الراكب إذا أراد أن ينطلق علق معاليقه<sup>(٥)</sup> وملاً قَدَحاً، فإن كانت له حاجة في أن يتوضأ توضأ، أو أن يشرب شرب وإلاً أهراقه، فاجعلوني في أوَّل الدعاء وفي وسطه وفي آخره).

قال الشيخ أبو سليمان الداراني رحمه الله عليه: إذا سألت الله حاجة فابدأ بالصلاة على النبي ﷺ ثم ادع بما شئت، ثم اختتم بالصلاة عليه ﷺ فإنَّ الله سبحانه بكرمه يقبل الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما.

(١) الترمذي: ٥٢٨/٥، المستدرک: ٧٠٩/١، ولفظه: (ارزقني من خشيتك ما تبلغني به رحمتك، وارزقني من اليقين.....).

(٢) المستدرک: ٧٠٦/١، الطبراني في الكبير: ٢٧٩/٧.

(٣) الطبراني في الأوسط: ٣٥٨/٣، وفي الصغير: ٢١٣/١، مجمع الزوائد: ١٥٧/١٠.

(٤) البخاري، الدعوات، برقم: ٥٩١٠، مسلم، الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم: ٤٨٥٦.

(٥) في المطبوع: «معالقه»، وهو تحريف.

وقال ابن عطاء رحمة الله عليه: للدعاء أركان وأجنحة وأسباب وأوقات؛  
فإن وافق أركانه قوي، وإن وافق أجنحته طار في السماء، وإن وافق مواقيته فاز،  
وإن وافق أسبابه أنجح:

فأركانه: حضور القلب والرقّة والاستكانة والخشوع وتعلق القلب بالله  
وقطعه من الأسباب، وأجنحته: الصدق، ومواقيته: الأسحار، وأسبابه: الصلاة  
على النبي ﷺ.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل  
إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد. /

قال المصنف رحمة الله عليه: وهذا آخر ما قدّر الله جمعه وتأليفه من كتاب  
«نشر القراءات العشر»، وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوّل سنة تسع  
وتسعين وسبعمائة بمدينة بُرْصَة، وفرغت منه في ذي الحجة الحرام من السنة  
المذكورة، وأجزت جميع المسلمين أن يرووه عني بشرطه، والحمد لله وحده،  
وصلّى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين، الطيبين الطاهرين.

## الخاتمة

قبل أن أنهي هذا البحث أرى أنه من المستحسن تقييد بعض النقاط التي تراءت لي خلال كتابته، وألخص هذه النقاط كالتالي:

١- القرآن الكريم هو الحجة وهو المصدر الموثوق به، ولهذا يجب على النحويين واللغويين تعديل قواعدهم التي قَعَدوها حتى تتفق مع منهجه.

٢- القراءة القرآنية لا تكون صحيحة إلا إذا توافرت فيها ثلاثة شروط.

٣- إذا ثبتت القراءة فإنه يلزم قبولها والمصير إليها، ولا يجوز لأحد أياً كان مخالفتها فضلاً عن تلحينها والطعن فيها.

٤- إن القراءات الثلاث المتتممة للعشرة، قراءات متواترة تواتر القراءات السبعة المشهورة.

٥- القراءات حَكَم على القواعد النحوية لا العكس.

٦- القراءات مقدّمة على كلام العرب نثرهم وشعرهم.

٧- علم القراءات لا يزال في حاجة ماسّة إلى تضافر جهود الباحثين الفردية والجماعية، وذلك من أجل إخراج الكثير من كتب هذا الفن التي لا زالت رهينة المكتبات الأوربية وغيرها، وفي حاجة أكثر -حسب ظني- إلى دراسات حديثة من المتخصصين؛ لبيان مكانة هذا العلم وأهميته، ولرد على شبه الطاعنين فيه.

وختاماً.. أسأل الله تعالى أن يغفر لي كل خطأ أو سهو وقع مني في هذا الكتاب، فإني حاولت -قدر جهدي- إخراجه كما أراده مؤلفه رحمه الله، فإن أصبت فذلك فضل من الله، وإن أخطأت فحسبي أني اجتهدت وحاولت.

وآخر دعواي أن الحمد لله رب العالمين.

فَهْرُسُ مَوْضُوعَاتِ  
الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ





فهرس موضوعات المجلد الخامس

الصفحة	الموضوع
١٥٦٧	باب بيان أفراد القراءات وجمعها
١٥٧٩	فصل: في كيفية الأخذ بالجمع
١٥٨٩	باب فرش الحروف
١٥٨٩	سورة البقرة
١٦٤٩	سورة آل عمران
١٦٦٦	سورة النساء
١٦٧٧	سورة المائدة
١٦٨٢	سورة الأنعام
١٧٠١	سورة الأعراف
١٧١٦	سورة الأنفال
١٧٢١	سورة التوبة
١٧٢٩	سورة يونس - العنكبوت -
١٧٤١	سورة هود - النمل -
١٧٥١	سورة يوسف - العنكبوت -
١٧٥٩	سورة الرعد
١٧٦١	سورة إبراهيم - العنكبوت -
١٧٦٧	سورة الحجر
١٧٧٠	سورة النحل
١٧٧٧	سورة الإسراء
١٧٨٤	سورة الكهف

الصفحة	الموضوع
١٧٩٦	سورة مريم
١٨٠٢	سورة طه
١٨١٠	سورة الأنبياء
١٨١٤	سورة الحج
١٨١٨	سورة المؤمنون
١٨٢٣	سورة النور
١٨٢٩	سورة الفرقان
١٨٣٣	سورة الشعراء
١٨٣٩	سورة النمل
١٨٤٣	سورة القصص
١٨٤٧	سورة العنكبوت
١٨٥٠	سورة الروم
١٨٥٤	سورة لقمان
١٨٥٦	سورة السجدة
١٨٥٧	سورة الأحزاب
١٨٦١	سورة سبأ
١٨٦٦	سورة فاطر
١٨٦٩	سورة يس
١٨٧٦	سورة الصافات
١٨٨٤	سورة ص
١٨٨٧	سورة الزمر
١٨٩١	سورة غافر

الصفحة	الموضوع
١٨٩٧	سورة فصلت
١٨٩٧	سورة الشورى
١٩٠٠	سورة الزخرف
١٩٠٥	سورة الدخان
١٩٠٧	سورة الجاثية
١٩٠٩	سورة الأحقاف
١٩١١	سور محمد - ﷺ -
١٩١٤	سورة الفتح
١٩١٦	سورة الحجرات
١٩١٧	سورة ق
١٩١٨	سور الذاريات
١٩١٩	سورة الطور
١٩٢٢	سورة النجم
١٩٢٤	سور القمر
١٩٢٦	سورة الرحمن - ﷻ -
١٩٣١	سورة الواقعة
١٩٣٣	سورة الحديد
١٩٣٥	سورة المجادلة
١٩٣٧	سورة الحشر
١٩٣٩	سورة الممتحنة
١٩٤٠	من سورة الصف إلى سورة الملك
١٩٤٤	سورة الملك إلى الجن
١٩٤٩	سورة الجن إلى سورة النبأ

الصفحة	الموضوع
١٩٥٩	سورة النبأ إلى سورة الأعلى
١٩٦٤	سورة الأعلى إلى آخر القرآن
١٩٧٤	باب التكبير وما يتعلق به
١٩٧٥	الفصل الأول: في سبب وروده
١٩٨٣	الفصل الثاني: في ذكر من ورد عنه وأين ورد وصيغته
٢٠٠٧	حكمه في الصلاة
٢٠١٣	حكم صلاة التسبيح
٢٠١٥	الفصل الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به وسببه
٢٠٣٢	الفصل الرابع: في أمور تتعلق بختم القرآن العظيم
٢٠٥٠	ومن الأمور المتعلقة بالختم الدعاء عقيب الختم
٢٠٥٩	آداب الدعاء
٢٠٧٩	الخاتمة

انتهى المجلد الخامس

ويليه المجلد السادس، وأوله: الفهارس العامة



إِنَّ وَزَرَ الشُّؤْزَ لَا سِلَامِيَّةَ وَالْأَوْفَاقَ وَالْكَعْبَةَ وَالْإِشْثَانِ

في المملكة العربية السعودية

المشرفة على مجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة

إذيسرها أن يصدر المجمع كتاب

النشر في القراءات العشر

نسأل الله أن ينفع به عموم المسلمين

وأن يجزي

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

أحسن الجزاء على جهوده العظيمة في نشر كتاب الله الكريم وعلومه

والله ولي التوفيق



بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مُجَمَّعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطَبَائِعِ الْمَصْحَفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وِزَارَةِ الشُّؤُنِ الْأَسْلَامِيَّةِ وَالْأَوْقَافِ

وَالِدَعْوَةِ وَالْإِشْلَاقِ

عَام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م



ص ب ٦٢٦٢ - المدينة المنورة

[www.qurancomplex.gov.sa](http://www.qurancomplex.gov.sa)  
[contact@qurancomplex.gov.sa](mailto:contact@qurancomplex.gov.sa)



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الإمامة المسماة  
الشؤون العامة

# النشيد في القراء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الحزري  
(ت. ٨٢٣ هـ)

دار الكتب

الدكتور السالم محمد محمود الشقيطي

المجلد السادس



المملكة العربية السعودية  
وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد  
مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
الأمانة العامة  
الشؤون العامة

# النشر في القراء العشرة

للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري

(ت: ٥٨٣٣)

دراسة وتحقيق

الدكتور السالم محمد محمود الشنقيطي

المجلد السادس

⑦ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ١٤٣٥ هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف  
النشر في القراءات العشر/ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف  
الشريف - المدينة المنورة ، ١٤٣٥ هـ

٦ مج

٥١٢ ص ؛ ١٦ × ٢٣ سم

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٧٠-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٦)

١- القرآن ٢- القراءات والتجويد أ.العنوان

١٤٣٥/٧٠٢٧

ديوي ٢٢٨، ٣

رقم الإيداع : ١٤٣٥ / ٧٠٢٧

ردمك : ٨-٦٤-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

٩-٧٠-٨١٤٨-٦٠٣-٩٧٨ (ج ٦)



9 786038 148709

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الفهارس العامة

فهرس الآيات والكلمات القرآنية

فهرس القراءات الشاذة

فهرس الانفرادات

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس اختيارات المؤلف

فهرس مسائل التفسير

فهرس المسائل الفقهية

فهرس المسائل الخوية

فهرس المسائل اللغوية

فهرس الأشعار

فهرس الألفاظ الغريبة

فهرس الأقوال

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الأسم والطوائف

فهرس مصادر المؤلف

فهرس المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات



فَهَرَسُ الْآيَاتِ وَالْكَلِمَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ





فهرس الآيات والكلمات القرآنية

الآية أو الكلمة	الصفحة
سورة الفاتحة	
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]	٥٨٩، ٥٨٨، ٥٥١ ٦٦٩، ٥٩٥، ٥٩٤ ٦٧٣
﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]	٥٧٣
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]	٥٨٩، ٥٨٨
﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]	٥٩٥، ٥٩٤، ٥٦٧
﴿الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]	٥٩٤، ٥٨٢، ٥٧٦
﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]	٥٨٨
﴿مَلِكٍ﴾، ﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤]	٥٧٩، ١٣٩، ٥٠
﴿الرَّحِيمِ ۝ مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٣-٤]	٧٥١، ٧١٢
﴿مَلِكٍ﴾ [الفاتحة: ٤]	٥٩٥، ١٤٤، ١٣٩
﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]	١٣٩، ٤٣، ١١٨ ٥٨٩، ٥٨٨، ١٤٤ ٦٨٣، ٥٩٤، ٥٩٢
﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]	٥٨٣
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]	٥٩٢، ٥٨٩
﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]	٨٧٤، ٨٦٤، ٧٨٨
﴿أَهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]	٥٨٢، ٥٦٧
﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]	٥٩٤، ٩٦
﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة: ٦]	٥٩٤، ١٤٤، ٤٥ ٦٨٣، ٥٩٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿صِرْطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]	٦٨٣، ٦٠٣
﴿الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]	٥٦٧
﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]	٦٨٩
﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]	٥٨١، ٥٨٢، ٥٩٤، ١١٨٧
﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]	٦٨٧، ٧٥
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]	٦٠٣
﴿الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]	٥٧٧، ٥٩٤، ٥٩٥
﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]	٨٢١، ٥٧٨
﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]	٨٥٥، ٧٨٦
سورة البقرة	
﴿الْم﴾ [البقرة: ١]	٨٧٧، ٥٩١، ٥٨٠
﴿الْم﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١-٢]	٦٠٥
﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢]	٦٠٩، ٥٩٩
﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]	٨٧٥، ٨٤٧
﴿فِيهِ هُدًى﴾ [البقرة: ٢]	٦٠٩، ٥٩٩، ٥٧٠، ٧٨٧، ٧٦٦، ٧١٦، ١٣٠١
﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]	٦٠٣، ٥٩٤
﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]	١٣٢٤، ٦٠٥
﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]	٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٦٠٧، ٦٠٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]	٨٦٤، ٥٨٢
﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُشْكِرُونَ﴾ [البقرة: ٣]	٦٨٩، ٦٠٤، ٥٩٢
﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]	٥٩٣
﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]	٨٧٥
﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]	٨٢٢، ٥٨٠
﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]	٥٨٠
﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]	٥٩٢
﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]	٥٩٣
﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]	٥٨١
﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]	٨٥٨، ٥٨، ٢٩٦ ١٠٩٢
﴿عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]	٥٩٢
﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]	٩٥٩، ٥٩٢
﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]	٨٥
﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]	٥٨٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]	٥٨٩
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ﴾ [البقرة: ٦]	١٠٩٦
﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦]	١٤٤
﴿لَّءِ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]	٨٦١، ٧٨٧، ٥٦ ٨٧٩، ٨٧٠، ٨٦٣ ٨٩٥، ٨٨٤، ٨٨١ ٩٠٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]	٦٩٠، ٥٨١
﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]	٧٨٦، ٦٨٩
﴿خَتَمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]	٥٩٦
﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٧]	٥٦٧
﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧]	٦٨٩
﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]	١٤٠٧
﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]	٥٨٢
﴿سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]	٥٨٢
﴿أَبْصَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]	١٢٥٧، ٥٨٢
﴿وَمِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]	٥٩٦
﴿النَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]	١٢٧٠
﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]	٥٩٦
﴿مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَوْمَ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٨]	٨٦٩
﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]	٦٠٠
﴿يُخَادِعُونَ﴾، ﴿يُخَادِعُونَ﴾ [البقرة: ٩]	٥٠
﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩]	٦٠٠، ٥٩٢
﴿ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٩]	٨٦١، ٨٣٣
﴿أَنفُسَهُمْ وَمَا﴾ [البقرة: ٩]	٥٩٢، ٥٨١
﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]	٦٠٥، ٥٩٣
﴿مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]	٥٧٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَزَادَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠]	١٢٦٨
﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]	٥٩٣
﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ١٠]	٥٨١
﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]	٥٩٣
﴿يَكْذِبُونَ﴾، ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠]	١٤٤، ٩٧
﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ١١]	٧٤
﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]	٢٧٧
﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]	٥٩٣
﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]	٩٢٨، ٥٩٣
﴿هُمْ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]	٨٦٧
﴿السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]	١٠٣١
﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]	٥٩٣
﴿قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]	٣٨٢
﴿خَلَقُوا إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٤]	٨٦٠، ٨٥٣، ٧٥ ١٠٠٥
﴿إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٤]	١٠٨١
﴿مَعَكُمْ إِنَّمَا﴾ [البقرة: ١٤]	٦٩٠، ٥٨١
﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]	١٠٥٩، ٩٥٣
﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]	٥٨٢
﴿يَوْمَ﴾ [البقرة: ١٥]	٥٦٨
﴿وَيَسُدُّهُمْ فِي﴾ [البقرة: ١٥]	٥٨١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦]	١٣٢٣
﴿رَبِحَتْ بِحَرِّثُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]	١١٨٢
﴿كَمَثِلِ الَّذِي﴾ [البقرة: ١٧]	٥٠٦
﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ [البقرة: ١٧]	١١٤٠
﴿يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]	١٣٩٦
﴿صُمُّ﴾ [البقرة: ١٨]	٥٨٠
﴿صُمُّ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨]	١١٩٤
﴿كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩]	٥٠٦
﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]	٨٦٧
﴿السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩]	٨٧٥، ٨٠٠
﴿وَبَرَقَ﴾ [البقرة: ١٩]	٥٦٨
﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]	٥٦٨
﴿الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]	٨٥٦
﴿كُلَّمَا أَضَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]	١١٤٣
﴿شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]	١٢٦٨
﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]	٧٥٥، ٧٠٦
﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٠]	٥٨١
﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠]	٨٧٦
﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]	٥٨٩
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]	٥٨٩
﴿يَا أَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]	٧٩٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِي﴾ [البقرة: ٢١]	٦٠٦
﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]	٥٧٨، ٥٧٧
﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]	٦٠٦
﴿جَعَلْ لَكُمْ الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢]	٧٥٩
﴿الْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٢]	٦٢٢
﴿وَالسَّمَاءَ بَنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]	٦٠٧
﴿مَاءً﴾ [البقرة: ٢٢]	٨٠٠
﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]	١١٩٩
﴿وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ﴾ [البقرة: ٢٤]	١٠٤٦
﴿وَيُبَشِّرِ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٥]	١٣٦٦
﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [البقرة: ٢٥]	٨٩٥
﴿الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ٢٥]	٤٢
﴿تَجْرَى﴾ [البقرة: ٢٥]	٥٧١
﴿تَحْتَهَا﴾ [البقرة: ٢٥]	١٤٧
﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]	٥٧٤
﴿وَلَهُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٢٥]	٥٨١
﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٥]	١٨٩، ٧٩، ٧٠
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَعِزُّ أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]	٥٩٥، ٧٠
﴿يَسْتَعِزُّ﴾ [البقرة: ٢٦]	٥٧٠
﴿أَنْ يُضْرَبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]	١٤٣٠
﴿يُضْرَبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]	٧٢٥



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]	٦٠٩
﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]	٦٠٩
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا آتٰهُمُ﴾ [البقرة: ٢٦]	١٤٩٣
﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]	٧٦٥
﴿بِهِ﴾ [البقرة: ٢٦]	٥٦٨
﴿بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]	٧٨٦
﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]	٦٠٧
﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٧]	٦٠٧
﴿وَيَقْطَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٧]	٥٦٩
﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨]	١٤٣٠
﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]	٥٧٠
﴿خَلَقَ﴾ [البقرة: ٢٩]	٥٧٢
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٩]	٨٦١
﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]	١٥٩٤، ٥٨٩
﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]	٥٨٩
﴿إِنِّي جَاعِلٌ﴾ [البقرة: ٣٠]	١٤٩٧
﴿خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]	١٣٢٠
﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾ [البقرة: ٣٠]	٧١٢
﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]	٧٤١
﴿قَالَ إِنِّي﴾ [البقرة: ٣٠]	١٠٤٦
﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٣٠]	١٥٩٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١]	٩٣٤، ٨٥٨
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ٣١]	٩١٩، ٨٧٤، ٧٨٧ ٩٢٥
﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٣١]	١٥٩٥، ٨٦٦
﴿يَتَّخِذُوا﴾ [البقرة: ٣٣]	٧٩٩
﴿أَنبِئْهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]	٩٤٣، ٩٣٨، ٩٣٧
﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]	٥٨٠
﴿بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]	١٥٩٥، ٥٨
﴿السَّمَوَاتِ﴾ [البقرة: ٣٣]	٤٢
﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤]	١٥٩٥، ٣٨
﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]	١٢٧٠
﴿حَيْثُ شِئْنَا﴾ [البقرة: ٣٥]	٧٣١
﴿وَمَنْعَ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦]	٩٨٠
﴿فَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ٣٧]	١٥٩٧، ٧٦٠، ٨٤، ٦٥
﴿آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٣٧]	٧١٢
﴿إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ﴾ [البقرة: ٣٧]	٧١٧
﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨]	١٥٩٧
﴿بِقَائِلِنَا﴾ [البقرة: ٣٩]	١٠٨٣، ١٦٠
﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]	٧٩٤
﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]	٨٦٥
﴿وَتَكْفُرُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]	١٤٣٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]	٧٥، ٤٢
﴿اتَّامِرُونَ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٤٤]	٥٨١
﴿الْكُتُبَ﴾ [البقرة: ٤٤]	٨٧٥
﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦]	٦٩٠، ٥٨٩
﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٧]	٥٨٩
﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٧]	٢٥٨
﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]	١٤٩٧
﴿وَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَقْعَةً﴾ [البقرة: ٤٨]	١٥٩٨
﴿عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨]	٥٦٨
﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]	٧١٢
﴿وَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ٥٠]	١٦٠
﴿وَعَدْنَا مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]	١٥٩٨
﴿مُوسَى﴾ [البقرة: ٥١]	٥٧
﴿لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]	١٣٢٣
﴿أَتَّخِذْتُمُ الْعِجَلَ﴾ [البقرة: ٥١]	١١٧٤
﴿يَقُومُ إِنَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]	١٠٤٥
﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]	١٥٠، ٣٦، ٤٠، ٥٦٨، ٩٤٥
﴿لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]	٧٤٢
﴿نَزَى﴾ [البقرة: ٥٥]	٥٨١
﴿اللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥]	١٣١٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿نَزَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ٥٥]	١٦٠٤
﴿وَوَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]	٥٧٩، ٥٧٣
﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧]	١٦٠٥
﴿حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]	٧٣١
﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]	٤٤
﴿خَطَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨]	١٧١٠
﴿رَجَزَا﴾ [البقرة: ٥٩]	٥٧١
﴿عَيْنَا﴾ [البقرة: ٦٠]	٨٥٣
﴿رَزَقِ﴾ [البقرة: ٦٠]	١٣٦٥
﴿بَقَلْهَا﴾ [البقرة: ٦١]	٥٦٩
﴿وَبَصَلْهَا﴾ [البقرة: ٦١]	٥٦٨
﴿مِصْرًا﴾ [البقرة: ٦١]	١١
﴿النَّيِّبِينَ﴾ [البقرة: ٦١]	٩٧٥، ٨٣٣
﴿وَالْتَصْنَرِي﴾ [البقرة: ٦٢]	١٢٧٠
﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]	٨٣٣، ٢٧٧
﴿مِثْقَلِكُمْ﴾ [البقرة: ٦٣]	٧٢٢
﴿قِرْدَةً﴾ [البقرة: ٦٥]	١٣٢٣
﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]	٤٠
﴿النَّخِذُنَا هُرُوءًا﴾ [البقرة: ٦٧]	٩٥٠
﴿هُرُوءًا﴾ [البقرة: ٦٧]	٨٣٩، ٩٦
﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]	٥٦٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ﴾ [البقرة: ٦٧]	١٠٤٥
﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]	٦٣٥
﴿الْبَقَرِ﴾ [البقرة: ٧٠]	٥٦٨
﴿لَا شَيْءَ﴾ [البقرة: ٧١]	٨٤٧، ٥٨٣
﴿قَالُوا أَتَلْنٰ حِجَّتَ﴾ [البقرة: ٧١]	٩٩٧
﴿أَتَلْنٰ حِجَّتَ﴾ [البقرة: ٧١]	٨٣٣
﴿حِجَّتَ﴾ [البقرة: ٧١]	٩٣٨، ٩٣٦
﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٧٢]	٥٩
﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٧٢]	١٠٦٢
﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [البقرة: ٧٤]	١١٩٤
﴿فَسَوَّءٌ﴾ [البقرة: ٧٤]	١٣٢٣
﴿خَشِيَةً﴾ [البقرة: ٧٤]	١٣٢٢
﴿أَفَنظَمُعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]	٥٧٠
﴿أَفَنظَمُعُونَ أَنْ﴾ [البقرة: ٧٥]	١٠٤٥
﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ [البقرة: ٧٨]	١٠٥٠
﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]	٧٥٦
﴿الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩]	٧٨٧، ٧٥٦
﴿بِكُلِّ﴾ [البقرة: ٨١]	٢٠٤
﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]	١٦١٠، ١١٢٣
﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ٨٣]	١٦١٠
﴿الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]	١٦١١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]	١٦١١
﴿الزَّكَاةَ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٨٣]	٧٤٥، ٧٢٦
﴿دِيكَرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]	١٢
﴿تَطَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]	١٦١١
﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٨٥]	٧٥
﴿أَسْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]	١٢٧٠
﴿تَقْدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]	١٦١١
﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ﴾ [البقرة: ٨٥]	٥٧٩
﴿تَعْمَلُونَ ۝ أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٨٥-٨٦]	١٦١١
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]	٦٠٨
﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]	١٣١١
﴿يَا رُسُلُ﴾ [البقرة: ٨٧]	٦٠٨
﴿وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة: ٨٧]	٦٠٨
﴿عِيسَى﴾ [البقرة: ٨٧]	١٢٥٣، ٥٧
﴿الْقُدُسُ﴾ [البقرة: ٨٧]	٦٠٨، ١٤٤
﴿بِتَسْمَا أَشْتَرَا﴾ [البقرة: ٩٠]	١٤٨٢
﴿يُنَزَّلُ﴾ [البقرة: ٩٠]	١٦١٢
﴿يَا بَيِّنَاتِ ثُمَّ﴾ [البقرة: ٩٢]	٧٢٦
﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣]	٥٩٣
﴿قُلْ بِتَسْمَا يَا مُرْكُمُ﴾ [البقرة: ٩٣]	١٤٨٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَلَ﴾ [البقرة: ٩٣]	٦٩٠، ٦٩١
﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٣]	٥٩٣
﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]	٨٣٣
﴿خَالِصَةً﴾ [البقرة: ٩٤]	١٣٢٦
﴿سَكَنَةً﴾ [البقرة: ٩٦]	١٣٢٣
﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٩٦-٩٧]	١٦١٢
﴿لِجَبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧]	١١٣٣
﴿وَجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]	٧٨
﴿وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨]	١٦١٣
﴿أَوْ كَلَّمَا عَنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]	١٤٨٨
﴿عَنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٠]	٥٨٢
﴿تَتَلَوْا﴾ [البقرة: ١٠٢]	٨٤
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]	١٦١٣
﴿فِتْنَةً﴾ [البقرة: ١٠٢]	٥٦٩
﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]	١٣٦٩، ١٠٣٢
﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ١٠٢]	٦٢٢
﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]	٥٩٣
﴿وَلَيْتَسَ مَا شَكَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]	١٤٦٨
﴿أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥]	١٦١٤
﴿نَنْسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]	١٦١٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تُنْسِفَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]	٩٤٣
﴿الْإِيمَانِ﴾ [البقرة: ١٠٨]	٨٦٥
﴿فَقَدْ﴾ [البقرة: ١٠٨]	١١٤٩
﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١١١]	١٦١٥
﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١]	١٦١٤
﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتْ النَّصْرَى﴾ [البقرة: ١١٢]	١٦١٥
﴿خَافِيكِ﴾ [البقرة: ١١٤]	٢٩٦، ٢٩٨، ٧٩٤، ٨٦٢، ١٠٩٢
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١١٥-١١٦]	١٦١٤
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]	٦٠١، ٤٠
﴿سُبْحَنَهُ﴾ [البقرة: ١١٦]	٦٠١
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]	٣٨، ١٦١٥
﴿يَقُولُ لَهُ﴾ [البقرة: ١١٧]	٧٨٧
﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ﴾ [البقرة: ١١٩]	١٦١٥
﴿بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]	٥٩٦
﴿عَنْ نَفْسٍ﴾ [البقرة: ١٢٣]	١١٨٢
﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]	١٤٣٠
﴿لَا يَتَأَلَّ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]	١٥١٤
﴿مَثَابَةٌ لِّلنَّاسِ وَأَمَنَّا﴾ [البقرة: ١٢٥]	٥٩٢
﴿وَاتَّخِذُوا﴾، ﴿وَاتَّخِذُوا﴾ [البقرة: ١٢٥]	٩٧، ٥٩٢
﴿مِنْ مَّقَامِرِ بُرْهَمٍ مُّصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]	١٣٠٢، ١٣٩٥



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَيُنَسِّ﴾ [البقرة: ١٢٦]	٩٣٦
﴿فَأَمَّتْهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]	١٦١٨
﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]	١٠٤٥
﴿رَبَّنَا اقْبَلْ مِنَّا﴾ [البقرة: ١٢٧]	٥٩٣
﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]	٥٩٣
﴿مُسْلِمِينَ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]	٧٤٤
﴿أُمَّةٌ﴾ [البقرة: ١٢٨]	١٣٢٤
﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨]	١٦١٨
﴿فِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩]	٧٥
﴿وَأَوْصَى﴾ [البقرة: ١٣٢]	٨٥، ٥٠
﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٢]	١٦١٩
﴿أَصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]	٥٧٥، ٥٦٧
﴿شُهَدَاءَ إِذْ﴾ [البقرة: ١٣٣]	٩٢٨
﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ [البقرة: ١٣٣]	٧٥٠
﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]	٧٤٢
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤]	٦١٠
﴿وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]	٦١٠
﴿التَّيْتُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]	٩٧٥، ٨٣٣
﴿وَالْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]	٥٦٨
﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦]	٧٤٢
﴿وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨]	٧٤٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَتَحَايُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩]	٧٠٥
﴿وَنَحْنُ لَهُ مُخْلِصُونَ﴾ [البقرة: ١٣٩]	٧٤٢، ٥٩٣
﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ [البقرة: ١٤٠]	٥٩٣
﴿قُلْ ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]	١٦٢٠
﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]	١٦١٩، ٨٧٩
﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]	١٠٥٠
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۚ تِلْكَ أَمَّةٌ قَدْ﴾ [البقرة: ١٤٠-١٤١]	١٦١٩
﴿يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]	٨٧٥
﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢، ٢١٣]	٩٣٠
﴿لَرَأَوْفٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]	١٦١٩
﴿قَدْ زَرَى﴾ [البقرة: ١٤٤]	٥٦٨
﴿وَجْهَكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]	٥٦٨
﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤]	١٤٦٨
﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ﴾ [البقرة: ١٤٨]	٥٨٣
﴿مَوْلَاهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]	١٦٢٠
﴿خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]	٥٧١
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ ۚ وَمِنْ حَيْثُ﴾ [البقرة: ١٤٩-١٥٠]	١٦٢٠
﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا﴾ [البقرة: ١٥٠]	١٤٦٨
﴿لِئَلَّا﴾ [البقرة: ١٥٠]	١٦٢٠
﴿حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠]	١٣٢٢
﴿وَأَخْشَوْنِي وَلَا تُيْمَمَ﴾ [البقرة: ١٥٠]	١٥٦٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأَشْكُرُوا لِي﴾ [البقرة: ١٥٢]	١٤٩٧
﴿وَرَحْمَةً﴾ [البقرة: ١٥٧]	١٣٢٤
﴿وَالْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨]	١٣٢٣
﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]	٥٩٨
﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨]	٧٣٤، ٢١٠
﴿عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]	٥٩٨، ٢١٠
﴿أَنْ يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨]	٥٧٦
﴿تَطَوَّعَ﴾ [البقرة: ١٥٨، ١٨٤]	١٦٢٠
﴿فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩]	١١٤٤، ١٠٤٦
﴿يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]	٦٩١
﴿اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]	١١٨٢
﴿وَالنَّهَارِ﴾ [البقرة: ١٦٤]	١٢٥٧
﴿الرَّيْحِ﴾ [البقرة: ١٦٤]	١٦٢٠
﴿وَلَوْ رَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥]	١٦٢١
﴿رَى الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٥]	١٣١٢
﴿يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾ [البقرة: ١٦٥]	١٦٢١
﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ١٦٥]	١٦٢١
﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٦٦]	١٦٢١، ١١٤٦
﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]	١٤١٠، ٦٩٠
﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧]	٦٩١، ٦٩٠
﴿خُطُوتٍ﴾ [البقرة: ١٦٨]	٩٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تَسْمِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]	١١٥٨
﴿دُعَاءُ﴾ [البقرة: ١٧١]	٨٣٩
﴿نِدَاءُ﴾ [البقرة: ١٧١]	٨٣٩
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]	١٣٢٢
﴿الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣]	١٣٢٢
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]	١٦٧٠، ٥٧٦
﴿أَضْطَرَّ﴾ [البقرة: ١٧٣]	١٦٢٥
﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]	٥٦٨
﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]	٨٧٥
﴿وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥]	٧٥٧، ٧٥٦
﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١٧٦]	٧٠٦
﴿نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٧٦]	٧٥٦
﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ﴾ [البقرة: ١٧٦]	٧٥٧
﴿قِيلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٦٠٧
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ﴾ [البقرة: ١٧٧]	١٤١٦
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]	١٦١٣
﴿وَالنَّبِيِّنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٦٠٧
﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٦٠٧
﴿وَوَءَاتَى﴾ [البقرة: ١٧٧]	٥٦٧
﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٦٠٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الْبَاسَاءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٩٣٨
﴿الْبَاسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]	٩٣٨
﴿الْقَتْلَى الْخُرُ﴾ [البقرة: ١٧٨]	١٣٠٢
﴿خَافَ﴾ [البقرة: ١٨٢]	١٢٦٨
﴿فِذْيَةَ طَعَامُ﴾ [البقرة: ١٨٤]	١٦٢٥
﴿مُسْكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]	١٦٢٥
﴿تَطَوَّعَ﴾ [البقرة: ١٨٤]	٥٧
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]	١٦٤٤، ٧٥٢، ٧٠٦
﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]	٢٤٨
﴿الْمَسْجِدِ تِلْكَ﴾ [البقرة: ١٨٧]	٧٣٥
﴿وَلَيْسَ الْبِرَّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]	١٦٢٥
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى﴾ [البقرة: ١٨٩]	١٦١٣
﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠]	٥٧٦
﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]	٥٧٦
﴿حَيْثُ نَفَقْتُمْهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]	٧٠٦
﴿الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٤]	٧٤٢
﴿وَالْحُرْمَتُ﴾ [البقرة: ١٩٤]	١٣٦٢
﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]	٢١٠
﴿الْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦]	٥٧١
﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]	١٥٦٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]	٨٣١، ٧٦٦
﴿أَفَضُّمُ﴾ [البقرة: ١٩٨]	٥٧٦
﴿فَاذْكُرُوا﴾ [البقرة: ١٩٨]	١٣٦٢
﴿مَنْسِكِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]	٥٧٠
﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠]	١٣١٥، ٧٠٢
﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٠٠]	٧٤١، ٧٠٤، ٦٢
﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢١٢]	٦٠٠
﴿الْحِسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]	٨٧٥
﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]	٦١٠
﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣]	٦١٠
﴿الْعِزَّةُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]	١٣٢٢
﴿الْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦]	٧٨٨
﴿رءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]	٩٥٤
﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]	١٥٩٣
﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١]	١٤٣٠
﴿نِعْمَةً﴾ [البقرة: ٢١١]	١٣٢٤، ١٣٢٠
﴿مَعَهُمُ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢١٣]	٥٨٢
﴿وَمَا اُخْتَلَفَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]	٧٠٨
﴿الْجَنَّةُ﴾ [البقرة: ٢١٤]	١٣٢٣
﴿مَتَى﴾ [البقرة: ٢١٤]	٢٠٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿عَلَيْكُمْ أَلْقَاتُ﴾ [البقرة: ٢١٦]	٦٩١
﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]	١٦٧٩، ١٤٨
﴿يَرْتَدِدْ﴾ [البقرة: ٢١٧]	٥٦٩
﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]	١٤٢٢
﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]	١٤٩٣
﴿أَلَيْسَ﴾ [البقرة: ٢٢٠]	١٢٧٠
﴿لَا غِنَى﴾ [البقرة: ٢٢٠]	٩٦١
﴿يُطَهِّرُنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]	٩٢
﴿فَأَتَوْهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]	٩٣٧
﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]	٨٣٧
﴿الطَّلَقِ﴾ [البقرة: ٢٢٧]	٧٥
﴿قُرْءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	١٠٣٢
﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	١٦٠٤
﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]	١٤٣٥
﴿الطَّلَقِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]	٥٦٧
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣١]	١١٧١
﴿وَلَا تَتَّخِذُوا﴾ [البقرة: ٢٣١]	٩٥٠
﴿فَضَمَّتَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ﴾ [البقرة: ٢٣١]	١٤٢٢
﴿أَنْزَلِي﴾ [البقرة: ٢٣٢]	٥٧٤
﴿مَاءِ أَنْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]	١٦٢٩
﴿لَا تُضْكَارَ وَلِدَةً﴾ [البقرة: ٢٣٣]	١٧٣٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٤]	١٤٨٢
﴿مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]	٩٢٩
﴿النِّكَاحِ حَتَّى﴾ [البقرة: ٢٣٥]	٧٠٦
﴿لَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	٧٣٤
﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	٧٣٣
﴿مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	١٦٢٩
﴿قَدَرُهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]	١٦٢٩
﴿بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]	٧٦٧
﴿بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]	١٦٣٠
﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]	٥٨٣
﴿وَالضَّلَاةِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]	٤٢
﴿وَصِيَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]	١٦٣٠
﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]	١٠٤٦
﴿يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]	١٣٦٢
﴿فَيَضَعْفُهُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]	١٦٣٠
﴿وَيَبْضُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]	١٦٣٠
﴿وَالَيْدِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]	١٥٩٣
﴿مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [البقرة: ٢٤٦]	٦٠١
﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهْمُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]	٦٠١
﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]	١٤١٠
﴿وَلَمْ يُوْتِ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]	٧٠٤، ٧٠٣



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يُؤْتِي﴾ [البقرة: ٢٤٧]	٩٣٦
﴿بَسْطَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧]	٥٧٤، ٨٤، ٤٦
﴿تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢٤٨]	٧٦٦
﴿ءَايَةً﴾ [البقرة: ٢٤٨]	١٦٠
﴿يَبْدُوهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٧٦٧
﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	١٦٣٠
﴿مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]	١٠٤٥
﴿جَاوَزَهُ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	١٨١، ٧١٦، ٧١٧، ٧٦٠
﴿هُوَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٧٤٥
﴿هُوَ وَالَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٧١٢
﴿هُوَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٤٩]	١٠٤٨
﴿الْيَوْمَ يَجَالُوت﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٧٤٢
﴿فَتَكَرَّ﴾ [البقرة: ٢٤٩]	٩٥١
﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]	٥٧٧
﴿دَاوُدُ جَالُوت﴾ [البقرة: ٢٥١]	٧٣٥
﴿دَفَعَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥١]	١٦٣٤
﴿ءَايَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٢]	١٠٨٤
﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]	٦٠٠
﴿فَضَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٣]	٥٧٩
﴿مِنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]	٦٠٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]	٧١٧
﴿لَا يَبِغُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]	١٥٩٧
﴿الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]	٥٨٢
﴿سِنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	١٣٢٣
﴿يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	٧٥٠، ٧٠٧
﴿وَلَا يَتُودُهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]	١٠٥٩
﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]	٨٧٥
﴿الرَّشْدُ﴾ [البقرة: ٢٥٦]	٥٧٤
﴿أَوَّلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]	١٠٦٧
﴿مِنَ النُّورِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٧]	١٠٤٥
﴿فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]	٧٦٥
﴿قَالَ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]	١٠٤٦
﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]	١٥١٤
﴿أَنَا﴾ [البقرة: ٢٥٨]	٥٨١
﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]	١٥٦٤
﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]	٥٩٦
﴿لَيْسَتْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]	٥٧٠
﴿مِائَةً﴾ [البقرة: ٢٥٩]	٩٥١
﴿وَأَنْظُرْ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٩]	١٣٦٦
﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]	٨٧
﴿نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]	١٦٣٥، ١٤٥، ١٤٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]	١٦٣٥
﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]	١٦١٨
﴿لِيُطْمِئِنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]	١٦٣٦
﴿فَقَصْرُهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٦٠]	١٦٣٦
﴿ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]	٩٧٥
﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]	٨٣
﴿حَبَّةٍ﴾ [البقرة: ٢٦١]	١٣٢٣
﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: ٢٦١]	١٦٣٦، ١١٥١
﴿يُضْعِفُ﴾ [البقرة: ٢٦١]	١٦٣٠
﴿وَرِثَاءَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]	١٦٣٦، ٩٥١
﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]	١٤٣٠
﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]	١٦٣٦
﴿أَكُلَهَا﴾ [البقرة: ٢٦٥]	١٦٣٦
﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ [البقرة: ٢٦٨]	٦٧٣
﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ [البقرة: ٢٦٧]	٧٨٧، ٣٧٩، ٣٧٧ ١٦٣٧، ٨٣٢
﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩]	١٦٤٣
﴿أَنْصَارٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]	١٢٥٧
﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]	١٥٩٤
﴿وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]	١٦٤٥
﴿تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢]	٥٧٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَحْسَبُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٣]	١٦٤٥
﴿الرَّبَّوْا﴾ [البقرة: ٢٧٥]	٤٢
﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥]	٨٥٨، ٧٨٥
﴿وَعَاتُوا﴾ [البقرة: ٢٧٧]	٨٣٣
﴿فَأَذْنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]	١٦٤٥، ٩٣٧
﴿وَأِنْ كَانَتْ دُوسِرَةٌ فَنظِرَةٌ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٨٠]	١٦٠٧
﴿عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]	١٦٤٥
﴿مَيْسِرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]	٨٧
﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ [البقرة: ٢٨٠]	١٦٤٦
﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]	١٥٩٣
﴿مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	٩٢٩، ٩١٩
﴿أَنْ تَضِلَّ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	١٦٤٦
﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	١٦٤٦
﴿تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]	١٦٤٦
﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	٩٣٠
﴿يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	٦٠٩
﴿كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	٦٠٩
﴿يُمِلُّ هُوَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	١٥٩٤
﴿أَقْسَطَ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	٥٧٤
﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]	١٦٢٩
﴿فَرِهْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٣]	١٦٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِي أَوْثَقَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]	١٦٤٦، ١٠٢٨، ٩٣٦
﴿أَوْثَقَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]	٨٦٤، ٨٥٨، ٨٤٤
﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	١٠٢١، ٣٨٢
﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	٥٩٤
﴿بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	٧٦٥
﴿فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	١٦٤٦، ٥٩٤
﴿وَيُعَذِّبُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	١٦٤٦، ٥٩٤
﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]	١١٦٤، ٧٥٠، ٧٢٤
﴿كُلٌّ آمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]	١١٨٧
﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]	٨٨٥
﴿الْمَصِيرُ ۖ لَا يُكَلِّفُ﴾ [البقرة: ٢٨٥-٢٨٦]	٧٣٧
﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٦١٠
﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٨٣٧
﴿إِصْرًا﴾ [البقرة: ٢٨٦]	١١
﴿وَأَرْحَمَنَا أَنْتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٥٩٨
﴿مَوْلَانَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]	٥٩٨
سورة آل عمران	
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١-٢]	٨٧٣، ٨٥٨، ١٦٩
﴿التَّوْرَةَ﴾ [آل عمران: ٣]	١٢٧٠
﴿مِنْهُ مَا يَكُنُّ﴾ [آل عمران: ٧]	١٠٤٥، ٧٦٦
﴿هُنَّ أُمَّ﴾ [آل عمران: ٧]	١٠٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَا يَعْزِمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]	٥٩١، ٦٠٠، ٦٠٩، ٦١١
﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]	٦٠٩، ٦٠٠، ٥٩١
﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨]	٥٧٧
﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠]	٦٠٩
﴿كَذَّابٍ آلٍ فِرْعَوْنَ﴾ [آل عمران: ١١]	٦٠٩
﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]	١٦٤٩
﴿فِئَتَيْنِ﴾، ﴿فِئَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣]	١٦٤٩
﴿يَرَوْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٣]	١٦٤٩
﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣]	١٦٤٩
﴿يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ﴾ [آل عمران: ١٣]	٩٤٩
﴿يَشَاءُ إِنَّا﴾ [آل عمران: ١٣]	٩٣٠
﴿لَوَبْرَةٍ﴾ [آل عمران: ١٣]	١٣٥٩
﴿لِأُولِي الْأَبْصَارِ﴾ [آل عمران: ١٣]	١٢٥٧
﴿وَالْجَبْرِ ذَٰلِكَ﴾ [آل عمران: ١٤]	٧٣١
﴿الْمَقَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]	٨٧٦
﴿قُلْ أَوْفِيكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]	٩٠٤
﴿أَوْفِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥]	١٦٤٩، ٨٦٣
﴿وَرِضْوَانٍ﴾ [آل عمران: ١٥]	١٦٤٩
﴿هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [آل عمران: ١٨]	٧١٢
﴿ءَاَسَلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠]	٨٧٩
﴿وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠]	١٦٦٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَنْ أَتَّبَعْنِ﴾ [آل عمران: ٢٠]	١٦٦٥
﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ٢١]	١٦٥٠
﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ٢١]	١٦٥٠
﴿لِيَحْكُمَ﴾ [آل عمران: ٢٣]	١٦٥٠
﴿مَلِكَ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨، ٤٣
﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦]	٦٠٨
﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [آل عمران: ٢٧]	٦١٠، ٦٠٨
﴿وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [آل عمران: ٢٧]	٦١٠، ٦٠٩
﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]	٦١٠، ٦٠٩
﴿الْمَيِّتِ﴾ [آل عمران: ٢٧]	١٦٥٠، ٨٥٦
﴿وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]	٦١٠، ٦٠٩
﴿تُقِنُّهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]	١٦٥٠
﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]	١١٨٨
﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]	١٠٣٣
﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]	٧٨٥
﴿وَأَلْ عَمْرَأَنَ﴾ [آل عمران: ٣٣]	١٢٧٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿عِمْرَانُ﴾ [آل عمران: ٣٣]	١٢٧٠
﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]	١٤٢٢
﴿امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]	١٢٧٨
﴿مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]	٥٦٩
﴿مِثْقَ إِثْمِكَ﴾ [آل عمران: ٣٥]	١٦٦٥
﴿وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦]	١٦٥١
﴿مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]	٥٧٩
﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا﴾ [آل عمران: ٣٦]	١٦٦٥
﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [آل عمران: ٣٧]	١٦٥١
﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]	٦٥
﴿زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧]	١٦٥١، ٨٦٨
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا﴾ [آل عمران: ٣٧]	١٤٨١
﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧]	١٢٧٧
﴿الْمِحْرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧]	١٢٧٠
﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]	١٦٥١، ٤٤
﴿يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]	١٢٧٧
﴿الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]	١٦٥١
﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشِرُكَ بِخَيْرٍ﴾ [آل عمران: ٣٩]	١٦٥١
﴿يَبْشِرُكَ﴾ [آل عمران: ٣٩]	١٦٥١
﴿لِيءَ آيَةٍ﴾ [آل عمران: ٤١]	١٦٦٥
﴿رَبِّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]	٧٠٨



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ [آل عمران: ٤١]	١٢٥٧
﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكَ﴾ [آل عمران: ٤٢]	١٦٥١
﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]	٦٨٧
﴿يُبَشِّرُكَ﴾ [آل عمران: ٤٥]	١٦٥٢
﴿مَا يَشَاءُ إِذَا﴾ [آل عمران: ٤٧]	٩٣٠
﴿كُنْ فَيَكُونُ ۝ وَيَعْلَمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٧-٤٨]	١٦١٥
﴿وَيَعْلَمُهُ﴾ [آل عمران: ٤٨]	١٦٥٢
﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ [آل عمران: ٤٩]	١٦٦٥، ١٦٥٢
﴿كَهَيْئَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]	١٦٥٢، ٨٥٠
﴿الطَّيْرِ فَانْفُخْ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ [آل عمران: ٤٩]	١٦٥٣
﴿بِتَايَغُرَ﴾ [آل عمران: ٤٩]	١٦٠
﴿تَدْخِرُونَ﴾ [آل عمران: ٤٩]	١٥١
﴿وَأَطِيعُونَ﴾ [آل عمران: ٥٠]	١٦٥٥
﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا﴾ [آل عمران: ٥١]	٧٥٠
﴿أَنْصَارِي﴾ [آل عمران: ٥٢]	١٦٥٣
﴿أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ط﴾ [آل عمران: ٥٢]	١٦٦٥
﴿فَيُوقِيهِمْ﴾ [آل عمران: ٥٧]	١٦٥٣
﴿كُنْ فَيَكُونُ ۝ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [آل عمران: ٥٩-٦٠]	١٦١٥
﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١]	١٠٦٧
﴿لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]	١٤٢٣
﴿هَكَانَتمُ﴾ [آل عمران: ٦٦]	٨٦٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤَلَاءَ ﴾ [آل عمران: ٦٦]	٨٦٧
﴿ حَاجِبُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٦٦]	٥٦٩
﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ ﴾ [آل عمران: ٦٩]	٧٣٠
﴿ أَنْ يُؤَفَّفَ ﴾ [آل عمران: ٧٣]	١٦٥٣
﴿ أَنْ يُؤَفَّفَ أَحَدٌ ﴾ [آل عمران: ٧٣]	٨٨٥
﴿ يَقْنَطَارِ ﴾ [آل عمران: ٧٥]	١٢٥٧
﴿ يَدِينَارِ ﴾ [آل عمران: ٧٥]	١٢٥٧
﴿ يُؤَدِّهِ ﴾ [آل عمران: ٧٥]	١٦٥٣، ١٤٤
﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾، ﴿ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: ٧٥]	٧٦٦
﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ٧٧]	٦٨٧
﴿ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ ﴾ [آل عمران: ٧٩]	١٦٥٣
﴿ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ [آل عمران: ٧٩]	١٤٣٧
﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٨٠]	١٦٥٣
﴿ أَيَأْمُرُكُمْ ﴾ [آل عمران: ٨٠]	١٦٥٤
﴿ لَمَّا ﴾ [آل عمران: ٨١]	١٦٥٤
﴿ ءَاتَيْتُكُمْ مِنْ ﴾ [آل عمران: ٨١]	١٦٥٤
﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ ﴾ [آل عمران: ٨١]	١٦٥٤، ٨٧٩
﴿ ذَالِكُمْ إِصْرِي ﴾ [آل عمران: ٨١]	١٠٥٠
﴿ إِصْرِي ﴾ [آل عمران: ٨١]	١٣٦٥
﴿ يَبْغُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٣]	١٦٥٤
﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ [آل عمران: ٨٣]	١٦٥٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤]	٧٤٢
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]	٧٠٣، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٤٥
﴿قُلْ الْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ٩١]	١٦٥٤
﴿الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]	٥٧٦
﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧]	١٦٥٤
﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ﴾ [آل عمران: ١٠١]	١٤٠٧
﴿يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١]	٥٨٠
﴿نِعَمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]	١٤٢٢
﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]	١٦٣٧
﴿وَسَوْدُوجُوهٍ﴾ [آل عمران: ١٠٦]	٧٤
﴿يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ [آل عمران: ١٠٨]	٧٨٧، ٧٣٦
﴿قَائِمَةً﴾ [آل عمران: ١١٣]	١٣٢٤
﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل عمران: ١١٥]	١٦٥٤
﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧]	٧٤١، ٦٢
﴿رِيحٍ﴾ [آل عمران: ١١٧]	١٣٦٥
﴿هَكَأَنْتُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]	١٦٥٣
﴿بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]	١٤٢٩
﴿سَوَّاهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]	٩٤٢
﴿يَضُرُّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠]	١٦٥٥
﴿إِذْ تَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٢٤]	١١٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يُثَلَّثُوا﴾ [آل عمران: ١٢٤]	٥٦٨
﴿مُنْزِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]	١٦٥٥
﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥]	١٦٥٦
﴿وَلِنُطَمِّنَ﴾ [آل عمران: ١٢٦]	١٦٥٦
﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]	٧٢٤
﴿مُضْغَعَقَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]	١٦٣٠
﴿وَسَارِعُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]	١٦٥٦، ٤١
﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]	٩٩٨، ٦٩١
﴿قَرِحٌ﴾ [آل عمران: ١٤٠]	١٦٥٦
﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]	١٦٤١
﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]	٢٠٢
﴿كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]	١٠٠١، ٧٨٧، ١٤
﴿أَفَايُنِ مَاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]	١٤١
﴿مُوجَلًّا﴾ [آل عمران: ١٤٥]	٩٤٩
﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]	١١٧١
﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]	١١٧١
﴿نُؤْتِيهِ مِنْهَا﴾ [آل عمران: ١٤٥]	٧٦٦
﴿وَكَايِنَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]	١٦٥٦
﴿قَتَلَ مَعَهُ﴾ [آل عمران: ١٤٦]	١٦٥٦
﴿رَبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]	١٣٦٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الرُّعْبُ﴾ [آل عمران: ١٥١]	١٦٥٧
﴿الرُّعْبُ بِمَا﴾ [آل عمران: ١٥١]	٧٥٢
﴿صَدَقَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٢]	٧٢٢، ٧٢١
﴿لَيْكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣]	١٤٨٢
﴿يَفْشَى﴾ [آل عمران: ١٥٤]	٥٧٧
﴿يَفْشَى طَائِفَةً﴾ [آل عمران: ١٥٤]	١٦٥٧
﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]	١٦٥٧
﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٥٦]	١٦٥٨
﴿أَوْ كَانُوا غُرًى﴾ [آل عمران: ١٥٦]	١٣٠٢
﴿مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]	١٦٥٨
﴿قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]	١٦٩٨
﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٦]	١٦٥٧
﴿مُتَمَّرٌ﴾ [آل عمران: ١٥٧]	١٦٥٧
﴿مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٧]	١٦٥٧
﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠]	١٦٥٧
﴿يَغْلَى﴾ [آل عمران: ١٦١]	١٦٥٧
﴿وَمَا وَثَّه﴾ [آل عمران: ١٦٢]	٩٣٧
﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]	١٦٥٨
﴿فَادْرُءُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]	١٠٥٩

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٦٥٨	﴿قَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٩]
٥٩٤	﴿تَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ﴾ [آل عمران: ١٧١]
٥٩٤	﴿وَأَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧١]
١٦٦٠	﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ﴾ [آل عمران: ١٧١]
١٦٥٦	﴿الْفَرْحُ﴾ [آل عمران: ١٧٢]
١١٤٩	﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]
٨٦١	﴿إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]
٧٨٥	﴿لَمْ يَمَسَّ سَمُّهُ سَوْءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]
١٦٦٥	﴿وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]
١٦٦٠	﴿يَحْزَنُكَ﴾ [آل عمران: ١٧٦]
١٦٦٠	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ١٧٨]
١٦٤٥	﴿يَحْسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]
١٦٦٠	﴿يَمِيزَ﴾ [آل عمران: ١٧٩]
١٦٦٠	﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠]
١٦٦١	﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠]
٧٢٥	﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١]
١٦٦١	﴿سَنَكْتُبُ﴾، ﴿وَقَتْلَهُمْ﴾، ﴿وَنَقُولُ﴾ [آل عمران: ١٨١]
٩٧٥	﴿الْأَنْبِيَاءَ﴾ [آل عمران: ١٨١]
١٦٦١	﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]
٤٠	﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]
٧٣٢، ٧٢٥	﴿زُحْرَجَ عَنِ النَّكَارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٦٦٣	﴿لَتَبَيَّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]
١٤٦٨	﴿فَيُسْ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٧]
١٦٦٣	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٨]
١٦٢٩	﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨]
٩٣٧	﴿أَتَوْا﴾ [آل عمران: ١٨٨]
١٦٦٣	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]
١٣٢٢	﴿بِمَفَازٍ﴾ [آل عمران: ١٨٨]
٧٥٢، ٧٣٧	﴿وَالنَّهَارِ لَا يَكُنَّ﴾ [آل عمران: ١٩٠]
١٢٩٩، ٧٥٢	﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩١-١٩٢]
١٦٦٣	﴿الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]
١٢٩٩، ٧٠٦	﴿الْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤]
١٥١	﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]
١٦٦٣، ١٦٥٨	﴿وَقَتَلُوا وَقُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٩٥]
١٦٦٣	﴿لَا يَغُرَّتْكَ﴾ [آل عمران: ١٩٦]
١٦٦٣	﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [آل عمران: ١٩٨]
سورة النساء	
١٦٦٦	﴿نِسَاءُ لَوْ﴾ [النساء: ١]
١٦٦٦، ٩٦، ٣٨، ١٤٦	﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]
١٦٦٦، ١٢٦٨	﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣]
١٦٦٦	﴿فَوَجِدَ﴾ [النساء: ٣]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٣]	١١٩٩
﴿هَٰنِئِنَّا مَرْيَمًا﴾ [النساء: ٤]	٩٧٢
﴿مَرْيَمًا﴾ [النساء: ٤]	٩٧٢
﴿السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٥]	٩٢٠
﴿لَكُزِّقَيْنَا﴾ [النساء: ٥]	١٦٦٦
﴿فَإِنِ انْتَسَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]	١٧٨٧
﴿ضِعْفًا﴾ [النساء: ٩]	١٦٦٦، ١٢٧٠
﴿وَسَيَصْلَوْنَ﴾ [النساء: ١٠]	١٦٦٦
﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ [النساء: ١١]	١٦٦٦
﴿فَلِأُمِّهِ الثَّلَاثُ﴾، ﴿فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]	١٦٦٦
﴿تَذَرُونَ﴾ [النساء: ١١]	٦٥٨
﴿يُوصِي بِهَا﴾ [النساء: ١١، ١٢]	١٦٦٧
﴿وَلَهُ رَاحٌ أَوْ أُخْتُ﴾ من أم [النساء: ١٢]	٩٠
﴿يُدْخِلُهُ جَنَّتٍ﴾ [النساء: ١٣]	١٦٦٧
﴿يُدْخِلُهُ نَارًا﴾ [النساء: ١٤]	١٦٦٧
﴿وَالَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]	١٦٦٧، ٧٨٦
﴿السُّوءِ﴾ [النساء: ١٧]	٨٧٥
﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨]	١٤٩١
﴿وَالَّذِينَ﴾ [النساء: ١٨]	٨٣١



الصفحة	الآية أو الكلمة
١٤٩١	﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨]
١٦٦٧	﴿كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]
١٦٦٧	﴿مُبَيِّنَةً﴾ [النساء: ١٩]
٩١٩	﴿مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا﴾ [النساء: ٢٢، ٢٤]
٦٠٧	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]
١١٤٩	﴿مَا قَدْ سَلَكَ﴾ [النساء: ٢٣]
١٦٦٨	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٤]
٦٠٧	﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]
١٦٦٨	﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]
١٦٦٨	﴿الْمُحْصَنَاتِ،﴾ [النساء: ٢٥]
١٦٦٨	﴿أُحْصِنَ﴾ [النساء: ٢٥]
٥٦٩	﴿يُخَفَّفَ﴾ [النساء: ٢٨]
١٦٦٩	﴿بِحِكْمَةٍ عَنِ الرَّاضِ﴾ [النساء: ٢٩]
١٦٦٩	﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٣٠]
١٦٦٩	﴿مُدْخَلَ﴾ [النساء: ٣١]
١٦٦٩	﴿وَسَعَلُوا﴾ [النساء: ٣٢]
٩٩٣	﴿وَسَعَلُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٣٢]
١٦٦٩	﴿عَقَدَتْ﴾ [النساء: ٣٣]
١٦٦٩	﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء: ٣٤]
٧٥	﴿خَيْرًا﴾ [النساء: ٣٥]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَيَذِي﴾ [النساء: ٣٦]	٥٦٨
﴿وَالْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦]	١٦٦٩
﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾ [النساء: ٣٦]	١٦٦٩، ٧٥٥
﴿يَا بَخْلٍ﴾ [النساء: ٣٧]	١٦٦٩، ٨٤
﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾ [النساء: ٣٨]	١٦٧٠، ٩٥١
﴿حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠]	١٦٦٩
﴿يُضْعِفُهَا﴾ [النساء: ٤٠]	١٦٧٠
﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]	١٥٧٤
﴿تُسَوَّى﴾ [النساء: ٤٢]	١٦٧٠
﴿سُكَّرَى﴾ [النساء: ٤٣]	١٦٧٠، ١٢٧٠
﴿جَاءَ﴾ [النساء: ٤٣]	١٢٦٨، ٣٨٠
﴿جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]	٩٢٠
﴿لَمَسَّمُ﴾ [النساء: ٤٣]	١٦٧٠
﴿أَوَّلَمَسَّمُ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٤٣]	٩٤، ٤٢
﴿وَأَسْمَعَ غَيْرَ مُسْمِعٍ﴾ [النساء: ٤٦]	٥٧٧
﴿يَغْفِرُ﴾ [النساء: ٤٨]	٥٧٧
﴿بَلِ اللَّهُ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]	١٦٧١
﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٩]	١٦٧١
﴿فَتِيلًا﴾ أَنْظَرَ [النساء: ٤٩ - ٥٠]	١٦٧٠
﴿صَدَّ﴾ [النساء: ٥٥]	١٤١٦

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٠٤٥، ٩٢٩	﴿هَتُوْلَاءَ أَهْدَى﴾ [النساء: ٥١]
١٦٧٠، ١١٥١	﴿فَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ [النساء: ٥٦]
٧٢٨	﴿الصَّلَاحَتِ سَنَدٌ خِلْمُهُمْ﴾ [النساء: ٥٧]
٣٦	﴿يَا مُرْكُم﴾ [النساء: ٥٨]
٩٩٧	﴿أَنْ تُوَدُّوا أَلَا مَكْنَتِ﴾ [النساء: ٥٨]
١٦٧٠، ٣٧	﴿نِعْمًا﴾ [النساء: ٥٨]
٧٥	﴿بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]
٩٩٧	﴿وَأُولَى الْأَمْرِ﴾ [النساء: ٥٩]
١٦٧٠	﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [النساء: ٦١]
٣١٢	﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١]
٥٩٨	﴿ثُمَّ جَاءَ وَكَ يَحْلُمُونَ﴾ [النساء: ٦٢]
٥٩٨	﴿يَا لَلَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسِنًا﴾ [النساء: ٦٢]
١١٨٢	﴿وَقُلْ لَهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]
٥٧٥	﴿شَجَرَ يَلْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]
١٦٧٠	﴿أَنْ أَقْتُلُوا﴾ [النساء: ٦٦]
١٦٧٠	﴿أَوْ أَخْرَجُوا﴾ [النساء: ٦٦]
١٦٧٠	﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]
١٣٥٩	﴿حِذْرَكُم﴾ [النساء: ٧١]
١٦٧٠، ٩٥١	﴿لَيَبْطَأَنَّ﴾ [النساء: ٧٢]
١٦٧٠، ٩٥٨	﴿كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ﴾ [النساء: ٧٣]
١٤٠٧	﴿وَمَنْ يُقْتَلِ﴾ [النساء: ٧٤]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ [النساء: ٧٤]	١٤٠٧
﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤]	١٦٧٠، ١١٦٢
﴿فَيَقْتُلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ تُؤْتِيهِ﴾ [النساء: ٧٤]	١٦٧٣
﴿عَلَيْهِمُ الْفَنَالُ﴾ [النساء: ٧٧]	٦٩١، ٦٩٠
﴿وَلَا تَظْلَمُونَ قَنِيلًا ۝ أَيْنَمَا﴾ [النساء: ٧٧-٧٨]	١٦٧١
﴿يُذَرِّكُمْ﴾ [النساء: ٧٨]	١١٨٢
﴿يُذَرِّكُمْ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]	٥٧٨
﴿فَقَالَ﴾ [النساء: ٧٨]	١٦٧١
﴿بَيْتَ طَافِقَةٍ﴾ [النساء: ٨١]	١٦٧١، ٧٦٢، ٧٣٠
﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]	١٤٤
﴿الْخَوْفِ﴾ [النساء: ٨٣]	٨٥٦
﴿حَيِّتُمْ﴾ [النساء: ٨٦]	٥٧٠
﴿بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّوا﴾ [النساء: ٨٦]	٥٨٤
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [النساء: ٨٧]	٦٧٢
﴿أَصْدَقُ﴾ [النساء: ٨٧]	١٦٧١، ٥٧٥
﴿حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]	١٦٧٢، ١٤٢٥، ١٣٥٩
﴿لَسَّاطَهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]	٥٧٨، ٥٧٤
﴿كُلَّ مَا رُدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ أَرْكَسُوا فِيهَا﴾ [النساء: ٩١]	١٤٦٨
﴿وَدِيَّةٌ﴾ [النساء: ٩٢]	١٣٢٢
﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]	٥٦٩
﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤]	١٦٧٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ كَسَتْ﴾ [النساء: ٩٤]	١٦٧٢
﴿كَسَتْ مُؤْمِنًا﴾ [النساء: ٩٤]	١٦٧٢
﴿غَيْرُ أُولَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]	١٦٧٣
﴿الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]	١٣٦٠
﴿الَّذِينَ تَوْفَّعْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]	١٦٧٣، ١٦٣٧
﴿تَوْفَّعْتُهُمُ﴾ [النساء: ٩٧]	٥٦٩
﴿الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي﴾ [النساء: ٩٧]	٧٣١
﴿ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٧]	١٠٤٠
﴿أَرْضُ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٧]	٥٧٦
﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ﴾ [النساء: ١٠٠]	١٤٠٧
﴿وَمَنْ يَخْرُجْ﴾ [النساء: ١٠٠]	٥٦٨
﴿وَلَتَأْتِ طَافِقَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]	٧٢٩، ٧٢٦، ٧٠٣ ٧٤٥، ٧٣٠
﴿حَذَرُهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]	١٣٥٩
﴿هَتَأْتُمْ﴾ [النساء: ١٠٩]	١٦٧٣
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١٤]	١١٧١
﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤-١١٥]	١٦٧٣
﴿وَمَنْ يُشَاقِقْ﴾ [النساء: ١١٥]	٥٤١
﴿نُؤْلِيهِ﴾، ﴿وَنُضْلِيهِ﴾ [النساء: ١١٥]	١٦٧٣
﴿نُؤْلِيهِ مَا تَوَلَّى وَنُضْلِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥]	٧٦٧
﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١٨]	٦٧٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ١٢٣]	١٦١٠
﴿بِأَمَانِيكُمْ﴾ [النساء: ١٢٣]	١٦٧٤
﴿يَدْخُلُونَ﴾ [النساء: ١٢٤]	١٦٧٣
﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]	١٦١٦
﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]	١٦١٦
﴿يَتَنَمَّى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧]	١٣١٩
﴿أَنْ يُصْلِحَا﴾ [النساء: ١٢٨]	١٦٧٤
﴿حَرَضْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩]	٨٥٦، ٥٧٥
﴿إِنْ يَشَأْ﴾ [النساء: ١٣٣]	٩٤٢، ٩٣٧
﴿يُرِيدُ ثَوَابَ﴾ [النساء: ١٣٤]	٧٣٥
﴿وَإِنْ تَلَوْا﴾ [النساء: ١٣٥]	١٦٧٥
﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ، وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]	١٦٧٥
﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]	١٦٧٥
﴿كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢]	١٦٧٤، ١٢٠٦
﴿يُرَاءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢]	١٠٦٧
﴿الَّذِينَ﴾ [النساء: ١٤٥]	١٦٧٤
﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ﴾ [النساء: ١٤٦]	١٦٧٥
﴿سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ﴾ [النساء: ١٥٢]	١٦٧٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَرَأَيْتَ لَآلِهَةِ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١٥٣]	١٦١٨
﴿تَعَدُّوا﴾ [النساء: ١٥٤]	١٦٧٥، ١٤٣
﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: ١٥٥]	١٦٧٥، ١١٥٧، ٥٦٨
﴿مَرْيَمَ بَهْتَنَّا﴾ [النساء: ١٥٦]	٧٤١
﴿الْمَسِيحَ﴾ [النساء: ١٥٧]	٧٣٤
﴿الْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء: ١٥٧]	٧٣٤، ٧٣٣
﴿سَوَّيْتَهُمْ أَجْرًا﴾ [النساء: ١٦٢]	١٦٧٥
﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٣]	١٦١٦
﴿رَبُّوْرًا﴾ [النساء: ١٦٣]	١٦٧٥
﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء: ١٦٧]	١١٤٩
﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦]	١٠٢٧
سورة المائدة	
﴿ءَامِنِينَ﴾ [المائدة: ٢]	٥٦٧
﴿ءَامِنِينَ الْبَيْتِ﴾ [المائدة: ٢]	٨٧٧
﴿يَجْعَلُ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٢]	١٦٦٤
﴿شَتَاتٍ قَوْمٍ﴾ [المائدة: ٢، ٨]	١٦٧٧
﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢]	١٦٧٧
﴿وَلَا تَعَاوَنُوا﴾ [المائدة: ٢]	١٦٧٧، ١٦٣٧، ٧٨٧
﴿الْمَيْتَةَ﴾ [المائدة: ٣]	١٦٧٧
﴿وَالْمَوْقُودَةُ﴾ [المائدة: ٣]	١٣٢٣
﴿وَالْمُنْخَفِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]	١٦٧٧، ١١٣٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَالنَّطِيطَةُ﴾ [المائدة: ٣]	١٣٢٤
﴿وَمَا ذُبِيعَ عَلَى النَّصْبِ﴾ [المائدة: ٣]	٧٣٣
﴿يَيْسَ﴾ [المائدة: ٣]	٩٦١، ١٥٩
﴿وَأَخْشَوْنَ <sup>٤</sup> أَلْيَوْمَ﴾ [المائدة: ٣]	١٦٧٧
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [المائدة: ٣]	١٦٧٧
﴿مُخَصَّصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]	١٣٢٦، ٥٧٩
﴿مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]	١٤٨١
﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]	٦٥٢
﴿بِرءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]	١٣٦٢
﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]	١٦٧٧، ٩٢
﴿جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]	٩٢٠
﴿وَأَثَقَكُمْ﴾ [المائدة: ٧]	٧٢١
﴿نِعَمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ﴾ [المائدة: ١١]	١٤٢٢
﴿قَلْبِيَّةٌ﴾ [المائدة: ١٣]	١٦٧٧
﴿الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى﴾ [المائدة: ١٤، ٦٤]	٩٢٨
﴿مَنْ أَتَّبَعَ رِضْوَانَكُمْ﴾ [المائدة: ١٦]	١٦٤٩
﴿إِلَى النُّورِ﴾ [المائدة: ١٦]	١٣٦٥
﴿وَأَجَبَتْهُ﴾ [المائدة: ١٨]	١٠٩٢، ٥٨، ٢٩٦
﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨]	٧٢٤
﴿وَالِإِيَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨]	٧٦٥
﴿فَقَرَّ﴾ [المائدة: ١٩]	٥٦٩



الصفحة	الآية أو الكلمة
١٣٢٤	﴿ الْمُقَدَّسَةَ ﴾ [المائدة: ٢١]
١٦٧٧	﴿ جَبَّارِينَ ﴾ [المائدة: ٢٢]
٦٢	﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]
٦٠٩	﴿ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٢٦]
٦٠٩	﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾ [المائدة: ٢٦]
٥٦٩	﴿ وَأَقْتُلْ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٢٧]
٨٣٣، ٨٥٣، ٨٦٠ ١٠٠٥	﴿ ابْنَىٰ آدَمَ ﴾ [المائدة: ٢٧]
٦٠١	﴿ وَأَقْتُلْ عَلَيْهِمْ نَبِيَّ ابْنَىٰ آدَمَ بِالْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٢٧]
٦٠١	﴿ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا ﴾ [المائدة: ٢٧]
١١٨٣، ٥٧٨، ٥٧٦	﴿ بَسَطْتَ ﴾ [المائدة: ٢٨]
١٦٨١	﴿ يَدَيَّ إِلَيْكَ ﴾ [المائدة: ٢٨]
١٦٨١	﴿ إِنِّي أَخَافُ ﴾ [المائدة: ٢٨]
١٦٨١	﴿ إِنِّي أُرِيدُ ﴾ [المائدة: ٢٩]
١٠٣٣	﴿ أَنْ تَبْشُرُوا ﴾ [المائدة: ٢٩]
١٠٧١	﴿ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ٢٩]
١٣٦٥	﴿ يُؤْتِرِي ﴾ [المائدة: ٣١]
٨٥٠	﴿ سَوَاءٌ ﴾ [المائدة: ٣١]
١٠٣٤	﴿ سَوَاءٌ أَخِيهِ ﴾ [المائدة: ٣١]
١٦٧٧	﴿ يُنَوِّلَتِي ﴾ [المائدة: ٣١]
٦٠٩	﴿ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ [المائدة: ٣١]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢]	١٦٧٧، ٦٠٩
﴿أَخِيَا النَّاسِ﴾ [المائدة: ٣٢]	١٣٠٣، ١٣٠٢
﴿رُسُلَنَا﴾ [المائدة: ٣٢]	١٦٧٨
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ﴾ [المائدة: ٣٣]	١٠٧١
﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]	٧٢٥
﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]	٧٣٦
﴿بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [المائدة: ٣٩]	٧٥٢
﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠]	٧٢٤
﴿يَحْزُنُكَ﴾ [المائدة: ٤١]	١٦٧٨
﴿يُكْسِرُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]	١٦٧٨
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّورَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤]	١٨، ١٧
﴿وَأَخْشَوْهُمْ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ [المائدة: ٤٤]	١٦٨١
﴿وَالْعَيْنِ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧٨
﴿وَالْأَنْفِ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧٨
﴿وَالْأَذُنِ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧٨
﴿وَاللِّسَنِ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧٨
﴿وَالْجُرُوحِ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧٨
﴿نَصَدَقَ﴾ [المائدة: ٤٥]	١٦٧١
﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٦]	١٢٥٧
﴿وَلِيَحْكُمُوا﴾ [المائدة: ٤٧]	١٦٧٨
﴿بِمَا أَنْزَلْنَا﴾ [المائدة: ٤٨]	٧٨٥

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٤٨١	﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾ [المائدة: ٤٨]
١٦٧٨	﴿يَبْعُونَ <sup>٤</sup> ﴾ [المائدة: ٥٠]
١٦٧٨	﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]
١٦٧٨	﴿مَنْ يَرْتَدَّ﴾ [المائدة: ٥٤]
١٣٢٢	﴿أَعَزَّ﴾ [المائدة: ٥٤]
٩٥٠	﴿لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوءًا﴾ [المائدة: ٥٧]
١٦٧٩	﴿وَالْكُفَّارَ﴾ [المائدة: ٥٧]
٩٥٠	﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوءًا﴾ [المائدة: ٥٨]
١١٥٧	﴿هَلْ تَنْقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩]
١٦٧٩	﴿وَعِبَادُ الطَّاغُوتِ﴾ [المائدة: ٦٠]
١١٨٢	﴿وَقَدْ دَخَلُوا﴾ [المائدة: ٦١]
١٤٦٨	﴿وَأَكْثِلُهُمُ الشُّحْتَ لَيْسَ مَا كَانُوا﴾ [المائدة: ٦٢، ٦٣]
١٦٧٨	﴿الشُّحْتَ﴾ [المائدة: ٦٢]
٧٥٠، ٧٤١	﴿يُتَّفِقُ كَيْفَ﴾ [المائدة: ٦٤]
١٦٧٩	﴿رِسَالَتِهِ <sup>٤</sup> ﴾ [المائدة: ٦٧]
١٦٧٩، ٩٥٣	﴿وَالصَّابِقُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]
١٦٧٩	﴿أَلَا تَكُونُ﴾ [المائدة: ٧١]
٥٦٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٧٠٦	﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]
٦٠٠	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣]
١٤٦٨	﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا﴾ [المائدة: ٧٩]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [المائدة: ٨٠]	١٤٦٨
﴿تَكْرَى﴾ [المائدة: ٨٠]	٨٦٨
﴿مِقَارَ رِزْقِكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]	١٤٨١
﴿عَقَدْتُمُ﴾ [المائدة: ٨٩]	١٦٧٩
﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]	٩٢
﴿رَجَسُ﴾ [المائدة: ٩٠]	١٣٦٥
﴿ذَكَرَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٩١]	٦٣
﴿اتَّقُوا وَآمِنُوا﴾ [المائدة: ٩٣]	٥٨٣
﴿مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ﴾ [المائدة: ٩٤]	٧٣٥
﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ﴾ [المائدة: ٩٥]	١٩٨٠
﴿بَلَغَ﴾ [المائدة: ٩٥]	٥٦٨
﴿الْكُتْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥، ٩٧]	١٣٢٣
﴿كَفَرَةٌ طَعَامُ﴾ [المائدة: ٩٥]	١٩٨٠
﴿مَسْكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥]	١٩٨٠، ١٤٧
﴿جَعَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٩٧]	٥٧٨
﴿فِيكُمَا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧]	١٦٦٦
﴿وَالْفَلَيْحُ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٩٧]	٧٣٥
﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]	١٠٣١
﴿عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]	١٠٣١
﴿عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ﴾ [المائدة: ١٠١]	٩٢٨
﴿تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]	٩٤٢

الصفحة	الآية أو الكلمة
١١٤٩	﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]
٣٤١	﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]
٧٠٦	﴿الْمَوْتُ تَحِيَّسُونَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٦]
١٩٨٠	﴿أَسْتَحَقَّ﴾ [المائدة: ١٠٧]
١٩٨٠	﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [المائدة: ١٠٧]
١٩٨٠	﴿الْفُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]
١١٤٦	﴿وَإِذْ تَخْلُقُ﴾ [المائدة: ١١٠]
١١٤٦	﴿إِذْ جِئْتَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٠]
١٦٨١	﴿إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠]
١٢٧٠	﴿الْحَوَارِثَ﴾ [المائدة: ١١١]
١٦٨١	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]
١٣٦٦	﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ [المائدة: ١١٤]
١٦٨١	﴿مَنْزِلَهَا﴾ [المائدة: ١١٥]
١٦٨١	﴿فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]
٨٧٩	﴿أَنْتَ﴾ [المائدة: ١١٦]
١٦٨١	﴿وَأَمِّي إِلَهَيْنِ﴾ [المائدة: ١١٦]
١٦٨١	﴿لِي أَنْ أَقُولَ﴾ [المائدة: ١١٦]
٥٥١	﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]
١٦٨١	﴿هَذَا يَوْمٌ﴾ [المائدة: ١١٩]
سورة الأنعام	
١٣٠١	﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الأنعام: ٢]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣]	٥٩٨
﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]	٥٩٨
﴿وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]	٢١٠
﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ﴾ [الأنعام: ٥]	١١٤٣
﴿أَنْبَأُوا مَا كَانُوا بِهِ﴾ [الأنعام: ٥]	١٠٧١
﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥]	٨٧٦
﴿فَلَمَّسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [الأنعام: ٧]	٩٤
﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠]	١٦٨٢
﴿أَسْتَهْزِئُ﴾ [الأنعام: ١٠]	٩٥١
﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]	١٤٦
﴿يُطْعِمُ﴾ [الأنعام: ١٤]	١٤٧
﴿وَلَا يَطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]	١٤٧
﴿إِنِّي أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: ١٤]	١٧٠٠
﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأنعام: ١٥]	١٧٠٠
﴿مَنْ يُصْرِفُ﴾ [الأنعام: ١٦]	١٦٨٢
﴿أَيُّنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]	٨٩٥
﴿أَيُّنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]	١٦٨٢، ٨٩٦
﴿بَرِيءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]	٩٧٢
﴿نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ﴾ [الأنعام: ٢٢]	١٦٨٢
﴿ثُمَّ لَوْ تَكُنْ﴾ [الأنعام: ٢٣]	١٦٨٢
﴿فَتَنْتَلِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٣]	١٦٨٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَاللَّهُ رِئَاسًا﴾ [الأنعام: ٢٣]	١٦٨٢
﴿وَيَنْتَوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]	١١٨٧
﴿وَلَا تُكْذِبْ﴾ [الأنعام: ٢٧]	١٦٨٢
﴿وَلَا تُكْذِبْ بِمَا يَدَّيْنِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]	٧٦٠
﴿وَتَكُونُ﴾ [الأنعام: ٢٧]	١٦٨٢
﴿وَلَوْ رُدُّوْا﴾ [الأنعام: ٢٨]	١٣٦٢
﴿يَا الْحَقِّ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٣٠]	٥٧٠
﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]	١٦٨٣
﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]	١٦٨٣
﴿يُكَذِّبُونَكَ﴾ [الأنعام: ٣٣]	١٦٨٣
﴿نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]	١٠٩٦، ١٠٧٣، ١٦١
﴿بِقَائِهِ﴾ [الأنعام: ٣٥]	١٠٨٣
﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ [الأنعام: ٣٦]	٥٩٥
﴿أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]	١٦١٢
﴿يُنْزِلَ آيَةً﴾ [الأنعام: ٣٧]	١٦٨٣
﴿يَسْأَلُ﴾ [الأنعام: ٣٩، ١٣٣]	٩٤٢
﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠، ٤٧]	١٦٨٤، ٩٥٥، ٣١٣
﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]	١٣٩٧
﴿فَتَحَنَّنَ﴾ [الأنعام: ٤٤]	١٦٨٤
﴿حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا﴾ [الأنعام: ٤٤]	١٦٢٩
﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]	١٦٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ أَنْظَرُ كَيْفَ﴾ [الأنعام: ٤٦]	٧٨٣
﴿يَهْ أَنْظَرُ﴾ [الأنعام: ٤٦]	١٦٨٤
﴿يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦]	١٦٨٤ ، ١٦٧١
﴿يَا لَعْدَوْهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]	١٦٨٤
﴿يَا عَلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]	٧٤١ ، ٥٨١
﴿أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ﴾ [الأنعام: ٥٤]	١٦٨٥
﴿فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]	١٦٨٥
﴿وَلِتَسْتَبِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥]	١٦٨٥
﴿سَبِيلُ﴾ [الأنعام: ٥٥]	١٦٨٥
﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦]	١١٤٩
﴿يَقْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧]	١٦٨٥
﴿جَاءَ أَحَدَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦١]	٩٢٠
﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]	١٦٨٥
﴿ثُمَّ رُدُّوْا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٦٢]	٤١٦
﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ﴾ [الأنعام: ٦٣]	١٦٨٦
﴿مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٣]	١٦٨٥
﴿وَحَقِيقَةً﴾ [الأنعام: ٦٣]	١٦٨٦
﴿أُنَجِّنَا مِنْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ٦٣]	١٦٨٦
﴿اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٤]	١٦٨٥
﴿يُنَسِّئَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]	١٦٨٧
﴿وَذَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ٧٠]	١٣٦٦



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَسْتَهْوَتُهُ الشَّيْطَانُ﴾ [الأنعام: ٧١]	١٦٨٥
﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]	١٢
﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾ [الأنعام: ٧١]	١٣١٢، ١٠٢٨، ٩٣٧
﴿كُنْ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٧٣]	١٦١٥
﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]	٧٦٦
﴿وَلَهُ الْمُلْكُ﴾ [الأنعام: ٧٣]	٧٦٦
﴿ءَازَرَ﴾ [الأنعام: ٧٤]	١٦٨٧
﴿إِنِّي أَرِنَاكَ﴾ [الأنعام: ٧٤]	١٧٠٠
﴿الْبَلُ رَمًا﴾ [الأنعام: ٧٦]	٨٥٧
﴿رَمًا﴾ [الأنعام: ٧٦]	٥٩، ٢٥٩، ٢٠٣، ١٣٢
﴿رَمَا الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]	١٦٨٧، ٨٤٤
﴿رَمَا الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]	١٦٨٧، ٨٤٤
﴿وَجْهِيَ لِلَّذِي﴾ [الأنعام: ٧٩]	١٧٠٠
﴿وَحَاجَّهُ﴾ [الأنعام: ٨٠]	٥٧١
﴿أَتُحِبُّونِي﴾ [الأنعام: ٨٠]	١٦٨٧، ٨٥٨، ٥٧١
﴿وَقَدْ هَدَيْنِ وَلَا﴾ [الأنعام: ٨٠]	١٧٠٠
﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ﴾ [الأنعام: ٨٣]	١٦٨٧
﴿مَنْ نَشَاءُ إِنَّ﴾ [الأنعام: ٨٣]	٩٣٠
﴿وَالْيَسَعَ﴾ [الأنعام: ٨٦]	١٦٨٨
﴿أَقْتَدِرُ﴾ [الأنعام: ٩٠]	١٦٨٨
﴿تَجْعَلُونَهُمْ قَرَأِيسَ يُدُّوْنَهَا وَيُخَفُّونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]	١٦٨٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَلَنُنْذِرَ﴾ [الأنعام: ٩٢]	١٦٨٨
﴿تُجَزَّوْنَ﴾ [الأنعام: ٩٣]	٥٧١
﴿حِشْمُونًا﴾ [الأنعام: ٩٤]	٩٣٨
﴿أَنْتُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤]	١٠٧٠
﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]	١٦٨٨
﴿الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥]	١٦٨٨
﴿وَجَعَلَ آيِلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]	١٦٨٨
﴿جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ﴾ [الأنعام: ٩٧]	٧٥٩
﴿فَمُسْتَقَرًّا﴾ [الأنعام: ٩٨]	١٦٨٨
﴿وَمُسْتَوْدَعًا﴾ [الأنعام: ٩٨]	١٦٨٩
﴿إِلَى ثَمَرِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩، ١٤١]	١٦٨٩
﴿شُرَكَاءَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]	١٠٧٠
﴿وَحَرَقُوا﴾ [الأنعام: ١٠٠]	١٦٨٩
﴿أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]	٧٤٣
﴿خَلِيقٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]	٥٧٢
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]	٩٩٨
﴿دَرَسَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٥]	١٦٨٩
﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨]	١٠٠١
﴿عَدَّوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]	١٦٨٩
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]	١٦٨٩، ١٣٦٢، ٦١١
﴿أَنْهَا إِذَا جَاءَتْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]	١٦٩٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]	١٦٩١
﴿قُبُلًا مَّا﴾ [الأنعام: ١١١]	١٦٩١
﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي﴾ [الأنعام: ١١٤]	١٣٩٧
﴿مُنْزَلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٤]	١٦٩١
﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١١٥]	١٦٩١
﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾ [الأنعام: ١١٥]	١٤٢٤
﴿فَصَلِّ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]	١٦٩١
﴿حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]	١٦٩١
﴿أَضْطَرُّرْتُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]	١٦٩١
﴿إِلَّا مَا أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩]	١٦٢٥
﴿لَيُضِلُّونَ﴾ [الأنعام: ١١٩]	١٦٩٢
﴿وَمِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]	١٣٦٦
﴿لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]	١٠٦٧
﴿مِيثًا﴾ [الأنعام: ١٢٢]	١٦٩٢
﴿رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]	١٦٩٢
﴿كَأَنَّمَا﴾ [الأنعام: ١٢٥]	٩٥٨
﴿ضَيِّقًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]	١٦٩٢
﴿حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]	١٦٩٢
﴿يَصْعَدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]	١٦٩٢
﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٧]	٧١٥، ٧١٤، ٧١٢
﴿يَحْشُرُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]	١٦٩٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٨]	١٠٦٧
﴿عَمَّا يَتِمَّ كُنُوزُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٢]	١٦٩٣
﴿إِنَّ مَتَاعُ الْعَدْوِ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]	١٤٦٥
﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٥]	١٦٩٣
﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَنَقَبَةُ الدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]	١٦٩٣
﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّذِينَ يَزْعِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]	٤٠٣
﴿يَزْعِمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦، ١٣٨]	١٦٩٣
﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]	٣٩، ١٤٣، ١٠٦
﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٣٧]	١٦٩٣
﴿قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]	١٦٩٣
﴿شُرَكَّاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]	٥٨
﴿حَرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]	١١٥١
﴿هَذِهِ الْأَنْعَامُ﴾ [الأنعام: ١٣٩]	٩٩٨
﴿وَإِنْ يَكُنْ مَيِّتَةً﴾ [الأنعام: ١٣٩]	١٦٩٨
﴿قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٠]	١٦٥٨
﴿حَصَادِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤١]	١٦٩٨
﴿خُطُوتِ﴾ [الأنعام: ١٤٢]	١٦٩٨
﴿الضَّأْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]	٧٨٨
﴿الْمَعْرِزِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]	١٦٩٨
﴿الَّذِينَ كَرِهَ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]	١٦٩٨، ٩٠٩، ٧٨٦
﴿أَمَّا أَشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣]	١٤٩٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿نِسْئُونِي﴾ [الأنعام: ١٤٣]	٩٥٤
﴿شَهِدَاءَ إِذْ﴾ [الأنعام: ١٤٤]	٩٢٨
﴿إِلَّا أَنْ يَكُونُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]	١٦٩٩
﴿مِثَّةٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]	١٦٩٩
﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ﴾ [الأنعام: ١٤٥]	١٦٩٩
﴿بِغَيْرِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]	١٦٩٩، ٦٨٨
﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ [الأنعام: ١٤٦]	١١٥١
﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]	٥٧٩
﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]	١٦٩٩
﴿وَأَنْ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٣]	١٦٩٩
﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]	١٧٠٠
﴿فَنَفَرَقَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]	١٦٩٩
﴿فَنَفَرَقَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٣]	١٦٣٧
﴿تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]	١٦٩٩
﴿فَرَقُوا﴾ [الأنعام: ١٥٩]	١٧٠٠
﴿عَشْرًا مِثَالَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]	١٧٠٠
﴿رَبِّهِ إِلَى صِرَاطٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]	١٧٠٠
﴿دِينًا قِيمًا﴾ [الأنعام: ١٦١]	١٧٠٠
﴿وَمَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]	١٧٠٠، ٧٨٧، ٢٩٠
سورة الأعراف	
﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]	١٧٠١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مَعِيشٌ﴾ [الأعراف: ١٠]	٥٨٣
﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [الأعراف: ١١]	١٧٠١، ١٥٩٥
﴿أَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [الأعراف: ١٤]	١٥١٢
﴿مَذَّةٌ وَمَا﴾ [الأعراف: ١٨]	٨٣٨
﴿لَا تَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]	١٧٠١
﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]	٥٨٣، ٥٧٠
﴿سَوَاءٌ تِيهَمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]	٨٣٣
﴿وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٥]	١٧٠١
﴿يُورِي﴾ [الأعراف: ٢٦]	١٧٠٣
﴿سَوَاءٌ تِيكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]	١٧٠٣، ١٠٣٤، ٨٥١
﴿وَلِيَأْسُ الْقَوَى﴾ [الأعراف: ٢٦]	١٧٠٣
﴿مِنْ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]	١٤٣٠
﴿فَلِحِشَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٨]	١٣٢٤
﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]	٩٢٩
﴿بَدَأَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]	٥٩
﴿الرِّزْقِ قُلْ﴾ [الأعراف: ٣٢]	٧٠٨
﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]	١٧٠٣
﴿حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الأعراف: ٣٣]	١٧١٥، ١٥١٤
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]	٩٢٠، ٨٦٠
﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً﴾ [الأعراف: ٣٤]	٦٠١
﴿يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]	١٠٦٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]	٦٠١
﴿بِحَاكِتِهِ﴾ [الأعراف: ٣٧]	١٦٠
﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَدْعُونَ﴾ [الأعراف: ٣٧]	١٤٦٠
﴿هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]	٩٢٩
﴿فَنَسَاتِهِمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]	٦٨٨
﴿وَلَكِنْ لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٨]	١٧٠٣
﴿لَا تَفْتَحْ﴾ [الأعراف: ٤٠]	١٧٠٣
﴿مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١]	١٧٠٤، ٧٥٧، ٧٥٦
﴿مِنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]	١١٨٨
﴿وَمَا كَأَ لِنَهْدَى﴾ [الأعراف: ٤٣]	١٧٠٤
﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣]	١٧٠٤
﴿نَعْمٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]	١٧٠٤
﴿قَادَّانَ﴾ [الأعراف: ٤٤]	٩٥٠
﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [الأعراف: ٤٤]	١٧٠٤، ٩٤٩
﴿أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٤٤]	١٧٠٤
﴿رِجَالٌ﴾ [الأعراف: ٤٦]	١٣٦٥
﴿يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]	٥٦٩
﴿يَلْقَاءَ أَصْحَابِ﴾ [الأعراف: ٤٧]	٧٩٤
﴿يَلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٧]	٩٢٠
﴿بِرَحْمَةٍ أَدْخُلُوا﴾ [الأعراف: ٤٩]	١٧٠٥
﴿مِنْ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا﴾ [الأعراف: ٥٠]	٩٢٩

الصفحة	الآية أو الكلمة
٩٣٨	﴿يَجْتَنُّهُمْ﴾ [الأعراف: ٥٢]
١٧٠٥	﴿يُعْشَى الْيَلَّ﴾ [الأعراف: ٥٤]
١٧٠٥	﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [الأعراف: ٥٤]
٨٥٨	﴿وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ﴾ [الأعراف: ٥٤]
١٧٠٥، ١٦٨٦	﴿وَوُحْيَةٌ﴾ [الأعراف: ٥٥]
١٤٢٢	﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]
١٧٠٥	﴿الرِّيحَ﴾ [الأعراف: ٥٧]
١٧٠٥	﴿بُشْرًا﴾ [الأعراف: ٥٧]
١١٥١	﴿أَقْلَّتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧]
١٧٠٥	﴿مَيِّتٌ﴾ [الأعراف: ٥٧]
١٧٠٥، ١٦٩٩	﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧]
١٧٠٦	﴿لَا يُخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]
١٧٠٦	﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥]
١٧١٥	﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأعراف: ٥٩]
١٧٠٦	﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢، ٦٨]
١٦٣٠	﴿الْخَلْقِ بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]
١٧٠٦، ٨٤، ٤٦	﴿بَصْطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩]
٩٣٨	﴿أَجِئْنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]
١٧٠٦	﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٧٥]
١٥٣٤	﴿يَقْوَرُ لَقَدْ أْبَلَّغْتُكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]
٧٢١	﴿سَبَقَكُمْ﴾ [الأعراف: ٨٠]



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ﴾ [الأعراف: ٨١]	١٧٠٧، ٨٩٩
﴿إِنَّكُمْ لَنَاتُونَ الرِّجَالَ﴾ [الأعراف: ٨١]	٨٩٩
﴿لَفَتَحْنَا﴾ [الأعراف: ٩٦]	١٦٨٤
﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ﴾ [الأعراف: ٩٧]	١٤٨٨
﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى﴾ [الأعراف: ٩٧]	٩٥٧
﴿أَوْ آمِنَ﴾ [الأعراف: ٩٨]	١٧٠٧
﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ٩٩]	٩٥٧
﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ﴾ [الأعراف: ١٠٠]	١٤٨٨
﴿نَشَاءُ أَصَبْتَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]	٩٢٨
﴿وَنَطْبَعُ عَلَى﴾ [الأعراف: ١٠٠]	٥٦٩
﴿وَمَلَائِكَةٍ﴾ [الأعراف: ١٠٣]	٣٣٥
﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ﴾ [الأعراف: ١٠٥]	١٧٠٧
﴿عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥]	١٤٦٥
﴿أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]	١٢٠٠
﴿فَأَرْسِلْ مَعِيَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]	١٧١٥
﴿إِنَّ هَذَا السَّحِرُ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٠٩]	١٧٠٧
﴿وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١]	٥٩
﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١]	١٧٠٧، ٩٤٣، ٧٦٧
﴿بِكُلِّ سَحِيرٍ﴾ [الأعراف: ١١٢]	١٧٠٧
﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]	١٧٠٨، ٨٩٩
﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ﴾ [الأعراف: ١١٧]	١٦٣٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تَلَقَّفْ﴾ [الأعراف: ١١٧]	١٧٠٨
﴿وَبَطَّلْ﴾ [الأعراف: ١١٨]	٥٦٨
﴿السَّحَرَةُ سَجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٠]	٧٢٨
﴿قَالُوا أءَامَنَّا﴾ [الأعراف: ١٢١]	١٠٤٠، ٧٨٥
﴿ءَامَنْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]	٨٩٣، ٨٣٣
﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ [الأعراف: ١٢٣]	١٧٠٨، ٨٩٣
﴿سَنُقِيلُ﴾ [الأعراف: ١٢٧]	١٧٠٨
﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]	٧٤٣
﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٣٧]	١٤٢٣
﴿يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]	١٧٠٨
﴿يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]	١٧٠٨
﴿وَبَطَّلُ﴾ [الأعراف: ١٣٩]	٥٦٨
﴿وَأِذَا أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]	١٧٠٨
﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٢]	١٧٠٩، ١٥٩٨
﴿فَتَمَّ مِيقَتُ﴾ [الأعراف: ١٤٢]	٧٠٢
﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]	١٦١٨
﴿إِلَيْكَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]	٧٤١
﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]	١٧٠٩
﴿وَاخْرَجْنَا مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٣]	٥٧٤
﴿أَفَاقَ قَالَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]	٧٠٨
﴿إِذْ سَأَلْنِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]	١٧٠٩
﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]	١٧١٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿سَاصِرُفٌ عَنْ آيَتِي الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]	١٥١٤
﴿آيَتِي الَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٦]	١٧١٥
﴿سَبِيلَ الرُّشْدِ﴾ [الأعراف: ١٤٦]	١٧٠٩
﴿قَوْمٌ مُوسَى﴾ [الأعراف: ١٤٨]	٧٥١
﴿حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]	٦٨٨
﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]	١٧٠٩
﴿لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٤٩]	١٧١٠
﴿يَتَسَمَّاءُ خَلْقَتُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]	١٤٨٢
﴿مِنْ بَعْدِي أَعْجَلْتُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٠]	١٧١٥
﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَحَ﴾ [الأعراف: ١٥٠]	٩٩٧
﴿ابْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]	١٧١٠
﴿شِئْتِ﴾ [الأعراف: ١٥٥]	٩٣٦
﴿فَشَاءَ أَنْتَ وَلِئْنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]	٩٢٨
﴿عَذَابِي أَصِيبُ﴾ [الأعراف: ١٥٦]	١٧١٥
﴿إِصْرَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]	١٧١٠
﴿تَنْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]	١٧١٠، ٤٤٤
﴿خَطِيتَنِيكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]	١٧١٠
﴿وَسَأَلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]	٩٩٣
﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]	١١٤٦
﴿مَعْذَرَةً﴾ [الأعراف: ١٦٤]	١٧١٠
﴿بِعَذَابِ يَسِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥]	١٧١١، ١١٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]	١١٤٦
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]	٩٥٨، ٧٤٢
﴿تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]	١٧١٢
﴿تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]	١٢٠٠
﴿فِ الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]	١١٤٤، ١٠٤٦
﴿وَإِنْ يَأْتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	٦٨٧
﴿أَنْ لَا يَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٦٩]	١١٩٩
﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	١٤٦٥
﴿أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	١٢٠٠
﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]	١٧١٢، ١٦٨٣
﴿يُمَسْكُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]	١٧١٢
﴿وَإِذْ نَنْقَنَّا﴾ [الأعراف: ١٧١]	٥٧٢
﴿ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]	١٧١٢
﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٢]	١٧١٢
﴿أَوْ نَقُولُوا﴾ [الأعراف: ١٧٣]	١٧١٢
﴿يَلْهَثَ ذَلِكَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]	١٧١٢، ١١٧١، ٥٧٠
﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧٨]	١٤٥١
﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩]	١١٤٨
﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]	١١٣٥
﴿يُلْجِذُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]	١٧١٢
﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]	١٧١٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿كَانَكَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]	٩٥٨
﴿وَمَا مَسْنِي السُّوَّة﴾ [الأعراف: ١٨٨]	١٧٢٦
﴿السُّوَّةُ إِن﴾ [الأعراف: ١٨٨]	٩٣٠
﴿إِن أَنَا إِلَّا﴾ [الأعراف: ١٨٨]	١٧١٣
﴿أَثَقَلْتُ دَعْوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]	١١٨٢
﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاء﴾ [الأعراف: ١٩٠]	١٧١٣
﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٣]	١٧١٣
﴿يَبْطِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]	١٧١٣
﴿ثُمَّ كِيدُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]	١٧١٥
﴿نُظَرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٥]	١٧١٥
﴿إِن وَلِيَ اللَّهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]	١٧١٣، ٧٠٢، ٥٧٠
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]	٦٥٣
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]	٤١٥، ٧١٤
﴿الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩]	٧٥٢، ٧١٢
﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]	٦٥٣
﴿مَسَّهُمْ طَلِيفٌ﴾ [الأعراف: ٢٠١]	١٧١٥
﴿يَمُدُّوهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]	١٧١٥
﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]	١٧١٥، ٩٥١
﴿الْقُرْآنُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]	١٧١٥
﴿وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥]	١٣٢٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
سورة الأنفال	
﴿ذَاتَ يَتْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]	١٤٢٩
﴿زَادَتْهُمْ إِيمَنًا﴾ [الأنفال: ٢]	١٠٥١
﴿الشَّوْكَةَ تَكُونُ﴾ [الأنفال: ٧]	١٤٢٩، ٧٠٦
﴿مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]	١٧١٦
﴿يُعْشِيكُمُ النَّعَاسَ﴾ [الأنفال: ١١]	١٧١٦
﴿الرُّعْبَ﴾ [الأنفال: ١٢]	١٧١٧، ٨٩٣
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣]	١٤٨
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣]	١٦٧٩
﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذِي الْقَعْدَةِ﴾ [الأنفال: ١٦]	٦٨٨
﴿وَلَيْكَ اللَّهُ قَاتِلُهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]	١٧١٦، ١٦١٣
﴿وَلَيْكَ اللَّهُ رَمِي﴾ [الأنفال: ١٧]	١٧١٦، ١٦١٣
﴿مُوهِنُ كَيْدٍ﴾ [الأنفال: ١٨]	١٧١٧
﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٩]	١٧١٦
﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [الأنفال: ٢٠]	١٧١٧، ١٠٠١
﴿الدَّوَابِّ﴾ [الأنفال: ٢٢]	٨٧٧
﴿بَيْتِ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]	١٣٦٩، ١٠٣٢
﴿خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]	١٣٢٦
﴿وَرَزَقَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٦]	٥٧٨
﴿اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]	٥٦٧
﴿مِنَ السَّمَاءِ وَأَتَيْنَا﴾ [الأنفال: ٣٢]	٩٢٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَ﴾ [الأنفال: ٣٤]	١٠٦٧
﴿إِنْ أُولِيَاؤُهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]	١٠٦٧، ٣٣٥
﴿وَتَصْدِيقَ﴾ [الأنفال: ٣٥]	٥٧٥، ٥٧٠
﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٧]	١٧١٧، ١٦٦٠
﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]	١٤٢٣
﴿مَضَتْ سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨]	١١٥٢
﴿بِمَا يَمْشَلُونَ بِصِيرٍ﴾ [الأنفال: ٣٩]	١٧١٧
﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ [الأنفال: ٤١]	١٤٨٣
﴿يَا لَعْدُوهُ﴾ [الأنفال: ٤٢]	١٧١٧
﴿مَنْ حَتَّ﴾ [الأنفال: ٤٢]	١٧١٧
﴿مَنْ حَتَّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ [الأنفال: ٤٢]	٣١٥
﴿أَرْسَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]	١٧١٨
﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الأنفال: ٤٤]	١٧١٨، ١٥٩٣
﴿فِيكَ﴾ [الأنفال: ٤٥]	١٧١٨
﴿وَلَا تَنْزِعُوا﴾ [الأنفال: ٤٦]	١٧١٨، ١٦٣٧
﴿وَرِشَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧]	١٧١٨، ٩٥١
﴿وَأِذْزِينَ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨]	١١٤٦
﴿نَكَصَ﴾ [الأنفال: ٤٨]	٥٨١
﴿إِنِّي أَرَى﴾ [الأنفال: ٤٨]	١٧٢٠
﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [الأنفال: ٤٨]	١٧٢٠
﴿إِذْ يَتَوَفَّى﴾ [الأنفال: ٥٠]	١٧١٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]	١٤٩٠
﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]	١٠٣١
﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ﴾ [الأنفال: ٥٩]	١٧١٨
﴿لَهُمْ لَا يَعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]	١٧١٨
﴿لِلسَّلَامِ﴾ [الأنفال: ٦١]	١٧١٩
﴿أَبْ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦]	١٧١٩
﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِّائَةٌ﴾ [الأنفال: ٦٦]	١٧١٩
﴿أَنْ يَكُونَ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٧]	١٧٢٠
﴿لَهُمْ أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]	١٧٢٠
﴿مِنْ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال: ٧٠]	١٧٢٠
﴿وَالْيَتِيمِ﴾ [الأنفال: ٧٢]	١٧٢٠
سورة التوبة	
﴿يَا أَيُّهَا﴾ [التوبة: ٦]	١٠٩٢
﴿أَيُّهَا﴾ [التوبة: ١٢]	٩١٢، ١٦٠، ١٥٩
﴿فَقَاتِلُوا أَيُّهَا الْكَافِرِ﴾ [التوبة: ١٢]	٩١٢
﴿لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]	١٧٢١
﴿وَيُخْزِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]	٦٨٧
﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٥]	١٧٢١
﴿وَلِيَجْزِيَ﴾ [التوبة: ١٦]	١٣٢٢
﴿أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٧]	١٧٢١
﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]	١٧٢٢



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [التوبة: ١٨]	١١٨٧
﴿وَأَقِ الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ١٨]	١٦٢٩
﴿سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ﴾ [التوبة: ١٩]	١٧٢٢
﴿يُبَشِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ٢١]	١٧٢٢، ١٦٥٢
﴿أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ [التوبة: ٢٣]	٩٢٨
﴿الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣]	٨٣٣، ٧٨٥
﴿وَأَبْنَاؤَكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]	١٠٩٢، ٢٩٨
﴿وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤]	١٧٢٢، ١٢
﴿رَجِبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥]	١١٥١
﴿عِيَلَةً﴾ [التوبة: ٢٨]	١٣٢٣
﴿إِنْ شَاءَ إِيَّاكَ﴾ [التوبة: ٢٨]	٩٢٨
﴿عَزِيزُ ابْنٍ﴾ [التوبة: ٣٠]	١٧٢٣، ٥٩٦
﴿النَّصْرَى الْمَسِيحِ﴾ [التوبة: ٣٠]	١٣١٠
﴿الْمَسِيحِ ابْنِ﴾ [التوبة: ٣٠]	٥٩٦
﴿يُضَاهِيهِمْ﴾ [التوبة: ٣٠]	١٧٢٣، ٩٧٥
﴿يُطْفِئُوا﴾ [التوبة: ٣٢]	٩٥٣
﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]	٧٠٥٤، ٥٧٠
﴿مَا كُنْتُمْ﴾ [التوبة: ٣٥]	٥٧٤
﴿أَتْنَا عَشَرَ﴾ [التوبة: ٣٦]	١٧٢٣، ٨٣٢
﴿وَقَتِّلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦]	٦٧٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿النَّاسِ﴾ [التوبة: ٣٧]	١٧٢٤، ٩٧٢
﴿يُضِلُّ بِهِ﴾ [التوبة: ٣٧]	١٧٢٤
﴿لِيُؤَاطِقُوا﴾ [التوبة: ٣٧]	١٧٢٤، ١٠٥٩، ٩٥٣
﴿سَوْءَ أَعْمَلِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٧]	٩٢٨
﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]	١٤٩٠
﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ﴾ [التوبة: ٤٠]	٧٦٥
﴿الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]	١٧٢٤، ١٢٣٧
﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٤٠]	٦٠٢
﴿وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ﴾ [التوبة: ٤٠]	٦٠٢
﴿وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ﴾ [التوبة: ٤٠]	١٧٢٤
﴿عُدَّةٌ﴾ [التوبة: ٤٦]	١٣٢٣
﴿وَلَا تَوَضَّعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]	١٠٨١، ١٤١
﴿أَنْذَنْ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]	٨٦٤، ٨٤٤
﴿تَسْوَهُمْ﴾ [التوبة: ٥٠]	٩٤٢
﴿هَلْ تَرْتَضُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]	١٦٣٨، ٣١٨
﴿الْحُسَيْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٥٢]	٨٥٦
﴿كَرَهَا﴾ [التوبة: ٥٣]	١٧٢٤، ١٦٦٧
﴿أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤]	١٧٢٤
﴿مَلَجَأًا﴾ [التوبة: ٥٧]	٨٦١، ٨٥٨، ٨٣٩
﴿أَوْ مَدْخَلًا﴾ [التوبة: ٥٧]	١٧٢٤
﴿يَلْمِزُكَ﴾ [التوبة: ٥٨]	١٧٢٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ [التوبة: ٦٠]	٧٩١، ١٤٠
﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ ﴾ [التوبة: ٦٠]	٩٤٩
﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ ﴾ [التوبة: ٦١]	٨٣٢، ٨٣١، ٦٩١
﴿ أَذُنٌ ﴾ [التوبة: ٦١]	١٤٢٥، ٨٣٩
﴿ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [التوبة: ٦١]	١٤٢٥
﴿ أَحَقُّ ﴾ [التوبة: ٦٢]	٥٦٧
﴿ قُلِ اسْتَهِزُّوْا ﴾ [التوبة: ٦٤]	٩٥٣
﴿ إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعَذِّبْ طَائِفَةً ﴾ [التوبة: ٦٦]	١٤٢٥
﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة: ٦٧]	١٤٥١
﴿ أَشَدَّ مِنْكُمْ ﴾ [التوبة: ٦٩]	٨٤
﴿ وَخَضَعْتُمْ ﴾ [التوبة: ٦٩]	٥٧٦
﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةِ ﴾ [التوبة: ٧٠]	١٤٢٥، ٩٤٦
﴿ يَلْمِزُونَ ﴾ [التوبة: ٧٩]	١٧٢٤
﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة: ٨٠]	٨٣
﴿ مَعِيَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٣]	١٧٢٨
﴿ مَعِيَ عَذَابًا ﴾ [التوبة: ٨٣]	١٧٢٨
﴿ الطَّوْلِ ﴾ [التوبة: ٨٦]	٨٥٦
﴿ وَطُيْعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [التوبة: ٨٧]	٧٦٠
﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ ﴾ [التوبة: ٩٠]	١٤٢٥
﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٩٤]	١٣١٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿دَايِرَةُ السَّوْءِ﴾ [التوبة: ٩٨]	١٤٢٥
﴿يُنْفِقُ قُرْبَتِ﴾ [التوبة: ٩٩]	٧٠٨
﴿قُرْبَةٍ﴾ [التوبة: ٩٩]	١٧٢٦، ٨٣٦
﴿وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠]	١٧٢٦
﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ [التوبة: ١٠٠]	١٧٢٦، ١٠٤١، ١٤٧
﴿إِنْ صَلَوْتَكَ﴾ [التوبة: ١٠٣]	١٧٢٦
﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٣]	٧٠٣
﴿التَّوْبَةِ﴾ [التوبة: ١٠٤]	١٣٢٣
﴿مُرْجُونَ﴾ [التوبة: ١٠٦]	١٤٢٧، ٩٧٥
﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]	٩٧٦
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [التوبة: ١٠٧]	١٤٢٧
﴿مَسْجِدًا﴾ [التوبة: ١٠٧]	٥٧٤
﴿أَمْ مَنْ أَسْكَسَ﴾ [التوبة: ١٠٩]	٥٨٠
﴿أَسْكَسَ بَلِيكُنَّهُ﴾ [التوبة: ١٠٩]	١٤٢٧
﴿جُرْفٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]	١٤٢٧، ٨٣٦
﴿هَكَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩]	١٤٢٧
﴿إِلَّا أَنْ﴾ [التوبة: ١١٠]	١٤٢٧
﴿تَقَطَّعَ﴾ [التوبة: ١١٠]	١٤٢٧
﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]	١٤٢٧
﴿نَبِيٍّ لَهُ﴾ [التوبة: ١١٤]	١٤٢٥
﴿ضَاقَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]	١٧٢٨

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٤٦٥، ١٢٠٠	﴿أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨]
١٧٢٨، ٩٥١	﴿يَطْشُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]
٩٥١	﴿مَوْطِنًا﴾ [التوبة: ١٢٠]
١٢٥٧	﴿الْكُفَّارِ﴾ [التوبة: ١٢٣]
٧٥٢	﴿زَادَتْهُ هَٰذِهِ﴾ [التوبة: ١٢٤]
٥٧١	﴿رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]
١٧٢٨	﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ﴾ [التوبة: ١٢٦]
١١٤٩	﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]
٨٥٨	﴿بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [التوبة: ١٢٧]
سورة يونس	
١٢٨٣	﴿الرَّ﴾ [يونس: ١]
١٧٢٩، ١٦٨١	﴿لَسَحِرٌ﴾ [يونس: ٢]
١٧٢٩	﴿حَقًّا إِنَّهُ﴾ [يونس: ٤]
١٧٢٩، ٩٧٥	﴿ضِيَاءٌ﴾ [يونس: ٥]
١٧٢٩	﴿يُقَصِّلُ الْآلِيَتِ﴾ [يونس: ٥]
١٧٢٩، ٩٥٩	﴿وَأَطْمَأْنَوْا بِهَا﴾ [يونس: ٧]
٨٥٧	﴿يَا خَيْرِ لَقِضِ﴾ [يونس: ١١]
١٧٢٩	﴿لَقِضِ إِلَيْهِمْ أَجَلَهُمْ﴾ [يونس: ١١]
٤٢	﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]
٨٦٤	﴿أَنْتِ﴾ [يونس: ١٥]
٨٤٤	﴿أَنْتِ بِقُرْءَانٍ﴾ [يونس: ١٥]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِلَىٰ أَن أَبَدِلَهُ مِنْ﴾ [يونس: ١٥]	١٧٤٠
﴿مِنْ تِلْقَايَ نَفْسِيَّ إِنَّ﴾ [يونس: ١٥]	١٠٧١
﴿تِلْقَايَ نَفْسِيَّ﴾ [يونس: ١٥]	١٠٩٦
﴿نَفْسِيَّ إِنَّ﴾ [يونس: ١٥]	١٧٤٠، ١٠٤٠
﴿إِنِّي أَخَافُ﴾ [يونس: ١٥]	١٧٤٠
﴿وَلَا أَذْرَبْكُمْ بِهِ﴾ [يونس: ١٦]	١٧٢٩
﴿أَتُنَبِّئُكَ﴾ [يونس: ١٨]	١٧٣٠، ٩٥٤
﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]	١٧٣٠
﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءَ﴾ [يونس: ٢١]	٧٣٦
﴿مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس: ٢١]	١٧٣٠
﴿يُسَيِّرْكُمُ فِي الْبَرِّ﴾ [يونس: ٢٢]	١٧٣٠
﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْنَاهُ﴾ [يونس: ٢٢]	١٦٨٦
﴿مَتَّعَ الْحَيَاةَ﴾ [يونس: ٢٣]	١٧٣٠
﴿كَانَ لَمْ تَعَفْ﴾ [يونس: ٢٤]	٩٥٨
﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [يونس: ٢٥]	٩٣٠
﴿وَقَطَعَا﴾ [يونس: ٢٧]	١٧٣٠
﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعَاتِهِمْ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ﴾ [يونس: ٢٨]	١٦٩٢
﴿فَزَيَّلْنَاهُ﴾ [يونس: ٢٨]	١٦٩٢
﴿هَٰذَا لَكَ تَبَلُّوْا﴾ [يونس: ٣٠]	١٧٣١
﴿تَبَلُّوْا﴾ [يونس: ٣٠]	٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ [يونس: ٣١]	٧٢١
﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ﴾ [يونس: ٣١]	١٤٩٠
﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٣٣]	١٧٣١، ١٤٢٤
﴿كَلِمَتُ﴾ [يونس: ٣٣]	١٧٣١
﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]	١٧٣١
﴿يَهْدِي﴾ [يونس: ٣٥]	١٤١٦، ٣٧
﴿أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ﴾ [يونس: ٤٢]	٧٠٢
﴿يُظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]	٧٣٨
﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤]	١٧٣٤، ١٦١٣
﴿يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا﴾ [يونس: ٤٥]	١٧٣٤، ١٦٩٢
﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا﴾ [يونس: ٤٥]	٩٥٨
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [يونس: ٤٩]	٩٢٠
﴿يَسْتَخِرُونَ﴾ [يونس: ٤٩]	١٠٦٣
﴿عَالِقَنَ﴾ [يونس: ٩١، ٥١]	١٩٨، ٣٠٥، ٨٤١، ٨٦٥، ٨٦٩، ١٦٦٧، ١٧٣٤
﴿عَالِقَنَ وَقَدْ﴾ [يونس: ٩١، ٥١]	٩٠٩
﴿عَالِقَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: ٥١]	٨٤١، ٨٤٠
﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]	١٧٣٤، ٩٥٤
﴿قُلْ إِي وَرَيْ﴾ [يونس: ٥٣]	٨٣٣
﴿وَرَيْ إِنَّهُ﴾ [يونس: ٥٣]	١٧٤٠
﴿فَبَذَلْنَاكَ فَلْتَغْرِ حُورًا﴾ [يونس: ٥٨]	١٥٠، ١٠٧

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٧٣٤	﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]
١٧٣٦	﴿وَمِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]
١٧٣٦	﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [يونس: ٥٩]
١٧٣٦، ٩٠٩	﴿وَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]
١١٤٦	﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾ [يونس: ٦١]
١٧٣٦	﴿وَمَا يَعْزُبُ﴾ [يونس: ٦١]
١٧٣٦	﴿أَصْغَرَ﴾، ﴿وَلَا أَكْبَرَ﴾ [يونس: ٦١]
٧٥٩	﴿جَعَلَ لَكُمْ آيَاتٍ﴾ [يونس: ٦٤]
٧٤١، ٦٠٠	﴿وَلَا يَحْزَنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]
٦٠٠	﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ [يونس: ٦٥]
٩٢٨	﴿شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ﴾ [يونس: ٦٦]
٦٠١	﴿وَأَنْتَ عَلَيْهِمْ نَبَأُ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١]
٦٠١	﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [يونس: ٧١]
١٧٣٦	﴿فَأَجْمَعُوا﴾ [يونس: ٧١]
١٧٣٧	﴿وَشُرَكَاءَ كُفٍّ﴾ [يونس: ٧١]
١٧٤٠	﴿تَنْظُرُونَ﴾ [يونس: ٧١]
١٧٤٠	﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [يونس: ٧٢]
١٧٠٨	﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [يونس: ٧٦]
١٧٣٧	﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِتَابَةُ﴾ [يونس: ٧٨]
٧٤٣	﴿وَمَا نَحْنُ لَكُمْ﴾ [يونس: ٧٨]
٨٤٤	﴿أَتَتُونِي﴾ [يونس: ٧٩]



الصفحة	الآية أو الكلمة
١٧٣٧	﴿يَكِلْ سَكِرَ عَلِيمٍ﴾ [يونس: ٧٩]
٩١١	﴿يَهْ السَّحَرُ﴾ [يونس: ٨١]
٣٣٥	﴿وَمَا لِيَهُمْ﴾ [يونس: ٨٣]
١١٢٣	﴿تَبَوَّءَ الْقَوْمَ كَمَا﴾ [يونس: ٨٧]
١٧٣٧	﴿لِيُضِلُّوا﴾ [يونس: ٨٨]
١٧٣٨	﴿فَاسْتَقِيمَا﴾ [يونس: ٨٩]
١٧٣٨، ٣٩	﴿وَلَا نَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]
٥٦٨	﴿وَعَدُوا﴾ [يونس: ٩٠]
٧٠٨	﴿الْفَرْقُ﴾ [يونس: ٩٠]
١٧٤٠	﴿ءَامَنْتُ أَنَّهُ﴾ [يونس: ٩٠]
٨٤١، ٨٤٠	﴿ءَاكُنْ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١]
١٧٤٠، ١٦٨٥	﴿فَالْيَوْمَ تُنْجِيكَ﴾ [يونس: ٩٢]
٨٤	﴿تُنْجِيكَ بِدَنِكَ لَتَكُونُ لِمَنْ خَلَقَكَ ءَايَةً﴾ [يونس: ٩٢]
١٧٤٠، ٩٩٣	﴿فَسَلِّ الَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤]
١٤٢٤	﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس: ٩٦]
١٧٤٠	﴿كَلِمَتُ﴾ [يونس: ٩٦]
١٧٤٠، ٩٨٠	﴿أَفَأَنْتَ﴾ [يونس: ٩٩]
١٧٤٠	﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾ [يونس: ١٠٠]
١٧٤٠، ١٦٨٥	﴿تُنْجِي رُسُلَنَا﴾ [يونس: ١٠٣]
١٧٤٠، ١٦٨٥	﴿تُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]

الآية أو الكلمة	الصفحة
سورة هود	
﴿الر﴾ [هود: ١]	١٢٨٣
﴿خَيْرٌ ۝ لَا تَعْبُدُوا﴾ [هود: ١-٢]	٩٨٠
﴿إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ٣]	١٣٠١
﴿وَلَا تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٣]	١٧٤١
﴿فَإِنِّي أَخَافُ﴾ [هود: ٣، ٢٦، ٨٤]	١٧٤٩
﴿وَدَابَّتْ﴾ [هود: ٦]	٨٣٢
﴿سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [هود: ٧]	١٧٤١، ١٦٨١
﴿وَحَاقَ﴾ [هود: ٨]	١٢٦٨
﴿عَقِبَ إِنَّهُ﴾ [هود: ١٠]	١٢٦٩
﴿صَبَرُوا﴾ [هود: ١١]	١٣٦٢
﴿فَإِلَّا تَرَىٰ تَسْجُدُوا لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]	١٤٨١، ١١٩٩
﴿وَأَن لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [هود: ١٤]	١٤٦٥، ١٢٠٠
﴿وَمَا كَانَ لَهُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن أَوْلِيَاءَ﴾ [هود: ٢٠]	٦٠٠
﴿يُضَعِفُ لَهُمْ﴾ [هود: ٢٠]	١٧٤١، ١٦٣٠
﴿يُضَعِفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [هود: ٢٠]	٦٠٠
﴿لَا جَرَمَ﴾ [هود: ٢٢]	٨٧٥، ٨٤٧
﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [هود: ٢٥]	١٧٤١
﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢٦]	١٢٠٠
﴿بَادِيَ﴾ [هود: ٢٧]	٩٧٥
﴿بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]	١٧٤١، ٩٧٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٢٨]	١٧٤١
﴿أَجْرِي إِلَّا﴾ [هود: ٥١، ٢٩]	١٧٤٩
﴿وَلَا يَكْفِيْ أَرْبُكُمْ﴾ [هود: ٢٩]	١٧٤٩
﴿تَزِدْرِي﴾ [هود: ٣١]	٥٧٤، ٥٧٢
﴿تَزِدْرِيْ أَعْيُنُكُمْ﴾ [هود: ٣١]	١٠٤٠
﴿إِنِّي إِذَا﴾ [هود: ٣١]	١٧٤٩
﴿قَدْ جَدَلْتُنَا﴾ [هود: ٣٢]	١١٤٩
﴿نُصْحِيْ إِنْ﴾ [هود: ٣٤]	١٧٤٩
﴿فَعَلَىٰ إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]	١٤
﴿إِجْرَامِي﴾ [هود: ٣٥]	١٣٥٩
﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٩٤، ٨٢، ٦٦، ٥٨، ٤٠]	٧٨٨، ٨٦١، ٩٢٠، ٩٣٤
﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ [هود: ٤٠]	١٧٤١
﴿تَجَرَّبْنَاهَا﴾ [هود: ٤١]	١٧٤٢، ١٩٠، ١٤١
﴿وَهِيَ تَجْرِي﴾ [هود: ٤٢]	١٥٩٤، ٨٦١
﴿يَبْنِي﴾ [هود: ٤٢]	١٧٤٢
﴿يَبْنِيْ أَرْكَب﴾ [هود: ٤٢]	١٣٦٦
﴿أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: ٤٢]	١٧٤٣، ١١٦٧، ٤١٧
﴿وَقِيلَ﴾ [هود: ٤٤]	١٧٤٣، ١٠٣١
﴿وَنَسَمَاءَ أَقْلِي﴾ [هود: ٤٤]	٩٢٨
﴿وَوَيْضَ﴾ [هود: ٤٤]	١٧٤٣، ١٠٣١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَعِضْ أَلْمَاءُ﴾ [هود: ٤٤]	٧٤
﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ﴾ [هود: ٤٦]	١٧٤٣
﴿فَلَا تَسْتَلِنِ﴾ [هود: ٤٦]	١٧٤٩، ١٧٤٣
﴿تَسْتَلِنِ﴾ [هود: ٤٦]	١٥٥
﴿إِنِّي أَعْظُمُكَ﴾ [هود: ٤٦]	١٧٤٩
﴿إِنِّي أَعُوذُ بِكَ﴾ [هود: ٤٧]	١٧٤٩
﴿مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠، ٦١، ٨٤]	١٧٠٦
﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾ [هود: ٥٣]	٧٤٣
﴿ثُمَّ لَا تَنْظُرُونَ﴾ [هود: ٥٥]	١٧٤٩
﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ [هود: ٥٧]	١٧٤٣
﴿يَهْدِي إِلَيْكُمْ﴾ [هود: ٥٧]	٨٥٨
﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [هود: ٦٥]	١٣٦٢
﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ﴾ [هود: ٦٦]	١٧٤٣، ٧١٧
﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]	١٧٤٤
﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨]	١٧٤٤
﴿قَالَ سَلِمْتُ﴾ [هود: ٦٩]	١٧٤٤
﴿رَأَى أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]	١٧٤٥، ٨٧٦
﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧١]	٩١٩
﴿يَعْقُوبَ﴾ قَالَتْ [هود: ٧١، ٧٢]	١٧٤٥
﴿إِلَهُ﴾ [هود: ٧٢]	٨٥٨، ٨٦٠، ٨٧٠، ٨٨٣

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٤٢٢	﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود: ٧٣]
١٧٤٤	﴿جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٧٦، ١٠١]
١٧٤٥	﴿سِئَّةَ يَوْمٍ﴾ [هود: ٧٧]
١٢٦٨	﴿وَصَاقٍ﴾ [هود: ٧٧]
٨٧	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨]
١٤٣٥	﴿هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨]
٧٣٢	﴿أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]
١٧٤٩	﴿وَلَا تُخْزَوْنَ﴾ [هود: ٧٨]
١٧٤٩	﴿ضَيِّقِ الْبَاسِ﴾ [هود: ٧٨]
٧٠٣	﴿رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾ [هود: ٧٨]
٧٤١	﴿رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود: ٨١]
١٧٤٥	﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ [هود: ٨١]
٩٣	﴿إِلَّا أَمَرَ أَنتَ﴾ [هود: ٨١]
١٧٤٥	﴿أَمَرَ أَنتَ﴾ [هود: ٨١]
١١٨٨	﴿إِلَّا غَيْرُهُ﴾ [هود: ٨٤]
١٧٤٩	﴿إِنِّي أَرِنَاكُمْ﴾ [هود: ٨٤]
١٤٢٣	﴿بَقِيَّتِ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هود: ٨٦]
١٧٤٥	﴿أَصْلَوْتِكَ﴾ [هود: ٨٧]
١٠٧٠	﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧]
١١٤٣	﴿فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧]
٩٣٠	﴿نَشَاءُ أَنتَ﴾ [هود: ٨٧]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [هود: ٨٨]	١٧٤٩
﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [هود: ٨٩]	١٧٤٥، ١٧٤٦
﴿شِقَاقِي أَنْ﴾ [هود: ٨٩]	١٧٤٩، ١٤
﴿أَرْهَطِي أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢]	١٧٤٩
﴿مَكَاتِبِكُمْ﴾ [هود: ٩٣، ١٢١]	١٧٤٦، ١٧٤٥، ١٦٩٣
﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥]	١١٥١
﴿زَادُوهُمْ﴾ [هود: ١٠١]	١٢٦٨
﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ [هود: ١٠٥]	١٧٥٠، ١٤٩٧
﴿لَا تَكَلِّمُ﴾ [هود: ١٠٨]	١٧٤٦، ١٧٤٥
﴿سُوءُوا﴾ [هود: ١٠٨]	١٧٤٦، ١٧٤٥
﴿وَإِنْ كَلَّا﴾ [هود: ١١١]	١٧٤٥
﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا﴾ [هود: ١١١]	١٧٤٦
﴿لَمَّا﴾ [هود: ١١١]	١٧٤٦، ١٧٤٥
﴿لِيُوفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]	١٧٤٧
﴿لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]	١٧٤٨
﴿وَمَنْ تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢]	٧٢٥
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي﴾ [هود: ١١٤]	٧٣٠، ٧٢٩
﴿وَزُلْفَايْنِ﴾ [هود: ١١٤]	١٧٤٨
﴿السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ﴾ [هود: ١١٤]	٧٢٧
﴿بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]	١٧٤٨
﴿فَوَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]	٩٥٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يُرْجَعُ الْأَمْرُ﴾ [هود: ١٢٣]	١٧٤٩، ١٥٩٣
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٣٢]	١٧٤٩، ١٦٩٣
سورة يوسف	
﴿الر﴾ [يوسف: ١]	١٢٨٣
﴿قُرْءَانًا﴾ [يوسف: ٢]	١٧٥١، ١٥٩
﴿يَتَابَتِ﴾ [يوسف: ٤]	١٧٥١
﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]	١٧٥١، ٩٥٩
﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]	١٧٥١، ٩٥٩
﴿يُبْنَى﴾ [يوسف: ٥]	١٧٥١، ١٧٤٢
﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]	١٧٥١، ١٦١
﴿لَكَ كَيْدٌ﴾ [يوسف: ٥]	٧١١
﴿ءَايَاتٍ﴾ [يوسف: ٧]	٥٦٧
﴿ءَايَاتٍ لِلسَّالِينَ﴾ [يوسف: ٧]	١٧٥١، ١٤٢٤
﴿إِنَّا بَنَانَا﴾ [يوسف: ٨]	١٠٤٥
﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]	٧٤٥، ٧٠٩، ٧٠٣
﴿غِيَبَتِ﴾ [يوسف: ١٥، ١٠]	١٧٥١، ١٤٢٤، ١٣٢٣
﴿لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]	٧٦٣، ٧٥
﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١]	١٤١٦، ٧٤٨
﴿يَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢]	١٧٥٨
﴿يَرْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ [يوسف: ١٢]	١٧٥١
﴿تَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢]	١٧٥١، ٣٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَيْحَرُّنِي﴾ [يوسف: ١٣]	١٧٥٨، ١٧٥٢، ١٦٦٠
﴿الَّذِثْبُ﴾ [يوسف: ١٣، ١٤، ١٧]	١٧٥٢، ٩٤٦، ٧٨٨
﴿وَجَاءَ وَآبَاهُم﴾ [يوسف: ١٦]	١٢٦٨، ٨٧٦
﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٣]	١١٥٧
﴿وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩]	١٢٦٨، ١١٥٢
﴿يَبْشُرِي﴾ [يوسف: ١٩]	١٧٥٢
﴿أَشْرَيْتُهُ﴾ [يوسف: ٢١]	٥٧٤
﴿الْأَتُوبَ﴾ [يوسف: ٢٣]	٥٤٠
﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]	٧٨، ١٤٨
﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]	١٧٥٢، ٤٤
﴿رَفِيعَ أَحْسَنَ﴾ [يوسف: ٢٣]	١٧٥٨
﴿أَحْسَنَ مَثْوًى إِنَّهُمْ﴾ [يوسف: ٢٣]	١٧٥٥، ١٥١٢
﴿وَهُمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]	٧٠٢
﴿وَالْفَحِشَاءَ إِنَّهُمْ﴾ [يوسف: ٢٤]	٩٢٨
﴿الْمُخْلِصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤]	١٧٥٥
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [يوسف: ٢٦]	٧٣٦
﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧]	٦٠٢
﴿وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٧]	٦٠٢
﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [يوسف: ٢٩]	٥٧٠
﴿الْخَاطِئِينَ﴾ [يوسف: ٢٩]	١٧٥٥، ٧٨٥
﴿أَمْرَاتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٣٠]	١٤٢٢



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠]	١١٤٩
﴿إِلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣١]	٦٨٧
﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]	١٧٥٥
﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٣]	١٧٥٥، ١٠٧
﴿يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]	١٥١٢
﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ﴾ [يوسف: ٣٦]	١٧٥٥
﴿إِنِّي أَرِنِي﴾ [يوسف: ٣٦]	١٧٥٨
﴿أَرِنِي أَغِصِرُ﴾ [يوسف: ٣٦]	١٧٥٨
﴿أَرِنِي أَحْمِلُ﴾ [يوسف: ٣٦]	١٧٥٨
﴿نَبِّئْنَا﴾ [يوسف: ٣٦]	٩٤٣، ٩٣٧
﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧]	١٧٥٦، ٧٨٢، ٧٦٧
﴿نَبِّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]	٩٣٨
﴿رَفِئْتُ إِنِّي تَرَكْتُ﴾ [يوسف: ٣٧]	١٧٥٨
﴿مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨]	٨٤٥
﴿آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [يوسف: ٣٨]	١٧٥٨
﴿يَصْبِحِي السِّجْنَ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤١]	١٧٥٥
﴿آرِبَابُ﴾ [يوسف: ٣٩]	٨٧٩
﴿فَلَيْتَ فِي السِّجْنِ﴾ [يوسف: ٤٢]	١٧٥٥
﴿إِنِّي أَرَى سَبْعَ﴾ [يوسف: ٤٣]	١٧٥٨
﴿أَلَمَلًا أَفْتُونِي﴾ [يوسف: ٤٣]	٩٢٨
﴿فِي رُءْيَايَ﴾ [يوسف: ٤٣]	١٣٦٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿رُءْيَى﴾ [يوسف: ٤٣]	٩٣٦
﴿وَأَذْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]	٨٤
﴿بَعْدَ أَمَةٍ﴾ [يوسف: ٤٥]	٨٧
﴿فَأَرْسَلُونِي﴾ [يوسف: ٤٥]	١٧٥٨
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ [يوسف: ٤٦]	١٠٤٥
﴿لَعَلِّي أَرْجِعُ﴾ [يوسف: ٤٦]	١٧٥٨
﴿دَابًّا﴾ [يوسف: ٤٧]	١٧٥٦
﴿وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ [يوسف: ٤٩]	١٧٥٦، ١٣٦٢
﴿الَّذِي أَتْتُنِي﴾ [يوسف: ٥٠]	١٠٢٨
﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]	١٤٢٢
﴿حَصْحَصَ﴾ [يوسف: ٥١]	٥٧٢
﴿نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ﴾ [يوسف: ٥٣]	١٧٥٨
﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣]	١٧٢٦
﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ [يوسف: ٥٣]	١٧٥٦، ٩٢١، ٩١٩
﴿رَجِعْ رَجْعِي إِنَّ﴾ [يوسف: ٥٣]	١٧٥٨
﴿حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦]	١٧٥٦
﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا﴾ [يوسف: ٥٦]	٧٥٠
﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ﴾ [يوسف: ٥٨]	٩٢٨
﴿قَالَ أَتْتُنِي﴾ [يوسف: ٥٩]	١٠٢٨
﴿أَنِّي أُوْفِي﴾ [يوسف: ٥٩]	١٧٥٨
﴿وَلَا تَقْرَبُونِ﴾ [يوسف: ٦٠]	١٧٥٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لِفَتْنَيْنِهِ﴾ [يوسف: ٦٢]	١٧٥٦
﴿أَيُّهُمْ﴾ [يوسف: ٦٣]	٦٨٧
﴿نَكْتَلُ﴾ [يوسف: ٦٣]	١٧٥٦، ٥٧٨
﴿خَيْرٌ حَفِظًا﴾ [يوسف: ٦٤]	١٧٥٦
﴿يُضْنَعُنَّا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]	٧٥
﴿حَتَّى تُوْتُونِ﴾ [يوسف: ٦٦]	١٧٥٨
﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف: ٦٩]	١٧٥٨
﴿مُؤَذِّنُ﴾ [يوسف: ٧٠]	٩٤٩
﴿نَفَقْدُ صَوَاعَ﴾ [يوسف: ٧٢]	٧٣٦
﴿جَرَّؤُهُ﴾ [يوسف: ٧٤، ٧٥]	٣٣٩
﴿مِنْ وَعَاءٍ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦]	٩٢٩
﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف: ٧٦]	١٧٥٦
﴿وَقَوْقَ كُلِّ ذِي﴾ [يوسف: ٧٦]	٧٤١
﴿وَقَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]	١٤١٣
﴿إِنْ يَسْرِقْ﴾ [يوسف: ٧٧]	٥٦٩
﴿فَلَمَّا أَسْتَيْتَسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف: ٨٠]	١٧٥٧، ٩٧٤
﴿أَبَى أَوْ﴾ [يوسف: ٨٠]	١٧٥٨
﴿وَسَّئِلِ الْقَرْيَةِ﴾ [يوسف: ٨٢]	٩٩٣
﴿يَتَأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤]	١٧٥٧
﴿تَفْتَوُوا﴾ [يوسف: ٨٥]	١٠٧٢، ١٠٦٥
﴿وَحُرْفِي إِلَى﴾ [يوسف: ٨٦]	١٧٥٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]	١٥٩، ١٥١
﴿وَلَا تَأْتِسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْتِسُ﴾ [يوسف: ٨٧]	١٧٥٧، ٩٧٤
﴿مُزَجَّلًا﴾ [يوسف: ٨٨]	٥٧٤
﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]	١٧٥٧، ٨٩٩
﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]	١٧٥٨، ٣٨
﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: ٩٤]	١٠٤٥
﴿أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ [يوسف: ٩٤]	١٧٥٨
﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ [يوسف: ٩٦]	١٧٥٨
﴿رَبِّ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٩٨]	١٧٥٨
﴿تَأْوِيلُ رُءُوسِي﴾ [يوسف: ١٠٠]	١٧٥٧، ١٣٦٢
﴿إِنِّي إِذْ أَخْرَجْتَنِي﴾ [يوسف: ١٠٠]	١٧٥٨
﴿وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠]	١٧٥٨
﴿يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ [يوسف: ١٠٠]	٩٣٠
﴿وَلَوْ حَرَصْتَ﴾ [يوسف: ١٠٣]	٥٧٥
﴿وَكَايْنِ﴾ [يوسف: ١٠٥]	١٧٥٧
﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٧]	٩٥٧
﴿سَبِيلِي أَدْعُوا﴾ [يوسف: ١٠٨]	١٧٥٨
﴿أَدْعُوا إِلَيَّ﴾ [يوسف: ١٠٨]	١٠٤٠
﴿بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]	١٣٢٠
﴿نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩]	١٧٥٧

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٦٨٣	﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩]
١٧٥٧، ٩٧٤	﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]
١٤٥	﴿وَوَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]
١٧٥٧	﴿قَدْ كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]
١٤٦، ٩٧	﴿كُذِّبُوا﴾ [يوسف: ١١٠]
١٧٥٧	﴿فَنُجِيَ مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف: ١١٠]
سورة الرعد	
١٢٨٣	﴿الْمَرْءُ﴾ [الرعد: ١]
١٧٥٩، ١٧٠٥	﴿يُعْشَى﴾ [الرعد: ٣]
١٧٥٩	﴿وَزَرَعَ وَنَحَلَ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ﴾ [الرعد: ٤]
١٧٥٩	﴿يُسْقَى﴾ [الرعد: ٤]
١٧٥٩	﴿وَتَفْضُلُ﴾ [الرعد: ٤]
١٧٥٩، ٩٦	﴿الْأَكْثَلُ﴾ [الرعد: ٤]
١٧٥٩، ١١٦٢	﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥]
١٧٥٩، ٩٠٤	﴿أَءِذَا﴾ [الرعد: ٥]
١٧٥٩، ٩٠١	﴿أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥]
٧٦٦	﴿عَلَيْهِ ءَايَةٌ﴾ [الرعد: ٧]
١٧٥٩	﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]
١٢٥٧	﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨]
١٧٦٠، ١٥٦٢	﴿الْمُسْعَالِ﴾ [الرعد: ٩]
٧٠٣	﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَالِ﴾ [الرعد: ١١]	١٧٥٩
﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [الرعد: ١٦]	١١٧٤
﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: ١٦]	١٧٥٩
﴿هَلْ تَسْتَوِي الظَّالِمَتُ وَالْثَّورُ﴾ [الرعد: ١٦]	١١٦٠
﴿وَمَتَّيُوقِدُونَ﴾ [الرعد: ١٧]	١٧٦٠
﴿الْحَقُّ كَمَنْ﴾ [الرعد: ١٩]	٧٠٢
﴿الَّذِينَ﴾ [الرعد: ٢٠]	٨٣٢
﴿الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]	٨٣٢
﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [الرعد: ٢٦]	١٠٠٠
﴿وَتَطْمَئِنُّ﴾ [الرعد: ٢٨]	٩٦١
﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾ [الرعد: ٢٩]	٧٢٩
﴿مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]	١٧٦٠
﴿أَفَلَمْ يَأْتِئِ﴾ [الرعد: ٣١]	١٧٦٠، ١٥٩
﴿يَأْتِئِ﴾ [الرعد: ٣١]	٩٧٢
﴿أَفَلَمْ يَأْتِئِ الَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣١]	٩٧٤
﴿وَلَقَدْ أَشْتَهَرِي﴾ [الرعد: ٣٢]	١٤١٠
﴿عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]	١٧٦٠
﴿بَلْ رُئِنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣]	١١٥٧
﴿وَصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣]	١٧٦٠
﴿رُئِنَ لِلَّذِينَ﴾ [الرعد: ٣٣]	١٢٠٠، ٧٤٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنْ هَآءِ﴾ [الرعد: ٣٣]	١١٨٧
﴿وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٤]	١٧٥٩
﴿أَكْلَهَا﴾ [الرعد: ٣٥]	١٧٥٩
﴿مَتَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]	١٧٦٠
﴿أَلَعَلِّمَ مَا لَكَ﴾ [الرعد: ٣٧]	٧٥٢
﴿وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩]	١٧٦٠
﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ﴾ [الرعد: ٤٢]	١٧٦٠
سورة إبراهيم - <del>الشمس</del>	
﴿الرَّ﴾ [إبراهيم: ١]	١٢٨٣
﴿يَاذَنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١]	٧٤٢
﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]	٥٩٢
﴿اللَّهُ الَّذِي﴾ [إبراهيم: ٢]	١٧٦١
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧]	١٧٦١، ٧٤٢
﴿نَبُؤُا الَّذِيكَ﴾ [إبراهيم: ٩]	١٠٧٣
﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]	١٠٠١
﴿سُبُلَنَا﴾ [إبراهيم: ١٢]	١٧٦١
﴿خَافَ﴾ [إبراهيم: ١٤]	١٧٦١
﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤]	١٧٦٦
﴿وَخَابَ﴾ [إبراهيم: ١٥]	١٧٦١
﴿وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ﴾ [إبراهيم: ١٧]	٧٦٥
﴿الرَّيْحِ﴾ [إبراهيم: ١٨]	١٧٦١، ١٦٢٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [إبراهيم: ١٩]	١٧٦١
﴿ يَتَشَاءُ ﴾ [إبراهيم: ١٩]	٩٤٢
﴿ فَقَالَ الضُّعَفَاءُ ﴾ [إبراهيم: ٢١]	١٠٧٠
﴿ لِي عَلَيْكُمْ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]	١٧٦٦
﴿ يَمْضِرْخَاتُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]	١٧٦١، ١٧١٥
﴿ أَشْرَكَتُمُونِ ﴾ [إبراهيم: ٢٢]	١٧٦٦
﴿ أَكُلَهَا ﴾ [إبراهيم: ٢٥]	١٧٦٣، ٩٦
﴿ خَيْثَئِةٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]	١٧٦٣، ١٣٢٢
﴿ قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦]	١٧٦٣
﴿ يَشَاءُ ۝ أَلَمْ تَرَ ﴾ [إبراهيم: ٢٧-٢٨]	٩٢٩
﴿ يَذَلُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٢٨]	١٤٢٢
﴿ الْبَوَارِ ﴾ [إبراهيم: ٢٨]	١٧٦٣
﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ ۖ ﴾ [إبراهيم: ٣٠]	١٧٦٣
﴿ لِعِبَادِي الَّذِينَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]	١٧٦٦
﴿ يَأْتِي يَوْمٌ ﴾ [إبراهيم: ٣١]	٧١٧
﴿ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خِلَالُ ﴾ [إبراهيم: ٣١]	١٧٦٣، ١٥٩٨
﴿ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]	١٤٦٨
﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٣٤]	١٤٢٢
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [إبراهيم: ٣٥]	١٦١٦
﴿ فَمَنْ يَنْعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي ﴾ [إبراهيم: ٣٦]	١٧٦٣، ١٤٩٧
﴿ إِنِّي أَسْكَنْتُ ﴾ [إبراهيم: ٣٧]	١٧٦٦



الصفحة	الآية أو الكلمة
١٧٦٣، ٣٨	﴿أَفَعِدَّةٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]
٦٠٠	﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعَلَّمُ مَا تُخْفِي وَمَا تُعَلِّنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨]
٦٠٠	﴿وَمَا يُخْفِي عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ٣٨]
١٧٦٦	﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠]
٨٤٥	﴿وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ رَبِّنَا﴾ [إبراهيم: ٤٠-٤١]
١٧٦٥	﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٢]
١٧٦٥	﴿وَأَفَعِدَّتُهُمْ هَوَاءً﴾ [إبراهيم: ٤٣]
١٤٥	﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾ [إبراهيم: ٤٦]
١٧٦٥، ٩٧	﴿لِنَزُولِ﴾ [إبراهيم: ٤٦]
١٧٦٣، ١٢٥٧	﴿الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]
٧٣٦	﴿فِي الْأَصْفَادِ سُرَابِيلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠]
سورة الحجر	
١٢٨٣	﴿الرَّ﴾ [الحجر: ١]
٦٢٢	﴿وَقُرْءَانٍ﴾ [الحجر: ١]
١٧٦٧	﴿رُبَّمَا﴾ [الحجر: ٢]
٥٧٣	﴿ذَرَّهُمْ﴾ [الحجر: ٣]
١٧٦٧، ٩٩٨، ٦٨٨	﴿وَيُلْهِيمُ الْأَمْلَ﴾ [الحجر: ٣]
١٧٦٧	﴿مَا نَزَّلَ الْمَلَكُ﴾ [الحجر: ٨]
١٧٦٧	﴿سُكَّرَتْ﴾ [الحجر: ١٥]
١٨، ١٧، ١٦٥، ١٣٩	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مَدَدْنَاهَا﴾ [الحجر: ١٩]	٥٤١
﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢١]	١٦١٢
﴿الرَّيْحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢]	١٧٦٧
﴿فَأَنْظِرْنِي إِلَىٰ﴾ [الحجر: ٣٦]	١٥١٢
﴿الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠]	١٧٦٧، ١٧٥٥
﴿صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحجر: ٤١]	١٧٦٧
﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]	١٠٣٢
﴿جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤]	١٧٦٧، ٩٧٥
﴿وَعُيُونٍ ۖ أَذْخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥-٤٦]	١٧٦٧
﴿نَبِيٍّ﴾ [الحجر: ٤٩]	٩٣٨، ٩٣٦
﴿نَبِيٍّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩]	١٧٦٨، ٩٤٣، ٩٣٨
﴿عِبَادِي أَفِي أَنَا﴾ [الحجر: ٤٩]	١٧٦٩
﴿وَنَبِّئُهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]	٩٤٣، ٩٣٨، ٩٣٧
﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢]	١١٤٦
﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣]	١٧٦٨
﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [الحجر: ٥٣]	١٦٥١
﴿فِيهِمْ يُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]	١٧٦٨، ١٦٥٢
﴿يُبَشِّرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]	١٤١٧، ٨٧٧
﴿يَقْنَطُ﴾ [الحجر: ٥٦]	١٧٦٨
﴿ءَالِ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩]	٧٤٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ ﴾ [الحجر: ٥٩]	١٧٦٨، ١٦٨٥
﴿ قَدَرْنَا إِنَّا ﴾ [الحجر: ٦٠]	١٧٦٨
﴿ جَاءَ مَالٌ ﴾ [الحجر: ٦١]	٩٢٠، ٨٣٣
﴿ جَاءَ مَالٌ لَّوْطٍ ﴾ [الحجر: ٦١]	١٧٦٩، ٩٣٤
﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [الحجر: ٦٥]	١٧٦٩، ١٧٤٥
﴿ حَيْثُ تَوَّمَّرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥]	٧٣١
﴿ وَجَاءَ أَهْلٌ ﴾ [الحجر: ٦٧]	٩٢٠
﴿ فَلَا تَفْضَحُونِ ﴾ [الحجر: ٦٨]	١٧٦٩
﴿ وَلَا تَخْزُونِ ﴾ [الحجر: ٦٩]	١٧٦٩
﴿ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ ﴾ [الحجر: ٧١]	١٧٦٩
﴿ الْحِجْرِ ﴾ [الحجر: ٨٠]	٥٦٨
﴿ وَقُلْ إِنِّي أَنَا ﴾ [الحجر: ٨٩]	١٧٦٩
﴿ وَقُلْ إِنِّي ﴾ [الحجر: ٨٩]	١٠٥٠
﴿ فَأَصْدَعْ ﴾ [الحجر: ٩٤]	١٧٦٩، ١٦٧١
﴿ الْمُسْتَهْزِئِينَ ﴾ [الحجر: ٩٥]	٨٣٣
سورة النحل	
﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [النحل: ١]	١٧٧٠
﴿ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: ١، ٣]	١٧٧٠
﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ [النحل: ٢]	١٧٧٠، ١٦١٢
﴿ فَاتَّقُونِ ﴾ [النحل: ٢]	١٧٧٦
﴿ يَشِقُّ الْآنْفُسَ ﴾ [النحل: ٧]	١٧٧٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]	٧٣٧
﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ [النحل: ٩]	٥٧٨
﴿قَصْدُ﴾ [النحل: ٩]	١٦٧١
﴿جَاثِرُ﴾ [النحل: ٩]	١٠٩٢، ٢٩٦
﴿يُنَبِّتُ لَكُمْ﴾ [النحل: ١١]	١٧٧٠
﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾ [النحل: ١٢]	١٧٧٠
﴿الْبَحَرَ لِتَأْكُلُوا﴾ [النحل: ١٤]	٧٣٧
﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [النحل: ٢٠]	١٧٧٠
﴿أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٢٤]	٧٤١
﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]	١٤٩٣
﴿شُرَكَاءِ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٢٧]	١٧٧١
﴿تُشَفَّقُونَ فِيهِمْ﴾ [النحل: ٢٧]	١٧٧٢
﴿تَتَوَفَّيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨، ٣٢]	١٧٧٣
﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]	١٤٩٣
﴿الْمَلَائِكَةُ طَائِفِينَ﴾ [النحل: ٣٢]	٧٢٩
﴿ثَانِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٣٣]	١٦٩٩
﴿لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]	١٧٧٣
﴿يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]	١٧٧٣
﴿لَا يَتَّبِعُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٨]	٥٩٦
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]	١٧٧٣، ١٦١٥
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠-٤١]	١٦١٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَنْبَوَّتَهُمْ﴾ [النحل: ٤١]	١٧٧٣، ٩٥١
﴿تَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٣]	١٧٧٣، ١٧٥٧
﴿فَتَسَلُّوْا﴾ [النحل: ٤٣]	١٧٧٣
﴿أَفَأَمِنَ﴾ [النحل: ٤٥]	١٧٧٣
﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا﴾ [النحل: ٤٥]	٩٥٨
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا﴾ [النحل: ٤٨]	١٧٧٣
﴿يَنْفَقِيوْا﴾ [النحل: ٤٨]	١٠٧٣
﴿يَنْفَقِيوْا ظِلَالُهُ عَنِ﴾ [النحل: ٤٨]	١٧٧٣
﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾ [النحل: ٥٠]	٧٤٢
﴿فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]	١٧٧٦
﴿يَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]	١٠٣٤
﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]	٥٧٦
﴿سُوِّءَ﴾ [النحل: ٥٩]	٨٥٨
﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠]	١٠٣٣، ٥٩٦
﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٦١]	٨٣٧
﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١]	٨٦٥، ٢٥٧، ٨٣٧ ٨٦٩
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [النحل: ٦١]	٩٢٠
﴿مُفْرَطُونَ﴾ [النحل: ٦٢]	١٧٧٣
﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾ [النحل: ٦٣]	٧١٤
﴿فِي الْأَنْعَامِ﴾ [النحل: ٦٦]	٩٩٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تُسْقِيكُمْ﴾ [النحل: ٦٦]	١٧٧٤
﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦]	١٧٧٤، ١٢٧٠
﴿يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]	١٧٧٤، ١٧٠٨
﴿يَجْحَدُونَ﴾ [النحل: ٧١]	١٧٧٤
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ﴾ [النحل: ٧٢، ٨٠، ٨١]	١٧٧٤، ٧٥٥
﴿وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]	١٤٢٢
﴿وَالْأَرْضِ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٣]	٧٤٠
﴿وَضَرَبَ﴾ [النحل: ٧٦]	٥٧٢
﴿أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]	٥٨٢
﴿يُوجِّهُهُ﴾ [النحل: ٧٦]	١١٨٢، ٥٧١
﴿مَنْ يَطُورِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]	١٧٧٤
﴿أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النحل: ٧٨]	١٦٦٧
﴿الْمَيْرُوا إِلَى الطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩]	١٧٧٤
﴿إِلَى الطَّيْرِ﴾ [النحل: ٧٩]	١٣٦٥
﴿وَأَوْبَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]	١٢٥٧
﴿وَأَشْعَارِهَا﴾ [النحل: ٨٠]	١٢٥٧
﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ﴾ [النحل: ٨٠]	١٧٧٤
﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٨٣]	١٤٢٢
﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٨٤]	١٠٤٦
﴿رَأَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [النحل: ٨٥]	١٧٧٤
﴿رَأَى الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [النحل: ٨٦]	١٧٧٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَبَشِّرِ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]	١٨٩
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]	٤٨، ٢٧٠، ١٨٠، ١٨٤، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٨
﴿وَإِيتَايَ﴾ [النحل: ٩٠]	٨٣٣
﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠]	١٠٧١
﴿وَأَلْبَغْيَ يَعِظُكُمْ﴾ [النحل: ٩٠]	٥٧٠، ٧١٧
﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]	٧٣٥
﴿وَتَذُقُوا السُّوءَ﴾ [النحل: ٩٤]	٨٦٠
﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩٥]	١٤٦٥
﴿بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]	١٧٧٤
﴿وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ﴾ [النحل: ٩٦]	١٧٧٥
﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُ﴾ [النحل: ٩٧]	١٧٧٦
﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمُ﴾ [النحل: ٩٧]	١٧٧٦
﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]	٦٤٩
﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]	٦٣١
﴿سُلْطٰنٌ﴾ [النحل: ٩٩]	٥٧٤
﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَلِّفُ﴾ [النحل: ١٠١]	١٦١٢، ١٧٧٦
﴿رُوحَ الْقُدُسِ﴾ [النحل: ١٠٢]	٦٠٨، ١٧٧٦
﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بِشَرُّهُ﴾ [النحل: ١٠٣]	٦١١
﴿يُلْحِدُونَ﴾ [النحل: ١٠٣]	١٧١٢، ١٧٧٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ١٠٤]	٦٩١
﴿الْخَسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩]	١٤٧
﴿لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ [النحل: ١١٠]	١٤٦
﴿مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ [النحل: ١١٠]	١٧٧٦، ١٤٧
﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٤]	١٤٢٢
﴿الْمَيْتَةَ﴾ [النحل: ١١٥]	١٧٧٦، ١٥١٤
﴿فَمَنْ اضْطُرَّ﴾ [النحل: ١١٥]	١٧٧٦
﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]	١٦١٦
﴿كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]	١٠٤٦
﴿أَجَبَلَهُ وَهَدَنَهُ﴾ [النحل: ١٢١]	٧٦٦
﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]	١٦١٦
﴿سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]	٧٤١، ٦٢
﴿ضَيَّقَ﴾ [النحل: ١٢٧]	١٧٧٦
سورة الإسراء	
﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]	١٣٠٣
﴿أَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الإسراء: ٢]	١٧٧٧
﴿الَّذِينَ يَرَوْنَ﴾ [الإسراء: ٥]	١٢٥٧
﴿لِيَسْتَعِزُّوا﴾ [الإسراء: ٧]	٨٦١
﴿لِيَسْتَعِزُّوا وَجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]	١٧٧٧
﴿وَيُبَشِّرُ﴾ [الإسراء: ٩]	١٦٥٢
﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٩]	١٧٧٧



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]	١٠٠٠
﴿وَنُخْرِجُ لَهُ﴾ [الإسراء: ١٣]	١٧٧٧، ١٤٨
﴿كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]	١٧٧٧، ١٤٨
﴿يَلْقَاهُ﴾ [الإسراء: ١٣]	١٧٧٧
﴿أَقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]	٩٤٣، ٩٣٨
﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ [الإسراء: ١٤]	١٧٧٨
﴿أَمَرْنَا مُتَرَفِّعِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]	١٧٧٨
﴿لِمَنْ نُرِيدُ ثَمَرَ﴾ [الإسراء: ١٨]	٧٣٥
﴿مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠]	٥٧٣
﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ﴾ [الإسراء: ٢٣]	١٧٧٨
﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]	١٧٧٨
﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣]	٦٧٥
﴿أَفٍ﴾ [الإسراء: ٢٣]	١٧٧٨، ٧٨
﴿وَمَاتِ ذَا الْقُرْبَيْنِ﴾ [الإسراء: ٢٦]	٧٢٧، ٧٠٣، ٧٢٦ ٧٤٥
﴿عَنْهُمْ أَيْتَاءً﴾ [الإسراء: ٢٨]	٦٩١
﴿خِطَاءً كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]	١٧٧٨
﴿فَلَا يُسْرِفْ﴾ [الإسراء: ٣٣]	١٧٧٩
﴿مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]	٨٣٨، ٦٢٢، ١٥٩
﴿بِالْقِسْطِ اس﴾ [الإسراء: ٣٥]	١٧٧٩
﴿وَالْفُؤَادَ﴾ [الإسراء: ٣٦]	٩٥٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿كُلُّ أُولَئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]	١٠٤٦
﴿كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨]	١٧٧٩، ١٠٥٩
﴿أَفَأَصْفَنكُمْ﴾ [الإسراء: ٤٠]	١٧٧٩، ٩٥٧
﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]	١١٤٩
﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الإسراء: ٤١]	١٧٧٩
﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢]	١٧٧٩
﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]	٧٣٨
﴿عَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٣]	١٧٧٩
﴿تُسَبِّحُ لَهُ﴾ [الإسراء: ٤٤]	١٧٨٠
﴿وَقَرَأَ﴾ [الإسراء: ٤٦]	٥٦٩
﴿مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ٤٧]	٦٢٢
﴿إِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفْنَا أَمْ نَا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا﴾ [الإسراء: ٤٩، ٤٨]	١٧٨٠، ٩٠١
﴿فَسَيَنْفِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]	١١٨٨
﴿يَشَاءُ﴾ [الإسراء: ٥٤]	٩٤٢
﴿زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]	١٧٨٠، ١٦٧٦
﴿مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]	٥٧٣
﴿الرَّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]	١٦١
﴿الرَّءْيَا أَلْتَى﴾ [الإسراء: ٦٠]	١٣٠٢
﴿الْقُرْآنَ﴾ [الإسراء: ٦٠]	١٧٨٠
﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ [الإسراء: ٦١]	١٧٨٠
﴿أَسْجُدْ﴾ [الإسراء: ٦١]	٨٨١، ٨٧٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿خَلَقْتَ طَيْسًا﴾ [الإسراء: ٦١]	٧٠٢
﴿لَيْنَ أَخْرَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٦٢]	١٧٨٣
﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ﴾ [الإسراء: ٦٣]	١٧٨٠، ١١٦٢
﴿وَرَجُلًا﴾ [الإسراء: ٦٤]	١٧٨٠
﴿ضَلَّ مَنْ نَدَّعُونَ﴾ [الإسراء: ٦٧]	٥٧٦
﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	٩٥٨
﴿أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	١٧٨٠
﴿أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٨]	١٧٨٠
﴿أَنْ يُعِيدَكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]	١٧٨٠
﴿الرَّيْحِ﴾ [الإسراء: ٦٩]	١٧٨٠
﴿فَيَغْرِقْكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]	١٧٨٠، ٧٢١
﴿أَوْقَى﴾ [الإسراء: ٧١]	٨٦١
﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]	١٧٨٠، ١٢٣٢
﴿كَدَّتْ تَرْكُكُنْ﴾ [الإسراء: ٧٤]	٥٦٩
﴿الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]	٧٢٦
﴿يَلْبِسُوكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	١٧٨١، ١٨١
﴿خِلَافَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	١٧٨١
﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾ [الإسراء: ٧٨]	٩٩٣
﴿عَسَى﴾ [الإسراء: ٧٩]	٥٧٤
﴿مُخْرَجَ صِدْقِي﴾ [الإسراء: ٨٠]	٧٣٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [الإسراء: ٨٢]	١٧٨١، ١٦١٢
﴿وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣]	٨٣٣، ١٦٢
﴿وَنَّا بِجَانِبِهِ﴾ [الإسراء: ٨٣]	١٧٨١
﴿يَتُوسَا﴾ [الإسراء: ٨٣]	١٠٥٩، ٨٣٣
﴿تُؤْمِنُ لَكَ﴾ [الإسراء: ٩٠]	١٢٠٠
﴿حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا﴾ [الإسراء: ٩٠]	١٧٨١
﴿فَتَفْجِرَ الْأَنْهَارَ﴾ [الإسراء: ٩١]	١٧٨٢
﴿كِسْفًا﴾ [الإسراء: ٩٢]	١٧٨٢
﴿لِرِفْقِكَ﴾ [الإسراء: ٩٣]	١٣٦٢
﴿حَتَّى تُنَزِّلَ﴾ [الإسراء: ٩٣]	١٧٨١
﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾ [الإسراء: ٩٣]	١٧٨٣
﴿تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]	١٦١٢
﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]	١٧٨٣
﴿كُلَّمَا خَبَتْ﴾ [الإسراء: ٩٧]	١٤٨١
﴿خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧]	١١٥٢
﴿وَجَعَلَ لَهُمْ أَجَلًا﴾ [الإسراء: ٩٩]	٧٥٩
﴿خَزَائِنَ رَحْمَةٍ﴾ [الإسراء: ١٠٠]	٧٤٢
﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]	١٢٠٠
﴿رَبِّي إِذَا﴾ [الإسراء: ١٠٠]	١٧٨٣
﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ﴾ [الإسراء: ١٠٢]	١٧٨٣، ١٤٦
﴿هَؤُلَاءِ إِلَّا﴾ [الإسراء: ١٠٢]	٩١٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]	١٤٧
﴿وَقُرْءَا نَا فَرَّقْنَاهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]	٩٩٣
﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]	١٧٨٣
﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]	١٤٥٧
سورة الكهف	
﴿عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]	٧٦٥
﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١]	١٧٨٤، ١٠١٦، ٦٢٣
﴿مَنْ لَدُنَّهِ﴾ [الكهف: ٢]	١٧٩١، ١٧٨٤
﴿وَيُبَشِّرَ﴾ [الكهف: ٢]	١٧٨٤، ١٦٥٢
﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً﴾ [الكهف: ٧]	١٠٠٠
﴿وَهِيَئُ﴾ [الكهف: ١٠]	٩٣٨، ٣٣٩
﴿وَهِيَئُ لَنَا﴾ [الكهف: ١٠]	١٧٨٤، ٩٤٣
﴿وَهِيَئُ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠]	١٧٨٧
﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]	١٢٥٢
﴿شَطَطًا﴾ [الكهف: ١٤]	٥٦٩
﴿فَأَوْرَأُ﴾ [الكهف: ١٦]	٩٣٩
﴿يَنْشُرْ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]	١١٦٩
﴿وَيُهِئُ﴾ [الكهف: ١٦]	٩٣٨
﴿وَيُهِئُ لَكُمْ﴾ [الكهف: ١٦]	١٧٨٤، ٩٤٣
﴿مَرْفَقًا﴾ [الكهف: ١٦]	١٧٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿تَزَوَّرُ﴾ [الكهف: ١٧]	١٧٨٤
﴿فَجَوَّ﴾ [الكهف: ١٧]	١٣٢٣
﴿الْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧]	١٧٩٥
﴿وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]	١٣٦٢
﴿ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]	١٤٢٩
﴿بَسِطَ﴾ [الكهف: ١٨]	٥٦٨
﴿وَلَمُلِثْتَ﴾ [الكهف: ١٨]	١٧٨٤
﴿رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]	١٧٨٤، ٩٧
﴿لِيَشْتَرُوا﴾ [الكهف: ١٩]	٥٧٠
﴿بِوَرَقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]	١٧٨٥، ٧٢٢
﴿وَلِيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]	٥٧٨
﴿خَمْسَةً﴾ [الكهف: ٢٢]	١٣٢٤
﴿قُلْ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٢]	٥٧٩
﴿رَبِّيَ أَعْلَمُ﴾ [الكهف: ٢٢]	١٧٩٥
﴿أَنْ يَهْدِيَ﴾ [الكهف: ٢٤]	١٧٩٥
﴿لَا أَقْرَبُ مِنْ هَذَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ٢٤]	١٧٨٧
﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]	١٧٨٥
﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ [الكهف: ٢٦]	١٧٨٥
﴿لَا مَبْدَلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الكهف: ٢٧]	٧٥٨، ٧٥٦
﴿بِالْعَدْوَةِ﴾ [الكهف: ٢٨]	١٧٨٥، ١٦٨٤
﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٢٨]	٧٣٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا﴾ [الكهف: ٢٩]	١٣٦٦
﴿مُتَشَكِّكِينَ﴾ [الكهف: ٣١]	١٧٨٥، ٨٧٦
﴿جَعَلْنَا﴾ [الكهف: ٣٢]	٥٧٩
﴿كَلَّمْنَا الْجِنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣]	١٣١٢
﴿أَكَلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]	١٧٨٥، ٩٥٠
﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ﴾ [الكهف: ٣٤]	١٧٨٥
﴿أَنَا أَكْثَرُ﴾ [الكهف: ٣٤]	١٧٨٥، ٥٨١
﴿خَيْرًا مِنْهَا﴾ [الكهف: ٣٦]	١٧٨٥
﴿مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]	٤١
﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ﴾ [الكهف: ٣٧]	٧٦٥
﴿خَلَقَكَ﴾ [الكهف: ٣٧]	٧٢٢
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٣٨]	١٧٨٥
﴿بَرِّقَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨، ٤٢]	١٧٩٥
﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٦
﴿إِنْ تَرَنِ﴾ [الكهف: ٣٩]	١٧٩٥
﴿أَنَا أَقَلُّ﴾ [الكهف: ٣٩]	١٧٨٥، ٥٨١
﴿رَبِّ أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٤٠]	١٧٩٥
﴿أَنْ يُؤْتِيَنِي﴾ [الكهف: ٤٠]	١٧٩٥
﴿وَأُحِيطَ بِشَمْرِهِ﴾ [الكهف: ٤٢]	١٧٨٥
﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ﴾ [الكهف: ٤٣]	١٧٨٥
﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ﴾ [الكهف: ٤٤]	١٧٢٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الْوَلِيَّةُ﴾ [الكهف: ٤٤]	١٧٨٦
﴿لِلَّهِ الْحَقُّ﴾ [الكهف: ٤٤]	١٧٨٦
﴿عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]	١٧٨٦
﴿فَاخْلَطَ﴾ [الكهف: ٤٥]	٥٧٨
﴿نَذَرُوهُ الرِّيحَ﴾ [الكهف: ٤٥]	١٧٨٦، ٧٦٦
﴿نُسِيرُ الْجِبَالِ﴾ [الكهف: ٤٧]	١٧٨٦
﴿بَارِزَةً﴾ [الكهف: ٤٧]	١٣٢٢
﴿جِثْمُونًا﴾ [الكهف: ٤٨]	٩٣٨
﴿بَلْ زَعَمْتَ﴾ [الكهف: ٤٨]	١١٥٧
﴿أَلَنْ تَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]	١١٩٩
﴿مَالٍ هَذَا أَلَمْ يَكْتَسِبِ﴾ [الكهف: ٤٩]	١٧٨٦، ١٤٥٧
﴿لِلْمَلَائِكَةِ أَسْجُدُوا﴾ [الكهف: ٥٠]	١٧٨٦، ٣٨
﴿مَا أَشْهَدُهُمْ خَلَقَ﴾ [الكهف: ٥١]	١٧٨٦
﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ﴾ [الكهف: ٥١]	١٧٨٦
﴿وَيَوْمَ يَقُولُ﴾ [الكهف: ٥٢]	١٧٨٦
﴿الْعَذَابُ قُبُلًا﴾ [الكهف: ٥٥]	١٧٨٦
﴿وَاتَّخَذُوا أَمَانِيَّ وَمَا أَنذَرُوا هُزُّوًا﴾ [الكهف: ٥٦]	١٠٦
﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]	٨٥١، ٤٤
﴿لِمَهْلِكِهِمْ﴾ [الكهف: ٥٩]	١٧٨٧
﴿لَا أَبْرَحُ حَقًّا﴾ [الكهف: ٦٠]	٧٠٦، ٥٦٩
﴿وَمَا أَنْسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: ٦٣]	١٧٨٧، ٧٦٦



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ [الكهف: ٦٣]	٧٣٦
﴿مَا كُنَّا نَبْعُ﴾ [الكهف: ٦٤]	١٧٩٥
﴿ءَاثَارِهِمَا﴾ [الكهف: ٦٤]	١٢٥٧
﴿وَمِمَّا عَلَّمَتْ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]	١٧٨٧
﴿مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥]	١٧٩٥
﴿سَتَجِدُنِي إِنْ﴾ [الكهف: ٦٩]	١٧٩٥
﴿فَلَا تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف: ٧٠]	١٧٨٨، ١٧٩٥
﴿تَسْأَلْنِي﴾ [الكهف: ٧٠]	٤٦
﴿لِنُغْرِقَ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١]	١٧٨٩
﴿شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]	٧٠٢
﴿عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣]	١٧٩٢
﴿زَكِيَّةٌ﴾ [الكهف: ٧٤]	١٧٨٩
﴿تُكْرَأُ﴾ [الكهف: ٧٤]	١٧٨٩، ٨٣٩، ٩٦
﴿فَلَا تَصْحَبْنِي﴾ [الكهف: ٧٦]	١٧٩٠
﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ [الكهف: ٧٦]	١٧٩٠
﴿لَدُنِّي﴾ [الكهف: ٧٦]	١٠٥
﴿لَنُخَذَّتْ﴾ [الكهف: ٧٧]	١١٧٥، ١٧٩١
﴿لَنُخَذَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]	١١٧٥
﴿فِرَاقُ﴾ [الكهف: ٧٨]	١٠٥
﴿تَسْتَطِيعُ﴾ [الكهف: ٧٨]	٥٧٤
﴿أَنْ يُبَدِّلَهُمَا﴾ [الكهف: ٨١]	١٧٩٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١]	١٧٩٢، ٩٨٣
﴿فَأَتْبَعَ سَبِيلًا﴾ [الكهف: ٨٥]	١٧٩٢
﴿عَتَبَ حَمِيَّةٍ﴾ [الكهف: ٨٦]	١٧٩٢
﴿جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾ [الكهف: ٨٨]	١٧٩٢، ١٠٧١
﴿يُسْرًا﴾ [الكهف: ٨٨]	١٧٩٢
﴿ثُمَّ اتَّبَعَ سَبِيلًا﴾ [الكهف: ٨٩، ٩٢]	١٧٩٢
﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]	٥٩٠
﴿مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠]	١٣١٥
﴿كَذَلِكَ﴾ [الكهف: ٩١]	٥٩٠
﴿بَيْنَ السَّدِّينِ﴾ [الكهف: ٩٣]	١٧٩٢
﴿يَفْقَهُونَ﴾ [الكهف: ٩٣]	١٧٩٢
﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤]	١٧٩٣، ٩٤٦
﴿خَرَجًا﴾ [الكهف: ٩٤]	١٧٩٣
﴿سَدًّا﴾ [الكهف: ٩٤]	١٧٩٣
﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩٥]	٧٦٣
﴿رَدْمًا﴾ [الكهف: ٩٥-٩٦]	١٧٩٣
﴿الْصَّادِقِينَ﴾ [الكهف: ٩٦]	١٧٩٤
﴿قَالَ أَتُؤْتِي أَفْرِغَ﴾ [الكهف: ٩٦]	١٧٩٣
﴿قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]	١١
﴿فَمَا أَطَاعُوا﴾ [الكهف: ٩٧]	١٧٩٤، ٣٧
﴿ذَكَاءَ﴾ [الكهف: ٩٨]	١٧٩٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنْ دُونِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الكهف: ١٠٢]	١٧٩٥
﴿أَوْلِيَاءَ إِنَّا﴾ [الكهف: ١٠٢]	٩٢٨
﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ [الكهف: ١٠٣]	١١٥٨
﴿وَرُسُلِي هَرُورًا﴾ [الكهف: ١٠٦]	٩٥٠
﴿أَنْ نُنْفَذَ﴾ [الكهف: ١٠٩]	١٧٩٥
سورة مريم	
﴿كَهَيَّعَ﴾ [مريم: ١]	١٢٨٥، ٢٥٩
﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٢]	١٤٢٢
﴿زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢-٣]	١٧٩٦، ٩٢٨
﴿نِدَاءَ﴾ [مريم: ٣]	٨٠٠
﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]	٧٣٧
﴿الرَّأْسُ﴾ [مريم: ٤]	٩٣٨
﴿الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]	٧٤٥
﴿مِنْ وَرَاءِ وَكَانَتْ﴾ [مريم: ٥]	١٨٠١، ١٧٧٢، ٨٤٥
﴿يَرْتُبِي وَيَرْبِثُ﴾ [مريم: ٦]	١٧٩٦
﴿يَنْزَكِرِيَّا إِنَّا﴾ [مريم: ٧]	٩٣٠
﴿نُبَشِّرُكَ﴾ [مريم: ٧]	١٧٩٦، ١٦٥١
﴿يَحْيَى﴾ [مريم: ٧]	١٢٥٣
﴿عِيسَى﴾ [مريم: ٨]	١٧٩٦
﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾ [مريم: ٩]	١٧٩٦
﴿لِيَآيَةٍ﴾ [مريم: ١٠]	١٨٠١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرَابِ﴾ [مريم: ١١]	١٧٩٦، ١٢٧٧
﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا﴾ [مريم: ١٧]	٧٥٨، ٧٥٦
﴿إِنِّي أَعُودُ﴾ [مريم: ١٨]	١٨٠١
﴿أَعُودُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ﴾ [مريم: ١٨]	٦٣٥
﴿لَا هَبَ لَكَ﴾ [مريم: ١٩]	١٧٩٦
﴿مِثُّ﴾ [مريم: ٢٣]	١٧٩٩
﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٢٣]	١٧٩٩
﴿النَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٤، ٢٣]	١٣٢٣
﴿مِثُّ﴾ [مريم: ٢٣]	١٦٥٧
﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ [مريم: ٢٤]	١٧٩٩
﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٢٤]	٦٢
﴿تُسْقِطُ﴾ [مريم: ٢٥]	١٧٩٩، ٥٧٤
﴿تَرَوْنَ﴾ [مريم: ٢٦]	٥٨٣
﴿جِئْتُ بِشَيْءٍ فَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٧]	٧٤٥، ٧٢٨
﴿يَتَأَخَتَ هَارُونَ﴾ [مريم: ٢٨]	٨٠٠، ٧٩٩
﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءَ﴾ [مريم: ٢٨]	١٤٢٥
﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]	٧٥٢، ٧٣٦
﴿ءَاتَانِي﴾ [مريم: ٣٠]	١٨٠٠
﴿ءَاتَانِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]	١٨٠١
﴿وَأَوْصَنِي﴾ [مريم: ٣١]	١٨٠٠
﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤]	١٨٠٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ كُنْ فَيَكُونُ ۝ وَإِنَّ اللَّهَ ﴾ [مريم: ٣٥-٣٦]	١٦١٥، ١٨٠٠
﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي ﴾ [مريم: ٣٦]	١٨٠٠
﴿ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا ﴾ [مريم: ٣٦]	٥٧٠
﴿ غَفَلَةً ﴾ [مريم: ٣٩]	١٣٢٣
﴿ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [مريم: ٤١]	١٦١٦، ١٨٠٠
﴿ يَتَأْتِي ﴾ [مريم: ٤٢-٤٤]	١٧٥١، ١٨٠٠
﴿ إِنِّي أَخَافُ ﴾ [مريم: ٤٥]	١٨٠١
﴿ عَنْ ءَالِهَتِي يَتَأْتِرْهُمْ ﴾ [مريم: ٤٦]	١٦١٦
﴿ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ ﴾ [مريم: ٤٧]	١٨٠١
﴿ مُخْلِصًا ﴾ [مريم: ٥١]	١٧٥٥، ١٨٠٠
﴿ الطُّورِ ﴾ [مريم: ٥٢]	١٣٦٥
﴿ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ﴾ [مريم: ٥٨]	١٠٤٥
﴿ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [مريم: ٥٨]	١٦١٦
﴿ وَبُكْيًا ﴾ [مريم: ٥٨]	١٧٩٦
﴿ يَدْخُلُونَ ﴾ [مريم: ٦٠]	١٦٧٣، ١٨٠٠
﴿ تِلْكَ الْجَنَّةُ ﴾ [مريم: ٦٣]	١٤٣٠
﴿ نُورِثُ ﴾ [مريم: ٦٣]	١٨٠٠
﴿ وَأَصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۚ ﴾ [مريم: ٦٥]	١١٦٩
﴿ لِعِبَادَتِهِ ۚ هَلْ ﴾ [مريم: ٦٥]	٧١٦
﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾ [مريم: ٦٥]	١١٥٧
﴿ أَوَّٰذَا مَا مِثُّ ﴾ [مريم: ٦٦]	٨٩٩، ١٨٠٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ﴾ [مريم: ٦٧]	١٨٠٠
﴿حِثِّيًّا﴾ [مريم: ٦٨، ٧٢]	١٧٢٨
﴿أَتَيْتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ﴾ [مريم: ٦٩]	١٤٩١
﴿عَيْنِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]	٥٨٣
﴿صَلِيلِيًّا﴾ [مريم: ٧٠]	١٧٩٦
﴿نُنَجِّي الَّذِينَ﴾ [مريم: ٧٢]	١٨٠٠، ١٦٨٥
﴿خَيْرَ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]	١٨٠٠
﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]	٩٣٨، ٩٣٦، ١٦١ ١٨٠٠، ٩٤٣
﴿وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]	١٨٠١
﴿مَا لَا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]	١٨٠١
﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وَرِثًا﴾ [مريم: ٨٦]	٦٠١
﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ﴾ [مريم: ٨٧]	٦٠١
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨]	١٨٠١
﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ﴾ [مريم: ٩٠]	١٨٠١
﴿يَنْفَطَرْنَ﴾ [مريم: ٩٠]	١٨٠١
﴿دَعَاؤَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١]	١٨٠١
﴿أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]	١٨٠١
﴿لَتُبَشِّرَ بِهِ الْمُتَّقِينَ﴾ [مريم: ٩٧]	١٨٠١، ١٦٥٢
﴿رَكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]	١٣٦٥
سورة طه	

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿طه﴾ [طه: ١]	١٢٨٥
﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُونًا﴾ [طه: ١٠]	١٨٠٢، ٧٨٣
﴿ثَوْدَى يَمُوسَى﴾ [طه: ١١]	١٠٤٨، ٧١٧، ٧١٣
﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢]	١٨٠٢
﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: ١٢]	١٨٠٢
﴿طُوى﴾ [طه: ١٢]	١٨٠٢
﴿وَأَنَا أَخَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣]	١٨٠٢
﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]	١٤٥٤
﴿لِيُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ﴾ [طه: ١٥]	١٣١٨
﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ [طه: ١٨]	١٠٧٣
﴿فَالْقَنَهَا﴾ [طه: ٢٠]	١٣١٨
﴿حَيَّةٌ﴾ [طه: ٢٠]	١٣٢٢
﴿سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]	٩٩٧
﴿الْأُولَى﴾ [طه: ٢١]	٨٣٣
﴿أَخِي ۖ أَشَدُّ﴾ [طه: ٣٠-٣١]	٥٧٤، ٥٦٩
﴿كَيْ تَسْبَحَكَ كَثِيرًا ۖ وَتَذْكُرَكَ كَثِيرًا ۖ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَاصِرًا﴾ [طه: ٣٣-٣٥]	٧٥٥
﴿إِنَّكَ كُنْتَ﴾ [طه: ٣٥]	٧٠٨
﴿قَدْ أُوتِيتَ﴾ [طه: ٣٦]	٨٣٣
﴿وَلِصْنَعِ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]	٧٥٨، ٧٥٦
﴿إِذْ تَمْشِي﴾ [طه: ٤٠]	١١٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ﴾ [طه: ٥٣]	٧٥٩
﴿مَكَانًا سَوًى﴾ [طه: ٥٨]	١٣٠٢
﴿وَأَنْ يُخْشِرَ النَّاسَ ضُحًى﴾ [طه: ٥٩]	١٣٠٢
﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٦٠]	١٧٣٧
﴿خَابَ﴾ [طه: ٦١]	١٢٦٨
﴿إِنْ هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣]	٣٩
﴿هَذَانِ﴾ [طه: ٦٣]	١٦٦٧
﴿نَلْقَفَ﴾ [طه: ٦٩]	١٧٠٨
﴿كَيْدُ سِحْرِ﴾ [طه: ٦٩]	٧٥٠، ٧٣٦
﴿لَعْنًا أَمْنُكُمْ﴾ [طه: ٧١]	٨٩٣، ٨٣٣
﴿وَلَا صَلَّيْنَكُمْ﴾ [طه: ٧١]	١٠٨٠
﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾ [طه: ٧٥]	٧٧٧، ٧٦٧
﴿جَزَاءَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [طه: ٧٦]	١٠٧١
﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى﴾ [طه: ٧٧]	١٣١٨
﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [طه: ٧٧]	١٧٤٥
﴿وَوَعَدْنَاكَ جَانِبَ الطُّورِ﴾ [طه: ٨٠]	١٥٩٨
﴿تَطْفَعُوا﴾ [طه: ٨١]	٥٧٠
﴿فِيحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨١]	١٨٠٦
﴿أَفْطَالًا عَلَيْكُمْ الْعَهْدُ﴾ [طه: ٨٦]	١٣٩١
﴿أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ﴾ [طه: ٨٦]	١٨٠٦
﴿حُمِّلْنَا أَوْزَارًا﴾ [طه: ٨٧]	١٨٠٦



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَاللَّهُ مُوسِي﴾ [طه: ٨٨]	١٣١٨
﴿يَبْتَوُّم﴾ [طه: ٩٤]	١٧١٠، ١٠٥٩، ١٥٨
﴿فَبَدَّلْنَاهَا﴾ [طه: ٩٦]	١٢٣٦
﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧]	١١٦٢
﴿وَزَرًا﴾ [طه: ١٠٠]	١١
﴿يَوْمَ يَذِرُكَ﴾ [طه: ١٠٢]	١٣١٥
﴿عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]	١٣١٥
﴿لَا عِوَجَ﴾ [طه: ١٠٨]	٨٧٥
﴿لَا تَنْظُمُوا﴾ [طه: ١١٩]	١٠٧٣
﴿عَلَيْهِمَا﴾ [طه: ١٢١]	٦٨٧
﴿وَعَصَى﴾ [طه: ١٢١]	٥٧٤
﴿ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]	٧٨٥
﴿وَعَصَى ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]	١٣١٨
﴿ثُمَّ اجْنَبْنَاهُ رَبَّهُ﴾ [طه: ١٢٢]	١٣١٨
﴿مَنِّي هُدًى﴾ [طه: ١٢٣]	١٣١٧
﴿مَعِيشَةً﴾ [طه: ١٢٤]	١٣٢٤
﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤]	١٢٣٢
﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥]	١٢٣٢
﴿حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٥]	١٣١٨
﴿وَمِنْ أَنَايَ إِلِيل﴾ [طه: ١٣٠]	١٠٧١
﴿زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [طه: ١٣١]	١٣١٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]	٩٣٧
﴿نَزَّلْنَاكَ﴾ [طه: ١٣٢]	٧٢٢، ٧٠٢
﴿الضَّرِيطُ﴾ [طه: ١٣٥]	٨٤
﴿أَهْتَدَى﴾ [طه: ١٣٥]	٥٨٢
سورة الأنبياء	
﴿وَأَسْرُوا﴾ [الأنبياء: ٣]	٥٧٤
﴿قَالَ رَبِّي﴾ [الأنبياء: ٤]	١٨١٠، ٩٦
﴿نُوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]	١٨١٠، ١٧٥٧
﴿قَصَمْنَا﴾ [الأنبياء: ١١]	٥٧٤
﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١]	١١٥١
﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾ [الأنبياء: ١٨]	١١٥٨
﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٢١]	٩٩٧
﴿نُوحِي إِلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]	١٧٥٧
﴿لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]	١٣٦٦
﴿وَهُمْ مِّنَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]	١١٨٢، ٥٨٠
﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]	١٨١٠، ١٤٥١، ١٣١١
﴿أَفْيَايَن مَّتَّ﴾ [الأنبياء: ٣٤]	١٠٨٣
﴿إِن يَتَّخِذُواكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الأنبياء: ٣٦]	٩٥٠
﴿سَأُورِيكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٧]	١٦٢
﴿بَلْ فَأَتَيْهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠]	١١٥٧
﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنبياء: ٤١]	٨٧٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿حَتَّى طَالَ عَلَيْهِمُ الْعُمُرُ﴾ [الأنبياء: ٤٤]	١٣٩١
﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ [الأنبياء: ٤٥]	١٨١٠
﴿الَّذِينَ إِذَا﴾ [الأنبياء: ٤٥]	٩٢٨
﴿نَفْحَةً﴾ [الأنبياء: ٤٦]	١٣٢٤
﴿وَأِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ﴾ [الأنبياء: ٤٧]	١٨١٠
﴿أَفَأَنْتُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٠]	٩٥٨
﴿سَمِعْنَا فَنَقَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]	١٣٠٣
﴿أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٢]	٨٧٩
﴿أَفِي﴾ [الأنبياء: ٦٧]	١٧٧٨
﴿أَيُّمَّةٌ يَهْدُونَكَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]	٩١٢
﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٤]	١٠٣٣
﴿الرَّيْحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]	٧٣٤، ٧٣٣
﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]	١١٨٢
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]	١٢٠٠، ٨٤٦
﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]	١٤٦٥
﴿تُسْجَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]	١٨١١، ٣٧، ٣٧٧
﴿وَزَكَرِيَّا إِذْ﴾ [الأنبياء: ٨٩]	٩٢٨
﴿وَحَكْرًا عَلَى قَرْبَةٍ﴾ [الأنبياء: ٩٥]	٥٠٧
﴿فُتِحَتْ﴾ [الأنبياء: ٩٦]	١٦٨٤
﴿يَا جُوجُ وَمَاجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]	٩٤٦
﴿شَخِصَةً﴾ [الأنبياء: ٩٧]	١٣٢٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿هَتُوْلَاءِ ۚ إِلَهَةً﴾ [الأنبياء: ٩٩]	٩٢٩، ٨٣٣
﴿يَحْزَنُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]	١٦٦٠
﴿الزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]	١٦٧٦
﴿أَدْرِي أَقْرَبُ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]	٥٧
﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]	٣٢٨، ١٠٧
سورة الحج	
﴿إِن زُلْزَلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ﴾ [الحج: ١]	١٠٣٢
﴿السَّاعَةُ شَيْءٌ﴾ [الحج: ١]	٧٢٨
﴿حَمَلٍ﴾ [الحج: ٢]	١٤٢٩
﴿سُكْرَى وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾ [الحج: ٢]	١٨١٤
﴿النَّاسُ سُكْرَى﴾ [الحج: ٢]	٧٠٧
﴿مَا نَشَاءُ إِلَيْنَ﴾ [الحج: ٥]	٩٣٠
﴿نَشَاءُ إِلَيْنَ﴾ [الحج: ٥]	١٠٤٥، ٩٣٠
﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الحج: ٥]	١٤٨٢
﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩]	١٧٦٣
﴿يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]	٧٦
﴿أَطْمَأْنَنِي﴾ [الحج: ١١]	٩٥٩
﴿وَالْآخِرَةُ ذَلِكَ﴾ [الحج: ١٢]	٧٢٧
﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]	٩٩٩
﴿هَٰذَا﴾ [الحج: ١٩]	١٦٦٧، ٨٥٦، ٧٨٦
﴿وَلَوْلَوْ﴾ [الحج: ٢٣]	٩٤٦، ٩٣٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿لِلنَّاسِ سَوَاءٌ﴾ [الحج: ٢٥]	٧٠٧
﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ [الحج: ٢٦]	٨٢١
﴿أَنْ لَا تُشْرِكْ بِشَيْئًا﴾ [الحج: ٢٦]	١٤٦٥، ١٢٠٠
﴿أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ﴾ [الحج: ٣١]	١٦٢١
﴿صَوَافٍ﴾ [الحج: ٣٦]	١٤١٦، ٨٧٧
﴿وَجَعَتْ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٣٦]	١١٥١
﴿دَفَعُ اللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]	١٦٣٤
﴿لَمَّا مَتَّ صَوْمِعُ﴾ [الحج: ٤٠]	١١٥٢
﴿وَأَمْرُوا﴾ [الحج: ٤١]	١٣٦٢
﴿وَكَذَبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٤]	٧٢٥
﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]	١٥٩٤
﴿وَيَثِرُ﴾ [الحج: ٤٥]	٧٨٨
﴿ثُمَّ قَتَلُوا أَوْ مَاتُوا﴾ [الحج: ٥٨]	١٦٥٨
﴿لَهُوَ خَيْرٌ﴾ [الحج: ٥٨]	١٥٩٤
﴿مُدْخَلًا﴾ [الحج: ٥٩]	١٦٦٩
﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا﴾ [الحج: ٦٠]	٧٦٠
﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُوكَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الحج: ٦٢]	١٤٦٥
﴿السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ﴾ [الحج: ٦٥]	٩٢٠، ٨٦٥
﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٦٥]	٧٦٠
﴿أَضْرِبَ مِثْلٌ﴾ [الحج: ٧٣]	٧٢٤
﴿أَجْتَمَعُوا﴾ [الحج: ٧٣]	٥٧١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿حَقَّ قَدْرُهُ﴾ [الحج: ٧٤]	٥٦٩
﴿يَصْطَفِي﴾ [الحج: ٧٥]	٥٧٥
﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا﴾ [الحج: ٧٧]	١٣٦٧
﴿الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]	٧٣٧
سورة المؤمنون	
﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]	١٠٢١
﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]	٦٠٧، ٧٥
﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١]	٦٠٧
﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ﴾ [المؤمنون: ٢٠]	٥٧٥
﴿نُفْيِكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢١]	١٧٧٤
﴿مِّنَ الْغَيْثِ <sup>ط</sup> ﴾ [المؤمنون: ٢٣]	١٧٠٦
﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٢٤]	١٠٧٣
﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧]	٩٢٠
﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٧]	١٧٤١
﴿مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]	٧٦٥
﴿هَيَّاتِ﴾ [المؤمنون: ٣٦]	٧٨
﴿وَمَا نَحْنُ لَهُ﴾ [المؤمنون: ٣٨]	٧٤٣
﴿جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٤٤]	١٠٤٦
﴿جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]	٩٢٧
﴿رَبُّوهُ﴾ [المؤمنون: ٥٠]	٥٦٨
﴿ذَاتِ قُرَارٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]	١٤٢٩

الصفحة	الآية أو الكلمة
١٧٩٣	﴿خَرَجًا﴾ [المؤمنون: ٧٢]
١٦٨٤	﴿فَتَحَنَّا عَلَيْهِمْ بِآبَاءِ﴾ [المؤمنون: ٧٧]
١٦٥٧	﴿وَمِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]
٩٠١	﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَوَلَا لَنَبْعَثُنَّ﴾ [المؤمنون: ٨٢]
٧٦٧	﴿بِيَدِهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨]
١١٨٢	﴿قُلْ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]
٦٥٣	﴿أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ﴾ [المؤمنون: ٩٦]
٦٥٣، ٦٣٥	﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ [المؤمنون: ٩٧]
٩٢٠، ٧٩٤	﴿جَاءَ أَحَدَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٩٩]
١٣٦٦	﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]
٨٣٠، ٧٨٧، ٧٥٥	﴿فَلَا أَفْسَابُ يَلْتَهُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠١]
٥٧٢	﴿ضَالِّينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٦]
١٣٦٦	﴿وَأَرْحَمَنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٩]
٥٨١	﴿أَنَّهُمْ هُمْ﴾ [المؤمنون: ١١١]
٧٣٦	﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]
١٥٩٣	﴿وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]
سورة النور	
١٣٢٣	﴿جَلَدًا﴾ [النور: ٢]
١٣٢٣	﴿جَلَدًا﴾ [النور: ٤]
١٣٢٢	﴿رَأْفَةً﴾ [النور: ٢]
١٣٢٢	﴿زَانِيَةً﴾ [النور: ٣]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَا رِبْعَةَ شَهْلَةَ﴾ [النور: ٤]	٧٢٨
﴿شَهْدَاءُ إِلَّا﴾ [النور: ٦]	٩٣٠
﴿وَالْخَمِيسَةَ﴾ [النور: ٧]	١٣٢٤
﴿وَالْخَمِيسَةَ﴾ [النور: ٩]	١٣٢٤
﴿أَنْ لَعَنْتَ اللَّهَ﴾ [النور: ٧]	١٤٢٣
﴿وَيَذَرُ أَهْلَهَا﴾ [النور: ٨]	١٠٧٣
﴿كِبَرَهُ﴾ [النور: ١١]	١٣٥٩
﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢]	١١٤٦
﴿يَا رِبْعَةَ شَهْلَةَ﴾ [النور: ١٣]	٧٢٨
﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]	٨٧
﴿يَأْتِلِ﴾ [النور: ٢٢]	٨٥، ٣٨١
﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٢٣]	١١٨٧
﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِعُوا﴾ [النور: ٢٨]	١٣٦٧
﴿الْإِرْيَابِ﴾ [النور: ٣١]	١٣٢٣
﴿عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: ٣١]	٥٧
﴿أَبِيهِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]	١٤٥١
﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَى﴾ [النور: ٣٢]	٩٩٧
﴿يُغْنِيهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢]	٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٨
﴿وَلَيْسْتَغْفِرَ﴾ [النور: ٣٣]	٥٦٩
﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ﴾ [النور: ٣٣]	٩١٩
﴿عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣]	٨٧٤



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الْبَغَاءُ إِن أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣]	٩٢٥
﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]	١٠٤٥
﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ [النور: ٣٣]	١٢٧٠
﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾ [النور: ٣٣، ٤٦]	١٦٦٨
﴿زُجَاجَةً﴾ [النور: ٣٥]	١٣٢٢
﴿دُرًى﴾ [النور: ٣٥]	٥٠٨، ٨٦
﴿زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]	١٣٢٣
﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾ [النور: ٣٥]	٧٣٦
﴿يُضَيِّئُ﴾ [النور: ٣٥]	٨٥٨، ٧٨٥
﴿الْظُّلُمَاتُ﴾ [النور: ٣٩]	٨٣٨
﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩]	٦٠٦
﴿لُجِّي﴾ [النور: ٤٠]	٥٧١
﴿يُؤَلَّفُ﴾ [النور: ٤٣]	٩٤٩
﴿يَكَادُ سَنَا﴾ [النور: ٤٣]	٧٣٦
﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]	١٢٥٧
﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ﴾ [النور: ٤٥]	١٧٦١
﴿يَشَاءُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥]	٩٣٠
﴿يَشَاءُ إِلَى﴾ [النور: ٤٦]	٩٣٠
﴿مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ [النور: ٤٧]	٧٣٥
﴿أَمِ ارْتَابُوا﴾ [النور: ٥٠]	١٣٦٦
﴿وَيَتَّقِهِ﴾ [النور: ٥٢]	٧٧٠، ٧٦٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِي أَرَقَضَى﴾ [النور: ٥٥]	١٣٦٦
﴿لَا تَحْصِبَنَّ الَّذِينَ﴾ [النور: ٥٧]	١٧١٨
﴿وَمِنْ بَعْدِ صَلَواتِهِ﴾ [النور: ٥٨]	٧٣٦
﴿أَوْ يَبُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١]	١٦٦٧
﴿شَانِهِمْ﴾ [النور: ٦٢]	٧٣٩
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: ٦٣]	١٣٦٥
﴿وَيَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]	١٥٩٣
سورة الفرقان	
﴿الْفَرْقَانَ﴾ [الفرقان: ١]	٦٢٢
﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]	٥٧٨، ٥٧٧
﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الفرقان: ٧]	١٤٥٧
﴿جَعَلَ لَكَ﴾ [الفرقان: ١٠]	٧٠٩
﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]	٨٧٩
﴿هَتُوْلاً أَمْ هُمْ﴾ [الفرقان: ١٧]	٩٢٩
﴿وَنَزِلَ الْمَلَكُ﴾ [الفرقان: ٢٥]	٣٢٨
﴿يَعِضُّ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: ٢٧]	٥٧٦
﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩]	٥٩٠
﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولاً﴾ [الفرقان: ٢٩]	٥٩٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَوَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢]	٩٥٠
﴿وَرَتَّلْنَهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]	٥٤٩
﴿مُوسَى الْكِتَابِ﴾ [الفرقان: ٣٥]	١٣٠٢
﴿وَعَادًا وَثُمُودًا﴾ [الفرقان: ٣٨]	١٧٤٤
﴿مَطَرًا سَوِيًّا أَفْكَمَ﴾ [الفرقان: ٤٠]	١٤٢٥، ٩٢٩
﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾ [الفرقان: ٤١]	٩٥٠
﴿إِلَهُهُ هَوْنُهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]	٧١٧
﴿جَعَلَ لَكُمُ الْيَلَ﴾ [الفرقان: ٤٧]	٧٥٩
﴿الْيَلَ لِيَاسًا﴾ [الفرقان: ٤٧]	٨٥٧
﴿وَأَنْزَلْنَا﴾ [الفرقان: ٤٨]	٥٧٩
﴿لِنُخِصَ بِهِ بَلَدَةً مَّيْمَنًا﴾ [الفرقان: ٤٩]	١٧٧٤
﴿بَلَدَةً﴾ [الفرقان: ٤٩]	١٣٢٣
﴿وَشَقِيقُهُ وَمِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٩]	١٧٧٤
﴿لِيَذْكُرُوا﴾ [الفرقان: ٥٠]	١٧٧٩
﴿شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ﴾ [الفرقان: ٥٧]	٩٢٠
﴿هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]	٨٥٣
﴿فِيهِ، مُهَكَأًا﴾ [الفرقان: ٦٩]	٧٦٦
﴿يَعْبُجُوا﴾ [الفرقان: ٧٧]	١٠٧٣، ١٠٦٥
سورة الشعراء	
﴿نُشًا﴾ [الشعراء: ٤]	٩٤٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنَ السَّمَاءِ آيَةً﴾ [الشعراء: ٤]	٩٢٩، ٨٣٣
﴿أَنْبِئُوا مَا كُنْتُمْ يَدْعُونَ﴾ [الشعراء: ٦]	١٠٧١
﴿نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا﴾ [الشعراء: ٢٢]	٧٠٣
﴿قَالَ رَبُّكُمْ﴾ [الشعراء: ٢٦]	٧٨٧
﴿إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]	١٤٧
﴿أَرْجِهْ﴾ [الشعراء: ٣٦]	٩٤٣، ٧٦٧
﴿سَحَابٍ﴾ [الشعراء: ٣٧]	١٧٠٧
﴿أَيْنَ لَنَا﴾ [الشعراء: ٤١]	٨٩٨
﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الشعراء: ٤١]	٨٩٥
﴿تَلَقَّفْ﴾ [الشعراء: ٤٥]	١٧٠٨
﴿قَالَ أَمَنْتُمْ لَهُ﴾ [الشعراء: ٤٩]	٨٩٣
﴿أَمَنْتُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩]	٨٣٣
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩]	١٠٨٠
﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [الشعراء: ٥٢]	١٧٤٥
﴿تَرْتَبَّاهُ الْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]	١٢٧٠، ٨٤٤، ١٥٨
﴿فَرَّقِ﴾ [الشعراء: ٦٣]	١٣٥٩
﴿نَبَأَ ابْرَاهِيمَ﴾ [الشعراء: ٦٩]	٩٢٨
﴿أَفْرَأَيْتُمْ﴾ [الشعراء: ٧٥]	٩٥٥
﴿وَرَيْتُمْ﴾ [الشعراء: ٨٥]	١٣٢٢
﴿قَالُوا وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]	١١٨٣، ٥٨٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَوْعَظْتَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]	٥٧٦
﴿وَأَهْلُهُ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٠]	١٠٤٠
﴿لَيْتَكُ﴾ [الشعراء: ١٧٦]	٣٩
﴿قَالَ لَهُمْ﴾ [الشعراء: ١٧٧]	٧٨٧، ٧٥١
﴿يَا لِقِسْطَاسٍ﴾ [الشعراء: ١٨٢]	١٧٧٩
﴿كِسْفًا﴾ [الشعراء: ١٨٧]	١٧٨٢
﴿مِّنَ السَّمَاءِ إِن كُنتَ﴾ [الشعراء: ١٨٧]	٩١٩
﴿عُلِمَتْ وَأَبَىٰ إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]	١٠٧١
﴿هَلْ تَحْنُ مُنْظَرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٣]	١١٥٨
﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]	٥٧٦
﴿عَلَىٰ مَنْ تَنَزَّلُ﴾ [الشعراء: ٢٢١]	١٦٣٨
﴿يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]	١٧١٣
سورة النمل	
﴿طَسَّ تِلْكَ﴾ [النمل: ١]	١٠١٦
﴿يَا لَأَخِرَةَ زَيْنًا﴾ [النمل: ٤]	٧٢٨
﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ﴾ [النمل: ٦]	١٧٩١
﴿إِنَّهُ أَنَا﴾ [النمل: ٩]	٧٦٥
﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]	١٠٠١
﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ﴾ [النمل: ١٦]	٧٣١
﴿لَا يَحْطِئَنَّكُمْ﴾ [النمل: ١٨]	١٦٦٤
﴿وَتَقَقَّدَ الظَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠]	٥٦١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مَالِكٌ﴾ [النمل: ٢٠]	٣٧٦
﴿لَا أَذْبَحَنَّهُ﴾ [النمل: ٢١]	١٠٨١
﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢]	٥٧٦، ٥٧٢، ٥٦٧ ١١٨٣، ٥٧٨
﴿بِمَا لَمْ تُحِطْ﴾ [النمل: ٢٢]	٥٦٩
﴿مَسِيًّا﴾ [النمل: ٢٢]	٣٧
﴿الَّا تَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]	١١٩٩
﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥]	١٠٣٢
﴿الْخَبَاءَ﴾ [النمل: ٢٥]	٥٦٨، ١٧٠، ١٥٣
﴿فَأَلْقَاهُ فِيهِمُ﴾ [النمل: ٢٨]	٧٧٠، ٧٦٧
﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلَأُ إِنَّي﴾ [النمل: ٢٩]	٩٣٠
﴿الْمَلَأُ إِنَّي﴾ [النمل: ٢٩]	١٠٧٣
﴿الْمَلَأُ أَقْتُونِي﴾ [النمل: ٣٢]	١٠٧٣، ٩٢٨
﴿وَجَعَلُوا أَعْرََّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤]	٥٩٠
﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]	٥٩٠
﴿أَتُمِدُّوْنَ﴾ [النمل: ٣٦]	٨٣٠، ٧٦٢
﴿نَفَرَحُونَ ﴿ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٣٦-٣٧]	١٣٦٧
﴿لَا قِبَلَ لَهُمْ بِهَا﴾ [النمل: ٣٧]	٧٥٥، ٧٠٩
﴿الْمَلَأُوا أَنْكُمُ﴾ [النمل: ٣٨]	١٠٧٣، ٩٢٩
﴿عَفِرْتُ﴾ [النمل: ٣٩]	١٣٦٥
﴿ءَانِيكَ﴾ [النمل: ٣٩، ٤٠]	١٢٧٠

الصفحة	الآية أو الكلمة
٩٥٩	﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ [النمل: ٤٠]
٨٧٩	﴿وَأَشْكُرُ﴾ [النمل: ٤٠]
٧٥٠	﴿يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ﴾ [النمل: ٤٠]
٩٥٨	﴿كَأَنَّهُ﴾ [النمل: ٤٢]
٩٥٩	﴿وَرَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾ [النمل: ٤٤]
١٣٢٢	﴿لُجَّةً﴾ [النمل: ٤٤]
٣٩	﴿سَاقِيهَا﴾ [النمل: ٤٤]
٧٤٤	﴿مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٤٤]
٨٣٢	﴿قَالُوا أَطِيعْنَا﴾ [النمل: ٤٧]
٥٧٦	﴿أَطِيعْنَا﴾ [النمل: ٤٧]
١٧٨٧	﴿مَهْلِكِ أَهْلِيهِ﴾ [النمل: ٤٧]
٨٩٥	﴿أَيُّكُمْ﴾ [النمل: ٥٥]
١٧٦٨	﴿قَدَرْنَاهَا﴾ [النمل: ٥٧]
٩٠٩	﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩]
٧٥٨، ٧٥٦	﴿وَأَنْزَلَ لِكُرٍّ﴾ [النمل: ٦٠]
١٣٢٢	﴿بِهَجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]
٩٠٤	﴿أَمْلَهُ﴾ [النمل: ٦٠]
٩٠١	﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاءُنَا أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]
١٧٧٦	﴿ضَبِيقٍ﴾ [النمل: ٧٠]
٩٢٨	﴿الَّذِينَ إِذَا وَلَّوْا﴾ [النمل: ٨٠]
١٥٦٤	﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾ [النمل: ٨١]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣]	١٦٩٣
سورة القصص	
﴿وَجَعَلَهُمْ آيَةً﴾ [القصص: ٥]	٩١٢
﴿عَذُّوْا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]	٥٨٣
﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]	١٤٢٢
﴿فُرْتُ عَيْنٍ﴾ [القصص: ٩]	١٤٢٣
﴿فُوَادُ﴾ [القصص: ١٠]	٩٥٠
﴿قَالَ رَبِّ﴾ [القصص: ١٦]	٦٢
﴿رَبِّ بِمَا﴾ [القصص: ١٧]	٧٠٢
﴿يَبْطِشُ بِالَّذِي﴾ [القصص: ١٩]	١٧١٣
﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ﴾ [القصص: ٢٢]	١٣٣٨
﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣]	٩٣١
﴿عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣]	١٠٤٦
﴿يُصْدِرَ﴾ [القصص: ٢٣]	١٦٧١، ٥٧٥
﴿إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتُ إِلَى مَنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]	١٤١٣
﴿عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ﴾ [القصص: ٢٥]	١٠٣١
﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [القصص: ٢٦]	١٧٥١
﴿أَسْتَجِرَّةٌ﴾ [القصص: ٢٦]	١٠٦٣
﴿أَسْتَجَرَتْ﴾ [القصص: ٢٦]	١٠٦٣
﴿هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]	١٦٦٧، ٨٥٥
﴿لِأَهْلِهِ أَمَكُتُوا﴾ [القصص: ٢٩]	٧٨٣



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنْ شَطِئِي﴾ [القصص: ٣٠]	١٠٢٧
﴿رَأَاهَا تَهْتَزُّ﴾ [القصص: ٣١]	٩٦٠
﴿فَذَانِكَ﴾ [القصص: ٣٢]	١٦٦٧
﴿رِدْعًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: ٣٤]	٩٩٢
﴿يُصَدِّقُنِي إِنِّي﴾ [القصص: ٣٤]	١٥١٢
﴿سِحْرٌ مُفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦]	١٣٠٣
﴿وَضُفُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجِعُونَ﴾ [القصص: ٣٩]	١٥٩٣
﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْكَارِ﴾ [القصص: ٤١]	٩١٢
﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]	٥٨
﴿فِي أُمِّهَا رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]	١٦٦٦
﴿تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠]	٢٠٤
﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ﴾ [القصص: ٦١]	١٥٩٩
﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمٌ﴾ [القصص: ٦١]	١٥٩٤
﴿شُرَكَاءِي﴾ [القصص: ٦٢]	١٠٦٧
﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [القصص: ٦٦]	١٧٤١
﴿وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]	٥٩٨
﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]	٥٩٨
﴿أَرَأَيْتُمْ﴾ [القصص: ٧١]	٩٥٥
﴿جَعَلَ لَكُمُ الْيَلَ﴾ [القصص: ٧٣]	٧
﴿لَتَسْمُوا﴾ [القصص: ٧٦]	١٠٣٣، ١٥٧
﴿وَيَذَرُهَا الْأَرْضُ﴾ [القصص: ٨١]	٩٩٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَيَكَاثُ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٢]	٩٥٨
﴿وَيَكَاثُهُ﴾ [القصص: ٨٢]	٩٥٨
﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨]	٦٠١
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [القصص: ٨٨]	٦٠١
سورة العنكبوت	
﴿الَّذِي أَحْسَبَ﴾ [العنكبوت: ١-٢]	٨٧٣، ١٦٩
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ﴾ [العنكبوت: ١٩]	١٨٤٧
﴿الَّتَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]	١٨٤٧، ٤٣
﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١]	٧٢٤
﴿مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥]	١٨٤٧
﴿وَمَا وَبَّكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥]	٩٣٩
﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٨-٢٩]	٩٠١
﴿أَيِّنْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٩]	١٨٤٧، ٩٠٤
﴿أَيِّنْكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]	٨٩٨
﴿قَالُوا أَتَيْنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩]	١٠٢٨
﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [العنكبوت: ٣١]	١٨٤٨، ١٦١٦
﴿لَنُنَجِّيَنَّهُ﴾ [العنكبوت: ٣٢]	١٦٨٥
﴿إِنَّا مُنْجُوكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]	١٦٨٥
﴿وَتُحْمُودًا وَقَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ﴾ [العنكبوت: ٣٨]	١٧٤٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]	١١٨٢
﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]	١٣٩٧
﴿وَتَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٦]	٧٤٣
﴿ءَايَاتٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]	١٤٢٤
﴿أَنَاذِيرُ﴾ [العنكبوت: ٥٠]	٧٠١
﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]	٦٨٧
﴿الْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧]	٧٢٦
﴿لَنُيَوِّثَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨]	٩٥١
﴿لَهُيَ الْحَيَوانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]	١٥٩٤
سورة الروم	
﴿مِنْ بَعْدِ﴾ [الروم: ٣]	٥٨٠
﴿عَنِ الْآخِرَةِ﴾ [الروم: ٧]	٩٩٧
﴿السَّوْآتِ﴾ [الروم: ١٠]	٧٨٥
﴿عَلَقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا﴾ [الروم: ١٠]	١٨٥٠
﴿السَّوْآتِ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠]	٨٧٦
﴿مِنْ شُرَكَائِهِمْ شُفَعَتُوا﴾ [الروم: ١٣]	١٠٧٠
﴿رَوْضَةٍ﴾ [الروم: ١٥]	١٣٢٦
﴿تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]	٥٧٤
﴿وَنُحْيِي الْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩]	٩٩٧
﴿وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [الروم: ١٩]	١٧٠١
﴿فَظَرَّتْ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠]	١٤٢٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَرَّقُوا﴾ [الروم: ٣٢]	١٧٠٠
﴿يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]	١٧٦٨
﴿فَقَاتِ ذَا الْقُرْبَى﴾ [الروم: ٣٨]	٧٢٧، ٧٢٦
﴿وَمَاءَ آيَتْنِمِنْ رَبِّا﴾ [الروم: ٣٩]	١٦٢٩، ١٣٠٣
﴿مِنْ رَبِّا﴾ [الروم: ٣٩]	١٣٠١
﴿وَمَاءَ آيَتْنِمِنْ زَكُوْر﴾ [الروم: ٣٩]	١٦٢٩
﴿يَأْتِي يَوْمٌ﴾ [الروم: ٤٣]	٧١٧
﴿لَا مَرَدَّ لَهُ﴾ [الروم: ٤٣]	٨٤٧
﴿وَمِنْ آيَتْنِهْ أَنْ يُرْسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]	١٦٢١
﴿فَأَنقَمْنَا مِنْ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧]	٥٩٨
﴿وَكَانَ حَقًّا﴾ [الروم: ٤٧]	١٤٣٠
﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]	٥٩٨
﴿كِسْفًا﴾ [الروم: ٤٨]	١٧٨٢
﴿ءَاثِرٍ رَحِمَتْ اللَّهُ﴾ [الروم: ٥٠]	١٤٢٢
﴿اللَّهُ عَالِمٌ إِذَا وَلَوْا﴾ [الروم: ٥٢]	٩٢٨
﴿بِهَدًى﴾ [الروم: ٥٣]	٥٦٨
﴿مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]	٧٣٦
﴿ضَعْفٍ﴾، ﴿ضَعْفًا﴾ [الروم: ٥٤]	١٧٠
﴿وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]	١٣٢٣
﴿كَذَلِكَ كَانُوا﴾ [الروم: ٥٥]	٧٥٨، ٧٥٦
﴿يَسْتَخِفَّنكَ﴾ [الروم: ٦٠]	١٦٦٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
سورة لقمان	
﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [لقمان: ٣]	١٨٥٠
﴿يُوقِنُونَ﴾ [لقمان: ٤]	٧٨٨
﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٦]	١٧٦٣
﴿هَٰزُوا﴾ [لقمان: ٦]	١٣
﴿وَلِذَٰلِكَ لَقُمْنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يُعْطِيهِ يَبْنِي لَآ تَشْرِكُ﴾ [لقمان: ١٣]	٥٩٨
﴿يَبْنِي﴾ [لقمان: ١٣، ١٦، ١٧]	١٧٤٣، ٣٧
﴿يَبْنِي لَآ تَشْرِكُ﴾ [لقمان: ١٣]	١٧٤٣
﴿بِاللَّهِ إِنِّكَ الشِّرْكَ﴾ [لقمان: ١٣]	٥٩٨
﴿يَبْنِي إِنَّمَا﴾ [لقمان: ١٦]	١٧٤٢
﴿وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: ١٨]	١٣٧٣
﴿وَأَقْصِدْ﴾ [لقمان: ١٩]	٥٦٨
﴿يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]	٧٠٨
﴿مَا خَلَقُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨]	٧٢٢
﴿وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]	١٤٦٥
﴿فِي الْبَحْرِ يَنْعَمَتِ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٣١]	١٤٢٢
﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ [لقمان: ٣٤]	١٦١٢
﴿يَا أَيُّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]	٩٥٢
سورة السجدة	
﴿لَا رَبَّ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢]	٥٩٩
﴿وَمِنَ السَّمَاءِ إِلَى﴾ [السجدة: ٥]	٩١٩، ٨٦١، ٨٥٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ﴾ [السجدة: ٩]	٧٥٩
﴿إِذْ أَضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ آءِ تَالْفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [السجدة: ١٠]	٩٠١
﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]	٦٠١
﴿يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]	٦٠١
﴿الْمَأْوَى﴾ [السجدة: ١٩]	٩٣٩
﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً﴾ [السجدة: ٢٤]	٩١٢
﴿الْمَاءَ إِلَى﴾ [السجدة: ٢٧]	٩٢٨
﴿وَأَنْظِرْ إِنَّهُمْ﴾ [السجدة: ٣٠]	١٣٦٦
سورة الأحزاب	
﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ١]	١٨٥٧
﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢]	١٨٥٧
﴿الَّتِي﴾ [الأحزاب: ٤]	١٦١
﴿مِنْهُمْ أَتَهْتِكُ﴾ [الأحزاب: ٤]	١٠٤٦
﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]	١٠٦٧
﴿الَّتِي أُولَى﴾ [الأحزاب: ٦]	٩٢٩
﴿إِلَى أَوْلِيَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]	١٠٦٧
﴿مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب: ٦]	٥٧٤
﴿يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩]	١٨٥٧
﴿جَاءَ مُوَكَّمٌ﴾ [الأحزاب: ١٠]	١٠٦٧
﴿وَلِذْ رَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]	١١٤٦
﴿الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]	١٧٨٩

الصفحة	الآية أو الكلمة
٥٩٦	﴿وَعَدْنَا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١٢]
١١٨٢	﴿قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣]
١٧٢٦	﴿إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوءًا﴾ [الأحزاب: ١٧]
٩٣٨	﴿الْبَاسُ﴾ [الأحزاب: ١٨]
١٣٢٤	﴿أَشِخَّةٌ﴾ [الأحزاب: ١٩]
١٣٢٣	﴿أُسْوَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]
٩٢٠	﴿شَاءَ أَوْ يَتُوبَ﴾ [الأحزاب: ٢٤]
٦٨٧	﴿صَيَّا صِيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦]
٩٥٤	﴿لَمْ تَطْشُوهُمَا﴾ [الأحزاب: ٢٧]
٨٧٤	﴿لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتُ﴾ [الأحزاب: ٣٢]
٩١٩	﴿مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتُ﴾ [الأحزاب: ٣٢]
٥٧٠	﴿تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]
٩٣٠	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [الأحزاب: ٤٥]
١٦٢٩	﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٩]
٦٨٧	﴿عَلَيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٤٩]
٩٣٠	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَعْلَلْنَا﴾ [الأحزاب: ٥٠]
٩٢١، ٩١٩، ٨٧٤	﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]
٩٢٩	﴿إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]
١٤٨٢	﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]
٩٧٥	﴿تُرْجَى﴾ [الأحزاب: ٥١]
٩٧٦	﴿تُرْجَى مِنْ شَاءَ﴾ [الأحزاب: ٥١]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَتَقْوَى﴾ [الأحزاب: ٥١]	٩٣٧
﴿وَتَقْوَى إِلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]	٩٤٣
﴿يَحْزَبُ﴾ [الأحزاب: ٥١]	١٩٠
﴿يُوتَ النَّبَى﴾ [الأحزاب: ٥٣]	٩٢١، ٩١٩، ٧٨٥
﴿فَسَلُّوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]	٩٩٣
﴿وَلَا أَتْلُو﴾ [الأحزاب: ٥٥]	١١٤٣
﴿وَلَا أَتْلُو أَخْوَانَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٥]	٩٢٩، ٩١٩، ١٤
﴿الرَّسُولَ﴾ [الأحزاب: ٦٦]	١٧٨٩
﴿السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧]	١٧٨٩
سورة سبأ	
﴿بَلَى﴾ [سبأ: ٣]	١٨٦١
﴿لَا يَعْرُبُ﴾ [سبأ: ٣]	١٧٣٦
﴿وَلَا أَصْغُرُ﴾، ﴿وَلَا أَكْبَرُ﴾ [سبأ: ٣]	١٧٣٦
﴿جَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٧-٨]	١٠٠٥
﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]	٩١١
﴿نَشَأُ﴾ [سبأ: ٩]	٩٤٢
﴿نَخِيفَ بِهِمْ﴾ [سبأ: ٩]	١١٦٩، ٥٧٧
﴿كِسْفًا﴾ [سبأ: ٩]	١٧٨٢
﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾ [سبأ: ٩]	٩١٩
﴿يَجْنَتِيهِمْ﴾ [سبأ: ١٦]	٦٨٧
﴿وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧]	٨٧



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧]	٧٨٨، ١٤
﴿الْقُرَى أَلْقَى﴾ [سبأ: ١٨]	١٣٠٢
﴿قُرَى ظَهْرَةَ﴾ [سبأ: ١٨]	١٣٠٢
﴿رَبَّنَا بَعْدَ﴾ [سبأ: ١٩]	٨٧
﴿وَلَقَدْ صَدَقَ﴾ [سبأ: ٢٠]	١١٤٩
﴿إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣]	٨٧
﴿قَالَ رَبِّكُمْ﴾ [سبأ: ٢٣]	٧٤١
﴿عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [سبأ: ٢٥]	١٤٨١
﴿صَدَدْنَكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢]	٥٦٩
﴿مَنْ أَمِنَ﴾ [سبأ: ٣٧]	١٠٠٥
﴿فِي الْغُرُفَاتِ أَمِنُونَ﴾ [سبأ: ٣٧]	١٤٢٤
﴿أَهْلُوا لَا إِلَهَ إِلَّا كُمْ﴾ [سبأ: ٤٠]	٩١٩
﴿عَلَيْهِمْ أَيْنَتْنَا﴾ [سبأ: ٤٣]	١٠٥١
﴿ثُمَّ نَنْفَكُوا﴾ [سبأ: ٤٦]	٧٥٥
﴿نَنْفَكُوا﴾ [سبأ: ٤٦]	٧٦١
سورة فاطر	
﴿أَوَّلَى﴾ [فاطر: ١]	١٠٨١
﴿أَجْنَحَةٍ﴾ [فاطر: ١]	١٣٢٤
﴿يَشَاءُ إِنَّا﴾ [فاطر: ١]	٩٣٠
﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ [فاطر: ٣]	١٤٢٢
﴿غَيْرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]	١٨٦٦

الصفحة	الآية أو الكلمة
٥٨٢	﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ [فاطر: ٥]
١٨٦٦	﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ [فاطر: ٨]
٥٨٠	﴿يَعْمَرُ﴾ [فاطر: ١١]
١٨٦٦	﴿وَلَا يَنْقُصُ﴾ [فاطر: ١١]
٧٠٥، ٥٧٨	﴿بِشْرِكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤]
٩٣٠	﴿الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ [فاطر: ١٥]
٩٤٢	﴿يَشَأْ﴾ [فاطر: ١٦]
٥٦٩	﴿يَتَلَوَّكْ﴾ [فاطر: ١٩]
١٣٦٥	﴿وَيَا زُبَيْرُ﴾ [فاطر: ٢٥]
١١٧٤	﴿ثُمَّ أَخَذْتُ﴾ [فاطر: ٢٦]
١٠٧١، ٥٦	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]
٩٣٠	﴿الْعُلَمَاءُ ابْتَكَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٢٨]
٤٠	﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَيَا زُبَيْرُ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [فاطر: ٢٥]
١٨	﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]
١٦٧٣	﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٣]
١٤٢٤	﴿عَلَى بَيِّنَاتٍ مِّنْهُ﴾ [فاطر: ٤٠]
٣٧، ٣٣٩، ١٥٨	﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾، ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]
٩٣٠	﴿السَّيِّئِ إِلَّا﴾ [فاطر: ٤٣]
	﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجْدِلُ سُنَّتَ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجْدِلُ سُنَّتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿جَاءَ أَجْلُهُمْ﴾ [فاطر: ٤٥]	٩٢٠
سورة يس	
﴿يَسْ﴾ [يس: ١]	١٢٨٨، ٢٥٤
﴿صِرَاطٍ﴾ [يس: ٤]	١٨٦٩
﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٤]	٥٧٤
﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ﴾ [يس: ٥]	١٨٦٩
﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا﴾ [يس: ٦]	١٣٦٠
﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا﴾ [يس: ٦]	١٣٦٠
﴿الْأَذْقَانِ﴾ [يس: ٨]	٥٧٣
﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٩]	٦٨٧
﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [يس: ١٠]	٨٨١، ٨٧٩
﴿إِلَيْهِمْ أَتَيْنَ﴾ [يس: ١٤]	٦٩١
﴿فَعَزَّزْنَا بِالشِّمِّ﴾ [يس: ١٤]	١٨٦٩، ٥٦٩
﴿أَيْنَ دُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]	١٨٦٩، ٨٩٨، ٨٨٢
﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠]	١٣٠٣
﴿وَمَا لِي﴾ [يس: ٢٢]	٣٧٦، ٣٣٠
﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]	١٤٩٤
﴿ءَاتَّخِذْ﴾ [يس: ٢٣]	٨٧٩
﴿صَيْحَةٍ﴾ [يس: ٢٩]	١٨٦٩، ١٣٢٤
﴿لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]	١٧٤٦
﴿مِنْ ثَمَرِهِ﴾ [يس: ٣٥]	١٦٨٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَا عَمِلْتُمْ أَيدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]	٨٨
﴿وَأَيُّهُم أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُم﴾ [يس: ٤١]	١٧١٢
﴿فَنشَأُ﴾ [يس: ٤٣]	٩٤٢
﴿رَزَقَكُمُ﴾ [يس: ٤٧]	٧٢١
﴿صَبِيحَةً وَحِدَةً﴾ [يس: ٤٩]	١٨٧٠، ٩٦، ٨٨
﴿يَخْصِمُونَ﴾ [يس: ٤٩]	١٤١٦، ١٢٧٤
﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ [يس: ٥٢]	٥٩٧
﴿مَرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]	١٠١٦، ٦٢٣
﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [يس: ٥٢]	١٠١٦
﴿مُتَكِبُونَ﴾ [يس: ٥٦]	٩٥٣
﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠]	٧٤
﴿أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠]	١٤٦٥، ١٢٠٠
﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٠]	١٦٨٣
﴿مَكَابِتِهِمْ﴾ [يس: ٦٧]	١٦٩٣
﴿وَذَلَّلْنَاهَا﴾ [يس: ٧٢]	٥٧٣
﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]	١٢٧٠
﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَنُ﴾ [يس: ٧٧]	١٣١١
﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ﴾ [يس: ٨٠]	٧٥٩
﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ۞ ﴿فَسُبْحَنَ﴾ [يس: ٨٢-٨٣]	١٦١٥
﴿يَبْدِهِ﴾ [يس: ٨٣]	٧٦٧
سورة الصافات	

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَالصَّفَّاتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١]	٧٢٩، ٧٥٤، ٧٨٧، ١٨٧٦، ٨٣٠
﴿قَالَ لَتَجِرَتَ رَجْرًا﴾ [الصافات: ٢]	٧٢٨، ٧٥٤، ٧٨٧
﴿قَالَ تَلَلَيْتَ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣]	٧٥٤، ٧٨٧
﴿الْخُطْفَةِ﴾ [الصافات: ١٠]	١٣٢٢
﴿فَأَسْتَفْهِمُ﴾ [الصافات: ١١]	٦٨٨
﴿إِذْ دَامَتْنا وَكُنَّا نُرِابًا وَعِظْمًا إِذْنا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الصافات: ١٦]	٩٠١
﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]	٥٧٩
﴿لَا تَنَاصِرُونَ﴾ [الصافات: ٢٥]	١٦٤١
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥]	٨٤٧، ٨٧٥
﴿إِنَّا لَنَارِكُوكَ﴾ [الصافات: ٣٦]	٨٩٥
﴿لَنَارِكُوكَ الْهَيْتَنَا﴾ [الصافات: ٣٦]	١٠٤٠
﴿بِكَاسٍ﴾ [الصافات: ٤٥]	٩٣٨
﴿لَذِقْ﴾ [الصافات: ٤٦]	١٣٢٣
﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [الصافات: ٤٦]	١٢٧٠
﴿كَأَنَّهُنَّ﴾ [الصافات: ٤٩]	٩٥٨
﴿إِذْ نَكَ﴾ [الصافات: ٥٢]	٨٩٨
﴿إِذْ نَكَ لَمِنْ﴾ [الصافات: ٥٢]	٨٩٥
﴿إِذْ دَامَتْنا وَكُنَّا نُرِابًا وَعِظْمًا إِذْنا لَمَدِينُونَ﴾ [الصافات: ٥٣]	٩٠١
﴿فَأَنَّهُمْ﴾ [الصافات: ٦٦]	١٠٩٢
﴿أَفْوَاءَ آبَاءَهُمْ﴾ [الصافات: ٦٩]	٨٣٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَيْفُكَا﴾ [الصافات: ٨٦]	٨٩٨، ٨٩٦
﴿أَيْفُكَا ءَالِهَةً﴾ [الصافات: ٨٦]	٨٨٥
﴿فَبَشِّرْنَهُ﴾ [الصافات: ١٠١]	٥٧٤
﴿يَبْنِي﴾ [الصافات: ١٠٢]	١٧٤٢
﴿يَتَأَبَّتْ﴾ [الصافات: ١٠٢]	١٧٥١
﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْبَلْتُوُا الْمَيِينُ﴾ [الصافات: ١٠٦]	١٠٧٠
﴿وَوَظَالِمٌ﴾ [الصافات: ١١٣]	٥٧٢
﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣]	٣٩، ٣٢٨
﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّ﴾ [الصافات: ١٢٦]	١٨٨٢
﴿إِلَٰ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]	١٨٨٢، ١٦٣
﴿وَالَكُمْ لَنُفُورٌ عَلَيْهِمْ مُّصِيبِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]	٥٩١
﴿وَبِالْبَيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٨]	٥٩١
﴿فَنَبَذْنَاهُ﴾ [الصافات: ١٤٥]	٥٧٢
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]	٩١١
﴿الْجِنَّةِ﴾ [الصافات: ١٥٨]	١٣٢٣
﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ﴾ [الصافات: ١٧١]	١١٤٩
﴿إِسْخَاحِهِمْ﴾ [الصافات: ١٧٧]	٥٦٨
﴿الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧]	٥٧٣
سورة ص	
﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]	١٨٨٤، ٦٠٧
﴿وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١]	١٨٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]	٥٦٩
﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [ص: ٣]	٦٠٧
﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]	١٤٢٧
﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]	١٨٨٤، ٨٦١
﴿أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص: ٨]	٩٠٤
﴿خَرَّابٍ رَّحْمَةٍ﴾ [ص: ٩]	٧٤٢
﴿لَيْتَكُنَّ﴾ [ص: ١٣]	٣٩
﴿إِنْ كُلِّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٍ﴾ [ص: ١٤]	٦٠٧
﴿هَؤُلَاءِ إِلَّا﴾ [ص: ١٥]	٩١٩
﴿فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]	١٨٨٤
﴿وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨]	١٣٥٩
﴿نَبِؤُا الْخَصْمِ﴾ [ص: ٢١]	١٠٧٣
﴿إِذْ تَسَوَّرُوا الْمَحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]	١٢٧٧
﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [ص: ٢٢]	١١٤٦
﴿بَغَى﴾ [ص: ٢٢]	٥٦٨
﴿وَلَا تُسْطِطْ﴾ [ص: ٢٢]	٥٤١
﴿هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَبْهَةً﴾ [ص: ٢٣]	٨٨
﴿نَبْهَةً﴾ [ص: ٢٣]	١٣٢٢
﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤]	١١٤٨
﴿لِيَذَّبَرُوا﴾ [ص: ٢٩]	١٨٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قَالَ رَبِّ﴾ [ص: ٣٥]	٧٤١
﴿يُنْصَبُ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]	١٨٨٤
﴿أَرْكُضْ﴾ [ص: ٤٢]	١٣٦٦
﴿فَأَضْرِبْ يَدَكَ﴾ [ص: ٤٤]	١١٨٢
﴿ضِفْنَا﴾ [ص: ٤٤]	٥٧٧
﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا﴾ [ص: ٤٤]	١٨٨٤
﴿بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى﴾ [ص: ٤٦]	١٨٨٤
﴿ذِكْرَى النَّارِ﴾ [ص: ٤٦]	١٣٠٢
﴿وَالْيَسَعَ﴾ [ص: ٤٨]	١٨٨٥ ، ١٦٨٨
﴿مُفْتَحَةً﴾ [ص: ٥٠]	١٣٢٤
﴿مُتَكِينٍ﴾ [ص: ٥١]	١٨٨٥
﴿وَعَسَاقُ﴾ [ص: ٥٧]	١٨٨٥
﴿أَتَّخَذْتَهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]	٩١١
﴿نَبِيًّا عَظِيمٌ﴾ [ص: ٦٧]	١٠٧٣
﴿فَأَنْظِرْنِي إِلَى﴾ [ص: ٧٩]	١٥١٢
﴿الْمُنْظَرِينَ﴾ [ص: ٨٠]	٥٧٣
﴿وَالْحَقَّ﴾ [ص: ٨٤]	٥٧٢
﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ﴾ [ص: ٨٨]	٥٧٠
سورة الزمر	
﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٦]	٧٥٨ ، ٧٥٦
﴿يَخْلُقْكُمْ﴾ [الزمر: ٦]	٧٢١



الصفحة	الآية أو الكلمة
١٨٨٧	﴿فِي بَطُونٍ أَمْهَتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦]
١٦٦٧	﴿أَمْهَتِكُمْ﴾ [الزمر: ٦]
٧٠٣	﴿فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ [الزمر: ٦]
١٨٨٧، ٧٧٢، ٧٦٧	﴿يَرْضَاهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ﴾ [الزمر: ٧]
١٨٨٧، ١٧٦٣	﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الزمر: ٨]
١٨٨٧	﴿أَمَّنْ هُوَ﴾ [الزمر: ٩]
١٤٨٣	﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ﴾ [الزمر: ٩]
١٨٨٧	﴿قُلْ يَاعِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الزمر: ١٠]
٢٥٦	﴿يَتَّبِعِي﴾ [الزمر: ٢٤]
٥٥٩	﴿قُرْءَانًا غَرِيبًا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]
٦٠٠	﴿الَّذِينَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢]
٦٠٠	﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ﴾ [الزمر: ٣٣]
١٠٧١	﴿جَزَاءَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٤]
١٦٩٣	﴿مَكَاتِبِكُمْ﴾ [الزمر: ٣٩]
٥٩	﴿أَسْمَاءَاتٍ﴾ [الزمر: ٤٥]
١٧٦٨	﴿تَقْنَطُوا﴾ [الزمر: ٥٣]
٥٧٦	﴿فَرَطْتُ﴾ [الزمر: ٥٦]
٧٠٥	﴿وَجُوهُهُمْ﴾ [الزمر: ٦٠]
١٦٨٥	﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ﴾ [الزمر: ٦١]
٨٣٠، ٧٨٦	﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزمر: ٦٩]	٩٩٨
﴿وَجَاءَ﴾ [الزمر: ٦٩]	٤٣
﴿فُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧١]	١٨٨٩
﴿الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]	٧٢٨
﴿وَفُتِحَتْ﴾ [الزمر: ٧٣]	١٨٨٩
سورة غافر	
﴿حَمَّ﴾ [١]	١٨٩١
﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦]	١٤٢٤
﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [غافر: ٦]	١٨٩١
﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]	٦٠٠
﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧]	٦٠٠
﴿يُسَبِّحُونَ﴾ [غافر: ٧]	٥٧٤
﴿وَفِيهِمْ عَذَابُ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧]	٦٨٨
﴿وَفِيهِمُ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]	١٨٩١، ٦٨٨
﴿وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾ [غافر: ٩]	١٦٤٣، ١٤٥١
﴿إِذْ تَدْعُونَ﴾ [غافر: ١٠]	١١٤٦
﴿النَّالِقِ﴾ [غافر: ١٥]	٢٠١
﴿يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُونَ﴾ [غافر: ١٦]	٥٨٠
﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [غافر: ٢٠]	١٨٩١
﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١]	٨٩
﴿مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١]	٨٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي﴾ [غافر: ٢٧]	١١٧٦
﴿إِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ [غافر: ٢٧]	١١٧٦، ٦٣٥
﴿وَقَالَ رَجُلٌ﴾ [غافر: ٢٨]	٧٤١، ٦٢
﴿وَإِنْ يَكُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]	٧٤٥، ٧٠٨، ٧٠٣
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ [غافر: ٢٨]	٥٩٦
﴿النَّادِ﴾ [غافر: ٣٢]	٢٠١
﴿وَصَدَّ عَنِ السَّبِيلِ﴾ [غافر: ٣٧]	١٧٦٠
﴿اتَّبِعُونَ أَهْدِيكُمْ﴾ [غافر: ٣٨]	٧٨٦
﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى﴾ [غافر: ٤١]	١٥١٢
﴿الْفَقْرِ﴾ [غافر: ٤٢]	١٢٥٧
﴿الْفَقْرِ ۝ لَا جَرَمَ﴾ [غافر: ٤٢-٤٣]	١٢٩٩
﴿تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [غافر: ٤٣]	١٥١٢
﴿وَأَقْرَضُ﴾ [غافر: ٤٤]	٥٨٣
﴿عُدُّوْا﴾ [غافر: ٤٦]	٥٨٣
﴿الْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]	٧٨٨
﴿فِي النَّارِ لِحِزْنَةٍ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٤٩]	١٣٠٠
﴿وَمَا دُعُوا الْكَافِرِينَ﴾ [غافر: ٥٠]	١٠٧٠
﴿كَبُرَتْ مَا هُمْ بِكَافِرِينَ﴾ [غافر: ٥٦]	١٣٦٤
﴿الْمُسَوِّءِ﴾ [غافر: ٥٨]	٨٦٠
﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ﴾ [غافر: ٦٠]	١٦٧٤
﴿جَعَلَ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦١، ٦٤، ٧٩]	٧٥٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿كُنْ فَيَكُونُ ۝ أَلَمْ تَرَ﴾ [غافر: ٦٨-٦٩]	١٦١٥
﴿أَبْنِ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُونَ﴾ [غافر: ٧٣]	١٤٦٠
﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [غافر: ٧٨]	٩٢٠
﴿حَاجَةٌ﴾ [غافر: ٨٠]	١٣٢٢
﴿جَاءَ تَهُمُ رُسُلُهُمْ﴾ [غافر: ٨٣]	١٢٦٨
﴿قَالُوا أَمَنَّا﴾ [غافر: ٨٤]	٨٥٨
﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ۖ﴾ [غافر: ٨٥]	١٤٢٣
سورة فصلت	
﴿أَيُّنَكُمْ﴾ [فصلت: ٩]	٩٨٩، ٨٩٥
﴿أَيُّنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ [فصلت: ٩]	٨٩٦
﴿وَلَا أَرْضُ أَتَيْنَا﴾ [فصلت: ١١]	١٠٢٨
﴿طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]	٨٢١
﴿أَنْذَرْتَكُمْ﴾ [فصلت: ١٣]	٥٧٣
﴿جَزَاءُ بَعْدَاءِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٢٨]	٩٢٩
﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءُ﴾ [فصلت: ٢٨]	٧٣٥
﴿أَرْنَا الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]	١٦١٨
﴿الَّذِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]	٨٥٥
﴿نَحْنُ أَوْلَىٰ أَوْكُمْ﴾ [فصلت: ٣١]	١٠٦٧
﴿أَدْفَعِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ﴾ [فصلت: ٣٤]	٦٥٣
﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [فصلت: ٣٦]	٧٠١

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يُلْحِذُونَ﴾ [فصلت: ٤٠]	١٧١٢
﴿مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]	١١٨٧
﴿أَعْجَمِيٍّ وَعَرَبِيٍّ﴾ [فصلت: ٤٤]	٨٨٦
﴿وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمِيٍّ﴾ [فصلت: ٤٤]	١٣٠١
﴿مَنْ عَمِلَ﴾ [فصلت: ٤٦]	١١٨٧
﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ [فصلت: ٤٦]	٦١٠
﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]	٦١٠
﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]	٦٧٢
﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ﴾ [فصلت: ٤٧]	١٤٢٤
﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ﴾ [فصلت: ٥٠]	٧٣٦
﴿وَنَقَا بَجَانِهِ﴾ [فصلت: ٥١]	١٧٨١
سورة الشورى	
﴿حَمْدٌ﴾ [الشورى: ١]	١٨٩٧
﴿عَسَقٌ﴾ [الشورى: ٢]	١٨٩٧، ١٨٠١
﴿يُوحِي إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ٣]	١٨٩٧
﴿تَعَكَّدُ السَّمَوَاتُ﴾ [الشورى: ٥]	١٨٩٧، ١٨٠١
﴿يَنْفَطِرْنَ﴾ [الشورى: ٥]	١٨٩٧، ١٨٠١
﴿وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [الشورى: ٥]	٧٩٤
﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾ [الشورى: ٦]	١١٤٢
﴿عَلَيْهِمْ وَمَا﴾ [الشورى: ٦]	٥٨١
﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ﴾ [الشورى: ١١]	٧٥٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [الشورى: ١١]	٧٥٦
﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الشورى: ١٣]	١٦١٦
﴿أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الشورى: ١٤]	١٣٠٣
﴿نُفُوسِهِمْ مِّنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]	١٨٩٧، ٧٦٦
﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الشورى: ٢١]	١٠٧٠
﴿وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]	٧١٤
﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣]	١٦٥٢
﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٣]	١٨٩٧، ١٣٩٧
﴿الْمَوَدَّةُ﴾ [الشورى: ٢٣]	١٦٢
﴿يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٤، ٢٣]	٩٤٢
﴿مَا نَفَعُلُونَ﴾ [الشورى: ٢٥]	١٨٩٧
﴿يَشَاءُ إِنَّهُ﴾ [الشورى: ٢٧، ٥١]	٩٣٠
﴿وَيُبَشِّرُ رَحْمَتَهُ﴾ [الشورى: ٢٨]	٧٥٠
﴿دَابَّةٍ﴾ [الشورى: ٢٩]	٧٨٦
﴿فِيمَا كَسَبَتْ﴾ [الشورى: ٣٠]	١٨٩٨
﴿الرَّيْحُ﴾ [الشورى: ٣٣]	١٨٩٨
﴿كَثِيرًا لَّا تُمْ﴾ [الشورى: ٣٧]	١٨٩٨
﴿يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]	١٣٦٢
﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ﴾ [الشورى: ٤٠]	١٠٧١
﴿وَأَصْلَحَ﴾ [الشورى: ٤٠]	٥٦٧
﴿أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [الشورى: ٤٧]	٧١٧، ٧١٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَسْأَلُ إِنشَاءً﴾ [الشورى: ٤٩]	٩٣٠
﴿أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]	١٠٧١
سورة الزخرف	
﴿قُرْءَانًا﴾ [الزخرف: ٣]	١٥٩
﴿أَمِ الْكِتَابِ﴾ [الزخرف: ٤]	١٩٠٠، ١٦٦٦
﴿الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥]	١٣٦٠
﴿جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ﴾ [الزخرف: ١٠]	٧٥٩
﴿مَهْدًا﴾ [الزخرف: ١٠]	١٩٠٠
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا﴾ [الزخرف: ١٠]	٧٥٩
﴿مَيْتًا﴾ [الزخرف: ١١]	١٩٠٠، ١٣٢٢
﴿تُخْرِجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]	١٩٠٠، ١٧٠١
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ﴾ [الزخرف: ١٢]	٧٥٩
﴿مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]	٩٧٥
﴿أَوْ مِنْ يُنْشَأُ﴾ [الزخرف: ١٨]	١٠٩٧
﴿يُنْشَأُ فِي الْحِلْيَةِ﴾ [الزخرف: ١٨]	١٩٠٠، ١٠٧٣
﴿عِبْدُ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ١٩]	١٩٠٠
﴿أَشْهَدُوا﴾ [الزخرف: ١٩]	١٩٠٠
﴿قَتَلَ أَوْلُوهُ﴾ [الزخرف: ٢٤]	١٩٠١
﴿أَوْلَوْ جِثَّتْكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤]	١٩٠١
﴿وَقَوْمَهُ إِنِّي﴾ [الزخرف: ٢٦]	٧٦٥
﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]	١٤٢٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قَسَمْنَا﴾ [الزخرف: ٣٢]	٥٧٤
﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٣٢]	١٤٢٢
﴿سُقُقًا﴾ [الزخرف: ٣٣]	١٩٠١
﴿وَسُرُّرًا عَلَيْهَا يَتَكُونُ﴾ [الزخرف: ٣٤]	١٩٠١، ٥٩١
﴿وَزُخْرُفًا﴾ [الزخرف: ٣٥]	٥٩١
﴿لَمَّا مَتَّعُ﴾ [الزخرف: ٣٥]	١٧٤٦
﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]	١١٨٢
﴿أَفَأَنْتَ﴾ [الزخرف: ٤٠]	٩٥٨
﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]	١٦٦٤
﴿أَوْ نُرِيَنَّكَ﴾ [الزخرف: ٤٢]	١٦٦٤
﴿يَتَكُونُ﴾ [الزخرف: ٣٤]	٩٥٤
﴿لَذِكْرُكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]	٧٠٣
﴿وَمَا نُرِيهِمْ﴾ [الزخرف: ٤٨]	٦٨٧
﴿يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩]	١٤٥١
﴿وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي﴾ [الزخرف: ٥١]	٩٩٨
﴿أَسْوِرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الزخرف: ٥٣]	١٨٠
﴿إِنَّا إِلَهُتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]	٨٣٣، ٨٨٣، ٨٩٤، ٨٩٥
﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨]	١١٨٨
﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]	١٥٩٧
﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الزخرف: ٨٣]	١٤٨٢



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]	١٨٠١
﴿فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]	٩٣٤، ٩١٩، ٨٧٤
﴿فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩]	١١٨٣، ٧٣٤، ٥٧١
سورة الدخان	
﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ﴾ [الدخان: ٧]	١٩٠٥
﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ [الدخان: ١٦]	١٩٠٥، ١٧١٣
﴿الْبَطْشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]	١٣٢٤، ٥٦٩
﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٩]	١٤٦٥، ١٢٠٠
﴿عُذْتُ﴾ [الدخان: ٢٠]	١٩٠٥
﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي﴾ [الدخان: ٢٣]	١٩٠٥، ١٧٤٥
﴿فَنَكِهَيْنَ﴾ [الدخان: ٢٧]	١٩٠٥
﴿إِسْرَءِيلَ﴾ [الدخان: ٣٠]	٨٥٨
﴿بَلَّغُوا مُبِيتِ﴾ [الدخان: ٣٣]	١٠٧٠
﴿لَا يَغْنِي مَوْلَى﴾ [الدخان: ٤١]	١٣٠١
﴿عَنْ مَوْلَى﴾ [الدخان: ٤١]	١٣٠١
﴿شَجَرَتِ الرَّقُومِ﴾ [الدخان: ٤٣]	١٤٢٣
﴿كَالْمُهَلِّ يَغْلَى﴾ [الدخان: ٤٥]	١٩٠٥
﴿خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَى﴾ [الدخان: ٤٧]	٧٦٦
﴿الْمَوْتَةَ﴾ [الدخان: ٥٦]	١٣٢٢
سورة الجاثية	
﴿يَا أَيُّهَا لِقَوْمِ﴾ [الجاثية: ٤، ٥]	١٩٠٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأَيُّهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]	١٩٠٧
﴿أَتَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٩]	٩٥٠، ١٣
﴿مَنْ يَجْزِ الْأَيْمُ﴾ [الجاثية: ١١]	١٩٠٧
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾ [الجاثية: ١٤]	١٩٠٧
﴿أَجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾ [الجاثية: ٢١]	١٠٧٥
﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ﴾ [الجاثية: ٢٥]	١٩٠٧
﴿كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى﴾ [الجاثية: ٢٨]	١٩٠٨
﴿وَالسَّاعَةُ لَارِيبَ فِيهَا﴾ [الجاثية: ٣٢]	١٩٠٨
﴿أَتَتَّخِذْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ [الجاثية: ٣٥]	٩٥٠، ١٣
﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا﴾ [الجاثية: ٣٥]	١٧٠١
سورة الأحقاف	
﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾ [الأحقاف: ١٠]	٧٣٦
﴿لِيُنْذِرَ الَّذِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢]	١٩٠٩
﴿بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾ [الأحقاف: ١٥]	١٩٠٩
﴿ذُرِّيَّتِي إِنِّي﴾ [الأحقاف: ١٥]	١٥١٢
﴿أَفِ﴾ [الأحقاف: ١٧]	١٧٧٨
﴿أَتَعِدَّانِي﴾ [الأحقاف: ١٧]	٨٣٠، ٧٨٦
﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]	٨٨٧
﴿وَأُتْلَعُكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٣]	١٧٠٦
﴿مُطْرَرًا﴾ [الأحقاف: ٢٤]	١٣٦٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]	١٤٨٢
﴿وَأَفْعِدَّةٌ﴾ [الأحقاف: ٢٦]	١٣٢٤
﴿بَلْ ضَلُّوا﴾ [الأحقاف: ٢٨]	١١٥٧
﴿وَإِذْ صَرَفْنَا﴾ [الأحقاف: ٢٩]	١١٤٦
﴿أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]	٧٨٥
﴿أُولَئِكَ أُولَئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]	٩٣٤، ٩٢٠، ٨٦١
سورة محمد - ﷺ	
﴿كَفَر عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢]	١٠٧٥
﴿أَتَخْتَمُوهُمْ﴾ [محمد: ٤]	٥٧٠
﴿بِنَاءِ اللَّهِ﴾ [محمد: ٤]	٧٨٥
﴿دَمَّرَ﴾ [محمد: ١٠]	٥٨٠
﴿الضَّلَاحَتِ﴾ [محمد: ١٢]	٧٢٧
﴿أَنْهَرُ﴾ [محمد: ١٥]	١١٨٧
﴿لِلشَّارِبِينَ﴾ [محمد: ١٥]	١٢٧٠
﴿مَنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ [محمد: ١٥]	١٣٠٣، ١٣٠١
﴿بَعْنَةً﴾ [محمد: ١٨]	١٣٢٢
﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]	١١٧
﴿جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]	٩٢٠
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]	٨٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَمَثَلُكُمْ﴾ [محمد: ١٩]	١٢٥٢
﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ [محمد: ٢٠]	١١٥٢
﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ﴾ [محمد: ٢٥]	١٣٦٧
﴿وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨]	١٦٥٠
﴿رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨]	١٧٩
﴿تَتَوَلَّوْا﴾ [محمد: ٣٨]	٥٦٩
سورة الفتح	
﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: ٢]	٧٣٧
﴿الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَنْتُمُ السَّوْءَ﴾ [الفتح: ٦]	١٤٢٥
﴿السَّوْءَ﴾ [الفتح: ٦]	٨٥٠
﴿وَتُعْزِرُوهُ وَتُقِرُّوهُ﴾ [الفتح: ٩]	٦٠٢
﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩]	٦٠٢
﴿عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]	٧٦٦
﴿عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]	٧٦٥
﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]	١١٥٧
﴿وَوَظَنَنْتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢]	١٤٢٥
﴿وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفتح: ١٤]	٧٢٤
﴿يُدْخِلُهُ﴾، ﴿يُعَذِّبُهُ﴾ [الفتح: ١٧]	١٦٦٧
﴿أَنْ تَطْفُوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]	٩٥٤
﴿إِذَا جَعَلَ﴾ [الفتح: ٢٦]	١١٤٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَجُوهِهِم﴾ [الفتح: ٢٩]	٥٧٠
﴿أَخْرَجَ شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]	٧٣١
﴿شَطَطَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]	١٠٣٤
سورة الحجرات	
﴿لَا تُقَدِّمُوا﴾ [الحجرات: ١]	١٩١٦
﴿الْحُجُرَاتِ﴾ [الحجرات: ٤]	١٩١٦
﴿حَقَّ تَقِيَّةٌ﴾ [الحجرات: ٩]	٨٦٠
﴿تَقِيَّةٌ﴾ [الحجرات: ٩]	٨٧٥
﴿حَقَّ تَقِيَّةٌ إِلَى﴾ [الحجرات: ٩]	٩٢٨
﴿بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]	١٩١٦
﴿وَلَا فِسَاءَ مِّنْ فِسَاءٍ﴾ [الحجرات: ١١]	١٠٣١
﴿وَلَا تَنَابَرُوا﴾ [الحجرات: ١١]	١٧٢٤
﴿يَتَسَّ الْأَسْمُ﴾ [الحجرات: ١١]	٩٩٦
﴿لَمْ يَتَّب﴾ [الحجرات: ١١]	٥٤١
﴿وَمَنْ لَمْ يَتَّب فَأُولَئِكَ﴾ [الحجرات: ١١]	١١٦٢
﴿أَجْتَنُوا﴾ [الحجرات: ١٢]	٥٧١
سورة ق	
﴿أَءِذَا﴾ [ق: ٣]	١٩١٧، ١٥٩
﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [ق: ٣]	٨٩٦
﴿طَلَعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: ١٠]	٨٩، ٨٨
﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ﴾ [ق: ١٩]	١١٥٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]	٨٨، ٨٥
﴿أَمْتَلَأْتُ﴾ [ق: ٣٠]	١٠٦٢
﴿خَلَقْنَا﴾ [ق: ٣٨]	٥٤١
﴿سِتَّةٌ﴾ [ق: ٣٨]	١٣٢٢
سورة الذاريات	
﴿وَالَّذِينَ ذُرُّوا﴾ [الذاريات: ١]	١٩١٨، ٧٥٤
﴿وَقَرَأَ﴾ [الذاريات: ٢]	١١
﴿فَالْجُرِيتِ يُسْرًا﴾ [الذاريات: ٣]	١٦٠٧
﴿لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥]	٥٧٢
﴿ذَاتِ الْحُبِّ﴾ [الذاريات: ٧]	١٤٢٩
﴿وَقِ أَنْفُسَكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١]	٧٨٦
﴿مِثْلَ مَا﴾ [الذاريات: ٢٣]	١٩١٨
﴿حَدِيثٌ ضَيْفٌ﴾ [الذاريات: ٢٤]	٧٣١
﴿حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الذاريات: ٢٤]	١٦١٦
﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الذاريات: ٢٥]	١١٤٦
﴿قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥]	١٧٤٤
﴿الرَّيْحِ الْعَقِيمِ﴾ [الذاريات: ٤١]	١٦٢١
﴿يَأْتِيكَ﴾ [الذاريات: ٤٧]	١٠٨٣، ١٦٢، ١٤١
﴿خَلَقْنَا﴾ [الذاريات: ٤٩]	٥٤١
﴿مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي﴾ [الذاريات: ٦٠]	٦٩٠
سورة الطور	

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَنَكِهَيْنَ﴾ [الطور: ١٨]	١٩١٩
﴿الْحَقْنَاهُمْ ذُرِّيَّتَهُم﴾ [الطور: ٢١]	١٩١٩، ١٧١٢
﴿ذُرِّيَّتَهُمْ بِأَيْمَنِ﴾ [الطور: ٢١]	١٩١٩
﴿الْنَّهْم﴾ [الطور: ٢١]	١٩١٩
﴿لَا لَعْنُ فِيهَا وَلَا تَأْسِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣]	١٥٩٨
﴿لَوْزُ﴾ [الطور: ٢٤]	٩٣٦
﴿فَذَكَرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٢٩]	١٤٢٢
﴿خَزَائِنُ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٣٧]	٧٤٢
﴿الْمُصَيِّطُونَ﴾ [الطور: ٣٧]	٤٥
﴿وَأَنْ يَرَوْا كِسْفًا﴾ [الطور: ٤٤]	١٧٨٣
﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور: ٤٨]	١١٦٩
﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [الطور: ٤٩]	٥٧١
سورة النجم	
﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]	١٩٢٢، ١٠٧٧
﴿الْفُؤَادُ﴾ [النجم: ١١]	٩٥٠
﴿أَقْمَرُونَهُ﴾ [النجم: ١٢]	١٩٢٢
﴿وَإِذْ يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦]	١٣١٨
﴿زَاغَ﴾ [النجم: ١٧]	١٢٦٨
﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨]	١٠٧٧
﴿رَأَى﴾ [النجم: ١٨]	٧٨٥
﴿اللَّتِ﴾ [النجم: ١٩]	١٩٢٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿ تِلْكَ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْمُرْ كُنُوزَكَ بِالنِّجْمِ: ٢٢ ﴾	١٩٢٣، ٩٤٦
﴿ عَنْ مَنْ تَوَلَّى ﴾ [النجم: ٢٩]	١٣١٨
﴿ وَلَقَدْ يُرِيدُ إِلَّا أَلْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [النجم: ٢٩]	١٣١٧
﴿ كَبِيرًا إِلَٰهًا ﴾ [النجم: ٣٢]	١٨٩٨
﴿ أَجِنَّةٌ ﴾ [النجم: ٣٢]	١٣٢٣
﴿ يُطْوَونَ أَمْهَتِكُمْ ﴾ [النجم: ٣٢]	١٦٦٧
﴿ أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ ﴾ [النجم: ٣٥]	٩٤٣، ٩٣٨
﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ [النجم: ٣٧]	١٦١٦
﴿ ثُمَّ يُجْزَنُ ﴾ [النجم: ٤١]	١٣١٨
﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۖ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا ﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]	٧٥٩، ٧٥٦
﴿ النَّشْأَةُ ﴾ [النجم: ٤٧]	٤٣
﴿ أَغْنَى ﴾ [النجم: ٤٨]	١٣١٨
﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى ۖ وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى ﴾ [النجم: ٤٨-٤٩]	٧٥٥
﴿ عَادًا الْأُولَى ﴾ [النجم: ٥٠]	٨٤٠، ٨٤١، ٨٦٥، ٨٦٩
﴿ وَثُمُودَ أَمَّا أَتَقَنَ ﴾ [النجم: ٥١]	١٧٨٩، ١٧٤٤
﴿ وَالْمُؤَنَّفَكَةُ ﴾ [النجم: ٥٣]	٩٤٦، ٩٣٦
﴿ فَفَنَسَّهَا ﴾ [النجم: ٥٤]	١٣١٨
﴿ فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَبِّكَ ﴾ [النجم: ٥٥]	٩٥٢
﴿ فَيَأْتِيءَ الْآءَ رَبِّكَ نَسْمَارَى ﴾ [النجم: ٥٥]	٧٥٥



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿نَتَمَارَى﴾ [النجم: ٥٥]	٧٦١
﴿أَزِفَتِ الْأَرْفَةُ﴾ [النجم: ٥٧]	١٠٠٠
﴿الْحَدِيثُ تَعَجُّبُونَ﴾ [النجم: ٥٩]	٧٣١
سورة القمر	
﴿مُرْ دَجْرُ﴾ [القمر: ٤]	٥٧٢
﴿تُعْنِ النَّذْرُ﴾ [القمر: ٥]	١٣٦٣
﴿فَفَتَحْنَا﴾ [القمر: ١١]	١٦٨٤
﴿ذَاتِ الْوَجْجِ﴾ [القمر: ١٣]	١٤٢٩
﴿أَلْقَى الذِّكْرَ عَلَيْهِ﴾ [القمر: ٢٥]	٩٠٤
﴿وَنَبِّهَهُمْ﴾ [القمر: ٢٨]	٩٤٣، ٩٣٧
﴿ءَالِ لُوطٍ﴾ [القمر: ٣٤]	٧١٠، ٧٠٩
﴿وَنَذِرُ﴾ [القمر: ٣٧]	١٤
﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُمُ﴾ [القمر: ٣٨]	١١٤٩
﴿جَاءَ ءَالُ﴾ [القمر: ٤١]	٩٢٠
﴿جَاءَ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [القمر: ٤١]	٩٣٤، ٨٣٣
﴿وَجُوهِهِمْ﴾ [القمر: ٤٨]	١٤
﴿مَسَّ سَقَرُ﴾ [القمر: ٤٨]	٧٠٢
﴿مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]	٧٣٦
سورة الرحمن	
﴿وَالْقَمَرُ﴾ [الرحمن: ٥]	١٣٦٣
﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ [الرحمن: ٨]	١١٩٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِينَ﴾ [الرحمن: ٢٢]	٩٤٦، ٩٣٨
﴿كُلِّ مَنْ عَلَيْهَا فَإِنَّ﴾ [الرحمن: ٢٦]	٥٨٧
﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]	٥٨٧
﴿وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]	١٢٧٠
﴿آيَةَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]	١٤٥١
﴿وَرَدَّةٌ﴾ [الرحمن: ٣٧]	١٣٦٨
﴿مِنْ لِّسْتَبْرِقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]	٩٨٠
﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]	١٣٠٣، ١٣٠٢
﴿فِيهِنَّ﴾ [الرحمن: ٥٦]	٦٨٧
﴿فِيهِمَا﴾ [الرحمن: ٦٦]	٦٨٧
سورة الواقعة	
﴿إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ﴾ [الواقعة: ٤]	١٤٠٩
﴿ثُلَّةٌ﴾ [الواقعة: ١٣]	١٣٢٣
﴿وَكَاثِبٌ﴾ [الواقعة: ١٨]	٩٣٨
﴿كَأَمْثِلِ الَّذِينَ﴾ [الواقعة: ٢٣]	١٠٢٧
﴿وَوَطْلِحَ مَنْصُورٌ﴾ [الواقعة: ٢٩]	٨٩، ٨٨
﴿أَيُّدَا مِتْنَا﴾ [الواقعة: ٤٧]	٨٩٨
﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا ثَرْبًا وَعِظْمًا أَوْ نَا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الواقعة: ٤٧]	٩٠١
﴿فَالْمُتُونَ﴾ [الواقعة: ٥٣]	٩٥٣
﴿النَّشَاةُ﴾ [الواقعة: ٦٢]	٤٣
﴿فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ هُونًا﴾ [الواقعة: ٦٥]	١٦٤١، ٧٨٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِنَّا الْمَغْرُمُونَ﴾ [الواقعة: ٦٦]	٨٩٩
﴿هَآءَ أَنْتُمْ﴾ [الواقعة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]	٩٠٤، ٨٧٩، ٨٥٨
﴿الْمُنْشِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧٢]	٩٥٣
﴿جَنِّدٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]	١٤٠٩
﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]	١٥١، ١٥٠
﴿وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩]	١٤٢٣
سورة الحديد	
﴿يَنْزِلُ﴾ [الحديد: ٤]	١٩٣٣، ١٦١٢
﴿تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الحديد: ٥]	١٩٣٣
﴿أَخَذَ مِيثَاقَهُمْ﴾ [الحديد: ٨]	١٩٣٣، ٦٥
﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ﴾ [الحديد: ١٠]	١٩٣٣
﴿فِي ضَعْفَةٍ﴾ [الحديد: ١١]	١٦٣٠
﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٤]	٩٢٠
﴿يُؤْخَذُ مِنْكُمْ﴾ [الحديد: ١٥]	١٩٣٣
﴿وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]	١٩٣٣
﴿وَلَا يَكُونُوا﴾ [الحديد: ١٦]	١٩٣٤
﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ﴾ [الحديد: ١٦]	١٣٩١
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]	١٩٣٤
﴿يُضَعَّفُ﴾ [الحديد: ١٨]	١٩٣٤، ١٦٣٠
﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]	١٤٨٢
﴿بِمَاءِ اتَّعَمَّكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]	١٩٣٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ﴾ [الحديد: ٢٤]	٨٨، ٤١
﴿ثَوَحَّاوِ ابْرِهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]	١٦١٦، ٢٥٣
﴿النَّبُوءَةُ﴾ [الحديد: ٢٦]	٩٧٥
﴿رَأْفَةً﴾ [الحديد: ٢٧]	١٩٣٤
سورة المجادلة	
﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١]	١٩٣٥، ١١٤٩
﴿يُظَاهِرُونَ﴾ [المجادلة: ٢، ٣]	١٩٣٥
﴿الَّتِي﴾ [المجادلة: ٢]	١٩٣٥
﴿مَا يَكُونُ﴾ [المجادلة: ٧]	١٩٣٥
﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨، ٩]	١٤٢٣
﴿لِيَحْزُنَ الَّذِينَ﴾ [المجادلة: ١٠]	١٦٦٠
﴿الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: ١١]	١٩٣٦
﴿ءَآسَفَقْتُمْ﴾ [المجادلة: ١٣]	٨٧٩، ٧٨٧
﴿حَكَادَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]	٨٢١
سورة الحشر	
﴿الرُّعْبَ﴾ [الحشر: ٢]	١٩٣٧
﴿يُخْرِتُونَ﴾ [الحشر: ٢]	١٩٣٧
﴿وَمَنْ يُشَاقِ اللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]	١٦٧٩، ١٤٨
﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧]	١٩٣٧
﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]	١٨٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَرِضُونَا﴾ [الحشر: ٨]	١٩٣٨
﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: ٩]	٩٥٥
﴿خَصَاصَةً﴾ [الحشر: ٩]	١٣٢٦
﴿لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]	١٧٠٣، ٢٦٠
﴿وَلَئِنْ قُوْلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢]	١٧٠٣
﴿فِي قُرَى﴾ [الحشر: ١٤]	١٣٠٣
﴿فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤]	١٣٠١
﴿شَدِيدٌ تَحْسِبُهُمْ﴾ [الحشر: ١٤]	٧٠٣
﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الحشر: ١٧]	١٠٧١
﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الحشر: ٢٢]	٨٤٦
﴿الْخَلْقُ﴾ [الحشر: ٢٤]	٦٢٢
﴿الْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤]	٦٢٢
﴿الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]	١٢٢٢
سورة الممتحنة	
﴿مَرْضَانِي﴾ [الممتحنة: ١]	١٩٣٩
﴿إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١]	٦٨٧
﴿أَعْلَمُ بِمَا﴾ [الممتحنة: ١]	١٩٣٩، ٧٥٠
﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]	٥٩٧
﴿إِنْ يَشْفَوْكُمْ﴾ [الممتحنة: ٢]	٥٧٠
﴿يَقْضِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ٣]	١٩٣٩
﴿أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]	١٦١٦

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿إِنَّا بَرَاءٌ لَّكَ﴾ [المتحنة: ٤]	١٠٧٠
﴿بَرَاءٌ لَّكَ﴾ [المتحنة: ٤]	٨٧٧
﴿وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا﴾ [المتحنة: ٤]	٩٢٩
﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ﴾ [المتحنة: ١٢]	٩٣٠
﴿عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ [المتحنة: ١٢]	١٤٦٥، ١٢٠٠
﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ﴾ [المتحنة: ١٢]	١٤٦٥
﴿أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلُهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٢]	١٤٣٥، ٦٨٩
سورة الصف	
﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الصف: ١]	٥١٥
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ تَقُولُوا﴾ [الصف: ٢]	٥١٥
﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٣]	٥١٥
﴿تُجِجُكُم مِّنْ﴾ [الصف: ١٠]	١٦٨٥
﴿يَغْفِرَ لَكُمُ﴾ [الصف: ١٢]	١١٦٩
﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [الصف: ١٤]	١٣٠٢
﴿لِلْحَوَارِيِّينَ﴾ [الصف: ١٤]	١٢٧٠
﴿أَنْصَارَ اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]	٤٤
﴿لِلْحَوَارِيِّينَ﴾ [الصف: ١٤]	١٢٧٠
سورة الجمعة	
﴿قَبْلُ﴾ [الجمعة: ٢]	٥٦٨
﴿التَّوْرَةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]	٧٤٥، ٧٢٦
﴿فَاسْعَوْا﴾، ﴿فَاقْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]	٩٦، ٩٤، ٨٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]	٧٤١
﴿مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ الْيَجْرِ﴾ [الجمعة: ١١]	٧١٥
سورة المنافقون	
﴿كَانَ﴾ [المنافقون: ٤]	٩٥٨
﴿لَوْ﴾ [المنافقون: ٥]	٥٨٣
﴿أَسْتَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦]	١٩٤١، ٩١١
﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾ [المنافقون: ٩]	١٩٤١
﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]	١٩٤١، ٤٦
﴿جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]	٩٢٠
﴿خَيْرٌ لِّمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ١١]	١٩٤١
سورة التغابن	
﴿خَلَقَكُمْ﴾ [التغابن: ٢]	٧٠٢
﴿يَعْلَمُ مَا﴾ [التغابن: ٤]	٧٥٠
﴿نَبَأُ الَّذِي﴾ [التغابن: ٥]	١٠٧٣
﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ﴾ [التغابن: ٩]	١٩٤١
﴿يُكَفِّرُ عَنْهُ﴾، ﴿وَيُدْخِلُهُ﴾ [التغابن: ٩]	١٦٦٧
سورة الطلاق	
﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا﴾ [الطلاق: ١]	٩٣٠
﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١]	١١٤٨
﴿وَالَّذِي يَلِينُ﴾ [الطلاق: ٤]	٧٤٦، ٧١٩، ٧١٨
﴿ثَلَاثَةً﴾ [الطلاق: ٤]	١٣٢٢

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأُولَئِكَ الْأَتَّحَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ <sup>٤</sup> ﴾ [الطلاق: ٤]	٤٧٨
﴿أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ <sup>٤</sup> ﴾ [الطلاق: ٤]	١٤٣٥
﴿حَيْثُ سَكَنَتْ﴾ [الطلاق: ٦]	٧٣١
﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]	٧٤٤
﴿وَكَاثِنٍ﴾ [الطلاق: ٨]	١١٨٧
﴿مُيِّنَتٍ﴾ [الطلاق: ١١]	١٦٦٨
﴿وَيُدْخِلُهُ﴾ [الطلاق: ١١]	١٦٦٧
﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]	١٤٣٥
سورة التحريم	
﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحريم: ١]	٧٠٣
﴿الَّتِي إِلَى﴾ [التحريم: ٣]	٩٣٠
﴿وَرِنْ تَظْهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٤]	١٦١١
﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]	١٤٥١
﴿طَلَّقَكَ﴾ [التحريم: ٥]	٧٤٥، ٧٢٢
﴿أَنْ يُبَدِّلَهُ﴾ [التحريم: ٥]	١٧٩٢
﴿تَبَيَّنَتْ﴾ [التحريم: ٥]	١٠٩٣، ٣٤١
﴿أَمْرَاتٍ نَوْجٍ وَأَمْرَاتٍ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]	١٤٢٢
﴿وَأَمْرَاتٍ لُوطٍ﴾ [التحريم: ١٠]	١٤٢٢
﴿أَدْخِلَا النَّارَ﴾ [التحريم: ١٠]	٨٣٢
﴿أَمْرَاتٍ فِرْعَوْنَ﴾ [التحريم: ١١]	١٤٢٢
﴿أَبْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢]	١٤٢٣، ١٢٧٨



الآية أو الكلمة	الصفحة
سورة الملك	
﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الملك: ٣]	٧٨٨
﴿تَقْوَتُ﴾ [الملك: ٣]	٥٨٣
﴿هَلْ تَرَى﴾ [الملك: ٣]	١١٦٠
﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤]	٩٥١
﴿وَلَقَدْ﴾ [الملك: ٥]	٥٤١
﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥]	١١٤٩
﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [الملك: ٨]	٧٣٥، ٢٥٢
﴿اللطيف﴾ [الملك: ١٤]	٥٧٨
﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٥]	٧٥٩
﴿النُّشُورُ﴾ [الملك: ١٥]	٨٨٣
﴿النُّشُورُ ۝ أَمِنْتُمْ﴾ [الملك: ١٥-١٦]	٨٩٤
﴿أَمِنْتُمْ مِّنْ﴾ [الملك: ١٦]	٨٨٣، ٨٦١، ٨٥٨
﴿فِي السَّمَاءِ أَن﴾ [الملك: ١٦، ١٧]	٩٢٩
﴿أَمِنَ هَذَا الَّذِي﴾ [الملك: ٢٠، ٢١]	١٤٨٣
﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ﴾ [الملك: ٢٣]	٧٥٩
﴿سَيِّئَتِ﴾ [الملك: ٢٧]	٧٨٥
سورة القلم	
﴿يَا أَيُّهَا﴾ [القلم: ٦]	١٠٨٣
﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]	٩٥٢
﴿أَن كَانَ﴾ [القلم: ١٤]	٨٨٧

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤]	٨٨٨
﴿أَنْ لَا يَدْخُلْنَهَا أَلْيَوْمَ﴾ [القلم: ٢٤]	١٢٠٠
﴿أَنْ يُبَدِّلَنَا﴾ [القلم: ٣٢]	١٧٩٢
﴿لَمَّا نَخْبِرُونَ﴾ [القلم: ٣٨]	٢٥٢
﴿خَشِيعَةً أَبْصَرُهُمْ﴾ [القلم: ٤٣]	٢٧٧
﴿الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ﴾ [القلم: ٤٤]	٧٣١
﴿لَيْزِلْ قُرُونَكَ﴾ [القلم: ٥١]	٥٧٤
سورة الحاقة	
﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١]	٨٥٨
﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الحاقة: ٤]	١١٥١
﴿فَهَلْ رَرَى﴾ [الحاقة: ٨]	١١٦١
﴿يَا لِحَاطَةِ﴾ [الحاقة: ٩]	٩٥١
﴿فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾ [الحاقة: ١٠]	٧٤١
﴿طَعْنَا أَلْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١]	١٣٠٣، ١٣٠٢
﴿نَفَخَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]	١٣٢٦
﴿فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾ [الحاقة: ١٥-١٦]	١٦١٥
﴿فَهِىَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦]	٧١٥
﴿فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٦]	٧١٧
﴿هَاقُمُ﴾ [الحاقة: ١٩]	١٦٠
﴿هَاقُمُ اقْرَءُوا﴾ [الحاقة: ١٩]	١٤٥١
﴿كِتَابِيَّةٌ ۖ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠]	٦١، ٤٢٣

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿عِيشَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١]	١٣٢٤
﴿مَالِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢٨-٢٩]	٥٨٢، ٦٢
سورة المعارج	
﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣-٤]	٧٣٢، ٧٣١
﴿فِي يَوْمٍ﴾ [المعارج: ٤]	٥٨٣
﴿فَأَصْبِرْ صَبْرًا﴾ [المعارج: ٥]	١٣٧٣
﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ﴾ [المعارج: ١١]	١٧٤٣
﴿تَتَوَيَّدُ﴾ [المعارج: ١٣]	٩٤٣، ٩٣٧
﴿فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المعارج: ٣٦]	١٤٥٧
﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [المعارج: ٤٣]	١٧٠٣
﴿مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾ [المعارج: ٤٣]	٧٣١
﴿يُوفَضُّونَ﴾ [المعارج: ٤٣]	١٧٠٣
سورة نوح	
﴿أَنْذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: ١]	١٣٧٣
﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاؤِي إِلَّا﴾ [نوح: ٦]	٨٤٥
﴿دُعَاؤِي﴾ [نوح: ٦]	١٧٧١، ٨٣٣
﴿وَأَصْرُوا﴾ [نوح: ٧]	٥٧٤
﴿خَلَقَكُمْ﴾ [نوح: ١٤]	٧٢١
﴿أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]	٥٤١
﴿الشَّمْسِ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]	٧٠٧
﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا﴾ [نوح: ١٩]	٧٥٩

الصفحة	الآية أو الكلمة
سورة الجن	
٧٥	﴿قُلْ أَوْحَىٰ﴾ [الجن: ١]
٧٣٧	﴿اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾ [الجن: ٣]
٩٥١	﴿مُلِيتَ﴾ [الجن: ٨]
٩٩٧	﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ﴾ [الجن: ٩]
٧٠٨	﴿طَرَّيْقَ قَدَدًا﴾ [الجن: ١١]
١٠٤٠	﴿يَدِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠]
سورة المزمل	
٧٩٤، ٧٨٥	﴿يَا أَيُّهَا﴾ [المزمل: ١]
٥٥٠	﴿وَرَقِلِ الْقُرْءَ أَنْ قَرَيْلًا﴾ [المزمل: ٤]
٩٥١	﴿فَاشْتَأَ الْتِل﴾ [المزمل: ٦]
١٣٨٤	﴿وَأَذْكَرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [المزمل: ٨]
١٣٢٦	﴿غُصَّةٍ﴾ [المزمل: ١٣]
١٣٦٣	﴿مُنْفَطِرٍ﴾ [المزمل: ١٨]
١٦٠٩	﴿ثُلْثِي أَيْل﴾ [المزمل: ٢٠]
سورة المدثر	
١٣٦٠	﴿الْمَذْثِرُ﴾ قُرْآنَدَر [المدثر: ١-٢]
١٤٠٦	﴿وَلَا تَمْنُن﴾ [المدثر: ٦]
١٣٢٤	﴿لَوَاحَةٍ﴾ [المدثر: ٢٩]
٧٠٤	﴿مَا سَلَكَ كَر﴾ [المدثر: ٤٢]
١٣٦٣	﴿حُمُرٍ﴾ [المدثر: ٥٠]

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ۝ لَا﴾ [المدر: ٥٦، القيامة: ١]	٦٦٥
سورة القيامة	
﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]	١٧٢٩
﴿أَلَّنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ [القيامة: ٣]	١١٩٩
﴿يُبْنَوُا الْإِنْسَنُ﴾ [القيامة: ١٣]	١٠٧٣
﴿بَلِ الْإِنْسَنُ﴾ [القيامة: ١٤]	٩٩٧
﴿قَرَأْتُهُ﴾ [القيامة: ١٨]	٩٣٨
﴿فَالْبَيْعُ قُرْءَانُهُ﴾ [القيامة: ١٨]	٩٩٣
﴿وَوُجُوهُ﴾ [القيامة: ٢٤]	٥٨٣
﴿مَنْ رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]	١٠١٦
﴿فَلَا صَلَفَ وَلَا صِلَى﴾ [القيامة: ٣١]	١٣٩٠
﴿أُولَى لَكَ فَأُولَى﴾ [القيامة: ٣٤]	١٣١٨
﴿ثُمَّ أُولَى لَكَ﴾ [القيامة: ٣٥]	١٣١٨
﴿يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]	١٣٠٣، ١٣٠٢
سورة الإنسان	
﴿مِنْ الذَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]	١٣٦٥
﴿خَلَقْنَا﴾ [الإنسان: ٢]	٥٤١
﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: ٤]	٣٠٧
﴿يَشْرَبُونَ﴾ [الإنسان: ٥]	٥٧٤
﴿كَأْسٍ﴾ [الإنسان: ٥]	٩٣٨
﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]	١٩٥٥

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٦]	١٩٥٥
﴿عَيْنَا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨]	٥٩٩
﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]	٧٢٧، ١٨٤
﴿وَلَا تَسْتَبْرِقْ﴾ [الإنسان: ٢١]	١٩٥٧
﴿الْقُرْءَانَ﴾ [الإنسان: ٢٣]	٨٣٨
﴿وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الإنسان: ٢٥]	١٣٦٦
﴿وَسَبِّحْهُ﴾ [الإنسان: ٢٦]	٥٨٢، ٥٧١
﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾ [الإنسان: ٣٠]	١٩٥٧
سورة المرسلات	
﴿قَالَ الْمَلَأَيْتُ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥]	١٩٥٧، ٩١٧
﴿عُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]	١٩٥٧، ٨٣٩
﴿نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]	١٩٥٧، ٨٣٩
﴿أَقْنَتَ﴾ [المرسلات: ١١]	١٩٥٨
﴿لَا إِلَهَ يَوْمَ أُحِلَّتْ﴾ [المرسلات: ١٢]	٩٨٠
﴿الْزُّهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]	٩٩٧
﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠]	١١٨٣، ٧٥٣، ٥٧٧
﴿ثَلَاثِ شُعْبٍ﴾ [المرسلات: ٣٠]	٧٣١
﴿يُشْكِرْ﴾ [المرسلات: ٣٢]	١٣٦٠، ٥٦٩
﴿يَجْمَلَتْ﴾ [المرسلات: ٣٣]	١٩٥٨، ١٤٢٤
﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات: ٥٠]	٩٣٦
من سورة النبأ إلى سورة الطارق	

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿وَعَسَاقًا﴾ [النبا: ٢٥]	١٨٨٥
﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَخْصَيْنَتْهُ﴾ [النبا: ٢٩]	٩٨٠
﴿وَالْمَلَكُ صَقًا﴾ [النبا: ٣٨]	٧٢٩
﴿يَنْظُرُ الْمَرْءُ﴾ [النبا: ٤٠]	١٠٣٢
﴿كُنْتُ تَرْبًا﴾ [النبا: ٤٠]	٧٠٢
﴿الرَّاجِفَةُ تَتَّبِعُهَا﴾ [النازعات: ٦-٧]	٥٦٩
﴿أَوْنًا﴾ [النازعات: ١٠]	٨٦٣، ٨٦١
﴿يَقُولُونَ أَيْنَا لِمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾ آءَ ذَا كُنَّا عِظَمًا نَخِرَةً [النازعات: ١٠-١١]	٩٠١
﴿ءَأَنْتُمْ﴾ [النازعات: ٢٧]	٨٧٩
﴿وَأَغَطَّشَ﴾ [النازعات: ٢٩]	٥٧٧
﴿وَأَخْرَجَ ضَعْفَهَا﴾ [النازعات: ٢٩]	٧٣٢
﴿الطَّامَّةُ﴾ [النازعات: ٣٤]	١٣٢٤
﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾ [النازعات: ٣٧]	١٣١٨
﴿عَنْهُ نَلْهُنَ﴾ [عبس: ١٠]	٨٣٢، ٧٨٧، ٧٨٣
﴿يَسْرَرُهُ﴾ [عبس: ٢٠]	١٣٣٨
﴿فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١]	١٣٣٨
﴿شَاءَ أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]	٩٢٧، ٩٢٠
﴿أَنْشَرَهُ﴾ [عبس: ٢٢]	١٣٣٨، ١٤٤
﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ﴾ [عبس: ٢٤]	١٣٦٦، ٩٩٨
﴿الْأَرْضِ شَقًا﴾ [عبس: ٢٦]	٧٤٠

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الصَّاعَةُ﴾ [عبس: ٣٣]	٨٣٢
﴿وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ﴾ [التكوير: ٧]	٧٣٧
﴿الْمَوَّةُ دَدَةٌ﴾ [التكوير: ٨]	٨٣٩، ٧٨٥، ١٦٢
﴿نُشِرَتْ﴾ [التكوير: ١٠]	٢٥٣
﴿كُشِطَتْ﴾ [التكوير: ١١]	٥٧٨
﴿الْجَنَّةُ أَزْلَفَتْ﴾ [التكوير: ١٣]	١٠٤٦
﴿بِضْنَيْنٍ﴾ [التكوير: ٢٤]	٨٩، ٤٦
﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾ [التكوير: ٢٩]	٥٩٩
﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]	٥٩٩
﴿رَكَّبَكَ كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨-٩]	٧٥٩، ٧٥٦
﴿لَنَلَّهِ وَتَلَّ﴾ [الانفطار: ١٩، المطففين: ١]	٦٦٥
﴿الْفَجَارِ لَفِي﴾ [المطففين: ٧]	١٢٩٩
﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]	١١٨٢، ١٠١٦
﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]	١٢٦٨
﴿رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين: ١٤]	١٠١٦
﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [المطففين: ٢٢]	٧٣٧
﴿تَعْرِفُ فِي﴾ [المطففين: ٢٤]	٥٦٩
﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [المطففين: ٢٤]	٧٥٠
﴿هَلْ تُوبَ﴾ [المطففين: ٣٦]	٢٥٤
﴿هَلْ تُوبَ الْكَفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦]	١١٥٧
﴿وَإِذَا الْأَرْضُ﴾ [الانشقاق: ٣]	٩٩٧



الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿قُرَيْشٌ﴾ [الانشقاق: ٢١]	٩٥١
﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [الانشقاق: ٢٥]	٧١٣
﴿ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]	١٤٢٩
﴿ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ [البروج: ٥]	١٤٢٩
﴿إِنَّهُ هُوَ﴾ [البروج: ١٣]	٧٦٥
﴿السَّارِيرِ﴾ [الطارق: ٩]	١٣٦٣
﴿ذَاتِ الرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]	١٤٢٩
﴿ذَاتِ الصَّنِيعِ﴾ [الطارق: ١٢]	١٤٢٩
﴿فَهْلٍ﴾ [الطارق: ١٧]	٥٨٢
من سورة الأعلى إلى آخر القرآن	
﴿سَنُقَرِّبُكَ﴾ [الأعلى: ٦]	١٠٥٩
﴿يَصْلَى النَّارِ﴾ [الأعلى: ١٢]	١٣٩٠
﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٥]	١٣٩٠
﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٦]	١١٥٧
﴿ءَانِيعٍ﴾ [الغاشية: ٥]	١٢٧٠
﴿يَوْمَ يَدُّ نَاعِمَةً﴾ [الغاشية: ٨]	١١٩٣
﴿سُرُرٍ﴾ [الغاشية: ١٣]	١٣٦٣
﴿مَبْثُوثَةٍ﴾ [الغاشية: ١٦]	١٣٢٢
﴿وَالْفَجْرِ﴾ [الفجر: ١]	٥٦٨
﴿إِذَا يَسِرُّ﴾ [الفجر: ٤]	١٤٩٧
﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفجر: ٦]	٨٤٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿يَعَادِ ۝ إِرَمَ﴾ [الفجر: ٦-٧]	٩٨٠
﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: ٧]	١٤٢٩
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]	١٦١٥
﴿وَجِئْتُ﴾ [الفجر: ٢٣]	٤٣
﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ۝ ارْجِعِي﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨]	١٣٦٧
﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي ۝ لَا﴾ [الفجر: ٣٠، البلد: ١]	٦٦٥
﴿خَلَقْنَا﴾ [البلد: ٤]	٥٤١
﴿أَنْ لَّمْ يَرَوْهُ﴾ [البلد: ٧]	٧٧٩، ٧٦٧
﴿التَّجْدِثِينَ﴾ [البلد: ١٠]	٥٦٨، ٥٤١
﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠]	٩٤٦، ٩٤٤
﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]	٦٠٨
﴿وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]	٥٨٢
﴿بَنَنَهَا﴾ [الشمس: ٥]	٥٨٢
﴿طَهَّنَهَا﴾ [الشمس: ٦]	٥٨٢
﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]	٦٠٨
﴿وَاللَّيْلِ﴾ [الليل: ١]	٨٥٦، ٤٢
﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [الليل: ٣]	٥١
﴿مَنْ أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]	١٣١٨
﴿أَعْطَى﴾ [الليل: ٥]	٥٦٧
﴿نَارًا تَلْقَى﴾ [الليل: ١٤]	١٦٣٨، ٣١٨، ١٤٩
﴿لَا يَصْلَاهَا﴾ [الليل: ١٥]	١٣١٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤]	٩٩٨
﴿فَلَا تُنْهَرُ﴾ [الضحى: ١٠]	١٤٠٦
﴿وَزَرَكْ﴾ [الشرح: ٢]	٥٧٤
﴿أَنْقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]	٥٧٦
﴿فَرَعَّتْ﴾ [الشرح: ٧]	٥٧٧
﴿فَأَنْصَبْ﴾ [الشرح: ٧]	٥٦٨
﴿فَارْعَبْ﴾ [الشرح: ٨]	٥٦٨
﴿خَلَقْنَا﴾ [التين: ٤]	٥٤١
﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٥]	١٤
﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [التين: ٦]	١٤
﴿أَقْرَأْ﴾ [العلق: ١، ٢]	٩٤٣، ٩٣٧
﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]	٦٣٤
﴿الرُّجُوعِ﴾ [العلق: ٨]	١٣٦٢
﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ [العلق: ٩]	١٣١٨
﴿خَاطِئُو﴾ [العلق: ١٦]	٩٥١
﴿سَنَدَعُ﴾ [العلق: ١٨]	١٦٠
﴿الرَّيَانِيَّةُ﴾ [العلق: ١٨]	١٠٨٠
﴿الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]	٥٦٨
﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣]	٦٠١
﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [القدر: ٤]	٦٠١
﴿مَطْلَعِ﴾ [القدر: ٥]	٥٦٩

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿الَّذِينَ﴾ [البينة: ٥]	٧٨٨
﴿الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]	٩٧٥
﴿شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦]	٩٧٧
﴿خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧]	٩٧٧
﴿أُولَئِكَ﴾ [البينة: ٧]	٧٩٤، ٧٨٥
﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: ٨]	٧٨٦، ٧٨٣
﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١]	٧٨٦
﴿وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا﴾ [الزلزلة: ٣]	١٠٠٠
﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧]	٧٦٧
﴿شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٨]	٧٦٧
﴿وَالْعَدِيدِ صَبَحًا﴾ [العاديات: ١]	٧٥٥، ٧٢٩
﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]	٧٨٧، ٧٥٤
﴿رَبِّمُزِيمٍ﴾ [العاديات: ١١]	٥٨٠
﴿كَالْعِهْنِ﴾ [القارعة: ٥]	٥٨٢
﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]	٩٦، ٨٨
﴿حَامِيَةً ۝ آلِهَتِكُمْ﴾ [القارعة: ١١، التكاثر: ١]	٩٨٠
﴿ءَامِنُوا وَعَمِلُوا﴾ [العصر: ٣]	٥٨٣
﴿يَا صَبِرٍ﴾ [العصر: ٣]	٥٦٨
﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝ وَيْلٌ﴾ [العصر: ٣، الهمزة: ١]	٦٦٥
﴿وَعَدَدَةٌ﴾ [الهمزة: ٢]	٥٦٩
﴿يَحْسَبُ﴾ [الهمزة: ٣]	١٦٤٥، ١٤٤، ٨٤

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿مُؤَصِّلَةٌ﴾ [الهمزة: ٨]	٩٤٤
﴿مُمَدِّدَةٌ﴾ [الهمزة: ٩]	٥٦٩
﴿كَيْفَ فَعَلَ﴾ [الفيل: ١]	٨٥٧، ٧٥١
﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾ [الفيل: ٢]	٥٧٦
﴿تَرْمِيهِمْ﴾ [الفيل: ٤]	٦٩٨
﴿كَمَصَفٍ مَّا كُولٍ﴾ [الفيل: ٥]	٧٠٣
﴿لَا يَلْفٍ﴾ [قريش: ١]	٨٣٣
﴿لَا يَلْفٍ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١]	٧٠٣
﴿لَا لَفِيهِمْ﴾ [قريش: ٢]	٣٠٠
﴿أَرْءَيْتَ﴾ [الماعون: ١]	٩٥٥
﴿قَوِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]	٥٩٦
﴿وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]	١٣٦٦، ١١٨٧
﴿شَانِئَكَ﴾ [الكوثر: ٣]	١٣٦٦، ٩٥١
﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]	٦٠٨
﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢]	٦٠٨
﴿عَبِيدُونَ﴾ [الكافرون: ٣]	١٢٧٠
﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤]	١٢٧٠
﴿نَصْرٌ﴾ [النصر: ١]	٥٨١
﴿ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [المسد: ٣]	١٤٢٩
﴿حَمَّالَةٌ﴾ [المسد: ٤]	٥٨٠
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]	٦٠٨

الآية أو الكلمة	الصفحة
﴿اللَّهُ الصَّكَمُ﴾ [الإخلاص: ٢]	١٤٠٩، ٦٠٨
﴿كُفُّوا﴾ [الإخلاص: ٤]	٩٥٠
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ [الفلق: ١]	٦٣٥
﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]	٦٣٥
﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢]	٤٣
﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾ [الناس: ٥]	١١٨٣، ٥٨٣
﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾ [الناس: ٦]	١٥٧٦



فَهْرَسُ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ





## فهرس القراءات الشاذة

الصفحة	القارئ	الكلمة
١٣٤	إبراهيم بن أبي عبلة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]
١٣٥	الحسن البصري	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]
١٣٧	زيد بن علي بن الحسين	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]
١٣٨	الحسن البصري	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]
١٣٥	أبو صالح وابن السَّمِيقِ	﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٤٣	شاذة غير منسوبة	﴿مَلِكِ يَوْمِ﴾ [الفاتحة: ٤] بإشباع الكسرة قبل الياء
١٣٥	علي بن أبي طالب <small>عليه السلام</small>	﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٥	عبد الوارث عن أبي عمرو	﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٥	علي بن أبي طالب	﴿مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٩	عاصم الجحدري	﴿مَالِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٤٠	اليمني	﴿مَلِكِ يَوْمِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٩	عاصم الجحدري، عون العقيلي وأبو عبيد، وأبو حاتم	﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٩	أبو هريرة وأبو حيوة وعمر بن عبد العزيز وعون العقيلي	﴿مَالِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]
١٣٥	أبو حيوة	﴿مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]

الصفحة	القارئ	الكلمة
١٣٦	عمرو بن فائدة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]
١٤٠	علي بن أبي طالب والفضل بن محمد	﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ أَيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]
١٤١	بعض أهل مكة	﴿نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]
١٤٣	قراءة شاذة رواها كَرْدَم عن نافع، والأهوازي عن ورش	﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥] بإشباع الضمة من الدال حتى تصير واوًا.
١٤٣	الحسن البصري	﴿يُعْبَدُ﴾ [الفاتحة: ٥]
١٣٦	يحيى بن وثاب	﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]
١٣٦	الخليل بن أحمد عن ابن كثير	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [الفاتحة: ٧]
١٤١	عبد الرحمن بن هرمز، مسلم بن جندب، عيسى بن عمر الثقفي، عبد الله بن يزيد القصير	﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]
١٤٢	الحسن وعمرو بن فائدة	﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]
١٣٧	أيوب السختياني	﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]
	ابن محيصن	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ لَيْلَةٍ﴾ [البقرة: ١٨٩]
٩٠	سعد بن أبي وقاص	﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمِّ﴾ [النساء: ١٢]
١٤٦	قراءة شاذة	﴿وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]
١٤٦	قراءة شاذة منسوبة لمجاهد وابن جبير والأعمش وابن أبي عبلة	﴿يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]

الصفحة	القارئ	الكلمة
٩٩٩	ابن محيصن	﴿عَنْ لَنْفَال﴾ [الأنفال: ١]
٩٩٩	ابن محيصن	﴿مِنْ لَأَثْمِينَ﴾ [المائدة: ١٠٦]
٨٧	الحسن وزيد بن علي والسدي	﴿أَطْهَرَ﴾ [هود: ٧٨]
٨٧	قراءة شاذة	﴿بَعْدَ أَمِّهِ﴾ [يوسف: ٤٥]
٨٧	ابن عباس وعائشة وابن يعمر	﴿تَلْقَوْنَهُ﴾ [النور: ١٥]
٩٦	ابن مسعود ويحيى بن وثاب	﴿لَتَشْوِينَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨]
٨٧	الحسن البصري	﴿فَرَّغَ﴾ [سبا: ٢٣]
٨٨	قراءة شاذة	﴿إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩]
٨٨	قراءة شاذة منسوبة لابن مسعود	﴿هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً أَنْتَى﴾ [ص: ٢٣]
٨٨، ٨٥	قراءة شاذة	﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾ [ق: ١٩]
٩٣، ٨٥	قراءة شاذة منسوبة لعمر وعلي وابن مسعود وابن الزبير	﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]
	علي وابن عباس وابن كثير	﴿وَمَلِكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠]
٨٨	قراءة شاذة منسوبة لابن مسعود	﴿كَالْصُّوفِ﴾ [القارعة: ٥]
١٠٥٠	بعض النحاة	﴿تَزْدَرِي غَيْنَكُمْ﴾ [هود: ٣١]
١٠٥٠	بعض النحاة	﴿ادْعُو لِي﴾ [يوسف: ١٠٨]



# فَهْرِسُ الْإِنْفِرَادَاتِ



## فهرس الانفرادات

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
إثبات الألف في ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا﴾ [الحج: ١١]	ابن مهران عن روح		١٨١٤
الإخبار في الهمزة	المسحراتي	﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾ [النمل: ٦٧]	٩٠٢
اختلاس ضمة الدال في ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ﴾ [النمل: ٦]	ابن سوار عن أبي بكر من طريقه عن يحيى بن آدم عن العليمي		١٧٩١
إدغام الذال في التاء	أبو العلاء الهمداني عن القباب عن الصوري عن ابن ذكوان ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ [طه: ٩٦]		١١٧٦
إدغام تاء التأنيث في السين والجيم والظاء	الكارزيني عن رويس فيما ذكره السبط وابن الفحام		١١٥٦
إدغام تاء التأنيث في غير ﴿حَصِرَتْ﴾ و﴿هَلَكَمَتْ﴾	سبط الخياط	﴿حَصِرَتْ﴾ ﴿صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿هَلَكَمَتْ﴾ [الحج: ٤٠]	١١٥٤
إدغام دال (قد) في الجيم	الكارزيني عن رويس	مثل: — ﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [مريم: ٢٤]	١١٥١
إدغام دال (قد) في الظاء والضاد	أبو الكرم الشهرزوري عن روح	مثل: — ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] مثل: —	١١٥١



الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
		﴿قَدْ ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: ٥٦]	
إدغام ذال (إذ) في التاء	أبو العز عن زيد [الأحزاب: ٣٧]	﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في التاء	القباب عن الرمي [الأحزاب: ٣٧] [يونس: ٦١]	﴿وَإِذْ تَقُولُ﴾ ﴿إِذْ تُفِيضُونَ﴾	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في التاء والصاد	الكارزيني عن رويس		١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الجيم	أبو معشر الطبري		١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الدال	القلانسي عن زيد عن الرملي	﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٧
إدغام ذال (إذ) في الدال	النهرواني عن الأخفش	﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في الدال	سائر أصحاب الحمامي	﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]	١١٤٨
إدغام ذال (إذ) في الزاي	سبط الخياط		١١٤٧
إسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المتفتحتين	ابن مهران	مثال: ﴿جَاءَ أَمْرٌ﴾ [هود: ٧٦]	٩٢٣
إسقاط الهمزة الأولى من الهمزتين المضمومتين	سبط الخياط	﴿أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]	٩٢٣
إسكان الهاء في ﴿يَهْدِي﴾	أبو طاهر إسماعيل بن خلف [يونس: ٣٥]		١٧٣٣

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
إظهار ذال (إذ) في غير الدال	ابن ذكوان		١١٤٧
إظهار تاء التأنيث عند الصاد.	الحافظ أبو العلاء عن الصوري مثل: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]		١١٥٤
إظهار ذال (إذ) عند الدال	هبة الله عن الأخفش مثل: ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]		١١٤٧
إظهار ذال (إذ) عند الدال.	النهرواني عن الأخفش	﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]	١١٤٨
إظهار ذال (إذ) عند الدال.	سائر أصحاب الحمامي	﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ في [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥]	١١٤٨
إظهار ذال (إذ) في الزاء	ابن الفحام عن خلاد ﴿وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ﴾ [الأحراب: ١٠]		١١٤٧
إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾	أبو الطاهر بن خلف عن الأزرق عن ورش		١٢٧٢
إمالة ﴿الْكَافِرِينَ﴾ بين بين	أبو القاسم الهذلي عن ابن شنيوذ عن قبل		١٢٧٣
إمالة ﴿الْبَوَارِ﴾ و ﴿الْقَهَّارِ﴾	أبو معشر الطبري عن حمزة في روايته، وكذا أبو علي العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف.		١٢٦٥
إمالة ﴿الْبَوَارِ﴾ و ﴿الْقَهَّارِ﴾	النهرواني عن ابن فرح عن الدوري عن أبي عمرو		١٢٦٥

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة ﴿هَكَارِ﴾	سبط الخياط عن خلف من رواية إدريس. ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]	١٢٦٤	
إمالة ﴿الرَّ﴾ إمالة محضة	سبط الخياط عن أبي نسيط عن قالون، وتبعه في ذلك صاحب الكنز.	١٢٨٥	
إمالة ﴿الرَّ﴾ بين بين	ابن مهران عن ابن عامر، وقالون والعلمي عن أبي بكر، وتبعه الهذلي عن ابن بويان عن أبي نسيط عن قالون	١٢٨٤	
الإمالة ﴿وَنَّا﴾ في الموضعين	ابن سوار عن النهرواني عن أبي حمدون عن يحيى ﴿أَعْرَضَ وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]	١٢٣٤	
الإمالة ﴿وَنَّا﴾ في الموضعين	فارس بن أحمد في أحد وجهيه عن السوسي ﴿أَعْرَضَ وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣، فصلت: ٥١]	١٢٣٤	
إمالة ﴿أَعْمَى﴾ في موضعي طه.	سبط عن نفظويه عن يحيى ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤، ١٢٥]	١٢٣٢	
إمالة الهاء بين بين من ﴿كَهَيَّعَ﴾.	أبو القاسم الهذلي عن الأصبهاني عن ورش	١٢٨٦	
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ إمالة محضة.	ابن الفحام عن الأصبهاني	١٢٨٧	
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ بين بين.	الهذلي عن الأصبهاني عن قالون	١٢٨٧	

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة الهاء من ﴿طه﴾ بين بين.	ابن مهران عن أبي عمرو		١٢٨٨
الإمالة بين بين	أبو علي العطار عن إسحاق بن إبراهيم بن أحمد الطبري عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون ﴿الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة بين بين	ابن الفحام عن عبد الباقي ابن فارس عن أبيه عن السامري عن الحلواني ﴿الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة في ﴿الْفَكَارِ﴾	سبط الخياط عن عبد الباقي في رواية خلاد ﴿الْفَكَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]		١٢٦١
الإمالة في ﴿الْفَكَارِ﴾	أبو الكرم عن ابن خُشْنَام عن روح		١٢٦١
إمالة الطاء من ﴿طس﴾ و ﴿طس﴾ بين اللفظين	أبو القاسم الهذلي عن نافع، ووافقه أبو الطاهر بن خلف إلا أنه عن قالون.		١٢٩٣
إمالة ما تكررت فيه الراء	أبو الحارث عن حمزة. مثل: ﴿الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء	سبط الخياط عن قالون من جميع طرقه. مثل: ﴿الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء	سبط الخياط عن الداجوني عن ابن مامويه عن هشام. مثل: ﴿الْفَكَارِ﴾ [غافر: ٣٩]		١٢٦٧

الانفراد	المتفرد بها	المثال	الصفحة
إمالة ما تكررت فيه الراء	أبو علي العطار عن النهرواني في رواية ابن وردان عن أبي جعفر فيما قرأه عليه ابن سوار. مثل: ﴿الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]	١٢٦٧	١٢٦٧
إمالة ما تكررت فيه الراء بين بين.	أبو الطاهر بن خلف عن حمزة. مثل: ﴿الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩]	١٢٦٧	١٢٦٧
بالنون في ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٢]	القاضي أبو العلاء عن النحاس عن رويس.	١٧٦٥	١٧٦٥
تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية إذا كانت الأولى مكسورة والثانية مضمومة	ابن مهران	﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ [القصص: ٢٣]	٩٣٣
تحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية من الهمزتين المضمومتين والمكسورتين	الداني	مثل: ﴿أُولَئِكَ أَوْلِيَاكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ [البقرة: ٣١]	٩٢٣
تحقيق الهمزة في ﴿هَآلَتْنِ﴾	أبو الحسن العلاف عن أصحابه عن ابن وردان ﴿هَآلَتْنِ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١] ﴿هَآلَتْنِ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]	٩٨٤	٩٨٤
تحقيق الهمزة في ﴿هَآلَتْنِ﴾ في وجه	سبط الخياط لأبي نشيط	﴿هَآلَتْنِ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١] ﴿هَآلَتْنِ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]	٩٨٣

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
التحقيق في همزة ﴿ءَالْتَنَ﴾	الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن الجهمال عن الحلواني عن قالون ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ [يونس: ٥١] ﴿ءَالْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: ٩١]	٩٨٣	
تخفيف النون في ﴿يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [المائدة: ٢]	أبو العلاء الهمداني.	١٦٦٤	
التخيير بين كسر الخاء وفتح اللام وملدها، وبين فتح الخاء وإسكان اللام في: ﴿خَلَقَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	ابن العلاف عن أصحابه عن روح.	١٧٨١	
تسهيل الهمز المفرد عن رويس	ابن غلبون	في جميع القرآن	٩٦٤
تسهيل الهمزة المتحركة	ابن مهران	مثل: ﴿أَيُّمَّةَ﴾ [التوبة: ١٢]	٩١٢
تشديد التاء من ﴿مَاتُوا﴾	فارس بن أحمد عن أصحابه عن الحلواني	١٦٥٨	
تشديد الراء في: ﴿فَيَغْرِقْكُمْ﴾ [الإسراء: ٦٩]	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان.	١٧٨٠	
التكبير من أوّل (الضحى) مع التكبير بين الناس والفاثحة.	أبو العز القلانسي عن بكار عن ابن مجاهد، وتبعه على ذلك الحافظ أبو العلاء.	٢٠٠٣	
التنوين في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]	أبو الفرج الشنبوذي عن الأزرق الجهمال عن الحلواني عن هشام.	١٩٥٥	
الحدرد في الهمز المفرد	أبو علي العطار عن رجاله عن ابن البخري عن جعفر بن محمد الوزان عن خلاد	١١٠٢	

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
حذف الألف من ﴿أَمَّا﴾ [التوبة: ٢٦]	النهرواني عن زيد في رواية ابن وردان	١٧٢٤	
حكاية ترك الهمزة في ﴿شُرَكَاءِكَ الَّذِينَ﴾ [النحل: ٢٧]	الداني عن النقاش عن أصحابه عن البري.	١٧٧١	
الخلاف في إدغام تاء التانيث في الجيم	الشاطبي عن ابن ذكوان	﴿وَجِئْتُ جُنُوبَهَا﴾ [الحج: ٢٦]	١١٥٤
رفع التاء في ﴿أَمَرَ أُنْكَ﴾ [مود: ٨١].	محمد بن جعفر الأشناني عن الهاشمي عن إسماعيل عن ابن جاز	١٧٤٥	
رفع الراء من ﴿وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠].	ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح.	١٨٦١	
السكت اللطيف على الساكن قبل الهمز	رويس عن أبي العز القلانسي من طريق أبي العلاء الواسطي عن النخاس	١٠١٤	
السكت لخلف على الهمز في ﴿شَيْءٍ﴾	رويس عن خلف	١٠١٣	
ضم التاء من: ﴿وَمَا كُنْتُ مُتَّخِذَ﴾ [الكهف: ٥١]	أبو القاسم الهذلي عن إسماعيل عن ابن جاز	١٧٨٦	
ضم التاء وفتح الراء في ﴿تُخْرِجُونَ﴾ [الزخرف: ١١]	زيد عن ابن ذكوان من طريق الصوري	١٧٠٢	
ضم السين وحذف الياء بعد الألف في ﴿سِقَايَةَ﴾ وفتح العين وحذف الألف في ﴿وَعِمَارَةَ﴾ [التوبة: ١٩]	الشطوي عن ابن هارون في رواية ابن وردان	١٧٢٢	

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
ضم الياء وفتح اللام وتشديد الباء في ﴿لَا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]	أبو الحسن بن العلاف عن أصحابه عن أبي العباس المعدل عن ابن وهب عن روح.		١٧٨١
ضم الياء وكسر الراء من قوله: ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: ٥٨]	الشطوي عن ابن هارون عن الفضل عن ابن وردان.		١٧٠٦
ضم هاء ﴿بِقَعِيهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]	فارس بن أحمد		١٦٩٩
عدم إدخال ألف بين الهمزتين في ﴿أَيُّمَّةٌ﴾	ابن مهران	مثل: ﴿أَيُّمَّةٌ﴾ [الأنبياء: ٧٣]	٩١٦
عدم استثناء سوى ﴿ذَرَأَانَا﴾، و﴿تَبَرَّأْنَا﴾.	ابن مهران	﴿ذَرَأَانَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] ﴿تَبَرَّأْنَا﴾ [القصص: ٦٣]	٩٣٩
عدم الغنة عند الياء	سبط الخياط عن قبيل من طريق الشطوي عن ابن شنبوذ مثل: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]		١١٩٢
عدم ذكر السكت لأبي جعفر	ابن مهران	حروف فواتح السور كلها	١٠١٥
فتح ﴿أَعْمَى﴾	ابن مهران عن روح ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]		١٢٣٢
فتح ﴿وَنَّا﴾	سبط أبو عون عن شعيب عن يحيى	﴿أَعْرَضَ وَنَّا﴾ [الإسراء: ٨٣] فصلت: ٥١	١٢٣٤



الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح ﴿الْأَبْصَرِ﴾	فارس بن أحمد	مثل: ﴿يَذْهَبُ يَاْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]	١٢٥٧
فتح ﴿هَكَارِ﴾	ابن الفحام عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي. ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿هَكَارِ﴾	ابن الفحام عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي. ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿جِمَارِكَ﴾ و﴿الْجِمَارِ﴾	سبط الخياط	﴿جِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿الْجِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]	١٢٦١
فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء من: ﴿فَلَا تُصْنِجْنِي﴾ [الكهف: ٧٦]	هبة الله بن جعفر عن المعدل عن روح، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب		١٧٩٠
فتح الحاء من ﴿حَمَ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٤
فتح الحاء من ﴿حَمَ﴾	ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان		١٢٩٤
فتح الطاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٢
فتح النون وضم الراء في ﴿لَنُحَرِّقَنَّهُ﴾ [طه: ٩٧]	ابن سوار عن ابن جهمز		١٨٠٧
فتح الهاء من ﴿طه﴾	المهدوي عن الأزرق		١٢٨٨

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
فتح الهاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٨٨
فتح الهاء من ﴿كَهَيَّعَ﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.		١٢٨٦
فتح الهاء والياء والطاء بين اللفظين من فاتحة مريم وطه والشعراء والقصص والنمل ويس.	الهنلي عن أبي جعفر		١٢٩٤
فتح الياء من ﴿يس﴾	ابن مهران عن روح ﴿يس﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح الياء من ﴿يس﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي ﴿يس﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح ياء ﴿إِخْوَفَ﴾ [يوسف: ١٠٠]	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون.		١٧٥٨
الفصل بين الهمزتين	ابن مهران ﴿أَيَمَّة﴾ [الأنبياء: ٧٣]		٩١٦
القراءة بالغيب في ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [فاطر: ١٣]	سبط الخياط عن طريق المعدل عن روح		١٨٦٦
القصر مع التحقيق	الكارزيني ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]		٩٠٨
كسر اللام في ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩].	ابن مهران عن روح، والخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جاز عن أبي جعفر		١٨١٤
كسر الهاء من غير صلة في ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]	نفتويه عن الصّريفي عن يحيى عن أبي بكر		١٧٨٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
فتح ﴿الْأَبْصَرِ﴾	فارس بن أحمد	مثل: ﴿يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور: ٤٣]	١٢٥٧
فتح ﴿هَكَارِ﴾	ابن الفحام عن أبي الحارث من قراءته على عبد الباقي. ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿هَكَارِ﴾	ابن الفحام عن خلف عن حمزة من قراءته على الفارسي. ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]		١٢٦٤
فتح ﴿جِمَارِكَ﴾ و﴿الْجِمَارِ﴾	سبط الخياط	﴿جِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿الْجِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥]	١٢٦١
فتح التاء وإسكان الصاد وفتح الحاء من: ﴿فَلَا تَصْنَجْنِي﴾ [الكهف: ٧٦]	هبة الله بن جعفر عن المعدل عن روح، وهي رواية زيد وغيره عن يعقوب		١٧٩٠
فتح الحاء من ﴿حَمَ﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٤
فتح الحاء من ﴿حَمَ﴾	ابن مهران بالفتح عن ابن ذكوان		١٢٩٤
فتح الطاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٩٢
فتح النون وضم الراء في ﴿لَنَحْرِقَنَّهُ﴾ [طه: ٩٧]	ابن سوار عن ابن جمار		١٨٠٧
فتح الهاء من ﴿طه﴾	المهدوي عن الأزرق		١٢٨٨

الانفرادة	المتفرد بها	المثال	الصفحة
فتح الهاء من ﴿طه﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر		١٢٨٨
فتح الهاء من ﴿كَهَيْعَصَ﴾	ابن مهران عن العليمي عن أبي بكر.		١٢٨٦
فتح الهاء والياء والطاء بين اللفظين من فاتحة مريم وطه والشعراء والقصص والنمل ويس.	الهللي عن أبي جعفر		١٢٩٤
فتح الياء من ﴿يس﴾	ابن مهران عن روح ﴿يس﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح الياء من ﴿يس﴾	أبو العز القلانسي عن العليمي ﴿يس﴾ [يس: ١]		١٢٩٢
فتح ياء ﴿إِخْوَتَ﴾ [يوسف: ١٠٠]	أبو علي العطار عن النهرواني عن الأصبهاني وعن هبة الله بن جعفر عن قالون.		١٧٥٨
الفصل بين الهمزتين	ابن مهران ﴿أَيِّمَةً﴾ [الأنبياء: ٧٣]		٩١٦
القراءة بالغيب في ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ [فاطر: ١٣]	سبط الخياط عن طريق المعدل عن روح		١٨٦٦
القصر مع التحقيق	الكارزيني ﴿أَنْزَلَ﴾ [ص: ٨]		٩٠٨
كسر اللام في ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ [الحج: ١٥] ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا﴾ [الحج: ٢٩].	ابن مهران عن روح، والخبازي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جهماز عن أبي جعفر		١٨١٤
كسر الهاء من غير صلة في ﴿مَنْ لَدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]	نفظويه عن الصّريفيني عن يحيى عن أبي بكر		١٧٨٤

الانفراد	المتفرد بها	المثال	الصفحة
كسر راء ﴿رِضْوَانُكُمْ﴾	النهرواني عن أصحابه عن أبي حمادون في: ﴿وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [القتال: ٢٨].	١٦٥٠	
المد مع التحقيق	الكارزيني	﴿أَوْبَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] ﴿أَلْقَى﴾ [القمر: ٢٥]	٩٠٨
نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها في جميع القرآن	الهذلي عن أصحابه عن الهاشمي عن ابن جهماز	في جميع القرآن	٩٨٣
الواو في ﴿أُقِنْتُ﴾ [المرسلات: ١١]	ابن مهران عن روح	١٩٥٨	
وجهي الفتح والإمالة في ﴿هَكَارِ﴾	سبط الخياط عن حمزة بكماله ﴿هَكَارِ﴾ [التوبة: ١٠٩]	١٢٦٤	
وصل الهمزة بالميم	الهذلي عن ابن جهماز	﴿الْمَ * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]	١٠١٥
الوقف بالتاء في ﴿هَتَاهَاتِ﴾ الثانية.	أبو الطاهر بن خلف عن أبي الحارث	١٤٢٧	
الوقف بغير ألف في: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥]	أبو علي العطار عن النهرواني من طريق الداجوني عن هشام، والنقاش عن ابن ذكوان	١٩٥٥	
الوقف فيما لم يكن الساكن واواً ولا ياء	الهمذاني عن الشطي	مثل: ﴿خَلُّوا إِلَيَّ﴾ [البقرة: ١٤]	١٠١٤

الانفرادة	المنفرد بها	المثال	الصفحة
الياء في ﴿فَيُوقِيهِمْ﴾ [آل عمران: ٥٧]	البرُّوجَردي عن ابن أَشْتة عن المعدل عن روح.		١٦٥٣



# فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ





## فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
١٩٨١	أتاني جبريل فقل: إِنَّ رَبَّكَ يَقُول: كيف رفعت ذكرك
٢٠٦٢	اجثوا على الركب، ثم قولوا: يا رب
٢٠٦٦	ادع تجب، وسل تُعط
٢٠٦٨	ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة
٩٤	إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون
٦٣٥	إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله
٦٣٧	إذا خرج أحدكم من المسجد
٢٠٦٨	إذا دعا أحدكم فليُعْظِم الرغبة
٢٠٦٨	إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم
٩٣	أسبغوا الوضوء
٦٢٥	استبَّ رجلان عند النبي -ﷺ-
٢٠٦٠	استقبل النبي -ﷺ- الكعبة فدعا على نفر من قريش
٩،٨،٧،٧٠	أشرف أمتي حملة القرآن
٦٤٢	أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم
٦٤٣	أعوذ بالله من الشيطان
٥١٩	أغفى رسول الله -ﷺ- إغفاءة
١٣،	أفضل العبادة قراءة القرآن
١٣،	أفضل عبادة أمتي قراءة القرآن
١٢٠٤	اقروا القرآن بلحون العرب
٢٠٧٣	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد

الصفحة	طرف الحديث
٨٣	إلى سبعمائة ضعف
٦٥٣	أليس قد عفرتكم ذلك لهم؟
٦٣٧	إن أحدكم إذا خرج من المسجد
٢٠١٧	إنَّ العبد إذا قال: لا إله إلا الله
٧١	إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف
٧٣	إن القرآن نزل من سبعة أبواب
٨١	إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب
٧٣	إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن
٥٤٩	إنَّ الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل
٣	إن الماهر بالقرآن مع السفارة
١٩٨٧	أنَّ النبي -ﷺ- أمره بذلك
١٥٨٨	أنَّ النبي -ﷺ- دخل المسجد فدخل رجل فصلى
٢٠٦٠	أنَّ النبي -ﷺ- ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر
٥٥١	أنَّ النبي -ﷺ- قام بآية يرددها حتى أصبح
١٧٣٥	أنَّ النبي -ﷺ- قرأ: ﴿بِقَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا﴾
٢٠٥٨	أنَّ النبي -ﷺ- كان إذا ختم القرآن جمع أهله
٢٠٦٨	أنَّ النبي -ﷺ- كان إذا دعا فيرفع يديه يمسح وجهه
١٠٢،٥٢	أنَّ النبي -ﷺ- كان يعرض القرآن
٢٠٦٠	إنَّ ربكم حيي كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه
٧٣	إن ربي أرسل إلي أن أقرأ القرآن
٢٠	إنَّ ربي قال لي: قم في قریش

الصفحة	طرف الحديث
١٠٣	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَؤُوا
٢٠٦٠	إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتُ
١٩	إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ
١٥٠	إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً
٦٦	إِنْ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ
٥٧٥	أَنَا أَفْصَحُ مِنْ نَطْقِ الْضَّادِ
٢٠	أَنَا جِيلُهُمْ فِي صُدُورِهِمْ
١٣٤، ١١١، ١٢٨، ١٣٤	أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ
٥٠، ٥٢١	انْصِرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا
٦٣٤	أَوَّلُ مَا نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى مُحَمَّدٍ -ﷺ-
٢٠٤٧	إِيمَانُ بِاللَّهِ، ثُمَّ جِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ
٨٣	الْإِيمَانُ بِضَعٍّ وَسَبْعُونَ شَعْبَةً
٥٥١	بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ
٦٣٥	تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ النَّارِ
٩	ثَلَاثَةٌ لَا يَكْتَرِثُونَ لِلْحِسَابِ
٦٥٢	ثُمَّ صَلَّاهَا بِالْغَدِّ بَعْدَ أَنْ أَصْفَرَ
٢٠٥٩	حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَأُوا إِلَى الْغَارِ
٢٠٧١	الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ
١٠، ١٤، ٥	خَيْرِكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ

الصفحة	طرف الحديث
١٠	خيركم من قرأ القرآن وأقرأه
٦٨	دخلت المسجد أصلي فدخل رجل
٥٥٧	الدين النصيحة
٢٠٦١	رفع اليدين من الاستكانة
١٩٨١	سألت ربي مسألة وددت أني لم أكن سألته
٦٦	سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ
٣٥٤	تسمّوا باسمي، ولا تكونوا بكنيتي
٢٠٦٦	عجل هذا
١٩٧٩	عرض على رسول الله -ﷺ- ما هو مفتوح على أمته
٦٢٦	علمني شيئاً ولا تكثر علي
٢٠٦٨	فإذا أمّن الإمام فأمنوا
٥٥٠	فإذا هي تنعت قراءة مفسرة
٧٠	فأي ذلك قرأتم فقد أصبتم
٦٥٢	فصلى الصبح حين طلع الفجر
٦٨	فقلت: يا جبريل إنّي أرسلت
٦٨	فمن قرأ بحرف منها
٦٩	فمن قرأ على حرف منها فلا يتحول
٨٣	فنظرت إلى ميكائيل فسكت
٥٤٦	قرأ النبي -ﷺ- علي التحقيق
١٥٧٤	قرأ على النبي -ﷺ- في مجلس واحد (ابن مسعود)
٥٤٨	قرأت المفصل الليلة في ركعة

الصفحة	طرف الحديث
١٨٥٣	قرأت على رسول الله - ﷺ - كما قرأت علي
٢٠٦٤	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين
٥١٥	قعدنا نفر من أصحاب رسول ﷺ
٦٢٩	قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٢٠٦٢	كان إذا ختم القرآن دعا قائما
٥٨٨	كان إذا قرأ قطع آية آية
٦٥٧	كان إذا نهض من الركعة الثانية استفتح
٢٠٦٩	كان رسول الله - ﷺ - إذا ختم القرآن دعاء قائما
٢٠٦٩	كان رسول الله - ﷺ - إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما
٥٥٠	كان رسول الله - ﷺ - يقرأ السورة
٦٧	كان عند أضاة بني غفار فأتاه جبريل
٦٥٧	كان يستفتح الصلاة بالتكبير
٥٥١	كانت مَدًّا، ثُمَّ قرأ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾
٢٠٦٧	كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم
٧٠	كل شاف كافي ما لم تختتم آية عذاب برحمة
٢٠٦٥	لا إله إلا الله وحده لا شريك له
٢٠٧٦	لا تجعلوني كقدح الراكب
١١٩	لا تختلفوا فإن من كان قبلكم
٥٨	لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
١٧٣٤، ١٥٠	لتأخذوا مصافكم
٢٠٥٢	لصاحب القرآن دعوة مستجابة

الصفحة	طرف الحديث
٩٥	لعلك قبّلت
٥٨٦	لقد عشنا برهة من دهرنا
٦٧	لقي رسول الله ﷺ - جبريل عند أحجار المرا
١٩٢	لما انقطع الوحي قال المشركون: قلى محمداً ربّه
١٩٨٢	لما فرغت مما أمرني الله به من أمر السماوات والأرض
١٩٧٨	لما نزل على رسول الله ﷺ - القرآن
٢٠٥١	له عند ختم القرآن دعوة مستجابة
٢٠٧٦	اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها
٦٣٧	اللهم أعذني من الشيطان الرجيم
٢٠٦٩	اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي إماماً ونوراً وهدى
٢٠٧٤	اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري
٦٣٧	اللهم أعذني من إبليس وجنوده
٦٤٣	اللهم اعصمني من الشيطان
٢٠٧٦	اللهم أعنا على ذكرك وشكرك
٦٩	اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي،
٢٠٧٤	اللهم اغفر لي هزلي وجدي
٢٠٧٦	اللهم اقسم لنا من خشيتك ما تحول به بيننا وبين معاصيك
٢٠٦٣	اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت،
٢٠٧٦	اللهم إني أسألك أن تبارك لي في سمعي
٢٠٧٥	اللهم إني أسألك خير المسألة

الصفحة	طرف الحديث
٢٠٧٦	اللهم إني أسألك خير ما آتي وخير ما أفعل
٢٠٧٥	اللهم إني أسألك عيشة نقية وموتة سوية
٢٠٧٥	اللهم إني أسألك فواتح الخير
٢٠٧٧	اللهم إني أسألك موجبات رحمتك
٦٤٢	اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس
٦٣٦	اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم
٢٠٧٣	اللهم إني عبدك وابن أمتك ناصيتي بيدك
٢٠٧٦	اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة
٢٠٧٦	اللهم لا تدع لنا ذنباً إلا غفرته
٢٠٦٥	اللهم لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض
٢٠٦٨	ليسأل أحدكم ربه حاجاته كلها
١٩٧٨	ما جئت حتى اشتقت إليك
٧٩١	ما هكذا أقرأنها رسول الله ﷺ
١٠٢٤	ما همز رسول الله ﷺ -
٢٠٦٠	المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك
٢٠٥١	مع كل ختمة دعوة مستجابة
٦٥٢	من أتى الجمعة فليغتسل
٥٥٩، ١٤٠	من أحب أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أنزل
٢٠٥٢	من استمع حرفاً من كتاب الله ﷻ - طاهراً كتبت
٦٤٣، ٦٤٢	من الشيطان الرجيم من همزه ونفته ونفخه
١٣	من شغله قراءة القرآن في أن يتعلمه



الصفحة	طرف الحديث
٥٢٤	من علم من أخيه سيئة
٦٣٩	من قال حين يصبح ثلاث مرات
٨٤٧	من قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ومد بها صوته
٨٤٧	من قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ومدها هَدَمَتْ له
٢٠٥٤، ٢٠٥٣	من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات
٢٠٦٦	من قرأ القرآن وحمد الربَّ وصلى على النبي
٢٠٥٠	من قرأ القرآن -أو قال: من جمع القرآن- كانت له عند
٢٠٥٣	من قرأ حرفاً من القرآن كتب الله له به حسنة
٥٥١	من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة
١٦٤٤	نِعْمًا المال الصالح للرجل الصالح
٢٠٣٤	هذا خاتم القرآن وفاتحه
١٦٩٦	هل أنتم تاركوا لي صاحبي
١٢٠٦	والله لك هذا علمني رسول الله -ﷺ-
٢٠٦٤	وانظر إلى السجعة من الدعاء فاجتنبه
٦٢٧	يا ابن أم عبد قل: أعوذ بالله
٤٧٤	يا فلان هذه زوجتي فلانة
٥٢٤	يحشر الله العباد

# فَهْرَسُ الْأَشَارِ



## فهرس الآثار

الصفحة	القائل	طرف الأثر
١٥	عبد الملك بن عمير	أبقى الناس عقولاً قراء القرآن
٢٥	حذيفة بن اليمان	أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا
٢٥	عثمان بن عفان	إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء
١٥١	عبد الله بن عباس	إذا سألتموني عن شيء من غريب القرآن
١٤٧٢	ابن عمر	أذهب بهذه تالان إلى أهلك
١٠٨٤	عثمان - رضي الله عنه -	أرى في المصحف لحنا
٥٥٣	ابن القيم	إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر أجل
٥٥٤، ٥٨٦	علي - رضي الله عنه -	الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف
٥٥٢	مجاهد بن جبر	الذي يقرأ البقرة وحدها أفضل
٦٥٠	أبو هريرة	ربنا إنا نعوذ بك من الشيطان
٦٣٨	أبو هريرة	ربنا تعوذنا بك من الشيطان
١٥	عبد الحميد الحماي	الرجل يغزو أحب إليك أو يقرئ القرآن
٥٦٠	أبو عثمان النهدي	صلى ابن مسعود المغرب
١٦٦٢	أبو الدرداء	في مصاحف أهل الشام في سورة آل عمران
٥٥١	بلا نسبة	قرأ عثمان القرآن في ركعة
١١٠، ٦١	عمر بن الخطاب	القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول
٢٧	عامر الشعبي	القراءة سنة فاقروا كما قرأ أولوكم
٦٣١	أبي بن كعب	قل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٥٤٩	ابن مسعود - رضي الله عنه -	لا تنثروه - يعني القرآن - نثر الدقل

الصفحة	القائل	طرف الأثر
٥٥٢	محمد بن كعب	لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح إذا زلزلت
٣٠	ابن مسعود	لو رآك محمد - ﷺ - لأحبك
١٠٣، ٢٧ ١٠٨٥	علي - رضي الله عنه -	لو وليت في المصاحف ما ولي عثمان
٦٦	ابن مسعود	ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض
١٤٠	عبد الله بن مسعود	ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ
١٥	ابن عباس	من قرأ القرآن لم يردّ إلى أرذل العمر
٥٥٢	بلا نسبة	نزل القرآن ليُعمل به
٤٧٤	ابن عباس	هذه زوج نبيكم
٥٥٣	الغزالي	واعلم أن الترتيل مستحبٌ لا لمجرد التدبر
٥١	ابن عباس	وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة
٢٠١٧	علي بن أبي طالب	إذا قرأت القرآن فبلغت قصار المفصل
٢٠٥٦	ابن مسعود	من ختم القرآن فله دعوة مستجابة
٢٠٥٦	مجاهد	تنزل الرحمة عند ختم القرآن
٢٠٥٦	مجاهد	إنَّ الدعاء مستجاب عند ختم القرآن
٢٠٥٨	مجموعة من التابعين	دعا موسى وأمن هارون
٢٠٦٧	علي بن أبي طالب	كل دعاء محجوب حتى يصلّي على محمد
٢٠٦٧	عمر بن الخطاب	الدعاء موقوف بين السماء والأرض

فَهْرُسُ اخْتِيَارَاتِ الْمُؤَلِّفِ



## فهرس اختيارات المؤلف

الصفحة	الاختيار
١٣٧٧	الترقيق في الوقف على راء ﴿الْقَطْرِ﴾
١٣٩٢	تغليظ اللام ﴿فَصَالًا﴾، و ﴿فَطَالَ﴾، و ﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ وبابهم
١٣٧٧	التفخيم في الوقف على راء ﴿مِصْرَ﴾
١٤٦٠	جواز الوقف على كل من ﴿أَيًّا﴾ و ﴿مَّا﴾
١٥٤٧	الحذف عن ابن ذكوان في ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾
١٥١١	القراءة بالوجهين في ﴿إِلَى رَفِيقٍ إِنْ لِي عِنْدَهُ﴾
١٥١٣	القراءة بالوجهين في ﴿أَنْ أَوْفَى﴾
١٤٢١	لزوم مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه
١٤٧٥	الوقف على ﴿وَيَكَاكُ﴾، و ﴿وَيَكَاكُ﴾ على الكلمة بأسرها
١٥٤٩	الأخذ بالوجهين جميعاً في ﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾ في الزمر
١٥٥٧	الأخذ بالحذف والإثبات عن قبل وصللاً ووقفاً في ﴿دُعَاءَ﴾ [إبراهيم: ٤٠].
١٥٦٢	الياء في الوصل وبغير بالياء في الوقف لقبيل في ﴿أَكْرَمَنِ﴾ و ﴿أَهْنَنِ﴾.
١٥٦٢	حذف الياء في الحالين في ﴿الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] لقبيل.
١٧٨٢	الوجهان جميعاً في ﴿كِسْفًا﴾
١٨٥٢	الوجهان جميعاً في ﴿ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]
١٨٨٠	الوجهان جميعاً في همزة ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ [الصافات: ١٢٣]
١٩٢٨	الوجهان في ميم ﴿يَطْمِئُنُّنَ﴾ [الرحمن: ٥٦، ٧٤]





فَهْرَسُ مَسَائِلِ النَّفْسِ



## فهرس مسائل التفسير

٥٥٠	الكلام على قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]
١٦٥٨	تفسير القتل في قوله تعالى: ﴿مَا مَاتُوا وَمَاقُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٥٦]
١٧٢١	الأقوال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١٥]
١٧٢٦	الفرق بين قوله تعالى: ﴿تَجْرِي تَحْتَهَا﴾ و﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا﴾
١٧٤١	تفسير قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ﴾ [القصص: ٦٦]
١٧٥٥	تفسير قوله تعالى: ﴿السَّجَنُ﴾ [يوسف: ٣٦]
١٨٢٥	تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِلِ﴾ [النور: ٢٢]



# فَهْرُسُ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ



## فهرس المسائل الفقهية

الصفحة	المسألة
٩٢	اشتراط الإيذان في كفارة اليمين
٩٢	الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر
٦٥٥	حكم الاستعاذة استحبابا ووجوبا
٢٠٠٧	حكم التكبير في الصلاة
٦٤٧	حكم الجهر بالاستعاذة في الصلاة
٢٠٤٦	حكم قراءة الفاتحة بعد الختمة
٥٥٧	صحة صلاة القارئ خلف أمي
٩٢	مسألة المسح والغسل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾
٩٠	مسألة المشرقة: وهي زوج وأم
٩٩	مسألة جواز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة
٩٩	مسألة كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة
٦٨٠	هل البسملة آية من كل سورة كتبت فيها أم لا؟





فَهْرَسُ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ



## فهرس المسائل النحوية

الصفحة	المسألة
١٠٥٥	إبدال الهمزة المضمومة بعد كسر والمكسورة بعد ضم
١٠٩٠	إبدال الهمزة بالحرف الذي منه حركتها دون حركة ما قبلها
١٠٥٣	إبدال الهمزة في الفعل
١١٢٢	إبدال الهمزة ياء عند الكوفيين
١٠٤٩	الإبدال والإدغام في الهمز المنفصل
١٣٩٨	إجراء الراء المرققة مجرى الراء الممالة
١٠٤٧	إجراء الياء والواو الأصليتين مجرى الزائدتين
١٧٦٢	إجراء ياء الجمع مجرى الصحيح
١٦٤٤	إدغام: ﴿شَهْرٌ مَضَانٌ﴾ [البقرة: ١٨٥]
١٧٣٨	استثقال تشديد نون التوكيد الثقيلة
١٥٩٦	إسقاط الهمزة في الدَّرج
١٣١٢	أصل ألف التثنية
٩١٤	أصل كلمة (أئمة)
١٤٩١	إعراب ابن الطراوة ﴿أَتَيْتُهُمْ أَشَدُّ﴾
١٤٩١	إعراب بعض النحاة ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَٰنِ﴾
١٤٩٢	إعراب بعض النحاة ﴿وَعَارَفْنَاهُمْ يَفْقُونَ﴾
١٧٤٧	إعمال «أنَّ» المخففة من الثقيلة
١٣٣٥	ألف الندبة
١٣٨	تتابع النعوت

الصفحة	المسألة
٧٧	تسمية الجملة باسم البعض منها
٨٥٠	تعاقب حروف المد في الشعر
١٣٥٧	التفخيم من أجل عدم الصرف
١٨١٢	التنبيه على الضم بنية الإضافة
١٥٥٠	الجزم إجراء للفعل المعتل مجرى الصحيح
٧٦	جمع القلة
١٠٥٧	جواز إبدال الهمزة المتطرفة في الوقف من جنس حركتها
١٠٥٢	جواز إبدال الهمزة على حسب إبدالها في الفعل
١٠٥١	جواز الساكن الصحيح قبل الهمز المتطرف
١٠٥٢	جواز النقل إلى الحرف فقط
١٠٥٢	جواز النقل في (كمأة)
١٧٧٢	جواز قصر الممدود
١٠٥٠	جواز نقل الهمز بعد الساكن الصحيح مطلقا
١٧٤٧	حذف الفعل المجزوم لدلالة المعنى عليه
١٧١٤	حذف لام الفعل في التحقير
١٧١٤	حذف ياء الإضافة عند لقيها الساكن
١٤٩٤	الخلاف في إعراب كلمة ﴿مَاذَا﴾ [البقرة: ٢٦]
١٣٠٥	الخلاف في الألف اللاحقة للأسماء المقصورة
١٤١٥	دخول الروم على حركة الفتح
١٠٦	دخول اللام في أمر المخاطب الفاعل والمتكلم
١٧٦٢	زيادة ياء على ياء الإضافة

الصفحة	المسألة
١٠٦	العطف على الضمير
٥٦	القلب
١٦٩٤	الفصل بين المصدر وفاعله
١٦٩٣، ١٠٦	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
١٤٩	قول: لا غير
١٧٣٨	كسر نون التوكيد الخفيفة
١٤٧٠	الكلام على (تاء) (لات)
٩٩٣	لام التعريف
١٤٩١	اللام في ﴿وَلَا الَّذِينَ﴾ لام الابتداء
٤١٩	لولا حرف جر عند سبويه
١٣٦٠	ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف
١٣٨٢	مذهب الكوفيين في صيغة الأمر
١٦٠٢	مسألة الإسكان في ﴿يُشْعِرْكُمْ﴾
١٧٢٥	المصدر وُصف به للمبالغة
١٤٤٣	المنادى إذا كان صحيحاً وأضيف إلى ياء المتكلم
١٠٦	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
٢٥٩	النسبة إلى طيء
١٣٨	النصب على المصدر
٩٦٧	ها في (هذا) للتنبيه
٥٧	وإن نافية لا عمل لها
١٤٦	وجه التسمية والتجهيل في ﴿فَتَنُوا﴾



فَهْرَسُ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ





## فهرس المسائل اللغوية

الصفحة	المسألة
١٣٥	الإتباع
١٧٥٠	الاجتزاء عن الياء بالكسر
٩١٠	اجتماع الساكنين في أول البيت
١١٢٩	اجتماع ثلاث سواكن لا يكون في لغة العرب
١٥٩٦	إجراء الكسرة اللازمة مجرى العارضة لغة أزدِ سَنوءة
١٥٩٦	إجراء الوصل مجرى الوقف
١٠٢٥	اختلاف اللغويين في الوقف على الهمز
١٧٦٤	الإشباع من الحركات الثلاث
٨٦٨	أصل الفعل «تري»
١٤٨٣	أصل كلمة: ﴿نَعِمًا﴾
٨٨٤	أصل كلمة: (أُلْهة)
١٣٢٠	إمالة ما قبل هاء التأنيث
٩١٣	التقاء الهمزتين في كلمة واحدة
١٧٣٦	جَمْع ضد فَرَّق
١٦١٧	حذف الياء من (إبراهيم)
٩٦٦	حذف همزة ﴿هَتَانُكُمْ﴾ في كلام العرب
٩٨٩	دخول ألف الوصل على الهمزة
١٧٤٨	زُلْفًا وزُلْفًا لغتان في جمع زُلْفَة
٤٧٤	زوج الرجل لغة صحيحة

الصفحة	المسألة
١٥٧٠	عَلِمَ إِذَا عُدِيتَ بِالْبَاءِ
١٧٦١	الكلام على «بمصرخي»
١٧٦٣	الكلام على «أفئدة»
١٢٠٩	الكلام على أسباب الإمالة والفتح
١٢٠٤	الكلام على الفتح والإمالة
٩٨٦	لغة بعض العرب في همز (سَوَّق)
١١٠١	لغة تخفيف النون
١١٣٠	لغة من أجرى المنصوب مجرى المرفوع والمخفوض
٩٥	المس في النساء
٩٨٨	مسألة أصل (أولى)
٨٩٢	مسألة التقاء الساكنين
٩٧٧	مسألة القلب
٨٤٦	مسألة المد عند الدعاء
٨٣٨	مسألة: واخذ
٤٠٣	معاني «زعم»
٧٦	معنى الأحرف: حرف كل شيء طرفه
١٧٥٤	معنى هيت
٦٣١	معنى: أعود
١٤٥	نشر ونشر
٨٤٩	نقل حركة الحرف الأخير إلى الذي قبله
١٣٨٠	هل الأصل في الراء التفخيم أم الترقيق؟

الصفحة	المسألة
٩٨٧	وزن (أولى) فُعَلَى؛ لِأَنَّهَا تَأْنِيثُ أَوَّل
١٤٣٧	الوقوف على النون المفتوحة بالهاء
١٤٠٢	الوقوف في كلام العرب
١٧٨٧	الفتح والضم في (الرشد)
١٨٠٦	الفرق بين الضم والفتح في (حلّ)
١٨١١	مسألة: «ننجي»
١٨٢٤	مسألة (كَبُرَ)



فَهَرَسُ الْأَشْعَارِ



## فهرس الأشعار

الصفحة	القائل	شطر البيت
٨٩٢	الأعشى	ءان رأيت رجلاً أعشى أضرب به
٨٩٢	غير منسوب	ءان زُمَّ أجمال وفارق جيرة
٩١٠	عمرو بن أبي ربيعة	أألحق إن دار الرباب تباعدت
٨٩٢	ذو الرمة	أن توهمت من خرقاء منزلة
٤١٩	بلا نسبة	أنطمع فينا من أراق دماءنا
١١	جرير بن عطية	أنعلبة الفوارس أو رياحا
١٨٣٨، ٩٨٧	جرير	أحب المؤقدين إلى مؤسسى
١٦٥	طرفة بن العبد	أصحوث اليوم أم شاقتك هر
١٣٠٥	الحارث المخزومي	أظلوم إن مصابكم رجلا
١٥٩	العراقي	الاعتبار سبرك الحديث هل
١١٩	سيدي عبد الله	إلغاء الأربعة فيه راجح
١٥٥٢، ٣٨	زهير بن أبي سلمى	ألم يأتبك والأنباء تنمى
٦٩٤	عدي بن زيد	أم لديك العهد الوثيق من الأي
١٣٢١	أبو الخطاب	أمال خمس عشر الكسائي
٧٣١	الفقعسي	أمسى غلامى كسيلا قطوفا
١٥٢	الخطبة	أمن رسم دار مربع ومُصيف
١٨٦٢	بلا نسبة	إن الشيوخ إذا تقارب خطوهم
٦٩٤	عدي بن زيد	أيها الشامت المعير بالده
٧٣١	الفقعسي	باتت تيبا حوضها عكوفها
٩٨	ابن الجزري	باكر إلى دار عدل جلق يا



الصفحة	القائل	شطر البيت
٩٨	بشار بن برد	بَكَّرَا صَاحِبِي قَبْلَ الْهَجِيرِ
١٥٨٠	حسان - <small>رضي الله عنه</small>	بَيْضُ الْوَجْهِ كَرِيمَةٌ أَحْسَابِهِمْ
١٣١٦	الشاطبي	وَالْآخِرُ إِسْمَاعِيلُ يَرْوِيهِ عَنْهَا
١٤٥	الأخطل	تَرَى الثَّعْلَبَ الْحَوْلِيَّ فِيهَا كَأَنَّهُ
٣٩٦	بدون	تَرَى الْفَتَى يَنْكَرُ فَضْلَ الْفَتَى
٨٥٠	عمرو بن كلثوم	تَصَفَّقْهَا الرِّيحُ إِذَا جَرِينَا
٦٣٩	الأعشى	تَقُولُ بَنَّتِي وَقَدْ قَرَّبْتَ مَرْتَحَلَا
٤٠٣	عمرو بن شأس	تَقُولُ هَلَكْنَا إِنْ هَلَكْتَ وَإِنَّمَا
١٧٦٣	الفرزدق	تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصِيَّ فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
٨٨	غير منسوب	تَيْسِيرُ نَشْرِ الصَّبَا مِنْ كُلِّ طَيِّبَةٍ
٤٩٧	التمار	جَارِيَةٌ أَحْسَنُ مَنْ حَلَبَهَا
١٤٩	بلا نسبة	جَوَاباً بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ فَوْزٌ بِنَا
١٤٤	الأعشى	حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ مِمَّا رَأَوْا
١٦٠٢	الأقيشر الأسدي	رُحَّتْ فِي رَجْلَيْكَ مَا فِيهَا
٣١٥	النابعة الجعدي	سَأَلْتَنِي جَارِقِي عَنْ مَعْشَرِ
٣١٥	النابعة الجعدي	سَأَلْتَنِي عَنْ أَنْاسٍ ذَهَبُوا
١١٣٩	ابن أم قاسم	سَبْعَ وَعِشْرُونَ وَجْهًا قَلَّ لِحْمَزَةٍ فِي
٦٩٤	عدي بن زيد	سَرَّهُ مَالُهُ وَكَثْرَةُ مَا يَمُـ
١٦٠٣	جرير بن عطية	سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَوْعِدُكُمْ
١٨٢٧	عمر أو جميل	شَرِبَ النَّزِيرُ بِبَرْدِ مَاءِ الْحِشْرِ
٧٢	ابن الجزري	شَيْخِي إِمَامٌ حَافِظُ حُجَّةٍ

الصفحة	القائل	شطر البيت
٦٥٤	الشاطبي	شيطاننا المغوي عدو فاعتصم
١٩١١	بلا نسبة	صرمت جبالك بكرة نبهاء
١٨٦٢	بعض الأعراب	صريع خمر قام من وكأته
٩٩٩	عنتره	طربت وهاجتك الظباء السوانح
١٤٧٢	أبو وجزة السعدي	العاطفون تحين لا من عاطف
٦٩٥	جرير بن خرقاء	عشية تمنى أن تكون حمامة
٩٨٧	جرير	عفا النسران بعدك والوحيد
١٥٨١	القيجاطي	على الجَمْعِ بالحرف اعتماد شيوخنا
٥٣٨	ذو الرمة	على أمر منقذ العفاء كَأَنَّهُ
٦٣٩	الأعشى	عليك مثل الذي صليت فاغتمضي
٥٦	الفرزدق	غداة أحلّت لابن أصرم طعنة
١١٢٣	بدون نسبة	غداة تسايكت من كلّ أوب
٩٨	ابن الجزري	فالدست قد طاب واستوى وغلا
١١٣٩	ابن أم قاسم	فالنقل والسكت في الأولى وتركها
١٦٠٢، ٣٦	امرؤ القيس	فاليوم أشرب غير مستحقب
٣٨١	أبو العلاء المعري	فأما فرخه فبلا جناح
٦٩٤	جرير بن خرقاء	فإن تنأ عنا لا تضرنا وإن تُعدّ
٩١٥	بلا نسبة	فإنك لا تدري متى الموت جائي
١٥٨٢	القيجاطي	فتقدس قُدُوسٍ وتعظيم مُرْسَلٍ
١١٢٣	بدون نسبة	فجاءوا عارضاً برداً وجئنا
١٣٢١	أبو الخطاب	فجئت زينب لِدُودِ شمس

الصفحة	القائل	شطر البيت
٨٢٨	الحصري	فجمعك بين الساكنين يجوز إن
٦٩٤	الفرزدق	فدعني أكن ما كنت حيا حمامة
١١٢٣	بدون نسبة	فلدى لبني خلاوة عمر أمي
٤٠٣	عبيد الله بن مسعود	فلذق هجرها قد كنت تزعم أنه
١٣١٦	الشاطبي	فعن نافع عن شيبه ويزيد أو
٨٥١	الحصري	فقال أناس مدة متوسط
١٢٠	ابن الجزري	فكل ما وافق وجهه نحو
٩٠	ابن الجزري	فكن على نهج سبيل السلف
٩٥	ابن الخياط، أو بشار	فلا أنا منه أفاد ذوو الغنى
٦٥٣	امرؤ القيس	فلو أنها نفس تموت سوية
٧١٦	الأعشى	فماله من مجد تليد وماله
٩٩٩	عنتره	فمالت بي الأهواء حتى كأنها
٨٧٢	الجزري	فمد وثلاث ثانيا ثم وسطن
١٥٨٢	القيجاطي	فمنها معال يرتقى بارتقائها
٣٥٣	أبو ذؤيب	فهن عكوف لنوح الكريم
١٧٧	المسيب بن علس	في ظل فاردة من السدر
١٤٩٨	الأغلب العجلي	قال لها هل لك ياتاق
٢٩٤	ابن عمر -رضي الله عنه-	قد كنت أحسبني قالون فانطلقت
٩٩٩	عنتره	قد كنت تخفي حب سمراء خيفة
١٥٦٧	الحصري	قرأت عليه السبع تسعين ختمة
١١٨	حميد بن ثور	قرينة سبُع إن تواترن مرة

الصفحة	القائل	شطر البيت
٤٠٣	عمر	قلت كَفِّي لك رهن بالرضى
١٦٤٤	بلا نسبة	كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزاجر
١٣٥٣	الجعبري	كذا كرا رقيق للأقل وشاكرا
١٣٥٧	ابن مالك	كذاك حاوي زائدي فعلانا
١٦٥	طرفة بن العبد	لا يكن حبك داء قاتلاً
٨٣	علي بن أبي طالب	لأصبحن العاص وابن العاص
١٥٨١	القيجاطي	لأن أبا عمرو ترقاه سُلمًا
١٢٧	ابن الجزري	لثان أبو عمرو والأول نافع
٣٩٦	بدون	لحَّ تجده في الحرص على نكتة
٩٩٩	عنرة	لعمرى لقد أعذرت لو تعذريني
٨٧٢	الجزري	للأزرق في آلان ستة أوجه
٩٥	ابن الخياط، أو بشار	لمست بكفِّي كفّه طلب الغنى
١٤٩٤	بلا نسبة	ما ذا الوقوف على نارٍ وقد خمدت
١٧٦٢	الأغلب العجلي	مباضٍ إذا ما همَّ بالمضي
٧٢	ابن الجزري	محدث الآفاق مع صمته
٨٥٠	عمرو بن كلثوم	مخاريق بأيدي اللاعبينا
٧٩٥	الحاقاني	مددت لأن الساكنين تلاقيا
١٦٣٩	ابن مالك	مُلاقِي ساكنٍ صحيح كهل تربـ
١٤٣٤	عمرو بن ملقط	مهـالي الليلة مهـاليـه
١٤٧١	ابن أحر	نَوّلي قبل ناي داري جمانا
٣٨٤	بلا نسبة	هو الشيخ الذي حدثت عنه

الصفحة	القائل	شطر البيت
١٥٨٢	القيجاطي	وإتمامه الخُلفُ الذي قد تلا به
٩٦٧	بدون نسبة	وأتى صواحبا فقلن هذا الذي
١٤٤٣	ابن مالك	واجعل منادىً صحَّ إن يُضف ليا
٤٠٤	بدون	وأحسن ما يولى الجميل إذا أتى
١٥٦٧	الحصري	وأذكر أشياخي الذين قرأتها
١٧٢٣	أوس بن حجر	وازدحمت حلقتا البطان بأقـ
١٤١٢	الحصري	واشمم ورم ما لم تقف بعد ضمة
١١٣٩	ابن أم قاسم	واضرب يمينك ما قدمت متضحاً
١٤٧١	أبو وجزة السعدي	واللاحقون جفانهم قمع الذرا
١٤٧١	أبو وجزة السعدي	والمانعون من الهزيمة جارهم
٧٩٦	السخاوي	والمد من قبل المسكن دون ما
٤٢١	بشار أبو بكر الخياط	والمست كفي كفه طلب الغنا
١٤٧١	أبو وجزة السعدي	وإلى ذرا آل الزبير بفضل هم
٤٧٤	الفرزدق	وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي
٧٩٥	الخاقاني	وإن حرف مد كان من قبل مدغم
٦٣	أبو الحسن الحصري	وإن سكنت والياء بعد كمريم
١٣٦٨	الحصري	وإن سكنت والياء بعد كمريم
١٦٣٨	الجعبري	وإن صحَّ قبل الساكن إن شئت فاكسرا
٤٩٤	سليمان بن قته	وإن قتل الطف من آل هاشم
٨٢٨	الحصري	وإن يتطرف عند وقفك ساكن
١٧٦٣	ابن هرمة	وأنني حوُّمًا يسري الهوى بصري

الصفحة	القائل	شطر البيت
١١٣٩	ابن أم قاسم	واوَأَوَكـالواو أو حقق وثالثـة
١١٩	سيدي عبد الله	وأوجـب العـدد
١٥٣	الخراز	وبعد فاعلم أَنَّ أصل الرسم
٨٣٧	الشاطبي	وبعـضهم يؤاخـذكـم
١٩٩٧	الشاطبي	به البـزي من آخر الضحى
٦٩٤	عدي بن زيد	وتـذكـر رَبُّ الخَوَرنـق إذ فـكَّـ
١٣٥٣	الشاطبي	وتفخيمه ذكـراً وسـتراً وبابـه
١٣٠٦	الشاطبي	وتفخيمهم في النصب أجمـع أشمـلا
١٩١١	بلا نسبة	وتنكـرت لك بعـد صفـو مودـة
١٦٩٦	ابن مالك	وحجـتي قـراءة ابن عامـر
١٥٧٢	أبو مزاحم الخاقاني	وحكمـك بالتحقيق إن كنت آخذـا
١٣١٧	الشاطبي	وحمـزة مع سـفیان قد أسـندا عنـ
١٢٠	ابن الجزري	وحـيثـما يـختـلُّ ركن أثـبت
٩٦٨	الشاطبي	وذو البـدل الوجـهان عنـه مُسَهَّـلا
١٣١٦	الشاطبي	وذو العـدد المـكى أبـي بـلا نـكـر
١٢٠	ابن الجزري	وصـح إسـناداً هـو القـرآن
٧١٤	بلا نسبة	وضـع عـيفان يغـلبـان قـويـا
١٣١٦	الشاطبي	وعـدّ عـطاء بن الـيسار كعاصـم
٦٥٤	الشاطبي	وعـدوك الإنـسي داره ودادـه
٨٣٠	السخاوي	وفي عـين الوجـهـان
٨٥١	الحصري	وفي مـد عـين شـيء سـوءـة

الصفحة	القائل	شطر البيت
١٣٠٤	الشاطبي	وقد فخموا التنوين وقفاً ورققوا
٦٥٤	أبو حيان	وقف بعد أو صـ لا
١٤٢١	أبو مزاحم الخاقاني	وقف عند إتمام الكلام موافقاً
١١٩	سيدي عبد الله	وقيل بالعشرين أو بأكثر
٣١٧	ابن الجزري	ولا بد من نظمي قوافي تحتوي
١٣٦٩، ٦٣	أبو الحسن الحصري	ولا تقر أن را المرء إلا رقية
١٥٨٢	القيجاطي	ولكن شروطاً سبعة قد وفوا بها
١٣٧	كثير عزة	وللأرض أمّ أسودها فتجللت
٣٨١	أبو العلاء المعري	وللجرمي ما أجرمت يده
١٣٨٣	الحصري	وما أنت بالترقيق وإصله فقف
٤٠٤	بدون	وما كل وقت يدرك المرء نعمة
١٥٥١	قيس بن زهير	ومحبسها على القرشي تُشرى
٥٣	ابن عاصم	ومذهب القرا بهذي المسألة
١٠٥٤	الشاطبي	ومستهزئون الحذف فيه ونحوه
١٣٤٥	بدون نسبة	ومنهل وردته عن منهل
٣٦	بلا نسبة	وناع يخبرنا بمهلك سيد
١٣٢١	أبو الخطاب	وهذه الهاء التي تنقلب
١٦٣٩	ابن مالك	ووجهان في كنتم تمنون مع تفكـ
١٥٨٢	القيجاطي	ووصل عذاب لا يليق برحمة
١٥٨٢	القيجاطي	ويبدأ بالراوي الذي بدؤوا به
١١١٠	الشاطبي	ويبدله مهماً تطرف مثله

الصفحة	القائل	شطر البيت
١٣١٦	الشاطبي	ويحيى الذماري للشامي وغيره
١٥٣	النابعة الذبياني	يا دار مية بالعلياء فالسند
١٤٣٤	مختلف في قائله	يارب يوم لي لا أظللـه
٨٨	غير منسوب	يا شمس علم بصبح العز قد طلعت
١٤٤٣	حسان -رحمه الله-	يا عين بكي سيد الناس واسفحي
٤٠٣	أبو زيد الطائي	يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا
٩٢	ابن الجزري	يقول راجي عفورب سامع
٩١٠	عمرو بن أبي ربيعة	يقول عتيق إذ شكوت صبابتي





فَهْرَسُ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ



## فهرس الألفاظ الغربية

اللفظ وصفحة وروده
الأبدال: ٧.
أبوبة: ٣٠٨.
الاحتجاج: ١٤٣.
الإخبار: ٧٩.
الأدمي: ٤٢٤.
الإذن: ٥.
الاستحباب: ٦٥٥.
أسد: ١٥٨٠.
الأسطوانة: ٢٩٥.
الأشنان: ٤٠٨.
الأشهل: ٣١٧.
أصدت: ٩٤٤.
إطل: ١٣٥.
الاعتبار: ١٥٩.
الاعتبار: ٥١١.
الإعراب: ٨١.
أقوت: ١٥٣.
الأكفاني: ٢٨٤.
ألف البنية: ١٠٦٧.
الأمثال: ٧٩.

اللفظ وصفحة وروده
الأمة: ٨٤.
الإنجيل: ٢٠.
الإنشاء: ٧٩.
أنعم: ١٥١.
إيا الشمس: ١٣٦.
البرا: ٩٤٥.
بَزَر: ١٥٨٥.
البزوري: ٤٣٥.
البُسر: ٤٥١.
البشاعة: ٦٦٥.
البِطان: ١٧٢٣.
البطي: ٤٤٩.
البقال: ٥٠٥.
بويان: ٢٩٧.
البيّع: ٢٨٤.
التأويل: ٨٠.
الترقيق: ١٣٤١.
التعسف: ٥٩٨.
التعشير: ١٢٨. ١٠٢.
التفخيم: ١٣٤١.
تفريدا: ١٢٨.
التفشي: ٥٤٣.

اللفظ وصفحة وروده
التقير: ٥٦٢.
تلقف: ١٢٠.
التنقيح: ٥١١.
تنوين العوض: ١٤١٤.
التواتر: ١١٨.
ثمنوا: ١٢٨.
الثنية: ٥٣٢.
جئار: ٩١٣.
الجبن: ٤٤٤.
الجس: ٩٤.
الجد: ٥٤٥.
الجفان: ١٤٧١.
جلفا: ١٣٢.
جمانا: ١٤٧١.
جني: ٣٧٨.
الجهابذة: ٥٢٥.
جوخان: ٤٠٦.
حر: ١٦٥.
الحرثكي: ٤٢٣.
الحرقه: ٣٩.
الحزارة: ٣٩.
الحسب: ١٧٤.

اللفظ وصفحة وروده
الحظوة: ٤١.
الحلّك: ٢٩٣.
الحمامي: ٢١٦.
حمل: ٤٧٨.
الحناط: ٤٠٣.
الخاص: ٣.
الخرقي: ٤٦٩.
خشنام: ٣٣٧.
خضب: ٣١٨.
خواستي: ٣٣٧.
الدست: ٩٨.
الدقاق: ٣٠٨.
الدقل: ٥٤٩.
دلب: ١٧٧٥.
ذخره = ادخز: ١٥١.
الذرا: ١٤٧١.
الذرا: ١٤٧١.
الدلقية: ٥٣٢.
الرباعية: ٥٣٢.
الريب: ٤١٧.
رجل: ٤١٥.
الرّحلة: ٢١٤.

اللفظ وصفحة وروده
الرسم: ١٥٠.
الرواء: ٩٤٣.
الرونق: ١٥٨٠.
الروي: ٢٤١.
الرّي: ٩٤٣.
زعم: ٤٠٣.
زلفة: ١٧٤٨.
الزئمة: ١١٩٢.
سّار: ٩١٣.
السّبر: ٥١٠.
السختيان: ١٣٧.
السدائف: ٥٦.
السّراج: ٣٣١.
سرد: ٤٠٤.
السفر: ١٥٨.
السّقط: ٦.
السّلخ: ١٩٠.
السّماع: ٥.
السند: ١٢٩.
سرد: ٥١١.
الشرط: ١١٧.
شَفّ: ٣٥٣.



اللفظ وصفحة وروده
شفوف: ١٢٦.
شنع: ٦٥١.
الشواهد: ١٥٩.
الصادر: ١٥٩.
صناديد: ٣٤.
الضاحك: ٥٣٢.
الضراب: ٤٥٢.
طرازاً: ١٥٨٠.
الطرب: ٥٦٠.
الظاهر: ٩١.
العاسي - الفاني -: ٦٧.
العاطفون: ١٤٧١.
العام: ٣.
عبيطات: ٥٦.
العدّ البصري: ١٣١٦.
العدّ الشامي: ١٣١٦.
العدّ الكوفي: ١٣١٧.
العدّ المدني الأول: ١٣١٦.
العدّ المكي: ١٣١٦.
عسجد: ٥٣٨.
عسطوس: ٥٣٨.
عضاه: ١٢١٠.

اللفظ وصفحة وروده
العفاء: ٥٣٨.
عكف: ٣٥٣.
العكوف: ٧٣١.
العهن: ٩٤.
الغاضري: ٤١٣.
غرب: ٩٣٢.
الغرب-الدلو-: ١٥٩.
غضا: ١٢٠.
الفاذ: ٣٤.
فرد: ١٧٧.
الفرس: ٢٥١.
الفصاحة: ٤١٥.
فيره: ١٧٢.
القافلاني: ٣٩١.
قالون: ٢٩٤.
القباب: ٣٧٨.
قيط: ٥.
القطر: ١٢١.
القطط: ٥٤٥.
القمع: ١٤٧١.
القواس: ٣١٥.
القوس: ٥٣٨.

اللفظ وصفحة وروده
الكتاني: ٣٣٧.
الكهل: ٧٥.
لا جرم: ٥١١.
لا يعدلون: ١١.
لا يغسله الماء: ٢٠.
لا يكثرثون: ١٠.
اللتى: ٥١٣.
الللحظ: ١٠٣٦.
لَفَق: ١٦٦.
المبيّن: ٨٠.
المتابعات: ١٥٩.
المتشابه: ٧٩.
المتهوّج: ٥٦٧.
المثلثي: ٣٩٢.
المجمل: ٨٠.
المحامي: ٦٤٧.
المحكم: ٧٩.
المسبغون: ١٤٧١.
مستحقب: ٣٦.
المسيبي: ٥٠٦.
المُشَرَّكة: ٩٠.
المِشْطاح: ٢٧١.

اللفظ وصفحة وروده
المطلق: ٨٠.
المعاير: ٣٣١.
المغير: ٣٣١.
مَفْرَج: ٥٣١.
المُفْرَد: ٩٣٦.
المفسر: ٨٠.
المقيّد: ٨٠.
المُلْحَمِي: ٣١٢.
المنسوخ: ٨٠.
المنقبة: ٣٨٣.
المُنْقَر: ١٣٩٨.
الناب: ٥٣٢.
الناسخ: ٨٠.
ناهيك: ٣٨٣.
الندبة: ١٣٣٥.
النَّسَبُ: ١٧٤.
النعبة: ١٢١.
نَفَقَ: ٥٦٢.
النكة: ٦٣٢.
نَوَّلِي: ١٤٧١.
النَّيْف: ١٧.
الهدّ: ٥٤٨.

اللفظ وصفحة وروده
الوارد: ١٥٩.
وَأَل: ٩٨٩.
الوزن: ٢٤١.

فَهَرَسُ الْأَقْوَالِ



## فهرس الأقوال

الصفحة	القائل	طرف القول
١٤٨٤	عاصم	﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزَوَّهْتُمْ﴾ حرفٌ واحدٌ
١٤٩٥	العكبري	﴿وَمَا لِي﴾: الجمهور على فتح الياء
١٤٩٥	العَمَّاني	﴿وَمَا لِي﴾: كلمة واحدة وهي حرف نفي
١٧٢	الداني	أبو بكر وحمزة في الثلاثة
١٥٤	أبو عبيد	اتباع حروف المصاحف عندنا كالسنن القائمة
١٤١٢	سبط الخياط	اتفق الكل على روم الحركة في هاء الضمير
١٥٦١	ابن فارس	إثباتهما في الحالين لابن شنبوذ
١٥٣٠	الجعبري	إحداهما أصوب من الأخرى
١٤٨	الداني	أحسننت القصد لالتماس الثواب
٨٢٠	سبط الخياط	اختلفوا في المد والقصر على ثلاثة مذاهب
١٠٨٨	ابن شريح	الاختيار عند القراء وقف حمزة على المهموز
٦١٤	ابن أبي الهذيل	إذا افتتح أحدكم آية يقرؤها
١٢٢	الجعبري	إذا تواترت القراءة عُلِمَ كونها من الأحرف السبعة
٦١٤	ابن أبي الهذيل	إذا قرأ أحدكم الآية لا يقطعها
٩٢٤	ابن شنبوذ	إذا لم تحقق الهمزتين فاقرأ كيف شئت
١١٠١	حمزة	إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأخل مكان الهمزة
٥٢٣	الإمام أحمد	الإسناد العالي سنة عمن سلف
٥٢٣	ابن معين	الإسناد العالي قرينة إلى الله تعالى



الصفحة	القائل	طرف القول
١٤٠٥	الجوهري	إشمام الحرف أن تُشَمَّه الضمة
٩٤٠	الداني	اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة
١٢٢	الصفراوي	اعلم أن القراءات المشهورة نقلت بالتواتر
٤٨	الجعبري	أقول الشرط واحد وهو صحة النقل
١٥٥٣	ابن الفحام	إلا ما رواه الفارسي أن أبا طاهر روى عن حفص
١٣٩٥	أبو شامة	أَمَّا «مَنْ مَقَامٍ إِيَّاهُمْ مُصَلًّى» ففيه التغليظ
١١٥	الهمداني	أما بعد: فإن هذه تذكرة في اختلاف القراء العشرة
١٣٠٧	الداني	أما قوله تعالى في سبأ [١٨]
١٣٠	السبكي	أما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع
١٤١٥	سيبويه	أما ما كان في موضع نصب
٩٣	ابن حجر	الإمام الحافظ المقرئ، برز في القراءات
٨٥	القاهري	إن أراد بالأوّل بقوله: "فيكون من الأوّل
١٦٠١	الداني	إن إطلاق القياس في نظائر ذلك مما توالى فيه الضمات
١٧٥٠	الزنجشيري	إن الاجتزاء عن الياء بالكسر كثير في لغة العرب
٩٩	الداني	إن الأحرف السبعة ليست متفرقة
١٦٧٦	الداني	إن الإخفاء أقيس والإسكان أثر
٢٥٢	العلماء	إن الإسناد خصيصة الله لهذه الأمة
١٤١١	الداني	إن الإشارة إليها كسائر المبني اللازم
١٧٦٤	ابن مالك	إن الإشباع من الحركات الثلاث

الصفحة	القائل	طرف القول
١٣٣٨	الداني	إنَّ الألف وما قبلها هو الممال في هذه الكلمات
١٤٧٠	أبو عبيد	إنَّ التاء مفصولة من (لا) موصولة بـ (حين)
١٠٠	الطحاوي	إنَّ الترخيص في الأحرف السبعة كان أوَّل الإسلام
١٦٠٢	سيبويه	إنَّ الراوي لم يضبط عن أبي عمرو لأنَّه اختلس
١١٤	الداني	إنَّ القراء السبعة ونظرائهم من الأئمة متبعون
١٣٠٧	مكي	إنَّ القياس هو الفتح لكن يمنع من ذلك
٨٦	الرازي	إنَّ الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه
١٤٠٥	نصر بن علي	أنَّ الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى الإشمام
١٣٦٩	مكي	إنَّ المشهور عن ورش التريق
١٧٦٤	الداني	إنَّ النقلة عن هشام كانوا أعلم الناس بالقراءة
١٤٠٥	السخاوي	أنَّ تجعل شفتيك على صورتها
٩١٣	ابن مؤمن	إنَّ جماعة من المحققين يجعلونها ياء خالصة
١٠٦١	السخاوي	إنَّ ذلك لم يقله أبو عمرو عن يقين
١٣٨٠	مكي	إنَّ كلَّ راءٍ غير مكسورة فتغليظها جائز
١٣٣٩	الداني	إنَّ من أمال ذلك لم يقصد إمالة الهاء
١٦٩٧	يحيى بن الحارث	أنت رجل محوت الصواب
١٦٤٠	ابن مالك	إنَّك إذا أدغمت؛ يعني إحدى التاءين الزائدتين
١٧٢	المعدّل	إنَّما اختار حفص ذلك -الضم- برواية
٨١٢	حمزة الزيات	إنَّما أزيد على الغلام في المد

الصفحة	القائل	طرف القول
١٣٣٥	سيبويه	إنما أميلت الهاء تشبيها لها بالآلف
١٣٩٦	ابن الحاجب	إنَّه الأولى لأمرين
١٣٩٦	الداني	إنَّه القياس
١٠٦١	الداني	إنه خلاف الإجماع
١٢٧	الذهبي	إنَّه كان يرى جواز القراءة بالشاذ
٧٦٤	الداني	إنَّه هو الذي ذهب إليه
٢٩٣	أحمد بن حنبل	أي القراءة أحب إليك؟ قال قراءة أهل المدينة
١٦٩٥	الشاطبي	إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر
٤٧٦	أبو جعفر	بشَّر أصحابي وكل من قرأ قراءتي أن الله قد غفر لهم
١٧٢	حفص	بل خالفت عاصمًا في شيء مما قرأت به عليه
١٧٦٤	غير منسوب	بل هو ضرورة، وإنَّ هشامًا سهَّل الهمزة كالياء
١٧٣٢	سبط	بهذا صحت الرواية عنه، وبه قرأت علي شيوعي
١٣٧	ابن الجزري	تتبعت القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها
١٢٩	السبكي	تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع
١٥٣	الإمام أحمد	تحرم مخالفة خط مصحف عثمان -رضي الله عنه- في ياء
١٣٤٢	الداني	الترقيق في الحرف دون الحركة
١٠٣٦	ابن شريح	التسهيل أحسن إلا في مثل ﴿هَكَانَتْ﴾
١٣٦٩	ابن شريح	التفخيم أكثر وأحسن
١٣٩٤	الشذائي	التفخيم في هذا الاسم -الله- يعني مع الفتحة

الصفحة	القائل	طرف القول
٩٣	الطاوسي	تفرّد بعلو الرواية، وحفظ الأحاديث
١١٠١	سليم	تقف بالمد من غير همز
١٢٠	أبو حيان	ثبت لنا بالنقل الصحيح أن أبا جعفر
١٣٣	القرباب	ثمّ التمسك بقراءة سبعة من القراء
١١٥	البغوي	ثم إنّ الناس كما أنهم متعبدون باتّباع أحكام القرآن
١٥٢٨	الجعبري	ثم رجع إلى تحريكها
١٦٩٧	أيوب بن تميم	ثم قرأت على يحيى بن الحارث
٩٩٩	أبو شامة	جميع ما نقل فيه ورش الحركة إلى لام المعرفة
٥٥٦	الضحّاك	جوّدوا القرآن وزيّنوه بأصوتكم
٩٣	السيوطي	الحافظ المقرئ، كان إماما في القراءات
١١٩	الرازي	الحق أن العدد الذي يفيد قولهم العلم غير معلوم
١٤٢٨	ابن مجاهد	حمزة وحده يقف على ﴿مَرَضَاتٍ﴾ بالتاء
١٠٩٦	ابن واصل	حمزة يقف على ﴿هَؤُلَاءِ﴾ بالمد والإشارة إلى الكسر
٤١٦	شعبة	الدخول في العلم أسهل
١٣٤	مكي	ذكر اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة
١٧١	مكي	ذكر عن حفص أنّه رواه -الفتح- عن عاصم
١٦	أحمد بن حنبل	رأيت رب العزة في النوم
٣٥٤	ابن عينة	رأيت رسول الله -ﷺ- في المنام، فقلت: يا رسول الله
٢٩٤	نافع المدني	رأيت فيما يرى النائم النبي -ﷺ- وهو يقرأ في قيّ

الصفحة	القائل	طرف القول
١٤٠٤	الجوهري	روم الحركة الذي ذكره سيبويه
١٥٥٣	ابن شريح	روى الأشناني عن حفص إثباتها في الوقف
١٥٦٠	مكي	رُوي عن أبي عمرو أنّه خيرٌ في إثباتها في الوصل
١٥١٠	مكي	روي عن قالون الإسكان
١٣٠	السبكي	سمعت الشيخ الإمام
١١٩	زيد بن ثابت <small>رضي الله عنه</small>	سنة يأخذها الآخر عن الأوّل
٥٤	ابن دقيق العيد	الشواذ نُقلت نقل آحاد
١٠٣٠	ابن شريح	الضم أحسن
١٣٧٨	مكي	فإذا وقفت له -ورش- بالإسكان وتركت الاختيار
١٣٧٨	مكي	فأما ﴿النَّار﴾ في موضع الخفض
١١١	المهدوي	فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع
١٣٩٨	الواسطي	فإن أتى -يعني اسم الله- بعد حرف مرقق
٤٩	مكي	فإن سأل سائل فقال: فما الذي يُقبل من القرآن
٩١٥	الزحشري	فإن قلت: كيف لفظ: (أئمة)؟
١١٩	ابن تيمية	فتبيّن أنّ ما ذكرناه أن القراءات
١٠٨	ابن جبارة	فجملة من لقيت في هذا العلم
٦٢	مكي	فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام
١٣١٣	الداني	فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة
٧٤	ابن قتيبة	فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه -ﷺ- بأن يقرئ كل أمة

الصفحة	القائل	طرف القول
٣٥	أبو شامة	فلا ينبغي أن يُغتر بكل قراءة
١٥٢٨	أبو شامة	فلا ينبغي لذي لب إذا نُقل له عن إمام روايتان
١٣٠٧	ابن الفحام	فلم يتعرض إلى هذه المسألة في (الإمالة)
١٦٠٣	الداني	فلو كان ما حكاه سيويه صحيحاً لكانت رواية
١٠٩٠	الداني	فوجب استعمال هذه اللغة في مذهب هشام وحمزة
١٥٦٥	ابن مجاهد	في رواية عباس وابن الزبيدي دليل على أن أبا عمرو
١٥٦١	سبط الخياط	في هاتين الياءين عن أبي عمرو اختلاف
١٧١٦	أبو شامة	القائل بأنه وهم هو ابن مجاهد
١٧٤	المتولي	قال الجعبري في شرح الشاطبية: قول الأهوازي
١٦٠٣	الداني	قالت الجماعة عن الزبيدي: إن أبا عمرو كان يشم الهاء
١٧١	ابن مجاهد	قرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم
١١٢	المهدوي	القراءة المستعملة التي لا يجوز ردّها
٢٩٣	مالك بن أنس	قراءة أهل المدينة سنة
١٠٠	الطبري	القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة
١٥٧٤	أبو جعفر	قرأت القرآن في سنة ونصف على سلام
١٦٩٧	أيوب بن تميم	قرأت على أبي عبد الملك قاضي الجند
١٧٣١	العباس بن الفضل	قرأته على أبي عمرو خمسين مرة

الصفحة	القائل	طرف القول
١٧٣٣	مجاهد	قَلَّ من رأيتَه يضبط هذا
١٢٠	ابن الجزري	قولنا: صح سندها؛ فإنَّا نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل
١٢٢	ابن الجزري	قوله: (صح إسناداً): ظاهره أن القرآن يكتفي بثبوته
١٥٦٦	الداني	قولي أبي عمرو لعبيد بن عقيل دليل على
١٦٥٥	أبو عمرو	كان أبو عمرو يختار التاء
١٦٠١	ابن مجاهد	كان أبو عمرو يختلس حركة الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾
١٤٦٣	النحاس	كان أبو يعقوب صاحب ورش
١٤٥٩	قتيبة	كان الكسائي يقف على الألف من ﴿أَيَّ﴾
٤٧٥	أبو جعفر	كان إمام الناس بالمدينة أبو جعفر
٨٢٠	القلانسي	كان أهل الحجاز والبصرة يمكنون هذه الحروف
٩٣	ابن العماد	كان عديم النظر، طائر الصَّيت
١٥٢٩	الجعبري	كان نافع أوَّلاً يسكن ثم رجع
٣٠٧	ابن عبد الأعلى	كان ورش جيد القراءة
١٢٠٥	إبراهيم	كانوا يرون أن الألف والياء في القراءة سواء
٦١٥	ابن أبي الهذيل	كانوا يكرهون أن يقرئوا بعض الآية
١٦٥٢	ابن مهران	الكسر لنافع وحده
١٢٠	ابن الجزري	كلَّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه
١٠٣٠	ابن غلبون	كلا الوجهين حسن
١٥٤٨	الهذلي	كله فيه خلل

الصفحة	القائل	طرف القول
٤٤	الداني	لا أعلم همزةً متوسطةً قبلها ساكن
٣٥٣	أبو عمرو	لا إله إلا الله لقد كادت العلماء أن تكون أرباباً
١١٩	سيدي عبدالله	لا بد في التواتر من تعدّد نقلته من غير تحديد بعدد معين
٨١٣	همزة الزيات	لا تفعل أما علمت أن ما فوق البياض فهو برص
١١٧	ابن تيمية	لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة
١٥٤	الزركشي	لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه
١٣٦	ابن جني	لا ينبغي أن يحمل ﴿إِيَّاكَ﴾ بالتخفيف على أنه لغة
١٣٧٩	أبو شامة	لم أر أحداً نبّه عليها
١٦٩٠	يحيى بن آدم	لم يحفظ أبو بكر عن عاصم كيف قرأ أكسر أم فتح
٩١	وكيع	لم يختلف عن عليّ في ذلك
١٦٥٩	الداني	لم يرو ذلك عنه إلا من هذا الوجه
٤٧٥	أبو الزناد	لم يكن أحد أقرأ للسنة من أبي جعفر
٦١	نافع، أبو عمر	لو لا أنّه ليس لي أن أقرأ إلا بها قرأت
٩٥٧	الفاسي	ليس غلطاً عليه؛ بل هي رواية صحيحة
١٦٥٥	أبو عمرو	ما أبالي بالتاء أم بالياء قرأتها
٣٨٥	ابن عامر الشامي	ما أعدت خطبة منذ عشرين سنة
٤١٦	ابن المبارك	ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر
٤١٥	السبيعي	ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم
٤٤٤	همزة الزيات	ما قرأت كتاب الله إلا بأثر



الصفحة	القائل	طرف القول
١٢٦٠	مكي	مذهب أبي الطيب الفتح
١٢٣	الصفاقسي	مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء
٧٦	الداني	معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ - هنا
١٣٤	ابن أبي عبله	من حمل شاذ العلماء حمل شراً كبيراً
٤١٦	شعبة	من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر
١٥٤	البيهقي	من كتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء
١١٤٠	أبو شامة	نصّ ابن مهران فيها على ثلاثة أوجه
١٠١	ابن مسعود <small>رضي الله عنه</small>	نظرت القرأة فوجدتهم متقاربين
١٤٨٣	الكسائي	نِعْمًا حرفان؛ لأنَّ معناه: (نَعَمْ الشيء)
٢٤٩	الداني	هذا أعلى إسناد يوجد اليوم متصلاً
١٠٢٣	أبو شامة	هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً
١١	السلمي	هذا الذي أقعدني مقعدي هذا
٩٢١	الداني	هذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره
٥٧	ابن جني	هذا غلط لأنَّ «وإنَّ» نافية لا عمل لها
١٥٦٥	ابن اليزيدي	هذا منه تركُّ لقوله إنه يتبع الخط
٨٩	ابن عبد البر	هذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث
٩٣	أبو حيان	هذا وهم فاحش
١٥٢٨	أبو شامة	هذه الرواية تقضي على جميع الروايات
١١٢	الجعبري	هذه الشبهة تنحل لمن عرف قوله

الصفحة	القائل	طرف القول
١٥٢٨	الجعبري	هذه حاكمة على الإسكان فإنَّها أخبرت بالأمرين
٨١٣	حمزة الزيات	هذه رياضة المتعلم
١٢٨	النويري	هذه فتاوى جماعة من الأسياء المعاصرين بتحريم ما زاد
١٥٧٤	ابن الطحان	هل رأيت أحداً يقرأ هذه القراءة؟
١٥٣٠	الداني	هو خبرٌ باطلٌ لا يثبت عن نافع
١٧٦٣	الخلواني	هو من ((الوفود)) فإن كان قد سُمِعَ
١٧٨	المتولي	هو-الانفراد-اختصاص أحد الرواة ببعض الوجوه
١٣١٢	الداني	هي ألف تشنية
١٢٧	الداني	وإتم يعقوب في اختياره عامَّة البصريين
٤٠	الداني	وأئمة القراءة لا تعمل في شيء
١٥٤٦	ابن بليمة	وابن ذكوان كأبي عمرو
١٥٥٣	الداني	وأثبتها ساكنة في الوقف
٨٣٨	القصاص	وأجمعوا على ترك الزيادة للألف
١٣٣٤	الداني	وأحسب أنَّ الإمالة التي رواها ابن شنبوذ
١٣٠٩	الداني	وأختار الإمالة؛ لأنَّه قد جاء بها نصاً
١٥٥٣	الداني	واختلف علينا عنه في إثباتها في الوقف
١٥١٠	ابن غلبون	واختلف فيها عن قالون
٦٤	النوي	وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة
٩٤	ابن حجر	واستقر بعد في الإقراء بتربة أم الصالح

الصفحة	القائل	طرف القول
١٥١١	الداني	وأقرأني أبو الفتح وأبو الحسن
٩٢٢	مكي	والأحسن الجاري في الأصول إلقاء الحركة
١٦٤٤	الداني	والإسكان أثر والإخفاء أقيس
٤٠	الداني	والإسكان أصح في النقل
١٦٠١	أبو عمرو	والإسكان - يعني في هذه الكلم - أصح في النقل
١٥٤٦	مكي	والأشهر عن ابن ذكوان الحذف
١٣٠٧	ابن شريح	والأشهر هو الفتح
١٣٠	السبكي	والبغوي أولى من يُعتمد عليه في ذلك
٦٤	الجعبري	والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين
١٠٣٩	ابن شيطا	والتي لا تقع أولا تخفف أيضا
١٢٨	ابن الجزري	والذي جمع في زماننا الأركان الثلاثة هي قراءة الأئمة العشرة
١٦٩٣	الزنجشيري	والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف
١٥٣١	الداني	والذي يقع في نفسي وهو الحق إن شاء الله تعالى
١٣٩٧	أبو شامة	والراء المرفقة غير المكسورة
١٢٩	النويري	والسبب في قصرهم ذلك عليها أنه لا يوجد فيها وراءها
٩٧	ابن الحاجب	والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء
١٣٠	السبكي	والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ
٥٢	ابن تيمية	والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد
١٣٠٩	الداني	والعلم عند القراء وأهل الأداء على الأول

الصفحة	القائل	طرف القول
١٥١٨	الداني	والفتح اختيار منه اختاره لقوته في العربية
٧٩٥	الجاجاني	والقراء مختلفون في مقداره
١٣١٥	الداني	والقراء وأهل الأداء على الأوّل، وبه قرأت
١٧٥٣	الفاسي	والقراءة صحيحة وراويها غير واهم
١٠٩٠	الداني	والمذهبان في ذلك صحيحان والإدغام أولى لأنّه قد جاء منصوباً عن حمزة
١٤٥٩	الداني	والنص عن الباقي معدوم في ذلك
١٣٣٧	الداني	والنص عن الكسائي والسمع من العرب
٨٧٣	الداني	والوجهان جيدان
١٤٢٦	سبط الخياط	والوقف بالتاء إجماع
١٤١٧	الداني	والوقف على قراءة ابن كثير غير ممكن
١٥٥٣	ابن الفحام	والوقف عن الجماعة بغير ياء
١٠٩٦	ابن واصل	وإن شئت لم تشر
١٠٩٧	ابن واصل	وإن شئت وقفت على الألف ساكنة
١٢٤	الشوكاني	وأنت تعلم أنّ نقل الإمام ابن الجزري وغيره
١٣٤	القَرَّاب	وإنّا ذكرت ذلك لأنّ قوماً من العامة يقولونه
١٤٨٦	الداني	وإنّا نذكر الوقف على هذا على وجه التعريف
٨١٥	ابن شريح	وإنّا يُشبع المد في هذه الحروف
١٢٧	الرازي	وإنّي لم أقتف أثرهم
١٤٨٤	الداني	وأهل الأداء على خلافه - حمزة -

الصفحة	القائل	طرف القول
١٣٠٨	الداني	وأَوْجَهُ القولين وأولاهما بالصحة
٣٧٠	أحمد شاكر	وأيا ما كان فقد ذهبت الرسالة القديمة
١٧٤٦	الداني	وبذلك - يعني التخفيف - قرأت على أبي الفتح
١٥١٨	الداني	وبه قرأت على أبي الفتح
٧٦٤	الداني	وبه ورد النص عن نافع
١٦٠٣	الداني	وبيّن ذلك ويوضّح صحّته أنّ ابنه وأبا حمدون وأبا خلاد
١٢٠	ابن تيمية	وتجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة
٩١٤	أبو شامة	وتعينت الياء هنا لانكسارها
١٣٨٩	الداني	وجماعة من أصحاب ابن هلال كالأذفوي
١٤٨٥	الجعبري	وجه الوقف على كل من المنفصل أصالة الاستقلال
١٦٤١	الداني	وحدثني أبو الفرج محمد بن عبد الله النجاد
٩٥٦	مكي	وحسّن جواز البدل في الهمزة بعد الساكن
١٥٤	الزنجشري	وخط المصحف سنة لا تغير
٦٢	السخاوي	وخلط هذه القراءات بعضها ببعض خطأ
١٥٦٠	الداني	وخير فيهما أبو عمرو،
١٧١	ابن غلبون	وذكر حفص أنّه لم يخالف عاصمًا في شيء
١٥٥٣	ابن الفحام	وذكر عبد الباقي أنّ أباه أخبره في حين قراءته
١٧٣٩	الداني	وذلك غلط من ابن مجاهد وسلامة

الصفحة	القائل	طرف القول
١٤٨٤	الداني	وذلك قياس قول نافع ومن وافقه
١٧٣٢	الداني	وذلك لصعوبة اختلاس الفتح لحفته اعتماداً على من روى
١٥٣٢	الداني	وذلك وهمٌ وغَلَطٌ
١٤٦٢	الداني	وذلك يوجب في مذهب من روي عنه أن يكون
١٧٣٩	أبو علي الفارسي	وروي بتخفيف التاء وإسكان النون
١٥٦٧	الكتاني	وسألته أن ينقلني عن قراءة عاصم
١٦٦١	الداني	وعلى ذلك جميع أهل الأداء عن الحلواني
١٥١٨	الداني	وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين
١٢٧	الأصبهاني	وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت
١٠٣٩	ابن مهران	وعلى هذا يعني تسهيل المبتدأة حال وصلها بالكلمة
١٢٩٣	الهذلي	وعليه الخذاق من أصحاب أبي عمرو
٩٥	السخاوي	وعمل فيه إجلالاً بحضور الأعلام
١٥٤٦	المهدوي	وعن ابن ذكوان الحذف في الحاليين
٩٣	الزنجشري	وفي إخراجها - امرأة لوط <small>عليه السلام</small> - مع أهله روايتان
١١٨٦	السخاوي	وفي قوله: ﴿مَالِيَّةٌ ۖ هَلَكٌ﴾ خلف
١٦٣٨	الجعبري	وفيها وجهان صحيحان
٤٥	الشافعي	وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسوله - <small>ﷺ</small>

الصفحة	القائل	طرف القول
١٠٩٠	الداني	وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرف المبدل من الهمزة
١٠٨٨	الداني	وقد اختلف علماءنا في كيفية تسهيل ما جاء من الهمز المتطرف
٧٨٩	أبو القاسم الهذلي	وقد ذكر العراقي أن الاختلاف في مد
١١٣	مكي	وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم
١١٥	البغوي	وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر
١٠٦١	السخاوي	وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي
١٤٠٥	مكي	وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض
٤٨	أبو شامة	وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين
١٢٠	ابن الجزري	وقد شرط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن
١٧٠٢	الداني	وقد غلط فيه محمد بن جرير، وذلك منه قلة إمعان
٩٥٦	مكي	وقد قيل عن ورش: إنه يبدها ألفا
١٣٦٩	الداني	وقد كان محمد بن علي وجماعة من أهل الأداء
٥٩	أبو طاهر	وقد نبغ نابغ عصرنا فزعم أن كل من صحَّ عنده وجه
١٦٩٠	الداني	وقرأت أنا في رواية يحيى عن أبي بكر
١٥١١	الداني	وقرأت بها على أبي الفتح في رواية قالون
١٦٩٠	ابن غلبون	وقرأت على أبي ليحيى بالوجهين جميعاً
١١٨٤	ابن مهران	وقرأناه بين الإظهار والإدغام
١٥٥٦	ابن مهران	وقياس من فتح الياء أن يقف بالياء

الصفحة	القائل	طرف القول
١٣٨٩	مكي	وقياس نصّ كتابه يدل على تغليظها
١٧١٦	أبو شامة	وكان قنبل سنة قرأ عليه ابن مجاهد قد اختلط
١١٤٠	أبو شامة	وكان يحتمل وجهاً رابعاً
١٧١٦	الداني	وكذلك قرأت من طريقه وطريق غيره عن قنبل
١١٨٤	ابن مهران	وكذلك قرأنا على المشايخ
١٣٩٧	ابن شريح	وكذلك لم يختلف في تفخيم لام اسم -الله-
١٢٨	الكواشي	وكل ما صحّ سنده واستقام
٨٨	ابن قتيبة	وكل هذه الحروف كلام الله تعالى
٨٧٣	ابن غلبون	وكلا القولين حسن
١٧٤٨	أبو حيان	وكنت اعتقدت أني سبقت إلى هذا التخريج
١٤٨٤	الداني	ولا أعلم أحداً روى ذلك عن حمزة
٧٤	ابن قدامة	ولا تجزئ القراءة بغير العربية
١٣٨٣	ابن شريح	ولا حجة لهم في الرواية
١٣٧	ابن الجزري	ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه
١٧٥٥	أبو حيان	ولا يبعد أن يكون مشتقاً من اسم
١٠٨٥	الداني	ولا يجوز عندنا أن يرى عثمان -رضي الله عنه- شيئاً في المصحف
١٣٣٤	الداني	ولا يعرف أحد من أهل الأداء بحرف نافع
٥٢	مكي	ولبئس ما صنع
١١٧	ابن تيمية	ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف



الصفحة	القائل	طرف القول
١٦٠١	الداني	ولم أجد في كتاب أحمد من أصحاب اليزيدي
٩٢٤	الداني	ولم أقرأ به، ولا رأيت أحداً من الأهل الأداء
١٦٤٠	ابن هشام	ولم يخلق الله تعالى همزة وصل في أول المضارع
٨٧٤	الفارسي	ولو أخذ بالتوسط في ذلك
١٦٩	الفاسي	ولو أخذ بالتوسط في ذلك مراعاة لجانبي اللفظ والحكم
٧٥	ابن قتيبة	ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته
٣٦٨	أحمد شاکر	وليس الشافعي ممن يُترجم له في أوراق
٩١٤	أبو علي الفارسي	وليس بالوجه؛ لأننا لا نعلم أحداً ذكر التحقيق
١٤٦٢	الداني	وليس على الباقيين في ذلك نصٌّ سوى ما جاء عنهم
١١٤	الهذلي-ابن جبارة-	وليس لأحد أن يقول لا تكثروا من الروايات
١١٤	ابن العربي	وليست هذه الروايات بأصل التعيين
١٧٥٢	الداني	وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وهم
١٧٤٨	ابن الحاجب	وما أعرف وجهاً أشبه من هذا
١٢٠	ابن الجزري	ومتى اختل ركن من هذه الأركان
١٠٧٢	الداني	ومصاحف أهل المدينة على رواية الغازي
١٧٨	المزاحي	ومعنى قولهم: انفرد؛ أي: شذَّ
١٥٣٢	الداني	ومما يؤيد جميع ما قلناه
١٥٣	الزركشي	ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة

الصفحة	القائل	طرف القول
		وغيرهم ذلك
١١٢٥	الداني	ومن العرب إذا خفف همزة (يُسُوك)
٩١٣	ابن جني	ومن شاذّ الهمز عندنا قراءة الكسائي ﴿أَيَمَّةٌ﴾ بالتحقيق
٧٩٠	أبو شامة	ومنهم من أجرى فيه الخلاف
١٣٨٣	ابن بليمة	ومنهم من يقف بالترقيق ويصل بالترقيق
١٧٤	الجعبري	وهذا جوابٌ صحيحٌ إن قصده الناظم
١٢٣	الصفاقسي	وهذا قولٌ مُحَدَّث لا يُعَوَّل عليه
٨١١	الداني	وهذا كله جار على طباعهم
٨١٧	ابن الباذش	وهذا كله على التقريب من غير إفراط
٧٩٧	الداني	وهذا مذهب أكثر شيوخنا
٨٠٠	الداني	وهذا مكروه قبيح
١١٨٤	ابن مهران	وهذا منه غلط كبير
١٤٢٨	الداني	وهذا هو الصحيح
١٤٧٥	الداني	وهذا يدلُّ على أنَّه يقف على الياء
١٣٩٧	الجعبري	وهذه اللّام يعني اسم -الله-
١٢١	أبو حيان	وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس
١٠٣٠	الداني	وهما صحيحان
٧٦٤	الداني	وهو الذي اختاره وأقول به
١٢٨٤	الداني	وهو الصحيح عنه يعني عن هشام

الصفحة	القائل	طرف القول
٧٦٤	الداني	وهو قول أبي محمد اليزيدي
١٧١٦	ابن مجاهد	وهو وَهْمٌ، وكان يقرأ له ويقرئ بكسر الدال
٩١٤	أبو شامة	ووجه النظر إلى أصل الهمزة وهو السكون
١٣٦	ابن جني	وينبغي للقرآن أن يُختار له
٨١٣	الثوري	يا أبا عمار ما هذا الهمز
١٧٢١	أبو حيان	يحتمل أن يكون ذلك بالنسبة إلى الكفار
١١٦	ابن الصّلاح	يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر
١٤٢٨	الداني	يعني ابن مجاهد أن النص لم يرد بالوقف
١٧٢١	ابن عطية	يعني أن قتل الكفار والجهاد في سبيل الله
١١٨٥	أبو شامة	يعني بالإظهار أن يقف على ﴿مَالِيَّةٌ هَلَكَ﴾
١٣٢٠	الداني	يعني بذلك أن الإمالة هنا لغة أهل الكوفة
٧٩	الهروي	يعني على سبع لغات من لغات العرب
١٥٥٣	الداني	يقف عليها بالياء ثابتة
١٠٩٠	سيبويه	يقولون في الوقف: (الكلوّ) فيبدلون من الهمز واواً
١١٨٥	مكي	يلزم من ألقى الحركة في ﴿كِتَبَةٍ إِنْ﴾
١٣١٣	الداني	يوقف لحمزة والكسائي بالفتح
١٦٧٥	سبط الخياط	ما رأيته منصوعاً في «التعليق»
١٧٧١	الداني	والعلم على الهمز وبه أخذ
١٧٧٥	أبو عمرو	لا شك في ذلك؛ لأنّ الأخفش ذكر ذلك في كتابه

الصفحة	القائل	طرف القول
١٧٨٧	أبو عمرو	الرُّشد بالضم: هو الصلاح
١٧٨٨	المهدوي	روي عن ابن ذكوان حذفها - ياء «تَتَلَّيْ» - في الحالين
١٧٨٨	مكي	كلهم أثبت الياء - ياء «تَتَلَّيْ» - في الحالين إلا ما روي عن ابن ذكوان
١٧٩٠	الداني	والإشمام في هذه الكلمة - «مِنَ لَدُنِّي» - يكون إيماءً بالشفتين
١٧٩٤	الداني	ومل يقوي ذلك ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان
١٨٦٧	أبو علي الفارسي	فإذا ساغ ما ذكر في هذه القراءة من التأويل
١٩٠٤	أبو عمرو	رأيتها في مصاحف المدينة والحجاز بالياء
١٩٣٧	أبو عمر	وهو غلط؛ لانعقاد الإجماع عنه على الرفع
١٩٥٦	أبو عبيد	ورأيتها في مصحف عثمان بن عفان
١٩٨٣	الكارزيني	ما أحسنها من سنة لو لا أني لا أحب مخالفة سنة النقل
١٩٨٣	مكي	وروي أن أهل مكة كانوا يكبرون في آخر كل ختمه
١٩٨٤	الأهوازي	والتكبير عند أهل مكة في آخر القرآن سنة مأثورة
١٩٨٤	الهذلي	وعند الدينوري كذلك يكبر في أول كل سورة
١٩٨٤	الداني	كان ابن كثير من طريق القواس والبزي يكبر في الصلاة
١٩٨٥	الداني	وهذا يسمّى الحال المرتحل

الصفحة	القائل	طرف القول
١٩٨٥	ابن غلبون	وهذه سنة مأثورة عن رسول الله - ﷺ -
١٩٨٥	أبو الفتح فارس	لا نقول إنه لا بدّ لمن ختم أن يفعله
١٩٩٠	الإمام الشافعي	إن تركت التكبير فقد تركت سنة
١٩٩١	ابن كثير	وهذا يقتضي تصحيحه لهذا الحديث
٢٠٠٢	ابن مؤمن	التكبير من أوّل سورة (والضحى)
٢٠٠٢	الهذلي	الباقون يكبرون من خاتمة (والضحى)
٢٠٠٨	سفيان بن عيينة	رأت عبد الله بن كثير يؤم الناس منذ أكثر
٢٠٠٨	عمر بن عيسى	قرأ بالناس في شهر رمضان فأمره ابن جريج أن يكبر
٢٠٠٨	السخاوي	روى بعض علمائنا الذين اتصلت قراءتنا بهم
٢٠٠٩	الإمام الشافعي	أحسنّت أصبت السنة
٢٠١٠	ابن الخصيب	سمعت ابن شهيد الحنبل يكبر خلف المقام
٢٠١٠	الشيرازي	المستحب للمكبر في الصلاة على مذهب ابن كثير
٢٠٥٥	الإمام أحمد	لعل هذا من مخبّات سفيان
٢٠٥٧	النووي	يستحب الدعاء بعد قراءة القرآن استحباباً
٢٠٥٦	الإمام أحمد	اجعله في التراويح يكون لنا دعاء بين اثنين
٢٠٦١	الخطابي	إنّ من الأدب أن تكون اليدان في حال رفعهما

فَهْرِسُ الْأَعْلَامِ



## فهرس الأعلام

العَلَم وصفحات وروده
الأبار: ٢٤٥
أبان بن تغلب: ١٧٠٢
أبان بن عثمان بن عفان: ٦٠، ١٠ (ت)
أبان بن يزيد العطار: ٣١، ٥٠٦ (ت)
إبراهيم المسبحي: ٢٤٠
إبراهيم النخعي: ٣٠ (ت)، ٦٦، ٦٤٩، ٦٥١
إبراهيم بن أبي عبلة: ١٣٤ (ت)، ١٣٥، ١٤٦
إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم بن فلاح الإسكندري: ٦٤، ٢٣٦، ١٥٧١
إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطبري: ٢٨٥، ٢٩٨ (ت)، ٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٦، ٤٣٧، ٤٤٠، ٦٤٦، ٦٦٠، ٧٣٠، ٧٥٤، ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٢، ٩٤٧، ١٠٣٧، ١٠٤٠، ١٠٩٣، ١١٦٧، ١٢٨٧، ١٢٩١، ١٣٢٩، ١٥٩٤، ١٦٣٥، ١٦٣٧، ١٦٤١، ١٧٠١
إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشامي: ٧٤، ١٧٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٥٥٤
إبراهيم بن الحسين الكسائي: ١٥١١ (ت)
إبراهيم بن المنذر الحزامي: ٣٥٤
إبراهيم بن اليزيدي: ٩٦٦، ١٤٧٤
إبراهيم بن حماد: ١٢٤
إبراهيم بن دازيل: ١٥٥٩
إبراهيم بن دحيم: ١٧٤٧
إبراهيم بن زربي: ٦٤٥
إبراهيم بن صالح الوراق: ٣٨٠



العَلَم وصفحات وروده
إبراهيم بن عباد: ٨٨١ (ت)، ١٦٥٩، ١٦٦٣، ١٦٨٧، ١٧٤٦، ١٧٥٣، ١٧٨٢
إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي: ٩٦٠
إبراهيم بن عبد الله الحَكْرِي: ٥٦١
إبراهيم بن عبد الله الحموي المؤدب: ٧٧
إبراهيم بن عبد الملك القزويني: ٢٤٠
إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي: ٨٤، ٩٥، ١٠٣، ١١٤
إبراهيم بن قالون: ١٥٥٩ (ت)
إبراهيم بن محمد الأسلمي: ٦٥٠
ابن ابن أخي رشدين بن سعد بن مفلح المهري: ٢٨٨ (ت)
ابن أبولة = أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني: ٣٧٩ (ت)، ٤٨٣، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٤٥، ٦٥٩
ابن أبي الروس = أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي: ٤٣٤ (ت)، ١٠٣٦، ١١٢٩
ابن أبي الزناد = : ٩٨٤
ابن أبي الشَّفَق = عبد الوهاب بن عيسى: ١٣٢٩ (ت)
ابن أبي أمية = عبد الله بن عمرو: ٨١٠، ١٢٣٣ (ت)، ١٦٥٠، ١٦٩٠
ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس: ٣٤٦ (ت)، ٣٥٠، ١٤، ١٢٣، ٢٩٦
ابن أبي حمزة = محمد بن نصير: ١١٥٥ (ت)، ١٧٧٥
ابن أبي داود = جعفر بن حمدان: ١١٥٥ (ت)، ١٧٧٥
ابن أبي شيبه = : ١٤
ابن أبي عمر = ابن أبي مرة: النقاش الصغير = أبو الحسن محمد بن عبد الله بن محمد ابن أبي عمر

العَلَم وصفحات وروده
ابن أبي مزيم = نصر بن علي الشيرازي: ٣٨٤ (ت)، ١٤٠٥، ١٧٤٨
ابن أبي ملكية = عبد الله بن عبيد الله: ٢٩ (ت)
ابن أبي مهران = الحسن بن أبي مهران = الحسن بن العباس بن أبي مهران.
ابن أبي هاشم = أبو طاهر بن أبي هاشم = أبو طاهر بن عمر = عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم.
ابن أحر: ١٤٧١
ابن آذربهرام = الكارزيني = أبو عبد الله محمد بن الحسين = محمد بن الحسين الكارزيني.
ابن إسحاق = : ٣٩١، ١٧٤٨
ابن أشته = أبو بكر بن أشته الأصبهاني = محمد بن عبد الله بن أشته.
ابن الأخرم = أبو الحسن محمد بن النضر الربعي: ٢٤٤، ٣٦٠، ٣٨٦، ٤١٦، ٩، ١٥٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦ (ت)، ٣٨٧ (ت)، ٧٧٦، ٨٨٩، ٩٠٠، ١٠١١، ١١٥٠، ١١٨٣، ١٦١٧، ١٧٧٥
ابن الأنباري = محمد بن القاسم بن بشار: ٣٤٠ (ت)، ٤٦١، ١٠٥٤، ١٠٩٦، ١٣٠٢، ١٣٣٣، ١٤٨٣
ابن الباذش = أحمد بن علي الأندلسي: ٤٩، ٥٦، ١٩٢ (ت)، ٢٨٣، ٣٠٢، ٤١٦، ٢٢٨ (ت)، ٢٢٩، ٢٤٦، ٣١٧، ٦٥٤، ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٦، ٧٠٠، ٧١٨، ٧٤٩، ٧٩٢، ٨١٧، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٤، ٨٩٠، ٩٩٦، ١٠٢٩، ١٠٩٦، ١٣٩٥
ابن البخاري = علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي: ٨ (ت)، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٢، ٤٥٥، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٥٤، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٣٠، ١٢٠٥، ١٧٣٥
ابن البواب = أبو الحسين عبيد الله بن أحمد: ٣٢٧، ٣٢٨ (ت)، ٣٣٥
ابن البياز = اللّواقي = أبو الحسين يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد: ٢٨١، ٢٨٢، ١٦٩ (ت)، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٥٢

العَلَم وصفحات وروده
ابن الجزري = محمد بن محمد بن الجزري: ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٧، ١٨، ٣٣، ٣٥ (ت)، ٤٠، ٤٥، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٤، ١٢٤، ١٢٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٧، ٢٢٢، ٢٣٠، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٣٠٣، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١٧، ٤١٩، ٥٠٨
ابن الجَلَنَدَا = أبو بكر محمد بن علي بن الحسن الموصلي: ١٥٧، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٦٢ (ت)
ابن الجندي = أبو بكر بن أيْدُغدي بن عبد الله: ٤٧، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٨٠، ٣٢٤، ٣٣١، ٣٣٧، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٨، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٨، ٥٦١، ٧٠١، ١٥٦٩، ١٥٧٢
ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد البكري: ٣٩٠ (ت)، ٥، ١٦، ٤٥٥، ٦٢٨، ٦٣٠
ابن الحاجب = عثمان بن عمر: ٩٧ (ت)، ٩٨، ١٣١، ١٧٨، ٥٩١، ١٣٩٦
ابن الحُبَاب = الحسن بن محمد: ٢٢٥، ١٥٤، ١٥٥، ٢٥٢ (ت)، ٢٥٨، ٣٠٦، ٣١٨ (ت)، ٩٦١، ١١٦٥، ١٥٢١، ١٦٣٤، ١٧٢٩، ١٧٧١
ابن الخطيئة = : ٢٣٧،
ابن الخروف = أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي القاسم بن أبي العز بن الوراق: ٢٠٣ (ت)، ٥٢٩
ابن الخليل = أبو الحسن محمد بن أحمد العطار: ٤١٠، ٤١١ (ت)
ابن الخياط = عبد الله بن سالم: ٩٥
ابن الدهان: ١٧٨
ابن الدورقي = أبو الصقر محمد بن جعفر بن محمد: ٣٤٤ (ت)، ٩٤٤
ابن الدُّوش = أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن أحمد: ١٦٩ (ت)، ٢٥٢، ٣٣٠

العَلَمُ وصفحات وروده
ابن الربيع = أبو محمد عبيد الله بن الربيع: ٢١١، ١٩٠ (ت)
ابن الرفعة = : ٣٧١
ابن الزبير = عبد الله بن الزبير: ٢٢ (ت)، ١٧٢٢
ابن الزرَّزُ = ابن مرشد = محمد بن أحمد: ١١٥٥ (ت)، ١١٥٦، ١٢٧٩، ١٧٧٥
ابن السراج = : ١٠٥
ابن السمعاني = : ٣٨٦
ابن السَّمِيقَع = محمد بن عبد الرحمن: ٥٥ (ت)، ١٣٥، ٢٠٦
ابن الشارب = أبو بكر أحمد بن محمد بن بشر: ٣٣٤ (ت)، ٣٣٥، ٦٤١، ١٦٤٢
ابن الصائغ = تقي الدين الصائغ = أبو عبد الله بن الصائغ = محمد بن أحمد الصائغ المعدل.
ابن الصابوني: ١٧٨، ٢١٢
ابن الصقر = الحسن بن علي بن الصقر: ٤١٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٥
ابن الصلاح = عثمان بن عبد الرحمن: ١٢٧، ٣٣٠، ٦٤ (ت)، ١١٦
ابن الصواف = أبو الحسن علي بن محمد بن حميد: ٢٠١ (ت)، ٣٧٠
ابن الضراب: ٢٠٨
ابن الطراوة = سليمان بن محمد المالقي: ١٤٩١ (ت)
ابن العجمي = أبو الحسن علي بن العجمي: ١٨٤ (ت)
ابن العربي المالكي = محمد بن عبد الله بن محمد: ٢١٦، ٣٢٥، ٣٦١ (ت)، ٤٠٦، ٦٥١، ١٨٧، ١٩٢
ابن العرجاء = أبو علي بن العرجاء = عبد الله بن عمر القيرواني: ٢٠٧ (ت)، ٣٦٦
ابن العَلَّاف = أبو الحسن علي بن العَلَّاف = علي بن محمد بن يوسف العلاف.
ابن العباد: عبد الحي بن أحمد بن محمد: ٩٣، ١١٠، ١١٤

العَلَم وصفحات وروده
ابن العمادية = : ٣٣٤
ابن الغزال = علي بن أحمد النيسابوري: ٣٢٧، ٢٩٧، ٢٩٦
ابن الفحام = ابن الفحام الصقلي = عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الفحام.
ابن الفحام = أبو محمد الحسن بن محمد السامري: ١٢، ٥٢، ٥٩، ٦٥، ١٠٠، ٢٧٠ (ت)، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٢٩، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧، ٣٦١، ٣٩١، ٤٣٧، ٧٦٨، ٧٧٨، ٩٢١، ٩٤٤، ١٠١٢، ١١٥٢، ١٦٥٨، ١٦١٨
ابن الفرّج = الخشاب.
ابن الفرّج = أبو جعفر محمد بن الفرّج الغساني: ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٦٢ (ت)
ابن القيم = : ٨٠، ٩٢، ٣٧٢، ٣٧٤
ابن الكال الحليّ = أبو عبد الله محمد بن محمد بن هارون: ٢٢٧ (ت)، ٢٣٨، ٢٦١، ٦٥٩، ٦٩٥
ابن الكدي: ٦٩٥، ٦٥٩
ابن اللبان = محمد بن أحمد.
ابن الماسح = أبو القاسم علي بن الحسن بن الحسن أحمد: ٢٣١ (ت)
ابن المبارك = عبد الله بن المبارك: ٩٠، ١١٨، ٥١٦ (ت)، ٥١٧، ١٧٣٥
ابن المسيّب = سعيد بن المسيّب المخزومي: ٢٨ (ت)، ٢٩٢، ٦٠٢
ابن المظفر = أبو بكر محمد بن المظفر بن علي بن حرب الدينوري: ٣٤٧، ٣٤٨ (ت)، ١٦١٨
ابن المعلّى: ١٥٠٥
ابن المفرّج = محمد بن المفرّج: ٣٥٩، ٣٦٦
ابن المقدّر = أبو الفتح منصور بن محمد التميمي: ٣٧٩ (ت)

## العَلَم وصفحات وروده

ابن المنادي = أحمد بن جعفر: ٣٩٣، ٤١٧، ٤٥٥، ٥٨٠، ٦١٣، ٦٤٦، ٧٢٧،  
٧٣٥، ١٠٦٧، ١٢٩٦، ١٣٢٩، ١٣٩٥

ابن المنكدر = محمد بن المنكدر: ٦٠ (ت)

ابن الموفق = أبو يعقوب يوسف بن بشر بن آدم: ٣٧٩ (ت)، ٩٢٥

ابن الناصح = عبد الله بن محمد: ١٢٨٤ (ت)

ابن النجار = أبو عبد الله محمد بن محمود: ٢١٠، ٣٧٢، ٣٧٦، ٢٣٠

ابن النجم = أحمد بن إسماعيل بن أحمد المقدسي: ٥١، ٢٠٦

ابن النديم: ٣١٩

ابن النعمة = علي بن عبد الله بن خلف البلسني: ١٩٥ (ت)، ٢٤٦

ابن النفاح = محمد بن محمد بن عبد الله الباهلي: ٤١٦، ١٥٧، ٤٧٢، ٤٧٨ (ت)،  
١٥١٣

ابن النقاش = محمد بن علي بن عبد الواحد: ٣٤٩، ٦٣٢

ابن الهيثم = أبو القاسم هبة الله = هبة الله بن جعفر.

ابن الهيثم = أبو عبد الله محمد بن الهيثم الكوفي: ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤١،  
٤٤٨ (ت)، ١١٦٨

ابن الوردي = : ٣٢٢

ابن اليسع = أبو القاسم عبد الله بن اليسع الأنطاكي: ٣٣٢ (ت)، ٣٣٥، ٧٠٠

ابن بابش = أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد: ٣٩٠ (ت)

ابن باذان: ٣١٤

ابن بدهن = أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز = أحمد بن عبد العزيز بن بدهن.

ابن برزة = عمر بن محمد: ١٢٥ (ت)

ابن بري = أبو الحسن علي بن محمد الرباطي: ١١٩٥ (ت)

العَلَم وصفحات وروده
ابن بشار = الحسن بن علي العلاف: ١٢٤(ت)، ٧١٠، ٧١٣، ٧٢٣
ابن بشران = أبو الحسن علي بن بشران: ٣٣٣، ٣٣٤(ت)، ٣٣٥، ٥٨٠
ابن بصخان = بدر الدين محمد = محمد بن أحمد: ٦٦، ٧٤، ٣٠١، ٣١١، ٣٩٩، ٥٦١، ٥٦٦، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٦٦، ١٠٢٣، ١٠٩٢، ١٥٨٥
ابن بكرة = أحمد بن محمد بن هارون: ٢٧٣، ٩٦٥، ١٥٥٠
ابن بكار = عبد الحميد الكلاعي: ٥٧(ت)، ١٥٤٦
ابن بليمة = الحسن بن خلف الهواري: ١٦، ١٧، ١٠١، ٢٣٧(ت)، ٢٣٨، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢٦٣، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٩١، ٤٠٥، ٤٢٢، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٦، ٦٦٣، ٦٩٠، ٧٩٢، ٧٩٥، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٤١، ٨٤٤، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٦، ٨٧٩، ٩٠٥، ٩٢٢، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٩٦، ١٠٠٦، ١٠٤٨، ١١٠١، ١١٣٥، ١١٦٧، ١١٧٠، ١١٧١، ١٣١٩، ١٣٣٢، ١٣٥٢، ١٣٥٥، ١٣٥٧، ١٣٦٥، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٨٣، ١٣٩١، ١٤٥٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٤٦
ابن بُنَّان = أبو محمد عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث: ١٥٤، ٣٠٦، ٣١٩(ت)، ١١٦٥
ابن بنت الأعز = : ٣٧١
ابن بنت القلانسي = ابن خُلَيْع = علي بن محمد بن جعفر بن خليع.
ابن بهرام = محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الأصبهاني: ٤١٦، ٤٧٢(ت)، ٤٧٣
ابن بويان = ابن عثمان = أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان.
ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم: ٣١، ٥٤، ٨٠، ٨١، ١٢٧، ٢٩١، ٣٧٢، ٣٧٤(ت)، ٣٩٤، ٧، ٥٢، ٥٣، ١١٧
ابن ثابت = أبو محمد عبد الله بن ثابت التَّوْزِي: ٤٣٤(ت)، ٤٣٥
ابن جبارة = أبو القاسم الهذلي = البسكري = الهذلي = يوسف بن علي بن جبارة.

## العَلَم وصفحات وروده

ابن جرير = محمد بن جرير الطبري: ٢٢٥، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٥، ١٠٠، ١٠٥ (ت)،  
١٠٦، ١١٣، ١٥٥، ٢٨٩، ٣١٣، ٤٤٠، ٦٣٣، ١٦٧١، ١٦٩٥، ١٧٠٢

ابن جرير = أبو عمران موسى بن جرير الرقي الضير: ٢٧٣، ٣٤٩، ٣٥١،  
٣٥٥ (ت)، ٧١٢، ٧٣٣، ٧٤٩، ١٢٤١، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩٨، ١٢٩٩،  
١٣٠٩، ١٣١٠، ١٦١٨، ١٦٣١

ابن جهور = أبو عيسى بن جهور = موسى بن جهور التنيسي.

ابن جُميع = محمد بن أحمد الغساني: ٥١٣ (ت)

ابن جني = أبو الفتح بن جني = أبو الفتح عثمان بن جني = عثمان بن جني.

ابن حامد = أبو علي محمد بن أحمد بن حامد: ٤٣٩ (ت)، ٦٨٤

ابن حبان = محمد بن حبان البستي: ٦١، ٣٥٩ (ت)، ٦٤٢

ابن حبش = أبو علي الحسين بن محمد الدينوري: ١٥٥، ٣٣٤ (ت)، ٣٣٥، ٣٤٧،  
٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٧ (ت)، ٦٦١، ٧١٠، ٧١٥، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٧،  
٧٤٠، ٧٤٣، ٧٥٣، ٩٠٥، ١١٨٣، ١١٩٠، ١٢٩٦، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٦١٨،  
١٦٣١، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧٣٢

ابن حبشان = أبو الحسن علي بن عثمان الجوهري: ١٥٨، ٣٣٤ (ت)، ٣٣٥، ٤٨٤،  
٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٨ (ت)، ٧٠٧

ابن حبيب = يونس بن حبيب.

ابن حبيب = يونس بن حبيب: ١٠٦، ٣٧٤، ٣٨٣، ١٩ (ت)، ١٢٢، ١٣٨، ١٦٨٤

ابن حجاج = أبو الحكم عبد الرحمن بن حجاج: ١٨٧ (ت)، ١٨٨

ابن حزم = علي بن أحمد: ٢٩١، ٣٣٧، ٣٧٢، ٤٠٦، ٩١، ١١٤ (ت)، ٦٥٢

ابن حمدون الجلولي = ٣٢٦

ابن حيوة = رجاء: ٥٦، ٨١٠

ابن خالويه = ١٣، ٥٧، ٥٨، ٩٤



العَلَم وصفحات وروده
ابن خروف = : ٣٩٤
ابن خزيمة: محمد بن إسحاق: ٣٥٨ (ت)، ٩
ابن خشنام = أبو الحسن علي بن خشنام المالكي = علي بن محمد بن خشنام.
ابن خشيش = الحسن بن خشيش: ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٣، ٣٦٥
ابن خضر = : ٨٨
ابن خلكان = أحمد بن محمد: ٣٥ (ت)
ابن خلوف = الحَلُوف = الغرناطي = عبد المنعم بن خلوف.
ابن خير = : ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٩٠، ٣٠٩
ابن خيرون = أبو منصور بن خيرون = محمد بن عبد الملك بن خيرون.
ابن دَرَسْتَوِيَه = : ٣٢٥
ابن دريد = محمد بن الحسن الأزدي: ١٠٩، ٣٩٥، ٥٢٧
ابن دقيق العيد = محمد بن علي: ٥٤ (ت)
ابن دَيْرَوِيَه = عبد الله بن أحمد: ١٥٧، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٦٢ (ت)
ابن ذكوان = عبد الله بن ذكوان = عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان.
ابن راهويه = إسحاق راهويه: ٣٣٠، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٩٠ (ت)، ٩١
ابن رَزِين = محمد بن عيسى بن إبراهيم: ١٥٧، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٨ (ت)، ٧٧٢، ٨١٠، ١٥١٢، ١٥١٣
ابن رومي = محمد بن عمر بن عبد الله البصري: ٧١٣ (ت)، ٧٢٦، ١٤٧٥، ١٧٣١، ١٧٣٢
ابن زريق الحداد = المبارك بن المبارك: ٦٥٩ (ت)، ٦٩٥، ١٤٥٣
ابن زُلال = أبو بكر محمد بن عمر بن موسى النهاوندي: ٣٨٠ (ت)، ٣٨١، ٤٧١، ٨٠٩

## العَلَم وصفحات وروده

ابن سعد = محمد بن سعد: ١٣

ابن سعدان = أبو جعفر محمد بن سعدان = أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي = محمد بن سعدان النحوي.

ابن سعدون = يحيى بن سعدون بن تمام الأزدي القرطبي: ٢٣٧، ٢٠٣ (ت)

ابن سعيد = أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن سعيد: ٣٨١ (ت)

ابن سفيان = (صاحب الهادي) = أبو عبد الله بن سفيان = محمد بن سفيان القيرواني.

ابن سوار = أبو طاهر بن سوار = أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار.

ابن سيار = أبو طاهر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن سيار: ٣١٤ (ت)

ابن سينا = الحسين بن عبد الله بن الحسن البخاري: ٥٢٦ (ت)

ابن شاذان = أبو علي بن الحسن بن أحمد: ٤١٣، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٤٧ (ت)

ابن شاذان = الفضل بن شاذان بن عيسى الرازي: ٢٧٤، ١٥٦، ١٥٧، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٦ (ت)، ٦٨٤، ٧٦٨، ٧٧٨، ٧٨٠، ٩٤٩، ١٥٧٣، ١٦٢٥، ١٦٦١، ١٧٠٦، ١٧٨٠

ابن شاهي = الفضل بن يحيى: ١٦٢٣

ابن شبيب = أبو المظفر عبد الله بن شبيب: ١٥٧، ٢٣٩ (ت)، ٢٧٨، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٨٠، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٨٢، ٤٨٨، ٥٠٤، ٧٨٠، ٩٣٧، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٧٣، ١٥٩٤، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٩، ١٦٧٣

ابن شفيع = عبد العزيز بن عبد الملك: ٢٥٩ (ت)، ٣٢٥

ابن شنبوذ = محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت: ١٧٤، ١٨٤، ٢٤٧، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٤٠، ٤٢٠، ٥٤، ١١٠، ١١٨، ١٢٤، ١٢٧، ١٥٥، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢١ (ت)، ٣٢٣، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٣، ٤٣٢، ٤٣٣، ٦٨٤، ٧٠٤، ٧٠٨، ٧١٣، ٧٢٧، ٧٣٥، ٧٦٨، ٨٠٠، ٨١٢، ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٩١، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٢٤، ١١٦٧، ١٢٧٣، ١٢٨٢، ١٢٨٧

الْعَلَمُ وصفحات وروده
١٢٨٨، ١٥٠٢، ١٥٦١، ١٥٩٤، ١٦١٣، ١٦٢٥، ١٦٣٠، ١٦٥٨، ١٦٦٥، ١٦٨١، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧١٥، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧٤٩، ١٧٦٠، ١٧٦٦، ١٧٧٥، ١٧٨٣، ١٧٩٥
ابن شهاب الزهري = محمد بن مسلم: ٣٠١، ٢٨(ت)، ١١٨، ١٣٧، ٢٩٢، ٦٤٠، ٧٤٠، ٩٧٥
ابن شوذب = عبد الله بن عمر بن أحمد: ٨٨٦(ت)
ابن شيطا = أبو الفتح بن شيطا = عبد الواحد بن الحسين بن شيطا.
ابن صالح = صالح بن محمد = أبو طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب.
ابن صالح = أبو علي أحمد بن عبيد الله بن حمدان بن صالح: ٤٢٩، ٤٤٧(ت)
ابن عاصم = أبو الفرج عبد العزيز بن عاصم: ٣٨٩(ت)، ٣٩٠
ابن عامر الشامي = عبد الله بن عامر الشامي.
ابن عباس = عبد الله بن العباس بن عبد المطلب: ١٥١، ٧(ت)، ٨، ٩، ١٤، ٢٢، ٥١، ٧١، ٨٧، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٢، ١٢٠، ١٣٥، ١٧٣، ٢٩٢، ٣١٦، ٢١٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٧٤، ٥٥٢، ٥٩١، ٦٣٤
ابن عبد البر = : ٢٥٥، ٢٩١، ٣١٤، ٣٧٢، ٨٩، ١٦٩
ابن عبد الدائم = أبو بكر بن أحمد: ٦٩، ٣٧٤، ٢٠٤(ت)، ٢١٠
ابن عبد الرزاق = إبراهيم بن عبد الرزاق الأنطاكي: ٢٩٠، ٨٩١، ٩٤٧(ت)، ٩٦٥، ١٥٥٠، ١٧٠٥، ١٧١٨، ١٧٧٥
ابن عبد المؤمن = أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد: ٣٢٦، ٢٠٩، ٢٣٤
ابن عبد = أبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين: ٢١٢(ت)، ٢١٣
ابن عبدان = محمد بن عبدان = محمد بن أحمد بن عبدان.
ابن عبيد = : ٤٣٧، ٤٣٩، ٦٨٦
ابن عدي = عبد الله بن عدي الجرجاني: ٢٨١، ٣٤٦، ٣٨٩(ت)

## العَلَم وصفحات وروده

ابن عراق = عمر بن عراق: ٢٩١، ٤١٤، ٢٧٦، ٢٧٧، ٥٤٥، ١٥١٨

ابن عرام = محمد بن أحمد: ١٨٨، ١٥٧٥

ابن عساكر الدمشقي = أبو الفضل أحمد بن هبة الله.

ابن عساكر = علي بن الحسن بن هبة الله: ٢٤٦، ٣٨٦(ت)، ٤٢١، ٢١٥، ٢٩٤

ابن عصفور = : ١٩٠

ابن عطاء = : ٣٩٣

ابن عطية = أبو القاسم بن خلف الله.

ابن عمر بن مهدي الفارسي: ٣٨٥

ابن عمر = عبد الله بن عمر بن الخطاب: ١٧٢، ٢٢(ت)، ٢٤، ٢٩٤، ٤٧٤، ٥٨٦،  
١٤٧٢، ٨٤٧، ٦٤٧ابن عمر = الحسن بن عمر بن الخطاب التغلبي: ٣٥، ٧٦٩، ١٤٥٣، ١٥٠٥،  
١٦٧١

ابن عمرو = عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢٢(ت)

ابن عيسون = أبو عبد الله محمد بن إبراهيم القيسي: ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٨٩٠(ت)

ابن غازي = : ٣٨٨

ابن غصن = أبو سعيد خلف بن غصن الطائي: ١٩٦، ٢٥٩(ت)، ٢٦١

ابن غلبون = أبو الطيب بن غلبون = عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون(صاحب  
الإرشاد)

ابن غلبون = أبو الحسن بن غلبون = طاهر بن عبد المنعم بن غلبون.

ابن فارس = صاحب الجامع = الكمال بن فارس = أبو الحسن الخياط = علي بن  
محمد بن علي بن فارس الخياط.ابن فرح = أحمد بن فرح بن جبريل: ٢٤٠، ٢٤٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٥٥، ٣٣٨، ٣٤٥،  
٣٥٥(ت)، ٧١٠، ٧١٢، ٧٢٣، ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ٩٠٥

العَلَم وصفحات وروده
٩٢١، ٩٤٤، ١٢٢٢، ١٢٧٥، ١٢٨٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٦٠٠، ١٦١٨، ١٦٥٥، ١٧٣٢، ١٧٧٢
ابن فليح = عبد الله بن فليح: ١٠٢٣، ١١٧٢، ١٥٥٩ (ت)
ابن فورك = أبو بكر بن القباب = عبد الله بن محمد بن فورك القباب.
ابن قانع = : ١٣
ابن قتيبة = ابن قتيبة الدينوري = عبد الله بن قتيبة الدينوري.
ابن قلوفا = عبد الرحمن بن قلوفا: ٦٤٩ (ت)، ٨١٠
ابن كامل = : ٣٦٣
ابن كثير الدمشقي = إسماعيل بن عمر بن كثير.
ابن كثير المكي = عبد الله بن كثير المكي.
ابن كيسة = علي بن يزيد: ١٢٩٦ (ت)
ابن ماجه = : ٨٥، ١٨، ٢٨٩
ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني: ٣٥٤ (ت)، ٣٥٥، ٥٥١، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٢
ابن مالك = محمد بن عبد الله الطائي: ٥٩، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ٣١٧ (ت)، ٣٢٤، ٣٧٩، ٣٨٢، ١٤٩، ١٩٠، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٩٦، ١٧٦٤
ابن مامويه = : أحمد بن محمد = محمد بن بشر: ٤٢١، ١٢٢٩
ابن مجاهد = الإمام ابن مجاهد = أبو بكر بن مجاهد = أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد.
ابن محيصن = محمد بن محيصن = محمد بن عبد الرحمن بن محيصن.
ابن مخلد = أبو الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق: ٢٩٦، ٣٠٨، ١٥٢١
ابن مروان = أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مروان الشامي: ٢٨١، ٢٨٢ (ت)
ابن مسعود السراج = أحمد بن مسعود: ١٢٤ (ت)

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

ابن مسعود = عبد الله بن مسعود: ٦٤، ١٤٠، ١٠ (ت)، ١١، ٢١، ٥١، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٨١، ٨٨، ٩٣، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٧، ٤١٤، ٤٤٣، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٩١، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٦، ٧٩٠، ٧٩١، ١٠٢٤، ١٢٠٦، ١٥٧٤

ابن مطرّف = : ٢٨١

ابن معطي = يحيى بن عبد المعطي: ٦٢، ١٠٥

ابن معين = يحيى بن معين: ٣٩٢، ١٣، ٩٠، ١٤٠، ٤١٧، ٤٦١، ٤٧٥، ٥٢٣

ابن مفلح = محمد بن مفلح بن محمد: ٣٧١، ٣٧٢

ابن مقسّم = أبو بكر بن مقسّم = محمد بن الحسن بن مقسّم العطار.

ابن منذر: ٣٠١، ٦٤٠ (ت)

ابن منده = : ٦٦

ابن منيع = عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: ١٥٣٣ (ت)

ابن مهدي = : ٣٣٦

ابن مهران الواسطي = الأطروش = الأصم = يوسف بن يعقوب بن الحسين.

ابن مهران = أحمد بن مهران = أحمد بن الحسين بن مهران.

ابن ناشرة = أبو القاسم عبد الرحمن بن مُرْهَف: ١٨١ (ت)

ابن ناصر = : ٣٩٠

ابن نباتة = : ٣٧٧

ابن نجاح = سليمان بن نجاح: ١٥٢، ٣١٤، ١٦٣ (ت)، ١٦٦، ١٦٨، ١٧١، ٢٥٢

ابن نحلة = أحمد بن محمد بن يحيى: ٦٦، ٧٩، ٣٢٤، ١٥٧٤ (ت)

ابن نفيس = أبو العباس أحمد بن نفيس: ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٠ (ت)، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨١، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٤٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٩١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣١، ٦٧١، ٦٨٩، ٧٧٤، ٧٩٩، ٨١١، ٨١٦، ٩٨١، ١٠٤٣، ١١٥٠، ١١٥٢، ١٢٨٧، ١٣١٠، ١٣٩٦، ١٦١٨

العَلَم وصفحات وروده
ابن نهشل = جعفر بن عبد الله بن الصباح الأصبهاني: ١٥٧، ٤٧٣، ٤٧٩ (ت)، ١٥١٣
ابن هارون = ابن هارون الرازي = محمد بن أحمد بن هارون الرازي.
ابن هاشم = أبو العباس بن هاشم = تاج الأئمة المصري = أحمد بن علي بن هاشم المصري.
ابن هَبَل = ابن هلال الصالحي = الحسن بن أحمد: ٣٠٥، ٣٠٧، ٤١٤، ١٦٤، ٢١٨، ٢٢٦، ٢٧٥، ٤٥٥، ٧٩٠، ٨١٢، ٨٣٤، ٩٨٢، ١٣٦٤
ابن هذيل = أبو الحسن بن الهذيل = علي بن محمد بن الهذيل.
ابن هشام = عبد الله بن يوسف: ٣٧٧ (ت)، ٤١٥، ١٤٩، ٢٨١، ٣٠١، ١٦٤٠
ابن هلال = أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن محمد: ٢٧٧ (ت)، ٢٧٩، ٩٢٥، ١٢٣٠، ١٣٦٤
ابن وثيق = أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن: ١٧١، ١٨٨ (ت)، ١٥٧٥
ابن وردان = عيسى بن وردان.
ابن وضّاح = أبو بكر محمد بن محمد اللخمي: ١٦٣ (ت)
ابن وهب = محمد بن وهب بن يحيى الثقفي: ٢٨٨، ١٥٨، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٨ (ت)، ١٧٨١
ابن يعقوب = محمد بن يعقوب الأهوازي: ٤١٠، ٤١٣، ٣٦٥
ابن يعمر = يحيى بن يَعْمَر: ٣١ (ت)، ٨٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٩٥
ابن يونس = عبد الرحمن بن أحمد بن يونس: ٣٩٣، ٤٧٨ (ت)
الأبهري = أبو الحسن علي بن أحمد بن علي المصّيني: ٣٥٤، ٢١٣ (ت)
أبو إبراهيم الترجماني (البرجماني) = إسماعيل بن إبراهيم: ٦ (ت)، ٩
أبو أحمد السامري = عبد الله بن الحسين بن حسون السامري.
أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن طيفور البصري: ٤٠٥ (ت)، ٤٨٥، ٤٨٦ (ت)، ٤٨٧، ٤٨٩، ٧٥١

العَلَم وصفحات وروده
أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس: ٢١٦، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٤٥، ٢٦٦، ٣٠١
أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن المظفر الوزيري: ٢٠٠ (ت)
أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمن البغدادي: ٣٨٩ (ت)
أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي: ٥٢١ (ت)
أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن الفرّج الفاروئي: ٢٢٤ (ت)، ٢٥١، ٢٥٨، ٤٣٤
أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق الصوفي المؤذن: ٥١٣
أبو إسحاق التميمي: ٢١٤ (ت)
أبو إسحاق الخياط = أبو إسحاق المالكي = إبراهيم بن إسماعيل بن غالب الخياط: ٢٠٠، ٢٠١ (ت)، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٨٦
أبو إسحاق الدمشقي = : ٢٤٢
أبو إسحاق السبيعي = عمرو بن عبد الله: ٤١٥ (ت)، ٤٤٢، ١٠٦٤
أبو إسحاق الشيرازي = : ٣٦٦
أبو الإخريط = وهب بن واضح المكي: ٣١٥ (ت)
أبو الأزهر: ٨٢١، ١٥١٩
أبو الأسود الديلي = : ٣٥٣، ٤٤٢، ٤٤٣
أبو الأشعث عامر بن سعيد الحرّسي: ٢٨٩ (ت)، ٢٩١
أبو الأشهب جعفر بن حيان الطاردي: ٤٩٤ (ت)، ٤٩٥
أبو الأشهب = : ٣١
أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن منصور بن ملاعب: ٢٣٣ (ت)، ١٢٠٥، ١٧٠٢



العَلَم وصفحات وروده
أبو البركات محمد بن عبد الله بن يحيى بن الوكيل: ٣٤٢ (ت)، ٣٤٨
أبو البقاء = العكبري = عبد الله بن الحسين بن عبد الله.
أبو الجود = المنذري = غياث بن فارس بن مكى اللخمي.
أبو الحارث = الليث بن خالد.
أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر الفراء الموصلي: ٢٠٨ (ت)
أبو الحسن أحمد بن أنس: ١٢٨٤، ١٥٠٥، ١٧٨٨
أبو الحسن أحمد بن محمد بن ماوية: ٣٦٧ (ت)
أبو الحسن أحمد بن مقسم: ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٩٨ (ت)
أبو الحسن الأنطاكي = ابن بشر الأنطاكي = أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل: ٢١٨، ٣٠٦، ٣٠٧ (ت)، ٤٥٥، ٦٩٨، ٧٩٧، ٨٥٤، ٨٥٦
أبو الحسن البصري = الحسن بن أبي الحسن: ٥١، ٣٠١، ٣١ (ت)، ٨٧، ١٣٥، ١٧٨٠
أبو الحسن الجلاء = أبو الحسن علي بن عبد الله الجلاء: ٣٢٩، ٣٣٥، ٧٢٣
أبو الحسن الحذاء = علي بن محمد بن عبد الله: ٢٤٧، ٤٣٥، ٥٠٤ (ت)
أبو الحسن الحلواني = : ٢٧٣
أبو الحسن الديواني = علي بن محمد الديواني (صاحب الروضة): ٧٦، ٣١٦، ٣١٩، ٢٤٣ (ت)، ٦٥٩، ٦٩٥، ٨٥٤، ٩٣٢، ١٤٥٣، ١٥٧١، ١٦٣٨، ١٦٣٩
أبو الحسن السخاوي = علي بن محمد بن عبد الصمد: ٣٣٨، ٦٤، ١٧٣، ١٧٥، ٢٤٨، ٦٢٥، ٦٦٩، ٦٧٣، ٦٧٦، ٦٨٢، ٧٩٦، ٨٣٥، ٩٩٨، ١٠٥٤، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٨٠، ١١٨٦، ١٢٠٥، ١٣٠٤، ١٣٧٩، ١٣٩٦
أبو الحسن العطار = أبو علي العطار = الحسن بن علي بن عبد الله العطار.
أبو الحسن الكرخي = عبيد الله بن الحسين الحنفي: ٦٨١ (ت)
أبو الحسن المؤيد بن محمد بن علي الطوسي: ٢٣٠ (ت)

## العَلَم وصفحات وروده

أبو الحسن المعدل = علي بن محمد بن إسحاق الحلبي: ٤٥٤ (ت)

أبو الحسن بن أحمد الفقيه: ١٥

أبو الحسن بن الرقي = علي بن الحسن: ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٤١٨، ١٢٨٩، ١٣٠٩

أبو الحسن بن فارس = عبد الباقي بن أبي الفتح = عبد الباقي بن فارس.

أبو الحسن بن كيسان النحوي = محمد بن أحمد: ١١٩٤

أبو الحسن حبيب بن محمد بن حبيب الحميري: ١٨٨ (ت)

أبو الحسن طاهر بن محمد بن سعدويه الدهقان: ١٥

أبو الحسن عبد الرحمن بن محمد الداوودي: ٥١٤ (ت)

أبو الحسن علي بن إبراهيم الخوفي: ٢٦٩

أبو الحسن علي بن أبي غالب المهدوي: ٢١١ (ت)

أبو الحسن علي بن أحمد الأنصاري: ١٩٤

أبو الحسن علي بن أحمد المقرئ: ٢٧٣، ١٦٥٩

أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي: ١٦٤، ١٨٠، ٢٠٦، ٧٩١

أبو الحسن علي بن أحمد بن كوثر المحاربي: ٢٠٧ (ت)

أبو الحسن علي بن إسماعيل الخاشع القطان: ٢١٢، ٣٣٧ (ت)، ٤٧١

أبو الحسن علي بن الحسين بن أيوب البزاز: ١٢٠٥ (ت)

أبو الحسن علي بن الفرغ الدينوري: ٣١٣

أبو الحسن علي بن عيسى الفهري: ٦٣

أبو الحسن علي بن فاضل بن صمدون: ١٧٩ (ت)

أبو الحسن علي بن محمد الجوهري: ٣٢٤، ٤٥٨، ٤٥٩

أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن علي بن أبي العافية البستي: ٢٣٤ (ت)،

٢٣٥، ٥٥٤

العَلَم وصفحات وروده
أبو الحسن علي بن يحيى البغدادي: ٦٢٨ (ت)
أبو الحسن محمد بن أبي داود الفارسي: ٣١٠، ٣٢٥، ٣٥٩ (ت)، ٨٤٨
أبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة الأسدي: ٢١٥ (ت)
أبو الحسن محمد بن العباس بن الفرات: ٣٩٤، ٤٩٧ (ت)
أبو الحسن محمد بن محمد الباهلي: ٢٧٤
أبو الحسن مقاتل بن عبد العزيز بن يعقوب البرقي: ١٧٩ (ت)
أبو الحسين أحمد بن جعفر الخلال: ٣٩٧ (ت)، ٣٩٨
أبو الحسين أحمد بن عبد القادر بن محمد بن يوسف: ٤٠٩ (ت)، ٤٨٨
أبو الحسين الثغري = علي بن أحمد: ٧٣٩ (ت)
أبو الحسين الحسن بن أحمد بن غريب الموصلي الإسكافي: ٤٢٦ (ت)
أبو الحسين الصواف = يحيى الصواف: ٧١، ١٧١ (ت)، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٧، ٢١٠، ٦٨٤
أبو الحسين الفارسي = نصر بن عبد العزيز الشيرازي الفارسي.
أبو الحسين محمد بن القاسم الفارسي: ٩
أبو الخطاب أحمد بن علي الصوفي: ٢٦٦ (ت)، ٢٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٥٨
أبو الخطاب الرئيس = أبو الخطاب = علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير: ٣٤٢، ٣٤١
أبو الخطاب بن الجراح: أبو الخطاب علي بن عبد الرحمن الجراح: ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٨٨
أبو الخير = ٤٥
أبو الدرداء = عويمر بن زيد بن قيس: ٢٣ (ت)، ٣٢، ٥١، ٣٨٣، ٥١٢، ٥٥١، ١٦٦٢، ١٦٩٤
أبو الربيع بن سالم = سليمان بن موسى الكلاعي: ١٨٦ (ت)، ٢٦٠

العَلَم وصفحات وروده
أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد بن سعد الرُّشديني: ٢٨٨(ت)، ٢٩١، ٣٠٦
أبو الربيع علي بن عبد الصمد بن أبي الجيش: ٦٢٨(ت)، ٦٣٠
أبو الرجاء = أبو بكر أحمد بن محمد المصري: ٢٧٥(ت)، ٢٧٩
أبو الزَّعراء = عبد الرحمن بن عَبْدُوس الهمذاني الدقاق: ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٥٥(ت)
أبو الزعراء = عبد الله بن هانئ: ٢١٢، ٢٤٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ١٠٢، ١٥٥، ٣٢٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٦٩٨، ٧١٢، ٧٢٢، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٤٠، ٧٧٢، ٧٧٣، ١٢٧٣، ١٥٦٠، ١٦٠٠، ١٦١٨
أبو الزناد: ٤٧٥
أبو السعادات الأسعد بن سلطان الواسطي: ٢٢٤(ت)
أبو السماك: ٦٣٦، ١٧٠٢
أبو الشيخ بن حيان: ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٩٣
أبو الضحاك عراق بن خالد بن يزيد بن صالح المري: ٣٨٢(ت)
أبو الطيب أحمد بن يعقوب التائب: ٥٨٠، ٥٨١، ٧٦٤، ٨٩١، ٨٩٦، ٩٢٠
أبو الطيب الغرناطي = : ٢٤٢
أبو الطيب الواسطي = عبد الغفار بن عبيد الله بن السري الحُصيني الكوفي: ٤١٠، ١٦٣٢، ١٦٨٤، ١٧٣٦
أبو الطيب محمد بن محمد المرستاني: ٤٠٣
أبو الطيب = محمد بن أحمد بن يوسف البغدادي: ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٨٨٧، ٩٢٣
أبو العالية = رُفيع بن مهران الرِّياحي: ٣١(ت)، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٩٥
أبو العباس ابن عقدة = : ٣٩٠
أبو العباس أحمد بن إبراهيم المروزي الوراق: ٥٠٣، ١٥٧٢
أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن داود المنبجي: ٢١١

العَلَم وصفحات وروده
أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن نعمة الصاحلي: ٥(ت)، ٢٠٠(ت)، ٢١٦، ٥١٣
أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد المزرفي: ٢٠٤
أبو العباس أحمد بن الحسين الكفري: ١٧٣، ٢٤٨، ١٢٠٥
أبو العباس أحمد بن الفتح الموصلي: ٤٠٠(ت)
أبو العباس أحمد بن سليمان بن مروان البعلبكي: ٢٤٩(ت)، ١٦٥٨
أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد القصبي: ١٩٣(ت)، ١٩٤، ٢٦٠
أبو العباس أحمد بن غزال بن المظفر الواسطي: ٢٢٧(ت)، ٢٣٨، ٢٦١
أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين البناء: ٢٢٢
أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي بن جبارة المقدسي: ١٧٧
أبو العباس أحمد بن محمد بن مقدم الرعيني: ١٨٧(ت)، ١٨٨
أبو العباس الأصم = محمد بن يعقوب: ٣٥٤، ٩، ١٧١١
أبو العباس الحصار = أحمد بن علي: ٤٢٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦
أبو العباس الرافقي الوراق = ١٢٤٢(ت)
أبو العباس الصقلي = أحمد بن محمد: ٣٠٩(ت)، ٣٧٣، ٤٣٥، ٤٣٧
أبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمراوي: ٢٩٠(ت)، ١٥١٩
أبو العباس القاهري = ٢٦٨
أبو العباس بن محيرز = عبد الله بن محرز: ١٢٥(ت)
أبو العباس صدقة بن خالد الدمشقي: ٣٨٢(ت)
أبو العباس محمد بن سعيد بن محمد المرادي: ١٦٦، ١١٥٨
أبو العباس محمود بن محمد الأديب: ١٣٠٩(ت)
أبو العز القلانسي = محمد بن الحسين.
أبو العطار: ٧٣٠

العَلَم وصَفحات وروده
أبو العلاء العطار = : ٣٦١
أبو الفتح أحمد بن بابشاذ الجوهري: ١٩٨ (ت)، ١٩٩، ٨٨٧
أبو الفتح الكروخي: ٥٢٣
أبو الفتح الموصلي = أوقية أبو الفتح = عامر بن عمر: ١٢٤، ٩٠٤، ٩٤٠
أبو الفتح بن عثمان = : ٣٦٦
أبو الفتح فارس = أبو الفتح فارس بن أحمد = فارس بن أحمد
أبو الفتح فرج بن عمر بن الحسن الضرير الواسطي: ٣١١ (ت)، ٣٩٢، ١٥٦٨
أبو الفتح محمد بن محمد الإسكندري: ٣٩٩
أبو الفتح = ابن محمد بن محمد بن الجزري: ٧٥، ٩٧
أبو الفتوح ناصر بن الحسن الحسيني: ١٧٩ (ت)، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠
أبو الفتوح نصر بن محمد بن علي بن الحُضري: ٢٣٣ (ت)
أبو الفخر = ابن حسويه = الجاجاني = حامد بن علي بن حسويه: ٣١٦، ٣٦٣، ٧٩٣، ٧٩٥، ٨٣١، ٨٤٦، ٨٦٣
أبو القداء إسماعيل بن عثمان بن المعلم الحنفي: ١٧٢ (ت)، ١٧٥
أبو الفرغ أحمد بن موسى البغدادي: ٤٥٣ (ت)، ٤٥٤
أبو الفرغ النهرواني = عبد الملك = عبد الملك بن بكران النهرواني.
أبو الفرغ بن رجب الحنبلي = أحمد بن رجب: ٥٢
أبو الفرغ محمد بن الحسن بن علان: ٤٤٩ (ت)، ٤٥٠
أبو الفرغ محمد بن يوسف بن محمد النجاد: ٣٠٧ (ت)، ١٦٤١، ١٦٤٢
أبو الفضل إبراهيم بن علي بن فضل الواسطي: ٢٢٦ (ت)، ٨١٢
أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون: ٤٨٧، ٤٨٨
أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن هبة الله: ٢٣٠ (ت)، ٣٨٨

العَلَم وصفحات وروده
أبو الفضل الباطرقاني = أحمد بن الفضل: ٣٣٥، ٢٦١ (ت)، ٨١٢
أبو الفضل الخزاعي = محمد بن جعفر الخزاعي.
أبو الفضل الرازي = عبد الرحمن الرازي: ١٣٤، ١٣٧، ١٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٩، ٤١٦، ٨٦، ١٣٧، ٢٧٨، ١٢٧، ١٣٩، ٣٣١، ٣٤١، ٣٦٩، ٣٧٢، ٣٧٣، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢٠ (ت)، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٥٨، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٧٦١، ٨٣١، ١٠١٦، ١١٨٣
أبو الفضل الشريف = أبو الفضل العباسي = عبد القاهر بن عبد السلام.
أبو الفضل محمد بن المهدي بالله = محمد بن عبد الله بن المهدي بالله: ٢٦٦ (ت)، ٤٥٨، ٣٦٩، ٢٦٧
أبو الفضل محمد بن محمد الطيب البغدادي: ٢٢١ (ت)
أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي: ٢٣٥ (ت)
أبو الفضل يحيى بن عبد الله بن الحسن بن عبد الملك الواسطي: ٢٢٤ (ت)
أبو القاسم أحمد بن عبد الله بن أبي جرة: ١٦٥ (ت)
أبو القاسم أحمد بن عمر بن أحمد الخزرجي: ١٩١ (ت)، ٢٢٩، ٢٦٣، ٣١٠
أبو القاسم أحمد بن يزيد بن بقي: ١٨٥ (ت)، ١٨٧، ١٩٠
أبو القاسم الأنطاكي = : ١٣١
أبو القاسم الشاطبي = الإمام الشاطبي = القاسم بن فيره الشاطبي.
أبو القاسم الصواف = : ٣٢٦
أبو القاسم الفارسي = عبد العزيز الفارسي = أبو القاسم = عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسي
أبو القاسم القشيري: ٩
أبو القاسم المصري = : ٢٦٤
أبو القاسم النويري = محمد بن محمد.

العَلَم وصفحات وروده
أبو القاسم بن البُصري = أبو القاسم علي بن أحمد: ٣٦١، ٤٥١ (ت)
أبو القاسم بن خلف الله = عبد الرحمن بن خلف الله: ٣٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٠٤، ٣٦٦، ٣٠٩، ٢١١
أبو القاسم بن طاهر = زاهر بن طاهر الشحامي: ٨ (ت)، ٣٦٥، ٣٨٦، ٢٣١، ٦١٥، ٦١٤
أبو القاسم بن عيسى = : ٣٣٣
أبو القاسم جوير بن سعيد: ٥٥٥ (ت)
أبو القاسم خلف بن صواب: ٢٤٦ (ت)
أبو القاسم طاهر بن علي الصيرفي: ١١٥
أبو القاسم عبد الرحمن بن خلف بن عطية المالكي: ١٨٣ (ت)، ١٧٢١
أبو القاسم عبد الرحمن - سليمان - بن داود بن أبي طيبة المصري: ٢٩٠ (ت)، ٢٩١، ١٢٩٦، ١٣٠٣، ١٣٦٤
أبو القاسم عبد الغفار بن محمد السعدي: ١٧٨ (ت)
أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني: ١٧٣٩
أبو القاسم عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر المكي: ٣١٥ (ت)
أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري: ١٠٩ (ت)، ٢٥٠
أبو القاسم نصر بن علي الجهضمي: ٤٥٢ (ت)، ١٧٤٨
أبو القاسم هبة الله الحريري = هبة الله بن أحمد بن عمر بن الطبر: ٢٤٧، ٢٢٢ (ت)، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٦، ٣١٠، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٣٩، ٤٠٠، ٥٠٠، ٥٠٣، ١٥٦٢، ١٥٩٥
أبو القاسم يحيى بن أحمد بن السبيي: ٣٢٤ (ت)، ٣٣٩، ٣٤٧
أبو القاسم = خلف بن إبراهيم بن خلف القرطبي: ٨٩٠ (ت)
أبو الكرم = المبارك بن الحسن الشهرزوري.



## العَلَم وصفحات وروده

أبو الليث = نصر بن نصر البغدادي: ٧٢٦ (ت)

أبو المعالي بن اللبان = أبو المعالي محمد بن أحمد بن علي الدمشقي.

أبو المعالي ثابت بن بNDAR البقال: ٣١٠ (ت)، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٢، ٣٧٩، ٣٩٢، ٤٨٨، ٥٠٥

أبو المعالي = محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصل: ٢٠٣ (ت)

أبو المكارم = : أحمد بن محمد اللبان: ٣٧٢، ١٨ (ت)

أبو المنجأ عبد الله بن عمر بن اللتي الحريمي: ٥١٣ (ت)

أبو المنهال = سيار بن سلامة: ٧٢

أبو الوحش سُبَيْع بن المُسَلَّم بن قيراط الضرير: ٢١٢ (ت)، ٢١٣

أبو الوفاء أحمد بن محمد العجلي اليميني: ٣٩٩

أبو الوفاء = مهدي بن طرار القاييني: ١٤، ٢٤٤، ٢٣١ (ت)، ٢٥٣، ٣٧٦

أبو الوقت عبد الأوّل بن عيسى بن شعيب الصوفي: ٥١٤ (ت)

أبو الوليد الطيالسي = : ٣٥٦

أبو الوليد عتبة بن عبد الملك بن عصم الأندلسي: ٤٥٥ (ت)

أبو الوليد معروف بن مشكان: ٣١٦ (ت)

أبو اليمن الكندي = الكندي = زيد بن الحسن.

أبو أمانة - رحمه الله -: ٦٣٧

أبو أيوب الهاشمي = : ١٥٧

أبو بحرية السكوني = عبد الله بن قيس: ٣٠١، ٦٤٠ (ت)

أبو بردة الأسلمي: ١٦٧

أبو بكر أحمد بن الفضل: ٦١٣

أبو بكر أحمد بن المقرب الكرخي: ٥ (ت)، ٢١٦

## الْعَلَم وصفحات وروده

أبو بكر أحمد بن جبير الأنطاكي: ٣٠١، ١٠٥ (ت)، ١٢٣، ٦٤٠، ٧٠٠، ٧١٠،  
٧١٣، ٧١٥، ٧٢٦، ٧٣٢، ٧٣٧، ٧٤٣، ٧٤٤، ٨٤٨، ٨٦٥، ٩٨٤، ١١٦٦،  
١٦٣٢، ١٧١٣، ١٧٢٢، ١٧٣٢

أبو بكر أحمد بن عبد الرحمن العجلي: ٦

أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الأطروش: ٣٣٩ (ت)

أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني: ٢٢٠ (ت)

أبو بكر أحمد بن محمد الأدمي الحمزي: ١١٢٩ (ت)

أبو بكر أحمد بن محمد بن الجزري: ٧٥، ٩٧، ١٠٠

أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد: ١٧١، ١٧٤، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٣،  
٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٠ (ت)، ٣٢٥، ٣٤٠، ٣٦٣، ٣٧٧، ٣٩١، ٤١٩، ١٠٦،  
١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١٢٧، ١٥٥، ٢١٤، ٢٦٤، ٢٧٢، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧،  
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٠ (ت)، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣،  
٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٥٥، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٧٥، ٥٨٠،  
٦٢٤، ٦٦٤، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩٥، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٤، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٢، ٧١٣،  
٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٣،  
٧٣٥، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٧، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٩٣، ٧٩٦، ٧٩٨،  
٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٥، ٨١٤، ٨١٧، ٨١٨، ٨٢٤، ٨٢٧، ٨٥٤، ٨٨٠، ٨٨٣، ٨٨٦،  
٨٩١، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٧٦، ١٠٣٦، ١٠٣٩، ١٠٤٨،  
١١٥٨، ١١٦٥، ١١٦٧، ١٢٠٦، ١٢٧٤، ١٢٩١، ١٢٩٨، ١٣٢٩، ١٣٣٧،  
١٣٩٥، ١٤١١، ١٤٥٨، ١٥٦٠، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٦٠٠، ١٦١٣، ١٦١٨،  
١٦٢٥، ١٦٣٠، ١٦٩٠، ١٧٠٤، ١٧٠٩، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧٣٢، ١٧٣٨،  
١٧٦٤، ١٧٣٩

أبو بكر أحمد بن يوسف القافلائي: ٢٧٤، ١٧١١

أبو بكر الأذوفي = : ٢٦٤

أبو بكر الإسماعيلي = : ٣٥٨، ٣٢٠

العَلَمُ وصفحات وروده
أبو بكر البرقاني = أحمد بن محمد الخوارزمي: ٣٨٥، ٣٢٢ (ت)، ٤٢٨
أبو بكر الجلاء = أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجلاء: ٣٣٣ (ت)، ٣٣٥
أبو بكر الخياط الحنبلي = أبو بكر محمد بن علي الخياط الحنبلي = أبو بكر محمد بن علي بن يوسف الخياط.
أبو بكر الداراني = : ٣٩٢، ٤١٦
أبو بكر الرازي = ابن شبيب الرازي = أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب.
أبو بكر الرازي = أحمد بن علي الجصاص: ٦٨١ (ت)
أبو بكر الزينبي = الزينبي = محمد بن موسى بن سليمان الزينبي.
أبو بكر الصديق - ﷺ -: ٨١، ١٥٢، ٣٤٧، ٣٩٠، ٢١ (ت)، ٢٣، ٩٩، ٦٠٢
أبو بكر الضرير = الحداد = إسماعيل بن عمر بن رائد: ٢٧٥ (ت)، ٢٧٦، ٣٢٥، ٩١٧
أبو بكر القرشي = محمد بن إسماعيل: ١٢٣٨ (ت)، ١٤٢٤، ١٢٨٩، ١٣٠٩
أبو بكر القطان = أبو بكر أحمد بن الحسين بن أحمد المقدسي: ٣١١ (ت)
أبو بكر القفال = : ٣٦٤
أبو بكر الواسطي = : ١٥٦، ٤١٨ (ت)
أبو بكر بن أبي أويس = عبد الحميد بن عبد الله.
أبو بكر بن الأشعث = أبو حسان = القاضي أبو بكر أحمد بن محمد أبو حسان.
أبو بكر بن سيف المصري = عبد الله بن مالك التجيبي.
أبو بكر بن عياش شعبة: ١٤١، ١٧١، ١٧٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٨، ١٢٣، ١٥٤، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦ (ت)، ٤١٧، ٤٦٠، ٥٠٧، ٥٤٥، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٨١، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٣، ٩٠٠، ٩٠٢، ٩٤٦، ٩٧٦، ١٢٦٩، ١٢٨٣، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٥٦٨

## العَلَم وصفحات وروده

١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٨، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٤٩، ١٦٥١،  
 ١٦٥٦، ١٦٦٣، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٦٧٩، ١٦٨١،  
 ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٩٠، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٨،  
 ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٨، ١٧١٠، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٨، ١٧٢٢، ١٧٢٨،  
 ١٧٣١، ١٧٣٧، ١٧٤٠، ١٧٤٢، ١٧٤٤، ١٧٤٦، ١٧٥٩، ١٧٦٧، ١٧٦٨،  
 ١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٤، ١٧٨٧، ١٧٩١، ١٧٩٣،  
 ١٧٩٤

أبو بكر بن محمد: ١٤

أبو بكر بن مسدي = محمد بن يوسف: ٢٣٥(ت)

أبو بكر بن نبت العروق = محمد بن أبي الحسن: ٣٠٩(ت)، ٣٧٣، ٤٣٥

أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن جعفر: ٣٨١(ت)

أبو بكر محمد بن إبراهيم الزنجاني: ٢٣٤(ت)، ٢٣٥، ٥٥٤

أبو بكر محمد بن أحمد العدل: ٣٨٠(ت)، ٥٤٥

أبو بكر محمد بن أحمد بن القاضي اللخمي: ١٨٧(ت)

أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي جرة: ١٦٥(ت)

أبو بكر محمد بن الحسن الحارثي: ٣٨٠(ت)

أبو بكر محمد بن الحسين الشيباني: ٢٥٧(ت)، ٢٦٦، ٤٥٧، ٥٠٠، ٥٠٣

أبو بكر محمد بن شاذان الجوهري: ٤٣٣، ٤٤١، ١١٦٤، ١٥١٢

أبو بكر محمد بن صاف: ١٨٦(ت)، ١٨٧

أبو بكر محمد بن عبد الله بن قريش: ٩

أبو بكر محمد بن علي بن أحمد: ٣٨٠(ت)

أبو بكر محمد بن علي بن محمد البغدادي: ٤٠٨

أبو بكر محمد بن محمد بن أبي بكر بن الأعزازي الصالحي: ٦٨، ٢٤١

العَلَم وصفحات وروده
أبو بكر محمد بن محمد بن أحمد بن مُشَلِّيون: ١٦٥ (ت)
أبو بكر محمد بن محمد بن حسنون الحميري: ١٨٥ (ت)
أبو بكرة = نفيح بن الحارث: ٧٠ (ت)، ٧١، ٨٣
أبو تغلب = عبد الوهاب بن علي بن الحسن بن محمد المُلَحَمِي: ٣١٢ (ت)، ٣١٣، ٥٥٤، ٩٢٤، ١٥٠٢، ١٧٤٩
أبو تمام: ٩٥
أبو جعفر أحمد بن إبراهيم الزبير: ٣٢٠، ٣٢٤، ٢٠٦
أبو جعفر أحمد بن علي الفحام: ٢٤٥ (ت)
أبو جعفر أحمد بن علي بن حكم: ٢٢٩ (ت)، ٢٤٦
أبو جعفر الرؤاسي = محمد بن الحسن: ١٢٣ (ت)
أبو جعفر بن أسامة = ابن أسامة = أحمد بن أسامة التجيبي: ٢٧٤ (ت)، ٢٧٩، ٩٢٥
أبو جعفر بن الزبير = أحمد بن إبراهيم الثقفي: ١٨٧ (ت)، ٢٢٨
أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الصمد البغدادي البزاز: ٣٩٤ (ت)، ٣٩٨
أبو جُهيم = عبد الله بن الحارث: ٧١
أبو حاتم = أبو حاتم السجستاني = سهل بن محمد السجستاني.
أبو حامد الاسفرايني = أحمد بن محمد: ٦٤٧ (ت)
أبو حفص عمر بن بكرون: ٢٣٣ (ت)
أبو حفص عمر بن غدير القواس: ٦٤، ٢٣٦ (ت)
أبو حمدون = الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب الذهلي: ١٢٣، ١٥٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٨ (ت)، ٧٧٥، ٧٨١، ٨١٢، ٩٠٤، ٩٤١، ٩٦٦، ١٢٣٤، ١٢٧٣، ١٣٠٩، ١٣٣٣، ١٦٠٣، ١٦٢٦، ١٦٣١، ١٦٥٠، ١٦٥٥، ١٦٧٤، ١٦٨٧، ١٧١١، ١٧٩٣

العَلَم وصفحات وروده
أبو حمزة حمران بن أعين: ٤٤٢ (ت)، ١٠٢٦، ١٧٦٢
أبو حنيفة = النعمان بن زوطي: ٣٧٠، ١٣، ٥١ (ت)، ٥٥، ٥٦، ٩١، ٤٤٤، ٥٩١، ٦٢٥، ٦٤٨، ٦٨١
أبو حيان = محمد بن يوسف: ٣٢، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٥٨، ٦٢، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٩٢، ٢٤٠، ٣٠٢، ٣١١، ٣٢٤ (ت)، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٢٣، ٨، ٥٤، ٩٣، ١١٧، ١٢٠ (ت)، ١٢١، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٦٨، ١٧٠، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٣٥٥، ٥٥٤، ٥٦٧، ٦٥٤، ٧١٩، ٧٦١، ٩٢٢، ١٠٤٩، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٧٤٨، ١٧٥٥
أبو حيوة = ١٣٩
أبو خالد يزيد بن محمد بن رفاعه اللخمي: ١٩٢ (ت)، ١٩٤، ٢٢٩، ٢٤٦، ١٥٩٧
أبو خلّاد = سليمان بن خلّاد: ١٢٤ (ت)، ٩٠٤، ٩٤١، ١٦٠٣، ١٧١٣
أبو خلّيد = عتبة بن حماد: ١٢٦ (ت)
أبو داود الطيالسي: سليمان بن داود: ١٩ (ت)، ١٢٣
أبو داود = سليمان بن الأشعث: ٣٤٩ (ت)، ٣٥٠، ٣٥٥، ٢٩٣، ٥١٩، ٥٨٨، ٦٢٦، ٦٣٦، ٦٤٢، ٦٥١، ١٤١٩، ١٧٣٥، ١٧٣٦
أبو ذر أسعد بن الحسين بن بendar اليزدي: ١٠٠٣ (ت)
أبو ربيعة = محمد بن إسحاق بن وهب بن أيمن بن سنان الربعي: ١٣، ١٥٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٨ (ت)، ٩٢١، ٩٦١، ٩٧٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١٥٢١، ١٦٣٧، ١٦٤١، ١٧٠٥، ١٧١٨، ١٧٢٩، ١٧٧١
أبو رجاء = عمران بن تيم العطاردي: ٣١ (ت)، ٤٩٥
أبو روق = عطية بن الحارث العوفي: ٦٣٣ (ت)، ٦٣٤

العَلَم وصفحات وروده
أبو زرعة بن عمرو بن جرير = عمرو بن عمرو: ٣٠ (ت)
أبو زرعة = عبد الرحمن بن منصور بن صفوان النصري: ٣٨٥
أبو زرعة = أحمد بن محمد النوشجاني: ٣٤٦، ٣٩٣، ٣٤٥ (ت)، ١٧٣٩
أبو زيد الأنصاري = سعيد بن أوس: ١٢٢ (ت)، ١٣٨، ٥٠٦، ٦٣٦، ٧٠٩، ٧١٠، ٧٢٧، ٧٣٤، ٧٤٠، ١٠٥٢، ١٧٦٥
أبو زيد الطائي: ٤٠٣.
أبو زيد = قيس بن السكن: ٢٣ (ت)، ٩١٧
أبو سعد أحمد بن إبراهيم بن موسى الأصبهاني: ٢٣١ (ت)
أبو سعد أحمد بن المبارك الأكفاني: ٢٨٤ (ت)، ٢٨٥، ٢٨٦
أبو سعد الصفار = عبد الله بن عمر: ٨ (ت)، ٦١٤، ٦١٥
أبو سعد الماليني = : ٣٩٠
أبو سعيد الحسن عبد الله السيرافي: ١٣٣١ (ت)، ١٣٣٣
أبو سعيد الخدري = : ١٣، ٧١، ٦٣٩، ٦٤٢
أبو سعيد الفارسي = : ٣٨٠
أبو سلمة القاسم بن نصر المازني الكوفي: ٤٣٣ (ت)، ٤٣٤، ٤٣٥، ٥١٦، ٥١٧، ١٦٣٢
أبو سليمان = سالم بن هارون بن موسى الليثي: ٧٦٤ (ت)، ٨١٩
أبو سنان ضرار بن مرة: ٦١٣ (ت)، ٦١٤، ٦١٥
أبو سهل اليسر الغرناطي = أبو الحسن اليُسْر بن عبد الله = اليسر بن عبد الله الغرناطي
أبو سهل صالح بن إدريس بن صالح بن شعيب: ٢٥٩ (ت)، ٢٦١، ٢٦٢، ٣٧٤، ٤٣٣، ٤٣٤، ٧٧٨، ١٠٣٦
أبو شامة = عبد الرحمن بن إسماعيل: ١٢٢، ٢٥٨، ٣٠٣، ٣٢٥، ٣٣٠ (ت)، ٣٣٨، ٣٦٢، ٣٧٢، ٤٠٩، ٤٢٣، ٣٥، ٤٧، ٤٨، ٨٢، ١١٣، ١٦٦، ١٧٥، ٦٢١، ٦٢٤

الْعَلَمُ وصفحات وروده
١١٥٤، ١١٠١، ١٠٨٠، ١٠٢٣، ٩٩٩، ٩١٤، ٨٣٥، ٢٨٩، ٧٩٠، ٧١٨، ٦٤٦ ١٧١٦، ١٣٩٧، ١٣٩٥، ١٣٧٨، ١٣٥٣، ١١٨٦، ١١٨٥
أبو شبل علقمة بن قيس: ٢٩(ت)، ٤٤٢، ٤٤٣
أبو شجاع محمد بن أبي محمد بن أبي المعالي بن المقرون: ٢٣٤(ت)
أبو شجاع = شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي: ٣٦١، ١٥
أبو شعيب القواس = صالح بن محمد الكوفي: ٢٧٤، ١٦٣٢
أبو شعيب = أبو شعيب السوسي = صالح بن زياد بن عبد الله السوسي.
أبو صالح السَّمان: ١٣٥(ت)
أبو طالب عبد اللطيف بن محمد القيطي: ٥(ت)، ٢١٦
أبو طاهر الحسن بن هبة الله: ٢١٤
أبو طاهر المَلِيجي = إسماعيل بن هبة الله: ١٨٠(ت)، ١٨١، ٩٨٤
أبو طاهر بن عبد الرزاق = محمد بن سليمان: ١١٥٥(ت)، ١١٥٦
أبو طاهر صالح بن محمد بن المبارك المؤدب: ١٥٥، ١٥٦، ٣١٠، ٣١١(ت)، ٨٨٦، ٣١٩
أبو طاهر محمد بن سليمان البعلبيكي: ١٢٧٩
أبو طاهر = أبو الطاهر بن خلف = إسماعيل بن خلف بن سعيد(صاحب العنوان).
أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل: ٧١(ت)
أبو عاصم الضرير الكوفي = محمد بن عبيد الله المسجدي: ١٢٠٦، ١٢٠٧
أبو عبد الرحمن السلمي = محمد بن الحسين: ٩(ت)، ١١، ٣٠، ٤١٥، ٤٤٣
أبو عبد الرحمن بن اليزيدي: ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٩، ١٢٧٣، ١٣٠٩، ١٥٦٦، ١٦٣١، ١٦٥٥



العَلَم وصفحات وروده
أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله البغدادي الزاهد الحربي : ٣٠٦ (ت)، ٤٥٢، ١٧١١، ٥٠٢
أبو عبد الله الحسين بن سليمان بن فزارة الحنفي: ١٦٦ (ت)
أبو عبد الله الحسين بن عثمان بن علي الضرير: ٣٣١ (ت)
أبو عبد الله الحضرمي = محمد بن إبراهيم اليميني (صاحب المفيد): ٤٩، ٥٩، ٦٦، ٢٣٩ (ت)، ٢٤٠، ١٣١٠
أبو عبد الله الراسبي: ٨
أبو عبد الله الطيبي = الحسن بن أبي الحسين: ٢٢٥، ١٥٧٣
أبو عبد الله الفارسي = : ٣٣٣، ٤٣٣، ٤٣٤، ٨٧٣
أبو عبد الله القزويني = أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني: ١٩٩ (ت)، ٣٧٣، ٦٩٩، ٤٢٢، ٤٠٥
أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن إلياس اللخمي: ١٩٢ (ت)، ٤٩١
أبو عبد الله محمد بن أحمد الأرتاحي: ٢٠٨ (ت)
أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد بن غلام الفرس: ٢٥١ (ت)، ٢٥٨، ٢٥٩، ٣٣٠، ٣٢٥، ٢٧٤
أبو عبد الله محمد بن حميد = محمد بن جعفر بن حميد: ٢٥٥، ١٨٦ (ت)، ١٨٧
أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الحنفي: ١٨٠، ١٩٤، ٢١٦ ن
أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن الشيرازي: ٣٦٠
أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مُسَبِّح الفضي: ٢٠١ (ت)، ٤٦٧
أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن هبة الله بن ميميل بن الشيرازي: ٢١٢ (ت)، ٣٥٩
أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن نُمير: ٢٠٩

العَلَم وصفحات وروده
أبو عبد الله محمد عبو الفازازاني بن المصالي: ١٨٦ (ت)، ١٨٧
أبو عبد الملك قاضي الجند: ١٦٩٧
أبو عبيد القاسم بن سلام: ١٢٢، ١٥٤، ١٩٧، ٣٠١، ٣٢٤ (ت)، ٣٢٥، ٣٤٩، ٢١، ٧٠، ٧٨، ١٠١، ١٠٤، ١١٣، ٥٨٨، ٦٩٥، ٩٥٧، ٩٦٦، ١٤٧٠، ١٦٤٤، ١٧٤٢، ١٦٦٢
أبو عبيد الله بن عبد الرحمن الزهري: ١٥ (ت)
أبو عبيد = أحمد بن محمد بن محمد الهروي: ٧٩
أبو عبيدة: ١٦٩٦
أبو عثمان المؤدب = أبو عثمان الضرير = سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير المؤدب
أبو عثمان النهدي = عبد الرحمن بن مَل: ٥٦٠
أبو عثمان سعيد بن عبد الرحمن الأهوازي: ٦٢٩ (ت)
أبو عدي عبد العزيز بن علي = : ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١ (ت)، ٦٣٨، ٦٤٠، ٨٣٥، ٦٦٣، ٦٤١
أبو عصمة محمد بن أحمد السجزي: ٦٢٩ (ت)
أبو علي أحمد بن علي بن البصري الواسطي: ٣٩٢
أبو علي أحمد بن محمد الأصبهاني: ١٥٧٣ (ت)
أبو علي إسماعيل بن الحويرس: ٣٦٧ (ت)
أبو علي الأصبهاني = : ٣٨٧، ٣٩٤
أبو علي الأهوازي = الحسن بن علي الأهوازي: ١٧٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ١٠٨ (ت)، ٢١١، ٢١٢، ٣٧٥، ٤١٠، ٤٢٦، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٥، ٦٦٢، ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٨٤، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٩، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٤٠

العَلَم وصفحات وروده
١٥٦٨، ١٥١٨، ١٤٥٨، ١٣٩٥، ١٠٩٣، ٩٥٣، ٨٩١، ٨٧٩، ٨٥٢، ٨٤٤، ٨٤١
أبو علي البغدادي = : ٢٦٢، ٢٦٧، ٣٣٣، ٧٨٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٨٠، ٨٩٠، ٨٩٧، ٩٠٧، ٩١٢، ١٠٠٨، ١٠٣٦، ١١٠٢، ١٣٢٩، ١٣٦٨
أبو علي الحداد = الحسن بن الحداد = الحسن بن أحمد الحداد: ٢٢٦، ١٨ (ت)، ٢٦١، ٣٧٣، ٣٧٨، ٤٧٠، ٤٨٢، ٤٩١، ٦١٣
أبو علي الحسن بن المذهب الحنبلي: ٥١٨ (ت)
أبو علي الحسن بن أم قاسم: ١١٣٩ (ت)
أبو علي الحسن بن سليمان الأنطاكي: ٤١٥، ٣٢٩، ٦٩٨، ٦٩٩ (ت)، ٧٦٠، ٧٩٦
أبو علي الحسن بن عبد الله بن عمر القيرواني: ٢٠٧ (ت)
أبو علي الحسين بن الجنيد المكفوف: ٢٩٠ (ت)، ٢٩١، ١٥٠٥، ١٧٣٩
أبو علي الصدفي = عبد القادر الصدفي: ٣١٤، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٥٩
أبو علي الطبري: ٦٤٨
أبو علي الفارسي = الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: ٣٧٧ (ت)، ٣٧٨، ٣٨٠، ٦٨٩، ٩١٤، ١٧١٤، ١٧٣٩
أبو علي المالكي = أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكي: ٦٩، ٢٣٨ (ت)، ٢٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٧، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤١١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٥٠، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٩، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٦٦٢، ٦٨٩، ٦٩٦، ٧٧١، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٢، ٨٥٧، ٨٩٣، ٩٠٥، ١٠٩٣، ١٠٩٨
أبو علي بن زلّال الضرير = الحسين الضرير = ابن زلّال = الحسين بن يوسف بن أحمد
أبو علي حنبل بن عبد الله الحنبلي: ٥١٨ (ت)، ٧٧٠
أبو علي صالح بن سعيد الرازي: ١٥٧٣ (ت)
أبو علي غلام الهراس = أبو علي الواسطي = الحسن بن القاسم الواسطي.

العَلَم وصَفحات وروده
أبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي: ١٧٣٥
أبو عمارة = : ١٧٤
أبو عمر أحمد بن أبي الربيع الأندلسي: ٢٦٠ (ت)، ٢٦١
أبو عمر بن حيويه = محمد بن العباس الخزاز: ٦١٣ (ت)
أبو عمر = الجرمي = صالح بن إسحاق: ٣٨١ (ت)، ٥٢٧، ١٠٤٩
أبو عمران عيسى بن عمر بن العباس السمرقندي: ٥١٤ (ت)
أبو عمران = موسى بن سليمان اللخمي: ٢٥٩، ١٩٣ (ت)، ١٩٤
أبو عمرو بن العلاء = أبو عمرو البصري = زبان بن العلاء بن عمار.
أبو عمرو عثمان بن بلال الزاهد: ١٨٣ (ت)، ٢٦٠
أبو عوانة = يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم: ٣٥٨ (ت)،
أبو عون = أبو عون الواسطي = محمد بن عمر بن عون الواسطي.
أبو عيسى بكار بن أحمد بن عيسى: ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٦٨٤
أبو عيسى سليم بن عيسى بن سليم بن عامر بن غالب الحنفي: ٢٧٤، ٤٤١، ٤٤٥ (ت)، ٤٧٩، ٥٠٦، ٦١٦، ٦٣٨، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٨٦، ٧٩٤، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨١٢، ٨١٣، ٨٤٨، ١٠٣٠، ١٠٣٨، ١٠٥٣، ١٠٥٨، ١٠٩٦، ١١٠١، ١١٥٨، ١٢٩٦، ١٣٣٣، ١٤٥٨
أبو غانم = المظفر بن أحمد بن حمدان: ٢٧٥، ٢٧٦ (ت)، ٢٧٧، ٦٦٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ١٥١٨
أبو فارس عبد العزيز بن عبد الواحد بن أبي زُكنون: ١٦٥ (ت)
أبو كريب = محمد بن العلاء الهمداني: ٦٣٣ (ت)، ١٦٩١
أبو محمد إسماعيل بن هانئ المالكي: ٢٤٧
أبو محمد الإسكندري = : ٢٤٢
أبو محمد الحداد = إسماعيل بن عمرو بن راشد الحداد: ٢٨١، ٧٩٩، ٨٣٤

العَلَم وصفحات وروده
أبو محمد الحسن بن عبد الله بن محمد البغدادي: ٥٠٤، ٥٠٤
أبو محمد الحسن بن عبد الله بن محمد الكاتب: ٣٣٣(ت)، ٣٣٥، ٧٠٧، ٧٣٢
أبو محمد الخلال = الحسن بن محمد: ١٥(ت)
أبو محمد السرقسطي: ١٤٦، ٢٤٥
أبو محمد الفقعي: ٧٣١
أبو محمد القاسم بن المظفر بن محمد بن محمود بن عساكر: ٢٣٧(ت)
أبو محمد المصري = عبد الرحمن بن يوسف: ٨٣٤
أبو محمد بن القطان: ١٢٥(ت)
أبو محمد بن بقي: ٢٤٦
أبو محمد سُويد بن عبد العزيز بن نُمير الواسطي: ٣٨٢(ت)، ١٦٦٢
أبو محمد عبد الرحمن بن عمر النحاس المعدل: ٤٥٦، ٤٥٧
أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي: ١٤(ت)
أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن موسى: ٥٢١(ت)
أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي: ٥١٤(ت)
أبو محمد عبد الله بن سهل بن يوسف المرسي: ١٩٦(ت)، ٢٥٩(ت)، ٣٢٥
أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: ٥١٤، ٥١٦
أبو محمد عبد الله بن عجلان بن عبد الله الزنجاني: ٦٢٩(ت)
أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشي: ١٨٨
أبو محمد عبد الواحد بن سلطان: ٢٣٣(ت)
أبو محمد عبد الوهاب بن الحسن بن الفرات اللخمي: ٢٠٧(ت)
أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن علي بن سكينه: ٢٢٦(ت)، ٢٣٣
أبو محمد علي بن سعيد العَمَّاني: ١٤٩٤

العَلَم وصفحات وروده
أبو مروان = العثماني = محمد بن عثمان بن خالد.
أبو مسعود الأسود اللون المدني: ٢٨٩(ت)، ٢٩١
أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجي: ٥٢١(ت)
أبو معشر الطبري = عبد الكريم بن عبد الصمد: ١٦، ١٧، ٥٩، ٧١، ٧٦، ١٨٣، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٦٥، ٣٠٦، ٣٢٨، ١٠٨، ٢٠١، ٢٠٦(ت)، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣٤٤، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٩٠، ٤٠١، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٦٦، ٤٨٧، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦٠، ٤٦٤، ٦٧٢، ٦٩٥، ٧٨٨، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٧، ٨٤١، ٨٤٤، ٨٤٦، ٨٨٠، ٩٣٩، ١١٤٧، ١٢٨٣، ١٢٨٧، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٣٠٤، ١٣١٠، ١٣٥١، ١٣٥٦، ١٣٦٥، ١٣٩١، ١٤٥٨، ١٥٦٠
أبو معمر سعيد بن عبد الرحيم الحجبي: ٢٧٣، ١٣٠٩
أبو منصور أحمد بن محمد بن إسحاق: ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٤
أبو منصور النضروي = العباس بن الفضل بن زكريا: ٦١٤(ت)، ٦١٥، ٩٤١، ١٥٥٠، ١٧٣١
أبو منصور حَفْدَة: ٣٤٦
أبو منصور محمد بن أحمد بن علي الخياط: ٢١٩(ت)، ٢٢١، ٣١٢، ٤٦٤
أبو موسى الأشعري = : ٣١، ٩١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٩٥
أبو موسى الهواري: ١٠٧
أبو نشيط = أبو جعفر محمد بن هارون الربعي: ٢٠١، ٢٤٧، ٤١٨، ١٥٤، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٩٦(ت)، ٢٩٧، ٦٨٩، ٦٩٠، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩٤٧، ٩٨٣، ١١٦٦، ١١٨٦، ١٢٧٢، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٧، ١٢٩٢، ١٥٠٦، ١٥٥٩، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٦٣٤، ١٧٤٩، ١٧٩٧
أبو نصر البصري = أبو نصر بن هارون = سلامة بن هارون البصري.

العَلَم وصفحات وروده
أبو نصر العراقي = أبو نصر الموصلي = أبو نصر سلامة بن الحسن الموصلي = سلامة بن الحسين
أبو نصر الهروي = أبو نصر القُهْنْدُزِي = منصور بن أحمد القُهْنْدُزِي.
أبو نصر بن قتادة: ٦١٥، ٦١٤
أبو نصر عبد الملك بن أحمد بن علي بن سابور: ٢٨٤(ت)، ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٦٤، ٤٦٤، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠١
أبو نصر محمد بن أحمد المروزي: ١١٥
أبو نصر محمد بن هبة الله بن فَمِيل الشيرازي: ٢١٢(ت)
أبو نصر = منصور بن أحمد العراقي: ٢٤٤، ٣٠٠(ت)، ٢٣٩، ٣٦٦، ٣٩٤، ٤٠٦، ١٧٣٩، ٥٠٤
أبو نعيم = أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني: ٦٣، ٣٥٤(ت)، ٣٦١، ٤١٦، ٤١٨، ٤٩٨، ١٩
أبو نواس = : ٤٢٢، ١٤٠
أبو هاشم المغيرة بن أبي شهاب المخزومي: ٣٢(ت)، ٣٨٣
أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر: ١٣(ت)، ٢٢(ت)، ٧٠، ١٣٥، ١٣٩، ٢٩٢، ٣٥٢، ٤٧٤، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٧
أبو هشام = ١٢٩١
أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي بن المثنى: ٣٦٣(ت)، ٧١، ٦٢٦
أبو يوسف = يعقوب بن إبراهيم: ٣٩٢، ٩١(ت)، ٦٥٦
أبو خليفة الجمحي = : ٣٩٠
أبي بن خلف: ٥٩٠.
أبي: أبي بن كعب: ١٥٠، ٢٣(ت)، ٦٧، ٧٠، ٨١، ٩١، ١٠٣، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤١٤، ٤٧٤، ٤٧٥، ٥٤٦، ٦٢٦، ٦٣١، ١٧٣٥

## العَلَم وصفحات وروده

الأجلح: ١٧٣٥

الأحدب = منصور بن يملا = منصور بن الخير بن يعقوب بن يملى المغراوي:  
٢٦٥، ٢٠٨ (ت)، ٢٠٩

أحمد بن الحسين بن مهران: ١٢، ١٣، ١٦، ٤٧، ٥٥، ٦٢، ٦٦، ١٨٢، ١٨٣، ٢٤٤،  
٣٠٠، ٣٢٩، ٣٤١، ٤٢٤، ١٠٦ (ت)، ١١٥، ٢٢٩، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٨٧، ٣٧٦،  
٣٩٠، ٤٠١، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٥٠، ٤٦٥، ٤٨٣، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٢، ٥٠٩،  
٦٥٠، ٦٨٦، ٦٨٨، ٧٥٤، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩،  
٧٨٠، ٧٨١، ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠،  
٨٢٢، ٨٣١، ٨٤٦، ٨٦٣، ٩٠٠، ٩٠٥، ٩٠٨، ٩١٢، ٩١٣، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٣٣،  
٩٣٧، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٦١، ١٠٢٣، ١٠٣٩، ١٠٩٢، ١١٦٦، ١٢٦٩،  
١٢٨٤، ١٢٨٨، ١٢٨٦، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٢٩٧، ١٣٢٩، ١٤١٩، ١٤٣٥،  
١٤٣٦، ١٤٥٨، ١٥١٣، ١٥٩٤، ١٦١٧، ١٦٢١، ١٦٢٩، ١٦٥٢، ١٧٣٢،  
١٧٩٠، ١٧٩٩

أحمد بن إبراهيم الطحان المنبجي: ٣١٠، ٣٢٧، ٢٤١، ١٥٧٤

أحمد بن إبراهيم القصباني: ٦٥٥ (ت)، ٧٤٢

أحمد بن إبراهيم المؤدب: ٤٩١

أحمد بن إبراهيم بن سالم: ٦٦

أحمد بن إبراهيم بن محمود المعصراني: ٦٩، ٢٣٩، ١٩٩، ٢٠٠

أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الزبيدي: ٨٥

أحمد بن أسد بن عبد الواحد القاهري: ٨٥

أحمد بن الحسين بن سليمان بن فزارة: ٥٤، ١٦٦ (ت)، ١٩٥، ٢٣٢

أحمد بن الحسين بن محمد بن محمد بن زكريا السويدائي: ٧٥

أحمد بن الصقر: ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣



العَلَم وصفحات وروده
أحمد بن القاسم بن مساور: ١٢٠٦ (ت)
أحمد بن أنس بن مالك: ١٥٤٥ (ت)
أحمد بن بشار: ٧٣٢
أحمد بن بندار بن إبراهيم: ٥٥٥ (ت)
أحمد بن ثوبان: ٦٨٤ (ت)، ٩٦٥، ١٧٠٤، ١٧١٨
أحمد بن حرب المعدل: ٤٩٠ (ت)، ١١٨٣
أحمد بن حفص الخشاب المصيبي: ١٢٤٢ (ت)، ١٣٠٩
أحمد بن حكيم الغرناطي: ٣٠٢
أحمد بن حماد المنقي: ٢٧٠، ٢٧١ (ت)، ٢٧٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ١٧١١
أحمد بن حنبل: ٧٣، ٩٢، ١٥٣، ٣٧٢، ٤٠٩، ٧، ٩، (١٦)، ١٨، ٩٠، ٩١، ٩٥، ١١٨، ١٣٥، ١٤٠، ٢٩٣، ٤١٥، ٥١٢، ٥١٧، ٥٨٨، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٣٩، ٦٤٨، ٦٥٦، ٦٨١
أحمد بن رجب بن الحسن السلامي: ٥٢، ٣٢٣، ٣٢٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٦٣٠
أحمد بن سمعويه: ١٢٤ (ت)
أحمد بن سهل الطيان: ٤٧١ (ت)
أحمد بن شعيب المالحاني: ٢٧٤
أحمد بن صالح بن عمر المصري: ٤٢٠، ٣٥٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٤٥٥، ٩٠٦، ١١٨٣، ١١٩٠، ١٥١١، ١٥٣٢، ١٥٥٩ (ت)، ١٦٣٤
أحمد بن عبد الرحمن البخترى العجلي الولي: ١٧٩، ١٨٣، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠ (ت)، ٤١١، ٤٣٩، ٤٤٠، ٦٤٥، ٦٨٤، ٧٣٠، ٧٥٤، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨١٨، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ١١٠٢، ١١٥٩، ١٦٣٢
أحمد بن عبد الرحمن المؤذن: ٤٠١

## الْعَلَم وصفحات وروده

أحمد بن عبد العزيز بن بدهن: ٤١٥، ٣٢٩، ٣٣٥، ٦٩٨، ٦٩٩ (ت)، ١٦٣٢،  
١٦٤١، ١٦٤٢

أحمد بن عبد الله بن موسى: ٤٢٠

أحمد بن عبيد الله القرظي: ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٧٧٨، ٧٨٢،  
١٦٣٤، ١٥٩٤، ٩٢٣، ٨١٧، ٧٨٣

أحمد بن عبيد الله بن حمدان: ٤٢٠

أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان: ١٥٤، ١٥٦، ١٥٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤،  
٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٩٧ (ت)، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٤٦، ٥٠٤، ٥٠٥، ٧٧٠،  
١٧٩٧، ١٦٣٤، ١٢٨٤، ١١٨٦، ١٠١٣، ٩٢٧، ٩٢٣، ٧٧٨

أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار: ١٣، ١٥، ٧٠، ١٧٩، ٢١٤ (ت)، ٢١٥، ٢١٦،  
٢١٨، ٢١٩، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤٣، ٣٣٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤١٩، ٤١٩، ٤١٩، ٤١٩، ٤١٩،  
٣٢٨، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣١٢، ٣١١، ٣٠١، ٢٨٦، ٢٨٣، ٢٧٢، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٥،  
٣٧٨، ٣٧١، ٣٦٩، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٤٧، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٣٩، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣٠،  
٤٣٧، ٤٣٦، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٣، ٤١١، ٤٠٩، ٤٠٨، ٣٩٧، ٣٩٣، ٣٨٩،  
٤٨١، ٤٨٠، ٤٦٩، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٤٠، ٤٣٩،  
٤٨٧، ٤٨٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٦٢٥، ٦٥٠، ٧٠٧، ٧١٠، ٧٣٠، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٥٠،  
٨٠٣، ٨٠٢، ٨٠١، ٧٩٨، ٧٨٨، ٧٨٣، ٧٨١، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٠، ٧٦٨، ٧٥١،  
٩١٢، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٥، ٩٠٣، ٨٩٧، ٨٩٦، ٨٩٣، ٨٥٤، ٨٤٨، ٨٢١،  
٩١٧، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٧، ٩٣٧، ٩٤٧، ٩٥١، ٩٥٤، ٩٥٩، ٩٩٣،  
١٠٠٨، ١٠٣٨، ١٠٤٠، ١٠٤٩، ١٠٩٣، ١٠٩٨، ١١٠٢، ١١٦٢، ١١٦٧،  
١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٢٩٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٤٢٥، ١٤٣٠، ١٤٣٥، ١٤٥٨،  
١٤٦٠، ١٥١٣، ١٥٦٨، ١٦٠٠، ١٦٣١، ١٦٦٤، ١٧٣٤، ١٧٣٩، ١٧٤٠،  
١٧٩١، ١٧٩٠، ١٧٤٤، ١٧٤٢

أحمد بن علي بن محمد الهاشمي الهباري: ٢٨٥ (ت)، ٣٠٣، ٣٤٠، ٣٦١، ٣٦٥،  
٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٧، ٤٢٦، ٤٥٨، ٤٨٠، ٥١٢، ٦٩٠، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٢، ٧٧٥،  
٧٩٩، ٨٠٠، ٨١٩، ٩٣٧، ٩٧٣، ١٠٠١، ١٠٩٤، ١٦٢١، ١٧١٩، ١٧٤٥

## العَلَم وصفحات وروده

أحمد بن علي بن هاشم المصري: ٢٢٣، ٢٦٢، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٥،  
٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٩٦، ٤٢٥،  
٤٢٦، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٤، ٤٥٧، ٦٩٨، ٦٩٩ (ت)

أحمد بن عمار المهدي: ١٢، ١٠٠، ١٢٢، ٢٦٨، ٣١٤، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٥،  
١٩٠، ١١١ (ت)، ١٩٢، ١٩٣، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣٠٤، ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٣٣، ٤٤٩،  
٥٢٩، ٥٣١، ٦١٩، ٦٤٥، ٦٧٠، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧٧٨، ٧٨٨، ٨٠٢، ٨٠٣،  
٨١٥، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٩، ٩٠٥،  
٩١٢، ٩١٧، ٩٢٤، ٩٣٢، ٩٤٠، ١٠٠٨، ١٠٢٨، ١٠٤٨، ١٠٩٤، ١٠٩٦،  
١١٠١، ١١٣٥، ١١٦٣، ١١٦٧، ١٢٨٨، ١٣٠٤، ١٣٢٩، ١٣٥٢، ١٣٥٥،  
١٣٥٨، ١٣٦٤، ١٣٦٨، ١٤٥٨، ١٥١٨، ١٦٣٢، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٥٥،  
١٦٨٧، ١٦٩٠، ١٧٣٣، ١٧٥٢، ١٧٧١

أحمد بن عمر بن محمود: ٩٨.

أحمد بن قالون: ١٥٥٩ (ت)

أحمد بن محمد ابن السني: ٣٦١، ٦٣٧

أحمد بن محمد أبو حسان: ١٥٤، ٢٦٢، ٢٩٧ (ت)، ١٦٣٤، ١٧٤٧

أحمد بن محمد البندنيجي: ٢٣١

أحمد بن محمد العبدلي: ٨٥

أحمد بن محمد القصار: ٣٥٤

أحمد بن محمد المسيريك: ٣٩٦

أحمد بن محمد بن الحسين الأصبهاني: ٧٩١ (ت)

أحمد بن محمد بن الخضر بن مسلم الصالحي: ٦٩ (ت)، ٤، ٢١٥

أحمد بن محمد بن الصلت: ٣٨٥

أحمد بن محمد بن اليزيدي: ١٢٤ (ت)

أحمد بن محمد بن سلمويه الأصبهاني: ١٤٥٩ (ت)

## العَلَم وصفحات وروده

أحمد بن محمد بن سيبا بن الفتح الحنبلي: ٢٠٣، ٢٢٠، ٢٣٢، ١٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٧ (ت)، ٤٩٠، ٩٥٣، ٩٦٠، ٩٧٣، ١٦٥٣، ١٧٥٧، ١٧٦٠

أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم البزّي: ١٣، ١٥٩، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٨، ٣١٨، ٣٧٧، ٣٧٩، ٤١٦، ٤٢٠، ٣٧، ١٥٣، ١٥٤، ٣٠١، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١٥، ٣١٨ (ت)، ٣٨٧، ٤١١، ٤٤٦، ٧١٨، ٧٦١، ٧٨٣، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٥٩، ٨٦٥، ٨٩٤، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٤، ٩٦١، ٩٦٨، ٩٧١، ١٠٦٥، ١١٦٥، ١١٦٧، ١١٩٠، ١٤٢٧، ١٤٣٣، ١٥٠١، ١٥١٥، ١٥٢١، ١٥٦٠، ١٥٦٩، ١٦٣٧، ١٦٤١، ١٦٧٣، ١٦٧٧، ١٦٩٩، ١٧٠٨، ١٧١٧، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٧٥٧، ١٧٦٠، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٩٥

أحمد بن محمد بن عثمان بن شبيب: ١٥، ٣٦٢ (ت)، ٣٦٣، ٤٦٦، ٤٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٧ (ت)، ٧٦٨، ٩٣٧

أحمد بن محمد بن قدامة: ٣٧٢، ٥١٨

أحمد بن مسرور الخباز البغدادي: ٤٨، ٦٦، ٢١٢، ٣٣٤ (ت)، ٣٣٦، ٢٢٠، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٨، ٤٦٤، ٤٦٥، ٩٩٣

أحمد بن معمر الأثوابي الورّاق: ١٥

أحمد بن منيع: ٣٦٣، ١٥٣٣ (ت)

أحمد بن نجدة: ٦١٤ (ت)، ٦١٥

أحمد بن نصر الشذائي: ٢٤٠، ٢٨٠، ٣٠٦، ٤١٩، ٤٢٠، ١٠٦ (ت)، ١٢٥، ١٥٥، ١٥٧، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٧ (ت)، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٥٩، ٤٦٣، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٩٦، ٨١٢، ٨١٩، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٥٧، ٨٨٦، ٨٩١، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩٠٠، ٩١٧، ٩٢٧، ٩٣١، ٩٣٢، ١٠٤٠، ١١٥٠، ١١٦٢، ١٢٩٦، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٩٤، ١٥٠٤، ١٦١٨، ١٦٤٢، ١٦٤٩، ١٦٨٣، ١٦٩٨



العلّم وصفحات وروده
١٧١٨، ١٧٠٨، ١٣٠٢، ١٠٩٦، ١٠٥٤
الأدّمي = أبو عبد الله محمد بن الحسن: ٤٢٣، ٤٢٤
الأذفوي = أبو بكر محمد بن أحمد بن علي بن أحمد: ٢٧٦(ت)، ٦٦٤، ٧٩٧، ٨٥٤، ٨٨٤، ٨٨٥، ١٢٢٩، ١٣٦٩، ١٣٨٩
الأذفوي = أبو القاسم أحمد بن أبي بكر: ٢٧٥(ت)
الإربلي = علي بن عبد العزيز: ٣٢٣، ٢٤٢(ت)
الأرجاهي = محمد بن إبراهيم: ٢٢٦، ٣٧١(ت)
الأزرق الجمّال = أبو عبد الله الجمّال = الحسين بن علي بن حماد بن مهران.
الأزرق المدني = يوسف بن عمر الأزرق.
الأزرق: المنذر بن الصباح: ٦٣٨(ت)
الإزميري = مصطفى بن عبد الرحمن الإزميري: ٩، ١١٤، ١٦٧، ١٧٦، ١٩٨(ت)، ٢٣٠، ٢٨٨، ٤١٨، ٤١٩
إسحاق الأزرق: ١٦٩١
إسحاق الخزاعي: ٩٦٥
إسحاق الوراق = إسحاق بن إبراهيم بن عثمان المروزي: ١٧٥، ١٧٦، ٢١٠، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٧٩، ٣٣٦، ١٥٤، ١٥٨، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٨(ت)، ٥٠٩، ٧٧٨، ٧٨٠، ١٧٠٨
إسحاق بن أبي حسان الأنباطي: ١٥٤٥(ت)، ١٧٤٧
إسحاق بن داود: ١٧٨٨
إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن: ١٢٦، ٥٠٦(ت)، ٥٤٧، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٨، ٦٨٢، ٦٨٣، ٩١٧، ٩٨٤، ١١٩٠، ١٤٥٨، ١٥٣٠، ١٧٣٤
الإسكافي = ٢٦٨
الإسكندراي = محمد بن القاسم: ١٢٣١(ت)

العَلَم وصفحات وروده
إسماعيل القاضي = إسماعيل بن إسحاق المالكي: ٢٧٣، ١٨، ١٠٥ (ت)، ١١٣، ٩٠٦، ١٥١١، ١٥٥٩، ١٦٢١، ١٦٣٤
إسماعيل بن إبراهيم القراب: ٣١٩ (ت)، ٣٨١، ١٣٣
إسماعيل بن الفضل: ٢٢٦
إسماعيل بن جعفر بن كثير المدني = : ٢٤٧، ١٢٦، ١٥٧، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦ (ت)، ٦٤٥، ١٥١٣، ١٥٢٩
إسماعيل بن خلف بن سعيد ١٣، ٢٦٩، ٢٨٠، ٤١٧، ١٧٨ (ت)، ٢٥٤، ٢٨٠، ٣١٠، ٣٤٦، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٢٤، ٤٣١، ٦٩٥، ٣٢٥، ٦٦٥، ٧٠٧، ٧١٢، ٧٩٣، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٣٤، ٨٤٠، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٦٩، ٩١٠، ٩١٧، ٩٢٥، ٩٣٢، ١٠٠٧، ١٠٤٨، ١٠٩٣، ١٠٩٦، ١١٣٥، ١٢٩١، ١٣٢٩، ١٣٥١، ١٣٦٤، ١٧٣٣، ١٧٣٤
إسماعيل بن شداد: ١٠٥٣ (ت)
إسماعيل بن شعيب النهاوندي: ١٤٥٩ (ت)
إسماعيل بن عبد الله النحاس: ٨٧٣
إسماعيل بن عبد الله بن المهاجر: ٣٤ (ت)
إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس المصري: ١٥٤، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٧٩ (ت)، ٢٩٩، ٥٤٦، ٨٩٣، ٩٢٥، ١٣٥٧، ١٣٦٤، ١٤٦٢
إسماعيل بن عمر بن كثير: ٨١، ٩٧، ١٨٨، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٥، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٦٣٤، ٦٥٦
إسماعيل بن محمد بن علي أبو الرشيد: ٥١
إسماعيل بن هانئ: ٣١١
إسماعيل بن يحيى العطار الأزدي: ٢٢٨ (ت)
إسماعيل = : ١٧٩، ١٨٣
الأسمر = المكين = مكين الدين = عبد الله بن منصور الأسمر.

العَلَم وصفحات وروده
الأسود بن يزيد بن قيس: ٢٩(ت)، ٤٤٢، ٤٤٣
أسير بن جابر: ١٣
أشرف محمد فؤاد: ٢٢٥
الأششاني = أبو العباس أحمد بن سهل الفيروزاني: ١٦٩، ٢٧٤، ١٥٦، ٤٠٨، ٤٢١(ت)، ٥١٢، ٥٤٥، ٦١٧، ٧٧٥، ٧٩٣، ٨١٠، ٨١٤، ١٠١١، ١٥٩٤، ١٦٨٤
الأششاني = محمد بن جعفر بن محمود الأدمي: ٤٦٩(ت)، ٤٧٠، ١٥١٣، ١٧٤٥
الأصبهاني = محمد الأصبهاني = أبو بكر الأصبهاني = محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني.
الأصمعي = عبد الملك بن قُريب: ٦١، ١٢٣(ت)، ١٢٦، ٢٩٣، ٣١٧
الأعرج = حميد بن قيس: ٣٢(ت)، ٣٥١، ٣٥٢، ٦٣٦، ١٨٢٤
الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز: ٢٨(ت)، ١٤١، ١٤٢، ٢٩٢، ٥٤٧
الأعسر = أبو جعفر أحمد بن إسحاق إبراهيم الخياط: ٢٧٤(ت)
الأعشى = ميمون بن قيس: ٤٢٢، ١٤٥، ٦٣٩، ٦٩٤
الأعشى = أبو يوسف الأعشى = يعقوب بن محمد بن خليفة التميمي: ٤٠٤(ت)، ٥٠٦، ٥٤٥، ٦١٧، ٦٢٢، ٧٩٣، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١٤، ٨٢١، ٨٢٢، ١٠٢٤، ١٤٨٤، ١٦٤٩، ١٦٩٠، ١٧١١، ١٧٩٤
الأعش = سليمان بن مهران: ٢٣٣، ٣٠١، ٣٦٢(ت)، ١٣، ٣٣، ١١٤، ١١٧، ١١٩، ١٤٠، ١٤٦، ١٩٩، ٤٠٤، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٦٠، ٦٤١، ٦٧٨، ٦٩٣، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ١٠٢٦، ١٢٠٥، ١٥٩٧، ١٧١١، ١٧٦٢
أم الدرداء: ١٦٦٢
أم المؤمنين صفية بن حيي بن أخطب: ٤٤٣
أم المؤيد زينب ابنة أبي القاسم بن عبد الرحمن الشعرية: ٢٣٠(ت)



العَلَم وصفحات وروده
أم أيوب الأثصارية: ٧١ (ت)
أم سلمة = هند بنت أمية: ٢٢ (ت)، ٤٤٣، ٤٧٤، ٥٥٠، ٥٨٨
أم كلثوم بنت رسول الله - ﷺ -: ١٠.
أم محمد بنت محمد السعدية: ٦١٤
الإمام أبو عبد الرحمن السلمي = عبد الله بن حبيب الضرير: ١١ (ت)، ٤١٤، ٦٢٦
الإمام البيضاوي =: ١٩٧
الإمام السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر: ٩٣، ١٩٦، ٢٢٣، ٣٨٨، ٤٢٧، ١٥٠
الإمام الشافعي = محمد بن إدريس: ٦٠، ٨٥، ٢١٠، ٣١٩، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٧ (ت)، ٤٥، ٥١، ٥٣، ٩٠، ٦٢٥، ٦٣٨، ٦٤٧، ٦٥٠، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٨١
الأمدي =: ١١٧
أمرؤ القيس بن حجر: ٣٦، ٤٢٢
الأمير الكبير أيتمش: ٤٠
الأمير قطلوبك: ٤٠
الأمير محمود بن سبكتكين: ٢٥٣
أمين الدين عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم بن السلار: ٦٧، ٩٤، ١٧٦، ١٥٧٠
أمين الشيخ: ٢٢٥
أنس بن مالك - ﷺ -: ١٨، ١٩، ٢٣، ٥١، ٧١، ١٤٠، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٨٤٧، ٥٥١
الأنباطي: أبو عبد الله محمد بن عبد الله: ٢٧٤ (ت)، ٤٦٤، ٤٦٥
أنوشروان: ٦٩٤
الأناسي = أبو عبد الله محمد بن إبراهيم: ٢٧٨ (ت)، ٢٧٩، ٢٨٢

العَلَم وصفحات وروده
أوتوبرتزل: ٢٤٩
الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن مُحَمَّد: ٥١٤ (ت)، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨
أيوب السخيتاني = أيوب بن كيسان: ١٣، ١٣٧ (ت)
أيوب المتوكل: ٣٠١
أيوب نجم الدين بن شاذي: ٢٨.
أيوب = أيوب بن تميم التميمي: ٥٧ (ت)، ٣٨١، ١٥٤٦، ١٦٦٢، ١٦٩٧
الباجي = أبو الحسن = : ٣١٤، ٣٧١، ١٩٦
البازي = البلدي = نذير بن علي بن عبيد الله البلدي: ٤٠٠ (ت)
الباغندي = محمد بن عبد الواحد البغدادي: ٣٧٨ (ت)
البافي = أبو محمد عبد الباقي = عبد الله بن محمد البخاري: ٣٢٢ (ت).
الباقلاني = القاضي أبو بكر = محمد بن الطيب: ١٥٤، ٥٣، ٩٧ (ت)
الباقلاني = أبو بكر عبد الله بن منصور بن عمران الواسطي: ٢٢٤ (ت)، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٦٠، ١٥٧٣
بايزيد = السلطان بايزيد بن مراد: ٤١، ٤٢، ٤٣
البخاري = محمد بن إسماعيل: ٣٢٥، ٣٥٣، ٣٥٧ (ت)، ١٠، ٦٦، ١٢٣، ٥٢١، ٦٢٦، ٥٥١
البخاري المقرئ = محمد بن إسحاق: ١١٧٤ (ت)
البخلي = عبد الله بن أحمد بن إبراهيم دلبه: ٩٦٥ (ت)
بديل بن ميسرة العقيلي: ١٩ (ت)
البرزالي: ٢٢٣، ٢٣٦
البرصاطي = الحسن بن عثمان النجار: ٣٣٦، ١٥٨، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٩ (ت)
البروجردي = محمد بن عبد الله المؤدب: ٤٨٩ (ت)، ١٦٥٣

العَلَم وصفحات وروده
بروكلهان: ١٠٨
البزاز النهري = يحيى بن الخطاب: ٢٢٦، ٢٥٧ (ت)
البزاز = أبو نصر عبد الملك بن أحمد البزاز: ٢٦٥، ٤٢٨
البزوري = أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله: ١٢٤، ٤٣٥، ٤٣٩
البزي = أبو الحسن البزي = أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم البزي.
بشار بن برد: ٩٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٩٥
بشر بن الحارث (الحافي): ١١٨ (ت)
بشر بن عثمان الخثعمي: ٦٣٣ (ت)
بشر بن موسى: ١٤٠
بُشْرِى بن عبد الله: ١٢٠٦ (ت)
البطائحي = : علي بن عساكر بن المرحَّب: ٢٣١، ٢٣٢، ٣٠٢، ٣٧٢، ٣٧٦
البَطِّي = أبو الحسن أحمد بن الحسن: ١٥٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٦١ (ت)
البغوي = الحسين بن مسعود: ٤٤، ١٢٧، ٣٤٦ (ت)، ٣٤٧، ٣٦٠، ١١٥، ١٢٩، ٦٥٠
بقية بن الوليد: ٩٠
بكر بن سهل: ١٣٦٤
بكر بن شاذان: ١٥٨، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٣٧، ٤٥١، ٤٥٢، ٥٠١، ٥٠٩ (ت)، ٧٧٢، ٧٧٣، ١٦٥٥
بكر بن نصر العطار: ١٣٦.
بكران: ٧٤٠
البكراوي: أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر: ٣٦٠ (ت)، ١٧٦٤
بلقيس بنت هند بن شرحيل: ٥٩٠ (ت).

العَلَم وصفحات وروده
ابن أبي الجيش = أبو أحمد عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر: ٢٠٣ (ت)، ٦٢٨ (ت)
ابن الحطيئة = أبو العباس أحمد بن عبد الله: ١٨٤ (ت)، ١٩٨، ٢٥٨
ابن أميلة = أبو حفص عمر بن الحسن بن مزيد = عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي الحلبي المزي.
ابن بونان = بكار بن أحمد بن بكار البغدادي: ٣٣٢ (ت)، ٣٣٥، ٣٩٨، ٦٨٤، ٨٨٦، ٩٦٥
البنّاء = : ٩، ٢٤٧
البناني الفاسي: ١١٩، ١٦٩
بهاء الدين أحمد = : ٣٧١
البوصيري = أبو القاسم البوصيري: ٣٣٨، ٢٠٨
البياني = : ٦٧
البيساني = أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن ماوية: ٣٦٧ (ت)
البيضاء بنت عبد المطلب: ١٠
البيهقي = أحمد بن الحسين: ٦٣، ١٥٣، ٣٥٦، ٣٦٠، ٨، ٩، ١٣، ١٤، ٥٨٩، ٦١٤، ٦١٥
تاج الدين السبكي = عبد الوهاب بن علي: ٦٠، ٨٢، ١٢٧، ٣١٩، ٣٤٩، ٣٦٥، ٣٧٣ (ت)، ٣٧٧، ٤٢٧، ١٣٠
تاج الدين السبكي = علي بن عبد الكافي: ٣٧١ (ت)، ٣٧٣، ١٢٩
تاج القراء = محمود بن حمزة: ٣٨٤
التفتازاني = : ٨٢
تكريت بنت وائل: ٣٠٥

العَلَمُ وصفحات وروده
التَّهَار = محمد بن هارون بن نافع: ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٤١، ١٥٧، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٧ (ت)، ٨٨٦، ١٤٣٧
تنيس بن حام بن نوح: ٣٥١.
التَّوَزَّرِي = أبو عمرو عثمان بن محمد: ١٨٨ (ت)
تيمورلنك: ٣٠، ٤٣
ثعلب = أحمد بن يحيى: ٣٩٣، ١٥٦، ٣٩٥، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦٢ (ت)، ١٣٣٣، ١٦٩٦
ثَلَج بن عمرو: ١٦٤.
الثلجي = أبو محمد عبد الحق بن أبي مروان: ١٦٤
جابر بن زيد: ٣١ (ت)
جابر بن عبد الله الأنصاري - <small>رحمته الله</small> : ٥٢٣ (ت)
جبارة بن المغلس: ٣٥٤
الجبني = السلمي = أبو بكر محمد السلمي = محمد بن أحمد بن عبد الله: ٢١١، ٤١٦، ٣٧٦، ٢٨٥، ٣٧٥ (ت)، ٣٧٦، ١٠١١
جبير بن مطعم: ٦٢٦، ٦٣٧، ٦٤٢
الجُذَامِي = أبو الحسن علي بن عبد الله بن مَوْهَب: ١٩٢ (ت)
الجرائدي = محمد بن يعقوب: ٥٢، ٥٤، ١٧٣ (ت)
الجرجاني = سعد بن سعيد: ٦ (ت)، ٧، ٨
جرم بن زبان: ٣٨١
جرير بن خرقاء العجلي: ٦٩٤ (ت)
جرير بن عطية: ٤٢٢، ١١، ٣٩٥، ١٦٠٢
الجصاص = : ١٢٤
الجعبري = إبراهيم بن عمر: ٣٢، ٤٨، ٤٩، ٥٦، ١٢٢، ١٤٩، ١٧٤، ١٧٥، ٢٥٨، ٣١٦، ٣١٨، ٤٨ (ت)، ٦٤، ١١٢، ١٧٧، ٢٢٧، ٥٦٦، ٦٢١، ٦٤٣، ٦٦٦، ٦٧٣

## الْعَلَم وصفحات وروده

٦٧٥، ٦٨٠، ٧٠٣، ٧٥١، ٨٢٨، ٢٨٩، ٨٣٦، ٨٦٠، ٩٤٠، ١٠٢٣، ١٣٥٣،  
١٣٩٧، ١٤٨٥، ١٥٢٩، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٦٤

جعفر الصادق = أبو عبد الله جعفر بن محمد الباقر الهاشمي: ١٣، ٤٤٢ (ت)، ٤٤٣،  
٤٥٦، ٤٦٨، ٧٧٨، ١٠٢٦، ١١٦٢

جعفر النصيبي = أبو الفضل جعفر بن محمد بن أسد: ١٥٧، ٤٥٧، ٤٥٩،  
٤٦٢ (ت)، ١٢٢٣، ١٢٢٤

جعفر الهمداني = أبو الفضل جعفر بن هبة الله: ٥ (ت)، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٥٠،  
٧٧٨

جعفر الوزان: ٦١٦ (ت)، ١٠٠٨، ١١٠٢

جعفر بن القاسم بن فيرة الشاطبي: ١٧٩ (ت)

جعفر بن حمدان سجادة: ١٢٤ (ت)

جعفر بن محمد الأدمي: ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٣٤، ٧٤٠

جعفر بن محمد البلخي: ١٥٤، ٢٩٧ (ت)، ٤٥٦، ٧٧٤

جعفر بن محمد بن الهيثم: ٤٦٨، ٤٦٩

جمال الإسلام رزق الله بن أحمد البغدادي: ٣٤٠ (ت)

الجمال محمد بن القاسم بن الشاطبي: ١٧٣ (ت)

الجنيد البلباني = الجنيد بن أحمد: ١٠٢

الجهضمي = علي بن نصر: ١٢٣ (ت)

الجوخاني = الهاشمي = أبو الحسن الهاشمي = علي بن محمد بن صالح: ١٥٦،  
١٨٢، ٤٠٥، ٤٠٦ (ت)، ٤٠٨، ٤٢١ (ت)

الجوردكي = علي بن أحمد: ٤٨٨ (ت)

الجوهري: محمد بن عبد الرحمن بن الفضل: ٤٧٠ (ت)، ٧٢٣، ٧٥٦، ٩٧٣،  
١٥١٢، ١٦٢١، ١٦٧٢

العَلَم وصفحات وروده
الجوهري = علي بن عثمان الجوهري: ١٥٧، ٢٨٨، ٢٨٧
الجوهري = إسماعيل بن حماد: ٣٨٠ (ت)، ٦٣١، ١٤٠٤، ١٤٠٥
الحاج أسعد باشا: ٣٩٩
الحاج إسماعيل باشا: ٣٩٩
حاجي خليفة: ١٠٤
الحارث بن عبد الله الهمداني: ٤٤٣ (ت)
الحارث بن عك: ١٦٦.
الحارث بن قيس: ٣٠ (ت)
الحارث بن محمد بن أبي أسامة: ٣٦٢ (ت)
الحافظ ابن حجر = أحمد بن علي: ٨، ٣١، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٦١، ٦٦، ٧٥، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٩٢، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١١٠، ١١٤، ١٢٨، ١٣٨، ٢٠٩، ٣١٠، ٥٣، ٦٤، ٨٦، ١٢٨، ١٢٩
الحافظ أبو العلاء = أبو العلاء الهمداني = الحسن بن أحمد.
حبيب بن إسحاق الدمياطي: ١٣٠٣ (ت)
الحجّار = ٦٩
الحجّاري = أبو الحسن - أبو محمد - عبد الرحيم بن قاسم بن محمد: ١٨٢ (ت)، ١٨٣
الحجّاري = أبو عمرو - أبو العباس - أحمد بن محمد بن المور: ١٨٢ (ت)، ١٨٣
حذيفة بن اليمان: ٢١ (ت)، ٢٤، ٧١، ١٢٠٤
الحراني = أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحراني: ٦٩، ٧١، ٢٨١، ١٩٣، ٢٠٠ (ت)
الحربي = أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن جعفر البغدادي: ٣٩٣ (ت)، ٣٩٤، ٣٩٨

العَلَم وصفحات وروده
الجرتكي = أبو الحسن محمد بن يوسف بن نهار: ٤٢٢، ٤٢٣ (ت)
حسام الدين محمد بن لاجين: ١٩٩
حسان بن ثابت: ٤٢٢
الحسن البصري: ٤٨، ١٤٤، ١٨٤، ٩٤، ١٤٠، ١٤٢، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٩٤، ٦٤١، ٦٩٣، ٧٦٢، ١٠٦٤، ١٧٦٥
الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني: ٢١٥، ٢٥٣ (ت)، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٣٩، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧١، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٩، ٥٠١، ٥٠٠
الحسن بن أحمد الشهرزوري: ٣٣٤، ٣١٣ (ت)
الحسن بن أحمد الهمذاني: ١٧، ٦٣، ١٢٧، ١٥٠، ١٧٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨ (ت)، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٠٠، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٨٦، ٤١٠، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤١٣، ٤١٨، ١١٥، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٨٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١١، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٩، ٣٦٤، ٣٩٧، ٤١٣، ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥١١، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٥٠، ٦٥٩، ٧٠٧، ٧٤٩، ٧٥١، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٨، ٧٩٩، ٨٠٥، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٨، ٨٢٩، ٨٥٤، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٢، ٩١٧، ٩٢١، ٩٣٧، ٩٤١، ٩٤٧، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٩، ٩٩٢، ٩٩٦، ١٠٠٨، ١٠٣٨، ١٠٤١، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٦، ١٠٩٣، ١٠٩٥، ١١٦٢، ١٢٨٠، ١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٢٩٨، ١٣٠٤، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٤١٢، ١٤٢٠، ١٤٦٠، ١٥٢٠، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٣١، ١٦٦٣، ١٧٣٢، ١٧٤٠، ١٧٤٢، ١٧٤٦، ١٧٦٥، ١٧٦٨، ١٧٧٦، ١٧٩٠، ١٧٩٧
الحسن بن العباس الجمال = : ١٥٥، ٦٨٩، ٩٤٧
الحسن بن العباس بن أبي مهران: ١٥٤، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩٧ (ت)، ٦٤٦، ٧٧٨، ١٦٦١، ١٦٨٧، ١٧٩٦، ١٧٩٧



## العَلَم وصفحات وروده

الحسن بن القاسم الواسطي غلام الهراس: ٢٢٨، ٢٣١، ٣٠٢، ٢٥٦ (ت)، ٢٥٨،  
 ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٣٩، ٣٤١،  
 ٣٤٣، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٧، ٣٩٩،  
 ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤٢٥، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨،  
 ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٧٧٨، ٨٣٥، ١٠١٣، ١٥١٩،  
 ١٥٧٣

## الحسن بن حبيب: ٨٩١ (ت)

الحسن بن سعيد الطوعي: ٢١١، ٢٤٠، ٣٣٥، ١٢٥، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ٢٥٤،  
 ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٠ (ت)، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٧٩،  
 ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٢٩، ٤٤٦، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٥٠٤، ٥١٠،  
 ٦٢٦، ٧٦٩، ٧٧٢، ٨١٩، ٨٨٦، ٩٦٤، ١٠١٣، ١٠٣٩، ١١٥٨، ١٢٨٠،  
 ١٥١٣، ١٦١٦، ١٦٣١، ١٧٠٨، ١٧١٩، ١٧٧٥

## الحسن بن شاكر البصري: ٨٢٧، ١٣٩٤

## الحسن بن علي العماني: ٣٢٩

## الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - : ١١

الحسن بن علي بن عبد الله العطار: ٢١٥، ٢١٩، ٦ (ت)، ٥٨، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨،  
 ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣،  
 ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١،  
 ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٤، ٤٦٥،  
 ٤٨٠، ٥٠٠، ٥٠١، ٧١٢، ٧٥١، ٧٨٢، ٩١٦، ٩٧٢، ١١٠٢، ١١٩٠، ١٢٨٧،  
 ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٣٢٩، ١٦٥٦، ١٧٥٨

## الحسن بن عمران: ١٦٦٢

## الحسن بن مالك: ١١٨٣

## الحسن بن محمد الباقرحي: ٢٢١ (ت)

## الحسن بن محمد بن صالح الحنبلي: ٧٩

العَلَم وصفحات وروده
الحسن بن محمد بن يحيى الفحام: ٤٨٦، ٤٨٩
الحسن بن هلال بن فضل الله الصَّرْخَدِي: ٦٣، ٢٩٦
الحسن عبد الله السروجي: ٧٨
حسنون = ١٧٠٢
حسين الجعفي: ١٢٢ (ت)، ١٦٩٠، ١٧٠٢
الحسين بن إبراهيم بن أبي عجرم الأنطاكي: ٧٠٠ (ت)
الحسين بن أحمد الصفار: ٢٦٥، ٢٦٧
الحسين بن سفيان: ٩
الحسين بن شريك الأدمي: ٧١٠ (ت)
الحسين بن عبد العزيز: ٣١١، ٣٢٤، ١٦٢ (ت)، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٨١٦
الحسين بن علي البصري: ١٧٣٣
الحسين بن علي بن أبي طالب: ١١، ٢٦٨، ٤٤٣
الحسين بن علي بن بكار: ٢٢٣
الحسين بن علي بن حماد بن مهران: ١٥٧، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٨٦ (ت)، ٤٧١، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٢، ٨٨٠، ٨٨٦، ٨٩٧، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٧، ١١٥٣، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٧٢، ١٦٨٧
الحسين بن علي بن معدان: ٣٧٧
الحسين بن محمد الصدف: ١١٨
الحسين بن محمد الصيدلاني الأصبهاني: ٢٨٧ (ت)، ٣٦٢، ٤٠١، ٤٥٨، ٤٥٩
الحسين بن محمد المروزي: ٦١٣
حسين بن محمد بن أحمد المروزي: ١٥٣٣ (ت)



الْعَلَمُ وصفحات وروده
٧٧٧، ٧٧٩، ٧٩٢، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨٦٢، ٩٠٥، ٩٤١، ٩٤٤، ٩٧٣، ١١٥٩، ١١٧٠، ١٢٧٣، ١٢٨٢، ١٢٨٩، ١٢٩١، ١٢٩٣، ١٣١٩، ١٤٦٢، ١٤٧٤، ١٥١٣، ١٥٦٠، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦١١، ١٦١٨، ١٦٢٥، ١٦٣٠، ١٦٤٧، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٧٠٣، ١٧١٤، ١٧٣٢
حفصة بنت عمر = ٢٢(ت)، ٢٤، ٢٥، ٥٥٠
الحليمي = الحسين بن الحسن: ٣٦٤(ت)
حماد بن زيد: ٣٨٥، ١٦٥٠
الحَمَّامي = أبو الحسن الحمَّامي = علي بن أحمد الحمَّامي.
الحَمَّامي = الأنجب بن أبي السعادات بن محمد البغدادي: ٢١٦(ت)
حمد الجاسر: ١٦٧
حمدون = : ١٧٩
حمزة القبيطي = أبو يعلى حمزة بن علي: ٢٣٣، ٢٣٣(ت)
حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات: ٦، ٦٤، ٦٨، ١٠٦، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٧، ٤٢٠، ٤٣٣، ٣٧، ٥١، ٨٨، ٩٥، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٤٠، ١٤١، ١٥٤، ٤٢٢، ٤٣٣، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤(ت)، ٤٤٥، ٤٦٠، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٤٥، ٦١١، ٦١٦، ٦١٨، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٣٦، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٨، ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٩١، ٧٥٤، ٧٦٢، ٧٦٧، ٧٧١، ٧٧٥، ٧٧٩، ٨١١، ٨١٠، ٨٠٩، ٨٠٨، ٨٠٧، ٨٠٦، ٨٠٥، ٧٩٤، ٧٩٣، ٧٨٧، ٧٨٣، ٧٨١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٣٠، ٨٤٨، ٨٥٢، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦٤، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٣، ٩١٢، ٩٢١، ٩٢٧، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٣٥، ٩٤٤، ٩٩٣، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٣٣، ١٠٣٦، ١٠٣٨، ١٠٤٠، ١٠٤٧، ١٠٥٣، ١٠٥٨، ١٠٧٢، ١٠٨٩، ١٠٩٢، ١٠٩٦، ١١٠١، ١١٣٥، ١١٥٢

## العَلَم وصفحات وروده

١١٥٩، ١٢٦٤، ١١٧١، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٦، ١٢٨٨،  
 ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٣٠٧، ١٣١١، ١٣٣٣،  
 ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٢٨، ١٤٥٢، ١٤٥٨، ١٤٨٣، ١٥١٤،  
 ١٥٧٠، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٧، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٩،  
 ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٤٣،  
 ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٤، ١٦٥٦،  
 ١٦٥٧، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٣، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٧٠، ١٦٧١،  
 ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٨،  
 ١٦٨٩، ١٦٩١، ١٦٩٣، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٣، ١٧٠٨، ١٧٠٩،  
 ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٥، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٤٢،  
 ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٤٢٧، ١٧٢٨، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٦، ١٧٤٠، ١٧٤١،  
 ١٧٤٢، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١،  
 ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٥،  
 ١٧٨٦، ١٧٨٩، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٩

حمزة بن علي البصري: ١٥٨، ٤٩١، ٤٩٨ (ت)

حميد الطويل: ٥٢١ (ت)، ٥٢٢

حميد بن قيس: ٣٠١

الحميدي = : ٣٦٣،

الحنبلي = محمد بن أحمد بن الفتح بن سيبا = أحمد بن محمد بن سيبا بن الفتح الحنبلي.

خاتون بنت السلطان مسعود بن مودود بن أتابك: ٩٧.

خارجة = خارجة بن مصعب: ٥٧ (ت)، ١٢٢، ١٢٦

الخاقاني = أبو مزاحم الخاقاني = موسى بن عبيد الله الخاقاني.

الخاقاني = خلف بن إبراهيم بن محمد بن خاقان: ٢٧٤ (ت)، ٦٦١، ٦٦٤، ٦٦٨،  
 ٨٢٧، ٨٣٤، ٨٥١، ٨٧١، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٣١، ١٢٣٠، ١٣١٩، ١٣٥٢،  
 ١٣٥٤، ١٣٥٧، ١٣٦٤، ١٥١٨

## العَلَم وصفحات وروده

خالد الطيب أبو الهيثم: ١١٣٤ (ت)

الخباز = أبو نصر = أحمد بن مسرور الخباز البغدادي.

الخبازي = أبو الحسن الخبازي = أبو نصر الخبازي = علي بن محمد الخبازي.

الخبازي = محمد بن محمود شمس الدين: ٧٦

خديجة = خديجة بنت خويلد: ٦٦

الخرّاز = محمد بن محمد الشريشي: ١٥٣

الخرّاز = : أحمد بن علي بن الفضل: ١٧٤

الخراساني = عبد الباقي = عبد الباقي بن الحسن الخراساني .

الخرقي = محمد بن عبد الله بن القاسم: ٦٦٧، ٦٦٨

الخرقي = محمد بن أحمد بن عمر الأصبهاني: ٤٦٩ (ت)، ٦٦٧

الخرّاز = أبو حفص عمر بن أبي الخير: ٢١١ (ت)

الخشّاب = أبو الحسين يحيى بن علي بن الفرّج: ١٥٦، ١٧٩ (ت)، ١٩٨، ١٩٩،

٢٥٨، ٢٦٧، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٥٩، ٣٦٨، ٤٥٥، ٤٥٦

الخشوعي = أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر: ١٧٩ (ت)، ١٨٠، ١٩٩، ٢٠٦،

الخطاب = : ٣٩٤

الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت: ٣٥٤، ٣٨٥ (ت)، ٦٠، ٣٢٠، ٣٢٢،

٤٧٧

الخطيب الجزري = محمد بن يوسف بن عبد الله الجزري: ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩

الخطيب الصريفي = أبو محمد عبد الله بن محمد بن هَزَارَمَرْد: ٢١٥ (ت)، ٣٩٣،

٣٩٥، ١٦١٣، ١٧٨٤

الخطيب المحولي = محمد بن الخضر المحولي: ٢٦٧، ٢٨٥ (ت)، ٤٠٠

الخطيب = أبو عبد الله محمد بن صالح بن إسماعيل: ٣٨، ١٨٩، ٢١٣، ٢٦٧

العَلَم وصفحات وروده
الخطيب = عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي: ١٧٨ (ت)
الخفاف = عبد الوهاب بن عطاء: ١٢٢ (ت)
خلاد بن خالد الشيباني: ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٤٢٠، ١٥٤، ١٥٦، ٤٣٠، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٥ (ت)، ٦١٦، ٦٤٥، ٦٨٤، ٦٨٦، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٩٣، ٨٠٨، ٨١٠، ٨١٤، ٨٤٨، ١٠٠٦، ١٠٢٢، ١٠٥٣، ١١٠٢، ١١٣٥، ١١٤٧، ١١٥٨، ١١٦٢، ١٢٩١، ١٥٧٠، ١٦٣٠
الخلاطي = يحيى بن أحمد: ٦٨، ١٧٦ (ت)، ٢٠٨
خلف الكوفي = خلف بن هشام البزار.
خلف بن خليفة: ٦١٤، ١٧٩٤
خلف بن هشام البزار: ٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٧٥، ١٧٧، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٣٦، ٣٧١، ٤١٧، ٨٨، ٩٥، ١١٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٥٤، ١٥٦، ٤٣٠، ٤٤١، ٤٤٥ (ت)، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧ (ت)، ٥٠٨، ٥٠٩، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٧٢، ٦٧٨، ٦٨٧، ٦٩١، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٩٤، ٨٠٨، ٨١٠، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٤٨، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٣، ٩٠٢، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٠، ٩٩٣، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠١١، ١٠٨٩، ١٠٩٦، ١١٣٥، ١١٤٦، ١١٤٩، ١١٥٨، ١١٦٩، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٠، ١٢٩٢، ١٢٩٥، ١٣٠٢، ١٣١١، ١٣٣٤، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٥٢، ١٤٨٣، ١٥١٥، ١٥٩٣، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٩، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥١، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩٣، ١٦٩٩، ١٧٠١، ١٧٠٣، ١٧٠٨، ١٧١٠، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٢٠

## العَلَم وصفحات وروده

١٧٤٢، ١٧٢٦، ١٧٢٨، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٦، ١٧٥٦،  
 ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٧٨،  
 ١٧٧٩، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٩، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، ١٧٩٩

خُليد بن سعد: ٣٢ (ت)

الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٨٣، ٣٩٢، ١٣٦ (ت)، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣١، ٥٤٠،  
 ٩٣١، ٩٣٣، ٩٩٣، ١١٧٠، ١٤٧٠

الخليل = الفراهيدي = الخليل بن أحمد.

الخوارزمي = أبو بكر أحمد إبراهيم: ٤٢٨ (ت)، ٦٤٢

الخولاني = حمدان بن عون بن حكيم: ٤١٤، ٢٧٧ (ت)، ٢٧٩،  
 ٥٤٦

الداراني = ٣٧٣، ٣٧٤ (ت)

الدارقطني = علي بن عمر: ٢٩٨، ٣٤١، ٣٦٠، ٥٦ (ت)، ٢٦١، ٢٦٢، ٤٤٦،  
 ٦٤٦، ٨٩١

الدارمي = ١٨:

الداني = الإمام الداني = أبو عمرو الداني = عثمان بن سعيد الداني.

داود بن علي الظاهري: ٩١ (ت)، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٥٦، ٦٨١

الداودي = ٤٢٧:

الدبّاج = أبو الحسن علي بن جابر: ١٨٦ (ت)

درباس مولى ابن عباس: ٧، ٣١٦ (ت)، ٣٥٣

الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري: ٣، ١٩٨، ٢١٩

الدكتور أحمد بن عبد التواب الفيومي: ٣٠٩

الدكتور أحمد بن عبد الله المقرئ: ٣٢٠

الدكتور بشار عواد: ٣٨٩



الْعَلَمُ وصفحات وروده
الدكتور توليق أحمد العقبري: ٣٢٦
الدكتور حازم سعيد حيدر: ١٤٤، ٣٢٨
الدكتور دريد حسن أحمد: ٢٨٥
الدكتور ضاري العاصي: ٢٢٢
الدكتور طيار آلي قولاج: ٣٣٠، ٣٨٨
الدكتور عبد الرحمن العثيمين: ٣٨٣
الدكتور عبد الرحمن المطرودي: ١٣٤
الدكتور عبد العزيز قارئ: ١٣٤
الدكتور عبد الفتاح شلبي: ٣٠٣
الدكتور عبد الهادي حميتو: ٣٣٧
الدكتور غانم قدوري الحمد: ٣٠٩
الدكتور محمد سيدي الحبيب الجكني: ٣١٥
الدكتور مولاي الإدريسي: ٣٤٠
الدكتور نبيل آل إسماعيل: ٢٣٩
الدمياطي = محمد بن عبد العزيز: ٢٠٣، ٣١٠، ٣٧١، ٩٧
الدوري = حفص بن عمر بن عبد العزيز.
الدينوري = محمد بن علي بن إبراهيم: ٤٦٣ (ت)، ٤٦٤
الذماري = يحيى بن الحارث الذماري: ٣٤ (ت)، ٥٨، ٣٨٢، ١٦٦٢، ١٦٩٧، ١٧١١، ١٧١٢
الذهبي = محمد بن عثمان: ٦٦، ٧٢، ٧٤، ٨٠، ٨٢، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٥، ٢٧٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٦، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٦٥، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٧ (ت)، ٣٨٩، ١٦، ١٢٤، ١٢٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٠، ٢٣٥، ٢٦٨، ٢٩٠، ٢٩٦

العَلَم وصفحات وروده
٢٩٧، ٣٠٠، ٣٢١، ٣٥٥، ٣٥٧، ٤١٧، ٤٦٣، ٤٧٨
ذو الرمة = : ٣٩٥، ٨٩٢ (ت)
رؤية بن العجاج: ١٣٨ (ت)
الربيع بن خثيم: ٣٠ (ت)
الربيع بن سليمان: ٣٦٩
ربيعه بن عثمان: ٦٥٠ (ت)
الرَّزَّاز = أبو عمرو عثمان بن أحمد بن سَمعان الرزاز النجاشي: ١٥٦، ٤٠٢، ٨٠٨
الرزاز = أبو الحسن علي بن أحمد: ٤٢٧ (ت)
رزق الله بن عبد الوهاب التميمي: ٢٦٧ (ت)، ٢٨٥، ٣٦٤، ٤٠٧
الرَّسْعَنِي = عبد الرزاق بن رزق الله: ٥٣
رضوان بن محمد بن يوسف العُقبي: ٨٥
الرفاعي = محمد بن يزيد: ٦٣٨ (ت)، ١٠٣٠، ١٦٥٠، ١١٠١
الرقبي = أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي: ٢٤٩ (ت)، ٣٧٢، ١٢٠٥
رقية بنت رسول الله - ﷺ -: ١٠.
الرملي = الداجوني = محمد بن أحمد بن عمر الداجوني.
الرهاوي = الحسين بن علي: ٧٧٦، ٩٤٩، ٩٨٤، ١٥٧٣ (ت)
روح بن عبد المؤمن بن عبدة الهذلي: ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ٢١١، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ١٥٤، ١٥٨، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٧، ٤٩٧ (ت)، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٩، ٧٠٤، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٤، ٨٩٦، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٣، ١١٥١، ١١٥٦، ١٢٧٢، ١٢٩٠، ١٣٩٥، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٥١٥، ١٦١٩، ١٦٥٣، ١٦٨٨، ١٧٠٩، ١٧٣٠، ١٧٦٦، ١٧٧٠، ١٧٨١، ١٧٨٥، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩٩

العَلَم وصفحات وروده
روح بن قرة: ١٧٢١
الروذباري =
الرويانى = عبد الرحمن بن إسماعيل بن أحمد: ٣٦٥ (ت)
رويم بن يزيد: ٨٤٨
الرياحي = : ١٣٧
زائدة بن قدامة: ٤٦٠ (ت)
زاهر بن رستم: ٢٣٣، ٢٣٣ (ت)
<p>زبان بن العلاء بن عمار: ٦، ٥٥، ٦٨، ٥٣، ١٢٨، ١٤١، ١٤٤، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٤١٧، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٤٦، ٦١، ٨٧، ٨٩، ٥٨، ١١٥، ١٢١، ١١١، ١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٤٥، ١٥٤، ١٩٢، ٣١٧، ٣٥٣ (ت)، ٣٥٤، ٣٦٨، ٤٧٨، ٥٧٠، ٥٨١، ٥٨٧، ٦١١، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٨٢، ٦٩١، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٣، ٧٢٠، ٧٠٠، ٧٠١، ٧١٠، ٧١١، ٧١٥، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٣٤، ٧٣٩، ٧٤٢، ٧٤٤، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٦٠، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٨١، ٧٩٠، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٥٧، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٨١، ٨٨٧، ٨٩٤، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٢، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٨، ٩١١، ٩١٢، ٩١٧، ٩٢٠، ٩٢٤، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٥، ٩٦٣، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٦، ٩٢٩، ١١٤٦، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٦٢، ١١٦٧، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٨٥، ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٢٨٣، ١٢٨٥، ١٢٨٨، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٣٠٧، ١٣١٩، ١٣٣٤، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٦، ١٤١٢، ١٤٢٠، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٩، ١٤٣٥، ١٤٥١، ١٤٥٨، ١٤٧٣، ١٥٠١، ١٥٠٥، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٦، ١٥٩٣، ١٥٩٧، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٤، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٣، ١٦٤٧، ١٦٥٢، ١٦٥٧، ١٦٦٣، ١٦٦٥، ١٦٧١، ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٨١، ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩١، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٦، ١٧١٠، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٥، ١٧١٦</p>

الْعَلَمُ وصفحات وروده
١٧١٧، ١٧١٨، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٥، ١٧٣١، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٥، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٥، ١٧٥٨، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٣، ١٧٦٦، ١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٣، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، ١٧٩٦
الزبيدي = أبو بكر: ٢١٤، ٤٢٧، ١٠٧
الزبير بن العوام: ١٥٨، ٢٩١
الزبير بن علي: ٧٣
الزبير بن محمد بن عبد الله بن العمري: ١٩٣ (ت)، ١٠٠٢، ١٠٢٤، ١٧٣٤
الزيري = الزبير بن أحمد بن سليمان: ١٥٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٨ (ت)، ٧٦١
الزجاج = : ٣٧٨ (ت)، ٣٩٣، ١٠٥٣
زر بن حبيش: ٣٠ (ت)، ١٠٢، ٤١٤، ٤٤٢، ٤٤٣، ٦٢٧، ٦٢٩، ١٢٠٦
زُرعان = زُرعان بن أحمد بن عيسى الدقاق: ١٥٦، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٢ (ت)، ٨٠٤، ١٦٣٢
الزركشي = : ١١٨، ١٥٣، ١٥٤
الزعفراني = الحسن بن محمد بن الصباح: ٣٦٩ (ت)
الزعفراني = عبد الله بن محمد بن هشام: ١٧٢١ (ت)، ١٧٣٦
زُغْنُس = أحمد بن محمد بن الحسين بن عمر الفيروزابادي: ٥٠، ٢٠٤، ٦١٣
زُفر بن الهذيل: ٩١ (ت)
زكريا بن يحيى: ١٣٦٩ (ت)
الزخشي = محمود بن عمر: ١٥٠، ١٥٤، ٢٥٩، ٣٤٨ (ت)، ٣٨٣، ٥٦، ٩٣، ٢٠٣، ٢٣٠، ٩١٤، ٩١٥، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٧٦٢
الزنبيلي = محمد بن علي السجزي: ٤٨٣ (ت)

العَلَم وصفحات وروده
الزندولاني = ٨١٠
زهير بن أبي سلمى: ٣٨
زياد السبيعي = ١١٨
زيد بن أبي بلال = أبو القاسم زيد بن أبي بلال = زيد بن علي بن أحمد.
زيد بن أحمد: ٥٨ (ت)
زيد بن أرقم: ٧١ (ت)
زيد بن أسلم: ٢٨ (ت)
زيد بن الحسن: ٦٢، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٣٨، ٨، ١٦٤ (ت)، ١٩٩، ٢١٤، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٥٨، ٢٦٦، ٢٨٥، ٣١٠، ٣٦٩، ٤٠٠، ٤٥٨، ٥٢٠، ١٥٧١
زيد بن ثابت: ٢٣ (ت)، ٢٤، ٢٥، ٥٢، ٦٠، ١١٩، ٢٩٢، ٣١٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤١٤، ٤٧٤، ٤٧٥، ٥٤٩، ٦٣٥
زيد بن علي بن أحمد: ١٢٥ (ت)، ١٨٢، ١٨٣، ٣٣٨، ٤٠٩، ٤١٠، ١٣٥، ١٣٧ (ت)، ٢٧٦، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٩، ١٥٥، ٣٤٤ (ت)، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٧، ٣٨٧، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٥، ٧١٢، ٧٦٩، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٨٨٦، ٨٩٤، ٨٩٨، ٩٤٤، ٩٥١، ١١٤٧، ١٤٥٣، ١٦١٨، ١٦٣١، ١٦٥٣، ١٦٥٥، ١٦٨٣، ١٦٨٦، ١٦٩٨، ١٧٠٢، ١٧١١، ١٧٢١، ١٧٤٢، ١٧٧٨، ١٧٨٨
زيد بن وهب الجهني: ٤٤٢ (ت)
زين الدار أم محمد الوجيهية بنت علي بن يحيى الصعيدي: ١٨٨ (ت)
زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي: ٧٥
زين الدين = المزني = ٣١، ٨٢، ٣١٧
زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ٤٤٣ (ت)

العَلَم وصفحات وروده
السائب بن صفى المخزومي: ٣٠٨
الساعاتي = أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفوي: ٢٤٩، ٢٢٩، ٢٤٥
سالم بن عبد الله بن عمر: ٢٨ (ت)
سالم مولى أبي حذيفة = سالم بن معقل: ٢٢، (ت)
سبط الخياط = أبو محمد سبط = (صاحب المبهج) = عبد الله بن علي سبط الخياط
ست الدار بنت علي بن يحيى الصعيدي: ٢٥٠
ست العرب بنت محمد بن علي الصالحية: ٦١٥، ١٨، ٨، ٧٧
السجاوندي = محمد بن طيفور: ٥٨٧ (ت)، ٦٠٧، ٥٠٦
السَّخَّان = أبو عمران موسى بن عبد الرحمن يحيى: ١٩١ (ت)، ١٢٧٨، ١٢٧٩ (ت)
السديد عيسى بن مكى المصري: ١٧٣ (ت)
السرراويلي = : ١٢٤
سري السقطي: ١١٨
سعد بن أبي وقاص: ٢١ (ت)، ٩٠
سعد بن إياس: ١٤، ٤١٤ (ت)
سعدان بن كثير الجُدِّي: ١٧٧١ (ت)
السعدي = أبو وجزة يزيد بن عبيد: ١٤٧١ (ت)
سعيد الدين محمد بن مسعود الكارزيني: ٦٢٧ (ت)
سعيد بن العاص: ٢٥ (ت)
سعيد بن جبير: ٣٠، ٧، (ت)، ١٣٧، ١٤٦، ٤٤٣
سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد الضرير المؤدب: ٤٦٣، ٤٥٧، (ت)، ١١٩٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٨٢، ١٢٨٩، ١٢٩٨، ١٣٠٩، ١٣١٩، ١٦١١، ١٦٢٥، ١٧٠٣

العَلَم وصفحات وروده
سعيد بن مسعدة الأخفش: ٢٧٤، ٣٨٣، ٤١٨، ٤١٩، ١٤٢ (ت)، ١٥٥، ٥٩١، ٩٦٦، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٧٦، ١١٣٤، ١١٣٩، ١٤٩١، ١٦٣١، ١٦٩٦
سعيد بن منصور: ٢٩٣ (ت)، ٦١٤، ٦١٥، ٧٩١
السعيدى = علي بن جعفر بن سعيد: ٣٠٦، ٣٠٧، ٢٦٨ (ت)، ٢٧٠، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٧٠، ٣٧٢، ٤٢٩، ٤٨١، ١٧٦٨
سفيان الثوري = سفيان بن سعيد بن مسروق: ١٣ (ت)، ١٤٠، ٦٤١، ٦٨١، ٨١٣، ١٢٠٧، ١٨٢٤
سفيان بن عيينة: ٣٦٩، ١١٨ (ت)، ٣١٦، ٣٥٤
سُكينة: ٢٢٦
سلام أبي المنذر: ٦٢٦، ٦٢٩
سلام بن أبي سليمان المزني الطويل: ١٢١، ٤٩٣ (ت)، ٤٩٤، ٧٦٢، ١٠٢٦
سلامة بن الحسين: ١٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٧٨٨، ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٨
سلامة بن هارون البصري: ٢٧٣، ٢٧٤، ١٢٧٨، ١٧٣٨، ١٧٣٩
السلامي = محمد بن رافع بن هجرس: ٥٢، ١٧٢ (ت)، ١٧٥
السلفي = أحمد بن محمد بن أحمد: ٢٢٢، ٢٧٠، ٣٣٨، ٣٤٨، ١٧٩، ١٨٨، ٢٠٧، ٢١٧ (ت)، ٢٥٢
سليمان بن صُرد - <small>رحمته الله</small> : ٦٢٥ (ت)
سلمة بن عاصم: ١٥٦، ٤٥٣، ٤٥٦
سلمى بنت محمد بن محمد بن الجزري: ١٠٣، ١٩٦
السلمي = أبو الحسين أحمد بن عبد الله السلمى: ٣١٤ (ت)
سليمان المعافري: ٣٢٦
سليمان بن حبيب بن قطة التميمي: ٤٩٤ (ت)
سليمان بن داود الزهراني: ١٧٤٤ (ت)

العَلَم وصفحات وروده
سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس: ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٨ (ت)
سليمان بن عبد الملك: ٩٤
سليمان بن مسلم بن جهم: ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٦٣، ٤١٦، ١٢٦، ١٥٤، ١٥٧، ٤٦٠، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٦ (ت)، ٦٩٠، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٢، ٧٧٥، ٧٧٧، ٧٨٢، ٩٣٧، ٩٥١، ٩٥٤، ٩٧٣، ٩٨٤، ١٠٠١، ١٥١٣، ١٥٣٠، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٦٢١، ١٦٢٩، ١٦٧٧، ١٦٨٤، ١٧٢٢، ١٧٣١، ١٧٣٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٨
سليمان بن يحيى الضبي: ١٤٥٨ (ت)
سليمان بن يزيد الفامي: ٣٥٤
سليمان يسار الهلالي مولى ميمونة: ٢٨ (ت)
سمرة بن جندب: ١٤، ٧١ (ت)
السمعاني = ٥، ١٤٠
السمين: أبو العباس أحمد بن يوسف النحوي: ١١٣٩ (ت)
سهل بن شعيب الشَّهْبي: ٤٠٤ (ت)
سهل بن محمد السجستاني: ١٩٧، ٢٤٤، ٣٠١، ٣٥٧، ٣٨٢، ٣٩٣، ٥٨ (ت)، ١١٣، ٤٩٦، ٥٩١، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٩، ٦٥٠، ٧١٧، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٩٦، ١٤١٩، ١٦٦٢
السهيلي = أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد: ١٩١ (ت)
السَّوَّاق = أبو محمد عبد الله بن محمد بن مكِّي: ٣٣٠ (ت)، ٣٣١
سَوْرَة بن المبارك: ١٣٩ (ت)
السوسنجردي = أحمد بن عبد الله بن الخضر: ٢٣٩، ٢٤٧، ١٥٨، ٣٢٦ (٦)، ٣٢٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١١، ٤١٣، ٤٣٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٥٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٩ (ت)



العَلَم وصفحات وروده
السويداوي = أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد المصري: ٢٠٤، ١٦٤، ١٨١، ١٩٠
السيد بن عتاب = عبد السيد = عبد السيد بن عتاب الضرير.
سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم (صاحب مراقي السعود): ١١٩
الشامي = أبو بكر أحمد بن محمد: ٢٧٣
شاهرخ سلطان: ٤٤
الشاهد بن عك: ١٦٦.
الشبازي = أبو محمد عبد الله بن يوسف: ١٦٢ (ت)
شبل بن عبّاد المكي: ٣١٦ (ت)، ٦٣٦
شجاع البلخي: ٧١٧ (ت)، ٧٢٣، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٢، ١٧٠٥، ٩٦٦، ٧٤٤
شجاع = شجاع بن أبي نصر: ١٢٢ (ت)، ٦٥٥، ٦٩٦، ٧١٠، ٧٢٦، ٧٢٧، ١٧١٣، ١٧٣٣، ١٧٣٢
الشحام = الحسن بن علي: ٩٤٧، ٩٠٦ (ت)، ١٥١١، ١٥٥٩، ١٧٩٨
شدّاد بن أوس: ١٨٩
الشدائي = أبو بكر الشدائي = أحمد بن نصر الشدائي.
الشرمقاني = أبو علي الشرمقاني = الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني.
شريح ابن المؤلف = شريح بن محمد بن شريح: ٣٣٧ (ت)، ١٨٥ (ت)، ١٨٨، ١٩٠، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٤٠، ٦٦٨، ٧٠٠
شريح بن يزيد الحضرمي: ٣٤ (ت)، ٥٢٨
الشريف = عبد الله - عبيد الله - بن منصور أبو غالب: ٢٢٦، ٢٦٦ (ت)، ٣٦٩
الشريف أبو البدر محمد بن عمر بن أبي القاسم الداعي الرشيدي الواسطي: ٢٢٥ (ت)، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٦١
الشريف أبو جعفر أحمد بن يوسف الشروطي (صاحب الأحكام): ٢٤٦

العَلَم وصفحات وروده
الشریف حسین بن قتادة: ١٧٧ (ت)
الشریف ناصر الدین محمد بن أبی بکر بن علی: ٣٧
الشریف = أبو القاسم الزیدی = علی بن محمد: ٢٤٠، ٢٦٨ (ت)، ٢٧٠، ٢٧٩، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٠، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٩، ٨٢٦
الشطوي = الشنبوذي = محمد بن أحمد بن إبراهيم.
الشطّی = إبراهيم بن الحسين بن عبد الله النساج: ١٥٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٩ (ت)، ١٠١٣، ١٧٠٨، ١٧١٩
الشعبي = عامر بن شراحيل: ٢٧ (ت)، ٣٠، ٦١، ٥٨٧
الشعراني = أبو الحسن أحمد بن محمد بن هيثم: ٢٧٦ (ت)، ٢٧٧
شعلة الموصلي الجنبلي = محمد بن أحمد: ٥٣، ٣٢٣ (ت)، ٢٤٢
شعیب بن الجحباب الأزدي: ٤٩٥ (ت)
شعیب بن أيوب الصّریفینی: ٢٧٤، ١٥٦، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨، ٤١٨ (ت)، ٧٧٥، ٧٨١، ١٦١٣، ١٦٢٦، ١٦٤٩، ١٦٧٤، ١٦٩٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧٣٧، ١٧٤٤، ١٧٩٠، ١٧٩٣، ١٧٩٩
الشعيري = أبو الحسن علي بن منصور الواسطي: ١٥٦٨ (ت)
الشموني = محمد بن حبيب: ٦١٧ (ت)، ٧٩٣، ٨١٠، ٨١٤، ١٦٩٠
شهاب الدين أحمد بن محمود السلولي: ٤٠١
شهاب الدين محمد بن عبد الخالق بن مزهر: ٢٤٩ (ت)
شهاب بن خراش: ٧٩١ (ت)
شهاب بن شُرْنَقَة: ٤٩٣ (ت)، ٤٩٥، ١٥٧٤
الشهاب محمد بن مزهر المقرئ: ١٢٠٥ (ت)
الشوكاني = محمد بن علي: ٨٠، ١٢٤
الشونيزي: ٧٢٦

العَلَم وصفحات وروده
شعبة بن نصّاح: ٣٠١، ٣٦٢، ٣٢ (ت)، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ٢٩٢، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٦٠، ٥٤٧، ٦٤١، ١٧٢٣، ١٧٤٨
الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد البناء: ١٩٨، ١٤
الشيخ أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي: ١٩٧
الشيخ أحمد شاکر: ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٥
شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري: ٣٢٠
الشيخ المزّاحي = ١٧٨
شيخ المصريين = الواسطي = عبد الرحمن بن أحمد.
الشيخ أيمن رشدي سويد: ٣٩٨
شيخ حاجي: ٤١
الشيخ خالد الأزهرى: ٣٧٧
الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري: ١٢٤
الشيخ علي بن عبد الله المنصوري: ١٦٧
الشيخ محمد بخيت المطيعي: ١٣٤
الشيخ محمد بن إبراهيم العيثاوي الشامي: ٣٩٩
الشيخ محمد بن أحمد دهمان ١٨، ٤٠٠
الشيخ محمد بن محمد بن خليل الطباخ: ١٦٧
الصائغ: محمد بن الزين الهذلي: ١٧٦ (ت)
صاحب الكافي = أبو عبد الله بن شريح = ابن شريح = محمد بن شريح الإشبيلي.
صالح المري: ١٥
صالح بن أبي صالح: ٦٥٠ (ت)، ٦٥١

العَلَم وصفحات وروده
صالح بن خوات: ٢٩٢(ت)، ٣٢١(ت)
صالح بن زياد بن عبد الله السوسي: ١٩٣، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٨، ٣٦، ٦٢، ١٢١، ١٢٣، ١٥٤، ١٥٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٥(ت)، ٣٨٧، ٤٦٣، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠١، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١٣، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٦، ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٣٥، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٩٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨١٥، ٨٦٢، ٨٦٣، ٩٠٥، ٩٤٤، ١١٧٠، ١١٩٠، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩٣، ١٢٩٧، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٤٦٢، ١٦٠٠، ١٦١٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٤٧، ١٦٥٥، ١٧١٣، ١٧٣٢، ١٧١٤
صالح = : ١٥٥
الصالحى المهندس = أبو العباس أحمد بن محمد بن الحسين الشيرازي: ٢١٧
الصامت = محمد بن عبد الله بن أحمد أبو بكر المقدسي: ٧٢، ٢٠٣
الصباح = عمرو = عمرو الصباح = عمرو بن الصباح الضرير.
صدر القضاة: ٣٧٠(ت)
الصعيدي = عبد الباري بن عبد الرحمن: ٥٨، ٧٢، ٣٣٣(ت)، ٢٤٩، ٧٥٨، ٧٦٠، ١٥٩٧
الصفاقسي = : ١٢٣، ١٢٤
الصفدي = : ٣٨٨
الصفراوي = أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف: ٢٠٩(ت)، ٢١٠، ٢١١، ٢٦٠، ٢٦٤، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٦، ٤٣٢، ٦٤٦، ٦٩٥، ٧١٨، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٣٦، ٨٨٠، ٨٩٧، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٣٩، ١٢٧٢، ١٢٨٠، ١٣١١، ١٦٠٠
الصفراوي = عبد الرحمن بن عبد المجيد: ١٢٢، ١٨٥، ٢٤٢، ٣٣٣، ١٦٨(ت)، ١٧٠، ١٧١، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٠

العَلَم وصفحات وروده
صهر الأمير = العباس بن الفضل: ٥٨ (ت)، ١٢٢، ٩٦٥، ١٣٠٩، ١٣١٠
الصواف = أبو علي الحسن بن الحسين الصواف البغدادي: ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨ (ت)، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٦٨٤، ٦٨٦
الصورى = أبو العباس الصورى = محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصورى.
الصيدلانى = أبو علي الحسين بن محمد الأصبهاني = أبو علي الحسين بن محمد الصيدلانى.
الصيدلانى = أحمد بن رضوان الصيدلانى: ٤٦٤، ٤٦٥
الضباع = ١٦٧، ١٨، ٩
الضبي = أبو أيوب الضبي = يحيى بن الوليد بن أبان.
الضحاك = الضحاك بن مزاحم الخراساني: ٧ (ت)، ٨، ٩، ٢٨٨، ٥٥٥، ٦٣٤
الضحاك = أحمد بن عمرو: ٣٥٦ (ت)، ٣٩١
الضراب = أبو شجاع فارس بن موسى الفرائضي: ٤٥٢، ٤٥٣ (ت)
الضرير = الكمال ابن شجاع العباسي = أبو الحسن = علي بن شجاع الضرير.
طاهر بن أحمد بن بابشاذ: ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٦
طاهر بن عبد المنعم بن غلبون: ١٧١، ٢٢٣، ٢٣٧، ٢٤٩، ٢٦٦ (ت)، ٢٦٧، ٢٨٧، ٢٩٠، ١٢٧، ١٩٧، ١٩٩، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٧، ٣٣٠، ٣٧٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٥٣، ٤٨٤، ٤٩٦، ٦١٧، ٦١٩، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٧٨، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧١٣، ٧٥٨، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٩٢، ٧٩٩، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٩، ٨١١، ٨١٣، ٨٣٥، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٩٦، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩١٧، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٣١، ٩٤٥، ٩٦٤، ٩٧٢، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٢١، ١٠٢٣، ١٠٣٥، ١٠٤٨، ١٠٨٩، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٨، ١١٠١، ١١٣٥، ١١٥٠، ١١٥٨، ١١٦٣، ١٢٦٩، ١٢٧١، ١٢٨٤، ١٢٩٣، ١٣٠٤، ١٣١٩، ١٣٢٩، ١٣٥١، ١٣٦٤، ١٣٨٨، ١٤٢٥

## الْعَلَم وصفحات وروده

١٤٣٦، ١٤٥٨، ١٤٧٤، ١٥١٨، ١٥٦١، ١٦٦٠، ١٦٦٤، ١٦٩٠، ١٧٣٠،  
١٧٣٣، ١٧٧١، ١٧٧٦، ١٧٨٨

ظاهر بن عرب: ١٩٦

طاووس بن كيسان: ٢٩ (ت)، ١١٩٤

الطاووسي: أحمد بن عبد الله بن عبد القادر: ٩٣

الطبائع = أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد: ١٨٥ (ت)، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤

الطبراني = سليمان بن أحمد: ٦٣، ٨٦، ٣٥٢ (ت)، ٣٥٨، ٣٦٤، ٨، ٦٦، ٨١،  
٦٤٢، ٧٩١، ٧٩٢

الطبري = أبو إسحاق الطبري = إبراهيم بن أحمد بن إسحاق.

الطحان = أبو بكر محمد بن الحسن الضرير: ٢٧٥ (ت)، ٣٦٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣١،

الطحان = عبد العزيز بن علي بن محمد: ٣٠٨ (ت)

الطحاوي = : ٣٥٥، ١٠٠

طراد الزينبي: ٥

الطرسوسي = عبد الجبار بن أحمد (صاحب المجتبى).

طرفة بن العبد: ١٦٥

الطريشي = علي بن الحسين بن زكريا: ٢٤٠، ٢٥٦ (ت)، ٢٥٨

طلحة بن عبيد الله - : ٢١ (ت)

طلحة بن محمد بن أبي جعفر الشاهد: ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨ (ت)، ٣٣٥، ٨٨٦

طلحة بن مصرف الياشي: ٣٠١، ٤٤٢، ٤٦٠، ٦٩٣، ١٠٢٦، ١٧٢٣، ١٧٤٨

الطَّلحي = أبو داود سليمان بن عبد الرحمن بن حماد التمار: ١٥٦، ٤٤٠، ٤٤١،  
٤٤٨ (ت)، ٥٤٥، ٦٨٦

الطَّلْمَنكي = أحمد بن محمد بن عبد الله: ٥٥، ٢٩١ (ت)، ١٠٧، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٠،  
٢٦١، ٦٩٥

العَلَم وصفحات وروده
الطواشي شبل الدولة = كافور بن عبد الله: ١٩٩ (ت)
الطوعاني = : ٣٤٧
الظهر اوي = أبو القاسم قسيم بن محمد بن مُطير: ٢٨٠ (ت)
الظهر اوي = أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الحوفي: ٢٨١ (ت)
عائشة بنت أبي بكر: ٢٢ (ت)، ٨٧، ١٣٥، ٢٣٥، ٤٤٣، ٥٥٠، ٥٩١، ٦٥٧
عاصم الجَحْدَرِي: ٣٣ (ت)، ١٣٩، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٦، ١٠٦٤، ١٦١٧، ١٧١٤، ١٧٣٦
عاصم بن أبي النجود: ٦، ٥٣، ٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٣٣، ١١١، ١١٥، ١١٩، ١٢١، ١٢٣، ١٥٤، ٢٩٣، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٨٨، (ت) ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٦٠، ٤٩٤، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٨٧، ٦١١، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٥٩، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩١، ٧٧٠، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٧، ٨٢٨، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٧٦، ١٠٢٤، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٦٧، ١١٧١، ١٢٠٦، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٨٤، ١٥٦٧، ١٦١١، ١٦٢٠، ١٦٣٠، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٥٠، ١٦٥٢، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٦٧، ١٦٧٤، ١٦٨١، ١٦٨٥، ١٦٩١، ١٦٩٨، ١٧٠٢، ١٧٠٤، ١٧١١، ١٧١٩، ١٧٢٣، ١٧٤٢، ١٧٢٥، ١٧٤١، ١٧٤٤، ١٧٤٦، ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦٧، ١٧٧٠، ١٧٧٥، ١٧٨٢، ١٧٨٥
عاصم بن ضَمْرَةَ الكوفي: ٤٤٣ (ت)
عاصم قارئ: ٢٦٥
عامر السيد: ٢٠٨
عامر بن عبد قيس: ٣١ (ت)
عبادة بن الصامت: ١٣
عباس بن الفضل الواسطي: ٧٠٩ (ت)، ٧١٠، ٧١٧، ٧٢٣، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٤٠

العَلَم وصفحات وروده
العباس بن الوليد البيروتي: ٥٧، ١٦١٧ (ت)، ١٧٦٣، ١٧٦٤
العباس بن الوليد بن مرداس: ١٤٥٩
العباس بن محمد بن يحيى اليزيدي: ٩٦٦
عبد الباقي بن الحسن الخراساني: ٢٠١، ٢٨٨، ٤١٥، ٢٥١ (ت)، ٣٠٧، ٣٣٨، ٣٨٩، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١١، ٤١٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٦، ٤٦٧، ٤٨٤، ٤٨٩، ٦٨٩، ٧١٥، ٧٧٤، ٨١٦، ٩٣٢، ٩٤٤، ١٠٠٨، ١١٦٢، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٨٥، ١٢٨٧، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٣٩١، ١٣٩٦، ١٥٩٩، ١٦٦١
عبد الباقي بن الحسن السقاء: ٤٤٩
عبد الباقي بن فارس: ٤١٥، ١٩٦، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٤٩، ٤٦٧، ٥٥٤، ٦٦٠، ٧٧٤، ٧٩٨، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٨٠، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩١٧، ١٠٠٨، ١٠٩٣، ١١٤٩، ١٢٨٩، ١٣١٠، ١٣٣٠
عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي: ٢٦٤ (ت)، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٦٠، ٣٩١، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣١، ٦٦٥، ٦٨٤، ٧٩٣، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٠٦، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٥٢، ٨٧٩، ٩١٠، ١٠٠٧، ١٠٤٨، ١٠٩٣، ١١٥٢، ١٣١٩، ١٣٥١، ١٣٦٤، ١٥١٨، ١٦١٨، ١٧٧٦
عبد الحميد بن سلامة بن الحسين: ٧٩٨، ٧٩٣، ٧٩٠
عبد الحميد بن صالح البرجمي: ٤٠٤ (ت)، ١٦٥٠، ١٦٩٠، ١٧١١، ١٧٩٤
عبد الحميد بن عبد الرحمن الجُماني: ١٣ (ت)
عبد الحميد بن عبد الله بن أبي أويس: ٩٨٦ (ت)، ١٧٤٨
عبد الدائم: بن علي الحديدي: ٨٥
عبد الرحمن الداخل: ١٠٧
عبد الرحمن بن أبزى: ١٧٣٥



العَلَم وصفحات وروده
عبد الرحمن بن أبي حماد: ٤٠٤ (ت)، ٩٤٧ (ت)، ١٦٤٩
عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٦٣٦، ٦٣٧
عبد الرحمن بن أحمد بن علي البغدادي: ١٧١، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٦٦
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن المبارك: ٦٤
عبد الرحمن بن الحارق بن هشام: ٢٦ (ت)
عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد الخزرجي: ٢٨٢ (ت)، ٣٢٥، ١٩٤، ٣٣٦، ٣٦٠، ٤٣١ (صاحب القاصد)
عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الله الشافعي: ٥٤، ٣٦٨
عبد الرحمن بن الزين: ٧٧
عبد الرحمن بن الفضل بن الحسن البخاري البغدادي: ٤٤٠ (ت)
عبد الرحمن بن بديل العقيلي: ١٩ (ت)
عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الفحام (صاحب التجريد): ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٥٨، ٢٧٩، ٢٨٤، ٤١٨، ١٧٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٧، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤١١، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٦، ٥٤١، ٦١٨، ٦١٩، ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧١، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٥، ٧٢٩، ٧٤٠، ٧٥٠، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٩٣، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨١٦، ٨٢٦، ٨٣١، ٨٣٤، ٨٤٠، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٦، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٢، ٩٢٤، ٩٣٢، ٩٤٤، ٩٦١، ١٠٠٧، ١٠١٢، ١٠٣٥، ١٠٤٨، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٨، ١١٥٦، ١٢٩٨، ١٣٠٧، ١٣١٠، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٥٢، ١٣٥٥، ١٣٦٤، ١٣٦٨، ١٤٥٨، ١٦٤١، ١٦٣٧، ١٤٦٠

العَلَم وصفحات وروده
عبد الرحمن بن علي السلامي: ١٥
عبد الرحمن بن عوف: ٧٠(ت)
عبد الرحمن بن محمد السخاوي: ٣٦، ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١١٤، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٠، ٢٥٥، ٣١٠، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٩٨، ٧، ١١، ١٠٩، ١٦٨، ٢١٢، ٥٠٨، ٦٩٨، ٨٣٠، ٨٣٥، ١٥٧٣، ١٦٩٥
عبد الرحمن بن مهدي: ٣٦٨(ت)، ١٩
عبد الرحمن بن واقد: ٧٠٩(ت)، ٧١٠، ٧٣٢، ٧٣٧
عبد الرحيم بن أحمد الديلمي: ٣٦٤
عبد الرحيم بن الحسن بن علي جمال الدين الإسفوي: ٨١
عبد الرزاق بن إسماعيل القوسفاني: ١٥
عبد السيد بن عتاب الضففر: ٤١٥، ٢٢١، ٢٤٦، ٢٨٤(ت)، ٢٨٥، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٠٢
عبد الصنفد بن عبد الرحمن العفقي: ٢٩٠(ت)، ٢٩١
عبد الظاهر بن شوان الحمفري: ٢٧٨
عبد العزيز التمفمف: ٣١٤
عبد العزيز العطار = أبو القاسم عبد العزيز بن الحسن العطار: ٣٣٤(ت)، ٣٣٧
عبد العزيز بن أبي غسان: ١٥٥٣(ت)
عبد العزيز بن أحمد بن باقا: ٢٢١(ت)
عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسف: ٣٠١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٦٨، ٣٧٢، ٤٤٠، ٤٥٧، ٤٥٩، ٦٩٨، ٨٠٤، ٩٠٠، ٩٧٢، ١١٥٠، ١١٧٠، ١٢٦٩، ١٢٧٣

العَلَم وصفحات وروده
١٢٧٧، ١٢٩٣، ١٤٣٤، ١٧٠١، ١٧٢٩، ١٧٤٧، ١٧٧١، ١٧٧٥
عبد العزيز بن عمر: ٣٥.
عبد العزيز بن محمد المقرئ: ١٥٣٢
عبد العزيز بن محمد النهاوندي: ١٦، ٦١٨
عبد العزيز بن ناصر السبر: ٢٣٣
عبد العزيز خُوَاسْتِي = أبو القاسم عبد العزيز خواستي الفارسي: ٣٣٧(ت)، ٣٦١، ٨٢٧، ١٤٧٤، ١٦١٦
عبد العليم بن عبد الله الخزر جي الأنصاري اليباني: ٥٠٨
عبد العليم بن عبد الله بن علي الأنصاري: ٨٦
عبد الغفار الشيروي: ١٨
عبد الغفار الفارسي: ٨
عبد الغفار بن محمد المؤذن: ١٢٠٥(ت)
عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم: ٨٦
عبد القادر الجيلي: ٥
عبد القاهر بن عبد السلام العباسي: ١٨٣، ٣٣٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢٥٥(ت)، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١٣، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٦، ٤٧٠، ٤٨١، ٥٠٤، ٧٧١، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٦٦٨، ١٧٧٥
عبد الكريم بن عبد الباري الصعيدي: ٣٣٣، ١٠٩
عبد الكريم بن علي بن عبد الرحمن المغربي: ٤٠٥
عبد الله الدليمي: ٣٦٤
عبد الله اليزيدي: ٧٣٨، ٩٦٦

العَلَم وصفحات وروده
عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي: ٣٣(ت)، ٣٥١، ٣٥٢، ٤٩٥
عبد الله بن أبي الهذيل: ٦١٤، ٦١٥
عبد الله بن أحمد البلخي: ١٥٥٠
عبد الله بن أحمد بن الهيثم دلبة: ١٧٧٥(ت)
عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان: ٥٦، ٥٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٤٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٩، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦

العَلَم وصفحات وروده
عبد الله بن الحسين: ١٥٥، ٣٤٦، ٦٨٩، ٩٤٧، ١٢٨٥
عبد الله بن الزبير: ١٨٣، ١٤ (ت)، ٢٥،
عبد الله بن السائب: ٢٢ (ت)، ٣١٦
عبد الله بن اليسر: ٢٤٦
عبد الله بن أنيس - <small>رحمته الله</small> -: ٥٢٤
عبد الله بن جعفر: ١٩ (ت)
عبد الله بن داود الحُرَيْبِي: ١٤٠ (ت)، ١٢٧٥، ١٣٦٤
عبد الله بن زياد بن عبد الله بن يسار المكي: ٣١٥ (ت)
عبد الله بن سعد بن محمد القزويني: ٨٢
عبد الله بن سَلَام - <small>رحمته الله</small> -: ٥١٥ (ت)، ٥١٦
عبد الله بن عامر الشامي: ٦، ٦٧، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٨٣، ٣٣ (ت)، ٤٠، ٥١، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠٧، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٤٦، ٣٥٨، ٣٨٢، ٣٨٣ (ت)، ٣٨٦، ٥١٢، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٦٠، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٩١، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٦٢، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٦، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٣، ٩٦٤، ٩٧١، ٩٧٥، ١١٥٢، ١١٦٩، ١١٧١، ١١٩٠، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٨، ١٣٣٤، ١٤١٢، ١٤٢٠، ١٤٢٦، ١٤٥١، ١٥٠٤، ١٥١٤، ١٥٩٣، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٣٠، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٥١، ١٦٥٣، ١٦٥٦، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٧٠، ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٩، ١٦٩١، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٦، ١٧٠٨، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٣، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢١، ١٧٢٤، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٦، ١٧٤١، ١٧٤٣، ١٧٤٥

## العَلَم وصفحات وروده

١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦١، ١٧٦٣،  
١٧٦٦، ١٧٧٠، ١٧٧٣، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠،  
١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٢، ١٧٩٤

عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي: ١٧٣٥

عبد الله بن عبد المؤمن الوجيه الواسطي: ١١٦، ١٧٦، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٤٠ (ت)،  
٣٢٧

عبد الله بن علي سبط الخياط: ١٦٤، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠،  
٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٣ (ت)، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٥٥، ٢٦٩، ٣٠٤،  
٢٩٦، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٣، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٤،  
٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٦،  
٤٠٧، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٥٢، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦،  
٤٦٨، ٤٧٠، ٤٨١، ٤٨٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٦١، ٦١٨،  
٦١٩، ٦٥٠، ٦٥٩، ٦٦٦، ٦٧٢، ٦٧٦، ٦٧٩، ٦٩٥، ٧٠٧، ٧١٧، ٧٣٢، ٧٧١،  
٧٧٧، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨١٨، ٨٣١، ٨٤٨، ٨٥٤،  
٨٥٧، ٨٨٦، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٢، ٩٢٧، ٩٣٢، ٩٤٧، ٩٦٠،  
١٠٠٨، ١٠٤٠، ١٠٩٣، ١٠٩٥، ١١٥٤، ١١٥٦، ١١٥٩، ١١٦٣، ١٣٠٤،  
١٣٣٠، ١٤١٢، ١٤٢٦، ١٤٣٠، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥٠٤، ١٥٦٠، ١٥٩٩،  
١٦٠٠، ١٦٦٤، ١٦٦٨، ١٦٧٤، ١٧٣٢، ١٧٤٢، ١٧٤٩، ١٧٦٤، ١٧٧٥،  
١٧٩٧، ١٧٩٠

عبد الله بن عمر الزهري: ٧٠٩ (ت)

عبد الله بن عمر الليثي: ٣١٥

عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي: ٢٩٢ (ت)، ٤٧٤، ٥٤٦،  
١٨٢٥

عبد الله بن عيسى المدني: ١٥٥٩ (ت)

عبد الله بن قتيبة الدينوري: ٧٤، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ١٣٧، ١٣٨، ٢٢٠، ٢٥٥،  
٣٣٠ (ت)، ٣٨١

## الْعَلَم وصفحات وروده

عبد الله بن كثير المكي: ٦، ٤٩، ٦٨، ١٤٤، ١٥٩، ١٧٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٥٠، ٣٣٢، ٣٢، ٤٦، ٦٥، ٨٧، ٨٩، ٩٤، ١١١، ١١٥، ١٢٤، ١٣٦، ١٤٥، ١٥٣، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧ (ت)، ٣٥١، ٥٤٩، ٦١١، ٦٤٠، ٦٥٩، ٦٧٢، ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٩١، ٧١٩، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٦، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٩٢، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٥٥، ٨٧٩، ٨٨٥، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٠، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٢، ٩٠٤، ٩١٢، ٩٣١، ٩٦٤، ٩٧١، ٩٧٦، ٩٩٣، ١٠٢٣، ١٠٦٥، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٦٤، ١١٦٧، ١١٧١، ١٢٩٥، ١٣٦٧، ١٤١٢، ١٤١٧، ١٤٢٣، ١٤٢٦، ١٥٠١، ١٥٠٥، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٤، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٦، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٤١، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٦١، ١٦٦٣، ١٦٦٥، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠٨، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٤٠، ١٧٤٣، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٦، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦٣، ١٧٦٨، ١٧٧٠، ١٧٧٢، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥

عبد الله بن مالك التجيبي: ١٥٤، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢ (ت)، ٢٩٩، ٦٦٨، ٩٢٥، ١٣٦٤

عبد الله بن محمد الطيرائي الذراع: ٣١٤ (ت)، ٤٧٢، ٤٧٣، ٨٠٥

عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكواب: ١٨٥ (ت)، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ٢٢٩، ١٧٣٣

عبد الله بن محمد بن عبد الله بن خليل: ٦٠

عبد الله بن محمد بن فورك القباب: ٣٥٦، ٣٧٨ (ت)، ٣٧٩، ٧٦٩، ١١٤٨، ١٢٨٠، ١٦٣١

العَلَم وصفحات وروده
عبد الله بن مسلم بن يسار: ٦٣١(ت)
عبد الله بن منصور الأسمر: ١٧١(ت)، ١٨٣، ١٩٧، ٢١٠، ٢١١، ٢٤٢، ١٥٧٥
عبد الله بن يزيد القصير: ١٤١(ت)
عبد الله بن يونس الأرموي: ٦١٥(ت)
عبد المسيح الغساني: ٦٩٤
عبد المعطي السقاقي: ٣٠١
عبد الملك البزاز = أبو محمد عبد الملك بن الحسن: ٣٣٤(ت)، ٣٣٥
عبد الملك بن بكران النهرواني: ٢١٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٦، ٣٢٦، ٣٤١، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٧١٠، ٧٣٨، ٧٦٧، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٨٨٦، ٨٨٨، ٩٥١، ٩٥٣، ١١٤٨، ١١٦٣، ١٥١٣، ١٦١٨، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٥٠، ١٧٥٨، ١٧٤٢، ١٦٥٥
عبد الملك بن عبدويه العطار = عبد الملك بن الحسين الأصبهاني: ٢٧٢(ت)
عبد الملك بن عمير: ١٤(ت)
عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون: ١٦، ١٧، ٧٢، ١٦٩، ٢١١، ٢٦٦، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٠(ت)، ٢٩١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٣٠، ٣٧٤، ٤٣٣، ٦٦٠، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٨، ٦٩٥، ٦٩٩، ٧٥٦، ٧٧٧، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٨٠، ٨٨٢، ٨٨٩، ٨٩٦، ٩١٧، ٩٣٣، ١٠٠٦، ١٠٢١، ١٠٣٥، ١٠٤٨، ١١٣٥، ١١٦٣، ١٢٧١، ١٣١٠، ١٣١٩، ١٣٥٢، ١٣٨٨، ١٦٤٥، ١٦٦٠، ١٦٩٠، ١٧٣٣، ١٧٦٣، ١٧٦٨، ١٧٧١، ١٧٧٦، ١٧٧٩، ١٧٨٠
عبد المنعم بن يحيى بن خلوف النفيس: ١٨٢(ت)، ٣٠٩، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٥٩، ٤٣٢، ٣٦٦



العَلَم وصفحات وروده
عبد الواحد بن الحسين بن شيطا: ٢١٥، ٢٤٣، ٢٢٠(ت)، ٢٨٤، ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٧١، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٦٥٥، ٦٦٤، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٦، ٧٠٧، ٧١٠، ٧١٢، ٧٢٣، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨١٨، ٨٢٧، ٨٥٤، ٨٥٧، ٨٩٣، ٨٩٦، ٨٩٧، ٩٠٣، ٩١٧، ١٠١٣، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤٩، ١٠٩٣، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٤٠٦، ١٤٥٨، ١٥٦٨، ١٧٣٢
عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم: ٥٩، ١٥٥، ١٥٧، ٢٧٧، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣٢٠(ت)، ٣٢٤، ٣٦١، ٣٦٢، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٤٠، ٤٥٩، ٤٦٣، ٧٢٣، ٧٦٤، ٨٩١، ٩٣١، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠٣٩، ١٢٧٣، ١٢٩٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٥٢، ١٤٧٥، ١٥٣٢، ١٥٦١، ١٥٩٩، ١٦٤٢، ١٧٤٧
عبد الوارث = عبد الوارث بن سعيد: ١٢٢(ت)، ١٣٥، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٦٥٥، ١٧١٣
عبد الوهاب الأزهرى: ٤٠٣
عبد الوهاب بن علي الصوفي: ٨١٢
عبدان: ٣٨٥.
عبس بن بغيض بن قيس عيلان: ٣٥٩.
عبيد الله الحجري: ٣٠٢
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: ٤٠٣.
عبيد الله بن عمر القيسي: ٦٩٩(ت)
عبيد الله بن محمد العُمري: ١٥٥٩(ت)، ١٦٦٣
عبيد الله بن محمد اليزيدي: ١٢٤، ٩٤٠
عبيد الله بن محمد: ٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٥، ٧٧٤، ٧٧٥
عبيد بن عقيل: ١٢٢(ت)، ١٥٦٥، ١٥٦٦

العَلَم وصفحات وروده
عبید بن غمیر: ٢٩(ت)
عُبید بن نُضَيْلة: ٣٠(ت)، ٤٤٢
عبید بن نعيم السعیدی: ١٢٣٣(ت)، ١٦٥٠
عبید = عبید بن الصباح: ١٦٩، ١٧٣، ٢٤٧، ٢٧٣، ٢٧٤، ٤٢١، ١٥٦، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٠(ت)، ٨٠٨، ١٠١١، ١٠١٦، ١٠٢٠
عبیده بن عمرو السلّماني: ٢٧(ت)، ٢٩، ٤٤٢
عثمان بن جني: ٣٧٨(ت)، ٣٧٩، ٥٧، ١٣٦، ١٣٧، ٩١٣
عثمان بن خُرَزاذ الأنطاكي: ٢٩٥
عثمان بن سعيد الداني: ٩، ٣٥، ٤٠، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٩٩، ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٥، ١٤١، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٦١(ت)، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤١١، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٨٤، ٤٨٨، ٤٩٦، ٥١١، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٦٢، ٥٨٠، ٥٨٩، ٦٠٥، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤٤، ٦٥٠، ٦٥٤، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨٢، ٦٨٤، ٦٨٩، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠١، ٧٠٧، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٤، ٧١٦، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٧، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٥٨، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٩٢، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١١، ٨١٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٣٢، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٤، ٨٧٣، ٨٧٧، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩٢، ٨٩٧، ٨٩٨

## الْعَلَم وصفحات وروده

٩٠٠، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١٣، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢١،  
 ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٤، ٩٤٠، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٧،  
 ٩٩٣، ١٠٠٦، ١٠٣٥، ١٠٤٠، ١٠٤٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٥، ١٠٧٢،  
 ١٠٧٤، ١٠٧٧، ١٠٨٨، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٨، ١١٨٣، ١٢٢٣،  
 ١٢٧٠، ١٢٦٩، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٨٤، ١٢٨٧، ١٢٩٣، ١٢٩٧، ١٣٢٠،  
 ١٣٣٧، ١٣٥١، ١٣٥٤، ١٣٦٤، ١٣٧٧، ١٣٨٩، ١٣٩٤، ١٤٠٦، ١٤١٦،  
 ١٤١٧، ١٤١٩، ١٤٢٥، ١٤٦٠، ١٤٧٤، ١٥١٥، ١٥١٨، ١٥٣٠، ١٥٦٠،  
 ١٦١٦، ١٦٤١، ١٦٤٤، ١٦٦١، ١٦٨٧، ١٧٠٢، ١٧١٢، ١٧٢٣، ١٧٢٩،  
 ١٧٣٠، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٩، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٥٢، ١٧٦٤،  
 ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٥، ١٧٨٢، ١٧٩٠، ١٧٩٣، ١٧٩٤

عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الْقُبْطِيُّ: ٦٠، ١٢٥، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٩، ١٨٨،  
 ٢١١، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥،  
 ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤،  
 ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١ (ت)، ٢٩٦، ٢٩٨،  
 ٢٩٩، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٨، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٨٨، ٤١٧، ٥١٠، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٩،  
 ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٩٠،  
 ٧١٩، ٧٦٤، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٩٠، ٧٩٩، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩،  
 ٨١٠، ٨١١، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥،  
 ٨٢٧، ٨٣٣، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٤١، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٦٠،  
 ٨٦٥، ٨٦٨، ٨٧٠، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٩٣،  
 ٨٩٤، ٩٠٩، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٣٨، ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥٣،  
 ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٦٦، ٩٦٩، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٨١، ٩٩٢، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠٢٤،  
 ١١٥٢، ١١٦٧، ١٢٧٠، ١٢٧٢، ١٢٨٢، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٩٣،  
 ١٣٠٣، ١٣٠٧، ١٣٤٠، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٨، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٨٣،  
 ١٣٨٦، ١٣٩٧، ١٤٦٣، ١٥١٨، ١٥٣٢، ١٥٦١، ١٥٧٠، ١٥٩٧، ١٦١٠،  
 ١٦١٣، ١٦٢٦، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٥١، ١٧٠٠، ١٧٠٢، ١٧٠٣،  
 ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٩، ١٧٣١، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٨، ١٧٦٦، ١٧٩٥

العَلَم وصفحات وروده
١٧٩٦
عثمان بن سعيد المري المكفوف: ٦٣٣(ت)
عثمان بن عبد الله بن خرزاذ: ١٧٠١(ت)
عثمان بن عفان - ؓ -: ٥، ١١، ٢١، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٦٠، ٧١، ٩٠، ١٠٣، ١١٨، ١٥٢، ٣٥٣، ٣٨٣، ٤١٤، ٥٥١، ١٠٨٥، ١٤٧٢، ١٦٦٢، ١٦٩٤
عثمان بن محمد بن خليل الدمشقي: ٨٦
العجلي = عبد الله بن صالح بن موسى: ١٢٣٣(ت)، ١٤٨٤
عدي بن زيد الطائي: ٦٩٤(ت)
العراقي = : ٤٩، ٧٧، ١٥٩
العرجاء: ٢٠٧(ت)، ٨٠٩
العرزمي الكوفي: ١٢٠٧(ت)
عروة الفقيمي: ٧١١
عروة بن الزبير بن العوام: ٢٨(ت)، ٦٠، ٥٩١(ت)
عروة بن محمد الأسدي: ٤٠٤(ت)
عز الدين الفاروئي = أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرّج: ٥، ٦٢، ٢٢٣(ت)، ٢٣٠، ١٦٦١
عز الشرف العباسي = أبو بكر عز الشرف: ٣٣٣، ٣٧٥، ٤٨٨، ١٤٣٢
العز بن عبد السلام: ٧، ١٥٤، ٣٩٤
العسقلاني: محمد بن أحمد: ١٧٤
العشاب = أبو العباس أحمد بن محمد المرادي: ١٦١(ت)
عصمة بن عروة: ١٢٢(ت)، ٧١٠، ١٧٣٦
عصمة = عصمة شيخ يعقوب = عصمة بن عروة.

العَلَم وصفحات وروده
العضد = : ٨٢
عطاء بن أبي رباح: ٢٩(ت)، ١٨٤، ٣٥١، ٣٥٢، ٦٥٦، ١٧٨١
عطاء بن السائب: ١١، ٦٢٦
عطاء بن يسار: ٢٨(ت)، ٥١٦، ٥١٧
العطار = أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أحمد العطار الأصبهاني: ٣٧٨(ت)، ٣٧٩، ٤٧٠، ٤٨٢، ٤٩١
عطية العوفي: ١٧٣
عطية بن قيس الكلابي: ٣٣(ت)، ١٦٦٢
عقبة بن أبي مُعيط: ٥٩٠(ت)
عقبة بن عامر - <small>رضي الله عنه</small> -: ٥٢٤
عقيل بن علي الواسطي: ٣٠٨(ت)
عكرمة بن خالد: ٢٩(ت)، ٣٥١، ٣٥٢
عكرمة مولى ابن عباس: ٣٥١، ٣٥٢
العلامة تقي الدين النصيبي = أحمد بن المبارك بن نوفل الخُرَفي: ١٠٥، ١٠٩
علم الدين = السخاوي = عبد الرحمن بن محمد السخاوي.
العلوي = أبو محمد عبد الله بن الحسين: ٢٦٨، ٢٧٠، ٣٧٢(ت)، ٦١٨، ٩٤٧، ١٠١١، ١٠٤٣
علي أبو الحسن بن خلف بن ذي النون العبسي: ٣٥٩، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢١، ١١٥٩
علي بن أبي طالب - <small>رضي الله عنه</small> -: ٧، ١١، ٢١، ٢٧، ٨٣، ٩١، ٩٤، ١٠٣، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٠، ٣٥٣، ٤١٤، ٤٤٣، ٥٥٤، ٥٨٦، ١٠٨٥
علي بن أحمد الحمامي: ١٥٧، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٨٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٦٥، ٣٦٨

## العَلَم وصفحات وروده

٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١،  
 ٤١٣، ٤٢٦، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٨،  
 ٤٧٧(ت)، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٦١، ٦٧٨، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٦، ٧١٠، ٧١٢،  
 ٧٤٠، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٠، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٩، ٨١٨،  
 ٨٢١، ٩٠٨، ٩٢٦، ٩٣٣، ٩٦٤، ١١٤٨، ١٥١٢، ١٥٦٠، ١٦٠٠، ١٦١٨،  
 ١٦٣٧، ١٦٤١، ١٧٣٦، ١٧٦٨، ١٧٩٦

علي بن أحمد بن علي المقرئ اليمني: ٣٩٧

علي بن الحسن الهسنجاني: ٢٩٥

علي بن السفر: ١٦٣١(ت)

علي بن حمزة الكسائي: ٦، ٣٣، ٤٦، ٥١، ٦٠، ٦٤، ٦٧، ٧٠، ٨٨، ٨٩، ٩٥،  
 ١٠٥، ١١٢، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢،  
 ١٤٥، ١٤٦، ١٥٤، ١٧٤، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٣٢٤،  
 ٤١٨، ٤٢٠، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠(ت)، ٥٠٧، ٥٤٥، ٥٩١، ٦١١، ٦١٧،  
 ٦٤١، ٦٥٩، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩١، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٩٣، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧،  
 ٨٠٨، ٨١٠، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٨٧، ٨٨٨،  
 ٨٩٣، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩١٢، ٩١٣، ٩٢٧، ٩٣٠، ٩٣٣، ٩٤٦، ٩٥٧، ١٠٤٧، ٩٩٣،  
 ١١٤٧، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٨، ١١٦٢، ١١٦٤، ١١٦٧، ١١٧١، ١٢٦٩،  
 ١٢٧٠، ١٢٧٢، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٠، ١٢٩٢،  
 ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٢٩٨، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٧، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١،  
 ١٣٣٠، ١٣٣٧، ١٣٤٠، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٢٤،  
 ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٥١، ١٤٥٨، ١٤٦١، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٨٣،  
 ١٤٨٤، ١٥١٤، ١٤٧٠، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٧، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢،  
 ١٦١٣، ١٦١٥، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٩، ١٦٣٥،  
 ١٦٣٦، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٤،  
 ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٦٠، ١٦٦٣، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠،  
 ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٥،  
 ١٦٨٦، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩١، ١٦٩٣، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٠

القَلَم وصفحات وروده
١٧٦١، ١٧٦٣، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٣، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٩، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٩
علي بن داود بن علي المكي: ٨٦
علي بن زيد بن جذعان: ٧٠
علي بن سعيد الخباز: ٢٢١ (ت)
علي بن سعيد بن ذؤابة القزاز: ١٥٤، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢ (ت)، ١٢٦٢ (ت)، ١٦٣٤، ١٧٩٧
علي بن سليم: ٦١٦ (ت)، ٢٤٧، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢١
علي بن شجاع الضرير: ١٧٣ (ت)، ١٧٤، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٦٧، ٢٩٩، ٥٤٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ١٥٦٩
علي بن طلحة البصري: ٢١٥، ٣٣٢ (ت)، ٣٨٩، ٣٩٠
علي بن عبد الرحمن بن هارون بن الوزير: ٣٤١ (ت)، ٣٤٢، ١٧٣٢
علي بن عمر الطبري: ٢٤٠
علي بن محمد الخبازي: ٢٥٤ (ت)، ٢٥٥، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٢٨، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٩، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٨٥، ٤٩١، ٦٤٢، ٧٦٧، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨٢، ٨٣٤، ١٦٤٩
علي بن محمد الشرعبي: ٨٧
علي بن محمد بن إبراهيم البصري: ٢٨٧، ٤٨٤
علي بن محمد بن الهذيل: ١٦٣ (ت)، ١٦٦، ٢٥٢، ٢٥٥، ٣١٤
علي بن محمد بن جعفر البغدادي: ٢٨٨
علي بن محمد بن جعفر بن خليع: ١٥٦، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤١٣، ٤١٩ (ت)، ٤٨٥، ٧٧٤

## العَلَم وصفحات وروده

علي بن محمد بن خشنام: ٢١٢، ٢٦٦، ٣٣٧ (ت)، ٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢

علي بن محمد بن علي بن فارس الخياط: ١٣، ١٧، ٤٨، ٥٩، ٦٥، ٢٢٠، ٢٢٢،  
 ٢٢٦، ٢٣٥ (ت)، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٦،  
 ٣٠٣، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٢٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩،  
 ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٦٤،  
 ٤٨٠، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٦٧١، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٤، ٨٠٩، ٨٢٢، ٨٩٧، ٩١٧،  
 ١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٢٩٨، ١٣٢٩، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥٦١، ١٥٧٠، ١٥٩٤،  
 ١٦١٨، ١٧٠٤، ١٧٩٩

علي بن محمد بن محمد بن يوسف: ٣٧

علي بن محمد بن يوسف العلاف: ٢٤٣، ٢٥٣ (ت)، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٠، ٣٠٤،  
 ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٧١، ٣٧٢، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٣٧، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٠،  
 ٧١٠، ٧١٢، ٧٦٠، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٣،  
 ٩٨٤، ١٠١٣، ١٥١٢، ١٥٢٠، ١٦١٨، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٣، ١٧٢١،  
 ١٧٦٨، ١٧٨١، ١٧٩٧

علي بن محمد بن يوسف بن يعقوب البغدادي: ٢٥٣

علي بن مسهر: ٥١٩ (ت)

علي بن يوسف بن حسب الله: ٨٧

العَلِيمِي = يحيى العلِيمِي = يحيى بن محمد بن قيس الأنصاري.

عمر بن إبراهيم القيحاوي: ٣١١

عمر بن أبي سلمة - عليه السلام -: ٧١ (ت)، ٨١

عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة المراغي الحلبي المزي: ٦١، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٤،  
 ٢٣٢، ٥٥٤، ٦٣٠، ١٢٠٥، ١٥٧٢، ١٧٣٥

عمر بن الخطاب - عليه السلام -: ١١، ٢١ (ت)، ٣١، ٦٠، ٦٦، ٧٠، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٩٠،  
 ٩٣، ٩٩، ١١٠، ١٤١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٦٤١



العَلَم وصفحات وروده
عمر بن أيوب السَّقَطِي: ٦(ت)
عمر بن رسلان بن نصير البلقيني: ٨٢، ١٢٨
عمر بن عبد الصمد: ١٢٥(ت)
عمر بن عبد العزيز: ٢٨(ت)، ٥٦، ٦١، ١١٠، ١٣٥، ١٣٩، ٣٨٣، ١٦٩٤
عمر بن علي الطبري النحوي: ٢٨٧(ت)، ٣٦٢، ٤٠١
عمر بن قاسم النشار: ١٩٦
عمر بن محمد البغدادي: ١٧٣٥
عمرة بنت عبد الرحمن: ١٨٢٤(ت).
عمرو بن الصباح الضرير: ١٦٩، ١٧٣، ١٥٦، ٤٠٨، ٤١٣، ٤٢٠(ت)، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٩، ٨٢٤، ١٠١٦، ١٠٢٠، ١١٦٧، ١٥٢١، ١٦٣٢
عمرو بن العاص - ؓ -: ٢٢(ت)، ٧٠، ٧١، ٨١، ٦٤٢
عمرو بن شأس: ٤٠٣.
عمرو بن شَرَحْبِيل: ٢٩(ت)
عمرو بن عبيد: ١٤١، ٦٨٦
عمرو بن عثمان سيبويه: ٢٥٥، ٣٨٢، ٣٨٣(ت)، ٣٩٢، ٤٢٣، ٤٠، ١٤٢، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٦٩، ٩٣١، ٩٩٣، ١٠٥٢، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٩٠، ١١٧٠، ١٣٩٨، ١٣٢١، ١٤٠٤، ١٤٧٠، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٤٤، ١٦٩٦، ١٧٣٨، ١٧٤٧
عمرو بن فائدة الأسواري: ١٢٤، ١٣٥(ت)
عمرو بن ميمون: ٣٠(ت)
العنابي = أحمد بن محمد بن علي أبو العباس النحوي: ٥٥، ٢٢٨
عنيسة بن النضر: ١١٦٨
عون بن أبي شدّاد العقيلي: ١٣٩(ت)

## العَلَم وصفحات وروده

عيسى بن خزم الغافقي: ١٦٨، ١٧١، ٣٥٩

عيسى بن حماد: ٣٥٠

عيسى بن عمر الهمداني: ٣٣(ت)، ٤٦٠، ١٤١، ٦٩٣، ١٧٤٨

عيسى بن مينا: ١٦، ٥٥، ٦٠، ٦٦، ٧٦، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٦٧، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٨، ٢٠١، ٢١٠، ٢١١، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٤(ت)، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٨٦، ٤١٨، ٤٤٦، ٤٦٩، ٥١٠، ٥٤٩، ٦٤٦، ٦٥٩، ٦٧٦، ٦٨٢، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٦، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٢، ٧٩٢، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٩، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٦٢، ٨٦٧، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٩٤، ٨٩٧، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٢٧، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٦٤، ٩٧١، ٩٢٩، ١١٥١، ١١٦٤، ١١٨٣، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٧، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٥١١، ١٥٣٠، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٦٣٤، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧١٣، ١٧٣١، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٤٩، ١٧٥٣، ١٧٥٨، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧

عيسى بن وردان: ١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٧٩، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٣، ٤٧٦(ت)، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٨٠٥، ٨٢٨، ٩٣٧، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٥، ٩٧٣، ٩٨٤، ٩٩٢، ١٠٠٢، ١٠٦٥، ١٢٣٣، ١٥١٢، ١٥٩٥، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٩، ١٦٣٦، ١٦٥٣، ١٦٧٣، ١٦٧٧، ١٦٨٤، ١٦٩١، ١٧٠٦، ١٧٢٢، ١٧٤٢، ١٧٣٤، ١٧٥٧، ١٧٦٠، ١٧٨٠

الغازي بن قيس: ٣٣٨، ١٠٦١، ١٠٧٢، ١٠٧٧

الغافقي (صاحب لمحات الأنوار) = محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم: ٩

الغافقي = أبو عبد الله محمد بن أيوب بن محمد بن نوح: ١٦٦(ت)

العَلَم وصفحات وروده
الغافقي = أبو يحيى اليسع بن حزم: ١٦٨ (ت)، ١٧١، ١٩٤، ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٦٠، ٣٦٦، ٣٥٨
الغزالي = محمد بن محمد بن محمد: ٣٩٤، ٥٥٣ (ت)
غزوان بن القاسم المازني: ٢٧٩ (ت)
غلام ابن شنبوذ = محمد بن أحمد بن يوسف: ١٥٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٨ (ت)
غلام ابن مجاهد = أبو القاسم طلحة = طلحة بن محمد بن أبي جعفر.
الغُماري = أبو علي الحسن بن عبد الكريم: ١٧٢ (ت)
غياث بن فارس بن مكي اللخمي: ٩٧، ١٧٨ (ت)، ١٩٤، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٨، ٢١٣، ٢٦٧، ٦٧٢، ٨٢٤، ٨٥٧
فؤاد أحمد السيد الخطاب: ١٩٨
الفارابي = : ٣٨٠
فارس بن أحمد: ٤٠، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٨٨، ٢٥١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٨٤، ٥٤٥، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٨٤، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧١٣، ٧٥٤، ٧٦٨، ٧٧١، ٧٧٤، ٧٧٨، ٨٠٢، ٨٣٤، ٨٥١، ٨٧٢، ٨٩٧، ٩٠٠، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٧، ٩٢٣، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٣٢، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٧٢، ١٠٠٨، ١٠٢١، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٤٧، ١٠٥٨، ١٠٨٩، ١٠٩٥، ١١٣٥، ١١٥٦، ١١٦٢، ١١٦٨، ١٢٠٦، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٨٥، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٣١٩، ١٣٣١، ١٣٥٨، ١٣٦٤، ١٤٣٤، ١٥٦١، ١٥٩٩، ١٦١٦، ١٦١٨، ١٦٤١، ١٦٥٨، ١٦٦١، ١٦٨٧، ١٦٩٩، ١٧٢٣، ١٧٣٠، ١٧٤٦، ١٧٧١، ١٧٨٢، ١٧٨٨، ١٧٩٣، ١٧٩٧
الفاسي = أبو عبد الله محمد بن الحسن الفاسي الحنفي: ٥٨، ١٧٦، ٨٣٦، ٩٥٧، ١٧٥٣، ١٠٥٤
فاطمة الزهراء بنت رسول - ﷺ -: ١١

## العَلَم وصفحات وروده

فاطمة بنت الحسن العطار: ٦

الفاكهاني = : ٣٧٧

فتحي بن الطيب خماسي: ١٣٤

فخر الدين إسماعيل بن إبراهيم: ١٧٨

فخر الدين الرازي: ٦٤٩، ٦٥٦

الفخر بن البخاري: ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨٦

الفراء = ابن الفراء = أبو منصور الفراء = محمد بن علي بن منصور.

الفراء = يحيى بن زياد: ١٠٦، ١٥٣، ٣٨٢، ٣٩٢، ٥٢٧، ٥٩١، ٩٩٨ (ت)،

١٠٥٢، ١٣٣٣، ١٤٥١، ١٧٣٨، ١٧٦١

الفراوي = : ٨

فرج القاضي = فرج بن محمد بن جعفر: ٣٠٥ (ت)

الفرزدق: ٥٦، ٣٩٥، ٤٢٢، ٦٩٤

الفرضي = أحمد الفرضي = أحمد بن عبيد الله.

الفضل بن الحباب الجمحي: ٣٥٩، ٦٢٦.

الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي: ١٤٠.

الفضل بن محمد الرقاشي: ١٤٠ (ت).

الفضل عبد الصمد الرقاشي: ١٤٠.

فضيل بن زيد الرقاشي: ١٤٠.

فهد بن الصقر: ١٧٢١.

فهر بن مالك بن النضر: ١٦٣، ٣٨١.

الفيل = أحمد بن محمد بن حميد الفيل: ١٦٩، ١٥٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣،

٤٢٢ (ت)، ٨٠٤، ١٠٢٠، ١٦٣٢.

القاسم وصفحات وروده
القاسم العلاف: ٧٧٣.
القاسم بن أحمد الخياط: ٦١٧ (ت).
القاسم بن جعفر الهاشمي: ١٧٣٥.
القاسم بن عبد الوارث: ٧٠٨ (ت)، ٧٢٦، ٧٣٤.
القاسم بن فيرّه الشاطبي: ٥٢، ٩٧، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٧١ (ت)، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٨، ٢٠٢، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٨، ٥٠٦، ٥١٢، ٥٤٥، ٦١٨، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٦٤، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٩٥، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٣٨، ٧٥٥، ٧٦٤، ٧٦٩، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٧٨، ٨٠٦، ٨٢٤، ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٦٤، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٩٧، ٩٠٥، ٩٠٩، ٩١٣، ٩٢٥، ٩٦٨، ٩٨١، ٩٩٦، ١٠٣٧، ١٠٤٧، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٨، ١٠٦٥، ١٠٧٧، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٥٤، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٨٠، ١٢٩٠، ١٣٠٤، ١٣١١، ١٣٣٠، ١٣٥٢، ١٣٥٥، ١٣٦٥، ١٣٩٦، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤٢٠، ١٤٥٣، ١٤٦٠، ١٥٠٤، ١٥٦٩، ١٦٣٢، ١٦٤٣، ١٦٤٥، ١٦٩٥، ١٧٧٢، ١٧٩٠، ١٧٩٤.
القاسم بن محمد بن بشار: ٧٣٢ (ت)، ٧٣٧.
القاسم بن معن النحوي: ١٧٦٢ (ت).
القاسم بن معن: ٣٩٢.
القاسم بن يزيد بن كليب الأشجعي الوزان: ١٥٦، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٨، ٦٨٤، ٦٨٦، ٧٥٤، ١١٦٤، ١٦٣٢.
القاضي أبو الحسين = أحمد بن عبد الكريم الشينيزي: ٤٨٧ (ت).
القاضي أبو الفرج = المعافى بن زكريا الجريري: ١٥٥، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣ (ت)، ٣١٤، ٣٢٢ (ت)، ٨١٦، ١٥٠٢.
القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري: ٥٢٠ (ت)، ٦٢٨.

العَلَم وصفحات وروده
القاضي أبو علي = ابن أبي الأحوص = الحسين بن عبد العزيز: ١٦٢، ١٨٦، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٤٦.
القاضي أبو نصر الكسار: ٣٦١.
القاضي أبو الحسن علي بن أحمد بن العريف الجامدي: ٣٩٢(ت).
القاضي أبو العلاء = أبو العلاء الواسطي = محمد بن علي بن يعقوب: ٣٢٧، ٣٩٠، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧٦٠، ١٧٦٥، ١٨٢٠، ١٨٧١.
القاضي أبو عبد الله محمد بن يحيى الأشعري: ١٦٧(ت)، ٣٢١.
القاضي حسين: ٣٤٦.
القاضي سليمان بن حمزة: ٦٨، ٢٠٤(ت)، ٢١٠.
القاضي عياض = أبو الفضل عياض بن موسى: ٩، ١٠١، ١١٨(ت).
القافلاني = أحمد بن يوسف: ٣٩١، ٣٩٥.
قالون = عيسى بن مينا.
قبط بن قوط بن حام: ٢٩١.
قيصة بن ذؤيب: ١٤٨.
قتادة = قتادة بن دعامة السدوسي: ٣١(ت)، ١٨٤، ٣٩١، ١٧٨٠.
قتيبة = : قتيبة بن مهران: ١٣٨(ت)، ١٤٢، ٥٤٥، ٦١٧، ٦١٨، ٧٩٣، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١٤، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ١٤٧٤، ١٤٨٣، ١٥٩٧، ١٦٨٤، ١٧٩٠.
القرطبي = محمد بن عمر بن يوسف: ١٣، ٥٦، ١٧٢(ت).
القروي = عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن الإسكندري: ٧١، ١٧٠، ١٨٣، ١٩٧، ٢٥٠، ٣٣٣، ١٥٧٠.
القرزاز = أبو الحسن منصور بن محمد بن منصور: ٢٩٧، ٣٢٨(ت)، ٣٣٥، ١٧٩٤.

العَلَم وصفحات وروده
القزاز = ابن ذؤابة = أبو الحسن علي بن سعيد = علي بن سعيد بن ذؤابة القزاز.
القُسط = أبو إسحاق إسماعيل بن عبد الله بن قُسطنطين المكي: ٣١٦ (ت).
القسطلاني = أحمد بن محمد: ٩، ١٦٧، ١٩٧ (ت).
القصاص = أبو عبد الله بن القصاص = محمد بن إسرائيل السلمي: ٢٣٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٦٧٩، ٧٤٩، ٧٧٢، ٨٠٢، ٨٢٤، ٨٣٨، ٨٤٨، ٨٥٦، ٨٥٧، ١٢٩٩.
القصري = أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن يوسف: ١٨٩ (ت).
القصري = أبو القاسم القصري = أبو بكر القصري = عبيد الله بن محمد.
القصري = يحيى بن أحمد بن أحمد: ٤٦٨.
القضاعي = أبو عبد الله محمد بن الزبير: ١٣، ٢٤٦.
قطرب = محمد بن المستنير: ٥٢٧ (ت)، ٩٥٧، ١٧٦١.
القطيعي = أحمد بن جعفر بن حمدان: ١٥٨، ٥٠٥، ٥١٠ (ت)، ٥١٨، ١٧٠٨، ١٧١٩.
القلعي = أبو جعفر أحمد بن محمد بن حَمْوُشة: ١٩٨ (ت)، ١٩٩، ١٢٧٥.
قنبل = محمد بن عبد الرحمن بن خالد.
القنبيط = : ٩٨.
القنطري = أبو الحسن أحمد بن محمد المقرئ: ١٥٦، ٢٣٢، ٢٥٢ (ت)، ٢٧٥، ٣٠٤، ٣٧٣، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٦٢ (ت)،
القوَّاس = أبو الحسن أحمد بن محمد بن علقمة النبال: ٣١٥ (ت)، ٦٨٤، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠٥، ٩٦٦، ١٧١٨،
القواس = الحلواني = أبو الحسين الحلواني = أحمد بن يزيد الحلواني.
القورسي: ١٧٢٢.
القوصي = أحمد بن محمد: ٧١، ١٧٠ (ت)، ١٨٣، ١٩٧، ٢١٠، ١٥٧٠.
القونوي = محمد بن يوسف: ٦٩، ٨٨.

العَلَم وصفحات وروده
القيجاطي = علي بن عمر بن إبراهيم: ٥١، ٦٢، ٦٣، ١٦٢، ٢٤٧، ٣١١ (ت).
القيجاطي = محمد بن محمد: ٦٣ (ت)، ٣١١، ١٣٩٨.
الكاغدي = عمر بن محمد: ١٢٥ (ت)، ٧٧٣.
كامور موير: ٤١.
الكتاني = أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتاني: ٢١٥، ٣٣٦ (ت)، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٣٩، ١٥٦٧، ١٧٤٤.
كثير عزة = : ١٣٧.
كردم بن خالد التونسي: ١٢٦ (ت)، ٩٨٤.
الكسائي الصغير = محمد بن يحيى: ٢٣٢، ٢٧٥، ٢٨٠، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١ (ت).
كسرى: ٣١٦.
الكُشْمِيهَنِّي = محمد بن عبد الرحمن.
الكوّاب = العبدري = أبو محمد عبد الله بن محمد الكواب = عبد الله بن محمد بن الحسين بن مجاهد الكواب.
الكواشي = أحمد بن يوسف: ١٢٧، ٣٤٥ (ت)، ٤٢٣، ١٢٨، ١٢٩.
اللؤلؤي = أحمد بن موسى: ١٢٢ (ت)، ١٤٧٥.
اللالكي = : ١٠٤٣.
ليبد بن ربيعة: ٤٢٢.
اللرستاني = أبو عبد الله محمد بن الحسن بن عيسى: ٢١٣ (ت).
اللورقي = القاسم بن الموفق = أبو محمد القاسم بن أحمد: ١٦٦ (ت)، ١٩٥.
الليث بن خالد: ٦٤، ٧٠، ١٢٤، ١٥٤، ١٥٦، ١٧٤، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦١ (ت)، ١١٧١، ١٥٦٩.



العَلَم وصفحات وروده
١٦٦٩، ١٦٥٥.
الليث بن سعد: ٢٩٣.
المازني = بكر بن محمد بن بقية: ١٣٠٥ (ت).
المالقي = عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد: ١٦٧، ٢٥٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٠ (ت)، ٣٢١، ٣٢٢، ٤٢٣، ٨٦٢.
مالك بن دينار: ٣٩١.
مالك = الإمام مالك بن أنس الأصبحي: ٩٠، ١١٨، ١٢٦، ١٥٣، ٢٤٢، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٣٩، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٧٥، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٧، ٦٨١، ٦٨٣.
المأمون = : عبد الله بن هارون الرشيد: ١١٣ (ت).
المبارك بن الحسن الشهرزوري: ٧٥، ١٧٩، ٢١٧، ٢١٩ (ت)، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٤، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٥٥، ٦٤١، ٦٦٦، ٧٥٠، ٧٧٥، ٩٠٥، ١٠٠٣، ١٠٩٣، ١١٥١، ١٢٠٥، ١٧٨٩.
المبرد = محمد بن يزيد الشامي: ١٥٠، ٢٥٥، ٣٩٣، ٣٩٥، ٥٤١، ١٦٠٢.
المتولي = الشيخ محمد بن أحمد: ٩، ١١٤، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٨.
المثلثي = أبو العباس أحمد بن سعيد الضرير: ٣٩٢ (ت)، ٣٩٥.
مجاهد بن جبر: ٢٩ (ت)، ١٤٦، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٥٥٢.
المجاهدي = التراي = أبو القاسم نصر بن يوسف: ٣٣٠ (ت)، ٣٣٥.
المجد الجيلي: ٣٤٧.
مجمع بن جارية: ٢٣ (ت).
المحاملي = أحمد بن محمد بن القاسم: ٢٠٨، ٦٤٧ (ت).

العَلَم وصفحات وروده
محبوب = محبوب بن الحسن = أبو جعفر محمد بن الحسن بن هلال = محمد بن الحسن بن هلال.
المحفّي = محمد بن إسحاق: ٨١٠ (ت).
محمد أبو الفتح: ٢١٤.
محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب: ٤٤٢، ٤٤٣ (ت).
محمد التاذفي: ٣٢٢.
محمد بن إبراهيم العطار: ٣٥٤.
محمد بن إبراهيم بن أحمد: ٨٧، ٢٦١.
محمد بن أبي بكر بن محمد بن الخياط: ٨٧.
محمد بن أبي زيد الكُرّاني: ٧٩١ (ت).
محمد بن أبي يزيد الكيلاني: ٨٩.
محمد بن أحمد أبو مسلم الكاتب: ١٥٥٣ (ت).
محمد بن أحمد الرهوني: ٣٨٨.
محمد بن أحمد الصالحي: ١٥.
محمد بن أحمد الصيدلاني: ٦١٣ (ت).
محمد بن أحمد القاهري: ١٩٧، ١٩٤.
محمد بن أحمد بن إبراهيم البيّغ: ٢٨٤ (ت)، ٢٨٥.
محمد بن أحمد بن إبراهيم الشنبوذي: ١٢٤، ١٥٥، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٧١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٣، ٣١٤، ٣٢٢ (ت)، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٥، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٢٠، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٦٦، ٤٦٧، ٦٤١، ٧٤٧، ٨١٩، ٨٨٦، ٩٠٨، ٩٢٠، ٩٥١، ١١٩٠، ١٤٠٦، ١٥٠٢، ١٦١٨، ١٦٤٢، ١٦٧٤، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧١٤، ١٧٢٢، ١٧٦٨، ١٧٨٠.

## العَلَم وصفحات وروده

محمد بن أحمد بن الحسن الصواف: ١٢٠٥ (ت).

محمد بن أحمد بن الصائغ المعدل: ٣٢، ٤٨، ٥٢، ٥٨، ٦٠، ٦٨، ١٨٠، ١٧٤ (ت)،  
١٨١، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨،  
٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٦٦، ٢٦٧،  
٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٣٣٧، ٣٩١، ٥٦١، ٧٧٢، ٧٧٩، ١٠٤١، ١٥٦٩، ١٧٨١،  
١٧٩٠.

محمد بن أحمد بن عبدان: ٢٧٣، ١٥٥، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٨٦ (ت)، ٧٦٨،  
٧٧٩، ٨٠٣، ٨١٧، ٨٢٠، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٦، ٨٩٧، ٩٠٦، ٩١٧، ١١٥٢،  
١٢٨٣، ١٦٥٨، ١٦٨٧.

محمد بن أحمد بن علي الخياط: ٣٣٦، ٣٩٧، ٨٨٠.

محمد بن أحمد بن علي الدمشقي: ١٦٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٦، ٢٥٠،  
١٠١٤، ١٥٧١.

محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن اللبان: ٥١، ٥٦، ٥٧، ٩٥، ١٦١ (ت)، ١٧٠،  
١٧٦، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٤،  
٢٤٥، ٢٦٨، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٧،  
٣٣٣.

محمد بن أحمد بن عمر الداجوني: ١٠٥ (ت)، ١٠٦، ١٥٥، ١٥٦، ١٨٢،  
٣٦٣، ٣٧٧، ٣٣٨، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٦ (ت)، ٣٨٨، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٦٦،  
٧٢٧، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨١، ٨٠٨، ٨٦٥، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٦،  
٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٤، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٠٧، ٩١٧، ١١٤٧، ١١٥٢، ١١٦٢، ١٢٦٩،  
١٢٨١، ١٢٨٣، ١٢٨٨، ١٤٥٣، ١٤٨٣، ١٥٠٦، ١٥٢٠، ١٦١٤، ١٦١٦،  
١٦١٩، ١٦٨٣، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧١١، ١٧١٣، ١٧١٥،  
١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤٠، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٥٣، ١٧٦٥، ١٧٧٥،  
١٧٨٢.

محمد بن أحمد بن هارون الرازي: ١٥٧، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٧ (ت)، ٧٦٧، ٧٧٠،  
٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٩٥١، ٩٧٣، ٩٨٤، ١٥١٢، ١٦٧٣،

العَلَم وصفحات وروده
١٧٨٠، ١٧٢٢، ١٧٠٦.
محمد بن أحمد بن هارون شيطا: ٢٩٦.
محمد بن أحمد بن واصل: ٣٤٠ (ت)، ٦٣٦، ١٠٣٧، ١٠٩٦، ١٠٩٧.
محمد بن أحمد بن الحسن بن عمر الثقفي الكسائي: ٤٧٠ (ت)، ٤٧١.
محمد بن إسحاق المسيبي: ٦٨٣.
محمد بن إسحاق بن إبراهيم الوراق: ١٥٨، ٥٠٢، ٥٠٨ (ت)، ٧٦٧.
محمد بن إسماعيل الترمذي: ١٨٩١ (ت).
محمد بن الجهم السمرري: ١٣٩، ١٥١٣، ١٥٣٢.
محمد بن الحسن الشباني: ٩١ (ت)، ٦٥٦.
محمد بن الحسن بن زياد النقاش: ١٣، ١٥٤، ١٥٥، ٢١٤، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣١٩ (ت)، ٣٢١، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٨٧، ٣٩٠، ٤١٦، ٤١٨، ٤٣٢، ٤٣٣، ٧٦٨، ٧٧٦، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٦، ٨١٨، ٨٢١، ٨٢٦، ٨٩١، ٩٠٠، ٩٢١، ١٠١١، ١١٦٦، ١٢٦٩، ١٣٢٩، ١٥٢١، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦٣٧، ١٦٤١، ١٧٠١، ١٧٢٩، ١٧٧١، ١٧٧٥.
محمد بن الحسن بن محمد العامري: ١٧٩ (ت).
محمد بن الحسن بن مقسم العطار: ١٨٤، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٩٨، ٣٧٨، ٤١٧، ٥٩، ١١٠، ١٥٦، ١٥٧، ٣٣٧، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٤٦ (ت)، ٤٩٨، ٦٤٢، ٧٥٦، ٨٨٧، ١٠٣٩، ١٣٣٣، ١٧٠٨، ١٧١٩، ١٧٣٦، ١٧٨٠.
محمد بن الحسن بن موسى الشيرازي: ٣٧٥ (ت)، ٣٧٦، ٤٢٤، ٤٣١.
محمد بن الحسن بن هلال: ١٢٢ (ت)، ٧٦٢، ١٧٤٨.
محمد بن الحسين القلانسي: ١٣، ١٦، ٤٨، ٥٤، ٥٩، ٧٩، ١٠٠، ١٢٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٢، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨ (ت)، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢٦، ٣٢٧.

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٦، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٨، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٤٠، ٦٨٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٧٠٧، ٧٥٠، ٧٥٦، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٢٠، ٨٣١، ٨٥٤، ٨٦٤، ٨٨٠، ٨٩٣، ٨٩٧، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩١٣، ٩١٧، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٣١، ٩٣٧، ٩٥١، ٩٥٤، ٩٥٩، ٩٩٣، ٩٩٦، ١٠٠٨، ١٠٣٦، ١٠٤٣، ١٠٥٦، ١٠٩٣، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٥٠، ١١٥٢، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٧٠، ١٢٣٣، ١٢٦٩، ١٢٨٠، ١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٢٩٧، ١٣٢٩، ١٤٢٥، ١٤٢٨، ١٤٣٠، ١٤٣٥، ١٤٥٣، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥١٣، ١٥٧٠، ١٥٧٣، ١٦٠٠، ١٦٦٤، ١٧٤٢، ١٧٩٠.

محمد بن الحسين الكارزيني: ١٧٩، ١٨١، ٢١١، ٢٢١، ٢٤٠، ٢٥٤ (ت)، ٢٥٥، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١٣، ٣١٤، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٩، ٤٦٦، ٤٨١، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥١٧، ٧٢٣، ٧٤٣، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٨٠، ٧٩٧، ٩٠٢، ٩٠٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١١٤٧، ١١٥١، ١١٥٦، ١٥٠٢، ١٦٣٠، ١٦٦٨، ١٦٧٤، ١٧٦٨، ١٧٧٥، ١٧٩٧.

محمد بن الحسين المزرفي: ٢٢٦، ٣١١، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤٢٦، ٤٥٠، ٤٥٥.

محمد بن الحسين النيسابوري: ١٥.

محمد بن الصباح = محمد بن عبد العزيز: ١٥٠٤، ١٧١٨، ١٩١١ (ت).

محمد بن الفضل: ١١٦٨.

محمد بن المتوكل رويس: ٤٦، ٨٩، ١٠٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٧، ١٨٠، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٣٠٧، ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٩٢، ٤٩٦ (ت)، ٤٩٧، ٥١٢، ٦١٨، ٦٨٣، ٦٨٨، ٦٩١، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢.

## الْعَلَم وصفحات وروده

٧٨٧، ٨٣٠، ٨٧٩، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩٣، ٨٩٦، ٩٠٢، ٩٠٤، ٩١٢، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٦٤، ٩٨٣، ١٠٠٦، ١٠٦٤، ١١٤٧، ١١٥١، ١١٥٦، ١١٦٩، ١٢٧٢، ١٤٣٥، ١٤٣٧، ١٤٥٨، ١٥١٥، ١٥٩٧، ١٦١٩، ١٦٣٠، ١٦٣٦، ١٦٤١، ١٦٥٣، ١٦٦٤، ١٦٧٠، ١٦٧٢، ١٦٧٧، ١٦٨٤، ١٧٠٤، ١٧١٧، ١٧١٩، ١٧٢١، ١٧٣٤، ١٧٣٦، ١٧٤٦، ١٧٥٧، ١٧٦١، ١٧٦٣، ١٧٦٥، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨٥، ١٧٩٩.

محمد بن المنذر: ١٦٤٩.

محمد بن جعفر الجربي = ١٧٤٤.

محمد بن جعفر الخزاعي: ٥٥، ١٠٧ (ت)، ٢٣٨، ٢٧٨، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٠٢، ٤١٠، ٤٢٣، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٨٢، ٤٨٨، ٥٠٣، ٥٠٤، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٤، ٦٢٦، ٦٣١، ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٦٢، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٢٣، ٧٢٧، ٧٢٩، ٧٣٢، ٧٣٥، ٧٤٣، ٨٠٠، ٨٣٤، ٨٤٠، ٨٤٨، ٨٥٢، ٨٨٢، ٨٩١، ٨٩٣، ١٢٩٩، ١٦٤٩، ١٧٣٦.

محمد بن جعفر المقرئ الجرجاني: ٨١٢.

محمد بن جعفر بن محمد التميمي: ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٣ (ت).

محمد بن حاتم المؤدب: ٥٢٢.

محمد بن حيّان: ٨١٢ (ت).

محمد بن خازم أبو معاوية الضرير: ٥٥٥ (ت).

محمد بن سعدان النحوي: ١٢٤، ٣٠١، ٣٤٠، ٥٥٥ (ت)، ٦٢٤، ٧١٥، ٧٢٥، ٨٤٨، ٩١٧، ٩٨٤، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٢٠٦، ١٢٧٣، ١٢٩١، ١٤٥٨، ١٧٣٢.

محمد بن سعيد البزاز: ١٠٥٣ (ت)، ١٩١٢ (ت).

محمد بن سفيان القيرواني: ١٢، ١٨١ (ت)، ١٩٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٣، ٣٨٨، ٣٣٠، ٣٧٤، ٤٣٣، ٤٥٣، ٦٦٢، ٦٦٥، ٦٩٥، ٧٧٦، ٧٩٩، ٨٠٣، ٨١١، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٥٤، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٩، ٩١٢، ٩١٧، ٩٢٤، ٩٣٢، ٩٤٠، ١٠٠٨، ١٠٢٨، ١٠٣٧، ١٠٤٨، ١٠٩٤، ١٠٩٦، ١١٦٣، ١١٦٧.

العَلَم وصفحات وروده
١١٧١، ١٣١٩، ١٣٢٩، ١٣٥٢، ١٣٥٥، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٦٨، ١٤٥٨، ١٥١٨، ١٦٦٠، ١٦٨٧، ١٧٣٣، ١٧٥٢، ١٧٧١.
محمد بن سليمان: ١٩٦.
محمد بن سباعه: ١٢٠٦ (ت).
محمد بن سيرين: ٢٧ (ت)، ٣١، ١٣٧، ٦٣٦، ٦٤١، ٦٤٩، ٦٥١، ٦٥٦.
محمد بن شعاع: ٩٠٤، ٩٤١.
محمد بن شريح الإشبيلي: ١٢، ١٠١، ١٨٤ (ت)، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦١، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٤، ٣٢٥، ٣٣٩، ٣٥٨، ٣٩١، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٥٠، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٦٣، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٩٦، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨١٥، ٨٣٤، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٤، ٨٤٩، ٨٥١، ٨٥٥، ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٩، ٩١٣، ٩١٧، ٩٢٥، ٩٣٢، ٩٤٠، ٩٦٨، ١٠٠٨، ١٠٢٨، ١٠٤٣، ١٠٤٧، ١٠٥٨، ١٠٨٨، ١٠٩٧، ١١٣٥، ١١٦٣، ١١٦٧، ١١٧٠، ١٣٠٧، ١٣١٩، ١٣٢٩، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٣٦٨، ١٣٧٧، ١٣٨٣، ١٣٩١، ١٣٩٧، ١٤١٢، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٦٣٢، ١٦٤٥، ١٦٨٧، ١٦٩٠، ١٧٥٢، ١٧٧١.
محمد بن عبد الحكيم الرملي: ١٥٥٩ (ت)، ١٧٧٥، ١٧٩٢.
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: ٣٠١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٦٠.
محمد بن عبد الرحمن بن الحكم: ١٠٧.
محمد بن عبد الرحمن بن خالد قنبل: ١٥٣، ١٥٥، ٢١٠، ٢١٧، ٢٢١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨ (ت)، ٣٥٥، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٨٣، ٦٨٤، ٧١٩، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨٨٣، ٨٨٦، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٢٠، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٣٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٧١، ٩٧٦، ١١٦٥، ١١٦٧، ١١٧٢، ١٢٨٢، ١٥٠٤، ١٥٢١، ١٥٦١، ١٥٦٩، ١٦١٣، ١٦٢٥، ١٦٣٠، ١٦٤١، ١٦٦٥، ١٦٨١، ١٧٥٢، ١٧٥٨، ١٧٦٠، ١٧٦٦، ١٧٨٣، ١٧٩٥.

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الصائغ: ٥٨، ٥٩، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٨٥ (ت).

محمد بن عبد الرحمن بن محمد المدني: ٨٧.

محمد بن عبد الرحمن بن محيصن: ٣٢ (ت)، ٢٣٣، ٣٠١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٥٤٥، ٦٩٣، ٨١٨، ٩٩٩، ١٠٢٤، ١٥٧٢، ١٦٠٤.

محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني: ١٥٤، ٢١١، ٢١٧، ٢٨٨ (ت)، ٢٩٧، ٣١٦، ٨٠١، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٠، ٨١٦، ٨٢٤، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٩٣، ٩١٢، ٩١٦، ٩٢٣، ٩٣٨، ٩٥٠، ٩٥٧، ١٢٧٢، ١٢٨٦، ١٢٩٢، ١٦١٣، ١٧١٢، ١٧٢٩، ١٧٥٨، ١٧٧٣.

محمد بن عبد الله الحاكم: ٩، ١٤، ٣٥٩ (ت)، ٦٤٢.

محمد بن عبد الله القصير: ١٤١.

محمد بن عبد الله المكي = أبو يحيى محمد بن أبي عبد الرحمن بن عبد الله بن يزيد المكي: ٢٨٩ (ت)، ٢٩١.

محمد بن عبد الله الهرواني: ٢٠٤٨ (ت).

محمد بن عبد الله الهندي: ٤٧.

محمد بن عبد الله بن أشته: ١٢٧ (ت)، ٣٩٣، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥٠٧، ٧٦٤، ٧٨٣، ٨٠٨، ٨٩٠، ٨٩١، ٩٢٧، ١٦٥٣.

محمد بن عبد الله بن الحسن بن سعيد الرازي: ٤٧١ (ت).

محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري: ٥٢١ (ت)، ٥٢٢.

محمد بن عبد الله بن المرزبان الأصبهاني: ٤٦٩ (ت)، ٤٧٠، ٨٢٢.

محمد بن عبد الله بن بسطام: ٦٢٩ (ت).

محمد بن عبد الله بن شاكر الصيرفي الرملي: ٤٧١ (ت).

محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي عمر الطوسي: ١٥٨، ٢٣١، ٣٢٦، ٣٢٧ (ت)، ٣٣٥، ٤٣٧، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٨ (ت)، ٥٠٩.



العَلَم وصفحات وروده
٦٨٦، ٧٠٧، ٧٢٣، ٧٤٠.
محمد بن عبد الملك بن خيرون: ١٥، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٨٤، ٣٠٦، ٣٢٧، ٣٤٢، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٥٢، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٦٨٨، ٧٥٥، ٧٧٥، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٠٩، ١٠٠٣، ١٣٦٩.
محمد بن عبد النصير بن الشواء: ١٧٠ (ت)، ١٧١، ١٨٣، ١٩٦، ٢١٠.
محمد بن عبد الواحد بن رزمة: ٥٥٥ (ت).
محمد بن عثمان القومساني: ٣٦١.
محمد بن عثمان بن خالد: ٢٠١، ٨١٩، ١٥٥٨ (ت)، ١٥٩٤.
محمد بن علي الصايغ: ٧٩١ (ت).
محمد بن علي بن منصور: ٤١١ (ت)، ٤١٣.
محمد بن علي بن يعقوب: ٥٥، ١٣١، ٣٠٨ (ت)، ٣٣٥، ٤١٢، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٠، ٥٠٥، ٦٨٨، ٧٠٠، ٧١٥، ٧٣٧، ٧٤٠، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٦٠، ١٠١٤، ١٧٣٦، ١٧٦٥.
محمد بن علي بن يوسف الخياط: ٢٥٧ (ت)، ٢٥٨، ٢٦٥، ٤٠٠، ٤١١، ٤١٣، ٤٢١، ٤٥٠، ٤٥٧، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٧٨٣، ١٦١٨.
محمد بن عمر بن الحسين الرازي: ٣٤٧.
محمد بن عمر بن خيرون: ٨٧٣ (ت).
محمد بن عمر بن عون الواسطي: ٣٩٣، ٣٩٤ (ت)، ٣٩٨، ٧٦٤، ١٢٣٤، ١٥٩٤، ١٦٣٤، ١٦٤٩، ١٧٠٤، ١٧١١، ١٧٤٤.
محمد بن عيسى الترمذي: ٦٧، ٣٥٣ (ت)، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٧، ٥١٦، ٥١٧، ٥٢٢، ٥٥١، ٥٨٨، ٦٢٦، ٦٣٦، ٦٣٩.
محمد بن عيسى بن خلاد الأصفهاني: ٣٠١، ١١٥٨، ١١٦٦.

## العَلَم وصفحات وروده

محمد بن غالب: ٦٥٥، ٧٤٤.

محمد بن فضيل: ٥١٩ (ت).

محمد بن كثير بن أبي عطاء: ٥١٤ (ت)، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨.

محمد بن كعب القرظي: ٥٥٢ (ت).

محمد بن لاحق التميمي: ٦٤٥ (ت).

محمد بن مؤمن: ٦٨، ٢٦١، ٦٥٩، ٩١٣، ١٤٥٣، ١٥٧١، ١٥٧٤، ١٦٥٩.

محمد بن محمد أبو الفتح الطائي: ٣٤٦.

محمد بن محمد الهروي: ٩.

محمد بن محمد بن إبراهيم القرشي الجزري: ٧٩.

محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي: ٥٣ (ت).

محمد بن محمد بن عبد الله الأصبهاني: ٤٩٦.

محمد بن محمد بن عمر الأنصاري البليسي: ٧٣، ٢٧٠، ١٧٨.

محمد بن محمد بن عمر: ٨٨.

محمد بن محمد بن محمد النسائي: ٧٧، ٨٥، ١٩٥، ٦٢٧.

محمد بن محمد بن نصر الله الشهير بابن النحاس: ٧٣، ١٨٨، ٢٣٦.

محمد بن محمود السيواسي: ٧٦، ٣١٦، ٣١٩، ٢٤٣ (ت).

محمد بن موسى بن سليمان الزينبي: ٤٩، ١٨٠، ٢٠٢، ٥٢٠، ٦٤٠، ٦٤١، ٩٦٥،

١١٦٧، ١١٧٢، ١٥٥٠، ١٦٣٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٧١٨، ١٧٠٥.

محمد بن موسى بن عبد الرحمن الصوري: ١٥٥، ١٥٦، ١٨٢، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١،

٣٨٨ (ت)، ٤١٤، ٤١٨، ٧٦٩، ٧٧٦، ٨٨١، ٨٨٨، ٨٨٩، ٩٠٠، ١١٤٧،

١١٥٠، ١١٥٤، ١٢٦٩، ١٢٧٢، ١٢٨١، ١٤٥٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٦١٦،

١٦١٧، ١٦٣١، ١٦٨٣، ١٧٠٢، ١٧٤٢، ١٧٧٥، ١٧٨٨، ١٧٩٢.

محمد بن موسى بن عمران المقدسي: ٨٨.

العَلَم وصفحات وروده
محمد بن نزار بن القاسم التكريتي: ٤٨٧(ت)، ٤٨٩.
محمد بن ياسين الحلبي: ٤٣٢(ت)، ٤٣٩، ٤٦٦.
محمد بن يحيى الخنيسي: ٦٨٤(ت)، ١١٦٨.
محمد بن يحيى المروزي: ٥٥٥(ت).
محمد بن يحيى بن بكر الصعيدي: ١٥٦، ٣٢٠.
محمد بن يزيد الإسكندري: ١٢٧٧.
محمد بن يعقوب بن يزيد بن إسحاق القرشي الغزالي: ١٤٥٩(ت).
محمد بن يونس: ١١٥٥(ت).
محمد تميم الزعبي: ٢٨٦، ٤٠٠.
محمد علي النجار: ٣٧٨.
محمد مطيع الحافظ: ٩٩، ١٠٤.
محمود بن إسماعيل الصيرفي: ٧٩١(ت).
محمود بن المثنى بن المغيرة: ٦٢٩(ت).
المختار بن بونة الجكني: ١١٩.
المختار بن فلفل: ٥١٩(ت)، ٥٢٠.
مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب: ٣٨٣.
المخزومي = غانم بن وليد بن عمر: ١٩١(ت).
المدلجي = أبو العباس الحسن بن شعجاع بن محمد بن سيدهم: ١٨٤(ت)، ١٩٨، ٢٤٠.
المدني = نافع المدني = نافع بن عبد الرحمن بن الليثي.
مدين بن شعيب الصوفي: ٧٠٩(ت)، ٧١٠، ٧٢٢، ٧٢٦، ٧٢٨، ٧٣٢، ٧٣٤، ٧٣٧، ١٦٣١.

العَلَم وصفحات وروده
المراغبي = ٢٤٥:، ٢٨٠.
المرغيناني = علي بن بكر بن عبد الجليل: ٣٧٣.
المرندي = إبراهيم بن علي القواس: ٢٣١.
المريوطي = أبو محمد عبد النصير بن علي: ١٦٨ (ت)، ١٧٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٤٢، ٢٥٠، ٣٣٣.
المسافر بن الطيب بن عباد البصري: ٤٨٧ (ت)، ٤٨٨، ٤٨٩.
مسدد بن مسرهد بن مسربل: ٥٢١ (ت).
مسروق بن الأجدع: ٢٩ (ت)، ٤٤٢.
مسعود بن يزيد الكندي: ٧٩١ (ت).
مسلم بن الحجاج القشيري: ٣٥٧ (ت)، ١٠، ٢٠، ٦٧، ١٢٣، ٢٩٣، ٥١٩.
مسلم بن جندب: ٢٨ (ت)، ١٤١، ٢٩٢، ٥٤٧.
مسلم بن عبيد الله بن محمد: ٧٧٤، ١٦٥٩.
مسلم بن عيسى: ١٤٠.
مسلم بن يسار: ٦٤١.
مسلمة بن عبد الله الفهري: ٦٩٣ (ت).
مسلمة بن مخلد: ٥٢٤ (ت).
مسلمة-مسلم-بن محارب السدوسي: ٦٩٣ (ت)، ١٦٠٤.
المسيب علس: ١٧٧.
المسيبي = إسحاق المسيبي = إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن.
مسيلمة بن حبيب بن ثامة: ٢٣ (ت).
المصاحفي = أبو الفرج عبيد الله بن عمر بن محمد: ٣٤٣ (ت)، ٣٤٤، ٤٠١، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٥٢، ٤٥٨، ٤٥٩، ١٠١٣.

العَلَم وصفحات وروده
مصطفى أحمد النحاس: ١٠٢.
مضر بن خالد الضبي: ١٧٧١ (ت).
مضر بن محمد: ١٥٢١، ١٧٨٨.
المطوّعي = أبو العباس المطوعي = الحسن المطوعي = الحسن بن سعيد المطوعي.
المظرف بن الحسين أبو منصور الأرجاني: ٣٥٠.
معاذ بن الحارث (معاذ القارئ): ٢٨ (ت)، ٣١، ٧١٠.
معاذ بن جبل: ٢٣ (ت)، ٧٠، ٦٢٦، ٦٣٦، ٦٣٧.
المعافي بن زكريا الجريري: ٣٣٤.
معاوية بن أبي سفيان: ٢٢ (ت).
معتمر بن سليمان بن طرخان: ٥٢٢ (ت).
المعدل: محمد بن يعقوب بن الحجاج: ١٢٥، ٣٠١، ٣٠٩، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٥ (ت)، ٤٨٥، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٨ (ت).
المعدّل = أحمد بن حرب بن غيلان: ١٢٥ (ت)، ٩٤١.
المعدّل = الشريف موسى = موسى بن الحسن المعدل.
المعري: ٣٨١، ٩٥.
المعزّ لدين الله الفاطمي: ١٨١.
معقل بن يسار - <small>رحمته الله</small> -: ٦٣٩ (ت).
المعلّى بن عيسى الناقط: ١٣٩، ٤٩٥ (ت).
مُعَمَّر بن سليمان النخعي: ٥١٧.
المغازلي = محمد بن جعفر: ٣١٤، ٤٧٠ (ت)، ٤٧٣، ٤٩١، ٩٧٣، ١٥١٢، ١٦٢١.
المغيرة بن سلمة: ١٧٣٥.

العَلَم وصفحات وروده
المفسر = هبة الله المفسر = أبو القاسم المفسر = أبو القاسم هبة الله بن سلامة بن نصر الضرير = هبة الله بن سلامة المفسر.
المفضّل الضبي = المفضل بن محمد بن علي: ٥٠٦ (ت)، ١٦٥٠
مقري أبي قره = أبو القاسم عبيد الله بن إبراهيم بن محمد: ٣٢٧، ٣٣٥، ٧٣٤
مكحول = : ١٣
مكي بن أبي طالب القيسي: ١٢، ٣٥، ٤٩، ٥٢، ٦٢، ١٠٧، ١١٣، ١٢٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٧١، ١٧٥، ١٩٣ (ت)، ١٩٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٧٦، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٩٠، ٢٩٥، ٣٠١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٤٥، ٣٧٤، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٣٣، ٤٥٣، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٨٠، ٦٠٦، ٦١٧، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٩، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٧٨٨، ٧٩٦، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨١٥، ٨١٨، ٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥١، ٨٥٤، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٨٤، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٩١٣، ٩١٧، ٩٢٢، ٩٢٥، ٩٣٢، ٩٤٠، ٩٥٦، ١٠٠٣، ١٠٠٧، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٣٩، ١٠٤٣، ١٠٤٧، ١٠٥٨، ١٠٨٠، ١٠٩٧، ١١٣٥، ١١٦٣، ١١٦٧، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٨٥، ١٣٠٧، ١٣١٩، ١٣٢٩، ١٣٣١، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٣٦٤، ١٣٦٨، ١٣٧٨، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٤٠٥، ١٤٠٧، ١٤١٢، ١٤٥٨، ١٦٩٠، ١٧٣٣، ١٧٥٢
مكي = أبو محمد مكي = مكي بن أبي طالب القيسي.
الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل: ٩٦، ٩٧
الملك الصالح إسماعيل بن أبي بكر بن أيوب: ٩٤
الملك العادل أبو بكر بن أيوب: ٩٥.
الملنجي = أبو عبد الله أحمد بن محمد بن الحسين بن يزدة: ٤٠٥ (ت)، ٤٠٦، ٤١٠
الملنجي = المليحي = عبد المجيد بن عبد القوي: ٨٩٠ (ت)
المليحي = عبد الواحد المليحي: ٢٣٩، ٣٤٦
المنتجب ابن أبي العز بن رشيد الهمداني: ١٧٥
المنخل: ٦٩٤

العَلَم وصفحات وروده
المنذري = عبد العظيم: ٩٧، ١٧٩، ٢٣٠
منصور بن أحمد القُهْنْدُزِي: ٢٥٤ (ت)، ٢٧١، ٢٨٢، ٣٣٣، ٣٥٠، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٨٥، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٢
المنقي = أبو بكر أحمد بن حماد الثقفي (صاحب المِشْطاح).
المنهال بن عمرو: ٤٤٣
المهدوي = أبو العباس المهدوي = أحمد بن عمار المهدوي.
مهدي بن ميمون المَعُولِي: ١٢١، ٤٩٣ (ت)، ٤٩٥
المهدي = : ٩٥
مواس بن سهل المعافري: ٢٩٠ (ت)، ١٣٦٤
موسى بن إسحاق القاضي: ٦٨٢
موسى بن الحسن المعدل: ٥٩، ٦٦، ١٥٥، ١٥٨، ١٧٢، ٢٠٩ (ت)، ٢١٢، ٢٦٥، ٢٨٨، ٣٤٦، ٦٩٩
موسى بن جمهور التنيسي: ١٥٥، ٣٤٩، ٣٥١، ٣٥٧ (ت)، ١٦٣١، ١٧١٣
موسى بن حزام: ١٧٩٠ (ت)، ١٧٩١
موسى بن عبد الرحمن البزاز: ٤٧١ (ت)
موسى بن عبيد الله الخاقاني: ٤٩٦، ٧٩٥ (ت)، ١٣٣٣، ١٣٣٧، ١٣٥٢، ١٤٢١، ١٥٧٢
موسى بن عُبَيْدَةَ الرَّبْدِي: ١٠٢٤ (ت)
الموفق = ابن قدامة = عبد الله بن أحمد: ١٤، ٢٢٦، ٣٧٢ (ت)، ٣٩٣
ميمونة = ميمونة بنت أبي جعفر يزيد بن القعقاع: ١٧٢٢ (ت)
النابغة الجعدي: ٣١٥
النابغة: ١٥٣

الْعَلَم وصفحات وروده

ناصر الدين نصر الله بن أبي بكر محمد البابي: ٩٥.

نافع بن عبد الرحمن بن الليثي: ٦، ٣٢، ٥١، ٥٧، ٦١، ٦٨، ٨٧، ١٠٧، ١١١، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٤١، ١٤٥، ١٤٤، ١٥٣، ١٧٩، ١٨٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣ (ت)، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٣٩، ٣٩٢، ٤٦٠، ٤٧٥، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٨٧، ٥٩١، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٩١، ٧١٩، ٧٦٢، ٧٦٤، ٧٧٥، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨١٤، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٦٥، ٨٦٩، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٩٦، ٨٩٩، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٢، ٩١٧، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٥٥، ٩٥٧، ٩٦٣، ٩٧١، ٩٨٣، ٩٩٢، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١١٤٦، ١١٧١، ١١٩٠، ١٢٨٨، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٣٠٣، ١٣٣٤، ١٣٦٧، ١٤٢٠، ١٤٢٩، ١٤٨٤، ١٥٠١، ١٥٠٥، ١٥١٢، ١٥١٥، ١٥٢١، ١٥٣٠، ١٥٦٠، ١٥٧٠، ١٥٩٣، ١٦١٥، ١٦١٨، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٤٥، ١٦٥٣، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٦٠، ١٦٧٧، ١٦٨١، ١٦٨٣، ١٦٨٦، ١٦٩٨، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٩، ١٧١٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٤٢، ١٧٣٤، ١٧٣٦، ١٧٤١، ١٧٤٦، ١٧٥٨، ١٧٦٨، ١٧٧٢، ١٧٧٤، ١٧٩٢.

الناقد = عبد العزيز بن أحمد بن مسعود: ٢٣٣ (ت)

الناقد = محمد بن يوسف الناقد: ٤٣٤٠ (ت)

نجم الدين عيسى بن شاه أرمن السيوفي الرومي: ٢٢٢

نجم الدين = ابن مؤمن = محمد بن مؤمن.

النجم محمد بن الغزي: ٣٩٩

النحاس = ٢١٨، ٣٢٥، ٣٥٥

النحاس = إسماعيل بن عمرو = إسماعيل النحاس = إسماعيل بن عبد الله بن عمرو النحاس.

النحاس = : أبو القاسم عبد الله بن الحسن النحاس: ٣٩٧ (ت)، ٣٩٨

النحوي = الطبري النحوي = أبو حفص النحوي = عمر بن علي الطبري النحوي.



العَلَم وصفحات وروده
النخاس = عبد الله بن الحسن بن سليمان: ١٥٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٧، (ت) ٦٨٨، ٧٥٥، ٧٥٧، ٧٥٩، ٨٨٧، ٩٠٢، ٩٢٦، ١٠١٤، ١٥١٥، ١٦٧٢، ١٦٨٤، ١٧٢١، ١٧٣٦، ١٧٦٥، ١٧٦٨
النسائي = أحمد بن شعيب: ٦١، ٣٥٥ (ت)، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٩٠، ٥١٩، ٥٥١، ٦٢٦، ٦٣٧، ٦٤٣، ١٢٨٩
نصر بن الطبر: ٣٤٨
نصر بن عاصم: ٣١ (ت)، ١٣٩، ٣٥٢، ٣٥٣، ٤٩٥
نصر بن عبد العزيز الشيرازي الفارسي: ٢٠١، ٢٠٢، ٢٥٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٧، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٥٠، ٤٥٧، ٤٦٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٥٨، ٧١٥، ٧٧١، ٧٧٣، ٧٨٢، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٦، ٨٢٦، ٩٠٦، ٩٣١، ٩٦١، ١١٥٠، ١٤٢٨، ١٦١٨، ١٧٨٨
نُصير بن محمد: ٦١٠، ١٤١٩، ١٤٣١
نظيف = نظيف بن عبد الله الحلبي: ٩٦٤ (ت)
النعمان بن بشير: ١٣ (ت)
النعمي = عبد القادر بن محمد بن عمر: ٩٥
النَّفْزِي = أبو عبد الله محمد بن أبي العاص: ٢٥٥، ١٩١ (ت)، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧٤، ٣٢٥، ٣٣٠
نقطويه = أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة: ٣٩٤، ٣٩٥ (ت)، ٧٨١، ١٧١١، ١٧٣٧، ١٧٨٤
النقار = الحسن بن داود: ٦١٧ (ت)، ٨٥٧
النقاش = أبو بكر النقاش = محمد بن الحسن بن زياد النقاش.
نهر بن زيد القضاعي: ٣٣١
النهرواني = ١٧٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٧٩، ٢٦٨ (ت)، ٢٧٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٤١٦، ٧٧٠، ٧٧١، ٩١٦، ٩٣٧، ٩٨٤، ٩٩٢

العَلَم وصفحات وروده
النهري = أبو غالب أحمد بن عبيد الله بن محمد: ٣٣١(ت)
نہسل بن دارم: ٤٠٨
نہسل بن عدي: ٤٠٨
نہسل أبي عبد الرحمن القرشي: ٧(ت)، ٨، ٩
نہيك بن سنان السلمي: ٥٤٨.
النَّوْجَابَاذِي = محمد بن أحمد: ٤٨٣(ت)، ٥٠٤
نور الدين محمود بن زنكي: ٩٦، ١٥٨، ١٠٧٩
النووي = يحيى بن شرف: ٦٤، ٨٧، ١٢٦، ٣٠٧(ت)، ٣٥٢، ٣٧١، ٣٧٦، ٦٤٧، ٨٤٧، ٦٥٧
النويري = محمد بن محمد: ٨، ١١، ١٨، ٨٨، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٨، ٢٠٠
هارون الأعور = هارون بن موسى العتكي: ١٢٢(ت)، ١٣٨، ٤٩٥
هارون بن حاتم: ١٦٩٠، ١٧٩٤
الهاشمي = سليمان بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس
الهباري = الشريف أبو نصر = أبو نصر الهاشمي = أحمد بن علي بن محمد الهاشمي.
هبة الله أبو الفوارس: ٢١٤
هبة الله بن الحصين الحنبلي = ٣٣٦، ٣٨٦، ٥١٨(ت)، ١٦٣٦
هبة الله بن جعفر: ١٥٦، ١٥٧، ٢٧٣، ٢٨٧، ٣٠٠، ٤٢٠، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٧(ت)، ٤٨٩، ٤٩٠، ٦٨٦، ٦٨٧، ٧٦٧، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٤٣٧، ١٦٥٣، ١٦٥٨، ١٧٣٩، ١٧٥٨، ١٧٦٨، ١٧٩٧
هبة الله بن سلامة المفسر: ٣٦٥(ت)، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٧، ٨٨٨، ٩١٦، ٩٣٩، ٩٥٣، ٩٦٠، ٩٧٣، ١١٦٢، ١٥١٢، ١٦٦٢، ١٦٦٨، ١٦٨٦، ١٦٩٩، ١٧٤٣، ١٧٧٨، ١٧٩٠

العَلَم وصفحات وروده
هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي: ٢٤٤(ت)، ٣٢٢
هيرة = هيرة بن محمد التمار: ١٧٤، ٢٤٧، ٥١٢، ٦٣٩، ٦٤١، ١٦٣٢، ١٧٠٢، ١٧٦٣، ١٧٦٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠
هشام بن حكيم بن حزام: ٦٦(ت)، ٧٠، ٧٩، ٨١
هشام بن عمار: ٨٧، ١٢٦، ١٥٤، ١٥٥، ١٧٩، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٨٢، ٤١٩، ٢٩٦، ٣٦٨(ت)، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٦، ٣٨٨، ٧٦٢، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٧٠، ٧٧٢، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٦، ٨٣٠، ٨٥٨، ٨٦٠، ٨٦٢، ٨٦٤، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٦، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٤، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٧، ٩٣٥، ١٠٢٦، ١٠٨٩، ١١٤٦، ١١٤٩، ١١٥٢، ١١٥٩، ١١٦٢، ١١٧١، ١٢٦٩، ١٢٨١، ١٢٨٤، ١٢٩٥، ١٣٦٧، ١٤٥٣، ١٥٠٥، ١٥٢١، ١٦١٤، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٣٠، ١٦٤٧، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٧١١، ١٧١٥، ١٧١٨، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤٣، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٩، ١٧٥٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٧٦، ١٧٧٨، ١٧٨٢
هشام = أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة الدمشقي = هشام بن عمار.
هلال بن أبي أميمونة: ٥١٦(ت)
الهمداني = : ٢٤٥
هناد بن إبراهيم النسفي: ٦٢٨(ت)
هند بنت النعمان: ٦٩٤
الهيثمي = : ٧٧
وأي السَّمال = قَعنب بن هلال: ٥٥(ت)

العَلَم وصفحات وروده
الوادي آشي = أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد: ١٦٨ (ت)
الوادي آشي = أبو محمد: ٢٤٦ (ت)
الواسطي = أبو العباس أحمد بن محمد بن المحروق: ١٧٧ (ت)
الواعظ = بكر بن شاذان = أبو القاسم بكر بن شاذان القزاز القطان = بكر بن شاذان.
الواقدي = : ٣٦.
الوجيه الواسطي = أبو محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي = عبد الله بن عبد المؤمن.
وراق خلف = أحمد بن إبراهيم: ٣٢٤ (ت)، ٣٣٦
الوراق = منصور بن محمد: ٤٦٥، ١٧٠٨
ورش = عثمان بن سعيد القبطي.
الوزان = القاسم الوزان = القاسم بن يزيد بن كليب الأشجعي
وكيع بن الجراح: ٩١، ١٢٠٥ (ت)
الوكيعي = أحمد بن عمر بن حفص: ١٢٣٣ (ت)، ١٦٤٩
الولي = أحمد بن عبد الرحمن البخترى العجلي الولي.
الوليد بن حسان: ١٧٠٢
الوليد بن عبد الملك: ٩٤
الوليد بن مَزِيد: ٥١٨ (ت)
الوليد بن مسلم: ٥٧، ٥١٧ (ت)، ١٧٥٣، ١٧٩٩
ياقوت الحموي: ٣٠٥
يحصب بن دهمان: ٣٨٢

العَلَم وصفحات وروده
يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني: ٣٦٦(ت)
يحيى بن أبي كثير: ٥١٥(ت)، ٥١٧
يحيى بن آدم بن سليمان الصلحي: ١٥٦، ٢٧٤، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤١٧، ٥٠٧، ٥١٧، ٧٧٥، ٧٨١، ٨٩١، ١٢٢٩، ١٦١٣، ١٦٢٦، ١٦٤٩، ١٦٧٤، ١٦٩٠، ١٧٣٧، ١٧٤٤، ١٧٨٤، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٩
يحيى بن المبارك اليزيدي: ٥٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٤، ٢٣٣، ٢٤٧، ٢٧٣، ٢٧٨، ٣٠١، ٣٥١، ٣٥٤(ت)، ٦٩٦، ٧٠٠، ٧١٠، ٧١١، ٧١٣، ٧١٥، ٧١٧، ٧٢٢، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٣٠، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٧، ٧٦٤، ٨١٤، ٨١٥، ٩٠٤، ٩١٧، ٩٣٢، ٩٤٠، ٩٤٤، ٩٦٦، ١٢٧٣، ١٢٩٠، ١٢٩٣، ١٢٩٨، ١٤٥٨، ١٤٧٤، ١٦٠٣، ١٧١٣، ١٧٣١، ١٧٣٢
يحيى بن الوليد بن أبان: ١١١٨، ١١٢٥، ١١٢٩، ١٦٣١
يحيى بن سعد بن مفلح: ٢٠٤(ت)، ٤١٠
يحيى بن عبد الملك: ٤٤٥
يحيى بن محمد بن قيس الأنصاري: ١٢١، ١٥٦، ٢٤٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤١٨(ت)، ٧٧٥، ١١٦٧، ١٢٨٤، ١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٥٦٨، ١٦١٣، ١٦٢٦، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٧٤، ١٦٨٢، ١٦٩٠، ١٧١١، ١٧٣٧، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٣، ١٧٩٩
يحيى بن وثاب الأسدي: ٣٣(ت)، ١٣٦، ٤٤٢، ١٧٦٢
يزيد بن القعقاع أبو جعفر: ٦، ٣٢، ٥١، ٨٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٩، ١٩١، ١٩٣، ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٩٢، ٣٠١، ٣٢٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٢، ٣٧١، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٧٤(ت)، ٤٧٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٨٦، ٦٢٠، ٦٤١، ٦٥٩، ٦٧٢، ٦٩١، ٧٢٠، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٧، ٧٧٠، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٢٢، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٧٩، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٤، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٨، ٩١١، ٩١٢، ٩١٦، ٩١٧

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٧، ٩٣١، ٩٣٧، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٣، ٩٥٧، ٩٦٣، ٩٧١، ٩٧٣،  
 ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٩٢، ١٠٠٢، ١٠١٦، ١٠٦٥، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٦٩، ١١٧١،  
 ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٣٣٤، ١٣٦٧، ١٤٠٦، ١٤٢٠، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٥٠١،  
 ١٥٠٥، ١٥١٢، ١٥١٥، ١٥٦٠، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٦١٠، ١٦١٤،  
 ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٦، ١٦٤١،  
 ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥٤، ١٦٦٠، ١٦٦٤، ١٦٦٦،  
 ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٩، ١٦٩٨،  
 ١٦٩٩، ١٧٠١، ١٧٠٤، ١٧٠٦، ١٧١٣، ١٧١٥، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢٣،  
 ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٦، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٦،  
 ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦١، ١٧٦٨، ١٧٧٠،  
 ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢،  
 ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٩٥، ١٧٩٦،

يزيد بن رومان: ٢٩٢(ت)، ٣٥١، ٣٥٢، ٥٤٧

يزيد بن قطيب: ١٨٢٤(ت).

اليزيدي = ابن المبارك اليزيدي = أبو محمد اليزيدي = يحيى بن المبارك اليزيدي.

اليسر بن عبد الله الغرناطي: ١٨٦(ت)، ٢٣٤، ٢٤٦، ٥٥٤

يعقوب بن إسحاق الحضرمي: ٦، ٣٣، ٤٦، ٥٨، ٨٧، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨،  
 ١١٩، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٨٠، ١٨٣،  
 ٢٢٧، ٢٤٠، ٢٧٩، ٢٨٧، ٢٨٩، ٣٠١، ٣٧١، ٣٨٧، ٤١٨، ٤٤٤، ٤٧٩، ٤٩٢،  
 ٤٩٣، ٤٩٥(ت)، ٥١٢، ٥٨٧، ٥٩١، ٦٢٦، ٦٢٩، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٨٣،  
 ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٣، ٧١٩، ٧٥٥، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٧، ٧٧٢، ٧٧٥،  
 ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٩٠، ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨١٣، ٨١٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٢٨،  
 ٨٣٠، ٨٨٧، ٨٨٨، ٩٠٣، ٩٦٤، ٩٧١، ٩٨٤، ١٠٦٤، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٦٧،  
 ١٢٧٢، ١٢٩٥، ١٣٦٧، ١٣٧٩، ١٤١٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦،  
 ١٤٣٥، ١٤٥١، ١٥١٥، ١٥٧٤، ١٥٩٣، ١٥٩٥، ١٥٩٨، ١٦١١، ١٦١٥،  
 ١٦١٨، ١٦٢١، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٣٠، ١٦٣٥، ١٦٤٣، ١٦٤٧، ١٦٤٩،

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٦٠، ١٦٦٣، ١٦٦٥، ١٦٦٩،  
 ١٦٧٤، ١٦٧٧، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٥، ١٦٨٧،  
 ١٦٩١، ١٦٩٣، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١٥، ١٧١٦،  
 ١٧١٧، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٦،  
 ١٧٣٧، ١٧٤٠، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩،  
 ١٧٦٠، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٨١، ١٧٨٣،  
 ١٧٨٤، ١٧٩٢، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٩

يعقوب بن جعفر بن أبي كثير: ٤٧٥، ٣٩٥(ت)

يعلى بن حكيم الثقفي: ٩٤

يعلى بن مملك: ٥٥٠(ت)

اليقطيني = محمد بن أحمد أبو بكر: ٩٦٥(ت)، ١٥٥٠

اليمني = : ١٤٠

يوسف بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي: ٦٢٨(ت)

يوسف بن علي بن جبارة: ٩، ١٥، ٥٥، ٦٤، ٧٤، ٧٥، ١٠٨، ١١٤، ١٧٩، ١٨٢،  
 ٢٠٨(ت)، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٥٣، ٢٧١، ٢٧٥،  
 ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣،  
 ٤١٤، ٤١٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٣،  
 ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٢،  
 ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩،  
 ٤١٠، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨،  
 ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩١، ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٠٤،  
 ٥٢٦، ٥٤٥، ٦٢١، ٦٣٦، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٥، ٦٤٩، ٦٦٢، ٦٨٣، ٦٨٨، ٦٨٩،  
 ٦٩٠، ٦٩٨، ٧٠١، ٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٦، ٧٧٢، ٧٧٩، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٩، ٧٩٩،  
 ٨٠١، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨٣١، ٨٣٤، ٨٤٦، ٨٧٢، ٨٨١، ٩٠٣، ٩٠٦،  
 ٩٠٨، ٩١٢، ٩٣٧، ٩٥٤، ٩٥٩، ٩٧٣، ٩٩٣، ١٠٢٣، ١٠٣٦، ١١٦٣، ١٢٧٣،

## الْعَلَمُ وصفحات وروده

١٢٨٦، ١٢٩٣، ١٢٩٧، ١٣١٠، ١٤٢٩، ١٥٠٤، ١٦٦٤، ١٧٨٦، ١٧٩٠

يوسف بن عمر الأزرق: ١٥٤، ١٧٩، ٢١٧، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٩١،  
 ٢٩٧ (ت)، ٢٩٩، ٥٤٦، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٦، ٦٦٨، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨١١،  
 ٨١٦، ٨٢١، ٨٢٥، ٨٣٣، ٨٣٩، ٨٥٠، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٦٠، ٨٦٥، ٨٦٨،  
 ٨٧٠، ٨٧٢، ٨٧٦، ٨٧٩، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٩٣، ٨٩٤، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٦،  
 ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٩، ٩٥٠، ٩٥٣، ٩٥٥، ٩٦٣، ٩٧٣، ٩٨٢، ١١٥٢، ١٢٧٢،  
 ١٢٨٢، ١٢٨٤، ١٢٨٦، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٣٠٧، ١٣١٩، ١٣٣٤، ١٣٤٩،  
 ١٣٦٣، ١٣٦٨، ١٣٨٦، ١٣٩٧، ١٤٦٣، ١٥١٨، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٦٠٤،  
 ١٦٥١، ١٦٥٤، ١٧٠٠، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٢٥، ١٧٥٨

يوسف بن عمر الثقفي: ٣٥

يوسف بن محمد السرمرى: ٦٣٠

يوسف بن موسى الحنفي المرندي: ٣٠١

يوسف بن يعقوب بن الحسين الواسطي: ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٠٢، ١٢٢٩

يوسف زاده: ٤١٩

يونس بن عبد الأعلى: ٢١١، ٢٨٩ (ت)، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٦، ٣٤٦، ٣٥٨، ٦٤٥،  
 ٨١٦، ١٠٤٧، ١٧٢٧، ١٧٣٨

يونس بن عبيد بن دينار العبقيسي: ٤٩٤ (ت)، ٦٨٦





فِيهِ رُسُ الْأَمْمَائِ كُنَّ وَالْبُلْدَانِ



## فهرس الأماكن والبلدان

المكان أو البلد والصفحة
أبهر: ٢١٣.
الأتابكية: ٩٧.
أحجار المرأ: ٦٧.
أذربيجان: ٢٤، ٢١٣، ٢٣٤.
أذفو: ٢٧٦.
إزِيل: ٢٤٢.
أرتاح: ٢٠٨.
أرمينية: ٢٤.
استانبول: ٣٨٨.
اسفراين: ٦٤٧.
الإسكندرية=ثغر الإسكندرية: ٤١، ٢٣٧، ٢٦٩، ٤٠٤، ١٦١، ١٦٨، ١٨٣، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢٤٩، ٢٩٧، ١٥٧٥.
إشبيلية: ٢٦٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦.
أصبهان: ٤٤، ٢٢٥، ٢١٣، ٢٦١، ٢٩٣، ٣١٤، ٤٠٥.
اصطخر: ٣٠٠.
أضاة بني غفار: ٦٧.
الأنلس: ١٤٢، ٢٤٩، ٢٩١، ٢٩٧، ١٠٧، ١١٨، ١٦١، ١٢٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ٣٠٧، ٥١١، ٥٨٠، ٧٩٧، ١٦٣٩.
أنطاكية: ٤١، ٢١٨، ١٠٥.

المكان أو البلد والصفحة
أهناس: ٢٧٨.
الأهواز: ٤٨٧، ٢٨٥.
إيران: ١٤٢.
إيطاليا: ٢٩١.
باز: ٤٠٠.
باطرقان: ٢١٦.
باغند: ٣٧٨.
باقرح: ٢٢١.
بان(باف): ٣٢٢.
البحر المحيط: ١٦٢.
البحرين: ٢٦.
بخارى: ٤٨٣، ٤٤.
بدر: ١١٩.
برقعيد: ٣٥.
البرمكية: ٥٢١.
بروجرد: ٤٨٩.
بَسَّة: ٢٣٤.
البسرية: ٤٥١.
بسكرة: ٢٣١.
البصرة: ٤٤، ٣٧٨، ٣٨٣، ٢٥، ٣١، ٣٣، ١٠٦، ١١٧، ١١٨، ١٢١، ٢٨٨، ٤٠٦، ٤٩٨، ٤٩٧، ٨٢٠، ٨٢٢، ١٠٥٦.

المكان أو البلد والصفحة
بعلبك: ٥١٣.
بغداد: ٢٧، ٣٩، ٥٣، ٧٤، ٢١٠، ٢١٥، ٢٢٥، ٢٣٣، ٣٦٨، ٣٦٩، ١٢٥، ٢٠٣، ٣٠٥، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٨٥، ٣١٨، ٣٢٢، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٩٠، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٨، ٥٠٥، ٥١٣، ٥١٨، ٥١٩، ٥٥٥، ٦٢٨، ١٠٥٦، ١٥٧١.
البقيع: ١٨١.
بلاد الروم: ٤٠، ٤١، ١٧٦.
بَلَد: ٤٠٠.
بلدة الخليل - <del>الخليل</del> : ١٧٧، ٢٢٧.
بَلَنْسِيَّة: ١٦٥، ١٩٥.
بورصة: ٤١، ٤٢، ٤٣.
بياسة: ١٨٥.
بيت المقدس = القدس الشريف: ٩٦، ١٦٩، ١٧٧.
بيسان: ٣٦٧.
التربة الأشرفية: ٢٠٣.
تربة أم الصالح: ٩٤.
تركستان: ١٠٨.
تركيا: ١٤٢.
تشستريتي: ٤٠١، ٤٠٤.
تكريت: ٣٠٥.
تنيس: ٣٥١.

المكان أو البلد والصفحة
تَوَز: ٤٣٤.
تونس: ٢٦٩، ١٦٥، ١٦٩.
الجامدة: ٤٨٧.
جامع أصبهان: ٤٧٩.
الجامع الأزهر: ١٨١.
الجامع الأقمر: ٢٣٤.
الجامع الأموي: ٩٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٤، ٢١٣، ٢٢٦، ٣٨٣، ٣٨٥، ١٠٧٩، ١٦٩٥.
جامع البصرة: ٤٩٧.
جامع التوبة: ٩٧.
الجامع الجيوشي: ١٥٧٥.
الجامع الحاكمي: ١٧٣.
الجامع العتيق بمصر: ١٧٨.
الجامع المرجاني: ٢٣٢.
جامع المرية: ١٩٢.
جامع دمشق: ١٧٢.
جدة: ٨٦.
جزيرة ابن عمر: ٣٨٦، ٣٥.
الجزيرة: ١٠٩.
جيان: ١٢٠.
حارة الزعفرانية: ٣٦٩.

المكان أو البلد والصفحة
الحبشة: ٢٩٢.
الحجاز: ٥٢، ٧٠، ٣١٨، ٣٨٥، ٥١٣.
الحرّة: ٤٧٤.
حرّس: ٢٨٩.
الحرم النبوي الشريف: ٢٥٣.
الحريم الطاهري: ٥١٣.
حلب: ٢٩، ٧١، ٤٠١، ١٩٣، ٢٠٨، ٣٣٠.
حِلَّة المَزِيدية: ٢٢٧.
حلوان: ٤٤٤.
حماة: ٢٤٤.
الحمراء: ٢٩٠.
حمص: ١٦٦٢.
حوف: ٢٨٠.
حيدرآباد: ٣٥٨.
خراسان: ٢٩٧، ٣٥٩، ٣٨٥، ٤٣٩، ٦٤٧.
خُرُفّة: ١٠٩.
خَرْق: ٤٦٩.
خط القصاصين: ٣٦.
خِطّة الشُّبليّة (المدرسة الشُّبليّة): ١٩٩.
خنيس: ٦٨٤.
خوارزم: ٣٢٢.



المكان أو البلد والصفحة
الخورتق: ٦٩٤.
دار الحديث الأشرفية: ٩٦، ٢٤٩، ٥٢٠.
دار القرآن الجزرية: ٩٦.
داريا: ٣٧٤.
دانية: ١٦١، ١٧١.
دبلن: ٣١٩.
دجلة: ٣٩٩.
دمشق: ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٥٧، ١٥٨، ٢٧٩، ٢٨٦، ٥، ٥٧، ١١٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٦، ١٧٥، ١٥٦، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٦، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦١، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٧٤، ٣٨٧، ٣٨٨، ٤١١، ٥١٣، ٥٢٠، ١٠٧٩، ١٥٧١، ١٥٧٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥.
دَيْر الحنابلة: ٥١٨.
الرستان: ٢١٣.
رَسْعَن: ٥٣.
الرَّقة: ٢٤٩.
رملة لد: ٣٨٦.
الرملة: ٣٠٧، ٣١٩.
رُهاء: ١٥٧٣.
رويان: ٣٦٥.
الري: ٣٦٥.

المكان أو البلد والصفحة
الرياض: ٣٤٠، ١٠٥.
الزاوية الأرموية: ٦١٥.
الزاوية السيوفية: ٢٢٢.
زَبيد: ٨٥، ٨٦.
زَرَقَة: ٢٧٣.
زعفران: ٣٦٩.
زنجان: ٢١٣، ٢٣٤.
سر من رأى = سامراء: ١٥٥.
سُفح دمشق: ٥١٨.
سمرقند: ٤٣.
سهيل:
سُوسَنَجَرْد: ٢٣٦.
السويداء: ٧٥.
سَيب: ٣٢٤.
الشام (بلاد الشام): ٢٩، ٣١، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ٧١، ٧٤، ١٤٢، ٣١٠، ٣٢٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٢٦، ٣٣، ١١٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ٣٨٥، ٥٦١، ٥٧١، ٥٨٠، ٥٨٠، ٦٤٠، ١٠٥٦، ١٦٣٩، ١٦٥٦، ١٦٦٢، ١٦٩٥.
شبرت = شبارت = شبَّار: ١٦٢.
شدَا: ١٠٦.
شنيز: ٥٥٥.
شيراز: ٤٤، ٤٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٩، ٣٩٩.

المكان أو البلد والصفحة
شينيز: ٤٨٧.
الصاحبية: ١٧٨.
صرخد: ٦٣.
صريفين: ٢١٥.
صعيد مصر: ١٧٠، ٢٧٨.
الصلاحية: ٩٦.
صنعاء دمشق: ٢٢٩.
صنعاء: ٣٣٤.
الضيائية: ٢٠٤.
الطائف: ٧.
طبرستان: ٣٦٥.
طرابلس: ٢٦٠.
طريث: ٢٥٦.
طلمنكة: ١٠٧.
طهران: ٢٧٨.
طوس: ٤٣٩.
ظاهر دمشق: ١٥٧٢، ٥١٨.
الظاهرية: ٦٣، ٢٢٦.
ظَهْرَان: ٢٨٠.
عبَّادان: ٢٨٨.
العراق: ٣١، ٣٢٧، ١١٢، ١١٨، ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٨٥، ٣٨٦، ٤٤٤، ٤٧٧، ٥١١،

المكان أو البلد والصفحة
١٥٧١، ٥٨١.
عسقلان: ٣٦٧.
عقبة القبان: ٩٦.
عمان: ٢٨٠.
غاضرة: ٤١٣.
غافق: ١٦٦.
غرناطة: ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩١، ٢٠٦، ٢٢٨.
غزة: ٣٦٧.
غزنة: ١٠٨.
غلطة: ٤٢.
غور الشام: ٣٦٧.
فارس: ٣٨٣، ٢٥٤، ٢٦٨، ٤٣٤.
فام: ٤١١.
الفرات: ٢٤٩.
فرغانة: ١٠٨.
فسطاط مصر: ٢٩٠.
فلسطين: ٣٠٧.
فم الصلح: ٣٩٩.
قاسيون (سفع قاسيون): ٩٧، ٥، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٥، ٢٢٢، ٥١٨، ٦١٥.
القاهرة: ٢٩، ٤٠، ٤٥، ٥٥، ٥٨، ٦٢، ٨٨، ٩٩، ١٥٨، ١٦٤، ١٨١، ٢٠٠.

المكان أو البلد والصفحة
٢٠٦، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٤٨، ١٠٧٩، ١٤٧٢.
قبة النسر: ٩٤.
قرطبة: ١٩٥، ١٩٦.
القرم: ٨٢.
قزوين: ٤٧١.
القسطنطينية: ٤٢.
القطر الغربي: ٥١١.
القطر الشرقي: ٥١١.
القطيعة: ٥٠٥.
قوص: ١٧٠.
القيروان: ٢٣٧، ٢٦٨، ٢٨١.
كارزون: ٤٣٤.
كارزين: ٢٥٤.
الكرخ: ٥.
كرمان: ٣٧٦.
كش: ٤٣.
كشميهن: ٥٢٢.
الكلاسة: ١٧٢، ١٧٦.
كلكتا: ٣٣٧.
الكوشك: ١٠٧٩.
الكوفة: ٣٧٨، ١١، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٣٦٥، ٤١٣، ٤٤٤، ٦٨٤، ١٣١٦.

المكان أو البلد والصفحة
الكوكش: ١٥٨.
ما وراء النهر: ١٠٨.
مالقة: ١٦٧.
المحول: ٢٨٥.
مدائن كسرى: ١٨٩.
المدائن: ٦٩٤.
المدرسة العادلة: ١٦٣٩، ٩٧، ٩٥.
المدرسة الفاضلية: ١٤٧٢، ١٠٧٩، ١٥٨.
المدرسة المستنصرية: ٦٢٨.
مَدَّين: ١٨٩.
مدينة السلام: ٥١٨.
مدينة المنصور: ١٨٩.
المدينة المنورة: ٣٨، ٤٤، ٧٠، ٨٧، ٨٨، ١٩٨، ٢٦٥، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٢، ٤٦٧، ١٢٠، ١٢٦، ١٧٢، ١٨١، ١٨٩، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٥، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٥٢٣، ٥٨٦، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٨٢، ٦٨٣، ١٣١٦، ١٤٨٨، ١٦٥٦، ١٦٦٢، ١٧٢٢.
مُرْسِيَّة: ١٦٥.
مرو: ٢٧٣، ٣١٢، ٤٠٠، ٤٦٩، ٥٢٢.
المرية: ١٦٨، ١٩٢.
مربوط: ١٦٨.
المِرَّة الفوقانية: ٢١٤، ٢٣٠، ٢٣٢.

المكان أو البلد والصفحة
المسجد الحرام: ١٦٤، ٢٠٧، ٢٨٩، ٣١٨، ٥١٣.
المشرق: ٢٨٩.
مصر=الديار المصرية: ٢٩، ٣١، ٤٠، ٣٨، ٤٧، ٥٢، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٣، ٨٧، ٩٩، ١٤٢، ١٠٧، ١٥٨، ٢١٨، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٦٧، ٤٠٠، ٤٢١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢١١، ٢١٣، ٢٦٢، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٥٠، ٣٨٥، ٤٧٧، ٥١٣، ٥٢٣، ٥٦١، ٥٧١، ٥٨٠، ٦٣٩، ٦٤٠، ١٠٥٦، ١٠٧٩، ١٥٧١، ١٥٧٥، ١٦٥٩.
مغراوة: ٢٠٩.
المغرب (بلاد المغرب): ١٤٢، ١٠٧، ١٠٨، ١٢٥، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ٢٠٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٨٩، ٦٣٩، ٦٤٠.
مقام إبراهيم - <del>البلد</del> -: ٢٣٤.
مكة المكرمة: ٤٤، ٤٥، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٩٣، ٢٤٠، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٨٣، ٣٣٣، ٣٦٧، ٣٦٨، ١٠، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٦٧، ١٠٨، ١٨١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣١٦، ٣١٧، ٧٦٣.
ملنج: ٤٠٥.
مليج: ١٨٠.
منية جكر: ٥٦١.
الموصل: ٣٥، ٣٧٨، ٣٠٥، ٤٠٠.
نَسَف=نَخْشَب: ٤٣.
نصيبين: ٤٦٢.
النظامية (المدرسة النظامية): ٢٣٣.

المكان أو البلد والصفحة
نهاوند: ٣٨٠.
نهر جيحون: ٤٤.
النهر وان: ٢٢١.
نَوَجَاياذ: ٤٨٣.
نيسابور: ٢٠٨، ٢٥٤، ٢٥٦، ٦٤٧.
هراة: ٤٤.
همدان: ٢٢٥، ١٥، ٤٨٩.
الهند: ٣٢٣، ٣٣٧.
وادي آش: ١٦٨.
وادي الحجارة: ١٨٢.
واسط: ٣٩، ٧٦، ٢٢٥، ٣١٦، ٢٢٤، ٢٤٢، ٣٢٤، ٣٧٨، ٣٩٩، ١٠٥٦، ١٥٧١.
الوزيرية: ٢٠٠.
يحصب: ١١٨.
يَزْد: ٤٤.
اليهامة: ٤٤١.
اليمين: ٣٩، ٤٥، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ١٤٢، ٢٦، ٧٨، ٧٩، ١٦٣، ١٦٤، ٣١٦، ٥٧١.
ينبع: ٥٤.





فَهَرَسُ الْأُمَمِ وَالطَّوَائِفِ



فهرس الأمم والطوائف

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
الأحناف (المذهب الحنفي): ٣٧٠، ٣٧٣، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٤، ١٩٩، ٢٣٥.
أزد شنوءة: ٤٧٤.
الأزد: ١٢٣، ١٦٦، ٤٩٣.
الأشاعرة (الأشعري): ١٦٧.
الاعتزال: ٣٢٨.
الإفرنج: ٤٢.
الأمويون (الدولة الأموية): ٢٨.
الأندلسيون: ٢٩٠، ٧١٨.
الأنصار: ١٨٦، ١٩٦، ٢٧٣.
أهل الحجاز (حجازي): ٨١٧، ٨١٨، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ١٠٥٧، ١٢٠٤، ١٢٧٥.
أهل المدينة: ١٠٧٨، ١٣١٦، ١٦١٩.
أهل نجد: ٤٧٤، ١٢٠٤.
الأيوبيون (الدولة الأيوبية): ٢٨.
باهلة (الباهلي): ١٦٧، ٤٧٢.
البرامكة (البرمكي): ٥٢١.
البربر: ١٧٢، ٢٠٩.
البصريين (أهل البصرة): ٧١٣، ٩١٥، ٩١٨، ١٢٩٦، ١٣١٦، ١٣٧٢.
البغداديون: ٢٣٤، ٧١٣، ٨١٤، ٨١٧، ١٢٩٨، ١٦٩٣.
بكر بن وائل: ٤١٤.
بني أسد: ٧٤، ١٣٦، ١٢٠٤.

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
بني حنيفة: ٤٤١.
بني راسب: ٨.
بني زريق: ٢٧٣.
بني زهرة: ٧٠، ٢٧٣.
بني عبد الدار: ١٩٢.
بني عجل: ٦، ٤١٠.
بني غفار: ٦٧.
بني كلب: ٤٠٨.
بني يربوع: ١٤٩٨.
التتار: ٥٤.
الترك: ٢٨.
تميم: ١٢٠٤، ١٠٥٧، ٤٩٤، ٤٧٤، ٤٣٤، ٤٠٨، ١٣٥، ١٣٦، ٧٨.
ثقيف: ٧٩، ٧٨.
ثَلَج: ١٦٤.
جذام (الجذامي): ١٩٢.
جهضم: ١٢٣.
جهينة: ٤٤٢.
الحبشة (الأحباش): ٣١٦.
حَجَرِ حَمِير: ٢٩٠.
الحربي (حرب): ٣٩٤.
حَمِير: ٢٥٩، ١١٨، ٢٧.
الحنابلة (حنبلي): ٩٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٩٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٣٠٦، ٥١٨.

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
ربيعة: ١٣٦.
رقاش: ١٤٠.
الرَّقَّيْن: ٨١٥.
الروافض: ٩١.
الروم: ١٧٦، ٢٨٩، ٢٩٤.
زنانة: ٢٠٩.
الزيدية: ١٣٨.
سبأ: ١٦١.
السييعي: ٤١٥.
سعد: ٧٨.
سلمان (السلهاني): ٣٢.
الشافعية (شافعي): ٩٢، ٣٧١، ١٦٦، ١٧٤، ١٧٨، ١٨١، ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٤، ٣٠٧.
الشاميين (أهل الشام): ٧٦٨، ٨٦٣، ٩٠٠، ١٠٣٧، ١٢٧٥، ١٤٦٠، ١٦١٩، ١٦٨٣، ١٧٠٨، ١٧٣٠، ١٧٧٥.
شُعْب (الشعبي): ٢٧.
الشعرية: ٢٣٠.
الشياني: ٤١٤.
الصلبيون (الغزو الصليبي): ٢٩.
طبي (الطائي): ٢٥٩، ٣٨٢.
الظاهرية (الظاهري): ٩٢، ١٨٥، ٣٩٥.
الظاهرية: ٩١.
العباسيون (الدولة العباسية): ٢٨.
عَبَس: ٣٥٩.

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
العقبسي (عبد قيس): ٤٩٤.
العبيدين: ١٦٨.
العقبيين: ٢٩٠.
العثمانيون (الدولة العثمانية): ٣٠.
العجم (تركيا وإيران): ١٤٢.
العراقيين (أهل العراق): ٧٢٢، ٧٣٣، ٧٦٨، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨٨، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨١٤، ٨١٥، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٥٤، ٨٦٣، ٨٨٧، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٩٠٥، ٩١٧، ٩٢١، ٩٢٣، ٩٧١، ٩٨٢، ١٠١٦، ١٠٣٥، ١٠٤٦، ١٠٩٤، ١١٤٩، ١١٦٣، ١١٦٦، ١٢٧١، ١٢٧٣، ١٢٧٥، ١٢٨٣، ١٢٨٦، ١٢٩٤، ١٤٠٦، ١٤٢١، ١٤٣٠، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥٠٣، ١٥٦٠، ١٥٩٤، ١٦٤٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٨٧، ١٦٩٠، ١٧٠٤، ١٧٢٩، ١٧٣٢، ١٧٣٤، ١٧٥٢، ١٧٧٦، ١٧٩٤.
العرب: ٢٨، ١٤٣.
الغاضري: ٤١٣.
غافق: ١٦٦.
غمار: ١٧٢.
الفرس: ٣١٦.
الفهري: ١٦٣، ٣٨١.
القبطي: ٢٩١.
قريش: ٧٤، ٧٨، ٧٩، ١٩٠، ٧٢٠.
قضاة: ٢٧، ٣٢، ١٦٤.
قضلعي: ٣٨٢.
قيس عيلان: ١٤٠.

الأمم والطوائف وصفحة ورودها
قيس: ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ٤٧٤، ١٠٥٧، ١٢٠٤.
كاظمة: ٤١٤.
كنانة: ٧٨، ٢٩٠.
كندة: ١٦٤.
الكوفيون (أهل الكوفة): ١٢٨، ١٣٤، ٧١٩، ٧٢٠، ٨٠٦، ٨١٩، ٨٢٢، ٨٨١، ٨٨٣، ٨٨٧، ٨٩٦، ٩٦٨، ١٠٣٦، ١١٢٢، ١٣١٦، ١٣٧٢، ١٤٠٥، ١٦٥٥، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٩٨٠، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٧١٩.
لخم: ١٦٣.
المازني: ٤٣٤.
المالكية (المالكي): ٢٣٨، ١٧٢، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٧، ١٩٩، ٢٥٤.
المخزومي: ٣٨٣.
مذحج: ١٢٢.
المذهب البصري: ١٤٥.
مذهب الجمهور: ١٣٨.
مُرَاد (المرادي): ٢٧، ١٦١.
المُشارقة: ٧٩٨، ٨٠٢، ٨٢٤، ٩٠٩، ١١٦٧، ١٦٣٤، ١٦٤٣، ١٦٥٥، ١٦٥٩، ١٧٧٦.
المُصريين: ٣٣٤، ١٨١، ١٨٣، ٢٨٩، ٦٤٠، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٦، ٧٩٧، ٨٠٦، ٨٠٨، ٨٢٧، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٥٦، ٨٦٣، ٨٧٩، ٩٠٠، ٩٠٩، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٤٧، ٩٦٣، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٢٧٥، ١٢٨٣، ١٣٦٤، ١٣٦٩، ١٣٨٦، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥٠٣، ١٥١٨، ١٥٢٠، ١٦٥٩، ١٧٣٠، ١٧٣٣، ١٧٣٤.
مضر: ٦٧، ٢٩٠.
المطوعة: ٢٦٤.
المعافري: ٢٩٠.
مَعُول: ٤٩٣.



الأمم والطوائف وصفحة ورودها
المغاربة (أهل المغرب): ٧١٣، ٧٦٨، ٧٧٣، ٧٧٦، ٧٧٩، ٧٨٨، ٧٩٨، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٢٤، ٨٤٩، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٦٣، ٨٨٧، ٨٩٦، ٩٠٠، ٩٠٣، ٩٠٥، ٩٠٧، ٩٠٩، ٩١٧، ٩٢١، ٩٢٤، ٩٤٧، ٩٦٣، ١٠١٦، ١٠٣٥، ١٠٢٨، ١١٤٩، ١١٦٣، ١١٦٦، ١١٦٧، ١٢٧١، ١٢٧٥، ١٢٨٣، ١٢٨٦، ١٢٩٤، ١٣٦٤، ١٣٦٩، ١٤٥٨، ١٤٦٠، ١٥٠٣، ١٥٢٠، ١٦١٩، ١٦٣٤، ١٦٤٣، ١٦٥٥، ١٦٥٩، ١٦٧٦، ١٦٨٧، ١٧٣٠، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٥٢، ١٧٧٦، ١٧٩٠.
مغراوة: ٢٠٩.
المغول: ٢٧.
الملاحدة: ٣٦٦.
الممالك: ٢٨، ٢٩.
مهدان: ٢٩٠.
النَّبْط (النَّبْطِي): ٥٥٧.
النحويين: ٨٥٧، ٩٠٩.
النَّخَع (النخعي): ٣٠.
نزار: ٦٧، ١٦١.
النهشلي: ٤٠٨.
الهاشميين: ٢٥٥.
هذيل: ٧٤، ٧٨، ٧٩، ١٠٥٧.
همدان: ٢٧، ٤٤٢.
هوازن: ٧٨، ٧٩.
يام: ٤٤٢.
اليحصبي: ٣٨٢.

فَهْرَسُ مَصَادِرِ الْمُؤَلِّفِ



## فهرس مصادر المؤلف

المصدر	مؤلفه
الإبانة	مكي بن أبي طالب
الاتضاح	أبو علي الأهوازي
الأذكار	يحيى بن شرف النووي
إرادة الطالب	سبط الخياط
الارتشاف	أبو حيان محمد بن يوسف
الإرشاد	محمد بن الحسين أبو العز القلانسي
الإرشاد	عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون
الإرشاد في القراءات الأربع عشرة	علي بن أحمد النيسابوري
الإرشاد في القراءات العشر	منصور بن أحمد أبو نصر العراقي
الاستبصار	إبراهيم بن أحمد الطبري
الاستبصار في القراءات العشر	محمد بن إسرائيل القصاع
الإعراب	عبد الله بن الحسين العكبري
الإعلان	عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي
الإقناع	أبو علي الأهوازي
الإقناع في القراءات السبع	أحمد بن علي بن الباذش
الاكتفاء	أبو عمرو الداني
الإمالة أو الموضح	أبو عمرو الداني
الأوسط	سليمان بن أحمد الطبراني
الإيجاز	أبو عمرو الداني
الإيجاز	عبد الله بن علي سبط الخياط

المصدر	مؤلفه
البحر	عبد الرحمن بن إسماعيل الروياني
البحر المحيط	أبو حيان محمد بن يوسف
البسيط	أحمد بن الحسين بن مهران
البيان	عبد الواحد بن عمر أبو طاهر
البيان	يحيى بن أبي الخير العمراني
تاريخ بغداد	أحمد بن علي بن ثابت الخطيب
تاريخ دمشق	علي بن الحسن بن عساكر
التبصرة	مكي بن أبي طالب القيسي
تبصرة البيان في القراءات الثمان	علي بن جعفر السعيد
تبصرة المبتدي	سبط الخياط
التيان	يحيى بن شرف النووي
التجريد	عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام
التحديد	أبو عمرو الداني
التذكار في القراءات العشر	عبد الواحد بن شيطا
التذكرة في القراءات الثمان	طاهر بن عبد المنعم بن غلبون
التذكرة والتبصرة لمن نسي تفخيم الألف أو أنكره	محمد بن أحمد بن بصخان
تفسير ابن أبي حاتم	عبد الرحمن بن إدريس
تفسير ابن كثير	إسماعيل بن عمر بن كثير
تفسير الرازي	محمد بن عمر بن الحسين
التكملة المفيدة لحافظ القصيدة «نظم»	علي بن عمر القيقاطي
تلخيص العبارات	الحسن بن خلف بن بليمة

المصدر	مؤلفه
التلخيص في القراءات الثمان	أبو معشر الطبري
التمهيد	أبو عمرو الداني
التنبيه	أبو عمرو الداني
التنزيل	سليمان بن نجاح
تهذيب الأسماء واللغات	يحيى بن شرف النووي
التوضيح	عبد الله بن يوسف بن هشام
التيسير	عثمان بن سعيد الداني
الجامع	الطبري
الجامع	محمد بن عيسى الترمذي
جامع البيان	أبو عمرو الداني
الجامع في العشر	نصر بن عبد العزيز الشيرازي
الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش	علي بن محمد بن فارس الخياط
جمع الأصول في مشهور المنقول	علي بن محمد الديواني
الحجة	أبو علي الفارسي
حلية القراء	حامد بن علي بن حسنويه
الخصائص	أبو الفتح عثمان بن جني
الدالية في القراءات السبع العلية	محمد بن عبد الله بن مالك
الدعاء	سليمان بن أحمد الطبراني
دلائل النبوة	أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني
الراءات	أبو عمرو الداني
الرسالة	محمد بن إدريس الشافعي

المصدر	مؤلفه
الرعاية	مكي بن أبي طالب
الروضة	موسى بن الحسين المعدل
الروضة	أحمد بن محمد الطلمنكي
روضة التقرير في الخلف بين "الإرشاد" و"التيسير"	أبو الحسن الديواني
الروضة في القراءات الإحدى عشرة وهي قراءة العشرة، المشهورة وقراءة الأعمش	الحسن بن محمد بن إبراهيم
السبعة	أحمد بن موسى بن مجاهد
السنن	محمد بن يزيد بن ماجه
السنن الكبرى	أحمد بن شعيب النسائي
الشاطبية (حز الأمان ووجه التهاني)	القاسم بن فيّره الشاطبي
الشافى	إسماعيل بن إبراهيم القرّاب
شرح التيسير	عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد
شرح الجامع الصغير	صدر القضاة
شرح الكافية	محمد بن عبد الله بن مالك
شرح المنهاج	علي بن عبد الكافي السبكي
شرح الهداية	أحمد بن عمار المهدوي
الشرعة في القراءات السبعة	هبة الله بن عبد الرحيم البارزي
شعب الإيمان	أحمد بن الحسين البيهقي
الشمال	أحمد بن عمرو أبو بكر الضحاك
الشمعة في قراءات السبعة «نظم»	محمد بن أحمد المعروف شعلة

المصدر	مؤلفه
الصحاح	إسماعيل بن حماد الجوهري
الصحيح	محمد بن إسماعيل البخاري
الصحيح	مسلم بن الحجاج القشيري
الصحيح	محمد بن حبان البستي
الصحيح المستدرک	محمد بن عبد الله الحاكم
طبقات القراء	أبو عمرو الداني
طبقات القراء	محمد بن أحمد الذهبي
عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي	أبو حيان محمد بن يوسف
علل القراءات	إسماعيل بن إبراهيم القرّاب
عمل اليوم والليلة	أحمد بن شعيب النسائي
عمل اليوم والليلة	أحمد بن محمد بن السني
العنوان	إسماعيل بن خلف بن سعيد
الغاية	أحمد بن الحسين بن مهران
غاية الاختصار	أبو العلاء الحسن بن أحمد
غريب الحديث	عبد الله بن قتيبة بن مسلم
الفرخ	صالح بن إسحاق الجرمي
الفردوس	شيوخه بن شهر دار الديلمي
الفروع	محمد بن مفلح بن محمد
فضائل القرآن	أبو عبيد القاسم بن سلام
فضائل القرآن	أبو داود سليمان بن الأشعث
فضائل القرآن	المظفر بن الحسين الأرجاني
القاصد	عبد الرحمن بن الحسن بن سعيد



المصدر	مؤلفه
القبس	محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي
القراءات	أبو عبيد القاسم بن سلام
القصيدة الحصرية	علي بن عبد الغني الحصري
الكافي	محمد بن شريح الإشبيلي
الكافية	محمد بن عبد الله بن مالك
الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها	يوسف بن علي بن جبارة
الكتاب	عمرو عثمان (سيويه)
الكفاية «نظم الكنز»	ابن مؤمن الواسطي
الكفاية الكبرى	محمد بن الحسين أبو العز القلانسي
الكفاية في القراءات الست	عبد الله بن علي سبط الخياط
الكنز	عبد الله بن عبد المؤمن الوجيه
اللاحق السابق والناطق الصادق	محمد بن علي بن عبد الواحد
اللوامح	عبد الرحمن بن أحمد الرازي
المبسوط	أحمد بن الحسين بن مهران
المبهم في القراءات الثمان وقراءة ابن محيصن والأعمش واختيار خلف واليزيدي	عبد الله بن علي سبط الخياط
المجتبى	عبد الجبار بن أحمد الطرسوسي
المدات	أحمد بن الحسين بن مهران
المرشد في الوقف والابتداء	الحسن بن علي بن سعيد العماني
المستنير في القراءات العشر	أحمد بن علي بن سوار

المصدر	مؤلفه
المسند	محمد بن إدريس الشافعي
المسند	الحارث بن محمد بن أسامة
المسند الكبير	أحمد بن علي أبو يعلى
المشكل	عبد الله بن قتيبة بن مسلم
المصباح	المبارك بن الحسن الشهرزوري
المطلوب في قراءة يعقوب، ونظمه: غاية المطلوب	أبو حيان محمد بن يوسف
المعجم الكبير	سليمان بن أحمد الطبراني
المغني	عبد الله بن أحمد بن قدامة
المفتاح في القراءات العشر	محمد بن عبد الملك بن خيرون
المفردات	أبو عمرو الداني
مفردة ابن عامر	الشريف عبد القاهر العباسي
مفردة ابن كثير	أبو العلاء العمذاني
مفردة يعقوب	عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام
مفردة يعقوب	عثمان بن سعيد الداني
مفردة يعقوب	عبد الباري الصعيدي
المفصل	محمود بن عمر الزمخشري
المفيد في القراءات الثمان	محمد بن إبراهيم الخضرمي
المفيد في القراءات العشر	أحمد بن مسرور الخباز
المقنع	أبو عمرو الداني
المنتهى في الخمسة عشر	محمد بن جعفر الخزاعي
المنطق	أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

المصدر	مؤلفه
منع الموانع في نسؤالات جمع الجوامع	عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي
المنهاج في شعب الإيمان	الحسين بن الحسن الحلبي
المهذب في العشر	محمد بن أحمد بن علي الخياط
الموضح في القراءات العشر	محمد بن عبد الملك بن خيرون
الموضح في وجوه القراءات	نصر بن علي بن أبي مريم
النكت الحسان	أبو حيان محمد بن يوسف
نهاية الإتقان في تجويد القرآن	شريح بن محمد بن شريح
النونية في التجويد	علي بن محمد بن عبد الصمد
الهادي	محمد بن سفيان القيرواني
هجاء السنة	الغازي بن قيس
الهداية	أحمد بن عمار المهدوي
الهداية	علي بن بكر المرغيناني
الوجيز	الحسن بن علي الأهوازي
الوسيلة	علم الدين السخاوي
الوقف	محمد بن أحمد بن واصل
الوقف	محمد بن القاسم بن باشر
وقف حمزة	أحمد بن الحسين بن مهران
الوقف والابتداء	أبو عمرو الداني
الكامل	عبد الله بن عدي الجرجاني
الوفا	عبد الرحمن بن علي بن الجوزي

فَهْرَسُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ



## فهرس المصادر والمراجع

### أولاً: المخطوطات

- ١- إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: محمد بن محمد بن المجراد السلوي، نسخة في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مصورة من المكتبة الأزهرية، تاريخ نسخها (١١٥٧ هـ) رقم: (٢٧٥) ٢٢٢٨٢.
- ٢- إنشاد الشريد من ضوال القصيد، لابن غازي المكناسي، ت: ٩١٩ هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات، برقم: (٨٥).
- ٣- بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرية: محمد بن أحمد القاهري، نسخة فريدة بالمكتبة الوطنية بتونس، تحت رقم (٣٨٤).
- ٤- البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان، لأحمد بن صفوان الأندلسي ت ٧٧٢ هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات. برقم ٣١٦.
- ٥- التبصرة في قراءة الأئمة العشرة: ابن فارس الخياط، مصورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٢٩٠) كتبت سنة (١١٤٦ هـ).
- ٦- تحفة الإخوان في الخلف بين الشاطبية والعنوان، لابن الجزري، ت: ٨٣٣ هـ مصر، القاهرة، دار الكتب المصرية، التيمورية، برقم ٣٠٦، ومنه صورة الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٣٢).
- ٧- التيسير في القراءات السبع ك أبو عمرو الداني، نسخة في الجامعة الإسلامية، نسخة كتبت سنة (٨٠٦ هـ).
- ٨- التهذيب لما تفرد به كل واحد من القراء السبعة في الإدغام والإظهار والهمزة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت: ٤٤٤ هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات برقم ٤٣٦٧.

- ٩- جامع البيان: لأبي عمرو الداني: نسخة في الجامعة الإسلامية، برقم (٧٢٦٦) كتبت سنة (١١٤٦هـ).
- ١٠- كنز المعاني شرح حرز الأمان ووجه التهاني، للجعبري تقي الدين بن عمر، ت: ٧٣٢هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات، برقم (٨١٤٢).
- ١١- اللآلي الفريدة في شرح القصيدة، للفاسي أبو عبد الله محمد بن حسن، ت: ٦٥٦هـ، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات برقم (٢٢٢٣).
- ١٢- النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة، لأبي إسحاق إبراهيم بن جمال الحكري. المكتبة السليمانية، تركيا، برقم ٦٢.

### ثانياً: المطبوعات

- ١- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، للإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، (ت: ٦٦٥هـ) تحقيق محمد بن عبد الخالق جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للعلامة أحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط ١، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٣- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن العربي، (ت: ٤٦٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ).
- ٤- أحكام القرآن، للإمام أحمد بن علي الجصاص (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث.
- ٥- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٦- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القسي (ت: ٤٣٧هـ) تحقيق

- الدكتور عبد الفتاح شلبي، المكتبة الفيصلية، ط ٣، ١٤٠٥هـ.
- ٧- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، دار إحياء العلوم ط ١٢١٤هـ.
- ٨- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٩- الاختيار في القراءات العشر، للإمام أبي محمد عبد الله المعروف بـ «سبط الخياط» (ت: ٥٤١هـ)، دراسة وتحقيق عبد العزيز السبر.
- ١٠- الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور زهير زاهد، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١١- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د/ مصطفى النحاس.
- ١٢- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، للإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق محمد الجزائري، دار المغني، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ١٣- أساس البلاغة: محمد بن عمر الزمخشري: تحقيق عبدالرحيم محمود، مطبعة دار المعرفة (١٣٩٩هـ).
- ١٤- الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله في مذاهب القراء السبع في التفخيم والإمالة وما بين اللفظين مجملًا كاملاً، للإمام أبي الطيب ابن غلبون (ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الفتاح بحيري، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٥- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٩٨٥م، و ط ١، ١٤٠٤هـ، تحقيق الدكتور فائز.
- ١٦- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دراسة وتحقيق عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٧- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي الباذش، (ت: ٥٤٠هـ)



تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٢هـ.

١٨- الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، للإمام جمال الدين محمد الطائي الحياي، (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن عواد، دار الجليل، بيروت، ١٤١١هـ.

١٩- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ)، تحقيق سيد أحمد، دار الزيات، ط ١٣٩٨هـ.

٢٠- الانتصاف من الإلصاق، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط ١٤١٩هـ.

٢١- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الصمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٢- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ).

٢٣- البداية والنهاية، للإمام ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، دار الرشيد، حلب.

٢٤- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لأبي حفص عمر بن زين الدين الأنصاري النشار (ت: ٩٣٨هـ)، تحقيق علي محمد وعادل الموجود، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

٢٥- البدور الزاهرة في القراءات العشر، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي.

٢٦- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين الزركشي، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق يوسف المرعشلي، وجمال الذهب، وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، لبنان ط ٢، ١٤٢٥هـ.

٢٧- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد المرتضى الزبيدي، مطبعة دار مكتبة الحياة.

٢٨- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق علي البجاوي.

- ٢٩- التبيان في البيان، للإمام الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، دار الجيل، بيروت ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٣٠- التبين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الصمد العثيمين، مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ.
- ٣١- التحديد في الأتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق غانم قدوري، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ٣٢- التحرير والتنوير، للطاهر ابن عاشور، مكتبة ابن تيمية، ١٩٨٤م.
- ٣٣- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق الدكتور سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٣٤- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٦١٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ٣، ١٤٠٨هـ.
- ٣٥- مفاتيح الغيب المهور بالتفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث، ط ٢، ١٤١٧هـ.
- ٣٦- التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر الطبري (ت: ٤٧٨هـ)، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل، ط ١، الجماعة الخيرية بجدة.
- ٣٧- التمهيد في علم التجويد، لشمس الدين ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق غانم قدوري مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٤١٨هـ.
- ٣٨- التمهيد في معرفة التجويد، للإمام أبي العلاء الحسين بن أحمد العطار (ت: ٥٦٩هـ)، تحقيق الدكتور غانم قدوري، دار عمار ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٩- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٤٠- الجامع الصحيح، لأبي عيسى محمد بن عيسى، ت: ٢٠٩هـ، إعداد هشام

- البخاري، دار إحياء التراث، ١٤١٥هـ.
- ٤١- الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.
- ٤٢- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد القرطبي تحقيق عبد الرزاق المهدي، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.
- ٤٣- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالوية، تحقيق الدكتور عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، ط ٦، ١٤١٧هـ.
- ٤٤- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار، لأبي علي الحسن الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٤٥- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد النجار، المكتبة العليمة.
- ٤٦- الدر المنثور، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ.
- ٤٧- الدعاء، للطبراني سليمان بن أحمد أبو القاسم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.
- ٤٨- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- ٤٩- الصاحب في فقه اللغة، للإمام أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٥٠- الصحاح، لأبي نصر إسماعيل الجوهري، ت: ٣٩٨هـ، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٥١- الطراز في شرح ضبط الخراز، للإمام أبي عبد الله التنسي (ت: ٨٩٩هـ) دراسة وتحقيق الدكتور أحمد شرشال، مجمع الملك فهد، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٥٢- العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت: ٤٥٥هـ)، تحقيق الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ٤٠٦هـ.

٥٣- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني (ت: ٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق محمد غياث الجنباز، دار الشواف، ط ١، ١٤١١هـ.

٥٤- الفردوس بمأثور الخطاب، للدليمي، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٥- الفهرس الشامل، للتراث الإسلامي، الجامعة الإسلامية، مكتبة المخطوطات.

٥٦- القاموس المحيط، للفيروز ابادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٦هـ.

٥٧- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع للإمام أبي الحسن على الحصري (ت: ٤٨٨هـ) تحقيق الدكتور توفيق العبقرى، ط ١، ١٤٢٣هـ.

٥٨- القطع والائتناف، للإمام أبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور عبد الرحمن المطرودي.

٥٩- القواعد والإشارات في أصول القراءات، لأحمد بن عمر النحوي، تحقيق الدكتور عبد الكريم، دار العلم.

٦٠- الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني (ت: ٤٧٦هـ) تحقيق أحمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

٦١- الكتاب، لعمر بن عثمان الملقب بـ «سيويه» تعليق الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٦٢- الكشف، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار المعرفة.

٦٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وجمعها، لأبي محمد مكي القيسي

(ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨.

٦٤- الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند.

٦٥- الكنز في القراءات العشر، للإمام عبد الله بن الوجيه الواسطي، (ت: ٧٤٠هـ) تحقيق هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

٦٦- الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري، مختصر شرح الطيبة للنويري، لمحمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.

٦٧- مجمل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق زهير عبد المحسن، مؤسسة الرسالة ط ٢ (١٤٠٦هـ).

٦٨- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف، وعبد الحليم نجار وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٦٩- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لشهاب الدين عبد الصمد بن إسماعيل المعروف، بـ «أبو شامة» (ت: ٦٦٥هـ).

٧٠- الزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلى البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.

٧١- المستدرك على الصحيحين، للإمام محمد عبد الله الحاكم، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.

٧٢- المسند، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، شرح أحمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

٧٣- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.

- ٧٤- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبدالله بن يوسف بن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- ٧٥- المغني، لابن قدامة، تحقيق عبد الله التركي، وعبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب ط ١٤١٧هـ.
- ٧٦- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني، (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني دار المعرفة، بيروت.
- ٧٧- مفردات القراء السبعة: أبو عمرو الداني، مطبعة الفرقان.
- ٧٨- المفصل في صناعة الإعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ٧٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لمحمود أحمد العيني، مطبوع مع خزائن الأدب، دار صادر.
- ٨٠- المقتضب، للمبرد، تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.
- ٨١- المنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، للإمام أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق محمد قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٨٢- المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، دار عمار، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٨٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها، للإمام نصر بن علي المعروف بابن أبي مريم تحقيق الدكتور عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية بجدة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٨٤- النشر في القراءات العشر للحافظ ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٥- الوجيز في شرح قراءات الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، للإمام أبي علي الأهوازي (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق الدكتور دُرَيْدُ أحمد، دار الغرب الإسلامية، ط ١،

- ٢٠٠٢م. عبد العال مكرم، مكتبة عالم الكتب، ط ١٤٠١هـ.
- ٨٦- أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، دار الجليل، بيروت، دار عمار، ط ١، ١٩٨٩م.
- ٨٧- إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- ٨٨- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- ٨٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- ٩٠- تاريخ الخلفاء، لجلال الدين السيوطي، طبع سنة ١٣٧٣هـ.
- ٩١- تَجْرِيرُ التيسير في قراءات الأئمة العشرة، للإمام محمد بن محمد ابن الجزري، (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ٩٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي (ت: ٨٤٩هـ)، تحقيق الدكتور أحمد هاشم، دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.
- ٩٣- تفسير القرآن العظيم، للإمام عماد الدين ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) دار ومكتبة الهلال، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٩٤- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق أبو الأشبال صغير الباكستاني، دار العالم، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٩٥- تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق إبراهيم عطوة، دار الحديث القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ.
- ٩٦- جامع الأصول في أحاديث الرسول، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، (ت: ٦٠٦هـ)، تحقق عبد القادر الأرناؤوط مكتبة الحلوان، ١٣٩١هـ.

- ٩٧- جامع البيان، للإمام ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، دار الفكر ط ١٤١٥هـ.
- ٩٨- جمال القراء وكمال الإقراء، للإمام السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم الزبيدي، دار البلاغة، ط ٩، ١٤١٢هـ.
- ٩٩- جهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، دار الجيل، بيروت ط ٢، ١٩٨٨م.
- ١٠٠- حجة القراءات للإمام أبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني.
- ١٠١- حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، للقاسم بن فيرّه بن خلف (ت: ٥٩٠هـ)، ١٤١٧هـ.
- ١٠٢- حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
- ١٠٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي، مكتبة دار الكتب، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ١٠٥- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، للإمام أبي القاسم علي بن عثمان القاصح، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، ط ٣، ١٣٧٣هـ.
- ١٠٦- سنن ابن ماجه، بشرح الإمام أبي الحسن السندي، (ت: ١١٣٨هـ)، تحقيق وتخرّيج خليل شيحا، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، بيروت، ١٤١٨هـ.
- ١٠٧- سنن أبي داود، للإمام أبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٠٨- سنن الدارمي، للإمام عبد الله بن بهرام السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تخرّيج محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.



- ١٠٩- سير أعلام النبلاء، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ١١٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت.
- ١١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل العقيلي المكتبة العصرية، ط ١٤٢٣هـ.
- ١١٢- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه، للعلامة محمد بن أحمد بن النجار (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ.
- ١١٣- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- ١١٤- شرح شواهد المغني، للسيوطي، منشورات مكتبة الحياة.
- ١١٥- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لأبي القاسم النويري، تحقيق عبد الفتاح أبو سنة، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤١٠هـ.
- ١١٦- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للإمام شهاب الدين أحمد بن محمد الجزري (ت: نحو ٨٣٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١١٧- شرح كافية ابن الحاجب، لرؤي لدين الأستراباذي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١١٨- صحيح ابن حبان، لمحمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط ٢، ١٤١٤هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١١٩- صحيح مسلم بشرح النووي، (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق خليل شيخ، دار المعرفة بيروت، ١٤١٨هـ.
- ١٢٠- طبقات المفسرين، لجلال الدين السيوطي، ت: ٨٤٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٢١ - طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر.
- ١٢٢ - طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (ت: ٧٥١هـ)، ضبط محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة.
- ١٢٣ - غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت: ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أشرف طلعت، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٢٤ - غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكب العليمة، بيروت.
- ١٢٥ - غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النوري الصفاقسي، ومعه مختصر بلوغ الأمنية للضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ١٢٦ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٧٧٣هـ)، دار المعرفة.
- ١٢٧ - فضائل القرآن للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق مروان العطية، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٢٨ - فضائل القرآن، لابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، دار الأندلس، ط ٦، ١٤٠٢هـ.
- ١٢٩ - فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي (ت: ٣٥٠هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٣٠ - فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في مكتبة الأسد، دمشق، ١٩٩٥م.
- ١٣١ - قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، للمقري أحمد بن أبي عمر الأندراي، تحقيق الدكتور أحمد نصيف، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ١٣٢ - كتاب التبصرة في القراءات السبع، للإمام أبي محمد مكي القيسي، دار الصحابة بمصر.

- ١٣٣ - كتاب التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق المعروف: «بابن الفحم (ت: ٥١٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور ضاري الدوري، دار عمار، ط ١: ١٤٢٢ هـ.
- ١٣٤ - كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ط ١.
- ١٣٥ - كتاب المصاحف، لأبي بكر عبد الله بن الأشعث السجستاني، مؤسسة قرطبة.
- ١٣٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة (ت: ١٠٦٧ هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ.
- ١٣٧ - كنز المعاني شرح حرز الأمان، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الموصلي (ت: ٦٥٦ هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٨ هـ.
- ١٣٨ - لسان العرب، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ)، دار صادر، ط ٣، ١٤١٤ هـ.
- ١٣٩ - لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني (ت: ٩٢٣ هـ)، تحقيق عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٣٩٢ هـ.
- ١٤٠ - مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون دار التراث، ١٩٦٢ م.
- ١٤١ - مجمع الأمثال، للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد، دار العلم، بيروت.
- ١٤٢ - مجمع الزوائد، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، ط ١٤٠٢ هـ.
- ١٤٣ - مجموعة الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨ هـ)، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٨ هـ.
- ١٤٤ - مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، دار الهجرة.

- ١٤٥ - مصنف ابن أبي شيبة عبد الله بن محمد (٢٣٥هـ)، تحقيق محمد سعيد اللحام دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ١٤٦ - معاني القراءات للأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة البلخي (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، درا البشير، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ١٤٧ - معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عيد درويش وعوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٤٨ - معاني القرآن لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.
- ١٤٩ - معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، مكتبة عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٥٠ - معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون (ت: ٣٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- ١٥١ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) تحقيق طيار آتي قولاج، وقف الديانة التركي، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ١٥٢ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ١٥٣ - مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، للإمام أبي عمرو بن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) مؤسسة الكتب الثقافية، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- ١٥٤ - منار الهدي في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، دار المصاحف، ١٤٠٣هـ.
- ١٥٥ - مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فواز زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٥٦ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام شمس الدين ابن الجزري، دار الكتب العلمية ١٤٠٠هـ.

١٥٧ - هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ)، دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

١٥٩ - هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، ط ١، ١٤٠٢هـ.

# فَهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ



الصفحة	الموضوع
	قسم الدراسة
أ	كلمة معالي الوزير
هـ	كلمة الأمين العام
٣	شكر
٥	مقدمة
٧	أسباب اختيار الموضوع
٨	مكانة كتاب النشر
١٩	خطة البحث
٢٥	التمهيد
٢٥	المبحث الأول: عصر ابن الجزري، وفيه مطلبان
٢٧	المطلب الأول: الحياة السياسية
٣١	المطلب الثاني: الحياة العلمية
٣٣	المبحث الثاني: حياة ابن الجزري - باختصار - وفيه أحد عشر مطلباً
٣٥	المطلب الأول: اسمه، وكنيته، ولقبه، ونسبه.
٣٦	المطلب الثاني: نشأته
٣٧	المطلب الثالث: مبدأ طلبه للعلم
٣٨	المطلب الرابع: رحلاته
٤٦	المطلب الخامس: شيوخه
٤٧	القسم الأول: شيوخه في القراءات
٨٠	القسم الثاني: شيوخه في العلوم الأخرى



الصفحة	الموضوع
٨٣	المطلب السادس: تلاميذه
٩٠	المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي
٩٢	المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٩٤	المطلب التاسع: وظائفه
٩٩	المطلب العاشر: آثاره
١٠٩	المطلب الحادي عشر: وفاته
١١١	الفصل الأول: دراسة منهج كتاب «النشر»
١١٣	التمهيد: وفيه النقاط التالية
١١٣	الأولى: تحقيق اسم الكتاب
١١٤	الثانية: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه
١١٥	الثالثة: سبب تأليف الكتاب وتاريخه
١١٦	المباحث: على النحو التالي
١١٦	المبحث الأول: منهجه في شروط صحة القراءة
١٢٥	المبحث الثاني: منهجه في تواتر القراءات الثلاث
١٢٩	المبحث الثالث: منهجه في الأسانيد
١٣٤	المبحث الرابع: منهجه في حديث الأحرف السبعة
١٣٩	المبحث الخامس: منهجه في التجويد
١٤٣	المبحث السادس: منهجه في الاحتجاج للقراءات
١٥٢	المبحث السابع: منهجه في الرسم العثماني
١٦٤	المبحث الثامن: منهجه في التحريرات
١٧٧	المبحث التاسع: منهجه في الانفرادات
١٨٤	المبحث العاشر: منهجه في أفراد القراءات وجمعها

الصفحة	الموضوع
١٨٩	المبحث الحادي عشر: اختياراته
١٩٢	المبحث الثاني عشر: منهجه في التكبير عند القراء
١٩٢	المطلب الأول: في سبب وروده
١٩٣	المطلب الثاني: في ذكر من ورد عنه، وأين ورد وصيغته
١٩٥	المطلب الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به
١٩٥	المبحث الثالث عشر: الدراسات التي أقيمت حول النشر
١٩٩	المبحث الرابع عشر: المسائل التي في «الطيبة» وليست في «النشر» وبالعكس
٢٠٥	الفصل الثاني: دراسة الموارد
٢٠٥	المبحث الأول الموارد الأصيلة في القراءات
٢٠٧	القسم الأول: كتب القراءات التي استقى منها المؤلف الطرق
٢٩٣	القسم الثاني من المبحث الأول من الفصل الثاني:
٢٩٤	المطلب الأول: كتب القراءات وعلومها
٣٤٣	المطلب الثاني: كتب التفسير وفصائل القرآن
٣٥١	المبحث الثاني: موارد النشر من غير كتب القراءات وفيه ثمانية مطالب
٣٥٢	المطلب الأول: كتب الحديث وعلومه
٣٦٥	المطلب الثاني: كتب الفقه وأصوله والمنطق
٣٧٥	المطلب الثالث: كتب اللغة وعلومها
٣٨٥	المطلب الرابع: كتب السيرة والتراجم
٣٩١	المطلب الخامس: المصادر النقلية
٣٩٥	المطلب السادس: نسخ الكتاب
٤٠٦	المطلب السابع: الملاحظات على الكتاب
٤٢٥	المطلب الثامن: بيان منهج التحقيق

الصفحة	الموضوع
	قسم التحقيق
٣	مقدمة الكتاب
١٦١	باب ذكر إسناد هذه العشر القراءات من الطرق والروايات
١٦١	كتاب التيسير
١٦٧	مفردة يعقوب
١٧٠	كتاب جامع البيان في القراءات السبع
١٧١	كتاب الشاطبية
١٧٨	كتاب العنوان
١٨١	كتاب الهادي
١٨٤	كتاب الكافي
١٩٠	كتاب الهداية
١٩٣	كتاب التبصرة
١٩٤	كتاب القاصد
١٩٥	كتاب الروضة
١٩٥	كتاب المجتبى
١٩٧	كتاب التذكرة في القراءات الثمان
١٩٩	كتاب الروضة في القراءات الإحدى عشرة
٢٠٢	كتاب الجامع في العشر
٢٠٢	كتاب التجريد
٢٠٦	مفردة يعقوب
٢٠٦	كتاب التلخيص في القراءات الثمان
٢٠٩	كتاب الروضة «للمعدل»

الصفحة	الموضوع
٢٠٩	كتاب الإعلان
٢١١	كتاب الإرشاد
٢١١	كتاب الوجيز
٢١٤	كتاب السبعة
٢١٥	كتاب المستنير في القراءات العشر
٢١٧	كتاب المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي
٢١٩	إرادة الطالب في القراءات العشر
٢١٩	تبصرة المبتدئ
٢١٩	كتاب المذهب في العشر
٢٢٠	كتاب الجامع في القراءات العشر وقراءة الأعمش
٢٢٠	كتاب التذكار في القراءات العشر
٢٢٠	كتاب المفيد في القراءات العشر
٢٢٢	كتاب الكفاية
٢٢٥	كتاب الكفاية الكبرى
٢٢٩	كتاب الغاية
٢٣٢	كتاب المصباح المنير في القراءات العشر
٢٣٦	كتاب الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها
٢٣٨	كتاب المنتهى في القراءات العشر
٢٣٩	كتاب الإشارة في القراءات العشر
٢٣٩	كتاب المفيد في القراءات الثمان
٢٤٢	كتاب الشمعة في القراءات السبعة

الصفحة	الموضوع
٢٤٣	كتاب جمع الأصول في مشهور المنقول
٢٤٣	كتاب روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد والتيسير
٢٤٣	كتاب عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي
٢٤٤	كتاب الشرعة في القراءات السبعة
٢٤٥	القصيدة الحصرية في قراءة نافع
٢٤٧	كتاب التكملة المفيدة لحافظ القصيدة
٢٤٨	كتاب البستان في القراءات الثلاث عشر
٢٤٨	كتاب جمال القراء وكمال الإقراء
٢٤٩	مفردة يعقوب
٢٥١	قراءة نافع من روايتي قالون وورش
٣٠١	قراءة ابن كثير
٣٠٩	رواية قنبل عن أصحابه عن ابن كثير
٢٣٢	قراءة أبي عمرو - رحمه الله -
٣٤٦	رواية السوسي
٣٥٨	قراءة ابن عامر
٣٨٨	قراءة عاصم
٤٠٥	رواية حفص
٤٢٢	قراءة حمزة
٤٢٢	رواية خلف
٤٣٠	رواية خلاد
٤٤٩	قراءة الكسائي
٤٤٩	رواية أبي الحارث

الصفحة	الموضوع
٤٥٦	رواية الدورى عن الكسائى
٤٦٣	قراءة أبى جعفر
٤٦٣	رواية عيسى بن وردان
٤٦٩	رواية ابن جمار
٤٧٩	قراءة يعقوب
٤٧٩	رواية رويس
٤٨٥	رواية روح
٥٠٠	قراءة خلف
٥٠٠	رواية إسحاق الوراق
٥٠٣	رواية إدريس
٥١١	علو أسانيد المؤلف
٥٢٦	مخارج الحروف
٥٣٦	صفات الحروف
٥٤٤	كيف يقرأ القرآن
٥٥٩	تعريف التجويد
٥٨٠	أحكام الميم الساكنة
٥٨٥	أقسام الوقف والابتداء
٥٩٧	تنبيهات
٦٢٥	باب اختلافهم فى الاستعاذة
٦٢٥	الأول: فى صيغتها
٦٤٤	الثانى: فى حكم الجهر بها والإخفاء
٦٤٩	الثالث: فى محلها

الصفحة	الموضوع
٦٥٤	الرابع: الوقف على الاستعاذة
٦٥٥	الخامس: حكم الاستعاذة استحباباً ووجوباً:
٦٥٩	باب اختلافهم في البسمة
٦٨٠	هل هي آية من أول كل سورة كتبت فيه أم لا؟
٦٨٣	ذكر اختلافهم في سورة أم القرآن
٦٩٢	باب اختلافهم في الإدغام الكبير
٦٩٣	الفصل الأول: في رواته
٧٠١	أحكام الإدغام: فإن له شرطاً، وسبباً ومانعاً
٧٢١	ذكر المتقاربين
٧٤٧	فصل في الإشمام
٧٦٥	باب هاء الكناية
٧٨٤	باب المد والقصر
٨٣٣	فصل: ما وقع فيه حرف المد بعد الهمز
٨٤٦	فصل: السبب المعنوي
٨٥٨	فصل: في قواعد في هذا الباب مهمة
٨٧٥	المسألة السادسة: في العمل بأقوى السببين
٨٧٨	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمة
٩٠٩	همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام
٩١٩	باب في الهمزتين المجتمعتين من كلمتين
٩٣٣	تنبيهات
٩٣٦	باب الهمز المفرد
٩٧٩	تنبيهات

الصفحة	الموضوع
٩٨٠	باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها
٩٩٤	تنبيهات
١٠٠٤	باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره
١٠١٩	تنبيهات
١٠٢٣	باب الوقف على الهمز
١٠٩٤	تنبيهات
١١٤٥	باب الإدغام الصغير
١١٤٦	فصل: ذال ﴿إِذْ﴾
١١٤٨	فصل: دال ﴿قَدْ﴾
١١٥١	فصل: تاء التانيث
١١٥٧	فصل: (لام) (بل) و(هل)
١١٦٢	باب حروف قربت مخارجها
١١٨٧	باب أحكام النون الساكنة والتنوين
١١٩٧	تنبيهات
١٢٠٢	باب مذاهبهم في الفتح والإمالة وبين اللفظين
١٢٥٧	فصل في إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة
١٢٦٨	فصل في إمالة الألف التي هي (عين) من الفعل الثلاثي الماضي
١٢٧٠	فصل في إمالة حروف مخصوصة غير ما تقدم
١٢٨٣	فصل في إمالة أحرف الهجاء في أوائل السور
١٢٩٦	تنبيهات
١٣٢٠	باب إمالة هاء التانيث وما قبلها في الوقف
١٣٣٥	تنبيهات



الصفحة	الموضوع
١٣٤١	باب مذاهبهم في ترقيق الرءاءات وتفخيمها
١٣٧٤	فصل: في الوقف على الرءاء
١٣٧٧	تنبيهات
١٣٨٦	باب ذكر تغليظ اللامات
١٣٩٤	فصل: في تغليظ لام اسم: ﴿الله﴾
١٣٩٥	تنبيهات
١٤٠٢	باب الوقف على أواخر الكلم
١٤٠٦	أقسام الوقف على أواخر الكلم
١٤١٣	تنبيهات
١٤١٩	باب الوقف على مرسوم الخط
١٤٨٦	تنبيهات
١٤٩٦	باب مذاهبهم في ياءات الإضافة
١٥٢٧	تنبيهات
١٥٣٤	باب مذاهبهم في ياءات الزوائد
١٥٦٧	باب بيان أفراد القراءات وجمعها
١٥٧٩	فصل: في كيفية الأخذ بالجمع
١٥٨٩	باب فرش الحروف
١٥٨٩	سورة البقرة
١٦٤٩	سورة آل عمران
١٦٦٦	سورة النساء
١٦٧٧	سورة المائدة
١٦٨٢	سورة الأنعام

الصفحة	الموضوع
١٧٠١	سورة الأعراف
١٧١٦	سورة الأنفال
١٧٢١	سورة التوبة
١٧٢٩	سورة يونس - <del>الطيط</del>
١٧٤١	سورة هود - <del>الطيط</del>
١٧٥١	سورة يوسف - <del>الطيط</del>
١٧٥٩	سورة الرعد
١٧٦١	سورة إبراهيم - <del>الطيط</del>
١٧٦٧	سورة الحجر
١٧٧٠	سورة النحل
١٧٧٧	سورة الإسراء
١٧٨٤	سورة الكهف
١٧٩٦	سورة مريم
١٨٠٢	سورة طه
١٨١٠	سورة الأنبياء
١٨١٤	سورة الحج
١٨١٨	سورة المؤمنون
١٨٢٣	سورة النور
١٨٢٩	سورة الفرقان
١٨٣٣	سورة الشعراء
١٨٣٩	سورة النمل
١٨٤٣	سورة القصص

الصفحة	الموضوع
١٨٤٧	سورة العنكبوت
١٨٥٠	سورة الروم
١٨٥٤	سورة لقمان
١٨٥٦	سورة السجدة
١٨٥٧	سورة الأحزاب
١٨٦١	سورة سبأ
١٨٦٦	سورة فاطر
١٨٦٩	سورة يس
١٨٧٦	سورة الصافات
١٨٨٤	سورة ص
١٨٨٧	سورة الزمر
١٨٩١	سورة غافر
١٨٩٧	سورة فصلت
١٨٩٧	سورة الشورى
١٩٠٠	سورة الزخرف
١٩٠٥	سورة الدخان
١٩٠٧	سورة الجاثية
١٩٠٩	سورة الأحقاف
١٩١١	سور محمد - ﷺ -
١٩١٤	سورة الفتح
١٩١٦	سورة الحجرات
١٩١٧	سورة ق
١٩١٨	سور الذاريات

الصفحة	الموضوع
١٩١٩	سورة الطور
١٩٢٢	سورة النجم
١٩٢٤	سور القمر
١٩٢٦	سورة الرحمن - <small>وَالْحَمْدُ لِلَّهِ</small>
١٩٣١	سورة الواقعة
١٩٣٣	سورة الحديد
١٩٣٥	سورة المجادلة
١٩٣٧	سورة الحشر
١٩٣٩	سورة الممتحنة
١٩٤٠	من سورة الصف إلى سورة الملك
١٩٤٤	سورة الملك إلى الجن
١٩٤٩	سورة الجن إلى سورة النبأ
١٩٥٩	سورة النبأ إلى سورة الأعلى
١٩٦٤	سورة الأعلى إلى آخر القرآن
١٩٧٤	باب التكبير وما يتعلق به
١٩٧٥	الفصل الأول: في سبب وروده
١٩٨٣	الفصل الثاني: في ذكر من ورد عنه وأين ورد وصيغته
٢٠٠٧	حكمه في الصلاة
٢٠١٣	حكم صلاة التسبيح
٢٠١٥	الفصل الثالث: في صيغته وحكم الإتيان به وسببه
٢٠٣٢	الفصل الرابع: في أمور تتعلق بختم القرآن العظيم
٢٠٥٠	ومن الأمور المتعلقة بالختم الدعاء عقيب الختم
٢٠٥٩	آداب الدعاء

الصفحة	الموضوع
٢٠٨٣	الخاتمة
الفهارس العامة	
٢٠٨٣	فهرس الآيات والكلمات القرآنية
٢٢٧٥	فهرس القراءات الشاذة
٢٢٨١	فهرس الانفرادات
٢٢٩٧	فهرس الأحاديث
٢٣٠٧	فهرس الآثار
٢٣١١	فهرس اختيارات المؤلف
٢٣١٥	فهرس مسائل التفسير
٢٣١٩	فهرس المسائل الفقهية
٢٣٢٣	فهرس المسائل النحوية
٢٣٢٩	فهرس المسائل اللغوية
٢٣٣٥	فهرس الأشعار
٢٣٤٧	فهرس الألفاظ الغريبة
٢٣٥٩	فهرس الأقوال
٢٣٨٣	فهرس الأعلام
٢٥١٥	فهرس الأماكن والبلدان
٢٥٣١	فهرس الأمم والطوائف
٢٥٣٩	فهرس مصادر المؤلف
٢٥٤٩	فهرس المصادر والمراجع
٢٥٦٧	فهرس الموضوعات

انتهی بعون اللہ تعالیٰ

کتاب

النَّشْرُ فِي الْقُرْآنِ الْعَشْرِ



إِنَّ وَزَارَةَ الشُّؤُوزِ لَا سِلَامِيَّةَ وَلَا وَقْفًا وَلَا دَعْوَةً وَلَا إِرْشَادًا

فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

الْمُشْرِفَةَ عَلَى مُجْتَمَعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ

لِطَبَاعَةِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

إِذِيسُرُّهَا أَنْ يُصْدَرَ الْمَجْمَعُ كِتَابَ

النَّشْرِ فِي الْقُرْآنِ الْعَشِيرِ

تَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ عُمُومَ الْمُسْلِمِينَ

وَأَنْ يَجْزِيَ

خَادِمَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ الْمَلِكِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْعِزِّزِ السُّعُودِي

أَحْسَنَ الْجَزَاءِ عَلَى جُهُودِهِ الْعَظِيمَةِ فِي نَشْرِ كِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ





بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

تَمَّ تَنْفِيزُ هَذَا الْكِتَابِ وَطَبْعُهُ فِي

مُجَمَّعِ الْمَلِكِ فَهْدٍ لِطَبَائِعِ الْمُصْحَفِ الشَّرِيفِ

بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ

بِإِشْرَافِ

وِزَارَةِ الشُّؤُنِ الْأَسْلَامِيَّةِ وَالْأَوَقَافِ

وَالدَّعْوَةِ وَالْإِشْنَاءِ

عَام ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

المرحلة  
الدمية  
٢١٠

١٧١٥

خ ١٤٢